المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة





# المُوَصَّلُ في شَرْحِ المُفَصَّل

للإمام حسين بن علي بن حجاج السغناقي ( ت ٧١٤ هـ )
قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات

( دراسة وتحقيق )

**رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية**

إعداد الطالب

**أحمد حسن أحمد نصر**

الرقم الجامعي للطالب : ٧-٦١-٨٠-٤١٤

إشراف الأستاذ الدكتور

**رياض حسن الخوام**

( المجلد الأول )

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المقدمـــة

الحمدُ لله الذي علَّمَ بالقلمِ ، علَّمَ الإنسـانَ مـا لم يعلـمْ ، والصـلاةُ والسـلامُ على نبينا محمَّدٍ ، وعلى آلِه وصَحْبه ، وَمَنْ سَارَ على نهجِه ، واهتدى بهدَاه ، إلى يومِ الدين . ، وبعد :

فقد خصَّ اللهُ هذه الأمةَ بكتابه الكريْمِ ، الذي لا يأتيه الباطِلُ من بـين يديْـهِ ولا مِنْ خَلْفِه ، وتعهده بحفظِـه، فقـال – عـز وجـل – : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(1) .

وحفظَ اللهُ لهذه الأمةِ فصاحتَهـا ، ولغتَهـا العربيَـة السـليمَة ، فحـين فسـدَتِ الألسِنةُ ، وفَشَا اللَّحنُ بين النَّـاسِ ، وضَعُفَـتِ العربيّـةُ ؛ لتداخـلِ العـربِ الخلَّـصِ بالأعاجم ؛ خاف العلماءُ المسلمون على لغةِ القرآنِ الكريْمِ من الضَّيَاعِ والفسادِ ، فشمَّرتْ طائفةٌ من النحاةِ عن ساعدِها ، لحفظِ هذه اللغةِ ، فحصـروا قواعِدَهـا ، وتتبعوا شوارِدَها ، ورسموا حدودَهَا ، ووضعوا قيودهـا ، فكـان مـن بـين أولئـك العلماء: أبو القاسِمِ الزمخشريُّ، الذي صنَّفَ كتابَ " المفصل في صَنْعَةِ الإعرابِ"، فجاءَ مصنَّفُه حاوياً لأبوابِ النحوِ وفصولِه بترتيبٍ جديدٍ ، وقد أقبلَ عليه العلمـاءُ شرحاً وتدريساً ، فكان من بين أولئك العلماءِ الذين اهتموا بشرحِهِ: الحسـينُ بـنُ علـيٍّ السِّغناقي ، المتوفى سنة ٧١٤ هـ فقـد تناولَـه بالشرحِ ، وسمَّـى شـرحَهُ " الموصّلُ في شَرْحِ المفصلِ " وقـد اخترتُـه ليكـونَ موضـوعَ دراسـتي لنيـلِ درجـةِ الدكتوراه ، تدفعُني إلى ذلك الأسبابُ الآتية :

١ – أنَّ هذا الشرحَ يُعد خدمةً لكتابِ المفصلِ .

٢ – أَنَّ كتابَ المفصلِ من الكتُـبِ النحويَّـةِ المهمَّـةِ – كَمَـا ذكرْنَـا – ومؤلِّفُـه الزمخشريُّ من الأعلام البارزين في علومِ العربيَّةِ .

(1) من الآية ( ٩ ) من سورة الحجر .

٣ - أَنَّ كتـابَ الموصَّلِ في شَرْحِ المفصـلِ مـع قيمتـه العلميـة ، ومكانتـه بـين شروحِ المفصلِ ، لم يخرجْ إلى النور ، فأردتَ تحقِيْقَه وإخراجَه .

٤ - أَنَّ شخصيةَ حُسَامِ الدين السِّغْنَاقي غيْرُ معروفةٍ عنـد النحويـين ، فـأردتُ أَنْ أجليها ، وأكشفَ عن مكانتها النحوية .

٥ - أَنَّ لهذا الكتابِ مخطوطتين نادرتين ، فَالأَوْلَى أنه يطبع وينشر ؛ خوفاً على هذا الكتابِ من الضياعِ .

٦ - أَنَّ كتاب الموصَّلِ في شرحِ المفصلِ كتابٌ في علمِ النحوِ أحسـبه مهمـاً في مجاله ، ومفيداً لطالبِ العلمِ ، لأنَّ أسـلوبَه سـهلٌ ، بعيـدٌ عـن التعقيـد ، والتكلف ، وقد اقتضت طبيعةُ العمل أن يكون في قسمين :

**القسم الأول : الدراسَةُ ، وقد اشتملتْ على مقدمةٍ ، وفصلين :**

**الفصل الأول : السغناقِيُّ حياتُه وآثَارُه .**

وقد اشتَمَلَ هذا الفصْلُ على خَمْسَةِ مباحِثَ :

**المبحثُ الأولُ :** اسْمُه ، ولقبُه ، ونسبُهُ .

**المبحث الثاني :** شيوخُه .

**المبحث الثالِثُ :** تلامِيْذُه .

**المبحث الرابعُ :** مَكَانَتُه العلميَّة .

**المبحث الخامِسُ :** آثَارُه ووَفَاتُه .

**الفصل الثـاني : الدراسَةُ المنهجِيَّةُ لكتـاب الموصَّـلِ في شرحِ المفصَّلِ ، وقـد اشتملتْ على أربعةِ مَبَاحِثَ :**

**المبحثُ الأَوَّلُ :** تحقيقُ نسبةِ الكتابِ إلى المؤلفِ السِّغْناقي .

**المبحثُ الثاني :** موقفُه من الزمخشريِّ وبعضِ شراحِ المفصلِ .

**المبحثُ الثالِثُ :** القضَايَا النحويَّةُ ومذهُبه النحوي .

**المبحثُ الرابعُ :** مصادرُه وشواهِدُه .

## القِسْمُ الثاني : تحقيقُ النَّصِ

لقد اجتهدتُ فيه قدرَ المستطاعِ ، ليخرج سليماً من السقطِ والتحريفِ ، وَفْقَ المنهجِ الذي ارتضاهُ شيوخُ الصنعَةِ ، وتضمَّن أيضاً وصف نسختيه الخطيتين ، وعملي في التحقيقِ ، وأتبعْتُه فهارسَ تفصيليةٍ كاشفةٍ عَمَّا فيه ، وهي :

١ – فِهْرِسُ الآياتِ القرآنِيَّة .

٢ – فهرسُ الأحاديثِ النبويَّةِ والآثارِ .

٣ – فِهْرِسُ الأشعارِ .

٤ – فهرِسُ الأرجَازِ .

٥ – فهرسُ أنصافِ الأبياتِ .

٦ – فهرسُ الأمثالِ .

٧ – فهرس الأقوالِ النحويَّةِ .

٨ – فهرسُ اللَّغةِ .

٩ – فهرسُ الأعلامِ .

١٠ – فهرسُ الأماكنِ والبلدانِ .

١١ – فهرسُ الكتبِ الواردةِ في نَصِّ الموصَّلِ .

١٢ – فهرسُ القبائلِ والطوائفِ والأُمَمِ .

١٣ – مصادرُ الدراسَةِ والتحقيْقِ .

١٤ – الموضوعاتُ .

وبعْدُ فلله الحمدُ والمنةُ ، على ما يَسرَ وأعانَ ، من إتمامِ هذا العملِ ، وانطلاقاً من قولِ الرسولِ ﷺ : « من لم يشكُرِ الناسَ لم يشكُرِ الله »(1) فالشكرُ أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً لله تعالى ، ثم الشكْرُ لجامعةِ أُمِّ القرَى التي أتاحتْ لي الفرصةَ لإكمالِ دراستي العليا في رحَابِها ، ولكليةِ اللغةِ العربيَّةِ ، وقسمِ الدراساتِ العليا العربيةِ بها ، على ما يبذُله القائمون عليهما ، وعلى رأْسِهم

(1) سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ٥ / ١٥٧ حديث رقم : ٤٨١١ .

الأستاذُ الدكتورُ حَسَنُ بنُ محمدٍ باجوده ، العميْدُ السابقُ للكليةِ وخلفِه الأستاذُ الدكتورُ صالح بن جمال بدوي ، كما أشكرُ رئيسَ قسمِ الدراساتِ العليا العربيَّةِ السابقِ : الأستاذَ الدكتورَ سليمانَ بْنَ إبراهيْمَ العايدِ ، وخلفه الأستاذَ الدكتورَ : محسِنَ بْنَ سَالمٍ العميري ؛ لجهودهِما المشكورَةِ في خدمةِ طلبةِ العلْمِ ، وتسهيْلِ ما يعترضُ مسيرتَهم .

وأشكرُ أستاذي الدكتورَ شعبانَ صلاح ، المشرفَ السَّابقَ ، على ما بذلَهُ معي في قراءةِ النصِّ من أولِه إلى آخرِه ، فَلَهُ الشكرُ الجزيلُ ، والثناءُ الجميْلُ ، كما أشكرُ أستاذِي الدكتورَ رياضَ بن حسن الخوام ، المشرفَ الثاني على الرسالةِ ، الذي طوَّقَ عُنُقي بجميلٍ لا أنساه مدى الحياة ؛ إذْ أعطاني من وقتِه الشيءَ الكثيرَ، في الكليةِ وخارجِها ، مع كَثْرَةِ ارتباطاتِه ومشاغِلِه ، وهذَا الصنِيْعُ لا يبذلُه إلا المخلصون المتسامون فوقَ شكرِ النَّاسِ ، المبتغونَ بأعمالِهم ما عند الله ، لقد كانَ الأستاذَ العالمَ ، والموجهَ الناصِحَ ، حفظه الله تعالى ، وألبسه ثوبَ العافيةِ ، ونفعَ به العلمَ وطلاَبَه ، إنه ولي ذلك والقادرُ عليه .

والشكرُ موصولٌ ممنونٌ لزميلي الدكتور: سعد بن محمد بن عبد الله الرشيد ، الذي أمدَّني بنسخةٍ من كتاب " المقتبسِ في توضيحِ ما التبَسَ في شرحِ المفصلِ " وهذَا الكتابُ أفدتُ منه إفادةً عظيمةً ، حيث إني صححتُ منه الكلماتِ المطموسَةَ ، وبعضَ الكلماتِ المحرَّفَةِ ، وبعضَ النصوصِ المبتورةِ ، فله الشكرُ الجزيلُ ، والثناءُ الجميْلُ ، كما لا أنسَى أَنْ أشكرَ زميلي الدكتورَ : أحمد محمد حمود اليماني ، الذي أمدَّني بنسخةٍ من كتابِ " الوافي " ، كما أشكرُ زميلي الأستاذَ عبد الله عثمان الذي أمدَّني بنسخةٍ من كتابِ النجاحِ التالي لتلوِ المرَاح .

كما لا أنسى أن أشكرَ جميعَ الأساتذةِ والزملاءِ ، ممن مدَّ لي يد العون ، وساعد في إخراجِ هذا العملِ على الوجْهِ المطلوب ، ولا أدعي الكمالَ في هذا العملِ ، لأن الكمالَ لله سبحانه وتعالى ، فإن أصبتُ فذلك توفيقٌ من الله تعالى ، وإن كانتْ الأخرى - لا سمحَ الله - فمن نفسِي القاصرةِ ، ومن الشيطانِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾[1] هذا وَآخِرُ دعوانَا أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

---

(١) من الآية ( ٨ ) من سورة آل عمران .

# الفصل الأول

## السِّغناقي حياته وآثاره

ويشتمل على خمسة مباحثَ :

**المبحث الأول** : السغناقي ( اسمه ، ولقبه ، ونسبه ) .

**المبحث الثاني** : شيوخه .

**المبحث الثالث** : تلاميذه .

**المبحث الرابع** : مكانته العلمية .

**المبحث الخامس** : آثاره ووفاته .

# المبحث الأول

## السغناقي حياته وآثاره

### ١ - السغناقي ، اسمه ، ولقبه ، ونسبه :

هو حسين بن علي بن حجاج بـن علي بـن محمـود[١] ، وقـد لقـب بألقـاب كثيرة ، منها : حسام الدين ، وحسامُ الملة والدين ، ونظام الإسـلام والمسـلمين ، ومنشيء النظر ، ومفتي البشر ، والحسام ، والإمام[٢] .

### ٢ - نسبة المؤلف :

اشتهر المؤلف : بالسِّغناقي ، والبخاري ، والحنفي والصاغاني .

أ - أما سغناق[٣] التي ينسب إليها المؤلف فهـي بلـدة في تركسـتان ، أو قريـة من أعمال بخارى .

ب - وأما البخاري[٤] : فهي نسبة إلى بخارى ، وهي مدينة مـن أعظـم المـدن فيما وراء النهر .

جـ - وأما الحنفي[٥] : فلانتسابه إلى مذهب الإمـام أبي حنيفـة - رحمـه الله تعالى - ؛ إذ كان من البارزين في هذا المذهب ، وله دراية في أصوله وفروعه .

د - وأما الصاغاني[٦] : فهي نسبة إلى صاغان ، وهـي قريـة "بمـرو"[٧] تقـع غرب نهر الوخش[٨] .

---

(١) ينظر الجواهر المضية ١ / ٢١٢ ، ٢١٤ ؛ والدرر الكامنة ٢ / ١٤٧ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٥٣٧ ؛ والدليل الشافي ١ / ٣٧٥ .

(٢) ينظر الفتح المبين ٢ / ١٦٤ ؛ وكشف الظنون ١ / ١١٢ ؛ وتاج العـروس ٦ / ٣٨١ ؛ وهديـة العارفين ١ / ٣١٤ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٣) ينظر الجواهر المضية ١ / ١١٢ ؛ ومنتخب المختار ص ٥٠ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٥٣٧ .

(٤) ينظر منتخب المختار ص ٥٠ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٨١ ؛ ومقدمة النجاح ص ١٠ .

(٥) ينظر منتخب المختار ص ٥٠ ؛ والدرر الكامنة ٢ / ١٤٧ ؛ والدليل الشافي ١ / ٢٧٥ ؛ والبغية ١ / ٥٣٧ ؛ وكشف الظنون ١ / ١١٢ ، ٤٠٣ ، ٤٨٤ ، ٢ / ٢٠٣١ ؛ والهديـة ١ / ٣١٤ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٦) ينظر الدليل الشافي على المنهل الصافي ١ / ٢٧٥ .

(٧) ينظر معجم البلدان ٥ / ٣٣٢ .

(٨) ينظر بلدان الخلافة الشرقية ص ٤٨٢ - ٤٨٤ .

## ٣ - ولادته :

لقد ذكر محقق كتاب " النجاح للسغناقي "(١) : أن لا أحد ممن ترجم له ذكر ما يحدد لنا مكان ولادته وتاريخه ، ولا شيئاً عن أسرته ، بل نستطيع أن نقول : بأنه عالم مغمور ؛ لولا هذه الكتب التي بقيت ، وخلدت ذكره ، لما عرفنا عنه شيئاً ، ولقد تحدثت التراجم أنه توفي في أوائل القرن الثامن الهجري سنة ٧١٤ هـ ، على خلاف في ذلك - كما سيأتي - في سنة الوفاة ، ونستنتج من هذا التاريخ أنه عاش في النصف الثاني من القرن السابع الهجري(٢) .

## ٤ - نشأته :

وقد نشأ السغناقي نشأةً نجيبةً(٣) من أسرة كريمة ، لم يكن لها كبيرُ حظٍ من العلم ، مغرماً بطلب العلم والدرس ، وقد أشار إلى ذلك بقوله عن نفسه : (( إذْ أولعتُ منذُ مِيْطَتْ(٤) عني التمائمُ ، ونِيْطَتْ(٥) بي العمائمُ، باستكشافِ معضلاتِها، واستفتاحِ مقفلاتها ))(٦) ، وكان السغناقي من أولئك الذين يتسمون بالأدب الرفيع ، والخلق النبيل ، فكان حَسَنَ المعاملة مع مشايخه ، إذ كان - يرحمه الله - يعد خدمة مشايخه فوزاً وظفراً ، ومزيةً ومنقبةً ينبغي الإتصاف بها(٧) . كما كان يعترف بالفضل لأهله ، ولا ينسى أو يتناسى من أفادوه بعلومهم ، ورعوه برعايتهم وتوجيهاتهم ، فجد واجتهد في مفاتشة الكتب ، ولزم حضورَ دروس الشيوخ والأساتذة ، وعقب تلقيه قدراً لا بأس به من العلم ، تاقتُ نفسُه إلى

---

(١) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ١٣ - ١٤ ؛ ومقدمة كتاب الوافي ص ٣٢ .

(٢) ينظر الجواهر المضية ١ / ١١٢ ، ٢١٤ ؛ وتاج التراجم ص ٢٥ ؛ والدرر الكامنة ٢ / ١٤٧ ؛ والدليل الشافي على المنهل الصافي ٥ / ٣٧٥ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٥٣٧ ؛ ومفتاح السعادة ١ / ١٤٣ ؛ والطبقات السنية ٣ / ٥٠ ، ٢٥٠ ؛ وكشف الظنون ١ / ١١٢ ، ٤٠٣ ، ٤٨٤ ، ٢ / ١٧٧٥ ، ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ، ١٩٢٩ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٢ .

(٣) ينظر الفتح المبين ٢ / ١١٢ .

(٤) ميطت: أزيلت ونحيت . ومنه إماطة الأذى عن الطريق أي إزالته. ينظر الصحاح: ١١٦٢/٣ .

(٥) نيطت : علقت بي وشدت على رأسي . الصحاح : ٣ / ١١٦٥ .

(٦) ينظر الوافي شرح منتخب الأخسكيتي ميكروفيلم رقم ٣٢٦ ق ٢ / أ .

(٧) ينظر الوافي ق ٢٠٦ / أ .

الترحال ؛ ليزداد في تحصيل العلم ، ويلازم العلماءَ ويجالسهم ، حضراً وسفراً ، ومن الأوائل الذين أفادوه ، وأخذ عنهم ، شيخه جلالُ الدينِ المعشر ، الذي يقول عنه : (( وهو أولُ من فتح لساني ، وربط جَنَاني ))(١) ، وعندما اكتمل نضجه العلمي ، شرع في جمع نسخِ الشروحِ في أصولِ الفقه والدينِ ، وغيرهِما ، وداومَ على مدارستِها ، فاستفاد ، وأفاد ، وجنى ثمراتِ جَهْدِه ، وفوائِدَ صبره ، وقد بَيَّنَ هذا بقوله : (( إني لما انفردتُ من أساتذتي المتقنين وجانبتُ من أكياس أصحابي المـبِّرزين ، وتجانفتُ عن كتبٍ شافيةٍ ؛ لاستقامة الريبِ والظنونِ ، وكاشفةٍ لما استُبْهِم من المستورِ والمكنونِ ، توخيتُ أن أجمعَ ما علقت من فوائدَ شتى ))(٢) .

ومع هذا فقد كان يرى بأن طلبَ العلم أمر ضروريٌ مع كونه أمراً شرعياً ، خاصةً في عصره الذي تقاعسَ فيه كثير من الناس ، عن تلقي العلمَ ، ونفروا عن مصاحبة العلماء ، وابتعدوا عن مجالستهم ، ونتيجةً لصبره في التحصيلِ ، وتلقيه الفوائدَ الفقهيةَ ، والفرائدَ العلميةَ من شيوخه ونقله عنهم ، ثم أودعَه أول مؤلَّف له وصَلَ إلينا ، وذلك حيث قال عنه : (( ولو لم يكن فيه إلا ما نقلتُ من الأساتذةِ الكبار ، وثبّتَ شذورَها قرعُ سمعي من النَّثار ، لكفى كُلَّ الكفاية ، وحُسِبَ من الهداية ))(٣) .

---

(١) ينظر الوافي ق ٢٠٦ / ب ؛ ومقدمة النجاح ص ١٦ .

(٢) ينظر الوافي ق ٢ / أ ؛ وينظر ق ٢٠٧ / أ ؛ وينظر مقدمة النجاح ص ١٦ .

(٣) ينظر الوافي ٢٠٦ / أ ؛ والكافي جـ١ ق ٢ / ب ؛ ومقدمة كتاب النجاح رسالة ماجستير غير منشورة ص ١٤ – ١٦ .

# المبحث الثاني

## شيوخه

طلب السغناقي العلمَ على كثير من شيوخ عصره البارزين ، بدءاً بموطنه خوارزم ، وما حولها من البلدان ، ثم ثنى برحلاته المتعددة ، حيث قصد مواطنَ العلم ، فالتقى بمشاهير علماء عصره ، الذين لهم باع طويل في مختلف العلوم الشرعية ، والنحوية ، والأدبية ، وغير ذلك من المعارف المختلفة ، وهذا مما جعله ينهل علماً غزيراً ، ويحظى بالنصيب الوافِر ، والقدر الكافي ، وقد اتسم الرجل من خلال مؤلفاته التي وصلت إلينا ، غلبة الجانبِ الفقهي ، والأصولي عليه ، وهذا لا يمنع أن السغناقي ذو معرفة بالفنون الأخرى ، لأن العلماء الأوائل لهم دراية كافية في العلوم المختلفة ، كاللغة ، والأدب ، والنحو ، وغيرها ، والعالم قد ينبغ بفن دون آخر ، فينسب إليه دون غيره .

وسأذكر عدداً من الشيوخ، والأساتذة الذين ثبت له التلمذة والرواية عنهم ، وهم :

### ١ – ركن الدين الأَفْشَنّجي[1] ( ٦٢٧ هـ – ٦٧١ هـ ) .

ذكره السغناقي أيضاً ، ولم يذكر اسمه ، وإنما ذكر لقبه وكنيته ، وقد قال فيه : (( الإمام ، العالم ، الشهيد ، المحقق ، الكامل ، الرشيد ، دقيق النظر ، مفتي البشر ، الفائق في علوم الفروع ، الجامع بين المسموع والمعقول ، له لسان تبهر السيوف ذلاقته ، وبيان تسحر العقول رشاقته ، مولانا ركن الدين الإفشنّجي رحمه الله )) .

وقد عُرِفَ بنسبة الإفشنجي اثنان :

**الأول :** أحمد بن محمد الإفشنجي .

---

(١) ينظر كتاب الوافي ق ٢٠٦ / ب ؛ والجواهر المضية ١ / ٢٠٠ ، ٢٦٨ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٢٦ .

**والثاني** : أخوه محمود بن محمد الإفشنجي اللؤلؤي البخاري[1] .

وقد رجح محقق كتاب النجاح أنه الثاني ؛ لأسباب أوردها في مقدمة كتاب النجاح[2] ، منها :

١ - أن الإفشنجي كان عارفاً بالمذهب ، ونعته السغناقي بقوله : (( الفائق في علم الفروع )) .

٢ - استشهاد الإفشنجي في وقعة التتار ببخارى سنة ٦٧٣ هـ ، وهو موافق لما وصفه السغناقي بقوله : (( الشهيد المحقق )) .

٣ - ولد الإفشنجي وعاش في بخارى والسغناقي قد نسب إليها ، وأخذ عن بعض علمائها .

## ٢ - حافظ الدين البخاري[3] ( ٦١٥ هـ - ٦٩٣ هـ ) .

هو محمد بن محمد بن نصر ، أبو الفضل البخاري ، حافظ الدين الكبير ، ولد ببخارى سنة ٦١٥ هـ كان - رحمه الله - شيخاً كبيراً حافظاً ثقة ، متقناً محققاً ، مشتهراً بالرواية ، وجودةَ السماع ، وله فيه سند عالٍ ، حيث سمع من المحبوبي ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، وتلمذ عليه كثير من طلاب العلم ، منهم : أحمد بن أسعد الخَرِيفَغْنِيّ ، وعبد العزيز بن أحمد البخاري ، وتتلمذ عليه السغناقي ، حيث أخذ عنه من العلوم المختلفة ، في التفسيرِ ، والفقهِ ، وعلم الأصول ، والنحو ، وغيرها ، وقد اثنى السِّغناقي على شيخه كثيراً في خاتمة كتابه، حيث قال: (( الإمام العالم ، المحجاج الرباني ، البارع الورع الصمداني ، أستاذ العلماء بقية الكبراء ، المتفرد بإحياء السلف ، المتوحّد على وجه الغبراء ، بأنه خير الخلف ، مولانا : حافظ الدين البخاري ، شكر الله مساعيه ، وزاد معاليه ، قفوت أثره أيما انبعث ،

(١) ينظر تاج التراجم ص ٧٢ .

(٢) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) أخباره في : الجواهر المضية ٣ / ٣٧٣ ؛ الفوائد البهية ص ١٩٩ ؛ الوافي ص ١٧١٤ . وينظر الموصل ص ٦ .

والتقطتُ فرائدَه كل ما نفثَ وهو أيضاً أكرم مثواي ، ومكنني في الخلد ، ورباني تربية الوالد للولد ))[١] .

وهو المعني بأقوال السغناقي : قال شيخي – رحمه الله – أو وجدت بخط شيخي رحمه الله ، أو كان شيخي رحمه الله ، أو قوله : (( هكذا ذكر المسألة شيخي ))[٢] .

### ٣ – الفخر الأسفندري[٣] ( ... – ٦٩٨ هـ ) .

هو فخر الدين أبو عاصم ، علي بن عمر بن الخليل بن علي ، الأسفندري ، وفي هدية العارفين الأسفيذاري بدل الاسفندري ، حيث ترجم له وقال : (( هو علي بن عمر بن خليل بن علي بن عاصم ، الفقيه المدعو بفخر الاسفيذاري ، اسفيذار بالفتح ثم السكون وكسر الفاء بلدة كبيرة فيما وراء النهر )) .

صنف كتاب " المقتبس في توضيح ما التبس "[*] شرح فيه " المفصل " في النحو للزمخشري اقتبس مواده من كتب جرت مجرى شروح المفصل " كالتخمير " و" الإيضاح " و" العقارب " و" المحصل " وغيرها ، والسغناقي – رحمه الله – لما صنف كتابه " الموصل "[٤] أشار إلى أنه جمع مادة كتابه هذا من كتاب المقتبس ، ومن كتاب آخر هو الإقليد ، وقد التقى السغناقي بالأسفندري في مدينة " كاث " سنة ٦٩٣ هـ ، فالتمس الإسفندري من السغناقي أن يكتب إجازة ما بلغه من أساتذته ومشايخه ، لكن السغناقي امتنع أن يكتب له الإجازة ؛ لاعترافه لفضل الإسفندري وعلمه إلا أن الإسفندري ألحَّ عليه في ذلك حتى أجابه .

---

(١) ينظر الوافي ص ١٧١٤ .

(٢) ينظر الوافي ص ١٧١٤ رسالة دكتوراه غير منشورة ؛ والكافي جـ ١ ق ٩ / أ .

(٣) ترجمته في : هدية العارفين ٥ / ٧١٥ ؛ وكشف الظنون ص ١٧١٧ .

(*) قام الزميل الدكتور سعد بن محمد بن عبد الله الرشيد بتحقيق جزء من كتاب المقتبس من أوله حتى نهاية المفعول به في رحاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، كلية اللغة العربية لنيل درجة الدكتوراه عام ١٤١٦ هـ .

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص ٣ ، ٤ .

### ٤ – شرف الدين الجندي[١] ( ... – ٧٠٠ هـ ) .

هو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الْجَنْدِي ، عالم بالأدب ، من أهل الجند على طرف سيحون ، كان في بخارى ، من تواليفه الإقليد في شرح المفصل ، والمقاليد في شرح المصباح ، وقد ذكر السغناقي – رحمه الله – كتاب الإقليد[٢] في مقدمة كتابه الموصل حيث قال : (( أحدهما : الإقليد المنسوب إلى العالم المتبحر في أنواع العلوم الملية ، وأفانين الأصول الشرعية نظماً ونثراً وبسطاً ونشراً ، الإمام الفاضل الهمام ، الكامل : شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي رحمه الله وأثابه الجنة ))[٣] .

فالسغناقي استقى مادته العلمية في كتابه الموصل من الشرحين الكبيرين للمفصل وهما : الإقليد والمقتبس حيث مزج بين الكتابين واستخلص المادة العلمية النحوية منهما ، وضمنه كتابه الموصل في شرح المفصل .

### ٥ – حافظ الدين النسفي[٤] ( ... – ٧١٠ هـ ) .

هو أبو البركات ، حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، كان – رحمه الله – إماماً زاهداً كاملاً ، عديم النظير في زمانه ، رأساً في الفقه والأصول ، بارعاً في الحديث ومعانيه[٥] ، له التصانيف المفيدة في التفسير ، والفقه ،

---

(١) ترجمته في : الجواهر المضية ١ / ١٢٤ ؛ ومعجم الأدباء ٢ / ١٢٧ ؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥ ، ١٩٠٣ ؛ وهدية العارفين ١ / ١٠٢ ؛ والأعلام ١ / ٢٥٤ ؛ والموصل في شرح المفصل ص ٣ .

(٢) وكتاب الإقليد حققه الدكتور محمود أحمد أبو كته الدرويش ، وقد زج به إلى مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وسيرى النور قريباً – إن شاء الله تعالى – .

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل ص ٣ .

(٤) أخباره في : منتخب المختار ص ٦٥ ؛ والجواهر المضية ١ / ٢٧٠ – ٢٧١ ؛ وتاج التراجم ص ٣٠ ؛ والفوائد البهية ص ١٠١ – ١٠٢ ؛ وأبجد العلوم ٣ / ١١٩ ؛ والفتح المبين ٢ / ١٠٨ .

(٥) ينظر الفوائد البهية ص ١٠١ ؛ والفتح المبين ٢ / ١٠٨ .

والأصول ، منها " مدارك التنزيل ، وحقائق التأويل " المعروف بتفسير النسفي ، وكنز الدقائق ، والوافي ، وشرحه " الكافي " وغيرها من التصانيف النافعة المعتبرة عند العلماء[١] .

أخذ عنه السغناقي ، وأثنى عليه في خاتمة الوافي ، حيث قال : (( وصادفت جماعة من الفتيان ، وعصبة فائقة من الأقران ، خصوصاً في هذا الفن الذي نحن فيه جثوت بين أيديهم ،وأثبت فيه ما بلغني من لديهم ، ومنهم الإمام الزاهد حافظ الدين النسفي – رحمه الله – ))[٢] .

**٦ – جلال الدين المعشر[٣] ( ... – ... ) .**

حين قلبت صفحاتِ كتب التراجم ، لم أظفر على اسمه أو كنايته ، أو على حديث عن نشأته وعمره ، ومكان ميلاده وتاريخه ، أو وفاته وما ظفرتُ به هو لقبه " جلال الدين المعشر " فقد ذكره السغناقي ضمن شيوخه الذين أخذ عنهم علم الحديث والآثار النبوية ، حيث قال عنه السغناقي : (( الإمام الزاهد ، أرأف الناس على عباده الأخيار وأعطفهم عليهم من الآباء الأبرار ، معدن الأحاديث النبوية ، مجمع الآثار المصطفية ، مولانا جلال الدين المعشر ))[٤].

**٧ – حسام الدين النِّيَازوي[٥] ( ... – ... ) .**

هو من شيوخ السغناقي ، ولم تسعفنا المصادر عنه شيئاً ، سوى أن الإمام السغناقي ذكره من ضمن شيوخه الذين أخذ عنهم ، فقد وصفه بعدة أوصاف ،

---

(١) ينظر الجواهر المضية ١ / ٢٧١ ؛ وتاج التراجم ص ٣٠ ؛ والفوائد البهية ص ١٠١ ، ١٠٢ ؛ والفتح المبين ٢ / ١٠٨ .

(٢) ينظر كتاب الوافي ص ١٧١٦ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ١٨ – ١٩ .

(٣) أخباره في : كتاب الوافي ص ١٧١٦ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ١٨ – ١٩ .

(٤) ينظر كتاب الوافي ص ١٧١٦ .

(٥) النيازوي نسبة إلى " نِيازكي " أو " نيازه " أو نيازوي ، وهي قرية بين " كِسَّى " و" نَسَف " . ينظر معجم البلدان ٥ / ٣٢٩ .

مثل : اللوذعي[١] ، القرم[٢] ، النبراس[٣] ، الأحوذي[٤] ، النْطسُ[٥] ، فقال عنه السغناقي : (( الإمام العالم ، النطسُ ، اللوذعي ، والقرم ، النبراس ، الأحوذي ، مولانا حسام الدين النيازوي رحمه الله ... ))[٦] .

**٨ – فخر الدين المايَمُرْغي[٧] ( ... – ... ) .**

هو محمد بن محمد بن إلياس ، المايَمُرْغي ، نسبة إلى " مايَمُرغ " قرية كبيرة على طريق بخارى من طريق " نَخْشَب "[٨] كان رحمه الله شيخاً فاضلاً ، وقوراً ، متقناً ، محققاً ، زاهداً ورعاً ، تفقه على شمس الأئمة الكردري ، – شيخ السغناقي الأول – وقد تلمذ على فخر الدين المايمرغي كثير من طلبة العلم ، منهم السغناقي ، وعلاء الدين البخاري ، صاحب الكشف ، وأثنوا عليه كثيراً في كتبهم ، فهذا السغناقي يقول : (( الإمام الزاهد ، البارع الورع ، المقدم في حلبة سباق التدفق ومضمار التحقيق ، وهو العين الفوارة في الأحكام الشرعية ، والينبوع المعين في الأصول الملية ، وهو الذي شد عَضُدي ، وآزر أزري ... ))[٩].

**٩ – شمس الدين العضد الكندي[١٠] ( ... – ... ) .**

لم تسعفني كتب التراجم التي بين يدي ، من مصادرَ ومراجعَ عن اسمه ، وكنيته ، ولا عن مكان وتاريخ ولادته ، فقد شحت المعلومات حول نشأته ،

---

(١) اللوذعي : الحديد الفؤاد ، واللسان الحاذق الطريف . الصحاح ٣ / ١٢٧٨ " لذع " .

(٢) القرم : الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ، ومنه قيل للسيد " قَرْمٌ " . الصحاح ٥ / ٢٠٠٩ " قرم " .

(٣) النبراس : المصباح . الصحاح ٣ / ٩٨١ " نبرس " .

(٤) الأحوذي : الخفيف في الشيء لحذقه . الصحاح ٢ / ٥٦٣ " حوذ " .

(٥) النَّطسُ : العالم بالأمور مدقق النظر فيها . الصحاح ٣ / ٩٨٣ " نطس " .

(٦) ينظر الوافي ص ١٧١٦ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٢٠ .

(٧) أخباره في : الجواهر المضية ٣ / ٣١٨ ، ٣١٩ ؛ والفوائد البهية ص ١٨٦ ؛ وكشف الأسرار للبخاري ١ / ٣ ؛ وكتاب الوافي ص ١٧١٥ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٢٣ .

(٨) هي مدينة من مدن ما وراء النهر بين جيحون وسمرقند . ينظر معجم البلدان ٥ / ٢٧٦ .

(٩) ينظر الوافي ص١٧١٤ ، ١٧١٥ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٢٣ .

(١٠) أخباره في : الكافي ص ١٧١٧ .

وطلبه للعلم وشيوخه وحياته العلمية ، وكل ما وقفت عليه الإشارة التي ذكرها السغناقي في أثناء تعريفه ببعض شيوخه ، والثناء عليهم مع بيان فضلهم ، ويبدو لي أن السغناقي أخذ عن شيخه هذا أصول الفقه والدين ، حيث صرح في قوله : (( الإمام ، الزاهد ، المحقق ، والهمام ، الموفق ، المشهود له باليد البيضاء في الأصول ، والحجة في المعقول ، مولانا شمس الدين العضد الكندي - رحمه الله - ))[١] .

**١٠ - جمال الدين ( ... - ... ) .**

هو أحد شيوخ السِّغناقي الذين ذكروا في خاتمة كتابه " الوافي " ، ولم أقف على ترجمة له في كتب التراجم التي بين يديَّ ، لذا فإن حياته ومماته ولقبه ، وطلبه للعلم مبهمة ، غير أن السغناقي قد ذكره فيمن ذكر من شيوخه حيث نعته بالفصاحة والكرم ، والمنزلة الرفيعة ، وقوة الحجة بين علماء عصره .

وقال عنه السغناقي : (( السيد ، الإمام ، افتخار آل السيادة ، رئيس أهل السعادة في الجامعين ، مفتي الخافقين ، ذو الفصاحة الباهرة ، والحجج الزاهرة ، أحسن الناس خلقاً ، وأكرمهم خُلُقاً مولانا السيد ، الإمام جمال الدين المعروف بختن[٢] مولانا حميد الدين - رحمهم الله - ))[٣] .

**١١ - برهان الدين أحمد بن أسعد البخاري[٤] ( ... - ... ) .**

هو أحمد بن أسعد بن أحمد الحريفغني ، برهان الدين البخاري ، أخذ عن الشيخين حميد الدين الضرير ، وحافظ الدين البخاري الكبير ، وتفقه عليه أمير كاتب الإتقاني صاحب كتاب " التبيين " الذي شرح فيه كتاب " المنتخب " للأخسيكيتي[٥] .

---

(١) ينظر الوافي ص ١٧١٧ ؛ وينظر الكافي جـ ١ ق ٩ /أ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) ينظر الوافي ص ١٧١٧ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) الخَتَنُ : بالتحريك - كل ما كان من قبل المرأة مثل الأب ، والأخ هكذا عند العرب ، وأما عند العامة فختن الرجل : زوج ابنته . ينظر الصحاح ٥ / ٢١٠٧ " ختن " وينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٢٦ .

(٤) ينظر الفوائد البهية ص ١٥ ، ومقدمة كتاب النجاح ص ٢١ ، ومقدمة كتاب الوافي ص ٤٦ .

(٥) أخباره في : الجواهر المضية ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ؛ الدرر الكامنة ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ؛ النجوم الزاهرة ١٠ / ٢٥١ ؛ والدليل الشافي ٢ / ٦٦٧ .

وقد ذكره السغناقي أنه اجتمع ببرهان الدين ؛ فقال في مقدمة كتابه الوافي : (( كان يكثر اقتراح المحكّمين ، والتماس المتلمسين إيَّاه ... وإن لم يكن فيه إلا ما التمس به أخي في الله الإمام البارع ... برهان الدين أحمد بن أسعد بن أحمد الخَريفَغْنِيّ البخاري ... فإنه سلمه الله كان يوصيني به مراراً ، ويكرمني بالالتماس به سراً وجهاراً ، فأجبته في ذلك ، بأمره مؤتمراً ، ولمودَّتِه مزدهراً ))[١] .

## ١٢ – ناصر الدين بن العديم[٢] ( ٦٨٩هـ – ٧٥٢ هـ ) .

هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن هبة الله بن العديم قاضي القضاة بحلب ، وقد التقى السغناقي بناصر الدين في حلب عندما قدم إليها سنة ٧١١ هـ حيث يقول صاحب الجواهر المضية : (( اجتمع بحلب بقاضي القضاة ، ناصر الدين محمد بن القاضي كمال الدين ، أبي حفص عمر بن العديم ابن أبي جرادة ، قال السِّغناقي : (( كتبت له أي من شرحه[٣] كتبتُ أولها بيدي وآخرُها بيدي ، ثم أَجَزْتُ له أن يرويها ويروي جميع مجموعاتي ومؤلفاتي خصوصاً ، ويروي أيضاً ما كان لي فيه حق الرواية من الأساتذة ، قال : وكان هذا في غرة شهر الله المعظم رجب من شهور سنة إحدى عشرة وسبعمائة ))[٤] .

وابن العديم قاضي القضاة بحلب ، واستمر في القضاء في حلب أكثر من إحدى وثلاثين سنة ، وهذا المنصب تولاه بعد أبيه ، وعقب موت ناصر الدين ابن العديم تولى ابنه إبراهيم القضاء في حلب ، وتوفي – رحمه الله – ناصر ابن العديم سنة ٧٥٢ هـ[٥] .

---

(١) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٢١ ؛ ومقدمة كتاب الوافي ص ٤٦ .

(٢) أخباره في : الجواهر المضية ٣ / ٢٨٥ – ٢٨٦ ؛ الدرر الكامنة ٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ ؛ النجوم الزاهرة ١٠ / ٢٥١ ؛ والدليل الشافي ٢ / ٦٦٧ .

(٣) أي : من شرحه على " الهداية " أي نسخة من كتاب " النهاية " .

(٤) انظر الجواهر رالمضية ٢ / ١١٥ ؛ والمنهل الصافي ٥ / ١٦٥ ؛ والطبقات السنية ٣ / ١٥١ ؛ والفوائد البهية ص ٦٢ .

(٥) ينظر الجواهر المضية ٣ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ؛ ومقدمة كتاب الكافي ص ٤٦ ، ٤٧ رسالة دكتوراه غير منشورة ١٤١٦ هـ .

# المبحث الثالث

## تلاميذه

من البدهي أن يكون لحسام السغناقي كثير من التلاميذ وهذا يرجع إلى كثرة رحلاته في أغلب بلاد العالم الإسلامي ، والتقائه بنخبة من العلماء والطلاب ، فتارة كان يتلقى العلم ، وتارة كان يُلقي هو العلمَ ويُدَرِّسُ ، فقد تنقل رحمه الله إلى بخارى وخوارزم والعراق ، والشام ، ومصر ، والحجاز ، ففي هذه البلدان كان رحمه الله يتعلم ويُعَلِّم ؛ لذا كثر طلابه في هذه الأصقاع ، ولكن المصادر ضنت علينا بذكرهم إلا النزر القليل ، فهذا محقق كتاب النجاح قد بحث في ثنايا التراجم فاهتدى إلى بعضهم وهم كما يأتي :

**١ - جلال الدين الغُجْدَواني**[١] ( ... - ٧٣٠ هـ ) .

هو أحمد بن علي بن محمود الغُجْدَواني - بضم الغين المعجمة والذال ، وسكون الجيم - قرية ببخارى ، الفقيه الحنفي ، والمفسر النحوي أخذ النحو عن حسام الدين السغناقي صنف شرحاً على كافية ابن الحاجب ، وذكر فيها شيخه السغناقي ، وأنه قرأ عليه ، توفي - رحمه الله - في حدود سنة ٧٣٠ هـ .

**٢ - قوام الدين الكاكي**[٢] ( ... - ٧٤٩ هـ ) .

هو محمد بن محمد بن أحمد الخُجَنْدِي السِّنجاري ، قوام الدين الكاكي ، الفقيه الأصولي تلمذ على السّغناقي ، وعلاء الدين عبد العزيز البخاري ، وقرأ الهداية عليهما ، رحل الكاكي إلى القاهرة ، ثم أقام بجامع ماردين[٣] يُفتي ويصنف

---

(١) أخباره في : بغية الوعاة ١ / ٣٤٧ ؛ ومفتاح السعادة ١ / ١٨٦ ؛ وكشف الظنون ٢ / ١٣٧١ ؛ وهداية العارفين ١ / ١٠٧ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٣٢ ؛ ومقدمة كتاب الوافي ص ٥٤ .

(٢) أخباره في : الجواهر المضية ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ؛ والفوائد البهية ص ١٨٦ ؛ وهداية العارفين ٢ / ١٥٥ ؛ والفتح المبين ٢ / ١٥٧ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٣٠ - ٣١ ؛ ومقدمة كتاب الوافي ص ٥٣ .

(٣) وماردين : من مدن جزيرة أُقُورَ ، وهي التي بين دجلة والفرات مجاورة الشام . ينظر معجم البلدان : ٢ / ١٣٤ .

ويدرس ، فانتفع به خلق كثير من طلاب العلم من آثاره : " معراج الدراية شرح الهداية " ، " عيون المذهب " جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة . قال اللكنوي : (( طالعته وهو مختصر نافع )) ، " جامع الأسرار شارح المنار " ، " بنيان الأصول في شرح الأصول " شرح فيه أصول البزدوي ، توفي رحمه الله سنة ٧٤٩ هـ .

**٣ – ابن الفصيح الهَمَذَاني[١] ( ٦٨٠ هـ – ٧٥٠ هـ ) .**

هو أحمد بن علي بن أحمد أبو طالب الهمذاني ، فخر الدين ابن الفصيح ، الكوفي الحنفي ، ولد بالكوفة سنة ٦٨٠ هـ ، كان إماماً علاماً قارئاً فقيهاً ، وكان ينظم الشعر ، فكان حُلْوَ العبارة عذبَ الألفاظ ، لطيفَ المعاني ، فأُطلِقَ عليه ابن الفصيح ، قدم بغداد فأخذ عن حسام الدين السغناقي ، وابن الدواليبي ، وابن الصباغ وغيرهم ، وكان شيخ النحاة ببغداد عمل مدرساً في مشهد أبي حنيفة .

**٤ – جلال الدين الكرلاني[٢] ( ... – ... ) .**

هو جلال الدين بن شمس الدين أحمد بن يوسف الخوارزمي ، كان عالماً فاضلاً تفقه على حسام الدين السغناقي ، وعلاء الدين البخاري شرح كتاب " الهداية " في كتاب سماه " الكفاية " ، وهو كتاب مشهور ، متداول بين الناس .

**٥ – شمس الدين ونجم الدين التكسري[٣] ( ... – ... ) .**

أخوان أخذا عن السغناقي ، ورويا عنه " الهداية " كذا ذكرهما العيني في البناية فقال : (( الإمامان العلامتان ، شمس الدين التكسري ، ونجم الدين التكسري ، بحق روايتهما عن الشيخ الإمام العلامة حسام الدين السغناقي )) .

---

(١) أخباره في : الجواهر المضية ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٦ ؛ والمنهل الصافي ١ / ٣٧٢ – ٣٧٤ ؛ وتاج التراجم ص ٤٣ – ٤٤ ؛ وغاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٨٤ ؛ والدرر الكامنة ص ٢١٧ ، ٢١٩ ؛ والطبقات السنية ١ / ٣٩٦ – ٣٩٨ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٣٣ – ٣٤ ؛ ومقدمة كتاب الوافي ص ٥٥ .

(٢) أخباره في : النجوم الزاهرة ١٢ / ١٢٣ ؛ الشقائق النعمانية لطاشي كبرى زاده ص ٢٦١ ؛ وكشف الظنون ٢ / ١٤٩٩ ؛ والفوائد البهية ص ٥٨ – ٥٩ ؛ ومقدمة محقق كتاب النجاح ص ٣١ ؛ ومقدمة كتاب محقق الوافي ص ٥٤ .

(٣) ينظر أخبارهما في : البناية للعيني ١ / ١٢ ؛ ومقدمة محقق كتاب النجاح ص ٣٥ ؛ ومقدمة محقق كتاب الوافي ص ٥٥ .

**٦ - شمس الدين الكاشغري**[١] ( ... - ... ) .

هو عبد الله بن حجاج بن عمر ، أبو محمد ، شمس الدين الكاشغري ، الفقيه الحنفي ، سمع الحديث بدمشق ، وتفقه على حسام السِّغناقي ، ودخل معه الشام ، وولي التدريس بمدرسة الشِّبلية ثم عزل عنها ، وأعاد بالمدرسة الظاهرية بدمشق ، وتصدر بالجامع الأموي .

(١) أخباره في : المنهل الصافي ٥ / ١٦٤ ؛ والدرر الكامنة ٢ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ؛ والطبقات السنية ٣ / ١٥١ ؛ ومقدمة كتاب محقق النجاح ص ٣٦ ؛ ومقدمة محقق كتاب الوافي ص ٥٥ .

# المبحث الرابع

## مكانته العلمية

تبوأ حسام الدين السغناقي مكانة علمية عالية بين علماء عصره ، فقد وصفه ابن تغرى بردى بقوله : (( الفقيه الكبير ، البارع ، المفنِّن ، شارح الهداية ))[١] ووصفه صاحب الطبقات السنية ، فقال : (( الإمام العلامة القدوة الفهامة ، كان إماماً عالماً فقيهاً نحوياً جدلياً ))[٢] وأيضاً يقول صاحب الجواهر المضية عن السغناقي : (( هو الإمام الفقيه تفقه على الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر ، وفوض إليه الفتوى وهو شاب ))[٣] ، وقال عنه اللكنوي : (( كان فقيهاً نحوياً جدلياً ))[٤] .

وقد اطلع السغناقي على كثير من الفنون ، فصنف وعلّم ، وأفتى ، وناظر ، وآثاره التي تركها لهي خيْرُ دليلٍ على ذلك ، ومن البدهي أن العالم لا يستطيع أن يكتب في فن من فنون العلم والمعرفة ما لم يكن لديه زاد كثير في ذلك الفن ، والسغناقي – رحمه الله – قد صنف في أغلب الفنون ، مثل الفقه ، وأصوله ، والتفسير ، والنحو ، والصرف ، وله كتب تشهد بذلك ، بعضها وصل إلينا ، وبعضها الآخر مفقود ، أو في خزائن المكتبات التي لم تفهرس بعد ، أو مما ذهبت به عوادي الزمن ، أو لعبت به يد الحدثان ، فاطلاعه الواسع – رحمه الله – جعل له هذه المكانة العلمية بين أقرانه ، وكتابه " النهاية في شرح الهداية " في الفقه الحنفي الذي ذاع صيته بين العلماء والطلاب هو الذي جعل الجميع يشهد له في تفوقه العلمي ، وأعطاه المكانة البارزة ، وإذا تصفحنا الكتب الفقهية المتأخرة في المذهب الحنفي فلا يخلو كتاب فقهي حنفي من إشارةٍ إلى كتاب النهاية في شرح

---

(١) ينظر الدليل الشافي على المنهل الصافي ١ / ٢٧٥ .

(٢) ينظر الطبقات السنية في تراجم الحنفية ٣ / ١٥٠ .

(٣) ينظر الجواهر المضية ٢ / ١١٤ .

(٤) ينظر الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٦٢ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٥٣٧ .

الهداية ، وهذا الكتاب واسع ضخم حيث إنه يقع في عشرة مجلدات ولا يترك شاردة ولا واردة في المذهب الحنفي إلا وذكرها ؛ لذا فلا غرو أن يشار إليه في الكتب المتأخرة عنه .

ويمكن أن نرجع الأسباب التي جعلته يتفوق في العلم والمعرفة إلى أربعة أمور :

١ - اختلاطه بالعلماء والجلوس معهم طويلاً والتلقي عنهم ، فهو لا يفارقهم لا حضراً ولا سفراً ، وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن شيوخه ، كما أنه رحمه الله لا يتحرج من أخذه للعلم والإفادة حتى ولو من أصحابه وزملائه ، فقد قال رحمه الله : (( وصادفتُ جماعةً نابغةً من الفتيان ، وعصبة فائقة من الأقران خصوصاً في هذا الفن الذي نحن فيه ، فإنهم ارتقوا إلى ما ينتهيه جثوتُ بين أيديهم ، وأثبت فيه ما بلغني من لديهم ))[١] .

أضف إلى ذلك بأنه كان - رحمه الله تعالى - ذكياً ألمعياً حيث إن شيخه حافظ الدين البخاري فوض إليه الفتوى ، وهو في ريعانِ شبابه صغيرٌ في سنه[٢] .

٢ - كثرة قراءته للكتب المختلفة والإفادة منها ، فقد كان - رحمه الله - كثير الاطلاع في مختلف الفنون العلمية أضف إلى ذلك جَمْعهُ الوافر من كتب العلماء من الذين سبقوه ، وقد صرح بذلك بقوله : (( وقد اتفق عندي من نسخ الشروح والفوائد ، وفرائد قلائد النواهد ))[٣] ، والمطلع على مؤلفاته الفقهية والأصولية والنحوية يرى أن السغناقي كثيراً ما يُحيل القارىء إلى كتب مختلفة متعددة الفنون ناقلاً القاريء إلى علم التفسير ، والتاريخ والفقه وأصوله ، وإلى علم النحو والأدب ، والبلاغة والصرف ، والطب وإلى مختلف الفنون والمعارف ، فقد يحدد رحمه الله الكتاب الذي يحيل إليه ، بل لا يكتفي بهذا فقد يشير أحياناً إلى الباب أو الفصل في الكتاب[٤] .

(١) ينظر الوافي ص ١٧١٦ .

(٢) ينظر الجواهر المضية ٣ / ٣٧٣ ؛ والفوائد البهية ص ١٩٩ ؛ والوافي ص ١٧١٤ .

(٣) ينظر كتاب الوافي ص ١٧١٨ .

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص ٦٢٤ .

٣ – نحن نعلم من كتب التراجم التي تعرضت للسغناقي – رحمه الله – بأنه قد شد أحزمة الترحال ، وجاب معظم البلدان الإسلامية آنذاك ، وهذه الرحلات أفادته إفادة عظيمة ، من حيث اختلاطه بالعلماء ، ومحاوراتهم تارةً بالسماع منهم ، وتارة أخرى بإلقاء الدروس في حضرتهم ، وقد أدى هذا إلى تكوين شخصيته العلمية القوية التي مكنته من الاعتماد على نفسه في التدريس والتأليف.

٤ – حسن مصنفاته وإقبال طلاب العلم عليها والإفادة منها ، فالله سبحانه وتعالى قد وهب السغناقي – رحمه الله – أسلوباً متميزاً في تواليفه التي صنفها ، ووصلت إلينا من حيث البساطة بعيداً عن علم المنطق ، والأسلوب المعقد ، فكتابته نستطيع أن نصفها بالسهل الممتنع ، فقد شهد له بذلك كثير من العلماء مثلُ : الفقيه أكمل الدين البابرتي يقول : (( تصدى الشيخ الإمام ، والقرم الهمام جامع الأصل والفرع ، مقرر مباني أحكام الشرع حسام الملة والدين السغناقي أسقى الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه ؛ لإبراز ذلك والتنقير عما هنالك فشرحه شرحاً وافياً ، وبين ما أشكل فيه بياناً شافياً وسماه " النهاية " ؛ لوقوعه في نهاية التحقيق ، وإشتماله على ما هو الغاية في التحقيق ))(١) .

وبعض العلماء حين شاهدوا شهرة بعض كتبه مثل كتاب النهاية ، وكثرة تداول الناس له ، رأوا أن ينتخبوا منه فوائد ، فهذا شهاب الدين أحمد بن الحسن ، المعروف بابن الزركشي ( ت ٧٣٨ هـ ) انتخب منه كتاب " النهاية " كتاباً سماه " خلاصة النهاية في فوائد الهداية "(٢) .

وإن دل انتخاب كتاب النهاية في كتاب إنما يدل على قيمة كتاب النهاية ، وما بذل فيه السغناقي من جَهْدٍ متميز ، من حيث كثرة المعلومات ، مع حسن صياغتها ، وتوثيقها من مصادر ذات قيمة علمية ، معتمدة من كتب العلماء البارزين الذين يُشْهَد لهم بالعلم المتقن ، والورع والتقوى .

---

(١) ينظر العناية للبابرتي ١ / ٦ ؛ ومقدمة كتاب الكافي ص ٥٧ .

(٢) ينظر مفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ ؛ ومقدمة كتاب الوافي ص ٥٧ .

# المبحث الخامس

## آثاره ووفاته

غير خاف بأن السغناقي خلف لنا مصنفات متنوعة ومفيدة ، فقد اشتهرت عند أهل العلم ، فنهلوا منها واهتموا بها اهتماماً بالغاً ، وكانت شروح المختصرات هي الطابع الغالب على تواليفه ، والسبب في ذلك يرجع إلى قوله : (( رأيت في الدهر فتوراً وشاهدت في العصر قصوراً ، اختصروا على المختصر ، واقتصروا على المفتقر ، وهجروا الطوال ، وآثروا القصار ... ))(١) .

وتنحصر تآليفه في الفقه والدين ، وفي فروع الحنفية ، وكذلك في النحو والصرف ، وفي الرد على الفرق المبتدعة في الدين ، ومصنفاته العلمية التي تركها اطلع عليها العلماء ، وأثنوا عليها خيراً ، وعلى صاحبها ، وقد عانى محقق كتاب النجاح الشيء الكثير في البحث عن تواليفه ، حيث حصرها ودل على أماكن وجودها في مكتبات وخزائن العالم ؛ لذا فإني لا أرى نفعاً في إعادة هذا الجهد الشاق ، ولكن سأحيل المطلع إلى مقدمة كتاب النجاح ، وقد رأيت أن أُعَدِّدَ هذه الكتب هنا لكي يحصل القاريء على مراده أثناء مفاتشتها إذا تيسر له ذلك - إن شاء الله تعالى - ، (( وقد وصلت إلينا أكثر آثاره عدا واحدةٍ احتفظت بها خزائن المخطوطات ، وزوايا المكتبات في أنحاء متفرقة من العالم ، ولم تر النور بعد ))(٢) .

وفيما يأتي بيان بمصنفات السغناقي مرتبة حسب زمن تأليفها :

**١ - الوافي :**

وهو شرح لكتاب " المنتخب في أصول المذهب " لحسام الدين الأخسكيتي ، المسمى بـ" الحسامي " وهو نسبة إلى لقبه حسام الدين(٣) ، وقد ذكر السغناقي

---

(١) ينظر التسديد ق ٢ / ب .

(٢) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٧٥ .

(٣) ينظر الفوائد البهية ص ١٨٨ ؛ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦ / ٣٤٧ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٧٥ ، ٧٦ .

هذا الكتاب في الكافي[١] ، كما ذكره كثير ممن ترجم له[٢] ، وهذا الكتاب من أشهر كتب السغناقي ذكر العلماء وطلبة العلم محاسنَه ، وأثنوا على مؤلفه في حياته حيث قال السغناقي : (( لكن المطلعين على الوافي والنهاية أحسنوا الظن بي واستدلوا بهما على حصول مرادهم على الكفاية ))[٣] ، وهذا الكتاب قد وصل إلينا وخرج إلى النور حيث حقق في رحاب جامعة أم القرى رسالة دكتوراه من إعداد الطالب أحمد حمود اليماني عام ١٤١٧ هـ وللكتاب نسخ مخطوطة غير التي ذكرها بروكلمان ، والراجح أنه لم يطلع عليها[٤] .

**٢ – النهاية[٥] :**

هو شرح لكتاب الهداية في فروع الحنفية ، لبرهان الدين علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل الفرْغَاني ، المرغِينَانِي ، الرشْتَانِي ، وهذا الكتاب من أشهر شروح الهداية وأحسنها ، فقد اختاره شهاب أحمد بن الحسن المعروف بابن الزركشي[٦] ، فقد وصفه البابِرْتي وقال : (( تصدى الشيخ الإمام ، والقرْمُ الهمام ، جامع الأصل والفرع مقرر مباني أحكام الشرع ، حسام الملة والدين السغناقي أسقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه ؛ لإبراز ذلك ، والتنقير عما هنالك ، فشرحه شرحاً وافياً ،

---

(١) ينظر الكافي جـ ١ ق ٢ / ب ، ٣ / أ ، ٥ / أ .

(٢) ينظر منتخب المختار ص ٥٠ ؛ وتاج التراجم ص ٢٥ ؛ ومفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ ؛ وكشف الظنون ٢ / ١٨٤٩ ؛ والفوائد البهية ص ٦٢ ؛ والهداية ١ / ٣١٤ ؛ والفتح المبين ٢ / ١١٢ ؛ وتاريخ الأدب العربي ٦ / ٣٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٣) ينظر الكافي جـ ١ ق ٢ / ب .

(٤) ينظر التفصيل عن المخطوطات لكتاب الوافي مقدمة النجاح ص ٧٧ .

(٥) ينظر عن هذا الكتاب في : الموصل في شرح المفصل ص ١ / ٩٦٦ ؛ والكافي جـ ١ ق ٢ / ب ، ٣٨ ، ب ؛ ومنتخب المختار ص ٥٠ ؛ والجواهر المضية ١ / ٢١٣ ؛ وشرح العناية على الهداية ١ / ٦ ؛ والبناية في شرح الهداية ١ / ٢٩ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٥ فما بعدها ؛ وكشف الظنون ٢ / ٢٠٣٢ ؛ والفوائد البهية ص ٦٢ ؛ والطبقات السيئة ٢ / ١٥١ ؛ ومفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٦) ينظر الجواهر المضية ١ / ٦٤ ؛ ومفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ .

وبيَّن ما أشكل فيه بياناً شافياً ، وسماه " النهاية " ؛ لوقوعه في نهاية التحقيق ، واشتماله على ما هو الغاية في التدقيق ))[١] ، وقد انتخبه جمال الدين محمود بن أحمد بن السراج القونوي ( ٧٧٠ هـ ) حين انتخب كتاب " النهاية " في كتاب سماه " خلاصة النهاية في فوائد الهداية "[٢] .

وذكر غير واحد من مترجمي السغناقي أن كتاب " النهاية " هو أول شروح " الهداية " وهذا ليس بصحيح حيث إن محقق كتاب النجاح قد علل وأثبت بالأدلة عدم صحة هذه المقولة[٣] .

## ٣ - الموصل[٤] :

هو شرح لكتاب المفصل في النحو للزمخشري ، والموصل ثالث مصنفاته ألفه بعد الانتهاء من تبييض النهاية في شرح الهداية ، حيث قال : (( أردت أن أنحو إلى فن آخر عام فوائده ، شامل عوائده ؛ ليكون لي من خزائن ذلك الفن أيضاً صرةٌ ، ومن طُوِّيتِه درةٌ ، فرأيت المفصل في ذلك عظيم الجدوى ، رشيق المتن والفحوى ، وهو كما قيل في حقه : كتاب عَقُمَتْ بمثله أمهات الأفكار ))[٥] ، وكتاب الموصل جمع فيه السغناقي بين " الإقليد " و" المقتبس " ، وقد ذكر - رحمه الله - سبب ذلك بقوله : (( لما رأيت الإقليد شرحاً تاماً فيما يُحتاجُ إليه في حل عقد الكتاب ، وشرح الأبيات ، وتنقيح السؤال والجواب ؛ ولكن فات عنه بعضُ ما ذكر من القيود التي يحتاج إليه الكتاب في " المقتبس " وما ذكر فيه من أول البيت إلى آخره ، وذكر قائله ، وأجوبة الأسئلة التي يفزع إليها فيما التبس ، ولكن فات عن المقتبس أيضاً زيادة تبين معنى البيت الذي ذكره الإقليد ، وكذلك التدقيق في تعليل المعنى الذي ممشى فيه من غير انتقاص بالتسديد ، وفيه تكْرَارٌ أيضاً مع اختلاف العبارات للمعنى الواحد ، وكان عنه استغناء بالإتيان باللفظ الضارب ، أردت أن أجبر نقصان ما فات عن أحدهما بما ذكر في الآخر ))[٦] .

---

(١) ينظر العناية للبابرتي ١ / ٦ .

(٢) ينظر كشف الظنون ٢ / ٢٠٣٢ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٧٩ .

(٣) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٤) ينظر عن هذا الكتاب في : الكافي جـ ١ ق ١٠ / ب ، ١٧٣ / أ ؛ والنجاح ص ٢٤٤ ، ٢٨٤ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٥٣٧ ؛ وكشف الظنون ٢ / ١٧٧٥ ؛ وروضات الجنات ٣ / ١٥٧ ؛ والهداية ١ / ٣١٤ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٥) ينظر الموصل في شرح المفصل ص ١ ، ٢ من مقدمة الكتاب .

(٦) ينظر الموصل في شرح المفصل ص ١ - ٥ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٨٢ ، ٨٣ .

وهذا الكتاب ، هو موضوع رسالتي الذي سأقدمه بين يدي القاريء – بإذن الله تعالى – في مبحث مستقل .

**٤ – الكافي[1] :**

وهو شرح لكتاب " الأصول " في الفقه لأبي الحسن فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي ذكره السغناقي في التسديد ق ٣٦ / ب ، وقد ذكره كثير ممن ترجم له[2] ، وقد فرغ السغناقي من تصنيفه في أواخر جمادى الأولى في سنة ٧٠٤ هـ[3] ، وللكتاب نسخة مخطوطة نفيسة بخط السغناقي في المكتبة العربية بدمشق ، حيث قال خير الدين الزركلي : (( الكافي " خ " شرح أصول الفقه للبزدوي ، منه نسخة بخطه في مجلد ضخم ، بالمكتبة العربية بدمشق . أخذت خطه عن الصفحة الأخيرة منها ))[4] ، وللكتاب نسخ خطية تربو على الثلاث النسخ ، منها ما هو بخطه ، ومنها ما هو بغير خطه ، وقد حصرها محقق كتاب النجاح ، وحدد أماكن وجودها في بعض مكتبات العالم[5] .

**٥ – كتاب المختصر[6] :**

وهو كتاب مختصر في علم التصريف يقول محقق كتاب النجاح : (( لم أقف على ذكرٍ له عند من ترجم للسغناقي أو ذكر مصنفاته ))[7] .

(١) ينظر عن هذا الكتاب في : التسديد ق ٣٦ / ب ؛ والجواهر المضية ١ / ٢١٣ ؛ وتاج التراجم ص ٢٥ ؛ ومفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ ؛ والطبقات السنية ٣ / ١٥١ ؛ وكشف الظنون ١ / ٢١٣ ؛ والفوائد البهية ص ٦٢ ؛ وهدية العارفين ١ / ٣١٤ ؛ والفتح المبين ٢ / ٢١٢ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٢) ينظر المصادر السابقة في هامش ( ١ ) .

(٣) ينظر كشف الظنون ١ / ١١٢ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ .

(٤) ينظر الأعلام ٢ / ٢٤٧ .

(٥) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٦) ينظر عن هذا الكتاب في النجاح ص ١٦٨ .

(٧) ينظر كتاب النجاح ٨٦ ، ٨٧ .

والسـغناقي ذكـره في مقدمـة كتـاب النجـاح حيـث قـال : (( قفيـت كتـابي المختصر ببيان علم التصريـف وعلله ، وكشْـف مـا صـح مـن مذاهـب صـاحب الصرف ومله ))(١) .

### ٦ – النجاح التالي تلو المراح(٢) :

كتاب النجاح التالي تلو المـراح ذكـره السـغناقي ، ونسـبه إلى نفسـه ، قـال : (( يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السـغناقي ... فلذلـك سميته بـ" النجاح التالي تلو المراح " ))(٣) ، وقد حقق(٤) علمياً في جامعة أم القرى .

### ٧ – التسديد(٥) :

وهو شرح لكتاب " التمهيد لقواعد التوحيد " في أصول الديـن لأبـي المعـين ميمون بن محمد المكحولي ، النسفي ، وقال فيه في أسمـاء الكتـب : (( قـال الوالـد المرحوم : وللسغناقي شرح علـى " التمهيـد " سمـاه بـ" التسـديد " ، وقـد رأيتـه بأيدي الدلالين )) ، أما سبب تأليفه فقال السغناقي عنـه : (( لمـا رأيـت في الدهـر فتوراً ، وشاهدت في العصر قصوراً ، اختصروا علـى المختصـر ، واقتصـروا علـى المفتقر ... ))(٦) الخ .

---

(١) ينظر كتاب النجاح ص ١٦٨ .

(٢) ينظر عـن هـذا الكتـاب في : مفتـاح السـعادة ١ / ١٤٣ ، ٢ / ٢٦٦ ؛ وكشـف الظنـون ٢ / ١٩٢٩ ؛ وأسماء الكتب ص ٣٢٣ ؛ والفوائد البهية ص ٦٢ ؛ وأبجد العلوم ٢ / ٣٤٨ ؛ والهدية ١ / ٣١٤ ؛ والفتح المبين ٢ / ١١٢ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر النجاح ص ٩٩ ، ٣٤٧ .

(٤) وقد قام بتحقيقه الزميل عبد الله عثمان عبد الرحمن سلطان ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣ – ١٤١٤ هـ .

(٥) ينظر عن هذا الكتاب في : الجواهر المضية ١ / ٢١٣ ؛ وتاج التراجم ص ٢٥ ؛ ومفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ ؛ والطبقات السنية ٣ / ١٥١ ؛ وكشف الظنون ١ / ٤٠٣ ، ٤٨٤ ؛ وأسماء الكتب ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ٣٢٣ ؛ والفوائـد البهيـة ص ٦٢ ؛ والهدايـة ١ / ٣١٤ ؛ والفتـح المبين ٢ / ٢١٢ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٦) ينظر التسديد ق ٢ / ب ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٨٧ ، ٨٨ .

وللكتاب نسختان خطيتان ، إحداهما محفوظة في " الكتبخانة " المصرية برقم ١٣ والأخرى في مكتبة " عاطف أفندي "[١] برقم ١٢٨٢ .

**٨ – شرح دامغة المبتدعين وناصرة المهتدين[٢] :**

اختلف رجال التراجم حول هذا الكتاب ، فانقسموا إلى فريقين : فريق يرى أن مؤلف " دامغة الكتاب " هو حسام الدين حسن بن شرف الحسيني ، المتوفى سنة ٧١٥ هـ ، والفريق الآخر يرى أن مؤلفه هو حسام الدين الحسن بن شرف التبريزي ، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ، وهذا الاختلاف يكمن في المتن لا غير ، أما الشرح فهو لحسام الدين السغناقي ، ومضمون هذا الكتاب قصيدة لامية في ذم طائفة من المتصوفة مطلعها :

**ألاإنَّ المحامِدَ بالتَّوالي     إلى الله الكريم له التَّعَالي**

وهي مكونة من مائتين وأحد عشر بيتاً .

**وفاته :**

اختلف المؤرخون اختلافاً كبيراً في وفاة حسام الدين السغناقي ، كما اختلفوا في مكان وفاته ، فقد صرح صاحب كشف الظنون : أنه توفي سنة ٧١٠ هـ[٣] ، و لم نجد أحداً وافقه في تاريخ وفاته هذه ، و لم يكتف حاجي خليفة بالقول إنه توفي سنة ٧١٠ هـ، بل قال: إنه توفي سنة ٧١١ هـ[٤] ، وقول حاجي خليفة لم يكن بِدْعاً ، فقد سبقه إلى هذا القول صاحب مفتاح السعادة ، حيث حدد وفاته في رجب[٥] من سنة ٧١١ هـ ، وجنح إلى هذا الرأي اللكنوي[٦] ،

---

(١) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٨٨ .

(٢) ينظر عن هذا الكتاب في : كشف الظنون ١ / ٧٢٩ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٨٩ ، ٩٠ ، وفهرس مكتبة ليدن ٣ / ١٢٦ ؛ ومقدمة كتاب النجاح ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) ينظر كشف الظنون ١ / ١١٢ / ٤٨٤ ، ٢ / ١٧٧٥ ، ١٩٢٩ ، ٢٠٣٢ .

(٤) ينظر كشف الظنون ١ / ٤٠٣ .

(٥) ينظر مفتاح السعادة ٢ / ٢٦٦ .

(٦) ينظر الفوائد البهية ص ٦٢ .

وصاحب هدية العارفين [1] إسماعيل باشا ، وسار على نهج هؤلاء الأولين أصحاب كتب التراجم الحديثة ، كالزركلي[2] ، وعمر رضا كحالة[3] ، وقد رجح محقق كتاب النجاح بأن وفاته كانت سنة ٧١٤ هـ ، وقد ساق الأدلة العديدة التي تقوي ترجيحه[4] ، قال محقق كتاب النجاح في نهاية مناقشته ما نصه وعلى ذلك فإنه يمكن القول : « إن وفاة السغناقي كانت في سنة ٧١٤ هـ أربع عشر وسبعمائة بمرو – والله أعلم – ولا أعلم كم كان عمره حين وفاته ؛ لأنني لم أقف على ذكرٍ لتاريخ ميلاده ، وغالب ظني أنه توفي في العقد السابع من عمره »[5] .

(١) وهدية العارفين ١ / ٣١٤ .

(٢) الأعلام ٢ / ٢٤٧ .

(٣) ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٤) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٥١ ، ٥٢ ؛ وينظر مصادر ترجمته في المبحث الأول تحت عنوان اسمه ، ونسبه ، وكنيته .

(٥) ينظر مقدمة كتاب النجاح ص ٥٢ .

# الفصـــل الثانـــي

## دراسة كتاب الموصل في شرح المفصل

وفيه عدة مباحثَ :

**المبحث الأول** : تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه السغناقي .

**المبحث الثاني** : موقفه من الزمخشري وبعض شراح المفصل .

**المبحث الثـالث** : القضايـا النحويـة عنـد السـغناقي في كتابـه الموصل ومذهبه النحوي .

**المبحث الرابع** : مصادره وشواهده .

# المبحث الأول

## تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه السغناقي

إن كتاب الموصلِ في شرح المفصل الذي بين أيدينا ، ثابت النسبة إلى الإمام الحسين بن علي السغناقي ، دون شك أو ريب ؛ وذلك بالأمور الآتية :

١ - ثبوت اسمه كاملاً على غلاف المخطوط فقد ذكر فيها ما يأتي : « هذا كتاب الموصل في شرح المفصل ، لحسام الدين السغناقي ، صاحب النهاية شرح الهداية ، المجلد الأول في شرح المفصل للسغناقي من أول الكتاب إلى أحكام الأسماء المفردة » وفي أعلى غلاف المخطوط ثلاثة أبيات منسوبة إلى الإمام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وفي صفحة الغلاف ختمان أحدهما وقف المكتبة شهيد أغا والآخر للتملك .

٢ - وذكر اسم السغناقي في نهاية المخطوط أيضاً فقد كتب ما يأتي :

« يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج السغناقي - رحمه الله - وفقه الله لما يزلف من رضاه عما يوجب الصيحة في أولاه وأخراه . هذا آخر ما عنيت في ترتيب نسخة المفصل وعملها ، ومنتهى ما منيت في رغبته تتمتها ، وحملها باستنفاذ وسعي في التهذيب ، واستفراغ جهدي في التنقيح والتشذيب ، فبرزت بتوفيق الله جامعة لجميع ما قيل في شرح مشكلات المفصل ... الخ » .

وقد أشار السغناقي إلى عنوان كتابه في مقدمته إذ قال : « فلذلك سميته الموصل في شرح المفصل »(١) .

٣ - أحال السغناقي في كتابه الموصل في شرح المفصل على بعض مؤلفاته الأخرى ، مثل : الكافي(٢) ، والسغناقي ذكر الموصل في كتابه الكافي في لوحة ١٠ / ب ، ١٧٣ / أ أثناء شرحه لعبارة « هم السابقون » حيث قال : « لم يتقدمهم أحد في باب الفقه والاجتهاد الذي هو بذل المجهود ، ولهم الدنية العليا ،

---

(١) ينظر الموصل ص ٥ الجزء المحقق .

(٢) ينظر الكافي ١ ق ١٠ / ب .

والدرجة القصوى فالعليا تأنيث لـ" أعلى " والقصوى تأنيث لـ" أقصــى " ، وهــو الأبعد فإن قلت من أين وقعت المعارفة بين العليا والقصـوى باليـاء والـواو مـع أن كلاً منهما " فُعْلَـى " بضـم الـواو ، وكـلاً منهمـا واوي ؛ لأنهمـا مـن علـوت ، وقصوت . قلت : العليا جاء علـى الأصـل الـتي اقتضتـه العربيـة ذوات القصـوى فإنها جاءت شاذة بالواو ، وذلك أن الكلمة إذا بنيت على " فُعْلَى " بضم الفاء ، وهي من بنات الواو تقلب واواً وياءً في الاسم كما في الدنيـا ، ولا تقلـب يَاءً في الصفة ، بل تبقى على أصلها واوية ، كما في الغزوى تأنيث الأغزى ، وإنما فعلـوا هكـذا للفـرق بـين الاسـم والصفـة ... هـو أن " القصـوى " قـد تسـتعمل مـع الموصوف نحو قولك : الغاية القصوى ، فكان فيهـا معنـى الصفـة باقيـاً ، فلذلـك جاءت بالواو ، وحق هذا الكلام مقضـي مـع مـا يناسبه ويؤاخيـه في الموصـل في شرح المفصل »(١) .

وذكر أيضاً في الكافي في موضع آخـر في مسألة : " لـو قـال أنـت طـالق إن دخلت الدار ، لا بل فلانة " جعل عطفاً علـى الشـرط ، وإن كـان قبيحـاً ؛ لأنـه تعذر العطف على الجزاء ؛ لأن فلاناً يستحيل أن يكون طلاقاً فيصار إليه ، وإن لم يكن مستحسناً عند الفقهاء للضرورة ، وإلا قبح ذلك ؛ لأن الضمير المرفوع .... ومن حيث إنه له شبيهاً بالعدم قبح ، ولم يعطف على مـا هـو قبيـح ؛ لأن الجـائز المستحسن أقوى من الجائز القبيح إلا إذا مست الضـرورة ، فحينئذٍ يصـار إليـه ، ولا يلغى ... وذلك أن الفاعل مع الفعل كشيءٍ واحد ، وقد قيل في اتحاد الفاعل مع الفعل عشرة أوجه ، وأوردنا أربعة أوجه في الموصـل ، والأشـهر منهـا مسـألة يضربـان ، وضربْنـا بسـكون البـاء ، وقــد ذكرنـا وجههمـا في الموصـل »(٢) ،

---

(١) الكافي ق ١٠ / ب .

(٢) الكافي ق ١٧٣ / أ .

والنجاح[١] ، وهذه الكتب ثابتة النسبة إليه ، كما أن النصوص التي أحال إليها موجودة فيها .

٤ - وقد ورد ذكر كتاب الموصل منسوباً للسغناقي في البغية ، وكشف الظنون ، وروضات الجنات ، وهدية العارفين ، والأعلام ، ومعجم المؤلفين[٢] .

وكذلك ذكر السغناقي الموصل في كتابه النجاح في أحد أبواب الأجوف حيث قال : (( أما باب " يفعَلُ " - بالفتح - فلا اعتداد بحركته في كونها أمارة الشيءِ ؛ إذ هي من جنس " الألف " و" الألف " لا أصالة لها : لما عرف ، فجاء فيه كلا الحرفين . أعني : " الواو " و" الياء " نحو : " يخاف " ، و" يهابُ " ، ثم ما كان " واوياً " اقتضى الضم حملاً على " ظُلـتُ " . قيل : قلت : وما كان " يائياً " اقتضى الكسرة . قيل : " بِعْتُ " .

ولما تعارض " الواو " ، و" الكسرة " . قيل : " بِعْتُ " .

ولما تعارض " الواو " . و" الكسرة " في " خاف " رجَّحنَا جانب الكسرة : لخفتها . وقلنا : " خِفْتُ " .

وفيه وجه آخر ذكرناه في " الموصل "))[٣] .

---

(١) وأيضاً ذكر السغناقي الموصل في كتابه النجاح في " باب وجه إدغام المضاعف " حيث قال نحو : " امْدُدْ " و" مُدَّ " - بفتح الدال - للخفة . و" مُدِّ " - بالكسر - لأن الكسر أصل في تحريك الساكن وذلك لمعان ذكرناها في مشترك " الموصل " . و" مُدُّ " للإتباع . ينظر النجاح ص ٢٤٤ .

(٢) ينظر بغية الوعاة ١ / ٥٣٧ ؛ وكشف الظنون ٢ / ١٧٧٥ ؛ وروضات الجنات ٣ / ١٥٧ ؛ وهدية العارفين ١ / ٣١٤ ؛ والأعلام ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم المؤلفين ٤ / ٢٨ .

(٣) ينظر النجاح ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ ؛ والموصل ق ٤٠٠ / ب ، ٤٠١ / أ .

# المبحث الثاني

## موقفه من الزمخشري وبعض شراح المفصل

يلمس القارئ في كتاب " الموصل " ما أنعم الله تعالى ، به على حسام الدين السغناقي ، من الأدب ، والإجلال ، والإكبار ، لجار الله الزمخشري ، صاحب كتاب " المفصل " .

ويبدو موقف السغناقي من الإمام الزمخشري في جانبين :

**الأول** : ثناؤه عليه ، وعلى جَهْدِه الفكري ، والعلمي :

لاشك أن من احترام العالم ، احترام جَهْدِه ، وتقديره ، وهذا هو ما سلكه السغناقي مع جار الله الزمخشري ، وجهده ، وفي هذا الصدد يقول : (( أردتُ أن أنحو إلى فنٍ آخر ، عامٌّ فوائدُه ، شاملٌ عوائدُه ؛ ليكون لي من خزانة ذلك الفن أيضاً صُرَّةٌ ، ومن طويلته[١] دُرةٌ ، فرأيت المفصلَ في ذلك عظيمَ الجدوى ، وثيق المتن والفحوى ، وهو كما قيل في حقه : عَقُمَتْ بمثله أمهات الأفكار ، واحتجبت بضوئه أقمارُ الأبكار ، وأحكمت مبانيه ، وتناسبت ألفاظُه ومعانيه ، تمتزج عباراتُه بالأرواحِ ، امتزاجَ الماءِ العذبِ بالراح ))[٢] .

كما يقول في الثناء عليه : (( لم يتردد قط في أودية التكلف ، ولم يتغلب في أندية التصلف ، بل خَبّ في مجالٍ فسيح ، من منطق العرب الفصيح ، ينال به الجاد من الطلبة ، أقصى المرام ، كأنه منه موضوع على طرف الثُّمَامِ ))[٣] .

ويقول عنه أيضاً : (( عَلاَّمةُ العالَمِ ، فخرُ العربِ ، والعجمِ ، فخرُ خوارزمَ ))[٤] .

---

(١) الطويلة هي : حبل يشد به قائمة الدابة ، أو تشدّ وتُمسِكُ طرفه ، وترسلُها ترعى . انظر القاموس المحيط ص ١٣٥٧ .

(٢) الموصل ص ١ - ٢ الجزء المحقق .

(٣) الموصل ص ٢ الجزء المحقق .

(٤) الموصل ص ٦ الجزء المحقق .

**الثاني** : مآخذ السغناقي على الزمخشري :

من مآخذِ حسام الدين السغناقي على الزمخشري ، ما يأتي :

١ - اعترض السغناقي على الزمخشري في جعلـه : (( حسبُكَ بـه نـاصراً ))[١] على أنه من باب تمييز المفرد ، فقال : والأَوْلَى أن يقال في موضعه : نحو : عنـدي خاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساجاً[٢] ، لأنه من باب تمييز النسبة الإضافية .

٢ - اعترض السغناقي على إيـراد الزمخشـري لا سِيَّمَا في الاسـتثناء[٣] حيـث قال: كـان ينبغـي ألا يكـون لِـ( لاسِيَّمَا ) في الاسـتثناء مدخـل ؛ لأن الاسـتثناءَ إخراجُ شيءٍ ، وإثبات حكم هو ضد الحكم الذي هو صدور الكلام ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم بطريق الزيادة في معناه[٤] .

٣ - وقال السغناقي : في باب الإضافة ظـاهرُ كـلامِ الزمخشـري : أن الاسـمَ المضافَ إلى ياء المتكلم مبني[٥] فغلطه قائلاً : (( ومن زعم أنه مبني غلط ))[٦] .

٤ - واعترضه في تعدية تعلق بـ" على " حيث قال الزمخشـري في بـاب اسـم الجنس : « ... هو ما علق على شيءٍ لا بعينه » .

فعلق السِّغناقي على قوله قائلاً فقد عدى التعليق بـ" على " وهـو إنمـا يتعـدى بالباء[٧] . أي: أن الزمخشري عَدَّى الفعل بـ" على " والقياس تعديته بالباء .

أما موقف السغناقي من بعض شراح المفصل ، فيمكـن بيانـه وإيضاحُـه فيمـا يأتي :

لقد تقدم عند الحديث عن مصـادرِ السـغناقي : اعتمـاده بصفـة رئيسـةٍ علـى بعض شراح " المفصل " وفي هذا المبحث أريد إبرازَ موقفِ السـغناقي مـن هـؤلاء

(١) انظر الموصل ص ٦٦ الجزء المحقق .

(٢) الموصل ص ٥٦٩ الجزء المحقق .

(٣) انظر المفصل ص ٦٨ .

(٤) الموصل ص ٥٩٣ - ٥٩٤ الجزء المحقق .

(٥) ينظر المفصل ص ١٦ .

(٦) الموصل ص ١٦٩ الجزء المحقق .

(٧) انظر الموصل ص ٧٧ القسم المحقق .

الشراحِ ، فقد كان موقفه منهم موقفاً معتدلاً ، منصفاً ، وذلك من خلال التسليم لآرائهم أحياناً ، إذا رأى سلامةَ رأيِهم ، وموافقتهم إذا رأى من الأدلة والبراهين ما يدفع إلى ذلك ، ويخالفهم إذا لم يكن لهم دليلٌ على ما ذهبوا إليه ، ويردُّ ويفنِّدُ آراءهم أحياناً أخرى .

وسوف أمثل لموقف السغناقي من بعض شراح المفصل ، وذلك على النحو الآتي :

### أ - موقفه من الخوارزمي :

نقل السغناقي نصوصاً كثيرة من التخمير ، وعدم تعليقه عليها يفيد أنه موافق للخوارزمي في آرائه فمما نقله عنه :

١ - تقديم الخبر إذا كان ظرفاً على المبتدأ النكرة ، في مثل قولك : « في الدار رجلٌ » ؛ ليكون تنبيهاً على أنه خبر لا نعت ؛ لأن الظرف بتأخره عن المنكر : يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر ؛ لاستدعاء المنكر في مقام الابتداء ؛ ليتقوى بذلك على الابتدائية ؛ ولصلاحية الظرف : أن يكون من صفاته ؛ ولذا لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفاً، قال الله تعالى: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ ، فعلم أن الظرف إذا تأخر عن المنكر : يكون بالحمل على الوصف أولى ، فلما قدم تعينت الخبرية ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ... ، إلى هذا أشار صاحب التخمير[(١)] .

٢ - في منع تقديم المفعول له :

نقل السغناقي عن صاحب التخمير في " المفعول له " منع تقديمه قال: فيمتنع التقديم في " المفعول له " ، ولا يرى بأساً في تأخيره ، نحو : شربت الدواء إصلاحاً للبدن ، والصلاح متأخرٌ ، غير واقع عند الشرب ، كذا في التخمير[(٢)] .

غير أن السغناقي خالفه في مسائل منها :

---

(١) ينظر الموصل ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) ينظر الموصل ص ٥٠٨ الجزء المحقق .

١ – يرى صاحب التخمير أن مذهب النحويين في المنادى أنه منصوب بفعل مضمر ، لا بحرف النداء ، وذلك أن الفعل المضمر واقع بين حرف النداء ، وبين المنادى .

يقول السغناقي معلقاً عليه : ما أبرد هذا المذهب ، بل ما أبطله ؛ لأنه لو كان الفعل مضمراً هنا ؛ لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق والتكذيب[١] .

٢ – وخالفه في باب المجرورات في ( غير ، ومثل ) .

حيث قال الخوارزمي : قد تخبط العلماء في هذا الموضوع ، في معانٍ فاسدة ، منها : أن هذه الأشياء لا تعرَّف ؛ لتوغلها في إبهامها .

يقول السغناقي في الرد على الخوارزمي بل الحق : أن هذه الأسماء في الأصل صفات ، فلكون الإضافة فيها لفظية لم يكتسبْ بها المضاف تعريفاً ؛ ولكن فيها طرف من الاسمية ، فمن حيث إنهن صفات ، فإضافتها لفظية ، ومن حيث إنها أسماء لم يجز دخولُ اللام عليها مضافة ؛ توفيراً على الشبهين حظهما[٢] .

**ب – موقفه من ابن الحاجب :**

وافق السغناقي ابن الحاجب في مسائل ، منها :

١ – موافقته لابن الحاجب في إعرابه كلمة " منابذةً " :

في قول صاحب المفصل « لا يعدون عن الشعوبية منابذةً » .

قال السغناقي : " المنابذة " منصوب على أنه مفعول له ؛ لما تضمنه " لا يعدون " من معنى القرب ، أي: يقربون من الشعوبية ؛ لأجل المنابذة ، وقيل: يتعلق هو بـ " يغضون " وما عطف عليه ، ولا يتعلق بـلا " يعدون " ؛ لأن من حق المفعول له أن يكون لفاعل الفعل المعلل ، وعدم البعد لا يكون فعلاً حتى يعلل ، ولكن الوجه هو الأول ؛ لما أن لا " يعدون " يتضمن معنى يقربون ، وهو اختيار صاحب الإيضاح وهو المعروف بابن الحاجب[٣] .

---

(١) ينظر الموصل ص ٣٧٤ الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ص ٦٧٧ – ٦٧٨ .

(٣) ينظر الموصل ص ٢٠ ، ٢١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٣ .

وقد خالف السغناقي ابن الحاجب في مواضع منها :

١ - تقديم المفعول في قول الزمخشري : (( الله أحمدُ )) .

يقول السغناقي : (( ثم إن المصنف قدم ههنا مفعول " أحمد " وإن كانت رتبة المفعول بعد رتبتي الفعل والفاعل ؛ لكون تقديمه أهم والتفات الخاطر في التزايد أتم ، فقد ذكر في حواشي المفصل وغيرها دليلاً على أن التقديم لبيان الأهمية ولبيان الحصر والاختصاص أيضاً ولو قال (( أحمدُ الله )) لكان خبراً سَاذَجاً ، لا اختصاص فيه لفظاً ، وقال : وعلى هذا ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[(١)] ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي﴾[(٣)] وذكر الإمام جمال الدين ابن الحاجب في شرحه (( الله أحمد )) كـ(( إياك نعبد )) وتقديم الأهم ، وأما ما ينقل أنه للحصر فلا دليل عليه والتمسك فيه بقوله : (( الله فاعبد )) ضعيف ؛ لأنه قد جاء (( فاعبد الله )) يقول السغناقي في رده على ابن الحاجب (( قلنا : نعم لو كان المراد منه أنه للحصر حتماً ووضعاً كما في حرفي النفي والإثبات الموضوعين للحصر ، وأما إذا كان المراد منه الصحة والاحتمال فلا كلام في صحته ، فنفي الدلالة عنه ليس من التخفيف إذ السلف مضوا على صحة إرادته ، وأما استدلاله على رد الحصر بفضل التقديم والتأخير في الآيتين المختلفتين فمنظور فيه لاختلاف الجملتين ، فعسى أن تختلف الجمل في مواقعها ، فوقعت الإرادة للحصر في إحداهما دون الأخرى لمعنىً اقتضاه موقعهما، فبعد ذلك المتشبث بمثل هذا الاستدلال الواهي كمنعنت غير محق ، أو نازل من التزيد في شقٍ ، ومن أنعم النظر من ذوي السلامة ، وأفرغ في قالب الإنصاف كلامه ، علم زيغه في دعواه ، وأنه ينطق عن هواه[(٤)] .

---

(١) من الآية ( ٥ ) من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ( ٦٤ ) من سورة الزمر .

(٣) من الآية ( ١١٤ ) من سورة الأنعام .

(٤) ينظر الموصل ص ٧ ، ٨ ، ٩ الجزء المحقق .

٢ – وخالف السغناقي ابن الحاجب في ابن " دايةَ " حيث يرى، عدم صرفه، وصرفه ، وابن الحاجب يمنعه الصرف .

يقول السغناقي : (( وجدت ابن دايـةَ في نسـخة موثـوق بهـا مصححـاً علـى الوجهين : بالفتح غير مصروف ، وبالجر منوناً على الصرف ، ولكلا التصحيحين وجه ، أما عدم الصرف ؛ فلصيرورة الكلمتين بالتركيب كلمة بالتسـمية ، فكـان كنحو " طلحة " مفرداً ، وهو غير متصرف ، فكذا هنا .

وأما الصرف فلأن المضاف إليه في أصلـه اسـم جنـس ، والمضـاف كذلـك ، وكل منهما ليس بعلم بانفراده ؛ وإنمـا العلـم هـو مجموعهمـا ، وهمـا : كلمتـان حقيقة ، فلا يؤثر التعريف في إحداهما باستبدالها ، فلا يكـون لمنـع الصـرف فيهـا مدخل .

ولكن ذكر في شرح ابن الحاجب : عدم انصرافه ، فقـال : (( والمضـاف إليـه في هـذه الأعـلام كلهـا تقدير العلميـة ، فلذلـك يعـامل معاملـة الأعـلام في منـع الصرف ؛ إذا كان معها علة أخرى ، ومنع الكلام اللام ؛ إلا أن يكون سُـمِّي بـه وفيه اللام ))[١] .

**جـ – موقفه من الإسفندري :**

وافق السغناقي الإسفندري في بعض المسائل ، منها :

١ – موافقته له في تعريف المفعول به :

يقول السغناقي في تعريـف المفعـول بـه : (( الأولى في تعريـف المفعـول بـه أن يقال : هذا الذي يقع عليه الإسناد عليهما ، إلى هـذا أشـار في المقتبـس محـالاً إلى الحيات والعقارب[٢][٣] .

---

(١) ينظر الموصل ص ١٠٨ ، ١٠٩ الجزء المحقق .

(٢) ينظر الموصل ص ٣٦٦ الجزء المحقق .

(٣) الحيات والعقارب هو كتاب ، شرح لكتاب المفصل ، لمؤلفه : عثمان بن الموفق الأذكاني .

٣ – ووافقه في أن رواية جر " الباخع الوجد " في قول الشاعر :

*** ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه ***

غير صحيحة .

قال السغناقي: (( ألا أَيُّهَذا الباخعُ الوجْدُ نفسه )) في الوجد : الرفع والنصب، فالرفع على تقدير : يا أيها الذي بخع الوجد نفسه ، والنصب علـى تقديـر : بخـع نفسـه وجْـداً ، فالفـاعل في الأول " الوجـد " ، وفي الثـاني الضمـيرُ المسـتكن في الباخع ، والوجد مفعول له .

وأما ما يقع في بعض تصحيحات النسخ ، مـن جـر الوجـد علـى أن البـاخع مضاف ، فليس بصحيح ، كذا في المقتبس[(1)] .

٣ – ووافق الإسفندريَّ في تعليل قطع همزة لفظ الجلالـة في النـداء ووصلهـا في غيره قال السغناقي : (( يقــال : يـا أ لله ، ووا لله ، فمـا وجـه القطـع في النـداء والوصل في غيره ؟ قلنا : فيه وجهان ، أحدهما : أن هذا الصنيع أي قطـع الهمـزة في النداء، ووصلها في غيره من خصائص هذا الاسم ، ولا يقاس عليه غيره .

والثاني : إنهم لم يجعلـوا الألـف والـلام عوضـاً عـن الهمـزة المحذوفـة في غـير النداء ، وإنما جعلوها للتعريف كسائر الأسماء ، فلم تقطع الهمزة لذلــك ، والأولى فيه ما ذكره في المقتبس ، وهو أن الألف والـلام بعـدا عـن مدلولهمـا الوصفـي في باب النداء فوجد بعدهما عن ذلك في غيره ؛ لأن موجبَ خلع التعريف في النـداء شيئان وهما : ضرورته علماً ، ثم وقوعه في النداء ، وهذا المجموع معدوم في غـير النداء، وسلب الدلالة الأصلية مناسب لقطع الهمزة ، فلا يلزم مـن ثبـوت الحكـم القطع هنا ثبوته في غيره[(2)] .

وخالف السغناقي الإسفندري في مسائل منها :

١ – مثل مررت بـالرجل هـذا ، أو الـدار هـذا ، أو المدَّعَـى عليـه هـذا ، أو المنزل هذا .

---

(١) ينظر الموصل ص ٤٠٤ الجزء المحقق .

(٢) ينظر الموصل ص ٤٠٩ ، ٤١٠ الجزء المحقق .

قال صاحب المقتبس : قلت : اعلم أن المقدر من جنس هذه المسـائل امتنـاع جواز أن يقال : مررت بالرجل هذا ، ومثله مرفوعاً ومنصوباً ، وما يقع في بعض نسخ الصكوك والسجلات من كتبتها ذِكْرُ المدعي هذا ، والمدّعى عليه هــذا ، أو المنزل هذا ، أو الدار هذا ، هذا خطأ ظاهر ، وإنما الصواب ذكر هذا المدعِي ، أو هذا المنزل ، هذا لفظه .

وخالفه السغناقي قائلاً : قال العبد الضعيف غفر الله لــه : « يجـوز أن يحمـل هذا الذي ذكر في الصكوك ، والسجلات على التأكيد ، أو على عطف البيان ، لا على الصفة ، فإن التأكيد بالمبهم جائز ؛ لوجود فائدة التـأكيد ، وهـي إزالـة ظـن السامع بأن الذي ذكره وقع منه سهواً ، أو تجـوزاً ، وإن لم يجـز الوصـف بـالمبهم سوى العلم ؛ لما مر؛ لئلا يلزم تخطئة كلامٍ فاشٍ استعماله بين العلماء والمتقنين[1].

## موازنة بين الموصَّل والمقتبس والتخمير :

من اطلاعي للجزء الذي قمتُ بتحقيقه من كتاب الموصلِ ، في شرح المفصل للسغناقي ، ومقارنته ببعض شروح المفصل ، مثل المقتبس للإسفندري ، والتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي ، وجدتُ أنَّ عملَ موازنةٍ ومقارنةٍ بين هـذه الشـروح من محسناتِ هذه الدراسة ، بل من أهميتها ، وذلك أن في الموازنة إبرازٌ وإيضــاحٌ لمكانة كل منها .

ويبدو ذلك من عرض أساليبَ ، وشواهدَ ، ومنهجٍ ومصادرَ ، كـلٍّ شـرحٍ ، بشيء من الإيجاز ، على النحو الآتي :

### أ - المادة العلمية :

المادة العلمية في كتاب المقتبس ، في توضيح ما التبــس مـادة متنوعـة ، حيـث اشتمل على مادة نحوية ، وصرفية ، ولُغوية ، وبلاغية .

وهذه العلوم من صرفٍ ، ولغـة ، وأدب ، وبلاغـة ، علـومٌ مسـاعِدةٌ جـداً ، استعان بها الإسفندري في مناقشته للمسائل النحوية .

---

(١) ينظر الموصل ص ٨٠١ ، ٨٠٢ الجزء المحقق .

وتمتاز المادة العلمية في المقتبس ، بالعمق ، والاستقصاء ، وحسنِ الأسلوبِ ، ووضوحه ، وعدمِ الاستطرادِ ، أو الحشوِ .

وفي التخمير للخوارزمي : لا يوجد تنوعٌ مثل الذي في المقتبس ، وإن وجد فهو نادرٌ وقليلٌ جداً .

كان الشارحُ الخوارزمي لكتاب المفصل يهتم بشرح اللفظ ، أو العبارة ، شرحاً واضحاً وجلياً ، غير أن شواهده قليلة .

أمّا حسامُ الدينِ السغناقي في " الموصَّلِ " فإنه لم يقم بشرحٍ كاملٍ لنص كتاب " المفصل " للزمخشري، وإنما اختار بعضَ العباراتِ من كل أبواب المفصل ، وقام بشرحها ؛ وأيدَ شرحَه ، وعززه ( في غالب الكتاب ) بالأدلةِ والشواهدِ القرآنيةِ ، والأحاديثِ النبويةِ ، والآثارِ ، والأشعارِ ، والأرجازِ ، والأمثالِ ، والأقوالِ النَّحويةِ ، وغيرِهَا .

فالمادة العلميةُ في كتاب الموصَّل ، مع اختياره لبعض ألفاظ وعبارات الزمخشري غني جداً بثروة هائلة لُغوية متنوعة ، حيث توسع جداً في معظم أو أكثرِ الأبوابِ أو المواضيعِ التي انتقاها في شرحها والتعليقِ عليها والاستخلاص أو الاستنتاج منها .

## ب - المنهج :

### ١ - الإسفندري :

يتضح المنهج الذي سار عليه الإسفندري - رحمه الله - في كتابه " المقتبس في توضيح ما التبس " من خلال مقدمة كتابه هذا ، حيث ضمنها طريقته ، أو منهجه الذي سار عليه في كاملِ شرحه لكتاب " المفصل " لجار الله الزمخشري .

- فقد سار في كتابه هذا على تناول كل موضوع على حده ، وشرحه شرحاً وافياً ، ابتداءاً بشرح خطبة كتاب " المفصل " ثم تناول كلَّ مواضيعِ الكتاب واحداً ، واحداً ، بالشرح والتفصيل .

- فمثلاً يورد النَّص كاملاً ، ثم يبدأ بشرحه ، من محفوظه ، ومفهومه ، ومن المصادر والمضان لتلك المعلومات ، وأحياناً يورد نقولاتٍ ، وشواهدَ من مصادرَ لا يذكرها ، وقد يعقب في بعض الحالات ، على ما أورده من نقول ، وقد أوجز

المنهج الذي سار عليه في هذا الشرح ، بقوله : اعلم أيها الأخُ - أظفرك الله بمراضيك ، ويسر عليك مباغيك - أن هذا الجمع قد التزمتُ : أن يقع في كل فصل من الأصل ، ما يختص به من حواشيه ، على حسبِ حصوله ، بترتيب أصنافه ، وفصولهِ ، خلا أنه اتفق في بعضها ما عداه الترتيب ، ولم يلمْ شعثه التهذيب(١) .

- وقد استخدم بعض الرموز في شرحه هذا مثل " تخ " للتخمير ، للخوارزمي ، وشح ، لشرح ابن الحاجب، وعق ، لكتاب العقارب ، للأذكاني ، وشم ، لكتاب المحصل للديباجي ، وحم ، لكتاب حواشي المفصل ، وصح ، لكتاب الصحاح للجوهري(٢) .

- كما يوضح الكلمات الغريبة في المتن سواء أكانت من كلام الزمخشري ، أم من كلام غيره .

- ينقد بعضَ النقولِ ، إذا كانت في غير محلها ، أو أن فيها غموضاً وعدمَ وضوح . يقوم الإسفندري بربط أجزاء الكلام بالإحالة إلى المصادر المطولة ، ابتعاداً عن التكرار .

- يهتم ويعتني بأقوال العلماء في شرح الآيات القرآنية ، ويوضح مواطنَ الاستشهاد من الآية ، ويوضح القراءات المختلفة ، ويكملُ الأبياتِ الشعرية الناقصة ، ويشرح الألفاظ أو الكلمات الغريبة في الأبيات الشعرية ، وينسب الأبياتِ الشعرية إلى قائليها ، إذا لم تكنْ منسوبةً(٣) .

- هذه أهم وأبرزُ ملامحِ المنهجِ الذي سار عليه الإسفندري في كتابه المقتبس.

### ٢ - الخوارزمي :

تأثر الخوارزمي تأثراً واضحاً بجار الله الزمخشري ، من الناحية المنهجية في تبويب المسائل النحوية ، وترتيبها .

---

(١) انظر مقدمة كتاب المقتبس ص ١٠ .
(٢) انظر مقدمة كتاب المقتبس ص ١٤ ، ١٥ .
(٣) انظر المقتبس ٣٩٠ ، ٤٧٩ ، ٥٢٩ ، ٥٣٩ ، ١٠٢٥ ، ١٠٣٥ .

فكتاب المفصل لجار الله الزمخشري ، مقسم إلى أقسام ، هي :

١ - قسمُ الأسماءِ .

٢ - قسمُ الأفعالِ .

٣ - قسمُ الحروفِ .

٤ - قسمُ المشتركِ .

وكل قسم من هذه الأقسام ، موزع إلى أبواب ، وكل باب موزع على فصول ، وقد سار الخوارزمي ، في كتابه التخمير على منهج الزمخشري السابق .

وقد بدأ كتابه بمقدمة جيدة ، ضمنها فضلَ كتاب المفصل في مجاله ، وبين الخوارزمي أنه استمر في شرحه ، والاطلاع عليه ، قرابة ثلاثين سنة[١] .

أسند الأقوالَ الواردةَ في " المفصل " التي أرسلها الزمخشري .

كما اهتم الخوارزمي بشرحِ وتحليلِ عباراتِ وألفاظِ المفصلِ كما يلاحظُ عليه منهجياً : أنه يتوسعُ كثيراً في شرح وبيانِ بعضِ العباراتِ ، ويودع فيها كل ما يَعِنُّ لخاطره ، من حكم ، وأفكار جيدة ، وفي حالات يورد نصاً طويلاً ، ثم يعلق عليه تعليقاً متواضعاً ، فقد يكون التعليق كلمة واحدة[٢] .

ويتميز منهج الخوارزمي بما يلي :

١ - الاهتمام بألفاظ المفصل إذ يهتم كثيراً بضبط العبارات والألفاظ التي تحتاج إلى ذلك ، حتى لا يفهمها القارئ فهماً معكوساً ، أو غير سليم[٣] .

**٢ - الاهتمام بالجانب اللغوي :**

ولذلك نجد أن غالبَ ألفاظِ " المفصلِ " مشروحةٌ شرحاً لغوياً ، حتى الكلمات أو العبارات الواردة في الأبيات الشعرية ، للزمخشري ، وغيره .

---

(١) انظر مقدمة التخمير ص ٧٣ .

(٢) انظر التخمير ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣) انظر التخمير ١ / ٩ ، ١٢ ، ١٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٨٠ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ٢٢٤ ، ٢ / ٦٢ ، ٢٠٧ .

**٣ – التركيز في الإسناد ، والعناية به :**

وتتضح هذه الميزة من خلال اهتمام الخوارزمي بالرواية عن جار الله الزمخشري في كامل كتاب " المفصل "[1] .

**٤ – التأكد من سلامة النص :**

وتظهر هذه الميزة من خلال رجوع الخوارزمي إلى نسخ متعددة لكتاب المفصل ، ومنها النسخة الأصلية لجار الله الزمخشري ، نفسه[2] .

**٥ – الاستقلال الفكري :**

نجد الخوارزمي في التخمير ، وهو يشرحُ كتابَ المفصلِ يصحح بعضَ الآراءِ أو المسائلِ النحويةِ ، ويرفض بعضَها ، ويردُّ على بعضها[3] ، فلم يكن الخوارزمي مجردَ شارحٍ لكتابِ المفصلِ ، وإنما كان شارحاً ، وناقداً .

وليس هذا فحسب ، بل كان له استقلال فكري ، ميزه عن غيره من الشراح والكتاب في النحو[4] .

أما حسام الدين السغناقي في كتابه " الموصل في شرح المفصل " فإنه قد سار على منهجٍ علمي واضح .

فهو لم يقم على شرحٍ كاملٍ لكتاب المفصل ، وإنما انتقى بعضَ الألفاظِ ، والعبارات ، من بعض الأبواب ، أو الموضوعات ، ثم قام بشرحها شرحاً جيداً في نظري .

كما أنه – غالباً – يقوم بعملِ مقارنةٍ بين المدارسِ النحوية المشهورةِ ، ثم يرجح ما يراه راجحاً[5] ، وينتصر كثيراً للمدرسةِ البصريةِ ؛ لأنه بصريُّ المذهبِ في النحو[6] .

---

(١) انظر التخمير ١ / ٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢ / ٨٧ ، ٩١ ، ٢٥٤ ، ٣٥١ .

(٢) انظر التخمير ٢ / ١٢ ، ٦٠ .

(٣) انظر التخمير ١ / ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢ / ١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤) انظر التخمير ١ / ٤٠ ، ٥٩ ، ١٠٢ ، ١٤١ ، ١٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٥) انظر الموصل ص ٢٣٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٥ ، ٥٨١ ، ٦٥٩ الجزء المحقق .

(٦) انظر الموصل ص ٥٩١ ، ٥٩٢ الجزء المحقق .

ويتميز السغناقي في كتابه هذا بوجودِ مادةٍ علميةٍ غزيرة بالشواهد الشعرية ، والحكمِ والأمثالِ .

## جـ - الشواهد :

### ١ – الإسفندري :

الشواهد التي استشهد بها الإسفندري في كتابه " المقتبس " شرحُ كتاب " المفصل " للزمخشري ، هي :

### ١ – القرآن الكريم :

حيث استشهد الإسفندري في مجال بناءِ القواعدِ والأصولِ النحويةِ بكثيرٍ من الآيات القرآنية ، حيث بلغ عددُ الآياتِ التي استشهد بها في الجزء الذي حُقِّقَ قرابة [ ١٧٠ ] آية(١) .

### ٢ – الحديث النبوي ، والآثار :

وقد بلغ عدد الأحاديث والآثار التي استشهد بها الإسفندري في شرح المفصل في الجزء المحقق [ ٣٠ ] حديثاً وأثراً(٢) .

### ٣ – الشعر :

أورد الإسفندري في كتابه المقتبس عدداً غيرَ قليل من الأبيات الشعرية شواهد لُغوية ، ونحوية ، وقد بلغ عدد الأبيات الشعرية في الجزء المحقق ما يزيد على [ ٢٠٠ ] شاهدٍ(٣) .

### ٤ – أقوال العرب :

لم يخلُ كتاب المقتبس من أقوال العرب حيث ، استشهد الأُسفندري بكثير منها في عدد من المواضيع ، ولذلك بلغت [ ٦٠ ] قولاً في الجزء المحقق(٤) .

(١) انظر المقتبس ١ / ٩٣ الجزء المحقق .

(٢) انظر المقتبس ص ٩٥ الجزء المحقق .

(٣) انظر المقتبس ص ٩٦ الجزء المحقق .

(٤) انظر المقتبس ص ٩٨ الجزء المحقق .

## ٢ – الخوارزمي :

استشهد الخوارزمي في كتابه التخمير شرح المفصل بالقرآن الكريم ، كثيراً ، ولذلك بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها في كتابه هذا [ ٥٥٦ ] آية(١) .

كما استشهد الخوارزمي بالآحاديث النبوية والآثار كثيراً في كتابه التخمير ، وقد بلغ عدد الأحاديث والآثار التي استشهد بها في كتابه هذا [ ٤٢ ] حديثاً وأثراً(٢).

كما استشهد بالشعرِ والأمثالِ وكلامِ العربِ ، ويظهر ذلك بوضوح ، حيث بلغ عددُ الأبياتِ الشعرية أكثر من [ ٤٤٠ ] بيتاً ، كما بلغ عدد الأمثال [ ٦٤ ] مثلاً ، وأقوال العرب [ ١٩٨ ] قولاً(٣) .

أَمَّا حسامُ الدينِ السِّغناقي صاحبُ كتابِ " الموصل في شرح المفصل " فقد احتل الاستشهادُ مكاناً عالياً ، حيث استشهد بالقرآن الكريم ، والحديثِ والأثرِ ، والشعرِ وأقوال العرب ، والأمثال كثيراً في الجزء المحقق، وذلك على النحو الآتي:

١ – بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها في الجزء المحقق [ ٣١٠ ] آية(٤) .

٢ – بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها [ ٣٦ ] حديثاً(٥) .

٣ – بلغ عدد الآثار [ ١١ ] أثراً(٦) .

٤ – عدد الأبيات الشعرية والأرجاز [ ٣٦٠ ] بيتاً(٧) .

٥ – عدد الأمثال [ ٢٢ ] مثلاً(٨) .

٦ – أقوال العرب [ ٣١ ] قولاً(٩) .

---

(١) انظر التخمير ٤ / ٤٨٣ – ٥١٧ .
(٢) انظر التخمير ٤ / ١١٨ – ٥١٩ .
(٣) انظر التخمير ٤ / ٥٢٠ – ٥٨٣ .
(٤) انظر الموصل ص ١٠٩٧ – ١١٢٧ .
(٥) انظر الموصل ص ١١٢٨ – ١١٢٩ .
(٦) انظر الموصل ص ١١٣٠ .
(٧) انظر الموصل ص ١١٣١ – ١١٦٢ .
(٨) انظر الموصل ص ١١٦٣ – ١١٦٤ .
(٩) انظر الموصل ص ١١٦٥ – ١١٦٦ .

## د - المصادر :

### ١ - الإسفندري :

رجع الإسفندري في كتابه " المقتبس " إلى كثير من المصادر المهمة التي استقى منها مادته العلمية ، ولذلك بلغ عدد المصادر التي تم رجوعه إليها ، وصرح هو بذلك في صلب كتابه " المقتبس " من الجزء المحقق [ ٩٠ ] مصدراً[١] .

### ٢ - الخوارزمي :

بلغ عدد المصادر التي رجع إليها الخوارزمي ، في كتابه التخمير ، شرح المفصل [ ٦٧ ] مصدراً[٢] .

أما السغناقي فقد استفاد كثيراً من عدد كبير من المصادر العلمية ، حيث بلغ عدد المصادر التي رجع إليها ، وذكرها في المتن - الجزء المحقق - [ ٤٧ ] مصدراً[٣] .

من خلال العرض السّابق لبعض شروح كتاب " المفصل " للزمخشري اتضح لنا وجود تقارب بين أصحاب تلك الشروحات، وهم الإسفندري ، والخوارزمي ، والسغناقي .

وقد تمثل هذا التقارب في الاستشهاد ، والمصادر ، واختلف السغناقي عن الخوارزمي ، والإسفندري من حيث المادة العلمية ، فهو لم يشرحْ كتابَ المفصل كاملاً ، وإنما اختار بعضَ عباراته ، في حين أن الإسفندري ، والخوارزمي ، شرحا الكتاب شرحاً كاملاً .

وقد تميز الإسفندري في المقتبس ، بتنوع مادته العلمية ، بينما لم يحصل هذا التنوع عند الخوارزمي في كتابه " التخمير " .

---

(١) انظر المقتبس ٢ / ١١١٢ - ١١٢٠ الجزء المحقق .

(٢) انظر التخمير ٤ / ٦٠٥ - ٦٠٧ .

(٣) انظر الموصل ص ١١٩٥ فما بعدها .

# المبحث الثالث

## القضايا النحوية عند السغناقي ومذهبه النحوي

جنح السغناقي في آرائه وأحكامه النحوية إلى : مذهب أهل البصرة ، ونزع إلى مدرستهم ، وقد كانت آراء علمائها ، ومؤلفاتهم ، منهلاً عذباً له ، يظهر ذلك جلياً من كثرة أخذه بتلك الآراء ، وتأييده لفحول هذه المدرسة ، وترجيحها على مذهب أهل الكوفة حين عرْضِه لمسائل الخلاف بينهما ، وهذا أمر في غاية الوضوح ، وأمثلته كثيرة مستفيضة داخل هذا الكتاب على نحو ما ذكرنا .

ولا نجد لحسام الدين السغناقي منهجاً نحوياً مستحدثاً انفرد به ؛ لأن الزمن قد تأخر به ، ونحن نعلم أن النحويين المتأخرين ليس لديهم ابتكاراتٌ نحوية ، بل هم يمزجون بين الآراءِ النحوية قديماً، وحديثاً، فجاء الرجل بعد أن رست دعائِمُ النحوِ العربي، أصولاً وفروعاً ، وقُتِلَتْ مسائلُه وقضاياه بالدرس والتحليل ، فلم يبقَ لهؤلاء المتأخرين إلا عرضُ هذا الموروثِ ، وتهذيبُه، وترتيبه ، والاختيار منه .

وقد برع السغناقي في هذه النواحي ، فعرض في موصله : مادةً نحوية جيدة ، أجاد في عرضها ، وتفنيدها ، وتنسيقها ، ولو لم نجد للسغناقي إلا هذا لأغناه ؛ إلا أن الرجل مع استيفائه للغرض ، كان يرجح ، ويختار ، ويؤيد ، ويعترض ، ويوافق أهل الصناعة النحوية .

وسوف أكتفي هنا بعرض بعض تلك القضايا النحوية التي تناولها السغناقي في كتابه " الموصل " وهي :

### ١ - العامل في المبتدأ والخبر كونهما مجردين للإسناد :

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر ، وأن العامل في الخبر هو المبتدأ[1] .

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٥ ؛ والإنصاف ١ / ٤٤ ؛ والتبيين ص ٢٢٥ ؛ وابن عقيل ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ ؛ وائتلاف النصرة ص ٣٠ - ٣١ .

أما البصريون فقد اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[١] .

وذهب المتقدمون من البصريين منهم الزجاج إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وأن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً[٢] ، وقد نُسِبَ هذا الرأي للمبرد أيضاً[٣] .

وذهب بعض البصريين منهم الأخفش وابن السراج والرماني إلى أن العاملَ في المبتدأ والخبر هو الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي[٤] .

كما ذهب كثير من البصريين منهم الجرمي والسيرافي وبعض متأخري البصريين كالزمخشري والجزولي إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو كونهما مجردين للإسناد[٥] وقد نسب هذا الرأي للخليل ، قال أبو حيان : (( وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا ))[٦] .

وقد عرض السغناقي لهذا الخلاف في عاملِ المبتدأِ والخبرِ ، حيث قال : (( وأما الكوفيون فقالوا : إنَّ كلَّ واحد منهما يرفع الآخر ؛ إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر ... وأما البصريون فقد اختلفوا فيه ، فذهب المتأخرون إلى ما هو المذكور في الكتاب ، وهو كونهما مجردين للإسناد .

وذهب المتقدمون منهم إلى كون المبتدأ مجرداً عن الإسناد ، رافعاً له ، ثم هو والمبتدأ جميعاً رافعان للخبر ... قلنا هذا ضعيف ؛ لأن المبتدأ اسمٌ ، والأصل في

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٢) ينظر المساعد ١ / ٢٠٦ ؛ وابن عقيل ١ / ٢٠١ .

(٣) ينظر المساعد ١ / ٢٠٦ .

(٤) ينظر المساعد ١ / ٢٠٥ ؛ وابن عقيل ١ / ٢٠١ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٥) ينظر المساعد ١ / ٢٠٦ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٢٨ .

الأسماء : الاّ تعمل ، فكان الصحيح هو : ما ذهب إليه في الكتاب ، وهو كونهما مجردين للإسناد ))(١) .

أورد السغناقي ملاحظة يجدر التنبيه إليها ، وهي أنه جعل اختلافَ البصريين في عامل الرفع في المبتدأ والخبر على قسمين : قسم قال به متقدمو البصريين ، وقسم قال به متأخرو البصريين وقد نقل القولين ، والصحيح أن في هذا الخلاف أربعة أقوال للبصريين كما وضّح في تحرير هذا الخلاف .

**٢ – العامل في المستثنى الفعل :**

اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في المستثنى ، فذهب البصريون إلى أن المستثنى منصوب بالفعل أو بمعنى الفعل بتوسط ( إلا )(٢) .

وذهب الكوفيون إلى أن المستثنى منصوب بـ( إلا )(٣) .

وقد أخذ السغناقي برأي البصريين ، وذهب إلى إبطال رأي الكوفيين ، فقال : (( انتصاب المستثنى بالفعل الذي قبله ، لكن يتوسط ( إلا ) ... وذهب الزجاج وجماعة من الكوفيين إلى أن العامل فيه ( إلا ) ، لأن معناه : استثنى ، وهذا باطل ))(٤) .

**٣ – خبر ( إِنَّ ) مرفوع بها :**

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في خبر ( إنَّ ) هل هو باق على رفعه أو أن الحرف الناسخ ( إن ) أو إحدى اخواتها هو الذي رفعه .

---

(١) الموصل ١ / ٢٥٥ – ٢٥٩ .

(٢) ينظر الإنصاف ١ / ٢٦٠ – ٢٦١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٠ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ٢ / ٧٦ ، ٧ / ٩ .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٢٦٠ – ٢٦١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٠ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ٢ / ٧٦ ، ٧ / ٩ .

(٤) الموصل ص ٥٧٧ .

فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بـ( إن ) وأخواتها[١] .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر باق على رفعه ، وأن ( إن ) وأخواتها لا ترفعه[٢].

وقد أخذ السغناقي بقول البصريين ، ثم عرض لرأي الكوفيين ، وأبطل ما قالوه ، كعادته في الانتصار لمذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين[٣] .

**٤ – الاسم في ( ذا ) هما الحرفان معاً :**

اختلف البصريون والكوفيون في الحروف التي وضع عليها الاسم في ( ذا ) ، فذهب البصريون إلى أن الاسم منه هو مجموع الحرفين ( الذال ) ، و( الألف )[٤] ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو الذال وحدها ، والألف إنما زيدت لبيان الحركة ، وتكثيراً لها[٥] .

وقد عرض السغناقي الرأيين معاً ، ثم أخذ بمذهب البصريين ، وانتسب إليهم وانتصر لمذهبهم ، فقال : « فإن قيل : ما الاسم من ( ذا ) ؟ قلنا : ( ذا ) حكما له عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو الذال وحدها ... والحجة لأصحابنا أن ( ذا ) مبهم ، والمبهم كالمظهر ، والمظهر لا يكون على حرف واحد ، فكذا ( ذا ) ، فعلم أنه على حرفين كـ ( من ) و( ما ) و( كم ) »[٦] .

**٥ – ( حاشا ) في باب الاستثناء حرف :**

اختلف البصريون والكوفيون في ( حاشا ) في باب الاستثناء بين أن تكون حرفاً أو فعلاً ، فذهب البصريون إلى أنها حرف جر[٧] ، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل[٨] ، وذهب المبرد إلى أنها تكون فعلاً وتكون حرفاً[٩] .

---

(١) ينظر الإنصاف ١ / ١٧٦ – ١٧٧ ؛ والتبيين ص ٣٣٣ فما بعدها ؛ والموصل ص ٣٠٤ – ٣٠٦ .

(٢) ينظر الإنصاف ١ / ١٧٦ – ١٧٧ ؛ والتبيين ص ٣٣٣ فما بعدها ؛ والموصل ص ٣٠٤ – ٣٠٦ .

(٣) ينظر الموصل ص ٣٠٤ فما بعدها .

(٤) ينظر الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ؛ والتصريح ١ / ٤٠١ ؛ والهمع ١ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٥) ينظر الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ؛ والموصل ص ٩٠٦ .

(٦) الموصل ص ٩٠٦ .

(٧) ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ؛ والتبيين ص ٤١٠ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧٨ .

(٨) ينظر التبيين ص ٤١٠ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٥٩ .

(٩) ينظر المقتضب ٤ / ٣٩١ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٥٩ .

وقد اختار السغناقي مذهب البصريين ، وعدّه المذهب المستقيم ، حيث قال : (( اعلم أن المذهب المستقيم في ( حاشا ) أنه حرف ، وليس بفعل ... ولذا لزم الجرَّ لزوم ( سوى ) إيّاه ))(١) .

## ٦ – الأسماء الستة معربة بالحروف الأصلية :

اختلف في علامات إعراب الأسماء الستة ، فقيل : الألف والواو والياء حروف إعراب(٢) .

وقال أبو الحسن الربعي : ليست حروفَ إعرابٍ ، بل كان أصل ( أبوك ) : ( أَبْوُك ) فنقلت الحركة إلى ما قبلها ؛ استثقالاً للرفع ، ونقلت في الجر ، وقلبت ياءً ، ونقلت في النصب ، وقلبت ألفاً(٣) .

وقال أبو عثمان المازني : (( الإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبل الألف والواو والياء والحروف لإشباعها ))(٤) .

ومذهب سيبويه وابن مالك وابن عقيل أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء(٥) .

ومذهب الكوفيين أنها معربة من مكانين ، فالضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر(٦) .

وقد ضعف السغناقي هذه الأقوال ، حيث قال : (( وهذه الأقوال كلها ضعيفة ، والصحيح أنها معربة بالحروف الأصلية ، وهذه الحروف بدل عنها ))(٧) ، وقصد بالحروف الأصلية لامات هذه الأسماء المحذوفة(٨) .

---

(١) الموصل ص ٥٩١ .

(٢) وهذا رأي جمهور البصريين والأخفش في أحد قوليه ومال إليه ابن مالك . ينظر الإنصاف ١ / ١٧ ؛ والموصل ص ١٥٩ ؛ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤ مع الهامش .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ١٧ ؛ والموصل ص ١٥٩ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٤٣ .

(٤) ينظر الإنصاف ١ / ١٧ ؛ والموصل ص ١٥٩ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٤٣ .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ؛ شرح التسهيل ١ / ٤٣ ؛ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤ مع الهامش .

(٦) ينظر الإنصاف ١ / ١٩ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٤٣ ؛ والموصل ص ١٥٩ ؛ وشرح ابن عقيل ١ / هامش ص ٤٤ .

(٧) الموصل ص ١٦٠ .

(٨) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ١ / ٥١ .

## ٧ – المصدر أصل المشتقات :

ذهب البصريون إلى أن المصـدر أصـل المشـتقات ، وذهـب الكوفيـون إلى أن الفعل هو الأصل[١] .

وقد أخذ السغناقي بمذهب البصريين كما هو الغالب على مذهبـه النحـوي ، حيث قال عن عبارة الزمخشري : (( المفعول المطلق : هو المصدر سمـي بذلـك لأن الفعل يصدر عنــه ))[٢] : (( خصّ بذلـك الاسـم تنبيهـاً علـى الـرد علـى مذهـب الكوفيين فإنهم يقولون : هو مشتق من الفعل ... ثم حجة أصحابنا البصريـين في أن المصدر هو الأصل أن مفهومه مفرد ، ومفهوم الفعل مركب ... ))[٣] .

## ٨ – ( رواجعا ) في قول الشعر : يا ليت أيام الصبا رواجعا ( حال ) :

ذهب السغناقي إلى أن ليت لا تعمل في الجزءين ، وأما قول الشاعر :

**يا ليت أيامَ الصبا رواجعا**

فذهب إلى أن ( رواجعا ) حال ، فرجح مذهب البصريين قال : (( وفي

**يا ليت أيامَ الصبا رواجعا**

ثلاثة مذاهب : أحدها : وهو مذهب البصرية[٤] ، أنهـا نصبـت علـى الحـال وخبر ليت محذوف ... ومذهب الفراء[٥] أن ليت تنصب الاسمين جميعاً علـى لغة بعض العرب ، فإنهم يُعمِلُونَ ليت إعمال ( ظننت ) ... ومذهـب الكسـائي[٦] ، أنه منصوب بإضمار ( يكون ) ... ومذهب البصريين أولى ؛ إذ قد ثبـت حـذف

---

(١) ينظر في الاختـلاف في هـذه المسـألة : الكتـاب ١ / ١٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ؛ والأصـول ١ / ٤٠ ؛ والإنصاف ١ / ٢٣٥ ؛ وأسرار العربية ص ١٧١ ؛ والتبيين للعكـبري ص ١٤٣ ؛ وابـن يعيش ١ / ١١٠ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٠٢ ؛ وائتلاف النصرة ص ١١١ ؛ والهمع ٣ / ٩٤ .

(٢) المفصل ص ٣١ .

(٣) الموصل ص ٣٢٦ .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ١٤٢ ؛ والأصول ١ / ٢٤٨ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠٤ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٤ ؛ ورصف المبـاني ص ٣٣٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٩٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٦ .

(٦) ينظر الأصول ١ / ٢٤٨ ؛ وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٦ .

الخبر مع إرادته ، ولم يثبت بالإجماع أن تكون ( ليت ) عامل في الجزءين ، فلا يحمل البيت عليه ))(١) .

### ٩ – المضاف إلى ياء المتكلم باقٍ على إعرابه :

اختلف النحويون في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، هل هو باق على إعرابه أو هو مبني ؟

فذهب الجمهور إلى أنه معرب ، لكن هذا الإعرابَ مقدرٌ في الأحوال الثلاثة(٢) .

وذهب ابن مالك إلى أنه معرب ، إلا أن إعرابه في حالتي الرفع والنصب مقدر ، وأما في حالة الجر فهو معرب بالكسرة الظاهرة(٣) .

وذهب بعض النحويين كابن السراج والزمخشري وابن الخشاب والمطرزي وابن الخباز والجرجاني وابن الشجري إلى أنه مبني في الأحوال الثلاثة(٤) .

وذهب الرماني وابن جني إلى انه ليس معرباً ولا مبنياً(٥) .

أما السغناقي فيرى أنه معرب ، وقد غلّط من قال إنه مبني ، حيث قال : (( ما آخره ياء المتكلم نحو : ( غلامي ) ... معرب بالحركات تقديراً ... ومن زعم أنه مبني غلِط ، فإنَّ الإضافة إلى المضمر لا توجب البناء ))(٦) .

### ١٠ – المقدر في شبه الجملة ( فعلٌ ) :

ذهب قوم منهم سيبويه في أحد قوليه ، وابن جني وابن الشجري وابن الناظم ونُسِبَ إلى ابن مالك ، وهو قول ابن هشام إلى أن المقدر في الخبر شبه الجملة

---

(١) الموصل ص ٣١٢ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ١٠٠ ؛ والارتشاف ٢ / ٥٣٥ ؛ وجواهر الأدب ص ٢١٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر الأصول ٢ / ١٢٣ – ١٢٤ ؛ والمفصل ص ١٦ ؛ وجمل الجرجاني ص ١١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٩ – ١٠٠٢ .

(٥) ينظر الخصائص ٢ / ٣٥٦ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٤ ؛ شرح ألفية ابن معطي للرعيني ص ١٦٢ .

(٦) الموصل ص ١٦٨ – ١٦٩ .

اسم فاعل[١] ، وهو أحد قولي ابن مالك[٢] .

وقد ضعف السغناقي هذا القول ، حيث قال : (( وذهب قوم إلى أن المقدر اسم فاعل ... والذي يدل على ضعف هذا القول اتفاقهم على صحة قولك : (( كل رجل في الدار فله درهم )) بإدخال الفاء في الجواب الذي هو ظرف ؛ لتضمن المبتدأ معنى الشرط ، لابدَّ له بن فعل ، أي : في الشرط والجزاء تقديره ، فإن كان رجلٌ في الدار : حصل له درهم ))[٣] .

١١ - منع سيبويه[٤] تقديم المميز على عامله مطلقاً ، سواء كان عن مفرد أو جملة .

وأشار السغناقي إلى أن المميز إذا كان مفرداً كان تقديمه على عامله ممتنعاً[٥] بلا خلاف بين النحويين إلا أبو العباس[٦] فإنه أجاز تقديمه وحجته شيئان : أحدهما : أن العامل فعل محض ، فيجوز تقديمه ، والثاني : قول الشاعر :

**أتهجرُ سَلْمَى بالفراقِ حبيبَها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ**

على أن في ( كان ) ضمير الشأن والقصة ، وفي ( يطيب ) ضمير سلمى ، فكأنه قال : وما كان تطيب سلمى نفساً ، ثم قدم نفساً[٧] .

وقد اعترض عليه السغناقي ، ورد حجتيه بقوله : (( فالجواب عن الأول : أن المميز فاعل في الحقيقة ... فلا يجوز تقديمه ... والجواب عن الثاني أن الرواية : ... وما كاد نفسي ...

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٥٥ - ٥٦ ، ٢ / ١٤٣ ؛ واللمع ص ٧٥ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣ ؛ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١١١ - ١١٢ ؛ وشرح ابن عقيل ١ / ٢١٠ ، ٢١١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٠١ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) الموصل ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٥) ينظر الموصل ص ٥٦٩ .

(٦) ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ .

(٧) ينظر الموصل ص ٥٧٠ .

فنفسي اسم ( كاد ) ، و( تطيب ) خبرها ... ولأن لو ثبت ذلك فهو وارد على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ، فكان الاحتجاج به ساقطاً ››(١) .

١٢ – ذهب الزجاج إلى أن (آية) في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(٢) اسم كان في قراءة الرفع ، واعترض عليه السغناقي ، حيث جعل اسم كان هو ضمير القصة والشأن ، فقال : ‹‹ ( أنْ يعلم ) مبتدأ و( آية ) خبره قُدِّم عليه ، كقولك : منطلق زيدٌ ، ولا يجوز أن تكون ( آية ) اسم كان ، و( أن يعلمه ) خبراً له ، إذ فيه جعل النكرة مخبراً عنه ، والمعرفة خبراً ، وبطلانه ظاهر ، وإن قال بذلك أبو إسحاق، لأنه قال: إن آية اسم كان، وقد زلّ في ذلك ››(٣) .

مما سبق نتبين أن السغناقي بصري المذهب ، فقد كان يرجح مذهب البصريين ، ويورد على ذلك أمثلة تؤكد ، وتدعم مذهبه النحوي هذا .

---

(١) ينظر الموصل ص ٥٧٠ .
(٢) من الآية ( ١٩٧ ) من سورة الشعراء ، ويراجع : إعراب القرآن للزجاج ٤ / ١٠١ .
(٣) الموصل ص ٨٨٥ ؛ وينظر الدر المصون ٨ / ٥٥٢ – ٥٥٣ .

**وهناك بعض المآخذ على السغناقي في كتابه الموصل ، في شرح المفصل :**

١ - أنه إذا أخذ النص كاملاً ، يقوم بشرح بعضه ، ويهمل باقي النص[١] .

٢ - عدم الإتيان بالفاء ، في جواب " وبعد " .

وذلك مثل ما جاء في المقدمة ، بقوله : (( وبعد : لما استراح قلم الإملاء من تبيض النهاية ، في شرح الهداية ... ))[٢] وكان عليه أن يقول : وبعد : فلما استراح ... وكذلك عدم اقتران جواب أما بالفاء ، مثل قوله : (( أمّا علة استحقاق الجملة الاسمية الواو ؛ لأنها أجنبية عن الجملة الفعلية ))[٣] ، وكان عليه أن يقول : فلأنها أجنبية .

٣ - من المآخذ النحوية على السغناقي : إضافة ( ذو ) للضمير[٤] وذو لا تضاف إلا إلى اسم الجنس ، قال ابن مالك في هذا الصدد :

**وَهَاكَ أسماءً تُضَافُ أَبَدا منها قُصَارَى ، وحُمَادَى ، ولَدَى**
**بَيْدَ سِوَى عند لَدُنْ " ذُو " أُوْلُو هما لجِنْسٍ ظَاهِرٍ قَدْ يُوصَلُ[٥]**

فلا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهرٍ إلا ما ندر ، من قول بعض الشعراء مثل قول بعضهم :

**صَبَحْنَ الخزرجيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذوي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا[٦]**

وهذا من ضرورات الشعر ، وليس في كل حال .

---

(١) انظر : الموصل ، ص ٦٤ ، ٧١ ، ٢٧٦ .

(٢) انظر : الموصل ، ص ١ ، القسم المحقق .

(٣) انظر : الموصل ، ص ٥٥٠ ، القسم المحقق .

(٤) انظر : الموصل ، ص ٥٢٢ .

(٥) انظر : شرح الشافية الكافية ، ص ٩٢٥ .

(٦) انظر : شرح الشافية الكافية ، ص ٩٢٥ - ٩٢٧ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ٣٧ .

# المبحث الرابع

## مصادره ، وشواهده

### أ – مصادره :

على النحو الآتي :

### ١ – الحديث وعلومه :

تأتي في مقدمة مصادر السغناقي ، بعد القرآن الكريم ، بعض كتب الحديث النبوي الشريف ، ومن ذلك ، صحيح مسلم الذي ذكره صريحاً ، وكتب في الحديث النبوي لم يذكرها صراحة ولكن الأحاديث التي أوردها في كتابه ، هي من تلك الكتب ، مثل : جامع البخاري ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، وسنن النسائي ، وسنن الترمذي ، وسنن ابن ماجه .

وكذلك رجع إلى كتب غريب الحديث في تفسير الألفاظ التي تحتاج إلى تفسير ، مثل : كتاب الفائق في غريب الحديث ، لجار الله الزمخشري ، وقد تكرر رجوعه لهذا المصدر ، مرات عديدة بلغت [ ٦ ] مرات(١) .

### ٢ – التفسير :

اعتمد السغناقي على كتابين في التفسير هما : أ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . وقد رجع إلى هذا المصدر [ ٨٥ ] مرة(٢) .

ب – " مباني التنزيل "(٣) .

---

(١) انظر الموصل ص ١١٩٦ الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ص ١١٩٦ الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ١١٩٦ الجزء المحقق .

### ٣ – القراءات :

رجع السغناقي كثيراً إلى كتب القراءات ، وأفاد كثيراً منها ، ومن ذلك : قراءة آية سورة الكهف ، بزيادة الياء . وهي ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾[١] وقرئت " ايتوني " بهمزة الوصل ، وهي قراءة أبي بكر، ووافقه حمزة والزيات[٢].

كما أورد قراءة ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص ، وعاصم ، وابن عامر ، لآية النور وهي قوله تعالى: ﴿ يُسَبَّحُ ﴾[٣] بفتح الباء[٤].

وقراءة قوله تعالى : ﴿ ٱلۡمَجِيدِ ﴾[٥] جراً ، ورفعاً ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، والكسائي ، وحمزة[٦] .

وكذلك قراءة ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، وحمزة لـ" عزير " منوناً ، وغيرَ منون[٧] .

وأيضاً قراءة الجماعة لقوله تعالى : ﴿ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[٨] بنصب " وعدَه " وجر " رسلِه "[٩] .

وكذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةَ ﴾[١٠] بالنصب على الاشتغال ، وهي قراءة عيسى الثقفي ، ويحيى بن يعمر ، وعمر بن فائد ، وقراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ورويس[١١] .

---

(١) من الآية ( ٩٦ ) من سورة الكهف .

(٢) انظر الموصل ص ٢٣٣ الجزء المحقق .

(٣) من الآية ( ٣٦ ) من سورة النور .

(٤) انظر الموصل ص ٢٤٥ الجزء المحقق .

(٥) من الآية ( ١٥ ) من سورة البروج .

(٦) انظر الموصل ص ٢٩٧ الجزء المحقق . الكسائي وحمزة بالخفض والباقي بالرفع .

(٧) انظر الموصل ٤٦٩ الجزء المحقق الذي نون " عزير " عاصم والكسائي ، والباقي بغير التنوين .

(٨) من الآية ( ٤٧ ) من سورة إبراهيم .

(٩) انظر الموصل ص ٧٢٥ الجزء المحقق .

(١٠) من الآية ( ٢ ) من سورة النور .

(١١) انظر الموصل ص ٤٦٩ – ٤٧٠ الجزء المحقق .

وأيضاً قراءة قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾(١) برفع " قليل " بدل نصبها وفي قراءة أُبي ، والأعمش(٢) .

وكذلك قراءة أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي ، لقوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾(٣) بنصب " رسوله " عطفاً على لفظ إن وقراءة الحسن بالجر ، وهي قراءة شاذة(٤) .

وقراءة قوله تعالى: ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ ﴾(٥) بنصب "أربع" على المصدر، وهي قراءة ابن كثير، ونافع ، وأبي عمرو، وابن عامر ، وعاصم ، وأبي بكر(٦) .

وكذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ سَلَٰسِلَا۟ ﴾ قرأها ابن كثير بغير ألف وصل أو وقف وقرأها قُنْبُلٌ ، منونة ، وقرأها أبو عمرو غير منونة ، ووقف بألف ، وقرأ ابن عامر ، وحمزة " سلاسلَ " بغير تنوين ، ووقف حمزة بغير ألف(٧) .

وقراءة ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ ﴾(٨) منونة عند عاصم ، وأبي بكر ونافع ، والكسائي ، وابن كثير ، وقرأها حمزة ، وأبو عمرو غير منونة(٩) .

**٤ - الفقه :**

اعتمد حسام الدين السغناقي على كتب الفقه ، ومن ذلك كتاب "المبسوط" لشمس الدين السرخسي ، في الفقه الحنفي ، وهو من أوسع الكتب الفقهية ، فهو يقع في ثلاثين مجلداً(١٠) ، والنهاية في شرح الهداية(١١) .

---

(١) من الآية ( ٢٤٩ ) من سورة البقرة .

(٢) انظر الموصل ص ٩٤ الجزء المحقق .

(٣) من الآية ( ٣ ) من سورة التوبة .

(٤) انظر الموصل ص ٤٩ الجزء المحقق .

(٥) من الآية ( ٦ ) من سورة النور .

(٦) انظر الموصل ص ٤٠٧ الجزء المحقق .

(٧) انظر الموصل ص ١٨٨ ، ١٨٩ الجزء المحقق .

(٨) من الآية ( ١٥ ، ١٦ ) من سورة الإنسان .

(٩) انظر الموصل ص ١٨٩ الجزء المحقق .

(١٠) انظر الموصل ص ٣٧ الجزء المحقق .

(١١) انظر الموصل ص ٩٥٧ الجزء المحقق .

**٥ – المعاجم :**

وقد أفاد كثيراً من المصادر اللغوية ، في كتابه " الموصل " ومن هذه المصادر تاج اللغة ، وصحاح العربية ، للجوهري ، وتكرر رجوع السغناقي ، واعتماده على هذا المصدر كثيراً ، حيث بلغ عدد مرات الرجوع إليه في الجزء المحقق من كتاب " الموصل " [ ١٩ ] مرة[١] .

ومجمل اللغة ، لابن فارس ، قد استفاد منه كثيراً ، وكذلك المغرب ، للمطرزي[٢] .

**٦ – كتب التاريخ :**

وقد رجع السغناقي إلى أحد كتب التاريخ ذات الصلة ، أو العلاقة بكتابه ، وهو كتاب " الأنساب " لعبد الكريم السمعاني[٣] .

**٧ – البلاغة :**

رجع السغناقي إلى أحد المصادر البلاغية المشهورة ، وهو كتاب " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز " لفخر الدين الرازي ، وقد رجع إليه مرات متعددة[٤] .

**٨ – أدب :**

من المصادر الأدبية التي رجع إليها السغناقي في كتابه " الموصل " المقامات للحريري[٥] ، وديوان أبي منصور الكاتب[٦] ، وكتاب التوضيح في شرح المقامات ، للشريشي[٧] .

**٩ – كتب عامة :**

هناك مصادر عامة متعددة رجع إليها السغناقي في شرحه " الموصل " ومن تلك المصادر تأنيس التدريس[٨] ، ومفتاح العلوم للسكاكي[٩] .

---

(١) انظر الموصل ص ١١٣ ، ١٦٣ ، ٢ / ٧٧٥ ؛ والفهارس ص ١١٩٦ فما بعدها .
(٢) انظر فهارس الموصل ص ١١٩٠ الجزء المحقق .
(٣) انظر الموصل ص ٢٩٧ – ٢٩٨ .
(٤) انظر الموصل ص ٧ ، ٢٢٣ ، ٢٩٥ الجزء المحقق .
(٥) انظر الموصل ص ١٠٢ ، ٦٨١ الجزء المحقق .
(٦) انظر الموصل ص ٥٤١ ، ٥٥٨ الجزء المحقق .
(٧) انظر الموصل ص ٦٦٣ الجزء المحقق .
(٨) انظر المفصل ص ٣٤٨ ، ٣٦٦ الجزء المحقق .
(٩) انظر الموصل ص ٤٨ ، ٢١١ الجزء المحقق .

### ١٠ – الأمثال :

رجع السغناقي إلى كتب الأمثال وصرح أحياناً بأسماء المصادر التي رجع إليها ومرات لم يصرح ، ومن المصادر التي صرح بها في الأمثال ، كتاب المستقصى[١] .

### ١١ – اللغة والنحو :

ولما كان هذا الفن هو المعول عليه في كتابه " الموصل " فقد رجع إلى مصادر عدةٍ في اللغة والنحو ، ومن ذلك : الأدوات ، للميداني[٢] ، والأنموذج[٣] ، والإيضاح العضدي[٤] ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب[٥] ، والتخمير للخوارزمي[٦] ، والتسديد[٧] ، وتوضيح المقاصد[٨] ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير[٩] ، والجمل[١٠] ، وحاشية المفصل[١١] ، والحواشي[١٢] ، والحيات والعقارب[١٣] .

وكتاب سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح ابن جني[١٤] ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي[١٥] ، وشرح الأنموذج للأرذبيلي[١٦] ، وشرح اللمع

---

(١) انظر الموصل ص ١١٩٧ ( الفهارس ) الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ص ٢٦ الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ٣٧٤ ، ٧٧٥ الجزء المحقق .

(٤) انظر الموصل ص ٧٠٤ الجزء المحقق .

(٥) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٥ الجزء المحقق .

(٦) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٥ الجزء المحقق .

(٧) انظر الموصل ص ٧٨٢ الجزء المحقق .

(٨) انظر الموصل ص ٧٣٩ الجزء المحقق .

(٩) انظر الموصل ص ٧٠٦ الجزء المحقق .

(١٠) انظر الموصل ص ٣٥٣ ، ٧٧٥ الجزء المحقق .

(١١) انظر الموصل ص ٣١ ، ١١٠ ، ١٣٠ الجزء المحقق .

(١٢) انظر الموصل ص ٨ ، ١٣ ، ٣٠٢ الجزء المحقق .

(١٣) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٥ الجزء المحقق .

(١٤) انظر الموصل ص ١٣٣ ، ٢٢٤ الجزء المحقق .

(١٥) انظر الموصل ص ٥٠٩ الجزء المحقق .

(١٦) انظر الموصل ص ٢١٦ ، ٣٥٥ الجزء المحقق .

للعكبري[١] ، والكتاب ، لسيبويه[٢] ، والمحاجات النحوية للزمخشري[٣] ، والمحصَّل الكاشف لغوامظ المفصل ، للخوارزمي[٤] ، والمفصل للزمخشري[٥] ، والمقاليد في شرح المفصل للنسفي الكندي[٦] .

والكافية لابن مالك[٧] ، والمنهاج الحلبي للجزولي[٨] ، والنوادر لأبي زيد الأنصاري[٩] ، والمقتبس للإسفندري[١٠] ، والمصباح للمطرزي[١١] .

**ب – شواهده :**

استشهد حسام الدين السغناقي في كتاب " الموصل في شرح المفصل " على القضايا ، والمسائل النحوية ، واللغوية ، بالشواهد الفصيحة ، المعلومة عند علماء النحو ، المستمدة من السماع .

ويمكن تقسيم هذه الشواهد إلى :

**١ – الشواهد القرآنية :**

لا شك أن القرآن الكريم ، هو أقوى الشواهد ، وأعظمها أثراً ، وإليه يطمئن الباحث ، والمؤلف في بناء قاعدة ، أو تحقيق مسألة أو معرفة حكم ، أو حكمة ، أو استنباط رأي ، أو الوصول إلى نتائج ، ولذلك نجد أن القرآن الكريم

---

(١) انظر الموصل ص ٤٧٦ الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٦ الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ١٤٠ ، ٧١٩ ، ٧٦٦ الجزء المحقق .

(٤) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٧ الجزء المحقق .

(٥) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٧ الجزء المحقق .

(٦) انظر الموصل ص ٢٠٦ الجزء المحقق .

(٧) انظر الموصل ص ٤٢٠ ، ٥٢٥ الجزء المحقق .

(٨) انظر الموصل ص ٩١١ الجزء المحقق .

(٩) انظر الموصل ص ٧٠ الجزء المحقق .

(١٠) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٧ الجزء المحقق .

(١١) انظر الموصل الفهارس ص ١١٩٧ الجزء المحقق .

يمثل المقام الأول في مؤلفـات علمـاء الأمـة الإسـلامية ، ومـن هـذا المنطلـق أكـثر السغناقي من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في الجزء الذي قمت بتحقيقه ، ودراسته عشرة وثلثمائة شاهد [ ٣١٠ ] آيات(١) .

و لم يكن استشهاده بالآيات القرآنية على المسائل النحوية فحسب ، بل كـان – غالباً – يهتم بالمعاني التي تشير إليها الآية ، ثم يذكر القراءات الواردة للآية مـن القراءات المتواترة ، أو الشاذة إذا لزم ذلك(٢) .

**٢ – شواهده من الحديث النبوي الشريف :**

أخذ الحديث النبوي الشريف المرتبة الثانية في الشريعة الإسلامية ، بعد القرآن الكريم ، وكذلك في الاحتجاج على المسائل النحوية ، وغيرها .

وقد استشهد حسام الدين السغناقي ، في الجزء الذي قمت بتحقيقـه ، بعـدد غير قليل من الأحاديث النبوية الشريفة ، والتي بلغ عددها في الجزء المحقق من هذه الدراسة ستة وثلاثين [ ٣٦ ] حديثاً(٣) .

وكان استشهاده بالأحـاديث النبويـة الشـريفة ، ليـس علـى المسـائل النحويـة فحسب ، بل على المسائل اللغوية أيضاً(٤) .

**٣ – شواهده من الآثار :**

الآثار هي الأقوال ، أو النصوص التي قالها الصحابة ، أو التابعون ، أو أوقفت عليهم ، وهي لها حكم الحديث المرفوع ؛ إذا صحت نسبتها إلى قائليهـا ، وسـلم سندها من الشذوذ ، والعلة ، ولذلك اعتمدها حسام الدين السغناقي ، شواهد له على مراده اللغوي ، والنحوي معاً(٥) .

وقد بلغ عدد الآثار التي استشهد بها السغناقي أحد عشر [ ١١ ] أثراً(٦) .

---

(١) انظر الموصل ص ١٠٩٧ فما بعدها من الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ١٠٩٧ من الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ١١٢٨ من الجزء المحقق الفهارس .

(٤) انظر الموصل ص ١١٢٨ من الجزء المحقق .

(٥) انظر الموصل ١١٣٠ الجزء المحقق .

(٦) انظر الموصل ص ١١٣٠ الجزء المحقق .

### ٤ – شواهده من الشعر :

جاءت شواهد السغناقي في " الموصل " من أقوال الشعراء الفصحاء البـارزين وقد أكـثر السـغناقي منهـا ، حيـث بلـغ عددهـا في الجـزء المحقـق سـتين وثلثمائـة [ ٣٦٠ ] شاهداً من الشعر والرجز[١] ، ولم يكتف السغناقي في الشعر بالاستشهاد به لغوياً ، ونحوياً ، وإنما قام بمهمة أخرى ، هو عزوها إلى قائليها – غالباً – .

وشواهد السغناقي الشـعرية مـن شـعر رجـال الطبقـات الثـلاث المتفـق علـى الاحتجاج بأشعارهم ، وأرجازهم ، وهم الجاهليون ، والمخضرمون ، والإسلاميون ، ولم يورد من شعر الطبقة الرابعة ، وهـم المولـدون ، للاستشـهاد ، سـوى أبيـات محدودة ، لأبي نواس ، وأبي الطيب المتنبي ، وأبي العلاء المعري ، وسـأكتفي هنـا بذكر مثال واحد لكل طبقة من هذه الطبقات ، وذلك كالآتي :

**أ – الجاهليون :**

وقد استشهد السغناقي بشعر أصحاب هذه الطبقة ، ومن ذلك استشهاده في باب الترخيم ، بقول زهير بن أبي سلمى :

**خُـذُوا حَظَّكُـم يَـا آلَ عكـرم واذكُـرُوا ... أواصِرَنَـا والرِّحْـمُ بـالغيب تُذكَـرُا**[٢]

واستشهاده في باب اسم الجنس ، بقول طرفة بن العبد .

وقالوا :

**ألاَ أَيُّهـذَا الَّلائمـي أَحْضُـرَ الْوَغَـى ... وأَنْ أشهـدَ اللَّذَاتِ هـل أنتَ مخلدِي**[٣]

ويقول امرئ القيس في باب الفاعل :

**فَلَو أَنَّ ما أسْعَى لأدنْى مَعِيْشَةٍ كَفَاني ... ولـم أطلـب قليـلٌ مـن المـالِ**[٤]

**ب – المخضرمون :**

ومن شواهد السغناقي من شعر المخضرمين ، قول حسان بن ثابت ، في باب

---

(١) انظر الموصل ص ١١٣١ الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ص ٤٤١ الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ٧٣ الجزء المحقق .

(٤) انظر الموصل ص ٢٤٣ الجزء المحقق .

المجرورات :

**أوْلاَدُ جفنةَ حَوْلَ قبرِ أبيهِمُ ... قَبْرِ ابْنِ مَارِيَّةَ الكرِيْمِ المفضَّلِ**[1]

وبقول عمرو بن معدي كرب في باب الاستثناء :

**وَخيلٌ قَدْ ذلفْتُ بها بخَيْلٍ ... تحيةُ بينِهُمِ ضَرْبٌ وجيْعُ**[2]

وبقول النابغة في باب المفعول به :

**تَنَاذَرَها الرَّاقُونَ من سُوءِ سُمِّها ... يُطْلِقُها حِيْناً وحِيْناً تُرَاجِعُ**[3]

**جـ - الإسلاميون :**

ومن شواهده من أشعار الإسلاميين ، استشهاده في باب الممنوع من الصرف بقول عمران بن حطان :

**يا عينُ بكِّي لمرداسٍ ومصرَعِهِ ... يَا رَبَّ مِرْدَاسٍ ألحقْنِي بمرداسِ**[4]

وبقول علي بن أبي طالب في باب التوابع :

**فَلَوْ كنتُ بوَّاباً على بابِ جَنَّةٍ ... لقلتُ لهمدَانَ ادخُلِي بسلامِ**[5]

وبقول الكميت بن زيد في باب المجرورات :

**إليكم ذَوِي آلِ النبي تطلعتْ ... نوازِعُ من قلبي ظِمَاءٌ وألبُبُ**[6]

**د - المولدون :**

كما استشهد السغناقي كثيراً بأشعار المولدين وفاقاً للزمخشري الذي يحتج بشعرهم ، ومن ذلك استشهاده بقول أبي نواس الحكمي ، في باب الصِّفَةِ :

**ولَيْسَ على الله بمستنْكِرٍ ... أن يجمَعَ الْعَالَمَ في وَاحِدِ**[7]

---

(١) انظر الموصل ص ٧٣٢ الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ص ٥٨٦ الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ٤٧٧ الجزء المحقق .

(٤) انظر الموصل ص ٢٠١ الجزء المحقق .

(٥) انظر الموصل ص ٧٦٤ الجزء المحقق .

(٦) انظر الموصل ص ٧٠٩ الجزء المحقق .

(٧) انظر الموصل ص ٧٨٤ الجزء المحقق .

ويقول أبو الطيب المتنبي في باب العلم :

**فـإن تكـنْ تغلـبُ الغلبـاءُ عُنصرَهَـا فإنَّ في الخمْـرِ معنـىً لَيْـسَ في العِنَبِ**[(١)]

وبقوله في مقدمة الموصل :

**وَكَـمْ لظـلامِ اللّيْـلِ عندكَ من يـدٍ تُخبِـرُ أنَّ المانويَّـةَ تكـذِبُ**[(٢)]

وكذلك استشهاده في باب الاستثناء بقول أبي العلاء المعري :

**وَلِلْـمَـاءِ الفضِيْلَـةُ كُـلَّ حِيْـنٍ ، وَلاَ سِيَّمَـا إِذَا اشتـدَّ الأُوَارُ**[(٣)]

**٥ – شواهده من أقوال العرب :**

العرب هم فحول البلاغة ، وأمـراء الكـلام ، وأصحـاب الإيضـاح والبيـان ؛ ولذلك احتلت أقوالهم ، مكانة عالية في الاستشهاد عند علماء اللغة ، والنحو .

ولذلك نجد أن حسام الدين السغناقي قد أكثر من الاستشهاد بأقوال العـرب في كتاب الموصل – الجزء المحقق – حيث بلغ عدد الأقوال [ ٣١ ] قولاً[(٤)] .

**٦ – الأمثال :**

أما الأمثال عند النحويين فلها أهمية كبيرة ؛ لذا أكثر مـن الاستشـهاد بهـا ، في كتابه" الموصل " حيث بلغ عدد الأمثال التي استشهد بها في الجزء المحقق اثنـين وعشرين [ ٢٢ ] مثالاً[(٥)] .

هذه هي الشـواهد الـتي استشـهد بهـا السـغناقي في كتابـه الموصـل في شـرح المفصل ، وقد أعطيت كتابه هذا قيمة علمية مهمة تمثلت في دعم القواعد اللغويـة والنحوية ، دعماً واضحاً ، جلياً .

---

(١) انظر الموصل ص ٩٠ الجزء المحقق .

(٢) انظر الموصل ص ٢٢ الجزء المحقق .

(٣) انظر الموصل ص ٥٩٤ الجزء المحقق .

(٤) انظر الموصل ص ١١٦٥ الجزء المحقق .

(٥) انظر الموصل ص ١١٦٣ الجزء المحقق .

## وصف نسختي الكتاب

حصلت بتوفيق الله تعالى ، ثم بمساعدة زميلي الأستاذ / عبد الله عثمان على نسخة خطية من الموصل في شرح المفصل كانت بحوزته ، وهذه التي سميتها في أثناء التحقيق بالنسخة ( ب ) وكانت هذه النسخة مصورة إلى آخر الأسماء المفردة الجزء الأول ، وبقية المخطوط مفقود لم أعثر عليه ، وفيما يأتي وصف لنسختي الكتاب اللتين اعتمدتهما في تحقيق كتاب الموصل في شرح المفصل .

**النسخة الأصلية :**

تحتوي هذه النسخة على ٤٣٣ لوحة ، وذلك حتى نهاية باب الإدغام أي : أنها كاملة دون نقص إلا أني قد اجتزأت منها مائتي لوحة إلى آخر باب الكنايات ، لأن النص لا يقرأ ، وليس هناك نسخة ثانية ، أضف إلى ذلك طول النص والمدة الزمنية لا تفي بالغرض ، وفي كل لوحة صفحتان ، في كل صفحة تسعة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً ، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد غير مضبوطة بالشكل ، ومصدرها مكتبة سليم آغا بتركيا تحت رقم ١١٦٧ ، وقد سقط منها بضع لوحات متفرقة من الكتاب فمثلاً قد ورد السقط في لوحة ١٦ / ب إلى ١٧ / أ ، ولوحة ٧١ / أ ، ٧٣ / ب ، إلخ ، وأكملت السقط من النسخة ( ب ) ، وقد خلت النسخة من تاريخ النسخ واسم الناسخ ، ويبدو لي أن النسخة كتبت بخط المؤلف السغناقي حيث يقول في خاتمة هذه النسخة : « يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السغناقي – رحمه الله – وفقه الله لما يزلف من رضاه عما يوجب الصيحة في أولاه وأخراه هذا أخر ما عنيت في ترتيب نسخة المفصل وعملها ، ومنتهى ما منيت في رغبته تتمتها ، وحملها باستنفاذ وسعي في التهذيب ، واستفراغ جهدي في التنقيح والتشذيب فبرزت بتوفيق الله جامعة لجميع ما قيل في شرح مشكلات المفصل ... الخ » .

وقد أكد محقق كتاب التخمير د/ عبد الرحمن العثيمين في مقدمة دراسته لكتاب التخمير بأن النسخة التي جعلتها أصلاً في التحقيق ذات الرقم ١١٦٧ بخط

السغناقي نفسه ، ولعل العثيمين اعتمد في توكيده هذا على ما جاء في كتاب الأعلام ٢ / ٢٤٧ ، حيث عرض الزركلي نموذجاً لخط السغناقي نفسه ، فقام محقق التخمير بمقارنة هذا الخط ، بمخطوطة الموصل ذات الرقم ١١٦٧ ، وقد ورد في صفحة العنوان بعض الختومات والتملكات ، كما هو موضح في صورة العنوان للنسخة الأصلية .

**النسخة الثانية ( ب ) :**

تحتوي هذه النسخة على خمس ومائتي لوحة ، وذلك حتى آخر باب الكنايات ، وفي كل لوحة صفحتان ، في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريباً .

وهي بخط نسخي معتاد ، وقد خلت النسخة تماماً من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، لأنه على ما يبدو لي أن اسم الناسخ وتاريخ النسخ لا يكون إلا في نهاية المخطوط ، والجزء الثاني من المخطوط لم أعثر عليه ، وجاء في صفحة العنوان اسم كتاب الموصل في شرح المفصل لحسام الدين السغناقي صاحب النهاية في شرح الهداية ، وعلى الصفحة نفسها ختمان مكتوب عليهما وقف لله تعالى ، وبعض الأبيات الشعرية منسوبة إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ويكثر فيها السقط بقدر سطر أو سطرين فمثلاً سقط في ١٥ / ب ، ٢٥ / أ ، ٢٦ / أ ، ... إلخ .

ومصدر هذه النسخة مكتبة شهيد علي بتركيا تحت رقم ٢٤٨٤ .

**عملي في التحقيق :**

لقد قمت بتحقيق كتاب الموصل في شرح المفصل من خلال الخطوات العلمية التالية :

١ – بذلت جهدي لإخراج النص سليماً ، خالياً من التصحيف ، والتحريف والسقط ، ولم أتدخل فيه بزيادة ، أو نقص ، أو تعديل إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، واضعاً الزيادة بين قوسين معقوفين .

٢ – من المعلوم أن حسام الدين السغناقي – رحمه الله – كان يعلق ويشرح ويستدرك في أكثر من موضع ، من كتاب " المفصل " للزمخشري ؛ لذلك فقد وضعت نص الزمخشري بين قوسين هكذا (  ) ثم أشرت إلى موضعه من " المفصل " معيناً الصفحة فالباب ، معتمداً كتاب " المفصل " بطبعته الثانية ، بدار الجيل .

٣ – كتبت النص بالإملاء الحديث ؛ إلا آيات القرآن الكريم ، فقد طبعت على الرسم العثماني بين قوسين مميزين عن غيرهما من الأقواس .

٤ – قمت بضبط النص المحقق ، والأحاديث ، والآثار ، والأمثال ، والأشعار .

٥ – شرحت المفردات الغريبة في الشواهد الشعرية ، والأمثلة النثرية من كتب اللغة العربية ، والمعاجم المشهورة .

٦ – عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وتحديد أرقامها .

٧ – خرجت الأحاديث النبوية ، والآثار ، من كتب السنة المعتبرة ، كما قمت بشرح وإيضاح غريب الحديث من المصادر المتخصصة .

٨ – خرجت الشواهد الشعرية ، والأقوال ، والآراء ، من مصادرها ومظانها حسب استطاعتي ، وبالنسبة للأبيات الشعرية التي لم يكن لقائليها دواوين شعرية ، فإنني أعزوها إلى المصادر النحوية واللغوية غالباً .

٩ – ترجمت لكل الأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص المحقق إلا النزر اليسير منها ؛ لتعسر حصول تراجم لها .

١٠ – أثبت أرقام صفحات المخطوطة التي اعتمدتها أصلاً ، خارج النص من الجهة اليسرى ، رامزاً لوجه الورقة بالحرف " أ " ولظهر الورقة بالحرف " ب " ووضعت خطاً مائلاً داخل النص ، هكذا ( / ) .

١١ – ألحقت النص المحقق بفهارس تفصيلية ، وفق المنهج الذي ارتضاه علماء التحقيق .

شرح مفصل

١١٦٧

صورة صفحة العنوان في الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ان اكرمني بنعمة الاسلام واختصني بالتوفيق لشرح الشامخ العظام اوان تلاطم الفتن وتصادم العلماء الكرام وافردني بهذه الاثرة الشريفة من بين من هنام وعلى نبيه المكرم بخصايص ومعجزات تربو على عدد الحصى والسلام محمد المخصوص باليمن والبهجة والفيشام وعلى آله واصحابه مصابيح الظلام اصلي صلوات تفوق على ادراك الرغام وتفوح طيبا يزيد فوح الخزامى والبشام وبعد لما استرحت فلم لا املا من … النهاية في شرح الهداية اردت ان اخلي من احر عام فوايد شامل عوايده لتكون لي من خزانة ذلك الفن … وبين طويلة درة فرايد المفصل على ذلك عميم الجدوى رشيق المتن والمحتوى وملوكها تطلع حقق كتاب عقمت بمثله امهات الافكار واحجمت بصوبه اقادم الابكار واحكمت مبانيه وتناسبت الفاظه ومعانيه بمزج عباراته بالارواح امتزاج الماء العذب بالراح لم يترد دفعة في اوردته التكلف ولم ينقلب في ادبه التصلف بل حسب في … ونسج في سلوك العذب الفصيح بيانه انه الجاد من الكلم انفع المرام كانه منه موضوع على طرف الثمام شعر

ما اجرى الله بهم جماجي اجرار … مثل المعصر نسط وانجار
عبارة كصفاه تجري وجري … زلال تركيبها صفوا على الجار
جوى الاصول بالفاظ حيتها … تكلف شان بعض الغر اوجار
لو ادعى قصبات السبق صاحبه … كفى به اية دلت باعجاز
الى منفيه لو اضحت عنه … لقى بها بنوا الاسا بالجار
بحراين الفصل منه روضه انف … وما سواه لجهري مثل انجار
لم يسوغ الخلق الدائر … ننثى عليه باسجاع واراجيز

بلد الرجيب الناس … ونتفيه … ذنبها الكوافي بخفية … لقيوم طوله وطايله … نوله ونايله وشرحه الشارحون من تطويل وتقصير وتعليل وتكثير وما وقع من بين الشروح مثل الشرحين الاخيرين المنسوبين الى العالمين الباهرين احدهما للاقليد المنسوب الى العالم المتبحر انواع العلوم الملية واساس الاصول الشرعية نظما ونثرا وبسطا ونشرا الامام الفاضل الهمام الكامل سراج الدين احمد بن محمود بن عمر الجندي رحمه الله واثابه الجنة والثاني المقتبس المنسوب الى العالم النحرير ذي الفضل الغرير سلطان

صورة الصفحة الأولى من الأصل

الافاضل رئيس الاماثل الموصوف بحسن التواضع مع فضله الباهر المنيف ماكرم الشمايل مع علمه الزاهر امام المحققين والحبر المدقق فخر الدين ابي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الاسفندري رحمه الله فاني ادركتهما في جو نهما وصادفتهما كما وصفت بل ازيد واجد انهما كما نعتت بل اجد وتماموه من فرط تواضع صاحب المقتبس ومبتنى ما اشتهر من علم الفضل وما انطمس موافق لما ازينه وقت مجاوري بالخانقاه … بتاريخ سنه وثلث وتسعين وسبعمائه بكتاب نعد اشتماله املائه الخوارزمي من عبر انتقاص وانتكاث تفوه بكلام من جازه بعلمه ما اختصر من … الشهية من عمر زينت والقس مع ان اكتب له اجازة ما بلغ من مسانيد بعبير ليث فزاده فيه ذكر مراده بليغه وما نعته ما يغنه ورتبته مقلب انت اليوم معتلك الفضلاء اجمع وانت المستجار لمن استجار من البس وابهج فكيف اجتري بكتبه الاجازة لمن هو مغن عنها ماجازه ولم يرض على الا بالاجابة ما جنته وكتبت لمن رسم الاجازة ما طابه وسمعته عنه انصاري كان يذكر ذكرا افتخارا وبعده ما يكون هو اصطناعا واختيارا ثم اني لما رايت الاقليد شرحا تاما فيما يحتاج اليه في حل عقد الكتاب وشرح الابيات وتلقيح السؤال والجواب ولكن فات عنه بعض ما ذكر من القيود التي يحتاج اليه الكتاب في المقتبس وما ذكر فيه من اول البيت واخره وذكر قائله واجوبة الاسولة التي يقع في الهوامش التبس ولكن فات عن المقتبس ايضا زيادة تبيين معنى البيت الذي ذكر في الاقليد وكذلك التدقيق في المعنى الذي هو ممشي فيه من غير انتقاص بالتسديد وفيه تكرار الضايع اختلاف العبارات للمعنى الواحد وكان عنه استغنا بالابيات باللفظ الوارد اردت ان اجبر نقصان ما فات عن احدهما ما ذكر في الاخر في تنقيح ادلة التي اذ لم تحل منهما فيهما بل تناصر واجمع ما اتفقا عليه من صحة الاقوال وتلبس المباني وتنقيح المعاني على ما اشار اليه وكان كتابي هذا جامعا لما هو المجانس منهما فيما يحتاج اليه متن الكتاب مع التجنب عن تكرار اللفظ في تلبس الخطاب وكان هذا اولى من افرادهما لما ان ابن السركين اذا يسري اسيرانها وجعلت اساس كتابي هذا على الاقليد وما تركت شيئا منه الا في مواضع معدودة وعلى اقل القليل وكان ذلك لوجود ما هو ابين منه من البديل وكثرت فيه وصل الكلام المتفرقة من ذكر تناسب الاصناف وتنوير انواع المعاني المتفننة فلذلك سميته الموصل في شرح المفصل ولم ازد فيه شيئا اجتنابا …

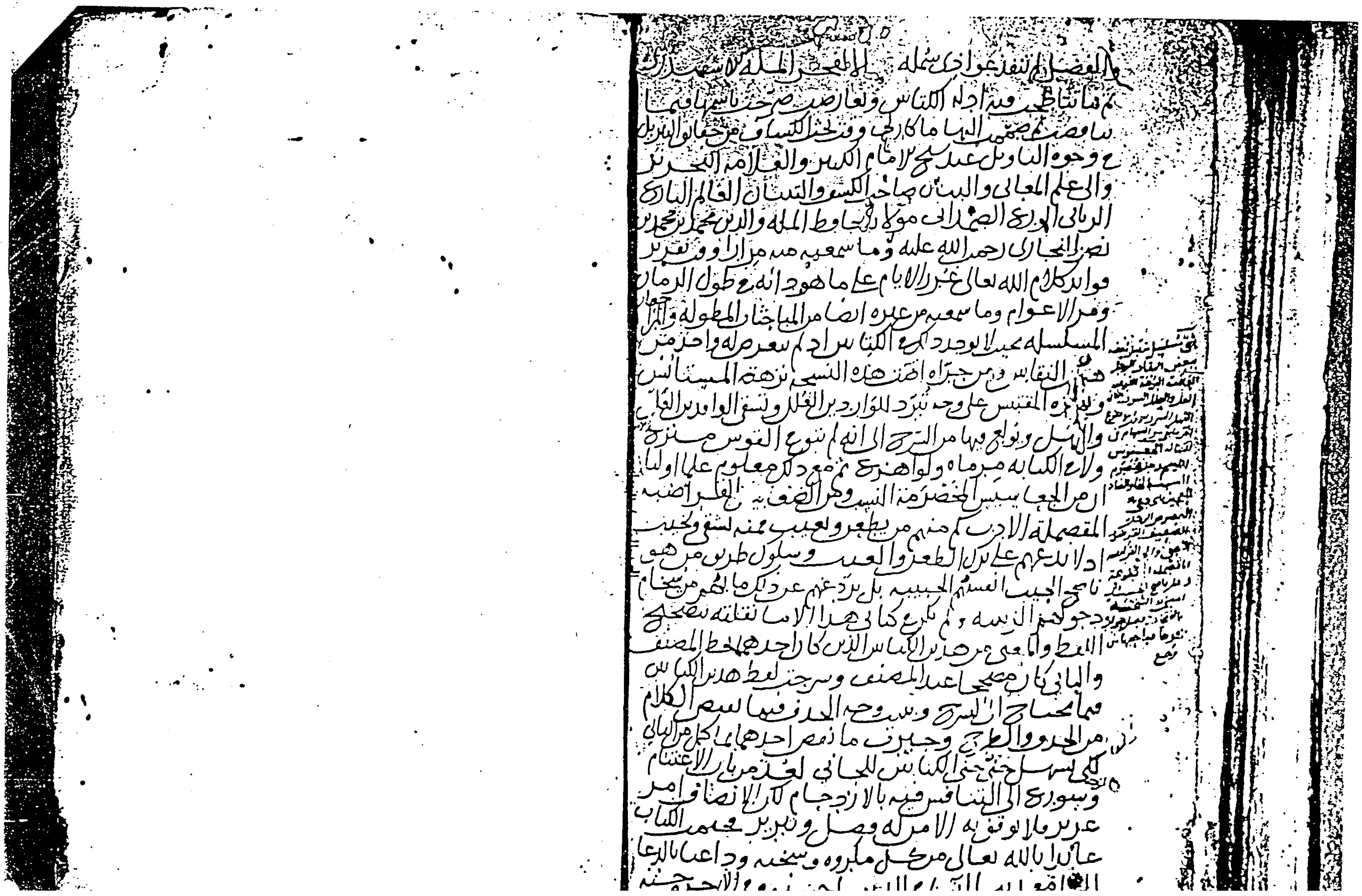
# صورة الصفحة قبل الأخيرة من الأصل

ع من القوة المتنبئة فلم يلزم من جواز التحريك مثل ما هذه صفته جواز
فيما لا يجري كان به أصلا أن يشدد ولذا حذف الطاء تخفيفا واعلم أن في تركيب الكلمة
استعمالات يستطيع ويسطيع بحذف التاء لاستثقالها مع الطاء ويسطيع بزيادة
السين وضم الياء فالأول من استطاع يستطيع والثاني من اسطاع بكسر الهمزة والثالث
أسطاع بفتح الهمزة بمعنى أطاع يطيع فالأول والثاني من المزيد الثلاثي والأخير من مزيد
[illegible]

لم يخرج التاء فتصير إلى يتسع ويتسع بالتاء المشددة وهذا سبيل المحكوم
بالإدغام وذلك سبيل التخفيف بالحذف وبطن ما لا يأتي فيه الإدغام أصلا
[illegible]
والنسع والنفع والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

يقول العبد الضعيف حسين بن علي بن حجاج بن علي السغناقي
رحمه الله ووفقه الله لما يرتقي من رضاه وحرسه عما يوجب
[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من الأصل



قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

بنى الدهر للأحرار بيتا سماؤه ... هموم وأحزان وحيطانه الفقر

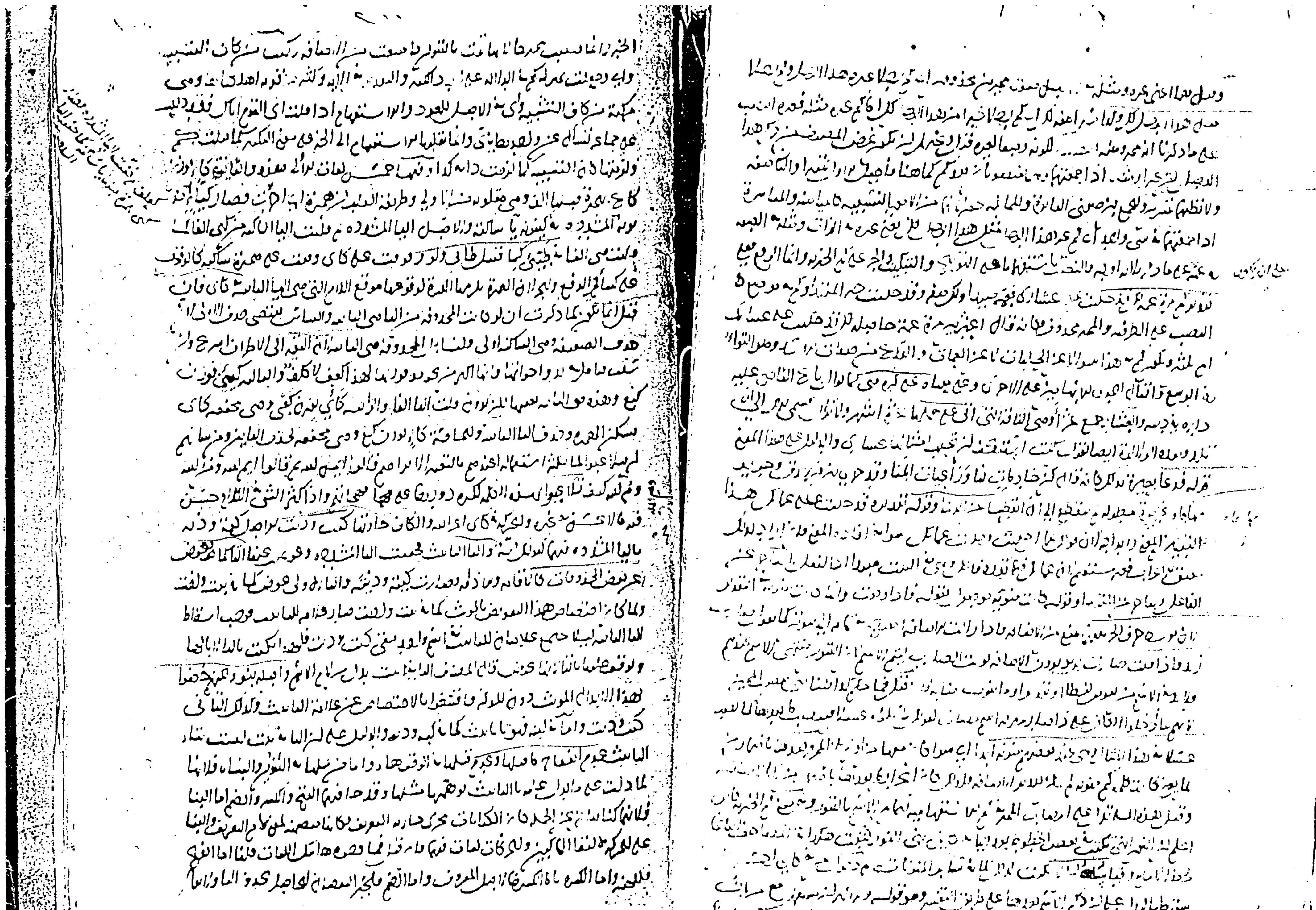
وساحته بؤس وذل وغربة ... ومدخله وعر وأبوابه الضر

وأسكنهم إياه فهو دار سكنة ... وقال لهم فيه تعالوا بابك القبر

كتاب الموصل في شرح المفصل
حسام الدين بن السغناقي
صاحب النهاية شرح الهداية

الجزء الأول من شرح المفصل
للسغناقي من أول الكتاب إلى
أحكام الأسماء المفردة

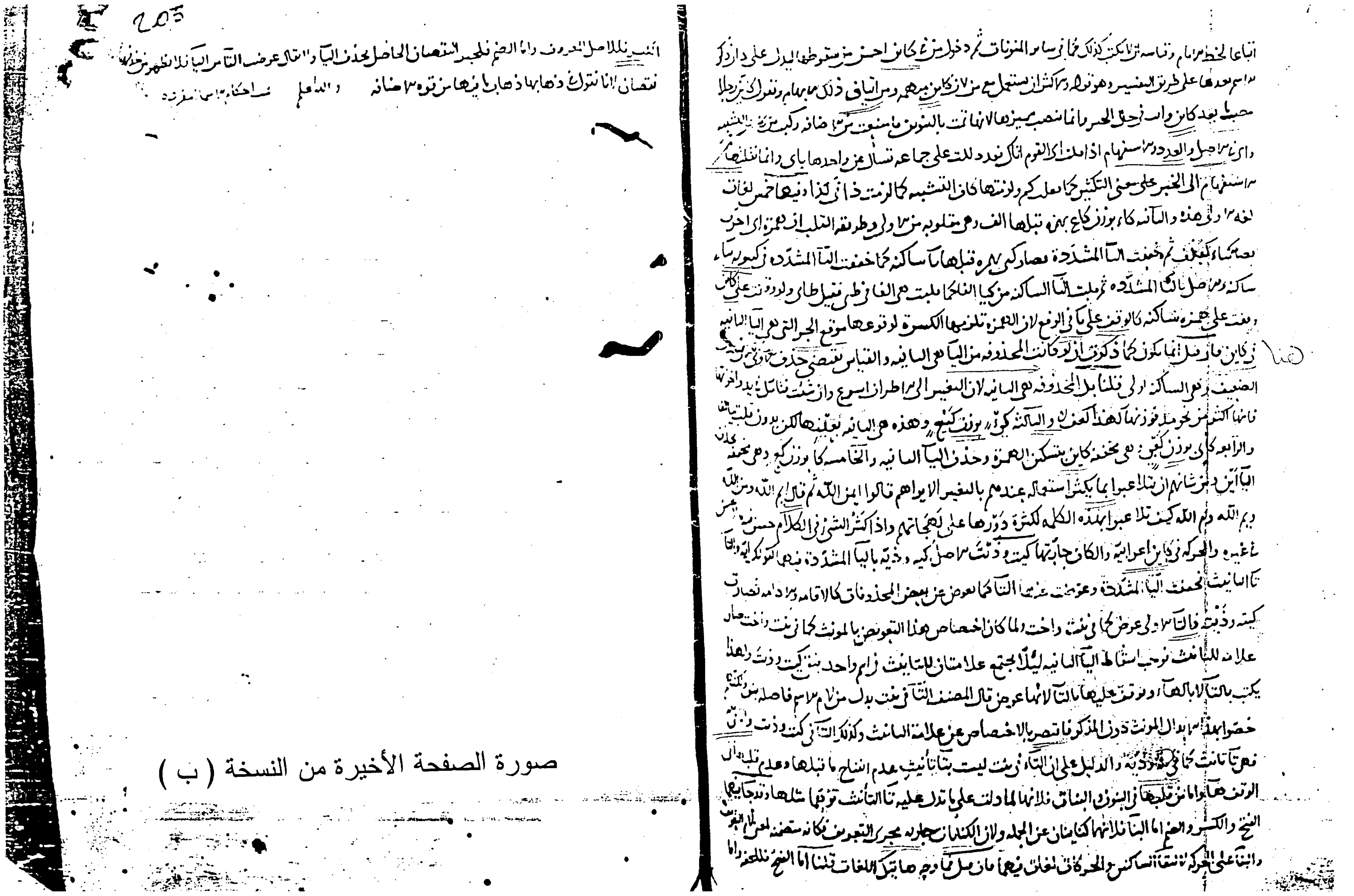
٢٤٨٤ صورة صفحة العنوان في النسخة (ب)



صورة صفحة الأصل المقابلة لنهاية النسخة ( ب )



صورة الورقة الأولى من النسخة ( ب )



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة ( ب )

# النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

اللَّهَ/ أحمدُ على أنْ أكرمني بنعمةِ الإسلامِ ، واختصني بالتوفيقِ لشرحِ **النسج**(١) [ ٢ / أ ] العُظَامِ أوانَ تلاطُمِ الفتنِ ، وتصارُمِ(٢) العلماءِ الكرامِ ، وأفردني بهذه الأُثْرَةِ السَّنِيَّةِ(٣) من بينِ الأنامِ ، وعلى نبيهِ المكرَّمِ بخصائصَ ومعجزاتٍ تربُو على عددِ الحصَى والسِّلامِ(٤) محمدٍ المخصوصِ باليُمْنِ والبهجةِ والقَسَامِ(٥) ، وعلى آلهِ وأصحابِه منورِي الظلامِ ، أصلي صلواتٍ تَفَوَّقُ على ذراتِ الرَّغامِ(٦) ، وتفوحُ طيباً يزيدُ على فوحِ الخُزَامَىٰ والبشامِ(٧) .

وبعدُ :

لَمّا استراحَ قلمُ الإملاءِ من تبييضِ النهايةِ(٨) في شرحِ الهدايةِ أردتُ أنْ أنحوَ إلى فنٍّ آخر ، عامٍ فوائدُه ، شاملٍ عوائدُه ؛ ليكون لي من خزانةِ ذلك الفنِ أيضاً صرةٌ ، ومن طويلته دُرَّةٌ ، فرأيتُ المفصلَ في ذلك عظيمَ(٩) الجدوَىٰ ، رشيقَ المتنِ والفحوَى ، وهو كما قيل ، في حقه : كتابُ عَقِمَتْ(١٠) بمثله أمهاتُ الأفكارِ ،

---

(١) النسْجُ : الشيء المحكم الصنع مثل الثوب والسجادة المحكميِ الصنع. اللسان ٢/٣٧٦، ٣٧٧ .

(٢) التصارمُ : الانقطاع . انظر الصحاح : ٥ / ١٩٦٥ « صرم » .

(٣) السَّنِيَّة : المرتفعة . الصحاح : ٥ / ٢١٤٠ « سنن » .

(٤) السِّلاَمُ : شجر مر . ينظر القاموس المحيط : ص ١٤٤٨ « سلم » .

(٥) القَسَام : الحُسْنُ والجمالُ . اللسان : ١٢ / ٤٨٢ « قسم » .

(٦) الرَّغامُ : الترابُ . اللسان : ١٢ / ٢٤٦ « رغم » .

(٧) البَشَامُ : شجر طيب الريح . اللسان : ١٢ / ٥٠ « بشم » .

(٨) النهاية في شرح الهداية في فروع الحنفية ، وهذا الكتاب أي الهداية لبرهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني الرشتاني . ذكر في الجواهر المضية : ١ / ١١٤ ؛ والبغية : ١ / ٥٣٧ ؛ ومفتاح السعادة : ٢ / ٢٦٦ ؛ والطبقات السنية : ٣ / ١٥١ .

(٩) في الأصل « عمم » والمثبت من ب .

(١٠) عَقُمَتِ المرأةُ ، إذا لم تحمل فهي عقيم . ينظر اللسان : ١٢ / ٤١٢ « عقم » .

واحتجبتْ بضوئِه أقمارُ الأبكارِ ، وأُحكمتْ مبانيه ، وتناسبتْ ألفاظُـهُ ومعانيـهِ ، تمتزِجُ[١] عِبَارَاتُه بالأرواحِ امتزاجَ الماءِ العذْبِ بـالرَّاحِ*[٢] ، لم يـترددْ قـطُّ في أوديـةِ التكلُّفِ ، ولم يَتَقَلَّبْ في أنديةِ التصلُّفِ[٣] .

بل خَبَّ[٤] في مجالٍ فسيحٍ من[٥] منطقِ العذْبِ الفصيـحِ ، ينـالُ بـه الجـادُّ مـن الطلبةِ أقصَى المرامِ ؛ كأنَّه منه موضوعٌ على طرفِ الثُّمَامِ[٦] . شعر :

مَا أحْرَزَ[٧] القَوْمُ جَمْعاً حَقَّ إحْـرَازِ ... مِثْـلَ المُفَصَّـلِ في ضَبْـطٍ وإيجَـازِ
عِبـَارَةٌ كَصَفَـاةٍ فُجِّـرَتْ وَجَـرَى ... زُلَالُ تُركِيْهَا صفـواً عن الجازي[٨]
حـوَى الأصـولَ بألفـاظٍ تجنَّبَهَـا ... تَكَلُّفٌ شَانَ بعضَ القـولِ أوجَازِ[٩]
لَوْ ادَّعَى قصباتِ السَّبْقِ صَاحِبُـهُ ... كَفَـىٰ بِـهِ آيـةً دَلَّـتْ بإعْجَـازِ
أتـى بمنفسـةٍ لـو أصبحـتْ عِـدَةً ... لعـيٍّ[١٠] فيهـا بنـو الدنيـا بإنجـازِ
حدائِـقُ الفصـلِ منه روضـةٌ أُنُـفٌ ... ومـا سِـوَاهُ لَعَمْـري مِثْـلُ أَعْجَـازِ
لم يبـقَ في الْخَلْـقِ إلَّا[١١] من أَقَرَّ به ... يُثْنِـي عَلَيْـهِ بأسْجَـاعٍ وَأَرْجَـازِ

---

(١) في النسختين : « يمتزج » ، وقد أُثبتَ ما يناسب السياق .

* ملاحظة : أن السغناقي لم يمدح الخمر ولا يثني عليها ، وإنما استخدم أسلوباً بلاغياً ، وهو الكناية ذلك أن للخمر أثراً في تغطية العقل وستره ، وأن كـلام الزمخشري مـن حيـث البيـان والسـحر والتأثير على العقول بمثابة الخمر .

(٢) الرَّاحُ : الخمر ، اسم لها . اللسان : ٢ / ٤٦١ « روح » .

(٣) التَّصَلُّفُ : التملق ، والتكلف . القاموس المحيط : ص ١٠٧١ « صلف » .

(٤) خَبَّ : أسرع . اللسان : ١ / ٣٤١ « خبب » .

(٥) في الأصل « في » والمثبت من ب .

(٦) على طرف الثُّمامِ : هو الشيء الذي لا يعسرُ تناوله . اللسان : ١٢ / ٨٠ « ثَمَمَ » .

(٧) أحرز : حاز . القاموس المحيط : ص ٦٥٣ « حَرَزَ » .

(٨) في ب : « الجاز » .

(٩) أي : جزأتُ الشيءَ جَزْءاً أي قسمتُه . القاموس المحيط : ص ٤٥ « جزأ » .

(١٠) لَعَيَّ : لم يهتد لوجه مراده . القاموس المحيط : ص ١٦٩٧ « عيي » .

(١١) في الأصل « إلا أقرَّبه » والمثبت من ب .

فلذلـك حَـرَصَ النـاسُ في بحثـه وتنقـيرِه ، وتهـالكوا في فحصِـه وتفكـيره(١) ؛ لعمومِ طَوْلِه وطائِله وشمـولِ نَوْلِـه ونائِلـه ، وشـرحَه الشـارحون(٢) ، بـين تطويـلٍ وتقصيرٍ ، وتقليلٍ ، وتكثيرٍ ، ومـا وقـعَ بـينَ الشـروحِ مثـلُ الشـرحينِ الأخِرَيْـن ، المنسوبين إلى العالمين الباهِرَين ؛ **أحدهما** : الإقليدُ المنسـوبُ إلى العـالِم المتبحـرِ في أنواعِ العلوم المِلِّيّة ، وأفانينِ الأصولِ الشرعيةِ ، نظْماً ونثراً وبسطاً ونشراً ، الإمـام الفاضلُ الهُمَامُ الكاملُ شرفُ الدين أحمدُ(٣) بن محمود بـنُ عمرَ الجنـديُّ – رحمـه ا لله وأثابهُ الجنة – **والثاني** : المقتبـسُ المنسـوبُ إلى العـالِمِ النحريـرِ ، ذي الفضـلِ الغزيرِ ، سلطانِ الأفاضلِ / رئيس الأماثلِ ، الموصوفِ بحسنِ التواضعِ ، مع فضلِـهِ [ ٢ / ب ] الباهرِ ، المنعوتِ بأكرمِ الشمائلِ ، مع علمِهِ الزاهرِ ، الإمامِ المحققِ ، والْحَبْرِ المدققِ ، فخرِ الدينِ أبي عاصمٍ ، علي بنِ عمرَ بنِ الخليلِ بن علـيٍ الأسـفندري(٤) – رحمـه ا لله(٥) – فإني أدركتهمَا في حياتهما ، وصادفتهُمَا .

---

(١) في الأصل « وتنكيره » والمثبت من ب .

(٢) مثل : الإيضاح لأبي عمرو بن عثمان الحاجب ، والإيضاح لأبي الحسين العُكْبري ، وشرح بدر الدين حسن بن قاسم المرادي وغير ذلك من الشروح التي تربو على مائة شرح . ينظـر كشـف الظنون : ٢ / ١٧٧٤ – ١٧٧٥ ؛ وينظر مقدمة التخمير : ١ / ٤٧ فما بعدها .

(٣) هو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجنْدي عالم بـالآداب مـن أهـل الجَنْـد على طرف سيحون كان في بخارى . من تآليفه الاقليد في شرح المفصل ، والمقاليد في شرح المصباح للمطرزي ، والمتوفى سنة ٧٠٠ هـ .
أخباره في : الجواهر المضيَّـة : ١ / ١٢٤ ؛ ومعجـم الأدبـاء : ٢ / ١٢٧ ؛ وكشـف الظنـون : ١٧٧٥ ، و١٩٠٣ ؛ وهدية العارفين : ١ / ١٠٢ ؛ والأعلام : ١ / ٢٥٤ .

(٤) فخـر الديـن أبـو عـاصم علي بـن عمر بـن الخليـل بـن علـي الأسـفنْدري وفي هديـة العـارفين « الاسفيذاري » بدل « الاسفندري » حيث ترجم له وقال : « هو علي بن عمر بن خليـل بـن علي بن عاصم الفقيه المدعو بفخر الاسفيذاري ، اسفيذار بـالفتح ، ثـم السـكون وكسـر الفـاء بلدة كبيرة في ما وراء النهر » المتوفّى سنة ٦٩٨ ثمان وتسعين وستمائة ، من تصانيفه المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل للزمخشري .
أخباره في : هدية العارفين : ٥ / ٧١٥ ؛ وكشف الظنون : ص ١٧٧٦ .

(٥) الجملة الدعائية ساقطة من ب .

كما وصفتُ ، بل أَزْيَد ، وأحمدتُهُما كما نعتُّ ، بل أَمْجَد .

ومما هو من فرطِ تواضعِ صاحبِ المقتبسِ ، ومبينِ ما استبهمَ من علمِ الفصل وما انطمسَ ، هو أني لما زرتُه وقت مجتازي بالخانقاه(١) العباسي ، بتاريخ سنة ثلاثٍ وتسعين وستمائة بكاثَ(٢)(٣) بعد استتمامِ الوافي إملاءً بخوارزمَ من غير انتقاضٍ وانتكاثٍ(٤) ، تفوَّه بكلامِ الإجازةِ بعدما أَحْضَر من الأطعمةِ الشهيةِ من غير ريثٍ ، والتمسَ مني أنْ أكتبَ له إجازةَ ما بلغني من الأساتذةِ بغيرِ لَبْثٍ ، فرادَدتُه في ذلك مرادّةً بليغةً ، ومانَعْتُه ممانعةً فريغةً(٥) ، فقلتُ : أنتَ اليومَ مُقْتَدَى الفضلاءِ أجمعَ ، وأنت المستجازُ لمن استجازَ من أَكْيَسَ وأَصْمَعَ(٦) ، فكيف أجترِيء بكتبةِ الإجازةِ لمن هو مُغنٍ عَنْهَا ما جَازَهُ ، ولم يرضَ عَنيّ إلاّ بالإجابةِ فأجبتُه ، وكتبتُ له من رسمِ الإجازةِ ما أطابَه ، وسمعتُه غِبَّ(٧) انصرافي كان يذكر ذَلكَ افتخاراً ، ويعدُّه مما يكونُ هو اصطناعاً واختباراً . ثم إني لما رأيتُ الإقليدَ شرحاً تاماً فيما يحتاجُ إليه في حَلِّ عَقْدِ الكتابِ ، وشرحِ الأبياتِ وتنقيحِ السؤالِ والجوابِ ، ولكنْ فاتَ عنه بعضُ ما ذكرَ من القيودِ التي يحتاجُ إليه الكتابُ في المقتبسِ ، وما ذكر فيه من أول البيتِ وآخرِهِ وذكرِ قائلِهِ ، وأجوبةِ الأسئلةِ التي يُفْزِعُ إليها فيما التبسَ ، ولكن فاتَ عَنِ المقتبسِ أيضاً زيادة تبيينِ معنى البيتِ الذي ذكرهُ في الإقليدِ ، وكذلك التدقيقُ في تعليلِ المعنى الذي هو

(١) الخانقاه : بقعة يسكنها أهلُ الصلاحِ والخيرِ . ينظر معجم البلدان : ٢ / ٣٤٠ ؛ والقاموس المحيط : ص ١١٣٨ « خنق » .

(٢) في ب كلمة « بكاث » مطموسة .

(٣) كاث : هي بلدة كبيرة من نواحي خوارزم إلا أنها من شرقي جيحون . ينظر معجم البلدان : ٤ / ٤٢٧ .

(٤) انتكاث : انتقاض . ينظر اللسان : ٢ / ١٩٦ « نكث » .

(٥) فريغة : واسعة . ينظر القاموس المحيط : ص ١٠١٦ « فرغ » .

(٦) أصمع : الذكي المتيقظ . ينظر القاموس المحيط : ص ٩٥٤ « صمع » .

(٧) غِبَّ : عقب . ينظر القاموس المحيط : ص ١٥٢ « غبب » .

مُمَشىً فيه من غير انتقاصٍ بالتسديدِ ، وفيه تَكْـرَارٌ أيضـاً مـع اختـلافِ العبـاراتِ للمعنى الواحدِ ، وكانَ عنـه استغناءٌ بالإتيـانِ بـاللفظِ الغـاربِ ، أردتُ أن أجـبرَ نقصانَ ما فاتَ عن أحدِهما بما ذكرَ في الآخـرِ ، في تنقيـح أدلـةٍ لا يتخـاذلُ كـلٌّ منهما فيها ، بل يتناصرُ ، وأجمعُ ما اتفقَ عليه من صحةِ الأقوالِ ، وتبيينِ المباني ، وتنقيح المعاني ، فيما أشار إليه . وكانَ كتابي هذا جامعاً لما هـو المجـانِسُ منهمـا فيما يحتاجُ إليه متنُ الكتابِ ، مع التجنبِ عن تكـرَارِ اللفـظِ في تبيـينِ الخطـابِ ، وكان هذا أفْرى[1] من أفراهما لما أنّ :

*** وابن السَّرِيِّ[2] إذا سَرَى أَسْرَاهُمَا[3] ***

وجعلتُ[4] أساسَ كتابي هَذَا على الإقليـدِ ، ومـا تركـتُ شـيئاً منـه[5] إلا في مواضِعَ معدودةٍ ، وهي أقلُ القليلِ ، وكـان ذلـك لوجـودِ مـا هـو أبـين منـه مـن البديلِ ، وكثرت فيه وصلُ الكلماتِ[6] المتفرقةِ من ذكر تناسبِ الأصنافِ وتنويـرِ أنوارِ المعاني المتفتقةِ[7] فلذلكَ سميتهُ ( **الموصَّل في شرحِ المفصَّل** ) ، ولم أزِدْ فيه شـيئاً أجنبياً إلاّ ما كانَ / بالزيادةِ حرياً . [٣/أ]

## ثمَّ روايةُ المفصَّلِ :

بلغتني من الإمامِ العـالمِ الرَّبـانيِّ العـاملِ الصمدانِـيِّ السـالكِ الناسِـكِ مولانـا

---

(١) أفرى : أتى بالشيء العجيب . ينظر القاموس المحيط : ص ١٧٠٣ « فرى » .

(٢) السَّرِيِّ : الشريف من الناس . ينظر اللسان : ١٤ / ٣٧٨ « سرى » .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

* تَلْقَى السَّرِيَّ من الرجالِ بنفْسِهِ *

والبيت في اللسان : ١٤ / ٣٧٨ « سرى » ؛ وتهذيب اللغـة : ٣ / ٥٣ ؛ والمخصـص : ١٥ / ٦٠ ؛ وديوان الأدب للفارابي : ٤ / ٧٤ ؛ وتاج العروس « سرو » .

(٤) في ( ب ) التاء في جعلت مطموسة .

(٥) « منه » ساقط من ب .

(٦) في ب : « كلم » مطموسة من أثر التصوير .

(٧) في ب : « المنبثقة » .

حافظِ الدينِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ نصرِ البخاريِّ(١) - رضـي الله عنـه - قـراءةً عليـهِ بتاريخ سنة ستٍّ وسبعينَ وستمائةٍ . قال : أخبرني الأستاذُ الكبيرُ العالمُ النحريرُ ، عَلاَّمةُ العَالَمِ ، أستاذُ بني آدمَ مولانَا شمسُ الدينِ محمدُ بـنُ عبـدِ الستـارِ بـنِ محمـدٍ العمادِي الكرْدَري(٢)(٣) - رحمه الله - قراءةً عليه .

قـال : أخـبرني بـه الإمـامُ العـالمُ برهـانُ الديـنِ أبـو الفتْـحِ نـاصرُ بـنُ أبـي المكـارمِ المطـرِّزِيُّ(٤) قـال : أخـبرني بـه الصـدرُ الكبـيرُ أخطـبُ خطبـاءِ خُـوارِزْمَ صدرُ الأئمةِ أبو الفضلِ الموفـقُ بـنُ أحمـدَ المكـي الخُوارزمـي(٥) . قـال : أخـبرني بـه علامـةُ العَـالمِ ، فخـرُ العـربِ والعجـمِ ، فخـرُ خُـوارزمَ ، وهـو المصنـفُ أبـو القاسمِ محمودُ بنُ عمرَ بنِ محمـدِ بـنِ عمـرَ الزمخشـري - عفـا الله عنـه - فبدأتـه

(١) هو محمد بن محمد بن نصر ، الإمام ، حافظ الدين البخاري ، أبو الفضل تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردري ، وقرأ عليـه الأدب وسـائر العلـوم وتـوفي سـنة ٦٩٣ هــ ودفـن بكلاباذ عند والده .

أخباره في : الجواهر المضية : ٣ / ٣٣٧ ؛ والفوائد البهية : ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) في ب : « الكردي » .

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردري فقيه أصـولي ولـد سـنة ٥٥٩ هــ وتوفي سنة ٦٤٢ هـ من آثاره : الردُّ والانتصار لأبي حنيفة ، والفوائد المنيفة في الـذبِّ عـن أبـي حنيفة ، وكتاب في حل مشكلات القدوري .

أخباره في : هدية العارفين للبغدادي : ٢ / ١٢٢ ؛ ومعجم المؤلفين : ١١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) هو ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المَطَرِّزي ، أديب، عالم باللغة ، من فقهاء الحنفية ، ولد في جرجانية في خوارزم عام ٥٣٨ هـ وتوفي سنة ٦١٠ هــ كان رأساً في الاعتزالِ من كتبهِ الإيضـاحِ في شـرح مقامـات الحريـري ، والمصبـاح في النحـو ، والمغرب في اللغة .

أخباره في : وفيات الأعيان : ٥ / ٣٦٩ ؛ ومعجم الأدبـاء : ١٩ / ٢١٢ ؛ والجواهـر المضيـة : ٢ / ١٩٠ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ٣١١ ؛ والأعلام : ٧ / ٣٤٨ .

(٥) هو الموفق بن أحمد بن محمد المكي الأصل خطيب خوارزم ، أديبٌ فاضل له معرفة تامة بـالأدب والفقه وتوفي سنة ٥٦٨ هـ .

أخباره في : إنباه الرواة : ٣/ ٢٣٢ ؛ وبغية الوعاة : ٢/ ٣٠٨ ؛ وتلخيص ابن مكتوم: ٢٥٨ .

متضرعاً إلى الله بأن يكلأني عنِ الزَّلَلِ ، فيما أكتبُ وأجيبُ ، وقائِلاً بقولي هـذا: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾(١) .

ثم اعلمْ أنَّ المصنِّفَ وُلِدَ يومَ الأربعاءِ الرابعِ والعشرينَ مـن رجـبٍ سـنةَ سبعٍ وستينَ وأربعمائةٍ ، وتوفي ليلةَ عرفةَ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمائةٍ فقد عاشَ إحدَى وسبعينَ(٢) سنةً وأربعةَ أشهرٍ(٣) ، وأخذَ في تصنيفِ المفصلِ بكرةَ يـومِ الأحـدِ غـرةَ شهرِ رمضانَ ، الواقعة في سنة ثلاثَ عشرةَ وخمسمائةٍ ، وفرغَ(٤) منـه غـرةَ المحـرمِ الواقعةِ في سنةَ خمسَ عشرةَ(٥) وخمسمائةٍ .

قوله : « **الله أَحْمَدُ** »(٦) إنما وقع مفتتحُ كتابِ الله تعالى بالحمدِ لله .

وأورد المصنفُ ههنَا بقوله : الله أحمدُ ؛ لأنَّ المرادَ – والله أعلمُ – في الفاتحـةِ تعليمُ الحمدِ نفسِه ، وفي هذا تخصيصٌ للهِ بالحمدِ بأنْ يكونَ المحمـودُ الحقيقـةُ هـو الله لا غيرُ ، وعن هذا قالُوا : الله أَحْمدُ : مَنْ تحْمَدُ ؟ وأَحْمَدُ الله جـوابُ : مـا تَفْعَلُ ؟ وعن هذا أيضاً قالوا : لو قلتَ : زيـداً ضربـتُ وعمـراً لم يسـدّ ، لوقـوع التنافي فيه ، فإنَّكَ لَمَّا خصصْتَ الضربَ بزيدٍ ونفيتَه عن عمرو بواسطةِ التقديـمِ لم يجزْ إثباتُ شركةٍ غيرِهِ فيه ، بعـد دعـوَى الاختصـاصِ ، فـإنك لـو أشـركتهُمَا في الاختصاصِ في الضربِ ، وأنزلتهمَا في منزلةٍ واحدةٍ ، تقولُ : زيداً وعمراً ضربتُ ، وهكذا أيضاً في نهايةِ الإيجازِ(٧) حيثُ قال : « مـا ضربـتُ زيـداً ولا أحـداً(٨) مـن

---

(١) من الآية ٨٨ من سورة هود .

(٢) في الأصل « وسنه » والمثبت من ب .

(٣) في ب : عشرة .

(٤) الأصل « وقع » والمثبت من ب .

(٥) في النسختين « خمسة عشر » وقد أثبت الصواب .

(٦) المفصل : ص ١ .

(٧) نهاية الإيجازِ في علم البيانِ للإمامِ فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ . ينظر الجواهر المضية : ٣ / ٢٨٨ ؛ وكشف الظنون : ٢ / ١٩٨٦ ؛ والأعلام : ٦ / ٣١٣ .

(٨) في ب : « أحدٌ » .

الناسِ كلامٌ صحيحٌ ، وما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناسِ ))[١] كلامٌ فاسد ، وسرُّه ما ذكرَ .

ثم إنَّ المصنفَ قدم ههنَا مفعولَ أحمدُ وإنْ كانتْ رتبةُ المفعول بعد رتبتي الفعلِ والفاعلِ ؛ لكونِ تقديمه أهمَّ والتفاتُ الخاطرِ إليه في التزايدِ أتمَّ[٢] .

ألا ترى أنَّ حبيباً لك إذَا فارقَكَ فارقَكَ هواهُ ، وصَدَّ عنكَ فَصَدَّعَك نواهُ* ، وكانت عينُكَ تَقَرُّبه عند تَقرُّبه فقيلَ / لكَ : ما الذي تتمنَّى ؟ لا تكاد تبعد [ ٣ / ب ] أن تقول : وجهَ الحبيبِ أتمنَّى بتقدُّمِ المفعولِ لكونهِ نُصْبَ عينِكَ ، والله سبحانَهُ هُوَ المنعمُ بأنواعِ النِّعَمِ ، جلائلها ودقائقها ، فيكون تقديمُ ذكره هو للأهمِ ، ثم فيما ذكرَهُ المصنفُ في حواشِي[٣] **المفصل** وغيرِهَا دليلٌ على أنَّ التقديمَ لبيانِ الأهميةِ ، ولبيان الحصرِ والاختصاصِ أيضاً ، فإنه قالَ فيما أملاهُ من حواشِيه : إنما بدأهُ بقوله : (( الله ، ولم يبدأْ بالفعلِ ؛ لأنَّه أهمُّ ، والعربُ يبدؤونَ بالأهَمِّ بياناً لقصدِ الاختصاصِ ، كأنه قيل : ما أحمدُ إلا إيَّاه ولو قالَ أحمَدُ اللهَ لكان خبراً ساذجاً ، لا اختصاص فيه لفظاً ، وقال وعلى هذا ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[٥] وقوله: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي ﴾[٦] ))[٧] .

---

(١) ينظر نهاية الإيجاز : ص ٢١٦ .

(٢) ينظر نهاية الإيجاز : ص ٢٢٣ .

* نواه : أي انتقل عنه وتحول إلى مكان آخر . اللسان ١٥ / ٣٤٧ « نويَ » .

(٣) حواشي المفصل للزمخشري يوجد منه نسخة خطية مختصرة في ليدن برقم ١٦٤ . ينظر مقدمة التخمير : ص ٤٧ .

(٤) من الآية ( ٥ ) من سورة الفاتحة .

(٥) من الآية ( ٦٤ ) من سورة الزمر .

(٦) من الآية ( ١١٤ ) من سورة الأنعام .

(٧) ينظر المقتبس لوحة : ٢ / ب ، ٣ / أ .

وذكَرَ الإمام جمالُ الدين المالكي الدمشقي المدعو بابنِ الحاجب[١] في شرحه : الله أَحْمَدُ (( كإيَّاك نعبدُ )) في تقديمِ الأهمِّ ، وأمَّا ما ينقلُ أنَّه للحصرِ فلا دليلَ عليه ، والتمسُّك فيه بقوله (( **الله فاعبد** )) ضعيفٌ ؛ لأنَّه قد جاء (( **فاعبدِ الله** ))[٢] .

وذُكِرَ في جوابه ، فقوله لا دليلَ عليه .

قُلْنَا : نَعَمْ . لو كان المرادُ منه أنه للحصرِ حَتْماً ووضْعاً كما في حَرْفَيِ النفْيِ والإثباتِ الموضوعينِ للحصرِ ، وأمَّا إذا كان المرادُ منه الصحة والاحتمالُ فلا كلامَ في صحتِه ، فَنَفْيُ الدلالة عنه حينئذٍ ليس من التحقيقِ ؛ إذِ السلفُ مَضَوْا على صحةِ إرادتِه ، وأمَّا استدلالُهُ على ردِّ الحصْرِ بفضلِ التقديمِ والتأخيرِ في الآيتينِ المختلفتَيْنِ فمنظورٌ فيه لاختلافِ الجملتينِ ، فعسَى أن تختلفَ الجملُ بمواقِعِها ، فوقعتْ الإرادةُ للحصرِ في إحداهُمَا دون الأخرَى لمعنىً اقتضاهُ مَوْقِعُهُما ، فيُعدُّ ذلك المتشبثُ بمثلِ هذا الاستدلالِ الواهي المقْتَرِنِ بما يَنْهَى عنه النَّاهِي كمتعنّتٍ غير مُحِقٍّ ، أو نازلٍ من التزيدِ في شقٍ .

ومن أَنْعَمَ النظرَ من ذَوِي السّلامةِ ، وأفرغَ في قالبِ الإنصافِ كلامَهُ ، عِلِمَ زيغَه في دعواهُ ، وأنَّه ينطِقُ عَنْ هواهُ ( شعر ) :

**وَهَبْهُ يَقُولُ هَـذَا الصُّبْـحُ لَيـلٌ أَيَعْمَـى الْعَالَمُـوْنَ عَـنِ الضِّيَـاءِ**[٣]

ألم يعلمْ بأنَّ صاحبَ الكتابِ هو المحيطُ بكافةِ تصاريفِ اللغةِ والإعرابِ ؟ لم يرَ[٤] هو وأمثالُه كَيْفَ أغناهم الله من فضلِ تصانيفِه وأسامَهُمْ رتعاً[٥] في رِيفِ[٦] تعريفِ إعرابِه وتصريفِه ، ثم لَمَّا ملأوا منه حَوَاشِيَ الأحشاءِ ، واستولَوْا

---

(١) هو أبو عمرو بن عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدونبي المالكي الفقيه الأصولي القارئ النحوي المعروف بابن الحاجب .
أخباره في : وفيات الأعيان : ٣ / ٢٤٨ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ٢٣٤ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٧ .

(٣) ينظر ديوان المتنبي وشرحه لأبي العلاء المعري : ١ / ٢٨٠ ، وفي الديوان ( وهَبْنِي قُلْتُ ) .

(٤) في ب : (( لم يره )) .

(٥) رتعاً : الخصبُ والسعة . القاموس المحيط : ص ٩٣٠ (( رتع )) .

(٦) ريف : سعةٌ . القاموس المحيط : ص ١٠٥٣ (( ريف )) .

على نواشي(١) الفضلِ والإنشاءِ ، عَادُوا وهم له معادُونَ ، وكأنهم بقولِ من قـال مُرَادُونَ ( شعر ) :

**أُعَلِّمُــهُ الرِّمَايَــةَ كُــلَّ يَــوْمٍ فَلَمَّــا اشْتَــدَّ سَاعِــدُهُ رَمَانِـي(٢)**

وقريب منه قول الحماسي :

**تَــرَاهُ مُعَــدّاً لِلْخِــلَافِ كَأَنَّــهُ بَـرَدٍ على أهـلِ الصَّوابِ مُوَكَّلُ(٣)**

الحمدُ والمدحُ(٤) أخوانِ ، وذلك هو الثناءُ على الجميلِ نعمةً كانَ أو غيْرَهَـا ، وقيلَ : المدْح / قبلَ الإحسانِ وبعدَه ، والحمدُ بعده ، ثـم الحمد هَهُنـا وقـعَ بعدَ النعمةِ ، والإحسانِ أيضاً ؛ لما أَن جَعْلَهُ من علماءِ العربيـة نعمـةٌ محمـودةٌ ؛ لِمـا في ذلك من فَهْمِ معاني كتابِ اللهِ تعـالى علـى وجهِهَـا ، وفَهْـمِ معـاني كـلامِ النبي محمدٍ - ﷺ - ، وكلامِ الصحابةِ والتابِعينَ ، والعلماءِ والمجتهدينَ ، والتوصـلِ بهـا إلى إدراكِ الأحكامِ الشرعيةِ التي بها سعادةُ(٥) الدارَينِ وكرامتِهما ، وأنَّ كُلَّ علـمٍ مفتقرٌ إليها وكَلٌّ عليها من علوم الدنيا والآخرة . [ ٤ / أ ]

قوله: « **وَجَعَلَنِي** »(٦)(٧) من جعلَه نبياً أيْ: صَيَّرَه؛ لأن الجعلَ قد يكونُ بمعنـى تصييرِ الشيءِ شيئاً آخر . « **مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ** »(٨) أبلغُ من قولِه عَالِماً بالعربيةِ ، كما أنَّ قولَه تعالى خبراً عن قولِ فرعونَ ﴿ لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾(٩) أبلغُ من

---

(١) نواشي : تناول . القاموس المحيط : ص ٧٨٥ « نوش » .

(٢) ينظر شعر معن بن أوس المزني : ص ١٢٠ برواية « اسْتَد » بـدلاً مـن « اشـتد » ، والبيـت في نهاية الأربِ للنويري : ٣ / ٧٣ ؛ واللسان : ١٠ / ٨٣ « خفق »

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت في ابنه وقيل إنها لابن عبد الأعلى في ابنـه . ينظـر الحماسـة لأبـي تمام : ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ؛ والعققة والبررة : ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٤) ينظر الفرق بين « الحمد والمدح » الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري : ص ٤١ .

(٥) في ب : « شاعاً » وهو تحريف واضح .

(٦) المفصل : ص ٢ .

(٧) من الآية ( ٣٠ ) من سورة مريم .

(٨) المفصل : ص ٢ .

(٩) من الآية ( ٢٩ ) من سورة الشعراء .

قوله : لأسجننَّكَ أيْ : لأجعلنَّك واحداً ممن عرفتَ حالَهم في سجُوني ، فكذلك[١] ههنا قوله : من علماءِ العربية يشهدُ بكونهِ معدوداً في زمرتِهم ومسلَّماً له الاتّصَافَ بصفةِ العلمِ إذا سُلِّم لمن هو منهم ، ثم إن موصوفَ العربيةِ هَهُنَا محذوفٌ أيْ : اللغةُ العربيةُ ، فالعربيةُ تقعُ على المفردِ والمركبِ .

وأمَّا اللغةُ فعلى الأولِ لا غيرُ ، (( **العلماءُ** ))[٢] جمعُ عالمٍ كشعراء جمع شاعرٍ (( **وجَبَلَنِي عَلَى الغَضَبِ لِلْعَرَبِ والْعَصَبِيَّةِ** ))[٣] تقديره على الغضبِ والعصبيَّةِ للعربِ ، أيْ : طَبَعَنِي على الانتصارِ لأجلِهم ممن يُعَادِيهم ؛ يقالُ : غضبت لفلانٍ باللامِ إذا كانَ الفلانُ[٤] حياً ، وغضبت به بالباءِ إذا كانَ ميتاً ، قال قائلُهم[٥] :

**فإنْ تُعْقِبِ الأيَّامُ والدهرُ فاعلمُوا بَنِي قَارِبٍ أنَّا غِضَابٌ بمعْبَدِ**

أي : دفعتُ عنهم طعنَ كلِّ قادحٍ في فضلِهِمْ . و(( **العصبيّةُ** ))[٦]: التعصبُ ، وهو التكلفُ لأن يصيرَ كالعصبةِ له ، كَتَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ إذا تَكَلَّفَ أَنْ يصير قَيْسِيّاً ونِزَارِيّاً ، وحقيقتُهَا الخصلَةُ المنسوبةُ إلى العصبيةِ ، وهي قرابةُ الأبِ ، وبنوه سُمُّوا بذلك ؛ لأنهمْ عصبوا به ، أيْ : أحاطوا ، فالأبُ طرفٌ والابنُ طرفٌ ، والأخُ جانِبٌ ، والعمُّ جانبٌ ، وهذا التركيبُ[٧] لا يخلُو عن معنى الشدةِ والقوةِ ، ومنه العصبُ ؛ لأنَّ القوةَ منسوبةٌ إليهِ .

---

(١) في ب : (( فلذلك )) .

(٢) المفصل : ص ٢ .

(٣) المفصل : ص ٢ .

(٤) يقول الليث : إذا سمي به إنسان لم يحسنْ فيه الألف واللام ، ولكن العربَ إذا سموا به الإبلَ قالوا هذا الفلان ، وهذه الفلانة . ينظر اللسان : ١٣ / ٣٢٤ (( فلن )) .

(٥) البيت لدريد بن الصمَّة في ديوانه ص ٧٠ ؛ وتهذيب اللغة : ٨ / ١٧ ؛ ومقاييس اللغة : ٤ / ٤٢٨ ؛ والمخصص : ١٣ / ١٢٠ بدون نسبة ؛ واللسان : ١ / ٦٤٨ (( غضب )) ؛ وتاج العروس : ١ / ٤١٣ (( غضب )) .

(٦) ينظر المفصل : ص ٢ .

(٧) في ب : (( التراكيب )) ساقط .

« **وأَبَى لي** »[١] أيْ : منعني وصانَني عن هذِهِ المعَانِي الذميمَةِ ، وهِيَ : الانفرادُ ، والامتيازُ ، والانضواءُ ، والانحيازُ .

« **صَمَّم** »[٢] كل شيءٍ خَالِصُه كأنَّه شيءٌ به صَمَمٌ ؛ لعدمِ قبولِه شَوْباً[٣] أضيفَ إلى جمعِ القلةِ ؛ لأنَّ أهلَ الحقِ قليلٌ ، والأفعالُ الثلاثةُ أعني : جبلَنِي ، وأَبَى ، وعصمني ، في محلِّ الجرِ عَطْفاً على قولِه « **جَعلَني** » ضَوَى إليه و« **انْضَوَى** »[٤] أيْ : انضمَّ .

« **اللفِيْفُ** »[٥] ما اجتمع من القومِ من قبائلَ شَتَّى .

يقالُ : جَاءُوا بِلَفِّهِم ولَفِيْفِهِم[٦] ، أيْ : أَخلَاطِهِمْ ﴿ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾[٧] أيْ : مجتمعين مختلطِيْنَ ، الشَّعْبُ : - بالفتح - ما تشعبَ من قبائِلِ العربِ / [ ٤ / ب ] والعجمِ وجمعُه شعوبٌ ، و « **الشُّعُوبِيَّةُ** »[٨][٩] - بالضمِّ - نسبةٌ إلى الجمعِ ، وهم فرقةُ لا يرونَ للعربِ على العجَمِ فضلاً[١٠] ، فكانَ نسبةُ الشعُوبيةِ إلى الجمْعِ كنسبةِ الأنصاريِ إلى الأنصارِ ، وإنَّما قيل لهم ذلك لتشَبُّثِهِم بظاهرِ قولِه تعالى :

---

(١) المفصل : ص ٢ .

(٢) المفصل : ص ٢ .

(٣) في النسختين : « شوباً » إلا أن في الأصل أشار إلى « شوباً » وكتب في هامِشَها « ثبوتاً » ، ولعل المصنف عدل من « شوباً » إلى « ثبوتاً » ؛ لوضوحِها أو ربما هذا التعليق من قارِيءٍ أو ناسخ أراد إبرازَ الكلمةِ ، وقد رجعت إلى بعض المعاجم فوجدت أن لكلا الكلمتين معنى يختلف عن الآخر .

(٤) المفصل : ص ٢ .

(٥) المفصل : ص ٢ .

(٦) ينظر اللسان : ٩ / ٣١٨ « لَفَّ » .

(٧) من الآية ( ١٠٤ ) من سورة الإسراء .

(٨) المفصل : ص ٢ .

(٩) ينظر عن الشعوبية : البيان والتبيين : ٣ / ٥ ؛ وخزانة الأدب : ٢ / ٥١٩ ؛ واللسان : ١ / ٥٠٠ « شعب » .

(١٠) في ب : « فضلاً » ساقط .

﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾[(١)] قَالُوا : إنَّ ا للهَ تعالى ما أثبتَ الفضلَ إلا للتقوَى ، كذا في الصحَاحِ[(٢)] ، وحواشِي **المفصلِ** للمَصَنِّفِ .

وأمَّا في الإِقْليدِ[(٣)] ، والتخميرِ[(٤)] : فالشعوبيةُ مصدرُ الشعوبي وهو الذي يصغِّرُ شَأْنَ العربِ ، والشعوبيُّ ليس بنسبةٍ إِلَى الجمْعِ ؛ لأنه ليس بنسبةٍ إلى معنى الشعوبِ ، كَمَا في مصري وتميمي ، وإنما هو نسبةٌ إلى لفظهِ من غيرِ نظرٍ إلى معنى الجمعِ ، فهو[(٥)] إذن نسبةٌ إِلَىٰ مفردٍ . مثالُه قولهم : الرَّجُلُ يأمرُ الناسَ كثيراً بالإخشيْشَانِ ، تمسكاً بما رُوِيَ عن[(٦)] عُمَرَ[(٧)] بنِ الخطابِ – رضيَ ا للهُ عنهُ – : (( اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدُدُوا[(٨)] ))[(٩)] .

فتقولُ فيه[(١٠)] : اخْشَوْشِنِيٌّ فيجوزُ .

---

(١) من الآية ( ١٣ ) من سورة الحجرات .

(٢) ينظر الصحاح : ١ / ١٥٥ (( شعب )) .

(٣) الاقليد لوحة : ٢ / ب .

(٤) التخمير : ١ / ١٣٦ .

(٥) في ب : (( وهو )) .

(٦) في ب : (( عن ابن ))

(٧) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو حفص : ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمير المؤمنين الصحابي الجليل الشجاع الحازم صاحب الفتوحات يضرب بعدله المثل ، وهو أول من وضع للعرب التاريخ الهجري . ولد سنة ٤٠ قبل الهجرة وتوفي سنة ٢٣ هـ . أخباره في : الإصابة : ٢ / ٥١٨ ؛ وابن الأثير : ٣ / ١٩ ؛ والطبري : ١ / ١٨٧ ، ٢١٧ ، ٢ / ٨٢ ؛ وصفوة الصفوة : ١ / ١٠١ ؛ وحلية الأولياء : ١ / ٣٨ ؛ الأعلام ٥ / ٤٥ ،

(٨) وفي حاشية النسختين ٤ / ب تمعدد الرجل تزيًّا بزي معد أو تنسب إليهم أو تصبر على عيشهم ، وتمعدد الغلام أي شب وغَلُظَ ، والميم أصل في (( تمعدد )) وهو كما أثبت في التاج : ٢ / ٥٠٣ .

(٩) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤ / ٣٤١ (( معد )) .

(١٠) في ب : (( فيه )) ساقط .

وإنْ كانتْ النسبةُ إلى الأمرِ(١) لا يجوزُ ؛ لامتناعِ النسبةِ إلى الأفعالِ(٢) .

ومن إنشاءِ المصنفِ في تفضيلِ العربِ وتهجينِ مذهبِ الشعوبي :

**وقُلْ هَلْ فَشَا في الأرضِ غيرُ لسانِهم ... لِسَانٌ فُشُوَّ الضوءِ واليومُ شَامِسُ**
**بـه عَـجَّ في أمصارِهَـا كـلُّ مِنْبَـرٍ ... وطنّـتْ بـه في الخافقيْـنِ المـدارِسُ**
**علـى ظهرِهَـا لـم يخلُقِ اللهُ أُمَّـةً ... تناسبُهـم في خصلـةٍ أو تلابـسُ**
**يُقايِـسُ بَيْنَ النَّاسِ حَتَّىٰ إذا انْتهَىٰ ... إِلَىٰ العَـرَبِ القِيّاسُ طـاحَ المقَايِـسُ**
**وواحـدةٌ تَكْفِيـكَ هَاتِيكَ حُجَّـةٌ ... بِسَاطِعِهَا تُشَـقُّ عَنْـكَ الحنَـادِسُ**
**أَجَـلُّ رَسُـولٍ منهـمُ وبِلُسْنِهِـمْ ... أَجَـلُّ كِتَـابٍ فاعْتَبِـرْ يـا منافِـسُ**
**وقُـلْ للشعوبييـنَ إنَّ حَدِيْثَكُـمْ ... أَضَالِيْـلُ مِـنْ شَيْطَانِكُـمْ وَوَسَـاوِسُ**
**لَكُـمْ مَذْهَـبٌ(٣) فسَـلْ يُغـرُّ بِمِثْلِـهِ ... أَشَايِـبُ حَمْقَى لا الرِّجَالُ الأَكَايِسُ**

الانحيازُ : انفعالٌ من الحوزِ ، وهو الجمعُ : « **أَجْدَى عليه** » نَفَعَه .

« **الرَّشْقُ** » - بفتح الراءِ - : الرميُ ، يقال : رشَقْتُهُ بالنبْلِ أرشُقُهُ ، وبالكسرِ للأصحِ وهو الوجْهُ من الرمي ، فإذا رمى القومُ بأجمعهم في جهةٍ واحدةٍ قالوا : رمَيْنَا رَشْقاً .

« **المشقُ** »(٤) : السرعةُ في الطعنِ والضربِ والأكلِ والكتابةِ ، وهذا الكلامُ جاءَ على طريقةِ قولِهم :

*** تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيْعُ ***(٥)

---

(١) في ب : « الآخر » .

(٢) ينظر هذا التعليل في ابن يعيش ١ / ٥ .

(٣) في الأصل : « مذاهب » وهو تحريف يكسر الوزن والصواب ما أثبته من ( ب ) .

(٤) المفصل : ص ٢ .

(٥) هذا عجز بيت وصدره :

* وخَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ *

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٩ ؛ والكتاب : ٢ / ٣٢٣ ؛ ونوادر أبي زيد : ص ١٥٠ ؛ وبلا نسبة في المقتضب : ٢ / ٢٠ ، ٤ / ٤١٣ ؛ والخصائص : ١ : ٣٦٨ ؛ وأمالي ابن الحاجب : ١ / ٣٤٥ ؛ وشرح المفصل : ٢ / ٨٠ ؛ وخزانة الأدب : ٩ / ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

« **وإلى أفضلِ السابقينَ** »[١] .. إلى آخره أيضاً على أسلوبِ قولِهِ : اللّهَ أَحْمَدُ في تقديْمِ المفعولِ تعظيماً ولكونِه أهمَّ ، وقولُهُ : « **السابقين والمصلين** »[٢] أيْ : الأولينَ والآخِرين ، أخذَهُ من السَّابقِ ، والمصلِّي[٣] في الحلبةِ وهي خيلُ السباقِ ، ومنه قِيلَ : أبو بكر السابِقُ ، وعمرُ المصلِّي[٤] ، وسمي المصلِّى به ؛ لأن رأسَه يلي صَلَوَي[٥] السّابقِ أيْ : مُضْرباً ذَنَبَهُ ، ومنه الصلاةُ ؛ لأنها تاليةُ الإيمانِ ، ولَمَّا كانَ المصلِّي من شأنِهِ أنْ ينعطفَ في ركوعِهِ وسجودِهِ ، ثم استعيرَ قولُهُمْ : ( صَلَّى )[٦] لمن ينعطفُ على غيرِهِ حُنُوّاً عليهِ كالأُم في انعطافها على ولَدِها ، ومنه صلَّى اللّهُ عليه ، أي : تَرَحَّمَ .

ثم المرادُ من السابقيْنَ-هنا-آدمُ وشيث / ونوحٌ ، وغيرُهُمْ ، ومن المصلين [٥/أ] إبراهيمُ وإسحاقُ ويعقوبُ[٧] وغيرُهُمْ .

ومعنى صلوات المصلينَ : دعاءُ الداعينَ .

يقال : حَفُّوا حولَهُ .

أيْ : أَطَافُوا به[٨] واستدارُوا ، فالمحفوفُ أيْ : المستَدارُ حَوْلَه من الحِفافِ[٩] وهو الجانبُ ، يقالُ : دخلتُ عليه وهو محفوفٌ بِخَدَمِه .

وقال : ﴿ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ﴾[١٠] أيْ : أنَّ نبينا – عليه السلامُ – ، من بينِ الجماجمِ والأرحاءِ .

---

(١) المفصل : ص ٢ .

(٢) المفصل : ص ٣ .

(٣) في ب : « والمصلى » ساقط .

(٤) ينظر اللسان : ١٤ / ٤٦٦ « صلى » وفي هذه المادة « أبو بكر السابق » ؛ والمغْربُ ١ / ٤٨٠ .

(٥) ينظر في صَلَوَي السابق : أدب الكاتب ص ١١٤ ؛ وتهذيب اللغة للأزهري ١٢ / ٢٣٧ .

(٦) في ب : « صلى » ساقط .

(٧) في ب : « يعقوب » ساقط .

(٨) في ب : « به » ساقط .

(٩) انظر القاموس المحيط : ص ١٠٣٤ « حفف » .

(١٠) من الآية ( ٣٢ ) من سورة الكهف .

وقد تُعَبرُ العربُ عن حُسْنِ الشيءِ وشرفِه بالبَيْنِ ، يقال : زيد من بَيْنِ القوم ، أيْ : هو أَحْسَنُهُم وأشرفُهم ، وعدنان[١] بن إدٍّ أبو العرب الذين فيهم نَسَبُ نبينا – عليه السلام – ، وقوله : (( **من بني عدنان** ))[٢] واقعٌ موقِعَ الحالِ من الضمير المرفوعِ في المحفوفِ أي : الذي حُفَّ كائناً أوْ حاصلاً منهم ، فالجماجمُ والأرْحَاءُ من عباراتِ النسَّابين يقولون للقبيلةِ الشريفةِ .

هي من جَمَاجِمِ القبائلِ ، ومن أرحائِها .

الجمجمَةُ عظمُ الرأسِ المشتملِ على الدماغ ، ويستعارُ الجماجمُ للأشرافِ .

رَحَى القوْمِ : سيدُهم ، وقيل : الأَرْحَاءُ[٣] الثابتةُ ؛ لأنَّهُم لا ينتجعونَ[٤] غيرَ أرضِهم ، وهكذا قومُ النبي – عليه السلام – لم يُقلِعوا عن مكانِهم مدةَ أيامِهم .

قال أبو عبيدةَ[٥] : ليس للعربِ كلِّها تلك الذخائر ؛ إنَّما هي لقبائل مخصوصةٍ ، وقريشٌ ولدُ النضرِ بنِ كنانةَ بنِ خزيمةَ بنِ مدركةَ بن إلياسِ بن مُضَرَ[٦] ، فكلُّ[٧] منْ كانَ من ولدِ النضرِ فهو قرشي ، دونَ ولدِ كنانةَ[٨] .

---

(١) هو عدنان بن إد بن أشجب بن أيوب بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم . ينظر المعارف ص٦٣ .

(٢) المفصل : ص ٢ .

(٣) ينظر التاج : ١ / ١٤٦ (( رحى )) .

(٤) لا ينتجعون : لا يطلبون ولا ينزلون . اللسان : ٨ / ٣٤٧ (( نجع )) .

(٥) هو مَعْمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري أبو عبيدة النحوي من أئمة العلم بالأدب واللغة ، مولده ووفاته بالبصرة ، وكان إبَاضِيّاً شُعُوبياً من حفاظ الحديث ، توفي سنة ٢١٠ هـ وله نحو ٢٠٠ مؤلف .

أخباره في : نزهة الألباء : ص ١٣٧ ؛ طبقات النحويين : ص ١٩٢ ؛ مراتب النحويين : ص ٧٧ ؛ إنباه الرواة : ٣ / ٢٧٦ ؛ وشذرات الذهب : ٢ / ٢٤ – ٢٥ ؛ ومرآة الجنان : ٢ / ٤٤ - ٤٦ .

(٦) في الأصل : (( نضر )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( وكل )) .

(٨) ينظر جمهرة أنساب العرب : ص ١٣ – ١٥ .

وَمَنْ[١] فوقه ، ثم إنْ أردتَ بقريشٍ : الحيَّ صرفتَه ، وإنْ أردتَ بـه القبيلـةَ لم تصرفْه ، كذا في الصحاح[٢] ، سموا بتصغـير قِـرْش وهـو : دَابَّـةٌ عظيمـةٌ في البحـرِ تعبثُ بالسفنِ ولا تُطاقُ إلا بالنَّارِ ، والتصغيرُ للتعظيمِ كدويهيَّةٍ للموتِ ، في قولِه :

* **دُوَيْهِيةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأنامِلُ** *[٣]

وقيل : هو من الْقَرْشِ بمعنى الكسْبِ والجمع ؛ لأنهم جمعوا المكـارم كلهـا ، « **السُّرَّةُ** »[٤] : وسط الوادي وأصلها مِنْ سُرَّةِ الآدمي .

« **والبَطْحَاءُ** »[٥] المسيل الواسِعُ فيه رملٌ وحصـى ، ومنهـا : بطحـاءُ مكـةَ ، وقريش البطَاح : الذين يسكنون البطحاءَ ، وهـي بطـنُ مكـةَ ، وهـم الأفَـاضِلُ ، ويقال لغيرهم : قريشُ الضواحي .

« **الأسْوَدُ والأحمرُ** »[٦] أي : العربُ والعجَمُ ؛ لأنَّ الغالِبَ[٧] على العربِ من الألوانِ[٨] السوادُ ، والأحمرُ في الأصلِ هو الرومُ ، ثم عَمَّ .

وقيل : هُمَا يترجمان في بعضِ النسخِ بالثقلينِ ، ولكنْ نصَّ في الفـائقِ بقولـه : أي : « **إلى العربِ والعجمِ** »[٩] ، وكفى به دليلاً ، وقد يرادُ : بالأحمرِ الأبيضُ ،

---

(١) في ب : « من ولد فوقه » .

(٢) الصحاح مادة « قرش » ٣ / ١٠١٦ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

* وكُلُّ أُناس سوف تَدْخُلُ بينهم *

وهـو للبيـد بـن ربيعـة في ديوانـه : ص ٢٨ ؛ وبـلا نسبة في الانصـاف : ١ / ١٣٩ ؛ وشـرح المفصل : ٥ / ١١٤ ؛ واللسان : ٣ / ١٤ برواية « خَوَاخِيَّةٌ » بـدل « دويهيـة » « خـوخ » ؛ ومغني اللبيب : ١ / ٤٨ ؛ وخزانة الأدب : ٦ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ؛ والدرر : ٦ / ٢٨٣ .

(٤) المفصل : ص ٢ .

(٥) المفصل : ص ٢ .

(٦) ينظر المفصل : ص ٢ .

(٧) في الأصل : « الغالب من » وإثبات « من » خطأ في الأسلوب .

(٨) في ب : « الألون » .

(٩) ينظر الفائق في غريب الحديث : ١ / ٣١٧ « حمر » .

ومنه قوله عليه السلام لعائشةَ : (( **يا حُمَيْرَاءُ** ))[١] أريدَ به البيضاءُ ، وقولُه : (( **بالكتابِ** ))[٢] الباء فيه مثله في قوله : ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ﴾[٣] ثمَّ الكتابُ مصدرٌ في الأصْلِ ويوصَفُ به بمعنَى المكتوبِ ، ثم غلب عليه الاسميةُ فلا يأْتي في الاستعمالِ[٤] إلا محذوفَ الموصوفِ ، كالإمامِ ونحوِهِ .

و[٥] المنوَّرُ مِن نوَّرَ الحجةَ : بيَّنَهَا .

(( **الشِّقَاقُ**[٦] ))[٧] هو : العداوةُ والخِصَامُ والمجانبةُ ، من الشقِ وهو الجانبُ كالخِصَامِ من الخُصْمِ بالضمِ / وهو جانبُ الوادِي ، وكذلك العُـدْوَانُ من عُـدْوَةِ [ ٥ / ب ]
الوادِي وهِيَ : جَانِبُهُ ؛ لأنَّ كلاً من الخصمينِ يكونُ[٨] في شقٍّ من الآخَرِ ، وذكر[٩] في الكشافِ في سورة سبأ : ((**أن المعاداتَ من العدْوَى وهي البعْدُ**))[١٠] .

كما أنَّ الوليَّ من الوَلْيِ : وهو القربُ ، فالمعاداةُ إذَنْ ، والموالاة في طرفي نقيضٍ .

معنى غَضَّ منه[١١] : عابه وحَطَّ منزلته ، من غَضَّ بصرَه خفضَهُ وكذلك وضع منه .

---

(١) ينظر الحديث في سنن ابن ماجه ، كتاب الرهون ، باب المسلمون شركاء في ثلاث ، حديث رقم ٢٤٧٤ ، ٢ / ٨٢٦ ؛ والمستدرك على الصحيحين ٣ / ١١٩ ؛ والنسائي في كتاب عشرة النساء ص ٩٨ حديث رقم ( ٦٥ ) .

(٢) المفصل : ص ٢ .

(٣) من الآية ( ١٩٣ ) من سورة الشعراء .

(٤) في الأصل : (( الأصح )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( و )) ساقط .

(٦) ينظر المفصل : ص ٢ .

(٧) ينظر اللسان : ١٠ / ١٨٣ (( شقق )) .

(٨) في ب : (( يكون )) ساقط .

(٩) في الأصل : (( صاحب )) وعدم إثبات (( صاحب )) هو الصواب كما في ب .

(١٠) ينظر الكشاف : ٣ / ٢٩٣ .

(١١) في ب : (( عنه )) .

قال المُطَرِزيّ[١] : (( **فلانٌ يضعُ من فلانٍ** ))[٢] أيْ : ينقصُ من شأنِه ويحطُّ منزلتَهُ ، والأصل يضعُه ؛ وإنما زيدَ حرفُ الجر ؛ ليدل على أنه مجازٌ ، ومِثْله أشادَ بذكرِهِ وجذَب بضَبْعِهِ[٣] : (( **من منارِها** ))[٤] أيْ : من قدرِها ، وهو في الأصْلِ الْعَلَمُ الذي يهتدَى به في الطريق ، ثم قيلَ : لكلِّ ذي قدرٍ مشهورٍ : رفيعُ المنارِ وسميَ العَلَمُ بالمنارِ ؛ لأنَّ الهدايةَ موصوفةٌ بالنورِ .

وكلمة " حَيْثُ " ، ههنا مستعارةٌ للزمانِ ، وأصلُها في المكانِ ، معناهُ : يَغُضُّوْنَ من أجلِ ذلك ، جعلَه الحاملَ لهم على الغضِّ .

وقال في الكشافِ[٥] : (( **جريًا مجرَى التعليلِ ؛ لاستواءِ معنَى التعليلِ** )) ، والظرف[٦] في قولك : ضربتُه ؛ لإساءته ، وضربتُه[٧] إذْ أساءَ ؛ لأنك إذا ضربتَهُ وقْتَ إساءتِهِ فإنما ضربتَهُ[٨] لوجودِ إساءتِهِ فيه ، إلاَّ أنَّ ( إذا ) و ( حيثُ ) غلبتَا فيه دون سائرِ الظروف .

(( **الخِيَرَةُ** ))[٩] بفتحِ الياء اسم المختار ، وأصلُه الاختيارُ ، ومحمدٌ عليه السلام خيرةُ الله أيْ : مختارُه ﴿ **مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** ﴾[١٠] أيْ : الاختيارُ ، وفي عبارةِ الكشافِ : الخِيَرَةُ تستعملُ بمعنى (( **التخيُّرِ** ))[١١] .

---

(١) سبقت ترجمته ص ٦ .

(٢) ينظر المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب : ص ٤٥ .

(٣) بضبعه : مد إليه ضَبْعَهُ للضرب ، والضَّبْعُ : العَضُدُ كُلُّهَا وأوسَطُهَا بلحمها ، أو الإبطُ أو ما بين الإبطِ إلى نصفِ العضُدِ من أعلاه . القاموس المحيط ص ٩٥٦ (( ضبع )) .

(٤) المفصل : ص ٢ .

(٥) ينظر الكشاف ٤ / ٣٠٩ آية ( ٢٦ ) من سورة الأحقاف .

(٦) في ب : (( الظرف )) ساقط .

(٧) في الأصل : (( وضربت )) والمثبت من ب .

(٨) في ب : (( ضربته فيه )) .

(٩) المفصل : ص ٢ .

(١٠) من الآية ( ٦٨ ) من سورة القصص .

(١١) ينظر الكشاف : ٣ / ١٨٨ .

وذكرَ صاحبُ المقتبسِ : (( خِيرةِ رسُلِهِ : بفتحِ الياءِ وسكونِها ، بمعنىً واحدٍ ، ثم قال : وسماعي بالسكونِ ههنا ، ويؤيدُ روايةَ السماعِ قوله :

**خِيْرَةُ**(١) **اللهِ مِنَ الخلقِ أبي ثم أُمِّي ، فأنا ابنُ الخِيَرتَينْ**(٢)(٣)

وفي الصحاحِ يقال : (( محمدٌ عليهِ السلامُ خِيَرةُ اللهِ من خَلْقِهِ )) .

وخِيْرةُ اللهِ : أيضاً بالتسكينِ(٤) أي : بتسكينِ الياءِ معَ كسْرِ الخاءِ ، (( **وخِير كتبِهِ** ))(٥) أيْ : أفضلُ كتبه ؛ ولذلك قيل: هما وهم خيرٌ ؟

(( **العجمُ** ))(٦) خلافُ العربِ ، منقولٌ من العُجْمِ وهو النَّوَى . ومدارُ التركيبِ على الإبهامِ ، ومنه أعجميٌّ ، لمن لا يُفْصِحُ ، وعَجَمْتُ(٧) العودَ ؛ لأنك تُخفِيهِ في فِيكَ ، أو لأنَّ حَالَهُ خافيةٌ ، فتمتحنُه لتعرفَ .

ومدار(٨) لفظ العربِ على الظهورِ والبيانِ .

وقوله : (( **لا يبعدون** ))(٩) خبرُ لعلَّ .

(( **المنابذةُ** ))(١٠) المكاشَفَةُ ، وأصلُها في إظهارِ العداوةِ(١١) ، كأنَّ كُلَّ واحدٍ من المعادين ينبذُ ما في باطِنِهِ(١٢) من العداوةِ إلى صاحبِهِ بمرأىً منه ومسمعٍ .

---

(١) في ب : (( خيرة الله مكرر )) .

(٢) البيت هذا من الرمل وانظره في المقتبس لوحة ٦ / ب .

(٣) المقتبس لوحة : ٦ / ب .

(٤) الصحاح مادة (( خير )) ٢ / ٦٥٢ .

(٥) المفصل : ص ٢ .

(٦) المفصل : ص ٢ .

(٧) ينظر اللسان : ١٢ / ٣٩٠ (( عجم )) .

(٨) في الأصل : (( مدار )) والمثبت من ب .

(٩) المفصل : ص ٢ .

(١٠) المفصل : ص ٢ .

(١١) في ب : (( العداوة )) ساقط .

(١٢) في ب : (( بطنه )) .

وهو منصوبٌ على أنه مفعولٌ له ؛ لما تضمنَّه لا يبعدون من معنى القرب ، أيْ : يقربون من الشعوبيّةِ ؛ لأجل المنابذةِ ، وقيل : يتعلقُ هو بـ(( **يَغُضُّون** )) وما عطفَ عليه ، ولا يتعلقُ بلا يبعدون ؛ لأنّ من حقّ المفعولِ لَه أن يكونَ لفاعلِ[١] الفعلِ المعلّل ، وعدمِ البعدِ لا يكونُ فعلاً حتى يُعَلَّلَ ؛ ولكنَّ الوجْهَ هو الأول ، لما أنَّ لا يبعدون يتضمنُ معنى يقربون على ما ذكرْنا ، وهو اختيارُ صاحبِ الإقليدِ ، وصاحبِ الإيضاح[٢] ، وهو المعروفُ بابنِ الحاجبِ .

(( **الحقُّ** ))[٣] الثابت الذي لا يسوغ إنكارُه من حَقَّ الأمرُ : ثبتَ .

وصُبْحٌ (( **أبلجُ** ))[٤] بَينُ البلَجِ أيْ : مُشْرِقٌ / مضيءٌ ، ومنه قَوْلُهُمْ : (( **الحَقُّ أَبْلَجُ ، والبَاطِلُ لَجْلَجٌ** ))[٥] ؛ أيْ : متردِّدٌ . [ ٦ / أ ]

(( **الزيغُ** ))[٦] : الميلُ .

(( **سَواءُ المنهجِ** ))[٧] : وسطُ الطريقِ الواضحِ .

(( **الْعَجَبُ** ))[٨] روعةٌ تَعْتَرِي الإنْسَانَ عندَ استِعْظَامِ الشيءِ .

**والحالُ** [٩] : أفصحُ من الحالةِ ، والذي مع صلتِه في مَحلِّ الرفعِ على الابتداءِ وحالُ خبره ، وقضاء العجب : إتمامه ؛ أيْ : الأمرُ الذي يتعجبُ منه كُلُّ العجبِ ، حتى لا يبقَى .

بل فيْ أَكْثَرِهِ الكُلُّ .

---

(١) في ب : (( فعلاً لفاعل الفعل المعلل )) و (( فعلاً )) ساقطة من أ .

(٢) ينظر الإيضاح : ١ / ٥٣ ؛ والإقليد : ٣ / ب .

(٣) المفصل : ص ٢ .

(٤) المفصل : ص ٢ .

(٥) ينظر اللسان : ٢ / ٢١٦ (( بلج )) ؛ وينظر مجمع الأمثال للميداني : ١ / ٢٠٧ ؛ والمستقصى ١ / ٣١٣ ؛ وجمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٣٦٤ .

(٦) ينظر المفصل : ص ٢ ؛ وينظر القاموس المحيط : ص ١٠١١ (( زيغ )) .

(٧) ينظر المفصل : ص ٣ ؛ وينظر القاموس المحيط : ص ٢٦٧ (( نهج )) .

(٨) ينظر المفصل ص ٣ ؛ وينظر اللسان : ١ / ٥٨١ (( عجب )) .

(٩) ينظر المفصل : ص ٣ .

(( **حالُ هؤلاءِ** ))[١] ، و(( **الإنْصَافُ** ))[٢] لنصفه ، وهي : إعطاءُ الحقِّ من النصفِ ، كأنه لزم النصفَ المخصوصَ به ، وفي المُغْرِبِ (( سُمِّيَ الإنصافُ إنصافاً ؛ لأنه تسويةٌ[٣] ، أيْ : بين الجانِبَيْنِ ))[٤] .

(( **الاعْتِسَافُ** ))[٥] الأخذُ على غَيْرِ الطريقِ .

وقوله: (( **وذلك** ))[٦] إشارةٌ إلى قضاءِ العجبِ من حالِ هؤلاءِ أنهم أيْ : لأنهم ، وحذفُ الجارِّ[٧] مع أنَّ وأنْ كثيرٌ ، ومنه قولُ أبي الطيبِ[٨] :

**وَكَمْ لِظَلامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المانَوِيَّةَ[٩] تَكْذِبُ**

أيْ : بأنّ .

وقوله : (( **إلاَّ وافتقارُه** ))[١٠] جملةٌ واقعةٌ صفةً لعلماء ، وهذا الكلامُ مَحْذُوٌّ بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[١١] ( قال في الكشافِ : (( والقياسُ ألاَّ يتوسطَ بينهما الواوُ ، كما [ في] قوله تعالى[١٢] : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا[١٣] مُنذِرُونَ ﴾[١٤] ))[١٥] ) .

---

(١) ينظر المفصل : ص ٣ .

(٢) ينظر المفصل : ص ٣ ؛ وينظر القاموس المحيط : ص ١١٠٧ (( نصف )) .

(٣) في ب : (( تشوبه )) .

(٤) ينظر المُغْرِب : ص ٤٣٥ .

(٥) ينظر المفصل : ص ٣ ؛ والقاموس المحيط : ص ١٠٨٢ (( عسف )) .

(٦) ينظر المفصل : ص ٣ .

(٧) ينظر الكتاب : ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ ؛ ومغني اللبيب : ص ٨٣٨ .

(٨) ينظر ديوان أبي الطيب : ٤ / ١٠٢ شرح أبي العلاء المعري .

(٩) المانويّة : هي التي تعتقد الخير من النور ، والشر من الظلام . الملل والنحل ١ / ٢٩٠ .

(١٠) المفصل : ص ٣ .

(١١) من الآية ( ٤ ) من سورة الحجر .

(١٢) في ب : (( تعالى )) ساقط .

(١٣) في الأصل : (( إلا ولها )) وهذا خطأ لا يتفق مع الآية في كتاب الله تعالى .

(١٤) الآية ( ٢٠٨ ) من سورة الشعراء .

(١٥) ينظر الكشاف : ٢ / ٥٧٠ .

وإنما توسطتْ لتأكيدِ لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ كما في الحالِ ، يقالُ[١] : جاءني زَيْدٌ عليه ثَوْبٌ ، وعليه ثوبٌ ، وإلاَّ فيما نَحْنُ فيه ، وفي الآيةِ لَغْوٌ في اللفظِ ، معطيةٌ في المعنى فائدتَهَا على ما يأتي في بابِ الاستثناء[٢] إنْ شاءَ الله تعالى .

(( **فِقْهِهَا** ))[٣] : بالجر بدلٌ من العلومِ ، والفقهُ علمٌ مضمّن المعنى من مُصَرَّحِه كقولك : فلانٌ جَبَانُ الكلبِ ، أيْ : مضيافٌ ، فالمصرحُ جبنُ الكلبِ عن الهريرِ في[٤] وجْهِ الزائرِ والمضمنُ ضيافتُه صاحبه بالإحسانِ الوافرِ ، ثم صار عبارةً عنه[٥] في العُرْفِ عن العلْمِ بالأحكَامِ الشرعيةِ .

(( **لا يتقنعُ** ))[٦] على البناءِ للفاعلِ أيْ : لا تختفي مِنْ قَنَّعْتُ المرأةَ : ألبستُها القناعَ ، فَتَقَنَّعَتْ .

(( **ويرون** ))[٧] من الرؤيةِ بمعنى : معرفةِ الشيءِ بصفَةٍ .

(( **عُظْمُ** ))[٨] الشيءِ ومُعْظَمُهُ : أكثرُه ، وإنما خُصَّ أصولُ الفقهِ ؛ لأنَّ أكثرَها مبنيٌّ على علمِ الألفاظِ المنقولةِ عن صاحبِ الشرعِ .

(( **والتفاسيرِ ، والاستظهارِ ، والتشبثِ** ))[٩] كلُّها معطوفٌ على الكلامِ ، وإنما خَصَّ هَؤُلاءِ الأربعةَ؛ لأنَّ سيبويهِ – رحمه الله – أستاذُ البصرَةِ بعد الخليلِ[١٠]

---

(١) في ب : (( يقال )) ساقط .

(٢) ينظر باب الاستثناء ص

(٣) المفصل : ص ٣ .

(٤) في الأصل : (( على )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( عنه )) مقدمة على (( عبارة )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل : ص ٣ .

(٧) المفصل : ص ٣ .

(٨) المفصل : ص ٣ .

(٩) المفصل : ص ٣ .

(١٠) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي النحوي ، اللغوي ، الزاهد ، وهو أول من اخترع العروض والقوافي توفي سنة ١٧٥ هـ .
أخباره في : الفهرست ص ٤٢ ؛ وإنباه الرواة : ١ / ٣٤١ ؛ ومعجم الأدباء : ١ / ٣٤١ ؛ وبغية الوعاة : ١ / ٥٧٥ ؛ والمزهر : ٢ / ٤٠١ ؛ ووفيات الأعيان : ١ / ١٧٢ ؛ والأعلام : ٢ / ٣١٤ ؛ ومعجم المؤلفين : ٤ / ١١٢ .

والأخفشِ[١] تلميذِهِ ، والكسائيُّ[٢] أستاذُ الكوفةِ ، والفراءُ[٣] تلميذُه ، والإعْرَابُ بصريٌّ وكوفيٌّ ، ثم قيل : سِيبَوَيْهِ[٤] مركبٌ من " سيْبَ " واوَيْهِ ؛ اسمُ صوتٍ ، وكان فتى أعجمياً ، يَعْتَادُ شمَّ التفاحِ ، فَلُقِّبَ بذلك ، وقيل : لقب بذلك لنظافته؛ لأنَّ التفاحَ من نظيفِ الفواكِه ، ثم اسْمُه ونسبُه فيما ذكرَه المصنفُ في شعرِهِ بقوله :

**أَلاَ صَلَّى الإلـهُ صَلاَةَ صِدْقٍ ... على عمرِو بنِ عثمانَ بنِ قنْبَرْ**
**فإنَّ كتابَهُ لم يَغْنَ عَنْهُ ... بنو قَلَمٍ ولا أبناءُ مِنْبَرْ[٥]**

---

(١) هو سعيد بن مسعدة الأخفش سكن البصرة ، وكان أجلعُ لا تنطبق شفتَاه على أسنانه . قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه توفي سنة ٢٢١ هـ .
أخباره في : الفهرست ص ٥٢ ؛ ومراتب النحويين ص ١٠٩ ؛ ومعجم الأدباء : ١١ / ٢٢٤ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ٣٦ ؛ وبغية الوعاة : ١ / ٥٩٠ ؛ والمزهر : ٢ / ٤٠٥ ؛ ومرآة الجنان : ٢ / ٦١ ؛ وشذرات الذهب : ٢ / ٣٦ ؛ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٠٤ ؛ والأعلام : ٣ / ١٠١ ؛ ومعجم المؤلفين : ٤ / ٢٣١ .

(٢) هو علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي أحد القراء السبعة ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٨ هـ .
أخباره في : مراتب النحويين ص ١٢٠ ؛ ومعجم الأدباء : ١٣ / ١٦٧ ؛ ونزهة الألباء ص ٦٧ ؛ وطبقات الزُّبيْدي ص ١٣٨ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ١٥٦ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٢ ؛ والفهرست ص ٢٩ ؛ والبلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة ص ١٥٢ .

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الديلمي المعروف بالفراء له مصنفات كثيرة مشهورة في النحو واللغة ومعاني القرآن مات بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان : ٢ / ٢٠١ ؛ والفهرست ٦٦ ؛ ومعجم الأدباء : ٢٠ / ٩ ؛ ونزهة الألباء ص ٩٨ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ٣٣٣ ؛ والأعلام : ٨ / ١٤٥ ؛ ومعجم المؤلفين : ١٣ / ١٩٨ .

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر أخذ النحو عن الخليل ولازمه وعن عيسى بن عمر الثقفي ويونس وغيرهم توفي سنة ١٨٠ هـ .
أخباره في : أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ٢٢٩ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ٣٤٦ ؛ والفهرست ص ٥١ ؛ ومراتب النحويين ص ١٠٥ ؛ ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٤ .

(٥) البيتان من الوافر وهما للزمخشري في ديوانه ورقة ( ٧١ ) ؛ والبلغة ص ١٦٥ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٠ .

كان الشيخُ تاجُ الدينِ الكِنْديُّ(١) ، يقولُ / غيرَ مرةٍ : كأنَّ النحوَ أُوْحِيَ إلى [ ٦ / ب ] سيبويهِ ، وقيلَ : لم يبلغْ مبلغَه في هذا الفَنِّ مَنْ تقدمه [ و ](٢) من(٣) تأخرَ عنه ، وهو ابنُ بضعٍ وعشرينَ سنةً ، ولَمَّا تُوُفِّيَ أستاذُه الشيخُ الكبيرُ(٤) الخليلُ بنُ أحمدَ البصريُّ - رحمه الله - قامَ مقامَهُ في مسندِ درسِهِ ، باتفاقِ أصحابِ درْسِهِ أجمعينَ ؛ لَمَّا رأوه أفضلَهم بعد تمامِ الامتحان .

وقال الأزهريُّ(٥) : « كانَ سيبَوَيْهِ عَلاَّمَةً حَسنَ التصنيفِ ، جَالسَ الخليلَ ، وأخذَ عنه ، وما علمتُ أحداً سَمِعَ منه كتابَهُ ؛ لأنه اخْتُضِرَ(٦) ، وقد نظرتُ في كتابه ، فرأيتُ : فيه عِلْماً جَمّاً . وكان قَدِمَ بغدادَ ، ثم عادَ إلى مسقطِ رأسِهِ بالأهوازِ ، وتوفي فيها - رَحِمَهُ الله - ، وقد نيَّفَ عن الأربعينَ »(٧) فيما يُحْكَى عنِ الزهريِّ .

---

(١) تاج الدين الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة ابن حمير بن الحارث ذي رعين وتوفي ٥١٣ هـ .
أخباره في : إنباه الرواة : ٢ / ١٠ ؛ ومعجم الأدباء : ١١ / ١٧١ ؛ ووفيات الأعيان : ٢ / ٢٤٩ ؛ وبغية الوعاة : ١ / ٥٧٠ ؛ والجواهر المضيئة : ٢ / ٢١٦ ؛ ومرآة الجنان : ٤ / ٢٦ .

(٢) حرف يقتضيه السياق .

(٣) في ب : « من » ساقط .

(٤) في الأصل : « الكبيرة » والمثبت من ( ب ) .

(٥) هو محمد بن أحمد الأزهري ، أبو منصور اللغوي ، الهروي إمام جليل ، جمع فنون الأدب ، ورفع راية العربية ونشرها ، وأسرته العرب ، وبقي بينهم مدة طويلة ، فحفظ من لغاتهم ، وصنَّفَ في التفسير واللغة ، وكتابه التهذيب برهان على كونه أكمل أديب . توفي سنة ٣٧٠ هـ وعنده ثمانية وثمانون سنة .
أخباره في : إنباه الرواة : ٣ / ٥٤ ؛ ومعجم الأدباء : ١٧ / ١٤١ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٤٧ ؛ وبغية الوعاة : ١ / ٤٨ ؛ ومعجم المؤلفين : ٩ / ٢٣ .

(٦) يقال للرجل إذا مات شاباً غضاً : قد اختضر ؛ لأنه يؤخذُ وقت الحسن والإشراق . ينظر اللسان : ٤ / ٢٤٤ « خضر » .

(٧) ينظر مقدمة الأزهري في التهذيب : ١ / ١٩ .

وقيل : إنَّ كتابَ سيبويهِ تخرَّقَ[١] في كُم المازنيِّ[٢] بضع عشرة مرةً ، وغرضُ الرواةِ من هذا أنَّه كانَ كذلِكَ من العزةِ عندَهُ ، وذكر المصنِّفُ في **المفصل** وغيرِهِ في مَجَاري ذكرِ سيبويه ، كيفَ ذكرَهُ توقيراً ؟ حيثُ أقامَ الرِّواية عنه بمنزلةِ حُجَّةٍ قاطعةٍ ، وكفَى به شهيداً على مكانته وعلوِّ منزلتِهِ ، وفي أدواتِ[٣] الميداني[٤] : في سيبويه مذهَبَانِ :

الإعرابُ معَ منعِ الصرفِ ، والبناءُ على الكَسْرِ .

وأما الأخفشُ فقالوا : الأخفشونَ ثلاثةٌ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ سليمانَ[٥] ، تلميذُ المبردِ ، وهو الأخفشُ الصغيرُ .

---

(١) ينظر هذا الخبرُ في تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ص ٦٨ ؛ والبصائر والذخائر ٦ / ١٢٨ .

(٢) اسمه : بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : ابن عدي بن حبيب ، أبو عثمان المازني روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري . من آثاره كتاب التصريف ، وكتاب الديباج . توفي سنة ٢٤٧ هـ .
أخباره في : إنباه الرواة : ١ / ٢٨١ ؛ ومعجم الأدباء : ٧ / ١٠٧ ؛ طبقات الزُّبيدي ص ٨٧ ؛ وبغية الوعاة : ١ / ٤٦٣ ؛ ووفيات الأعيان : ١ / ٢٨٣ ؛ ونزهة الألباء : ص ١٤٠ ؛ والفهرست ص ٨٤ ؛ ومعجم المؤلفين : ٣ / ٧١ .

(٣) لم أهتد إلى « أدوات الميداني » في كشف الظنون ، أو الزركلي ، أو معجم المؤلفين ، ولعل هذا الكتاب لم يدونْ في المصادر الآنفة الذكر ، أو لعلَّ الميداني ألف هذا الكتاب و لم يقدَّرْ له أن يظهر إلى النور .

(٤) أبو الفضل : أحمد بن محمد الميداني ، النيسابوري ، كان أديباً فاضلاً ، وصنف تصانيف حسنة ، منها : كتاب الأسامي ، وكتاب نزهة الطرفِ في علم الصرف ، وكتاب الهادي للسادي ، ومجمع الأمثال ، وكانت وفاته سنة ٥١٨ هـ من الهجرة بنيسابور .
أخباره في : إنباه الرواة : ١ / ١٥٧ ؛ وفيات الأعيان : ١ / ٤٦ ؛ معجم الأدباء : ٥ / ٤٥ ؛ بغية الوعاة : ١ / ٣٥٦ .

(٥) علي بن سليمان بن الفضل ، أبو الحسن ، النحوي ، المعروف بالأخفش الأصغر . أخذَ عن المبرد ، وثعلب ، لم يشتهر عنه تصنيف ولا شعر ، وكان في غاية الفقر وتوفي سنة ٣١٥ هـ .
أخباره في : الفهرست ص ٨٣ ؛ ومعجم الأدباء : ١٣ / ٢٤٦ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٤٨ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ٢٧٦ ؛ وطبقات الزُّبيدي ص ٨٤ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٧ ؛ ومعجم المؤلفين : ٧ / ١٠٤ .

وأبو الحسنِ سعيد بنُ مسعدةَ تلميذُ سيبويه وكانَ أَسَنَّ من سيبويه ، ولكن لم يأخذ من الخليلِ .

وأبو الخطابِ[(١)] : أستاذُ سيبويه .

وأما الكسائيُّ فاسْمُه أبو الحسنِ عليُّ بنُ حمزةَ ، وكانَ من موالي بني أسدٍ ، وإنَّما سُمِّيَ " بالكِسَائِيِّ " ؛ لأنه أَحْرَمَ بالكِسَاءِ .

وقيل إنما سُمِّيَ بِهِ ؛ لأنه دخلَ في الكوفةِ على شيخٍ له ، وهو ملتفٌّ بكساءَيْنِ .

وأمَّا الفَرَّاءُ فاسمُه :أبو زكريا يحيى بن زيادٍ ، وله تصانيفُ أملاها ببغدادَ عَنْ ظهرِ قلبِهِ .

(( **والاسْتِظْهَارُ** ))[(٢)] الاستعانة .

(( **الأَخْذُ**[(٣)] ))[(٤)] : جَوْزُ الشيءِ إلى جهةٍ .

و(( **النَّصُّ** ))[(٥)] من نَصَّ[(٦)] الناقةِ رَفْعُهَا في السيرِ ، وحملُهَا على سيرٍ فَوْقَ سيرِهَا المُعْتَادِ .

(( **التَّشَبُّثُ** ))[(٧)] : التعلُّقُ .

(( **هُدْبُ** ))[(٨)(٩)] الثَّوْبِ ، وهُدَّابُه : ما على أطرافِه ، والأَهْدَابُ : جمعُ الهُدْبِ .

---

(١) عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب ، الأخفش الكبير ، الإمام الحجة في النحو واللغة ، أخذ عنه سيبويه ، وأبو عبيدة مَعْمر بن المثنى .
أخباره في : مراتب النحويين ص ٢٣ ؛ وطبقات الزُّبيدي ص ٣٥ ؛ ونزهة الألباء ص ٤٣ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ١٥٧ ؛ ومرآة الجنان : ٢ / ٦١ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ٧٤ .

(٢) المفصل : ص ٣ .

(٣) المفصل : ص ٣ .

(٤) ينظر تاج العروس : ٢ / ٥٥ (( أخذ )) .

(٥) المفصل : ص ٣ .

(٦) ينظر تاج العروس : ٤ / ٤٣٩ : (( نصص )) .

(٧) المفصل : ص ٣ .

(٨) المفصل : ص ٣ .

(٩) ينظر اللسان : ١ / ٧٨٠ (( هدب )) .

(( **الْفَسْرُ** ))(١) : الكشْفُ ، والتفسيرُ مبالغةٌ فيه ، كالكَشْفِ والتكشيفِ ، والفرقُ بين التفسيرِ(٢) والتأويلِ هُوَ : ما ذكرَه في التيسِيرِ(٣) .

وقيل : التفسيرُ عِلْمُ نزولِ الآيةِ وشأنهَا وقصتِهَا ، وأسبابِ نُزُولِهَا ، والأقوامِ المرادين بها .

و(( **التأويلُ** ))(٤) : صرف الآيةِ إلى معنىً تحتمِلُه ، موافِقٍ لما قبلها وما بعدَها ، أخْذاً من تَفْسِرَةِ(٥) الطبيب .

والأوْلُ : بمعنى الرجوعِ .

(( **نَاقَلْتَ** ))(٦) فلاناً الحديثَ إذا حدثْتَه وحدَّثَكَ .

(( **المحاوَرَةُ** ))(٧) : المجاوبةُ(٨) ومراجعةُ الكلامِ وردُّهُ ، يقالُ : كلمتُه فما(٩) أحارَ جَوَاباً أيْ : فما ردَّه .

---

(١) ينظر المفصل : ص ٣ .

(٢) الفرق بين التفسير والتأويل :

التفسير هو البيان والكشف ، ويقال : هو مقلوبُ السَّفْر . تقولُ : أَسْفَرَ الصبحُ إذا أضاء .

وقيل : مأخوذ من التفْسِرَة ، وهي : اسم لِما يعرِفُ به الطبيبُ المرضَ .

والتأويل : أصله من الأَوْلِ وهو : الرجوع . وقيل : من الإمالةِ وهي : السياسةُ . ينظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي : ٢ / ١٧٣ ؛ وينظر تهذيب اللغة ١٢ / ٤٠٧ ؛ واللسان ٥ / ٥٥ (( فسر )) .

(٣) رجعت إلى كشف الظنون فوجدت كتاب التيسير للداني وهذا الكتاب لا يتطرق إلى التعريف في علوم القرآن . بل يختص في القراءات السبع .

(٤) ينظر المفصل : ص ٣ .

(٥) في الأصل : (( تفسيرة )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل : ص ٣ .

(٧) المفصل : ص ٣ .

(٨) في الأصل : (( والمجاوبة )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( أشار )) .

و « **المنـاظَرَةُ** »[١] إمَّـا مـن قولهـم : دُورٌ متنـاظِرَةٌ أيْ : متقابِلَـةٌ ، فالمنـاظِرَانِ يتقابَلاَنِ .

وإمَّا من النظِرِ ، وهو : البحثُ ؛ لأنَّ أحدَهُمَا ينظرُ فيمـا ينظـرُ فيـه الآخَـرُ ، وإمَّا من النظر وهو : الرؤْيَةُ .

وإمَّا من النظيرِ وهو : المِثْلُ ؛ لأنَّ كُلاً منهما يدافِعُ الآخَرَ بالحجةِ / الـتي هـي نظيرةٌ لما يدَّعِيهِ . [ ٧ / أ ]

« **والصكوكُ والسِّجلاَّتُ** »[٢] الكتب .

والفرقُ بينهما هو[٣] : أنَّ الصَّكَّ اسْمٌ لكتابِ الإقرارِ بالمالِ ، كصكِّ[٤] البيعِ ، والشِّرَاءِ ، والاستِقْرَاضِ .

و« **السِّجلُّ** »[٥] اسمٌ لكتابِ الحكمِـي الـذي كتبَـه القـاضِي أو نائِبُـه بإذنِـه ، وأثبتَ فيه حكَمَهُ بالشهودِ ، وختَمَهُ ، وبعثَهُ مختوماً إلى قاضٍ آخَرَ ، في بلدٍ آخَرَ ، فيه حَقُّ المدَّعِي .

« **فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بالعَرَبِيَّةِ أيَّةَ سَلَكُوا !** »[٦] أيْ : متعلقونَ بها أيَّةَ طريقةٍ ، أو أية جهةٍ .

والتنوينُ : عِوَضٌ عن المضافِ إليه كما في حينئذٍ .

« **غَيْرُ مُنْفَكِّينَ** »[٧] يروَى بالنصبِ على الحالِ ؛ لكن الأظهر هو الرفعُ بالنظرِ إلى ترادفِ الأخبارِ المتناسِبةِ .

---

(١) المفصل : ص ٣ .

(٢) المفصل : ص ٣ .

(٣) في الأصل : « وهو » والمثبت من ب .

(٤) المفصل : ص ٣ .

(٥) المفصل : ص ٣ .

(٦) المفصل : ص ٣ .

(٧) المفصل : ص ٣ .

(( **وَجَّهَ وتَوَجّهَ** )) بمعنًى ، كَبَّنَ وتَبَيَّنَ ، وقدَّم وتقدَّم ، أيْ : أيّ موضعٍ توجهوا .

(( **الكَلُّ** ))[١] العيالُ والثقلُ .

(( **سارَ** ))[٢] ذهبَ ، وسيّرَ مبالغة ، كصدق وصدَّقَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ متعدياً ، والمنصوبُ حُذِفَ للعلِم بِه ، والمعنى سيَّرُوا دوابَّهُمْ .

(( **التضَاعِيْفُ** ))[٣] الإضعاف ، سميّ الضعيفُ بالتضعِيفِ الذي هو مصدرٌ ، كما سُمِّيَ النباتُ بالتنبيتِ .

قال :

* **وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا تَنْبِيْتُ**[٤] *

أيْ : نباتٌ ثم[٥] إنهم في أثناءِ ما ذكرت من مواضِعِ استعمالِهِمْ العربيَّةَ .

(( **يجحدون فَضْلَ العربيةِ** ))[٦] وهذا وصفٌ لَهُمْ ، إمَّا : بالبَلَهِ .

وإمَّا : بالمكابرَةِ ، وإنكارِ الحقِّ مع العِلْمِ بِهِ .

(( **الْخَصْلُ**[٧] ))[٨] الغلبةُ في النِّضَالِ ، ثم استُعْمِلَ في كل غلبةٍ (( **ومَعْنَى الذَّهَابُ** ))[٩] يختلف باعتبار اختلافِ الصِّفَاتِ ، يقال : ذهبَ عنه تركه ، وعليه نَسِيَهُ ، وإليه توجَّه ، وبه أذهَبَهُ .

---

(١) المفصل : ص ٣ .

(٢) المفصل : ص ٣ .

(٣) المفصل : ص ٣ .

(٤) البيت في ديوان رؤبة بن العجاج برواية (( صحراءُ لم يَنْبُتْ )) ص ٢٥ ؛ وانظره أيضاً في : العين ٨ / ١٣٠ ؛ والجمهرة ٣ / ٣٧٤ ؛ وتهذيب اللغة ١٤ / ٣٠٤ ؛ واللسان ٢ / ٩٧ (( نبت )) .
ورؤبة هو : عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، من العظماء المشهورين ، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، توفي سنة ١٤٥ هـ . انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١ / ١٨٧ ، والبداية والنهاية ١٠ / ٩٦ ، وخزانة الأدب ١ / ٤٣ .

(٥) في الأصل : (( أي ثم )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل : ص ٣ .

(٧) ينظر تاج العروس : ٧ / ٣٠٤ (( خصل )) .

(٨) المفصل : ص ٣ .

(٩) المفصل : ص ٣ .

(( **التوقيرُ** ))[١] التعظيم ، مأخوذٌ من الوَقَارِ كالترزينِ من الرَّزانةِ أيْ : يتركون تعظيمَهَا .

(( **ويُمَزِّقونَ أديمها** ))[٢] أيْ : يُخَرِّقُونَ جلدَهَا ، أي يذمونها يقال : مَزَّقَ أديمَهُ ، ونحت أَثْلَتَه[٣] ، (( **ومَضَغ لحمَهُ** )) إذا اغْتَابَهُ .

(( **المَثَلُ** ))[٤] والمِثْلُ والْمَثِيلُ[٥] : بمعنًى ، كالشَّبَهِ والشِّبْه والشَّبِيهِ .

وقوله : (( **وأَنَّهُمْ لَيْسُوا**[٦] ))[٧] بفتحِ[٨] الهمزةِ عطْفاً على الاستغناءِ ، وهو الظاهِرُ ، والدليلُ عليه : ما ذُكِرَ عن المصنفِ في حاشيتِهِ ، أيْ : ينكرون أن يكونوا في جانبٍ منها .

وقيل : يصحُّ الكسرُ أيضاً ، وهو روايةٌ عن بعضِ الثقاتِ ، والواوُ للحالِ ، والمعنى : هم يَدَّعُون الاستغناءَ عنهَا[٩] ، وحَالُهم هذه ، وهي : أنهم لا يعلمون من العربيةِ شيئاً .

والجملةُ منصوبةُ المحلِّ على الحالِ (( **البالُ** ))[١٠] الحالُ ، يقالُ : ما بالُكَ ؟ فمعناه أيُّ شيءٍ حَالُك[١١] ؟ فهو[١٢] مرفوعٌ بالابتداءِ ، (( وأيُّ شيءٍ )) خَبَرُهُ ،

---

(١) المفصل : ص ٣ .

(٢) المفصل : ص ٣ .

(٣) أثلته : طَعَن في حسبه . ينظر القاموس المحيط : ص ١٢٤٠ (( أثل )) .

(٤) المفصل : ص ٣ .

(٥) ينظر اللسان : ١١ / ٦١ (( مثل )) .

(٦) في ب : (( لليسوا )) .

(٧) المفصل : ص ٣ .

(٨) في ب : (( بفتح )) ساقط .

(٩) في الأصل : (( عليها )) والمثبت من ( ب ) .

(١٠) المفصل : ص ٣ .

(١١) في ب : (( بالك )) .

(١٢) في ب : (( وهو )) .

وقُدِّمَ لتضمنِه معنى الاستفهام ، نحو : أين زيدٌ ؟ (( **رأساً** ))[١] نصِبَ على الحالِ أيْ : منفرداً .

(( **والإعرابَ** ))[٢] بالنصبِ عطفاً على اللغةِ ، أو الواوِ بمعنى معَ .

(( **السبَبُ** ))[٣] الحبلُ ، ثم استعمل في كل شيء يتوصَّلُ به إلى غيرِه ، وقطعُ السبب مجازٌ عن قطعِ الوصالِ بالإعراضِ ، والانفصالِ (( **فيطمسُوا** ))[٤] منصوبٌ على أنّه جوابُ النفيِ .

وينفضوا / من أصولِ الفقهِ غبارهما ، فإنَّ اللغةَ والإعرابَ غبارٌ على[٥] [ ٧ / ب ] أصولِ الفقهِ عندهُم ، كان يجبُ عليهم أن ينفضوهُما (( **ولا يتكلموا في الاستثناءِ ؛ فإنهُ** ))[٦] لو[٧] قالَ لهُ أعليَّ مائةٌ إلاَّ درهميْنِ بالنصبِ : يلزمه ثمانيةٌ وتسعون ؛ لأنّه أخرجَ الدرهَمينِ بالاستثناءِ .

ولو قال : إلا درهَمانِ ، بالرفْعِ يلزمه المائةُ بلا نقصان ؛ لأنَّ " إلا " هناك بمعنى ، غير فكأنه وصفَ المائة بأنها غيرُ درهمين ، ولا تعلق له بالاستثناء ، وفي الفرق بين المعرَّفِ والمنكرِ ، فإنه لو قال : إنْ[٨] تزوجْتُ نساءً ، فعبدُه حرٌّ لا يحنث[٩] إلا بالثلاث ، ولو عُرِّفَ باللامِ يحنثُ بالواحِدَة ؛ لأن النساءَ موضوعٌ للجمع فيقعُ على أدنى الجمع عند عرائه عن حرف الجنس .

وأمَّا إذا كان الجمع محلى بالألفِ واللامِ ، كان الألفُ واللامُ فيه للجنسِ ؛ لعدمِ نساءٍ معهوداتٍ عندك ، فيتناولُ الواحدةَ على احتمال الكُلِّ ، حتَّى لو نوى جميعَ النساءِ لا يحنث أبداً .

---

(١) المفصل : ص ٣ .
(٢) المفصل : ص ٣ .
(٣) المفصل : ص ٣ .
(٤) المفصل : ص ٣ .
(٥) في ب : (( عن )) .
(٦) المفصل : ص ٣ ، ٤ .
(٧) في ب : (( أنه لو )) .
(٨) في ب : (( إن )) ساقط .
(٩) ليس هنا يمين يتجه إليه الحنث .

وأماَّ لو قالَ : رأيتُ نساءً حِسَاناً ، ثم قـال : إنْ[١] تزوجـتُ النسـاءَ ، فعبـده حرٌّ ، فالحنثُ إنما يتحققُ بتزوجِ تلك النساءِ لا غيرها .

« **تعريفُ الجنْـسِ** »[٢] نحـو : ﴿ **ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ** ﴾[٣] ﴿ **وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ** ﴾[٤] « **أهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدِّرهَمُ** »[٥][٦] .

« **وتعريـفُ العهـدِ** »[٧] في نحـو قولـه تعـالى : ﴿ **كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ** ﴾[٨] وقوله: خبراً عن عيسى عليه السلام: ﴿ **وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ** ﴾[٩] هو : عهدُ سلامِ[١٠] يحيى عليه[١١] السلامُ في قوله : ﴿ **وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ** ﴾[١٢] .

« **وفي الحروفِ كالواوِ والفاءِ** »[١٣] ولـو قـال : لامرأتِـهِ : إن دخلـتِ الـدارَ فأنتِ طالِقٌ . كان[١٤] تعليقاً ، ولو قال وأنتِ طالقٌ بالواو كان تَنْجيزاً .

ولو قال لعبده : أَدِّ إليَّ ألفاً وأنت حرٌّ ، بالواو لا يُعْتَقُ العبْدُ إلاَّ بـالأداءِ ؛ لأن الواوَ للحالِ ، والأحوال شروط .

---

(١) في الأصل : « إنما » حشو لا قيمة لها .

(٢) المفصل : ص ٤ .

(٣) من الآية ( ٣٤ ) من سورة النساء .

(٤) من الآية ( ١٣ ) من سورة يوسف .

(٥) في الأصل : « الدراهم » والمثبت من ب .

(٦) هذا قول نحوي انظره في : الأصول : ١ / ١٥٠ ؛ وشرح الكافيـة الشـافية ص ٣٢٢ ؛ والهمع ١ / ٢٧٥ .

(٧) المفصل : ص ٤ .

(٨) من الآية ( ١٦ ) من سورة المزمل .

(٩) من الآية ( ٣٣ ) من سورة مريم .

(١٠) في ب : « سلامى » .

(١١) في الأصل : « السلام » ساقط من والمثبت من ( ب ) .

(١٢) من الآية ( ١٥ ) من سورة مريم .

(١٣) المفصل : ص ٤ .

(١٤) في ب : « وكان » ساقط .

أما لو قال : فأنت حُرٌّ ، في هذه الصورةِ أنّه يعتقُ في الحـالِ قبـل الأداء ؛ لأنَّ العتق لدوامه يشبهُ المتعقب ، فكان معنى الفاءِ فيه موجوداً .

وأما « **ثم** » فإنه لو قال لامرأته قبل الدخولِ بها : أنْـتِ طـالِقٌ ثـم طـالِق إنْ دخلتِ الدارَ .

قال أبو حنيفة – رحمه الله – : يقع الأول ويلغى ما بعده ؛ لأنه سكتَ على الأول قولاً بكمال التراخي ، وعندهما(١) يتعلقن جملةً ويقعْنَ على الترتيبِ ، كـأن التراخي عندهما في حَقّ الوجودِ لا في حقِّ التكلمِ(٢) .

وأما « **لام الملك**(٣) »(٤) فإنـه إذا قـال لرجـلٍ : إن بعـتُ لـك هـذا الثـوبَ ، فامرأته طالق ، فدَسَّ المحلوفُ عليه ثوبَه في ثيابِ الحـالِفِ فباعـه ، لم يحنـثْ ؛ لأنَّ لامَ الملكِ دخل على البيْعِ أيْ : ذكر عَقيبه متصلاً به ، فيقتضـي تمليـكُ البيـعِ مـن المحلوفِ عليه ، وذلك إنما يكونُ إذا فعلَه بأمرِهِ ، وأمَّا إذا قَال : إنْ بعتُ ثوباً لك ، فإنه يحنثُ إذا باعَ ثوباً مملوكاً له سواءٌ كانَ بأمره أو بغيرِ أمـرِه علـمَ بذلـك أو لم يعلمْ ؛ لأنَّ لامَ التمليكِ دخلَ على الثوبِ أيْ : ذكـرَ عقيبـه علـى مـا ذكرنـا(٥) / [ ٨ / أ ] فيقتضي بيع ثوبٍ مملوكٍ للمحلوفِ عليه ؛ فإذا باع ثوباً ، مملوكاً له ، فقـدْ وجـدَ الشرطَ ، فيحنثُ .

وكذلك ثبوتُ حقِّ التمليكِ للأبِ عن حَاجَةِ مال الابن وثبوتِ نسـبه لـلأبِ إنما ثبتَـا بـلامِ الملـكِ المذكـورِ في قولـه تعـالى : ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ ﴾(٦) وقولـه عليـه السلام : « أنتَ ومَالُك لأبيكَ »(٧) .

---

(١) لَعَلَّ المقصودَ بـ« عندهما » محمد بن الحسن وأبو يوسف .

(٢) ينظر شرح فتح القدير : ٣ / ٥٩٥ ، وينظر المبسوط للسَّرْخَسِي : ٦ / ١٢٨ .

(٣) في الأصل « التملك » .

(٤) المفصل : ص ٤ .

(٥) في الأصل : « على ذكرنا » والمثبت من ( ب ) .

(٦) من الآية ( ٢٣٣ ) من سورة البقرة .

(٧) ينظر الحديث في سنن ابن ماجه باب ما للرجل من مال ولده من كتاب التجارات : ٢ / ٧٦٩ حديث رقم ٢٢٩١ ؛ والمسند لابن حنبل : ٢ / ١٧٩ برواية « أنت ومالك لوالدك » .

« **ومن للتبعيض** »[١] إذا قال لآخر : مَنْ ضربتَه من عبيدي فهو حُرٌّ ، فضربَهُم عُتقوا إلاّ واحداً منهم عند أبي حنيفة – رحمه الله[٢] – لمن التبعيضية ، وعند صاحبيه[٣] عُتقوا جميعاً[٤] ؛ لأن " مَنْ " للبيانِ ههنا عندهما .

« **وفي الحذفِ والإضمارِ** »[٥] .

والمحذوفُ : هو المتروك أَصْلاً ، ولا يكون في القائم مقامَهُ أثرُ المحذوفِ ، كقوله عز وجل : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[٦] فلو بقي أثرُ المحذوفِ لانجرتْ القريةُ ، والمضمر عكسُ ذلك نحو قوله : ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[٧] بإضمارِ وافعلوا ، أو : يكن الانتهاءُ .

وكقولهم[٨] : الأسدَ الأسدَ أيْ : احذرِ الأسدَ .

وفي أبواب الاختصارِ مثال الاختصارِ : قراءةُ من قرأَ : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾[٩][١٠] بفتح الباءِ ، أي : يسبِّحُ له[١١] رجالٌ بكسرِها ، وهو جوابُ مَنْ يسبح له ، والتَّكْرارُ كقولِهِ تعالَى : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[١٢] .

---

(١) المفصل : ص ٤ .

(٢) في ب : « الله » لفظ الجلالة ساقط .

(٣) المراد بصاحبيه : أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن .

(٤) ينظر الأصول للسرخسي : ١ / ١٥٥ .

(٥) المفصل : ص ٤ .

(٦) من الآية ( ٨٢ ) من سورة يوسف .

(٧) من الآية ( ١٧١ ) من سورة النساء .

(٨) في ب : « وكقولكم » .

(٩) من الآية ( ٣٦ ) من سورة النور .

(١٠) قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء . ينظر السبعة ص ٤٥٦ ؛ والنشر ٢ / ٣٣٢ ؛ والتيسير ص ١٦٢ ؛ والبحر ٨ / ٤٨ .

(١١) في ب : « له » ساقط .

(١٢) الآية ( ١٣ ) من سورة الرحمن ، وآيات كثيرة في السورة على هذا النسق .

وهي تجري مُجْرى التأكيد ، ومن الاختصار والتكرارِ أيضاً : ما لو كانَ لِرَجلٍ أربعُ نسوةٍ ، فطلقَ إحداهُنَّ ، فقيل له : من عَنَيْتَ منهنَّ ؟ فلو قال : هنداً .

أيْ : عنيتُ هنداً .

كان اختصاراً .

ولو قال : عنيتُ هنداً كان تكراراً ؛ لأنه كرر لفظَ السائلِ ، والمعنَى في الكلامين واحدٌ ، غيرَ أنه في التكْرَارِ يستدَلُّ على زيادةِ التأكيدِ ، وإلا فلا يَحْسُنُ التكْرارُ ؛ لاستغنائِهِ عنهُ حينئذٍ .

(( **وفي التطليقِ بالمصدَرِ ، واسمِ الفَاعِلِ** ))[1] فإنه لو قال : أنتِ طالقٌ ، ونوى الثلاثَ ، لا يصح .

ولو قال أنتِ طَلاَقٌ ونوى الثلاثَ ، صَحَّ ؛ لأن الطلاقَ مصدرٌ وهو جنسٌ يتناولُ الثلاثَ عند النيةِ .

(( **وفي الفَرْقِ بين أَنْ وإِنْ** ))[2] إلى آخره ، فإنه لو قال[3] لامرأتِهِ : أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار ، بكسْرِ[4] الهمزةِ ، لا تَطلقُ في الحالِ ؛ ما لم تدخلِ الدارَ ؛ لأنه تعليقٌ بحرفِ الشرْطِ ، ولو قالَ أنْ دخلْتِ الدارَ - بفتحِ الهمزةِ - تطلقُ في الحالِ ، كَأَنَّ معناه لدخولِكِ الدارَ ، فكان للتعليلِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ **أَن كَانَ ذَا مَالٍ** ﴾[5][6] أيْ : لأنْ كانَ ، ولو قالَ إذا لم أطلقْكِ فأنتِ طالقٌ .

قال أبو حنيفَةَ - رحمه الله - لا تطلقُ حتَّى يموتَ أحدهُما مثل قوله : إلَّمْ أطلقكِ فأنتِ طالقٌ .

---

(١) المفصل : ص ٤ .

(٢) المفصل : ص ٤ .

(٣) في ب : (( هو أنه )) .

(٤) في الأصل : (( بكسرة )) وهو خطأ والتصويب من ( ب ) .

(٥) من الآية ( ١٤ ) من سورة القلم .

(٦) في ب زيادة : (( وبنين )) .

وقال أبو يوسفَ[١] ومحمدٌ[٢] - رحمهما الله -:(( يقع كما فرغَ من اليمين ، مثلَ قوله : متى لم أطلقْك فأنتِ طالقٌ ، ولو (( قالَ[٣]: كُلّمَا تزوجتُكِ فأنتَ طَالِقٌ ، فإنها تطلقُ إذا تزوجَهَا كُلُّ مرةٍ ، بخلافِ قولِه : إن تزوجتُكِ وأشباهُها[٤] ))[٥] .

(( ومن أشباهها ))[٦] كلمةُ كلٍّ وكيف ، وكم .

(( **وهلاّ سفَّهُوا رأيَ محمدٍ بنِ الحسنِ** ))[٧] - رحمه الله - أيْ : لِمَ لَمْ ينسِبوا إلى السفاهةِ رأي محمد بن الحسن ؟ بسببِ ما بنى[٨] من المسائل في أَيْمَان المبسوطِ[٩] وغيرِه على النجْرِ[١٠][١١] .

(( **التراطنُ** ))[١٢] التكلمُ بالأعجميةِ .

(( الحلقةُ ))[١٣] بالتسكين : الدرعُ ، وحلْقةُ البابِ ، وحَلْقَةُ القومِ ، والجمعُ حَلَقٌ ، بفتحتين على غيرِ قياس .

---

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، الكوفي ، البغدادي : أبو يوسف صاحِبُ الإمامِ أبي حنيفة ، وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه ، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . المتوفى سنة ١٨٢ هـ .
أخباره في : الجواهر المضية : ٢ / ٢٢٠ ؛ والفهرست لابن النديم ص ٢٠٣ ؛ وابن خلكان : ٢ / ٣٠٣ ؛ ومرآة الجنان : ١ / ٣٨٢ ، ٣٨٨ ؛ مفتاح السعادة : ٢ / ١٠٠ ، ١٠٧ .

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني : أبو عبد الله ، إمام بالفقه والأصول ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة . له كتب كثيرة في الفقه ، والأصول . توفى سنة ١٨٩ هـ بالري .
أخباره في : الجواهر المضية : ٢ / ٤٢ ؛ والوفيات : ١ / ٤٥٣ ؛ والفهرست ص ٢٠٣ ؛ ومفتاح السعادة : ٢ / ١٧٤ .

(٣) في الأصل (( قال )) ساقط .

(٤) في ب : (( ومن أشباهها )) .

(٥) ينظر المبسوط للسرخسي : ٦ / ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ .

(٦) المفصل : ص ٤ .

(٧) المفصل : ص ٤ .

(٨) حرف يقتضيه السياق .

(٩) أيمان المبسوط كتاب في الفقه لمحمد بن يوسف الشيباني . ينظر الاعلام : ٦ / ٨٠ .

(١٠) النَّجْرُ : هو المقصد الذي لا يعدل ولا يجور عن الطريق . اللسان : ٥ / ١٩٥ (( نجر )) .

(١١) في ب : (( النحو )) .

(١٢) المفصل : ص ٤ .

(١٣) المفصل : ص ٤ .

وعن أبي عمروٍ[1] والواحِدة[2] حَلَقة[3] بالتحريك .

[ ٨ / ب ] / « وأُبَّهه »[4] أي عَظَمَةٌ وهي بضمّ الهمزة ، وتشديد الباء .

وقوله : « هـذا »[5] إشـارة إلى مـا ذكـرَ مـن مزايا علـمِ الإعـرابِ ومحاسـنه الفاتنةِ لأولي الألبـابِ ، وهـو مبتـدأ محـذوف الخبرِ أيْ : هـذا الـذي ذكرتُـه[6] ، وكلمة هذا إذا وقعتْ في مثـلِ هـذا الموقـعِ ، فلـه عنـد البلغـاء شـأن ، فنحـو[7] : ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾[8] أيْ : هذا الذي ذكرنا من وصْفِ الجنةِ هو للمتقين . ٥

أو هذا كما وصفنا .

ثم ابتدأ وقال : ﴿ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾ ، وقريبٌ من هذا قول أبي العلاءِ[9] :

---

(١) هو عمرو بن العلاء بن عمار المازني ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل البصرة في القـراءة واللغـة والنحو ، قرأ القرآنَ على سعيد بن جبير ومجـاهد . وروى عـن أنـسٍ بـن مـالك . وقـرأ عليـه اليريدي وعبد الله بن المبارك . ووفاته سنة ١٥٤ هـ .

أخباره في : مراتب النحويين : ص ١٣ ؛ أخبار النحويين البصريين : ص ٢٨ ؛ وكتاب السبعة : ص ٧٩ .

(٢) في ب : « الواحدة » ساقط .

(٣) ينظر رأي أبي عمرو بن العلاء في اللسان : ١٠ / ٦٢ « حلق » .

(٤) المفصل : ص ٤ .

(٥) المفصل : ص ٤ .

(٦) في ب : « كما ذكرته » .

(٧) في ب : « فنحو » .

(٨) من الآية ( ٥٥ ) من سورة ص .

(٩) أبو العلاءِ المعري هو : أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي ، المعـري . شـاعر ، فيلسـوف . ولد ومات في مَعَرَّة النعمان ، أصيب بالجدري صغيراً ، فعمى في السنة الرابعة مـن عمـره وقـال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة . له : لزومُ ما لا يلزمُ ، ويعرف باللزومياتِ ، وسقط الزند ، وضوء السقط . وتوفى سنة ٤٤٩ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان لابن خلكـان : ١ / ١١٣ ؛ ومعجـم الأدبـاء : ٣ / ١٠٧ ؛ وإنبـاه الرواة : ١ / ٨١ .

**فَهَذَا وَقَدْ كَانَ الشَّرِيْفُ[١] أَبُوهُمْ أَمِيرِ المعَالِي فَارسَ النَّظْمِ[٢] والنَّثْرِ[٣]**

« **وتفاريق العصا** »[٤] مثل في الشيء النافع ، ومنافعها : أن الراعي يذود بها غَنَمه ، ويدفعُ بها الذئبَ ، ويحاربُ بها[٥] الخاربَ ، أيْ : السارقُ للإبلِ ، ويهشُّ بها الوَرَقُ[٦] ، ويتكِيءُ عليها إذا أعيى ، ويصلُ بها الرشاء إذا قَصُرَ ، وإذا انكسرت نصفين اتخذتْ من كل نصفٍ ساجوراً ، أيْ : قلادَةُ الكلب ، وإذا انكسرَ السَّاجُورُ جُعِلَ أوتاداً ، وإذا انكسرتْ جعلت أشظَّة جمع شظاظٍ ، وهو العود الذي يجعل في عروة الْجُوَالِقَ ، ثم أَخِلّةٌ ، وقيل : كان لغَنِيّةَ الكلابيةَ ولدٌ شاطِرٌ[٧] فقُطِع أذُنه ، فأخذتِ الأَرْشَ .

ثم أنفه فأخذتْ الأرْشَ .

ثم شفتاه فأخذتْ الأرْشَ .

فأنشأت :

**أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ حقاً وَالصَّفَا[٨] أَنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيْقِ الْعَصَا**

وقيل : كان ولدُها يصارعُ الصبيانَ ، فكانوا يصرعونَه ويشجونَهُ ، فتأخذ هي الأرْشَ عند كلِّ شَجَّةٍ ، حتى تسمى غنيةً بعد فقرِها ؛ لأخذِها أُرُوشَ شِجَاجِ ابنِها ، ولو حَمَلْتَ تفاريقَ العصَا[٩] .

---

(١) في الأصل : « الشريف » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في النسختين : « النَّظْم والنثر » بينما في شروح سقط الزند : « فارسَ النَّثْرِ والنظمِ » .

(٣) انظر شروح سقط الزند : ٣ / ٩٦٥ .

(٤) ينظر المثل في : المفصل : ص ٤ ، وينظر جمهرة الأمثال : ١ / ٢٥٢ ؛ والمستقصى : ١ / ٢٦ ؛ ومجمع الأمثال ١ / ١١٨ ؛ وأورد العسكري ، والزمخشري « أبقى » وفي العسكري المشهور « خير » والميداني « إنك حين » .

(٥) في ب : « به » .

(٦) أيْ : يضرب بها الشجر ؛ ليسقط ورقه فترعاه غنمه . اللسان : ٦ / ٣٦٥ « هشش » .

(٧) الشاطر : هو الذي أعيا أهله ومؤدِّبه خبثاً . اللسان : ٤ / ٤٠٨ " شطر " .

(٨) مجمع الأمثال للميداني : ١ / ٣٧ ، وينظر هذا الخبر أيضاً وما بعده في اللسان : ١٠ / ٣٠١ مادة « فرق » ؛ وابن يعيش : ١ / ١٠ .

(٩) في الأصل : « العظا » والمثبت من ب .

في المثل (( **على مرافِقِ عصا موسَى عليه السلامُ** )) لكان فيه مساغٌ ، إذْ منافِعُها أكثرُ ، ومرافقها أوْفَرُ ، على ما أشيرَ إلى ذلك في التنزيلِ تفصيلاً وإجمالاً ، والتفاصيلُ مستقصاةٌ في التفاسيرِ[١] .

(( **العديْدُ** ))[٢] العددُ .

(( **اجْتَرأ** ))[٣] أيْ : أقدم غيرَ مبالٍ .

(( **التعاطي** ))[٤] التناولُ .

(( **غيرُ مُعْرِبٍ** ))[٥] أيْ : غيرُ عالِمٍ بالإعرابِ ، مأخوذٌ من أعْرَبَ كلامَه إذا لم يلحنْ إعرابَهُ ، أيْ : إذَا لم يُغيْره ، ولم يعدِلْ به عن الصوابِ .

(( **رَكِبَ عمياءَ** ))[٦] أيْ : طريقةٌ لا يهتدي سَالكُهَا ، ووصفَها بالعمَى ؛ لأنَّ الأعمَى لا يقدِر أنْ يهديَ غيرَهُ الطريقَ ، وقيل : ركب ناقةً عمياءَ .

(( **والخَبْطُ** ))[٧] ضربُ البعيرِ يدَه على الأرضِ من غيرِ استواءٍ (( **والعشوَاءُ** )) : ناقة في بصرِها سوءٌ ، تخطيءُ مرةً وتصيبُ أُخْرَى ، فإنْ قيل : الخبطُ على قول من جَعل العمياءَ صفةً للناقةِ كيفَ يستقيمُ قوله وخبط بالتذكير ؟ قلنا : إضافةُ الخبطِ إلى الراكبِ على هذا القولِ على طريقةِ إضافةِ فعلِ الدابةِ إلى راكِبِها ، كما في قولِ امرئ القيسِ[٨] :

---

(١) ينظر الكشاف : ٢ / ٥٣٣ ، وينظر البحر المحيط : ٦ / ٣٢٨ فما بعدها ، وينظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٣ / ١٤٤ فما بعدها .

(٢) المفصل : ص ٤ .

(٣) المفصل : ص ٤ وفي الأصل : (( اجتراء )) والمثبت من المفصل و ب .

(٤) المفصل : ص ٤ .

(٥) المفصل : ص ٤ .

(٦) المفصل : ص ٤ .

(٧) المفصل : ص ٤ .

(٨) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر ، آكِلُ المرار ، أبوه صاحب الملكِ المتوارث في كِندة ، وجده قرينُ الملوكِ من لخم وغسان .
أخباره في : الشعر والشعراء : ص ١٠٥ ؛ وخزانةُ الأدب : ١ / ١٦٠ ، ٣ / ٦٠٩ ، ٦١٢ وفي مقدمة ديوانه ؛ والأعلام : ٢ / ١٢ .

* **فَقُلْتُ لَهَا سِيْرِي وَأَرْخِي زِمَامَه**(١) *

فإنَّه أضافَ سيرَ البعيرِ إلى عنبرةَ .

قوله : « **وقال ما هو تَقَوُّلٌ**(٢) » قيل : قال : هذه ليست بقالَ التي تحكى بعدها الجملُ ، وإنَّما هي بمعنى فاهَ .

وأمَّا بمعنى الذي ، ومحلَّه النصبُ على أنَّه مفعولٌ .

قال : والتقوُّل والافتراءُ(٣) : الكذِبُ ، يقال : تَقَوَّلَ عليه ما لم يقلْ ، أي ادَّعَى عليه ما لم يقلْ .

يقال : منطقٌ « **هُرَاءٌ** »(٤) أيْ : فاسِدٌ ، قال ذو الرُّمَّة(٥) :

**لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيْرِ وَمَنْطِقٌ ... رَخِيْمُ الْحَوَاشِي لا هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ**

**وَعَيْنَانِ / قَالَ اللهُ كُوْنَا فَكَانَتَا ... فَعُولاَنِ بالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ**(٦) [ ٩ / أ ]

« **البُراءُ** »(٧) بالضم مبالغة في بريءٍ ، كعُجابٍ وكُرامٍ في عجيبٍ وكريمٍ ، ويروى بالفتح ، وهو في الأصلِ مصدرٌ(٨) ، والروايةُ هنا بالفتحِ ، ذكره في المقتبس(٩) محالاً إلى التخميرِ .

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

* ولا تُبْعِدِيني من جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ *

وهذا البيت في ديوانه ص ١٢ ؛ وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ١ / ١٠٥ ؛ واللسان ١١ / ٤٧١ « علل » .

(٢) ينظر المفصل : ص ٤ .

(٣) في الأصل : « الافراء » والمثبت من ب .

(٤) المفصل : ص ٤ .

(٥) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي : أبو الحارث ذو الرُّمَّة ، شاعر ، من فحول الطبقة الثانية في عصره ، وكان مقيماً بالبادية . توفى سنة ١١٧ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء : ١ / ٥٢٤ ؛ وطبقات فحول الشعراء : ص ٥٣٤ ؛ وخزانة الأدب : ١ / ١٠٦ فما بعدها ؛ ووفيات الأعيان : ٤ / ١١ ؛ والعيني : ١ / ٤١٢ .

(٦) ديوان ذي الرمة : ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٧) المفصل : ص ٤ .

(٨) المفصل : ص ٤ .

(٩) المقتبس : ١١ / أ ؛ والتخمير : ١ / ١٥٠ .

« **وهو المرقـاةُ** » أيْ : الإعـرابُ ، المرقـاةُ : الدرجـةُ - بـالفتحِ الموضـعُ - ، وبالكسرِ الآلَةُ .

قـال المصنِّـفُ : « **علـم البيـانِ : هـو التمييزُ بـين نظْـمٍ ونظْـمٍ ، فَاسِـدِه وصحيْحِه وفصيْحِه وأَفْصَحِه .**

**وعلمُ المعاني هو تمييزُ صحيحِ المعنى من فاسدِه .**

**والتفاوتُ بين صحيحِه وأصحِه .**

**وعلمُ اللغةِ هو : المعرفةُ بأفرادِ الكلِمِ ، وكيفيةِ موضوعاتِها .**

**وعلمُ النحوِ هو : المعرفةُ بأحوالِ الكلِمِ وكيفيةِ تركيباتِها .**

**وكلُّ واحد**(١) **منها صَنْعَةٌ على حِدَةٍ** »(٢) .

« **المطلِع** »(٣) الكافِلِ والموكَّلِ مجرورةٌ على أنَّها صفات لعلمِ البيانِ ، والكافِلُ الضامِنُ ، والموكَّلُ المجعولُ وكيـلاً بـهِ « **نُكَـتُ نظـمِ القـرآن** »(٤) هـي : المعـاني الدقيقةُ ، المفهومةُ منه ، وهي جمعُ نُكْتَـةٍ ، كبُرَق في جمـع(٥) بُرْقـةٍ ، وهـي أرضٌ ذاتُ حجارةٍ .

وأمَّا قولُهم في جمعِها نِكَاتٌ ، فوجهُهُ : أنْ يجعلَ الألفُ فيها للإشباعِ كما في مُنْتَزَاحٍ أصلُه ، مُنْتَزَحٌ أيْ : مبتعدٌ(٦) ويقال : النِّكـاتُ - بالكسـر - قياسـاً علـى نُطْفةٍ ونِطَافٍ وبُقْعةٍ وبِقَاعٍ .

قال في المُغْرِب : « النُّكتةُ هي الجمْلَةُ المنقَّحَةُ المحذُوفةُ الفُضُولِ »(٧) .

« **المعادِنُ** »(٨) مواضِعُ الذهبِ والفضةِ ، وهي مستعارةٌ هنا .

---

(١) في ب : « واحد » ساقط .

(٢) تنظر هذه التعريفات بفصها ونصها في المقتبس : ١١ / أ .

(٣) المفصل : ص ٤ .

(٤) المفصل : ص ٤ .

(٥) في الأصل : « جمع برقة » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « متعبد » والمثبت من ب .

(٧) المغرب ص ٤٦٥ .

(٨) المفصل : ص ٤ .

(( **أَنْ تعافَ** ))[1] في محلِّ النصبِ على ، أنه مفعولُ المريدِ ، وضحَ إعمالُه ؛ لاعتمادِه على اللامِ بمعنى الذي ، نحو : الضاربُ أباه زيداً ، أيْ : كالذي أراد أنْ تعافَ .

(( **مواردُ الخيرِ** ))[2] والباءُ في : بمراده[3] بمنزلتها ، في قولِك : أردتُ به كذا ، وظننتُ بك خيراً إذا جعلتَهُ محلاًّ للإرَادَةِ ، والظنِّ بمنزلَةِ " في " ظرفاً ، يقال : عافَهُ ، أيْ : كرِهَهُ ؛ من عافَ الطعَامَ : إذا كرِهَهُ و لم يتناوله .

ومنه : العَيُوفُ من الإبلِ للذي يشمُّ الماءَ فيدعُه وهو عطشانُ .

فإنْ قيلَ : في ترتيبِ هاتين الجملتينِ : أعني السادَ ، والمرتد ، وما يتعلق بهما شبهه ، وهي : أنَّ من حَقِّ بليغِ الكلامِ أن يترقَّى المتكلمُ في مثلِ هذا الموضِع من الأدنى إلى الأعلى ، كما نقول : فيمن أصابتْهُ عِزَّةُ المـاءِ في قفرٍ : كَادَ أن يلقى شدةً ، ويموتَ عطشاً .

ولو عكستَ كنتَ كاللاغِي في ذكرِ الوصفِ المتأخرِ ؛ إذْ المتقدمُ أكملُ وأعمُّ .

قلنا : هذا كالواردِ على طريقةِ : الرحمن الرحيم ، أو تقول الواو لا يقتضي الترتيبَ ، ألاَ تَراكَ لو قلت : الطائرُ فَرّخَ وَبَاضَ ، فإنه يصحُّ ؛ لما قلنا .

فكذا هنا .

(( **ولقد نَدَبَنِي** ))[4] أيْ : دعاني ومنه الندْبَةُ ؛ لأنهُ دعاء الميتِ .

(( **الحَدَب** ))[5] في الأصلِ الانحناءُ ، ثم جُعِل عبارةً عنِ الشفقةِ المطلقةِ ، الشفقةُ : الرقّةُ اسمُ من الإشفاقِ .

---

(١) المفصل : ص ٤ .

(٢) المفصل : ص ٤ .

(٣) في ب : (( موارده )) .

(٤) المفصل : ص ٥ .

(٥) ينظر المفصل : ص ٥ ، وينظر الصحاح : ١ / ١٠٨ (( حَدَبَ )) .

(( **والأشْيَاعُ** ))(١) الأتباع ، يحتمل : أنْ يكون جمع شيعةٍ فِعلَتٍ ، كفِرقةٍ لطائفةٍ شاعتْ أيْ : تبعتْ ، على ما ذكَرَ في الكشافِ : (( جمعاً وارداً على غيرِ قياسٍ أو جمعَ شيعٍ ، مخففَ شيَّع كقيّلٍ وأقيالٍ ))(٢) .

(( **الْحَفَدَةُ** ))(٣) : الأعوانُ والخدَمُ ، جمعُ حافِدٍ كطَلَبَةٍ وفَسَقَةٍ في جمعِ طالبٍ وفاسقٍ ، من الحَفْدِ وهو الإسراعُ في الخدمةِ ، ومنه (( **وإلَيْكَ نَسْعَى ونَحْفِدُ** ))(٤)، (( **الأَدَب** ))(٥) اسمٌ يقعُ على كل رياضةٍ محمودةٍ يَتَخَرَّجُ بها الإنسانُ في فضيلةٍ من الفضائِلِ وهو في الأصلِ الدعاءُ إلى الطعامِ ، ومنه المَأْدَبَةُ ، ثم غلبَ / استعمالُه [ ٩ / ب ] على(٦) علمي اللغةِ والإعرابِ ، كالفقهِ والكلامِ في اختصاصهما بالنوعين المعروفين(٧) من العلمِ بعد شيوعِهما في بابيهما من الفَهْمِ والتكلُّمِ .

واللامُ في (( **لانشاءِ كتابٍ** ))(٨) ، متعلّق بنَدَبني .

(( **والترتيبُ** ))(٩) وضعُ كلِ شيءٍ في رتبتِه أيْ : منزلتِه ، وقولُه : (( **فانشأت** ))(١٠) معناه ، فكان(١١) ما تقدَّمَ من افتقارِ الناسِ إلى تعليمِ العربيةِ سبباً للإنْشَاءِ .

---

(١) ينظر المفصل : ص ٥ .

(٢) ينظر الكشاف : ٢ / ٥١٩ .

(٣) ينظر المفصل : ص ٥ .

(٤) ينظر غريب الحديث : ١ / ٤٠٦ ؛ ومعاني القرآن : ٢ / ٧٤٧ .

(٥) ينظر المفصل : ص ٥ ، وينظر تاج العروس : ١ / ١٤٤ (( أدب )) .

(٦) في ب : (( على )) ساقط .

(٧) في ب : (( المعروف )) .

(٨) المفصل : ص ٥ .

(٩) المفصل : ص ٥ .

(١٠) المفصل : ص ٥ .

(١١) في ب : (( وكان )) .

(( **ويملأُ سجَالَهُمْ** ))[١] فإنْ قيلَ : كيفَ يملأ الكتابُ سجالَهُمْ ، والسَّجْلُ هو الدلْوُ المليء ماءً ؟ قلنا : هذا على الصفةِ المشارفةِ على طريقةِ (( **مَنْ قَتَلَ قَتِيْلاً** ))[٢].

وقوله تعالى : ﴿ **إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ** ﴾[٣] والأَوْجَهُ فيه أنْ يقالَ : هذا الذي ذكرَه من السؤالِ والجوابِ مما يُسْتَغْنَى عنه على ما فسَّرَ الجوهريُّ السَّجْلَ في الصحاحِ : (( **بأنَّهُ الدَّلْوُ إذَا كَانَ فِيْهِ مَاء قلَّ أو كَثُرَ ، ولا يُقَالُ لَهَا وَهِيَ فَارِغَةٌ سَجْلٌ وَلاَ ذَنُوبٌ** ))[٤] إلاَّ أنْ يكونَ معناه عند السائلِ هو الدلوُ المليءُ ماءً ، كما هو المذكورُ في بعضِ كتبِ اللغةِ ، (( **ترجمَ الكلامَ** ))[٥] فَسَّرَهُ بِلسانٍ آخرَ ، والمرادُ هَهُنَا : التسميةُ (( **سماهُ مُفَصَّلاً** )) تشبيهاً بالعِقْدِ المفَصَّلِ ، وهو : العِقْدُ الذي جُعِلَ بينَ كلِّ لؤلؤتين[٦] خَرَزَة ، وههنا أيضاً : جعلَ بين كلِّ مسألتين فصلاً ، فشبَّه المسألةَ باللؤلؤةِ ، أو سمَّاهُ مُفَصَّلاً ؛ لأنهُ فَصلَ بين كلِّ مسألتين بفصلٍ على حدةٍ .

(( **مقسوماً** ))[٧] انتصابُه على الحالِ من هذا الكتابِ ، والعاملُ فيها فأنشأتُ (( **أربعةَ أقسامٍ** ))[٨] منصوبٌ على المصدرِ من مقسوماً نحوُ : ضربتُه أربعَ ضرباتٍ ، ونظيرُه قوله تعالى : ﴿ **فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ** ﴾[٩] على قراءةِ النصبِ ، وقوله : (( **في المشترك** )) أيْ : المشتركِ[١٠] فيه ، ونحوُه في شعره أيضاً[١١] :

---

(١) المفصل : ص ٥ .
(٢) ينظر الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٣ / ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ، ٢٧٩ ، ٥ / ٤٥ ، ٥٠ ، ٥ / ٣٠٦ برواية (( من قتل كافراً )) ؛ وينظر الحديث في سنن أبي داود كتاب الجهاد ، باب في السلب يُعطَى القاتل ٣ / ١٥٩ فما بعدها ؛ وينظر سنن الدارمي ، كتاب السير في باب من قتل قتيلاً فله سلبه ٢ / ٣٠١ برواية (( من قتل كافراً ... )) .
(٣) من الآية ( ٣٦ ) من سورة يوسف .
(٤) ينظر الصحاح : ٥ / ١٧٢٥ (( سجل )) .
(٥) المفصل : ص ٥ ، وينظر تخريج القول في الصحاح : ٥ / ١٩٢٨ (( رجم )) .
(٦) في ب : (( لُؤلُؤة )) .
(٧) المفصل : ص ٥ .
(٨) المفصل : ص ٥ .
(٩) من الآية ( ٦ ) من سورة النور ، وينظر القراءة في : السبعة ص ٤٥٢ ؛ والنشر ٢ / ٢٣٠ ؛ والتيسر ص ١٦١ ؛ والبحر ٨ / ١٦ ؛ والحجة ص ٤٩٥ .
(١٠) (( المشترك )) ساقط من الأصل .
(١١) في ب : (( أيضاً )) ساقط .

أَضْحَى نَوَالُكَ بين الْخَلْقِ مُشْتَرَكاً     لَكِنَّ عِزَّكَ عِزٌّ غَيْرُ مُشْتَرَكِ[١]

« **النِّصَابُ** »[٢] : الأصلُ ، مركزُ الرجلِ : موضعُه . « **فرائدُ الدرِ** »[٣] كبارُها جمعُ فريدةٍ . « **التلخيصُ** »[٤] : التبيينُ والشرْحُ .

« **غير المخِلِّ** »[٥] أيْ : غيرَ مخلٍ إيجازُه من أخلَّ الرجلُ بمركزِهِ أيْ : تركَهُ ، وإنَّما ذكَر هذا ؛ لأنَّ الموجزَ لا يكادُ ينفكُّ عنه ، وكذلِك غيرُ « **المُمِلِّ** » بطوله وصَفَهُ به ؛ لأنَّهُ لا ينفكُّ عنه أيضاً ، واشتقاقُ الملاَلِ من المَلَّةِ وهو الرَّمادُ الحارُّ ؛ لأنَّ من مَلَّ شيئاً حَمِيَ قلبُه .

« **اقتبسَ** »[٦] ناراً وعلماً : استفادَ ، وقيل : اقتبسَ علماً ، وقَبَسَ ناراً . وقيل : اللغتان فيهما معاً[٧] .

« **ومناصَحةً** »[٨] منصوبٌ بلم أدخرْ على أنَّه مفعولٌ لَهُ ، ثم المناصحةُ ، والنصيحةُ ، لا يرادُ بهما في هذا المقام الموعظةُ ، بل يرادُ به[٩] إتقانُ[١٠] العمَلِ ، مِنْ نَصَحَ الخياطُ الثوبَ ، إذا أنعمَ خياطتَهُ . « **ثمرتي** »[١١] دعاءٌ قيل : الدعاءُ هو : الثمرةُ ، وكذا « **الثناءُ** »[١٢] والإضافةُ للبيانِ ، كعشرةِ دراهمَ ومَنَوَا سَمَنٍ ،

---

(١) ديوان الزمخشري لوحة ١٦١ / ب .

(٢) المفصل : ص ٥ .

(٣) المفصل : ص ٥ .

(٤) المفصل : ص ٥ .

(٥) المفصل : ص ٥ .

(٦) المفصل : ص ٥ .

(٧) ينظر اللسان : ٦ / ١٦٧ « قبس » .

(٨) في الأصل : « مصاحة » والمثبت من ب .

(٩) المفصل : ص ٥ .

(١٠) في ب : « به » ساقط .

(١١) في ب : « إيقان » .

(١٢) المفصل ص ٥ .

أفادَتْ كلمةُ كُلِّ في كُلِّ خيرٍ ما أفادتهُ اللامُ من معنَى الاستغراق ، فلذلــكَ صــار كأنه قال : (( **عليَّ الخيرَ والتأييدَ** ))[١] ، و(( **المليُّ** ))[٢] أصله الهمزةُ من مَلُؤَ الرجلُ إذا[٣] ، صَارَ ملياً أيْ : مُطيقاً للأمورِ .

والملأُ : الأشرافُ ؛ لأنهم مَلأوا بكفاياتِ الأمورِ ، وأُريدَ هنا القادِرُ القويُّ .

٥ والضميرُ في / فيه للكتابِ في (( **فأنشأْتُ** ))[٤] هذا الكتابَ أوْ للطالبِ ؛ لتقدم مــا [ ١٠ / أ ] يدل عليه .

(( **و**[٥] **التسدِيدُ** ))[٦] من السَّدَادِ[٧] ، وهو : القصدُ إلى الحق ، يقالُ : سَــدَّدَ[٨] السهمَ نحو الرَّمِيةِ ، إذا لم يَعْدِلْ به عن سَمْتِهَا .

---

(١) المفصل ص ٥ .

(٢) المفصل ص ٥ .

(٣) في ب : (( أيْ : إذا )) .

(٤) المفصل ص ٥ .

(٥) في ب : (( و )) ساقط .

(٦) المفصل : ص ٦ .

(٧) في الأصل (( من الساد )) والمثبت من ب .

(٨) ينظر اللسان (( سدد )) ٣ / ٢٠٨ .

## [ فصل : ( في مَعْنَى الكِلمَةِ والكَلَامِ )[١] ][٢]

ذكر الإمامُ السكَّاكِيُّ[٣] في المفتاح : « علمُ النحوِ أن تنحُوَ معرفةَ كيفيَّةِ التركيبِ فيما بين الكَلِمِ ؛ لتأديةِ أصلِ المعنى مطلقاً بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراءِ كلامِ العربِ ، وقوانين مبنيَّةٍ عليها ؛ ليحترِزَ بها عن الخطأِ في التركيبِ من حيثُ تلك الكيفيةُ قال[٤] : وأعني بكيفيةِ التركيبِ تقديمَ بعضِ الكلمِ عن بعضٍ ، ورعايةَ ما يكون من الهيئاتِ »[٥] .

ثم إنّما استمرتْ العادةُ في كتبِهم في تقدمةِ قسمِ النحوِ على قسمِ الصرفِ ، وإنْ كانتْ عامَّةُ تعلقاتِه في أواخرِ الكَلِمِ ، وتعلقاتُ الصرْفِ متساويةُ[٦] الأقدامِ ، في الأوائلِ ، والأواسطِ[٧] ، والأواخرِ منها ، من قِبَلِ أنْ النحوَ أغلبُ وأكثرُ وقوعاً في الكلامِ ، فكانت الحاجةُ إليه أَمَسَّ ، وكان أهمَّ ، وتقديمُ الأهمِ[٨] من المناسبةِ ، ثم للناس في سبَبِ وضعِ النحوِ اختلافٌ[٩] ، وعامةُ الأقوالِ : في أنّ أولَ ما أخِذ

---

(١) المفصل : ص ٦ .

(٢) في ب ما بين القوسين بياض في الصورة ناتج من كتابة العناوين بالمداد الأحمر .

(٣) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكَّاكي الخوارزمي ، الحنفي : أبو يعقوب سراجُ الدين ، عالم بالعربية ، والأدب ، ولد وتوفى بخوارزم ، ومن كَتَبه مفتاحُ العلومِ مطبوع . وتوفي سنة ٦٢٦ هـ .

أخباره في : الجواهر المضية : ٢ / ٢٢٥ ؛ بغية الوعاةِ : ٢ / ٣٦٤ ؛ ومفتاحُ السعادةِ : ١ / ١٨٨ .

(٤) « المصنف » زيادة في ب .

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٧٥ .

(٦) في ب : « مساوية » .

(٧) في ب : « الأوساط » .

(٨) في ب : « الأهم » ساقط .

(٩) ينظر في سبب وضعِ النحوِ : نزهة الألباءِ في طبقاتِ الأدباءِ ص ١٨ فما بعدها ؛ وطبقات النحويين ص ٢١ فما بعدها ؛ والأغاني ١٢ / ٤٤٦٥ ؛ ومفتاح السعادة ١ / ١٤٢ .

عنه أبو الأسودِ الدؤلي[١] ، صاحبُ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ - رضي الله عنهُما - ، وإنما سُمِّي هذا النوعُ من العلمِ نحواً تبركاً بلفظِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ - رضي الله عنْه - ، فإنه لما بلغهُ أنَّ ابنةَ خويلدٍ الأسديِّ تقول : إنَّ أبُويَ مات ، وترك كذا وكذا ، دعا أبَا الأسودِ ورسمَ له رسماً من الرفعِ ، والنصبِ ، والخفضِ ، ثم بسطَ ذلك أبو الأسودِ بعضَ البسطِ ، فلمَّا[٢] تقدرَ لهُ الفراغُ من بعضِ أوراقِهِ عرضَه على أميرِ المؤمنين عليٍّ ، فقال : « نعمَ النحوُ الذي نحوتَهُ » فَسُمِّي بذلك[٣] نحواً .

وفي الكشافِ : « ويُحْكَى أنَّ أعرابياً سمِعَ رجُلاً يقرأُ : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ﴾[٤][٥] بالجرِّ ، وهي قراءةُ على الجوارِ أو على القسمِ ، فقال : إنْ كانَ الله بريئاً من رسولِه فأنَا منه بريءٌ فَلَبَّبَهُ الرجلُ إلى عمرَ فحكَى الأعرابيُّ قراءتَهُ ، فعندَ ذلك أمر عمرُ بنُ الخطابِ - رضي الله عنه - بتعلمِّ العربيةِ »[٦] .

ثم إنَّما قُدِّمَ هذا الفصلُ الذي فيه تفسيرُ الكلمةِ والكلامِ على ذِكْرِ سَائِرِ الأقسامِ ، وإنْ كانَ خليقاً بأنْ يقعَ في المشتركِ ، باعتبارِ معنى الاشتراكِ فيهما للأنواعِ الثلاثَةِ ؛ لتنجزَ الحاجةُ إلى معرفتها ؛ لِمَا أنَّ الكلامَ في الأنواعِ وتركيبها متوقفٌ على معرفةِ الجنسِ أولاً .

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي ، الكناني ، واضعُ علم النحو ، كان من الفقهاءِ والأعيان ، والأمراءِ والشعراءِ والفرسان ، والحَاضِرِيْ الجواب من التابعين . وكانت وفاته سنة ٦٩ هـ في البصرة .
أخباره في : مراتب النحويين : ص ٢٤ ؛ وأخبار النحويين : ص ١٣ ؛ والشعر والشعراء : ص ٧٢٩ ؛ وطبقات النحويين : ص ٢١ ؛ وإنباه الرواة : ١ / ٤٨ .

(٢) في ب : « فلا » .

(٣) في ب : « لذلك » ، وينظر الهامش رقم ( ٩ ) في الصفحة السابقة في سبب وضع النحو .

(٤) من الآية ( ٣ ) من سورة التوبة .

(٥) ينظر البحر المحيط : ٥ / ٣٦٧ ، والدر المصون : ٦ / ٨ ؛ والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٧١ ، وفيه القراءة والتوجيه لقراءة الجوار أو القسم .

(٦) الكشاف : ٢ / ١٧٣ ، ١٧٤ .

وقوله : (( **الكلمةُ**[١] ))[٢] مبتدأ ، واللَّفظـةُ الدالـةُ إلى آخرهـا خـبره ، فكلمـة " هي " للفصلِ عند البصريـينَ ، وللعمـادِ عنـد الكوفيـينَ وستسـمع أحكامَهـا في مسائِلِ المضمراتِ[٣] إن شاء الله تعالى .

و(( **اللفظُ** )) جنس يشترِكُ فيـه المهمـلُ وغـيرُه ، فبقولـه الدالـة علـى معنـى ، خرجَ المهملُ ؛ لأنّه لا يدلُّ على المعَنى ، واختارَ اللفظَ من بين الأشياءِ الـتي تـدلُّ على المعاني ، وهي خمسةٌ : الخطُّ ، والعقدُ ، والإشـارةُ ، والنُّصْبَـةُ[٤] ، واللفـظُ ؛ لكـونِ اللفـظ أشـد تأثـيراً في فَهْـمِ السـامِعِ ، لتعلقِـهِ بـالنطقِ ؛ ولأنَّ الكـلامَ هـو الموضوعُ للسانِ وكلامُ العبادِ يحصلُ باللفظِ .

فإنْ قيلَ : ما فائِدةُ هذهِ[٥] التاءِ التي للوحدةِ ؟ قلنَـا : هـي للاحـترازِ عَمَّـا دَلَّ على المفردِ ، وهو مركبٌ ، كـ (( **بَرَقَ نَحْرُهُ**[٦] )) ، فإنَّه / وأشباهَهُ غيرُ منخرطٍ في [ ١٠ / ب ] سلكِ الكلمةِ .

ألا ترى[٧] أنَّ (( **بَرَقَ** ))[٨] وُضِعَ غيرَ منضمٍ إليـه (( **نحـرُه** )) ، فبعـد الـتركيبِ تحولاً إلى معنىً غيرَ ما كَانا عَلَيْهِ .

وقوله : (( **مفردٌ** ))[٩] : احترازٌ عن المعنى التامِ ؛ لأنَّ قولَهُ معنى يعمُّ التامَ منـه وغيرَ التامِ ، والمرادُ بالمفردِ : هو الثاني ، والتامُ كمـا في ضـربَ زيـدٌ ؛ لأنَّ ذلـك معنىً أيضاً ، وعن هذا خرجَ الجوابُ لقـولِ مَـنْ قـال : إنَّ قولَـهُ معنـى نكـرةٍ في

---

(١) المفصل : ص ٦ .

(٢) في الأصل : (( اللفظ )) والمثبت من ب .

(٣)

(٤) النُّصْبَـةُ : السـارية المنصوبـة لمعرفـة الطريـق . اللسـان : ١ / ٧٩٥ نصـب ، وتـاج العـروس : ١ / ٤٨٦ " نصب " .

(٥) في الأصل : (( هذا )) .

(٦) في ب : (( نحره )) ساقط .

(٧) في ب : (( ألا يرى )) .

(٨) في ب : (( انحره )) زائدة .

(٩) المفصل : ص ٦ .

موضِعِ الإثباتِ ، فكانَ مفرداً لا محالَةَ ؛ لما أنَّ النكرةَ في موضِعِ الإثباتِ تخصُّ ؛ كَمَا في جَاءَني رجَلٌ فحينئذٍ كان .

قوله : (( **مفردٌ** )) مستغنىً عنهُ .

قلنا : إنَّ قولَه (( **مَعْنَى** )) لِمَا صحَّ إطلاقهُ على المعنَى التامِ الذي ذكرْنا ، وإنْ كانَ في موضِعِ الإثباتِ ، كالاسمِ المشتركِ ، يصحُّ إطلاقُه على كُلِّ فردٍ من أفرادِه على طريقِ البدليةِ ، فاحتيجَ هَهُنَا أيضاً : إلى الاحتراز عن المعنَى التامِّ ، بقوله : مفردٌ ؛ لئلاَّ يُفْهَمَ أنَّ المرادَ منه المعنى التامَّ ، وقيل : هو احترازٌ عما يدلُّ على معنىً ملفوظٍ بجزئِه ، نحو : قامَ زيدٌ ، وقُمْ ، واقعُد ؛ إذ نحو هذا لا يقالُ لَه كلمةٌ .

وقيل : (( **المفرد** ))[1] احترازٌ عن المركبِ نحو المضافِ والمضافِ إليه ، وقيل : هو احترازٌ عما يؤخذُ من جهتينِ فصاعداً ، نحوُ : الرجلُ والكتابُ ، وقولُهُم : كلمةُ الشهادةِ ، وكلمةُ اللهِ هيَ العُلْيَا ، وكلمة الحويدرةَ[2] بقصيدته[3] وأمثالُها ، من بابِ إطلاقِ اسمِ البعضِ عَلَى الكلِّ ، وبهذا يتبيَّنُ : أنَّ المنوّنَ أيضاً مركبٌ ، كالمحلَّى باللامِ .

وذكرَ في المقتَبس[4] مجالاً إلى شرحِ ابنِ الحاجبِ[5] ، قيل : إنما وصفَهُ بالإفرادِ ؛ لأنَّ المعنَى ينقسم إلى وضعيٍّ وحكميٍّ ، فالوضعِيُّ نحوُ : رجُلٍ وغلامٍ ، والحكميُّ[6] أشياءُ مجوَّزةٌ في حكمِ المفردِ كإبلٍ ورجالٍ ، فإن قيل : هَبْ أنَّ نحوَ

---

(١) المفصل : ص ٦ .

(٢) الحويدَرةُ : اسم شاعر وهو قطبة بن أوس بن محصن بن جرول ، المازني الفزاري الغطفاني : شاعر جاهلي مقل . يلقب بالحادرة أو الحويدرة . لم يعرف تاريخ وفاته .

أخباره في : الأغاني ص ١١١٤ - ١١٢١ ؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٧ / ٢٤٠ ؛ وتاج العروس ٣ / ١٣٠ (( حدر )) . وقد حقق الدكتور ناصر الدين الأسد ديوانه ونشره .

(٣) في ب : (( لقصيدته )) .

(٤) ينظر المقتبس : ١٣ / ب .

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٠ .

(٦) في ب : (( الحكمي )) ساقط .

إبلٍ كذلك أيْ : في حُكْمِ المفردِ ، فأمَّا نحوُ رجالٍ فإنما بُني على لفظِ رَجُلٍ فزيْدَ فيه ، وبُدل للدلالةِ على الجمْعِ ، فاللفظ فيه يُنْبِئُ عن معنيين : الجنس ، والجمع ، فهلاَّ قلتُ : هو كلمتانِ ، وهكذا رُجَيْلٌ وكوفيٌّ ! قلنا : هذا إنما يستقيمُ أنْ لو بقيتْ الكلمةُ بعد هذا التصرفِ على ما كانتْ عليه قبْلَهُ ؛ ولذلكَ تغيرَ المعنى ، والحكمُ عند تغيرِ اللفظِ .

أما المعنَى ، فلأنَّ كُوفَةَ مثلاً كان اسمُ بقعةٍ ، فصارَ اسمَ رجلٍ ، وكان لفظُ الرجلِ مُكَبَّراً ، وبقولك : رُجَيْلٌ صارَ مصغراً .

وأمَّا الحكمُ فلأنَّه كان اسماً فصارَ وصْفاً وكانَ علَماً فصار جنْساً ، فإنْ قيل : الصيغةُ في مسلمون باقيةٌ فينبغي أن يكونَ كلمتين ، فإن الواوَ تدلُّ على غير ما تدلُّ عليه مُسْلِمٌ فهو .

وقولنا : الرجلُ سَواءٌ .

قلنا : إن الواوَ في مسلمونَ بمنزلةِ حركةِ الدالِ من زيْدٍ في الدلالةِ على اختلافِ الحالِ دونَ الذاتِ ؛ فإذا قلتَ : جاءَني مسلمون ، فهو بمنزلةِ قولِكَ : جاءني[1] مسلمٌ ، فكما لم تقلْ في جاءَ مسلمٌ ، هو كلامٌ مشتملٌ على ثلاثِ كلماتٍ كذا هذَا ، ثم قالَ صاحبُ المقتبسِ : « قلت : ولا يبعدُ أنْ يقالَ في الرجُلِ أو المسلمونَ إنهمَا كلمتان ؛ لأنَّ دلالةَ اللامِ في قولنا : الرجلُ ، كدلالةِ التنوين في قولنا : رجلٌ ، في كونِ كل واحدٍ منهما حرفاً دالاً على معنىً ، وإن كانَا لا يستقلانِ استقلالَ الكلماتِ / المستبدَّة ، ألا تراهم[2] قالوا في « **ذلكَ** » ؛ [١٠/ب]
أيْ : في لفظِ « **ذلك** » أنه ثلاثُ كلماتٍ : اسمُ الإشارةِ ، واللامُ ، والكافُ ، فلا عليكَ أيضاً في نحو : مسلمونَ أنَّه كلمتان ؛ وذلك لأنَّ الكلمةَ التي تجدُ في كتبهم هي الموضوعَةُ على مجرد الجنس ، من غير نظرٍ إلى شيءٍ زائدٍ على معناه ، نحو : رجلٌ ، كتابٌ ، غلامٌ ، وأشباهُهَا ، مما يُعَدُّ غيرُ مركبٍ تركيباً[3] إضافياً ،

---

(١) في الأصل : « جاء » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « ألا يراه » .
(٣) في ب : « تركيبها » .

والواوُ والنونُ في مسلمون بمنزلة الضمير والتنوينِ في مسلمٍ ، لتركيباً إضافياً ؛ لأنَّ اللفظَ قصِدَ به الجنسُ معَ التمكنِ ، وهُمَا دلالتانِ مختلفتانِ ، فكذلك مسلمون »[١] فإن قيْلَ : أليستْ وحدةُ اللفظِ مغنيةً عن ذكرِ المفردِ ؟ قلنا : لا[٢] .

فكم من معنى تامٍ ، واللفظُ موحَّدٌ ، فإنْ شئْتَ فانظرْ في انصُرْ ونحـوه ، فـإنْ قيل : أجمعوا عن آخرهِم أَنَّ مثلَ انْصُرْ كـلامٌ ، ولا ينعقـدُ الكـلامُ مـن أقـلِّ مـن كلمتينِ ، فعُلِمَ بهذا أنه لا يشترطُ اللفظةُ[٣] للكلمةِ .

قلنا تلك اللفظةُ وهي أَتَتْ المنطوقُ بها ؛ لأنها مفهومةٌ ، فكلُ عـالمٍ بالعربيـةِ إذا سمعَ قولكَ : انْصُرْ لا شك أنه يفهمُ منــه أن التقدير : انْصُـرْ أنـتَ ، ولهـذا لم توضع ؛ لأن اللفظَ للمعنَى وقدْ حصلَ المعنَى ، والمفهوم له حكمُ المنطوقُ به .

ألا تراهم يتركونَ الموصوفَ ويُقيمونَ الصفةَ مقامــه ؛ إذا ظهـر أمـرُه ظهـوراً يستغنى معه عن ذكرهِ ، كما في قوله :

* وَعَلَيْهِمَا مَسْرُوْدَتَانِ قَضَاهُمَا[٤] *

أيْ : درعـانِ مسـرودتان ، وكذلـك قوله تعـالى : ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾[٥] « بالوضعِ احترازٌ عَمَّا يغلطُ فيه العامَّةُ كالميشومِ في المشؤومِ من شُـئِمَ ، وهـو وإنْ دَلَّ[٦] على معنى عندهم ؛ فإنَّه لم يُسمِّ كلمةً لعدمِ الوضعِ »، هكذا[٧] في الأقليدِ[٨].

---

(١) ينظر المقتبس : لوحة ١٤ / أ .

(٢) في الأصل : « بلى » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « اللفظ » .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

* دَاوِدُ ، أو صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ *

والبيت لأبى ذؤيب الهذلي وهـو في شـرح أشـعار الهذليـين : ١ / ٣٩ ؛ واللسـان : ١٥ / ١٨٦ « قضى » ؛ والرواية في أشعار الهذليين « ماذِيَّتانِ » .

(٥) الآية ( ٧٠ ) من سورة الرحمن .

(٦) في الأصل : « دلت » والمثبت من ب .

(٧) في ( ب ) : « هذا » .

(٨) ينظر الأقليد : لوحة ٧ / أ .

وأما ما ذُكِرَ في التخمير[١] ، فيدل على : أنَّ المحرفَ عن الوضْعِ إذا دَلَّ على المعنى فهو كلمةٌ أيضاً ، وعن هذا ذكرَ أنَّ فيما ذكرَهُ الشيخُ من تحديدِ الكلمةِ بحثاً ، وذكر فيه مؤاخذاتٍ فقالَ : قوله : بالوضْعِ غيرُ مفتقرٍ إليه .

وأمَّا المحرفُ نحو : ميشومُ في مشؤومٍ ، والشَّمَعُ بالتحريْكِ وبالتسكينِ ، والعامَّة يقولون : " شعمَ " ونحو : المُشبَّق في المُشبَّكِ ، فقد خرج بقوله : الدالةُ[٢] على معنىً ، وذلك لأن المحرفَ لو لم يكنْ له[٣] معنى أصْلاً فكانَ قولُه مسلماً .

وأمَّا إذا كانَ له معنى ، قلنا : ما الدليلُ على أنَّ المحرفَ لا يُسَمَّى كلمةً[٤] ؟ بل يُسمَّى كلمةً .

قُلتُ : ذكرَ في الكشافِ في سورةِ الزمَرِ في قوله تعالى[٥] : ﴿ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٦] شيئاً يدلُّ على صحةٍ ما ذكرهُ صاحب التخمير فقال : « التعريْبُ أيْ : تعريبُ المقاليدِ أَحَالهُمَا عربيةً ، كما أخرج الاستعمالُ المهملَ من كونِه مهملاً »[٧] ، واللفظ الذي هو ليس بمهمل يكون كلمة لا محالة ، ثم اختارَ في التخمير في حَدِّ الكلمة أنْ يقالَ : « الكلمةُ لفظٌ لَهُ دلالةٌ مفردةٌ »[٨] ، فإنْ قيل : ما ذكرَهُ من الحدِّ منقوضٌ بالفعلِ ، فإنه يدلُّ بالوضعِ على معنيين : الحدثِ والاقترانُ بأحدِ الأزمنةِ ، وإن لمْ يدلَّ على معنى تامٍ .

قلنا : إنما يكونُ كما ذكرت أن لَّو وُضِعَ الفعلُ بإزاءِ الحدثِ مرة ، وبإزاءِ الاقترانِ أخرى ، بل وضع بإزائهما دفعة واحدةً ، فكذا فيما نحن فيه .

---

(١) ينظر التخمير : ١ / ١٥٥ .

(٢) في ب : « الدلالة » .

(٣) في ب : « له » ساقط .

(٤) في الأصل : « معنى » وعدم إثباتها أنسب للسياق .

(٥) في ب : « تعالى » ساقط .

(٦) من الآية ( ٦٣ ) من سورة الزمر .

(٧) الكشاف : ٣ / ٤٠٧ .

(٨) التخمير : ١ / ١٥٦ .

ثم اعلمْ أنّ (( اللفظَ )) هو الصوتُ الخارجُ من الفمِ ، مصدر : لفظتِ الرَّحى الدقيقَ / أيْ : رمته . [ ١١/ ب ]

سُمِّي ذلك الصوتُ به على نهجِ قولهم : هذا الثوبُ نسجُ اليمنِ ، أيْ : منسوجةٌ ، وهي جنسٌ .

قيل : في معنى الجنس هو الكليُّ المقولُ على كثيرينَ مختلفيْن بالحقائقِ في جوابِ ما هو ؟ قلت : هذا[١] الذي ذكرَه[٢] في تعريفِ الجنسِ منقوضٌ بقولهم : الرجلُ خيرٌ من المرأةِ ، والفرس أعدى من الحمارِ ، فإنَّ اللاَّم في هذه الكلمات للجنسِ مع أنَّ كلِّ واحدةٍ[٣] منهما في جنسِها غيرُ مختلفة بالحقائق ، فإنَّ حدَّ الرجلِ وهو ذَكَرٌ من بني آدمَ ، جاوزَ حدُّ البلوغ ، موجود بتمامه في أفرادِ الرجالِ ، فإنه كما هو موجودٌ في زيدٍ فكذلك هو موجودٌ في عمرو ، وكذلكَ في غيرهما من الرجال ، فلم تختلفِ الحقائقُ في أنواعِه مع أنَّه جِنْسٌ .

فعلم بهذا أنَّ ما ذكرَه من تعريفِ الجنسِ في الكتابِ ، كان أولى .

فإنْ قيل : قوله (( **وهيَ** )) راجعة إلى الكلمةِ المفسرةِ بذلكَ التفسيرِ ، واللامُ فيها لاستغراقِ الجنسِ لا محالة ، لا للعهد ، ثم جعلَ هي مبتدأً .

وقوله [ **جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواعٍ** ][٤] خَبَرُهُ ، فيلزمُ من هذا أنَّ في كلِّ[٥] موضعٍ توجد الكلمةُ يُوْجَدُ هذا الخبر ، عملاً باستغراقِ الجنس وليس كذلك ، فإنَّ في كلِّ واحد من هذه الأنواع الثلاثةِ ، وهي : الاسمُ[٦] ، والفعلُ ، والحرفُ ، توجد الكلمةُ بهذا التفسير .

---

(١) في الأصل : (( هو )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( ذكره )) ساقط .

(٣) في ب : (( واحد )) .

(٤) ينظر المفصل : ص ٦ .

(٥) في الأصل : (( أن كل )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر كتاب اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ص ٢٥٥ ؛ ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٦ ؛ وأسرار العربية : ص ٤ ؛ والإنصاف : ١ / ٦ ؛ والتبيين : ص ١٣٢ ؛ والدر المصون : ١ / ١٩ ؛ وتهذيب اللغة : ١٣ / ١١٧ .

و(١) لا يوجَدُ هذا الخبر ؛ لأنَّ قولك : زيدٌ مثـلاً ، كلمـةٌ وليـس بجنـسٍ تحتـه ثلاثة أنواع ، فما وجهه ؟ قُلْنَا : هذا الاستدلال غلـطٌ مـن الأصـلِ ؛ وذلـك لأنَّ اسمَ الجنسِ يطلقُ على نوعِه لا على العكسِ ؛ لأنَّ الجنـسَ قـد يكـونُ نوعـاً عنـدَ التفصيلِ .

وأمَّا النوعُ فلا يكونُ جنسهُ أصلاً ؛ لأنَّه لو كانَ جنسهُ في صـورةٍ ، لا يبقـى فـرق حينئـذٍ بـين الجنـسِ والنـوعِ ، فـإنَّ اسـمَ الإنسـانِ يوجَـد في الرجـلِ والمـرأةِ والصبيِّ ، ثم لو وُجِدَ في الرجلِ معنى الإنسانِ الذي هو الجنسُ ، يـلزم أنْ يكـونَ النوعَ جنسُه وهو محالٌ ؛ لأنَّه يلزمُ أن يكونَ الرجلُ مرأةً وصبياً كالإنسانِ ؛ ولأنَّه لا يبقَى فائدةٌ للتفصيلِ بالجنسِ والنوعِ ؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ كلُّ واحدٍ منهمـا غـيرُ الآخرِ ، وهو لا يصح ، وتحقيقُـه هـو أنّ الكلمـةَ المفسـرةَ بالتفسـيرِ المذكـور غـير معينٍ ، وقولك : زيدٌ مثلاً معينٌ فلا يلزمُ من أنْ يكونَ اللفظُ الذي هو غيرُ معـينٍ متنوعاً ، أنْ يكون المعيَّنُ متنوعاً ، وكـانَ ينبغـي أن يتنـوعَ المعيَّـنُ ؛ ولكـنَّ تعينَـه بكونِه اسماً صَارَ مَانِعاً عن التنوعِ ، وإنَّما قيدْنَا بقولنا(٢) : جنسُه ؛ لأنَّ النـوعَ قـد يكونُ جنساً لما دونَه ، كالاسمِ فإنَّه نوعٌ بكلمةٍ ، وجنسٌ لما دونَه من اسمِ الجنْس ، والعَلَمِ ، والمعرَّفِ ، والمبنيِّ ، والمظهرِ ، والمضمرِ ، وغيرِها .

ثم الدليلُ على انحصارِ هذهِ الأنواعِ الثلاثةِ أحدُ أمرين(٣) ، وذلـك أن يقـالَ : الكلامُ وضعَ بإزاءِ الحاجةِ الماسَّةِ إليه فيما بين الخلْـقِ ، وبهـذا القـدْرِ مـن الأنـواعِ وقعت الكفايةُ فكانَ التعرضُ / للزيادةِ بعد ذلك عبثاً . [١٢/أ]

والثاني وهو ما عليه الجمهورُ من العلماءِ أن الكلمة إمَّا أن تدل على معنى في نفسِها ، أو لا .

(١) في الأصل ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « بقوله » .

(٣) في ب : « الأمرين » .

فالثاني الحرفُ ، والأولُ إمَّا أنْ يدلَّ على[١] اقترانٍ بأحدِ الأزمنَةِ الثلاثَةِ أوْ لا ، فالأوَّلُ الفِعْلُ ، والثاني الاسمُ .

وقد علم[٢] بهذا التقسيم حَدُّ كلِّ واحدٍ منْها ، ومعنى قولِنا : « في نفسه » أن يستقلَّ بالمفهوميَّةِ ، والحرفُ لا يستقلُّ بالمفهوميةِ ، ومعنَى ذلكَ أنَّ نحوَ : مِنْ وإلى مشروطٌ في وضعهِ الدالِّ على معنًى[٣] الاقترانِ بذكرِ متعلَّقِه لفظاً ، نحو : قولك : سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ .

ونحوُ : الابتداءُ والانتهاءُ ، وابتدأ وانتهى ، غير مشروط فيه ذلك .

فإنْ قيلَ : لِمَ سُمِيَّ الاسمُ والفعلُ والحرفُ بهذه الأسامي ؟ قلنا : أمَّا الاسمُ فإنَّه من السُّمُوِّ ، وهو : الارتفاعُ ، والاسْمُ سامٍ على مسمَّاه ؛ لكونه عالياً على ما تحته من المعَنى من غيرِ اقترانٍ بزمانٍ وغيْرِه ، بخلافِ الفعلِ ؛ ولأنَّه سامٍ على الفعلِ والحرفِ ؛ لعدم افتقارِهِ في انعقادِ الكلامِ إلى الفعلِ وافتقارِ الفعل في ذلك إليه .

نحو[٤] : زيدٌ أخوكَ ، وضربَ زيدٌ .

أَمَّا الحرفُ فلا مدخَلَ له في انعقادِ الكلامِ به ؛ ولأنَّه سَما بمسمَّاه ، لِمَا أَنَّ التسميةَ تنويهٌ بالمسمَّى وإشادةٌ[٥] بذكرِه وتشهيرٌ لمسمَّاه الحاصلِ بتلك التسميةِ .

وأمَّا الفعل فإنَّما سُمِّي به لكون الفعلِ[٦] دالاً على فعلِ الفاعلِ .

وقيل من التلفُّع ، وهو : الاشتمالُ أيْ : على طريقِ القلبِ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يتحققُ عند التركيبِ إلا مشتملاً على الفاعلِ .

---

(١) في ب : « على » ساقط .

(٢) في ب : « علم » ساقط .

(٣) في ب : « معنى » ساقط .

(٤) في ب : « ونحو » ساقط .

(٥) في ب : « إشارة » .

(٦) في ب : « الفعل » ساقط .

وأَمَّا الحرفُ فيسمَّى به ؛ لأنَّه لا يتصورُ معناه من غيرِ انضمامٍ بغيره .

بل الحروفُ وُصَلٌ وروابِطُ تتلاقى بِهَا المعاني الاسميَّةُ والفعليَّةُ ، ولا عبرةَ بمفهوماتِها على الانفرادِ ، فأشبهتِ الحرفَ[1] ، وهي الناقةُ الضامِرُ التي تعجزُ عن طي المسالِكِ[2] وقطعِ المهالكِ .

وقيلَ : هو من الانحرافِ ، فإنهُ ينحرفُ تارةً إلى الاسمِ وينحرفُ تارةً إلى الفعلِ ، نحوُ : الرجلُ قد خرجَ .

فحرفُ التعريفِ وهي الألفُ واللامُ في الرجلِ وهي حَرفانِ[3] ، وقدْ حرفان[4].

(( **والكلامُ هو المركَّبُ من كلمتين** )) ، وكلمة " هو " فصلٌ عند البصريين ، عماد عند الكوفيين ، على ما[5] ذكرنا[6] .

والتركيبُ عبارةٌ عن ضم الشيءِ إلى آخَرَ ، فإنْ قيلَ : لا يشترطُ للكلامِ تركيبُ الكلمتين ، ألا ترى أن قولكَ : " انصر " ، كلامٌ بالإجماعِ ، وليسَ فيه تركيبُ الكلمتينِ ، لِمَا ذكرَ أنَّ الكلمةَ هي اللفظةُ[7] الدالةُ إلى آخرِها ، وليسَ لقوله أنتَ المنويُّ لفظٌ كما ترى .

قلْنا : قدْ ذكرناهُ مرةً قَبْلَ هذا ، بأنَّ المرادَ باللفظِ هُوَ : ما كانَ ملفوظاً ، إمَّا حقيقةً أو حُكماً ، فإنَّ " أنت " في " انْصُرْ " ملفوظٌ حكْماً ؛ بدليل أنَّ المنويَّ لَمَّا صَلَحَ أنْ يكونَ فاعِلاً ؛ مع أنه ليسَ بملفوظٍ حقيقةً ؛ لأنْ يصلحَ أن يكونَ كلمةً أولَى .

---

(١) ينظر تاج العروس : ٦ / ٦٦ (( حرف )) .

(٢) في ب : (( المالك )) .

(٣) في ب : (( بحرف التعريف )) .

(٤) في ب : (( قوله )) .

(٥) في الأصل : (( على كما )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦ مسألة رقم ( ١٠٠ ) ؛ وابن يعيش ٣ / ١١٠ ؛ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٩ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٥٦ .

(٧) في الأصل : (( اللفظ )) والمثبت من ب .

(( **أسندتَ إحْدَاهُمَا إلى الأُخْرَى** ))[١] .

الإسنادُ في اللغةِ هو إضافةُ شيءٍ إلى آخرَ ، تقول : أسندتُ الشيءَ إلى الشيءِ ، أيْ : اعتمدتُ ، وأسندتُ غيري إليه ، وقولك : أسندَ / ظهرَه إلى [ ١٢/ ب ] الحائطِ ، وأضافَهُ إليه بمعنًى .

وفي اصطلاحِ أهلِ النحوِ الإسنادُ : عبارةٌ عن إضافةِ إحدى الكلمتينِ إلى الأخرى ، على وجْهِ الإفادة .

وبقولنا : على وجهِ الإفادةِ ، وقعَ الاحترازُ عن الإضافةِ المطلقةِ ، مثلُ : غلامُ زيدٍ وسائرِ المركبات التي لا إسنادَ فيهَا ، ثم الإسنادُ الاصطلاحيُّ لا يخلُو عن أحد شيئين في أصلِه : إمَّا إسنادُ الخبر إلى المبتدأِ ، أوْ إسنادُ الفعلِ ، أو ما يشبهُهُ إلى فاعلِه ، ثم إنَّ كُلَّ إخبارٍ فيه إسنادٌ ولا ينعكسُ .

ألا ترى أن قولك : زيدٌ أخوكَ فيه إسنادٌ وإخبارٌ ! وكذلكَ ضرب زيد .

وأمَّا قولُك : هلْ زيدٌ أخوكَ ؟ وهلْ ضربَ زيدٌ ؟ ففيهما إسنادٌ ولا إخبارَ ؛ إذ الإخبارُ إنما يجري فيما يثبتُ عند المخبرِ لا فيما لم يثبتْ عندَه .

فعلم بهذا : أن الإسنادَ أعمُّ من الإخبارِ ؛ لأنَّه أينما وُجِدَ الإخبارُ وُجِدَ الإسنادُ ، ولكن أينما وُجِدَ الإسنادُ لم يوجَدْ الإخبارُ على العمومِ .

بل وجدَ الإخبارُ[٢] في بعضِ صورِ الإسنادِ دونَ البعضِ .

فإنْ قيل ذِكْرُ[٣] الإسنادِ مُغْنٍ عن ذكرِ المركَّب ؛ إذْ لابُدَّ للإسنادِ من طرفين : مسندٍ ومسندٍ إليه .

فمَا الفائدةُ[٤] في ذكر المركَّبِ ؟ قلنَا : إنما ذكرَه ليقعَ الحدُّ جامِعاً مَانِعاً[٥] .

---

(١) المفصل : ص ٦ .

(٢) في ب : (( الإخبار )) ساقط .

(٣) في ب : (( ذكر )) ساقط .

(٤) في ب : (( فائدة )) .

(٥) في ب : (( ومانعاً )) .

إذْ لابُدَّ للحد من[1] ذكرِ الجنسِ أولاً ؛ ليكون جامعاً ، وذِكْرُ الفصلِ ثانياً ؛ ليكون مانعاً ؛ لأنه لما ذكَرَ المركبَ أولاً ، تناولَ جميعَ المركباتِ كعبدِ الله ، وبَعْلَبَكَّ ، وزيدٌ أخوك ، ولما ذكَرَ الإسنادَ خرجَ عنه غيرُ صورةِ الإسنادِ ، نحوُ : زيدُ أخوكَ .

ألا ترى أنَّ في[2] حَد الإنسانِ لا يكتفى بالناطِق « **وإنْ كانَ ذكرُ الناطقِ يُغني عن ذكرِ الحيوانِ** » ؛ لأنَّ النطقَ لا يتصورُ إلاَّ عن حيٍّ فاشتُرِطَ ذكْرُ كِلاَ الوصفيْنِ لِمَا قلْنا .

فكذا هنا .

ثم فائدةُ اختيارِ[3] لفظةِ إحْدَى على الأولى ، واختيارُ لفظةِ الأخرَى على الثانيةِ حيثُ قالَ : إحداهُمَا إلى الأخرى ، ولم يقلْ أولاهُمَا إلى الثانيةِ ، ولا ثانيتهُمَا إلى الأوْلى ، هي[4] : أنَّ الإسنادَ يجيء من الطرفينِ ، وتارة يجيءُ إسنادُ الأولَى إلى الثانيةِ ، كَما في[5] ضربَ زيدٌ ، وتارة يجيء إسناد الثانيةِ إلى الأولى كما في : زيدٌ منطلقٌ ، فكانتْ لفظةُ إحدَى وأخْرَى عامةً صالِحَةً للمرادِ لا غَيرهُما[6] ، فلذلك آثَرهما على غيرِهما ، وذلكَ لا يتأتّى إلا في اسمينِ ، أو في فعلٍ واسمٍ ، وذلكَ أيْ : الإسنادُ يقتضي المسندَ والمسندَ إليه ، فلذلكَ لم يكنْ له بُدٌّ من شيئين .

فإنْ قلتَ : سلمْنَا ذلك ؛ ولكن لِمَ لَمْ يتحققْ ذلكَ الشيئانِ بين حرفٍ واسمٍ ، وبين حرفٍ وفعلٍ ؟ قلت : لاستحالةِ ذلك بسببٍ في وضعِ الحرف ؛ لِمَا

---

(١) في ب : « من » ساقط .

(٢) في ب : « في » ساقط .

(٣) في ب : « اختيارهم » .

(٤) في الأصل : « على » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « في » ساقط .

(٦) في الأصل : « لا غيرها » والمثبت من ب .

أنّ الحرفَ وضعَ لإيقاعِ العلْقةِ بينَ شيئين ، والعلقةُ بين شيئينِ ولا شيئين مُحالٌ ، فلذلِك لم يصحْ الإسناد به مَعَ آخرَ .

فإنْ قيلَ : يُشكِلُ على هذا قولُهم : يا زيْدُ ، وهو حرفٌ مع اسْمٍ ، وقد أفادَ معنى الإسنادِ .

قلنا : إن " يَا " قامَتْ مقامَ الجملةِ عند / أكثرهِم كَأَدْعو ، وأنادي ، فلا يَرِدُ الاعتراضُ . [ ١٣ / أ ]

« **وتسمَّى الجملةُ** »(١) يجوز أنْ تكونَ بالياءِ وبالتاءِ(٢) وضَابطُه أنَّ كُلَّ لفظتينِ وضعتَا لذاتٍ واحدةٍ ، إحداهما : مؤنثة ، والأخرَى مذكرة(٣) ، وتوسطهُما ضميرٌ ، جَازَ تأنيثِ الضميرِ وتذكيرِه ، والتأنيثُ ههنا أحسنُ ؛ لأنَّ الجملةَ مؤنثةٌ ، وهو خبرٌ عنها .

فإنْ قيلَ : يُشْكِلُ على تسميتِهم هذا جملةً قولُهُم : منطلقٌ ، وضَاربٌ غلامَهُ في : زيد منطلقُ .

ومررتُ برجُل ضَارِبٍ غلامَهُ .

فإنَّ كلاً منهما مركبٌ من اسمينِ مع الإسناد ، وليس بجملة .

قلَنا : لا نسلِّم بأنَّه ليسَ بجملةٍ .

بلْ هي(٤) جملة ؛ لكنهُ غيرُ مستبدٍّ بفائدةِ الجملةِ المفيدةِ باستقلالِها ؛ لاقتضائِه ما يعتمدُ عليه في العملِ ، ونحوُه الجملةُ الشرطيةُ ، فإنها لا تفيدُ فائدةَ الجملةِ المفيدةِ بنفسهَا ما لم يَنْضَمَّ إليها الجملةُ الجزائيةُ ، مع أنَّ الجملةَ الشرطيةَ جملةٌ أيضاً .

ألا تراهم سمَّوْها بجملتي(٥) الشرطِ والجزاءِ ! وكذلك الجملةُ القسميَّةُ بدون جوابِها جملةٌ ؛ ولكن غيرُ مستقلةٍ بنفسِها ، فحصلَ من هَذَا : أن الجملةَ على نوعينِ : مستقلةٍ ، وغيرِ مستقلةٍ .

---

(١) المفصل : ص ٦ .

(٢) في ب : « بالتاء والياء » تقديم وتأخير .

(٣) في الأصل : « مذكر » والتصويب من ب .

(٤) في ب : « هو » .

(٥) في ب : « بجملة » .

ثم ذكَرَ المصنفُ لكل واحدٍ من جملتي الاسمِ والفعلِ مثالين ، ولا يخلو كُلُّ واحدٍ منهما من فائدة .

أمَّا قوله : زيدٌ أخوكَ ، فالخبرُ فيه خالٍ عن الضميرِ الراجِعِ إلى المبتدأِ ، وفي الثاني متضمنٍ له .

وأمَّا في فصلِ الفعلِ ، فالأولُ من الفعلينِ متعدٍ ، والثاني لازمٌ ، يعني : لا يتفاوتُ بين أنْ يكونَ الخبرُ متضمناً للضميرِ أو لاَ ، وبين أنْ يكونَ الفعلُ لازماً أو لاَ .

# [ بَابُ اسْمِ الجِنْسِ ][١]

## (( القِسْمُ الأولُ مِنَ الكِتَابِ[٢] في الأَسْمَاءِ ))

لما فرغَ من بيانِ حدِّ الكلمةِ التي هي الجنسُ شرعَ في بيانِ ما هوُ المقدَّمُ من أنواعِه الثلاثةِ ، وهو الاسمُ ، وقد ذكرْنَا بعضَ وجوهِ دليلِ تقديمِ الاسمِ على أخويهِ ، من أنّ لفظَ[٣] الاسمِ دالٌ على العلوِّ والارتفاعِ ، وذلك لا يكونُ إلا بعلوهِ على الشيءِ ، وذلك الشيءُ[٤] لم يكنْ ههُنا إلا أخواه ، ولأنَّ الاسمَ أصلٌ ؛ لأنَّه يدل على الذاتِ ، والفعلُ يدلُّ على الصفةِ[٥] ، والهيئةُ والذاتُ للاسْمِ قبل الصفةِ .

اعلْم : أنَّ العلماءَ اختلفوا في الحدِّ الصحيحِ للاسْمِ ، ودققوا النظرَ فيه وتناقضُوا فيما حَدُّوا بوجهٍ من الوجوه .

فقالَ : بعضُهم[٦] : ليسَ له حَدٌّ[٧] صحيْحٌ غيرُ منقوضٍ بوجهٍ[٨] آخرَ .

بل لَمَّا حُدَّ النوعانِ الآخرانِ صار ذلك كالحدِ للاسمِ ؛ لأن الحدَّ لتعريفِ المحدود ، فلمَّا عُرِفَ النوعانِ بحديهما ، عُرفَ الاسمُ أيضاً ؛ لامتيازٍ عنهما ، إذْ الكلمُ لا تعدُو هذهِ الثلاثةَ .

وقيْلَ : وأولَى ما يُحدُّ به الاسْمُ، وإنْ كان هو : في الحقيقةِ رسما ؛ ما قاله عليُّ بن أبي طالبٍ – رضي الله عنه – حيثُ قال لأَبي الأسودِ الدُّؤلي : (( الاسمُ

---

(١) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ، لتتضح الأبواب النحوية في الكتاب .

(٢) في ب بياض من أثر التصوير .

(٣) في الأصل : (( لفظه )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( الاسم )) .

(٥) في ب : (( الصفات )) .

(٦) ينظر الأصول في النحو : ١ / ٣٦ ، ٣٧ ؛ والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٣ ؛ والتخمير : ١ / ١٥٩ ؛ وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٩٠ .

(٧) في الأصل : (( بحد )) .

(٨) في الأصل : (( بوجه )) ساقط والمثبت من ب .

ما أنبأَ عن مُسَمًّى ، والفعلُ ما أنبأَ عن حركةِ المسمَّى ، والحرفُ ما أوجدَ معنىً في غيرِه . ))(١) والله أعلم ، ثم قوله : (( **الاسمُ ما دَلَّ علَى معنىً في نفسِهِ دلالةً مجردةً عن الاقترانِ** ))(٢) ، هذا حَدُّ الاسمِ ، فقولُه : ما دَلَّ على معنى ، جنسٌ اشتركَ فيه / هو وأخواه ، وقوله : (( **في نفسِهِ** )) فَصْلٌ عن مشاركةِ الحرفِ ؛ لأنَّ [١٣/ب] الحرفَ ما دلَّ(٣) على معنىً في غيره ، والمرادُ بقولـهِ ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ الذي يُفيدُ معناه من غير أنْ يفتقرَ إلى انضمامِ شيءٍ آخَرَ إليه ، وذلكَ هو الاسمُ والفعلُ دونَ الحرفِ ، فإنكَ إذا قلت : زيْدٌ في جواب : من جَاءَ ؟ يستفادُ من زيدٍ معناه كما يستفادُ مِنْ " كَتَبَ " معناه في قولِك : كَتَبَ ، لمن(٤) قالَ لك : ماذا فعل زيْدٌ ؟ ولو قُلْتَ(٥) : (( **عَلَى** )) في جوابِ مَنْ قال : أَين جلسَ زيدٌ ؟ لا يستفادُ معنَى هذا الحرفِ إلاّ بعدَ انضمامِه إلى شيءٍ آخَرَ ، كقولِك : على السريرِ ، والضميرُ في قوله((في نفسِهِ))على هذا يعودُ إلى ما دَلَّ أَيْ : الاسمُ وهو الدالُّ على معنًى بنفسِهِ من غيرِ ضميمَةٍ يحتاجُ إليها ، ويجوزُ عَوْدُ الضميرِ إلى معنًى ، أيْ : ما دلَّ على معنى باعتبارِ ذلك المعنَى في نفسِهِ ، وبالنظرِ إليه في نفسِهِ ، لا باعتبارِ أمرٍ خارجٍ عنه كقولك : الدارُ في نفسِها حُكْمُها كَذَا ، لا باعتبار أمرٍ خارج عنها .

قوله(٦) : (( **دَلالَةً مجردةً عنِ الاقترانِ** )) فصل عن مشاركةِ الفعلِ ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ ، واللامُ في الاقترانِ للعهدِ عوضٌ عن المضافِ

---

(١) ينظر هذا الخبر في ترجمة أبي الأسود الدؤلي في : إنباه الرواة : ١ / ٤٨ ؛ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ص ١٨ فما بعدها ؛ ومراتب النحويين : ص ٢٤ ؛ والشعر والشعراء : ص ٧٢٩ ؛ وطبقات النحويين : ص ٢١ .

(٢) المفصل : ص ٦ .

(٣) في ب : (( ما يدل )) .

(٤) في ب : (( لمن )) ساقط .

(٥) في الأصل : (( اللفظ )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( وقوله )) .

إليه ، والتقديرُ عن اقترانِ حدثٍ بالزمانِ ، وإنَّما اقتصرَ باللامِ لظهورِ شأْنِ المحدودِ في بيانِ هذا الحدِّ ، وأريدَ بالزمانِ أحد الأزمنةِ الثلاثة[١] : الماضي ، والحالِ ، والمستقبلِ ، وإنَّما أطلق اللفظُ وإنْ كانَ يرادُ به زمانٌ مخصوصٌ بصفةٍ ، لظهوره وتبادر الأفهامِ إليه ؛ لأنَّه في مقامِ التفرقةِ بين الأنواعِ الثلاثةِ ، فإن من خدم[٢] صاحِبَ هذا الفنِ ، وجثَمَ بين يديهِ ، وصرَفَ كلَّ[٣] همه إليه ، كَانَ مركوزاً في ذهنه : أنَّ لفظَ الاقترانِ في هذا الموضعِ[٤] لا ينصرفُ إلا إلى ذلك[٥] المقيد المعهودِ ، فكان اللامُ لتعريفِ العهدِ لذلك[٦] .

فإن قيلَ : الصَّبُوحُ ، والغبوقُ ، ومضْربُ الشولِ ، وصهٍ : أسماءٌ ، ومع ذلك خارجَةٌ عن هذا الحدِّ ؛ إذْ كُلٌّ مِنْها دالٌّ على اقترانِ حدثٍ بزمان .

قلْنا : أمَّا الأولُ والثاني فالزمانُ فيهما جزءُ المفهومِ ، كما أنَّ السوادَ جزءٌ من مفهومِ الأبْلَق ، فلا يكونُ فيه اقترانُ حدثٍ بزمان ؛ لأنَّ اقترانَ الشيءِ بالشيء ولا شيئين محالٌ ، ولفظةُ الصَّبُوحِ ، والغَبُوقِ ، دالٌّ على مشروبٍ في زمنٍ معيَّنٍ ، على أنَّ المشروبَ والزمانَ معاً مسمًّى واحِدٌ لها ، كالسوادِ والبياضِ معاً مُسَمًّى واحِدٌ للفظِ[٧] الأبلَقِ .

وأمَّا الثالثُ فإنَّ مثلَه موضوعٌ لزمانِ ذلكَ الفعلِ ، فإذَا قلْتَ : أتى مضربَ الشولِ أيْ : ضرابها[٨] ، فكأنَّك قُلتَ : أتَى زمانَ ضِرابِ الشولِ ، فلا يكونُ الزمانُ خارجاً عن المفهومِ حتى يصحَّ الاقترانُ ، وفي الصِّحَاحِ تقول[٩] : « أَتَت

(١) في ب : « الثلاثة من » .

(٢) في الأصل : « خدام » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « جُلَّ » .

(٤) في ب : « الموضع » ساقط .

(٥) في ب : « ذلك » ساقط .

(٦) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « بلفظة » .

(٨) في ب : « ضرابهما » .

(٩) في ب : « يقال » .

النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا بكَسرِ الراءِ ، أيْ : الوقتُ الذي ضربَهـا الفحْلُ فيـه ، جَعَلُوا الزمانَ كالمكانِ ))(1) .

والشولُ(2) النوقُ التي جفَّ لبنُها وارتفـعَ ضرعُهَـا ، وأتَـى عليهـا مـن نتاجِهَـا سبعةُ أشهرٍ ، أو ثمانِيةٌ ، الواحدة / شائلةٌ ، وهو جمعٌ على غيرِ القياسِ . [ ١٤ / أ ]

أَوْ تقول : الصَّبُوحُ(3) والغَبُوقُ(4) لا يدلُّ على أحدِ الأزمنـةِ الـتي هـي المـاضي والحاضِرُ والمستقبَلُ ، وإنَّما يدل الصَّبُوحُ على شُرْبٍ في أولِ النَّهارِ ، وهو محتمـلٌ للأزمنةِ كلِّها ، فتكون دلالتُه مجردة عن الاقترانِ المعهـودِ ، وكذلـك الغَبُـوقُ فإنـه يدلُّ على شربٍ في آخرِ النّهارِ ، فلم يكونَا مقترنينِ بأحدِ الأزمنةِ .

ألا ترى أنّك إذا أردتَ أن يدلَّ الصَّبُـوحُ علـى أحـدِ هـذه الأزمنـةِ تفتقـرُ إلى استعمالِ صيغةٍ جديدةٍ دالةٍ على ذلك الزمانِ ، نحوُ : اصطبحَ ، فإن الأزمنةَ الثلاثةَ شَرَعٌ في معنى الصَّبُوح ؛ لأنَّه صالحٌ أنْ يقعَ ماضياً ، أو حَالاً ، أَوْ مستقبلاً .

وكذا(5) الغَبُوقِ ، وكَذَلِك مضربُ الشولِ ، فإنَّـه أيضـاً لا يـدلُّ علـى اقـترانِ حدثٍ بأحدِ الأزمنةِ ، ويَرِدُ على هذا المضارعُ ، فإنَّ دلالتَه مشتركةٌ بينَ الزمانين ، فلا يكونَ حينئذٍ دَالاً على اقترانِ حدثٍ بأحدِ الأزمنةِ كالصَّبُوح ، فلزمَ دخولُه في حدِّ الاسمِ ، وهو فِعْلٌ بالإجماعِ .

قلنَا : إنَّه موضوعٌ على الزمانينِ مشتركاً ، فكانَ(6) موضوعـاً لأحدِهِمَـا غـيرَ معيَّنٍ ، لا كليهِمَا ، وإنَّما يقعُ اللبسُ على السَّامِعِ عند عـدم قرينـةٍ دالـةٍ علـى مـا قصده المتكلمُ .

(1) الصحاح : ١ / ١٦٩ (( ضرب )) .

(2) ينظر الصحاح : ٥ / ١٧٤٢ (( شول )) .

(3) ينظر الصحاح : ١ / ٣٨٠ (( صبح )) .

(4) ينظر الصحاح : ٤ / ١٥٣٥ (( غبق )) .

(5) في ب : (( وكذلك )) .

(6) في الأصل : (( وكان )) والمثبت من ب وهو الأنسب .

وما هو كالصَّبُوحِ ، أو الغَبوق ، فإنه لا دلالةَ على أحدِ الأزمنةِ فيه ، لا بتعيين ولا باشتراكٍ .

فإنْ قيلَ : اسمُ الفاعِلِ كالمضارعِ ، في الدلالةِ على أحدِ الزمانين ، فيلزمُ : أنْ يخرجَ هو عن حدِّ الاسمِ أو يدخلُ المضارعُ في حَدِّ الاسمِ .

قلنا لا دلالةَ لاسمِ الفاعلِ في أصْلِ وضعِه على الزمَانِ ، فإنه[1] في[2] أَصْلِ وضعه دَال على معنىً في نفسِه من غيرِ زمانٍ ؛ لأنه اسمٌ لذاتِ مَنْ فَعَلَ ذلك الفِعْلَ ، واستعمالُه على الزمانِ إنَّما وقعَ عارضاً ، والاعتبارُ للأصلِ لا للعارضِ ، وهذا هو الجوابُ بعينه عَمَّا أوردُوا على حَدِّ الاسمِ من الأفعالِ التي لا تتصرفُ ، مثلُ : بئس ، وليس[3] ، وحبذا ، وعسى ؛ لأنا نقولُ : إنَّ هذه الأفعالَ دالةٌ على الزمانِ في أصلِ[4] وضعِها ، وإنْ دلتِ الآن على معانٍ في أنفسِها من غيرِ زمانٍ بغرض الإنشاء .

والألفاظُ إذا خرجتْ عن دلالتِها الأصليَّةِ لغرضٍ آخَرَ من الدلالةِ لا يوجِبُ ذلك خروجَها من حَدِّهَا .

ألا ترى أنك[5] إذا قلتَ بعتُ ، وأنتَ تريد الإنشاء ، لم يكنْ له دلالةٌ على زمانٍ وأنتَ مع ذلك حاكمٌ عليه بأنه فِعْلٌ ماضٍ .

وأمَّا الثالثُ ، فإنَّ صَهٍ اسم للفظةِ اسكتْ ، والحدثُ والاقترانُ يُفهمَان[6] من اسكتْ لا منه ، ثم اختلفوا في اشتقاق الاسمِ ،

قال البصريون : أصلُ اسْمٍ سِمْوٌ[7] ، بوزنِ قِنْوٍ ، حذفت واوُه لاستثقالِهم تعاقبَ الحركاتِ الإعرابيةِ عليها ، ونُقِلَ سكونُ الميمِ إلى السينِ لتعاقبِ تلكَ

---

(١) في ب : « فإن » .

(٢) في ب : « في » ساقط .

(٣) في الأصل : « نعم وبئس » .

(٤) في ب : « في أصلهما » .

(٥) « أنك » ساقط من الأصل .

(٦) في ب : « يقسمان » .

(٧) في الأصل : « سم » .

الحركاتِ على الميْم ، وأُتِي بهمزةِ الوصلِ مكسورةً ، لرفضِهم الابتداءَ بالساكنِ ، واختصاصِ الهمزةِ بأولِ المخارجِ ، وكونِ الكسْرِ هو الأصلُ في همزاتِ الوصْلِ .

فإنْ قلت : يُشكِلُ على قولهم : حذفتْ واوُه لاستثقالِهم لتعاقبِ الحركاتِ الإعرابيةِ عليْها ، كلمةُ " دَلْوٍ " ونحوهَا .

حيثُ لم يحذفُوا واوَهَا ، مع وجودِ هذهِ العلَّةِ »[1] قلتُ / : الفرقُ بينهمَا هو : [١٤/ ب] زيادةُ النقل في سِمْوٍ ، وهو : الخروج من الكسرةِ إلى أختِ الضمَّةِ ، وهي الواوُ ، وبينهما حَاجِزٌ غيرُ حَصينٍ بخلافِ دَلْوٍ ونحوِها ، فإنْ قلتَ : ما تقولُ : في قِنْوٍ ونحوِهِ ، حيث لم يحذفوا واوَه ، مع أنَّ فيه ما في سِمْوٍ ؟ قلتَ : جازَ أنْ يكونَ اختيارُهم التخفيفَ في سِمْوٍ دون غيره ، باعتبارِ كثرة استعمالِهم الاسْمَ ، ولكثرةِ[2] الاستعمالِ تأثيرٌ في التخفيف .

ألا ترى أنهم حذفوا الهمزةَ في ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾[3] في الكتابةِ ، ولم يحذفُوا في ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾[4] وكذلكَ حذفُ النونِ في[5] ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ ﴾[6] ولم يحذفْ في لم يَصُنْ مع اتحادهما في العلَّةِ لهذا المعنَى «**وله خَصَائِصُ**»[7] الخَصِيصَةُ : تأنيثُ الْخَصِيْصِ بمعنَى الْمُخَاصِّ كالعشيرةِ تأنيث العشيرِ بمعنَى المعاشرِ ، وهو كلُّ معنى مختصٍ بشيءٍ ولا يكون[8] لغيره ، فكانَ متفرداً به .

والفرق بين الحدِّ والخاصة أنَّ الحدَّ لابد أنْ يكونَ في جميعِ آحادِ المحْدود ، والخاصَّةُ هي التي تكونُ[9] في بعضِ آحادِه خاصةٌ .

---

(١) ينظر الإنصاف : ١ / ٦ ، مسألة رقم ( ١ ) .

(٢) في الأصل : « وكثرة » والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ٤١ ) من سورة هود .

(٤) من الآية ( ١ ) من سورة العلق .

(٥) في ب : « لا يكون » .

(٦) من الآية ( ٨٥ ) من سورة غافر .

(٧) المفصل : ص ٦ .

(٨) في الأصل : « لا تكون » .

(٩) في الأصل : « أن يكون » والمثبت من ب .

فهي والعلامةُ سواءٌ ؛ ولهذا ذُكِرَ في سائر نسخِ النحوِ : العلامةُ مكانَ الخَصِيْصَةِ هنا .

« **مِنْها جوازُ الإسنادِ** »(١) أيْ : جوازُ كونِه مسنداً إليه وهو : أنْ يقعَ مبتدأً أو فاعِلاً ، وإنَّما اختصَّ هَذَا بالاسمِ ؛ لأنَّ الحديثَ عن الاسمِ يوجبُ أنْ يكونَ المحدَّث عنه محكوماً عليه بطروءِ الحديث عنه(٢) ، وكونه محكوماً عليه يقتضي : أنْ يكونَ هو ثابتاً في نفسِه غيرَ متخلخِلٍ ، حتى يكونَ محلاً لحدوثِ الحديثِ عنه ، وليسَ ذلك إلاَّ للاسْمِ لا الفعلِ والحرفِ ، وكذلكَ حرفُ التعريفِ يوجبُ التخصيصَ .

ألا ترى أنَّ زيداً يحتَملُ أن يكونَ فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً إليه ، فإذَا قلتَ : جاء زيدٌ يختصَّ بالفاعليةِ ، ولا يدخل المُخَصِّصُ إلا على(٣) ما هو قابلٌ للتخصيصِ والتعميمِ ، ولا يظْهَرُ أثرُ المخصِّصِ فيما لَزِمَهُ التعميمُ ومظنُّ التعميمِ والتخصيصِ هَو الاسْمُ .

ألاَ تراك تقولُ جَاءني(٤) رجلٌ ، وأنت تريدُ بذلك مرةً زيداً وأخرى عمراً .

ثم تقول : رأيتُ الرجلَ ، فلا تريدُ إلاَّ واحِداً بعينه بخلافِ الفعلِ والحرفِ فإنهما يلازمَانِ التعميم .

وأمَّا نحو قوله :

**مَـا أَنْتَ بِالْحَكم التُرْضَى حُكُوْمَتُه ولا الأصيلِ ولا ذِيْ الرأي والجَدلِ**(٥)

---

(١) المفصل : ص ٦ .

(٢) في الأصل : « عليه » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « على » ساقط .

(٤) في ب : « جاء » .

(٥) في النسختين « الجلد » وفي جميع المراجع لهذا البيت « الجدل » ؛ لذا أثبت الجدل بناءً على جميع المراجع التي ذكرتْ هذا البيت ، وفي الإنصاف « ولا الربيع » بدل « ولا الأصيل » .
والقائل هو الفرزدق ، والبيت ليس في ديوانه وهو في شرح الكافية الشافية : ص ١٦٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ : ص ٩٩ ؛ والإنصاف : ٢ / ٥٢١ ؛ وشرح شذور الذهب : ص ١٦ ؛ والعيني : ١ / ١١١ ، ٤٤٥ ؛ والتصريح : ١ / ٣٨ ؛ والهمع : ١ / ٢٩٤ ؛ والدرر : ١ / ٢٧٤ .

وما رواه أبو زيدٍ(١) في نوادره :

**ويستخْرِجُ اليربُوْعَ من نافقائِهِ ومن جُحْرِه بالشِّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ(٢)**

فقال عبدُ القاهرِ(٣) : (( هو شاذٌ ))(٤) قياساً واستعمالاً والذي شَجَّعَه على هذا هو : أنَّ اللامَ بمعنى الذي في الصفاتِ ؛ ولكنْ مع ذلك مَثَلُه خطأٌ بالإجماعِ ، وإنَّما قال : حرفُ التعريفِ ولم يقلْ لامُ التعريفِ ؛ لتناولِ اللغة الطائية ، لأنهم يجعلون الميمَ مكانَ اللامِ .

ومنه قوله عليه السلام : (( ليس من امْبِرِّ امصيامُ في امسفرِ ))(٥) وحرف الجر أيضاً مخصص ؛ لأن بزيد في : مررتُ / بزيدٍ مفعولٌ ، والتقديْرُ : جَاوَرْتُ زيداً ؛ [ ١٥ / أ ] ولذلك جاز أن يقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، بنصب المعطوفِ ، وإنْ كانَ المعطوفُ عليهِ مجروراً وعليه قوله :

*** يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِراً *(٦)**

---

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ، ووفاته بها ، وهو من ثقات اللغويين ، من تصانيفه كتاب " النوادر " في اللغة مطبوع ، والهمز مطبوعٌ والمطرُ مطبوع وكانت ولادته سنة ١١٩ هـ ووفاته سنة ٢١٥ .
أخباره في : وفيات الأعيان : ٢ / ٣٧٨ ؛ ونزهة الألباء : ص ١٠١ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ٣٠ ؛ وطبقات النحويين : ص ١٦٥ .

(٢) البيت منسوب في نوادر أبي زيد لذي الخرق الطهوي شاعر جاهلي اسمه دينار بن هلال . وينظر البيت بدون نسبة في المخصص : ٢ / ١٢١ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٥١ ، ١٥٢ ، ٣١٦ ؛ وابن يعيش : ١ / ٢٥ ، ٣ / ١٤٢ ؛ والاشباه والنظائر : ١ / ٢١٦ ، والشِّيْحَةِ بالحَاء المهملة ( نبات ) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح : ١ / ٧٢ .

(٣) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، واضع أصول البلاغة ، كان من أئمة اللغة من أهل جرجان له شعر رقيق ، ومن كتبه أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، والجمل في النحو ، والمقتصد والعوامل المئة توفي سنة ٤٧١ هـ أخباره في : مرآة الجنان : ٣ / ١٠١ ؛ وإنباه الرواة : ٢ / ١٨٨ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ١٠٦ ؛ وكشف الظنون : ٨٣ ، ١٢٠ ، ٢١٢ ، ٦٠٢ ، ١١٦٩ ، ١١٧٩ ، ١٧٦٩ ؛ والأعلام : ٤ / ٤٨ .

(٤) ينظر كتاب المقتصد : ١ / ٧١ - ٧٢ ، وانظر ترجمته في ص ١٠٢ .

(٥) ينظر الحديث في البخاري في كتاب الصوم باب قول النبي - ﷺ - لِمَنْ ظُلِّلَ عليه ... ليسَ من البرِ الصوم في السفر ولفظُه : (( ليسَ من البر الصومُ في السفرِ )) : ٢ / ٤٤ .
وفي مسلم في كتاب الصوم باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر : ص ٧٨٦ .

(٦) ينظر هذا البيت في مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٩٠ ، ورواية البيت (( سلكن )) بدلَ (( يذهبن )) ونسبه سيبويه في الكتاب ١ / ٩٤ ، وهذا الشاهد في الخصائص ٢ / ٤٣٢ ؛ وجواهر الأدب للأربلي ص ١٩ ؛ وشذور الذهب ص ٣٣٢ ؛ والتصريح ١ / ٢٨٨ .

نصبَ المعطوفَ مع أنَّ المعطوفَ عليه مجرورٌ على تقديرِ يَسْلُكْنَ نجداً .

قيل : الضميرُ في يذهبن لقصائدٍ ، أو لأفعالٍ يفتخرُ بها .

وقوله : « وَحَرْفُ الجْـرِّ »[١] خـصَّ الاسـم بدخـولِ حـرفِ الجَـرِّ ، ولم يقُـلْ والجَرُّ ؛ لأنَّ الجر يكون في الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[٢]

« والتنوِيْنُ »[٣] ، فالتنوين على خمسة أوجهٍ[٤] : على ما يأتيك – إن شاء الله[٥] – فثلاثةٌ منها هي من علاماتِ الاسمِ وهي : تنوين التمكــنِ ، والتنكـير ، والعـوض عن المضاف إليه ، والباقيان[٦] وهما : تنوين الترنم ، والتنوين الغالي ، لا اختصاصَ لهما به ، ثم الحجـة الـتي « يرتضيهـا الحِجَـي » في اختصـاص التنويـن بالاسـم أنَّ التنوينَ نونٌ ساكنة تلحق آخر الكلمة بعد الفراغِ منه لقطعِ الكلامِ عليها ، تقول : جاء غلامٌ ، بالتنوينِ إذا ؛ أردتَ قطعَ كلامك عليه ، وتقـولُ أيضـاً : غـلامُ زيـدٍ بإسقاط التنوينِ من غلامٍ وإثباتِهِ في آخرِ زيدٍ ، إذا أردتَ قطْعه على زيد .

والقطـع الحقيقـي لـن يتصـورَ إلا في الاسـم ؛ لأنَّ الفعــل متلفـع[٧] بفاعلــهِ الظاهري نحو : خرج زيدٌ أو التقديريُّ نحو : زيدٌ خرجَ .

والحرفُ منحرفٌ إلى الاسمِ أو إلى[٨] الفعلِ ، فلا يتمُّ بدون ما انحـرفَ إليـه ؛ فلذلك كان التنوينُ من خصائصِ الاسمِ .

---

(١) المفصل ص ٦ .

(٢) من الآية ( ١١٩ ) من سورة المائدة وينظر الشاهد من الآية ووجه جر الفعل . الدر المصون : ٤ / ٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٣) المفصل ص ٦ .

(٤) ينظر الحديث عن التنوين وأقسامه الخمسة : المفصل ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ؛ وشرح التسـهيل ١ / ١١ ؛ والمغني لابن هشام ص ٤٤٤ – ٤٤٨ ؛ وابن عقيل ص ١٧ .

(٥) سيأتي التنوين مفصلاً في قسم الحروف من شرح المفصل للسِّغناقي .

(٦) في ب : « والباقيتان » .

(٧) متلفع : مشتمل . ينظر الصحاح مادة « لفع » ٣ / ١٢٧٩ .

(٨) في ب : « وإلى » .

وأمَّا «الإضَافَةُ»[1] فإنَّما اختصتْ بالاسمِ؛ لأنها مفيدةٌ للتعريفِ نحو: غلامُ زيدٍ، أو للتخصيصِ نحو: غلامُ رجلٍ، وقد ذكرْنَا[2] اختصاصَ التعريفِ، والتخصيصِ بالاسمِ.

ثم المرادُ هَهُنَا من اختصاصِ الإضَافةِ بالاسم؛ كونُ الاسمِ مضافاً لا مضافاً إليه؛ لمجيءِ الفعلِ مضافاً إليه كما ذكْرنا من قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3]، وقولُك: يومَ يقومُ زيدٌ، فإنْ قيلَ: فعلى هذا يلزمُ أنْ يكونَ الفعلُ مجروراً؛ لأنَّ المضافَ إليه مجرورٌ، وقد أجمعوا على أنَّ الجرَّ مختصٌّ بالاسمِ على ما ذكرْنَا.

قلنا: ظهورُ الحركةِ في الكلمةِ إمَّا صورةً ومَحَلاً نحو: بزيدٍ أو تقديراً نحو: توكأتُ على العصَا، والمرادُ بالتقديرِ ألاَّ[4] تظهرَ صورةُ الحركةِ؛ لامتناعِ حرفِ الإعرابِ من ظهورِها فيه كالألفِ[5]، في العصَا، أَوْ مَحَلاً لا صورةً ولا تقديراً، أيْ: الكلمةُ في مَحَلٍّ لو كانَ غيرُها من المعرباتِ فيه لظهرتْ تلكَ الحركةُ فيه.

ألا تراهُم قالوا في عرفتُ: ما عرفتُه، إنْ "مَا" سَاكِنٌ مع أنه منصوبُ المحلِّ؛ لأنه لو كانَ في هذا المحلِّ معربٌ لنصِبَ، نحو: عرفتُ الرجل.

وإذَا عرفتَ هذا فاعرفْ: أنَّ الاعتبارَ في المعرباتِ للأوليْنِ دون الثالثِ؛ إذِ الحركةُ المحليةُ لا تستعملُ إلاَّ في المبنياتِ كَما ذكرْنا، وانجرارُ الفعلِ بالإضافةِ إليه من هذا القبيلِ فلا يكونُ انجرارُه[6] بهذا الطريقِ قادحاً؛ لقولهم: الجرُّ مختصٌ بالاسمِ.

---

(١) المفصل ص ٦ .

(٢) ينظر ص ٦١ .

(٣) من الآية ( ١١٩ ) من سورة المائدة .

(٤) في ب : « إلم » .

(٥) في الأصل : « كألف » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « انجراره » ساقط .

وذكر في المقتبسِ بعد ما ذَكَرَ مثلَ هذا .

أوْ تقولُ : « أرادَ باختصاصِ / الإضافةِ بالاسمِ الجميعَ ؛ لأنّه إنَّما يضافُ إلى [١٥/ ب] الفعلِ على تأويلِ المصدر ، ثم قالَ : وكان هذا هو الأظهرُ ؛ لأنَّ المضافَ إليه لا يكونُ إلاَّ مجروراً ويلزمُ من هذا : أنْ يكونَ الفعلُ مجروراً ؛ لو لم يكن في تأويلِ الاسم ، وقد علمتَ أنَّ الجرَّ(١) من خصائِص الاسمِ ولا بأسَ بأنْ يقعَ الفعلُ مضافاً إليه صورةً ومعناهُ الاسمُ .

ألا تراه يقعُ مفعولاً لفظاً كما في قوله :

* **وقَالُوا : مَا تَشَاءُ ؟ فقلتُ : أَلْهُو** *(٢) أيْ : لهواً .

**وقَالُوا** : * **أَلاَ أَيّهُذَا(٣) اللاَّئِمِي أَحْضُرَ الْوَغَى** *(٤)

على روايةِ الرفعِ ، وعليهِ قولُهُم : نشدتُكَ اللهَ إلاَّ فعلتَ »(٥) .

قوله : « اسمُ الجنسِ »(٦) [ لَمَّا ذكر حدَّ الاسمِ وهو كليٌّ ، يتناولُ جميعَ الأسماءِ ذكر بعد ذلك ما يقربُ منه في صفةِ العمومِ وهو : ](٧) اسم الجنسِ ، فإنْ قلتَ : في قوله : ومن أصنافِ الاسمِ اسمُ الجنسِ ، ومن أصنافِ الاسمِ العلمُ ،

---

(١) في ب : « الجميع » .

(٢) تمامه : * **إلى الإِصْبَاحِ آثِرَ ذيْ أثِيرِ** *

والبيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ١١ ؛ والخصائص ٢ / ٤٣٣ ؛ والمحتسب ٢ / ٣٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩٥ ؛ واللسان ٤ / ٩ « أثر » .

(٣) في ب : « أيها » .

(٤) البيت لطرفة بن العبد ، وتمامه * **وأَنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدِي** *

وهو في ديوانه ص ٤٦ ؛ والكتاب ٣ / ٩٩ / ١٠٠ ؛ والمقتضب ٢ / ٦٥ ، ١٣٦ ؛ والأصول ٢ / ١٦٢ ، ١٧٦ ؛ وابن عقيل ٤ / ٢٤ ؛ شاهد رقم ٣٣٣ ؛ والهمع ١ / ١٢ ؛ والدرر ١ / ٧٤ ؛ وفي معظم المراجع : « الزاجري » بدل « اللائمي » ويروى البيت « أحضرَ » بالنصب بدل من « أحضرُ » بالرفع .

(٥) المقتبس ١٦ / أ ، ١٦ / ب ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ١٠٥ برواية " أقسمت " بدل " أنشدتك " .

(٦) المفصل ص ٦ .

(٧) في ب ما بين المعقوفين ساقط من ب لانتقال نظر الناسخ .

وأمثالُهمَا[١] إلى آخرِ قسمِ الأسماءِ ، فسادٌ[٢] من أيِّ وجهٍ كان ؛ لأنه لا يخلُو إمّا أنْ يريدَ به ما يختصُّ به الاسمُ ، أو لا يختصُّ به ؛ فالأولُ ينتقضُ بقولِهِ : في وِزَانِ ذلك ، ومن أصنافِ الاسمِ المبنيِّ[٣] ، ومن أصنافِ الاسمِ الثلاثيُّ ، ومن أصنافِ الاسمِ الرباعيُّ ، فإن هذهِ الأشياءَ الثلاثةَ كما هي في الاسمِ فكذلكَ في الفعلِ من غير تفاوتٍ .

فأما الثاني فَفَاسِدٌ من وجْهينِ :

**أحدهُمَا** : أنه لا فائِدَة حينئذٍ في قوله : ومن أصنافِ الاسمِ كَذا ، والتقديْرُ عدم الاختصاص به .

**والثاني** : أنَّ موضعَ ما لا اختصاصَ به بقسمٍ من الأقسامِ الثلاثةِ : المشترك .

ولم يوردْ ما ذكرْنَا : من المبني وغيرِهِ فيه ، فكانَ فيه فسادٌ من أيِّ وجهٍ كانَ فلابُدَّ من بيانٍ شافٍ يحصلُ به ثلجُ الصدرِ ، ويأتلقُ[٤] في كشفِ الجوابِ ائتلاق البدرِ .

قلت : معنَى قوله : ومن أصنافِ الاسْمِ اسمُ الجنسِ : ومما يصنفُ عليه الاسمُ ، أيْ : يجعلُ هو صنفاً من الأصنافِ اسم الجنسِ ، وكذلكَ في غيره ، ثم من الأصنافِ ما يختصُّ بالأسماءِ وما لا يختصُ بهَا ؛ لأنَّهُ يذكرُ في قسمِ الأسماءِ مَا يتحقَّقُ وينفصلُ فيه تصنيفُ الأسماءِ ، من غير نظرٍ إلى أنَّه مخصوصٌ بها أو غيْرُ مخصوصٍ بها .

غايةٌ ما في البابِ : أنّه لم يذكر القسمَ الذي هو غيرُ مخصوصٍ بالأسماءِ في قسمِ المشتركِ .

قلنَا : إنما ذكرَ في المشتركِ ما يرجعُ إلى المصدرِ الذي يتحققُ فيه فِعْلُ الفاعلِ سواءٌ كانَ ذلك الفعلُ راجعاً إلى المتكلم[٥] ، كالإمالةِ وتخفيفِ الهمزةِ ، والإدغامِ .

---

(١) في ب : « وأمثالها » .
(٢) فسادٌ : مبتدأ وخبره تقدم قبل سطر تقريباً وهو " قولُهُ " .
(٣) في ب : « المثنى » .
(٤) في الأصل : « ويأتلحق » .
(٥) في ب تكرار كلمة : « المتكلم » .

أوْ راجعاً إلى الكلامِ كالتقاءِ الساكنين .

أَلاَ تَرى أنكَ لو تصفحتَ جميعَ ما ذكرَهُ في المشتركِ تجدهُ كذلكَ .

وأَمَّا ما ذكرَهُ في قسمِ الأسماءِ من الذي لا اختصاصَ لـه بالاسمِ فهوَ الاسمُ المجردُ الخالي عن بناءِ المصدرِ ، كالمبني ، والثلاثي ، والرباعي .

فعُلِمَ بهذا : أَنَّ جميعَ ما ذكرَه في قسمِ الأسماءِ ، هو الذي يتصورُ ويتحققُ فيه صنفُ[١] الأسماءِ ؛ من غير نظرٍ إلى أنَّه مخصوصٌ بها ، أو غيرُ مخصوصٍ .

وَأَمَّا قولُكَ بأنه[٢] لا فائدة حينئذٍ في قوله : ومن أصنافِ الاسمِ كذا .

فقلنا : بلْ فيه فائدةٌ ؛ لأنَّ في[٣] / ذلك إعلاماً بأنَّ هذَا الذي ذكرَهُ مِمَّا [١٦/أ] يتحققُ في قسمِ الأسماءِ ؛ لا أنْ يكونَ ذلك مخصوصاً بقسمٍ غيرِ الأسماءِ .

فلمَّا ذكرتُ هذَا الجوابَ اعترضَ عليّ في هذا الجوابِ أكيسُ[٤] أصحابي – سلمهُ الله – وقال : يردُ على هذا الجوابِ قولُه : « في ذكر المعربِ » الكلامُ في المعربِ ، وإنْ كانَ خليقاً إلى آخرِه ، حيثُ ذكرَ استحقاقَ وقوعِ المعربِ في المشتركِ ، مع أنَّ المعربَ ليسَ بمصدرٍ .

قلتُ : إنَّما استحقَّ المعربُ لوقوعِه في قسمِ المشتَرَكِ باعتبارِ معنَى المصدرِ الذي يتعلقُ بفعلِ الفاعلِ ، كالإمالةِ ، وتخفيفِ الهمزةِ ؛ وذلك لأنَّ المعنَى من المعربِ هو الذي وقعَ الإعرابُ عليه[٥] ، فكانَ موقوفاً إلى ذكر عاملٍ قبلَه ، وهو في اختيارِ المتكلِّمِ ، وكانَ هو متعلقاً بالفعلِ الطارئِ أيضاً ، كالإمالةِ ، حتى لو ذُكِرَ هناكَ .

---

(١) في ب : « ضعف » .

(٢) في ب : « فإنه » .

(٣) في ب : « في » ساقط .

(٤) في الأصل : « الكيس » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « فيه » .

يقالُ : ومن أصنافِ المشتركِ : الإعرابُ ، طرداً لأقسامِ المشتَرَكِ[١] على طريقةٍ واحدةٍ ، بخلافِ ما ذكرنَا في[٢] المبنيِّ والثلاثيِّ والرُّباعيِّ ، فإنها غيرُ موقوفةٍ إلى الفعلِ الطارئ .

بلْ هو بوضعِ الواضعِ من الأصلِ ، فافترقَا ، فكانَ ما ذكرتُ : مُجْرىً على استقامتِه ، من غيرِ انتقاضٍ وانتكَاثٍ .

أوْ نقولُ : وهو الأخصرُ[٣] لفظاً وأَوْلى اعتماداً : هو أن المرادَ من قولِه : ومن أصنافِ الاسم المبنيُّ ، أي : ومن أصنافِ الاسم : الاسْمُ المبنيُّ ، وكذلكَ التقديرُ في غيْرِه ؛ ومن أصنافِ الاسْمِ : الاسْمُ الثلاثيُّ ، ومنِ أصنافِ الاسْمِ : الاسمُ الرباعيُّ ، إلاَّ أَنه لَمَّا وقعَ ذكرُ صنفِ اسمِ الجنْسِ أولاً لِمَا ذكرْنَا[٤] من المعنَى : ذُكِرَ كما هو حقه .

فقال : ومن أصنافِ الاسمِ : اسمُ الجنْسِ ، و لم يكرِّرْ الاسمَ ثانياً فيمَا[٥] بعدَه من الأصنافِ ؛ للتخفيفِ[٦] ؛ ولقيامِ الدلالةِ عليه بما[٧] ذكرَ أولاً ، ولَمَّا كانَ التقديرُ كذلك ، كان التقديرُ في المبنيِّ ، ومن أصنافِ الاسْمِ : الاسمُ المبنيُّ ، فحينئذٍ كانَ المعنَى : مما يختصُّ بأصنافِ الاسْمِ اسمُ الجنْسِ ، وكذلك في غيره إلى آخرِ الأسماءِ ، كانَ المذكورُ هوَ المخصوصُ بالأسماءِ ، فلا يَرِدُ الإشكالُ حينئذٍ .

هذا هو الذي أدَّى إليهِ النظرُ واستصوَبهُ الفكرُ ، والله الموفقُ .

(( ثُمَّ الجنسُ ))[٨] في الأصْلِ بمعنى المجانِسِ كالخِلِّ بمعنى المخَالِّ[٩] ، ثم صارَ اسماً لحقيقةِ الشيءِ ، وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ إلى آخرِهِ ؛ فلذلك قالَ : اسمُ

---

(١) في ب : (( المشترك )) ساقط .

(٢) في ب : (( من )) .

(٣) المؤلف صاغ أفعل التفضيل من غير الثلاثي وهو شاذ .

(٤) في الأصل : (( ذكر )) .

(٥) في ب : (( فما )) .

(٦) في ب : (( التخفيف )) .

(٧) في ب : (( لما )) .

(٨) المفصل ص ٦ .

(٩) في ب : (( كالحل ، المحال )) .

الجنسِ ، ولم يقلْ : اسمُ العَلمِ ؛ لأنَّ اسمَ الجنسِ بمنزلةِ قولِك : اسمُ الحقيقةِ ، وهذا كلامٌ سديدٌ ، بخلافِ العَلمِ فهو في الأصلِ الجبلُ ، ثم استعيرَ للاسمِ المشهورِ ، ومعناهُ العلامةُ ، والاسمُ أيضاً العلامَةُ .

فلو قيلَ : اسمُ العلمِ بالإضافةِ كما قيل اسمُ الجنْسِ ، صارَ بمنزلةِ أنْ يقالَ : علامةُ العلامةِ ، وحققَ هذا في المقتبَسِ[١] ، وقالَ : إنَّما قالَ : اسمُ الجنْسِ ؛ لأنَّ الجنْسَ هو المسمَّى ، وهو يريدُ بيانَ اسْمِهِ ، والعلمُ هو الاسْمُ لا المسمَّى ، فتنزَّلَ العلَمُ منزلةَ الاسمِ هناكَ ، فإظهارُ الاسمِ هناك يؤدي إلى قولِكَ : اسمُ الاسْمِ .

ثُمَّ قالَ : أوْ يقالُ العلَمُ وصفٌ للاسْمِ ولا يصحُّ إضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ / [١٦/ب] بخلافِ الجنْسِ ويحتملُ أنْ يقالَ إنَّ هذَا الذي ذكرَهُ من اسْمِ الجنْسِ هو أولُ ما ذكرَهُ من أصنافِ الاسْمِ فذكَرَ أولَ ما ذكره من أصنافِ الاسْمِ بتكرارِ الاسمِ؛ ليدُلَّ بذلِكَ عَلَى : أَنَّ حذْفَ الاسمِ فيمَا بعدَه ؛ إنَّما حُذِفَ لأجْلِ التخفيفِ .

قوله : « وهُوَ ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبهَهُ »[٢] معناهُ : أنكَ إذَا رأيتَ شيئاً ، وقدْ أُطلقَ عليه اسمٌ لم يحرُمْ عليكَ إذا رأيتَ ما يشبهُهُ ، أن : تطلقَ ذلكَ الاسمَ عليه ، فكانَ اسمُ الجنسِ : هو ما جازَ إطلاقُه على مختلفين بالمعنى المشتركِ بينهمَا ، كرجلٍ ، فإنَّه يطلقُ على زيدٍ مرةً وعلى عمروٍ أخرَى ، بالمعنى المشتركِ بينهُمَا .

وذكر ابنُ الحاجبِ في شرحِه : « هذَا الحدُّ مدخولٌ ، فإنَّ المعارفَ كلَّها غيرُ الأعلامِ ، داخلةٌ تحت هذا الحدِ ؛ لأنهَا تصلحُ لشيءٍ ولكلِّ ما أشبَهَهُ »[٣] .

ألاَ ترى : أن هذا من المعارفِ ! وهو يطلقُ على زيدٍ مرةً وعلى عمروٍ أُخْرَى ، والصحيحُ عندَهُ أنْ يقالَ : هو[٤] ما عُلِّقَ على شيءٍ لا بعينِه ، ثم قولُه ما عُلِّقَ على شيءٍ فقد عدَّى التعليقَ بـ" على " ، وهوَ إنَّما يتعدَّى بالباءِ .

---

(١) ينظر المقتبس ١٦ / أ .

(٢) المفصل ص ٦ .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٨ .

(٤) في ب « هو » ساقط .

قالَ صاحبُ الكتابِ : عَلَّقَ : يتعدى بالباءِ وبـ" عَلَى "[١] وأنشد قولَ الأعْشَى[٢] :

**وإنَّ عِتاقَ العِيْسِ سَوْفَ يزورُكُمْ ثِنَاءٌ عَلَى أعجازِهنَّ مُعَلَّقُ**[٣]

والثِّناءُ[٤] بالمد : عقالُ البعيرِ .

ثم قالَ صاحبُ المقتبسِ : « ويحتملُ عندِي أنَّ أصلَهُ التعليقُ ليستْ إلاَّ الباءُ ، كما هُوَ عليه الاستعمالُ المستفيضُ ، وأمَّا تعديتهُ بعلَى فكأنهُ من نوعِ المجازِ ونظيرُه المرورُ يقالَ : مرَّ بهِ ، وعليه وهو واردٌ علَى الاتساعِ كما ذكرَ في الكتابِ .

وأمَّا البيتُ فيصحُّ أن يكونَ فيه كلمةٌ على معلَّقٍ بالثِّناء ، وصلةُ المعلّقِ محذوفةٌ أيْ : مُعلقٌ بها أيْ : بأعجازِهنَّ ، كما في سورةِ الحجر في قولهِ تعالى : ﴿ **وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ** ﴾[٥] أيْ : وما يستأخرون عنه فحذفَ عنه »[٦] .

« إلى اسمِ عينٍ واسمُ معنَى »[٧] ، فاسمُ العينِ ما لمسماهُ جثةٌ ، واسمُ المعنَى[٨] : مَا ليس لمسماه جثةٌ ، أوْ نقولُ : المرادُ باسمِ العينِ ما يقومُ بنفسه كرجلٍ ، وباسمِ المعنى خلافُهُ ، وهو ما لا يقومُ بنفسهِ كالعلمِ ، وهو عند

---

(١) ينظر أساس البلاغة ص ٤٣٣ .

(٢) الأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة ، الوائلي ؛ أبو بصير ، المعروف بأعشى قيس ، والأعشى الكبير من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات ، وكان غزيرَ الشعرِ ، وأدرك الإسلام ولم يسلم مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة وتوفي سنة ٧ هـ .
أخباره في الخزانة ١ / ٨٤ ، ٨٦ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٢٥٧ .

(٣) البيت من الطويل وهو في ديوان الأعشى ص ١٢٩ ؛ وتهذيب اللغة ٨ / ١٢٠ ؛ « غرب » ؛ وبلا نسبة في اللسان ١ / ٦٤٥ « غرب » ؛ وتاج العروس ٣ / ٤٦٩ « غرب » والشاهد فيه أن " عَلَّقَ " اسم المفعول منه مُعَلَّق .

(٤) ينظر اللسان ١٤ / ١٢١ « ثنن » .

(٥) من الآية ( ٥ ) من سورة الحجر .

(٦) ينظر المقتبس ١٦ / ب .

(٧) ينظر المفصل ص ٦ .

(٨) في الأصل : « معنى » والمثبت من ب .

النحويين مسمًّى بالمعنى لا بالصفَةِ ، وقيل : المرادُ من[1] العينِ ما يعايَنُ ، ومن المعَنى ما يعقلُ ، وكلاهُمَا ينقسمُ[2] إلى العينِ والمعَنى ، ويُعْنى بالصفةِ ما وضعَ لذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ ، والاسمُ غيرُ الصفةِ ، بخلافه ، مَثَّل لكلٍّ قسمٍ مثالين ، فالاسمُ غيرُ الصفةِ من الأعيانِ : رجلٌ ، وفرسٌ .

ومن المعاني : عِلْمٌ وجَهْلٌ .

والصفةُ من الأعيان : راكبُ ، وجالسٌ .

ومن المعاني : مفهومٌ ، ومضمرٌ .

---

(١) في الأصل : « بالعين » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « ينقسم » ساقط والمثبت من ب .

# [ بابُ الْعَلَمِ ](*)

ومن أصنافِ الاسمِ : [ العَلَمُ ] ذكرَ العلمَ بعد الجنسِ ؛ لأنهمَا يشتركانِ في أنّهما اسمانِ للمسمَّى ؛ إلا أنَّ الجنسَ يُفيدُ العلمَ الكليَّ ، والعلمُ يفيدُ العلمَ الجزئيَّ فكانا كالعمومِ والخصوصِ .

فالخصوصُ أبداً يتلو العمومَ ، فكذلك العَلَمُ أيضاً تلاَ(١) الجنسَ ؛ ولأنَّ الجنسَ يتعلقُ بالوضعِ ، والعلمُ يتعلقُ « بالتواطؤِ(٢) ، والاصطلاحِ .

فالوضعُ سابقٌ والتواطؤُ مسبوقٌ ، فقدَّم ذكرَ السابقِ على ذِكْرِ المسبوقِ ؛ طلباً للتناسبِ ، « **وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينِهِ ، غيرِ متناولٍ ما أشبهَهُ** »(٣) .

وهذا الذي ذكرهُ ، إنّما يستقيمُ على علمِ الشخصِ ؛ لا في علمِ الجنْسِ على ما يجيءُ ذلك في اسميَّةِ أسامةَ ، فعُلِمَ أنَّ الشخصَ ما عُلِّقَ على شخصٍ بعينه لا يتناولُ ما أشبههُ ، أيْ : ما أُطلِقَ على شخصٍ بعينه من حيثُ هُوَ هُوَ لم يَجُزْ إطلاقُه على شخصٍ آخرَ ، بالمعنى المشتركِ بينهُما ؛ لأنَّ هويةَ الشيءِ آبيةٌ للاشتراكِ ، فلفظُ شيءٍ أعمُّ من الشخصِ والجنسِ .

وقوله : « **بعينِهِ** »(٤) احترازٌ عن اسمِ الجنسِ .

وقوله : « **غيرِ متناولٍ ما أشبهَهُ** »(٥) احترازٌ عن المضمراتِ والمبهمَاتِ ؛ لأنها وإنْ دلتْ على أشياءَ بعينها فإنها تتناولُ ما أشبهها .

ألا تَرى أنك كما تريدُ بقولِكَ : « هو » أوْ « هذا » ، و « الذي خرج أبوه » زيداً كذلك ، تريد بهنَّ عمراً .

---

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) في ب : « ملا » .

(٢) بدء السقط في النسخة الأصلية .

(٣) ينظر المفصل ص ٦ .

(٤) ينظر المفصل ص ٦ .

(٥) المفصل ص ٦ .

قال صاحبُ المقتبس[1] مُحْيلاً إلى بعضِ الحواشي : إنَّ قولَـه غيرُ متناولٍ ما أشبهَهُ ، كالزيادة ، إذْ الكفايةُ حاصلةٌ بما قبلَه ؛ ولأنَّ قولنا « الله » علم له وهو تعالى متعال عَمَّا يشبهُهُ[2] .

ثم قالَ : وليسَ ما ذكرهُ بمستقيم ؛ إذ لو اقتصرَ على الأولِ لانتقضَ بسائرِ المعارفِ ، فأنابه بما بعدَ ذلك عنها ، وهكذا ذكَر أيضاً في شرحِ ابن الحاجبِ .

ثم قال ابنُ الحاجب : « وهو مما يؤكَّدُ بهِ ورودُ الدخولِ المذكورِ في حدِّ اسمِ الجنس »[3] .

وأَمَّا قوله : « الله » علمٌ له ، فإنَّه مبنيٌّ على زعمِ المشركَةِ أنَّ له شريكاً وأنداداً[4] . « **ولا يخلُو من أنْ يكونَ اسماً** »[5] إلى آخرهِ .

[ وحاصله ][6] ينقسمُ على ثلاثةِ أقسام : الاسمُ ، والكنيةُ ، واللقبُ .

فوجهُ الحصرِ عليهَا : هو أنَّ [ الحصر ][7] إمَّا أنْ يكونَ مضافاً إليه أبٌ ، أو أمٌّ ، أمْ لا ، فإنْ كانَ فهو الكنيةُ ، وإلْم يكنْ ؛ فلا يخلو : إمَّا أن يكونَ فيه دلالةٌ على مدْحٍ أو ذَمٍّ ، أم لا .

فإن كانَ فهو اللقبُ ، وإلاَّ فهو الاسمُ ، فسمِّي نحو : أبي بكرٍ وأمِّ كلثومٍ ، كنيةً لما فيه[8] من إخفاءِ وجهِ التصريحِ باسْمَيهما العلمين .

والكُنَى كيف تركبَتْ ؟ دارتْ مع تأديةِ معنى الخفاءِ ؛ من ذلك الكنايةُ ، وهي تركُ التصريحِ بذكرِ الشيءِ ، إلى ما يلزمُهُ ؛ لينتقل منَ المذكور إلى المتروكِ ، ومنه نكيتُ في العدو نِكَايةً إذا أَوصلتَ إليه مضارَّ من حيثُ لا يشعرُ بها .

والكينُ[9] : اسم للحمةِ داخلِ فرجِ المـرأةِ لتسترهَا ، [[10]والنيكُ سمِّي به لإخفاءِ الناس إياهُ عن غيرهِ .

ثم اعلمْ : أنَّ الغرضَ من الكنيةِ التعظيمُ .

---

(١) ينظر المقتبس لوحة ١٨ / أ .

(٢) أنه يريد بهذا : أن الله سبحانه وعالى ليس له مثيل أو شبيه .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٩ .

(٤) السغناقي اتهم الزمخشري بأن " الله " علم له ، فإنه مبني على زعم المشركة أن له شريكاً وأنداداً. أقول وبالله التوفيق أن الزمخشري برئ من هذا غاماً ، وأن السغناقي أساء فهم العبارة التي أرادها الزمخشري .

(٥) ينظر المفصل ص ٦ .

(٦) في ب : « وحاصل » ولعلها « وحاصله » .

(٧) كلمة « الحصر » قلقة في موضعها ولا معنى لها في السياق ولعلها « العلم » .

(٨) سقطت فيه من النسختين .

(٩) ينظر القاموس المحيط « كين » ص ١٥٨٥ .

(١٠) بدأ السقط في النسخة ب .

قال عمرُ بنُ الخطابِ – رضي الله عنه – : (( أشِيعُوا الكُنَى فإنها منبهةٌ ))(١).

وقيل: الكُنَى الشريفةُ ما يتعلق بالبنينَ دون البناتِ ؛ ولذلك قيل له – ﷺ –: أبو القاسِمِ لا أبو فاطمةَ .

وقيل لمُعَاوية(٢) بن يزيد : أبو لَيْلَى ؛ تهجيناً له .

والأصلُ في الكنيةِ : أنَّ الرجلَ كان في العربِ إذا ولدَ لهُ ولدٌ يُكَنيهِ بأبي فلان ؛ إنْ كان ذكراً ؛ لتفاؤلِ أنْ يعيشَ إلى أنْ يولدَ له ولدٌ يُسميه فُلاناً ، فيصير هو أباً لهُ ، وبأمِّ فلان ؛ إذا كانتْ أنثى كذلكَ على طريقةِ التفاؤلِ .

وهذه طريقةٌ مسلوكةٌ لهم .

ألاَ ترى أنهم سَمَّوْا العطشانَ بالنَّاهلِ وهو الريَّانُ .

والمهلكةُ بالمفازةِ .

ومن هذا البابِ أيضاً نحو : " فاطمةُ " و" عائشةُ " و" يحيى "(٣) ( إنْ )(٤) كان عربياً ، وقيل أيضاً : السببُ في التكنيةِ ، واستعمالِها في مقامِ التعظيمِ هو أنَّ يزدجرد(٥) الملكَ لما بعثَ بهرام(٦) حوْر إلى ملكِ العربِ ؛ ليتربَّى فيهم فيتأدب

(١) ينظر قول عمر في ربيع الأبرار للزمخشري ٢ / ٣٨٣ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٥١٨ ؛ والجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٣٣٠ .

(٢) هو معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان : من خلفاء بني أمية بالشام . بويع بدمشق بعد وفاة أبيه سنة ٦٤ هـ فمكث أربعين يوماً أو ثلاثة أشهر ومات وعمره ثلاث وعشرون سنة ولا عقب له . وكانت كنيته أبا ليلى .
أخباره في : ابن الأثير ٤ / ٥١ ؛ والطبري ٧ / ١٦ ؛ والمسعودي ٢ / ٧٧ ؛ والاعلام ٧ / ٢٦٣ .

(٣) يحيى علم يكتب بالياء فرقاً بين " يحيى " علماً وبينه فعلاً . ينظر أدب الكاتب ٢٥٨ – ٢٥٩ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٣ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ؛ وشرح ألفية ابن معط ص ١٦ من التحقيق رسالة دكتوراه .

(٤) يقتضي السياق أن تكون (( إنه )) .

(٥) هو يزدجرد الأثيم بن هرام ابن سابورذى الأكتاف كان فظاً غليظاً ذا عيوب كثيرة يضع الشيء في غير موضعه كثير الرؤيا في الصغائر ودام ملكه تسع عشرة سنة وخمسة أشهر .
ينظر أخباره في : الكامل في التاريخ ١ / ٣٩٨ .

(٦) هو بهرام بن يزدجرد أحد ملوك الفرس تربى عند المنذر بن النعمان حيث أحضر له المرضعات ذوات الأجسام الصحيحة والأذهان الذكية والآداب الحسنة من بناتِ الأشراف فأحضر له المؤدبين ومعلمي الفروسية فأخذ عنه كل ما ينبغي له ، ودام ملكه ثماني عشرة سنة .
أخباره في الكامل في التاريخ ١ / ٤٠١ .

بآدابِهِمْ ، ويتخلقُ بأخلاقِهِم الكريمةِ وجدوه فَطِناً في ذلكَ ، وتربى معهُ جماعةٌ من أولادِ العرب ، فلمَّا توفي أبوه ، فصارَ هو في مُلكِ أبيه تبعهُ أولئكَ الصبيانُ ولازمُوه في بلادِ الملكِ ، فلما سمعَ آباؤهم بخبرِ حَالِهم عند بهرامَ ، تمَنَّوا أنْ يروهم في تلكِ الحالةِ فنهضُوا إليهم ، فلمَّا دخلُوا عليهِ سألَ عنهم ، فقيل : هذَا أبو فلانٍ ، وذلك أبو فلانٍ ، فعرفَ بهرامُ أولئك الآباءَ بأبنائِهم ، فأعزَّهُم بسببِهِمْ ، فصارتْ الكنيةُ سببَ التعظيمِ منذ ذلك الزمنِ ، ورغِبَ الناسُ في الكُنَى .

كـ(( **بطةُ** ))[(١)] ذكر في الفائِق : (( البطةُ الدَّبَّةُ بلغةِ أهلِ مكةَ ، وقيلَ : هي إناءٌ كالقارورةِ ، كأنَّها سميتْ بذلك ؛ لأنَّها على شكلِ الطائرِ المعروف ))[(٢)]، ويقال : كبرَ حتى صارَ كالقُفَّةِ[(٣)] ، وهي الشجرةُ اليابسةُ الباليةُ ، وهي الفرعَةُ[(٤)] اليابسةُ ، وشيءٌ يتخذُ من الخوصِ[(٥)] ، تجعلُ فيه المرأةُ قطنها .

(( **وينقسمُ إلى مفردٍ ، ومركبٍ ومنقولٍ ، ومرتجلٍ .** ))[(٦)] قال الإمامُ المعروف بابنِ الحاجبِ : (( ظاهرُ هذا الكلامِ : أنَّ العلمَ ينقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ ، وليس كذلك .

بل أرادَ أنَّ العلمَ ينقسمُ إلى مفردٍ ومركبٍ .

ثم شرعَ يبينُ أنَّ هذا العلمَ ينقسمُ إلى أمرٍ آخرَ ، وهو كونهُ منقولاً ومرتجلاً ))[(٧)] . ولو لم يجعلْ كذلكَ يلزمُ أن يكونَ العلمُ مقسوماً أربعة أقسامٍ كلُّ واحدٍ منها غيرُ داخل في الآخرِ ، وليس كذلك .

---

(١) المفصل ص ٦ .

(٢) الفائق في غريب الحديث ١ / ١١٨ .

(٣) ينظر أساس البلاغة ص ٥١٧ (( قفف )) واللسان ٩ / ٢٨٧ (( قفف )) .

(٤) الفرعةُ : الشجرة البعيدة الفرع أي الطول . ينظر اللسان ٨ / ٢٤٧ (( فرع )) .

(٥) والخوص : ورق النخل والنارجيل وماشاكلها . اللسان ٧ / ٣٢ (( خوص )) .

(٦) المفصل ص ٦ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٩ .

بلْ هو الذي انقسمَ إلى مفردٍ ومركبٍ ، انقسم إلى المنقولِ والمرتجل متداخلاً بعضُها في بعضٍ ، فعُلِمَ بهذا أن معناهُ ما ذكرنا .

فالمفردُ ما كان من كلمةٍ واحدةٍ ، والمركبُ ما كان أكثرَ من كلمتين .

« ذلك »(١) والمنقولُ ما كانَ موضوعاً لشيءٍ في الأجناسِ ، وغيرِها قبل ذلك ، ثم يسمَّى به علماً ، والمرتجلُ ما وُضِعَ حينَ وضعَ عَلَماً ابتداء ، فكان ضدَّ المنقول ؛ مأخوذٌ من ارتجالِ الشعْرِ والخطبةِ ، وهو بدءُ ذلك من غيرِ تهيئةٍ .

« **فبرقَ نحرهُ** »(٢) اسمُ رجلٍ ، وهو في الأصلِ جملةٌ مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ظاهراً ، أيْ : كانَ لنحره بريقٌ ، فقيل : « برقَ نحرهُ » ، فغلبَ ذلك عليه .

« **وتأبطَ شراً** »(٣) جملةٌ مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، مستكنٌ ومفعولٌ ، وهو اسمُ رجلٍ قيل : إنَّما سميَ « تأبط شراً » ؛ لأنه أخذَ سيفاً تحت إبطهِ ، وخرجَ ، ثم قيل لأمهِ أينَ هوَ ؟ فقالتْ : لا أدري ، تأبط شراً(٤) وخرجَ .

---

(١) هذه الكلمة يبدو لي أنها مقحمة ولا معنى لها في النص .

(٢) المفصل ص ٦ .

(٣) المفصل ص ٦ .

(٤) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدي بن كعبٍ بن حزنٍ وقيل حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان بن مضر بن نزار ، وتأبط شراً لقب به ذكر الرواة أنه رأى كبشاً في الصحراء فاحتمله تحت إبطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه رمى به فإذا هو الغول .

وقيل : بل قالت له أمه كل إخوتك يأتيني بشيء إذا راحَ ، فقال لها : سآتيك الليلة بشيء ومضى فصاد أفاعي كثيرة فلما راح أتى بهن في جراب متأبطاً بها فألقاه بين يديها ففتحته فتساعين في بيتها فوثبت وخرجت فقال لها نساءُ الحي ماذا أتاكِ بها ثابت ؟ فقالت : أتاني بأفاعٍ في جراب . قلن وكيف حملها ؟ قالت تأبط . قلن : لقد تأبط شراً ، فلزمه تأبط شراً .

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٢٧١ ؛ والاشتقاق ص ٢٦٦ ؛ والمعارف لابن قتيبة ص ٧٩ ؛ وسمط اللآلئ ص ١٥٨ ؛ وخزانة الآداب ١ / ٦٦ ؛ وتاج العروس : « أبط » ٥ / ١٠٠ ؛ وفي ديوانه المحقق ص ٢٦٣ فما بعدها .

وقيل : سُمِّي بهِ ، لأنهُ دخلَ على قومهِ ، وكان تحتَ إبطِهِ حيةٌ ))[١] .

/ (( **وذَرَّى حباً** ))[٢] ، اسمُ رجل يُذرِّي حَبّاً ، فغلبَ عليه ذلك وأنشد : [ ١٧ / أ ]

**إنَّ لهُـــنَّ رَكبـــاً إرْزَبّـــا كأنـــه جبهـــةُ ذَرّى حبـــا**[٣]

يقـال ركـبٌ إرزبٌ ، أيْ : غليـظٌ ضخـمٌ ، والرَّكَـبٌ بـالتحريكِ : موضـعُ العانةِ .

(( **وشابَ قرناهَا** ))[٤] اسمُ جاريةٍ ، وهو جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ظاهر ومضـافٍ إليه كأنهُ دعيَ لها بطولِ العمرِ بهذا ، فغلبَ عليها ، فكانَ هذا كعائشةَ ، وفاطمةَ من حيثُ التفاؤلُ ، و(( يزيدُ )) الاسم في قوله :

*** نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ ***[٥][٦]

منقولٌ من نحوِ : المالُ يزيدُ ، لا من يزيدُ المالُ ؛ لأنه لو كانَ من الثاني لكـان مفرداً ، فوجب أن يعرب إعراب المفرداتِ ، ولم يفعلْ بـهِ ههُنـا ، لأنـهُ لـو كـانَ مفرداً لكانَ بالفتحِ في موضع الجرِّ للإضافةِ ؛ لعـدمِ انصرافـه ، لما أنَّ المفـردَ قـابلٌ للإعرابِ ، فدلَّ ذلكَ على أنه منقولٌ مـن قولهـم : المـالُ يزيـدُ ، فيكـونُ جملـةً ، والجملةُ إذا سميَ بها وجبَ حكايتُها كمَا كانتْ .

---

(١) هنا ينتهي السقط في النسخة الأصلية .

(٢) المفصل ص ٦ .

(٣) ينظر البيتُ في الكتـاب وهـو مـن شـواهد سيبويه برواية مُرَكَّنـاً ٣ / ٣٢٦ ؛ وفي المقتضـب ٤ / ٩ ؛ وابن يعيش ١ / ٢٨ ؛ واللسان ١ / ٢٩٦ (( حب )) .

ويروى البيت (( مركباً )) بدل (( ركباً )) .

(٤) المفصل ص ٦ .

(٥) هذا بيت من الزجر المشطور ، وبعده :

(( ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ ))

والبيتان في ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٧٢ . وانظرهما أيضـاً في الخزانـة ١ / ٢٧٠ الشـاهد التاسـع والثلاثـون ؛ ومجـالس ثعلـب ١ / ١٧٦ ؛ وشـرح المفصـل ١ / ٢٨ ؛ والمغـني ص ٨١٧ ؛ واللسان ٣/٣٢٩ (( فدد )) .

(٦) ينظر المفصل ص ٦ .

ألا تراكَ تقولُ : لقيتُ رجلاً أعجَبَني كرمُهُ ! بإيقاعِ الجملةِ ، وهي أعجبني كرمُه ، صفةً لمنصوبٍ ، ولم يظهْر فيها إعرابُ موصوفِها ، والمعنَى فيه هو : أنَّ المقتضَى للإعراب اعتوارُ المعاني المختلفةِ على المفرداتِ ، والجملةُ لا تقبلهُ ، ولأنَّ غرضَ المسمَّى بالجملةِ المنقولةِ بقاءُ الجملةِ على صورتها فيْهَا ، ولو أُعربتْ لخرجتْ عن صورة الجملة[1] « إلى ثلاثةِ مفاعيلَ ، والتاءُ في نُبِّئْتُ هو مفعول به[2] أول .

أقيم مقامُ الفاعلِ ، « وأخواليْ » هو المفعولُ الثاني ، « وبنيْ يزيدُ » عطفُ بيانٍ لهُ ، والمفعولُ الثالثُ هو الجملةُ الظرفيةُ ، وهي « لهم فديدُ » ، والتقديرُ فادِّيْنَ ، « والفديدُ » الصياحُ ، من فدَّ الرجلُ يفدُّ فديداً ، ورجلٌ فدَّا : شديدُ الصوتِ ، ومنهُ الحديثُ « إنَّ الجفاءَ والقسوةَ في الفدَّادِينَ »[3] أي : الحرَّاثِينَ ، وهم الذين تعلو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم .

وأما الفَدَادِينُ بالتخفيفِ، فهي: البقرُ التي تحرثُ بهَا واحدُهَا فدَّان بالتشديد.

« **وظُلماً** »[4] مفعولٌ لهُ ، والعاملُ فيه معنى قوله « لهم فديدُ » أيْ : يصيحونَ ؛ لأجلِ ظلمٍ ، وقيلَ : معناه أنَّ ظلمهمُ علينا لشهرته وظهورِ شأنِه كأنَّهُ يصيحُ في آفاقِ الدنيا ، وينادي على نفسِهِ .

« **مَعْدِ يْكرب** »[5] قيل : أصلهُ معدِّيَ بالتشديدِ مفعولٌ من عُديَ كمدَعِي من دُعِيَ ، ومَرْعيّ من رُعِيَ ؛ من عَدَّاهُ : جاوزهُ ، و« كربَ » لعلَّ اشتقاقهُ من الكَرَبةِ ، وهما بمجموعِهما اسمُ رجلٍ ، وياءُ مَعْدِي ساكنةٌ على كلِّ حالٍ .

---

(١) في الأصل « الجملية » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل « مفعول » والمثبت من ب .

(٣) الحديث في صحيح البخاري كتاب المغازي ، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن ٣ / ١٧٠ ؛ وصحيح مسلم كتاب الإيمان ، باب فضل أهل الإيمان ورجحان أهل اليمن فيه ١ / ٧٣ ؛ وفي مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٥٨ ؛ وينظر الفائق ٣ / ٩٣ ؛ والنهاية ٣ / ٤١٩ .

(٤) المفصل ص ٦ .

(٥) المفصل ص ٦ .

و (( **بعلبكَّ** ))[١] اسمُ بلدٍ من ديارِ الشامِ، وفي الأصل كانَ بعلُ اسمَ صنمٍ ][٢] كانَ لقومِ إلياسَ[٣] النبيِّ – عليه السلامُ – ، وبكَّ[٤] مصدر بَكَّ عُنَقَهُ أيْ : دقَّها .

(( **وعَمْرَويهِ** ))[٥] اسم رجلٍ ، وعَمْرُ أصلهُ الصَّنَمُ ، و(( ويْهِ )) من الأصواتِ ، وكذا (( **نِفْطَويهِ** ))[٦] اسمُ رجلٍ ، والنِّفْطُ هو الكبريتُ ، و(( **عبدُ منافٍ**[٧] ))[٨] اسمُ رجلٍ وهو مَفْعَلٌ مِنْ نافَ أي طَالَ وارتفع / ينوفُ وفي إيضاح المطرزيِّ[٩] : [ ١٧ / ب ] إنما سُمِيَ عبدَ منافٍ ؛ لأنَّ أمهُ أخدمتهُ مَنَافاً ، وهو أعظمُ أصنامٍ تَدَيُّناً بذلك ، فغلبَ عليهِ ، واسْمُهُ الْمُغيرةُ .

---

(١) المفصل ص ٧ . وانظر معجم البلدان ١ / ٤٥٣ ؛ ومعجم ما استعجم ١ / ٢٦٠ .

(٢) انتهى السقط في النسخة ب .

(٣) هو إلياس بنُ فنحاص بن العار أو ابن هارون أخي موسى فيكون من سبط لأوي . كان موجوداً في زمن الملك ((آخاب)) ملك إسرائيل في حدود سنة ثمان عشرة وتسعمائة قبل المسيح.
أخباره في : البحر المحيط ٤ / ٥٧٤ ؛ والتحرير والتنوير ٧ / ٣٤٠ فما بعدها .

(٤) ينظر الصحاح ٤ / ١٥٧٦ (( بكك )) .

(٥) المفصل ص ٧ .

(٦) المفصل ص ٧ .

(٧) المفصل ص ٧ .

(٨) هو عبد مناف بن قصي بن كلاب ، من قريش ، من عدنان من أجداد رسول الله – ﷺ – كان سمي قمر البطحاء ، وكان له أمرُ قريش بعد موت أبيه قيل اسمه (( المغيرة )) وعبد مناف لقبه . بنوه : المطلب ، وهاشم ، وعبد شمس ، ونوفل ، وأبو عمرو ، وأبو عبيد . مات بمكة .
أخباره في : طبقات ابن سعد ١ / ٤٢ ؛ والطبري ٢ / ١٨١ ؛ وابن الأثير ٢ / ٧ ؛ وجمهرة أنساب العرب ص ١٤ ؛ والاعلام ٤ / ١٦٦ .

(٩) سبقت ترجمته في ص ٦ .

« **والمنقول على ستةِ أنواعٍ** »[(١)] ، فوجهُ الحصرِ : أنَّ العَلَـمَ المنقـولَ لا يخلـو من أن يكونَ منقولاً عن مفردٍ ، أو غيرِ مفردٍ ، والثاني هو المركبُ ، كــ« **تـأبطَ شراً** »[(٢)] وأمثالِه ، فالأولُ لا يخلو من أنْ يكونَ اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً .

فالاسمُ إمَّا صوتٌ أو غيرُ صوتٍ فـالأولُ هـو القسـمُ الخـامسُ ، والثـاني إمَّـا صفةٌ أو غيرُ صفةٍ ، فـالأولُ هـو القسـمُ الثـالثُ ، والثـاني اسمُ عـينٍ أو معنـىً ، فالأولُ هو القسمُ الأولُ ، والثاني هو الثاني ، والفعلُ هو القسمُ الرابعُ .

وأمَّا الحرفُ فليس له وجودٌ من العلمِ فلمْ يذكرْهُ .

و « **ثورٌ وأسدٌ** »[(٣)] أَبـوَا قبيلتـين نُقـلاَ عـن واحـدِ الثِّيَرَةِ ، وواحـدِ الأُسُـودِ كفضلٍ وإياسٍ ، همـا أيضـاً : اسمـا رجلـين ، الأولُ مصـدرُ فَضَلَـهُ أيْ : غَلَبَـهُ في الفضلِ ، والثانيْ مصدرُ آسهُ ، كعاضهُ عِياضاً وزناً ومعنىً ، بمعنى أعطـاهُ ، ومنـه إياسُ[(٤)] بن معاويةَ المضروبُ به المثلُ[(٥)] في الفطنةِ .

« **الحاتمُ** »[(٦)] من حتم الشيءَ : أوجبهُ ، ومنه قيل للغرابِ : حاتمٌ ؛ لأنه يحتـمُ بالفراقِ ، أيْ : يحكمُ بالبْينِ[(٧)] ، ولذلك قيل له : غرابُ البْينِ .

و « **نائلةُ** »[(٨)] اسمُ صنمٍ ، مـن نالـهُ ينولـه : أعطـاه ، أو مـن نالـهُ[(٩)] ينالـه : وجدَهُ ، ونائلةُ و« إسافُ » كانا امرأة ورجلاً زنَيا في الحَرَمِ ، فمسخهما اللهُ عـزَّ

---

(١) المفصل ص ٧ .

(٢) المفصل ص ٦ .

(٣) المفصل ص ٧ .

(٤) هو إياس بن معاوية بن مرة المزني ، قاضي البصرة ، وأحد أعاجيب الدَّهر في الفطنة والذكـاء ، يضرب المثل بذكائه وزكنه ، ولد سنة ٤٦ هـ وتوفي سنة ١٢٢ هـ .
أخباره في : البيان والتبيين ١ / ١٠١ ؛ وفيـات الأعيـان ١ / ٢٤٧ ؛ شـرح المقامـات للشـريش ١ / ٢٨٩ ؛ والاعلام ٢ / ٣٣ .

(٥) ينظر المثل جمهرة الأمثـال ١ / ٥٠٧ ؛ والمستقصى ١ / ١٤٨ ؛ ومجمـع الأمثـال للمبدانـي ١ / ٣٢٥ . والمثل هو « أزكنُ من إياس » .

(٦) المفصل ص ٧ ؛ وينظر اللسان ١٢ / ١١٤ « حتم » .

(٧) أي الحكم لله وحده لا شريك له .

(٨) المفصل ص ٧ ؛ وينظر معجم البلدان ١ / ١٧٠ ، ٥ / ٢٥٥ .

(٩) في الأصل : « وينالهُ » والمثبت من ب .

وجلَّ حجرينِ ، وصارا صنمين لقريشٍ ، وضعَهُما عمرُو بن لُحي[1] علـى الصفـا والمروةِ ، وكان يُذبحُ عليهما .

و « **شَمَّرَ** »[2] إنما لم ينصرفْ للعلميةِ والوزنِ المختصِ بالفعلِ ، فإنْ قيل : قدْ جاءَ على هذا الوزنِ أسماءٌ نحو : بَعَّم[3] للعندمِ ، وخَضَّمَ[4] اسمُ رجلٍ .

قلنا : ذاكَ قليل نزر وألحقَ وجودُه بالعدمِ ؛ لنزارته .

و « شَمَّرَ » اسم فرسٍ وعليه بيتُ الحماسةِ :

*** وَجَـدِّيَ يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرا[5] ***

واسم رجل أيضاً قال :

**فَهَـلْ أَنَـا مَـاشٍ بَيْـنَ شَـطٍّ وَحَيَّـةٍ      وهَـلْ أَنَا لاَقٍ خَـيَّ قيـسِ بن شَمَّرا[6]**

---

(١) هو عمرو بن لحي بن حارثة بن عمرو بن عامر الأزدي ، من قحطان ، أول من غيرَّ دين إسماعيل ، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان . كنيته أبو ثمامة ، وفي نسبه خلاف شديد .
أخباره في : الأصنام لابن الكلبي ص ٨ ؛ والبداية والنهاية ٢ / ٨٧ ، ١٨٩ ؛ والبخاري كتاب تفسير القرآن الكريم ، باب ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ ؛ ومسلم : كتاب الكسوف ، باب ما عُرِض على النبي - ﷺ - في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ؛ ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ٢٧٥ ، ٣٦٦ ، ٣ / ٣١٨ ، ٣٥٣ ، ٣٧٤ ، ٥ / ١٣٧ .

(٢) المفصل ص ٧ ؛ ينظر اللسان ٤ / ٤٢٩ « شمر » .

(٣) بعَّم : صبغٌ معروف وهو العندم . اللسان ١٢ / ٥٢ « بعم » .

(٤) خضم : اسم رجل وهو العنبر بن عمرو بن تميم . اللسان ١٢ / ١٨٤ .

(٥) هذا عجز بيت وصدره :

*** أبُوكَ حُبَابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَهُ ***

والبيت من الطويل وهو في الحماسة للمرزوقي ٣١٥ وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١١٣ ؛ والعقد الفريد ٥ / ٢٩٩ ؛ وشذور الذهب ص ٤٥٤ ؛ والأشموني ١ / ١٣١ ؛ وأمالي المرتضى ١ / ٥٦٨ ؛ واللسان « شمر » ٤ / ٤٢٩ .

(٦) هذا البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ص ٣٩٣ ؛ ورواية الديوان « شُـوْط » بدل « شـط » وشوطٌ : جبل في ديار طيء ، وحية موضع هناك . ينظر معجم البلدان ٣ / ٣٧٢ و ٢ / ٣٣٣ ؛ وينظر البيت أيضاً في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧٤ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٨١٥ ، ٨١٦ .

(( **وكعسبَ** ))(١) اسمُ رجلٍ من بني عبدِ اللهِ الشاميِّ(٢) ؛ من كَعْسَبَ الرجلُ إذا مشى مشياً متقارباً خطاه ، وهو منصرفٌ عند سيبويه(٣) وأكثرِ النحويينَ ؛ لأنّ زِنةَ (( كَعْسَبَ )) غيرُ غالبةٍ في الأفعالِ ، فلم يكنْ فيهِ من الأسبابِ إلا التعريفُ ؛ فلذلك انصرفَ ؛ خلافاً لعيسىَ(٤) بن عمرَ النحويْ .

(( **تغلبُ** ))(٥) في الأصل اسمُ رجلٍ ثم غُلِّبَ على القبيلة ، ويؤنسكَ للثاني بيتُ أبي الطِّيِّبِ :

**فَإنْ تَكُنْ تَغْلِبُ الغَلْبَاءُ عُنْصُرَهَا فَإنَّ في الخمرِ معْنىً ليس في العِنَبِ**(٦)

وكذلكَ (( يَشْكُرُ ))(٧) بمنزلتهِ ، وأنشدَ بعضُ الأدباءِ

* **ويَشْكُرُ للهِ لا يَشْكُرُ**(٨) *

وهما منقولانِ من مضارعيْ غَلَبَ وشَكَرَ .

(( **وإمَّا أمرٌ** ، **كـ(( اِصْمِت ))** ))(٩) إلى آخره .

---

(١) المفصل ص ٧ .

(٢) لم اهتد لترجمةٍ له في الكتب والمصادر التي أمكنني الاطلاع عليها .

(٣) ينظر الكتاب في صرف (( كعسب )) وعدم صرفه لسيبويه وعيسى بن عمر ٣ / ٢٠٦ .
وينظر التخمير ١ / ١٧٠ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧٤ ؛ والمقتبس ٢٠ / ب .

(٤) هو عيسى بن عمرَ الثقفي بالولاء ، أبو سليمان : من أئمة اللغة ، وهو شيخُ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وأول من هذَّبَ النحو ورتبه ، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهُه ، وهو من أهل البصرة ، ولم يكن ثقفياً وإنما نزل في ثقيف فنسِبُ إليهم ، وكان صاحبَ تقعُّر في كلامه مكثراً من استعمالِ الغريبِ . له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرها منها الجامع والإكمال في النحو .
أخباره في : وفيات الأعيان ٣ / ٤٨٦ ؛ ومعجم الأدباء ١٦ / ١٤٦ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٨ ؛ وطبقات النحويين للزُّبيدي ص ٤٠ فما بعدها ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ .

(٥) المفصل ص ٧ .

(٦) المفصل ص ٧ .

(٧) ينظر ديوان أبي الطيب ٣ / ٥٧١ .

(٨) لم أعثر على تتمته ولا قائله . وانظره في التخمير ١ / ١٧١ ؛ والمقتبس لوحة ٢٠ / أ .

(٩) المفصل ص ٧ .

اِصْمِت(١) اسمُ مفازةٍ ، قيل : سميــتْ بذلـكَ ؛ لأنَّ مـن حـق سـالِكِها لفـرطِ مهابتِهَا : أنْ يقولَ لصاحبه : اسكتْ ؛ لئلاَّ يلحقنا الرَّدَى .

وقيلَ : كان واحدٌ قالَ / لصاحبه : اصمتْ لنبأةٍ أَحَسَّها . [ ١٨ / أ ]

فإن قيل : القياسُ اُصمُتْ ، بضم الهمزةِ والميمِ ؛ لأنــه مـن بـابِ نصرَ ، فمـا هاتانِ الكسرتان ؟ قلنا : يجوزُ أن يكونَ من بابِ ضربَ وإن لم تبلغْنا .

أَو إن لم يكنْ من بــاب ضـرب ؛ فإنـه لَمَّـا صـارَ عَلَمـاً غُيِّرَ معنـاهُ ، فغُيِّرتْ حركاتهُ البنائيةُ ؛ ليكونَ اللفظُ موافقاً للمعنى . ألا تراهم كيفَ تركـوا الإعـلالَ في الدورانِ والجولانِ ! و لم يقولوا : الدارانِ ، والجالانِ ؛ ليكـونَ اللفظتـانِ بمـا في تركِ الإعلالِ من التحرُّكِ والاضطرابِ موافقتين لمعنييهما .

و (( سلوقُ )) : قريةٌ باليمن إليها تنسبُ الكلابُ(٢) .

وبلدُ وحشٍ أيْ : قفرٌ ، والوحش في (( بِوحشِ اِصمتْ )) ليـس مـن الأعـلامِ وتقديرُ البيتِ(٣) : أشْلَى كلاباً أوْ كلبةً منسوبةً(٤) إلى سَلوق باتتْ بمفازةِ اِصْمِتْ ، وبات المُشْلِي بها ، والضميرُ في (( بها )) في البيـت لوحـش(٥) اِصْمـتْ ، وأضمـرهُ قبل الذكر ؛ لأنهُ مقدمٌ نيةً ، وفي أصلابها أوْدٌ أيْ إعوجاجٌ ، صفةٌ للكـلابِ ، أو للكلبةِ ، وكلابُ الصيدِ يكونُ أوساطُهَا مخروطةَ الشكلِ .

فإنْ قيل : (( اِصمتْ )) في البيتِ جملةٌ سُـميَتْ بهـا المفـازةُ ، والجملـة تحكـى كما هي ، فما لهُ أجراهُ في البيتِ مُجْرى المفـرداتِ نحـو : أحمـدَ حيـث فتحـهُ في

---

(١) ينظر معجم البلدان ١ / ٢١٢ .

(٢) ينظر معجم البلدان ٣ / ٢٤٢ ؛ ومعجم ما استُعجِم ٢ / ٧٥٢ .

(٣) البيت هو :

**أشْلَى سَلُوقِيَّةً باتتْ وباتَ بها بِوَحْشِ اِصمِتَ في أَصْلاَبِهَا أَوَدُ**

وانظره في المفصل ص ٧ ، وهو للراعي النميري مدح بها عبد الله بن معاوية ، وهـو في ديوانـه ص ٤٦ ؛ وابن يعيش ١ / ٣٣ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧٥ .

(٤) في الأصل (( منسوب )) والمثبت من ب .

(٥) في النسختين (( لوحش )) كما هو مثبت اعتماداً على معظم المراجع التي أوردت هذا البيت .

موضعِ الجر ؟ قلنا : هو مجردٌ عن ضميرِهِ المستكنِ ؛ لما أنَّ ذلكَ الضميرَ غيرُ داخل في الغرضِ ؛ إذْ لا يُقالُ للمفازةِ : « اِصمتْ » أنت بمعنى حَصلْ السكوتَ ، فتسمَّى بالضمير .

« **وأطرقا** »[١] اسمُ مفازةٍ ، وأصلهُ أنَّ ثلاثةَ نفرٍ قال أحدهُم لصاحبيهِ « أَطْرِقَا »[٢] أيْ اسكتا لنبأةٍ سمعوهَا ، فسُمِيَتْ بذلكَ .

فإن قلت : ذِكْرُ « أطرِقَا ههنا وقعَ في غيرِ محلِّهِ ؛ لأنَّ هذا فعلٌ وفاعلٌ في الأصلِ ؛ لأنَّ أَلِفَ التثنيةِ فاعلٌ ، فكانَ هو إذاً نظيرُ المركبِ بفعلٍ وفاعلٍ ، وهو في تعدادِ نظيرِ المنقولِ غيرِ المركب ؛ بدليلِ قولهِ فيما بعد : ومنقولٌ عن مركبٍ ، وقدْ ذكرنَاه ، أرادَ بهِ قولَهُ نحو « برقَ نحرُهُ » ، وكذلكَ هذا الإشكالُ ، واردٌ[٣] في « اِصمتْ » أيضاً ؛ لِما أنَّ استكنانَ ضميرِ الفاعلِ لازمٌ فيهِ ، فكانَ مركباً بفعلٍ وفاعلٍ ، خَلاَ أنَّ الفاعلَ في « أَطْرِقَا » بارزٌ ، وفي « اِصْمِتْ » مُسْتكنٌ .

قلت : أمَّا الأولُ فيجوزُ أنْ يكونَ الألفُ فيهِ لتثنيةِ الفعلِ لا الفاعلِ كأنهُ قالَ : أطرِقْ أطرِقْ ، كما قيلَ في : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[٤] أَلْقِ أَلْقِ ، وفي « قِفَا نَبْكِ »[٥] ، قِفْ قِفْ تأكيداً[٦] [و][٧] مبالغةً فإذنْ : لا تركيبَ فيه لفظاً ، ومرادُهُ من المركَّبِ

---

(١) المفصل ص ٨ .

(٢) هذه كلمة من بيت شعر ، و البيت بكامله :

**على أَطْرِقا بالياتُ الخيام إلاّ الثُّمامَ وإلاّ العِصِيّْ**

وينظر البيت في : شرح أشعار الهذليين ١ / ١٠٠ ؛ وابن يعيش ١ / ٣١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧٦ ؛ والعيني ١ / ٣٩٧ ؛ والأشموني ١ / ١٣٢ .

ويروى « علا طرفاً » .

(٣) في الأصل : « وأراد » والمثبت من ب .

(٤) من الآية ( ٢٤ ) من سورة ق .

(٥) هذا جزء من بيت وتمامه :

**قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ بِسِقْطِ اللّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ**

وهذا البيت مطلع معلقةِ امرىء القيس وهو في ديوانه ص ٨٠ .

(٦) ينظر الكشاف ٤ / ٨ ، ٩ ؛ وينظر البحر المحيط ٩ / ٥٣٧ ؛ والتحرير والتنوير ٢٦ / ٣١١ .

(٧) حرف يقتضيه السياق .

لفظاً ، هو أنْ يتركبَ من كلمتـين لفظُ (( (١-)ولَمَّـا كـان تأويلُـهُ هُنَـا : أطْرِقْ أطْرِقْ لم يكنْ مركباً لفظاً ))(-١) ، فيستقيمُ إيرادُه نظيراً لغيرِ المركبِ .

وكذا هذا الجوابُ في (( اِصمتْ )) أيضاً ، ولما ذكرنا : أنَّ التركيبَ التقديريَّ غيرُ مرعي في هذه الأعلامِ ؛ لأنَّ التركيبَ إنَّما يتحققُ أن لَّو كانَ خطابُ الفـاعلِ بقولهِ : أنتَ مراداً ، وليسَ هو بمرادٍ ؛ لأنهُ لا يخاطِبُ المفازةَ، بقوله: (( اِصْمِـتْ )) أو (( أطْرِقْ )) حتى يكونَ ضميرُ الفاعلِ فيه مراداً ، فيلزمُ منه الـتركيبُ ، إلى هـذا وقعتْ الإشارةُ في / الشَّرْحين(٢) ، وعـنْ هـذا قـالوا في جـوابِ هـذَا : إنَّ معنَـى [ ١٨ / ب ] الضميرِ في (( أطْرِقَا )) قد سُلِبَ عند النقلِ إلى العلميةِ ؛ لامتنـاعِ خطـابِ الأمكنـةِ بالإطراقِ ؛ فلذلكَ خرجَ عن كونهِ مُركباً ، فإنْ قلتَ يشْكِلُ على هذا (( يزيد )) ، فإنه ليسَ فيه تركيبٌ لفظيٌ ، وهو علمُ الشخصِ مع أنَّه جملةٌ على ما مـرَّ ، فعلَـمَ بهذا : أنَّ العلميةَ غيرُ مانعةٍ ؛ لثبوتِ ضميرِ الفاعلِ ، بلْ أولى ؛ لأنَّ العلميةَ لَّمـا لم تكنْ مانِعةً للضميرِ المستكنِّ ، كما في (( يزيدُ )) مع ضَعْفِهِ ، فلأنْ لَّا تكونَ مانعـةً للضميرِ البارزِ في (( أطْرِقَا )) مع قُوَّتِه أولى . قلت : قدْ أسْلفتُ أنَّ ذلـكَ الضمـيرَ البارزَ في (( أطْرقا )) يحتمل ألا يكونَ ضميرَ التثنيةِ الذي هو الفاعلُ ، بل لتكرير(٣) الفعلِ ، على ما ذكرتُ فحينئذٍ كانَ هو والمستكنُّ(٤) سواءً ، ثمَّ بعدَ ذلك تقولُ : إنَّ الضميرَ المستكنَّ يحتملُ أنْ يكونَ في العلميةِ جائزَ الاعتبارِ ؛ لِمَا ذكْرنا أنَّ المرادَ من غرضِ(٥) المسمَّى بالجملةِ(٦) ؛ بقاءُ الجملةِ علـى حالِهَـا ، كمـا في (( يزيـدُ )) ، وغيرُ جائزِ الاعتبـارِ كمـا في (( أطرِقَـا )) و(( اِصْمِـتْ )) ، لمـا ذكرنـا أنَّ المـرادَ في

---

(١-١) في ب ساقط .

(٢) ينظر شرح الإقليد لوحة ١٢ / أ ؛ وشرح المقتبس لوحة ٢٠ / أ .

(٣) في الأصل : (( التذكير )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( المستكن )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( عرض )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( أن يكون )) .

الأعلامِ يحتملُ أنَّ ذلك الضميرَ غيرُ داخلٍ في الغرضِ ؛ إذْ لا يقالُ بالمفازةِ (( اِصْمِتْ )) أنتَ بمعنى حَصِّلْ السكوتَ ، فلما جازَ اعتبارُ كلا الوجهينِ في الأعلامِ رُجحَ في (( يزيد )) جانبُ اعتبارِ الضميرِ ، ورجحَ في (( أَطِرِقَا )) و (( اِصْمِتْ )) جانبُ عدمِ اعتبارِ الضميرِ فأوردهُمَا ، من قبيلِ غيرِ المركبِ ، في قولِ الهذلي ، وهو أبو ذؤيبٍ الهذلي[١] ، وفي قافيةِ البيتِ : التقييدُ والإطلاقُ ، فإنْ قيدتَ أيْ : وقفتَ ، فالوجهُ : نصبُ[٢] (( **الثُّمَامِ** ))[٣] ؛ لأنه مستثنى عن موجبٍ، و (( العِصيُّ )) منصوبةٌ تقديراً ، وإنْ أُطْلِق[٤] رفعُ (( الثمَامِ )) و (( **العصيّ** ))[٥] على تأويلِ : أنَّ قولَه : (( **بالياتِ** ))[٦] الخيامِ إلا الثُّمامُ ، وإلا (( العِصِيُّ )) ، في معنى لم يبقَ منها إلاَّ الثُمَامُ ، وإلا (( العِصِيُّ )) كما في قولِهِ تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[٧] على قراءةِ الرفعِ[٨] على تقديرِ لم يطيعوا إلا قليلٌ ، وكما في قولِ الفرزدق[٩] :

---

(١) هو خويلد بن خالد بن محرث أبو ذؤيب ، من بني هذيل بن مدركة من مضر ، شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، سكن المدينة ، واشترك في الغزو ، والفتوح ومات بمصر سنة ٢٧ هـ .
أخباره في : الإصابة ١ / ٤٦٤ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٥٣ ؛ ومعجم الأدباء ١١ / ٨٣ ؛ وشرح أشعار الهذليين ١ / ٣ ؛ وخزانة البغدادي ١ / ٢١٣ .

(٢) ينظر هذه التوجيهات : الخزانة ٧ / ٣٢٦ .

(٣) المفصل ص ٨ .

(٤) في ب : (( فالوجه )) زائد .

(٥) المفصل ص ٨ .

(٦) المفصل ص ٨ .

(٧) من الآية ( ٢٤٩ ) من سورة البقرة .

(٨) شواذ ابن خالويه ص ١٥ ؛ والبحر ٢ / ٥٨٩ .

(٩) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس الشهير بالفرزدق شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، كان شريفاً في قومه . توفي سنة ١١٠ هـ في بادية البصرة وقد قارب المائة .
أخباره في : البيان والتبيين ١ / ٢٠٨ ؛ وابن خلكان ٦ / ٨٦ ؛ والشعر والشعراء ص ٤٧١ ؛ ومعجم الأدباء ١٩ / ٢٩٧ ؛ ومفتاح السعادة ٢ / ٢٢٢ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٢٣٤ .

**وعَـضُّ زَمَـانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ مِـنَ المـالِ إلاَّ مُسـحْتٌ أَوْ مَجَلَّـفُ**(١)

على تأويلِ لم يَبْقَ من المالِ إلاَّ مُسَحَتٌ ؛ يقالُ : مالٌ مسحوتٌ ومســحتٌ ، أيْ : مذهبٌ .

(( المجَلَّفُ ))(٢) : الذي أُخذَ من جوانبهِ أيْ : بقيتْ منه بقيةٌ ، وقبله :

*** عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوِىّ(٣) ***

على فُعُولٍ ، بضم الفاءِ : جمعُ جمعِ الدَّواةِ ، مثـل : صَفَـاةٍ وصَفًـى وصُفِـيٍّ ، وفي روايةِ الصحاحِ : حَبَّرَها مكانَ يزبُرُهَا الكاتبُ الحميرِيْ ، فالخيامُ جمع خيـمٍ(٤) بمعنى الخيمةِ ، وهي بيتُ العربِ من العِيدَانِ .

والثُّمامُ : نبتٌ ضعيفٌ ، جمعُ ثُمامةٍ .

والمرادُ بالعِصِيِّ : قوائمُ الخيمةِ ، وبالثُّمامِ ما يُسترُ بهِ جوانبُ الخيمةِ ، يقول(٥) لنفسِه على طريقِ التوجعِ ، لما شاهدَ بهـا مـن أطـلالٍ عافيـةٍ ، ورسـومٍ خافيـةٍ : عَرَفْتُ هاتيكَ الديَارَ ، بعد(٦) استدلالٍ بآثارٍ .

والمعرفةُ اسمٌ لما يحصلُ من العلم بعد تذكرٍ بمعهودٍ واسـتدلالٍ ؛ ولـذا لم يُقَـلْ في صفاتِ الباري جلَّ وعزَّ إنَّه عارفٌ .

---

(١) ينظر البيت في ديوانـه ٢ / ٢٦ ؛ والجصـاص ١ / ١٩٩ ؛ والمحتسـب ١ / ١٨٠ ، ٢ / ٣٦٥ ؛ وابـن يعيش ١ / ٣١ ، ١٠ / ١٣ ؛ واللســان (( جلـف )) ٩ / ٣١ (( سـحت )) ٢ / ٤١ ؛ والخزانة ١ / ٢٣٧ ، ٥ / ١٤٤ ؛ والبحر ٢ / ٥٩٠ ؛ والدر المصون ٢ / ٥٢٩ .

(٢) ينظر الصحاح ٤ / ١٣٣٨ (( جلف )) ؛ والأشموني ١ / ١٣٢ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

*** يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِيْ ***

وهو لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة طويلة له ، وانظر البيت في شـرح شـعر الهذليـين ١ / ٩٨ ؛ وابن يعيش ١ / ٣١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧٦ ؛ والعيني ١ / ٣٩٧ .

(٤) ينظر الصحاح ٥ / ١٩١٦ (( خيم )) .

(٥) في ب : (( يقال )) .

(٦) في ب : (( وبعد )) .

و (( الرقيمُ )) حروفُ الخطِّ .

و (( الزَّبْرُ )) الكتابةُ .

وفي (( بالياتٍ )) النَّصْبُ / على الحال ، والرفعُ على هي (( بالياتِ الخيـامِ )) ، [ ١٩ / أ ] وتكونُ (( الباليات )) خبرَ مبتدأٍ محـذوفٍ ، و (( باليـاتُ الخيـامِ )) هـي : مـا تلبدَ ووقعَ بعضُه على بعضٍ من حلقاتِ المطالِ .

(( **كَبَبَّةٌ**(١) **وهو نبْزُ عبدِ ا للهِ** ))(٢) . بَبَّه : صوتٌ .

كانَ عبدُ ا للهِ(٣) في صباهُ تفوهَ بهِ ، فسميَ به، ومنه قالتْ أمُّهُ، وهي ترقصُهُ :

**لأُنْكِـــحَنَّ بَبَّـــهْ جَـــارِيَةً خِـدَبَّـــهْ**

**مُـكْـرَمَـــةً مُـحَبَّــهْ تَجُـــبُّ أَهْــلَ الكعْبَــهْ**(٤)

الخدبَّةُ : تأنيثَ الخِدبّ ، وهو العظيم .

و (( تَجُبُّ )) من قولهم : جَبَّتْ فُلانةُ النساءَ أيْ : غلبتهنَّ .

والنبزُ والنزبُ : اللقبُ السوءُ ، والتنابزُ بالألقابِ وهو التداعي بها .

المرتجل(٥) : مأخوذٌ من ارتجالِ الخطبةِ والشعرِ ، وهو ابتداؤهُ من غيرِ تهيئةٍ قبلَ ذلكَ ، والمرادُ بهِ هَهُنَا : ما سُميّ به أولاً من غيرِ أن يكونَ اسمَ جنسٍ قبلَ هـذا ، بخلافِ المنقولِ .

(( **قياسيٌّ وشاذٌ** ))(٦) ، يريدُ بالقياسيّ : على ما كان على بناءٍ من أبنيةِ كـلامِ العربِ .

---

(١) ينظر الصحاح ١ / ٨٩ : (( ببب )) ؛ واللسان ١ / ٢٢١ : (( ببب )) .

(٢) المفصل ص ٩ .

(٣) هو عبد ا لله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي ، والٍ من أشرافِ قريش من أهـل المدينـة أمـه هند أخت مُعَاوية كانت ترقصه وتسميه (( ببه )) وكانَ ورعاً ظاهرَ الصـلاحِ ، ولما قـامت فتنـة ابن الأشعث ، خرج إلى عُمان هارباً من الحجاج فتوفي فيها سنة ٨٤ هـ .

أخباره في : الاستيعاب في هامش الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٢٨١ ؛ والعيني ١ / ٤٠٣ .

(٤) ينظر هذا الرجز في : العيني ١ / ٤٠٣ ؛ والاستيعاب في معرفـة الأصحـاب في هـامش الإصابـة ١ / ٢٨١ .

(٥) كرر هنا تعريف المرتجل ، فقد عرف المرتجل في ص ٢٣ ، ٢٤ فيما مضى .

(٦) المفصل ص ٩ .

والشاذُّ عكسُه . فنظائِرُ غَطَفَانَ إلى حَنْتَف[١] في الأبنيــة : كـروانَ وسـرحانَ وسعدانَ وسلهبَ .

قيل : فغطفانُ[٢] وفقعسُ[٣] : قبيلتان .

وقال بعضهــم : في فقعسٍ وحنتـفٍ : إنهمـا عَلَمَـانِ منقـولانِ لا مرتجـلانِ ؛ (( لأنَّ فقعساً : هو البلادةُ . وحنتفاً : هو الجرادُ المنقَّى للطبخ ))[٤] .

فلعلَّ صحةَ هذا القولِ لم تثبتْ عندَ المصنفِ[٥] .

(( **مَحْبَبٍ** ))[٦] : اسمُ رجلٍ .

والقياسُ فيه مَحَبٌّ ؛ بالإدغامِ لاجتماعِ المثليْن كمـا في قولـك : هـذهِ البلـدةُ مهبٌّ صَبَايَ ، ومدبٌّ صِبَايَ .

و (( **مَوْهَبٌ** ))[٧] بفتحِ الهاءِ : اسمُ رجلٍ .

(( **وموظَبٍ** ))[٨] بفتــح الظـاءِ اسـمُ موضِـعٍ . والقيـاسُ فيهمـا : كسـرُ الهـاءِ والظاءِ ؛ لأنَّه لا يجيءُ من المثالِ الواوي إلاَّ مِفْعِلٌ ، بكسْرِ العينِ .

(( **ومكوزةٌ** ))[٩] اسمُ رجلٍ ، والقياسُ فيه مكازةٌ كمقالةٍ ومقامةٍ .

(( **وحيوةُ** ))[١٠] : اسمُ رجلٍ ، فالقياسُ فيهِ حيَّةُ ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتمعتا والأُوْلَى ساكنةٌ تقلبُ الواوُ ياءً ، وتدغمُ الياءُ في الياءِ ، كـ(( أيَّامٍ )) في (( أيْوَامَ ))، جمع يوم ، وكـ(( طيٍّ )) في طَوْيٍ مصدرُ طَوَي .

---

(١) ينظر اللسان ٩ / ٥٨ : (( حنتف )) .

(٢) ينظر جمهرة أنساب العرب ١ / ١٣ ؛ والاشتقاق ص ٢٧٥ .

(٣) ينظر جمهرة أنساب العرب ١ / ١٩٥ ؛ والاشتقاق ص ١٨٠ .

(٤) ينظر الاشتقاق ص ٨٠ ؛ واللسان ٩ / ٥٨ : (( حنتف )) .

(٥) أي الزمخشري .

(٦) المفصل ص ٩ ؛ وينظر شرح الشافية لابن الحاجب ٢ / ٣٩٧ .

(٧) المفصل ص ٩ ؛ وينظر شرح الشافية لابن الحاجب ٢/ ٣٩٧ .

(٨) المفصل ص ٩ ؛ وينظر معجم البلدان ٥ / ٢٢٥ ؛ وينظر شرح الشافية ٢ / ٣٩٧ .

(٩) المفصل ص ٩ ؛ ينظر المنصف ١ / ٢٩٦ .

(١٠) المفصل ص ٩ ؛ ينظر الممتع في التصريف ٢ / ٥٦٩ .

فإنْ قيـل : لِـمَ سـلكتَ بهـذهِ الأعـلامِ طريقـةَ المخالفـةِ ؟ قلنـا : لِئـلاَّ تشـتبهُ بأجناسها ، كمحبّ في جمع محبَّةٍ ، وحرَكٍ في جمع حركةٍ ، وكذلكَ الباقيةُ ؛ لأنَّ موهباً من الهبةِ ، وموظباً من الوظوبِ[1] على الشيءِ وهو الدوام .

لما ذكرَ حكمَ المفردِ[2] مـن الأعـلامِ ذكـرَ في هـذا الفصـلِ حكـمَ مـا اجتمـعَ منها ؛ إذ الاجتماعُ إنما يكونُ بعد الانفرادِ .

قيل : كانَ من حق هـذا الفصـلِ أنْ يؤخـرَ عـن بيـان حكـمِ العلـمِ المذكـورِ بعده ؛ لما ذكرنَا : أنَّ الاجتماعَ إنما يكونُ بعد الانفرادِ ، إلا أنَّ هذا الحكمَ الـذي ذكرهُ هنا لا يأتي في العلَمِ المذكور بعده .

(( **أضيفَ اسمُه إلى لقبِه** ))[3] والمرادُ من اللقب : هنا اللقبُ[4] الـذي هـو غـيرُ صفةٍ ، وأمَّا إذا كانتْ الألقابُ / من الصفاتِ ؛ فـلا يضـافُ إليهـا موصوفاتُهـا ؛ [ ١٩ / ب ] فلا يقالُ : زيدُ العالمِ ، بالإضافةِ ؛ لما سيجيءُ إن شاء الله تعالى .

وتركُ تقييدهِ اعتماداً[5] للتمثيلِ .

فإنه لم يمثلْ إلاَّ بغيرِ الصفاتِ .

فإنْ قُلتَ: يُشكلَ على هذا الذي ذكَره (( أضيفَ اسمُه إلى لقبِه )) قوله تعـالى : ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا[6] ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[8].

وقد صـرحَ في الكشـافِ بـأنَّ المسيحَ لقـبٌ (( ، كـالصديقِ والفـاروقِ ))[9] ، وعيسى بن مريمَ صفةٌ ، فعلى ما ذُكرَ في الكتابِ: ينبغي أن يقالَ : عيسى المسيحُ،

---

(١) ينظر الصحاح ١ / ٢٣٣ (( وظب )) .

(٢) في الأصل : (( الإفراد )) والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) في ب : (( اللقب )) ساقط .

(٥) في الأصل : (( إعماداً )) والمثبت من ب .

(٦) في النسختين : (( جعلنا )) وهو خطأ والمثبت من كتاب الله تعالى .

(٧) من الآية ( ١٥٧ ) من سورة النساء .

(٨) من الآية ( ٤٥ ) من سورة آل عمران .

(٩) ينظر الكشاف ١ / ٤٣٠ .

بالإضافةِ ، كما قيل : هذا سعيدُ كرزٍ ؛ بإضافة الاسم إلى اللقبِ ، وتشكلُ هذه الآية على التعليلِ أيضاً ، فإنهُ قال : إنما كانَ هكذا ؛ لأنه لو قُدمَ اللقبُ يُكتفى به؛ لأنَّ اللقبَ أشهرُ ، ولم يكتفَ باللقبِ في الآية ، مع وجودِ التقديم .

قلتُ : إنما كانَ هكذَا في الآيةِ ؛ لأنَّ المسيحَ اسمٌ مشتركٌ بين[1] مسيحِ الضلالةِ ، وهو الدجالُ الكذابُ ، وبينَ مسيحِ الهُدَى ، وهو : عيسَى النبيُّ ابنُ مريمَ – صلَّى الله عليه وسلم[2] – وكانَ ذِكرُ الاسمِ في الآية بمنزلةِ اللقب فيما ذُكِرَ في الكتابِ ، فانقلب الحكمُ ؛ لانقلاب العلةِ ، وهذا هو الجوابُ بعينهِ عن الإشكالِ الثاني ، فإنَّه إنَّما كانَ يُكتفى باللقبِ عندَ التقديمِ ؛ لشهرته باللقبِ ؛ لاختصاصِ [ اللقبِ ][3] به .

والاختصاصُ في عيسىَ – عليه السلامُ – إنّما كان بالاسمِ لا باللقبِ على ما ذكرنا : أنَّ اللقبَ مشتركٌ بينه وبينَ الدجالِ ، غيرَ أنهُ لم يُضفْ إلى الاسمِ في الآيةِ ،

بل أُجري الاسمُ على[4] اللقبِ ، لأنَّ الاسمَ صارَ نظيرَ المضافِ ؛ بسببِ الصفة ، فأجريَ كما أجريَ اللقبُ في مسألةِ الكتابِ ؛ إذا كانَ الاسمُ مضافاً ، فقيل : هذا « **سعيدُ كُرْزٍ** »[5] ، الكرزُ في الأصلِ : الجُوَالِقُ .

« **القُفَّةُ** »[6] : الشجرةُ اليابسة البالية ، يقالُ : كَبُر حتى كأنهُ قُفَّةٌ .

« **البطةُ** »[7] الدبَّةُ بلغةِ أهلِ مكةَ وقد ذكرناها[8] ، ثمَّ الإضافةُ في سعيدِ كرزٍ ، ونحوِهِ لفظيةٌ لا أثرَ لها في المعنى ، والتقديرُ : « سعيدٌ كرزٌ » ، إلاّ أنَّ

---

(١) في ب : « من » .

(٢) في الأصل : « وسلم » ساقط .

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) في الأصل : « إلى » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٩ .

(٦) المفصل ص ٩ .

(٧) المفصل ص ٩ .

(٨) ينظر ص ٢٢ في ما مضى .

الإضافةَ للاختصارِ ، وقيل : هذهِ الإضافةُ مشكلةٌ ؛ لأنهُ من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه ؛ لأنَّ « سعيداً وكرزاً » لفظانِ اسمانِ لمسمًّى ؛ لِمَا أنَّ الإضافةَ إمَّا : أنْ تكونَ للتخصيصِ ، أو للتعريفِ فإذا كانا لشيءٍ واحدٍ تعذّرَ أنْ يتخصصَ أحدُهما بالآخَرِ ، أو يتعرَّفَ .

فلِذا حكَمَ بعضُهم أنَّ الإضافةَ لفظيةٌ .

لكنا نقولُ : إنَّ التنكيرَ يتوهمُ في العَلَمِ ، عند قصدِ إضافته ، فيصيرُ بمنزلةِ كُلٍّ ، أوْ عيْنٍ في قولكَ : كُلُّ القومِ ، أو عينُ الشيءِ ، ووجهٌ آخرَ وهو : أنَّ اللفظَ يُطلقُ ويرادُ بِهِ المدلولُ ، فأنتَ إذا قلتَ : ذات زيدٍ ، فمُرادُكَ بالذاتِ : المدلولُ ، وبزيدٍ اللفظُ ، فجازَ أنْ يقالَ إنَّ « سعيداً » قُصِدَ به هنا المدلولُ ، و بـ« كُرْزٍ » اللفظُ فكأنَّهُ قيل : مسمَّى هذا اللفظِ هو كُرْزٌ ، فبهذا التقديرِ[1] تغايرا ، فصحَّ إضافةُ أحدهما[2] إلى الآخَرِ ، فإنما يؤخَّرُ اللقبُ ؛ لأنَّ في تقديمِهِ الاستغناءَ عن الاسمِ ، والكلامُ في أنْ يُرادَ ذِكْرُ كليهما ؛ لأنَّ اللقبَ إنما يكونُ لقباً عند اشتهارِه ، فكانَ الوجهُ فيه المصيرَ / من غيرِ الأشهرِ إلى الأشهرِ ، [ ٢٠ / أ ] والاكتفاءُ بالأشهرِ ، ثم قولُه : أضيفَ ، ظاهِرُه يقتضي وجوبَ الإضافةِ كما إذا قيلَ : الفاعلُ يكونُ مرفوعاً ، وهو ظاهرُ كلامِ البصريينَ .

وقد أجازَ الزجاجُ[3] الإتباع[4] .

(١) في الأصل : « الطريق » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « إضافتهما » والمثبت من ب .

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي ، صاحب كتاب معاني القرآن كان من أهل الفضل والدين حسَن الاعتقاد ، وله مؤلفات حِسان في الأدب . توفي سنة ٣١١ هـ .

أخباره في : إنباه الرواة ١ / ١٩٤ ؛ أخبار النحويين للسيرافي ص ١٠٨ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٤١١ ، ٤١٢ ؛ وطبقات الزُّبيدي ٨١ ، ٨٢ ؛ وشذرات الذهب لابن العماد ٢ / ٢٥٩ .

(٤) ينظر التصريح على التوضيح ١ / ١٢٢ .

وقد جاءَ(١) ابنُ قيسِ الرقيات(٢) منوناً ، فيكونُ عطفُ بيانٍ ، أو بدلاً ، وإنما تركَ المصنفُ ذِكرَ ذلك(٣) الوجهِ إما لظهوره ؛ لأنَّ القياسَ في اسمين لذاتٍ واحدةٍ ألاَّ يضافَ .

وإمَّا لأنَّ الإضافةَ مذهبُ المصنفِ .

(( أُجْرِيَ اللقبُ على الاسمِ ))(٤)

أيْ ذُكِرَ اللقبُ بعد ذكرِ الاسمِ ، لا على طريقِ الإضافةِ بلْ على طريقِ الإتباعِ ؛ بأنْ يُعربَ بإعرابِ الاسمِ الأوَّلِ(٥) بكونه عطفَ بيانٍ أوْ بدلاً ، وإنَّما لم يُضفْ هَهُنا ؛ لأنَّ الاسمَ وهو عبدُ اللهِ مضافٌ ومضافٌ إليه ، فلو ساغَ إضافتُه إلى اللقبِ ، كانَ المضافُ والمضافُ إليهِ بمجموعِهمَا مضافاً جارياً على وجوهِ الإعرابِ كما هو الحكمُ في كلِّ مضافٍ ، والمضافُ إليهِ في الاسمِ قدْ لازمهُ الجرُّ ، فيلزمُ من صحةِ الإضافةِ إلى اللقبِ ، كونُ الشيءِ مجروراً وغيرَ مجرورٍ في حالةٍ واحدةٍ وهو محالٌ .

فإنْ قيل : فليضفْ(٦) المضافُ إليه ، إلى اللقبِ على نحوِ : عبدُ إلهِ بطةَ .

قلنا : العلمُ هو عبدُ اللهِ لا عبد إلهِ بالتنكيرِ ، فلو نكرَ للإضافةِ يلزمُ تغييرُ العلمِ ، والأعلامُ مبقاةٌ على سمتها ، لا يجوزُ التصرفُ فيها ، ولأنَّ الأسمَ إنما

---

(١) في ب : (( جاء )) ساقط .

(٢) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر ، بن لؤي ، شاعر قرشي في العصر الأموي كان مقيماً في المدينة ، وخرج مع مصعبِ بن الزبير على عبد الملك بن مروان . وتوفي سنة ٨٥ هـ في الشام .

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٥٣٩ ؛ وسمط اللآليء ص ٢٩٤ ، ٢٩٦ ؛ والخزانة ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٩ ؛ والاشتقاق ص ٧١ ؛ والأعلام ٤ / ١٩٦ .

(٣) في ب : (( ذلك )) ساقط .

(٤) المفصل ص ٩ .

(٥) في ب : (( الأول )) ساقط .

(٦) في ب : (( فليضف )) ساقط .

يضافُ إلى المعرفةِ لتعريفه ، فيتعذرُ إضافتهماَ جميعاً إلى شيءٍ آخر ؛ لأنَّ الاسْمَ الثانيَ لا فائدةَ في الإضافةِ إليه ؛ لما أنَّ إضافةَ الأوَّلِ إلى الثالثِ يُستغنَى بها عَنِ الثاني .

وأمَّا قولُ صاحبِ[1] المقاماتِ : (( وهو أبو زيدِنَا ))[2] ، فقد قالَ صاحبُ الإيضاح : (( جعلَ المضافَ والمضافَ إليه كشيءٍ واحدٍ ، ثم أضافهُ إلى ضمير المتكلم ))[3] .

ومثلهُ بما حكى عبدُ القاهر عن بعضِهم حيثُ قال : (( قد رأيتُ أبَا عباسِكُمْ هذا منذُ أيامِكُمْ ))[4] ومثلُه كثيرٌ في كلام الفصحاءِ .

فصل : لَمَّا فرغَ من ذكر أعلامِ الأناسِيِّ وهمْ الأصولُ .

شرعَ في ذكر أعلامِ البهائم التي لَهَا نوعُ اختصاصٍ بالأنَاسِيِّ ، من حيثُ الاختلاطُ ، والتآلفُ ، والحيوانيةُ ، وقد سمَّوْا ما يتخذونهُ أيْ : يختصونهُ يقالُ : اتخذَ الشيءَ لنفسهِ ، واختصَّ به واستخلصهُ ، وهو المرادُ به ههنَا .

---

(١) صاحب المقامات هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان : أبو محمد الحريري البصري الأديب الكبير ، صاحِبِ المقامات الحريرية المسمى بمقامات أبي زيد السروجي . وله مؤلفات منها : درة الغوَّاص في أوهام الخواص ، وملِحةُ الإعرابِ وغيرها ، وكان ذميمَ الصورة غزيرَ العلمِ . توفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان : ٤ / ٦٣ ؛ ومعجم الأدباء : ١٦ / ٢٦١ ؛ وخزانة الأدب : ٣ / ١١٧ ؛ ونزهة الألباء : ص ٢٧٨ ؛ وإنباه الرواة : ٣ / ٢٣ ؛ ومرآة الجنان : ٣ / ٢١٣ ؛ وشذرات الذهب : ٤ / ٥٠ ؛ وبغية الوعاة : ٢ / ٢٥٧ ؛ والأعلام : ٥ / ١٧٧ .

(٢) ينظر شرح مقامات الحريري للشريشي : ٢ / ٢٢٥ المقامة السادسة عشر " المغربية " .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٨١ .

(٤) ينظر دلائل الإعجاز ص ٧٧ .

وإنما وضعوا الأعلامَ لهذهِ الأجناسِ أيضاً كما « **للأناسِيِّ** »[١] ؛ لَمَا أنَّ الباعثَ للوضع في حقِّ الأناسيِّ كَثْرةُ احتياجِ كلِّ واحدٍ منهم إلى الخطابِ ، أو الدعَـاءِ أو الإخبارِ[٢] والاستخبارِ وغيرِها .

فلما حصلَ شيءٌ من نحوِ هذا في غيرِهِمْ صارَ لهم[٣] باعثـاً إلى وضـعِ الأعـلامِ في غيرِهِمْ .

الياءُ الأخيرةُ في الأناسي بدلٌ من النونِ ؛ لأنَّ واحدَهَا إنسانٌ فكان القياسُ أنْ يُجمعَ على أناسينَ كسِرْحَانٍ وسراحينَ ، فأبدلوا النونَ ياءً ، فاجتمعتْ الياءان ، فأدغِمتْ إحداهما في الأخرى ، فصارت أناسيَّ .

« **أَعْوَجُ** »[٤] : فحـلٌ[٥] مـن الخيـلِ كـانَ لكنـدةَ فأخذتْـه بنـو سـليمٍ في بعضِ أيامهم ، فصار إلى بـني هـلالٍ ، وليـسَ للعـرب[٦] فحـلٌ أشـهرَ / ولا أكـثرَ [ ٢٠ / ب ]
نسلاً[٧] منهُ .

وقيل إنما سمِّي به ؛ لأنه وقعتْ ليلاً غارةٌ على[٨] أصحاب هذا الفحلِ ، وكان مهراً ، ولظنهم به حملوه في وعاءٍ على الإبل حين[٩] هربوا ، فاعوجَّ ظهُره ، وبقيَ فيه العوجُ .

« **ولاحقٌ** »[١٠] : أيضاً من فحولة الخيلِ ، قيل : السماعُ في لاحقٍ الصرفُ ، وقياسُه : الامتناعُ عنه للتعريفِ ، وهو ظاهرٌ ، والتأنيثُ ؛ لأنهُ علـمٌ لفـرسٍ وهـو مؤنثٌ سماعي .

---

(١) المفصل ص ٩ .
(٢) في الأصل : « أو للإخبار وللاستخبار » والمثبت من ( ب ) وهو الأنسب للسياق .
(٣) في الأصل : « له » والمثبت من ( ب ) .
(٤) المفصل ص ٩ .
(٥) ينظر كتاب الخيل لأبي عبيد ص ٦٦ .
(٦) في ( ب ) : « للفرق » .
(٧) في ( ب ) : « بسلامته » .
(٨) في ( ب ) « في » .
(٩) في الأصل « وجبن » والمثبت من ( ب ) .
(١٠) المفصل ص ٩ .

قال[١] :

**مررتُ على دَارِ الْحَبِيْبِ فَحَمْحَمَتْ جَوَادِي وهَلْ تَشْجُو الْجِيَادَ الْمَعَاهِدُ**

ولذلكَ مُنِعَ الصرفُ في « شمرَ » ، وهو اسمُ فرسٍ في قوله[٢] :

*** وَجَدِّي يا حجاجُ فارسُ شمرا ***

وكذلكَ مُنِعَ الصرفُ في نحو : « سَقَرَ » و « لظَى » ؛ لأنهما من أسماءِ النارِ « **وشَذْقَمٌ** »[٣] : فحلٌ من الإبل كانَ للنعمانِ بن المنذرِ[٤] .

و « عُليانُ » : من فحولةِ الإبلِ ، وهو غير منصرفٍ .

قيل : كان لكليب[٥] بن وائل ، ولمَّا عقرَ[٦] كليبٌ ناقةَ جارِه جَسَّاسٍ[٧] قال جساسٌ : لَيُقْتَلَنَّ غداً فحلٌ هو أعظمُ من ناقتكِ ، فبلغَ ذلك كليباً ، فظنَّ أنهُ يَعنى فحلَه الذي يُسَمَّى عُليانَ ، فقال : « دونَ عُلَيَّانَ خرطُ القَتَادِ »[٨] فصارَ[٩] مثلاً .

---

(١) القائل هو أبو الطيب المتنبي والبيت في ديوانه : ٣ / ٢٠١ .

(٢) سبق تخريج هذا الشاهد في ص ٣١ .

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني من ملوك آل غسان في الجاهلية كان شجاعاً مقداماً من أشهر ملوك الحيرة . توفي سنة ٦٠٨ م . أخباره في : الأعلام : ٨ / ٤٣ .

(٥) هو كليب بن ربيعة بن الحارث بن مرة التغلبي الوائلي سيد الحيين بكر وتغلب في الجاهلية من الشجعان الأبطال وهو أخو مهلل بن ربيعة وخال أمرئ القيس قتله جساس بن مرة الكلبي وبسببه ثارت حربُ البسوسُ وقتل في نحو ٤٩٢ م . أخباره في : الأعلام : ٨ / ٤٣ وفيه الإحالات إلى المصادر .

(٦) في ( ب ) : « عقد » .

(٧) هو جساس بن مرة بن ذهل بن شيبان من بني بكر بن وائل ، شجاع شاعر من أمراء العرب في الجاهلية شعره قليل وهو الذي قتل كليب بن وائل قتل نحو سنة ٥٣٥ م . أخباره في : الأعلام : ٢ / ١١٩ .

(٨) ينظر المثل في المستقصى : ٢ / ٨٢ ؛ ومجمع الأمثال للميداني « دون ذلك خرط القتاد » ١ / ٢٦٥ ؛ والمثل في المستقصى بلفظ « دونه خرط القتاد » .

(٩) الْقَتَادُ : شجر له شوك . ينظر الصحاح ٢ / ٥٢١ « قتد » .

الخرطُ[١] : من خرطتُ الورقَ حَتَّتهُ ، وهو أنْ تقبضَ على أعلاهُ ، ثـم تُمـرَّ[٢] يدَكَ عليهِ إلى أسفلِهِ .

والقَتادُ : شجرٌ لهُ شوكٌ ، وعَنى جساسٌ بالفحْلِ : نفسَ كُليبٍ .

و (( خُطَّةٌ ))[٣] اسمُ عنزٍ سوءٍ . (( لعنَ اللهُ مِعْزَى خيرُهَا خُطةٌ ))[٤] .

و (( هيلةُ ))[٥] : أيضاً اسمُ عنزٍ .

و (( ضُمْرانُ ))[٦] بضم الضادِ كلبٌ[٧] (( للنابغةَ ))[٨] ، من الضمرِ .

و (( كسابِ ))[٩] : كلبٌ للبيدِ[١٠] من الكَسْبِ وهو بفتحِ الكافِ وكسرِ الباءِ مثلَ : قطَامِ .

---

(١) ينظر الصحاح : ٣ / ١١٢٢ (( خرط )) .

(٢)

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) هذا مثل يضرب للقوم خيرهم رجل فيه سوءٌ وخسةٌ وهو في كتاب جمهرة الأمثال للعسكري : ٢ / ١٢٤ ؛ والمستقصى : ٢ / ١٨٦ ؛ وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٥٥ والرواية في كتب الأمثال السابقة (( قبح )) بدلاً من (( لعن )) ، وينظر مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ١٨٠ .

(٥) المفصل ص ٩ .

(٦) المفصل ص ٩ .

(٧) ينظر الصحاح : ٢ / ٧٢٣ (( ضمر )) .

(٨) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبيـاني الغطفـاني المضـري أبـو أمامـة شـاعر جـاهلي مـن أهـل الحجاز كانت تضرب له قبة من جلدٍ أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء تـوفي سـنة ٦٠٤ م . أخباره في : الشعر والشعراء ص ١٥٧ ؛ وخزانـة الأدب للبغـدادي : ١ / ٢٨٧ ، ٤٢٧ ، ٤ / ٩٦ ؛ والأعلام : ٣ / ٥٤ .

(٩) ينظر اللسان : ١ / ٧١٧ (( كسب )) .

(١٠) هو لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية من أهل عاليـة نجد أدرك الإسلام ، ووفد على النبي - ﷺ - ويُعد من الصحابة وهو أحدُ أصحاب المعلقـات ، وكان كريماً . وتوفي سنة ٤١هـ . أخبـاره في الشـعر والشـعراء ص ٢٧٤ ؛ وخزانـة الأدب للبغدادي: ١ / ٣٣٧ - ٣٣٩ ، ٤ / ١٧١ ، ١٧٦ ؛ والأعلام : ٥ / ٢٤٠ .

« وما لا يتخذُ » ، و « **لا يؤلفُ** ، **فيحتاجَ** »[١] بالنصب ، على أنه جـوابُ النَّفي .

اعلم أنَّ الأصلَ في وضعِ الأعلامِ هو الأناسِيُّ ؛ لاحتيـاجهم إلى التميـيز بـيْنَ أشْخَاصِهِمْ ؛ لمخالفةِ بعضِهِمْ بعضاً ، فأمَّا ما لا[٢] يتخذُ ، ولا يؤلَّفُ ، فلا حاجـة إلى التمييز بينَ أفرادِه ؛ لعدمِ المخالطةِ ، فإذا وضعوا فيه علماً لا يكونُ بعضه أولى به من بعضٍ .

بلْ يكونُ للجنسِ بأسْرِهِ ؛ لأنـه لا فـائدةَ في وضـعِ الأعـلامِ فيـه علـى طريـقِ التعيينِ ؛ لأنه غيرُ مألوفٍ ، فكانَ على هذا ما ذكره[٣] المصنِّفُ : من تحديد العلَـمِ فيما قبلُ ، لا يستقيمُ في أعلامِ ما لا يُتخذُ ، ولا يؤلَّفُ ، وهو عَلَمُ الجنـسِ ؛ لأنَّ عَلَمَ الجنسِ كما[٤] يجوزُ إطلاقهُ على الفردِ يجوزُ إطلاقهُ على الجنسِ بأسرِه أيضاً ، فحينئذٍ قد عُلِّقَ على[٥] شيءٍ ، وعلى كل ما أشبههُ بالمعنى المشتركِ بينهُما .

فلابدَّ منْ الحد الجامعِ لهُما ، وهو أنْ يقالَ : « العَلَمُ هو[٦] الدالُّ علـى معنـىً يتضمـنُ الإشـارةَ إليـهِ علـى ، وجـهِ الإفـرادِ[٧] والاسـتبدادِ »[٨] ، كـذا ذكـرهُ في التخمير .

أتـى بلفظـةِ « مـا » في قولـه : و« مـا لا يُتخـذُ » ؛ لأنـهُ أرادَ علـى غيرِ ذي العقولِ .

---

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) في الأصل : « فاما لا يتخذ » .

(٣) في الأصل « ما » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل « كما هو » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل « على كل » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « هو » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « الإنفراد » والمثبت من ب .

(٨) ينظر التخمير ١ / ١٦٢ .

و «**الطيرُ**»[١] جمعُ طائرٍ كصحْبٍ وصاحِبٍ ، وقدْ يجمعُ الطـيرُ علـى طيـورٍ وأطيارٍ ، وعن قطربٍ[٢] وأبي عبيدةَ[٣] : «أنَّ الطيرَ يقـعُ[٤] علـى الواحـدةِ»[٥] ، و«**الوُحُوشُ**»[٦] الوحشُ : هو[٧] / حيوانُ البرِّ ، الواحِدُ وحْشِيٌّ . [٢٢ / أ]

و «**الحَنَشُ**»[٨] بالتحريك كلُّ ما يُصادُ من الطيرِ والهوامِّ ، والجمعُ أحْنَـاشٌ، وفي المغرِبِ «هو : كلُّ ما يُشبهُ رأسُـهُ رأسَ الحيـاتِ كسـوامِ أبـرصَ ، والحرابِيُّ جمعُ الحِرْبَاء»[٩] .

ويقالُ هذا الشيءُ له بأسرِه ، أيْ : بجميعِه .

و «**أبو بَرَاقِش**»[١٠] : ضربٌ من الطيْرِ يتلوَّنُ ألواناً : من برقشَ الشيءَ أيْ: نقشَهُ[١١] بألوانٍ شتَّى .

---

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) هو محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي الشهير بقطرب ، نحـوي عـالم بـالأدب واللغـة مـن أهـل البصرة من الموالي ، وهو أول من وضع المثلث في اللغة ، وقطرب لقب دعاه بـه أسـتاذه سـيبويه فلزمه ، وتوفي سنة ٢٠٦ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٣١٢ ؛ وطبقات النحويين ص ٩٩ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٢٤٢ ؛ ونزهة الأدباء ص ٧٦ ؛ ومعجم الأدباء ١٩ / ٥٢ .

(٣) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاة ، البصري ، أبو عبيدة النحوي من أئمة العلـم بـالأدب واللغـة مولده ووفاته بالبصرة له نحو ٢٠٠ مؤلف منهـا : نقـائض جريـر والفـرزدق ، ومجـاز القـرآن ، وفاته سنة ٢٠٩ هـ .

أخباره في : بغية الوعـاة ٢ / ٢٩٤ ؛ أخبـار النحويـين البصريـين ص ٨٠ ؛ ومراتـب النحويـين ص ٧٧ ؛ ونزهـة الألبـاء ص ٨٤ ؛ وإنبـاه الـرواة ٣ / ٢٧٦ ؛ ومعجـم الأدبـاء ١٩ / ١٥٤ - ١٦٢ .

(٤) في ب : «يقع» ساقط .

(٥) ينظر الصحاح ٢ / ٧٢٦ - ٧٢٨ «طير» .

(٦) المفصل ص ٩ .

(٧) في الأصل : «وهو» والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٩ .

(٩) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ١٣١ .

(١٠) المفصل ص ٩ .

(١١) ينظر اللسان ٦ / ٢٦٥ «برقش» .

و (( **ابن دأيه** ))[١] : الغرابُ بالهمزةِ الفقارة ؛ سُمِّي بذلك ؛ لأنهُ يقعُ على دأيةِ البعيرِ ، وهي فقارهُ إذا دَبِرَتْ فَيَفْقِرَها أي يكسرُ فِقَار[٢] ظهرِه .

قال يصفُ الشيبَ :

**ولما رَأَيْـتُ النَّسْـرَ عَـزَّ ابْنُ دَأْيَـةٍ وَعشَّشَ في وكرَيْهِ جَاشتْ لَهُ نَفْسِي**[٣]

ويجمعُ على دأياتٍ بالتحريك .

قال طرفةُ[٤] :

*** كَأنَّ عُلُوْبَ النِّسْعِ في دَأَيَاتِها[٥] ***

(( الْعَلْبُ )) : الأثرُ .

و (( النسع )) سيرٌ كهيئةِ العنانِ يشدُّ به الأحمالُ . وجدتُ " ابن دايةٍ " في نسخةٍ موثوقٍ بها مصحَّحاً على الوجهينِ : بالفتحْ غيرَ مصروفٍ ، وبالجرِّ منوناً على الصرفِ ، ولكلا التصحيحين وجهٌ ؛ أمَّا عدمُ الصرفِ فلصيْرُورَةِ الكلمتينِ بالتركيبِ كلمةً بالتسميةِ ، فكان[٦] كنحوِ : (( طلحةَ )) مفرداً[٧] ، وهو غيرُ منصرفٍ ، فكذا هذا .

---

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) في ب : (( قفا )) وهو خطأ .

(٣) ينظر البيت في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٨٦ ؛ والصحاح ٦ / ٢٣٣٣ ؛ واللسان ١٤ / ٢٤٨ ؛ مادة : (( دأي )) والبيت لم يعرف قائلهُ .

(٤) هو طرفة بن العبد البكري الوائلي ، شاعر جاهلي ، من الطبقة الأولى وهو واحد من أصحاب المعلقاتِ . قتل نحو سنة ٦٤ ق م .

أخباره في : الشعر والشعراء ١ / ١٨٥ ؛ وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٣٣ ؛ وخزانة الأداب للبغدادي ١ / ٤١٤ ، ٤١٧ .

(٥) هذا صدر بيت وعجزه :

*** مواردُ مِنْ خَلْقَاءَ في ظَهْرِ قَرْدَدِ ***

وهو في ديوان طرفة ص ٣٨ ؛ واللسان ١٤ / ٢٤٨ ، مادة (( دأي )) .

(٦) في ب : (( ذلك )) .

(٧) في الأصل : (( مفرد )) والمثبت من ب .

وأمَّا الصرفُ فلأنَّ المضاف إليهِ في أصلِهِ اسمُ جنسٍ والمضافُ كذلكَ ، وكُـلٌّ منهما ليس بعلمٍ بانفرادِهِ ؛ وإنما العلمُ هو مجموعُهُمَا ، وهما : كَلِمَتان حَقِيْقَةً فلا يؤِّثِرُ التعريفُ في إحْداهُمَا باستبدادها ، فلا يكونُ لمنعِ الصرفِ فيها مدخلٌ .

ولكنْ ذكرَ في شرحِ ابن الحاجبِ : عدمُ انصرافهِ .

فقالَ : « والمضافُ إليهِ في هذه الأعلام كلِّها تقديرُ[1] العلميةِ ؛ فلذلك يُعاملُ معاملةَ الأعلامِ في منعِ الصرفِ ؛ إذا كانَ معها عِلَّةٌ أخْرى ، ومنعِ الكلامِ اللامَ إلا أنْ يكونَ سُمِّيَ به وفيه اللاَّمُ »[2] .

فإنْ قيل : ما الفرقُ بين اسمِ الجنسِ وبين علـمِ الجنسِ ، وهـو عَلَـمُ « مـا لا يتخذُ » و « لا يؤلفُ » ، فكانَ اسمُ العلمِ فيه واقعاً على الجنسِ بأسـره كمـا أنَّ اسمَ الجنسِ كذلك ؟ قلنا : الفرْقُ بينهما هو الصرفُ وتركُهُ ؛ تقول أسدٌ خـيرٌ أمْ ثعلبٌ ، بالتنوين ، وتقول : « **أسامةُ** »[3] خيرٌ من ثُعَالَةَ ، بدونه قال زهير[4] :

**وَلأَنـــتَ أشجـعُ من أُسَامَةَ[5] إذْ دُعِيـتْ : نـزالِ ولُـجَّ في الذُّعْـرِ[6]**

---

(١) في الأصل : « يقدر » والمثبت من ب .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٨٥ .

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مضر ، حكيم الشعراء في الجاهلية .
وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً وأخته سلمى شاعرة ووابنيه شاعرين كعب وبجير وأخته الخنساء شاعرة .
أخباره في : مقدمة شرح زهير لثعلب ، والشعر والشعراء ١ / ١٣٧ ؛ وخزانة الأدب للبغـدادي ١ / ٣٧٥ .

(٥) في الأصل : « هزير » والمثبت من ب .

(٦) ينظر البيت في شرح ديوان زهير شرح أبي العباس ثعلـب بروايـة « ولا أنـت أسْـجَع ٧٨ » أمّـا أصل البيت فهو « ولَنعم حَشْوُ الدرع أنت إذًا ... » . وهو الصواب لأن عروض القصيـدة لا تستقيم برواية هذا الكتاب .
وانظر البيت في المفصل ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ؛ والدرر اللوامع ٥ / ٣٠٠ ؛ والهمع ٥/ ١١٩ ؛ والكتاب ٣ / ٢٧١ ؛ والمقتضـب ٣ / ٣٧٠ ؛ وأمـالي ابـن الشـجري ٢ / ١١١ ؛ والإنصـاف ص ٥٣٥ ؛ واللسان مادة « نزل » ١١ / ٦٥٧ .

الذُّعر : بالضم الفزَعُ .

فعُلِمَ أنَّ العربَ عاملتْ هذهِ الأسماءَ مُعاملةَ عَلَمٍ اجتمعَ مــع العلميـةِ فيـه علـةٌ أُخْرى لمنع الصرفِ ، ومنهم مـنْ منـعَ عـن إدْخـالِ الألـفِ والـلامِ عليهـا ، وعـن إضافتِها ، أيضاً ، ولا بُدَّ من تخيلُّ العلميةِ فيها .

وقيل : الفرقُ بينهما هو أنَّ اسمَ الجنسِ وُضِـعَ بـإزاءِ ذواتِ مسـمياتِ ذلـك الجنسِ ، والعلَمُ موضوعٌ بإزاءِ ذواتِ المسمياتِ ، وما جرى عليها من الأوصـافِ الخاصَّةِ ، وهو معنى قولِه : فإذا قُلتَ أبو براقِشَ فكأنكَ قُلتَ : الضربُ الذي من شأنِهِ (( **كيت وكيت** ))[١] .

قالَ المصنف في حاشيته : (( التعريفُ في أُسامَةَ مُقابلُ التعريـفِ[٢] في قولـكَ : الأسدُ ، إذا قصدتَ به تعريفَ الجنسِ ، تقولُ : ليست أسـامةُ كثعالـةَ ، فيعطيـكَ معنى قولكَ : ليسَ الأسدُ كالثعلبِ .

وأمَّا إذا كان بينكَ / وبين مخاطبكَ أسدٌ معهودٌ ، فلو قُلتَ : ما فعل أسامةُ ؟ [ ٢٢ / ب ]
مكانَ قولـكَ : مـا فعـلَ الأسـدُ ؟ لمْ يصـح ؛ لأنَّ العلميـةَ في (( أسـامةَ )) ليسـتْ لواحدٍ معينٍ من بين آحادِ الأُسودِ ، وإنَّما هي للجنسِ ، فإذا جعلتهَـا للعهـدِ فقـدْ غيَّرْتَ الوضعَ ))[٣] .

والأولى في عرفانِ أسامةَ بأنها عَلَمٌ ، هــو الاستدلالُ بـالحكمِ ، أيْ أنَّهـم لمّـا استعملوها غـيرَ منصـرفٍ ، ومنعـوا دخـولَ الألـفِ والـلامِ عليهـا والإضافـةَ ، حَكمنَا بأنَّها علمٌ ، ولولا ذلكَ لمـا حكمنـا عليهـا بالعلميـةِ ؛ لأنـه ليـسَ فيهـا إلاَّ السببُ الواحدُ وهو تاءُ التأنيثِ ، والمؤنثُ بالتاءِ غيرُ مؤثِّرٍ في منعِ الصرفِ إلاَّ مـعَ العلميةِ ، ولا يوجدُ محملٌ لتعريفه من المعارفِ الخمسةِ صحيـحٌ إلاَّ العلـمَ ، وهـذا كما قالوا في عدلِ نحو : (( عمـرَ )) إنـه لـولا استعمالهم إياهُ غـيرَ منصـرفٍ ؛ لمـا

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) في الأصل : (( للتعريف )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر حاشية المفصل للزمخشري لوحة ٥ .

حكمًا بكونِه معدولاً ؛ لِما أنهم محتاجونَ في امتنـاعِ الصرفِ إلى سببين في غيرِ المكررِ .

و « **ابن قِترةَ** »[1] حيةٌ خبيثةٌ ، كأنها قضيبٌ من فضةٍ في قدرِ الشِّبْرِ إذا قَرُبَ من الإنسانِ نَزَا في الهواءِ فوقعَ عليه ، وكأنهم شبهوها لنزوانِهَا في الهواءِ بالسهْمِ الذيْ لـه قِـتْرة ، أيْ : نصلٌ مدورٌ ، وقيل « دأيـةٌ » و« **مقرض** »[2] و« قِـترةُ وبراقشُ وصبرةُ » : أعلامٌ في هذهِ الأسامي ، وإن يقعْ على انفرادِ كلٍّ منها علمـاً في الاستعمالِ ؛ فلذلكَ عومِلَتْ معاملةَ العلـمِ في منـعِ الصرفِ إذا كـانَ فيـه علـةٌ أخرى ، ومنعِ اللامِ إلا أن يكونَ سُمِّيَ به ، وفيه اللامُ على ما ذكرنا .

فإنْ قيلَ : بناتُ أوْبَرٍ عَلَمٌ لضربٍ من الكمأةِ ، وقد جاءَ باللامِ في قولهِ[3] :

*** وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ ***

قُلنا : ذاكَ محمولٌ على تأويلِ التنكيرِ كالزيدِ ، أوْ على الضرورةِ .

وقالَ الكوفيونَ : اللامُ زائدةٌ ، وقيل : الغرضُ من الإضافةِ في هـذهِ الأسامـيِّ الإشعارُ بتعريـفِ مـا أضيـفَ إليهـا وعلميتـهِ ، ولا سبيلَ إلى ذلـك إلاَّ بتعريـفِ المضافِ إليهِ ، فعرِّفَ لذلِكَ ، ونظيرُه قولُهُمْ : « حبُّ رُمَّانِي »[4] الغرضُ : إضافةُ الحبِّ إلى نفسه لا الرمانِ ، ومن ذلك هو : صاحبُ دنيا ، نكروا الدنيا لا قصـداً

---

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) المفصل ص ٩ .

(٣) القولُ من إنشاد خلف الأحمر ، لم يُعرف قائله ، وهذا عجز بيتٍ وصدره :

*** وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ***

ينظر البيت في اللسان مادة « وبر » ٥ / ٢٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٧١ ؛ المقتضب ٤ / ٤٨ ؛ والخصائص ٣ / ٥٨ ؛ والإنصاف ١ / ٣١٩ ؛ وابن عقيل ١ / ١٨١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٨٠ ؛ والعيني ١ / ٤٩٨ .

والعَساقِلُ جمعُ عُسْقُوْلٍ وهو نوعٌ من الكمأة أبيض ، وبناتُ الأوبر كمـأة صغـار مزغبة كلون التراب ، ينظر اللسان : ١١ / ٤٤٨ « عسقل » و ٥ / ٢٧١ « وبر » .

(٤) ينظر هذا القول في معاني القرآن للأخفش ١ / ٧٥ ، ٢٦٢ .

إلى تنكيرِها ، وإنما أرادوا تنكيرَ الصاحبِ ، وأنْ يجعلَ هو بعضَ أصحابِ الدنيـا ؛ لتنكيرِ الصاحبِ .

« **وبنتُ طَبَقٍ** »[١] حيةٌ صفراءُ تنامُ في الرملِ ستةَ أيامٍ ، ثم تستيقظُ في السابعِ فلا تنفخُ في شيءٍ إلا أهلكتهُ ، ومنه قِيلَ : للداهيةِ إحْدَى بناتِ طَبَقٍ .

ومن هذهِ الأجناسِ أيْ : الذي لا يتخذُ ولا يؤلفُ : « **ابنِ مِقْرَضٍ** »[٢] : دويبةٌ يقالُ : لها بالفارسية « دَلَه » ، وهو قتالُ الحمامِ ، أطحلُ اللونِ ، وهو لونٌ بين الغبرةِ والبياضِ ، لهُ خَطْمٌ طويل ، والخطمُ من كلِّ دابةٍ مقدمُ أنفِها ، وفمها ، ومن كلِّ طائرٍ منقارُه .

« **وحمارُ قبَّانَ** »[٣] : دويبة ، وقبَّانُ : فَعْلانُ ، من قَبَّ اللحمُ ؛ إذا ذهبتْ تدوّتُهُ ؛ لأنَّ العربَ لا تصرفُهُ قال[٤] :

**واعَجَبـاً وقَـدْ رَأَيْـتُ أعْجَبَـا  حِمَـارَ قَبَّـانَ يَسُـوقُ أَرْنَبَـا**

وقيل : هو فعَّالٌ ، من قَبَنَ في الأرضِ قُبُوناً : ذهب ، فعلى هذا ينصرفُ . والأولُ أجودُ .

« **وأبو الحارثِ** »[٥] كنيةُ الأسدِ من الحرثِ وهو الكسبُ ؛ لأنّه يكسبُ كلَّ يومٍ ويجمعُ .

« **وأبو الحُصينِ** »[٦] كنيةُ الثعلَبِ ، كُنِّيَ به ؛ لأنهُ يحتالُ حتى يتحصنَ بشيءٍ .

---

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) المفصل ص ٩ .

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) حمار قبان : هي دويبة صغيرة أصغر من الخنفساء ينظر هذان البيتان في اللسان ١٣ / ٣٣٠ ، مادة : « قبن » ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٦ ، ٩ / ١٣٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٤ ؛ والخصائص ٣ / ١٤٨ ؛ والعيني ٤ / ٣٥٧ وروايته هذه مخالفة لجميع رواية هذه المراجع إذ جاء فيها كلها هكذا :

يَا عجباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا  حمار قَبَّان ....

والبيتان من إنشاد الفراء كما في اللسان ولم يعرف القائل .

(٥) المفصل ص ٩ ؛ وينظر اللسان ٨ / ٢١٧ « ضَبُع » .

(٦) المفصل ص ٩ .

و(( **الضَّبُعُ** ))[(١)] : للأنثى ، واسمُ الذكرِ ضبعان[(٢)] ، سميتْ الضبعُ بحضاجر ؛ لعظمِ بطنها ، وأمُّ عامرٍ كنيةُ الضبُعِ كنيتْ بذلك لضد فعلها ؛ لما أنها كثيرةُ الإفسادِ تفاؤلاً .

قال (( لا تقبروني فإذا لم أقبْر فابشرِي ))[(٣)] : أي : فافرحي يا أمَّ عامرٍ فإنكِ تأكلينني .

(( **وشبوة** ))[(٤)] : من شبا السيفِ وهو حدهُ .

(( **وعِرْيطٌ** ))[(٥)]: مرتجلٌ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مشتقاً / من اعترط في الأرضِ أيْ: ذهبَ . [ ٢٣ / أ ]

(( **وقُثَمُ** ))[(٦)] من القثم: الإعطاءُ ، وفي مجمل اللغةِ (( رجل قُثَمٌ ، أيْ : مِعْطَاءٌ ، والقثمُ الجمعُ أيضاً ))[(٧)]، وهو غيرُ منصرفٍ ههنا[(٨)]؛ لوجودِ العدلِ والعلميةِ[(٩)] .

(( **وأبو صبيرةَ** ))[(١٠)] طائرٌ على لونِ الصبرةِ ، وهي قطعةٌ من الصّبرِ .

و (( **أمُّ رياحٍ** )) : دويبَّةٌ كالسنورِ يجلب منه الكافورُ الرياحي .

---

(١) المفصل ص ٩ .

(٢) في ب : (( الضبعان )) .

(٣) وبعض هذه الألفاظ يُكوّنُ منها بيت شعر هو :

**لا تَقبُروني إنّ قبْري مُحرَّمٌ عليكم ولكن أبشري أُمَّ عَامِرِ**

والبيت للشنفري في ديوانه ص ٤٨ ؛ والصناعتين ص ١٨٩ ؛ والبرصان والعرجان ص ١٦٧ ، ٣١١ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٨٦ ؛ والصاحبي في اللغة ص ٢٣٤ ؛ ولسان العرب ٤ / ٦٠٩ (( عمر )) ؛ والخزانة ٣ / ٣٤٧ .

(٤) المفصل ص ٩ .

(٥) المفصل ص ٩ .

(٦) المفصل ص ٩ .

(٧) ينظر مجمل اللغة لابن فارس ص ٧٤٤ باب القاف والثاء وما يثلثهما .

(٨) في الأصل : (( وههنا )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( والعلم )) .

(١٠) المفصل ص ١٠ .

و « أمُّ عَجْلاَنَ » : طائر وهو من العجلـةِ ، حُكـيَ أنَّ عُبَـادَةَ(١) دخـلَ علـى المتوكلِ(٢) وبينَ يديه جَامٌّ(٣) ذهبٍ فيه ألفُ دينارٍ ، فقال : يـا عُبَّـادة أسـألكَ عـن شيءٍ إنْ أجبتني على البديهةِ ، من غيرِ تفكرٍ(٤) ، فلك الجامُ بما فيه .

فقال : سلْ يا أميرَ المؤمنينَ .

قال : أيُّ : شيءٍ لهُ اسمٌ وليستْ له كنيةٌ ؟ وأيُّ شيءٍ له كنيةٌ ولا اسمَ له ؟ فقال : المنارةُ وأبو ذرٍّ ، ولم يفكرْ في الجوابِ فتعجبَ المتوكِّلُ من سـرعةِ خـاطرهِ وأعطاهُ الجامَ بما فيه .

المعاني : وهي الأعراضُ لما لَمْ يتحققْ وجودُها إلاَّ بعدَ وجودِ الأعيانِ ، ذكـرَ أعلامَ(٥) المعاني بعد ذكرِ أعلامِ الأعيانِ .

اعلمْ : أنَّ أعلامَ المعاني ههنَا ، بمنزلةِ أعلامِ الأعيانِ في مسـألةِ أسـامةَ ؛ لأنهـا تصلحُ لكل فردٍ منها بالمعنى المشتركِ بينَ الأفرادِ كُلِّها « فسبحانَ » عَلَـمٌ للتسـبيحِ ، كعثمانَ علمٌ للرجلِ في الأعيانِ ، وهو غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والألفِ والنونِ .

---

(١) المراد به عبادة المخنث ، نديم المتوكل له قصص ونوادر وأجوبة تدل على الذكاء عاش في بغداد وتوفي بها حوالي سنة ٢٥٠ هـ .

أخبـاره في : الأغـاني ٢٠ / ٢٥٥ ؛ والحيـوان ٤ / ٤٤٧ ؛ وثمـار القلـوب ١ / ٣٥ ؛ وفـوات الوفيات ٢ / ١٥٣ .

(٢) المتوكل هو جعفر بن محمد المعتصم با لله بن هارون الرشيد أبو الفضل خليفة عباسي ولد ببغداد سنة ٢٠٦ هـ ، وكان جواداً محباً للعمران من آثاره " المتوكلية " ببغـداد اغتيـل في سـامراء سـنة ٢٤٧ هـ .

أخباره في : تاريخ بغداد ٧ / ١٦٥ ؛ والطبري ١١ / ٢٦ ، ٦٢ ؛ ووفيات الأعيان ١ / ٣٥٠ ؛ والأعلام ٢ / ١٢٧ .

(٣) الجام : إنـاء مـن فضـة . ينظـر اللسـان « جـوم » ١٢ / ١١٢ ؛ والقـاموس المحيـط « جـوم » ص ١٤٠٨ .

(٤) في ب : « غير تفكر » ساقط .

(٥) في الأصل : « الأعلام » والمثبت من ب .

قالَ الأعشى :

**أَقُولُ لَمَّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ**(١)

وسبحانَ هنا : للتعجب ؛ لأنهُ يتعجبُ من فخرِهِ ، فلولا أنه علمٌ لما امتنع من الصرفِ ، كـ« غفرانَ » ونشدان ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ في غيرِ الصفاتِ إنما تمنعُ الصرفُ معَ العلميةِ ، والمرادُ من التسبيحِ في قولـه : فسموا التسبيحَ بسبحانَ : التنزيه ، وبهذا سقطَ قولُ منْ قالَ : ما ذكره المصنفُ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ التسبيحَ مصدرُ سبَّحَ ، بمعنى : قالَ سبحانَ اللهِ .

فمدلوله لفظٌ ، ومدلولُ سبحانَ تنزيهٌ لا لفظٌ ، فلم يكنْ سبحانَ علَماً للتسبيحِ حينئذٍ .

بلْ يكونُ علماً للتنزيه ؛ وذلك ساقطٌ ؛ لما قلنا : إنَّ ذلك إنما يردُ إذا لمْ يكنْ التسبيحُ بمعنى التنزيهِ ، فأمَّا إذا كانَ التسبيحُ بمعَنى التنزيهِ لا بمعنى القولِ بـ« سبحانَ اللهِ » فلا(٢) هذا الإشكالُ ، ثم إنَّ سبحانَ إنما يكونُ علَماً إذا لم يجئ مضافاً ، فأمَّا إذا أضيفَ فلا ؛ لأن العلمَ لا يضافُ وهو العلمُ ، إذْ المعرفةُ لا تضافُ ، واستعمالهُ مفرداً قليلٌ ، والأكثرُ استعمالهُ مضافاً .

وقيل : إنَّ سبحانَ في البيتِ يحذفُ عنه المضافُ إليه ، وهو مرادٌ للعلم به .

وشَعُوب : من الشَّعْبِ وهو التفريقُ ، وهو صفةٌ في الأصلِ ، فإذا صرفتهُ ، فكأنك قلتَ : حادثةٌ شعوبٌ ، أيْ : مُفَرِّقةٌ ، وامتناعُ الصرفِ واللامِ والإضافةِ « عند(٣-) إرادةِ المنيةِ دلائلُ على علميتهِ .

أمَّا الأولُ فلأنَّ التأنيثَ(٤) المعنويَّ لا يؤثرُ »(-٣) في منعِ الصرفِ ؛ إلا مَعَ العلميَّةِ ، وفي الحياتِ والعقاربِ شعوبٌ تنصرفُ ، ولا ينصرفُ على تأويلِ الموتِ و« **المنيَّةُ** »(٥) .

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٩٠ ورواية الديوان « الفاجر » وهو في الخصائص ٢ / ١٩٧ ، ٤٣٥ ، ٣ / ٣٢ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٤٧ ، ٢ / ٢٥٠ ؛ وشرح المفصل ١ / ٣٧ ؛ والمقتضب ٣ / ٢١٨ ؛ والخزانة ١ / ٨٩ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٤٧ ؛ واللسان « سبح » ٢ / ٤٧١ .
وفي ب : « فجره » و« الفاجر » مثل رواية الديوان ، ولكن جميع المراجع التي ذكرت البيت « فخره » و« الفاخر » بالخاء المعجمة .

(٢) كذا في النسختين «لا يرد»، والصحيح أنْ يقولَ: «فلا يرد»؛ لأن جواب أما يجب اقترانه بالفاء.

(٣-٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل « المؤنث » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٠ .

و (( **القَشْعَمُ** ))[١] : الهرِمُ من النسـورِ ، والدليـلُ علـى العلميـةِ هنـا : امتنـاعُ دخولِ اللامِ عليه ، لا يقال : أمُّ القشعمِ ، فلولا أنهُ علَم لما امتنعَ ذلكَ .

ألا تراهُم يقولونَ ابنُ لبونٍ ، وابنُ اللبون ! فوجهُ تكنيةِ المنيةِ بها : أنَّ الرجـلَ إذا قُتِلَ وقعَ عليه القَشَاعِمُ ، وصارَ كأنَّ المنية تلِدُها .

والقولُ في كَيْسَانَ كالقولِ في سُبْحانَ وهـو مـن الْكَيـسِ الـذي هـو خـلافُ الحمقِ ،

يصفُ في البيتِ قوماً بانهمـاكِ الصغيرِ منهـم والكبيـرِ في الغـدرِ ، فكهُولُهـم أسرعُ إليهِ من المردِ .

وقوله :

* **إذَا مَا دَعَوْا**[٢] *

أيْ : إذا دعوا الغدرَ ، كما يدعو الرجلُ صاحبه ليقبلَ عليه ، ونـادوا بقولهـم له يا غَدْرُ تعال ، فهذَا أوَانُكَ ، فكهولُهم / أسرعُ إليهِ . [ ٢٣ / ب ]

وفي قوله : (( **إلى الغدْرِ** ))[٣] : إقامةَ الاسم الظاهرِ مُقـامَ المضمـرِ ؛ مبالغـةً في إظهارِ سوءِ حالِهمْ وأخلاقِهمْ الرديئةِ الخبيثةِ ، وبعدَ البيتِ :

**إذا كُنْـتَ فِي سَعْـدٍ وَأُمُّـكَ مِنْهُـمُ غَرِيْبـاً فَلاَ يَغْـرُرْكَ خَالُكَ مـن سَعْدِ**[٤]

**فإنَّ ابـنَ أُخْـتِ القومِ يُصْغَى إنَاؤُه إذَا لَـم يُـزَاحِـمْ خَـالَـهُ بـأبٍ جَلْدِ**[٥]

---

(١) المفصل ص ١٠ .

(٢) هذا جزء من بيت ، ونصه :

**إذا مَا دَعَوا كيسان كانت كُهُولُهم إلى الْغَدْرِ أَدْنَى من شبابِهِمُ الْمُرْدِ**

ونسبه صاحب اللسان إلى ضَمُرة بن ضَمُرة بن جابر ، (( كيس )) ٦ / ٢٠١ ؛ وللنمر بن تولب في الأغاني ١٤ / ٤٩٦٠ ؛ وانظـر البيـت في المفضـل ص ١٠ ؛ وشـرح المفصـل ١ / ٣٧ ؛ والأشموني ١ / ١٣٧ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢١٥ .

(٣) المفصل ص ٩ .

(٤) هذا البيت ورد عقب البيت الآنـفِ الذكـر (( إذا مـا دعـوا )) وتخريجه هـو نفس تخريـج البيـت السابق .

(٥) هذا ثالث بيت أورده المؤلف عقب البيتين الأوليين وهو للنمر بن تولب وهو في اللسان (( صفا )) ١٤ / ٤٦١ ويروى: يُصْغَى

وقيل : كيسانُ عَلَمٌ مرتجلٌ للغدرِ ؛ وسميَ الغدرُ به ، لأنه إنما يكونُ في الحربِ من الأكياسِ .

وقوله : بأم كيسانَ هذا فعلُ المصارعِ عند الصراعِ .

المبَرَّةُ برَّةُ ، والدليلُ على علميتها : منعُ صرفها ؛ لأن تاءَ التأنيثِ لا تؤثرُ في منعِ الصرفِ ؛ إلا مع العلميةِ قال(١) :

**نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطتيْنَا بَيْنَنَا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجَارِ**

والفجرةَ بفجارِ ، يدلُ على علميةِ فجارِ : أنَّ مدلوله الفجرةُ ، وهي : معرفةُ ، فكذا فجارِ ، وتعريفهُ إمَّا بالآلةِ أو بالقصدِ ، والأولُ منتفٍ ، فتعينَ الثاني ، وهو المرادُ بالعلميةِ ، أو تقولُ : فعالِ المبني الذي ليسَ بصفةٍ لم يوجدْ في كلامِهم ؛ إلاَّ علماً ، وهذا كذلك ، فثبتتْ علميته ، وبقولنا : ليسَ بصفةٍ ، وقع الاحترازُ عما ليسَ بعلمٍ منه ؛ كـ(( فَسَاقِ )) في : (( يا فَسَاقِ )) .

و (( **الكُلِّيةُ بزوبرَ** ))(٢) ، والكلامُ في علميته ، كالكلام في علميةِ شَعوبَ ، ولا يجوزُ : أنْ يكونَ (( زوبرِ )) متروكاً صرفهُ للضرورةِ ؛ لأنّ التأنيثَ المعنويَّ ليس بعلةٍ ؛ إذا لم يجامعهُ العلميةُ .

وصدرُه(٣) :

**إذَا قَالَ غَاوٍ من تَنُوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ ..................(٤)**

---

(١) القائل هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه ص ٥٩ ؛ والكتاب ٣ / ٢٧٤ ؛ والخصائص ٢ / ١٩٨ ، ٣ / ٢٦١ ؛ وشرح المفصل ١ / ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ؛ واللسان (( برر )) ٤ / ٥٢ ؛ و(( فجر )) ٥ / ٤٨ ؛ والأشموني ١ / ٣٧ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٢٥ ؛ والهمع ١ / ٩٤ ؛ والدرر ١ / ٩٧ ؛ والخزانة ٦ / ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٠٥ ؛ والرواية في مصادر التخريج (( إنَّا )) بدل (( نحن )) .

(٢) المفصل ص ١٠ .

(٣) ينسب هذا البيت للفرزدق . ينظر الديوان ٢ / ٢٩٦ ؛ ونسب للطرماح في ملحقات ديوانه ص ٥٧٤ ؛ وأيضاً نسب لابن أحمر الباهلي ، وهو في ديوانه ص ٨٥ ؛ وينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٩١ ؛ والتخمير ١ / ١٧٩ .

وتتمة البيت هو :

*** عُدَّتْ عليَّ بزَوْبرا ***

(٤) هو عمرو بن أحمر بن العمر بن عامر الباهلي ، أبو الخطاب شاعر مخضرم عاش نحو ٩٠ سنة كان من شعراء الجاهلية وأسلم وغزا مغازي في الروم توفي سنة ٦٠ هـ .

أخباره في : الخزانة ٣ / ٣٨ ؛ وسمط اللآلي ص ٣٠٧ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٣٥٦ ؛ والاعلام ٥ / ٧٢ .

أيْ : عيبٌ ، عُدَّتْ عليَّ أيْ : نُسِبَتْ إليَّ ، والبيت لابن أحمرَ .

وقيل : للطرمّاحِ(١) .

ومثلُه ما ذُكِرَ لطعمةَ(٢) بن الأبيرق :

**أَوَكُلَّمَا قَالَ الرِّجَالُ قَصِيْدَةً جَرْبَاءَ قال : ابنُ الأُبيْرِقِ قَالَها**

لقيتُه (( **غدوةَ** ))(٣) إلى آخره ، وضعُ الأعلامِ للأوقاتِ ، كوضعِهَا في بابِ أسامةَ؛ لصحةِ استعمالها في كل فردٍ، والدليلُ على علمية (( غُدْوَةَ )) و (( **بُكْرَةَ** ))(٤) و (( **فَيْنَةَ** ))(٥) ، وأنت تُريد بها غُدْوَةَ يومِكَ ، وبكرتَه وفينةَ وقتِكَ : منعُ صرفِه ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا تؤثرُ في منعِ الصرفِ ؛ إلاَّ مع العلميةِ .

أما (( **سَحَرُ** ))(٦) فالذي يدلُّ على علميتِه : منعُ صرفِه في قولهم : خرجتُ يومَ الجمعةِ سَحرَ(٧) ، وليس فيه ما يمنعُه من الصرفِ ؛ إلا أنْ تقدرَ العلميةُ معَ العدلِ ، أيْ : عُدِلَ عن لفظِ السحر بحرفِ التعريفِ ، ولو قيلَ : إنه مبنيٌّ ؛ لتضمنه معنى حرفِ التعريفِ ، لم يبعدْ عنْ الصوابِ .

---

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم من طيء شاعر إسلامي فحل ولد ونشأ في الشام وانتقل إلى الكوفة فكان مُعَلِّماً فيها ، وكان هجاءً معاصراً للكميت صديقاً له ، له ديوان شعر صغير .
أخباره في : الشعر والشعراء ٢ / ٥٨٥ ؛ والعيني ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٨ ؛ الأغاني ١٢ / ٤٢٠١ ؛ والخزانة ٣ / ٤١٨ ؛ والبيان والتبيين ١ / ٤٦ .

(٢) هو طُعْمَة بن أبيرق بن عمير الأنصاري ، صحابي شهد المشاهد كلها إلا بدراً .
أخباره في : الإصابة في تمييز الصحابة ٢ / ٢٢٤ .
ينظر البيت في المقتبس لوحة ٢٥ / أ .

(٣) المفصل ص ١١ .

(٤) المفصل ص ١١ .

(٥) المفصل ص ١١ .

(٦) المفصل ص ١١ .

(٧) ينظر في تفصيل هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٢٨٣ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٥٦ ؛ توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ١٥٦ - ١٥٧ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٤٣٥ ، ٢ / ٢٢٧ ؛ والمساعد ١ / ٤٨٩ ؛ والهمع ٣ / ١٨٧ .

كما أنَّ « أَمْسِ »(١) على قولِ أهلِ الحجازِ مبنيٌّ ؛ لتضمنه معنى ذلكَ ، فإذا استعملتَ هذهِ الأسماءُ نكراتٍ صرفتهَا ، وعرفتها باللامِ ، كذا في الإقليدِ(٢) .

وذكرَ في المقتبسِ مُحالاً إلى التخميرِ وقالَ « مذهبُ أئمةِ الإعرابِ أنَّ « بهذه »(٣) الأسماءَ إذا عُنيتْ(٤) هذه الأوقاتُ المعينةُ ، فهي : أعلامٌ غيرُ منصرفةٍ ، وعندي أنها مبنيةٌ وهذا ؛ لأنَّهُ قد تقررَ في قواعِدِهِمْ : أن الاسمَ متى تضمنَ معنى الحرفِ ، فإنهُ يُبْنَى ، وقولهم إنها أعلامٌ ، معدولةٌ عن اللامِ ، فتُمْنَعُ الصرفَ ، فهي : حجةٌ مزيفةٌ ، فإنها تنتقضُ بأَمْسِ »(٥) ، والاسمُ إذا تضمنَ معنى الحرفِ يبنى .

ثم قال : « فإنْ سألتَ ، فعلى هذا ينبغي أنْ يُبنى الظرفُ والمنصوبُ بمعنى اللامِ ، والاسمُ الذيْ حُذِفَ عنه حرفُ الجر ونُوِيَ فيه » .

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾(٦) ، أجبتُ : حرف الجر هناكَ ملحقٌ بالفعلِ ؛ لا بالاسمِ ، بدليلِ : أنَّ الفعلَ صار بهِ كالمتعدي .

وأمَّا ههُنَا فمنوي في الاسمِ ، وقولُ منْ قالَ بأنَّ « غُدْوةً » ونحوَها لا ينصرفُ فسهوٌ .

وقولُهمْ في « سَحَرَ » : إنه معدولٌ قولٌ مشكلٌ ؛ لأنَّ العدلَ هو : نقلُ الاسمِ من صيغةٍ إلى أخرى ، كنقل عامرٍ إلى عُمَرَ ، وليس هُنَا صيغةٌ أخرى هو معدولٌ عنها .

وأمَّا اللامُ فهو حرفٌ يدخل الاسمَ ، وهو غيرُ داخلٍ في حكمِ الصيغةِ ، فلا يكونُ تعريَه عنهُ عدلاً ، وههنا أمرٌ آخر وهو : أنك إذا قلتَ : / خرجتُ البارحة [ ٢٤ / أ ]

(١) ينظر جميع المراجع الآنفة الذكر في « أَمْسِ » .

(٢) ينظر الاقليد لوحة ١٥ / أ .

(٣) في النسختين : « بهذه » وفي التخمير والمقتبس : « هذه » وهو الأنسب للسياق .

(٤) في ب : « عُينَتْ » .

(٥) ينظر التخمير ١ / ١٨٠ ، ١٨٢ ؛ والمقتبس لوحة ٢٥ / أ .

(٦) من الآية ( ١٥٥ ) من سورة الأعراف .

في السحَرِ أو السحرَ ، لِم يُتَصَوَّرْ فيه معنى العهدِ في اللامِ ؛ لأنه لا يكونُ للّيلَةِ الواحدةِ أكثرُ من سحرٍ واحدٍ ، حتى يكونَ التعريفُ فيه للعهدِ ؛ لأنَّ معنى العهدِ : أن يكونَ هذا المعهودُ من آحادِ[1] الجنسِ[2] )) .

ستة ضعفُ ثلاثةٍ للأعدادِ معنيانِ : أصليٌّ : وهو أنْ يُرادَ بها نفسُ العددِ ، نحو : ستة ضعفُ ثلاثةٍ ، وهي على هذا المعنَى أعلامٌ ، وقوله : ستةُ مبتدأٌ ، فلولا أنها عَلَمٌ ؛ لوقعَ الابتداءُ بالنكرةِ من غيرِ شرطٍ ، فيمتنعُ من الصرفِ ؛ للعلمية والتأنيثِ .

وعارضٌ : وهو أنْ يرادَ بها العددُ والمعدودُ نحو ثلاثةُ رجالٍ ، ورجالٌ ثلاثةٌ ، وعلى هذا ليستْ بأعلامٍ ، وأشارَ في الكتابِ[3] : إلى أنَّ المرادَ منهُ المعنى الأولُ ، حيثُ قال[4] : ضعفُ كذا ، قُصِدَ به : إرادةُ بيانِ العددِ نفسِه ؛ ولذلك ذَكرَ في مثاليه الطرفينِ : الأكثرَ والأقلَّ ، أعني : الضعفَ والنصفَ .

قال بعضُ المحققينَ : الظاهرُ أنَّ المصنِّفَ كان أثبتَ قوله .

(( وقالوا في الأعدادِ : ستةُ ضعفُ ثلاثةٍ ، وثمانيةُ ضعفُ أربعةَ ))[5] ثم أسقطهُ ، أي : مجموعُ هذا القولِ من قوله .

وقالوا إلى قولِه : أربعةٌ ؛ لضعفٍ فيه .

فوجهُ الإثباتِ ما ذكرنا من وجهِ العلميةِ ، ووجهُ الإسقاطِ أنَّ ستةَ في (( **ستةُ ضعفُ ثلاثةٍ** ))[6] لو كانَ علماً يلزمُ أنْ تكونَ أسماءُ الأجناسِ كُلُّها أعلاماً ؛ إذ ما مِنْ نكرةٍ إلا واستعمالها كذلكَ صحيحٌ ، نحو قولك : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ ، وهو باطلٌ ؛ لأنهُ يلزمُ أن تُمنعَ امرأةٌ في هذه الصورةِ الصرفَ ، وهو منتفٍ .

---

(١) في ب كلمات مكررة عن الأصل ، وهي : (( ولأن معنى العهد أن يكون هذا المعهود )) .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٢٥ / أ .

(٣) ينظر التخمير ١ / ١٨٢ ؛ وينظر ارتشاف الضرب ١ / ٥٠٣ .

(٤) في ب : (( قال )) ساقط .

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٩٣ .

(٦) المفصل ص ١١ .

وكذلك يجب أن يمنعَ الصرفُ تمرةً ، وجرادةً ، في قوله : وتمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ .

ومن الأعلامِ الأمثلةُ التي يوزنُ بها[1] ، في قولكَ : « فَعْلانُ » الذي مؤنثُهُ « فَعْلَى » ، و « أَفْعَلُ » صفةٌ لا تتصرفُ .

هذا حكايةٌ لقولِ[2] النحويين في كتبهم ، ففي قولهمْ : هذا يعرفُ حُكْمَ المسألةِ .

فإنْ قيل : فإذا كانتْ هذهِ الأمثلةُ أعلاماً .

فما بالُها تؤنثُ في قولهم : فاعلَ ، يُفاعِلُ ، مُفاعَلَةً ، وفَعْلَلَ ، يُفَعْلِلُ ، فَعْلَلَةً؟ قلنا : ذلكَ تنوينُ المماثلةِ ، والمقابلةِ ، لا التنوينُ الذي هو عَلَمُ الصرفِ ، ثم إنَّما قلنا : إنَّ قولَهُ : فعْلانُ وأفْعَلُ ، وفَعْلَةٌ ، و « إِفعَلُ » أعلاماً ؛ لكون كلٍّ منها معلقاً على شيءٍ بعينهِ ، غيرَ متناولٍ ما أشبهَهُ ، وفي قولِه في قولكَ : « فعْلانُ » الذيْ مؤنثه « فَعْلَى » تمثيلٌ ، وذكرٌ لحكمِ المسألةِ .

فقولك : الذيْ لوصفِ المعارفِ ، وقد وقع وصفاً لِـ« فعْلانَ » ، فيلزمُ : أنْ يكونَ « فَعْلانُ » معرفةً ، وكونه معرفةً حكمُ المسألةِ ، وصفهُ بالنصبِ في : و « أفْعَلُ صفةً » حالٌ من أفْعَلَ ؛ وذلكَ أمارةٌ على كون « أفعلَ » معرفةً ؛ لأنَّه ذُو الحالِ ، والأصلُ فيهِ المعرفةُ ، وقوله : لا ينصرفُ خبرٌ[3] عن أفعلَ ، واستغني عن خبرِ الآخَرِ ، أي : فعلانَ الذي مؤنثه فَعْلَى ، لا ينصرفُ ، فقُدِّرَ له مِثْلُ هذا.

« **ووزنُ طلحة ، وإصْبَعٍ فَعْلَة ، وإفْعَلُ** »[4] بمنعِ صرفهما ؛ على مذهبِ صاحبِ الكتابِ ، فإنَّ الأمثلةَ إذا لمْ تستعملْ لجنسِ ما يوزنُ بها ، وموزوناتُها مذكورةٌ معها ، كقولك : وزنُ ناصرةٍ « فَاعلَة » ، فلهم فيها مذهبانِ : فمن النحويين من يُعْطيه حُكْمَ نفسهِ فيمنعهُ الصرفَ للعلميةِ .

---

(١) ينظر لذلك الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٤ ؛ والمقتصب ٣ / ٣٨٤ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢٥ .

(٢) في ب : « قول » .

(٣) في الأصل : « خبراً » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١١ .

والتأنيثِ ، وهو مذهب سيبويه(١) ، ووجهُهُ : أنّـه لـمّـا كـانَ عَلَمـاً ؛ باعتبـارِ الجنسِ ؛ بقيَ على علميتهِ ، وإنْ أُطْلِقَ على واحدٍ ، كما إذا أُطْلِقَ أسـامةُ ؛ علـى واحدٍ من الآسادِ ؛ كانَ علَماً ، ومنهم(٢) من يُعطيهِ حُكمَ موزونهِ ، فيقولُ : وزنُ ناصرةٍ « فاعِلةٌ » بالتنوينِ ؛ لأنَّ بابَ أُسامةَ في جريهِ علماً علـى كُـلِ واحـدٍ مـن المشاكلاتِ ، خارجٌ عن بابِ الأعلامِ القياسيةِ ، وإنَّما الجريُ على منهـجِ القيـاسِ بابُ زيدَ ، فكان(٣) حملهُ على هذا أَوْلى ؛ ولكنَّ قولَ المصنِّـفِ مبـنيٌّ علـى قـولِ / [ ٢٤ / ب ] سيبويه .

« **وقدْ تَغْلِبُ بعضُ الأسماءِ الشائعةِ علـى أحـدِ المسـمَّيْنَ بـه** »(٤) يعـني : إذا غَلَبَ المشتركُ فيـهِ مـن الأسمـاءِ علـى واحـدٍ ؛ صـارَ علمـاً بـهِ ؛ لأنَّـه كـانَ لعمـرَ - رضيَ ا للهُ عنهُ - بنـونَ ، ثـم غُلِّـبَ ابـن عُمـرَ علـى عبـد ا للهِ(٥) دونَ أبنائِـه ، وكذلك ابنُ عباسٍ(٦) وابنُ مسعود(٧) .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٥٨٢ فما بعدها .

( ) ينظر التخمير ١ : ١٨٥ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٩٦ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١ / ٥٠٢ ؛ والهمع ١ / ٢٥٤ .

(٣) في الأصل : « وكان » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١١ .

(٥) هو عبد ا لله بن عمر بن الخطاب ، العدوي : أبو عبد الرحمن صحابي من أعز بيوتات قريـش ، في الجاهلية ، كان جريئاً جهيراً ولد سنة ١٠ ق هـ ، وهو آخرُ من توفي بمكة من الصحابة . له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً ، وتوفي في مكة سنة ٧٣ هـ .
أخباره في : الإصابة ٢ / ٣٤٧ ؛ وتهذيب الأسماء ١ / ٢٧٨ ؛ ووفيات الأعيـان لابـن خلكـان ٣ / ٢٨ ؛ وطبقات ابن سعد ٤ / ١٠٥ - ١٣٨ .

(٦) هو عبد ا لله بن عباس بن عبد المطلب القرشي ، الهاشمي ولد سنة ٣ ق هـ في مكة وكنيته : أبـو العباس حبر الأمة ، الصحـابي الجليـل ، ونشـأ في بـدء عصـر النبـوة فـلازم الرسـول - ﷺ - ، وروى عنه ١٦٦٠ حديثاً ، وكف بصرُه في آخـر عمـره ، وسـكن الطـائف ، وتـوفي بهـا سـنة ٦٨ هـ فقال عنه ابن مسعود : نِعْمَ ترجمان القرآن ابن عباس .
أخبـاره في : الإصابـة ٢ / ٣٣٠ ؛ ووفيـات الأعيـان ٣ / ٦٢ ؛ وتهذيـب الأسمـاء ١ / ٢٧٤ ؛ والأعلام ٤ / ٩٥ .

(٧) هو عبد ا لله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي : أبو عبـد الرحمـن ، صحـابي مـن أكـابرهم فضلاً ، وعقلاً ، وقرباً من رسول ا لله - ﷺ - وهو من أهل مكة ، ومن السابقين إلى الإسلام، أول من جهر بقراءة القرآن بمكة ، وكان خادم رسول ا لله - ﷺ - ، روى عن الرسـول ٨٤٨ حديثاً ، توفي في المدينة سنة ٣٢ هـ .
أخباره في : الإصابة ٢ / ٣٦٨ ؛ والبيان والتبيين ٢ / ٥٦ ؛ وحلية الأولياء ١ / ١٢٤ .

وهذا الضربُ من الأعلامِ الاتفاقيةِ لا القصديةِ ، فالقصديةُ : ما سَمَّيْتَ به شخصاً ، نحو : زيْدٌ أو عمرو ، والاتفاقيةُ : ما صارَ عَلَماً بطريقِ الغلبةِ ؛ كهذهِ الثلاثةِ التي ذكرناها ؛ غلبت على العبادلةِ الثلاثةِ ، ومِمَّا يحذو حذوه في اسمِ الجنسِ .

(( العجوزُ )) : من (( عَجزَ )) ، ثم غلبَ على امرأةٍ كبيرةٍ ، وكالدابةِ غلبتْ على الفرسِ ، ثم العبادلةِ إمَّا تكسيرُ عبدَلٍ ؛ لأنَّ من العربِ من يقولُ في (( عبدٍ )) : عبدَلٍ ، وفي (( زيدٍ )) : زيدَلٍ .

وإمَّا جمعٌ للعبدِ وضعاً ، كالنساءِ للمرأةِ ، كانَ جمعاً من غيرِ لفظِهِ ، وإنما أتى بحرفِ التقليلِ في قوله : وقد يغلبُ ؛ لينبهَكَ : على أنَّ هذا القسمَ وهو ما يصيرُ علماً بالغلبةِ أقلُّ ؛ بالنسبةِ إلى قسمٍ يضعهُ واضعٌ مخصوصٌ .

وإنَّما ذكرَ هذا القسمَ من الأعلامِ ؛ لئلا يَتوهَّمَ متوهمٌ أنهُ لا يكونُ علمٌ ؛ إلا بوضعِ واضعٍ مخصوصٍ .

ثم العبادلةُ عند المصنفِ ، وهو رأيُ الفقهاءِ ، هؤلاءِ الثلاثةُ الذينَ ذكرهم ، ولعلَّ الغلبةَ على هؤلاءِ كانتْ بسببِ إكثارهِم ملازمتَهم خدمةَ النبي - ﷺ - ، مواظبينَ في صحبتِه : على تعلُّمِ الفقهِ ، والحديثِ ، والآدابِ دونَ إخواتِهم ، فكانَ ذكرُهم بين الصحابةِ - رضي الله عنهم - أكثرَ ، وملازمتُهم بميامنِ[1] الخدمةِ النبويةِ من بينِ المسلمينَ أوفرَ ، فصارَ غيرُهم من إخوتِهم كأنهم لم يكونوا ولم يولَدوا لآبائِهم ، وليس منهم عبدُ الله ابنُ الزبيرِ[2] ؛ فلذلكَ أفردهُ عنهم .

---

(١) ميامينُ الشيء : (( بركاته )) . ينظر القاموس المحيط (( يمن )) ص١٦٠١ ، والمُغْرِبُ ٢/٣٩٩ .

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي : أبو بكر فارس قريش في زمنه ، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة شهد فتح افريقية زمن خلافة عثمان - رضي الله عنه - ، وبويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقيبَ موت يزيد بن معاوية ولد سنة ١ هجرية واستشهد سنة ٧٣ هـ في مكة .

ينظر ترجمته في : الإصابة ٢ / ٣٠٨ ؛ وفوات الوفيات ٢ / ١٧١ ؛ وصفوة ١ / ٣٢٢ .

وفي المُغْرِب : والمحدِّثون على أن الثلاثةَ : (( ابنُ عمرَ ، وابنُ عباسٍ ، وابنُ عمرو بنِ العاصِ ، ورابِعُهم ابنُ الزبيرِ ، ولم يُذكرْ فيهم ابنُ مسعود ))[1] ؛ لأنه من كبارِ الصحابةِ ، وهؤلاءِ من شبابهم .

وقوله : (( الأسماءُ الشائعةُ )) : أرادَ بها الأسماءَ التي تصلحُ أنْ توضعَ على آحادٍ متعددةٍ باعتبارِ معناها ، ولم يُرِدْ بها النكراتِ ؛ لأنَّ المضافَ إلى المعرفةِ مشروطٌ في استعمالِهِ : أنْ يكونَ لمعهودٍ بينكَ وبين المخاطبِ ؛ باعتبارِ تلك النسبةِ كابن عمرَ ، فإنه قبل غلبتهِ : كان صالحاً للإطلاقِ على كل واحدٍ من أولادِ عمر بما ذكرنا من الشرط .

وقولُ النحويين[2] في نحو : غلامُ زيدٍ : إنَّهُ بمعنى غلامٍ لزيدٍ ؛ غيرُ صحيحٍ على ظاهره ؛ لأنَّ الأولَ معرفةٌ ، والثاني نكرةٌ ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ اللفظان بمعنىً واحدٍ أحدهما ، معرفةٌ والآخرُنكرةٌ ، وإنما قصدوا : أنْ يُبينوا أنَّ عاملَ الخفضِ في المضافِ إليه راجعٌ إلى ذلكَ ، والفرقُ بينهما في المعنى : أنَّ (( غلامٌ لزيدٍ )) معناهُ : واحدٌ من غلمانِه المنسوبين إليه ، واللفظُ صالحٌ لواحدٍ لا بعينهِ ، وإذا قلتَ : غلامُ زيدٍ ، فإنما تعني به : واحداً مخصُوصاً بينكَ وبين مخاطبكَ كالمعهودِ في الرجلِ والغلامِ .

(( **وابن كُرَاع** ))[3] : كُرَاعٌ اسم أمه[4] ، وهي في أسماءِ الأجناسِ .

(( الحَرَّةُ )) : وهي الأرضُ التي قد ألبستها حجارةٌ سودٌ ، ولو كانَ اسمُ أبيه لكانَ غيرَ منصرفٍ أيضاً ؛ لأنَّ كُراعاً مؤنثٌ في أسماءِ الأجناسِ ، وزائِدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فالحرفُ الرابعُ بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ ، فلما نُقِلَ إلى العلميةِ ؛ وجب منعُ

---

(١) ينظر المُغْرِب في ترتيب المعرب ص ٣٠١ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ١٤٣ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٣٨٩ ، ٢ / ٥ ؛ والخصائص ٣ / ٢٦ ؛ وشرح التسهيل ٣ / ٢٢١ ، ٢٢٣ ؛ والهمع ٤ / ٢٦٨ .

(٣) المفصل ص ١١ .

(٤) في ب : (( أم )) .

صرفهِ على يزيدُ ، وهو(*) أشهرُ ولدِ الصَّعِقِ ، وأكثرهُمُ مالاً ، وأغزرهُمُ شعراً ، وأشجاهُم للعدوِّ ، وأسرعهمُ للوقائع .

وبعضُ الأعلامِ تدخله لامُ التعريفِ .

قال صاحبُ المقتبسِ : « داخلني بعضُ الإخوةِ بأنَّ عبارةَ المصنِّفِ هنا : يوهِمُ ظاهرُها أنَّ الاسمَ يكونُ علماً قبلَ دخولِ اللامِ ، وإنما صارَ علماً مع اللامِ .

ثم قال : فأجبتُ من عندي : أنَّ هذا الكلامَ كالواردِ على تسميةِ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليه ، نحو : ﴿ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾(١) .

« ومنْ قتلَ قتيلاً فلهُ سلبُهُ(٢) » . ثم طالعتُ من الكتبِ فعثرتُ على هذا الجوابِ بعينهِ في العقاربِ(٣) ، فسكنْتُ إليه ، ثم تأملتُ : فاعترضني خللٌ فيهِ ؛ وذلك أنَّه يلزمُ منه إرادةُ الحقيقةِ والمجازِ معاً من كلمةٍ واحدةٍ ، وهي ممتنعةٌ ؛ وذلكَ لأنَّ قوله : يدخُلُه تناولُ النوعينِ معاً تناولاً واحداً ، فحمْلُهُ على أحدِهما غيرُ مستقيمٍ ، وحمْلهُ عليهما جدٌّ سقيمٌ ؛ إلى أنْ رأيتَ في بعضِ الحواشي المجموعةِ لهذا الكتابِ : أنَّ قوله يدخلُه يُحْمَلُ على معنى يوجدُ فيه ، على تأويل ذكر الملزومِ وإرادةِ اللازمِ ، ثم إنَّما لا يدخلُ لامُ التعريفِ قبلَ التأولِ بواحدٍ من الأمةِ المسماةِ به ؛ لأنَّ العَلَمَ دالٌّ على شيءٍ بعينهِ لا حاجةَ إلى مُعرِّفٍ آخرَ يدخلُهُ غير بعضِ الأعلامِ يدخلُه لامُ التعريفِ ؛ بأنْ كانَ جنساً في نفسه ، فغُلِبَ بالشهرةِ ، واختصَّ بواحدٍ حتى التحقَ بالأعلامِ .

(*) هنا يبدأ السقط في النسخة الأصلية .

(١) من الآية ( ٣٦ ) من سورة يوسف .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٢٧ / أ . وينظر تخريج الحديث ص ٤٥ من التحقيق .

(٣) العقارب : هذا كتاب في شرح المفصل وهو لعثمان بن الموفق الأذكاني ، ومؤلفه خوارزمي مات قبل سنة ٧٠٠ هـ نقل عنه الأسفندري في المقتبس . ينظر قسم الدراسة في التخمير ١ / ٥٢ .

ألا ترى أنَّ النجمَ كان ينصرفُ إلى نجمٍ عَهِدَه المخاطِبُ ، والمخاطَبُ أيُّ : نجمٍ كانَ ، ثم غَلَبَ النجمُ على الثريا ، حتى يقولَ القائلُ : طلعَ النجمُ ، ويريدُ الثريَّا من غير عهدٍ بينهمَا ، ولا يسوغُ أنْ يقالَ لها نجمٌ بنزعِ اللام .

كما لا يجوزُ في « **ابنِ رألانَ** »(١) أنْ يقالَ : رألانَ ؛ لأنَّ جزءَ العَلَمِ لا يجوزُ إهْدَارُهُ .

وأمَّا « **الصَّعِقُ** »(٢) فهو من فَعَلْتُه ، فَفِعل بكسرِ العين أيْ : كأنَّ المتعدِّيَ من بابِ مَنَعَ ، ومطاوِعَهُ من بابِ عَلِمَ ، وكلاهما من الثلاثيِّ المجردِ ، ومِنْهُ يقالُ صَعَقَتْهُمُ السماءُ ؛ إذا ألقتْ عليهم الصاعقةَ ، فصَعِقُوا أيْ : ماتُوا ، والصاعقةُ : نارٌ تسقطُ من السماءِ في رعدٍ شديدٍ .

ذكروا : أنَّ « الصَّعِقَ »(٣) كان يُطْعِمُ الناسَ بتهامةَ ، فهبتْ ريحٌ ، وسفَّتْ في جفانِه الترابَ فشتمها ، فرُميَ بصاعقةٍ فقتلتْه .

قال بعضُ بني كلاب يرثيهِ شعراً :

**وإنَّ خُوَيْلِداً أَتْلَى عَلَيْهِ ... قتِيلُ الرِّيحِ في الْبَلَدِ التِّهَامِي**(٤)

وإنما قالَ : قتيلُ الريْحِ ، وهو إنْ كانَ قتيلَ الصَّاعِقَةِ ؛ لأنَّ هلاكَهُ حينَ كانَ بسبب شتمه الريحَ .

متى غلبتِ باللامِ فلابُدَّ : من أنْ تكونَ مسبوقةً بالجنسيةِ ؛ عملاً باللامِ ، فبعدَ ذلكَ جنسيةُ ذلكَ الاسمِ لا يخلو إمَّا : أنْ يكونَ بالنظرِ إلى الدليلِ ، أوْ بالنظرِ إلى استعمالِ العربِ .

---

(١) المفصل ص ١٢ .

(٢) المفصل ص ١٢ .

(٣) هو يزيد بن عمرو بن خويلد « الصعق » بن نفيل بن عمر ، الكلابي فارسٌ جاهلي من الشعراء، له أخبار ، ومما يقال : تلقيب جده بالصعق : أنه اتخذ طعاماً لقوم في الموسم بعكاظ فهبت ريح ألقت فيه التراب ، قلعنها ، فأصابته صاعقة فمات .

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٦١٨ ؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٩٧ ؛ وخزانة البغدادي : ١ / ٢٠٦ .

(٤) البيت في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ورقة ٢٠٧ ؛ وحاشية المفصل ص ٨٦ ؛ وابن يعيش ١ / ٤١ ؛ والتخمير ١ / ١٨٦ . والرواية في شرح المفصل لابن يعيش وفي التخمير: «فابكي» بدل أتلى .

أَمَّا بالنظرِ إلى الدليل ، فكانَ الدَّبَرَانُ[1] ، والعَيُّـوقُ[2] ، والسِّـمَاكُ ، والثُّريـا ، فإنَّ هذهِ الأسماءَ وإلَّم تكنْ أجناساً ؛ بالنظرِ إلى استعمالِ العـربِ ؛ لكنَّهـا أجنـاسٌ بالنظرِ إلى الدليلِ ، بيانُه : أنَّ هذه الأسماءَ بأوزانٍ مخصوصةٍ وحـروفٍ مخصوصـةٍ ، ومعنى كل واحدٍ منها معلومٌ ، وهو بذلك المعنى جنسٌ .

أمَّا (( الدبرانُ)) فهو فَعَلاَنٌ بالتحريكِ، وهو يكونُ بمعنى الفاعل، كـ(( العدوَان )) بمعنى (( العادي )) من العدو ، و(( الغَدَوَان )) : بمعنى الغـادي ، وهـو : السـائلُ ، فيكونُ (( الدبرانُ )) من الدبورِ ، وسميَ بذلكَ ؛ لأنهُ بُدُبُرِ الثريَّاخاطباً لها علـى مـا عليه من زعماتِهم ، وأمَّا (( العَيُّوق )) فَفَيْعُول بمعنى فاعِلٍ من الْعَوقِ ، وفي وزنه : يومٌ صَيْهُودٌ ، أيْ : شديدُ الحر صهدتْهُ الشمسُ أحرقتْ دِماغَهُ .

و (( قَيُّومٌ )) بمعنى (( قائِمٍ )) ؛ وسُميَ بذلك؛ لأنَّ مِنْ تكاذُبِهِم أنَّ (( الدَّبَرَانَ )) خطبَ الثريَّا وساقَ لها كواكبَ صغـاراً معـه ، و (( العيُّـوقُ )) : حـائلٌ بينهمـا ، فكأنه يعوق أيْ : يمنعـهُ عنهـا ، وقيـل في زعمـاتِهم : إنَّ القمـرَ رامَ المسيرَ على العيُّوقِ فعَاقهُ عنْ ذلك .

وأَمَّا السِّماكُ : فهو فِعَالٌ ، بمعنى فَاعِلٍ ، كقولكَ : رجلٌ نِقَابٌ الذي ينقـبُ عن غوامِضِ العلومِ ، أيْ : يبحثُ عنها .

وَشِنَاقُ : من صفةِ الأسدِ الذيْ يَشْنُقُ الصيدَ ، أيْ : يُعَلِّقُهُ بـينَ أنيابـهِ ، وهـو من السُّمُوكِ ، أيْ : الارتفاعُ سُميَ بذلك لِسمُوِّهِ .

وأَمَّا (( **الثُّرَيَّـا** ))[3] فهـي : تحقـيرُ ثَـرْوَى تـأنيثُ ثَـرْوَانَ ، وثَـرْوَانُ ذُو ثَـرْوَةٍ ، والأصلُ ثُرَيْوَى ؛ **لأنه** تصغـيرُ فَعْلَـى:فُعَيْلَـى ، قُلِبـت الـواوُ يـاءً وأُدْغِمـتْ إحـدى

---

(١) الدَّبران : وهو نجم بين الثريا والجوزاء ، ويقال له : التابع والتوبيع . ينظر اللسان (( دبـر )) ٤ / ٢٧١ ؛ وانظر المفصل ص ١٢ .

(٢) والعَيُّوق : كوكبٌ أحمر مضيء . اللسان (( عوف )) ١٠ / ٢٨٠ .

السماك : هو نجم معروف ، وهما سماكان : رامح وأعزل . اللسان (( سمك )) ١٠ / ٤٤٤ .

(٣) المفصل ص ١٢ .

اليائيْنِ في الأخرَى فيكونُ الثُّريَّا ذاتَ الثروةِ المحقَّـرَةِ ؛ لأنهـا سـتَّةُ أنجـمٍ ظـاهرةٍ في خلَلِهَا نجومُ خفيَّةٌ .

قال :

خَلِيْلَـيَّ إِنِّـي لِلثُّرَيَّـا لحاسِـدٌ وَإِنِّـيَّ مِـنْ رَيْبِ الزَّمَـانِ لَوَاجِـدُ
تجمَّـع مِنْهَـا شَمْلُهَـا وَهْيَ سِتَّـةٌ وَأَفْقِـدُ مَـنْ أَحْبَبْتُه وَهْـوَ وَاحِـدُ[1]

وأما تحقيرُ ثروتها فظاهرٌ : وهو أنَّ الثروةَ التي تحصُلُ من اجتماعِ ستةٍ قليلةٌ ؛ بالنسبةِ إلى ما فوقها ، فَعُلِم بهذا أنَّ كلَّ واحدٍ من هذهِ الأسماءِ جنسٌ في الأصلِ ؛ بـالنظرِ إلى الدليـلِ ، وهـو معنـى قـولِ المصنِّـفِ ؛ لأنَّهـا غَلَبـتْ علـى الكواكـبِ المخصوصةِ من بينِ ما يوصفُ بالدُّبُورِ ، والعَوْقِ ، والسُّمُوكِ ، والثرْوَةِ .

فبعد ذلك : أنَّ ذلك الدليلَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ معلوماً لنا بطريـقِ التفصيـلِ كما في هذه الأعلامِ الأربعةِ ، أو لا يكونُ ، بأن يكونَ معلوماً بطريـقِ الإجمـالِ ، كما في المشتري والمريخِ ، فإنَّا وإنْ كُنَّا نعلمُ : أنَّ المشتريَ اسمُ فاعِلٍ من الاشتراءِ، والمريخُ فَعِيلٌ من التمريخِ ، وهو : دلـكُ الجسـدِ في الحمـامِ ، وهـو بمعنـى الفـاعلِ الذي هو كثـيرُ الفعـلِ ، كالفِسِّيقِ ، فإنـه لابُـدَّ مـن أنْ يكـونَ معنـى الاشـتراءِ ، والتمريـخِ ، موجـوداً في الكوكبيْـنِ ؛ دفْعـاً للاشـتراكِ أو المجـازِ ؛ لكنـا لا نَعْـرِفُ وجودَ المعنيين فيهما بطريقِ التفصيلِ ، وهذا معنى قوله : وما لَمْ يُعـرَفْ باشـتقاقٍ من هذا النوعِ فملحقٌ بما عُرفَ ، أيْ : معنى الاشتقاقِ قائمٌ هنالِك ؛ لكنَّا جهلنـا ما عَلِم غيرُنا .

وغيرُ اللازمِ في نحوِ : الحارثِ إلى آخرهِ معناهُ أنَّ مـا يوجـدُ فيـه الـلامُ ، غـيرُ لازمٍ ، بالاستقراءِ ليس إلاَّ في الصِّفَةِ ، أو المصدَرِ .

وكلامُ المصنفِ ينبِيءُ : أنَّ غيرَ اللازمِ في أحدِ هذين النوعـين لا غـيرُ ، لا أنَّ غرضَه جوازُ دخولِه في كُلِّ شيءٍ منهما كما يقَعُ عادةً كـ(( الزيدُ )) .

---

(١) البيت من الطويل وهو لأحمد بن محمد بن إبراهيم . ينظر تاج العروس ١ / ٢١٢ .
وهما في ابن يعيش من غير نسبة إلى قائل جـ ١ / ٤١ .

وحاصِلُه : أنَّ الأعلامَ باعتبارِ الألفِ والـلامِ علـى قسـمين : قسـمٍ لا يَدْخُلُـه الـلامُ ، وقسـمٍ يدخلـهُ ، فـالذي يدخلُـهُ علـى ضربـين : ضـرب يدخلُـه لزومـاً ، وضربٌ يدخله جوازاً ، وأمَّا الذي لا يدخله جوازاً ، فهو : كلّ اسـمٍ غـيرِ صفـةٍ ولا مصدرٍ ، وليس فيه ألفٌ ولامٌ في أصلِ وضعِهِ كرجُلٍ سميْتَه بأسَدٍ ، أوْ جعفرٍ ، وما أشبهَهُما ، وأما الذي يدخلُه وجوباً فهو : كلُّ اسمٍ غُلِّـبَ بـاللامِ مطلقـاً ، أو سُمِّيَ باللامِ وليسَ بصفةٍ ولا مصدرٍ ، وأمَّا(*) القِسْمُ الذي يدخلُه جـوازاً ، فهـو : كلُّ ما وضِعَ صفةً في الأصْلِ أو مصدراً كالأمثلةِ المذكورةِ ، وعلى ما قلْنَا : يقـعُ الفرقُ بين منْ غَلَبَ[1] عليه الصّعِقُ ، وبينَ من سُمِّيَ بالصّعِقِ ، في لـزومِ الـلامِ في الأوَّلِ ، وجوازِهَا في الثَّاني ؛كمَا أنَّها لَمَّا غلبتْ في أصلها لزمت ، كلزومِ أصلهـا، كالإضافةِ في « **ابنِ رألانَ** »[2] ، والمُسَمَّى بالصَّعِقِ مستغنٍ عن اللامِ .

فإن قيل : زيدٌ في الأصلِ مصدرٌ ، ولم يعامل[3] مُعَامَلَةَ الفضلِ ونحوه ، قلنـا : هذا واردٌ على أصلِ القيـاسِ ، فـلا يحتـاجُ فيـه إلى العـذرِ[4] ؛ لأن حَـقَّ العلَـمِ ألاَّ يدخلهُ اللامُ ؛ لاستغنائهِ عنه .

ألا تراهُم لو امتنعوا عن إدخالِها في نحو[5] عباسٍ ، وفضلٍ كان حَسَناً ! ولأنَّـا قد ذكرنـا معنـى قولـهِ : وغـيرِ الـلازمِ ، أيْ : أنَّ مـا يوجـدُ فيـه الّـلامُ غـيرُ لازمٍ بالاستقراءِ ليسَ إلاَّ في الصفةِ أو المصدرِ ، لا أنَّ غرضَهُ جوازُ دخولهِ في كُلِّ شـيءٍ منهما ، ثم مذهبُ العربِ في مثـل هـذه الأسـامي مـن الحـارث وغـيرهِ هـو : أنْ يجعلوا هذه الأسامِيَ لأولادِهـمْ ، راجـينَ أنْ تصيرَ تلـك الأشـياءُ فيهـم ، فسـمُّوْا بالحارثِ رجاءَ أنْ يحرثَ الدنيا أيْ : يكسَبُ ، وربما اعتقدوا لهم معنـى ، أوْ رأوهُ

---

(*) هنا ينتهي السقط في النسخة الأصلية .

(١) في الأصل : « ما » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١١ .

(٣) في ب : « يعمل » .

(٤) في النسختين « الغدر » ولعلها « التقدير » .

(٥) في ب : « نحو » ساقط .

فيهم ، فوصفوهُم به ، واشتهروا بذلكَ الاسمِ فأغْنَى عن اسمٍ سواهُ من الأعلامِ ، فالحاصلُ : أنَّ المرادَ بغيرِ اللازمِ ، (( ما يبقى في العلميةِ على ما كانَ له من المعنى، في حالِ الجنسيةِ ، فمن أثبتَ الألفَ واللامَ ))[١] نظـر إلى الوصفيـةِ ، فـإذا قلـت : (( **العباسُ** ))[٢] ، فكأنكَ قلت : الكثيرُ العَبُـوسِ ، ومـن نزعَهـا نظـر إلى الاسميـةِ ، وجعلَ ذلك بمنزلةِ زيدٍ وعمرٍو ، وقد تناولَ العَلَمَ بواحدٍ من الأمةِ ، أيْ : قد يراد بالعلَمِ مُسمًّى بذلك الاسم ، كما لو أُريدَ مسمًّى يزيدُ ، فتقـعُ الشـركةُ بينهـم في هذا الاسمِ ، ويلتحقُ بأسماءِ الأجناسِ ، (( **فيجترأ على إضافتـه ، وإدخـالِ الـلامِ عليه** ))[٣]؛ ليتميز عن سَمِيِّه الذي شاركهُ في الاسمِ، ولفظُ المصنفِ في حاشيته[٤]: أنَّ الشركةَ الاتفاقيةَ نُزِّلتْ منزلةَ الشركةِ القصديةِ .

وقيل : طريقُ تنكيرِ العلمِ من وجهين : أحدهما أن يرادَ بالعلَم مُسمًّى بذلـك الاسمِ ، كما لو أردتَ (( يزيدُ )) كل[٥] مسمًّى يُزيُـدٍ ، والآخَـرُ أنْ يشـتهرَ العَلَـمُ بمعنى من المعاني ، فيُجعلُ العلمُ بمنزلةِ الجنس الـدالِّ علـى ذلـك المعنـى ، كمـا في قولهم : (( لكل فرعون موسى ))[٦] ، أي : لكلِّ جبارٍ مُبْطِلٌ قهارٌ مُحـقٌ غـالبٌ ، وهذا معناهُ ، لا أنْ يُرادَ بفرعونَ مسمّىً بفرعون ولا بموسى مسمًّى بموسـى ، ثـم هذا التأولُ قليلٌ ؛ ولذلكَ أتى بعَده في المضارعِ ، وقد صرَّحَ به في آخرِ الفصـلِ ، وقال في الكشافِ في قوله تعالى : ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾[٧] الآية في سورةِ الكهفِ ، (( وإدخالِ اللامِ في العلم على تقديرِ التنكير، كما قال :

*** والزيْدُ زيْدُ المعَارِكِ[٨] ***

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) المفصل ص ١٢ .

(٣) المفصل ص ١٢ .

(٤) ينظر حاشية المفصل للزمخشري لوحة ٧ / ب .

(٥) (( كل )) كلمة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر هذا القول في شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٦٧ .

(٧) من الآية ( ٢٨ ) من سورة الكهف .

(٨) هذا جزء من بيت ، ونصه :

**وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أُمِّهِ أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زيدُ المعَارِكِ**

والبيت للأخطل ، وهو في ديوانه ص ٢٧٥ ؛ وابن يعيش ١ / ٤٤ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٠ برواية (( ابن مامة )) بدلاً من (( ابن أمه )) في الأشباه والنظائر .

ونحْوُهُ قليلٌ في كلامهم ))[١] ، (( قالوا مُضَرُ الحمراءُ ))[٢] قيل : مُضَرُ[٣] وربيعةُ[٤] ، وأنمارٌ[٥] بنو نِزار[٦] ، فحينَ حضره الموتُ جعلَ الميراثَ بينهم شورَى ، وقال ليحكمْ بينكم أفعى[٧] نجرانَ ، وهو حكمٌ لهم ، فلما ماتَ صاروا إليه فحكمَ لمضر بالذهب والقبَّةِ الحمراءِ ، وكانت من أَدَمٍ ، ولربيعةَ بالأفراسِ ، ولأنمارٍ بالشاة ، فأضيفَ كُل واحدٍ منهم إلى ما حُكِمَ لـه بـه ؛ لاختصاصهِ بـه ؛ إذْ من دأبهمْ الإضافةُ بأدْنى ملابسةٍ .

(١) ينظر الكشاف ٢ / ٤٨١ .

(٢) ينظر المفصل ص ١٢ .

(٣) مضر بن نزار بن معد بن عدنان : جد جاهلي من سلسلة النسب النبوي ، من أهل الحجاز قيل إنه أولُ من سن الحداء للإبل في العرب .
أخباره في : جمهرة الأنساب ١ / ١٠ ؛ والنويري ١٦ / ٩ ؛ والأعلام ٧ / ٢٤٩ .

(٤) ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان جد جاهلي قديم كان مسكن أبنائه بين اليمامة والبحرين والعراق .
أخباره في : الأعلام ٣ / ١٧ .

(٥) أنمار بن نزار بن معد بن عدنان ، وكان بعض بنيه في تهامة الحجاز ثم تحولوا إلى سراة عسير بين اليمن والحجاز .
أخباره في : الأعلام ١ / ٢٨ .

(٦) نزار بن معد بن عدنان جد جاهلي هو أبو ربيعة ومضر يتصل به النسب النبوي كنيته أبو إياد أو أبو ربيعة كانت له سيادة وثروة كبيرة .
أخباره في : الكامل لابن الأثير ٢ / ١١ ؛ وابن خلدون ٢ / ٣٠٠ .

(٧) هو الأفعى الجرهمي ، حكيمٌ جاهلي قديم كان معاصراً لنزار (( أبي ربيعة ومضر وأنمار )) وكان منزله بنجران تقصده العرب في قضاياها فيحكم بينها ولا يرد حكمه .
أخباره في : مجمع الأمثال ١ / ١٠ ؛ والأعلام ٢ / ٥ .

النَّقا[١] : الرملُ المجتمعُ ، أيْ : في اليوم الذي كنـا في النقـا ، والبـاءُ في بأبيْـضَ للتعديةِ ، وقيلَ للملابسةِ أيْ : سـيف[٢] أبيـضُ ؛ لِصَقْلِـهِ ونقَائِـهِ بكـثرةِ أعمالـه ، ونحوُهُ قولُ عنترة[٣] :

**فَطَعَنْتُـــهُ بالرُّمْـحِ ثُـمَّ عَلَوْتُـهُ/ بمهنـدٍ صافـي الحديـدَةِ مِخْـذَمِ**[٤] [ ٢٥ / ب ]

ويمانٍ أيْ : يمنيٌّ ؛ الألفُ بدلٌ من إحدى الياءين ؛ ولذلكَ لا يجتمعان .

(( باعده )) : أي : بعَّدَهُ ، وعَنَيَ بالأسير نفسَهُ ؛ لأنه أسَرَهُ حُبُّهَا .

و(( الأحْنَاءُ )) هيَ الجوانبُ ، وأصلُهَا أحناءُ السرجِ والقتـبِ ؛ شـبَّهَهُ بـالجمل المضطِلِعِ .

مثالُ اليزيدُ اليَحْمَد لبطنٍ : منهم الخليلُ بنُ أحمدَ ، وأراد بالحاجبِ لقيطَ بـن زرارةَ[٥] وأرادَ بقولهِ زيدُ المعاركِ : شـجاعتَه ، أيْ : أنـهُ شـجاعٌ يمـارسُ الحـروبَ

---

(١) هذه كلمة من بيت شعر ، ونصه :

**عَلاَ زيدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زيدِكُم بأبيَضَ ماضي الشَّفْرتينِ يمانِ**

والبيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغنى ١ / ١٦٥ ؛ والمقاصد اللغوية ٣ / ٣٧١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٢ ، ٤٥٦ ؛ وشرح المفصل ١ / ٤٤ ؛ ولسان العرب ٣ / ٢١١ (( زيد )) ومغني اللبيب ١ / ٥٢ ؛ وشرح الأشموني ١ / ١٨٦ ، ٢ / ٤٤٢ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٥٣ .

(٢) في ب : (( السيف )) .

(٣) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الأولى ، من أهل نجد أمه حبشية اسمها زبيبة ، وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفساً .

أخباره في : الشعر والشعراء ٢ / ١٥٠ ؛ والأغاني ٨ / ٢٩٨٣ ؛ والخزانة ١ / ٦٢ ؛ والأعلام ٥ / ٩١ ، ٩٢ .

(٤) ينظر ديوان عنترة ص ٢١٣ .

(٥) هو لقيط بن زرارة بن عدس الدارمي من تميم فارس شاعر جاهلي من أشراف قومه كنيته (( أبو دُخْتُنُوس )) وهي بنته ويقال له أبو نهشل .

أخباره في : الأغاني ٢٦ / ٨٩١ فما بعدها ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٧١٠ .

أبداً ، أبو العباسِ : إذا أُطلقَ يـرادُ بـه المبَّرد[١] في كتـبِ البصريـين ، وثعلـبٌ[٢] في كتبِ الكوفيين .

الضمير في قوله : وهو قليلٌ راجعٌ إلى إدخالِ اللامِ دونَ الإضافة ؛ نـص عليـه الإمامُ أبو الفتحِ : عثمانُ بنُ جنِّي[٣] في كتابه الموسومِ بسرِّ الصناعةِ[٤] ، وهذا لأنَّ تعريفَ العلمِ خارجٌ عن سـننِ القيـاسِ ؛ لأنـه يـلزمُ مـن ذلـك تعريـفُ المعـرَّفِ ، وإثباتُ الثابتِ مُحالٌ ، والخروجُ عن هذا السننِ في الإضافةِ أُخْفى ؛ لأنها محضةٌ ، وغيرُ محضةٍ ، فإيرادُ الإضافةِ[٥] على العلَـمِ لا يـؤذِنُ أنهـا سـالبةٌ للتعريـفِ ؛ مـا لم يتبينْ أنها محضةٌ ، بخلافِ إدخالِ الـلامِ ، ولـك أن تـردَّ الضمـيرَ إلى تـأويلِ العَلَـمِ بواحدٍ من الأمة المسماةِ بهِ[٦] .

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبـو العبـاس المعـروف بالمـبرد ، إمـام العربيـة ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ وتوفي ببغداد سنة ٢٨٦ هـ من كتبه الكامل ( مطبوع ) ، والمقتضب ( مطبوع ) .
أخباره في : وفيات الأعيـان ٤ / ٣١٣ - ٣٢٢ ؛ معجـم الأدبـاء ١٩ / ١١١ - ١٢٢ ؛ إنبـاه الرواة ٣ / ٢٤١ - ٢٥٣ ؛ بغية الوعـاة ١ / ٢٦٩ - ٢٧١ ؛ الأعـلام ٧ / ١٤٤ وغيرهـا مـن المصادر .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس المعروف بثعلب إمام الكوفيـين في النحو واللغة كان راوية للشعر ، ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي سـنة ٢٩١ هــ ببغـداد ، مـن كتبـه : الفصيح ( مطبوع ) ، ومجالس ثعلب ( مطبوع ) ، وغيرها من الكتب القيمة .
أخبـاره في : إنبـاه الـرواة ١ / ١٧٣ - ١٨٦ ؛ وفيـات الأعيـان ١ / ١٠٢ - ١٠٤ ؛ ومعجـم الأدباء ٥ / ١٠٢ - ١٤٦ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٣٦٩ - ٣٩٨ وغيرها مـن المصـادر ؛ والأعـلام ١٠ / ٢٦٧ .

(٣) هو عثمان بن جني الموصلي ، أبو الفتح مـن أئمـة الأدب والنحـو ، ولـه شـعر ولـد بـالموصل ، وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي له مؤلفات وتصـانيف كثـيرة منهـا : شرح ديوان المتنبي ، والمحتسب في شواذ القراءات ، والخصائص ، وسر صناعة الإعـراب ، تـوفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٢ / ٨١ ؛ وفيات الأعيـان ٣ / ٢٤٦ ؛ وبغيـة الوعـاة ٢ / ١٣٢ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ؛ والأعلام ٤ / ٢٠٤ وغيرها من المصادر .

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣٣ فما بعدها .

(٥) يعني أن الإضافة بالعلم لا يدل على سلبه علميته وتعريفه إلا إذا كانت محضة .

(٦) سقط من الأصل .

ألا ترى أنه أتى بكلمةِ التقليـلِ في قولـه (( **وقـد يتـأولُ** ))[١] علـى مـا ذكرنـا وقوله[٢] وهو قليلٌ من كلامِ المصنِّفِ ، لا من قولِ أبي العبَّاسِ .

وكُلُّ مُثَنّى ، أوْ مجموعٍ من الأعلامِ ، فتعريفُهُ باللامِ .

أدخلَ الفاءَ في خبرِ المبتدأِ ؛ تنبيهاً : على أنَّ تثنيةَ العلمِ وجمعَهِ سببٌ لإدخـالِ لامِ التعريفِ عليهِ ؛ إذا أُريـدَ تعريفـهُ ، وذلـكَ ؛ لأنـك لـو قلـتَ : هـذان زيـدانِ منطلقانِ ؛ لم يكنْ إلاَّ نكرةً ؛ لأنَّ العلَمَ زيدٌ ، فلما ثنيته بطـلَ لفـظُ العلَـمِ الـذي وُضِعَ لتعريفِ شخصِ زيدٍ ؛ لمزاحمةِ زيدٍ آخرَ إياه ، وثُنِّيَا بلفظٍ لم تقع التسميةُ بـه في الأصلِ فَنُكِّرَ .

فإذا أردتَ : التعريفَ ، أدخلتَ الـلامَ ، فقلـتَ : الزيـدان ، وفي هـذا الـذي ذكرهُ مسامحاتٌ لفظيةٌ ؛ لما أنَّ التثنيةَ لا تتحققُ ما لم يكنْ بـينَ الاسمـينِ اشـتراكٌ ؛ من حيثُ اللفظُ والمعنى ، وذلكَ ممتنعٌ في الأعلامِ ؛ لامتنـاعِ الاشـتراكِ المعنـوي ، فلو ثبتَ اشتراكٌ معنويٌّ في صورةٍ ، فعلى نيةِ التنكيرِ لا محالةَ نحوُ قولكَ زيدان[٣] ، فمعناه : مسميان بزيدٍ .

قوله : (( **إلا في نحو أبانَيْنِ**[٤]، **عُلِمَ أنَّ نحو : أبانينِ ، وعمايَتَيْنِ**[٥]، **وعرفات**[٦]، **وأذرعات**[٧] ))[٨] ، (( على صورة التثنية والجمع ، لا على حقيقتهما .

---

(١) المفصل ص ١٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في ب : (( زيد )) .

(٤) هما جبلان يقال لأحدهما أبان الأبيض وهو لبني فزارة ، وأبان الأسود لبني أسدٍ . ينظر معجم البلدان ١ / ٦٢ ؛ ومعجم ما استعجم ١ / ٩٥ .

(٥) هما جبلان أولهما عماية والآخر يذبل وهما بالعالية . معجم البلدان ٤ / ١٥٢ .

(٦) عرفات : حدها من الجبل المشرف على بطن عُرَنَة إلى جبال عرفـة . معجـم مـا استعجم ٢ / ٩٦٧ ؛ معجم البلدان ٤ / ١٠٤ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٩٣٣ .

(٧) هو بلد في أطراف الشام بجوارِ أرض البلقاء وعمَّان . معجـم البلـدان ١ / ١٣٠ ؛ ومعجـم مـا استعجم ١ / ١٣١ .

(٨) ينظر المفصل ص ١٤ .

بل هي صورةٌ مرتجلةٌ للمثنـى والمجمـوعِ ))[١] إذ لم[٢] يوضـعْ أبـان ولا أذرعـةِ أولاً للواحدِ ، حتى تكون هذه الصورةُ تثنيةً وجمعاً لذلِك الواحدِ .

وهذا لأنَّ التثنيةَ في الأسماءِ إلحاقُ الزيادةِ المعلومةِ ؛ ليدلَّ على أنَّ معهُ مثلهُ من جنسِه لفظاً ومعنىً ، ولمْ يكنْ أبانانِ تثنيةَ لشيئين ، كلٌّ واحدٍ منهما أَبـانٌ ، وإنما هُوَ اسـمٌ لجبلـينِ : أَحَدُهُمَـا أَبَـانَ ، والآخـرُ متـالِعُ ، وتسـميتهُما بأبـانيْنِ علـى : التغليبِ كالعمرين ، والقمرين ، وغلبَ اسمُ أبـانٍ ؛ لأنـه أشـهرُ وأعْلَـى ، فكـانَ ذِكْرُه أوْلَى .

وقيلَ أبَانَان[٣] : جبلان متناوِحَان ، أحدُهُمَا : أبيضُ ، والآخَرُ أسودُ .

وعَمَيتَان : أيضاً جبلانِ متناوحَان[٤] بنجدٍ .

**لَـوْ أَنَّ عُصْـمَ[٥] عَمَايَتَيْـنِ ويَذْبُـلٍ[٦] ... سَمِعَا حَدِيْثَكَ أَنْـزَلاَ[٧] الأوْعَـالاَ[٨]**

فإنْ قيلَ : بعرفاتٍ يقالُ فيه عَرَفة ، فما المـانعُ أنْ يكـونَ عرفـاتٌ جمعـاً لـه ؟ قلنَا : إنَّه بصيغتهِ هذِهِ عَلَمٌ لهذَا المكانِ المخصـوصِ ، ولـوْ كـانَ جمعـاً[٩] لكـانَ لـه آحادٌ ، كُلٌّ واحدٍ مِنْها اسمها[١٠] عَرَفَة ، وليـسَ كذلِـكَ . / بَـلْ عرفَـةُ وعَرَفَـاتٌ [٢٦ / أ] مدلولُهُما واحدٌ .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب : (( لا يوضع )) .

(٣) في الأصل : (( أبابان )) والمثبت من ب .

(٤) متناوحان : متقابلان . الصحاح : ١ / ٤١٢ (( نوح )) .

(٥) والعُصْمُ : الوعول والواحِدُ منها أعْصَمْ . ينظر اللسان ١٢ / ٤٠٥ (( عصم )) .

(٦) ويذبُلٍ : جبل بنجد . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١٣٩١ ؛ ومعجم البلدان ٥ / ٤٣٣ .

(٧) في ب : (( أبدلا )) .

(٨) ينظر البيت في ديوان جرير ص ٣٥٩ ؛ وابن يعيش ١ / ٤٦ ؛ ومعجم البلدان ١ / ١٥٢ ؛ ومعجم ما استعجم ٩٦٦ ؛ والهمع ١ / ١٤٢ .

(٩) في ب : (( جمعا له )) .

(١٠) في ب ساقط .

وقالَ الفراءُ : « لا واحدَ لعرفاتٍ ، وقولُ النـاسِ : نزلنـا بعرفـةَ ليـس بعربـي محضٍ »[١] ، وإنما استُثنِيَ ، نحوُ : أبانَيْنِ ، وعرفاتٍ ، وإنْ كانَ الاستثناءُ مُنْقطعـاً ؛ لينبهكَ على امتناعِ[٢] دخولِ الألفِ واللامِ على هـذهِ الألفـاظِ ، وإنْ كـانَ فيهـا ألفاظُ المثنى ، والمجموع ؛ لانتفاءِ حقيقـةِ التثنيـةِ والجمـعِ ، وإنْ كـانَ واجبـاً فيمـا تقدم .

ولو قيلَ : أرادَ بقوله : وكلُّ مثّنى ما لفظُهُ لَفْظَ المثنى : انـدرجَ فيـه ، نحـوُ : أَبَانيْنِ ثُمَّ استثناهُ ، كانَ الاستثناءُ متصلاً ، وهو مستقيمٌ .

وأذرعـاتٌ: بلـدٌ بالشـامِ يُنسـبُ إليهـا الخمْـرُ ، منصرفـة[٣] ، مثـل عرفـاتٍ ، فحكمُها حكمُ جمعِ سـلامةِ المؤنـثِ ، تقـول : زرتُ عرفـاتِك اللهـمَّ ، ومـررتُ بعرفاتِكَ ، - بالخفضِ - في الحالينِ ، ولا يصحُّ منعُ صرفِهِ ؛ لأنَّه حينئـذٍ يَجـبُ : أنْ يُفْتحَ في موضعِ الجر ، وكونُه جمعاً ، يأباه ، فوقعَ بينهُما التدافـعُ ، فبقِـيَ علـى الأمرِ الأصليِّ ، وهو الصرفُ .

وفي الكشافِ : « فإنْ قلتَ : فهلاَّ منعتَ عرفاتٍ الصـرفَ وفيهـا السـببانِ : التعريفُ ، والتأنيثُ ؟

قلتُ : لا يخلو التأنيثُ إمَّا أنْ يكونَ بالتاءِ التي في لفظِهَا ، وإمَّا بتائِه مقدَّرةً ، كما في سُعَادَ فالتي في لفظِهَا ليستْ للتأنيثِ ، وإنما هي الألِـفُ الـتي قبلَهَـا علامـةُ جمعِ المؤنثِ ، ولا يصحُّ : تقديرُ التـاءِ فيهـا ؛ لأنَّ هـذهِ التـاءَ لاختصاصِهـا بجمـع المؤنَّثِ مانعةٌ من تقديرها ، كما لا يقدرُ تاءُ التأنيثِ في بنتٍ ؛ لأنَّ التاءَ الـتي هـي بدلٌ من الواوِ لاختصاصِهَا بالمؤنثِ ، كتاءِ التأنيثِ فأبتْ : تقديرَها[٤] » ، ثم مَثَّل ببعضِ ما وقعَ في كلامِ العربِ من مثّنى الأعلامِ ، وجمعِها ، وهـو لمْ يُستعملْ إلا

(١) ينظر الصحاح ٤ / ١٤٠١ .

(٢) في الأصل : « الامتناع » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « مصروفة » .

(٤) ينظر اللسان ١ / ٣٤٨ .

باللام ، وهو قوله : « **الخَالِدانِ ، والكعبانِ ، والعامِرانِ ، والقيسانِ ، والمحمدون، والطَّلَحاتُ** »(١) ، وقوله : « جَحْوَان »(٢) بالجيمِ قبل الحاءِ : اسمُ رجلٍ من أسدٍ، والمضلَّل(٣) بفتح اللامِ المشددةِ : اسمُ رجلٍ من أسد .

ونَضْلَةُ بفتح النونِ وسكون الضادِ ، وكانَ هاشمُ(٤) بنُ عبدِ مَنَاف(٥) يُكنى : أبا نضلةَ(٦) ، وقيسِ بن عَنّابٍ(٧) ، ولاشكَّ عن المصنِّفِ : بالنُّون المشددةِ ، ولعلَّ الإمامَ صدرَ(٨) الأفاضِلِ إنما قالَ ذلكَ بالباءِ(٩) المشددةِ ؛ لأنَّه كانَ كذلكَ في متشابهِ الأسامي لجارِ اللهِ .

---

(١) المفصل ص ١٥ .

(٢) هذه كلمة من بيت شعر ، ونصه :

**وقبلي ماتَ الخَالِدانِ كِلاهُما عميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ**

والبيت من الطويل ، وهو للأسود بن يغفر في ديوانه ص ٥٧ ؛ وابن يعيش ١ / ٤٦ ؛ واللسان ٣ / ١٦٥ « خلد » ١١ / ٣٩٦ « ضلل » ١٤ / ١٣٣ « جحا » ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٠ ؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٤ ؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠٣ ؛ وجمهرة اللغة ص ٤٤٢ ، ص ٦٥٧ ، ص ١٠٣٧ ؛ والمفصل ص ١٤ .

(٣) في ب : « ونضلة » .

(٤) هو هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة ، من قريش ، أحد من انتهت إليه السيادة في الجاهلية ، ومن بنيه النبي – ﷺ – ولد نحو ١٢٧ ق هـ ، وتوفي سنة ١٠٢ ق هـ .
أخباره في : الأعلام ٨ / ٦٦ .

(٥) في ب : « مناف » ساقط .

(٦) أبا نضلة : هو خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان من بني أسد كان سيداً في قومه . أخباره في : جمهرة النسب للكلبي ص ١٧٠ ، والأغاني : ٥ / ٢٢٧ .

(٧) قيس بن عتاب بن أبي حارثة من طيء . ينظر سوائر الأمثال على أفعل ص ٤٦٦ ، وجنى الجنتين ص ٩٣ .

(٨) هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ، مجد الدين الملقب بصدر الأفاضل : عالم بالعربية ، من فقهاء الحنفية من أهل خوارزم . له كتب منها : شرح المفصل للزمخشري الموسوم بالتخمير وغيره من الكتب ، توفي سنة ٦١٧ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٦ / ٢٣٨ ؛ تاج التراجم ص ١٥٣ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ ؛ كشف الظنون ١ / ٢٣٠ ، ٢ / ٩٥٦ ؛ هدية العارفين ١ / ٨٢٨ ؛ والأعلام ٥ / ١٧٥ ؛ ومقدمة التخمير ١ / ١١ فما بعدها ؛ وإنباه الرواة ٤ / ٧٧ .

(٩) ينظر التخمير ١ / ١٩٦ .

وهَزَمَـةَ - بفتـح الهـاءِ والـزاي - هكـذا في نسـخ المفصــلِ وفي شــرحِ ابــنِ الحاجبِ(١) ، وإنما هو قيسُ بنُ هذَمَةَ بذال معجمة مفتوحة .

(( **أكرمَ السَّعْدِيْنَا** ))(٢) الروايةُ عن المصنفِ بكسرِ الميـمِ وفي روايـةِ سـيبويهِ : بالنصبِ(٣) على المدحِ ، وفي بعضِ النسخِ : بالرفعِ وليـس بصحيـحٍ ؛ لأنـه حينئـذٍ يكونُ جارياً على الابن ، والمعنى غيرُ مستقيمٍ ؛ لكونِه مضافاً إلى السَّعْدِينَ ، ولـو قيلَ رُفِعَ على المدحِ لكانَ قولاً . (( هؤلاءِ المحمدونَ بالبابِ ))(٤) .

رويَ أن عمرَ(٥) : - رضي الله عنهُ - أُتيَ بحللٍ مـن اليمـنِ ، فـأتى جماعـةٌ ، اسمُ كُلٍّ واحدٍ منهم محمدٌ ، وكانَتْ هذه الجماعةُ غيرَ الجماعةِ الذين أتوا بالحللِ، فدخلَ عليه زيدُ(٦) بنُ ثابتٍ - رضي الله عنه - فقال : يا أميرَ المؤمنـينَ : هـؤلاءِ المحمدونَ في البابِ ، يطلبونَ الكسوةَ ، وكانَ عمرُ - رضي الله عنه - يكرمُهُم ؛

---

(١) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٠٤ .

(٢) المفصل ص ١٥ .

(٣) هذا جزء من بيت من الرجز ، والبيت بتمامه :

**أنا ابنُ سَعْدٍ أكرمِ السَّعْدِينَا**

وهو في ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ص ١٩١ ؛ وابـن يعيـش ١ / ٤٦ ؛ والمقتضـب ٢ / ٢٢٣ ؛ والكتاب لسيبويه ٢ / ١٥٣ ، ٣ / ٣٩٦ .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٥) سبقت ترجمته ص ١٣ .

(٦) هو زيد بن ثابت - رضي الله عنه - بن الضحاك الأنصاري الخزرجي ، أبـو خارجـة صحـابي من أكابرهم كان كاتب الوحي ، ولد في المدينة ونشأ بمكة ، وقتل أبوه وهـو ابـن سـتِ سـنين وهاجر مع النبي - ﷺ - وهو ابن ١١ سنة ، وتعلم وتفقـه في الديـن ، فكـان رأسـاً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض ، ولد سنة ١١ ق هـ ، وتوفي سنة ٤٥ هـ .

أخباره في : الإصابة ١٠ / ٥٦١ ؛ والعبر في أخبار من غبر ١ / ٣٨ ؛ والأعلام ٣ / ٥٧ .

لتسميتِهم بمحمدٍ[١] وكان ( هؤلاءِ المحمدون ) : محمدُ[٢] بنُ جعفر بن أبي طالبٍ، ومحمدُ[٣] بنُ أبي بكرٍ الصديق ، ومحمدُ[٤] بن عبيد الله ، ومحمدُ[٥] بنُ حاطبٍ .

قيل ( طلحةُ الطلحاتِ )[٦] ، وهو طلحةُ[٧] بن عبيدِ اللهِ المخزوميْ ، وهو الذي ماتَ بسجستانَ[٨] ، فاقَ في الجودِ ، وكان خمسةُ أجوادٍ : اسمُ كلٍّ واحدٍ

(١) في ب : « محمدونَ » .

(٢) هو محمد بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي أبو القاسم صحابي ، ولد بأرض الحبشة على عهد النبي - ﷺ - توفي سنة ٣٧ هـ .
أخباره في : الإصابة ٣ / ٣٧٢ ؛ والأعلام ٦ / ٦٩ .

(٣) هو محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ، ولد عام حجة الوداع بذي الحليفة في حين توجه رسول الله - ﷺ - إلى حجته ، قتل في مصر سنة ٣٨ هـ عندما كان والياً عليها من قبل علي - رضي الله عنه - قتله معاوية بن خديج .
أخباره في : الإصابة ٣ / ٣٤٨ ؛ شذرات الذهب ١ / ٤٨ .

(٤) هو محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي أتى به أبوه طلحة إلى النبي - ﷺ - فمسح رأسه وسماه محمداً وكناه بأبي القاسم ، وقتل محمد بن طلحة يوم الجمل مع أبيه سنة ٣٦ هـ ويقال له محمد بن طلحة السجاد حيث كان له ألف نخلة يسجد تحتها في كل يوم .
أخباره في : الإصابة ٣ / ٣٤٩ فما بعدها ؛ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ١ / ٤٢ .

(٥) هو محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الجمحي ، ولد بأرض الحبشة وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٤ هـ .
أخباره في الإصابة ١ / ٣٣٧ فما بعدها ؛ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ١ / ٨٢ .

(٦) المفصل ص ١٥ .

(٧) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني أبو محمد صحابي شجاع من الأجواد ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ بينما طلحة الطلحات هو طلحة ابن عبد الله بن خلف الخزاعي أحد الأجواد المقدمين كان أجود أهل البصرة في زمانه ذهبت عينه بسمرقند توفي بسجستان سنة ٦٥ هـ .
أخبارهما في : الأعلام ٣ / ٢٢٩ . وأخبار طلحة بن عبيد الله في الإصابة ٢ / ٢٢٩ ؛ والأعلام ٣ / ٢٢٩ ؛ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ١ / ٤٢ .

(٨) سجستان : هي ناحية كبيرة وولاية واسعة ، وهي جنوبي هراة . ينظر معجم البلدان ٣/١٩٠ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٧٢٤ .

منهم طلحةُ ، وهم : طلحةُ / الخير ، وطلحةُ الفياضِ ، وطلحةُ الجودِ(١) ، وطلحةُ الدراهِمِ ، وطلحةُ الذُّرَى . [ ٢٦ / ب ]

وقيل : كان في أجدادِهِ جماعةٌ : اسمُ كلِّ واحدٍ منهم طلحةُ ، فكان معنى قولِه « طلحةُ الطلحاتِ » واحداً من الطلحاتِ الموصوفينَ بالكرمِ قال(٢)(٣):

**نَضَّرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طلحةَ الطَّلْحَاتِ**

يُقالَ نصَّرَ الغيثُ الأرضَ - بالصاد المهملة - إذْ أغاثها أيْ : سقى اللهُ تلكَ الأعظْمَ صوبَ رحمتِهِ ؛ سمِّي طلحةُ الطلحاتِ ؛ لأنه كان أجودَهم يداً ، وأغزرَهُم ندىً ، وذُكِرَ في المحاجاتِ النحويةِ(٤) للمصنفِ : فإن قُلت هلاَّ اعتبروا ذكورَهُ المسمَّى وعقْلَه فقالوا : طلحونَ ؟ قلتُ : لما ثبتَ التَّاءُ في مُوَحَّدِهِ المنقولِ من واحدةِ الطلحِ ثبتتْ الألفُ والتاءُ : اتباعاً لجمعه وَاحِدَةُ ، وأما ابنُ كيسان(٥) فأجازَ أنْ يجمعَ بالواوِ والنونِ(٦) ، فقولٌ في ذلك على المعنَى ، وأنهُ اسمٌ لمذكرٍ عاقلٍ فراعوْا لفظَهُ ومعناهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾(٧) ﴿ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾(٨).

وقالَ بعضهم : طَلَحُونَ بالتحريك نظراً إلى طلحاتٍ ، فاستبقى فتحتها كما رأوهُم استتبعوا فتحةَ أرضَاتٍ في أرضين ، وليس ببعيد أن يُجمعَ المذكرُ بالألفِ

---

(١) طلحة الجود ، وطلحة الخير ، وطلحة الفياض كلها أوصاف لطلحة بن عبيد الله . ينظر الأعلام ٣ / ٢٢٩ .

(٢) القائل هو ابن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ٢٠ ؛ والحيوان ١ / ٣٣٢ ؛ وشرح المفصل ١ / ٤٧ ؛ والمقتضب ٢ / ١٨٨ ؛ واللسان « نضر » ٧ / ٦٩ ؛ ومعجم البلدان ٣ / ١٩١ .

(٣) في ب : « شعر » .

(٤) ينظر الأحاجي النحوية ص ٨٩ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن المعروف بابن كيسان عالم بالعربية نحواً ولغةً من أهل بغداد أخذ عن المبرد وثعلب .

أخباره في : معجم الأدباء ١٧ / ١٣٧ ؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ ؛ ونزهة الألباء ص ٣٠١ ؛ إنباه الرواة ٣ / ٥٧ ؛ وشذرات الذهب ٢ / ٢٣٢ ؛ وبغية الوعاة ١ / ١٨ .

(٦) ينظر الإنصاف ١ / ٤١ .

(٧) من الآية ( ٧ ) من سورة الحاقة .

(٨) من الآية ( ٢٠ ) من سورة القمر .

والتـاءِ كمـا في سُـرادِقٍ وحَمّـامٍ وأوان[١] ، في الأسمـاءِ ، وسِـيْجَلٍ ، وسَـبَطْرٍ في الصفـاتِ ، فقـالوا : سُـرادِقاتٌ[٢] وحمامـاتٌ ، وجمـالٌ سَـبَطْرَاتٌ[٣] وسِـيْجَلاَتٌ ، « **وابن قيسِ الرقياتِ** »[٤] فيه وجهان : أحدُهُمَا : إضافةُ الابنِ إلى قيسِ المضـافِ إلى الرقياتِ ، أضيفَ قيسٌ إليهنَّ ؛ لأنَّه اتفقَ لـه عـدةُ جـداتٍ اسـمُ كـلٍّ واحـدةٍ منهنَّ : رقيةُ ، ومثالُ ذلكَ قولُ مـنْ قـالَ في الحسـنِ[٥] والحسـينِ[٦] - رضـي ا للهُ عنهما - ابنا الفواطِمِ أريدَ بهنَّ فاطمةُ الزهراءُ[٧] - رضي ا للهُ عنهـا - ، وفاطمـةُ بنتُ أسدٍ[٨] والدةُ عليٍّ بن أبي طالب - رضي ا لله عنه - ، وفاطمةُ المخزوميـةُ[٩] جدةُ النبي -ﷺ- لأبيه، وفاطمةُ[١٠] بنت الأصمِّ، أمُّ خديجةَ - رضي ا لله عنها -.

---

(١) الأوان : الحين والزمان تقول : جاء أوان البرد . ينظـر اللسـان : « أون » ١٣ / ٣٩ ، وتجمـع أوان على أوانات . اللسان : ١٦ / ١٨٣ " أون " .

(٢) السرادق : الذي يمد فوق صحن البيت ، أو الغبار ، أو الدخان المرتفع . ينظر القـاموس المحيـط ص ١١٥٣ .

(٣) جمال سبطرات : سريعة . ينظر تاج العروس « ستر » ٣ / ٢٥٤ .

(٤) المفصل ص ١٥ .

(٥) الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم سبط رسول ا لله - ﷺ - وريحانته أمـير المؤمنين أبو محمد ولد سنة ثلاث للهجرة النبوية ومـات مسـموماً سنة ٤٩ وقيـل سـنة خمسـين وقيل سنة ٥٨ هـ .
أخباره : الإصابة ١ / ٣٣٠ .

(٦) الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب سـبط رسـول ا لله - ﷺ - وريحانتـه قـال الزبـير وغيره : ولد سنة أربع وقيل سنة ست وقيل سنة سبع واستشهد سنة ٦١ هـ .
أخباره في الإصابة : ١ / ٣٣٣ .

(٧) هي فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين رسول ا لله محمد بن عبد ا لله بن عبد المطلب بن هاشم وهي أصغر بنات الرسول - ﷺ - ومولدها قبل البعثة بقليل بنحو سنة وتوفيـت فاطمـة ليلـة الثلاثـاء لثلاث خلون من شهر رمضان سنة احدى عشرة .
ينظر أخبارها في : الإصابة ٤ / ٣٧٧ فما بعدها .

(٨) فاطمة بنت أسد - رضي ا لله عنها - بن هاشم بن عبد منـاف الهاشميـة والـدة علي وإخوتـه ، وكان الرسول - ﷺ - يزورها ويقيل عندها ، هاجرت إلى المدينة وتوفيت بها سنة ٥ هـ .
أخبارها في : الإصابة ٤ / ٣٨٠ ؛ والأعلام ٥ / ١٣٠ ؛ وأعلام النساء ٤ / ٣٣ .

(٩) هي فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بـن يقظـة بـن مـرة جـدة الرسـول - ﷺ - أم والـده عبد ا لله بن عبد المطلب .
أخبارها في : جمهرة أنساب العرب للسمعاني ص ١٥ .

(١٠) هي فاطمة بنت زائدة قرشية من بني عامر بن لؤي .
ينظر أخبارها في : الإصابة ٤ / ٢٨١ .

وقيل : نكحَ نساءً اسمُ كُلِّ واحدةٍ رُقيةَ .

وقيل شَبَّب بثلاثِ نسوةٍ اسمِ كل واحدةٍ منهنَّ رقيةُ ، فأضيفَ إليهنّ(١) ، فلا تستبعدُ إضافةُ اسمِ المحبّ إلى الحبيبةِ ، فهي أدنَى من إطلاقِ اسمهَا عليه ، وقد أطلقَ من قالَ : في قوله :

**أُدْعَى بأسْمَاءَ نَبْزاً في قَبائِلِهَا كأنَّ أَسْماءَ صارتْ بعضَ أَسْمَائِي**(٢)

فكانتْ الإضافةُ ههنَا : على أسلوبِ « حبُّ رُمَّانِي » في : أنَّ الغرضَ إضافةُ الحبِّ إلى نفسِكَ ، لا إضافةُ الرُّمانِ ؛ ولكنْ لَمَّا لم يكنْ بُدٌّ من ذكرِ الرُّمَانِ ؛ لتعريفِ الحبِ لم يكنْ إضافةُ الحبِّ بدونه ، فكذلكَ ههُنا : الابنُ هو المقصودُ في الإضافةِ ؛ لا الرقيَّات ؛ لأن قيْساً ما كانَ شَبَّبَ بالرُّقياتِ ، وإنما المشببُ بهنَّ ابنُه، والوجهُ الثاني : ابنُ قيسٍ الرُّقياتِ بتنوينِ قيسٍ ، وضم الرقياتِ ، على طريقةِ البيتِ الذي أنشدناهُ آنفاً ، وهو : إجراءُ اللقبِ على الاسم ، في قول من قالَ إنَّه يسمَّى بالرقياتِ ، فكان كقولنا : عبدُ الله بطةُ ؛ لأنَّ الرقياتِ على هذهِ الروايةِ لقبٌ له ، « **وكذلكَ الأُسَامتان والأُسامات** »(٣) أيْ الأعلامُ الموضوعةُ بإزاءِ المعاني الذِّهنيةِ ، كالأعلامِ الموضوعةِ بإزاءِ الأشخاصِ في لزومِ إدخالِ الألفِ واللامِ عليها إذا ثُنِّيَتْ ، أوْ جمعتْ ، فكما يردُّ التنكيرُ بالتثنيةِ ، والجمعِ في عِلمِ الشخصِ، فكذا في علم الجنسِ ؛ لاشتراكِهِمَا في العلميةِ عندهم .

« **فلان** »(٤) قيل : وزنه فُعَال وُضعتْ هذهِ الألفاظُ أعلاماً لأعلامِ الأناسِي .

ألا تراهم منعُوا صرفَ « **فَلاَنة** »(٥) ، فلمَّا وجَبَ تقديرُ العلميةِ فيها : وجبَ تقديرها في فلانٍ ، لأنَّ / نسبتها إلى المؤنثِ كنسبتِه إلى المذكرِ . [٢٧ / أ]

---

(١) ينظر هذا الخبر في ترجمته الآنفة الذكر .

(٢) هذا البيت لبعض المحدثين كما في المقتبس في توضيح ما التبس لوحة ٣١ / ب ؛ والاقليد لوحة ١٦ / أ ؛ وأيضاً هو في الكشاف ٢ / ٣٠ . وفي شرح شواهد الكشاف ص ٣١٧ منسوباً لابن قيس الرقيات – وليس في ديوانه ، نشره د. محمد يوسف نجم .

(٣) المفصل ص ١٥ .

(٤) المفصل ص ١٥ .

(٥) المفصل ص ١٥ .

والتذكير والتأنيثِ لا أثرَ لهما في منعِ العلميةِ ولا إثباتِها ، ولأنهم منعوا : من إدخالِ الألفِ واللامِ عليهما ، فدلَّ على العلميةِ بهما ، ثم إنَّ هذهِ الأعلامَ من بابِ أسامةَ ؛ بدليلِ صحةِ إطلاقِهَا كنايةً على كل عَلَمٍ ، و لم يثبتْ استعمالُ هذهِ الألفاظِ إلا حكايةً ؛ لأنها اسمُ اللفظِ الذي هو علمٌ للاسمِ ، فمدلوله العلم ؛ فلذلك لا يقالُ : جاءَني فلان ولكن يقالُ : قال زيدٌ جاءني فلانٌ ، فهو إذنْ اسمُ الاسمِ ، فقالوا الفلانُ والفلانةُ في الكنايةِ عن أعلامِ البهائم باللامِ ؛ لأنَّ فيها شوباً من الجنسيةِ[1] أدخلوا اللامَ ؛ لأن أسماءَ الأجناسِ بدونِ اللامِ نكراتٌ .

وقيلَ : أدخلوا اللامَ في أعلامِ البهائم للفرقِ ، فإن قيل : لِمَ لم ينعكسْ ؟ قلنا : لأنّ « **الأناسيَّ** »[2] مقدمونَ على البهائمِ ، والعارِي عن لامِ التعريفِ مقدمٌ على الكاسِي بها ، والخالي عنها : مقدمٌ على الحَالي بها ، فناسبَ : أنْ يعطَى المقدمُ ؛ ولأن أعلامَ « **الأناسي** »[3] أكثرُ من أعلامِ البهائمِ ، فناسبَ : أن يكونَ تركُ الزيادةِ في الأكثر ؛ طلباً للتخفيفِ ، وإنما أفردَ قولهُ:

وأمَّا « هَنُ » ليعلمَ أنه ليسَ من هذا من قبيلِ الأعلامِ ، ولو كانَ علماً : لوجبَ منعُ صرف « هنةٍ »[4] ولوَجبَ ألاَّ يضافَ ، وألاَّ يدخله اللامُ ، وذلك كله سائغٌ فيه كالنكراتِ .

وقيل : لعلَّ المصنفَ ذكر ههنا لفظ « هَنٍ » و « هِنةٍ »[5] بطريقِ الاستطرادِ بجامعِ معنى الكنايةِ بينه وبين فلانٍ وفلانةٍ لا قصداً ؛ لأنه في ذكرِ الأعلامِ وكناياتِ الأعلامِ ولفظ « هنٍ » و« هنةٍ» بمعزلٍ منها ؛ لأنَّ « هناً » و « هنةً »

---

(١) في ب : « من الحزن » .

(٢) المفصل ص ١٥ .

(٣) المفصل ص ١٥ .

(٤) في ب : « هن » .

(٥) في ب : « وهنا » .

في الأصلِ اسم لشيءٍ حقيرٍ فكنّى به عن الأجناسِ ؛ لأنَّ رتبةَ الجنسِ دونَ رتبةِ العلمِ ، ويقالُ : بينهم هناتٌ أيْ : أشياءُ قبيحةٌ لا ألفاظٌ ، وإنما صحَّ أنْ يقالَ : « هنٌ » كنايةً ؛ لأنّه عُدِلَ عن لفظٍ آخرَ كلفظِ الفرجِ مثلاً إلى هذا اللفظِ ؛ لِما في ذلك اللفظِ من الاستقباح .

## ومن أصنافِ الاسمِ المُعْرب(١)

قَدَّمَ المعربَ على المبنيِّ؛ لأنه في تعليمِ علمِ الإعرابِ ، والإعرابُ إنما يتحققُ بتبيين المعاني العارضةِ عندَ التأليفِ ، وهي الفاعليةُ ، والمفعوليةُ ، والإضافةُ ، والاسمُ القابلُ لهذا المعنى هو : المعربُ .

(( **الكلامُ في المعربِ** ))(٢) ، أيْ :الكلامُ وقعَ هنا في المعربِ ، (( **وإنْ كانَ خليقاً** ))(٣) .

هذه جملةٌ شرطيةٌ ، محذوفةُ الجزاءِ ، تقديرُه : وإنْ كان خليقاً بكذا فهو حقُّه ، ومقتضاهُ؛ لكنْ منعَ مانعٌ ، وهو ما ذكرهُ ، و(( إلا )) ههنا بمعنى (( لكنْ )) والجملةُ المستدركةُ سدَّتْ مسدَّ الجزاءِ ، وهو ما ذكرناه لدلالتها عليه ، واعلمْ : أنَّ الإعرابَ مأخوذٌ من قولهم : أعربَ الرجلُ عن حجتِه إذا بينهَا ؛ أوْ لأنَّ فيه إزالةَ التباسٍ بين الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه .

ألا ترى أنكَّ إذا سكنتَ النونَ ، والميمَ ، والدالَ في لقيَ ابنُ غلامِ زيدٍ ، يقعُ الالتباسُ بينَ هذهِ الأشياءِ لاحتمالِ أنْ يكونَ الابنُ مضافاً إلى الغلامِ ، والابنُ فاعلٌ وزيدٌ مفعولٌ ، أوْ على العكسِ ، وأنْ يكونَ الغلامُ مضافاً إلى زيدٍ ، والغلامُ فاعلٌ والابنُ مفعولٌ ، أوْ على العكسِ ، فإذا رفعتَ الفاعلَ ، ونصبتَ المفعولَ ، وجررتَ المضافَ إليه ارتفعَ الالتباسُ ، وعلى هذا : كان هو مأخوذاً من أعرب ، أيْ : أزالَ العربَ(٤) وهو الفسادُ ، فكانَ كالإقساطِ والإشكاءِ ، وهو إزالةُ القسطِ والشكوى ، ويُحتملُ : أنْ يكونَ هو مأخوذاً من العَرُوْبِ من النساء ، وهي المتحببةُ إلى / زوجها فصارَ كأنَّ السامعَ يتحببُ إليهِ المعْربُ بإفهامِ كلامهِ [ ٢٧ / ب ] إيَّاه(٥) .

---

(١) في ب بياض من أثر التصوير .
(٢) المفصل ص ١٥ .
(٣) المفصل ص ١٥ .
(٤) ينظر الصحاح مادة (( عرب )) ١ / ١٧٩ ؛ واللسان ١ / ٥٨٩ (( عرب )) .
(٥) في ب : (( ساقط )) .

ألا ترى : أنَّ ما هو معلقٌ غيرُ مفهومٍ مِمَّا يضجر السامعُ وينفرهُ عنه .

« **إنَّ حقَّ الإعرابِ للاسمِ في أصله** »[١] ؛ لأنَّ الإعرابَ : إظهارُ تلكَ المعاني العارضةِ ، وهي غيرُ موجودةٍ في غيرِ الاسمِ .

« أما المضارعُ فإنما[٢] تطفَّلَ على الاسمِ في الإعرابِ »؛ بسببِ مضارعته[٣]. الاسم ، والمضارعةُ : هي المشابهةُ ، وهي من وجوهٍ : منها أنَّ نحو رجلٍ شائعٌ من[٤] بين أفرادِ هذا الجنسِ ، فإذاَ قلتَ : فعلَ الرجلُ كذا ، اختصَّ بواحدٍ منها .

كما أنَّ نحو « يضربُ » شائعٌ بينَ الزمانين ، وهما : الحالُ ، والاستقبالُ ، فإذا قلتَ : ليضربَ ، أوْ سيضربُ : اختصَّ بأحدهِما ، وحاصِلُه : أنَّ المضارعَ يُشبهُ الاسمَ من حيثُ اللفظُ والمعنى ، والاستعمالُ ، وهو الذي ذكرناهُ مشابهةً من حيثُ المعنى ، وأمَّا مِن حيثُ اللفظُ فَيَضْرِبُ كضارِبٍ في عددِ الحروفِ ، وتقابُلِ الحركاتِ ، والسكناتِ ، وأمَّا يبيع ، ويقولُ ، ويعدُ فعلى تقديرِ التقابلِ على ما يأتي بيانه[٥] - إن شاء الله تعالى - ، وأمَّا الاستعمالُ فلأنَّ[٦] اللامَ داخلةٌ عليهما في قولك : إنَّ زيداً ليضربُ أو لضاربٌ ، والفعلُ إنَّما تطفلَ[٧] ، عليه أرادَ بالتطفلِ : كَوْنَهُ غيرَ أصيلٍ في الإعرابِ كالطفيلِيِّ في الوليمةِ ، وهو الذي يدخلُ وليمةً لم يُدعَ إليها ويقالُ منه تطفَّلَ .

---

(١) المفصل ص ١٥ .

(٢) في ب : « فائه » .

(٣) في الأصل « المضارعة » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « من » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصلِ : « بيانه » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « فإن » والمثبت من ب .

(٧) ينظر اللسان مادة « طفل » ١١ / ٤٠٤ .

قال يعقوبُ(١) : الطفيليُّ منسوبٌ إلى طُفيلٍ(٢) : رجلٌ من أهلِ الكوفةِ ، من بني عبدِ اللهِ بن غطفانَ ، وكان يأتي الولائمَ من غيرِ أنْ يُدعى إليها .

فإنْ قلتَ : هذا الذي ذكرهُ من الاعتذارِ بأن استيجابَ المضارعِ الإعرابَ(٣)؛ لكونه شبيهاً بالاسمِ يستدعي تأخُّرَ إعرابهِ عن إعرابِ الاسمِ ، وهو غيرُ مؤخرٍ عن الاسمِ .

« بلْ هما كفرسَيْ رِهَانٍ »(٤) ، أو الفعلُ أسبقُ من الاسمِ ؛ لأنَّه وحَّدَ إعرابَ الفعلِ حالةَ الإفرادِ ، وإعرابُ الاسمِ إنما يكونُ بعد التركيبِ كما في(٥) قولك : يضربُ زيدٌ ، وحالةُ الإفرادِ مقدمةٌ على حالةِ التركيبِ .

قلت : هذا الذي ذكرته عند التحقيق دلالةٌ : على أنَّ الفعلَ متطفلٌ في الإعرابِ للاسمِ ؛ وذلك لأنَّ قولك : يضربُ حين وضعهُ الواضعُ ، وضعهُ متحركاً بحركةِ الضمةِ ، ثم لَّما أوْقَعْته موقعَ الاسمِ المرفوعِ ، في قولك : زيدٌ يضربُ ، كما تقولُ : زيدٌ ضاربٌ ، فكذلك(٦) : تقول يضربُ زيدٌ ، جعلت تلك الضمةُ رفعاً بعاملٍ معنويٍّ ، وذلكَ المعنى : وقوعهُ بحيثُ يصح وقوعُ الاسمِ، فكان متطفلاً على الاسمِ لا محالةَ ، والذي ذكرتهُ أنَّ الواضعَ حين وضعهُ ، وضعهُ على الضمةِ ، مما أشارَ إليه التخميرُ حيثُ قال فيه : « إنَّ الواضعَ وضعَ المضارعَ

---

(١) يعقوب : المراد به ابن السكيت ؛ وانظر القول في الصحاح ٥ / ١٧٥٢ « طفل » .

(٢) هو طفيل بن دلال أو طفيل العرائس وهو من غطفان ، ويقال إنه من موالي عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ، وكان يتتبع العرائس ، فيأتيها من غير أن يُدعى إليها ، وإليه ينسب الطفيليون .

أخباره في : ثمار القلوب ص ١٠٨ ؛ والمعارف لابن قتيبة ص ٦١٢ .

(٣) في الأصل : « الإعراب » ساقط والمثبت من ب .

(٤) هذا مثل يضرب في التساوي بين الاثنين في الفضل . وانظره في كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ١٣٤ ؛ والعسكري ٢ / ٣٦٩ ؛ والميداني ٢ / ٣٩١ ؛ والزمخشري ٢ / ٢٢٠ .

(٥) في ب : « في » ساقط .

(٦) في الأصل : « فلذلك » والمثبت من ب .

معربـاً أيْ : مرفوعـاً حـين كـان يضـعُ أفـرادَ الكلـمِ ))[١] ؛ ولأنَّ الإعــرابَ الاصطلاحي – وهـو إظهـارُ المعـانيْ العارضـةِ[٢] عنـد التـأليفِ مـن الفاعليـةِ ، والمفعوليةِ ، والإضافةِ – إنما يكونُ في الاسمِ ، لأنَّ الأحوالَ المختلفةَ تتواردُ عليه ، واللفظُ واحدٌ مع تغيرِ الحركـةِ ، والفعـلُ لا يتـواردُ عليـهِ هـذه الأحـوالُ ، فكـان الإعرابُ في الاسمِ مؤثراً في اللفظِ والمعنى ، والإعرابِ في الفعلِ مؤثراً في اللفـظِ ، لا في المعنى ، فكلُّ[٣] ما كانَ أكثر تأثيراً في شيءٍ كان أَعْرَقَ[٤] فيه من الـذيْ هـو أقلُّ تأثيراً فيه .

ثم ذلكَ التغيُّرُ الذي كان للفعلِ المضارعِ ، إنمـا كـانَ في الإعـرابِ ؛ باعتبـارِ المشابهة بالاسم على ما ذكرنَا من وجوهِ المشابهةِ ، فكان متطفـلاً علـى الاسـمِ ، ثم المصنفُ ذكرَه في الاعتذارِ ، عن ذكرِ المعربِ في قسم الأسماءِ ، مع أنَّ حقهُ أنْ يَذكرَ في المشتركِ وجهين : أحدهما[٥] : بقوله (( إلاَّ أنَّ اعتراضَ موجبينِ / صوبَ [ ٢٨ / أ ] إيرادَه في هذا القسمِ))[٦] إلى آخرهِ ، وقد اسـتضعفهما[٧] المعـروفُ بـابنِ الحـاجبِ فقال: ((أما الأولُ وهو: أنَّ الاسمَ أصلٌ في الإعرابِ، والفعلُ متطفلٌ عليه، فاعتذارٌ غيرُ قويٍّ ، فإنَّ مِثْلَه وقع في المشتركِ ، [ وهو الإعلالُ[٨] أصلٌ في الأفعالِ ، وفـرعٌ في الأسماءِ ، ومع ذلك ذُكرَ في المشتركِ ، وهذا الذي ذكـرهُ هنـا ، يقتضـي ][٩] : أنْ يكونَ الإعلالُ في قسمِ الأفعالِ[١٠] يُعَيِّنُ ما ذُكِرَ ))[١١] ، (( وأمَّـا الوجـهُ الثـاني فوجهُ الضعفِ فيه من حيثُ إنَّ الحاجةَ إلى إعرابِ الأفعالِ ، كالحاجةِ إلى إعـرابِ

(١) ينظر التخمير ١ / ٢٠٣ .
(٢) في ب : (( العارضية )) .
(٣) في ب : (( فكل ما )) .
(٤) في ب : (( أعرب )) وهو تحريف .
(٥) في الأصل : (( أحدهما )) ساقط .
(٦) المفصل ص ١٥ .
(٧) في ب : (( استضعفها )) .
(٨) ينظر المفصل ص ٣٧٤ .
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب .
(١٠) ينظر المفصل ص ٢٤٣ .
(١١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١١ .

الأسماءِ ، فيجبُ أنْ تقدمَ إعرابَ الأفعالِ أيضاً ))[١] ، ثم قال : (( الأوْلى أنْ يقالَ: الإعرابُ في الأسماءِ ليسَ هو الإعرابَ في الأفعالِ ؛ لأنَّ الإعرابَ في الأسماءِ بإزاءِ معانٍ ، بخلافِ الإعرابِ في الأفعالِ ))[٢] ، فلم يتحقْق بينهُما اشتراكٌ في المعنى ، فلزمَ أنْ نذكرَ كلَّ واحدٍ من القسمينِ في موضعه ، فأجيبَ كلٌّ واحدٍ من الاستضعافينِ ، فقيل : بل مَا ذكرهُ من الاستضْعَافَيْن ليس بقويٍّ ؛

أما الأوّلُ فهو : أنَّ الإعلالَ ليس إلاَّ تخفيفَ المستثقَلِ ، على ما ذكرهُ العلماءُ[٣] ، وهذا المعنى حاصلٌ في القبيلين حقيقةً ، وإنْ كان الفعلُ أعرقَ فيه ، بخلافِ الإعرابِ ، فإنَّ المعنَى الموضوعَ له غيرُ حاصلٍ في الفعل ، فصارَ : كأنَّ الإعلالَ أصلٌ في كلا البابينِ ؛ لوجودِ معناهُ فيهما حقيقةً ، ولا كذلك الإعرابُ فإنَّ صورتَهُ في الفعلِ لا غيرُ ، فلما كانَ الإعلالُ شيئاً مشتركاً بينهما صورةً ومعنىً ، أوردهُ في المشتركِ ، ولمّا ظهرَ الفرقُ بين الإعرابِ والإعلالِ في الوجه ، جمعَ بينهما ، لم يصح قياسُ الإعرابِ على الإعلالِ .

فالجوابُ عنه : هو أنَّ الحاجةَ إلى إعربِ الاسمِ ، فوقَ الحاجةِ إلى إعرابِ الفعلِ ؛ لأنَّ إعرابَ الاسمِ متعلقٌ باللفظِ والمعنى ، وإعرابُ الفعلِ يتعلقُ باللفظِ لا غيرُ ؛ لأنَّ[٤] الفوائدَ المتعلقةَ بإعرابِ الاسمِ أكثرُ بدليلِ شمولها الحركاتِ كلِّها ، واشتمالُ قواعدِ إعرابِ الفعلِ على حركتينِ ، وهذا أنهُ وفورُ ذلكَ في الاسمِ وقصورهُ في الفعلِ ، والمغلوبُ بالنسبةِ إلى الغالبِ كالعدمِ ، فصارَ كأنَّ إعرابَ الاسمِ هوَ هوَ[٥] لا غير ، فاختصَّ بقسميه في سائرِ الأبوابِ أيْ[٦] : في بقيةِ الأبوابِ ؛ لأنَّ بابَ المعربِ خرجَ من البينِ ، أو استعملَ لفظُ (( سائر )) ، بمعنى :

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١١ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١١ .

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٦٦ فما بعدها .

(٤) في الأصل : (( ولأن )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( هو )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب ساقط .

جميع ، يعني أنَّ الحاجةَ لَّما كانت لمن يشتغلُ بهذا العلمِ ، داعيــةً إلى تقديـمِ معرفـةِ الإعرابِ : قدَّمناهُ .

وإنْ كـانَ مـن قبيـلِ المشـتركِ ، والثـاني ألاَّ بُـدَّ مـن تقديـم معرفـةِ الإعــرابِ للخائضِ في سائرِ الأبوابِ ؛ لأنَّ الخائضَ في بعضِ أحكامِ الاسمِ يحتاجُ إلى معرفتِه أولاً ؛ لأنَّ معرفةَ الإعرابِ كالأساسِ لمعرفةِ سائرِ الأبــوابِ . ألا تـرى : أنـك إذا تكلمتَ في المنصرفِ من الاسمِ ، وغيرِ المنصرفِ فقلتَ : المنصرفُ تامُّ الإعرابِ ، والآخرُ ناقِصُه[1] ، وأنْتَ لما تعرفْ تفسيرَ الإعرابِ بعدُ خبطت خَبْطَ عشواءَ .

---

(١) في ب : « ناقصى الإعراب » .

## فصل : [ أنواعُ الإعرابِ(١) ](٢)

(( والاسمُ المعربُ ما اختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ ))(٣) .

اعترض معترضٌ على هذا الحدِّ : بأنهُ حدُّ الشيءِ بما هو متوقفٌ ، هذا على حقيقةِ ذلكَ ؛ لأنَّ فهمَ ما يختلفُ آخِرهُ باختلافِ العواملِ ؛ إنما يكونُ بعد فَهْمِ كونه معرباً ، فإنكَ إذا علمتَ المفرداتِ ، وكيفيةَ التركيبِ ، فركبتها ، فما لم تعلمْ : أنَّ الاسمَ من قبيلِ المعربِ ، تعذرَ عليكَ : أنَّ تحكمَ باختلافِ آخِرِهِ ، قبلتَ بهذا أنَّ اختلاف الآخِرِ لاختلافِ العواملِ ، متوقفٌ على فهمِ كونه مُعْرباً ، ثم لو عرفتَ المعربَ بهذا : يلزمُ الدورُ . والجوابُ عنْ هذا .

قلنا : إنما صحَّ هذا الحدُّ من قِبلِ أنَّ العربَ تستلزمُ الإعرابَ ، والإعرابُ مِمَّا يختلفُ الآخرُ به منْ حركةٍ ، أو حرف / فيعلمُ من هذا حقيقةُ المعربِ . [ ٢٨ / ب ]

فإنْ قيلَ يردُ على هذا الحدِّ أيضاً من الاعتراضاتِ سوى ذلكَ ، وهو : أنَّ المصنفَ بهذا الحدِّ إنما يحدُّ الاسمَ ، وفي هذا الحد الذي يدخلُ الفعل ؛ لأنَّه قالَ ما اختلف آخِرُه ، والفعلُ أيضاً يختلفُ آخِرُهُ باختلافِ العواملِ ، والثاني وهو : أنَّ

---

(١) اختلف في الإعراب ما هو ، هل هو لفظٌ أو معنىً ، فالنحاة ينقسمون إلى طائفتين ، فالطائفة الأولى قالت بأنه معنى ، وهو قول عبد القاهر الجرجاني ، ورجحه ابن يعيش وأبو حيان ، وحجتهم أنه قد يقال : حركة الإعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه ، والطائفة الأخرى تتمثل في الجمهور ؛ وهو أنه لفظٌ ، وهو ما جيء به لبيان مقتضى من حركة ، أو حرفٍ ، أو سكون ، أو حذف .

ينظر هذه المسألة والخلاف فيها : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣ ، ٣٤ ؛ الكافية لابن الحاجب ص ٦١ ؛ المقتصد ١ / ٩٨ ، ٩٩ ؛ شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٣ ؛ الأشباه والنظائر ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ١٦٧ فما بعدها ؛ والزجاجي في إيضاح علل النحو ص ٦٩ ؛ والخصائص ٢ / ٣٥ ؛ والصاحبي ص ٤٢ ، ١٦١ .

(٢) ما بين المعقوفين من عمل المحقق ليتضح الباب .

(٣) المفصل ص ١٦ .

في الاسمِ اسماً يختلفُ آخرهُ باختلاف العوامل كقولكَ مَنَـا ، ومَنُـوا ، ومَنِـي ، في استفهام من يقول : رأيتُ رجلاً ، وجاءني رجلٌ ، ومررت برجـلٍ ، وهـو ليس بمعربٍ بالإجماعِ مع أنهُ اختلفَ آخرُ الاسمِ باختلافِ العواملِ .

والثالثُ أنَّ قولكَ(١) : هـذانِ وهذيـنِ يختلـفُ بـاختلافِ العوامـلِ كـاختلافِ رجلانِ ورجلينِ ، وهو ليس بمعربٍ عند المحققينَ .

قلنا : أمَّا الأولُ فإنَّ المصِّف لم يقصدْ بما حـدَّه إلاَّ(٢) الاسـمَ ؛ بدلالـةِ قولـهِ : ومن أصنافِ الاسمِ المعربِ .

ثم قال : (( **والاسمُ المعربُ ما اختلـفَ آخِـرُه** ))(٣) فصـارَ كأنـه قـالَ : هـو الاسمُ الذي اختلف آخِرهُ فكانَ الاسمُ المعربُ هو المقصودُ ، والفعلُ لو دخلَ إنمـا يدخـلُ في هـذا الحـدِّ (( بطريـقِ المشـابهةِ ))(٤) بالاسـمِ ، وكـانَ تبعـاً ، والاعتبـارُ للمقصودِ في الكلامِ .

وأمَّا الثاني فإنَّهُ أرادَ بهذا الاختلافِ: ما في لفظِ المتكلمِ بهِ ، لا في لفظِ غيرهِ.

فاختلاف : (( مَنَا ، ومَنُو ، ومَنِي ))(٥) لم يكنْ بعواملَ في لفظِ المتكلـمِ بهـا ، وإنما هو بقصدكَ : أنْ تحكي إعرابَ مـا استفهمتَ عنـه ، و(٦) علـى وِفَـاقِ لفـظِ المخبرِ ، فكانَ ذلك الاختلافُ بطريقِ الحكايةِ ، لا بطريق الإعـرابِ ، فـلا يكـونُ إعراباً ، والكلام في الإعرابِ .

---

(١) في ب : (( قولك )) ساقط .

(٢) في ب : (( إلا )) ساقط .

(٣) ينظر المفصل ص ١٦ .

(٤) في ب ساقط ما بين القوسين .

(٥) (( مَنَا )) حكايةٌ للمفرد العاقل في حالة النصب استفهاماً عمن قال لك : رأيت رجلاً .
و(( منو )) حكاية للمفرد العاقل في حالة الرفع استفهاماً عمن قال لك : جاءني رجل .
و(( مني )) حكاية للمفرد في حالة الجر استفهاماً عمن قال لك : مررت برجل .
ينظر هذه المسألة في باب حكايات النكـرات بـ(( مَـن )) الجمـل للزجـاجي ص ٣٣٤ ؛ وشـرح الأشموني ٤ / ٨٩ ، ٩٠ ؛ والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٦٢٨ .

(٦) في ب : (( و )) ساقط .

وأما الثالثُ(١) فإنَّ اختلافَهُ هكذا ، ليس لأجلِ العواملِ(٢) ؛ بدليلِ قيامِ موجبِ البناءِ ، فوجبَ : أنْ تحملَ ذلكَ على أنها صيغٌ مختلفةٌ للمرفوعِ ، والمنصوبِ ، والمجرورِ في أصلِ وضعها ، كالضمائرِ ليس(٣) اختلافها ؛ لاختلافِ العواملِ ، فإنْ قيلَ : لو كانَ كذلكَ لما اختصَّ الألفُ في هذانِ في حالةِ الرفعِ ، والياءِ في حالةِ الجرِّ والنصبِ ، وهذا يشيرُ إلى : أنْ يكونَ معرباً ، كرجلانِ .

قلنا : لما كانَ معناه معنى المثنى عُوملَ معاملتهُ صورةً ، على أنَّ عندَ بعضِهِمْ هو على صورةٍ واحدةٍ في الأحوالِ الثلاثِ ، ثم قوله : « والاسمُ المعربُ ما اختلفَ آخِرُه باختلافِ العواملِ » هذهِ ، بثلاثِ شرائطَ ، أمَّا الأولى : فهي الاختلافُ(٤) ؛ فلأن تبينَ تلك المعاني لا يتحصلُ بتسكينِ أواخرِ الكلماتِ ؛ لما ذكرتُ .

وأمَّا الثانيةُ وهي اختلافُ الأواخرِ ؛ فلأنَّ الآخِرَ أقبلُ للتغييرِ ؛ لاحتمالهِ الحركاتِ ، والسكونَ ، بخلافِ الصدرِ ، دَعْ الوسطَ ؛ فهو مما لا يوجدُ كثيراً ، كما في غدٍ ويدٍ ، أو لا يتعين ، كما في مخرجٍ ومستخرَجٍ ؛ ولأنَّ هذا الاختلافَ لإظهار تلك المعاني ، ولا(٥) تحقُّقَ لها قبلَ تمامِ الكلمةِ ، إذْ لا وجودَ للحالِ قبلَ وجودِ الذاتِ(٦) ، و للهِ القائلُ :

**يَقُولُ حَبِيبِي كَيْفَ تَصِيْرُ بَعْدَنَا ... فَقُلْتُ : وَهَلْ صَبْرٌ فَنُسْأَلُ عَنْ كَيْفِ(٧)**

وَأَمَّا الثالثةُ وهي اختلافُ الآخرِ باختلافِ العواملِ ؛ فلأنَّه لا يلزمُ من اختلافِ آخرِ الكلمةِ كونُها معربةً(٨) .

---

(١) في ب : « الثالث » ساقط .
(٢) في ب : « العامل » .
(٣) في ب : « نفس » .
(٤) أي : اختلاف آخر الكلمة بخلاف المبني الذي يلزم حالةً واحدة .
(٥) في ب : « لا » .
(٦) في ب : « المحال » .
(٧) البيت من الطويل وهو لأبي بكر محمد بن داود بن علي الأصبهاني الظاهري كما في وفيات الأعيان ٤ / ٢٦١ ، وروايته « حبيبي » بدل « خليلي » و« تصيرُ » بدل « صبركَ » و« فنسْأل » بدل « فأسأل » وانظره أيضاً في تاريخ بغداد ١٤ / ٣٩٤ .
(٨) في الأصل « معرفة » والمثبت من ب .

ألا ترى : إلى مَنْ زيدٌ ، ومَنَ الرجلُ ، ومَنِ ابْنُكَ - بالسكونِ والفتحِ والكسرِ - من اختلافٍ في الآخرِ كما ترى ، وليس بإعرابٍ لعدمِ اختلافِ العواملِ لفظاً أو تقديراً .

هذا تقسيمٌ بعد تمامِ الحدِّ ، فلا يضرهُ ؛ لأنَّ ذلك تقسيمٌ لاختلافِ الآخرِ[١] ، وقوله «**بحركةٍ أو حرفٍ**»[٢]، تقسيمٌ بقولهِ[٣] لفظاً، أو «جارياً مجراه»[٤] لقوله.

يعني بذلك : نحو : دلوٌ وظبيٌ .

قال الشيخُ عبد القاهر : إنَّ الأصلَ في حروفِ الاعتلالِ الألفُ ؛ لأنه حرفُ لينٍ ، غيرُ قابلٍ للحركةِ ، والألفُ ما قبلَه لا يكونُ إلا متحركاً ، فإذا كانَ ما قبل أُختيهِ[٥] متحركاً ، كانتا في حكمهِ وإلاَّ فلا[٦] / [ ٢٩ / أ ] وقيل : إنَّ الواوَ والياءَ إنما جريا مجرى الحرفِ الصحيح إذا سكنَ ما قبلهما وقبلَتَا الحركةَ الإعرابيةَ ؛ لأنهما لما سكنا حصل الإجمامُ[٧] للسانِ بالوقفةِ على الساكنِ قبلهُمَا فَيَسْهُل تحريكهما ، فحركنا[٨] ؛ لأنَّ الأصلَ في المعربِ أن تستوفي وجوهُ الإعرابِ ، ولا يتركُ الأصلُ إلاَّ بدليلٍ قويٍّ ، وقد وهَنَ هنا دليلُ[٩] الداعي[١٠] إلى تسكينهما ، وهو استلزامُ الدليل تحريكهما الثِّقَلُ لما قلنا من حديثِ الإجمام .

فإنْ قيلَ : لَمَ قدمَ ذكرَ الاختلافِ بالحركةِ على الاختلافِ بالحرفِ ؟ قلنا : لأنَّ الاختلافَ بالحركةِ هو الأصلُ في بابِ الإعرابِ ، بيانُ ذلكَ : أنَّ الأصلَ في أواخرِ الكلمِ هو : أنْ تكونَ ساكنةً ؛ لأنَّ في السكونِ خفةً وهي مطلوبةٌ إلا أنَّ هاتِيكَ المعاني لما عرضتْ عند التركيبِ احتاجوا إلى نصبِ علامةٍ لها ، فمالوا إلى جنبِ الزيادةِ دون النقصانِ ؛ لأنَّ تلك المعاني زائدةٌ على أصلِ الكلماتِ ،

---

(١) في ب : « آخره » .
(٢) المفصل ص ١٦ .
(٣) في الأصل : « بقوله » والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : « جريا » ولمثبت من ب .
(٥) في ب : « العامل » .
(٦) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٥٦ .
(٧) الإجمام : الراحة . ينظر الصحاح ٦ / ١٨٩٠ « جمم » .
(٨) في الأصل : « فحركناها » والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : « دليل » والمثبت من ب .
(١٠) في ب : « الداعي » ساقط .

فناسبَ : أنْ تكونَ العلامةُ من الزوائدِ ، والزيادةُ مستلزمةٌ للثقلِ فزادوا ما هو الأمد الأقصى في الخفةِ ، وهي : أجزاءُ[١] حروفِ اللِّيْنِ التي هي أخفُّ من سائرِ الحروفِ ؛ لجريانها مجرى النفسِ الساذجِ ، ومرونُ الألسنةِ عليها ، واستيناسُ المسامعِ بها ؛ لكثرةِ دورها على اللهجاتِ ، إمَّا بأنفسها كـ« قولٍ ، وقالَ ، وقيلَ » ، أو بأجزائها .

وأجزاؤها هي الحركاتُ الثلاثُ ، فعلمَ بهذا أنَّ الأصلَ في بابِ الإعرابِ هو الاختلافُ بالحركةِ ، أوْ تقولُ إنَّما كان الأصلُ في الإعرابِ بالحركةِ لا بالحروف؛ لأنَّ الحركاتِ بعضُ الحروفِ ، ولاشكَّ أن بعضَ الشيءِ أخفُّ وأيسرُ من كلِّه في التحملِ ، فإذا اندفعتْ الحاجةُ ببعضهِ : كان التعرضُ لكله عبثاً ؛ إلاَّ إذا حَدَثَ ما يُحَسِّنُ الكلَّ أوْ يوجبهُ ؛ لعدمِ إمكانِ البعضِ ، والأولُ في الأسماءِ الستةِ ، والثاني في التثنية ، والجمعِ ، على حدها .

قوله[٢] « **في الأسماءِ الستةِ** »[٣] أصلُ[٤] هذه[٥] الأسماء: أَبَوٌ ، وأَخَوٌ، وحَمَوٌ، وهَنَوٌ[٦] ، وذَوُ ، وبشهادةِ قولهم : أبوانِ ، وأخوانِ ، وحموانِ ، وهنوانِ ، وذوا مالٍ ، وأَذْوَاء بِزِنَةِ أَقْفَاءٍ .

فلما كانتْ هذهِ الأسماءُ على فَعَلٍ : سلكت فيها طريقةُ الإعلالِ ؛ لتحركِ حرفِ العلةِ مع انفتاحِ ما قبلَه كما سَلَكتْ هي في نحو « عصًا » ، و « رحًى »؛ لأجلِ ما ذكرنا ، ثم وجدَ في هذهِ الأسماءِ ثِقلٌ ليس في نحو عصًا و « رحًى » ، وهو : تضمنُ الإضافةِ .

ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : أبٌ ، دلَّ على نفسهِ ، وعلى ابنٍ ، أو بنتٍ ، وإذا قلتَ : أخٌ دلَّ على نفسه ، وعلى أخٍ أو أختٍ .

---

(١) في الأصل : « إجراء » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « قوله » ساقط .
(٣) المفصل ص ١٦ .
(٤) في الأصل « أصل في » والمثبت من ب وهو الصواب .
(٥) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .
(٦) في الأصل : « هنوه » والمثبت من ب .

وذو بمعنى : الصاحب يتضمن المملوكَ ، فطلبوا زيادةَ التخفيفِ ؛ لزيادةِ الثقل ، وحذفوا الحرفَ أصلاً فقالوا : أبٌ ، أباً ، أبٍ ، في الأحوالِ وبالإضافةِ بعد ذلكَ انزاحَ بعضُ الثقلِ ؛ إذْ الإضافةُ أزاحتِ التضمنَ ؛ لأنَّ المتضمنَ هو المضافُ إليه ، وهو ملفوظٌ به صريحاً ، فأعادوا الحرفَ ، وأعربوها بالحروفِ ، لا بالحركاتِ ؛ لاستلزامِ إعرابها بالحركاتِ الثِّقَلَ ؛ لأنَّ قولكَ : جاءني أبوُه - بضمِّ الواوِ - ، ومررتُ بـ(( أبوِه )) - بكسرها - ، ورأيتُ أبوَهُ - بفتحها - مستثقلٌ يعافهُ من له ذوقٌ سليمٌ ، وطبعٌ مستقيمٌ غيرُ[1] سقيمٍ ، فإنْ قيلَ فلينخرط هذهِ الأسماءُ في سلكِ نحو : (( عَصاً )) ، و (( رَحًى )) وليقلْ نحو جاءني أباهُ ، ومررتُ بأباه ، كما يقال هذه عصاه ، وتوكأتُ على عصاهُ ، على أنَّ هذا مؤيَّدٌ بما رُوِيَ عَنْ أبي حنيفةَ - رحمهُ اللهُ - أنَّه سُئِلَ عن وجوبِ القودِ على مَنْ رمى إنساناً بالحجرِ فقتلهُ ، فقال : (( ولو رماهُ بأبا[2] قبيس[3] [4] ))[5] ولم يقلْ بأبي .

قلنا : في ذلكَ إبطالٌ لغرضِهِمْ ، فإنهم قصدوا / أن يجعلوا إعرابَ هذهِ [ ٢٩ / ب ] الأسماءِ بالحروفِ توطئةً ، بما نووهُ من إعرابِ التثنيةِ ، والجمعِ بالحروفِ ، إذْ لَوْ لَمْ يكنْ لهُمَا نظيرٌ في الآحادِ لبقيا كالأوابدِ[6] ينفرانِ عن الطباعِ ، ولا يألفان الأذهانَ ، والأسماعَ ، وما رُويَ عن أبي حنيفةَ - رحمه الله - فهو على لغةِ بعض

---

(١) في ب : (( على )) .

(٢) بعض العرب يلزمُون الألف في الأسماء الستة رفعاً ونصباً وجراً ، وينظر تفصيل هذه المسألة : الإنصاف ١ / ١٧ ؛ وابن يعيش ١ / ٥٢ ؛ البسيط في شرح الجمل ١ / ١٩٣ ؛ همع الهوامع ١ / ١٣٣ ؛ وإرتشاف الضرب ١ / ٤١٥ لأبي زيد ؛ وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٥٤ ؛ والنوادر ص ٢٥٩ وهذه لغة بلحارث بن كعب . ينظر ابن يعيش ١ / ٥٣ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩ .

(٣) في ب : (( بأبو قيس )) .

(٤) ينظر معجم البلدان ١ / ٨٠ .

(٥) ينظر مناقب أبي حنيفة لضياء الدين المكي ص ٤١٢ ؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٧٤٥ .

(٦) الأوابد : الوحوش . الصحاح ٢ / ٤٣٩ (( أبد )) .

العرب(١) ، وعلى ذلك قراءةُ(٢) من قرأ ﴿ تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾(٣) ، وكما قيل : عليُّ بن أبو طالبٍ(٤) – رضي الله عنه – ، فإنْ قيلَ : ما وجهُ تخصيصِ هذهِ الأسماءِ من بين سائر الأسماءِ ؛ لتوطئةِ أمرِ التثنيةِ والجمعِ الذي ذكرتُ بأنْ يكونَ لهما نظيرٌ في الآحادِ في : أنَّ إعرابَ تلكَ الآحادِ بالحروفِ حتى لا ينفرَ التثنيةُ والجمعُ عن الطباعِ في إعرابهما بالحروفِ ؟

قلنا : وجههُ هو وجودُ المناسبةِ فيما بينها وبينهما من المشابهةِ في الفرعيةِ ؛ لما أنَّ الإضافةَ فرعٌ على الإفرادِ ، كما أنَّ التثنيةَ والجمعَ فرعَا الواحِدِ ، وقد ذكرنا : أنَّ في هذهِ الأسماءِ من معنى الإضافةِ في أنفسها ، فمنها ما يغلبُ عليهِ الإضافةُ ، ومنها ما يلزمهُ ، كـ (( ذو )) ، وقيلَ : إنما خصتْ هذهِ الأسماءُ بالإعرابِ بالحروفِ ؛ لأنَّ هذهِ الأسماءَ منقوصاتُ الأواخرِ ، فجُعِلَ إعرابُها بالحروفِ جبراً لذلك النقصانِ ، ولم يُفعلْ هذا الاعتبارُ في كلِّ منقوصٍ من الأسماءِ المتمكنةِ ، كـ (( دمٍ )) ، و (( غدٍ )) ؛ لما أنَّ هذا الصنيعَ وهو : إقامةُ الحروفِ مُقامَ الحركاتِ: ليس بأصلٍ في نفسهِ ، فحُفِظَ ذلكَ الاعتبارُ في الآحادِ التي لها زيادةُ مشابهةٍ بما أُعربَ بالحروفِ في أصلِ وضعهِ أولاً ، وهو : التثنيةُ ، فوجدوها في هذهِ الأسماءِ الستةِ ؛ لما أنَّ هذهِ الأسماءَ الستةَ متضمنةٌ(٥) للاثنين أولاً ، كالأبِ ، فإنه يتضمنُ الابنَ أو البنتَ مفرداً لا جمعاً ، ابتداءً ، وكذلكَ غيرهُ ، على ما ذكرنا ؛ فلذلك عوملَ هنا معاملةَ المثنَّى في الإعرابِ بالحروفِ .

---

(١) في الأصل : (( من الغرب )) والمثبت من ب وهو تصحيف .

(٢) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٨٢ ؛ والكشاف ٤ / ٨١٤ ؛ والدر المصون ١١ / ١٤٣ .

(٣) من الآية ( ١ ) من سورة المسد . المقصود : القراءة الشاذة ﴿ تبت يدا أبو لهب ﴾ .

(٤) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي أبو الحسن ، أمير المؤمنين ، رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وابن عم النبي – ﷺ – وصهره ، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة ، واستشهد سنة ٤٠ هـ . المقصود هنا : علي بن أبو طالب وإلا فلا شاهد فيه . أخباره في : الإصابة ٢ / ٥٠٧ ؛ والأعلام ٤ / ٢٩٥ .

(٥) في ب : (( متضمنة )) ساقط .

وأمَّا « فوكَ » : فأصلُه « فَوْهُكَ » – بسكونِ الواوِ – ، لِقَوْلهم[1] في الجمعِ: أفواهٌ كثَوْبٍ وأثْوابٍ ، ولو كانَ الواوُ متحركاً لقلبتْ[2] واوُهُ ألفاً ، كما في ماءٍ ، أصله « مَوَهٌ » – بالتحريكِ – ، ثم حذفوا الهاءَ لخفائها ، فصارتْ الـواوُ مُعْتَقَـبَ الحركـاتِ الإعرابيـةِ ، ولـزمَ أنْ يُقـالَ : « فَـوُكَ » – بضـمِّ الـواوِ – في الرفـعِ ، و « فَوِكَ » – بكسرها – في الجرِ ، و « فَوَكَ » – بفتحها – في النصبِ ، فعانقهُ النقلُ في الرفعِ والقلبِ ، والثقلُ في الجر ، والقلبُ في النصبِ ، كما في الباقيةِ مـن تلكَ الأسماءِ .

« الأحْماءُ » : أقاربُ الزوجِ ، مثلُ أبيه وأخيـهِ ، وفي الحديـثِ « لا يدخلـنَّ رجلٌ على أمرأةٍ ، وإنْ قيلَ حموهَا ، ألاَ حموهَا الموتُ »[3] .

وأمَّـا « ذو » أصلـهُ « ذَوَيَ » بـالتحريكِ بدليـلِ قولهـمِ في النِّسـبةِ إليـه « ذوويٌّ » ، وعند الخليلِ[4] : مسكنُ العينِ ، وقيلَ : إنما كانَ إعرابُ هذهِ الأسماءِ بالحروفِ لحرفٍ مبنيٍّ على أربعِ مُقَدِّمَاتٍ[5] : الأُولَى يجب أن يكـونَ الاسـمُ أقـلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ ؛ ليكونَ إعرابُه بالحرفِ بمنزلةِ التعويضِ ، والثانيةُ يجب أنْ يكونَ الساقطُ من ذلكَ الاسـمِ ، هـو الـلامُ ؛ حتَّـى يكـونَ للتعويـضِ واقعـاً موقعـهُ[6] ، والثالثةُ يجبُ أنْ تكونَ اللامُ الساقطةُ واواً ؛ حتَّى يكونَ انقلابُها إلى الألفِ . والياءِ أخفَّ ، والرابعُ ألاَّ يكونَ لِذلكَ الاسِم اسمٌ غيرٌ ساقطٍ منـهُ في معنـاهُ ، ويكونَ إعرابهُ بالحركةِ ، كـ« الغدِ » ، فإنَّه يقـالُ في معنـاهُ « غَـدْوٌ » ، وإعرابُـه

---

(١) في الأصل : « ولقولهم » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « لقلب » والمثبت من ب .

(٣) هذا أثرٌ مرويٌ عن عمر بن الخطـاب – رضـي الله عنـه – ومعنـاه في الصحيحـين وقـد ورد في بعض مصادره برواية « لا يخلونَّ رجلٌ بمغيبةٍ ... » . وينظر هذا الأثر في غريب الحديـث لأبـي عبيد ٢ / ٨٤ ؛ والفائق ١ / ٣١٨ ؛ النهاية لابن الأثير ١ / ٤٤٨ .

(٤) ينظر قول الخليل في الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٦٣ ؛ والهمع ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) في ب : « مراتب » .

(٦) في الأصل : « موفعاً » والمثبت من ب .

بالحركةِ ، كما ترى ؛ لأنه إذا كانَ له مثلُ ذلك الاسمِ ، قَدْ وقعت الغنيةُ في إعرابِ هذا بالحرفِ .

وقيلَ : اختلفوا في هذهِ الحروفِ فمن قائلٍ هُنَّ حروفُ إعرابٍ .

قال[1] أبو الحسن الربعي[2] : « ليستْ حروفَ إعرابٍ .

بلْ كانَ أصلُ أبوكَ « أبوُكَ » – بضم الواوِ – فنقلت الحركةُ إلى ما قبلها ؛ استثقالاً للرفعِ / ونقِلتْ في الجرِّ وقُلبتْ ياءً ، ونقِلتْ في النصبِ وقلبتْ ألفاً »[3]. [٣٠ / أ]

وقال أبو عثمانَ : « الإعرابُ » بالحركاتِ والحروفِ لإشباعِها »[4] ، وقال الفراءُ[5] والكسائيُّ : « الضمةُ : إعرابٌ بالحركةِ ، والواوُ إعرابٌ بالحرفِ »[6] .

(١) في ب : « وقال » .

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعي ، عالم بالعربية أصله من شيراز اشتهر وتوفي ببغداد له تصانيف في النحو ، منها : كتاب البديع ، شرح مختصر الجرمي ، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، توفي سنة ٤٢٠ هـ .
أخباره في : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٧ ؛ وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٣٣٦ ؛ ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٨ ؛ والأعلام ٤ / ٣١٨ .

(٣) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧ ؛ وكتاب الكافية في النحو ١ / ٢٧ ؛ والارتشاف ١ / ٤١٥ .

(٤) ينظر كتاب الكافية ١ / ٢٧ ؛ والتبيين للعكبري ص ١٩٨ ؛ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٣٥١ .

(٥) في ب : « الفراء » ساقط .

(٦) كتاب الكافية ١ / ٢٧ ؛ والمقتضب ٢ / ١٥٥ ؛ الانصاف ١ / ١٧ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٣ ؛ والهمع ١ / ١٢٥ .

وهذهِ الأقوالُ : كُلُّهَا ضعيفةٌ .

والصحيحُ : أنهـا معربـةٌ بـالحروفِ الأصليـةِ ، وهـذه الحـروفُ بـدلٌ عنهـا ، كإعرابِ التثنيةِ ، والجمعِ لحروفهما ، وإنما أُعرِبَتْ بالحروفِ ؛ لشـبهِهَا بهـا مـن حيثُ إنَّ التعـدُّدَ لازمٌ لهـا ، كالتثنيـةِ ، وجمـعِ السـلامةِ ، فكـانتْ هـذه الحـروفُ حروفَ[1] إعرابٍ ، مع أنَّهـا بـدلٌ عـن الحـرفِ السـاقطِ ، كالتـاءِ في (( أختٍ )) للتـأنيثِ ، مـع كونـهِ بـدلاً عـن المحذوفِ ، وكـالألفِ في (( الزيـدان )) ، حـرف إعرابٍ مع كونها للتثنيةِ ، ولا يصـحُّ أنْ يقـالَ إنها حـروفٌ مـن غـيرِ بـدلٍ عـن الحرفِ الأصليِّ ؛ لأنه حينئذٍ يكونُ الاسمُ المعربُ على حرفـينِ ، ولا يصـحُّ أيضـاً أنْ يقالَ : إنَّ الباءَ في (( أبوه )) و (( أباه )) و (( أبيـه )) حـرفُ إعـرابٍ ، وحـرفُ المدِّ بإشباعِ تلك الحركاتِ الإعرابيةِ ؛ لأنَّ هذا فاسِدٌ ؛ لأنَّ ذلـكَ لا يتـأتَّى إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ ، كقوله[2] :

**وإِنَّنِي حَيْثُمَـا يَثْنِـي الْهَـوَى بَصَـرِي مِـنْ حَيْـثُ مَـا سَلَكُـوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ**

أُشبعتْ ضمةُ الظاءِ للضرورةِ ، فتولدتْ حـرفُ الـواوِ ، وكذلـكَ في غـيرِهِ ، وكلامُنا في حالةِ الاختيارِ لا في حالةِ الاضطرارِ .

قـال بعضهـم : (( الْهَـنُ )) ليسـتْ مـن هـذهِ الأسمـاءِ ، فكـانتْ الأسمـاءُ المعربةُ بالحروفِ خمسةً ؛ لأنَّه ذكرَ في الصحاحِ يقول : (( هذا (( هَنُـكَ )) ، أيْ : شيئُكَ ))[3] وفي الحديث (( فأعِضُّوْهُ بِهَنِ أبيه ))[4] .

---

(١) في الأصل : (( حرف )) والمثبت من ب .

(٢) القائل هو ابن هَرْمة ، والبيت في ملحقات شعره ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ؛ والإنصاف ص ٢٣ - ٢٤ ؛ والخصائص ١ / ٤٢ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦ ؛ والمحتسب ١ / ٢٥٩ ؛ وأسرار العربية ص ٤٥ ؛ والخزانة ١ / ٥٨ ؛ والهمع ٥ / ٣٣٣ ؛ والدر ٦ / ٢٠٤ ، والبيت فيه عدة روايات في (( يشرى )) بدل (( يثنى )) وفي (( أدنو )) بدل (( أثني )) و(( حوثما )) بدل (( حيثما )) .

(٣) ينظر الصحاح : (( هنو )) ٦ / ٢٥٣٦ .

(٤) ينظر مسند الإمام أحمد ٥ / ١٣٦ ؛ وكشف الخفاء للعجلوني ٢ / ٢٤٠ ؛ والنهاية لابن الأثير ٣ / ٢٥٢ .

وقوله « **مضافةً** »[١] : احترازٌ عن كونِها مفردةً ، ومما يستوضحُ[٢] وجهَ قصدِ الجبرِ عندَ الإضافةِ ؛ لأنَّ النقصانَ عندها ، إذْ في غيرِ حالةِ الإضافةِ ينسدّ ثُلْمةُ[٣] النقصانِ بالتنوينِ ، أو باللامِ ؛ لشدةِ اتصالهما بِها وفي « كلا » مَضَافاً إلى مضمرٍ معطوفٍ على قولهِ في الأسماءِ ، أيْ : والموضعُ الثاني الذيْ اختلفَ المعربُ لفظاً بحرفٍ من المواضعِ الثلاثةِ في « كلا » حالُ كونِه مضافاً إلى المضمرِ ، فإنَّه إذا أُضيفَ إلى المضمرِ ففي الرفعِ بالألفِ ، وفي الجرِّ والنصبِ بالياءِ ، وأمَّا إذا أضيفَ إلى مظهرٍ فلم يظهر فيه الإعرابُ ، ووجهُ ذلكَ أنَّ « كلا » مفردُ اللفظِ ، مثنى المعنى ؛ بدليلِ عودِ الضميرِ إليه تارةً بلفظِ الواحدِ ، وهو : الفصيحُ ، ولغةُ التنزيلِ ، قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[٤] وفي الكشافِ ولو قيلَ: آتتا ، حملاً على المعنى لجاز[٥] ، وقال الشاعرُ :

**أُكَاشِرُهُ وأعْلَمُ أنْ كِلاَنَا عَلَى مَا سَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ**[٦]

حيثُ لم يقل أتيا ، وحريصان ، وأجري بلفظِ التثنيةِ ، كقوله :

**كِلاَهُمْا حِيْنَ جَدَّ الجريُ بَينَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا[٧] رابي**[٨]

---

(١) المفصل ص ١٦ .

(٢) في ب : « وإنما يتوضح » .

(٣) الثلمة : الخلل في الحائط وغيره ، وفي السيف ثلم ، وفي الإناء ثلم إذا انكسر من شفته شيء . ينظر الصحاح : « ثلم » ٥ / ١٨٨١ .

(٤) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الكهف .

(٥) ينظر الكشاف ٢ / ٤٨٤ .

(٦) البيت لعدي بن زيد ، وهو في سيبويه ٣ / ٧٤ ؛ والمقتضب ٣ / ٢٤١ ؛ وشرح المفصل لابن يعش ١ / ٥٤ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ١٨٨ ؛ والإنصاف ١ / ٢٠١ .

(٧) في ب : « ألفيهما » .

(٨) البيت للفرزدق في نوادر أبي زيد ص ١٦٢ ؛ والخصائص ٣ / ٣١٤ ؛ والدرر ١ / ١٢٢ ؛ والهمع ١ / ١٣٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعش ١ / ٥٤ ؛ والأشموني ١ / ٧٨ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٤٧ .

ولَمَّا كانَ لهُ إفـرادٌ لفظـيٌّ ، وتثنيـةٌ معنويـةٌ ، وهـو يضـافُ مـرةً إلى المظهـرِ ، وطوراً إلى المضمرِ : جعلوا له[1] حظاً من الإفرادِ ، وحظـاً مـن التثنيـةِ ، وصـيروهُ عند الإضافةِ إلى المظهرِ بمنزلةِ المفردِ[2] ، في عدمِ ظهورِ الإعرابِ فيه .

**فصـــارَ هُـــوَ ونَحْـوُ الْعَصَــا رَضِيْعَـــي لِبَــانِ ثَــدٍ وَاحِــدِ**[3]

وجعلوه عند الإضافةِ إلى المضمرِ بمنزلةِ المثَّنى ، فبرزا في برَّةٍ واحدةٍ .

فإنْ قيلَ : لَمَ لَمْ ينعكسْ ؟ قلنا : لأنَّ المضمرَ هو الأصلُ كالمفردِ ؛ لما أنَّ الأصلَ في الكلامِ هو الصريـحُ دونَ الكنايـةِ ؛ لأنَّ المقصـودَ مـن وضـعِ الكلامِ هو : الإفهامِ .

والإفهامُ في الصريحِ أسرعُ وصولاً إليه من الكنايةِ ، فكانَ هو أولى بالأصالةِ ، والمضمرُ فرعٌ كالتثنيةِ ، فانضمامُ الأصلِ إلى الأصلِ ، والفرعُ إلى الفرعِ ؛ لمـا فيـهِ من رعايةِ جانبِ المجانسةِ .

والجنسُ إلى الجنسِ، كما قيلَ: يميلُ. أوْ نقول ، – وهو : الأوجه – / أنَّ مـن [ ٣٠ / ب ] حَقِّ[4] « كِلاَ » أنْ تكونَ بالألفِ على كلِّ حالٍ ، كالأسمـاءِ الثلاثـةِ[5] المقصـورةِ نحو « عصا » و « رَحًى » إلاَّ أنهُ عرضَ مـا يوجـبُ إعرابَـه بـالحرفِ إذا أُضيـفَ إلى المضمرِ ؛ لصيرورتهِ تابعاً للمثنى حينئذٍ ضرورةَ أنَّ ضميرَ المثنى يقتضـي ذلـكَ، والمثنى حكمهُ من الإعـرابِ ذلـك ، فكـذا تابعُـه المؤكِّـدُ ، نحـوُ : جـاءَ الرجـلانِ كلاهُما ، ولا تقولُ جاءَ كلاهما ، ضـرورةَ أنَّ الضمـيرَ يقتضـي مرجوعـاً إليـه ، بخلافِ ما إذا أضيفَ إلى المظهرِ ؛ لأنَّـه لا يجـري علـى المثَّنـى ، فـلا يقـالُ : جـاءَ الرجلانِ كـلا الرجلين ، ولمـا اعتبر لفظُـهُ وهـو : مفـردٌ كـان إعرابُـه تقديريـاً ،

---

(١) في ب : « له » ساقط .

(٢) في ب : « المفرد » ساقط .

(٣) لم أهتد إلى تخريجه في ما لدي من مصادر .

(٤) في الأصل : « حق » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « الثلاثة » والمثبت من ب .

كـ(( العصا )) ، وقوله في " المصباح "[1] : وإذا أضيف إلى المظهر : كـان حكمه حكم العصا لفظاً[2] .

قالَ صاحبُ المقتبسِ : (( ورأيتُ في حاشيةٍ مكتوبـةٍ بخـطِّ الإمـامِ نجـمِ الدِّيـن الصلاحي ، قوله : (( لفظاً )) احترازٌ عن الخطِّ أيْ : يكتبُ حالَ الرفـعِ بـالألفِ ، وفي حالِ النصبِ والجر بالياء ، كما إذا أضيفَ إلى المضمـرِ ، وهكـذا ذكـرهُ ابـنُ درستويه[3] أيضاً في كتـابِ الكتَّـاب[4] ، ثـم قـال : و (( كلتـا )) كذلـك ، وأرى الناسَ يتخبطُونَ في تأويلِ قوله لفظاً ))[5] سوى[6] هذا ، فلا يلتفتُ إليهِ ، والألـفُ في " كلاَ " ليستْ بألفِ التثنيةِ ؛ لما ذكرنا : أنَّه مفردُ اللفظِ ، وذهبَ الكوفيون[7] إلى أنها ألفُ التثنيةِ ؛ بدليل أنها تنصرفُ بصرفِ ألـفِ مسـلمانِ ، نحـو : جـاءني كلاهُما ، ورأيت كليهما ، وهذا خطأٌ منهم ؛ إذْ لوْ كانَ كمـا زعمـوا لا تقلـبُ ألفهُ مع المظهرِ أيضاً ، ولا يُقالُ في النسبةِ إلى (( كلا )) : كَلَـوِيٌّ ، كمـا يقـال في النسبة إلى (( عصا )) : عَصَوِيٌّ ، ولو صحَّ مـا ذهبـوا إليـه لقيـل (( كلـي )) ؛ لأنَّ نسبةَ المثنى والمجموعِ توجبُ سقوطَ حرفي التثنيةِ والجمعِ ونونيهما ، على ما يجيء في المنسوب – إن شاء الله تعالى – .

---

(١) كتاب المصباح لبرهان الدين المطرِّزي .

(٢) ينظر المصباح للمطرزي ص ٤٥ .

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستويه بن المرزبـان أبـو محمـد محمـد علمـاء اللغـة فارسي الأصل اشتهر وتوفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ له تصانيف كثـيرة منهـا : تصحيـح الفصيـح وكتـاب الكتاب ، والإرشاد في النحو .

أخبـاره في : بغيـة الوعـاة ٢ / ٣٦ ؛ وإشـارة التعيـين ص ١٦٢ ؛ وإنبـاه الـرواة ٢ / ١١٣ ؛ والأعلام ٤ / ٧٦ ؛ ومعجم المؤلفين ٦ / ٤٠ .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ٣٤ / ب .

(٥) كتاب الكتاب لابن درستويه ص ٤٦ .

(٦) في ب : (( سوى ذكره )) .

(٧) ينظر الكافية في النحو ١ / ٣٢ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٣٩ .

فإنْ قيلَ : قولُهُم : (( كلتا )) يؤذنُ بصحةِ ما قالوا ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا تتقدمُ على لامِ الكلمةِ ، وإنما يتقدم على ألفِ التثنيةِ كمسلمتانِ قلنا : في تاء (( كلتا )) وجهانِ : أحدُهما : أنها تنقلب[1] على الواوِ ، والتي انقلبتْ الألفُ عنها في (( كلا ))[2] ، لما أنَّ التاءَ تبدلُ من الواوِ ، كما في (( تُراثٍ )) ، و (( تُخمَةٍ )) ، و(( تُكلان )) ؛ بدليلِ قولهم : كلوان .

والثاني عن الياءِ الممكنِ انقلابُ الألفِ عنها في (( كلا )) ؛ لجوازِ الإمالةِ فلا يكونُ تاءُ (( كلتا )) نظيرَه التاءُ في مسلمتانِ .

فإنْ قيل : فما هذه الألفُ التي بعدَ التاءِ ؟ قلنا : للتأنيثِ كألفِ ذِكرَى ؛ بدليلِ قولهم[3] : في النسبةِ[4] (( كلتيْ )) ، و (( كلتوي )) ، كـ (( ذِكْرَىّ )) ، و (( ذِكْرَوِي )) ، ويجوز أنْ يكونَ جمعاً بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنه كما في قوله :

**هُمَا نَفَثَا[5] في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[6]**

فإنه جمعٌ بينَ العوضِ ، وهو الميمُ ، والمعوَّضِ عنهُ وهو الواوُ في (( فوه )) في التثنيةِ والجمعِ على حدِّها ، أيْ : على حدِّ التثنيةِ ، وهو الجمعُ السالمُ ؛ لما أنَّ

---

(١) ينظر التفصيل في مسألة (( كلا )) ابن يعيش ١ / ٥٤ ، ٥٥ ؛ شرح الكافية للرضى ١ / ٩٢ ، ٩٣ ؛ والهمع ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) في ب : (( كلى )) .

(٣) تنظر قلب التاء في كلتا في : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ ؛ الممتع ١ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ ؛ وشرح الملوكي ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ؛ وشرح الشافية للرضي ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) ينظر النسبة إلى (( كلا )) في شرح الشافية للرضي ٢ / ٧٠ .

(٥) في ب : (( بعثاني )) .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

*** على النَّابِحِ العَاوي أشدَّ رِجَامِ ***

وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٢١٥ ، ورواية الديوان (( تفلا )) بدل (( نفثا )) وهو في اللسان (( فوه )) ١٣ / ٥٢٦ ؛ والمقتبس لوحة ٣٤ / ب ؛ والإقليد ١٩ / أ ؛ والكتاب ٣ / ٣٦٥ ؛ والمقتضب ٣ / ١٥٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٥٨ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٥ ؛ والأشباه والنظائر ١ / ٢١٦ .

الجمعَ السالَمَ لا يـأتي إلاّ أنْ يكـونَ مفـردهُ سـالمَ البنـاءِ ، كالتثنيـةِ ، فكـانَ الـواوُ والنـونُ في مسـلمون ، كـالألفِ والنـونِ في مســلمانِ ، وإنمـا جعـلَ إعرابهُمَـا بالحروفِ ؛ لما ذكرنا أنَّهما فرعانِ على الواحدِ ، كما أنَّ الإعرابَ بالحروفِ فرعٌ على الإعرابِ بالحركةِ .

فإنْ قيلَ : سلّمناّ ذَلك ، ولكنْ ما وجهُ تعيينِ الألفِ لرفعِ التثنيةِ ، والواوِ لرفع الجمعِ والياءِ للجرِّ والنصبِ فيهما ؟ قلنا : ذاكَ لمعنًى لطيفٍ وسِرٍّ شريفٍ ، وهوَ : أنَّك إذا أردتَ التثنيةَ والجمعَ : لزمكَ أنْ تغيرَ الواحدَ بنـوعِ تغيـيرٍ لا محالـةَ ؛ لئـلا يلزمَ الالتباسُ بينهما وبينَ الواحدِ ، وأنْ يكونَ ذلكَ التغيـيرُ بالزيـادةِ ؛ لأنّ المعنـى قد زاد ، وأنْ يكـونَ التغييرُ في آخرِ الاسـمِ ؛ لأنَّ التغيـيرَ إلى الأطـرافِ أسـبقُ ؛ لكونِ الحشوِ متحصِّناً .

ألا ترى : إلى اختصاصِ الاختـلافِ المثلـثِ الـذيْ هـو الإعـرابُ بـالأواخرِ ، ولأنَّ الابتـداءَ بالسـاكنْ متعـذّرٌ ، وهـذه الزيـادةُ سـاكنةٌ ؛ لأنَّ الحـروفَ في أولِ الأحوالِ ساكنةٌ ، فتعينَ : الآخرُ لذلك ، وأنْ يكونَ الزائدُ من حروفِ المدِّ لكون الزيادة[1] مستلزمةً للثقلِ ، وكون هذهِ الحروفِ حقيقـةً بذواتِهـا ؛ بدلالـةِ تولدهـا عند إشباعِ الأنفاسِ المختلفةِ ، ما يجانسها بحيالها ، وكثرةِ دَوْرِهـا علـى الألسـنِ ، وأنْ يكونَ في هذهِ الحروفِ دليلٌ على الإعـرابِ ؛ ليكـونَ جمعـاً بـين العِوَضَيْـنِ ، فكان فيه سلوكُ وتيرةٍ للإيجازِ والاختصارِ ؛ لقيامِ شيءٍ واحدٍ مقامَ شيئين ، وهمـا : الدلالةُ على التثنيةِ أوْ الجمعِ وعلى الإعرابِ مع صونِ حروفِ المدِّ عن التحريكِ ، إذْ هي آتيةٌ لذلكَ ؛ لأنَّ حرفَ المدِّ ما يكونُ من تلك الحروفِ الثلاثـةِ سـاكناً ، وحركةَ ما قبلها من جنسهِ ، كالألفِ في : « قال » والواو في : « يقولُ » واليـاء في : « فقيلَ » ؛ لكنَّ هـذهِ الحـروفَ ثلاثـةٌ ، وأحـوال[2] التثنيـةِ والجمـعِ سـتٌ : ثلاثٌ في المثنى ، وثلاثٌ في الجمعِ ، فلزمَ : الاشتراكُ في كلٍّ من تلكَ الحـروفِ ،

---

(١) في الأصل : « الزائدة » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « أحوال » والمثبت من ب .

والاشتراكُ خلافُ الأصلِ فيجب : أنْ يكونَ الاشتراكُ في بعضٍ منهنَّ دونَ بعضٍ؛ تقليلاً لمخالفةِ[1] الأصلِ بقدرِ الإمكانِ ، وكانتْ الياءُ هي الخليقةَ بالاشتراكِ ؛ لكونها مستويةَ النسبةِ إلى مخرجي أُختيها ؛ لأنها من وسطِ المخارجِ ، والألفُ من مبدئها ، والواوُ من منتهاها ، وبين الجر والنصبِ قرابةٌ مشتبكةٌ ليستْ بين واحدٍ منهما وبينَ الرفعِ ؛ لأنَّ كلاًّ منهما عَلَمٌ للفضلةِ في نحو : ذهبتُ بزيدٍ ، وأذهبتُ زيداً بخلافِ الرفعِ ، فإنه علَمٌ للفاعلِ ، وهو ليس بفضلةٍ وكان الألفُ أوْلى بالتثنية لوجهين : أحدُهما : أنَّ الألفَ قبلَ أختيها في المخارجِ، والتثنيةُ قبلَ الجمعِ ، فأُعطِيَ الأسبقُ للأسبقِ . والثاني أنَّ صيغةَ المثنّى أكثرُ استعمالاً ، والألف أخفُّ .

أمَّا كونُها أكثرَ استعمالاً[2] ؛ فلأنه يجيءُ في كلِ موضعٍ في الأسماءِ ، والصفاتِ ، والأعلامِ ، وفي العقلاءِ ، وغيرِهم ، وهذا[3] الجمعُ : لا يعُمُّ هذهِ[4] المواقعَ كلَّها ، أوْ تقولُ : عَيَّنُوا الواوَ لرفعِ التثنيةِ والجمعِ أولاً ؛ إقامةً لها مُقامَ جزئيها[5] ، ثم[6] فتحوا ما قبلَ الواوِ في التثنيةِ ؛ لما يجيءُ فلما انفتحَ ما قبلَ واوِ التثنيةِ ، انقلبَتِ الواوُ ألِفاً ، مع فواتِ شرطِ الانقلابِ ؛ لفواتِ تحرُّكِ المعتلِّ .

ألا ترى : إلى « قول » لم تقلبْ واوُه ؛ لسكونِها ، وإلى « قال » انقلبتْ ألفاً[7] ؛ لتحركها ؛ لأنَّها « قَوَلَ » ، إذْ في عدمِ الانقلابِ : وقوعُ الالتباسِ بين صيغتهما وصيغةِ الجمعِ فيما كانَ آخرُ الاسمِ ألفاً ، كـ« أَعْلَوْنَ » في جمع أعلى ، وعُيِّنَتِ الياءُ للجرِ والنصبِ فيهما ؛ لما ذكرنا من القرابةِ ؛ لكن للجرِّ بطريقِ

(١) في ب : « لمخالف » .
(٢) في ب : « استعمالاً » ساقط .
(٣) في ب : « وهذه » .
(٤) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .
(٥) في ب : « جزؤها » .
(٦) في ب : « ثم » ساقط .
(٧) في الأصل : « ألفاً » ساقط والمثبت من ب .

الأصالةِ ، وللنصبِ بطريقِ التبعيةِ ؛ لأنَّ الكسرةَ جزءُ الياءِ بشهادةِ تولدهَا من إشباعِهَا ، والمصوغُ من الشذورِ أجزاؤُهُ ذَهبيةٌ لا فِضِّيةٌ ، فكذا المتولِّدُ من الكسراتِ أجزاؤه كسريةٌ ، وعُيِّنَتِ الواوُ للرفعِ في الجمعِ ؛ لكونها مناسبةً للجمعِ ، من حيثُ المخرجُ والاستعمالُ .

أمَّا المخرجُ فلأنَّها من جمعِ الشفتينِ ، وأمَّا الاستعمال فلأنَّ الواوَ للجمعِ في مواضعَ على ما عُرِفَ .

وأمَّا تعيينُ ما قبلَ الياءِ في المثنَّى بالفتحِ ، وفي الجمعِ بالكسرِ فللفرقِ ، والمثنى بالفتحِ أولَى ؛ لما مرَّ أنهَّ أكثرُ بالنسبةِ إلى هذا الجمعِ ؛ ولأنَّ الياءَ عديلةُ الألفِ ، وما قبلَ الألفِ[1] مفتوحٌ ، فكذا ما قبلَ عديله ، وهو الياءُ ، ولا اعتبارَ للفرقِ بحركةِ النونِ ؛ لأنَّ هذهِ النونَ تثبتُ وتزولُ ، وأمَّا كسرُ النونِ فإنَّ حقَها السكونُ ، وكسرُ أحدِ الساكنين هو الأصلُ ، والفتحُ فيهِ[2] فرعٌ ، فأُعْطِيَ المقدمُ المقدمَ[3] ، وفي التثنيةِ والجمعِ مباحثٌ يَأتيك من بعدُ - إنْ شاء الله تعالى - واختلافه محلاً في نحو « العصا » و « سُعدى » يريدُ : أنَّ كلَّ اسمٍ في آخرهِ ألفٌ كمثاليه[4] لا يظهرُ فيه الإعرابُ لفظاً ؛ لامتناعِ / الألفِ من الحركةِ ، وهذا النوعُ من الأسماءِ يسمَّى : مقصوراً ؛ [ ٣١ / ب ] لأنه حبسَ من الحركةِ ، مأخوذٌ من القصرِ وهو الحبسُ ، ومنهُ امرأةٌ مقصورةٌ ، أيْ : مُخَدَّرَةٌ .

---

(١) في الأصل : « وما قبل الألف » ساقط والمثبت من ب .

(٢) أي الفتح عند التقاء الساكنين فرع عن الكسر ؛ لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر . ينظر الكتاب ٤ / ١٥٢ ، ١٥٤ ؛ شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣٥ ، ٢٤٢ .

(٣) في الأصل : « المعدم » والمثبت من ب .

أي أعطي المثنى الكسر الذي هو الأصل ؛ لأنه مقدم على الجمع .

(٤) في الأصل : « كمثاله » والمثبت من ب .

فإنْ قيلَ : فما بالهم عدُّوا نحو (( العَصا )) و (( سُعْدَى )) من المعربـاتِ ، و لم يعدُّوا : المبنيَّ منها ، معَ أنَّ كلَّ[١] واحدٍ من الموضعينِ ليسَ فيه الإعرابُ موجوداً، من حيثُ اللفظ[٢] ؟ قلنا : هذا النوعُ من المعربِ لا يخْلو من : أنْ يلحقَه التنوينُ؛ إذا لَمْ يكنْ فيه مانعٌ ، وإن لم يلْحقْهُ ، فالفرقُ[٣] بينهُما من حيثُ إنَّ المبنيّ هو الذيْ امتنعَ إعرابُه لمناسبةِ المبنيِّ للأصلِ[٤] ، وهو : الحرفُ ، ولا كذلك هذا النوعُ من المعربِ ، فامتناعُ إعرابِهِ لامتناعِهِ على آخرِه ، و(( القـاضي )) في حـالتِي الرفـعِ والجرِّ ، وإنَّما سُكِّنَ نحوُ (( القاضِي )) في الجرِّ والرفعِ[٥] ؛ لتضاعفِ الثقـلِ بتحـركِ المعتـلِّ ، مـع اجتمـاع الكسرِ والضـمِّ في جـاءَني القـاضي ، وبحركـةٍ مـع تـوالي الكسراتِ في مررتُ بالقاضي ، وإحدى الكسراتِ نفسُ الياءِ .

أمَّا في النصبِ فلا يضاعفُ ؛ الثقلِ[٦] ؛ لخفةِ الحركةِ العلويةِ ، فصـارتْ اليـاءُ في رأيتُ القاضيَ ، كياءِ الضاربِ في تحمُّلِ الحركةِ .

وقيل : الاختلافُ المحلِّي يكون تارةً للتعذرِ ، وتـارةً للاستثقالِ ، فـالتعذرُ في مكانين : أحدُهما : نحوَ (( العصا )) فيكون معرباً تقديراً في جميعِ وجوهِهِ ؛ لتعذرِ الحركةِ على الألفِ ، والياءِ في[٧] مـا آخرهُ يـاءُ المتكلـمِ نحـو : (( غلامـي )) وهـو معربٌ بالحركاتِ تقديراً ؛ لأنه قد استحقَ مـا قبلَ اليـاءِ فيـه الكسرُ قبلَ مجـيءِ الإعرابِ ، فلما جاءَ الإعرابُ وجدَ محلَّهُ ينافي وجودهُ فوجـبَ تقديـرهُ كـالألفِ ؛

---

(١) في ب : (( كل )) ساقط .

(٢) ينظر التخمير ١ / ٢٠٥ .

(٣) في ب : (( والفرق )) .

(٤) في الأصل : (( الأصلي )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( والرفع والجر )) تقديم وتأخير .

(٦) في الأصل : (( للثقل )) .

(٧) في ب : (( في )) ساقط .

إذْ لا يمكنُ أنْ يكونَ الحرفُ الواحدُ مضموماً مكسوراً(1) ، [ ولا مفتوحاً مكسوراً ](2) ولا مكسوراً بكسرتينِ ، فلما تعذَّرَ ذلكَ : وجبَ تقديره(3) ، ومن زعمَ أنَّه مبني غَلِطَ(4) ، فإنَّ الإضافةَ إلى المضمرِ لا توجبُ البناء(5) ، كما في غلامكَ وغلامه .

---

(١) في ب : « ومكسوراً » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) في ب : « تقديره » ساقط .

(٤) القول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم ، فقد قال فيه بعض العلماء مثل صدر الأفاضل الخوارزمي ، والفارسي ، والزمخشري ، وذهب جماعةٌ من النحاة بأنه معربٌ مثل : ابن مالك في شرح التسهيل ، وابن هشام ، في شذور الذهب ، وابن الحاجب .
ينظر في تفصيل هذه المسألة : التبيين عن مذهب النحويين الكوفيين والبصريين ص١٥٠ فما بعدها ؛ والخصائص لابن جني ٢ / ٣٥٦ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٤ ؛ والتصريح ١ / ٤٧ ؛ وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٩ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٩ ؛ والتخمير ٢ / ١٣٣ ؛ والمقتصد ١ / ١٦٢ .

(٥) في الأصل : « بناء » والمثبت من ب .

# [ بابُ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ ] (*)

وأمّا المعربُ محلاً للاستثقالِ فما آخرهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ ، وذلكَ في حالتي الرفعِ والجرِّ ، نحوُ : جاءني « قاضٍ » ، و« مررت بقاضٍ » ، وكانَ يمكنُ أنْ يقال : « قاضيٌ » و « قاضيٍ » ؛ إلا(١) أنه مستقلٌ ، فرفضَ لاستثقاله ، وقد جاءَ عليه شيءٌ في الشواذِ، إذْ يأتي في آخرِ الكتابِ -إن شاءَ الله تعالى- ثم حُذفتِ الضمةُ والكسرةُ عن الياءِ ، فالتقَى ساكنان(٢) ، هي والتنوينُ بعدها ، فحذفتْ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، فكانت(٣) هي أولَى بالحذفِ ؛ لعدَمِ استقالالها بفائدةٍ ؛ للاختزالِ للانفطاعِ ، يقال : اختزَلَهُ عن القومِ ، والانخزالُ مطاوعٌ لهُ ، فظاهرُ كلامِ المصنِّفِ بقوله : « **والاسمُ المعربُ على نوعين** »(٤) إلى آخرِه ، كان قسمة حاضرةٌ لجميعِ أنواعِ المعربِ ؛ لأنَّ المعربَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ منصرفاً ، أو غيرَ منصرفٍ ، ثم تفسيره كلٌّ واحد من القسمين ينفي الحصر ؛ لأنه فسَّر المنصرفَ(٥) بأنه : الذي تدخله الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ ، وغيرَ المنصرفِ بأنه : الذي يدخلُه الرفعُ والنصبُ ، ولا يدخلُهُ(٦) التنوينُ ؛ لعدَمِ(٧) شبَهِ الفعلِ ، فعلَى هذا تبقى أسماءٌ كثيرةٌ لا تدخلُ تحتَ واحدٍ منهما : منها : جمعُ المذكرِ السالمِ ، فإنه لا تدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ ، فينبغي أن لا يكونَ منصرفاً ، ثم هو لا يُخَزلُ عنه

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) في ب : « لا انه » .

(٢) في الأصل : « ساكنين » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « وكانت » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٦ .

(٥) في ب : « المنصرف » ساقط .

(٦) في ب : « لا يدخله الجر » .

(٧) في ب : « لعدم ساقط » .

الجرُّ والتنوينُ ؛ لأنَّه لم يكنْ فيه الجرُّ والتنوينُ من الأصلِ حتَّى يختزلا عنه ، فلا يكونُ غيرَ منصرفٍ فلا تدخل تحت واحدٍ منهما ، وكذلكَ جميع ما أُعربَ بالحروفِ لا يدخلُ فيما ذكرَ ، فعلمَ بهذا : أنَّه لم يردْ به الحصرَ ، بل أرادَ: أنَّ الأسماءَ المعربةَ منها ما هو منصرفٌ ، ومنها ما هو غيرُ منصرفٍ[١] ، و لم يتعرضْ لما عداهما لِما أنَّ المقصودَ هذانِ النوعانِ ، فيجوز : أنْ يكونَ[٢] الجوابُ عن هذَا الاعتراضِ أنْ يقالَ : حصرُ المعربِ على هذينِ مستقيمٌ ؛ لأنَّه أرادَ بذلكَ المعربَ، الذي ذكر، المعربُ الذي هو مختصٌّ بالإعرابِ هو الحركاتُ لا الحروفُ، فكانَ تقديرُهُ : والاسمُ المعربُ الذي إعرابُهُ بالحركاتِ على نوعينِ، قولهُ « **لشبه الفعلِ** »[٣] فوجهُ الشبهِ أنَّ الفعلَ بعد الاسمِ ؛ لأنَّه مأخوذٌ من المصدرِ وكلُّ واحدٍ من أسبابِ منعِ الصرفِ ثانٍ للأولِ ، فإذا تحققَ في الاسمِ[٤] سببانِ / منها ، [٣٢ / أ] صار : مشابهاً للفعلِ في الفرعيةِ ، ويختزلُ[٥] عنهُ التنوينُ الذي هو علمُ التمكُنِ ، لا بمعارضةِ حرفِ التعريفِ والإضافةِ ، أمَّا الجرُّ فإنما[٦] يمتنعُ تبعاً لامتناعِ التنوينِ ؛ لارتضاعهما[٧] ضرعاً واحداً ، وهو الاختصاصُ بالاسمِ ، ويحققُ التفاوتَ بينهما

---

(١) اختُلِفَ في الممنوع من الصرف إذا عرف بـ" أل " أو أضيف هل يبقى غير منصرف أم ينصرف، فبعض النحاة يمنعون صرفه مثل : سيبويه وابن مالك ، وذهب جماعة بأنه مصروف مثل المبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي وهذا أظهر الأقوال وأصحها .
ينظر في تفصيل هذه المسألة : التبيين للعكبري ص ١٦٤ ؛ سيبويه ١ / ٢٢ ، ٣ / ٢٢١ ؛ والمقتضب ٣ / ٣١٣ ؛ والأصول ٢ / ٧٩ ؛ والهمع ١ / ٧٦ ، ٧٧ ؛ وابن يعيش ١ / ٥٨ ؛ التصريح ١ / ٨٥ .

(٢) في ب : « هذا » .

(٣) المفصل ص ١٦ .

(٤) في الأصل : « اسم » والمثبت من ب .

(٥) الاختزال : الاقتطاع . ينظر الصحاح « خزلَ » ٤ / ١٦٨٤ .

(٦) في ب : « فإنه » .

(٧) في الأصل : « لارتضاعهما » .

في نحوِ : « راقودٌ خَلاًّ » ، بتنويـن الراقـودِ(١) ، لا بجـرِّ الخَـلِّ ، وراقـودُ خـلٍّ بجـر – الخَلِّ(٢) – لا مع تنوينِ(٣) الراقودِ .

وقالَ عبدُ القاهرِ : المقصودُ(٤) فيما لا ينصرفُ : أنْ يمنعَ التنوينُ الذي هو علَمُ التمكنِ ، والجرُّ ليسَ عَلَمَ التمكنِ ؛ لأنَّ الاسمَ يكونُ متمكنـاً ولا يكـونُ مجـروراً كالمرفوعِ والمنصوبِ معَ التنوينِ .

وأمَّا التنوينُ فإنَّه : عَلَمُ التمكنِ والأوَّليةِ ؛ لأنَّ المعرفَ بالامِ ليسَ بـأولٍ ؛ لأنَّ التعريفَ أحدُ الأسبابِ(٥) الذي به يصيرُ الاسمُ ثانيـاً لأولٍ(٦) ، فعُلِمَ : أنَّ التنويـنَ علمُ التمكنِ والأوليةِ ، والجرَّ تبعيةٌ ؛ لما بينهما من المؤخاةِ ؛ لأنَّ المجرورَ أبداً يقـومُ مقامَ التنوينِ ، فإنَّ أصلَ قولكَ : غلامُ زيدٍ ، غلامٌ لزيدٍ ، وإنْ زيفَ بعضهم هـذا التقديرَ على ما يأتي ذلك المرفوعُ(٧) ، والمجرورُ ، فـإذا سـقطَ التنويـنُ سـقط معَـهُ الجرُّ المؤاخي له ؛ لأنَّ المشابهةَ للفعل حصلتْ بسببينِ ، فأحبُّوا أن يُظهروا الحكـمَ فيه في شيئينِ ، فأسقطوا التنوينَ مقصوداً ، ومنعوا الجرَّ تبعاً .

هذا الذي ذكرهُ فيما إذا كانت الرِّوايةُ فيمتنع عنه الجرِ مع التنوينِ .

وأمَّا على روايةِ هذا الكتابِ بقوله ويختزلُ عنهُ الجرُّ والتنوينُ بالواو ، فإشـارةٌ إلى : أنَّ الجرَّ أيضاً مقصودٌ بالمنعِ ، كالتنوينِ ، ووجهُ ذلك هو أنَّ الجرَّ ركـنٌ مـنْ أركانِ الإعراب ، والإعرابُ يمكنُ بدليلِ أنَّ غيرَ المتمكنِ لا يقعُ إلاَّ علـى الأسماءِ المبنيةِ ، فساغَ أنْ يُقالَ إنَّ بابَ ما لا ينصرفُ لَّما ضاهَى الفعلَ مُنع التنويـنَ الـذي

---

(١) الراقود : دنٌّ كبير طويل الأسفل كهيئة الإردبة يُسيَّعُ داخله بالقار . ينظر الصحـاح « رقـد » ٢ / ٤٧٦ .

(٢) في ب : « بخل » .

(٣) في ب : « لا مع التناوب » .

(٤) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١١٣ ، ١١٤ ، ٢ / ٩٦٦ ، ٩٦٧ .

(٥) في الأصل : « أسباب » والمثبت من ب .

(٦) ثانياً لأول أي : فرعٌ لأصل ، لأنَّ الأصل التنكير والتعريف فرع له . ينظر المقتصد ١/١١٥ .

(٧) في ب : « دون المجرور والمرفوع » .

هو علم التمكن ، ومُنِعَ بعضَ وجوهِ الإعرابِ الذي ليس هو في الفعلِ أيضاً ، وهو : الجرُّ ، فلما مُنِعَ ما لا ينصرفُ الجرَّ أريدَ تحريكه ؛ لئلا يلزمَ المهروبُ عنهُ ، وهو : السكونُ الذي هو الأصلُ في باب البناء ، فحرِّكَ بالفتحِ ؛ لِخِفَّتِه مع أنَّ بينَهُ وبينَ الجرِّ تآخياً .

ألا ترى إلى استواءِ[1] الجرِّ ، والنصبِ في مُسْلِمَيْنَ ، ومُسْلِمِين ، ومُسْلِمَاتٍ ، وعبارةُ المصنِّفِ « **وكان في موضعِ الجرِّ مفتوحاً** »[2] .

قال بعضُهم : هذا تسامحٌ منهُ في العبارةِ ، فحقه أنْ يقالَ : منصوباً ؛ لأنَّ الفتحَ ليس من حركاتِ الإعرابِ ، بل من حركاتِ البناءِ ، وما لا ينصرف ليس بمبنيٍّ ، والحقُّ أنَّ استعمالَ الفتحِ هنا[3] تحقيقٌ ، وتلقِّيه بالقبولِ حقيقٌ ؛ لأنَّه قدْ استقرَّ أنَّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ : لا تدلُّ على الحركاتِ فقط ؛ ولكنْ تدل عليهَا مقترنةً بالدلالاتِ على معانٍ مخصوصةٍ ، فإذا قلتَ : فالاسمُ مرفوعٌ ، فالمراد أنَّ[4] فيه ضمَّةً دالةً على معنى مخصوصٍ ؛ كالفاعليةِ ، والمبتدأِ ، وتزولُ هي بزوالِ ذلك المعنى ، كرأيتُ زيداً في جاءني زيدٌ .

ألا ترى أنه[5] لما طرأتْ المفعوليةُ رأيتَ الفاعليةَ ، وزائلة[6] بتلك الحركةُ الدالةُ عليها ، وكذا الكلامُ في المنصوبِ والمجرورِ بخلافِ الضمِّ والفتحِ والكسرِ ، فإنكَ إذا قلتَ : مضمومٌ ، فالمراد أنَّ فيه ضمةً لا غيرُ ، بمنزلةِ أن تقولَ : ممدودٌ مثلاً ، في أنكَ تقصدُ في الفصلينِ صفةَ اللفظِ ، لا كونَه[7] دالاً على أمرٍ ، ومن المعلومِ أنَّ الفتحةَ في مررتُ بأحمدَ لا تدلُّ على ما تدلُّ عليه الفتحةُ في : رأيتُ

---

(١) في الأصل : « الستر » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١٦ .

(٣) في ب : « هنا » ساقط .

(٤) في الأصل : « أن » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « أنه » ساقط .

(٦) في الأصل : « زائلت تلك » .

(٧) في ب : (( لا لكونه )) .

(( أحْمَدَ )) ، من المعنى ، فإنَّ (( أحمدَ )) ، في مررت[١] بـ(( أحمدَ )) ، مضافٌ إليه، والفتحةُ / في : رأيتُ (( أحمدَ )) ، عَلَمُ المفعوليةِ ، فلما لَمْ تدلَّ الفتحةُ في : [ ٣٢ / ب ] بـ(( أحمدَ )) على المعنى الذي[٢] لأجلِهِ سُمِّيَتْ نصباً

قال صاحبُ الكتاب : (( **وكان[٣] في موضِعِ الجرِّ مفتوحاً** ))[٤] ، كما تقول: كان الاسمُ في موضعِ الجرِّ محركاً بالفتحةِ ، أيْ : في الحركةِ العلويةِ ، من غيرِ أنْ يتعرضَ لكونهِ[٥] مبنياً ، وإذا قُلتَ ، وكانَ في موضعِ الجرِّ منصوباً ، لَمْ يصحَّ ؛ إذْ هو بمنزلةِ قولكَ : وكان في موضعِ الجرِّ مفعولاً ، وهذا لا يصحُّ إلاَّ إذا أضيفَ .

هذا استثناءٌ من قولهِ : يُختزَلُ عنهُ الجرُّ[٦] في جميعِ الأحوالِ ؛ إلاَّ في هذهِ الحالةِ[٧] أيْ : لا يحركَ إذْ ذاكَ بالفتحِ ، بلْ ينجرُّ ، وهذا لأنَّ الجرَّ إنما مُنعَ لشبهِ الفعلِ ؛ وبالإضافةِ ؛ ولامِ التعريفِ زالَ الشبهُ ، فيعودُ إليه ما مُنعَ للشبهِ .

فأمَّا التنوينُ فامتناعُه لوجودِ المانعِ ، ويَرِدُ على هذا[٨] الوجهِ حرفُ الجرِّ ، فإنَّهُ من خصائصِ الاسمِ ، فبدخولِه : يزولُ الشبهُ ، ومعَ ذلك لا يعودُ ما أُخِذَ للشبهِ، وهو الجرُّ والتنوينُ .

والجوابُ عن هذا أنَّ لامَ التعريفِ والإضافةَ : أشدُّ تغييراً للاسمِ من حروفِ الجرِّ ، فيكونانِ أقوَى في الإبعادِ عن الفعلِ ؛ لجعلهما النكرةَ معرفةً ، بخلافِ حرفِ الجرِّ ، فإنَّه لا يَحْذِفُ من هذا النحوِ شيئاً ، فلم يبعدْ بدخوله ؛ ولأنَّ حرفَ الجرِّ : جاءَ لتوصلِ الفعلِ إلى الاسمِ ، فقولكَ : ذهبت بزيدٍ ، بمنزلةِ : أذهبتَ

---

(١) في الأصل : (( مررت )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( الذي )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( في )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٦ .

(٥) في الأصل : (( كونه )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( الجر أي يختزل عنه )) .

(٧) في ب : (( الحال )) .

(٨) في ب : (( هذا )) ساقط .

زيداً ، فلكون[١] الباء[٢] معدودةً في جملةِ الفعلِ ، من حيثُ المعنى ، كهمزةِ أذهبتَ ، وأمَّا اللامُ[٣] فمن جملةِ حروفِ الاسمِ ، فبدخولهِ على ما لا ينصرفُ : يزولُ الشبهُ الذي بينَه وبينَ الفعلِ ، فينجَرُّ ، واسمُ المتمكنِ يجمعُها[٤] . قيلَ الاسمِ يجمعهما المتمكنِ، هو الاسمُ الذي لا يشبهُ الحرفَ، ولا ينضمُّ معناهُ، وهو قسمانِ : منصرفٌ ، وغيرُ منصرفٍ ، والأمكن[٥] هو : الذي تلحقُهُ الحركاتُ الثلاثُ ، والتنوينُ . متى : اجتمعَ فيه اثنان[٦] من السببِ ، كلُ واحدٍ من هذهِ الأشياءِ تسمَّى سبباً في اصطلاحِ النحويين[٧] ؛ وإن لم يكنْ بانفراده مستقلاً في: إثباتِ غيرِ الانصرافِ، وقوله[٨]: « **وما فيه سببان** »[٩] ، دليل على أنَّ[١٠] كلَّ واحدٍ يسمَّى سبباً ، ثم إنما لمْ يكنْ السببُ الواحدُ مانعاً من الانصرافِ؛ لأنَّ الاسمَ الذيْ فيه سببٌ واحدٌ يكونُ متمايلاً بينَ الأصلِ ، وهو الانصرافُ ، وبين الفرعِ وهو : عدمُ الانصرافِ ، فيجرُّ بهِ الأصلُ إلى نفسه ؛ لِمَا به من قوةِ الأصالةِ فيعارضهُ الفرعُ بما حصل له من السببِ الواحد قوةُ المقابلةِ ؛ فلذلكَ ترَدَّدَ الاسمُ بينهما ، وعند الترددِ : يبقى[١١] ما كانَ على ما كانَ ، فإذا انضمَّ إلى ذلكَ

---

(١) في الأصل : « فيكون » .

(٢) ينظر الجنى الداني ص ٣٨ ؛ ورصف المباني ص ٢٢١ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٠ .

(٣) ينظر رصف المباني ص ٢٩٤ ؛ والكتاب ٣٣ / ٧ ، ٨ هارون ؛ والجنى الداني ص ١٠٩ ، ١١٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٢٥ فما بعدها .

(٤) في الأصل : « يجمعها » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « والاكمن » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « إشارة » والمثبت من ب .

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٢٦ - ١٢٨ ، وفيه تفصيل أكثر عن السبب في اصطلاح النحويين .

(٨) في ب : « قوله » ساقط .

(٩) المفصل ص ١٧ .

(١٠) في الأصل : « على » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « ويتقى » والمثبت من ب .

السببِ سببٌ آخرُ : يترجحُ جانبُ الفرعِ فينجذبُ الاسمُ إليه ، فيمنعُ الصرفَ ، ومثلُ هذا الصنيعِ ما ذكرناه في الوافي في اشتراطِ الشاهدينِ ؛ لإثباتِ ما يدعيه المدَّعى في : تقريرِ خبرِ الواحدِ من بابِ أقسامِ السنَّةِ .

فإنْ قيلَ : من المعلومِ أنَّ سلبَ إعرابِ الاسم بوجوهِهِ كلِّها ، أشدُّ من سلبِ الجرِّ والتنوينِ[١] منه .

فما بالُهُم اجترأوا[٢] في : سلبِ إعرابه بوجوهِهِ بسببٍ واحدٍ ، وهو مناسبتُه ما لا تمكنَ لهُ فجعلوهُ مبنيًّا ، ولم يجترئوا هُنا بسببٍ واحدٍ في : سلبِ بعضِ إعرابه ؟

قلنا بين الفعلِ والاسمِ تناسبٌ ومقاربةٌ .

ألا ترى أنَّ المضارعَ صالحٌ للزمانينِ ، كما أنَّ نحوَ : رجلٍ صالحٌ لزيدٍ وعمرٍو ، وبدخولِ لامِ الابتداءِ على المضارعِ يتعين للحالِ كما أنَّ نحوَ : رجل[٣] يتعينُ بلامِ التعريفِ بواحدٍ من الرجالِ ، وأنَّ لامَ الابتداءِ ، كما / يدخلُ [٣٣ / أ] على المضارعِ يدخلُ على الاسمِ ، نحوُ : إنَّ زيداً ليضربُ ، أو لضاربٌ ، وأن[٤] كلاً منهما ، ومن الماضي يقع صفةً للنكرةِ ، فلما ثبتَ بينهما تناسبٌ : لم يخرجْ الاسمُ المنصرفُ عن حالتِهِ المألوفةِ وهي : الانصرافُ بسببٍ واحدٍ ؛ لما أنه لا يثبتُ في الاسمِ إلا التناسبُ بينه وبينَ الفعلِ ، ونفسُ التناسبِ ثابتةٌ بينهما بما ذكرنا ، فلو منعنا الصرفَ بسببٍ واحدٍ : إظهاراً لأثره لكنا : رفعنا الحكمَ الثابتَ بطريقِ الأصالةِ ؛ بدليلٍ ضعيفٍ ؛ وذلكَ[٥] لا يصحُّ ، وأمَّا الحرفُ فليسَ بينه وبين الاسمِ مناسبةٌ أصلاً ، فإذا ظهرَ بينه وبين الاسمِ[٦] سببٌ ، أثبتَ سبباً لم يكُنْ ،

---

(١) في الأصل : « والتنوين » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « اجترؤا » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « صالح » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) في الأصل : « كان » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٥) في الأصل « ولذلك » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « للاسم » والمثبت من ب .

وهو التناسبُ بينهما ، فيظهر(١) أَثُره ؛ لقوتِـه فيكتفِـي بسـببٍ واحـدٍ لذلـك ، أو تقول : الاسمُ يمنعُ مـن الصـرفِ ؛ لشـبهِ الفعـلِ ؛ ولا مشـابهة إلا بالسـببينِ ، أو بسببٍ يقومُ مقامهما ؛ لأن الفرعيةَ في الفعلِ من وجهينِ : أحدهما : أنَّه مـأخوذٌ من المصدرِ وهو اسـمٌ وثانيهمـا ؛ أنَّ الاسـمَ في انعقـادِ الكـلامِ منـهُ مستغنٍ عـن الفعلِ ، وأنَّ الفعلَ في انعقادِ الكلامِ منه مفتقرٌ إلى الاسـمِ ، فيكـونُ فرعـاً عليـه ؛ لأنَّ الأصلَ مستغنٍ في وجودِه عن وجودِ الفـرعِ ، والفـرعُ مفتقـرٌ في وجـودِه إلى وجودِ الأصلِ ، فعلمَ بهذا أن المشابهةَ بالفعلِ لا تثبتُ بسـببٍ واحـدٍ ؛ فلذلـكَ لا يمتنعُ الاسمُ من الصرفِ بواحدٍ من الأسباب .

قوله : « **وهي علمية**(٢) »(٣) العلميةُ فرعٌ علـى التنكـيرِ ؛ لأنَّ الشـيءَ يكـونُ أولاً منكوراً ، ثم يعتورهُ التعريفُ ، فإنّ منْ تعرفُهُ مسبوقٌ بجهله .

ألا ترى أنَّ زيداً قبلَ أنْ يُدْعَى بذلك الاسمِ كانَ يسمَّى نطفةً ، ثم علقةً ، ثم مضغةً ، وغير ذلك ، فكلٌ من تلك الأسامّي نكرةٌ ، وكذلكِ التأنيثُ فـرعٌ علـى التذكيرِ ؛ لأنَّ قولنا شيءٌ هو مذكرٌ ، وهو يطلقُ على الأشياءِ كلهـا ؛ ولأنَّـك لا تظفرُ بمؤنثٍ في كلامهم إلاَّ وهو في الأمرِ العامِ ، مع زيادةِ شهادةِ الاستقراءِ .

ألا ترى إلى(٤) ضاربٌ وضاربـةٌ ، وكريـمٌ وكريمـةٌ ، ومضـروبٌ ومضروبـةٌ ، والمزيدُ متصفٌ بالتأخُّرِ عن المزيدِ عليه لا محالةَ ، فيلزمُ منـه : فرعيـةُ المؤنـثِ علـى المذكرِ .

فإن قيل : يشكلُ على هذا قولهم : ثلاثةُ رجالٍ ، وثلاثُ نسوةٍ ، حيثُ كانَ بالزيادةِ(٥) للمذكرِ ، وبالنقصانِ للمؤنثِ .

---

(١) في ب : « فظهر » .

(٢) في ب : « العلمية » .

(٣) المفصل ص ١٧ .

(٤) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل « للزيادة » والمثبت من ب .

قلنا : هذا مما لا احتجاجَ[1] فيه ؛ لأنَّ رجالاً قدمتْ على[2] النسوةِ ؛ بالنظرِ إلى الإفرادِ ، فوجبَ تأنيثُ الرجالِ لكونها جمعاً ، فأنَّثَ العددُ لذلكَ ، فقيل : ثلاثةُ رجالٍ ، ثم لَمَّا انتهى الأمرُ إلى النسوةِ اتجهت لهم أوجهٌ : إمَّا تأنيثُ العددِ على نحو : ثلاثةِ نسوةٍ أو زيادةُ تاءٍ أخرى للفرقِ بينَ المذكرِ والإناثِ ، أو حذفُ التاءِ أصلاً للفرقِ أيضاً ، فالأولُ ممتنعٌ ؛ لما فيه من الالتباسِ المهروبِ عنهُ ، والثاني أيضاً ؛ لاجتماعِ علامتي التأنيثِ ، فتعيَّن : الثالثُ ، فعُلِم بهذا أنَّ الزيادةَ في ثلاثةٍ ، كانتْ للتأنيثِ ؛ لكن لما أوجبتْ الضرورةُ إسقاطَها في المؤنثِ ؛ لما ذكرنا ؛ أسقِطَتْ ، لا أنْ يكونَ السقوط أصلاً للمؤنثِ ، ولا أنْ تكونَ الزيادةُ أصلاً للمذكرِ ، ثم التأنيثُ لا يعتدُّ بهِ ما لم يكن لازماً ، ونعني باللازمِ : الذي لا يُفارقُ الكلمةَ بوجهٍ ؛ وذلك إذا[3] كانَ ألفاً ، أو كان مع العلميةِ وإلا فلا يكون سبباً ؛ بدليلِ قولهم : امرأةٌ قائمةٌ منصرفاً مع ما فيه من التأنيثِ والصفةِ ، ومعنى انتفاء لزومِه أنَّكَ تقول : قائم للذات / التي قامَ بها القيامُ كما [ ٣٤ / ب ] تقولُ : قائمةٌ للذاتِ التي قام بها القيام ، والتاء تحذفُ وتثبتُ ، والمعنى بحالِهِ ، فلو سميتَ رجلاً ، أو امرأةً بقائمةٍ ، لكانَ التأنيثُ معتداً به ؛ لأنَّ العلميةَ تحرِّمُ[4] الزيادةَ والنقصانَ ، فصارَ التاءُ لازمةً ، والمعنويُّ كذلك ، نحو : « قتيلٌ » للمؤنَّثِ ، غير معتدٍ به إلا مع « العلميةِ » ، فلو سميتَ مذكراً باسمِ موضوعٍ في الأصلِ لمؤنثٍ مجرداً عن التاءِ ، علماً ، أوْ غيرَ علمٍ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ نحو : « زينب » ، و « عناق » لم تصرفهُ ، بخلافِ رجلٍ مسمّى بـ« رباب » ؛ لأنَّه ليس للمؤنثِ في الأصلِ؛ لأنَّه اسمٌ للسحابِ، وكذلكَ « حائضٌ » و « طالقٌ »؛ لأنه مذكرٌ في الأصلِ وُصِفَ به مؤنثٌ ، وإنْ كثرَ استعماله في مذكر ؛

---

(١) في ب : « لا احتياج » .
(٢) في ب : « على » ساقط .
(٣) في الأصل : « إذ » والمثبت من ب .
(٤) تحرم : أي تمنع . ينظر ابن يعيش ١ / ٦٧ .

كـ« ذراعٍ »، ساغَ الوجهان[1]، ثم إنما اشترطَ اللزومُ في التأنيثِ ، في منعِ الصرف ؛ لأنَّ غيرَ اللازم معدومٌ من وجهٍ ، فلا يؤثرُ في منعِ الصرفِ ، ولابدَّ لمنعِ الاسمِ عن أصله وهو الانصرافُ من: دليل قويٍّ وذلكَ هو التأنيثُ من كلِّ وجهٍ ، « ووزنُ الفعلِ » ، فإنَّ وزنَ الفعلِ فرعٌ على وزنِ الاسم كما أنَّ الفعلَ فرعٌ على الاسمِ ، فكذلكَ وزنهُ فرعٌ على وزنِ الاسمِ ، ثم الغالبُ في وزنِ الفعلِ ، كالوزنِ المختصِّ بهِ فيكونُ وزنهُ الغالبُ أيضاً ثانياً لوزنِ الاسمِ ، ولابدَّ في الموازنةِ من مرعاةِ الطرفينِ : طرفِ اللفظِ ، وطرفِ المعنى ، نحوُ قولك : « أحمرُ » على وزنِ أذهبُ ، فهذا طرفُ اللفظِ ، وهمزةُ « أحمر » زائدةٌ كهمزةِ أذهبُ، وهذا طرفُ المعنى، فلو سميتَ بـ« قيلَ » أو بـ« أومر » من أمرَ رجلاً لم يُمنعِ الصرفَ ؛ لزوالِ طرفِ اللفظِ في الأولِ ؛ لأنَّ « قيلَ » وإنْ كانَ على الوزنِ المختصِّ في التقديرِ ، وهو فُعِل - بضمِّ الفاءِ وكسرِ العينِ - لكنّهُ في الظاهرِ على فِعْلٍ - بكسر الفاءِ وسكونِ العين - كـ« خِدْعٍ » ، و « تِسْع » ، وهو ليس بوزنٍ مختصٍّ ولا غالبٍ ؛ ولزوالِ طرفِ المعنى في الثاني ؛ لأنَّ « أومرَ » ، على وزنِ « أوْجلَ » في الظاهر ، غير أنَّ همزته أصليةٌ ، وواوُهُ زائدةٌ ، بخلافِ الهمزةِ والواوِ في « أوجلِ » ، وإنَّما لم يؤثر أحدُ الطرفينِ في منعِ الصرفِ ؛ لأنه إذا زالَ أحدُ الطرفينِ : كانتْ الموازنةُ ثابتة من وجهٍ دونَ وجهٍ ، فيضعفُ ، والأصلُ : وهو[2] الانصرافُ لا يتركُ إلا بدليلٍ قويٍّ .

ثم قوله : « **ووزنُ الفعلِ الذي يغلبه** »[3] ، أيْ : يغلبُ ذلكَ الوزنُ الفعلَ ؛ فإنَّه أيْ : فإنَّ « أفعلَ » « فيه » أيْ : في الفعلِ أكثرُ منه ، أيْ : من أفعل ،

---

(١) ساغ الوجهان أي : الصرف وعدمه ، والأجود فيه عدم الصرف كما قال المبرد في ذلك ؛ لأن الذراع في الأصل مؤنثة . ينظر المقتضب ٣ / ٣٦٦ ؛ وينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٣٣٦ ، ٣٣٩ .

(٢) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٦ .

وزَيَّفَ[١] بعضهم هذا التعريف في وزنِ الفعلِ ، فقال : بلْ الأولى أنْ يقالَ : وشرطُ وزنِ الفعلِ أنْ يختصَّ بالفعلِ ، كـ(( شَمَّرَ )) و (( ضربَ )) ، أوْ يكونَ في[٢] (( أولِ )) ذلك الوزنِ زيادةٌ ، كزيادةِ[٣] فعلٍ غيرِ قابلٍ للتاءِ ، ومن ثم[٤] : امتنع (( أحمرُ )) وانصرفَ (( يعملُ )) ، فهذا أولى من قولهم : أو يكونَ غالباً على الفعلِ ، ثم قالَ : وإنما كانَ هذا أولى ؛ لأنَّ قولهم : أو يكونَ غالباً على الفعلِ غيرُ مستقيمٍ ؛ لوجهينِ : أحدهُما : أنَّهُ رُدَّ إلى جهالةٍ ؛ إذْ لا يُعرفُ كثرته على الاسمِ إلاَّ بعدَ الإحاطةِ بما وقعَ منهُ في الأسماءِ والأفعالِ ، والثاني : أن (( أفعلَ )) في الأسماءِ أكثر من (( أفعلَ )) في الأفعالِ ، والدليلُ عليه أنَّه ما مِن فعلٍ ثلاثيٍّ إلا وله (( أفعل )) اسماً ، إمَّا : للتفضيل

وإمَّا[٥] لغيرهِ ، كـ(( أبيضَ )) ، و (( أسودَ )) ، وأفعلُ في الأفعالِ لا يكونُ إلاَّ في بعضِ أوزانِ الفعلِ ، وليسَ بالأكثرِ ؛ ولأنه يجيءُ[٦] في الأسماءِ مِمَّا لا فعلَ له أصلاً كـ(( أرنبٍ )) ، و (( أفعى )) ، و(( أحمرَ )) ، و (( أبيضَ )) وأشباهِ ذلك[٧] ، والذي يحققُ ذلك أنَّ فاعلاً في الأسماءِ / لا يكادُ يوجدُ ، نحوُ (( خَاتَمٍ )) وهو [ ٣٥ / أ ] قليلٌ ، وفَاعَلَ في الأفعالِ أكثرُ من أنْ يحصى ، كـ(( ضاربَ )) ، و (( خاصَمَ )) ، و (( قاتَلَ )) ، في بابِ المفاعلةِ ، ثم معَ ذلكَ لو سميتَ رجلاً بـ(( خاتمٍ ))[٨] تصرفهُ فعُلِمَ بهذا أنَّ هذا القولَ أولى في منعِ الصرفِ ؛ لشبههِ بالفعلِ في الزيادةِ ، فكانَ قولنا غيرَ قابلٍ للتاءِ ؛ احترازاً من مثلِ (( يعملُ )) في قولهم : (( جملٌ يَعْمَلٌ )) ،

---

(١) في ب : (( زيف )) .

(٢) في الأصل : (( وزنا في )) والعبارة تستقيم بدونها .

(٣) في الأصل : (( كزيادته )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( ثمة )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( أو ))

(٦) في الأصل : (( يجر )) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : (( وذلك )) والمثبت من ب .

(٨) ينظر في صرف (( خاتم )) : الهمع ١ / ٩٨ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ١٦٣ .

و « ناقةٌ يَعْمَلَةٌ » أيْ: قويةٌ ، وإنما كانَ قولُه: « التاءُ مانعاً عن[١] اعتبارِ الفعلِ »؛ لأنَّ قبولهُ التاءَ يخرجُ عن شبه الفعلِ ؛ لأنَّ الأفعالَ لا تقبلُ هذه التاء ، فلمَّا قبل ما لم[٢] يقبلهُ الفعلُ : خرجَ عن شبههِ ؛ ولكن مع[٣] هذا صحَّحَ المتأخرونَ ما ذكرهُ في الكتابِ ، فقالوا : إنَّ نحوَ « أحمرَ » و « أبيضَ » و « أرنبٍ » وإنْ كثُرَ ، فالظاهرُ أنَّه لا يبلغُ حدَّ الأفعالِ المستعملةِ ، على « أفعل » قياساً وسماعاً بالاستقراءِ .

وأمَّا الجوابُ عن نحو : « خاتم » ، فإنَّ بابَ المفاعلةِ بابٌ واحدٌ ، وكان قليلاً والماضي منه أقلُّ ، فلم يُعْبأ به لقلته ، فتركُ الاسمُ على الأصلِ ، وهو الانصرافُ إنْ سمِّي به ، إنما ذكر هذا ؛ لأنَّه لا يدخلُ في عِدادِ الأسماءِ ألاَّ بجعْلِهِ علماً منقولاً ، وهذا الوزنُ مخصوصٌ بالفعلِ ، وأمَّا ما جاء نحو : « دُئِلَ » اسمُ دُوَيْبَّةٍ كابنِ عُرْسٍ[٤] ، فتسميةٌ للجنسِ بما نُقِلَ عن الفعِل ، أوْ فغيرُ معتدٍّ به؛ لندرتهِ وشذوذهِ ، وأما « بَقَّمٌ »[٥] فاسمُ جنسٍ أعجميٍّ ، لو سميتَ به لم ينصرفْ للعلميةِ ووزن[٦] الفعلِ لا للعجمةِ والوصفيةِ في نحو « أحمرَ » ، الوصفُ قيدٌ للجنسِ ، ووجودُ الشيءِ مطلقاً قبل وجوده مقيداً بقيدٍ معينٍ ، فثبتَ أنَّ الوصفَ ثانٍ ، ثم[٧] المرادُ بالوصفِ هو : كونُ الاسمِ موضوعاً لذاتٍ[٨] ؛ باعتبارِ معنىً ، هو : المقصودُ ، وقدْ تغلبُ على بعضِ الصفاتِ استعمالهُ اسماً مطرحاً وصِفتهُ[٩] ؛

---

(١) في ب : « من » .

(٢) في ب : « ما لا » .

(٣) في الأصل : « مع » ساقط والمثبت من ب .

(٤) ينظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٦٥ ؛ والصحاح ٤ / ١٦٩٤ « دأل » .

(٥) البقَّم هو العندم ، والعندم : صِبْغٌ . ينظر الصحاح ٥ / ١٨٧٣ « بقم » .

(٦) في ب : « والوزن » .

(٧) في ب : « ثم » ساقط .

(٨) في ب : « لذاته » .

(٩) في ب : « وصفتيه » .

لكنَّ الاعتبـارَ للوصفيـةِ الأصليـةِ ، كقولهـم : (( أدهـمُ ))(١) للقيـدِ ، و (( أرقـمُ )) للحيةِ .

قال سيبويه : (( لم(٢) يختلـفِ الْعـربُ في منـع صرفهمـا ، و(( أسـودُ )) للحيـةِ مثلُهُما ))(٣) ، (( أما (( أجـدلٌ )) للصقـرِ ، و (( أخيـلٌ )) ، للطـائرِ ، و (( أَفْعَـى )) للحيةِ فيه خلافٌ ))(٤) ، وقال سيبويه : (( إنَّ بعضَ العربِ تركَ صرفَه ))(٥) ، وهوَ وهـمٌ ؛ لأنهـا ليسـتْ بصفـاتٍ في الأصـلِ ، فتوهـمُ الوصفيـةِ فيهـا يكـونُ. (( أجدلُ )) ، من الجَدْلِ وهـو : القـوةُ ، أيْ : ذُو قـوةٍ ، و(( أخيـلُ )) بمعنـى ذيَ (( خيلانِ )) ، و (( أفعَى ))(٦) بمعنى خبيث ، وما لْم يكنْ للوصفِ في أصلهِ لا يُـتركُ صرفُه ، كقولهمْ : مررتُ بنسوةٍ(٧) أربعٍ ؛ لأنهـا ليسـتْ للوصـفِ في الأصـلِ فلـم تعتبر فيها الصفـةُ الطارئـةُ ، و (( أحمـرُ )) لا ينصـرفُ ؛ للـوزنِ والصفـةِ(٨) ، فـإذا صغرتَ فقلت: (( أحيمـرُ )) ، مُنِـعَ الصـرفُ أيضـاً ؛ لأنَّ مثـالَ أُفَيْعِـلَ مـن أمثلـةِ الأفعالِ نحو ما أمَيْلِحَهُ قالَ :

**يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا(٩)**

---

(١) الأدهم : هو الأسود . ينظر اللسان ١٢ / ٢٠٩ (( دَهَم )) .

(٢) في ب : (( لا )) .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠١ .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠١ .

(٦) ينظر هذه الكلمات في سيبويه وهي مصروفة الكتـاب ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ومـا ينصـرف ومـا لا ينصرف للزجاج ص ١٠ ؛ وشرح الشافية ٣ / ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ .

(٧) في الأصل : (( نسوة )) والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( الوصف )) والمثبت من ب .

(٩) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه :

**من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرُ**

روى هذا البيت لأكثر من شاعر ، هم : العرجي ، ومجنون ليلى ، وذى الرُّمَّة ، والحسين بن مطر ، وهو في ديوان مجنون ليلى ص ١٣٠ ؛ وفي الخزانة ١ / ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ؛ والدرر ١١ / ٢٣٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٦٢ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤١٦ ، ٣ / ٦٤٣ ؛ واللسان ١٣ / ٢٣٥ (( شدن )) ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٢٧ ؛ والخزانة ١ / ٢٣٧ ، ٥ / ٢٣٣ ؛ وشرح شافية ابن الحـاجب ١ / ١٩٠ ؛ وابـن يعيش ٥ / ١٣٥ ؛ ومغـني اللبيـب ٢ / ٦٨٢ ؛ والهمع ١ / ٧٦ ، ٢ / ١٩١ .

وفي روايةٍ عطـونَ لنَـا ، شَـدَنَ الغـزالُ ، أيْ : قـويَ وطلـعَ قرنـاه ، وعطـون الشيءَ : تناولنهُ باليدِ .

والعدلُ ثانٍ للمعدولِ عنهُ ؛ لأنَّ العدلَ هو أنْ يذكرَ لفظـاً وتريـد غـيرَه ، ألا تراكَ تذكرُ عُمَرَ وتريد عامراً ، فيكونُ عُمَرَ دالاًّ على شيئينِ ، وهما : لفظُ عـامرٍ ومعناه ، والاسم[١] لا يدلُّ على أكثرَ من شيءٍ واحدٍ ، وإنما ذلكَ للفعلِ فلمَّا دلَّ على شيئينَ بالعدلِ خـرجَ عـن حكـمِ الأصـلِ ، وظهـرتْ الفرعيـةُ والعـدلُ على ضربينِ : ضربٌ تُعلمُ عدليتهُ بالنظرِ في نفسه ، وضربٌ لا يعرفُ إلا بحكمِ منعِهـم منْ صرفهِ ، فمن الأولِ قولهم : آحاد ، وموحد ، وأخواتُهُما ، فهذا يُعلم عدليتـهُ بـالنظرِ إليـه ؛ لأنَّ الأصـلَ في أسمـاءِ الأعـدادِ الألفـاظِ الموضوعـةِ المشـهورةِ وهـيَ واحدٌ، اثنان ، ثلاثةٌ ، فكان / قيـاسُ ذلـكَ أنْ يُقـالَ : ثلاثـةٌ ثلاثـةٌ ، فلمَّـا غـيروا [ ٣٥ / ب ] الصيغـةَ كـانَ عـدلاً محققـاً ، وقـدْ أجـازَ بعضهـم[٢] إلى « عُشَـارَ » قياسـاً ، وفي المغربِ : « إذا كانَ معناه معنى المكرَّرِ ، لم يجزْ تكريره »[٣] .

وقولهُ : « الإقامةُ » مثنى مثنى تكريرٌ للفظِ لا للمعنى ، والثاني مـن المعـدولِ وهو الذي لا يعرف : إلاَّ بمنعهـم صرفَـه نحوُ قولهـم : « عُـمَـرُ » و « زُحَـلُ » ، ومثلـه لا مجـالَ للقيـاسِ فيـه ، فـإذا مُنِـعَ : حُكِـمَ عليـه بـالعدلِ ؛ ليكـونَ على قياسِ لغتهم في منعِ الصرفِ ؛ لسببين وليسَ فيه ما يمكنُ تقديرهُ مـع العلميةِ من الأسبابِ شيءٌ سوى العدلِ ، ولوْ لمْ يقدرْ لوجبَ أنْ يكـونَ السـببُ الواحـدُ مانعاً من الصرفِ ، وهو خرمُ قاعدةٍ معلومةِ الاطرادِ ، أوْ[٤] صرفُهُ ، وهو خـلافُ

---

(١) في ب : « الاسم » .

(٢) أي : أحادُ وموحد ، إلى خُماس ، ومخمـس ، ومعهمـا « عشـار » و« معشـر » . ينظـر هـذه الصيغ وتفصيلاتها : الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٢٥ ؛ والمقتضب ٣ / ٣٨٠ ؛ وما ينصـرف ومـا لا ينصرف للزجاج ص ٤٤ ؛ والخصائص ٣ / ١٨١ ؛ والهمع ١ / ٨٤ .

(٣) ينظر المغرب ص ٥١٨ .

(٤) في الأصل : « و » والمثبت من ب .

لغةِ العربِ ؛ لأنَّ الأكثرَ في لغتهم : منعُ صرفِ (( فُعَلَ )) علماً ، وجاءَ الصرفُ قليلاً .

(( هذا أُدَدٌ ))[١] هو أبو قبيلةٍ من اليمنِ مصروفاً ، وأمَّا (( قزحٌ ))[٢] اسم رجلٍ وموضعٌ بالمزدلفةِ فغيرُ مصروفٍ ، ولو جعلَ ما ليس مسمى به في لغةِ العربِ ، أوْ لمْ يثبتْ كبقيةِ استعمالهِ فقيلَ : الأولى منعُ صرفه إجراءً لهُ على الأكثر ،

وقيل : الأولى صرفه ؛ لأنَّه هو القياسُ ، وفي كلامِ سيبويه[٣] ما يدلُّ على أنه إنْ كانَ مشتقاً منعَ ، وإلا[٤] صرفَ .

وقيل إنَّ وزنَ (( فُعَلِ )) على أربعةِ أقسامٍ : فقسمٌ منها يمنعُ الصرفَ نحو : (( زُفَر ))[٥] ، والثلاثةُ مصروفةٌ ، سواءٌ كانَ صفةً ، نحوُ : رَجُلٌ حُطَمٌ إذا كانَ قليلُ الرحمةِ للماشيةِ ، أوْ اسماً نحو (( جُرَذ )) وهو ضربٌ من الفأرِ ، والجمعُ جرذانِ ، أو جمعاً نحو : (( نُطَف )) ، وأمَّا (( آخر )) فإنه جمعٌ للأخرى ، تأنيثُ آخَرَ من بابِ التفضيلِ ، وقياسُ جمعِه بأنه إذا قُطِعَ عن الإضافة : أن لا يستعملَ إلا باللامِ ، فاستعماله بغيرِ لامِ عدولٍ عما فيهِ اللامُ ، وقيل : أنْ يكونَ معدولاً عند آخر[٦] من ؛ لأنَّه قياسُ ما قطع عنِ اللامِ ، والإضافةُ أنْ يكونَ بمعنى (( من )) وذكروا في العدلِ تقسيماً آخرَ ، وقالوا العدلُ يكونُ في المعرفةِ والنكرةِ ، فالأولُ

---

(١) أدد : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان من سبأ بن حمير ، وقد تكلمت به العرب مصروفاً ، فدل ذلك على أنه عندهم ليس معدولاً . ينظر ارتشاف الضرب ١ / ٤٣٤ ؛ والهمع ١ / ٨٨ ؛ والصحاح ٢ / ٤٤٠ (( أدد )) .

(٢) هو موضع في المزدلفة كانت توقد فيه النيران في الجاهلية ، وهو موقف قريش في الجاهلية . وقيل اسم رجل . ينظر معجم البلدان ٤ / ٣٤١ ؛ والصحاح ١ / ٣٩٦ (( قرح )) .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) في الأصل : (( إلا )) والمثبت من ب .

(٥) زُفر : منع من الصرف ؛ لأنه معدول عن (( زافر )) . ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

(٦) في الأصل : (( من )) .

نحوُ : « عُمرُ » فإنَّه معدولٌ عن « عامرٍ » المعرفـةِ ؛ لأنَّـه لـو كـانَ معـدولاً عـن النكرةِ لوجبَ أنْ يستعملَ اسماً لنكرةٍ ، إذِ العدلُ هو أنْ تذكر لفظاً وتريد غـيره ، ولا تأثيرَ بهذا القدر من التصرفِ في تغييرِ الكلمةِ مـن التنكـير إلى التعريـفِ ، ولا يثبـتُ التغيـيرُ إلا بالمغـيِّر ، وليـس شـيءٌ في النكـراتِ يُسـمَّى « عُمـرُ » فلمـا لَمْ يستعملْ في النكرةِ : تبينَ أنه معدولٌ عن عامرٍ المعرفةِ ، ولا يقالُ إنــه عـدل عـن النكرةِ ، ثم صارَ علماً ؛ لأنَّا نقول : إنه لوْ كانَ علماً بعد العدلِ عن النكرةِ ، فلا يخلو : إمَّا أنْ صارَ علماً مع بقاءِ العدلِ عن النكرةِ أولا[1] معه ، فالأولُ محالٌ ؛ إذْ فيه كونُ الشيءِ الواحدِ معيناً و[2] غيرُ معينٍ في حالةٍ واحدةٍ ، لأنَّ العلميةَ تقتضـي كونُ المسمَّى معيناً ، والعدلُ عـن النكـرةِ يقتضـي[3] كـونَ المسـمَّى غـيرَ معـينٍ ، والثاني باطلٌ ؛ لما فيهِ من تجردِ العلميـةِ عـن العـدلِ وهـو خـلافٌ للإجمـاعِ ، لأنَّ العدلَ يقتضي أنْ يكونَ صفةَ المعدولِ على وَفاقِ صفةِ المعـدولِ عنـه ، ولا يكـون ذلكَ فيما إذا صارَ علماً بعد كونهِ معدولاً ، ومن هذا[4] القبيلِ « سحرُ » المعرفةُ، إذا أردتَ « سحرَ » يومك وهو معدولٌ عن السحرِ المعرفِ باللاَّمِ كـ« أمْسِ » في قولِ بني[5] تميمٍ : أمَّا العدلُ عـن النكـرةِ فهـو نحـو : « ثـلاثٌ » فهـي معدولـةٌ عن ثلاثةٍ ثلاثــةٍ ، ومنـعَ صرفـه ؛ للصفـةِ والعـدلِ ، ألا تـرى إلى قولـه تعـالى[6] : ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[7] فقوله: ﴿مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ صفاتُ الأجنحـةِ، وذكـر المصنـفُ في الكشـافِ / : « وإنمـا لم ينصـرف « مثنـى » و« ثـلاث » [ ٣٦ / أ ] و« رباع » ؛ لتكررِ العدلِ فيها ؛ وذلك أنها عدلـتْ عـن ألفـاظِ[8] الأعـدادِ عـن

---

(١) في ب : « أولا منه » .
(٢) في الأصل : « في » والمثبت من ب عدم إثباتها .
(٣) في الأصل : « ويقتضي » والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : « هذه » والمثبت من ب .
(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٦ ؛ والكافية في النحو ١/ ٤١ ؛ ولهم في « أمْسِ » ثلاث لغات .
(٦) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .
(٧) من الآية ( ١ ) من سورة فاطر .
(٨) في الأصل : « الألفاظ » والمثبت من ب .

صيغٍ إلى صيغِ (( أخرَ )) كما عدلَ (( عمرُ )) عن (( عامرٍ )) ، و (( حذامِ )) عن حاذمة ، وعن تكريرٍ إلى غير تكريرٍ ، وأمَّا الوصفيةُ فلا يفترقُ الحالُ فيها بينَ المعدولةِ والمعدولِ عنها ، ألا تراكَ تقول : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ وبرجالٍ ثلاثةٍ فلا يُعرجُ عليها ))[١] هكذا ذكرهُ في أولِ سورةِ الملائكةِ .

وقال بعضهم[٢] : عدمُ الانصرافِ فيها بتكرر العدلِ ؛ لكن بوجوه أُخَر الأولُ أنها عدلتْ عن لفظِ اثنين إلى (( مثنى )) وعن لفظِ ثلاثةٍ إلى (( ثلاثَ )) ، وعن لفظِ أربعةٍ إلى (( رباعَ )) .

والثاني عدلتْ عن الاسميةِ إلى الوصفيةِ ، فإنَّ هذه المعدولةَ لازمةٌ للوصفيةِ ، بخلافِ المعدولِ عنها وعن هذا قالَ بعضهم[٣] : إن السببَ فيها العدلُ والصفةُ ؛ لما أنَّ [ الصفة فيها لزمت بعد العدل ، فصارتْ مؤثرةً ، وإن لمْ تؤثرْ في قولهم : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ؛ لأنَّ ][٤] الوصفيةَ فيها قلقةٌ غيرَ قارةٍ ، لأنها تثبتُ مرةً [ وتزولُ أُخْرى ][٥] بخلاف نحو : (( ثلاثُ )) و (( رباعُ )) فإنها لا تستعملُ إلا صفةً ، فكانتْ مؤثرةً ، فإن قيل : لو كان لزوم الصفةِ مؤثراً في منعِ الصرفِ لوجبَ أن يمنعَ (( أربعُ )) الصرفُ ، في جاءتني النسوةُ أربعاً أربعاً ، كما منعَ (( رباعُ )) الصرفَ ، في جاءتني النسوة (( رباعُ )) ؛ لعدم افتراقِ الحالِ بين المعدولِ[٦] والمعدولِ عنه ، فكما لا يقال[٧] : جاءتني (( رُباعُ )) كذلك لا يقال جاءتني أربعُ أربعٌ بالتكريرِ ، فيمنعُ الصرفُ للوزنِ والوصفِ .

---

(١) ينظر الكشاف ٣ / ٢٩٨ .

(٢) مثل ابن السراج والزمخشري والزجاج . ينظر الدر المصون ٣ / ٥٦٣ ؛ والهمع ١ / ٨٦ ؛ والأصول لابن السراج ٢ / ٨٨ .

(٣) الذي يؤيد العدل والصفة البصريون . ينظر هذا القول في الكتاب ٣ / ٢٢٥ ؛ والهمع ١ / ٨٦ .

(٤) ساقط من ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في ب : (( المعدول )) ساقط .

(٧) في ب : (( لا ترى )) .

قلنا : صيغةُ (( رُبَاعُ )) لا تفارقُهَا الوصفيةُ بحالٍ ، فأمَّا صيغةُ أربعٍ قبلَ أنْ يذكرَ أربعِ الثاني ، فكانت تفارق الوصفيةَ مرةً وتفارقها مراتٍ ، وهي في الأصلِ للاسميةِ لا للوصفيةِ ، فتكون الوصفيةُ ههنا عارضةً ، وفي (( رباعُ )) لازمةٌ ، والمسافةُ بعيدةٌ بينَ اللازم والعارضِ .

وأن يكونَ جمعاً ليس على زنته واحدٌ ، و(١) فرعيةُ الجمعِ على الواحدِ ظاهرةٌ؛ لأنَّ الجمعَ إنَّما يردُ بعدَ سبقِ الواحدِ ، إمَّا تحقيقاً ، أو تقديراً ، فكانَ فرعاً للواحدِ ، ولأنَّ أمرهُ على أمرِ الوصفِ ، من حيثُ إنَّ الجمعيةَ قيدٌ للجنسِ ، والتقييدُ بعدَ الإطلاقِ ، والمرادُ بهذا الجمعِ ما يكونُ ثالثهُ ألِفاً وبعدها حرفانِ ، أوْ ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ كمثاليهِ .

فإنْ قيل : (( أفْعِل )) و(( أفعلةُ )) و(( أفْعَال )) صيغٌ لم يجيءْ على وزنها مفرداً إلا شيءَ لمْ يعتدْ به ، فما بالها لمْ يكنْ حكمها حكم(٢) الأقصى في منع الصرفِ .

قلنا : إنَّها وإنْ كانتْ جموعاً فهي ملحقةٌ بالأفرادِ ؛ بدليلِ أنَّها تجمعُ كما تجمعُ الأفرادُ ، وتصغرُ على صيغها .

قال الإمامُ جمالُ الدينِ المعروفُ بابنِ الحاجبِ : (( الأولى فيهِ أنْ يقالَ : وأن يكونَ جمعاً على صيغةِ منتهى الجموعِ بغير هاءٍ ))(٣) ، والمرادُ من منتهى الجموعِ هو أنْ يكونَ جمعاً مرتين(٤) إمَّا تحقيقاً كما في نحو (( أكالبُ )) ؛ لأنَّه جمعُ (( أكلب )) وهو جمعُ (( كلب )) أو تقديراً كما في(٥) نحو (( أفاضل )) على وجهِ النسبةِ به ؛ لأنه على تلكَ الصيغةِ ، وإنما قلنا : هذا أولَى ؛ لأنَّ ما ذكرهُ في الكتابِ منقوضٌ بـ(( أفلسُ )) وبابه ، وهو أكثرُ من أنْ يحصَى ، وأفعل جمعٌ لا نظيرَ لهُ في الآحادِ ، وكانَ جديراً بأن يُمنعَ عن الصرفِ فأجابَ بعضهم عن ذلك : فإنه قد جاءَ (( أفعلُ )) في الواحدِ (( كآنُكٍ )) و(( أشُدّ )) .

---

(١) في الأصل : (( و )) ساقط والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : (( حكم )) ساقط والمثبت من ب .
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٣٦ .
(٤) في ب : (( مرتين بالنسبة )) .
(٥) في الأصل : (( في )) ساقط والمثبت من ب .

قُلْنا : هذا ليسَ بصحيحٍ ، أمَّا (( الآنُكُ )) و(( الأشُد )) فلا يعتد بهما ؛ لندرتهما ، والنادرُ لا اعتدادَ به ؛ ولأنَّ تاءَ التأنيثِ في مثلهِ قد اعتد بها على صرفِ (( فَرَازنةٍ )) ؛ لأنهُ مثل (( كراهيةٍ )) و (( طواعيةٍ )) ، وليس يفارقُ هذا البابُ لذلك إلا بتاءِ التأنيثِ .

قال / ابنُ بابشاذ(١) : (( وقد جمعتِ العربُ هذا الجمعَ ثانِياً تناهياً ومبالغةً ، [ ٣٦ / ب ] فقالوا : (( صواحباتُ يوسفَ ))(٢) ، فكأنهم نزّلوا منزلةَ الآحادِ تقديراً قبلَ أنْ يُجمعَ لفظاً ، ثم اعلم أنَّ غلبةَ هذا الجمعِ بأيِّ عبارةٍ كانتْ لم تبلغْ مبلغَ غيرها في القوةِ ؛ فلذلكَ جاءَ صرفُها في الشعر ، وفي الفواصلِ مثل : (( قواريراً )) الأولُ في قوله : ﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ﴾(٣) ؛ للمناسبةِ بينهُ وبينَ ﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا ﴾(٤) وكذلك ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثاني على بعضِ القراءاتِ(٥) لاتباعِ الأولِ ، وفي الكشافِ قريءَ ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ بالتنوين ، وفيه وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ هذا التنوينُ بدلاً عن حرفِ الإطلاقِ ))(٦) .

---

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري أبو الحسن إمام عصره في النحو ، كان تاجراً في الجوهر من كتبه " المقدمة في النحو " وشرح الجمل للزجاجي وشرح الأصول لابن السراج توفي سنة ٤٦٩ هـ سقوطاً من سطح جامع عمرو بن العاص .
أخباره في : وفيات الأعيان ٢ / ٥١٥ ؛ بغية الوعاة ٢ / ١٧ ؛ معجم الأدباء ١٢ / ١٧ ؛ والأعلام ٣ / ٢٢٠ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٣٩ ؛ وينظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الأذان ، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ١ / ٢٢٤ ؛ ومسلم ١ / ٣١٣ كتاب الصلاة باب استخلاف الإمام .

(٣) من الآية ( ١٥ ) من سورة الإنسان .

(٤) من الآية ( ١٤ ) من سورة الإنسان .

(٥) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٣٨ ؛ والسبعة ص ٦٦٣ ؛ والبحر ٨ / ٣٩٧ ؛ والتيسير ص ٢١٧ ؛ والدر المصون ١٠ / ٦٠٨ .

(٦) ينظر الكشاف ٤ / ١٩٥ ؛ وابن مجاهد ص ٣٦٣ ؛ والإتحاف ٢ / ٥٧٧ التنوين في سلاسلاً وقواريراً : قراءة نافع بن أبي نعيم وهي من القراءات السبع .

ويَجْرِي الوصلُ مَجْرَى الوقفِ ، والثاني أنْ يكـونَ صـاحبُ القـراءةِ بـه ممـن ضَرِيَ[١] بروايةِ الشعر ، ومَرَّنَ لسانه على صرفِ غيرْ المنصرفِ ، وأمَّـا « قواريـراً قواريرا » قرئا[٢] غير[٣] منونين ، وبتنوين الأولِ ، وبتنوينهما ، وهذا التنوينُ أعنـى في الأول بدلٌ من ألفِ الإطلاقِ ؛ لأنه فاصلةٌ ، وفي الثاني لاتباعه الأولَ .

اعلم أنَّ « جوارٍ » قدْ وردتْ على رتبةِ آحادٍ من الأسماءِ ، كالجوابي ، وهـو الرجل الغليظُ إلى القصر ، والخرابية أيضاً ، والتاء للإلحاقِ ، كالعلانيةِ من العلنِ ، و « السَّناحي » وهو الطويلُ ، و « الرُّباعي » ، يقـالُ : « فـرسٌ ربـاعٌ » للـذي يلقـي رباعيتَـه ، وهـي السـنُّ الـتي بـين الثنيـةِ والنـاب ، فبـالنظرِ إلى هـذا يقضـى بانصرافه وبالنظرِ إلى أنَّه كـ« مساجدَ » يقضي بمنعِ انصرافهِ فعملنا[٤] بالوجهينِ .

وقلنا : بالصرفِ في صورتينِ وبمنعهِ في صورةٍ لئلاَّ يلزمَ من قلبِ الأمرِ تغليـب الفـرعِ ، وهـو عـدمُ الانصـرافِ ، وجعلنـا بتلـك الصـورةِ الواحـدةِ دونَ إحـدى أُختيها ؛ لئلاَّ يلزمَ الخروجُ عن وتيرةٍ لهم مسلوكةٍ ، وهوَ حذفُ الياءِ ، مـن نحـوِ : القاضي ، في حالتي الرفعِ والجرِّ ، ثم لا خلافَ في لفظه في حالِ الرفعِ[٥] وفي حالِ النصبِ في أنَّ الحكمَ كما ذكر في الكتابِ ، وأمَّا في حـالِ الجـرِّ ، فـأكثرُ العـربِ يقولونَ : مررتُ بجوارٍ ، كما هو[٦] المذكورُ ومنهـم مـن يقـولُ : « بجـواريَ » ، واختار[٧] ذلك الكسائِيُّ ، وعلى هذا قول الفرزدق :

---

(١) ضرا أي : تعوَّد . ينظر الصحاح « ضرا » ٦ / ٢٤٠٨ ؛ واللسان « ضرا » ١٤ / ٤٨٢ .

(٢) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٣٨ ؛ والسبعة ص ٦٦٣ ؛ والبحر ٨ / ٣٩٧ ؛ والتيسـير ص ٢١٧ ؛ والنشر ٢ / ٣٩٥ .

(٣) في ب : « غير » ساقط .

(٤) في الأصل : « فعلمنا » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « هو في المذكور » والمثبت من ب .

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصـل ١ / ١٤٠ ، وممـن اختـار الخفـض في « جـواري » يونـس بـن حبيب وعيسى بن عمر من البصريين ، وقد خطأهم الخليل بن أحمد . ينظر الكتاب ٣ / ٣١٢ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ١٤٧ ؛ وابن يعش ١ / ٦٤ ؛ وما ينصرف ومالا ينصرف ص ١١٣ .

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا(١)

ووجهُ ذلكَ : أنهم قدروه في أولِ مرةٍ غيرُ منصرفٍ ، فوقعتْ حركتهُ فتحةً ، فاحتملها كما يحتملها في حالِ النصبِ ، فإنْ قيل لَمَ لَمْ يفعلْ غيرُ الكسائي هكذا، بأنْ يحركوهُ في حالِ الجرِّ بالفتحِ كما هو حكم سائر غير المنصرف كذلك ؟ قلنا: إنما يحرك بالفتح بعد استحقاقه الجرَّ ، وهذا لم يستحقْ الجرَّ لاستثقالِ حركةِ الجرِّ على الياءِ ، وبهذا وقعَ الفرقُ بينه وبينَ غيره مما لا ينصرفُ ، فإنَّ (( أحمرَ )) مثلاً : آخره حرفٌ صحيحٌ قابلٌ لجميعِ الحركاتِ ، فلا يمتنعْ من تحملِ الجرِ ، فلمْ يكنْ امتناعُ الجرِّ هناكَ ؛ لاستثقاله عليه ، بلْ لوجودِ سببي عدمِ الانصرافِ ، ولما مُنعَ عن الجرِّ بعد كونهِ مستحقاً لهُ : جعلوا الفتحةَ بدلاً عنهُ .

وأمَّا نحو (( جوارٍ )) فالياءُ لم يستحقْ الجرّ ، حتى يصارَ إلى البدلِ عند الامتناعِ ، وقالَ المبردُ : (( التنوينُ في (( جوارٍ )) عوضٍ عن حركةِ الياء ))(٢) ؛ لأنَّ الياءَ في قولكَ هؤلاءِ (( جواريَ )) بتحريك الياءِ إلى الضمةِ ، على تقدير المبتدأِ والخبرِ : استثقلتْ عليها الحركةُ ، فأسقطتْ ، فسكنتْ ثمَّ عوَّضَ / التنوينُ من [ ٣٧ / أ ] الحركةِ ، فالتقى ساكنان : الياءُ المسكنةُ ، والتنوينُ ، فأسقطَ الياءُ .

وكذلكَ عن سيبويهِ(٣) أنَّ (( جوارٍ )) في الرفعِ والجرِّ أيضاً غيرُ منصرفٍ ، وأنَّ التنوينَ فيه تنوينُ تعويضٍ من الحركةِ ، ووجهه أنَّ الياءَ المحذوفةَ كالثابتِ ، بدليلِ قولهمْ : هؤلاء(٤) (( جوارِ )) - بكسرِ الراءِ - في الرفعِ ؛ اعتداداً بوجودِ الياءِ ، فلمَّا اعتبرَ بوجودها صيغةُ جمعٍ ليس على(٥) زنتهِ واحدٌ : كان أصلهُ (( جواريَ ))

(١) البيت للفرزدق وهو من الطويل ولم يوجد في ديوانه وهو في : الكتاب ٣ / ٣١٣ ، ٣١٥ ؛ والدر اللوامع ١ / ١٠١ ؛ والهمع ١ / ١١٥ ؛ والمقتضب ١ / ١٤٣ ؛ والخزانة ١ / ١١٤ ؛ والعيني ٤ / ٣٧٥ ، وهذا البيت يهجو به الفرزدق عبد الله بن أبي إسحاق النحوي وكان يلحنه.

(٢) ينظر المقتضب ١ / ١٤٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٣١٢ ؛ وينظر حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢٤٥ .

(٤) في الأصل : (( هذا )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( ليس على )) مكرر .

بتحريكِ الياءِ فأُعِلَّ بإسكانِ يائِه ، فحصلَ بذهابِ الحركةِ نقصانٌ فجيءَ بالتنوينِ للتعويضِ عما ذهبَ ، فالتقى ساكنانِ ، فحُذفتْ الياءُ ، والإعلالُ غيرُ مخلٍّ بالزنةِ، ألا تراهم منعوا نحو « أحوى » من الصرفِ ، وإنْ ذهبَ تُحرَّكُ اللامِ بالإعلالِ ، ولا يقالَ « أحوى » مثلُ « أفعلُ » ؛ لثبوتِ الألفِ بمقابلةِ اللامِ ، بخلافِ « جوارٍ » ، فالياءُ قدْ ذهبتْ ، لأنَّا نقولُ ثبوتَ الألفِ بعدَ الحكمِ بمنعِ صرفهِ ، فلولا منعُ صرفه لقيلَ : « أَحْوٍ » بدونِ الألفِ[1] لفظاً ، والحاصلُ : أنَّ سيبويه وأصحابه[2] : يَزْعُمونَ أنَّ نحو : « جوارٍ » غيرُ منصرفٍ ؛ لما أنه على حدِّ الجمعِ الأقصى ؛ لقيامِ التنوينِ مقامَ المحذوفِ ، فكأنهُ بعدَ ألفهِ حرفانِ ، وهذا التنوينُ الثابتُ عندهم غيرُ التنوينِ الذي للمكانةِ[3] في التقديرِ وإنْ اتفقَ اللفظُ ، بلْ كانَ ذلكَ التنوينُ بمنزلةِ التنوينِ في « حينئذٍ » ، و « يومئذٍ » .

وقومٌ[4] : زعموا أنه منصرفٌ[5] ؛ وجعلوا التنوين فيه تنوينَ المكانةِ ، فكان[6] هو عندهم بمنزلةِ « سوارٍ » ، و « حمارٍ » .

قالَ صاحبُ المقتبس : « المقصورُ هو الأولُ ؛ بدليلِ تبعيةِ الكسرِ في الحالين ؛ اعتداداً بالياءِ مع المحذوفِ[7] »[8] .

---

(١) في ب : « الأول » وهو تحريف .

(٢) أصحاب سيبويه هم : السيرافي ، وابن السراج ، وابن يعيش ، والرضي . ينظر الأصول لابن السراج ٢ / ٩١ ؛ وابن يعيش ١٠ / ٦٤ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ١٥٤ .

(٣) في الأصل : « بمكانه » والمثبت من ب .

(٤) ومنهم الزجاج ، وابن السراج ، والخليل . ينظر هذا الرأي لابن يعيش في ١ / ٦٤ ؛ والأصول ١ / ٦٤ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢ .

(٥) في الأصل : « غير منصرف » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « فكان » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في ب : « الحذف » .

(٨) ينظر المقتبس لوحة ٤٠ / أ .

قوله : (( **وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ**[١] ))[٢] ، معنى هذا الكلامِ[٣] أنَّ الفردَ بصيغةِ الجمعِ للمبالغةِ ؛ لأنَّ (( الحَضاجِرَ )) علَمٌ للضُبعِ وهو مفردٌ ، فكانَ هذا جوابَ شُبهةٍ يرد على قوله : وأنْ يكونَ له جمعاً ليس على زنته واحدٌ هي أنْ يقالَ : لا يشترطُ أنْ يكونَ جمعاً في هذا .

بل يشترطُ تلك الصيغةُ بعينها لا غير ، ألا ترى أنَّ (( حَضاجِرَ )) اسمٌ للمفردِ وهو الضبعُ ، وكذلكَ (( السراويلُ )) اسمٌ للمفردِ ، ومع ذلكَ مَنعا[٤] الصرفَ .

عُلِمَ بهذا أنَّ الشرطَ هو تلكَ الصيغةُ لا الجمعيةُ ، فأجابَ عنه بهذا فقالَ : بل هذانِ جمعانِ لفرديهما في التقدير ، لأنَّ (( الحِضجْرَ )) في الأجناسِ : اسمٌ لعظيمِ البطنِ ، ثم سمي الفردُ وهو الضبعُ بالجمعِ للمبالغةِ ، ألا ترى أنه يقال : وَطْبٌ حِضَجْرٌ ، وأَوْطُبٌ حَضاجِرٌ ، فيجوزُ : وصْفُ المفرَدِ بالجمعِ ، كما في قوله : ومِعًا جِيَاعاً[٥] ، ونحوُه قولهم : (( فلانٌ قلبٌ حُوَّلٌ ))[٦] لمن يقلبُ الأمورَ ويحتالُ الحيلَ في وضعِ صفةِ الجمْعِ موضعَ الفردِ ، كما يقالُ شابتْ مفارقُه وثوبٌ شُبَارِقٌ أيْ : قُطِّعَ من شبرقتُ الثوبَ : مزقتهُ فيوصفُ المفردُ بصيغةِ الجمعِ ، كأنهُ قصدَ فيه إلى كلِّ جزءٍ من أجزائه ، وأمَّا (( سراويلُ )) فعند سيبويه[٧] : هي واحدةٌ، وهي[٨] أعجميةٌ أعربتْ[٩]، فأشبهتْ من كلامهم ما لا ينصرفُ في معرفةٍ

---

(١) في ب : (( في التقدير جمع حضجر وسرواله )) .

(٢) المفصل ص ١٧ .

(٣) في الأصل : (( الكلام هو الحذف )) والمثبت من ب عدم إثبات (( هو الحذف )) .

(٤) في ب : (( منعنا )) .

(٥) هذا جزء من بيت للقطامي واسمه عمير بن شميم ، والبيت كاملاً :

**كأنّ نسوعَ رَحْلِي حيثُ ضَمَّتْ حوالبَ غُرَّزاً ومِعاً جيَاعَا**

والبيت في ديوانه ص ٤١ ؛ واللسان ١٥ / ٢٨٧ (( معى )) ؛ والمخصص ١٧ / ١٣ ؛ والتخمير ١ / ٢٢١ .

(٦) ينظر اللسان (( قلب )) ١ / ٦٨٥ ؛ والصحاح (( حَوَلَ )) ٤ / ١٦٨١ .

(٧) ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٩ .

(٨) في ب : (( هي )) ساقط .

(٩) في ب : (( أعربت )) ساقط .

لا نكرةٍ ، فهي مصروفةٌ في النكرةِ ، وإنْ سميتَ بها رجلاً : لَمْ تصرفها ، وفي النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرةِ ، ويزعمُ : أنهُ جمعُ سروالٍ وسروالةٍ ، وينشدُ به(١) :

**عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَة(٢)**

كذا في الصحاحِ .

وفرعيةُ التركيبِ ظاهرةٌ / لأنَّ التركيبَ إنما يكونُ بعد الإفرادِ لا محالةَ ، [ ٣٧ / ب ] والتركيبُ المعتبرُ في منعِ الصرفِ ما ليس بإضافي كـ(( عبدِ اللهِ )) ولا إسناديْ كـ(( برقَ نحره )) ، والمعنى فيه : أنَّ الإضافةَ لكونها من(٣) خواص الاسمِ تدخل غيرَ المنصرفِ في(٤) المنصرف ؛ لأنَّ عدمَ الانصرافِ لشبهِ(٥) الفعلِ ، فلا يصلح أنْ يكونَ التركيبُ الإضافي سبباً لمنعِ الصرفِ ، وهذا لأنَّ الإضافةَ إذا دخلتْ المتنعَ من الصرفِ تجعلهُ منصرفاً ، فكيفَ يجعلُ المنصرفَ بها غيرَ منصرفٍ ؟ والإسنادُ إنما يتأتى في الجمل وهي مبنية ، وغيرُ المنصرفِ من المعرباتِ ، وكانا على طرفي نقيضٍ فلم يصلحْ سبباً لمنعِ الصرفِ ؛ (٦) فلذلكَ أوردَ نظيرَ التركيبِ بقوله : في نحو : (( معدي كربٍ )) ، و (( بعلبكٌّ )) والكلامُ فيما يجيءُ في المبنياتِ - إن شاء اللهُ تعالى - .

والعجمةُ(٧) ثانيةٌ للغتهم ؛ لأنها طارئةٌ عليها ، والطاريءُ بعد المطروءِ عليه .

---

(١) في ب : (( به شعر )) ساقط من ب .

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

**فليس يَرقُّ لمستعْطِفِ**

وهو بدون نسبة في اللسان ١١/ ٣٣٤ (( سرل )) ؛ والمقتضب ٣ / ٣٤٦ ؛ والخزانة ١ / ١١٣؛ والدرر ١ / ٨٨ ؛ والهمع ١ / ٨٠ ؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢٤٧ ؛ وشرح المفصل ١ / ٦٤ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢١٢ ؛ والصحاح ٥ / ١٧٢٩ (( سرل )) .

(٣) في الأصل : (( من )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( في )) ساقط .

(٥) في ب : (( لشبهه )) .

(٦) في الأصل : (( لذلك )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٧) في ب : (( العجمية )) .

قوله : والعجمةُ في الأعلامِ خاصةٌ ، أيْ : تأثيرُ العجمةِ في منعِ الصرفِ في كلامِ(١) العربِ ؛ فيما إذا كانتْ في حالِ عجمتها من الأعلامِ في أصلها ، نحوُ : إبراهيمَ ، وإسماعيلَ ، وأمَّا إذا كانَ الاسمُ أعجمياً ولكنه اسمُ جنسٍ في أَصْلِهِ ، ثم طرأتْ عليه العلميةُ عندَ استعمالِ العربِ : لم يعتبرْ .

كما لو سُمِّي بـ(( دِيباجٍ )) ، أو (( إبرَيْسِمٍ )) ، أو (( لجامٍ )) ، أو (( فِرِندٍ ))(٢) ، والفرقُ بينهما هو : أنهم يتصرَّفونَ في (( لجامٍ )) ونحوِهِ ، تصرُّفَهم في كَلِمِهِمْ العربيةِ ، تارةً بإدخالِ اللامِ(٣) ، كـ(( اللجامِ )) ، وأخرى بإدخالِ التنوينِ كـ(( لجامٍ )) إدْخَالَهم إياها ، في نَحْوِ : رجلٍ ، وفرسٍ ، وتارةً باشتقاقِهِمْ من كَلِمِهِمْ ، ألا تَرَى إلى قَوْلِهِ :

**هل يَنْفَعَنِّي حَلِفٌ سِخْتِيتُ(٤) أو فِضَّةٌ أوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتُ(٥)**

فإنه اشتقَّ سِخْتِيتاً(٦) من السَّختِ لاشتقاقهم (( النِّحْرِيرُ )) من النحرِ ، فصارَ نحوُ : (( لجامٍ )) كأنه من قبيلِ ما لا عجمةَ فيهِ ، وقد ذكرنا : أنَّ الأصلَ في الاسمِ هو الصرفُ ، لا يتركُ إلا بسببٍ(٧) ، هو ثابتٌ من كلِّ وجهٍ ، في كونه سبباً .

فنحوُ : (( إبراهيمَ )) ، لا يتصرفونَ فيه تصرفَهم في كَلِمِهِمْ ، فيكونُ عُجمةً ثابتةً من كلِّ وجهٍ ، فيؤثرُ في منعِ الصرفِ دون الأولِ .

ومما أشارَ إليهِ في الكشافِ (( في (( إستبرق )): أنَّه تعريبُ (( استبره ))(٨)، ولا يقالُ : أنَّى ساغَ في القرآنِ العربي المبينِ اسمٌ أعجمي لأنَّا نقولُ لما عُرِّب خرجَ

(١) في الأصل : (( في كلاب والعرب )) والمثبت من ب .

(٢) هذه الألفاظ مصروفة عند سيبويه . ينظر الهمع ١ / ١٠٤ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٤٣٨ .

(٣) في الأصل : (( اللامِ )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) السختيت : هو الكذب الخالص .

(٥) هذان البيتان من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وهما في ديوانه الموسوم بمجموع أشعار العرب ورواية الديوان (( يعصمني )) بدل (( ينفعني )) وهو أيضاً في اللسان ٢/٢٤ (( سحت )) .

(٦) السِّختيت : هو السويق الذي لايُلَت ، أو الغبار الشديد الارتفاع . الصحاح ١ / ١٢٥٣ .

(٧) في الأصل : (( سبب )) والمثبت من ب .

(٨) ينظر : حاشية ابن برِّي على المعرب ص ٢٩ ، وقصد السبيل جـ ١ / ١٧٧ .

من كونهِ أعجمياً إلى عربي ))[١] ؟ ، وأمَّا إذا كانَ مـعَ العلميـةِ : لم يعتـورهُ تلـكَ التصرفاتُ؛ لأنَّ الأعلامَ مصونـةٌ عـن التغيـيرِ ، فاعتـبرَ العجمـةُ لقوتهـا ، وقيـل : الاسمُ الأعجميُ إذا وافقَ لفظهُ عربياً وقُصدَ إليهِ بالتسميةِ فـلا اعتـدادَ بالعجمـةِ ، كما لو سمِّي بـ(( إسحاقَ )) وقُصدَ به المصدر ، أو بـ(( يعقوبَ )) وقُصـد بـه ذكـرُ الحجلِ[٢] ، أوْ بـ(( موسى )) وقُصـدَ بـه " موسـى " الحديـد كـان منصرفـاً ؛ لأنَّـه حينئذٍ لم يكنْ مَعَهُ إلاَّ سببٌ واحدٌ ، وهو العلميةُ .

(( والألفُ والنونُ المضارِعتانِ لألفيْ التأنيثِ ))[٣] .

الألفُ والنونُ لا أصالةَ لهُما[٤] في منعِ الصرفِ ، وإنّمـا مُنِعَ الصرفُ بهمـا ؛ لمشابهتهما ألفَيْ التأنيثِ ، وهي في فَعْلَان فَعْلَى ، من ثلاثة أوجهٍ :

**أحدها** : أنهما زائدتان ، زيدَتا معاً كـألفي التـأنيث ، ألا تـرى أنـه ليـس في كلامهم " سكر " للمؤنث ثم ، " سَكْران " للمذكر ، [ كما أنـه ليـس " حمـر " للمذكر ][٥] ، ثم " حمراء " للمؤنـثِ ، فـإنْ قيـلَ مـن الجـائزِ أنْ يكـونَ سـكْرَى للمؤنّثِ بالألفِ ، ثم تلحقُـه النـونُ فتختـص بـالمذكر / قلنـا : لا يجـوز أن يُنْقَـلَ [ ٣٨ / أ ]
الاسمُ بالزيادةِ من التأنيثِ إلى التذكيرِ ، إذْ فيه مخالفةُ الأصلِ ، ونبذٌ للطريقِ المعتـدِّ وراء الظَّهر ، فإنْ قيل : ما تقولُ في نحو ثلاثةِ رجال ، وثلاثِ نسوةٍ ؟

قلنا : قد ذكرنا الجوابَ عن هذا مرّة في شرحِ قوله : والتأنيثُ اللازمُ لفظـاً[٦] أو معنـى في أنَّ الزيـادَةَ في قولـه : ثلاثـةُ رجـالٍ للتـأنيثِ أيضـاً ، قلـتُ : بهـذا أنَّ " سَـكْرانَ " صيغـةٌ و" سَـكْرَى " صيغـةٌ أخـرى ، والوجـهُ الثـاني أنَّ مؤنـثَ " سَكْرانَ " من غير لفظه ، حيـثُ يقـال : " سَـكْرى " ولا يقـالُ : " سَـكرانة " كما أنَّ مذكر " حمراء " من غير لفظهِ ، حيـث يقـال[٧] " أحمـرُ " لا " حَمْـرى "

(١) ينظر الكشاف ٣ / ٥٠٧ .
(٢) الحجل : نوع من أنواع الطيور . ينظر اللسان (( عقب )) ١ / ٦٢٢ .
(٣) المفصل ص ١٧ .
(٤) في الأصل : (( فيهما )) والمثبت من ب .
(٥) في الأصل ما بين المعقوفين ساقط .
(٦) في الأصل : (( لفظ )) والمثبت من ب .
(٧) في ب : (( قال )) .

بألفٍ واحدةٍ ، ولو كانا من لفظهما لقيل : سَكرانةٌ ، و" حمرا " بـألفٍ واحـدة ، إذْ زيادةُ الحرفِ مخصوصةٌ بالمؤنثِ ، والوجهُ الثالثُ أنَّ التاءَ لا تدخُلُ عليهما ، لا يقال : " سكرانة " ولا يقال : " حمـراةٌ " ، ومما يـدلُّ علـى المضارعـةِ (( بينهمـا أيضـاً ))[١] أنهـم قـالوا : في " صحـراءَ "[٢] " صحـارى " ، كمـا في " سـكرانَ " " سكارى "[٣] ، وقالوا : في النسبة إلى " بهراء[٤] "[٥] و" صنعاء[٦] "[٧] " بهراني " و" صنعاني " .

قوله في نحو : " سكرانَ " ، و" عثمـانَ " إنمـا أوردهمـا تنظـيراً ؛ لأنَّ تحقيـق مضارعةِ[٨] الألفِ والنونِ لألفـيْ التـأنيث : إنمـا يكـون فيهمـا لا في غيرهمـا مـن الصفة ، والاسم كـ" ندْمَانَ " ، و" رمـان " أعـني : أنّ زيـادةَ الألـفِ والنـونِ إذا كانتْ في الصفةِ ، يجب أنْ يكونَ في " فَعْلاَنَ " " فَعْلَى " ، كمـا في " سـكرانَ " لا[٩] في " فعلان " " فعلانة " ، كما في " ندمان " ، وإذا كانتْ في الاسم يجبُ أنْ

(١) ساقط من ب .

(٢) الهمزة في نحو : (( صحراء )) و(( حمراء )) مثل ألف التأنيث في : " سُرَى " ، و" نجوى " زيـدت قبلها همزة فأصبحت " صحراا " و" حمراا " فاجتمعت ألفـان زائدتـان فحركـت الثانيـة منهمـا فانقلبت همزة " صحراء " و" حمراء " . انظر الكتـاب لسيبويه ٤ / ٢٤٠ ؛ وشـرح الملوكـي ص ٢٦٧ ؛ والممتع ١ / ٢٣٩ .

(٣) في الأصل : (( سكر سكارى )) والمثبت من ب .

(٤) بهـراء : قبيلـة مـن قضاعـة ديارهـا بالشـام . ينظـر جمهـرة الأنسـاب لابـن حـزم ص ٤٤١ ؛ والأنساب للسمعاني ١ / ٤٢٠ .

(٥) في الأصل : (( بهراني )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٣٣٦ ؛ والمقتضب ١ / ٦٤ ؛ وابن يعيش ١ / ١١ ؛ وشرح الكافيـة للرضى ١ / ١٥٨ .

(٧) في الأصل : (( صنعاني )) والمثبت من ب .

(٨) أوجه المضارعة بين الألف والنون وألفي التأنيث انظره في سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٣٥ ؛ وابن يعيش ١ / ٦٧ ؛ وشرح الكافية للرضى ١ / ١٥٧ .

(٩) في الأصل : (( إلا )) ساقط والمثبت من ب .

يكونَ في العلمِ كـ" عثمانَ " لا في اسم جنس كـ" رُمّانَ " ، وإنمـا اشـترط[١] هـذا لتتحقق مشابهة الألفِ والنونِ بألفي التأنيثِ في عدمِ جواز دخولِ تـاءِ التـأنيثِ في آخره ، وذلكَ إنّما يتحققُ فيما ذكره من النظير في الاسـمِ والصفـةِ ؛ لأنَّ الاسـمْ إذا كانَ علماً لا يجوزُ زيادةُ التاءِ في آخرهِ ، وإنما[٢] يجوزُ ذلك فيمـا إذا كـانتْ في الصفـةِ قبـل أنْ يكـونَ علمـاً ، ألا تـرى : أنّـك إذا قـدرْتَ " ندمـانَ " علمـاً ، وحذفتَ الألفَ والنونَ لمشابهةَ ألفي التأنيثِ من حيثُ امتناعُ دخولِ تـاءِ التـأنيثِ عليها ، كامتناعِ دخولها على الألفِ فـلا تقـولُ في العلـم : " ندمانـة " ، كمـا لا تقولُ في : " سكرى " " سَكرانة " ، ولولا العلميةُ لقلـتَ : " ندمانـة " ، فقـد[٣] ظهر لك : أنَّ الألفَ والنونَ في الأسماءِ لا تكونُ مشابهةً لألفيْ التأنيثِ إلا باعتبارِ العلميةِ ، هذا في الاسمِ .

وأمَّا[٤] في الصفةِ فإنَّ الألفَ والنونَ إنما[٥] تؤثر في منعِ صرفِ " فَعْلان " ، إذا انتفتْ لهُ " فعلانة " أو وجدتْ له " فعلَى " في التأنيثِ ؛ ليتحقَّق به أيضاً شبهُهما بألفي التأنيثِ ؛ لأنَّـه إذا كـانتْ لـه " فَعْلَـى " لَمْ يقـلْ فيـه : " فَعْلانَـة " استغناءً بـ" فعلَـى " [ مـن " فعلانـة " ][٦] ، وكذلـك إذا انتفـتْ " فعلانَـة " فقـدْ انتفَـى دخولُ تاءِ التأنيثِ عليه ، فقدْ حصلَ الشَّبَهُ بذلك لألفي التأنيثِ ، ومن ثَمّةَ وقـعَ الاختلافُ[٧] في صرفِ " رحمان " وعدمِ صرفهِ ، فمَـنَ زعـم : أنَّ الشـرْط انتفـاء " فعلانة " منعهُ الصرفَ ، إذْ ليسَ لهُ " فعلانة " ، ومـنْ زعـمَ أنَّ الشـرطَ وجـودِ " فعلَى " صرفهُ ؛ لأنَّه ليس له[٨] " فعلى "، والأوَّلُ أوجهُ ؛ لوجهين: أحدُهُمَا: أنَّ

---

(١) في الأصل : « يشترط » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « ولن » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « فقد » ساقط .

(٤) في الأصل « فأمَّا » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل « فإنما » والمثبت من ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) حول المسألة خلاف انظره في : المرادي ٤ / ١٢١ ؛ وشرح الكافية للرضى ١ / ١٥٩ ، ١٦٠ ؛ والارتشاف ١ / ٤٢٨ ؛ والتصريح ٢ / ٢١٣ ؛ والهمع ١ / ٩٦ .

(٨) في الأصل : « له » ساقط .

الألـفَ والنـونَ كـانتْ مانعـةً ؛ لامتنـاعِ دخـولِ تـاءِ التـأنيثِ عليهَـا ، وإذا كـانَ " رحمان " مِمَّا لا يدخلُ عليه تاءُ التأنيثِ فقد صحَّ شبههُ بألفي التأنيثِ ، ووجودُ " فعْلَى " ليسَ مقصوداً في نفسهِ ، وإنَّما المقصودُ تحققُ امتناعِ دخولِ تـاءِ التـأنيثِ عليها ؛ لأنَّ المقصودَ حصولُ الشبه بألفي التأنيثِ ، فقدْ حصلَ .

والثاني : لو قُدِّرَ / استواءُ الأمرينِ فهذا أولى ؛ لأنَّه الأكثرُ في كلامهم فينبغي [ ٣٨ / ب ] أنْ يُحملَ على الأكثرِ ، ألا ترى أنَّ بابَ " سَكْرانَ " أكثرُ من بابِ " ندمـان " ، وقيل في " رحمانَ " دليلٌ آخرُ ، وهو وإنْ كانَ صفةً إلا أنَّ حكمهُ حكـمُ العلـمِ ؛ لاختصاصهِ با للهِ سبحانهُ ، ألا ترى أنَّه إذا أُطلق أعني غيرَ مُجرى على شيءٍ : لَـمْ يتناول سواه ، فهوَ كأنَّهُ موضوعٌ لشـيءٍ بعينـهِ غـيرُ متنـاولِ مـا أشـبههُ ، فجـرى مجـرى العلـم ، والعلـمُ لا " فعلانـة " لـهُ ولا " فعلـى " ، ونظـيرهُ " سـبحانَ " في اختصاصه با للهِ .

وأمَّا وصفُهُم مثْلَ : مُسيلَمةَ الكذَّاب[١] بـ" رحمان اليمامـةِ " وقـولُ شـاعرِهِم فيه :

* وأنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لاَ زِلْتَ رَحْمَانَا[٢] *

فبابٌ من تعنُّتهـم في كفرِهـم ، وهـو مـن الصفـاتِ الغالبـةِ ، كـ" العُيُّـوق " و" الدَّبرانِ " ، إلاَّ إذا اضطُّر الشـاعِرُ ، فالاسـتثناءُ منصـرفٌ إلى أولِ الفصـلِ مـن

---

(١) هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي ، أبو ثمامـة متنبـيء مـن المعمريـن ، ولـد ونشأ باليمامة بوادي حنيفة في نجد ، وتلقب بالجاهلية بالرحمن وعـرف برحمـان اليمامـة انتـدب أبو بكر – رضي الله عنه – أعظم قواده خالد بن الوليد على رأس جيش قـوي فبـدأت المعركـة بينهما ، وانتهت بظفر خالد ومقتل مسيلمة الكذاب سنة ١٢ هـ .

أخبـاره في : شـذرات الذهـب ١ / ٢٣ ؛ والأعـلام ٧ / ٢٢٦ ؛ والبدايـة والنهايــة ٤ / ٣٢٦ حوادث سنة ١١ هـ .

(٢) هذا عجز بيت وصدره :

* سَمَوْتَ بالمجد يا ابْنَ الأَكْرَمِيْن أَباً *

ينظر الكشاف ١ / ٤٢ ، ٤ / ٥٤٥ ؛ والدر المصون ١ / ٣٤ ؛ والمجيد في إعراب القرآن المجيـد ص ٤٥، ولم أهتد إلى قائل هذا البيت .

قوله ، والاسمُ يُمنعُ من الصرفِ ، وإنَّما جازَ صرفُ مالا ينصرفُ لضرورة الوزنِ ؛ لأنَّ الشِّعر لهُ حروفٌ وسكناتٌ مَحْصُورَةٌ لا مساغَ للزيادةِ فيها ، ولا للنقصانِ عنها ، فكأنَّ الناظمَ في تحرُّكِه[1] مسلوبُ الاختيارِ ، فلهُ : أنْ يميلَ إلى الأصلِ المرفوضِ ، وهو الصرفُ عند الاضطرارِ ، وفي المقتبسِ محالاً إلى شرحِ الواحديْ[2] لشعر أبي الطيّب[3] ، للشاعرِ صَرفُ ما لا ينصرفُ ، وإظهارُ التضعيفِ ، وإجراءُ المعتلِّ مُجْرَى الصحيحِ ، وقصرُ الممدودِ ، وترخيمُ المنادَى ، والفصلُ في الإضافةِ ، بالظرفِ ، ونحوُ ذلكَ إلى أشياءَ معدودةٍ ، ( فيها عدولٌ عن القياسِ ؛ للضرورةِ )[4] أيْ : عن القياسِ المستعملِ إلى القياسِ المهجورِ ، وحُكيَ عن بعضِ المملحين[5] : أن شاعراً سرقَ[6] فقيلَ له في ذلكَ فقالَ يجوزُ للشاعرِ ما لا يجوزُ لغيرِهِ . وأمَّا السببُ الواحدُ فغيرُ مانعٍ ؛ لأنَّ الاسمَ معهُ وحدَه يكونُ متمايلاً بينَ الأصلِ والفرعِ ؛ لتجاذبِ الطرفينِ إيَّاهُ ، فيجذبه الأصلَ إلى الصَّرْفِ لقوةِ الأصالةِ ، وإذا انضمَّ إليهِ سببٌ آخرُ يُرجِّحُ فيصيرُ مؤثِّراً ، وقدْ ذكرناه .

ليسَ بثبتٍ - بفتحتين - أيْ : ليسَ بحجةٍ ، والذي تعَلَّقَ به هو : قولُه[7] خطاباً للنبيِّ - عليه السلامُ - :

---

(١) في الأصل : « في محنكه » والمثبت من ب .

(٢) ينظر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للواحدي ص ١٧٠ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب المتنبي ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ في محلة كندة وإليها نسبته ونشأ بالشام طلب العلم والأدب والعربية وأيَّامَ الناس قال الشعر صبياً تنبأ في بادية السماوة فسجنه أمير حمص حتى تابَ . وقتله فاتك الأسدي أثناء رجوعه من شيراز سنة ٣٥٤ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان ١ / ١٢٠ ؛ ويتيمة الدهر ١ / ١٣٩ ؛ ومقدمة ديوانه ١ / ٦٩ فما بعدها ؛ وتاريخ بغداد ٤ / ١٠٢ ؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١ / ٣٦٣ - ٣٧٢ . وينظر كتاب المتنبي تأليف محمود محمد شاكر .

(٤) في الأصل ساقط .

(٥) هم الشعراء الذين يأتون بشعر مليح .

(٦) لم أعثر على هذه الرواية فيما رجعت إليه من مصادر .

(٧) القائل هو العباس بن مرداس من قصيدة قالها حين قسم الرسول - ﷺ - غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم وأعطاه دونهم ، وانظر الشاهد في : ديوانه ص ٨٤ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٩٩ ؛ وابن يعيش ١ / ٦٨ ؛ وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٦٦ ؛ والعيني ٣ / ٣٦٦ ؛ والخزانة ١ / ٧١ .
ورواية الديوان في البيت الأول : « فأصبح » بدل « أتجعل » ، ويروى البيت الثاني « شيخي » و« جدي » بدل « مرداس » .

أَتَجْعَــلُ نهبــي وَنَهْــبَ الْعُبَيْـــ ـــدِ بَيْــنَ عُيينَـــةَ والأقْـــرعِ[١]
ومَـــا كَـــانَ حِصْــن ولا حَابِــسٌ يَفُوقَـــانِ مِـــرْدَاسَ في مَجْمَـــعِ
وَمَا كُنْــتُ دُوْنَ امــرئٍ[٢] مِنْهُمَــا وَمَــنْ يَضَــعِ[٣] الْيَــومَ لا يُرفَــعِ

والمرداسُ حجرٌ يُرمى بِهِ في البئرِ ؛ ليُعلم فيها ماءٌ أم لا .

مأخوذٌ من رَدَسْتَ القومَ أَرْدَسَهُم إذا رميتهُمْ بحجرٍ ، فكـانَ الأخفـشُ يجعلـهُ من ضرورةِ الشعرِ ، وأنكرهُ المبردُ ، ولم يجوزْ في ضرورةِ الشعرِ تـركُ صرفِ مـا ينصرفُ ، كذا في الصحاحِ[٤] ، والبصريون[٥] أسقطوا الاحتجاجَ به ؛ لأنَّ الرواية

* يفوقانِ شيْخيَ *

ثمَّ لوْ أرادَ المصنفُ بقولِهِ ليسَ بثبتٍ ، أيْ : ليس بحجةٍ ؛ بسببِ أنَّ الروايـة الصحيحةَ على خلافِ روايتهم ، بإقامةِ " شيخي " مقامَ " مِرْدَاسَ " في ردِّهِ ليـس بمستقيمٍ ، وإنْ صَحَّتْ روايةُ البصريةِ ؛ لما أنَّ الروايةَ الأخرى أعني : رواية الكوفية بلفظِ المرداسِ منقولـةً في الكتـبِ الصحـاحِ ، كصحيـح مسـلم[٦] وغـيره ، فكـانَ كافياً في التمسكِ به ، ولوْ رَوى غـيرُه مـن جهـةٍ آخـرى فـلا يضـره ؛ لأنَّ ليـسَ بينهُمـا تعـارضٌ ، وإنْ أرادَ بقولـهِ ليـسَ بحجـةٍ ؛ لأنـه علــى خــلافِ القيــاسِ ،

---

(١) وعيينة هو : عيينة بن حصين الفزاري ، والأقرع هو : الأقرع بن حابس التميمي .
ينظر خبرهما في : السيرة النبوية ٤ / ٤٨٩ لابـن هشـام فمـا بعدهـا ؛ والمغـازي للواقـدي ٣ / ٩٤٤ - ٩٤٧ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٥٢ .

(٢) في الأصل : « امر » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « ومن يرضع » والمثبت من ب .

(٤) ينظر الصحاح ٣ / ٩٣٤ " ردس " .

(٥) ينظر الإنصـاف ٢ / ٤٩٣ فمـا بعدهـا ؛ وسـر صناعـة الإعـراب ٢ / ٥٤٦ ، ٥٤٧ ؛ وخزانـة الأدب ١ / ١٤٨ ؛ والسيرة النبوية لابن هشام ٢ / ٤٩٤ .

(٦) ينظر صحيح مسلم ، كتاب الزكاة - باب إعطاء المؤلفـة قلوبهـم علـى الإسـلام ، وتصـبر مـن قوي إيمانه ٢ / ٧٣٧ ، ٧٣٨ .

واستعمالُ الفصحاءِ ، فمستقيمٌ عندَ الأكثرين ، وقد يَستعملُ بعضهم ذلـك أيْ : عدمَ الإنصرافِ ، ومنهُ ما أُنشدَ لعمرانَ(١) بن حَطَّانَ / الخارجي : [٣٩/أ]

يَـا عَيْـنُ بَكّـى لِمِرْدَاسٍ ومَصْرَعِـهِ    يَـارَبَّ مِـرْدَاسِ الْحِقْنِـي بِمِـرْدَاسِ
أنْكَرْتُ بَعْدَكَ مَنْ قد كُنْـتُ أعْرِفُـهُ    مَـا النـاسُ بَعْـدَكَ يـا مِـرْدَاسُ بالنَّاسِ(٢)

ولا مطعنَ فيه .

قولـه(٣) : (( **وَمَـا أَحَـدُ سببيْهِ أوْ أسبابه الْعَلَمِيَّةُ فحكمُـهُ الصـرفُ عنـدَ التنكير** ))(٤) ؛ إلا نحو : " أحمرَ " .

فإنْ قلتَ يُشْـكُل على هـذا التعميـم مـا لـو سُـميَ رجـلٌ بـ" مسـاجدَ " أوْ " صحراءَ "(٥) ، ثمَّ نُكِّرَ يبقى على عَـدَمِ الانصـرافِ ، كمـا كـان قبـلَ التنكـيرِ ، والـذي ذكـره مـن التعميـمِ يقتضـي : أنْ يكـونَ ذلـكَ منصرفـاً ؛ لدخولـه تحـتَ المستثنى منهُ .

قلت : المرادُ من قوله : (( ومـا أحـدُ سببيهِ أو أسبابِهِ العلَميـةُ مـا إذا كـانت العلميّةُ مؤثرةً في عدمِ الانصرافِ ، وأمَّا لفظُ " مساجدَ " ، أو " صحـراءَ " ، فـلا تأثيرَ للعلَميّةِ فيه ؛ فإنّه كانَ غيرَ منصرفٍ سواء كانَ فيه علميةٌ أوْ لمْ يكنْ ، فبقـي كذلك على عـدمِ الانصـرافِ بعـد التنكـيرِ ، وحاصِلُـه أنَّ أسبابَ منـع الصـرفِ

---

(١) هو عمران بن حطّان بن ظبيان السدوسي الشيباني أبو سماك رأس القعدة من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم . كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث من أهل البصرة فمات بِعُمَـانَ لـدى قـوم من الأزد سنة ٨٤ هـ .

أخباره في : الخزانة للبغدادي ٢ / ٤٣٦ ، ٤٤١ ؛ والكامل ٢ / ٧٤٤ ؛ والأعلام ٥ / ٧٠ .

(٢) ينظر هذان البيتان وهما من البسيط ، في الخزانة للبغدادي ٥ / ٣٦٠ ؛ والكـامل ٣ / ١٠٨٣ ، وفي الكامل رواية " اجعلني " بدل " الحقني " ورواية " كمرداس " بدل " بمرداس " .

(٣) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٧ .

(٥) المراد أن صيغة منتهى الجموع مثل " مساجد " وما أنث باحدى ألفي التأنيث نحـو " صحـراء " إذا سمي بهما ثم نكرا فزالت العلمية بقيـا علـى منـع الصـرف . ينظـر الارتشـاف ١ / ٤٤٦ ؛ والهمع ١ / ١١٦ ، ١١٧ .

تسعةٌ ، فبعدَ العلميةِ يبقى ثمانيةٌ ، وفي هذه الثمانيةِ أينما أثَّرتْ العلميةُ[1] معَ سببٍ آخرَ في عدمِ الإنصرافِ : كانتْ العلميةُ شرطاً لتأثيرِ ذلكَ السَّببِ ، وعند خلُوِّها عن ذلكَ السببُ لا يبقَى اعتبارُ لذلك السببِ إلاَّ في العدل ، أو وزنِ الفعلِ .

بيانُ ذلكَ هوَ : أنَّ أحدَهَا الوصفُ وهو لا يجتمعُ مع العلميـةِ ؛ لتضادِّهمـا ، والتأنيثُ شرطُهُ العلميةُ إنْ كانَ بالتاءِ أوْ معنوياً ، وأمَّا إذا كـانَ بـالألفِ فـلا أثـر للعلميةِ فيه فيسقطُ ذلـكَ التـأنيثُ عـن اشـتراطِ العلميـةِ فيـه ، والعجمـةُ شـرطُها العلميةُ ، وكذلكَ التركيبُ والجمعُ لا تؤثـرُ معـه العلميـةُ ، فتسـقطُ أيضـاً ، ولا أصالةَ للألفِ والنونِ المزيدتين في عدمِ الإنصـرافِ ، فبقـيَ العـدلُ ووزنُ الفعـل ، وهما لا يجتمعان ؛ لما أنَّ العدلَ عبارةٌ عن زناتٍ مخصوصةٍ ، ليسَ منها شيءٌ على وزنِ الفعلِ، فكذلكَ لم يجتمعِ العدلُ مـع وزنِ الفعـلِ ؛ ولمـا ثبـت أنَّ سـبباً مـا لم يكنْ مؤثراً ؛ لأنَّ العلميةَ شرطٌ فيـه ، سـوى واحـدٍ مـن العـدلِ ، ووزنِ الفعـل ، وجبَ أنْ يكونَ ما عداهُ إذا أُنكِّرَ انصـرفَ ؛ لبقائـه علـى سـببٍ إن لم يكـنْ فيـه عدلٌ ، أو وزن فعل ، أوْ على سبب إنْ كـان فيـه عـدلٌ ، أو وزن فعـل ، فكـانَ قولُهُ : لبقائه بلا سـبب ، راجعـاً إلى قولـه : « رُبَّ سـعادٍ » وقولـه : « أو علـى سببٍ واحـدٍ » ، راجعـاً إلى قولـه : « **وقطـامِ** »[2] ، إلا نحـو : " أحمَـر " ، فإنّـه استثناءٌ عن قولــه : « فحكمـةُ الصـرفُ عنـدَ التنكـيرِ ، فـإنَّ " أحمـرَ " يمتنـعُ مـن الصرفِ، قبل التسميةُ بهِ للوزنِ والصفةِ ، وبعدها للوزنِ والعلميةِ ، فلو نُكِّـرَ بعـد التسميةِ ، فعند صاحبِ الكتابِ – وهو سيبويه[3] – : يمنعُ مـن الصـرفِ ، وعنـد أبي الحسنِ والأخفشِ : لا يمتنعُ .

(١) في ب : « العلمية » ساقط .

(٢) المفصل ص ١٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ١٩٨ ، ٢٠٣ ، وينظر تفصيل المسألة في " أحمر " المقتضب ٣ / ٢٠٣ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٦ ؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١٤ ؛ والتخمير ١ / ٢٢٣ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥١ ؛ وابـن يعيش ١ / ٧٠ ؛ والهمع ١ / ١١٦ – ١١٧ .

فحجتهُ : أنَّ الوصفيـةَ قـد زالـتْ بالتسـميةِ والعلميـةِ بالتنكـيرِ ، فلـم يبـقَ إلاَّ الـوزنُ والصفـةُ ، والسببُ الواحـدُ غـيرُ مؤثــرٍ[١] في منـعِ الصـرفِ ، والحجـةُ لصاحبِ الكتابِ : أنَّ " أحمر " بالتنكيرِ ، عادَ إلى أصله الذي هو التنكيرُ ، فيعودُ إليهِ منعُ الصرفِ .

وإنْ كـانتْ الوصفيـةُ زائلـةٌ ، ليجـريَ علـى حكمـه الأصلـي - وهـو منـعُ الصرفِ - .

ألا تراهُم يصرفونَ " أربعاً "[٢] في قولهم : " نسوة أربع " ، مع تحققِ السـببينِ فيه ، وهما : الوزنُ والوصفيةُ ، ملاحظةٌ إلى الأصل ، / وهو الاسميةُ في " أربع "، [ ٣٩ / ب ] وعدم اعتماداً بالعارضِ ، فمـن اعتـبر العـارض في " أحمـر " وهـو العلميـةُ المزيلـةُ للوصفيةِ : لزمهُ أن يعتبرَ العارضَ أيضاً " مررتُ بنسوةٍ أربعَ " ، فيمنعُ الصـرفُ ، وإنْ اعتبره هنالكَ ، و لم[٣] يعتبره هنا تناقضٌ ؛ ولأنَّ الصـرفَ ومنعـهُ مـن أحكـامٍ لفظية ، كالجمعِ ، وإدخالِ اللامِ ، واعتبروا الوصفيةَ فيه في حقِّ هذين الحكمينِ ، أعني : الجمـعَ ، وإدخـالَ الـلامِ ، حيـثُ قـالوا في جمـع " أحمـر " بعـد العلميـةِ : " حُمرُ " كما قالوا « شيءٌ " أصفر " ، وأشياءُ " صفـر " ، وقـالوا : " الأحمـرُ " أيضاً ، وإنْ كانَ علماً ، فلو لمْ يعتبروا فيه : الوصفيةَ الأصليةَ؛ لما ساغَ لهم ذلك ؛ لأنهم لا يقولون في جمع " أحمدَ حُمُـد " ، بـل أحـامدُ ، ( ولا يقولـون أيضـاً في العلم : الأحمد )[٤] ؛ لعدمِ الوصفيةِ ، فعلم أنَّ الوصفيةَ فيهِ معتبرةٌ عندهم في حـقِّ هذينِ الحكمينِ ، فوجبَ أنْ تعتبرَ هي في عدمِ الانصرافِ هُنا أيضاً ؛ لأنه مثلها في أنَّ كـلاً منهمـا مـن أحكـامٍ لفظيـةٍ ، والـذي يؤيـدُ مـا قلنـا : منعُهُـم صـرفَ

---

(١) في الأصل : « مؤثرة » والمثبت من ب .

(٢) ينظر إلى صرف " أربع " النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨١٥ ؛ والمقتصد ٢ / ٩٨٠ .

(٣) في الأصل : « ولا » والمثبت من ب .

(٤) ساقط من ب .

" أدْهَمَ "[١] و" أرقَمَ "[٢] و" أسوَد " ، بعد خروجها عن الوصفيةِ إلى الاسميةِ ، فإجماعهم على منعِ صرفها بعد غلبةِ الاسميةِ عليها : دليلٌ واضحٌ على صحةِ مذهبِ سيبويهِ[٣] .

فإنْ قيل : لوْ كانتْ الوصفيةُ الأصليةُ مؤثرةً في منع الصرفِ ، لكانتْ مؤثرةً في نحوِ : ضاربٌ ، بعد كونهِ علماً على رجلٍ ، ولا امتنعَ الصرفُ وليسَ كذلك .

قلنا : إنّما يؤثّر هناكَ الوصفيةُ معَ العلميةِ في منع الصرفِ لأداءِ تأثيرها إلى تقديرِ شيئينِ متنافيين ، يبينانِ حكماً واحداً ، وهو : عدمُ الانصرافِ ، وبيانِ التنافي ، وهو : أنَّ الوصفيةَ تقتضي[٤] الشركةَ في مفهومِ الكلمةِ والعلميةُ تأباها بخلافِ الجمعِ وإدخالِ اللامِ ، فهما حُكمانِ باعتبار الوصفيةِ ، لا مشاركةَ للعلميةِ معهما فيها .

وأمَّا نحو : " أحمر " ، فثبوتُ عدمِ انصرافهِ بعد التنكيرِ ؛ لأنه لما زالتْ العلميةُ لم يبقَ مانعٌ من اعتبار الوصفية ، فيصحُّ اعتبارُها ، فإن قلت : ما الفرق بين " أحمر " و" أجمع "[٥] ، فيما لو سميتَ رجلاً بـ" أحمر " ، ثم نكرته لم تصرفهُ ، ولو سميتَ بـ" أجمع " ثم نكرته صرفته ؟

قلت : لأنَّ " أحمر " في الأصلِ صفةٌ ، فإذا نكرتهُ انجذب إلى عرقٍ الوصفيةِ ، ووزنِ الفعل فيه باقٍ ، كما كانَ .

---

(١) الأدهم : الأسود ثم غُلّب على القيد لسواده . ينظر اللسان " دهم " ١٢ / ٢١٠ ؛ والقاموس المحيط " دهم " ص ١٤٣٣ .

(٢) الأرقم من الحيات : هو الذي فيه سواد وبياض . ينظر اللسان " رقم " ١٢ / ٢٤٩ ؛ والقاموس المحيط " رَقَمَ " ص ١٤٤٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٣ .

(٤) في الأصل " تفضي " والمثبت من ب .

(٥) ينظر الحديث عن " أجمع " والفرق بينها وبين " أحمر " الكتاب ٣ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ؛ وما ينصرف ومالا ينصرف ص ١٦ .

وأمَّا " أجمعُ " فليس بصفةٍ ، بدليلِ أنه يقالَ : " أجمعون " ، و" أفعل " صفة لا تجمع بالواوِ ، والنونِ ، لا يقالُ : " أحمرون " ، بل تجمعُ على " فُعُل " ، كذا قاله(١) الإمامُ عبدُ القاهرِ - رحمهُ الله - .

قوله : (( **لمقاومةِ السكونِ أحدِ السببين** ))(٢) ، فالاسمُ الثلاثيُّ لما سكنَ وسطهُ خفَّ فصارتْ ، خِفةُ لفظِهِ معادلةً لِثِقلِ أحدِ السببين ، فنزلَ منزلةَ ما ليسَ(٣) فيه إلاَّ سببٌ واحدٌ ، ولأنَّ هذا النحوَ من الأسماءِ لسكونِ وسطهِ خالفَ الفعلَ ، إذْ ليسَ في الأفعالِ ساكنُ الوسطِ .

أمَّا نحو : " سيرَ " ، و" قال " ، فعلى التحريكِ تقديراً ، فلمَّا خالفَ الفعلَ بعُدَ عنهُ ، فضعفتْ المشابهةُ بينه وبينَ الفعلِ ، فلا تكونُ مؤثِّرةً في منعِ / الصرفِ . [ ٤٠ / أ ]

قال سيبويه(٤) : كلُّ مذكرٍ سمِّيَ بثلاثةِ أحرفٍ ليسَ فيهِ حرفُ التأنيثِ ، فهو منصرفٌ ، كائناً ما كانَ أعجمياً ، أوْ عربياً ، أوْ مؤنثاً ؛ إلا فعلٌ في أولِه زيادةٌ ، نحو : " يجد " ، و" يضع " ، أوْ يكونُ كـ" ضربَ " ، وذلك كرجلٍ سميتهُ بـ" قدمٍ " ، أو " أُذُنٍ " ، أو " فِهَرٍ " ، وهن مؤنثاتٌ ، وقوله : من الثلاثي الساكنِ الحشوِ : احترازٌ عن الثلاثي(٥) المتحركِ الحشوِ ، كـ" قَدَمٍ " في اسم امرأةٍ ، وعن الرُّباعي كـ" زينبَ " فإنهما لا ينصرفانِ في المعرفةِ ، وينصرفانِ في النكرةِ ، أمَّا عدمُ انصرافِ " زينبَ " فظاهرٌ(٦) ؛ لزوالِ الخفةِ الثابتةِ في " هندٍ " من " زينبَ " ، بزيادةِ الحرفِ ، وأمّا عدمُ انصرافِ " قدمُ " في اسمِ امرأةٍ ؛ لتنزلِ الحركةِ فيها منزلةَ الحرفِ ؛ والدليلُ على ذلكَ هو : أنهم جوّزوا في الألِفِ الرابعةِ

---

(١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٨٢ .

(٢) المفصل ص ١٧ .

(٣) في ب : (( ليس )) ساقط .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٥) ينظر إلى عدم صرف الثلاثي المتحرك نحو " قدم ، وسقر " الهمع ١ / ١٠٩ ؛ وشرح الصبان على الأشموني ٣ / ٢٥٦ .

(٦) في الأصل " ظاهر " والمثبت من ب .

الزائدةِ عند النسبةِ القلبَ إلى الواوِ ، والحذفَ كـ" حَبْلَوِي " ، و" حُبْلَى " في النسبةِ إلى " حُبْلَى " ، وفي الخامسةِ لم يجوزوا غيرَ الحذفِ كـ" حُبَارَيّ " في النسبةِ إلى حُبَارَى : اسمُ طائرٍ ، وفي نحو : " جَمَزَى "[١] أيضاً لم يجوّزوا غيرَ الحذفِ ، فقالوا : " جَمَزِيٌّ " ، لأنَّ " جَمَزَى " لَمَّا فصلتْ " حُبْلَى " بحركةِ العينِ قربتْ من " حبارَى "[٢] ؛ لأنَّ الحركةَ جزءُ الحرفِ فكأنها الحرفُ ، فأخذتْ " جَمَزَى " حكمَ ما فيه أَلِفٌ خامسةٌ كأنهم قالوا : " جمازِيٌّ " فكذا حركةُ الأوسطِ في " قدم " فَنُزِّلَتْ منزلةَ الحرفِ فصار بمنزلةِ " سُعَادَ " ، وإنما قيدنا بقولنا[٣] في " قَدَمٍ " اسمُ امرأةٍ ؛ لأنه لو سُمِّي رجلٌ[٤] بـ" قَدَمٍ " صُرِفَ ذكرهُ في المقاليد[٥] ، والفرقُ بين " قَدَمٍ " وبين " زينب " في : أنَّ الحركةَ إنما تقومُ مقامَ الحرفِ في الثلاثي في عدمِ الانصرافِ ؛ إذا كانتْ الكلمةُ اسمَ امرأةٍ ، لا فيما إذا كانت اسمَ رجلٍ ، بخلافِ الاسمِ الرباعيِّ ، كما في " زينبَ " ، فإنَّه لا ينصرفُ ، سواءٌ كانَ المسمَّى[٦] رجلاً أوْ امرأةً ؛ لما أنَّ الحركةَ لا تقوى قوةَ الحرفِ ، فلذلك اشتُرِطَ في تأثيرها كونُ المسمَّى به[٧] مؤنثاً ، ولم يشترطْ ذلكَ في الحرفِ لقوتِه ، وكذلكَ[٨] الفرقُ أيضاً بين التاءِ[٩] وغيرهِ من الحروفِ في : أنَّ الاسمَ الرباعيَّ

---

(١) جمزى : السريع . ينظر الصحاح ٣ / ٨٦٩ " جمزى " .

(٢) في ب : « من حبلى » .

(٣) في الأصل : « بقولنا » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « رجلاً » .

(٥) المقاليد في شرح المفصل لعلي بن محمد بن دهقان النسفي الكَبَنْدي مصورة بجامعة الإمام محمد ابن سعود برقم ( ١٥٠٩ ) ق .

(٦) في ب : « المسمى به » .

(٧) في الأصل : « له » والمثبت من ب عدم إثباتها .

(٨) في ب : « ولذلك » .

(٩) ينظر في معاني التاء الكتاب ٤ / ٢١٨ ؛ وابن يعيش ٥ / ٩١ ؛ ورصف المباني ص ٢٣٤ – ٢٤٨ ؛ والمغني ص ١٩٣ ؛ والجنى الداني ص ١٦ – ١٧ .

الذي هو مستعملٌ للتأنيثِ ، لكنه ليس في أصلهِ للتأنيثِ لو سمِّيَ بهِ رجلٌ[١] ، يصرفُ كما لو سُمِّيَ رجلٌ بـ" رَبَابٍ " فإنه في الأصلِ اسم للسحابِ ، ولكنْ قد تُسمَى به المرأةُ ، وكذلكَ الحائضُ ، والطالقُ .

وأمَّا إذا كانَ في أصلهِ للمؤنثِ ، نحوُ : " زينبَ " و" سُعادَ " ، سُمِّيَ به رجلٌ ، فإنَّه لا ينصرفُ ، ثم لا يشترطُ هذا التفصيلُ فيما إذا كانَ الاسمُ بالتاءِ ، بل هو غيرُ منصرفٍ سواءٌ سُمِّيَ به رجلٌ أوْ امرأةٌ ، والمعنى فيه هو : أنَّ التاءَ أصلٌ في وضعِهَا للتأنيثِ ، والحرفِ الرابعِ فرعٌ لها ، والحركةُ فرعُ الفرعِ فلذلك روعيتْ بينهنَّ هذهِ المراتبُ يقال : تلفَّعَ بالثوبِ ، أيْ : اشتملَ به[٢] كالقناعِ[٣] مما ينتفعُ[٤] بهِ ، والعُلبِ[٥] : جمعُ عُلبةٍ وهيَ محلبٌ يكونُ من جلودٍ .

تقول[٦] هذهِ المرأةُ حَضَريةٌ لا بدويةٌ ، ولا يقالَ : جازَ أنْ يكونَ تنوينُ " دعدُ " في البيتِ للضرورةِ .

قلنا : لا ضرورةً فيه فإن الوزنَ بتركِ التنوينِ مستقيمٌ أيضاً ولأنَّ الأصلَ في الكلامِ – لاسيما إذا كانَ مُحْتَجاً – ألاَّ يُحملُ[٧] / على الضرورةِ ، ولولا الروايةُ [ ٤٠ / ب ]
مجمعاً عليها : لما كان بالبيت احتجاجٌ .

---

(١) في ب : « رجل » .

(٢) في ب : « واللفاع ما يشتمل به » .

(٣) في ب : « والقناع » .

(٤) في ب : « لا ينتفع به » .

(٥) هذه كلمة من بيت منسوب لجرير كما ينسب إلى عبد الله بن قيس بن الرقيات ، والبيت :

**لم تتلفعْ بفضلِ مئزرِهَا دَعْدٌ ولم تُسقَ دعدُ في العُلَب**

والبيت في ديوان جرير ص ٦٥ ؛ والكتاب ٣ / ٢٤١ ؛ والمنصف ٢ / ٧٧ ؛ والخصائص ٣ / ٦١ ، ٢١٦ ؛ وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٩٢ .

(٦) في ب : « يقال » .

(٧) في الأصل : « لحمل » والمثبت من ب .

" ماهَ وجورُ "[١] : اسما[٢] بلدتين[٣] من بلادِ فارس ، وإنما لم يُصرفْ ما فيه سببٌ ثالثٌ ؛ لبقاءِ السببين بعد مقاومةِ السكون أحدَ الأسبابِ ، فإنْ قيلَ : لعلَّ السكونَ قاومَ العلميةَ ، فيصيرُ كأنَّ ليس فيه إلا تأنيثٌ معنوي ، وعُجمةٌ ولا اعتبارَ للتأنيثِ المعنويِّ ولا للعجمةِ بدونِ العلميةِ ، فحينئذٍ يبقى بلا سبب ، فكيفَ امتنع صرفهُ بعد هذا ؟

قلنا : المقاومةُ تقومُ إثرَ السببِ ، وهو الثقلُ لا نفسَ السببِ ، واعتبارُ التأنيثِ أوْ العجمةِ بنفسِ العلميةِ لا بأثرها ، فلم يكنْ زوالُ العلميةِ ههنا كزوالها بالتنكيرِ ، فلم تكنْ المقاومةُ معدمةً للعلميةِ أصلاً ورأساً ، وإلى هذا الذي ذكرنا إشارةً في لفظِ الكتابِ ، حيثُ قالَ (( في مسألةِ[٤] " نوح " ، و" لوط " : [ **لمقاومةِ السكونِ أحدِ السببين** ] ))[٥] ، ولم يقلْ : لإعدامِ السكونِ أحد السببين ، فلما لمْ ينعدمْ هناكَ [ أحدُ السببين بمقاومةِ السكونِ ][٦] : لم ينعدمْ ههنا[٧] أيضاً أحدُ الأسبابِ عند المقاومةِ ، أوْ تقولُ لما لمْ يثبتْ مقاومةُ السكونِ بأحدِ هذهِ الأسبابِ على طريقِ التعيينِ في أصلهِ : لم يجعلْ بمقاومةِ أحدها عيناً ، فيلزمُ منهُ ألاَّ يجعلَ بمقاومةِ العلميةِ عيناً ، كما في مسألةِ الإيلاءِ[٨] في الفقهِ ، فإنَّ الرجلَ لو قالَ

---

(١) المفصل ص ١٧ .

(٢) في الأصل : (( اسمان )) والمثبت من ب .

(٣) ماه وجور اسما بلدتين بأرض فارس ، وأهل البصرة يسمون القصبة بماه فيقولون ماه البصرة وماه الكوفة . ينظر معجم البلدان ٥ / ٤٩ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ١١٧٦ .

(٤) ينظر في الاسم الثلاثي ساكن الوسط في صرفه وعدم صرفه الكتاب ٣ / ٢٢٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ؛ والمقتضب ٣ / ٣٥٢ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٧ ، ٦٨ ؛ والمساعد ٣ / ١٩ ؛ والارتشاف ١ / ٤٣٩ ؛ والتصريح ٢ / ٢١٩ .

(٥) ينظر المفصل ص ١٧ .

(٦) في ب ساقط .

(٧) في ب : (( هنا )) .

(٨) ينظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٣/ ١٧٥ – ١٧٧ ؛ والدر المختار ٢/ ٧٤٩ – ٧٥٠ ؛ واللباب ٣ / ٦٠ .

لامرأتِه: وا لله لا أقربكِ سنةً إلا يوماً لم يكن مولْياً ؛ لأنَّ اليومَ المنكرَ المستثنى صالحٌ أنْ يرادَ به كلَ يومٍ من أيامِ السنةِ ، فحينئذٍ يمكنه[١] قربانُها بدونِ شيءٍ يلزمه ، فلم يوجدْ حداً لمولي فلا يكونُ مولياً ؛ لأنَّ المولي هو ما لا يمكنه القربانُ [ ٤١ / أ ] أربعةَ أشهرٍ إلاَّ بشيءٍ يلزمهُ ، فههنا أيضاً ؛ لا يجعلُ منصرفاً إلى العلميةِ عيناً ؛ لأنَّ المقاومةَ صالحةٌ لأنْ[٢] تجعلَ بمقابلةِ التأنيثِ أو العجمةِ للإبهامِ ، كما لم تجعلْ هناكَ مولياً للإبهامِ بصلاحيته لإرادةِ كل يومٍ من أيَّام السنةِ ، فكانَ التعيينُ بغيرِ دليلٍ عند ذكرِ اللفظِ منهما مخالِفاً[٣] للأصلِ الممهِّدِ الشرعي ، وكذلكَ لوْ كانَ لرجلٍ أَمَتَان فقالَ إحداكُما حُرةٌ ، فعند أبي حنيفةَ – رحمه الله – لهُ أن يطأَهُما جميعاً ؛ لأنَّ الإعتاقَ لما كانَ مُبهماً صارَ كأنه لم يوجدْ في حقِّ الوطءِ ، فكذلكَ ههنا ، لَّما كانتْ المقاومةُ مبهمةً : صارتْ كأنها لم توجدْ ، فيبقى الاسمُ على عدمِ الإنصرافِ ، كما لم تُوجدْ المقاومةُ أصلاً ، اللامُ في قوله : والتكررُ في نحو : " بشرى " لتعريفِ العهدِ ؛ لما تقدم في أولِ الفصلِ ، من قوله : أوْ تكررُ واحدٍ ، والمرادُ من التكررِ هنا : لزومُ وصفِ التأنيثِ والجمعِ ، والمعنى بلزومِ التأنيثِ : إنَّ الكلمةَ صيغتْ عليها أولُ ما وضعتْ ؛ لأنه لم يقلْ " بشرٌ " و" صحر " ، مستعملين في الكلامِ ، ثم[٤] لحقهُما الألفُ ، كما في قائمةٍ قيلَ : أولاً قائِمٌ ثم لحقهُ التاءُ عندَ إرادةِ التأنيثِ ، بل كانَ الألفُ في " بشرى " علمُ التأنيثِ ، كالتاءِ في " طلحةَ " ، والكلمةُ صيغت عليها ، فلا تنفصِلُ هي عنها بحالٍ بخلافِ التاء / في " قائمةٍ " فلمَّا كانتْ الألفُ أقوى حالاً من التاءِ أقيمت مقام اثنتينِ .

فإنْ قيلَ : تاءُ " طلحةَ "[٥] أيضاً لازمةٌ[٦] .

---

(١) في الأصل : « مكنه » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « لا أن تجعل » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « مخلالفا » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « ثم » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : " لطلحة " والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « لازمة » ساقط والمثبت من ب .

قلنا : نعمْ لكنْ بعدَ العلميةِ لا[١] قبلها ، والهمـزةُ في " صحـراءَ " منقلبـةٌ عـن ألفِ التأنيثِ التي تراها في[٢] " سكرى " ، و" عَطْشَـى " ؛ لأنهـم لما زادُوا قبلهـا ألفاً للبناءِ : التقى ساكنان ، فحركوا ألفَ التأنيثِ ، فانقلبتْ همزةً .

فإنْ قيلَ : فلِمَ[٣] لم يحذفوا إحداهما ؟

قلنا : لأنهُم زادوا الأولى للبناءِ ، فحذفُها بعد الإثباتِ صُنْعٌ كـ" لا " صُنْـعٍ ، وهو باطلٌ ، وكذلكَ حذفُ الثانيةِ ؛ لأنهم أتوا بها لمعنى ، فحذفها لا محالةَ مُخِلٌ بذلكَ المعنى ، ولا يهْجُسُ في قلبكَ : أنَّ الألـفَ الأُولى علـمُ التـأنيثِ ؛ لأنَّ عَلَـمَ التأنيثِ لا يقعُ حشواً .

فإنْ قيل : فما بـالُهُم يقولـون الألـفَ والنـونَ المضارعتـانِ ، لألفـيْ التـأنيثِ ومرادهم الألفانِ في نحو : " صحراء " ؟

قلنـا : ذلـكَ علـى طريـقِ التعليـب ، كـ" العُمَرَيـن " لأبـي بكـرٍ وعُمَـرَ ، و" القمرينِ " للشمسِ والقمرِ .

وأمَّا نحو : " مساجدَ " و" مصابيحَ " ، فالسببُ فيه أيضاً مكررٌ ؛ لأنَّ الأصلَ في هذا البابِ " أكالب " ، و" أناعيم " ، فإنهما جُمعا مرتينِ ، فقيل: " كلبٌ "، وأكلبُ ، وأكالبُ ، و" نعمٌ " ، و" أنعـامٌ " ، و" أنـاعيمُ " فلمـا جُمعـا مرتـين : تكرَّرَ السببُ فيهما ، ثم نحو: " مساجدَ " محمولٌ على " أكالبَ "، و" مصابيحَ " على " أناعيم " ؛ للمشابهةِ من ثلاثةِ أوجهٍ : من حيثُ الوزنُ ، ومن حيثُ نفـسُ الجمعيةِ ، ومن حيثُ إنَّ كُلاً يمتنع[٤] أنْ يُجمعَ مرة أخرى[٥] .

---

(١) في الأصل : « تعد » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « لم » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « يمتنع » والمثبت من ب .

(٥) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٢٥ ؛ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠٩ .

هذا هو تقديرُ الإمامِ عبدِ القاهرِ ، وأمَّا على تقدير المصنفِ فالسببِ[1] الثاني هو : لزومُ هذهِ الصيغةِ للجمعيةِ[2]، كما أنَّ لزومَ صيغةِ " بشرى "، و" صحراء " للمؤنثِ نُزِّلَ منزلةَ التأنيثِ ثانياً ، وإلى هذا أشارَ بقوله : نُزِّلَ البناءُ على حرفِ تأنيثٍ لا يقعُ منفصلاً بحالٍ ، معناه[3] أنَّ البناءَ على هذهِ الصيغةِ درجةٌ ثانيةٌ؛ لأنها بناءُ مؤنثٍ ، وبناءُ المؤنثِ مؤنثٌ على بناءِ المذكرِ ؛ لأنَّ اللفظَ يتبعُ المعنى ، والمؤنثُ مؤخرٌ عن المذكرِ ، فكذا لفظه ، فلزومُ التأنيثِ كانَ من لزومِ هذا البناءِ للتأنيثِ ، وذكر في المفتاح[4] : أنَّ بعضَ النحويينَ قد عدَّ سبباً عاشراً ، وهو : ألِفُ الإلحاقِ المقصورةِ إذا اقترنتْ بالعلميةِ ، وعند من لم يُعَدْ إلحاقها بألفِ " حبلى " لمشابهتها بها صورةً ، وذلكَ في نحو : " أرطى "[5] ، و" عِرْهًى "[6] ، فهما : ملحقانِ بـ" جعفر " و" درهم " ، فلو سميتَ بهما شخصاً منعتَ عنهما الصرفَ .

---

(١) في الأصل : « بالسبب » والمثبت من ب .

(٢) ينظر المفصل ص ١٨ .

(٣) في الأصل : « أيضاً » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٨١ .

(٥) الأرطى شجر من شجر الرمل ، واحدته : أرطاةٌ . ينظر وزنه ومعناه : الصحاح ٣ / ١١١٤ " أرط " ؛ وتهذيب اللغة ١٤ / ١٦ " أرط " ؛ والممتع في التصريف ١ / ٢٣٥ .

(٦) وهو الذي لا يحدث النساء ولا يريدهن . اللسان « عزه » .

## ( القولُ في وجوهِ إعرابِ الاسمِ / )[١] [ ٤١ / ب ]

لَمَّا ذكرتُ[٢] أنَّ الاسم معرب[٣] على طريقِ الإجمالِ من غيرِ أنْ نذكرَ حِصَصَ المعرباتِ عاد ليذكر في هذا الباب[٤] تفصيلُ ذلك الإجمالِ ؛ لما أن التفصيل إنما يكونُ بعد الإجمال .

قوله[٥] : (( **فالرفع[٦] علم الفاعلية** ))[٧] إلى أنْ قالَ : (( **وكذلكَ النصبُ علمُ المفعوليةِ** ))[٨] ، (( **والجر علمُ الإضافةِ** ))[٩] .

فإنْ قلتَ : السؤالَ ههنا في ثلاثةِ مواضِعَ ، في تخصصِ كلِّ واحدٍ من المعرباتِ ، بما ذُكِرَ من الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ .

والثاني في تخصيصِ تسميةِ كلِّ واحدٍ من هذهِ الحركاتِ بهذهِ الأسماءِ .

والثالثِ في تخصيصِ هذا الترتيب من ذكرِ الفاعلِ أولاً ، ثم المفعولِ ؛ ثم الإضافةِ .

قلت : أمَّا الأولُ فإنما خُصَّ الفاعلُ بالرفعِ ، والمفعولِ بالنصبِ ، والمضافُ إليهِ بالجر ؛ لأنَّ الفاعلَ أقوى ؛ لامتناع الفائدةِ بدونهِ ، والرفعُ أقوى الحركاتِ ؛ لقيامهِ بتحريكِ العضوين[١٠] بخلافِ النصبِ ، فإنه يحصلُ بفتحِ الفمِ ، فكانَ أضعفهُما ، والجرُّ يحصلُ بتحريكِ الشّفةِ السُّفلى ، فكان بين القويِّ والضعيفِ ، والمفعولُ أضعفُ ؛ لأنَّ الكلامَ يتمُّ بدونهِ .

---

(١) في ب بياض من أثر التصوير .
(٢) في الأصل : (( ذكر )) والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : (( المعرب )) والمثبت من ب .
(٤) في ب : (( الباب )) .
(٥) في ب : (( قوله )) ساقط .
(٦) في ب : (( فالرفع )) مكرر .
(٧) المفصل ص ١٨ .
(٨) المفصل ص ١٨ .
(٩) المفصل ص ١٨ .
(١٠) في الأصل : (( للعضوين )) والمثبت من ب .

ألا تراكَ تقولُ : ضربَ ولوْ لم تنوِ فيه ضميراً لا يتمُّ الفائدة ، ولو قلتَ : ضربَ زيدٌ يتم الكلامُ من غير أنْ يذكرَ مفعولاً(١) .

وأمَّا المضافُ إليه فإنَّهُ بينَ بينَ لكونِه ؛ شاملاً إياهُما ، تقول : زيدٌ ضاربٌ عمرو ، وخالدٌ حسنُ الوجهِ ، فـ" عمرو " مفعولٌ ، والوجهُ فاعلٌ ؛ لأنَّ التقديرَ زيدٌ ضاربٌ عمرواً ، أو خالد حسنٌ وجههَ فكانَ المضافُ ، إليهِ جارياً على محلِّ الرفعِ ، والنصبِ(٢) والجرُ علمُ الإضافةِ ، فكانَ جارياً على محلِّ الرفعِ والنصبِ أيضاً ، فكانَ بينَ بينَ ، فأعطَى الأقوى للأقوى ، والأضعفَ للأضعفِ ، والمتوسطَ للذي يشملهما .

وقيل : الضمُ من أول(٣) المخارجِ ، أيْ : بالنسبةِ إلى الظاهرِ ؛ لأنه جزءٌ ، الواوُ ، والألفُ آخِرُ المخارجِ(٤) ، والفتحةُ جزؤهَا ، والجرُّ جزءُ الياءِ ، وهو في وسطِ المخارجِ ، والفاعلُ أولٌ ، والمفعولِ على ساقةِ الكلامِ ، والإضافةُ يشملُهُما .

فأُعطي كلَّ واحدٍ(٥) من تلك الحركاتِ على ذلكَ التركيبِ .

أو تقولُ : الفاعلُ في الكلامِ واحدٌ(٦) ، وفي المفاعيلِ كثرةٌ(٧) ، فالرفعُ أثقلُ ، والنصبُ أخفُّ فأُعطي الثقيلُ القليلَ ، والأخفُّ الكثيرَ ؛ طلباً للمعادلةِ بينَ خفةِ القلةِ وثقلِ الكثرةِ .

---

(١) في الأصل : « مفعول » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « على محل النصب والرفع » تقديم النصب على الرفع .

(٣) في الأصل : « أقوى » والمثبت من ب .

(٤) ينظر هذه المخارج : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ؛ سر صناعة الإعراب ١ / ٤٦ ، ٤٧ ؛ والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص ١٠٦ .

(٥) في ب : « واحد » ساقط .

(٦) ينظر هذا التعليل في شرح عيون الإعراب ص ٧٨ ؛ وابن يعيش ١ / ٧٥ ؛ وينظر شرح الأنموذج ص ٥٤ ؛ والخصائص ١ / ٤٩ .

(٧) في الأصل : « كثيرة » والمثبت من ب .

ومن لطائفِ العربيةِ المبنيةِ على الحكمةِ ، التي اعتبرتها وُضّاعُ هذهِ اللغةِ : أنّهُم لمَّا اعتقدوا أنَّ الضمَّ أثقلُ من الفتحِ ، قالوا في مصدرِ هوى من الجبلِ أيْ : صعدَ هُوياً - بالضمِّ - ، وهوى في البئر ، أي : نزلَ هَوِيّاً ليدلوا بذلك على : أنَّ الصعودَ أصعبُ من النزولِ فنصبُوا أثقلَ الحركتينِ ؛ أمارةً على الأصعبِ ، وأخفهما على الأهونِ ، وقد جمعهما / المصنفُ في قوله : [ ٤٢ / أ ]

**وترى إلى قُلَلِ الجبالِ هُوِيَّةً كهَوِيٍّ[1] فِهْرٍ من عَلٍ متدحرِجِ[2]**

وأمَّا الجوابُ عن السؤالِ الثاني[3] فإنَّ الرفعَ سُمِّيَ رفعاً ؛ لاستعلاء الشّفتينِ عنده كما أنَّ الخفضَ سُمّيَ خفضاً ؛ لنزولِ الشفتين عما كانتْ عنده ، وكذلكَ الجرُّ سُمِّيَ به ؛ لأنَّهُ بمعنى الخفضِ ، من جرِّ الجبلِ وهو أسفلُهُ ، أوْ لأنَّه يدلُّ على جرِّ معنى الفعلِ إلى الاسمِ ، أيْ : إيصاله ، فسُمِّيَ باسمِ مدلولهِ ، وأمَّا النصبُ فلأنهُ جزءُ الألفِ التي هي الانتصابُ من صفتِها ، وقيل سميَ رفعاً ، لأنَّ الإعرابَ أرفعُ منزلةً من البناءِ ، وهو أولُ مراتبه ، وسُميَ نصباً ؛ لفتحِ[4] الفم عنده ، وسميَ جراً[5] ؛ لخفضِ الصوتِ عنده ؛ لأنَّه يهوي عند منطِقِهِ .

وأمَّا الجوابُ عن الثالثِ فهو الجوابُ الذي ذكرنا[6] من تخصيصِ الرفعِ للفاعلِ ؛ لأنَّ الفاعلَ لما كانَ أقوى : تقدم ذكره على غيره ؛ لأنَّ التقدمَ من أسبابِ القوةِ ، فذكرُ المفعولِ تأخرَ لضعفهِ ، وذِكرُ الإضافةِ-لما كانتِ الإضافةُ

---

(١) ينظر إلى الفرق بين " هَوِيا " ، و" هُوِياً " : تهذيب اللغة ٦ / ٤٨٩ " هوى " ؛ وأساس البلاغة ص ٧٠٨ ؛ واللسان ١٤ / ٣٧١ " هوى " .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجار الله الزمخشري في ديوانه ، ورقة ( ٣٦ / ب ) ؛ وينظر المقتبس لوحة ٤٩ / أ .

(٣) ينظر هذه العلل في الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) في الأصل : « التفتح » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « الجر » .

(٦) في ب : « ذكرنا » ساقط .

مترددةٌ بينهما على ما ذكرنا من جريانها على المرفوعِ والمنصوبِ-تأخّرَ ، وذكرُ الإضافةِ عنهما كالمركبِ يتأخرُ عن المفردِ .

ألا ترى أنَّ قسم المشتركِ تأخرَ ذكره عن ذكر الأقسامِ الثلاثةِ لهذا ؛ ولأنَّ الفاعلَ واحدٌ ليسَ إلاّ ، والمفاعيلُ متعددةٌ إلى خمسةٍ ، والمضافُ إليه ما أمكنَ من غيرِ حصرٍ ، فالواحدُ مقدمٌ على الخمسةِ ، والمحصورُ مقدَّمٌ على غيرِ المحصورِ ، والفاعلُ واحدٌ إنّما صارَ الفاعلُ واحداً ؛ لأنَّ قولَكَ : ضَرَبَ زيدٌ معناه صَدَرَ الضربُ عن زيدٍ ، وعن حرفِ جرٍّ ، وحرفُ الجرِ لا يدخلُ إلاَّ على مفردٍ ، وما يدخلُهُ عن هنا هو الفاعلُ فيكونُ الفاعلُ ، واحدً بالضرورةِ .

قُلْتُ : هذا قولٌ قيلَ به ؛ ولكن فيه نظر ؛ لأنه كما أنَّ معنى قولك : ضربَ زيدٌ ، صدَرَ الفعلُ عن زيدٍ ، وكذلكَ معنى قولكَ : ضربَ زيدٌ عمراً[1] وقعَ الفعلُ على عمرٍو ، وقد[2] دخلَ حرفُ(على) على مفعولٍ أيضاً كما ترى ، وهو حرفُ جرٍّ مع أنَّ المفعولَ متعددٌ ليسَ بواحدٍ ، والأولى فيه ما قالهُ ابنُ الحاجبِ في شرحهِ ، حيثُ قالَ قوله : « والفاعلُ واحدٌ »[3] ، يريدُ به : أنَّ نسبةَ الفعلِ إلى الفاعلِ على جهةِ الإسنادِ ، والإسنادُ لا يختلفُ ، فلا يختلفُ المسندُ إليه أيضاً ، فكانَ واحداً ، وأما نسبةُ الفعلِ إلى المفعولِ فليستْ على جهةِ الإسنادِ ، وإنما هو شيءٌ على جهةِ إسنادِ التعلّقِ ، والتعلقُ يختلفُ ، فتارةً يتعلقُ به على أنه الذي فُعِلَ وهو المفعولُ المطلقُ ، ومرةً يتعلّق به على أنّه الذي وقعَ عليه الفِعْلُ ، وهو المفعولُ به ، وطوراً يتعلقُ به على أنّه الذي فُعِل / به ، وأخرى يتعلق به على [ ٤٢ / ب ] أنّه الذي فُعِل من أجلهِ ، فلذلكَ لم يتعددْ[4] الفاعلُ ، والمفعولُ متعددٌ إلى هذهِ الوجوهِ .

(١) في الأصل : « عمرواً » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « فقد » .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٥ .

(٤) في ب بياض .

وأمَّا نحو : قولهم[١] : « أكلوني البراغيثُ » ، فقد قالوا فيه وجوه[٢] :

**أحدهما**[٣] : أنَّ الواوَ فيه حرفٌ يؤذنُ عن أولِ الأمرِ بأنَّ الفعلَ للجماعةِ ، لا أن يكونَ ضميرُ واوِ الجمعِ فاعلاً .

بل الفاعلُ هو البراغيثُ ، بمنزلةِ قوله : أكلَ البراغيثُ ، فكان هذا نظيرُ ما لو قلت[٤] : ضربتْ هندٌ فالتاء فيه ليست ضميرُ الفاعلِ .

بل الفاعلُ هندٌ ، لكنَّ تاءَ التأنيثِ يؤذنُ من أولِ الأمرِ بأنَّ الفعلَ للمؤنثِ .

**والثاني** : أنَّ الواوَ ضميرُ الفاعلِ على شريطةِ التفسيرِ ، والبراغيثُ بدلٌ عنه .

**والثالثُ** : أنَّ البراغيثَ مبتدأٌ ، وأكلوني[٥] خبرٌ مقدمٌ عليه ، ثم لم يقلْ : أكلتني تشبيهاً[٦] بما[٧] يعقلُ كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ ﴾[٨] ، وفي شرحِ الأنموذجِ « توحُّدُ الفاعلِ حكمٌ جرى عند العربِ على التحقيق »[٩] ؛ لأنَّ صدورَ الفعلِ الواحدِ من فاعلين مُحالٌ .

---

(١) هذا قول مشهور من أقوال العرب وهي لغة تنسب إلى القبائل الآتية : بنو الحارث بن كعب ، وطيء ، وأزد شنؤة . وانظره في : الكتاب ١ / ١٩ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٠٩ ؛ ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٢ ؛ وشرح السيرافي ٢ / ١٩ ؛ والمسائل المنثورة ص ٧٢ ؛ والأصول ١ / ٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢ / ٨٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) ينظر هذه الوجوه في : شرح السيرافي ٢ / ١٩ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢ / ٤٢٦ ؛ وابن يعيش ٣ / ٧٩ ، ٧ / ٧ ؛ والبحر المحيط ٤ / ٣٢٨ ؛ والجنى الداني ص ١٧٠ ؛ والمغني ١ / ٤٠٤ ؛ وابن عقيل ٢ / ٨٠ ، ٨٥ ؛ ورصف المباني ص ٤٩٥ .

(٣) في ب : « أحدها » .

(٤) في ب : « لت » .

(٥) في ب : « أكولي » .

(٦) في ب : « بنسبتها » .

(٧) في ب : « بها » .

(٨) من الآية ( ١٨ ) من سورة النمل .

(٩) ينظر شرح الأنموذج ص ٥٤ .

فإن قيلَ : أليس الفاعلُ متعدداً في قولكَ : ضربَ الرجلانِ [ أو الرجالُ ، وضربَ زيدٌ وعمرو(١) ، قلنا : لا ؛ لأنَّ المعنى من تعددِ الفاعلِ ليس إياهُ .

بلْ المعنى به ارتفاعُ اسمينِ مختلفينِ بجهةِ الفاعليةِ لفعلٍ ، واحدٍ من غيرِ أنْ يكونَ هناكَ عاطفٌ ، وفي قولكَ : ضربَ الرجلان ](٢) ارتفاعُ الفاعلينِ لا بفعلٍ واحدٍ ؛ لأنَّ فعلَ أحدهما لا يكونُ فعلُ الآخر ، فكانَ الفعلُ متعدداً لكلِ واحدٍ منهما ، وكذا في الجمعِ(٣) .

وأما ضربَ زيدٌ وعمروٌ فأمرُهُ ظاهرٌ ؛ لقيامِ الواوِ مقامَ تكرارٍ ، فكانَ الفعلُ مختلفاً لا محالةَ .

وقوله : (( **ليسَ إلاَّ** ))(٤) أي : ليسَ إلاَّ هذا الواحدُ المذكورُ وهو الفاعلُ .

قال المبرِّدُ(٥) : العرب تقولُ ذلكَ فيما عُرِفَ معناهُ ، كقولهم : ((أتاني زيدٌ ليس )) ، أيْ : ليس إلاَّ هذا الذي ذكرتُه على سبيلِ التشبيهِ والتقريب .

قيل : المراد بالملحقِ على سبيلِ التشبيهِ : ما أُلحِقَ بالفاعلِ ؛ لكونهِ مُشبهاً به كالمبتدأِ ، فإنَّه ملحقٌ بالفاعلِ ؛ لكونه مشبهاً به من حيثُ إنَّ كلاً منهما مسندٌ إليهِ ، وبالملحقِ على سبيلِ التقريبِ ما أُلحقَ به ؛ لكونهِ محمولاً على(٦) المشبهِ به كخبرِ " لا " التي لنفي الجنسِ ، في قولكَ : لا رجلَ أفضلُ منكَ ، فـ" أفضلُ " ارتفعَ للحملِ على خبرِ " إنَّ " بطريقِ حملِ النقيضِ على النقيضِ ؛ لأنَّ " إنَّ " للإثباتِ و" لا " للنفي ، وخبرُ إنَّ مشبَّهٌ بالفاعل .

---

(١) في ب : (( عمراً )) .

(٢) ساقط من ب .

(٣) في ب : (( لجميع )) .

(٤) المفصل ص ١٨ .

(٥) ينظر قول المبرد في باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناها ٢ / ١٥٢ ، وباب المسند والمسند إليه ٤ / ١٢٩ .

(٦) في ب : (( على )) مكرر .

فإنْ قيلَ : ما الدليلُ على رُجحان قوةِ الفاعلِ على المبتدأ والخبرِ حتى حُملا عليهِ بطريقِ التشبيه ، ولِمَ لَمْ يُعكسْ بأنْ يحملَ الفاعلُ على المبتدأِ والخبرِ ؟

قلنا : الدليلُ على قوةِ الفاعلِ هو كونُ الفاعليةِ مقتضياً للرفعِ لفظاً ومعنى ، فإنَّ موجبَ الرفعِ في الفاعل لفظيٌّ تحتهُ معنىً ، وموجبُ الرفعِ له[1] في المبتدأ / [ ٤٣ / أ ] معنويٌّ صِرْفٌ ، لا حظَّ لهُ في اللفظِ ، فما اشتملَ على اللفظ والمعنى كانَ أقوى مِمَّا يتجردُ للمعنى ولا لفظَ لهُ .

قوله : (( والمفعولُ خمسةُ أضرُبٍ )) ، فوجهُ الانحصارِ على هذهِ الخمسةِ هو : أنَّ الفعلَ إذا حدثَ لا بُدَّ لهُ من محصولٍ في نفسهِ ، وهو المفعولُ المطلقُ ، ولا بدَّ لهُ أيضاً من محلٍّ يقعُ عليه ذلكَ الفعلُ ، وهو : المفعولُ به ، ولا بدَّ لهُ من زمانٍ ، أو مكانٍ يوجدُ هوَ فيه ، وهو المفعولُ فيه ، ولا بدَّ لهُ[2] أيضاً من مصاحبٍ لهُ في ذلكَ الفعلِ ، دالٌّ على مصاحبته ، من غيرِ تقديمٍ وتأخيرٍ ، وهو : المفعولُ معهُ ؛ لما أنَّ الغالبَ ذكرَ هذا في غير القديم[3] [4] سبحانهُ وتعالى ، وبقولنا : دالٌّ على مصاحبتهِ ، وقع الاحترازُ عن دلالةِ المصاحبةِ بطريقِ العطفِ ، فإنَّ ذلكَ وإنْ دلَّ على المصاحبةِ ظاهراً ؛ ولكنْ فيه احتمالُ غيرَ المصاحبةِ بطريقِ التقديمِ أو التأخيرِ ثابت أيضاً .

وأما ما يردُ على هذا من الإشكالِ ، بأن يقالَ : هذا من التقدير ، يجبُ أنْ يكونَ ذلكَ المصاحبُ مرفوعاً بالفاعليةِ ، فجوابُه يُذكرُ في موضعه - إن شاء الله تعالى - ولابدَّ أيضاً من سببٍ يدعو الفاعلَ إلى فعلِ ذلكَ الفعلِ ؛ وهو المفعولُ لهُ ، ولمَّا لمْ ينقلب وجودُ فعلٍ " ما " منَ الأفعالِ عنها : انحصرتْ المفاعيلُ عليها ضرورةً .

---

(١) في ب : (( له )) ساقط .

(٢) في ب : (( له )) ساقط .

(٣) لم يرد القديم في أسمائه سبحانه وتعالى أو صفاته ، وإنما وصف سلطانه بالقديم كما في قوله : (( أعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم )) .

(٤) في الأصل : (( التقديم )) والمثبت من ب .

فإنْ قلتَ على[١] هذا التقديرُ كانَ يجبُ أنْ تذكرَ هذهِ المفاعيلُ كلُّها عند ذِكرِ الفعلِ والفاعلِ أينما ذكِرا ؛ لأنها من ضروراتِ ذلكَ الفعلُ على ما ذكرتُ قلتُ نعم كذلكَ ؛ إلاَّ أنَّ ما حُذِفَ منها حُذِفَ استغناءً عنه ، بعلمُ كلُ من لهُ ممارسةً في هذا الفنِ : أنَّ ذلك حاصلٌ فيما ذكرَ من الفعلِ والفاعلِ .

وأمَّا ما ذُكِرَ منها ، فإنما ذُكر لزيادةِ عنايةِ المتكلِّم به إياه والتفاتِ[٢] خاطِره إليهِ .

فإنْ قلتَ : كما أنَّ لهذهِ المفاعيلِ تعلقاً بالفعلِ على ما ذكرتُ ، معَ أنها فضلةٌ في الكلام ، كذلكَ الحالُ ، والتمييزُ ، والمستثنى المنصوبُ ، وغيرُها لها تعلقٌ بالفعلِ أيضاً من بيانِ هيئةِ فاعلِ[٣] ذلكَ الفاعلِ أوْ مفعوله ، ويتبيَّنُ الإبْهَامُ المتمكِّنُ في ذلكَ الفعلِ ، وذكرُ ما يخالفُ الفعلُ المذكورُ قبله ، مع مشاركتها المفاعيلُ في أنها فضلةٌ ، كـ" هيَ " فلمْ يُسم[٤] تلك الأشياء[٥] أيضاً مفاعيل .

قلت : الفرقُ بينهما وبين المفاعيل ِثابتٌ ، وهو أنَّ للمفاعيلِ زيادةُ تعلقٍ وعلاقةٍ في تحقيقِ ذلكَ الفعلِ حتى إنَّ[٦] فعلاً من الأفعال ، لا يكادُ يوجدُ بدون تلك المفاعيلِ سواءٌ ذكرتْ[٧] المفاعيلُ معَ ذلكَ الفعلِ أوْ لمْ تُذكرْ ، أمَّا الحالُ : فليسَ لها تعلقٌ بالفعلِ بل بالفاعلِ[٨] ، أو المفعولِ .

وأمَّا التمييزُ فإنما يُحتاج إليه فيما فيه الإبهامُ ، وكمْ من أفعالٍ لا إبهامَ فيها أصلاً ؛ لما أنَّ الأصلَ : عدمُ الإبهامِ ، وكذلكَ ذكرُ المخالفِ أمرٌ عارضٌ

[ ٤٣ / ب ] « **ينصبُ / عملَ العاملِ على القبيلين انصبابةً واحدة** »[٩] ؛ لأنَّ التابعَ مع المتبوعِ كشيءٍ واحدٍ ، فينصبُّ عملُ العاملِ عليهما انصبابةً واحدةً .

---

(١) في الأصل : « على » ساقط والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « التفاة » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « فاعل » ساقط .
(٤) في الأصل : « نسم » والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : « الاستثناء » والمثبت من ب .
(٦) في الأصل : « حتى إن » ساقط والمثبت من ب .
(٧) في ب : « ذلك » .
(٨) في ب : « بالمفاعيل » .
(٩) المفصل ص ١٨ .

هذا مستقيمٌ على مذهبِ صاحبِ الكتابِ ، وأمَّا على مذهبِ أبي الحسن(١) فلا ؛ لأنَّ الصفةَ من التوابعِ ، والعاملُ فيها عنده غير العاملِ في الموصوفِ ، فإذا قلتَ : جاءني رجلٌ ضاحكٌ ، فالرافعُ(٢) لضاحكٍ كونهُ صفةً للمرفوع ، وهكذا في المنصوبِ والمجرورِ ، وهذا(٣) العاملُ في الصفةِ كما ترى معنى يعرفُ بالقلبِ لا لفظٌ .

فثبتَ أنَّ عاملَ الصفةِ غيرُ عاملِ الموصوفِ ، فإنَّ عاملَ الصفةِ معنويٌّ ، وعاملُ الموصوفِ لفظيٌّ ، وكانَ أبُو عليٍّ(٤) يؤثرُ(٥) هذا المذهبَ ، فالوَجْهُ لصاحبِ الكتابِ: أنَّ الصفةَ بمنزلةِ الجزءِ من الموصوفِ، فالعاملُ مشتملٌ عليهما ، فيكونُ عاملاً فيهما ؛ غيرَ أنَّ العاملَ يصلُ إلى الموصوفِ بلا واسطةٍ ، وإلى الصفةِ بالواسطةِ ، ومثلُ هذا(٦) غيرُ مخلٍّ بعملِ العاملِ فيهما ، ألا ترى أنَّ نحوَ ضربَ يعملُ في الفاعلِ بلا واسطةٍ ، وفي المفعولِ بالواسطةِ ، وكذا حرفُ الشرطِ يعملُ في الشرطِ بلا واسطةٍ ، وفي الجزاءِ بها ، نحو : ضربَ زيدٌ عمراً ، وإنْ تكرمني أكرمكَ ، وهما عاملانِ فيهما بالاتفاقِ ، والدليلُ على تنزُّلِ الصفةِ منزلةَ الجزء من الموصوفِ : جعْلهم إياهما كاسمٍ واحدٍ ، في نحو : لا رجلَ ظريفَ ، ويا زيدُ ابن عمر، والوجهُ لأبي(٧) الحسنِ إنَّا قد وجدنا من الأوصافِ ما يخالفُ حالهُ حالَ الموصوفِ، نحو: " يا زيدُ الظريفُ " - بالرفعِ - ، فـ" زيدٌ " مضمومٌ ، و" الظريفُ " مرفوع ، فلو كانَ المؤثر فيهما واحداً لما اختلفَ حكمهما بناءً

---

(١) ينظر قول الأخفش في المقتصد ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٩ ؛ وهمع الهوامع ٥ / ١٨٠ .

(٢) في الأصل : « فالرفع » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « هذا » .

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي أحد الأئمة في علم العربية ولد في " فسا " من أعمال فارس ولد سنة ٢٨٨ هـ له عدة مؤلفات منها : الإيضاح ، والتكملة ، والتذكرة في علوم العربية عشرون مجلداً ، والحجة ، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ .
أخباره في : إنباه الرواة ١ / ٣٠٨ ؛ ومعجم الأدباء ٧ / ٢٣٢ ، ٢٦١ ؛ ومعجم البلدان ٦ / ٣٧٦؛ وبغية الوعاة ٤٩٦/١؛ وشذرات الذهب ٣/ ٨٨ - ٨٩ ؛ ووفيات الأعيان ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ ؛ والأعلام ٢ / ١٨٠ ؛ وينظر رسالة دكتوراه لعبد الفتاح شلبي ص ٥١ - ١٥٣ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٧٩ ؛ والهمع ٥ / ١٦٦ ، ١٦٧ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٥٩٢ .

(٦) في الأصل : « هذا » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « لأب » والمثبت من ب .

وإعراباً ، وقد اختلفَ ، فعلمَ بهذا : أنَّ السديدَ ما ذهبنا إليهِ ، والجوابُ عن هـذا لصاحبِ الكتابِ : أنَّ الضمةَ في المنـادى المفـردِ المعرفـةِ لَمَّـا اطـردتْ واستمرتْ شابَه المنادى باستمرارِ ضمّته الفاعلَ .

تقـول : كـلُّ منـادى مفـرد[1] معرفـةٌ مضمـومٌ كمـا تقـولُ : كـلُّ فـاعلٍ مرفوعٍ ، فصارَ يا زيـدُ الظريـفُ ، بمنزلـةِ جـاءَني أحمـدُ الظريـفُ ، ولا اختـلافَ بـينَ الموصـوفِ، والصِّفـةِ في : جـاءني[2] أحمـدُ والظريـفُ ، فكـذا في[3] : يا زيدُ الظريـفُ ، وممَّـا يؤيـد مـا ذهـب إليـه صـاحبُ الكتـابِ : قولـه تعـالى : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[4] ألاَ ترى أنَّه لمـا وُصِـفَ اسـمُ إنَّ بالموصولِ : دخلتْ الفـاءُ في خـبرِهِ ، كمـا تدخـلُ الفـاءُ إذا كـانَ المخـبرُ عنـهُ موصولاً ، نحو قولُه تعـالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾[5] ، فلولا أنَّ الصفةَ داخلةٌ في حكمِ الموصوفِ لما دخلتْ الفاء في خبر إنَّ في الآيةِ السابقةِ .

---

(١) في ب : « مفرد هنا » .

(٢) في الأصل : « في أحمد » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٤) من الآية ( ٨ ) من سورة الجمعة .

(٥) من الآية ( ٢٧٤ ) من سورة البقرة .

## (( ذِكْرُ المرفوعاتِ ))[١]

قـدَّمَ المرفوعـاتِ علـى المنصوبـاتِ والمجروراتِ ؛ لأنَّ الأصـلَ في المرفوعـاتِ الفاعلُ ، وقد ذكرنا قوةَ الفـاعلِ علـى غـيرهِ[٢] ، فكـانَ ذكرهـا أقـوى مـن ذكـر المنصوباتِ / والمجروراتِ (( **الفاعلُ : هو[٣] ما كانَ المسندُ إليهِ من فعلٍ أوْ شـبههِ** [٤٤/أ] **مقدماً عليهِ أبداً** ))[٤] الضميرُ في : " إليـه " راجـعٌ إلى " مـا " ، وهـو كنايـةٌ عـن الفاعلِ ، والألفُ واللامُ في " المسندِ " بمعنى " الذي " ، وقوله : " من فعلٍ " بيانٌ للمسندِ ، وقوله : " مقدَّماً " خبرُ كان ، والضميرُ المستكنُ فيه عائدٌ إلى " المسندِ" والضمير في : عليه راجع إلى " الفاعل " ، وكلمة " أو " في : قوله : (( مـن فِعْـلٍ أوْ شِبْهِهِ )) تفصيلٌ للإسـنادِ ، فكـان بعـد تمـامِ الحـدِّ ، فـلا يَضِـيرُ[٥] الحـد ، أيْ : الإسناد تارةً يكونُ من جانب الفعلِ ، وأخـرى مـن جـانبِ شـبهِ الفعـلِ ، ونعـني بشبهِ الفعلِ : الصفةَ كاسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، والصفـةِ المشـبهةِ ، فاشـترطَ تقديمُ الفعلِ أوْ شبههِ على الفاعلِ ، وإنما اشترطَ هـذا ؛ لأنَّ قولنـا ضـربَ زيـدٌ : معناهُ : صدر الضربُ عن زيدٍ ، والتفسيرُ بإزاءِ المفسَّرِ ، وزيدٌ في التفسيرِ مؤخرٌ[٦] في المفسر ، ولأنكَ إذا ابتدأتَ بالاسمِ ، وقلـتَ : زيـدٌ ضـربَ ، كـانَ نسـبته إلى أقربِ العاملينِ ، وهو الابتداءُ أولى من النسبةِ إلى أبعدهما ، وهو ضربَ .

والثالثُ : أنَّ الفعلَ علَّةٌ للفاعلِ ، إذْ لا يتصورُ فاعلٌ بدونِ إسنادِ الفعلِ إليهِ ، والعلةُ مقدمةٌ على المعلولِ ، والمؤثـر مقـدمٌ علـى الأثـرِ ، فكـانَ قولـه : (( مقدمـاً عليه )) احـترازاً عـن المبتـدأ الـذي هـو زيـدٌ في قولـكَ : " زيـدٌ ضـربَ " ، ففعـلُ " ضربَ " غيرُ مسندٍ إلى زيدٍ .

---

(١) في ب بياض من أثر التصوير .

(٢) في ب : (( غيرها )) .

(٣) في الأصل : (( هو )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٨ .

(٥) في ب : (( لا يضر )) .

(٦) في الأصل : " مؤخرٌ هكذا " والمثبت من ب .

بلْ إلى ضميره ، ثم الفعلُ بفاعلِه جملةٌ مسندةٌ إلى زيدٍ ، فلوْ لمْ يذكـرْ قولـه : « مقدماً عليه » لوقعت المشاركةُ بينهُ وبينَ المبتدأ ، وبقوله « مقدماً عليـه » وقـعَ الفصلُ بينه وبينَ المبتدأِ ، فاختصَّ الحدُّ بالفاعلِ .

فإنْ قيـلَ : وإنْ دلَّ الاصطـلاحُ علـى مـا ذكرتُـه ؛ لكـنَّ الأمـرَ الواقـعَ يـأبى ذلكَ ، فيجبُ أنْ تكونَ الألفاظُ موضوعةً على ما يقتضيهِ الواقعُ ، والواقعُ يقتضي تقدمَ الفاعلِ على الفعلِ ؛ لأنَّ الفاعلَ ذاتٌ قائمٌ بنفسهِ ، والفعلُ صفةٌ تحدثَ فيه ، والذاتُ مقدمٌ على الصفاتِ في الرتبةِ ، فلما استحقَّ الفاعلُ تقدمهُ معنى : وجـبَ تقديمه لفظاً[١] .

قلنا : يحصلُ ذلكَ من ضرورةِ ذكرِ الإسنادِ ؛ لأنَّ من ضـرورةِ فهـمِ الإسـنادِ فهمُ المسندِ إليه ؛ لما أنَّ الفعلَ هو الأمر الإضافيُّ ، فلابُدَّ لوجودِ الفعلِ مـن وجـودِ الفاعلِ ، فلما كانَ كذلكَ روعيَ الاصطلاحُ بعد ذلك الاقتضاءِ ، والدليـلُ وضـعُ الكلامِ ، وعلى ما يقتضيه الإصطلاحُ ، وهو ما ذكرنا ، ثم اعلـمْ أن تسـمية هـذا النوعِ مـن المرفوعـاتِ فـاعلاً شـيء اصطلاحـي لا أن يكـون صـدور الفعـل منـه مشروطاً كما هو دلالةُ اللغةِ .

ألا ترى أنَّ المبنيَّ للمفعولِ في[٢] : " ضُرِبَ زيـدٌ " فـاعلٌ عنـد المصنـف ، و لم يصدرْ عنهُ الفعلُ ، وكذلك زيدٌ في : لمْ يضربْ زيدٌ فاعلٌ ، و لم يوجدْ منـهُ فعـلٌ أصلاً ، وكذلكَ : " ماتَ زيدٌ " ، و" عدمتهُ " .

يسـمى المسـندُ إليـه فـاعلاً ، وحقيقـةُ الفعـلِ فيهمـا / مفقـودةٌ[٣] وفي نهايــة [ ٤٤ / ب ] الإيجازِ[٤] : إسنادُ الفعلِ إلى الفاعلِ ، تارةً يراد به وقوعُ الفعلِ بقدرةِ الفاعلِ وتارةً يعنى بِهِ مجردَ اتصافه به .

---

(١) في الأصل : « لفظاً » مكرر .

(٢) في ب : « نحو » .

(٣) في الأصل : « مقصودة » والمثبت من ب .

(٤) ينظر نهاية الإيجاز ص ١٥١ ، ١٥٢ .

فالأولُ نحوُ : " ضربَ زيدٌ " ، والثاني نحوُ : " مـرِضَ " ، و" مـاتَ " ، فعُلـمَ بهذا : أن الفاعلَ هو ما أسندَ إليهِ الفعـلُ سـواءٌ كـانَ ذلـك الفعـلُ وجوديـاً ، أوْ عدمياً ، أوْ اختيارياً ، أوْ اضطراريًّا .

وقوله : « أبداً » ، تعميم للصور كلها في : اشتراطِ تقديم الفعلِ على الفاعلِ أيْ : يشترطُ تقديـمُ الفعـلِ أوْ شـبهِهِ علـى الفـاعلِ أبـداً ، سـواء كـانَ الفـاعل[1] مضمراً ، أوْ مظهراً ، وسواءٌ كانَ المسندُ « مـن الفعـلِ أو شـبهِهِ » وجوديـاً ، أوْ عدمياً ، اختيارياً أوْ اضطرارياً .

كما أريناكَ من النظير[2] كالجزءِ منهُ هذا لبيانِ ولِي الفاعل الفعلَ ، فلا يحتـاجُ فيه[3] إلى أنْ يذكرَ كالجزءِ الثاني منه ، وإلاَّ كانَ من حقهِ أن يقولَ : لأنهُ كـالجزءِ الثاني ، أوْ كالجزءِ الأخيرِ منهُ ؛ لأنَّ اسمَ الجزءِ كمـا ينطلـقُ علـى الجـزءِ الثـاني ، ينطلقُ على الجزءِ الأول ، والفاعلُ ليسَ بمطلق جزءٍ للفعلِ .

بلْ هو بمنزلةِ جزءٍ ثانٍ منه .

وقالوا : في بيانِ أنَّ الفاعلَ كالجزءِ منه عشرةُ أوجهٍ : ذكرها ابنُ جني في سر الصناعة[4] : منها : أنَّ الفاعلَ يستكنُّ في الفعلِ ، ويقتحمُ بين الفعل .

وعلامته الإعرابيةِ في : " يفعـلانِ " ، و" تفعلـونَ " ، و" تفعلـين " مـع أنهـم مطبقونَ عـن آخرهـم : أنَّ إعـرابَ الكلمـةِ في الجـزءِ الأخير منهـا ، لا في شـيءٍ خارج عن حدها ، فعلمَ بهذا : أنَّ الألفَ والواوَ واليـاءَ فيمـا ذكرنـا كاليـاءِ مـنْ يضربُ ، وإلا لزم أنْ يكونَ الإعرابُ واقعاً في شيء خارجٍ عـن[5] حـدِّ الكلمـةِ ، وهو ممتنعٌ ، ومنهـا إسـكانُ آخـرِ الفعلِ عنـد اتصـالِ ضمـير الفـاعلِ ، في نحـوِ :

---

(١) في الأصل : « سواء كان الفعل » مكرر .

(٢) في الأصل : « المظر » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « منه » والمثبت من ب .

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٠ - ٢٢٦ .

(٥) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

" ضربتُ " ، و" ضربنا " كراهيةَ توالي أربعِ حركاتٍ متواليةٍ ، ومـا ذاكَ إلا لتنزلـهِ مع الفعلِ منزلةَ شيءٍ واحدٍ ، ألا تراهم كيف حركـوا في : " ضربنـا " حركـاتٍ بحركاتٍ متواليةٍ ، عند اتصالِ ضميرِ المنصوبِ ؛ لعدمِ الجزئيةِ بينه وبين الفعلِ .

ومنها : أنَّه لا يجوزُ العطفُ على الضميرِ المتصلِ ، إذا كانَ فاعلاً ، حتى يأتي المنفصلُ تأكيداً ، كقولهِ تعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[١] وضَرَبْتَ أنتَ وزيدٌ لئلاَّ يلزمَ العطفُ على جزءِ الكلمةِ .

ومنها : مسألةُ الكتابِ التي استدلَّ بها ، والعلمُ فيه هو : عدمُ[٢] جوازِ تقديمِ الفاعلِ على الفعلِ ، فإنه مما يستدلُّ به على أنَّ الفاعلَ كالجزءِ الأخيرِ منه ، ثمَّ لمـا ثبتَ أنَّ الفاعل كالجزءِ من الفعلِ : تبينَ أن الأصـلَ أنْ يلـيَ الفـاعلُ الفعـلَ ؛ لأنَّ جزءَ الشيءِ يلي ذلكَ الشيءَ ، أو تقولُ الفاعل[٣] أحد جـزأيْ الجملـةِ المفتقرِ إلى ذكرهما ، وقد لزمَ : تقديمُ الفعلِ ، فينبغي أنْ يليه الجزءُ الأخيرُ[٤] المفتقرُ إليهِ ، لا غيره من الفضلاتِ إذْ المفتقرُ إليه أجدرُ ، ومن[٥] ثـم جـازَ ضـربَ غلامـهُ زيـدٌ ، وامتنعَ ضربَ غلامهُ زيداً ، أيْ : ولأجلِ أنَّ المفعولَ مؤخرٌ عنْ الفـاعلِ في الرتبـةِ جازَ ضربَ غلامهُ زيدٌ ؛ لأنك إذا قلت ضربَ غلامه زيدٌ ، فهو في الظاهرِ ممتنعٌ؛ لامتناعِ إضمارِ الشيءِ قبل الذكرِ ؛ إلاَّ أنَّه غيرُ ممتنع بالنظرِ إلى التقديـرِ إذْ التقديـرُ ضربَ / زيدٌ غلامه ، وكانَ إضماراً بعد الذكـرِ تقديـراً ، فهـو جـائزٌ بالاتفـاقِ ، [ ٤٥ / أ ] وامتنعَ ضربَ غلامُهُ زيداً ؛ لأنكَ لما رفعتَ الغلامَ بـ" ضربَ " وأوقعتهُ في موضـعٍ يلي الفعل كانَ واقعاً في مرتبته ؛ لأنَّ مرتبتهُ أنْ يلي الفعلَ ، فلما وقعَ في مرتبته لم يُمكنَ فيه نيةُ التأخيرِ ، فيتحققُ إضمارُ الشيءِ قبلَ ذكـرهِ ، واستدلَّ علـى كـونِ

---

(١) من الآية ( ٣٥ ) من سورة البقرة .

(٢) في ب : « علم » .

(٣) في ب : « على الفاعل » .

(٤) في ب : « الآخر » .

(٥) في ب : « من » ساقط .

المفعولِ مؤخراً عن الفاعلِ في الرتبةِ بمسألتين : إحداهما[١] : جائزةٌ ، والأُخرى ممتنعةٌ ، وما نشأ جوازُ إحداهما ، وامتناعُ الأخرى إلا باعتبارِ أنَّ المفعولَ مؤخرٌ عن الفاعلِ في الرتبةِ ؛ وإلاَّ لجازتا جميعاً أو امتنعتا[٢] جميعاً ، ولما[٣] جازتْ إحداهما وامتنعتْ الأخرى لم يكن لذلك[٤] مصحِّحٌ سوى ما ذكرنا فكانَ في هذا أربعُ مسائلَ : **الأولى** : ضربَ زيدٌ غلامَهُ ، فالمرجعُ للضميرِ مذكورٌ قبله لفظاً وتقديراً .

**والثانيةُ** : ضربَ غلامَهُ زيدٌ ، وههنا مذكور تقديراً لا لفظاً[٥] .

**والثالثةُ** : ضربَ زيداً غلامُهُ ، وههنا مذكور لفظاً لا تقديراً ، فهذهِ الثلاثةُ جائزةٌ بالاتفاق .

**والرابعةُ** : ضربَ غلامُهُ زيداً ، فإنهُ غيرُ جائزٍ بالاتفاق ؛ لأنَّ المرجعَ للضميرِ غيرُ مذكورٍ قبلَهُ ، لا لفظاً ، ولا تقديراً ، وفي الكشافِ « وقرأ[٦] أبو حنيفة – رحمه الله – ﴿ **وإذ ابتلى ابراهيمُ ربَّه** ﴾[٧] رفع " إبراهيمَ " ، ونصب " ربَّه " والمعنى : أنهُ دعاه بكلماتٍ من الدعاءِ ، فِعْلَ المختبر هل يجيبه إليهنَّ أمْ لا ؟ ثم قالَ : فإنْ قلتَ : الفاعلُ في القراءة[٨] المشهورة يلي الفعلَ في التقديرِ ، فتعليقُ الضميرِ به إضمارٌ قبلَ الذكرِ .

قلت : الإضمارُ قبلَ الذكرِ أنْ يقالَ ابتلى ربُّه إبراهيمَ ، وأمَّا ابتلى إبراهيمَ ربُّه ، أوْ ابتلى ربَّه إبراهيمُ ، فليسَ واحدٌ منهُمَا بإضمارٍ قبلَ الذكرِ .

---

(١) في الأصل : « أحدها » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « ممتنعاً » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لفظاً » ساقط .

(٦) ينظر القراءة في البحر المحيط ١ / ٣٧٤ ؛ والشواذ ص ٩ ؛ والدر المصون ٢ / ٩٨ .

(٧) من الآية ( ١٢٤ ) من سورة البقرة .

(٨) في الأصل : « قرأ » والمثبت من ب .

أمَّا الأولُ فقد ذكر فيه صاحبُ الضميرِ قبلَ الضميرِ ذكراً ظاهراً .

وأمَّا الثاني ، فإبراهيمُ فيه مقدمٌ في المعنى ، وليس كذلك ابتلى ربُّه إبراهيـمَ ، فإنَّ الضميرَ فيه قد تقدمَ لفظاً ومعنىً ، فـلا سـبيلَ إلى صحتـه ))[1] ، ومضمـره في الإسنادِ إليهِ[2] كمظهره[3] .

يُريدُ بإيرادِ هذا الفصل أنَّه يصحُ وقوعُ المضمرِ فـاعلاً ، كمـا يصـحُّ وقـوعُ[4] الظاهرِ ، وهذا وإنْ كانَ غيرَ ملبسٍ إلا أنَّه ذكرهُ ؛ لاشـتمالهِ علـى مسـألةٍ تلتبـسُ على المبتدئينَ على ما ذكرنا ، من نحوِ : زيدٌ ضربَ ، ولذلـكَ اسـتدلَّ بـه ؛ ولأنَّ غرضَهُ : أنْ يسوقَ إليكَ بابَ الفعلـينِ الموجهـينِ إلى شـيءٍ ، فاحتـالَ إلى الإتيـانِ به ، بذكرِ الفاعلِ المضمر ؛ ليجرَّ الذكـرُ إلى ذكـر ذلـكَ البـابِ ، فـإنْ قيـلَ : مـا الفرقُ بينَ قولكَ : زيدٌ ضربَ ، وبينَ قولِك : ضربَ زيدٌ من حيثُ المعنى ؟

قلنا : الغرضُ الذي سبقَ إليه الكـلامُ في المثـالِ الأولِ هـوَ : ذكـرُ زيـدٍ ، وفي الثاني : ذكرُ الفعل ، فإنهم يقدمونَ في كلامِهم ما هوَ أهمُّ وأعلى .

فإنْ قيلَ : ما المقتضى لإضمارِ الفاعلِ ؟ قلنا : هو كونُ المقامِ مقامَ حكايـةٍ ، أو خطابٍ ، كـ" ضربَ ، وضربتُ " ، وفي هذينِ الموضوعينِ : الفـاعلُ معلـومٌ ، فلا يحتاجُ إلى ذكرِ الفاعلِ المظهرِ من غيرِ فائدةٍ ، فإنَّ مـن دأبهـمْ : التجنـبَ عـن التطويلِ مهما أمكنَ ، فيما لم يتضمنْ التطويلُ فائدةً ، وكذلـكَ لـو كـانَ الفـاعلُ مسبوقاً بالذكرِ ، نحوُ : زيدٌ ضربَ ، ففي[5] " ضـربَ " : ضميرٌ يرجـعُ إلى زيـدٍ المسبوقِ بالذكرِ ، إذ لابدَّ للفعل[6] من فـاعلٍ ، وهـو لا يتقـدمُ علـى الفعـلِ كمـا بينا .

---

(١) ينظر الكشاف ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٢) في الأصل : « إليه » ساقط .

(٣) في الأصل : « كمضمره » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « وقوع » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « مع » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « إذ لابد » ساقط .

فلابدَّ / أنْ يكونَ فاعلهُ ضميرَ الاسمِ المتقدمِ ، أوْ جاءَ المفسرِّ فيما بعدُ ، كما [ ٤٥ / ب ] في ضربني ، وضربتُ زيداً ، ( ومن إضمارِ الفاعلِ )(١) قولك : ضربني وضربتُ زيداً .

اعلمْ أنَّ العربَ كما كرهوا : تكرارَ الحرفِ في كلمةٍ واحدةٍ أو كلمتين متصلتين من المتجانسةِ ، أوْ المتقاربةِ ، وعمدوا إلى ضربٍ من الخفةِ بالحذفِ ، أوْ بالقلبِ أوْ بالإدغامِ ، كما في : " ظلتَ "(٢) ، و" تقضِّيَ البازي "(٣) ، أو "رَبِّ "(٤) ﴿ وَقُل لَّهُمْ ﴾(٥) ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾(٦) ، استثقالاً للمعادِ حقيقةً ، أوْ حكماً ، كرهوا كذلك(٧) ؛ تكرارَ الكلمتينِ في كلامٍ ، أوْ كلامين متصلينِ ، فسلكوا الإضمارَ على حسبِ مقتضى النظامِ ، فمن ذلكَ مسألةُ(٨) هذا الفصلِ ، فعند(٩) ذلك : اتفق(١٠) العلماءُ عن آخرهم على : أنَّ الفعلينِ إذا توجها إلى اسم

---

(١) بياض في ب من أثر التصوير .

(٢) ظلت أصلها : ظللتُ حذفتْ أحدُ اللامين تخفيفاً ينظر الكتاب ٤ / ٤٢٢ ؛ والممتع ٢ / ٦٦٢ ؛ والدر المصون في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ ٨ / ٩٨ .

(٣) هذا جزء من بيت الرجز للعجاج ، ونصه :

* تقضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرَ *

ينظر تخريج هذا البيت في مسألة " التظني " من المسائل العضديات ص ٣٢ ؛ والخصائص ١ / ٩٠ .

(٤) و" رُبَ " مخففة من " رُبَّ " ينظر رصف المباني ص ٢٦٩ ؛ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٤٤٧ فما بعدها .

(٥) من الآية ( ٦٣ ) من سورة النساء .

(٦) من الآية ( ٧٢ ) من سورة آل عمران .

(٧) في ب : « لذلك » .

(٨) أي مسألة التنازع .

(٩) في ب : « فبعد » .

(١٠) اتفق النحاة على أن الفعلين المتنازعين إذ اتحد عملاً اتجها بمجموعهما إلى المعمول المتنازع فيه عدا الفراء فإنه خالف هذا الاتفاق . ينظر شرح التسهيل ٢ / ١٦٦ ؛ والهمع ٥ / ١٣٧ .

إمَّا بجهةِ الفاعليةِ ، أوْ بجهةِ المفعوليةِ ، أوْ إحدهما بجهةِ الفاعليةِ[١] ، والآخـر بجهـةِ المفعوليةِ ، أو على العكسِ[٢] .

مثـالُ ذلـك : قـامَ ، وقعـدَ زيـدٌ ، وضربـتُ وأكرمـتُ زيـداً[٣]، وضربـتُ وقامَ زيدٌ، وفي كلامِ اللهِ تعالى وجـدتُ نظـيراً للمختلفـينِ كمَـا في قولـهِ تعـالى : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾[٤] ذكرَ في الكشافِ فـاعلَ تبينَ مضمرٌ تقديرهُ : فلما تبينَ لهُ أعلمُ أنَّ اللّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ .

قالَ : أعلمُ أنَّ اللّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، فحذفَ الأولَ ؛ لدلالةِ الثاني عليه، كما في[٥] قولهِ : ضربني وضربتُ زيداً[٦] ، وكذلكَ وجدتُ نظـيراً للمتفقـين مـن جهـةِ المفعوليـةِ وهـو في قولـه تعـالى : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ① أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾[٧] قـالَ في الكشافِ: « أنْ جاءَ منصـوبٌ ، أيْ : علـى أنَّـه مفعـولٌ لـهُ بـ" تولَّـى " ، أوْ " بعبسَ " على اختلافِ المذهبـينِ »[٨] ، وفي دعـاءِ القنـوتِ « ونخلـعُ ونـتركُ مـن يفجُرُك »[٩] ،

من هذا القبيلِ أيضاً[١٠] في المفعولِ بهِ ، وهو من يفجركَ ، ولمْ أجدْ نظيراً فيـه للمتفقين بجهةِ الفاعليـةِ ، وحاصلـهُ : أنَّ الفعلـينِ بمجموعهمـا لا يسـتندانِ[١١] إلى

---

(١) في الأصل : « وإلا » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « العكس » ساقط .

(٣) في الأصل : « وقام أكرمت زيداً » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٤) من الآية ( ٢٥٩ ) من سورة البقرة .

(٥) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكشاف ١ / ٣٩١ .

(٧) الآيتان ( ١ ، ٢ ) من سورة عبس .

(٨) المصدر السابق ٤ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٩) هذا جزءٌ من دعاء كان يقنت بـه عمـر – رضـي الله عنـه – ، ينظـر كتـاب الأذكـار للنـووي ص ١١٦ .
ولم ترد كلمة " نترك " في الدعاء ، وعلى هذا الترك لم يكن الدعاء من بـاب التنـازع وقـد ورد هذا الدعاء في الكتاب لسيبويه ١ / ٧٤ ؛ وائتلاف النصرة ص ١١٤ .

(١٠) في ب : « أيضاً » ساقط .

(١١) في ب : « لا يستبد » .

ظاهرِ ذلكَ الاسمِ ؛ لامتناعِ إعمالهمـا في الظـاهرِ ، ولا[١] يكـونُ الشـيءُ الواحـدُ معمـولاً لعـاملينِ ؛ للاسـتحالةِ ، وهـذا ظـاهرٌ فيمـا إذا كـانَ عملهمـا[٢] مختلفـاً ؛ لأنَّ الشيءَ الواحدَ يستحيلُ أنْ يكونَ مرفوعـاً ومنصوبـاً في حالـةٍ واحـدةٍ ، بجهـةٍ واحدةٍ ، وكذلكَ لو اتحد عَمَلُهُمَا[٣] رفعـاً ؛ لأنَّ العمـلَ ليـسَ إلاَّ[٤] إظهـارَ نسـبةِ تعلُّقِ الشيءِ بالشيءِ إليه على وجهٍ مخصـوصٍ ، فـإذا نُسِـبَ تعلقـه إلى أحدهمـا : انقطعتْ النسبةُ إلى الآخَر ضرورةَ أنَّ التعلقَ بينَ شيئين[٥] يستحيل[٦] أنْ يتعدى إلى ثالثٍ ؛ لأنَّه حينئذٍ لا يكونُ التعلقُ بـينَ شـيئين ، وبقولنـا مـن جهـة واحـدةٍ وقـعَ الاحترازُ عمَّا لو كانَ إظهارُ[٧] عملِ أحدهمـا في اللفـظِ ، والآخـرُ في المحـلِّ كمـا في لفظِ المستفهم عن المنصوبِ ، أوْ المرفوعِ في قولِ مـنْ قـالَ : رأيـتُ زيـداً مَـنْ زيداً ؟ ، فإنَّ بقولِهِ : مَنْ زيداً ؟ نصبـاً لفظيـاً علـى الحكايـةِ ، ورفعـاً محليـاً علـى الابتداءِ ، وكذلكَ المرفوعُ ، ولا كذلكَ ههنا ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الفعلين يعمـلُ مِثلَ ما يعملُ الآخَرُ في اللفظِ والمحلِّ ، ولَمَّا كـانَ كذلـك لم يمكـنْ إسـنادُ عملهمـا جميعاً إلى ظاهرِ ذلكَ الاسمِ ؛ للاستحالةِ، بل الذي يستندُ إلى ظاهره[٨] أحدهما ، والآخرُ إلى ضميرهِ ، ثم اختلفوا بعد ذلكَ في : أنَّ المستندَ مـن هذيـنِ الفعلـينِ إلى ظاهرِ ذلكَ الاسمِ ظاهرٌ ، والمستندُ إلى ضميرهِ ما هو ، فعنـد / البصريـين[٩] وهـو [٤٦ / أ] لغـةُ أهـلِ الحجـازِ المسـتندُ إلى ظـاهرِ ذلـكَ الاسـمِ هـو : الثـاني وهـو الأقـربُ ، وإلى ضميرهِ هو الأولُ ، والكوفيونَ[١٠] على عكسِ هـذا ، وهـيَ لغـةُ بـني تميـمٍ ،

(١) في ب : « إذ » .

(٢) في الأصل : « عملها » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « عملهما » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « لإظهار » .

(٥) في ب : « لشيئين » .

(٦) في الأصل : « مستحيل » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « إظهار » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في ب : « ظاهر » .

(٩) ينظر أدلة البصرية والكوفية في مسألة التنازع : الإنصـاف ١ / ٨٣ - ٩٢ ؛ والتبيين للعكـبري ص ٢٥٢ - ٢٥٨ .

(١٠) ينظر ما سبق أيضاً .

ولا يقالُ : إذا كانَ أحدُ الفعلينِ موجهاً إلى الظاهرِ ، والآخرُ موجهاً إلى الضميرِ لا يكونانِ حينئذٍ موجهينِ إلى معمولٍ واحدٍ ؛ لأنّا نقولُ : المعنى من ذلكَ توجيهُ كلٍّ واحدٍ منهما إلى الظاهرِ ؛ لأنهُ هو الأصلُ ؛ لكنْ لما لمْ يكنْ ذلكَ لما ذكرنا صارَ الضميرُ بدلاً عنه ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ في المثالِ الأولِ من الفصلِ ، " ضربني زيدٌ " ، و" ضربتُ زيداً " فأضمرَ الأولُ ؛ استثقالاً ، وجُعِلَ الثاني دليلاً عليهِ ، فحجةُ الكوفيينَ[1] هي : أنَّ الأولَ إذا عَمِلَ في الظاهرِ وقعَ الضميرُ في الفعلِ الثاني موقعهُ نحوُ : " قامَ وقعدا أخواكَ " ، بضميرِ الاثنين في " قعدا " ؛ لأنَّ الظاهرَ فاعِلٌ ، والفاعلُ كالجزءِ من الفعلِ ، فيكونُ في التقديرِمقدماً على الفعلِ الثاني بخلافِ ما إذا أُعمِلَ الفعلُ الثاني في الظاهرِ ، فالضمير لا يقعُ موقعه ؛ لعدمِ تقدمِ المرجعِ للضميرِ ، والثانيةُ هي أنَّ الابتداءَ بالفعلِ دليلٌ على زيادةِ عنايةِ المتكلمِ به إيَّاهُ ، وذلكَ دليلٌ على قوةِ ذلك الفعلِ عنده ، فيجبُ أنْ يكونَ العملُ بطريقِ الأصالةِ ، وهو العملُ في الظاهرِ له كيلا يُلغى زيادةُ القوةِ الثابتةِ لهُ عندَ المتكلمِ ، والثالثةُ[2] : أنَّ معظمَ الغرضِ من اللفظةِ المكررةِ هي الأولى ؛ ولهذا يضمرونَ الثانيةَ أوْ يحذفونها رأساً عندَ إمكانِ الإضمارِ أوْ الحذفِ ، ولا يجري أحدُ هذينِ الحكمينِ على الأولى – في الغالبِ – ، فكانتْ القوةُ الأولى على الثانيةِ ، فيستدلُّ بها على أولويةِ الإعمالِ ، والحجةُ الرابعةُ لهم : قولُ عمرَ[3] بن أبي

---

(١) ينظر إلى حجة الكوفيين الإنصاف ١ / ٨٣ – ٩٢ ؛ والتبيين ص ٢٥٢ – ٢٥٨ .

(٢) في الأصل : « والثالثة له » .

(٣) قول عمر بن أبي ربيعة :

........................ تَنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ به عُودُ إسْحِلِ

وهذا عجز بيت من الطويل ، وقد اختلف في نسبته على أقوال شتى فمنهم من نسبه إلى عمر ابن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ص ٤٩٨ ؛ والكتاب ١ / ٧٨ ؛ ونسب إلى طفيل الغنوي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٨٧ ؛ وينظر ديوان طفيل الغنوي ص ٦٥ ؛ والهمع ١ / ٦٦ ؛ والدرر ١ / ٢٢٢ .

وفي متن المفصل أتى بعجز البيت مكان الشاهد ، و لم يثبت الصدر ، وصدره :

* إذا هيَ لم تَسْتَكْ بعُودِ أَرَاكَةٍ *

ربيعة[١] على ما ذُكرَ في الكتابِ .

وأما حجةُ أصحابنا البصريين[٢] فهيَ : أنَّ الفعلـينِ إذا توجهـا إلى اسـمٍ بجهـةِ المفعولية ، ثم أُعمِلَ الأولُ ، فالحذفُ في الثاني لا يُصيبُ محزَّهُ ، ولا يطبقُ مفصلهُ تقولُ : لقيتُ رجلاً وأكرمتُه - بالضميرِ - ، ولا تقولُ وأكرمتُ بدونِ الضميرِ ؛ لأنَّ حذفَ الضميرِ لا يحسنُ إلاَّ في ثلاثةِ مواضعَ : الصلةِ ، والصفة ، والخبرِ نحوُ : ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٣] أيْ : بعثهُ الله ومـررتُ برجـلٍ أكرمـتُ أيْ : أكرمتهُ، وزيدٌ ضربتُ أيْ: ضربتهُ ، وإنَّما حسُنَ حذفُ الضميرِ في هذهِ المواضِـعِ؛ لحصولِ طولِ الكلامِ بذكرِ الصلةِ والصفةِ ، والخـبرِ في كـلامٍ واحـدٍ ، فعلـمَ : أنَّ الحذفَ في الثاني ممتنعٌ ؛ لأنَّهُ ليسَ من هذهِ المواضعِ الثلاثةِ .

أمَّا إذا أعملتَ وحذفتَ مفعولَ الأولِ ؛ استغناءً عنه بالثاني : كـانَ حسـناً ، كما في قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٤] فكأنه قالَ آتونـي قِطـراً أفـرغْ عليه قطـراً حـذفَ مفعـولَ الأولِ استغناءً عنـه ، ولا نقـولُ التقديـرُ " أتونيـهِ " ؛ لاستلزامهِ إضماراً قبلَ الذكرِ ، وإنْ قلنا بالإضمارِ قبلَ الذكرِ في نحوِ: " ضربني "، و" ضربتُ زيداً " ؛ لأنَّ الإضمارَ قبلَ الذكرِ على خلافِ / الأصلِ ، كـالحذفِ ، [ ٤٦ / ب ] ولم يثبتْ حذفُ الفاعلِ بحالٍ ، وقدْ ثبت إضمارهُ قبلَ الذكرِ في مواضعَ ، على ما ذكرنَا في : " ضربتُ " ، و" ضربتَ " ، في ضميرِ المتكلمِّ ، والمخـاطبِ ، فـإذا لمْ يكنْ في الفاعلِ بدٌّ من أحدهما : فالإضمارُ أقربُ .

---

(١) هو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي من بني مخزوم ، ويكنى أبا الخطاب وأبـو جهـل بـن هشام بن المغيرة ابن عم أبيه شاعر مشهور ذو مجون ، ولد سنة ٢٣ هـ ، وتوفي سنة ٩٣ هـ .
أخبـاره في : الشعر والشعراء ١ / ٥٥٣ ؛ والأغـاني ص ٦١ ، ٢٤٨ ؛ ووفيـات الأعيـان ٣ / ٤٦٣ ؛ والخزانة ١ / ٢٣٨ ، ٤٢٠ .

(٢) ينظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ٨٣ فما بعدها ؛ والتبيين ص ٢٥٢ - ٢٥٨ .

(٣) من الآية ( ٩٤ ) من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ( ٩٦ ) من سورة الكهف .

أمَّا المفعولُ ففضلةٌ في الكلامِ ، فيجوزُ حذفُه .

قلنا في مثـلِ : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ ﴾ بحذفـهِ مـن الأولِ ؛ لئـلاَّ يـلزمَ الإضمـارُ قبـل الذكـرِ بـلا ضـرورةٍ ، ولا يقـالُ : العمـلُ في الآيـةِ لـلأولِ ، والضمـيرُ مـن الثـاني محذوفٌ ؛ لأنا نقولُ : إنَّ ذلكَ يؤدِّي إلى أنْ يكونَ الإجماعُ على قراءةٍ(١) ليست(٢) بالأحسنِ ، إذِ الأحسنُ بإعمالِ الأولِ ، في مثلِ هذهِ الصورةِ(٣) إثبـاتُ الضمـيرِ في الثاني ، على ما ذكرنا من قوله : " لقيت رجلاً وأكرمتهُ " ، ولَمْ يأتِ " أُفرِغهُ " ، فدلَّ ذلكَ على إعمـالِ الثـاني ؛ ولأنَّـهُ لـو أعمـلَ الأولَ يـلزمُ مـن ذلـكَ التقديـمُ والتأخيرُ ، والدليلُ الموثوقُ بهِ لهم هو : أنَّ المقتضيينِ متى ازدحمـا في العمـلِ علـى شيءٍ ، فالغلبةُ لآخرهما وجوداً ، ويشهدُ عليهِ المسائلُ النحويةُ ، والشرعيةُ .

فمن النحويةِ مسألةُ التعليـقِ(٤) ، وهـي : علمـتُ لَزيـدٌ منطلـق ، ومـا زيـدٌ(٥) منطلقٌ ، وأزيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو ؟ ألا ترى أنَّ الفعـلَ يقتضـي انتصـابَ الاسمـينِ ، وهذهِ الحروفُ تقتضي(٦) ارتفاعَهُما على الابتدائيةِ(٧) ، وهـيَ آخِرُهمَـا وجـوداً في الأمثلةِ ، فثبتَ حكمُها(٨) بالاتفاقِ ، فيجبُ : أنْ يكونَ فيمـا نحـنُ فيـه كذلـكَ(٩) قالوا : إنَّ " معاريضَ " لا تمال ؛ لمكانِ الحرفِ المستعلي وهو الضادُ ، وإنْ كانتْ

---

(١) ينظر هذه القراءة في : النشـر ٢ / ٣١٥ ؛ والتيسـير ص ١٤٦ ؛ والإتحـاف ٢ / ٢٢٦ ؛ والـدر المصون ٧ / ٥٤٧ .

(٢) في ب : « ليست » ساقط .

(٣) في ب : « الصورة » ساقط .

(٤) ينظر هذه المسألة الإيضاح في شرح المفصـل ٢ / ٦٩ ، ٧٠ ؛ وكتـاب الكافيـة في النحـو ٢ / ٢٨١ ؛ وينظر التخمير ٣ / ٢٧٩ .

(٥) في الأصل : « زيدٌ » ساقط .

(٦) في الأصل : « مقتضى » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « الابتداء به » .

(٨) في الأصل : « حكمهما » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « وكذلك » .

الراءُ المكسورةُ تقتضي الإمالةَ ؛ لأنَّ المستعلي آخرُهُما[1] وجوداً ، ومن ذلكَ قولُ منْ قالَ: « لم أقرأْ إلاَّ بسورةٍ » ، فإنَّ بسورةٍ تنجرُّ بالباء، ولا ينتصبُ بـ" أقرأُ " ومن الشرعيةِ ما لوْ كانَ الحكمُ معلقاً بعلةٍ ذاتِ وصفينِ ، فإنَّـه يضـافُ إلى آخـرِ الوصفينِ وجوداً ، لا إلى أولِهمَا ، ألا ترى : أنَّ الموجبَ للعتقِ القرابةُ مع الملكِ ، ثمَّ يُضافُ العتقُ إلى آخرِ الوصفينِ وجوداً حتى إذا كانَ العبدُ مشتَركاً بينَ اثنين ، ادَّعى أحدهما نسبَهُ ، كـانَ ضامنـاً لشـريكهِ ، فـأضيفَ العِتـقُ إلى دعـواهُ ، لأنَّـه آخرهما وجوداً ، وكذلكَ السفينةُ إذا كانتْ تحتملُ فيها مائةُ منٍّ[2] ، وقـد جعـلَ فيها ذلكَ القدرُ ، فوضعَ إنسانٌ آخـرُ فيهـا منًّـا ، فعرفـتْ : كـانَ ذلـكِ الإنسـانُ ضامناً للجميع ؛ لأنَّ تمامَ علةِ الغرقِ حصلَ بفعلِهِ ، وكذلكَ قال أبو حنيفـةَ وأبـو يوسفَ – رحمهما الله – في المثلثِ : « إنَّ السكرَ منهُ حرامٌ ، ثـم المسـكرُ الـذي هو حرامٌ قَدَحُ الأخيرِ لا ما قبلـه ، وإنْ كـانَ حصـلَ الإسـكارُ بمجموعهمـا ؛ لمـا أنّ القَدَحَ الأخيرَ أخرِهما وجوداً ، والمعنى فيه هـو : أنَّ الأصـلَ أن يلـيَ المعمـولُ عاملَهُ ، وهذا الظاهرُ الذيْ هو المعمولُ الأصليُّ يلي الثانيَ ، فكانَ هو أولَى بالعملِ فيهِ ؛ لأنهُ ما فصلَ بينهُ وبينهُ فاصلٌ ؛ لمـا أنَّ الأثـرَ حقـهُ ألا يـتراخى عـن المؤثِّـر ، والحجةُ لهم أيضاً : بيتُ[3] طفيلٍ[4] الغنوي ، وهو المذكورُ في الكتابِ .

---

(١) في ب : « أحدهما » .

(٢) المنُّ : هو معيار قديم كان يكال به أو يوزن ، قدره رطلان بغداديـان . ينظـر القـاموس المحيط " منن " ١٩٥٤ ؛ والمعجم الوسيط " منن " ٢ / ٨٩٥ ، ٨٩٦ .

(٣) البيت هو :

وكُمْتـاً مُدَمَّـاةً كأنَّ مُتونَها ... جَرَى فَوْقَها واستشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب من بني غني ، من قيس عيلان ، شاعر جاهلي فحل من الشـجعان وهو أوصفُ العرب للخيل وتوفي نحو ١٣ قبل الهجرة .

أخباره في : الشعر والشعراء ١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ ؛ والاشتقاق ص ١٦٥ ؛ والمؤتلف ص ١٤٧ ؛ وسمط اللآليء ص ٨٥ – ٨٧ ؛ والخزانة ٣ / ٦٣٤ .

البيت من الطويل وانظره في : ديوانه ص ٢٣ ؛ والكتاب ١ / ٧٧ ؛ وشرح أبيـات سـيبويه ١ / ١٨٣ ؛ والمقتضب ٤ / ٧٥ ؛ والرد على النحاة ص ٩٧ ؛ والانصاف ١ / ٨٨ ؛ وابن يعيش ١ / ٧٨ ؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤ ؛ واللسان ٢ / ٨١ " كمت " وشرح الأشموني ١ / ٢٠٤ .

فإنْ قلتَ : يشكلُ على هذا كلهِ ما ذُكرَ من صورِ القسَمِ مـع الشـرطِ ، نحـوُ قوله : (( وا للهِ لئنْ أكرمتني لأكرمنَّكَ )) ، فإنَّ قولهُ " لأكرمنَّكَ " جـوابُ القسـمِ وهو أيضاً سادٌ مسدّ جوابِ الشرطِ ، لا على القلبِ ؛ لأنَّه لو كانَ على القلبِ ، لقالَ : أكرمتُك .

هكـذا في الكشـافِ في مواضـعَ ، فمنهـا مـا قالـهُ في قولـــه / تعـالى : ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[١]، فقوله: " لمغفرةٌ "[٢] جـوابُ القسـمِ ، وهـو سـادٌّ مسـدَ جـوابِ الشـرطِ، وكذلـكَ ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[٣] ، فكانَ على قولِ مذهبِ البصريين : أن ينقلبَ الأمرُ بأن يكونَ هو جوابُ الشـرطِ وهو سادٌّ[٤] مسدَّ جوابِ القسمِ ؛ لأنَّ الشرط[٥] ، هو المذكورُ آخراً . [٤٧ / أ]

قلتُ هذهِ شبهةٌ أوردهَا واحـدٌ مـن علمـاءِ أهـلِ خراسـانَ[٦] علـى شـيخي[٧] - رحمـه الله - "بمـرْو"[٨] ، حـينَ كـان يقـرأ[٩]مـن لطـائفِ تفسـيرِ القـرآنِ كمـا كانَ دأبُه ، فتوقفَ شـيخي - رحمـه الله - هنيهـةً ، فبـدرتُ بجوابهـا ، وقلـت :

---

(١) من الآية ( ١٥٧ ) من سورة آل عمران .

(٢) ينظر الكشاف ١ / ٤٧٤ .

(٣) من الآية ( ١٥٨ ) من سورة آل عمران .

(٤) في الأصل : (( ساد )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( الشرط )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العـراق ، وآخـر حدودهـا ممـا يلـي الهنـد . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٤٨٩ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٣٥٠ ؛ ومراصد الاطلاع ١ / ٤٥٥ .
ينظر في تفصيل هذا القول الدر المصون ٣ / ٤٥٦ فما بعدها ؛ البحر المحيط ٣ / ٤٠٤ .

(٧) في الأصل : (( شيخ )) والمثبت من ب .

(٨) مرو : هذه مرو العظمى أشهر مدن خراسان . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١١١٦ ؛ ومعجـم البلدان ٥ / ١١٢ فما بعدها ؛ ومراصد الاطلاع ٣ / ١٢٦٢ .

(٩) في الأصل : (( قدر )) والمثبت من ب .

كان ينبغي كذلكَ إلا أنَّ ههنا اعترضَ مانعٌ ، وهو : أنَّ المقامَ مقامُ المبالغةِ والتوكيدِ ، وفي إيرادِ معنى التوكيدِ جوابُ القسمِ هو المتعينُ ؛ لإجزاءِ[1] الشرطِ ؛ لأنَّ القسمَ إنما يذكر لتأكيدِ الكلامِ فيما هو فيه فلذلك أُوثِرَ جوابُ القسمِ على جزاءِ الشرطِ بالإيرادِ ؛ ولأنَّ في هذه المواضعِ التي ذكر في كلامِ اللهِ تعالى على هذا النسقِ ذكَرَ مع حذفِ المقسمِ به غيرَ أنَّه ذكَرَ مع اللام الموطئةِ للقسمِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾[2] وقوله : ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا[3] ﴾[4] وقولهُ ﴿ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ﴾[5] فأوثرَ جوابُ القسمِ على جزاءِ الشرطِ ؛ ليعلمَ أن هذا الموضعَ موضعُ القسمِ ، وليكونَ جبراً للنقصانِ الثابتِ بالحذفِ ، والدليلُ على صحةِ هذا التعليلِ أن المقسمَ بهِ لما ذُكِرَ في مثلِ هذا الموضعِ في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾[6] ذُكر جزاءُ الشرط ساداً مسدَّ جوابِ القسمِ هناكَ ، كما هو مقتضى مذهبِ[7] البصريين ، أمَّا قولهم إذا أُعملَ الفعلُ الثاني في الظاهرِ ، فالضميرُ لا يقعُ موقعهُ ؛ لعدمِ تقدمِ المرجعِ للضميرِ .

قلنا : قد يجوزُ إضمارُ الفاعلِ من غيرِ تقدمِ المرجعِ للضميرِ ، إذا اقتضى الدليلُ ، ذلكَ كما في إضمارِ ضميرِ المتكلمِ ، والمخاطبِ في ضربتُ ، وضربتَ ، وما قلناه من الدليلِ مقتضى لإضمارهِ فيجوزُ ، وهذا هو الجوابُ عن قولهم :

---

(١) في الأصل : « لآخر » والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ٧ ) من سورة إبراهيم .

(٣) في ب : « وليكنن » ساقط .

(٤) من الآية ( ٣٢ ) من سورة يوسف .

(٥) من الآية ( ١٢ ) من سورة الحشر .

(٦) من الآية ( ٤٢ ) من سورة التوبة .

(٧) في ب : « مذهب » ساقط .

لو(١) أعملنا فالفعل الثاني بالفعلِ الأولِ، لا يخلو إمَّا أنْ يحذفَ فاعلهُ ، أو يضمـرَ، فالحذفُ لا يجوزُ ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يحذف ، ولو أُضمِرَ لكانَ إضماراً قبل الذكرِ .

قلنا : الإضمارُ قبلَ الذكرِ جائزٌ في الجملةِ ، كما ذكرنا ، وكانَ هذا إضمـاراً على شريطةِ التفسيرِ ، فيجوزُ ، كمـا يجـوزُ ذلـكَ بالإجمـاعِ في رُبَّـه " رَجُـلاً " ، وقولهم : إنَّ الابتداءَ بالفعلِ دليلٌ على زيادةِ عنايةِ المتكلمِ به إياه .

قلنا : إنَّ ذلكَ معنويٌّ لا لفظي ، ولا أثرَ لذلكَ في اللفظِ ، وهذا هو الجـوابُ أيضاً عن قولهم : إنَّ معظمَ الغرضِ من اللفظةِ المكررة ، وهي الأولى .

واحتجَّ بعضُ الكوفيين بما روى أبو أمامةَ(٢) الباهليُّ - رضي الله عنـه - عـن النبي - عليه السلام(٣) - أنه قالَ : « من سقى صبياً لا يعقلُ : خمراً ، سقاهُ الله ، كما سقاه حميمَ جهنمَ »(٤) نصبَ حميم بالفعلِ الأولِ ؛ لأنه لو نصبهُ بالفعلِ الثاني فسدَ المعنى قلنا هذا الإعمـالُ / ليس مـن قبيـلِ مـا نحـنُ فيـه ؛ لأنَّ الفعلـين غـير [ ٤٧ / ب ] موجهينِ إلى اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ الحميمَ مفعولٌ ثانٍ للفعلِ الأول ، وأمَّا الفعلُ الثـاني فـأحدُ مفعوليـهِ الضمـيرُ الراجـعُ إلى(٥) الصبي ، ومفعولـهُ الثـاني وهـو " الخمـرُ " محذوفٌ .

« **لما حاولتُ** »(٦) ، يقال : حاولتَ(٧) الشيءَ أيْ : أردته ، أعملـتَ الـذيْ(٨) أوْليتَهُ إياهُ أيْ : أدنيته منهُ من الولي ، وهو الدنو ، والقـربُ ، وفي اسـتعماله عنـد

---

(١) في ب : « لو » ساقط .

(٢) اسمه الصحيح صُدى - بالتصغير - بن عجلان بن الحارث بن عصر الباهلي أبو أمامة روى عـن النبي - ﷺ - وعن عمر وعثمان وعلي .
أخباره في الإصابة ٢ / ١٨٢ .

(٣) لوحظ أن المؤلف - رحمه الله - عندما يرد ذكر النبي ﷺ يقول غالباً : « عليه السلام » والأولى أن يقول : عليه أفضل الصلاة والسلام ، أو ﷺ .

(٤) ينظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٥ / ٢٥٧ ، ٢٦٨ ؛ وفي سنن أبي داود ٤ / ٨٦ في معناه دون لفظه .

(٥) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٩ .

(٧) في الأصل : « حالولت » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « الشيء » والمثبت من ب .

العملِ إيهامُ الولايةِ ، وهو من جملةِ بليغِ كلامِهِ ، وأمَّا بيتُ الكتابِ ، فقبلهُ :

**وِرَادًا وحُــوًّا مُشْرِفــاً حَجَبَاتُهَـــا ... بَنَـاتُ حِصَانٍ قد تُعُولِـمَ مُنْجِـــبِ**[1]

**وكُمْتــاً مُدَمَّــاةً كــأنَّ متونَهـــا** ............................ البيت

يقالُ فرسٌ وردٌ ، أيْ : بـينَ كُميـتٍ وأشـقرَ ، والأنثـى وردةٌ ، والجمـع وُرْدٌ ووِرَادٌ ، والحُوَّة لونٌ كصدإِ[2] الحديدِ يخالطه كُمْتَةٌ أوْ حُمـرةٌ يضـرب إلى السـوادِ يقـال : جبـلٌ ، مشـرفٌ أيْ : عـالٍ ، والحَجَبَةُ رأسُ الـورِكِ ، وفـرسٌ حِصـانٌ - بالكسرِ - وفي المرأةِ - بـالفتحِ - يقـالُ : حَصُنَـتِ المـرأةُ ، - بـالضمِّ - فهـي حَصانٌ ، بينةُ الحصانةِ ، وفرسٌ حِصَانٌ : بينُ التحصينِ والتحصُّنِ ؛ وسمي حِصَاناً؛ لأنهُ ضُنَّ بمائة ، فلم يَنْزُ إلاَّ على كريمةٍ ، ثم كثرَ ذلك حتى سمّوا كـلَّ ذَكـرٍ مـن الخيلِ حِصاناً ، كذا في الصحاحِ[3] .

و" تُعُولِمَ " : من الغُلْمَةِ وهي الشهوةُ ، والمنجبُ : الذي يلدُ نجائبَ الإبلِ .

والكميتُ من الخيلِ : يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ ، والمصدرُ الكُمْتَـةُ ، وهـي حُمرةٌ يدخلُها قترةٌ .

قيلَ : إنما صُغِّر ؛ لأنه بينَ السوادِ والحمرةِ ، كأنَّه لم يخلص لهُ واحدٌ منهمـا ، والفرقُ بينَ " الكميتِ " و" الأشقرِ " بالذَّنبِ والْعَرْفِ

فإنْ كانا أحمرينِ ، فهو أشقرُ ، وإنْ كانا أسـودينِ فهـوَ كميـتٌ ، ثـم صيغـةُ الكميتِ في البيتِ صيغةُ جمعٍ للأكمتِ في التقديرِ ، كحُمْرٍ في أحمرَ في التحقيـقِ ، والمدَمَّى الشديد الحمرةِ ، فكأنَّهُ ملطخٌ بالدمِ .

---

(١) هذا البيت والذي بعده لطفيل الغنوي وتتمة البيت الثاني :

*** جرَى فَوْقَها واستشعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ ***

وينظر البيت في ديوانـه ص ٢٣ ؛ والكتـاب ١ / ٧٧ ؛ والمقتضـب ٤ / ٧٥ ؛ والإنصـاف ١ / ٨٨ ؛ والمفصل ١ / ٧٧ ، ٧٨ ؛ والعيني ٣ / ٢٤ .

(٢) في الأصل : « كصد » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الصحاح " حصن " ٥ / ٢١٠١ ، و" غلم " ٥ / ١٩٩٧ ، و" كمت " ١ / ٢٦٣ .

يقالُ : أحمرُ مُدَمًّى(١) .

و" استشعرتْ " جُعِلتْ شعاراً أوْ هو ما يلي(٢) الجسدَ من الثيابِ(٣) .

تقول : كأنها(٤) لصفاءِ لونها وحسنه ، قد لبستْ لوناً مذهبـاً ، وكذلـكَ إذا قالَ : " ضربتُ وضربني زيدٌ " ، رفعتهُ ؛ لإيلائكَ إياهُ الرافِعَ ، وحذفتَ مفعولَ الأولِ ، ولم يقلْ أضمرتَ ؛ لأنَّ الإضمارَ حقـه أن يكـونَ فيمـا هـو كـالجزءِ مـن الفعلِ ؛ لأنه علامةُ أنَّه غيرُ مستغنًى عنهُ ، والمفعولُ فضلةٌ ، فكانَ حقه الحذفَ .

فإنْ قيلَ : الفصلُ في ذكرِ إضمارِ(٥) الفاعلِ ، فما وجهُ إيرادِ إضمـارِ المفعـولِ هنا ؟ قلنا : سوقُ الكلامِ إنما كانَ لإيرادِ مسألةِ توجيهِ العاملينِ إلى معمولٍ واحدٍ، وهي شاملةٌ للفاعلِ والمفعولِ ؛ لكن بدأَ الكلامَ بإضمارِ الفاعلِ ، ليتصل بما قبلهُ ، ثم انجرَّ الكلامُ إلى ما بُنِيَ عليه الفصلُ .

(( **تقولُ : ضربتُ وضربني قومُكَ** ))(٦) ذُكِرَ هذا لبيانِ أنَّ الظاهرَ حُمِلَ على الآخرِ لا علـى الأولِ ؛ إذْ لـو كـان محمـولاً علـى الأولِ لكـانَ في النيـةِ مقدماً ، ولظهرَ في الثاني ضميرُ الجماعةِ بارزاً ؛ لأنَّ ضمير الجماعةِ يكونُ بارزاً لا محالـةَ ، ولكانَ " قومكَ " منصوباً .

قالَ سيبويه(٧) : (( لو قلتَ ضربتُ وضربوني قومك )) نصبتَ إلاَّ في قولِ من قالَ : " أكلوني البراغيثُ "، أوْ تحمله على / البـدلِ يعـنيْ: إنْ رفعـتَ " قومـكَ " [ ٤٨ / أ ] في هذا المثالِ جعلته بدلاً من الضمـيرِ في : " ضربونـي " ، وفي الآيتين لـو أُعْمِـلَ

---

(١) في الأصل : (( مدى )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( ما ولي )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( اللثياب )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( لأنها )) .

(٥) في ب : (( إضمار )) ساقط .

(٦) المفصل ص ٢٠ .

(٧) ينظر الكتاب ١ / ٧٦ ؛ والمفصل ص ٢٠ .

الأولُ لقيل : " أُفْرِغه " ، وأقرؤُهُ ؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ " آتوني قطراً أفرغهُ عليه "، و" هاؤمُ كتابيه(١) " اِقرؤوه ؛ لِما ذكرنا(٢) أنَّ حذفَ ضميرِ المنصوبِ لا يحسنُ إلاَّ في ثلاثةِ مواضعَ ، والذي نحن فيه ليس من تلك الثلاثةِ ، وقد يعملُ الأولُ ، كلامٌ يدلُّ على القلةِ ، ثم صرحَ به فقالَ وهو قليلٌ ، والاستدلالُ بالبيتِ : أنه قالَ : " فاستاكتْ به " ، فأتى بالضميرِ العائدِ إلى " عودِ إسحِلِ " المقدرِ قبلهُ بعملِ الفعلِ الأولِ ، كأنَّه قالَ : " تنحلُ عودُ إسحِلٍ فاستاكت به " ، ولو أعمل الثاني لقيل : " فاستاكتْ بعودِ إسحلٍ(٣) "(٤) .

والفعلانِ : تنحلُ ، فاستاكتْ، وعودُ إسحلِ هو الموجه إليهِ عملهما، وقبله :

**تَظُلُّ مَدَارِيْهَا غَوَارِبَ وَسْطِهَا إذا أَرْسَلَتْهُ أو كَذا غَيْرَ مُرسَلِ(٥)**
**إذا هي لم تَسْتَكْ ( بعود أراكة )(٦) ..............................**

يصفُ تنعمَ المرأةِ وجمالَها ، ومعنى البيتِ الأولى : أنَّ شعورها كثيرةٌ مرسلةً كانتْ اوْ مضفورةً ، ومعنى الثاني أنها إذا لم يعجبها سواكٌ أحضرتْ من المساويكِ طائفةً تختارُ للاستياكِ منها واحداً ، " تُنُخِّل " أي : اختير ، يريد أنها من نعمتها تتخيرُ بعضَ الشجرِ على بعضٍ ، وتطلبُ ألينَ المساويكِ وأنعمَها .

قوله : « قاما وقعدَ أخواكَ » ، وقامَ وقعدا أخواك الأولُ بصريٌّ ، والثاني كوفي .

---

(١) في الأصل : « كتاب » والمثبت من ب .

(٢) ينظر ص ٢٣٢ مما سبق .

(٣) في ب : « ولو أعمل الثاني لقيل فاستاكت بعود إسحل » زائد من الأصل .

(٤) في ب : « فاستاكت به » .

(٥) وقد اختلف في نسبة هذا البيت كما اختلف في نسبة بيت الشاهد الذي يليه ، والأرجح أن نسبته إلى طفيل الغنوي وليس لعمر بن أبي ربيعة ، والبيت لطفيل الغنوي ينظر ديوانه ص ٣٧ ؛ وشرح ابن يعيش ١ / ٧٩ ؛ والكتاب ١ / ٤٠ ؛ والإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٦٨ ؛ وشرح الإيضاح للقيسي ٣ / ٢٢ ؛ والهمع ١ / ٦٦ والبيت كاملاً :

**إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ تنخل فاستاكتْ به عودُ إسْحِلِ**

(٦) في الأصل ساقط والمثبت من ب .

فإنْ قيل : لِـمَ أبـرزَ ضمـيرُ الاثنـين في قاما وقعـدَ أخـواكَ ، و لم يُـبرزْ ضمـيرُ الواحدِ في ضربني وضربت زيداً ، حيثُ لم يقـلَ ضربـني هـوَ ؟ قلنـا : لأنَّ الفعـلَ لابد له[1] من فاعلٍ ، مظهـرٍ ، أو مضمـرٍ ، ولا يكـونُ أقـلَّ مـن مفـردٍ ، فيكـونُ إبرازهُ وإضمارُهُ على السواءِ ؛ لعلمنا به ، فأمَّا الزائدُ على الواحدِ فغيرُ معلومٍ ، إذْ من الجائزِ : أنْ يكونَ مثنىً أو مجموعـاً ، فيجـبُ الإبـرازُ ؛ لأنَّ الضمـائرَ[2] مظنـةُ الاحتياطِ ،

واجبٌ صونُها ؛ لكونها بمنزلةِ الإشـارةِ والتلويحـاتِ ، وليـس قـولُ[3] امـريء القيس إلى آخره .

هذا اللفظُ إنما خرجَ لردِّ استدلالِ الكوفيين بهذا البيتِ ، فإنهم استدلوا بهـذا البيـتِ علـى : تصحيـح مذهبهـم بـأن إعمـالَ الأولِ هـو الأفصـحُ ؛ لأنَّ الشـاعرَ فصيحٌ ، وكانَ يمكنه إعمالُ الثاني ، فلما أعملَ الأولَ من غيرِ ضرورةٍ : دلَّ علـى أنَّ إعمالَ الثاني ليس بالأفصحِ[4] ؛ ولهذا أخذَ أبو عليٍّ وقـالَ : « إنَّ هـذا البيـتَ وردَ على المذهبِ الكوفي[5] ، فأجابَ عنهُ بهذا على طريقِ المنعِ ، وقالَ : لا نسلِّمُ أنَّ هذا البيتَ من هذا البابِ الذي نحنُ فيه ؛ لمـا أنَّ شـرط هـذا البـابِ أنْ يكـونَ الفعلانِ موجهينِ إلى شيءٍ واحدٍ من حيثُ المعنى ، وليسَ ههنا كذلكَ ؛ لأنَّه لـوْ وُجِّهَ الفعلانِ ههنا إلى شيءٍ واحدٍ[6] يفسدُ المعنى ، وذلكَ لوجهـينِ : أحدهمـا :

---

(١) في الأصل : « له » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « الإضمار » .

(٣) قول امريء القيس هو :

**فلو أنَّ ما أسعى لأدْنى معيشةٍ كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ من المالِ**

ينظر هذا البيت في : الديوان ص ٣٩ ؛ والكتاب ١ / ٤١ ؛ والمقتضب ٤ / ٧٦ ؛ والتخمير ١ / ٢٤١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ص ١١٠ .

(٤) في ب : « فصيح » .

(٥) في الأصل : « واحد من حيث » .

(٦) انظر هذه المسألة في الانصاف ١ / ٩٣ ؛ والتخمير ١ / ٢٤٢ ؛ والإيضاح ص ١٠٩ .

أنْ المثبتَ في جوابِ " لو " منفيٌّ ، والمنفيُّ فيه مثبتٌ ، فإذا قلتَ : " لوْ جئتني لأكرمتُكَ " كانَ الإكرمُ منفياً لانتفاءِ المجيءِ ، كما في / قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(١) فالفسادُ مَنْفِيٌّ ؛ لانتفاءِ الآلهةِ ، وإذا قلتَ : " لوْ جئتني لمْ أضربْكَ " ، كانَ الضربُ ثابتاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾(٢) ، كانَ القتلُ ثابتاً ؛ لثبوتِ عدمِ الطاعةِ هذا، على زعمِ(٣) الكفارِ ، وهذا المعنى وهو : أنَّ " لو " تدلُّ على امتناعِ الشيءِ ؛ لامتناعِ غيره ، فإذا كانَ بعدها مثبتٌ : كان منفياً في المعنى ؛ لأنَّ امتناعَ المثبتِ نفيٌ ، وإذا كان منفياً : كان مثبتاً(٤) ؛ لأنَّ امتناعَ النفْيِ ثبوتٌ ، وإذا ثبت(٥) ذلكَ : فنقول ففي البيتِ فعلان : أحدُهما مثبتٌ ، وهو كفاني ، والآخرُ منفيٌّ وهو لم أطلبْ ، ولو كانَ لم أطلبْ موجهاً إلى قليلٍ : للزمَ التناقضُ ؛ لأنَّ قولهُ : [ ٤٨ / ب ]

* فَلَوْ أَنَّ مَا(٦) أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ(٧) *

كانَ نفياً للسعي لأدنى معيشةٍ ؛ لما ذكرنا ، فلو وجِّهَ " ولمْ أطلبْ " إلى قليلٍ ، لوجبَ : أنْ يكونَ فيه إثباتٌ ؛ لطلبِ القليلِ وطلبُ القليلِ(٨) من غيرِ السعي لأدنى المعيشةِ ، فيؤدي إلى أنْ يكونَ نافياً ومثبتاً لشيءٍ واحدٍ ، فعلمَ بهذا أنَّ قوله " و لم(٩) أطلبْ " لم يوجَّهْ إلى ما وجِّهَ إليهِ " كفاني " ، وهو قليلٌ لأنا لو

---

(١) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ( ١٦٨ ) من سورة آل عمران .

(٣) في ب : « علم » .

(٤) في الأصل : « كان مثبتاً » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « كان » والمثبت .

(٦) في الأصل : « أنما » والمثبت من ب .

(٧) ينظر تخريج البيت في ص ٢٤١ .

(٨) في الأصل : « تقليل » .

(٩) في الأصل : « لم » والمثبت من ب .

قلنا بالتوجيهِ لهُ يلزمُ التناقضُ ؛ لإخباره مرةً أنَّ السعيَ ليس لأدنـى معيشـةٍ ، وأنَّ القليلَ من المالِ لا يكفيه ، ومرةً فإنه يطلبُ القليلَ من المالِ ، والوجـهُ الثـاني مـن التناقضِ بحسبِ البيتِ الثاني ، وهو : أنَّ " لم أطلبْ " لو كـانَ موجهـاً إلى قليـلٍ لكانَ طلبه القليلُ من المالِ ثابتاً ، وقوله : في البيتِ[1] الآخرِ :

* وَلكنَّما أَسْعَى لمجْدٍ مُؤَثَّلٍ[2] *

يُنبئكَ أنه لا يسعى للقليلِ من المالِ ، ولا[3] يطلبُهُ ، فعلمَ أنَّ " لمْ أطلبْ " غيرُ موجهٍ إلى قليلٍ ، بلِ العاملُ فيه " كفاني " ، ومعمولُ " لمْ أطلبْ " وهو : المُلْـكُ مقدرٌ ، فكأنه قالَ : « فلو أنَّ ما أسعى » لأدنى معيشةٍ ، كفاني قليلٌ من المالِ ، ولمْ أطلبْ الملكَ ، فيكونُ القليلُ من الكفايةِ[4] منفيةً ، وطلبُ المـالِ ثابتـاً ، وقيـل لابدَّ من حفظِ أولِ البيتِ وآخره ؛ كي يتسلَّقَ إلى صحةِ ما قالهُ في الكتابِ وهـو قوله :

فَلَـوْ أَنَّمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفانِي  وَلَـمْ أَطْلُـبْ قليْـلٌ مِـنَ المـالِ
وَلَكِنَّمـا أَسْعَـى لمجْـدٍ مُؤَثَّـلٍ  وَقَـدْ يُـدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ[5] أَمْثَالِـي

الصددُ : القربُ يقالَ : داري صددَ دارِهِ ، أيْ : قبالتهـا ، ومـن إضمـاره ، الضميرُ فيه راجعٌ للفاعلِ ، وهذا إضمارٌ لقيامِ قرينةٍ دلتْ عليـهِ ، وليسَ بإضمـارٍ قبلَ الذكرِ ؛ لأنَّ القرينةَ قائمـةٌ مقـامَ الذكـرِ ، فـإنْ تقـدمَ أمـرٌ : جـازَ أنْ يكـونَ في كانَ ضميرٌ يعودُ إلى ذلك ، وإلا فالمعنى : إذا كانَ ما نحنُ عليه من السـلامةِ ، أوْ المقـامِ ، وهـو الـذي فسـرَ بـه ؛ لأنـه مستغنٍ عـن القرائـنِ[6] ، وكـانَ هـذا

---

(١) في الأصل : « بيت » والمثبت من ب .

(٢) هذا البيت لامرىء القيس وهو عقب البيت :

* فلو أنَّ مَا أسعى ... *

وهو في ديوانه ص ٣٩ .

(٣) في ب : « لم » .

(٤) في الأصل : « الكفاية من القليل » .

(٥) في ب : « المؤثل » ساقط .

(٦) في الأصل : « القرابي » والمثبت من ب .

الإضمارُ بمنزلةِ الإضمارِ في " ضربتُ وضربتَ " اسْتُغْنِيَ فيهما عن ذِكرِ مرجعِ الضميرِ ؛ لدلالةِ المشاهدةِ عليه[١] ، كما استغنيَ عن ذكره ههنا ؛ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، ولو رُفِعَ " غَدٌ " : لجازَ وتعينَ أنْ يكونَ فاعلاً ، وإنما جازَ[٢] وجوبُ إضمارِ الفاعلِ على : تقديرِ نصبِ " غدٍ " ويجوزُ أنْ يكونَ " غداً "[٣] بالنصبِ متعلقاً بـ" كان " وهي تامةٌ ، والتقديرُ : إذا حدثَ[٤] ما نحن عليه من السلامة في " غدٍ فأتني " ، أو[٥] بمحذوفٍ وهي ناقصةٌ ، والتقديرُ : إذا كانَ ما نحنُ عليهِ واقعاً في[٦] / " غدٍ فأتني " ، وقدْ يجيءُ الفاعلُ ورافعهُ مضمرٌ ، [٤٩/أ] ولهذا الفصلِ مناسبةٌ للفصلِ الأولِ ، من حيثُ الإضمارُ ؛ ولكنَّ له مخالفةً للفصلِ الأولِ من حيثُ العكسُ ؛ لما أنَّ الإضمارَ هناكَ في المعمولِ ، وهنا في الفاعلِ يعني : أنَّ رافعَ الفاعلِ يتركُ ذكرُه بإغناءِ قرائنِ الأحوالِ عن ذكرِهِ ، وللقرائنِ وجوهٌ : أحدها كونُ الكلامِ جواباً لسؤالٍ واقعٍ ، أو لسؤالٍ[٧] مقدرٍ ، فالأولُ نحوُ : زيدٌ في جوابِ من قالَ : منْ فعلَ ، فقولكَ : زيدٌ في جوابه ، مغنٍ عن ذكرِ فعلٍ ، وإنما أضمرَ الرافعُ هنا : كراهةَ التكرارِ من غيرِ ضرورةٍ ؛ لأنَّ[٨] السؤالَ[٩] والجوابَ لما اشتدَّ اتصالُهمَا : نزلا[١٠] منزلةَ كلامٍ واحدٍ ، واستثقلَ الفصلُ بالتكرارِ ، فإنْ قيل : ما الدليلُ على رفعِ زيدٍ في قولهِ : زيدٌ على الفاعليةِ

---

(١) في ب : « عليه » ساقط .

(٢) في الأصل : « جائز » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « غداً » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « أحدث » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « أ » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : « واقعاً » ساقط .

(٧) في الأصل : « لسأل » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « ولأن » .

(٩) في الأصل : « لسأل » والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : « ينزلا » والمثبت من ب .

لا على الابتداءِ ؟ قلنا : الدليلُ عليه سوقُ الكلامِ ؛ لما أنَّ الكلامَ إنما سيقَ للسؤالِ عن الفاعلِ ، وإنما يطابقهُ الجوابُ أَنْ لَّوْ كانَ هو فاعلاً لامبتدأً، ومثالهُ قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ[1] لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[2] أيْ: خلقهنَّ ا لله .

وذكر في التخمير[3] : أنَّ ارتفاعَه بالابتداءِ ، وعللَ لهذا فردَّ عليه قوله ذلكَ بتعليله ، وكانَ تعليلهُ بذلكَ حجةً عليه ؛ لأنهُ لما كانَ سؤالاً عن الفاعلِ ، والفاعلُ اصطلاحاً إنما يكونُ أن لو كانَ الفعلُ مقدماً عليهِ ، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾[4] فيمن قرأها[5] مفتوحةَ الباءِ، ( وإنما قيدَ بقولهِ مفتوحةَ الباءِ )[6] ؛ لأنَّ على قراءةِ من قرأ يسبح - مكسورةَ الباءِ - كانَ قوله " رجالٌ " فاعلاً لهُ ، وكان عاملهُ مظهراً لا مضمراً ، وأما على تقديرِ - فتحِ الباءِ - فلما قيل يسبح عُلِمَ : أنَّ ثمَّ مسبحاً ، فكأنَّ قائلاً قالَ : منْ يسبحهُ ؟ فلما قيلَ بعد ذلكَ : " رجالٌ " ، كان تقديرُ يسبحه رجالٌ ، وكذلك[7] في قوله تعالى: ﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ[8] مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[9] كان " شركاؤُهُم " مرفوعاً بمضمرٍ ، كأنَّ قائلاً قالَ : من

---

(١) في ب : « الأرض » ساقط .

(٢) من الآية ( ٢٥ ) من سورة لقمان .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٢٤٥ .

(٤) من الآية ( ٣٦ ، ٣٧ ) من سورة النور .

(٥) ينظر القراءة في : السبعة ص ٤٥٦ ؛ والنشر ٢ / ٣٣٢ ؛ والتيسير ص ١٦٢ ؛ والبحر المحيط ٨ / ٤٨ ؛ والدر المصون ٨ / ٤٠٩ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) وكذلك في قوله تعالى : ﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ... ﴾ الآية قراءات كثيرة . ينظر هذه القراءات : السبعة ص ٢٧٠ ؛ والكشف ١ / ٤٥٣ ؛ والنشر ٢ / ٢٥٣ ؛ والحجة ص ٢٧٣ ؛ والمحتسب ١ / ٢٢٩ ؛ والبحر ٤ / ٦٥٧ .

(٨) في الأصل : « كثير » والتلاوة هي ﴿ لِكَثِيرٍ ﴾ .

(٩) من الآية ( ١٣٧ ) من سورة الأنعام .

زيَّنَهُ ؟ فقيل: " شركاؤُهُم "، ثم في قولِهِ تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ ثـلاثُ مجـروراتٍ ، فلـكَ أنْ تسـندهُ إلى أيهـا شـئتَ ، و" سـبح " تعـدى باللامِ ، وبنفسهِ وهو الأصلُ ، وأمَّا اللامُ فكأنّـه قيـل : ذكـر لـهُ التسبيحُ ، أيْ : لأجلهِ ، ونظيرهُ شكرهُ وشكرَ لهُ ، ففي قـراءةِ[1] الفتحِ الوقـفُ حسـنٌ في قولـه : (( والآَصَالِ )) .

وأمَّا على قراءةِ الكسرِ فلا يجوزُ الوقفُ فيهِ ، بل الوصلُ واجبٌ .

قال المصنف : (( ثمَّ علـى هـذا يجوزُ أن تقـولَ أكـلَ اللحـمَ زيـدٌ ، وركـبَ الفرسَ عمروٌ ، وكأنَّ قائلاً قال : منْ أكلهُ ؟ ومنْ ركبهُ ؟ فقيل : زيـدٌ وعمـروٌ ، ومنْ هذا القبيلِ قوله :

لِيُبْـكَ يَزِيْـدُ ضَارِعٌ لخصومَـةٍ وَمُخْتَبِـطٌ مِمَّـا تُطِيْـحُ الطَّوائحُ[2] ))[3]

وقوله : (( ضارعٌ )) جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ ؛ لأنه لما قال : " لِيُبْكَ " على بنـاءِ المفعولِ ، قيل له : من يَبكيـهِ ؟ فقـال : " ضـارعٌ " ، أيْ : ليبكيـهِ " ضـارعٌ " ، والضارعُ الذي قدْ ذلَّ وضعفَ .

والمختبط : السائلُ وطالبُ المعروفِ و" تطيح " تُهلكُ ، يقالُ : طاحَ الشـيءُ يطيحُ ، هلكَ وأطحتهُ أهلكتهُ .

و" ما " في مما مصدريةٌ كما تقولُ : يعجبني ما صنعتَ أيْ : صنيعُكَ / أيْ : [ ٤٩ / ب ]
ومختبطٌ من أجلِ ما قد أصابهُ من إطاحـةِ الأشياءِ المطيحـةِ ، والطوائـحُ في البيـتِ

---

(١) ينظر الحجة لأبي زرعة ص ٥٠١ ؛ وكتاب السبعة ص ٤٥٦ .

(٢) اختلف في اسم قائل هذا البيت اختلافاً شديداً ، فقال سيبويه أنه للحارث بن نهيلـه ، وكذلـك في الإيضاح للفارسي ، ونسب كذلك نهشل بن جري . وينظر البيت في الكتاب ١ / ٢٨٨ ؛ والمقتضب ٣ / ٢٨٢ ؛ والإيضاح ص ١١٥ ؛ وابن يعيـش ١ / ٨٠ ؛ وشـواهد الإيضـاح ١ / ١٠٩ ؛ والخزانة ١ / ١٤٧ ؛ والأشموني ٢ / ٤٩ .

(٣) ينظر المقتبس لوحة ٥٤ / ب .

بمعنى المطيحاتِ ، كما في قولهِ : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[1] أيْ : ملقحاتٌ وقبله[2] :

**سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بِدَوْمَةَ ثَاوِياً ... مِنَ الدَّلْوِ والجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ**

دُومةُ[3] الجندلِ – بضمِّ الدالِ – موضعٌ بينَ مكةَ والشامِ ، والدلوُ والجوزاء : من منازلِ القمرِ ، والبيتُ لضرارِ النهشلي يرثي يزيد بن نهشلٍ ، ويروى « لِيَبْكِ يزيدَ » بفتح حرفِ المضارعةِ ونصبِ " يزيدَ " ، فحينئذٍ كانَ ارتفاعُ ضارعٍ بـ" يبكِ " ، ولكنَّ المشهورَ وهو ما ذكرهُ في الكتابِ[4] أولى ؛ لما أنَّ " يزيدُ " في المشهور مقصودٌ إليهِ بالذكرِ ؛ لأنه فاعلٌ ، وفي الثاني مستغنٍ عنه ؛ لكونه فضلةً ؛ ولأنَّ الكلامَ في الأولِ يفيدُ إسنادَ البكاءِ إلى الفاعلِ إجمالاً[5] أوّلاً ، وتفصيلاً ثانياً ، وفي الثاني يفيدُ إسنادهُ إليه من وجهٍ واحدٍ ، فكانَ الأول أولى ، ثم تركُ[6] الرافعِ في بعضِ هذه الصورِ واجبٌ ، وفي بعضها جائزٌ ، فالواجبُ : أنْ تقومَ قرينةٌ تدلُّ على خصوصيةِ ذلكَ الرافعِ ، ومعهُ ما يمنعُ مجيئَه ، والجائزُ : فيما عدا ذلكَ .

فمن الجائزِ قوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ ﴾ وقوله : « لِيُبْكَ يزيدُ » ، ومن الواجب هل زيدٌ خرج ؟ وحاصله : أن الجائز ما صحَّ ما ترك ذكره ؛ لدلالةِ القرينةِ الأولى ؛ لأنَّ التركَ معها حينئذٍ للاختصارِ ؛ لقيامِ دليلٍ دلَّ فيما

---

(١) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الحجر .

(٢) أي : بعد بيت الشاهد :

*** لِيُبْكَ يزيدٌ ضارِعٌ ....... ***

فقد ذكر البغدادي في الخزانة ١ / ١٥٠ .

(٣) دُومة الجندل : حصن وقرى بين الشام والمدينة قرب جبلي طيء كانت به بنو كنانة . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٥٦٤ ؛ ومعجم البلدان ١ / ٤٨٧ ؛ ومراصد الاطلاع ٢ / ٥٤٢ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٨٨ .

(٥) في ب : « إجمالاً » ساقط .

(٦) في ب : « أن ترك » .

قبلهُ ، وليسَ معهُ ما يمنعُ عنه(١) مجيئهُ ، فإنكَ إذا قلتَ في جوابِ مـن فعـلَ ؟ فعـلَ زيدٌ ؛ كانَ مستقيماً ، فالواجبُ : مـا تـركَ ذكـرهُ ؛ لدلالـةِ القرينـةِ فيمـا بعـدهُ ، وبيانُ المانِع ههنا : أنه لو ذكـرَ أدى إلى الجمـعِ بـين(٢) المفسَّـر والمفسِّـر ، فحينئـذٍ يصير الثاني مفسِّراً وغيرُ مفسرٍ ، والأولُ يصيرُ مفسَّراً وغيرَ مفسرٍ .

وقيلَ : إنما لم يحسنْ(٣) قولهم : " هل زيدٌ خـرجَ ؟ " علـى ظـاهره ، إمـا لأنَّ " هل " بمعنى " قدْ " ، على ما يقولهُ سيبويه(٤) وبعد " قد "(٥) لا يسـوغُ الاسـمْ فكذا هذا [ (٦)فلما لمْ يسغْ الاسمُ بعد " هلْ " ، بمعنى " قدْ " ، وقد ذكـرَ الاسـم ههنا بعدهُ : كانَ ذلك دليلاً على تقديرِ الفعلِ بعد " هلْ " لا محالةَ ، فكانَ الدليلُ وهو : ذكرُ " هل " قائماً مقامَ المدلولِ ، وهو الفعلُ ، فلا يصـحُّ : إظهـارُ الفعـلِ بعد ذلكَ ؛ لكيلا يجتمعَ الدليلُ والمدلولُ ، والنائبُ والمنوبُ في لفظٍ واحدٍ ؛ ولئلا يلزمَ من إظهارِ الفعل : كونُ الفعلِ الظاهرِ قبلَ ذكرهِ مفسراً وغيرَ مفسَّرٍ على مـا ذكرَ ، وكذلك فيما إذا كانَ " هل " للاستفهام ](٧) ، وإمَّا لأنَّ " هل " موضوعٌ للاستفهامِ ، والاستفهامُ مقتضٍ للفعلِ معنىً ، فكانَ ذكرُ الفعلِ بعده لفظاً ، هـو: القياسُ ، ولا يردُ على هذا : أزيدٌ خرجَ ؛ لأنّا نقولُ : إنَّ الهمزةَ تصرفوا فيهـا مـا لمْ يتصرفوا في " هل " ؛ ولذلكَ جازَ " أزيداً ضربـت و لم يجـز زيـداً ضربـت "(٨) ومـن ذلـك قولـه تعـالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ(٩) ﴾(١٠) وفي

---

(١) في ب : « عنه » ساقط .
(٢) في ب : « وبين » .
(٣) في ب : « يجز » .
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ١٨٩ .
(٥) غير مستساغ عند سيبويه أن يلي " قد " في الاسم إنما أجازه على قبحٍ . ينظر الكتاب ١ / ٢٦ .
(٦) بداية الحذف من الأصل .
(٧) ما بين القوسين مكتوب في الهامش في الأصل ومبتور من أثر التصوير .
(٨) في الأصل زيادة : « و لم يجزْ زيداً ضربت » ساقط والمثبت من ب .
(٩) في ب : « فأجره » .
(١٠) من الآية ( ٦ ) سورة التوبة .

الكشاف : " أحدٌ "[١] مرتفع بفعلِ الشرطِ مضمراً ، يفسره الظاهرُ ، تقديرُهُ وإنْ استجاركَ أحدٌ استجاركَ ، ولا يرتفعُ بالابتداءِ ؛ لأنَّ " إنْ " من عواملِ الفعلِ لا تدخلُ على غيره[٢] وأولُ بيتِ الحماسةِ :

**إذَنْ لَقَامَ بنصْرِيْ مَعْشَرٌ خُشُنٌ   عِنْدَ الحفيظةِ إنْ ذُو لَوْثَةٍ لانَا**[٣]

يقولُ : لو كنتُ مِنْ مازنٍ ثم رامَ ظلمي رائمٌ ، لقامَ بنصري معشرٌ فيهم خشونةٌ ، وشدةٌ ، وشوكةٌ ،

" عند الحفيظةِ " ، أيْ : عند الغضبِ ، " اللوثةُ " - بالضمِّ - الاسترخاءُ ، أوْ[٤] الضعفُ ، - وبالفتحِ - : القوةُ ، يقول : فقومي بهم لوثةٌ ؛ فلذلكَ استبيحت إبلي .

وقيلَ : يحتملُ البيتُ المعنيين، وإنْ كانتْ الروايةُ المعروفةُ - بالضمِّ، والفتحُ - أقوى معنىً وأبلغُ ، ولكنْ التعارفَ جرى على الأول " لوذاتُ سِوارٍ لطمتني "[٥]، يحكى : أنَّ حاتماً الطائيَّ أُسِرَ في بلادِ عنيزةَ[٦] ، فأمرتهُ أُمُّ المنزلِ أنْ يفصدَ ناقةً لها، وكانَ من عادةِ الجاهليةِ أكلُ الفصيدةِ في المخمصةِ ، فقامَ إليها فنحرها ، فقيلَ لـهُ في ذلكَ ، فقالَ : (( هكذا / فـزديْ أَنَـهْ )) ، أيْ : أنـا ، وهـو تـأكيدٌ للضميرِ في [٥٠ / أ] " فزدي " ، فلطمتُه جاريةٌ[٧] بما فعـلَ ، فقـال[٨] : (( لـو ذاتُ سِوارٍ لطمتـني )) ، يعني : لوْ لطمتني من كانَ كفواً لي لهانَ عليَّ ؛ ولكنْ لطمني منْ هوَ دوني .

---

(١) في ب : (( أحد )) ساقط .
(٢) ينظر الكشاف ٢ / ١٧٥ .
(٣) هذا البيت لقريط بن أنيف الحميري ، وهو في مجالس ثعلب ٢ / ٤٧٣ ؛ وابن يعيش ١ / ٨٢ ، ٩ / ١٣ ، ٢٩٦ ؛ والتخمير ١ / ١٤٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢١ ؛ وشـرح شواهد المغني ١ / ٦٨ ؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٤٥ ؛ واللسان ١٣ / ١٤٠ " خشن " .
(٤) في الأصل الهمزة من (( أو )) ساقطة والمثبت من ب .
(٥) هذا المثل لحاتم الطائي وانظره في : جمهـرة الأمثـال ٢ / ١٩٣ ؛ ومجمـع الأمثـال للميدانـي ٢ / ٨١ ؛ والمستقصى للزمخشري ٢ / ٢٩٧ ؛ والصحاح ٥ / ٢٣٠ " لطم " .
(٦) عنيزةُ هي تنهيةٌ للأودية ينتهي ماؤها إليها وهي على ميل من القريتين ببطن الرمة . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٩٧٦ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ١٦٣ ؛ ومراصد الاطلاع ٢ / ٩٦٨ .
(٧) في ب : (( امرأة )) .
(٨) في الأصل : (( فقالوا )) والمثبت من ب .

وقيلَ لـو لطمتـني حـرةٌ ، فجعـلَ السـوارَ علامـةً للحريـةِ ؛ لأنَّ العـربَ قلمـا ( يلبسُ الإماءُ )[١] السِّوارَ ، فيقولُ[٢] لـوْ : كـانتْ اللاطمـةُ حُـرَّةً ؛ لكـانَ أخـفُ عليَّ ، فيضربُ المثلُ لكريـمٍ يظلمـهُ دنـيءٌ ، فـلا يقـدرُ علـى احتمـالِ ظلمـهِ[٣] ، ويحتملُ : أنْ يكونَ " لو " للشرط ، أو للتمني ، فلـو كـانَ للشـرطِ قُـدِّرَ جوابهـا محذوفاً ، ولوْ كانَ للتمني لم يحتج إلى تقديرِ جـوابٍ ، ﴿ **ولـوْ أنَّهـم صـبروا** ﴾[٤] على معنى، ولو ثبتَ أنهم صبروا ، أيْ : ولـو ثبـتَ صـبرهم ؛ لأنَّ أنَّ مـعَ اسمهـا وخبرها في تقديرِ مصدرِ مضافٍ ،

تقول : بلغني أنَّ زيداً منطلقٌ ، أيْ : بلغني انطـلاقُ زيـدٍ فكـانَ قولـه : إنهـم صـبروا فـاعلُ ثبـتَ ، وإنمـا أُضمـرَ فعـلُ الثبـوتِ بدلالـةِ " إنَّ " ؛ لأنَّ فيـه معنـى الثبوتِ ؛ لأنهُ للتأكيدِ ، وفيه إثباتُ ، وتركُ العاملِ هنا أيضاً من قبيـلِ الواجـبِ ؛ لقيامِ الدلالةِ عليه ، وهي ما في أنَّ معنى الثبوتِ ، فكانَ هو بمنزلةِ المفسَّر .

(( إلا حظيةٌ فلا أليةٌ )) يقالُ : خظيّ فهو حظـيَ كـ" غـنِيَ " ، فهـو غـنيٌ أيْ صارَ ذا حظوةٍ وغنى .

و" الأليةُ " : المقصرةُ من ألا يألو ، أيْ : قصر ، فكـانَ كـلُّ واحـدٍ منهمـا[٥] فعيلةٌ ، بمعنى فاعلةٌ ، وفي المثلِ روايتان[٦] : نصبُ الاسمينِ ورفعهما .

أما نصبهما فعلى تقديرِ إنْ لا أكنْ حظية ، فإنِّي لا أكونُ مقصرةً ، وأما
الرفعُ فعلى ما ذُكِرَ في الكتابِ ، فمعناهُ إنْ لم يكنْ في النساءِ ذاتِ حظٍ منكِ ؛
لأنَّ طبعكَ لا يلائمُ طباعهُنَّ ، فإني غيرُ مقصرةٍ في قصد الحظوةِ .

---

(١) في الأصل ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( فقال )) .

(٣) في الأصل : (( لطمته )) والمثبت من ب .

(٤) من الآية ( ٥ ) من سورة الحجرات .

(٥) في الأصل : (( منها )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر توجيه هاتين الروايتـين في الكتـاب لسيبويه ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ؛ والمسـقصى ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

قيل : إنَّ أصلَ ذلك أنْ رجلاً كان لا تحظى عنده امرأة ، فلمَّا تزوجَ هـذه لم تألُ جهداً في : أنْ تحظَى عنده فطلقها ، و لم تحظَ هي ، فقالتْ : (( إلا حظيةٌ فـلا أليةٌ )) ، فصار مثلاً في كلِّ قضيةٍ كان الإنسانُ أهلاً لها ، مجتهداً فيها ، ولكنها امتنعتْ عليه : لعارضٍ عرضَ من غيرِ جهتِه ، وإنما وجبَ تركُ العـاملِ هُنـا ؛ لأنَّ القرينةَ في أصلِ المثلِ دلتْ على المرادِ ، وقد اشتملتْ[1] على أمـرٍ لا يجـوزُ مجامعـةُ الفعلِ معه ، وهو كونهُ مثلاً .

(١) في ب : (( اجتمعت )) .

## ( المبتدأُ والخبرُ )[١]

لما فرغَ من الأصلِ في المرفوعاتِ ، وهو : الفاعلُ شرعَ في بيانِ ما يُشبهُهُ من المرفوعِ ، وهو المبتدأُ والخبرُ ، وذكرَ وجهَ مشابهتهما[٢] إيّاهُ[٣] في الكتاب بقوله : (( **وشبههما بالفاعل** ))[٤] ، إلى آخره ، وقدمهما على سائر المرفوعاتِ ؛ لزيادةِ قوةِ مشابهتهما بالفاعلِ .

قوله : (( **هما الاسمانِ المجردانِ للإسنادِ** ))[٥] ، فإن قلتَ : ههنا[٦] أسئلةٌ أحدُها أنه تعرضَ لكونهما اسمينِ وخبر[٧] المبتدأِ كما يجيءُ اسماً في قولكَ : زيدُ منطلقٌ يجيءُ فعلاً أيضاً في قولكَ[٨] : زيدُ قامَ ، أوْ يقومُ ، والثاني : حدُّ الشيئينِ المختلفينِ بحدٍّ واحدٍ ، وهذا ممتنعٌ ، كما يمتنعُ أنْ يقالَ : الإنسانُ والفرسُ جسمٌ متحركٌ بالإرادةِ ، قاصداً به تحديدَهُمَا ، والثالثُ : ذكرَ وصفِ التجريدِ ههنا من أوصافِ الحدِّ ، كما ترى ، وذكره بعد هذا بخصوص[٩] أنه هو : العاملُ للرفعية ، بقوله : وكونهما[١٠] مجردينِ للإسنادِ ، هو : رافعهما ، والرابعُ : أنه جعل عدمَ العواملِ اللفظيةِ هو العاملَ لهما ؛ لما أنه ليسَ المرادُ من التجريدِ إلا عدمُ العواملِ ؛ لأنهُ لم يكنْ مشغولاً بالعواملِ قبله حتى يكونَ وجودياً ، والعدمُ ليس بشيءٍ ، فكيفَ يكونُ عاملاً ؟

---

(١) في ب بياض .

(٢) في الأصل : (( مشابهتها )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( إياهما )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٢٤ .

(٥) المفصل ص ٢٤ .

(٦) في الأصل : (( ههنا )) ساقط والمثبت .

(٧) في ب : (( بخبر )) .

(٨) في الأصل : (( قوله )) والمثبت من ب .

(٩) في النسختين : (( بخطوط )) والصواب ما أثبت .

(١٠) في ب : (( وكونهما )) ساقط .

قلت : أمَّا الأولُ وهو اشتراطُ كونهما / اسمين فقلنا : أمَّا اشتراطُ اسميةِ المبتدأِ [ ٥٠ / ب ] فظاهرٌ ؛ لأنه هو المسندُ إليه ، فلا يكونُ هو إلا اسماً ، وأما الخبرُ فإنَّ عاقبةَ أمرِه راجعةٌ إلى كونِه اسماً ؛ وذلكَ لأنه في المعنى مفردٌ ، يحكمُ به على المسندِ إليهِ .

والمفردُ إما أنْ يكونَ اسماً ، أوْ فعلاً ، أوْ حرفاً لا جائزَ أنْ يكونَ حرفاً ؛ لأنَّ الحرفَ لا يصلحُ أنْ يكونَ أحدَ شطري الجملةِ ، ولا فعلاً ؛ لأنَّ الفعلَ إنما يسند إلى ما بعده ، لا إلى ما قبلهُ ، فوجبَ أنْ يكونَ اسماً ، فذكرهما[1] بلفظِ الاسمين قصراً للمسافةِ ، وأمَّا الثاني : فإنما جمعهما في حدٍّ واحدٍ ؛ لأنَّه لو أفردَ المبتدأَ بحدٍ على حدِّه لوجبَ عليه أنْ يقولَ : هو المسندُ إليه في صدرِ الكلامِ ؛ لما أنَّ النحويين إنما يميزونَ المبتدأ من الخبرِ بهذا[2] ؛ لوردَ عليه : " أقائم " " في أقائمٌ الزيدانِ " ؛ لأنه اسمُ ليسَ مسنداً إليه ، بل هو مسندٌ[3] ، وهو مع ذلكَ مبتدأُ عندهم ، فيخرجُ عن الحدِّ ما هو منهُ ، وكذا لو حُدَّ الخبرُ بكونهِ مسنداً .

وردَ عليه الزيدانِ ، في : « أقائم الزيدان » ؛ لأنه خبرٌ ، وهو مسندٌ إليه لا مسندٌ ، فإنْ قيل : فَلِمَ لَمْ يحد باب أقائمٌ الزيدانِ ، " وما قائمٌ غلاماكَ " بحدٍّ على حده ، بأنْ نقولَ : هو الصفةُ التي بعد حرفِ النفي[4] ، وحرفِ الاستفهام[5] رافعة لظاهر ؟ فلنا : إنما أعرض عن ذلك ؛ لاستلزامه أمراً مستكرهاً ، وهو : التنويع في الحدِّ ، ولا يقالُ : إنما حدهما بحدٍّ واحدٍ ، باعتبارِ ما اشتملا عليه من الأمرِ العام ، وهو : كونُ كلٍّ واحد منهما مجرداً عن العواملِ ، لأنا نقول على ذلك التقدير : كان يجب عليه[6] : أنْ يذكر اسمهما من تلك الجهةِ العامةِ ، بأنْ يقولَ : المرفوعانِ بالابتداءِ هما : الاسمانِ المجردانِ للإسنادِ . ألا تراك تقولُ :

---

(١) في الأصل : « قد ذكرهما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « بهذا » ساقط .

(٣) في ب : « به » .

(٤) في الأصل : « الاستفهام » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « النفي » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « عليه » ساقط .

الحيوانُ جسمٌ متحركٌ بالإرادةِ ، فيدخلُ فيه الإنسانُ والفرسُ ؛ إذا أردتَ تحديدهما ، باعتبارِ ما اشتملا عليه من الأمرِ العامِ ، ولم يقل كذلكَ . بل قال : المبتدأُ والخبرُ : هما الاسمان المجردان(١) للإسنادِ ، فكان فيه وهمُ جوازِ إطلاقِ المبتدأ على الخبرِ ، والخبرِ على المبتدأ ، وهو : لا يصحُّ . وأما الثالثُ فلا منافاة بينَ اللفظين ؛ فإن العاملَ(٢) في الحقيقةِ علامةٌ لعمله المخصوصِ ، والحدُّ أيضاً علامةٌ لتعريفِ المحدودِ ؛ إذْ به يعلمُ ماهيةُ المحدودِ ، وكلُّ ما يعلمُ(٣) الشيءُ بالشيءِ فهو علامةٌ لذلكَ الشيءِ(٤) ، وبين(٥) الحدِّ والعلامةِ فرقٌ في الاصطلاح .

وأمّا الرابعُ فنقولُ : المرادُ من تجريد الاسمِ من العواملِ للإسنادِ ، ليس بإشارةٍ إلى أمرٍ عدميٍّ ؛ لأنهم : لا يعنونَ به : أنَّ الاسمَ يكونُ موجوداً أوْ(٦) معه العواملُ ، ثم تعدم عنه العواملُ بالنزعِ ، كما يجردُ الرجلُ من ثيابه ؛ ليكونَ تجريده إعدامَ ثيابه ، وإنما يعنون : بأن الاسمَ المعدومَ إذا أرادوا ذكره ، ذكروه بلا عامل ، فالتجريدُ حينئذٍ يكونُ عبارةً عن ذكرِ(٧) الاسمِ بلا عاملٍ ، وذكرُ الاسمِ بلا عاملٍ للإسنادِ أمرٌ وجوديٌّ ، فيصلحُ أنْ يكونَ : عاملاً ، ولأنَّ العاملَ علامةٌ على ما ذكرنا ، والعلامةُ كما تكونُ وجوديةً تكونُ عدميةً : كثوبين معلمينِ من ثلاثةِ / أثوابٍ ، فتركُ العلامةِ في ثالثها كان علامةً له عند التعريفِ ، وهذا الذي [ ٥١ / أ ]
ذكرنا ، وهو كونُ التجريد(٨) للإسنادِ عاملهما(٩) : مذهبُ علماءِ البصريينَ(١٠) ،

(١) في ب : « المجردان » ساقط .
(٢) في الأصل : « العام » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « ما يعلم » مكرر .
(٤) في ب : « الشيء وإن كان » .
(٥) في ب : « بين » بدون واو .
(٦) في الأصل : « أو » ساقط والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « ذلك » والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « التحديد » والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : « عاملها » والمثبت من ب .
(١٠) العامل في المبتدأ أو الخبر عند البصريين هو الابتداء . ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٩ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٨ ؛ والهمع ٢ / ٨ .

وأما الكوفيونُ(١) فقالوا : إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يرفعُ الآخر ؛ إذْ لا ينفكُّ أحدهما عن الآخرِ .

ألا ترى إذا قلتَ : " زيدٌ قائمٌ " لا يكونُ : أحدهما كلاماً إلا بانضمامِ الآخرِ ، فلما لم ينفك أحدهما عن الآخرِ ؛ عملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبهِ مثل عملِ صاحبهِ ؛ كما عمل " أيّاً " في " تدعو " ، أو " تدعو " في " أيّاً " في قولهِ تعالى : ﴿ أَيًّامَّاتَدْعُواْ ﴾(٢) ، قلنا : إنَّ العاملَ مهيعه المسلوك أنْ يقدرَ قبلَ المعمولِ، فلو قلنا : إنَّ المبتدأ يرفعُ الخبرَ ، والخبرُ يرفعُ المبتدأَ ، لزمَ أنْ يكونَ : كلُّ واحدٍ منهما قبلَ الآخرِ ، وهو محالٌ .

والجوابُ عن الآيةِ : ﴿ أَيًّا ﴾ : لا نسلمُ انجزامَ الفعلِ بـ" أيٍّ " ؛ إذْ هو مجزومٌ بـ" إنْ " ، و" أيّ " نابتٌ عن " إنْ " فجهةُ عامليهِ أيّ : هي تضمنها معنى " إن " ، وجهةُ المعموليةِ لها هيَ : الاسميةُ ، فاختلفت الجهتان ، فيجوزُ ، بخلافِ ما نحنُ فيهِ ، فالجهتانِ فيه : متحدتانِ لفظاً ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من " أيٍّ " ، و" تدعو " عاملٌ ، بلا خلاف ، فعملاَ بحسبِ(٣) اختلافِ الجهةِ ، وأما المبتدأُ والخبرُ : فباقيانِ على الاسميةِ ، والأصلُ في الاسمِ : ألا يعملَ ، وباقي البحثِ في قولهِ تعالى : ﴿ أَيًّامَّاتَدْعُواْ ﴾ يجيء في قسم الفعلِ في بيانِ مجزومِ المضارعِ - إن شاء الله تعالى - فإنْ قيلَ : الابتداءُ لا يوجبُ الرفعَ .

ألا تراك تقول : زيداً ضربتُ ، ومنْ جاءكَ ، وإنَّ زيداً قائمٌ ، فبدأَ بالمنصوبِ والمسكّنِ ، والحرفِ ، وشيءٌ من ذلك ليس بمرفوعٍ . قلنا(٤) : هذا مردودٌ ؛ فإنَّ زيداً مؤخّرٌ تقديراً ؛ لكونِ رتبةِ المفعولِ بعد الفعلِ والفاعلِ ، ومَنْ محكومٌ على

---

(١) ينظر قول الكوفيين في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٥ ؛ والإنصاف ١ / ٤٤ ؛ والتبيين ص ٢٢٥ ؛ وائتلاف النصرة ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) من الآية ( ١١٠ ) من سورة الإسراء .

(٣) في ب : « بحسب » ساقط .

(٤) في ب : « قلنا كل » .

موضعهِ بالرفعِ للابتداءِ ، وتقديره : أيٌّ شخصٍ جاءكَ ، وعدمُ ظهورِ الرفعِ في لفظهِ لعلةُ بناءٍ يثبت لهُ . وأمَّا " إنْ قائماً " لم يحكمْ على موضعه بالرفعِ ؛ لأنه لم يستحق الإعرابَ ، وعدمُ عملِ العاملِ في محلٍّ لا يقبلُ العملَ : لا يدلُّ على عدمِ عمله في محلٍّ يقبله ، كالسيفِ ؛ فإنَّ عملهُ القطعُ ، ثم هو يعمل في محلٍّ دون محلٍّ ، فعدمُ قطعه في محلٍّ لا يقبلُ ، لا يدلُّ على عدمِ قطعهِ في محلّ يقبلُه . من العواملِ التي هي : كانَ إلى آخره . ذكرَ أجناسَ العواملِ اللفظيةِ ، الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ ، ثم بيّنَ أن دخولها عليهما[١] مما[٢] يخرجهما[٣] عن ارتفاعهما ؛ لكونهما معمولين بها ، وقالَ : (( **تلعبتْ بهما** ))[٤] لأنهما يقعانِ معمولينِ لها[٥] ، وإنما قال بهما ، وإنْ كانَ أكثرهما تلعبتْ بأحدهما إمَّا على إرادةِ أنَّ الرفع الحاصلَ بعد دخولها غيرُ الرفعِ[٦] فيهما قبلَ دخولها ، وإمَّا على إرادةِ التفصيلِ بعد الإعمالِ ، أي تتلعبُ بعضُها بالأولِ[٧] وبعضُها بالثاني ، وبعضُها بهما ، وذلك جائزٌ ، تقول : الزيدانِ ضربا العمرينِ ؛ لا يلزمُ أنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما ضربَ الاثنينِ جميعاً ، بل يجوزُ هذا ، ويجوزُ غيرُه ، وإنما اشتُرِط[٨] للتجريدِ أنْ يكونَ من

(١) في الأصل : (( عليهما )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( مما )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( يخرجها )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٢٤ .

(٥) في ب : (( بها )) .

(٦) مذهب البصريين أن المرفوع بعد نواسخ الابتداء " كان " وأخواتها و" إن " وأخواتها مرفوع بهذه النواسخ ، والكوفيون يخالفون البصريين في أن المرفوع بعد هذه النواسخ باقٍ على رفعه قبل دخول هذه النواسخ ، فلم تعمل به شيئاً ينظر هذا الاختلاف في عمل النواسخ وعدم عملها . الإنصاف ١ / ١٧٦ ؛ والتبيين للعكبري ص ٣٣ ؛ والارتشاف ٢ / ٧٢ ؛ والمساعد ١ / ٢٤٨ ؛ وائتلاف النصرة ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٧) يقصد يتلعب بالأول " إن وأخواتها " ، ويقصد بالثاني " كان وأخواتها " ، ويقصد بهما الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٨) في ب : (( أشرط )) .

أجلِ الإسنادِ ؛ لما أنَّ الإسنادَ هو المعنى الذي حصلَ به التركيبُ المقتضي للإعرابِ ؛ إذْ لولا ذلكَ : لكانَ حكمهما[1] حكمِ الأصواتِ التي لا إعرابَ لها .

فإنْ قلتَ : شبَّهَ المبتدأَ والخبرَ قبلَ الإسنادِ ، والتركيبُ ههنا بالأصواتِ ، في كونها غيرَ معربةٍ ؛ لانتفاءِ مقتضى الإعرابِ / وذكرَ في بابِ البناءِ أنَّ بناءَ [ ٥١ / ب ] الأصواتِ بمانعٍ ، وهو مناسبة[2] ما لا يمكنُ لهُ ، وبينَ الكلامينِ تنافٍ ؛ لأنَّ انتفاءَ سببِ الإعرابِ منافٍ لوجودِ المانعِ عنه ؛ إذْ الأولُ يقتضي انعدامَ الإعرابِ ؛ باعتبارِ انعدامِ سببهِ من الأصلِ .

والثاني : يقتضي انعدامَ الإعرابِ ؛ بسببِ المانع له بعدَ وجودِ سببِ الإعرابِ ، ولا منافاةَ أقوى من المنافاتِ بينَ الوجودِ والعدمِ .

قلتُ : المرادُ من الأصواتِ ههنا غيرُ المرادِ من الأصواتِ هناكَ ، فالمرادُ من الأصواتِ هنا : هي الألفاظُ التي ينطقُ بها غيرُ مركبةٍ[3] ، مثلُ : ألفٍ ، لامٍ ، ميمٍ ، وأسبابها من المفرداتِ التي لم تلها العواملُ .

والمرادُ من الأصواتِ هناكَ : الأصوتُ التي تدلُّ على معنى الفعلِ ، من الزجرِ والدعاءِ ، كـ" هلا " ، و" هيد " ، و" هادَ " فبنيتْ ؛ لتضمنها معنى الزجرِ ، والنهيِ ، وبناءُ الأصواتِ هناكَ بعد التركيبِ ، فكان ذلك دليلاً على امتناع الإعراب بعد وجودِ سببِ الإعرابِ ، وأما ههنا : فامتناعُ الإعرابِ من الأصلِ ؛ لكونهِ قبل العقدِ والتركيبِ ، وكان حقها : أن ينعقَ بها ، أي : يصوِّتَ بها غيرَ معربةٍ . كما ينعِقُ الراعي بغنمه من غير إعرابٍ .

---

(١) في الأصل : « من » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٢) في الأصل : « بمناسبة » والمثبت من ب .

(٣) الأصوات تنقسم إلى قسمين : مركبة وغير مركبة ، فغير المركبة مثل : ألف ، ولام ، وميم ، والمركبة مثل : هلا ، هيد ، وهاد . ينظر تفصيل ذلك : الكتاب ٣ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ؛ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٢ .

قيلَ : هما لفظانِ مترادفان لمعنى واحدٍ ، كما يقــالُ : فـلانٌ جـوادٌ سـخيٌّ ، وقيل : المرادُ بالعقدِ : أنْ يعقد كلمةً ، نحو : " زيدٌ قـائمٌ " بالسـكونِ ، مـن غـيرِ إعرابِ ، تشبهاً بعقدِ الحساب ، نحـوُ : واحـدٌ ، اثنـان ، ثلاثـةٌ ، والـتركيب : أنْ تجعلهما كشيءٍ واحدٍ ؛ ولكنْ في هذه التفصيلةِ تكلُّفٌ مستغنىً عنه، وكونهمـا[1] مجردين للإسناد وهو رافعهما .

المرادُ بالرفعِ عاملُ الرفع لا موجبه ، فإنَّ موجبهُ غيرُ عاملهِ ؛ لأن العـاملَ هـو ما ذكرهُ من كونهما مجردين ؛ للإسنادِ ، وأما الموجبُ للرفعِ شـبههما بالفـاعلِ ، كما كان ذلك[2] في غيرِ هذا الموضعِ ، فإنَّ العاملَ لرفعِ الفاعلِ ، ونصبِ المفعـولِ هو الفعلُ ، والمقتضي لذلـكَ هـو الفاعليـةُ والمفعوليـةُ ، وكذلـكَ في المجـروراتِ ، العاملُ هو : حرفُ الجرِّ ، أو معناهُ ، والمقتضي للجر هو : الإضافةُ ، وكذلـك في المضارعِ ، فإنَّ موجبَ إعرابه مشابهته للاسمِ ، والعواملُ : الحـروفُ النواصـبُ ، والجوازِمُ ، وقد ذكرنا وجهَ اقتضاءِ الفاعليةِ للرفعِ ، والمفعوليةِ للنصبِ ، والإضافـةِ للجرِّ ، عند ذكر وجـوهِ الإعـرابِ[3] للاسـمِ ، فـلا نعيـده ، ثـم قـد ذكرنـا : أنَّ عاملَ[4] الرفعِ في المبتدأِ ، والخبرِ عند الكوفيينَ ، هو : عينُ لفظِ كلِّ واحدٍ منهمـا في الآخَرِ ، فكانَ كلُّ واحدٍ مـن المبتـدأ ، والخـبرِ رافعـاً صاحبَـه ، وقـد ذكرنـا : فسادهُ ، ورجوعه إلى الأمر المحالِ .

وأما البصريونَ فقدْ اختلفـوا فيـه ، فذهـبَ المتـأخرون[5] منهـم : إلى مـا هـو المذكورُ في الكتابِ[6] ، وهو : كونهما مجردين ؛ للإسنادِ .

---

(١) في الأصل : « كونها » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « ذلك كذلك » .

(٣) في ب : « إعراب » .

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٤ فما بعدها ؛ وأسرار العربيــة ص ٦٧ ، ٧٥ ؛ والتبيين ص ٢٢٤ فمـا بعدهـا ؛ وابـن يعيـش ١ / ٨٤ ؛ وشـرح الكافيـة لـلرضي ١ / ٢٢٧ ؛ والمساعد ١ / ٢٠٥ ؛ وائتلاف النصرة ص ٣٠ ؛ والهمع ٢ / ٨ .

(٥) يقصد بالمتأخرين من البصريين : الزمخشري ، والجزولي . ينظر المقدمة الجزولية ص ٩٣ .

(٦) ينظر المفصل ص ٢٤ .

وذهب المتقدمون[١] منهم[٢] : إلى كونِ المبتدإ مجرداً عن الإسنادِ ، رافعاً لهُ ، ثم هو والمبتدأُ جميعاً رافعانِ للخبرِ ؛ لأنَّ الخبرَ لا يقعُ إلا بعد المبتدإِ ، وبعد كونه مجرداً عن العاملِ ، فوجبَ : أنْ يعملاَ فيه ؛ لما أنَّ للتقديمِ[٣] والملازمةِ تأثيراً ، ألا ترى إلى تأثيرِ القِطَارِ في الأحجارِ ، بدوامِ نزولها عليها ، واستحقاقُ العواملِ التقدمُ .

قلنا : هذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ المبتدأَ اسمٌ ، والأصلُ في الأسماءِ : ألاَّ تعملَ .

فكان الصحيحُ / هو : ما ذهبَ إليهِ في الكتابِ[٤] ، وهو كونهما مجردين ؛ [٥٢ / أ] للإسنادِ ؛ ولكنَّ عبد القاهر : ادّعى[٥] أن ما ذهبَ إليه المتقدمونَ من أهلِ البصرةِ ، هو : مذهبُ صاحبِ الكتابِ ، وجميع أصحابنا المحققينَ ، فقالوا : العاملُ في المبتدإِ ، والمبتدأُ جميعاً يعملانِ في الخبرِ ، أعني : التعرِّيَ ، ومعمولَهُ ، وهو زيدٌ ، يعملانِ الرفعَ في خبرِهِ ، فمثاله قولهم : « إنْ تضربْ أضربْ » ، " إنْ " حرفُ الشرطِ عملَ في الشرطِ ، ثم إنهما جميعاً يعملانِ في فعلِ الجزاءِ ، وقد مثلوا[٦] هذا بالنارِ والقِدْرِ والماءِ ، وذلك : أن النّارَ تعمل في القدرِ ، ثم إنهما جميعاً يتناصران على[٧] العملِ في الماءِ وإحمائِهِ ، وهذا يعودُ إلى كونِ المبتدإِ مجرداً عن العواملِ اللفظيةِ ، عاملاً في المبتدإِ والخبرِ ، إلا أنَّه : يعملُ في الخبرِ بواسطةِ المبتدأ ، كالنارِ تعملُ في الماءِ ، بواسطةِ القدرِ .

---

(١) والمتقدمون منهم : الجرمي ، والسيرافي . ينظر المساعد ١ / ٢٠٦ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٢) في الأصل : « منهم » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « للتقدم » .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٥) ينظر رأي عبد القاهر في كتاب المقتصد ١ / ٢٥٦ .

(٦) ينظر هذا التمثيل في شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥ .

(٧) في الأصل : « على » ساقط والمثبت من ب .

وفي التخمير : الكلام[١] في هذا الموضعِ مستدركٌ على المصنِّفِ ، بوجهين : أحدهما قوله : وكونهما مجرّدين[٢] ؛ للإسنادِ ، هو رافعهما ، ووجهُ الاستدراكِ فيه ، هو : أنَّ الاسمين متى جرى بينهما إسنادٌ – مع أنه لم يدخل عليهما من العواملِ اللفظيةِ – فإنه لا يقتضي سوى : أنْ يكونَ للاسمين حظٌّ من الإعرابِ ، وإمَّا أنْ يكونَ حظهما على الخصوصِ الرفعُ فلا .

والثاني : من الاستدراكِ هو : أنه إذا كانَ رافعهما هو كونَهُمَا مجردين للإسنادِ ، فأيُّ حاجةٍ بنا إلى كون كل واحدٍ[٣] منهما شبيهاً بالفاعلِ ، في إثباتِ استحقاقِ الرفعِ . وتقديرُ الكلامِ على جهةِ الصوابِ أن تقولَ : الموجبُ لنفسِ الإعرابِ فيهما موجودٌ ، والموجبُ لخصوصِ الإعرابِ فيهما أيضاً موجودٌ ، والمانعُ لموجبِ الخصوصِ معدومٌ ، فوجبَ أنْ يرتفعا[٤] ، أمّا الموجبُ لنفسِ إعرابهما فوقوعُ العقدِ والتركيبِ بينهما ؛ لأنه متى وقعَ بينهما ذلكَ ، تولدَ منه معنى ثالثٌ ، والإعرابُ وُضِعَ ليدلَّ على نحوِ ذلكَ المعنى ، وأما الموجبُ لخصوصِ الإعرابِ فيهما : فشبهٌ كلِّ واحدٍ منهما بالمرفوعِ ، وهو الفاعلُ ، أما المبتدأُ فظاهرٌ ، وهو كونه : مسنداً إليه ، يشبه الفاعلَ ، وأما الخبرُ : فلأنه يشبهُ الفعلَ المضارعَ ، في نحو : " يضربُ زيدٌ " من حيثُ إنهُ : خبرٌ من غيرهِ ، وأما عدمُ المانعِ لموجبِ الخصوصِ ، فتجردهما عن العواملِ اللفظيةِ[٥] ، ونظيرُ ذلك : أنَّ معنى التشبيهِ إلى آخره . واستشهدَ لما ذكرهُ بمسألةٍ كأنَّ في التشبيهِ[٦] ، ووجهُ الاستشهادِ : أنَّ العملَ في الجزئين ، في مسألةِ " كأنَّ "[٧] ؛ لاقتضاءِ التشبيهِ

---

(١) في ب : « الكلام » ساقط .

(٢) في ب : « مجردين » ساقط . .

(٣) في ب : « واحد » ساقط .

(٤) في ب : « يرفعا » .

(٥) ينظر التخمير ١ / ٢٥٥ فما بعدها .

(٦) في ب : « تشبيه » ساقط .

(٧) في ب : « كأن كان » .

مشبَّهاً ، ومشبّهاً به ، فكذا هنا ، يلزمُ : أنْ يعملَ هذا المعنى في المبتدأِ والخبرِ ؛ لاقتضاءِ الإسنادِ مسنداً ، ومسنداً إليه ؛ لأنَّ الإسنادَ هو الإمالةُ ، ولابدَّ للإمالةِ من مُمالٍ ومُمَالٍ إليه ، ثم ذكرَ مشابهتهما بالفاعل ، وذكرَ وجهَ الشبه ، وقدْ شبهها بالفاعلِ أيضاً ؛ بافتقارِ كلٍّ واحدٍ منهما إلى جزءٍ ينضمُّ إليه ، كافتقار الفاعل إلى جزءٍ ينضمُّ إليه .

ثم شرعَ في تفصيلِ المبتدأِ ، فقال : « **المبتدأُ على نوعين : معرفة وهو القياسُ** »[1] ، فقوله : " معرفة " إمَّا صفةٌ لموصوفٍ[2] محذوفٍ ، تقديره : المبتدأُ مبتدآنِ ، مبتدأٌ معرفةٌ ، ومبتدأٌ نكرةٌ ، أو خبرٌ بعد خبرٍ ؛ لقوله : والمبتدأُ ، ونكرةٌ معطوفٌ عليه ، فتقديره : المبتدأ معرفةٌ ونكرةٌ ، فإنْ قيل : لفظُ المعرفةِ إمّا : أنْ يكونَ مصدراً ، أو نعتاً ، فلو كانَ مصدراً لا يصحُّ الوصفُ به ، وإنْ كانَ / نعتاً [ ٥٢ / ب ] فكيفَ يوصفُ المبتدأُ به ، والمبتدأُ مذكرٌ ، والمعرفةُ مؤنثٌ والتطابقُ[3] شرطٌ بينَ الصفةِ والموصوفِ[4] في حق التذكيرِ والتأنيثِ فكذلكَ فيما وقعَ خبراً فإنه يشترطُ أنْ يكونَ الخبرُ على وصفِ المبتدأِ في التذكيرِ والتأنيثِ .

قلنا : لفظُ المعرفةِ مصدرٌ في أصله ، تقولُ : عرفتهُ معرفة[5] وعرفاناً ؛ ولكن يوصفُ[6] به كما يوصفُ بالعدلِ والصومِ ، وكذلك لفظُ النكرةِ ، والتطابقُ ، إنما يشترطُ في التذكيرِ والتأنيثِ ؛ فيما إذا كانَ لفظُ المؤنثِ مرتباً على لفظِ[7] المذكرِ ، أيْ : أنْ يكونَ لذلكَ المؤنثِ مذكرٌ من لفظهِ ، وليس ههنا كذلك ؛ لأنه ليسَ للمعرفةِ والنكرةِ مذكرٌ ، لا بنقصانِ حرفَ التأنيثِ ، ولا بصيغةٍ أخرى ، فلما

---

(١) المفصل ص ٢٤ .

(٢) في ب : « المصوف » .

(٣) في الأصل : « التطابق » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « الموصوف والصفة » .

(٥) في ب : « معرفة » ساقط .

(٦) في الأصل : « يوصف » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « لفظ » ساقط والمثبت من ب .

كانَ كذلك : استوى في كلِّ واحدٍ منهما التذكيرُ والتأنيثُ ، سواءٌ كانَ هو صفةً لمذكرٍ أو خبراً لهُ .

تقول : اسمٌ معرفَةٌ ، واسمٌ نكرةٌ ، كما تقول : " زيد " معرفةٌ ، و" الرجل " معرفةٌ ، وهو القياسُ ؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه ، والحكْمُ[1] على الشيءِ لا يكونُ إلا بعد معرفته ؛ لأنَّ تنكيره مخلٌّ بالغرضِ المطلوبِ ، وهو : الإفهامُ ؛ فلذلك تمجُّ الآذانُ الأحاديثِ المبهمةِ ، وترغبُ عن استماعها ، ويدُلُّ عليه قولُ أبي الفتح البستي[2] :

**فلا تُعِيْدَنَّ حديثاً إنَّ طبْعَهُمُ مُوَكَّلٌ بمعاداةِ المعادَاتِ[3]**

ولأنَّ المبتدأَ أساسُ الجملةِ ، وينبني الإخبار عليه ، فيجبُ : أنْ يكونَ معرفةً ، فإنْ قيلَ : فعلى هذا يلزمُ أنْ يكونَ الفاعلُ معرفةً أيضاً ، فلابدَّ من بيانِ الفرق[4] بين المبتدأِ والفاعلِ ، في اشتراطِ المعرفةِ في المبتدأِ دونَ الفاعلِ ، مع أنهما مستويانِ في : أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مسند إليهِ .

قلنا : الفرقُ بينهما هو أنَّ الخبرَ في فصلِ الفاعلِ مقدمٌ ، وهو نكرةٌ ، فتنكيرُ الفاعلِ بعدهُ لا يقعُ به[5] زيادةُ تنفيرٍ للسامعِ؛ لأنه لما استمعَ الخبرَ؛ انقضى الأمرُ، وتمَّ ، ولا يمكنُ أنْ يقالَ بعدَ ذلكَ : إنه لا يُصغي إلى المتكلم ، ولا يستمع حديثهُ؛ لكونِ المخبرِ عنه مجهولاً بخلافِ المبتدأِ ؛ فإنه مقدمٌ على الخبرِ ، فإذا كانَ مجهولاً

---

(١) في الأصل : « والمحكوم » والمثبت من ب .

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين بن يوسف بن محمد بن عبد العزيز البستي " أبو الفتح " شاعر عصره وكاتبه ولد في بست قرب " سجستان " وإليها نسبته ، وكان من كتاب الدولة السامانية في خراسان وارتفعت مكانته عند الأمير سبكتكين وخدم ابنه يمين الدولة ، توفي في بلدة " أوزجند " ببخارى سنة ٤٠٠ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان ٣ / ٣٧٦ ؛ ويتيمة الدهر ٤ / ٢٠٤ ؛ وشذرات الذهب ٣ / ١٥٩ ؛ ومفتاح السعادة ١ / ٢٥٦ .

(٣) ينظر البيت في وفيات الأعيان ٣ / ٣٧٧ ؛ ويتيمة الدهر ٤ / ٣٣٣ . وهو في ديوانه ص ٥٢ وفيه : قَوْلاً بدل حديث وهي التي يستقيم بها وزن البيت .

(٤) ينظر الفرق بين المبتدأ والفاعل : التخمير ١ / ٢٥٧ .

(٥) كلمة يقتضيها السياق .

يمتنعُ(١) السامعُ عن استماعِ حديثه ، فيقعُ الإخلالُ بما ذكرنا مـن الغـرضِ ، وهـو الإفهامُ .

هذا قولٌ قيل(٢) : به في الفرقِ بين المبتدإِ والفاعلِ في اشتراطِ المعرفـةِ في المبتـدأ دون الفاعلِ ؛ ولكنَّ الأوجه فيه ما ذكره في المقتبسِ(٣) وقـالَ : « والفـرقُ بينهمـا في ذلكَ هو : أنّ معظمَ الغرضِ في بابِ الفاعلِ ، هو الإسنادُ ، وإنْ كانَ لا يخلـو في بعضِ أحوالِهِ عن الإخبارِ .

ألا ترى أنَّ الفاعلَ يوجدُ في الاستفهامِ ، والأمرِ والنهـي ؛ لوجـودِ الإسـنادِ ، ولا أخبارَ فيها ، فكانَ الغرضُ فيه الإسنادُ ؛ بدليلِ عمومِ الإسنادِ في جميع أحوالـه بخلاف المبتدأ ؛ فإنَّ معظمَ الغرضِ هناكَ الإخبارُ ، وإن كانَ لا يخلو عن الإسنادِ ؛ لما أنَّ وضعَ المبتدإِ والخبرِ للإخبارِ ، ولما كانَ كذلكَ لم يُفِدْ الإخبارُ فـائدةً(٤) ، إلاَّ أنْ يكونَ المخبرُ عنه مخصوصاً بتعريفٍ أو نحوِهِ ، والإسنادُ لا يقتضي ذلكَ .

ألا ترى أنَّ الإسنادَ يوجدُ فيما لا يتحقق الإخبارُ فيه ، كالاستفهامِ ، والأمرِ ، والنهي مـن غـيرِ تـأويلٍ ، ولم يتـأتَ الإخبـارُ في نحـوِ هـذهِ المواضـعِ ؛ إلاَّ بتـأويلِ الإخبارِ ، أو تقول : / الفاعلُ موقعهُ من فعلهِ موقعُ الخبرِ من المبتدإِ ، والخـبرُ مِـن [ ٥٣ / أ ] شأنهِ عمومُ الأحوالِ ، فكذا الفاعلُ بخلافِ المبتدإِ ، فثبـتَ بمجمـوعِ مـا ذكرنـا(٥) أنَّ(٦) : قضيةَ القياسِ هي ألاَّ تجيءَ النكرةُ مبتـدأً ، غـيرَ أنَّهـا جـاءتْ في مواضـعَ : أحدِهـا : أن تكـونَ موصوفـةً ، نحـو : ﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ ﴾(٧) إنمـا جـازَ هـذا ؛ لأنَّ الصفةَ تنقص من عمومِ اللفظِ .

---

(١) في ب : « لا يمتنع » .

(٢) في ب : « قبل » ساقط .

(٣) ينظر المقتبس لوحة ٥٨ / أ فما بعدها .

(٤) في ب : « فائدته » .

(٥) في ب : « ما ذكر » .

(٦) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

(٧) من الآية ( ١٢١ ) من سورة البقرة .

ألا ترى إلى قوله : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ فإنه يدلّ على أقل ممَّا يدلُ عليهِ عبدٌ بدونِ الصفةِ[١] ، فتكونُ النكرةُ الموصوفةُ قريبةً من المعرفةِ ، فإنْ قيلَ : النّكرةُ قبلَ انضمامِ الصفةِ إليها منفرِّةٌ للسامعِ ، فبعدَ ما وقعتْ منفِّرةً إياهُ ؛ لا يفيدُ جعلها بالصفةِ بمنزلةِ المعرفةِ .

قلنا قولكَ : إنّها منفرِّةٌ قبل انضمام الصفةِ إليها غيرُ مسلّمٍ ؛ لأنهُ لَمّا رَسَا في الأذهانِ ، واستقرَّ : أنَّ النكرةَ لا تقعُ مبتدأً لم يقعْ التنفيرُ لعلمِ السَّامعِ : أنَّ المتكلمَ يُتبعُهَا ما يجعلها كالمعرفةِ .

وثانيها : أنْ تكونَ النكرةُ مصدَّرَةً بالاستفهامِ ، فإنما حسُنَ هذا ؛ لكونهِ معرفةً ، من حيثُ المعنى ؛ لأنَّ تأويلَهُ : أهذا[٢] الجنسُ في الدارِ ، أمْ ذاكَ الجنسُ ؟

وثالثها : أنْ تكونَ مصدرةً بالنفي ، وهو أيضاً في تأويل المعرفةِ ؛ لما فيه من إفادةِ العمومِ ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يقالَ : « ما زيدٌ خيرٌ منكَ ، وما عمرو خيرٌ منكَ، وما بكرٌ خيرٌ منكَ » ، إلى أنْ يؤتى على جميعِ أفرادِ تلكَ الأشخاصِ ،فَرِيمَ الإيجاز ، فقيل : ما أحدٌ خيرٌ منكَ ، فحصلتْ فائدةُ ما أفادَ ذلك التطويلُ ؛ لاقتضاءِ نفي العامِ إيّاها ، إذْ السلبُ عن واحدٍ نكرةً ، سُلِبَ عن الجميعِ[٣] ، مع التجنبِ عن التطويلِ المورثِ للسآمة ، وعن هذا فرقوا بينَ قولهم : « ما أحدٌ خيرٌ منكَ » ، فإنه جائزٌ ، وبينَ قولهم : « أحدٌ خيرٌ منك » ، فإنهُ لا يجوزُ ؛ لأنَّ النكرةَ في موضعِ النفي تعمُّ ، فكان كتعريفِ الجنسِ ، ولا كذلكَ الإثباتُ .

ورابعها قولهم : « شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ »[٤] ، " فشرٌّ " نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ ، ولا مؤولةٍ بالجنسِ ، فكانَ ينبغي ألا يبتدأ بها ؛ إلا أنَّ المسوغَ للابتداءِ بها وجهان :

---

(١) في الأصل : « الوصف » .

(٢) في ب : « هذا » .

(٣) في الأصل : « جميع » والمثبت من ب .

(٤) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر . ينظر هذا المثل : مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ ؛ والمستقصى في أمثال العرب ٢ / ١٣٠ ؛ والكتاب ١ / ٣٢٩ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٥ ؛ شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤ .

أحدهما : أنَّ التنوينَ فيه بمنزلةِ الصفةِ لأنه[١] للتعظيمِ والتفخيمِ ، ومن دأبهم أنهم إذا أرادوا[٢] غايةَ المبالغةِ في وصفِ شيءٍ : أنْ يرموا به منكراً غيرَ موصوفٍ ؛ إيذاناً منهم بأنه قد[٣] بلغَ مبلغاً تقاصرتْ العباراتُ[٤] عن الإحاطةِ بكنههِ ، والاحتواءِ على وصفهِ ، كما قالَ عزَّ مِنْ قائلٍ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٥] أيْ : هُدى لا يكتنه كُنْهُهُ[٦] ، وما نحنُ بصددهِ وهو موضعٌ للتفخيمِ ؛ لأنَّ هذا المثلَ يضربُ في ظهورِ مخايلِ الشرِّ ، وأماراته[٧] ، والتقديرُ : شرٌّ عظيمٌ لا يحيط بكنههِ الوصفُ .

" أهرَّ ذا نابٍ " ، فصارَ كأنه قال[٨] : شرٌّ متفاقِمٌ ، عظيمٌ خارجٌ عن[٩] حدِّ أشكالهِ ، حملَ الكلبَ على الهريرِ ، ولعلَّ ذلكَ الكلبَ ما كانَ منه النباحُ معهوداً في ذلكَ الوقتِ ، فلما نبحَ في غيرِ وقته المعهودِ دلَّ ذلكَ على تفاقمِ موجبِه .

والوجهُ الثاني : أنهُ فاعلٌ من حيثُ المعنى ، إذْ المعنى : « ما أهرَّ ذا نابٍ » إلا شرٌّ ، وهذا كقولهم : « أمرٌ أقعدَهُ عن الخروجِ » ، « ومُهِمٌّ أشخصَهُ » على معنى : ما أقعده عن الخروجِ إلاَّ أمرٌ ، وما أشخصهُ إلاَّ مهمٌّ ، وكنحوِ : " باللهِ " و" من أحدٍ " في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾[١٠] ، و" ما جاءني من أحدٍ " فهما : فاعلان / تقديراً ، وإنْ كانَ الظاهرُ ينفي فاعليتَهما ؛ لما أنَّ الفاعلَ لا يكونُ مجروراً ، وإذا [ ٥٣ / ب ]
كانَ كذلكَ ، فلا بأسَ بأنْ يقعَ الفاعلُ منكراً .

---

(١) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « إذْ أراد » .
(٣) في ب : « قد » ساقط .
(٤) في الأصل : « عبارات » والمثبت من ب .
(٥) من الآية ( ١ ) من سورة البقرة .
(٦) في ب : « كهنه » وهو تحريف .
(٧) في ب : « وأمارته » .
(٨) في الأصل : « قال » ساقط والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : « من » والمثبت من ب .
(١٠) وردت في جزء من آية في سورة الرعد ، آية ( ٤٣ ) ، وسورة الإسراء ، آية ( ٩٦ ) .

خامسها : أنْ يكونَ الخبرُ ظرفاً مقدماً ، كمثاليهِ ، ساغَ الابتداءُ هنا بالنكرةِ ؛ لقيامها مقامَ المعرفةِ ، في صحةِ الإخبارِ عنها ؛ لأنَّكَ تقولُ : « تحت رأسي سرجٌ » ، أفدْتَ المخاطبَ ما لمْ يكنْ يعرفْه[١] ؛ إذْ لمْ يتحقق عنده " أنَّ تحت رأسِك سرجاً " لا محالة ، بخلاف قولك[٢] رجلٌ منطلقٌ ، إذْ من المعلومِ[٣] عند كلِّ أحدٍ : أنَّ الدنيا لا تخلو من رجلٍ منطلقٍ ، فلا تحصلُ به فائدةٌ جديدةٌ ؛ لأنَّ الفائدةَ الجديدةَ هي : أنْ تحصلَ للسامعِ ما عسى ألاَّ يحصلَ ، وقيلَ : إنَّما جازَ نحوُ : « في الدار رجلٌ » ، وامتنعَ « رجل في الدارِ » ، أيْ : في حقِّ المبتدأِ والخبرِ ؛ لأنَّ في الدارِ في الأولِ يعينُ الخبرية[٤] به ، بخلافه في الثاني ؛ لاحتمالِ أن يكونَ صفةً ، فينتظرُ السامعُ الخبرَ ، فلا يلزمُ من جوازِ الأولِ جوازُ الثاني ، ثم قيلَ : هذا التعليلُ غيرُ مستقيمٍ ، لجواز : « زيدٌ القائمُ » مبتدأٌ وخبرٌ ، مع[٥] ما ذكرَ فيه من احتمالِ الخبريةِ ، والوصفيةِ ، وقالَ قومٌ : إنَّما جازَ « في الدارِ رجلٌ » : أنَّ الخبرَ في المعنى الصِّفةُ للنكرةِ المبتدأةِ ؛ لأنَّا حكمنا عليها قبل ذكرها ، فلم تأتِ[٦] إلاَّ بعد أنْ صارتْ كأنها موصوفةٌ ، ألا ترى : أنَّ الفاعل لما كانَ الحكمُ عليه مقدماً ، جاءَ معرفةً ، وجاء نكرةً .

وذهبَ الكوفيونَ[٧] : إلى أنَّ المرفوعَ في نحوِ[٨] : « في الدارِ رجلٌ » فاعلٌ ، وكذا المرفوعُ ، في مثلِ : « في الدار زيدٌ » عامِلهُ الفعلُ المقدرُ ، وهذا مردودٌ ؛

(١) في الأصل : « تعريفه » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « قولك » ساقط .

(٣) في الأصل : « العموم » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « خبريته » .

(٥) في ب : « ومع » .

(٦) في ب : « تأتي » .

(٧) يرى الكوفيون أن « في الدار زيدٌ » عامله الفعل المقدر وهذا مردود ، والقول الصحيح ما قاله البصريون لسلامته من الاعتراض . ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٢٨ ؛ والإنصاف ١ / ٥١ ؛ ومغني اللبيب ص ٥٧٩ ؛ والهمع ٥ / ١٣٢ .

(٨) في ب : « في نحو » ساقط .

لجوازِ قولِك : إنَّ في الدار زيداً[١] ؛ ولجوازِ في : دارِه زيدٌ ؛ لأنَّ الضميرَ في داره: يوجِبُ أنْ يكونَ تقديرُهُ زيدٌ في دارِهِ ، وذلك يمنعُ كونه فاعلاً . وفي الكشافِ قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾[٢] ، ارتفعَ " ظلماتٌ " بالظرفِ على الاتفاقِ ، لاعتماده على موصوفٍ[٣] ، وفي حاشيته بخطٍّ موثوقٍ به ، وإنما قالَ على الاتفاقِ ؛ لأنَّهُ لو قلتَ ابتداءً : « فيه ظلماتٌ » فهو مختلفٌ بين الأخفشِ وصاحبِ الكتابِ ، فعند الأخفشِ[٤] : ارتفاعهُ على الفاعليةِ .

وعند سيبويه[٥] : على الابتداءِ .

وأمَّا إذا كانَ الظرفُ معتمِداً على شيءٍ قبْلَه ، كهمزةِ الاستفهامِ ، كقولك : « أفي الدارِ زيدٌ » ، أو موصوفٌ ، نحو : بيتٌ فيهِ رجلٌ ، فإنهم اتفقوا على : أنَّ ارتفاعَهُ بالفاعليةِ ؛ لوجودِ الاعتمادِ .

وذكر في الكشاف[٦] أيضاً في آخرِ سورةِ الرَّعدِ، في قولـه: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[٧] : أنَّ قولَهُ : علمُ الكتابِ مرتفعٌ على الفاعليةِ ، بالمقدَّرِ في الظرفِ ؛ لأنَّ الظرفَ إذا وقعَ صلةً ، أو غلَ في شبهِ الفعلِ ؛ لاعتمادِه على الموصولِ ، فعملَ عملَ الفعلِ ، كقولك : « مررتُ بالذي في الدارِ[٨] أخوه » ، فأخوهُ فاعلٌ ، كما تقولُ : « بالذي استقرَّ في الدار[٩] أخوه » ، وقوله : « وتحتَ رأسي سرجٌ ،

---

(١) في الأصل : « زيد » والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ١٩ ) من سورة البقرة .

(٣) ينظر الكشاف ١ / ٢١٥ .

(٤) ينظر الدر المصون ١ / ١٧١ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٢٧ فما بعدها .

(٦) ينظر الكشاف ٢ / ٥٣٦ .

(٧) الآية ( ٤٣ ) من سورة الرعد .

(٨) في ب : « داره » .

(٩) في ب : « داره » .

وعلى أبيه درعٌ )) من كلماتِ أمِّ(١) تأبّط شراً ، وكان " تأبّطَ شراً " من دهاةِ العربِ ، ولصوصهم(٢) ، سئلتْ أمّه : عن علوقهِ ، ووضعه ، فقصتْ(٣) بما كان من حالها مع(٤) أبيه ، وهو : كبيرُ(٥) الهذلي ، فقالتْ : (( ولقد حملْتُه في ليلةٍ ظلماءَ، وإنَّ نطاقي لمشدودٌ ، وتحتَ رأسيْ سرجٌ ، وعلى أبيهِ درعٌ ، وإنه واللهِ شيطانٌ ، ما رأيته قطُّ مشتغلاً ، ولا ضحاكاً ، ولا همَّ بشيءٍ منذُ كانَ صبياً إلا فعَلَه )) ، قالَ فيه كبيرُ(٦) : وهو أبوهُ :

**حَمَلتْ به في لَيْلةٍ مَزْؤُدَةٍ كَرْهاً وعَقْدُ نطَاقِهَا لم يُحْلَلِ(٧)**

قيلَ : إنَّ / المرأةَ إذا كرهتْ في الوطءِ ، أوْ وُطِئَتْ وهي مذعورةٌ : أنجبتْ ، [ ٥٤ / أ ] وأذْكرتْ ، ومن بابِ تنكيرِ المبتدأِ ، قولهم : (( **مأرُبةٌ لا حفاوةٌ** ))(٨) ، أيُّ : حاجةٍ جاءتْ بكَ ، لا عناية بنا ، فكانَ " مأرَبَةٌ " مبتدأٌ نكرةٌ ، محذوفاً خبرهُ ، وهو قوله : (( جاءتْ بكَ )) .

---

(١) اسم أم تأبط شراً " أميمة " يقال إنها من بني القين بطن من فهم .
ينظر أخبار تأبط شارً وذويه في ديوانه ص ٢٦٣ ؛ والأغاني ٢١ / ١٣٨ ؛ والمعارف لابن قتيبة ص ٧٩ ؛ والاشتقاق ص ٢٦٦ ؛ وسمط اللآليء ص ١٥٨ ؛ والشعر والشعراء ص ٢٧١ ؛ وتاج العروس ٥ / ١٠٠ ، ١٠١ " أبط " .

(٢) في الأصل : (( لصوصهم )) .

(٣) ينظر القصة بكاملها في شرح ديوان الحماسة ١ / ٨٧ .

(٤) في ب : (( من )) .

(٥) أبو تأبط شراً اسمه جابر بن سفيان بن عدي من بني فهم بن عمرو بن قيس عيلان ، أما كبير الهذلي فليس بأبيه ، بل هو زوج أمه ، وكبير الهذلي اسمه عامر وقيل عويمر بن الحليس أحد بني سهل بن هذيل شاعر أدرك الجاهلية ، ويقال إنه أسلم .
أخباره في : الشعر والشعراء ص ٦٧ ؛ والإصابة ٤ / ١٦٥ ؛ وسمط اللآليء ص ٣٨٧ ؛ والخزانة ٨ / ٢٠٩ .

(٦) في ب : (( كثير )) .

(٧) ينظر البيت في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٧٢ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧ ؛ واللسان ١١ / ١٧٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٢٢٦ ، ٩٦٤ .

(٨) المفصل ص ٢٤ .

وفي المستقصى(١) : أيْ إنما جاءَتْ به حاجةٌ إليك ، لا تحفٍّ بكَ ، يضربُ لمن لا يزورك إلاّ عند الحاجةِ .

والخبرُ على نوعينِ : لَمّا فرغَ من تقسيمِ المبتدأِ ، شرع في تقسيمِ الخبر ، فقالَ : « **والخبر على نوعينِ** »(٢) : اعلم أنَّ الأصلَ في خبرِ المبتدأِ : أنْ يكونَ مفرداً ، على ما أُشير إليه في صدرِ الكلامِ ، في بيانِ حدهما ، في قوله : « هما الاسمانِ » وأن تكونَ الجملةُ اسماً مفرداً ، إلاّ على تأويلٍ ، وإنّما كانَ ذلك ؛ لأن كُلاًّ منهما يحتاجُ إلى صاحبهِ في الإفادةِ ، والجملةُ حقها : أن تكونَ مستقلّةً بنفسها ، غيرَ مفتقرةٍ إلى غيرها ، فحينئذٍ : كانتْ الجملةُ على خلافِ قضيةِ الابتداءِ ، ثم قالَ : فالمفردُ على ضربينِ : فالخالي عن الضميرِ ، هو : أنْ يكونَ هو المبتدأُ بعينهِ ، نحو : الغلامُ ، والأخُ ، في : « زيدٌ غلامكَ(٣) ، أو أخوك » ، بدليلِ جوازِ إقامةِ كلِ واحدٍ منهما مُقامَ الآخرِ ، مثلِ قولكَ : « أبو يوسفَ ، أبو حنيفةَ »(٤) ، أيْ : قائمٌ مقامَه ، ومثله لا يحتاجُ إلى الضميرِ ؛ لأنّه إنّما يفتقرُ إليه ؛ لأجلِ الرَّبطِ ، وهو هو ، فكان مستغنياً عن الربطِ ، والمتضمنُ للضميرِ ، وهو : كلُّ صفةٍ من الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ ، فإنّما تحتاجُ إلى الضميرِ ؛ لكونها عاملةً عملَ أفعالِها ، ثم إنْ كانَ هذا المتضمِّنُ في الحقيقةِ للمبتدأ ، أُسنِدَ إليه(٥) ضميرُه ، نحوُ : « زيدٌ منطلِقٌ » ، وإنْ كانَ لغيرِه فلابُدَّ من تعليقِ ذلكَ الغيرِ بضميرِهِ ، نحوُ : « زيدٌ منطلقٌ غلامُه » ، وإلا كنتَ مخبراً بالأجنبي عن الأولِ ، نحوُ : أنْ تقولَ : « زيدٌ منطلقٌ غلامُه عمرٌو » ، وإنَّهُ ظاهرُ البطلانِ ، وزعمَ الكوفيون(٦) : أنَّ كلَّ خبرٍ

---

(١) ينظر المثل وضربه في : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٣٠ ؛ ومجمع الأمثال ٢ / ٣١٣ .

(٢) المفصل ص ٢٤ .

(٣) ينظر التفصيل في ذلك ابن يعيش ١ / ٨٧ .

(٤) هذه عبارة من كلام النحويين وهو إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف . ينظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٢ ؛ وابن يعيش ١ / ٨٧ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٢ .

(٥) في ب : « إلى » .

(٦) ينظر تفصيل هذه المسألة : الإنصاف ١ / ٥٥ ، ٥٧ ؛ والتبيين ص ٢٣٦ ؛ وائتلاف النصرة ص ٣١ ؛ وابن يعيش ١/ ٨٨ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٨٨ ؛ وابن عقيل ١ / ٢٤٢ ؛ والهمع ٢ / ١٠ ؛ وحاشية الصبان ١ / ١٩١ .

لمبتدأٍ فيه ضميرٌ ، ويتأولون الجامدَ غيرَ المشتقِ ، نحو : " الغلامُ " بـالمملوكِ ، وهـو تعسُّفٌ غيرُ محتاجٍ إليه ، فإنْ قيلَ : جَعْلُ منطلِقٌ متضمناً للضميرِ معَ جعلـهِ مفـرداً لا جملةً تناقضٌ واستدراكٌ ؛ لأنه إذا كانَ في منطلقٍ ضميرٌ هو فاعله : كـانَ جملـةً لا محالةَ ؛ فلذلك ذُكِرَ في بابِ الموصولاتِ ، في قولهم : « الضاربُ أباهُ زيدٌ » أنَّ اسم الفاعلِ في معنى الفعلِ ، وهو مع المرفوعِ به جملـةٌ واقعـةٌ صلـةً للـلامِ ، فلمـا كانَ كذلك : كان عدُّ الجملةِ مفرداً ليس بصوابٍ .

قلنا : لم يدلَّ الدليلُ هنا على أنَّ " منطلقاً " جملةٌ ؛ لأنه إنما يكونُ جملةً[1] أنْ لو كانَ في اقتضائِه الفاعلَ مستبدّاً[2][3] ، وهـو غـيرُ مسـتبدٍّ هُنـا ؛ لأنـه لم يعمـل عملَ الفعل هنا ؛ إلا باعتمادِه على المبتدأِ ، فيكونُ المبتـدأُ معـدوداً بـه ، في كونـه جملةً ، فلا يكونُ بدونِ المبتدأِ جملةً ، وهـو المدَّعَـى ، بخـلافِ الفعـلِ ، فإنـه جملـةٌ مع فاعله ؛ لعـدمِ احتياجـه إلى الاعتمـادِ ، توضيحـه : أنَّ الضمـيرَ في " منطلـقٍ " مفعولٌ لهُ ، واسمُ الفاعلِ لا يعملُ إلاَّ باعتماده على أحدِ الخمسةِ ؛ لما عرف فلما لم يجـئ معمولُـه إلاَّ بعـدَ أنْ يعتمـدَ علـى[4] أحدهـا : صـارَ كـأنَّ ذلـكَ / [ ٥٤ / ب ] المعمولَ .

ليس له بلْ لأحدِ تلك الخمسةِ الذيْ تقدَّم عليهِ ، فيبقى " منطلِـقٌ " في نحـو : « زيدٌ منطلقٌ » ، كانه لا ضميرَ معه ، فلا تكـونُ الكلمـةُ الواحـدةُ جملـةً ، ولأنَّ الأصلَ في تضمنِ الضميرِ الفعلُ ، وإنَّما الاسـمُ فـرعٌ عليـه في ذلـك ، فلـم يجعلْ " منطلقٌ " مع ضميرِه كلاماً .

وجملةُ كـ" ينطلقُ " مع ضميرِه حطّاً لرتبةِ الفرعِ عن رتبةِ الأصلِ .

---

(١) في ب : « جملة » ساقط .

(٢) ينظر التخمير ٢ / ١٩١ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٤٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥ .

(٣) المستبد : هو المنفرد ، وهو من الاستبداد بالرأي ، أي الإنفراد به ، وينظـر الصحـاح ٢ / ٤٤٤ « بدد » .

(٤) في ب : « إلى » .

وأمَّا الجوابُ عن تسميةِ قولهم : (( الضاربُ أباهُ زيد )) جملةٌ ، فيجيءُ في موضعهِ[١] – إن شاء الله تعالى – وحاصلُ ذلك : أنّ " منطلق " في : (( زيدٌ منطلقٌ )) صار عبارةً عن : اسمٍ لذاتٍ موصوفةٍ بصفةٍ ، فكانَ فاعلُهُ نازلاً منزلةَ المضافِ إليه ، في قولك : (( زيدٌ غلامُ عمرٍو )) ، في أنَّه كالتتمةِ له والبيانِ ، بخلافِ ما إذا وقعَ الخبرُ فعلاً ، فإنه لا يصلح[٢] خبراً ؛ إلا باعتبارِ فاعله ، فكانَ جملةً ، فإنْ قيلَ : سلمنا أنَّ " منطلقٌ " في : (( زيدٍ منطلقٌ )) متضمنٌ للضميرِ ، وأنَّه مفردٌ مع ذلكَ ، وليس بجملةٍ ؛ ولكنْ أين[٣] ظهر فائدةُ هاتين الدعويين في الاستعمالِ ؟ قلنا : أمَّا الأولُ ففي قولكَ : (( زيدٌ ذاهبٌ هو وعمرو )) .

إنَّ عمراً معطوفٌ على الضميرِ ، لا على (( ذاهبٌ نفسه )) ؛ لأنَّه لو كانَ معطوفاً على ذاهبٍ ، يجبُ : أنْ يكونَ خبراً عن زيدٍ ، كما أنَّ ذاهبٌ خبرٌ عنه ؛ لما أنَّ المعطوفَ يشاركُ المعطوفَ عليه في حكمِهِ ، وذلكَ محالٌ ؛ لأنكَ تقولُ : كان زيدٌ ذاهباً هو وعمرٌو[٤] – برفعِ عمروٍ – مع أنَّ ذاهباً منصوبٌ ، دلَّ ذلكَ على : أنَّ هذا معطوفٌ على الضميرِ ، لا على ذاهباً نفسهُ ، وأمَّا فائدةُ الدعوى الثانيةِ ، وهو : أنَّه مفردٌ مع ضميرِهِ ، وليس بجملةٍ ، فيظهرُ في اختلافه باختلافِ العواملِ ، كاختلافِ سائرِ المفرداتِ معهُ ، تقولُ : (( هذا رجلٌ بارعٌ أدبهُ )) ، و (( جاءني زيدٌ راكباً حماراً )) ، ومررتُ برجلٍ كثيرٍ عَدْوُهُ ، ولو كانَ جملةً لما ظهرَ الإعرابُ في لفظِهِ ، كما لا يظهرُ في قولكَ : (( ظننتُ زيداً أبوه منطلقٌ )) ، (( والجملةُ على أربعةِ أضربٍ )) : وهي في الحقيقةِ على ضربينِ : اسميةٌ ، وفعليةٌ ، – كما تقدمَ في صدرِ الكتابِ[٥] – بقوله : وذلك لا يتأتى إلا في اسمينِ ، أو في

---

(١) موضعه أي : في الاسم الموصول .

(٢) في الأصل : (( لا يصح )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( من أين )) .

(٤) في الأصل : (( عمرو )) .

(٥) ينظر في فصل (( في معنى الكلمة والكلام )) من المفصل ص ٦ .

فعلٍ واسمٍ ؛ ولكنْ قسمَ ههنا الفعليةَ إلى : ثلاثةِ أضربٍ ، فصارتْ الأقسامُ على أربعةٍ(١) ، وهذه الجملةُ ملقبةٌ بما به بدايتُها من أحدِ شطريها ، فإنكّ إذا أنعمتَ النظرَ فيها : تجد حاصلها راجعاً إلى ما ذكرنا ، من الثنتين ، غيرَ أنّ الشرطيةَ لما خالفَ الظاهرُ ، أجريتْ الجملةُ فيها مُجْرى الجزءِ ؛ لافتقارِ الشرطِ إلى الجزاءِ ، وأنَّ الظرفَ لَمَّا لازمهُ إضمارُ الفعلِ، وناب هو(٢) عن الفعلِ ، في احتمالِ الضميرِ، وقيامه مقامَ خبرِ المبتدأِ : انفردَ كلٌّ من الجملتين باسمٍ على حدة ، والأكثرُ على المقدَّرِ في الظرفِ فعلٌ ، كما اختارهُ المصنفُ(٣) ، وتقديرهُ استقرَّ(٤) به فيها ؛ لأنَّ التعلقَ في الأصلِ للأفعالِ ؛ لأنَّ الظرفَ لا يخلو عن تقديرِ حرفِ الجرِّ وحروفُ الجرِّ وُضعتْ لتُفْضِيَ بمعاني(٥) الأفعالِ إلى الأسماءِ ، وإذا(٦) وجبَ التقديرُ فالأصلُ أقربُ ، والذيْ يوضِّحُ صحةَ هذا القولِ وقوعُ الظرفِ صلةً ؛ لأنَّ الصلةَ لا تكونُ إلا جملةً ، ولا تتحققُ الجملةُ إلا بتقديرِ الفعلِ .

وذهبَ قومٌ(٧) إلى : أنَّ المقدرَ اسمُ الفاعلِ(٨) / والتقديرُ مستقرٌ ؛ لأنهُ خبرُ [٥٥ / أ] مبتدأٍ ، والأصلُ فيه أنْ يكونَ مفرداً ، فكانَ تقديرُ الاسمِ أولى ، والذي يدلُ(٩) على ضعفِ هذا القولِ : اتفاقُهُم(١٠) على صحةِ قولكَ : « كلُّ رجلٍ في الدارِ

(١) في ب : « الأربعة » .

(٢) في ب : « وناب » .

(٣) أي الزمخشري . ينظر المفصل ص ٢٤ .

(٤) في الأصل : « سيبويه » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « بمعاني » ساقط .

(٦) في ب : « وإنما » .

(٧) ممن ارتضى بالاسم المتعلق تقديره : « مستقر » سيبويه وابن السراج وابن جني وابن الشجري وابن مالك وابن هشام . ينظر الكتاب ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، ٢ / ١٤٣ ؛ وابن السراج في أصوله ١ / ٦٣ ؛ واللمع ص ٧٥ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣ ؛ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١١١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٠١ .

(٨) في ب : « الفاعل » ساقط .

(٩) في الأصل : « لا يدل » والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « اتفاقه » .

فلهُ درهمٌ » ، بإدخالِ الفـاءِ في الجوابِ الـذي هـو ظـرفٌ لتضمـنِ المبتـدأِ معنـى الشرطِ مع أَنَّ لابدَّ لهُ من فعلٍ ، أيْ : في الشرطِ والجزاءِ تقديره ، فإنْ كانَ رجلٌ في الدارِ: حصلَ لهُ درهمٌ ، فإنْ قيلَ : فمـا السِّـرُّ في تقديـم الجملـةِ الفعليـةِ علـى الاسميةِ؟ قلنا : السِّرُّ في ذلـكَ : أنَّ الفعـلَ هـو الأصـلُ في الإسـنادِ ، والفـاعلُ هـو الأصلُ في الإسنادِ إليه ، والمبتدأُ والخبرُ[1] فرعٌ عليها .

فإنْ قيلَ : فما بالهُ قلبَ الأمرَ ، وعكسهُ في ذكـرِ حـدِّ الكـلامِ ، حيـث قـدَّمَ الاسميةَ على الفعليةِ هنالكَ ، وقالَ وذلك لا يتأتّى إلاَّ في اسمينِ ، كقولكَ : « زيدٌ أخوكَ » ، ثم قالَ : أو في فعلٍ واسمٍ ، نحو قولك : « ضُرِبَ زيدٌ » ، فلابدَّ لهـذا من سِرٍّ مكنونٍ .

قلنا : قدْ أصابَ المحزَّ ، وطبَّقَ المفصلَ في ذلك ؛ لأنَّه في مقامِ ذكـرِ الكـلامِ ، وهو فرعٌ على الكلمةِ ، وقد استقرَّ هناكَ : تقديمُ الاسمِ على الفعلِ ، في الأصـلِ الذي هو : الكلمةُ ، فلزمهُ أنْ يراعيَ ذلك الترتيبَ في الفرعِ الذي[2] هو الكلامُ ؛ روماً للمطابقةِ بين الأصلِ والفرعِ ، « **ولابدَّ في الجملةِ الواقعـةِ خبراً مـن ذكـرٍ يرجعُ إلى المبتدأِ** »[3] إنما وجبَ ذلكَ لما مَرَّ: أنَّ الجملةَ مستقلةٌ بنفسها، فلابُدَّ فيها من شيءٍ يدلُّ على أنها ربطتْ بشيءٍ يفتقرُ إليهِ عندَ وقوعها خـبراً ، وذلـكَ هـو الضميرُ الراجعُ منها إليه ، حتى إذا كانَ معلوماً للمخاطَبِ : استغنى عنه ذكـراً ، في مثلِ قولهم : « البرُّ الكُرُّ بستين »[4] ، قوله : البُرُّ : مبتدأ ، والكُرُّ : مبتدأ ثانٍ ، و" بستين " خبرٌ للثاني ، ثم إنَّ هذهِ الجملةَ الاسميةَ : وقعتْ خـبراً للمبتـدأِ الأولِ ، والضميرُ محذوفٌ ، تقديرهُ[5] : الكُرُّ منـه بسـتينَ ، فـالكرُّ سـتونَ قفـيزاً ، والقفـيزُ

---

(١) في ب : « والخبر » ساقط .

(٢) في الأصل : « الذي » ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٢٤ .

(٤) والكر : مكيال أهل العراق وجمعه أكرار قال الأزهري : " الكـر " ستون قفـيزاً والقفـيز ثمانية مكاكيك ، والمكوكة صاع وصنـف . ينظـر المغرب في ترتيب المعرب ص ٤٠٤ ؛ وتهذيب اللغة ٩ / ٤٤٣ " كرر " .

(٥) في ب : « البر الكر » .

ثمانيةُ مكاكيكَ ، والمكوكُ صاعٌ ونصفٌ ، ثم حُذِفَ الضميرُ الراجعُ إلى المبتدأِ ، وهذا إنما يكون في موضعٍ هو معلومٌ للمخاطبِ ، كما ههنا ؛ لأنَّ المخاطبَ يعلمُ من هذا : أن غرضهُ بيانُ التسعيرِ ، فيعلمُ من ذلكَ ضرورة أن هذا التسعيرَ في المذكورِ لا في غيرِ المذكورِ ، فكانتْ الحالُ الناطقةُ قائمةً مَقامَ الضميرِ ، وأَحْسِنْ بقول القائِل[1] :

**وَقَـدْ تنطِقُ الأشياءُ وهي صَوَامت وَمَا كُلُّ نُطْقِ المخبريْنَ كَلَامُ[2]**

فإنْ قيلَ : فعلى هذا لو قيلَ : « زيدٌ عمرو منطلقٌ » ينبغي أن يجوز على تقدير[3] : « عمرو منطلقٌ إليه أو منه » كما في : « **قولهم : البرُّ الكُرُّ بستين** »[4] .

قلنا : لا يجوزُ ذلكَ ؛ لعدمِ تعينِ الضميرِ على واحدٍ ، فإنَّه يحتملُ أنْ يراد منطلقٌ إليه ، أوْ منْ عنده ، أوْ بإذنهِ ، أو غيرِ ذلكَ ، فنشأَ عدمُ الجوازِ من كثرةِ تقديرِ طُرُقِ الجوازِ ؛ لما فيه من التزاحمِ ، فكانَ بمنزلةِ مسألةٍ ذكرها في الصرفِ ، وهي « ما إذا اشترى عبداً بألفٍ ، ثمَّ باعهُ قبلَ نقدِ الثمنِ من البائعِ ، مع عبدٍ آخرَ بألفٍ وخمسمائةٍ » ، لا يجوزُ البيعُ في المشتري بألفٍ ؛ لعدمِ تعيُّنِ طريقِ الجوازِ ؛ لكثرةِ طرقهِ ، على ما ذكرنا في النهايةِ .

فكذا هنا[5] ، وأما ههنا[6] / فالضميرُ الراجعُ إلى المبتدأِ متعينٌ ، وهو منهُ ، [ ٥٥ / ب ] فصارَ بمنزلةِ من باعَ درهمينِ ( وديناراً بدرهم )[7] وديناريْن ، جازَ البيعُ ؛ لتعينِ طريقِ الجوازِ ، وهو : أنْ تجعلَ كلَّ جنسٍ بخلافهِ ، وهكذا القولُ في قولهم :

---

(١) في النسختين : « شعر » ولا داعي لإثباتها في النص نظراً لثقلها عليه .

(٢) لم أهتد إلى تخريجه فيما لدي من مصادر .

(٣) في ب : « على تقدير » ساقط .

(٤) المفصل ص ٢٤ ، وهو قول نحوي . انظره في : مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢١٩ ؛ والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٩٣ ؛ والتخمير ١ / ٢٦٢ .

(٥) في الأصل : « ههنا » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « ههنا » ساقط .

(٧) في ب ساقط .

(( السَّمنُ منوانِ بدرهمٍ ))(١) ، تقديره(٢) : " منه " ، إلا أنَّ هنا معنىً آخرَ ، وهو : أنَّ " منوانِ " مبتدأٌ نكرةٌ موصوفةٌ بالجارِ والمجرورِ المحذوفِ ، وهو " منه " ، و" بدرهمٍ " خبرهُ ، والتقديرُ(٣) : منوانِ يكونانِ منه بدرهمٍ ، أو يشتريانِ منهُ بدرهم ، فإنْ قلتَ على هذا التقديرِ : يجبُ أنْ يقدم قولَهُ : بدرهمٍ ، على قولـه : " منوانِ " ؛ لأنَّ النكرةَ إذا وقعتْ مبتدأً(٤) وخبره الظرفُ : يجبُ تقديمُ الخبرِ .

قلتُ : هذا إذا لمْ تكنْ المبتدأُ النكرةُ موصوفةً ، فأمَّا إذا كانتْ موصوفةً ، فلا يجبُ : تقديمُ الخبرِ ، وإنْ كانَ ظرفاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾(٥) ، وههنا أيضاً صار " منوانِ " موصوفاً بالظرفِ المحذوفِ ، وهو منه ، فلا يجبُ تقديمُ الخبرِ ، وقوله : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾(٦) الآية فاللامُ في و" لَمَنْ " للابتداءِ ، و" مَنْ " موصولٌ ، (( وصبرَ ، وغفرَ )) صلته ، والموصولُ مع صلته بمنزلةِ المفردِ ، فيكونُ بمنزلةِ زيدٌ في (( زيدٌ منطلقٌ )) ، ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ(٧) ﴾(٨) .

جملة " وقعت " خبراً ، وهي عاريةٌ عن ذكر العائدِ(٩) إلى المبتدأِ ، كما ترى ، وتقديرهُ(١٠) – والله أعلم – : إنَّ ذلكَ منهُ لمنْ عزمِ الأمورِ ، (( **كقولك**

---

(١) ينظر القول في الأصول ١ / ٦٩ ، ٢ / ٣٠٢ ؛ والتخمير ١ / ٢٦٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٦٦ ، ٤٥٨ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢ ؛ وابن يعيش ١ / ٩١ ؛ والمغني ٢ / ٦٧٣ ؛ والهمع ١ / ٩٧ ، ٢٤٦ .

(٢) في ب : (( التقدير )) .

(٣) في الأصل : (( التقدير )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( مبتدأ )) ساقط .

(٥) من الآية ( ٢ ) من سورة الأحزاب .

(٦) من الآية ( ٤٣ ) من سورة الشورى .

(٧) المفصل ص ٢٤ .

(٨) من الآية ( ١٨٦ ) من سورة آل عمران .

(٩) في الأصل : (( العائدة )) وهو خطأ والمثبت من ب .

(١٠) ينظر هذا التقدير في : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٧٠ ؛ والكشاف ٤ / ٢٣٠ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٣٤٥ .

**تميمي**[١] **أنا** ))[٢] فقوله : " أنا " مبتدأ ؛ لأنه محكومٌ عليه ، و" تميميٌّ " خبرُه ؛ لأنَّه محكومٌ به ؛ لأنه حكِمَ على " أنا " بأنه[٣] منسوبٌ إلى بني تميمٍ ، والتقديمُ لإفادةِ التخصيصِ ، وهي لازمةٌ للتقديم ، ولذلكَ قال أئمةُ المعاني[٤] ، في قوله تعالى : ﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ** ﴾[٥] : قدَّمَ الظرفَ وهو " فيها " على المنفيِّ ؛ تعريضاً بخمورِ الدنيا ، وأنَّ المعنى هي على الخصوصِ[٦] : لا تغتالُ العقولَ اغتيالَ خمورِ الدنيا ، وقالوا في قوله تعالى : ﴿ **الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾[٧] ، يمتنعُ[٨] تقديمُ الظرفِ على المنفي ؛ لأنه إذا قُدِّمَ أفادَ تخصيصَ نفي الريبِ بالقرآنِ ، فكأنَّ فيهِ إشارةً إلى: أنَّ في سائرِ كتبِ اللهِ ريباً - نعوذ باللهِ من ذلك - (( **فقولك : تميميٌّ** ))[٩] لتخصيصكَ عند المخاطبِ ، فإنَّكَ من بني تميمٍ ، لا من غيرهم ، تقولُ هذا : لمنْ رددكَ بين بني تميم وغيرهم ، أوْ لمنْ نفاكَ عن بني تميمٍ ، وألحقكَ بغيرهم ، وكذا القولُ في (( **مشنوءٌ مَنْ**[١٠] **يشنؤُكَ** ))[١١] ، والمعنى الذي يبغضكَ مُبغَضٌ لا غيره ، ومِنْ أمثلةِ تقديمِ الخبرِ : قولُ الحماسي[١٢] :

**وَسِيَّانِ عِنْدِي أَنْ أَمُوتَ وأَنْ أُرَى كَبَعْضِ رِجَالٍ يُوطِنُون المخازِيا**[١٣]

---

(١) ينظر هذا القول في : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٢٧ ؛ والإنصاف ١ / ٦٦ ؛ والتبيين ص ٢٤٦ ؛ والهمع ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) المفصل ص ٢٤ .

(٣) في الأصل : (( فإنه )) والمثبت من ب .

(٤) ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢١٩ ؛ والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٩٣ .

(٥) من الآية ( ٤٧ ) من سورة الصافات .

(٦) في الأصل : (( المخصوص )) والمثبت من ب .

(٧) من الآية ( ١ ) من سورة البقرة .

(٨) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٩٣ .

(٩) المفصل ص ٢٤ .

(١٠) وينظر هذا القول في : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٢٧ ؛ والإنصاف ١/ ٦٦ ؛ والتبيين ص ٢٤٦ ؛ والهمع ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

(١١) المفصل ص ٢٤ .

(١٢) في ب : (( الحماسة شعر )) .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي بن حمام بن جابر العيش من شعراء الحماسة وهو في الحماسة لأبي تمام ١ / ٢٣٥ .

أي : الموتُ والذلةُ عندي سيَّانِ ، أي : " سواءٌ " ، وقيل : إنَّما جـازَ تقديـمُ الخبرِ على المبتدأِ ؛ لأنَّ المتكلمَ إذا قالَ زيدٌ ، تعلَّقَ بنفسِ السَّامِعِ احتمالاتٌ شتى ، من أنَّه قائمٌ ، أو قاعدٌ إلى ما يطولُ ذكرهُ ، فإذا قدَّم الخبرَ : بأنه قائمٌ ، ارتفعَ هذا الإشكالُ من الابتداءِ ، وعلى هذا المنوالِ قولهُ تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ[1] ﴾[2] ، فقولـه : (( أأنذرتهـم أمْ لمْ تنذرهُـم )) في موضـعِ الابتـداءِ ، و" سواءٌ " خبرٌ مقدمٌ ، والفعلُ أبداً خبرٌ لا مخبرٌ عنهُ ؛ لكن هذا من جنسِ الكـلامِ المهجورِ فيه جانبُ اللفظِ إلى جانبِ المعنى ، والعربُ قدْ يميلونَ في مواضعَ من كلامهم مع المعاني ميلاً بيناً ، منه قولهم : (( لا تأكُلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبـنَ ))[3] معناهُ لا يكنْ منكَ : أكلُ السمكِ ، وشربُ اللبنِ ، وإنْ كانَ ظاهرُ اللفظِ على ما لا يصحُّ من عطفِ الاسمِ على الفعلِ ، والهمزةُ وأمْ / مجردتانِ لمعنى الاستواءِ ، [ ٥٦ / أ ] وقدْ انسلخَ عنهما معنى الاستفهامِ رأساً .

قال سيبويهِ : (( جرى هذا على حرفِ الاستفهامِ ، كما جـرى على حـرفِ النداءِ ، قولكَ : (( اللهم اغفر لنا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ ))[4] ، يعني : أنَّ هـذا جـرى على صورةِ الاستفهامِ ، ولا استفهامَ ، كما جرى ذلكَ على صورةِ النداءِ ، ولا نداءَ ، وتقديم " سواءٌ " ههنـا ؛ لكـونِ العنايـةِ بتقديمـه أكمـلُ ، والاهتمـامُ بذلـكَ أتمُّ ، وذلكَ لفرطِ عنادهم ، وغلو عتوهم في الكفرِ ، بحيثُ لا يترجحُ واحدٌ من الإنذارِ وعدمه على الآخرِ ، فأمَّا إذا أُخِّرَ ففيه تَوهُمُ أنْ يترجَّحَ الإنذارُ تقديراً بوجهٍ ، وما ذكرهُ من : أنَّ " سواءٌ " خبرٌ مقدمٌ ، قولُ الأكثرِ ، وذهبَ كثيرٌ[5] من الناسِ إلى :

---

(١) المفصل ص ٢٤ .

(٢) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .

(٣) ينظر هـذا القـول في : الأصـول لابـن السـراج ٢ / ١٥٤ ؛ وآمـالي ابـن الشـجري ١ / ٢٩ ، ٢ / ١٤٨ ، ٢ / ٣٧٦ ؛ والفصول الخمسون ص ٢٠٦ ؛ والتخمير ٣ / ٢٣٤ .

(٤) ينظر الكتـاب ٣ / ١٧٠ ؛ والمقتضـب ٣ / ٢٩٨ ؛ والأصـول ١ / ٣٦٧ ، ٣٧٠ ؛ والمسـاعد ٢ / ٥٦٥ .

(٥) ينظر في تحرير هذه المسألة : المقتضـب ٤ / ١٢٧ ؛ والأصـول ١ / ٦٤ ؛ والانصـاف ١ / ٦٥ مسألة رقم ( ٩ ) ؛ وابن يعيش ١ / ٩٩ .

أنَّ " سواءٌ " خبرٌ ؛ لأنَّ المذكورة في قولـهِ تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ، وقوله[1] ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ فاعلٌ لـ" سواء " ، والآيةُ على هذا القولِ : ليسَ من هذا البابِ ، والصحيحُ : قولُ الأكثرين ؛ لأنَّ " سواءٌ " ليسَ بصفةٍ في أصلِ وضعهِ ، فاجراؤهُ على بابِ الاسميةِ ، تجعله خبرَ المبتدأِ ، أولى من إجرائِه على بابِ الوصفيةِ ، فلو كانَ في الأصلِ : صفةً لـ" كان " تقدير " أأنذرتهُم " فعلاً أحسن ، فقولكَ : « مررتُ برجلٍ ظريفٍ غلامُه » بجرِّ " ظريفٍ " أحسنُ من رفعهِ ، وقولكَ : « مررتُ برجلٍ سواءٌ هو وأبوه » ، برفعِ " سواءٌ " أحسنُ من جرِّهِ ، فكذا فيما نحنُ فيه : جعلهُ خبرَ مبتدأٍ ، أولى من جعله رافعاً لما بعده .

وذهبَ أبو عليٍّ: إلى أنَّ " سواءٌ "[2] مبتدأٌ؛ قالَ : لأنَّ الجملةَ لا تقعُ مبتدأً .

قلنا : هو مردودٌ ؛ لأنَّ المعنى « سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدَمُهُ » .

عُلِمَ بهذا : أنَّه ليس بجملةٍ ، من حيثُ المعنى ؛ ولأنَّ الجملةَ إذا وقعتْ خبراً : يلزمُ عودُ الضميرِ منها إلى المبتدأ ، ولا ضميرَ يعودُ إلى سواءٍ ، فيبطلُ ما قالَ .

« **وقدْ التزمَ تقديمُه** » .

( قيل : إنَّما التزمَ تقديمه )[3] ؛ ليكونَ تنبيهاً : على أنَّه خبرٌ لا نعتٌ ؛ لأنَّ الظرفَ بتأخرهِ عن المنكرَّ : يكونُ بالحملِ على الوصفِ أولَى منه بالحملِ على الخبرِ ؛ لاستدعاءِ المنكرَّ في مقامِ الابتداءِ ؛ ليتقَّوى بذلك على الابتدائيةِ ؛ ولصلاحيةِ الظرفِ : أنْ يكونَ من صفاته ؛ ولذا لا يجبُ تقديمُ الظرفِ على المنكرِ إذا كانَ موصوفاً .

---

(١) في الأصل : « قوله » ساقط والمثبت من ب .

(٢) ينظر الإيضاح العضدي ص ٨٠ .

(٣) في ب ساقط .

قالَ اللهُ تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾(١) ، فعُلِمَ : أنَّ الظرفَ إذا تأخَّرَ عن المنكرِ : يكونُ بالحملِ على الوصفِ أولى ، فلَّما قُدِّمَ تعينتْ الخبريـةُ ؛ لأنَّ الصفـةَ لا تتقدمُ على الموصوفِ ، فإنْ قيلَ : كما التزمَ تقديمَ الخبرِ فيما وقع(٢) فيه المبتـدأُ نكرةً ، والخبرُ ظرفاً ، فكذلكَ التزمَ تقديمه فيما إذا لم يكنِ الخبرُ ظرفـاً ؛ إذا كـانَ المبتدأُ نكرةً ؛ لئلاَّ يلزمَ الالتباسُ بالصفةِ ، فمـا الفـائدةُ في التخصيـص ؟ قلنـا : لا نُسَلِّمُ ، بل لا يلتزمُ تقديم الخبرِ هناكَ ، وذلكَ ؛ لأنَّ الخبرَ إذا كـانَ غـيرَ ظـرفٍ ، فلا يخلو من : أنْ يكونَ الخبرُ اسماً ، أو فعلاً ، فإنْ كـانَ اسمـاً ، كمـا في قولـكَ : « رجلٌ ظريفٌ » فأردتَ : أنْ تجعلَ " رجلٌ " مبتدأ ، و" ظريـفٌ " خـبرَهُ ، بأنَّـه لا يلتزمُ تقديمُ الخبرِ هُنا ؛ وذلكَ لأنَّ المعنى بالتزامِ تقديمِهِ ، والمبتدأُ والخبرُ بحالهما ، ولو قدمتَ " ظريفٌ " هنا عاد مبتـدأ حينئـذٍ ، بخلافِ الظريـفِ ، فإنـهُ لا يصـيرُ مبتدأً بالتقديمِ ، و" رجلُ " / مرفوعٌ بأنَّه عطفُ بيانٍ لـ" ظريـفٍ " ، ولابُـدَّ مـن [ ٥٦ / ب ] تقديرِ خبَرٍ آخرَ للمبتدأِ ؛ ليتمَّ الكـلامُ ، وكذلـكَ لـو قلـتَ : « رجـلٌ جـاءني » فقدمتَ الخبرَ ، فقلتَ : « جاءني رجلٌ » : عادَ فاعلاً ، وصارتْ الجملةُ فعليـةً ، فعُلِمَ بهذا : أنَّ المبتدأَ والخبرَ في غـيرِ الظـرفِ لم يبقيـا علـى حالهمـا ، فـلا يكـونُ التقديمُ فيه تقديماً للخبرِ ، إلى هذا أشارَ في التخمير(٣) ؛ « **وأمَّا سلامٌ عليكَ** »(٤)، هذا كلامٌ بسيطٌ ، نُبِّئَ عنه بهذهِ الكلمةِ الوجيزةِ ، وحاصلـه هـو : أنَّ الأصـلَ في الأدعيةِ يجب : أنْ تكونَ فعـلاً(٥) ، نحـوُ : سـقاهُ اللهُ ورعـاهُ ، وإن لَمْ يكُـنْ فعـلاً فمصدرٌ منصوبٌ ، نحوُ : سقياً لـه ورعيـاً ؛ لتبقـى دلالتُـه علـى الفعـلِ ، واختـير الاسمُ مع ذلك ؛ ليكونَ ذلك أدلَّ على الـداومِ والثبـاتِ ؛ لأنَّ الاسـمَ أدلُّ علـى

---

(١) من الآية ( ٢ ) من سورة الأنعام .

(٢) في الأصل : « وقع فيه ظرفاً » والمثبت من ب .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٣٦٥ .

(٤) المفصل ص ٢٥ .

(٥) في ب : « فاعلاً » .

الدوامِ من الفعلِ ، إذْ هو يدلُّ على الحدوثِ والتجددِ ، ثم لَمَّا قُصِدَ فيه زيادَةُ الدوامِ والثباتِ اُختِيرَ ارتفاعه بالابتداءِ ، وأبقى نكرةً مع ذلك عملاً ، بجانب الدُّعاءِ ، ومرفوعاً عملاً بجانبِ الابتداءِ توفيراً على الشَّبهينِ حظهما ، فإنَّ أصلَ هذا الكلامِ : (( أُسَلِّمُ سلاماً (( عليك )) ، ثم سلاماً عليكَ ))[1] ثم سلامٌ عليك ، والدليلُ على ما ذكرنا : قوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾[2] ، أيْ : نُسلِّمُ عليكم سلاماً ، وإبراهيم – عليه السلام – ، قالَ : سلامٌ بالرفعِ ، لتكونَ زيادة دلالةٍ على ثبوتِ معناه ودوامِه ، وقصدَ بذلكَ : أن يُحيِّيهُمْ بأحْسَنَ مما حيَّوهُ به ، أخذاً بأمرِ اللهِ تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ .

(( وويلٌ لكَ )) : دعاءٌ عليه بالهلاكِ والثبورِ ، على وجهِ المبالغةِ ، والأصلُ : (( أَدْعُو ويْلاً )) ، ويستعملُ هو استعمالَ المصدرِ ؛ وإن لم يشتقَّ منهُ الفعلُ ، ثم تركَ قوله " ادعو " ، فاقتصر على المصدرِ ، وقيل [ ولم يَجِئْ ][3] في كلامِهِمْ ما فاؤهُ واوٌ وعينهُ ياءٌ إلاَّ هو وأخواته المعدودةُ ، كالوين[4] : وهو العنبُ الأسودُ وما أشبهها كقولك[5] : (( ويحٌ له وويبٌ )) ، وفي قولهم : (( أينَ زيدٌ )) ؟ معطوفٌ على قولهِ فيما وقعَ فيه المبتدأ نكرةً ، فالتقديرُ فيه : (( زيدٌ أينَ )) ، وكذلكَ في غيره ، فكانَ زيدٌ وعمرو ، مرتفعةٌ بالابتداءِ ، " وأينَ ، وكيفَ ، ومتى " أخبارٌ لها ، وإنما التزمَ تقديمُ هذه الأخبارِ ؛ لما فيها من معنى الاستفهامِ ، وله صدرُ الكلامِ ، وإنَّما كانَ له صدرُ الكلامِ ؛ لأنَّ[6] المستفهمَ محتاجٌ إلى تبيين مقصودِهِ ، فتقدمه ؛ ليتفرغَ فهم السَّامعِ لإزالةِ ما عراه ، ثم إنَّما كانتْ أخباراً ؛

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) من الآية ( ٥٢ ) من سورة الحجر .

(٣) في الأصل : (( وليس في كلامهم )) .

(٤) الوين : العنب الأسود ، الواحدة وينةٌ . ينظر الصحاح ٦ / ٢٢١٦ " وين " .

(٥) في الأصل : (( قولك )) .

(٦) في الأصل : (( أنْ )) والمثبت من ب .

لأنَّ الاستفهامَ يكونُ(١) عن الأحداثِ ، لا عن الذواتِ(٢) ، والأفعالُ : هي الأحداثُ ، فكانَ صالحاً للإخبارِ ، فكانَ قولُه : أينَ زيدٌ ؟ أيْ : في أيِّ مكانٍ استقرَّ زيدٌ ، ومتى القتالُ ؟ جملةٌ ظرفيةٌ أيضاً ، وتقديرُهُ : في أيِّ وقتٍ يكونُ القتالُ ، وإنما جمعَ بين هذهِ الألفاظِ ؛ لأنَّ أينَ استفهامٌ عن الأمكنةِ ، وكيفَ عن الأحوالِ ، ومتى عن الأزمنةِ ، فالسؤالُ منحصرٌ على هذه الأشياءِ ، ثم اعلم : أنَّ المصنفَ لم يذكرْ ههنا نحوَ قولهم هو [ حقٌ أنَّ زيداً ذاهبٌ ] في هذا المقامِ ، فكانَ من حقهِ أنْ يُذْكرَ ؛ لأنه من صورِ وجوب تقديمِ الخبرِ على المبتدأ ، على ما يجيءُ في موضعهِ -إن شاء الله تعالى- ويجوزُ حذفُ أحدهما. أمَّا جوازُ حذفِ المبتدأِ، ففيما إذا كانَ السامعُ عارفاً منكَ القصدَ إليهِ ، عند ذكرِ الخبرِ ، فكانَ التركُ راجحاً ، إما للاحترازِ(٣) عن العبثِ ، بناءً على الظاهرِ / كما في أمثلته الثلاثةِ . [٥٧ / أ]

فقول : المستهلُّ : [ الهلالُ ، والله ](٤) ينادي بأنَّ المرادَ : هذا الهلالُ واللهِ ، فلا حاجةَ إلى ذكرِ هذا ، فيكونُ ذكره عبثاً لكونه معلوماً من غيرِ ذكرٍ ، وكذا في المثالينِ الآخَرينِ .

وإما لضيقِ المقامِ ، كقولِ المرقِّش(٥) :

................................ إذْ قَالَ الخميسُ : نَعَمْ(٦)

---

(١) في الأصل : « لا يكو » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « الذات » .

(٣) في الأصل : « للاحتبار » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٢٥ .

(٥) المرقشان شاعران من بني بكر بن وائل ، وهما المرقش الأكبر ، صاحب هذا البيت والمرقش الأصغر ، وهو ابن أخي الأكبر ، وصاحب هذا البيت هو : عوف بن سعد بن مالك بن صبيعة شاعر جاهلي من بني بكر بن وائل مولده في اليمن وأكثر إقامته في البحرين .
أخباره في : الشعر والشعراء ١ / ٥٤ ؛ معجم الشعراء ص ١٨٤ ؛ والخزانة ٣ / ٥١٥ ؛ والأعلام ٥ / ٩٥ .

(٦) هذا جزء من بيت للمرقش الأكبر ، ونصه :

**لا يبعد الله التلبت والـ غارات إذْ قَالَ الخميس نعم**

ينظر البيت في : إصلاح المنطق ص ٦٠ ؛ والتخمير ١ / ٢٦٧ ؛ وابن يعيش ١ / ٩٤ ، ٩ / ٧٠ ؛ والمغني ص ٣٠١ ؛ وشرح المغني ٢ / ٨٨٩ ؛ واللسان ١٥ / ٣١٦ " عمم " .

أيْ : هذه نعمٌ فأغيروا عليها ، وقيْل : إذا قيل النَّعَمُ فالمراد الإبلُ دون غيرها ، وإذا قيلَ : الأنعامُ فالمرادُ : الإبلُ ، والبقرَ ، والغنمُ .

والمرقِّش - بتشديدِ القافِ وكسرِهَا - والخميسُ : اسمٌ للجيشِ الذي له مقدمةٌ ، وقلبٌ ، وميمنةٌ ، وميسرةٌ ، وساقٌ ، فهي خمسةُ أركانٍ ؛ فلذلكَ سميّ به ، وقبلهُ :

**يأْتي الشَّبَابُ الأَقْوَرِينَ وَلاَ تَغْبِطْ أَخَاكَ أَنْ يُقَالَ حَكَمْ**[1]
**لا يُبْعِدِ اللهُ التلبُّبَ والـ غاراتِ إذْ**[2] **قال الخميسُ نَعَمْ**

أيْ : هذا حكمٌ ، وغرضُ هذا الشاعرِ أنَّ الشبابَ خيرٌ منَ الشيبِ ، وإنْ كانَ الأقورانِ معه[3] ، أيْ : الدَّواهي ، ومع الشيبِ أنْ يكونَ حكماً قاضياً .

" التلببُ " : هو التحزُّمُ ، والتشمُّرُ ، وإمَّا لأنَّ الخبرَ لا يصلحُ إلاَّ لَهُ[4] حقيقةً ، كقولكَ : خالقٌ لما يشاءُ ، وفاعلٌ لما يريدُ ، أيْ : اللهُ ، أوْ لغرضٍ آخر سوى ما ذكرنا .

وأمَّا حذفُ الخبرِ ، ففيما إذا كانَ ذكرُ المبتدأِ بحالٍ يعرفُ منهُ الخبرُ والتركُ راجحٌ ، إمَّا لقصدِ الاحترازِ عن صورة العبثِ ، كقولكَ : خرجتُ فإذا السَّبعُ حاضرٌ ؛ لأنَّ إذا للمفاجأة ، وهي : تدلُ على الوجودِ ، فإذا أردتَ ذلكَ الموجودَ المطلقَ : جازَ حذفُ الخبرِ ، فإن لم تُرِد الوجودَ المطلقَ ؛ ولكن أردتَ قياماً أوْ قعوداً ، أوْ ما أشبه ذلكَ ، فلا بُدَّ من ذكرِه ؛ لعدمِ دليلٍ يدلُّ على حذفِ هذا الخبرِ .

وقيلَ في تمثيله : فإذا السَّبُع نظر ؛ لأنَّ الخبرَ " إذا " ؛ لأنَّ " إذا " هنا هي الكلمةُ[5] المكانيةُ ، ألا ترى أنَّ معناهُ : فبالحضرةِ السبعُ ، فالسبُعُ مبتدأٌ ،

---

(١) ينظر البيت في المفضليات ٢٤١ ، وهذا البيت بعد الشاهد المذكور وانظره أيضاً في شرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢ / ١٠٦٨ ، وقد فصل بينهما ببيت .
(٢) في الأصل : « إذا » والمثبت من ب والديوان .
(٣) في ب : « معه » ساقط .
(٤) في الأصل : « له » والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : « الكلمة » ساقط والمثبت من ب .

وبالحضرة خبرٌ مقدَّمٌ ، فهو بمنزلةِ قولكَ : « بالبلدِ الأميرُ » ، وليس فيه حذفُ الخبرِ .

" الوعساءُ "[١] : الأرضُ اللينةُ ، ذاتُ الرملِ ، و" جُلاجلٌ "[٢] : اسمُ موضعٍ – يروى بالخاءِ والجيم – وقد رُوي : بالخاءِ ، بخط التبريزي[٣] .

" النقا " : الكثيبُ من الرملِ ، وفي تثنية نقوانِ ، ونقيانِ[٤] .

وقوله : " آأنتِ " ، أيْ :أأنتِ ظبيةٌ . وإمَّا لطلبِ تكثيرِ الفائدةِ بالمذكورِ ، مِنْ حملِهِ عليه تارةً ، وحملِهِ على غيرِه أخرىٰ ، كقوله تعالى[٥] : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[٦] .

فإنْ قيلَ : حذفُ المبتدأِ أولى في هذهِ الآيةِ ، أم حذفُ الخبرِ ؟ قلنا : حذفُ المبتدأِ أولى ، من أوجهٍ[٧] : منها : أنَّ حذفَ المبتدأِ في كلامِهِم أكثرُ ، فاختيارُ الأكثرِ أولى ، ومنها : أنَّ الكلامَ سبقَ للتمدحِ بحصولِ الصبرِ لهُ ، فحذفُ المبتدأ

---

(١) هذه كلمة من بيت شعر ، ونص البيت :

فَيَا ظبيةَ الوَعْسَاءِ بينَ جُلاجِلٍ وبَيْنَ النَّقَا آأنْتِ أمْ أمُّ سَالِمِ

وينظر المفصل ص ٢٥ .

(٢) جُلاجلُ : أرض باليمامة . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٣٨٨ ؛ وفي معجم البلدان جبل من جبال الدهناء ٢ / ١٤٩ ؛ ومراصد الاطلاع ١ / ٣٣٩ .

(٣) التبريزي : هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي من أئمة اللغة والنحو والأدب له مصنفات منها : شرح اللمع ، وشرح المفصليات ، وشرح الحماسة توفي سنة ٥٠٢ هـ .

أخباره في : معجم الأدباء ٢٠ / ٢٥ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٧٠ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٨ ؛ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٨٣ ؛ وهدية العارفين ٢ / ٥١٩ ؛ وكشف الظنون ص ١٠ ، ١٢٣ ، ٤٤٦ ، ٦٩٢ ، ٧٧٠ ، ٨١٢ ، ٩٩٢ ، ١٣٢٧ ، ١٣٣٠ ، ١٣٧٧ ، ١٧٤٠ .

(٤) ينظر في " نقاء " و" نقيان " المقصور والممدود للفراء ص ٢١ .

(٥) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(٦) من الآية ( ١٨ ) من سورة يوسف .

(٧) في ب : « وجه » .

يحصلُ هذا المعنى ، بخلافِ حذفِ[١] الخبرِ ، إذْ ليس فيه إخبارٌ الصبرِ به ، بدليلِ صحةِ قولِ القائلِ : الصبرُ الجميلُ أجملُ ، ولم يرزقْ منه شيئاً ، ومنها : أنَّ قيامَ الصبرِ به قرينةٌ حاليةٌ يدلُّ على المبتدأ ، فيحسنُ حذفه ؛ بخلاف حذفِ الخبر ؛ لعدمِ قرينةٍ لفظيةٍ ، ولا حاليةٍ : يدل على خصوصيةِ الخبرِ المحذوفِ ، وقدْ أوردَ المصنِّفُ[٢] نظيرَ حذفِ كل واحدٍ من المبتدأِ والخبر ، في الكتابِ ، ولم يوردْ : نظيرَ حذفهما معاً[٣] ، وقالَ فخرُ المشايخ[٤] ، صاحبُ المحصلِ : يجوزُ ذلكَ أيضاً ؛ إذا دلَّ الكلامُ عليهِ ، نحو قولهِ تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾[٥] ، تقديره : فعدتهن ثلاثةُ أشهرٍ ، وإما / لاتباع الاستعمالِ ، كما في أمثلته الباقية ، في قوله : « **وقد التزمَ حذفُ الخبر ، في قولهم : لولا زيدٌ لكان كذا** »[٦] قيل : إنّما التزمَ حذفُ الخبر ههنا ؛ [٥٧ / ب] لأنَّ جوابَ " لولا "[٧] أمرٌ لازمٌ ، فلزومُ الجوابِ بالذكرِ هنا صارَ عوضاً عن الخبرِ ، فلم يجمعْ بين العوضِ والمعوضِ عنه ، وهو معنى قولـه : « **لسد الجوابِ مَسَدَّهُ** »[٨] ، وقيل : معنى سدَّ جوابُ " لولا " مَسَدَّ خبرِ المبتدأِ ، كونه دالاً عليه ، وأنه كذلكَ ؛ لأنَّ امتناعَ الثاني لَمَّا جُعِلَ معلولاً للأوَّلِ ، وهو موجودٌ ، حُكِمَ على الأولِ بالوجودِ ؛ لامتناعِ وجودِ المعلولِ بدونِ علته ، فثبتَ : أنَّ التقديرَ " لولا " زيدٌ موجودٌ ؛ لكانَ كذا ، فلما كانَ الجوابُ ساداً مسده ، وقد

---

(١) في الأصل : « حذف » ساقط والمثبت من ب .

(٢) أي : الزمخشري .

(٣) في ب : « معاً » ساقط .

(٤) سبقت ترجمته

(٥) من الآية ( ٤ ) من سورة الطلاق .

(٦) المفصل ص ٢٥ .

(٧) ينظر عن " لولا " في : المقتضب ٣ / ٧٣ ؛ وآمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٢٠ ، ٨ / ١٤٥ ؛ والجنى الداني ص ٥٩٧ ؛ والمغني ص ٣٠٢ ؛ والهمع ٢ / ٣٤ ، ٦٦ .

(٨) المفصل ص ٢٥ .

طالَ الكلامُ بالجوابِ في نحو : لا زيدٌ موجودٌ ، لكان كذا ، لـزم حذفُه والضميرُ في : لسدِّ غيره يعودُ إلى الخبرِ .

قوله : (( **أقائمُ الزيدان** ))(١) هذا كلامٌ قد اصطكـتْ فيـه الرُّكـبُ ، وتوالـتْ عليه من الاعتراضاتِ النُّكبُ(٢) .

اعلم أنَّ " قائم " اسـمُ فـاعلٍ ، واسـمُ الفـاعل يعمـلُ إذا اعتمـد علـى همـزةِ الاستفهامِ ، فعملَ الرفـعَ علـى الفاعليـةِ في الزيـدانِ فقولـك : (( أقـائمٌ الزيـدان )) بمنزلةِ أيقومُ الزيدان ؛ ولكـنَّ ارتفـاعَ " قـائمٌ " بـالابتداءِ ؛ لأنـه وإنْ يـنزلَ منزلـةَ الفعلِ ، فإنه يمتنعُ أنْ يحرمَ من إعرابِ الاسم ، كما لم يحرم من التنوين الـذي هـو من خصائصِ الاسمِ ، فكما : أنَّ زيداً في (( أزيدٌ قائمٌ )) مبتدأ ، كذلكَ قائمٌ في (( أقائمٌ الزيـدانِ )) مبتـدأٌ ؛ لتعريهمـا مـن العوامـلِ اللفظيـةِ ، و" الزيدان " خبرٌ عنه ، من حيثُ : اللفظُ ، لا من حيـثُ المعنـى ؛ لأنَّ " قـائمٌ " بمنزلةِ الفعلِ ، فلا يمكنُ أن يخبرَ عنه بشيءٍ ، إذْ الخبرُ لا يكـونُ مخـبراً عنـهُ ، وإنمـا صحَّ هذا من حيثُ إنَّ الغرضَ من الكلامِ : أنْ يكونَ حديثـاً ومحدثـاً عنـهُ ، وقـد حصلَ ، فالحاصلُ : أنَّ " قائمٌ " مبتدأٌ في اللفظِ ، و" الزيـدان " خـبرهُ ، وخـبرٌ في المعنى ، " فالزيدانِ " مخبر عنه ، وليس لكَ : أن تقولَ : " الزيدان " مبتدأ ، وقائمٌ خبرٌ مقدمٌ ؛ إذْ لوْ كانَ كذلكَ تجعلُ " قائمٌ " خبراً مؤخراً في النيةِ ، والخبرُ حينئـذٍ يكونُ وَفْقَ المبتدأِ ، في الإفرادِ ، والتثنيةِ ، وغيرهما(٣) ، حتى لو قلتَ : أقائمٌ زيدٌ ، جازَ وقوعُ " زيدٌ " مبتدأً ، و" أقـائمٌ " خـبرَه ؛ لارتفـاعِ المـانعِ ، فيـلزمُ ههنـا أنْ يُقـالَ : (( أقائمـان الزيـدانِ )) ، فلمـا لم يقـلْ : " أقائمـانِ " وجـب : أنْ يكـونَ ارتفاعُ " الزيدانِ " بالفاعليةِ ، وقد سدَّ مسدَّ الخبر ، وإنما ذكرَ الحذفَ هُنـا علـى سـبيلِ المسـامحةِ ؛ تسـهيلاً للأمـرِ علـى الطلبـة ؛ إذْ لا حاجـةَ فيـهِ إلى الخـبرِ ؛ لـو

---

(١) المفصل ص ٢٥ .
(٢) في الأصل : (( النكت )) والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : (( وعندها )) والمثبت من ب .

أنعمتَ فيهِ نظركَ ؛ لأنَّه سُمِّي قائم في « أقائمٌ الزيدانِ » مبتدأً ؛ لأنَّه اسمٌ مجردٌ ، لهُ صدرُ الكلامِ، والمبتدأُ في التحقيقِ كذلك ؛ ولكنه في التقديرِ : بمعنى يقومُ، وهو خبرٌ ، ولا حاجةَ للخبرِ إلى خبرٍ ، وقيلَ : بل حذفُ الخبرِ على ما ذكره في الكتابِ صحيحٌ واقعٌ في محزِّه ، وذلكَ أنَّ اسمَ الفاعلِ هنا ينزَّلُ منزلةَ المصدرِ ، وهو القيامُ ، وفي هذا التصحيحِ يتحققُ الحذفُ ، وتقديرُهُ على هذا « أقيام[١] الزيدانِ كائنٌ » ، فإنهُ لما ساغَ عندهم في نحوِ ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ إقامةُ الفعلِ مُقامَ الاسمِ ، على ما مرَّ ، وهما قبيلانِ مختلفانِ ، فلأنْ يسوغَ إقامةُ اسمِ الفاعلِ مقامَ المصدرِ ، وقدْ جاءَ في مواضعَ ، وهما من قبيلٍ واحدٍ أولى وأجدرُ ، وقيلَ : ليسَ تقديرُ الخبرِ في هذا الكلامِ ممتنعاً ، مع بقائهِ على اسمِ الفاعلِ ؛ بل لإمكانِه تحملٌ ، وهو : أنْ تقدِّرَ « أقائمٌ الزيدانِ » في علمِكَ ، أو في / ظنِّكَ ونحو ذلكَ ، إلاَّ أنه استطيلَ اجتماعُ الفاعلِ والخبرِ ، فحذفَ [٥٨ / أ] أحدهما ، وأقيمَ الآخرُ مُقامَهُ ؛ ولكنَّ الوجهَ هو الأولُ ، وعليه الأكثرونَ ؛ لما أنَّ الظرفَ ليس هو الخبرَ في الحقيقةِ ، وإنما الخبرُ هو الفعلُ المقدرُ[٢] ، فأيُّ شيءٍ قدَّرْتَ : كانَ فيه فسادٌ ، وكانَ المرادُ بحذفه ، وهو عدم ثبوته أصلاً ، لا أنه ثبتَ ثم حُذِفَ ، وكانَ هذا أيْ : قوله " أقائمٌ " في « أقائمٌ الزيدانِ » في التحقيقِ ، ليس من بابِ المبتدأِ على الحقيقةِ ، وإنما سمَّاه مبتدأً ؛ لأنه لما رآه اسماً مرفوعاً في صدرِ الكلامِ ، وليس لهُ رافعٌ لفظيٌّ : سمَّاه مبتدأً .

وقيلَ في تحريرِ[٣] هذا الكلامِ : هو أنَّ قوله : " أقائمٌ "[٤] لهُ جهتانِ : جهةٌ من حيثُ الظاهرُ ، وهي الاسميةُ ؛ إذْ الكلامُ[٥] في اسميته ، وجهة من حيثُ المعنى ،

---

(١) في الأصل : « أقائم » .
(٢) في الأصل : « فيه » والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٣) ينظر تحرير هذه المسألة في : ابن يعيش ١ / ٩٦ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٢٧٧ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ؛ والتصريح ١ / ٧٩ ، ٨٠ .
(٤) في ب : « أقائم » ساقط .
(٥) في ب : « لا كلام » .

وهي الفعليةُ ؛ لأنه واقعٌ موقِعَ المضارعِ ، فيجبُ النظرُ إلى كلتي الجهتين ؛ توفيراً عليهما حظهما(١) ، ومن حيثُ إنه منظورٌ فيه الاسميةُ ، من حيثُ اللفظُ ، وحقيقةُ الابتداءِ فيه موجودةٌ ، وهي اسمٌ مرفوعٌ ، متعرٍّ عن العواملِ اللفظيةِ ، مع(٢) وجودِ الإسنادِ ، كانَ بمنزلةِ : زيدٌ في « زيدٌ قائمٌ » ؛ لمساواته إياه في هذهِ الأوصافِ ، ومن حيثُ إنَّه منظورٌ فيه الفعليةُ ، والفعلُ لا يخبرُ عنه ، امتنع تقديمُ الخبرِ فيه ، فصار المرفوعُ به هو الفاعلُ ، كأنهُ خبرٌ من جهةِ الظاهرِ لا المعنى فكان مستغنياً عن تقدير الخبرِ ؛ لاشتمال الكلامِ على حديثٍ ومحدَّثٍ عنه . « ضربي زيداً قائماً » فـ" ضربي " مبتدأ ، و" زيداً " مفعولٌ به بمنزلةِ « ضربَ عمرٌ زيداً » ، ولا ذكرَ لخبرِ المبتدأِ فوجب : أنْ يكونَ مضمراً ، والتقديرُ : ضربي زيداً ، إذا كانَ قائماً حاصلٌ(٣) ، فـ" إذا " ظرفُ زمانٍ ، جُعِلَ خبراً عن ضربي ، كما تكونُ سائرُ الظروفِ أخباراً عن المصادرِ ، نحوُ : المسيرُ يومُ الجمعةِ ، ومتعلقُ الظرفِ ، وهو حاصلٌ في قولكَ : « ضربي زيداً » حاصلٌ إذا كانَ " قائماً " محذوفٌ ؛ لأنَّ الظرفَ إذا وقعَ صلةً لموصولٍ ، أو صفةً لموصوفٍ ، أوْ حالاً لذي الحالِ ، أو خبراً لمخبرٍ عنهُ : تعلقَ بمحذوفٍ ؛ إذا كانَ متعلقه عاماً ، وهو مطلقُ الوجودِ ، كما في قولكَ : الذي في الدارِ زيدٌ ، ومررتُ برجلٍ أمامك ، ولقيتُ زيداً عندكَ ، وعمروٌ من الكرامِ، والمقدرُ في كلٍّ " حصلَ "، أو نحوُهُ، و" كان " تامةٌ، بمعنى " حدثَ "، و" وُجِدَ " وفيها ضميرٌ لزيدٍ، و" إذا " مضافٌ إليها، كما تضافُ سائرُ ظروفِ الزمانِ إلى الجُملِ ، كما تقولُ : ومن يكونُ زيدٌ قائماً ، وقائماً حالٌ من زيدٍ ، فلا يصحُّ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأِ ، فلوْ لمْ يقدرْ ما ذكرنا من الإضمارِ ، صارَ(٤) بمنزلةِ « ضربي زيداً » وتسكتُ ، فعلمَ : أنَّ التقدير ما ذكرنا؛ لكنهم استغنوا عن ذكرِ قولكَ: « إذا كانَ » لدلالةِ " قائماً " عليه؛ لكونهِ

(١) في الأصل : « حفظهما » .
(٢) في ب : « مع أن » .
(٣) في ب : « حاصل » ساقط .
(٤) في ب : « صار » ساقط .

متعلقاً ، كما يتعلقُ " يوجدُ " إذا قلتَ : وُجِدَ زيدٌ قائماً ، فإنما[١] يوضحهُ : أنكَ لو سئلتَ عن وقتِ الضربِ قلتَ : حينَ قامَ زيدٌ[٢] ، أوْ حينَ يكونُ قائماً ، ولا تقولُ : " قائماً " وتسكتُ ، وهذا معنى قولهم : إنَّ " قائماً " سدَّ مسدَّ خبرِ المبتدأِ ، أيْ : أنه دلَّ عليه ؛ إذْ يعلمُ : أنَّ المعنى « ضربي إياهُ » وقت قيامه ، وعلى هذا التقديرِ « أكثرُ شرْبي السويقَ ملتوتاً »[٣] ، أيْ : أكثرُ شربي السويقَ حاصلٌ[٤][٥] ، إذا كانَ ملتوتاً ، أي : مخلوطاً ، وذهبَ الكوفيون[٦] : إلى أنَّ التقدير « ضربي زيداً قائماً حاصلٌ » ، فالحاصلُ على هذا من تتمةِ المبتدأِ ، وعلى المذهبِ الأولِ من تتمةِ الخبرِ ، والصحيحُ[٧] / هو الأولُ ؛ لأنَّ المعنى في المسألتينِ [ ٥٨ / ب ] « ما ضربتُ زيداً إلاَّ قائماً » ، و « ما أكثرُ شربي السويقَ إلاَّ ملتوتاً » ، وهذا المعنى لا يستقيمُ إلا على المذهبِ[٨] الأولِ ، وأمَّا المسألةُ الثالثةُ[٩] وهي : « أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً »[١٠] فبمنزلة المسألتين المتقدمتين ، في تقدير الخبر،

---

(١) في ب : « فإنما » ساقط .

(٢) في ب : « زيدا » وهو تحريف .

(٣) ينظر القول في : الأصول ٢ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤ ، ٣٠ ، ٣ / ١٧ ؛ والتصريح على التوضيح ١ / ١٨٠ .

(٤) في ب : « حاصل » ساقط .

(٥) هذا التقدير من قول البصريين وهو الصحيح . وانظره في : الكتاب ١ / ٤١٩ ؛ وشرح الكافية ١ / ٢٧٧ ؛ والارتشاف ٢ / ٣٤ ؛ والهمع ٢ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٦) وانظر إلى تقدير الكوفيين في : شرح الكافية ١ / ٢٧٨ ؛ والارتشاف ٢ / ٣٤ ؛ وحاشية الصبان ١ / ٢١٩ .

(٧) في الأصل : « وهو الصحيح » .

(٨) في الأصل : « قول » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٩) ينظر هذه المسألة في : الكتاب ١ / ٤١٩ ؛ وشرح الكافية ١ / ٢٧٧ ؛ وابن يعيش ١ / ٩٧ ؛ والتصريح ١ / ١٨٠ .

(١٠) هذا قول وانظره في : الكتاب ١ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ؛ والأصول ٢ / ٣٥٩ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ١٠٤ .

فالتقدير : « أخطبُ ما يكونُ الأمير إذا كان قائماً » غيرَ أن في هذه المسألةِ[١] اتساعاً من وجهينِ : أحدهما أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يضافُ إلى ما لا يكونُ هو منهُ ، لا تقول : زيدٌ أفضلُ الحمير[٢] ، و" أخطبُ " هنا كنايةٌ عن الأميرِ ، وما يكونُ بمعنى الزمانِ ؛ لأنَّ " ما " هذه مصدريةٌ ، وبجعل المصدرُ حيناً ، على تقديرِ حذفِ المضافِ ، كقولكَ : « جئتُكَ مقدمَ الحاجِّ »[٣] ، أيْ : زمن مقدمه ، فكذا التقديرُ هذا أخطبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ ، بمعنى : وجودِ الأميرِ ، وليستْ الأوقاتُ من جنسِ أخطبُ في الظاهرِ ؛ إلاَّ أنهم قد يجعلون الفعل للزمانِ على السعةِ ، فيقولونَ : « نهارُكَ صائمٌ ، وليلكَ قائمٌ »[٤] ، فينسبونَ الصومَ والقيامَ إلى النهارِ والليلِ ؛ لأنهما يقعانِ فيهما ، فكذا جعلتْ الأيامُ خاطبةً على سعةِ الكلام ؛ لكونه خطيباً فيها ، حتى كأنَّهُ قيل : « خطيبُ أيامِ الأميرِ » ، كما يقالُ : « أقومُ لياليكَ[٥] ليلةُ كذا » ، ثم قام ما يكونُ مقامَ أوقاتِ الأميرِ ، قيلَ : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ ، والاتساعُ الثاني هو الحذفُ الذي سبقَ في المسألتين السابقتينِ ، فإذا خبرٌ عن أخطبِ ، كما كانَ خبرٌ عن " ضربي " ، و" قائماً " حالٌ هنا ، كما كان حالاً ، ثم غيرَ أنَّ " إذا " ههنا في محلِّ الرفعِ ؛ لكونه خبراً عن أخطبِ، يَدُلُّكَ على هذا أنكَ تقول : أخطبُ أوقاتِ الأميرِ وقتُ قيامه - بالرفع - وإذاً قدْ استعملَ غيرَ منصوبٍ ، كقوله :

**وَبَعْدَ غدٍ يا لَهفَ نَفْسِيَّ من غدٍ إذَا رَاحَ أَصْحَابي وَلَسْتُ بِرَائِحِ**[٦]

---

(١) في ب : « المسألة » ساقط .

(٢) في ب : « الحيز » .

(٣) هذا قول وانظره في الهمع ٣ / ١٧٠ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ١٦٠ ؛ والأصول ٢ / ٢٥٥ ؛ وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٧٢ .

(٥) في الأصل : « ليالك » والمثبت من ب .

(٦) القائل لهذا البيت هو أبو الطمحان القيني ، أو هدبة بن الخشرم ، والبيت في الأغاني ١٣ / ٤٥٢٤ ؛ والمرزوقي ص ١٢٦٦ ؛ وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٢١ ، ٢ / ٤ ، ٢٨ ؛ والمغني ص ٩٩ ؛ وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٢٩ .

فـ" إذا " مجرورٌ ؛ لأنه بدلٌ من غدٍ ، فكأنه قال : من وقتِ رواحِ أصحابي ، والظروفُ " إذا " استعملتْ مجرورةٌ ، استعملتْ مرفوعة في الأكثرِ ، ألا ترى أنَّك لَّما قلتَ : خرجتُ في يومِ الجمعةِ ، قلت : يومُ الجمعةِ مباركٌ ، فرفعتهُ ، وقولنـا : في الأكـثرِ احـترازٌ مـن إدخـالهم " مـن " علـى[١] عنـد ، مـع امتنـاعهم مـن أنْ[٢] يرفعوه ، فإنْ قيلَ : لم سميـتَ المنصـوبَ هنـا حـالاً ، و لم[٣] تسـمه خـبراً ؟ لكـانَ قولنا[٤] لأنه لو كانَ خبراً لجازَ أنْ يقـعَ معرفـةً ، والعـربُ لم تسـتعملهُ إلاَّ نكـرةً ، على أنه حالٌ لا خبرٌ ؛ لأنَّ الحالَ لا يصحُّ وقوعُهـا في كلامهـم إلاَّ نكـرةً ، وأمَّـا قولهم : (( كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ ))[٥] ، فـ" كلُّ رجلٍ " مبتدأٌ ، " وضيعتهُ " معطـوفٌ عليه ، وخبرهما محذوفٌ ، والتقدير : (( كلُّ رجلٍ وضيعته مقرونانِ )) بأنْ حذفوا الخبر ؛ لدلالةِ الواوِ العاطفةِ عليه ، والمعنى : مع ضيعته ؛ لأنَّ معَ للقـرانِ ، والـواوُ للجمع ، وكلُّ واحدٍ مشغولٌ بحرفته ، مصاحبٌ لها[٦] ، فتدلُّ الواوُ على المقارنةِ ؛ لكونها هنا بمعنى مع ، وقيلَ : إنَّ هذا ليس من بابِ حذفِ الخبرِ ؛ لأن هذه الواوَ بمعنى " مع " ، فكما أنَّكَ لا تحتاجُ مع " مع " إلى الخـبرِ ، كذلـكَ لا تحتـاجُ إليـه هنا مع الواوِ ، وإنما لم تنتصب[٧] " الضيعةُ " ، وإنْ كانت الـواوُ بمعنـى مـع علـى هذا القولِ ؛ لأنه لابدَّ للانتصابِ من فعلٍ ، أو معناه ، وكلاهما معدومٌ ، فينعـدمُ النصبُ ، والضيعةُ هنا : الحرفةُ ؛ لأنَّ صاحبها إنْ تعهدها دامـت[٨] ، وإنْ تركهـا

---

(١) في ب : (( على )) ساقط .
(٢) في ب : (( أن )) ساقط .
(٣) في الأصل : (( لو لم )) والمثبت من ب .
(٤) في ب : (( قلنا )) .
(٥) ينظر هـذا القـول النحـوي في : الكتـاب ١ / ٢٩٩ ، ٣٩٣ ؛ والخصـائص ١ / ٢٨٣ ؛ وابـن يعيش ١/ ٩٥ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٦ ، ٤٠٦ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٥٨ ؛ والأشموني ١ / ٢١٧ ؛ والتصريح ١ / ١٨٠ ؛ والهمع ٢ / ٤٣ .
(٦) في الأصل : (( كلها )) والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : (( ضاع )) والمثبت من ب .
(٨) وعدم جواز انتصاب الضيعة بسبب تقدير الخبر مثنى ، أما لو قدر الخـبر مفـرداً فيصح النصب على المعية عطفاً على ضمير الخبر كأنه قبل : (( كل رجل موجود وضيعته )) .

ضاعتْ ، وفي الحديثِ : « وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ شراً أفشى[١] عليه ضيعته »[٢] أي : كثُر[٣] اشتغالُه ، فإنْ قيلَ : / هلْ يجوزُ حذفُ الخبرِ في « زيدٌ وعمرو ذاهبانِ » [ ٥٩ / أ ] اكتفاءً بالواوِ ؟ قلتُ : لا ؛ إذْ لا دلالةَ للواوِ على " ذاهبانِ " دون " قاعدانِ " وغيرِهِ ، بل احتمالُ كلٍّ من " ذاهبانِ " و" قاعدانِ " وغيرهما مما لا يصلحُ[٤] خبراً " قائمٌ " فكانَ هذا من قبيلِ ما ذكرنا في قولِه « البرُّ الكُرُّ بستين »[٥] من الشبهةِ ، في : أنَّ كثرةَ طرقِ الجوازِ أوجبتْ عدم الجواز ؛ لتزاحمِ تلك[٦] الطرقِ ، وعدمِ موجبِ التعيينِ لواحدٍ منهما ، بخلافِ قوله « كلُّ رجلٍ وضيعته » ، فإنَّ الاستعمالَ هناكَ في إرادةِ الخبرِ المعينِ ، وهو مقرونانِ فاشٍ ، فكانَ فشوُّهُ في ذلكَ دليلاً على ذلك الخبرِ المعينِ ، فجازَ .

« **وقد يقعُ المبتدأُ والخبرُ معرفتين** »[٧] ، هذا لا يصحُّ في[٨] الظاهرِ ؛ لأنَّ الإخبارَ للإفادةِ ، وهي في الإخبارِ عمَّا يعرفُ بما لا يعرفُ ، إلاَّ أنَّ قولَكَ : « زيدٌ أخوكَ » إنما جازَ ؛ لأنَّك تقوله لمن يعلمُ زيداً ، ويعتقدُ أنَّ لهُ أخاً ، ولكنْ لا يعلمه علمَ اليقينِ ، وهو طالبُ لعلمهِ ، فكانَ قوله : هذا في حقِّهِ مفيداً ، وعلى هذا يجري في الأخبارِ في كلِّ معرفتين ، فأمَّا إذا لم تحصلْ الفائدةُ ، كما إذا كانَ المخاطبُ يعلمُ أنَّ زيداً[٩] أخوه ، فقلتَ : « زيدٌ أخوك » كان عبثاً ؛ لأنَّ

---

(١) في ب « فشى » .

(٢) ينظر الحديث في : كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي ٣ / ٤١٨ ؛ والفائق ٢ / ٣٥٢ ؛ والنهاية ٣ / ١٠٨ ، ولم اهتد إلى هذا الحديث ، بهذا اللفظ في كتبِ السنةِ .

(٣) في ب : « كثر عليه » .

(٤) في الأصل : « يصلح » والمثبت من ب .

(٥) ينظر التحمير ١ / ٢٦٢ .

و" الكرُّ " هو مكيال أهل العراق وهو ستون قفيزاً ، والقفيز ثمانية مكاكيك ، والمكوك صاع ونصف . تهذيب اللغة ٩ / ٤٤٣ ؛ والمغرب للمطرزي ص ٤٢٥ .

(٦) في الأصل : « ذلك » والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٢٦ .

(٨) في الأصل : « قول » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٩) في الأصل : « زيد » والمثبت من ب .

الإخبارَ بما أحاطَ به علمُ السَّامعِ ، خارجٌ عـن الصـوابِ ؛ ولـذا امتنـعَ أنْ يقـولَ : الثلجُ باردٌ ، ثم ههنا أربعُ مسائلَ :

فقولك : « **زيدٌ المنطلقُ** »(١) كـلامٌ مـع مـن يسـمعُ بزيـدٍ ولا يعرفـهُ بعينـه ، فيعرفهُ بقولكَ : زيدٌ المنطلقُ ، فكأنكَ قلتَ : « زيدٌ هذا المنطلقُ » ، و« المنطلـقُ زيدٌ » كلامٌ مع من يُشـاهِدُ لـه انطـلاقَ شـخصٍ ولا يعرفـهُ مـنْ هـو ، فتقـولُ : المنطلقُ زيدٌ ، أيْ : الشخصُ الذي له الانطلاقُ ، هو : زيدٌ الـذي يعرفـه ، وأمَّـا زيدٌ منطلقٌ ، فكلامٌ معَ من يعرفُ زيداً ، ولا يعرفُ ما فعلَ ، وأمَّا منطلقٌ زيـدٌ ، فكلام معَ من يعرفُ زيداً وينكرُ انطلاقهُ ، فإنْ قيلَ في قولك : « المنطلـقُ زيـدٌ » سوقُ الكلامِ يقتضي : أنْ يكونَ المنطلقُ هو المتعينُ للخبريةِ ، وإنْ كـانَ مقدمـاً ، كما إذا وقعَ الخبرُ نكرةً وهو خبرٌ ، وإن تقدمَ ، كما في « تميميٌّ أنا »(٢) ، فكـذا هنا لما أنَّ المنطلقَ دالٌّ على معنى نفسيٍّ ، فكان في نفسـه متعينـاً للخبريـةِ ، وزيـدٌ دالٌّ على الذاتِ ، فكانَ في نفسه متعيناً للمبتدئيةِ ، تقدمَ أوْ تأخّر ، قلنـا : إنَّـا لا نجعلُ المنطلقَ مبتدأً إلاَّ بمعنى الشخصِ الذي له الانطلاقُ ، وهو على هذا لا يجـبُ أنْ يكونَ خبراً ، ولا نجعلُ زيداً خبراً إلاَّ بمعنى صاحبِ اسمِ زيـدٍ ، فعلـى هـذا لا يتفاوتُ في أنْ يصلحَ كـلُّ واحـدٍ(٣) منهمـا للمبتـدأِ أوْ للخـبرِ ، و« اللهُ إلهنـا » ، و « **محمدٌ نبينا** »(٤) ، فهذا لوجهين : أحدهما أنْ يذكرَ ذلك تعبـداً ، أوْ تقربـاً ، والثاني أنْ يذكرَ متوجهاً إلى الجاحدِ الذي(٥) يعرفُ بجهلِ(٦) ذلك ، فيصحُّ الكلامُ ؛ لأنَّه حينئذٍ كانَ المتكلمُ به مخبراً للمخاطبِ(٧) بشيءٍ لا يعرفهُ .

---

(١) المفصل ص ٢٦ .

(٢) ينظر الهمع ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) في ب : « واحد » ساقط .

(٤) المفصل ص ٢٦ .

(٥) في ب : « الذي » ساقط .

(٦) في الأصل : « الجاهل » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « للمخاطب » ساقط .

قوله(١) : ومنه قولُكَ : أنتَ أنتَ ، وإنما فصل هذا ؛ لأنَّ المبتدأَ والخبرَ ههنا في لفظٍ واحدٍ ، فهذا كالمستحيلِ في الظاهرِ ، إذْ لا يتصورُ في الظاهرِ : أنْ يكونَ الخبرُ والمخبرُ عنه شيئاً واحداً ، غير أنَّ المعنى : أنتَ على ما عرفتَ من الطريقةِ الرضيةِ ، والمنزلةِ العليةِ(٢) ، ولاشكَّ أنَّ قولك : على ما عرفتَ مفيد ؛ لأنَّه ليس ذلك في الجزءِ الأول ، وعلى هذا الأسلوبِ قوله : « وشعري شعري »(٣) ، أيْ : شعري كما بلَّغْتَ وعرفتَ ، وقيل : تقديره : شِعريْ الآن مثل(٤) : شعري فيما تقدم ، أيْ : أنَّه معروفٌ مشهورٌ بالصفاتِ التامةِ في الفصاحةِ ، وجعلَ [ ٥٩ / ب ] في الكشافِ قولَه تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾(٥) من هذا / القبيلِ ، فقالَ : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ يريدُ : والسابقونَ من عرفتَ حالهم ، وبلغكَ وصفهم ، ثم قالَ : وقدْ جُعِلَ السابقونَ تأكيداً(٦) و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾(٧) خبراً ، وليسَ بذاكَ ، ومن هذا القبيلِ أيضاً : ما ذكرتُه في النهايةِ ، في بابِ صفةِ الصلاةِ ، في قولِهِ : «ولا يرفع(٨) يديهِ إلا في التكبيرةِ(٩) الأولى خلافاً للشافعي(١٠) - رحمه

---

(١) في ب : « قوله » ساقط .

(٢) في ب : « العلية » ساقط .

(٣) هذا رجز لأبي النجم ، والرجز بتمامه

*** أنا أَبُو النَّجْم وشِعْري شِعْري ***

ينظر البيت في : المنصف ١ / ١٠ ؛ والكامل للمبرد ١ / ٤٤ ؛ والخصائص ٣ / ٣٢٧ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٤٤ .

(٤) في الأصل : « مثله » والمثبت من ب .

(٥) من الآية ( ١١ ) من سورة الواقعة .

(٦) ينظر الكشاف ٤ / ٥٢ .

(٧) من الآية ( ١١ ) من سورة الواقعة .

(٨) في الأصل : « ولا بقرقع » والمثبت من ب .

(٩) ينظر كتاب الوافي في أصول الفقه ص ٧٨٠ ( رسالة دكتوراه ) غير منشورة .

(١٠) الإمام الشافعي هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة ، ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٠٤ هـ بالقاهرة .
أخباره في : معجم الأدباء ٦ / ٣٦٧ - ٣٩٨ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ٤٤ ، ٦٧ ؛ وكشف الظنون ص ١٣٩٧ ؛ والأعلام ١ / ٢٦ .

الله – من المحاجَّةِ التي جرتْ بينَ أبي حنيفة والأوزاعي(١) – رحمهما الله – حيثُ رجَّحَ الأوزاعيُّ : حديثَهُ ؛ بقلة الرواة(٢) ، ورجَّح أبو حنيفةَ – رحمة الله عليه – حديثَهُ بفقهِ الرواةِ(٣) ، فقالَ أمَّا حمادٌ(٤) فكانَ أفقهَ منه ، أي : من الزهري(٥) ، وأمَّا عبدُ اللهِ ، فعبد الله أيْ : عبدُ الله بن مسعودٍ – رضي الله عنه – فمشهور في الفقهِ ، والإتقانِ ، والحفظِ ، كما بُلِّغْتُ من وصفه من غير احتياجٍ إلى البيانِ .

الروايةُ في البيتِ " أنا " بالألفِ ، وهو من بابِ إجراءِ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ ، وبعده يقول :

---

(١) الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد من قبيلة الأوزاع ، أبو عمرو إمام الديار الشامية في الفقه والزهد ، وأحد الكتاب المترسلين . ولد في بعلبك ونشأ في البقاع وسكن بيروت ، وولد سنة ٨٨ هـ وتوفي في بيروت سنة ١٥٠ هـ .

أخباره في : المعارف ص ٢١٧ ؛ وشذرات الذهب ١ / ٢٤١ ؛ والأعلام ٣ / ٣٢٠ .

(٢) في ب : « الرواية » .

(٣) في ب : « للرواة » .

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري الربعي بالولاء أبو سلمة ، مفتي البصرة وأحد رجال الحديث ومن النُّحاةِ كان حافظاً ثقة مأموناً ، ونقل الذهبي : كان حماد إماماً في العربية فقيهاً ، فصيحاً مفوهاً ، توفي سنة ١٦٩ هـ .

أخباره في : نزهة الألباء ص ٤٢ ؛ أخبار النحويين ص ٤٢ ؛ طبقات الزبيدي ص ٤٧ ؛ مراتب النحويين ص ٦٦ ؛ والأعلام ٢ / ٢٧٢ .

(٥) الزهري : هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري من بني زهرة بن كلاب من قريش أبو بكر . أول من دون الحديث ، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء تابعي من أهل المدينة ، ولد سنة ٥٨ هـ مات بشغب سنة ١٢٤ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان ٤ / ١٧٧ ؛ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٤١٣ ؛ والأعلام ٧ / ٩٧ .

**للهِ دَرِّي ما أجنَّ صدري[١]**

**تَنامُ عيني وفُؤَادِي يَسْرِي**

**مع العفَارِيْتِ بأرضٍ قَفْرِ**

ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ ههنا، بل أَيُّهما قدمتَ فهو المبتدأُ، هذا مذهبُ السيرافي[٢]، وأمَّا أبو عليٍّ[٣] الفارسيُّ، فيقول: يجوز تقديمُ الخبرِ ههنا[٤]، وإنْ كانا معرفتينِ، وفي نهايةِ الإيجازِ[٥]: فقولهُم: أَيُّهما قدمتَ فهو المبتدأُ باطلٌ؛ لأنَّ المبتدأَ موصوفٌ، والخبرَ صفةٌ في الحقيقةِ، فكما وجبَ أن يكونَ أحدهما في الوجودِ أولى بأنْ يكونَ موصوفاً، والآخَرُ بأنْ يكونَ صفةً، فكذلكَ في اللفظِ، فإذا قلتَ: (( اللهُ خالقنا ))، فالخالقيةُ صفةٌ للهِ تعالى، فهي في الحقيقةِ متعينةٌ للخبريةِ؛ لأنها متعينةٌ للوصفيةِ، فلا تصلحُ للمبتدئيةِ، كذا ذكرهُ صاحبُ المقتبسِ[٦]، ثمَّ قالَ: وفي تقريرِ هذا خللٌ ظاهرٌ، و[٧] الصحيح ما ذُكرَ في الكتابِ[٨]؛ لأنَّ الخبرَ في كلامِ المخبرِ إنما يقعُ خبراً بقصده، لا بالنظرِ إلى أصلِ وضعه.

---

(١) هذه الأبيات من قصيدة لأبي النجم العجلي، وأول هذه الأبيات:

*** أَنَا أبو النَّجْم وشِعْرِي شِعْرِي ***

ينظر أول القصيدة في ديوانه ص ٩٩؛ والخصائص ٣ / ٣٣٧؛ وابن يعيش ١ / ٩٨، ٩ / ٨٣؛ وابن الشجري ١ / ٢٤٤؛ والهمع ١ / ٦٠، ٢ / ٥٩.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٦؛ وشرح الكافية ١ / ٢٥٧؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٠٦.

(٣) أما جواز تقديم الخبر على المبتدأ عند أبي علي الفارسي فينظر: الايضاح العضدي ص ٩٥؛ والمسائل الحلبيات ص ٢٥٦.

(٤) في الأصل: (( ههنا )) ساقط والمثبت من ب.

(٥) ينظر نهاية الإيجاز ص ١٦٣، ١٦٤.

(٦) ينظر المقتبس لوحة ٦٢ / أ.

(٧) في الأصل: (( وهو )) وفي ب: (( وهو )) ساقط، وهو الصحيح.

(٨) يعني متن المفصل.

ألا ترى إلى صحةِ وقوعهما وهمـا اسمـان ، أوْ صفتـان مبتـدأً وخـبراً ، علـى قصدِ التأويلِ ، فصحَّ ما قالهُ ، وهو : بل أيهما قدمتَ فهو(١) المبتـدأُ ، فـإنْ قيـلَ : ما الموجبُ(٢) لتعيينِ المقدمِ للمبتدإِ والمؤخَّرِ(٣) ؟ قلنا : هو القصدُ إلى رفعِ الالتبـاسِ بين المبتدإِ والخبرِ ، ونظيرهُ هذهِ المسألةُ : مسألةُ الفاعلِ(٤) والمفعـولِ ، إذا كانـا مما لا يظهرُ فيه الإعرابُ ، ولا قرينة للفاعليةِ أحدهما ، ومفعوليةِ الآخرِ ، فتقديـمُ(٥) ؛ لئلا يلزمَ الالتباسُ ، كما في نحو : ضـربَ موسـى عيسـى ، فرتبـةُ الفـاعلِ عقـبَ الفعلِ ؛ لأنه كالجزءِ منه ، فكانَ تقديمُ الفاعلِ هنـاكَ لازمـاً ، [ حتـى لـو كـانتْ هناكَ قرينةٌ تشعرُ بأنَّ المقدمَ مفعولٌ ، يجوزُ تقديمُ المفعولِ ](٦) ، كمـا في قولـكَ : أكلتْ الكمثرى الحُبلى، وأبرأَ المرضى - عيسى عليه السلام(٧) -؛ لعدمِ الالتباسِ، وهنا أيضاً كذلكَ إذا كانَ على تأخيرِ المبتدإِ دليلٌ يجوزُ تأخيرهُ ، كقولهِ(٨) :

*** لُعَابُ الأَفَاعِي القاتلاتِ لُعَابُه(٩) ***

فقوله : لعابهُ متعينٌ للمبتدائيةِ ؛ لأنّه أخصُّ من لعابِ الأفـاعي ، وكذلـك في قولهِ :

**بَنُونَـا بَنُـو أَبْنَائِنَـا وبَنَاتُنَا بَنُوهُـنَّ أبنـاءُ الرِّجَـالِ الأبَاعِـدِ(١٠)**

ففي قوله : بنو أبنائنا الإضافةُ مرتان ، فكانَ هو أخصَّ من الذي أضيفَ مرةً ؛ إذِ الإضافةُ للاختصاصِ ، فمهما(١١) كثُرَتْ الإضافةُ كثُر الاختصاصُ .

---

(١) في الأصل : « وهو » والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « الموجب » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « للخبر » وفي ب للخبر ساقط وهو الأصح .
(٤) مثل : ضرب موسى عيسى .
(٥) ما بين المعقوفين خطأ ينبغي عدم إثباته .
(٦) الأسلوب غير مستقيم مع أنه مطابق للنسختين .
(٧) في ب : « عليه السلام » ساقط ، لا يملك عيسى إبراء المرضى إنما هو بإذن الله كما قال هو عن نفسه ﴿ وأبرأ الأكمه والأبرص بإذن الله ﴾ .
(٨) في الأصل : « كقول » والمثبت من ب .
(٩) هذا صدر بيت وعجزه

*** وأرىُ الجنى اشتارتْهُ أيدٍ عواسلُ ***

والبيت لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، وهو في ديوانه ص ٢٥٧ ؛ والخزانة ١ / ٤٤٥ ، ٩ / ٢٥٩ ؛ والتخمير ١ / ٢٧٥ ؛ ودلائل الإعجاز ٢٣٨ .
(١٠) ينظر البيت في ديوان الفرزدق ص ٢١٧ ؛ ودلائل الإعجاز ص ٢٤٠ ؛ والانصاف ص ٦٦ ؛ وابن يعيش ١ / ٩٩ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٩٧ ؛ والخزانة ١٠ / ٤٤٤ .
(١١) في ب : « فهما » .

# فصل : [ تعدد الخبر ]

(( **وقد يجيء للمبتدإِ خبرانِ فصاعداً** ))[١]، كأنهُ يشيرُ بهذا الفصلِ إلى الفرقِ بين الفاعلِ والمبتدإِ ، وإنْ استويا في كونهما / [٦٠ / أ] مسنداً إليهما ، حيثُ لا يُسندُ إلى الفاعلِ أكثرُ من فعلٍ واحدٍ ، ويجيءُ للمبتدإِ خبرٌ أكثرُ من واحدٍ ، (( هذا حلوٌ حامضٌ ))[٢] ، فإنْ قيلَ كيفَ يصحُّ الإخبارُ بأمرين متضادينِ ، في حقِّ شيءٍ واحدٍ ؟

قلنا: لم يردْ أنه حلوٌ من كلِّ وجهٍ، أو حامضٌ من كلِّ وجه ، وإنما يرادُ بهِ أنَّ فيه طرفاً من ذاك ، وطرفاً من هذا ، أي : جامع لطرف الطعمين، وحاصله على قسمين : قسم لا يستقل المعنى فيه إلا بالمجموع ، كقولك : (( هذا حلوٌ حامضٌ )) ، فكانَ هذا متعدداً صورةً لا معنىً ، فإنَّ معناه : (( هذا مُزٌّ )) ، وقسم يستقلُّ المعنى بكلِّ واحد من الأخبارِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٣] ؛ لأنَّ هو مضمرٌ ، ولا يكونُ هو موصوفاً ، فتعيَّنَ : أنْ يكونَ مبتدأً ، وما بعده خبراً ، فـ" المجيدُ " تقرأ[٤] رفعاً وجراً ، فبالرفع كانَ نعتاً لـ" ذو " ، وبالجرِّ كانَ نعتاً للعرش ، ثم إنَّ في كلِّ واحدٍ من حلوٍ وحامضٍ ، في : هذا حلو "حامض"[٥] ضميراً ؛ لامتناعِ تقديرِ الضميرِ في أحدهما دونَ الآخر ؛ لتساويهما في استدعاءِ الضميرِ[٦] ، فامتناعُ حلوهما[٧] عن الضميرِ

---

(١) المفصل ص ٢٧ .

(٢) ينظر هذا القول في : الكتاب ٢ / ٨٣ ؛ والمسائل المنثورة ص ٣٢ ؛ وكتاب الشعر ص ٢٣٩ ، ٢٤٣ ؛ والهمع ٢ / ١٠ .

(٣) الآيات ( ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ) من سورة البروج ، وينظر المفصل ص ٢٧ .

(٤) ينظر القراءة في : السبعة ص ٦٧٨ ؛ والحجة ص ٧٥٧ ؛ والبحر ١٠ / ٤٤٦ ؛ والنشر ٢ / ٣٩٩ ؛ والتيسير ص ٢٢١ .

(٥) في ب : (( الحلو والحامض )) .

(٦) في ب : (( حامض يستدعي ضميراً )) .

(٧) في ب : (( حلو )) .

كامتناعِ « حُلُوٌّ منطلقٍ » في : زيدٌ منطلقٌ ، فإنْ قيلَ : قد وقعتْ فيما أبيتَ ، حيث جعلتَ كلَّ واحدٍ منهما حينئذٍ خبراً على حياله[1] .

قلنا : لا يلزمُ من تقدير الضمير في كل واحدٍ جعل كل واحدٍ خبراً على حياله ؛ لأنَّ المقصودَ الجمعُ بين الطعمينِ ، والضميرانِ على أصلهما ، والقياسُ أن تجمعَ بينهما بالعطفِ .

ألا ترى أنَّ نحوَ[2] : زيدٌ[3] عالمٌ ، وعاقلٌ ، في : زيدٌ عالمٌ ، وعاقلٌ ، يجوزُ فيه الجمعُ بينهما بدونِ العطفِ ، مع أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مستقلٌّ ، فالجمعُ ههنا[4] بدونِ العطفِ أولى أنْ يجوزَ ؛

« **إذا تضمَّنَ المبتدأُ معنى الشرط** »[5] إلى آخرهِ .

اعلمْ : أنَّ الابتداءَ[6] يختصّ بالاسم ، والمجازاتِ تختصُ بالفعلِ ، والشيءُ الواحدُ لا يجتمعُ فيه وصفُ الاسمِ ، ووصفُ الفعلِ ، فلا يجتمعُ في اللفظِ الواحدِ الابتداءُ ، والمجازاة إلاَّ إذا حصلَ ما يتركبُ فيه سمةٌ منهما ، وذلكَ إمَّا الموصولَ وصيلته[7] ؛ لأنهما ينزلانِ منزلةَ اسمٍ واحدٍ ، فإذا كانتْ صلته فعلاً ، أوْ معنى فعلٍ ، وهو : الظرفُ ، صَلَحَ[8] هذا المجموعُ للابتداءِ ، والمجازاة ، فيدخلُ[9] الفاءُ حينئذٍ في خبرهِ ؛ ليدلَّ على الجزاءِ ، أوْ النكرةِ الموصوفةِ ؛ لأنها تصلحُ للابتداءِ ، وصفتها تصلحُ للمجازاة ، إذا[10] كانتْ فعلاً ، أوْ معناها[11] ، وهو

---

(١) في ب : « حالة » .

(٢) في ب : « عالم عاقل » .

(٣) « في نحو » .

(٤) في ب : « هنا » .

(٥) المفصل ص ٢٧ .

(٦) في الأصل : « المبتدأ » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « فعل » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٨) في الأصل : « وصلح » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « ويدخل » والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : « إذ » والمثبت من ب .

(١١) في ب : « معناه » .

الجارُ مع المجرورِ ، ثم أنهما أعني : النكرةَ وصفتها تنزلانِ منزلةَ اسمٍ واحدٍ ، فيحصلُ فيه معنى الابتداءِ ، ومعنى المجازاة ؛ فلذلكَ دخلَ الفاءُ في خبرِهِ ؛ ليدلَّ على معنى الجزاءِ ، وإنما(١) خُصَّتْ النكرةُ ؛ لأنَّ الجُملَ نكراتٌ ، فلا يقعُ وصفاً إلاَّ للنكرةِ ، ومن حقِّ هذا الموصولِ : أنْ يكونَ شائعاً ، حتى لوْ أُريدَ الخصوصُ لم يصحْ ، وكذلك(٢) لم يُردْ بـ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾(٣) قومٌ بأعيانهم ، بل المرادُ الجنسُ - والله أعلم - وكذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾(٤) ؛ لأنَّ " ما " موضوعٌ للعمومِ ، وهكذا قوله : (( كلُّ رجلٍ يأتيني(٥) ... )) ثم قوله : " الذينَ " اسمٌ موصولٌ ، و" ينفقونَ " صلته ، وهو فعلٌ ، ﴿ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ ﴾(٦) خبرُ المبتدأِ ، وقدْ دخله الفاءُ ، وكذا " ما " في ﴿ وَمَا / بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾ اسمُ موصولٍ ، و" بكم " صلته ، وهو ظرفٌ ، وحرفُ الجرِّ مع المجرورِ يسمى ظرفاً ؛ لأنه مستدعٍ للفعلِ استدعاءَ الظرفِ إياه ، وتقول(٧) : (( زيدٌ في الدار )) ، أيْ : استقرَّ فيها ، وتقولُ : زيدٌ خلفكَ ، أيْ : استقرَّ خلفكَ ؛ ولأنَّ العربَ استعمَلتْ الجارَ والمجرورَ معاملةَ الظرفِ ، حيثُ أجازوا تقديمَ خبرِ " إنَّ " على اسمها ، إذا كانَ ظرفاً ، وكذا إذا كانَ مجروراً بحرفِ الجر ، وكذلكَ في جوازِ الفصلِ بهما في المضافِ ، والمضافِ إليهِ ، وفي استقلالِ الصلةِ بحرفِ الجرِّ ، كما في استقلالهِ بالظرفِ ، وقوله : (( فمنَ اللهِ )) خبرُ المبتدأِ ، كما يكونُ خبراً في

---

(١) في ب : (( وإنْ )) .

(٢) في الأصل : (( ولذلك )) والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ٢٤٧ ) من سورة البقرة ، وينظر المفصل ص ٢٧ .

(٤) من الآية ( ٥٣ ) من سورة النحل ، وانظر المفصل ص ٢٧ .

(٥) إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره . ينظر بيان ذلك في : الكتاب ٣ / ١٠٢ ، ١٠٣ ؛ والمقتضب ٣ / ١٩٥ ؛ وابن يعيش ١ / ٩٩ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٥١ ، وينظر تخريج القول (( كل رجل يأتيني ... )) المراجع الآنفة الذكر .

(٦) من الآية ( ٢٤٧ ) من سورة البقرة ، وينظر المفصل ص ٢٧ .

(٧) في ب : (( تقول )) .

قولكَ : الإحسانُ من اللهِ ، ودخلَ الفاءُ ؛ لأنَّ المعنى : إنْ يأتكُم بنعمةٍ فمن اللهِ ، كما دخلَ الفاءُ في الخبرِ فيما[1] سبقَ على معنى : إنْ ينفقوا أموالهم بالليلِ والنهارِ سراً وعلانيةً فلهم أجرهم ، فإنْ قيلَ : الأولُ في الشرطِ وفيما شُبِّهَ به سببُ للثاني نحو قولك[2] : إنْ تكرمْني أكرمْكَ ، وأسْلمْ تدخل الجنة ، وفيما[3] ذكره من قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ، الأولُ : ليسَ بسببٍ للثاني ؛ لأنَّ الأولَ استقرارُ النعمةِ بالمخاطبينِ ، والثاني : كونها من اللهِ ، فلا يستقيمُ : أنْ يكونَ الأولُ سبباً للثاني ؛ لاستلزامه كونُ الثاني فرعاً على الأولِ ، والثاني ليسَ بفرعٍ على الأولِ ، كما ترى .

قلنا : تأويلُ الآيةِ : أنها قد جيءَ بها لإخبارِ قومٍ استقرتْ بهم نعمُ اللهِ جهلوا معطيها ، أو شكُّوا فيه ، وهذا الاستقرارُ لايشكُ في كونه سبباً للإخبارِ ؛ لكونها من اللهِ سبحانه ، وقولك : « كلُّ رجلٍ » مبتدأٌ ، و" يأتيني " صفته ، وقوله : « في الدارِ فلةُ درهمٌ » في موضعِ الخبرِ ، وقد دخلَ فيه الفاءُ على معنى : « إنْ يأتيني إنسانٌ » ، فإنْ استقرَّ إنسانٌ في الدارِ ، فلهُ درهمٌ ، فإنْ قيلَ : فما الفصلُ بينَ قولكَ : « كلُّ رجلٍ يأتيني لهُ درهمٌ » ، وقولكَ : « كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ » .

قلنا : الأولُ إخبارٌ بأنَّ للآتي درهماً ؛ ولكن[4] لا دلالةَ في الكلامِ : أنَّ ذلك الدرهمَ مستحقٌ لهُ بالإتيانِ أمْ لا ، بخلافِ ما إذا قلتَ : فلهُ درهمٌ ، ففيه حجةٌ قاطعةٌ على : أنَّ الدرهمَ قد استحقهُ بسبب الإتيانِ ، كما لو قلتَ : « إنْ يأتيني إنسانٌ فله درهمٌ » ، وإنما قيدَ بكونِ الصفةِ فعلاً ، أو ظرفاً ؛ لأنه لو قالَ : « كلُّ رجلٍ أبوه ذاهبٌ ، فله درهمٌ » بالفاءِ لم يجزْ ؛ لكونِ الصفةِ غيرَ فعلٍ

---

(١) في الأصل : « ما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « قولك » ساقط .

(٣) في الأصل : « فيما » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « ولكن » ساقط .

وظرفٍ ، وكذلكَ في الموصولِ لو قلتَ : الذي أخوه منطلقٌ فله درهمٌ ، لم يجزْ ؛ لكونِ الصلةِ غيرَ فعلٍ وظرفٍ ، وفي الكشافِ[1] في سورةِ قاف في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ ﴾[2] ، الذي جعلَ مبتدأٌ متضمنٍ معنى الشرطِ ؛ ولذلكَ أُجيبَ بالفاءِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ[3] " جعلَ " منصوباً بدلاً من « كل كفارٍ » ، ويكونُ " فألقياهُ " تكريراً للتأكيد[4] ، ثم ليتَ ولعلَّ يتضمنانِ معنى الفِعلِ[5] ؛ لأنَّ " ليتَ " بمنزلةِ أتمنى ، " ولعلَ " بمنزلةِ : أترجى ، فيزولُ بدخولهما معنى الابتداءِ ، فلا يكونُ الشرطُ والجزاءُ في صدرِ الكلامِ ، فلابُدَّ لهما من أنْ يقعا صدراً ، كالاستفهامِ ، فكما لا يجوزُ أكرمتُ منْ يزوركَ تزره ، كذلكَ لا يجوزُ أن تقولَ : ليتَ الذي في الدارِ فمكرمٌ ، بل الواجبُ أن تقولَ : مكرمٌ بدونِ / [ ٦١ / أ ] الفاءِ ، كما في قولك : ليتَ زيداً مكرمٌ ، وفي دخولِ " إنَّ " خلافٌ بينَ الأخفشِ ، وصاحبِ الكتابِ ، أيْ : عندَ أبي الحسنِ الأخفشِ : أنَّ دخولَ " إنَّ " لا يمنعُ[6] دخولَ الفاءِ ؛ لأنه[7] لا يمتنعُ معنى الابتداءِ ، فيجوزُ قولكَ : إنَّ الذي في الدارِ - فمكرمٌ بالفاءِ - ، وهو الاستحسانُ .

وعند صاحبِ الكتابِ وهو سيبويه[8] - رحمهُ الله - يمتنعُ دخولُ الفاءِ ؛ لأنهُ يمنعُ معنى الابتداءِ ، وهو القياسُ ، فحجةُ الأخفشِ : أنَّ " إنَّ " تؤكدُ معنى

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٨ .

(٢) من الآية ( ٢٦ ) من سورة ق .

(٣) في ب : « أن يكون الذي » .

(٤) في ب : « للتوكيد » .

(٥) في ب : « الشرط » .

(٦) في الأصل : « لا يمتنع » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « لأن » .

(٨) ينظر في تفصيل هذه المسألة بين سيبويه والأخفش في منع وجواز دخول الفاء في خبر إنَّ إذا كان اسمها موصولاً : الكتاب لسيبويه ٣ / ١٠٢ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٠ ، ٨١ ؛ المقتضب ٣ / ١٩٥ ؛ والمقتصد ١ / ٣٢٤ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠١ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٧١ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٦ .

الابتداءِ ، والمؤكِّد لا يكونُ مبطلاً ، فكانَ الابتـداءُ على حالـهِ ، وصـارَ كأنـهُ لم تدخل " إنَّ " ومن الحجج الظاهرةِ له ، ورودُه في القرآنِ ، وكلامِ العـرب[١]، وفي الكشافِ[٢] في قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾[٣] إلى أن قال: ﴿ فَبَشِّرْهُم ﴾ قـال : دخلـتْ الفـاءُ في خـبرِ " إنَّ " لتضمـنِ اسمهـا معنى الجزاءِ، كأنه قيل: من يكفرْ فبشرهـم، فـ"إنَّ" لا تغير معنى الابتداء، فكـانَ دخولها كلا دخول، وكذلكَ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾[٤] إلى قولـه : ﴿ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾[٥] ، وقولـه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[٦] ، وقالَ عليـه السـلامُ[٧] : (( ألا إنَّ كـلَّ دمٍ ومـالٍ ومكرمـةٍ كانتْ في الجاهليةِ ، فهي تحت قدميَّ هاتين ))[٨] ، وحجةُ صـاحبِ الكتـاب : أنَّ الشرطَ والجزاءَ لهما صدرُ الكـلامِ ، والموصـولِ بعـد دخـولِ " إنَّ " عليـه فـارق الصدر[٩] ، فصارَ كدخولِ " ليتَ " ، و" لعلَّ " ، يؤيدُ ما ذكرنا : امتنـاعُ جـوازِ قولِـك : إنَّ مـنْ تكرمـهُ يكرمـكَ ، وإنَّ أيَّهُـم يزورنـي أزرهُ : والحجــةُ الثانيــةُ : أنَّ الشرطَ لا يعملُ فيه[١٠] ما قبلهُ ؛ لأنه قسمٌ من أقسامِ الكلامِ ، ومن المعلـومِ أنَّ

(١) في ب : (( العرب )) ساقط .

(٢) ينظر الكشاف ١ / ٤٢٠ .

(٣) من الآية ( ١ ) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ( ١٠ ) من سورة البروج .

(٥) من الآية ( ١٠ ) من سورة البروج .

(٦) من الآية ( ١٣ ) من سورة الأحقاف .

(٧) في الأصل : (( السلام )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) هذا الحديث جزء من خطبته – ﷺ – في حجة الوداع . ينظر المسند لابـن حنبـل ٢ / ١٠٣ ، ٥ / ٧٣ ؛ وغريـب الحديث لأبي عبيـد ١ / ١٧٣ ؛ وكتـاب الغريبيـن للهـروي ١ / ١٦ ؛ والنهاية لابن الأثير ١ / ٢٢ ؛ والفائق ١ / ١٢ .

(٩) في ب : (( الصدر )) ساقط .

(١٠) في ب : (( فيه )) ساقط .

" إنْ " لا يليها إلا معمولها ، فلو دخلتْ على الشرطِ فلا يخلـو(١) مـن : أنْ يعمـلَ أَوْلاَ ، وكلاهما ظاهرُ الامتناعِ ، فيمتنـع دخولها عليـه ، ولأنَّ " إنَّ " للتحقيـقِ ، والشرطُ للشكِّ(٢) ، وهما متنافيان ، فإذا دخلَ " إنَّ " علـى الشـرطِ أبطلـهُ ، فـلا يجوزُ إدخالُ(٣) الفاءِ حينئذٍ ؛ قياساً على " ليتَ " ، و" لعلَّ " ، وأمَّا الجـوابُ عـن الآياتِ : فقد ذُكرَ في المقتبسِ(٤) إلى أنَّ(٥) الفاءَ زائدةٌ للتأكيدِ عنـده ، وعلـى هـذا قوله :

* فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي *(٦)

أيْ : فعنـد ذلـكَ اجزعــي ، وزيــادةُ الفــاءِ في البيــتِ في غايــةِ الحســنِ ؛ لإثبـاتِ زيـادةِ وصـلِ التعقيـبِ ، فكذلـكَ في الآيـةِ ، وعلـى هـذا قولـه تعــالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾(٧) ، وذلكَ أنه إذا قدمَ المفعولُ على الأمرِ الناصبِ إياه ، كانَ لذلكَ خصوصيةً في حسنِ زيادةِ ذلـكَ(٨) الفـاءِ ، فأمَّـا في نحـوِ : (( زيـدٌ فمنطلقٌ )) فمستكرهٌ(٩) .

---

(١) في الأصل : (( بد )) والمثبت عدم إثباتها .

(٢) في الأصل : (( بالشك )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( إطلاق )) .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ٦٣ / أ .

(٥) في ب : (( أنها )) .

(٦) ينظر البيت في ديوان ابن تولب المجموع ، وابن يعيش ٢ / ٣٨ ؛ والكتاب لسيبويه ١ / ١٣٤ ؛ والمقتضب ٢ / ٧٦ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي الفارسـي ص ٢٦ ؛ وأمـالي ابـن الشـجري ١ / ٣٣٢ ؛ والخزانة ١ / ٣١٤ ، ١ / ١٥٢ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٦ ، وهذا جـزء مـن بيـت ونصـه كاملاً :

لا تجْزَعِيْ إنْ منفساً أهلكتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فَعِندْ ذلكَ فاجْزَعِي

(٧) الآيتان ( ٤ ، ٥ ) من سورة المدثر .

(٨) في الأصل : (( ذلك )) ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( مستكره )) .

# [ خَبَرُ إنَّ وأخواتِها ][*]

« **وارتفاعُهُ عند أصحابنا بالحرفِ** »[١] جعلَ لهذه الحروفِ منصوبٌ ومرفوعٌ[٢] ؛ لأنها شابهتْ الفعلَ من وجوهٍ : اثنانِ منها ما ذُكِرَ في المتنِ ، والوجهُ الثالثُ أنها تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ ، كبعضِ الأفعالِ ، أعني : بابَ " كانَ " وبابَ " ظننتُ " .

والرابعُ : أنَّ فيها معانِيَ الأفعالِ ألا ترى قولك[٣] : إنَّ زيداً ذاهبٌ ، معناهُ أحققُ ذهابه ، فلما شابهتْ الفعلَ من هذهِ الوجوهِ[٤]، والفعلُ منصوبٌ ومرفوعٌ ، لزمَ : أنْ يكونَ العملُ هكذا لهذهِ الحروفِ ، غيرَ أنَّ منصوبَ هذه الحروفِ ؛ قُدِّمَ على مرفوعها ؛ لأوجهٍ ثلاثةٍ : أحدهما[٥] : للفرقِ بينها[٦] وبين ما[٧] شابهت[٨] هي به ، والثاني : أنَّ المشبهَ به وهو الفعلُ له عملانِ : عملٌ أصليٌّ وعملٌ فرعيٌّ ، فالأصليُّ[٩] أنْ يتقدمَ مرفوعُه على منصوبه ، على / ما ذكرنا ، والفرعيُّ على [ ٦١ / ب ] عكسِ هذا ، وهذهِ فروعٌ ، فعملتْ العملَ الفرعي ، والثالث : أنه إنما قُدمَ لئلا يؤدي إلى إضمارٍ قبل الذكر ، لو قلتَ مثلاً : إنْ قائمٌ زيداً ، فإنْ قيل : لِمَ لَمْ يسلكوا هذِه الطريقة في إعمالِ " ما " و" لا " المشبهتين بـ" ليسْ " حيث قدمَ مرفوعهما قبل المنصوبِ ؟ قلنا : المشابهةُ ههنا ثابتةٌ ، من حيثُ الصورةُ والمعنى ، فإنَّ " إنّ " معناهُ : أحقِّقُ ، وآخرهُ مفتوحٌ كالماضي من الأفعالِ ، ففصل المشبهُ

---

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) المفصل ص ٢٧ .

(٢) في النسختين : « منصوبٌ ومرفوعٌ » بالرفع والصواب : « منصوباً ومرفوعاً » بالنصب .

(٣) في ب : « قولك » ساقط .

(٤) في الأصل : « والوجوه » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « أحدهما » .

(٦) في الأصل : « بينهما » .

(٧) في ب : « ماهي » .

(٨) في الأصل : « شبهت » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « فالأصل » .

بالفعلِ ، من وجهين على المشبهِ بهِ من وجهٍ واحدٍ : بأنْ وقعَ منصوبهُ مقدماً ؛ لأنَّ هذا مظنةُ الفعلِ ، وعُكسَ الأمر في الآخر ؛ ليدلَّ على انحطاطِ مرتبته .

وذهب(١) الكوفيونَ(٢): إلى أنَّ الخبرَ مرتفعٌ(٣) قبلَ دخولِ هذهِ الحروفِ ، والحجةُ لهم : أنَّ هذه الحروفَ عملتْ لمشابهتها الفعلَ ، فلا تعملُ في الثاني ، لتنحطَّ رتبةُ الفرعِ عن رتبةِ الأصلِ ، فالجوابُ : أنَّ هذه منهم مناقضةٌ ؛ لأنهم قالوا : « في زيدٌ قائمٌ » ، كلُّ واحدٍ منهما رفع الآخرَ ، فبدخول " إنَّ " بطلتْ المرافعةُ ، فكيف يبقى(٤) الخبرُ على حالهِ ؟ والجوابُ الثاني : أنَّ أنواعَ ما يدخلُ على المبتدأ أو الخبرِ من العواملِ على عملين ، نحو : " كانَ " ، و" ظننتُ " وأخواتهما(٥) ، فكذا هذهِ الحروفُ ، والجوابُ الثالثُ : إنَّ هذهِ الحروفَ قد انحطتْ رتبتُها في العملِ ؛ ألا ترى أنَّه قدْ جاءَ في عملِ الفعلِ الوجهانِ ! نحو : « ضربَ زيدٌ عمراً ، وضربَ عمراً زيدٌ » ، ولم يجيء في عملهما إلا تقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ ؛ للمعاني التي ذكرنا ، فلا يكونُ لسلبِ عملهما(٦) في الخبر معنى ، فيبطلُ ما قاله الكوفيون ، ولأنَّ تعلقَ " إنَّ " بالخبرِ أشدُّ من تعلقهِ بالمبتدأِ فيما يرجعُ إلى المعنى ؛ لأنَّ معناهُ للتأكيدِ ، ولا يتأكّدُ زيدٌ إنما يتأكدُ خبرُه؛ لأنَّ موضعَ الفائدةِ الخبرُ(٧) ، فإذا كانَ عاملاً في المبتدأِ بالإجماعِ ، مع ضعفِ تعلقهِ به ، فأولى : أنْ يكونَ عاملاً في الخبرِ ؛ لشدةِ تعلقه به ، وفائدةُ الخلافِ تظهرُ

(١) في الأصل : « مذهب » والمثبت من ب .

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين في العامل في خبر " إنَّ " وأخواتها : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٣١ ، ١٤٨ ؛ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ و ٢ / ١٩٤ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٢٣٠ ؛ والإنصاف ١ / ١٧٦ ؛ والتبيين للعكبري ص ٣٣٣ ؛ وائتلاف النصرة ص ١٦٦ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ١٢٨ .

(٣) في ب : « به بما كان مرتفعاً به » .

(٤) في : « يقع » .

(٥) في الأصل : « وأخواتها » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « عملها » .

(٧) في الأصل : « بخبر » والمثبت من ب .

فيما إذا قلتَ : إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ ، فإنه يمتنعُ عند البصريينَ ؛ ولإنَّ[١] ذلك عطفٌ على المحلِّ ؛ لأنهُ حينئذٍ يرتفعُ بالابتداءِ ويحتاجُ إلى خبرٍ ، وذاهبانِ خبرٌ له ، فيكونُ معمولاً لعاملينِ مختلفينِ : أحدهما : لفظيٌّ ، والآخرُ معنويٌّ ، وهو ظاهرُ الفسادِ ، ولا يمتنعُ ذلك عند الكوفيين ؛ لأنه لا عملَ عندهم للحرفِ في الخبرِ ، فلا يؤدي إلى إعمالِ عاملينِ ، بل يكونُ معمولاً لعاملٍ واحدٍ ، وتركِ قولِكَ : « إنَّ زيداً أخوكَ » إلى آخره ... يعني أنَّ الأصلَ في الفعلِ أن يتقدمَ مرفوعه على منصوبه على ما مرَّ ، وعملُ هذه الحروفِ ليس بطريقِ الأصالةِ؛ [ لأنه بالمشابهةِ ، فناسبَ أنْ تختصَّ في العملِ بما ليس بطريقِ الأصالةِ ][٢] ، وهو : تقدمُ المنصوبِ على المرفوعِ ، على ما ذكرنا ، وجميعِ ما ذكرَ في خبرِ المبتدأِ من أصنافه ، فالأصنافُ : أنْ تكونَ معرفةً ونكرةً ، أوْ مفرداً ، أو جملةً ، وهي اسميةٌ، أو فعليَّةٌ ، أو ظرفيةٌ ، أوْ شرطيةٌ ، و" الأحوالُ " أنْ يكونَ مقدماً ، أوْ مؤخراً ، أوْ محذوفاً ، والشرائطُ الضميرُ ظاهراً في نحو : إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ ، أو تقديراً في نحو : إنَّ زيداً في الدار ؛ لأنَّ التقديرَ استقرَّ في الدارِ ، وفي استقرَّ ضميرٌ لزيدٍ ، وقيامِ قرينةٍ دالةٍ على حذفهِ إذا حُذِفَ ، ولزومُ تقديمِ الخبرِ ، في نحو : إنَّ في الدار رجلاً ، قوله[٣] : قائمٌ فيه ، أيْ : في / خبرِ إنَّ وأخواتها ، فإنْ قيلَ يلزمُ من قوله: [ ٦٢ / أ ]
وجميعُ ما ذكرَ في خبرِ المبتدأِ ، إلى قوله : قائمٌ فيه[٤] ، أنْ يجوزَ إنَّ « أينَ زيداً » ؛ لجوازِ « أينَ زيدٌ » ، على أنَّ " أينَ " خبرٌ للمبتدأِ مقدمٌ ، قلنا : المرادُ بقوله : « **وجميعُ ما ذُكرَ في خبرِ المبتدأِ**[٥] »[٦] إلى آخرهِ أنَّ خبرَ " إنَّ " مشاركٌ لخبرِ

---

(١) في ب : « لأنّ » .

(٢) ساقط من ب .

(٣) في ب : « قوله » ساقط .

(٤) في ب : « فيه » ساقط .

(٥) في ب : « خبر المبتدأ » ساقط .

(٦) المفصل ص ٢٧ .

المبتدأِ في الأحكامِ ، بعد أنْ ثبتَ كونه خبراً ؛ لأنَّ بشرائطه ، وانتفاءِ موانعـهِ ، لا إنَّ كلَّ موضعٍ صحَّ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأِ ، يصحُّ أنْ يكونَ خبراً لـ" إنَّ " ، فـإنْ قيلَ : حينئذٍ ما ذكرتَ يؤدِّي إلى الـدورِ ؛ لأنـه قَصَـدَ بمـا ذكـر إلى تعريـفِ خـبرِ " إنَّ " ، وإذا لم يعرفْ خبرُها إلا بعد دخولها ، ودخولها لا يعرفُ إلا بعـد تحقـقِ صحةِ كونِ الخبرِ خبراً لها كان دوراً ، ولا يعني بالدورِ سوى هذا .

قلنا : إنمـا يـلزمُ(١) الـدورُ إذْ توقـفَ كونـه صالحـاً ؛ لوقوعـه خـبراً لأنَّ علـى دخولها ، وليسَ كذلك ، بـل(٢) ، يعـرفُ ذلـكَ قبـلَ دخولهـا ، حتـى صـحَّ(٣) أنْ يقالَ : كلُّ مبتدأٍ وخبرٍ لا منافاةَ بينهما ، وبـينَ " إنَّ " ، فصـالحٌ أنْ يكـونَ خـبره خبراً(٤) لها ، فهذا ينتفي ما ذكرت من الدورِ ، وكذلك(٥) هذا(٦) الجواب عما لـو قالوا هذا الذي ذكرته(٧) من العمومِ منقوضٌ ، بما لو قالوا : « إنَّ زيداً اضْربهُ » ؛ فإنَّ ذلك لا يجوزُ ، وإنْ جازَ قولهم : « زيـدٌ اضَربْـهُ » ، وكذلـك قولهـم : « إنَّ مَنْ أبوك » ، لا يجوزُ(٨) ، وإنْ جازَ « منْ أبوك » بالاتفاقِ ، فإنَّ معنى ما ذُكِرَ في الكتابِ : أنَّ خبر " إنَّ " مشاركٌ لخبرِ المبتدأِ في الأحكـامِ بعـد أنْ(٩) يثبـتَ كونـه خبراً ؛ لإنَّ بشرائطه ، وانتفاءِ موانعه ؛ لا أنَّ كلَّ موضعٍ صحَّ خبراً للمبتدأِ يصـحُ أنْ يكونَ خبراً لـ" إنَّ " ، فإنْ قلتَ : السـؤالُ الأولُ الـذي ذكـرتَ علـى إطـلاقِ لفظِ الكتابِ ، بقولهِ : « **وجميعُ ما ذُكرَ في خبرِ المبتدأِ مـن أصنافـه** »(١٠) ، قـائمٌ

(١) في ب : « لزم » .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) في الأصل : « يصح » والمثبت من ب .
(٤) في ب : « لهذا » .
(٥) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .
(٦) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .
(٧) في ب : « ذكره » .
(٨) في الأصل : « ولا يجوز » والمثبت من ب .
(٩) في ب : « أن » ساقط .
(١٠) المفصل ص ٢٧ .

فيه ، من عدمِ جوازِ أنَّ « أينَ زيداً » غـيرُ واردٍ ؛ لأنَّ المصنفَ احترزَ عن هذا السؤالِ بقوله[1] : « **ما خلا جوازَ تقديمه ؛ إلا إذا وقعَ ظرفاً** »[2] .

قلتُ : بل ذلك السؤالُ واردٌ مع ذكرِ هذا الاحترازِ عنه أيضاً ؛ لأنَّ في هذا[3] اللفظِ إشارةً إلى : أنَّ تقديمَ خبرِ إنَّ على اسمها لا يجوزُ ؛ إلا إذا وقع خبرُ إنَّ ظرفاً ، فحينئذٍ يجوزُ تقديمه على اسمها ، على ما ذكرَ في[4] النظيرِ ؛ فوردَ على هذا حينئذٍ قولهُ : « إنَّ أين زيداً » لا يجوزُ معَ أنَّ خبرَ " إنَّ " ظرفٌ فيه أيضاً ، فلم يفدْ ما ذكرهُ من الاحترازِ في الكتابِ بذلك، فكانَ ما ذكرنا جوازاً[5] لهذا أيضاً ؛ ثم نقولُ : إنما لا يجوزُ قولهم : « إنَّ أين زيداً » سواءٌ تقدمَ الخبرُ أو تأخرَ ، وإنْ كانَ ظرفاً ؛ لأنَّ " أين " فيه معنى الاستفهامِ ، والاستفهامُ يقتضي التصدرَ[6] ، وذكرُ كلمةِ أنَّ قبله يُبطلُ التصدرَ ، فلم يجُز لذلكَ : « ما خلا جوازَ تقديمه » ، أيْ: سوى أنه: لا يجوزُ تقديمُ خبرِ إنَّ وأخواتها على اسمها ، بخلافِ خبرِ المبتدأِ ، حيثُ يجوزُ تقديمه على المبتدأِ ، سواءٌ كانَ الخبرُ ظرفاً ، أوْ غيرَ ظرفٍ ، على ما مرَّ ، وبخلافِ ما إذا كانَ خبر إنَّ وأخواتها[7] ظرفاً حينئذٍ ، يجوزُ تقديمه على اسمها، كما في خبرِ المبتدأِ ، فاحتجنا ههنا : إلى الفرقِ في الموضعينِ ، أحدهما : أنه لا يجوزُ تقديمُ خبرِ " إنَّ " وأخواتها على اسمها ، في غيرِ الظرفِ ، وفي / [ ٦٢ / ب ] خبرِ المبتدأ يجوزُ . والثاني : أنَّه يجوزُ التقديمُ[8] في خبرِ " إنَّ " وأخواتها ؛ إذا كانَ ظرفاً ، ولا يجوزُ فيما إذا لم يكنْ ظرفاً .

---

(١) في الأصل : « يقول » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٢٧ .

(٣) في ب : « هذا » ساقط .

(٤) في ب : « من » .

(٥) في الأصل : « جواباً » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « الصدر » .

(٧) في الأصل غير واضح والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « تقديم » والمثبت من ب .

أمَّا الأولُ : فإنَّا إذا قدمنا خبرَ المبتدأِ على المبتدأِ لم يلزمنا خلافُ الأصلِ ؛ إلاَّ من وجهٍ واحـدٍ ، بخلافِ تقديـمِ خـبرِ " إنَّ " ، فـإنَّ فيـه خـلافَ الأصـلِ : مـن وجهين ؛ لأنَّه كما يلزمنا التقديمُ ، وهو خلافُ الأصلِ ، يلزمنـا خلافُـهُ بـالفصلِ بينَ إنَّ واسمها ، وقدْ ذكرنا وجهَ لزومِ الفصلِ بين إنَّ واسمها ، من ثلاثـةِ أوجـهٍ ، فكانَ الفصلُ خلافَ الأصلِ ، فلو تركنـا العمـلَ بـالأصلِ مـن وجـهٍ ، في موضـعٍ لضرورةِ شدةِ العنايةِ إلى التقديمِ ، لم يلزمْ تركُ العملِ مـن وجهـينِ ، وأمَّـا الثـاني أعني : أنه يجوزُ تقديمُ خبرِ إنَّ علـى اسمهـا ، إذا كـانَ ظرفـاً ، لا يجـوز[1] في غـيرِ الظرفِ ، فهو أنّ الظرفَ إمَّا حقيقيٌّ ، أو مجازيٌّ بأنْ كانَ حرفَ جرٍّ ، فلئنْ كان مجازياً فالفرقُ ظاهرٌ ؛ لأنَّ حروفَ الجر وضعتْ للتوسطِ بين شيئينِ ، فإذا توسـطَ بين " إنَّ " واسمها حرفُ الجرِّ لم يلزمْ من ذلك توسطُ غيرِهِ بينهما .

غاية ما في الباب : أنَّ حـروفَ الجـرِّ وضعـتْ لافضـاء[2] معـاني الأفعـالِ إلى الأسماء .

قلنا : إنَّ في[3] هذهِ الحروفِ أيضاً معانِيَ الأفعالِ ، مـن التحقيـق ، والتمـني ، والترجي ، وغيرها ، وكذلك إذا كان ظرفاً حقيقياً ؛ لأنَّه متضمِّنٌ لمعنـى " في " ، وهو من حروفِ الجرِّ ؛ ولأنَّ الظرفَ قد جـاءَ فيـه مـن التوسُّـعِ[4] مـا لم يجـئْ في غيرِهِ ، فلشدةِ ملابسةِ الشيءِ الظرفَ : جُعِلَ كأنه هو ، فلا يعدُّ فـاصلاً ، بدليـلِ جوازِ الفصلِ به بين المضافِ والمضافِ إليه ، أوْ لأنه لَّما كانَ الظـرفُ بمنزلـةِ نفـسَ المظـروفِ ، جُعِـلَ بمنزلـةِ المنطـوق ، وإن لم ينطـقْ بـه ، إذْ لا بـدَّ لـهُ منهُ ، فـإنَّ قولك : « زيدٌ قائمٌ » ، عارٍ عـن الظـرفِ لفظـاً ، وهـو غـيرُ حـالٍ عنه تقديـراً

---

(١) في ب : « لا يجوز » ساقط .

(٢) في الأصل : « لا قضاء » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « في إنَّ في » والمثبت من ب .

(٤) وقد يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسـع في غيرهمـا . ينظر الكتـاب لسـيبويه ١ / ٢١١ ، ٢١٦ ؛ والأصول ٢ / ٢٥٥ ؛ ومغني اللبيـب ص ٩٠٩ – ٩١١ ؛ والأشباه والنظـائر ١ / ٣٣ – ٣٩ .

مكاناً ، أو زماناً ، فهو إذنْ كالمنطوق[١] ؛ فلذلكَ[٢] جُعِلَ تقديمه كلا تقديمٍ ؛ ولأنَّه إنْ قُدِّمَ : فمتعلقُه متأخِّرٌ نيةً ؛ لأنَّ التقديرَ : إنَّ في الدارِ زيداً مستقرٌ ، أوْ كائنٌ ، وهو بمجموعهما[٣] بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فكانَ التقديمُ كلا تقديمٍ ، ثم هكذا ذكر المصنفُ في حواشيهِ[٤] ، وعن هذا قالوا : إنَّ تقديمَ الخبرِ ههنا غيرُ مسلَّم ؛ إذْ الخبرُ هو ما دلَّ عليهِ « في الدارِ » ، لا نفس « في الدارِ » ، « **وقد حُذِفَ في قولهم : إنَّ مالاً وإنَّ عدداً** »[٥] ، ساغَ حذفُ الخبرِ هنا ؛ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، وهذا كما يقالُ لك بنو تميمٍ : فقراءُ أقلاءُ ، فتقولُ : « إنَّ مالاً وإنَّ عدداً » ، أيْ: إنَّ لهم مالاً وإنَّ لهم عدداً .

العددُ : اسمُ ، بمعنى المعدودِ ، وهو ما يعدُّ من قومِ الرجلِ وجماعته ، يقعُ على الواحدِ والكثيرِ ، وكذلكَ الولدُ : بمعنى المولودِ : اسمٌ يقعُ على المفردِ[٦] والجمعِ .

هل لكم[٧] أحدٌ ؟ أيْ : هل لكم أحدٌ ناصر ، إنَّ الناسَ عليكم أيْ : أَلْبٌ عليكم ، يقالُ : همْ ألبٌ عليه إذا اجتمعوا عليه بعدَاوَته .

قوله : « **إنَّ زيداً وإنَّ عمراً** »[٨] هذا الذي ذكرهُ في المعرفةِ : مذهبُ البصريين[٩] ، وأمَّا الكوفيونَ : فلا يجوزونَ هذا الحذفَ إلا في النكرةِ ، فقولهم : « إنَّ مالاً » يجمعُ عليه ؛ فلذلك[١٠] قدمهُ ، وإنَّ زيداً مختلفٌ فيهِ فأخرهُ ، والفرقُ

---

(١) في الأصل : « كالمنطرف » والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « فكذلك » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « بمجموعهما » والمثبت من ب .
(٤) ينظر حاشية الزمخشري على المفصل ق ١٤ / أ .
(٥) المفصل ص ٢٨ ، ٢٩ .
(٦) في ب : « حذف الحذف » .
(٧) في ب : « هل لك أحد » .
(٨) المفصل ص ٢٨ ، ٢٩ .
(٩) ذهب البصريون إلى جوازِ حذف خبر " إنَّ " سواء أكان اسمها معرفةً أم نكرةً ، والكوفيون يجوزون حذف خبرها إذا كان اسمها نكرة . ينظر هذه المسألة وتفصيلها : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٤١ ؛ والمقتضب ٤ / ١٣٠ ؛ والأصول ١ / ٢٤٧ - ٢٥٨ ؛ والخصائص ٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ ؛ والهمع ٢ / ١٦١ .
(١٠) في الأصل : « فلذلك » والمثبت من ب .

للكوفيينَ : أنَّ خبرَ النكرةِ ، لا يجيءُ مقدماً ، وكانَ موقعه معلوماً ، فجازَ حذفهُ ؛ لقيامِ الدليلِ على موقعهِ ، ولا كذلكَ خبرُ المعرفةِ ؛ لأنَّه يقعُ مقدماً ومؤخراً ، فلمْ يتعينْ موقعه ، فلم يجزْ حذفهُ ؛ لاشتباهِ موقعه على المخاطبِ ، والجوابُ عنهُ : أنَّ هذا الحذفَ إنما يجوزُ عندَ دلالةِ الحالِ على الحذفِ ، على ما ذكرنا ، وعندَ عدمِ قيامِ / الدلالةِ عليه[١] : لا يفرقُ[٢] بين أنْ يكونَ خبرَ نكرةٍ ، [٦٣ / أ] أوْ معرفةٍ .

(( المحلُّ والمرتحلُ )) مصدران : بمعنى الحلولِ والارتحالِ ، والسفرُ جمعُ سافرٍ ، من سفر ، أيْ : خرجَ من أرضٍ إلى أرضٍ ، وهذا من الأفعالِ التي رُفِضَ استعمالها ، والمَهَلُ – بالتحريكِ – : التؤدةُ : أيْ : أنَّ لنا في هذه الدُّنيا حلولاً معقباً برحيلٍ ؛ إذِ الرفاقُ قد أسرعوا ، وتوغلوا في الإسراعِ ، فما لنا غيرُ اقتفاءِ آثارهم ، ورويَ " ما مضوا "[٣] ، وهي مصدريةٌ ، وبعده :

**اسْتَأْثَرَ[٤] اللهُ بالْبَقَاءِ وبالعدْلِ وَوَلَّى الملامةَ الرَّجُلا[٥]**

(( **إنَّ غيرها إبلاً وشاءً** ))[٦] ، وفي انتصاب " إبلاً " وجوهٌ ، إما تمييزٌ عن " غيرها "[٧] لإبهامه ، أو عن الضميرِ ، كـ" رُبَّهُ رجلاً " ، أو بدلٌ عن " غيرها " أوْ اسمُ " إنَّ " ، و" غيرها " حالٌ مقدمةٌ ، وفي :

---

(١) في ب : (( عليه )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( عليه )) ساقط .

(٣) الرواية في كتاب سيبويه ٢ / ١٤١ ، وهذه كلمة من بيت شعر ، والبيت هو :

**إنَّ مَحَلاً وإنَّ مرتَحَلاً وَإنَّ في السفَرِ إنْ مضَوا مَهَلاً**

والبيت للأعشى في ديوانه ص ١٣٧ ، وهذا البيت عقب البيت الآنف الذكر .

(٤) في ب : (( أسايد )) وهو تحريف .

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ص ١٣٧ وهذا البيت من ضمن قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري ، وانظره أيضاً في الخزانة ١٠ / ٤٦٠ .

(٦) ينظر المفصل ص ٢٩ .

(٧) في الأصل : (( وغيرها )) .

*** يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[١] ***

ثلاثةُ مذاهبَ[٢] : أحدها : وهو مذهبُ البصريةِ[٣]، أنها نُصِبتْ على الحالِ ، وخبر ليتَ محذوفٌ ، تقديره " يا ليتَ لنا " ، فيكونُ رواجعُ حالاً عن الضميرِ في " لنا " وليتَ تعملُ في الحالِ ؛ لتضمنها معنى الفعلِ ، ومذهب الفراء[٤] : أنَّ ليتَ تنصبُ الاسمينِ جميعاً ، على لغةِ بعضِ العربِ[٥] ، فإنهم يُعْمِلُونَ " ليتَ " إعمالَ " ظننتُ "، ويقولونَ : ليتَ زيداً ذاهباً ؛ لأن " ليتَ " بمعنى تمنيتُ ، وهم يقولون: تمنيت زيداً قائماً . ومذهبُ الكسائي[٦] : أنه منصوبٌ بإضمارِ يكونُ ؛ لأنَّ إضمارَ كانَ كثيرٌ في كلامهم ، ومذهبُ البصريينَ أولى ؛ إذْ قدْ ثبتَ حذفُ الخبرِ مع إرادته ، ولم يثبتْ بالإجماعِ : أنْ تكونَ " ليتَ " عاملةً في الجزئين ، فلا يُحملُ البيت عليه .

(( مَتَّ إليه )) أيْ : توسَّلَ إليهِ ، و" المتُّ " والمدُّ[٧] متقاربانِ ، فكأنه مَدَّ إليه قرابته ، وقد التزمَ حذفهُ في قولهم : ليتَ شعري ، هكذا وقعَ في عامةِ النسخِ ،

---

(١) هذا الرجز نسب للعجاج في ملحقات ديوانه ٢ / ٣٠٦ ؛ وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٤٢ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢٩٠ ؛ والأشموني ١ / ٢٧٠ ؛ وابن يعيش ٨ / ٨٤ .

(٢) ينظر هذه المذاهب في خزانة الأدب ١٠ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٤٢ ؛ والأصول ١ / ٢٤٨ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠٤ .

(٤) ينظر مذهب الفراء في : شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٤ ؛ ورصف المباني ص ٣٣٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٩٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٦ .

(٥) ذكر في التخمير ١ / ٢٨٧ بأن هذا البيت مختلف فيه على ثلاثة مذاهب ، فالمذهبان الأولان قد ذكرناهما آنفاً ومذهب بني تميم يُعملون " ليت " إعمال " ظن " . ينظر مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٨٧ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠٤ ؛ والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٧٤ ، والمثل في الميداني (( ليت القسي كلها أرجلاً )) .

(٦) ينظر قول الكسائي في الأصول لابن السراج ١ / ٢٤٨ ؛ وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٧٦ .

(٧) في ب تقديم وتأخير .

والظاهرُ : أنَّ المصنفَ أرادَ إثباتَ ذلكَ في كتابه ، ثم رجعَ عنهُ ، لما أنَّ هذا الكلامَ بمجرده غيرُ مستقيمٍ ، إذْ لمْ يُسمعْ عن العربِ أنْ يقول أحدٌ : ليتَ شعري ، مقتصراً عليهِ ، من غيرِ انضمامِ شيءٍ آخرَ إليها ، وإنما المسموعُ « ليتَ شعري أيُّ الرجلينِ عندكَ ؟ » أيْ : أزيدٌ عندك أم عمرو ، وقوله[1] :

**لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ ابْنُ أبي عَمْرٍو ولَيْتٌ يقولُها المَحْزُونُ**[2]

فمحمولٌ على الحذفِ للقرينةِ ، والمحذوفُ أن يجتمعَ أم لا ، أوْ أيعودُ إلينا ؛ أو كيفَ حالهُ ؟ يرثيه بهذا ، ونصبَ " مسافرٌ " على النِّداءِ ، ثمَّ إنما التزمَ حذْفُ الخبرِ هنا ، تقديره « ليتَ شعريْ » حاصلٌ ؛ لجريه مجرى المثلِ ، عند قيامِ الدليلِ عليه ، وكثرةِ الاستعمالِ ، واستغنوا عن ذكرِ خبره ؛ للظهورِ في مواقعهِ ، كما بعدَ لولا ، في قولهم : لولا زيدٌ لكانَ كذا .

---

(١) في الأصل : « شعري » والمثبت من ب .

(٢) البيت لأبي طالب عم النبي - ﷺ - من أبيات يرثي بها أبا عمر ومات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه ، والبيت في ديوان أبي طالب ص ٩٣ . ينظر البيت وما قيل فيه في : الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٦١ ؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٤٦ ؛ وإيضاح شواهد الاتضاح ٢ / ٧٩٣ ؛ وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧٩ ؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٤٦٣ .

## (( خبرُ لا التي لنفي الجنسِ ))(١)

اعلمْ : أنَّ نحوَ: رجلٍ ، يشتملُ على الجنسِ كلهِ ، بطريقِ البدلِ ، يعني : في(٢) موضعِ الإثباتِ ، فإنَّك إذا قلتَ : جاءني رجلٌ ، فإنه صالحٌ لكلِّ واحدٍ من الأمةِ ، على طريقِ البدلِ ، فإنَّ(٣) المرادَ منهُ : زيدٌ أوْ عمرو ، أو غيرهما من الآحادِ ، ولا يكونُ أكثرُ من واحدٍ ، فإذا دخلتْ عليه " لا " : استغرقتْ(٤) ، نحو : (( لا رجلَ في الدارِ )) ، فالنفيُ قد أحاطَ بالكلِّ ، واشتملَ عليه ، حتى لا يجوزُ نحو : (( لا رجلَ في الدارِ ، بل رجلانِ )) وهذا معنى قوله : لنفي الجنسِ ، وإذْ قدْ شبهتْ هذا ، فاعلمْ : أنَّ " لا " هذه : قد استحقتْ عملَ " إنَّ " في نصبِ الأولِ ، ورفعِ الثاني ، حملاً للنقيضِ على النقيضِ ، كما سوَّى(٥) في جمعِ سلامةِ المؤنثِ ، كجمعِ المذكرِ ؛ لهذا فإنهم يحملونَ النقيضَ على النقيضِ ، كما يحملونَ النظيرَ على النظيرِ ، في حُكْمِهِ ، وعملهِ ؛ لمناسبةٍ بينهما ، في / معنى الخاصِ ، وهو : [ ٦٣ / ب ] المنافاةُ ، من حيثُ إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يعملُ عملَ صاحبه ، وهو(٦) أنْ ينفي هذا ذاكَ ، وذاك هذا ، ولمَّا ناسبهُ : أُلحقَ به ، وقولُ صاحبِ الكشافِ ، في سورةِ الأنفالِ : ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ(٧) ﴾(٨) : (( السلمُ تؤنثُ تأنيثَ نقيضها ، وهي : الحربُ ))(٩) إشارةٌ إلى هذا ، ولأنَّ كلاً منهما ، أيْ : من " لا " و" إنَّ " تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ ، ولأنَّ لهما صدرُ الكلامِ ، فوجبَ أنْ يقالَ : لا رجلاً أفضلُ منكَ ، على نحوِ : إنَّ زيداً منطلقٌ إلا أنهم بنوا " لا " مع ما

---

(١) في ب بياض ، وينظر المفصل ص ٢٩ ، ٣٠ .
(٢) في الأصل : (( في )) ساقط والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : (( فا )) والمثبت من ب .
(٤) في ب : (( استغرق )) .
(٥) في الأصل : (( يسوَّى )) والمثبت من ب .
(٦) في ب : (( هو )) .
(٧) في ب : (( توكل )) ساقط .
(٨) من الآية ( ٦١ ) من سورة الأنفال .
(٩) ينظر الكشاف ٢ / ١٦٦ .

دخلتْ عليه من الاسمِ المفردِ على الفتحِ ، أمَّا البناءُ فلتضمنه معنى الحرفِ ، إذِ الأصلُ لا من رجلٍ ، فحذفتْ ، وضمنَ معناها ، فعوّضَ البناءُ . وأمَّا البناءُ على الحركةِ فلكونُ[1] : البناءُ عارضاً ، وأمَّا البناءُ على الفتحِ ، فلأنَّ " لا " قد استحقتْ بما ذكرنا من الوجوهِ نصبَ الأولِ ، فلما قصدَ البناءُ : ناسبَ أنْ تختارَ الحركةَ المستحقةَ .

وقيل : " لا " على ضربينِ : أحدهما : أنْ تكونَ للنفي مطلقاً ، فتدخلَ حينئذٍ على الاسمِ ، والفعلِ ، نحو : « لا يضربُ زيدٌ » ، و« لا زيدٌ في الدارِ » ، وهذهِ لا تعملُ ؛ لأنَّ الحرفَ الداخلَ على القبلينِ لا تعملُ فيهما ؛ للتفاوتِ الظاهريين عمل الأسماءِ ، وعملِ الأفعالِ ، وشيءٌ واحدٌ لا يعملُ عملينِ مختلفينِ ، في موضعينِ مختلفينِ ، والثاني : أنْ تكونَ للنفي الخاصِّ ، وهو : الجنسُ ، فتعملُ حينئذٍ عملاً خاصاً ؛ لاختصاصه بأحدِ القبيلينِ ، وهو : الاسمُ ، ثم إنما خصّ المصنفُ أهلَ الحجازِ ؛ لأنَّ بني تميمٍ – وهم أكثرُ العربِ – يحذفون الخبرَ ، ولا يعبأونَ به ، ولا يثبتونه في كلامهم ، وفي أنسابِ زينِ المشايخ[2] : بنو تميمٍ ثلاثُ[3] قبائلَ : بنو عمروٍ بن تميمٍ ، وبنو زيد مناةَ بن تميمٍ ، وبنو الحارثِ بن[4] تميمٍ .

ثم إنَّ هذهِ القبائلَ تَنْشعِبُ شعوباً ، فإن قيل : فبمَ يعرف الخبر المحذوف ؟ قلنا : لأنهم لا يأتون بـ" لا " النافية للجنس في كلامهم إلا في موضعٍ يكونُ على الخبرِ المحذوفِ دليلٌ ، كما حُذفَ خبرُ " إنَّ " بالاتفاقِ ، في قولهم : « إنَّ مالاً ، وإنَّ عدداً » ، عند قيامِ الدليلِ على الحذفِ ، فكانَ قولهم : لا رجلٍ ، عند سؤال

---

(١) في الأصل : « فيكون » والمثبت من ب .

(٢) زين المشايخ : هو أبو الفضل محمد بن أبي القاسم بايجوك البقالي الخوارزمي الملقب بزين الدين نحوي أديب مفسر محدث أخذ عن الزمخشري وغيره له : مفتاح التنزيل ، وأذكار الصلاة وغيرهما كانت وفاته سنة ٥٦٢ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٩ / ٥ ؛ بغية الوعاة ١ / ٢١٥ ؛ طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٢ .

(٣) ينظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٤٦٦ .

(٤) في ب : « لابن » .

من سأل هل من رجلٍ أفضل مني ؟ فتقول : لا رجلَ ، أيْ : لا رجلَ أفضلُ منكَ .

وفي كتاب زينِ المشايخ ، في أنسابِ[١] العربِ ، وديارهم الحجاز من تخوم صنعاء ، إلى تخومِ الشام ، وسُميتْ بذلكَ ؛ لأنها حجزةٌ بين تهامةَ ونجد ، فمكةُ تهاميةُ ، والمدينةُ ، والطائفُ حجازية[٢] ، و" فدك "[٣] ، و" خيبر "[٤] من الحجاز .

والصبوحُ : اسمٌ لشربٍ بالغداةِ ، فالصَّبْحُ سقيُ الصبوحِ ، نقيضُ الغبق ، يقالُ : صبحته ، فاصطبحَ ، كما يقالُ : غبقتهُ ، فاغتبقَ.فيه وصفُ شدةِ القحطِ ، يعني : أنَّ الكريمَ من الأولادِ لا يصبحُ ، أيْ : لا يُسقَى من اللبنِ صباحاً ؛ لعزته ، فكيفَ اللئيمُ منهم ، ثم ظاهرُ قوله : " مصبوحٌ "[٥] خبرٌ ؛ لقوله ، (( **ولا كريمَ** ))[٦]، وإنْ كانَ بنو طيءٍ لا يبالون بخبر " لا " النافيةِ للجنسِ ، فلعله سلكَ طريقةَ الشعراءِ : في تركِ مذهبِهم ؛ لغرضٍ ، أو لضرورةِ نظمٍ لإقامته ، كما يأخذ الهروي[٧] في شعره باللغةِ الغزنويةِ[٨] ، وفي عكسهِ ، وفي مثله مساغٌ ،

---

(١) في الأصل : (( أسباب )) والمثبت من ب .

(٢) ينظر معجم البلدان ٢ / ٢٥٣ .

(٣) ينظر معجم ما استعجم ٣ / ١٠١٥ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٢٣٨ .

(٤) ينظر في تحديدها معجم ما استعجم ٢ / ٥٢١ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٤٠٩ .

(٥) هذه كلمة من بيت شعر ، ونصُّ البيت :

**وَرَدَّ جازِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمَةً ... وَلاَ كَرِيمَ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ**

وانظره في : الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٩٩ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٠ ، وقد اختلف في نسبة هذا البيت إلى أقوال شتى فمنهم من نسبه إلى حاتم الطائي ، ينظر زيادات ديوانه ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ومنهم من نسبه إلى أبي ذؤيب الهذلي ينظر شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٣٠٧ ، ومنهم من نسبه إلى رجل من النّبيت ينظر تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٦ ، وهذا البيت ملفق من بيتين ينظر هذا التلفيق في : إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧١ .

(٦) ينظر المفصل ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٧) والهروي : نسبة إلى هراة ، وهي مدينة من مدن خراسان . ينظر معجم البلدان ٥ / ٣٩٦ ؛ والروض المعطار ص ٥٩٤ .

(٨) هي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان ، وهي الحد بين خراسان والهند . ينظر معجم البلدان ٥ / ٢٠١ .

ويجوزُ : أنْ يكونَ صفةً لمنفيٍّ مع " لا " ؛ لأنَّ محلها رفعٌ بالابتداءِ ، وخبره محذوفٌ ، أيْ : لا كريمَ مصبوحٌ هناكَ .

ثم قيل : البيتُ المستشهدُ بهِ لحاتمٍ ، والجرمي[1] يقول[2] لأبي ذؤيب ، ونقلَ عن خطِّ الإمامِ تاج[3] / الدينِ النحويْ ، قال ابنُ الأعرابي[4] : هذا البيت لقيسِ[5] [ ٦٤ / أ ] ابن الخطيم ، النبيتي ، والنبتُ : حي من اليمن ، وقبله[6] :

**هَلاَّ سَأَلْتِ هَدَاكِ اللهُ ما حَسَبي ... عندَ الشتاءِ إذا ما هبتْ الرِيْحُ**

---

(١) هو صالح الجرمي أبو إسحاق مولاهم ، وقيل من أنفسهم وقيل مولى بجيلة عزل في جرم فقيل جرمي . أما في النحو بصري قدم بغداد وناظر بها الفراء .
أخباره في : أخبار النحويين للسيرافي ٧٢ - ٧٤ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٨٠ - ٨٣ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٨ - ٩ ؛ والبلغة ص ٩٦ ؛ وشذرات الذهب ٢ / ٥٧ ؛ والأعلام ٣ / ٢٧٤ .

(٢) في ب : « يقول » ساقط .

(٣) هو تاج بن محمود الأصفهندي العجمي نزيل حلب ، الشيخ تاج الدين النحوي قال ابن حجر : قدم من بلاد العجم حاجاً ، ثم رجع فسكن حلب ، وأقرأ بها النحو ثم أقبلت عليه الطلبة ، ومات سنة سبع وثمانمائة عن نحو ثمانين سنة .
أخباره في : بغية الوعاة ١ / ٤٧٨ .

(٤) هو محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، أبو عبد الله ، راوية ناسب ، علامة باللغة من أهل الكوفة . أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي .
أخباره في : وفيات الأعيان ٤ / ٣٠٦ ؛ ومعجم الأدباء ١٨ / ١٨٩ - ١٩٦ ؛ ونزهة الألباء ص ١١٩ ؛ وطبقات النحويين ص ١٩٥ .

(٥) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي ، أبو يزيد شاعر الأوس ، وأحد صناديدها في الجاهلية ، أول ما اشتهر به تتبعه قاتلي أبيه وجده حتى قتلهما قتل نحو ٢ ق . هـ .
أخباره في : الأغاني ٣ / ٨٤٧ ؛ والخزانة ٣ / ١٦٨ ؛ ومعجم الشعراء ص ٣٢١ ؛ والأعلام ٥ / ٢٠٥ .

(٦) هذه الأبيات الثلاث ذكرت في ديوان حاتم الطائي لرجل من النّبيت اجتمع هو وحاتم الطائي والنابغة الذبياني يريدون خطبة ماوية بنت عفزر وكل من الثلاثة قال فيها شعراً فاختارت حاتماً وتزوجته . ينظر الديوان ص ١٥ ؛ والكتاب ٢ / ٢٩٩ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٠ ؛ والإيضاح للفارسي ص ٢٥٥ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٢ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠٧ ؛ والعيني ٢ / ٣٦٨ ؛ وابن عقيل ١ / ٤١٣ .

**وَرَدَّ جَازِرُهُـــم حرفَـــا مُصَرَّمَــةً     في الـرَّأْسِ مِنْهَا وفي الأصْلابِ تمليحُ**

**إذا اللّقــاحُ غَــدَتْ مُلْقَــى أصِرَّتُهــا     ولا كريــمَ مــن الوِلْــدَانِ مصبــوحُ**[1]

الجازِرُ : الـذي ينحرُ البعيرَ ، ويكشطُ جلدهُ ، ويفصل لحمهُ ، والحرفُ الضَّامِرَةُ : الصلبةُ ، والمُصَرَّمَةُ : التي لم يبق لها لبنٌ[2]، والتمليحُ : بقيةٌ من شحمٍ ، أيْ : و لم يجدْ الجازرُ ناقةً سمينةً ، فأتى بناقةٍ هذه صفتها ، واللقْحةُ : الحلوبُ .

والأصرارُ : جمعُ صِرارة ، وهو شيءٌ تشدّ به ضروعُ النوقِ ؛ كيلا يرضعها الفصيلُ ، (( **ويحذفه الحجازيون**[3] **كثيراً** )) الضمير في "يحذفه" راجعٌ إلى خبر " لا " ، وإنما خصَّ الحجازيين ذكراً ؛ لأنهم يثبتونه[4] دونَ غيرهم ، والحذفُ إنما يتصورُ في المثبتِ ، وعلةُ جوازِ الحذفِ هنا ، كعلةِ جوازِ الحذفِ في خبر " إنَّ " ، وهي : الدلالةُ السابقةُ عليه ، فاستغنيَ بها عن ذكرِ الخبرِ ، كأنَّ قائلاً قال : هلْ من أهلٍ لكم ؟ وهل من ناس لكم ؟ وهل من فتىً لكم ؟ وهل من سيفٍ لكم ؟ فقيل : (( **لا أهلَ ، إلى آخرهِ ، أيْ : لا أهلَ لنا ، ولا مالَ لنا ، ولا ناسَ لنا ، ولا فتىً لنا ؛ إلاَّ عليّ ، ولا سيفَ لنا ؛ إلا ذو الفقارِ** ))[5]، وهو -بفتحِ الفاءِ-: اسمُ سيفٍ ، كانَ للنبي – عليه السلام – أهداه إليه [6] ملك[7] الإسكندريةِ ،

---

(١) والمصبوح : ما يُسْقَى من اللَّبن صباحاً .

(٢) والنبتُ : حي من اليمن . ينظر : الصحاح ١ / ٢٦٨ " نبت " ؛ واللسان ٢ / ٩٧ " نبت " .

(٣) المفصل ص ٣٠ .

(٤) أي : الخبر .

(٥) ينظر المفصل ص ٣٠ .

(٦) في الأصل : (( أهداه )) والمثبت من ب .

(٧) ملك الإسكندرية ، والنائب العام للدولة البيزنطية في مصر وقد ذكره المؤرخون العرب غالباً باسم " المقوقس " واختلفوا في اسمه الحقيقي وكنيته اختلافاً كثيراً أما أحد المؤرخين فسماه " جريج بن مينا المقوقس " .

أخباره في : النجوم الزاهرة ١ / ٣٢ ؛ ودائرة المعارف مادة " مصر " .

مع بغلةٍ تُدْعى دلدلا ، والجاريةُ ماريةُ[١] القبطيةُ ، أمُ إبراهيم – رضي الله عنهُ – فأعطاهُ عليّاً ، وقيل : أهداه[٢] إليه النجاشي[٣] ، وقيل : أنزل عليه[٤] من السماء ، وهكذا تقولُ : كلمة الشهادةِ[٥] ؛ لأنَّ قولنا : « **لا إلـهَ إلا الله** »[٦] ، في الأصلِ ردٌّ على الجاحدِ ، فكأنّه يقول[٧] : هلْ في الوجودِ من إلهٍ غير الله ؟ فنقول[٨] نحن : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٩] ، وإنما لم يقدِّرْ : لا إله لنا إلاَّ اللهُ ، كما في

أخباره في : النجوم الزاهرة ١ / ٣٢ ؛ ودائرة المعارف مادة " مصر " .

(١) مارية القبطية أم ولد رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – ذكر ابن سعد في طبقاته قال : بعث المقوقس صاحب الإسكندرية إلى رسول الله – ﷺ – في سنة سبع من الهجرة بمارية وأختها سيرين مع الصحابي حاطب بن أبي بلتعة – رضي الله عنهم – وكانت أم المؤمنين مارية بيضاء جميلة فتزوجها الرسول – ﷺ – فحملت منه عليه الصلاة والسلام بإبراهيم ثم عاشت بعد الرسول حتى وافاها الأجل سنة ست عشرة هجرية ودفنت بالبقيع . ينظر الإصابة ٤ / ٤٠٤ .

(٢) في الأصل : « هداه » .

(٣) هو ملك الحبشة وكان يلقب دائماً بالنجاشي ، وقد اضطربت الأقوال والروايات في تعيين هذا النجاشي الذي كتب إليه رسول الله – ﷺ – كتاباً يدعوه إلى الإسلام ، وهناك شخصيتان متمايزتان الأول هو الذي هاجر إليه المسلمون من مكة ، والثاني هو النجاشي الذي كتب إليه النبي – ﷺ – كتاباً يدعوه إلى الإسلام هو الذي مال إليه الحافظ بن كثير هو النجاشي الذي ولي بعد المسلم صاحب جعفر بن أبي طالب .

أخباره في : السيرة النبوية ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٤) في الأصل : « عليه » ساقط والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٣٠ .

(٦) المفصل ص ٣٠ .

(٧) في ب : « يقول » ساقط .

(٨) في الأصل : « فنقول » ساقط والمثبت من ب .

لا أهلَ ، ولا فتى ؛ لأنه ليس في تقديره دلالةٌ على التوحيدِ ؛ لأنَّه يحتملُ أنْ يقولَ الجاحدُ : هبْ أنه لا إله لكمْ إلا الله ، فلِمَ قلتم " لا إله " لجميعِ المخلوقاتِ إلا الله ، ولذا قيلَ : كُررَ التوحيدُ في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ[1] إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾[2] ؛ لأنه لما قيل : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ ، بقي لسائلٍ أنْ يقولَ : هبْ أنَّ إلهنا واحدٌ ، فلم قلتم : إنَّ إلهَ الكلِ واحدٌ ؟ فأزيلَ هذا السؤال بقوله تعالى بعده : ﴿ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ، ثم وُجِّهَ الإعرابُ في هذا .

قال المصنف[3] : قوله « إلا ذو الفقارِ » بدلٌ من لا سيفَ ؛ لأنَّ محلهُ رفعٌ بالابتداءِ ، والبدلُ في الاستثناءِ إنما يجيءُ بعد تمام الجملةِ ، " ولا سيفَ " ليس بجملةٍ ، فلا بدَّ من تقديرِ الخبرِ حتى يصحَّ البدلُ ، وتقديرُهُ : لا سيفَ[4] في الوجودِ ، ومعناه : لم يوجدْ " إلا ذو الفقار " ، وعلى هذا « لا فتى إلاَّ عليٌّ » ، « وكلمة الشهادةِ » ، ويجوزُ فيه : النصبُ ؛ إذا جعلتَ " إلا " بمعنى " غير " ، وفي شرحِ الإيجازِ : لا ينتصبُ على الاستثناءِ ؛ لأنه بدلٌ ، وقال علي بن عيسى في قوله : « لا إله إلا الله » هو بدلٌ[5] عن محلِّ " لا " مع المنفي ، وحكيَ عن المصنِّفِ : « لا إله إلا الله » مبتدأ وخبرهُ ، من غيرِ تقديرِ خبرٍ محذوفٍ ، فقيل : كيفَ ساغَ كونُ المبتدأِ نكرةً والخبرُ معرفةً ؟ قال : إنَّ للمبتدأِ مع المنفيِّ حُكماً ،

---

(٩) من الآية ( ٣٥ ) من سورة الصافات .

(١) في الأصل : « لا إله » ساقط والمثبت من ب .

(٢) الآية ( ١٦٣ ) من سورة البقرة .

(٣) أي الزمخشري .

(٤) في ب : « لا سيف » مكرر .

(٥) ينظر كتاب المقتبس لوحة ٦٥ / ب ؛ وينظر الإنصاف ١ / ٣٦٦ مسألة رقم ٥٣ ؛ وشرح التسهيل ٢ / ٢٨٥ ؛ والتصريح ١ / ٣٥١ .

وحالاً ليس لهُ بغيرِ المنفيِّ ، وقالَ المصنفُ أيضاً في حواشيه : / القولُ السديدُ فيهِ : [ ٦٤ / ب ]
أنَّ المرفوعَ بعد " إلا " هو الخبرُ ، و" إلا " لغوٌ ، بيانهُ : أنَّ الأصلَ في كلمةِ التوحيدِ : اللهُ إلهٌ ، ثم إلهٌ اللهُ ، [ ثم أريدَ إثباتُ الإلهيةِ للهِ وحدهُ ، ونفيها عمَّا سواه ، فقُدِّمَ حرفُ النفي على أوَّلِ الجملةِ ، ووسطِ كلمةِ " إلا " فعادتْ إلى قولكَ : لا إله إلا اللهُ ][(١)] ، وبنو تميمٍ لا يثبتونهُ ، أيْ : لا يثبتونَ الخبر . ٥

بل يستعملونهُ محذوفاً أبداً ؛ وذلكَ ليس إلا في موضعٍ قامَ عليه دليلُ الحالِ ، والمقالِ على ما ذكرنا .

---

(١) سقط ما بين القوسين من ب .

## (( اسمُ " ما ولا " المشبهتين بليسَ ))[١]

(( هو في قولكَ : ما زيدٌ منطلقاً ))[٢] .

اعلمْ : أنَّ إعمالَ هذين الحرفينِ على مذهبِ أهلِ الحجازِ ، وأمَّا بنو تميمٍ[٣] : فيجرونها مُجرى أخواتهما التي تدخلُ على القبيلين[٤] ، نحو : هلْ ، وبل ، وهو : القياسُ على ما مرَّ ؛ إلاَّ أنَّ الحجاز بين : اعتبروا مشابهتهما بليسَ ، فأعملوها ، وقالوا : القياسُ – كما ذكرهُ – بنو تميمٍ هو : أنَّ الحرفَ إذا تجاذبهُ قبيلا الاسمِ ، والفعلِ ، ولم يقتصرْ دخوله على أحدهما ، فهو[٥] جديرٌ أنْ يجزمَ العملَ كما في هلْ ، وغيره ، فهذا : يقتضي ألاَّ يكونَ لـ" ما " ، و" لا " عملٌ ؛ لأنهما : يدخلانِ على القبيلينِ ، نحو : ما زيدٌ منطلقٌ ، وما خرجَ عمروٌ ، ولا رجُلَ أفضلُ منكَ ، ﴿ فَلَاصَدَّقَ وَلَاصَلَّىٰ ﴾[٦] إلاَّ أنَّ من هِجِّيْرَاهُم[٧] : إجراءَ الشيءِ مُجْرَى ما يشابههُ ، والمصداقُ البينُ لهذا[٨] : بابُ[٩] ما لا ينصرفُ ، ثم إنهما قد شابهتا هِجِّيراهم ، أي : عاداتُهم ليس من أوجهٍ ، وهي النفيُ ، وأخذُ صَدْرِ الكلامِ ، والدخولُ على المبتدأِ ، فيعملانِ عملَ ليسَ ، فإنْ قيل : لمّا كان عملهما بسبب المشابهةَ بليس ، كانَ ينبغي : أنْ يكونَ منصوبهما قبل المرفوعِ إظهاراً ؛ لانحطاطِ رتبتهما ، عن رتبةِ الأصلِ الذي هو ليس ، كما قلنا ذلكَ في " إنَّ " وأخواتها ، ولم نقلْ[١٠] ههنا كذلكَ .

---

(١) في ب بياض ، وينظر المفصل ص ٣٠ .

(٢) المفصل ص ٣٠ .

(٣) ينظر مذهب الحجازين والتميميين في ذين الحرفين " ما " و" لا " : الكتاب ١ / ٥٧ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٩ ؛ والمقتضب ٤ / ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) القبيلين : الاسم والفعل .

(٥) في الأصل : (( وهو )) والمثبت من ب .

(٦) الآية ( ٣١ ) من سورة القيامة .

(٧) دأبهم وعادتهم . الصحاح ٢ / ٨٥٢ " هجر " .

(٨) في ب : (( فهذا )) .

(٩) في الأصل : (( بأن )) والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : (( ولم نقل )) والمثبت من ب .

بل كان عملهما كعملِ ليس من كُلِّ وجهٍ ، فكانَ فيه تسويةٌ بينَ الأصلِ والفرعِ ، فما وجهُهُ ؟ قلنا : فيه وجهانِ ، أحدهما : إنَّ " ما " ، و" لا " يشبهانِ بـ" ليس " من حيث المعنى ، دون الصورةِ ، والمشابهةُ المعنويةُ : أقوى من المشابهةِ الصوريةِ ، فلذلكَ[1] ساوى : عملُ الفرعِ عملَ الأصلِ ، بخلافِ إنَّ وأخواتها ، فإنَّ مشابهتهما بالفعلِ صوريةٌ ، والثاني : إنَّ في فعليةِ ليس ضعفاً ؛ لعدمِ تصرفهِ[2] تصرفَ الأفعالِ ، وعدمِ تمامه بالمرفوعِ ، فلما كانتْ المشابهةُ قويةً ، والأصلُ ضعيفاً ساوى[3] الفرعُ الأصلَ ، بخلافِ " إنَّ " وأخواتها ، والمشابهةُ هناكَ ضعيفةٌ ، والأفعالُ التي تشبهها تلك الحروفُ قويةٌ في الفعليةِ ؛ فلذلكَ فرقَ هناك بينَ الفرعِ والأصلِ[4] .

قوله : « **ولذلكَ كانت[5] داخلة على المعرفةِ والنكرةِ** »[6] ، أيْ : ولأجلِ كونِ ما أوغلَ في الشبهِ بـ" ليس " من " لا " صارتْ مداخلها ، كمداخل ليسَ ، من جميع الوجوهِ ، وهي : المعرفةُ والنكرةُ ؛ بخلاف " لا " ، فإنها لم تدخلْ إلاَّ على أحدهما ، وهو : النكرةُ ؛ لئلا[7] يساويْ الناقصُ الكاملَ ، فإنْ قيل : لِمَ اختصَّ ذلك النقصانُ ، في حقِّ عدمِ الدخولِ إلى المعرفةِ[8] ، ولم يعكسْ مع حصولِ معنى النقصانِ فيه أيضاً ؟

قلنا : إنَّما كانَ ذلك لوجهين : أحدهما : أنَّ أصلها أنْ تدخلَ على النكرةِ التي تبنى معها على الفتحِ ، نحو : لا رجلَ ، فاختصتْ بالنكرة ؛ لئلا يكونَ ذلك الأصلُ منبوذاً وراءَ الظهرِ .

(١) في الأصل : « فكذلك » .
(٢) في الأصل : « لعدم تصرفه » مكرر .
(٣) في الأصل : « عمل » والصواب عدم إثباتها كما في ب .
(٤) في ب بين الأصل والفرع تقديم وتأخير .
(٥) في الأصل : « كانت » ساقط والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٣٠ .
(٧) في الأصل : « لئلا » ساقط .
(٨) في ب : « المعرفة والنكرة » .

والثاني : أنَّ النكرةَ أخفُّ من المعرفةِ ؛ لأنَّ النكرةَ هي الأمرُ الأولُ ، من غيرِ احتياج إلى القرينةِ ، فتعيَّنُ الأخفِ ؛ للعاملِ الأضعفِ أدخَلُ في بابِ المشابهة[١] ، والتحقيقِ ما ذكرهُ في / المقتبسِ[٢] مُحالاً إلى التخميرِ ، فقال : « لأنَّ " لا " [٦٥ / أ] لنفي ، فيه شمولٌ ، و" ما " لذاتِ النفي ، ولا يحصلُ الشمولُ إلاَّ إذا دخلَ على اسمِ الجنس ؛ لأنَّه متى دخلَ عليه ، ينتفى بِهِ أحادُ الجنسِ ، على الشمولِ ، وإذا دخلَ على المعرفةِ لم يحصلْ فيه شمولُ النفي ؛ فلذلكَ تكررَ النفيُ فيها ؛ ليكونَ فيهِ نوعُ شمولٍ ، بخلافِ " ما " فإنَّه لذاتِ النفي ، وذاتُ النفي كما مَرَّ يحصلُ بدخولها على النكرةِ ، يحصلُ أيضاً بدخولها على المعرفةِ » .

وأبو الطيبِ : لم يُبَلْ[٣] بالاستعمالِ المستفيضِ ، وهو من أمراءِ الكلامِ ، فأدخلها على المعرفةِ ، عاملةً مشبهةً بـ" ليس " ، فنصبَ بها الخبرَ ، في قوله :

**إذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنْ الأَذَى فَلاَ الحَمْدُ مَكْسُوباً ولاَ المالُ بَاقِيا[٤]**

*** مَنْ صَدَّ عَن نيرانِها[٥] ***

الضميرُ في نيرانها للحربِ .

والبراحُ : مصدرُ برحَ مكانهُ : زالَ ، أيْ : ليس براحٌ عندي ، تقولُ : من أعرضَ عن نارِها ، فأنا أستقبلُ[٦] بأوزارها ، ليس لي عن الحربِ براحٌ ، ولا إلى

---

(١) في ب : « المناسبة » .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٦٥ / ب ؛ والتخمير ١ / ٢٩٤ .

(٣) أيْ : لم يُبالِ . ينظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٤٠٥ .

(٤) ينظر ديوان المتنبي ٤ / ٢٠ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٣٠ ، ٤٣١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٤ ؛ ومغني اللبيب ص ٣١٦ .

(٥) هذا صدر بيت وعجزه :

*** فأنا ابن قيس لا براحُ ***

والبيت لسعد بن مالك بن صبيعة بن قيس بن ثعلبة ، وانظر تخريج البيت في : الكتاب لسيبويه ١ / ٥٨ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ والأصول بن السراج ١ / ٩٦ ؛ والفصول الخمسون ص ٢٠٩ ؛ والإنصاف ١ / ٣٦٧ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠٨ ؛ والخزانة ١ / ٢٢٦ .

(٦) في الأصل : « استعل » والمثبت من ب .

الإعراضِ عن الطعانِ والضرابِ طماح[١] ، وهذا البيتُ هو الذي دعاهم إلى استعمالِ " لا " لمعنى ليسَ ؛ لأنَّ " لا " إذا كانتْ لنفي الجنسِ ، لا يجوزُ فيما بعدها الرفعُ ، ما لم يكررْ ، و" لا " في البيتِ ليست بمكررةٍ ، والاسمُ الواقعُ بعدها مرفوعٌ ، وهو " براحٌ " ، فعُلمَ : أنها بمعنى ليس ، حتى جازَ هذا ، ولولا هذا البيتُ لما استعملوها بمعنى ليسَ ، هذا : مذهبُ سيبويه[٢] ، وقالَ بعضهم[٣] : إنَّ " لا " هذه لنفي الجنسِ ؛ ولكن ارتفاع " براحٌ " للضرورةِ ، إذْ لوْ فُتِحَ ، وقيل : براحاً ، للزم[٤] الإضرابُ ، وهو : أن يجيءَ إحدى القافيتين على نحو : منزلاً ، والأخرى على نحو : منزلو أو منزلي ، والقافيةُ هنا على نحوِ : منزّلو ، والإضرابُ[٥] من عيوبِ القوافي ، ومَحَلَّ " لا براحَ " نُصِبَ على الحالِ المؤكدةِ ، ونظيره قولكَ : أنا ابنُ فلانٍ جواداً كريماً .

أنا ابنُ معدي كَرِبَ لا جبنَ .

اعلم : أنَّ للأدواتِ في العملِ أربعَ مراتبَ[٦] : أولُها ليس ، ثم " ما " ، ثم " لا " ، ثم " لاتَ " ، وعملُ كلِّ واحدٍ منها مذكور[٧] في موضعهِ ، ومسائلُ " ما " ستٌّ : ثنتانِ مختلف فيهما[٨] على الجوار[٩] ، وهما : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وما قائمٌ زيدٌ ، وثنتانِ مختلفٌ فيهما وهما[١٠] ما زيدٌ قائماً ، حجازيةٌ ، و" قائمٌ " تميميةٌ ، وثنتان متفقٌ عليهما على الامتناعِ ، وهما : ما زيدٌ إلا قائماً ، وما قائماً زيدٌ ، وقدْ ذكر مناسبةَ ذكرِ المنصوباتِ بعد المرفوعاتِ ، فيما تقدمَ .

---

(١) الطِّمَاحُ : هو الارتفاع . ينظر القاموس المحيط ص ٢٩٧ " طمح " .
(٢) ينظر الكتاب ١ / ٥٧ فما بعدها .
(٣) ينظر " لا " لنفي الجنس : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٩٦ ؛ وابن يعيش ١ / ١٠٨ ؛ والجنى الداني ص ٢٩٤ .
(٤) في الأصل : « يلزم » والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : « الإصراف » وهو تحريف والمثبت من ب .
(٦) في الأصل : « مرات » والمثبت من ب .
(٧) في الأص : « منهما » والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « متف » والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : « الجواز » والمثبت من ب .
(١٠) ينظر الإيضاح العضدي ص ١٤٦ ، ١٤٧ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٥ .

## (( المفعولُ المطلقُ ))

اعلم : أنَّ المفعـولَ مطلـقٌ ، ومقيـدٌ ، فـالأولُ : هـو المصـدرُ ؛ لأنـه لم يقيـدْ بحرفٍ من حروفِ الجرِّ ، كالمفعولِ به ، ولهُ ، والثاني : هو الأربعةُ الباقيةُ ؛ لتقيد كلُّ واحدٍ منها بالجارِ ؛ ولأنَّ المصدرَ هو المخرجُ مـن العـدمِ إلى الوجـودِ ، وهـو الضربُ لا زيدٌ ، فيكونُ هو الحريُّ بأنْ يطلـقَ عليـه اسـمُ المفعـولِ ، ولم يتعـرضْ لحدِّهِ في ظاهرِ كلامهِ ؛ لوقـوعِ الغنيـةِ عنـه بقولـه المفعـول(١) المطلـقُ ؛ لأنَّ معنـى المفعولِ هو الذيْ فعلَ على الحقيقةِ ، من غيرِ تقييدٍ ، فلما دلَّ الاسمُ على حقيقتـه استغنيَ عن ذكرِ حدِّه ؛ لأنَّه لو ذكرهُ لم يزدْ عليـه ، ثـم قـالَ : (( هـو المصـدرُ )) فذكرَ / أشـهرَ أسمائـه ؛ لأنـكَ لا تكـادُ تسـمعهم يقولـون(٢) : المفعـولَ المطلـقَ ، [ ٦٥ / ب ] ويجوز : أن يكونَ خصَّهُ بذلكَ الاسمِ ؛ تنبيهاً على الردِّ على مذهبِ الكوفيين(٣) ؛ فإنهم يقولون : هو مشتقٌ من الفعلِ ؛ ولذلكَ تعرض إليه بعد قوله : هو المصدرُ ، وقال سُمِّي بذلك لأنَّ الفعلَ يصدرُ عنه ؛ لأنَّه إذا كانَ هو وغيرُه في أسمائه سـواءٌ هو في تفسيره ، وترجَّحَ هذا الاسمُ بمعنى مقصودٍ ، كانَ هو أولى من غـيرهِ ، ثـم ذكر سائرَ أسمائه على التدريجِ ، ثم حجةُ أصحابنا البصريين(٤) في : أنَّ المصدرَ هو الأصلُ أنَّ مفهومه مفردٌ ، ومفهومَ الفعلِ مركـبٌ ، ألا تـرى : أنَّ الضـربَ يـدلُّ على ذلك الحدثِ الخالي من الزمنِ ، وهو ضـربٌ يـدلُّ علـى الحـدثِ والزمـانِ ، والمفردُ يقدمُ على المركبِ ، فيكـونُ المصـدرُ هـو الأصـلُ ، وإنْ شئـتَ فتـأمَّلْ في

---

(١) في ب : (( المفعول )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( ويقولون )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر الخلاف في مسألة المصدر بأنه أصـل المشتقات ، والفعل مـأخوذ منه أو بـأن الفعـل هـو الأصل ، والمصدر والمشتقات مأخوذ منه . الكتاب ١ / ١٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ؛ الأصول ١ / ٤٠ ؛ والإنصاف ١ / ٢٣٥ ؛ وأسرار العربية ص ١٧١ ؛ والتبيين للعكـبري ص ١٤٣ ؛ وابـن يعيـش ١ / ١١٠ ؛ والارتشاف ٢ / ٢٠٢ ؛ وائتلاف النصرة ص ١١١ ؛ والهمع ٣ / ٩٤ .

(٤) ينظر المراجع الآنفة الذكر .

المثنى ، نحو : رجلٌ رجلانِ ؛ ولأنَّ المصدرَ موضعُ الصدورِ ، فلمَّا سُـمِّيَ مصـدراً بالاتفاقِ ، دلَّ على أنَّ الصادرَ هو الفعـلُ عنـه بالاشـتقاقِ منـه ، فيكـونُ المصـدرُ أصلاً يتفرعُ منه الفعلُ ، فإنْ قالوا : إن اسم المصدرِ بمعنى مفعـولٍ ؛ لأنـه أصـدرَ عن الفعلِ ، مثل : مَرْكَبٍ ومشْرَب ، بمعنى مركوبٍ ، ومشروبٍ .

قلنا : لم يجيءْ مَفْعَل بمعنى مفعولٍ إلا نادراً ، فلا يقاس عليه .

وقالَ بعضهم : المصدر ما حصلَ به الصدورُ ، وكما حصلَ الصدورُ للمحـلِّ المصدورِ عنه ، حصلَ للصادرِ ، وأيضاً قلنا : إنَّ فيه تخليطاً لاسمِ المكانِ بالفاعلِ ، فلا يصحُّ .

وحجةُ الكوفيين[1] : في أنَّ الفعلَ هو الأصلُ ، هي : أنَّ المصـدرَ تـابعٌ للفعـلِ في الإعلالِ ، والتصحيح ، ألا ترى : أنَّ قياماً أُعلَّ من غيرِ علةٍ موجبةٍ للإعـلالِ ؛ لما إنَّ كسرةَ ما قبلَ الواوِ غـيرُ موجبـةٍ للإعـلالِ ، ألا تـرى أنـك تصحـحُ جـواراً وحواراً ؛ لأنَّ فعليهما قد صححا منْ جَاورَ وحاورَ ، ثم أُعِلّ قياماً لإعلالِ قـامَ ، على أنَّ المصدرَ تابعٌ للفعلِ في الإعلالِ ، والتصحيحِ ، وكذلكَ تقول : لاذَ لياذاً ، لاوذَ لواذاً ، بإتباعِ المصدرِ للفعلِ في الإعلالِ ، والتصحيحِ ، والتابعُ هو الحقيـقُ : بـأنْ يكـونَ فرْعـاً ، والجـوابُ : أنَّ إعـلالَ المصـدرِ وتصحيحَـه لإعـلالِ الفعـلِ ، وتصحيحِـهِ لا للتبعيـةِ بـل للمشـاكلةِ ، كـالحذفِ مـن أخـواتِ " يعـدُ " ، و" أكرمُ " . والوجهُ الثاني لهم : أنَّ الفعلَ يعملُ في نحو ضرباً ، والعاملُ أقـوى ، فيكونُ الفعلُ بالأصالةِ أولى ، والجوابُ : أنَّ إعمالَ الشـيءِ في الشـيءِ لا يُـؤْذِنُ ؛ بكونِ[2] ذلك العاملِ أصلاً لذلك المعمولِ ، ألا ترى : أنَّ بعضَ الحروفِ تعمل في الاسمِ ، وبعضها في الفعلِ ، وليس ذلكَ بدليـلٍ علـى أصالـةِ العـاملِ فيهمـا ، فـإن قيل : " عسى " ، و" نعم " و" بئس " ، و" ليس " أفعالٌ ، وليـس لهـا مصـادرُ ، فلو كانَ الفعلُ فرعاً للمصدرِ ، يلزمُ هنا أمرٌ محالٌ ، وهو : وجودُ الفرعِ مـن غـيرِ أصلٍ له .

---

(١) ينظر آراء الكوفيين في : الإنصاف ١ / ٢٣٩ ؛ وأسرار العربية ص ١٧٤ .

(٢) في الأصل : « لكون » والمثبت من ب .

قلنا : إنَّ لها مصادر متروكاً استعمالُها ، كـ" رفيـع " ، و" وضيـع " ، لهمـا : فعلانِ من حدِّ شَرُفَ ، نحو : " رَفُعَ " ، و" وَضُعَ " متروكٌ استعمالُهُـا ، والحـدثِ والحدثانِ بمعنى : الحـادثِ ، يقـالُ هـذا : حـدثٌ مـن أحـداثِ الدهـرِ ، ويقـالُ : حدثانُ الدهرِ ، سماه الفعل ؛ لأنه في الحقيقةِ : فعلٌ ، كما أنهُ في الحقيقـةِ حـادثٌ ، «وإلى " مؤقتٍ "» أيْ : محدودٍ ، فقولكَ : ضربة على الواحدِ ، وضربتين علـى الثنتين ، والتوقيتُ في الأصلِ : تحديد الوقتِ ، ثم عمَّ في كـلِّ تحديـدٍ ؛ اتسـاعاً ، كما أنَّ المـالأةَ للإعانةِ ، في مـلء[1] الدلـوِ ، ثـم عمَّـت في كـلِّ إعانـةٍ ، وقولـه : ضرباً يحتملُ أن يكونَ واحداً ، وأنْ يكونَ فوقَ ذلكَ ، فلذلكَ صارَ مبهماً .

وقد[2] يقرنُ بالفعلِ غيرُ مصدرِه[3] .

" قد "[4] ههنـا إمَّـا للتقليـلِ ، كمـا هـو أصلـه إذا / دخـلَ علـى المضـارع ، [ ٦٦ / أ ] وهذا كذلك ؛ لأنه وإنْ كانَ هـذا الاسـتعمال في نفسـه كثـيراً ؛ إلا أنـه بالنسـبةِ إلى المصدرِ المقرونِ ، بفعله[5] قليلاً ، ويكونُ للتكثيرِ مجازاً ، كما في قولـهِ تعـالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[6] ، وكما في قول الشاعرِ :

* قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُه[7] *

ثم وجه الانحصارَ على : أنَّ المقرونَ بالفعلِ أربعةٌ ، هو أنَّ المقرونَ بـالفعلِ لا يخلو من أنْ يكونَ مصدراً من جنسِ ذلك الفعلِ ، أو لا يكونُ ، فإنْ كانَ فذاك ،

---

(١) في الأصل : « ملأة » .

(٢) في الأصل : « وقد » .

(٣) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٤) ينظر معنى : قد ، وما تأتي إليـه في : الكتـاب ٤ / ٢٢٤ ؛ وصـف المبـاني ص ٤٥٥ ؛ والجـنى الداني ص ٢٥٤ فما بعدها ؛ وابن يعيش ٨ / ١٤٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٥) في الأصل : « ففعله » .

(٦) من الآية ( ١٤٤ ) من سورة البقرة .

(٧) هذا صدر بيت وعجزه :

كأنَّ أَثْوَابَه مُجَّتْ بفرْصَادِ

وهو لعبيد بن الأبرص في يديوانه ص ٦٤ ؛ وشرح أبيات سـيبويه ٢ / ٣٦٨ ؛ وشـرح شـواهد المغني ص ٤٩٤ ؛ وخزانة الأدب للبغدادي ١١ / ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ؛ والدرر اللوامع ٥ / ١٢٨ .

وإن لم يكنْ فإمَّا أنْ يلاقيه في اشتقاقه ، أوْ لا يلاقيه ، فإنْ لاقاه فذاك ، وإن لمْ يلاقه ، فإنْ كانَ مصدراً ، فهو القسمُ الثالثُ ، وإن لم يكنْ فهو القسمُ الرابعُ ، فإنْ قيلَ : قوله : (( **وذلكَ على نوعينِ : مصدرٌ ، وغيرُ مصدرٍ** ))[١] ؛ ليس بمستقيمٍ ؛ لأنه أثبتَ اسم المصدرِ لأنواعِ المصدرِ ، بقوله : وذلكَ ؛ لأنه اسمٌ ، إشارةٌ إلى الصدرِ المذكورِ ، بقوله : هو المصدرُ ، ثم نفاهُ عن أحدِ نوعيهِ ، بقوله : و" غيرُ مصدرٍ " ، ولا يستقيمُ : أنْ يذكرَ نوعَ شيءٍ ، وينفي عنه اسمَ جنسهِ .

قلنا : المصدرُ يذكرُ ويرادُ به كلُّ اسمٍ لحدثٍ له فعلٌ ، اشتقَّ منه ، فبقوله : (( **المفعولُ المطلقُ : هو المصدرُ** ))[٢] أرادَ : الأولَ مما ذكرنا ، وبقولهِ : (( مصدرٌ وغيرُ مصدرٍ ، أرادَ الثاني ، فثبتَ : أنَّ الذي نفاهُ غيرَ الذيْ أثبتهُ ، ومثلُ هذا لا يشكلُ في استقامته ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٣] فيه وجوهٌ ، أحدها : أنَّ النباتَ مطاوعٌ للإنباتِ إفعال : أنبته ، فنبت ، كما يقالُ : أخرجهُ ، فخرجَ ، فكانَ أنبتَ في اقتضائه مصدرَ نبتَ ، بمنزلةِ اقتضاءِ نبت إياه ، وثانيها : أن حقيقةَ قولك : أنبتهُ جعلهُ ينبتُ ، فالنباتُ على هذا : داخلٌ في ضمنِ الإنباتِ ، فيصيرُ أنبتَ مقتضياً للنباتِ ، فعلى هذينِ الوجهينِ انتصابُ " نباتاً " بـ" ينبتُ " ، وثالثها : أنَّ التقديرَ : (( أنبتكم فنبتم نباتاً )) ؛ لأنَّ الإنباتَ يدلُّ على النباتِ ، فعلى هذا انتصابُه على : أنه مصدرُ لِـ" نبتَ " .

اعلم : أنَّ[٤] المصدرَ إذا جاءَ على غيرِ لفظِ فعله : كانَ أبلغَ ، وآكدَ[٥] ، ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[٦] ، قيل : روعيتْ الفاصلةُ ، فجيء بمصدرِ بتَّلَ - بالتشديدِ -

---

(١) المفصل ص ٣١ .

(٢) ينظر المفصل ص ٣١ .

(٣) الآية ( ١٧ ) من سورة نوح .

(٤) في الأصل : (( أن )) مكرر .

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٣٠ .

(٦) من الآية ( ٨ ) من سورة المزمل .

في موضعِ مصدرِ " تبتلَ " ؛ لأنَّ معنـى " تبتـل " بتِّـلْ نفسـكَ ، فناسـبَ أنْ جـاءَ بمصدرِ " بتلَ " ، ثم أنَّ " تبتلاً " إن لم يكنْ مصدرُ " تبتلَ " ، « هما ملاقيـان في الاشتقاق ، كما أن " نباتاً " ليس بمصدر أنبت »[١] لكن هما أيْ : أنبتَ ونباتاً ، يتلاقيان في الاشتقاقِ ، ومالا يلاقيهِ فيه[٢] ، أيْ : المصدرُ الذي لا يلاقي الفعلَ في الاشتقاقِ ، فإنَّ جلوساً مصدر بمعنى : القعودِ[٣] ، ولكن ليسا بمتلاقيين في الاشتقاقِ ، كما أنَّ حبستَ[٤] : منعَ منعاً كذلكَ ، وعن المصنفِ[٥] : الفرقُ بين الجلوسِ والقعودِ : أنَّ القعودَ للقائمِ ، والجلوسَ للمضطجعِ ، يقال للقائم : اقعدْ ، وللمتكيءِ اجلسْ .

قوله : نحو : « **ضربتُ أنواعاً من الضربِ** »[٦] ، وقولـك : ضربتُ : يدلُّ على الضربِ الذي هو الجنسُ ، والأنواعُ إنما تكونُ تحت الجنسِ ، فكانَ الجنسُ متناولاً للأنواعِ لا محالةَ ، فكأنَّ أنواعاً منصوبةً ؛ لكونها مصدراً ، وليستْ من لفظِ ضربتُ .

أمَّا كونها مصدراً ؛ فلأنها ذكرتْ بياناً لما فعله الفاعلُ من فعله ، وأمَّا عدم كونها من لفظِ ضربتُ ؛ فظاهرٌ ، ومن هذا القسم : ضربته أيَّ ضربٍ ، وأيّما ضربٍ ؛ لأنَّ " أيّاً " يكونُ أبداً من جنس ما أضيفَ إليه ، فإذا أضيف إلى المصدرِ فهو : مصدرٌ في المعنى / فينصبُ بالفعلِ ، أو تقولُ : أيْ : ضربَ في [ ٦٦ / ب ] الأصلِ صفةَ مصدرٍ منصوبٍ ، أيْ : ضربته ضرباً ، أيَّ ضربٍ : يعني عجيباً من الضربِ ، حذفَ " ضرباً " ، ونابتْ الصفةُ ، وهي ( أيَّ ضربٍ منابهُ ) وبرزتْ في بزَّتِهِ ، ونظيره الجملةُ[٧] الظرفيةُ ، فإنَّ " أمامكَ " في : زيدٌ أمامك ، قد وُسِمَ بسمةِ الخبرِ ؛ لقيامه مقامَ الخبرِ ، وهو الفعلُ المقدَّرُ المدلولُ عليه بهذا ، فكذا فيما[٨] نحنُ فيه ، « **ومنه : رجعَ القهقَرى** »[٩] ، وإنما فصلهُ بقوله : منهُ ؛

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « فيه » ساقط والمثبت من ب .
(٣) ينظر الفرق بين الجلوس والقعود : القاموس المحيط ص ٣٩٧ " قعد " .
(٤) حسبت أي بمعنى منع .
(٥) ينظر حاشيته على المفصل ورقة ١٥ / أ .
(٦) ينظر المفصل ص ٣٢ .
(٧) في الأصل : « الجمل » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « فيما » ساقط .
(٩) المفصل ص ٣٢ .

لأنَّ لفظ القهقرى ليس مجانساً للفظِ الرجوعِ ، بخلافِ أيِّ ضربٍ ؛ لأنـهُ مجانسٌ للفظِ الفعلِ .

القهقرى : الرجوعُ إلى خلفٍ ، أيْ : النكوصُ على العقبين ، أيْ : إلى خلفٍ ، ووجههُ إلى غيرِ تلك الجهةِ .

و (( **الصمَّاء** ))[١] : أنْ يُجَلِّلَ جسده بثوبه حتى لا يبدو منه شيءٌ ، واشتقاقهُ من : الصممِ ، و (( **القرفصاءُ** ))[٢] : قعدةُ المُحْتبي ، وهي : أنْ ينصبَ ساقيه ويربطهما بثوبٍ ، أوْ بنجاد سيفٍ ، هي قعدةُ الشُّرفاءِ من العربِ ، والموجبُ لانتصابِ هذه الأسماءِ : أنَّ (( **القهقرى** ))[٣] ضربٌ من الرجوعِ ، ولما ساغَ أن تقولَ : رجعَ رجوعاً ، وتنصبُ ما هو متضمنٌ لـِ"القهقرى " وغيره ، ساغَ نصبكَ ما هو بعضٌ من ذلكَ ، وإن لْم تكنْ " القهقرى " من لفظِ رجعَ ، وكذلك الكلامُ في " الصَّماءِ " ، و" القرفصاء "[٤] . والوجهُ الثاني ، وهو مذهبُ بعضِ النحويينَ : أنَّ هذهِ صفاتٌ[٥] لمصادرَ ، منصوباتٍ محذوفةٍ ، نحو : رجعَ الرجعة القهقرى ، واشتملَ الاشتمالةَ الصمَّاءَ ، وقعد[٦] القعدةَ القرفصاءَ ، وفي المغْربِ في[٧] دعاءِ القنوتِ : (( ونثني عليكَ الخيرَ ))[٨] ، انتصابه على المصدرِ ، وهو صفةُ المصدرِ المحذوفِ ، أيْ : الإثناءَ الخيْرَ ، ومثله في مجيءِ المصدرِ موصوفاً ظاهراً ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴾[٩] ، وفي الكشافِ في قوله تعالى :

---

(١) المفصل ص ٣٢ .

(٢) المفصل ص ٣٢ .

(٣) المفصل ص ٣٢ .

(٤) في الأصل : (( القرفصاء الكلام )) .

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ١ / ١٦٠ ، ١٦٨ ؛ وأسرار العربية ص ١٧٦ .

(٦) في الأصل : (( وأقعد )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( على )) .

(٨) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٣٩٤ .

(٩) الآية ( ٤١ ) من سورة النجم .

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾(١) ، أيْ : إرسـالاً(٢) كافـةً(٣) ، أو كافـاً ، والهاءُ للمبالغةِ ، كما في الراويةِ(٤) للكثيرِ الرواية(٥)، والمختارُ: هو المذهبُ الأولُ ، ولذا أشارَ المصنـفُ إليـه ، بقولـه : « لأنهـا أنـواعٌ مـن الرجـوعِ ، والاشـتمالِ ، والقعـودِ ، والدليـلُ علـى كونـه مختـاراً : أنهـا لـو كـانت صفـاتٍ لجـرتْ علـى موصوفاتها ، إمَّـا بطريـقِ الـلزومِ ، أو بطريـقِ الجـوازِ ، وقـد امتنـعَ جريهـا علـى الموصوفاتِ ، عُلِمَ أنها بمنزلةِ الأسماءِ التي ليستْ بصفـاتٍ ، وكـان انتصابهـا علـى المصادر ؛ لأنها ذُكرتْ بيانـاً لما فعلـه(٦) فـاعلٌ مـن فعلـه ، وكـانتْ " القَهْقَرَى " و" الصَّمَّاءُ " ، و" القُرْفُصَاءُ " : أسماءَ المصادرِ ، لا المصادر ، فإنْ قيـلَ : مـا الدليـلُ على أنَّ هذهِ الأسماءَ ليستْ بمصادرَ ؟ قلنا : لأنه لا يجوزُ إعمالها عملَ الفعل ، ولو كانتْ مصادرَ حقيقيةً ، لجازَ ذلك ، فالمصدر غـيرُ ، واسـم المصـدر غـيْرُ ، كمـا أنَّ الفعلَ غيرُ واسمُ الفعلِ غيرُ ، والفاعِلُ والمفعولُ غيْرُ ، واسمهما غـيْرُ ، والجمـع غَيْرُ ، واسم الجمع غـيرُ ، ذكـره في المقتبـسِ محـالاً إلى التخمـير(٧) ، ومنـهُ ضربتـهُ سوطاً فقيلَ هذا بما قبله : تنبيهاً على : أنَّ هذا مخالفٌ للأولِ ، من حيثُ إنَّ وضعَ هذا للآلةِ المخصوصةِ الجسميةِ التي من الأعيانِ ، وُضِعَ موضعَ المعنى ، والأول من المعاني ، وكانَ(٨) الأصلُ: ضربتهُ بسوطٍ، ثم إنَّ الضربَ لما كانَ يحصلُ بالسوطِ ، جُعِلَ كأنهُ السوطُ ، فقيلَ : « ضربته سوطاً »(٩) اختصـاراً ، ومبالغـةً ، وانتصـبَ

---

(١) من الآية ( ٢٨ ) من سورة سبأ .

(٢) في الأصل : « إرساله » .

(٣) ينظر الكشاف ٣ / ٢٩٠ .

(٤) في الأصل : « الرواية » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « الراوية » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « فاعل » والمثبت من ب .

(٧) ينظر المقتبس ٦٨ / أ ؛ والتخمير ١ / ٢٩٩ .

(٨) في الأصل : « وكان » مكرر .

(٩) ينظر المقتصد ١ / ٥٨٦ .

سوطاً على المصدرِ ؛ لقيامه مقامَ المصدرِ ؛ ولكونهِ مذكوراً لبيانِ ما فعلهُ فاعلُ الفعلِ ، وهذا مخالفٌ ما فعله الفاعل من فعلهِ ، ويقالُ : ضربتُه سوطينِ ، وثلاثة أسواطٍ كما يقالُ : ضربته ضربتينِ ، وثلاثَ ضرباتٍ ؛ لأنهما في المعنى من وادٍ واحدٍ ، فإنْ قيلَ : لِم لمْ يُجْعَلْ قوله : ضربته سوطاً ، من / بابِ قعدتُ جلوساً ؛ [ ٦٧ / أ ] لما أنَّ السوطَ مصدرٌ لقولهم ساطه بسوطه سوطاً ، أيْ : ضربته بالسوطِ ؛ فحينئذٍ يكونُ مصدراً للفعلِ المذكورِ ، من غير لفظه ، من[1] غير احتياج إلى إدراجاتٍ ، وإقامةِ العينِ مُقامَ المعنى ؟ قلنا : إنما لم يُجْعَلْ من قبيلِ ذلك ؛ لأنَّ " سوطاً " غيرُ داخلٍ في " ضربتُ " ؛ لأنه إذا قال[2] : ضربتُ ، لا يفهمُ منه معنى السوطِ ، بخلافِ (( قعدتُ جلوساً )) .

فعلم بهذا : أنَّ سوطاً ههنا اسمُ للآلةِ المعروفةِ بذلكَ التقديرِ الذي ذكرنا ، ومن الدليلِ على ذلكَ أيضاً قولهم : ضربته سوطينِ ، أوْ أسواطاً ، فلو كانَ السوطُ مصدراً حقيقياً ، لما استعمل هكذا ؛ لأنَّ المصدرَ لا يثنّى ، ولا يجمعُ فيما إذا لم تلحقه التاءُ ، وهو الأصلُ ، وبما ذكرنا من التقديرِ ، صرحَ في المغْربِ فقالَ : قولهم : (( ضربتهُ سوطاً )) معناهُ : (( ضربةً واحدةً بالسوطِ ))[3] ، ومن المصادرِ المنصوبةِ قولهم : " أيضاً " فإنه نصبَ على المصدرِ من آضَ ، يئيضُ[4] أيضاً ، أيْ : رجعَ ، تقول : فعلتُ ذاكَ[5] أيضاً ، أيْ : عائداً إليه .

قوله[6] : (( **ما استعمل[7] إظهارُ فعله وإضماره** ))[8] ، تركَ ذكرَ المنصوبِ بفعلِ مظهرٍ ؛ لتقدمِ ذكرهِ بالتمثيل ، فيما تقدمَ[9] ، وذكر ثلاثةَ أقسامٍ ، حيثُ

---

(١) في الأصل : (( من )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( قلت )) .

(٣) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٢٣٩ .

(٤) ينظر الصحاح : " أَيَضَ " ٣ / ١٠٦٤ ؛ وإصلاح المنطق ص ٣٤٢ .

(٥) في الأصل : (( أي )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٦) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٧) في الأصل : (( ما يستعمل )) والمثبت من ب .

(٨) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٩) في ب : (( تقدم )) ساقط .

قالَ : ما يستعملُ إظهار فعله وإضماره ، وما لا يستعملُ إظهارُ فعله ، وما لا فعلَ له أصلاً ، فإنَّ هذا التقسيمَ ليسَ بجيدٍ ؛ لأنَّ القسمينِ الأولينِ شاملانِ لجميعِ المقسومِ ؛ لأنهما بينَ النفي والإثباتِ ، ولا يكونُ بينهما درجةٌ ثالثةٌ ، حتى يجيءَ القسمُ الثالثُ ؛ لأنَّ القسمَ الثالثَ إمَّا أنْ يستعمل إظهارُ فعله فيكون من الأولِ وإما ألا يستعمل ، فيكون من الثاني ، ولما لم يكن له فعل : كان من قبيل ما لا يستعملُ إظهارُهُ .

قلنا : بل هذا الذي ذكرهُ في الكتابِ من الأقسامِ الثلاثةِ جيدٌ ؛ لأنه لو اكتفى بذكرِ القسمين الأولين ؛ لما علمَ أنَّ الذي لا يستعملُ إظهارُ فعله باعتبارِ أنَّ له فعلاً ، ومع ذلك لم يستعملْ إظهارُ فعلِهِ ، أو لا فعل له أصلاً ، وبذكر الثالث يعلم أنَّ المراد منه : هو ما لا يستعملُ إظهارُ فعله ، ولا فعلَ له مشتقٌ منه ؛ لأنه ذكر في النوعِ الثاني أمثلةً ، وكلها : أفعالٌ مشتقةٌ منها ؛ ولم يذكرْ في النوعِ الثالثِ إلاَّ أمثلةً ، ليستْ لها أفعالٌ مشتقةٌ منها ، فلابُدَّ من ذكرِ ثلاثةِ أقسامٍ على هذا الترتيب ، فإنْ قيلَ : يردُ على ما ذكرتَ من أنَّ المرادَ من النوعِ الثالثِ(١) ، هو(٢) : من كلِّ ما لا فعلَ له مشتقٌ منهُ ، وهو منصوبٌ على المصدرِ ، نحو : ضربتهُ أنواعاً من الضربِ .

قوله : أنواعاً من ذلكَ النوعِ ؛ لأنه لا فعلَ لهُ مشتقٌ منه ، على ما ذكرتُ من التفسيرِ ، وإظهارُ الفعلِ فيه جائزٌ .

قلنا : لا يردُ ذلكَ ؛ لأنَّ المصنفَ : جعلَ ما لا يستعملُ إظهار فعله ، على نوعين : نوعٌ لهُ فعلٌ مشتق منه ، ونوع لا فعلَ لهُ مشتق منهُ ، ولم يقلْ : كلَّ ما هو منصوبٌ على المصدرِ ، ولا فعلَ له مشتقٌ منهُ ، فهو « ما لا يستعملُ إظهار فعله » ، وما أوردتُ فهو من النوعِ الأولِ ؛ لأنهُ جائزٌ استعمالُ فعله ، فعلمَ بهذا أنَّ لهُ فعلاً ، بخلافِ النوعِ الثالثِ ، فإنْ قلتَ : كيف صحَّ قولهُ : « وما لا فعلَ

---

(١) في الأصل : « الثلاث » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « من » ساقط .

له أصلاً )) ، مع قوله قُبَيْلَ ذلكَ : (( **والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ ، على ثلاثةِ أنواعٍ** ))[١] ، ولما لم يكنْ للنوعِ الثالثِ فعلٌ أصلاً ، كيفَ ينتصبُ هو على / المصدرِ ؛ بأفعالٍ مضمرةٍ ، والحال أنهُ لا فعلَ لهُ ؟ قلتُ : لو لَمْ يكنْ لهُ [ ٦٧ / ب ] فعلٌ ، لم يلزمْ ألا ينتصبَ بفعلٍ " ما " ، كالأسماءِ الجامدةِ ، تنتصبُ بالأفعالِ ، ولا فعلَ لها ، والمرادُ من قولِه : (( لا فعلَ لهُ )) ، أيْ : لا فعلَ له يشتقُّ ذلك الفعلُ من هذا المصدرِ المذكورِ ، وأمَّا انتصابه : فكانَ بالفعلِ لا محالةَ ، فإنَّ قولكَ: ويحكَ ، أيْ : (( أَلْزَمَ اللهُ وَيْحَكَ )) ، ونحوه ، أو كانَ : انتصابه بالفعلِ الذي هو في معنى أفعالِ هذهِ الأسماءِ ؛ لو كانتْ لها أفعال ، كانتصابِ ذفراً بِنَتَنْتَ[٢] ، قوله[٣] : (( خيرَ مَقْدَمٍ ))[٤] ، المقدمُ بمعنى القدوم ، و" خيرُ " في معنى أفعلِ التفضيلِ ، وأفعلُ التفضيلِ إذا أضيفَ إلى المصدرِ : صارَ في المعنى مصدراً ، وانتصبَ انتصابه ؛ لأنهُ بعض ما يضاف إليهِ ، ألا ترى إلى قولكَ : ضربتُ زيداً أشدَّ الضربِ ، فأشدُّ الضربِ ضربٌ في المعنى ، وإنما جازَ حذفُ الفعلِ فيه ، وفي نظائره المذكورةِ في النوعِ الأولِ ؛ لما قامَ من قرينةٍ تدلُّ على الفعلِ المحذوفِ ، ففي الإظهارِ سَلَكَ طريقَ البيانِ ، وفي الإضمارِ سلكَ طريقَ الإيجازِ .

" القرمطةُ " : مجازٌ في الليِّ ، من قولهم : قَرْمَطَ الْقَطُوفُ[٥] ، إذا مشى مشيةً فيها تقاربٌ .

و (( **عرقوبٌ** ))[٦] : اسمُ رجل من العمالقةِ ، وهو وَعدَ رجلاً آخر نخلةً ، يطعمهُ طلعَها ، فلما أطلعت ، أيْ : خرجَ طلعها ، أتاهُ يلتمسُ ما وعده ، فقال : اتركها حتى تبلحَ ، أيْ : حتى يصيرَ ما عليها بلحاً ، والبلحُ : قبل البسرِ ؛ لأنَّ أولَ التمرِ طلعٌ ، ثم خلالٌ ثم بلحٌ ، ثم بسرٌ ، ثم رُطبٌ ، ثم تمرٌ ، فلما أبلحتْ ،

---

(١) ينظر المفصل ص ٣٢ .
(٢) النتن : الرائحة الكريهة . ينظر الصحاح ٦ / ٢٢١٠ " نتن " .
(٣) في ب : (( قوله )) ساقط .
(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ .
(٥) القطوف : هي الدابة البطيئة ، وجمعه قُطُفٌ . اللسان : ٢ / ٢٨٦ " قطف " .
(٦) المفصل ص ٣٢ .

قالَ لهُ : اتركها حتى تبسر ، أيْ : حتى يصير ما عليها بُسْراً ، فلما أبسرتْ قالَ : حتى تُرطبَ ، أيْ : حتى يصير ما عليها رطباً ، فلما أرطبت قال : حتى تُتْمِرَ ، أيْ : حتى يصير ما عليها تمراً ، فلما أتمرتْ عمد إليها عُرْقوب : فجدّها في الليلِ ، فلمْ يعطِه شيئاً ، فصار ذلك مثلاً[1] في خلفِ المواعيدِ ، وهذا مما يجوزُ إظهارُ فعلهِ ، بأنْ تقولَ : وعدتَ مواعيدَ عرقوبٍ ، بدليلِ بيتِ الأشجعي[2] :

**وعدْتَ وكانَ الخُلْفُ منكَ سجيةً مَوَاعِيْدَ عُرْقُوبٍ أخَاهُ بِيَثْرِبِ[3]**

ويثربُ : بفتحِ الياءِ والراء ، على وزنِ يَرْمَعَ ، وهو غيرُ يثرب ، وفي شرح ابنِ الحاجبِ : ويثرب[4] بنقطتينِ ، وفتحِ الراءِ : موضعٌ قريبٌ باليمامةِ .

وأنكرَ أبو عبيد اللهِ على من قالَ بالثاءِ المثلثةِ ؛ لأنَّ العمالقةَ لم تكنْ بالمدينةِ ، وعُرْقوبٌ من العمالقةِ ، والمواعيدُ جمع الموعد ، والموعدُ يصلح أنْ يكونَ للوقتِ ، والموضعِ ، والمصدرِ ، وجمعُهُ في المصدرِ على : تقديرِ اعتبارِ الأنواعِ .

« **غضبُ الخيلِ[5] على اللجمِ** »[6] ، التقديرُ : غضبتَ غضباً، مثل، غضبتِ الخيلُ على اللجمِ ، كأنَّ هذا مثل في شدة الغضب ، أوْ في غضب[7] خِلْوٍ مِنْ

---

(١) ينظر المثل في : مجمع الأمثال ١ / ٣١١ ؛ وجمهرة الأمثال ١ / ٤٣٣ ؛ والمستقصى ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ؛ واللسان ١ / ٥٩٥ " عرقب " .

(٢) هو جبهاء الأشجعي بن حميمة بن يزيد أحد بني عقيل بن هلال بن خلاوة بن سبيع بن بكر بن أشجع شاعر متمكن من لسانه .

أخباره في : معجم الشعراء ص ٧٧ ؛ والأغاني ص ٦٨٥٥ - ٦٨٦٢ .

(٣) ينظر البيت في شرح المفصل ١ / ١١٣ ؛ واللسان ١ / ٥٩٥ " عرقب " ؛ والصحاح ١ / ٩١ ؛ والتخمير ١ / ٣٠٠ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٢٥ .

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٢٥ ؛ ومعجم البلدان ٥ / ٤٢٩ .

(٥) ينظر هذا المثل في المستقصى ٢ / ١٧٧ ؛ ومجمع الأمثال ٢ / ٥٦ ؛ والكتاب لسيبويه ١ / ٢٧٣ ؛ والنكت في تفسير سيبويه ١ / ٣٤٤ ؛ وابن يعيش ١ / ١١٣ ؛ واللسان ١ / ٦٤٩ " غضب " .

(٦) المفصل ص ٣٢ .

(٧) في الأصل : « غضبت » والمثبت من ب .

منفعةٍ تعود إلى من غضبَ ، وذكر المصنفُ : هـذا المثلَ في المستقصى ، فقـال : (( غضبَ الخيلُ على اللجمِ . الدلاصُ(١) ، ثم قالَ : هـو جمعُ دلاصٍ ، وهـو المحكـمُ ، ونظـيرُهُ : هجـانٌ ، وهجانٌ ، وارتفاعُ غضبَ على الابتـداءِ ، ونصبـهُ بإضمـارِ الفعـلِ ، يضـربُ لمـن غضبَ على من لا ذنبَ له(٢) ، ومنه قولهم : (( أوَفرقـاً خـيراً مـن حُـبٍّ )) ، هـذا أيضاً مما(٣) يضمرُ فعله ، ويظهرُ ، فإنْ قيلَ : فما بالهُ(٤) مـيزهُ عـن الأمثلـةِ الأُوَلِ ، حيث قال : ومنـه ؟ قلنـا : هـذا شـيءٌ قليـلٌ الوقـوعِ ، لا يكـادُ يسـتعملُ إلاَّ في الندرةِ ، / والأحايينِ ، فيكونُ إظهارُ فعله مما يقلُّ جداً ، بخلافِ هاتيكَ المصادر ، [ ٦٨ / أ ] فإنها كثيرةُ الوقـوعِ ، مسـتفيضةِ الاستعمالِ ، وإظهـارُ أفعالها أيضـاً مسـتعملٌ ، فكانَ هذا نوعا ، وتلك نوعٌ آخر .

" الْفَرَقُ " : الخوفُ من حَدِّ عَلِمَ ، ثم هذا المثلُ ، وهو قوله : (( **أوَفرقاً خَيراً من حبٍّ**(٥) ))(٦) ، إنما يضـربُ لمـن يحصـلُ منـه المقصـودُ بـالخوفِ ، دونَ غـيره ، وكذلك يقال في معناهُ : رهباكَ خيرٌ من رغباكَ ، يضربُ للشحيح(٧) الذي يعطي على الخوفِ من غير كرمٍ ، أيْ : فرقهُ منكَ خيرٌ من رغبتهِ فيك ، وكذلكَ يقالُ : (( رهبوتٌ خيرٌ من رحموتٍ ))(٨) ، يرادُ بهما : الرهبةُ والرحمةُ ، أيْ : لأن ترهـب خيرٌ من أنْ ترحمَ ، هكذا أوردَ هذين المثـالينِ ، بهـذا التفسير في المسـتقصى(٩) ،

---

(١) والدلاص : يستوي فيه المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث . ينظر اللسان : ٧ / ٣٧ " دَلَصَ "

(٢) ينظر المستقصى في أمثال العرب ٢ / ١٧٧ .

(٣) في ب : (( مما )) ساقط .

(٤) في الأصل : (( مما بالهم )) .

(٥) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٦) ينظر كتاب الأمثال ص ٥٦ ؛ وفيه يروى برواية (( أو فرقا خيرٌ مـن حبـين )) ؛ وينظـر الكتـاب لسيبويه ١ / ٢٦٨ ؛ وابن يعيش ١ / ١١٣ .

(٧) في الأصل : (( للشيخ )) والمثبت من ب .

(٨) هذا مثل انظره في : الأمثـال لأبي عبيـد ص ٣٠٩ ؛ وجمهـرة الأمثـال للعسكري ١ / ٤٨٧ ؛ والمستقصى ٢ / ١٠٧ ؛ ومجمع الأمثال ١ / ٢٩٨ .

(٩) ينظر المستقصى ٢ / ١٠٧ .

وقيل : أصله أنَّ الحجاجَ[١] حبسَ الغضبان بن[٢] الشنفري[٣] ، ثم جاءَ كتابُ عبدِ الملكِ[٤] بأنْ يطلقَ كلَّ مسجونٍ ، فأحضره فقال لهُ إنكَ لسمينٌ ، فقالَ : ضيف الأميرِ يسمنُ ، ثمَّ قالَ أتحبني يا غضبانُ ؟ فقال : « أوفرقاً خيراً من حبٍّ » فذهب مثلاً ، فلما ثبتَ أنَّ المثلَ جرى كذلكَ ، ضعفَ إظهارُ الفعلِ في مثله ، فوردَ على هذا التقديرِ : « مواعيدُ عرقوبٍ » ، و« غضبَ الخيلُ على اللجمِ » وهما أيضاً مثلانِ ، ومع ذلك لم يضعفْ إظهارُ الفعلِ فيهما ، فأجيبَ : أنْ لفظَ : « مواعيدُ عرقوبٍ » ، لم يجر مثلاً ، وإنما يذكرُ على سبيلِ السببيةِ ، وأمَّا « غضبُ الخيلِ على اللجمِ » ، فجازَ الوجهانِ ؛ باعتبارِ الأصلِ والاستعمالِ[٥] ، فبانَ[٦] بهذا التقريرِ : أنَّ قولهم : " أوَفرقاً " جديرٌ بأن يفصلَ بينه وبين ما تقدمَ ؛ لأنَّ هذا المثلَ في أصله استعمل محذوفَ الفعلِ ، فبقيَ كذلكَ ؛ لأنَّ الأمثالَ لا تغيَّرُ عن أصلها ، ألا ترى أنَّ قولهم : « الصيفَ ضيعتِ اللبن »[٧] - بكسرِ

---

(١) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد : قائد داهية سفاك خطيب ، ولد ونشأ في الطائف ، وانتقل إلى الشام وما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره وأمر بقتال عبد الله ابن الزبير فقتله وفرق جموعه فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف ثم أضاف إليها العراق ، توفي بواسط سنة ٩٥ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان ١ / ١٢٣ ؛ والأعلام ٢ / ١٦٨ .

(٢) في ب : « بن » ساقط .

(٣) ينظر أخباره في : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٢٦ .

(٤) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، أبو الوليد من أعاظم الخلفاء ودهاتهم نشأ في المدينة فقيهاً واسع العلم متعبداً ناسكاً انتقلت إليه الخلافة بموت أبيه سنة ٦٥ هـ ، فضبط أمورها وظهر بمظهر القوة ، فكان جباراً على معانديه قوي الهيبة توفي بدمشق سنة ٨٦ هـ .

أخباره في : فوات الوفيات ٢ / ٤٠٢ ؛ والأعلام ٤ / ١٦٥ .

(٥) في الأصل : « الاستعمال » .

(٦) في ب : « فصار » .

(٧) ينظر المثل في : الأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٧ ؛ وجمهرة الأمثال ١ / ٥٧٥ ؛ ومجمع الأمثال ٢ / ٦٨ ؛ والمستقصى ١ / ٣٢٩ ؛ واللسان ٩ / ٢٠٢ .

التاءِ - ، وإنْ كانَ المخاطبُ رجلاً في الاستعمالِ لَمَّا كان[1] ذلـك[2] المثـلُ ضـربَ في موردِهِ[3] في حقّ المرأةِ ، فبقيَ كذلكَ ، ذكرهُ في المستقصى ، وقال : « كانتْ دختنوسُ بنتُ لقيطٍ بن زرارةَ ، تحتَ عمرو بـن عـدسٍ ، وكـان شيخاً ، فسألتهُ الطلاقَ ، فطلقها ، فتزوجتْ عمرو بنَ معبدٍ ، وكان شـاباً فقـيراً ، فلمَّا شَتّوْا ، أرسلتْ إلى الشيخِ تستقيه لبناً ، فقالَ : « الصيفَ ضيعتِ اللبنَ » يعني أن سؤالكِ إيايَّ الطلاق ، كانَ في الصيـفِ ، فيومئـذٍ ضيعـتِ اللـبن » يضـربُ لمـن فـرطَ في طلبِ الحاجةِ وقتَ إمكانها ، ثم طلبها وقت فواتها .

وقيلَ : هذا المثلُ الذيْ نحنُ فيه ، تكلم بـه رجـلٌ عنـد الحجـاجِ ، وقـد كـانَ الرجلُ عملَ له عملاً ، فاستجادهُ منه ، وقال : أوَ كلُّ هذا حبّاً ؟ أيْ : أوَ فعلـتَ كلهُ حباً ؟ فقالَ الرجلُ مجيباً : « أوَ فعلتَ فرقاً خيراً من حـبٍّ » أيْ : أوَ فعلـتَ هذا فرقاً ، فهو أنبلُ لك ، وقوله في الكتـابِ : « **أوْ أَفْرَقُكَ** »[4] بـأنَّ الأولى هـو الوجهُ الأول ؛ إذْ لا كلفةَ في قولكَ : أحبـكَ ، أوْ أفرَقُـك في جـواب مـن قـال : أتحبني ، وأمَّا الوجه الثاني فغير عارٍ عن التكلف ؛ لأن قوله أو أفرقك يشير إلى أن الأصل أن الحجاج قـال لـه : أو كـل هـذا حبـاً يحتـاج إلى زيـادة إدراج في لفـظ المخاطبِ ، والمخاطب على تقدير أو تقديم على تقدير ، أو تفعل كلَّ هذا حبـاً ؟ تحتاج إلى زيادة إدراجٍ في لفظِ المخاطبِ ثم[5] ذكرَ في بعضِ الشـروح ، أو فرقـاً ، يروى في بعضِ النسخِ أو فرقاً - بهمزةِ الاستفهامِ - وواوِ العطـفِ ، وفي بعضهـا أوفرقاً بكلمةِ الشكِّ وهو أيضاً حرفُ العطفِ ، وهذهِ الجملةُ معطوفة / على جملةِ [ ٦٨ / ب ]
قبلها وهي أحبك حباً أو أفرقكَ فرقاً ، وتحرير المعنى فيه أنَّ الوصولَ إلى المطلـوبِ

---

(١) في ب : « كان » ساقط .

(٢) في ب : « لماءن » .

(٣) في الأصل : « مودته » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٣٢ .

(٥) في الأصل : « ثم » ساقط .

قسراً ، وغلبةً : أقربُ إليه من الوصولِ إليهِ بمودةٍ وتملقٍ ، والنوع الثاني وهو الذي يجب إضمارُ فعلهِ ، ولكن له فعلٌ ، وأكثر من تمثيلِ هـذا القسـمِ ؛ لأنـه سمـاعي ، وليسَ له ضابطٌ يضبطُ به ما انتشرَ ، والنحويـون في مثلـه : يكـثرونَ مـن تمثيلـه ، بخلافِ ما يعرفُ في الضابطِ ، فإنَّ الضابطَ يعنى عن كثرةِ التمثيل ، وما ذكرَ مـن أنَّ علةَ الحذفِ صيرورةُ المصدرِ بدلاً من فعله ؛ لكثرةِ استعمالهم ، لا يستقيمُ : أن يكونَ ضابطاً نحوياً ؛ لافتقارِنا إلى النظيرِ في كلِّ لفظةٍ ، هل كـثرتْ أم لم تكـثرْ ؟ وذلكَ حظُّ اللغوي لا النحوي .

« سقياً ورعياً »[1] ، أيْ : سقاكَ اللهُ سقياً ، ورعاكَ رعياً .

قال :

**نبئـتُ نُعْمَـى علـى الهِجْرَانِ عَاتِبَـةً سَقْيـاً ورَعْيـاً لِـذَاكَ العاتِـبِ الـزَّارِي**[2]

الرازي : على الإنسانِ[3] الذي لا يعـده شـيئاً ، وينكـرُ عليـه ، فعلـى[4] هـذا امتنعَ إظهارُ فعلهما ؛ لأنَّ المصدرَ صارَ بدلاً من فعلِ ذلك المصدرِ ؛ لأنه فهم فيما بينهم قولكَ : سقاكَ اللهُ من سقياً لكَ ؛ لكثرةِ استعمالهم في إرادةِ ذلكَ الفعلِ ، فقامتْ شهرةُ إرادةِ ذلك الفعلِ ، من ذكرِ هذا المصدرِ ، مقامَ ذكرِ ذلكَ الفعـلِ ، فلم يصحَّ إظهارُ ذلك الفعلِ ؛ لذلك .

" خيبةً "[5] ، أيْ : خيبكَ اللهُ ، فخِبْتَ خيبةً .

و" الجدْعُ "[6] : هو القطعُ ، يستعملُ في الأنفِ ، والأذنِ ، فقولك : " جدعاً " معناه جدعهُ اللهُ جدعاً ، وأمَّا " العقرُ "[7] فهو : الجرحُ ، ويقالُ في الدعـاءِ علـى

---

(١) انظر هذا القول في : الكتاب لسيبويه ١ / ١٥٧ ؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٣٦٦ ؛ والآمالي الشجرية ١ / ١٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢ / ٩٨ ، ٤٣٣ ؛ والتخمير ١ / ٣٠١ .

(٢) البيت مـن البسـيط ، وهـو للنابغـة الذبيـاني في ديوانـه ص ٢٢ ؛ والعيـن ٧ / ٣٨١ ؛ وأسـاس البلاغة ص ٢٧٠ " زري " .

(٣) في الأصل : « إنسان » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « فعله » والمثبت من ب .

(٥) خيبة : أي : إذا لم ينلْ لم يطلب . الصحاح " خيب " ١ / ١٣٣ .

(٦) الجدعُ : أي : قطعُ الأنف ، وقطع الأذن أيضاً . ينظر الصحاح " جدع " ٣ / ١١٩٣ .

(٧) عقره : أي جرحه . ينظر الصحاح " عقر " ٢ / ٧٥٣ .

الإنسانِ : جدعاً لهُ ، وعقراً له ، فمعناهُ : الدعاءُ عليه بالذلِّ ، وتقبيح الحالِ ، ويقالُ : جَدَّعَهُ تجديعاً ، أيْ : قال له : " جدعاً " لكَ ، وقوله " عقراً " ، أيْ : عقرتَ عقراً .

و" بؤساً "[١] من بئسَ إذا افتقر ، واشتد حاجتهُ ، أيْ : بئستَ بؤساً .

و" السحقُ "[٢] - بالضمِ - البعد ، وكذلك السحقُ مثل : عُسْرٍ وَعُسُر[٣] ، وقدْ سحقَ الشيءُ - بالضمِّ - فهو سحيقٌ ، أيْ : بعيدٌ ، وقوله : (( **فسحقاً لهُ** ))[٤] أيْ : أسحقه اللهُ ، فيسحقُ سحقاً ، أيْ : أبعده اللهُ ، فبعدَ بعداً .

و (( **حمداً** ))[٥] أيْ : أحمدُ اللهَ حمداً ، وكذلك أشكرُ اللهُ (( **شكراً لا كفراً** ))[٦] ، أيْ : لا أكفرُ كفراً ، و (( **عجباً** ))[٧] أيْ : وأعجبُ عجباً ، وهذه مصادرُ قد اشتهرتْ فيما بينهم ، بمعانٍ وقعتْ بشهرتها الغنية عن[٨] التكلفِ ؛ بانضمامِ ألفاظِ أفعالها إليها ، وبلغتْ في الغنيةِ غايةً لو تستعملُ[٩] تكلفتْ عندها زيادةٌ ؛ لازديادِ الإيضاحِ ؛ بإيرادِ الأفعالِ ، لا اختلَّ المعنى ، فإنْ قيلَ : كيفَ زعمتَ أنه لا يستعملُ إظهارُ فعله ، ومشهورٌ[١٠] بين الناسِ قولهم : حمدتُ اللهَ حمداً ، وشكرتُ اللهَ[١١] شكراً ، وعجبتُ لذلكَ عجباً ؟ قلنا : ليس ذلك من

---

(١) بؤساً : أي : بئس الرجل يبأسُ بؤساً ، وبئيساً اشتدت حاجته فهو بائس . ينظر الصحاح ٣ / ٩٠٧ " بئس " .

(٢) السُّحْقُ : البُعْد ، وكذلك السحق مثل عسر وعسر اللسان ١٠ / ١٥٣ " سحق " .

(٣) في ب : (( عسرة )) .

(٤) المفصل ص ٣٢ .

(٥) المفصل ص ٣٢ .

(٦) المفصل ص ٣٢ .

(٧) المفصل ص ٣٢ .

(٨) في ب : (( عن كلام )) .

(٩) في ب : (( لو تستعمل )) ساقط .

(١٠) في الأصل : (( مشهور )) والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : (( لفظ الجلالة )) ساقط والمثبت من ب .

استعمالِ العربِ العاربةِ ، الذين هم من سكانِ مهابِّ الريح ، ومَضْغَةِ[1] القَيْصُومِ[2] ، والشِّيحِ[3] ، وكلامنا في استعمالهم لا في استعمالِ المولدين .

« **وكرامةً** »[4] أيْ : وأكرمكَ كرامةً ، بمعنى إكراماً ، أو وأكرمك ، فكرُمْتَ كرامةً ، وأسرُّكَ مسرةً ، « **ونعم ونعمة عينٍ** »[5] ، ونعم : حرفٌ يجابُ به ، و « نُعْمَةَ عينٍ » - بضم[6] النونِ - ونعامَ عينٍ[7] - بفتحها - يقالُ : نعم اللهُ بكَ عيناً ، نعمةٌ لغةٌ في أنعم ، أيْ : أقرَّ اللهُ عينكَ بمن[8] تحبه ، وإنما جيء بالواوِ قبلَ نعْمَةٍ وأخواتها للمبالغةِ ؛ لأنه بالواوِ يستأنفُ له / إثباتٌ على حدةٍ ، [٦٩/أ] وبدونها يقعُ في ذيلِ الكلامِ ، لا[9] في الاستئنافِ ، وتفسيرُ هذا : ما ذكرهُ المصنفُ في الفائقِ[10] في كتاب النونِ[11] مع العينِ ، عن الحُسنِ إذا سمعتَ يقالُ[12] قولاً حُسناً ، فرويداً بصاحبه ، فإنْ وافقَ قولٌ عملاً فنعمَ ، ونعمةُ عينٍ ونعامةُ عينٍ ، كلها بمعنى وأنعمَ عينكَ إنعاماً ، أقرَّ عينَكَ بطاعتكَ ، واتباعِ أمركَ[13] ،

---

(١) والمضغ : الكلأ . اللسان " مضغ " ٨ / ٤٥١ .

(٢) القيصوم : هو نبات السهل وهو طيب الرائحة من نبات البر . ينظر الصحاح ٥ / ٢٠١٣ " قصم " .

(٣) الشِّيحُ : نبات سهلي ، وهو من الأمرار له رائحة طيبة وطعم مر . اللسان ٢ / ٥٠٢ " شيح " .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٥) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٦) في الأصل : « على بضم » والمثبت من ب .

(٧) ينظر اختلاف الحركات في نعمة عين في المثلث لابن السيد البطليوسي ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ؛ والقاموس المحيط ص ١٥٠٠ " نعم " .

(٨) في ب : « نحن » .

(٩) في الأصل : « لأن » والمثبت من ب .

(١٠) ينظر الفائق في غريب الحديث ٤ / ٥ .

(١١) في ب : « النون » والمثبت من ب .

(١٢) في ب : « يقال » ساقط .

(١٣) في ب : « أجرك » .

والمعنى إذا سمعتَ رجلاً يتكلمُ في العلمِ بما يوثقكَ فهو كالداعي لكَ إلى مودته ومؤاخاته ، فلا تعجلْ بإجابته إلى ذلكَ ، حتى تذوقه ، وتطلعَ طلعَ أمره ، فإنْ رأيتهُ يحسنُ العملَ ، كما أحسنَ القولَ ، فأجبهُ ، فقل : نعم ، ونعمة عينٍ عليكَ بمؤاخاته ، ومودادته[١] ، فقوله : آخه بدلٌ من قوله : فقل لهُ : نعم ، ويجوزُ أنْ يكونَ قوله : « نعم ، ونعمةُ عينٍ » في موضعِ الحالِ ، كأنه قال : فآخه مجيباً لهُ ، قائلاً له « نعم ونعمةُ عينٍ » ، « **ولا أفعلُ ذلكَ ، ولا كيداً** »[٢] ، وهذا نقيضُ ما ذكرَ قبلهُ ، معناهُ : ولا أفعله ، ولا أكاد أفعله كيداً ، بمعنى : لا أقاربُ من فعله ، ولا أَهُمُّ بفعله همّاً ، ويقالُ : ولا كوداً ، ولا مكادةً ، « **ولا أفعلنَّ ذلكَ ، ورغماً**[٣] **وهواناً** »[٤] .

هذا قولُ الرادِّ على الناهي نهيهُ ، ورغماً ، من رَغِمَ أنفُه[٥] رغْماً ورُغْماً ، أيْ : ولا أخالفنَّكَ[٦] في مباشرةِ الفعلِ ، وأرغمكَ فترغمُ رغماً ، وأهينكَ فتهونُ هواناً ، وهذان الفصلان مصادرُ[٧] ، لا يستعملُ[٨] إظهارُ أفعالها ، والعلةُ في الفصلينِ واحدةٌ ، وهي : أنَّ المذكورَ فيهما دالٌّ على المقدرِ .

أما في الفصل الأول فلأنَّ المقدرَ هو الإكرامُ ، والمذكورُ مشتملٌ عليه[٩] ، لأنه جرى على موجب طاعته ، وفي الفصل الثاني على عكس هذا ، لأنه لما أعرض عن طاعته ، فالظاهرُ أنه لا يعودُ عما عزمَ عليه من الإعراضِ ، فَعُلِمَ : أنَّ للمظهرِ في الفصلينِ دلالةً على المضمرِ .

---

(١) في ب : « ومودادنه » .
(٢) ينظر المفصل ص ٣٢ .
(٣) رغم الذلة والمسكنة . اللسان ١٢ / ٢٤٦ " رغم " .
(٤) المفصل ص ٣٢ .
(٥) في الأصل : « من رغم الله » والمثبت من ب .
(٦) في الأصل : « ولا خالفتك » والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « لا مصادر » والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « ولا يستعمل » .
(٩) في ب : « على عليه » .

قوله[١] : (( **ومنه** ))[٢] الضميرُ فيه راجعٌ إلى ما ذكرهُ من أمثلةِ النوعِ الثاني ، وإنما فصلهُ مما قبله بلفظٍ " منه " ؛ لأنَّ لهذا القسمِ ضابطاً ، بخلافِ ما سبقَ ، والضابطُ : أنْ يتقدمَ نفيٌ ، أوْ ما هو في معنى النفي ، داخلٌ على اسمٍ وبعدهُ إثباتٌ ، لا يصحُّ : أنْ يكونَ ما بعدَ الإثباتِ خبراً عن الأولِ ، فعند ذلك إذا نصبته على المصدرِ يجبُ الحذفُ .

فالأولُ نحو : (( ما أنتَ إلاَّ سيراً )) ، والثاني نحو : (( **إنما أنتَ سيراً** ))[٣] .

فقولكَ : إنما أنتَ تنطلق[٤] ، بمنزلةِ ما أنتَ إلا منطلقٌ[٥] ، فلو فُقِدَ شرطٌ مِمَّا ذكرنا ، لم يجبْ حذفُ الفعلِ ، فلك أنْ تقولَ : أنتَ تسير [ سيراً إذْ ليسَ فيه ما يشعر بنفي ولا ما هو في معناهُ ، ولو لم يكنْ بعده اسمٌ ينتصبُ بفعل مضمرٍ أصلاً ، نحو : يسير ][٦] إلاَّ سيراً ، وإذا زالَ عدمُ صحةِ ما بعد الإثباتِ خبراً عن الأولِ ، لم يستقمْ نصبُهُ باتفاقهم ، نحو : ما سيرُكَ إلا سيرٌ ، ووقعتْ الغنيةُ عن ذكرِ هذا الضابط بما ذكرَ من الأمثلةِ ، وأتى منها بما توهَّمَ أنه من الضابطِ ، وهو : التكرارُ ، في قوله : (( سيراً سيراً )) ، والإضافةُ في نحو : سيرَ البريدِ ، وليس كلٌّ منها[٧] بمشروطٍ ، بل الضابطُ ما قلنا ؛ لأنَّ الثقاتِ[٨] : نقلوا أن العربَ تقولُ : (( ما أنتَ إلاَّ سيراً ، بلا تكرارٍ[٩] ، كما تقوله[١٠] مكرراً ، مع لزومِ إضمارِ الفعل

---

(١) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٢) المفصل ص ٣٢ .

(٣) المفصل ص ٣٢ .

(٤) في الأصل : (( منطلق )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( مطق )) والمثبت من ب .

(٦) ساقط من ب .

(٧) في ب : (( منهما )) .

(٨) من هؤلاء الثقات سيبويه . ينظر الكتاب ١ / ٣٣٥ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٩) في ب : (( تكرير )) .

(١٠) في الأصل : (( تقول )) والمثبت من ب .

فيهما ، وقولهم : إنما أنتَ سيراً سيراً ، يقالُ / هذا للمسافرِ ، أيْ : تسيرُ سيراً [ ٦٩ / ب ] بعدَ سيرٍ ، أيْ : لا تزالُ مسافراً ، و (( **إلا قتلاً قتلاً** ))[1] ، أيْ : ما أنتَ إلا أنْ[2] تقتل[3] ، الناسَ قتلاً بعد قتلٍ ، وقتلٌ هذا : استثناءُ من أعمِّ العامِ ، تقديرهُ : ما أنتَ شيءٌ ، أوْ شيئاً إلا تقتلُ قتلاً ، وقد حذفَ فيه المستثنى منه ، والمستثنى ، إلا أنهما يأتيانِ في التقديرِ كما ذكرنا ، وإلاَّ : لا يكونُ لهذا الكلامِ فائدةٌ ، و (( **إلاَّ سيرَ البريد** ))[4] ، أيْ : ما أنتَ إلا أنْ تسير سيرَ البريدِ ، وهو البغلةُ ، أيْ : مثلُ سيرهِ ، أضيفَ[5] المصدرُ فيه إلى الفاعلِ ، وفي قوله : و (( **إلا أضْربُ النـاسِ** ))[6] إضافةُ المصدرِ إلى المفعولِ ، وقوله : و(( إلاَّ أضربُ النـاسِ )) : أيْ : ما أنتَ إلاَّ أنْ تضربَ الناسَ ، ثم أضْمِرَ الفعلُ ، وقُدِّمَ المصدرُ على المفعولِ ، وأضيفَ[7] إليه ، فصارَ إلى قولكَ : (( ضربُ الناسِ )) ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ** ﴾[8] الأصلُ فاضربوا الرقابَ ضرباً ، ثم صار بالإضمارِ ، والتقديم ، والإضافةِ ، إلى : فضربَ الرقابِ ، و (( **إلا شُربَ الإبلِ** ))[9] ، بل[10] تقديره : وما أنتَ إلا أن تشربَ شُربَ الإبلِ ، أيْ : تهيمُ فتشْرَبُ مثلَ شُرْبها ، ولزوم الإضمار في هذا المجموعِ ؛ لدلالةِ حالِ[11] المخاطبِ ، ألا ترى : أنَّ من لا يزالُ مسافراً فحاله دالةٌ على السيرِ[12] ، فلزمكَ : أنْ تضمرَ ، وكذلكَ في غيرهِ ، وقوله[13] : ومنهُ قوله

(١) المفصل ص ٣٢ .
(٢) في ب : (( أن )) ساقط .
(٣) في الأصل : (( قتلاً )) ساقط من الأصل وهو الصحيح .
(٤) المفصل ص ٣٢ .
(٥) في الأصل : (( الضيف )) والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٣٢ .
(٧) في الأصل : (( فأضيف )) والمثبت من ب .
(٨) من الآية ( ٤ ) من سورة محمد .
(٩) المفصل ص ٣٢ .
(١٠) في الأصل : (( بل تقديره )) .
(١١) في ب : (( الحال )) .
(١٢) في ب : (( التسيير )) .
(١٣) في ب : (( قوله )) .

تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً(١) ﴾(٢) ، وفصلُ هذا أيضاً ؛ لأنَّ لهُ ضابطاً آخـرَ غـيرَ ذلكَ الضابطِ الذي سبقَ ؛ لأن الضابطَ في(٣) هذا القسمِ(٤) ، هو : أنْ تتقدمَ جملـة متضمنة لفوائدَ من منٍّ ، أو استرقاق ، أوْ فداءٍ ، أو قتلٍ ؛ فلـذا امتنـعَ أنْ يقـالَ : فإما تمنونَ مناً ، وإمَّا تفدونَ(٥) فداءً ، فلا تذكـر(٦) فعلـيْ المصدريـن ، بـل وجـبَ حذفُ الفعلينِ ، فـ" المنُّ " : الإطلاقُ بغير فداء ، وأصلـهُ القطـعُ ، وسمـيَ المـوتُ منوناً ؛ لقطعِ الأعمارِ ، والتقديرُ : فإمَّا تمنونَ منّاً على ما ذكرنا ، (( **ومنهُ مررتُ به ، فإذا لع صوتٌ صوتَ حمارٍ** ))(٧) ، وفصلهُ؛ لأن له ضابطاً آخر، وضابطهُ: أنْ يتقدمَ قبلَ المصدرِ جملةٌ ، مشتملةٌ على اسمٍ بمعناه ، وعلى مـن هـو منسـوبٌ إليـهِ ذلكَ الفعلُ المقدرُ في المعنى ، كقولكَ : لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ ، فقولكَ : لزيدٍ صوتٌ ، جملةٌ على الصفةِ التي ذكرناها ، فيستغني عن ذكرِ الفعلِ ، بما في قولكَ : " صوتٌ " من الدلالةِ عليهِ ، ولو قلتَ : في الـدارِ صـوتٌ صـوتَ حمـارٍ ، لكـانَ ضعيفاً ؛ إذْ لابدَّ للفعلِ المقدرِ(٨) : أن ينسبَ إلى فاعله وهو مجهولٌ ، ولـو قلـتَ : لزيدٍ صوتُ حمار ، امتنعَ ما يدلُّ على الفعلِ ، وقوله : (( صوتَ حمارٍ )) منصوبٌ بـ" يُصَوِّتُ "(٩) ، المدلولُ عليه ، بقوله : " صوتٌ " ، (( **وإذا لـه صـراخٌ صـراخَ الثكلى** ))(١٠) ، أيْ : يصرخُ صراخَ الثكلى ، والصراخُ : الصوتُ ، يقال : صـرخَ صرخةً ، وهذا أيضاً مما لا يستعملُ إظهار / فعلـه ، قيـل : لأنَّ الاسـمَ الأولَ قـد [ ٧٠ / أ ]

(١) المفصل ص ٣٢ .
(٢) من الآية ( ٤ ) من سورة محمد .
(٣) في ب : (( في )) ساقط .
(٤) في الأصل : (( القسم التقسيم )) وهو خطأ .
(٥) في الأصل : (( تفادون )) .
(٦) في الأصل : (( فذكر فعلي )) .
(٧) المفصل ص ٣٢ ؛ وانظر المسائل المنثورة ص ١١ ؛ والتخمير ١ / ٣٠٤ .
(٨) في الأصل : (( المصدر )) .
(٩) في ب : (( بتصور )) .
(١٠) ينظر المفصل ص ٣٢ .

ناب مناب الفعل ، وسدَّ مسدَّه ، وعن هذا قال المبردُ[١] ، وأصحابه : « هو منصوبٌ بالمصدرِ الذيْ قبله ، فإنْ قيلَ : الاسم الأولُ ، وهو الصراخُ ، أوْ الصوت ، ليس مصدراً ، وإنما هو اسمٌ ، فكيفَ أُعْمِلَ عملَ الفعلِ ؟ قلنا : إنَّ العربَ قد وضعتْ الأسماءَ موضعَ المصادرِ ، فقالوا : « عجبتُ من طعامكَ طعاماً »[٢] يريدونَ من إطعامكَ ، « وعجبتُ من دُهْنِكَ لحيتكَ » والمعنى من دَهنكَ - بالفتح - وعليه قوله :

* وبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا[٣] *

الرتاعُ : جمعُ راتِعُ ، والصحيحُ : أنه منصوبٌ بالفعل المدلولِ عليه على حذفهِ ، وهو يُصوِّتُ ويصرخُ ، « **وإذا له دقٌ** »[٤] ، أيْ : وإذا هو يدقُّ دقكَ ، أيْ : دقاً مثل دقكَ[٥] ، بالمنحازِ .

« **حبُّ القلقلِ** »[٦] ، و" إذا " هذه إذْ المفاجأةِ ، و" القِلْقِل " - بالقافين المكسورتين - حبٌّ شاق المذق ، وهو حبٌّ آخر سوى الفُلْفُلِ - بالفائين المضمومتين - ومنه ما يكونُ توكيداً ، فُصِلَ هذا الجنسُ ؛ لأنَّ هذا جُرِّدَ لمعنى التوكيدِ إما لنفسه ، أو لغيره ، أيْ : ومما لا يستعملُ إظهارُ فعله مصدرٌ مؤكدٌ

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٢٠ ؛ وشرح الوافية نظم الكافية ص ١٨٨ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢١٦ ؛ والهمع ٣ / ١٢٦ .

(٢) ينظر الأصول في النحو ١ / ١٣٩ ؛ والارتشاف ٣ / ١٨٠ ؛ والهمع ٥ / ٧٨ .

(٣) هذا عجز بيت ، وصدره :

* أَكُفْراً بعد رَدِّ المَوْتِ عَنِّي *

وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٧ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٥ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ٢١١ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥٦ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٦٤ ؛ والهمع ١ / ١٨٨ ، ٢ / ٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٨ / ١٣٦ ، ١٣٧ ؛ والدرر ٣ / ٦٢ ؛ واللسان ١٥ / ٦٩ .

(٤) المفصل ص ٣٢ .

(٥) في ب : « مثل دقك » ساقط .

(٦) المفصل ص ٣٢ .

لغيره ، فالمعنى بالمصدرِ المؤكدِ لغيرِهِ ، هو الذي(١) يفيده(٢) معنى لا تفيده(٣) الجملةُ السابقةُ ، لا لفظاً ولا عقلاً ، نحو : « **هذا عبدُ اللهِ حقاً** »(٤) أما لفظاً فظاهرٌ ، لأنَّ لفظَ " حقاً " غيرُ لفظِ الجملةِ السابقةِ ، وكذلكَ لا يفيدُ أيضاً عقلاً ، لأنه لا يلزمُ من قولك : « هذا عبد اللهِ » أنْ يكونَ ذلك في العقلِ حقاً ، بل قوله : " حقاً " تأكيد لأحدِ المحتملين ؛ لأنَّ المخبر عن شيءٍ ، يحتملُ أنْ يكونَ الأمرُ على ما ذكره ، ويحتملُ : أن يكونَ على خلافه ، فإذا قالَ : " حقاً " فقد أكد(٥) أحدَ المحتملين ؛ فلذلكَ كانَ توكيداً لغيره ؛ لأنه لا يلزمُ من قولكَ « هذا عبد اللهِ » أنْ يكونَ ذلكَ في العقلِ " حقاً " ، بل لظانٍّ : أنْ يظنَّ أن ما قلبه(٦) باطلٌ ، فيأتي بـ" حقاً " ؛ لتجعل الجملةَ مقصورةً على أحدِ الوجهين المحتملين عند السامعِ ، فكانَ توكيداً لغيرِهِ ، بخلافِ قوله(٧) : « **عَلَيَّ ألفُ درهمٍ** »(٨) فإنه لا يحتملُ غيرَ الاعترافِ ، فإذا قال " عرفاً " كان مؤكداً لما دلتْ عليه الجملةُ السابقةُ بعينها ، من غيرِ احتمالِ شيءٍ آخر ، فكانَ توكيداً لنفسِ الكلامِ الأول(٩) ، ثم التقدير في قولكَ : « هذا عبد اللهِ حقاً » حَقَّ ذلكَ حقاً ، أوْ أُحِقُّ حقاً ، وانتصبَ " حقاً " بإضمارِ حقَّ أوْ أحقُ ، وإنما لم يستعملْ إظهارُ هذا الفعلِ ؛ لأنَّ قولكَ : « هذا عبد اللهِ » عوضاً من التلفظِ بذلكَ الفعلِ ؛ لأنَّ قولكَ : « هذا عبد اللهِ » حكمٌ منكَ من حيثُ الظاهرُ ؛ لأنَّ المشارَ إليهِ هو " عبد اللهِ "

---

(١) في ب : « هو الذي » ساقط .

(٢) في ب : « مفيدة » .

(٣) في الأصل : « ألا يفيده » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٣٢ .

(٥) في ب : « أكدا » .

(٦) في ب : « قلته » .

(٧) في ب : « قوله له » .

(٨) المفصل ص ٣٢ ؛ والنكت ١٠ / ٤٠٥ .

(٩) في ب : « الأول » ساقط .

لا غيرُهُ ، فيكونُ قولكَ : (( هذا عبد اللهِ )) بمنزلةِ حُقَّ أنَّ عبد اللهِ ، أوْ أُحِقُّ أنه عبدُ اللهِ ، فلما كانَ هذا عوضاً عنه استغنى عن ذكرِ ذلكَ الفعلِ ، فإذا قولكَ " حقاً " توكيد[1] فعلكَ ، لا قولكَ (( هذا عبد اللهِ )) ، وينتظمُ في هذا القسمِ قولكَ : (( **هذا زيدٌ غيرُ ما تقولُ** ))[2] ، (( **وهذا القولُ لا قولكَ** ))[3] ، و (( **أجدكَ لا تفعلْ كذا** ))[4] ؛ لأنه ليسَ في قولكَ : هذا زيدٌ ، ما يدلُّ على المغايرةِ ، فضلاً من أنْ يدلَّ على مغايرةِ قولِ المخاطبِ ، قولَ المخاطبِ لا في اللفظِ ولا في الفعلِ ، وكذا ليسَ في قولكَ : هذا القولُ ، ما يدل على :/ أنَّ قولَ [ ٧٠ / ب ] المخاطبِ ليس قولَ المخاطبِ ، والتقديرُ فيهما أقولُ قولاً غير[5] ذلك ، فانتصبَ غيرُ بإضمارِ أقولُ ، أيْ : أقولُ قولاً غيرَ الذي تقولُ ، أيْ : لا أقولُ قولَكَ ، وأمَّا (( أجدكَ لا تَفْعَلُ كذا )) ، فقدْ قيل : لا تفعلْ كذا ، مقدمٌ تقديراً ، أيْ : لا تَفْعَلُ كذا جداً[6] ، وهذه الجملةُ السابقةُ من حيثُ التقديرُ : تدلُّ[7] على أنَّ المخاطبَ لا يفعلُ ذلك بجدٍ منه ، لا لفظاً ولا عقلاً ، وإنما قدَّمَ " جدا " على " لا تَفْعَلُ " ؛ لأنهم أدخلوا همزةَ الاستفهامِ للتقديرِ ؛ إيذاناً منهم : بأنَّ الأمرَ ينبغي أن يكونَ كذلكَ ، فقدموا المصدرَ ؛ لأجلِ همزةِ الاستفهامِ ، فصارَ (( أَجِدُّكَ لا تفعلْ كذا )) ، ولَمَّا كانَ معناه : تقديرَ أنْ يكونَ الأمرُ على وفاقِ ما أخبرَ به مخبرٌ ظهر : أنه في معنى تأكيدِ كلامِ المتكلم ، فيتكلمُ به من يقصدُ إلى التأكيدِ ، ومن التأكيدِ لغيرِهِ قولهم : (( لا تفعلهُ ألبتة ))[8] ، وذكرَ في الكشافِ في قوله تعالى :

---

(١) في الأصل : (( يؤكد )) والمثبت من ب .

(٢) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٣) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٢ .

(٥) في ب : (( غير قولك )) .

(٦) في الأصل : (( أجدا )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( لا تدل )) .

(٨) ينظر القول في : الهمع ٣ / ١٢٤ ؛ واللسان ٢ / ٧ " بتت " .

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ﴾(١)

قوله : ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ﴾ مصدرانِ مؤكِّدانِ(٢) : الأولُ مؤكدٌ لنفسهِ ، والثاني مؤكدٌ لغيره؛ لأنَّ قوله: ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴾ في معنى وعدهم الله جناتِ النعيم ، فأكدَ لهم(٣) معنى الوعدِ بالوعدِ ، وأمَّا " حقاً " فدالٌ على معنى الثباتِ ، أكدَ بهِ معنى الوعدِ ، ومؤكدُهما جميعاً ، قوله : « لهم جناتُ النعيم »(٤) ، وأما النظيرُ الثاني ، وهو المؤكِّدُ لنفسه « لهُ عَلَيَّ ألفُ درهم عرفاً »(٥) ، فله عليَّ ألفُ درهمٍ ، دالٌّ على إقرارٍ منك ، فيكونُ " عرفاً " مفيداً لما أفادته الجملةُ السابقةُ لفظاً ، والعرفُ : اسمٌ من الاعترافِ ، وهو : الإقرارُ بالشيءِ عن معرفةٍ ، ومما سلكَ هذا الطريقَ قولُ الأحوصِ(٦) : " قسماً " لإفادته ما أفادته الجملةُ السابقةُ ، وهو قوله(٧) :

* إنِّي إليْكَ لأَمْيَلُ *(٨)

---

(١) الآية ( ٨ ) ومن الآية ( ٩ ) من سورة لقمان .

(٢) في ب : « يؤكدان » .

(٣) في الأصل : « لهم » ساقط والمثبت من ب .

(٤) ينظر الكشاف ٣ / ٢٣٠ .

(٥) ينظر القول في الكتاب ١ / ٣٨٠ ؛ والمسائل المنثورة ص ١٧ ؛ والنكت ١ / ٤٠٥ ؛ وابن يعيش ١ / ١٦ .

(٦) هو عبد الله بن محمد الأنصاري شاعرٌ أموي ، ونفاه عمر بن عبد العزيز إلى قرية من قرى اليمن نظراً لمجونه وفسقه .
أخباره في : الشعر والشعراء ١ / ٥١٨ ؛ والأغاني ٤ / ٤٠ ؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٨ ؛ والخزانة ١ / ٢٣٢ .

(٧) في الأصل : « وهي قول » والمثبت من ب .

(٨) هذا جزء من بيت والبيت بتمامه هو :

إني لأمْنَحُكَ الصدودَ وإنّني      قَسَماً إليك مع الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٦ ؛ وفي سيبويه ١ / ٣٨٠ ؛ والمقتضب ٣ / ٢٣٣ ؛ والعقد الفريد ٤ / ٣٦٣ ؛ والمفصل ص ٣٣ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٤٧ ، ٢٥١ ؛ وينظر المفصل ص ٣٢ .

لأن القسم للتأكيد ، وقد اجتمع في هذه الجملة غير واحد من المؤكدات : الأول : كون الجملةِ ابتدائيةً ؛ لأنَّ الاسمَ دلالته على الثبوتِ فيكون آكدُ مما يدل على الحدوث ، والثاني : كونها مصدرةً بكلمةِ التحقيق ، والثالثُ : لامُ الابتداء مؤكدة لمضمون(١) الجملة ، فتكون هذه الجملةُ مفيدة لما يفيده قوله " قسماً " فإنْ قيل : الجملة في البيت إنني إليك لأَمِيْلُ ، وهذه الجملةُ غيرُ مسلَّم تعديها على المصدر ؛ لوقوعها في أثنائه كما ترى ، فلا تكونُ الجملةُ السابقةُ مفيدةً لما أفادهُ المصدرُ المتأخرُ قلنا : هي سابقةٌ تقديراً ؛ لأنَّ العاملَ في المصدرِ حقه أنْ يقدمَ ، كما في ضربتُ زيداً ضرباً ، وقتلهُ قتلاً ، إذْ الفضلةُ بالذيلِ(٢) من الكلام أجدرُ ، والمصدرُ من الفضلاتِ .

" المنحُ " : العطاء .

من جدَّ : منعَ(٣) ، وضربَ ، والمسموعُ : لا مَنِحَكَ - بكسرِ النونِ وفتح الكافِ - والدليلُ(٤) على فتحِ الكافِ : أنَّ الخطابَ فيه للبيتِ ، بدليلِ البيتِ السابق ، وهو قوله :

**يابَيْتَ عاتِكةَ الذي(٥) أتَعَزَّلُ      حَذَرَ العِدَا وبه الفؤادُ مُوَكَّلُ(٦)**

يريدُ : أنَّه يُظهرُ هجرَ هذا البيتِ ومن فيه ، وهو محبٌّ لهم خوفاً من أعدائه ، وأتعزَّلُ : أعتزلُ عنه ، وبه الفؤادُ موكَّلٌ ، ومما انخرطَ في سمطِ المصدرِ الموكلِ لنفسه ، قوله تعالى : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾(٧) ، و ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾(٨) ،

---

(١) في الأصل : « المؤكدة المضمون » .

(٢) في الأصل : « بالدليل من الكلام » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « يمنع » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) في الأصل : « والديل » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « التي » .

(٦) هذا البيت للأحوص وهو قبل البيت المذكور آنفاً الذي سبق تخريجه .

(٧) من الآية ( ٨٨ ) من سورة النمل . وينظر المفصل ص ٣٣ .

(٨) من الآية ( ٦ ) من سورة الروم . وينظر المفصل ص ٣٣ .

و ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[١] ، و﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾[٢] ، أمَّا الأولُ : فلأنَّ [ الكلامَ[٣] السابق وهو ﴿ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ ﴾[٤] يدلُّ على : ما يدلُّ عليه ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ﴾ ، إذ لا مجالَ لاختلافِ النسخِ بإذهانِ المصنف ، في أنَّ ذلك في صنعه تعالى ، ويجوزُ : أنْ يكونَ التقديرُ تأملوا صنعَ اللهِ ، فيكونُ انتصابه على أنه مفعولٌ ، وأمَّا الثاني فلأنَّ قولَهُ/ تعالى : ﴿ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٥] يدلُ على ما يدلُّ عليه « وعد اللهِ » إذْ الوعدُ هو الإخبارُ عن شيءٍ نافعٍ قبلَ وقوعِهِ في الآتي[٦] من الزمانِ ، وذلكَ بهذهِ المنزلةِ . [ ٧٢/ ب ]

وأما الثالثُ فلأنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ ﴾[٧] يدلُّ على ما يدلُّ عليه « كتاب اللهِ » ؛ « لأنَّ المحصناتِ ذواتُ الأزواجِ ، والمرادُ بما ملكتْ أيمانهم : النساءُ اللائي سُبِيْنَ ولهنَّ أزواجٌ في دارِ الكفرِ ، فهنَّ حلالٌ للغُزَاةِ من المسلمينَ ، وإنْ كُنَّ محصناتٍ »[٨] ، فإذَنْ معنى الآيةِ قد احتوى على أنْ تزوجَ ذاتِ الزوجِ بدارِ الحربِ لمن بها : محظورٌ ، إلا إذا سُبيتْ في دارِ الحربِ ، وأُخْرِجتْ إلى دارِ الإسلامِ ، فإنها تحلُّ لمن تملَّكها ، وإنْ كانَ لها زوجٌ ، وهذا حكمٌ من أحكامِ الشرعِ ، كتبهُ اللهُ علينا كتاباً ، والتقديرُ : في كتابِ اللهِ عليكم ، كتبَ اللهُ ذلكَ عليكم كتاباً ، ويجوزُ : أنْ ينتصبَ على معنى : احفظوا كتابَ اللهِ عليكم ، أوْ تأملوا ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بعليكم ؛ لأنَّ اسمَ الفعلِ لا يعملُ فيما قبلَهُ ، لضعفهِ .

---

(١) من الآية ( ٢٤ ) من سورة النساء . وينظر المفصل ص ٣٣ .
(٢) من الآية ( ١٣٨ ) من سورة البقرة . وينظر المفصل ص ٣٣ .
(٣) هنا يبدأ الحذف من الأصل لوحة ٧١ .
(٤) الآية ( ٨٨ ) من سورة النمل .
(٥) من الآية ( ٤ ، ٥ ) من سورة الروم .
(٦) في الأصل : « الآني » والمثبت من ب .
(٧) من الآية ( ٢٤ ) من سورة النساء .
(٨) ينظر التفصيل في هذه المسألة : الكشاف ١ / ٤٩٧ .

وأمَّا الرابعُ فلأنَّ ما قَبْلَهُ وهو قوله تعالى : ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[1] دالٌّ على ما يدلُّ عليه « صبغة اللهِ »، فإنَّ قولهُ: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾ و﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾[2] وصبغةُ : فِعْلةُ من صبغ : كالعقدةِ من عقده ، وهي : الحالةُ يقعُ عليها الصبغُ ، والمعنى: يطهرُ اللهُ؛ لأنَّ الإيمانَ يطهرُ النفوسَ، والأصلُ فيه : أنَّ النصارى كانوا يغمسونَ أولادهم في ماءٍ أصفر ، ويقولون هو يطهرُ لهم ، فإذا فعلَ الواحدُ منهم بولده ذلك ، قال : الآنَ صارَ نصرانياً حقاً ، فأُمِرَ المسلمون بأنْ يقولوا لهم: «قولوا آمنا باللهِ» وصَبَغَنا اللهُ بالإيمانِ صبغة لا مثلَ صبغنا وطهرنا به تطهيراً لا مثل "تطهيرنا"[3]، أو يقولُ المسلمونَ: صبغنا اللهُ بالإيمان صبغته ، ولم يصبغْ صبغتكم ، وإنما جيء بلفظِ الصبغةِ على طريقِ المشاكلةِ ، كما تقولُ : لمن يغرسُ الأشجارُ ، اغرسْ كما يغرسُ فلانٌ يريدُ رجلاً يصطنعُ الكرمَ ، وقيلَ : نحو هذهِ المصادرِ ؛ إذا جاءتْ عقيبَ كلامٍ ، كانتْ كالمنادى على صدقه وسلامته ، وعن وصمةِ الأباطيلِ ، وكالشاهدِ على أنه ما ينبغي إلا كما كانَ ، ألا ترى أنه تعالى بعد ما وسمَ تلك المصادرَ بالإضافةِ إلى نفسه ، بسمةِ التعظيمِ ، حيثُ قالَ : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾ ، و ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ ﴾[4] كيف تلاها بقوله : ﴿ **أتقنَ كلَّ شيءٍ** ﴾ ﴿ **لا يخلفُ اللهُ وعْدَهُ** ﴾ ﴿ **ومن أحسنُ من اللهِ صبغةً** ﴾ ، ومِنَ المنخرطِ في ذلكَ السمطِ ، قولكَ: دعوةُ الحقِّ ، عند قولِ المؤذن: « اللهُ أكبرُ » ؛ لأنَّ قولهُ هذا : يدلُّ على دعوةٍ ، كأنهم كانوا يتداعونَ بقولهم : « **اللهُ أكبر دعوةُ الحقِ** »[5] لينحازَ سامعها من أهل الحقِّ إليهم ، يصحُّ : أنْ يكونَ توكيداً

---

(١) الآية ( ٨٤ ) من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ( ١٣٨ ) من سورة البقرة .

(٣) في الأصل : « تطهيراً » والمثبت من ب .

(٤) من الآية ( ٦ ) من سورة الروم .

(٥) المفصل ص ٣٣ .

[٧٣ / أ] لنفسهِ / فعلمَ بهذا : أنَّ المرادَ بالتوكيدِ لغيرهِ : أنَّ المصدرَ قد جِيءَ به ، لأجلِ غيرهِ ، ارتفعَ احتمالُ ذلك الغيرِ ، والمرادُ بالتوكيدِ لنفسِهِ : أنَّ مدلُولَ المصدرِ فيه مدلولُ الأولِ بعينه ، لا مدلولُ غيره ، (( **ومنهُ ما جاءَ مثنى** ))(١)، وإنما فصله ؛ لأنَّ لهُ ضابطاً ، وهو : صيغةُ التثنيةِ ، ولهذا القسمِ جهتانِ : سماعيةٌ ، وقياسيةٌ ، فالسماعيةُ : أنْ تسمعَ كونه مثنى ، فلا يقاسُ عليه مثنى غيرُ ما سمعَ ، والقياسيةُ أنَّ كلَّ ما جاءَ مثنى فحذفُ فعلِه واجبٌ ، من غيرِ أنْ يفتقر إلى سماعٍ ، والمرادُ : تكررُ الفعلِ ، لا التثنيةِ ، ومثل هذا ما في قوله تعالى : ﴿ **فارجع ٱلبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾(٢) ، فالمرادُ منه التكرارُ لا التثنيةُ ، إذْ هي تفيدُ المعنى ، بدليلِ قولهِ تعالى : ﴿ **يَنقَلِبْ إِلَيْكَ البصر**(٣) **خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ** ﴾(٤) إذْ لا يلزمُ حسورُ البصرِ يرجعِ البصرُ كرتينِ اثنتينِ لا غيرُ ، أما (( **حَنَانَيْكَ** ))(٥) الحنانُ : الرحمةُ ، يقالُ حنَّ عليه حناناً ، وقولهم : حنانيكَ معناه رحمتَ عليَّ رحمةً بعد رحمةٍ ، أيْ : كلما كنتُ في رحمةٍ منكَ اتصلتْ منكَ برحمةٍ أخرى ، وأمَّا (( **لبيك** ))(٦) فمصدرُ مثنى بقولهِ المجيبُ لداعيهِ ، وهي مثنى مصدرُ لبَّ بالمكانِ أقامَ بهِ ولزمهُ ؛ وهو لغة في ألبّ ، كذا قالهُ الخليل(٧) ، وكانَ حقهُ : أنْ يقولَ لبّالكَ ؛ لكنه ثنى على معنى التأكيدِ ، أيْ : أقمتُ على طاعتكَ إقامةً بعد إقامةٍ ، فلا يكونُ فعله إلا مضمراً ، وكذلكَ (( **سعديكَ** ))(٨) أيْ : سعدتَ سعادةً بعدَ سعادةٍ ، وأمَّا (( **دواليكَ** ))(٩) فمنْ

---

(١) المفصل ص ٣٣ .
(٢) من الآية ( ٤ ) من سورة الملك .
(٣) نص الآية الكريمة : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .
(٤) من الآية ( ٤ ) من سورة الملك .
(٥) المفصل ص ٣٣ .
(٦) المفصل ص ٣٣ .
(٧) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ؛ والصحاح ١ / ٢١٦ " لبَّ " ؛ واللسان ١٠ / ٧٣١ " لب " .
(٨) المفصل ص ٣٣ .
(٩) المفصل ص ٣٣ .

دالتْ لكَ الدولةُ أيْ : دارتْ أيْ : تداولاً بعد تداولٍ ، فكانَ دعاءَ خيرٍ بمعنى دالتْ لكَ الدولةُ ، دوالاً بعد دوالٍ ، وأمَّا (( **هذاذيكَ** ))[١] فالهذُّ[٢] للإسراعِ في القطعِ ، وفي القراءةِ هو يَهُذُّ الحديثَ هَذًّا ، أيْ : يسرد بهِ تقولُ للناسِ : إذا أردتَ أنْ يكفوا عن الشيءِ هذاذيك على تقديرِ : الاثنينِ ، قالَ :

**إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبردِ مِثْلُهُ ... هَذَاذَيْكَ حتى ليس[٣] للبُرْدِ لابِسُ**[٤]

تزعمُ النساءُ : أنهُ إذا شقَّ عند البِضاعِ[٥] شيئاً من ثوبِ صاحبه : دامَ الودُّ بينهما ، وإلاَّ تهاجرا ، كذا في الصحاح ، فمعناهُ أسرعَ إسراعاً ، صيغةُ التثنيةِ للدلالةِ على التكثيرِ ، وتكثيرُ اللفظِ يستدعي الاختصارَ ، فإن شئتَ فانظرْ في : استدعاءِ صيغةِ التثنيةِ

الإعرابُ بالحرفِ ، فإنَّ الحرفَ الواحدَ قامَ مقامَ علامةِ التثنيةِ ، والإعرابُ دوماً للاختصارِ ، وههنا أيضاً الموضعُ موضعُ التأكيدِ ، فالتأكيدُ حصلَ بصيغةِ المصدرِ ، وصيغةُ التثنيةِ ، وإضمارُ الفعلِ : حصلَ بدلالةِ نصبِ هذه المصادرِ ، فلزمَ إضماره دوماً ؛ للاختصارِ ، وقوله: (( **ومنهُ ما لا ينصرف** ))[٦] وإنما فصله ؛ لأنَّ هذا الجنسَ منفصلٌ عن الأولِ بالإضافةِ ، وعدمِ التصرفِ ما لا ينصرفُ ، أيْ : يجري بوجوهِ الإعرابِ ، بلْ يلزمُ وجهاً واحداً ، ألا ترى أنَّ (( **سبحان الله** ))[٧]

---

(١) المفصل ص ٣٣ .

(٢) ينظر القاموس المحيط ص ٤٣٤ " هذذ " .

(٣) في ب : (( ليس )) ساقط .

(٤) البيت في ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ص ١٦ ؛ والكتاب ١ / ٣٥٠ ؛ والخصائص ٣ / ٤٥ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٧٩ ؛ ورصف المباني ص ١٨١ ؛ والتخمير ١ / ٣١١ ؛ وابن يعيش ١ / ١١٩ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ١١٨ ؛ والهمع ١ / ١٨٩ .

والبيت في أغلب المصادر تروى " دواليك " بدلاً من " هذاذيك " .

(٥) البضاع : الجماع . ينظر الصحاح ٣ / ١١٨ " بضع " ؛ واللسان ٨ / ١٤ " بضع " .

(٦) المفصل ص ٣٣ .

(٧) المفصل ص ٣٣ .

لا يكونُ إلاَّ منصوباً على أنه مصدرٌ ، فلا يجيءُ فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مضافاً إليه ، وقد ][١] وقعَ في بعضِ النسخِ ، ومنه ما لا ينصرفُ بالنونِ لا بالتاءِ وهو / غلط ، وإنما وقعَ الغلطُ بالنظرِ إلى المثالِ الأولِ، وهو (( **سبحانَ اللهِ** ))[٢] ؛ [ ٧٣ / ب ] لأنه عند الانفرادِ غيرُ منصرفٍ ؛ لكونه مِثْلَ عثمانَ ؛ ولكن معاذًاوغيره يأتي عدمُ الانصرافِ فصحَّ أنه غلطٌ ، ثم المرادُ بقولِهِ (( ما لا يتصرفُ )) ، أيْ : لا يستعملُ إلا منصوباً على المصدرِ ، كالظروفِ غيرِ المتصرفةِ ، وهي التي تلزمه[٣] الظرفيةُ ، ويحتملُ : أنه أرادَ بقوله (( ما لا يتصرفُ )) أيْ : أنه لا يستعملُ إلا مضافاً ، أيْ : في اللغةِ الفصيحةِ ؛ لأنه قد تستعمل سبحانَ بدون الإضافة في استعمالهم أيضاً ومنهُ قوله :

* **سبحانَ مِنْ عَلْقمةَ الفاخرِ**[٤] *

وهو شاذٌ ، ومعنى (( سبحانَ اللهِ )) سبحتُ اللهَ تسبيحاً ، أيْ : نزهتهُ تنزيهاً ، ويكونُ " سبحتُ " هنا بمعنى نزهتُ ، لا بمعنى قلتُ : سبحانَ اللهِ ، و (( **معاذَ اللهِ** ))[٥] مبالغةً في الاعتصامِ باللهِ ، وتقديره : أعوذُ باللهِ معاذاً ، وهو أيضاً غير متصرفٍ ، على التفسير الذي مرَّ في (( سبحانَ اللهِ )) ، و (( **عمركَ اللهَ** ))[٦] أصله تعميركَ اللهَ ، من قولهم : عمرتكَ اللهَ ، أيْ : سألتُ اللهَ عمراً لكَ ،

---

(١) هنا ينتهي السقط في النسخة الأصلية .

(٢) المفصل ص ٣٣ .

(٣) في ب : (( تلزم )) .

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

* **أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ** *

والبيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٠ ؛ والمقتضب ٣ / ١١٨ ؛ والخصائص ٢ / ٤٣٥ ؛ ومقاييس اللغة ٣ / ١٢٥ ؛ والمحكم ٣ / ١٥٤ ؛ وآمالي ابن الشجري ١ / ٣٤٧ ؛ واللسان ٣ / ٢٩٩ " سبح " .

(٥) المفصل ص ٣٣ .

(٦) المفصل ص ٣٣ .

حُذِفَ زائدُه فبقيَ عمركَ ، فإنَّ المصادرَ بحذف الزوائد كثيرةٌ كقوله[١] :

* فإنْ تَهْلِكَ فَذلِكَ كَانَ قَدْرِيْ *[٢]

أيْ : تقديري .

وقوله[٣] :

* بمنجردٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ *[٤]

أيْ : تقييد الأوابدِ هيكلٍ[٥]، فـ(( عمركَ ))[٦]، ولفظةُ[٧] الله كلاهُما منصوبانِ . فإنَّ[٨] الأولَ على المصدريةِ .

والثاني على المفعوليةِ ، وقيلَ : (( لفظ " اللهِ " منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أيْ : سألتُ الله " عمرك " أيْ : بقاكَ اللهِ[٩] ، وفُتحتْ العينُ تخفيفاً ، ففي الأولِ منصوبٌ بالمصدرِ ، وفي الثاني بالمقدرِ ، وهو سألتُ ، وأجازَ الأخفشُ[١٠] : رفعَ اسم " اللهِ " أيْ : أسألُ اللهَ : أن يعمركَ اللهُ ، فيرتفعَ بيُعَمِّرُك[١١] (( **وقعدكَ الله** ))[١٢]، أي : أقعدكَ اللهُ تقعيدكَ إياه ، أيْ : أسألُ اللهَ أن يثبتَكَ ، ويحفظكَ

---

(١) في ب : (( شعر )) ساقط .

(٢) لم أهتد إلى قائله فيما لدي من مراجع .

(٣) في ب : (( شعر )) ساقط .

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

* وقد اغتدي والطير في وَكَنَاتِها *

والبيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ص ١٩ ؛ والخصائص ٢ / ٢٢٠ ؛ والمحتسب ١ : ٦٨ ، ٢ / ٢٣٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩٦ ، ٣ / ٥١ ، ٩ / ٩٥ ؛ والخزانة ١ / ٥٠٧ .

(٥) في ب : (( هيكل )) ساقط .

(٦) المفصل ص ٣٣ .

(٧) في الأصل : (( لفظ )) والمثبت من ب .

(٨) في ب : (( فإن )) ساقط .

(٩) في الأصل : (( الله )) لفظ الجلالة ساقط .

(١٠) ينظر قول الأخفش في شرح الرضي على الكافية ١ / ٣١٢ ؛ وابن يعيش ١ / ١٢٠ .

(١١) في الأصل : (( بعمرك )) والمثبت من ب .

(١٢) المفصل ص ٣٣ .

كما تسأله أنتَ ، وأصله تقعيدكَ الله ، فصارَ بعد حذفِ زائدهِ أيْ : قعدكَ ، والقعدُ : الحِفظ ، من قوله تعالى: ﴿ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[١] أيْ: حافظٌ، قوله[٢]: (( دفراً ))[٣]، إلى آخرهِ ، ما كانَ في هذا البابِ من المصادر التي لا أفعالَ لها ، فإنها بمنزلةِ المصادرِ التي أفعالها مستعملةٌ ، كأنه قد ذكرَ الأفعالَ التي هذه[٤] مصادرُها ، ونصبتْ بإضمارِ " ما " في معناها من الأفعال ، فقوله : " دفراً " ، أيْ : نتنتْ[٥] نتناً ، من باب كرم ، ومنه قيل للدنيا : أمُّ دَفْرٍ ، ويقالُ للأمةِ : يا دفارِ ، أيْ : يا منتنةُ ، وفي الصحاحِ[٦] : الدَّفرُ – بالدالِ غيرِ المعجمةِ – النتنُ خاصةً ، والذفرُ – بالذالِ المعجمةِ والتحريكِ – كلُّ ريحٍ ذكيةٍ من طيبٍ أو نتنٍ ، (( وبهراً ))[٧] .

يقالُ : بهراً لهُ أيْ : خيبةً ، وقيل : معناهُ تعساً لهُ ، يقالُ : تعسَ تعساً ، إذا هلكَ ، من باب منعَ .

قال :

**تَفَا قَدَقَوْمي إذْ يَبِيْعُونَ مُهْجَتي بجارِيةٍ بَهْراً لَهُم بعدَهَا بَهْرا**[٨]

(( **تفا قدقومي** ))[٩] أيْ : فقد بعضهم بعضاً ، دعا عليهم بهذا ؛ لأنهم منعوه من هذه الجاريةِ ، وجعلَ منعهم إياه : بمنزلةِ تعريضهِ للموتِ ، والتسليمِ له بعدها ،

---

(١) من الآية ( ١٧ ) من سورة ق .
(٢) في ب : (( قوله )) ساقط .
(٣) ينظر المفصل ص ٣٣ .
(٤) في ب : (( هي )) .
(٥) ينظر الصحاح " نتن " ٢ / ٦٥٨ .
(٦) الصحاح ٢ / ٦٥٨ " دفر " .
(٧) المفصل ص ٣٣ .
(٨) ينظر تخريج البيت في ديوان ابن مبادة ص ١٣٥ ؛ والكتاب ١ / ٣١١ ؛ والكامل ٢ / ٢٤٥ ؛ والنكت ١ / ٣٦٦ ؛ والمخصص ١٢ / ١٨٤ ؛ والإنصاف ص ٢٤١ ؛ واللسان ٥ / ١٤٨ " بهر " وقد نسب هذا البيت لابن ميادة في جميع المصادر عدا المبرد في الكامل نسبه إلى يزيد ابن مفرغ .
(٩) المفصل ص ٣٣ .

أيْ : بعدَ هذهِ الفعلةِ ، وبخطِّ رضيِّ الأئمةِ الطباخي ، قولهم : بهراً أيْ : غلبتْ ، وأما البهرُ الذي هو مصدرُ بهرهُ ، إذا غلبهُ ، ففعله مستعمل ، قالَ ذو الرُّمةِ :

**وَقَـد بَهَـرْتَ فَمَـا تَخْفَـى على أَحَدٍ إلاَّ عَلَـى أَحَـدٍ لا يَعْـرِفُ القَمَـرَا**[1]

(( **وأُفةً وتفةً** ))[2] ، أيْ : أتضجرُ منكَ تضجراً ، " وتفةٌ " اتباعٌ ؛ لأنهُ يذكرُ تأكيداً لهُ ، فإنْ قيلَ : قد ذكر " أفةً " بالفتحِ والتنوين ، في أسماءِ الأفعالِ .

قلنا : قالَ بعضُ[3] المحققينَ " أُفٍّ " إذا فتحَ ، ونونَ سواءٌ لحقهُ التاءُ ، أوْ لا ، فالظاهرُ : أنه مصدرٌ لا حاجةَ إلى تقديرِ اسم فعلٍ ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ إنما قُدِّرْت هذا التقدير ؛ لإظهارِ علةِ البناءِ ، فأما إذا كان ظاهره الإعرابُ ، فحمله[4] على المصدرِ أولى ؛ ولذا ذكرَ " أفةً " في المصادر المنصوبةِ ، ولكنْ مع أنَّ فيه التنوينَ لم يمنعْ من أنْ يجيءَ اسمُ فعلٍ ، كإيهٍ و" صهٍ " و" مهٍ " بالتنوينِ في هذهِ الثلاثةِ عند إرادةِ التنكيرِ ؛ فلذلكَ ، استعملُ في اسمِ الفعلِ أيضاً ؛ لوجودِ معناهُ ، فإنْ قيل : ما الدليلُ على أنه لا فِعْلَ لهذهِ المصارد ؟ قلنا : لأنه لم يكنْ ، فيبقى على العدمِ ، ولأنَّ غالبَ هذه المصادرِ التي لا فعلَ لها على ضرْبينِ ، أحدهما : أنْ يكونَ صوتاً كـ" أُفة " و" تفة " ، والثاني : ألاَّ يكونَ صوتاً ، نحو (( **ويحك** ))[5] وأشباهه .

---

(١) البيت لذي الرمةِ وهو في ديوانه ١٩١ ؛ وفي شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢١ ؛ والهمع ٥ / ٣١٣ ؛ والدرر ٦ / ١٩٩ .

(٢) المفصل ص ٣٣ .

(٣) ينظر في تفصيل هذه المسألة : الكتاب ١ / ٣٥٤ ؛ والمقتضب ٣ / ٢٢٣ ؛ والخصائص ٣ / ٣٧ ، ٣٨ ؛ والمخصص ١٤ / ٨١ ؛ واللسان ٩ / ٧ " أفف " .

(٤) في الأصل : (( فحكمه )) والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٣٣ .

أمَّا الأولُ فلأنَّه من الأصواتِ ، والأصواتُ لا يكادُ يستعملُ لها فعلٌ ، وأمَّا أَفَّفَ فمصدرُه التأفيفُ ، وأما الثاني : وُجِدَ المانعُ من وضعِ الفعلِ فيه ، وهو كراهية[1] اعتلال الفاءِ والعينِ ، وقد مرَّ به في باب المبتدأِ[2] : أنَّ المصنِّفَ ذكرَ أنه لم يجئْ في كلامهم ما فاؤهُ واوٌ ، وعينهُ ياءٌ إلا : " ويلٌ " وأمثاله ، و" وينَ " للعنبِ ، فكانَ[3] المرادُ به : الدعاءُ بـ" بلا " نادرٌ غريبُ الوقوعِ . وقيل : (( ويحكَ )) و (( **ويسكَ** ))[4] ترحمٌ صِرْفٌ ، بحيثُ يترحّمُ عليكَ في الشدةِ ، وَ (( **ويلكَ** ))[5] و (( **ويبكَ** ))[6] دعاءٌ على المخاطبِ ، موضوعٌ موضعَ أهلكَكَ ، فإن قيلَ : لم سميتْ هذهِ الأسماءُ مصادرَ ، ولم يصدرْ عنها فعل ؟

قلنا : سميتْ بذلكَ على معنى أنها تتأهلُ لأنَّ يصدرَ عنها ، ولها صلاحيةُ ذلكَ كالأكلِ بمعنى المأكولِ يطلقُ على الطعامِ الذي لم[7] يؤكلْ بعد على معنى أنَّه يصلحُ لذلكَ ، وكذلكَ مَشْرَبُ الماءِ لَمَّا صلحَ لورودِ الابلِ عليهِ ، وصدورها عنه : صحَّ أنْ يطلقَ عليه الموردُ ، والمصدرُ ، وإن لم يوجد شيءٌ من ذلكَ فيهِ على المجازِ ، ثم لما انتصبت[8] هذه الأسماءُ نصبَ هذه المصادرِ سميتْ مصادرَ .

(( **وقد تُجْرَى[9] أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المجرى** ))[10] .

---

(١) في الأصل : (( كراهة )) والمثبت من ب .

(٢) ينظر المبتدأ ص ٢٣٢ .

(٣) في الأصل : (( وكان )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٣٣ .

(٥) المفصل ص ٣٣ .

(٦) المفصل ص ٣٣ .

(٧) في ب : (( لم )) ساقط .

(٨) في الأصل : (( انتصب )) والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : (( يجيء )) والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ٣٣ .

الروايةُ – بضمِّ التاءِ والميمِ – ذكرَ في هذا الفصلِ أسماءَ غير ِمصادرَ ونصبتْ على المفعولِ المطلقِ ، وقد تقدم[١] ذكرها في أولِ هذا البابِ ؛ لكنْ الوجـهُ الـذيْ ذكرها لأجله[٢] هنا غيرُ الوجـهِ الـذي ذكرهـا لأجلـهِ ، ثـم لأنـه لم يذكرْهـا أولاً باعتبارِ حذفِ الأفعالِ ، بل ذكرَ الأفعالَ هناكَ مظهرةً ، كـ" رجعَ القهقرى "[٣]، و" قعدَ القرفصاءَ "[٤] ، وأما ذكرها هنا : فباعتبارِ لزومِ إضمـارِ الفعـلِ ، و[٥] إلى لـزوم إضمـاره ، أشـارَ[٦] بقولـهِ : ذلـكَ المجـرى ، ثـم أصـلُ قولهـم : (( **تربـاً** ، **وجندلاً**[٧] ))[٨] رميتَ رمياً بـ" تربٍ " و" جندلٍ " ثم رمياً بـ" تربٍ " و" جندلٍ " على إقامة المصدرِ مُقامَ الفعلِ ، ثم تربـاً وجنـدلاً ، وكذلـكَ الأصـلُ في (( **فاهـا** : **لفيك**[٩] ))[١٠] قبَّلَتْكَ الدَّاهيةُ تقبيلةً : جاعلةً فاهَا لفيكَ ، ثـم تقبيلـةً : جاعلـةً فاهَـا لفيكَ ، ثـم جاعلةً[١١] فاهاً لفيكَ ، ثم " فاهَا لفيكَ " إذا قلتَ : (( تُرْباً ، وجندلاً )) كأنك قلتَ : رغمتَ رغماً ، وهنت هواناً ، وقيـلَ الضميرُ في " فاهَـا " للدَّاهيـةِ أيْ : شافهتْ الدَّاهيةُ فمكَ ، [ أيْ : دهيت دهياً ، لأنه لم يُردْ به الفـمَ حقيقـةً ، وإنما أرادَ به الخيبةَ ، وإضافةَ الداهيةِ ، واللامُ في : " فيـكَ " للاختصـاصِ ، كأنـه

---

(١) ينظر ما سبق ص ٣٠٩ .

(٢) في الأصل : (( لأجل )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر الأصول ١ / ١٦٠ .

(٤) ينظر الأصول ١ / ١٦٠ .

(٥) في ب : (( إلى )) .

(٦) في الأصل : (( وأشار )) والمثبت من ب .

(٧) الجنـدلُ : الحجـارة . ينظـر اللسـان ١١ / ١٢٨ " جنـدل " ؛ والقـاموس المحيـط ص ١٢٦٦ " جندل " .

(٨) المفصل ص ٣٣ .

(٩) هذا مثل من الأمثال العربية انظره في : الأمثال لأبي عبيد ص ٧٦ ؛ وجمهرة الأمثـال ٢ / ٩٠ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٧١ ؛ والمستقصى ٢ / ١٧٩ .

(١٠) المفصل ص ٣٣ .

(١١) في الأصل : (( جاعلة )) ساقط .

قال ][1] شافهتكَ الداهيةُ ، وواجهتكَ فماً لفهمٍ ، ويجوزُ : أنْ يكونَ الضميرُ راجعاً إلى الأرضِ / أيْ : فمُ الأرضِ ، وهو الترابُ ، بمعنى رَغِمْتَ رَغْماً ، وكانَ [ ٧٢ / أ ] المرادُ من الترابِ ، والجندلِ : الدعاءُ على المخاطبِ بالهلاكِ ، والخيبةِ ، إذْ لا فصلَ بين قولهِ " تُرْباً " وبين قوله " خيبةً " ، فلما كان المرادُ من هذهِ الألفاظِ : الخيبةُ ، وإصابةُ الدَّاهيةِ ، كانَ فيه معاني المصادرِ ؛ فلذلكَ وجبَ الحكمُ بمصدريةِ كلٍّ منها .

(( الهنيء والمريء ))[2] صفتان من هَنُؤَ الطعامُ ، ومَرُؤَ ؛ إذا كانَ سائغاً لا تنغيصَ فيه ، وقيلَ : الهنيءُ[3] ما يلذه الأكلُ ، والمريءُ ما تحمَدُ[4] عاقبته ، وهما[5] صفتانِ أقيمتا مُقامَ المصدرينِ ، وصيغةُ الصفةِ كما يستعملُ في الصفةِ ، يستعملُ أيضاً[6] في المصدرِ ، نحو : قولهم (( قم قائماً )) ، والمرادُ فيما نحن فيه : المصدرُ ؛ لأنه دعاءٌ ، والأدعيةُ تجيءُ إمَّا بالفعلِ ، أوْ بالمصدرِ .

والصفةُ التي ذكرتْ ههنا ليستْ بفعلٍ ، فتعينَ : أنْ تكونَ مصدراً ، وهكذا تقول : (( اللهمَّ عائذاً بك من كلِّ سوءٍ )) ، ولأنَّ المنكرَ فيه ، فيما نحنُ فيه : نفسُ القيامِ ، والقعودِ ؛ لا القائمُ والقاعدُ ، فلذلكَ وجبَ : أن يرادَ به المصدرُ لا الصفةُ ، فإنْ قيلَ : فإذا كانَ المنكرُ هو المصدرُ فكيفَ لم يقعِ الإنكارُ بالمصدرِ ؟ قلنا : لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الحدثِ[7] ؛ والتجددِ ، فوق القائمِ والقاعدِ ؛ إذا أُريدَ بهِ المصدرُ ، والمعنى : إبقاءُ القائمِ (( **وقدْ قعدَ الناسُ** ))[8] ، كأنه يقولُ : بقاءُ القيامِ والقعودِ في هاتين الحالتين شيءٌ شنيعٌ ، فكيفَ إحداثهما ؟ ومن إضمارِ

---

(١) ساقط من ب .

(٢) في ب : (( الهناء والمراء )) .

(٣) في ب : (( الهناء )) .

(٤) في الأصل : (( يحمل )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( هما )) .

(٦) في ب : (( أيضاً )) ساقط .

(٧) في ب : (( الحدوث )) .

(٨) المفصل ص ٣٣ .

المصدرِ قولكَ: عبدُ اللهِ أظنهُ منطلق(١) هذا ، الإضمارُ على قياسِ بابِ المضمراتِ؛ لتقدمِ ما يدلُّ عليهِ،وهو الفعلُ، فحقُّه: أنْ يذكرَ في بابِ المضمراتِ؛ لأنَّ ما يتعلقُ بالإضمارِ في الأسماء مخصوصٌ بذلكَ البابِ ؛ ولكنْ الذيْ حسنَ ذكرهُ هنا(٢) هو التنبيهُ على أنهُ يصحُّ أن ينتصبَ الضميرُ نصبَ المفعولِ المطلق(٣) ، فكانَ فيه ردٌّ لوهمِ من يتوهمُ : بأنَّ انتصابَ المفعولِ المطلقِ مخصوصٌ بالظاهرِ ، ثم الضميرُ في : أظنهُ ، لا يعودُ إلى عبدِ اللهِ ؛ لأنَّ الظنَّ(٤) به(٥) من أفعالِ القلوبِ ، وهي مادامتْ مقدمةً على المفعولين ، لا يجوزُ إلا إعمالها فيهما(٦) ، ولا عملَ لها في منطلقٍ ، كما ترى ، ولئن ادعيتَ إعمالها في المفعول الأولِ دونَ الثاني لتُكَذَّبَنَّ ؛ لأنَّ إعمالها في أحدِ المفعولينِ دونَ الآخرِ ، قولٌ لم يقلْ بهِ أحدٌ ، فإنْ قيلَ : لم قدَّرَ أظنُّ ظنِّي ، أو أظنُّ الظنَّ ، كما هو لفظُ سيبويه(٧) في هذا ، و لم يقدِّرْ ظناً ؟ قلنا: لأنَّ الضميرَ معرفةٌ ، فيكونُ ما هو بدلٌ عنه كذلكَ ، ولفظُ ظنِّي أولى ؛ لموافقته ضميرَ المتكلِّمِ ، وهو راجعٌ إلى ما يدلُّ عليهِ ، أظنُّ ، وأظنُّ يدلُّ على ظنِّي ، وهو من قبيلِ قولهم : (( من كذبَ كانَ شرّاً ))(٨) ، (( واجْعَلْه الوارثَ مِنّا ))(٩) ، ففي الضميرِ المنصوبِ في " اجعلهُ " وجهانِ ، أحدهما : وهو الذي ذهبَ إليهِ عامةُ

(١) في الأصل : (( منطلق )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( ههنا )) .

(٣) في الأصل : ((المطلق )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( ظن )) .

(٥) في ب : (( به )) ساقط .

(٦) في الأصل : (( منها )) والمثبت من ب .

(٧) ينظر الكتاب ١ / ١٢٢ .

(٨) ينظر في الكتاب ٢ / ٣٩١ ؛ والأصول ١ / ٧٩ ، ٢ / ١١٦ ؛ وآمالي ابن الشجري ١ / ٨٢ ، ٢ / ٣٨٥ .

(٩) هذا جزء من حديث أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات ٥ / ٥١٨ ؛ وينظر أيضاً في صحيح الجامع حديث رقم ١٢٦٨ ؛ وينظر المفصل ص ٣٤ .

العلماءِ : أنَّه ضميرُ التمتيعِ[١] ، والمعنى : وفقنا لحيازةِ العلمِ ، لا المالِ ، حتى يكونَ العلمُ هو الذي يبقى مِنّا بعد الموتِ ، والوارثُ الباقي ، ومنهُ قولهُ تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَ ﴾[٢] أيْ على[٣] الباقي من الأبوينِ في أحدِ التأولين ، والوجهُ الثاني وهو الذي ذهبَ إليه المصنفُ أنْ / يكونَ المعنى واجعلِ الوارثَ من [ ٧٢ / ب ] عشيرتنا ، جعلاً أيْ : وارثَ الحكمةِ ، فإذا تصورتَ المعنى ، فاجعلْ الجعلَ مكانَ جعلاً ، كما يجعلُ الظنَّ مكانَ ظناً ، ومعنى الدعوةِ على هذا مقتبسٌ من قوله تعالى : ﴿ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝ يَرِثُنِي ﴾[٤] والفعلُ هنا ليس بمُلْغًى ، فجازَ أنْ يقعَ المصدرُ منكراً ؛ للتأكيدِ ، وذكرُ المصدرِ للتأكيدِ[٥] غيرُ مانعٍ عنْ تعدِّي الفعلِ المتعدِّي ، وتعديه معهُ كتعديه مع عدمه ، وقولك : أعطيتُ إعطاءً زيداً ثوباً ، كقولكَ : أعطيتُ زيداً ثوباً في الاستقامةِ ، وعلى قياسِ قوله : (( **ظني** ))[٦] ينبغي أنْ تقولَ هنا في التقديرِ : فاجعلْ جعلكَ ؛ ليطابقَ الضميرَ في : واجعلْ ، كما راعى على المطابقة بين ضميرِ أظنُّ وظنِّي وعلى قياسِ تفسير سيبويهِ[٧] في أظنُّ الظنَّ ، واجعلهُ الجعلَ ، وإنما قالَ هنا : محتملٌ ، ولم يقلْ في الأولِ ؛ لأنَّ الأولَ متعينٌ بخلافِ الثاني ، وأولُ الدعوةِ : (( اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارثَ منّا ))[٨] أيْ : الباقي .

---

(١) في الأصل : (( التمتع )) والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ٢٢٣ ) من سورة البقرة .

(٣) في ب : (( على )) ساقط .

(٤) صحة الآية ﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝ يَرِثُنِي ... ﴾ وهما الآيتان ( ٥ ، ٦ ) من سورة مريم .

(٥) في ب : (( للتأكيد )) ساقط .

(٦) المفصل ص ٣٣ .

(٧) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٢٥ .

(٨) ينظر الحديث في : سنن الترمذي في كتاب الدعوات باب رقم ( ٨٠ ) حديث رقم ٣٥٠٢ ، ٥ / ٥٢٨ ؛ وانظره في صحيح الجامع حديث رقم ١٢٦٨ ؛ والنهاية في غريب الحديث ٥ / ١٧٢ .

## (( المفعولُ به ))

فإنْ قيلَ : إلامَ يرجعُ الضميرُ في به ؟ قلنا : الأمرُ لا يخلو إما أنْ قيلَ المفعولُ به بالألفِ واللامِ ، أوْ مفعول بهِ بدونهما ، ففي الأولِ يرجعُ[1] إلى الألفِ واللامِ ؛ لأنهما بمعنى الذيْ ، أيْ : الذي فعلَ به كما في نحو : الضاربُ أباه زيدٌ[2] أيْ : الذي ضربَ أباه زيدٌ على ما يجيءُ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، فكذلكَ معناهُ ههنا الذيْ فعلَ به أوْ كانَ المفعولُ به صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، تقديره : اسمُ المفعولِ به فحينئذٍ الموصوفُ بأنْ يقالَ اسمُ مفعولٍ به ، أيْ : اسمٌ يفعلٌ به ، وعلى هذا المفعولُ فيه ، والمفعولُ معهُ ، والمفعولُ لهُ .

قوله : (( **هوَ الذيْ يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ** ))[3] ، فإنْ قلتَ هذا الذي ذكرهُ من الحدِّ منقوضٌ مطرداً ومنعكساً ، إما طرداً ففي كلِّ مَوْضِعِ مفعولٍ من ذي فعلٍ أيْ : في كلِّ معمولٍ من ذي حرفةٍ، فإنَّ فعلهُ واقعٌ على ما فَعَلَ كـ" خياطةِ " الخياطِ مثلاً واقعةٌ على القميصِ ، والقميصُ ليس بمعمولٍ به في الاصطلاحِ مع وجودِ هذا الحدِّ وهو وقوعُ فعلِ الفاعلِ على القميصِ ، وأما عكساً ، ففي قولك : (( **لم يضربْ زيدٌ عمراً** ))[4] مفعولٌ به بالاتفاقِ من وجودِ عكسِ هذا الحدِّ ، هو أنه لم يقعْ عليه فعلُ الفاعلِ ، قلتُ : المرادُ من الوقوعِ[5] التعلقِ ، أَي : التعلقِ المعنويِّ لا الحسيِّ ؛ إذْ لو كانَ المرادُ منه حقيقةُ الوقوعِ لم يكنْ " البلدُ " مفعولاً في (( **بلغتُ البلدَ** ))[6] ، ولو كانَ المرادُ من التعلُّقِ ، التعلقُ الحسيُّ لما كانَ " زيداً " في " علمتُ زيداً " مفعولاً به ، ولما كانَ المرادُ من الوقوع التعلقُ المعنويُّ لم يكنْ القميصُ في الفعلِ الحسيِّ مفعولاً به ، وكان " عمراً " في : (( لم يضربْ

---

(١) في ب : (( راجع )) .
(٢) في ب : (( زيد )) .
(٣) ينظر المفصل ص ٣٤ .
(٤) المفصل ص ٣٤ .
(٥) في الأصل : (( وقوع )) والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٣٤ .

زيدٌ(١) عمراً )) مفعولاً به ، وعن هـذا قـالوا : الأولى في تعريـف المفعـولِ بـه : أنْ يقالَ هذا الذي يقـعُ عليـهِ الإسنادُ ، ويكـونَ(٢) مشـتملاً علـى المثبـتِ والمنفـي ؛ لوجـودِ وقـوعِ الإسنادِ عليهمـا ، إلى هـذا أشـارَ في المقتبـسِ محـالاً إلى الحيـاتِ والعقاربِ . قوله : (( وهو الفارقُ بينَ المتعدِّي من الأفعالِ وغـيرَ المتعـدِّي ))(٣) ، والإشارةُ راجعةٌ إلى المفعولِ به ، أيْ : وجودِ المفعولِ به ، وهو الفارقُ ، فإنَّ كلَّ فعلٍ يتحققُ لهُ المفعولُ به من غيرِ واسطةِ حرفِ الجـرِّ ، يعلـمُ بـه أنَّ ذلـكَ الفعـلَ متعدٍّ ، وإلا فهو غيرُ متعدٍّ ، ومن / تأنيس التدريسِ في الفرقِ بينهما أنَّ كلَّ فعـلٍ [ ٧٣ / أ ] حَسُنَ أن يسألَ عنهُ بماذا ، فهو متعدٍّ ، وما لا يَحْسُنُ فيه ذلكَ فهو لازمٌ .

بيانُه أنَّ منْ قالَ أكلَ عمرو وشربَ بكرٌ حَسُنَ لكَ أنْ يقـالَ(٤) مـاذا أكـل ؟ وماذا شرب ؟ ولو : قالَ قامَ زيدٌ، وخرجَ خالدٌ، فلا يحسنُ لكَ أنْ تقولَ(٥): مـاذا قامَ؟ وماذا خرجَ؟ إلى هذا أشارَ فخرُ المشايخ(٦) في محصِّلِه. ويجيءُ منصوبـاً بعـاملٍ مضمرٍ فإنَّ المفعولَ به كالمفعولِ المطلقِ في: أنَّ عاملهُ [يجيء](*) مظهـراً ومضمـراً ، والمضمرُ ما يستعملُ إظهارهُ وما لا يستعملُ (( **فما يجوزُ إظهارُه وإضماره نحـو : قولكَ** ))(٧) : زيداً(٨) لمنْ قالَ (( **أضرِبُ شرَّ الناسِ** ))(٩) والمجوز للإضمارِ فحوى ما

---

(١) في الأصل : (( زيداً )) والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : (( وليكون )) والمثبت من ب .
(٣) ينظر المقتبس لوحة ٧٢ / أ ؛ وينظر المفصل ص ٣٤ .
(٤) في ب : (( يقول )) .
(٥) في ب : (( أن تقول )) ساقط .
(٦) هو علي محمد بن علي بن أحد بن هارون العمراني الخوارزمي أبو الحسن يلقب حجة الأفـاضل وفخر المشايخ قال يـاقوت : سـيد الأدبـاء ، وقـدوة مشـايخ الفضـل ، المحيـط باسـرار الأدب ، والمطلع على غوامض كلام العرب ، قرأ على الزمخشري فصار من أكابر أصحابه مات نحو سـنة ستين وخمسمائة .
أخباره في : معجم الأدباء ١٥ / ٦١ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ١٩٥ .
(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليلتئم السياق .
(٧) المفصل ص ٣٤ .
(٨) في ب : (( زيدٌ )) .
(٩) ينظر المفصل ص ٣٤ .

قالَ ، ولو قلتَ : زيداً لمن رأيتهُ تأهبَ للضربِ فالمجوزُ الحالُ ، وعلى هذا تدورُ مسائلُ بابِ الإضمارِ ، وقوله : (( **شرُّ الناسِ زيداً** ))[1] يصحُّ أنْ يكونَ مثالينِ على طريقةِ اللفِ[2] ، الأولُ منهما متعلقٌ بقوله : أحدٌ يضربُ ، والثاني وهو " زيداً " متعلقٌ بقوله : أوْ قالَ اضْرِبْ ، وقالَ صاحبُ المقتبسِ[3] : فكأني به مسموعاً عن شيخنا .

قولهُ[4] : (( ولمنْ قطعَ حديثهُ : (( **حديثك** ))[5] ، يريد أنَّ حديثكَ منصوبٌ بإضمارِ هاتِ .

قوله : (( **وأكُلَّ هذا بخلاً** ))[6] ؟ بإضمارِ (( **تفعلُ** ))[7] ، و" بخلاً " منصوبٌ على المفعولِ لهُ ، الأفاعيلُ جمعُ أفعولةٍ وهي كالأعجوبةِ في الوزنِ والمعنى ، نحو : الردُّ ، ولإغلاقِ الباب ، والتعبسِ ، والتضيقِ ، وتغطيةِ الطعامِ عن غيرِهِ ، وأما أحاديثُ النبيِّ – عليه السلام – ، فإنما هي جمعُ حديثٍ على غيرِ قياسٍ .

**فصل** : (( **ومنه قولكَ** ))[8] إلى آخره كان من حقِّ هذا الفصلِ : أنْ يكونَ متصلاً بما قبله من غيرِ فصلٍ إذْ مسائلُ الموضعين من نوعٍ واحدٍ ، وهكذا وُجدَ في بعضِ النسخِ من غير فصلٍ ، ولئنْ صحتْ روايةُ المفصلِ ، فَوَجْهُهَا أنَّ الأمثلةَ كلَّها في هذا الفصلِ خبريةٌ ، وأمَّا ما قبلهُ فلا ؛ لأنها محتويةٌ على الأمرِ والاستفهامِ .

---

(١) ينظر المفصل ص ٣٤ .

(٢) اللف ، أو الملفوف : ما أتي فيه بالمشبهين ، ثم بالمشبه بهما ، كقول امرىء القيس :

**كأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا العنَّابُ والحشَفُ الْبَالِي**

ينظر أسرار البلاغة للجرجاني ص ١٩٢ ؛ والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص ٣٧٠ .

(٣) ينظر المقتبس لوحة ٧٢ / أ .

(٤) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٥) المفصل ص ٣٤ .

(٦) المفصل ص ٣٤ .

(٧) المفصل ص ٣٤ .

(٨) ينظر المفصل ص ٣٤ .

(( **الزَّكِنُ** ))[١] : الْعِلمُ والتفرسُ قال سيبويه[٢] : وهو عبارةٌ عن علمٍ بشهامة (( وتوقُّد خاطرٍ ))[٣] ، قيل : معنى قوله لمن زكنتَ أيْ : لأجلِ من زكنتُ ، وكذلكَ اللامُ في لمنْ سدَّدَ سهماً ، وللمستهلِّينَ ، وإلاَّ كانَ التفسيرُ تريدُ وتصيبُ ، وأبصرتُم بالخطابِ ، فعلمَ بهذا أنَّ اللامَ ليستْ بصلةٍ للقولِ ، بل هي بمعنى : الأجلِ ، ونظيرهُ قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾[٤] ولو كانتْ صلةً للقولِ لقيلَ : ما سبقتمونا ، وأما اللامُ في ولدايَ الرؤيا صلةُ القولِ ، وكذلك اللامُ في (( **ولمن** ))[٥] يذكرُ بدليلِ ما ذكرهُ من التفسيرِ بالخطابِ بقوله : رأيتُ وذكرتُ ، ولو كان[٦] اللامُ بمعنى أجلٍ لقالَ : رأى وذكرَ ، ومعنى " زَكِنَه " هنا أنه : رأى رجلاً يتأهبُ للسفرِ ، ويشدُّ رحلهُ ، ويُعِدُّ مصالحَ سفره ، والمستهلُّ هنا طالبُ الهلالِ ، كالمستفيدِ ، والمستعيرُ سمع تكبيرَ الناسِ عندَ التماسهمُ الهلالَ .

قوله : (( **الهلالَ وا للهِ** ))[٧] لعلَّ فائدةَ إيرادِ القسم عقيبِ هذهِ المنصوباتِ : إظهارُ حركةِ النصبِ ، وإلاَّ فالوقفُ عند قطع الكلامِ حسنٌ على التمامِ ، وهذا[٨] كلامٌ جارٍ ، على عادةِ العربِ في يمين اللغوِ ، و" ما " في قوله و (( **ما سَرَّ** ))[٩] : مصدريةٌ ، وقيلَ : نكرةٌ بمعنى : شيءٌ أيْ : وشيئاً سَرَّ ، وقعَ في بعضِ النسخِ و" ما شراً " بمعنى : ما رأيتُ شراً ، لكن هذا ليس كالأولِ في الصحةِ ؛ لأنَّ

---

(١) ينظر المفصل ص ٣٤ .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٧٢ / أ ؛ والإقليد ٤٩ / ب ؛ وينظر اللسان ١٣ / ١٩٨ " زكن " .

(٣) في ب : (( خاطر )) ساقط .

(٤) من الآية ( ١١ ) من سورة الأحقاف .

(٥) ينظر المفصل ص ٣٤ .

(٦) في ب : (( كانت )) .

(٧) ينظر المفصل ص ٣٤ .

(٨) في ب : (( أوهذا )) .

(٩) المفصل ص ٣٤ .

إضمارَ الفعلِ / بعدَ النفي من غيرِ تفسيرٍ ضعيفٌ ، وهو في قول سيبويهِ[١] " وما سرَّ " أهلُ ذاكَ وأهله أيْ : ذكرتُ ، والمرادُ أنهم يذكرونَ تارة[٢] بلفظِ أهلِ ذاكَ وأخرى بلفظِ أهله قوله : (( **ومنهُ** ))[٣] أيْ : وما ذكرَ في البيتِ[٤] من المنصوبِ من هذا القبيلِ الذي نحنُ فيه ، وهو المنصوبُ على المفعوليةِ ، بعاملٍ مضمرٍ مستعملٍ إظهاره ، فلم يكنْ قوله ، " ومنهُ " للفصلِ على هذا التقدير ، ويحتملُ أنْ يكونَ للفصلِ ؛ لأنَّ القرينةَ الدالةَ على الفعلِ المقدرِ في البيتِ لفظيةً ؛ لأنه لما أثبتَ بعد النفي ، وقدْ نُصِبَ بعد الإثباتِ: عُلِمَ أنَّ المراد إثباتُ الفعلِ المنفيِّ أولاً، وهو ترى أيْ : إلاَّ وترى لها ، وفيما سبقَ القرينةُ الدالةُ[٥] حاليةٌ ، قوله : (( **أيْ : وترى لها** ))[٦] أيْ : وترى فيها طيباً في مفارقِ الرأسِ ، " ولها " حالٌ ، إذا كانَ ترى من الرؤيةِ بمعنى : الإبصارِ ، و" طيباً " مفعولٌ به ، وإنْ كانَ بمعنى العَلْمِ فـ" لها " مفعولٌ ثانٍ ، " وطيباً " مفعوله الأولُ ؛ لأنه المبتدأُ لو لم يكنْ في الكلامِ ترى ، وفي (( **مفارقِ الرأس** ))[٧] ظرفٌ في الوجهين ، وأبو العباسِ يُنكر هذا البيتَ ، وقال : (( هو مجهولٌ ))[٨] . [ ٧٣ / ب ]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٧٠ .

(٢) في ب : (( تارة )) ساقط .

(٣) ينظر المفصل ص ٣٤ .

(٤) البيت هو :

لَنْ تَراهَا وَلَوْ تأمَّلْتَ إلاَّ ولَهَا في مُفارِقِ الرأْسِ طِيْباً

(٥) في الأصل : (( الدلالة )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٣٤ .

(٧) المفصل ص ٣٥ .

(٨) ينظر المقتضب ٣ / ٢٨٤ – ٢٨٥ ، وفيه اختلاف النحويين للبيت في تعليق عظيمة .

قوله : (( **كاليوم رجلاً** ))(١) التقديرُ : ما رأيتُ رجلاً مثلَ رجلٍ اليومَ ، حُذِفَ الموصوفُ(٢) ، وأقيمتْ الصفةُ مُقامَهُ ، فصارَ : رأيتُ كاليوم رجلاً ، وهذا التقديرُ كما ترى : يقتضي انتصابَ " اليومَ " لفظاً ؛ ولكن(٣) وجدتُ بخطِّ الإمامِ شرفِ الدين الجندي - رحمه الله - مُصَحَّحاً بعلامةِ الجرِّ ، وقيلَ : الكافُ في موضعِ الحالِ ، وذو الحالِ : المفعولُ به ، وهو : رجلاً ، والمعنى : لم أرَ مماثِلَ رجلٍ أراهُ ، أو رأيتُهُ(٤) اليومَ : رجلاً ، كان الأصل : لم أرَ رجلاً مثلَ رجلٍ أراهُ اليومَ ، قُدِّمَتْ : الصفةُ ، وهي (مثلُ رجلٍ أراهُ اليومَ) على الموصوفِ الذي هو رجلاً ، فصارتْ حالاً ثم حُذِفَتْ الصفةُ ، التي هي أراهُ ، ثم حُذِفَ موصوفُ هذه الصفةِ ، وهو رجلٌ ، ثم وضعَ الكافُ موضعَ المِثْلِ ، فصارَ الكلامُ إلى ما تراه ، ولا يُنْكرُ مثلُ هذه الاتساعاتِ .

ألا ترى : إلى قوله : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾(٥) أيْ : من أثرِ حافرِ فرسِ الرسولِ ، فقيل : الأصلُ لمْ أرَ رجلاً ، كرجُلٍ اليومَ ، حُذِفَ الرجلُ المجرورُ بالكافِ ، فبقيَ كاليومِ ، في موضعِ نصبٍ ، صفةً للرجلِ المنصوبِ ، ثم قُدِّمَ كاليومِ ، فصارَ في موضعِ نصبٍ ؛ لكونهِ حالاً ، ولكن لفظ : كاليومِ بالجرِّ ، هكذا : وجدتُ بخطِّ الإمامِ شرفِ الدين الْجَنْدِي .

قوله : (( **قال لها**(٦) ))(٧) ، أيْ : لأجلها ، والضميرُ للكلاَّبِ المدلولِ عليها بالكلاَّبِ ، الكلاَّبُ - بالتشديدِ - على فعَّالٍ : صاحبُ الكلابِ ، يصفُ ثور

---

(١) المفصل ص ٣٥ .

(٢) في ب : (( الموصوف )) ساقط .

(٣) في ب : (( ولكنني )) .

(٤) في ب : (( أو رأيته )) ساقط .

(٥) من الآية ( ٩٦ ) من سورة طه .

(٦) المفصل ص ٣٥ .

(٧) هذا جزء من بيت ؛ والبيت بتمامه هو :

**حتى إذا الكلاَّبُ قال لها كَاليوْمِ مطلوباً ولا طَلَبَا**

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٣ ؛ وشرح المفصل ١ / ١٢٥ ؛ والأمالي الشجرية ١ / ٣٦١ ؛ والضرائر لابن العصفور ص ١٥٦ .

وحشيٍّ ، وكِلَاباً لها ، يُريدُ بالمطلوبِ : الثورَ ، وبالطلبِ : الكلابَ ، وهي جمعُ طالبٍ : كالخدمِ ، في جمعِ خادمٍ ، أي : الثورُ يجدُّ في الفرارِ ، والكلابُ تُجدُّ في الطلبِ ، والقرينةُ في نحو : كاليومِ رجلاً ، تقديريَّةٌ في الأصل ، ثم كثر استعمالهم إياه ، حتى صارَ كأنَّ القرينةَ موجودةٌ ، وهذهِ حُججٌ ، أيْ : هذهِ التي سأذكرها مقاييسُ جليةُ ، رويتْ عن بعضِ العربِ في الانتصابِ ، بمضمرٍ / ، بدلالةِ [ ٧٤ / أ ] الحالِ ، أوْ المقالِ ، ونحو قولِ عبدِ القاهرِ : هذه زينتها ، وهو(١) بعدُ في ديباجةِ كتابه الموسوم بالجملِ ، أيْ : هذه كلمٌ منصوبةٌ بعواملَ مضمرةٍ ، « اللهم ضبُعاً وذِئْباً »(٢) هذه الكلمةُ مختلَفٌ فيها ، فقيل : هو دعاءٌ للغنمِ ؛ لأنهما إذا اجتمعا فيها تجاريا ، وتشاغلا بالمهارشةِ ، فنجتْ منهما ، وقيل : دعاءٌ عليها(٣) ؛ لأنهما متى اجتمعا تعاونا عَيْثا وأكلاً .

وقيلَ لابن الأعرابي في قوله : تفرقتْ غنمي يوماً فقلتُ لها ، يَا رَبِّ سلطْ عليها الذئب والضبُعا ، أدُعاءٌ عليها أمْ لها ؟ قال : إنْ أرادَ أنْ يسلطَ عليها الذئبُ ، والضبعُ في وقتٍ واحدٍ ، فقدْ دعا لها ؛ لأنَّ أحدهما يمنعُ الآخرَ ، وتنجو الغنمُ ، وإنْ أرادَ أنْ يُسلَّطَ كلُّ واحدٍ في وقتٍ على حدةٍ ، فقد دعا عليها ، وسمعَ أبو الخطابِ ، قيل هو أبو الخطابِ الأخفش ، أستاذُ سيبويه ، وأمَّا(٤) أبو الحسن الأخفش ، تلميذُ سيبويه ، وكانَ يبحثُ سيبويه(٥) مع أبي الخطاب ، فكان أبو

---

(١) في ب : « وهذه » .

(٢) ينظر المثل في المستقصى ١ / ٣٤٢ رقم ( ١٤٦٩ ) وينظر الكتاب ١ / ٢٥٥ .

(٣) في الأصل : « عليهما » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « وأما » ساقط .

(٥) ينظر المقتبس لوحة ٧٣ / أ .

الخطابِ يغضبُ عليه ، فـاعتذرَ يومـاً ، وقـال لسـيبويه : إنِّـي أغضـبُ عليـكَ ، وأفعلُ كذا وكذا ؛ لكيْ أستفيدَ منك ، فقالَ سيبويه : أتظنني يخفـى علـيَّ هـذا ، فتأذى أبو الخطابِ من فعلِ سيبويه فدعا عليه ، وقال : لا تَيْتَمَنَّ بعلمك وعمـرك ، فماتَ سيبويه قبل الكبر[1] .

" الوجذُ "[2] – بالجيمِ والذالِ المعجمةِ – : نُقرةٌ في الجبل يجتمـع فيهـا المـاءُ ، أيْ : أعرف بـه وِجَـاذاً ، فـإن قيـلَ قولـه : (( أعـرف بـه وِجَـاذاً )) ليـس بمطـابقٍ للسؤال ؛ لأنَّ السائلَ قال : هل بمكانِ كذا وجـذٌ ، ولم يقـلْ هـل تعـرفُ بمكـانِ كذا وِجذاً فكان الوجهُ في جوابه : أن تقولَ :[3] إنَّ به وجاذاً .

قلنا : المطابقةُ من حيـثُ المعنـى ؛ لأنَّ قولـه : (( أمـا بمكـانِ كـذا وَجْـذٌ ))[4] معناهُ : هلْ تعرفُ به وجـذاً[5] ؟ فعلـى هـذا يطـابقُ السـؤالُ والجـواب[6] ، ومنـهُ " **المنادى** " .

---

(١) لم أعثر على هذه الرواية في ما لدي من مراجع .

(٢) ينظر القاموس المحيط ص ٤٣٣ " وجذ " .

(٣) في الأصل : (( بلى )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٥) في ب : (( وجد )) .

(٦) في ب : (( والجواب )) ساقط .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



# المُوَصَّلُ في شَرْحِ المفصَّل

للإمام حسين بن علي بن حجاج السغناقي ( ت ٧١٤ هـ )
قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات

( دراسة وتحقيق )

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

إعداد الطالب

أحمد حسن أحمد نصر

الرقم الجامعي للطالب : ٧-٦١٠٨٠-٤١٤

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض حسن الخوام

( المجلد الثاني )

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

# [ باب المنادى ](*)

قيد(١) حده بقوله : هو المطلوبُ إقباله بحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو لفظاً ، أوْ تقديراً ، فالمطلوبُ إقبالهُ: جنسٌ لهُ ولغيرِهِ ، نحو قولكَ : مخاطبتي معكَ ، وأنتَ المرادُ بهذا الخطابِ ، وقدْ خرجَ المندوبُ بهذا عن الحد ، فإنه ليس بمطلوبٍ إقبالُهُ ، وسيأتي بحده – إن شاءَ الله تعالى – وقوله : بحرفٍ نائبٍ منابَ "أدْعُو".

فصلٌ للمنادى عن غيره ، والمنادى معربٌ ، أو مبنيٌّ ، فالمعربُ : منصوبٌ ، والمبنيُّ وهو : أريدُ أو أعني .

(( **فإذا قلتَ : " يا عبدَ اللهِ " ، فكأنّك قلت(٢) " يا " أُريدُ أوْ : أعني عبدَ اللهِ** ))(٣) إلا أنهم خزلوا(٤) الفعلَ ، وأضمروه إضماراً لازماً ، وجعلوا حرفَ النداءِ كالنائبِ عنه ؛ لدلالته عليهِ ؛ لأنك لما تلفظتَ بحرفِ النداءِ عُلِمَ أنكَ تريدُ إنساناً فقيلَ لكَ : من تريدُ ؟ فتقول : عبدَ اللهِ ، وفي هذا الصنيعِ اختصارٌ ، وكثرةُ الاستعمالِ تستدعيه ، وفيه رفعُ لبسٍ أيضاً ؛ لأنَّ النداءَ للحالِ ، والغابرُ يصلحُ لها وللاستقبالِ ، فلما خيفَ على قوتِ المرادِ ، وهو : أنَّ المنادى مرادٌ في الحالِ : أضربوا عن ذلكَ الفعلِ ، وجعلوا " يا " نائباً عنه ، ليسَ المرادُ من كثرةِ الاستعمالِ أنهم تكلموا ، أنه على الأصلِ ، ثم آثروا طريقةَ التخفيفِ ؛ إذْ لمْ يسمعْ بالأصلِ في كلامهم ، بلْ المرادُ : أنهم علموا أنه يكثرُ استعمالهُ ، ففعلوا ذلكَ بهِ من أولِ أمره إنْ كانوا هم الواضعينَ باصطلاحهم ، وإنْ كانَ اللهُ هو الواضعُ / فإنه تعالى علمهم ذلكَ فأوضحَ ، وذكرَ في المقتبسِ(٥) محالاً إلى شرحِ [ ٧٤ / ب ]

---

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) في الأصل : (( قبل )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( قلت )) ساقط .

(٣) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٤) الخزل : الانقطاع ، وخزلوا : أي قطعوا . ينظر اللسان ١١ / ٢٠٤ " خزل " .

(٥) ينظر المقتبس لوحة ٧٣ / أ ؛ وينظر شرح الأنموذج ص ٦٨ .

الأنموذجِ : ومنْ زعمَ أنَّ واحداً ، وإنما الصحيحُ أن تقدرَ فيه « أُريـد ، أوْ أعـني ، أوْ أقصدُ » وأمثاله ، وفي التخمير « مذهبُ النحويين أن المنـادى : منصـوبٌ بفعـلٍ مضمـرٍ ، لا بحرفِ النـداء ، وذلـكَ الفعـلُ المضمـرُ بـين حـرفِ النـداء وبـين المنادى... وما أبردَ هذا المذهبَ ! بل ما أبطله ؛ لأنه لو كانَ الفعلُ مضمراً هنا ، لكانَ كلاماً يتطرقُ إليه التصديقُ ، والتكذيبُ»[1] ، وشيءٌ منهُ ليس بهذه المثابةِ ، فأجابَ في : الحيَّاتِ والعقاربِ[2] لهذا الكلامِ ، وقالَ : إنما يكـونُ ذلـكَ : أَن لـو كانَ الفعلُ مذكوراً .

ولكن لما حذفَ الفعلُ، و«**صار "يا" بدلاً منه**»[3]، وحصلَ اختصاصه بالنداءِ: زالَ عن احتمالِ الصدقِ والكذبِ؛ إذْ النِّداءُ مما لا يحتملُ ذلكَ؛ لأنَّ المحتملَ لذلكَ هو : الفعلُ ، وخرجتْ الجملةُ المحتملةُ للصدقِ والكذبِ عن كونها محتملةً لذلـكَ ؛ لدخولها في بابِ النداءِ ، كمـا خرجـتْ عـن هـذا الاحتمـالِ بوقوعهـا في حـيِّزِ الدعاءِ ، في نحوِ « سَقْياً ورعياً »[4] ثمَّ مـا ذُكـرَ أنَّ المنـادى منصـوبٌ بفعـلٍ لازمٍ إضمارهُ ، وهو قولُ الأكثرين من النحويـين[5]، وقـالَ قـوم[6] هـو منصـوبٌ باسـمِ فعلٍ، وهو " يا " وأخواتها ، والصحيحُ من القولينِ هو : الأولُ ؛ لأنَّ اسمَ الفعـلِ لابدَّ لهُ من مرفوعٍ؛ لأنه يجري مجرى الفعلِ، ولابدَّ للفعلِ منه؛ فكذا لاسمـه، ولا[7]

---

(١) ينظر التخمير ١ / ٣٢٥ ، وينظر تفصيل هـذه المسألة في نـاصب المنادى المقتضب ٤ / ٢٠٢ وفيه معظم المراجع التي فصلت هذه المسألة في حاشية عظيمة .

(٢) هذا كتاب " الحيات والعقارب " أحد شروح المفصل وهو شـرح عثمـان بـن الموفـق الأذكـاني وهو خوارزمي مات قبل سنة سبعمائة نقل عنه الأسفندري في كتابه المقتبـس ورمـز لـه بإشـارة " عق " . ينظر مقدمة التخمير من إعداد الدكتور عبد الرحمن العثيمين ١ / ٥٢ .

(٣) المفصل ص ٣٥ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٣١٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٠٢ ؛ والتخمير ١ / ٣٢٥ ؛ والإيضاح ١ / ٢٥١ ؛ وإرتشاب الضرب ٣ / ١١٧ .

(٦) في ب : « قوم » ساقط .

(٧) في ب : « لا » .

مرفوعَ هنا ظاهراً ، ولا مضمراً ، والأولُ ظاهرٌ ، وكذا الثاني ؛ إذْ لو كانَ مضمراً فلا يخلو من أنْ يكونَ لمتكلمٍ ، أوْ مخاطبٍ ، أو غائبٍ ، والأولُ ممتنعٌ ؛ لأنَّ ضميرَ المتكلمِ لم يجيءْ مستتراً في أسماءِ الأفعالِ ، وكذا الثاني ؛ لأنَّ المعنى ليس عليه ، إذْ المخاطبُ هو المدعو ، لا الداعي ، فلا يستقيمُ كونه فاعلاً ، مع كونه مفعولاً ؛ لوقوعِ الفعلِ عليهِ وكذا الثالثُ إذْ لمْ يتقدمْ لهُ ذكرٌ ، وليس المعنى أيضاً عليه ، ولأنَّ أسماءَ الأفعالِ ليس فيها ما هو أقلُّ من حرفينِ ، وهذه الحروفُ من جملتها ما على[1] حرفٍ واحدٍ، وهو الهمزةُ، فلما بطلَ الهمزةُ : أنْ يكونَ اسمَ فعلٍ ، بطلَ البواقي ؛ إذْ لا قائلَ بالفصلِ ، وقالَ بعضهم : إنَّ حرفَ النداءِ مع المنادى نفسه استعمل كلاماً بغير تقديرِ فعلٍ ، وهو[2] أيضاً[3] باطلٌ ؛ لعلمنا : أنَّ الحرفَ لا مدخلَ لهُ في الإسنادِ ، ولا وجودَ للكلامِ بدونه ، ولا يخلو من أنْ ينتصبَ لفظاً ، أوْ محلاً ، وهذا لأنَّ الأصلَ : أن يكونَ منصوباً ؛ لأنه مفعولٌ به ، إلاَّ أنْ يعترضَ ما يوجبُ بناءهُ على الضمِّ ، أو بناءَهُ على الفتح ، نحو : يا زيداهُ ، وبني على الفتحِ ضرورةَ اقتضاءِ الألفِ ذلكَ ، أو إعرابهِ بالخفضِ ، وذلكَ عند لامِ الاستغاثةِ ، أو مضارعاً له[4] ، والمعنى : بالمضارعةِ هنا : أنَّ المنادى تعلقَ بشيءٍ ، هو متممٌ لمعناهُ ، أوْ[5] مخصصٌ له ، كما أنَّ المضافَ إليه كذلكَ .

أما قوله : « **يا خيراً من زيدٍ** »[6] فإنَّ الآخرَ من تمامِ الأولِ ، وذلك لأنَّ خيراً بمعنى أَخْيَرَ ، كما أنَّ شراً بمعنى أشرَ ، وأفعلُ التفضيلِ لابدَّ لهُ من " مِنْ " إذا كانَ منكراً ؛ لِمَا سنبينُ[7] - إن شاءَ الله تعالى - وحرفُ الجرِّ لابدَّ له من

---

(١) في ب : « على » .

(٢) في ب : « وهذا » .

(٣) في ب : « أيضاً » ساقطة .

(٤) في ب : « له » ساقط .

(٥) في الأصل : « أو » ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٣٥ .

(٧) ينظر أفعل التفضيل ص ٢٣٢ من المفصل .

مجرورٍ ، فإذنْ " يا خيراً " لا يتمُّ إلا بنحوِ من زيد [ كما أنَّ يا من زيدٍ لا يتمُّ إلا بنحوِ / زيدٍ ](١) ، وكذلكَ شأنُ المضافِ معَ المضافِ إليهِ ، فقولكَ : غلامٌ : [ ٧٥ / أ ] شايعٌ ، فبقولكَ : غلامُ زيدٍ ، زالَ الشياعُ ، فيكونُ " زيدٌ " من تمامِ الأولِ ، ووجهٌ آخرَ : وهو أنَّ الثاني يخصصُ للأولِ ، فقولكَ : " يا خيراً " للتفضيلِ ، والمفضلِ ، والمفضلُ عليهِ يحتملُ : أنْ يكونَ زيداً أوْ غيرَهُ ، فبقولكَ : مَنْ زيدٌ ؟ ارتفعَ الشياعُ ، كما أنَّ المضافَ إليهِ مخصَّصٌ للمضافِ ، وأمَّا (( **يا ضارباً زيداً** ))(٢) ، و (( **يا مضروباً غلامُه** ))(٣) ، و (( **يا حسناً وجهَ الأخِ** ))(٤) ، فالكلامُ فيه كالكلامِ في (( يا خيراً من زيدٍ )) ، فإنْ الأولَ في كلٍّ عاملٌ في الثاني ، والثاني: من تمامِ الأولِ ، ومخصصٌ له .

ألا ترى : أنكَ إذا قلتَ : " يا ضارباً " احتملَ أنْ يكونَ المضروبُ زيداً أوْ غيرهُ فبقولكَ : " زيداً " ارتفع الشياعُ ، أوْ تقولُ لَمَّا كانَ الثاني معمولاً للأولِ ، كان(٥) تتمةً للأولِ ، كما في المضافِ مع المضافِ إليه ، والتمييزُ من تتمةِ المميَّزِ ، فإنْ قيلَ : يشترطُ في الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ في إعمالها : الاعتمادُ على أحدِ الأشياء الخمسةِ ، وليسَ في " يا ضارباً " ، و" يا مضروباً " شيءٌ من تلكَ الخمسةِ ، فكيفَ صارا عاملينِ في ثانيهما ؟ قلنا : تقديرهُ يا رجلاً ، أوْ إنساناً ضارباً ، أو مضروباً ، فكانَ على تقدير(٦) إرادة الموصوفِ ، فيصحُّ الإعمالُ ، وأما (( **يا ثلاثةً وثلاثينَ** ))(٧) اسمَ رجلٍ ، فالمضارعةُ فيه من حيثُ إنه مفردٌ في المعنى ؛ لأنه اسمٌ واحدٌ لرجلٍ مركبٌ ، من حيثُ الظاهرُ ، بدليلِ أنَّ الأولَ مفرز(٨) عن الثاني إعراباً ، فعُلِمَ : أنَّ الثانِيَ غيرُ منفكٍّ عن الأولِ .

---

(١) ساقط من ب .
(٢) المفصل ص ٣٥ .
(٣) المفصل ص ٣٥ .
(٤) المفصل ص ٣٥ .
(٥) في ب : (( كان الثاني )) .
(٦) في الأصل : (( التقدير )) والمثبت من ب .
(٧) المفصل ص ٣٥ .
(٨) في ب : (( مقرر )) .

« معنى منفكٌّ عنه : ظاهراً »(١) [ كما أنَّ المضافَ إليه غيرُ منفكٍّ عن المضافِ ](٢) ، ولو ناديتَ جماعةً معدودةً بهذا العددِ : لقلتَ " يا ثلاثةُ " – بالضمِّ – ثم عطفتَ عليه " الثلاثينَ " ورفعته ، أوْ نصبتَهُ على طريقةِ قولهم : « يا زيدُ والحارثُ والحارثَ » ، ولو كررْتَ حرفَ النداءِ ، فليس لك إلا ضمُّهُما ، ونزعُ اللامِ من الثاني ، نحوُ : " يا ثلاثةُ ويا ثلاثون " .

أما نزعُ اللامِ ؛ فَلِما سيجيءُ ، وأما الإتيانُ بالواوِ ، فلأنها أختُ الضمةِ .

* **فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرضْتَ** *(٣)(٤)

أيْ : إنْ عرضتَ ، وهي : إنْ الشرطيةُ ، وعرضَ الرجلُ أتى العروضَ ، وهي مكةُ ، والمدينةُ ، وحواليهما تمامه(٥) :

* **نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ ألاَّ تلاقيا** *

ولا يقالُ : كيفَ لَمْ يعرفْ المنادى مع دخولِ(٦) حرفِ النداءِ عليهِ بالإقبالِ ؟ لأنا نقولُ : النداءُ إنما يُعَرِّفُ المنادى ، ويخصِّصُه ؛ إذا كانَ ذلكَ بإقبالِ المنادي على المنادى بعينه ، وتوجيهِ الخطابَ إليه ، غيرَ مشتركٍ بينَ فردينِ فصاعداً ، وفي النكرةِ الأمرُ بخلافِهِ ؛ لأنَّ المنادي لا يُقْبِلُ على المنادى بعينه ؛ بلْ من يجيبه(٧) في الدنيا ، فهو مطيعٌ ، ومنادى له .

---

(١) ما بين القوسين مكرر في الأصل والمثبت من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص ، وصدره ناقص كلمة " فَبَلِّغنْ " وعجزه مذكور عقب سطرين تقريباً وهو في الكتاب ٢ / ٢٠٠ ؛ والعقد الفريد ٥ / ٢٢٩ ؛ وشرح المفصل ١ / ١٢٨ ؛ ولسان العرب ٧ / ١٣٧ " عرض " ؛ والأشباه والنظائر ٦ / ١٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٠٤ ؛ ورصف المباني ص ١٣٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٥ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥ .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٥) في ب : « تمامه » ساقط .

(٦) في ب : « دخول » ساقط .

(٧) في الأصل : « محببة » والمثبت من ب .

ألا ترى : أنَّ في البيتِ كلَّ مـنْ يبلِّـغُ رسـالَتَهُ مـن الرُّكْبـانِ ، فهـو المنـادى ، وذلكَ قولُ الأعمى : يا رَجُلاً خُذْ بيدي ، يصيحُ بالمارَّةِ ، فمن أخذَ بيـده ، فهـو منـاداهُ ، وفي الكشـافِ في قولـه تعـالى[١] : ﴿ يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾[٢] ، نـداءٌ للحسرةِ عليهم / كأنه قيلَ لها : تعالي يا حسرةً ، فهذهِ من أحوالِكِ التي حقكِ أنْ [ ٧٥ / ب ] تحضري فيها[٣] ، وهي حالُ استهزائهم بالرسل ))[٤] ، والمعنى : أنهـم أحقـاءُ بـأنْ يتحسر[٥] عليهم ، ويتلَهَّفَ على حالِهِمْ ، (( **وانتصابه محلاً** ))[٦] إلى آخره .

اعْلَمْ : أنَّ نحو : زيدٌ معَ نحـوِ : غـلامٌ ، يستويانِ في التعريـفِ ، في قولـك : (( **يا زيدُ ، ويا غلامُ** ))[٧] ، من حيثُ إنَّ[٨] كلاً منهما تعرفَ بإقبالِ المنادِي عليه ، وتخصيصه إيَّاه بالنداءِ وحدَه ، إنْ قيل ألا[٩] يلزمُ في يا زيدُ ، تعريفُ المعرَّفِ .

قلنا : لا ؛ لأنه يسلبُ العلميةَ ، ويؤولُ[١٠] بواحـدٍ[١١] مـن الأمـةِ المسـماةِ[١٢] ، كما تأوَّل[١٣] بذلكَ : " مُضَر "[١٤] في قولهم : مضرُ الحمراءِ[١٥] .

---

(١) سقط من الأصل والسياق من ب .

(٢) من الآية ( ٣٠ ) من سورة يس .

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب .

(٤) ينظر الكشاف ٤ / ١٣ .

(٥) في الأصل : (( تتحسم )) وهو تحريف والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٣٥ .

(٧) المفصل ص ٣٥ .

(٨) في الأصل : (( إن )) ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( لا يلزم )) .

(١٠) في ب : (( ويتأول )) .

(١١) في الأصل : (( بواحدة )) والمثبت من ب .

(١٢) في الأصل : (( المسمات )) والمثبت من ب .

(١٣) في الأصل : (( ويؤولَ )) .

(١٤) في الأصل : (( مضمر )) والمثبت من ب .

(١٥) ينظر الصحاح ٢ / ٦٣٦ " حمر " ؛ واللسان ٤ / ٢١٠ " حمر " ٥ / ١٧٨ " مضر " ؛ وتاج العروس ٣ / ١٥٨ " حمر " وفيه طرق من قصة " مضر الحمراء "

هذا هو المذهبُ ؛ ولكنْ يردُ على هـذا قولنـا : يـا أللهُ ، إذْ لم يمكـن فيـه مـا ذكرنا من التأول[١] ، وفرض التنكيرِ .

قلنا : حرفُ النداءِ هناكَ لم يكنْ للتعريفِ ؛ لأنَّ التعريفَ[٢] إنما ينشـأُ بسـببِ إقبالِ المنادى على واحدٍ من المشتركينَ فصاعداً في ذلـك الاسـمِ ، فـلا اشـتراك[٣] هناكَ ؛ إنما حرفُ النداءِ هناكَ ؛ لإظهـارِ اللَّجَـا[٤] والجـوارِ في طلـبِ إجابـةِ دعـاءِ الداعي ، وإظهارِ عبوديته ، وهذا[٥] ؛ لأنَّ حقيقةَ النـداءِ هـي إعـلامُ المنـادَى بـأنَّ المنادِي يستحضره بإقبالِهِ عليه بالنداءِ والله تعـالى غـني عـن إعـلام المنـادِى بعلْمِـهِ الأزليِّ ، فلم تكنْ ضرورةُ[٦] النداءِ في حقهِ إلا في[٧] الامتثالِ[٨] لأمره بقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[٩] أو لاتباعِ الأدعيةِ المأثورةِ ، الـتي جـاءتْ بصـورةِ النداءِ ، أوْ لإظهارِ الداعِي[١٠] عبوديتَهُ ، على ما ذكرنا ، فلما لَمْ يكنِ النداءُ علـى حقيقتِهِ ، لم يلزمْ ما لَزِمَ من نيةِ التنكيرِ في حقيقـةِ النـداءِ ، فـإنْ قلـتَ : فعلـى مـا ذكرتَ من حصولِ التعريفِ في المنادَى ، بسـببِ النـداءِ ؛ لإقبـالِ المنـادِى عليـه ، وتخصِيصِه إياهُ بالنداءِ ، يجـبُ : أنْ يكـونَ أسـبابُ التعريـفِ ستةً ، وهـي خمسةٌ بالاتفاقِ ، على ما يجيءُ – إن شاءَ اللهُ تعالى – وهي العلمُ الخـاصُ ، والمضمـرُ ، والمبهمُ ، والداخلُ عليهِ حرفُ التعريفِ ، والمضافُ إلى أحدِ هؤلاءِ ، والنداءُ ليس من هذهِ الخمسةِ في شيءٍ ، فكيفَ يحصلُ به التعريفُ ، وهـو ليـس مـن أسبابه ؟

---

(١) في الأصل : « التأويل » .

(٢) في الأصل : « لأن التعريف » ساقط .

(٣) في الأصل : « فالاشتراك » والمثبت من ب .

(٤) اللجا : هو الالتجاء إلى الله ، وهو حسنُ اللجإ إلى الله . ينظر أساس البلاغة ص ٥٥٩ "لجأ".

(٥) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « صورة » .

(٧) في ب : « في » ساقط .

(٨) في ب : « للامتثال » .

(٩) من الآية ( ٢٦ ) من سورة آل عمران .

(١٠) في الأصل : « الداعي » ساقط والمثبت من ب .

قلتُ : لا نسلِّمُ : أنَّ المنادى خارجٌ من هذهِ الخمسةِ ؛ لأنَّ النداءَ بمنزلةِ الإشارةِ ، ووضعِ اليدِ على المنادى ، فالإشارةُ من أحدِ قسمِ المبهمِ ، أو تقولُ : إنَّ[١] حرفَ النداءِ يجعلُ المنادى بمنزلةِ الضمير[٢] المنصوبِ ، في أدعوكَ ، والمضمرُ والإشارةُ من أنواعِ الخمسةِ[٣] ، وكان المنادى داخلاً فيها أيضاً ؛ لدخوله تحتَ المضمرِ ، فيحصلُ التعريفُ بحرفِ النداءِ لذلكَ .

قوله : (( **إذا كانَ مفرداً** ))[٤] ، أرادَ[٥] به : ألا يكونَ مضافاً ، وقوله[٦] : (( **معرفةً** ))[٧] أرادَ به : المعرفةَ الحاصلةَ بالإقبالِ ، والقصدِ في " يا زيدُ " و (( **يا غلامُ** ))[٨] ، وقضيةُ القياسِ : أن يكونَ معرباً ، منصوبَ اللفظِ ؛ إلا أنه بنيَ ؛ لجريه مجرى المضمرِ ، والمضمرُ مبنيٌّ ، فكذا الجاري مجراه ، وإنما قلنا : إنه جارٍ مجرى المضمرِ ؛ لأنَّ الأسماءَ المظهرةَ كلَّها غيبٌ .

ألا ترى أنهُ يقالُ -مثلاً- رأيتكَ رجلاً يكرمُ أصحابَهُ ، بياءِ الغيبةِ ، ثم تقولُ : يا زيدُ فعلتَ ، ويا غلامُ فعلتَ ، فتعاملهما[٩] معاملةَ المخاطبِ ، فلما انسحبَ ذيلُ الخطابِ عليهما ؛ بسببِ حرفِ النداءِ المقرونِ بالقصدِ ، جَرَيا مَجْرَىٰ الكافِ ، في[١٠] : أدعوكَ ، ونحوِ : / ذلكَ ، والكافانِ مبنيانِ ؛ لأنَّ الأولَ ضميرٌ ، والثاني [ ٧٦ / أ ]

---

(١) في الأصل : (( إن )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( المضمر )) والمثبت من ب .

(٣) الأشياء الخمسة هي : الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال أو حرف الاستفهام أو حرف النفي . ينظر المفصل ص ٢٢٩ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٦ .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٥) في الأصل : (( لا راد به )) .

(٦) في الأصل : (( قوله )) والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٣٥ .

(٨) المفصل ص ٣٥ .

(٩) في ب : (( فتعاملها )) .

(١٠) في ب : (( في نحو )) .

حرفٌ ، إذْ لو كانَ اسماً لكانَ مضافاً إليهِ ، لما أنَّ كافَ الخطابِ إذا كانَ اسماً متصلاً بالأسماءِ ، لا يكونُ إلا مضافاً إليهِ ، فحينئذٍ لم يصحَّ قولُكَ : ذاكَ ، كما لا يصحُّ قولكَ : ذا زيدٍ ، بالإضافةِ لما فيهِ من اجتماعِ[1] التعريفينِ ، بالإشارةِ ، والإضافةِ ، وهو منتفٍ ، فبنيا لذلك ، وكانَ في مثلِ هذهِ المسألةِ ثلاثةُ أسئلةٍ[2][3] أحدها : لم بني ؟ والثاني : لِمَ لَمْ يُبْنَ على السكونِ مع أنَّ الأصلَ في البناء السكونُ ؟ والثالثُ : لم بُنِيَ على الحركةِ المخصوصةِ ؟ أما الأولُ ؛ فلما ذكرناه من وجودِ علةِ البناءِ ، وهو جريانُهُ مجرى الاسمِ المبنيِّ ، وهو المضمرُ ، وأمَّا البناءُ على الحركةِ ، فَلِمَا : أنَّ البناءَ فيهِ عارضٌ ، ولأنَّ النداءَ مما لا يقتصرُ عليه ؛ إذْ النداءُ لابدَّ من : أنْ يكونَ لمصلحةٍ تَتْبَعُهُ ، كما إذا قلتَ : يا غلامُ خذْ كذا ، ويا زيدُ أسقني ، فكانَ النداءُ هنا لمصلحتي[4] الأمرِ[5] بالأخذِ والسقي ، ثم لو بُنِيَ على السكونِ ، لأوهمَ الوقفَ ، والإعراضَ عن النداءِ ، وأما البناءُ على الضمِّ : فلامتناعِ البناءِ على غيرِهِ ؛ لأنَّ البناءَ على الفتحِ يفضي إلى[6] التباسِ المعرفةِ بالنكرةِ ، في بابِ ما لا ينصرِفُ ، نحوُ : يا أحمرُ ، يعني : أنه كان يقولُ في نداءِ المنكَّرِ بالنصبِ ، والتنوينِ ، كما في « يا رجلاً خُذْ بيَدِي » ، فلما لم يدخلِ التنوينُ في " أحمرَ " ؛ لعدمِ الإنصرافِ ، ثم لو بُنِي المنادى المفردُ المعرفةُ على الفتحِ ، وهو ينادي رجلاً ، بقوله[7] : " يا أحمرَ " بالنصبِ ، لم يُعلمْ أنَّ هذا من قبيلِ « يا رجلاً خذ بيدي » ، فسقوط التنوينِ بسببِ عدمِ الإنصرافِ ، أوْ من

(١) في ب : « الاجتماع » .

(٢) في الأصل وَ ب : « أسولة » .

(٣) ينظر هذه الأسئلة والإجابة عنها : ابن يعيش ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٤) في الأصل : « المصلحتي » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « الأمر بالأمر » .

(٦) في ب : « أن إلى » .

(٧) في الأصل : « فقوله » والمثبت من ب .

قبيلِ : يا غلامُ ، الذي هو معرفٌ بالإقبالِ بالنداءِ فلم يبنَ على الفتحِ ؛ رفعاً لهذا الإلتباسِ ؛ ولأنَّ في البناءِ على الفتح اختلالَ الغرضِ ؛ لما أنَّ المنادى كانت لهُ هذهِ الحركةُ من قبيلِ الإعرابِ ، فلو بنيَ على الفتحِ لأوهمَ الحركةَ الإعرابيةَ ، فحينئذٍ يختلُ الغرضُ المطلوبُ بالبناءِ ، والبناءُ على الكسرِ يؤدي إلى التباسِ المفردِ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، عند الاجتزاءِ بالكسرةِ ، نحو : يا غلامُ ، ثم تقول في المجموعِ : لما قامَ المنادى مقامَ ضمير الخطابِ، في أدعوكَ، واقتضى بناءه نُظِرَ فيه ، ففي أيِّ موضع قويتْ المشابهةُ أعطيَ لهُ حكمَ ذلكَ المبني ، ففي يا زيدُ ، ويا رجلُ ، منادى مفردٌ ، معرفةٌ ، كضميرِ الخطابِ ، وهو كذلكَ بني هذا المنادى ؛ لمشابهته به في التعريفِ ، والإفرادِ[1] ، وأمَّا في المنادى المضافِ ففقدَ إحدى المشابهتينِ ، وهي : الإفرادُ ، ووجدتْ الأخرى ، وهي : التعريفُ ، ترددَ أمرُ المضافِ وما يضارعُ المضافَ ، فعندَ الترددِ ترجَّحَ جانبُ الأصلِ، وهو الإعرابُ ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ : الإعرابُ ؛ ولأنه إنْ وقعَ موقعَ المبنيِّ لم يجبْ بناؤُه حكماً[2] .

ألا تراهم : أعربوا " أيّاً " بالنظر إلى الأصلِ ، فإنْ كانَ هو بمنزلةِ كيفَ في تضمنِ معنى همزةِ الاستفهامِ ، أو تقولُ : إنَّ زيداً ، في يا زيدُ ، قد بنيَ ؛ لأنك : نَضَوْتَ[3] عنهُ التعريفَ العلميّ ، وكسوته ما كسوته الرجلَ ، في : " يا رجلُ " من التعريف الحاصلِ فإقبالك عليه ، وتخصيصكَ[4] إيَّاه ، فنزلته[5] منزلةَ كافِ الخطابِ ، وذلكَ ليسَ بمستطاعٍ في المضافِ ؛ لأنَّ / نَضْوَ[6] التعريفِ الإضافيّ عنه [ ٧٦ / ب ]
مع قيامِ الإضافةِ بين[7] الإحالةِ[8] ، والمضارعِ للمضافِ جارٍ على نهجهِ في

---

(١) في الأصل : « والإفراد » .
(٢) في الأصل : « حتماً » والمثبت من ب .
(٣) نَضَوْتَ : أي خلعت عنه . ينظر القاموس المحيط ص ١٧٥٤ .
(٤) في ب : « تخصيصه » .
(٥) في ب : « ونزلته » .
(٦) في الأصل : « تصرب » والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « بين » .
(٨) في الأصل : « الحالة » والمثبت من ب .

الانتصابِ ؛ لارتضاعهما ضَـرْعَ المضارعـةِ ، أو تقـولُ : المضـافُ إليـه للمضـافِ بمنزلةِ التنوينِ ، ومع كونِ الاسمِ منوناً ، يستحيلُ البنـاءُ ، أو تقـولُ : إنَّ المضـافَ مع(1) المضافِ إليه متغايرانِ حقيقةً ، وأنهما أيضاً كشـيءٍ واحـدٍ حُكمـاً ، عُـرِفَ ذلك بأحكامٍ تدلُ على ذلك لوقوع البناء عليه لا يخلـو : إمَّـا أنْ يقـعَ في الأولِ ، وهو لا يجوزُ ؛ لأنَّ آخِرَهُ ينزَّلُ منزلةَ شطرِ الكلمةِ من وجهٍ ، والأوساطُ لا يتعلـقُ بها بالنداءِ(2) ، أو يقعُ في الثاني ، وذلكَ أيضاً لا يجوزُ ؛ لأنه ليس بمنادى حقيقةً، فارتفعَ منهما جميعاً حكمُ البناءِ لهذا المعنى، فلم يبقَ إلا الإعرابُ الذي هوَ الأصـلُ في الأسماءِ ، فإنْ قلتَ : يشكلُ على هذهِ التعليـلاتِ كلِّهـا : في أنَّ المضـافَ غـير قابلٍ للبناءِ لهذه العللِ ، مسألةٌ ذكرها في الكتابِ في مسائلَ " أيّ " في المبنياتِ إنَّ " أيّاً " في قولهم : (( اضربْ أيَّهم أفضلُ ))(3) عند سيبويه مبنيـةٌ علـى الضـمِّ ؛ إذا وقعتْ صلتها محذوفةَ الصدرِ ، كما ذكرنا ، وهي مضافةٌ كما ترى ، ومـع ذلـك هي مبنيةٌ ، فلم تمنعْ الإضافةُ إياها عن البناءِ ، فكيفَ منعتْ هنـا ؟ قلـتُ : جوابـهُ أيضاً مذكورٌ هناكَ ، وألحقَ بالمضافِ ما ضارَعَهُ ، فكانَ حكمُه كحكمِ المضـافِ بسببِ المضارعةِ ، فأُعْرِبَ بالنصبِ ، كما أُعربَ المضافُ به ، وأمـا مـا فيـه لامُ الاستغاثةِ ، أوْ التعجبِ ، فإنمـا لم يُبْـنَ ؛ لمفارقتِـهِ(4) كـافَ الخطـابِ ؛ لأنـه قليـلُ الاستعمالِ ، دونَ الكافِ ؛ أوْ لأنَّ حرفَ النداءِ ، ولامَ الجرِّ لمـا اجتمعتـا صـارت الغلبةُ لآخِرِهِما وجـوداً ، وهـو لام(5) الاسـتغاثةِ ؛ لمـا ذكرنـا : أنَّ مذهبنـا هـو : إعمالُ الثاني من الفعلينِ عندَ اجتماعهما بهذا المعنى ، فكذا هنا .

قوله (( **أو داخلةٌ**(6) **عليه لامُ الاستغاثةِ** ))(7) .

---

(1) في الأصل : (( وفي مع )) والمثبت من ب .

(2) في ب : (( لا تعلق لها بالنداء )) .

(3) ينظر الكتاب ٢ / ٣٩٨ ؛ والمسائل المنثورة ص ١٢١ .

(4) في الأصل : (( لما رفته )) والمثبت من ب .

(5) في ب : (( لام )) ساقط .

(6) في الأصل : (( أو إدخاله )) .

(7) المفصل ص ٣٧ .

فهو[١] معطوفٌ على مفردٍ معرفةٍ ، فإنْ قلتَ : كيفَ صحَّ عطفُهُ عليه وليس حكمُهما متحداً ؛ لأنَّ ما دخلَ عليه لامُ الاستغاثةِ ، أو التعجب معربٌ مجرورٌ ، والمعطوفُ عليه مبنيٌّ مضمومٌ ، قلتُ : إنما صحّ العطفُ ؛ لوجودِ الاتحادِ بينهما[٢] من وجهٍ آخر ، وأنه[٣] لم يظهرْ في المعطوفِ والمعطوفِ عليه[٤] عملُ عاملِ النداء لفظاً ، فكانتْ حركةُ عملِ حرفِ النداءِ ، وهي النصبُ تقديريةً فيهما لا لفظيةً ، وهما في هذا الحكمِ متحدانِ ، إلا أنَّ ما دخلت[٥] عليه لامُ الاستغاثةِ ، أوْ التعجبِ لم يبنَ على الضمِّ كالمنادى المفردِ المعرفةِ ؛ لأنَّ لامَ الجرِّ منعته عن إظهارِ أثرِهِ ؛ لظهورِ أثرِ[٦] نفسِهَا التي هي أقربُ ، كما في توجيهِ العاملينِ على معمولٍ واحدٍ .

و" عَطَّافُ " : اسمُ رجلٍ ، وكذا " رَيَاح " - بفتحِ الراءِ - وذكرَ في المقتبسِ[٧] " رِياحٌ " هنا بكسرِ الرَّاءِ ، وبالياءِ المثناةِ التحتيةِ ، والحاءِ غيرِ المعجمةِ ، وبعده :

**يــا لَقَومِــي مَنْ لِلْعُلَــى والمسَاعِــي ... يــا لَقَومِي مَنْ لِلنَّــدَى والسَّمَــاحِ**[٨]

فإنْ قيل : لِمَ أدخلوا اللامَ على المستغاثِ ؟ قلنا : لأنَّ النداءَ اختياريٌّ ، كقولِكَ : يا غلامُ[٩] ، واضطراريٌّ كقولك : يا لعطافِنا ، فلابُدَّ من نصبِ غلامه ؛

---

(١) في الأصل : « وهو » .

(٢) في ب : « لوجود بينهما في الحكم » .

(٣) في ب : « وهو » .

(٤) في ب : « عليه » ساقط .

(٥) في الأصل : « ادخل » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « أثرها » .

(٧) ينظر المقتبس لوحة ٧٤ / أ .

(٨) هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب ٢ / ٢١٦ ؛ وابن يعيش ١ / ١٣١ ؛ والخزانة ٢ / ١٥٥ ؛ والعيني ٤ / ٢٦٨ ؛ والهمع ٣ / ٧٢ .

(٩) في الأصل : « غلام » .

ليتميزَ أحدُ القسمينِ من الآخر / ، فإن قيل : فلـم عينـتْ الـلامُ للعلامـةِ ؟ قلنـا : [ ٧٧ / أ ] لأنها للاختصاصِ ، والموضِعُ موضعُه ، لأنه موضعُ الاختصاصِ بمعنى الاسـتغاثةِ ، وكذا الكلامُ في لامِ التعجبِ ، ولا يدخلُ على هذهِ اللامِ من حروفِ النـداءِ غـيرُ " يا " ، ولا يجوزُ سقوطُ الياء[١] منها ، قال سيبويه : « و زعـمَ الخليـلُ : أنَّ هـذهِ اللامَ بدلٌ من الزيادةِ التي في آخر الاسمِ ، نحوُ : يا عجباً ويا بكـراً ، إذا اسـتغثتَ أو تعجبت ، فصارَ كلُّ واحدٍ منهما يُعاقبُ[٢] صاحِبَهُ ، كما عـاقبَ الألـفُ اليـاءَ في : يمنيٍّ »[٣] قال في الصحاحِ[٤] : اليمنُ بـلادٌ للعـربِ ، والنسبةُ[٥] إليهـم يمـني ، ويمانٍ مخففةٌ والألفُ عوضٌ عن ياءِ النسبةِ فلا يجتمعان ، فـإنْ قيـل : الـلامُ الجـارةُ تكسرُ مع الأسماءِ الظاهرةِ ، كما في لزيدٍ فتحتْ هُنَا مع دخولها على الظاهرِ نحو: « يا لعطافنا » قلنا : المنادى واقعٌ موقعَ المضمرِ ، لما ذكرنا أنه وقعَ موقـعَ الكـافِ في أدعوكَ ، واللامُ الجارةُ تفتحُ مع المضمراتِ نحـوُ : " ولَـه " ، فـإنْ[٦] قيـل : مـا السِّرُّ في ذلك ؟ قلنا : هو أنَّ اللامَ حرفٌ واحدٌ ، والكلمةُ الموضوعةُ على حـرفٍ واحدٍ تُحرَّكُ عند الاضطرارِ إلى تحريكها بالفتحةِ لخفتها ، فـإنْ قيـلَ : فعلـى هـذا يلزمُ ألاَّ تكسرَ هي في نحو : لزيد[٧] .

قلنا : ذاكَ مسلَّمٌ ، غيرَ أنَّ العدولَ مـن الفتحـةِ إلى الكسـرةِ في ذلـك للفـرقِ بـين هـذهِ الـلامِ ، وبـين لامِ الابتـداءِ فإنهـا مفتوحـةٌ ، كمـا في قولـه تعـالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾[٨] ، فإنْ قيـل: مـا فيـه لامُ الجـرِّ مجـرورٌ ، ومـا فيـه لامُ الابتـداءِ مرفوعٌ .

---

(١) في الأصل : « ياء » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « تعاقب » .
(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢١٨ .
(٤) ينظر الصحاح ٦ / ٢٢١٩ "يمن " .
(٥) في ب : « فالنسبة » .
(٦) « فإن » ساقط من الأصل والمثبت من ب .
(٧) في ب : « نحو يزيد » .
(٨) من الآية ( ٢٢١ ) من سورة البقرة .

أمَا يكفي هذا للفرقِ بينهما حتى لا يلزمَ ركوبُ الشطَطِ ، وهو حملُ الحركةِ الثقيلةِ على الكلمةِ الضعيفةِ ؟ قلنا : الالتباسُ باقٍ .

ألا ترى إلى قولك : « لِموسى مالٌ » .

فإنكَ لو لم تكسرِ اللامَ لم تدرِ أنَّ " موسى " خبرٌ و" مالٌ " مبتدأٌ ، والتقديرُ : « مالٌ لموسى » ، أوْ مبتدأٌ ، و" مالٌ " خبرُهُ ، والتقدير : لموسى متموِّلٌ ، فإنَّ لفظَ مالٍ يستعملُ في معنى مَثِلَ .

قالَ في الصحاحِ[1] : « يقالُ : رجلٌ مالٌ أيْ : كثيرُ المالِ »[2] فعلمَ ألاَّ بدَّ من كسرِ اللامِ الجارةِ مع الأسماءِ الظاهرةِ ، كما ذكرنا من الفرقِ ، فإنْ قيلْ : فما بالهم كسروها ، ولم يضموها ؟ قلنا : لِمَا في كسرهم إيَّاها من إثبات الموافقةِ بينَ حركتها وحركةِ معمولها ، ونظيرةُ هذه الكسرةِ كسرةُ الباءِ في بزيدٍ ، وقولكَ : يَا لَلْماء ، كأنكَ ترى ما يعجبك فتناديه قائلاً له : تعالَ حتى ترى ، فإنَّكَ عجيبُ الشأنِ ، لا يعرفكَ كلُّ واحدٍ ، وفي المحصلِ[3] وقولهم : يا لَلْمَاءِ إذا احتاجوا إليه فاستغاثوا ، فيفتحون اللامَ ، ويا لِلْماءِ بكسرها إذا تعجبوا ، فيكونُ[4] المنادى محذوفاً ، وقوله : « **مندوباً** »[5] ، هذا أيضاً معطوفٌ على المنصوبِ محلاًّ ؛ لأنَّ الألفَ منعتْ عن ظهورِ الحركةِ الإعرابيةِ ، حتَّى لوْ لم تلحقهُ ، فهو منادى مضمومٌ ، يقالُ : ندب الميتَ إذا دعاهُ ، وأصلُ النُّدْبةِ الدعاءُ ، وهذا لأنَّ الباكي يدعو الميتَ ، ومنه المندوبُ في الشرعِ لأنه يدعو إليه شرعاً ، وقيل قوله : « **أو مندوباً** »[6] ، كما في يا زيدَاه تمثيلٌ للمنادى المبنيِّ على الفتحِ / وليس[7] ذلك بمستقيمٍ ، لأنه ليس بمنادى إذْ ليسَ يستقيمُ أنْ يكونَ [ ٧٧ / ب ] مطلوباً إقباله فلا يستقيمُ أنْ يذكرَ حكمهُ في بابِ المنادى .

---

(١) في ب : « الصحاح » ساقط .

(٢) ينظر الصحاح ٥ / ١٨٢١ " قول " .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٣٣٠ .

(٤) في الأصل : « ويكون » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٣٧ .

(٦) المفصل ص ٣٧ .

(٧) في الأصل : « وليس » ساقط والمثبت من ب .

# [ توابع المنادى ][*]

ألا تراه أفردَ له فصلاً ! قوله : (( **توابعُ المنادى** ))[١] ... إلى آخره ...

ذكر توابعَ المنادى ههنا ، وإنْ كانَ للتوابعِ بابٌ مفردٌ ، وكان حقُّها أن تذكرَ (( في ذلك الباب ؛ إلا أنَّ[٢] ما ذكرهُ من حكمِ التوابعِ مخالفٌ لحكمِ التوابعِ ، باعتبارِ النداءِ ، فكان ذكرُه ))[٣] في بابِ النداءِ أولى ؛ لأنَّ هذه المخالفةَ من آثارِ النداءِ في التحقيقِ ، فقوله : (( **المضموم** ))[٤] احترازٌ من[٥] المنادى المنصوبِ ، فإنْ تابعهُ على قياسِ بابِ التوابعِ ، وغيرِ المبهمِ[٦] احترازٌ عن المبهمِ ، وهو " أيْ "[٧] : واسمُ الإشارةِ فإنه لا يكونُ فيه ما ذكره من الحكمينِ ، وهو الحملُ على اللفظِ ، والحملُ[٨] على المحلِّ ؛ لأنَّ في المبهمِ الحملَ على اللفظِ لا غيرُ ، على المذهبِ المختارِ ، خلافاً لأبي عثمانَ على ما يجيءُ - إنْ شاءَ الله تعالى - ولو لم يحترزْ منه لكانَ داخلاً في أنَّ تابعه يجوزُ فيه الأمرانِ، وليس كذلكَ على المذهبِ المختارِ، ثم وجهُ الحملِ على المحلِّ ظاهرٌ ؛ لأنَّ توابعَ سائرِ المبنياتِ توابعٌ لهنَّ من حيثُ المحلُّ لا اللفظُ[٩] كجاءني هؤلاءِ الكرامُ بالرفعِ لا غيرُ ، وقد سبقَ أنَّ المنادى مفعولٌ وهو منصوبٌ ، فنصبتِ الصفةُ حملاً على المحلِّ .

---

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) المفصل ص ٣٧ .

(٢) في الأصل : (( أنه )) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) المفصل ص ٣٧ .

(٥) في ب : (( عن )) .

(٦) في ب : (( المحمل على اللفظ )) والصواب حذفها كما في الأصل .

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٠ ، ١٣١ ؛ والهمع ٣ / ٥٠ فما بعدها .

(٨) في الأصل : (( الحمل )) ساقط والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : (( اللفظ )) .

وأما[1] الحملُ على اللفظِ ؛ فلأنَّ الضمةَ في نحوِ : يا زيدُ ، لَمَّا اطردَتْ شابهتْ في الظاهرِ الرفعةَ المطردةَ ، في نحو : جاءَني أحمدُ[2] ، صارت حركةُ الضمةِ بمنزلةِ حركةِ الرفعةِ بالعاملِ بسببِ الاطرادِ .

ألا ترى أنك تقولُ : كلُّ منادى مفردٍ معرفةٍ مضمومٌ ، كما تقول : كلُّ اسمٍ أُسندَ إليه الفعلُ وهو مقدمٌ عليه مرفوعٌ ، فكما اطردَ[3] الرفعُ في الفاعلِ في كلِّ موضعٍ ، اطردَ الضمُّ في المنادى الموصوفِ بهذهِ الصفةِ في كلِّ موضعٍ وشابهتْ[4] الضمةُ الرفعةَ أيضاً في عروضِها ؛ لأنَّ هذهِ الضمةَ عارضةٌ كحركةِ الإعرابِ ، فشبهَ موجبها وهو حرفُ النداءِ[5] ، بعاملِ[6] الإعرابِ ، كـ" جاءَ " في جاءَني أحمدُ ، فكما تقولُ : في جاءني أحمدُ الظريفُ ، فكذا تقولُ : يا زيدُ الظريفُ بالرفعِ .

أما هؤلاءِ بالكسرةِ غيرُ مطردةٍ في نظائرهِ .

ألا ترى أنَّ هذا اسمُ الإشارةِ كهؤلاءِ ولا كسرةَ فيه ؛ فإنْ قيلَ : قد وقعتْ فيما أبيتُ في نحو : جاءَني غلامي الظريفُ برفعِ الصفةِ لا غيرُ ، واطرادُ الكسرةِ في كل اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ يستدعي أن يجوزَ انجرارُ الصفةِ بالحملِ على لفظهِ ، بقضيةِ ما ذكرتُ من معنى الاطرادِ ، قلنا : إنما لم يجزْ الحملُ هناكَ على اللفظِ ؛ لما بينَ ياءِ المتكلمِ وما أضيفَ إليه من شدةِ امتزاجٍ ليستْ لغيرهما من المضافِ والمضافِ إليه .

---

(١) في الأصل : « أما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « أحد » .

(٣) في ب : « اطرد » ساقط .

(٤) في الأصل : « وشابهت » .

(٥) في ب : « النداء » ساقط .

(٦) في الأصل : « فعامل » .

ألا ترى أنَّ هذهِ الياءَ لا تنفردُ بنفسها عن شيءٍ ولا يمكنُ اللفظ بها مفردةً ؛ لِكونها ضميراً متصلاً ، ولكونها حرفاً واحداً ، فصارَ كأنها جزءُ(١) الكلمةِ الآخِرُو الأولُ صارَ بمنزلةِ حشوِ الكلمةِ ؛ «فلذا امتنعَ حملُ الصفةِ فيما نحنُ فيه على لفظِ المضافِ ؛ لامتناعِ الحملِ على حشوِ الكلمةِ »(٢) / فصارت هذه الياء [ ٨٧ / أ ] للمضاف إليها بمنزلة تاء التأنيث وياء النسبِ في منزلة كلمةٍ واحدةٍ ، ثم لا تقولُ: هناكَ جاءتني امرأةٌ قتيلاً بالنصبِ حملاً على حركة الهمزةِ ، « ولا تميميَ كريمٍ » بالجرِّ حملاً على كسرةِ الميمِ ، فكذا هنا ، ثم لم يلزمْ هنا(٣) من بناء المتبوعِ بناءُ التابع إذا فقدتْ فيه(٤) علةُ البناءِ .

ألا تراكَ تقولُ : جاءَني هذا الرجلُ ، والمتبوعُ مبنيٌّ دون التابعِ ؛ لوجودِ علةِ البناءِ في المتبوعِ ، وفقدانِها في التابع ، فكذا فيما نحن فيه ، فإنْ قيلَ : فَلِمَ لَمْ يُبْنَ المنادَى مع صفته ، كما بُنِيَ المنفيُّ مع صفتِهِ ، نحوُ : « لا رجلَ ظريفٌ » ؟ قلنا : لوْ بُنِيَ المنادى مع صفته ، فلا يخلو من : أنْ يثبتَ(٥) اللامُ ، أو لا تثبتَ ، ففي الأولِ : يمتنعُ البناءُ ؛ لأنَّ اللامَ مانعةٌ بدليلِ أنك لم تجد اسماً بُنِيَ مع اللامِ ، فإنْ قيلَ : ما تقول في قولهم : الآن ؟

قلنا : هو شاذٌ ، وما شذَّ عن القياسِ فغيرُه(٦) لا يقاسُ عليه ؛ لأنَّ الشاذَّ(٧) بمنزلةِ المعدومِ ؛ لندرته في وجودِهِ ، وفي الثاني يمتنعُ الوصفان ؛ لأنَّ المعرفةَ لا توصفُ بالنكرةِ ، فإنْ قلت : ففي المنادى الموصوفِ بالصفةِ نحو : « **يا زيدُ الطويلُ** »(٨) شبهةٌ أخرى، وهو أنَّ المنادى قامَ مقامَ الضميرِ المنصوبِ في أدعوك،

---

(١) في الأصل : « خبر » .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٣) في الأصل : « هنا » ساقط والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : « به » والمثبت من ب .
(٥) في ب : « ثبتت » .
(٦) في ب : « فغيره عليه لا يقاس » .
(٧) في ب : « لأن الشاذ » ساقط .
(٨) المفصل ص ٣٨ .

حتى بُنِيَ هو كبناءِ الضميرِ ، وفتحتْ اللامُ[1] الجارةُ في المستغاثِ والتعجبِ ، كما يفتحُ إذا دخلتْ على المضمرِ ، والمضمرُ لا يقعُ موصوفاً ولا صفةً .

فكيفَ وقعَ ههنا المنادى موصوفاً مع قيامه مقامَ المضمرِ ؟ قلت : نعم هو قائمٌ مقامه ، ولكنْ ليس هو حقيقةُ المضمرِ ، فإنَّ المنادَى ليس بموضوعٍ للضميرِ ، كالكافِ .

ألا ترى أنه يجوزُ أنْ يُقالَ : « يا تميمُ كلُّهم » بالغيبةِ ، ولو كانَ هو على حقيقةِ ضميرِ الخطابِ لا يجوزُ الغيبةُ ، ويجيء ما يؤنسُ هذا الكلامَ بعيد هذا ، فإنْ قلتَ : ما السرُّ في ذينِكَ الحكمينِ ، وهما البناءُ في المنادَى المفردِ المعرفةِ ، واللامُ المستغاثُ وترجيحُ جانبِ الضميرِ دونَ الصفةِ ، ولم يعكسْ ؟

قلتُ : إنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ البناءَ في المنادى المفردِ المعرفةِ ؛ لطلبِ التفرقةِ بينه وبينَ النكرةِ ؛ لأنه لو لَمْ يُبْنَ يلزمُ إجراؤُهُ على إعرابه الأصلي وهو النصبُ مع التنوينِ ، فلا يبقى الفرقُ حينئذٍ بينهُ وبين المنادَى النكرةِ .

وللمنادَى المفردِ[2] المعرفةِ شبهٌ بالضميرِ المنصوبِ في أدعوكَ على ، ما ذكرنا ، فعوملَ به معاملةَ الضميرِ لذلك .

وأما فتحُ لامِ المستغاثِ فلطلبِ الخفةِ ، فإنَّ الفتحةَ على الحرفِ الواحدِ أخفُّ من الضمةِ والكسرةِ .

وأما الصفةُ فاللإيضاح وللتفرقةِ بين المشتركين ، وقدْ يحتاجُ المنادَى في ندائه إلى ذلكَ ؛ لئلا يتعلل المنادَى في تركِ إجابته ؛ لوقوعِ اشتباهِ ندائِه بالاسم المشتركِ بينه وبينَ غيره ، فَرُجِّحَ لذلكَ جانبُ حقيقتِه التي هي الاسمُ الظاهرُ ، فيصحُّ[3] وصفُه كما يصحُّ وصفُ الاسمِ الظاهرِ ، هذا في الصفةِ ، وكذا الكلامُ في التأكيدِ ، فهو من التوابع كالصفةِ / تقول : يا تميمُ أجمعون[4] ، فترفع بالحملِ على [ ٧٨ / ب ]

---

(١) في الأصل : « اللام » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « المفرد » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « فصح » .

(٤) المفصل ص ٣٨ .

اللفظِ ، و (( يا تميمُ أجمعين )) ، فتنصبُ بالحمل على المَحلِّ ، وتقول : في عطفِ البيان : يا غلام بشرٌ[1] ، ويا غلامُ بشراً ، وهو مشابهٌ للصفةِ من حيثُ إنَّ في كليهما كشفاً وإيضاحاً ، ولم يترك التنوينُ في " بشرٍ " ؛ لأنه ليس بنفس المنادى[2] ، فيجبُ بناؤهُ ، وإنما يتركُ التنوينُ للبناءِ ، وفي عطفِ المحلَّى باللامِ (( يا عمرو والحارثُ )) ، و (( يا عمرو الحارثَ )) ، فإنْ قيلَ : من حكمِ المعطوفِ أبداً أنْ يمنعَ فيه ما يمنعُ في المعطوفِ عليه ، فإذا لم يصحَّ إدخالُ اللامِ[3] المعرفةَ في المنادَى وجبَ ألاَّ يصحَّ في المعطوفِ أيضاً ، إذْ العاملُ المتقدِّمُ مكررٌ في المعطوفِ؛ بسببِ حرفِ العطفِ قلنا : ليسَ الأمرُ كذلكَ ؛ بدليل أنكَ إذا قلت : اذهبْ أنتَ وزيدٌ ، لم يكنْ زيدٌ[4] مخاطَباً ، بل يكونُ معناهُ ، وليذهبْ زيدٌ ؛ لكونه غائباً ، فإنْ قيل : لو كانَ زيدٌ في هذا الكلامِ غائباً ؛ لما جازَ أنْ يقولَ : اذهبْ أنتَ وزيدٌ ، فإنكما من شأنِكمَا كذا وكذا .

قلنا : ذاكَ على وجهِ التغليبِ كما في قولكَ : جئتني وجاءَ زيدٌ فقلتما كذا ؛ ولأنَّ الواوَ وإنْ تنزلتْ منزلةَ ياءٍ ، فهي ليستْ بمنزلته ، في كونه علماً للنداءِ الذي يفيدُ التعريفَ ؛ لأنهما كما قامتْ مقامه ، قامتْ مقامَ سائرِ العواملِ ، نحو : جاءَ وضربَ، فلما لمْ يكنْ علماً للتعريفِ كـ"يا " لم يلزمْ في (( يا عمرو والحارثُ ))، ما لزمَ في (( يا الحارثُ )) من اجتماعِ التعريفين بـ" يا " واللام ، وإلى مثلِ هذا أشارَ في الكشافِ[5] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ[6] ﴾[7] ، ثم قالَ: فإنْ قلت إن لا تَدخلُ على إن، وهذهِ الواوُ نائبةٌ

---

(١) في الأصل : (( يا غلام بشر )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( المنادى )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( اللام )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( زيد )) ساقط .

(٥) ينظر الكشاف ٢ / ٩٢ .

(٦) (( فيها ولا تضحى )) سقط عن الأصل .

(٧) الآية ( ١١٨ ، ١١٩ ) من سورة طه .

عن " أن " ، وقائمةٌ مقامها ، فَلِمَ دخلتْ عليها ؟ قلتُ : الواو لم توضَعْ لتكونَ أبداً نائبةً عن أنْ إنما هي نائبةٌ عن كلِّ عاملٍ ، فلما لم يكنْ حرفاً موضوعاً للتحقيقِ خاصةً ، كأن لم يمتنعْ اجتماعهما كما امتنعَ اجتماعُ إنَّ وأنَّ ، ونظيره أيضاً هاءك ، (( فإنَّ الهمزة في هاءٍ بمنزلة كافِ الخطابِ ؛ لأنها تفيدُ فائدتها ، ثم جوزوا الجمعَ بينها وبينَ كافِ الخطابِ ، فقالوا هاءك ))[١] ؛ لِمَا أنها ليستْ بموضوعةٍ للخطابِ ، وإنْ عاملوها معاملته ، فجاز الجمعُ بينهما ؛ لهذا التأويلِ ، فكذا فيما نحن فيه،ثم الخليل وسيبويه يختاران[٢] في بابِ ((يا زيدُ والحارثُ)) الرفعَ.

وأبو عمرو ويونس[٣] يختاران النصب .

وأبو العباس[٤] ، إنْ كانتْ اللامُ كاللامِ في الجنسِ[٥] ، فهو مع الخليلِ ، وإلاَّ فمعَ أبي عمروٍ .

وقوله : (( إلا البدلَ منصوبٌ ؛ لأنه مستثنى من كلامٍ موجبٍ ، وهو قوله : (( إذا أفردتْ حُمِلَتْ على لفظه ومحلِّه ، يعني في البدلِ لا يجوزُ الحملُ على المحلِّ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، بدليلِ أنه قد جاءِ صريحاً في قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ[٦] ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[٧] ، وقد كُررَ العاملُ في (( لمنْ آمنَ )) ؛ وهو بدلٌ ، ونحو : زيدٌ وعمروٌ من المعطوفاتِ ، يعني به كلَّ معطوفٍ (( أمكنَ أنْ يدخلَ عليه حرفُ النداءِ ، وهو العاري عن اللامِ ، لم يجزْ في هذين التابعينِ ، أيْ : البدلُ ، ومثلُ هذا المعطوف ))[٨] من بينِ سائرِ توابعِ المنادى المفردةِ إلا / [ ٧٩ / أ ]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) ينظر هذه المسألة في الكتاب ٢ / ١٨٤ - ١٨٧ .

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن ، ويعرفُ بالنحوي . كان إمام نحاةِ البصرةِ في عصره ، وهو من قرية جَبُّل بفتح الجيم وضم الباء المشددة على دجلة بين بغداد وواسط هو أعجمي الأصل ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء ، وغيرهم من الأئمة .
أخباره في : طبقات النحاة للزبيدي ص ٤٨ ؛ والمزهر ٢ / ٢٣١ ؛ ومراتب النحويين ص ٤٤ ؛ أخبار النحويين البصريين ص ٥١؛ وإنباه الرواة ٦٨/٤، ٧٢؛ ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ - ٦٧ .

(٤) ينظر المقتضب ٤ / ٢١٢ ؛ والأصول في النحو ١ / ٣٣٦ .

(٥) في ب : (( كلام الجنس )) .

(٦) في الأصل : (( الذين )) .

(٧) من الآية ( ٧٥ ) من سورة الأعراف .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

الضمُّ ؛ لأنَّ حكمهما حكمُ المنادى بعينه ، لأنهما منتصبان[1] ؛ لدخولِ حرفِ النداءِ عليهما ، بخلافِ نحو : الطويلُ ، فإنَّ اشتمالهُ على اللامِ يدفعُ تهيؤه ؛ لدخولِ حرفِ النداءِ عليه ، « ونحوه : والحارثُ من الأعلامِ ، وكذلكَ « يا تميمُ أجمعونَ » فإنَّ كونهُ توكيداً مما يدفعُ تهيؤهُ بدخولِ حرفِ النداءِ عليه »[2] ، وكذلكَ يا غلامُ بشرٌ ، فإنَّ كونه عطفَ بيان يدفعُ تهيؤه ، وقوله : « **يقول**[3] **يا زيدُ زيدُ** »[4] نظيرُ البدلِ ، فإنْ قيلَ : إنَّ زيدًا الثاني في رأيتُ زيداً زيداً تأكيدٌ .

فما بالهُ يقولُ : إنه في يا زيدُ زيدُ بدل ؟ قلنا : ما ذكرتْ إخبار ، وفيه يجري التسامحُ والتجوزُ ، فجازَ أنْ يقعَ زيدٌ الثاني فيه تأكيداً إيذاناً بألاَّ تسامُحَ في الأولِ ، بخلافِ النداءِ ؛ لأنه لا مدخلَ للتسامح فيه ؛ لأنَّ المنادِي لا ينادي[5] شخصاً إلا بعدَ أنْ تشبثَ بذلكَ الشخصُ أمرٌ يدعو المنادي ويحثه على أن يناديَه ، ولا يتساهلُ في النداءِ ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتساهلُ في مصلحةِ نفسِه ؛ لما أنَّ في تساهله وتوانيهِ عرضةَ فوتِ مباغيهِ ، وقوله « **فإذا أضيفَ فالنصبُ** »[6] ينصرفُ إلى جميعِ التوابعِ التي لا يفرق[7] فيها الحكم إذا أُفردتْ ، وأمَّا إذا أضيفتْ فحكمُ التوابعِ كلها النصبُ .

أمَّا الصفةُ فهي كالجزءِ الأخيرِ من الموصوفِ ؛ بدلالةِ امتناعِ تقدمها عليه ، كما يمتنعُ تقدمُ اللامِ على الراءِ والجيمِ في رجل ، وفي المنادى المضافِ النصبُ ، فكذا في الصفةِ المضافةِ ، بل أولى، وهذا لأنَّ النصبَ في المنادى المفردِ المعرفةِ كانَ ثابتاً تقديراً لا لفظاً ، وفي صفةِ[8] المفردِ كان ثابتاً لفظاً ، لكنْ بطريقِ الجوازِ لا

---

(١) في الأصل : « منهبتان » والمثبت من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب : « يقول » ساقط .

(٤) المفصل ص ٣٨ .

(٥) في ب : « لا ينادي » ساقط .

(٦) المفصل ص ٣٨ .

(٧) في الأصل : « يفرق » .

(٨) في الأصل : « له صفته » .

بطريقِ اللزومِ ، نحو : يا زيدُ الظريف ، والمنادى إذا كانَ مضافاً ترقّى أمرُ النصبِ فيهِ إلى لزومِ ظهورهِ في اللفظِ فناسبَ أنْ يلزمَ ظهورُه في الصفةِ المضافةِ بالطريقِ الأولى ؛ لأنَّ النصبَ التقديريَّ أدنى من النصبِ الجائزِ ظهورُه ، وقد ترقّى أمرُه مع أنه[1] أدنى سبب الإضافةِ فما ظنُّكَ في ترقي الأعلى بسببها ؟ ولـذا قال (( **يا زيدُ ذا الجمَّةِ** ))[2] وعليه قوله :

**أَزَيْـدُ أَخَـا وَرْقَـاءَ إنْ كُنْـتَ ثَائِـراً فَقَـدْ عَرَضـتْ أَحْنَـاءُ حَقٍّ فَخَاصِـمِ**[3]

الثائرُ : هو الذيْ لا يبقي على شيءٍ حتى يدركَ ثـأرهُ ، من ثـأرت القتيـلَ ، أيْ : قتلتَ قاتله .

عرضتُ ظهري : يقالُ : هو من " أحناءِ[4] " الناسِ ، إذا لم يعلمْ من هو .

الجمَّةُ بالضم : مجتمعُ شعرِ الرأسِ ، وهي أكثرُ من الوفرةِ ، والتأكيدُ كالصفةِ ، فلم يجزْ فيه عنـدَ الإضافـةِ إلا النصـبُ ، فعليـكَ أنْ تقـولَ : (( يـا خـالدَ نفسـه )) بالنصبِ ، وكذا يـا تميـمَ كلكـم ، بـالنصبِ ، والخطـابِ ؛ ليـنزلَ المنـادى منزلـةَ المخاطبِ ، أو كلهم به أيْ : بالنصبِ ، وبالغيبةِ ، ذهاباً إلى أنَّ المنادى ليس بعلمٍ للخطابِ في الأصل .

ألا ترى أنَّ زيداً ليس بموضوعٍ للخطابِ كالكافِ وأنتَ ، فلا يلزمُ أنْ يُعْدلَ به عن أصله ، وهذا يوافقُ ما ذكرنا مـن جـوازِ وصـفِ المنـادى المضمـومِ النـازلِ منزلةَ الضميرِ ، مع امتناعِ وصفِ المضمراتِ .

---

(١) في ب : (( أنه )) ساقط .

(٢) المفصل ص ٣٨ .

(٣) البيت بدون نسبة في الكتـاب ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ ؛ وفي المفصـل ص ٣٨ ؛ واللمـع ص ١٧١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٤ ؛ واللسان ١٤ / ٢٠٤ " حنـا " ، وفي النسـختين " أفنـاءَ " بـدل " أحنـاء " و" سعد " بدل " حق " وفي جميع المصادر الآنفة الذكر " أحناء حق " .

(٤) أحناء الناس : أيْ : أَشْـفقهُم عليـكَ ، وحنوتُ عليه أيْ : عطفتُ . الصحـاح ٦ / ٢٣٢١ (( حنا )) .

والبدلُ أمره ظاهرٌ ، فإنهُ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، فكانَ قولـه : (( يا بشرُ صاحبَ عمرو )) في التقدير : / (( يا بشر يا صاحبَ عمرو )) ، فلا يجوزُ في [ ٧٩ / ب ] صاحبِ عمرٍو إلا النصبُ ، كما لا يجوزُ غيرهُ في : (( يا عبد الله )) ، وقوله : (( أيا عبد اللهِ )) عطفُ بيانٍ ، وعبد اللهِ عُطِفَ بحرفٍ .

(( **والوصف " بابنٍ " ، و" ابنةٍ "** ))[١] إلى آخره .

هذه المسألةُ من عجائبِ المسائلِ ، وذلكَ أنَّ الصفةَ أبداً تتبعُ الموصوفَ ، وهنا على العكس ، وسببهُ أنَّ الأولَ من حيثُ المعنى تبعٌ للثاني ، إذْ الثاني مشتملٌ على وجودِ الأولِ ، وهو[٢] تولده من شخصٍ معنىً ، فيتبعُ اللفظُ اللفظَ تطبيقاً للفظِ بالمعنى ، وهذا كما حركوا في المصادرِ " فَعَلانَ " نحو : " النزوان "[٣] ، دلالةً على معناه التحركِ ، وحاصلهُ أنَّ المنادى المضمومَ العلمَ الموصوفَ[٤] بـ" ابنٍ " مضافٍ إلى علمٍ أو بـ" ابنةٍ " ، هي كذلكَ كـ(( يا زيدُ بن عمرٍو ، ويا هندُ ابنة عاصمٍ )) ، يُبنيان على الفتحِ ؛ لأنَّ الفتحةَ من جنس ما يستحقهُ المنادى في الأصلِ ؛ لأنَّ[٥] أصلهُ النصبُ ، ولا فصلَ بينهما وبين النصبِ في اللفظِ ، وهي حركةُ للابنِ في حالةِ الإعرابِ ؛ لأنَّ المنادى المضافَ منصوبٌ ، والضمةُ ليستْ بملتبسةٍ بالابنِ المضافِ بوجهٍ .

دعِ الكسرةَ فهي أجنبيةٌ لا التباسَ لها لا في المنادى ، ولا بالابنِ لا إعراباً ولا بناءً ، فيكونُ بناؤهما على الفتحِ أولى ، فإنْ قيلَ : ما الموجبُ لبنائهما على الفتح ؟ قلنا : هو أنَّ " الابنَ " مع المنادى كشيءٍ واحدٍ ؛ لأنَّ " الابن " لا ينفكُّ عن

---

(١) المفصل ص ٣٨ .

(٢) في ب : (( وهي )) .

(٣) النَّزوانُ : مصدر " نزا " وهو الوثب أي : وقوع الحيوان على أنثاه . الصحاح ٦ / ٢٥٠٧ " نزا " .

(٤) في الأصل : (( إذا وصف )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( لأن )) ساقط .

كونه ابناً لأبيه ، كما أنَّ " الأبَ " لا ينفكُّ عن كونه أباً له ، فكانَ الابنُ صفةً لازمةً للمنادى .

والصفةُ مع الموصوفِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، من حيثُ المعنى ، فَنُزِّلا منزلةَ شيءٍ واحدٍ كجزئيْ خمسةَ عشرَ مبنيانِ على الفتحِ ، كما أنَّ جزئيْ " حضرموتَ "(١) بُنيا عليه ، وهذا المعنى يقتضي أنْ تكونَ تلكَ الحركةُ في " الابن " حركةَ بناءٍ أيضاً كفتحةِ التاءِ في " حضرموتَ " ، وقالَ بعضهم : إنَّ حركةَ الابنِ حركةُ إعرابٍ(٢) ، لا حركةَ بناءٍ ، وإنْ اقتضى تنزلهما منزلةَ حركةِ " حضرموتَ " . ومَفْرَعُ(٣) هذا القائلِ إلى أنَّ المصنفَ شَبَّهَ هذا بامرئٍ ، فكما لا يشكُّ أحدٌ في أنَّ حركةَ الهمزةِ من امرئٍ حركةُ إعرابٍ .

كذلكَ لا يشكُّ في أنَّ حركةَ " الابنِ " حركةُ إعرابٍ ، ثم إنما آثروا فتحَ المنادى لتحصلَ الخفةُ ، وعلتها كثرةُ اللفظِ والاستعمالِ .

أمَّا كثرةُ اللفظِ فلأنه كلماتٌ متعددةٌ في حكم واحدٍ .

وأمَّا كثرةُ الاستعمالِ فلأنَّ ذكرَ الابنِ مضافاً إلى العَلَمِ صفةٌ أكثرُ من ذكرِهِ مضافاً على غيرِه ، فلما كثرَ من هذين الوجهين آثروا الخفةَ بالفتح ؛ لأنَّ الفتحة(٤) أخفُّ من الضمةِ ، ولأنَّ فيها إتباعاً وفيه خفةٌ دونَ مخالفةِ الحركتينِ ، مع ما ذكرنا من كونِ الفتحِ شبيهاً بالنصبِ ، فكانتْ حركةُ " دالِ " زيدٍ حالةَ الإتباعِ ليستْ ببنائيةٍ ، ولا إعرابيةٍ ولكنها حركةٌ إتباعيةٌ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ تتبعْ حركةُ الابنِ حركةَ زيدٍ ؟ قلنا : لأوجه : أحدُها : أنَّ الابنَ مضافٌ ولا يجوزُ فيه إلاَّ النصبُ ، والثاني أنَّ في إتباعِ حركةِ الابنِ حركةَ زيدٍ إيثارَ الأثقلِ على

---

(١) حضرموت : ناحية واسعة في شرقي عدن تقرب من البحر وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف وبها قبر هود عليه السلام . ينظر معجم البلدان ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) في الأصل : « للإعراب » والمثبت من ب .

(٣) والمفرعُ : الطويل من كل شيءٍ . اللسان ٨ / ٢٤٧ " فرع " .

(٤) ينظر أن الفتحة أخف الحركات : الكتاب لسيبويه ٤ / ١٦٧ ، ١٨٨ ؛ وأسرار العربية ص ٧٨ .

الأخف ، فإنَّ الضمةَ أثقلُ من الفتحةِ . والثالثُ أنَّ في ذلكَ الإتباعِ يلزمُ إتباعُ الحركةِ / الإعرابيةِ للحركةِ البنائيةِ ، وهو خلافُ المعقولِ ؛ لأنَّ الحركةَ الإعرابيةَ [ ٨٠ / أ ] أقوى ؛ لدلالتها على المعنى دون الحركةِ البنائيةِ ، فإنْ قيل : فهلاَّ سوغوا الإتباعَ إذا لم يقعْ " الابنُ " بينَ علمين ، كما في « **يا زيدُ ابنُ أخينا** »[١] قلنا : القياسُ لا يسوغُه إلا في كلمةٍ واحدةٍ ، نحو : منحدرُ الجبلِ ، إلا أنَّ تسويغهُ فيما سبقَ ؛ لما ذكرنا من تنزلِ الكلمتينِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ ؛ لفرطِ الاتحادِ وشدةِ الاتصالِ ؛ لأنَّ الابنَ وصفٌ لا ينفكُّ في نحو « **يا زيدُ بنُ عمرو** »[٢] وبخلافِ قولكَ : « يا زيدُ ابنُ أخينا » ؛ لأنَّ زيداً ينفكُّ من أنْ يكونَ " ابنُ أخٍ " .

ألا ترى أنه يجوزُ أنْ يكونَ ابناً ولا يكون ابنَ أخٍ لأحدٍ .

وأما لا يجوزُ أنْ يكونَ هو باسمِ زيد وعمروٍ ، وليس هو بابن لأحدٍ ، فلما لْم يكنْ « زيدٌ بنُ أخينا » مثلَ : « زيدٍ بن عمروٍ » في شدةِ الاتصالِ والاتحادِ ، لم يلزمْ من بناءِ يا زيدُ بنُ عمروٍ ، بناءُ « يا زيدُ ابنُ أخينا » ، ثم ظاهرُ كلامِ المصنفِ يدلُّ على تحتمِ الفتحِ في المنادى إذا وقعَ بعده " ابن " بينَ علمين ، وهو قولُ بعضِ[٣] النحويين ، والصوابُ أن ذلك ليس بمتحتم ، فلعله تركَ ذكرَ عدمِ[٤] التحتمِ إمَّا لأنَّ فتحَ المنادى وهو الأفصحُ ، وإمَّا لأنَّ عدمَ التحتمِ كالمعلومِ ؛ لأنَّ علةَ[٥] انضمامِ المنادى في نحو : « يا زيدُ بنُ عمروٍ » موجودةٌ ، فيكونُ المقتضى لجوازه موجوداً ، هكذا ذُكِرَ في المقتبس[٦] ، ثم وجدتُ هذه الروايةَ منصوصةً

---

(١) المفصل ص ٣٨ .

(٢) المفصل ص ٣٨ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٢ ؛ وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢ ؛ والمساعد ٢ / ٤٩٤ ؛ والهمع ٣ / ٥٣ ، ٥٤ .

(٤) في ب : « عدة » .

(٥) في ب : « على » .

(٦) ينظر المقتبس لوحة ٧٦ / أ .

في الكشافِ[١] في المائدةِ في قوله تعالى : ﴿ إِذْقَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[٢] فقالَ : " عيسى " في محلِ النصبِ[٣] على إتباعِ حركتِهِ حركةَ الابنِ ، كقولك : (( يا زيدُ بنُ عمروٍ )) وهي اللغةُ الفاشيةُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مضموماً ، كقولك : (( يا زيدُ بنُ عمروٍ )) بالضم ، والدليل عليه[٤] قوله :

* أَحَارِ بنُ عمرو كأني خَمِرْ *[٥]

لأنَّ الترخيمَ لا يكونُ إلاَّ في المضمومِ ، كذا ذكر فيه الخمر التي ضربتهُ الخمار ، واعتلَّ من شُربِ الخمرِ ، والإتباعُ في " ابنمٍ " ، وامريءٍ إنما كانَ ؛ لأنَّ الميمَ زيدتْ على " ابنٍ " وكانَ الإعرابُ يقعُ على آخرِ " ابنٍ " ، فلما ألحقوا به ميماً أُعربت الميم[٦] ؛ لأنها هي التي وقعتْ طرفاً ، وأعربتْ ما قبلها أيضاً بطريقِ الإتباعِ ؛ لأن الميمَ تسقطُ ، فيرجعُ الإعرابُ إلى النونِ ، فمعنى " ابنٍ " و" ابنمٍ " واحدٌ فلم يتغيرْ معناهما بزيادةِ الميم وطرحها .

قال الكميتُ[٧] بنُ زيد الأسدي :

---

(١) ينظر الكشاف ١ / ٦٩٢ .

(٢) من الآية ( ١١٢ ) من سورة المائدة .

(٣) ينظر النصب والرفع في : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٦ ؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٢٢٠ .

(٤) في ب : (( على )) .

(٥) هذا بيت من الرجز لامريء القيس ، وقيل لربيعة بن جشم اليمني . وبعده :

*ويعدُو على المرْءِ ما يأْتمِرْ *

ينظر ديوان امريء القيس ص ١٥٤ ؛ وينظر الكشاف ١ / ٦٩٢ ؛ واللسان ٤ / ٢٥٤ "خمر".

(٦) في الأصل : (( الميم )) ساقط والمثبت من ب .

(٧) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل شاعر الهاشميين من أهل الكوفة اشتهر في العصر الأموي ، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها توفي سنة ١٢٦ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء ٢ / ٥٨٢ ؛ ومعجم الشعراء ص ١٧٠ ؛ وسمط اللآليء ص ١١ ؛ والخزانة ١ / ٦٩ - ٧١ ؛ والأعلام ٥ / ٢٣٣ .

**ومنا[1] لقيطٌ[2] وأبنماهُ وحَاجبٌ يُؤَرّثُ نيرانَ المكارمِ لا المُخْبـي[3]**

فلقيطٌ اسمُ رجلٍ ، والحاجِبُ حاجبُ[4] بنُ زرارةَ التميمي وابنماه أيْ : ابناه أرّثَ النارَ أيْ هيجها وأوقدها ، خبتْ النارُ أيْ : طفئت[5] وأخبيتها أنا ، وقالوا: في غيرِ النداءِ أيضاً أيْ : لم يتبعوا الأولَ الثانِيَ إذا لم يقعْ الثاني وهو " الابنُ " بين علمين ، وأتبعوا الأولَ للثانِيّ ، إذا وقعَ الثاني بين علمين ، كما كانَ هذان الحكْمَان في المسألة الأولى ، لكن الإتباع هنا في حق سقوطِ التنوين ، لا في حق إتباعِ حركةِ الأولِ حركةَ الثاني ، والعلةُ في فروعِ التخفيفِ بالحذفِ ، غيرُ العلةِ القائمةِ في صورةِ النداءِ ؛ إلا أنَّ التخفيفَ هناكَ قلبُ الضمةِ فتحةً ، والتخفيفُ هنا حذفُ التنوينِ ، وأما / همزةُ " ابنٍ " فتحذفُ خطًّا ، حيثُ يحذفُ التنوينُ ، [ ٨٠ / ب ] وإنما مُثِّلَ بلفظِ هذا في قوله : هذا زيدُ بنُ أخينا[6] ، ( وما يتصلُ به ؛ لأنَّ كونَ " ابنٍ " وصفاً للخبرِ فيكونُ الكلامُ مشتملاً على الإسنادِ المفيد ، ولولا هذا لما حَصَلتِ الإفادةٌ بمجردِ الموصوفِ والصفةِ ، وليظنَّ ظانٌّ إنَّ زيداً مبتدأٌ ، و" ابنُ أخينا " خبره ، وحينئذٍ لا يكونُ وصفاً ، والكلامُ في الصفةِ « هذا زيدٌ بنُ أخينا » )[7] ، بالتنوينِ ، و" زيدُ بنُ عمرٍو " بدونِ التنوينِ ، وكذا في الجر

---

(١) في ب : « ميا » .

(٢) لقيط : اسمُ رجل . ينظر اللسان ٧ / ٣٩٤ " لقط " .

(٣) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي وهو في ديوانه ١ / ١٢٥ ؛ والمقتضب ٢ / ٩٣ ؛ واللسان ١٤ / ٢٢٣ " خبا " ؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٨ ، وفي بعض المراجع بدل " لقيط " ضرار ، وبدل " يورث " " مؤجج " .

(٤) هو حاجب بن زرارة بن عدس الدارمي التميمي من سادات العرب في الجاهلية كان رئيس تميم في عدة مواطن . أدرك الإسلام وأسلم وبعثه النبي - ﷺ - على صدقات بني تميم فلم يلبث أن مات سنة ٣ هـ .

أخباره في : الإصابة ١ / ٢٧٣ ، ٢ / ١٨٧ ؛ والأعلام ٢ / ١٥٣ .

(٥) في ب : « أيْ : أطفئت » .

(٦) ينظر المفصل ص ٣٨ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

والنصبِ ؛ لأنَّ الموصوفَ مع " الابنِ " الواقعِ بينَ علمينِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؛ لما بينهما من شدةِ الامتزاجِ التي ذكرناها[١] ، ووسطُ الاسمِ ليس من ( مظانِّ صحةِ دخولِ التنوينِ ، وهذا حكمٌ تحقيقيٌّ أوجبَهُ وقوعُ " الابنِ " بين علمين صفةً وإنْ لم يكنْ من )[٢] بابِ النداءِ ؛ لكونه أشبهَ[٣] الحكمَ الحقيقيَّ[٤] السابقَ ذكرُه ، في نحو : (( يا زيدُ بنُ عمروٍ )) ، غيرَ أنَّ الحكمَ هنا حذفُ التنوينِ ، والضمُّ ثم الفتحُ .

هذا إذا وقعَ " الابنُ " صفةً ، وإنْ وقعَ خبراً فلا بدَّ من التنوينِ ، وإنْ وقعَ بين علمين ؛ إذْ ليسَ بينَ المبتدأِ والخبرِ ما بينَ الصفةِ والموصوفِ ، من فرطِ[٥] الامتزاجِ ، وقد جاءَ على القياسِ المهجُورِ ، قولُه[٦] :

**جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ[٧]**
**كريْمةٌ أخوالُها والعَصَبَهْ[٨]**
**قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مقعَّبَهْ**
**مكورَةُ الأعْلَى رداحُ الحَجَبَهْ**
**كأنها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ**

---

(١) في ب : (( ذكرها )) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب : (( لشبه )) .

(٤) في ب : (( التحقيقي )) .

(٥) في الأصل : (( فرط )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( شعر )) ساقط .

(٧) هذا الرجز للأغلب العجلي ، وينظر الشاهد في : الكتاب ٣ / ٥٠٦ ؛ والمقتضب ٢ / ٣١٥ ؛ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٣٢ ؛ والخصائص ٢ / ٤٩١ ؛ وآمالي ابن الشجري ١ / ٣٨٢ ؛ والخزانة ١ / ٣٣٢ ، والبيت الرجز من هذه الأبيات هو :

*** جَارِيَةٌ من قَيْس بن ثعلبه ***

(٨) في الأصل : (( والصعبة )) وهو تحريف والمثبت من ب .

قيسُ بنُ ثعلبة[1] : قبيلةٌ عظيمةٌ .

والقبَّاءُ : التي ضمرَ بطنهَا .

و" المقعبةُ " : السُّرَّةُ التي دخلتْ في البطن ، وغمضتْ فعلاً ما حولها ، فصار موضعها كأنه قعبٌ[2] أيْ : قدحٌ صغيرٌ من خشب .

والممكورةُ : المطويةُ الخلقِ ، وأرادَ بالأعلى بطنها وما يليه .

والردَّاحُ[3] : الثقيلةُ الضخمةُ .

والحجبةُ[4] : رأسُ الوركِ أراد أنْ عجيزتها ثقيلةٌ ضخمةٌ كأنها حليةُ سيفٍ في بريقها وحسنها .

وأما سقوطُ التنوينِ في قوله تعالى[5] : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[6] . مع أنَّ ابنَ اللهِ خبرٌ على قراءةٍ[7] من قرأَ به ، لكونِ " عزيرُ " غيرَ منصرفٍ ، لا لكونهِ تبعاً للثاني، وقيلَ: فيه وجهٌ آخرُ ضعيفٌ، وهو أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً .

أيْ : قالتْ اليهودُ : عزيرُ بنُ اللهِ معبودنا ، فكان ابنُ صفةً .

**والمنادى المبهمُ شيئان** ، قالَ الإمامُ عبدُ القاهر : « معنى المبهم هنا أنه لا يدلُ على جنسِ المقصودِ »[8] ،[9] كقولكَ : « **يا أيها الرجلُ** »[10] أيْ : منادى

---

(١) قيس بن ثعلبة : هو قيس بن ثعلبة بن عِكَابَة من بني بكر بن وائل جد جاهلي بنوه سعد ، وتيم ، وعباد ، وصبيعة بطون منها مشاهير .

أخباره في : الأعلام ٥ / ٢٠٥ .

(٢) ينظر اللسان ١ / ٦٨٣ " قعب " .

(٣) ينظر اللسان ٢ / ٤٤٧ " ردح " .

(٤) ينظر اللسان ١ / ٢٩٩ " حجب " .

(٥) تعالى سقط من ب .

(٦) من الآية ( ٣٠ ) من سورة التوبة .

(٧) ينظر السبعة ص ٣١٣ ؛ والحجة ص ٣١٦ ؛ والبحر ٥ / ٤٠٢ ؛ اتحاف فضلاء البشر ٢ / ٨٩ .

(٨) ينظر التلخيص في شرح الجمل ص ١٣٢ .

(٩) في الأصل : « قوله » والمثبت من ب عدم إثباتها وهو الصحيح .

(١٠) المفصل ص ٣٩ .

مفردٍ معرفةٍ وهاءٍ مقحمةٍ للتنبيه ، والرجل صفةٌ لـه ، ولا يجـوزُ فيـه غـيرُ الرفـعِ ؛ لأنه هو المقصودُ بالنداءِ ، وهذا عندَ عامةِ المحققينَ .

وأمَّا أبو عثمــانَ المـازنيُّ ، فقـدْ جـوَّز فيـه النصـبَ(١) قياسـاً علـى « يـا زيـدُ الظريفَ » ، وهو ليس بشيءٍ ، وتحقيقه أنهم أرادوا أنْ ينادوا المعـرَّفَ(٢) بـاللامِ ، واجتماعه مع حرفِ النداءِ ممتنعٌ ، فتوسلوا إلى ذلك بـ" أيُّ "، كما جعلوا " ذو " و" الذيْ " صلتين إلى الوصفِ بالأجناسِ ، ووصفُ المعارفِ بالجملِ فـوزانُ « يـا أيها الرجلُ » وِزَانُ « يا زيدُ الظريفُ » إلاَّ أنّ " أيّاً " لا يستقلُّ استقلالَ زيـدٍ ؛ لأنهُ يقالُ : يا زيدُ ، ولا يقالُ : يا أيُّ ، فلم ينفكَّ عن الصفةِ ، فلمَّا كانَ كذلكَ اشتدَّ اتصالُ الصفةِ به فصارَ / هو واسمُ الجنسِ الذي هو صفةٌ لـهُ في حكـمِ اسـمٍ [ ٨١ / أ ] واحدٍ ؛ بسببِ زيادةِ الاتصالِ بينهما ؛ فلذلك اقتضـى القيـاسُ أنْ يكـونَ إعـرابُ الصفةِ مشاكِلاً للفظِ الموصـوفِ ، حتـى يكـونَ اتحـادُ اللفظـينِ دليـلاً علـى اتحادِ المعنيين ، وفي النصبِ خلافُ الاتحادِ ، ومـن الدليـلِ علـى كـونِ صفـةِ المبهـمِ مـع المبهمِ(٣) كأنها شيءٌ واحدٌ

امتناعُ مررتُ بهذا في الدارِ الكريم ، وجوازُ مررتُ بزيدٍ في الدارِ الكريم ، كذا ذكره في شرحِ ابنِ الحاجب في « يا أيها الرجلُ »(٤) .

لطيفةٌ إعرابيةٌ هي : أنَّ أصلَهُ أنْ يقــالَ « يـا أيـه الرجـلِ » ، بالإضافـةِ لمـا في " أي " من لزومِ الإضافةِ ، لكنَّ إضافته إلى المفردِ المعرفِ ممتنعةٌ ، على ما سيأتي - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - فَعُدِل عن الإضافةِ إلى الوصـفِ ؛ لأنَّ كـلاً منهمـا للبيـانِ والتوضيح ، ثم أقحمتْ هاءٌ جبراً ؛ لما ذهبَ عنه عنْ صورةِ الإضافةِ ، وقيلَ : إنما أُقحمتْ كلمةُ التنبيهِ لأمرين : معـاضدةُ حـرفِ النـداءِ وتـأكيدِه ؛ لأنَّ في حـرفِ

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٧٥ ؛ والهمع ٣ / ٥٠ .

(٢) في ب : « بلام التعريف » .

(٣) في ب : « مع المبهم » ساقط .

(٤) ينظر شرح الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٦٠ .

النداءِ تنبيهاً معنىً ، فناسبَ تأكيده بحرفِ التنبيه ، وكونه عوضاً عما استحقهُ ، " أيّ " : من الإضافة ، والفرق بين أيٍّ واسمِ الإشارةِ أنه لا يمكنُ في اسمِ الإشارةِ : أنْ يستغنى عن الوصفِ ، بألاَّ يكونَ هناكَ إلا حاضرٌ واحدٌ[١] في " أيٍّ " ، لا يتصورُ الاستغناءُ عن الصفةِ ضرورةً ، ولكنْ مع هذا لا يجوزُ في صفتها إلاَّ الرفعُ ؛ لما ذكرنا أنَّ المقصودَ من النداءِ هو الصفةُ ، وأنَّ الصفةَ بمنزلةِ الموصوفِ ؛ بسببِ شدةِ الاتصالِ بينهما ، فإنْ قيلَ : فما تقولُ: في صفةِ صفةُ "أيٍّ"؟ قلنا: لا يجوزُ فيها إلاَّ الرفعُ، مفردةً كانتْ أو مضافةً؛ لتعيِّنِ الرفعِ للموصوفِ ، وذلكَ نحو : « يا أيُّها الرجلُ الظريفُ » ، و« يا أيها الرجلُ ذُو الجُمَّةِ » ،

و * يا أيُّها الجاهِلُ ذو التَّنَزِّي *[٢] .

قوله : « يا أيهَذا » ، اعلم أنَّ اسمَ الإشارةِ مستكرهٌ نداؤه ؛ لأنهُ بينَ ما هو شائعُ النداءِ وهو المظهرُ ، وبينَ ما هو ممتنعُ النداءِ وهو المضمرُ ، وهذا ؛ لأنَّ المظهرَ للغائب كـ" زيدٍ " و" رجلٍ " ، والمضمرُ للقريبِ كذا ؛ ولذا قالوا : الضمائرُ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنها بمنزلةِ وضعِ اليدِ ، واسمِ الإشارةِ ؛ لما هو[٣] بعيدٌ[٤] منه فيسوغُ[٥] نداؤهُ مع استكراهٍ ؛ نظراً إلى طرفيهِ ؛ لأنَّ أحدهما : يمنعُ النداءَ ، والآخر : يُسَوِّغهُ ، فلما كانَ كذلكَ أتى بـ" أيُّ " ، وجعلَ وصله إلى ندائه ، – على ما ذكرنا – في نداءِ المعرَّفِ باللامِ ، فإنْ قيلَ : فما وجهُ تعيينِ " أيّ " للوصلةِ ؟ قلنا : لأنها أشدُّ امتزاجاً من غيرها ، معَ دلالتها على الذاتِ .

(١) في ب : « واحد » ساقط .

(٢) التنزي : تسرع الإنسان إلى الشر . ينظر اللسان ١٥ / ٣٢٠ " نزى " وهذا البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ٦٣ ، وينظر هذا الرجز والشاهد فيه : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٩٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٢١٨ ؛ والأصول في النحو ١ / ٣٣٧ ، ٣٧٥ ؛ وتحصيل عين الذهب ص ٣٠٩ .

(٣) في ب : « هو » ساقط .

(٤) في ب : « بعد » .

(٥) في الأصل : « فليسوغ » والمثبت من ب .

ألا ترى أنها إذا أضيفتْ إلى اثنين ، أوْ جماعةٍ تكونُ هي واحداً مما أضيفتْ إليه ، ودلالتها على الذاتِ ظاهرةٌ ، وما نحن فيه من المقامِ يقتضي هذين المعنيين : وهما شدةُ الامتزاجِ ، والدلالةُ على الذاتِ ، فناسب أن تُعينَ هي للوصلةِ :

* أَلاَ أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوجْدُ نَفْسَهُ(١) *

في الوجدِ : الرفعُ والنصبُ ، فالرفعُ على تقديرِ : يا أيُّها الذي بخعَ الوجدُ نفسه ، والنصبُ على تقديرِ بخعَ نفسه وجداً ، فالفاعلُ في الأولِ " الوجدُ " ، وفي الثاني الضميرُ المستكنُّ في الباخعِ ، والوجدُ : مفعولٌ لهُ .

وأما ما يقعُ في بعضِ تصحيحاتِ النسخِ من جرِّ الوجدِ على أنَّ الباخعَ مضافٌ ، فليسَ بصحيحٍ ( كذا في المقتبس(٢) ، وذكرَ في الإقليدِ ، ويروى بالجر بالإضافةِ اللفظيةِ ، كما في الحسنِ الوجهِ )(٣) ، وتمام البيتِ :

لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ *

وبعده :

وَكَائِن(٤) تَرَى مِنْ رَشْدَةٍ في كريْهَةٍ ومن غَيَّةٍ تُلْقَى عليه الشَّرَاشِرُ(٥)

بخعَ نفسَهُ بخعاً أيْ : قتلها غماً .

---

(١) والبيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ص ٢٥١ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٥٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ٧ ، ١٥ ؛ واللسان ٨ / ٥ " بخع " ؛ والعيني ٤ / ٢١٧ ؛ وينظر المفصل ص ٣٩ .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٧٧ / أ ؛ والإقليد ٥٥ / أ .

(٣) في ب ساقط .

(٤) في ب : « أكائن » مكرر .

(٥) البيت لذي الرمة قالها عقب البيت الآنف الذكر ، وهو في ديوانه ص ٢٥١ ؛ واللسان ٣ / ١٧٦ " رشد " ، و ٤ / ٤٠٢ " شرر " ؛ وتاج العروس ٢ / ٣٥٣ " رشد " و ٣ / ٢٩٦ " شرر " ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٢٧٤ ، ٣٢١ ؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٦ " شرر " ؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣ / ١٨١ ؛ ومجمل اللغة ٣ / ١٥٤ ؛ والمخصص ٢ / ٦٣ ، ١٢ / ٢٤٥ .

ومعنى : تُلقى عليه الشراشر : هو أن يحبه حتى يستهلك في حبه وقال ابن بري : كم ترى من مخطيء في أفعاله وهو جاد مجتهد في فعلِ مالا ينبغي أن يفعل . اللسان ٤ / ٤٠٢ " شرر " .

الوجدُ : الحزنُ .

النحوُ : الصَّرفُ من نحوتُ بصريْ إليه أيْ : صرفتُ .

الكريهةُ : الشديدةُ في الحربِ يقال / : ألقَي[1] عليهِ شراشِرَهُ أيْ : نفسَهُ [ ٨٢ / ب ] حرصاً ومحبةً .

إلا بما فيه الألفُ واللامُ ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ فيه إيهامٌ في الجنسِ .

ألا ترى أنَّ قولكَ : هذا إشارةٌ إلى مذكورٍ[2] سواءٌ كانَ عاقلاً أوْ غيرَه ، والوصفُ ؛ لرفعِ الإبهامِ فكانَ وصفهُ بما يدلُّ[3] على ذاتيته ، هو الوجه ؛ لكونِ الوصفِ بالمعاني الخارجةِ فرعاً على معرفةِ الذاتِ ، وكذا استبدَّ المبهمُ بصحةِ الوصفيةِ بأسماءِ الأجناسِ دونَ غيره .

« **خُزُز** »[4] بضمِّ الخاءِ المعجمةِ والزائينِ ، وهو منصرفٌ ؛ لأنه منقولٌ عن اسمِ جنسٍ ، فإنَّ الخززَ : ذكرُ الأرنبِ ، والجمعُ : خِزَّانٌ بكسرِ الخاءِ نحو : صُرَد وصِردانٌ ، و « **لَوذَان**[5] »[6] بفتحِ اللامِ والذالِ المعجمةِ .

يقالُ : حملٌ ضامرٌ وناقةٌ ضامرٌ ، كامرأةٍ عاشِق فإنْ قيلَ : لا يصحُّ رفعُ الضامرِ ، بلْ يلزمُ جره[7] على معنى يا صاحبَ الضامر ، بدليلِ انجرارِ العطفِ على الضامِرِ فيما بعده وهو :

---

(١) في ب : « مذكر » .

(٢) لوحة ٨٢ / أ كتبت قبل لوحة ٨١ / ب .

(٣) في ب : « بما ذكر » .

(٤) ينظر المفصل ص ٤٠ .

(٥) لوذان : اسمه خزز بن لوذان السدوسي بن شيبان المعروف بالمرقم شاعر جاهلي قبل أمرئ القيس .

أخباره في : المؤتلف والمختلف ص ١٠٢ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢٣٢ فما بعدها ؛ والتخمير ١ / ٣٣٩ .

(٦) المفصل ص ٤٠ .

(٧) في الأصل : « جزمه » والمثبت من ب .

* والرَّحْلِ والأقْتابِ والحِلْسِ(١) *

ولو عطفتهُ على العَنْسِ كانَ يا هذا الضامرُ الرحلِ ، وفساده بينٌ .

قلنا : هو معطوفٌ على العنسِ ، لكن على طريقةِ قوله :

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً(٢) *

والتقديرُ : والبالي الرحلِ .

بل هذا أولى من العطفِ في(٣) هذا البيتِ المستشهدِ به لأنَّ الضمورَ قريبٌ من البِلَى ، فإنْ قيل : الضَّامرُ العَنْسِ مضافٌ ومضافٌ إليهِ ، وصفةُ المنادى تُنْصَبُ إذا كانتْ مضافةً ، فما بالُ هذهِ الصفةِ لمْ تنصبْ ؟ قلنا : اللامُ في الضامرِ اسمٌ موصولٌ ، وصلته اسمُ الفاعلِ مع معمولهِ ، وهو العنسُ ، والتقديرُ : يا ذا الذي ضمُرَتْ عنسهُ ، والاسمُ الموصولُ مع صلته بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، والإضافةُ في الاسمِ الواحدِ تمنعُ(٤) النصبَ في الضامر كذلك ، ولعبيدِ(٥) بنِ الأبرصِ عَبيدُ بفتحِ العينِ تمامه :

---

(١) هذا عجز بيت لخزز بن لوذان ، وصدره :

* يا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرِ العنْسِ *

والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٩٠ ؛ والنكت للأعلم ص ٥٤٣ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٣ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ ؛ والأصول ١ / ٤١٣ ؛ والخصائص ٣ / ٣٠٢ ؛ والآمالي لابن الشجري ٢ / ٣٢٠ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٨ ؛ والخزانة ٢ / ٢٣٠ ، ويروى " ذى الأنساع " بدل " الأقتاب " .

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

* حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا *

وهذا البيت لم يعرف قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ١٤ ؛ والخصائص ٢ / ٤٣١ ؛ والإنصاف ص ٦١٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٧٠٣ ؛ والخزانة ٣ / ١٣٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨ ؛ والأشموني ٢ / ١٤٠ ؛ والتصريح ١ / ٢٤٦ .

(٣) في ب : « وهذا » .

(٤) في ب : « فصنع » .

(٥) هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك ، وكان عبيد شاعراً جاهلياً قديماً من المعمرين ، وشهد مقتل حجر أبي امرئ القيس ، وقتله النعمان بن المنذر يوم بؤسه سنة ٢٥ ق . هـ .

ينظر ترجمته وخبر مقتله في : مقدمة ديوانه ؛ والأغاني ١٩ / ٨٤ - ٨٩ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٢٦٧ ؛ والخزانة ١ / ٣٢١ - ٣٢٤ ، ٤ / ١٦٤ - ١٦٥ ؛ والأعلام ٤ / ١٨٨ .

* حُجْرٍ تمنّيَ صَاحِبِ الأحلامِ[١] *

جَعَلَ " المخوفنا " صفةً لذا ، كما جُعِلَ الضامرُ العنسِ وصفاً لهُ في البيتِ السابقِ ، والاعتراضُ هنا كالاعتراضِ ثمةَ ، فالجوابُ كالجوابِ ، أرادَ يا هذا الذي خوفنا بأنْ يعاقبنا ؛ لأجل قتلنا شيخَهُ ، وعنى بشيخه أباهُ ، والمنادى امرؤُ القيسِ ابنُ حُجْرٍ ، وكانَ قومُ عبيدٍ : قتلوا أبا امرئِ القيسِ حُجْرًا الكنديَّ ، فتوعدهم امرؤ القيسِ بأنْ يقتلَهُم[٢] .

وقوله : « تمنيَ صاحبِ الأحلامِ » يُريدُ : تتمنى أنْ تقتلنا ، وأنتَ لا تقدرُ على قتلنا ، وتمنيكَ يَجْرِي مَجْرَى ما يراهُ صاحبُ الأحلامِ في منامهِ ، وتَمَنِّيَ منصوبٌ على تقدير يَتَمَنَّى تمنياً مثل : صاحبِ الأحلامِ ، وقوله : « زيدٌ في يا[٣] هذا زيدٌ » عطفُ بيانٍ ، لا بدلٌ ؛ إذْ لو كانَ بدلاً لما دخلَه التنوينُ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ، وقوله: « **ذا الجُمَّةِ على البدل** »[٤]، الدليلُ على بدليته : أنه من التوابعِ[٥] ، وهي تلكَ الخمسةُ المعروفةُ ، وهذا ليس بعطفٍ بحرفٍ . وهذا ظاهرٌ ، وليسَ بتأكيدٍ ؛ لأنَّ " ذو " كذا ليسَ من الألفاظِ المؤكدةِ في بابِ التأكيد[٦] ، وليسَ بصفةٍ ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يوصفُ بالمضافِ ، ولا بعطفِ بيانٍ ؛ لأنَّ " ذو " كذا يدلُّ على الحالِ ، وعطفُ البيانِ على الذاتِ ؛ لأنه اسمٌ

---

(١) هذا عجز بيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ص ١٣٠ ؛ والكتاب ٢ / ٢٩١ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢١٢ ؛ وينظر المفصل ص ٤١ .

* يَا ذَا المخوفُنَا بمقَتل شيْخِهِ *

ويروى " بمعقل " بدل " بمقتل " .

(٢) ينظر فحوى هذا الخبر في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٥٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢١٣ .

(٣) في ب : « يا » ساقط .

(٤) ينظر المفصل ص ٤١ .

(٥) التوابع هي : النعت ، التوكيد ، عطف البيان ، عطف النسق ، البدل . ينظر ابن عقيل ١ / ١٩١ .

(٦) في ب : « باب التأكيد » ساقط .

غيرَ صفةٍ فتعينتْ البدليةُ ، وهو بدلُ الكل من الكل ، (( **ولا ينادى ما فيه الألـفُ واللام** ))(١)، إنما لَمْ ينادَ ما فيه لامُ التعريفِ ؛ لأنَّ النداءَ للخطابِ ، واللامُ للغيبةِ ؛ لأنها إنما تدخلُ للإشـارةِ إلى مـا هـو غـيرُ المتكلـمِ والمخـاطبِ ، ومـن المعلـومِ أنَّ الخطابَ غيرُ متوجهٍ إليه ، فلو صحَّ نداءُ ما فيه اللامُ يلزمُ أنْ يجتمعَ في اسمٍ واحـدٍ خطاب وغيبة .

ألا ترى أنَّ لامَ العهدِ في النجمِ للثريا ، وإنْ صارتْ بمنزلةِ الجـزءِ مـن الكلمـةِ بالعلميةِ امتنعَ النداءُ / فيهِ أيضاً ؛ لأنَّ العلميةَ لا تصيرُ الموضوعَ للغيبةِ(٢) مخاطباً . [ ٨٣ / أ ]

ألا تراكَ تقولُ : جاءني زيدٌ وكلمتُه ، كما تقولُ : جاءني رجلٌ فكلمته .

أما قولنا : يا اللهِ ، فإنما(٣) صحَّ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ في اسمِ ا الله صارَ خلفاً عن همزةِ " إله " للتعظيمِ(٤) ؛ لِمَـا في الهمـزةِ السـاقطةِ مـن الكسـرةِ الـتي تُقَرِّبُهـا مـن الإمالةِ والتعظيم في تركِ الإمالةِ ، فلما صارَ خلفاً تنزلا منزلةَ جزءِ الكلمةِ ، يؤيـدهُ قطعهم الهمزة يا أَللهِ ؛ لأنَّ انتفاءَ اللازمِ وهو كـونُ الهمـزةِ للوصـلِ ، دليـلٌ علـى انتفاءِ الملزومِ وهو كونُ اللامِ ؛ للتعريفِ فلما قطعوا تلـك الهمـزةَ دلَّ ذلـكَ علـى أنهم غيروهما عن المنهاجِ المتعارفِ من إفادةِ التعريفِ ، كما أنَّ الفعلَ إذا سُمِّيَ بـه قُطع همزةِ الوصلِ منهُ نحو : قولـكَ : جـاءني أنصـرُ ، ورأيـتُ أنصـرَ ، ومـررتُ بأنصر ؛ ليدلَّ على(٥) أنه ليسَ على نهجه الأصلي .

بلْ تغيرَ حكمُهُ ، وانتقلَ من الفعليةِ إلى الاسميةِ ، فعُلِم أنَّ الألفَ واللامَ في يا أَللهِ(٦) بمنزلةِ الهمزةِ في يا إله فلا تبالي في هذا النداءِ

---

(١) ينظر المفصل ص ٤١ .
(٢) في ب : (( للعلمية للغيبة )) .
(٣) في ب : (( فلما )) .
(٤) في ب : (( للتعظيم )) ساقط .
(٥) في ب : (( على )) ساقط .
(٦) ينظر هذه المسألة في الإنصاف مسألة ( ٤٦ ) ص ٣٣٥ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين مسـألة رقم ( ٨١ ) ص ٤٤٤ فما بعدها ؛ والكتاب ٢ / ١٩٧ فمـا بعدهـا ؛ والمقتضب ٤ / ٢٤١ ؛ واشتقاق أسماء الله تعالى ص ٢٩ فما بعدها ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٨٢ ؛ وينظـر اللسـان ١٣ / ٤٦٧ - ٤٧٠ " أله " .

لما في نداءِ المعرفِ باللامِ من الفسادِ الذي ذكرنا . وعلَّلَ المصنفُ بشيئينِ فجعلَ مجموعهما لجوازِ ندائه مع اللامِ ، أحدهما[1] : لزومهما الكلمةَ ، والآخرُ : كونها بدلاً من المحذوفِ ؛ إذْ أصلها الإلهُ فنقلتْ حركةُ الهمزةِ بعد حذفها إلى اللامِ ، فصارَ اللاَّهُ ، فاجتمعَ مثلانِ فأدغما ، فصارَ اللهُ ، وجعل الألف واللام عوضاً عن الهمزةِ المحذوفةِ ، وقطع الهمزة دليلاً على ذلكَ ، فإنْ قيلَ : لو كانَ قطعُ الهمزةِ دليلاً على أنَّ الألفَ واللامَ عوضاً عن الهمزةِ المحذوفةِ ؛ لكان ينبغي أنْ تقطعَ همزته[2] في جميع الصورِ من النداءِ وغيرِه ، ولا تقطع همزته في غيرِ النداءِ .

بلْ توصلُ ، و[3] يقال : يا اللهِ ووَا للهِ .

فما وجهُ القطعِ في النداءِ والوصلِ في غيرِهِ ؟ قلنا : فيه وجهان : أحدهما : أنَّ هذا الصنيعَ أيْ : قطع الهمزةِ في النداءِ ، ووصلها في غيرِهِ منْ خصائِصَ هذا الاسم[4] ، ولا يقاسُ عليه غيرُه .

والثاني أنهم لم يجعلوا الألفَ واللامَ عِوَضاً عن الهمزةِ المحذوفةِ في غيرِ النداءِ ، وإنما جعلوهما للتعريفِ كسائرِ الأسماءِ ، فلم تقطعْ الهمزةُ لذلك[5] ، والأولى[6] فيه[7] ما ذكرهُ في المقتبسِ[8] ، وهو أنَّ الألفَ واللامَ بَعُدَا عن مدلولهما الوضعي في بابِ النداءِ فوق بُعدهما عن ذلك في غيره ؛ لأنَّ موجبَ خلعِ التعريفِ في النداءِ شيئان : وهما : صيرورته علماً ، ثم وقوعه في النداءِ ، وهذا المجموعُ

(١) في ب : « أحدهما » ساقط .

(٢) في الأصل : « همزته وصل » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « و » ساقط .

(٤) في ب : « الاسم » ساقط .

(٥) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « الأولى » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « فيه أن » .

(٨) ينظر المقتبس لوحة ٧٧ / ب .

معدومٌ في غيرِ النداءِ ، وسلبُ الدلالةِ الأصليةِ مناسبٌ لقطعِ الهمزةِ فلا يلزمُ من ثبوتِ حكمِ القطعِ هنا ثبوتُه في غيرِهِ . ويقالُ : تَيَّمَهُ(*) الحبُّ أيْ : عَبَّده وذلَّله ، فهو متيَّمٌ .

(( بَخِلَ عنهُ )) و" بَخِلَ عليه " بمعنى(١) ، أيْ : ضَنَّ ، قالَ تعالى : ﴿ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ﴾(٢) شبَّهَهُ بـ" يا اللهِ " وهو شاذٌ ، ووجهُ الشذوذِ فيه : أنَّ الألفَ واللامَ وإنْ كانا لازمين في " التي " إلا أنهما ليسا بخلفٍ عن جزءِ الكلمةِ ، كما كانا خلفاً عنه في يا اللهِ(٣) ، وتشبيهُ الشيءِ بما هو أعلى حالاً منهُ ليسَ على سننِ القياسِ ، وإذا كُررَ المنادى في حالِ الإضافةِ اختلفتْ الروايةُ في النسخِ ، فوقعَ في بعضها في غيرِ الإضافةِ وفي بعضها في حالِ الإضافةِ ، وهي ترجمةُ سيبويه ؛ لأنه قالَ : (( هذا بابُ يكرَّرُ(٤) فيه الاسمُ في حالِ الإضافةِ )) وكلاهما مستقيمٌ في المعنى ، ويقوي ترجمةَ سيبويه : أنَّ المعنى : وإذا كُرِّرَ المنادى بياناً في حالِ الإضافةِ ، فتقييده بالمرةِ الثانيةِ أولى ؛ لأنها المرادةُ بالتكرارِ ، والاسمُ إنما كانَ مضافاً فيها ، فكانَ قوله : (( في حالِ الإضافةِ / أظهرَ )) .

وقالَ بعضهم : الأولُ أظهرُ ؛ لأنَّ " تيمٌ " الثاني مقحمٌ ، فكانتْ الإضافةُ [ ٨٣ / ب ] للأولِ ، فبقيَ تكرارُ الثاني في غيرِ حالِ الإضافةِ ، أحدهما : أنْ ينصَبَ الاسمان(٥) معاً ، ولنصبِ الاسمينِ معاً وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ الأولُ مضافاً إلى عديٍّ .

والثاني : مقحماً ؛ لتأكيدِ الأولِ ، فيكونُ انتصابه ؛ لكونه تأكيداً للمنصوبِ وهو مذهبُ سيبويه(٦) ، وشبهه بقولهم : " لا أبالكِ " من حيثُ إنَّ اللام زيدتْ للتأكيدِ ، ولولا زيادتها لقيل : لا أبَ لكَ .

---

(*) قوله : تيمه وما بعد شرح لبيت المفصل :

مِنَ أجْلِكَ يا التي تيمتِ قلبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالوصْلِ عَنِّي

وهذا البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل .

(١) في ب : (( بمعنى )) ساقط .

(٢) من الآية ( ٣٨ ) من سورة محمد .

(٣) في ب : (( يا لله )) .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٥ .

(٥) في ب : (( الاسمين )) .

(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ .

والثاني : وهو : أنْ يكونَ الأولُ مضافاً إلى مضافٍ إليه محذوفٍ،تقديرُه : « يا تيمَ عَدِيٍّ تيمَ عَدِيٍّ » حُذِفَ الأولُ ؛ لدلالةِ الثاني عليه ، وبقِيَ حُكمُ الإضافةِ فيه ، كما في قوله(١) :

**إلاّ عُلالَةَ أوْ بُدَاهَةَ سَابحٍ**

وعلى هذا :

*** تَيم عَدِي(٢) ***

الثاني : بدلٌ من الأولِ ، ومثالُه قولهم : على نصفٍ وربْعِ دِرْهَمٍ أيْ : نصف دِرْهَمٍ وربْعِه ، وقيل : إنَّ " تيمَ " الأولَ مضافٌ إلى " عدِيٍّ " المذكورِ ، و" تيم " الثاني مضافٌ إلى عديٍّ المحذوفِ ؛ إذْ لوْ لم يكنْ هكذا ، يلزمُ أنْ يكونَ المتأخرُ -لفظاً ومعنىً- دالاً على المتقدم ، والمعقولُ دلالةُ المتقدمِ على المتأخرِ ، والظاهرُ هوَ الأولُ ، إذْ في الثاني لزومُ فسادينِ : التقديمُ ، والتأخيرُ من غيرِ فائدةٍ ، والفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ،وتمامه :

*** لا يُلْقِيَنّكُم ُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ(٣) *(٤)**

---

(١) هذا معظم بيتٍ للأعشى وبقيته :

*** نَهْد الجُزَارَةِ ***

وهو في ديوانه ص ١٨٥ ؛ والكتاب ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٨ ؛ والخصائص ٢ / ٤٠٧ ؛ والمغرب ١ / ١٩٨ ؛ ومعجم مقاييس اللغة ١ / ٢١٢ ؛ واللسان ١١ / ٤٦٩ " علل " ؛ والخزانة ١ / ٨٣ ، ويروى " قارح " بدل " سابح " .

(٢) هذا جزء من بيت وهو لجرير ، والبيت كاملاً هو :

**يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءةٍ عُمَرُ**

ينظر البيت في ديوانه ص ٢١١ ، والرواية في الديوان " لا يوقعنا " بدل " لا يلقينكم " ؛ والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠ ؛ والخصائص ١ / ٣٤٥ ؛ والمغني ٢ / ٤٥٧ ؛ وابن عقيل ٣ / ٢٧٠ شاهد رقم ٣١١ ؛ وشرح الأشموني ٣ / ١٥٣ ؛ والعيني ٤ / ٢٤٠ ؛ والخزانة ١ / ٣٥٩ .

(٣) ينظر المفصل ص ٤٢ .

(٤) ينظر التخريج الآنف الذكر .

يريدُ تيمَ(١) بنَ عبدِ مناةٍ(٢) ، وهم قومُ عمرَ بنِ(٣) لجـأٍ(٤) ، وعـديٌّ(٥) إخوتُهـم أيْ : امنعوه من هِجَائِي حتى تأمنوا أنْ أُلقِيَكُم(٦) في بَلِيَّـةٍ ، وقـولُ بعـضِ ولـده ، فالضميرُ راجعٌ إلى جريرٍ .

واسمُ ولدِ(٧) جرير : عبدُ اللهِ بنُ رواحةَ .

وتمامُ البيتِ الثاني(٨) :

* تطَاوَلَ الليلُ عَلَيْكَ فانْزِلِ(٩) *

---

(١) هو تيم بن عبد مناة بن آدين طابخة من مضر جد جاهلي يسمى بنوه : تيم الرباب وينسب إليـه يزيد بن شريك بن طارق التميمي ، وكان من ثقات أهل الحديث من أهل الكوفة .

أخباره في : اللبـاب ١ / ١٩٠ ؛ وتهذيـب التهذيـب ١ / ١٧٦ ، ١١ / ٣٣٧ ؛ والخزانـة ١ / ٣٦٠ .

(٢) في ب : « مناقب » .

(٣) في ب : « ابن » ساقط .

(٤) عمر بن لجأ : وقيل لجأ بن مضار التَّيْمي من بني تيم ابن عبـد منـاةٍ مـن شـعراءِ العصـر الأمـوي اشتهر بما كانَ بينه وبين جرير من مفاخراتٍ ، ومعارضات ، وهو الذي يقول جرير فيه :

**أنت ابنُ بَرْزَةَ منسوبٌ إلى لُجَأٍ عند العُصَارَةِ والعِيدانُ تُعْتصَرُ**

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٦٨٠ - ٦٨١ ؛ والخزانة ٢ / ٢٩٩ فمـا بعدهـا ؛ والاشـتقاق ص ١٨٥ ؛ والعيني ١ / ٣٦٠ .

(٥) وتيم وعدي أبناء عبد مناة بن أدين طابخة بن إلياس مُضَر . ينظر الخزانة ١ / ٣٦٠ .

(٦) في ب : « الحكم » .

(٧) في الأصل : « ولده » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « شعر » ساقط .

(٩) هذا عجز بيت أو بيت من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٥٢ وقبله :

يا زيْدُ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَلِ وزَديدَ دَاوِيِّ الفَلاَةِ المجْهَلِ

ونسبه سيبويه إلى بعـض ولـدِ جريـر ، والصحيـح أنـه لعبـد الله بـن رواحـة كمـا قـال المـبرد . وصححه البغدادي في الخزانةِ . يخاطب زيد بن أرقم في غزوة مؤتة . ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٣٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠ ؛ والمغني ٢ / ٤٥٧ ؛ وابن عقيل ٣ / ٢٧٢ شاهد رقم ٣١٢ ؛ وأساس البلاغة ٢ / ٤٨ ؛ والخزانة ١ / ٣٦٢ ؛ والعيني ٤ / ٢٢١ .

اليعملةُ : الناقةُ القويةُ التي تصبرُ على السير .

وَالذُّبَّلُ : جمعُ ذابلةٍ من ذبلَ الفرسُ أيْ : ضَمُرَ ، أيْ : هي ذابلٌ من شدةِ السيرِ ، وطولِ السرَى أضافَ زيداً إلى اليعملاتِ ؛ لأنه ينزلُ فيحدو بها فتسير، تقولُ: قد أَخَّرْتَ النزول إليها حتى ذهبَ أكثرُ الليلِ فانزل ، وانتصابُ زيدٍ الأول على ما ذكرنا من الوجهين: في " تيمٍ " الأولِ، وانتصابُ زيدٍ الثاني على البدلية.

قوله[1] : « **والثاني : أنْ يُضمَّ الأولُ** »[2] ، لأنه منادَى مفردٌ معرفةٌ .

والثاني : منصوبٌ على البدلِ .

« وقالوا : في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ « **يا غُلامِي** »[3] بإثباتِ الياءِ فيه هو الأصلُ ، وحذفُ الياءِ[4] للاجتزاءِ بالكسرةِ الواقعةِ قبلها ، وهذا في مقامِ النداءِ أكثرُ ؛ إذْ النداءُ مظنةٌ للحذفِ بدليلِ حذفِ التنوينِ، والحذفُ الموسومُ بالترخيمِ ، وإبدالُ[5] الألفِ عن الياءِ ؛ للتفادي عن وقوعِ الياءِ بعد الكسرةِ ، هذا على لغةِ طيءٍ ، فإنهم يقولونَ في نحوِ[6] : فَنِيَ ، وبَقِيَ : فنا وبقا، وذكرَ في الكشافِ[7] في قوله تعالى : ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾[8] " يا بنيَّ " قُرِىءَ بكسرِ الياءِ اقتصاراً عليهِ [ من ياءِ الإضافةِ ، وبالفتحِ اقتصاراً عليه ][9] من الألفِ المبدلةِ من ياءِ الإضافةِ في

(١) في ب : « قوله » ساقط .

(٢) المفصل ص ٤٢ .

(٣) المفصل ص ٤٣ .

(٤) في ب : « الياء » ساقط .

(٥) في ب : « وأبدل » .

(٦) في ب : « نحو » ساقط .

(٧) ينظر الكشاف ٢ / ٣٩٦ ، وينظر القراءة في : النشر ٢ / ١١ ؛ الإتحاف ص ٢٥٦ ؛ والكشف المكي ١ / ٥٢٩ ؛ والحجة ص ٣٤٠ .

(٨) من الآية ( ٤٢ ) من سورة هود .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

قولك : " يا بنيَّا "(١) ، وفيه في قولـه ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾(٢) قُـرِئَ (( يَـوْمَ(٣) يـأتِ )) بغير ياءٍ ، ونحوُه قولهم : لا أدرِ حكاهُ الخليلُ وسيبويهِ(٤) ، وحـذفُ اليـاءِ(٥) والاجـتزاءُ عنها بالكسرةِ كثيرٌ في لغةِ هذيلٍ ، وفي الوقفِ " يا رباهُ " الألفُ حـرفٌ خَفِـيٌّ ، فجيءَ بحرفٍ أظهرَ منها ، وهو الهاءُ ، فيوقف عليه ؛ ليـبرزَ الألـفُ مـن الخفـاءِ إلى الظهورِ .

والتاءُ في يا أبتِ تاءُ تأنيثٍ عُوِّضَتْ عن الياءِ أيْ : ياءُ(٦) الإضافـةِ ، فإلحـاقُهم تاءَ التأنيثِ بالمذكرِ هنا ، كإلحاقِهم في قولهِمْ : حمامة(٧) ذَكرٌ ، وشاةٌ ذَكَـرٌ ، فلمـا جازَ الإلحاقُ هناكَ جازَ هنا ، والكوفيـونَ(٨) ذهبـوا إلى أنَّ التـاءَ للتـأنيثِ ، واليـاء مقدرةٌ بعدها ، كأنه قيلَ : (( يا أبتي )) و (( **يا أمتي** ))(٩) .

والدليلُ على صحةِ مذهبِ البصريين(١٠) أنهم لم يقولوا : يا أبتي ، ويا أمـتي بالجمعِ بينَ التاءِ ، والياءِ ، كما قالوا : " يا ضاربتي " ، فلو لَمْ يكـنْ التـاءُ عوضـاً عن الياءِ ؛ لجازَ " يا أبتي " و" يا أمتي "(١١) ، فإنْ قيلَ : فَلِمَ ساغَ تعويضُ التاءِ من

---

(١) في ب : (( يا ثنية )) .

(٢) من الآية ( ١٠٥ ) من سورة هود .

(٣) ينظر القراءة في : السبعة ص ٣٣٨ ؛ والبحر المحيـط ٦ / ٢٠٩ ؛ والحجـة ص ٣٤٨ ؛ والتيسـير ص ١٢٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٥) في ب : (( الياء )) ساقط .

(٦) في ب : (( عن ياء )) .

(٧) في ب : (( جماعة )) .

(٨) ينظر هذا المسألة في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ؛ والإيضاح في شـرح المفصـل ١ / ٢٨١ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٩١ ؛ وارتشاف الضرب ٣ / ١٧٣ .

(٩) المفصل ص ٤٣ .

(١٠) ينظر مذهب البصريين في مسـألة " يـا أبـتي " في : الكتـاب ٢ / ١١٠ فمـا بعدهـا ؛ ومعـاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٨٨ – ٨٩ ؛ والأصول في النحو ١ / ٣٤٠ – ٣٤١ .

(١١) في ب : (( يا أمتا )) .

الياءِ ؟ قلنا : لأنَّ التأنيثَ ، والإضافةَ يتناسبانِ / في أنَّ كلاً منهما زيادةٌ [ ٨٤ / أ ]
مضمومةٌ(١) إلى الاسمِ في آخرِه ، والكسرةُ على التاءِ هي : كسرةُ الياءِ في " أبـي " وإنما لمْ يُسْقطْ ؛ لأنَّ الاسمَ حقُّهُ التحريكُ .

أما تسكينُ الياءِ في " أبي " فللخفةِ ؛ لكونه حرفَ علةٍ بخلافِ التاءِ ، فهي حرفٌ صحيحٌ ، فإنْ قيلَ : في قولِهِم: " يا أبتا " ، جمعَ بينَ التاءِ المبدلةِ عن الياءِ ، وبينَ الألفِ المبدلةِ عنها ، معَ امتناعِ الجمعِ بينَ الياءِ والتاءِ .

قلنا : إنَّ الممتنعَ(٢) هو أنْ يُجمعَ بينَ البدلِ والمبدلِ منه ، كما فعلَ(٣) الفرزدقُ في قوله :

* هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا(٤) *

وكانَ حَقُّه أنْ يقالَ : في فميهما ، أوْ فويهيهما .

فأما الجمعُ بينَ البدلينِ فغيرُ ممتنعٍ ، وعنْ هذا قالوا : إنَّ التاءَ في " يا أبتِ " عِوَضٌ عن الياءِ لا من التاءِ والكسرةِ ، فلا يلزمُ باجتماعِ الياءِ والكسرةِ شُبْهَةُ اجتماعِ العوضِ والمعوضِ عنه .

ألا ترى إلى قولهم : " يا أبتا "(٥) مع كونِ الألفِ فيه بدلاً من الياءِ .

---

(١) في ب : « مضمرة » .
(٢) في ب : « إن الممتنع » ساقط .
(٣) في ب : « كما فعل » ساقط .
(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

* عَلَى النَّابِحِ العَاوِيْ أَشَدَّ رِجَامِ *

والبيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢١٥ ، ورواية الديوان " تفلا " بدل " نفثا " . وينظر في : الكتاب ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ؛ واللسان ١٢ / ٤٥٩ " فمم " ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ١٥٨ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٥ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٦٦ ، ٣ / ٢١٥ ؛ وأسرار العربية ص ٢٣٥ ؛ والأشباه والنظائر ١ / ٢١٦ .

(٥) هذه لفظة من بيتٍ من الرجزِ ، والبيت بتمامه :

يَا أَبتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقبله : تقول بنتي قَدْ أتى أَنَاكَا

وهو لرؤبة في ملحقاتِ ديوانه ص ١٨١ ؛ والكتاب ٢ / ٣٧٥ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٩٠ ، ٧ / ١٢٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٥٢ ؛ والخزانة ٥ / ٣٦٢ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٩٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ٤٩٣ ،

كيفَ جازَ الجمعُ بينهما وبينَ الياءِ ؟ و لم يعدْ ذلكَ جمعاً بين العوَضِ والمعوَّضِ .

والكسرةُ أبعدُ من ذلكَ ؛ لأنَّ الكسرةَ قريبةُ من الياءِ ، وتدلّ عليها في نحو : " يا غلامِ " بكسرِ الميم ؛ لأنها[١] عِوضٌ عنها ، كالألفِ في " يا أبتا " ، فإنْ قيل : فَلِمَ عوَّضوا التاءَ في " يا أبتِ " ، و" يا أمتِ " ، و لمْ يعوضوا في الأخِ ؟

قلنا : الأصلُ في هذا التعويضِ[٢] اللامُ ، كأنهم أظهروا التاءَ المقدرةَ في لفظةِ اللامِ ؛ لمعنى : التفخيم[٣] ، ثم أرادوا[٤] الاجتزاءَ بها عن الياءِ ؛ هرباً عن أنْ يجمعوا في آخرِ الاسمِ بينَ زيادتَيْنِ ، وزادوا هذهِ التاءَ في الأبِ أيضاً ؛ ليتطابقا الاسمانِ[٥] ، ويتشارك الوالدانِ في معنى التفخيمِ .

أما الأخُ فليسَ فيه تلك المطابقةُ ، وليس هو بمنزلتها في استحقاقِ التفخيمِ ، وقالوا : « يا ابنَ أُمِّي » إلى أنْ قالَ : جعلوا الاسمينِ كاسمٍ واحدٍ يعني : أنَّهم[٦] جعلوا الابنَ المضافَ إلى " أمِّي " ، و" عمِّي " لما أضافوهما إلى ياءِ المتكلمِّ كاسمٍ واحدٍ أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ ؛ لِمَا أنَّ النداءَ موضعُ تخفيفٍ وإيجازٍ .

ألا تراهم يحذفونَ المنادى في مثلِ قوله :

* يَا لَعْنَةَ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ[٧] *

---

٥٠٢ ؛ والمقتضب ٣ / ٧١ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ؛ والهمع ٢ / ١٤٥ ؛ والدرر ٢ / ١٥٩ .

(١) في ب : « لا أنها » .

(٢) في الأصل : « العوض » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « التفخيم » ساقط .

(٤) في ب : « راد » .

(٥) في ب : « الأسماء » .

(٦) في الأصل : « أنهما » والمثبت من ب .

(٧) هذا صدر بيت وعجزه :

* والصَّالِحينَ على سَمْعَان مِنْ جَارِ *

والبيت في الكتاب بلا نسبة ٢ / ٢١٩ ؛ ورصف المباني ٣ ، ٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٦ ؛ والإنصاف ١ / ١١٨ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٦١ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ١٩٧ ؛ والدرر ٣ / ٢٥ ، ٥ / ١١٨ .

ويرخِّمونهُ فلما صارا[1] بمنزلةِ[2] اسمٍ واحدٍ أضافوهما إلى ياءِ المتكلمِ واكتفَوْا بالكسرةِ عن الياءِ ، وأبدلوا اليَاءَ ألفاً[3] ، واكتفَوْا بالفتحةِ ، وقالوا : « يا ابنَ أمي »[4] ، كما قالوا : يا غلامي ، وقولهم : « يا ابن أمِّ » بالكسرةِ كـ" يا غلام " في الاجتزاءِ بالكسرةِ ، ويا ابن أمَّ بالفتحِ ؛ للاجتزاء بالفتحةِ عن الألفِ في « يا ابن أمَّ »[5] .

أما كـ" يا غلاما " ، وقيل : في تفسيرِ قولهِ : وجعلوا الاسمين كاسمٍ واحدٍ يعني: مزجوا " ابنَ " مع " أمٍّ " فأدغم وصيروهما واحداً، فبُنيا كـ" خمسةَ عشرَ "، ثم أضافوا ، كما أضيفَ " خمسةَ عشرَ " ، وهو بعيدٌ عن الصوابِ ؛ لأنّا قاطعون بأنّ الحركةَ في : " يا ابن أمَّ " بفتحِ الميمِ مثلها « يا ابن أمِّي » ، بإثباتِ الياءِ[6] فكيفَ يستقيمُ أنْ ينبى الاسمُ مع التركيبِ بغيرِ موجبٍ ؟

*** يَا بِنْتَ عَمَّا[7] *[8]**

الشاهدُ في البيتِ : أنه قال : « يا بنتَ عما » على طريقِ يا غلاما بالألفِ وبعده :

---

(١) في الأصل : « صاروا » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « المنزلة » .

(٣) في الأصل : « التاء » .

(٤) في ب : « أمي » ساقط .

(٥) في ب : « أُمَّ » ساقط .

(٦) في الأصل : « الياء » ساقط والمثبت من ب .

(٧) ينظر المفصل ص ٤٣ .

(٨) هذا جزء من بيت من الرجز لأبي النجم العجلي وتمامه :

*** لا تَلُومِيْ واهْجَعِيْ ***

ديوان أبي النجم ص ١٣٤ .

وهذا الرجز في الكتاب ٢ / ٢١٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ٦٢ ؛ واللسان ١٢ / ٢٢٤ " عمم " وشرح التصريح ٢ / ١٧٩ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ؛ والخزانة ١ / ٣٦٤ ؛ والدرر ٥ / ٥٨٠ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٤١ ؛ ورصف المباني ص ١٥٩ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٤ .

* أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ إن لَمْ يُصْلَعِ[1] *

وقوله :

* اهْجَعِي[2] *

أيْ : يا أمي ، والضميرُ يبيضُ[3] للرأسِ ، وهذا البيت يتعلقُ[4] بأولِ القصيدةِ ؛ لأنه قال :

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ الخِيَـارِ تَدَّعِـي عَلَـيَّ ذنبـاً كُلُّـهُ لـم أَصْنَـعِ

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ *

ومضى في شعره ، حتى انتهى إلى هذا البيت .

أراد : أنْ " أمَّ الخيارِ " غَضِبَتْ عليه ؛ لأجلِ صلَعِه ، فقالَ لها : لـوْ لم أُصلَـعْ لشابَ[5] رأسِي ، والشيبُ عند النساءِ قريبٌ من الصلَعِ في الكراهيةِ .

---

(١) هذا البيت من الرجز ، والذي قبله لأبي النجم العجلي ، في ديوانه ص ١٣٢ وما بعدها . وهو من قصيدة له ، ومنها :

قد أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدّعِيْ

عليَّ ذنباً كلُّهُ لَمْ أصنَعِ

من أنْ رأتْ رأسِي كرأسِ الأصلَعِ

ألم يكنْ يَبْيضُّ إن لم يُصْلَعِ

إن لم يُصِبْني قبل ذاك مَصْرَعِي

ينظر هذا الرجز وبقيته في : خزانة الأدب ١ / ٣٥٩ فما بعدها .

(٢) اهجعي من الهجوع وهو : الرقاد بالليل ، والمراد اطمئني . اللسان ٨ / ٣٦٧ مادة " هجع " .

(٣) في ب : « في يبيض » .

(٤) في الأصل : « معلق » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لشابي » .

# [ الندبة ](*)

(( ولا بدلك في المندوب ))(١) : المندوبُ هو: المتفجعُ عليه بـ" يا " أوْ " وا ".

والندبةُ : البكاءُ على الميتِ ، وإظهارُ التفجعِ عليه ، وتعديـدُ محاسـنه ؛ ليعلـمَ الناسُ أنه لقي خطبـاً عظيمـاً وأمـراً فظيعـاً ؛ ليعـذرهُ مـن يسـمعُ بكـاءه وقلقـهُ ، ويشاركه في التفجعِ ، ويهوِّنُ عليه مادهمهُ من ذلك / الخطـبِ المُحـرِقِ ، والأمـرِ [ ٨١ / ب ] المقلقِ بمشاركته إياهُ .

قوله : (( يا )) أوْ (( **وا** ))(٢) لابدَّ من إلحاقِ أحدهما في أولِ المندوبِ ؛ ليظهـرَ التفجعُ بمد الصوتِ ، غيرَ أنَّ إلحاقَ " وا " أحسـنُ ؛ لاختصاصـه بالندبـةِ فـ(( **في إلحاقِ الألفِ في آخره** ))(٣) ، فالإلحاقُ(٤) ؛ لإظهارِ التفجعِ ، يكونُ المنـدوبُ بـين صوتين مديدينِ ، وقيل : إنَّ المندوبَ لما كانَ ممـن لا يسـمعُ ولا يصيـحُ أرادوا في ندائه من مدِّ الصوتِ ما لا يرادُ في غيرهِ ، وذلك لإظهارهـم شدةَ الاحتياجِ إليـه ، وفرطِ الرغبةِ في مكالمته ، وإنْ كانوا يعرفونَ أنه لا يسـمعُ ؛ ولأنَّ الميـتَ في غايـةِ البعـدِ كـأنكَ بزيـادةِ الألـفِ أردتَ أن يسـمعَ بعيـداً ، وتعـين الألـفُ للإلحـاقِ ؛ لكونهما أقعـد واثبـتَ قَدَمـاً في المدِّ مـن اليـاءِ(٥) ، والـواوِ ؛ لأنَّ المـدَّ لا يفارقهـا بخلافِهما ، وتركُ الإلحاقِ ، للاكتفاءِ بعلامةِ الندبةِ في أولِ المندوبِ ، فـإنْ قلـتَ : لو كانَ مخيراً في إلحاقِ الألفِ في آخـرِ المنـدوبِ ، فعلـى تقديـرِ : تـركِ الألـفِ في آخرهِ ، وإلحاقِ " يا " في أوله .

---

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) المفصل ص ٤٤ .

(٢) المفصل ص ٤٤ .

(٣) المفصل ص ٤٤ .

(٤) في الأصل : (( التخيير )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( الياء )) ساقط .

فأيُّ علامةٍ تعلمُ أنهُ مندوبٌ لا منادى ، ولا يمكنُ تعريفهما من حيثُ الإعرابُ ؛ لأنَّ المندوبَ المفردَ مضمومٌ ، كالمنادى المفردِ المعرفةِ ؛ لأنه ذكرَ في الكافية[1] ، وحكمُ المندوبِ في الإعرابِ والبناءِ حكمُ المنادى .

قلت : باعتبارِ دلالةِ الحالِ ، فإنه لوْ وقعَ نداؤه [ مع ياءٍ في أولِ ندائه ][2] مع تركِ الألفِ في آخره في حقِّ الميتِ .

قلنا : إنهُ ندبةٌ ، والذيْ وقعَ عليهِ هذا مندوبٌ ، ولو وقعَ في حقِّ الحيِّ .

قلنا : إنه نداءٌ ، والذيْ وقعَ عليه هذا منادى ، وعنْ هذا قيلَ : إلحاقُ " وا " في أولِ المندوبِ أولى من إلحاقِ " يا " ؛ ليقعَ الفصلُ من أولِ الأمْرينَ المنادى ، والمندوبُ ، والهاءُ اللاحقةُ بعدَ الألفِ للوقفِ ، وذلكَ لما قلنا : إنَّ الألفَ خفيةٌ[3] ، والوقفُ يزيدها خفاءً ، فزيدتْ الهاءُ ؛ ليظهرَ الألفُ ، ولا تلحقُ الهاءُ في الدرج ، ونظيرُ الدرجِ في قولكَ : (( واعمرا أميرَ المؤمنينَ )) ذكرهُ في الفائقِ[4] ، (( **ولا تلحقُ الصفةُ عند الخليلِ**[5] ))[6] .

هذه مسألةٌ مختلفٌ فيها ، فعند يونس الصفةُ كالمضافِ إليه ، وهو القياسُ ، وجهه أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ كشيءٍ واحدٍ[7] ، كالمضافِ مع المضافِ إليه ،

---

(١) ينظر الكافية ١ / ١٥٦ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب : (( حقيقة )) .

(٤) ينظر " واعمرا " في النهاية في غريب الحديث ٣ / ٢٩٧ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٤ .

(٧) ينظر الكتاب ١ / ٤٢١ - ٤٢٣ .

فيجوزُ أنْ يقالَ : (( **وازيـدُ الظريفـاهْ** ))[١] ، كمـا جـازَ (( **وأمـيرَ المؤمنينـاهْ** ))[٢] وفرَّقَ الخليلُ ، فجوَّزَ (( وأمير المؤمنيناه )) ولم يجوزْ (( وازيد الظريفاه ))[٣] ووجهُهُ أنَّ اتحادَ المضافِ مع المضافِ إليهِ أغرقُ ، وأذهبُ في الامتزاجِ من اتحادِ الصفةِ مع الموصوفِ ، بدليلِ أنَّ المضافَ إليه بدلٌ من تنوينِ المضـافِ ، فيكونُ كـالميمِ مـن غلامِ زيدٍ ، بدليلِ أنَّ الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بشيءٍ أجنبي ممتنعٌ .

أما الفصلُ بالقريبِ ، فهو[٤] الفصلُ بـالظرفِ ؛ لأنَّ الظرفَ مـع المظـروفِ كشيءٍ واحـدٍ ، فجـوَّزه في ضـرورةِ الشـعرِ ، بخلافِ الصفـةِ مـع الموصـوفِ ؛ إذْ الفصلُ بينهما بالأجنبيْ شائعٌ من غيرِ تقييد بالشعرِ .

ألا ترى إلى قولِهِ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[٥]، وقوله : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٦] .

وقالَ في الكشافِ[٧] : الذي له يجوزُ أنْ يكونَ جراً على الوصفِ ، وإنْ حيـلَ بين الصفـةِ والموصـوفِ بقولـه : (( إليكـم جميعـاً )) ؛ ولأنَّ فعـلَ المضـافِ يؤنـثُ بتأنيثِ المضافِ إليهِ ، نحو : شلت بعضُ أناملِه ، وقوله :

[ ٨٢ / أ ] * **وَقَدْ شَرِقَتْ صَدْرُ / القَنَاةِ من الدَّمِ** *[٨]

---

(١) المفصل ص ٤٤ .

(٢) المفصل ص ٤٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢٥٥ - ٢٢٦ .

(٤) في الأصل : (( هو )) والمثبت من ب .

(٥) آية ( ٧٦ ) من سورة الواقعة .

(٦) من الآية ( ١٥٨ ) من سورة الأعراف .

(٧) ينظر الكشاف ٢ / ١٦٦ .

(٨) هذا عجز بيت للأعشى وصدره :

* **وتَشْرَقُ بالأَمْرِ الذي قد أَذَعْتَهُ** *

والبيـت في ديوانـه ص ٢٠٢ ؛ والكتـاب ١ / ٥٢ ؛ والأشباه والنظـائر ٥ / ٢٥٥ ؛ وخزانـة الأدب ٥ / ١٠٦ ؛ والدرر ٥ / ١٩ ؛ ولسـان العـرب ٤ / ٤٤٦ " صـدر " ، ١٠ / ١٧٨ " شرق " ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٧٨ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤١٧ ؛ والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، ١٩٩ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥١٣ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٤٩ .

وفي قراءةِ[1] من قرأ : ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[2] .

بتاءِ التأنيثِ ؛ ولأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه على كلامٍ واحدٍ .

والصفةُ مع الموصوفِ[3] على كلامين ، فإنَّ قولَكَ زيدٌ في : (( جاء[4] زيدٌ العالمُ )) للدلالةِ[5] على[6] مسماهُ ، والعالمُ إنما جيءَ به لمعنى آخرَ وهو التوضيحُ ، ومنْ ثَمَّ جازَ السكوتُ على الموصوفِ دونَ المضافِ فهو مع المضافِ إليه بمجموعِهِمَا ؛ للدلالةِ على المسمى ، وقالَ الخليلُ[7] : لو جازَ (( وازيدُ الظريفاه )) لجازَ جاءَ زيدٌ الظريفاه ، أيْ : لو جازَ هذا ؛ للحِقَتْ العلامةُ ما ليسَ بمندوبٍ ، وإذا لحِقَتْ العلامةُ ما ليس بمندوبٍ جازَ لحاقُها[8] في (( جاءَ زيدٌ الظريفاه )) ، وإن لم يكنْ مندوباً ولا ينددبُ إلا الاسمُ المعروفُ ؛ لأنَّ السامعينَ إذا سمِعوهُ عذَروهُ وشاركوه في التفجُّعِ ، فيهونُ عليه الأمرُ بخلافِ ما إذا لم يكنْ معروفاً ، وهذا لأنَّ الندبَةَ ؛ لإظهارِ الجزعِ والألمِ ، ولوْ قيلَ : ماتَ رجلٌ تجد نفسكَ لا تتألمُ ، ولا كذلك لو قيل : ماتَ فلانٌ ، لما أنَّ النادبَ يستغيثُ الناسَ بإعْظَامِ الرَّزيةِ[9] ، وإغاثتُهُمْ إنما تكونُ عند[10] عِلْمِهِمْ بالمتوفَّى ؛ لأنه بمنزلةِ : (( وا عبدَ المطلباه )) ؛ لأنَّ حافرها[11] هو .

---

(١) ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٤٤ ؛ واتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٢ ؛ والدر المصون ٦ / ٤٤٧ .

(٢) من الآية ( ١٠ ) من سورة يوسف .

(٣) في ب : (( والموصوف )) .

(٤) في ب : (( جاءني )) .

(٥) في الأصل : (( لدلالة )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( على )) ساقط .

(٧) ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٥ .

(٨) في ب : (( إلحاقها )) .

(٩) الرَّزِيَّة : المصيبة . والجمع : أرزاءٌ ورزايا . ينظر اللسان ١ / ٨٦ " رَزَأَ " .

(١٠) في ب : (( بعد )) .

(١١) يشير هنا إلى أن حافر بئر زمزم هو : عبد المطلب .

هذا إشارة إلى أنَّ المندوبَ لابدَّ من أنْ يكونَ معروفاً ، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ علَماً أو كالعلَمِ « **ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ عما لا يوصفُ به أيٌّ** »(١) " فأيٌّ " يوصفُ بشيئينِ : باسمِ الجنسِ ، واسمِ الإشارةِ ، كما ذُكِرَ ، ولا يوصفُ بالعلَمِ وبالمضافِ إضافةً معنويةً ، وبـ" مَنْ " ، وبـ" أيٌّ " ، الأصلُ في جوازِ الحذفِ العَلَمُ ؛ لأنَّ الأعلامَ كثيرةُ الاستعمالِ ، وهي مستدعيةٌ للخفةِ ، والحذفُ للخفةِ وما شاركهُ في الامتناعِ عن وقوعهِ صفةً لـ" أيٌّ " ، حُمِلَ عليه فأخذ حكمهُ ، وما لم يشاركهُ في ذلك فلا ، وكانَ هذا نظيرَ نصبِ المنادى لفظاً [ إذا كانَ مضافاً لَمْ يشاركهُ في المضارعةِ بالمضافِ بوجهٍ من الوجوهِ ، أُخِّرَ حكمهُ فانتصب ](٢) ، وإنْ كانَ علةُ النصبِ في المضافِ دونَ ما يضارعهُ فكذلكَ ههنا(٣) علةُ حذفِ حرفِ النداءِ وهي كثرةُ الاستعمالِ إنما توجدُ في الأعلامِ دونَ غيرها ؛ لكنْ لمَّا شاركها غيرها في الامتناعِ عن وقوعه صفةً لـ" أيٌّ " أخذ حكمها ، وتقولُ : « يا أيها(٤) الرجلُ » فإنَّ " أيّاً " لا يوصفُ به " أيٌّ " ؛ فلذلكَ حُذِفَ حرفُ النداءِ [ في « أيُّها الرجلُ » ؛ لأنَّ أصلهُ « يا أيُّها الرجلُ » ، « **ومن لا يزالُ محسناً أحسن إليَّ** »(٥) ، مَن هنا منادى فلا يقالُ : هذا .

أيْ : على تقديرِ يا هذا تقديره : و" يا " منْ حذف حرف النداء ](٦) ؛ لأنهُ لا يقعُ صفةً لـ" أيّ " قيلَ : المرادُ بمن اللهُ تعالى(٧) .

وقوله : « أحسنْ إليَّ » دليلٌ على أنَّ من يُنادي فلا يقالُ : هذا .

---

(١) المفصل ص ٤٤ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب : « هنا » .

(٤) في ب : « أيها » .

(٥) المفصل ص ٤٤ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب : « تعالى » ساقط .

أيْ : على تقديرِ : يا هذا .

ونوردُ في هذا قولَ أبي الطيبِ شبَّهَهُ بقوله :

* **هَذيْ بَرَزْتِ لَنَا**(١) *

فقدْ حذفَ حرفَ النداءِ عن " هذي "(٢) ، وهو مما يوصفُ به " أيٌّ " والجوابُ عنه : قال أبو العلاءِ(٣) : إنَّ هذا إشارةٌ إلى المصدرِ ، وليسَ بمنادى أيْ : هذهِ البرزةُ برزتِ لنا ، وعلَّلَ بعضهم بالاضطرابِ ، وقدْ شذَّ قولهم : (( **أَصبِحْ ليلُ** ))(٤) ، هذا استطالةٌ لليلِ ، قيلَ : كانَ امرؤ(٥) القيس مُفَرَّكاً ، فتزوجَ امرأةً فَفَرِكَتْه أيْ : أبغضتهُ من حدِّ عَلِمَ من الفِرْكِ بالكسرة(٦) ؛ وهو البغضُ ،

---

(١) هذه قطعة من بيت لأبي الطيب ، ونصه :

**هَذِيْ بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيْساً ثم انْصَرَفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيْساً**

ينظر البيت في الديوان ١ / ٢٠٩ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤١ ؛ وبلا نسبة في المقرب ١ / ١٩٥ . والرسيس : حنين الحُمَّى وهيجانها . والنسيسُ : العطش . ينظر شرح الديوان المنسوب للمعري ١ / ٢١٠ .

(٢) في ب : (( هذي برزت لنا )) .

(٣) ينظر شرح أبي العلاء للديوان ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٤) ينظر المفصل ص ٤٤ ؛ وينظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ؛ وجمهرة الأمثال للعسكري ١ / ١٩٢ - ١٩٣ رقم المثل ( ٢٢٥ ) ؛ والمستقصى ١ / ٢٠٠ رقم المثل ( ٨١٩ ) ؛ وينظر الصحاح ٤ / ١٦٥٣ " فرك " .

(٥) في ب : (( امرىء )) .

(٦) في ب : (( بالكسرة )) ساقط .

وكانت تقولُ : تبرماً أصبحتَ يا فتى ، فيقولُ : لا ، فرجعتْ إلى خطابِ الليلِ كأنَّها تستعطفُهُ لفرطِ تضجُّرها[1] ، فقالت : « أصبحْ ليلُ » وهو مثلٌ يضربُ في استحكامِ الغرضِ إلى الضجرِ ، والملالِ[2] من الشيءِ .

ذكره في المستقصى[3] ، والشذوذ في هذا أنه يقعُ صفةً لـ" أيٌّ " ، ومع ذلكَ حُذِفَ[4] حرفُ النداءِ ، وكان[5] / ، الحقُّ أنْ يقالَ ياليلُ وكذا « **مخنوقٌ** »[6] يقعُ [ ٨٦ / ب ] صفةً لـ" أيٌّ " ، ومعَ ذلك حُذِفَ عنه حرفُ النداءِ أيْ : افتدِ نفسكَ يا مخنوقُ ، وهو مثلٌ في الحثِّ على تخليصِ[7] النفسِ من الشدائدِ ، و « **أطْرِقْ كَرَا** »[8] فيه شذوذانِ : حذفُ حرفِ النداءِ عما يوصفُ به أيٌّ ، وهو " كروانُ " ، والترخيمُ في غير العلمِ الذي لا ينافيه الأصلُ " يا كروانُ "، حذفتْ الألفُ والنونُ للترخيمِ ، فبقيتِ[9] الواوُ متحركةً مفتوحاً ما قبلها ، فقلبتْ ألفاً .

" الإطراقُ " : أنْ يطأطيءَ عنقه ويُرخي عينيهِ ينظرُ إلى الأرضِ .

" والكروانُ " : طائرٌ طويلُ العنقِ وقيلَ : هو ذكرُ الحبارى .

تمامه[10] :

---

(١) في ب : « تفرجها » .

(٢) الملالُ من الشيء ، إذا سئمته . ينظر الصحاح ٥ / ١٨٢٠ " مَلَلَ " .

(٣) ينظر المستقصى ١ / ٢٦٥ .

(٤) في ب : « حذف عنه » .

(٥) في ب : « فكان » .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٤ ؛ وينظر المستقصى ١ / ٢٦٥ ، ويضرب هذا المثل على تخليص الرجل نفسه من الشدة والأذى وينظر المثل أيضاً في الكتاب ٢ / ٢٣١ .

(٧) في ب : « تلخيص » .

(٨) ينظر المفصل ص ٤٤ ؛ وينظر المثل في : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، ٣٩٥ ؛ والمستقصى في الأمثال ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ .

(٩) في ب : « فتقلب » .

(١٠) في ب : « تمامه شعر » .

* إنّ النَّعَام في القُرَى[1] *

هذا مثلُ يضربُ لمن يتكبَّرُ ، وقد تواضعَ من هو أشرفُ منه أيْ : اخفض عنقكَ للصيد فإنَّ ما هو أكبرُ وأطولُ عنقاً وهو النعامُ قدْ صيدَ ، وحُمِلَ من البدو إلى القرى ، وقيل : اشتقاقُ كروان من الكرى وهو النعاسُ سُمِّي بضدِّ ما يفعله ؛ لأنه لا ينامُ طولَ الليلِ جبناً ، ومنه قولهم : « أجبنُ من كروانَ »[2] وعن بعضهم أنه يصيدونهُ[3] بهذه[4] الكلماتِ : « أطرِقْ كَرَى ؛ إنَّ النعام في القرى ، أطرق كرى فلا ترى»إذا سمعها يَلْبُدُ بالأرضِ[5] ، فيُلْقى عليه ثوبٌ فيصادُ[6] .

والواو في " وأطرِقْ كرى " ، وفي " جاريَ[7] "[8] ، للعطفِ ، وقوله : " جَارِيَ " أيْ : جاريةٌ " عذيري " أيْ : حالي ، فإنَّ العذيرَ هو الحالُ التي يحاولها المرءُ ويعذرُ عليها . تمامه :

---

(١) هذه قطعة من بيت ، ونصه :

أطْرِق كَرَا أطرِقْ كَرَا إنَّ النَّعامَ في القُرَى

والمثل في : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ ؛ والمستقصى ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ ؛ والكتاب ٢ / ٢٣١ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٦١ ؛ والمقرب ١ / ١٩٥ ، ٢٠٥ ؛ والكامل ص ٥٧٢ ؛ والخزانة ١ / ٣٩٤ ؛ والمخصص ١٥ / ١٢٢ ؛ واللسان ١٠ / ٢١٩ " طرق "

(٢) أجبن من كروان : مثل في المستقصى ١ / ٤٥ ، ويضرب هذا المثل على شدة الجبن لهذا الطائر ، فهو لا ينام طول الليل جبناً .

(٣) ينظر هذه المقولة في المستقصى ١ / ٤٥ ؛ والكامل ص ٥٧٢ .

(٤) في ب : « لهذه » .

(٥) في ب : « الأرض » .

(٦) في ب : « الكامل » ص ٥٧٢ .

(٧) في الأصل : « وجاري » والمثبت من ب .

(٨) هذه لقطة من بيت من الرجز وتمامه :

* جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِري عَذِيري *

وهذا البيت والذي يليه لاحقاً هو للعجاج في ديوانه ص ٢٢١ ؛ وسيبويه ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٦٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٦ ؛ والمقرب ١ / ١٩٥ ؛ والعيني ٤ / ٢٧٧ ؛ والخزانة ٢ / ١٢٥ ؛ واللسان ٤ / ٥٤٨ " عذر " ورواية الديوان " سَعْيِيْ " بدل من " سيري " .

* سَيْرِي وإشْفَاقِي على بَعِيرِي *

والبيتُ للعجاجِ(١) ، يقال : إنه كانَ يُصْلِحُ حِلْساً ، فمرتْ جاريةٌ فألحتْ(٢) النظرَ إليه متعجبةً ، فالحِلْسُ : كيس يُطرحُ على ظهرِ البعيرِ ، فقالَ : لا تنكري أنْ أُصْلِحَ الحِلْسَ ، فظنَّ أنها أنكرتْ أنْ يكونَ مثلهُ يُصْلِحُ الحلسَ ، أيْ : لا تُنْكِرِي هذه الحالَ ، فإنَّ على الإنسانِ أن يتفقدَ(٣) أمورَهُ .

سعيي : بدلٌ من عذيري ، وهو بدلُ البعضِ من الكلِّ ، أوْ عذيري مبتدأٌ وما بعدهُ خبره ، وقيلَ : جاريةٌ من الأعلامِ ، فعلى هذا القولِ لا شذوذَ فيه ، ولا عن المستغاثِ ، والمندوبِ .

أمَّا المستغاثُ فلأنَّ علامته حرفُ النداءِ واللامِ المفتوحةِ ، فلا يجوزُ إبطالها ، ولأنَّ تلكَ اللامَ حرفُ جرٍ ولابُدَّ لهُ من فعلٍ .

وحرفُ النداءِ قائمٌ مقامَ الفعلِ ، فلا يسوغُ المفارقةَ .

وأما المندوبُ فلأنَّ حذفَ الألفِ من آخرهِ جائزٌ ، فلوْ جازَ حذفُ العلامةِ من الأولِ يلزمُ إبطالُ الغرضِ بانمحاءِ أمارةِ إظهارِ(٤) التفجُّعِ ، ولأنَّ الإستغاثةَ والندبةَ مظنتا احتياطٍ على ما نبين(٥) في مسألةِ الترخيم - إن شاءَ اللهُ تعالى - فلا يسري إليهما ما سرى إلى غيرهما من التغيير الحذفي ، فإنْ قلتَ : فللمستغاثِ ،

(١) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء " العجاج " راجز مجيد من الشعراء ولد في الجاهلية ، وقال الشعر فيها ، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، وهو أول من رفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد الراجز المشهور " رؤبة " توفي سنة ٩٠ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٥٩١ ؛ والأغاني ص ٥٦٨ ؛ والخزانة ١ / ٨٩ ؛ والأعلام ٤ / ٨٦ .

(٢) ألـحَّتْ النظر : أدامت نظرها عليه دون فتور . اللسان ٢ / ٥٧٧ " لحَ " .

(٣) في ب : « ينعقد » .

(٤) في ب : « إظهار » ساقط .

(٥) ينظر ص ٤٧ من كتاب المفصل .

والمندوبِ لكل واحدٍ منهما حرفانِ يعرفانِ بهما ، فإنَّ للمستغاثِ حرفَ النداءِ واللامِ الجارة ، وللمندوبِ(١) حرفَ النداءِ في أولـهِ والألفِ في آخره ، ثم يجوزُ حذفُ أحدِ الحرفينِ في الندبةِ وهو الألفُ ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِ الحرفين في المستغاثِ ، فما وجهُ الفرقِ بينهما ؟ قلت : الفرقُ بينهما(٢) : هو أنَّ حرفي الندبةِ مفترقانِ ، فشابها شيئين : كلُّ واحدٍ منهما أجنبيٌّ عن الآخَرِ ، بخلافِ حرفي الاستغاثةِ مثل(٣) : يا لَزَيْدٍ ؛ لأنهما متلازمانِ فشبها بحرفٍ واحدٍ يعلمُ بهِ الاستغاثةُ ، فكانَ حذفُ أحدهما بمنزلةِ حذفهما جميعاً ، وهو إجحافٌ ؛ ولأنَّ الاستغاثةَ أهمُّ من الندبةِ(٤) ؛ إذِ الاستغاثةُ طلبُ(٥) فرَجِ خطبٍ عظيمٍ حلَّ بهِ من مستغاثٍ ، فلو حذفت شيئاً من العلامةِ(٦) يتعللُ(٧) المستغاثُ في تركِ إجابته ؛ لعدمِ(٨) الفهمِ بسببِ تركِ العلامةِ .

وأمَّا الندبةُ فهي أمر زائدٌ في نفسها ؛ لأنها عبارةٌ عن تعديدِ محاسنِ الميتِ ؛ ليعذرَ في إظهارِ تفجعه ، ولا يرجى إجابةُ المندوبِ أيضاً ، حتى يُراعى شرائطُ لخوفِ تركِ الإجابةِ ، وقدْ التزمَ حذفه في : اللهمَّ وهذهِ مسألةٌ(٩) تشعبتْ فيها جماعةُ هذه الصناعةِ إلى فرقتينِ : بصرية ، وكوفية / فالفرقةُ البصريةُ ذهبوا إلى أنَّ [ ٨٧ / أ ]

---

(١) في الأصل : « والمندوب » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « بينهما جواز » .

(٣) في الأصل : « في » والمثبت من ب وهو المتسق مع السياق .

(٤) في ب : « أمر » .

(٥) في ب : « طلب » ساقط .

(٦) في ب : « من العلامة عسى » .

(٧) في ب : « يتقلد » .

(٨) في الأصل : « بعدم » والمثبت من ب .

(٩) ينظر المسألة في الإنصاف ١/ ٣٤٠ - ٣٤٣ ؛ وفي ائتلاف النصرة مسألة رقم ( ٢٦ ) ص ٤٧ ؛ وفي سيبويه ٢ / ١٩٦ ؛ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ؛ وأسرار العربية ص ٢٣٣ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٦ ؛ والتصريح ٢ / ١٧٢ ؛ والتبيين للعكبري ص ٤٤٩ ؛ وآمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ؛ والخزانة ٢ / ٢٩٦ .

أصله يا أ الله [ والميمُ عوضٌ عن حرفِ النداء . والفرقةُ الكوفية ذهبـوا إلى ][١] أنَّ أصلهُ يا أ الله أُمَّنَا بخير .

[ أقصِدْ نَابه وأصرِفْه إلينا ، وعن هذا قالوا لا يصـيرُ شـارعاً في الصـلاةِ علـى قولِ أهلِ البصرةِ ، يصيرُ شارعاً في الصلاةِ ؛ لأنَّ معناهُ يا أ الله ، كذا ذكره فخر[٢] الاسلامِ – رحمهُ ا الله – في شرحِ الجامعِ الصغيرِ .

وقالَ : الكوفيونَ[٣] إنَّ أصلَهُ يا أ اللهُ أُمَّنَـا بخـيرٍ ][٤] إلا أنهـم حذفـوا ؛ لكوْنِـه كثيرَ الدورِ في الكلامِ ، وكونِ كثرتهِ مستدعيةً للخفةِ ، وهـي في الحـذفِ ، كمـا في (( أيشٍ تفعلُ )) و (( عِمُوا صباحاً )) ، أيْ : (( أيُّ شيءٍ يفعلُ )) ، و (( أنعمـوا صباحاً )) ، وحجةُ الفرقةِ الأولى : أنهـم لا يجمعـونَ بينهمـا ، وإنْ وردَ الجمـعُ في الشعْرِ ، فذاكَ محمولٌ على الضرورةِ ، وكلامنا في حالـةِ الاختيـارِ ، وقولهـم : إنَّ أصلهُ : (( يا أ اللهُ أُمَّنَا بخير )) (( ليس بشيءٍ يعبأ به )) إذْ[٥] لو كانَ الأصـلُ ذلـكَ[٦] لقيلَ : (( اللهمَّ واغفرْ )) ، بتوسطِ العاطِفُ بينهما ؛ لأنَّ الدعاءَ قدْ حصلَ بقولهِ : " اللهمَّ " ، وقوله : " اغفرْ " دعاءٌ ثانٍ ، والأحسنُ عطفُ الجملـةِ علـى الجملـةِ ، وقد أطبقوا عن آخرهم على تـركِ العـاطفِ ، فيـلزمُ مـن صحـةِ مذهـبِ الكوفيـةِ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى ، أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي ولـد حوالي سنة ٤٠٠ هـ ، شيخ الحنفيةِ ، وعالم ما وراء النهر ، وصاحب الطريقةِ في المذهب يُسمَّى أبا العسر لعسرِ تصانيفه درَسَ بمسرقند ومات سنة ٤٨٢ هـ . من تصانيفه : كـنزُ الوصـولِ إلى معرفةِ الأصولِ ، وشرح الجامع الكبير والصغير وغيرها .

أخباره في : الجواهر المضية ٢ / ٥٩٤ – ٥٩٥ ؛ سير أعلام النبلاء ١٨ / ٦٠٢ – ٦٠٣ ؛ تـاج الـتراجم ص ٤٦ ؛ الفوائـد البهيـة ص ١٢٤ – ١٢٥ ؛ مفتـاح السـعادة ٢ / ١٨٤ – ١٨٥ ؛ هديةُ العارفين ١ / ٦٩٣ .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٣٤١ مسألة ( ٤٧ ) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٤٩ مسألة ٨٢ .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) في ب : (( إذْ )) .

(٦) في ب : (( كذلك )) .

تخطئةُ إجماعهم ؛ ولأنَّ قولَ الكوفيينَ: منقوضٌ بقولهم: « اللهمَّ العنْهُ وأهلِكْهُ » ، فلو كانَ ما ذكروهُ صحيحاً ؛ لما جازَ استعمالُ هذا اللفظِ ؛ للمناقضةِ ، لجمعه بين[١] دعاءِ الخيرِ والسوءِ .

قالَ ا للهُ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٢] ، ولوْ كانَ الأمر كما ذهبوا إليهِ ، لكانَ التقديرُ : « أُمّنا بخير » « وإنْ كانَ هذا هو الحقُّ فأمطِرْ علينا حجارةً » الآية ][٣] وفيه من الفسادِ ما لا يخفى ؛ لأنه[٤] لا يكونُ أمهم بالخيرِ أنْ يمطرَ عليهم حجارةً من السماءِ ، أوْ يؤتوا بعذابٍ[٥] أليمٍ ، ولا يقالُ لو كانَ الميمُ عِوضاً عن ياءٍ[٦] لكانَ هوَ في مقامِ المعوضِ ؛ لأنا نقولُ : لا يلزمُ ذلك .

ألا تراهم قالوا في نحوِ : فرازينُ[٧] وجحاجيح[٨] فَرَازِنَةٌ وجَحَاجِحَةٌ ، فعوضوا الهاءَ[٩] عن الياءِ ، ولم يضعوه موضعهُ ، وكذلك قالوا : « عِدةٌ ، وعظةٌ » في الوعدِ ، والوعظِ بتعويضِ التاءِ في الآخرِ عن الواوِ في الأولِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ زيدتْ الميمانِ وانفتحَ آخرُهما ؟ قلنا : أمَّا العددُ فليكونُ العوضُ على عدد المعوضِ عنهُ ، وهو ياءٌ فإنه حرفانِ ، فكذا عوضُه .

وأما تعيينُ الميمِ فهو شيءٌ يتعلقُ بالسماعِ ، فلا يردُ السؤالُ فيه .

---

(١) في الأصل : « بين » .

(٢) سورة الأنفال ، آية ( ٣٢ ) .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « أنه » .

(٥) في ب : « بعذاب » ساقط .

(٦) في ب : « ياء » ساقط .

(٧) فِرْزَانٌ : الشِّطْرنج . مُعَرَّب فَرْزين جمع : فَرَازين . القاموس المحيط ص ١٥٧٦ " فرزن " .

(٨) الجَحْجَحُ : السِّيد . جمع : جَحَاجح ، وجَحَاجِحَة ، وجَحَاجيح . ينظر القاموس المحيط ص ٢٧٥ " جحَّ " ؛ واللسان ٢ / ٤٢٠ " جحجح " .

(٩) في الأصل : « التاء » والمثبت من ب .

وأمَّا فتحُ الثانيةِ ؛ لأَنَّهُمَا(١) لما زيدتا وهما ساكنتانِ حُرِّكتِ الثانيةُ بالفتحةِ ؛ لإزاحةِ التقاءِ الساكنينِ ، وتتعين(٢) الفتحةُ للخفةِ ، ومما يتعلقُ به الكوفيونَ في أنَّ الميمَ ليس بعوضٍ عن حرفِ النداءِ ، قولُ الشَّاعرِ ، وهو قوله :

**إنِّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا(٣)**

وقال الآخرُ :

**وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تقولِي كُلَّمَا سَبَّحتِ أَوْصَلَّيْتِ يا اللَّهُمَّا(٤)**

فقد جمعَ بينهما مع(٥) أنَّ العوضَ مع المعوَّضِ لا يجتمعانِ .

قلنا : لا حجةَ فيه ؛ لأنه إنما جمع بضرورةِ الشعرِ ، فالجمعُ بينَ العوضِ والمعوضِ(٦) عنه جائزٌ في ضرورةِ الشعرِ ، كما في قوله :

* هُمَا نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِما(٧) *

فجمع بينَ الميمِ والواوِ ، ومع أنَّ الميمَ عِوَضٌ عن الواوِ ، فكذا فيما نحنُ فيه . وكلامنا في حالةِ الاختيارِ .

---

(١) في ب : « لأنها » .

(٢) في ب : « وأما تعيين » .

(٣) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٣٤٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٦ ؛ والدرر ٣ / ٤١ ؛ ولأمية بن أبي الصلت في الخزانة ٢ / ٢٩٥ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٤٢ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٥ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤١٩ ، ٢ / ٤٣٠ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٠ ؛ والإنصاف ص ٣٤١ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٣١ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ؛ وتهذيب اللغة ٦ / ٤٢٦ ؛ والمخصص ١ / ١٣٧ ؛ واللسان ١٣ / ٤٦٩ " أله " ؛ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٥ رقم ( ٣١٠ ) ؛ واللمع في العربية ص ١٧٥ ؛ وأسرار العربية ص ٢٣٢ ؛ والهمع ٣ / ٦٤ رقم الشاهد ٦٩٨ .

(٤) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٣ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢٩٦ ؛ وهمع الهوامع ٣ / ٦٤ ؛ والدرر ٣ / ٤١ ؛ واللسان ١٣ / ٤٧٠ " أله " .

(٥) في ب : « من » .

(٦) في الأصل : « والمعوض » والمثبت من ب .

(٧) سبق تخريج البيت في ص ٣٩٧ .

(( **وفي كلامهم ما هو على طريقةِ النـداءِ ، ويقصـدُ بـهِ الاختصـاصُ** ))[١] ، وحاصلُ هذا أنَّ في النداءِ شـيئينِ : دعـاءٌ ، واختصـاصٌ ، فجـردتْ صيغـةُ النـداءِ ههنا ، للاختصاصِ دونَ الدعاءِ ؛ لأمنهـم مـن الالتبـاسِ ؛ لأنَّ الإنسـانَ لا يدعـو نفسه فكانَ للمعنى الآخرِ ، وهو الاختصاصُ وإنما قلنا : ذلكَ ؛ لأنَّ المنادِي إذا / [ ٨٤ / ب ] صَوَّتَ بـ" يا " عُلم أنه يدعو فإذا أقبلَ على واحدٍ فقـالَ : فـلانٌ ، فقـدْ خصصَّـه بالدعاءِ، ثم إنهم لما رأوْا فيهِ من الدُّعَاءِ والاختصاصِ[٢] جرَّدوه في بعضِ المواضـعِ؛ للاختصاصِ ؛ لأمنهم الالتباسَ ؛ لما ذكرنا كما جردتْ همزةُ الاستفهامِ عن معنى الطلبِ ؛ للإخبارِ بالاستواءِ في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٣] واللامُ إذا دخلتْ علـى المضـارعِ فهـو للحـالِ ، لم تجردْ هـي للتـأكيدِ في قولـهِ : (( لسوفَ يُقومُ زيـدٌ )) ، مـن غـير إرادةِ الحـالِ ؛ لأنَّ إرادةَ الحـالِ مـعَ سـوفَ لا يجتمعانِ ، وكذلكَ لو قلتَ : سواءٌ عليَّ أقمتَ ، أمْ قعدتَ في الأصلِ سـؤالٌ عـنْ تعيينِ أحدهما مع التسويةِ ، ثم نقلَ إلى الخبرِ مع التسـويةِ ، وكـلُّ مـا انتقـلَ مـن بابٍ إلى بابٍ فإنه على حسـبِ مـا كـانَ عليـه ؛ فلذلـك نقـول : إنَّ[٤] أَكْـرِمْ في (( أكـرمْ بزيـد )) فعـلُ أمـرٍ ، وإنْ نقـلَ إلى بـابِ التعجـبِ ، ونقـول : " أيُّ " في (( أيها الرجلُ )) ، هنا منادى مفردٌ معرفةٌ ، و" الرجلُ " صفةٌ لـه ، كمـا نقـول : هكذا في المنادى الحقيقي ، وقولهم : (( **أيها الرجلُ** ))[٥] بعد قولهم ، (( **أما أنا** ))[٦] للتـأكيدِ ؛ إذِ الاختصـاصُ قـد وقـعَ أولاً بقولهـم : " أنـا " ، فيكـونُ الاختصـاصُ بقولهم : (( أيها الرجلُ )) للتوكيدِ لا محالةَ ، ونظيرُ هـذا أنْ تقـولَ : الـذي[٧] هـو

---

(١) المفصل ص ٤٥ .

(٢) في الأصل : (( دعاءٍ واختصاصٍ )) والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .

(٤) في ب : (( إنَّ )) ساقط .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٥ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٥ .

(٧) في ب : (( للذي )) .

مقبلٌ عليكَ منصتٌ لك ، كذا كان الآخِرُ يا فلانُ فتذكرُ المخاطبَ باسمه توكيداً، ولا يصحُّ أنْ تدخلَ " يا " هنا في الظاهرِ ؛ لأنك لا تنبه غيرَكَ ، فلا يجوزُ أنْ يقعَ الغائبُ في هذا الباب ، ومما ينتظمُ في سلك هذا الفصلِ ما رويَ عن ابن عباسٍ - رضيَ اللهُ عنهما - بعثنا رسولُ اللهِ - ﷺ - أغيلمة بني عبدِ المطلب[١] ثُمَّ جعلَ يقول : (( أبنيّ[٢] لا ترموا جمرة العقبةِ ))[٣] الحديث .

نصبَ " أغيلمةَ " على الاختصاصِ لنافي بعثنا ، ومثله قوله عليه السلام[٤] أيضاً : (( سلمانُ[٥] منَّا أهلَ البيتِ ))[٦] و" العصابةُ " : الجماعةُ الذين يعصبُ بهم الأمرُ أيْ : يشدُّ ، وفي بعضِ النسخِ علامةُ قطعٍ بينَ قوله : (( **إلا أنفسهم** ))[٧] وبين ما كنَّوْا عنه ، فكان هؤلاء جعلوا ماكنَّوْا عنه مبتدأً وخبره، كأنه قيل : فيه ،

---

(١) هو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو الحارث زعيم قريش في الجاهلية ، وأحد سادات العرب مولده في المدينة ، ومنشأه بمكة كان عاقلاً ذا أناة ونجدة ، فصيح اللسان حاضر القلب ، أحبه قومه ورفعوا من شأنه ، فكانت له السقاية والرفادة ، وهو جد الرسول - ﷺ - .
أخباره في : الكامل في التاريخ ٢ / ٤ ؛ والطبري ٢ / ١٧٦ ؛ والروض الأنف ١ / ٥٧ .

(٢) في ب : (( للنبي )) .

(٣) ينظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ٩ / ٦ ؛ والمستدرك على الصحيحين ٣ / ٣٧١ .

(٤) في ب : (( السلام )) ساقط .

(٥) هو سلمان أبو عبد الله الفارسي ... ويقال له سلمان بن الإسلام وسلمان الخير ، وقال ابن حبان من زعم أن سلمان الخير آخر فقد وهم ، أصله من رام هرمز ، وقيل من أصبهان ، وكان قد سمعَ بأنَّ النبي - ﷺ - سيبعثُ ، فخرجَ في طلب ذلك فأسر وبيع بالمدينة فاشتغل بالرق حتى كان أول مشاهده الخندق وشهد بقية المشاهدِ ، وفتوح العراق ، وولي المدائن توفي سنة ٣٦ هـ .
ترجمته في : الإصابة ٢ / ٦٢ رقم الترجمة ( ٣٣٥٧ ) ؛ وطبقات ابن سعد ٤ / ٥٣ - ٦٧ ؛ وتهذيب ابن عساكر ٦ / ١٨٨ ؛ وحلية الأولياء ١ / ١٨٥ .

(٦) ينظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ٦ / ١٣٠ ، ٩ / ١١٧ ، ١١٨ ؛ والمستدركُ للحاكم ٣ / ٥٩٨ .

(٧) ينظر المفصل ص ٤٦ .

ووجهُ ذلك: أنَّ المصنِّفَ عطفَ ماكنُّوا عنه على " أنفسهم "، والعطفُ للمغايرةِ، وليسَ هو بمغايرٍ ، وهذا الصنيعُ منهم مفسدٌ للمعنى ؛ لأنه يكونُ قوله : كأنه تفسيرٌ لقوله وماكنُّوْا عنه ، وليس تفسيراً له ، وإنما هو تفسيرٌ لقولهِ : (( يا أيُّها الرجلُ )) ، فلما تبينَ أنه لما سبقَ لزمَ العطفُ ، وحُمِلَ العطفُ على ظاهرهِ في المغايرةِ ، أوْ تقول : وماكنُّوْا عنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ وهُوَ هُوَ أيْ : وهو ماكنُّوْا عنه ، وهذا بيِّنُ الاستقامةِ ، ومِمَّا يجري هذا المجرى أيْ : لفظُ[1] الاختصاصِ ، قد يكونُ بالنداءِ كما مرَّ ، وقد يكونُ بدونِ النداءِ ، كقولكَ : نحن العربَ ، فإعرابه لا يكونُ إلا بما يقتضيه في نفسه ؛ لأنه يمتنعُ أنْ يكونَ منقولاً من النداءِ ، وقد يحتملُ الأمرين ، نحو : قولكَ : (( يا معشرَ العربِ )) ، فجائزٌ فيه الأمرانِ من الإعرابِ ؛ إلاَّ أنَّ الأولى أن يكونَ منصوباً نصبَ العربِ ، إذِ النقلُ على خلافِ القياسِ ، فجعله أصلاً في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولاً، ومعشرَ العربِ ، وآلَ فلانٍ ، ومعشرَ الصعاليكِ اعتراضاتٌ بينَ اسم إنَّ وخبرها ، وبينَ المبتدأِ والخبرِ ، وانتصابها على الاختصاصِ ، كأنه لما قيلَ : " إنَّا " قيلَ لهُ : من تريدُ ؟ فقالَ : أريدُ معشرَ العربِ أو أعني ، أو لما قيل : " إنَّا " قيلَ له : (( من أنتم )) ؟ قالَ : معشرَ العربِ أيْ : أعني ( ومنهُ بيتُ الحماسةِ :

*** إنَّا بَنِيْ نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ[2] ***

فلا يجوزُ إظهارُ هذا الفعلِ المقدرِ ؛ لاستغنائهم )[3] عن استعماله / لِعَلْمِ [ ٨٥ / أ ]
المخاطبِ به ، وهذا قسمٌ ثانٍ من أقسامِ التخصيصِ ، وهو قسمُ الإضافةِ ، ولا إضافةَ في القسمِ الأولِ ، فإنْ قيلَ : فهلاَّ[4] تجعلُ[5] نصبَ (( معشرَ العربِ )) على

---

(١) في الأصل : (( لفظة )) والمثبت من ب .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لبشامة بن حزن النهشلي ، وهو في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٢ ؛ وعيون الأخبار ١ / ٢٨٧ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٣٨ ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢١٨ ؛ والخزانة ١ / ٤٦٨ .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : (( هلا )) .

(٥) في الأصل : (( تجعلوا )) والمثبت من ب .

البدلِ من ضمير " أنا " ؟ قلنا: هَبْ أنكَ تتمحَّلُ ذلكَ هنا ، فما وجهُ التمحُّلِ في ﴿ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ(١) ﴾(٢) ؟ بالنصبِ وليسَ هناكَ مبدلٌ منصوبٌ حتى تجعلها بدلاً منهُ في النصبِ فلا بُدَّ من الرجوعِ إلى ما ذكرهُ في الكتابِ(٣) من انتصابه على الاختصاصِ ، وفي الكشَّافِ(٤) (( وقُرِئَ(٥) : ﴿ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ بالنصبِ ، وأنا أستحبُ هذه القراءةَ، وقدْ توسلَ(٦) إلى رسولِ اللهِ – عليه السلام – بجميلِ من أحبَّ شتمَ أمِّ جميلٍ ))(٧) ، إلاَّ أنهم سوغوا دخولَ اللامِ عليه ؛ لأنَّ المانعَ الحقيقي من دخولِ اللامِ على المنادى إنما هو وقوعه موقعَ الكافِ ، واللامُ يمتنعُ دخولهُ على الكافِ ، وكذا على الواقع موقعَه وههنا لم يقعْ موقعَ الكافِ ؛ لأنه لما لمْ يقصدْ النداءَ ، لم يقعْ ما دخلَ عليه حرفُ النداءِ موقعَ كافِ الخطابِ ، فلم يمنعْ دخولُ اللامِ عليه ؛ لذلك وجبَ انتصابه على ما عليه الأصلُ ، وهو : المفعوليةُ بإضمارِ أريدُ(٨) ، أوْ أعني هذا في المنصوبِ .

وأمَّا في المرفوعِ على المدحِ ، أوْ الشتمِ فيقدرُ فيه : " هو " أوْ " أنتَ " ، وفي الجمعِ " هُمْ " ، أوْ " أنتم " ، على حسبِ ما يقتضيهِ محلُّ الكلامِ ، وقالَ في

---

(١) من الآية ( ٤ ) من سورة المسد .

(٢) ينظر المفصل ص ٤٦ .

(٣) ينظر المفصل ص ٤٦ .

(٤) ينظر الكشاف ٤ / ٨١٥ .

(٥) ينظر القراءة في : السبعة ص ٧٠٠ ؛ إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ٥٤٢ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٦٣٦ .

(٦) هذه مخالفة عقدية ؛ لأن التوسل يجب صرفه لله وحده ، كما قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة.. ﴾ وقوله تعالى: ﴿ ... يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ﴾ .

(٧) هي أم جميل بنت حرب وقيل اسمها أروى بنت حرب شاعرة من الشواعر ، كانت من أشدِّ الناس معارضةً لدعوةِ الإسلام وأكثرهن إيذاءً للرسول – ﷺ – . فكانت تحمل الشوك فتطرحه في طريق النبي – ﷺ – .
أخبارها في : الكشاف ٤ / ٨١٥ ؛ وابن كثير ١ / ٥٦٤ ؛ وإتحاف الورى في أخبار أم القرى ١ / ٢٠٣ – ٢٠٥ ؛ وأعلام النساء ١ / ٢٠٨ .

(٨) في ب : (( تريد )) .

الكشافِ[١] : يجوزُ الرفعُ على المدحِ والذمِّ ، كما جازَ النصبُ عليهما ، وقالَ : في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾[٢] ، تجوزُ الحركاتُ[٣] الثلاثُ بالجرِّ على الصفةِ ، والرفعِ والنصبِ على الشتمِ ، وقال الإمامُ زينُ المشايخِ : (( ولو قرأَ[٤] المصلِّي (( بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ )) برفعِ النونِ والميمِ أو بنصبهما لا تفسدُ صلاتُهُ ، ويكونُ رفعهُما ونصبُهما على الاختصاصِ ))[٥] ، وقولُهُ : (( وبكَ اللهَ[٦] نرجو الفضلَ )) إنما ذُكرَ اسمُ الله ؛ ليعلم أنَّ النصبَ لازمٌ فيما يجوزُ دخولُ " يا " عليهِ، (وفيما لا يجوزُ دخوله عليه )[٧] إذا لمْ يدخلْ "ياءُ"، وقرأَ ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[٨] قيلَ : فيه نظرٌ ؛ لأنه مضافٌ ومضافٌ إليه ، وحقه أنْ يذكرَ في القسم الثاني ، وهذا القائلُ لمْ يُنْعِمْ نَظَرَهُ ؛ لأنَّ الآيةَ من المنصوباتِ على الشتمِ ، فناسبَ أنْ يلزمَ ذكره مع الفاسقِ الخبيثِ في قَرَنٍ واحدٍ من هذا الوجهِ .

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٨١٥ .

(٢) من الآية ( ٥ ) من سورة الناس .

(٣) أيْ : يجوز الحركات الثلاث في محلِّ (( الذي يوسوسُ )) .

(٤) ينظر هذه القراءة في رفع النون والميم من (( بسم الله الرحمنُ الرحيمُ )) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٣ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٦٨ ؛ والبحر المحيط ١ / ٣٢ ؛ والدر المصون ١ / ٣٥ .

(٥) ينظر الجواهر المضية ٤ / ٣٩٢ - ٣٩٤ .

(٦) في ب : (( الله )) لفظ الجلالة ساقط .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) من الآية ( ٤ ) من سورة المسد .

قيلَ : إنها كانتْ - لعنها الله - تحملُ الحطبَ فتطرَحُهُ في طريقِ المسلمينَ تؤذيهم بذلكَ ، وقيلَ : إنها كانتْ تَنُمُّ يقالُ جاءَ فلان بالحطبِ الرطبِ إذا نمَّ ووشى ، وقد جاءَ نكرةً .

هذا هو القسمُ الرابعُ .

البيتُ لأمية بن أبي عائذٍ[1] وقبله :

**مفيداً[2] معيداً لأَكْلِ الْقَنِيـ ... ـصِ ذَا فاقَةٍ مُلْجِماً للعيَالِ**

**ويأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ .......... ..............................[3]**

المفيدُ المستفيدُ إلى المكتسبِ ، والمعيدُ الذي أعاد أكلَ الصيد مرةً بعد أخرى .

القنيصُ : الطعامُ الذي تناولْتَه بأطرافِ أصابعكِ .

والملحَمُ[4] : الذي يأتي باللحمِ أهلَه ، والضمير في و" يأوي " للصائد .

يصفُ الشاعرُ فقرَ الرجلِ وسوءَ حالهِ ، ويذكرُ صنفين من النساءِ ، الثاني أسوأُ حالاً من الأولِ ؛ فلذلكَ خصَّهُ بالنصب دلالةً على هذا المعنى .

---

(١) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، شاعر أدرك الجاهلية ، وعاش في الإسلام كان من مدَّاح بني أمية ، له قصائد في عبد الملك بن مروان ، ورحلَ إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان ، ثم رجع إلى البادية . ومات سنة ٧٥ هـ .

ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٦٦٧ ؛ والأغاني ص ٩٤٤٤ ؛ والخزانة ١ / ٤١٧ - ٤٢٢ .

(٢) في ب : « مفيد » .

(٣) هذا البيت والشطر الذي بعده من المتقارب ، وينظر كتاب أشعار الهذليين ٢ / ٥٠٧ للسكري ، ويروى البيت في الهذليين .

**له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو ... رِ عُوْجٌ مراضيعُ ...**

وتمام البيت الثاني :

**................ عُطَّلٍ ... وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مثل السعالي**

وينظر البيت في الكتاب ١ / ٣٩٩ ، ٢ / ٦٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٦٣ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٢ ، ٤٣٢ ؛ ولسان العرب ٨ / ١٢٧ " رضع " ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣١٧ ؛ ورصف المباني ص ٤٧٩ ؛ والمقرب ١ / ٢٤٦ .

(٤) في الأصل : « والمحلم » والمثبت من ب .

وَالْعُطُلُ : التي لا حُلْيَ عليها .

والشُّعْثُ : جمعُ " شَعْثَاءَ " وهي التي لا تسرِّحُ شعرها ، ولا تدهنهُ ، ولا تغسلهُ .

والمراضعُ : جمعُ مرضعٍ

نشأتْ الياءُ من إشباعِ الكسرةِ كالدراهيمِ ، والصياريفِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ جمعُ مِرضاعٍ على وزنِ مفعالٍ بمعنى : كثيرةِ الإرضاعِ .

والسَّعَالِى : الغيلانُ ، جمع سعْلاةٍ ، وحقهُ في الأصلِ أنْ يعطفَ على عطَّلٍ غير أنه لما رأى الشعثَ أسوأَ حالاً من العطَّلِ ، أرادَ أنْ يفصحَ من اختصاصها ، وتميزها عن هاتيك ، فنصِبَ بالعطفِ / على محلِّ عُطَّلٍ ؛ لأنه منصوبُ المحلِّ ؛ [ ٨٥ / ب ] للمفعوليةِ ، فإنْ قيلَ : فلما كانَ انتصابه للعطفِ على المحلِّ المنصوبِ ، لِمَ سُمِّي بأنه منصوبٌ على الاختصاصِ ؟ ولِمَ أفادَ الاختصاصَ ؟ قلنا : لأنَّ الإعراضَ عن العطفِ السَّلِسِ القيادِ يوهمُ أنَّ الثانيَ ليس من جنسِ الأولِ ، وهذا معنى الاختصاصِ ، فإنْ قيل : فعلى هذا التقديرِ قولُكَ : مررتُ بزيدٍ وَعَمْرًا[١] ، يجبُ أنْ يكونَ من بابِ الاختصاصِ أيضاً ؛ لوجودِ ما هو الموجبُ لذلكَ[٢] في الأولِ ، وهو انتصابه بالعطفِ على المحلِّ .

قلنا : يقتضي القياسُ ذلكَ إلاَّ أنَّ علماءَ البيانِ إنما يسمونَ مثلَ هذا المنصوبِ اختصاصاً إذا كانَ المنصوبُ مختصاً بصفةٍ فيها مبالغةٌ دونَ المنصوب ، فالضربُ الأولُ من الاختصاصِ المنادَى المضمومُ ، والثاني المضافُ ، والثالثُ المعرفُ باللامِ ، والرابعُ النكرةُ المعطوفةُ ، وقوله « في آخر الفصلِ وهو الذي يقالُ : فيه نصبَ على كذا إشارةٌ إلى[٣] المذكورِ في الأضْرُبِ[٤] الثلاثةِ دونَ الأولِ ، فكانَ

---

(١) في الأصل : « وعمروٍ » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « ولذلك » ساقط .

(٣) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « الأضراب » .

قوله « **على المدحِ والشتْمِ ، والترخيمِ** »[1] من قبيلِ اللَّفِ والنشرِ[2] ، والنَّـاصبُ في ذلكَ كلِّهِ مضمرٌ وهو : أعني ، أوْ أخصُّ .

وفي الكشافِ[3] في سورةِ الصف ، وقُرِئَ[4] ﴿ نَصۡرٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٗا قَرِيبٗا ﴾[5] على الاختصاصِ وهو نكرةٌ كـ" شُعثاً " ، وقال : ومثله ﴿ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ﴾[6] أيْ : أعني .

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في الأصل : « اللف » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الكشاف ٤ / ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٤) ينظر هذه القراءة على النصب في : البحر المحيط ١٠ / ١٦٨ ؛ والدر المصون ١٠ / ٣٢٢ ؛ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٥٨٤ .

(٥) من الآية ( ١٣ ) من سورة الصف .

(٦) من الآية ( ٧ ) من سورة النساء .

# [ الترخيم ]

(( ومن خصائصِ النداءِ (( **الترخيمُ** ))[1] للترخيمِ معنيانِ : لغويٌّ وهو التسهيلُ والتليينُ .

يقال : كلامٌ رخيمٌ أيْ : لينٌ لذيذ ، ومنه قولهم : للحجرِ الأملسِ رخامٌ ، وقولُ ذي الرُّمَّةِ :

**لَهــا بَشَــرٌ مِثْــلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيْــمُ الحَواشِــيْ لا هُــرَاءٌ وَلاَ نَـزْرُ**[2]

معناه : أنَّ منطقها ناعمُ المقاطعِ ، وليِّنُ الأطرافِ ، فسميَ هذا الحذفُ ترخيماً ؛ لأنهُ تخفيفُ اللفظِ وتسهيله ، ويجوزُ أنْ يرادَ أنَّ أطرافَ منطقها محذوفةُ الفضولِ ، فيكونُ موافقاً لهذا الحذفِ المسمى ترخيماً ، و" صناعي " ، و" شيخي " فسَّرهُ بعدُ ، وهو من خصائصِ النداءِ ؛ لأنَّ النداءَ بابُ تغييرٍ ، والتغييرُ يؤنسُ التعبيرُ ؛ ولأنَّ النداءَ إنما يكونُ لأمرٍ مهمٍّ ، فالترخيمُ يؤذنُ بأنَّ ذلكَ الأمرَ مما لا يقبلُ التوقفَ ريثما تتمُ الكلمةُ ، فتحذفُ[3] بعضَ الكلمةِ تحريضاً على أنْ يتوجه المخاطبُ المدعُوُ نحوَ مرادِ هذا المنادى ، وقد يجيءُ في غيرِ النداءِ لضرورةِ الشِّعْرِ عند سيبويه[4] ، وأباهُ المبردُ[5] إلا على لغةِ " يا حار " بالضمِّ في الشعرِ خاصةً ، ويشهد لقولِ سيبويه قولُ ذي الرمةِ :

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو لذي الرُّمَّةِ ، وهو في ديوانه ص ٢١٢ ؛ والمحتسب ١ / ٣٣٤ ؛ وابن يعيش ١ / ١٦ ؛ والخصائص ١ / ٢٩ ، ٣ / ٣٠٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٨٥ ؛ ولسان العرب ١ / ١٨١ " هرأ " ٥ / ٢٠٣ " نزر " ؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٤٨٢ " هرأ " ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٥٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٩ ؛ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٨٧ رقم الشاهد ٣١٥ .

(٣) في ب : (( وتحذف )) .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٢٤٧ .

(٥) ينظر المقتضب ٤ / ٢٥٢ .

**دِيَـــارُ مَيَّـــةَ إِذْ مَـــيٌّ تُسَاعِفُنَـــا ... ولا يَـــرى مِثْلَهَـــا عُجْمٌ ولا عَـــرَبُ**(١)

أيْ : ميَّة(٢) رخمَ في غيرِ النداءِ .

المساعفةُ : المساعدةُ ، وعليه قولُ زهير :

**خُـذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا ... أَوَاصِرَنَـا والرِّحْـمُ بالغَيْـبِ تُذْكَـرُ**(٣)

أرادَ يا آلَ عكرمةَ فرخَّمَ في غيرِ النداءِ ولم يجعلْ عكرمَ كأنهُ اسمٌ برأسِـه ، إذْ لو جعلهُ كذلـك ؛ لما امتنـعَ مـن الصرفِ ، كمـا لم يمتنـعْ " مـيٌّ " أيْ : خـذوا حظكم من وُدِّنا ، واذكروا الرَّحِمَ التي بيننا وبينكم ، والأواصرُ : القرابـاتُ جمعُ آصرةٍ .

والرَّحِمُ : تجبُ مراعاتها في الغيـب وفي غـير الغيـب ، (( **ولـه شـرائطُ** ))(٤) : الأوْلَى العلَمُ ؛ لأنَّ الأعلامَ كثـيرٌ نداؤهـا فُنَـا سِبُهَا التخفيـفُ ؛ ولأنـه لشـهرته يُكْتَفَي بذكرِ بعضه عن ذكر كُلِّه ، ولا يلتبسُ المرادُ علـى السـامعِ ، (( **والثانيـةُ : أنْ يكونَ غيرَ مضافٍ** ))(٥) ؛ لأنَّ المضافَ مع المضـافِ إليـه ككلمـةٍ واحـدةٍ فلـو حذفـت مـن المضـافِ وقـع الـترخيمُ في وسـطِ الكلمـةِ ، وذلـكَ على(٦) خـلافِ موضوعهِ ، ولو حذفتَ من المضافِ إليه لكنت مرخماً في غَير النداءِ ، والترخيمُ في غيرِ النداءِ في غيرِ الشعر لا يجوز / بالاتفاقِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ رُخِّمَ المركبات وهـذه [ ٨٦ / أ ]

---

(١) البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣ ؛ والكتاب ١ / ٢٨٠ ، ٢ / ٢٤٧ ؛ ونوادر أبي زيـد ص ٣٣ ؛ والهمـع ٣ / ٢١ ؛ والـدرر ٣ / ٧ ؛ وخزانـة الأدب ٢ / ٣٦٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ؛ واللسان ١٢ / ٣٨٦ " عجم " .

(٢) في ب : (( أمية )) ساقط .

(٣) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانـه ص ١٥٧ ؛ وأسـرار العربيـة ص ٢٣٩ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٧ ؛ والكتـاب ٢ / ٢٧١ ؛ وشـرح المفصـل ٢ / ٢٠ ؛ والمقـاصد النحويـة ٤ / ٢٩٠ ؛ واللسان ٣ / ٣٣٣ " فرد " ؛ وبلا نسبة في الهمع ٣ / ٧٨ ؛ واللسان ١٢ / ٢٣٣ " رحم " ١٢ / ٤١٦ " عكرم " .

(٤) المفصل ص ٤٧ .

(٥) المفصل ص ٤٧ .

(٦) في الأصل : (( على )) ساقط .

العلةُ موجودةٌ فيها نحو : يا بختَ في بختنصر[١] ؟ قلنا : لأنَّ المركباتِ تصيرُ بمنزلةِ المفردِ ؛ ولهذا يجوزُ إعطاءُ الرفعِ إياها في آخرها نحو : أنْ تقولَ : بختَ نصَّر ، ولما كانَ كذلكَ كانَ ترخيمها ترخيمَ المنادى ، بخلافِ المضافِ إليه لِمَا مرَّ ، ولأنَّ الإضافةَ ؛ لإزالةِ اللبسِ ، وفي الترخيمِ إثباتها فيتناقضانِ ، وأمَّا حذفُ الثاءِ من المضافِ إليه في قوله :

**أبا عُرْوَ لا تبْعدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ     سيدْعُوهُ داعِي مِيتةٍ فيُجيْبُ**[٢][٣]

فللضرورةِ فلا يردُ نقضاً ، والثالثةُ : (( **ألاّ يكونَ مندوباً ولا**[٤] **مستغاثاً** ))[٥] ؛ لأنَّ الندبةَ تقامُ لعدِّ المناقبِ البهيةِ[٦] ، والأوصافِ السنيةِ[٧] ، والخِصَالِ الجميلةِ المنبئةِ عن كمالِ ذلكَ المُسّمَّى في خلاله الحميدةِ ، ورتبتهِ العليَّةِ وغيرها ، والترخيمُ حذفٌ ، وهو مُنَافٍ لهذهِ الحالِ لكونه نقيضاً للاسمِ لا تكميلاً لهُ ، والاسمُ قالبُ المسمَّى فمقتضى القياسِ أنْ يكونَ أحدهما وفقٌ للآخرِ[٨] ، أمَّا الاستغاثةُ

---

(١) بختنصر هو الذي غزا بني إسرائيل واسمه " بختر شاه " وأنه رجلٌ من العجمِ من ولد جوذرز ، وأنه عاش دهراً طويلاً جاوزت مدته ثلثمائة سنة ، وأنه كان في خدمة لهراسب الملك أيْ : يشتاسب ، وأن لهراسب وجهه إلى الشام وبيت المقدس ليجلي عنها اليهود فسار إليها ثم انصرف .

أخباره في : تاريخ الطبري ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ١ / ١٤٧ - ١٥٠ .

(٢) في ب : (( ويجيب )) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩ ؛ والإنصاف ص ٣٤٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٢٠ ؛ وعمدة الحافظ ص ٣١٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٨٧ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١٨٤ .

(٤) في ب : (( لا )) ساقط .

(٥) المفصل ص ٤٧ .

(٦) البهية : الرائعة . ينظر اللسان ١٤ / ٩٩ " بها " .

(٧) السنية : المضيئة . ينظر اللسان ١٤ / ٤٠٣ " سنا " .

(٨) في ب : (( الآخر )) .

فالمستغيثُ لا يأمنُ نوعَ تعللٍ من المستغاثِ بالالتباسِ ، وعدم التفهمِ بسببِ الحذفِ ، وذلك إمَّا بطريقِ الحقيقةِ منه ، أو بالتجاهلِ ، فيمتنعُ الترخيمُ .

الرابعةُ : (( **أنْ يزيدَ عدتهُ على ثلاثةِ ( أحرفٍ** ))[1] لأنَّ الترخيمَ للخفةِ ، والثلاثي أعدلُ الأبنيةِ وأخفُها يكونُ مشتملاً على الابتداءِ ، والانتهاءِ ، والوسطِ ، فلا حاجةَ إلى طلبِ الخفةِ بعد كونِ الكلمةِ مبنيةً على أعدلِ الأبنيةِ ؛ ولأنَّ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ )[2] هو على أقلِ الأبنيةِ حروفاً ؛ إذْ ليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ ما هو أقلُّ من ثلاثةِ أحرفٍ .

فالترخيمُ يؤدي إلى الإجحافِ بالكلمةِ ؛ لأنَّ تخفيفَ الخفيفِ إجحافٌ ، وميلٌ إلى الخروج عن سننِ كلامهم بإيرادِ الاسمِ على أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ.هذا الذي ذكرهُ مذهبُ البصريينَ[3] .

وأما الفراءُ والكوفيونَ فأجازوا ترخيمَ العلمِ الثلاثي المتحرك الأوسطِ ؛ لأنه يصيرُ مثل : " يد " و" أخ " ، ويقولونَ : فيمنْ اسمهُ " كتِفٌ " و" قدمٌ " يا كتِ ، ويا قدَ ، وليس بالجيدِ ، فإنْ نحوَ : " يدٍ " إنما كانَ لنوعٍ من الإعلالِ ، وعلى قولهم : جاءَ بيتُ أبي الطيبِ :

**أَجِدَّكَ ما تَنْفَكُّ عَانٍ تَفُكُّهُ عُمَ بنَ سليمانٍ ومالاً تُقَسِّمُ**[4]

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) ينظر اختلاف البصريين والكوفيين في ترخيم الاسم الثلاثي في : الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٥٥ ؛ والأصول ١ / ٣٥٦ ؛ والإنصاف ١ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ؛ والتبيين ص ٤٥٦ ؛ وائتلاف النصرة ص ٤٨ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ١٠٥٤ - ٥٥٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ؛ وحاشية الصبيان ٣ / ١٧٥ ؛ والتصريح ٢ / ٢٣٤ .

(٤) البيت من الطويل وهو في شرح ديوانه لأبي العلاء المعري ٢ / ٥٢ .

أرادَ عمرَ قالَ : ابنُ جني(١) : (( هذا الترخيمُ عندنا لحنٌ )) أرادَ عندَ البصريين إلاَّ ما كانَ في آخره (( تاءُ تأنيثٍ )) أيْ : لْم يشترطْ فيما آخره تاءُ تأنيثٍ .

العلميةُ والزيادةُ على ثلاثةٍ ؛ لأنَّ اشتراطهما كان من أجلِ أنَّ لكلٍّ منهما تأثيراً في الحذفِ ، وتاءُ التأنيثِ في حكمِ كلمةٍ زائدةٍ فحذفها أهونُ .

ألا ترى أنَّ حذفَ التاءِ من كريمةٍ أهونُ من حذفِ ميمه ، ولأنَّ تاءَ التأنيثِ بمنزلةِ الشرطِ الثاني من المركبِ بدليلِ أنَّ ما قبلها مفتوحٌ كآخرِ الشطر الأولِ من المركبِ ، وفي التشبيهِ تحذفها ، كما يحذفُ العجُزُ من المركبِ نحو : مكّي ، وسيبي في النسبةِ إلى مكة ، وسيبويه ، وفي التحقيرِ بضمِّ الصدرِ منها ويبقى فتحةُ ما قبلها ، وفتحةُ آخرِ الشطرِ الأولِ من المركبِ نحو : طليحَةٍ ، وبعيلبكٍّ فلما نزله منزلةَ الثاني من شطريْ المركبِ استجيز حذفُها ، وإنْ فاتت الزيادةُ على ثلاثةِ أحرفٍ ، كما يحذفُ الشطرُ الثاني من المركبِ في الترخيمِ ، أوْ تقولُ : لم يشترط العلميةُ ؛ لأنَّ التأنيثَ وقعَ خلفاً عنها ؛ لاقتضائه التخفيفَ لثقله ، كما يقتضيه العلمُ لكثرتِهِ ، ولْم يشترط كونه زائداً على ثلاثةٍ ؛ لأنَّ اشتراطَ / ذلكَ إنما كانَ [ ٨٧ / ب ] لأداءِ الترخيم إلى الإخلالِ(٢) بالكلمةِ ، وحذفُ التاءِ لا يؤدي إلى ذلكَ ؛ لأنها زائدةٌ ، ولأنها لا يلبسُ حذفها ؛ لأنَّ ما قبلها قبل الترخيمِ وبعده حتى رُويَ عن سيبويه(٣) أنَّ نحو : قائمةٌ غيرُ علمٍ لا يجوزُ ترخيمه على لغةِ " يا حَارُ " بالضمِّ لئلا يلتبسَ بالمذكرِ ، فتدلُّ الفتحةُ على المحذوفِ فجازَ ترخيمه لعدمِ الإخلالِ بالمُرادِ ، وقوله (( **ياثُبَ أقبلي** ))(٤) .

الأصلُ : " يا ثبةُ " وهي بمعنى : الجماعةِ (( **وياشا ارجُني** ))(٥) أيْ : شاةٌ فقدتْ الشرطيتانِ فيهما ، ولوْ قالَ(٦) : " يا ثبُ اقبلْ " اسم رجلٍ لكانتْ

(١) ينظر شرح ديوان أبي العلاء ٢ / ٥٢ .
(٢) في الأصل : (( الإحال )) والمثبت من ب .
(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤١ .
(٤) المفصل ص ٤٧ .
(٥) المفصل ص ٤٧ .
(٦) في ب : (( ولو كان قال )) .

إحداهما هـي المفقـودةُ وهـي الزيـادةُ لا العلميـة رجنـتْ[١] الشـاةُ أيْ : حُبسـتْ لِتَعلَفَ ، وقيل رجنتْ الشاةُ ورجنتْ ألفتْ البيـوتَ واستأنسـتْ ، (( **يـا صـاحِ** ، **وأطرقْ كرى**[٢] ))[٣] وجهُ الشذوذِ فيهمـا أنهمـا ليسـا بعلمـينِ وليـسَ فيهمـا تـاءُ تأنيثٍ ، فكانَ القياسُ ألا يرخَّمَا فوجههما مع الشـذوذِ أنَّ صـاحِ في يـا صـاحِب جرى مجرى العلَمِ لكثرةِ استعماله ، وأمَّـا (( أَطْـرِقْ كـرى )) فوقـع مثـلاً سـائراً ، وبكونه مثلاً لم يلتبسْ المرادُ ، لما أنَّ الأمثالَ لا تتغير .

(( **الاعتباط** ))[٤] : أنْ يُنحرَ البعيرُ بغيرِ علةٍ .

يقالُ : عبطَ البعيرُ واعتبطَ ، والمرادُ أنهُ حذفَ في آخرِ الاسمْ من غيرِ عارضٍ ، كالإضافةِ وغيرها وإنما هو لغرض التخفيفِ ؛ لأنَّ من المحـالِ أنْ يتصـرفَ العـربُ في شيءٍ ثم لا يكونُ له علةٌ .

بل معناه أنَّ ذلك حذفَ في آخر الكلمةِ لا لعلةٍ ظاهرةٍ مسلوكٍ فيها[٥] .

وأمَّا الغرضُ بالتخفيفِ فهو لجميع المواضعِ شاملٌ ، وقيل : احترزَ بذلكَ عمَّـا حُذِفَ لكونه حرفَ علةٍ لموجبٍ كقاضٍ ، أو التخفيفِ كالقاضِ فيمـنْ حـذفَ ، فإنَّ ياءَه حُذفتْ في الأولِ لالتقاءِ الساكنين بمجيءِ التنوينِ ،

وفي الثـاني لمجـردِ التخفيـفِ ، (( **ويـا هِـرَقْ** ))[٦] بسـكونِ القـافِ والأصـلُ[٧] هِرقل[٨] بزنةِ " سِبَحْلٌ "[٩] وهو من ملوكِ الروم أولُ من ضربَ الدنانيرَ الهرقليـةَ ،

---

(١) رَجَنَتْ الدابة أو الشاة : إذا حبَسْتَها لتعلفها و لم تسرحْهَا . الصحاح ٥ / ٢١٢١ " رجن " .

(٢) هذا مثل سبق تخريجه ص ٤٢٥ .

(٣) المفصل ص ٤٧ .

(٤) المفصل ص ٤٧ .

(٥) في الأصل : (( فيها )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٧ .

(٧) في الأصل : (( الأصل )) والمثبت من ب .

(٨) هو هرقل بن نوسطيونس ومدة ملكه خمس عشرة سنة ، وهو الذي ضرب السكة الهرقلية . أخباره في : ابن خلدون ٢ / ٢٦٥ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ١ / ٣٢٣ .

(٩) السَّبحل الضخم : ينظر الصحاح ٥ / ١٧٢٤ " سبحل " .

(( **ويا ثمي** ))[1] انقلبتْ الواو من " ثمو " في هذا الوجهِ ياء لرفضهم اسماً متمكناً آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها ، واحترزنا بقولنا : اسماً متمكناً عن لفظ هو على ما يجيءُ ذكرهُ في المشتركِ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ أيْ : لا تأتي إحداهما مفردةً عن صاحبتها[2] ، وهو احترازٌ عن نحو : ثمانيةٍ بزنةِ فعاليةٍ ، وقيلَ : عن نحوِ : ثمانيةُ بالياء المنقوطةُ بنقطتينِ من تحت ؛ لأنَّك للترخيمِ تحذفُ منه التاءَ لا غيرُ وتقولُ : ثماني فهما زيادتانِ ليستا[3] في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ إذْ لوْ كانتا كالواحدةِ لذهبتا عند الترخيمِ معاً ، وكذلك في نحوِ : مرجانةُ اسمُ امرأةٍ ، وفي طائفيَّةٍ " يا مرجانُ " و" يا طائفيُّ "، (( **وإمَّا حرفٌ صحيحٌ ومدةٌ قبلهُ** ))[4]، فإنكَ إذا رخمتَ نحو : " منصورٍ " لابدَّ من أنْ تحذِفَ الراءَ ؛ لأنَّ الترخيمَ حذفُ آخرِ الاسم ، فلو حذفتَ الآخرَ بقي " يا منصو " فلزمكَ أنْ تحذفَ الواوَ أيضاً ؛ لأنها مدةٌ زائدةٌ ، وقدْ استولى عليه الحذفُ مع مَالَهُ من قوةِ الأصالةِ والصحة ، فما ظنُّكَ بالزائدةِ التي هي حرفُ مدٍ[5] ؟ وأحسنَ بقولهِ :

* **وترَى البريْءَ مَعَ السَّقِيْمِ فَيَلْطَخُ**[6] *

أيْ[7] : لو حُذفَ الراءُ مع صحته وأصالته ، و لم يحذفْ الواوُ مع علته وزيادته لقيلَ : عليك صِلْتَ على الأسدِ ، وبُلْتَ عن النقدِ .

والمرادُ بالمدةِ المذكورةِ المدةُ[8] الزَّائدةُ وإلاَّ وردَ عليه نحو : مختارُ فترخيمهُ " يا مختا " بالألفِ ، فإنْ قيلَ : القياسُ على ما ذكرت يستدعي جواز قولكَ : " يا

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في ب : (( صاحبها )) .

(٣) في الأصل : (( ليسا )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٤٨ .

(٥) في الأصل : (( مدة )) والمثبت من ب .

(٦) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت .

(٧) في ب : (( أو )) .

(٨) في ب : (( المدة )) ساقط .

سعي " في سعيدٍ بحذفِ الدالِ والياءِ ؛ لأنَّ الدال آخرُ الكلمـةِ ، (( **والـترخيمُ هـو حذفُ آخرِ الاسمِ** ))(١) ، والياء مدَّة زائدةٌ كالواوِ في منصورٍ مع أنهُ لا يجـوزُ فيـه إلا حذفُ الدالِ ، قلنا : الفارقُ بينهما هو الإجحافُ بالكلمةِ " يا سَـعِ " لبقائهـا على حرفينِ ، وعَدمُ الإجحافِ في منصورٍ ، وعن هـذا قـالوا : أهمـلَ المصنـفُ / [ ٨٨ / أ ] ههنا قيداً(٢) آخرَ وهو أنْ يكونَ(٣) قبلها ثلاثةُ أحرفٍ كأنهُ استغنى عنهُ بما مثلَ من نحوِ منصورٍ ، فإنْ قلتَ : أليسَ يكفيهِ أنْ يقولَ : في نحو : منصورٍ ، إمَّـا حـرفٌ صحيحٌ وحرفُ(٤) علةٍ قبلَه .

فَمِـنْ أي شـيءٍ احـترزَ بقولـهِ : ومـدةٍ قبلـه ؟ قلـت : احـترزَ بـه عـن نحـو : عِجَّوْل(٥)(٦) بتشديد الجيم ، فإنَّ الواوَ هناكَ حرفُ علةٍ وليسَ بمـدةٍ ، وهـو يجـري مجرى الصحيحِ فلا يحذفُ فيه إلا الحرفُ الأخـيرُ ، وحاصلـه أنَّ الحرفـينِ في آخـرِ الاسمِ إذا كانَ أحدهما أصلاً ، والآخرُ زيادةً فلا يخلو إمَّا أنْ تأخرتْ الزيادةُ نحو : " كُمَّثْرى " فيقتصرُ على حذفها فيقال : " يا كُمَّثْرَ " وإنْ تقدمـتْ علـى الأصـلِ فلا يخلو إمَّا : ألاَّ يكونَ مـدةً نحـو : " عِجّـول " ، حُـذِفَ الأخيرُ لا غـيرُ ، وإنْ كانتْ مدةً نحو : " منصورٍ " حذِفا معاً ؛ لأنَّ الطرفَ بـالحذفِ أولى مـن وجـهٍ ، وحذفُ المعتل أولى من وجهٍ مع كونه قريباً من الطرفِ ؛ ولذلكَ أُعِـلَّ " صِيَّـمَ " مع تصحيحِ صُوَّامٍ للقربِ من الطرفِ .

والواوُ في عِجَّولٍ كالصحيحِ لكونـهِ غـيرَ مـدةٍ ، والمرادُ مـن المـدةِ أنْ يكـونَ حرفَ علةٍ ، وحركةُ ما قبله مجانسةً ، كما في (( **منصـورٍ ومسـكينٍ وعمـارٍ** ))(٧)

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في ب : (( قيد )) .

(٣) في ب : (( يقول )) .

(٤) في ب : (( حرف علة على ما قبله )) .

(٥) عَجَّول : هو ما استعجل به قبل الغذاء . اللسان " عجل " ١١ / ٤٢٧ .

(٦) في ب : (( عجل )) .

(٧) ينظر المفصل ص ٤٨ .

إلى هذا أشارَ في التخمير[١] حذفُ آخرِ الاسمين[٢] بكماله ؛ لكونه زائداً على بناء الاسمِ ، وحذفُ الزائدِ أهونُ مع أنَّ التعددَ لم يظهرْ في هذينِ الاسمينِ لفظاً فجريا مجرى نحو : " جعفرٍ " فلم يثبتْ مانعٌ عن الترخيمِ ؛ لأنهُ حكمٌ لفظيٌّ ، وبما ذكرنا ظهر الفرقُ بين هذا المركبِ وبينَ المضافِ والمضافِ إليه ؛ لأنهما اسمان معربانِ بإعرابينِ مختلفينِ ، فظهر التعددُ فيهما لفظاً فلم يجزْ في المتعددِ لفظاً ما هو حكمٌ لفظيٌّ وهو الترخيمُ .

وأمَّا نحو (( **تأبطَ شراً** ))[٣] فلا يرخمُ قيل : إنما لم يرخمْ ؛ لأنه كلامٌ عُمِل بعضه على[٤] بعضٍ فاشتبه المضافُ مع المضافِ إليه فكانَ التعددُ فيه مقصوداً بعد التسميةِ .

ألا ترى أنَّ شراً في ذلكَ الاسمِ يلزمه النصبُ في الأحوالِ كُلِّها فامتنعَ فيه الترخيمُ كامتناعهِ في المضافِ والمضافِ إليه ، فإنْ قيل : ما الفرقُ بين هذا وبين النسبةِ ؟ وفي النسبةِ يحذفُ الشطرُ الآخرُ فيقالُ في " تأبطَ شراً " " تأبطيّ " وههنا لا يرخمُ أصلاً ، قلنا : لأنَّ في النسبة على حالهِ يلزمُ بناءُ ثلاثةِ أشياءَ ، ولا كذلكَ فيما نحنُ فيه ، وقد يحذفُ المنادى ؛ لأنَّ المنادَى مفعولٌ ، وحذفُ المفعولِ كثيرٌ ؛ ولأنَّ النداءَ مما يكثرُ الافتقارُ إليه ، وإذا كثُرَ استحقَّ التخفيفُ فحققوه من وجوهٍ : فمن تلك الوجوهِ هذا ، وهو حذفهم المنادى ثقةً بفهم السامعِ أنه يتسارعُ إلى أنَّ المنادى محذوفٌ ، إذْ لا يتصورُ النداءُ بدون المنادى ، وذلكَ قولهم : (( **يا بؤسٌ لزيدٍ** ))[٥] بالتنوينِ والتقديرُ يا قومُ بؤسٌ لزيدٍ ، وقراءةُ[٦] الكسائي

---

(١) ينظر التخمير ١ / ٣٧٠ .

(٢) في ب : (( الاسم )) .

(٣) المفصل ص ٤٨ .

(٤) في ب : (( في )) .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٨ .

(٦) ينظر القراءة في : السبعة ص ٤٨٠ ؛ والتيسير ص ١٦٧ ؛ والبحر ٨ / ٢٢٩ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٥٢٦ ؛ والشواذ ص ١٠٩ .

﴿ ألا يا اسجدوا لله ﴾(١) بالتخفيفِ من ذلكَ ألا للتنبيـهِ و" يـاء " حـرفُ النـداءِ ، ومناداه محذوفٌ ، كما حذفه من قالَ :

* ألاَ يا أسْلَمِي يا دارَمَيَّ على الْبِلَى(٢) *

ويدلُّ على ذلك حرفُ عبدِ الله ، وهي قراءةُ(٣) الأعمش(٤) " هَلاَّ "و" هَلاَ " بقلب الهمزتـين في الأولى هـاءً أيْ : (( ألا اسـجدوا )) وفي قـراءة(٥) أُبَـيٍّ(٦) (( ألا

---

(١) من الآية ( ٢٥ ) من سورة النمل .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة ، وسيأتي تمامه قريباً .

* ولا زَالَ مُنْهلاً بجرعَائِكَ الْقَطْرُ *

وهو في ديوانه ص ٢٠٦ ؛ والخصائص ٢ / ٢٧٨ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٢ ؛ ومجالس ثعلب ١ / ٤٢ ؛ والإنصاف ١ / ١٠٠ ؛ وشرح التصريـح ١ / ١٨٢ ؛ ولسـان العرب ١٥ / ٤٩٤ " يا " ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦ ، ٤ / ٢٨٥ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٣٥ ؛ وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٦ رقم الشاهد ( ٦٢ ) ؛ وشـرح عمـدة الحـافظ ص ١٩٩ ؛ ومغـني اللبيب ص ٣٢٠ رقم الشاهد ( ٤٤٠ ) ؛ واللسـان ١٥ / ٤٣٤ " ألا " ؛ وشـرح قطـر النـدى ص ١٢٨ .

(٣) ينظر القراءةُ في الدر المصون ٨ / ٦٠٤ .

(٤) هو سليمان بن إبراهيم الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهـم الكـوفي أصلـه مـن أعمـال الري رأى أنساً – رضي الله عنه – يصلي توفي سنة ١٤٨ هـ .

أخباره في : معرفة القراء الكبار ١ / ٩٤ ؛ وطبقات ابن سعد ٦ / ٣٤٢ ؛ والمعارف ص ٤٨٩ ؛ ووفيات الأعيان ٢ / ٤٠٠ – ٤٠٣ ؛ والعبر ١ / ٢٠٩ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٣٠٥ ؛ وشـذرات الذهب ١ / ٢٢٠ .

(٥) ينظر القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٩ .

(٦) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بـن عمـرو بـن مـالك بـن النجـار أبـو المنـذر الأنصاري – رضي الله عنه – أقرأ الأمة . عرض القرآن على النبي – ﷺ – أخـذ عنـه القـراءة ابن عباس وأبو هريرة وغيرهم كثير توفي بالمدينة سنة ١٩ هـ أو عشرين هـ .

ترجمته في : طبقات ابن سعد ٣ / ٥٩ ؛ ومسند أحمد ٥ / ١١٣ – ١٤٤ ؛ والمعارف ص ٢٦١ ؛ وأسدُ الغابة ١ / ٦١ ؛ وتهذيب الأسمـاء واللغـات ١ / ١٠٨ – ١١٠ ؛ والإصابـة ١ / ١٩ – ٢٠ ؛ وشذرات الذهب ١ / ٣٢ – ٣٣ .

يسجدونَ للهِ )) وأما من قرأ بالتشديدِ وهي قراءةُ العامةِ (( فـأرادَ : فصدهـمْ عـن السبيلِ لئلاَّ يسجدوا ( بحذفِ الجارِ مع أنْ ، ثمَّ أُدغمَ النونُ في الـلامِ ، ويجـوزُ أنْ يكونَ " لا " مزيدةً ويكـونُ المعنـى فَهُـمْ ﴿ لَا يَهْتَدُونَ ﴾[١] إلى أنْ يسـجدُوا )[٢] كذا في الكشافِ[٣] تمامُ البيت :

* **وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ**[٤] *

أيْ : ياهذي[٥] " اسـلمي " أيْ : كونـي سـالمة / ثـم قـالَ : أعـني مـنْ هـذهِ [ ٨٨ / ب ]
الكلمةِ يا دارَمِيَّةَ فرخمَ في غيرِ النـداءِ ، وهـو جـائزٌ عنـد سـيبويه[٦] لازالَ سـاكباً سائلاً على رَمْلِكِ[٧] القطرُ .

وقولهُ : (( **يا بؤسٌ لزيدٍ** ))[٨] ، (( وبؤسٌ لزيدٍ )) دعاءٌ عليه كقولكَ : يا ويـلٌ لكَ ، وهو من قبيل (( سلامٌ عليكَ )) .

الأصلُ (( بؤساً لزيد )) ثم تُحوِّلَ إلى (( بؤس لزيدٍ )) بالرفعِ للقصـدِ إلى ثبـاتِ البؤسِ .

قوله : (( **والصالحون** ))[٩][١٠] فيهِ وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ على حـذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليهِ مُقَامه .

---

(١) من الآية ( ٢٤ ) من سورة النمل .
(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٣) ينظر الكشاف ٣ / ٣٦١ .
(٤) هذا عجز بيت لذي الرمة وقد سبق تخريجه في الصفحة السابقة .
(٥) في ب : (( أي هذا )) .
(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٢٤٧ .
(٧) في ب : (( تلك )) .
(٨) المفصل ص ٤٨ .
(٩) المفصل ص ٤٨ .
(١٠) هذه كلمة من بيت شعر ، ونصه تاماً :

**يا لعْنَةَ الله والأقوامِ كلّهمُ ... والصالِحُون على سِمْعانَ مِنْ جارِ**

البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٢١٩ ؛ والإنصاف ١ / ١١٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣١ ؛ ورصف المباني ص ٣ ، ٤ ؛ والجنى الداني ص ١٥٦ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٦١ ؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٣ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٧٣ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ .

الأصلُ : (( ولعنةُ الصالحينَ )) فلما أقيمَ مُقامهُ قيلَ و" الصالحون " .

والثاني : العطفُ على محل الأقوامِ ؛ لأنهم فاعلون بالمصدرِ المضافِ ، وهو اللعنةُ ، كما تقولُ : عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمروٌ بكراً برفعِ عمروٍ على محل زيدٍ ، وعلى هذا قراءة(١) الحسنِ(٢) في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾(٣) برفعِ الملائكةِ عطفاً على اللهِ من حيثُ المحلُّ ، ويروى و"الصالحينَ" وهو ظاهرٌ .

وسِمْعانَ بكسرِ السينِ من أسماءِ الرجالِ .

وقوله : (( ومن جارٍ )) أيْ : جاراً(٤) .

حالٌ أوْ تمييزٌ ، وقيلَ حمله على التمييز مسلَّمٌ لا على الحالِ ؛ لأنَّ مِنْ يأبى ذلكَ على ما يجيءُ بيانه في فصلِ التمييزِ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - واستدركَ بيتٌ من ديوانِ أبي منصورٍ الكاتبِ(٥) ، وهو قوله :

---

(١) ينظر القراءة في البحر المحيط ٢ / ٧٢ ؛ والكشاف ١ / ٢٠٩ ؛ والشواذ ص ١١ ؛ والدر المصون ٢ / ١٩٤ .

(٢) هو الحسن بن الحباب بن مخلد أبو علي البغدادي الدقاق المقريء من حذاق القراء أهل الأداء عرض على البزي ، وعلى محمد بن غالب الأنماطي .

ترجمته في : تاريخ بغداد ٧ / ٣٠١ - ٣٠٢ ؛ وغاية النهاية ١ / ٢٠٩ ؛ ومعرفة القراء الكبار ١ / ٢٢٩ .

(٣) من الآية ( ١٦١ ) من سورة البقرة .

(٤) في ب : (( فخاراً )) .

(٥) هو علي بن الحسين بن علي بن الفضل الكاتب شاعر عباسي لقب والده بـ" صَرَّبعر " لشدة بخله وانتقل اللقب إلى ابنه أبي منصور هذا ، وهو شاعر مجيد من الكتاب قال له نظام الملك : أنت " صُرّدرٍ " لا " صُرّبعْرٍ " فلزمته . توفي ستى ٤٦٥ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان ١ / ٣٥٩ ؛ والأعلام ٥ / ٨١ .

**وَكَأَنَّهُـمْ[١] يَبْغُـونَ فِي تِلْكَ الذُّرَى[٢] أَنْ يأْسِرُوا العَيُّوقَ[٣] والدَّبَرانِ[٤][٥]**

فقيل : إنَّ قوله : (( والدبرانِ )) لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مفرداً أو مثنى ، فإنْ كانَ مفرداً فليس فيه إلا النصبُ يجبُ أنْ يكونَ " الدبرانَ " بفتحِ النونِ ، وإنْ كانَ مثنىً فحقه أنْ يكونَ بالياءِ في موضعِ النصبِ ، فأجيبَ عنه بأنه مفردٌ كـ" النزْوانِ " و" الكروانِ " لكنهُ معطوفٌ[٦] على محل " العيوقِ " ومحلهُ الجرُّ في التقديرِ ؛ لأنَّ قوله (( أنْ يأسِرُوا )) في معنى المصدرِ ، وهو مضافٌ إلى " العيوقِ " فكانَ تقديره أَسْرُ " العيوقِ " و" الدبرانِ " ، ومن المنصوبِ باللازمِ إضمارُه (( **قولكَ في :**

---

(١) في الأصل : (( كأنهم )) والمثبت من ب .

(٢) الذُّرَى : أعالي كل شيء . ينظر الصحاح ٦ / ٢٣٤٥ " ذرى " .

(٣) العيُّوق : نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن ، يتلو الثريا لا يتقدمه . الصحاح ٤ / ١٥٣٤ " أوق " .

(٤) والدَّبَرَان : خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سنامه ، وهو من منازل القمر . ينظر الصحاح ٢ / ٦٥٣ " دبر " .

(٥) والبيت في التخمير ١ / ٣٧٢ ، وفي التخمير " الديا " بدل " الذُّرَى " .

(٦) في ب : (( معطوف )) ساقط .

## [ التحذيْرُ ]

**إيَّاكَ والأسدَ** ))[١] ، فإنْ قيلَ : لِمَ لا يجوزُ إظهـارُ[٢] العـاملِ فيـه ؟ قلنـا : لأنَّ ذلكَ[٣] لا يقالُ إلا إذا كانتْ البليةُ مشرفةً ، والوقتُ ضيقٌ ، فكانَ القائلُ يرى أنَّ الوقتَ أضيقُ من أنْ يتكلمَ فيه بمثلِ ذلـك بإظهـارِ العـاملِ ، وممـا هـو أبلـغُ منـهُ : (( الأسدَ الأسدَ )) ، (( الجدّارَ الجدّارَ )) .

قوله : (( إياكَ والأسدَ )) الأصل : في إيَّـاكَ والأسـدَ نحـكْ عـن الأسـدِ إلا أن ضميري الفاعلِ والمفعولِ إذا كانا لشيءٍ واحدٍ ، وجبَ إبـدالُ الثـاني بـالنفس في غيرِ أفعالِ القلوبِ ، فصارَ إلى نحِّ نفسكَ ، ثم حُذِفَ الفعلُ بفاعلِهِ فزالَ الموجبُ ؛ لتغييرِ إضمارِ الثاني ، فلزمَ رجوعه إلى أصله إلا أنه لا يمكـن الإتيـان بـه متصـلاً ؛ لعدمِ ما يتصلُ بِهِ فوجبَ أن يكونَ منفصلاً فصـارَ إلى : إيَّـاكَ والأسـدَ ، والمعنـى تَحفْ نفسك ؛ لأنها تتعـرضُ للأسـدِ ، وتَحـفِ الأسـدَ ؛ لأنـه يهلكُـكُ ، وقيـل : " إياكَ " ضميرُ المنصوبِ فلابُدَّ له[٤] مـن نـاصبٍ وهـو اتـقِ أوْ نَـحِّ ؛ لأنـه ملائـمٌ للمعنى ، وأمَّا الواوُ في " و " الأسـدَفللعطـفِ علـى " إيـاكَ " كـأنكَ قلـت : نَـحِّ نفسكَ ونَحِّ الأسدَ ثم حُذِفَ الفعلُ لما ذكرنا من[٥] ضيـقِ الوقـتِ وبقـيَ النصـبُ فيهما دليلاً على حذفِ ذلكَ الفعلِ الناصبِ ونحوِهِ .

(( **رأسكَ والحـائطَ** ))[٦] أيْ : اتـق رأسـكَ أنْ يشـجهُ الحـائطُ ، والحـائطَ أنْ يصدمَ رأسكَ ، أوْ فاتقهِ أنْ يصدمَ رأسكَ ، و (( **مازِ رأسكَ والسيفَ** ))[٧] .

---

(١) ينظر المفصل ص ٤٨ .

(٢) في ب : (( إظهار )) ساقط .

(٣) في ب : (( ذلك )) ساقط .

(٤) في الأصل : (( فلابد )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( في )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٤٨ .

(٧) المفصل ص ٤٨ .

قيلَ : هو ترخيمُ مازنٍ أيْ : يا مازنُ ، وقيلَ : هو ترخيمُ مازني حذِفَ عنهُ الياءُ تخفيفاً ، وفيه شذوذٌ من وجهينٍ : ترخيمُ ما ليس بعلمٍ ، وحذفُ حرفِ ⁽¹⁾ قبل ياء النسبةِ قالَ الأصمعي⁽²⁾ : أصله أنَّ رجلاً يقالُ لهُ مازنُ أسرَ رجلاً ، أو كانَ رجلٌ آخرُ يطلبُ المأسورَ فدخَلَ فقال : لمازنٍ مازنٌ رأسكَ والسيفَ فنحَّى رأسهُ فضربَ الرجلُ عنقَ الرجلِ الأسيرِ ، وهذا يثبتُ القولَ الأولَ : (( **إيايَ والشرَ** ))⁽³⁾ قدرهُ سيبويه⁽⁴⁾ بفعلِ المتكلمِ كأنه أمرٌ لنفسه بقوله : لأباعدْ نفسي عن الشرِ ولأباعدْ الشرَّ عن نفسي ، وقال غيرهُ : المعنى على خطابِ غيره على معنى باعدني ، وإليه ذهبَ المصنفُ ، وكلاَ التقديرين مستقيمٌ ، (( **وأنْ يحذفَ أحدكم الأرنبَ** ))⁽⁵⁾ يقال: حذفهُ بالعصا رماه بها ، وما ذكِرَ في الكتابِ⁽⁶⁾ من قولِ عمرَ - رضي الله عنه - فإنه قال : (( ليذكَّ لكم الأسلُ والرماحُ والسِّهامُ .

وإيايَ وأنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ ))⁽⁷⁾ ، وهذا مبالغةٌ في النهي عن حذفها ؛ لأنه قالَ : با عدوني عن حذفها فجعلَ حذفَهَا من⁽⁸⁾ الأمرِ الذي يُطلبُ منهم أنْ يباعدوه عنهُ لِعِظَمِهِ ، وإنما نهى عن الحذفِ ؛ لأنهُ بقتلها فلا تحِلُّ .

---

(١) في الأصل : (( ياء )) والمثبت من ب ساقطة .

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي أبو سعيد الأصمعي راوية العرب ، وأحد أئمة العلم باللغةِ والشعر والبلدان نسبته إلى جده أصمع ولد في البصرة سنة ١٢٢ هـ كان كثيرَ التطواف في البوادي في طلبِ العلم له مؤلفات منها : الإبلُ والمترادفُ ، والفرق شرحَ ديوان ذي الرمة ، وقد وافته المنية بالبصرة سنة ٢١٦ هـ .
أخباره في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٥٨ - ٦٧ ؛ وتهذيب اللغة للأزهري ١ / ٦ - ٧ ؛ ووفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٢٨٨ - ٢٩٠ ؛ وطبقات النحويين للزبيدي ص ١١٧ - ١٢٤ ؛ والفهرست ص ٥٥ - ٥٦؛ وكشف الظنون ١١، ١١٤، ١١٥، ٧٢٢ .

(٣) المفصل ص ٤٨ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٤ .

(٥) المفصل ص ٤٨ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٧) ينظر حياة الصحابة للكندهلوي ٣ / ٣٨٤ .

(٨) في الأصل : (( عن )) والمثبت من ب .

قوله : (( ومنه )) أيْ : ومن المنصوبِ باللازمِ إضمـاره ، والفصـلُ بينهمـا أنَّ المذكورَ قبلهُ من قبيلِ التحذيرِ ، وهذا وما بعدهُ من قبيل الإغـراءِ ، فـالتحذيرُ[1] : من نتائج النهي .

والإغراءُ : من نتائجِ الأمرِ والنهي[2] .

غيرَ أنَّ (( **شأنكَ والحجَّ** ))[3] لزومُ الإضمارِ هنا للابتـداءِ إلى الحـثِّ ، والمـرادُ بالشأنِ مقدماتُ الحجِّ كتهيئةِ أسبابه ، فيلزمُ من هذا أنْ يكونَ الواوُ بمعنى " مع " إذْ لوْ كانتْ عاطفةً يكونُ المأمورُ به شيئين : كالحجِّ واقتضاءِ دينٍ على غريمٍ أوْ[4] اشتغالٍ بتجارةٍ ، أو نحو ذلكَ ، وليس كذلكَ .

بلْ المأمورُ به شيءٌ واحدٌ وهو الحجُّ مع لوازمه .

والشأنُ : القصدُ أُريدَ به المشؤونُ أيْ : دعه مع نفسه هـذا إذا[5] أريـدَ كـفُّ اليدِ واللسانِ عنه[6] ، وإنْ أريدَ بهِ الحثُّ على ضربه ومفارقتهِ ، فالواوُ للعطـفِ لا بمعنى " مع " ، واختيارُ المصنفِ هو الأولُ بدليلٍ فسرهُ بـ" معَ " ، و (( **وأهْلَـكَ**[7] **والليلَ**[8] ))[9] .

أيْ : (( اذكرْ أهلكَ وبعدَهُم عنك )) (( واحترزِ الليلَ وظلمته )) ، وانتصابهما بإضمارِ الفعلِ أيْ : بادرْ أهلكَ قبلَ أنْ يفوتوا بمجيءِ الليلِ ، وبادر الليـلَ قبـلَ أنْ

(١) في ب : (( والتحذير )) .

(٢) في الأصل : (( والنهي )) مكرر .

(٣) ينظر المفصل ص ٤٩ ؛ وينظر الكتاب ١ / ٢٧٤ .

(٤) في ب : (( و )) .

(٥) في الأصل : (( إذا )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( عنه )) ساقط .

(٧) في الأصل : (( وأهلك )) والمثبت من ب .

(٨) ينظر المثل في المستقصى ١ / ٤٤٣ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٥٢ ؛ جمهرة الأمثال ١ / ١٩٦ .

(٩) ينظر المفصل ص ٤٩ ؛ والكتاب ١ / ٢٧٥ .

يفوتكَ الوصول إليهم ، هذا مثلٌ يضربُ في التحذيرِ ، والأمرِ بالحزمِ ، وبادرْ يتعدَّى إلى مفعولينِ يقالُ : بادرْتُهُ الغايةُ أيْ : سابقته إليها فالأهل في المسألةِ في حكمِ الهاءِ في بادرتهُ أيْ : وسابقِ الليلِ كانَ التقديرُ : اجعلْ أهلكَ مسبوقاً ( إليهم ، واجعلِ الليلَ مسبوقاً )[١] ، وإذا فعلَ ذلكَ فقدْ بادرهُم قبلَ الليلِ أيْ : « بادرِ الليل » قبلَ أنْ يفوتكَ الوصولُ إلى أهلكَ ، وقوله : " ومنهُ " ليس للفصلِ لِمَا أنَّ كلاً منهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلِ الأمرِ ، وإنما هو لبيانِ أنَّ هذا اللفظَ الجاريْ في لسانِ العربِ من هذا القبيلِ ، ثم لفظ « **عذيرُكَ** »[٢] في كلامِ العربِ يستعمله من يريدُ أنْ يوقع بِعَدُوِّهِ ، وهو معذورٌ في ذلكَ أيْ : أَحْضِرُ العاذرَ فإنه يعذرني أرادَ أني أوقعتُ لكَ كنتَ معذوراً ، وتفسيرِ العذيرِ بالعذرِ : قولُ سيبويه[٣] ، وبالعاذرِ قولُ : بعضهم ، فكأنه استبعد أنْ يكونَ فعيلٌ مصدراً غير صوتٍ كالنئيمِ[٤] ، والزَّئِيْرِ والصَّلِيْلِ ، والصَّرِيْرِ ؛ لأنَّ الفعيلَ لا يجيءُ مصدراً إلاَّ في الأصواتِ ، وقوله : « ومنه هذا الفصلُ » لِمَا أنَّ هذا لا من قبيلِ التحذيرِ ولا من قبيلِ الإغراءِ .

بل هو من قبيل الإخبارِ ، ثم قوله : « **هذا ولا زَعَمَاتِكَ** »[٥] لزومُ الإضمارِ للابتداءِ إلى مخالفةِ المخاطبِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ انتصابُهُ على المصدرِ ، ولفظُ (هذا) منصوبُ على المفعوليةِ أيْ : أزعُمُ هذا ولا أزْعُمُ زعامتُكَ ، وقيلَ : إنَّ أصلهُ أنَّ رجلاً وعدَ رجلاً بأشياءَ / فلم يف بها ثم رأى الواعد[٦] الموعودَ في حالٍ دون [ ٨٩ / ب ] الحالِ التي كانَ الموعودُ فيها من حيثُ العلةُ والذِّلةُ ، فقال : الموعودُ هذا ولا زعامتكَ أيْ : أرضي هذا الأمرَ الذي تراه « **ولا أتوهمُ زعماتِكَ** »[٧] ؛ لأنكَ لا تفي بما تعدُ .

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) المفصل ص ٤٩ .

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ٣١٣ .

(٤) النئيم : صوت فيه ضعف كالأنين . ينظر الصحاح ٥ / ٢٠٣٨ " نأم " .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٦) في الأصل : « الوعد » .

(٧) المفصل ص ٤٩ .

(( **كليهما وتمراً** ))[١] كانَ رجُلٌ يأكلُ الخبزَ والزبدَ والتمرَ فأتاهُ رجلٌ وخَيَّرَهُ بين الأكلُ من تلك الأشياءِ الثلاثةِ بأنْ يعطيه فقالَ الآتي : (( كليهما وتمراً ))[٢] أيْ : أعطني كليهما ، وأعطني تمراً ، ولزومُ الإضمارِ للابتدار إلى الأمرِ ، ومنهم من صرفَ هذا القولَ إلى قولِ الأكلِ ، عند سؤال الآتي واحداً من الخبزِ والزُّبَدِ ، فقال الآكِلُ وهو عمرو[٣] الجعدي[٤] : (( كليهما وتمراً ))[٥] أيْ : أطعمك كليهما وأزيدك تمراً ومن لعرب من يقول كلاهما[٦] يأتيانِ وزدني تمراً ، (( **وكلُّ شيءٍ لا شتيمةَ حُرٌّ** ))[٧] الإضمارُ للابتدَارِ إلى النهي .

(( أنتَهِ أمراً قاصداً )) أيْ : أنتهِ عمَّا أنتَ فيه ، وإنْ أمراً سوياً ﴿ **انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ** ﴾[٨] أيْ : انتهوا عما أنتم فيه وآتوا خيراً لكم ، وفي الكشافِ[٩] هذا خطابٌ للنصارى أيْ : انتهوا عن التثليثِ ، واتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيهِ (( **حسبكَ**[١٠] **خيراً لكَ** ))[١١] أيْ : حسبكَ ما فعلتَ من هذا

---

(١) المفصل ص ٤٩ .

(٢) في الأصل : (( تمراً )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( عمر )) والمثبت من ب .

(٤) هو عمرو بن حمران الجعدي ، وكان رجلاً لسناً مارداً ، وقد خطب " صدوف " وكانت امرأة تؤيد الكلام وذات مال كثير .
أخباره في : مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٥) هذا مثل يضرب في الرجل الذي خُيِّر بين شيئين وهو يريدهما معاً . ينظر المثل في : المستقصى ٢ / ٢٢١ ؛ وجمهرة الأمثال ٢ / ١٤٧ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٥١ ، ويروى " كلاهما " .

(٦) في الأصل : (( أطعمك كليهما وأزيدك تمراً )) ساقط والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٤٩ .

(٨) من الآية ( ١٧١ ) من سورة النساء .

(٩) ينظر الكشاف ١ / ٥٩٣ .

(١٠) في الأصل : (( وحسبك )) والمثبت من ب .

(١١) ينظر المفصل ص ٤٩ .

الأمرِ واتِ خيراً لكَ ، (( **ووراءكَ**[١] **أَوْسَعَ لكَ** ))[٢] ووَرَاءكَ بمعنى تنحَّ أيْ : تنحَّ عن هذا المكانِ ، وايت ، مكاناً أوسعَ لكَ مثلٌ في الزجْرِ عن الإقدامِ على الشيءِ، ومنه للفصلِ ؛ لأنَّ هذا على أسلوبٍ آخرَ لاشتماله على[٣] المبتدأِ والاستفهامِ بخلافِ الأولِ (( من أنتَ زيداً ؟ الإضمارُ فيه للابتدارِ إلى الإنكارِ ، وتذكُرُ في قوله : أيْ : تذكر ( منصوبُ المحلِّ على الحالِ ، و" ذاكراً " حالٌ ، والعاملُ فيه معنى الفعلِ المستفادِ من " مَنْ " الاستفهاميةِ في )[٤] قوله: منْ أنتَ ؟ وإنما يقالُ هذا لمنْ يذكرُ أمراً عظيماً بالسوءِ ولمنْ شبَّهَ نفسه برجلٍ عظيمٍ أيْ : ليستْ ممن يجوزُ لكَ ذاكَ ، وليسَ هو ممن يجوزُ فيه هذا ، ومنه مرحباً ، والفعلُ هنا ظاهرٌ ؛ لأنَّ هذا للدعاءِ بخلافِ ما قبله ، فالإضمارُ هنا للابتدارِ إلى الدعاءِ ، وهذا يقالُ : للقادمِ والزائرِ ، (( وإنْ تأتني )) الإضمارُ فيه للابتدارِ إلى إظهارِ الكرامةِ ودخولِ الفاءِ في : (( **فأهلُ الليلِ** ))[٥] ؛ لأنها معَ ما بعدها في موضعِ الجزاءِ أيْ : إنْ تأتني (( **فإنكَ تأتي أهلاً لكَ بالليلِ والنهارِ** ))[٦] أيْ : يتعهدونكَ ليلاً ونهاراً ، وقيلَ : أيْ : إئتني متى شئتَ فأنا أهلٌ لإتيانِكَ ليلاً ونهاراً أيْ : راضٍ بذلكَ ، وموافقٌ ومتعهدٌ لكَ ، ويقولونَ : (( الأسدَ الأسدَ )) تكريرُ المفعولِ دالٌ على كونِ الأمرِ مهماً حقيقاً بألاَّ يشتغلَ المخاطبُ بشيءٍ[٧] ولو مدةَ لمحةِ طرفٍ ، أو كتبةِ حرفٍ ، أوْ تطويلِ كلامٍ بخبرٍ أوْ حَلْفٍ ليتوقَّى منَ المحذورِ ، أوْ لينتهزَ فرصةَ المقصودِ ، فيترَكَ ذكرُ العاملِ ، لما ذكرنا منَ التنبيهِ على أنَّ الوقتَ أضيقُ منْ أنْ يتلفظَ بالعاملِ ، وينزلَ أحدُ الاسمينِ منزلةَ الفعلِ المضمرِ الذيْ حثوا به ؛ ولذا قالَ في الكتابِ (( **وهذا**[٨] **إذا ثُنِّيَ لَزِمَ إضمارُه** ))[٩] .

---

(١) هذا مثل يضرب في الزجر عن الإقدام على الشيء . ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٣٧٠ .

(٢) المفصل ص ٤٩ .

(٣) في ب : (( على )) ساقط .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٧) في الأصل : (( الشيء )) والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( هنا )) والمثبت من ب .

(٩) ينظر المفصل ص ٤٩ .

الجدارُ المتداعي هو من تداعي البنيانِ أو الحائطِ مالَ إلى جانبِ الوقوعِ ، ومنهُ وجهُ[1] الفصلِ : أنَّ السابقَ للتحذيرِ ، وهذا للترغيبِ والإلزامِ وقوله : (( **أخاكَ أخاكَ** ))[2] أُخِذَ من قوله :

**أَخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أخاً لَهُ ... كَسَاعٍ إلى الهيجاء بغيرِ سِلاَحِ**[3]

وإن أفردَ لم يلزمْ قال جريرُ :

**خَلِّ الطَّرِيقَ لمن يَبْني المنارَبِهِ ... وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ**[4]

أيْ : خلِّ أفعالَ الساداتِ فإنها لا تناسبكَ ، وابرزْ امرأتكَ وتكسبْ بها نسبه إلى الفواحشِ ، و" برزة " اسمُ امرأةٍ ، وهي أمُّ عَمَر بنِ لجأٍ التيمي ، وإنما لا يلزمُ الإضمارُ في الإفرادِ ؛ لأنَّ الدليلَ على ما ذكرنا من التنبيهِ على ضيقِ الوقتِ ، وينزلُ أحدُ الاسمينِ منزلةَ الفعلِ المضمرِ مفقود .

---

(١) في الأصل : (( فوجه )) والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٤٩ .

(٣) البيت من الطويل وهو لمسكين الدرامي في ديوانه ص ٢٩ ؛ وفي شرح أبيات سيبويه ١ / ١٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٦٥ ، ٦٧ ؛ والدرر ٣ / ١١ ؛ والهمع ٣ / ٢٨ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١٩٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٥ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٧٩ ؛ والخصائص ٢ / ٤٨٠ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ؛ والكتاب ١ / ٢٥٦ ، وقد نسب إلى إبراهيم بن هرمة القرشي .

(٤) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص ٢١١ ، وهو في الكتاب ١ / ٢٥٤ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٧ ؛ ولسان العرب ٥ / ٣١٠ " برز " ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٧٨ ؛ وشرح المفصل ص ٢ / ٣٠ .

## [ بابُ الاشتغالِ ]

(( **ما أضمرَ عاملهُ على شريطةِ التفسيرِ** ))[١] أيْ : يضمر العاملُ بشـريطةِ أنْ يفسِّر الثاني[٢] [٣] بلفظهِ ومعناهُ ، كما في (( **زيداً ضربته** ))[٤] أيْ : ضربـتُ زيـداً ضربتهُ ، أوْ بمعناه نحو : (( زيداً مررتُ به )) أيْ : جعلتَ زيداً على طريقي ؛ لأنَّ الجعلَ أعمُّ للأفعالِ ، بخلافِ المرورِ ، فإنه أخصها ، فيصلحُ أنْ يكـونَ مـن جنـسِ الجعلِ ، ويكونُ دالاً عليهِ ؛ لأنَّ الخاصَّ يوجدُ في العامِ ، فههنا كذلـكَ ؛ لأنـه لما مرَّ به فقد جعلهُ في طريقه ، والتقديـرُ بقولـه : (( جعلْـتُ علـى طريقـي )) تفسيرُ سيبويهِ[٥] ، وقـال[٦] عبـدُ القـاهر[٧] : قولـكَ : (( مـررتُ بزيـدٍ )) بمنزلـةِ قولـكَ : (( جزتُ زيداً )) يعني يجري المتعدِّي بالجارِ مجرى المتعدِّي بنفسه حملاً علـى المعنـى من حيثُ إنَّ المجرورَ مفعولٌ قال[٨] :

* **يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِراً**[٩] *

كأنهُ قالَ : يسلكنَ نجداً وغوراً ؛ ولذلكَ جازَ مررتُ بزيـدٍ عمـراً ، فينصـبُ عمراً بالعطفِ ؛ حملاً على محلِّ المجرورِ أوْ يـلازمُ معنـاه ، نحـو : عمـراً[١٠] لقيـتُ

---

(١) المفصل ص ٤٩ .

(٢) في الأصل : (( الثاني )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( إما )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) المفصل ص ٤٩ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٨٣ .

(٦) في ب : (( وكان )) .

(٧) ينظر كتاب المقتصد شرح الإيضاح ١ / ٥٩٩ .

(٨) في ب : (( قال شعر )) .

(٩) هذا رجز لرؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٩٠ ، وينظر هذا الرجز في الخصائص ٢ / ٣٣٢ ؛ شذور الذهب ص ٣٣٢ ؛ والتصريح ١ / ٢٨٨ ؛ ورواية الديوان " يسلكنْ " بدل " يذهبنَ " .

(١٠) في الأصل : (( عمراً )) ساقط والمثبت من ب .

أخاه ، وبشراً ضربتُ غلامهُ أيْ : لابستَ عمراً ، أوْ أهنتَ بشراً ؛ لأنَّ ضربَ الغلامِ إهانةٌ لسيده ، كما أنَّ ملاقاةِ الرجلِ ملابسةٌ لأخيه ؛ لأنَّ الغالبَ : أنْ يكونَ الرجلُ بحضرةِ من يتصلُ به قرابةً ، فإذا لقيتهُ فقدْ لابستَ أخاهُ ، وقوله :

*** إذَا ابْنُ أبي موسى[١] *[٢]**

من القسمِ الأولِ ، والتقديرُ : إذا بلغتِ ابنَ أبيْ موسى بلغتِهِ والمفسِّرُ ، كما ترى واحداً[٣] ، و" بلالاً " عطفُ بيانٍ للابنِ ، وهذا البيتُ في مدحِ بلالٍ[٤] بن أبي بردةَ بن أبي موسى الأشعري قاضي البصرةِ ، وقبله[٥] :

**فَقُلْتُ لَهَا إذّا شَمَّر اللَّيْلُ وَاسْتَوَتْ ... بِهَا البِيْدُ واشتدتْ عليهما الحرائِرُ[٦]**

الوِصْلُ : بكسرِ الواو وسكونِ الصادِ ، ملتقى كلِّ عظمينِ بمعنى : الموصولِ كالنقصِ والذبحِ .

والحرائرُ : جمعُ حَرورٍ وهو الريحُ الحارةُ .

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل وهو لذي الرمة ، ونصه تاماً :

**إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتُه ... فَقَامَ بفأْسٍ بين وصْلَيْك جَازِرُ**

ينظر الديوان ص ٢٥٣ ؛ والكتاب ١ / ٨٢ ؛ والخزانة ١ / ٤٥٠ ؛ وشواهد المغني ص ١١٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٣١ ؛ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٦٥ ؛ والمقتضب ٢ / ٧٧ ؛ والخصائص ٢ / ٢٨٠ ؛ وابن الشجري ١ / ٣٤ ؛ والمغني ص ٦٦٠ ؛ والكامل ص ١٦٩ ، ١٢٢٩ .

(٢) المفصل ص ٥٠ .

(٣) في الأصل : « واحد » والمثبت من ب .

(٤) هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قاضي البصرة وأميرها ، ولاه خالد القسري سنة ١٠٩ هـ فأقام إلى أنْ قدم يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٥ هـ فعزله وحبسه فمات سجيناً سنة ١٢٦ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان في ترجمة أبيه عامر ٣ : ١٠ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٥٢ ؛ والأعلام ٢ / ٧٢ .

(٥) في ب : « وقبله شعر » .

(٦) ينظر الديوان ص ٢٥٣ ، ورواية الديوان " السير " بدل " الليل " و" اسْتَنَّتْ " بدل " اشتدت " .

البيداءُ : المفازةُ ، والجمعُ بِيدٌ .

يخَاطِبُ ناقتهُ بالدعاءِ عليهـا بـالنحرِ والجـزرِ إذا بلغتْـهُ إلى ابـن أبـي موسـى ، والمعنى : إذا بلغتِني الممدوحَ فلا أبالي بعدُ بهلاكِكِ ؛ لحصولِ المقصودِ منكِ ، وفي طريقته قال الشماخ[1] :

إِذَا بلَّغتِنـــي وَحَمَلْـــتِ رَحْلِـــي عَرَابـــةَ فَاشْرَقِـــي بِـــدَمِ الْوَتِيـــنِ[2]

يعني : إذا بلغتني عرابةَ تستحقين النحرَ يمدحُ بهذا[3] ، لأنَّ قبله :

رأيـــتُ عَرابَـــةَ الأوسـيَّ يسمـو إلـى الخيـراتِ منقطـعَ القَرِيـنِ

إذا مـــا رايَـــةٌ رُفِعَـــتْ لمجـــدٍ تلقَّاهـــا عَرابَـــةُ باليميـــنِ

والرفعُ أجودُ ؛ لأنه يستغني عن الإضمارِ ، والإضمارُ خـلافُ الأصـلِ فكـانَ الرفعُ بالابتداءِ أجودَ من النصبِ ، وإنْ كانَ النصـبُ فصيحـاً كثيـرَ الاسـتعمالِ ، وحاصله أنَّ أحوالَ الإعرابِ ههنَا منقسمةٌ إلى أقسامٍ أربعةٍ : مـا يختـارُ فيـه الرفـعُ وما يختارُ فيهِ النصبُ ، وما يستوي فيه الأمران ، وما يجبُ فيه النصبُ ، ومواقعها مذكورةٌ في الكتابِ[4] أن تعطفَ هذه الجملةُ على جملةٍ فعليـةٍ إنمـا اختيـرَ النصـبُ ههنَا[5] ؛ لرعايةِ أنْ تكونَ الجملةُ المعطوفةُ مناسبةً للجملةِ المعطوفِ عليهَا ، وهذا: لأنَّ طرفي العطفِ بمنزلةِ طرفيْ التثنية .

---

(١) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام هو من طبقة لبيد والنابغة ، وكان أرجز الناس على البديهة شهد القادسية توفي في غزوة موقان وأخباره كثيرة قال البغدادي وآخرون اسمه " معقل بن ضرار " والشماخ لقبه .

ترجمته في الإصابة : ٢ / ٤٧٣ رقم الترجمة ٥٤٩٨ ؛ والشعر والشعراء : ١ / ٣١٥ ؛ والخزانة: ١ / ٥٢٦ .

(٢) البيت للشماخ وهو في ديوانه ص ٣٢٣ ، وكذلك البيتان موجودان في الديوان ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٣) في ب : « كهذا » .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ٨٢ .

(٥) في ب : « هنا » .

ألا ترى إلى قوله(١) :

* لَيْثٌ ولَيْثٌ في مجالٍ ضَنْكِ(٢) *

فإنه لمَّا تعذرتِ التثنيةُ عدلَ من أنْ يقولَ لَيْثان إلى العطفِ ، وكذلكَ في قوله :

كـــأنّ بيـــنَ فكهَـا والْفَـكِّ فـــارةَ مِسْـــكٍ ذُبحـتْ في سُـكِّ(٣)

الذبحُ : هنَا الشــقُّ في العنق ، والسُّكُّ : بِـضَمِّ السِّينِ المهملةِ الطيبُ أيْ : فبقيتْ فارةُ المسك في طيبٍ آخرَ ، وطرفَا التثنيةِ متناسبانِ ، فكذَا طرفا العطـفِ ، فلو نصبتَ فيما نحنُ فيه تكونُ الجملتانِ فعليتين على تقديـرِ : لقيتُ القـومَ حتَّـى لقيتُ عبد اللهِ لقيته ؛ لأنّ النصبَ يقتضي إضمارَ الفعـلِ فيظهـرُ التناسـبُ ، ولـو قُلتَ : حتَّى عبدُ اللهِ بالرفعِ تكونُ الثانيةُ اسميةً ، فلا تناسـبَ هـي الأولى ، وهـذا مدارُ هذَا الفصلِ؛ لأنَّ المشاكلةَ في العطفِ شرطٌ للجنسيَّةِ في الكلامِ، والمشاكلة بـالنصبِ علـى مـا قررنـا / ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾(٤) تقديـره : وجـازى الظـالمينَ أوْ [ ٩٠ / ب ]
عاقب ، أو أوْعدَ ؛ لأنَّ إعدادَ العذابِ يـدلُّ علـى ذلـكَ ، وقُـرِئَ في الشـواذِ(٥) ،

---

(١) في ب : إلى « قوله شعر » .

(٢) هذا رجز لجحدر بن مالك الحنظلي في لسان العرب : ١٠ / ٤٢٠ « دَرَكَ » ؛ وتاج العروس : ٧ / ١٣٨ ولواثلة بـن الأسقع أو لجحـدر بـن مـالك في خزانـة الأدب : ٧ / ٤٦١ ، ٤٦٤ ؛ والدرر : ١ / ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب : ١٥ / ١٠٨ « عـوى » ؛ وتهذيـب اللغـة : ٣ / ٢٥٥ ؛ وتاج العروس : ٦ / ١٠٣ « عسج » « ركك » « صـرم » ؛ والمغرب ص ٣٩٤ ؛ والهمع : ١ / ١٤٥ .

(٣) هـذا رجـز لمنظور بـن مرثـد الأسـدي في لسـان العـرب : ٢ / ٤٣٨ « ذبــح » ، ١٠ / ٤٣٦ « كك » ؛ وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ؛ وتاج العـروس : ٦ / ٣٦٧ « ذبح » « كك » « زكك » ، وأساس البلاغة « ذبح » ص ٢٠٢ ، وبنسب إلى رؤبة بن العجاج وهو في ديوانـه ص ١٩١ ؛ وبـلا نسـبة في الأشـباه والنظـائر : ٢ / ٢٠١ ؛ وأسـرار العربيـة ص ٤٧ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥ ؛ وشـرح ابـن يعيـش : ٤ / ١٣٨ ، ٨ / ٩١ ؛ وتهذيـب اللغـة : ٤ / ٤٧٣ ، ٩ / ٤٥٩ ؛ والمخصص : ١١ / ٢٠٠ ، ١٣ / ٣٩ .

(٤) من الآية ( ٣١ ) من سورة الإنسان .

(٥) ينظر القراءة في مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٦ ؛ والمحتسب ٢ / ٣٤٤ ؛ والبحر المحيـط ١٠ / ٣٧٠ .

و" الظالمون " وفيه عطفُ جملةٍ اسميةٍ على فعليةٍ وهي قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ﴾[١][٢] وبلاغةُ القرآنِ فوق ذلك ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾[٣][٤] أيْ : وأضلَّ فريقاً وخذلهم ذهبَ التفاضلُ أيْ : لم يبقَ ما ذكرنا قبلُ من كونِ النصبِ مختاراً على الرفعِ ، ولكنْ الأمرانِ على السواءِ فَرَفْعُ عمرو بالعطفِ على الجملةِ الاسميةِ وهي : (( زيدٌ لقيت أباهُ )) ، فزيدٌ مبتدأ ، و" لقيت أباه " خبرُه ونَصْبُهُ بالعطفِ على الجملةِ الفعليةِ ، وهي (( لقيتُ أباه )) إنْ رفعتَ حملْتَ على المبتدأِ ، وإنْ نصبتَ حَمَلْتَ على الخبرِ ، وهو جملةٌ فعليةٌ ، وهو بمعنى قوله : لأنَّ الجملةَ الأولى ذاتُ وجهينِ أيْ : بالنظرِ إلى ابتداءِ جملةٍ اسميةٍ ، وبالنظرِ إلى الخبرِ الذي يشتملُ على المبتدأِ بالضميرِ جملةً فعليةً ، فكانَ ما عطفَ عليها أيضاً ذاتَ وجهينِ: بالنظرِ إلى هذينِ الوجهينِ ، فاستوى الأمرانِ ، فإنْ قيل : ما ذكرتُ يقتضي تقابلها ، فيرجعُ الأمرانِ إلى ما كانَ عليه وهو اختيارُ الرفعِ .

قلنا : قرينةُ النصبِ أقوى من قرينةِ الرفعِ ؛ لقربها من الثانية ؛ لأنَّ الفعليةَ هي التي تلي الثانيةَ ، فلما ترجحتْ قرينةُ النصبِ قابلَ ما فيها من الرجحانِ ذلكَ الأصلُ فاستوى الأمرانِ .

اعلمْ أنكَ تقولُ : في بعضِ المواضعِ هذهِ جملةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ[٥] ، وفي بعضها تقولُ : هذه الجملةُ في محلِّ الرفعِ أو النصبِ أوْ الجرِّ ، والفاصلُ[٦] بينهما هو : أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ موقعَ المفردِ فلها إعرابٌ محلِّي وإلا فلا محلَّ لها من الإعرابِ كذا في المقتبسِ[٧] ، فإنْ اعترضَ[٨] بعدَ الواوِ ما يصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ ، أيْ : لو اعترضَ .

---

(١) من الآية ( ٣١ ) من سورة الإنسان .
(٢) المفصل ص ٥٠ .
(٣) من الآية ( ٣٠ ) من سورة الأعراف .
(٤) المفصل ص ٥٠ .
(٥) ينظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ص ١ / ٣١٤ ؛ والتخمير ١ / ٣٨٧ .
(٦) في الأصل : (( الفاصل )) والمثبت من ب .
(٧) ينظر المقتبس ٨٠ / ب .
(٨) في الأصل : (( ما )) وساقطة من ب وهو الصواب .

" أما " ، و" أمَّا " المفاجأةُ يَصْرِفَان الكلامِ إلى الابتداءِ ويقطعانِـه مـن الكـلامِ السابقِ ، فإنكَ إذا قلتَ : لقيتُ زيداً وأما[1] عمـروٌ[2] فقـد مـررتُ بـه ، فكـأنكَ قلتَ : ابتداءً عَمْرو قد مررتُ بهِ ، وهذهِ عينُ المسألةِ التي كانَ الرفعُ فيها أجودَ ، إذْ لا تفاوتَ بين هذا وبينَ قولك : زيدٌ ضربته ، فما[3] ذكرنا مـن العلـةِ ، وهـي عدمُ الحاجةِ مع الرفعِ إلى الإضمارِ ، والمحوجُ إلى التفسـير هنـالكَ فهـي العلـةُ هنا أيضاً ، (( **وإذا عبدُ ا للهِ يضر بهُ عمرو** ))[4] المعنى[5] فاجأتُ وقتَ هـذا الشـأن ، وهو ضربُ عمروٍ إيَّاهُ[6] ، وليسَ الغرضُ مفاجأةَ الوقتِ ، ولكنْ مفاجأةُ الشأنِ ، وإنما ذكرَ الوقتَ ؛ لأنه إذا فوجيءَ الوقتُ فوجـيءَ الواقـعُ فيـه لا محالـةَ ، والـواوُ للعطفِ بدليل وقوعِ الفاءِ موقعهـا ، و" إذا " مضافـةٌ إلى الجملـةِ بأسـرها ، كمـا في[7] حقها في كلِّ موضعٍ ، وناصِبُها ما أُضمر من فعـلِ المفاجـأةِ ، وهـي مفعـولٌ بها[8] ، وليستْ بظرفٍ[9] ؛ لأنَّ الفعلَ المفاجأةَ وقعَ عليها لا فيها .

(( **عادتْ الحالُ الأولى** ))[10] أيْ : عادتْ حالُ[11] كونِ الرفعِ أجودُ .

(( **جذعة** ))[12] أيْ : فِتْيَـةٌ أيْ : جديـدةٌ ، واعلـم أنَّ " إذا "[13] هـذهِ تفـارقُ الجزائيةَ ؛ لأنها مكانيةٌ ، وتلكَ زمانيةٌ ، ومعنى المكانيةِ : معنـى ثَـمَّ ؛ ولهـذا جـازَ خرجتُ فإذا زيدٌ .

---

(١) في الأصل : (( وإذا )) والصحيح و (( أمَّا )) كما في ب .
(٢) في الأصل : (( عمراً )) والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : (( فلما )) والمثبت من ب .
(٤) المفصل ص ٤٩ .
(٥) في ب : (( والمعنى )) .
(٦) في الأصل : (( وأباه )) والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : (( في )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٨) في الأصل : (( مفعول لها )) والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : (( فعل )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(١٠) المفصل ص ٥١ .
(١١) في الأصل : (( حال )) ساقط والمثبت من ب .
(١٢) المفصل ص ٥١ .
(١٣) في الأصل : (( إذ )) ساقط والمثبت من ب .

على جعلها خبراً لزيدٍ ، ولا يجوزُ ذلكَ في الزمانيةِ ؛ لأنَّ الظروفَ الزمانيةَ لا تتضمنُ معنى الجثثِ ، فلم تفد معنى الجثثِ ، فإذا قلتَ : فإذا زيدٌ ، كانَ معناه : فثمَّ زيدٌ ، والزمانيةُ تحملُ الاسمَ بعدها على الفعلِ ، ولابدَّ لها من جوابٍ ، نحو : إذا زيدٌ تلقاه فأكرمه ، ولا كذلكَ المكانيةُ[1] ، وقُرِئ[2] بالنصبِ ، والتقديرُ : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[3][4] تقديرُ الفعلِ هنا بعد المنصوبِ ، بخلافِ نحو : زيداً ضَرَبْتهُ ؛ لأنَّ الفعلَ فيه مقدرٌ قبل المنصوبِ ، وقبل تقديرهِ ،

وأما معاملتنا « ثمودَ فهديناهم » ؛ لأنَّ الفعلَ لا يلي « أمَّا » ، ومنْ توهّم أنَّ النصبَ بعدَ " أما " لاقتضائها الفعلَ لما فيها من معنى الشرطِ فقد سها .

والثاني : أيْ : الثاني من الموضعينِ اللذين يُخْتارُ فيهما النصبُ ، وهو : أنْ يقعَ موقعاً هو بالفعلِ أولى ، وذلكَ على أنواعٍ أربعةٍ .

الأولُ ما بعد حرفِ الاستفهامِ ، إذِ الاستفهامُ إنما يكونُ في الحادثِ ، والفعلُ للحوادثِ ، ويضمرُ عقيبُ حرفِ الاستفهامِ فعلٌ على لفظِ المذكورِ ، عقيبُ الاسمِ المنصوبِ .

نحو : قولك : « أضربتَ عبد الله ضربته » ، في المثالِ الأولِ ، أو يضمرُ ما هو قريبٌ من ذلكَ المذكورِ ، كقولكَ في الأمثلةِ الباقيةِ : أأغْشى السوطَ زيدٌ ضرب به ، أو أُقْنِعَ السوطَ ، وأُعْلِيَ الخوانَ اللحم أكلَ عليه ، أو أركبْ وأتنتظِرُ زيداً أنتَ محبوسٌ عليه ، أوْ أُتْرَعَى ؛ لأنه لما حبسَ عليه ، فقد انتظره وراعاه[5] ، وأبرزتَ زيداً أأنتَ مكابرٌ عليه ، أوْ أنوزعتْ أو أسلمت ، ومكابرٌ عليه ، أيْ : مغلوبٌ عليه ، وهذا كما يقالُ غُلب فلانٌ على عِمَامته إذا سلبها ، وقيل : معنى قوله : « **وأزيداً أنتَ مكابرٌ عليهِ** »[6] أيْ : أتخاصمُ زيداً وأنتَ مظلومٌ بسببِ أنه

---

(١) في ب : « الزمانية » .
(٢) ينظر القراءة في الدر المصون ٩ / ٥٢٠ ؛ والكشاف ٤ / ١٩٤ ؛ والبحر ٩ / ٢٩٦ .
(٣) من الآية ( ١٧ ) من سورة فصلت .
(٤) المفصل ص ٤٩ .
(٥) في الأصل : « ورعاه » والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٥١ .

كابرَ على حقِّك أيْ : أخذَ منكَ قهراً ، (( **وأزيداً سُمِّيتَ به** ))[١] أيْ : وأسلبتَ زيداً سميتَ به أيْ : هذا الاسمُ ، وقيل تقديره أَسُميتَ زيداً سَمَّيْتَ به .

قوله : ومنهُ وجهُ الفصلِ هنا .

هو : أنَّ الاسمَ المنصوبَ فيما قبله كان بمدلولِ الفعلِ المبني على المفعولِ ، أو بمدلولِ اسمِ المفعولِ ، وفيما بعدَه الاسمُ المنصوبُ ، منصوبٌ بالتباسِ مدْلُولِ الفعلِ المبنيِّ[٢] على الفاعلِ ؛ بسببِ العطفِ ، أو بالصفةِ ، فإنَّ في قوله : (( **أزيداً ضربتُ عمراً ، وأخاه** ))[٣] ، فالأخُ ملتبسٌ بـ" زيد " بالهاءِ ، وبـ" عمروٌ " بالعطفِ ، فصحَّ إضمارُ مدلولِ الفعلِ ، وهو أهنتُ قبل زيدٍ ؛ لأنَّ ضَرْبَ أخيه إهانةٌ[٤] له ، والتقدير : أهنتُ[٥] زيداً ضربتُ عمراً وأخاه .

قالَ المصنِّفُ[٦] في هذا النوعِ : ينبغي أنْ يتعلقَ الضميرُ بنفسه أو بما هو من سببه ، فقوله : " أزيداً " ، إنما جازَ مع كونِ " عمراً " أجنبياً من " زيدٍ " ؛ لأنَّ " عمراً " ؛ لما كانَ ملتبساً بما هو من سببه ، وهو " أخاه " بالعطفِ ، صارَ كأنه من سببهِ ، والضميرُ في " أخاه " يرجعُ إلى زيدٍ ، ولو رجعته إلى عمرو ، لم يصح وإنما لم يصح الكلامُ ؛ لأنَّ الضميرَ لو رجعَ إلى " عمروٍ " لا يصحُّ حينئذٍ[٧] تقديرُ أهنتُ زيداً ؛ لأن " عمراً " على هذا[٨] التقديرِ كانَ أجنبياً محضاً ، فلم يلزمْ من ضربِ عمروٍ الأجنبي إهانَةُ زيدٍ .

---

(١) المفصل ص ٥١ .

(٢) في ب : (( المبني )) ساقط .

(٣) المفصل ص ٥١ .

(٤) في الأصل : (( إهانة )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( وأهنت )) .

(٦) ينظر هذا القول في : الكتاب لسيبويه ١ / ١٠٧ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٤٤٠ .

(٧) في ب : (( حينئذٍ )) ساقط .

(٨) في ب : (( ذلك )) .

الكلامُ وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبـهُ ، وقولـه : (( **رجـلاً** ))[١] وإنْ كـانَ أجنبيـاً عن[٢] زيدٍ إلاَّ أنَّ " يحبُّه " صفة " رجلاً " ، وفي " يحبه " ضميرٌ يعودُ إلى زيدٍ ، فيكونُ ملتبساً بزيدٍ ، ومن ضربَ رجلاً يحبُّ زيداً ، فقد أهانَ زيداً ، فيستقيمُ : أن تقدر أهنتُ زيداً ، ضربتُ رجلاً يحبه ، فليس إلاَّ الرفعُ ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ في: (( **أزيدٌ ذُهِبَ**[٣] **به** ))[٤] مرفوعٌ على الفاعليةِ ، والتقديرُ : أذهبَ زيدٌ ذهبَ به ، وهذا لأنَّ الاسمَ الواقعَ قبلَ الفعلِ ، والضميرُ المتصلُ به يتجاذبان ارتفاعاً وانتصاباً ، والضميرُ في ذهبَ به : في محلِّ الرفعِ ، فكذا الاسمُ قبلَ الفعلِ يكونُ : مرفوعاً أيضاً ، والضربُ الثاني ما بعد " إذَا " ، و" حيثُ " ، فـإنَّ قولَـه : (( **وأنْ يقـعَ** ))[٥] أيْ : والجمعُ معطوفٌ على ( قوله وذلكَ : أنْ يقـعَ بعـد حـرفِ الاستفهامِ ، يعني : هذا النوعُ أيضاً من الأنواعِ التي )[٦] كـانَ نصبُ الاسـمِ هـو المختارُ ؛ لأنَّ " إذا " اسمٌ للزمان ، و" حيثُ " اسمٌ للمكان ، استعملا / للشرطِ ، [ ٩١ / ب ] والشرطُ يستدعي الفعلَ ، فيكونُ[٧] تقديرُ المثالين ؛ متى تلق عبدَ الله وأين تجدُ زيداً ؟ والضربُ الثالثُ من الضروبِ التي كـانَ النصبُ فيهـا أولى ، هـو : أن يكونَ ما بعدَ حرفي النفي ؛ لأنَّ حرفَ النفـي نـافٍ ، والمنفـيُ هـوَ الحدثُ ؛ لا الذاتُ ، فيكونُ بالفعلِ أولى[٨] ، التقديرُ : ما ضربتُ زيداً ضربته ، قال[٩] جريرُ:

* **فلا حَسَباً**[١٠] *

---

(١) المفصل ص ٥١ .

(٢) في ب : (( من )) .

(٣) في الأصل : (( ذهب )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٥١ .

(٥) المفصل ص ٥١ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب : (( فكان )) .

(٨) في الأصل : (( أو )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( فقال )) .

(١٠) هذا جزء من بيت لجرير ، ونصه كاملاً :

**فَلاَ حَسَباً فخرتَ به لِتَيمٍ ... ولا جدّاً إذَا ازدحَمَ الجدودُ**

والبيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٦ ؛ والكتاب ١ / ١٤٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٨٣ ، ٥٦٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٣٦ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٢٥ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٢ .

يهجو[1] بهذا البيتِ جريرٌ عمرَو[2] بنَ لَجَأٍ التيميَّ ، وقبله[3] :

**ويُقْضَى الأمْرُ حِيْنَ تَغِيبُ تَيْمٌ ... ولا يُسْتَأْذَنُونَ وَهُمْ شُهُوْدُ**

أيْ : تيمٌ أقلاَّءُ أذلاءُ إذْ[4] لا يدخلونَ في مشاورةٍ ، ولا يقفُ إمْضاءُ الأمورِ إليهم ، وأرادَ بازدحامِ الجدودِ : تفاخرهُم ؛ بنسبِ الآباءِ ، يعني : ما ذكرتُ لتيْمٍ شيئاً يفخرُ ؛ لأنَّكَ لم تجدْ لها شيئاً تذكرُهُ ؛ لأنه لم يكنْ لها حظٌّ في علوِّ المرتبةِ ، والذكرِ الجميلِ ؛ والشاهدُ فيه أنَّ " حسباً " منصوبٌ بعد حرفِ النفي بفعلٍ مضمرٍ ، على شريطةِ التفسيرِ ، كأنهُ قالَ : فلا ذكرتَ حَسَباً فخرتَ به ، و" لا جداً " معطوفٌ على " حسباً " ، و" الجدُّ " : الحظُّ ، والحسبُ : الكرمُ ، وشرفُ الإنسانِ في نفسه وأخلاقِهِ ، وأن تقعَ أيْ : الجملةُ ، هذا أيضاً معطوفٌ على ما عُطِفَ عليه المعطوفاتُ قبله ، وهو الضربُ الرابعُ ، وهذا الموقعُ أيضاً بالفعلِ أولى ، فإنَّ قولكَ : (( زيداً اضربهُ )) ، تقديُره : اضربْ زيداً اضربهُ ؛ لأنَّكَ لو لمْ تقدرْ الفعلَ قبلَ زيدٍ من جنسِ الظاهرِ ؛ يلزمكَ : أنْ يقعَ " زيداً " على الابتداءِ ، فحينئذٍ يجبُ : أنْ يكونَ الفعلُ المذكورُ ، وهو الأمرُ خبره ، وهو غيرُ محتملٍ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأِ ؛ لأنَّ من شأنِ الخبرِ : أنْ يتطرقَ عليه التصديقُ والتكذيبُ ، والأمرُ والنهيُ : ليسا مما يتطرقُ إليه شيءٌ من ذلكَ .

اللهمَّ إلاَّ بتأويلِ " زيدٍ" أطلبُ منك أنْ تضربَهُ))، أوْ (( أقولُ فيه اضربْه ))، أو ((زيدٌ منقولٌ فيه اضربه)) وفيه عدولٌ عن الظاهرِ، فللاحتراز عن هذا الفسادِ صِيِّرَ إلى تقديرِ الفعلِ قبل[5] "زيدٌ"، ونصبُه بذلكَ الفعلِ المقدرِ قبله، ونحو ذلك ما ذكِرَ في الكشافِ[6] في سورةِ النورِ ، وقرأ[7] ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ

---

(١) في الأصل : (( يهجو جرير )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( عمر )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( وقبله شعر )) .

(٤) في الأصل : (( إذْ )) والصحيح عدم إثباتها كما في ب .

(٥) في الأصل : (( قبله )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكشاف ٣ / ٢٠٩ ؛ وينظر القراءة في الدر المصون ٨ / ٣٧٩ ؛ والبحر ٨ / ٧ .

(٧) من الآية ( ٢ ) من سورة النور .

يفسره الظاهرُ ، وهذهِ القراءةُ أحسنُ من قراءةِ الرفعِ ؛ لأجلِ الأمـرِ ، وإنْ كـانَت قراءةُ الرفعِ أشهرَ ، وقال فخرُ المشايخِ : فقراءةُ عيسى بنِ عمـرَ بـالنصبِ قويـةٌ في العربيةِ لكنَّ القراءةَ سنَّةٌ متبعةٌ ، كذا قالهُ سيبويه[١] .

وأمَّا وجهُ قراءةِ العامَّةِ بالرفعِ فهو أنها لم تجئْ على حَدِّ قولكَ زيداً فاضربـه ، ولكنهـا عنـد سيبويه مبنيـةٌ علـى مـا قبلهـا ، كأنـهُ[٢] قيـلَ : وممـا يقـصُّ عليـك ﴿ السَّارقُ والسارقةُ ﴾ ﴿ الزاني والزانيةُ ﴾ ، والتقديرُ في بواقي الأمثلة : أَهِـنْ خالداً اضربْ أباه ، وأكرمْ بشراً لا تشتمْ أخاه[٣]: وليضرب زيداً عمرو ليضربهُ[٤]، وليهنْ بشراً عمروٌ ليقتَل أباه ، ومثله « أَمَّا زيدٌ فاقتُلْـه »[٥] إضمـارُ الفعـلِ هنـا[٦] لِما ذكرنا من الاحترازِ عـن جعـلِ مـا لا يتطـرقُ إليـه الصـدقُ والكـذبُ خـبراً ، والتقديرُ : « أَمَّا زيداً فاقتلْ ، اقتلْهُ » .

وأمَّا خالداً فأكرمْ لا[٧] تشتمْ أبـاه[٨] ، والدعـاء[٩] بمنزلـةِ الأمـرِ والنهـي ؛ لأنَّ كلاً منهما طلبٌ غيرُ محتملٍ للصدقِ والكذبِ راعوا الأدبَ، ففرقوا بين الدعاءِ والأمرِ في التسميةِ ، حيثُ لم يطلقوا اسمَ الأمرِ على الدعاءِ ، وإنْ كـانَ الدعـاءُ علـى صيغـةِ الأمرِ ؛ لتقدير قوله : « اللهم زيداً فاغفر لهُ ذنبه »[١٠] أيْ اللهـمَّ ارحمْ زيداً

(١) ينظر الكتاب ١ / ١٤٤ .

(٢) في ب : « كاتب » .

(٣) في الأصل : « أخاه » ساقط .

(٤) في الأصل : « وليضربه » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٥٢ .

(٦) في الأصل : « مما » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « فلا » .

(٨) في الأصل : « أباً » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « للدعاء » والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ٥٢ .

فاغفرْ له ذنبه ، وتقديرُ قولهِ : « **وزيداً أَمَرَّ اللهُ عليه العيش** »(١) أيْ : وعذِّبْ اللهُ زيداً أَمِرَّ عليه العيش

*** فكلاً جَزَاه اللهُ(٢) ***

أيْ : فجزى اللهُ كلاً جزاهُ عنِّي أوّلُ البيتِ :

*** أمِيْرَانِ كَانَا آخَيَاني كِلاَهما ***

وقوله بما " فَعَلَ " أيْ : بما فعلَ من الإحسانِ ، وعاملِ له(٣) من الجميلِ ، « **وأمَّا زيداً فجدْعاً له** »(٤) تقديره : « وأمَّا زيداً فجدعَ اللهُ جدعاً » ، « وأمَّا عمراً فسقى اللهُ سقياً » ؛ لأنَّ المصدرَين نابا منابَ الفعلين على ما سبق في بابِ المصادرِ المنصوبةِ ، وقيلَ : التقديرُ في قوله : « زيداً / فجدْعاً لهُ » . [ ٩٢ / أ ]

وأمَّا معاملتي زيداً فهذه المعاملةُ وهي أني أدعو عليه ، وهكذا في الدعاءِ لهُ ، واللازمُ أنْ تقعَ الجملةُ بعد حرفٍ لا يليه إلاَّ الفعلُ ذكرَ في أوائل هذا الفصلِ(٥) ، ثم إنَّكَ ترى النصبَ مختاراً ، ولازماً فإلى الآن قد ذكِرَ المختارُ ، وشُرِعَ ههنا في شرحِ اللازمِ ، وهو كلُّ حرفٍ يلازمُه الفعلُ وهو " إنْ " و ما بمنزلته في اقتضاءِ الفعلِ نحو هلاَّ ، فإنْ قيلَ إنما لزمَ الفعلُ بعد " إنْ " لاقتضائها لكونها للشرطِ ، و" إذا " ، و" حيثُ " أيضاً يقتضيان الفعلَ لكونهما للشرطِ ، ومع ذلكَ كانَ النصبُ بعدهما مختاراً ، وبعد " إنْ " لازماً من أين وقعتْ هذهِ المفارقةُ مع مساواتها في الشرطيةِ قلنا : لا يسلمُ مساواتها في الشرطية ، بل كلمة " إنْ " هي اللازم(٦) في معنى الشرطِ فإنها ملخصةٌ للشرطِ وضعاً من غيرِ شائبةٍ معنى

---

(١) المفصل ص ٥٢ .

(٢) هذا جزء من بيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠ ؛ والكتاب ١ / ١٤٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ ؛ وبلا نسبة في شرح أبيات كتاب سيبويه ٨٨/١ . والبيت كاملاً هو :

**أَمِيْرَانِ كَانَا آخَيَاني كِلاَهُمَا فَكُلاًّ جَزَاهُ اللهُ عنّي بِمَا فَعَلْ**

(٣) في ب : « به » .

(٤) المفصل ص ٥٣ .

(٥) ينظر ما سبق ص

(٦) في الأصل : « اللام » والمثبت من ب .

الوقتِ ، أو الظرفِ فيها ، فلذلكَ لم يليها إلا الفعلُ بخلاف " إذا " ، و" حيثُ " فإنهما دخلتا على " إنْ " في المجازاةِ[١] دخولَ الدخيلِ على النسيب ، فلا يلغانِ في اقتضاءِ الفعلِ رتبتها ، والمنفسُ : المالُ النفيسُ ، والبيتُ[٢] للنمر بنِ تولب[٣] يخاطبُ زوجتهُ ويقولُ : لا تجزعيْ على ما أنفقته من مالٍ أَجُودُ به ، فإني إنْ بقيتُ حصلتِ المالَ ولكن إنْ جَزَعْتِ فاجزعي إذا مُتُّ ؛ لأنه لا يكونُ لكِ من يسعى سعيي في الأمورِ ، وقبله[٤] :

**وإذَا أَتَانِـي إخْوَتـي فَدَعِيْهـم ... يتعَلَّلُوا في العيشِ أوْ يلهُو مَعِـي**
**لا تَطْرُدِيهم عـن فراشـي إنَّـه ... لا بُـدَّ يومـاً أنْ سَيخلُـو مَوْضِعـي**
**لا تجزَعِـيْ إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُـهُ[٥] ... فإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلِكَ فاجْزَعِي[٦]**

والفاءُ في " فاجزعي " زائدةٌ لأنهنَّ يطلبنَ الفعلَ ؛ لأنَّ هاتيكَ الكلماتِ للتحضيضِ ، وذلكَ بالفعلِ يكونُ لا بالاسمِ ( على ما يجيءُ بيانه في قسمِ

---

(١) في الأصل : « المجازات » والمثبت من ب .

(٢) سيأتي ذكره وتخريجه عقب ستة أسطر تقريباً من الصفحة نفسها .

(٣) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي شاعر مخضرم . عاش عمراً طويلاً في الجاهلية وكان فيها شاعر " الرباب " ولم يمدح أحداً ، ولا هجا ، وكان من ذوي النعمة والوجاهة جوداً وَهَّاباً لما له . أدرك الإسلام وهو كبير السن ، ووفد على النبي - ﷺ - فكتب عنه كتاباً لقومه توفي سنة نحو ١٤ هـ .

ترجمته في : الإصابة ٣ / ٥٧٢ رقم الترجمة ٨٨٠٢ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٣٠٩ ؛ والأغاني ص ٩٠٠٣ ؛ والخزانة ١ / ١٥٢ - ١٥٦ ؛ والأعلام ٨ / ٤٨ .

(٤) في ب : « وقبله شعر » .

(٥) المفصل ص ٥٣ .

(٦) البيت من الكامل وهو للنَّمْر بن تولب وهو في ديوانه ص ٧٢ ؛ والكتاب ١ / ٣٣٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٦٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٧٢ ، ٢ / ٨٢٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ٣٨ ؛ واللسان ٦ / ٢٣٨ " نفس " ؛ وخزانة الأدب ١ / ٣١٤ - ٣٢١ ، ١١ / ٣٦ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٣٥ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٧٢ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٣٢ ، ٩ / ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٥ ؛ واللسان ٤ / ٦٠٤ " عمر " ؛ والمقتضب ٢ / ٧٦ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٦٦ ، ٤٠٣ .

الحروفِ – إن شاء الله – )[1] وذكـرَ في المقتبس[2] محالاً إلى التخمير[3] في هذه المسألةِ نظر .

قال أبو سعيد[4] السيرافي[5] : (( لا يجوز هلاَّ بكرٌ منطلقٌ )) وجوز[6] : (( هلاَّ زيدٌ ضربتُه ))[7] ، وعلى تأويل هلاَّ ضربَ زيدٌ ضربته ، والنصبُ جاء على معنى (( هلا ضربْتَ زيداً ضربْتُه )) ، فإذا كـانَ الأمـرانِ جائزينِ على السَّواءِ لم يكن النصبُ مختاراً فكيفَ يلزمُ النصبُ .

وقوله[8]: (( **حذفُ المفعول به كثير** ))[9] قيل : إنما كـثر لـوروده فضلـةً على تمامِ الكلامِ؛ لأنَّ معظمَ الغرضِ من سَوْقِ الكلامِ ما يطلقُ عليه اسمه، وذلكَ يحصلُ بالمحدِّثِ والمحدَّثِ عنه، ولذلكَ حَسُنَ السكوتُ عليه ولاحظَّ للمفعولِ بـه مـن ذلـك، ثم السببُ الدَّاعي إلى الحذفِ كثيرٌ وهو إمَّا القصدُ إلى مجردِ الاختصارِ لنيابةِ قرائنِ الأحوالِ عن ذكرهِ نحـو قولـه تعـالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ﴾[10] إذْ لا

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٨٢ / أ .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٣٩٥ .

(٤) في ب : (( أبو زيد )) .

(٥) هو الحسن بن عبد الله المَرْزُبَّان السيرافي القاضي أبو سعيد سكن بغداد بالجانب الشرقي ، وولي قضاء بغداد ، وكان أبوه مجوسياً وأسلم . قرأ النحو على ابن السراج وقرأ اللغة على أبـي بكر ابن مجاهد ، وكان عالماً زاهداً يأكل من كسبه . له مؤلفات منها شرح كتاب سيبويه وشرح الدريدية ألفاتُ القطعِ والوصل .

ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ ؛ والبلغة ص ٨٦ ؛ وشذرات الذهب ٣ / ٦٥ ؛ وطبقات الزُّبيدي ص ١١٩ ؛ والفهرست ص ٦٢ ، ٦٣ ؛ ومعجم الأدباء ٨ / ١٤٥ - ٢٣٢ ؛ وابن خلكان ١ / ١٣٠ ؛ ومرآة الجنان ٢ / ٣٩٠ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٦) في الأصل : (( ولا يجوز )) والمثبت من ب .

(٧) ينظر هذه المسألة شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء الأول ق ( ٢٦٩ ، ٢٧٣ ) .

(٨) في الأصل : (( قوله )) ساقط والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ٥٣ .

(١٠) من الآية ( ٢٦ ) من سورة الرعد .

شبهةَ في أنَّ المرادَ لمنْ يشــاءُ رَزَقَــهُ ، ويقــدرُ رزقــهُ ؛ لأنَّ " مَــنْ " موصــولٌ صلتــه يشاءُ ، ولابدَّ للصلةِ من ضمير يعودُ منها إلى الموصولِ ، وكذا[1] نقــولُ في تقديــرِ رحمه في [ مَنْ رحِمَ ] ؛ لأنَّ رحمَ صلةٌ لـ" مَنْ " ، وإمَّــا للقصــدِ إلى التعميــمِ مــع الاختصارِ ، وهذا من أنواعِ بلاغةِ الكلامِ إذْ فيه وصولٌ بــاللفظِ النزرِ إلى المعــاني الجمَّةِ نحوُ : قولِ البلغاءِ (( **فلانٌ يُعطي ويمنعُ ، ويصلُ ويقطعُ ويبني ويهدمُ** ))[2] ، فلو ذهبتَ إلى أنهم يعنون شيئاً دونَ شيءٍ من المفعولين المحذوفين أذهبــتَ حــلاوةَ الكلامِ وطلاَوتِه ( ولقد أصابَ المحــزُّ مــن أفتــى بــالردِّ فيمــن قــالَ : إنْ لبســتَ أوْ أكلتَ )[3] أوْ شربتَ فعبده حرٌّ عنيتَ شيئاً دونَ / شيء ، وأمَّا القصــدُ إلى نفــسِ [ ٩٢ / ب ] الفعلِ بتنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازمِ ذهاباً في نحو : فــلانٌ يُعطــي إلى أنــهُ يوجــدُ منــه هذا الفعلُ كيذهبُ ، فإنَّ معنــاهُ يوجــدُ منــه الذهــابُ ، وهــذا[4] للمبالغــةِ ؛ لأنــه ذهبَ في " يعطي " إلى أنَّ معناهُ يوجدُ منه الإعطاءُ ، ولابدَّ لهــذا الفعــلِ مــن محــلٍّ يتحققُ ذلكَ فيه ، والمحالُ غيرُ محصورة ، والقصدُ إلى فردٍ مــن أفرادهــا في التعيــين ترجيحٌ لأحدِ المتساوياتِ بدونِ دليلٍ فيشملُ الكلّ كذلك[5] ، والدليلُ على تــنزيلِ المتعدِّي فيما نحنُ فيه منزلةَ الــلازمِ ، قولــه تعــالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾[6] ألا تراه عُدِّيَ بـ" في " كما تعدى اللازم بالجار في نحو : ذهبَ بزيدٍ ، ومعناهُ واجعلِ الصلاحَ في ذريتي ، وكذا قوله :

---

(١) في ب : (( وهكذا )) .

(٢) ينظر المفصل ص ٥٤ .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : (( وهذه )) .

(٥) في ب : (( لذلك )) .

(٦) من الآية ( ١٥ ) من سورة الأحقاف .

* **يَجْرَحْ[(١)] في عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي**[(٢)(٣)] *

" فيجرحْ " متعدٍّ ، وقد عُديَ بـ" في " ، والضميرُ في " تعتذرُ " للناقةِ ، والباءُ في " بالمحل " للأداةِ ، لا للظرفِ ، والمرادُ " بذى ضروعِها " : اللبنُ كما يرادُ بذي بطْنِها : الولد .

العروقُ : العصبُ الغليظ ، فوق عقبِ الإنسانِ ، والْعَقِبُ : بكسر القاف ، مؤخَّرُ القدمِ ، وعُرْقوبُ الدابةِ في رجلها بمنزلةِ الركبةِ في يدِها .

والنصْلُ : السيفُ ، يريدُ يجعلِ الجرحَ في عَراقيبِها سيفي ، وقيل : معناه يجرحْ موضعاً في عراقيبِها يعني : إن ضَنَّتْ ناقتيبلبنها من الضَيفِ بسببِ عذرِ وقتِ القحطِ أذبحُهَا .

---

(١) في الأصل : « فيجرح » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٥٤ .

(٣) هذا جزء من بيت من الطويل لذي الرمة وهو في ديوانه ص ٤٩٠ ، ونصه تاماً :

**وإنْ تعتذرْ بالمحْلِ عن ذي ضُرُوعِهَا إلى الضيفِ يجْرَحْ في عراقيبهَا نَصْلِي**

والبيت في : أساس البلاغة ص ٢٩٦ " عذر " ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٥١ ؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٢٣٣ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٢١ .

## (( **المفعولُ فيهِ** ))

هو ما فعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ ، وشرطُ نصبه تقديرُ " في " ، وقوله : (( فِعلٌ مذكورٌ )) ، وإنما اشترِطَ تقديرُ " في " لأنها إذا[1] وجدتْ وجبَ الخفضُ بها ، فإذا حُذِفتْ تعدّى الفعلُ فنصبَ ، فإنَّ الظرفَ عندَ النحويين اسمُ زمانٍ أو مكانٍ منصوبٍ بتقديرِ " في " سُمِّيَ بذلكَ لأنه محلٌّ للأفعالِ تشبيهاً بالأواني التي تَحلُّ فيها الأشياء ، وسمَّاه الكوفيون[2] محلاً لحلولِ الأفعالِ فيه ، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ ، وإنما لم يذكرْ حَدَّهُ لما في لفظِ المفعولِ فيه من الدلالة عليه ، كأنه قالَ : المفعولُ فيه هو : الذي فُعِلَ فيه الفعلُ ، فإنْ قلتَ : على هذا التقدير الذي ذكرتُ يجبُ أنْ يكونَ المفعولُ فيه مبنياً ، وذلكَ ؛ لأنَّ الاسمَ إذا كانَ متضمناً معنى حرفٍ يجبُ بناؤهُ ، كما في " كيف " ، و" أينَ " ، والمفعولُ فيه هنا متضمنٌ معنى " في " ويجب أنْ يكونَ مبنياً حينئذٍ .

قلتُ : المفعولُ فيه هنا غيرُ متضمنٍ معنى " في " .

بل هي مقدرةٌ فيه ؛ لأنَّ المعنى من التضمنِ هو ألاَّ يجوزَ إظهارُه ؛ كما في " كيف " ، و" أين " ، وههنا يجوزُ إظهارُه فإنك كما تقولُ : خرجتُ يومَ الجمعةِ كذلكَ تقولُ : خرجتُ في يومِ الجمعةِ ، وإذا[3] لم يتضمنه وجبَ أنْ يكونَ مُعْرباً وإلى هذا أشارَ في شرحِ اللمع[4] ، ثم في قوله : (( **وكلاهما منقسم إلى مؤقتٍ ومبهم** ))[5] تسامحٌ في العبارةِ ، لأنَّ ما يقعُ مفعولاً فيه من المكاني ليسَ إلاَّ المبهمُ فقط ، وقيلَ : التوقيتُ في الأصلِ تحديدُ الوقتِ ، ثم عمَّ في كلِّ تحديدٍ ، فبانَ بهذا أنَّ المؤقتِ هو المحدودُ ، وهو قولُ بعضِهم ، والمبهمُ عندهُ غيرُ

---

(١) في ب : (( إذا )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( والكوفيون )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( فإذا )) .

(٤) ينظر اللمع لابن جني ص ١١٠ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٩ .

(٥) المفصل ص ٥٥ .

المحدودِ ، وبردُ على هذا القولِ الفرسخُ(١) ، وهو ظـرفٌ محـدودٌ(٢) بقيـاسٍ ، وهـو ينتصبُ انتصابَ الظروفِ بلا خلافٍ ، فلو كانَ المؤقتُ هو المحدودُ لامتنعَ نصبُه ؛ لأنه مكاني لا زماني ، وقالَ بعضُهم(٣) : المؤقتُ هو الذيْ لهُ اسمٌ باعتبارِ مـا هـو داخلٌ في مسماهُ ، والمبهمُ ما لهُ اسمٌ باعتبارِ ما ليسَ داخلاً في مسـماه ، ولا يـردُ الفرسخُ على هذا القول ؛ لأنَّ القصر ونحوَه له اسمٌ من جهةِ ما دخـل في مسـمَّاه من البناءِ ، والسقْفِ وغيره ، والفرسـخُ لـهُ اسـمٌ باعتبـارِ قيـاسٍ غـير داخـلٍ في / [ ٩٣ / أ ] مسماه ، فالمبهمُ نحو : الحينُ يقعُ على الكثيرِ والقليلِ(٤) من الزمانِ .

ألا ترى إلى قوله :

**تناذَرَهَـا الرَّاقُـونَ من سُوْءِ سَمِّهَا يُطْلِقُهَـا حينـاً وحينـاً تُرَاجِـعُ(٥)**

فإنه أرادَ بالحينِ القدَرِ الذيْ يكونُ بينَ تحركِ الوجع وسـكونه ، وهـو قليـلٌ ، والبيتُ في صفةِ الملدوغ وقبلهُ :

**فَبِـتُّ كَأَنِّـي سَاوَرَتْني ضيئلـةٌ مِـن الرُّقش في أنيابها السُّمُّ ناقِـعُ(٦)**

وتناذرها الراقونَ أيْ : أنذرَ بعضُهـم بعضـاً ألاَّ تقربـوا هـذه الحيـةَ ؛ لأنهـا لا تُجيبُ الرُّقى .

المساورةُ : المواثبة .

---

(١) الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستة . ينظر اللسان ٣ / ٤٤ " فرسخ " .

(٢) في الأصل : « ومحدود » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٦ - ٣١٧ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٩ فما بعدها ؛ وينظر المقتبس لوحة ٨٧ / أ ، ٨٧ / ب ؛ والإقليد ٦٣ / ب ، ٦٤ / أ .

(٤) في ب : « على القليل ، والكثير » .

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٠ ؛ واللسان ٣ / ٢٨٤ " مدد " ٤ / ٥٠٧ " طور " ٥ / ٢٠١ ، ٢٠٢ " نـذر " ١٠ / ٢٣١ " طلـق " ١٣ / ١٣٤ " حـين " ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٥٩ ، ٤ / ٤٦ ؛ وجمهـرة اللغـة ص ٩٢٢ ؛ وأسـاس البلاغـة " نـذر " ، " طلق " ؛ وتهذيب اللغة ١ / ٨٩ ، ٢ / ١٦ ، ٥ / ٢٥٥ ؛ وبلا نسـبة في مقـاييس اللغـة ٣ / ٤٢١ ؛ والمخصص ٨ / ١١٣ ، ٩ / ٦٥ ؛ وفي الديوان واللسان " تطلقـه " بـدل " يطلقهـا " والصواب تطلقه .

(٦) هذا البيت قبل البيت الآنف الذكر . ينظر ديوان النابغة ص ٨٠ .

الضيئلةُ : الحيَّةُ الدقيقةُ .

الرُّقشُ : جمعُ رقشاءٍ وهي : فيها نقطٌ سوادٌ وبياضٌ ناقعٌ أيْ : طريٌّ من قولهم : دمٌ ناقعٌ ، فإنْ قلتَ : من أينَ وقعَ الفرقُ بينَ ظرفي الزمانِ والمكانِ ، وأنَّ الزمانَ كلَّهُ ينتصبُ على الظرفيةِ ، وأنَّ المكانَ لم ينتصبْ إلا المبهمُ من دونِ المحدودِ قلتُ : الأصلُ في المفاعيلِ المصدرُ ؛ لأنه هو المفعولُ المطلقُ وهو منصوبٌ ، وكلُّ ما كانَ أكثرَ شبهاً به كانَ منصوباً كنصبهِ ، ولَمَّا كانَ كذلكَ وجدْنا ظروفَ الزمانِ أكثرَ شبهاً بالمصادرِ في أنَّ صيغةَ الفعلِ تدلُّ عليها دلالةً واحدةً أيْ : على السواءِ ، فلذلكَ تعدَّى الفعلُ إلى جميعِ أنواعِ ظروفِ الزمانِ محدودِها ومبهمِها ، كما يتعدَّى إلى جميعِ أنواعِ المصادرِ بخلافِ المكانِ فإنه لا دلالةَ للفعلِ على نوعٍ من أنواعه[1] إلاَّ أنَّ المبهمَ جَرى[2] مَجْرَى الزمانِ لدلالةِ الفعلِ عليهِ من وجهٍ ؛ لأنكَ إذا قلتَ قمتُ فقدْ دلَّ على مكانٍ مبهمٍ ؛ لأن قيامكَ وقعَ في مكانٍ من الأمكنةِ المبهمةِ ، فتعدَّى الفعلُ لذلكَ إلى المكانِ المبهَمِ بدونِ الحرفِ ؛ لأن المبهم منه يصلحُ أنْ يكونَ خَلْفاً لشيءٍ أو قدَّاماً أو شمالاً أو يميناً أوْ تحت أوْ فوقه[3].

وأما المحدودُ فكسائرِ الأسماءِ فلا يتعدَّى إليه إلاَّ بواسطةِ الحرفِ ؛ ولأنَّ المبهمة ليسَ لها هيئاتٌ وأشخاصٌ يتميزُ بها بعضُها عن بعضٍ فأشبهتِ الأزمنةَ والمحدودة[4] يتميّزُ بهيئاتها فأشبهتْ الأعيانُ ( نحوُ زيدٌ وعمرو ، وقيلَ : الزمانُ يضارعُ الفعلَ من ثلاثةِ أوجهٍ : أحدها : أنه )[5] مقسومٌ بأقسامه[6] ، والثاني أنَّ الزمانَ هو مرورُ[7] الملوين[8] ، فهو عرضٌ كالفعلِ ، والثالثُ أنَّ الزمانَ حركةُ الفلَكِ ، كما

---

(١) في ب : « من أنواع ظروف المكان » .

(٢) في ب : « جرى منه » .

(٣) في ب : « أو فوقاً » ساقط .

(٤) في الأصل : « والمحدود » والمثبت من ب .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) في الأصل : « بأقسام » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « مركب » .

(٨) الملوان : الليل والنهار . ينظر اللسان ١٥ / ٢٩١ " ملا " .

أنَّ الفعلَ حركةُ الفاعلِ فصارَ كأنَّ الزمانَ جزءٌ من الفعلِ ، فلا يحتاجُ في تعدِّيه إلى جزئه(١) إلى واسطةِ الحرفِ ، فلذلكَ تعدَّى إليه بدونِ الواسطةِ ، وقيلَ : الحينُ(٢) يقعُ على ستةِ أشهرٍ ، وقيل : على أربعينَ سنةً ، والحينُ والوقتُ من الزمانِ ، والجهاتُ الستُّ من المكانِ والمستعمل اسماً وظرفاً ، والمرادُ بقوله اسماً أنه يستعملُ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً كسائرِ الأسماءِ ، فيعتقبُ عليه أحوالُ الإعرابِ باعتقابِ العواملِ نحو : (( يومُ الجمعةِ مباركٌ )) بالرفعِ وأحييتُ يومَ الجمعةِ ، أو عظَّمْتُ بالنصبِ على أنَّه مفعولٌ بهِ ، كما تقولُ : حييتُ زيداً أو عظمْتُهُ ، وخرجتُ في يومِ الجمعةِ بالجرِّ ، وخرجتُ يومَ الجمعةِ بالنصبِ على أنه مفعولٌ فيهِ ما لزمَ النصبَ أيْ : النصبَ على معنى " في " نحو : (( **سرنا ذاتَ مرةٍ** ))(٣) بالنصبِ على الظرفيةِ أبداً ، فوجهُ لزومِ النصبِ أنه كثيرٌ في استعمالهم ، ولم يجيءْ إلا منصوباً على الظرفيةِ ، فلو كانَ مِمَّا يقعُ غيرُ ظرفٍ لوقعَ في كلامهم غيرُ ظرفٍ ، فكانَ هذا مبنياً على السماعِ / دونَ القياسِ لا علةَ فيه سوى الوضعِ [ ٩٣ / ب ] والاستعمالِ ، ومعنى ذاتَ مرةٍ : مَرَّةً ، أيْ : سرنا صاحبةُ اللفظُ الذي هو " مرةً " ، وهي فَعْلَةٍ من المرورِ ، والمرادُ مرةَ مراتِ الفلَكِ وذاتَ من قولهم : امرأةٌ ذاتَ مالٍ ، وكانتْ من قبيلِ إضافةِ المسمى إلى الاسمِ كقوله : (( إليكم ذويْ آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ )) أيْ : إليكم أصحابَ هذهِ اللفظةِ ، فالأصحابُ هم المسمونَ ، وآلَ النبي هو الاسمُ ، فكذا قولهم : " ذات " مسمَّى و" مرةً " اسمٌ ، وقوله : ذوي آل النبي بمعنى آلِ النبيِّ فكذا قولك(٤) : سِرْنا ذاتَ مرةٍ(٥) بمعنى مرةً .

---

(١) في ب : (( جزه )) .

(٢) ينظر اللسان ١٣ / ١٣٣ ، ١٣٤ " حين " .

(٣) المفصل ص ٥٥ .

(٤) في ب : (( قولنا )) .

(٥) المفصل ص ٥٥ .

قال أبو سعيدٍ السيرافي[1] : إنما جعلوا هذهِ اللفظةَ ، وهي ذاتَ مرةٍ ظرفاً في جميعِ الأحوالِ ؛ لأجلِ أنها ليستْ من أسماءِ الزمانِ فلما أدخلتْ فيها ألزمتْ النصبَ دلالةً على الظرفيةِ ، فإنْ قيلَ : فهل بينَ قولِهم : « سرنا ذاتَ مرةٍ » ، وبينَ سرنا مرةً فرقٌ ؟ قلنا : نعم ؛ فإنَّ قوله : سرنا مرةً للقائلِ عِلْمٌ بتلكَ المرةِ زائدٌ على عِلْمِ المخاطبِ بها كما إذا قلتَ : أكلتُ طعاماً كانَ ذلكَ الطعامُ معلوماً للمتكلِّمِ غيرَ معلومٍ للمخاطَبِ بخلافِ قوله : « ذاتَ مَرَّةٍ » فإنَّ المتكلِّمَ يتبرأُ من زيادةِ العلمِ به ، وبكرةً بالتنوينِ ولا يكونُ إلاَّ ظَرْفاً .

وسحرَ ، وعشيَّةَ ، وعُتْمَةَ غيرُ منونةٍ لعدمِ انصرافِ الأولِ للتعريفِ والعدلِ ، والباقيتانِ للتعريفِ والتأنيثِ ، وسُحيراً بالتنوينِ إذْ بالتصغيرِ زالتْ صيغةُ العدلِ في " سحرَ " ونظيرهما : عُمَرُ وعميرٌ فعمرُ لا ينصرفُ للسببينِ ، وعميرٌ منصرف لزوالِ أحدهما وهو العدلُ ، فكذا هنا ، ولا يجوزُ استعمالُ سُحيراً اسماً نحو : سرتُ في سحيرٍ إذْ أريدَ به تصغيرُ سحرَ المعرفةَ ؛ لأنَّ التصغيرَ يوجبُ العدولَ به عن سَنَنِ العدلِ لا عن سَنَنِ الظرفيةِ ، فإذا نكرتَ هذه الأسماءَ فلكَ أنْ تستعمِلَها اسماً نحو : سرنا في سَحَرٍ[2] بالجرِّ والتنوينِ ( وخرجتُ في ضحى وفي عشيةٍ وفي عتمةٍ أيْ : سَحَرٍ من الأسحارِ ، وضحوةٌ من الضَّحواتِ وعشيةٌ من العشياتِ ، وعتُمَة من العتماتِ )[3] بالجرِّ والتنوينِ فيهنَّ ، وتقول هذا سحرٌ طيبٌ ، وعَتَمَةٌ باردةٌ وكذا أخواتها ، و « **عِنْدَ** ، **وسِوَى** ، **وسَوَاء** »[4] من الظروفِ اللازمةِ تقول : جلستُ عِندَك ولا تقولُ في عندكَ ، ولا هذا عندكَ ، كما تقولُ من خلفكَ ، « وهذا خلفكَ »[5] قالَ :

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٢٥ .

(٢) في الأصل : « سحير » والمثبت من ب .

(٣) في ب : ما بين القوسين ساقط .

(٤) المفصل ص ٥٥ .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

**فَغَـدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْـنِ تَحْسَـبُ أَنَّـهُ مَوْلَـى المخَافَـةِ خَلْفُهَـا وَأَمَامُهَـا**(١)

الفرج ههنا موضع المخافةِ ، والمولى بمعنى : الأولى بالشيءِ كقوله تعالى : ﴿ ٱلنَّارُ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ ﴾(٢) أيْ : أولى بكم أي : فغدتْ البقرة ، وهي تحسب أنَّ كلا فرجيها مولى المخافةِ أيْ : موضعها ، وأوْلَى بالمخافةِ أيْ : غدتْ ، وهي لا تعرفُ الكلابَ ، والكلابَ خلفها أمْ أمامها ، بلْ تظن كل أحدٍ من الجهتينِ موضعاً للكلابِ ، والكلابَ . وأما قولهم : هذا من عند فلانٍ ، فقدْ قيل : إنَّ ذلك(٣) لكثرةِ تصرفِ " مِنْ " ، ولا يدخله سائرُ حروفِ الجرِّ ، ونظرَ بعضهم إلى دخولِ " مِنْ " عليها ، فنفى لزومَ الظرفيةِ عنها ، وكذا " سِوَى " بالكسرِ والقصْرِ ، و" سواءٌ " بالفتحِ والمدِّ ، ومعناهما واحدٌ ، ويلزمانِ الظرفيةَ ( يقالُ : مررتُ برجلٍ سِواكَ، وبرجلٍ سَوَاءك أيْ: برجلٍ مكانكَ، ويكونانِ منصوبين على الظرفيةِ )(٤) والمعنى : مررتُ برجلٍ قامَ مقامكَ ، ونزلَ مكانكَ ، ولا يقالُ : هذا لسواكَ ، ولا هو / على سواكَ ، وعلى هذا حكمُ الممدودِ وأمَّا قولُ الأعشى : [ ٩٤ / أ ]

**تَجَانَـفُ عـنْ جَوِّ اليَمَامَـةِ نَاقَتـي ومـا عَدَلَـتْ عـن أهلِهـا لِسَوائِكَـا**(٥)

فمثله فيما(٦) يجيءُ بأنْ جعلَ سِوَى بمعنى : غيرَ ، وعلى مذهبِ

---

(١) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ص ٣١١ ؛ والكتاب ١ / ٤٠٧ ؛ وإصلاح المنطق ص ٧٧ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٢٩ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٤١ ؛ واللسان ١٢ / ٢٦ " أمم " ، ١٥ / ٢٢٨ ، " كلا " ، ١٥ / ٤١٠ " ولي " ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٦١ ؛ واللسان ٢ / ٣٤٢ " فرج " .

(٢) من الآية ( ١٥ ) من سورة الحديد .

(٣) قوله : « ذلك » ساقط من ب .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٣ ؛ وفي الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٣٨ ، ٤٥٣ ، ٤٤١ ؛ والدرر ٣ / ٩٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٧ ؛ واللسان ٩ / ٣٣ " جنف " ، ١٤ / ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٣ " سوا " ؛ وأساس البلاغة ص ١٠٢ " جنف " ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٩٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٤ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٤٩ ؛ والمحتسب ٢ / ١٥٠ ؛ والهمع ٣ / ١٦٢ ؛ والأضداد ص ٤١ .

(٦) في ب : « فيما » ساقط .

بعضِهم[١] وسوى عنده بمعنى : غيرَ ، فيعربُ كغيرَ ، ومذهبُ سيبويه[٢] : أنهُ منصوبٌ أبداً على الظرفيةِ ، والبيتُ عنده[٣] محمولٌ : على الشذوذِ .

ومن الممدودِ[٤] أيضاً : ما جاءَ في الحديثِ ، وهو قوله : « فليطلبْ رباً سِوايَ »[٥] ؛ ليوافقَ سائِر الأسجاعِ ، وأما قوله :

**وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدوا ... نِ دِنَّاهُم كَمَا دَانُوا**[٦]

وما جاءَ سواكَ ، وما ضربتُ سواكَ ، هو : صفةٌ لمحذوفٍ ، أيْ : ما جاءني أحدٌ مكانكَ ، وما ضربتُ أحداً مكانكَ ، فكانَ اعتقاب العواملِ على الموصوفِ لا عليها ، والدليلُ على ما ذكرَ سيبويه : أنَّ " سِوَى " بالقصرِ ، بمعنى[٧] سَوَاءِ[٨][٩] ، بالمدةِ ، والممدودُ لم يستعملْ إلا ظرفاً بالاتفاقِ ، فكذا ما هو بمعناه ، صفة الأحيانِ ليستْ في الحقيقةِ بظرفٍ في الأصلِ ، بل هي شيءٌ أجنبيٌ ؛ لكنَّ الصفاتِ في هذهِ المواضعِ : أقيمتْ مُقامَ الموصوفِ بعد حذفه ، وليستْ بأزمنةٍ ، ولا أمكنةٍ ، والأصلُ زماناً طويلاً ، وزمانا كثيراً ، إلى آخره ، والدليلُ على ظرفيةِ هذا النصبِ : أنهُ إذا ذهبَ النصبُ ، ذهبت الظرفيةُ ، فلذلكَ حوفظَ عليه ،

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٣٢ ؛ والتخمير ١ / ٤٠١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٩ .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٤٠٧ .

(٣) في ب : « عنده » ساقط .

(٤) في الأصل : « المحدود » والمثبت من ب .

(٥) ينظر الحديث في : فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦ / ٢٢٤ رقم الحديث ٩٠٢٧ .

(٦) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني " شهل بن شيبان " وهو في خزانة الأدب ٣ / ٤٣١ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٦٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٤٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٢ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٨١ ؛ وهمع الهوامع ٣ / ١٦١ ؛ والدرر ٣ / ٩٢ ؛ وابن عقيل ص ٦١٣ رقم الشاهد ١٧٣ .

(٧) في ب : « دون المعنى » .

(٨) في الأصل : « سوائي » .

(٩) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

وصينَ عن التغيير ؛ لئلاَّ تنمحيْ آثارُ الظرفيةِ ، بخلافِ الظرفِ ، فإنهُ وإنْ ودعهُ[١] النصبُ[٢] ، لم[٣] يودعه الْعِلْمُ المحيطُ بكونه ظرفاً ضرورةً ؛ لأنه إما زمانٌ أو مكانٌ، فلو قلتَ : حملَ به طويلٌ وكثيرٌ : عَمِيَ المرادُ على السامعِ ، والتبسَ أنه ظرفٌ ، أم غيرهُ ؛ لعدمِ اختصاصِ الرفعِ به ، وقيلَ : يجوز حملُ هذهِ الصفةِ على المصدرِ أيضاً ، نحو : (( **سيرَ عليه سيراً طويلاً وكثيراً** ))[٤] .

(( وقد يجعلُ المصدرُ حيناً )) أيْ : وقد تستعملُ صيغةُ المصدرِ استعمالَ ظرفِ الزمانِ ؛ لمناسبةٍ بينهما ؛ لأنهما مدلولاَ فعلٍ واحدٍ لزوماً ، فيصحُّ : كونُ أحدهما نائباً عن الآخرِ ، كما نابَ السوطُ منابَ المصدرِ ، في : ضربتُه سوطاً ؛ لملابسةٍ بينهما ؛ ولأنَّ الأزمانَ حوادثٌ ، كما أنَّ المصادرَ حوادثُ ، فيقالُ : كان ذلك (( **مَقْدمَ الحاج** ))[٥]، والمفْعَلُ، كما يحتملُ أنْ يكونَ مصدراً كالمدْخَلِ، والمخْرَجِ، يحتملُ أنْ يكونَ زماناً بأصلِ وضعه ، فالعدولُ عنه إلى الظرفِ[٦] : خروجٌ عَنِ القياسِ ؛ لكن يحتملُ هذا أنْ يكونَ على حذفِ المضافِ ، فالتقديرُ في أمثلته : زمن (( قدومِ الحاجِّ )) ؛ ووقتَ (( **خَفُوقِ النجْمِ ، ووقتَ خلافةِ فلانٍ ، ووقتَ صلاةِ العصرِ** ))[٧] .

والصلاةُ مصدرٌ ، يقالُ صلَّى يُصلِّي صلاةً ، والترويحةُ : مصدرُ روحةٍ ، أي : أذهبهُ رواحاً ، وهو ما بعدَ الزوالِ إلى آخرِ اليومِ ، أيْ : مقدارُ ترويحتين ، ويجوز : أنْ يرادَ بالترويحتينِ ترويحتا الصلاةِ[٨] المعروفةِ ، ومقدارُ (( **نَحْرُجَزُورَين** ))[٩] ،

---

(١) ودع : ترك . الصحاح ٣ / ١٢٩٦ " ودع " .
(٢) في الأصل : (( النصب )) ساقط والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : (( ولم )) والمثبت من ب .
(٤) المفصل ص ٥٥ .
(٥) المفصل ص ٥٥ .
(٦) في الأصل : (( ظرف )) والمثبت من ب .
(٧) المفصل ص ٥٥ .
(٨) في ب : (( الصلاة )) ساقط .
(٩) المفصل ص ٥٥ .

ووقت ﴿ إِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[١] أيْ : غروبها أيْ : يُسَبِّحُ الله أولَ الليل وآخرهُ ، وقدْ يذهبُ بالظرفِ عن أنْ يقدَّرَ فيه معنى " في " أيْ : يتسعُ في الظروفِ فلا يقدَّرُ فيه حرفُ الجرِّ الذي هو " في " / ويظهرُ هذا بالإخبارِ بـ" الذي "[٢] كمثاله ، [ ٩٤ / ب ] فقوله : الذي سِرْتُه يومَ الجمعةِ ، بمنزلةِ الذي ضربتُه زيدٌ ، فكما جردَ الذي القائم ( مقام زيدٍ في : الذي ضربتهُ زيدٌ ، وامتنعتْ لذلكَ عن أنْ يقولَ الذي ضربتُ فيه زيدٌ ، كذلكَ جردَ الذي القائم )[٣] مقامَ يومِ الجمعةِ في المثالِ الآخرِ ، عن معنى " في " ، ولذا لم يقلْ : الذي سرتُ فيه يومَ الجمعةِ ، حتى لو قلتَ : سرتُ يومَ الجمعةِ ، وقدرتَ فيه : معنى " في " ، وأردتَ : الإخبارَ عنهُ بـ" الذي " فعليكَ : أنْ تقولَ الذي سرتُ فيه يومُ الجمعةِ ، ولا تقولُ : سرته ، كما أنكَ إذا قلتَ في المسجدِ ، ثم أخبرتَ عنه بـ" الذي " قلتَ : الذي جلستُ فيه المسجدُ ، ولم تقلْ جلستهُ .

هذا هو الفرقُ بينَ الظرفِ المتسعِ فيه ، وبين غيره ، وقالَ في المقتبس[٤] : (( ثم بعد ذلك لا[٥] تظنُّ أنَّ الظرفَ المتسعَ خرجَ[٦] عن الظرفيةِ رأساً )) .

ألا ترى أنه تعدَّى إليه ما لا يتعدَّى من الأفعالِ ، نحوُ : قولِكَ : سرته ، ثم هذا الاتساعُ قد يكونُ في التشبيهِ بالمتعدِّي إلى واحدٍ ، نحوُ : اليومَ خرجته ، كما في قولك : زيداً ضربته ، وبالمتعدي إلى اثنينِ ، نحو : اليومَ ضربته زيداً ، كقولكَ : زيداً أعطيته درهماً ، ولم يتسعْ في المتعدِّي إلى ثلاثةٍ ، فلا يقالُ : اليومَ أعلمته زيداً عمراً قائماً ؛ إذ ليسَ في كلامهم متعدٍ إلى أربعةٍ حتى تشبَّهَ هذا به في

(١) من الآية ( ٤٩ ) من سورة الطور .

(٢) في ب : (( الذي )) .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ٨٧ / ب .

(٥) في ب : (( لا )) ساقط .

(٦) في ب : (( من )) .

الاتساعِ ، فإنْ قلتَ : لَمَّا[1] لَمْ يقدَّرْ حرفُ الجرِ فيه وهو منصوبٌ مع ذلكَ بالفعلِ لم يبقَ حينئذٍ فرقٌ بينه وبينَ المفعولِ بهِ ، لِمَ لم يُسَمَّ هو مفعولاً به كما سُمّي " قومَهُ " مفعولاً به في[2] قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ[3] قَوۡمَهُۥ ﴾[4] بسببِ حذفِ حرفِ الجرِّ قلتُ : لم يسم هذا[5] المفعول به لما ذكرنا من روايةِ المقتبسِ[6] أنَّ الظرفَ المتسعَ لم يخرجْ من الظرفيةِ أصلاً بدليل تعدِّيه ما لا يتعدَّى إليه بدون واسطةِ حرفِ الجرِّ على ما ذكرنا ، وقالَ : في التخميرِ : « إنما لا[7] يسمونه " مفعولاً به " لوجهين : أحدِهِمَا : أنَّ المفعولَ به مضافٌ إليه في نحو : ضربُ زيدٍ عمراً شديدٌ ، وإكرامُ خالدٍ حسنٌ ، على أنَّ خالداً مفعولٌ ، والظرفُ لا يضافُ إليه فلا يقال[8] صلاة طلوعِ الشمسِ لا تجوزُ ، وإفطارُ غروبِ الشمسِ حرامٌ »[9] ؛ لأنَّكَ لو أخبرت عن ذلك أخرجت الطلوعَ والغروبَ عن الظرفيةِ ، وهذا لأنهم أجمعوا على أن الإضافةَ في كلامِهِمْ في الغالبِ إمَّا بمعنى اللامِ أوْ بمعنى " مِنْ " ، والإضافةُ إلى الظرفِ بمعنى " في " وتحمل[10] الإضافةُ على الغالبِ ، والثاني : أنَّ المفعولَ به ، كما[11] يتعدَّى الفعل ، مظهره يتعدَّى أيضاً إلى مضمَرِه ، وفي الظرفِ لا يتعدى إلى ضميره لا يقالُ : يومُ الجمعةِ ضربتُه زيداً ، فإذا أضيفَ إلى المفعولِ فيه أو تعدَّى الفعلُ إلى مضمرٍ ، فقد تمَّ كونه مفعولاً به ،

---

(١) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « كما في » .

(٣) في الأصل : « واختار من » والمثبت من ب .

(٤) من الآية ( ١٥٥ ) من سورة الأعراف .

(٥) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(٦) ينظر المقتبس لوحة ٨٧/ ب .

(٧) في ب : « لَمّا » .

(٨) في الأصل : « صلوات » ساقط والمثبت من ب .

(٩) ينظر التخمير ١ / ٤٠٣ .

(١٠) في الأصل : « فتحمل » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « فيما » والمثبت من ب .

وهو معنى الاتساعِ ، وحصلَ من هذا أنَّ الظرفَ المتسعَ هو ضميرُ الظرفِ تعدَّى إليه الفعلُ الذي كان لم يتعدَّ إلى غيره بدونِ حرفِ الظرفِ أوْ الظرفُ الذي أضيفَ إليهِ غيرُه ، فإنْ قيلَ فهلْ من الظرفِ متسعاً فيه ، ومنه غيرُ متسعٍ فيه فرقٌ من حيثُ المعنى ؟ قلنا : اختلفوا فيه قالَ بعضهم : (( لا فرقَ بينهما ))[1] هكذا نصَّ عليه الشيخُ أبو علي ، وقال صاحب[2] المقتبس[3] : (( يوهم عندي تركيبُ الاستعمالين فرقاً بينهما ، وهو أنَّ المتسعَ فيه يستدعي استغراقُ الفعلِ الواقعِ عليه جميع أجزائه ، فقولكَ (( **الذي سرته يوم الجمعة** ))[4] يكون اليومُ كلهُ بطرفيه قدْ سيرَ فيهِ ، ولا كذلكَ سِرتُ يومَ الجمعةِ، فإنهُ يحتمِلُ الأمرَين ، وتمامُ البيتِ / : [ ٩٥ / أ ]

*** قليْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نوَافِلُه[5] *[6]**

(١) ينظر الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٢) في الأصل : (( في )) بدون (( صاحب )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر المقتبس لوحة ٨٨ / ب .

(٤) المفصل ص ٥٥ .

(٥) ينظر المفصل ص ٥٥ .

(٦) هذا عجز بيت من الطويل ، وهو لرجل من بني عامر ، وصدره :

*** ويوماً شهدْنَاه سليماً وعامراً ***

والبيت في الكتاب ١ / ١٧٨ ؛ وآمالي ابن الشجري ١ / ٦ ؛ والكامل ١ / ٤٩ ؛ والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣١ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٤ .

النَّاهلُ : واحدُ نَهَلٍ كخادمٍ وخَدَمٍ وهو العطشانُ أو الريَّانُ ، وجمعُ النهَلِ نِهالُ كجَبَلٍ وجِبَالٍ .

نوافلهُ : عطاياهُ أي : ورُبَّ يومٍ قليلٍ شهدنا فيه هاتينِ القبيلتينِ غيرَ الطعنِ أيْ : لم يكنْ غيرُ الطعنِ ، وعطايا ذلكَ الطعْنِ عطيتي إلى طعنٍ آخرَ كقولك :

*** يا سارقَ الليلةِ أهْلَ الدارِ[1] *[2]**

والأصلُ يا سارقا الليلةَ أهلَ الدارِ على أن " الليلةَ " منصوبةٌ نصبَ زيداً في يا ضارباً[3] زيداً ، ثم أضيفَ فقيل « يا سارقَ الليلةِ » كما تقولُ يا ضاربَ زيد ، فالليلةُ في يا سارقَ الليلةِ عاريةٌ عن معنى : " في " عَرِيَ زيدٍ عن معناها في " يا ضاربَ زيدٍ " بدليلِ أنكَ لو قدرتَ " في " فانجرارُ الليلةِ لا يخلو إمَّا بـ" في " أو بالإضافةِ ، فالانجرارُ بـ" في " ممتنعٌ إذِ التنوينُ محذوفٌ ، والحذفُ للإضافةِ لا لتقدير " في " ؛ لأنَّ حذفَ التنوينِ عندَ ظهورها ممتنعٌ نحو " يا سارق في الليلةِ " ، فكذا عند تقديرها ، والانجرارُ بالإضافةِ أيضاً ممتنعٌ ؛ لأنَّ[4] " في " إنْ عملتْ في الليلةِ على تقديرِ الانجرارِ بالإضافةِ يلزمُ عملُ عاملين في اسمٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ ، وذلكَ ظاهرُ البطلانِ ، وإنْ بطلَ عملها يلزمُ ثبوتُ[5] ما لا ثبوتَ لهُ في الكلامِ ، وهوَ بطلانُ عملِ حروفِ الجرِ .

ألا ترى أنها تعملُ وإنْ كانت مزيدةً كقوله[6] : « بحسبكَ درهمٌ »[7] ، وما

---

(١) المفصل ص ٥٦ .

(٢) هذا شطر من الرجز غير معروف القائل ، وهو في الكتاب ١ / ١٧٥ ؛ وابن الشجري ٢ / ٢٥٠ ؛ والخزانة ١ / ٤٨٥ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٣ ؛ وابن يعيش ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ؛ والحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٣٣ ؛ والهمع ١ / ٢٠٣ .

(٣) في الأصل : « يا ضرباً » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « لأن » ساقط .

(٥) في الأصل : « سوف » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « لقوله » .

(٧) ينظر هذا القول في التخمير ٤ / ٤٢٥ .

جاءَني من أحدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ[1] ﴾[2] فعلِمَ أنَّ الحقَ في « يا سارقَ الليلةِ » أنْ يكونَ تقديرُ " في " مذهوبان ، وماذا بعد الحقِّ إلا الضلالُ ، وقيلَ « يا سارق الليلةِ » يقالُ سرقهُ مالاً وسرقَ منهُ ، والأولُ أفصحُ ، وتقديره : « يا سارقَ المتاعِ في الليلةِ » من أهلِ الدارِ ، وتقديرُ الآيةِ بل مكركُم في الليلِ والنهارِ ، وقالَ صاحبُ الكتابِ[3] قوله تعالى : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[4] من هذا القبيل ، ومنهُ بيتُ الحماسةِ :

فإنْ أنتَ لم تقدِرْ على أنْ تُهينَهُ ... فدَعْهُ إلى اليوم الذي أنتَ قادِرُهُ[5]

أيْ : قادرٌ فيه ، وقيل : الأصلُ في قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[6] بالإضافةِ ، وفيه وجهٌ ليسَ في نحو « يا سارقَ الليلةِ » بالنصبِ فيهما على طريقِ نصب " زيدٍ " في ضربتُ " زيداً " وهو أن تجعلَ الليلَ والنهارَ كأنهما يمكرانِ على المجازِ نحو : نَهَارُكَ صائمٌ حتى كأنه قيلَ : بلْ[7] مكرُ ليلِكم ونهارِكم ، فيكونُ مكرُ الليلِ من قبيلِ إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ، وفي الوجه[8] الأولِ إلى المفعولِ، فإنْ قيلَ : فما السرُّ في سلوكهم وتيرةً للاتساعِ في الظروفِ ؟ قلنا : هو تحقيقُ المشابهةِ[9] بينهما ، وبينَ المفعولِ به ؛ لأنهما فضلتان في الكلام[10] ، وفي المثلِ السائرِ « أسائرٌ اليومَ »[11] التقديرُ : أتسيرُ سائرَ اليومِ أيْ : باقي اليومِ، من سارَ بمعنى

---

(١) في ب زاد : « إلى التهلكة » .
(٢) من الآية ( ١٩٥ ) من سورة البقرة .
(٣) ينظر الكشاف ١ / ١٢ .
(٤) الآية ( ٣ ) من سورة الفاتحة .
(٥) ينظر شرح الحماسة لأبي تمام .
(٦) من الآية ( ٣٣ ) من سورة سبأ .
(٧) في ب : « بل » ساقط .
(٨) في الأصل : « وجه » والمثبت من ب .
(٩) في ب : « المشاكلة » .
(١٠) في الأصل : « في الكلام » ساقط والمثبت من ب .
(١١) ينظر المثل في المستقصى ١ / ١٥٣ ؛ جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٩٦ .

بقيَ ذكرهُ ، في المستقصى والظُّهُرُ بضمِّ الهاءِ لا عَبْرُ ؛ لأنَّ الأمثالَ لا تقبـلُ التغيـيرَ كالكسرةِ في قوله : (( في الصيفِ ضيعتِ اللبنَ ))[١] ، وإنْ خاطبَ الرجلَ يُضْـرَبُ للرجلِ يرجو نجاحَ طلبته ، وتبينَ له اليأسُ منها أيْ : أتطمعُ فيمـا بعـدُ وقـد تبـين لكَ اليأسُ ؛ لأنَّ من كانَ حاجته اليومَ بأسرهِ وقد زالَ الظُّهْـرُ وجـبَ أن ييـأسَ ، كما ييأسَ منه بغروبِ الشمسِ قيل : أصلُه : أنَّ قوماً أُغيرَ عليهم فاستصرخوا بني عمِّهم فأبطأوا حتى أُسِروا ، وذُهِبَ بهم ، ثم جاءَوا يسـألونَ عنهـم ، فقـال لهـم المسؤولُ : (( أسائِرٌ اليومَ وقد زالَ الظهرُ )) ، وقيلَ أصلُه : أنَّ الرجـلَ كـانَ يريـدُ السيرَ فلا يسيرُ ويتثاقلُ حتى مضى وقتُ الظهْرِ وانقطعَ معظمُ / اليـومِ أيْ : كـانَ [ ٩٥ / ب ] ذلكَ حينئذٍ .

كان ههنا تامَّـةٌ ، كمـا في قولهـم : [ ضربـي زيـداً إذا كـانَ قائمـاً ] ، وهـو العاملُ في الظرفِ الأولِ ، وأسمعُ في الظرفِ الثاني ، فلذلكَ فسَّرَ بقولهِ أيْ : كانَ ذلكَ حينئذٍ ، [ وأسمعُ الآنَ ] ، تقولُ اليومَ سرتُ فيـه هـذا دليـلٌ علـى أنَّ " في " مقدرةٌ حيثُ لم يقلْ " سرتُه "، وكذلكَ[٢] قوله: ينطلقُ فيه دليلٌ على تقديرهـا في " أيومَ الجمعةِ " ؛ لأنه لو لَمْ يظهرْ " في " لكانَ متسَعاً فيه كما تقدمَ .

ثـم اعلـم أنَّ الانتصـابَ بعـاملٍ مضمـر ههنـا علـى وِزانِ الانتصـابِ بعـاملٍ مضمرٍ[٣] في المفعولِ بـه علـى التفصيـلِ مـن اختيـارِ رفعـهِ تـارةً ونصبـه أخْـرَى ، واستواءُ الأمرينِ ، ولزومِ النصبِ كقولك : (( يومَ الجمعةِ سـرتُ فيـه )) ، وأيـومَ الجمعةِ سرتَ فيه ؟ ، ويومُ الجمعةِ سارَ فيه عبدُ اللهِ ، ويومُ الجمعةِ سارَ فيه عمرو ، وإنَّ يومَ الجمعةِ سرتُ فيه ، وهلاَّ يومَ الجمعةِ سرتَ فيه ؟

---

(١) هذا مثل في العسكري ١ / ٥٧٥ ؛ والميداني ٢ / ٦٨ ؛ والزمخشري ١ / ٣٢٩ .

(٢) في ب : (( كذلك )) مكرر .

(٣) في ب : (( مضمر )) ساقط .

## (( المفعولُ معه ))

هو المنصوبُ بعد الواوِ الكائنة[١] بمعنى (( مَعَ ))[٢] إنما قالَ : هو المنصوبُ فكم من أسماءٍ معها واوٌ بمعنى " معَ " ، وليسَ ذلكَ مفعولاً معهُ كقولهم (( كلُّ رجلٍ وضيعَتُه ))[٣] وقيدَ بقوله : بعد الواوِ ؛ ليقعَ[٤] الاحترازُ[٥] عن غيرِ الواوِ كالفاءِ ، وثمَّ وغيرهما ، فإنْ قلت : يُشْكِلُ على هذا الحدِّ قولهم : ضربتُ زيداً وعمراً فإنَّ عمراً منصوبٌ بعدَ واوِ العطفِ ، والواوُ في المفعولِ معَهُ في الأصلِ واوُ العطفِ على ما يجيء[٦] فكانَ بمعنى : " مع " ثم انتصابُ عمروٍ ليسَ على المفعولِ معهُ .

بلْ على المفعولِ به بالعطفِ قلتُ الجوابَ عنه وجهان : أحدهما : أنه وُجِدَ في تلكَ الصورةِ ما هو أولَى من المفعولِ معهُ ، وهو المفعولُ به فحملَ عليه وإنْ كانَ يجوزُ حملُهُ على المفعولِ معهُ أيضاً ذكرهُ صاحبُ الكافيةِ في شرحِهِ[٧] ، والثاني : وهو الأوجهُ وهو ما ذكرهُ عبدُ القاهرِ فقالَ : (( المنصوبُ بمعنى " مع " يدخلُ على الحكمِ السابقِ على طريقِ التبع[٨] ، واعتبره بقولهم : (( جاءَ البردُ والطيالِسَةَ ))[٩] ، فإنكَ لو قلتَ : جاءني الطيالسةُ والبردُ ))[١٠] لم يستقمْ ، وبهذا

---

(١) في ب : (( الكائنه )) .

(٢) المفصل ص ٥٦ .

(٣) ينظر هذا القول في : الكتاب ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ ؛ وانظره في المبتدأ والخبر في كتب النحو ، وكتاب الشعر للفارسي ١ / ٢٥٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٥ ، ٥١٩ .

(٤) في ب : (( لرفع )) .

(٥) ينظر في ناصب المفعول معه الإنصاف ١ / ٢٤٨ فما بعدها ؛ والتبيين ص ٣٧٩ فما بعدها .

(٦) ينظر العطف في المفصل ص ١٢٣ .

(٧) ينظر شرح الكافية ١ / ٥١٥ فما بعدها .

(٨) في الأصل : (( التبع )) والمثبت من ب .

(٩) ينظر هذا القول في : الأصول ١ / ٢١٠ ، ٢١١ ؛ والهمع ٣ / ٢٣٧ .

(١٠) ينظر كتاب المقتصد ١/ ٦٦٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٥١٨ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٩ .

يظهرُ الفرقُ بينها وبينَ الواوِ[١] العاطفةِ ، إذِ الاسمُ الأولُ في العطفِ ليس بأولى بالفعلِ من الثاني في البدايةِ به .

بلْ تقدُم في العطف أيهما شئتَ بخلافِ ما نحنُ فيه ، وهذا هو الفارقُ بينهما ، وهذا لمعنى ، وهو أنَّك لو قدمتَ " الطيالسةَ " يؤدي إلى نوعٍ من الإحالةِ ؛ لأنهُ يخرجُ بكَ حينئذٍ إلى أنْ تجعلَ " البردَ " قد جاءَ بمجيءِ " الطيالسةِ " ، وهذا ليس بصحيحٍ .

بلْ " البردُ " يأتي بها ، ويدعو إلى لَبْسِها ، فإنْ قلتَ : في هذا الحدِّ الذي ذكرهُ في الكتابِ[٢] يلزمُ الدورُ ، وذلكَ لأنَّا إنما ينصبُ الاسمُ على المفعولِ[٣] معهُ بعد معرفةِ كونه مفعولاً معهُ ، فإذا جعلَ النصبُ حدًّا لهُ ، فقدْ توقفَ كلٌّ واحدٍ منهما على الآخرِ ؛ لأنه لا يعرفُ المفعولُ معهُ إلاَّ بكونه منصوباً ، ولا ينتصبُ هو[٤] إلا بعد كونه مفعولاً معهُ قلتُ المصنفَ - عفا اللهُ عنهُ - كانَ من فرسانِ أهلِ التحقيقِ وحِصَانِ ذويْ التدقيقِ في هذا النوعِ الذيْ نحنُ فيه لم يخفَ عليه مثلُ هذا لكن لما عَرَّفَ المفعولَ معهُ بهذا القدرِ من التعريفِ اكتفى به .

كما جعلوا المبتدأ والخبرَ " كلُّهُمْ " قولهم : أقائمٌ الزيدانِ ، وإلّم يكنْ على حدِّ المبتدأِ والخبرِ من حيثُ الظاهرُ لما ذكرنا ؛ لحصولِ الغرضِ من هذا .

أهو الغرضُ من المبتدأِ والخبرِ ؟ وهو أنْ يكونَ الكلامُ مشتملاً على حديثٍ ومحدَّثٍ عنهُ عندَ تجريدِ العواملِ اللفظيةِ ، وقد حصلَ ، فكذا هُنا ؛ ولأنَّ هذا[٥] / [ ٩٦ / أ ]
الاعتراضَ إنما يجيءُ ألّو جعلَ المنصوبَ مطلقاً حداً له ، ولم يجعلْهُ هكذا ، بل

---

(١) ينظر الفرق بين واو المعية والواو العاطفة شرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٥ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٦ ؛ والتخمير ١ / ٤١١ ، ٤١٢ ؛ والكتاب ١ / ٣٠٠ .

(٢) ينظر المفصل ص ٥٦ .

(٣) في الأصل : « مفعول » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « هذا » .

(٥) في ب : « هذه » .

جعلَ تعريفه بمنصوبٍ ، فكيف كذا ؟ ذكر الوجهَ الثاني صاحبُ المقتبسِ[(١)] ، ثم اعلمْ أنهُ لا بأسَ بهذهِ الواوِ في العملِ في الحقيقةِ ؛ لأنها في الأصلِ للعطفِ وليسَ للعواطفِ عملٌ .

ألا ترى أنَّ الأصلَ [ في قولك ][(٢)]: جاءَ زيدٌ وعمروٌ ، وجاءَ زيدٌ وجاء عمروٌ، والعاملُ في "عمروٍ" "جاءَ"، لا الواوِ، ولكنَّ الواوَ أقيمتْ مُقَامهُ للإيجازِ، والدليلُ على ما ذكرنا أنها غيرُ عاريةٍ عن معنى العطفِ إنَّ قولكَ : " استوى " يقتضي فاعلينِ ، ولا يتحقق لهما في قولهم: (( استوى الماءُ والخشبةَ ))[(٣)] بالنصب ، (( واستوى الماءُ[(٤)] والخشبةُ )) بالرفعِ[(٥)] واحدٌ ، غيرَ أنهم جعلوا الواوَ بمعنى مع ، ونصبوا ما بعدها من الاسمِ بتسليطِ الفعلِ بتوسطها وإعانتها[(٦)] لهُ على النصبِ، كحرفِ الاستثناءِ ، فإنَّ المستثنى ينتصبُ بالفعلِ الذي قبلَهُ لكن يتوسطُ حرفُ الاستثناءِ ، فإنَّ جاءَ في قولنا : (( جاءني القومُ إلا زيداً )) لا يتعدَّى إلى زيدٍ ؛ لأنه متعدٍ لكنْ إلى مفعولٍ واحدٍ لا إلى اثنينِ ، وقد أخذَ مفعولهُ ، فلا يتعدَّى إلى زيدٍ ، فلما جئتَ بإلاَّ أوْصلتَ[(٧)] جاءَ إلى زيدٍ كالهمزةِ في أذهبتَ زيداً في أنها لَمَّا دخلتْ على الفعلِ صيرتهُ من غيرِ العملِ إلى العملِ ؛ ليدلوكَ بذلكَ على اجتماعِ الفعلينِ في وقتٍ واحدٍ ، فإنكَ إذا قلتَ (( جاءَ البردُ والطيالسةُ )) بالرفعِ لم يكنْ في اللفظِ دلالةٌ على أنهما تصاحبا في المجيءِ ، وإذا نصبتَ " الطيالسةَ " عُلِمَ تصاحبها في ذلكَ ، ولا يستبعدُ أنْ يكونَ الاسمُ فاعلاً في المعنى مفعولاً في اللفظِ كالفاعلِ في بابِ المفاعلةِ، فهو فاعلٌ ومفعولٌ في قولكَ: (( ضاربَ زيدٌ عمراً ))،

---

(١) ينظر المقتبس لوحة ٨٨ / ب .
(٢) سقط ن ب .
(٣) ينظر هذا القول في : ابن الشجري ٣ / ٧٠ ؛ والكامل ٢ / ٨٣٦ ؛ والهمع ٣ / ٢٣٧ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٥ .
(٤) في ب : (( الماء )) ساقط .
(٥) في الأصل : (( الرفع )) ساقط والمثبت من ب .
(٦) في ب : (( إعانتها )) .
(٧) في ب : (( وصلت )) .

والحكمةُ في العدولِ عـن طريقـةِ العطـفِ القصـدِ إلى المقارنـةِ ، وهـذا الغـرضُ لا يحصلُ في العطفِ ؛ لأنَّ الواوَ فيه يحتملُ المقارنةَ ويحتمل غيرَها من تقديمِ مَـا أُخّـرَ وتأخيرِ ما قُدِّمَ ، ثم قيلَ قولهم : « استوى الماءُ والخشبةَ » مثلٌ[١] يقالُ عند بلـوغِ الأمرِ غايةَ الشدةِ ، والمرادُ من " الخشبةِ " الطرفُ الأعلى مـن السـفينة كقولهـم : « بلغ السيلُ الزُّبَى »[٢] نحو قولك[٣] : « **ما صنعـتَ وأبـاكَ** »[٤] وإنمـا أوردَ هـذا النظيرَ ؛ لأنَّ المصيرَ إلى المنصوبِ بمعنى " مع " ، واجبٌ متـى أريـدَ العطـفُ ، ثـم تعذَّرَ ، وفي [ ما صنعـتَ وأبـاكَ ] تعـذَّرَ العطـفُ ؛ لأنَّ الضميرَ المتصـلَ المرفـوعَ كالجزءِ من الفعلِ ، فلا يجوزُ عطفُ الاسـمِ عليـهِ علـى مـا يجـيءُ – إن شـاء الله تعالى – وَالنِّيلُ[٥] فيضُ مِصرَ وهو الذي أُغرِقَ فيه فرعونُ ، والعلةُ في هذا كذلكَ، وما قالوه لوْ سُلِكَ طريقُ العطفِ فيهِ لأوهمَ أنَّ النيلَ يسيرُ وهو يجريْ ، ولا يسيرُ، ضعيفٌ ، لما أنَّ السيرَ والجريَ من وادٍ[٦] واحدٍ في جوازٍ[٧] في استعمالِ كلِّ واحـدٍ منهما مكانَ الآخَرِ وقوله :

* **بني[٨] أبيكم** *[٩]

نصبَ على أنه مفعولٌ معَهُ، والناصبُ له " كونوا "، و لم يرفعْه بالعطفِ علـى الواوِ في " كونوا " يقولُ : اقْرُبُوا من بني أبيكم وعاضدوهم[١٠] ، وليكنْ مكانَكُم

---

(١) ينظر هذا المثل في العسكري ١ / ١٩٦ .

(٢) هذا مثل انظره في المستقصى ٢ / ١٤ ؛ والميداني ١ / ٩١ ؛ والعسكري ١ / ٢٢٠ .

(٣) في ب : « قوله نحو » .

(٤) المفصل ص ٥٦ .

(٥) نيل مصر هو تعريف نيلوس من الرومية . ينظر المزيد عن نيل مصر معجم البلدان ٥ / ٣٣ فما بعدها ؛ مراصد الاطلاع ٣ / ١٤١٣ .

(٦) في ب : « واد » ساقط .

(٧) في الأصل : « في » ساقط .

(٨) في الأصل : « على » .

(٩) المفصل ص ٥٦ وهو جزء من بيت شعر ينظر تخريجه في الصفحة التالية .

(١٠) في ب : « وصاعدوكم » .

من مكانِهم كمكان[١] :

*** الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ[٢][٣][٤] ***

أيْ : في فرطِ القربِ والاتصالِ ، والمكانُ مصدرٌ بمعنى الكونِ أيْ : كونوا أنتم كوناً مثلَ كونِ الكليتين ، ويجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً أيْ : كونوا أنتم معَ (( بني أبيكم )) في مثلِ مكانِ الكليتين ؛ لفرطِ المواصلةِ والاتصال ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[٥] الواو في شركائكم بمعنى مع فليكنْ الاجماع منكم ومن شركائكم متصاحبين ، وليسَ فيها / إلى العطفِ سبيلٌ ؛ لأنَّ الإجماعَ يكونُ [ ٩٦ / ب ] في المعاني دونَ الأعيانِ يقالُ : أجمعُ الأمر وأزمعهُ نواه وعزم عليه .

قال :

*** هل أَغْدُوَنْ يَوْماً وأَمْرِي مُجْمَعُ ***

وقبلَ هذا :

*** يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لاَ تَنْفَعُ[٦] ***

---

(١) هذا جزء من بيت شعر من الوافر ، ونصه :

**فَكُونُوا أنتم وبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلْيتينِ منَ الطِّحَالِ**

(٢) البيت من الوافر ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ؛ وللأفرع بن معاذ في سمط اللآليء ص ٩١٤ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٦٤٠ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٢ ؛ وهمع الهوامع ٤ / ٢٣٨ ؛ والدرر ٣ / ١٥٤ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٧ .

(٣) المفصل ص ٥٦ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ؛ وللأفرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٦٤٠ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٢ ؛ ولمع الهوامع ٤ / ٢٣٨ ؛ والدرر ٣ / ١٥٤ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٧ .

(٥) من الآية ( ٧١ ) من سورة يونس .

(٦) هذا بيت من الرجز وهو بلا نسبة وانظره في إصلاح المنطق ص ٢٦٣ ؛ والخصائص ٢/ ١٣٦ ؛ والدرر ٤ / ٢٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١١ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٣ ؛ والهمع ١ / ٢٤٧ ؛ واللسان ٨ / ٥٧ " جمع " ١٤ / ٣٥٧ " رمى " ؛ وتهذيب اللغة ١ / ٣٩٦ ؛ والتاج ٢٠ / ٤٦٤ " جمع " .

أيْ : ليتَ علمي بغدْوَى واقعٌ ، وأمري مجمَعٌ عليـهِ ، وقيـلَ : إنَّ شـركاءكم منصوبٌ بفعلٍ مضمـرٍ تقديـره (( وأجْمَعُـوا شـركاءكم )) بـالوصلِ مـن واجْمَعُـو الجمعِ لا من الإجماعِ ، والدالُ علـى هـذا المضمـرِ قولـه : " فـأجمعوا " بـالقطعِ ، ومثله :

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[1] *

أيْ : وسقيتها ماءً بارداً ، وكقوله :

**إذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـرَزْنَ يَوْمـاً وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِبَـــا والعُيُوْنَـــا[2]**

أيْ : وكحلنَ العيونَ .

يقـالَ زججـتْ المـرأةُ حاجبهـا أيْ : دققتـهُ وطولتـهُ نحـو قولـك : (( مـــالك وزيداً ))[3] ، فالعطفُ على الضمـيرِ في مـالَكَ متعـذرٌ ، وكذلـكَ في [ ما شأنكَ وزيداً ] ؛ لأنه ضميرٌ متصلٌ مجرورٌ ، والعطفُ عليه لا يجوزُ إلا بإعادةِ الجارِ .

التلددُ : بالدالِ المهملةِ التلفتُ يميناً وشمالاً يقالُ[4] تركتــهُ يتلـدَّدُ ويـترددُ أيْ : يتلفتُ ، تمامهُ[5] :

* وقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرِّجَالِ[6] *

---

(١) سبق تخريج هذا البيت في ص ٤٠٦ .

(٢) البيت من الوافر وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ؛ وشـرح شـواهد المغـني ٢ / ٧٧٥ ؛ والهمـع ٣ / ٢٤٤ ؛ والـدرر ٣ / ١٥٨ ؛ والمقـاصد النحويـة ٣ / ٩١ ؛ واللســان ٢ / ٢٧٨ " زجج " ؛ وبلا نسـبة في الأشـباه والنظـائر ٣ / ٢١٢ ، ٧ / ٢٣٣ ؛ والإنصـاف ٢ / ٦١٠ ؛ وابن عقيل ٢ / ٢٤٢ ؛ والخصائص ٢ / ٤٣٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٥ ؛ والصنـاعيين ص ١٨٨ ؛ وشذور الذهب ص ٢٤٢ .

(٣) ينظر العطف على الضمير المخفوض الإنصاف مسألة ( ٦٥ ) ٢ / ٤٦٣ فما بعدها .

(٤) في ب : (( لا يقال )) .

(٥) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* فما لك والتلدُّدَ حول نَجْدٍ *

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٦٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيـش ٢ / ٥٠ ؛ والكتـاب ١ / ٣٠٨ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣ / ١٤٢ ؛ ورصف المباني ص ٤٢٢ .

(٦) المفصل ص ٥٧ .

وصدرُ البيتِ الثاني :

**إذَا كَانَـتِ الْهَيْجَـاءُ وانْشَقَّـتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ**[١][٢][٣]

الهيجاءُ : الحربُ .

وانشقتِ العصا : أيْ : تفرقتْ الجماعةُ وليس لكَ أنْ تجرهُ أيْ : لا يجوزُ العطفُ على كافِ الخطابِ ؛ لأنهُ ضميرٌ مجرورٌ ، والضميرُ المجرورُ مع ما قبلهُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ .

قالَ المصنفُ : « المضافُ إليه كالجزءِ من المضافِ »[٤] وإذا[٥] وقعَ ضميراً تأكدَ الاتصالُ والبعضيةُ ، فلم يعطفْ عليهِ ؛ لأنَّه كالعطفِ على شطرِ الكلمةِ ، وقالَ بعضهم[٦] إنما لم يجزْ ؛ لأنَّ المكنّى وهو الكافُ بمنزلةِ التنوينِ من وجهينِ : أحدُهُمَا : أنهما لاحقانِ آخرَ الكلمةِ ، والثاني لا يمكنُ التلفظُ بهما على الاستبدادِ ، ولأنَّ كلاًّ منهما يقومُ مقامَ صاحبه ، ويستفادُ منهما تمامُ الكلمةِ بدليلِ جوازِ وقوعِ التمييزِ[٧] .

بعدهما[٨] ، وهو يُستدْعِي التمام ، والعمدةُ على الوجهِ الثالثِ في المشابهةِ ؛ لأنَّ الأولَ ينتقضُ بنحوِ : « ضربته وزيداً » ، ولم يجزْ العطفُ على الشأنِ في

---

(١) في الأصل : « بمهند » .

(٢) البيت من الطويل وهو لجرير وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٢ / ٥١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٧ ، ٦٦٧ ؛ وسمط اللآلي ص ٨٩٩ ؛ شرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٠ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٦٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٨٤ ؛ واللسان ١ / ٣١٢ " حسب " ٢ / ٣٩٥ " هيج " ١٥ / ٦٦ " عصا " .

(٣) المفصل ص ٥٧ .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ٨٩ / أ ؛ والإقليد لوحة ٦٦ / ب .

(٥) في ب : « فإذا » .

(٦) ينظر الهمع ٣ / ٢٤٢ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٩٠ .

(٧) في ب : « الضمير » .

(٨) في ب : « بعدهما » ساقط .

المسألةِ الأولى ؛ لأنه خلافُ المعنى إذْ المعنى على هذا ما شأنكَ ونفسُ زيدٍ ، وسؤالُ السائلِ عن شأنيهمَا على نحوِ : ما شأنُكَ وشأنُ زيدٍ ؟ كانَ الجرُ الاختيارُ؛ لأنَّ الناصبَ هو الفعلُ ، ومعنى الفعلِ غيرُ بالغٍ درجة الفعلِ ، ألا تراهم[١] لا ينصبونَ المفعولَ به بمعنى الفعلِ لا يقالُ[٢] " ما زيداً " على تقديرِ : « لقيتُ زيداً » ، فلمَّا كانَ كذلكَ اخترنا جهةَ العطفِ إذْ فيها سلوكُ طريقِ التناسبِ ؛ لرفعِ الاختلافِ بين إعرابِ الاسمِ السابقِ على الواوِ ، والاسمِ الذي دخلتْ عليه ، مع أنَّ الواوَ قائمةٌ مقامَ الفعلِ[٣] الأولِ لو جعلتَ عاطفةً ، ولم يبطلْ اعتبارَ جانبِ معنى الفعلِ من كلِّ وجهٍ .

بل جوزنا به[٤] النصبَ رعايةً للمعنَى .

قالَ في التخميرِ : « إن لم[٥] يتعذرْ العطفُ لا يخلو من أنْ يصفوَ عن جميع[٦] شوائب القُبحِ أو لا يصفو ، فلئن لَمْ يصفُ جازَ كِلا الأمرينِ[٧] نحو : « **ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ** »[٨] ، والجرُّ هنا قليلٌ ، وقبيحٌ[٩] ، وذلكَ أنه يوهمُ أنَّ المنكرَ عليه كِلا الشيئينِ وهما : « قيسٌ ، والبُرُّ » ، والمنكَّرُ عليه أحدهما وهو " قيسٌ " فمن ثمَّةَ كانَ الاختيارُ هوَ النصبُ .

ولئن صفا عن[١٠] جميعِ شوائبِ القبحِ لم يجزْ الواوُ بمعنى " مع " وعن هذا قال عبدُ القاهر[١١] : لا يجوزُ خَرَجَ زيد وعمراً ومررتُ بزيدٍ وبكراً على أنها

---

(١) في ب : « ألا تراهم أنهم » .
(٢) في ب : « لا يقال » ساقط .
(٣) في ب : « العامل » .
(٤) في ب : « به » ساقط .
(٥) في ب : « وإلم » .
(٦) في ب : « جميع » ساقط .
(٧) في الأصل : « أمرين » والمثبت من ب .
(٨) المفصل ص ٥٨ .
(٩) في ب : « وقبح » .
(١٠) في الأصل : « عن » ساقط والمثبت من ب .
(١١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

بمعنى" مع "[1] بل الواجبُ حملُ إعرابِ الثاني على الأولِ ، كما هو مقتضى العطفِ وموجبه ، و" تسرُقهُ " صحَّ بتاءِ التأنيثِ ؛ لأنه أرادَ بـ" قيسٍ " قبيلة ، فالرفعُ أيْ : فالرفعُ لازمٌ إذْ لا قوةَ لمعْنَى الفعلِ هنا ، وإنْ كانَ الاستفهامُ يستدعي الفعلَ ؛ لأنَّ المعنى أيُّ شيءٍ أنتَ / وعبدُ اللهِ ، فالسؤالُ عن الذاتِ لا عن الفعلِ، [ ٩٧ / أ ] وتأويلُ الفعلِ أنْ تقولَ في تقديره : ما تصنعُ أنتَ وعبدُ اللهِ ؛ لأنَّ المعنى ما سببُ ملابستكَ عبدُ اللهِ ، وأنتَ مرفوعٌ ، وعبدُ اللهِ معطوفٌ عليه فلمْ يتحقق معنى المقارنة هنا .

*** مَا أَنْتَ وَيْبَ[2] أَبِيكَ والْفَخْرُ[3] *[4]**

فما قبله ، وما بعده :

**هَلْ أَنْتَ إلاَّ في بني خَلَفٍ كَالأَسْكَتَيْنِ عَلاَهُمَا الْبَظْرُ[5]**

يقولُ : من سادَ مثلُ قومكَ فلا فخرَ لهُ وهم حولهُ .

قوله : « مثلُ الأسكتين » حول البظر .

الأسكتانِ : جانبا الفرجِ .

والبَظْرُ هو[6] : بين الاسكتين ، و لم يخفضْ .

---

(١) ينظر التخمير ١ / ٤١٢ .

(٢) في الأصل : « ويكِ » والمثبت من ب .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

*** يا زبرقانُ أخا بني خلفٍ ***

والبيت من الكامل وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢١١ ، ٣٦٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥١ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ؛ والهمع ٥ / ٢٨١ ؛ والدرر ٦ / ١٦٧ ؛ ولسان العرب ١١ / ٧٤٠ " وبل " ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٥٠ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٩ .

(٤) المفصل ص ٥٨ .

(٥) هذا البيت الثاني عقب البيت الأول الآنف الذكر وهو للمخبل السعدي .

(٦) في ب : « هيه » .

و" ويب " بمعنى : ويل ، وقيدَ بقولهِ : (( أخـا بـني خلـفٍ )) وجعله عطـفَ بيانٍ احترازٌ عن زبرقانَ الفِزاريِّ[1] رفعَ الفخرَ ؛ لأنه يحقرُ[2] المخاطبَ دونَ الفخرِ ، فإذا حَقَّرَ أحدهما دونَ الآخرِ لم يتحققْ معنى المقارنةِ ، ومدارُ المفعولِ معـهُ علـى معنى المقارنةِ ، وأولُ البيتِ الثاني :

وكُنْـتَ هُنَـاكَ أَنْتَ كَرِيْمَ قَيْسٍ فَمَـا القيـسيُّ[3] ............[4]

والمعنى أنَّ المكارمَ التي تفخرُ بها قيسٌ كانتَ مجتمعةً فيـكَ ، فلما فقـدوكَ لم يكنْ لهم طريقٌ إلى الفخرِ بإنسانٍ منهم ؛ لأنه لم يكـنْ لواحـدٍ منهـم حصيلـةٌ مـن الخصالِ التي حويتهـا يَحُـطُّ القَيْسِيَّ ، ويُعْلِـي شـأنَ الفخـارِ ، فلـم يكـنْ بينهمـا مقارنةٌ ، والفرقُ بين هذا القبيلِ وبينَ مَالَكَ وزيـداً إنمـا هـو بمعنـى الفعـلِ ، وهـو اللامُ ، فقد تقدمَ الكافُ هنالكَ ، وهنا لم يتقدمْ على أنتَ ما هـو بمعنـى الفعـلِ ؛ لأنَّ كنتَ ويكونُ يقعانِ ههنا أيْ : إنهم يستعملونَ مرةً مع " كنـتَ " ويكـونُ ، وأخرى بدونهما ، فإذا لم يستعملوا مع كنتُ ويكونُ فكأنَّهم استعملُوا معَهُمَـا ؛ لأنَّ العربَ إذا كثرَ عندهم مصاحبةُ شيءٍ بشيءٍ أضمروه للإيجازِ ، وجعلوه دليـلاً عليه، من ذلكَ قولهم : (( ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ))[5] بالجرِّ ؛ لأنهم كانوا يقولـونَ ما زيدٌ بقائمٍ في أكثرِ الكلامِ فحملوا المعطوفَ على ذلكَ فجروا به ، وعليهِ قوله :

---

(١) هو الزبرقان بن بدر التميمي السعدي صحابي من رؤساء قومه اسمه : الحصين ولقب بالزبرقان هو من أسماء القمر لحسن وجهه ، وفاته نحو ٤٥ هـ .
ترجمته في : الإصابة ١ / ٥٤٣ رقم الترجمة ٢٧٨٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٥٣١ ؛ وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٦١٧ .

(٢) في ب : (( يفخر )) .

(٣) المفصل ص ٥٩ .

(٤) هذا البيت من الوافر وتتمته :

* بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ *

وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٣١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥١ ، ٥٢ ؛ والكتاب ١ / ٣٠٠ .

(٥) ينظر الهمع ٣/ ٢٤٢ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٣ ؛ وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٨ .

**بَـدَا لِـيْ أَنِّي لَسْـتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولا سَابِـقٍ شيئـاً إذَا[١] كـانَ جَائِيَـا[٢]**

مجروراً بالعطفِ على محلِّ الجـارِ والمجـرورِ بإضمـارِ البـاءِ لكـثرةِ مصاحبتهـا ، فكأنه قالَ : لستُ بمدركٍ ويروى بالرفعِ على تقديرِ " ولا أنا سابقٌ "[٣] وبالنصبِ بالعطفِ على مدركِ المنصوبِ ، وانتصابُ القصعة مع إضمارِ كانَ لتحققِ المقارنةِ ؛ لأنَّ التقديرَ (( كيف تكـونُ أنـتَ ؟ )) ، (( وكيـف تكـونُ قصعـة ؟ )) ، والكـونُ عبارةٌ عن الوجودِ ، فيكونانِ مصاحبينِ في الوجودِ على سبيلِ الملابسةِ وهـو قليـلٌ أيْ : النصبُ قليلٌ هنا ، ومنه " أيٌّ " ومن المنصوبِ القليلِ

*** فَمَا أَنَا والسَّيْرَ في مَتْلِفٍ[٤] ***

مفاده أيْ : ما أكونُ أنا والسيرَ أيْ : أيَّ شيءٍ كنتُ أنا فانتصبَ أيٌّ ، لأنـه خبرُ كنتُ وتمامةُ قوله :

**فَمَـــا أَنَـــا والسَّيْــرَ في مَتْلَـفٍ ... يُبَــرِّحُ بالذَّكَــرِ الضَّابِـــطِ[٥]**

المتلفُ : موضعُ التلفِ وهو المفازةُ هنا سَمَّى المفازةَ متلفـاً كمـا سميـتْ بيـداءُ من التلفِ والبيدودَةُ ، وهما الهلاكُ أرادَ بالذكرِ البعيرَ الذَّكَرَ .

---

(١) في ب : (( إذا )) مكرر .

(٢) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٧ ؛ والكتاب ١ / ٩٦ ، ١ / ٣٠٦ ؛ والإنصاف ١ / ١٩١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، ٧ / ٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ٩ / ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٩٦ ؛ واللسان ٦ / ٣٦٠ " نمش " ؛ والخصائص ٢ / ٣٥٣ ، ٤٢٤ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٧ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٦٧ ، ٣ / ٣٥١ .

(٣) في الأصل : (( ولا )) والمثبت من ب .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن زيد الهذلي في شرح الهذليين ٣ / ١٢٨٩ ؛ والكتاب ١ / ٢٠٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٢٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٤ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٩٣ ؛ والدرر ٣ / ١٥٧ ؛ والهمع ٣ / ٢٤٢ ؛ واللسان ٤ / ٥٣٢ " عبر " ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢١ .

(٥) سبق تخريجه آنفاً .

التبريحُ : ربحاً تبدنَ ، وتعدَّى بالباءِ أيْ : يحمله على ما تكره[١] من السيرِ ويشقُّ عليه يقالُ : لقي[٢] برحاً أيْ : شدةٌ .

والضابطُ : الشديدُ ، وهذا البابُ أيْ : المفعولُ معهُ قياسٌ عند بعضهم أيْ : عند بعضِ علماءِ العربيةِ[٣] ، وجهُ القياسِ كثرةُ هذا البابِ واطرادهُ ، و[٤] وجهُ السماعِ كلامُ العربِ استقراءٌ لا قياسٌ اللهمَّ إلا إذا أصابَ بهذا الاطرادِ الكلِّيَ .

(١) في ب : « على ما تكره » .

(٢) في ب : « لقي منه » .

(٣) ينظر التفصيل في المفعول معه والخلاف بين علماء العربية : الإنصاف ١ / ٢٤٨ مسألة ( ٣٠ ) ؛ والتبيين ص ٣٧٩ ؛ والكتاب ١ / ٢٩٧ ؛ والأصول ١ / ٢٥٣ ؛ والجنى الداني ص ١٥٥ ؛ والتسهيل ص ٩٩ ؛ وابن عقيل ٢ / ٢٠٢ ؛ والصبان ٢ / ١٣٤ ؛ والهمع ٣ / ٢٣٥ .

(٤) في الأصل : « وهو » والمثبت من ب .

## (( المفعولُ لَهُ ))

(( **هو علةُ الإقدامِ على الفعلِ** ))[١] فإنْ قلتَ[٢] الذي ذكرهُ لا يتمُّ به تعريفُ المفعولِ / لهُ فإنَّ في هذا الحدِّ يدخلُ كلُّ ما كانَ علة للإقدامِ على الفعلِ ، وليسَ [ ٩٧ / ب ] هو بمفعولٍ لهُ مثلَ المخفوضِ باللامِ الجارةِ من الأسماءِ ، كما في (( **قولكَ : جئتُكَ للسمنِ** ))[٣] فكانَ من حقِّهِ أنْ يقالَ : هو المصدرُ المنصوبُ بعلةِ الإقدامِ على الفعلِ حتّى يتمَّ التعريفُ قلتُ : الجوابُ هو ما ذكرتهُ في المفعولِ[٤] معهُ في مثلِ هذا السؤالِ ، وهو أنَّ المصنِّفَ ممن لا يخفى عليه مثلُ هذا ، ولكنِ اكتفى بهذا الذي ذكرهُ ؛ لحصولِ الغُنْيَةِ به ؛ لأنَّه إنما يقولُ : هذه التعريفاتُ لمن لهُ ممارسةٌ ونوعُ معرفةٍ باصطلاحِ أهلِ النحو ، وعندَ أهلِ النحو اشتهرَ تعريفُ المفعولِ لهُ بهذا الذي ذكرهُ فاكتفى به ؛ ولأنَّ معنى الحدِّ الذي ذكرتهُ يحصلُ بما ذكرهُ من التعريفِ ، لما أنَّ العلةَ تدلُّ على المصدرِ ؛ لأنَّ العلةَ والمصدرَ يدلانِ على المعاني ، و(( السمنُ واللبنُ )) يدلانِ على الأعيانِ ، وكانَ ذكرُ العلةِ ذكراً للمصدرِ لاشتراكِهما في مدلولِهما ، ولا يقالُ : يحتملُ أنْ يرادَ بالعلةِ الأفعالِ ، لأنا نقولُ إنَّ ذلكَّ مُنَحىً بدلالةِ القسمِ الذي نحنُ فيه ، وهو قسمُ الأسماءِ ، وكذلكَ قيد المنصوبِ مستفادٍ أيضاً بالذي نحنُ فيه ؛ لأنَّ كلامنا في المنصوباتِ ، فكان[٥] الحدُّ الذي ذكرهُ المصنفُ دالاً على الحدِّ الذي ذكرته مع قِصَرِ اللفظِ ومتانِته ، فكانَ هو أولى ما ذكرتُ ، ثمَّ معنى قوله : (( هو علةُ الإقدامِ على الفعلِ )) أيْ : المفعولُ لهُ هو المعنى الذي يقعُ الفعلُ من أجلِهِ أيْ: هو المقصودُ من الفعلِ المعلَّلِ؛

---

(١) المفصل ص ٦٠ .

(٢) في ب : (( فبهذا )) .

(٣) المفصل ص ٦٠ .

(٤) ينظر المفعول معه ص ٤٩٠ .

(٥) في ب : (( وكان )) .

لأنَّ المفعولَ ثمرةُ الفعلِ المعلَّلِ ، ولولاهُ لما أقدمَ عليه ، ثم لفظُ[1] العلةِ أعمُّ من لفظةِ[2] الغرضِ ؛ لأنَّ لفظةَ الفعلِ تقع على ما هو نتيجةٌ لفعلٍ يقصدها الفاعلُ كالتأديبِ في ضربهُ تأديباً ، ويقعُ على ما لا يصحُّ أن يكونَ غرضاً لهُ بقصدِه كفعلتُ كذا مخافةَ الشرِّ ؛ لأنَّ المخافةَ ليستْ بغرضٍ للفاعلِ يقصده ، وكذا قعدتُ عن الحربِ جبناً ؛ لأنَّ الجبنَ لا يكونُ غرضاً لعاقلٍ ، فإنْ قيلَ : قدْ ظهرَ بما ذكرتُ إنَّ التأديبَ سببُ الضربِ ، ونحنُ نعلمُ أنَّ الضربَ سببٌ للتأديبِ ؛ لأنَّ المعنَى من السببِ هو أنْ يكونَ سبباً موصولاً إلى شيءٍ آخرَ مقصورٍ للفعلِ ، وهذا كذلكَ ؛ لأنَّ التأديبَ تحصيلٌ بالضربِ ، فكانَ الضربُ سبباً للتأديبِ ، فكيفَ يكونُ الشيءُ سبباً لشيءٍ ، ثم ذلكَ الشيءُ الثاني سببٌ للشيءِ الأولِ قلنا: التأديبُ سببٌ للضربِ باعتبارِ إرادةِ الفاعلِ وفائدته ، ثم التأديبُ مسببٌ للضرب باعتبارِ الوجودِ ، فإنَّ التأديبَ يوجدُ بالضربِ ، فالوجهُ الذي يجعلهُ غير الوجهِ الذي يجعلهُ مسبباً ، والتناقضُ إنما يكونُ إذا كانَ سبباً ومسَبِّباً لشيءٍ واحدٍ من وجهٍ واحدٍ ، ونظيره قولكَ : « سَافرْ تصحّ » ، فالمسافرةُ سببٌ للصحةِ ، ثمَّ فائدةُ الصحةِ ، وإرادةُ الْمُقْدِمِ إيَّاهَا سببٌ حاملٌ للإقدامِ على المسافرةِ ، وكذلكَ إرادةُ المصلِّي ، الصلاةُ عندَ الحدثِ سببٌ للطهارةِ ، ثم الطهارةُ[3] سببٌ لجوازِ الصلاةِ واستباحةِ الدخولِ فيها ، فكانتْ سببيَّةُ كلٍّ واحدٍ منهما للآخرِ مغايرةً لسببيةِ الآخرِ لصاحبه ، فينتفي التناقضُ ، وقريبٌ من هذا الذي ذكرته من السببِ والمسبِّبِ بالسؤالِ والجوابِ ما ذكرهُ في الكشافِ[4] في سورةِ الأنعامِ في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5] ( بالسؤالِ والجوابِ .

---

(١) في ب : « لفظ » ساقط .

(٢) في ب : « لفظة » .

(٣) في ب : « الطهارة » ساقط .

(٤) ينظر الكشاف ٢ / ١٠ .

(٥) من الآية ( ٢٠ ) من سورة الأنعام .

يقالُ )[١] فإنْ قلتَ : كيفَ جعلَ عدمَ إيمانهم مسبباً عن خسرانهم ؟ ، والأمرُ على العكسِ ، فإنَّ عدمَ الإيمانِ سببُ للخسرانِ قلتُ : إن[٢] معناهُ « الذين خسروا[٣] أنفسهم » في علم اللهِ لاختيارهم الكفرَ ، فهم لا يؤمنونَ ، فإنْ قيلَ : أليسَ من شأنِ هذا المنصوبِ أن يُعدَّ في بابِ المصدرِ[٤] ؟ ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : ( « **ضربتهُ تأديباً** »[٥] .

معناهُ : ضربتهُ ضرباً واقعاً للتأديبِ ، كما إنك )[٦] إذا قلتَ : ضربتهُ سوطاً .

معناه : ضربته ضرباً واقعاً بسوطٍ ، ثم قوله : " سوطاً " في قوله : ضربتهُ سوطاً معدودٌ من المصدرِ ، فأولى أنْ يُعدَّ " تأديباً " منهُ في قوله : ضربتهُ تأديباً .

قلنا : القياسُ هذا ، ولكنَّ البصريينَ هم الذين يترجِمُونَ هذا البابَ باسمِ المفعول لهُ .

وأمَّا الكوفيونَ فيجعلونهُ نوعاً من أنواعِ المصدرِ[٧] ، وقيل : البصريونَ إنما لم يعدُّوه من أنواعِ المصدرِ ؛ لأنه متضمنٌ للامِ ، وتضمنُ اللامِ عن مواقعِ المصدرِ بمعزلٍ .

ألا ترى أنه لا يصحُّ أنْ يقالَ : ضربتهُ لضربٍ ، ولمَّا كانَ كذلكَ لم يندرجْ تحتَ جملةٍ ، وكانَ باباً على حِدَةٍ ، وقوله : « **وهو جَوَابٌ لمه** »[٨] الهاء في " لمه " للسكتِ ، ويحتملُ أنْ تكونَ منقلبةً عن ألفِ[٩] " ما " وهي الاستفهامية ، وادخارُ

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) في ب : « إنّ » ساقط .

(٣) في ب : « خسروا » ساقط .

(٤) في ب : « المصادر » .

(٥) المفصل ص ٦٠ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) ينظر التخمير ١ / ٤١٨ .

(٨) المفصل ص ٦٠ .

(٩) في ب : « ألف » ساقط .

فلان مأخوذٌ من قول حاتم الطائي(١) :

**وَأَغْفِـرُ عَـوْرَاءَ الكريـمِ ادِّخَـارَهُ وَأُعْـرِضُ عَـنْ شَتْـمِ اللَّئِيم تَكَرُّمـاً**(٢)

العوراء : الكلمةُ القبيحةُ ، يقولُ إذا بلغتني كلمةٌ قبيحةٌ قالهـا(٣) رجـلٍ كريـمٍ ، غفرْتُ لهُ ما فعلَ ، ولم أكافئهُ عليها ، واحتملـتُ لأجـلِ كرمـهِ ، وأبقيـتُ علـى صداقته ، وادخرتهُ ليومٍ أحتاجُ إليه فيه ؛ لأنَّ الكريمَ إذا فَرَطَ منه قبيـحٌ نـدِمَ علـى فعله ، ومنعهُ كرمه أنْ يعودَ إلى مثله ، وأعـرضُ عـن شتـمِ اللئيـمِ(٤) ، ولا أكافئـهُ على ما صنعَ ؛ لأنه ليس بكفؤٍ لي ، وفعلتُ ذلك لأجل كذا ، فـالأَجَلُ مصـدرٌ ، ويقالُ(٥) : أجلتُ أجلاً أيْ : كسبتُ كسباً ، والمعنى فعلتُ لذاك الكسبِ كذا ، فإذا قلت كتبتُ هذا الكتابَ أجلكَ ، فـالمعنى لأجلـكَ أيْ : لكسبي إيـاهُ لـكَ ، (( **وفيه ثلاثُ شرائطَ** ))(٦) ، وإنما اشـترطتْ هـذهِ الشـرائطُ في المفعـولِ لـهُ ؛ لأنَّ الأصلَ في المفاعيلِ المفعولُ المطلقُ ، وهو المصدرُ ، وكلُّ مـا كـان أكثرَ شـبهاً بـه

(١) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج من طيء وأمه عنبة بنت عفيـف مـن طـيء كـان جـواداً شاعراً جيد الشعر وكان حيث ما نزل عرف منزلـه ، وكـان ظفـراً إذا قـاتل غلـب ، وإذا غنـم أنهب وإذا سئل وهب ، وإذا أسر أطلق .

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٢٤١ ؛ والأغـاني ص ٦٦٩٣ ؛ والخزانـة ١ / ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٢ / ١٦٢ ، ١٦٦ ؛ وشـواهد المغـني ص ٢٠٨ ؛ ومجمـع الأمثـال ١ / ١٦١ ، ١٦٢ ؛ وسمـط اللآليء ص ٦٠٦ .

(٢) البيت من الطويـل ، وهـو لحـاتم الطـائي في ديوانـه ص ٢٤٢ ؛ والكتـاب ١ / ٣٦٨ ؛ وشـرح أبيات سيبويه ١ / ٤٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٥٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٤ ؛ واللسان ٤ / ٦١٥ " عور " ؛ واللمع ص ١٤١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٧٥ ؛ ونوادر أبي زيـد ص ١١٠ ؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١١٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٨ ؛ والكتاب ٣ / ١٢٦ ؛ ولسان العرب ٧ / ٢٤ " خصص " ؛ والمقتضب ٢ / ٣٤٨ .

(٣) في الأصل : (( اللئم )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( شتم اللئيم )) .

(٥) في ب : (( ويقال )) .

(٦) المفصل ص ٦٠ .

انتصبَ كانتصابه وإلا فـلا ؛ لأنَّ الأصـلَ في المفعـولِ لـهُ أنْ يكـونَ بـاللامِ نحـو : (( ضربته للتأديبِ )) ، واللام للتعليلِ ، وعن هذا قـالوا[١] : يجوزُ إظهـارُ الـلامِ في جميع صورِ المفعولِ لهُ ، ولكنَّ حذفهُ أحسنُ وأفصحُ عند وجودِ الشرائط لمشـابهته المصدرَ أيْ : مصدرُ الفعـلِ المذكـورِ قبلـه ، وهـو الفعـلُ[٢] المعلـلُ مـن حيـثُ إنَّ المفعولَ له شيءٌ يشتملُ عليه الفعـلُ المعلَّـلُ بدليـلِ صحـةِ قولـكَ تـأديبي ضربـي ، وضربي تأديبـي وإنِّي إذا ضربتُه فقدْ أدبتُه ، فكما أنَّ المصدرَ شـيءٌ يشـتملُ عليـه فعلهُ يوجدُ بوجوده ، فكذا هنا ، ولن يشتملَ على المفعولِ لهُ الفعلُ المعلَّلُ إلاَّ بعدَ وجودِ ما ذكرنا من الشرائط ، ولو فُقِدَتْ واحدةٌ من هذهِ الشرائط عـادتْ الـلامُ لانتفاءِ مشابهته المصدرَ ؛ لعدم الاشتمالِ فإنْ كانَ غيرُ المصدرِ لا يكونُ من جنسِ الفعلِ ، فلا يتصورُ دخوله فيه ، وكذا لا يدخلُ[٣] تحت فعـلِ فـاعلِ الفعـلِ المعلَّـلِ فعلُ غيرِهِ ، وكذلكَ الفعلُ الكائنُ أمسِ لا يدخـلُ تحـت الفعـل الكـائنِ اليـومِ[٤] ، فأمَّا إذا وجدتْ هذه الشـرائطُ ، واشـتمل عليـه الفعـلُ المعلَّـلُ ، وصـارَ يوجـدُ / [ ٩٨ / ب ] بوجوده فحينئذٍ يشبه المصدرَ الذي يكونُ من نفسِ الفعلِ نحو ضربتهُ ضربةً فكمـا ينصـبُ " ضربـةً " بـ" ضربـتُ " ؛ لأنَّ أجنـاسَ المصـدرِ داخلـةٌ في ضمـنِ الفعـلِ كذلـكَ ينصـبُ " تأديبـاً " في ضربتـه تأديبـاً[٥] ، وقولـه (( **وخرجـتَ اليـومَ لمخاصمتك زيداً أمْسِ**[٦] ))[٧] بتاءِ الخطابِ لا بتاءِ المتكلِّمِ ؛ لأنهُ لا يتلاءمُ الكـلامُ بتاءِ المتكلِّمِ ، فـإنْ قيـلَ : فكيـفَ يصـحُّ دعـوى الاشـتمالِ ، في : (( **قعـدتُ عـن الحربِ جبناً ؟** ))[٨] .

---

(١) ينظر إظهار الـلام وحذفـه في شـرح الرضي علـى الكافيـة ١ / ٥١٢ فمـا بعدهـا ؛ وارتشـاف الضرب ٢ / ٢٢٣ ؛ والهمع ٣ / ١٣٣ .

(٢) في ب : (( الفعل )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( يدخله )) .

(٤) في الأصل : (( أمسِ )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( تأدباً )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٦٠ .

(٧) في الأصل : (( أمسِ )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٦٠ .

قلنا : القعودُ عنها : جبنٌ ، فيكونُ قولُكَ : قعدتُ عن الحربِ ، مشتملاً على الجبنِ ، وكذا[١] جئتك مخافةَ الشر ؛ لأنَّ فعلهُ المجيءَ يتضمنُ المخافةَ ، فإذا قعدَ عنها : فقدْ جَبُنَ ، فإذا جاءَ : فقدْ خافَ ، كما أنَّكَ إذا ضربتَ : فقدْ أدبتَ ، قلتُ : ثم تفسيرُ قوله : « **وفعلاً لفاعِلِ الفعلِ المعللِ** »[٢] هو : أنْ يكونَ المفعولُ لهُ ، وعاملهُ فعلاً لفاعلٍ واحدٍ .

ألا ترى أنَّ قولكَ : « ضربته تأديباً لهُ » ، فالضربُ والتأديبُ فعلانِ لفاعلٍ واحدٍ ، وهذا أيسرُ من قولهم : وفعلُ الفاعل الفعلُ المعلَّلُ ، وأخصرَ منهُ في التقريرِ ، فإنْ قلتَ : يشكلُ على هذا قوله تعالى : ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[٣] .

هما منصوبانِ على المفعولِ لهُ ، أيْ : خوفاً للمسافرِ ، وطمعاً[٤] للحاضرِ ، فالإراءة من اللهِ تعالى ، والخوفُ والطمعُ من العبادِ ؛ لأنَّه لا يستقيمُ أن يكونا من اللهِ تعالى ، ومع ذلكَ جعلهما في الكشافِ[٥] مفعولاً لهما .

عُلِمَ بهذا كونه فعلاً لفاعلِ الفعلِ ، ليسَ بشرطٍ فيه .

قلت : ففيه حذفُ المضافِ ، فبتقديره يصحُّ وقوعُهُما مفعولاً لهما ، أيْ : أرادَهُ خوفَ العبادِ ، وطمعهم ، وكذلكَ هذا الجوابُ عن اللهِ تعالى : ﴿ **أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ** ﴾[٦] وقوله : فضلاً ، انتصابه على المفعولِ لهُ ، مع أنَّ الفضلَ الحاصِلَ من اللهِ ليسَ من فعلِ الراشدينَ ، وإنما فعلهم رشدهم ، فاختلفَ فَاعِلاَ الرشدِ والفضلِ ، والجوابُ عنه: أنَّ رشدهم : لما حصلَ

---

(١) في ب : « فكذا » .

(٢) المفصل ص ٦٠ .

(٣) من الآية ( ١٢ ) من سورة الرعد .

(٤) في ب : « للحاجة » .

(٥) ينظر الكشاف ١ / ٥١٨ ؛ وفي الكشاف « لا يصح أن يكون مفعولاً لهما » .

(٦) من الآية ( ٧ ، ٨ ) من سورة الحجرات .

بتوفيقِ اللهِ تعالى ، صارَ كأنَّ اللهَ تعالى هو فاعلُ الرشدِ أيضاً ، من غيرِ كسبِ العبدِ ، فاتحدَ فاعلُ الفعلينِ ، إلى هذا أشار في المحصلِ ، فإن قيلَ ، يشكلُ على اشتراطُ المقارنةِ ، قولهُ تعالى : ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾(1) ، وقوله " وزينةً " منصوبٌ على أنه مفعولٌ لهُ ، ولم تكنْ الزينةُ موجودةً وقتَ الخلقِ .

قلنا : المعنى من كونه مقارناً هو : ألاَّ يكونَ متقدماً ، ولا بأسَ بالتأخرِ نحو : شربتُ الدواءَ إصلاحاً للبدنِ ، والصلاحُ متأخرٌ غيرُ واقعٍ عند الشربِ ، كذا في التخمير(2) ، ويكونُ معرفةً ونكرةً ، ( أيْ : يكونُ المفعولُ لهُ معرفةً ونكرةً )(3) كما يكونُ المصدرُ معرفةً ونكرةً ،وهو بتلكَ الشرائطِ الثلاثِ أُلْحِقَ بالمصدرِ ، فيجري بعد ذلك على جريانِ المصدرِ في المعرفةِ والنكرةِ ؛ لانعقادِ الشبهِ بينهما ، وقد جمعهما العجاجُ في بيته(4) أيْ : النكرةُ والمعرفةُ باللامِ المعرفِ بالإضافةِ العاقرُ : الرملة التي لا تنبتُ .

والجمهورُ : المتراكم .

والزعلُ : النشاطُ .

والمحبورُ : المسرورُ .

---

(1) من الآية ( ٨ ) من سورة النحل .

(2) ينظر التخمير ١ / ٤٢٠ .

(3) في ب ما بين القوسين ساقط .

(4) بيت العجاج هو :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ
مخافةً وزعَلَ المحبُورِ
والهولَ من تهوُّلِ المهْبُورِ

ينظر الأبيات في ديوان العجاج ١ / ٣٥٥ ، وهو من شواهد كتاب سيبويه ١ / ٣٦٩ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٧ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٢٥١ ؛ والإيضاح العضدي ص ٢١٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٤ ؛ والخزانة ١ / ٤٨٨ ؛ واللسان ٥ / ١٩١ " جدر " .

والهولُ : الخوفُ .

والتهوُّلُ : أنْ يعْظُمَ الشيءُ في عينـك ، حتـى يهولَـكَ أمـرُهُ ، أيْ : يفزعُـكَ ويخوفُكَ .

والهبور : جمعُ هبرٍ ، وهو المكانُ المطمئنُّ مـن الأرضِ ، مـن هـبرتُ اللحـمَ : قطعتهُ ؛ لأنَّ ما اطمأنَّ من الأرضِ كأنه انقطعَ منها ، البعضُ يصف ثوراً ، أَفْلَـتَ مـن الصـائدِ ، يقـول : يركـبُ هـذهِ الرمـالَ ويعلوهـا ؛ لمخافتـه[١] مـن الرمـاةِ ، ولنشاطه الذي[٢] هو كنشاطِ المرور ، وقوله « الهولُ من تهولِ .

الهبورُ : أيْ : يركبُ كلَّ شيءٍ كـان يخافُ ركوبـه ؛ مـن أجـلِ خوفـه مـن الرماةِ ، فإذا ركبهُ وهو آمنٌ منهم / هانَ عليه ما يلقى فيه من الشدة ، وفي شـرحِ [٩٩ / أ] أبياتِ الكتابِ[٣] جعلَ قولَه " والهولُ " معطوفاً على كلٍّ .

كأنه قالَ : يركبُ كلَّ عاقرٍ ، ويركبُ الهولَ .

فعلى ذلك التقديرِ : لا يكونُ " الهولُ " مفعولاً لهُ

بلْ مفعولاً به ، وإنما يستقيمُ كونُه مفعولاً لـهُ ، علـى تقديـرِ العطـفِ[٤] على « **وزعلَ** »[٥] ، وهو مرادُ المصنف في الاستشهادِ .

---

(١) في ب : « من مخافته » .

(٢) في ب : « التي » .

(٣) ينظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٤) في ب : « لطفه » .

(٥) المفصل ص ٦٠ .

# [ الحـــال ]

قوله[١] : (( **الحالُ** ))[٢] .

يحتاجُ ههنا إلى بيانِ الحالِ لغةً واصطلاحـاً ، وشـرطها وسـببُ تقديمهـا علـى سائرِ الملحقاتِ بالمفاعيلِ[٣] ، وسببُ تقديمِ ذكرِ الشبهِ على حدِّها ، وبيانُ الجمعِ ، والفرقُ بينها[٤] وبين التمييزِ .

أمَّا اللغةُ فهي من حالِ الشيءِ يحولُ ، إذا[٥] انقلبَ وتغـير سميـتْ الحـالُ بـه ؛ لدلالتها على الانقلابِ ، ومنه قيل للحمأةِ حـالٌ ؛ لأنـهُ طـينٌ متقلـبٌ لرخاوتـه ، وأمَّا الاصطلاحُ فهو : ما ذكره في الكتابِ بقوله: (( **أو مجيئها لبيانِ هيئةِ الفاعلِ، أو المفعولِ** ))[٦] ، وتبين تفسيره إذا انتهينا إليه ، وشرطها أيضاً مذكورٌ في الكتابِ بقوله : (( **وحقُّها أنْ تكونَ نكرةً ، وذو الحالِ معرفةً** ))[٧] إلى آخره .

وأمَّا سببُ تقديمها على غيرِها ؛ فلتأكدِ الشبهِ بينهـا وبـينَ المفـاعيلِ عمومـاً ، وخصوصاً .

أما العموم فمن حيثُ إنها فضلةٌ .

وأمَّا الخصوصُ : فمن حيثُ شَبَهُها بالمفعولِ فيـه ، وبـالمفعولِ بـه ، علـى مـا يجيءُ .

وأمَّا سببُ تقديمِ ذكرِ (( **ذلكَ : شبهُ** ))[٨] الحالِ على حدِّهـا ، وأقسـامها ، ولم يفعلْ مثلَ ذلكَ في غيرها ؛ لأنها أولُ المشبَّهاتِ ، فنبَّـهَ بذكـرِ ذلـكَ علـى أنَّ

---

(١) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٢) المفصل ص ٦١ .

(٣) في ب : (( بالمفعول )) .

(٤) في ب : (( بينهما )) .

(٥) في ب : (( إذا )) ساقط .

(٦) المفصل ص ٦١ .

(٧) المفصل ص ٦٣ .

(٨) في ب : (( ذلك شبه )) ساقط .

هذهِ وما بعدها من المشبهاتِ بالمفعولِ ، فلمَّا كانَ الشبهُ بهِ أهمُّ : قدَّمهُ على ذكرِ حدها ، وأقسامها .

وأمَّا بيانُ الجمعِ والفرقِ بينها وبينِ التمييزِ فهو : أنَّ الجمعَ بينهما هو أنَّ كلاً منهما للبيانِ جاء بعدَ تمامِ الكلامِ غيرَ أنَّ بيانَ التمييزِ للجنسِ ، وبيانَ الحالِ للهيئةِ ، وأن كلاً منهما نكرةٌ .

وأمَّا الفرقُ فهو[1] أنَّ التمييزَ يكونُ غيْرَ مشتقٍّ والحال يكونُ مشتقاً حتى أنك لو وجدت التمييزَ مشتّقاً يقدرُ فيه غيرُ مشتقٍّ ، فكانَ[2] هذا المشتقُّ[3] وصفاً لهُ تقولُ عندي عشرونَ قائماً كان تقديرهُ[4] عشرونَ إنساناً قائماً ، ولو وجدتَ الحالَ غيرَ مشتقٍّ تُقَدِّرُ فيه مشتقّاً .

تقولُ : هذا الثوبُ خزاً أيْ : هذا الثوبُ ليناً خزاً ، وفرقٌ آخرَ هو[5] أنَّ التمييز يحسنُ دخولُ " مِنْ " عليهِ ، والحالُ يحسنُ دخولُ " في " عليها ، وفرقٌ آخر هو أنَّ الحالَ عين الأولِ ، والتمييزَ غيرُه .

قوله : (( **لها بالظرف**[6] **شَبَهٌ خاص** ))[7] من حيثُ إنها مفعولٌ فيها فإنَّ معنى قولك : جاءني[8] زيدٌ راكباً أيْ : جاءني[9] زيدٌ في حالِ الركوبِ ، ولها شَبَهٌ[10] أيضاً بالمفعولِ بهِ من حيثُ إنهم لا يقولون (( ضربتُ زيداً )) في " قائم "، في[11]

---

(١) في الأصل : (( وهو )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( وكان )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( المشتق )) ساقط .

(٤) في ب : (( تقديره عندي )) .

(٥) في ب : (( وهو )) .

(٦) في ب : (( لها شبه خاص بالظرف )) .

(٧) المفصل ص ٦١ .

(٨) في ب : (( جاء )) .

(٩) في ب : (( جاء )) .

(١٠) في ب : (( شبه خاص )) .

(١١) في ب : (( في )) ساقط .

(( ضربتُ قائماً[١] زيداً )) ، كما لا يقولونَ (( ضربتُ في زيدٍ )) في (( ضربتُ زيداً )) فللمشابهةِ الأولى عَمِلَ معنى الفعلِ فيها وإن لم يعملْ معناهُ في المفعولِ بهِ تقولُ : (( في الدار زيدٌ قائماً )) أيْ : استقرَّ زيدٌ قائماً ، وللمشابهةِ الثانيةِ لم يَعْملْ معنى الفعلِ في الحالِ مقدمةً عليه ، وإنْ كانَ معنى الفعل يعملُ في الظرفِ مقدماً عليه ، فإنك لا تقولُ : قائماً في الدار[٢] ، و[٣] إنْ كنتَ تقولُ : (( كلُّ يومٍ لكَ برٌّ )) على ما ذكرهُ في الكشافِ[٤] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾[٥] في سورةِ المؤمنون ، فقد خرجتْ من حكمِ الظرفِ بامتناعِ التقديمِ ، وخرجتْ من حكمِ المفعولِ بهِ بعملُ معنى الفعلِ فيها ، فكانَ لها[٦] منزلةٌ بينَ المنزلتين ، فإنْ قلتَ من أين وقعَ ( الفرقُ بينَ الحالِ والظرفِ حيثُ عملَ معنى الفعلِ في الظرفِ ، وإنْ كانَ معنى الفعلِ مؤخراً بخلافِ الحالِ على ما ذكرنا من صورته .

قلتُ )[٧]: الفرقُ بينهما هو أنَّ الحالَ كما تتعلقُ بالعاملِ يتعلقُ بذي الحالِ أيضاً ففي الصورةِ التي ذكرنا لو[٨] قدمنا الحالَ يلزمُ تقديمها على الشيئينِ ، وأمَّا الظرفُ فإنهُ يتعلقُ بالعاملِ لا غيرُ فلو قدمَ / هناكَ للزمَ[٩] التقديمُ على شيءٍ واحدٍ ، فلا [ ٩٩ / ب ] يلزمُ من جوازِ تقديمِ الشيءِ على شيءٍ واحدٍ جوازُ تقديمِ[١٠] شيءٍ آخرَ على

---

(١) في ب : (( زيداً )) .

(٢) في ب : (( في الدار زيد )) .

(٣) في ب : (( فإن )) .

(٤) ينظر الكشاف ٣ / ١٧١ .

(٥) من الآية ( ٤٨ ) من سورة المؤمنون " غافر " .

(٦) في ب : (( بها )) .

(٧) ساقط من الأصل والمثبت من ب .

(٨) في ب : (( أو )) .

(٩) في ب : (( يلزم )) .

(١٠) في ب : (( تقديمه )) .

شيئينِ وهو ظاهرٌ ، أوْ تقـولُ : مـا ذكـرهُ في الإقليـد[١][٢] هـو أنَّ الحـالَ لها شَبَهُ بالظرفِ ، وبالمفعولِ به ؛ فلذلكَ جعلنا الحالَ بينهما على ما مرَّ تقديره ، أو تقولُ : إنَّ الحالَ ليسَ بصحيحٍ[٣] أنْ يكونَ من المفاعيلِ ، فإنما يظهرُ كونها ملحقةً بها إذا وقعتْ موقعَ المفاعيلِ ، ومعنى الفعـلِ عـاملٌ ضعيـفٌ ، فـلا يتعـدَّى إليهـا في غـير موقعها ، ومجيئها[٤] ؛ لبيان هيئةِ الفاعلِ أوْ المفعولِ هذا هو حدُّ الحالِ ، ( وقيـلَ : الحالُ هي اللفظُ الدالُّ على هيئةِ فاعلٍ أوْ مفعولٍ )[٥] ، فإنْ قيـلَ : الصفـةُ تدخـلُ في الحدِّ فإنَّ في قولكَ : " غلامٌ " في (( جاءني غلامٌ ))[٦] دالٌ على هيئةِ فاعلٍ .

وعالماً في (( لقيت[٧] رجلاً عالماً )) دالٌ على هيئةِ مفعـولٍ ، فبقـيَ مـا ذكـرتُ من الحد غيرَ مطردٍ .

قلنا : المرادُ من حُدودِ الألفاظ أن يكون اللفظُ دالاًّ علـى مـا ذكـروا باعتبـارِ الوضعِ ، وما أُوردَ من الصفةِ ليـسَ كذلـكَ ؛ لأنَّ قولـكَ : " عـالمٌ " في (( رجـلٍ عالمٍ )) لا يدلُّ على هيئةِ ذاتٍ ، وإنما استفيدَ كونُه فاعلاً من جهته حالاً لا[٨] مـن جهةِ قولكَ : " عالمٌ " .

ألا ترى أنكَ كمـا تُوقِـعُ " عالمـاً " صفـةً لرجـلٍ في (( جـاءني رجـلٌ عـالمٌ )) كذلكَ تُوقِعُه صفةً لرجـلٍ في قولـكَ : هـذا رجـلٌ عـالمٌ ، وليـس فيـه فاعليـةٌ ولا مفعوليةٌ ، فالحالُ لا يخلو[٩] عن أحدِهِمـا ، فعُلِـمَ بهـذا أنَّ وقـوعَ " عـالمٍ " صفـةً

(١) في ب : (( إلا في قليل )) .

(٢) ينظر الإقليد لوحة ٦٨ / أ .

(٣) في الأصل : (( أن يكون )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( مجيئه )) .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) في ب : (( عالم في جاءني رجل عالم )) .

(٧) في الأصل : (( رجلاً )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( من جهة )) والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : (( لا تخلوا )) والمثبت من ب .

لفاعلٍ في « جاءني رجلٌ عالمٌ » كانَ باتفاقِ الحالِ لا باعتبارِ الوضعِ بخلافِ الحالِ ، وهكذا[١] تقولُ : في " عالماً " في « لقيتُ رجلاً عالماً » إنما دلَّ على مفعوليةٍ موصوفه باعتبارِ أنَّ موصوفه وقعَ مفعولاً بحسبِ اتفاقِ الحالِ لا بحسبِ الوضعِ إذْ لو كانَ بالوضعِ لما خلا وقوعُهُ صفةً عن أحدهما ، كما في الحالِ ، فإنها لا تخلو عن أحدِهما ، فإنكَ لا تقولُ : زيدٌ قائماً أخوكَ ؛ لانتفاءِ الفاعليةِ والمفعوليةِ ، وقد خلا عنهُ فيما ذكرتُ حيثُ وقعَ صفةً لخبرِ المبتدأِ على ما ذكرنا ، فعُلِمَ بهذا أنَّ دلالتهُ على الفاعِليةِ أو المفعوليةِ لم تكنْ بالوضعِ ، وقيلَ : في حدِّ الحالِ هو اللفظُ الذي يبينُ كيفيةَ وقوعِ الفعلِ على الاسمِ ، وهو مستقيمٌ أيضاً بلا شبهةٍ ، فإنْ قلتَ : لا نُسلِّمُ بأنَّ الحالَ لا يخلو عن بيانِ هيئةِ[٢] الفاعلِ أوْ المفعولِ .

بلْ يخلو فحينئذٍ يقعُ الفرقُ بينَ الحالِ وبين الصفةِ ، وإنما قلنا : إنَّ الحالَ يخلو عن بيانِ هيئةِ أحدِهما تمسكاً بما ذكرَ في الكشافِ[٣] في[٤] موضعينِ في قوله تعالى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٥] « حالٌ من إبراهيم »[٦] ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٧] إنَّ حنيفاً حالٌ من إبراهيم ، وهو مضافٌ إليه لا فاعلٌ ولا مفعولٌ .

عُلِمَ[٨] بهذا أنه لا يحتاجُ في وقوعِ الحالِ إلى أنْ يكونَ ذو الحالِ فاعلاً أو مفعولاً قلتُ : بلْ يحتاجُ إلى ذلك ، ولا يخلو الحالُ عن بيانِ هيئةِ الفاعلِ أوْ

---

(١) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « صفة » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الكشاف ١ / ١٩٤ .

(٤) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٥) من الآية ( ١٣٥ ) من سورة البقرة .

(٦) في ب : « حال من إبراهيم » ساقط .

(٧) من الآية ( ١٢٥ ) من سورة النساء .

(٨) في ب : « فعلم » .

المفعولِ ، وأما فيما ذكرته من الآيتين ، فوقعتِ الحالُ من بيانِ هيئةِ المفعولِ ؛ لأنَّ المضافَ وهو " الملةُ " مفعولٌ ، فأخذَ المضافُ(١) إليه وهو إبراهيمُ حكـمَ المضـافِ لاتحادِ المضافِ والمضافِ إليهِ في مثلِ تلكَ الصـورةِ ، فصـحَّ لذلـكَ وإنلم يصـحَّ / [١٠٠/أ] قولكَ جاءني غلامُ زيدٍ راكباً على تقديرِ وقوعِه حالاً عن " زيدٍ " .

وأما فيما ذكرتُ فقد قامتْ الملةُ مَقـامَ البعضِ مـن إبراهيـمَ ، فجـازَ وقوعُـه حالاً(٢) عن إبراهيمَ على أنه مفعولٌ باعتبارِ الاتحادِ وعدمِ الإلباسِ ، وفي مثله يجـوزُ إقامةُ المضافِ إليه مُقَامَ المضافِ ، كما جازَ في قولك : رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً .

وفي قولـه تعـالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾(٣) فـإنَّ قولـه " ميتاً " يجوزُ أنْ يكونَ(٤) حالاً عن الأخِ ذكرهما في الكشافِ(٥) ؛ لاتحادِ المضافِ والمضافِ إليه ، وكذلكَ في " ملـةِ إبراهيـمَ " ؛ لأنَّ إبراهيـمَ - عليـه السـلام - ، كأنه في معنى الملةِ .

ألا ترى أنه لا فرقَ بينَ أنْ يقالَ « اتبعْ إبراهيمَ » وبين أنْ يقالَ : « اتبع ملـةَ إبراهيمَ » فبقي ما ذكرنا من حدِّ الحالِ مستقيماً وسالماً عن النقـوضِ تجعله حـالاً من أيِّهما شئتَ أيْ : تجعلُ قائماً حالاً من الفاعلِ الذي هـو التاءُ في : ضربـتُ ، أو من المفعولِ الذي هو زيداً ، فإنْ جعلته حالاً من التاءِ ، فالمعنى : ضربتُ زيـداً وأنا قائمٌ ، وإنْ جعلتهُ حالاً من زيدٍ فالمعنى : ضربتُ زيداً ، وهو قائمٌ .

ثـم اعلـم أنَّ ههنـا(٦) مسـائلَ متعلقـةً بهـذا الموضـعِ ، فلابـدَّ مـن ذكرهـا ، والشارحون عنها غافلون ، وإنما يختصُّ بها من كانَ من حملةِ الكشافِ بالتفتيشِ ، والتنقيرِ ، وسائرِ مصنفاتِ المصنفِ بالتحقيقِ والتقريرِ .

---

(١) في الأصل : « المضاف » ساقط .
(٢) في الأصل : « صفة حالاً » والمثبت من ب .
(٣) من الآية ( ١٢ ) من سورة الحجرات .
(٤) في ب : « ينصب » .
(٥) ينظر الكشاف ٤ / ٣٧٣ .
(٦) في ب : « هنا » .

فأقولُ وبا للهِ التوفيقِ ، وهي أنَّ إيقاعَ الحالِ عن الفاعلِ ، أو المفعولِ إذا اجتمعا جائزٌ .

كما هو المذكورُ في الكتابِ في « ضربتُ زيداً قائماً » ، وكذلك إيقاعُ الحالِ عن أحد المفعولين جائزٌ أيضاً ذكره في الكشاف(١) في سورة الرعد في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾(٢) منتصبين(٣) على الحالِ من البرقِ كأنه في نفسه خوف وطمعٌ أو من المخاطبين أيْ : خائفين وطامعين ، فعلم بهذا أنَّ إيقاعَ الحالِ عن أحدِ المفعولينِ جائزٌ سواءٌ كان عن المفعولِ الأولِ أو عن الثاني .

وأما إيقاعُ الحالِ عن أحدِ الفاعلينِ فلا يجوزُ ذَكَرهُ في الكشافِ(٤) أيضاً في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾(٥) فقال ولو قلت : جاءني زيدٌ وعمروٌ راكباً لم يجزْ فإن قلت : لِمَ لمْ يجزْ إيقاعُ الحالِ عن أحدِ الفاعلين ؟ قلتُ : لوجودِ الالتباسِ حتى إنَّه لو لمْ يكنْ فيه إلباسٌ يجوزُ إيقاعُ الحالِ عن أحد الفاعلينِ أيضاً ، كما لو قلتَ : « جاءني زيدٌ وهندٌ راكباً » ؛ لتميزه بالذكورة(٦) ، ومنهُ قوله تعالى : ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾(٧) وقعَ حالاً مؤكدةً عن اللهِ دونَ المعطوفين عليه ؛ لكونِ اللهِ تعالى هو القائمُ بالقسطِ على الإطلاقِ والكمالِ ، فإنْ قلتَ : كما أنَّ الإلباسَ ثابتٌ في إيقاعِ الحالِ عن أحدِ الفاعلين في قوله : « جاءني زيدٌ وعمروٌ راكباً » ، وكذلك(٨) الإلباس ثابتٌ أيضاً

---

(١) ينظر الكشاف ٢ / ٥١٨ .

(٢) من الآية ( ١٢ ) من سورة الرعد .

(٣) في الأصل : « منصوبين » والمثبت من ب .

(٤) ينظر الكشاف ١ / ٣٤٣ .

(٥) من الآية ( ١٨ ) من سورة آل عمران .

(٦) في ب : « بالركوب » .

(٧) من الآية ( ١٨ ) من سورة آل عمران .

(٨) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .

في إيقاعِ الحالِ عن الفاعلِ أو المفعولِ إذا اجتمعا [١]في مسألةِ الكتابِ[٢] في قولـه : (( ضربتُ زيداً قائماً )) حيثُ أجازَ هنا ؛ إيقاع[٣] الحالِ عن أحدهما كما تـرى ، ولم يعتبرِ الإلباس .

قلتُ : هذا هو الذي راجعتُ به الفحولَ ، وفتشتُ الفصولَ ، ولم أجـدْ فيـه سوى ما ارتأى فيه العقولُ هو أنَّ إيقاعَ الحالِ عن الفاعلِ ، أو المفعـولِ ، أو عـن أحدِ الفاعلينِ ، أو عن أحدِ المفعولينِ لم يظهرْ في اللفـظِ ؛ لأنهـا في جميـعِ الصـورِ منصوبةٌ على الحالِ ، وإنما يظهرُ في النيةِ ، والنيةُ إنمـا تعمـلُ المفعـولُ[٤] في مختلفـي الجنسِ ، كما في إيقاعِ الحالِ عند اجتماعِ الفاعلِ والمفعولِ[٥] عن أحدهما فصـارَ عندَ النيةِ عن أحدِهما كانَ الإلباسُ / مرتفعاً فيجوزُ ، وأمَّا إذا اتحد الجنسُ ، كمـا [١٠٠/ ب] في إيقاعِ الحالِ عن أحدِ الفاعلين فلا تعملُ فيه النيةُ ؛ لاتحادِ الجنـسِ ، فلـم يرتفـعْ الإلباسُ ، وإنْ نُوِيَ ؛ لعدمِ عملِ النيَّـةِ في متحـدي الجنـسِ ، وهـذا الـذي ذكرتـه مستخرجٌ من مسائِلِ الفقهِ ، وهـي أنَّ الرجـلَ إذا وجبـتْ عليـه كفارتـا ظهـارينِ فأطعمَ عنهما ستينَ مسكيناً كلَّ مسكينٍ[٦] صاعاً لم يجزْ إلاَّ عن واحدٍ منهما عنـد أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ[٧] – رحمهما الله – وأما إذا كانَ وجبَ عليه كفارتا

---

(١) في ب : (( كما )) .

(٢) ينظر كتاب المفصل ص ٦١ .

(٣) في ب : (( لإيقاع )) .

(٤) في الأصل : (( المفعول )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( المفعول )) ساقط .

(٦) في ب : (( كل مسكين )) ساقط .

(٧) ينظر هذه المسألة في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني ٣ / ٢٢٥ ؛ وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٥ / ٤٣٣ .

ظهارٍ ، وإفطارٍ فأطعمَ مثلَ ذلكَ أجزأهُ عنهما بالإتفاق[١] ، والمعنى فيه[٢] ما ذكرنا هو أنَّ نيتهُ في الجنسِ الواحدِ في التمييزِ والعددِ غيرُ معتَبرَةٍ ، فلا ينوبُ عنهما بخلافِ ما إذا كانتا جنسينِ تنوبُ عنهما جميعاً ، لأنَّ نيةَ التعيينِ معتبرة عند اختلافِ الجنسين[٣] ، فإنْ قلتَ : فعلى هذَا ينبغي ألاَّ يجوزَ إيقاعُ الحالِ عن أحدِ المفعولين ؛ لأنَّ الجنسَ متحدٌ ، وقد ذكرتُ أنهُ يجوزُ ، كمَا في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا[٤] ﴾[٥] قُلتُ عنه جوابان[٦] : أحدهما : أنَّ المفعولَ فضلةٌ بخلافِ الفاعلِ فلا اعتبارَ لوقوعِ الإلباسِ في الفضلاتِ، والثاني : أنَّ وقوعَ الحالِ عن أحدِ المفعولينِ إنما يجوزُ أن لو كانَا مفعولي فعلٍ واحدٍ، كما في ﴿ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾ ، وأمَّا إذَا كانَا مفعولينِ بالعطفِ كانا في التقديرِ لفعلينِ مختلفينِ فلا يجوزُ إيقاعُ الحالِ عن أحدِهمَا أيضاً كمَا لو قلتَ : « رأيتُ زيداً وعمراً راكباً » بأن نجعلَ راكباً حالاً عن أحدِ المفعولينِ إلاَّ إذَا وقعَ التمييزُ لأحدِهمَا عن الآخرِ في إيقاعِ الحالِ عن أحدِهمَا فحينئذٍ يجوزُ وإلاَّ فلاَ ؛ وإليه وقعت الإشارةُ في الكشاف[٧] في قولهِ تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾[٨] .

فقال إنما جازَ وقوعُ ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ حالاً[٩] عن الله[١٠] ؛ لعدمِ الإلباسِ كما جازَ في قولهِ تعالى : ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗۖ ﴾[١١] أن انتصبَ

---

(١) ينظر هذه المسألة في بدائع الصنائع ٣ / ٣٢٤ ؛ ومغني المحتاج للشربيني ٣ / ٣٥٨ ؛ والمغني لابن قدامة ٧ / ٣٨٦ .

(٢) في ب : « فيه » ساقط .

(٣) في ب : « الجنس » .

(٤) في ب : « خوفاً وطمعاً » .

(٥) من الآية ( ١٢ ) من سورة الرعد .

(٦) في الأصل : « جوابين » .

(٧) ينظر الكشاف : ١ / ٣٤٣ .

(٨) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٩) في ب : « حالاً » ساقط .

(١٠) في الأصل : « الله » ساقط والمثبت من ب .

(١١) من الآية ( ٧٢ ) من سورة الأنبياء .

« نافلةً » حالاً عن يعقـوبَ ، وقـد[1] شُرِطَ عـدمُ الإلبـاسِ في وقـوعِ الحـالِ عـن المعطوفِ دونَ المعطوفِ عليهِ في المفعولِ أيضاً ، فكـانَ فيـه إشـارةٌ إلى : أنَّ عـدمَ الإلباسِ شرطٌ في المفعولينِ أيضاً إذَا كـانَ بـالعطفِ ، فكـانَ المفعـولانِ والفـاعلانِ سواء في اشتراطِ عدمِ الإلباسِ في جوازِ إيقاعِ الحالِ عن أحدِهما دونَ الآخَرِ عنـد اتحادِ الجنسينِ ، وكانَ ما أصَّلْناهُ وهـو أنَّ النيـةَ تعتـبرُ في الجنسـينِ المختلفـينِ دون الجنسين المتحدينِ مرعياً واللهُ أعلم .

« **ترجُفُ**[2] »[3] تضطربُ .

الرانفةُ[4] : ناحيةُ الأَليةِ .

وتستطارا : أراد تستطارنْ بالنونِ الخفيفةِ ، وقلبُ النونِ ألفاً عند الوقـفِ مـن قولهم : استطير من الفزعِ إذا قَلِقَ وطارَ قلبه أيْ : إنْ لقيني[5] بموضعٍ لا أنيـس بـه علمتَّ أني قاتِلُكَ ، فلذلكَ اسـتطير قلبُـكَ ، واستُخِفَّ بـه ، ويجـوزُ أنْ ينتصـبَ بإضمارِ « أنْ » أيْ : وأنْ يستطارَ مرفوعَ المحلِّ على تقديرِ يكنْ منكَ رَجْفٌ .

---

(١) في ب : « وقد » .

(٢) هذه كلمة من بيت من الوافر وهو لعنترة ، والبيت تاماً هو :

**متى ما تَلْقَني فَرْدَين تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا**

وهو في ديوانه : ص ٦٩ ورواية الديوان « نلتقي » بدل « تلقني » ، وابن يعيش ٢ / ٥٥ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠ ؛ وخزانة الأدب : ٤ / ٢٩٧ ، ٧ / ٥٠٧ ، ٥٥٣ ، ٨/ ٢٢ ؛ والدرر : ٥/ ٩٤ ؛ والهمع : ٤/ ٣٤٠ ؛ وشرح التصريح : ٢ : ٩٤ ؛ وابن يعيش : ٢/ ٥٥ ؛ ولسان العرب : ٤ / ٥١٣ « طير » ١٤ / ١٤٣ « ألا » ١٤ / ٢٣١ « خصا » ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٧٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب : ١ / ٤٥١ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ٣٠١ ؛ وابن يعيش : ٤ / ١١٦ ، ٦ / ٨٧ ؛ ولسان العرب : ٩ / ١٢٧ « رنف » والهمع : ٤ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر المفصل ص ٦١ .

(٤) في ب : « الرانفة » ساقط .

(٥) في ب : « لقيتني » .

« الروانِقُ » و « الاستطارةُ »، ونظيره قولُ ميسونَ[١] أمِّ يزيدَ[٢] بنِ معاويةَ[٣].

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٤]

أيْ : وأن تقرَّ ، وكان منصوباً بإضمارِ أنْ ، ويحتملُ أنَّ الألفَ للتثنيةِ على تقديرِ : أنهُ مجزومٌ بالعطفِ على « ترجفُ » ، وإنْ كانَ يرجعُ الضميرُ إلى الروانفِ لِمَا أنَّ المرادَ بالروانفِ الرانفاتُ[٥] ، وهذَا مثلُ قولِ أبي الطيبِ :

وَتَكَرَّمَتْ رُكَبَاتُهَا عن مَبْرَكٍ ... تَقَعَانِ فيه وَلَيْسَ مِسْكاً أَذْفَرَا[٦]

---

(١) هي ميسون بنت حميد بن بحدل تزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها من البدو إلى دمشق وأسكنها قصراً من قصور الخلافة ، فكانت تكثر الحنين لمسقط رأسها .

أخبارها في : الحيوان : ١ / ١٧٧ ؛ والكامل لابن الأثير : ٤٠ / ٤ ، ٤٩ ؛ وأعلام النساء : ٥ / ١٣٦ ؛ والأعلام : ٧ / ٣٣٩ .

(٢) هو يزيد بن معاوية ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام نشأ بدمشق وولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٦٠ هـ .

ترجمته في : تاريخ الطبري حوادث سنة ٦٤ هـ ؛ والكامل لابن الأثير ٤٠ / ٤٩ ؛ فوات الوفيات : ٤ / ٣٢٧ .

(٣) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي مؤسس الدولة الأموية توفي سنة ٦٠ هـ .

ترجمته في : الإصابة في تميز الصحابة : ٣ / ٤٣٣ رقم الترجمة « ٨٠٦٨ » ؛ والكامل لابن الأثير : ٤ / ٢ ؛ والطبري : ٦ / ١٨٠ ؛ والمسعودي : ٢ / ٤٢ ؛ والأعلام ٧ / ٢٤١ .

(٤) البيت من الوافر وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب : ٨ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ؛ والدرر ٤ / ٩٠ ؛ وسر صناعة الإعراب : ١ / ٢٧٣ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ٢٤٤ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣١٤ ؛ وشرح شواهد المغني : ٢ / ٦٥٣ ؛ واللسان : ١٣ / ٤٠٨ « مسن » ؛ والمحتسب ١ / ٣٢٦ ؛ ومغني اللبيب : ١ / ٢٦٧ ؛ والمقاصد النحوية : ٤ / ٣٩٧ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٤ / ٢٧٧ ؛ وأوضح المسالك : ٤ / ١٩٢ ؛ والجنى الداني ص ١٥٧ ؛ وخزانة الأدب : ٨ / ٥٢٣ ؛ ورصف المباني : ص ٤٢٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤ ؛ وابن يعيش : ٧ / ٢٥ ؛ والصاحبي ص ١١٢ ، ١١٨ ؛ والكتاب : ٣ / ٤٥ ؛ والمقتضب : ٢ / ٢٧ .

(٥) في ب : « المرانفات » .

(٦) ينظر البيت في ديوان أبي الطيب : ٤ / ٢٨٧ .

ألاَ تراهُ قال : يقعانِ فيه والضميرُ « فيه » للركباتِ ، قولـه : « **مصعداً**[١] » أيْ : صاعداً ، وعلى قياسِ ما ذكرهُ في الصحاحِ[٢] يجبُ أنْ يكونَ هُنَا « مصعِداً منحدراً » بدونِ الواوِ ؛ لأنه قال : فيه لقيتُ فلاناً فازعاً مُفزِعاً أيْ : « صاعداً » أنا « منحدراً هو » من فرع الجبل : علاهُ ، وأفرعُ منهُ انحدرَ ، والهمزةُ للسلبِ ذكرهُ بدونِ الواوِ ، والعاملُ فيهَا إمَّا فعلٌ أو شِبههُ من الصفاتِ . هذهِ الحالِ تُسمَّى الحالُ المتنقلةُ ، وفي بيانِ الانتقالِ ما ذكرهُ ابنُ جني في بيتِ أبي الطيب :

**فَلَمَّا رآني مُقْبِلاً هَزَّ نَفْسَهُ ... إِلَيَّ حُسَامُ كُلُّ صَفْحٍ لَهُ حَدُّ**[٣]

جعلهُ هو الحسامُ فرفعهُ ، وهو أمدحُ من أنْ ينصبهُ على الحالِ فتقولُ حُساماً؛ لأنَّ الحالَ تكونُ غيرَ لازمةٍ نحوُ قولِك : « جاءني زيدٌ راكباً » ، فيمكنُ أنْ يتركَ الركوبُ ، فإذَا ماله حسامٌ ، فالرفعُ صارَ كأنَّه في الحقيقةِ هو حسامٌ ، فكانَ[٤] أمدح ؛ لأنَّ نفس الشيءِ أشدُّ مصاحبةً لهُ من حالهِ ، ثم أرادَ بشبهِ الفعلِ من الصفاتِ اسمَ الفاعل واسمَ المفعولِ ، والصفةَ المشبهةَ والمصدرَ ، وهذه الأشياءُ منزلةٌ منزلةَ[٥] الفعلِ ، فكقولك : « مررتُ برجلٍ ماشٍ ضاحكاً » ،

---

(١) المفصل ص ٦١ .

(٢) ينظر الصحاح : ٢ / ٤٩٧ .

(٣) البيت لأبي الطيب وهو في ديوانه : ٢ / ٣٥٧ .

(٤) في ب : « وكان » .

(٥) في ب : « منزل » ساقط .

وكذلكَ غيره أو معنى فعلٍ ، هذَا على ضروبِ حرفِ الجرِّ نحو : « فيها زيدٌ مقيماً » ، لاستدعائه الفعلَ واسمَ الإشارةِ نحو : « هذَا زيدٌ[١] منطلقاً » ، والاستفهام نحو : مالكَ واقفاً ؟ وعن المصنفِ : سئلتُ بمكةَ حرسهَا اللهُ عن ناصبِ الحالِ في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا[٢] ﴾[٣] فقلتُ : ما في حرفِ التنبيهِ أو في اسمِ الإشارةِ من معنى الفعلِ فقيل لي :

أمَا استقرَّ من أصولهم أنَّ العاملَ في الحالِ وذيهَا يجبُ أنْ يكونَ واحداً ؟ فقد اختلفَ ههنَا ففي الحالِ ما ذكرتَ ، وفي ذِيهَا معنى الابتداءِ فقلتُ : تحقيقُ الكلامِ فيه أنَّ التقديرَ : هذا « بعلي » أُنبهُ عليهِ شيخاً[٤] أوْ أشيرُ[٥] ( فالضميرُ[٦] هو ذُو الحالِ ، والعاملُ فيه وفي الحالِ واحدٌ ، وهو معنى التنبيهِ أو الإشارةِ ) ، وقيل : يجوزُ الرفعُ في « شيخي » من خمسةِ أوجهٍ : أحدها : أنْ يجعلَ بدلاً كأنكَ قلتَ : « هذَا بعلي شيخي » ، والثاني : أن يكونَ بدلاً من هذَا[٧] وشيخٌ خبرُ المبتدأِ ، والثالثُ : أنْ يكونَ « بعلي » و « شيخي » خبرينِ عن هذَا .

على[٨] نحو : « هذَا حُلوٌ حامضٌ » كما تقول[٩] هو جامعُ الطعمينِ ، والرابعُ أنْ يكونَ «بعلي» عطفُ بيانٍ عن هذا[١٠]، و«شيخٌ» خبرَ المبتدأِ، والخامسُ: أنْ يكونَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وهو هو ( أي: هو شيخٌ، وزيدٌ فيهَا مقيماً فاعلٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، وكذَا الضميرُ في قولهِ تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[١١])[١٢]

---

(١) في ب : « عمرو » .
(٢) المفصل ص ٦٢ .
(٣) من الآية ( ٧٢ ) من سورة هود .
(٤) في ب : « شيخاً » ساقط .
(٥) في ب : « أشير إليه » .
(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٧) في الأصل : « الوجه » والأصح حذفها كما في ب .
(٨) في ب : « على » ساقط .
(٩) في الأصل : « تقول » ساقط والمثبت من ب .
(١٠) في ب : « عن هذا » .
(١١) الآية ( ٤٩ ) من سورة المدثر .
(١٢) ما بين القوسين ساقط .

فاعلٌ(١) معنويٌّ ؛ لأنَّ المعنى ما يصنعونَ ، فمعرضينَ حالٌ عن الضميرِ ، والمشارُ إليهِ في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ مفعولٌ في المعنى ، فظهر(٢) بهذا أنَّ الفاعلَ المعنويَّ، والمفعولَ المعنويَّ في صحةِ التقييدِ بالحالِ كالفاعلِ والمفعولِ لفظاً و(٣) معنىً في صحةِ وقوعِ الحالِ عنهما ، وفي « الحياتِ والعقاربِ(٤) » قولهم : « هذا زيدٌ قائماً » إنْ كانَ المخاطبُ لم يعرفْ زيداً لم يجزْ النصبُ ؛ لأنَّ معناهُ أنَّه زيدٌ مادامَ قائماً ، فإذَا قالَ ذلكَ وهو قاعدٌ لم يكنْ زيداً ، وإنْ كانَ المخاطبُ(٥) يعرفُ زيداً صحتِ المسألةُ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وكأنَّ ينصبنها مثل أيضاً في المعنويِّ بـ" ليت " ولعلَّ ، وكأنَّ ؛ لأنها ليستْ بأفعالٍ ، وإنما هي مشبهةٌ بها ، فإذا قُيدَ منصوبُهَا أوْ مرفوعُها بالحالِ كان تقييداً باعتبار معناها الذي أشبهتْ به الفعلَ ، وإنما ينصبنها؛ لأن " ليت " بمعنى أتمنى ، و" لعلَّ " بمعنى أترجَّى ، وكأنَّ بمعنى أُشَبِّهُ ، وهذِهِ أفعالٌ كمَا ترى ، فإنْ قيلَ كيفَ اعتبرتَ معنى الأفعالِ في هذه الحروفِ من التمني والترجي والتشبيهِ حتى أعملتها عملَ الأفعالِ في الحالِ ، ولم تعتبرْ معنى الأفعالِ في أخواتِهَا كـ" أنّ " و " إنّ " و " لكنّ " معنى التحقيقِ والاستدراكِ / [ ١٠١/ ب ] فلمْ تعملْها في الحالِ .

قلنا : بين النوعينِ فرقٌ ؛ لأنَّ الأولَ يخرجنَ الجملةَ عن حالها الأولى إلى معنىً آخر ، و " إنَّ " و " لكنَّ " لا يغيرانِ معنى الجملةِ ومضمونها .

ألا ترى أنك لو قلتَ : كأنّ زيداً معناه أُشَبِّهُ زيداً يستقيمُ الكلامُ ، وكذلكَ أترجَّى وأتمنّى .

---

(١) في ب : « فعامل » .

(٢) في الأصل : « فهو » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

(٤) هذان كتابان في النحو وهما في شرح المفصل أحدهما كتاب العقارب وهو لعثمان بن الموفق الأذكاني ، أما كتاب الحيات فلم اهتد إليه في كشف الظنون ولا في مقدمة التخمير . ينظر التخمير : ١ / ٥٢ .

(٥) في ب : « المخاطب » مكرر .

وأمَّا لو قلتَ : في أنَّ زيداً بمعنى أُؤكدُ زيداً فسدَ الكلامُ ؛ لأنَّ معنى التأكيدِ للجملِ لا لزيدٍ وحدهُ ، فعلمَ بهذَا أنَّ بينَ النوعينِ فرقاً ، فإنْ قيلَ : كيفَ إعمالُ هذهِ الحروفِ في الحالِ ؟ قلنا : هو نحوُ قولكَ : ليت ابني فقيراً راجعٌ ، ونحوُ قولِ القائلِ في وصفِ ٱلْقَرْنِ :

**كَأَنَّهُ خَارِجاً مِن بَيْنِ صفحتِه سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ**[1]

والضميرُ في كأنهُ للقرنِ . السَّفُّود : بالتشديدِ الحديدةِ التي يُشوى بها اللحمُ .

الشَّرْبُ : جمعُ شاربٍ مثلَ صاحبٍ وصَحْبٍ .

تقول : فأدتُ اللحمَ وافتأدتُه إذا شويتهُ ، فإنْ قيل : العاملُ في قولكَ : [ليت ابني فقيراً] راجعٌ في الحالِ معنى الخبرِ لا ليت ، وكلامُنا في عملِ " ليت " قلنا : بينَ الحكمينِ فرقٌ إذا جعلتَ الفاعلَ فيها " ليتَ " ، فقدْ عينتَ ابنكَ ، وإنْ كان فقيراً راجعاً ، وإن جعلتَ الخبرَ عاملاً فقد تمنيتَ ابنَك راجعاً ، وهو فقيرٌ ، وبينَ المعنيين فرقٌ ، فيحملُ ما في الكتابِ على المعنى الأولِ ليكونَ العاملُ فيهِ " ليتَ " فالأولُ يعملُ فيها مقدماً ومتأخراً أيْ : الفعلُ وشبههُ يعملانِ عند التقديمِ والتأخيرِ للقوةِ ، ونظيرُ العملِ فيها عند التأخرِ قوله تعالى[2] : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾[3] وقوله ﴿ خُشَّعًا ﴾ حالٌ من الخارجينَ فعلٌ للأبصارِ على يخشعنَ أبصارهمُ ، وهي لغة مَنْ يقولُ : « أكلوني

---

(١) البيت من البسيط وهو النابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، وفي الديوان « جَنْبِ » بدل « بين » ، والبيت في : الأشباه والنظائر : ٦ / ٢٤٣ ؛ والخصائص : ٢ / ٢٧٥ ؛ وخزانة الأدب : ٣ / ١٨٥ ، ١٨٧ ؛ ولسان العرب : ٣ / ٣٢٨ « فأد » وتهذيب اللغة : ١٤ / ١٩٦ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١١ ، ٢٩٥ ؛ وكتاب العين : ٨ / ٨ .

(٢) في ب : « تعالى » ساقط .

(٣) من الآية ( ٧ ) من سورة القمر .

البراغيثُ »[1] ، « **ولا يعملُ فيها**[2] **الثاني إلاَّ**[3] **متقدماً** »[4] يريدُ بالثاني معنى الفعلِ امتنعَ تقديمُ الحالِ على معنى الفعلِ لوجهين :

**أَحَدُهُما** : أنَّ الفعلَ المحْضَ يضعفُ عملهُ بالتأخرِ . ألا تراهم لم يجوزوا في « ضربتُ زيداً » إلاَّ النصبَ ، وجوزوا في « زيداً ضربتَ » الرفعَ على تقديرِ : « زيدٌ ضربته » قالَ :

**فَمَا أَدْرِي**[5] **أَغَيَّرهُم تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا**[6]

أيْ : أصابوه . ذكرَ هذا الشعرَ في الكشافِ[7] في تفسيرِ قولهِ تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا** ﴾[8] والأولى في إيرادِ النظيرِ لضعفِ عملِ الفعلِ عند التأخرِ ما ذكره صاحبُ الكافيةِ[9] في شرحها في هذا الموضعِ بقوله : بدليلِ جوازِ « لَزيدٌ ضَربتُ » ، وامتناعِ « ضربتُ لَزيدٌ » ، فلما ضعُفَ عملُ الفِعلِ[10] بالتأخرِ كانَ معنى الفعلِ في غايةِ الضَّعْفِ عند التأخرِ فيخرمُ لذلكَ العمل عند التأخر .

(١) سبق تخريجه ص ٢١٦ .

(٢) في الأصل : « فيها » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « إلا » ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٦٢ .

(٥) في ب : « أدري » ساقط .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للحارث بن كلدة في الكتاب : ١ / ٨٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٣٦٥ ؛ ولجرير في المقاصد النحوية : ٤ / ٦٠ وليس في ديوانه وهو بلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٢١ ؛ وابن عقيل : ٢ / ١٩٧ ؛ وابن يعيش : ٦ / ٨٩ ؛ والكتاب : ١ / ١٣٠ ؛ والبحر المحيط : ٨ / ٢١٩ ؛ وأمالي ابن الشجري : ١ / ٥ ، ٣٢٦ ، ٢ / ٣٣٤ .

(٧) ينظر الكشاف : ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٨) من الآية ( ٤٨ ) من سورة البقرة .

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩ .

(١٠) في الأصل : « العامل » والمثبت من ب .

والوجهُ الثاني : أنَّ الشيءَ إذا[1] شُبِّهَ بالشيءِ لا يلزمُ أنْ يجريَ مجراهُ في كلِّ حالٍ ألاَ ترى أنَّ مالا ينصرفُ شابهَ الفعلَ ، وأُجريَ مُجراهُ في منعِ الجرِّ معَ التنوينِ ، ولم يُجرَ مُجراهُ في منعِ الإضافةِ ولامِ التعريفِ ، بل أضيفَ وعُرفَ باللامِ ، فكذا الحالُ لما شبهتْ بالظروفِ جرتْ مجراهُ في عملِ معنى الفعلِ فيها إذَا تقدمَ معنى الفعلِ عليها .

ولم يجرَ مجراهُ في عملِ معنى الفعلِ فيها متأخراً ؛ لَما قلنَا : من تجاذبِ طرفِ المفعولِ بهِ والمفعولِ فيهِ فيها ، وعندَ أبي الحسنِ : يجوزُ تقديمُ[2] الحالِ على معنى الفعلِ بعد أنْ يتقدمَ ذو الحالِ ، نحو : « زيدٌ قائماً في الدارِ » ، واحتجَّ فيهِ بقولهِ تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[3] و « أمَّا قائماً في الدارِ زيدٌ » فلا يجوزُ بالإجماعِ[4] ، وقدْ[5] منعوا في : مررتُ راكباً بزيدٍ ؛ لأنَّ الحالَ متعلقةٌ بالمجرورِ على وجهِ التبعيةِ ؛ لأنها في الأصلِ صفةٌ لذي الحالِ ، وقدْ امتنعَ تقديمُ / [١٠٢/أ] المجرورِ على الجارِ ، فكذا ما هو متعلقٌ بهِ ، وتبعٌ لهُ إذْ في جوازِ تقديمِ المتعلقِ بالمجرورِ مع امتناعِ تقديمِ ذي الحالِ الذي هو المجرورُ على الجارِ ، رفعٌ لرتبةِ الأدنى على رتبتهِ الأعلى ، وحطٌّ لرتبة الأعلى عن رتبته الأدنى ، وكلا الفسادين منتفٍ ، فإنْ قلت: ما تقولُ في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[6] أيْ إلا بشيراً ونذيراً للناسِ كافةً أيْ : جميعاً ، وقد وقعتْ الحالُ عن المجرورِ مقدمةً عليه وهو استدلالُ ابنِ كيسانَ[7] في جوازِ تقديمِ حالِ المجرورِ على الحالِ[8] المجرورِ .

---

(١) في ب : « إذا » مكرر .
(٢) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٤ ؛ وحاشية الصبان : ٢ / ١٨٢ .
(٣) من الآية ( ٦٧ ) من سورة الزمر .
(٤) في ب : « بالإجماع » ساقط .
(٥) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ؛ وشرح الرضى على الكافية .
(٦) من الآية ( ٢٨ ) من سورة سبأ .
(٧) ينظر البحر المحيط : ٨ / ٥٤٩ .
(٨) في ب : « الحال » ساقط .

قلت : ذلكَ التأويلُ ليسَ بصحيحٍ ، بلْ معنى قوله إلاّ كافةً للناسِ أيْ : إرسالةً عامةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شملتهم ، فقد كفتهم أنْ يخرجَ منها أحدٌ(١)، وقال الزجاج : « المعنى أرسلناك جامعاً للناسِ في الإنذارِ ، والإبلاغِ ، فجعلهُ حالاً من الكافِ ، وحقُّ التاءِ على هذا أن يكونَ للمبالغةِ كتاءِ الراويةِ ، والعلاّمةِ، ومَنْ(٢) جعلهُ حالاً من المجرورِ مقدماً عليهِ فقدْ أخطأَ ؛ لأنَّ تقدمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدمِ المجرورِ على الجارِ ، وكم ترى ممن يرتكبُ هذا الخطأَ ثم(٣) لا يقتنعُ به حتى ينضمَّ إليه أنْ يُجعلَ اللامُ بمعنى إلى ؛ لأنه لا يستوي له الخطأُ الأولُ إلا بالخطإِ الثاني فلابُد لهُ من ارتكابِ الخطأينِ »(٤) .

كذا ذكرهُ في الكشافِ في سورةِ سبأ ، وإنما قُيدَ بقوله أنْ تجعلَ الراكبَ حالاً من المجرورِ ؛ لأنَّ في هذهِ الصورةِ التي ذكرها في الكتابِ بقولهِ : « **مررتُ راكباً بزيد** »(٥) يصحُّ أن يكونَ راكباً حالاً من التاءِ التي هي ضميرُ الفاعلِ ، وقد يقعُ المصدر حالاً أي(٦) : تستعملُ صيغةُ المصدرِ موضعَ استعمالِ الحالِ كما تقعُ الصفةُ مصدراً ، كانَ من حقِّ الكلامِ أنْ تقولَ : كما يقعُ الحالُ مصدراً لِمَا أَنَّ سياقَ الفصلِ لذلكَ إلاَّ أنه عَمَّ وأتى بلفظِ الصفةِ ، ليدخلَ تحتها اسمُ الفاعلِ والمفعولِ ، فدخلَ الحالُ ؛ لأنَّ الحالَ أيضاً صفةٌ في الأصلِ ، وقولهُ في قولهم : « **قمْ قائماً** »(٧) متعلقٌ بما يتصلُ به ، وهو قوله: « **كما تقعُ الصفةُ مصدراً** »(٨)،

---

(١) في ب : « أحد منها » .

(٢) في ب : « من » .

(٣) في ب : « حتى » .

(٤) ينظر الكشاف : ٣ / ٥٨٣ ؛ والبحر المحيط : ٨ / ٥٤٩ .

(٥) المفصل ص ٦٢ .

(٦) في ب : « كما أي » .

(٧) المفصل ص ٦٢ .

(٨) المفصل ص ٦٢ .

وقوله : « **وذلكَ قتلتهُ صبراً** »(١) إشارةٌ إلى أولِ الفصلِ ، وهو قولهُ : « **وقد يقعُ المصدر حالاً** »(٢) ، وإنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ بينَ الصفةِ والمصدرِ مناسبةً من حيثُ إنها مشتقةٌ منهُ ، فكانَ بينهما وشائجُ(٣) القربى ؛ ولذا جازَ قيامُ كلٍّ واحدٍ منهما مقامَ الآخرِ .

( الواشجةُ(٤) : الرحمُ المشتبكةُ أي : المختلطةُ من الشبكِ وهو الخلطُ ) ، وقيل : « قم قائماً » أي : قياماً ، و « قتلتهُ صبراً » أي : مصبوراً من صبرتهُ إذا حبسْتُه للقتلِ ، وفي الحربِ يقال : للرجلِ إذا شُدَّتْ رجلاهُ ويداه أو(٥) : أمسكهُ رجلٌ حتى يُضربَ عُنقَهُ(٦) قتل صبراً فمنْ إقامةِ المصدرِ مُقامَ الحالِ قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ﴾(٧) في أحدِ التأويلين(٨) مشبهين أوْ تابعينِ الشهوةَ(٩) ، هذا(١٠) الذي ذكرهُ قولُ الأكثرينَ(١١) .

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ المصادرَ المستعملةَ بمعنى الحالِ على حذفِ المضافِ ، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ مشياً فمعناهُ ماشياً، أو ذا مشيٍ على اختلافِ المذهبين، فمذهبُ المصنفِ هو الأولُ؛ لأنهُ صرحَ بذلكَ في المتنِ بقوله «**أيْ مصبوراً**(١٢)»(١٣)

---

(١) المفصل ص ٦٢ .

(٢) المفصل ص ٦٢ .

(٣) وشائج : هي الرحم المشتبكة المتصلة . اللسان : ٢ / ٣٩٩ « وشج » .

(٤) في ب ساقط .

(٥) في الأصل : « أي » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « عنقه » ساقط .

(٧) من الآية ( ٨١ ) من سورة الأعراف .

(٨) التأويل : هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به . التفسير والمفسرون : ١ / ١٨ .

(٩) أراد صحة وقوع المصدر حالاً نظراً لما بين الوصف والمصدر من الوشائج وأهمها أنه أي الوصف مشتق من المصدر .

(١٠) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(١١) ينظر الكشاف : ٢ / ١٢٥ ؛ والبحر المحيط : ٥ / ١٠٠ ؛ والدر المصون : ٥ / ٣٧٢ .

(١٢) في ب : « مصدوراً » .

(١٣) المفصل ص ٦٢ .

إلى الآخِرِ ، ثم اختلفـوا في هـذهِ المصـادرِ بوجـهٍ آخـر ، فقـالَ الأكـثرون[١] : إنهـا سماعيةٌ ، وهو مذهبُ سـيبويهِ ، وقـالَ المـبرد[٢] ومـن تابعـه : إنهـا قياسـيةٌ ؛ لكـن بشريطةِ أنْ يكونَ في الفعلِ دلالةٌ .

وأما ترتيبُ البيتِ بما قبله وما بعدهُ[٣] :

أَلَـمْ تَرَنِـي / عَاهَـدتُ رَبِّـي وإنَّني     لَبَيْـنَ رِتَـاجٍ قَائِمـاً ومَقَـامِ[٤] [١٠٢/ب]
عَلَـى حَلْفَـةٍ لا أَشْتِـمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً     ولا خَارِجـاً مِـنْ فِيَّ زُوْرُ كَـلامِ
أَطَعْتُـكَ يَـا إِبْلِيْـسُ سبْعِينَ حِجَّـةً     فلمـا انقضَـى عُمْـري وتـمَّ تَمَامي
رَجَعْـتُ إِلـي نَفْسِـي وَأَيْقَنْتُ أَنَّني     مُـلاَقٍ لأَيَّـامِ المُنُـونِ حِمَامِـي[٥]

وهذا البيتُ للفرزدقِ كانَ حلفَ لا يقولُ الشعرَ ، وأقبلَ على قراءةِ القرآنِ .

الرِّتَاجُ: البابُ يريدُ به بابَ الكعبةَ . والمقامُ مقامُ إبراهيمَ – عليه السـلام –. والشاهدُ في البيتِ أنهُ جعلَ « خارجاً » وهو[٦] اسـمُ الفـاعلِ في موضـعِ خروجـاً

---

(١) ينظر الكتاب : ٤ / ٣١ ؛ والخصائص : ١ / ١٣٣ ؛ وشرح الشافية : ١ / ١٦٣ ؛ والهمع : ٢ / ١٦٧ ؛ والارتشاف : ١ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر المقتضب : ٢ / ١٢٤ فما بعدها ، والارتشاف : ١ / ٢٢٢ ؛ والمخصص : ١٤ / ١٥٣؛ وشرح الرضى على الكافية : ١ / ١٥٣ ، ١٥٧ .

(٣) في الأصل : « قبله » والمثبت من ب .

(٤) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه : ٢ / ٢١٢ ؛ ورواية الديوان « قـائمٌ » بـدل « قائماً » وبلا نسبة في اللسان : ٢ / ٢٧٩ « رتج » وتهذيب اللغة : ١١ / ٤ .
والبيت الثاني أيضاً في ديوان الفرزدق : ٢ / ٢١٢ ، ورواية الديوان « قسم » بدل « حِلْفة »
وانظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٤٦ ؛ وشرح أبياته للسيرافي : ١ / ١٦٩ ؛ والمقتضب : ٣ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٣ ؛ والمحتسب : ١ / ٧٥ ؛ والخزانة : ١ / ٢٢٣ ، ٤ / ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٥) هذان البيتان للفرزدق وهما في ديوانه ٢ / ٢١٣ مع اختلاف في بعض الكلمات ورواية الديوان « سبعين » بدل « تسعين » ، و « انتهى شببي » بدل « انقضى عمري » ، و « فررت إلى ربي » بدل « رجعت إلى نفسي » .

(٦) في ب : « وهم » .

الذيْ هو المصدرُ ، وذلكَ أنَّ قولهُ : لا « أشتمُ » جوابُ القسمِ وهو « عاهدتُ ربي » ، والتقديرُ : « ألم ترني عاهدتُ ربي على أني أحلفُ لا أشتمُ ، ولا يخرجُ من " فيَّ " كلامٌ قبيحٌ ، والدليلُ على أنَّ التقديرَ ولا يخرجُ خروجاً أنَّ قولهُ ، و « لا خارجاً » معطوفٌ على قولهِ « لا أشتمُ » وهو الذي حلفَ عليه وهو جملةٌ ، فيلزمُ أنْ يكونَ المعطوفُ على تلكَ الجملةِ جملةً أيضاً ، ولن تكونَ جملةٌ إلاَّ بتقديرِ ولا يخرجُ ، فلزمَ أنْ تقدرَ ، و « لا يخرجُ خروجاً » ، ثم وَضَعَ خارجاً موضعَ « خروجاً » هذا قولُ سيبويهِ[١] فعلمَ بهذا أنَّ انتصابَ خارجاً على المصدرِ ؛ لأنه لا محملَ[٢] لهُ سوى[٣] هذا ولا يقالُ : إنه حالٌ ؛ لأنَّا نقولُ : إنَّ غرضَ الفرزدقِ أنْ يبينَ أنهُ عاهدَ على ما ذكرهُ من نفي الشتمِ ، ونفيِ قولِ الزورِ ، وهذا مما يستقيمُ على قولِ سيبويه[٤] ؛ لأنَّ « لا أشتمُ » على قولهِ جوابُ القسمِ ،«ولا يخرجُ»معطوفٌ على ذلكَ .

وأما على قولِ من يقولُ[٥] بأنه حالٌ[٦] لا يظهرُ هذا الغرَضُ ؟ لأنه حينئذٍ كأنه قالَ : عاهدتُ ربي في هذا الموضعِ في حالِ كوني الآنَ غيرُ شاتم ، « ولا قائلاً زوراً » أيْ : بعد ذلكَ لا أتركُ الشتمَ ، ولا قولُ الزورِ ، وهو غيرُ مستقيمٍ .

وقال سيبويه[٧] : إن قولنا : « ولا يخرجُ خروجاً » معنى صالحٍ ، فيحمَلُ عليه ، فإنْ قيلَ : كما إنَّ ذلكَ معنى صالحٍ ، فكذا قوله : « ولا يكونُ خارجاً » صالحٌ أيضاً ، فَلِمَ عينَ الأولُ دونَ الثاني ؟ قلنا : لأنَّ الأولَ أبلغُ ( لأنهُ[٨] مؤكدٌ

---

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٣٤٦ .

(٢) في الأصل : « يحمل عليه » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « يسوى » والمثبت من ب .

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٤٦ .

(٥) في ب : « سيبويه » .

(٦) ينظر المقتضب : ٤ / ٣١٣ ؛ والمحتسب : ١ / ٥٧ ؛ والتخمير : ١ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ ؛ والكامل : ١ / ١٥٦ ؛ ومغني اللبيب : ٢ / ٤٠٥ فما بعدها .

(٧) ينظر الكتاب : ١ / ٣٤٦ .

(٨) في ب ساقط .

بالمصدرِ فإنْ قيلَ ما ذكرناه أقلُّ تعبيراً ، فكانَ أولَى قلنا : ما ذكرناه أوفقُ وأولَى ) لأساليب كلامِ العربِ ، لأنه يقالُ : « لا أشتمُ ولا أضربُ » ، ولا يقالُ : « لا أشتمُ ولا أكونُ ضارباً » .

قولـه : « **ركضاً** »[1] أيْ : راكضاً من ركض دابتهُ [2] حركَ[3] رجليه ليستحثها جُعلتْ هذه المصادرُ أحوالاً ؛ لأنها جاءتْ بعد الجملِ والمنصوبُ بعد الجملِ الفعليةِ أليقُ بالحالِ من المصدرِ ؛ لأنَّ الحالَ متعلقةٌ بالفعلِ من حيثُ هو مركبٌ ، والمصدرُ متعلقٌ به من حيثُ[4] إنه مفردٌ ، فإنْ قيلَ : ما تقولُ في « ضربتُ زيداً ضرباً » قلنا : قضيةُ القياسِ أن يكونَ ضرباً فيما أوردتَ حالاً لكن كونه مصدراً لكونه من نفسِ فائدةِ الفعلِ ، والحالُ أبداً زائدةٌ[5] في الفائدةِ ، والدليلُ القطعيُّ على ما ذكرتُ أنكَ لو قلتَ : كلمته وأنا أُشافِهُهُ جازَ وحسنَ ، ولو قلتَ : ضربتُ عمراً وأنا أضربه ليسَ بشيءٍ ، وأخذتُ منه سمعاً أيْ : سامعاً أو مسموعاً ، « **وأنكر أتانا رُجْلةً** »[6] وذلكَ لأنَّ[7] الأصلَ في الحالِ أن يكونَ صفةً، فإذا جاء غيرها قائماً[8] جاءَ مؤولاً بالصفةِ إذِ الصفةُ هي الحالُ ، والحالُ هي الصفةُ، وأنكرَ سيبويه[9] « أتاناً رُجلةً وسرعة » ؛ لأنَّ عنده ذلكَ مخصوصٌ بالسماعِ ، ولم يسمعْ هذا ، وأجازَ المبردُ[10] في كلِّ ما دلَّ عليه الفعلُ ، ومعنى

---

(١) المفصل ص ٦٢ .

(٢) يستقيم المعنى دون إضافة كلمة أوحرف .

(٣) في ب : « حرك » ساقط .

(٤) في ب : « حدث » ساقط .

(٥) في الأصل : « زيادة » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٦٢ .

(٧) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « قائماً » والأصح حذفها كما في ب .

(٩) ينظر الكتاب : ١٠ / ٣٧٠ .

(١٠) ينظر المقتضب : ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٢ ؛ وينظر الهمع : ١ / ٢٣٨ ؛ والخضري : ١ / ٢١٥ .

دلالةِ الفعلِ عليهِ أنْ يكونَ في المعنى من تقسيماتِ الفعلِ كالمشيِ ، والركضِ ، والعدوِ بالنسبةِ إلى المجيءِ ، فيُجيزُ جاءَ زيدٌ مشياً وركوباً ، ونحوهُما ؛ لأنهما في المعنى من أقسامِ المجيءِ ، ولا يجيزُ : جاءَ زيدٌ أكلاً وشرباً ، وما أشبههما / ؛ [١٠٣/أ] لأنهما ليسَ من أقسامِ المجيءِ في المعنى .

وقوله « أتانا » عام يدلُّ على كلِّ نوعٍ من أنواعهِ ، و « الرجلةُ » و « السرعةُ » نوعانِ منه ، فلذا جازَ أنْ ينتصبا عندَ المبردِ وعندَ سيبويه[١] : أنَّ « الرجلةُ » و « السرعةُ » ليسا بمصدرينِ ، وإنما كانتا اسمينِ بمعنى المصدرِ .

والاسمُ يدلُّ على الثباتِ . والحالُ يدلُّ على التحولِ والتنقلِ ؛ ولذلكَ لا يقالُ : جاءني[٢] زيدٌ طويلاً ، والمصدرُ مِمَّا يدلُّ عليه[٣] التحولُ ؛ لأنه لا يخلو عن الدلالةِ على الفعلِ ، ومن شأنِ الفعلِ وصفته السكونُ بعد الحركةِ ، أو الحركةُ بعد السكونِ ، والاسمُ غيرُ الصفةِ ، والمصدرُ بمنزلتهما ، أيْ : بمنزلةِ الصفةِ ، والمصدرُ في صحةِ وقوعهِ حالاً ، وذلكَ تنبيهٌ منهُ على : أنَّ العمدةَ في البابِ هي كونُ الحالِ دالةً على هيئةٍ ، فلا ينظرُ إلى قولِ كثيرٍ من الناسِ أنها مشتقةٌ[٤] ؛ ولذلكَ جازتْ نظائرُ هذا الفصلِ ، أو تقولُ : الأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ صفةً ، وإنما جيءَ بغيرِ الصفةِ حالاً للافتنانِ في الكلامِ ، وقيلَ : إنما جازَ أنْ يكونَ غيرُ الصفةِ حالاً[٥] ؛ لأنَّ[٦] الحالَ في الأصلِ خبرُ المبتدأ ، والخبرُ يجوزُ أنْ يكونَ صفةً ومصدراً وغيرَهما[٧] ، فكذا الحالُ ، والبُسْرُ والرطبُ مُؤلانِ بالمدركِ وغيرِ المدركِ ، أي وبالنضيجِ وغيرِ النضيجِ ، وقوله : « **هذا بُسراً** »[٨] التقدير : هذا إذا

---

(١) ينظر ما سبق آنفاً من التخريجات .
(٢) في ب : « جاء » .
(٣) في الأصل : « عليه » والمثبت من ب .
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٢٧ ؛ وأوضح المسالك : ٢ / ٢٩٧ ؛ وشرح الألفية للمرادي: ٢ / ١٣٣ ؛ وشرح التسهيل : ٢ / ٣٢٢ .
(٥) المفصل ص ٦٣ .
(٦) في ب : « أن » .
(٧) في ب : « وغيرها » .
(٨) المفصل ص ٦٣ .

كان بسراً أطيبُ منه إذا كانَ رُطَباً، وكذا ضربي زيداً قائماً، وكانَ هذهِ تامةً، وقالَ المصنفُ : ذوْ الحالِ في « هذا بُسراً » صفـةَ المبهـمِ وهـو التمـرُ ، وتقديـرهُ : هـذا التمرُ بُسْراً ، فالعاملُ[1] فيه الإشارةُ أوْ التنبيهُ ، وقيـلَ : هـو كـانَ المقـدرةُ المتعلقـةُ بالظرفِ معنى قوله « **هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً** »[2] تفضيلُ هذه التمرةِ في حـالِ كونها بُسراً عليها في حالِ كونها رُطَباً ، « **وجاءَ البرُّ قفيزين وصاعين** »[3] أيْ : مكيلاً ومحسوباً[4] أيْ[5] موزوناً ، « **وكلمتهُ فاهُ إلى فيّ** »[6] أيْ : شفاهاً أوْ ضاماً فاهُ إلى فيَّ ، وأقيمَ فاهُ مقامه كما قيلَ : جندلاً[7] وتربـاً معنـاه إهلاكـاً فـإنَّ أصلـهُ رميتُ رمياً بترب، ثم ترباً، ثم إنَّ هذهِ الحالَ ليستْ هي " فاهُ " وحدهُ . بل هـو " فاهُ " مع قولكَ إلى " فيَّ " وكذا قوله : « يداً[8] بيد » معناهُ نقداً فمجموعه قـامَ مقامَ الحالِ ، والدليلُ عليه عدمُ إفادةِ المعنى بدون التمامِ، وتقديره: بايعتـه ملصقـاً ما في يدِ كلِّ واحدٍ منا بيد صاحبه ، أو ماداً كلُّ واحدٍ منـا بيـده إلى يـد صاحبـه قابضاً ومسَلِّماً « شاةً ودرهماً »[9] أيْ[10]: بعتُ الشاةَ دافعاً شاةً وقابضاً درهماً ، وكذلكَ « **باباً باباً** »[11] أيْ : بينتُ له حسابهُ مرتباً باباً منهُ بعدَ بابٍ ، أو مُبَوَّباً ، ومن هذا الفصلِ بيتُ أبي الطيبِ[12] :

**بَـدَتْ قَمَـراً وَمَالَـتْ خُوْطَ بَـانٍ      وَفَاحَـتْ عَنْبـراً وَرَنَـتْ غَـزَالاً**[13]

---

(١) في ب : « والعامل » .
(٢) المفصل ص ٦٣ .
(٣) المفصل ص ٦٣ .
(٤) في ب : « محسوباً » .
(٥) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٦٣ .
(٧) في ب : « في جندل » .
(٨) في ب : « يداً مع قولك » .
(٩) في ب : « ودرهماً » ساقط .
(١٠) المفصل ص ٦٣ ، وهذا قول نحوي انظره في الكتاب : ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ ؛ والكامل : ١ / ٢٨٤ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ ؛ والهمع : ٤ / ١٠ .
(١١) المفصل ص ٦٣ .
(١٢) المفصل ص ٦٣ .
(١٣) ينظر البيت في ديوانه : ٢ / ١٤٣ .

والتقديرُ[١]: بايعتهُ مُقَابضاً ، وبعتُ الشاةَ مَسَعِّراً كلَّ شاةٍ بدرهمٍ ، وبينتُ لـه حسابهُ مفصلاً باعتبار أبوابه[٢] ؛ لأنَّ العربَ تكررُ الشـيءَ مرتـين ، فيسـتوعبُ[٣] جميعَ جنسه ، فإذا قلتَ : جاءوا ثلاثةً ثلاثةً معناه : جـاءوا[٤] مُفَصَّلِـين علـى هـذا العددِ ، فكذا هُنَا أنَّ المرادَ بينتُ لـه حسـابهُ مفصـلاً باعتبـارِ أبوابـه، وإذا قلـتَ : بينتُ له الكتابَ كلمةً كلمةً أيْ[٥] : فمعناه بينته له مفصلاً باعتبـارِ كلماتـهِ فلمـا أفاد المكررُ هذهِ الهيئةُ المخصوصةُ صحَّ أن يقعَ حـالاً ، وحقهـا أنْ تكـونَ نكـرةً ، و « ذو »[٦] الحالِ معرفةً ، وإنما وجبَ تنكيرُ الحالِ لما ذكرنـا أنَّ الحـالَ كـالتمييزِ في رفعِ الإبهامِ ؛ لأنَّ مجيءَ زيدٍ في قولكَ جاءَ زيدٌ يحتملُ أنْ يكونَ علـى ضـروبٍ شتى ، فبقولكَ « راكباً » يزولُ الإبهامُ كما يزولُ / الإبهامُ الواقعُ في امتلأَ الإنـاءُ [١٠٣/ ب] بقولكَ[٧] « عسلاً » ، فلما شابهتْ هذهِ التمييزَ ، والتمييز نكرةً ، فكـذا الحـالُ ، ولأنَّ الحالَ كالخبرِ ، وصحةِ الإخبارِ بكونها نكراتٍ في الأصلِ ، ولـذَا قـالوا في : زيدٌ المنطلقُ « بأنه »[٨] ليس بخبرٍ على الحقيقةِ ، وإنما الخبرُ مقـدرٌ ، وهـو قولـكَ : زيدٌ محكومٌ عليه بالمنطلقِ ، وإنما كانَ حقُّ ذي الحالِ أنْ يكـونَ معرفـةً ؛ لأنـه لـو وقعَ نكرةً والحالُ نكرةً لمـا ذكرنـا يُجْعَـلُ صفـةً لا حـالاً ؛ لأنَّ في جعلـهِ[٩] حـالاً مخالفةً في الإعرابِ ، و « ذيها » وفي جعله صفةً موافقةً فيه ، ومعلومٌ أنَّ في إثباتِ الموافقةِ والهربِ عن المخالفةِ دخولاً في حَدِّ المناسبةِ ، ولذا جـازَ تنكـيرُ ذي الحـالِ

---

(١) في الأصل : « والتحقيق » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « أنواعه » .

(٣) في ب : « فيوجب » .

(٤) في ب : « جاءوا » ساقط .

(٥) في الأصل : « أي » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وذا » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « يقول » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « إنه » .

(٩) في ب : « في جعله له » .

عند تقدمِ الحالِ عليهِ؛ لامتناعِ طريقِ الوصفِ بامتناعِ تقدمِ الصفةِ على الموصوفِ، وجازَ تنكيرهُ ، عند تأخرِ الحالِ عنه لكن معَ توسطِ الواوِ بينهما نحو « جاءني رجلٌ وعلى كتفهِ سيفٌ » ؛ لامتناعِ عطفِ الصفةِ على موصوفها ، فلذلك[1] اختلفَ صفتاهما من حيثُ التعريفُ والتنكيرُ أيْ : اشترطَ تعريفَ ذي الحالِ وتنكيرَ الحالِ ؛ لأنهما لو اتفقا تعريفاً وتنكيراً اشتبها بالصفةِ والموصوفِ ، فإنْ قيلَ : إنْ كانا يشبهانِ لهما حالةَ النصبِ فلا يُشبهان حالةَ الرفعِ والجرِّ باختلافِ الإعرابِ ؛ لأنَّ الصفةَ والموصوف لا يختلفانِ إعراباً قُلنا : الجوابُ فيه من أوجهٍ : أحدها : أنَّ العلةَ إذْ بينتْ في موضعٍ استمرَ الحكمُ في الكلِّ في بابه طرداً له لما عُرفَ في بابِ « يعدُ وأكْرَمَ » ، والثاني : أنَّ الإعرابَ ليسَ يتفقُ في جميعِ المواقعِ فمن الأسماءِ مالا يظهرُ الإعرابُ فيه ، والثالثُ : أنهما إذا توافقا تعريفاً وتنكيراً ، فجعلهما صفةً وموصوفاً أولى من جعلهما حالاً ، « وذا » حالٍ ، وقد ذكرنا بيانَ الأولويةِ وهو الدخولُ في المناسبةِ ، وإظهارِ استحكامِ الاتحادِ بالموافقةِ[2] بينهما في جميعِ الأحوالِ .

قوله :

* أرسلَهَا العِرَاكَ[3] *[4]

---

(١) في ب : « قلنا » .

(٢) في ب : « بالمواقع » .

(٣) المفصل ص ٦٣ .

(٤) هذه قطعة من بيت من الوافر ، ونصه :

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ على نغصِ الدِّخَالِ

وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، والكتاب : ١ / ٣٧٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٠ ؛ والمفصل : ٢ / ٦٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٤ ؛ وشرح التصريح : ١ / ٣٧٣ ؛ وخزانة الأدب : ٣ / ١٩٢ ؛ واللسان : ٧ / ٩٩ " نغص " ١٠ / ٤٦٥ " عرك " و ١١ / ٢٤٣ " دخل " ؛ والمقاصد النحوية : ٣/ ٢١٩ ؛ وبلا نسبة في المقتضب : ٣/ ٢٣٧ ؛ والإنصاف : ٢ / ٨٢٢ ؛ وجواهر الأدب ص ٣١٨ ؛ واللسان : ١٠/ ٤٩٤ " ملك " ؛ والأشباه والنظائر : ٦/ ٨٥ .

بالنصبِ أيْ : معتركةً ، فالإرسالُ يجيءُ بمعنى النعتِ ، وبمعنى التخليةِ أيضاً ، وهو المرادُ هنا أيْ : خَلَّى بينَ هذهِ الإبلِ وبينَ شربها ، ولم يمنعها ذلك ، و « العراكُ » مصدرٌ معرفٌ باللامِ وقعَ موقعَ الحالِ في الظاهرِ غيرَ أنه واقعٌ موقعَ[1] مالا تعريفَ فيه[2] ، وهو فعلهُ ، والتقدير : أرسلها تعتركُ العراكَ على طريقةِ قولهِ تعالى ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[3] والاعتراكُ قريبٌ من العراكِ فيقالُ : عاركَ بعضها بعضاً أيْ : زاحمَ ، واعتركوا أيْ : ازدحموا في المعتركِ ، وهو موضعُ الحربِ ، ويقالُ : أوردَ إبلهُ العراكَ إذا أوردها جميعاً الماءَ ، فهذهِ المصادرُ التي ذكرها في الكتابِ[4] ليستْ بأحوالٍ ، وإنما الأحوالُ أفعالها التي عملتْ فيها ، وهي تعتركُ " تَجِدُ " إلى آخره .

هذا مذهبُ[5] أبي عليٍّ الفارسي ، ومذهب سيبويه[6] وهو اختيارُ المصنفِ[7] أنها مصادرُ معرفةٍ في الظاهرِ لكن وُضعتْ موضعَ الأسماءِ النكراتِ ، وليسَ ببعيدٍ أن يكونَ لفظُ الشيءِ معرفةً ومعناه نكرةً ، كما في قولهم : « مررتُ برجلٍ مثلكَ » ، وقوله :

---

(١) في ب : « موقع » ساقط .

(٢) في ب : « له » .

(٣) الآية ( ٦ ) من سورة نوح .

(٤) ينظر المفصل ص ٦٣ .

(٥) ينظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٢٢١ .

(٦) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٢ فما بعدها .

(٧) ينظر المفصل ص ٦٣ .

* فَمِثْلَكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ *(١)

وكذلكَ في الإضافةِ ( اللفظيةِ(٢) في قولهِ تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ ) ٱلْكَعْبَةِ ﴾(٣) وقوله تعالى(٤) : ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾(٥) ولكَ أن تقولَ هذهِ الأشياءُ معرفة باعتبارِ الذهنِ نكرةً باعتبارِ الوجودِ ، كما في أسامةَ ( معرفةً(٦) باعتبار الذهن نكرةً ) باعتبارِ الوجودِ حتى ظهرَ أثرُ كونها معرفةً في عدمِ الصرفِ ، وأثرُ كونها نكرةً في الجنسِ ، وقوله : " وَحْدَهُ " من وَحَدَ يَحِدُ وحداً نحو وعد يعد وعداً وعدة .

قوله : « **مررت به وَحْدَه** »(٧) أيْ : مررتُ به يَحِدُ وَحْدَه ، فكانَ يَحِدُ(٨) في موضعِ الحالِ ، فإنْ قيلَ : لا تقولُ جاءني زيدٌ يسرعُ إسراعةً ، بل نقولُ يسرعُ إسراعاً ، فما لهذه الحال(٩) ملتصقةً بمصدرٍ « يَحِدُ » ؟ قلنا : الأصل مررتُ به

---

(١) البيت من الطويل وهو لامريء القيس ، ديوانه ص ١٢ ، وهذا صدر البيت وتمامه :

* فألْهيتُهَا عَنْ ذي تَمَائِمَ مُغْيَلِ *

وينظر البيت في : الكتاب : ٢ / ١٦٣ ؛ والجنى الداني ص ٧٥ ؛ وجواهر الأدب ص ٦٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٤٥٠ ؛ وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٤ ؛ والدرر : ٤ / ١٩٣ ؛ وشرح شواهد المغني : ١ / ٤٠٢ ، ٤٦٣ ؛ واللسان : ٨ / ١٢٦ ، ١٢٧ « رضع » و ١١ / ٥١١ « غيل » والمقاصد النحوية : ٣ / ٣٣٦ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك : ٣ / ٧٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٨٧ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ؛ ومغني اللبيب : ١ / ١٣٦ ، ١٦١ ؛ وهمع الهوامع : ٢ / ٣٦ .

(٢) في ب ساقط .

(٣) من الآية ( ٩٥ ) من سورة المائدة .

(٤) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(٥) من الآية ( ٢٥ ) من سورة الأحقاف .

(٦) في ب ساقط .

(٧) المفصل ص ٦٣ .

(٨) في ب : « فكان يحد » ساقط .

(٩) في الأصل : « الهاد » والمثبت من ب .

« يَجِدُ وَجْداً ، فلما أضمروا الفعلَ عنوا[١] أنْ يكونَ في المصدرِ الذي هو كالنائبِ / عنه للمرورِ به بخلافِ ما إذا أظهرتَ الفعلَ إذ المصدرُ ليسَ كالنائبِ [١٠٤/أ] عن الفعلِ حينئذٍ ؛ لأنَّ الحالَ في مررتُ به يجِد وَجْدَاً هي يَجِد لا وجداً فلا حاجةَ بنا إلى أنْ يكونَ في المصدرِ ذكرٌ[٢] لذي الحالِ ، وقريبٌ من هذا قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٣] فالأصلُ كتبَ اللهُ كتاباً ، ثم لما حُذفَ الفعلُ أضيفَ المصدرُ إلى اسمِ اللهِ الذي كانَ فاعل الفعلِ ، ونظيرُ ما نحنُ فيه قولهم : « رجعَ عَوْدُه على بَدْئِه »[٤] أيْ : رجعَ يَعُودُ عَوْداً على بَدْئِهِ ، ثم[٥] حُذِفَ الفعلُ ، وجُعلَ المصدرُ دليلاً عليه ، وأضيفَ إلى ضميرِ ذي الحالِ ، ومثلهُ « جاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضِهِمْ »[٦] ، وقد استقصى المصنفُ تفسيرَ هذا في المستقصى[٧] ، فقال : « القضُّ الكسرُ والحَطْمُ ، فجعلَ عبارةً عن الإلحاقِ بسرعةٍ ، والقضيضُ بمعنى المقضوضِ ، ومعنى الكلامِ أنهم جاءوا مستجمعينَ مُنقضاً آخرُهُم على أولِهم ، فجعل أولَهم قاضّاً ؛ لأنه يستلحقُ آخرَهُمْ بسرعةٍ كأنه يَحْطِمُه على نفسهِ وجعلَ آخرَهُمْ مَقْضُوضاً ؛ لأنه يُحْطَمُ ، ويُلحقُ بسرعةٍ ، وهذا من بابِ طلبتَهُ جَهْدَكَ جاهداً ، ورجعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ ، والتقديرُ : جاءوا يقضونَ قضّاً بقضِيضِهِمْ أيْ : مع قَضِيضِهِمْ » ثم أُضمِرَ الفعلُ والتصقَ[٨] ضميرُ « ذو » الحالِ بالمصدرِ ، فصارَ

---

(١) في الأصل : « احتوى » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « ذكراً » والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ٢٤ ) من سورة النساء .

(٤) ينظر هذا القول في الكتاب : ١ / ٣٩١ ، ٣٩٥ ؛ والمسائل المنثورة ص ٣٥ ؛ وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٥ ، ٣ / ٢٠ ؛ وشرح التسهيل : ٢ / ٣٢٦ .

(٥) في ب : « ثم لما » .

(٦) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٥٥٦ ؛ والتخمير : ١ / ٤٣٣ .

(٧) ينظر المستقصى : ٢ / ٤٧ رقم المثل : ١٧٨ .

(٨) في الأصل : « والتصاق » والمثبت من ب .

إلى قولك جاءوا قَضهم بقضيضِهم ، وقيلَ : الْقَضُّ الكاسرُ ، والقضيضُ المكسورُ وفي الزحمةِ كاسرٌ ومكسورٌ ، وعن ابن[١] الأعرابي « القضُّ الحصى الكبارُ ، والقضيضُ الحصى الصغارُ أي : جاءوا بالكبير والصغير »[٢] ، وعن الميداني أيْ : جاءوا « وُحداناً وَزَرَافاتٍ »[٣] أيْ : جماعاتٍ « **جَهْدَكَ وطاقَتَكَ** »[٤] أيْ : فعلته بجهدِ جهدِكَ بمنزلةِ يجهدكَ[٥] اجتهادكَ ، وتطيقُ طاقتكَ أُضمِرَ الفعلان ، وجُعِلَ المصدرانِ دليلينِ عليهما ، وعلى هذه النيابةِ[٦] قيامُ ألهو مقامَ لهواً[٧] في قوله : ٥

* **وَقَالُوا مَا تَشَاءُ ( فَقُلْتُ[٨] أَلْهُو[٩]** *

(١) في ب : « ابن » ساقط .

(٢) ينظر اللسان : ٧ / ٢٢٢ « قضض » .

(٣) ينظر مجمع الأمثال للميداني : ١ / ١٦١ رقم المثل : ٨٤١ .

(٤) المفصل ص ٦٣ .

(٥) في ب : « يجهد » .

(٦) في ب : « هذا البيان » .

(٧) في الأصل : « لهو » والمثبت من ب .

(٨) في ب ساقط .

(٩) هذا صدر بيت وعجزه :

* **إِلَى الإِصْبَاحِ آثِرِ ذِيْ أَثِيْرِ** *

والبيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٣٢ ؛ والدرر : ١ / ٧٥ ؛ واللسان : ٤ / ٩ « أثر » ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٣٦ ؛ والخصائص : ٢ / ٤٣٣ ؛ وابن يعيش : ٢ / ٩٥ ؛ والمحتسب : ٢ / ٣٢ ؛ والهمع : ١ / ٦ .

لمجردٍ بها وإنما فُضلَ هـذا عـن الأولِ بهـذا اللفـظِ ؛ لأنَّ المذكـورَ فيمـا قبلـهُ مصادرَ وهذا ليسَ بمصدرِ « **الجماءَ الغفـيرَ**[1] »[2] مـن الجمـومِ ، وهـو الاجتمـاعُ والكـثرةُ ، ومـن الغفـرِ ، وهـو[3] التغطيـةُ فوضعـتْ هاتـان[4] الكلمتـان موضـعَ الشمولِ، والإحاطةِ ، وعن المازني لم يستعملْ العـربُ « الجمـاءَ » إلاَّ موصوفـاً ، وقيلَ : وصف الجماعة ( بالغفـيرِ[5] لوصفهـا بالسـوادِ ، لأنَّ مـن لـوازمِ اجتمـاعِ الكثيرِ مزدحماً حصولَ التغطي ) والتسترِ ، وفي ذلك خلافٌ .

الكشفُ : الظهورُ ، والانكشافُ ، والغفيرُ ههنا بمعنى المغفورِ أيْ : المستورُ، فلذلكَ لم يؤنثْ يُقالُ : « جاءوا جمـاً غفـيراً » و « الجمـاءَ الغفـير » أيْ : جـاءوا بجماعتهم الشريفِ والوضيعِ ، و لم يتخلفْ[6] منهم أحدٌ ، والأصلُ جاءوا مجتمعين اجتماعَ الجماء الغفير ، ثم جاءوا الجماءَ الغفيرَ ، واشتقاقُ[7] الجمـةِ وهـي الشـعرُ المجتمعُ على الرأسِ مَثَّلَ كثرةَ الناسِ بالشَّعَرِ .

والغفيرُ أيْ : الكثيرُ منْ غفرهُ سترهُ .

قوله[8] :

* **لِعَزَّةَ مُوْحِشاً**[9][10] *

---

(١) المفصل ص ٦٣ .

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب : ١ / ٣٧٥ ، ٢ / ٩١ ، ١٠٧ ؛ والأصول : ٢ / ٣١٢ ؛ المسائل المنثورة ص ١٧ ؛ والتخمير : ١ / ٤٣٤ ؛ وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٥ ، ٣ / ٢٠ .

(٣) في الأصل : « وهي » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « هذان » .

(٥) في ب ساقط .

(٦) في ب : « يتخلف » ساقط .

(٧) في ب : « اشتقاق من الجمة » .

(٨) في الأصل : « قوله » ساقط والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ٦٣ .

(١٠) البيت من الوافر ، وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦ ؛ وشـرح التصريـح: ١/ ٣٧٥ ؛ وابـن يعيـش : ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ، ولـه أو لـذي الرمـة في خزانـة الأدب : ٣ / ٢٠٩ ؛ وشـرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٣ برواية " لمية " بدل " لعزة " والكتـاب : ٢ / ١٢٣ وهـذا جـزء من بيت ، ونصه :

**لِعَزَّةَ مُوُحِشاً طَلَلُ قَدِيمُ**

وسيأتي تمامه قريباً .

إنما وقعَ الاختيارُ على هذا البيتِ ، وشاعَ في الكتبِ ؛ لأنَّ موحشاً وقديماً مثلانِ في صحةِ وقوعهما حالينِ ، أو صفتين ، فلم يفعلا هكذا بلْ تعينَ موحشاً للحالِ ؛ بسببِ التقدمِ[١] ، وقديمٍ للوصفِ بسببِ التأخرِ تمامه :

* **عَفَاهُ كُلُّ أَسْحُمَ مستديمِ** *[٢] .

عفاه أيْ : درسهُ من عفتْ الريحُ المنزلَ أيْ : كُلُّ سحابٍ أسودَ ، فإنْ قيلَ : جاءَ[٣] في نصابِ الحالِ في البيتِ إشكالٌ ، وذلكَ أنَّ كلامهم يدلُّ على أنَّ ذا الحالِ طللٌ وهو مبتدأٌ ، والنحويونَ اتفقوا على أنَّ العاملَ في الحالِ وذيها يجبُ أنْ يكونَ واحداً[٤] ، وهذا يقتضي أنْ يكونَ معنى الابتداءِ هو العاملُ في الحالِ ؛ ليتحدَ عاملهما ، ومعنى الابتداءِ / لا ينصبُ شيئاً ، فلو نصبتْ الحالُ بما تضمنهُ [١٠٤/ب] الجارُ والمجرورُ من الفعلِ يختلفُ العاملانِ ، فما وجههُ قلنا : اتحادُ العاملِ هنا على رأي أبي الحسن الأخفشِ[٥] ظاهرٌ ؛ لأنَّ الاسمَ الواقعَ بعد الظرفِ يرتفعُ بهِ بالفاعليةِ عنده ، فيكونُ العاملُ في الحالِ وذيها واحداً ، وهو صحيحٌ .

وأما رأيُ سيبويه[٦] فقد قيلَ إنَّ هذا الذي ذكرهُ في الكتابِ غيرُ مستقيمٍ[٧] ؛ لأنَّ « طللٌ » مرفوعٌ عندهُ بالابتداءِ ، و « مَوْحِشاً » منصوبٌ على أنه حالٌ من طللٍ ، والعاملُ في الحالِ ما هو من معنى الفعلِ في « لعزةَ » فلا يكونُ العاملُ في الحالِ وذيها واحداً[٨] ، والصوابُ على مذهبه أن ينتصبَ حالاً عما في « لعزةَ »

---

(١) في ب : « التقديم » .

(٢) سبق تخريج البيت ص ٥٤٠ .

(٣) في ب : « جاء » ساقط .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٩١ ؛ والتبيين ص ٣٨٣ فما بعدها ؛ والمقتضب : ٤ / ١٦٦ فما بعدها .

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٧) ينظر المفصل ص ٦٣ .

(٨) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٦ .

من ضميرهِ « طللٌ » ؛ لأنهُ إذا كانَ خبراً فلا بدَّ من أنْ يكونَ فيهِ ضميرٌ يعـودُ إلى « طللٍ » ، وكانَ ذو الحالِ هو الضميرُ ، فعلـى هـذا لا يكـونُ « موحشـاً » مـن تقديمِ الحالِ وتنكيرِ ذيها في شيءٍ إذِ الحالُ متأخرةٌ عن ذيها ، وإنما وجـبَ تقديـمُ الحالِ إذا كانَ صاحبُها نكرةً لئلاَّ يقعَ الالتباسُ بينهما وبينَ الصفةِ على ما مرَّ .

اعلم أنَّ هذا[1] الذي ذكرهُ مـن قبحِ تنكيـرِ ذي الحـالِ إلا عنـد تقـدمِ الحـالِ عليهِ ، هو روايةُ المفصلِ[2] وغيره من كتبِ النحوِ .

وأما[3] على رواية الكشافِ[4] فتنكيرُ ذي الحالِ جائزٌ، وإن لم يتقدم الحالُ عليهِ من غيرِ ذكرِ القبْحِ، وعليه ورد التنزيلُ ذكرهَ في مواضعَ من الكشـافِ[5]، فقـال : في سورة الأحقافِ في قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[6] قال: ويجوزُ أن ينتصبَ لساناً عربياً عن كتابٍ؛ لتخصصـهِ بالصفةِ ، ويعملُ فيه معنى الإشـارةِ ، والحـالُ مؤخـرةٌ عـن ذي الحـالِ الـذي هـو نكرةٌ ، كما ترى ، وكذلك ذكر في قولـه[7] تعـالى[8] : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا[9] ﴾[10] هـو حـالٌ عـن كلمـةٍ لكونـهِ موصوفـاً ،

---

(١) في الأصل : « هذه » والمثبت من ب .

(٢) ينظر المفصل ص ٦٣ .

(٣) ينظر التخمير : ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ؛ وابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ؛ وشرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢١ ؛ وشرح التصريح : ١ / ٣٧٥ .

(٤) الكشاف : ٤ / ٣٠١ .

(٥) ينظر الكشاف : ٤ / ٣٠١ ، و ١ / ٣٦٤ ، و ١ / ١٦٤ .

(٦) من الآية ( ١٢ ) من سورة الأحقاف .

(٧) في الأصل : « فوله » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « تعالى » ساقط .

(٩) في ب : « وجيهاً في الدنيا » .

(١٠) من الآية ( ٤٥ ) من سورة آل عمران .

وكذلكَ ذكرَ في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[(١)] وقُرِئَ[(٢)] ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ بالنصبِ على أنه حالٌ من كتابٍ ، فإنْ قلتَ : في هذهِ المواضعِ التي ذكرتها وقعتْ ذوو الأحوالِ[(٣)] موصوفاتٍ ؛ فلذلكَ جازَ وقوعُ الحالِ مؤخراً عنها قلتُ في الشعرِ الذي أوردهُ في الكتابِ[(٤)] وقعَ ذو الحالِ أيضاً موصوفاً ، ومع ذلكَ ذكر[(٥)] اشتراطَ تقديم الحالِ على ذيها في إزالةِ القبحِ .

عُلِمَ أنَّ ما ذكرهُ من تلكَ المواضعِ عينُ ما ذكرهُ في الكتابِ[(٦)] وأجازَ ذلكَ في الكشافِ[(٧)] من غيرِ ذكرِ[(٨)] القبح في نظمِ القرآنِ ، فثبتَ أنَّ روايةَ الكشافِ في هذا مخالفةٌ لروايةِ كتبِ النحوِ .

قوله[(٩)] : « **والحالُ المؤكدةُ هي التي تجيءُ على إثرِ جملةٍ** »[(١٠)] إلى آخره .

قيلَ : حدُّ الحالِ المؤكدةِ هو أنْ يكون صاحبُها متضمناً معناها ، وتكونُ بعد جملةٍ اسميةٍ[(١١)] لا عملَ لها على ما ذكرَ في الكتابِ[(١٢)] ، فإنْ قيلَ على هذا التقديرِ ينتقضُ بهذا[(١٣)] ما ذكرهُ في حدِّ الحالِ ، وهوَ بيانُ هيئةِ الفاعلِ أوْ المفعولِ ، وهذه ليستْ بياناً لواحدةٍ من الهيئتينِ .

---

(١) من الآية ( ٨٩ ) من سورة البقرة .

(٢) ينظر الدر المصون : ١ / ٥٠٤ ؛ والبحر المحيط : ١ / ٤٨٦ .

(٣) في ب : « الحال » .

(٤) المفصل ص ٦٣ .

(٥) في ب : « ذكر » ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٣ .

(٧) ينظر الكشاف : ٤ / ٣٠١ .

(٨) ينظر الكشاف : ٤ / ٣٠١ .

(٩) في الأصل : « قوله » ساقط والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ٦٣ .

(١١) في ب : « اسمية » .

(١٢) المفصل ص ٦٣ .

(١٣) في ب : « بهذا » ساقط .

قلنا : إنها بيانُ لهيئةِ المفعولِ وهو الضميرُ في أثبتهُ أو أحُقُّـهُ[١] ، ومنهـم[٢] مـن جعلَ الحالَ قسمين : فَحُدَّ كُل واحدةٍ بحدٍ على حدةٍ ، وهو ظاهرُ كلامِ المصنفِ.

ألاَ تراهُ قالَ : « هـي الـتي تجـيءُ علـى إثـرِ جملـةٍ » إلى آخـرهِ ، فكـان الحـدُّ المذكورُ في أولِ بابِ الحالِ هو حدُّ الحالِ المتنقلةِ ، وهو الأصلُ في الحـالِ ( لأن[٣] الأصل ) فيها هو أنْ يكونَ وصفاً غير ثابتٍ من الصفاتِ الجاريـةِ كاسـمِ الفـاعلِ واسمِ المفعولِ نحو : ضربـتُ زيـداً قائمـاً / وضربـتُ اللـصَ مكتوفـاً ، ويمتنـعُ أنْ [١٠٥/أ] يقالَ : جاءَ زيدٌ طويلاً ؛ لأنه وصفٌ ثابتٌ فلا فائدةَ فيه ؛ لأنَّ في هذا « ضربـاً » من الاستحالةِ ، وهو جَعْلُهُ طويلاً في حالةِ المجيءِ حتى كأنه يقصـيرٌ في غـير تلـكَ الحالةِ ، وإذا كانَ وصفاً ثابتاً[٤] أيْ[٥] : مؤكدةً نحو قولك : « زيدٌ أبوكَ عطوفاً».

ألاَ ترى إنَّ « عطوفاً » لبيان[٦] أنه مُذْ كان « عطوفاً » بخـلافِ « زيـدٍ أبـوكَ منطلقـاً » ؛ لأنَّ الحـالَ هنـا يوجـبُ أنـه إذا كـانَ منطلقـاً ، فهـو أبـوهُ فـإذا تـركَ الانطـلاقَ فليـسَ بأبيـه ، ومثـلُ هـذا جديرٌ بـأنْ يطـوى عنـه الصـوابُ كَشْـحَهُ ونظـيرُ هـذهِ الحـالِ واحـدةٌ في قولــهِ تعــالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[٧] إذِ النفخة لا تكون إلاّ واحـدة كمـا أنَّ الأبَ لا يكـونُ : إلاَّ عطوفـاً ، « فواحـدةٌ » صفةٌ مؤكدةٌ ، كما أنَّ « عطوفاً » حالٌ مؤكدةٌ ، وحاصله أنّ الحالَ المنتقلـةُ هـي بيانُ هيئةِ الشيءِ عند وقوعِ الفعلِ منه أو عليهِ ، وتلكَ الهيئةُ إنما يحتـاجُ إلى بيانهـا إذا كانت تثبـت تـارةً وتـزولُ أخـرى ، فيلتبـسُ الأمـرُ علـى السـامع فيهـا فتبينُـهُ

---

(١) في ب : « أو حقه » .

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٢٧ .

(٣) في ب ساقط .

(٤) في ب : « ثابتاً » ساقط .

(٥) في ب : « فجيء » .

(٦) في ب : « يبين » .

(٧) الآية ( ١٣ ) من سورة الحاقة .

بـ" راكباً " أو " راجلاً " مثلاً ؛ لأنَّ هذهِ الحـالاتِ تختلـفُ علـى هيئـةِ الفـاعلِ ، وأما إذا كانتْ الهيئةُ لازمةً كالبياضِ والسـوادِ ، والطـولِ والقصَـرِ ونحوهـا ممـا لا يحتاجُ إلى بيانها ؛ لحصولِ العلمِ بأنَّ مثلَ هذه الهيئةِ لا يحصل لذي الحالِ : وقـوعُ الفعلِ منه أو عليه ، فلا يصحُ لذلكَ أنْ تقولَ جاءَ الهندي أسودَ والـتركيُّ أبيـضَ إذْ لا بيانَ فيه ، ثم لو جاءَ شيءٌ من هــذه الأشياء الثابتـةِ يجبُ أنْ تسـمَّى حـالاً مؤكدةً ، ألا ترى : أنَّ صفةَ تصديقِ الحقِ لا تَزُول عن الحق، ولا يقال : أنَّ ذلكَ تثبتُ فيهِ تارة ، وتزولُ أخرى ، ثم فائدةُ ذكرِ ذلــك مـع حصـولِ العلـمِ للسـامِع به ؛ لأنه لا يحتاجُ إلى بيانه ، حتى[1] إنه قدْ يحتاجُ إلى التأكيدِ ، والتقريرِ كما هـو المتعارفُ[2] في بعضِ المواقعِ ؛ لأنه قدْ يكابر الجاحدُ المعـاندُ ، فيتغـافلُ ، ويتمـارقُ عند سماعِه ، فكانَ ذكرُ المؤكدِ تقريراً لمعنى الجملـةِ المشـتملةِ عليـه ، قطعـاً لدفـعِ الشبهة ، وحسماً لمادتها .

فإنْ قلتَ : فالذي ذكره في الكتاب بقوله: (( **والحالُ المؤكدةُ ، هي**[3] **الـتي: تجيءُ على إثرِ جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما** ))[4] إلى أنْ قـال : (( **والعـاملُ فيها أثبتَه وأحقُّهُ مضمراً** ))[5] يدلُّ على أنَّ الحالَ المؤكدة لا تجيء على إثـرِ جملـةٍ فعليةٍ[6] ، ولا يجيءُ العاملُ فيها مظهراً .

ثم ذكرَ المصنِّفُ في الكشافِ[7] في مواضعَ كثيرةٍ : نكرةً منصوبةً ، بعد جملـةٍ فعليةٍ، مع ورودِ العاملِ فيها مُظْهَراً، فسماها حالاً مؤكدةً، منها ما ذكر في سورةِ

---

(١) في الأصل : (( هي )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( المتعارض )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( وهي )) والمثبت من ب والمفصل .

(٤) المفصل ص ٦٣ .

(٥) المفصل ص ٦٣ .

(٦) في ب : (( فعلية )) ساقط .

(٧) ينظر الكشاف ٤ / ١٢٥ ، ١ / ١٦٥ ، ٣٤٣ .

الزُّمَـرِ ، في قولـه تعـالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا[1] لِلنَّاسِ[2] فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ[3] لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[4] يقالُ قرآناً عربيـاً حـالٌ مؤكِّـدة ، كقولـكَ[5] : « جاءني زيدٌ رجـلاً صالحـاً ، وإنسـاناً عـاقلاً ، ومـا ذكـرهُ مـن الآيـةِ ، والنظـير كلاهما يَرِدُ نقضاً لما ذكره[6] في الكتابِ[7] ، ومنها ما ذكرَ في آلِ عمرانَ ، في قوله تعـالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[8] إلى قولـه[9] : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ حَـالٌ مؤكدة ، ومنها مـا ذكـر في سـورة مريـم : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ﴾[10] [ الوجـه أن تكـون بينـات ][11] حـالاً مؤكِّـدة مـن[12] شـهد الله كقولـه : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[13] ؛ لأن آياتِ الله لا تكون إلا واضحةً ؛ ففي هذه الآيـات كلها : العـامل مذكـورٌ[14] صريحـاً ، والحـال وردتْ بعـد جملـةٍ فعليـةٍ فمـا وجـه التقصي عن هذا التعارض الـذي وقـع بـين روايـتي المفصـل والكشـاف ؟ قلـت : كنتُ في طلب وجه التقصي مذ[15] كنت انتظمت في سلكِ حملةِ الكشـافِ ، إلى

(١) في الأصل : « صرفنا » والمثبت من كتاب الله تعالى .
(٢) في ب : « للناس » ساقط .
(٣) في ب : « مثل » ساقط .
(٤) من الآية ( ٢٧ ، ٢٨ ) من سورة الزمر .
(٥) في ب : « كقوله » .
(٦) في ب : « لما ذكره » ساقط .
(٧) ينظر المفصل ص ٦٤ .
(٨) من الآية ( ١٨ ) من سورة آل عمران .
(٩) في ب : « وكان » .
(١٠) من الآية ( ٧٣ ) من سورة مريم .
(١١) في ب : « الوجه أن تكون بينات » ساقط .
(١٢) في ب : « عن » .
(١٣) من الآية ( ٩١ ) من سورة البقرة .
(١٤) في ب : « مذكوراً » .
(١٥) في ب : « منذ » .

أن رأيتُ في المقتبس(١) ، وقد وقع لمصنفه ما وقع لي من طلب وجه توفيق التدافع بين هاتين الروايتين ، فذكر فيه شيئاً ، فكان حاصِلُ ذلك هو : أنَّ الحَال المنتقلة لا تقع إلا بعد الفعليةِ ، وما(٢) يجري مجراها ، وأما المؤكدة فتجيء بعد الجملتين : الفعليةِ ، والاسميةِ ، غير أنَّ الفعل الذي يذكر قبل الحال المؤكدة يجب : أن يكونَ فعلاً لازماً لمعنَى الحالِ المؤكدةِ(٣) ، كلزوم / نفسِ معناها ، ألا ترى أنه قالَ في [١٠٥/ب] آخرِ المفصلِ(٤) : « والعامل فيها(٥) أحقُّه ، أو وأثبته »(٦) ، ولاشك أنَّ التحقيقَ والإثباتَ معنىً : يلازمُ المؤكدةَ لزوماً ، وإنْ كانَ فعلاً ، ثم في « شهدَ اللهُ » ، كانتْ الشهادةُ معنى يؤكدُ معنى القيامِ بالقسطِ تأكيداً ، وكذلكَ في غيرِهِ ، ثم بعدَ وجودِ معنى(٧) التحقيقِ ، والإثباتِ لعاملِ الحالِ المؤكدةِ : لم يتفاوتْ أن يكونَ ذلكَ العاملُ مظهراً ، أوْ مضمراً ، فكانَ هذا نظيرَ قوله : « لا أبا لكَ »(٨) في الإضافةِ، من(٩) حيثُ إنهُ لا يجوزُ إيقاعُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بشيءٍ ، ثم جازَ هناكَ باللام ؛ لتأكيدِ معنى الإضافةِ ، وكان وجودُ اللامِ وعدمه بمنزلةٍ في صحةِ الإضافةِ ؛ لأنَّ اللامَ تؤكِّد معنى الإضافةِ ، ولهذا لا يجوزُ الفصلُ

---

(١) المقتبس لوحة ٩٣ / أ .

(٢) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « المؤكدة » ساقط .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) في الأصل : « فيه » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « أثبته وأحقه » .

(٧) في ب : « معنى » ساقط .

(٨) هذا جزء من بيت من الطويل ، ونص البيت :

**تقولُ ابنتي إنَّ انْطِلاَقَكَ واحداً إلى الرَّوْعِ يَوْماً تاركي لا أباليا**

وهو لمالكَ بن الريب في ديوانه ص ٤٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٦٥ ؛ ولسلامة بن جندل في ديوانه ص ١٩٨ ؛ والشعر والشعراء ١ / ١٧٩ ؛ وبلا نسبة في شرح الصبان ٢ / ١٧٩ ؛ وابن عقيل ٢ / ٦٤٤ ؛ وعيون الأخبار ١ / ٣٤٣ .

(٩) في ب : « لامن » .

بغيرِ اللامِ أصلاً ، وكذا ههنا إضمارُ العاملِ هو الأصلُ ؛ لكن لو أُظهر إنَّما يُظْهرُ العاملُ[١] الذي في معنى التحقيقِ والإثباتِ ، فكانَ وجودُه وعدمه بمنزلةٍ .

خلا أنّ المصنفَ إنما ذكـرَ إضمـارَ العـاملِ في الحـالِ المؤكّـدة ، وذكـرَ كـونَ جملتها معقودة مـن اسمـين ؛ لبيـانِ الفـرقِ بينهمـا وبـينَ الحـالِ المنتقلـةِ ، لا لبيـانِ تخصيصِ أنَّ المؤكِّدةَ لا تجيءُ إلاَّ بعدَ الجملةِ التي كانَ عقدَها مـن اسمـين لا غـيرُ ، ولا يجيءُ عاملها[٢] إلاَّ مضمراً ، بل هـيَ تفـارقُ المتنقلـةَ في الجـوازِ ، فـإنَّ حكـمَ الحالِ المتنقلةِ على خلافِ المؤكِّدةِ في هذين الموضعين ، حيث لا يجوزُ إيقاعُ الحالِ المتنقلةِ بعد جملةٍ عقدها من اسمينِ لا عملَ لهما ، ولا يجوزُ أنْ يكـونَ عاملهـا غـيرَ مذكورٍ ، (( **وكذلكَ أنا عبد اللهِ آكلاً، كما يأكلُ العبيدُ** ))[٣]، وقوله " عبدُ اللهِ" ههنا إما جنسٌ وهو الظاهر ، أو علمٌ ، مثل قولـك : ذاكَ حـاتمُ الطـائي سـخياً ؛ ولكن إنما يستقيمُ هذا إذا كان معروفاً بأنه يأكلُ أكلةَ العبيدِ ، والأولُ هو الوجـهُ الظاهرُ ؛ لأن " أكلاً " ليس فيه تقديرٌ لكونِ[٤] عبدِ اللهِ معروف[٥] بهذا الاسـم ، وإنما أرادَ به معنى العبوديةِ ، من حيثُ الإضافةُ / وذلك إنما يحصلُ فيمـا إذا كـانَ [١٠٦/ ب] عبدُ اللهِ اسمَ جنـسٍ ، فكـانَ هـذا في معنـى مـا رُويَ عـن النبي – عليـه الصـلاة والسلام – أنه (( أُتيَ بطعامٍ ، فقالتْ عائشةُ – رضي الله عنها – لو أكلْتَ يا نبيَّ اللهِ وأنتَ متكيءٌ كان أهونَ عليكَ ، فـأصغى بجبهتـه حتـى كـادَ يمـسُّ الأرضَ ، وقال – عليه الصلاة والسلام – (( بل آكلُ ، كما يـأكلُ العبيـدُ ، وأجلسُ كمـا يجلسُ العبيدُ ، فإنما أنا[٦] عبد ))[٧] ، وتقولُ : (( **أنا فـلانٌ بطـلاً شـجاعاً** ))[٨] مـن

---

(١) في ب : (( العامل )) ساقط .
(٢) في الأصل : (( عليها )) والمثبت من ب .
(٣) المفصل ص ٦٤ .
(٤) في ب : (( لكونه )) .
(٥) في الأصل : (( المعروف )) والمثبت من ب .
(٦) في ب : (( أخا )) .
(٧) ينظر هذا الحديث في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩ / ٢١ ؛ وينظر طبقات ابن سعد ١ / ٣٨١ .
(٨) المفصل ص ٦٤ .

بَطُلَ الرجلُ بالضمِّ بطُولةً وبطالةً ، أيْ : صارَ شجاعاً ، وهو بطلٌ ، أيْ : شجاعٌ ، هذا أيضاً مؤكِّدٌ لما في نفسه من البطالة والشجاعةِ ، وهذا إنَّما يصح أن لو كانَ القائلُ مُوسوماً بالبطالةِ والشجاعةِ ، فتحقق ما أنتَ مُتَّسِمٌ به ؛ لأنه لا يجوزُ ذلكَ إلاَّ لمنْ اتسمَ واتصفَ بهذهِ الصفاتِ ، واشتهرَ بها ؛ ليُنَزَّلَ ذلك منزلةَ التضمُّنِ ، نحوُ : تضَمُّنِ الأبِ العطوفِ « **ولو قلت : زيدٌ أبوك منطلقاً أحلْتَ** »(١) من أحالَ الرجلُ ، أيْ : أتى بالمحالِ ، وتكلَّم به ، وهذا لأنَّ الأبوةَ المحققةَ : لا تقبلُ التقييد بحال دون حال(٢) إلاَّ إذا ذكرها مجازاً ، أوْ عَني بهِ التبنيِّ ، يقالُ : تبناه ، أيْ : اتخذهُ ابناً ، والأخُ يستعملُ في الصديق ، يقالُ : آخاهُ ، أي : صادقهُ ؛ لأنَّ الصداقةَ والتبني مما(٣) يحتمل أنْ يكونَ مقيداً بحالِ الانتقال(٤) ، فحينئذٍ تبرزُ هذهِ الأحوالُ ( من جملة الأحوالِ )(٥) المنتقلةِ لا المؤكِّدةِ ، والتقديرُ : زيدٌ تبناكَ منطلقاً ، فكانَ منطلقاً حالاً منتقلةً ، والعاملُ فيها أي(٦) : في الحالِ المؤكِّدةِ في بعضِ النسخِ فيهما ، أيْ في الحالِ وذيها(٧) ، والأولُ أظهرُ ، وأعمُّ ، يقالُ : حققتُ الرجلَ ، وأحققهُ إذا أثبته ؛ وإنما وجبَ تقديرُ العاملِ ؛ لأنَّ النصبَ يقتضيه .

قال في المقتبس(٨) : والإضمارُ هنا واجبٌ ، لا يجوزُ إظهاره ، فكان(٩) مخالفاً لما ذكرنا .

---

(١) المفصل ص ٦٤ .

(٢) في الأصل : « حال » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « مما » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « الانطلاق » والمثبت من ب .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) في الأصل : « في » ساقط .

(٧) في الأصل : « وفيها » والمثبت من ب .

(٨) ينظر المقتبس لوحة ٩٤ / أ .

(٩) في ب : « وكان » .

ثمَّ قالَ : ولعلَّ الفقهَ فيه : أنَّ الجملةَ لَمَّا كانتْ متضمنـةً لمعنـى[1] هـذا المقـدر ضرورةً : استغنى بذلكَ عن إظهاره ؛ لدلالةِ الكلامِ عليه .

(( **والجمـلُ تقـعُ حـالاً** ))[2] ؛ لأنهـا نكـرةٌ ، والجمـلُ تقـعُ مكـانَ النكـراتِ صفاتٍ ، وأخباراً ، فتقعُ أحوالاً أيضاً .

أمَّا علةُ استحقاقِ الجملةِ الاسميةِ الواوَ ؛ فلأنهـا أجنبيـةٌ عـن الجملـةِ الفعليـةِ ، وكلُّ واحدٍ منهما مستبدةٌ بنفسـها ، مسـتغنيةٌ عـن الأخـرى ، فـإذا تواصلنـا : لَمْ يكنْ بدٌّ من رابطٍ يربطها ، وهو : الـواوُ ؛ لأنهـا للجمـعِ والربـطُ ، والتحقيـقُ في هذا هو : أنَّ الإعرابَ لا ينظمُ الكلماتِ إلا بعد أنْ يكونَ هنـاكَ تعلـقٌ معنـويٌّ ، نحو : ضربَ زيدٌ عمراً قائماً ، فإذا صادفتَ الإعرابَ قدْ تناولَ شيئاً بدونِ الواوِ ، وكانَ ذلكَ دليلاً على تعلـقٍ هنـاكَ معنـوي ، وإذا تنبهـتَ لهـذا : وَضُـحَ لـكَ أنَّ الأصلَ في الجملةِ الواقعةِ موقعَ الحالِ ألا يدخلهـا الـواوُ ، ولكـنَّ النظـر إليهـا مـن حيثُ كونها مستقلةً بفائدة غيرَ متحدةٍ بالجملةِ السابقةِ ، غيرَ منقطعةٍ عنهـا بجهـةٍ جامعةٍ بينهما ، كما ترى في : جاءني زيدٌ وفرسـهُ يعـدو ، ويبسـطُ العـذرَ في أنْ يدخلها الواوُ للجمع بينها ، وبين الأولى ، كمـا يدخـلُ لذلـكَ ، في نحـو : قـام[3] زيدٌ وقعد عمروٌ ، وقدْ عثرتُ قبلُ على أنَّ أصلَ الحـالِ المتنقلـةِ أنْ يكـونَ وصفـاً غيرَ ثابتٍ ، وأن أصلَ الحالِ المؤكِّدةِ أنْ تكـونَ وصفـاً ثابتـاً ، فـاعلمْ أن لكليهمـا سَنَناً في الاستعمالِ ، وهو أنْ تأتيا عَارِيْين عن حرفِ النفي ، نحو (( هو الحقُّ يقيناً دون لا خفياً ، وجـاءني زيـدٌ ضاحكـاً دونَ لا باكيـاً ، فالجملـةُ الواقعـةُ حـالاً[4] كانت اسميةً ، فهي غيرُ واردةٍ على أصلِ الحالِ المتنقلةِ ؛ لأنَّ الاسميةَ دلالتهـا علـى الثبوتِ لا على التحوُّلِ والانتقالِ ، فالوجهُ أنْ يدخلها عليها للجمعِ ، ومـا جـاءَ

(١) في الأصل : (( بمعنى )) والمثبت من ب .
(٢) المفصل ص ٦٤ .
(٣) في الأصل : (( قام )) ساقط والمثبت من ب .
(٤) في ب : (( حالاً دون )) .

بخلافِ هذا فهو ملحقٌ بالنوادرِ ، نحو « **كلمتهُ فوه إلى فِيّ** »(١) وقوله :

**وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ      إلى جَعْفَرٍ سِرْبَالُه لَمْ يُمَزَّقِ**(٢)

والأصلُ : وفوهُ وسربالهُ ، وإنْ كانتْ ظرفيةً ، فإنْ ترددتَ بينَ أنْ تكونَ فعليةً ، وبينَ ألاَّ تكونَ ، نحو « **لقِيتُهُ وعليه جبةُ وشي** »(٣) فعندَ الأخفش(٤) ارتفاعُ الجبةِ بالفاعليةِ ، والتقدير: مستقرٌّ عليهِ جبَّةُ وَشْيٍ ، وتكونُ الجملةُ فعليةً.

وعند سيبويهِ(٥) : ارتفاعها على الابتداءِ ، و" عليه " خبره ، والجملةُ اسميةٌ ، والأمران(٦) جائزان ( تقول لقيته عليه جبةُ وشيٍ - بدونِ الواوِ - وتارةً ولقيتهُ وعليه جبةُ وشيٍ- بالواوِ -)(٧)، والمذكورُ في المتنِ قولُ الأخفشِ وإن لم يترددْ بين أنْ(٨) يكونَ فعليةً، وألاَّ يكونَ ؛ لتعيينها للفعليةِ ؛ فلا واو هنالكَ ، نحو : لقيتُ زيداً أمامكَ ، ولقيتُ عمراً في الدار(٩) ، أيْ : يستقرُّ أمامكَ ، ويستقرُّ فيها .

وإنْ كانتْ فعليةً وفعلها مضارعٌ مثبتٌ ، فالوجهُ : تركُ الواو ؛ ( لأنها على أصلِ الحالِ وسَنَنِهَا ، وموجبُ الحالِ ألاَّ يدخلَ الواوُ بينها وبين ذيها ؛ لأنَّ هذه )(١٠) الواوَ ، وإنْ كنَّا نسميها واوَ الحالِ ، فأصلها للعطفِ ، وحكمُ الحالِ معَ

---

(١) المفصل ص ٦٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص ١٧٨ ، ورواية الديوان " سواد " بدل " جنان " و" يخرق " بدل " يمزَّق " ، وهو في الأصمعيات ص ١٣٥ ؛ واللسان ١٣ / ٩٢ " جنن " ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢١٠ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧ / ٢٢ ؛ والصبان ٢ / ١٩٠ ؛ ودلائل الإعجاز ص ٢٠٤ .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) ينظر التخمير ١ / ٤٣٩ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٧ .

(٦) في ب : « فالأمران » .

(٧) في ب ساقط .

(٨) في الأصل : « أن » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « الدار » ساقط والمثبت من ب .

(١٠) في ب ما بين القوسين ساقط .

ذيها نظيرُ حكمِ الخبرِ مع المخبرِ عنه ، فإنكَ إذا الغيتَ : " جاء " قولكَ جاءَ زيدٌ راكباً ، بقيَ زيدٌ راكبٌ ، والخبرُ ليسَ موضعاً لدخولِ الواوِ ، لا يقالُ : جاءَ وزيدٌ ، ولا أتانيْ خالدٌ وضاحكاً ؛ لفواتِ شرطِ العطفِ ، وهو : تقدمُ متبوعٌ ، فيمتنعُ الجوازُ ، فإنْ قيلَ : ما تقولُ في قوله :

* عَلَيْك وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ *(١)

وقوله : عزَّ وجلَّ : ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾(٢) ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ ﴾(٣) الواوُ ، والفاءُ فيهنَّ للعطفِ ، و لم يتقدمْ معطوفٌ عليه ؟ قلنا : أمَّا البيت فعلى التقديمِ ، والتأخيرِ ، عليكَ السلامُ ورحمةُ اللهِ ، وأما الآيتانِ : فالتقديرُ فيهما فأياي ارهبوا فارهبون ، واكفروا بآياتِ اللهِ ، وكلما عاهدوا ؛ لأنَّ حرفَ الاستفهامِ يستدعي هذا الفعلَ بقرائنَ مساقِ الكلام ، ثم من نظائرِ المضارعِ المثبتِ الذيْ وقعَ حالاً بغيرِ واوٍ ، ما(٤) لو قلتَ : خرجَ الأميرُ يقادُ عليه الجنائبُ(٥) ، أو جاءني زيدٌ يسرعُ فرسهُ ، ففيه ضميرٌ راجعٌ إلى ذي الحالِ ، وهو الهاء في " عليه " وفي فرسه ، فلم يحتجْ إلى الواوِ ، فإنْ قلتَ: ما تقول في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ / نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾(٦) أشارَ في الكشافِ(٧) [١٠٦/أ]

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ *

وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٧ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٥٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٩٢ ، ٣ / ١٣١ ؛ والدرر ٣ / ١٩ ، ١٥٥ ؛ واللسان ٨ / ١٩١ " شيع " ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٨٦ ؛ والدرر ٦ / ٧٩ ، ١٥٦ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٤٤ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٥٦ ، ٦٥٩ ؛ والهمع ١ / ١٧٣ ، ٢٢٠ ، ٢ / ١٣٠ ، ١٤٠ .

(٢) من الآية ( ٥١ ) من سورة النحل .

(٣) من الآية ( ١٠٠ ) من سورة البقرة .

(٤) في ب : « ما » ساقط .

(٥) الجنائب : الخيل . القاموس المحيط ص ٨٨ " جنب " .

(٦) من الآية ( ٩١ ) من سورة البقرة .

(٧) ينظر الكشاف ١ / ١٦٥ .

إلى : أنَّ الواوَ في[1] " ويكفرونَ " للحالِ ، وكذلكَ في قوله تعالى : ﴿ ۞ أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ ﴾[2] الواوُ للحالِ ؟ قلتُ : يحتملُ أنْ يكونَ كُلٌّ منهما في تقديرِ الجملةِ الاسميةِ ، أي : وهمْ يكفرونَ بما وراءَه ، وأنتم تنسونَ أنفسكم ، وأمَّا لوْ كانَ « **فعلها**[3] **مضارعاً** »[4] منفياً ، فالجملةُ واردةٌ على أصلِ الحالِ لا على سَنَنِها ، فيجوزُ الأمرانِ ، نحو قوله :

**لو أنَّ قوماً لارْتِفاعِ قَبِيْلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ**[5]

أيْ : ولا أحجبُ غيرَ أنَّ تركَ[6] الواوِ رُجِّحَ ، فإنكَ تقولُ : جاءني زيدٌ لا يتكلمُ ، معناهُ غيرَ متكلمٍ ، فإنَّ المجوِّزَ للحاليةِ ، وهو الفعلُ لا النفيُ ، وإنما النفيُ جيءَ به لغرضِ كونِ النسبةِ منفياً ، ألا ترى أنَّ قولكَ : ضرب زيدٌ ، وما ضربَ زيدٌ ، سَوَاء بالنسبةِ إلى رفعِ زيدٍ بإسنادِ الفعلِ إليه ، فلما صحّ في الإثباتِ بغير الواوِ : صحَّ في النفي بغيرِ الواوِ أيضاً؛ لإجرائِه[7] مُجْرَاه فيما ذكرناهُ ، ومن نظائر المضارعِ المنفي بالواوِ في القرآنِ ، ما ذكرهُ في الكشافِ[8] في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦٓ ﴾[9] « بالرفعِ على الاستئنافِ ، كأنه قالَ : وأنا[10] لا أُشركُ ، ويجوزُ : أنْ يكونَ في موضعِ الحالِ ، على أمرتُ أنْ أعبدَ اللهَ غيرَ مشركٍ به » ، وكذلكَ[11] قيلَ في قوله تعالى : ﴿ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا

(١) في الأصل : « فيه » والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ٤٤ ) من سورة البقرة .

(٣) في ب : « جملها » .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الصبان ٢ / ١٨٨ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٩١ .

(٦) في الأصل : « تلك » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « يجربه » .

(٨) ينظر الكشاف ٢ / ٥٣٣ .

(٩) من الآية ( ٣٦ ) من سورة الرعد .

(١٠) في ب : « أنا » .

(١١) وينظر الكشاف ١ / ٦٤٨ .

يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾(١) ومن نظائرِ المضارعِ المنفيِّ بغيرِ الواوِ قولـه: ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا(٢) ﴾(٣) ، وأمَّـا إذا كـانتْ الحـالُ جملـةً فعليـةً ، والفعـلُ ماضٍ ، فكانتْ الجملةُ علـى أصلِ الحـالِ ؛ لكونِهـا جملـةً فعليـةً ؛ لكـن لا علـى سَنَنِهَا .

أمَّا إذا كانَ الماضي منفياً فظاهر ، وإنْ كانَ مثبتاً فالحرفُ " قد " ظـاهراً ، أوْ مقدَّراً(٤) ؛ لقربه من زمانكَ ، حتى يصلـحَ للحـالِ ؛ لأنَّ سـننَ الحـالِ أنْ يقـالَ : جاءَ زيدٌ راكباً ، دون(٥) " قد " راكباً ، فلما وردتْ هذهِ الجملةُ على الأصلِ ، لا على السـننِ : انخرطـتْ في سـلكِ جملةٍ فعليـةٍ ، فعلهـا مضـارعٌ منفـيٌّ ، فيجـوزُ الأمرانِ ، نحو : أحدِبُ ، أجْهَدُ ما كانَ يعينني أحـدٌ(٦) ، أوْ ، ومـا كـانَ بـالواوِ ، وقد(٧) جاء زيدٌ ، وقدْ غنِـمَ(٨) – بـالواو – إلاَّ أنَّ تـركَ الـواوِ في المنفـيِّ والإثبـاتِ أرجحُ / ومن نظائرِ الماضي الـذي(٩) وقـع حـالاً في القـرآنِ بـدونِ الـواوِ قولـهُ(١٠) [١٠٧/أ] تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(١١)، وقوله تعالى(١٢): ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾(١٣) تقديرهما : وقد حَصِـرَتْ ، وقـد

(١) من الآية ( ٥٤ ) من سورة المائدة .

(٢) في ب : « جزاء ولا شكوراً » .

(٣) من الآية ( ٩ ) من سورة الإنسان .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) في الأصل تقديم وتأخير في صفحتي ١٠٥ / أ ، ١٠٦ / أ .

(٦) في الأصل : « أحداً » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « قد » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « علم » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « غيم » .

(١٠) في الأصل : « وقوله » والمثبت من ب .

(١١) من الآية ( ٩٠ ) من سورة النساء .

(١٢) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(١٣) من الآية ( ٩٢ ) من سورة التوبة .

قلتَ ، وكذلك في ليسَ : جوازُ الأمرين ؛ لقيامه معَ خبرهِ مقامَ الفعلِ المنفيِّ ، نحو أتاني وليس معهُ غيره ، قالَ :

**إذَا جَـرَى فـي كَفِّـهِ الرِّشَـاءُ خَلَّـى الْقَلِيْـبَ لَيْـسَ فِيْـهِ مـاءُ**(١)

إلا أنّ ذكرَ الواوِ أرجحُ ، ووقوعهُ(٢) في الكلامِ أدْوَرُ ، فإنْ قيلَ : فلم يذكرْ من الجملِ الأربعِ ، الجملَ الشرطيةَ إذا وقعتْ حالاً ، فما حكمها ؟ قلنا : هي كالجملةِ الاسميةِ ، فلابدَّ لها من الواوِ ، نحو قوله :

**ليسوا من الشرِ في شيءٍ وإنْ هانا**(*)

فقولهُ وإنْ " هانا " جملةٌ شرطيةٌ ، وقعتْ حالاً في " ليسوا " ، وقد دخلتْ عليها الواوُ كما ترى ، والفقهُ في لزوم الواوِ هنا " أنَّ "(٣) إنْ للمستقبلِ ، ألا ترى أنها تقْلِبُ معنى الماضي إلى الاستقبالِ ، في قولكَ : إنْ خرجتَ خرجتُ ، والمستقبلُ لا يجوزُ أنْ يقعَ حالاً ، وعن هذا أبى بعضهم أن يكونَ هذا(٤) الواو للحال ، وجعلها للعطفِ(٥) على محذوفٍ ، والتقديرُ إن لم يَهُنْ وإنْ هانا ، ولكننا نقولُ الشيوعَ(٦) وقوعهُ حالاً ، وإنْ كانَ مستقبلاً ؛ لمكانِ الواوِ ، فتحققَ ما ذُكرَ في هذا الفصلِ ، فإنهُ من مضائقِ هذه الصناعةِ ومزالقها ؛ لانعقاد الشبهِ بين الحالِ وبينهُ وقد سبق تقريرُ وجهِ الشبهِ بينهما ، فيجوزُ أنْ تقولَ : أتيتُكَ وزيدٌ قائمٌ ، بدون ذكرٍ يرجعُ إلى ذي الحالِ ، كما جازَ أتيتكَ وقتَ قيامِ زيدٍ ، بدون ذلكَ الذكرِ العائدِ إلى ذيْ الظرفِ ، وهو(٧) المظروفُ ، وقولكَ : وزيدٌ قائمٌ حالٌ غيرَ أنها ليستْ بيانَ هيئةِ الفاعلِ ، أوْ المفعولِ ، بلْ بيانُ زمانِ صدورِ الفعلِ عن الفاعلِ ، ووقوعه على المفعول .

---

(١) لم أقف على قائله ، وقد ورد في دلائل الإعجاز ص ١٤٩ ؛ وعمدة الحافظ ص ٤٦٠ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٦٧ .

(٢) في الأصل : « وقوعه » والمثبت من ب .

(*) قطعة من بيت لقريط بن أنيف ( من أول حماسية في ديوان حماسة أبي تمام تمامه :

لكنَّ قومِيَ وإن كانوا ذوي عدَدٍ ليسوا مِنَ الشرفي شيءٍ وإن هَانَا

شرح المرزوقي جـ ١ / ٣٠ .

(٣) في ب : « أن » مكرر .

(٤) في ب : « هذه » .

(٥) في الأصل : « للحال » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « شيوع » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « هي » والمثبت من ب .

قيل في العُذْرِ عن هذا : إنَّ هذا بيانُ لازمِ الفاعلِ أوْ المفعولِ ، ولقد(١) استمرَّ في كلامِ العرب العبارةِ عن الملزومِ باللاَّزمِ كقولهم لفناءِ الدَّارِ : الْعَذِرَةُ ، سميتْ بذلك ؛ لأنَّ العَذِرةَ كانتْ تُلقى في الأفنيةِ ، فاللازمُ هنا : زمانَ الإتيانِ ، فكأنه بيانُ ذاتها ، ومن نظير هذهِ الجملةِ التي خلتْ عن الضميرِ الراجحِ إلى ذيْ الحال ( قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾(٢) وقوله : والبحر في أحد وجهي الرفع في محل الحال )(٣) ، وهو جملة ، وليس فيها ضميرٌ راجعٌ إلى ذي الحالِ ، كذا في الكشافِ(٤) ، وقالَ صاحبُ التخميرِ(٥) : « وعندي يجوزُ أنْ يكونَ هذهِ الواوُ أيْ : الواو في قوله : أتيتكَ وزيدٌ قائمٌ . واوُ الظرفِ ، ألا ترى أنَّ معنى قولكَ جئتُ والشمسُ طَالِعَةٌ ، حيث وقف طلوعها » ، والدليلُ على أنها(٦) ظرفٌ لا حالٌ هو : أن كلَّ حالٍ(٧) لابدَّ لها من ذيْ الحال ، وهذهِ المصَدَّرةُ بالواوِ لها منهُ بُدٌّ(٨) ، فلا يكونُ حالاً ؛ وهذا لأنَّ في قولكَ : لا صلاةَ والشمسَ تطلعُ ، لا تصلحُ أنْ تكونَ لا صلاةَ لذي الحالِ ؛ لأنها نكرةٌ ، ولأنَّ الحالَ بيانُ هيئةِ الفاعلِ ، والمفعولِ ، وهي ليست له(٩) ، فلما كانَ " لنا "(١٠) واوَ الصرفِ ، فلا علينا أنْ يكونَ لنا واوُ(١١) الظرفِ

---

(١) في ب : « وقد » .

(٢) من الآية ( ٢٧ ) من سورة لقمان .

(٣) في الأصل ما بين القوسين ساقط .

(٤) ينظر الكشاف ٣ / ٥٠١ .

(٥) ينظر التخمير ١ / ٤٤٢ .

(٦) في الأصل : « على أنها » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « حال » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « بد » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : « به » .

(١٠) في الأصل : « لها » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « واو » ساقط والمثبت من ب .

(( وقد أغْتَـدِيْ ))[١] الاغتـداءُ[٢] والغُـدُوُّ بمعنـى ، أيْ : وقـدْ أغـدو ، والطَـيرُ في مواقعها، و" الوُكُناتُ " جمعُ وُكْنَةٍ، وفي كافِ الوكُناتِ الضمُّ والفتحُ والسكونُ، ويجمعُ على وُكَنٍ[٣] أيضاً ، وهذا في جمعِ " فُعْلَة " كما في جموعِ " ظُلمة " تمامه:

*** بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[٤] ***

المنجردُ : الفرسُ الماضي في السير ، وقيلَ هو : قليلُ الشعرِ ، والأوابدُ : الوحوشُ ، وقيلَ للعيرِ : آبدةٌ ؛ لتوحشهِ عن الطباعِ ، والهيكلُ : هو الفرسُ العظيمُ الجِرْمِ يقول وقد أغتدي للصيدِ ، والطيرُ بعدُ مستقرة على مواقعها التي[٥] باتتْ عليها على فرسٍ / ماضٍ في السير ، وقليل الشعر يقيدُ الوحوشَ ؛ لسرعةِ [١٠٧/ ب] لحاقهِ[٦] إياها ، عظيمِ الألواحِ والجزم ، و(( من انتصابِ الحالِ )) إلى آخرهِ لما شابهتْ الحالُ المفعولَ فيه مشابهةً خاصةً ، وشابهتْ المفاعيلُ كُلّها مشابهةً عامةً[٧] ، من حيثُ مجيئُها فضلةً ، جوزوا إضمارَ عاملها ، تجويزهم إضمارَ العاملِ[٨] ، في : نحوِ مكة وربِّ الكعبةِ ، ونحو (( **غضبُ الخيلِ على اللُّجُمِ** ))[٩]

---

(١) هذا جزء من بيت شعر ، ونص البيت :

**وَقَـدْ أَغْتَـدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا بمنجـردٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ هَيْكَـلِ**

وانظر البيت في ديوان امرىء القيس ص ١٩ ، وهو من الطويل ؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧ ؛ وابن يعيش ٢ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٣ / ٥١ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١٥٦ ، ٢٤٣ ؛ واللسان ٣ / ٣٧٢ " قيد " ، ١١ / ٧٠ " هكل " ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٢٠ ؛ والمحتسب ١ / ١٦٨ ، ٢ / ٢٤٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٦٦ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧ .

(٢) المفصل ص ٦٤ .

(٣) والوكنات : المواضع التي تأوي إليها الطير . اللسان ١٣ / ٤٥٢ " وكن " .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) في ب : (( لنا )) .

(٦) في ب : (( كأنه )) .

(٧) في ب : (( عامة )) ساقط .

(٨) في ب : (( العامل )) مكرر مرتين .

(٩) المفصل ص ٦٥ . ينظر هذا المثل في المستقصى للزمخشري ٢ / ١٧٧ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٥٦ .

وغيرهما « **مُعَاناً** »[١] أي: منصوراً، وفي بعضِ النسخِ المقروءةِ معافىً من العافيـةِ ، وهكذا حُكيَ أيضاً عن الإمام سراج الدين السكاكي[٢] ، وفي الديوان يقالُ للرجلِ عند التوديع مُصاحباً معافىً أيْ : كنتَ في حِفْظِ الله .

« **العنَنُ** »[٣] ما ينوبُكَ من عارضٍ، من عنَّ إذا عرضَ كالعَرَض، والحدثِ[٤] من عرضَ ، وحدَثَ ، والمعنى العانُ ، والعارضُ ، والحادِثُ لم يعنهُ ، أيْ : لم يهمُّه ، فذهبَ الثمنُ صاعداً ، معنى هذا : أنكَ اشتريتَ عدلَ ثيابٍ ، ودفعَ سعرَ أولِ ثوبٍ منه بدرهمٍ ، ثم غلا السعر : فزاد على الدِّرهم ، فيكونُ التقديرُ : أخذته بدرهم ، فذهبَ الثمنُ صاعداً ، " فصاعداً " منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيهِ ذهبَ ، وهذا الكلامُ إنما يكونُ في شيءٍ ذي أجزاء ، بعضها[٥] بدرهمٍ ، وبعضها بأكثرَ من درهمٍ ، على ما ذكرنا ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ تجعلْ انتصابَ " فصاعِداً " على العطفِ ، والفاءُ للعطفِ ؟ قلنا : لا يصحُ ذلك ؛ لأنه لم يتقدمْ إلاّ الفاعلُ والمفعولُ والدرهمُ ، وامتناعُ العطفِ على الفاعلِ لفظاً ظاهرٌ ؛ لأنَّ هذا منصوبٌ ، والفاعلُ مرفوعٌ ، وكذا معنىً ؛ لأنه لا يصحُّ أنْ يكونَ " صاعداً " مسنداً إليه ، وكذا العطفُ على المفعولِ ، من حيثُ المعنى إذْ ليسْ غرضُكَ أنكَ أخذتَ المثمنَ[٦] والصاعدَ ؛ لأن الصاعدَ هو الثمنُ ، وكذا العطفُ على الدرهمِ ممتنع لفظاً ومعنىً ، أمَّا لفظاً فظاهرٌ ؛ لأنَّ الدرهمَ مجرورٌ ، وهذا منصوبٌ ، وأما معنىً فلأنكَ لم يردْ أنكَ أخذتَ المثمن[٧] بدرهمٍ ، وبـ" صاعداً "، وإنما أردتَ أنكَ أخذتَ بعضَه بدرهمٍ ، وبعضَه بأكثر ، على أنّا[٨] نقولُ لو قُدِّرَ

---

(١) المفصل ص ٦٥ .
(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .
(٣) المفصل ص ٦٥ .
(٤) في ب : « حدث » .
(٥) في الأصل مكرر .
(٦) في الأصل : « الثمن » .
(٧) في الأصل : « الثمن » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « أنها » .

أنك أخذتَ المثمنَ بدرهمٍ فبصاعداً[١] لم يستقمْ أيضاً ؛ لأنَّ الفاءَ للتعقيبِ ، وبعضُ ثمنِ الشيءِ لا يكونُ باعتبارِ كونه ثمناً عقيبَ بعضٍ ، بدليلِ امتناعِ قولكَ اشتريته بدرهمٍ فثمن ، فوجبَ أنْ يُحمَلَ على أنْ يكونَ التقديرُ فذهب الثمنُ صاعداً أيْ ذهبَ على هذهِ الحالةِ في البعضِ قوله « **ومنه** »[٢] وإنما فُصِلَ[٣] ؛ لأنَّ هذا استفهامٌ دونَ ما قبله كأنكَ قلتَ[٤] أتحولُ أيْ : أتتحولُ وفي حالِ كونكَ « **تميمياً مرة**[٥] »[٦] ، وفي حالِ كونكَ « **قيسياً أخرى** »[٧] ، وقيلَ انتصابهما على المصدر لا على الحالِ ، والتقديرُ أتتحولُ هذا التحولَ ، وتتنقلُ هذا التنقلَ ، وأريدُ أنكَ تتنقلُ تنقلاً متعدداً ، وقيلَ : هذا اللفظُ مثلٌ مضروبٌ للمتلوّنِ[٨] الذي لا يستقرُّ على حالةٍ واحدةٍ ، وليسَ هذا بسؤالٍ مسترشدٍ جاهلٍ بالأمرِ ، وإنما هو على طريقةِ التوبيخِ. أيْ : نجمعها قادرينَ ، والدليلُ على هذا المضمر قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾[٩] يقالَ بابٌ مبهمٌ لا يهتدَى لفتحِه ، وفرسٌ بهيمٌ لا شيةَ عليهِ ، ورجلٌ بُهْمَةٌ هو الفارسُ الذيْ لا يدْرَى من أينَ يؤتَى ، لفرطِ شجاعتهِ وشدةِ بأسهِ .

---

(١) في الأصل : « فتصاعد » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٦٣ .

(٣) في ب : « فضلة » .

(٤) في ب : « قلت » ساقط .

(٥) في ب : « مرة » ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٣ .

(٧) المفصل ص ٦٣ .

(٨) في الأصل : « المتلون » والمثبت من ب .

(٩) آية ( ٣ ) من سورة القيامة .

# [ التمييزُ ]

وقوله : « **وهو رفع الإبهامِ** »[١] ألا ترى أنكَ إذا قلتَ « **طـابَ زيـدٌ** »[٢] لم يدرَ أنَّ نسبة الطيبِ إليه من أيْ جهةٍ ، إذْ منْ الجائزِ أنْ يكـونَ الطيـبُ في ثوبـه ، أوْ دارِه ، أوْ طعامِهِ ، أوْ كلامِه ، أوْ حياتِه ، وكذا إذا قلـتَ " عشـرين " لم يُـدْرَ أنَّ المعدودَ / [١٠٨/أ] من أيِّ جنـسٍ فبقولـكَ : نفسـاً ، ودرهمـاً : يقـعُ البيـانُ ، ويرتفـعُ الإبهامُ ، والمرادُ بالإبهامِ ( الإبهامُ[٣] المستقرُّ ، وبه وقعَ الاحـترازُ عـن نحـو : عـينٌ باصرة ؛ لأنَّ فيه رفعَ الإبهامِ )[٤] عن مفردٍ وليـس بتمييـزٍ ؛ لأنَّ الإبهـامَ فيـه غـيرُ مستقرٍّ ؛ لأنَّ نحوَ : عيْنٍ وُضعَ دالاًّ على كلِّ واحدٍ من مدلولاتهِ ، فإنْ وقعَ إبهـامٌ إنَّما[٥] وقعَ من[٦] جهةِ[٧] خفاءِ القرائنِ على السامعِ ، بخلافِ نحوِ عشرونَ درهمـاً فهو في أصلِ وضعه وُضِعَ لذاتٍ مبهمَةٍ ، بدليلِ صحـةِ إطـلاقِ لفظـةِ العـينِ علـى العينِ الباصرةِ عند الدلالةِ ، وامتناعِ إطلاقِ عشرين على الدراهمِ والدنانـير ، فـإنْ قيلَ : ومع هذا لم يثبتْ ما ذكرهُ في الكتابِ[٨] بقوله : « وهو رفع الإبهامِ عــن[٩] جملةٍ، أو مفردٍ في تعريفِ التمييزِ ، فإنّ هذا ينتقضُ بالحالِ والمفعولِ لهُ وغيرِهمـا ، فإنَّ فيهما أيضاً رفعَ الإبهامِ عن جملةٍ ، أوْ مفـردٍ ، ومـع ذلـك لَيْسَـا بتمييـزٍ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ، لا يُدْرَى في[١٠] أيِّ حالٍ جَاءَ[١١] زيدٌ، فـإذا قلـتَ:

(١) المفصل ص ٦٥ .
(٢) المفصل ص ٦٥ .
(٣) هذه الكلمة مأخوذة من الإقليد ليستقيم السياق لوحة ٧٣ / أ .
(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٥) في الأصل : « إنها » والمثبت من ب .
(٦) في ب : « من » ساقط .
(٧) في الأصل : « جهة » ساقط .
(٨) ينظر المفصل ص ٦٥ .
(٩) في ب : « في » .
(١٠) في الأصل : « من » والمثبت من ب .
(١١) في الأصل : « جاز » ساقط والمثبت من ب .

راكباً ، أو راجلاً ، فقد رفعتَ الإبهامَ ، وكذلكَ في المفعولِ إذا قلتَ : ضربتُ ، لا يعلم مَنِ[(١)] المضروبُ ، فإذا قلتَ : زيداً ، فقد رفعتَ الإبهامَ عمنْ وقعَ عليه فعلُ الضربِ .

قلنا : المرادُ منْ رفعِ الإبهامِ « **بالنصِّ على أحدِ المحتملاتِ** »[(٢)] هو : أنْ يكونَ المنصوصُ عليه صالحاً لوقوعِ جوابِ مَنْ سألَ بقوله : مِنْ أيِّ شيءٍ هو ؟ أو[(٣)] مِن أيِّ معنىً ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : « عِنْدي راقودٌ »[(٤)] ، وقيل لك من أي شيءٍ؟ أوْ مِن أيِّ معنى ؟ قلت : عسلاً صحَّ، بخلافِ ما لو قلتَ : جاءَ زيدٌ ، وقيل لك[(٥)] مِن أيِّ شيءٍ ؟ فقلت : راكباً ، لم يصحَّ ، فعُلِمَ بهذا : أنهما ليسا بداخلين في حدِّ التمييزِ فلا[(٦)] ينتقض الحدُّ ، وهكذا أيضاً لو : قلتَ ضربتُ ، وقيلَ لكَ : منْ أيِّ شيءٍ ؟ قلتَ زيداً ؛ لم يصحَّ .

قالَ الإمامُ المطرِّزيُّ في نحو قولهم : انقلبَ ظهراً لبطْنٍ ، انتصابه على التمييز ؛ واللامُ هي المخصصةُ ، ومثلُ هذه اللامِ في " فاهاً لفيكَ " ثم التمييزُ إنْ كانَ عن كلامٍ تامٍّ ، فانتصابُه على نحوِ انتصابِ المفعولِ ؛ لأنكَ لما قلتَ طابَ زيدٌ ، أخذَ الفعلُ فاعلَهُ ، وما بعدَ الفعلِ لا يكونُ إلا المفعولَ ، فقولك : « طابَ زيدٌ نفساً » بمنزلةِ ضربَ زيدٌ عمراً ، وإنْ كانَ عن مفردٍ ، كما في « **راقودٌ خَلاًّ** »[(٧)] ، كان بمنزلة ضاربٌ زيداً إلى آخرِهِ ، ولا يكونُ المميَّزُ إلا نكرةً فلا يجوزُ طابَ زيدٌ النفسَ ؛ لأنَّ الغرضَ هو الدلالةُ على الجنسِ ، والنكرةُ كافيةٌ

---

(١) في الأصل : « من » ساقط والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٦٥ .

(٣) في الأصل : « أي » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٦٥ .

(٥) في الأصل : « لك » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : « ولا » .

(٧) المفصل ص ٦٥ .

لذلك[١] ، وهي الأصلُ ، فلا يصارَ إلى المعرفةِ التي هي عارضةٌ على أصلِ الكلامِ ، وقوله : " على " في (( **على أحد[٢] محتملاته** ))[٣] صلةُ النصِ يقال : نصَّ عليهِ إذا ذكرته[٤] مبيناً ، والنص هو : الرفعُ في الأصلِ ، وفي الذكرِ أيضاً معنى الرفع ، فلذلك أُطلق عليه ، وقوله " محتمَلاتِه " - بفتح الميم لا بكسرها - ؛ لأنَّ المحتملاتِ - بالكسر - هي التي انتصبَ عنها التمييزُ ، فقولكَ عشرون ، وثلاثون ، وأربعونَ ، محتمِلاتٌ بالكسر أيْ : محتملاتٌ لا تكونُ من[٥] الدراهمِ أوْ الدنانيرِ التي تذكرُ وهيَ محتمَلاتٌ بالفتحِ (( **تفقأ** ))[٦]: تشقق ***وأبرحتِ جَارًا**[٧]*[٨] معناه (( هول خوش أمدي أوردي همشا يكي ))[٩] رويَ هذا بروايتين بكسر التاءِ وفتحهما على خطابِ المؤنثِ أوْ على خطابِ المذكر / هذا على حسبِ اختلافِ [١٠٨/ ب] الروايةِ في بيتِ الأعشى ، ففي الصحاحِ[١٠] والمقتبس[١١] قال الأعشى :

**أَقُولُ لَهَا حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْلُ أَبْرَحْتِ رَبّاً وَأَبْرَحْتِ جَارَا**

---

(١) في الأصل : (( كذلك )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( أحد )) ساقط .

(٣) المفصل ص ٦٥ .

(٤) في ب : (( ذكره )) .

(٥) في الأصل : (( تكوّن )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٦) المفصل ص ٦٥ .

(٧) هذا جزء من بيت ، ونصه بالكامل :

**أَقُولُ لها حين جَدَّ الرَّحِيلُ أبرحتِ ربّاً وَأَبْرَحْتِ جَارَا**

والبيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٤ ؛ والكتاب ٢ / ١٧٥ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥ ؛ وسمط اللآليء ص ٣٨٨ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٩٩ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ؛ واللسان ٢ / ٤١١ " برح " ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٧ ، ٤٠٤ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٣٦٧ .

(٨) المفصل ص ٦٥ .

(٩) هذه الكلمات باللغة الفارسية ، وقد سألت أحد العارفين باللغة الفارسية فترجمها بقوله : (( جئت بالخير وأديت حق الجوار )) . وقد حصرت الكلمات الفارسية بين علامتي تنصيص .

(١٠) ينظر الصحاح ١ / ٣٥٥ " برح " .

(١١) المقتبس لوحة ٩٢ / ب .

وفي رواية الإقليدِ[١] قال الأعشى :

**تقـولُ[٢] ابنَـتي حِيْـنَ جَدَّ الرَّحِيْـلُ أَبْرَحْــتَ رَبّــاً وَأَبْرَحْـتَ جَــارَا[٣]**

يعـني تقـولُ : أهلـك لا برحــتِ[٤] ، أبرحــتَ ربّــاً ، أيْ ســيداً ومالكــاً ، وتقول أبرحتِ جاراً جارُك[٥] يقالُ أبرحه أيْ أعجبـهُ يقـالُ مـا أبـرحَ هـذا الأمـرَ ( وقوله : " أبرحتَ " أيْ أتيتَ بالبرَحِ وهو العجبُ ، فلمـا اشـتد : أبـرحَ إليـه ، لم يُعْلَـمْ الجهـة )[٦] الـتي وقـع منهـا الإعجـاب ، وبذكـرِ الـربِّ ، والجـــارِ : زالَ الإبهامُ ، فالحاصلُ أن التمييز ( يرفعُ الإبهامَ المستقر عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدرة ، فالأولى في المفردات )[٧] ، نحـو عشـرون درهمـاً قدرهمـا رفـع الإبهـام عـن ذاتٍ مذكورةٍ كعشرين ، والذات المقدرةُ إنما تكونُ باعتبارِ النسبةِ وذلك في الجملِ وما يضاهيها من الصفةِ المنسوبةِ إلى معمولِها ، والمضـافُ بالنسـبةِ إلى المضـافِ إليـه ، كقولك : (( أبرحتِ جارا )) وحَسُنَ زيدٌ أباً ، وزيد حَسُنَ أباً ، ويعجبـني حُسـنَ زيدٍ أباً ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٨] ، قال فخـر المشـايخ : التمييزُ حقـه أنْ يكـونَ مفرداً ؛ لأنَّ بــه يقـعُ الكفايـة في بيـان الجنسِ ، وقـد يجـيءُ مجموعـاً علـى تـأويلِ التنـوعِ ، والاختـلاف ، كمـا في ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ؛ لأنَّ التفجـيرَ متنــوِّعٌ إلى : عـذبٍ ، وفـراتٍ ، وملـحٍ ، وأجـاجٍ ، ونمـير ، ومعـينٍ ، وكذلـكَ في : ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[٩] ؛ لأن العاملَ الخاسرَ متنوعٌ ؛ لتنـوعِ الكبـائر ، والمعـاصي ،

---

(١) الإقليد لوحة ٧٣ / أ .

(٢) في ب : (( تقول )) ساقط .

(٣) في الإقليد : (( تقول ابنتي )) والرواية الصحيحة : (( أقول لها ... )) .

(٤) في ب : (( لا برحت )) ساقط .

(٥) في ب : (( جارك )) ساقط .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) الآية ( ١٢ ) من سورة القمر .

(٩) من الآية ( ١٠٣ ) من سورة الكهف .

وقالَ أيضاً : حقُّ التمييزِ أن يجيءَ منكَّراً ؛ لأنه لبيانِ الجنسِ ، وبه مقنعٌ ، وقد يجيءُ معرَّفاً إمَّا بالإضافةِ ، أو باللامِ نحو : ﴿ خَسِرُوٓاْ[1] أَنفُسَهُمْ ﴾[2] ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[3] على أحدِ التأويلين ، ونحو بيتِ الكتابِ :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ... وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[4]

وإنما جوزوا ذلك ؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ التنكيرِ ، فأُمنَ وقوعُ اللبسِ ، وفي المفتاحِ : (( ومن شأنه عندنا لزومُ التنكيرِ ومن علاماته اقترانُ " من " به ، ومثالُه في المفردِ و (( عندي راقودٌ خَلاًّ )) ، وهذا الذي ذكر جملةً إلاَّ أنَّ الإبهامَ ليس في تمامِ الجملةِ ، بلْ في كونِ ما في الراقودِ من دبسٍ[5] أوْ خَلٍّ أو غيرِهما ، فبقولكَ[6] : خَلاًّ زالَ الإبهامُ عما في الرَّاقودِ ، والراقودُ[7] : دنٌّ طويلُ الأسفلِ ، يُطلى داخلهُ بالقارِ[8] ، وقيل : الرِّطْلُ - بكسر الرَّاءِ - أفصحُ من فتحها ، والملءُ : اسم لمبْلَغِ الشيءِ الذي يملأُ منه الإناءُ ، كالشِّبْعِ - بكسر الشينِ وتسكينِ الباءِ - اسم لما يشبَعُ منه الإنسانُ ، ونظيرُ قوله : ملأ الإناءُ عسلاً ، وفي[9] التنزيلِ قوله تعالى : ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[10] ، ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[11] .

---

(١) في ب : (( خسروا )) ساقط .

(٢) من الآية ( ١٢ ) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ( ١٣ ) من سورة البقرة .

(٤) البيت من الوافر وهو لحارث بن ظالم في الكتاب ١ / ٢٠١ ؛ والمقتضب ٤ / ١٦٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٨ ؛ والإنصاف ص ١٣٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٦٠٩ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧ / ٤٩٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٥) الدِّبْسُ : عسل التمر . ينظر القاموس المحيط ص ٧٠٠ " دبس " .

(٦) في ب : (( فيقوله )) .

(٧) القاموس المحيط ص ٣٦٢ " رقد " .

(٨) في ب : (( في القارور )) .

(٩) في ب : (( وفي )) .

(١٠) من الآية ( ٩١ ) من سورة آل عمران .

(١١) من الآية ( ٩٥ ) من سورة المائدة .

والضميرُ في مثلها : يرجع إلى التمرةِ ، ونظيرُ قوله « **على التمرةِ مثلها زبداً** »(١) في التنزيلِ قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾(٢) ، فلما كانَ المثلُ شائعاً في الأجناسِ مبهماً فيها ، بَيّنٌ بالزُّبْدِ والمدَدِ ، وشبَّهَ المميِّز بالمفعولِ ، يروى المميزُ - بكسرِ الياءِ وفتحها - فمن كسرَ نظر إلى : أنَّ هذا الاسمَ يميزُ مرادَ المتكلم عما سواه ، ومن فتح نظر إلى أنَّ المتكلمَ يميزُ هذا الجِنْسَ من بين(٣) سائرِ الأجناسِ ، كموقعهِ في : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، نحو « طابَ زيدٌ نفساً » ، وفي ضاربٌ زيد عمراً ، نحو : « راقودٌ خَلاً » ، وضاربان زيداً ، نحو : « منوان(٤) سمناً » وضاربون زيداً ، نحو عشرون درهماً ، وضَرْبَ زيدٍ عمراً نحو : مِلْءُ الإناءِ عسلاً ، ولا ينتصبُ المميز عن مفردٍ إلاَّ عن تامٍّ ، فإنْ قِيلَ : ما فائدةُ هذا التخصيصِ بقولهِ عن مفردٍ معَ أنَّ مميزَ الجملةِ كمميزِ المفردِ في أنَّ كلاً منهما لا ينتصبُ إلاَّ عن تامٍّ ؟

قلنا : فائدة التخصيصِ هي ما يذكرُ بعد هذا من جوازِ الإضافةِ المحضةِ ؛ لتمييزِ المفردِ ، وإلاَّ فالتمييزُ عن كلِّ واحدٍ منهما ، في كونه لا يجيءُ منصوباً إلاَّ عن تامٍّ سواءٌ ، ثمَّ معنى التامِ على / ضربين : تمامُ الكلامِ(٥) ، وذلكَ في مميزِ [١٠٩/أ]
الجملةِ ، كما في طابَ زيدٌ نفساً ، وتمامُ اسمٍ ، وذلك في مميزِ المفردِ ، وتمامُ المفردِ بأحدِ الأربعةِ التي ذكرتْ ، والذي يتمُّ به أربعةُ أشياءَ ، وإنما تعينتْ هذه الأربعةُ ؛ لأنه لوْلاها لكانَ الاسمُ مستهدفاً للإضافةِ ؛ لأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، فبورود أحدِ(٦) هذهِ الأشياءِ انسدَّ طريقُ الإضافةِ ، وأُرْتِجَ بابُها ،

---

(١) المفصل ص ٦٥ .

(٢) من الآية ( ١٠٩ ) من سورة الكهف .

(٣) في ب : « بين » ساقط .

(٤) والمنا والمناة : كيل أو ميزان ، ويثنى منوان ، ومنيان ، وجمعه : أَمْنَاءٌ ، وأَمْنٍ ، ومُنِيٌّ ومِنِيٌّ . القاموس المحيط " مَنَا " ص ١٧٢٢ .

(٥) في ب : « كلام » .

(٦) في ب : « أحد » ساقط .

فيتمُّ ، فكانَ معنى تمامِ الاسم هو : أنْ يمنعَ من الإضافةِ ، وناصبُ المميزِ في هذا القسمِ هو الاسمُ التامُّ ؛ لأنه شابه الأسماءَ المشبهةَ بالأفعالِ ، من حيثُ اللفظُ ، فقدر " أحد " كضاربٌ ، و" منوانِ " كضاربون ، على ما ذكرنا إلى آخره ، واللازمُ التامُّ بنونِ الجمعِ ؛ وذلك لأنَّ عشرون ليسَ بجمعٍ ، على حدِّ مسلمونَ ، إذْ لو كانَ جمعاً لدلَّ عشرونَ على عشرةٍ ثلاثَ مراتٍ ، وثلاثون على ثلاثِ ثلاث مراتٍ ، والأمرُ بخلافِهِ ، بل اشتُقَّ عشرونَ من لفظِ عشرةٍ ، وثلاثون من لفظِ ثلاثةٍ من غيرِ اعتبارِ ما دلَّ عليه أنْ يكونَ ثلاثَ مراتٍ ، بلْ وضعَ على عقدٍ مخصوصٍ ، وأُلحِقَ الواوُ والنونُ لتضمنهِ معنى الجمعِ ، وأُعربَ لذلك بالحرفِ ، فلما كانَ موضوعاً على عَقْدٍ مخصوصٍ بالنونِ امتنعَ أنْ يوجدَ بدونها ، وكذا الإضافةُ في « ملءِ الإناءِ عسلاً »؛ لأنَّ الملءَ مضافٌ إلى الإناءِ، وممتنعٌ أنْ يضافَ الشيءُ مرتين ، فلذلكَ : لزِمَ نونُ الجمعِ والإضافة ، ولَمْ يزولا ، أوْ تقولُ إنَّ نحو : عشرونَ من حيثُ إنهُ بالواوِ والنونِ يُشبهُ ضاربونَ ، ومن حيثُ إنه ليس له[1] ، مفردٌ ، ولا تثنية يُشبهُ المفردَ ، فباعتبارِ الأولِ يجيءُ ما بعده منصوباً على التمييز تشبيهاً بـ« ضاربونَ زيداً » وبالاعتبارِ الثاني لا يسقطُ نونهُ ؛ لأنَّ النونَ[2] الذي يسقطُ عند الإضافةِ نونُ الجمعِ على الحقيقةِ ، نحو مسلمونَ ، ولا يحذفُ نونُ عشرون ؛ لأنَّ جمعيتهُ غيرُ مرتبةٍ على التثنيةِ والمفردِ ، فلم يحذفْ[3] فلما[4] لَمْ يحذفْ لم يُضفْ أيضاً عملاً بالشبهَينِ ، فإنْ قيل : ما وجهُ التمامِ في أحدَ عشرَ درهماً ، وليسَ فيه أحدُ هذهِ الأربعةِ ، من التنوينِ ، ونونِ التثنيةِ ، ونونِ الجمعِ والإضافةِ ؟ ومع ذلكَ قد انتصبَ على التمييزِ عن مفردٍ لا عنْ جملةٍ ، وقدْ شرطَ في المنصوبِ على التمييزِ عن مفردِ أحدِ الأشياءِ المذكورةِ ليس فيه أحدها .

---

(١) في الأصل : « له » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « النون » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « لم يحذف » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « ولما » .

قلنا : التنوينُ فيه مقدَّرٌ ؛ لأنَّ كلَّ تنوينٍ حُذِفَ لا للإضافةِ ، ولا لدخولِ اللامِ ، فحكمُ التنوينِ مرادٌ ؛ لأنه لم يدخلْ على[1] الكلمةِ ما يعاقبه ، بل امتنعَ التنوينُ فيه للبناءِ ، كما في غيرِ المنصوبِ ، في نحو : « هنَّ حواجُّ بيتِ الله » يعمل[2] عمل[3] اسم الفاعل المنون كما في[4] زيد ضاربٌ غُلامُهُ عمراً ؛ لأن التنوينَ لم يحذفْ للإضافة ، ولا لدخولِ الألفِ واللام ، فكان حكمه مراعىً فيه ، ونظيره كم رجلاً ؟ في الاستفهام ؛ لأنَّ التنوينَ مقدرٌ فيه ، ولكنه[5] حُذِفَ لمانع البناءِ فبقي حكمُهُ .

وتمييزُ المفرد أكثر ما يجيءُ فيما كانَ مقداراً ، أوْ مقياساً ، والمقدارُ في تلك الأربعةِ المذكورةِ في الكيلِ[6] ، والوزنِ[7] ، والمساحةِ ، والعددِ ، وأمَّا المقياسُ ، فنحو قوله : ملؤهُ ، فإنهُ مِقياسٌ لا مِقدارٌ ؛ لأنَّ المعنى من المقاديرِ هو أنْ تكونَ المقاديرُ موضوعةً لمعرفةِ المقدار، كالكيلِ ونظائرِه، بخلافِ قوله « **ملءُ الإناءِ** »[8] لأنه[9] غيرُ موضوعٍ للمقدارِ ، فكان مقياساً ؛ لأنَّ قدره يعلمُ به من غيرِ وضعِ المساحةِ ، من قولهم : مسحَ الأرضَ : ذَرَعَها ، وقد يقع فيما ليس / إياها ، أيْ : [١٠٩/ ب] ليسَ هو هذهِ الأشياء الخمسة ، فانتصابُ رجلاً ، وفارساً ، وناصراً على التمييزِ لأنَّ[10] التقديرَ من رجل ومن فارسٍ ، ومن ناصرٍ ، وقد ذكرنا : أنَّ كلَّ شيءٍ

---

(١) في الأصل : « على » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « يعمل » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « فعمل » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « ولكن » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « المكيل » .

(٧) في الأصل : « الموزون » .

(٨) المفصل ص ٦٥ .

(٩) في ب : « لأن » .

(١٠) في الأصل : « لا » .

حسنٌ فيهِ من للبيان ، فهو تمييزٌ ، وبعضهم : ينصبُ على الحالِ ، وليس بمستقيمٍ إذِ المعنى حينئذٍ ، ويحهُ في حالِ رجوليته ، (( **و لله دَرُّهُ** ))[1] في حال فروسيتهِ ، وكأنه إنما يستوجبُ الدعاءَ في تينكَ الحالتين لا غيرُ وهو غيرُ مستقيم ، ولأنَّ صحةَ اقترانِ " من " بهذهِ المنصوباتِ ينفي وهمَ كونها أحوالاً ، هكذا نقلَ عن الإمامِ سراجِ الدينِ السكاكي ، فقال : (( لولا صحةُ قولهم من فارسٍ مع " من " لقلنا : إنه وأمثالَه منصوبةٌ على الحال ، نحو[2] : طابَ زيدٌ من نفسٍ ، وقولهم : " دره " يستعملُ في التعجبِ ، والدرُّ[3] في اللغة : اللبنُ .

وفيه خيرُ العربِ ، إذْ بهِ معاشهم ، فلما كانَ ذلكَ معظَّماً عندهم ، مرغوباً فيه : استعملوه في موضعِ الخيرِ ، أيْ : للهِ ما خرجَ منكَ من خيرٍ ، فإنْ قيلَ : الضمائرُ معارف .

فما وجهُ الافتقارِ إلى البيانِ في " ويحهُ " ودره به ؟ قلنا : ليسَ الضميرُ[4] كذلكَ ، إنما الضميرُ المعرفةُ هو : الذي يرجعُ إلى شيءٍ سابقٍ ذِكرُه ، نحو : زيدٌ ضربته ، ( أو رجل ضرب )[5] ، وهذا المعنى : معدومٌ في هذا الضميرِ الذي نحن فيه ، فإنَّ قوله : (( **ويحه رجلاً** ))[6] الضميرُ فيه نكرةٌ ، يُرْمى به من غير قصدٍ ، يحتملُ : أنْ يكونَ المترحمُ عليهِ بالغاً ، أوْ صبياً ، أو حُراً ، أو عبداً ، أو غير ذلك ، فيحتاجُ حينئذٍ إلى الكاشفِ المبينِ ، وذكر في المقتبس[7] محيلاً

---

(١) المفصل ص ٦٥ .

(٢) في الأصل : (( من )) .

(٣) ينظر القاموس المحيط ص ٥٠٠ " درر " .

(٤) في ب : (( الأمر )) .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٥ .

(٧) ينظر المقتبس لوحة ٩٣ / ب .

إلى شرح ابنِ الحاجب[١] ، وقولـه : (( **لله درهُ فارساً** ))[٢] ليس من المفرداتِ ، فإيراده في المفرداتِ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ معنى لله دره فارساً : لله درُّ فروسيته ، وهو مِثْلُ يعجبني حسنُ زيدٍ أباً ، والمعنى : حسنُ أبيه ، وإذا كانَ كذلكَ فهو من بابِ تمييزِ الجملِ ، لأنهُ من بابِ تمييزِ النسبةِ الإضافيةِ ، وكذلكَ (( **حسبكَ بهِ ناصراً** ))[٣] لأنَّ معناهُ حسبكَ بنصرتهِ ، فلم يكنْ من بابِ تمييزِ المفرداتِ ، والأولى أنْ يقالَ في موضعه ، نحو : عندي خاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساجاً ، فإنْ كانَ الأكثرَ الإضافةُ فيهِ ، وقد جاءَ منصوباً على التمييزِ نسبها بالمقاديرِ ، وهو تمييزٌ عن مفردٍ فيما ليس بمقدارٍ ، و(( حسبكَ بهِ ناصراً )) الباءُ في " به " زائدةٌ مثلُها في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا[٤] ﴾[٥] أيْ : فحسبك ، وكافيك .

قال فخرُ المشايخ ، وقوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ معناهُ : تَناهِي شهادةُ الله إلى حدٍّ لا مزيدَ[٦] عليهِ ، والأصل (( كفاكَ اللهُ شهيداً )) ، ولقد أبى سيبويه[٧] : تقديم[٨] المميز[٩] على عامله ، أيْ : مطلقاً ، سواءٌ كانَ عن مفردٍ ، أو جملةٍ ، فإنه إذا كانَ عن مفردٍ : كانَ تقديمهُ على عامله ممتنعاً بلا خلافٍ ، وإنْ كانَ عن

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٥٥ .

(٢) المفصل ص ٦٥ .

(٣) المفصل ص ٦٥ .

(٤) في الأصل : (( شهيداً )) والمثبت من ب .

(٥) من الآية ( ١٦٦ ) من سورة النساء .

(٦) في ب : (( لا يزيد )) .

(٧) ينظر سيبويه ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٨) في الأصل : (( تقدم )) والمثبت من ب .

(٩) ينظر تفصيل هذه المسألة تقديم التمييز على عامله الإنصاف ٢ / ٨٢٨ رقم المسألة ( ١٢٠ ) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٩٤ رقم المسالة ( ٦٥ ) ؛ والمقتضب ٣ / ٣٦ ؛ والأصول ١ / ٢٦٩ ؛ والخصائص ٢ / ٣٨٤ ؛ والكتاب ١ / ٢٠٤ فما بعدها .

جملةٍ ، فكذلكَ عند سيبويه[١] : لا يجوزُ : « نفساً طابَ زيدٌ » ؛ لأنَّ المميزَ في الحقيقةِ فاعلٌ ، والفاعلُ لا يتقدمُ على الفعلِ ، وأجازه أبو العباسِ المبرد[٢] ، وحجتهُ شيئان : أحدهما : أنَّ العاملَ فعلٌ محضٌ ، فيجوزُ تقديمه ، وكأنه قاسَ على الحالِ ، إذْ تقديمها جائزٌ ، نحو راكباً جاء زيدٌ ؛ لأنَّ العاملَ فعلٌ ، فيعملُ في الحالِ مقدمةً ومتأخرةً[٣] ، والثاني البيتُ الذي أنشده[٤] ، ووجهُ الاستدلالِ به[٥] في أنَّ في[٦] كاد ضميرُ الشأنِ والقصةِ ، وفي يطيبُ ضميرُ سلمى ، فكأنه قالَ : وما كادَ تطيبُ سلْمى نفساً ، ثم قدَّمَ نفساً ، فالجواب عن الأولِ : أنَّ المميزَ فاعلٌ في الحقيقةِ على ما يجيء ، فلا يجوزُ تقديمهُ بخلافِ الحالِ ؛ لأنه ليس فيها تقديرُ الفاعلِ ، بلْ هيَ ، فضلةٌ لفظاً ومعنى / فيجوزُ تقديمها كالمفعولِ ، [١١٠/أ] والجوابِ عن الثاني أنَّ الروايةَ « وما كانَ نفسي » فنفسي اسم كَادَ ، وتطيبُ خبرُهَا ، فكأنه قال ، وما كادَ نفسي طيبةً ، ولأنه لو ثبتَ ذلكَ فهو واردٌ على خلافِ القياسِ ، واستعمالِ الفصحاءِ ، فكان الاحتجاجُ بِهِ ساقطاً . أوله :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) وأجاز المبرد تقديم التمييز على الفعل مثل : « عرقاً تصببت » وسيبويه لا يجيزه . ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ .

(٣) في الأصل : « مؤخرة » والمثبت من ب .

(٤) البيت هو :

**أتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تطيبُ**

ورواية البيت " ليلى " بدل " سلمى " ، و" كاد " بدل " كان " ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩ ؛ والخصائص ٢ / ٣٨٤ ؛ واللسان ١ / ٢٩٠ " حبب " ، أو لأعشى همدان ؛ أو لقيس بن الملوّح في الدرر ٤ / ٣٦ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٣٥ ؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٧ ؛ والإنصاف ص ٨٢٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٤٧ ؛ والمقتضب ٣ / ٣٦ ، ٣٧ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٥٢ .

(٥) في ب : « له » .

(٦) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

*** أَتَهْجُرَ سَلْمَى[١] بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا[٢] ***

قال الإمامُ عبدُ القاهرِ : (( فلو كانتْ الروايةُ في " تطيب "[٣] بالياء على التذكيرِ ، لم يكنْ الدليلُ حينئذٍ قاطعاً ؛ لاحتمالِ أن يكونَ في كادَ ضميرُ الحبيبِ المذكورِ في المصراعِ الأولِ ، فكأنه قالَ ، وما كادَ حبيبُها نفساً تطيب بالفراقِ ))[٤] .

وقيل : البيت[٥] للمخبَّل ، وهو من مجيدي الشعراء .

وفي بعض نسخِ الكتابِ بالعراقِ ، مكانَ الفراقِ الأولِ ، وقوله : (( **منتصبةً عنه** ))[٦] ، والضمير في[٧] عنه راجعٌ إلى " ما " ومناديه منصوب معطوف على قوله (( **متصفةً** ))[٨]، وبيانُ اتصافِ المميزاتِ بنواصبها، فإنَّ تقديرَها: النفسُ طيبةٌ ، والعرقُ متصببٌ ، والشيبُ مشتعلٌ ، وعندي زيتٌ مقَدَّرٌ بالرطل ، ومكيلٌ بالقفيزِ وموزونٌ ، وممسوحٌ ، ومعدودٌ ، ومقيسٌ ، وبيانُ المبالغةِ ، والتأكيدِ هو : أنَّ الشيءَ إذا ذُكِرَ مبهماً لو قَرُبَ توفرت[٩] الدواعي[١٠] إلى علمه ، فإذا ذكرَ بعد توفرِ الداعي : استقر في قلبه ، فكانَ آكدَ ، وأبلغَ في التأثيرِ في القلبِ ؛ وهذا لأنَّ الفعل إذا أُسنِدَ إلى غيرِ مَنْ له الفعلُ ، عرضَ فيه من الإبهامِ ما يتردد فيهِ وَهْمُ السامعِ ، وينبعثُ على رومِ ما تورثهُ السكينةُ والوقَارُ ، ويزيلُ عنه القلقَ[١١] ،

(١) في ب : (( ليلى )) .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧٠ .

(٣) في ب : (( تطيب )) ساقط .

(٤) ينظر كتاب المقتصد ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٥) في ب : (( البيت )) ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٦ .

(٧) في الأصل : (( في )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٦٦ .

(٩) في ب : (( توفرت )) ساقط .

(١٠) في ب : (( الداعي )) .

(١١) في ب : (( والقلق )) .

والانزعاجِ ، فإذا جيءَ بنحوِ قولك : « **نفساً** »[١] سكنَ واستقرَّ ، فيكونُ تخصيصاً[٢] بعد التعميمِ ، وهذا نوعٌ من البلاغةِ ، وضربٌ من فصيحِ الكلامِ ، وكفى بكلامِ اللهِ تعالى[٣] عليه دليلاً ؛ ولأنه إذا ذُكِرَ مبهماً أولاً ، ثم فُسِّرَ ثانياً ، فقد[٤] ذُكِرَ مرتين ، والمذكورُ مرتين آكدُ مِمَّا ذكرَ مرةً واحدةً ، قوله « **لأنَّ الفعلَ في الحقيقةِ وصفٌ في الفاعلِ** »[٥] قالَ فخرُ المشايخِ : التمييزُ إنما[٦] يكونُ فاعلاً من حيثُ المعنى ، إذا وردَ بعد تمامِ الكلامِ ، كما في طابَ زيدٌ نفساً ، وأمَّا إذا جاء بعد تمامِ الاسمِ ، نحو عشرون درهماً ، فلا يكونُ فاعلاً معنىً ، فإنْ قيل : ينتقضُ ما ذكرهُ بأنَّ المنصوبَ على التمييزِ فاعلٌ في الحقيقةِ ، بقولهم : امتلأ الإناءُ ماءً ؛ لأنه لا يصح أنْ يقالَ : ماءُ الإناءِ ، أوَ ماءُ إناءٍ ؛ لأنَّ المتلئَ هو الإناءُ لا الماءُ ، وكذلكَ قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٧] فإنَّ العيونَ لا يصحُّ تقديرُهُ فاعلاً .

قلنا : لا ينتقضُ ، بل يصحُّ فيهما أيضاً تقديرُ الفاعليةِ ، أمَّا في الإناءِ فإنكَ لو رجعتَ إلى المعنى ، في قولهم : امتلأ الإناءُ ماءً : وجدتَ الماءَ فاعلاً ، من حيثُ إنَّ الإناءَ يقتضي فاعلاً ، بفعلِ فعلِ الماءِ[٨] فيه ، فصار كأنكَ قلتَ : ملأَ الماءُ الإناءَ ، فكان المالئ في الحقيقةِ هو الماءُ ، ثم الامتلاءُ أثرُ فِعْلِ الماء ، فيجوز إسنادُ ذلك الفعلِ أيضاً إلى الماءِ مجازاً[٩] ، ويقالُ : امتلأَ ماءُ الإناءِ ؛ لأنَّ الفعل[١٠] قد

---

(١) المفصل ص ٦٦ .
(٢) في الأصل : « مختصاً » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « تعالى » ساقط .
(٤) في الأصل : « قد » والمثبت من ب .
(٥) المفصل ص ٦٦ .
(٦) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .
(٧) من الآية ( ١٢ ) من سورة القمر .
(٨) في ب : « الملأ » .
(٩) في ب : « حاجزاً » .
(١٠) في الأصل : « القول » والمثبت من ب .

يسندُ إلى المسبِّبِ ، كما في بنى الأميرُ الدارَ ، وكذلك إذا رجعتَ إلى المعنى ، في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾(١) صادفتَ العيونَ فاعله ، فكأنه(٢) قال(٣) - والله أعلمُ - « وتفجَّرْتْ(٤) عيونُ الأرضِ ؛ لأنَّ التفجيرَ لما وقعَ على الأرضِ ، صارَ التفجيرُ صادراً منها(٥) ، فكانت هي فاعلةٌ في التفجُّرِ ، وإن لم تكنْ فاعلةً في التفجير ، فبين التفجيرُ ، والتفجُّر مناسبةً سببيةً ، فكانَ تقديرُ الفاعليةِ في أحدهما تقديراً في الآخرِ مجازاً ، فكانَ إسنادُ التفجيرِ إلى العيونِ(٦) من قبيلِ / إسنادِ الحال [ ١١٠/ ب ] إلى المحلِّ ، كما في جرى النهرُ ، وسالَ الميزابُ ، ثم نظيرُ كونِ المنصوبِ مرفوعاً في المعنى ، غيرَ عزيز ، كما ذكرنا في : ضَارَبَ زيدٌ عمراً ، فإنَّ عمراً فاعلٌ في المعنى ؛ لأنَّ الفاعليةَ(٧) تقتضي الفاعلين ، واقربُ من هذا الحال ؛ لأنَّ قولكَ : جاءني زيدٌ راكباً ، معناه : جاءني زيدٌ الراكبُ ، إذِ الراكبُ عبارةٌ عن زيد ؛ إلا أنَّ الفرقَ أنَّ نحو العرقِ ، والشحمِ بعضُ الفاعلِ ، والراكبُ كلُّ ذي الحالِ .

---

(١) من الآية ( ١٢ ) من سورة القمر .

(٢) في ب : « وكأنه » .

(٣) في الأصل : « قال » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « تفجرن » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « منها » ساقط .

(٦) في ب : « العين » .

(٧) في ب : « المفاعلة » .

## (( المنصوبُ على الاستثناء ))[١]

اعلم : أنَّ الاستثناءَ مشكلٌ[٢] باعتبارِ عقليته وحدَهُ ، أما باعتبارِ عقليته فإنك إذا قلتَ : جاءني القومُ إلا زيداً ، لم يخلُ[٣] إما أنْ يكونَ زيدٌ داخلاً في القومِ ، أو لا ، فإن كانَ غيرُ داخلٍ ، لم يستقمْ ؛ لأنَّ اجتماعَ أهلِ اللغةِ في الاستثناءِ المتصلِ ، وهو الأصلُ إنه : إخراجُ ما بعد إلاَّ مما قبلها ، وإجماعُ أهلِ العربيةِ مقطوعٌ به في معرفةِ العربيةِ .

وإنْ كانَ زيدٌ داخلاً في القومِ ، ثم بالاستثناءِ : يخرج منه ، فإنَّ الإشكالَ ثابتٌ أيضاً ؛ لأنَّ المتكلمَ إذا قالَ : جاءَ القومُ ، فزيد منهم لا محالةَ ، فقد[٤] وجبَ نسبةُ المجيءِ إليهِ ؛ لأنه منهم ، فإذا أُخرجَ بعد ذلك ، فقد نفى عنه[٥] المجيءَ ، فيصيرُ مثبتاً منفياً باعتبارِ واحدٍ ، فيؤدي إلى أنْ يكونَ الاستثناءُ بإلاَّ كذباً من أحد الطرفينِ ، وهو باطلٌ ، ولا يمكنُ القولُ به ، فإنَّ القرآنَ نطق به ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٦] قلنا: وجهُهُ هو : أنْ يتوقفَ أولُ الكلامِ إلى آخره ، في الاستثناءِ المتصلِ ، فثبتَ للمتكلمِ ما هو الغرضُ المطلوبُ ، بمجموعِ المستثنى منهُ ، والمستثنى ، فكان هو[٧] تكلماً بالباقي بعد إخراجِ المستثنى ، والكذبُ إنما يتحققُ أن لو قلنا[٨] بثبوتِ الحكمِ قبلَ التلفظِ بالمستثنى ، وليس كذلك ، بل تقولُ : يتوقفُ حكمُ أولِ الكلامِ إلى أنْ يتكلمَ

---

(١) المفصل ص ٦٧ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٥٩ .

(٣) في ب : « لا يخلو » .

(٤) في الأصل : « وقد » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « عليه » والمثبت من ب .

(٦) من الآية ( ١٤ ) من سورة العنكبوت .

(٧) في ب : « هو » ساقط .

(٨) في الأصل : « لو » ساقط .

بآخره ، وإنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ أهلَ العربيةِ لما أطبقوا في قولِ من قالَ : لفلانٍ عليَّ عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً ، على وجوبِ سبعةٍ : كانوا مطبقين أيضاً على التقديرِ الذيْ قلنا .

فكان[1] قولُ القائلِ : لفلانٍ عليَّ عشرةٌ ؛ إلا ثلاثةً ، وقوله « لفلانٍ عليَّ سبعةٌ » عبارتين عن مُعَبَّرٍ واحدٍ ، وأما باعتبارِ حده فإنَّ حده مشكلٌ ؛ لما أنَّ الاستثناءَ يجمعُ المتصلَ والمنقطعَ ، ولا يتميزُ المتصلُ إلاَّ بالإخراجِ ، ولا إخراجَ في المنقطعِ ، وقيل في حده : « هو إخراجُ الشيءِ من حكمٍ دخلَ فيه غيرُه[2] » ، ولم يقلْ دخلَ فيه هو وغيرُه ؛ ليتناولَ ما قاله الاستثناءُ المنقطعُ ، فإنكَ إذا قلتَ : ما جاءني زيدٌ[3] إلا حماراً كنت مخرجاً حماراً من حكمٍ دخل فيه هو ، وغيرهُ وذلكَ الحكمُ عدمُ المجيءِ ؛ ولكن ما أخرجته من حكمٍ دخلَ فيه هو وغيرُه ، وإذا لم يدخلِ الحمارُ تحت أحدٍ في قولك : ما جاءني أحدٌ ، وعن هذا قالوا : الاستثناءُ مشكلٌ ؛ لأنه لوْ ذُكِرَ لفظُ الإخراجِ يَرِدُ عليه الاستثناءُ المنقطعُ نقضاً ؛ لأنه لا دخولَ فيهِ ، فكيفَ يتحققُ الإخراجُ ، ولوْ لمْ يذكرْ يرد عليه الاستثناءُ المتصلُ نقضاً ؛ لأنَّ فيه إدخالاً وإخراجاً ، والأولى أنْ يُحَدَّ[4] كُلٌّ[5] واحدٍ منهما على حِدَةٍ ، فالمتصلُ هو إخراجُ الشيءِ من حكمٍ دخلَ فيه هو وغيرُه ، والمنقطعُ وهو أنْ يُذْكَرَ لفظٌ من ألفاظِ الاستثناءِ مع مخالفة حكمِ ما بعد ذلك اللفظِ ، لحكمِ[6] ما قبلهُ وليسَ فيه إخراجٌ ؛ لعدمِ دخولِ المستثنى في المستثنى منهُ .

المستثنى في[7] إعرابه على خمسةِ أضربٍ ، فوجهُ الإنحصارِ على هذهِ الخمسةِ المذكورةِ هو : أنَّ الاستثناءَ لو كانَ

---

(١) في ب : « وكان » .
(٢) في الأصل : « هوو » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « أحد » .
(٤) في ب : « يجد » مكرر .
(٥) في ب : « كل » ساقط .
(٦) في ب : « يحكم » .
(٧) في ب : « على » .

إمَّا أنْ يكون بحرفِ إلاَّ ، أوْ بما في معناه أو بغيره ، فإنْ كانَ / بحـرفِ " إلاَّ " [ ١١١/أ ] أو بـ" ما " في معناه فلا يخلو ، إما أنْ يكون موجباً أوْ لمْ يكنْ ، فإنْ كانَ موجبـاً فهو الوجهُ الأولُ ، وإلم يكنْ فلا يخلو ، أمَّا إنْ يكونَ تاماً ، أوْ لمْ يكنْ تاماً ، فإنْ كانَ تاماً فهو الوجهُ الثاني ، وإلم يكـنْ ، فهـو الوجـهُ الخـامسُ ، وإنْ كـانَ بغير حرفِ " إلا " ، فلا يخلـو ، أمَّـا إنْ كـانَ بـ" حاشـا " و" سِوَى " و" سَواءٍ " ، و" أولاً " ، فإنْ كانَ بها فهو الوجهُ الثالثُ ، وإنْ كانَ بغيرها ، فلا يخلو ، فإنْ[1] كانَ بـ" لاسيما "[2] فهو[3] الوجهُ الرابعُ ، فإن لم يكنْ فلا وجودَ لـهُ ، فـانحصرتْ على هذهِ الخمسةِ ضرورةً ، ووجهُ انحصارِ الموجبِ على الثلاثةِ بقوله : وهو علـى ثلاثةِ أوجهٍ هو : أنَّ الاستثناءَ إذا كانَ بـ" إلاَّ " في الموجـبِ ، فـلا يخلـو ، أمـا إن كانَ المستثنى مقدَّماً علـى المستثنى منـه أمْ لا ، فـإنْ كـانَ مقدمـاً فهـو[4] الوجـه الثاني، وإلم يكنْ مقدماً فلا يخلو ، أما إن كان من جنسِ الأولِ أو لمْ يكنْ ، فـإنْ كانَ من جنسه فهو الوجهُ الأولُ وإلَّم يكنْ فهو الوجهُ الثالثُ .

قوله : (( **ما استُثنِيَ بإلا من كلام موجب** ))[5] ، فالمعنى مـن الموجـبِ مـا لمْ يكنْ فيه أحدُ الثلاثةِ النفيُ والنهيُ ، والاستفهامُ ، وغـيرُ الموجـبِ[6] : مـا اشتملَ على أحدها ، وقدْ صرحَ في الكشاف[7] في قولـه تعـالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[8] ، ( إنَّ الكلامَ يذكرِ الشرطِ لم يخرجْ مـن كونـه موجبـاً )[9] فـإنْ

(١) في الأصل : (( ألُو )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( بلا سيما أو لا )) .

(٣) في ب : (( فهو إذا كان بلا سيما )) .

(٤) في الأصل : (( وهو )) والمثتب من ب .

(٥) المفصل ص ٦٧ .

(٦) في ب : (( الموجب )) ساقط .

(٧) ينظر الكشاف ٣ / ١١٠ .

(٨) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الأنبياء .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

قلتَ ما منعكَ من الرفعِ على البدل قلتُ لأنَّ " لـو " بمنزلـةِ " إنْ " في أنَّ الكـلامَ معه موجبٌ ، والبدلُ لا يسوغُ إلاَّ في الكلامِ غيرِ الموجبِ ، وإنما سُمِّيَ ما ذكرنـا موجباً ؛ لأنك توجبُ المجيءَ على القوم ، في قولك : جـاءني القـومُ ، أيْ : تثبتـه وتحققُه ، وغيرُ الموجَبِ على عكسِ هذا ، والاستفهامُ شـقيقُ النفـيِ ، إذْ في كـلٍّ منهما عدمُ الاستقرارِ ، ولأنَّ " مِنْ " الاستغراقيةَ التي تختصُّ بالزيادةِ في النفيِ تزاد فيه نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[1] ، وانتصابُ المستثنى[2] بالفعل الذي قبله ؛ لكن يتوسطُ " إلاَّ " فجاءَ في قولكَ : جاءني القومُ إلا زيداً ، لا يتعدَّى إلى زيدٍ ؛ لأنهُ متعدٍ لكنْ إلى مفعولٍ واحدٍ ، لا إلى اثنينِ ، وقد أخذَ مفعولَهُ ، وهو : تاءُ المتكلمِ ، فلا يتعدَّى إلى زيدٍ ، فلما جئتَ بإلاَّ أَوْصَلَـتْ جـاءَ إلى زيـدٍ ، كمـا أوصلتْ الباءُ الفعلَ اللازمَ ، وهو ذهبَ إلى زيـدٍ بالتوسـطِ ، فـإنْ قيـلَ : البـاءُ في ذهبتُ بزيدٍ، فقدْ أوصلتْ الفعلَ إلى الاسم وَجُرَّتْ، فما بالُ إلاَّ لم يجرّ الاسـمَ الـذي بعدها ومع كلٍّ منهما حرفٌ يوصلُ الفعل إلى الاسمِ ، قلتُ الفرق بينهما هـو أنَّ العاملَ لابدَّ له من أنْ يختص بقبيلٍ من اسمٍ أوْ فعـلٍ كـ" مِـنْ " الجـارَّةِ ، و"لَمْ " الجازمةِ ، ولا اختصاصَ لـ" إلاَّ " بقبيلٍ منهما لدخولها عليهما ، أمَّا الدخول علـى الاسـمِ فظـاهرٌ ، وأمَّـا الدخـولُ علـى الفعـلِ ، فكقولهـم : « نشـدتكَ بــا للهِ ألاَّ فعلتَ »[3] وإنما انتصبَ بالفعلِ السابق على التشبيهِ بالمفعولِ ؛ لكونه فضلةً ، ولـه شَبَهٌ خاصٌ بالمفعولِ معه ؛ لأنَّ العاملَ فيهما بتوسطِ الحرفَ ، وذهـبَ الزجـاجُ ، وجماعةٌ من الكوفيين إلى : أنَّ العاملَ[4] فيه إلاَّ ؛ لأنَّ معناهُ استثنيَ ، وهذا باطلٌ ؛

---

(١) من الآية ( ٣ ) من سورة فاطر .

(٢) في الأصل : « الاستثناء » والمثبت من ب .

(٣) ينظر القول النحوي في آمالي ابن الشجري ٣ / ١٤٥ .

(٤) ينظر العامل في المستثنى الإنصاف ١ / ٢٦٠ مسألة رقم ٣٤ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٩٩ رقم المسألة ( ٦٦ ) ؛ والكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٣٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٩٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٦ ؛ والخصائص ٢ / ٢٧٦ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٠ ؛ والجنى الداني ص ٥١٦ ، ٥١٧ ؛ وابن يعيش ٢ / ٧٦ ، ٧ / ٩ .

لوجوهٍ : منها ما حُكِـيَ عـن عضـدِ الدولـةِ(١) ، أنـه سـألَ الشيـخَ أبـا علـي ذات يومٍ ، في الميدانِ عن ناصبِ المستثنى ، فقالَ : هو منصوبٌ بتقديرِ استثني ، فقـالَ عضدُ الدولـةِ / هَـلاَّ كـانَ مرفوعـاً بتقديرِ امتنعَ ، فقـالَ الشيـخُ : هـذا جـوابٌ [ ١١١/ ب ] ميدانيٌّ(٢) ، وإذا رجعتُ ذكـرتُ الجوابَ الصحيـحَ ))(٣) ، ومنهـا أنَّ انتصابـه لـو كـانَ علـى معنـى استثني ، لَمَـا سـاغَ في بـابِ الاستثناءِ غـيرُ النصـبِ ، وغـيرُ النصب سائغ بالإجماعِ ، علم أنَّ ذلكَ مما لا يبـالى بـه ، ولأنـه لـو عمـل النصـبُ علـى معنـى استثنى ، مــن قبـلِ أنَّ " إلا " للاستثناءِ ، كـانَ معنـى الحـرفِ عـاملاً ، ومعنـى الحرفِ لا يعمـلُ ، إذْ لـو عَمِـلَ النصبَ لصـحَّ أنْ يقـالَ : مـا زيداً بالنصبِ على تقديرِ : أنفي زيداً ، وبـ" خـلا " ، و" عـدا " معطوفـانِ علـى بإلاَّ ، أي : منصوبٌ بـ" خلا " و" عدا " بعد كلِّ كلامٍ ، أيْ : كلاهمـا ينصـبُ المستثنى ، سـواءٌ كـانَ المستثنى مـن الموجـبِ ، أو غـيرِ الموجـبِ ، وهـذا قـولُ من جعلهما من الأفعالِ ، فإنك إذا قلـتَ : جـاءني القـومُ عـدا زيـداً(٤) ، فـالمعنى جاوزَ بعضهم زيـداً ، وفيـه معنـى الاستثناءِ ؛ لأنَّ بعضَ الآتـينَ المقـابلِ لزيـد في الإتيـانِ ، إذا جـاوزهُ ولَمْ يصاحبْـه ، وتركـهُ ، كـانَ زيـدٌ خارجـاً مـن جملتهـم ، فبقولكَ : جاءني القومُ عدا زيداً .

---

(١) عضد الدولة هو : مناخسرو بن الحسن بن بويه عضد الدولة أبو شجاع بـن ركـن الدولـة ابـن ساسان الأكبر أحد العلماء بالعربية والأدب وكان فـاضلاً نحويـاً شيعياً ، لـه مشـاركة في عـدة فنون ، وله في العربية أقوال حسنة وأبحاث توفي سنة ٣٧٢ هـ ببغداد .

أخباره في : بغيـة الوعـاة ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ؛ ووفيـات الأعيـان ٤ / ٥٠ ؛ ومـرآة الجنـان ٢ / ٣٩٨ .

(٢) في الأصل : « الميداني » والمثبت من ب .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٤٥٧ .

(٤) في ب : « زيد » .

كنت مخرجاً زيداً من حكمٍ دخل فيه هو[1] ، وغيْره ، وعلى هذا قولكَ : جاءني القومُ ، خلا زيداً ؛ لأنَّ " خلا " جاري مجرى " عدا " في تضمنه معنى المفارقةِ .

فإذا قلتَ : خلوت منه ، فمعناهُ : فارقتهُ ، وجاوزته ؛ فلذا استعملوه استعمالَ " عدا " في قولهم : خلاكَ ذمٌّ ، وبعضهم يجعل " خلا " وحدّه من حروفِ الجر ، فيجرُّ به المستثنى ، نحو : ما جاء ني خلا زيدٍ ، وكذا في غير الموجب ، وبعضهم : يجعلهما من حروفِ الجر ، ولم يعتبرْ المصنفُ الجرَّ بعدهما ؛ لشذوذهِ فجعلَ ما بعدهما[2] مما يكونُ منصوباً أبداً ، ولذ استضعفَ هذا القول بقوله : « ولَم يوردْ هذا القولَ سيبويه ، ولا المبرِّد » ، فكانت الإشارةُ بقوله: هذا ، راجعَةً إلى قوله ، وقيل : بهما ، معناه : أنَّ " خلا " و" عدا " يجربهما أيضاً ، وهذا القولُ لم يذكره سيبويه وإنما ذكر أن " خلا " وحدّه هو : الذي يجرُّ[3] ، فالنصبُ ليس إلاَّ ، أي : لا يجوز غيرُ ذلك ، فكان " إلاَّ " هَهُنَا على الصفةِ كقوله :

**وكُلُّ أخٍ مفارقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ[4]**

أيْ : غير الفرقدين ، وإنما يلزمانِ النصبَ عند دخولِ " ما " عليهما ؛ لتعينهما للفعليةِ حينئذٍ ؛ لأنها هي " ما " المصدرية ، فلا تدخل إلاَّ على ما يصلحُ

---

(١) في الأصل : « هو » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « ما بعدها » .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ؛ والجنى الداني ص ٤٣٦ فما بعدها ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٤ .

(٤) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨ ؛ والكتاب ٢ / ٣٣٤ ؛ واللسان ١٥ / ٤٣٢ " ألا " ؛ والممتع في التصريف ١ / ٥١ ؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٦ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨ / ١٨٠ ؛ والانصاف ١ / ٢٦٨ ؛ والجنى الداني ص ٥١٩ ؛ والخزانة ٩ / ٣٢١ ، ٣٢٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ؛ والهمع ١ / ٢٢٩ .

لتقدير المصدر ، وهو : الفعل ، وروى ابنُ السَّاعي[١] عن الأخفشِ : الجرَّ فيهما[٢] ، وتحملُ " مَا " على أنها زائدةٌ ، وإلاَّ صحَّ ظاهرُ المذهبِ ؛ لأنَّ وضعَ الحروفِ[٣] للاختصارِ ، والزيادةُ تُنَافيه ، فكانَ الأخذُ بكونها مصدريةً أولى ، فإنْ قيلَ : ما تقدير الكلامِ في نحوِ قولك : جاءني القومُ ما خلا زيداً ؟ قلنا : تقديرُهُ : جاءوني خلوَّ بعضهم زيداً ، أيْ : وقتَ خلوِّ بعضهم ؛ لأنَّ " ما " مع الفعلِ في تقديرِ المصدرِ، وقد يجعلُ المصدرُ حيناً لسعةٍ في الكلامِ ، فتنزلُ " ما " مع الفعلِ، منزلةَ المصدرِ .

والمجعولُ حيناً ، ونوى في الفعلِ الضميرُ للبعضِ للعلمِ ، بأنَّ زيداً لا يقابله منهم إلاَّ بعضُهم ، واللفظُ للمعنَى ، وقدْ حصلَ المعنى ، فلا حاجةَ إلى إبرازِ لفظِهِ ، وكذلكَ " ليسَ " ، و" لا يكونُ " معطوفٌ على قوله ما استثني بـ" إلاَّ " من كلامٍ موجبٍ ، أيْ : وما استثنى بـ" ليسَ " ، و" لا يكونُ " منصوبٌ أبداً أيضاً ، كالمستثنى بـ" إلاَّ " من كلام موجبٍ ، رُويَ عن النبي – عليه الصلاة والسلام – (( ما مِنْ نبيٍّ إلاَّ وقدْ أخطأَ ، أوْ همَّ بخطيئةٍ ، ليسَ يحيى بن زكريا ))[٤] ، وقال – عليه الصلاة والسلام[٥] – : (( كلُّ ما أنهرَ الدم[٦] ، وأقوى الأوداجِ ، فَكُلْ ،

---

(١) ابن الساعي هو علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب تاج الدين ابن الساعي من كبار المصنفين في التاريخ مولده ووفاته ببغداد كان خازن كتب المستنصرية له تصانيف كثيرة منها : الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير . يقع في خمسة وعشرين مجلداً توفي سنة ٦٧٤ هـ .

أخباره في : البداية والنهاية ١٣ / ٢٧٠ ؛ والجواهر المضيئة ٢ / ٥٤٦ ؛ وكشف الظنون ١ / ١٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ؛ وهدية العارفين ١ / ٧١٢ ، ٧١٣ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٨ ؛ والهمع ٣ / ٢٨٦ .

(٣) ينظر رصف المباني ص ٣٧٧ – ٣٨٥ ، والجنى الداني ص ٣٢٢ – ٣٤١ .

(٤) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي الجرجاني ٢ / ٤٠٧ ؛ ومسند الإمام أحمد ١ / ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٢٠ برواية (( ما من أحد من ولد أم )) بدل (( ما من نبي )) .

(٥) في الأصل : (( السلام )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( الدم )) ساقط والمثبت من ب .

ليسَ السنَّ ، والظفُرَ ، فإنها مُدِيُ الحبشة ))[١] و" لا يكونُ " يستعملُ كـ" ليس " في الاستثناءِ ، نحو : أتى القومُ ، لا يكونُ زيداً ، أيْ : لا يكونُ بعضهم زيداً ، وهذا تفسيرُ سيبويه[٢]، وأمَّا[٣] تفسيرُ / الكوفيةِ[٤] فتقديره: ليس فعلهم فِعْلَ زيدٍ ، [١١٢/أ] وتقدير البصريين أجودُ ؛ لأنهُ أقلُّ إضماراً ، فالمنصوبُ بـ" خلا " ، و" عدا " كالمنصوبِ بـ" ليسَ " ، و" لا يكونُ " في أنه خبرٌ لهما إلاَّ أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناءِ ؛ إلاَّ أنهُ لَمَّا أفادَ فائدةَ الاستثناءِ ألحقَ الاستثناءُ ، وإلى هذا أشارَ بقولـه : وهذهِ أفعالٌ مضمرٌ فاعلوها ، وأرادَ بقولِه: وهذهِ أفعالٌ ، هذه الأفعالُ المذكورةُ، وهي : " خلا " ، و" عدا " ، و" ليسَ " ، و" لا يكونُ " ، وأرادَ بالفاعلِ : البعضَ ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ : جاءني القومُ ، جاوزَ بعضهم زيداً ، وليسَ بعضهم زيداً ، ولا يكونُ بعضهم زيداً ، وهذا[٥] الإضمارُ لِمَا ذكرنا : أنَّ المعلومَ المتيقنَ هو ألاَّ يكونَ القومُ زيداً ، وإنما هو بعضهم ، فصارتْ هذهِ الأفعالُ بمنزلةِ أفعالٍ ، أُسنِدَتْ إلى الأفرادِ ، لا إلى الجمعِ لجازَ إضمارُ فاعلها ، وإظهاره ، وبيانُ هذا : أنَّ الضميرَ إذا كانَ ضميرُ مفردٍ صحَّ إضماره بارزاً ، أوْ مستكناً ، وأما مُضْمَرُ[٦] المثنى والمجموعُ فلا يجيءُ إلاَّ بارزاً ، فالقومُ فيما نحنُ فيه : مثالُ المجموعِ ، فكانَ من حقه أن يُبرزَ ضميرَ الفاعل ، يقالُ[٧] : جاءني القومُ [ عدوا ][٨] زيدٍ ، ولمْ يقل كذلك جعلَ الضميرَ مستكناً ، وقيلَ : جاءني القومُ عدا زيداً للعلمِ ، بأنَّ[٩]

---

(١) صحيح البخاري كتاب الشركة باب من عدل عشرةً من الغنم بجزورٍ في القسم ٢ / ٢٠٩ ؛ ومسند الإمام أحمد ٤ / ١٤٠ / ١٤٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٧ ؛ ومجمع الزوائد ٤ / ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) في الأصل : (( أما )) والمثبت من ب .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٥) في ب : (( وهذه )) .

(٦) في ب : (( الضمير )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( ويقال )) .

(٨) في النسختين : (( عدو )) والصواب ما أثبت .

(٩) في الأصل : (( فإن )) والمثبت من ب .

الفاعلَ هو البعضُ ، والدليلُ على أنَّ الفاعلَ هـذا صحـةُ قولهـم جـاءتني : النسـاءُ ليس هنداً ، فلولا أنَّ الفاعلَ هو البعضُ لمـا صـحَّ في ليس التذكـيرُ ، ولـلزمَ(1) أنْ يقالَ لَسْنَ هنداً بضميرِ النساءِ أوْ بالتاءِ السـاكنةِ ، ولا يجـوزُ إظهـارُ هـذا الضميرِ المستكنِ في " عدا " ، وأخواتها ؛ لأنَّ هذهِ الألفاظَ صُيِّرتْ(2) كالأمثالِ ؛ لكثرةِ دورهنَّ على ألسنتهم ، والأمثالُ لا تتغيرُ ، فإن قيلَ : لِمَ لَـمْ تخرجْ هـذهِ الألفـاظُ عن كونها أفعالاً ، وإنْ كانَ معناها(3) الاستثناءُ ، فما محلُّ خلا زيداً ، وعدا زيداً في قولهمْ : جاءَ القومُ خلا زيداً ، أيْ : خلا بعضهم زيداً ؟ قلنا : محلُّها النصبُ على الحالِ ، وقد مضمرةً معناها ، وقد خلا بعضهم زيداً ، أيْ : في حالِ خلوٍّ بعضهم زيداً ، كمـا في قولـه تعـالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(4) أي : وقـد(5) حصرتْ صدورهم ، وعلى هذا قولهم : " ليس " ، و" لا يكونُ " ، غير أنَّ فيهما لا تقـدرُ كلمـةُ " قـد " ؛ لدلالتهـا علـى معنـى الحـالِ ، وقولـه (( **ومـا قُـدِّمَ مـن المستثنى** ))(6) معطوفٌ على قوله : (( **ما استثني بإلاَّ** ))(7) وهـو الوجـهُ الثـاني مـن الأوجهِ الثلاثةِ التي هي منصوبةٌ أبداً شِيْعَةُ(8) الرجلِ : أتباعـه وأنصـاره ، ومُشْعَبُ

---

(1) في ب : (( ويلزم )) .
(2) في ب : (( ضرب )) .
(3) في الأصل : (( معناه )) والمثبت من ب .
(4) من الآية ( ٩٠ ) من سورة النساء .
(5) في ب : (( وقد )) .
(6) المفصل ص ٦٧ .
(7) المفصل ص ٦٧ .
(8) هذه كلمة من بيت شعر ، ونص البيت :

**وَمَالِـيَ إلاَّ آلَ أحْمَـدَ شِيْعَـةٌ ... وَمَالِـيَ إلاَّ مذهـبُ الحقِّ مذْهَـبُ**

وعقب البيت هذا :

**فَطَائِفَـةٌ قَـدْ أَكْفَرُونِـي بحقِّهِـمْ ... وَطَائِفَـةٌ قالـوا مُسِـيءٌ وَمُذْنِـبُ**

والبيت والذي بعـده مـن الطويـل ، وهـو للكميـت في شـرح الهاشميـات ص ٥٠ ؛ والإنصـاف ص ٢٧٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٩ / ١٣٨ ؛ والدرر ٣ / ١٦١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٣٥ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٥٥ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٤٦ ؛ ولسان العرب ١ / ٥٠٢ " شعب " ؛ وبلا نسـبة في أوضح المسـالك ٢ / ٢٦٦ ؛ ومجالس ثعلب ص ٦٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٩٨ ؛ ويروى في البيت " مشعب " بدل " مذهب " .

الحقِّ : طريقهُ وبعده :

**فطائفــةٌ قَــدْ أكفرُونــي بحَقِّهِــمْ وَطَائِفَــةٌ قَالُـوا مُســيءٌ ومذنــب**[1]

وما كان استثناؤهُ منقطعاً وهو أيضاً معطوفٌ على الذي ذكرنا ، وهو الوجهُ الثالثُ من المستثنى المصنوبِ أبداً .

قيل : المنقطعُ هو ما لَمْ يكنْ من جنسِ المستثنى منه ، كمثاله إذِ الحمـارُ ليس من جنسه أحد ، فمذهبُ أهلِ الحجـازِ فيه النصبُ ، وهـو المختـارُ ؛ لأنـكَ لـو أبدلتَ ، وقلتَ : ما جاءَني أحدٌ إلاَّ حمارٌ - بالرفعِ - كنتَ جعلتَ الشـيءَ بـدلاً عمَّا لا يجانسهُ ، والقائمُ مقامَ الشيءِ لا بُدَّ مِنْ[2] أنْ يكونَ بينهمـا مجانسةٌ ، ولـو نصبتَ كنتَ مخرجاً للحمارِ من حكمِ أحدٍ[3] ، وقد يخرجُ الشيءُ من حكمِ ما لا يجانسهُ ، إذا جازَ أنْ يشاركهُ في الفعلِ ، نحو : جاءني رجلٌ لا حمارٌ ؛ لأنَّ الحمارَ وإن لم يشاركِ الرجل في الجنسِ : يجوزُ أنْ يشاركه في الفعلِ ، وبنو تميمٍ يبدلونَ ، فيقولون : ما جاءَني أحدٌ إلاَّ حمارٌ[4] - بالرفعِ - بطريقِ تغليـبِ / اسـم الآدميـين [ ١١٢/ ب ] على غيرهم ، فيصير الحمارُ داخلاً تحت أحدٍ ، وعلى هذا بيتُ الكتابِ[5] :

**وَبَلْــدَةٍ لَيْــسَ بهَــا أَنيــسُ إلاَّ الْيَعَافِيــرُ وَإلاَّ الْعِيــسُ**[6]

---

(١) هذا بيت عقب البيت الآنف الذكر للكميت بن زيد في هاشمياته ص ٥٠ .

(٢) في الأصل : « لمن » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « واحد » .

(٤) ينظر التخمير ١ / ٤٦٢ ؛ والهمع ٣ / ٢٥٦ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ .

(٦) هذا البيت من الرجز وهو لجران العود في ديوانه ص ٩٧ ؛ وشـرح أبيـات سـيبويه ٢ / ١٤٠ ؛ وخزانـة الأدب ١٠ / ١٥ ، ١٨ ؛ والـدرر ٣ / ١٦٢ ؛ وشـرح التصريـح ١ / ٣٥٣ ؛ وابـن يعيش ٢ / ١١٧ ، ٣ / ٢٧ ، ٧ / ٢١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٧ ؛ وبلا نسبة في الكتـاب ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧١ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٦١ ؛ والجنى الداني ص ١٦٤ ؛ والخزانة ٤ / ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ؛ واللسان ٦ / ١٩٨ " كنـس " ؛ والمقتضـب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤١٤ ؛ والهمع ١ / ٢٢٥ ؛ وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٢٦ ، والبيـت يـروى " بها " في أغلب المصادر وفي النسختين " لها " .

جعلَ اليعافيرَ من أنيسِ ذلك المكانِ ، فرفعها على الإبدالِ منه ؛ لدخولها تحته كافةً ، قال ليسَ لها أنيس إلا قومُكَ ، واليعفورُ تيسُ الظباءِ ، أوَ ولدُ البقرةِ الوحشيةِ ، من العُفْرَةِ ، وهو بياضٌ ليسَ بالخالصِ ، ولكنْ كلونِ الْعفر ، وهو : وجهُ الأرضِ منه ظبيٌ أَعْفُر ، وظبيةٌ عَفْرَاء .

العيسُ – بالكسرِ – الإبلُ البيضُ يخالطُ بياضَها شيءٌ من الشُّقْرةِ ، واحدها أعيسُ ، والأُنثى عيساءُ . هذا على قولِ من أبى في المنقطعِ : أنْ يكونَ المستثنى من جنس المستثنى منه ، وأمَّا على قولِ من لا يشترِطُ عدمَ المجانسةِ في المنقطعِ ، بل يقولُ : هو كلُّ لفظٍ من ألفاظِ الاستثناءِ ، لم يردْ به إخراجٌ سواء كان من جنسِ الأولِ ، أوْ من غير جنسه ، فالانتصابِ المستثنى وجهانِ :

أحدُهما : أنَّ المستثنى لَمَّا لَمْ يكنْ من جملةِ المستثنى منه في الحكمِ : صارَ كأنه ليس من جنسه ؛ لانقطاعِهِ[1] عنه ؛ لأنه لم يدخلْ فيه أصلاً ، ولا اشتملَ عليه الإرادةُ ، فكانت البدليةُ فيه متعذرةً ، كما إذا لم يكنْ من جنسه ؛ لأنَّ قيامَ الشيءِ مقامَ غيرِهِ إنما يكونُ إذا كانَ بينهما جنسيةٌ ، أوْ صلاحيةٌ للبدلِ ، أن يقومَ مَقامَ للبدلِ ، ولما لَمْ يكنْ كذلكَ : لم تكنْ البدليةُ ، فكان منتصباً على الاستثناءِ ، كما في الموجبِ ، والثاني أنْ يكونَ منصوباً بـ" إلاَّ " بمعنى لكنْ ، فتعملُ عملَها ، ولها خبر مقدَّرٌ على حسب المعنى[2] المرادِ ، وقيل : إنما تعيَّنَ النصبُ في المنقطعِ ؛ لأنه أدنى الأمرين ؛ لأنَّ الإبدالَ ، كما يكونُ فيه استثناءٌ ، كذلك يكونُ فيه دليلٌ على أنَّ الثاني فيه من جنسِ الأولِ في الظاهرِ وليس كذلك في الاستثناءِ المنقطعِ ؛ لأنه لا يدلُّ إلاَّ على الاستثناءِ ، فكان النصبُ دالاًّ على أدنى الأمرين ، فكان أولى ، وهي اللغةُ الحجازيةُ . أي : لغةُ النصبِ في الاستثناءِ المنقطعِ ، هيَ : اللغةُ الحجازيةُ ، وأمَّا بنو تميمٍ فيبدلون ، بأنْ تجعلَ المستثنى من جنسِ ما قبله على المجازِ ، على طريقةِ قولهم :

---

(١) في الأصل : « الانقطاع » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « المعنى » ساقط .

* تَحِيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيْعُ *[١]

وأنيسُكَ أصداء القبور[٢] ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[٣] فمنْ – رحمه الله[٤] – فهو المعصومُ ، والمعصومُ ليس من جنسِ العاصمِ ، كأنه قيل : ولكنْ منْ رحمهُ اللهُ فهو معصومٌ ، هذا وجهُ منْ جعلهُ استثناءً منقطعاً ، ولكنْ جعَلَ في الكشافِ[٥] هذا الاستثناءَ المتصلَ أقوى الوجهين ، فقال : « إلاَّ منْ رحم ، أيْ : إلاَّ الراحمُ ، وهو الله[٦] ، أوْ لا عاصمَ اليومَ من الطوفَانِ إلاَّ مَنْ رحمَ اللهُ ، أيْ : إلاَّ مكان من رحمهُ اللهُ من المؤمنين » وقيل : لا عاصم ، بمعنى إذا عصمهُ ، إلاَّ مَنْ رحمهُ الله ، كقولك : ماءٌ دافقٌ ، وعيشةٌ راضيةٌ ، ثم قالَ : أيْ صاحبُ الكشاف[٧] .

« وقيل : « إلاَّ منْ رحمَ » استثناءٌ منقطعٌ » إلى آخره ، وقال فخرُ المشايخِ : والأجودُ هناكَ أنْ يقالَ : هو أنْ يكونَ « منْ رحمَ » هو اللهُ ؛ لأنه هو الراحمُ ، كأنه قيلَ : لا عاصمَ لهم اليومَ إلا اللهُ ، فعلى هذا يكونُ الاستثناءُ متصلاً ،

---

(١) هذا عجز بيتٍ من الوافرِ وصدره :

* وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ *

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٩ ؛ والكتاب ٣ / ٥٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٠٠ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠ ؛ والخزانة ٩ / ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ١ / ١٦٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٠ ؛ والكتاب ٢ / ٣٢٣ ؛ والمقتضب ٢ / ٢٠٠ ، ٤ / ٤١٣ .

(٢) في ب : « القصور » .

(٣) من الآية ( ٤٣ ) من سورة هود .

(٤) في ب : « الله » ساقط .

(٥) ينظر الكشاف ٢ / ٣٩٧ .

(٦) في ب : « الله تعالى » .

(٧) الكشاف ٢ / ٣٩٧ .

ومنهم من جعل(١) الاتصالَ بوجهٍ آخرَ ، وهو : أنْ يجعلَ(٢) " عاصماً " على معنى النسبِ كـ" لابنٌ " و" تامرٌ "(٣) ، ورفعُ (( مَـنْ رحـمَ )) ، والتقديـرُ: ولا معصومَ من أمر اللهِ إلاَّ مَنْ رحمـهُ الله ، ولا شـبهةَ في : أنَّ (( مـن رحمـهُ الله )) فهـو مـن جنسِ المعصوم ، (( **ما زادَ(٤) إلاَّ ما نقـص** ))(٥) ، " مـا " الثانيـةُ ههُنـا مصدريـةٌ ، والمعنى ما زادَ زيادةً إلا النقصـانُ / ومـا نفـع نفعـاً إلاَّ المضَّـرةُ ، وفي زادَ ونقـصَ [١١٣/أ] ضميـرُ فـاعلٍ جـرى ذكـره ، كأنـه قـال : مـا زادَ النهـرَ إلاَّ النقصـانُ ، ومـا زادَ الطِّبُّ(٦) إلا الضررُ ، على معنى ولكنْ ، وهذا في المعنى من جنسِ قولهم :

**وخيْـلٍ قَـدْ دَلَفْـتُ(٧) لَهَـا بِخيْـلٍ ... تحيـةُ بَيْنِهِـمْ ضَـربٌ وجيـعُ(٨)**

وقولـه : (( وقـدْ دلفـتُ )) مـن دلفـتْ(٩) الكتيبـةُ في الحـرب أيْ: تقدمـتْ، والناقصُ ليسَ من جنس الزائدِ ، وكذا النافعُ(١٠) ليس من جنسِ الضَّـارِ ، وقيـل : فائدةُ الاستثناء المنقطع في قولهم : (( ما جاءني أَحَدٌ إلا حماراً ))(١١)، وأمثاله هي : قطعُ المخاطبِ طمعهُ، بأن لَّمْ يجيءْ أحدٌ إليكَ ألبتةَ، أيْ: لو جازَ أنْ يكونَ الحمارُ

(١) في الأصل : (( جعله )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( جعل )) .

(٣) يشير أن " عالم " صيغةُ نسب إلى من يتعاطى العلم ؛ لأنه قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ فَاعِلٍ مقصوداً به صاحبُ الشيءِ بقول سيبويه لصاحبِ الدِّرْعِ دَارِعٌ ، ولذي النبل نابل ، ولذي النشاب ناشبٌ ، ولذي التمر تامرٌ ، ولذي اللبن لابنٌ . ينظر الكتاب ٣ / ٣٨١ ؛ وابن يعيش ٦ / ١٣ ؛ وشرح الأشموني ٤ / ٢٠٠ .

(٤) في ب : (( وما زاد )) .

(٥) المفصل ص ٦٨ .

(٦) في الأصل : (( وما نفع الطيب )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( دامت )) .

(٨) سبق تخريج هذا البيت .

(٩) في ب : (( دامت )) .

(١٠) في ب : (( النافع )) ساقط .

(١١) ينظر القول في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٥ .

أحداً ، فإنه جاءكَ ، وهذا مبالغةٌ في النفي ، وكانَ هوَ في أسلوبِ قوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[1] وقوله والثاني جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ ، أيْ : والضربُ الثاني من الأَضْرُبِ[2] الخمسةِ المذكورةِ في أول الاستثناء[3] ، وفي بعضِ النسخ : وهو المستثنى من كلامِ غيرِ مَوْجَبٍ ، من غير تقييدٍ بالتَّامِ ؛ اعتماداً على المثالِ ، أوْ لأنَّ الناقصَ هو الضربُ الخامسُ ، فسيأتي[4] بيانه ، ولَمْ يستعملْ لذلك بثباتِهِ ، والاختيارُ البدلُ ؛ لوجوهٍ : أَحَدُها : أنَّ في النصبِ على الاستثناءِ خفاءً واختلافاً ، والعملُ بالإبدالِ لا خفاءَ فيهِ لما إنَّ العاملَ فيه ( مذكورٌ ، فكان الصرفُ إلى الواضحِ أولى ، فكانَ وِزَانُ الاستثناءِ وِزَانَ المفعولِ معهُ )[5] ، فإنه إذا أمكنَ فيه العطفُ كأن هو أولى ؛ لأنه شكوكٌ في المهيع[6] المعهودِ ، ألا ترى أنَّ قولَكَ " ما " لزيدٍ وعمرٍو[7] ، أحسنُ من قولِكَ : " وعمراً " بالنصبِ ، وفي مالك وعمروٌ[8] ، يرجعُ إليه لتعذرِ العطفِ ، كذلكَ هَهُنا ، لا يصارُ إلى الاستثناءِ إلاَّ عند تعذرِ البدليةِ ، والثاني أنَّ العاملَ في كِلاَ الوجهينِ الفعلُ إلاَّ إنَّ في النصبِ على الاستثناءِ بواسطة إلاَّ ، وفي البدلِ بغير الواسطةِ ، فإذا أمكنَ إعمالهُ بغيرِ واسطةٍ كان هو أولى من إعمالِهِ بالواسطةِ ، والثالثُ وهو المعوَّلُ عليه هو أنَّ في الإبدالِ إثباتَ المجانسةِ بين إعرابِ الاسمِ الأولِ والثاني دون النصبِ على الاستثناءِ والمجانسةِ من بابِ المناسبةِ ، ولما أَنَّ في الإبدالِ حصولُ الموافقةِ ، والمشاكلةِ مع صحةِ المعنى ، وهو مطلوبٌ في لغتهم ،

---

(١) من الآية ( ٥٦ ) من سورة الدخان .

(٢) في الأصل : « الصور » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « فصل » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « يأتي » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) المهيع : البَيِّنُ . ينظر القاموس المحيط ص ١٠٠٤ " هَيَعَ " .

(٧) في الأصل ونسخة ب : « وعمرواً بإثبات الواو ، والألف معاً » .

(٨) في الأصل ونسخة ب : « وعمرواً بإثبات الواو ، والألف معاً » .

وعليه اتفاقُ عامةِ القراءِ في قولِهِ تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾(١) فيكونُ الإبدالُ أولى من النصبِ ، فإنْ قيل : فما بَالُهم لَمْ ينالوا مطلبَ المجانسةِ فيما سبقَ من المنصوباتِ على الحتمِ ؟ قلنا : لتعذرِ وجهِ الإبدالِ فيها ، أمَّا المستثنى من كلامِ موجَبٍ ، فلأنَّ الإبدالَ فيه مؤدٍّ إلى نقض الغرضِ ، وإلى الإحالةِ أمَّا نقضُ الغرضِ ، فإنَّ غرضكَ من قولكَ : جاءني القومُ إلا زيداً أنْ تجعلَ زيداً خارجاً من الفعلِ الذي أُسنِدَ إلى القومِ ، وهو المجيءُ ههنا ، فإذا جعلتَهُ بدلاً من القومِ كانَ قولك جاء مسنداً(٢) إلى زيدٍ ، كما كانَ مُسْنِداً إلى القومِ فيما قيل لما أنَّ البدلَ في حكمِ تنحيةِ المبدلِ ، فحينئذٍ يلزمُ منه أنْ يكونَ تقديرهُ جاءني القومُ إلا جاءني زيدٌ ، فكان زيدٌ جائياً ، وهذا عكسُ غرضِكَ ونقضُ(٣) مقصودِكَ ، وأمَّا الإحالةُ فله وجهان : أحدهُما : أنك لو(٤) أبدلتهُ في قولِك جاءني القومُ إلاَّ زيداً صارَ جاءني القومُ إلاَّ جاءني(٥) زيدٌ ، وفيه إثبات المجيءِ لزيدٍ ، وقد قصدتَ بالاستثناء : أنْ تجعلَ زيداً خارجاً ( من جملةِ الجائيين ، وكونُ الواحدِ جائياً )(٦) ، وخارجاً عن المجيءِ في حالةٍ واحدةٍ محالٌ ، والثاني / أن في قولكَ جاءني القومُ إلا زيدٌ(٧) لو [ ١١٣/ ب ]
أبدلْته عن القومِ كانَ القومُ في حكمِ التنحيةِ ، والتقديرُ جاءني إلاَّ زيدٌ ، ولا بدَّ للاستثناءِ من مستثنى منه ، فيقدَّرُ على نحو جاءني(٨) ما في العَالَمِ إلاَّ زيدٌ إذْ لوْ عَيَّنْتَ للمستثنى منه ما دونه يلزمُ ترجيحُ أحدِ المتساوياتِ على الآخرِ ، وهو باطلٌ ، ومجيءُ ما في العالمِ محالٌ ، فيمتنع الإبدالُ ، فإنْ قيل هذا الاحتجاجُ فاسدٌ

---

(١) من الآية ( ٦٦ ) من سورة النساء .

(٢) في الأصل : « مسند » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « نقض » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « لو » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « جاء » .

(٦) ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب : « زيداً » .

(٨) في الأصل : « جاءني » ساقط والمثبت من ب .

في منعِ الإبدالِ في الاستثناء الموجبِ ، لأنا قد نجدُ مواضعَ يتصورُ فيما ذكرُ الخلقِ كلِّهم ومع ذلك[1] لا يصحُّ البدلُ كقولنا: - مثلاً - يموتُ الخلقُ كلُّهم إلاَّ زيدٌ ، فهذا كما تراه كلامٌ صحيحٌ ، والبدلُ ممتنعٌ .

قلنا : وهذا الذي ذكرته غيرُ قادحٍ فيما ذكرنا من الاحتجاجِ ، لأنا نقولُ لو جازَ الإبدالُ ، فيلزمُ الإحالةُ .

والإحالةُ منتفيةٌ ، فينتفي الإبدالُ ، ولم يتعرضْ للزومِ الإحالةِ في كل صورةٍ ، حتى يلزمَ ما ذكرته من القدْحِ ، وما ذكرناه من القدرِ كافٍ لإثباتِ ما أدعيناهُ ؛ لأنَّ مقصودَنا بذلك الاحتجاجِ أنْ يلزمَ على تقديرِ الإبدالِ : ما هو ثابتُ الانتفاءِ ، وقد لزِمَ في مواضعَ غيرِ محصورةٍ ، فيثبتُ المدَّعى ، فعلمَ بهذا أنَّ

**ريــحُ طعنِــكَ لاقــتْ إعْصَــارَا وجــدولُ قدحِـكَ صَادَفَ تيَّــاراً[2]**

فإن قيل : ما الفرقُ بين قولكَ : ما جاءني القومُ إلاَّ زيداً ، وزيدٌ[3] ، يجوز النصبُ والرفعُ ، وبين قولكَ ما ضربَ القومُ إلاَّ زيداً ؛ فلا يجوزُ فيه إلا النصبُ ، مع أنَّ كلاً منهما تامٌّ غيرُ موجبٍ[4] ؟ قلنا : لأنَّ في الأول المبدل منه مرفوعٌ ، وفي الثاني المبدلُ منه منصوبٌ ، لأنَّ تقديرهُ : ما ضربَ القومُ أحداً إلا زيداً ، فينتصبُ المستثنى ( على كلا التقديرين ، أيْ : تقديري الاستثناء والبدلِ ، فلذلك ينتصبُ على كل حَالٍ )[5] ، وأمَّا عدمُ جوازِ الإبدالِ في المستثنى المقدَّمِ ، فللزومُ تقدمِ التبعِ على المتبوعِ على تقديرِ الإبدالِ ؛ لأنَّ البدلَ تابع من التوابعِ الخمسة ، فلا يصحُّ تقديمُ البدلِ على المبدلِ ، وأما عدمُ جوازِ الإبدال في المستثنى المنقطعِ ، فلكونِ اتحادِ الجنسيةِ مشروطاً في بابِ الإبدالِ ، على ما ذكرناه ولا

---

(١) في الأصل : « ومع » ساقط من ب .

(٢) لم أهتد إلى تخريج هذا الرجز في مظانِّ الكتب .

(٣) في النسختين : « وزيداً » وفي المفصل : « إلا زيدٌ » وأنا أرى ذلك .

(٤) في ب : « موجب تام » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

اتحاد لهُ في المنقطِع على أحدِ القولين ، وفي القول[١] الآخرِ عدمُ دخولِ المستثنى في حكمِ المستثنى منه قامَ مقام عدَمِ المجانسةِ بينهما ، وذكر الإمامُ نجمُ الدينِ[٢] – رحمه الله – في اليَسير ، في قوله تعالى : ﴿ مَّافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[٣][٤] الرفعُ على الفاعليةِ ، على لغةِ من قالَ « أكلوني البراغيثُ »[٥] قال ومن الواردِ على هذه اللغةِ قولُه تعالى : ﴿ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[٦] وقولُه : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[٧] وقوله :

يَلُوْمُوْنَنِي فِيْ اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[٨][٩]

وأمَّا قوله عز وجلّ[١٠]: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[١١][١٢] فيمن قرأ[١٣] بالنصبِ إلى

---

(١) في الأصل : « القول » ساقط والمثبت من ب .

(٢) هو أبو حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي المولود سنة ٤٦٢ هـ فقيه أديب مفسر عالم بالحديث أخذ عن إسماعيل النسفي ، والعقيلي ، والبزدوي من مؤلفاته طلبة الطلبة والتفسير وغيرهما توفي سنة ٥٣٧ هـ بسمرقند .
ترجمته في : الجواهر المضية ٣ / ٤٧٤ ؛ وتاج التراجم ص ١٦٢ ؛ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٥٧ ؛ وكشف الظنون ص ٥١٩ .

(٣) من الآية ( ٦٦ ) من سورة النساء .

(٤) المفصل ص ٦٨ .

(٥) سبق تخريج هذا القول في ما مضى في ص ٢١٦ .

(٦) من الآية ( ٧١ ) من سورة المائدة .

(٧) من الآية ( ٣ ) من سورة الأنبياء .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي الصلت ص ٤٨ ؛ والدرر ٢ / ٢٨٣ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٧٦ ؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٦٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ٨٧ ، ٧ / ٧ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ١٠٠ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٦٠ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٢٥٧ .

(٩) في النسختين : « يلوموني » ورواية الديوان : « يلومونني » ، وكذا بقية المصادر .

(١٠) في الأصل : « وعلا » والمثبت من ب .

(١١) من الآية ( ٨١ ) من سورة هود .

(١٢) المفصل ص ٦٨ .

(١٣) ينظر القراءة في الحجة لأبي زرعة ص ٣٤٨ ؛ والبحر المحيط ٦ / ١٨٩ ؛ والدر المصون ٦ / ٣٦٥ .

آخرهِ ، وذكر ابنُ الحاجبِ في شرحهِ[١] وقال : « التفصيلُ الذي ذكرهُ صاحبُ الكتابِ في الآيةِ باطلٌ قطعاً ، فيمتنعُ حملها على وجهين: أحدهُمَا: باطلٌ لا محالةَ؛ لأنَّ القصعة واحدةٌ ، والأمرُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ سرى بها أوْ ما سَرَى بها ، فإنْ كانَ قدْ سرى بها فهو مستثنى من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾[٢] ، وإنْ كانَ ما سرى بها فهو مستثنى من قوله : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾[٣] فثبتَ أنَّ أحَدَ التأويلين[٤] باطلٌ قطعاً فلا يصارَ إليهِ في إحدى القراءتين الثابتتين قطعاً ، فالأولى من هذا أنْ يقالَ إنَّ قولهُ ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ في الرفعِ والنصبِ مثل قوله[٥]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ويقرأ[٦] منصوباً يعني أنَّ النصب على الاستثناءِ جائزٌ[٧] في التامِّ غير الموجبِ ، وإنْ كان البدلِ[٨] الاختيارَ ، والمبرد[٩] يجيزُ النصبَ بـ" حاشا " .

اعلمْ أنَّ المذهبَ المستقيمَ في " حاشا " أنهُ حرفٌ[١٠] ، وليس بفعلٍ بدليل أنه لا يقالُ حاشاني بنونِ الوقايةِ، كما يقالُ دعاني ، ولذا لزمَ الجرُّ لزومَ سوى إياهُ،

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٧ .

(٢) من الآية ( ٨١ ) من سورة هود .

(٣) من الآية ( ٨١ ) من سورة هود .

(٤) في ب : « القراءتين » .

(٥) في ب : « قوله » ساقط .

(٦) ينظر القراءة في الحجة لأبي زرعة ص ٢٠٦ ؛ والدرر المصون ٤ / ٢٢ ؛ والبحر المحيط ٣ / ٦٩٦ .

(٧) في الأصل : « التام » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « للبدل » والمثبت من ب .

(٩) ينظر المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(١٠) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

ومنه قولُ الشاعر :

**حَاشَـــا أَبِـــي ثَوْبَـانَ إنَّ بِـهِ ضَنًّا عَـنِ الْمَلْحَـاةِ وَالشَّتْـمِ**(١)

فالمبردُ ذهبَ إلى أنهُ فعلٌ(٢) وجوزَ النصبَ وحجته / أنهُ قبل التصرفِ بالحذفِ [ ١١٤/أ ]

في قولهم(٣) : (( حاش للهِ )) ، وبالاشتقاقِ في قوله :

*** وما أُحَاشِي(٤) مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ ***(٥)

ولأنه وقعَ بينه وبينَ ما بعدَه من الاسمِ حرفُ جرٍّ ، وهو اللام في حاش للهِ ، وحرفُ الجرِ وُضِع(٦) لإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ كالباءِ في مررتُ بزيدٍ ، فلو كان حرفاً لما قبلَ التصرفَ ، ولما وقعَ(٧) بعده حرفُ جرٍّ ، فالجوابُ عن الأولِ أنَّ الحرفَ لا يدلُّ على أنه ليس بحرفٍ ، كـ" رُبَ " بالتخفيفِ في رُبَّ بالتشديد ،

---

(١) البيت من الكامل وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٦٢ ؛ والدرر ٣ / ١٧٦ ؛ وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٦٨ ؛ وابن يعيش ٨ / ٤٧ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٩ ؛ واللسان ١٤ / ١٨٢ " حشا " ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٨٠ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٨٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٤ ؛ واللسان ١٤ / ١٨١ " حشا " ؛ والمحتسب ١ / ٣٤١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٢٢ ؛ والهمع ١ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر الإنصاف ١ / ٢٧٨ رقم المسألة ( ٣٧ ) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين مسألة رقم ( ٦٩ ) ؛ والكتاب ٢ / ٣٠٩ ؛ والجني الداني ص ٥٨٨ ؛ والأصول ١ / ٣٥٣ .

(٣) ينظر القول في المسائل المنثورة ص ٦٧ .

(٤) في ب : (( حاشى )) .

(٥) هذا عجزُ بيت من البسيط وصدره :

*** وَلاَ أَرَىَ فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ***

وهو للنابغة الذبياني ص ٣٣ ؛ وأسرار العربية ص ٢٠٨ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧٨ ؛ والجني الداني ص ٥٩٩ ، ٥٦٣ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٠٣ ، ٤٠٥ ؛ والدرر ٣ / ١٨١ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٦٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ ؛ واللسان ١٤ / ١٨١ ، ١٨٢ " حشا " ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٣٤٠ ؛ وابن يعيش ٨ / ٤٩ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٢١ ؛ والهمع ١ / ٢٣٣ .

(٦) في الأصل : (( وضعه )) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : (( يقع )) والمثبت من ب .

والجوابُ عن الثاني أنَّ : أحاشي لعلهُ مأخوذٌ من لفظِ حَاشَا ، كما أُخِذ بسْمَلَ من لفظِ (( بسم اللهِ )) و(( بسم اللهِ )) ليسَ بفعلٍ ، فكذا هذا ، والجوابُ عن الثالثِ : أنَّا لا نسلم أنَّ اللامَ يتعلقُ بـ" حاشا " ، وإنما هي زائدةٌ ، كاللامِ في قوله[1] : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[2] ، أو لبيانِ من يقعُ به التنزيهُ ، كما في ﴿ هيت[3] لكَ ﴾ ، وسقياً لكَ ، والدليلُ عليه ما ذكرهُ في الكشافِ[4] ، ومن قرأ[5] ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[6] فنحو قولكَ (( سقياً لك )) كأنه قال : " براءةٌ " ثم قال " لله " لبيانِ من يبرأُ وينزَّهُ ، فإنْ قلتَ : ما وجهُ قراءةِ[7] أبي السَّمَّالِ (( حاشاً لله )) - بالتنوين - مع أنهُ حرفٌ على ما عليه عامَّةُ البصريين ، أوْ فعلٌ على ما عليه[8] المبردُ[9] ، والتنوين لا يسمى جانبٌ واحدٌ منهما ؟ قلتُ : أنزله منزلةَ المصدرِ لكونهِ في معنى " براءة " " الله " فإنْ قلتَ فلما كانَ معناه معنى المصدرِ لَمْ لَمْ ينونْ في المشهورِ من القراءةِ مع كونه يجرى[10] مجرى (( بَرَاءةٌ للهِ )) ؟ قلتُ مراعاةً لأصله الذي هو الحرفيةُ ، ألا ترى إلى قولهم : جَلَسْتُ مِنْ عن يمينه ، كيفَ تركوا "عن" غيرِ معربٍ على أصلهِ ؟ (( **والرابعُ** ))[11] إلى قوله : بـ" لاسَيَّمَا " كانَ

---

(١) في ب : (( قوله تعالى )) .

(٢) من الآية ( ٧٢ ) من سورة النمل .

(٣) في ب : (( هيت )) .

(٤) ينظر الكشاف ٢ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٥) ينظر القراءة في الحجة لأبي زرعة ص ٣٥٩ ؛ والكشاف ٢ / ٤٦٥ ؛ والدر المصون ٦ / ٤٨٥ ، ٤٨٦ ؛ والبحر المحيط ٦ / ٢٦٩ فما بعدها .

(٦) من الآية ( ٣١ ) من سورة يوسف .

(٧) ينظر قراءة أبي السمال في الكشاف ٢ / ٤٦٥ ؛ والدر المصون ٦ / ٤٨٤ ؛ والبحر ٦ / ٢٦٩ .

(٨) في الأصل : (( عليه )) والمثبت من ب .

(٩) ينظر ما سبق التخريجات النحوية والأبيات ص ٥٩٢ .

(١٠) في ب : (( يجرى )) ساقط .

(١١) المفصل ص ٦٨ .

ينبغي ألاَّ يكونَ لـ" لاسِيَّمَا " في الاســتثناءِ مدخـلٌ ؛ لأنَّ الاسـتثناءَ إخـراجُ شـيءٍ وإثباتُ حكمٍ هو ضدُّ الحكمِ الذي هو صدورُ الكلامِ ، وهذا ليسَ كذلـك ، بـل هو إثباتُ ذلك الحكمِ بطريقِ الزيـادةِ في معنـاه مثالـه قولُـكَ : أحسـنْ إلى القـومِ لا سِيَّما زيدٌ ، وإنما أوردهُ في الاستثناءِ لِمَا كان بينهُما من المخالفـةِ ، فـإنَّ الثـاني يثبتُ من له زيادة، فكانَ الثاني بسبب الزيادةِ كأنهُ غيرُ الحكمِ الأول، وقريبٌ من هذا قولُـه تعـالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[1] فإنهما من جملةِ الملائكةِ ، فقدْ عطفا عليهم مع أنَّ العطفَ يقتضـي المغـايرةَ ؛ لأنَّ عطفَ الشيءِ على نفسهِ لا يصحُّ ، وصحته هناك لم تكنْ إلاَّ لأنَّ زيـادةَ فضلهمـا أَخْرَجْتُهمَا عن كونهما من نفس الملائكةِ ، فكذا هنا ، والجرُّ بعد " لاسِيَّما " هو الأكثرُ ، والرفعُ هو قليلٌ ، والنصبُ وهو الأقلُّ ، ثم قيل في أصلـهِ أنَّـهُ مركـبٌ[2] من لا و" سِيّ " ، والسيُّ[3] المِثْلُ ، وأصله سِوْيٌ فقلبتْ واوه ياءً ، وأدغمتْ لِمَـا عُـرِفَ ، و" مـا " إنْ كـانتْ صلـةً ، مثـل " مـا " في ﴿ فبما[4] رحمـةٍ ﴾ ، أيْ : فبرحمةٍ ، فمجرورة لأنَّ التقديرَ ، ولا سيَّ يومٍ ، وإنْ كانتْ موصولـةً فمرفوعـة ، على أنَّ المرفوعَ خبرُ المبتدأِ المحذوفِ ، وهو هو ، وكذا إنْ كانتْ موصوفـةً علـى تقدير ولا سيَّ الذي هو يوم ، أوْ ولا سيَّ شـيءٌ هـو يـومٌ ، و( هـو يـومُ ) جملـةٌ وقعت صِلةً في الأول ، وصفةً في الثاني .

وقيل : كلمة لا سِيَّما مشددةٌ ، وقد خففها أبو العلاء ، في قوله :

**وَلِلْمَـــاءِ الفضيلَـةُ كُـلَّ حِيْـــنٍ وَلاَسِيَمَـــا إِذَا اشْتَــــدَّ الأُوَارُ**[5][6]

---

(١) من الآية ( ٩٨ ) من سورة البقرة .

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في التخمير ١ / ٤٦٨ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٨ .

(٣) اللسان ١٤ / ٤١١ " سوا " .

(٤) في ب : « فعله » .

(٥) الأُوارُ : حَرُّ الشمسِ ولفح النَّارِ وَوَهْجُهَا والعطش ، وقيل الدُّخَان واللَّهَب . اللسـان ٤ / ٣٥ " أور " .

(٦) البيت لأبي العلاء المعري في ديوانه سقط الزند ص ٨١٤ .

وقد رُوِيَ فيه النصبُ ، وهو على قول(١) منْ يجعلُ هذه الكلمةَ برمَّتها بمنزلةِ إلاَّ ، وتقريرُ هذا القولِ ، في بيتِ(٢) امرىءِ القيسِ مفصلٌ ؛ لأنه لا يقال : جاءني القومُ ، وإلا زيداً ، بإدخالِ الواوِ ، وقدْ دخلتْ هنا على لا سيما على أنا نقول الاستثناءُ غيرُ مستقيمٍ في البيتِ ، وإنْ كان بغيرِ الواوِ لما ذكرنا أنَّ المرادَ بهِ تفضيلُ هذا اليومِ على سائرِ الأيامِ الصَّالحةِ ، ولوْ استُثنِي هذا اليومُ كان المعنى / أنهُ حظيَ بالأيام الصالحة كثيراً ، وفارقتهن بملاقاة الحبائب إلاَّ يوم * **دَارَةِ جُلْجُل** *(٣) فإنهُ غيرُ صالحٍ ، والأمرُ على عكس هذا ، فالجوابُ عنْ الأولِ لا يتلئِبَ إلا بأنْ يُحمَلَ الواوُ على أنها مقحمةٌ ؛ لأنها لا تتوسطُ بين العاملِ والمعمولِ لا يقال ضربتُ وزيداً ، فالواو يُقحَمُ عند بعضهم ، وإنْ أباهُ البصريون(٤) ، وعليه قولُ امرىءِ القيسِ في هذه القصيدةِ : [١١٤/ ب]

*** فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ***(٥)

---

(١) في الأصل : « قوله » والمثبت من ب .

(٢) البيت هو :

**أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ... ولا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارةِ جُلْجُلِ**

البيت من الطويل ، وهو لامرىءِ القيس وهو في ديوانه ص ١٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٤٤ ، ٤٥١ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤١٢ ، ٢ / ٥٥٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٦ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ؛ واللسان ١٤ / ٤١١ " سوا " ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ؛ والصبان على الأشموني ٢ / ١٦٧ ؛ ومغني اللبيب ص ١٤٠ ، ٣١٣ ، ٤٢١ ؛ والهمع ١ / ٢٣٤ .

(٣) دارة جلجل : اسم موضع في : معجم البلدان ٢ / ٤٢٦ ؛ ومعجم ما استعجم ١ / ٣٨٩ ، ٥٣٤ .

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة في : الهمع ٣ / ٢٩٢ فما بعدها ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٦ ؛ والخزانة ٣ / ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

(٥) البيت من الطويل ، وهذا صدر البيت وعجزه :

*** بنَا بَطْنُ حَقْفٍ ذِيْ رُكَامٍ عَقَنْقَلِ ***

ويروى في البيت : " قفاف " بدل " رُكَام " وهو لامرىءِ القيس في ديوانه ص ١٥ ؛ وأدب الكاتب ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ؛ واللسان ٥ / ٣٢٦ " جوز " ؛ والمنصف ٣ / ٤١ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢٥ .

والحقفُ من الرمل هو المعوج ، ورُكام : بعضه على بعض ، والعقنقل : المنعقد المتداخل . ينظر شرح البيت في الديوان ص ١٥ .

أي انتحى بدونِ الواوِ ، وهوَ جوابٌ[(١)] لِلمَّا انتحى أي : مالَ ، وعند البصريين[(٢)] هي للعطفِ ، وجوابُ لَّما مقدَّرٌ ، وهو طابتْ حالنا أو نحوُه ، والجوابُ عن الثاني إلى ما ذكرنا هو[(٣)] أنَّ الاستثناءَ بلا سِيَّمَا صحيح معنى ؛ لأنهُ لإخراجِ المستثنى عن حكمٍ ثابتٍ لغيره بإثباتِ الأفضلِ لهُ تقول : أكرمني القومُ لا سِيَّما زيدٌ ، والمعنى أكرمني زيدٌ لإكرامهم ، بلْ إكرامهُ أبلغ من إكرامهم فلمَّا[(٤)] تحقق في لاسيما معنى الاستثناء : صحَّ أن ينصب بها ، كما بإلا. والخامسُ جارٍ على إعرابه ، أيْ : لا تأثيرَ إلاَّ في اللفظِ ؛ لأنَّ الفعلَ مفرغٌ لما بعدها ، والعاملُ هو " لا " هو يتوسطها ؛ لأنه عاملٌ بنفسه ، فلا حاجةَ به إليها ، والفرقُ بين هذا القسمِ وبين القسم الثاني من هذهِ الأقسامِ الخمسةِ : أنَّ المستثنى هنالكَ منْ تامٍّ ، وهنا من ناقصٍ ، والضابطُ : أنَّ المستثنى منه إنْ كانَ مذكوراً ، فالمستثنى من تامٍ، وإن لَّم يكنْ مذكوراً فالمستثنى من ناقصٍ ، وذلك إنما يكونُ في المنفي ، لا[(٥)] في المثبتِ ، سواءٌ كانَ المستثنى فاعلاً ، أو مفعولاً ، أوْ ظرفاً ، أوْ حالاً ، وحاصلُ ذلك ما ذكرهُ فخرُ المشايخ في المحصَّلِ[(٦)] : أنَّ المستثنى منه إذا لَمْ يكنْ مذكوراً كانَ الاستثناءُ من أعمِّ العامِّ ، وهو قولنا : شيءٌ ، ثم يقعُ ذلكَ في جميعِ مقتضياتِ الفعلِ ، أعني الفاعلَ ، والمفاعيلَ وما شُبِّهَ بها ، ولا يكونُ هذا الاستثناءُ إلاَّ في النفي وحدهُ ، فإنْ وقعَ في المثبتِ فلابدَّ من تأويلهِ بالنفي ، أمَّا وقوعهُ في الفاعلِ نحو ما جاءني[(٧)] إلا زيدٌ فهو استثناءٌ من أَعَمِّ عامِّ الفاعلِ ،

---

(١) في ب : « جواب » ساقط .

(٢) ينظر هذه المسألة في رصف المباني ص ٢٠٣ ؛ والإنصاف ص ٤٥٦ مسألة رقم ( ٦٤ ) ؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) في ب : « وهو » .

(٤) في الأصل : « فلا » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « لا » ساقط والمثبت من ب .

(٦) لم أعثر على هذا الكتاب في المخطوطات على حسب علمي وطاقتي .

(٧) في ب : « ما جاءني أحد » .

تقديرُهُ ما جاءني شيءٌ من الناسِ إلاَّ زيدٌ، وفي التنزيلِ: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾[١] ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ[٢] نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ ﴾[٣] أيْ: ما منعهم قبول[٤] نفقاتهمْ شيءٌ من الأشياءِ إلاَّ كفرُهمْ ، وأمَّا في المفعولِ بـه ، فنحوُ مـا لقيتُ إلاَّ زيداً، وفي التنزيلِ: ﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَـٰنًا ﴾[٥] ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَـٰحَ ﴾[٦] وأمَّا في الحالِ فنحـو مـا أتـاني عمـروٌ إلاَّ راكبـاً أي مـا أتـاني شـيءٌ مـن أحوالـهِ إلاَّ علـى حـالِ الركـوبِ ، وفي التنزيل : ﴿ إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ ﴾[٧] أيْ : لا تقربـوا الصلاةَ في حالِ الجنابةِ إلاَّ ومعكم حالٌ أخرى تُعْـذَرُوْنَ فيهـا وهـي حـالُ السـفرِ ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ ﴾[٨] .

وأمَّا المفعولُ لهُ فنحو ما ضربتهُ إلاَّ تأديباً أيْ : لم تكـنْ شـيءٌ مـن الأغـراضِ إلاَّ التـأديبَ ، وفي التـنزيل : ﴿ إِلَّا خَطَـًٔا ﴾[٩] أيْ : لا ينبغـي أنْ تقتـل مؤمنـاً بشيءٍ من العللِ ، إلا للخطإِ، وأمَّا في الظرفِ فنحو ما يذهبُ زيدٌ إلاَّ ليلاً ، أيْ: لا يذهبُ وقتـاً مـن الأوقـاتِ إلاَّ ليـلاً وفي التنزيل : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾[١٠]، وأما المثبتُ في معنى المنفي نحو أقسمتُ

---

(١) آية ( ١٥ ) من سورة الليل .

(٢) في الأصل : « منهم » ساقط والمثبت من كتاب الله تعالى ومن ب .

(٣) من الآية ( ٥٤ ) من سورة التوبة .

(٤) في ب : « أن تقبل منهم » .

(٥) من الآية ( ١١٧ ) من سورة النساء .

(٦) من الآية ( ٨٨ ) من سورة هود .

(٧) من الآية ( ٤٣ ) من سورة النساء .

(٨) من الآية ( ١٤٢ ) من سورة النساء .

(٩) من الآية ( ٩٢ ) من سورة النساء .

(١٠) من الآية ( ١ ) من سورة الطلاق ، وتصحيح الآية من كتاب الله تعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ .

بـا لله إلا فعلـتَ أيْ : بمـا أطلـبُ منـكَ بقسـمي إلاَّ هـذا ، وفي التـنزيل : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾(١) أي لا تمتنعون من الإتيان بهِ إلاَّ للإحاطـةَ بكـم ﴿ وضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(٢) أي : لا يعزون في حـالٍ إلاَّ في حالِ اعتصامِهم بحبلِ اللهِ ، وقولـه : ﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾(٣) كأنـه قيـلَ ومـا يريـدُ الله إلا إتمـامَ نـوره ، وفي الكشـاف(٤) في /: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾(٥) وهـو مثبـتٌ فـأُوِّلَ بـالنفْيِ أيْ لا يخـف علـى أحـد إلا [١١٥/أ]
على(٦) هؤلاءِ ، ثم إنما قيدنا بقولنا لا تأثيرَ لـ" إلاَّ " في اللفظِ ؛ لأنَّ في المعنـى بهـا تأثيراً ، لأنَّ فائدتها في المعنى كفائدتها لو ذُكرَ المستثنى منه في أنَّ الغـرضَ حصـرُ ذلك المعنى لما ذُكِرَ بعدها لا غيرُ ، والمشبهُ بالمفعول منهـا هـو الأولُ أرادَ بـالأولِ الضربَ الأولَ الذي هو على ثلاثةِ أوجهٍ : من الأضرُبِ الخمسـةِ ، والثـاني أيْ : الضربُ الثاني في أحد وجهيه ، وهو وجهُ النصبِ ، بقوله : مـا جـاءَني أحـدٌ إلا زيداً ، ووجهُ المشابهةِ لما ذكـرهُ في المتن ، بـأنَّ كُـلاً مـن المنصوبـين فضلـةٌ ؛ لأنَّ قولكَ عمراً ، في : ضربتَ عمراً فضلةٌ كـ" زيداً " في : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً ؛ لأنهما قد جاءَا بعد أخذ الفعلَ فاعلَهُ ، وحكى في التخمير(٧) ما ذكرَ مِـنْ التشـبيهِ أنهُ فضلةُ شيءٍ إقناعي ، والوجهُ فيه أنَّ " إلا " في مَحَـلِّ النصـبِ علـى الحـالِ ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ جاءَني القومُ إلاَّ زيداً معناهُ « جـاءني القـومُ » مسـتثنى منهـم زيدٌ ، وهو منصوبٌ على الحالِ ، فإنْ سألتَ فما تقولُ في قولهم : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً ، فإنَّك لوْ(٨) جعلتَ " إلا " حالاً لزمَ أنْ يكونَ ذُو الحالِ نكرةً أجبتُ ذُو

---

(١) من الآية ( ٦٦ ) من سورة يوسف .
(٢) من الآية ( ١١٢ ) من سورة آل عمران .
(٣) الكشاف : ١ / ١٣٤ ؛ والدر المصون : ١ / ٣٣١ ، والآية ( ٣٢ ) من سورة التوبة .
(٤) ينظر الدر المصون ١ / ٣٣١ .
(٥) من الآية ( ٤٥ ) من سورة البقرة .
(٦) في الأصل : « على » ساقط .
(٧) ينظر التخمير ١ / ٤٧١ .
(٨) في الأصل : « له » والمثبت من ب .

الحالِ قدْ يجيءُ نكرةً ومنهُ قولُ محمدٍ[١] - رحمه الله - في السرقةِ فإذا خرجَ جماعةٌ ممتنعين[٢] قولهُ : « **وتُجيزُ فيه الرفعَ[٣] والنصبَ في غيرِ الموجبِ** »[٤] وَوُجدَ في تصحيح الإمام سراجِ الدينِ السكاكي : لفظةَ البدلِ مكانَ لفظةِ الرفعِ، وهذا لأنَّ لفظةَ البدلِ أعمُّ موضعاً، فكانَ أولى ، ثم إنما جعلوا حكم " غير " حكم الاسمِ الواقعِ بعد إلاَّ ، لأنَّ غيراً لَمَّا وقعتْ موقعَ إلاَّ وإلاَّ حرفٌ لاحظَّ له[٥] من الإعرابِ ، وغير اسمٌ معربٌ ، يستحقُّ الإعرابَ[٦] ، جعل إعرابها إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد إلاَّ ، وجعل ما بعدها مخفوضاً بالإضافةِ ؛ لأنَّ غيراً من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ ، فوفّى بهذهِ الطريقةِ ما تقتضيه الحالتان الثابتتان لها، وإذا وقعتْ " إلا " موقعَ غيرِ في الوصفيةِ: جعلَ إعرابُ ما بعد " إلاَّ " إعرابَ " غير " نفسه ، على ما يأتي - إن شاءَ الله تعالى[٧] - فإن قلتَ : ما الفرقُ[٨] بينَ غير وسوى ، حيثُ أجازُوا قولَهم : عندي غيرُ عبدِ الله ، ولا زيدٌ بالرفعِ ، و لم[٩] يجيزوا عندي سوى عبدِ الله ، ولا زيدٌ ذكَره في المحصَّل[١٠] ؟ قلتُ : لأنَّ في غير معنى النفي ، فصار كأنهُ قالَ : لا

---

(١) لعله : محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة .

(٢) ينظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني ٤ / ٣١٨ ؛وشرح فتح القدير لابن الهمام ٣ / ٤٩٢ .

(٣) في النسختين : « الرفع » وفي المفصل : « البدل » .

(٤) المفصل ص ٧٠ .

(٥) في الأصل : « لها » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « الإعراب » ساقط .

(٧) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(٨) ينظر الفرق بين " غير وسوى " التخمير ١ / ٤٠١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٩ ؛ والإنصاف ١ / ٢٩٤ مسألة رقم ٣٩ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٤١٩ مسألة رقم ٧١ .

(٩) في ب : « ولا » .

(١٠) لم اهتد إلى هذا الكتاب المخطوط .

عندي عبدُ اللهِ ، ولا زيدٌ بخلافِ سِوى ، فإنه ظرفٌ لا يشوبُه النفيُ ، والدليلُ على أنَّ في "غير" معنى النفي، ما ذكرهُ في الكشاف[1] في قوله تعالى[2]: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[3] كأنه قيلَ : لا المغضوبَ عليهم[4] ، ولا الضالين ، وتقول أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، معَ امتناعِ قولك : أنا زيداً مثلَ ضاربٍ ؛ لأنهُ بمنزلةِ قولكَ أنا زيداً لا ضاربٌ يعني لو تحققتْ الإضافةُ لا يعملُ المضافُ إليه فيما قبلَه ؛ لأنَّ العامِلَ يجب أنْ يكونَ مقدماً على المعمولِ إما تحقيقاً أوْ تقديراً ، فلا يستقيمُ ذلك في المضافِ إليهِ ، فعند تأويلِ غير بمعنى لا يكونُ ضاربٌ في غيرِ ضاربٍ مضافاً إليه ، فيصح عمله فيما قبلهُ بخلافِ قوله مِثلُ ضاربٍ ، فإنَّ ضاربَ هناكَ مضافٌ إليهِ من غيرِ تأويلِ شيءٍ آخَر ، فلا يعمل فيما قبله لذلكَ لشبهه بالظرفِ لإبهامِه ؛ لأنكَ إذا قلت « خلفَ زيدٍ » لا ينتهي بشيءٍ دون شيء إلى أقصى العالم ، كما أنَّ غيرَ زيدٍ ، لا ينتهي بشيءٍ دون شيءٍ / إلى أقصى ما ينتهي به [ ١١٥/ ب ] الخلفُ ، فعلمَ أنَّ بينهما شبهاً من حيثُ الإبهامُ ، وغيرَ المتعدي يتعدَّى إلى نحوِ ، تقول : جلسَ خلفَ زيدٍ ، فتعدَّى " جلس " إليهِ وهو لازمٌ غيرَ متعدٍ ، فيجوزُ أنْ يتعدَّى إلى غيرِ ما لا يتعدَّى إلى الأفعالِ بدونِ واسطةٍ ، وذلك نحو : جاءني القومُ ، غيرَ زيدٍ ، وذهبوا غير زيدٍ ، فالأولُ متعدٍ ، لكن لا إلى غير ، والثاني لازمٌ ، واعلمْ : أَنَّ " إلاَّ " و" غيراً " يتعارضان[5] ما لكلِّ واحدٍ منهما في أصله ، فالسببُ في حملِ كُلِّ واحد من إلاَّ ، وغيرَ على صاحبه مامرَّ أنَّ بعد كلِّ واحدٍ منهما مغايرٌ لما قبلهُ ، فلذلكَ أدخلوا كلَّ واحدٍ منهما على صاحبهِ أيْ : استعاروا

---

(١) ينظر الكشاف ١ / ١٧ .

(٢) في الأصل : « تعالى » ساقط .

(٣) من الآية ( ٧ ) من سورة الفاتحة .

(٤) في ب : « عليهم » ساقط .

(٥) ينظر التقارض في مغني اللبيب ٢ / ٦٩٧ ، ص ٩١٥ ؛ والدر المصون ٨ / ١٤٢ ؛ ومعنى التقارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به .

غير بمعنى الاستثناءِ ، وأعربوه ؛ لكونه اسماً متمكناً ، ولـلزومِ الانجـرارِ لمـا بعـده ، واستعاروا " إلاَّ " بمعنى الوصفيةِ ، وأعربُوا مـا بعـده ؛ لإبائـه الإعـرابَ بنفسـهِ ؛ لكونِه حرفاً، ومن صورِ التقارضِ ما لو قلتَ: مررتُ بالقوم، إلاَّ زيدٍ – بـالجرِّ–، كما تقولُ: مررتُ بـالقومِ ، غـير زيـدٍ ، جـاز ، ولا يحمـلُ علـى البـدلِ ؛ لمـا أنَّ الكلامَ موجب إلاَّ أنَّ وقوعَ " غـير " موقـع " إلاَّ " كثـير، ووقـوع " إلاَّ " موقـع " غير " قليل ، والمعنى فيه أنَّ " غيراً " اسم وتصرفهم في الأسماءِ أكثرُ من تصرفهم في الحروف ، ولابدَّ ههنا من بيانِ الفرق بين أصلِهما أيْ : بـين " غـير " إذا وقـعَ وصفاً وبين " إلا " إذا كانَ استثناءً حتى تظهرَ[1] فائدةُ التقارضِ هو أنكَ لو قلـتَ مررتُ بغيرِ زيدٍ وبزيدٍ أيضاً جازَ ، ولو قلتَ مررتُ بالقومِ إلاَّ زيداً ، وبزيدٍ أيضاً لم يجزْ ، وكذلك إذا قلـتَ جـاءني القـومُ غـيرَ أصحـابك علـى الوصـفِ لم يكـنْ الأصحابُ من جملةِ القومِ وكانوا جماعة على حدة ، وإذا نصبـتَ علـى الاسـتثناءِ فالأصحابُ من جملةِ القوم؛ ولأنَّ الصفةَ كمـا تجـوزُ في الجميـعِ تجـوز في الواحـدِ أيضاً ، والاستثناءُ لا يكونُ إلاَّ في البعضِ من الكلِ ، ألا ترى أنك لو قلتَ عنـدي درهمٌ غير جيدٍ جازَ ، ولو قلتَ عندي درهمٌ إلاَّ جيداً لم يجزْ ، ومعنـاهُ المغـايرة ، وخلافُ المماثلةِ ، فإنكَ إذا قلتَ : مررتُ برجـلٍ ، غـيرِ زيـدٍ ، احتمـل معنيـين ، على ما ذكرَ في الكتاب[2] ، أحدهما : أنْ يكونَ الممرورُ بهِ غيرَ زيدٍ والثـاني : أن يكون الممرور به غير زيد مع أنهُ ليستْ له صفةُ زيدٍ ؛ لأنَّ زيداً فقيهٌ، والممـرور[3] به أديبٌ، أوْ لأنَّ زيداً عالمٌ، والممرورُ[4] بهِ جاهلٌ ، والمماثلةُ لا تأتي إلاَّ في الوجـهِ الثاني ؛ لأنَّ الرجلَ لا يكونُ غيره[5] ، فيوافقهُ في الذاتِ والأصـلِ ، وإنمـا الموافقـةُ في الفـروعِ ، كالأوصـافِ ، والأخـلاقِ ، وهـذا لأنَّ غـيرَ علـى وجـوهٍ ، فـإذا

---

(١) في ب : « نظر » .

(٢) ينظر هذا النص في التخمير ١ / ٤٧٢ .

(٣) في ب : « المرور » .

(٤) في ب : « المرور » .

(٥) في ب : « نفس غيره » .

قلتَ : مررت برجلٍ غيرك ، فالمعنى: أنكَ مررتَ بالمخاطَبِ، وبغيره[١] أوْ مررتَ بغيرِ المخاطبِ ، ولمْ تمررْ بهِ، أو مررتَ برجلٍ يخالفُ المخاطبَ في الأوصافِ ، والأخلاقِ ، فالمخالفةُ في الوجهين الأولين في الذاتِ ، وفي الثالثِ في الأوصافِ والأخلاق ، ثم إنهم لَمَّا وجدوا بينه وبين " إلاَّ " مشابهةً من حيث[٢] إنَّ ما بعد كلٍّ واحدٍ منهما مغاير لما قبله[٣] أدخلوا كلَّ واحدٍ منهما على صاحبه أيْ استعاروا " غيرَ " لمعنى[٤] الاستثناءِ ، واستعاروا إلاَّ لمعنى الوصفيةِ ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾[٥][٦] قرئ ﴿أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ بالحركاتِ الثلاثِ الرفع على أنهُ صفةٌ للقاعدون أيْ : لا يستوي القاعدونَ الأصحاءَ منَ المؤمنين / والمجاهدونَ ، والجرُّ على أنهُ صفةٌ للمؤمنين أيْ : لا يستوي القاعدون [١١٦/أ] الأصحاءَ منَ المؤمنين الأصحاءَ ، والمجاهدون ، والنصبُ على الاستثناء ، أيْ : لا يستوي القاعدونَ من المؤمنين ، والمجاهدون في سبيل الله ، إلاَّ أولي الضرر من القاعدين ، فإنهم يستوونَ بالمجاهدينَ ، فإنْ قيلَ : كلمة " غيرَ " وإن أضيفتْ إلى المعرفةِ ، فهيَ نكرةٌ ، فكيفَ جرتْ على المعرفةِ صفةٌ ؟

قلنا: إنها إذا وقعتْ في تقسيمٍ حاضرٍ كانت معرفةً مثل ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٧] على ما يأتي بيانه - إنْ شاء الله تعالى - وفي التنزيل : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٨] أيْ غيرَ اللهِ لفسدتا[٩] امتنع في الآيةِ

(١) في ب : « بغيره أو بغيره » .
(٢) في ب : « حيث » ساقط .
(٣) في الأصل : « قبلها » والمثبت من ب .
(٤) في ب : « لمعنى » ساقط .
(٥) من الآية ( ٩٥ ) من سورة النساء .
(٦) ينظر القراءة في : « غيرُ أولي الضرر » في السبعة ص ٢٣٧ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٢٠٩ ؛ والكشف ١ / ٣٩٦ ؛ والبحر المحيط ٤ / ٣٤ ، ٣٥ ؛ والدر المصون ٤ / ٧٦ ، ٧٧ .
(٧) من الآية ( ٧ ) من سورة الفاتحة .
(٨) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الأنبياء .
(٩) في ب : « لفسدتا » ساقط .

استثناءُ[1] إذْ لو حُمِلَتْ على الاستثناءِ فمعناها حينئذٍ ، لو كان فيهما آلهةٌ مستثنى عنهم ا للهُ لفسدتا ، وهذا يقتضي أن لو كانَ فيهما آلهةٌ غير مستثنى عنهم ا للهُ لم تفسدا ، ونعوذُ با للهِ من هذا القولِ قالَ الشيخُ أبو الحسن الدهان[2] : لو قلتَ جاءَ القومُ ، إلاَّ زيدٌ ، بمعنى غيرُ زيدٍ بالرفعِ جَازَ ، والآيةُ محمولةٌ عليه ؛ لأنَّها لو لَمْ تكنْ محمولةً عليه لكانَ المستثنى منصوباً ؛ لأنَّ المستثنى من موجبٍ ، وإليه ذهب بعضهم[3] في « لا إله إلاَّ ا للهُ » ، ولكنَّا نقولُ إنَّ حَمْلَ « لا إلهَ إلاَّ ا للهُ » على الاستثناءِ أجودُ وآكدُ من أجلِ أنها إذا كانتْ صفةً كانت الألوهيةُ منفيةً من غيرِ ا للهِ من غيرِ إثباتها للهِ ، وكانَ معناهُ غيرَ ا للهِ ليسَ بإلَـهٍ ، وإذا كانتْ على الاستثناءِ كانتْ الألوهيةُ مثبتةً للهِ عزَّ وجلَّ منفيةً عن غيرِ ا للهِ ، مثال ذلك لا أمير غير زيد أيْ : غيرُ زيدٍ ليسَ بأميرٍ ، كانت الإمارةُ منفيةً عن غيرِه ، من غير إثباتٍ لهُ ، ولا أميرَ إلا زيدٌ[4] ، أيْ : زيدٌ أميرٌ على الحقيقةِ وحده ؛ لأنكَ لو[5] نفيتَ الإمارةَ عن جميعِ الناسِ ، وأثبتها لهُ ، فثبتَ[6] بهذا التقدير إنَّ في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لم يُردْ الاستثناءُ ، بل أُريدَ الوصفُ؛ لأنه لو أريدَ الإخراجُ بإلاَّ لم يكنْ مستقيماً ؛ لأنهُ حينئذٍ كانَ بمثابةِ قولكَ لهُ عندي دراهمُ إلاَّ درهماً ، فليسَ لهُ حينئذٍ فائدةٌ :

* وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ *[7]

---

(١) في الأصل : « استثناء » والمثبت من ب .

(٢) علي بن محمد أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان أبو الحسن التنوخي القاضي المعري المقريء الفقيه اللغوي النحوي ولد ببغداد سنة ٣٠١ هـ ، وتوفي بها في شهر ربيع الأول سنة ٣٥٨ هـ .

أخباره في : الجواهر المضيئة ٢ / ٥٨٨ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٠٨ ؛ وتاريخ بغداد ١٢ / ٨٢ .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٣ ؛ والجنى الداني ص ٥١٨ ؛ وابن عقيل ص ٥٩٩ ؛ والهمع ٣ / ٢٧١ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣١٤ ؛ والكتاب ٢ / ٣٣١ .

(٤) في الأصل : « زيداً » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لو » ساقط .

(٦) في الأصل : « فثبتت » والمثبت من ب .

(٧) سبق تخريجه ص ٤٤ .

أرادَ وكلُّ أخٍ غيرِ الفرقدين مفارقه أخوه حذفَ غير ووضع مكانه " إلاَّ " ، والفرقُ بينَ جَعْلِ " إلاَّ " في البيتِ للوصفِ وبين جعْلِه للاستثناء : أنك لو جعلته للوصفِ لا يلزمُ أن يكونَ لهما أخٌ سواهما ، ولو جعلْتَهُ للاستثناءِ يلزم ذلك ، بيانه أنك لو جعلْتَه للوصفِ ، فالمعنى كلُّ أخٍ يفارقه أخوه ، غيرُ الفرقدينِ ، ولا أدعي في الفرقدين شيئاً ، كما تقول : كلُّ رجلٍ غير زيدٍ يلازمهُ صاحبُه ، والمعنى : كلُّ رجلٍ يلازمه صاحبُهُ ، لا أدعي في زيدٍ شيئاً[١] ، ولو جعلْتَه في الاستثناءِ ، فالمعنى كلُّ أخٍ يفارقه أخوه إلاَّ الفرقدين ، فهما لا يفارقهما أخوهما كما لو قلتَ كلَّ رجلٍ يلازمه صاحبُه إلاَّ زيداً[٢] وعمراً كان المعنى إلاَّ زيداً وعمراً ، فإنهما لا يلازمهما صاحبهُمَا ، فيقدّرُ أنَّ لهما صاحباً ، وكذا[٣] هنا لزمكَ أنْ تقدِّرَ لهما أخاً فظهرَ أنَّ بينَ الوجهينِ فرقاً بيناً ، وَذُكِرَ في المحصلِ لفخر المشايخ الآية لو حملتْ على البدلِ لكان التقدير ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٤] ، ولأنَّ لو من حيثُ اللفظُ تجرى مجرى الموجبِ ؛ لأنه شرطُ كانَ ، فلا يجوزُ فيه البدلُ ، وتقديرُ البيتِ « وكلُّ أخٍ مفارقٌ أخاه » مغايرٌ للفرقدين أي ليس على صفتهما ؛ لأنهما لا يفترقانِ مذ كانا ، ثم استدلالهم بهذا البيتِ ظاهر ؛ لأنَّ إلاَّ لو كان على أصلِ الاستثناءِ ههنا لقيل إلاَّ الفرقدينِ بالنصبِ لمجيئه بعد كلامٍ تامٍ موجبٍ على ذلك التقديرِ ، ولا يجوز إجراؤهُ مجرىً غيرَ إلاَّ تابعاً ، والأصلُ فيه أنَّ كلمةَ إلاَّ كانتْ بمعنى غيرٍ فله شرطٌ وعلامةٌ .

[١١٦/ ب] أمَّا الشرطُ فكلُّ / موضعٍ لا يصلحُ فيه الاستثناءُ لا يصلحُ فيه أن تكونَ إلاَّ صفةً ، فلذلك لو قلتَ : جاءني رجلٌ إلا زيدٌ لم يجزْ ؛ لأنه موضعٌ لا يصلح فيه

---

(١) في ب : « شيئاً » ساقط .

(٢) في ب : « زيد » .

(٣) في ب : « فكذا » .

(٤) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الأنبياء .

الاستثناءُ ، وهذا لأنَّ إلاَّ في الأصلِ للاستثناءِ ، فإذا نُقِلَ إلى غيره من المعنى : يجبُ أنْ يكونَ فيهِ صورةُ الاستثناءِ محفوظةً(١) ، وكذلك إذا قلتَ : ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدٍ – بالجرِ – لم يجزْ ؛ لأنَّ الوصفَ يجري فيما يجري فيه الاستثناءُ ، فعلى حسبِ ذلك إذا قلت : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، أنت بالخيارِ بينَ أن تجعلَ " زيدٌ " بدلاً ، وبين أنْ تجعلَ " إلاَّ زيدٌ " صفةً ، وأمَّا العامَّةُ(٢) فقد قالوا(٣) : آية ذلك أن يكونَ ما بعدها تابعاً لما قبلها في الإعراب كقولك : أتاني القومُ إلاَّ زيدٌ ، ورأيتُ القومَ إلاَّ زيداً ، ومررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ ، ومن المسائلِ المتعلقةِ بهذا الفصلِ ما قاله ابن السراج(٤) لو قال لفلانٍ عليَّ مائةُ درهم إلاَّ درهمين إقرارٌ بثمانيةٍ وتسعين ، ولو قال له : عليّ مائةُ درهمٍ إلاَّ درهمانِ ، فقد أقرَّ بمائةٍ تامةٍ ؛ لأنَّ هذا وصفٌ للمائةِ ، فصارَ كأنهُ قالَ : عليَّ مائةُ درهم ، غيرِ درهمينِ(٥) .

قوله : « **إلا تابعاً** »(٦) أيْ : ليس لك أن تقولَ : جاءني إلاَّ زيدٌ بمعنى : جاءني غيرُ زيدٍ ، ولا مررتُ إلاَّ بزيدٍ بمعنى مررت بغيرِ زيدٍ إذْ لا أصلَ " لإلاَّ "

---

(١) في النسختين : « محفوظةً » وهو تحريف والصواب ما أثبت .

(٢) في الأصل : « العامة » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الجني الداني ص ٥١٤ ؛ ورصف المباني ص ١٧٣ ؛ والمغني ١ / ٧١ ؛ والكتاب ٢ / ٣١١ ؛ والمقرب ص ١٨٥ .

(٤) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري السراج البغدادي النحوي . قال المرزباني : كان أحدث أصحاب أبي العباس المبرد مع ذكاء وفطنة قرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى ، ويقال ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، وكان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين وإليه انتهت الرياسة في النحو وتوفي سنة ٣١٦ هـ .

أخباره في : معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧ ، ١٩٨ ؛ ومراتب النحويين ص ١٣٥ ؛ وأخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ ، ١٠٩ ؛ وطبقات النحويين اللغويين ص ١١٢ ، ١١٤ ؛ إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، ١٤٩ ؛ ووفيات الأعيان ٤ / ٣٣٩ – ٣٤٠ ؛ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ص ٤٠ ؛ وبغية الوعاة ١ / ١٠٩ ، ١١٠ .

(٥) ينظر الأصول ١ / ٣٠٤ .

(٦) المفصل ص ٧١ .

في الصفةِ ، وإنما هو دخيلٌ فيهـا[١] فاشـترِطَ في استعماله فيهـا[٢] أن يكـونَ تابعـاً لشيءٍ في اللفظِ ؛ ليظهرَ انحطاطُ رتبة الدخيلِ ( عن رتبة الأصلِ )[٣] ولذا امتنعَ لو كانَ فيهما إلاَّ[٤] اللهُ ؛ لأنَّ إلاَّ لَمَّا صارتْ دخيلاً في الصفةِ لم يكنْ فيها دلالةٌ على حذفِ الموصوفِ، بخلافِ غير، فإنه أصيلٌ فيها، (( **وشَبَّهَهُ سيبويه[٥] بـأجمعون** ))[٦] يعني : أنَّ " أجمعونَ " لفظُ تأكيدٍ ، لا يجيء إلاَّ بعد اسمٍ تقعُ " هي " تأكيداً له ، نحو : جاءني القومُ أجمعونَ ، ولو قلتَ : جاءني أجمعونَ ، مـن غـير ِسـبقِ ذكـرِ متبوعٍ : لم يجزْ ، فصارَ إلاَّ في الصفةِ كـ" أجمعـونَ " في التـأكيدِ ، فيحمـلُ البـدلُ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ ، والنكتةُ فيـه أنَّ " مِـنْ " الاسـتغراقيةِ و" لا " الـتي لنفـي الجنسِ لا يدخلانِ إلاَّ على النفي ، ولا يدخلانِ أيضاً إلاَّ في النكراتِ ، نحو : هـل من رجلٍ في الدارِ ، ولا رجلٌ فيها ، ولا يقال هل من عبـد الله في الـدارِ ، ولا[٧] زيدٌ فيها ، فلو حملتَ البدلَ على اللفظِ ، والبدلُ في حكـمِ تكريـرِ العـاملِ كنـتَ مُدخلاً إياهما في المعارفِ ، وفي الإثباتِ يعني لو أبدلَ عبدُ الله من أحدٍ في اللفـظِ في قولـك : (( **مـا جـاءني مـن أحـدٍ إلا عبـدُ الله** ))[٨] لـلزم أن تكـونَ " مـــن " الاستغراقيةُ داخلةً في مقامِ الإثباتِ وعلى المعرفةِ وكِلاَ الأمرين مستحيلٌ ، أمَّا أنها تكونُ في مقامِ الإثباتِ فلأنَّ الاستثناءَ بعدَ النفيِ إثباتٌ ، والبدلُ في حكـمِ تكريـرِ العاملِ ، وأما دخولُها على المعرفةِ فظاهرٌ ، والأوجَـهُ في التعليـلِ في هـذا أن يقـالَ إنَّما لَمْ يصحَّ حملُ البدلِ على اللفظِ هنا ؛ لأنهُ (( حينئـذٍ كذلـكَ ))[٩] يـلزمُ تقديـرُ

---

(١) في الأصل : (( فيهما )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( فيهما )) والمثبت من ب .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : (( إلا )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٣٤ .

(٦) ينظر المفصل ص ٧١ .

(٧) في الأصل : (( ولا لا زيد )) والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧١ .

(٩) في ب : (( حينئذٍ كذلك )) ساقط .

" لا " بعد إلاَّ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكرير العاملِ ، والعـاملُ في الأولِ لا يوجـبُ أنْ يكونَ كذلك في المبدلِ منه ، ولا يستقيمُ ذلك لا لفظـاً ولا معنـىً أمَّـا اللفـظُ فلأنَّ " لا " لا يُلْفَظُ بها بعد إلاَّ ، وأمَّا معنىً فلأنـه يتنـاقضُ ؛ لأنَّ إلاَّ للإثبـاتِ ، ولا للنفي يتناقضان ، وإنما قلنـا هـذا التعليـلُ أوجـهُ ؛ لأنَّ التعليـلَ بـلزومِ دخـولِ " لا " على المعرفة ، وهو غيرُ مستقيمٍ لا يصـحُ هـذا التعليـلُ ؛ لأنـهُ لـو قيـلَ : لا رجلَ فيها إلاَّ أحدٌ لايصحُّ أيضاً ، عُلِـمَ بهـذا : أنَّ ذلـك التعليـلَ غـيرُ مسـتقيمٍ ، وعلى هذا أيضاً لو قلتَ ما جاءني من رجلٍ إلاَّ رجلٍ كريمٍ بالجرِ لم يصـحَّ ، لأنَّ إلا أبطلَ النفيَ في المستثنى فيثبـتُ لـهُ المجـيءُ ، " ومـن " إنمـا تـزادُ في النفـي عنـد سيبويهِ[(١)] ، وهذه المسألةُ حجةٌ لـه على الأخفـشِ[(٢)] ؛ لأنَّ عنـده تـزاد في المثبـت أيضاً ، فإن قيل : ما وجهُ إفادةِ / " من " الاستغراقيةِ الاستغراقُ ؟ قلنا إنما دخلتْ [١١٧/أ] " مِنْ "[(٣)] في النفي على النكرةِ لنقلهِ من الواحدِ إلى معنـى الجنـسِ ، فكـان معنـاه من واحدٍ إلى أقصى هذا الجنسِ كـذا قالـه أبـو سـعيد السـيرافي[(٤)] ؛ فلـذا اختـص بـالدخولِ علـى النكـرةِ المنفيـةِ ، وفي التـنـزيل : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾[(٥)] وهذا الذي ذكرنا في " من " الاستغراقيةِ ، وأمَّا إذا كان " مِنْ " هي الـتي تدخـلُ على المنفي الموجبِ ، فيجوزُ خفضُ ما بعد إلاَّ بها ، كقولـك : مـا أخـذتُ مِـنْ أحدٍ إلاَّ زيدٍ ؛ لأنَّ " من " صلةُ الأخذِ في هذا ، وليـس للاسـتغراقِ (( **ليـس زيـدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يعبأُ بهِ** ))[(٦)] .

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٣١٥ ، ٣١٦ ؛ والجنى الداني ص ٣١٩ ؛ والدر المصون ٣ / ٢٢٩ ؛ والمغني ص ٤٢٥ .

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٢ .

(٣) في ب : (( من )) ساقط .

(٤) ينظر التخمير ١ / ٤٧٧ .

(٥) من الآية ( ٦٥ ) من سورة ص .

(٦) المفصل ص ٧١ .

إنما لم يجزْ غيرُ النصبِ هنا ؛ لأنَّ ليس له معنيـان : النفـيُ ، والفعليـةُ ، فبَطَـلَ معنى النفيِ بـ" إلاَّ " وبـ" في " معنى الفعليةِ ، فيجب النصبُ على تقديـرِ " إلاَّ " كان شيئاً ، وتقديرُ هذا الكلامِ هو أنَّ ليس إنما عَمِلَتْ ؛ لكونها فعلاً ، لا لكونها للنفي ، فهيَ بمنزلةِ قولكَ : ما كـان ، ولـو قلـتَ : مـا كـان زيـدٌ شيئاً إلاَّ شيئاً لاستقامَ ؛ لأنَّ العملَ لـ" لكانَ " ، وتقدير كان بعد إلاَّ مستقيمٌ ، فـإنْ قِيـلَ : لِـمَ لَمْ يجزْ الجرُّ بالنظر إلى الباءِ في شيءٍ ؟

قلنا : لأنَّ الجرَ بالباء جاء لتأكيدِ النفْيِ ، وقـد بطـلَ الأصـلُ ، وهـو : النفـيُ بـ" إلاَّ " فبطلان الفرع كان أحقَّ وأولَى ؛ ولأنهُ لو جازَ الجرُّ للزِمَ أنْ يكـونَ البـاءُ داخلةً على خبر ليس داخلة في مقـامِ الإثبـاتِ ، وذلـك ممتنـع أيضـاً ، ( وكذلـك الرفعُ ممتنعٌ أيضاً )[١] لأنَّ المبدلَ وهو شيءٌ ليس في محل الرفع ؛ لأنـه خـبرُ ليـس ، فتعينَ النصبُ لذلك ، فترتيب البيت من أولِهِ إلى آخرِهِ :

أَبَنِـــيْ لُبَيْنَـــى إنَّ أمَّكُـــمُ ... أَمَـــةٌ وإنَّ أَبَاكُـــمُ عَبْـــدُ[٢] [٣]

أَبنـــي لُبَيْنَـــى لَسْتُـــمُ بيـــدٍ ... إلاَّ يـــداً ليســـتْ لَهَـــا عَضُـــدُ[٤]

أَبَنِـــي لُبَيْنَـــى لا أحبكـــمُ ... وَجَـــدَ الإلَـــهُ لكـــم كمـــا أَجِـــدُ[٥]

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأوس بن حجـر في ديوانـه ص ٢١ ؛ واللسـان ٣ / ٣٧٣ " عبـد " ؛ وتهذيب اللغة ٢ / ٢٣٤ ؛ وتاج العروس ٢ / ٤١٠ " عبد " .

(٣) المفصل ص ٧١ .

(٤) البيت من الكـامل وهـو لأوس بـن حجـر في ديوانـه ص ٢١ ؛ واللسـان ١١ / ٩٨ " عضـد " " خبل " ؛ ومقاييس اللغة ٢ / ٢٤٣ ؛ ومجمـل اللغـة ٢ / ٢٥٦ ؛ وتهذيـب اللغـة ٧ / ٤٢٧ ؛ وتاج العروس " خبل " ؛ وأساس البلاغة ص ١٠٣ " خبـل " ؛ وينسـب إلى طرفـة بـن العبـد ، وهو في ديوانه ص ٤٥ .

(٥) هذا بيت أحد أبيات القصيدة لأوس بن حجر وهو في ديوانه السالف الذكر .

بنو لبينى قومٌ من بني أسد ، وأمهم لبينى من بني وابلة[١] بن الحارث عبـدٌ أيْ عَالٍ[٢] في العبودية كحَذُرٍ وفَطُنٍ ، وفي مسألةِ[٣] ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأُ بـه إلاَّ الرفع لتعينه ، لامتناع الجرِّ والنصبِ أما الجرُّ فلأنَّ الباءَ لا تدخلُ إلا في النفي ، وما بعدَ إلاَّ إثباتٌ ، وأما النصبُ فلانتقاض النفي ، والموجبُ لعامليةِ " مـا " هـو النفيُ ؛ لأن " ما "[٤] تعمل لمشـابهة ليس في معنـى النفـيِ ، فبدخـولِ إلاَّ بطلـتْ المشابَهةُ بخلافِ ليسَ فإنها تعملُ باعتبارِ فعليتها لا باعتبارِ النفْيِ ، فإنْ قيلَ " مـا " ذكرتْ وإنْ دلَّ على أنَّ الرفعَ واجبٌ ، فهنا ما يدلُّ على أنه غيرُ جائزٍ فضلاً عـن الوجوبِ ؛ لأنَّ إعرابه بالرفعِ على البدلِ من الأولِ بشيءٍ ، وليسَ في الأولِ رفعٌ ، فلا يكونُ في البدلِ .

أما المقدمةُ الأولى وهي : أنَّ إعرابَ الرفـعِ علـى البـدلِ مـن الأولِ فظـاهرةٌ ، وأما الثانيةُ فلأنَّ قولك بشيءٍ ، في : ما زيدُ بشيءٍ ، في محلِّ النصـبِ بدليـلِ هـذه الباءِ ؟ قلنا : قولك : الرفعُ ليسَ في المبدلِ غيرُ مسـلَّمٍ ؛ وهـذا لأن المبـدلَ منـه إذا وقعَ في مثلِ هذا الموقعِ ، أعني : ما بعد الاستثناءِ الواقعِ في بابِ المشبهتينِ بليـسَ ، فإنهُ لا يجـوزُ فيـه إلا الرفـعُ ؛ لكونـهِ خـبرَ المبتـدأِ لعَـوْدِ الكـلامِ إلى المبتـدأِ والخـبرِ بانتقاصِ النفيِ ، ومما ألغز فيهِ الإمامُ فضلُ القضـاةِ ، يعقـوبُ الجنْـدِي[٥] – رحمـه

---

(١) في المقتبس لوحة ٩٨ / أ ؛ والتخمير ١ / ٤٧٨ من بني والبة ، وفي نسـخة الأصـل « وابلـة » ، وفي نسخة ب « وايلة » ، والصحيح « والبة » اسـتناداً لما في المقتبـس والتخمـير وينظـر " بـني والبة " في : معجم ما استعجم ١ / ٩٥ ؛ ومعجم البلـدان ١ / ٦٢ ؛ وجمهـرة أنسـاب العـرب لابن حزم ص ١٩٤ .

(٢) في الأصل : « خال » والمثبت من ب .

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة في التخمير ١ / ٤٧٩ ؛ والكتاب ١ / ٣١٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٢٠ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٢٩٧ ؛ وشرح الرضي على الكافيـة ١ / ١١١ ؛ وشـرح التسـهيل ٢ / ٢٨٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩١ .

(٤) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

(٥) لم أعثر على ترجمة له فيما عندي من مراجع ولكـني حين رجعـت إلى معجـم البلـدان لأعـرفَ بمدينة " جند " ٢ / ١٦٨ فقال يـاقوت : جَنْـد بـالفتح ثـم السكون ودال مهملـة اسـم مدينـة عظيمة في بلاد تركستان ، وإليها ينسب القاضي الأديب العالم الشاعر المنشيء النحوي يعقـوب ابن شيرين الجندي كان من أجلِّ من قرأ على أبي القاسم الزمخشري وأقام بخوارزم .

ا لله – فهو من تلاميذِ[١] المصنفِ :

مَـــا تَابِــــعٌ لَــمْ يَتّبِــعْ مَتْبُوعَــهُ     فــي لَفْظِــهِ وَمَحَلِّــهِ يَــا ذَا الثَّبَــتْ
مَــاذَا بِعِلْــــمٍ غَيْــرُ عِلْـمٍ نَافِـعٍ     بَالَغْــتُ فــي إتقانِــهِ حَتَّــى ثَبَــتْ

ومن العجب العجيب في شأنِ هذا اللغزِ : أنَّ الكلامَ فيه كما هو لتعريفِ هذهِ المسألةِ ، ثم جرى في أثناءِ النظمِ ما يدلُّ على لفظ[٢] صورة المسألة أيضاً ، وهو قوله : « ماذا بعلمٍ غيرُ علمٍ نافعٍ » ، فإن قولهُ غيرُ مرفوعٌ معَ أنَّ متبوعهُ وهو العلمُ الأولُ مجرورٌ ، ومنصوبٌ ، فلما عرضهُ على المصنفِ ( جارِ ا للهِ ) قال : « لقدْ جئتَ شيئاً إدًّا » ، / ثم اعلمْ : أنَّ النصبَ على الاستثناءِ فيها كلها [ ١١٧/ ب ] جائزٌ ؛ إلاَّ في الفصلِ الأخيرِ .

أما في[٣] قولكَ : ما جاءني من أحدٍ إلاَّ عبدُ ا للهِ ، فظاهرٌ ، كما لو قلتَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ عبدُ ا للهِ ، وأمَّا في قولك : ما رأيتُ من أحدٍ إلاَّ زيداً ، فكذلك ظاهرٌ أيضاً ؛ لكنَّ النصبَ فيه كما يحتملُ البدلَ ، يحتمل الاستثناءَ ، وأما قولكَ : لا أحدَ فيها إلاَّ عمرٌو ، فقدْ قالَ السيرافي : ويجوز : لا أحدَ فيها إلا عمراً بالنصبِ على الاستثناءِ وتقديرُ الكلامِ قبلَ إلاَّ على التمامِ ، ولا يصلحُ ذلك في : لا إلهَ إلاَّ ا للهُ ؛ لأنَّ الكلامَ قبل إلاَّ لم يكنْ على التمامِ ، وقدْ أجازَ فيه[٤] الزجاجُ نصبَه على الاستثناءِ على تقديرِ التمامِ ، فإنَّ تقديرهُ[٥] : لا إلهَ للخلقِ إلاَّ ا للهُ وهو ضعيفٌ[٦] ، وقوله : « **إلاَّ شيءٌ لا يعبأُ به** »[٧] إنما قيدَ المستثنى بالصفةِ ليفيدَ الكلامُ فائدته ولا يبطلُ ، وهذا كما قاله ذو الرُمَّةِ :

---

(١) في ب : « تلامذة » .
(٢) في الأصل : « لفظة » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .
(٤) في ب : « فيها » .
(٥) في الأصل : « تقدير » والمثبت من ب .
(٦) هناك آلهة باطلة اتخذها بعض الخلق ، فالواقع لا يؤيد ما ذهب إليه ومن هنا كان ضعيفاً ، ولكن لو قال " بحق " بدلاً مما قال لكان قوياً لصحة معناه حينئذٍ .
(٧) المفصل ص ٧١ .

**وَقَـدْ بَهرَتَ[1] فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَـى أحـدٍ لا يَعْـرِفُ الْقَمَـرَا[2]**

ولو لم يصفْ أحدًا الثانِيَ لكان كلاماً باطلاً ، ما أتاني أحدٌ إلاَّ أبوكَ خيرٌ من زيدٍ تقديرُهُ ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلاَّ أبوكَ ، وهو صورةُ تقديمِ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ، فسيبويه[3] : اختار الرفعَ ؛ ترجيحاً لجـانبِ الموصـوفِ ؛ لأنـه هو الأصلُ ، وجعلَ تقديمَ المستثنى على الصفةِ كلا تقديمٍ ، ووجهُ الوجهِ الثاني : أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ كشيءٍ واحدٍ ، بدليلِ أنهما عبارتـان عـن ذاتٍ واحـدةٍ ، فلما لم تتقدمِ الصفةُ على المستثنى جُعِلَ كأنَّ الموصوف[4] ، وهو المسـتثنى منـهُ لم يتقدمْ عليه ، بل يتقدمُ المستثنى على المستثنى منهُ ، فيجبُ النصـبُ ، والمختـارُ في هذا مذهبُ سيبويه[5] ؛ لأنَّ فيه[6] اعتبارَ الأصلِ ، وهو الموصوفُ ، « **وتقـولُ في تثنيـةِ المسـتثنى مـا أتـاني إلاَّ زيـدٌ إلاَّ عمـراً أو إلاَّ زيـداً إلاَّ[7] عمـرو** »[8] ، وأراد بتثنيةِ المستثنى : تكريرُهُ لا على الاصطلاحِ ، « **لأنك لا تقولُ تركونـي إلاَّ عمرو** »[9] ، ومعنى هـذا أنـك إذا قلـت : مـا أتـاني إلاَّ زيـدٌ ، وإلا عمـراً ، قـد جعلْتَ[10] جميع الناسِ الذين عـدوا زيـداً ، تـاركيك ، فقولـك[11] « إلا عمـراً » استثناء من هؤلاءِ الذين تركوكَ ، فلذلك كان التقديرُ تركونـي إلاَّ عمـراً ، فيـلزمُ النصبُ ، والذي حداهم على هذا التقديرِ : امتناعُ ارتفاعهما وانتصابهما .

أما ارتفاعهما فلأنك لو قلتَ : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمروٌ برفعهما ، فرفعهما لا يخلو إمَّا للفاعليةِ ، وهو ممتنعٌ ؛ لأنَّ الفعلَ الواحدَ لا يكونُ لـهُ فـاعلان ، وأمَّا على أنَّ " عمرو " بدلٌ من زيدٍ ، وفيه فسادان : أحدهما : بطلانُ الغـرضِ ؛ لأنَّ

---

(١) في النسختين : « وقد بَهَرْتَ » وفي ديوان ذي الرُّمَّةِ : « لقد ظَهَرْتَ » .

(٢) والبيت من البسيط وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ١١٦٣ ؛ والدرر ٦ / ١٩٩ ؛ والهمع ٥ / ٣١٣ ؛ وابن يعيش ١ / ١٢١ ؛ واللسان ٤ / ٨١ ، ٨٢ " بهر " .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ .

(٤) في ب : « الموصوف » .

(٥) مذهب سيبويه اختياره الرفعِ . ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ .

(٦) في ب : « لأن اعتبار فيه » .

(٧) في الأصل : « ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً » والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧٢ .

(٩) المفصل ص ٧٢ .

(١٠) في الأصل : « حملت » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « قولك » والمثبت من ب .

المبدلَ منه في حكمِ الساقطِ ، فلو أبدلتَ كان التقديرُ ما أتاني إلاَّ عمرو والغرضُ إتيانهما لا إتيان(١) عمرو وحده ، والثاني أنَّ عمراً ليس زيداً ، ولا بعضَهُ ، ولا مشتملاً عليه فالإبدالُ هنا يدخلُ في الغلطِ ، وهو كاسمه غلطٌ .

وأمَّا انتصابهما فامتناعُ ذلك لـلزومِ تعدِّي الفعلِ عن الفاعلِ ، فلما امتنعَ الوجهانِ لزمَ الوجهُ الثالثُ ، وهو أنْ يُرْفعَ أحدُهُما ، وينصبَ الآخرُ(٢) ، وطريقة ما بينَّا فإنْ قيل في كلامِ المصنفِ(٣) هنا نظرٌ ؛ لأنَّ قولَه تركوني ليس بمنزلةِ ما أتاني إلاَّ زيدا ، ألا ترى أنَّ زيداً تركهُ في تركوني ، ولم يتركهُ في ما أتاني إلاَّ زيدٌ .

قلنا: المصنف هنا تعمَّد تسهيلَ الجوابِ لا تطبيقَ اللفظِ بالمعنى، وإنْ حاولتَ ذلك فقل : تركني الناسُ وراءَ زيد إلاَّ عمراً ، وما ذكرناهُ من العنايةِ أحسنُ ، وأكثرُ مطابقةً ، ومن جنسِ هذا أيْ : المنظورِ فيه إلى المعنى ما ذكرَ في الكشاف(٤) في قراءة(٥) أُبيٍّ(٦) ، والأعمش(٧) : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾(٨)

---

(١) في الأصل : « لإتيان » والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « الثاني » والمثبت من ب .
(٣) هو كما قال السِّغناقي بأنَّ المصنف أراد تسهيل الجواب لا تطبيق اللفظ بالمعنى . ينظر التخمير ١ / ٤٨٢ .
(٤) ينظر الكشاف ١ / ٢٩٥ .
(٥) ينظر القراءة في : شواذ ابن خالويه ص ١٥ ؛ والدر المصون ٢ / ٢٥٨ ؛ والبحر المحيط ٢ / ٥٨٩ .
(٦) هو أبي بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمر بن مالك بن النجار أبو المنذر الصحابي الأنصاري من الأجلاء ، ومن أقرائهم لكتاب الله تعالى عرض القرآن على النبي – ﷺ – توفي بالمدينة سنة ٢٢ هـ .
ترجمته في : معرفة القراء الكبار ١ / ٢٨ ، ٢٩ ؛ ومسند أحمد ٥ / ١١٣ ، ١٤٤ ؛ وطبقات ابن سعد ٣ / ٥٩ ؛ وأسد الغابة ١ / ٦١ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٠٨ ، ١١٠ ؛ والإصابة ١ / ١٩ ، ٢٠ .
(٧) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي أصله من أعمال الري قال ابن عيينة كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله تعالى وأحفظهم للحديث وأعلمهم بالفرائض توفي سنة ١٤٨ هـ .
ترجمته في : معرفة القراء الكبار ١ / ٩٤ – ٩٦ ؛ وطبقات ابن سعد ٦ / ٣٤٢ ؛ والعبر ١ / ٢٠٩ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٣٠٥ ؛ وسير أعلام النبلاء ٦ / ٢٢٦ – ٢٤٨ .
(٨) من الآية ( ٢٤٩ ) من سورة البقرة .

بالرفع قالَ هذا مِنْ ميلِهم مع المعنى ، والإعراضُ عن اللفظِ جانباً ، وهو بابٌ جليلٌ من علمِ العربيةِ ، فلما كان معنى فشربوا منهُ في معنى / فلمْ يطيعوه : حُمِلَ [١١٨/أ] عليهِ (( فلم يطيعوه إلاَّ قليلٌ منهم )) ، ونحو قول الفرزدق(١) :

**وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ**

كأنه قال(٢) لم يبقَ من المالِ إلا مسحتٌ )) وتقول : ما أتاني إلاَّ عمراً إلا بشراً أحدٌ منصوبين ؛ لأنَّ الفعلَ أخذَ فاعله فَنُصِبَ عمرو وبشرٌ ، لتقدمهما على المستثنى منهما ، والمستثنى المقدَّم على المستثنى منه ينصبُ واحداً كانَ أوْ متعدِّداً ، فإذا قلتَ ما أتاني إلاَّ عمراً أحدٌ إلاَّ بشرٌ(٣) لم تجد(٤) بُداً من أنْ تجعلَ بشراً هو البدلَ وعمراً استثناءً أو تجعل عمراً بدلاً ثم قدمته ففي الأولِ يختارُ رفعُ بشرٍ ويكونُ قولك إلاَّ عمراً استثناءً من قولك : " أحدٌ " إلا بِشرٌ ، ويجوزُ نصبُ " بشرٍ " على الاستثناءِ ، وفي الثاني ينصبُ " بشرٌ " على الاستثناءِ ؛ لأنَّ الذي كانَ يقعُ بدلاً وهو عمرٌو ، وقدْ قدمته وبشرٌ مستثنى ، وأمَّا نصبُ " عمروٍ " فواضحٌ ، ومما يتعلقُ بهذا مسألةُ الاستثناءِ من الاستثناءِ ، وفي ذلك قولان : أحدهما أنْ يزادَ على المستثنى منه ، والآخرُ أنْ ينتقصَ منه ، كقولك : لفلانٍ عليَّ عشرةُ دراهمَ إلاَّ ثلاثةً ، إلاَّ أربعةً ، في أحدِ القولينِ تزادُ الأربعةُ على العشرةِ ، وتنقصُ الثلاثةُ من العشرةِ ، فما يحصلُ عليه(٥) من الإقرارِ : أحدَ عشرَ ، درهماً(٦) ، كأنكَ قلتَ : له عليَّ عشرةُ دراهمَ إلا ثلاثةً ، وقوله إلا أربعةً أيْ : سِوى أربعةٍ له عليَّ ، فالعشرةُ إلاَّ ثلاثةً سبعةٌ ، وتزادُ عليه الأربعةُ : فتصير أحدَ عشرَ .

---

(١) سبق تخريج هذا البيت في ص ٩٥ .

(٢) في ب : (( قيل )) .

(٣) في الأصل : (( بشراً )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( يخل )) .

(٥) في الأصل : (( عليه )) ساقط .

(٦) في ب : (( درهماً )) ساقط .

هذا قولُ الفراءِ ، والقولُ الآخرُ : أنْ ينتقصَ الثلاثةُ ، والأربعةُ جميعاً من العشرةِ ، فيكونُ الذي يحصلُ عليكَ ثلاثةُ دراهمَ ، وينصرُ التخريجُ الأولُ قولهُ تعالى : ﴿ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾[1] ومما[2] يروى أنَّ الكسائي[3] سأل أبا يوسفَ - رحمه الله - ما تقول فيمن قالَ : لهُ عليَّ مائةُ درهمٍ إلاَّ عشرةَ إلا اثنين ؟ فقالَ : يلزمهُ ثمانيةٌ وثمانونَ ، وقال الكسائيُّ لا ، بل : يلزمه اثنان وتسعونَ ، واستدلَّ عليه بهذه الآية : « **وإذا قلتَ ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهُ** »[4] هذا من الاستثناءِ المفرغِ باعتبارِ الصفاتِ ، والمرادُ بالمفرغِ ما لمْ يكنْ المستثنى منهُ مذكوراً فيهِ ، وهذا الذي ذكرنا من تفسيرِ التفريغِ جاز في الصفاتِ أيضاً قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[5] ، ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ الصفةُ مفرداً ، أو جملةً ، فلكَ أن تقولَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ ظريفٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أبوه كريمٌ ، فإنْ قيل : معنى الاستثناءِ المفرغِ ، نفيُ الحكمِ عن كلِّ ما عدا المستثنى نحو : ما جاءني إلاَّ زيدٌ ، ففي نَفْيِ المجيءِ عن كلِّ واحدٍ ، وإثباته لزيدٍ ، ومثل هذا ممتنعٌ في الصفاتِ ، فإنك إذا قلتَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ راكبٌ ، مثلاً لم يستقمْ أنْ ينتفيَ عنهُ جميعُ صفاته ، ألا ترى أنَّ كونه عالماً ، وحيّاً ، وغيرَ ذلك ممَّا لا ينفكُّ عنه من الصفاتِ لا ينتفي عنه ، قلنا : معلومٌ أنَّ جميعَ صفاته لا يستقيمُ انتفاؤها ، وإنما الغرضُ نفي ما يضادُّ الصفةَ المذكورةَ بعد إلاَّ ، وإنما ساغَ استعمالُ لفظِ النفيِ ، والإثباتِ المفيد للحصرِ ، وإن لم يكنْ الغرضُ إفادةَ الحصرِ ؛

---

(١) الآية ( ٥٨ ، ٦٠ ) من سورة الحجر .

(٢) في ب : « وفيما » .

(٣) ينظر هذه المسألة : البحر المحيط ٦ / ٤٨٧ ؛ والدر المصون ٧ / ١٦٨ ؛ والكشاف ٢ / ٥٨٢ ؛ وينظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤ / ٤٣٣ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣١٢ .

(٤) المفصل ص ٧٢ .

(٥) الآية ( ٢٠٨ ) من سورة الشعراء .

لكونِ ما ذكرنا من الغرضِ معلوماً ، فإذا وقفت[١] على هذا ، فاعلمْ : أنَّ قولـه : زيدٌ خيرٌ منه جملةٌ[٢] من مبتدأٍ وخبرٍ ، وقعـتْ صفـةً لأحـدٍ ، وفي " منـه " ضمـيرٌ عائدٌ إلى أحدٍ ، وهي في موضعِ جرٍّ؛ لوقوعها صفةً للمجرورِ ، ولا عملَ لـ" إلاَّ " في / اللفظِ ، وإنما عملها في المعنى ، فإنها قد أبطلـتْ النفـيَ في المعنـى ، وخلـصَ [ ١١٨/ ب ] الكلامُ لمعنى الإيجابِ ، فصار المعنى : زيدٌ خيرٌ من جميـعِ مـن مـررتُ بـهِ ، وإنمـا صارتْ " إلا " لغواً في اللفظِ ؛ لأنَّ " إلاَّ " يؤتَى بهـا للمعاونـةِ ، ولا حاجـةَ هنـا إلى المعاونةِ ؛ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ ينصبُّ عملُ العاملِ عليهما انصبابةً واحـدةً ؛ وقوله: « **وإلاَّ لغوٌ**[٣] **في اللفظِ ، معطيةٌ في المعنى ، فائدتها** »[٤] مستقيم، وقولـه: « **جاعلةٌ زيداً خيراً** »[٥] غيرَ مستقيمٍ ، فإنَّ ذلك مأخوذٌ من نفسِ خبريةِ زيدٍ ، لا من " إلاَّ " ألا ترى أنـك لـو قلـتَ : زيـدٌ خـيرٌ مـن جملتهـم ، كـان هـذا المعنـى مستفاداً منه ، وليس فيه إلاَّ ، وإنما معنى " إلاَّ " : بيانُ أنَّ هذه الصفـةَ لزيـدٍ دونَ غيرهِ ، ثم قيل في جوابه : لا كذلك ، بل هو مجمـوعُ هـذا المـالِ الـذي ذكـره في الكتاب ، إنما يستفادُ خيريةُ زيـدٍ مـن أحـدِ المذكـورِ في الجملـةِ الأولى ، بواسـطةِ " إلاَّ " ألا تراكَ ، لو طرحتَ " إلا " من بينِ الجملتينِ ، ووصلـت الثانيـة بـالأولى بغير واسطةِ " إلا " : أفادَ الكلامُ المشتملُ على الجملتين ، عدمَ إثباتِ خيريةِ زيـدٍ من أحدِ المذكورِ ، وثبتتْ الخيريةُ لأحدٍ ، دونَ زيدٍ ، على أحدِ التقديرين اللذيـن يحتملهما المفعولُ ، ولو أقحمتَ " إلا " عادَ المعنى الذي ذكرهُ المصنفُ .

عُلِمَ أن إلاَّ هي التي أفادتْ ما ذُكِرَ .

---

(١) في الأصل : « وقعت » .

(٢) في الأصل : « عمله » .

(٣) في الأصل : « لغواً » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٧٢ .

(٥) المفصل ص ٧٢ .

(( **وقد أوقعَ الفعلُ موقعَ الاسمِ المستثنى** ))(١) ؛ هذا لِسلوكِ طريقةِ الافتنانِ في الكلامِ ، فكم مِنْ اسمٍ وقعَ موقعَ الفعلِ ، وكم من فعلٍ وقع موقعَ الاسم ؛ ولسلوكِ طريقةِ الاختصارِ أيضاً ، ففيه ذكرُ الإثباتِ ، وإرادةُ النفيِ ، ومعنى (( **نشدتُك با للهِ** ))(٢) سألتكَ با للهِ ، ومحصوله (( **ما أطلبُ منك إلاَّ فعلكَ** ))(٣) ، وقد ألَمَّ بهذا الأسلوبِ عبد اللهِ بنُ عباسٍ - رضي الله عنهما - في قوله : وقد دخلَ مجلساً غاصاً بالأنصارِ ، فقاموا لهُ تعظيماً (( بالإيواءِ ، والنصرِ إلاَّ جلستم(٤) ))(٥)، أيْ: ما أطلبُ منكم بحقِّ هاتين الخصلتين المحمودتين إلاَّ جلوسكم، أراد بهما ما في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا ﴾(٦) فذكَّرهم ما هم مختصون به ، وفي ربيع الأبرارِ : (( أمرَ الحجاجُ(٧) بقتلِ رجلٍ ، فقال الرجلُ أسألكَ بالذي أنت غداً بين يديه أذلَّ موقفاً مني بين يديك اليوم إلا عفوتَ عنِّي ، فعفا عنه )).

قال السيرافي : إذا قالَ : أقسمتُ عليكَ لتفعلنَّ ، ولم يفعلْهُ المقسَمُ عليهِ ، فالمقسِمُ كاذبٌ ؛ لأنه لم يوجدْ منه الخبرُ على ما أخبر به ، بخلافِ ما لو قالَ : أقسمتُ عليكَ إلاَّ فعلتَ ؛ لأنه طالبٌ للفعل منهُ ، وقوله : عزمتُ عليك ، أيْ : أطلبُ منكَ ؛ لأنَّ العزمَ يدلُّ على طلبِ أمرٍ ، وهو من أقسام الملوكِ ، والأشرافِ ، و" لَمَّا " في " ولَمَّا ضربت " بمعنى " إلا " كما في قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا

---

(١) المفصل ص ٧٢ .

(٢) المفصل ص ٧٢ .

(٣) المفصل ص ٧٢ .

(٤) مثل هذا لا يصح عن صحابي كابن عباس وغيره ؛ لأن الحلف بغير الله كالأمانة ونحوها شرك، كما جاء في الحديث (( من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك )) .

(٥) ينظر الأثر في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٤ / ٣٨٣ .

(٦) من الآية ( ٧٢ ) من سورة الأنفال .

(٧) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد قائد داهية سفاك خطيب ولد في الطائف سنة ٤٠ هـ ونشأ فيها تولى مكة والمدينة والطائف والعراق في عهد عبد الملك بن مروان وفاته سنة ٩٥ هـ .

ترجمته في : وفيات الأعيان ٢ / ٢٩ ؛ والكامل في التاريخ ٤ / ٢٢٢ ؛ والعقد الفريد لابن عبد ربه ٥ / ١٣ - ١٤ .

حَافِظٌ ﴾[1] ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[2] على قراءةِ[3] التشديدِ ، والخطابُ في عليك لأبي موسى[4] الأشعري - رضي الله عنه - وكان كاتبه فرطَ فيما كتبَ إلى عمرَ بن الخطاب ، حيثُ عنون[5] كتابه بقوله : مِنْ أبي[6] موسى ، فكتب إليه عمرُ - رضي الله عنهُ - : (( إذا أتاكَ كتابي : فاضربْه سوطاً ، وأعزله عن عملكَ ))[7] أيْ : ما أطلبُ منكَ إلاَّ ضربْكَ كاتبك سوطاً ، وهذا القبيل من الاستثناءِ ، فيهِ تعبيران : أحدهما : الإيجابُ بمعنى النفي ، والثاني : وقوعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ ، (( **وقولهم : ليسَ إلاَّ ، وليسَ غير** ))[8] ، أيْ : ليس هو إلاَّ المذكور، ( وليس هو غير )[9]، ثم حُذِفَ المضافُ إليهِ ، من غير المذكور، مع إرادةِ معناه ، فبنيَ على الضمِّ .

---

(١) من الآية ( ٤ ) من سورة الطارق .

(٢) من الآية ( ٣٢ ) من سورة يس .

(٣) ينظر القراءة في الكشف لمكي ٢ / ٢١٥ ؛ والسبعة ص ٥٨٦ ، ٦٧٨ .

(٤) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب من بني الأشعر من قحطان صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ولد سنة ٢١ ق . هـ قدم من اليمن إلى مكة عند ظهور الإسلام وتوفي سنة ٤٤ هـ .

ترجمته في طبقات ابن سعد ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ ؛ والإصابة ٢ / ٣٥٩ رقم الترجمة ٤٨٩٨ ؛ وسير أعلام النبلاء ٢ / ٣٨٠ ؛ أسد الغابة ٣ / ٣٦٧ ؛ والعبر ١ / ٥٢ ؛ معرفة القراء ص ٣٩ ؛ ومسند أحمد ٤ / ٣٩١ .

(٥) في ب : (( عنوان )) .

(٦) في النسختين : (( من أبي )) والصواب : (( أبو )) حتى يثبت الخطأ ويقال كاتب أبي موسى جزاءه من عمر - رضي الله عنه - ، أما ما في النسختين فليس هناك خطأ ولا جزاء .

(٧) ينظر هذا الأثر في صفوة الصفوة ١ / ١٨٤ ؛ وينظر كتاب البصائر والذخائر للتوحيدي ١ / ٣١٨ .

(٨) المفصل ص ٧٢ .

(٩) في ب ساقط .

هذا مذهبُ البصريين(١) ، وعنـد الكوفيـين : لا غـيرَ - بفتـح الـراءِ - بمنزلـةِ " لا ريبَ " وهذا الحذفُ / إنما يتأتى إذا كانتْ إلاَّ وغـيرَ بعـد ليـس ، كـذا قالـه [ ١١٩/أ ] السيرافي ؛ لأنه هو المستعملُ الشائعُ ، ولو كانَ مكـانَ " ليـسَ " غـيرُ مـن ألفـاظِ النفي : لم يجزْ الحذفُ ؛ حيثُ لا يقالُ لم يكنْ إلاَّ ، ولا يكونُ غيرُ ، وصورته من الكلامِ : أكرمني زيدٌ من القـومِ ليس إلاَّ ، أي : ليـسَ المكـرمُ إلاَّ(٢) هـو ، وقـال الأخفش(٣) : (( إذا أضيفتْ غير ، أو قلت : جاءني زيدٌ ليس إلاَّ غيره ، بـالنصب أضمرتَ الاسمَ ، أيْ : ليسَ الجائي غيره ، ومنْ رفعَ جعـل الخـبرَ محذوفـاً ، أيْ : ليس غيره جائياً ، وإذا استعملَ غيرُ مضافٍ : جازَ فيه ؛ على نيةِ الإضافةِ ، نحو : من قبلُ ، ثم إنما يكونُ هذا الحذفُ عند قيامِ قرينةٍ دالةٍ على خصوصيةِ المحذوفِ ؛ ولذا امتنعَ : جاء إلاَّ ؛ لأنه لا علم للسامعِ بمن يعود إليه الضميرُ في جاءَ ، وصحَّ : ضربتُ زيداً ليس إلاَّ ؛ لانتفاءِ القرينةِ في الأولِ ، وتحققِها في الثاني ؛ لأنَّ المعنى : ليسَ المضروبُ إلاَّ زيداً ، وكذا ليس غير ، أي : ليسَ المضروبُ غيرَ زيدٍ .

---

(١) ينظر في تفصيل هذه المسألة : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٢٩ ، ٢ / ١٥٢ ؛ وشرح التسهيل ٢ / ٣١٧ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٧ ؛ والهمع ٢ / ٢٨٠ .

(٢) في ب : (( إلاَّ )) ساقط .

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١١٥ .

## [ بابُ الخبرِ والاسمِ في بابيْ كانَ وإنَّ ][1]

(( **لما شُبهَ الفاعلُ في البابين** ))[2] إلى آخره لم يذكرِ المصنفُ مرفوعَ كانَ في المشبهاتِ ، فظاهرُ كلامِهِ ههنا : يدل على أنَّ مرفوعَ كان مشبهٌ بالفاعلِ ، حيثُ قالَ : شُبهَ ما عملَ فيهِ بالفاعلِ والمفعولِ ، وتركُ ذكرِ اسمِ كان في المرفوعاتِ من قِبَلِ المشبهاتِ بالفاعلِ ، حيثُ لم يذكرْه دليلٌ على أنَّ مرفوعَ كان فاعلٌ عنده لا مشبّهٌ بالفاعلِ ، وعن هذا قالوا : في كلامِ المصنفِ اشتباهٌ ، حيثُ جعلَ مرفوعَ كانَ داخلاً تحتَ حدِّ الفاعلِ : حين لم يستأنفْ له ذكراً كسائرِ الملحقاتِ ، ثم ذكر فيما نحن فيه ما يدلُّ على أن مرفوعه مشّبهٌ بالفاعلِ ، فهو إمَّا تسامحٌ ، أو محمولٌ على التأويلِ ، فتأويلهُ[3] هو : أنَّ قوله : (( يشبّه العاملُ في البابين )) إلى آخره ، محمولٌ على أنَّ " إنَّ " شبهتْ بالفعلِ المتعدي باعتبارِ معموليها ، وإنَّ[4] كان شبهتْ به باعتبارِ منصوبها خاصةً ، وأنَّ ما عملَ فيه " إنَّ " وهو الاسمُ والخبرُ شُبهَ بالفاعلِ والمفعولِ ، وإنَّ بعض ما عَمِلَ فيه كان هو[5] الخبرُ ، شُبّـهَ بالمفعولِ ، ويحتملُ أن يكونَ اختار مذهبِ من يقولُ : إنَّ مرفوعَ " كان " فاعلٌ كانِ ، هكذا مذهبُ بعضهم ، واختارَ هنا مذهبَ من يقول : إنه شُبه بالفاعلِ ، وهو مذهبُ كثيرٍ من العلماءِ[6] ، ففي الوجهِ الأوّلِ حُمِلَ كلامه على خلافِ الظاهرِ ، وفي[7] الوجه الثاني تحقق الاختلافُ في قوله : فكان في كلٍّ منهما نوعُ اختلالٍ (( **إنْ خيراً فخيرٌ** ))[8] ، فيه أربعةُ أوجهٍ : وهي

---

(١) هذا العنوان من عمل الباحث ليتضح عنوان الباب .

(٢) المفصل ص ٧٢ .

(٣) في ب : (( وتأويله )) .

(٤) في ب : (( فإنَّ كما )) .

(٥) في الأصل : (( وهو )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكتاب ١ / ٤٥ ؛ والمقتضب ٤ / ٨٦ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٣٣٧ .

(٧) في الأصل : (( في )) والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧٢ .

القسمةُ العقليةُ ؛ لأنَّ النصبَ والرفعَ دار بينَ الأولِ ، وخبرِ الثاني ، فكانتْ أربعةً أحدها : نصبُ الأولِ ، ورفعُ الثاني ، أيْ : إنْ كانَ عملُه خيراً ، فجزاؤه خيرٌ ، فكانَ[1] نصبُ الأولِ بتقديرِ خبرِ " كان " ، ورفعُ الثاني بإضمارِ المبتدأِ لا بإضمارِ الفعلِ ، بدليلِ دخولِ الفاءِ ، وهو الأحسنُ ؛ لأنَّ كانَ الناقصةُ كثيرةَ الدورِ في كلامهم ، فساغَ إضمارُها ؛ لأنها كالمذكورةِ ، وقد دخلَ الفاءُ في " فخيرٌ " ، وهي تدخلُ في الجملةِ الاسميةِ ؛ إذا وقعتْ جزءاً ، نحو : إنْ تأتني فأنتَ مُكرَمٌ ، والثاني نصبُهُما ، أيْ : إنْ كانَ عملُه خيراً ، فجزاؤه يكون خيراً ، أيْ : فهو يجزَى خيراً ، والثالثُ رفعهما ، أيْ : إنْ كانَ في عملهِ خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ، أَوْ فهو خير ، وهذا أردأُ الأوجهِ ؛ لأن رفعَ الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير ، وهو : ضعيفٌ لفظاً ، ومعنىً أما لفظاً / [١١٩/ ب] فلكثرةِ ما يقدرُ محذوفاً ، وأمَّا[2] معنىً ، فلكونِ المعنى على الخصوصِ ، وإنما المعنى على الإطلاقِ ؛ لأنَّ المرادَ إنْ كان في عملِهِ[3] على الخصوص خيرٌ ، فإنْ قيلَ : لو أضمرتَ كان التامةَ على معنى " إنْ " حدث خيْرٌ ، كان فيه تعليلٌ[4] للمضمر .

قلنا : تقديرها أيضاً ضعيفٌ ؛ لأنها قليلةُ الاستعمالِ ، وما قلَّ استعماله : ضعُفَ حذفهُ ، وما كثُرَ استعمالهُ قويَ حذفهُ ، وضعفَ نصبُ الثاني أيضاً ؛ إذ فيما ذكرنا من التقديرِ كثرةُ ما يقدَّرُ محذوفاً ، وفي الرفعِ تقليله ؛ لأنَّ التقديرَ فجزاؤه خيرٌ ، فعلمَ أنَّ الوجهَ الأولَ هو الأحسنُ ، والوجهُ الرابعُ هو الأردأُ ، والوجهُ الثاني والثالثُ هما الواقعان بين منزلتي الأحسنِ والأردأِ ؛ لاشتمال كلٍّ منهما على ما في الأحسنِ ، وعلى ما في الأردأِ ، ولم يُذْكرِ المصنفَ الوجهَ الرابعَ[5] ؛ لأنه ذكرَ جوازَ نصبهما ورفعهما ، ويلزمُ من جوازِ نصبهما ورفعهما

---

(١) في الأصل : « وكان » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « فأمَّا » .

(٣) في الأصل : « لأن المراد إنْ كان في عمله خيراً » جملة مكررة .

(٤) في ب : « لتعليل » .

(٥) ينظر ابن يعيش في هذه المسألة ٢ / ٩٧ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٣٦٤ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٤٦ .

جوازُ رفعِ الأولِ ، ونصبِ الثاني ، ويجوزُ أنْ يكونَ تركُ ذكـرِهِ ؛ لكونـه الأردأَ ، ولكن سيبويه(١) أوردَ هذهِ الوجوة الأربعةَ كُلَّها ، وقـال النعمـانُ بـنُ المنـذر وهـو ملكُ العربِ ، وابنُ ملوكها ، وتمامُ بيته المذكورُ :

* فَمَا اعْتِذَارُكَ عَنْ شَيْءٍ إذَا قِيلاَ *(٢)

وقبله :

شَـــرِّدْ بِرَحْلِـكَ عَنِّي حيْثُ شِئْتَولا تُكْثِـرْ عَلَـيَّ ، وَدَعْ عَنْـكَ الأَبَاطِيـلا(٣)

اعلمْ : أن إيرادَ هذا البيتِ هنا من حيَّات هذا الكتابِ وعقاربه ، وذلـك أنـه يوهم أنَّ البيتَ من قبيلِ الكلامِ المتقدَّمِ ، وأنـه يجوزُ فيـه الوجـوهُ الأربعـةُ ، وقـد قالوا : بأنه لا يجوز فيه إلاَّ النصبُ ؛ وهذا لأنه إنما يرتفعُ مثل هذا على أن تقديره اسماً لكانَ ، ويرتفعُ الخبرُ عن تقديرِ الظرفِ ، ومحالٌ أنْ تكونَ جملةُ الشـيءِ ظرفـاً لجميعه ، فلهذا استحالَ أنْ تقدرهُ بقولكَ إنْ كانَ فيهِ حقٌّ أو كذِبٌ ، على تقديرِ أنْ يكونَ الظرفُ والمظروفُ راجعينِ إلى شيءٍ واحدٍ ، ومثلـه قولهـم : إنْ صالحـاً وإنْ فاسداً . وسببُ هذا الشعر أنَّ الربيعَ بنَ زيادٍ العبسِيَّ(٤) كـانَ نديـمَ النعمـانِ

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٨ .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط للنعمان بن المنذر ، وصدره :

* قد قِيْلَ ذَلِكَ إنْ حَقّاً وَإنْ كذباً *

وهـو في الأغـاني ١٥ / ٢٩٥ ؛ وخزانـة الأدب ٤ / ١٠ ، ٩ / ٥٥٢ ؛ والـدرر ٢ / ٨٢ ؛ وشرح أبيـات سـيبويه ١ / ٣٥٢ ؛ وشرح شـواهد المغـني ١ / ١٨٨ ؛ والكتـاب ١ / ٢٦٠ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦٦ ؛ وبلا نسبة في شرح الصبان على الأشموني ١ / ٢٤٢ ؛ وابن عقيـل ٢ / ٢٩٤ رقم الشاهد ٧٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٦١ .

(٣) هذا البيت أيضاً للنعمان بن المنذر وهو سابق لبيت الشاهد الآنف الذكر وانظره في الخزانـة ٤ / ١٠ ضمن قصيدته التي هجا بها الربيع بن زياد العبسي .

(٤) الربيع بن زياد العبسي هو : أحد دهاة العرب وشجعانهم ورؤسائهم في الجاهلية يروى له شـعر حسن ، وكان يقال له الكامل كانت وفاته ٣٠ ق . هـ .

ترجمته في : خزانة الأدب ٤ / ١٢ ؛ والأعلام ٣ / ١٤ .

ابنِ المنذر، وكانَ للبيد بنِ ربيعة العامريِّ أهلُ قرابةٍ[1] فرآهم ذاتَ ليلةٍ مُغتمِّينَ، وهو صبيٌّ فسألهم عن شأنهمْ فلم يلتفتوا إليه، فألحَّ إلى أنْ قالوا: إنَّ لنا بباب النعمانِ مُهمّاً، وهناكَ الربيعُ بنُ زيادٍ العبسِيُّ، وهو نديمُ[2] الملِكِ، ولهُ قربةٌ عند الملكِ، وبيننا وبينَ الربيعِ عداوةٌ، فلم يكنْ لنا إظهارُ حاجتنا للملكِ مادام عندهُ، فقالَ لبيدٌ: استصحبوني حتى أكفِيَ مهمَّكُمْ، فلما انتهوا بلبيدٍ إلى بابِ النعمانِ، وعلِمَ به، فأُدخِلَ وأُدْخِلَ أهلُ قرابته على النعمانِ، فقال لبيدٌ: والربيعُ هناكَ معهُ[3]:

نحنُ بَنُو أُمِّ البنينَ الأَرْبَعَهْ
نَحْنُ خِيَارُ عَامِرِ بن صَعْصَعَهْ
إليْكَ جَاوَزْنَا بِلاَداً مُسْبَعَهْ
نُخْبِرُ عَنْ هَذَا خَبِيْراً فَاسْمَعَهْ
مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لاَ تأكُلْ مَعَهْ
إنَّ اسْتَهُ مِنَ بَرَصٍ مُلَمَّعَهُ
وَإنَّهُ يُدْخِلُ فيهَا إصْبَعَهْ
يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارى أَشْجَعَهْ
كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئَاً ضَيَّعْهْ

فتركَ النعمانُ مؤاكلتهُ، فإنَّ العربَ تتطيرُ منَ الأبرصِ، وقالَ له: عُدْ إلى قومكَ، ولكَ عندي ما تريدُ من الحوائج، فمضى الربيعُ إلى قُبتهِ وتجردَ، وأحضرَ من شاهدَ بدنه.

---

(١) في الأصل: «قراه» والمثبت من ب.

(٢) النديم: هو المرافق، والمشارب، والمجالس. ينظر اللسان ١٢ / ٥٧٣ "ندمَ".

(٣) ينظر هذا الخبر مع الأبيات الشعرية في ديوان لبيد ص ٣٤٠، ٣٤٣؛ وفي الأغاني ١٦ / ٥٧١٨ فما بعدها؛ والتخمير ١ / ٤٩٠.

وأنه ليس فيه سوءٌ، فأخبروا النعمانَ بذلكَ فقالَ لهُ :

*** قَدْ قِيلَ(١) ذَلِكَ *(٢)**

أيْ : أنك أبرصُ إنْ كانَ الذي قيلَ حقاً ، وإن كانَ(٣) كذباً ، فما اعتذارُكَ منهُ أنتَ لا يمكنكَ أنْ تمنعَ الناسَ من الحديثِ ، ولا تضبطهُ بعد انتشاره ، فلا ينفعُكَ الاعتذارُ .

وقوله : " فاسمعْ " كأنهُ على حذفِ النونِ الخفيفةِ وإرادتها ، وقولهم : في تحيةِ الملوكِ في الجاهليةِ « أبيتَ اللعنَ » قالَ ابنُ السِّكيتِ(٤) : « أبيتَ أنْ تأتيَ من الأمورِ ما تُلعنُ عليهِ »(٥) ، ومنهُ أيْ : ومن قبيلِ إضمارِ العاملِ في خبرِ كانَ ، والتفاوتِ بينهما : أنَّ ههنا بحرفِ " لو " ، دونَ " إنْ " والجزاءُ ليسَ بالفاءِ ، بخلافِ ما قبلهُ « **ألا طعام** ؟ »(٦) همزة الاستفهامِ دخلت على " لا " التي لنفي الجنسْ .

---

(١) هذا جزء من بيت قاله النعمان بن المنذر في الربيع بن زياد العبسي ونص البيت تاماً :

**قَدْ قيلَ ذلِكَ إنْ حقّاً وإنْ كذِباً      فَمَا اعتِذَارُكَ مِن قَوْلٍ إذَا قِيْلاَ**

والبيت من البسيط وهو في : الكتاب ١ / ٢٦٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٥٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٨٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٠ ، ٩ / ٥٥٢ ؛ وبلا نسبة في : ابن يعيش ٢ / ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٦١ ؛ وابن عقيل ص ١٤٨ .

(٢) ينظر المفصل ص ٧٣ .

(٣) في ب : « كان » ساقط .

(٤) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف إمام في اللغة والأدب ، ولد ببغداد سنة ١٨٦ هـ له مؤلفات منها : إصلاح المنطق والألفاظ ، وكانت وفاته سنة ٢٤٤ هـ ببغداد .

أخباره في : إنباه الرواة ٤ / ٥٦ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٤٩ ؛ ومراتب النحويين ص ٩٥ - ٩٦ ؛ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٥٠ - ٥٢ ؛ ووفيات الأعيان ٢ / ٤٠٨ - ٤٢٨ ؛ والفهرست لابن النديم ص ٧٢ - ٧٣ ؛ وإشارة التعيين ص ٣٨٦ .

(٥) ينظر الصحاح ٦ / ٢٢٦٠ " لعن " .

(٦) المفصل ص ٧٣ .

(( وادفعِ الشرَّ ولو إصبعاً ))(١) أيْ : ولو كانَ الدفعُ مكانَ إصبع يعني ولو كان قليلاً (( ومنه ))(٢) أيْ : ومن إضمارِ العاملِ في خبرِ كانَ ، والتفاوتِ بينهما، أنَّ في(٣) هذه تعبيراتٍ كثيرةً بخلافِ الأول : (( أمَّا أنتَ منطلقاً ))(٤) ، أصلُ الكلامِ : لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتَ ، حذفَ الجارُ ؛ لأنه يحذفُ كثيراً مع " أنْ " و" إنَّ " ، كما في : ﴿ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾(٥) ، ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ ﴾(٦) ، ثم حذفَ " كان " للاختصارِ ، وضُمَّت " ما " إلى " أنْ " وهي للتأكيدِ ؛ لتكونَ عِوضاً من ذهابِ الفعلِ ، كالألفِ والهاءِ في اليماني ، والزنادقةِ ، وأدغمتْ النونُ في الميم ؛ لأنَّ ذلكَ واجبٌ عند سكونِ النونِ : انقلبَ الضميرُ المتصلُ في : " كنتُ " منفصلاً ، فصار إلي (( أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتَ )) ، فإنْ قيلَ : هذا تقديرٌ فيه استبعادٌ ؛ لأنَّ فيه تعبيراتٍ شتى .

قلنا : نعم ، غير أنَّه قريبٌ بالنظرِ إلى ما يلزمُ لو لَمْ يرجعْ إلى هذا التقديرِ الذي ذكرنا ، وهو الخروجُ عن قياسِ كلامهم بلزومِ استعمالِ تركيبٍ غيرِ مستقيمٍ إعرابُهُ ، فارتكابُ مستبعدٍ أجدرُ من ارتكابِ ما يؤدِّي إلى الخروجِ عن قاعدتهم المعلومةِ ، ومثلُ هذهِ التصرفاتِ ، بلْ أَزْيدُ منها ما ذكرهُ في الفائقِ(٧) ، في الجيمِ مع اللامِ ، من حديثِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنهُ - أنَّ امرأةً سألتهُ أنْ يكسُوَها ، فقال: إني أخشى أنْ تدَعِي جلبابَ اللهِ الذي خلقَكِ به(٨) ، قالت(٩) : وما هو ؟ قال : بيتُكِ ، قالتْ : أَجِنْكَ من أصحابِ محمدٍ .

---

(١) المفصل ص ٧٣ .
(٢) المفصل ص ٧٣ .
(٣) في الأصل : (( في أن )) والمثبت من ب .
(٤) المفصل ص ٧٣ .
(٥) من الآية ( ٢ ) من سورة عبس .
(٦) من الآية ( ١٨ ) من سورة الجن .
(٧) ينظر الفائق في غريب الحديث ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٨) ينظر صفوة الصفوة لابن الجوزي ١ / ٢٠٩ .
(٩) في ب : (( قال )) .

تقولُ : هذا أَجَنك أصلهُ من أجلِ أنكَ فحذفَ الجارُ كقوله : أجل إنَّ الله قدْ فضَّلكُم ، وخُفِّفَتْ " إن " ضربينِ من التخفيفِ ، أحدهما : حذفُ الهمزةِ ، والثاني حذفُ إحدى النونينِ ، فقلبتِ[1] النونُ الثانيةُ لاماً ، فقلبتِ اللامُ نوناً ، وأدغمتِ النونُ في النونِ ، وحقُّ المدغمِ أنْ يسكنَ ، فالتقى ساكنانِ هي والجيمُ ، فحركتِ الجيمُ بالكسرِ فصارَ أَجِنّكَ ، وكذلك ما ذكره في الكشافِ[2] في قوله: ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[3][4] وفي قوله: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾[5] وتمامُ البيتِ للهذلي :

* فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ *[6]

الفاءُ في " فإن " لتعليلِ لِمْ أذلْ ، وقوله : « لم تأكلْهم الضبعُ » ، أيْ : السنةُ المجدبةُ ، شُبهَتِ السنةُ المجدبةُ في إهلاكها الناسَ بالضبُع ، وفي أمثالهم : أفسدُ من الضبعِ ، وقيلَ : إذا أجدبوا ضعفتْ قواهم فعاثتْ فيهم الضباعُ ، والذِّئابُ ، فأكلتهم ، وقوله :

---

(١) في الأصل ونسخة ب : « قولبت » .

(٢) ينظر الكشاف ٢ / ٢٦٤ ، ٢ / ١١٢ .

(٣) من الآية ( ٣٠ ) من سورة التوبة .

(٤) في ب : ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ﴾ .

(٥) من الآية ( ٥٨ ) من سورة الأعراف .

(٦) هذا عجز بيت من البسيط وصدره :

* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ *

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ؛ والكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ والخصائص ٢ / ٣٨١ ؛ والاشتقاق ص ٣١٣ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ١١٣ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٥ / ٤٤٥ ، ٦ / ٥٣٢ ، ١١ / ٦٢ ؛ والدرر ٢ / ٩١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٢٩ ، ٨ / ١٣٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٥ ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ١ / ٧١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٦٥ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٨ ؛ ورصف المباني ص ٩٩ ، ١٠١ ؛ والمنصف ٣ / ١١٦ ؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥ ؛ واللسان ٦ / ٢٩٤ " خرس " ، ٨ / ٢١٧ " ضبع " .

* إمَّا أَقَمتَ وأَمَّا أنتَ مُرْتَحِلاً *(١)(٢)

التقديرُ وإنْ كنتَ مرتحلاً حفظت قوله(٣) : (( فا للهُ يكلأُ )) يدلَ على حفظتِ والمعنى : إنْ قمتَ حفظكَ ا للهُ ، ولكونك مرتحلاً أيضاً حفظكَ ، فكانَ قوله : (( فا لله يكلأ )) ، جوابُ الشرطِ ، ومعلّلُ قوله : (( أمَّا أنتَ )) فيصحُّ أنْ يكونَ لهما جميعاً ، والشرطُ والعلةُ في المعنى واحدٌ ؛ لأنَّ كلاً منهما داعٍ إلى الجزاءِ الذي هو المعلولُ ، فلذلكَ صحَّ عطفُ أحدِهِما على الآخرِ ؛ إلاَّ أنَّ الأوَّلَ شرطٌ محضٌ ، والثاني إخبارٌ عن ماضٍ ، ومعناهُ : ا للهُ حَافِظُكَ ، مقيماً ، ومرتحلاً ، وكسرُ همزةِ " إمَّا " الأولى واجبٌ ؛ لأنها للشرطِ ، ودخولُ " ما " على " إنْ " ههنا كدخولها(٤) في نحو (( إمَّا تَكُ مِنِّي أُكْرِمْكَ )) ، وكذا فتحُ همزةِ " أمَّا " الثانيةُ واجبٌ أيضاً ؛ لأنه مثلُ قولكَ : أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ .

وقد مرَّ ذكرهُ .

---

(١) المفصل ص ٧٤ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

* فَا للهُ يَكْلأُ ما تأْتي وَمَا تذرُ *

وهو بلا نسبة في آمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٠ ، ٤١١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١١٨ ؛ واللسان ١٤ / ٤٧ " أما " ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٣) في الأصل : (( قوله )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( لدخولها )) .

## (( المنصوبُ بـ" لا " التي لنفي الجنس ))[1]

والمصنفُ لَمْ يذكر ما يقعُ بهِ التمييزُ للمنصوبِ بـ" لا " التي لنفي الجنس ، عن المنصوبِ بـ" لا " المشبهةِ بـ" ليسَ " ، وكانَ الأولى أنْ يقالَ : هو المسندُ إليه بعد دخولِ " لا " نكرةً يليها مضافٌ أو مشبّهٌ بالمضافِ ، وإنما لَمْ يذكرهُ استغناءً بما ذكرهُ في أثناءِ المسائلِ في هذا البابِ محمولةٌ على " إنْ " من حيثُ إنها للنفي ، و" إنَّ " للإثباتِ ، فكانَ فيه حملُ النقيضِ على النقيض نحو[2] : (( لا غلامَ رجلٍ )) المضافُ في هذا البابِ مشروطٌ فيهِ : أنْ يكونَ مضافاً إلى نكرةٍ ؛ لأنَّ المرادَ العمومُ ، واستغراقُ الجنسِ ، ولا ذلكَ ألاَّ يكونَ المضافُ[3] منكوراً في موضعِ النفي ، والحركةُ في الغلامِ للإعرابِ بمنزلتها ، في : رأيتُ غلامَ رجلٍ ، إذْ لو كانتْ الحركةُ فيه بنائيةً ؛ لما نُوّنَ المضارعُ للمضافِ ، في نحو : (( **لا خيراً منهُ قائمٌ ههنا** ))[4] ، كما لا ينوَّنُ المفردُ[5] في : لا غلامَ في الدارِ ، وإنما امتنع[6] : بناءُ المضافِ معَ " لا " ؛ لما فيهِ من جعلِ ثلاثةِ أشياءَ ، وهيَ : " لا " ، والمضافُ ، والمضافُ إليهِ شيئاً واحداً ، ولو لم تكنِ الإضافةُ منافيةً للتنوينِ لَنُوّنَ المضافُ ، ولا يلزمُ من تعرِّي الاسمِ من التنوينِ كونه مبنياً .

ألا ترى أنهم أجمعوا على : أنَّ حركةَ المضافِ ، في : يا غلامَ رجلٍ ، إعرابيةٌ لا تنوينَ فيه ، فإنْ قيلَ: يُشكلُ على هذا الذي ذكرهُ من امتناعِ البناءِ ، في حالةِ الإضافةِ ، قولهم : خمسةَ عشركَ فإنه كما هو مبنيٌّ قبلَ الإضافةِ ، كذلكَ هو مبنيٌّ

---

(١) المفصل ص ٧٤ .

(٢) في الأصل : (( نحو )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( المضاف )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٧٤ .

(٥) في الأصل : (( المفرد نحو )) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( يمتنع )) والمثبت من ب .

أيضاً بعدَ الإضافةِ ، معَ أنَّ المعنى الذي ذكرهُ من مانعِ البناءِ ههنا من جعلِ بناءِ ثلاثةِ أشياءَ موجودٌ هناكَ .

قلنا : إنما كانَ هكذا ؛ لما أنَّ الإضافةَ إلى المبني توجبُ البناءَ ، كقوله :

*** عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ***(١)

فإذا كانتْ الإضافةُ إلى(٢) المبنيِّ موجبةً للبناءِ ، كيف تكونُ هي مانعة عنهُ ؟ ٥ بخلافِ ما نحنُ فيه ، فإنَّ المضافَ إليه معربٌ ، فعندَ البناءِ يلزمُ أمرٌ حادثٌ تأباهُ الإضافةُ ، وإنما لم تنتصبْ إلاَّ إذا كانَ مضافاً ؛ لأنه إذا كانَ مفرداً تضمَّنَ معنى الحرفِ ، فيلزمُ بناؤهُ ، وقيلَ : لعدمِ بناءِ المضافِ وجهٌ آخرُ ، وهو أنَّ سببَ بناءِ المنفي بنفي الجنسِ تضمنهُ " مِنْ " الاستغراقية ، وهي تأكيدُ للنفي العامِ .

وأما الإضافةُ فتقتضي الخصوصَ ، فلما أضيفَ المنفِيُّ : تخصصَ بالإضافةِ ، ١٠ والخصوصُ والعمومُ على طرفي نقيضٍ ، ولَمّا كانَ تأكيدُ الاستغراقِ بطريقِ يتضمنُ الحرفَ مقتضياً للبناءِ ، كانَ ضدُّهُ التخصيصُ المنافي للعمومِ مقتضياً للإعرابِ ، فترجَّحَ هذا الجانبُ ؛ لكونه صريحاً على الأمْرِ الضمني ، (( **أو**(٣) **مضارعاً له** ))(٤)، أيْ : مضارعاً للمضافِ .

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

*** وقلتُ أَلَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ ***

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ؛ والكتاب ٢ / ٣٣٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٦ ؛ والأضداد ص ١٥١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١٦ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٤٢ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٥٦ ، ٣ / ٤٠٧ ، ٦ / ٥٥٠ ، ٥٥٣ ؛ والدرر ٣ / ١٤٤ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ؛ واللسان ٨ / ٣٩٠ " وزع " ؛ وبلا نسبة في : المنصف ١ / ٥٨ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٦ ، ٤ / ٥٩١ ، ٨ / ١٣٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٥٧١ ؛ والإنصاف ١ / ٢٩٢ ؛ والمقرب ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٥١٦ ؛ والهمع ١ / ٢١٨ ؛ وابن عقيل ص ٣٨٧ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ١١١ .

(٢) في ب : (( إلى )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( أو )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٧٤ .

قوله : (( **كقولكَ : لا خيراً منهُ قائمٌ هنا ، ولا حافظـاً للقـرآنِ عنـدكَ** ))[١] وقـدْ ذَكـرَ بأوجـهِ المضارعـةِ في مسـائلِ النـداءِ ،وهـو أنْ يكـونَ الأولُ عـاملاً في الثاني ، كقوله : لا حافظاً للقرآنِ ، أوْ كانَ الآخرُ من تمامِ معنى الأولِ ، كقوله: (( لا خـيراً منـهُ قـائمٌ هنـا )) ، فـإنْ قلـتَ : يُشْـكِلُ علـى هـذهِ قولـه تعـالى : ﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[٢] ، فإنهُ لا فرقَ بينَ قوله : (( لا مبدلاً لكلمـاتِ ا للهِ )) وبينَ قوله : (( لا حافظاً للقرآنِ عندكَ )) فإنَّ الأولَ عاملٌ في الثاني فيهما جميعـاً ، فكانا جميعاً مضارعينِ للمضافِ ، ثم أعربَ قولهُ : " لا حافظاً " ، وبنـى قولـهُ : (( لا مبدِّلَ لكلماتِ ا للهِ)) ، وكذلكَ يشكلُ عليه قوله: ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[٣] / قلتُ : جوابُ هذا مذكورٌ في الكشافِ[٤] ، في سورةِ الأنفالِ ، في قوله تعالى : [ ١٢٠/أ ] ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ فقالَ : فإنْ[٥] قلتَ : هلاَّ قيلَ[٦] : لا غالباً لكم ، كمـا يقالُ : لا ضارباً زيداً عندنا ، ثم قالَ قلـتُ : لـو كـانَ لكـم مفعـولاً " لغـالبٍ " بمعنى لا غالباً إيَّاكم ، لكانَ الأمرُ كما قلتَ ؛ لكنْ قولهُ : " لكم " خبرٌ ، تقديره : لا غالبَ كائنٌ لكم ، فكانَ نفـيُ الغـالبِ في نفـي الجنـسِ واجبـاً ، وفي الإعمـالِ جائزاً ، وكذلكَ في قوله تعالى : ﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ لَّما كانَ البنـاءُ في نفـي الجنسِ أبلغَ في نفي المبدّلِ لكلماتِ ا للهِ من الإعمالِ : اختير البناءُ على الإعمالِ ، وإذا كانَ مفرداً فهو مفتوحٌ عُنِيَ بالمفردِ غيرُ المضافِ ، وإنما بُنِيَ المنفـيُّ ، في نحـو : لا رجلَ أفضلُ منكَ ؛ لتضمنه معنى " مِن "[٧] الاسـتغراقيةِ ، وقـدْ سـبقَ أنَّ إفـادةَ " مِنْ " الاستغراقيةِ : الاستغراقَ ؛ لأنها تدخلُ الابتداءَ إلى انتهائه .

---

(١) المفصل ص ٧٤ .

(٢) من الآية ( ٣٤ ) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ( ٤٨ ) من سورة الأنفال .

(٤) ينظر الكشاف ٢ / ٢٢٨ .

(٥) في ب : (( فقال فإن )) .

(٦) في ب : (( هلا قيل )) ساقط .

(٧) في ب : (( من )) ساقط .

فقولكَ : هلْ من رجلٍ ؟ تقديره : هلْ من واحدِ هذا الجنسِ إلى أقصاهُ ؟ إلا أنه اكتفى بذكرِ " مِنْ " عن ذكرِ " إلى " ؛ لدلالةِ إحدى الغايتين على الأخرى ، وإنما قلنا : يتضمنُ المفردُ المفتوحُ معنى " من " الاستغراقيةِ ؛ لأنَّ قولهم : (( لا رجلَ في الدارِ )) أبلغُ في النفي من (( لا رجلٌ في الدارِ - بالرفعِ - ومنْ : ليس رجلٌ في الدارِ - بالرفعِ[1] - ولا يمكنُ تقديرُ ما يكونُ به كذلكَ ، إلاَّ بحرفٍ مؤكّدٍ مثبِتٍ للاستغراقِ ، وذلكَ الحرفُ هوَ : " من " فوجبَ تقديرها ، فإنْ قيلَ : لِمَ لمْ يستفدْ معنى الاستغراقِ من حرفِ النفي ؟ قلنا : لوْ كانتْ " لا " مفيدةٌ للاستغراقِ لذاتها ، لا بمعاونةِ تضمنِ " مِنْ " الاستغراقيةِ : لما جازَ قولهم : لا رجلَ في الدارِ

بلْ رجلانِ ، وفي التخميرِ[2] : " لا " النافيةُ على ضربينِ : المشبهُ بليسَ ، والنافيةُ للجنسِ ، وبينهما فرقٌ من حيثُ الصورةُ ، والمعنى أمَّا الصورةُ ففي العملِ أيْ : بتقديمِ المنصوبِ والمرفوعِ .

وأمَّا من حيثُ المعنى فإنَّ[3] " لا " التي لنفي الجنسِ تستغرقُ الجنسَ نفياً ، من حيثُ اللفظُ ، والمشبهةُ وإنْ كانتْ تستغرقُ الجنسَ ؛ لكن لا من حيثُ اللفظُ ، بيانهُ : أنَّ لا رجلَ في الدارِ بالفتح جوابُ هلْ من رجلٍ ؟ وبالرفعِ جوابُ هلْ رجلٌ ، وبين المعنيينِ فرق ، وقد ذكرنا أنَّ معنى : هلْ من رجلٍ ؟ تقديره هلْ من واحدِ هذا الجنسِ إلى أقصاهُ ، بخلافِ قولك : لا رجلٌ بالرفعِ ، لأنَّ معناهُ الجنسُ الثاني ، وهو بعضُ هذا الجنسِ ، واحداً كانَ أوْ أكثرَ .

وأمَّا قولُ أهلِ هذهِ الصّنْعةِ ، فإنَّ الرفعَ[4] نفيُ رجلٍ واحدٍ ، وبالفتحِ نفيُ هذا الجنسِ ، فشيءٌ يُضْحَكُ منهُ ، ثم يُبْكَى منهُ عقولُهم .

---

(١) في ب : (( الرفع )) ساقط .

(٢) ينظر التخمير ١ / ٤٩٥ .

(٣) في ب : (( فإن )) ساقط .

(٤) في ب : (( الرفع )) ساقط .

ألا ترى أنَّ بالرفعِ يكونُ مدحاً ، وأيُّ مدحٍ في نحو : لا رجلَ أفضلُ منكَ ، ولو كانَ المرادُ به الواحدُ لكانَ ذمّاً ؛ لكنْ قولنا : لا رجلٌ بالرفع قابلٌ للتخصيصِ ؛ لأنه عامٌ ، والعموماتُ قابلةٌ لذلكَ ، بخلافِ لا رجلَ بالفتح ، فإنه ما بقي قابلاً للتخصيصِ ، وهذا لأنَّ هذا الكلامَ في الأصلِ عامٌّ قبلَ تضمنه معنى " مِنْ " الاستغراقيةِ فلمَّا تضمَّنَ ذلك تأكدَ عمومُ النفي بهذا التضمنِ ، فلمْ يبقَ قابلاً لتنقيحِ العمومِ ، فإنْ قيلَ : لَمِ اختيرَ من الفتحةِ للبناءِ ؟ قلنا : لأنَّ " لا " قدْ استحقتِ النصبَ في الأصلِ ؛ لكونها محمولةً على إنْ ، فلما وجبَ البناءُ لما ذكرنا من معنى تضمنِ الحرفِ بنيَ الاسمُ المبنيُّ على الحركةِ المستحقةِ دونَ الأجنبيةِ رعايةً لجانبِ الأصلِ ، بقدرِ الإمكانِ ، ويقولُ المستفتحُ سُمِّيَ مستفتحاً ؛ لأنَّ المصليَ يفتحُ صلاتَهُ بهذا الثناء

*** لاَ نَسَبَ اليومَ وَلا خُلَّةً ***

تمامهُ :

*** اتسعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ ***(1)

وهذا التمامُ مثلٌ يضربُ في الأمرِ الذي لا يستطاعُ تداركهُ ؛ لتفاقمه ، وهذا ، البيتُ / مِمَّا قالهُ أبو عامرٍ السّلميُّ(2) حين هَزَمتْ بنو سُليمٍ جيشَ غطفانَ ، ومتّتْ [ ١٢١/ ب ]

---

(1) البيت من السريع ، واختلف في قائله فمنهم من يقول : إنه لأنس بن العباس بن مرداس كما في تلخيص الشواهد ص ٤٠٥ ؛ والدرر ٦ / ١٧٥ ، ٣١٧ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٤١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٠١ ؛ والكتاب ٢ / ٢٨٥ ، ٣٠٩ ؛ واللسان ٥ / ١١٥ " قمر " ، ١٠ / ٢٣٨ " عتق " ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٥١ ؛ وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٨٣ ، ٥٨٧ ؛ ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآليء ص ٣٧ ؛ وبلا نسبة في : أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢١ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، ١٣٥ ، ٩ / ١٣٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٢٦ ؛ والهمع ٢ / ١٤٤ ، ٢١١ .

(2) هو أبو عامر بن حارثة بن عبد بن قيس بن رفاعة بن الحرث بن بهثة بن سُلَيم عاش في الجاهلية لم يعرف وفاته وولادته وهو جد الصحابي الشاعر عباس بن مرداس .

أخباره في : الأغاني ١٤ / ٥١٧٢ في ترجمة عباس بن مرداس ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٢٦٣ ؛ وخزانة الأدب للبغدادي ١ / ١٥٢ - ١٥٣ في ترجمة عباس بن مرداس .

غطفانُ إلى بني سُليمٍ بالرحمِ التي بينهم ، فقالَ : أبو عامر[1] قصيدةً منها قولهُ :

*** لاَ نَسَبَ اليومَ وَلاَ خُلَّةً ***[2]

وقوله : « **فعلى إضمارِ فعلٍ** »[3] هذا الكلامُ ، وقع سهواً منه[4] ؛ لأنَّ لا نسبَ ولا خلةً مثل قولهم : « لا حولَ ولا قوةَ » ( وهناك لم يضمر فعلٌ ، كذا هنا بخلافِ قوله : « **إلا رجلاً** »[5] ، فإنهُ لا يمكنُ جعله من بابِ « لا حولَ ولا قوةَ » )[6] ؛ لعدمِ التكريرِ فيهِ ؛ ولهذا حملوه على إضمارِ فعلٍ ، وآخرُ البيتِ الثاني:

*** يَدُلُّ على مُحَصّلَةٍ تَبِيْتُ ***[7]

المحصلةُ : - بالصادِ المهملةِ المكسورةِ - المرأةُ التي تحصّلُ ترابَ المعدنِ ، و" تبيثُ " أيْ : تنثر ، إنما أضمرَ الفعلُ لقيامِ الدليلِ على تقديرِهِ ؛ لأنَّ قولهُ إلاَّ رجلاً قد تضمَّن معنى الفعلِ ، وهو : التمنِّي .

ألاَ ترى إلى قولهم : « **ألاَ مَاءَ أَشْرَبْهُ** »[8] بالجزمِ إذْ لو لم يكنْ هو[9] محمولاً على معنى التمني : لما جازَ انجزامُ " أشربهُ " ؛ لأنه حينئذٍ يصير المعنى إن لم يكنْ

---

(١) في ب : « أبو عمر » .

(٢) سبق تخريج البيت ص ٦٣١ .

(٣) المفصل ص ٧٥ .

(٤) في ب : « منه » ساقط .

(٥) المفصل ص ٧٥ .

(٦) ساقط من ب .

(٧) هذا عجز بيتٍ من الوافر ، وصدره :

*** أَلاَ رَجُلاً جزاه ا للهُ خَيْراً ***

وهو لعمرو بن قنعاس المرادي وهو في شرح شواهد المغني ص ٢١٢ ، ٢١٥ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٥١ – ٥٣ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٣٠٨ ؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١ ؛ ورصف المباني ص ٧٩ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٢ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٦٩ ، ٢٥٥ ، ٦٠٠ ؛ واللسان ١١ / ١٥٥ " حصل " .

(٨) المفصل ص ٧٥ .

(٩) في الأصل : « هو » والمثبت من ب عدم إثباتها .

لي[١] ماءٌ أشربْه – بالجزم – وهو محال ، والدليل على هذا أيضاً : تسميتُهم المرأةَ التي أنشأتْ بيتاً صدره ألاَ[٢] ... متمنيةً ، وهو قولها :

**أَلاَ سبيــلَ إلى خَمْــرٍ فأشْرَبَهـــا ‏ ‏ ‏ ‏ أَمْ لاَ سَبِيــلَ إلى نَصْــرِ بنِ حَجَّــاجِ**[٣]

ولأنَّ الهمزةَ في الاستفهامِ ، وهو مستدعٍ للفعلِ ، وزعمَ يونسُ أنه نوَّنَ مضطراً[٤] .

قال المصنف هذا الاضطرارُ على مذهبه كالاضطرارِ في قوله :

*** سَلاَمُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيْها ***[٥]

وقيل : وقدْ تستعملُ " لا " هذه مع منفيّها كشيءٍ واحدٍ على الاتساعِ ، وعليه قولهم : (( أقلُّ من لا شيءٍ )) بالجرِ ، وقولُ الحماسي[٦] :

---

(١) في ب : (( لي )) ساقط .

(٢) هذه لفظة من بيت ، والبيت ذكر بعد هذه اللفظة ، وهو من البسيط وصاحبة هذا البيت المتمنية هي : الفريعة بنت همام ، وتعرف " بالذلفاء " ينظر قصتها في : الخزانة ٤ / ٨٠ – ٨٤ ؛ وابن يعيش ١ / ٢٨ ، ٧ / ٢٧ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي الفارس ص ٥٣٥ ؛ وعيون الأخبار ٤ / ٢٣ ؛ وجمهرة الأمثال ١ / ٥٨٩ ؛ ومجمع الأمثال ١ / ٤١٥ ؛ واللسان ١٥ / ٢٩٤ " منى " .

(٣) سبق تخريجه آنفاً .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٧٢ .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

*** وليس عليْكَ يا مطرُ السلامُ ***

وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ ؛ والكتاب ٢ / ٢٠٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٦٠٥ ؛ والأغاني ١٥ / ٢٣٤ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٦ / ٥٠٧ ؛ والدرر ٣ / ٢١ ؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ؛ والمحتسب ٢ / ٩٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٥٥ ، ٤١٨ ؛ والإنصاف ١ / ٣١١ ؛ والجنى الداني ص ١٤٩ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ٢١٣ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٢٨ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٧ ؛ وابن عقيل ص ٥١٧ ؛ والمساعد ٢ / ٥٠١ .

(٦) ينظر البيت في شرح الحماسة للمرزوقي .

أَمْسَي بِبَلْـدَةَ لا عَـمٌّ ولا خَـالٌ يَعُـدُّ وابنُ عاتمةَ الثَّاوِيْ على أَثَرِي

أضافَ البلدةَ إليها مع المنفيِّ كإضافـةِ كلمـةٍ إلى أخرى ، وحقـهُ أيْ : حقُّ المنفيِّ نفيُ الجنسِ : أنْ يكون نكرة لأنَّ نفيَ الجنس نفيٌ فيـهِ شمولٌ ، ولا يحصلُ شمولُ المنفيِّ إلاَّ بدخولها على المنكورِ ، بخلافِ " ما " فإنها لذاتِ النفي ، فلذلـك عمتْ بدخولها المعرفةُ والنكرةُ ، وأمَّا قولُ الشاعرِ :

* لاَ هَيْثَمَ *[1][2]

أيْ : لا مثلَ هيثمٍ ، " وَمِثْلُ " إذا أضيفَ إلى المعرفـةِ ، فإنـهُ نكـرةٌ ؛ لِمَـا سنقررهُ بعدُ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - ، والثاني وهوَ الأوجهُ : أنَّ العلمَ متى اشـتهرَ بمعنىً مِن المعاني نزلَ هو تنزيلُ الجنسِ الدَّالِّ على ذلكَ المعنـى ، كمـا في قولهـم : (( لكلِّ فرعونٍ موسـى )) أيْ : لكـلِّ جبَّـارٍ قهَّـارٍ[3] قـاهرٌ ، فلذلـكَ اشـتقوا مـن الأعلامِ فقالوا[4] : (( تمعددُوا ))[5] إذا شُبِّهُوا في خشونةِ العيشِ بمعدٍّ ، ألا ترى أنـهُ يقالُ : فلانٌ حَاتمٌ ، أيْ : جوادٌ ؛ لكونِ حاتمٍ مشهوراً بالجودِ يعني : " لا هيثـمَ " لا راعيَ جيدَ الرعيِ ؛ لكونِ هذا الرجلِ معروفاً بجودةِ رَعْيِ الإبلِ ، فإنَّ " هيثمَ " اسمُ راعٍ حَسَنِ الرِّعْيَةِ ، وقيل : اسـمُ جـادٍ ، والعـاملُ في الظرفِ ، أيْ : الليلةَ الظـرفُ أيْ : قولـه : " للمطيِّ " ، أيْ : الفعـلُ الـذي اقتضـاهُ الظـرفُ ، نحـو : حصلَ ، وبعدهُ :

* وَلاَ فَتىً مِثْل ابنِ خَيْبَرِيٍّ *

---

(١) هذه لفظة من بيت ، ونص البيت تاماً هو :

لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ ولاَ فَتىً مِثلُ ابن خَيْبَريّ

وهو من أبيات الكتاب غير معروفة القائل وانظـره في : الكتـاب ٢ / ٢٩٦ ؛ وابـن يعيـش ٢ / ١٠٢ ؛ والخزانة ٢ / ٩٨ ؛ والهمع ٢ / ١٩٥ ؛ والأشموني ٢ / ٤ .

(٢) المفصل ص ٧٦ .

(٣) في الأصل : (( قهار )) ساقط .

(٤) في الأصل : (( وقالوا )) والمثبت من ب .

(٥) ينسب هذا القول إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وسبق تخريجه .

وقولُ ابنِ الزَّبِيرِ هو بفتحِ الزاي يهجو ابنَ الزُّبيرِ عبدَ اللهِ بنِ الزُّبير ، وقد سألهُ شيئاً ، فلمْ يعطِهِ ، و" أبو خُبيبٍ "[١] كنيةُ عبدِ اللهِ ، والنّكدُ : قلةُ الخيرِ ، " ولا أميةَ " أيْ[٢] : ولا مثلَ أميَّةَ ، (( وقضيةٌ ولا أَبَا حسنٍ[٣] لها[٤] )) يريدُ علياً - رضي الله عنه - قيل : هذا قولُ صحابةٍ - رضيَ الله عنهم - كانوا يقولونَه عند القضاء .

ومعناه : أنحكمُ نحنُ وليس عليٌّ - رضيَ اللهُ عنهُ - حاضراً فيه ، أيْ : هذه قضيةٌ لا[٥] قاضيَ لها ، مثلُ عليٍّ ، وفيه يقالُ : - عليه السلام - / (( أقضاكم عليٌّ ))[٦] [١٢٢/أ] **فمثل (( لا مِثْلَ زيدٍ ))**[٧] لأن الشيءَ بمعنى المثل ، على ما مَرَّ ، (( وتقولُ : لا أبَ لكَ )) نفيُ هذا المنفيِّ مفردٌ نكرةٌ ، فبنيَ على الفتحِ ؛ لما قدمناهُ ، وإنما أوردَ هذا ، وإنْ كانَ معلوماً بالقياسِ على ما بعده ؛ لأجلِ اللغةِ التي سنذكرها بعدُ ؛ لكونها على خلافِ القياسِ ، وهي (( لا أباً لكَ )) ، فإنْ

---

(١) هذه لفظة من بيت شعر لابن الزَّبير الأسديِّ ، ونصه :

**أَرَى الحاجاتِ عندَ أبي خُبيبٍ نكِـدْنَ ولا أميّـةَ في البـلادِ**

ينظر البيت في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦٢ ؛ والأصول ١ / ٣٨٣ ؛ والمسائل المنثورة ص ٩٧ ؛ والخزانة ٤ / ٦١ ؛ والأشموني ٢ / ٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٢ ؛ والهمع ٢ / ١٩٥ .

(٢) في ب : (( أي )) ساقط .

(٣) نثر من كلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في حق علي - كرم الله وجهه - ، وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير . ينظر حاشية الصبان ٢ / ٤ .

(٤) في الأصل : (( لها )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( إلا )) والمثبت من ب .

(٦) ينظر حلية الأولياء ٨ / ٢٢٤ .

(٧) المفصل ص ٧٨ .

قيل : لِمَ لَمْ يقلْ : إنَّ (( لا أبَ لكَ )) مضارعٌ للمضافِ ، بمنزلةِ لا خيراً منهُ قائمٌ هنا ؛ لتعلقِ اللامِ به ، كما تعلقَ منه بـ" خيراً " ؟ قلنا : اللامُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، والتقديرُ : لا أبَ كائنٌ لكَ .

وقولهم : (( **لا أبَ لكَ** ))[1] ، يستعملُ في الذمِّ .

وقيل : في المدحِ ، وقيل[2] : في وجهِ المدحِ فيه ، فإنَّ فيه إخباراً بانتقالِ الولايةِ ، وتحولها إلى الابنِ بموتِ الأبِ ؛ لقيامه مقامَ الوليِّ ، بعد أنْ كانَ مولياً عليه ، وحكماً بعد أنْ كانَ محكوماً عليه ، وكذلكَ (( تَرِبَتْ يداكَ )) دعاءٌ لهُ لا عليهِ ، والدليلُ عليه[3] ما ذكره النبيُّ - عليه الصلاة والسلامُ - في آخرِ الحديثِ ، بقوله : (( تنكَحُ المرأةُ لميسمِهَا[4] ولمالِها ولحسبِهَا ، فعليكَ بذاتِ الدينِ تَرِبَتْ يداك ))[5] فالنبيُّ - عليه الصلاة والسلام - لم يتعمد الدعاءَ بالفقرِ ؛ ولكنْ هذه كلمةٌ جاريةٌ على لسانِ العربِ يقولونها[6] ، وهم[7] لا يريدونَ بها وقوعَ الأمرِ وكذلكَ قولهم : (( قاتله اللهُ )) قدْ لا يرادُ به الدعاءُ عليه ، وإنْ كانَ أصلُ صنعته لذلك .

(( **نهارُ ابن توسعةَ** ))[8] نهارٌ : علمٌ منقولٌ من نهارٍ ضدُّ ليلٍ ، وقولهُ : (( **ولا غلامين لك** ))[9] هذا أيضاً على منهجِ (( لا أبَ لكَ )) في البناءِ ، وفي تعلُّقِ اللامِ

---

(١) المفصل ص ٧٨ .

(٢) في ب : (( وقيل )) ساقط .

(٣) في ب : (( والدليل عليه )) .

(٤) الميسم هو الجمال ، يقال : امرأة ذات ميسم ، إذا كان عليها أثر الجمال . ابن منظور ، لسان العرب " وسم " ١٢ / ٦٣٧ .

(٥) ينظر الحديث في البخاري الجامع الصحيح كتاب النكاح باب الأكفاء ٩ / ١١٥ ؛ ومسلم كتاب الرضاع باب استحباب نكاح ذات الدين رقم الحديث ١٤٦٦ بدون " لميسمها " .

(٦) في الأصل : (( لقولها )) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : (( وهم )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧٨ .

(٩) المفصل ص ٧٨ .

في : لكَ بما ذكرْنَا من المحذوفِ في : (( لا أبَ لك(١) )) أيْ : كَـائِنَيْنِ لـكَ ، فـإنْ قيلَ : التنوينُ لا يجامعُ البناءَ ، والنونُ في : " غلامين " عوضٌ منه .

قلنا : بلْ(٢) هيَ عوضٌ من الحركةِ ، كالنونِ في يا غلامانِ .

ألا تراكَ(٣) تقولُ(٤) : لا غلامَ ، ويا غلامُ ، فتجدهُ عارياً عن التنوينِ .

وأمَّا قولُهم : (( **لا أَبَا لكَ ، ولا غلامي لَكَ** ))(٥) اللامُ في (( لا أبا لكَ )) مُعْتَدٍ بها من وجهٍ دونَ وجهٍ ، وكذلكَ اللامُ في (( لا غلامي لكَ )) (( **ولا ناصري لكَ** ))(٦) فوجهُ الاعتداد : أنَّ الأبَ لو كانَ مضافاً على الحقيقةِ ، لما حامتْ " لا " حوله ؛ لاختصاصها بالنكراتِ ، والمضافُ إلى المعرفةِ معرفةٌ ، وكيفَ يجمعُ بينَ النصبِ والنونِ ؟ فلولا أنَّ اللامَ داخلةٌ في حدِّ الاعتدادِ بها في الثبوتِ ، والْحَجْرِ عن الإضافةِ ، لما ساغَ قولهم : (( لا أبا لكَ )) ووجهُ عدمِ الاعتدادِ بها : ثبوتُ الألفِ في " أباً " ؛ لاختصاصِ ثبوتها بالإضافةِ ، فيقالُ(٧) : رأيتُ أباكَ ، ولا تقولُ : رأيتُ " أباً "(٨) بالألفِ ، فلو لم يكن اللامُ في تقديرِ الزائلِ الساقط مثل " ما " في : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ** ﴾(٩) و ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم** ﴾(١٠) لَمّا ثَبَتَتْ الألفُ ، وثبوتها هنا نظيرُ سقوطِ النونِ في مِثَالَيْهِ ، إذْ الثبوتُ والسقوطُ كلاهما للإضافةِ .

---

(١) في الأصل : (( لك )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( بل )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( ترى )) .

(٤) في الأصل : (( لقوله )) .

(٥) المفصل ص ٧٨ .

(٦) المفصل ص ٧٨ .

(٧) في ب : (( يقال )) .

(٨) في ب : (( إلا أباً )) .

(٩) من الآية ( ١٥٩ ) من سورة آل عمران .

(١٠) من الآية ( ١٥٥ ) من سورة النساء .

اللامُ في الفصلينِ معتد بها من وجهٍ دونَ وجهٍ ، وهذا الثبوتُ والسقوطُ من الشواذِ ، كما أنَّ الملامحَ في جمع لمحةٍ ، وهيَ الشبهُ يقالُ : في فلان لمحةٌ من أبيه ، أيْ : مشابهةٌ ، وأنَّ المذاكيرَ في جمعِ ذكرٍ وأنَّ (( لدنْ غدوةً )) بالنصب في (( لدُنْ غدوةٍ )) بالجرِّ ، للإضافةِ من الشواذِ ، والقياسُ لمحاتٌ وذكورٌ ، و" لدن " و" غدوةٍ " بالجرِّ .

وقيل : الفرقُ بين معنى : (( لا أبَ لكَ )) و(( لا أباً لكَ )) فقولهم (( لا أباً لكَ )) بمنزلةِ فقدتَ أباكَ ، و(( لا أبَ لكَ )) معناه : (( ليسَ لكَ أبٌ )) ، (( **وقصدهم فيه إلى الإضافةِ** ))[1] يريدُ : أنه مضافٌ على الحقيقةِ باعتبارِ المعنى ، وجعلَ إعطاءَه حكمَ المضافِ لذلكَ ، ثم أكّد كونه مضافاً بأنْ جعلَ اللامَ مزيدةً ؛ لتوكيدِ الإضافةِ ، ثم ذكرَ معنىً آخرَ في مجيءِ هذه اللام ، وهو ما يظهرُ بها من صورةِ الانفصال ، يعني : أنه لَمَّا تعذّرَ قضاءُ حقِّ المنفيِّ ، باعتبارِ المعنى في كونه نكرةً ، قضى حَقَّهُ باعتبارِ اللفظِ ، حيثُ أخرجهُ / في صورةِ الانفصالِ ؛ بإظهارِ [ ١٢٢/ ب ] اللامِ ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعرٌ بأنه مضافٌ في الحقيقةِ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ، إذْ لو كانَ مضافاً لامتنعَ دخولُ " لا " عليه ؛ لأنَّ التكريرَ للنفي[2] ، المعرفةَ لازمٌ ولا تكريرَ ههنا ، وللزومِ الرفعِ أيضاً للزومِ رفع المنفيِّ المكرَّرِ من المعارفِ ، والوجهُ الذي يُعَوَّلُ عليه هو أنْ يقالَ : أعطى أحكامَ المضافِ على وجهِ الشذوذِ ؛ لشبههِ بالمضافِ بمشاركةٍ بينهُمَا في أصلِ المعنى ، فقولكَ : صديقكَ ، وصديقٌ لكَ مشتركانِ في أصلِ النسبةِ ، وإنْ اختلفا في الأخَصِّيَّةِ عند حذفِ اللامِ ، والأعمِّيَّةِ عند ثبوتها ، وإنما قلنا : إنَّ هذا الوجْهَ الذيْ هو يُعوَّلُ عليهِ ؛ لما أنَّ في الكتابِ إشارةً إلى هذا الوجهِ ؛ على ما يأتي ذلك ، بُعيْدَ هذا ، وإنما أُقْحمتْ أيْ : أُدْخِلَتْ اللامُ المضيفةُ ، أيْ : المحقّقةُ للإضافةِ توكيداً للإضافةِ ، إذِ الإضافةُ بمعنى اللامِ ، بدليلِ : أنَّ الفاصلَ إذا كانَ سوى[3] اللامِ لا يجوزُ

(١) المفصل ص ٧٨ .

(٢) في الأصل : (( للمنع )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( سوى )) مكرر مرتين .

أنْ يقالَ(١) : (( لا أباً فيها )) ؛ لأنَّ هذه الإضافةَ ليستْ بمعنى " في " حتى تكونَ هي مؤكدة لها ، فإنْ قيلَ : فعلى هذا ينبغي أنْ يجوزَ (( لا خاتمي من فضةٍ )) كما جازَ لا أباً لكَ ؛ لأنَّ الإضافةَ في خاتمِ فضَّةٍ بمعنى " مِن " كما كانتْ هنا بمعنى اللام .

قلنا : إنَّما امتنعَ (( لا خاتمي من فضَّةٍ )) لكونه غيرَ مسموعٍ من العربِ لا لأنَّ " من " غيرُ صالحةٍ لتأكيدِ الإضافةِ مع أنَّ نحو : لا أبا لكَ شاذٌّ على ما أشارَ إليهِ في الكتابِ بقوله : وأمَّا قولُهم : (( **لا أبا لكَ فمشبَّهٌ بالشذوذِ بالملامحِ والمذاكير**(٢) ))(٣) والقياسُ على الشواذِ ممتنعٌ ، وإنْ كانَ المعنى الذي جوَّزهُ في الشواذِ موجوداً في المقتبسِ(٤) ، فإنْ قيلَ : قد قررتُ أنَّ اللام لا بدَّ منها في نحو : لا أَبا لكَ ، فما بالها محذوفةٌ في قوله :

*** وأيُّ كريمٍ لاَ أبَاكَ مخلَّدُ ***(٥)

وقوله :

**أَبـا الموتِ الذي لابُدَّ أنِّي … مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ يُخَوِّفُونِي**(٦)

---

(١) في الأصل : (( أن )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( المذاكير )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) ينظر المفصل ص ٧٨ .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ١٠٦ / ب .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي ، وصدره :

*** فقد مَاتَ شَمَّاخٌ ومَاتَ مُزَرَّدٌ ***

وانظره في الكتاب ٢ / ٢٧٩ برواية " يمنعُ " بدل " يخلدُ " ؛ والمقتضب ٣ / ٣٧٣ ، ٤ / ٣٧٥ ؛ ٤ / ٣٧٥ ؛ والكامل ص ٦٧٠ ، ١١٤٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ؛ والخزانة ٢ / ٢١٦ .

(٦) هذا البيت من الوافر ، وهو لأبي حية النميري أو غيره انظره في : المقتضب ٤ / ٣٧٥ ؛ والكامل ص ٦٧٠ ، ١١٤٠ ؛ والخصائص ١ / ٣٤٥ ؛ وآمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٨ ؛ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٣٥ ؛ والأصول ١ / ٣٩٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ؛ والمقرب ١ / ١٩٢ ؛ وشذور الذهب ص ٣٢٨ ؛ والهمع ١ / ١٤٥ ؛ والتصريح ٢ / ٢٦ ؛ والخزانة ٤ / ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ؛ واللسان ١٤ / ١٢ " أبى " .

قلنا : لَمَّا استقرَّ في الأذهانِ ، وعُلِمَ بمكانٍ أنه لابُـدَّ مـن الـلامِ احتـذى علـى حذفها ثقةً على فهمِ السامعِ ، ونظيرُ هذا الحذفِ حذفُ حرفِ النفـيِ في جـوابِ القَسَـمِ في قولـه تعـالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[١] أيْ : لا تفتـأُ وَقَضَـا بالنصب عطفٌ على " توكيداً " أيْ : إنَّ حقَّ " لا " ألاَّ تدخلَ إلاَّ علـى المنكّـرِ ، فأقحموا اللامَ ؛ لينفكَّ الاتصالُ المشعرُ بكونِ المضـافِ معرفـةً ، وقولـه : (( **بتيـمِ الثاني** ))[٢] ، أيْ : هذه اللام مع[٣] الإضافةِ شيئان ، بمنزلـةِ شـيءٍ واحـدٍ ، ترادفـاً قبـلَ المضـاف إليـه ، كمـا أنَّ التميـزَ كذلـك ، (( **والفـرقُ بـين المنفـي في هــذهِ اللغةِ** ))[٤] أيْ : في لا أَبَالكَ ، ومَا يلحقانها ، وبينهُ في الأولى ، أي : لا أبَ لكَ، يعني أنَّ لا أبالكَ وما يلحقانه معربٌ ، ولا أبَ لـكَ مبـنيٌّ ؛ لأن المنفـيَ في لا أبَ لكَ مجردٌ عن الإضافةِ المَعرِّفَةَ ، إذْ لـو كـانَ مضافـاً لكـانَ الألـفُ ثابتـةً ثبوتهـا في " لا " أبـالكَ ، فأمَّـا لا غلامـين لـكَ ولا ضـاربين لـكَ ، فمبـنيٌّ عنـد سـيبويه[٥] بالقياسِ على الواحدِ ، وعند المبردِ[٦] منصوبٌ ، وحجتـهُ أنـه لـو كـانَ مبنيـاً هنـا لسقطَ النونُ ، كما سقطَ التنوينُ من الواحدِ ، والجوابُ ما ذكرنا قبلَ هذا من أنَّ النونَ عِوضٌ من الحركةِ لا من التنوينِ مجرداً **امتنعَ الحذفُ والإثباتُ** أيْ : حـذفُ النونِ من (( لا يدين بها )) وإثبـاتُ الألـفِ في **لا اب فيهـا** ، فحجـةُ يونـس[٧] أنَّ قولهم : لا أبا لكَ نَزّلَ منزلةَ المضافِ والمضافِ إليه ، ولذا ثبتَ الألفُ في (( لا أبـا لكَ )) ، والفصلُ بينهما بالظرفِ شائعٌ ، كما في قوله :

---

(١) من الآية ( ٨٥ ) من سورة يوسف .

(٢) المفصل ص ٧٨ .

(٣) في ب : (( اللام مع )) ساقط .

(٤) المفصل ص ٧٨ .

(٥) الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٨٢ .

(٦) ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

(٧) ينظر التخمير ١ / ٥١٠ .

*** هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ***(١)

فحجةُ سيبويه(٢) أنَّ الفصلَ هنا بشيئين : الظرفُ واللامُ ؛ بخلافِ قوله : (( لا أَبَا لَكَ )) فلا يلزمُ / من الجوازِ ثمةَ الجوازُ هنا ؛ لقيامِ الفارقِ . [١٢٣/أ]

وأمَّا ما ذكرهُ من جوازِ الفصلِ بالظرفِ ، فذاكَ مقيد بالشعر على ما يجيءُ – إن شاء الله تعالى – فلا يردُ نقضاً ، ويحكَى عن الشيخِ الإمامِ سراجِ الدينِ السكاكي أنه قالَ : (( هذه الإضافةُ كحُمُرِ المجوسِ فيما يقالُ في المثلِ إنها لا تحملُ الماءَ الكثيرَ ، ومعنى (( **لا يدين بها لكَ** ))(٣) ، لا طاقةَ بهذهِ الحادثةِ لكَ ، وإذا قلتَ : (( **لا غلامين ظريفين لكَ لم يكنْ بُدٌّ من إثباتِ النون** ))(٤) هذهِ المسألةُ(٥) متفقٌ عليها ، وإنما(٦) لم يجزْ إسقاطُ النونِ من الصفةِ والموصوفِ ؛ لأنكَ لو قصدتَ الإسقاطَ : فلا يخلو من أنْ تسْقِطَ النونَ من الموصوفِ ، أوْ الصفةِ ، فكلاهما ممتنعٌ .

أمَّا الإسقاط من الموصوفِ ، فلأنَّ الإسقاطَ في : لا غلامي(٧) لك ، كان على تقديرِ سقوطِ اللامِ من لكَ ، فأجملُ أحوالِ قولك : لا غلامين ظريفين لكَ

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

*** إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا ***

والبيت من الطويل ، وهو لعمرة الخثعمية أو غيرها ، وانظره في الكتاب ١ / ١٨٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢١٨ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٥ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٧٢ ؛ والدرر ٥ / ٤٥ ؛ واللسان ١٤ / ١٠ " أبي " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ١ / ٢٩٥ ، ٢ / ٤٠٥ ؛ والصناعتين ص ١٧١ ؛ والهمع ٢ / ٥٢ .

(٢) في ب : (( سيبويه هنا )) .

(٣) المفصل ص ٧٨ .

(٤) المفصل ص ٧٨ .

(٥) ينظر هذه المسألة في ابن يعيش ٢ / ١٠٦ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ١٨٢ .

(٦) في ب : (( إنما )) .

(٧) في ب : (( غلامي )) .

أنْ تنزلَ منزلةَ المضافِ وليس في كلامهم مضافٌ ، فصلَ بينه وبين المضافِ إليه بصفةٍ ، نحو : رأيتُ غلامي الظريفين زيدٍ ، والتقديرُ : رأيتُ غلامي زيدٍ الظريفينِ ، فأمَّا الإسقاطُ من الصفةِ ، فإنما امتنعَ ؛ لأنه للإضافةِ ، والموصوفُ مضافٌ دون الصفةِ .

ألا تراكَ لا تقولُ : لقيتُ غلامين ظريفيْكَ ، بجعلِ الظريفينِ صفةً ، وإنما تقولُ : غلاميك[1] الظريفينِ ، وفي صفةِ المفردِ وجهانِ .

اعلمْ : أنَّ المنفيَّ المفردَ إذا وُصِفَ[2] ففي صفته ثلاثةُ أوجهٍ : أحدها : أنْ تمتزجَ الصفةُ بالموصوفِ وتجعلهُ بمنزلةِ اسمٍ مفردٍ ؛ لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؛ لدلالتهما على ذاتٍ واحدةٍ ، فباعتبارِ أنها منفصلةٌ[3] عن الأول ، تعرفُ أنها غيرُ مستقلةٍ بنفسها ، تبنى بناءَ الأولِ ، وثانيها أن تَنْتصِبَ الصفةَ ، وتنونَها ، وإنْ كانَ الموصوفُ مبنياً ، أما الإعرابُ فلا يتفاعله البناءُ ؛ لأنَّ تضمنَ معنى الحرفِ في الموصوفِ ، لا في الصفةِ ؛ ولذا[4] أعربتْ ونصبتْ ؛ حملاً على لفظهِ ؛ لأنَّ هذه الحركةَ التي في المنفي شبهتْ بحركةِ الإعرابِ ؛ لكونها عارضةً كضمةِ المنادى ، فلذا ساغَ النصبُ حملاً على لفظهِ كما تقولُ : يا زيدُ الظريفُ ، فترفعُ الصفةَ لتضاهي الموصوفَ إلا أنَّ هذهِ الصفةَ لما عُرِّيتْ من اللامِ نُونَتْ ، ونظيره أيضاً قولكَ : (( ما أتاني من رجلٍ ظريفٍ يجوزُ الإجراءُ على اللفظِ ، والمحَلّ مجروراً ومرفوعاً ، وفي قولكَ : وما وجدتُ من مالٍ قليلٍ ولا كثيرٍ )) يجوزُ الإجراءُ على اللفظِ والمحلِّ مجروراً ومنصوباً ، وثالثها أنْ ترفع الصفةُ حملاً على محلِّه ، فقولك[5] : (( لا رجلَ ظريفٌ فيها )) بمنزلةِ : (( ما رجلٌ ظريفٌ فيها )) ،

---

(١) في ب : (( غلامي )) .

(٢) في ب : (( وصفت )) .

(٣) في ب : (( منصفة )) .

(٤) في ب : (( إذا )) .

(٥) في الأصل : (( قولك )) .

وإن لم يكنْ في " ما " ما في " لا " من معنى الاستغراقِ ، ورجلٌ - كما ترى - مرفوعٌ بالابتداءِ ، فيجوزُ رفعُ الصفةِ ، فإنْ فصلتَ بينهما أعربتْ لأنَّ بناءها إنما كانَ لتنزلها مع الموصوفِ منزلةَ الشيءِ الواحدِ ، والفصلُ بينهما يأبى ذلك ، فتعينَ الإعرابُ ، وإذا عرفْتَ فالوجهان على ما ذكرنا بيانهما(١) ، وليس في الصفةِ الزائدةِ عليها ، إلا الإعرابُ ، ونعني إذا كانَ للموصوفِ أكثرُ من صفةٍ واحدةٍ ، نحو : لا رجلَ ظريفاً عاقلاً فيها ، فالزائدةُ لا تبنى ؛ لأنهم لا يجعلونَ ثلاثةَ أشياءَ شيئاً واحداً لكراهةِ كثرةِ التركيبِ .

ألا تراهم لم يجيزوا صَحْرَةْ / بَحْرَةً على بناءِ الثلاثةِ ، كما جوزوا في الكلمتين [ ١٢٣/ ب ] وفي الصفةِ الأولى : ما سبقَ من الأمرينِ ، فالمنفيُّ المكررُ بمنزلةِ المنفيّ الموصوفِ ، فهناكَ لا يجوزُ الأمرانِ ، فكذا هنا وجهُ الإعراب : أنَّ القياسَ أنْ يكونَ التكرارُ غيرَ مانعٍ عن البناءِ ؛ لأنَّ المكررَ غيرُ الأولِ ؛ إلاَّ أنه لَمّا كانَ من أصلهم ألاَّ تبنى ثلاثَ كلماتٍ : حصلَ المانعُ عن البناءِ ، فلم يبنَ ، فحملَ على اللفظ ، فقيل : (( **لا ماءَ ماءً بارداً** ))(٢) ، ولأن الثاني تابعٌ كالصفةِ ، فجازَ فيه الإعرابُ ، كما جازَ في الصفةِ .

وأمَّا البناءُ فلأنَّ الأولَ في حكمِ السقوطِ ؛ لأنَّ الثاني يدلُّ على الأولِ ، وهو في حكمِ الساقطِ ، فكأنه قالَ : (( لا ماءَ )) ، غيرُ مكررٍ ، وإنما لم يجزْ البناءُ في الصفةِ في قولك : (( لا ماءَ ماءً بارداً )) ، مع المنفي بوقوعِ الاسمِ المكررِ بينهما(٣) ، وحكمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ ، أيْ : لك أن تنصب المعطوفُ أو ترفعَهُ ، حملاً على لفظِ المعطوفِ عليه ومحلهُ ، كما في الصفةِ وليسَ لكَ أنْ تبنيه ، وتقولُ : لا أبَ وابنَ ، كما قلتَ : لا رجلَ ظريفٌ ، والفرقُ أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ كشيءٍ

---

(١) في الأصل : (( بنائهما )) والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٧٨ .

(٣) في ب : (( بينهما )) ساقط .

واحدٍ[١] ؛ لعدم[٢] الفاصلِ بينهما ، فأمكنَ أنْ يجعلا[٣] شيئاً واحداً في البناءِ كـ" خمسةَ عشرَ " ، ويبنيا كما بُنِيَ[٤] بخلافِ المعطوفِ مع المعطوف عليه ؛ لوقوعِ الفصل بينهما لفظاً ومعنىً ، فالفصلُ لفظاً وقوعُ حرفِ العطفِ بينهما ، والفصلُ معنىً أنَّ الابنَ ليس هو الأبَ في المعنى بخلافِ الظريفِ ، فإنه هو الرجلُ في المعنى في قولكَ : (( لا رجلَ ظريفٌ )) ، فلما انفصل أحدهما عن الآخرِ لفظاً ومعنىً ، لم يمكنْ أنْ يُمْزَجا ويُجْعلا شيئاً واحداً فانسدَّ طريقُ البناءِ ، وليسَ لكَ أنْ تقولَ : ليس المعطوفُ بجهةِ الاستقلالِ[٥] ؛ لأنا نقولُ : مِنْ شرطِ مثلِ هذا البناءِ التلفظُ بكلمةِ " لا " بدليلِ أنكَ لو قلتَ : رجلٌ في الدارِ ، وأنتَ تريدُ (( لا رجلَ )) لامتنع ، فإنْ قلتَ يردُ على وجهِ الفرقِ الذي ذكرَ بقولِهِ ، فلما انفصلَ أحدُهما عن الآخرِ بالعطفِ انسدَّ طريقُ البناءِ .

قولهم : (( يا زيدُ وعمرُو )) بالبناءِ فيهما في النداءِ ، مع وجودِ العاطفِ فيهما ، قلتُ : الموجبُ للبناءِ في مسألتنا هو : تضمينُ الاسمِ معنى " مِن " الاستغراقيةِ ، وقد انكسرتْ الحاجةُ إليه بالعطفِ لأنَّ عند العطفِ وقعَ ، الخللُ في الاستغراقِ ، فاختلّ أمرُ البناءِ أيضاً وعادَ إلى الإعرابِ .

وأمَّا في فصلِ النداءِ فالموجبُ للبناءِ الثاني هو تضمنه معنى النداءِ ، والحاجةُ إلى ذلك كالأولِ لم ينكسرْ بسببِ العطفِ ، فكانَ هو مبنياً أيضاً كالأولِ[٦] .

تتمةُ البيتِ الأولِ :

---

(١) في ب : (( واحد )) ساقط .

(٢) في ب : (( يعدم )) .

(٣) في الأصل : (( تجعل )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( كما بنيا )) .

(٥) في الأصل : (( الاستقبال )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( كالأول )) ساقط .

*** إذَا(١) هُوَ بالمجدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *(٢)**

وترتيبُ البيتِ الثاني :

**هَـلْ فِي القضِيَّـةِ أَنْ إذَا اسْتَغْنَيْتُـمُ وأَمِنْتُـمُ فأَنَـا البعيْـدُ الأجْنَـبُ**

**وإذا تكـونُ كَرِيْهَـةٌ أُدْعَـى لَهَـا(٣) وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ**

**هَـذَا لَعمرُكُـمُ الصَّغَـارُ بعينِـه لاَ أُمَّ لِـي إنْ كَـانَ ذاكَ ولا أَبُ**

**عجـبٌ(٤) لتلـكَ قَضِيَّـةً وإقَامَتي فيْكُـمْ على تِلْكَ القضيَّـةِ أَعْجَـبُ(٥)**

بقوله هل في القضيةِ العادلـةِ أنْ أُدْعَـى إذا نَزَلَـتْ بكـم نازلـةٌ ، وإذا تخلصتـم منها ، وكان لكم خيرٌ يدعى جندبٌ إليه ، و" أنْ " في " أنَّ " إذااستغنيتم مخففـةٌ ، وذاكَ اسمُ كانَ ، وهـو إشـارةٌ إلى الفعـلِ الـذي جـرتْ عـادتهم أنْ يفعلـوا بـه ، و" كانَ " تامة بمعنى وجدتْ(٦) وعجبٌ مبتدأٌ ولتلك(٧) خَبَرُه ، و" قضيةً " حالٌ ، و (( **لا العباسُ** ))(٨) إنما ارتفعَ العباسُ ؛ لأنَّ المعـرفَ يخـالفُ المنكّـر / فَفُتِـحَ جملـةً [ ١٢٤/أ ]

---

(١) في ب : (( سوى إذا )) .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

*** لا أبَ وابناً مِثْلَ مروانَ وابْنِهِ ***

وهو لرجل من عبد مناةٍ بن كنانة في تخليص الشـواهد ص ٤١٣ ، ٤١٤ ؛ وخزانـة الأدب ٤ / ٦٧ ، ٦٨ ؛ وشـرح التصريـح ١ / ٢٤٣ ؛ وشرح شـواهد الإيضـاح ص ٢٠٧ ؛ والمقـاصد النحويـة ٢ / ٣٥٥ ؛ وللفرزدق في الـدرر ٦ / ١٧٢ ؛ وبـلا نسـبة في الكتـاب ٢ / ٢٨٥ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ؛ وآمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٩ ، ٢ / ٥٩٣ ، ٨٤٧ ؛ وابن يعيـش ٢ / ١٠١ ، ١١٠ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٢ ؛ والهمع ٢ / ١٤٣ .

(٣) في ب : (( بها )) .

(٤) في ب : (( وعجب )) .

(٥) هذه أبيات من الكامل اختلف في نسبتها إلى بعض الشعراء كضمرة بن ضمرة أو لهمام بـن مـرة أو لزرافة الباهلي ... الخ وانظر الأبيات أو بعضهـا متفرقـة في كتـاب سـيبويه ١ / ٣١٩ ، ٢ / ٢٩٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ١١٠ ؛ والعيني ٢ / ٣٣٩ ؛ والهمع ٣ / ١١٨ ، ٥ / ٢٨٨ ؛ والخزانة ٢ / ٣٨ ؛ والتصريح ١ / ٢٤١ ؛ والدرر ١ / ١٦٥ ؛ واللسان ٦ / ٦١ " حيس " .

(٦) في ب : (( حدث )) .

(٧) في ب : (( ولذلك )) .

(٨) المفصل ص ٨٠ .

علىَ اللفظِ ومحلهُ مرفوعٌ ، فحملَ على محلهِ إذْ لا مخالفةَ بينَ المعرفـةِ والنكـرةِ مـنْ حيثُ المحلُّ ، وإنما المخالفةُ من حيثُ اللفظُ ويعني بالمحلِّ أنـه وقـعَ موقـعُ المعرفـةِ ؛ لأنه مبتدأٌ ، وإلاَّ أنه من ضرورةِ وقوعه بعد " لا " جعلَ نكرةً إذْ هي لا تدخلُ إلاَّ على النكراتِ ، والمحلُّ هو الإعرابُ ، وشاركَ المعطوفُ المعطوفَ عليـهِ في حكـمِ المحلِّ ، أو تقولُ : إنما جازَ النصبُ في نحوِ لا رجلَ ولا امرأةً إجـراءً لحركـةِ البنـاء مُجْرى الحركةِ الإعرابيةِ ، فجعلَ المعطوفَ كأنَّ حرفَ النفي قدْ باشرهُ ، والمعرفـةُ لو باشرها حرفُ النفي لم تكنْ إلاَّ مرفوعةً .

نحـوُ : لا زيـدَ في الـدارِ ولا عمـرو ، فهـي إذا كـانتْ تابعـةً كـانَ أنْ يكـونَ مرفوعه أولى ، ويجوزُ رفعه إذا كررَ أي: يجوزُ رفع المنفيِ المكررِ وإنما جازَ الرفعُ ؛ لأنه مقدرٌ بمقابلةِ سـؤالِ سـائلٍ[1] مرفـوعٍ أرَجُـلٌ في الـدارِ أمْ امـرأةٌ ؟ فحسـنَ أنْ يكونَ الجوابُ مطابقاً للسؤالِ ، وإذا جازَ (( دعـني مـن تمرتـانِ )) في جـوابِ مـنْ قالَ : (( عندي تمرتانِ )) ؛ لذلكَ فههنا[2] أجوزُ ، ثـم إنمـا قـدرَ هنـا هكـذا ، ولمْ يقدّرْ في : لا رجلَ في الدارِ كذلكَ لأمرين : أحدُهما : أنه لو كانَ (( لا رجلَ في الدارِ جواباً لسؤالِ سائلٍ لكانَ لا يعني وحدها .

ألا ترى أنه إذا قيل : أفي الدار رجلٌ كانَ جوابه أنْ يقالَ : لا ، أوْ نعم .

بخلافِ قولك : لا رجلَ في الدارِ أمْ امرأةً إذْ لمْ يكـنْ فيهـا[3] أحدهمـا ، فـلا يحصلُ المقصودُ ، إلاّ أنْ تقـول : لا رجـلَ في الـدارِ[4] ولا امـرأةً ، والثـاني أنَّ مثـلَ قولكَ : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةً ، إذا قدِّرَ جواباً كانتْ فيهِ المطابقةُ لشيئين .

وفي قولكَ : لا رجلَ في الدارِ مطابقةٌ لشـيءٍ ، فـلا يـلزمُ مـن مراعـاةِ شـيئين مراعاةُ شيءٍ واحدٍ .

---

(١) في الأصل : (( سائل )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( فهنا )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( فيهما )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( في الدار )) ساقط .

وقيل : فيه بجوازِ الرفعِ بوجهٍ آخرَ ، وهو أنهُ إنما جازَ الرفعُ في الأولِ ؛ لأنهُ جازَ في الثاني ، وإنما جازَ في الثاني ؛ لأنهُ بالعطفِ انكسرتْ الحاجةُ إلى تضمنِ المعطوفِ معنى " من " الاستغراقيةِ فارتفعَ ، وإذا ارتفعَ الثاني ارتفعَ الأولُ تسويةً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، (( **وجبَ الرفعُ والتكريرُ** ))[١] أمَّا وجوبُ الرفعِ ، فلأنَّ مع الفصلِ يمتنعُ البناءُ ؛ لأنَّ حرفَ النفي مع منفيِّه بالامتزاجِ يتنزَّلانِ منزلةَ شيءٍ واحدٍ ، وذلكَ إذا تضامَّا وتركبا ، والفاصلُ يفكُّ تركيبَهُما[٢] ، فعادَ المنفيُّ إلى مالهُ من الأصلِ وهو الارتفاعُ بالابتداءِ ؛ لزوالِ العارضِ .

ألا ترى أنكَ لا تجدُ بابَ " خمسةَ عشرَ " ، و" حضرَموت "[٣] منفياً إذا وقعَ الفصلُ بينَ شطريهِ بشيءٍ واحدٍ .

وهذا ؛ لأن البناءَ مع الفصلِ يتنافيانِ وجوداً ، كما في البناءِ المحسوسِ ، أوْ تقولُ إنما وجبَ الرفعُ عند الفصلِ ؛ لأنَّ قولكَ : لا فيها رجلٌ ، جوابٌ لقولِ مَنْ يقولُ : هَلْ فيها رجلٌ ؟ وفيها بيانٌ لموضعِ استقرارِ رجلٍ ، وبيانُ موضعِ الشيءِ بيانٌ لهُ ، فلا يبقى معنى العمومِ ، فلا يتحققُ تضمنُ معنى الحرفِ ، فلمْ يبقَ البناءُ ؛ لانتفاءِ علةِ البناءِ ، وتعينِ الرفعِ ؛ للإعادةِ إلى[٤] أصله ، وأمَّا وجوبُ التكريرِ ، فلأنَّ هذا إنما جاءَ مبنيًّا على السؤالِ ، نحو : أفي الدارِ رجلٌ أمْ امرأةٌ ، وأزيدُ فيها أم عمرو ؟ ألا ترى أنه لو قالَ : لا ، أوْ نعم : لا ينطبقُ الجوابُ ، وكذلكَ لو قالَ : لا رجلَ في الدارِ ، أوْ لا زيدَ في الدارِ ، لم يجزْ إذْ لو كانَ هو جواباً ، لكانَ كافياً ، وقد ذكرنا أنه لا يكونُ كافياً ؛ بخلافِ المفردِ ، فإنَّ المفردَ لا يفتقرُ إلى ذكرِ الاسمِ ؛ لأنه / إذا قيلَ أزيدٌ عندكَ ؟ كان الجوابُ أنْ تقولَ [ ١٢٤/ ب ]
" لا " ووجهٌ آخرَ في تكريرِ المعرفةِ : أنَّ " لا " للشيوعِ ، فيجبُ التكريرُ ؛

---

(١) المفصل ص ٨٠ .

(٢) في ب : (( تركيبها )) .

(٣) حضرموت : ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٤٥٥ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٢٧٠ .

(٤) في ب : (( على )) .

ليحدثَ ضربٌ من الشيوعِ ، وقولهم : (( **لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ كذا** ))[١] هذا جوابُ شُبهةٍ تَرِدُ على قوله (( أو معرفةٌ )) يعني : أنَّ المنفيَ إذا جاءَ معرفةً وجبَ الرفعُ والتكريرُ ، ثم قولهم : (( لا نولكَ )) قد[٢] جاءَ معرفةً بعد " لا " ، وليس فيه تكريرٌ ، فأجابَ عنهُ بقوله : (( **كلامٌ موضوعٌ موضعَ لا ينبغي** ))[٣] يعني : إنَّما كانَ هكذا ، لأنَّ بينَ قولهم : (( لا نولكَ )) وبينَ قولهم (( لا ينبغي )) مُشاكِلُ في المعنى فكانَ القولُ بذلكَ بمنزلةِ قولهم : (( لا ينبغي )) ولا يشترطُ التكْرَارُ في قولهم : (( لا ينبغي )) فكذا في قولهم[٤] : (( لا نولكَ )) تنزيلاً له[٥] منزلةَ ما هوَ في معناهُ ، وإنما قلنا : إنما هو في معناه ؛ لأنَّ النَّوْلَ من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ بمعنى : ليس خُلُقُكَ هذا ، ولا يليقُ بكَ[٦] هذا ؛ لأنّك إذا أخبرتهُ بأنه لم يعطِ ذلكَ ، ولم يَجُزْ له فقد كففتهُ عنهُ ، فـ" نولُكَ " : مبتدأٌ ، وأنْ تفعل خبره ، ومثلُ هذا أيْ : إجراءُ اللفظِ باعتبارِ معناهُ : انفتاحُ ذَالِ " يذرُ " مع عرائه من حروفِ الحلقِ ؛ لكونه في معنى يدَعُ .

وقيل : " لا " هذه بمعنى : ليسَ ، فيكونُ ارتفاعُ قولكَ بـ" ليس " ، وكذلكَ قولهُ :

* **حَيَاتُكَ[٧] لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجعُ** *[٨][٩]

---

(١) المفصل ص ٨٠ .

(٢) في ب : (( قد )) ساقط .

(٣) المفصل ص ٨٠ .

(٤) في ب : (( قولك )) .

(٥) في ب : (( له )) ساقط .

(٦) في ب : (( لك )) .

(٧) في ب : (( لا حياتك )) .

(٨) المفصل ص ٨٠ .

(٩) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* **وأنتَ امْرُؤٌ منّا خُلِقْتَ لغيْرِنَا** *

وهو للضحاك بن همّام ، وانظره في : شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢١ ؛ وفي الاشتقاق ص ٣٥٠ ؛ ولرجل من سلول في الكتاب ٢ / ٣٠٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٨ ؛ وبلا نسبة في الأرهبة ص ١٦٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٤٨ ؛ والدرر ٢ / ٢٣٥ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٣٠ .

وردَ شبهةٌ على قوله : (( لا نفعٌ )) ويجوزُ رفعه إذا كررَ ، فكانَ فيه إشارةٌ إلى أنه إذا لم يكنْ فيه تكـرارٌ لا يجـوزُ الرفـعُ ، ووردَ في هـذا[1] الشـعرِ بقولـهِ : (( لا نفعٌ )) فأجابَ عن هذا وعن قوله :

*** أن لا إلَيْنَا رجوعُهَا ***[2][3]

بقوله ضعيفٌ ، ووجهُ الورودِ فيه أنَّ : قوله " رجوعها " معرفةٌ ومفصولٌ بينَ " لاَ " ومنفيِّها ، ومعَ ذلك غيرُ مكررٍ ، فكـانَ هـو وارداً على قولـه : فـإنْ جـاءَ المنفيُّ مفصولاً بينهُ وبينَ " لا " وجبَ التكريرُ ، فترتيبُ البيتِ الأولِ :

**وَأَنْـتَ امْـرؤٌ مِنَّـا خُلِقْتَ لغيرِنَـا حَيَاتُـك لا نَفْـعٌ وموتُـكَ فَاجِـعُ**

**وَأَنْـتَ عَلَى ما كانَ مِنْكَ ابنُ حُرّةٍ أبِـيٌّ بمَـا يَرْضَـى بـه الخَصْمُ مَانِـعُ**[4]

أي : أنتَ مِنَّا ، ولا يُنتفعُ بكَ .

بلْ إنما ينتفعُ الأباعدُ ، وإنْ مُتَّ فجعتنا بنفسِكَ ؛ لأنَّ لنا بـك جمـالاً رائعـاً ، وذكراً شائعاً[5] ، وأنت على الوصفِ الحميدِ الذيْ اتصفتَ بـه بـأنكَ كريـمٌ ابـنُ كريمةٍ ، وأنتَ تأبَى بما ترضى به خصومَكَ من الخصـائل الرذائـلِ ، وتمنـعُ نفسـكَ منها ، وقبل البيت الثاني

**بكَـتْ جَزَعـاً وَاسْتَرْجَعَـتْ ثُمَّ آذَنتْ ركائِبُهَـا أنْ لاَّ إلينـا[6] رُجُوعُهَـا**[7]

---

(١) في ب : (( هذا )) ساقط .

(٢) المفصل ص ٨٠ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* قضتْ وطراً وَاسْتَرْجَعتْ ثم آذنت *

ويروى " بكتْ جزعاً " بدل " قضت وطراً " ، وانظر البيت بلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٢٩٨ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦١ ؛ ورصف المباني ص ٣٣٣ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ؛ والمقرب ١ / ٢٠٨ ؛ والهمع ١ / ١٤٨ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٣١ ؛ والخزانة ٤ / ٣٤ .

(٤) هذا بيت من نفس القصيدة التي قيلت فيها البيت الآنف الذكر ، وهو غير معروف القائل .

(٥) في الأصل : (( سائغاً )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( إليها )) .

(٧) سبق تخريجه آنفاً .

وقيل : في تركِ التكريرِ في البيتين أنَّ لا وقعَ فيها موقعَ الفعلِ ، فلا يجبُ التكرارُ ، فكان التكريرُ لا يقعُ ، وأنَّ " لاَ " ترجعي ، ووجهٌ آخرُ أنَّ " لا " في « لا يقعُ » بمعنى " غيرَ " إذْ حياتُكَ غيرُ نافعةٍ ، ووجهٌ أخر وهو : أنَّ المنفيَّ[١] وإن لمْ يتكررْ صورَةً ، فقد تكررَ معنىً ؛ لأنَّ موتهُ إذا كانَ فاجعاً كانَ ضرراً ، وإذا كانَ موته ضرراً كانَ حياتُه نفعاً ضرورةً ، فكأنه قالَ : حياتُكَ لا نفعَ ولا غيرَ نفعٍ ، ولا في :

« **أن لاَّ[٢] إلينا رُجُوعُهَا** »

بمعنى ليس أيْ : ليسَ رجوعها إلينا على التقديم « **وقد أجازَ المبردُ[٣] في السعةِ أنْ يقالَ : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا زيدٌ عندنا** »[٤] يعني : في سعةِ الكلامِ ، أي : يجيز في[٥] غيرِ الشعرِ أيضاً ، وغيره يجيز تُخيِّرَ ذلكَ في الشعرِ للضرورةِ ، والمرادُ بذلكَ أنه لا تخيرَ « لا رجلٌ في الدار » على انفرادهِ كما يجيز « لا زيدٌ عندنا » على انفراده ، وإلاَّ فهما جائزانِ عند الاجتماعِ في فصيحِ الكلامِ بالإجماعِ ، وإنما الخلافُ فيما إذا انفردتْ ، كلُّ واحدةٍ من المسألتينِ[٦] ، فـ« لا رجلٌ في الدارِ » مسألةٌ على حِدةٍ ، و« لا زيدٌ عندنا » كذلك " الحولُ " القوةُ والحيلةُ أيضاً[٧] ، وبالحيلةِ يُتوصّلُ إلى المقاصدِ ، كما بالقوةِ فقيلَ : في / [١٢٥/أ] تفسيرهِ مرفوعاً إلى النبي – عليهِ الصلاة والسلامُ – : « لا حولَ عن معصيةِ اللهِ

---

(١) في ب : « النفي » .

(٢) في ب : « أن لا » ساقط .

(٣) ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ .

(٤) المفصل ص ٨٠ .

(٥) في الأصل : « عن » والمثبت من ب .

(٦) ينظر هذه المسألة في : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ١٦٥ ؛ والكتاب ٢ / ٣٠٥ .

(٧) في ب : « أيضاً » ساقط .

إلا بعصمته ، ولا قوةَ على طاعةِ الله إلاّ بعونه »(١) مثالُ الوجهِ الأول ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾(٢) ومثالُ الثاني :

*** لا نَسَبَ اليوْمَ ولا خُلَّةً ***(٣)

ومثال الثالث :

*** لاَ أُمَّ لي إنْ كانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ ***(٤)

ومثالُ الرابع :

**وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا نَاقَةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ**(٥)

ومثالُ الخامس :

**فَلاَ لَغْوٌ ولاَ تَأْثِيْمَ فيْهَا ومَا فَاهُوا به**(٦) **أبداً مُقيم**(٧)

وأمَّا الوجهُ السادسُ فهو بعينه ، مثالُ الوجهِ الثالثِ صورةً لا تقديراً ، فلم يُورِدْ لذلك مثالاً على حَدّه ، فالدلائلُ أمَّا وجهُ فتحهما فظاهرٌ ؛ لأنَّ كلاً منهما

---

(١) ينظر الحديث في مجمع الزوائد ١٠ / ٩٩ ، ولفظه « لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله » ورواه البزار باسنادين أحدهما منقطع فيه عبد الله بن خراش ، والغالب عليه الضعف ، والآخر متصل حسن . رواه الحاكم في المستدرك ٤ / ٢٩٠ .

(٢) من الآية ( ١٩٧ ) من سورة البقرة .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٤٥ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨ ؛ والكتاب ٢ / ٢٩٥ ؛ ومجالس ثعلب ص ٣٥ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١١ ، ١١٣ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٤١ ؛ واللسان ١٥ / ٢٥٤ " لقا " ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٣٦ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٥ ؛ واللمع ص ١٢٨ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ١٨ . ويروى البيت " صرمتُكِ " بدل " هجرتكِ " .

(٦) في ب : « أنه » .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٤٦ ؛ والتصريح ١ / ٢٤١ ؛ واللسان ١٢ / ٦ " أثم " ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٤١٥ ؛ وجواهر الأدب ص ١٠٢ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ١٩ ؛ وشذور الذهب ص ١١٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٣ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ١٩ ؛ واللمع ص ١٢٩ ؛ والهمع ٢ / ١٤٤ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٩٤ ؛ واللسان ١٣ / ٥٢٦ " فوه " .

بمنزلةِ لا رجلَ ؛ لأنهما وردا جواباً عن سؤالِ سائلٍ أمن حولٍ من معصيةِ ا للهِ أمن قوةٍ على طاعةِ ا للهِ ، فيكونَ التقديرُ : لا منْ حولٍ عن معصيةِ ا للهِ إلاَّ با للهِ ، ولا من قوةٍ على طاعةِ ا للهِ إلا به ، إلاَّ أنه استغنى[1] بذكر قوله « إلاَّ با للهِ » مرةً عن ذكرهِ ثانياً ، فكانتْ كلُّ واحدةٍ من الجملتينِ مستقلةً بنفسها ، فعطِفَتْ أحداهما على الأخرى ، فعوملَ بكلِ واحدٍ منهما كأنَّها هيَ وحدها فبنيا على الفتحِ ؛ لذلكَ[2] ، وهذا لا إشكالَ فيه ، وإنما الإشكالُ في الاستثناءِ الواقعِ بعدهما ، وهو أنَّ الاستثناءَ إذا تعقبَ الجملتينِ ، إنما يكونُ هو من الثانيةِ ، وليسَ ههنا كذلكَ ، فالجوابُ عنهُ هو : أنَّ الحولَ والقوةَ لَمَّا كَانَا لمعنىً واحدٍ ، صارَ كأنه تكرارٌ ، فصحَّ رجوعُ الاستثناءِ إليهما ؛ لكونهما كشيءٍ واحدٍ ، ووجهُ نصبِ الثاني ورفعِهِ العطفُ بالحملِ على اللفظِ ، والمَحَلِّ ، و" لا " الثانيةُ ، في الوجهينِ مؤكدةٌ للنفي ، غيرُ عاملةٍ .

ألا ترى : أنَّ " لا " في قولهم : ليس زيدٌ ، ولا أخوه منطلقين ، لا عملَ لها ؛ لكونها مزيدةً للتأكيدِ ، فجرى ما بعدَ " لا " الثانيةِ ، مجرى ما ليسَ فيه " لا " كقوله :

* فَلاَ أبَ وابناً *[3]

ووجهُ رفعهما أنهم إذا كرروا النفيَ يجوزونَ الرفعَ على الابتداءِ ، ولا يجعلونَ لـ" لا " إذْ ذاكَ عملاً ، فصارَ كأنَّ قائلاً قالَ : أحولٌ لهُ ، أقوةٌ له ؟ فقيل : « لا حولَ له ، ولا قوةَ » ؛ على ما مَرَّ مثلَ هذا ، ووجهُ رفع الأول عند فتح الثاني ما ذكره : أنَّ " لا " بمعنى ليسَ ، وما بعدَ ليسَ يرفعُ ، فكذا ما بعدَ " لا " ههنا ، وعليه بيتُ الكتابِ :

---

(١) في الأصل : « استغنى على » .

(٢) في الأصل : « بذلك » والمثبت من ب .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦ .

* فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ *(١)

فكأنهُ قالَ : ليسَ براحٌ عندي ، والتقديرُ : ههنـا ليسَ حـولٌ إلاَّ بـا للهِ ، ثـم اعترضَ معترضٌ ، فقالَ : هلْ من قوةٍ على الطاعةِ ؟ فقالَ : مجيباً لسؤالِ المعترضِ ، (( ولا قوةَ )) بالفتحِ ، ونظيره قولُ القائلِ ابتداءً ، وليسَ رجلٌ في الدارِ ، فقيلَ له : أمن امرأةٍ فيها ؟ فقالَ : ولا امرأةٌ فيها .

فكذا هذا ، ووجهُ الوجهِ السادسِ عكسُ الوجهِ الخامس ، كـأنكَ قلـتَ : لا من حولٍ ، وليسَ قوةً إلاَّ با للهِ ، وهذا الوجهُ هو عين الوجهِ الثـالـثِ في الظـاهرِ ، إلاَّ أنهما يتباينان من حيـثُ التقديـرُ ؛ لأنَّ " لا " في الوجـهِ الثـالـثِ غـيرُ عاملـةٍ ، وهنا عاملةٌ بمعنى : ليسَ ، وقدْ حُذِفَ المنفيُ ، فوجهُ حذفه القياسُ علـى المبتـدأِ ، إذْ هو المبتدأُ بعينه ، لكن طرأ عليه حرفُ النفي .

ألا تراهم جوزوا حذفَ خبرها أيضاً فيقولون : (( **لا بأسَ** ))(٢) ، قياسـاً علـى حذفِ خبرِ المبتدأِ ، والكلامُ في المجوزِ هنا كالكلامِ في المجوز ثمةَ ، وقدْ مرَّ .

---

(١) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره :

* مَن صَدَّ عنْ نِيْرَانِها *

وهو لسعد بن مالك القيسي ، وانظره في : الكتاب ١ / ٥٨ ؛ وشرح أبيـات سـيبويه ٢ / ٨ ؛ وشرح ابن يعيش ١ / ١٠٩ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ؛ والأشباه والنظـائر ٨ / ١٠٩ ، ١٣٠ ؛ وشـرح التصريـح ١ / ١٩٩ ؛ وخزانـة الأدب ١ / ٤٦٧ ؛ والـدرر ٢ / ١١٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٠٥ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٣٧ ؛ والانصاف ص ٣٦٧ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٨٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٩ ، ٦٣١ ؛ وشرح الأشموني ١ / ٣٦٧ .

(٢) المفصل ص ٨٢ .

## (( خبر " ما " و" لا " المشبهتين بـ" ليس " ))[١]

فكانَ عملهمـا كعمـلِ ليسَ في تقديـمِ المرفـوعِ علـى المنصـوبِ[٢] ، بخـلافِ " إنَّ " وأخواتها ، فإنْ قيلَ : ما السرُّ في إعمالِ هذهِ الحروفِ على هـذا الوجـهِ ؛ وهو أنْ قدموا المنصوبَ على المرفـوع ، في بـاب " إنَّ " ، وعكسـوا[٣] في " مـا " و" لا " / ؟ قلنا : السِّرُ فيه هو أنَّ ما شُبِّهَ به بابُ إنّ ، من الأفعالِ أقوى مما شُـبّه [ ١٢٥/ ب ] به هذانِ الحرفانِ ؛ لأنَّ ذلكَ البابَ محمولٌ على الفعلِ المنصرفِ ، على ما مرَّ مـن نحوِ ضربَ وأمثاله ، ولا كذلكَ فيما نحنُ فيه ، فإنَّ هذينِ الحرفينِ محمـولانِ على غيرِ المنصرفِ من الأفعالِ ، وهو ليسَ ، وتقديـمُ المنصـوبِ علـى المرفـوعِ : دليـلٌ على قوةِ التصرفِ في العملِ ؛ لأنَّ[٤] تقديمَ المرفوعِ : هو الأصلُ على ما مرَّ من : أنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ ، وكـانَ في تقديـمِ المنصـوبِ عليـه دليـلٌ علـى قـوةِ التصرفِ في العملِ لذلكَ ، فكانَ بابُ " إنَّ " أولى به ، (( **هذا التشبيهُ لغـةَ أهـلِ الحجازِ** ))[٥] ، فإنْ قلتَ : ما جوابُ أهلِ الحجازِ : لـوْ علّـلَ بنـو تميـمٍ في ترجيـحِ مذهبهم ، بأنَّ الحرفَ إذا لم يكنْ لهُ اختصاصٌ بإحدِ القبيلتـينِ ، أعـني : الاسـمَ ، والفعلَ ، لم يكنْ لهُ عمـلٌ في أحدهمـا : وهـلْ ، وبـلْ ؛ لأنَّ للاختصـاصِ أَثـراً ، و" مـا " و" لا " تدخـلانِ عليهمـا ، فيجـبُ ألاَّ يكـونَ لهمـا عمـلٌ ؟ قلـتُ : لا خلافَ في إعمـالِ " لا " الـتي لنفـي الجنـسِ ، وإذا صحَّ إعمـالُ " لا "[٦] هنـاكَ بالاتفاقِ[٧] ، فلا يعتد[٨] في إعمالِ " ما " أيضاً ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ " لا " الناصبة

---

(١) ينظر المفصل ص ٨٢ .

(٢) في ب : (( المنصوب )) ساقط .

(٣) في ب : (( وعكسوا العمل )) .

(٤) في ب : (( لا )) .

(٥) المفصل ص ٨٢ .

(٦) في ب : (( لا )) ساقط .

(٧) في ب : (( الاتفاق )) ساقط .

(٨) في ب : (( اعتداد )) .

غيرُ " لا " الداخلةُ على الفعلِ ، قِيلَ لهُ : فما المانعُ من أنْ يكونَ " ما " الرافعةُ ، غيرَ " ما " الداخلةِ على الفعلِ ؟ قوله (( **إلاَّ منْ درى** ))[١] كيف هي في المصحفِ ﴿ مَاهَـٰذَابَشَرًا ﴾[٢] بالنصبِ ، فإنهُ يوافقُ فيه أهلَ الحجازِ؛ استناناً بسنَّةِ المصحفِ ، على أنَّ اللغةَ القديمةَ الفُصحَى[٣] هيَ الحجازيةُ ، وقيلَ : قوله (( ويقرؤون ما هـذا بشرٌ ))[٤] إلاَّ منْ درى كيفَ هيَ في المصحفِ))غيْرُ مستقيمٍ ؛ لأنــه : لا يَحِـلُّ أنْ يُقْرأَ القرآنُ على حسبِ اختلافِ اللغاتِ ، ما لمْ يُنقَلْ تواتراً ، وهـذا اللفـظ كمـا ترى ، يؤذنُ بأنَّ أهلَ كلِّ لغةٍ لهم : أنْ يقرأُوا بلغتهم ، أوْ يؤذنُ بـأنَّ هـذه القبيلـةَ كانتْ تفعلُ ذلكَ ، والجوابُ يحتملُ أنْ يكونَ معنى مـا ذكـرَ في الكتـابِ ، أيْ : أنهم يقرأُونَ (( ما هذا بَشَـراً )) بـالرفعِ ؛ بسـببِ قـراءةِ لغتهـم[٥] بـالرفعِ ؛ لمـا أنَّ القرآنَ نزلَ[٦] على سبعةِ أحرفٍ ، أيْ : على سبعِ لغاتٍ ، ومن تلكَ اللغاتِ لغـةُ بني تميمٍ[٧] ، حتى أنه كانَ في مصحفِ عبدِ اللهِ بن مسـعودٍ – رضـيَ اللهُ عنـهُ – بالرفعِ ، وكذلكَ قوله تعالى : ﴿ مَّاهُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ ﴾[٨] قريءَ[٩] بالنصبِ ، والرفعِ،

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) من الآية ( ٣١ ) من سورة يوسف .

(٣) في ب : (( القديمة )) ساقط .

(٤) ينظر هذه القراءة في : الدر المصون ٦ / ٤٨٩ – ٤٩٠ ؛ والبحر المحيط ٦ / ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٥) في ب : (( بلغتهم )) .

(٦) في ب : (( بدل )) .

(٧) ينظر هذه المسألة في : الكتاب ١ / ٥٧ ؛ والإنصاف ١ / ١٦٥ – ١٧٢ ؛ وأسـرار العربيـة ص ٥٩ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٦ ؛ وحاشية الصبان ١ / ٢٣٤ ؛ ينظر مسألة الرفع ، ولغـة بـني تميم في : الكشاف ٤ / ٤٨٥ ؛ والإنصاف ١ / ١٦٥ ؛ والتبيـان ٢ / ١٢١٢ ؛ والبحـر المحيـط ١٠ / ١٢١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٧٤ ؛ وابن عقيل ١ / ٣٠٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٥ .

(٨) من الآية ( ٢ ) من سورة المجادلة .

(٩) ينظر القراءة في : مختصر ابن خالويـه ص ١٥٣ ؛ والـدر المصـون ١٠ / ٢٦٢ ؛ والبحـر المحيـط ١٠ / ١٢١ ؛ والكشاف ٤ / ٤٨٥ .

على اللغتينِ ، وإنْ كانتْ قراءةُ الرفعِ فيهما من الشواذِ ، وقراءةُ النصبِ من المشاهيرِ ، والمتواترةِ ، وبنو تميمٍ[1] بقرأُونَ بالشواذِ من القراءةِ على لغتهم ، (( إلاَّ منْ درى منهم )) .

إنَّ قراءةَ الرفعِ قراءةٌ شاذةٌ ، وقراءةُ النصبِ قراءةٌ متواترةٌ ، فحينئذٍ تركَ لغتهُ ، وأخذَ بالقراءةِ المتواترةِ ، وإنْ كانتْ هي على خلافِ لغته ، اتباعاً للقراءةِ المتواترةِ ، وإذا[2] انتقضَ النفيُ بـ" إلاَّ " ، بطل العملُ ؛ لأنَّ " ما " و" لاَ " إنما تعملُ كلٌّ منهما بمشابهةِ " ليسَ " في النفيِ، فبدخولِ " إلاَّ " زالَ النفيُ، فانتقضت المشابهةُ ، فيبطلُ العملُ ، بخلافِ " ليس " فإنها تنصبُ خبرَها ، وإنْ بطلَ النفيُ في خبرها بـ" إلاَّ " أيضاً ، فلا يبطلُ عملها بانتقاضِ النفيِ بـ" إلاَّ " لما أنّ عملَ " ليسَ " لم يكنْ لكونها فعلاً ، فبانتفاءِ النفيِ لا تنتفي الفعليةُ فلا يبطلُ عملها أيضاً ، وكذا يبطل عملهما إذا تقدم خَبَرُهُما ، بخلافِ ليس ؛ لأنَّ ليسَ لما كانتْ هي الأصلَ : عملتْ عند التقديمِ ، والتأخيرِ ، و لم يعملا عندَ تقديمِ خبرِهِما ؛ لتنحطَّ رتبتهُمَا ؛ لأنَّ مراتبَ الفروعِ دونَ مراتبِ الأصولِ / أبداً ، ودخولُ الباءِ في الخبرِ يعني : أنَّ [ ١٢٦/أ ] دخولَ الباءِ الخبرَ في الأصلِ ، إنَّما هوَ في خبرِ ليسَ ، فمن شبهَ " ما " بـ" ليس " قال في خبرها بالباءِ ، وقال : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، ومن لا فلا ، ونحو[3] قوله تعالى : ﴿ وَمَارَبُّكَ[4] بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[5] على لغةِ أهلِ الحجازِ ، وبنو تميمٍ يقرأُونَ كذلكَ أيضاً اتباعاً للقرآنِ ، وأمَّا في غيرِ القرآنِ فإنهم يمتنعونَ من إدخالِ الباءِ ، والحجةُ لهم : أنَّ الباءَ ممتنعٌ دخولها قبلَ دخولِ " ما " لا يقالُ : زيدٌ بمنطلقٍ ، فكذا بعدَ دخولها ، والجوابُ عنهُ لأهلِ الحجازِ : أنَّ دخولَ الباءِ بمقابلةِ دخولِ اللامِ في خبرِ " إنَّ " ، فقولكَ : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، جوابٌ لقولِ القائلِ إنَّ زيداً

---

(١) ينظر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٣ .

(٢) في ب : (( فإذا )) .

(٣) في الأصل : (( ويجوز )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( وما ربك )) ساقط .

(٥) من الآية ( ٤٦ ) من سورة فصلت .

المنطلق ، فالباءُ هنا بمقابلةِ اللامِ هناكَ ، فاستويا في التأكيدِ إثباتاً ونفياً ، ودخولُ اللامِ في الخبرِ هناكَ ، بعد دخولِ " إنَّ " ، فكذا الباءُ هنا بعد دخولِ " ما " فظهرَ الفرقُ ، هذا بين " ما " بعدَ دخولِ " ما " ، وبين " ما " قبلَ دخولها ، « **يكْسَعُوْنَهَا** »[١] أيْ : يردفونها ، من كسعهُ : ضربهُ من خلفه ، فاستعاره هنا ؛ لوضع التاءِ في آخرِ هذهِ الكلمةِ ، واختلفَ فيهما ، فمذهبُ البصريينَ[٢] : أنها بمعنى : ليسَ ، وذهبَ الكوفيونَ[٣] إلى : أنّها التي لنفي الجنسِ ؛ لأنها الكثيرةُ في الاستعمالِ ، و" لا " التي بمعنى : ليس إنما يكونُ في الشعر ، فوجبَ أنْ تحملَ ما وَرَدَ في القرآنِ على الشائع[٤] لا على القليلِ النزرِ وحجةُ البصريينَ[٥] : أنَّ تاءَ التأنيثِ قدْ دخلتْ عليها ، وهي من خواصِ الفعلِ ، فوجبَ أنْ تكونَ هي المشبهةُ بالفعلِ ؛ ليقوى وجهُ دخولِ التاءِ عليها ، وإلحاقُ التاءِ بالتاءِ فيه للجنسِ بعيدٌ ، من حيثُ إنها مشبَّهَةٌ بالحرف[٦] ، وهذه مشبهةٌ بالفعلِ ، فكانتْ التاءُ بهذهِ أولى ، وإنما اختصتْ بالأحيانِ ، لما في دخولها على غيرها من التباين ؛ لأنَّ " لا " ليستْ لنفي الحالِ صريحاً ، فتختصُّ بالدخولِ على الأحيانِ ، بخلافِ ليسَ ، فهي أينما وقعتْ ، وقعتْ لنفي الحال ، فلا تختصُّ بالأحيانِ ، فإنْ قيلَ : ما وجهُ قراءةِ[٧] من قرأ : ﴿ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾[٨] – بالكسرِ – ومثلُ هذهِ القراءةِ قوله :

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٥٧ .

(٣) ينظر المغني ١ / ٢٥٤ .

(٤) في ب : « الشائع عما » .

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٩٩ .

(٦) في الأصل : « بالحروف » والمثبت من ب .

(٧) ينظر القراءة في ﴿ وَلَاتَ حِينِ ﴾ في : القرطبي ١ / ١٤٨ ؛ والبحر المحيط ٩ / ١٣٦ ؛ والشواذ لابن خالويه ص ١٢٩ ؛ والكشاف ٤ / ٧١ – ٧٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٢٢ ؛ والبيان ٢ / ٣١٢ ؛ والبيان ٢ / ١٠٩٧ .

(٨) من الآية ( ٣ ) من سورة ص ؛ وينظر المفصل ص ٨٢ .

**طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فأَجَبْنَا[1] أن ليس حين بقاء**

قلنا وجهها هو التشبيهُ بإذٍ في قوله[2] :

**نَهَيْتُكَ عن طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بعَاقِبَةٍ[3] ، وأَنتَ[4] بإذٍ صحيحُ[5]**

في أنَّه زمانٌ قُطِعَ منهُ المضافُ إليه ، وعُوِّضَ عنه التنوينُ ، فالتقى ساكنان : الذَّالُ والتنوينُ ، فحركتْ الذالُ بالكسرِ ، فكذا في الآيةِ ؛ إذِ الأصلُ : (( ولاتَ حينَ مناصهم )) فلمَّا قطعَ المضافُ من المضافِ إليه : نزلَ منزلةَ قطعهِ من الحينِ ؛ لاتحادِ المضافِ والمضافِ إليه ، وعوِّضَ عن الضميرِ المقطوعِ التنوينُ ، ثم كُسِرَ " الحين " ؛ لأنَّ التنوينَ كانَ قدْ وقعَ عقيبهُ ، فنونُهُ بمنزلةِ الذالِ من " إذ " .

---

(١) هذا صدر بيت من الخفيف .
وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٣٠ ؛ والإنصاف ص ١٠٩ ؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠ ، ٩٦٠ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ؛ والدرر ٢ / ١١٩ ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٣٧٠ ؛ ورصف المباني ص ٢٤٤ ، ٣٣٤ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٩ ؛ وشرح الأشموني ١ / ٣٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٥ ؛ والهمع ١ / ١٢٦ ؛ واللسان ١٣ / ٤٠ " أون " ١٥ / ٤٦٨ " لات " .

(٢) في ب : (( قولك )) .

(٣) في ب : (( تعاقبه )) .

(٤) في ب : (( والنيل )) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، وانظره في شرح أشعار الهذليين ١ / ١٧١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ؛ واللسان ٣ / ٤٧٦ " أذذ " ١٥ / ٤٦٢ " إذْ " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٣٧٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ ؛ وتذكرة النحاة ص ٣٧٩ ؛ ورصف المباني ص ٤١١ ؛ والجنى الداني ص ١٨٧ ، ٤٩٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٣ / ٣١ ؛ ومغني اللبيب ص ٨٦ ؛ وجواهر الأدب ص ١٣٨ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦١ .

أمَّا البيتُ فظاهرٌ ؛ لأنَّ الأصلَ : « ولاتَ أوانٍ صلحٍ » حذفُ المضافِ إليه ، وعوضَ منهُ فصارَ " الأوانُ " تشبيهاً بـ" إذ "(١) ، فكسرَ ، كما كُسرَ ذلك ، وقيل : التاءُ داخلةٌ على " حينَ " ، والحجةُ فيه أنها متصلةٌ بـ" حينَ " في اللامِ ، ويجعلُ هذا القائلُ الحينَ والتَّحِيْنَ : لغتينِ ، فعلى هذا تكونُ " لا " النافيةُ للجنسِ ؛ لكنَّا نقولُ : إنَّ ذلكَ ليس مما يحتجُّ به ، فكم من شيءٍ وقعَ في / المصحفِ وهو [١٢٦/ ب] خارجٌ عن قياسِ الخطِّ ، فلعلَّ هذا من ذاكَ .

وأمَّا قوله : " التحينُ " لغةً ، فالجوابُ : أنَّ الفصيحَ هو الحين بدونِ التاءِ ، فيجبُ حملُ ما جاءَ في التنزيلِ على اللغةِ الفصيحةِ ، فعلمَ أنَّ الصحيحَ هو ما ذهبَ إليه البصريونَ ، فإنْ قيلَ : أينَ أنتَ عن لزومِ ما لمْ يعهدْ مثله في كلامهم ، على هذا(٢) المذهبِ ، وهو : لزومُ الإضمارِ في الحرفِ ، ولوْ جازَ الإضمارُ في الحرفِ ، لجازَ زيدٌ ما قائماً ، أيْ : هو قائماً ، وهوُ ممتنعٌ .

قلنا : جوابه من وجهينِ : أحدهما : أنهُ حَذْفٌ " لا " إضمارٌ ، والحذفُ شائعٌ إذا دلَّ عليه الدليلُ ، والثاني : أنها جرتْ مجرى الفعلِ ، في إلحاقِ التاءِ بها ، فلا يلزمُ من الإضمارِ فيما قويَ شَبَهُهُ بالفعلِ ، الإضمارُ فيما لمْ يقوَ .

اعلمْ : أنَّ لكلماتِ النفي أربعَ مراتبَ : الأولى لـ" ليسَ " ؛ لأنها عاملةٌ في تقديمِ الخبرِ وتأخيره ، وداخلةٌ في المعرفةِ والنكرةِ ، ومختصةٌ(٣) بنفي الحالِ ، وأنها من الأفعالِ ، والثانيةُ لَمَّا ؛ لأنَّها لنفي الحالِ ، وتعملُ في التأخيرِ ، لا التقديمِ ، وتدخلُ على المعرفةِ والنكرةِ ، والثالثةُ لـ" لا " ؛ لأنها للنفي على الإطلاقِ ، وتدخلُ على النكرةِ دونَ المعرفةِ ، والرَّابعةُ : لـ" لاتَ " ؛ لاختصاصها بالحينِ .

---

(١) في الأصل : « إذْ » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « هذا على » .

(٣) في ب : « مختصة » .

## (( ذكرُ المجروراتِ ))[١]

لَمَّا ذكرَ المرفوعاتِ ، والمنصوباتِ ساقتِ النوبةُ إلى ذكرِ المجروراتِ ، وإنما قدَّمها على المجروراتِ ؛ لأنَّ الأصلَ فيهما الفاعلُ ، والمفعولُ وهما متقابلانِ ، وقدْ ذكرنا قوةَ الفاعلِ فلما قدم هو على غيرِه ؛ لقوته استدْعَى ذِكرَ ما يقابلُهُ ، فلمَّا تقدمَ ذكرُ[٢] المرفوعاتِ ، والمنصوباتِ ؛ لما ذكرنا : تأخَّرَ ذكرُ المجروراتِ لا محالةَ ؛ لما أنَّ إعرابَ الاسمِ لم يخلُ عن الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، ثم الاسمُ لا يكونُ مجروراً إلاَّ بإضافةٍ[٣] ، والإضافةُ هي ، أنْ تجمعَ بينَ اسمينِ ، أو بينَ اسمٍ وفعلٍ ، فتفضي أحدهما إلى الآخر بأداةٍ[٤] أوْ بغير أداةٍ[٥] نحو مررتُ بزيدٍ ، وغلامِ زيدٍ ، وإنما اختصَّ الجرُّ بالإضافةِ ؛ لأنَّ للإضافةَ شَبَهاً بأختيها الفاعليةِ والمفعوليةِ ، فهيَ متوسطةٌ .

أمَّا شبَهُهَا بالفاعليةِ ، فلأنَّ المضافَ إليهِ متوحِدٌ كالفاعلِ ، وأمَّا شبهها بالمفعوليةِ ، فلأنَّ كلاً منهما يقعُ فضلةً ، والجرُّ متوسط[٦] بين أختيها ؛ لأنَّ هذه الحركاتِ الثلاثِ أخواتُ حروفِ اللينِ ، والواوُ التي هي[٧] أختُ الضمةِ ، والألفُ التي هي أختُ الفتحةِ ، على طرفيْ مخارجِ الحروفِ ، والياءُ التي هي أختُ الكسرةِ واقعةٌ في وسطها ؛ فلذلكَ قلنا : هيَ متوسطةٌ ، فأعطى المتوسط ، وقالَ : الإمامُ عبدُ القاهر : (( إنَّ الإضافةِ على ضربين : إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ ، وإضافةُ حرفٍ إلى اسمٍ ))[٨] ، وقدْ نصَّ على ذلكَ صريحاً ، وذكرَ في تقريره : أنَّ قولكَ :

---

(١) المفصل ص ٨٢ .
(٢) في الأصل : (( ذكر )) ساقط .
(٣) في ب : (( بالصفة )) .
(٤) في ب : (( بإرادة )) .
(٥) في ب : (( إرادة )) .
(٦) في الأصل : (( متوسطة )) والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : (( هي التي )) والمثبت من ب .
(٨) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٨ - ٨١٣ .

مررتُ بزيدٍ ، معناهُ أوجدتُ مرورَ زيدٍ ، فبواسطةِ الباءِ حصلت الإضافةُ تقديراً ، فكأنها[١] هي مضافةٌ ؛ فلذلكَ سُميتْ الحروفُ الجارةُ حروفَ الإضافةِ ، وهي المقتضيةُ له ، أيْ : أنَّ الإضافةَ هي المقتضيةُ لنفسِ الإعرابِ ، والعاملُ حرفُ جرٍّ ، أو معناهُ ، فالحاصلُ : أنَّ هنا عمومُ مقتضٍ ، وهو حرفُ الجرِّ، وخصوصُ/ أثرٍ ، [١٢٧/أ] وهو الجرُّ ، فيضافُ العامُّ إلى العامِّ ، والخاصُّ إلى الخاصِّ ، وهكذا نقولُ : في فصليْ الفاعلِ والمفعولِ ، مثالُه في الحياتِ ، ( لسعُ[٢] العقاربِ النصيبيةِ أوجعُ من لسعِ سائرِ العقاربِ ) فعمومُ الوجعِ وهو المشتركُ فيه بينَ الوجعينِ ، يضافُ إلى عمومِ اللسعِ ، وهو المشتركُ فيه بينَ اللَّسعينِ ، كما أنَّ خصوصَ كلِّ واحدٍ من الوجعين يضافُ إلى[٣] كلَ واحدٍ من اللسعينِ ، أمَّا حرفُ الجرّ مثلُ الباءِ في بـ" زيدٍ " وهذا ظاهرٌ ، أو معناهُ بزيدٍ معنى اللامِ في نحوِ : غلامِ زيدٍ ، ومعنى " من " في نحو[٤] : خاتمُ فضةٍ ، وهذا يؤذنُ بأنَّ العاملَ في المضافِ إليهِ معنى الحرفِ ، وهو مذهبُ بعضهم[٥] ، وقالَ بعضهم : هو الحرفُ المقدرُ[٦] ، وقالَ بعضهم : العاملُ هو المضافُ[٧] .

قيلَ كلُّ واحدٍ[٨] من هذهِ الأقوالِ مردودٌ[٩] .

---

(١) في الأصل : « كأنها » .

(٢) في ب : « لسع » .

(٣) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « نحو » ساقط والمثبت من ب .

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠٠ .

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٣ .

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٣ .

(٨) في ب : « واحد » ساقط .

(٩) ينظر هذه المسألة بالتفصيل في : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠٠ ؛ والتخمير ٢ / ٥ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٧ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٧٢ - ٧٣ ، ٢ / ٢٠٣ .

أمَّا الأولُ ، فلأنَّ المعنى إنما يصارُ إليهِ عند عدمِ عاملٍ لفظيٍّ ، و لم يعدم هنا ، وأمَّا الثاني فلهُ وجهٌ ، وهو أنهُ قدْ ثبتَ للحرفِ الجارِّ عملُ الجرِّ ، فجعلَ الحرفُ عاملاً ؛ ليكونَ الجارُّ(١) باباً واحداً ، غيرَ أنَّ إضمارَ الحرفِ الجارِّ بعيدٌ ، فلا يصارُ إليه ، وبطلانُ الثالثِ لما يجيءُ ، فلما بطلَ(٢) أنْ يكونَ الحرفُ عاملاً ، وبطلَ أنْ يكونَ الاسمُ عاملاً ، وذهبَ القائلُ الأولُ إلى أنْ يكونَ المعنى عاملاً ؛ إذْ لا عملَ بدونِ عاملٍ ، غير أنَّا رددناهُ بما ذكرنا قبلُ ، وقلنا : إنما عملَ الاسمُ المضافُ في المضافِ إليهِ ؛ لما في الكلامِ من معنى حرفِ الجرِّ دون الاسمِ المضافِ بنفسهِ ، مجرداً عن معنى أحدِ الحرفينِ ؛ لأنَّ الأسماءَ المحضةَ لا أصلَ لها في العملِ .

ألا ترى أنَّ شيئاً من نحوِ : رجلٍ لا يعملُ ، لا رفعاً ، ولا نصباً ، وإنما العملُ للأفعالِ ، والحروفِ ، وذكرَ في المحصلِ(٣) .

عُني بالمقتضى للإضافةِ ؛ لأنَّ الإضافةَ معنى مفعول لا يتأتى إلاَّ بطرفينِ ، كما أنَّ الفاعليةَ(٤) لا تتأتى إلاَّ بجزئين ، وهو معنى تعذَّرَ الوقوفِ عليه إلاَّ بدليلٍ حسيٍّ ، وهو العاملُ ، فنصبَ دليلاً عليه ، ثم إنه وجبَ النظرُ فيما هو الأولى بكونهِ اختصَّ بهذهِ الصفةِ ، أعني : الإضافةَ ، فنقولُ : لَمَّا كانَ المضافُ إليهِ من تمامِ المضافِ ، والذَّيلُ له كالفاعلِ من تمامِ الجملةِ : استحقَّ أنْ يكونَ لهُ على حصولِ وصفٍ فيهِ دليلٌ عليه ، وهو الجرُّ ، كما أنَّ الدليلَ على الفاعليةِ هو الرفعُ ، وصاحبُ الدليل هو الفعلُ ، كما أنَّ صاحبَ الدليل هنا(٥) هو المضاف فلما نُسِبَ الدليل هناك إلى الفعلِ نُسِب هنا إلى المضافِ ، سواء بسواء ، فقيل المضاف يعمل الجرَّ في المضاف إليه ، كما أنَّ الفعلَ يعمل الرفعَ في الفاعلِ (( **فالمعنويةُ ما أفادَ تعريفاً** ))(٦) ، أيْ : الإضافةُ المعنويةُ تفيدُ تعريفاً ؛ إذا كانَ المضافُ إليهِ

---

(١) في ب : (( الجار )) ساقط .
(٢) في ب : (( بطل )) ساقط .
(٣) هو أحد شروح المفصل مؤلفه يحيى بن حمزة العلوي ت ٧٤٩ هـ .
(٤) في ب : (( الفاعل )) .
(٥) في الأصل : (( هنا )) ساقط .
(٦) المفصل ص ٨٢ .

معرفةً، نحو : (( **دارُ عمروٍ** ))[1] ؛ لأنك إذا قلتَ : دارٌ كانتْ شائعةً بينَ الـدورِ ، غيرُ مختصةٍ بواحدٍ ، فبقولكَ : دارُ عمروٍ تعينـتْ لواحـدٍ بعينـهِ ، وهـو : عمـروٌ ، وتعرفتْ ؛ لأنَّ اللفظَ كسوةُ المعنى ، والكسوةُ على قدرِ مكتسيها ، وقـد حصـلَ الامتزاجُ بين دارٍ ، وعمروٍ بأنْ نُزِّلَ عمروٌ منزلةَ التنوينِ من دارٍ ، بحيثُ لا يتصورُ الانفصالُ ، والانفكاكُ ، فيجبُ أنْ يمتزجَ معنى الثاني بالأولِ ، وبالامتزاجِ يحصلُ التعريفُ لا محالةَ ، ويفيدُ (( **تخصيصـاً** ))[2] إذا كـانَ المضـافُ إليـه نكـرةً ، نحـو : (( **غلامُ رجلٍ** ))[3] ؛ لأنكَ لَمَّا قلتَ : " غلامٌ " شـائعٌ بـين أمتـه ، فبالإضافـةِ إلى رجلٍ زالَ عنـه بعـضُ الشِّـيَاعِ ، حيـثُ لم يبـقَ صالحـاً لأنْ يكـونَ غـلامُ امـرأةٍ ، فحصلَ التخصيصُ ، وإن لَّم يحصلْ التعريفُ (( **في الأمرِ العامِّ** ))[4] / هـذا احـترازٌ [١٢٧/ ب] عمـا جـاءَ مـن الإضافـةِ بمعنـى " في " في قولـهم: (( قتلـى الطَّـفِ ))[5] وهـو اسـمُ موضعٍ، وفي قولهم : (( فلانٌ ثبتُ الغَـدَرِ )) أيْ : في الغـدرِ أيْ : ثـابتُ القـدمِ في الغَدَرِ ، والغَدَرُ بفتحتين .

(( أُحْقُوقُ الجردِ )) وهو جحره ، وهذا مثل يضربُ للرجلِ الثابتِ في الشدائد والجدالِ[6] ، وكذلك قولهم : (( أعرابُ الباديةِ )) من قبيلِ الإضافةِ بمعنـى " في " وذكرَ في التوضيح[7] أنَّ ثابتَ الغـدَرِ مـن بـابِ إضافـةِ الصفـةِ إلى فاعلهـا ، أيْ : ثـابتٌ غـدرُه ، وهـذا علـى سـبيلِ المبالغـةِ ، ذكـره[8] في شـرحِ قولـه : (( سـبَّاقُ

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) المفصل ص ٨٢ .

(٣) المفصل ص ٨٢ .

(٤) المفصل ص ٨٢ .

(٥) اسمُ موضعٍ بناحية العراق من أرض الكوفةِ ، وهناك الموضع المعـروف بكربـلاء الـذي قتـل فيـه الحسين بن علي – رضي الله عنه - . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٨٩١ ؛ ومعجـم البلـدان ٤ / ٣٥ ، ٣٦ ؛ وينظر الصحاح ٤ / ١٣٩٥ .

(٦) ينظر اللسان ٥ / ١٠ " غدر " .

(٧) التوضيح في شرح المقامات الحريرية لصدر الأفاضل الخوارزمي .

(٨) أي ذكره صدر الأفاضل الخوارزمي .

غاياتِ )) وقيل : الأولى : أنْ يكونَ قوله : (( في الأمـرِ العـامِ )) احـترازٌ عـن مثـلِ قولهم : (( ضاربٌ اليومَ )) ، و(( سارقُ الليلةِ )) ، و ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[1] ، فإنَّ هذه بمعنى " في " ؛ لأنَّ قولهم : في نحو : (( أعـرابُ الباديـة )) ، (( وقتلـى ألطـفِ )) ، يحتملُ أنْ يكونَ الإضافةُ بمعنى الـلامِ ، أيْ : هـؤلاءِ مخصَّصُـونَ بهـذه النسبةِ[2] ، فتقدير[3] اللامِ فيها ، يفيد التخصيصَ ، كما في جُلِّ الفرسِ ، أيْ : الجلُّ للفرسِ ، ولا يشكلُ على قوله : (( في الأمرِ العامِّ )) .

قولهـم : (( عنـد زيـدٍ )) ، (( ولـدنْ حكيـمٍ ))[4] ، وكـذا : تحـتَ ، وفـوقَ ، وأشباههما ، حيثُ كانتْ هذه الأشياءُ ملازمةً للإضافةِ إلى ما بعدها وليـسَ فيهـا معنى اللامِ ، أوْ معنى " من "[5] قلنا : لا كذلكَ ، بل هذهِ الإضافاتُ بمعنى اللامِ ، وإنما امتنعَ تقديرها منفصلةً ؛ لأنَّ هذه الألفاظَ لم تستعملْ " إلاَّ " مضافـةً ، فلمـا أيس فيها القطعُ توهمَ متوهمٌ أنها لا تقدرُ

بل اللامُ فيها مقدرةٌ ؛ لأنها بمعنى نسبةِ موضعٍ إلى زيدٍ ، فالنسبةُ بمعنى اللامِ ، فإنْ قلت : ههنا سؤالان : أحدهُما : لِمَ خُصَّتْ اللامُ ، و" مـن " ههنـا مـن بـين سائرِ الحروفِ ؟ والثاني أنه لِـمَ لَـمْ يُبْـنَ المضـافُ إليـه مـع وجـودِ تضمـنِ معنـى الحرفِ ، وهو اللامُ أو " مِنْ " ؟ والاسمُ إذا تضمنَ معنـى الحـرفِ رجـع مبنيـاً ، كأينَ ، وكيفَ ، وخمسةَ عشرَ ؟ قلتُ : أمَّا الجوابُ عن الأولِ فاللامُ إنما خُصَّتْ ؛ لأنها غلبتْ ؛ لأنْ توضعَ[6] على كلِّ شيئين بينهما علاقةٌ ، وههنا كذلك ؛ لأنهـا ثَبَّتتْ تعلقَ المضافِ بالمضافِ إليهِ .

---

(١) من الآية ( ٣٣ ) من سورة سبأ .

(٢) في ب : (( النسب )) .

(٣) في ب : (( فتقدير )) .

(٤) في ب : (( حكيم )) ساقط .

(٥) في ب : (( من )) ساقط .

(٦) في الأصل : (( وضع )) والأصح عدم إثباتها .

إمَّا من حيث التعريفُ أو من حيثُ التخصيصُ ، وأمَّا[1] " من " فإنها موضوعةٌ للبيانِ ، وههنا تبينَ نوعُ هذا الجنسِ الذي ذكرهُ نحو : (( **خاتمُ فضةٍ** ))[2] وثوبُ كتّانٍ ، وأمَّا الجوابُ عن الثاني ، فإنَّ عدمَ بنائه ههنا من قبلِ أنَّ تضمنَ الحرفِ هنا غيرُ لازمٍ ، بدليلِ جوازِ إظهارِ الحرفِ فيه ، والاسمُ إنما يكونَ مبنياً إذا تضمنَ الحرفَ تضمناً لازماً ، بحيثُ لا يجوزُ إظهارهُ فيه ، كما في النظائرِ ، وأمَّا ههنا فلو قلتَ في : غلامِ زيدٍ غلامٌ لزيدٍ كانَ جائزاً جوازَ الإضافةِ ، فلمْ يبقَ لذلكَ التضمُّنِ تأثيرٌ من قِبَلِ أنَّ وجودَه كعدمِه ، أوْ تقولُ قولنا : (( في غلامِ زيدٍ )) و(( خاتم فضَّةٍ )) المعنى (( غلامٌ لزيدٍ )) ، و(( خاتمٌ من فضةٍ )) للإيضاحِ لمعنى الجرِّ ؛ لا لأنَّ اللامَ منهُ ، أو " من " مقدرةٌ ، كيف ، والمضافُ إليه بمنزلةِ التنوينِ من المضافِ ، فكما لا يجوزُ الفصلُ بينَ المنونِ ، والتنوينِ بشيءٍ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ يفصلَ بين[3] المضافِ والمضافِ إليه بحرفِ الجرِّ ، ولوْ كانَ الجرُ مقدراً ، حتى كأَنَّ الجرَّ بهِ ، لوجبَ ألاَّ يحذفَ التنوينُ ، كما يكونُ كذلكَ ، إذا قلت : غلامٌ لزيدٍ ، وخاتمٌ من فضةٍ ، وإنما قالوا : الإضافةُ بمعنى اللامِ ، أوْ بمعنى " من " قصداً إلى أنَّ المضافَ إنما عَمِلَ الجرَّ ؛ لما فيه من معنى حرفِ الجرِّ ؛ لا لأنَّ اللامَ أو " من " مقدرةٌ فيه حقيقةً ، ولَمّا لم يقدر اللامُ على هذا التقدير لم يوجدْ تضمنُ الحرفِ ، فلم يلزمْ البناءُ ، ثم قيلَ : في الفصلِ بينَ الإضافتين ، فالإضافةُ إذا كانتْ بمعنى " من " وقعَ اسمُ المضافِ إليه على المضافِ ، وإذا كانتْ بمعنى اللامِ لا يقعُ .

ألا ترى : أنَّ الخاتمَ من الفضةِ فضةٌ ، وأنَّ الغلامَ لزيدٍ ليسَ بزيدٍ ، ثم هذا الذي ذكرهُ في الإضافةِ بمعنى " من " إنما يستقيمُ إذا كانتْ بمعنى " من " التبيينية، لا " من " التبعيضيةِ ، ألا ترى أنَّ في قولكَ : هو[4] صغيرُ القومِ وكبيرهم ،

(١) في ب : (( أما )) .

(٢) المفصل ص ٨٢ .

(٣) في ب : (( بين )) ساقط .

(٤) في ب : (( هو )) ساقط .

المعنى: الصغيرُ منهم ، والكبير منهم ، ثـم لا يقـعُ اسـمُ القـومِ علـى الصغـيرِ ، أوْ الكبيرِ ، فعلمَ أنَّ ذلكَ الحكمَ في الإضافةِ بمعنى من التبيينية .

اعلم أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ يجري وجودها مجرى عدمِها .

ألا ترى أنَّ ضاربَ زيدٍ بالإضافةِ ، وضـاربٌ زيـداً بالانفصـالِ واحـدٌ ، وفي غلامِ زيدٍ ، لو فككتَ الإضافةَ ، فقلت : هذا غلامٌ زيدٍ لم يجزْ و لم يفدْ(١) أصلاً ، فضـلاً مـن أن يقـدَّرَ فيـه(٢) : الإضافـةِ ، وقيـل : حـدُّ كـونِ الإضافـةِ في تقديـرِ الإنفصالِ أنْ يكونَ المضافُ عـاملاً ، والمضـافُ إليـه معمـولاً لـه ، قبـلَ حـدوثِ الإضافةِ ، وإذا زالتْ عادتْ إلى حالهما في العملِ ، وقولـه : « أنْ تضـافَ الصفـةُ بتناولِ اسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، والصفةِ المشبَّهةِ ، فلذا اختارها ، وقدم ذكرَ المفعول(٣) على ذكرِ الفاعلِ ، حيثُ قالَ : أنْ تضافَ الصفةُ إلى معمولها أولاً ، ثم قالَ أو إلى فاعلها ؛ لأنَّ هذهِ الصفاتِ المضافةِ عاملةٌ ، والمفعولُ يختصُّ بالعملِ فيه اسمُ الفاعلِ ههنا ، نحو : هوَ ضاربٌ زيداً ، والفاعلُ يشـتركُ في العمـلِ فيـه اسـمُ الفاعلِ والصفةِ المشبهةِ نحو : زيدٌ قائمٌ غلامهُ وحسنٌ ، واسمُ الفـاعل يقـدمُ علـى الصفةِ المشبهةِ في الفاعليـةِ ؛ لمـا سـيجيءُ - إنْ شـاءَ الله تعـالى - فتقـدمَ مـا هـو المختصُ به ، وهو المفعولُ في الذكرِ ؛ لأنَّ المختصَ بالأقوى ، أقوى من الذي غيرِ مختصٍّ به ، وهو « **جائلةُ**(٤) **الوشـاح** »(٥) كنايـةً عـن دقيقـةِ الخصـرِ ، الوشـاحِ : شـيءٌ ينسـجُ مـن أديـمٍ عريضـاً ، ويرصَّـعُ بجواهـرَ ، وتشـدُّه المـرأةُ بـينَ عاتقيهـا وكشحيها ، ولا تفيدُ إلاَّ تخفيفـاً في اللفـظِ ؛ لأنَّ إعمـالَ هـذهِ الصفـاتِ المضافةِ واجبٌ في الأصلِ ؛ لما سيجيءُ(٦) في موضعه ، وإنما الإضافةُ ؛ لحصولِ الخفةِ في

---

(١) في ب : « يفد » ساقط .

(٢) في الأصل : « بمعنى » والمثبت من ب بأنها ساقطة .

(٣) في الأصل : « بالمفعول » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « جايلة » .

(٥) المفصل ص ٨٣ .

(٦) ينظر المفصل ص ١١٦ .

اللفظِ ؛ لسقوطِ النونِ ، أو التنوينِ ، في نحوِ : ضاربُ زيدٍ ، وضاربا زيدٍ ، وضاربو زيدٍ ، فلوْ صرفا[1] إلى إثباتِ الاتصالِ تقديراً : يلزمُ ركوبُ الشططِ ، وهو تركُ الواجبِ من كلِّ وجهٍ[2] ؛ بإبطالِ عملِ العاملِ اللازمِ إعمالهُ في الظاهرِ، والتقديرُ : بسببِ الإضافةِ ، فيكونُ إضافةُ هذا النحوِ [ من مُزَالَةً من حيثُ التقديرُ ؛ لوجودِ المانعِ مَنْ تحققها ، وهو التنوينُ أو النونُ ؛ لاستلزامِ إعمالِ هذا النحو ][3] ثبوتها نحو : هو ضاربٌ زيداً ، وهما ضاربانِ عمراً ، فلما ثبتتْ هذهِ الإضافةُ لفظاً لا تقديراً: سميتْ إضافة لفظيَّة، (( ولاستواءِ الحالينِ ))، أي: في حالِ ما قبلَ الإضافةِ ، وحالِ ما بعد الإضافةِ ، أيْ : حالُ ما بعدَ الإضافةِ ، بمنزلةِ حالِ ما قبلَ الإضافةِ ، في أنها غيرُ مفيدةٍ للتعريفِ ، وقضيَّةُ الإضافةِ المعنويةِ أنْ تجرَّدَ لها المضافَ من التعريفِ ، قد ذكرنا أنَّ الإضافةَ المعنويةَ مفيدةٌ تعريفاً أوْ تخصيصاً ، والاسمُ / المحلَّى بالألف[4] واللام معرفٌ، والمعرفُ مستغنٍ عن أسبابِ التعريفِ، [ ١٢٨/ ب ] والإضافةُ المعنويةُ من أسبابه ، هذا في الإضافةِ إلى المعرفةِ ظاهر ، وفي الإضافةِ إلى النكرةِ فسادٌ آخر ، وهو أنَّ كونَ الاسمِ مضافاً إلى النكرةِ : يقتضي أنْ يكونَ نكرةً ؛ لامتزاجِ معنى المضافِ والمضافِ إليه ، وهذا لأنَّ التعريفَ والتنكيرَ معنيانِ متقابلانِ ، فإذا سرى أحدهما وهو التعريفُ إلى المضافِ من المضافِ إليه : وجبَ أنْ يسرى إليهِ منه أيضاً ما يُقابلُ التعريفَ ، وهوَ التنكيرُ ، ثم إدخالُ اللامِ على المضافِ : يقتضي أنْ يكونَ معرفةً ، فمن المحالِ كونُ الاسمِ معرفةً ونكرةً في حالةٍ واحدةٍ ، وقيل : إنما جرد المضافُ في الإضافةِ المعنويةِ من حرفِ التعريفِ ؛ لأنَّ تعريف المضافِ في بابِ الإضافةِ يطلب من المضافِ إليه ؛ لا[5] جمعهما لهذا

---

(١) في ب : (( صرفنا )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( وجه )) ساقط .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : (( بالألف )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( لأنَّ )) والمثبت من ب .

المعنى ، وإذا كانَ كذلكَ امتنعَ أن يطلبَ من غيره تعريفَهُ ، كمن أحضرَ طبيباً لعلاجِ مريضٍ ، فقبيحٌ في حضوره طلبُ العلاجِ من غيرِهِ من الأطباءِ ، وقيل : فائدةُ الإضافةِ المعنويةِ نسبةٌ خصوصيةٌ بين الأولِ ، والثاني راجعةٌ إلى عهدٍ بينك وبينَ مخاطبكَ فيه ، وهذا المعنى حاصلٌ بدونِ الألفِ واللامِ ، فأغنى عن الجمعِ بينهما ، وقد ذهبَ الكوفيونَ(١) إلى : تجويزِ إضافةِ المعرفةِ باللامِ في الأعدادِ خاصةً(٢) ، نحو : « **الثلاثةُ الدراهم** »(٣) ؛ لأنهم رأوا أنَّ الثلاثةَ ، والدراهمَ لذاتٍ واحدةٍ ، فلم يصدرْ تعريفُ المضافِ من تعريفِ المضافِ إليهِ ، بخلافِ غلامِ زيدٍ ، فلذلكَ عرفوهما جميعاً .

أمَّا تعريفُ الأولِ بسببِ اتحادِ الذاتِ ، فكانَ الأولُ محلَّ التعريفِ ، وعرَّفوا الثاني أيضاً ؛ لأنه هو المقصودُ بالذاتِ في الحقيقةِ ، وإنما أتى الأولُ ؛ لغرض العددِ ، ولأنَّ الجمعَ بينَ سبَبَي التعريفِ إنما يمتنعُ إذا كانَ في كلمةٍ واحدةٍ ، والمضافُ مع المضافِ إليه كلمتانِ ، فوجبَ أنْ يجوزَ تعريفُ كلٍّ واحدٍ منهما ؛ لكن هذا بمعزلٍ عن القياسِ المتلئب ، واستعمالِ الفصحاءِ وأُوِّلَ بيتُ الفرزدقِ :

*** مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ ***(٤)

---

(١) ينظر تجويز الكوفيين إضافة المعرفة باللام في : التخمير ٢ / ٧ – ٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ .

(٢) في الأصل : « وخاصة » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٨٣ .

(٤) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه الشاهد الذي يليه ، وهو :

*** وَدَنَا فأدركَ خمسةَ الأشْبَارِ ***

وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٣٠٥ ؛ والمقتضب ٢ / ١٧٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ ، ٦ / ٣٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٠٤ ؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٢١ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ١٢٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٥٥ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢١ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢١٢ ؛ والدرر ٣ / ١٤٠ ؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ٦١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٣٦ ؛ والهمع ١ / ٢١٦ ، ٢ / ١٥٠ ؛ واللسان ٦ / ٦٧ " خمس " ، ورواية البيت " فما " بدل " دنا " .

وقوله :

* وأدركَ خَمسةَ الأشْبَارِ *(١)

قيلَ : هذا إشارةٌ إلى مذهبِ عليٍّ - رضي الله عنهُ - فإنه كانَ يعتبرُ البلوغَ بالقامةِ ، ويقدرُ بخمسة أشبارٍ ، وبه أخذَ الفرزدقُ ، وقيلَ : أرادَ بالخمسةِ الأشبارِ القبرَ ، كما في بيتِ التهامي(٢) :

**والشَّرْقُ(٣) نحوُ الغربِ أَقْرَبُ شقَّةً ... من بعدِ تلكَ الخمسةِ الأشبارِ(٤)**

يمدحُ بهذا يزيدَ(٥) بنَ المهلبِ ، فيقولُ : لمْ يزلْ مُذْ(٦) كانَ صغيراً إلى أنْ ماتَ يقودُ الجيوشَ ، ويحضرُ الحروبَ ، وما قبلَ بيتِ ذي الرمةِ :

**أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأزمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ**

**وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ الْعَمَى ... ثلاثُ الأثافيِّ والرُّسُومُ الْبَلاَقِعُ(٧)**

---

(١) المفصل ص ٨٣ .

(٢) التهامي : هو علي بن محمد بن نهد التهامي أبو الحسن شاعر مشهور من أهل تهامة زار الشام والعراق وولي خطابة الرملة ، وله ديوان شعر قبل سنة ٤١٦ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٣٧٨ ؛ ومرآة الجنان ٣ / ٣٠ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٧ ؛ والأعلام ٤ / ٣٢٧ .

(٣) في ب : « والشعرف » وهو تحريف .

(٤) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت مما لدي من مصادر .

(٥) يزيد : هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أبو خالد : أمير من القادة الشجعان الأجواد ولي خراسان بعد وفاة أبيه ، وله أخبار كثيرة مع بعض الخلفاء الأمويين قبل سنة ١٠٢ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان ٦ / ٢٧٨ ؛ ومعجم ما استعجم ص ٩٥٠ ؛ والأعلام ٨ / ١٨٩ .

(٦) في ب : « مند » .

(٧) هذان البيتان لذي الرمة وهما من الطويل ، انظرهما في الديوان ص ١٢٧٣ ؛ وانظر البيت الأول في : الكتاب ٣ / ٥٧١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٦٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٥ / ١٧ ؛ واللسان ١١ / ٦٥٨ " نزل " ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٢ / ١٧٦ ؛ وفي أسرار العربية ص ٣٥٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٣ .

أيْ : أو يكشفُ الجهلُ ، ويروى أو يدفعُ البكى ، فإنْ قيلَ : الاستدلالُ بمثل هذهِ الأبياتِ إنّما يصحُّ أن لو كانتْ الدعوى : أنّ الكوفيينَ لا يجوِّزُونَ ثلاثَ الأثوابِ بدون حرفِ التعريفِ في المضافِ ، وهم ليسوا بقائلين بها ، بل يجوِّزونَ كِلاَ الاستعمالينِ بتجريدِ المضافِ عن حرفِ التعريفِ ، وتحليته به حينئذٍ لم يتمّ الاستدلالُ للبصريينَ بمثلِ هذين البيتين .

قلنا : إنَّ المقامَ مقامُ التعريفِ باللامِ ، ومعَ ذلك لم يعرفْ بها ، فدلَّ على أنَّ المضافَ بدونِ اللامِ يكونُ في مقامِ التعريفِ ، والدليلُ على أنَّ المضافَ مقامُ التعريفِ باللامِ : أنَّ المعنى قسما / وأدركَ القبرَ الذي هو خمسةُ [١٢٩/أ] الأشبارِ ، وكذلكَ المعنى الثلاثُ من الأثافيِّ ، قالَ صاحبُ التخمير(١) : « وأنا لا أستبعدُ ما عليهِ الكوفيونَ » ، « **وتقولُ في اللفظيةِ : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ** »(٢) إنما لم يلزمْ تجريدُ المضافِ عن اللامِ في الإضافةِ اللفظيةِ ؛ لكونه على ما كانَ عليه قبلَ الإضافةِ ، من التنكيرِ إذِ الإضافةُ المشعِرَةُ بالامتزاجِ زائلةٌ في التقديرِ ، وهما الضاربا زيدٍ ، فيه وجوهٌ : الأولُ : رجلان ضاربانِ زيداً ، والثاني : رجلانِ ضاربا زيدٍ بالإضافةِ ، والثالثُ ، والرابع : الرجلان الضاربانِ زيداً ، والضاربا زيدٍ ، بدونِ الإضافةِ وبها ، والخامسُ الرجلانِ الضاربا زيداً ، بحذفِ النونِ ، وإعمالِ الضَّاربِ ، والأحسنُ في القياسِ : ألاَّ تحذفَ النونُ ؛ لأنها إذا وجبَ أن يكونَ لحذفها أثرٌ في اللفظِ ، ولا أثرَ لهُ فيه ، فلا يحذفُ ، وبعضهم يحذفُ ، ثمَّ لا يعتدُّ بالحذفِ ؛ حرصاً على إبقاءِ لفظِ النصبِ ، وعلى هذا

---

وانظر البيت الثاني في : إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٢ ؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ١٢٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢١٣ ؛ والدرر ٦ / ٢٠١ ؛ واللسان ٦ / ٦٧ " خمس " ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٢ / ١٧٦ ؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤ ؛ والهمع ٢ / ١٥٠ .

(١) ينظر التخمير ٢ / ٨ .

(٢) المفصل ص ٨٣ .

قراءةُ[1] من قرأ : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2] بالنصبِ ، وقراءةُ[3] عمارةَ[4] بنِ عقيلٍ: ﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ ﴾[5] بترك[6] التنوينِ مع نصبِ النهارِ ، وقراءةُ[7] أبي السَّمَّالِ[8] : ﴿ إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ ﴾[9] بنصب العذاب مع حذفِ النونِ ، وقدْ استحسنوا حذفَ النونِ هنا في غيرِ الإضافةِ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ وقعَ صلةً للألفِ واللامِ التي[10] بمعنى الذي ، وهذهِ الوجوهُ الخمسةُ بأسرها آتيةٌ ، نحو : « **هم ضاربونَ زيداً** »[11] إلى آخرهِ « **وقد أجازَ الفرَّاءُ** »[12] أيْ : أجازَ قولَهم :

---

(١) ينظر القراءة في : الدر المصون ٤ / ١٥٣ ؛ والشواذ ص ٣٠ ؛ والبحر المحيط ٤ / ١٣٤ - ١٣٥ ؛ والكشاف ١ / ٥٩٠ ؛ والمحتسب ١ / ٢٠٣ .

(٢) من الآية ( ١٦٢ ) من سورة النساء .

(٣) ينظر القراءة في : القرطبي ١٥ / ٣١ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٦٩ ؛ والشواذ ص ١٢٥ ؛ والدر المصون ٩ / ٢٧١ .

(٤) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي : شاعر مقدم فصيح من أهل اليمامة كان يسكن بادية البصرة ، ويزور الخلفاء من بني العباس فيجزلون صلته ، وبقي إلى أيام الواثق ، وعمي قبل موته ، وهو من أحفاد جرير الشاعر .
أخباره في : معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٤٧ ؛ وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٥٠ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٤٦٤ ؛ والأعلام ٥ / ٣٧ ؛ وفيه ولد سنة ١٨٢ هـ وتوفي سنة ٢٣٩ هـ .

(٥) من الآية ( ٤٠ ) من سورة يس .

(٦) في ب : « ويترك » .

(٧) ينظر القراءة في : مختصر ابن خالويه ص ١٢٧ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٩٩ ؛ والكشاف ٤ / ٤١ ؛ والدر المصون ٩ / ٣٠١ - ٣٠٣ ؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ٣٧٧ .

(٨) أبو السمال هو : قَعْنُب بن أبي قَعْنَب العدوي البصري ، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ، ولم تذكر وفاته .
ينظر ترجمته في : طبقات ابن الجزري ٢ / ٢٧ ؛ والدر المصون ١ / ٤٠٨ .

(٩) من الآية ( ٣٨ ) من سورة الصافات .

(١٠) في ب : « التي » ساقط .

(١١) المفصل ص ٨٣ .

(١٢) ينظر المفصل ص ٨٤ .

الضاربُ زيدٍ ، فحجةُ الفراءِ[١] في جوازِ ذلك ؛ لأنهم كرهوا أنْ يمهدوا قاعدةً في كلامهم ، ثم تمسكوا فيه عن الإجراءِ على الاطرادِ كبابِ[٢] ، يعدُ ، ويكرمُ .

عُلِمَ في هذهِ القاعدةِ يعني أجريَ الضاربُ زيدٍ على سننِ ما حصل فيه التخفيفُ ، كالضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ ، كما أجروا أعِدُ ، ونَعدُ ، ويعدُ[٣] ، ويعدوا ، فحذفوا الواوَ من هاتيكَ ، وإن لم يوجدْ علة الحذفِ ، وهو[٤] وقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ ، وطرداً للبابِ على سننٍ واحدٍ ، فكذا هنا[٥] .

« **فمشبَّهٌ بالحسَنِ الوجهِ** »[٦] يعني : أنَّ التخفيفَ الحاصلَ لسقوطِ[٧] التنوينِ في اللفظيةِ مفقودٌ في الحسنِ الوجهِ ؛ إلاَّ أنَّ حصولَ التخفيفِ فيه من جهةٍ أخرى ؛ لأنَّ الأصلَ كانَ أنْ يقالَ : في الحسنِ الوجهِ ، الحسنُ وجهُهُ ، فبالإضافةِ سقطَ الضميرُ من المضافِ إليه ، وانتقلتْ ضمةُ لامهِ إلى الكسرةِ التي هي أخفُّ منها ، فإنْ قيل : لو سقطَ الضميرُ فاللامُ قد جاءتْ في الوجهِ .

قلنا : اللامُ لا يوازنه ؛ لخفتها وثقلهِ ؛ لما به من الحركةِ ، ولأنَّ الضميرَ اسمٌ ، واللامُ حرفٌ ، ولا شكَّ في خفةِ الحرفِ ؛ لقلةِ التصرفِ فيه ، ثم وجهُ تشبيهِ الضاربِ الرجلِ بالحسنِ الوجهِ ، من حيثُ إنَّ المضافَ فيهما اسمٌ مشتقٌ ، والمضاف إليه مُحَلَّى باللامِ مصروفٌ عن سمته ؛ إذِ الوجهُ في الأصلِ فاعلٌ ، والرجلُ مفعولٌ .

---

(١) حجة الفراء في شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٣ ؛ والتخمير ٢ / ١١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٢٧ .

(٢) في الأصل : « وباب » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « على سنن تعد » .

(٤) في ب : « وهي » .

(٥) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٤ .

(٧) في الأصل : « سقوط » والمثبت من ب .

أمَّا الضاربُ زيدُ ، فهو إذا تأملتَ بعيدةٌ عن الشبهِ ، فلا يُلحقُ به ، وإذا كانَ المضافُ إليهِ ضميراً متصلاً إلى آخره ، قيلَ : الغرضُ من إيرادِ هذا الفصلِ إظهارُ الفرق بينَ ما كانَ المضافُ إليه اسماً ظاهراً ، مثلُ : زيدٍ ورجلٍ ، وبينَ ما كانَ ضميراً متصلاً ، فإنَّ في الأولِ يختلفُ الحالُ ، وفي هذا يكونُ الكلُّ على الجوازِ ، وذهبَ(١) بعضهم في هذهِ المسألةِ إلى أنَّ الكافَ في موضعِ نصب ؛ لأنَّ علةَ منعِ الإضافةِ في مسألةِ(٢) الضاربِ زيدٍ موجودة(٣) في الضاربك وأمثاله ، / فتمتنعُ [١٢٩/ ب] الإضافةُ ، ومذهبُ صاحبِ الكتابِ أنه في موضعِ جرٍّ(٤) ، فاحتاجَ إلى أنْ يُستدلَّ ، فَقَاسَ على نحو " الضارباك "(٥) من جهة أن "الضارباك" مضافٌ بالإجماعِ إلى المضمر(٦) ، ولم يعدْ هناكَ خفَّةٌ ؛ لامتناعِ "الضارباك"؛ لأنَّ الجمع بينَ نونِ التثنيةِ، أو نونِ الجمعِ أوْ التنوينِ ، وبينَ الضميرِ المتصلِ ممتنعٌ على ما سيجيءُ ، فحصلَ الفرقُ لذلكَ بينَ مسألةِ : الضارب زيدٍ ، والضاربكَ ، وقامَ دليلٌ على أنَّ الكافَ في موضعِ جرٍّ ، وقوله: « **ما فيه تنوينٌ** »(٧) يريدُ ضاربٌ. وقوله: « **أو نونٌ** »(٨) يريدُ الضاربانِ والضاربونَ ، وهي الأصولُ التي قاسَ عليها ، وأرادَ بقوله واحداً منهما التنوينُ خاصةً ؛ لأنَّ النونَ لا يعدم لغيرِ الإضافةِ ، وكلامُ المصنفِ قبل تغييرِ الإضافةِ ، فلا وجهَ لقولهِ واحداً منهما إلاَّ التنوينُ ؛ لأنه هو الذي يعدم ، لأجلِ الألفِ واللامِ ، « **شرعاً** »(٩) - بفتحِ الراءِ - أيْ : سواءٌ ، وأصلهُ الذين يشرعونَ

---

(١) في الأصل : « ذهب » .

(٢) ينظر هذه المسألة في : التخمير ٢ / ١٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٣ .

(٣) في ب : « زيد مؤخر وجوده » .

(٤) ينظر المفصل ص ٨٤ .

(٥) في الأصل : « الضاربك » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « مضمر » .

(٧) المفصل ص ٨٤ .

(٨) المفصل ص ٨٤ .

(٩) المفصل ص ٨٤ .

في شرعةٍ واحدةٍ ، وهو جمعُ شارعٍ ، كخدمٍ في جمعِ خادمٍ ؛ لأنهم لما[1] رفضوا أيْ : امتنعوا عن أنْ يقولوا ضاربيَ[2] ، وضارباني ؛ لئلاَّ يلزمَ الجمعُ بين زيادتينِ ، أعني : التنوين ، أو النون ؛ إذِ النونُ مع الضميرِ المتصلِ .

فإنْ قيلَ : فعلى هذا يلزمُ ألاَّ يجوزَ ضاربٌ زيداً ؛ لاجتماعِ الزيادتين : التنوينُ والاسمُ المظهرُ .

قلنا : المظهرُ صالحٌ للابتداءِ غيرُ[3] مفتقرٍ في التلفظِ بهِ ابتداءً إلى اسمٍ ، أو فعلٍ أو حرفٍ قبلهُ ، بخلافِ الضميرِ المتصلِ ، فإنه مفتقرٌ إلى شيءٍ آخرَ قبله ، ولا يقعُ إلاَّ في آخرِ الكلمةِ ، كالتنوينِ والنونِ ، والجمعُ بينَ الضميرِ المتصلِ وأحدهما ، كالجمع بينَ التنوينينِ أو النونينِ ، وذلك ممتنع ، فكذا هذا بخلافِ الجمعِ بينَ أحدهما والمظهرِ . والوجهُ الثاني في امتناعِ الجمعِ بين أحدهما ، والضميرُ المتصلُ أنَّ التنوينَ مشعرٌ بانقطاعِ الكلامِ ، وكذا النونُ ؛ لأنه بمنزلته فالجمعُ بينَ أحدهما والضميرِ المتصلِ كالجمعِ[4] بينَ الانقطاعِ والاتصالِ ، وهو محالٌ ؛ فلأجلِ ذلكَ كانَ الاسمُ الفاعلِ مع الضميرِ المتصلِ شأنٌ ليسَ لهُ مع المظهرِ ، فلا يلزمُ في جوازِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى المضمرِ من غيرِ تخفيفٍ ؛ لأجلِ هذهِ العلةِ : جوازُ إضافته إلى المضمرِ مع[5] انتفائه ، فحصلَ الفرقُ بينَ مسألةِ الضاربُ زيدٍ ، والضاربكَ ، وحصلَ الدليلُ على أنَّ الكافَ في الضاربكَ في موضعِ خفضٍ بالقياسِ الذي تقدمَ ، « **جعلوا ما لا يوجدُ فيه** »[6] ، أيْ : جعلوا ما لا يوجدُ فيه التنوينُ أوْ النونُ ، كما الضاربكَ تبعاً ، كما وجدَ فيه أحدهما ، لما في ضاربكَ والضارباكَ ، في : صحةِ الإضافةِ ، روماً للماثلةِ ، وحرصاً على إثباتِ المشاكلةِ ،

---

(١) في الأصل : « كما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « ولا ضاربي » .

(٣) في ب : « غير » ساقط .

(٤) في ب : « جمع » .

(٥) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٤ .

وسوقاً للأخواتِ على منهاجٍ واحدٍ ، كما ذكرنا مثله في بابِ " يعدُ " ، فإنْ قيلَ : فائدةُ الإضافةِ اللفظيةِ : التخفيفُ ، فأينَ هوَ في نحوِ : « **الضاربي ، والضاربكَ ، والضارباه ، والضارباني ، والضاربانكَ ، والضاربانِه** ؟ »(١) قلنا : قالوا في غيرِ الإضافةِ الضاربُ إيايَ ، والضاربُ إياكَ ، والضاربُ إياهُ ، وكذا الضارباتُ ، مع هذهِ المنفصلاتِ ، فلما أضافوا(٢) انقلبتْ المنفصلاتُ متصلاتٍ ، والمتصلُ أحصرُ ، وأوجزُ من المنفصلِ ، وفيه حصولُ الخفةِ ، فإنْ قيلَ : فما المانعُ من جعلِ هذهِ المتصلاتِ في / هذه الأمثلةِ الستةِ منصوباتٍ ، كما هي في ضربني ، وضربك ؟ [١٣٠/أ] قلنا : هوَ ما ذكرنا من جعلهم إياها تبعاً لنحوِ ضاربكَ ، والضارباكَ ، والضاربوكَ ، لزوم المماثلة ، وإثباتِ المشاكلةِ ، والضَّاربَي ، والضَّاربِي ، الأولُ بفتحِ الباءِ في المثنى ، والثاني - بكسرِ الباءِ في الجمعِ ، والأولُ في حالتي الجرِ والنصبِ(٣) ، والثاني فيهما ، وفي الرفعِ أيضاً ، والأصلُ في الرفعِ ضاربويَ(٤) ، فقلبتْ(٥) الواوُ ياءً مكسوراً ما قبلها ، وأدغمت الياء في الياء ، والمثبت في نسخةِ المصنفِ : والضاربوكَ ، والضاربَيَّ ، والضاربِيَّ ، وعن الإمامِ فضلِ القضاةِ ، يعقوبُ الجندي - رحمه الله - لعلَّ الجوابَ(٦) الصواب ، والضاربوكَ ، والضارباي ، والضاربِيَّ ، والضاربَيَّ ، والضاربي ، يريدُ أنَّ المصنفَ أهملَ ذكرَ المثنى في الرفعِ ، ولم يهملْ ذكرَ المجموعِ فيه ، فلعلَ ذكرَ المثنى في الرفعِ هو الصوابُ .

*** أَيُّهَا الشَّاتِمي لِيُحْسَبَ مِثْلِي ***(٧)(٨)

---

(١) المفصل ص ٨٤ .

(٢) في الأصل : « إضافة » وهو خطأ والمثبت من ب .

(٣) في ب : « النصب والجر » .

(٤) في ب : « الضاربوي » .

(٥) في ب : « قلت » .

(٦) في ب : « الجواب » ساقط .

(٧) هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه :

*** إنَّما أنتَ في الضَلالِ تَهِيْمُ ***

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٣ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ١٥٨ ؛ وبلا نسبة في آمالي ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ .

(٨) المفصل ص ٨٥ .

أيْ : ليحسبكَ أنكَ مثلي ، وهذا ضلالٌ وتهيُّمٌ من هامَ على وجههِ : ذهبَ ، وبعدهُ :

**لاَ تَسبُنَّنِـــــي فَلَسْـــتَ بِسِبِّــــي إنَّ[1] سِبِّــي مــن الرجَـالِ الكريــمُ[2]**

[ يقال فـلانٌ سِبُّكَ - بكسرِ السـينِ - أيْ : الـذي يسـابُّكَ ، ويشـاتمكَ ، ورويَ بسبي أنَّ سبي - بالباء المنقوطة - بنقطتين تحته ، فالسِّيُّ المثلُ ، وهذا أوفـقُ لمكانِ الكريم ][3]

*** هُمُ الآمِرُونَ الخير[4] ، والفاعلونَه *[5][6]**

الوجهُ فيه أنْ يقولَ : والفاعلوه ، تمامه :

*** إذْا مَا خَشُوا مِن حَادِثِ[7] الدَّهْرِ مُعْظِمَا *[8]**

[ وروايةُ السيرافي[9] :

**هُــمُ الْقَائِلــونَ الخيـرَ، والآمرونَهُ إذَا مَا خَشُو من مُعْظَمِ الدهرِ مُعْظَما[10]][11]**

---

(١) في ب : « أو » .

(٢) هذا البيت عقب البيت السابق ، وهو لعبد الرحمن بن حسان من القصيدة التي قيلت منها البيت الآنف الذكر .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في ب : « الخير » ساقط .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه مدون عقب سطرِ تقريباً ، وهو بلا نسـبة في الكتـاب ١ / ١٨٨ ؛ ومجالس ثعلب ١ / ١٥٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٥ ؛ والهمع ٥ / ٣٤٢ ؛ والخزانـة ٤ / ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ؛ والـدرر ٦ / ٢٣٥ ؛ واللسـان ٨ / ٢٣٦ " طلـع " ، ١٣ / ١٣٥ " حين " ، ١٥ / ٤٨٠ " ها " .

(٦) المفصل ص ٨٥ .

(٧) في ب : « مطعم » .

(٨) هذا عجز بيت لصدر البيت السابق الذي سبق تخريجه آنفاً .

(٩) ينظر ضرورة الشع لأبي سعيد السيرافي ص ٥٠ .

(١٠) ينظر تخريجه آنفاً .

(١١) ما بين القوسين ساقط من ب .

قالَ أبو عليٍّ : « يمكنُ أنْ يكونَ الهاءُ فيهِ هاءَ الوقفِ »[(١)]، وهي نحو : غير ، ومثلَ[(٢)] لم يتعرفْ غيرُ ، ومثلُ ، وإنْ أضيفا إلى المعرفةِ لوضعهما على ما ينافي التعريفَ ؛ لأنهما مبهمانِ ، مطلقانِ .

ألا ترى أنكَ إذا قلت : مررتُ بغيركَ ، وكلُّ من عدا المخاطبِ فهو غيره ، ومن حقِّ المضافِ المعرَّفِ أن : يتعينَ للمخاطبِ ، نحو : غلامِ زيدٍ ، فإنَّ الغلامَ يتعيَّنُ للمخاطبِ بإضافته إلى المعرفةِ ، ويتعرفُ ، وهنا المضافُ لم يتعينْ ؛ لإبهامه فلا يتعرفُ ، والتقديرُ : في مررتُ بغيركَ التنوين ، أيْ : بغيرٍ لك[(٣)] ، والدليلُ على ما ذكرنا : أنكَ إذا أضفتَ هذهِ الألفاظَ إلى ما لا يخالفه إلاَّ في[(٤)] شيءٍ واحدٍ ، كانَ معرفةً ، نحو : عليكَ ، بغيرِ الحركةِ ، أيْ : السكونُ ، ولذا يوصفُ بها المعرفةُ ، فيقالُ : بالحركةِ غيرُ السكونِ ، ولو كانَ للمخاطبِ مَنْ خالفه في شيءٍ مخصوصٍ ، وكانَ ذلكَ المخالفُ معروفاً لمخالفته ، فقلت : مررت[(٥)] بغيركَ، كانَ معرفةً ، وهو معنى قوله : إلاَّ إذا شهر المضافُ بمغايرته المضاف إليه ، و" مثلُ " مثلُ " غيرُ "[(٦)] في الإبهام ؛ لأنَّ المماثلةَ تقعُ بأشياءَ كثيرةٍ ، كما أنَّ المخالفةَ تقعُ بهنَّ ، ولوْ كانَ المماثلُ للمخاطبِ مماثلاً لهُ بخصلةٍ قدْ شهرَ بها ، ولم[(٧)] تكنْ هيَ لكل واحدٍ[(٨)] ، فقلتُ : مررتُ بمثلك كانَ معرفةً ، ونزلَ منزلةَ قولكَ : مررتُ بالرجلِ الذي عُرفَ بمماثلتكَ ، كما أنَّ التقديرَ في فصلِ غير

---

(١) ينظر المسائل الحلبيات ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) في ب : « مثل ، وغير » .

(٣) في الأصل : « لغيرك » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « مررت » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وغير » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « لم » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « أحد » والمثبت من ب .

مررتُ بالرجلِ الذي عُرفَ بمغايرتكَ ، فالحاصلُ : أنَّ الشيءَ إذا شهرَ بما(١) يضاده : تعيَّنَ بذكرِ المضادِ(٢) لهُ ؛ لأنَّ المفارقَ للمشهورِ مشهورٌ مثلهُ ، والجامعُ بينهما : هو المعنى الخاصُ لهما ، وهو المنافاةُ ، وكذا المماثلةُ ، وفي التخميرِ(٣) : قد تخبَّطَ العلماءُ في هذا الموضعِ ، في معانٍ فاسدةٍ ، منها : أنَّ هذه الأسماء لا تتعرف ؛ لتوغلها في إبهامها .

بلْ الحقُ : أن هذه الأسماءَ في الأصلِ صفاتٌ ، بمعنى أسماءِ الفاعلينَ للحالِ ، فلكونِ الإضافةِ فيها لفظيةً لم يكتَسِ بها المضافُ تعريفاً ؛ ولكنْ فيها طرفٌ من الاسميةِ ، فمنْ حيثُ إنهنَّ صفاتٌ ، فإضافتُها لفظية ، ومن حيثُ إنها أسماءُ : لم يجزْ دخولُ اللامِ عليها مضافةً ، توفيراً على الشبهينِ حظهما .

يقالُ : امرأةٌ غِرَّةٌ ، وغريرَةٌ لمنْ لها / بلهٌ ، وهو في النِّساءِ وصفٌ حميدٌ ، وفي [١٣٠/ب] خلافه الدهاءُ ، والنكرُ مأخوذٌ من الغـرَّةِ في العيشِ ، وهي التي لم تلقَ شدةً في عيشها ، تمامه :

* قد مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ *(٤)

أيْ : جعلتُ تمتعي بها بطلاقٍ ، أني لم أرضَ خلقها ، وطريقتها اللهمّ إلاَّ إذا شهر (( **المشاف بمغايرة المضاف إليه** ))(٥)(٦) يجاءُ باللهمَّ قبل : " إلاَّ " إذا كانَ

---

(١) في الأصل : (( ما )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( المتضاد )) .

(٣) ينظر التخمير ٢ / ١٦ .

(٤) هذا جزء بيت من الكامل ، ونصه :

**يَا رُبَّ مِثلِكِ في النساءِ غَرِيْرَةٍ … بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاقِ**

وهو لأبي محجن الثقفي ، وانظره في : الكتاب ١ / ٤٢٧ ، ٢ / ٢٨٦ ، وليس في ديوانه وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٤٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٦ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٢٨٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٧ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٧ ؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٧ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٦ .

المستثنى مِمَّا يُشَذُّ ويندرُ ، كأنهُ يقصدُ بذلكَ الاستظهارِ بمشيئةِ اللهِ ، في : إثباتِ كونه ، ووجوده ، إيذاناً ، بأنه[1] يلوحُ على وجهِهِ سِيمَا الشذوذِ ، ويقطرُ من جبينهِ أمواهُ الندرةِ ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ[2] عَلَيْهِمْ ﴾[3] ، لَمَّا كانَ المُنْعَمُ عليهم (( غيرِ المغضوبِ عليهم )) ، وتعينَ للمخاطبِ : أنَّ (( غيرَ المغضوبِ عليهم )) هو المنعمُ عليهم ، تعرفَ بالإضافةِ ، فصلحَ[4] صفةً للمعرفةِ ؛ لأنهُ صفةٌ للموصولِ ، وهو مع صلته معرفةٌ ؛ لأنه وُضِعَ وصلةٌ إلى وصفِ[5] المعارف بالجملِ .

(( **لازمةٌ للإضافةِ** ))[6] المعنى من اللازمِ للإضافةِ ، هو : كلُّ اسمٍ لا يعقلُ مدلولهُ إلاَّ بالنسبةِ إلى غيره ، فيذكرُ معَه ذلكَ الغيرُ على سبيلِ الإضافةِ ؛ ليتوفر مدلوله على سبيلِ الوضوحِ وزيادةِ البيانِ ، بخلافِ الحرفِ ، فإنَّه لم يوضع دالاً على ذلكَ المعنى ، إلاَّ باعتبارِ متعلقهِ معهُ ، وغيرُ اللازمةِ : الأسماءُ التي يعقلُ مدلولُهَا في نفسها ، من غيرِ توقفٍ على متعلقٍ بها ، مما استعملتهُ العربُ مفرداً ، باعتبارِ المعنى الخاصِ لهُ ، (( **فالظروفُ نحو : فوقَ ، وتحتَ ، وقدامَ**[7] ))[8] هذهِ الأسماءُ نُصبتْ ، وإنْ كانتْ مضافاً إليها حكايةً لحالها[9] ، إذا كانتْ ظروفاً ، فإنْ[10] شئتَ جررتَها ، وقلت : فوقٍ إلى الآخرِ ، وإنْ شئتَ : وقفتَ عليها ،

---

(١) في الأصل : (( فإنه )) والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٨٦ .

(٣) من الآية ( ٧ ) من سورة الفاتحة .

(٤) في الأصل : (( وصلح )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( وصف )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٦ .

(٧) في ب : (( قدام )) ساقط .

(٨) المفصل ص ٨٦ .

(٩) في الأصل : (( بحالها )) .

(١٠) في ب : (( وإن )) .

وقلتَ : فوقٌ ، وتحتْ ، وهذا الوجهُ هو الأحسنُ ، والوجوهُ هكذا مرويةٌ عن المصنِّفِ[1] ، وقيل : لو حُملَ[2] الوقفُ على التعدادِ ، كما في عدِّ الأعدادِ : لكانَ تعدادُها بغيرِ واوٍ ، أوْ : وقعَ ، وعليه أسماءُ الأفرادِ في اللغاتِ ، كنحو : وقتَ ، حينَ ، أجلْ ، وإنما صارتْ هذه الأسماءُ لازمةً للإضافةِ ؛ لأن الفوقَ يستدعي ما تحته ، وتحتَ يقتضي ما فوقهُ ، وعلى هذا سَائِرهُمَا ، وكذا في غيرِ الظروفِ من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ ، لأنَّ مثلَ الشيءِ يطلبُ ما يماثلهُ ، فالإضافةُ إذنْ حاصلةٌ من جهةِ المعنى أضيفتْ هذهِ الأسماءُ ، " أو لمْ "[3] تضفْ ، وإذا كانتْ لازمةً من جهةِ المعنى ، لزمتْ من جهةِ اللفظِ .

أمَّا نحوُ : ثوبٍ ، ودارٍ ، فغيرُ متضمنٍ للإضافةِ ؛ لأنهُ لا يستدعِي ما يضافُ إليهِ ، و « وَرَاءَ »[4] من المواراةِ ، وهي : الستْرُ ، ولذا صلحَ وقوعُه موقعَ الخلفِ ، والقدَّامِ .

قالَ المصنفُ[5] : وسْطَ - بسكونِ السينِ - ظرفٌ وبحركتها اسمٌ ، تقولُ : ضربتُ وسْطَ رأسه - بالسكونِ - أيْ : أوجدتُ الاعتمادَ وسْطِه ، ولو قلتَ : وسَطَهُ - بالتحريكِ - فمعناهُ حزمَ رأسهُ ، وقيلَ : الوسْطُ - بالتسكينِ - لا يصلحُ إلاَّ لمكانٍ يقعُ فيه الفعلُ ، نحو : حفرتُ وسْطَ الدارِ بئراً ، فالمكانُ[6] المعبّر عنه[7] بوسط الدار[8] محفورٌ فيه ، وليسَ بمحفورٍ ، أيْ : هو مفعولٌ فيه لقوله : " حفرتُ " لا مفعولَ به ؛ لأنَّ الوسْطَ - بالسكونِ - اسمٌ مبهمٌ لداخلِ الدائرةِ

---

(١) المصنف هو الزمخشري .

(٢) في ب : « الوقف الجمل » .

(٣) في الأصل : « و لم » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٨٦ .

(٥) ينظر أساس البلاغة ص ٦٧٤ ، ٦٧٥ " وسط " والكشاف ١ / ١٩٨ .

(٦) في ب : « والمكان » .

(٧) في ب : « عنه » ساقط .

(٨) في الأصل : « الدار » ساقط .

مثلاً ، ولذلكَ كانَ ظرفاً ، وإذا أردتَ أنْ توقِعَ الفعلَ على جميعِ المكانِ الذي يتوسطُ بينَ طرفي صحنِ الدارِ حتى كأنكَ قسمتَ الصحن ثلاثةَ أقسامٍ[١] متساويةٍ ثم أردتَ أنْ تخبرَ أنكَ أوقعتَ الحفرَ على جميعِ القسمِ المتوسطِ ، قلت : وسَطَ الدارِ – بالتحريكِ – ؛ لأنكَ استغرقتَ المكانَ بالحفرِ ، فهو المفعولُ بهِ لا فيهِ .

وأمَّا لفظُ " بينَ " يستعملُ ظرفاً ، واسماً مفعولاً[٢] ، قالَ في الكشافِ[٣] في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾[٤] على أنه مفعولٌ به مبلوغٌ ، كما انجرَّ على الإضافةِ في قوله : ﴿ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي / وَبَيْنِكَ ﴾[٥] كما ارتفعَ في قوله : [١٣١/أ] ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٦] بالرفعِ ، وفي المقاماتِ الحريريةِ[٧] و" عِنْدَ " من الأسماءِ المنصوبةِ أبداً على الظرفِ لا يجره إلاَّ كلمةُ[٨] من ، وقولهم : « ذهبتُ إلى عندِ فلانٍ » لَحْنٌ .

و" مع "[٩] اسمٌ منصوبٌ على الظرفيةِ شبهتْ الصحبةُ بالمكانِ ، فقيلَ : أنا معكَ أيْ : في صحبتكَ ، وفي أدواتِ[١٠] المبدلِ[١١] " معَ " بتحريكِ العينِ اسمٌ يقالُ : جئتُ مِنْ معهم أيْ : من عندِهم ، وبسكونها حرفٌ ومعناها المصاحبةِ ، وقرئ[١٢] و ﴿ ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾[١٣] بتنوين ذكرٍ ، ومن الجارةِ معناه مما أُنزلَ قبلهُ ،

---

(١) في الأصل : « ثلاثة أقسام » ساقط والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « به » والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٣) ينظر الكشاف ٢ / ٧٤٦ .
(٤) من الآية ( ٩٤ ) من سورة الكهف .
(٥) من الآية ( ٧٨ ) من سورة الكهف .
(٦) من الآية ( ٩٢ ) من سورة الأنعام .
(٧) لم أجدها في المقامات الحريرية .
(٨) في الأصل : « كلمة » ساقط .
(٩) في ب : « ومع » مكرر .
(١٠) لم أعثر على هذا الكتاب بهذا الاسم في كشف الظنون ومفتاح السعادة أو غيره .
(١١) في الأصل : « الميداني » والمثبت من ب .
(١٢) ينظر القراءة بالتنوين في : المحتسب ٢/ ٦١ ؛ والكشاف ٣/ ١١١؛ والبحر المحيط ٧/ ٤٢١ ؛ والشواذ ص ٩١ ؛ والقرطبي ١١ / ٢٨٠ ؛ والدر المصون ٨ / ١٤٤ .
(١٣) من الآية ( ٢٤ ) من سورة الأنبياء .

فكانَ " مع " على هذا اسماً ، هو ظرفٌ ، نحو : قَبْلَ ، وبعدَ ، ودونَ هو أدنى مكانٍ من الشيءِ ، ومنه دَوّنَ الكتب : جمعها ؛ لأنَّ جمعَ الأشياءِ : أَدْنَى بعضَها من بعضٍ ، وتقليلُ المسافةِ بينها ، ومنهُ الدنوُّ على القلبِ ، يقالُ : هذا دونَ ذلك، إذا كانَ أحطّ منه قليلاً ، ويُستعارُ للتفاوتِ في الأحوالِ والرتبِ يقالُ : زيدٌ دونَ عمرو في الشرفِ والعلمِ ويستعملُ في التجاوزِ من الشيءِ إلى الشيءِ قال :

* يا نَفْسُ مالَك دونَ اللهِ من واق *(١)

أيْ : إذا تجاوزتَ وقايةَ اللهِ(٢) ، ولم تَنَلْها : لم يَقِكَ(٣) غيرهُ ، و (( بَيْدَ ))(٤) هو بمعنى غيرَ قالَ رسولُ اللهِ – عليهِ الصلاةُ والسلامُ – : (( أنا أفصحُ العربِ والعجمِ بَيْدَ أني من قريشٍ ، واستُرضعتُ في بني سعدٍ بن بكرٍ ))(٥) ، وهذا كقوله:

* ولاَ عَيْبَ فيهم غَيْرَ أنَّ سُيَوفَهُم *(٦)

و" أيْ " يمكنُ أنْ يكونَ أصله أَوَيَا ؛ لأنه أبداً بعضُ ما يضافُ إليه وبعضُ الشيءِ يأوي إلى كلِّهِ ، إلاَّ أنَّ الواوَ قلبتْ ياءً ؛ لما عُرِفَ وقوله : (( وكلُّ ))(٧) فإنْ

(١) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت فيما لدي من مراجع .

(٢) في الأصل : لفظ الجلالة (( الله )) ساقط .

(٣) في ب : (( لم يقل )) .

(٤) المفصل ص ٨٧ .

(٥) ينظر الحديث في : كشف الخفاء ١ / ٢٠١ ؛ وشرح السنة للبغوي ٤ / ٢٠٢ .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* بهنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكتائِبِ *

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤ ؛ والكتاب ٢ / ٣٢٦ ؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤ ؛ والأزهية ص ١٨٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٣٢ ؛ وبلا نسبة في : الصاحبي ص ٢٦٧ ؛ ومغني اللبيب ص ١١٤ ؛ واللسان ٨ / ٢٦٥ " قرع " ، ١١ / ٥٣٠ " فلل " .

(٧) المفصل ص ٨٧ .

قيلَ : " كلٌّ " ليسَ بملازمٍ للإضافةِ ، بدليلِ قولهم : جاءني الكلُّ ، ورأيتُ الكلَّ، ومررتُ بالكلِّ ، قلنا : اللامُ فيه ينوبُ عن الإضافةِ إلى الضميرِ ، أيْ : كلهم ، وهذا المعنى ، وهو أنَّ اللامَ للإشارةِ كالضميرِ ؛ ولأنَّ اللامَ للعهدِ ، والمعهودِ غاية ، فيجري مجرى الضميرِ ؛ لأنَّ لكل منهما احتمالَ التنكيرِ .

(( **أُولو** ))[١] : اسمُ جمعٍ لذو ، كما أنَّ أوْ لاء اسمُ جمعٍ لذا ، ونظيرهما في المتمكنةِ " المخاضُ " ، والخلفةُ ، فالمخاضُ : الحواملُ من النوقِ ، وواحدتها : خَلِفَةٌ من غيرِ لفظها ، (( **وأيُّ إضافته إلى اثنين** ))[٢] أيْ : معناهُ أنْ يكونَ بعضاً من كلٍّ ، وحقهُ لذلكَ أنْ يكونَ مضافاً أبداً ، فإذا أُضيفَ إلى المعرفةِ فلابدَّ من أنْ يكونَ المضافُ إليه اثنينِ فصاعداً ، وإذا أضيفَ إلى النكرةِ ، فالواحدُ ما زادَ عليه شرعَ في صحةِ إضافته إليهما ، فإنْ قيلَ : فما المعنى في صحةِ إضافته إلى النكرةِ المفردة[٣] ؟ قلنا : هو أنَّ هذا سؤالٌ لمن ثبتَ عنده حضورُ واحدٍ من الرجالِ الحاضرين عند المخاطبِ ، فجازَ أنْ يكونَ ذلكَ الواحدُ زيداً أو بكراً ، أو خالداً ، أوْ غيرَهُم ، وهو لا يعلمُ ذلكَ الواحدَ بعينه ، فإذا قالَ المسؤولُ : زيدٌ ، فقد عَيّنَ[٤] من يطلبه السائلُ ، وكانَ الأصلُ أن يقولَ : أزيدٌ أمْ بكرٌ ، أمْ خالدٌ إلى أن يأتي على الكلِّ ، غير أنهم جمعوا هذهِ السؤالاتِ في قولكَ : أيُّ رجلٍ ؟ على تقديرِ : أيُّ رجالٍ ؟ جرياً على منهاجِ الاختصارِ في الكلامِ ، وتفادياً عن التطويلِ المورثِ للسآمةِ ، والإبرامِ ، وعنِ المصنفِ[٥] : يجوزُ إضافته إلى الواحدِ المعرفةِ ؛ إذا كانَ في معنى الجمعِ ، كقولكَ : أيُّ الثمرِ أكلتَ ؟ ووجهٌ ظاهرٌ ؛ لوقوعِ الاستفهامِ على واحدٍ من الجملةِ ، وقيل أيضاً : في الفرقِ بين الإضافةِ إلى المعرفةِ ، وبين الإضافةِ إلى النكرةِ ، فقيل : إنه إذا أضيفَ إلى النكرةِ ، فالاستفهامُ عن

---

(١) المفصل ص ٨٧ .

(٢) المفصل ص ٨٧ .

(٣) في الأصل : (( المعرفة )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( عين )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) أي الزمخشري .

المضافِ إليهِ كلّه ، والمستفهم(١) عنه ، كما يكونُ غيرُ مفردٍ / يكونُ أيضاً مفرداً ، [ ١٣١/ ب ] ولا كذلكَ المعرفةُ ، فإنَّ الاستفهامَ لا يقعُ عن المضافِ إليه(٢) .

بلْ عن واحدٍ من الجملةِ ، وإنما يقعُ الاستفهامُ عن واحدٍ من الجملةِ ؛ إذا كان هناكَ جملةٌ بها واحدٌ ، كالمثنى والمجموعِ ؛ ولذلكَ يقولُ في النكرةِ : أيُّ رجلٍ قامَ ؟ وأيُّ رجلينِ قاما ؟ وأيُّ رجالٍ قاموا ؟ وفي المعرفةِ : أيُّ الرجلينِ قامَ ؟ أيُّ الرجالِ قامَ ؟ على لفظِ الواحدِ ، وقيل : إنَّ كلمةَ " أيٍّ " إذا أضيفتْ إلى النكرةِ : كانتْ مستوعبةً للجمعِ ؛ لأنها حينئذٍ سؤالٌ عن النعتِ ، فإذا قلتَ : أيُّ رجلٍ زيدٌ ، كأنكَ قلتَ : أظريفٌ أمْ عاقلٌ ؟ فجوابه أنْ يقولَ : ظريفٌ ، أو عاقلٌ ، وإذا قلتَ : أيُّ الثلاثةِ أخوكَ ؟ فجوابه زيدٌ أو عمروٌ ، فهذا(٣) هو الفرقُ بينَ الكلامينِ ، وأمَّا قولهم : أَيِّي وأَيِّكَ كانَ شراً ؟ جوابُ شُبهةٍ ، يردُ على قوله: « **وأيُّ إضافته إلى اثنينِ ، فصاعداً ، إذا أضيفَ إلى المعرفةِ** »(٤) يعني : أنَّ الياءَ في قوله : أَيِّي وأَيِّكَ مضافٌ إلى المعرفةِ ، وهي ضميرُ المتلكمِ ، أوْ المخاطبِ ، وهو واحدٌ ، وليسَ باثنينِ ، فأجابَ عنه بقوله : المعنِيُّ أَيُّنا ، وكانَ المضافُ إليه في معنى التثنيةِ ، ثم اعلم : أنه إذا(٥) أضيفَ إلى اثنينِ يضافُ من غيرِ إعادةِ لفظِ " أيُّ " فإذا أضيفَ إلى المضمرِ المفردِ يُعادُ .

يقال : أيُّ زيدٍ وعمروٍ يأتيك ؟ وأَيِّي وأَيِّك شراً ؟ إذْ لو لم يكن(٦) مع المضمرِ ، لما عُرفَ أنَّ الضميرَ في أَيِّنا(٧) ، ومنا ، وبينَنَا ، أهو أنا وأنتَ ، أمْ نحنُ وأنتم ؟ والتقديرُ : أيُّ الرجلينِ منّـي ومنكَ ؟ كيفَ والواوُ في وأَيُّكَ : معناها الجمعُ ؛ ولذا أَوّلَ هذه الألفاظُ : بأَيِّنا ومِنَا ، وبينَنَا .

---

(١) في ب : « المستفهم » .
(٢) في الأصل : « كله » والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٣) في الأصل : « وهذا » .
(٤) المفصل ص ٨٧ .
(٥) في ب : « وإذا » .
(٦) في الأصل : « يعد » والمثبت من ب .
(٧) في ب : « ههنا » .

وقيلَ : لم يضفْ أيٌّ في التخفيفِ ؛ إلاَّ إلى المتعددِ ، كأنه قال : أَيِّي[1] وأنتَ ، كما تقولُ في الإضافةِ إلى المظهر : أيُّ زيدٍ وعمروٍ ؟ وإنما كرَّرَتْ " أيٌّ " لأمرٍ لفظيٍّ ، وهو ألاَّ يلزمَ العطفُ على المضمرِ المجرورِ ، بدون إعادةِ الكاملِ ، والعطفُ على الضميرِ المجرورِ بدونِ إعادته ممتنعٌ ، على ما سيجيءُ - إنْ شاءَ الله تعالى -

* فأيٌّ *[2][3]

فـ( ما ) مزيدةٌ ، وعنىَ بالمقامةِ : المجلسَ ، أيْ : أهلَه .

أيْ : صارَ بحيثُ يقادُ إلى مجلسه ، يدعو عليه بالعمى ، وبعده :

**وَلاَ وَلَدَتْ لهم أبداً حَصَانٌ وخالَفَ مَا يُريدُ إذا بَغَاهَا**[4]

أيْ : إذا قصدَ الجماعَ في الموضع الذي هو محلُّ الولادةِ ، فأخطأ ، وهذا دُعاءٌ عليهِ بانقطاعِ النسلِ ، وجاءَ بالفاءِ " في " فقيلَ : مع أنه فعلٌ ماضٍ ؛ لأنه دعاءٌ ، فكانَ كالأمرِ ، ولا تقولُ " أيّاً " ضربتَ ، يعني : أنَّ " أيّاً " لا تستعملُ إلاَّ مضافةً ، فإذا حُذِفَ المضافُ إليهِ ، فلابدَ من قرينةٍ تدلُّ عليهِ ، وهذا كما لو قلتَ : مررتُ ببعضِ شاتمي الأمير ، فقيلَ لكَ : بأيٍّ مررتَ .

كقوله : عزَّ وجلَّ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[5] قدْ جرى هنا ذكرُ ما هوَ بعضٌ منهُ ؛ لأنهُ ما قبل الآيةِ ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ[6] ﴾[7] والمعنى : أيُّ

---

(١) في ب : « أيّ » .

(٢) هذه لفظة من بيت شعر ، ونصه :

**فَأيٌّ ما وأَيُّكَ كان شرّاً فَقِيْدَ إلى المَقَامَةِ لا يَرَاهَا**

والبيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨ ؛ والكتاب ٢ / ٤٠٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٣٣ ؛ والخزانة ٢ / ١٣٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٣ .

(٣) المفصل ص ٨٧ .

(٤) هذا البيت عقب البيت السابق ، وهو لعباس بن مرداس ، وانظر في الديوان في القصيدة نفسها ص ١٤٨ .

(٥) من الآية ( ١١٠ ) من سورة الإسراء .

(٦) في الأصل : « أيّاً ما تدعوا » ساقط والمثبت من ب .

(٧) من الآية ( ١١٠ ) من سورة الإسراء .

الاسمين منهما تسمونهُ ؟ والتنوينُ بدلٌ من الإضافةِ ، والدعاءُ هنا(١) بمعنى : التسميةِ ؛ لأنَّ أيّاً لأحدِ الشيئين ، [ فلو كانَ الدعاءُ على حقيقته : يلزمُ أنْ يكونَ المدعو أحدَ الشيئين ](٢) أوْ الأشياءِ ، فلا يصحُّ ، (( **ولاستجابةِ : الإضافةِ** ))(٣) أيْ : لاستحقاقِ ، أيْ : للإضافةِ ، أيْ : لَمَّا كانَ ، " أيٌّ " من الأسماءِ التي هي لازمةٌ للإضافةِ ، وقصدوا استعمالهُ في النداءِ غيرَ مضافٍ ، عَوّضوهُ عن المضافِ إليهِ شيئاً ، وهو " ها " ، أرادَ به قولهم : يا أَيّها الرجلُ ، على ما مرَّ في فصلِ النداءِ ، (( **وحقُّ ما يضافُ إليه " كلا " أنْ يكونَ معرفةً ، ومثنى** ))(٤) وهذا ؛ لأنَّ ما أضيفَ إليهِ " كلا " بمنزلة المؤكِّدِ ، والمؤكَّدُ لا يكونُ إلاَّ معرفةً ، على ما سيجيءُ في بابِ التأكيد(٥) – إن شاء الله تعالى – كما في كلٍّ ، وإنما / اضيفَ [ ١٣٢/أ ] " كلٌّ " في الظاهرِ إلى نكرةٍ [ نحو : كلُّ رجلٍ ؛ لأنه في معنى المعرفةِ بإفادة الجنسِ ، وامتنعَ إضافةُ " كِلا " إلى النكرةِ ](٦) ؛ لأنَّ " كلا " للتثنيةِ وبينَهَا(٧) وبينَ معنى الجنسِ تنافٍ .

وأما اشتراطُ التثنيةِ ، فلأنَّ التأكيدَ تابعٌ للمؤكّدِ في الإفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، و" كِلا " موضوعٌ(٨) لتأكيدِ المثنّى فتكونُ التثنيةُ فيما يضافُ إليه " كلا " مقصودةً ، وقوله (( **سيلقاهُ** ))(٩)(١٠) ، يجوزُ أنْ يكونَ بالياءِ(١١) ، و" كِلاَ " فاعله ،

---

(١) في ب : (( ههنا )) .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) المفصل ص ٨٧ .

(٤) المفصل ص ٨٨ .

(٥) ينظر باب التوكيد ص ١١٤ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في الأصل : (( بينهما )) والمثبت من ب .

(٨) في ب : (( موضع )) .

(٩) المفصل ص ٨٨ .

(١٠) هذه لفظة من بيت ، ونصه :

فإنَّ الله يَعْلَمُني وَوَهْباً ... وَيَعْلَمُ أنْ سَيَلْقاهُ كِلانَا

(١١) في الأصل : (( بالتاء )) والمثبت من ب .

وبالنونِ و" كلا " تأكيدٌ للمضمرِ ، فإنْ قلتَ : لا يجوزُ تأكيدُ المضمرِ المرفوعِ بالمظهرِ ؛ إلاَّ بعد تأكيده بالضمير المنفصلِ المرفوعِ ، كما في قولكَ : زيدٌ ذهبَ هو نفسهُ ، على (( ما يجيءُ في فصلِ التأكيدِ )) - إن شاءَ الله تعالى - فما وجهُ تأكيدِ المضمرِ المرفوعِ ههنا بالمظهرِ ، قبلَ تأكيده بالضمير[1] المرفوعِ ؟ قلتُ : إنما جازَ ههنا ؛ لقيامِ الفاصلِ هو : ضميرُ المفعولِ مقامَ المؤكدِ بالضمير[2] المرفوعِ ، في قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ ﴾[3] جازَ ههنا أيضاً ؛ لأنه تابعٌ كـ" هو " وهذا الذي ذكرته وهو وجه الجوازِ ، وقالوا : في البيتِ شذوذٌ من وجهين: أحدهما: إيرادُ ما أضيفَ إليه " كلا " على غيرِ صورةِ التثنيةِ ، والثاني : تأكيدُ ضميرِ الحكايةِ بالمظهرِ ، وقوله :

* إنَّ للخيرِ وَللشر مَدىً *[4][5]

وهو لابنِ الزِّبَعْرَى[6] قالهُ في يومِ أُحدٍ فترتيبهُ :

---

(١) في الأصل : (( بالمضمر )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( بالمضمر )) والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ١١٢ ) من سورة هود .

(٤) ينظر المفصل ص ٨٨ .

(٥) هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه :

* وكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ *

وقائله : عبد الله بن الزِّبَعْرَى ، وهو في ديوانه ص ٤١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢ ، ٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤١٨ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٤٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٤٩ ؛ والدرر ٥ / ٢٥ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ٣ / ١٣٩ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٠٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩ ؛ والمقرب ١ / ٢٣٣ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٠ .

(٦) هو عبد الله بن الزِّبَعْرَي بن قيس السهمي القرشي أبو سعد شاعر قريش في الجاهلية ، كان شديداً على المسلمين ، وعندما فتحت مكة فرَّ إلى نجران ، فقال فيه حسان أبياتاً وعندما بلغته عاد إلى مكة ، فأسلم واعتذر ، ومدح النبي - ﷺ -، فأمر له بحلة وكانت وفاته سنة ١٥ هـ . ترجمته في : الإصابة ٢ / ٣٠٨ رقم الترجمة ٤٦٧٩ ؛ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٩٤ ؛ وسمط اللآليء للبكري ص ٣٨٧ .

يَـا غُــرابَ البيْــنِ أنعمْـتَ فقــلْ      إنَّمــا تنطِــقُ شَيْئــاً قَــدْ فُعِــلْ
إنَّ للخيــرِ وللشــرّ مَــدىً      وَكِــلا ذَلِــكَ وَجْــهٌ وقَبَــلْ
العطيــاتُ خِشَــاشٌ بينهُــم      وســواءٌ قبــرُ مُثْــرٍ ومُقِــلّ
كُــلُّ عَيْــشٍ ونعيــمٍ زَائِــلُ      وبنــاتُ الدهْــرِ يلعبْــنَ بكــلّ[1]

وكلٌّ[2] ذلكَ ههنا في معنى المثنى ؛ بشهادةِ القرينةِ الأولى ، أيْ : كلٌّ واحدٍ من الخيرِ ، والشرِّ جهةٌ يتجهُ إليها الإنسانُ ، والذي استفصحهُ : إنَّ اسمَ الإشارةِ مبهمٌ ، فكانَ محتملاً للواحدِ ، والاثنينِ ، وقوله : " بينهم " أيْ : بينَ الناسِ ، ونظيرهُ ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[3] معناه: أنَّ " بينَ "[4] يقتضي شيئينِ ، كـ" كلا " ويجوزُ التفريقُ في الشعرِ ، يعني بالتفريقِ أيْ[5] : يجمعهما بالواوِ العاطفةِ ؛ لا أنهما قد تفرقا لفظاً ومعنىً ؛ لأنَّ الواوَ تقتضي المغايرةِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، غيرَ أنَّ كـ" زيدٍ " وعمرٍو ، وإنما جاءَ هذا التفريقُ ؛ لأنَّ تثنيةَ المختلفينِ بالعطفِ، كتثنيةِ المتفقينِ بغيرِ العطفِ ، وهذا التفريقُ في المضافِ إليهِ ضعيفٌ ؛ لأنَّ " كِلاَ " موضوعٌ[6] لتأكيدِ المثنى ، فنفسُ المثنى فيما يضافُ إليهِ " كِلا " مقصودة[7] ، كما أنَّ نفسَ الجمعِ فيما يضافُ إليه كلٌّ مقصودٌ ، فيلزمُ التثنيةُ هنا لزومَ الجمعِ ، ثم وقد أجبنا عن قولهم : كلُّ رجلٍ فيما سبقَ ، فإنْ قلتَ : التثنيةُ في فَاعَلَ ، نحو[8] : تشاركَ زيدٌ وعمرو أيضاً : مقصودةٌ لمجيءِ نحوِ هذا الفعلِ من الجانبينِ ، قلتُ : ليس الغرضُ هنا غيرَ النسبةِ إلى متعدِّدٍ ، فلا فصلَ بينَ أنْ يجيءَ بلفظٍ واحدٍ ، وأنْ يجيءَ أحدهما معطوفاً على الآخرِ ، على ما ذكرَ[9] في صدرِ الكتابِ ،

---

(١) ينظر الأبيات في ديوانه ص ٤١ .
(٢) في الأصل : « لفظ » والمثبت من ب .
(٣) من الآية ( ٦٨ ) من سورة البقرة .
(٤) في ب : « بين » ساقطة .
(٥) في الأصل : « أنْ » .
(٦) في ب : « موضع » .
(٧) في الأصل : « فمقصودة » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « نحو » ساقط .
(٩) في ب : « ما ذكر أي » .

وقيلَ في الفرقِ بينَ إجراء " كِـلاَ " : مضافـاً إلى الظـاهرِ ، مُجْرَى عصـا ، وبـينَ إجرائه مضافاً إلى المضمرِ مُجْرى المثنى ؛ لأنهُ[١] إذا أضيفَ إلى المضمرِ يكونُ تابعـاً للمثنى ؛ لأنَّ الضميرَ يقتضي شيئاً مذكوراً قبله ، وهو مثنى ، وكذا ما رجعَ إليهِ ، ينبغي أنْ يكونَ مثنى ، وإذا أضيفَ إلى الظاهرِ فإنه لا يكـونُ تابعـاً ، فيبقـى علـى حالةٍ واحدةٍ ، كالعصا ، وفي العربِ من يقررُ آخره في الوجهـينِ أيْ : / فيمـا إذا [١٣٢/ ب] أضيفَ إلى المظهرِ ، وفيما إذا أضيـفَ إلى المضمـرِ ، فيقولـونَ : جـاءني كلاهمـا ، ورأيتَ كلاهما ، ومررتُ بكلاهما ، كما يقولونَ : جـاءني كـلا الرجلـينِ ، إلى آخره ، وحجتُهم : الإلحاقُ بنظائره ، من نحوِ : عصا ، ورحى يقال هذه عصـاه ، وأخذتُ عصاهُ ، وتوكأتُ على عَصَاه ، بتقريرِ آخرها على الألفِ في الأحـوالِ ، فكذا في " كلا " عن المصنفِ[٢] إنـه أنشـدَ عـن أستاذهِ فريـدِ العصـرِ ، عـن أبـي مُضَرٍ[٣] شعراً من العربِ ، في استعمالِ " كِلاَ " بالألفِ عندَ الإضافـةِ إلى المضمـرِ في حالِ النصبِ ، وهوَ قولهُ :

أَيَـا رَبّ حَـيِّ الزَّائريـن كِلاَهُمَـا ... وَحَـيٍّ دليـلاً فـي الفلاةِ هَدَاهُمَـا
فليتَهُمَـا صِفَـاتُ لي كُـلَّ ليلَـةٍ ... مَـدَى الدهْرِ مكتوبٌ على قِراهُمَـا
وليتَهُمَـا لا يَقْطَعَـانِ مفـازةً ... وَلاَ عَلَمـاً إلاَّ وعَينـي تَرَاهُمَـا[٤]

فلله درُّه من فريدِ العصرِ فاتت نعوته فرائدَ الغررِ فحاذق إصـداقُ المدامـع بمـا فيها من الدرِ ، وأحسن بقولِ المصنفِ فيه ، وهو يرثيهِ[٥] :

---

(١) في الأصل : « لأنه » والمثبت من ب .

(٢) المصنف هو الزمخشري ، وهذه الأبيات من إنشاده ، ولعلها في ديوانه المخطوط .

(٣) أبو مضر هو : محمود بن جرير الضبي الأصفهاني يلقب بفريد العصر توفي سنة ٥٠٧ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٩ / ١٢٤ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦ .

(٤) أيْ : أن المصنف رثى شيخه بهذين البيتين ، وانظرهمـا في : بغيـة الوعـاة ٢ / ٢٧٦ ؛ ومعجـم الأدباء ١٩ / ١٢٤ .

(٥) أي الزمخشري يرثي أبو مضر : محمود بن جرير الضبي الأصفهاني المتوفي سنة ٥٠٧ هـ .

وقائلَــةٍ : مــا هــذِهِ الــدررُ التــي تُسَاقِطُهَــا عَيْنَـاكَ سَمْطَيْــنِ سَمْطَيْــنِ
فقلـتُ : هِيَ الدُّرُّ اللّواتـي حَشَا بِهَا أبــو مُضَــرٍ أُذْنـى تَسَاقـطَ مـن عَينِـي

السّمْطُ : الخيطُ ما دامَ فيه اللؤلؤُ ، وإلاَّ فهو سلكٌ إلى نحوِ ما يضـافُ إليـهِ ، أيْ : يعني أنَّك إذا قصدتَ التفضيلَ على معروفٍ ، أضفتها إلى معرفةٍ ، ولـزمَ أنْ يكونَ الأولُ واحداً من المذكورين ، فإنْ قصدتَ تفضيلَ عددٍ على عددٍ مثله مـن ذلك الجنسِ ، أضفتهُ إلى العددِ الذي قصدتهُ منكراً ، كما أنَّ " أيّاً " كذلـكَ فإنـه إذا أضيفَ إلى معرفةٍ فمعناهُ السؤالُ عن واحـدٍ مـن المذكـورِ بعـده جنسـاً وجمعـاً معروفاً، أو مثنىً معروفـاً ، فـإذا أضيـفَ إلى النكـرةِ : فمعنـاهُ السـؤالُ عـن عـددٍ أضيفَ إليهِ واحداً كـانَ أوْ اثنـينِ ، أوْ جماعـةً كقولـكَ : أيُّ رجـلٍ ؟ لمـن قـالَ : جاءني رجلٌ ، وأيُّ الرجلينِ ؟ لمنْ قال : جاءني رجلانِ ، وأيُّ رجالٍ ؟ لمنْ قالَ : جاءني رجالٌ نقدرُ الجنسَ رجلاً ، رجلاً ، ورجلينِ ، رجلين[1] ، وجماعةً جماعةً، ثم تسأله عن الواحدِ الملتبسِ عندكَ ، وهذِهِ إضافةٌ إلى المسؤولِ عنهُ ، والإضافةُ في الأولِ إضافةٌ إلى شيءٍ المسؤولُ عنهُ واحدٌ منه ، وإنما أضيـفَ في الثـاني إلى عـينِ المسؤولِ عنهُ، وقيلَ لما كانَ التفصيلُ يستدعي طرفين مفضلاً، ومفضلاً عليـه لازمٌ اسمهُ الإضافةُ ، والمفضلُ عليه لما لمْ يخلُ من كونه متعدداً ، أوْ غـيرَ متعـددٍ ، كـانَ حكمهُ حكمَ أيٍّ؛ لاشـتراكهما في هـذا المعنـى ، ثـم معنـى قولـه : (( **يضـافُ إلى مـا يضـاف إليـه** ))[2] أيْ : يعـني في المظهـرِ والمضمـرِ إذا قصـدتَ التفضيـلَ علـى معروفٍ : أضفتهُ إلى معرفةٍ ، وجبَ أنْ يكونَ واحداً من المذكورين على حسـبِ ذلكَ المعنى ، فإنْ قصدتَ تفضيلَ عددٍ على عددٍ مثلهِ من ذلكَ الجنسِ أضفتـهُ إلى العددِ الذيْ قصدتَ بهِ منكراً ، كما فعلتَ في " أيٍّ " حينَ قلتَ : أيُّ الرجلـينِ ؟ وأيُّ الرجالِ عندك ؟ فتقـول : ههنـا الزيـدانِ أفضـلُ رجلـينِ ، والزيـدون أفضـلُ رجـالٍ ، وعلتُـه كعلتـه ، وفي أيٍّ ، ولذلـكَ قـالَ : والمعنـى في هـذا يعــني عنـدَ

(١) في ب : (( ورجلين )) .

(٢) المفصل ص ٨٩ .

إضافتك(١) إلى / النكرةِ إثبات الفضل على الرجـالِ إذا فضلُوا رجـلاً ، رجـلاً ، [١٣٣/أ] وقولهُ : (( **إذا فضلُـوا رجـلاً رجـلاً** ))(٢) بالصـادِ المهملـةِ ، أيْ : إذا قلـت : هـوَ أفضلُ رجـلٍ ، فـالمعنى : إذا فُضِّلُـوا الجنـسَ رجـلاً رجـلاً ، فهـو أفضـلُ رجـلٍ ، أيْ : هو مفضلٌ على جميعِ الرجالِ ؛ لكن على سبيلِ التفضيـلِ بـأنْ يقـالَ : زيـدٌ أفضلُ من عمـروٍ ، وأفضـلُ مـن بكـرٍ ، وأفضـلُ مـن خـالدٍ إلى أنْ يـأتي الكـلُ ، فإذا قلتَ : هما أفضلُ رجلينِ ، فـالمعنى : إذا فصلـوا الجنس رجلـينِ ، رجلـينِ ، فهما أفضلُ رجلينِ ، وكذا الجمعُ ، وكذا لو قلتَ : زيدٌ أفضلُ رجلـين(٣) ، فهـو أيضاً تفضيلٌ لزيدٍ على جميع الرجالِ ؛ لكنْ على سبيلِ التفضيلِ ، بأنْ يقالَ: زيـدٌ أفضلُ من الحاكمين ، وأفضلُ من الفقيهينِ ، وأفضلُ من الفاضلينِ ، إلى أنْ يـأتي على الجميع ، وكذا لو قلتَ : زيدٌ أفضلُ رجالٍ ، فهو مفضلٌ على الجميع ، لكن بعـدَ أنْ يفضـلَ ، ويقـالَ زيـدُ أفضـلُ مـن العلمـاءِ ، وأفضـلُ مـن الفضـلاءِ ، إلى أنْ(٤) يـأتي علـى الجميـعِ ، وقـالوا في قولـه : إذا فضلـوا " لـو " رُوِيَ بالصَّـادِ المعجمةِ ؛ لكانَ له محمـلٌ صحيـحُ أيضـاً ، ولـهُ معنيـانِ ، أيْ : ولأفعـلَ التفضيـلِ معنيانِ .

اعلمْ : أنكَ إذا قلتَ : هو أفضلُ القومِ ، فالإضافة على وجهينِ : أحدهِمَـا : أنْ تقولَ : هو أفضلُ من القومِ ، ثم تحذفُ " من " ، وتضيفُ أفضلُ إليهِ ، فهـذهِ الإضافةُ على ثباتِ " من " ؛ لأنَّ المعنى أنَّ فضله ارتقى في مراتبِ الزيادةِ من هذا الموضعِ ، فإذا قلتَ : هو أفضلُ القـومِ ، فـالمعنى : أنَّ كُـلاً منهـم فـاضلٌ ؛ إلاَّ أنَّ هذا أفضلُ منهم ، وفي هذا إثباتُ شركةٍ له وللقومِ في الفضلِ ، وإثبـاتُ زيـادة(٥) له عليهم ، والثاني أنْ يكونَ التقديرُ : في قولكَ : هو أفضلُ القوم، بمنزلةِ قولـك: هو فاضلُ القومِ ، وفي هذا لا شركةَ بينه وبينهـم في الفضـلِ ، كمـا لا شـركةَ في

(١) في ب : (( في إضافتك )) .
(٢) المفصل ص ٨٩ .
(٣) في الأصل : (( زجال )) والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : (( أن )) ساقط والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : (( زيادته )) والمثبت من ب .

قولكَ : هو فاضلُ القومِ ، فإنْ قيلَ : هلْ بينَ الإضافتينِ فرقٌ في إفادةِ التعريفِ ؟ قلنا : نعم فإنَّ الإضافةَ في الوجهِ الأوَّلِ لا تفيدُ التعريفَ ؛ لأنها على تقديرِ " مِنْ " التي هيَ لابتداءِ الغايةِ ، فقولكَ : أفضلُ القومِ ، بمنزلةِ أفضلُ من القومِ ، وذلكَ نكرةٌ ، أيْ : قولكَ : أفضلُ من القومِ ، فكذا في الإضافةِ ، أيْ : قولكَ : أفضلُ القومِ ، إذا كانَ بمعناهُ تضمنَ معنى " من " بخلافِ الإضافةِ في الوجهِ الثاني ، وهي التي في معنى فاضلِ القومِ ، فإنها مفيدةٌ للتعريفِ ، فقولكَ : هو أفضلُ القومِ في هذا ، بمنزلةِ هو الذي عُرِفَ بالفضلِ من جملتهم ، حتى كأنكَ قلتَ : أمامَ القومِ ، ولا شكَّ في أنَّ[1] هذهِ الإضافةَ مفيدةٌ للتعريفِ ، فإنْ قيلَ : قد ثبتَ بما ذكرتَ أنَّ قولكَ : أفضلُ القومِ ، على الوجهِ الأولِ مشابهٌ[2] لقولك : أفضلُ مِنَ القومِ ، من حيثُ إنها نكراتٌ[3] ؛ ولذا جازَ أنْ يقالَ : مررتُ برجلٍ أفضلَ القومِ ، كما يقالُ : مررتُ برجلٍ أفضلَ من القومِ .

فما وجهُ المباينةِ بينهما ؟ أيْ : بينَ قولكَ : « **أفضلُ القومِ** »[4] على الوجهِ الأولِ ، وبينَ قولكَ : أفضلُ من القومِ .

قلنا : وجهُ المباينةِ بينهما أنكَ إذا قلت : زيدٌ أفضلُ من القومِ لَمْ يكنْ زيدٌ من جملتهم ، بدليلِ صحةِ قولكَ : الإنسانُ أفضلُ من الحميرِ ، وإذا قلتَ : زيدٌ أفضلُ القومِ ، بالإضافةِ ، فزيدٌ داخلٌ في جملتهم لا محالةَ ، ويمتنعُ أنْ يقالَ : الإنسانُ أفضلُ الحميرِ ، فعلمَ بهذا كُلِّهِ : أنَّ أفضلَ القومِ ، بمعنى من لم يخرجْ عن حكمِ أفضلِ من القومِ ، من كلِّ وجهٍ ، بلْ تشابها من حيثُ إنهما نكرتان ، على ما ذكرنا ، بخلافِ الإضافةِ في الوجهِ / الثاني ؛ فلذلكَ استوى في الإضافةِ في [١٣٣/ ب] الوجهِ الأولِ الإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ والتذكيرُ ، والتأنيثُ ، فقيل : هوَ ، أوْ هما ، أوْ همْ أفضلهم ، وهيَ ، أوْ هما ، أوْ هنَّ أفضلهنَّ ، كما يقال : هكذا في

---

(١) في الأصل : « أنَّ » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « مشابهة » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « نكرتان » .

(٤) المفصل ص ٨٩ .

أفضلِ معَ " مِنْ " ، وإنْ كانَ الاستواءُ في المضافِ بطريقِ الجوازِ ، والعلةُ في استواءِ الحالاتِ في أفضلِ القومِ ، بمعنى " من " إنَّ التفضيلَ لابدَّ لهُ من مُفَضَّلٍ عليهِ ، فإذنْ لابدَّ لهُ من «من» للبيانِ ، فصارَ " مِنْ " بمنزلةِ اللامِ من رجلٍ ، فيلزمُ إن لم[1] يلُم شيءٌ من تغيراتِ تلكَ الحالاتِ لا بلامٍ أفضلَ ، ولا بنونِ " من " ؛ لتحصنِ الأولِ بوقوعه حشواً للكلمةِ ، واختصاصِ تلكَ التغييراتِ بالأواخرِ ، ولإباءِ ، الثاني إلمامُ التغيير به بالحرفيةِ ، وقيل : لـ" أَفْعَلَ " التفضيلِ ثلاثُ حالاتٍ: أحدهما : مصاحبةُ " من " ، والثانيةُ لزومُ التعريفِ عند مفارقته ، والثالثةُ الإضافةُ مع الحالةِ الأولى يستوي فيه التذكيرُ ، والتأنيثُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ ، وعلةُ ذلكَ أنهُ يطولُ التركيبُ ، وإذا ثُنِّيَ ، أو جُمِعَ ؛ لأنهُ اجتمعَ فيهِ المفضلُ ، والمفضلُ عليه[2] ، والحرفُ بينهما ، فأُوِّلَ لذلكَ ، بمعنى : المصدرِ دفعاً لمؤنةِ التصرفِ والتطويلِ ، فقيل : في كلِّ حال زيدٌ أفضلُ من عمروٍ ، وهندُ أفضلُ من دعدَ . وفي الحالةِ الثالثةِ : ليسَ إلاَّ التصرفُ ؛ لأنه أقصرُ تركيباً ، والأصلُ هو إجراءُ المذكرِ على التذكيرِ ، والمؤنثِ على التأنيثِ ، وكذا غيرهما ، فأجريَ على الأصلِ ؛ لعدمِ تلكَ المؤنةِ ، فقيل : زيدٌ الأفضلُ ، والزيدانِ الأفضلانِ ، وهندٌ الفضلى إلى آخرِهِ ، وفي الحالةِ الثالثةِ : يسوغُ فيه الأمرانِ ، أمَّا جوازُ التصرفِ بالتثنيةِ ، والجمعِ ، وغيرهما ؛ فلأنه بمنزلةِ الحالةِ الثانيةِ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ بمنزلةِ الكلمةِ الواحدةِ فجرى من هذا الوجه مجرى الأقصر .

وأمَّا عدمُ جوازِ التصرفِ ؛ فلأنهُ بمنزلةِ الحالةِ الأولى ؛ لأنَّ تلكَ الإضافةَ إضافةٌ بمعنى " من " وكانَ تقديرُ " من " إذْ ذلك بمنزلةِ تحقيقِها ، وفي التحقيقِ : لا يجوزُ التصرفُ بشيءٍ من ذلكَ ، فكذا في تقديرها «الناقصُ والأشجُّ أعدلا

---

(١) في ب : « ألا » .

(٢) في ب : « عليه » ساقط .

بني مروانَ » ، فالناقصُ هو يزيدُ بنُ[1] الوليدِ بن عبد الملكِ ، لُقِّبَ بذلكَ ؛ لأنه لما استخلفَ نَقَصَ أعطياتِ بني مروانَ ، وردَّهم إلى القدر المستحقِ .

ملكَ خمسةَ أشهرٍ وأياماً ، وقيلَ : هو محمدُ بنُ مروانَ ، و" الأشج " هو : عمرُ بنُ عبد العزيز بن مروان[2] لقبَ بذلكَ لشجةٍ برأسه ، من رَمْحَةِ دابةٍ ، وأمهُ أمُّ عاصمٍ بنتُ عاصمٍ بن عمرَ بن الخطابِ[3] ، وكانَ عمرُ – رضي الله عنه – [ يقول ][4] إنَّ من ولدي رجلاً بوجهه أثرٌ يملأُ الأرضَ عدلاً ، كما مُلئتْ جوراً ، وقيلَ : ماتَ عمر بن عبد العزيز ، عن أحدَ عشرَ ابناً ، وتركَتْهُ سبعةَ عشرَ ديناراً ، كُفِّنَ منها بخمسةٍ ، واشتُرِيَ موضعُ قبره[5] بدينارين ، وأخذَ كلُّ ابن منهم ثمانيةَ عشرَ قيراطاً ، وكان – رحمه الله – أماتَ كلَّ بدعةٍ ، وأحيا كلَّ سنةٍ ، وقامَ بعدهُ يزيدُ بنُ عبدِ الملكِ ، فأحيا ما أماتهُ ، وأماتَ ما أحياهُ ، ولمْ يكنْ في بني

---

(١) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك من خلفاء الدولة الأموية مولده في الشام سنة ٨٩ هـ ، ووفاته بدمشق سنة ١٢٦ هـ ، وكانت ولايته خمسة أشهر .

ترجمته في : الكامل لابن الأثير ٤ / ٢٩٩ ؛ والبداية والنهاية ١٠ / ١١ ؛ والنجوم الزاهرة ١ / ١٢٦ .

(٢) عمر بن عبد العزيز بن مروان الملك العادل ، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين ، ولد في المدينة سنة ٦١ هـ ونشأ بها وولي إمارتها ، ولي الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ ، وكانت وفاته سنة ١٠١ هـ .

ترجمته في : فوات الوفيات ٢ / ٢٠٥ ؛ وتهذيب التهذيب ٧ / ٤٧٥ ؛ وحلية الأولياء ٥ / ٢٥٣ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ٤ / ١١٣ .

(٣) هو عاصم بن عمر بن الخطاب ، ولد سنة ٦ هـ ، كان شاعراً ، ومن أحسن الناس خلقاً ، وكان طويلاً جسيماً . يقول عبد الله بن عمر : أنا وأخي عاصم لا نغتاب الناس ، وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه ، مات بالربدة سنة ٧٠ هـ .

أخباره في : الإصابة ٣ / ٥٦ ، ترجمة ٦١٥٤ ؛ والاستيعاب ٢ / ٢٥٥ ؛ العقد الفريد ٦ / ٣٤٩ .

(٤) ما بين المعقوفين من عمل المحقق ؛ ليتضح السياق .

(٥) في الأصل : « قبره » ساقط والمثبت من ب .

مروانَ عادلٌ غَيرُ هذين ، فإن قيل : ما الفارقُ بينَ قولكَ : هما عادلا بني مروانَ ، وبينَ قولكَ : هما أعدلا بني مروانَ ؟ قلنا : إن[١] الفارقَ أنَّ أعدلاَ يدلُّ على زيادةِ / العدلِ وكما له ؛ لأنَّ اللفظَ موضوع لذلكَ ، سواءٌ إنْ ثبتَ للغيرِ المعنى [١٣٤/أ] المدلولُ عليهِ ، أوْ لمْ يثبتْ ، فأما قولكَ : عادِلاَ بني مروانَ ، فمثبتٌ للعدلِ بهما على الإطلاقِ ، يجوزُ أنْ يثبتَ لهما ذلكَ المعنى على أصله ، وإنْ تضمَّنَ المعنيينِ : الأصلُ ، ووصفُ الكمالِ ، وعلى الثاني ليسَ لكَ إلاَّ[٢] أنْ تثنيهُ ، وتجمعهُ ، إنما لم تستوِ الحالاتُ على هذا الوجهِ ؛ لأنَّ الاستواءَ كانَ ؛ لكونِ الإضافةِ على تقديرِ " من " على ما ذكرنا ، ولم تقدرْ هي في هذهِ الإضافةِ ، فيزولَ الاستواءُ ؛ لأنَّ أفضلَ القومِ إذا كانَ بمعنى " من " : لم يخرجْ عن حكمِ أفضلَ من القومِ من كلِّ وجهٍ ، فاستوى فيه الإفرادُ والجمع ، والتذكيرُ ، والتأنيثُ ، كما هو كذلكَ إذا كانَ معَ " من " مُصَرّحاً ، وقد اجتمعَ الوجهانِ ، أيْ : وجهُ الاستواءِ وتركه بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (( بأحبِّكم ))[٣] و(( أقربكم ))[٤] و(( بأبغضِكم ))[٥] و(( أبعدكم ))[٦] من قبيلِ الاستواءِ ، (( وأحاسنكم ))[٧] و(( أساوِئكُم ))[٨] من قبيلِ عدمِ[٩] الاستواءِ ، فوجهُ الاستواءِ : ما ذكرنا قبلُ ، والوجهُ الثاني : أنَّ لأفعلَ التفضيل شبهاً بالفعلِ من حيثُ المعنى ، وهو أنكَ إذا قلت : زيدٌ أفضلُ من عمرٍ ، ومعناهُ[١٠] يزيدُ في الفضلِ على عمروٍ ، فلما كانَ معناهُ معنى يزيدُ ، وهو فعلٌ ،

---

(١) في ب : (( إن )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( إلا )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) جزء من حديث في المستدرك ٣ / ٣٣٣ .

(٤) جزء من حديث في المستدرك ١ / ٢٨٢ .

(٥) جزء من حديث في الترمذي ٤ / ٣٤٠ .

(٦) جزء من حديث في حلية الأولياء ٨ / ١١٠ .

(٧) جزء من حديث في المستدرك ١ / ٥٣ .

(٨) جزء من حديث في حلية الأولياء ٤ / ٢١٨ .

(٩) في ب : (( تركه )) .

(١٠) في ب : (( ومعناه )) .

والفعلُ لا يثنّى ، ولا يجمعُ[١]، ولم[٢] يُثنَّ ، ولمْ يجمعْ الـذي هـوَ في معنـاه أيضـاً[٣]، ووجهُ تركِ الاستواءِ : أنَّ أفعلَ التفضيل غيرُ جارٍ علـى الفعـلِ ، فَبَعُـدَ لذلـكَ مـن الفعلِ ، فساغَ أن ينصرفَ فيه بالتثنيةِ والجمعِ ، فإذنْ لهُ طرفان : مناسبته الفعـلَ ، وعدمُ مناسبتهِ إياه ، فلكَ أنْ تسويَ فيه بين الأحوال ؛ نظـراً إلى أحـدِ الطرفـين ، ولا تستوي فيــه بينهـنَّ ؛ نظراً إلى الطرفِ الآخـرِ ، فـإنْ قيـلَ : هـذانِ الطرفـانِ كلاهما موجودٌ في أفعلِ التفضيلِ عندَ التنكيرِ ، فكانَ ينبغي ألاَّ يختصَّ بالاستواءِ .

قلنا : إنما خصَّ بالاستواءَ ؛ لامتناعِ تركِ الاسـتواءِ فيـه ، لمـا[٤] ذكرنـا قبـل ، والجوابُ الثاني : أنَّ[٥] أفعلَ التفضيلِ في التنكيرِ ترجَّحَ فيهِ جهةُ مناسـبته الفعـلَ ؛ لأنَّ أفعـلَ " مَـنْ " لا يضـافُ كـالفعلِ ؛ ولأنـه يُعـدَّى بحـرفِ الجـرِّ ، كـالفعلِ ، والمرجوحُ بمقابلةِ الرَّاجحِ كالمعدومِ ، فيلزمُ الاستواءُ بينَ الحالاتِ .

فإنْ قيلَ : ما ذكرتَ يستدعي أنْ يلزمَ المضافُ وتركَ[٦] الاسـتواءِ ؛ لأنَّ عـدمَ مناسبتهِ الفعلَ قدْ ترجح بالإضافةِ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يضافُ .

قلنا : إنما يلزمُ ما ذكرتَ أَن لو كانتْ الإضافةُ ثابتةً من كلِّ وجهٍ ، وهي غيرُ ثابتةٍ من كلِّ وجهٍ ؛ لأنها زائلةٌ ، من حيثُ التقديرُ ؛ لكونها لفظيةً ، فبـالنظرِ إلى ذلك ، كأنَّ[٧] الإضافـةَ لم توجـدْ ، يقـالُ : « فـلانٌ موطـأُ الأكنـافِ » أيْ : أنَّ ناحيته يتمكنُ فيها صاحبها غير مؤذًى ، ولا نابٍ به موضعُه من التوطئـةِ ، وهـيَ التمهيدُ ، والتذليلُ .

---

(١) في الأصل : « لجمع » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « لم » .

(٣) في الأصل : « أيضاً » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « كما » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « أنَّ » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وترك » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « كانت » والمثبت من ب .

وقيلَ : الموطأُ الذي لا ينبـو منزلـهُ بالنـازل فيـه « رجـلٌ ثرثـار » أيْ : كثـيرُ الكلامِ .

من قولهم : عينٌ ثرةٌ : كثيرةُ الماءِ .

« **المتفيهقون** »[(١)(٢)]: من الفهقِ ، وهو الامتلاءُ، وهو الذيْ يتوسعُ في كلامه، ويملأُ به فاهُ ، وهذا من التكبر ، والرعُونةِ ، كذا ذكرهُ المصنفُ في الفائق[(٣)] .

« **وعلى الوجهِ الأول : لا يجوزُ أنْ تقولَ / يوسفُ أحسنُ إخوته** »[(٤)] . [ ١٣٤/ ب ]

إنما امتنعَ ذلكَ على معنى " من " ؛ لما يلزمُ فيه من الجمعِ بينَ الضديـنِ ؛ لأنَّ الإضافةَ على معنى " من " تقتضي أنْ يكونَ يوسفُ من جملةِ الإخوةِ ؛ لما سبقَ ؛ ولإضافةِ الإخوةِ إلى ضميرِهِ تَوَجَّبَ خروجهُ من جملتهم ، ألا ترى إلى صحةِ قولكَ : جاءني إخوةُ زيدٍ ، وزيدٌ قدْ ماتَ ، فلو لمْ يكنْ خارجاً من جملةِ[(٥)] إخوته لما صحّ ذلكَ ؛ لدخولهِ تحتَ المجيءِ ، وهو ليسَ من الجائينَ ؛ لأنه ميتٌ ، ولأنهُ لو[(٦)] لمْ يخرجْ من جملتهم بالإضافةِ لاستقامَ قولكَ : جاءني إخوةُ زيدٍ ، وهم ثلاثةٌ ليسَ إلاَّ ، هذا المذكورُ ، وهو زيدٌ ، لم يصح ، وإنما يقالُ حينئذٍ : جاءني أخَوَا زيدٍ ، فعلمَ بهذا : أنَّ إحدى الإضافتينِ توجبُ الدخولَ في جملتهم ، والأخرى توجبُ الخروجَ عنهما[(٧)] ، وهما ضدَّانِ ، واجتماعهما محالٌ ، فلذلكَ : لا يجوزُ قولك : يوسفُ أحسنُ إخوته ، بالإضافةِ على معنى من لم يجزْ إضافةُ أفعلَ الذي هو هو إليهم " هو " الأولُ مبتدأٌ ، و" هو " ضميرُ أفعلَ ، وهو الثاني خبره ، وهوَ ضميرُ يوسفَ ، والجملةُ صلةُ الموصولِ ، وترجمته بالفارسيةِ ما سمعته

---

(١) في الأصل : « المتفيهق » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٨٩ .

(٣) ينظر الفائق في غريب الحديث ٤ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٤) المفصل ص ٩٠ .

(٥) في ب : « جملتهم » .

(٦) في ب : « لو » ساقط .

(٧) في ب : « عنها » .

من شيخي - رحمه الله - في تفسيرِ « هُوَ هُوَ يعني أفعلَ تفضيلي كَهْ ويْ وينستْ: يعني أفعلَ همان نفس يوسف است شايدكه جنين أفعل ، وأنْ إخوة إضافة كني »(١) وعلى الوجه الثاني وهو أنْ يؤخذَ لهُ الزيادةُ في الحسنِ مطلقةً ، ثم تضافُ للتخصيصِ لم تمتنعْ الإضافةُ على هذا الوجهِ ؛ لأنهما بمنزلة قولك : يوسفُ هو الأحسنُ على الإطلاقِ ، ولهُ اختصاصٌ بالإخوةِ المختصةِ بهم ، فإنْ قيلَ : إذا كانَ يوسفُ مختصاً بالإخوةِ ، كانوا أيضاً مختصينَ بهِ ، فما الفائدةُ في إثباتِ الاختصاصِ لهم به بالإضافةِ الثانيةِ إليه ؟ قلنا : الإضافةُ ، كما ثبتَ اختصاصُ المضافِ بالمضافِ إليه ، من حيثُ القصدُ ، واختصاصُ المضافِ إليه بالمضافِ بطريقِ الضرورةِ كذلكَ : ثبتت مزيةٌ للمضافِ إليه ، من جهةِ التعريفِ ، بدليلِ أنَّ المضافَ يُعَرَّفُ بالمضاف إليهِ ، والإضافةُ الأولى(٢) ، وهي إضافةُ يوسفَ إلى الإخوةِ ، أثبتت اختصاصهُ بهم ؛ لكن لم تثبتْ المزيةُ لهُ في التعريفِ ، فلما جاءتْ الإضافةُ الثانيةُ ، وهي إضافةُ الإخوةِ إلى ضميره أثبتتْ لهُ هاتيكَ المزيةَ ، وهذا من الأسرارِ العربية .

ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : زيدٌ غلامه عمرو ، كانَ زيدٌ مختصاً بعمروٍ(٣) من جهةٍ أنه سيده ، وكانَ الاختصاصُ الثاني غيرَ الاختصاصِ الأولِ .

نُصَيْبٌ اسمُ شاعرٍ ، وهو - بضمِ النونِ ، وفتحِ الصادِ المهملة - قال : أنشدني الوليدُ بنُ عبدِ الملكِ(٤) فقال : أنتَ أشعرُ أهلِ جلدتِكَ ، فـ" أفعَلُ " هنا ليس للتفضيلِ ، وإنما هو بمعنى أنتَ شاعرُ أهلِ جلدتكَ ، والمرادُ بالجلدةِ اللونِ ،

---

(١) ترجمة هذا النص من الفارسية إلى العربية هو : أيْ : أنَّ " أفْعَل " صيغة اسم التفضيل أيْ : هو هو ، يعني أنَّ كلمة " أفعل " هو أنه يوسف نفسه كأنَّكَ تضيف كلمة " أفعَلْ " صيغة اسم التفضيل إلى كلمة أخيه .

(٢) في ب : « في الأول » .

(٣) في الأصل : « بزيد » .

(٤) هو من ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد سنة ٤٨هـ، تولى الملك بعد وفاة أبيه سنة ٨٦ هـ، توفي بدمشق ، ودفن فيها ، انظر ترجمته في : الكامل لابن الأثير ٥ / ٣ ؛ والأعلام ١٢١/٨ .

أيْ : شاعرُ السوادنِ ، أيْ : الذي يذكرُ من جميعهم بالشعرِ ، فكانَ نصيبُ من الحبشةِ ، وليسَ هو من أهلِ الجلدةِ ، فإذا أضافَ أشعرُ إليهم ، فقدْ أضافهُ إلى شيءٍ ليس هو منهم ، وذلكَ إنما يستقيمُ على الوجهِ الثاني ، لا على الوجهِ الأولِ . وذُكرَ من قصتهِ أنَّ عبد اللهِ بن جعفرِ بن أبي طالبٍ[١] قدمَ / المدينةَ ، [١٣٥/أ]
وكانَ مرةً بالشامِ عند مُعاويةَ[٢] فأتاهُ الناسُ وجلسَ ، وأتاهُ الشعراءُ فأعطاهم ، فلما كانَ في آخرِ المجلسِ ، قامَ إليه نُصيب[٣] ، وقالَ يا ابنَ الطيارِ في الجنةِ إني قدْ مدَحتكَ ببيتينِ فقالَ : هَاتِهمَا ، فقالَ :

**لَزِمْتَ نَعَمْ حَتَّى كأنَّكَ لم تكنْ[٤] سَمِعْتَ من الأشياءِ شيئاً سِوَى نَعَمْ**
**وَجَانَبْتَ لا حَتَّى كَأنَّكَ لَمْ تكنْ سَمِعْتَ بلاَ مَا عِشْتَ في سَالِفِ الأُمَمْ[٥]**

---

(١) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب هو صحابي جليل ولد بأرض الحبشة لما هاجر أبواه إليها ، وهو أول من ولد بها من المسلمين ، وكان يسمى بحر الجود ؛ لكرمه ، وكان أحد الأمراء في جيش عليٍّ يوم صفين ، ولد سنة ١ هـ . وتوفي سنة ٨٠ هـ بالمدينة .
ترجمته في : الإصابة : ٢ / ٥٨٤ رقم الترجمة ٤٥٨ ؛ وأسد الغابة ٣ / ١٣٣ ؛ والبداية والنهاية ٩ / ٤٣ ؛ وفوات الوفيات ٢ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي الصحابي الجليل - رضي الله عنه - مؤسس الدولة الأموية في الشام وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار ، كان فصيحاً حليماً وقوراً ، ولد بمكة سنة ٢٠ ق . هـ أسلم يوم الفتح ، وكان من كتاب الوحي للرسول - ﷺ - وفاته سنة ٦٠ هـ .
ترجمته في : الإصابة ٣ / ٤٣٣ رقم الترجمة ٨٠٦٨ ؛ والكامل في التاريخ ٣ / ١١٩ ؛ وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٥٩ ؛ والبداية والنهاية ٨ / ١٤١ ؛ ونهاية الأرب ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) نصيب بن رباح ، أبو محجن مولى عبد العزيز بن مروان : شاعر فحل مقدم في النسيب والمدائح ، كان عبداً أسود لراشد بن عبد العزى من كنانه من سكان البادية ، وأنشد أبياتاً أمام عبد العزيز بن مروان ، فاشتراه وأعتقه ، توفي سنة ١٠٨ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٩ / ٢٢٨ - ٢٣٣ ؛ وسمط اللآليء ص ٢٩ ؛ والشعر والشعراء ص ٤١٠ ؛ وثمار القلوب ص ٢٢٢ .

(٤) في الأصل : « لم يك » .

(٥) لم اهتد إلى موطن هذين البيتين فيما رجعت إليها من المصادر .

قيلَ : فأعطاهُ عشرةَ ألافِ دينارٍ ، وأوْقَر لهُ عشرةَ من الإبلِ زاداً من بُرٍّ وتمرٍ ، وغيرِ ذلكَ ، فقيل له : أو كُلٌّ بما قالَ ؟ فقالَ عبدُ اللهِ[(١)] : المالُ يفنى والمدحُ يبقى ، والباقي خيرٌ من الفاني .

(( **ويضافُ إلى غيرِهِ بأدنى ملابسةٍ بينهما** ))[(٢)] لأنَّ للشيئينِ إذا تناسبا بوجهٍ جازَ أنْ تظهرَ النسبةُ الكامنةُ بينهما بدليلٍ ، وذلكَ الدليلُ : هو الإضافةُ ؛ لأنَّ الإضافةَ[(٣)] : إمالةُ الشيءِ إلى شيءٍ يخصصهُ بمعنى من معانيهِ لا يشترطُ في الإضافةِ ملكٌ ، ولهُ خصوصيةٌ قويةٌ .

بلْ الشيئانِ إذا تناسبا ، وتلابسا بوجهٍ ما : جازتْ الإضافةُ .

ألا ترى إلى [(٤)] أنَّ أحد (( **حاملي الخشبةِ إذا قالَ : لصاحبه خذْ طرفكَ** ))[(٥)] صحَّ ، وهو قدْ خصَّ طرفَ الخشبةِ بالحاملِ ؛ بسببِ جهةِ الحملِ ، لا بسببِ الملكِ ونحوهِ ؛ لأنه لما حملهُ ، فقدْ لابسهُ ، أيْ : خالطهُ .

تمامُ البيتِ الأولِ :

* **سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غزلَهَا في الْقَرَائِبِ** *[(٦)]

الخرقاءُ : المرأةُ الحمقاءُ ، و" سهيلٌ " عطفُ بيانٍ للكوكبِ ؛ لأنهُ لما ذكرَ الكوكبَ احتملَ أنْ يُراد به[(٧)] كوكبٌ آخرُ غيرُ سهيلٍ ، فذِكْرُهُ ليكشفُ عن

---

(١) في الأصل : (( عبده أه )) .

(٢) المفصل ص ٩٠ .

(٣) في ب : (( يضاف الشيء )) .

(٤) في ب : (( ألا ترى إلى أحد )) .

(٥) المفصل ص ٩٠ .

(٦) هذا عجز بيت وصدره :

* **إذا كَوْكَبُ الخرقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ** *

البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٢٢٨ ؛ والمقرب ص ٢٣٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٥٩ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٣ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١١٢ ، ٩ / ١٢٨ .

(٧) في الأصل : (( به )) ساقط والمثبت من ب .

المرادِ ، إنما أضافَ الكوكبَ إليها ؛ لأنَّ الكَيِّسَةَ من النساءِ تستعدُّ للشتاءِ في الصيف ، فتنامُ وقتَ طلوعِ سهيلٍ .

والخرقاءُ : تكسلُ ، وتذهلُ عن الاستعدادِ ، فإذا طلعَ سهيلٌ سُحْرَةً ، وأخذها البردُ ، فَرّقَتْ القطنَ في قبيلتها ، لتستعينَ بهنَّ ، فخصتها بالكوكبِ ؛ لذلكَ ، والقرائبُ : جمعُ قريبةٍ إذا قالَ : " قدني " البيتُ لَتُغْنِـيَ جوابُ القسمِ ، أصله لَتُغنِيَنْ بالنونِ الخفيفةِ المؤكدةِ حذفتْ النونُ ، حَذَفَهَا في قوله :

**اضربْ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ**[1]

أصلهُ : اضربنْ ، وقونسُ الفرسِ : مقدمُ رأسه .

يريدُ بعدْ عنى جميعَ ما في إنائكَ ولا تعِدْهُ إليَّ .

بلْ اِشربْ كلهُ ، والعرب تقولُ : أغنِ عني وجهكَ أيْ : بعدْه عني ومعناهُ اجعلهُ غنياً عن رؤيتي .

وذو الإناءِ : الطعامُ ، أوْ اللبنُ .

يقالُ : ذو البَطْنِ ، وذو القدر ، أيْ : ما في البطنِ والقدرِ[2] يصفُ رجلاً مضيافاً ، وقالَ في الكشافِ[3] : ﴿ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[4] من[5] المضمراتِ ، و" حلفةً "[6] مصدرٌ للفعلِ المضمرِ الذي يتعلقُ بالباءِ في با للهِ ،

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص ١٥٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٣٣ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ٤٥٠ ؛ والدرر ٥ / ١٧٤ ؛ واللسان ٦ / ١٨٣ " قنس " ، ١٣ / ٤٢٩ نون ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٣٧ ؛ وبلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٣٦٧ ؛ والخصائص ١ / ١٢٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٢ ؛ والإنصاف ٢ / ٥٦٥ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤٣ ؛ والممتع في التصريف ١ / ٣٢٣ ؛ واللسان ١١ / ٧١١ " هول "

(٢) في الأصل : « أي ما في القدر » والأصح عدم إثباته كما في ب .

(٣) ينظر الكشاف ٤ / ٥٧٩ .

(٤) من الآية ( ١٣ ) من سورة الملك .

(٥) في الأصل : « ومن » والمثبت من ب .

(٦) هذه لفظة من بيت شعر ، ونصه :

**إِذَا قَالَ قَدْني قَالَ با للهِ حَلْفَةً لِتُغْنِي عَنّي ذَا إنائِكَ أجْمَعَا**

ومعنى القسم : الطلبُ ، والضمير هو راجعٌ إلى الإناءِ .

والاستشهادُ في البيتِ من وجهينِ : أحدهما : أنه أضافَ الإناءَ إلى المخاطبِ ، والإناءُ ليسَ لهُ ، وإنما أضافه لملابسته لهُ في شربه ، فالمضمرُ في لملابسته للمخاطبِ، وفي " له " للإناءِ أو على العكسِ ، وفي شربه إمَّا للشاربِ ، أو اللبنِ ، وثانيهما أنه أضافَ " ذا " إلى الإناءِ ، على أنه صَاحِبُهُ ؛ الملابسة اللبنِ للإناءِ .

وقوله / وهو لساقي اللبنِ[1] ، أيْ : وتقييده بقوله : في شربه يقوي الوجهَ [ ١٣٥/ ب ] الأولَ ؛ لأنَّ اللبنَ ملابسٌ للإناءِ في غيرِ شربه أيضاً ، وتمام البيت[2] :

**فَنَاوَلْتُهُ من رِسْلِ كَوْمَاءَ جَلْدَةٍ وأغضَيْتُ عَنْهُ الطرفَ حتى تضلعَا**[3]

والرِّسْلُ : اللبنُ .

والكوماءُ : الناقةُ العظيمةُ السَّنامُ .

الجلْدَةُ : بالتسكين أدْسَمُ الإبلِ لبناً .

الإغضاءُ : إدناءُ الجفون .

تضلَّعَ الرجلُ ، أيْ : امتلأَ شِبَعاً وريّاً .

يصفُ نفسهُ بسقي اللبنِ الضيفَ بهذا الطريقِ ، و (( **الذي أبوهُ من إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ** ))[4] في اللفظينِ المتساويينِ في الدلالةِ على معنىً واحدٍ ، من غيرِ

---

وهو لحريث بن عناب ، والبيت من الطويل وانظره في : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٨ ؛ والخزانة ٤ / ٥٨٣ - ٥٨٤ ؛ وفي معاني القرآن للأخفش ص ٣٣٤ ؛ والمقرب لابن عصفور ص ٤٣٢ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٠ ؛ والمغني ٢١٠ ، ٤٠٩ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي ١ / ١٨٦ .

(١) في ب : (( اللبن )) ساقط .

(٢) هذا اليت ترتيبه قبل البيت الآنف الذكر ، وهو لحريث بن عناب كما قلت سابقاً ورواية هذا البيت : " دفعت إليه " بدل " فناولته " .

(٣) في النسختين : " تضلعها " وهذا لا يستقيم معه وزن البيت مع أن قافية القصيدة العين المفتوحة، ولعل هذا صدر من الناسخين سهواً حيث جعلا قافية البيت الهاء المفتوحة .

(٤) المفصل ص ٩١ .

تفاوتٍ بينهما في العمومِ، والخصوصِ، كـاللّيثِ، والأسدِ، فحينئذٍ لمْ يكنْ الامتناعُ على الإطلاقِ، ولو لمْ يؤولْ هذا الامتناعُ بهذا التأويلِ ينتقضُ هذا بما ذكرهُ في بابِ العلمِ بقوله[1] : وإذا اجتمعَ للرجُلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ، ولقبٌ : أضيفَ اسمهُ إلى لقبه، وإنما جازَ هناكَ لما ذكرنا : أنَّ فيه إضافةَ غيرِ الأَشْهرِ إلى الأشهرِ، فكانَ كلُّ واحدٍ منهما متفاوتاً في مدلولـه، فصحّتْ الإضافةُ، فعلى ذلك لو كانتْ الكنيةُ بأبي عبدِ اللهِ، أشهرَ من زيدٍ : جازتْ إضافةُ زيدٍ إلى أبي عبدِ اللهِ ههنا أيضاً ؛ لحصولِ الفائدةِ، كما جازَ : إضافةُ الاسمِ إلى اللقبِ لذلكَ، فذاكَ بمكانٍ من الإحالةِ ؛ لأنَّ الإضافةَ للتعريفِ، أو التخصيصِ، وتعريفُ الشيءِ وتخصيصه بنفسهِ محالٌ، يقال : أحالَ، أيْ : أتى بالمحالِ، كألامَ " أيْ : أتى بما يلامُ عليهِ، وهذا الذي ذكرنا من المعنى معدومٌ في جميعِ القومِ، وأمثاله ؛ لأنَّ مسمى أحدهما قبل الإضافةِ غيرُ مسمى الآخرِ، فلم يكونا من ذلكَ ؛ لأنَّ في الأولِ إبهاماً بحسبِ العمومِ، يزولُ بإضافته إلى الآخرِ، فيحصلُ الغرضُ الموضوعُ للإضافةِ، كما في خاتمِ فضةٍ، وهذا ؛ لأنَّ قولكَ : " جميعُ "، و" كلُّ " و" عينُ "، و" نفسُ " أسماءٌ عامةٌ تقعُ على الحيواناتِ وغيرها، فبإضافتها يظهرُ التخصيصُ، فتجوزُ الإضافةُ، جوازها في نحوِ خاتمِ فضةٍ بخلافِ إضافةِ الليثِ إلى الأسدِ، وهذا ؛ لأنَّ الإضافاتِ هنا كلَّها من ألفاظِ التأكيدِ، وما أضيفَ إليهِ مؤكدها، ولاشكَّ أنَّ لفظَ التأكيدِ ومعناهُ غيرُ لفظِ المؤكدِ ومعناهُ بخلافِ الليثِ والأسدِ ؛ فلذلكَ افترقا .

اعلم أنَّ في كلامهم ثلاثةَ أشياءَ متجانسةٍ قدْ أودعَ المصنفُ كلَّ واحدٍ منهما في فصلٍ على حدةٍ زيادةً في التّبيينِ أحدها : جميعُ القومِ وهو المذكورُ هنا، والثاني : (( **جائبةٌ** ))[2] خبر، وهو المذكورُ في الفصل الثاني والثالث .

---

(١) في الأصل : (( فقوله )) والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٩٢ .

والثالثُ : جيء زيدٌ ، وهو في الفصلِ الثالثِ ، وهذا لأنَّ المضافَ شيءٌ عـامٌّ يتناولُ أشياءَ ، فأضيفَ للتخصيصِ ، إلاَّ أنه قسّـمَها في ثلاثـةِ فصـولٍ ؛ لأنَّ وهـمَ الناسِ في الأولِ : أنه من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ ، والثاني : من بابِ إضافـةِ الصفةِ إلى الموصوفِ ، وفي الثالثِ : أنه زائدٌ ، « **ولا يجوزُ إضافـةُ الموصـوفِ إلى الصفةِ** »(١) ، فالحاصلُ : أنَّ الصفةَ والموصوفَ شيءٌ واحدٌ ، فإذا قلـتَ : جـاءني زيدٌ الظريفُ ، لم يكنْ الظريفُ غيرَ زيدٍ ، ولا يجوزُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسهِ ؛ لأنَّ الشيءَ لا يعرّفُ بنفسه ؛ لأنه لا يخلو من أنْ يكونَ في الموصـوفِ تعريـفٌ ، أوْ لمْ يكنْ ، فإنْ كانَ فهو مستغنٍ عن الإضافةِ ؛ لأنَّ إثبـاتَ الثـابتِ محـالٌ ، وإلم يكـنْ فيه تعريفٌ ، فهو لا يصيرُ شيئاً آخـرَ ، بـأنْ يضـافَ اسمُهُ إلى اسمِـهِ / فلـو رُمْـتَ [١٣٦/أ] بالإضافةِ : أنْ يصيرَ هو شيئاً آخر ، فهو أيضاً محالٌ ، وقيـلَ : إنمـا لمْ يَجـزْ إضافـةُ الموصوفِ إلى الصفةِ ؛ لأنَّ الصفةَ(٢) متضمنـةٌ ضمـيرَ الموصـوفِ « **كـالآخرةِ** »(٣) متضمنةٌ ضميرَ الدارِ ، ثم إضافةُ الدار إليها بمنزلةِ أنْ يضافَ إلى ضميرهـا ، نحـو : أنْ يقالَ : دارها ، والهاءُ للدارِ، وهذا ظاهرُ الاستحالةِ وإن لم تكنْ الصفةُ متضمنةً لضميرِ الموصوفِ ، لم تكنْ هي صفةً للمضافِ ، من حيثُ إنَّ الصفـةَ لا تتضمـنُ ضميرَ غيرِ الموصوفِ ، فإذا عرفتَ هذا : رجعنا إلى مسائلِ هذا الفصلِ .

اعلمْ : أنَّ « **دار الآخرةِ** »(٤) وأخواتها غيرُ مستقيمٍ حملها على الظاهر ، وأنَّ التقديرَ : ما ذكرهُ في الكتابِ(٥) .

وقوله : « **دارُ الحياةِ** »(٦) الآخرةِ ، مخالف لتأويلِ الشيخِ أبي علي، فإنه قال : في الإيضاحِ(٧) : دارُ الساعةِ الآخرةِ .

---

(١) المفصل ص ٩١ .
(٢) في الأصل : « بالصفة » والمثبت من ب .
(٣) المفصل ص ٩١ .
(٤) المفصل ص ٩١ .
(٥) ينظر المفصل ص ٩١ .
(٦) ينظر المفصل ص ٩١ .
(٧) ينظر الإيضاح العضدي ص ٢٨٣ .

قيلَ: الأشبهُ – واللهُ أعلم –: أنْ يكونَ التقديرُ على ما ذكرهُ المصنفُ[١]، بدليلِ قوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[٢] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾[٣] قوله : فوجهُ التمسكِ : أنَّ الدنيا والآخرةَ[٤] صفتان متقابلتان ، وقد جعلتْ الدنيا صفة للحياةِ ، فكانَ الأشبهُ أنْ تكونَ الآخرةُ صفةَ[٥] الحياةِ أيضاً، عملاً بمناسبة التقابل ، وفي الكشافِ[٦] في آخرِ سورةِ يوسفَ : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[٧] « ولدارُ الساعةِ » أوْ الحالُ الآخرةُ ، وفي مباني[٨] التنزيل لفخرِ المشايخ : أنَّ الشهورَ كلَّها مذكرة إلاَّ جمادى ، ولا يضافُ الشهرُ إلى شيءٍ منها ، إلاَّ إلى ثلاثةٍ ، وهي رمضان والرَّبيعان ، فما كانَ من أسمائها اسماً للشهرِ ، أوْ صفةً قامتْ مقامَ الاسمِ ، فلم يجزْ إضافةُ الشهرِ إليه ، ولا يذكر معهُ ، كالمحرمِ ، فإنما معناهُ : الشهرُ المحرمُ ، كصفرٍ ، وهو علمٌ ، كزيدٍ ، من صَفَرَ الإناءِ إذا خلا ، وجُمادى : علمٌ من جمدَ الماءُ ، ورجبٌ وهو علمٌ من : رجبتُ الشيءَ إذا عظمتهُ ، وشعبانُ ، وشوالُ : هما صفتانِ جرتا مَجْرَى الاسمِ العلمِ ، من التشعبِ ، وهو التفرقُ ، ومن « شَوَالَانِ الإبل » وهو : قلةُ لبنِها ، وارتفاعه ، و « **بقلةُ الحمقاءِ** »[٩] : وصف الحبةِ بالحمقِ ؛ لأنها تنبتُ في مجاري السيلِ ، فيجترفها السيلُ ، وفي المثلِ[١٠] : أحمقُ من رجلةٍ ، والرجلةُ : بقلةُ الحمقاءِ، وعلى

---

(١) ينظر الكشاف ٢ / ٢٧١ .

(٢) من الآية ( ٣٨ ) من سورة التوبة .

(٣) من الآية ( ٨٦ ) من سورة البقرة .

(٤) في الأصل : « الآخر » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « منه » والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكشاف ٢ / ٥٠٩ .

(٧) من الآية ( ١٠٩ ) من سورة يوسف .

(٨) لم اهتد إلى هذا الكتاب فيما رجعت إليها من مصادر .

(٩) المفصل ص ٩١ .

(١٠) ينظر المستقصى للزمخشري ١ / ٨١ ؛ والميداني ١ / ٢٢٦ ؛ والعسكري ١ / ٣٩٥ ؛ وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦٦ ؛ واللسان ١١ / ٢٧٤ " رجل " .

اعتبارِ ما ذكرهُ هنا من تقديرِ الموصوفِ : تسمية محمدٍ[١] - رحمهُ الله - كتابيهِ بجامعِ الصغيرِ ، وجامعِ الكبيرِ ، معناهُ : جامع[٢] العلم الصغيرِ ، وجامع العلم الكبيرِ ، (( **وقالوا : عليهِ سَحْقُ عِمامةٍ** ))[٣] ، ما سبق كانَ من حيثُ الظاهرُ ، إضافةَ الموصوفِ إلى الصفةِ ، وهذا إضافةٌ إلى الموصوفِ في الظاهرِ ؛ لكنها في التحقيقِ من قبيلِ إضافةِ الخاتمِ إلى الفضةِ ، على ما ذكرَ في الكتابِ[٤] .

السَّحْقُ : البالي[٥] ، أضيفَ إلى العمامةِ ؛ ليقعَ البيانُ ؛ لأنه يتناول قبلَ الإضافةِ كلَّ بالٍ ، وكذا (( **جردُ قطيفة** ))[٦] فالجردُ: الثوبُ إذا انسحقَ ، ولانَ ، وهو في الأصلِ : مصدرُ جردتُ الشيءَ : إذا قشرته ، فأضيفَ للبيانِ ، كما تضافُ الأعدادُ المحتملةُ للأجناسِ إلى المعدوداتِ ، نحو : ثلاثةُ رجالٍ ، وثلاثةُ أفراسٍ ، والقطيفةُ : الدِّثَارُ ، وهو الثوبُ على الشعارِ ، والشعارُ ما يلي الجسدَ .

و (( **جائبةٌ** ))[٧] : خبرٌ ، أيْ : خبرٌ ، يجوبُ [ الأرضَ من بلدٍ إلى / بلدٍ ، [ ١٣٦/ ب ]
التاءُ فيه للمبالغةِ ، كما في نسّابةٍ ، وراويةٍ[٨] .

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة تقدمت ترجمته ص ٣٧ ، وله كتابان : أحدهما : الجامع الصغير في الفروع يشتمل على ١٥٣٢ مسألة ، و١٧٠ مسألة خلافية ، وقد أشار العلماء بهذا الكتاب حتى قالوا لا يصلح المرء للفتوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله .
والكتاب الثاني : الجامع الكبير في الفروع الذي اشتمل على جلائل وكبار المسائل الفقهية .
ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٥٦١ ، ٥٦٧ .

(٢) في ب : (( جامع )) .

(٣) المفصل ص ٩١ .

(٤) ينظر المفصل ص ٩١ .

(٥) أي الثوب البالي ، ينظر الصحاح ٤ / ١٤٩٤ " سحق " .

(٦) المفصل ص ٩٢ .

(٧) المفصل ص ٩٢ .

(٨) في ب : (( وراوية )) ساقط .

وأما لتحقيقِ معنى الاسميةِ ، كما في الذبيحةِ ][1] ، واللقيطةِ ، و « مُغرّبةٌ »[2] خبر - بكسر الراءِ - وهو الذي طوى عليهم من بلدٍ سوى بلدهم ، وغُرّبَ مبالغةٌ في غَرُبَ ، أي[3] : بَعُدَ .

يقالُ : اغربْ عني ، والثاءُ فيه كالثاءِ في جائبةٍ خبرٌ .

* والمؤمِنُ العَائِذَاتِ *[4][5]

أرادَ بالمؤمنِ : الله تعالى ؛ لأنه هو الذي يؤمنُ الطيورَ وغيرَها ، و" العائذات " جمعُ عائذٍ ، وهي : الحديثةُ النتاجِ من الطيور ، والبهائم ، وهو في الأصلِ من بابِ الكفاية ؛ لأنَّ الحاملَ إذا ضربها المخاضُ عَاذَتْ ؛ أيْ : لجأتْ .

ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾[6] وتمام[7] بيتِ النّابغةِ[8] :

* رُكبانُ مكةَ بَيْنَ الغِيل والسَّنَدِ *[9][10]

وهو من قصيدته[11] المعروفةِ التي مطلعها :

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) المفصل ص ٩٢ .

(٣) في ب : « إذ » .

(٤) المفصل ص ٩٢ .

(٥) هذا جزء بيت من البسيط ، ونصه :

والمؤمِنُ العائذاتِ الطيْرَ تَمسَحُهَا رُكْبانُ مكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٥ ؛ وشرح ابن يعيش ٣ / ١١ ؛ والتخمير ٢ / ٣٥ ؛ والخزانة ٥ / ٧١ ، ٧٣ ، ١٨٣ ، ٨ / ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٩ / ٣٨٦ .

(٦) من الآية ( ٢٣ ) من سورة مريم .

(٧) في الأصل : « فتمام » والمثبت من ب .

(٨) سبقت ترجمته

(٩) المفصل ص ٩٢ .

(١٠) هذا عجز بيت للنابغة ، وصدره :

* والمؤمنُ العائذات الطير يمسحُهَا *

وسبق تخريج البيت آنفاً .

(١١) في الأصل : « قصيدة » والمثبت من ب .

* يا دَارَ مَيَّةَ *(١)

لَمْ يردِ النابغةُ : تقديمَ " العائذاتِ " لضرورةِ الشعرِ ، لكنْ أرادَ أنْ يذكرَ الصفةَ فحسبُ ، فذكرها ، وأرادَ بها : نفس الذواتِ ، بحذفِ موصوفها ، واحتملتْ هذه الصفةُ أجناساً كثيرةً ؛ لجوازِ وقوعها على الوحشِ ، والطيرِ ، وغيرها ، فأردفها ذكرُ الطيرِ ؛ بياناً أنهُ لم يُردْ بها إلاَّ الطيرَ ، وانتصابُ الطيرِ على التبعيةِ " للعائذاتِ " إمَّا بطريقِ بدلِ البعضِ من الكلِّ ؛ لما ذكرنا أنَّ " العائذاتِ " عامٌّ أو على طريقِ عطفِ البيانِ ، وهو من التوابعِ أيضاً ، فلو كانَ موصوفاً ، و" العائذاتُ " صفة لا نعكسَ(٢) الأصالةَ والتبعيةَ في انتصابهما ، وكانَ لامتناعِ جوازِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ وجهانِ ، أحدُهما : إذا دلَّكَ إلى خروجِ الصفةِ عن كونها صفةً ، بسببِ التقديمِ ؛ لأنَّ الصفةَ لا تتقدمُ على موصوفها ؛ لأنَّ تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ يَقلبُ حكمَ التابعِ والمتبوعِ ، والثاني : وهو(٣) المعنى العامُّ في إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ ، وفي عكسه ، وهو لزومُ إضافةِ الشيءِ ( إلى نفسه ؛ لأنَّ كُلاًّ من الصفةِ والموصوفِ عبارةٌ عن ذاتِ واحدةٍ ، بدليلِ جوازِ إطلاقِها عليها ، وقيامُ )(٤) كلٍّ(٥) منهما مقامَ الآخرِ ، والإضافةُ تؤذنُ بتغايرهما ، والغِيلُ(٦) والسَّندُ(٧) : موضعانِ (( **وقد أضيفَ المسمى إلى اسمه** ))(٨) يعني : أنكَ

---

(١) هذه لفظة من بيت شعر للنابغة من قصيدته المشهورة التي مطلعها هذا البيت :

**يا دارميَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ … أقوتْ وطَالَ عليهَا سَالِفُ الأبَدِ**

ينظر الديوان ص ٣٠ .

(٢) في ب : (( يعكس )) .

(٣) في الأصل : (( هو )) والمثبت من ب .

(٤) في ب ساقط .

(٥) في ب : (( إلى )) .

(٦) الغيلُ : مكان بزبيد يقال له الغيلُ . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٦٩٤ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٢٢٣ .

(٧) السَّندُ : بلد معروف في البادية ، أو ماء معروف لبني سعد ، أو قرية من قراء هراة . ينظر معجم البلدان ٣ / ٢٦٧ ؛ ومعجم ما استعجم ١ / ٧٦٠ ، ٧٦١ .

(٨) المفصل ص ٩٢ .

تأخذُ اللفظَ المرادَ به لذاتٍ[١] ، فتضيفهُ إلى اللفظِ الذي لم يردْ بهِ إلاَّ مجردُ اللفظِ ، كقولكَ : ذاتَ اللهِ ، وذاتَ زيدٍ يسمى الأولُ سُمِّي لما قصدَ به الذاتُ وهو كذلكَ ، وسميَ الثاني اسماً لما قُصِدَ به[٢] اللفظُ ، وذلكَ أنكَ إذا قلتَ : « **لقيته ذاتَ مرةٍ** »[٣] معناهُ : لقيتهُ مدةَ صاحِبةِ هذهِ اللفظةِ التي هي مرةٌ ، واللفظةُ هي الاسمُ ، والصاحبةُ هي المرادُ بالمسمَّى ، والسرُّ في إضافةِ المسمَّى إلى الاسمِ ، هو طلبُ ضربٍ من المبالغةِ ، ألا ترى إلى قولهم : « لقيتُهُ ذاتَ مرةٍ » فهو بمنزلةِ قولكَ : لحظتهُ لحظةً ؛ لأنَّ المرادَ من قولهم : مرةً حركةُ الفلَكِ ، مرةً يكونُ معنى قولهم : « لقيتُه ذاتَ مرَّةٍ » لقيتُه لقاءً قليلاً ، فيكونُ بمنزلةِ لحظتُهُ لحظةً ، وعلى هذا الأسلوب قولُهم : « **ذاتَ ليلةٍ** »[٤] أيْ : المدةُ التي صادفتُ فيها رؤيةَ المرئيِّ ليس لها اسمٌ إلا الليلةُ ، وحقيقةُ المدةِ : الحركةُ من حركاتِ الفلَكِ ، ففي هذا قطعُ الشركةِ / في الاسمِ عن غيرِ هذا المسمَّى ، وذلكَ ضربٌ من المبالغةِ ، وقدْ [١٣٧/أ] يتأتى فيه التعظيمُ مع قطعِ الشركةِ ، كما في قوله :

*** إليكم ذَوي آلِ النَّبيِّ تَطَلَّعَتْ ***[٥]

أيْ : أنتم المستحقونُ لهذا الاسمِ الذي هو آلُ النبيِّ – عليه الصلاةُ والسلام[٦] – ، « **ودارهُ ذاتَ اليمينِ** »[٧] أيْ : ناحيةُ صاحبةِ هذهِ اللفظةِ ، وهي

---

(١) في ب : « ذات » .

(٢) في ب : « به » ساقط .

(٣) المفصل ص ٩٢ .

(٤) المفصل ص ٩٢ .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

*** نوازِعُ من قَلْبي ظِمَاءٌ وألبُبُ ***

وهو للكميت بن زيد ، وانظره في : الخصائص ٣ / ٢٧ ؛ والمحتسب ١ / ٣٤٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١١٢ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ؛ واللسان ١ / ١١٦ " ظمأ " ، ٥ / ٣٢٢ " نسا " ، ١٥ / ٤٥٧ " ذو " ؛ وبلا نسبة في : تلخيص الشواهد ص ١٣٦ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٦ .

(٦) في الأصل : « السلام » ساقط والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٩٢ .

اليمينُ ، وذا صباحٍ أيْ : وقتَ صاحبِ هـذه اللفظـةِ الـتي هـيَ " صبـاحٌ " ، وفي قولكَ : (( **ذا صباحٍ** ))[1] زيادةُ إبهامٍ ليستْ هيَ في قولك : لقيته صباحاً يتعـرضُ للصباحِ الـذي هـو خـلافُ المسـاءِ وغـيره مـن الأوقـاتِ ، وفي (( ذا صبـاحٍ )) لا يتعرضُ لصباحٍ مجردٍ .

بلْ أُبْهِمَتْ إبهامـاً (( **أَنَـسُ** ))[2] - بفتـحِ الهمـزةِ والنـونِ - و (( **مدرِكَـةُ** ))[3] - بكسرِ الراءِ - تمامهُ :

*** لأَمْرِ ما[4] يُسوَّدُ من يَسُودُ ***[5][6]

و(( كلمةُ ما فيه إبهامية )) كقوله : (( حديـث مـا علـى قِصَـرِه )) وفيـه نـوعُ تفخيمٍ ، ومعنى البيتِ : عزمتُ على الإقامةِ إلى وقتِ[7] الصباحِ ؛ لأنِّـي وجـدتُ الرأيَ والجزمَ : يوجبان ذلك ، ثم قالَ : لشيءٍ عظيمٍ يسوَّدُ[8] من يسودُ ، يعـني : أنَّ الذي سودهُ قومهُ ، لا يسـودُنهُ إلاَّ لشـيءٍ رأوْه فيـه ، مـن الخصـالِ الحميـدةِ ، والأمورِ الجليلةِ ، أرادَ أنهم يسودونه على علمٍ وخبرةٍ به ، وقد قيل : إنَّ من سـادَ

---

(١) المفصل ص ٩٢ .

(٢) المفصل ص ٩٢ .

(٣) المفصل ص ٩٢ .

(٤) في الأصل : (( لا )) والمثبت من ب .

(٥) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

*** عَزمتُ على إقامةِ ذيْ صباحٍ ***

وهو لأنس بن مدركة الخثعمي في : الحيوان ٣ / ٨١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٨٧ ، ٨٩ ؛ والدرر ١ / ٣١٢ ، ٣ / ٨٥ ؛ ولأنس بن نهيك في اللسان ٢ / ٣٠٥ " صبح " ؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٨٨ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ١ / ٢٢٧ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٤٥ ؛ والخصائص ٣ / ٣٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٣٤٠ ؛ والمقرب ص ١٦٧ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٩٧ ؛ والخزانة ٦ / ١١٩ .

(٦) المفصل ص ٩٣ .

(٧) في الأصل : (( وقت )) مكرر .

(٨) في الأصل : (( مسود )) والمثبت من ب .

عشرةً من الناسِ كانَ لهُ من العقلِ والكياسةِ بقدرِ عقولهم ، وكياستهم ، فإنْ قيل : (( ذا صباحٍ )) من الظروفِ اللازمةِ ؛ لأنه من قبلِ ذاتِ مرةٍ ، فلما انجرَّ في البيتِ .

فلنا : إنما جرَّهُ الشاعرُ على لغةٍ ، وهي لغةُ خثعمٍ[1] ، فإنه لا يجوزُ جرهُ إلاَّ على لغتهم ، أو اضطرَّ إليهِ الشاعرُ " تطلعتْ " تشوقتْ ، يقال : تطلعتُ إلى ورودِ كتابته ، وقوله

* **نوازعُ من قلبي** *

أيْ : أشواقٌ نوازعُ من قلبي .

ظميءَ ظمأً عطش ، وقومٌ ظماءٌ أيْ : عِطَاشٌ ، وصَفَ النوازعَ بالظماءِ للمبالغةِ ، و" اللُّبُّ " العقلُ وجمعه ألبابٌ وقد يجمعُ على ألببٍ ، كما يجمعُ بؤسٌ على أبؤسٍ ، وإظهارُ التضعيفِ لضرورةِ الشِّعر[2] ، ومثلُ هذا الإظهارِ ما في قوله:

* **تَشْكُو الوَجَى من أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ** *[3]

أيْ : من أظلَّ وأظِلَّ أيْ : من أَظَلٍ وأَظِلٍ والأَظَلُ ما تحتَ ميسمِ البعيرِ وهو طرفُ خُفِّهِ ، وفي قوله : (( **يا ذوي آلِ النبيِّ** ))[4] من المدحِ والتعظيمِ ما ليس في قوله (( يا آل النبيِّ )) ؛ لأنه تقوله ذوي آلِ النبيِّ قدْ جعلهم أصحابَ هذا الاسمِ ، وهو آلُ النبيِّ ، ومَنْ كانَ صاحبَ هذا الاسمِ ، فهو فائزٌ في القُصْوَى من مراتبِ التعظيمِ ، وقالوا : في نحوِ : قولِ[5] لبيدٍ : أوردَ هذا الفصلَ اعتراضاً في إضافةِ

---

(١) خثعم : اسم قبيلة ، وهو خثعم بن أغار من اليمن ، وسموا بهذا الاسم نسبة إلى جمل لهم يقال له : " خثعم " . ينظر اللسان ١٢ / ١٦٦ " خثعم " ؛ والاشتقاق لابن دريد ص ٥١٥ ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢ / ٣٨٧ ؛ واللهجات لسيبويه ص ٤٥ .

(٢) في ب : (( الشعر )) ساقط .

(٣) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ص ١٥٥ ، وهو شاهد في كثير من كتب اللغة منها: اللسان ١١ / ٤٢٠ " ظلل " والتاج ، والكتاب ٣ / ٥٣٥ ؛ والخصائص جـ ١ / ١٦١ ؛ والمنصف جـ ١ / ٣٣٩ ؛ والمقتضب جـ ٢٥٢١ ؛ والممتع جـ ٢ / ٦٥٠ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب جـ ٣ / ٢٤٤ ، وغيرها .

(٤) المفصل ص ٩٣ .

(٥) سيأتي قول لبيد في الصفحة التالية .

اللفظِ إلى المدلولِ ، ولا يستقيمُ لهُ استعمالُ الاسم بمعنى المسمَّى ، وهو خلافُ مذهبه ، واختارَ أنْ يكونَ الاسمُ زائداً ، وهو على إسقاطِهِ ؛ ليستقيمَ مذهبُهُ ، فكانَ فيما ذكرَ في هذا الفصلِ إضافةُ اسمٍ عامٍ كالاسمِ ، والحيِّ إلى اسمٍ خاصٍ ، وهذا قريبٌ من الفصولِ السابقةِ – على ما ذكرنا – والمعنى في إضافةِ الاسم إلى المسمَّى : إرادة التفخيمَ ، وصيانةٌ للمسمّى عن الذكرِ ، والاستعمال[1] ، ومن هذا البابِ قولهم : بسمِ اللهِ الرحمن الرحيم[2] ، والمعنى : أنَّ اسمَ اللهِ في استكفاءِ المهمِّ مُغنٍ عن ذكرِ الذاتِ .

تمامُ قولِ لبيد :

*** ومن يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فقد اعتذَرْ *[3][4]**

*** إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكُما *[5]**

أيْ : ثمَّ السلامُ عليكما أيْ : حفِظُ اللهِ ، وقبْلَهُ :

**فَقُوْمَا فقُولاَ بالذِي قَدْ عَرَفْتُمَا ... ولا تَخْمِشَا وَجْهاً ولا تَحْلِقَا شَعَرْ[6]**

وصدرُ بيت ذي الرمةِ :

*** لا ينعَشُ الطرفَ إلا[7] ما تَخَوَّنَهُ *[8]**

---

(١) في الأصل : « والاستعمال » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « بسم الله » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٩٣ .

(٤) هذا بيت من الطويل ، وصدره :

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٤ ؛ والخصائص ٣ / ٢٩ ؛ والمنصف ٣ / ١٣٥ ؛ والعقد الفريد ٢ / ٧٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٧٥ ؛ والأشباه والنظائر ٧ / ٩٦ ؛ واللسان ٤ / ٥٤٥ " عذر " ؛ وبلا نسبة في : أمالي الزجاجي ص ٦٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٧ ؛ والمغرب ١ / ٢١٣ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٩ ، ١٥٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ .

(٥) المفصل ص ٩٣ .

(٦) ينظر ديوان لبيد ص ٢١٤ .

(٧) في ب : « إلى » .

(٨) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

*** دَاعٍ يُنَادِيه باسْم الماءِ مبغومُ ***

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٩٠ ؛ والخصائص ٣ / ٢٩ ؛ ومراتب النحويين ص ٣٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٤٤ .

وقبلهُ[١] :

**كَأَنّـهُ بالضّحَـى تَرْمِـي الصّعِيدَ بِـهِ دَبَّابَـةٌ فِي عِظَـامِ الـرّأْسِ خُرْطُـومُ**[٢]

الضميرُ في كأنه للغزالِ ، والدبابةُ الخمرُ ، أيْ : تدبُّ في العظامِ ، والخرطومُ أيضاً الخمرُ ، شبهَ الغزالَ في لزومه الأرضَ ، بشاربِ خمرٍ ، والمعنى : كأنَّ هذا الولد من شدةِ النعاسِ في الهاجرةِ سكرانُ ، وهذا لأنَّ المقام مما يغلبُ على الطفل ؛ لرطوبةِ مزاجهِ .

*** لا ينعَشُ الطرفَ ***[٣]

أيْ : لا يرفعهُ ، وتخوَّنهُ : تعهده ، وما مصدريةٌ ، أيْ : مدةُ تخوّنـهِ ، والمآ : حكايةٌ عن صوتِ الظبيةِ ، وهو قوله : مآمـآ ، إذا صاحتْ ، ومحصولُ المعنى : دعا ذلكَ الدَّاعي معمًّى غيرُ مفهومٍ .

ومبغومٌ : بمعنى : باغم ، يقالُ : بغمَ الخِشْفَ الصائِدُ ، إذا صاحَ لهُ ، والبُغامُ : أرخمَ صوته ، وهو من صفةِ الداعي ، ويناديه في موضع الحالِ ، تقولُ : لا تدع طرف هذا الغزالِ إلاَّ تخوُّنُ داعٍ يناديه ، يعني : أُمّه ، وقيلَ : المبغومُ : المصونُ ، أيْ : مبغومٌ نداؤهُ ، حَذَفَ ذلكَ اكتفاءً بما جرى من ذكرِ يناديه ؛ لأنه إذا نادتهُ أمهُ بمآمآ يجيبُهَا ، ويصيحُ لندائها ، وقيل : أيْ : لا يرفعُ الغزالُ طرفهُ إليها إلاَّ تَعَذُّرُ الإرضاعِ إذا نادتهُ هي قالت : ماما أجابها هو بمثلِ ذلكَ ، وتخوَّنها إرضاعها وتفقدها داعٍ مصونٌ مبغومٌ مجابٌ ، وفي " تداعينَ " أيْ : كلُّ واحدٍ من هذهِ الإبلِ يدعو صاحبهُ إلى الشربِ باسم الشيبِ وهو صوتُ مُشَافِرِ الإبلِ عند شربِ الماءِ أي : إذا سمعَ الآخرُ صوتَ الجرعَةِ أرادَ فيه ، و

*** المتثلّمُ ***[٤]

---

(١) في ب : « وقبله » ساقط .

(٢) هذا البيت لذي الرمة ، وهو قبل البيت الآنف الذكر . ينظر ديوانه ص ٣٩٠ .

(٣) ينظر ديوان ذي الرمة ص ٣٩٠ .

(٤) هذه لفظة من بيت لذي الرمة ، وهو من الطويل ، ونصه :

**تداعَيْنَ باسْمِ الشّيبِ في متثلّمٍ جوانِبُه من بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ**

وانظره في : ديوانه ص ١٠٧٠ ؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤ ، ٤ / ٨٢ ، ٨٥ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٠٤ ، ٤ / ٣٤٣ ؛ واللسان ١ / ٥١٤ " شيب " ؛ وبلا نسبة في : الاشتقاق ص ٣٥ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٨٨ ، ٤٤٢ ؛ وشرح الأشموني ٣ / ٣٨٦ ؛ واللسان ١٢ / ٢٩٧ " سلم " .

الحوضُ المتهدِّمُ تمامهُ :

* جَوَانِبهُ من بَصْرَةٍ وسِلَامٍ *(١)

فالبصرةُ : حجارةٌ رخوةٌ ، تضربُ إلى البياضِ ، وبها سميتْ البصرةُ ، والسّلامُ - بكسرِ السينِ - الأحجارِ ، والواحدةُ سَلِمةَ - بفتحِ السينِ وكسر اللامِ - وفي(٢) قوله : إنَّ المضافَ متصلٌ بقوله : وقالوا في الكشافِ(٣) في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾(٤) .

يجوزُ أنْ يكونَ الاسمُ مقحماً ، ويرادُ " باللهِ " إجراؤها وإرساؤها وأنشدوا:

* يا قُرَّ *(٥)(٦)

البيت، يهجو بهذا قرةَ بنتَ خويلدٍ ، و" قُرَّ " ترخيمُ قُرَّةَ ، وأَجْمَعَتْ الولدَ ، إذا جاءتْ(٧) بولدٍ أحمقَ ، وهي مُحْمِقٌ ومُحْمَقَةٌ ، قالت(٨) : امرأةٌ من العربِ :

لَسْتُ أُبَالي أنْ أكونَ مُحْمِقَهْ إذَا رأيتُ خِصيَةً مُعَلَّقَهْ(٩)

إذا رأيتُ المولودَ ذكراً ، يريدُ : أنَّ ذلكَ المخوَّفَ قد وقعَ ، وهي كنايةٌ عن كونِ قرةَ أحمقَ « مقامَ الذئبِ » هذا تأكيدٌ في نفي الذئبِ ؛ لأنه إذا نفى موضعَ

---

(١) تقدم تخريج البيت ص ٧١٣ .

(٢) في ب : « وقوله » .

(٣) ينظر الكشاف ٢ / ٣٩٥ .

(٤) من الآية ( ٤١ ) من سورة هود .

(٥) المفصل ص ٩٥ .

(٦) هذه لفظة من بيت من الكامل ، ونصه :

يَا قُرَّ إنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنتَ خَائِفَهُ على الأَحْمَاقِ

وهو لجبَّار بن سلمى في نوادر أبي زيد ص ١٦١ ؛ وذيل سمط اللآليء ص ٥٤ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٣٤ ؛ وبلا نسبة في : آمالي ابن الحاجب ٢ / ١٤٥ ؛ والخصائص ٣ / ٢٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٣ ؛ والمقرب ص ٢٣٤ ؛ وكتاب الشعر ص ٣١ .

(٧) في ب : « جاءت » ساقط .

(٨) في الأصل : « فقالت » والمثبت من ب .

(٩) هذا البيت من الرجز ، وهو لامرأة من العرب ، وانظره في : إصلاح المنطق ص ١٦٨ ؛ والمنصف ٢ / ١٣٢ ؛ والمخصص ١٦ / ١٢٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٤٣ .

قيامِهِ ، فقد نَفَاهُ قطعاً ، وما قبل البيتِ :

**وَمَـاءٍ قَـدْ وَرَدْتُ لِوَصْـلِ أَرْوَى عليـه الطيرُ كالـورَقِ اللُّجَيْـنِ**[١]

**ذَعَـرتُ بـه الْقَطَـا « ونَفَيْتُ عَنْهُ مَقَـامَ الذِّئْبِ »**[٢] **كالرجُـلِ اللَّعيـنِ**[٣]

يقولُ : فوردت ذلكَ ؛ لأجل أنْ أرى عليه أروى ، أيْ : المرأةُ التي اسمها أروى واللُّجينُ : الخبطُ وهو ما سقطَ من الورقِ عند الخبطِ : ذُعِرَتْ أيْ : نفرت الطيورُ عن ذلك تنقيراً ، وشردتْ الوحوشُ عنه تشريداً ، واللّعين[٤] : المطرودُ .

ومن دأبِ الكُتَّابِ أنْ يقولوا[٥] : حضرةُ فلانٍ ، ومجلسُ فلانٍ[٦] ، وكتبتُ إلى حضرته ، وإلى جانبه العزيز ، يريدون نفسَهُ وذاته .

ألا ترى إلى قوله :

**إنَّ السَّمَاحَـةَ وَالْمُـروءَةَ وَالنَّـدَى في قُبَّـةٍ ضُربتْ على ابنِ الحشرجِ**[٧]

وفي الكشَّافِ[٨] ﴿ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾[٩] أيْ : موقعهُ الذي يقفُ ، فيه العبادُ للحسابِ يوم القيامةِ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[١٠] .

---

(١) البيت من الوافر وهو للشماخ في ديوانه ص ٣٢٠ ؛ والمخصص ١٠ / ٢٢٤ ؛ واللسان ١٣ / ٣٧٨ ؛ ومقاييس اللغة ٥ / ٢٣٥ ؛ ومجمل اللغة ٤ / ٢٦٧ ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٨٠ ؛ وأساس البلاغة ص ٥٥٩ " لجن " .

(٢) المفصل ص ٩٦ .

(٣) البيت قبل البيت الآنف الذكر ، وهو للشماخ في ديوانه ص ٣٢٠ .

(٤) في ب : « اللعين » .

(٥) في الأصل : « يقول » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « فلان » ساقط .

(٧) البيت من الكامل لزياد الأعجمي ، وانظره في : دلائل الاعجاز ص ٣٠٦ ؛ ومعاهد التنصيص ١ / ١٩٥ ؛ والأغاني ١٥ / ٣٨٦ .

(٨) ينظر الكشاف ٤ / ٦٩٨ .

(٩) من الآية ( ٤٠ ) من سورة النازعات .

(١٠) من الآية ( ٦ ) من سورة المطففين .

وقيل : مقحمٌ ، كما قالَ : أخافُ جانبَ فلانٍ ، ومن قولِ الناسِ : لمكانِك / [ ١٣٨/أ ] فعلتُ كذا ، أيْ : لأجله ، وفي الحديثِ « أنَّ من الشركِ الخفيِّ أنْ يصليَ الرجلُ لمكانِ الرجلِ »[١] أيْ : لأجله ، ومن الألفاظ المقحمةِ ما جاء في الحديث « لا صدقةَ إلاَّ عن ظهرِ غنىً »[٢] ذكر أنّ معناه[٣] في المُغْرِبِ[٤] إلاَّ عن غنىً ، والظّهْرُ مقحمٌ ، كما في ظهرِ القلبِ ، وظهرِ الغيبِ[٥] ، وقيلَ : المضافُ في هذا الفصلِ ، وإنْ كانَ مقحماً من حيثُ الظاهرُ ، فهو غيرُ مقحمٍ من حيثُ[٦] الباطنُ .

أمَّا في قولِ ذي الرمةِ: فظاهرٌ ؛ لأنه يريد أنَّ الظبية تخاطِبُ خِشْفَها بـ" مآماً " وهذا المعنى لا يحصلُ إذا لم يضفِ الاسمُ إلى الماءِ لاحتمالِ أنْ يتوهمَ حينئذٍ أنها تريد بدعائها إياه بالماءِ إرواء الماءِ .

وأمَّا في البيتِ الثاني ، فكذلك ؛ لأنه يريدُ أنَّ كلَّ واحدٍ من هذهِ الإبلِ يدعو إلى الشربِ أحاطَ بلفظِ الشِّيبِ لتزدادَ رغبَةً عندَ سماعه ذلكَ اللفظَ ، ولو لم يضفْ الاسم إلى الشِّيبِ يتوهمُ أنهُ أرادَ به جَمْعَ أشْيَب .

وأما في قولِ : لبيدٍ ، فإنَّ المرادَ به المتاركةَ ، وهي مجاوزةُ معنى المتاركةِ إنما يحصلُ عند إضافةِ الاسم إلى السلامِ[٧] وألاَّ يتوهمَ به التحيةُ ؛ لأنها هي المعهودةُ بهِ .

وأمَّا[٨] قولهم : « هذا حيُّ زيدٍ » فهو مفيدٌ من حيثُ المعنى ؛ لأنَّ زيادته تفيدُ نوعاً من التحقيرِ ، وحطَّ منزلةِ ما أضيفَ إلى الحيّ كأنه يقولُ : هذا جسمٌ

(١) ينظر الحديث في المسند لابن حنبل ٤ / ١٢٦ .

(٢) ينظر البخاري كتاب الزكاة باب الوصايا ٩ / ٣٥ ؛ والمسند لابن حنبل ٢ / ٣٢ ، ٤٣٥ .

(٣) في ب : « أن معناه » ساقط .

(٤) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٢٩٩ " الظاء مع الهاء " .

(٥) في ب : « البيت » .

(٦) في الأصل : « حيث » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « اللام » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « وأمَّا » مكرر .

سِوى أنه حـيٌّ ، وشـيخٌ سِـوى أنَّـه حسـاسٌ متحركـةٌ ، ويضـافُ أسمـاءُ الزمان إلى الفعلِ ، فمن حقّ الفعلِ ألاَّ يصلحَ مضافاً إليه ؛ لأنَّ من صفته أنْ يكونَ مجروراً ، والجرُّ لا يدخلُ على أنواعِ الفعلِ ، ولكن لما صلحَ أن يقعَ موقعَ المصدرِ ، ويُقدّر تقديره : ساغَ وقوعهُ موقعَ المضافِ إليه ، وإنْ كانَ على صورةِ الفعلِ(١) ، وليسَ بنازعٍ(٢) أن يقعَ الفعلُ موقعَه(٣) ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٤) على ما سبق قبلُ ، وإلى(٥) قوله : (( تَسْمَعُ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه ))(٦) أيْ : سماعُكَ ؛ لأن " تسمع " مبتدأ ، وخيرٌ خبرٌ له ، والمبتدأ لا يقع إلا اسماً ، فإنَّ الفعلَ لما صحَّ أنْ يقومَ مقامَ الاسمِ المرفوعِ ، كما قلنا ، وصحَّ أيضاً أنْ يقومَ مقامَ الاسمِ المنصوبِ على المفعوليةِ في نحو قوله :

* فقَالُوا : مَا تَشاءُ فقلتُ : أَلْهُو *(٧)

أيْ : لهواً صح أنْ يقومَ أيضاً مقامَ الاسمِ المجرورِ في الإضافةِ ، أو نقولَ من حق الفعلِ ألاَّ يضافَ إليهِ؛ لأنهُ؛ لِمَا به من الإبهامِ المفرطِ لا يتخصَّصُ في نفسه ، فكيفَ تخصَّصَ غيرُهُ إلاَّ أنهمُ تركوا القياسَ ، واستحسنوا في إضافةِ الزمانِ إلى

(١) في ب : (( الفعل )) ساقط .

(٢) في ب : (( ينزع )) .

(٣) في ب : (( موقع المصدر )) .

(٤) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .

(٥) في ب : (( إلى )) .

(٦) هذا مثل انظره في كتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ ؛ جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٢٦٦ ؛ والميداني ١ / ١٢٩ ؛ والمستقصى للزمخشري ١ / ٣٧٠ ؛ واللسان ٣ / ٤٠٦ " معد " .

(٧) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* إلى الإصْبَاحِ آثِرَ ذِيْ أثِيْرِ *

وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ٥٧ ؛ والدرر ١ / ٧٥ ؛ واللسان ٤ / ٩ " أثر " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٣٣ ؛ والمحتسب ٢ / ٣٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٥ ؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٦ ؛ والهمع ١ / ٦ .

الفعلِ ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على الزمانِ والمصدرِ ، فصارَ الزمانُ بعضَ الفعلِ ، وإضافةُ بعضِ الشيءِ إلى ذلكَ الشيءِ جائزٌ ، كما في لفظِ البعضِ ، وأيٍّ ، ونقولُ : جئتُكَ إذا جاءَ زيدٌ .

العاملُ في الظرفِ هذا قولهُ : جئتُكَ لا جاءَ ؛ لأنَّ إذْ مضافٌ إلى جاءَ ، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ ، ثم ذكرَ صاحبُ المقتبسِ[١] بعدَ هذا ، وقال : (( كنت أنا وَعِدَّةٌ من الشركاءِ في صحبةِ شيخِنا الأجلِ العلامةُ نجمُ الدينِ الزاهدي[٢] الخوارزمي على الطريقِ في بعضِ أسفاره ، فسألنا عن ناصبِ الظرفِ في ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ ﴾[٣] فقلتُ : ناصبهُ قوله : ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ ﴾[٤] فقالَ / الشيخُ : لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ جاءَ ناصبهُ ، فذكرتُ ما ذكرَ هنا ، [ ١٣٨/ ب ] فاستحسنَ ، جوابي وبَخبَخَ[٥] بصحبتي فجازاهُ اللهُ عنَّا خيرَ الجزاءِ ، فكانَ من عادته الإفادةُ أبداً حضراً وسفراً )) ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾[٦] وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا ﴾[٧] كانَ العاملُ في " إذا " في الموضعينِ هو الفعلُ الثاني لا الأولُ ، و(( آتيكَ إذا أحمرَّ البسرُ ))[٨] ، وكذلكَ إذا

---

(١) ينظر المقتبس لوحة ١١٦ / ب .

(٢) نجم الدين الزاهدي الخوارزمي : هو مختار بن محمود بن محمد الزاهدي أبو الرجاء العرميني الإمام العلامة تفقه على علاء الدين سديد بن محمد الخياطي ، وبرهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التركستاني ، وغيرهما .
ترجمته في : الفوائد البهية ص ٢١٢ ، ٢١٣ ؛ وكشف الظنون ١ / ٥٧٧ ، ٦٢٨ ، ٢ / ١٠٨ ، ١٢٤٧ ، ١٢٧٨ ؛ وهدية العارفين ٦ / ٤٢٣ ؛ والجواهر المضية ٣ / ٤٦٠ .

(٣) الآية ( ١ ) من سورة النصر .

(٤) من الآية ( ٣ ) من سورة النصر .

(٥) البخبخة : تعظيم الأمر وتفخيمه . اللسان ٣ / ٦ " بخخ " .

(٦) من الآية ( ١٣٠ ) من سورة الشعراء .

(٧) من الآية ( ٢ ) من سورة الإنسان .

(٨) ينظر التخمير ٤ / ٧ ، ١٤٨ ؛ والهمع ٣ / ١٧٩ .

قلتَ : « آتيكَ إذا طلعتْ الشمسُ » ، وقالَ المصنِّفُ في المحاجاةِ النحويةِ : « فإنْ قلتَ : هلْ يجوزُ « آتيكَ يومَ طلعتْ الشمسُ » ، كما تقولُ : إذا طلعتْ الشمسُ ؟ قلتُ : " لا " ؛ لأنَّ " إذا " لما فيه من المجازاةِ ، قلب[1] الماضي من المستقبلِ ، دونَ اليومِ وأشباهِهِ »[2]، منذُ دخلَ الشتاءُ ، أيْ: مدةَ دخولِ الشتاءِ:

* حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ *[3]

تمامهُ :

وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ *[4]

نوارُ[5] اسمٌ لابنةِ عبدِ شمسٍ ، وكانتْ قدْ عشقتْ ملكاً ، فهمَّ الملكُ بأنْ يوقعَ على عبدِ شمسٍ ، فشَعَرَتْ نوارُ بذلكَ ، وآذنتْ أباها ، فقالَ : رجلٌ من أقربائها « حَنَّتْ نوارُ » أيْ : اشتاقتْ نوارُ إلى منْ تُحِبُّهُ ، وليسَ الوقتُ وقتَ الحنينِ " أجنتْ " أيْ : جعلتْ مجنوناً ، هنَّا – بالفتحِ والتشديدِ – معناهُ : ههُنا أصلُ هنَّا في المكانِ ، فاستعملَ في معنى الحينِ هُنا ؛ لأنَّ " لا " التي يكسعونها[6] بالتاءِ ، وهي " لاتَ " لا تدخلُ إلاَّ على الأحيانِ ، ومثلُ هذا " حيثُ " في قولهم : قلتُ هذا حيثُ قلتُ ذلكَ ، أيْ : حينَ قلتُ .

---

(١) في الأصل : « قلت » والمثبت من ب .

(٢) ينظر المحاجات النحوية ص ٧٧ رقم المسألة ٣٧ .

(٣) المفصل ص ٩٧ .

(٤) هذا البيت من الطويل ، وهو لشبيب بن جعيل ، وانظره في : المقاصد النحوية ١ / ٤١٨ ؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩ ؛ والدرر ١/ ٢٤٤ ، ٢/ ١١٩ ؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢ ؛ ولهما معاً في خزانة الأدب ٤ / ١٩٥ ؛ وبلا نسبة في : الْجَنَى الداني ص ٤٨٩ ؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤ ؛ وجواهر الأدب للأربلي ص ٢٤٩ ؛ وتلخيص الشواهد ص ١٣٠ ؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٢ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٤٦٣ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٧٨ ، ١٢٦ ؛ وشرح الأشموني ١ / ١٧٤ .

(٥) ينظر قصة نوار بنت عبد شمس في الخزانة ٤ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٦) الكسَعُ : الضرب باليد على مؤخرة الإنسان ، واستعمله العلماء إلحاق الشيء بالشيء وصار اصطلاحاً عندهم ، فالمعنى أنها بإلحاق التاء لها في آخرها . ينظر اللسان ٨ / ٣٠٩ " كسع " .

و" إذا " في قولهم : (( خرجتُ فإذا زيدٌ بالبابِ ))[1] أيْ : فبالحضرةِ ، فأصلُ " حيثُ " في المكانِ ، وأصلُ " إذا " في الزمانِ ، وقدْ استعمِلَ ذلكَ في الزمانِ ، وهذا في المكانِ ، كما رأيت ، فكذا هنا في البيتِ استعملَ في الزمانِ ، وإنْ كانَ أصله أنْ يستعملَ في المكانِ (( **وتضافُ إلى الجملةِ**[2] **الابتدائيةِ** ))[3] إنما جازتْ هذه الإضافةُ من قِبَلِ أنَّ مدلولاتِ الجملِ معانٍ ، وإنْ كانتْ تتركبُ من أسماءِ الأعيانِ والمعاني ، والأزمنةُ ظروفُ المعاني ، فالملابسةُ إذنْ بينَ الزمانِ ، والمعنى ظاهرة ، والإضافةُ تكونُ بأدنى ملابسةٍ ، ومعنى (( **قولكَ : أتيتُكَ زمنَ الحجاجُ**[4] **أميرٌ** ))[5] أيْ : أتيتكَ زمناً ، كانَ ظرفاً لإمارةِ الحجَّاجِ ، أوْ لخلافةِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ[6] ، وقدْ أضيفَ المكانُ إليهما أيْ : إلى الجملةِ الفعليةِ والاسميةِ ، ووجهُ إضافةِ اسمِ المكانِ إلى الجملةِ الفعليةِ ما ذكرنا في إضافةِ اسمِ الزمانِ إلى الفعلِ من تنزيلِ الفعلِ منزلةَ المصدرِ .

وأمَّا وجهُ إضافته إلى الجملةِ الاسميةِ فلما مَرَّ في إضافةُ اسمِ الزمانِ أيضاً ؛ لأنَّ المكانَ كالزمانِ في كونه ظرفاً للمعنى نحو : اجلسْ حيثُ تجلسُ أيْ : اجلسُ في مكانِ جلوسِكَ .

ألا ترى أنَّ المكان قدْ وقعَ ظرفاً لجلوسكَ فتحقَّقَتْ الملابسةُ بينَ المكانِ والمعنى ، فتصحُ الإضافةُ ؛ لقربِ معناها من معنىَ الوقتِ فإنَّ الوقتَ حادثٌ صارَ علامةً لحادثٍ آخرَ كقولكَ : أتيتُكَ وقتَ طلوعِ الشمسِ ، ووقتَ طلوعِ الشمسِ علامةٌ للإتيانِ ، والآيةُ علامةٌ ، فمن هذه المشابهةِ جازَ إضافتها إلى

---

(١) ينظر المسائل المنثورة ص ١٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ .

(٢) في الأصل : (( الجملة )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٩٧ .

(٤) المفصل ص ٩٧ .

(٥) ينظر صناعة الإعراب ص ٢٤ ؛ والتخمير ٢ / ٤٦ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٢٨ .

الأفعالِ تشبيهاً / للآيةِ بالوقتِ ، وهذهِ الإضافةُ في الآيةِ حتَّى لا يجوزُ ذلكَ في العلامةِ : [١٣٩/أ]

* بآيَةِ يُقْدُمُونَ الخيْلَ شُعْثاً *[1][2]

معناهُ : إذا رأيتَ قوماً يقدمونَ الخيلَ شُعْثاً ، فهم[3] الذين أريد تبليغ الرسالةِ إليهم ، فبلِّغهُم كذا وكذا ، والشعثُ : جمعُ أَشْعُثٍ وهو[4] مغبر الرأسِ والسنابكُ : جمعُ السُّنْبُكِ ، وهو طرفُ مقدَّمِ الحافرِ ، وجعلَ تلطخ[5] السَّنَابكَ بالدَّمِ علامةَ ؛ لإقدَامِهم الخيلَ ، أيْ : لتقديمهم الخيلَ يقالُ : قدمته وأقدمته بمعنى :

* ألاَ مِنْ مُبْلغٍ عَنِّي تميماً *[6][7]

كأنه قال : من يبلغْ عني الرسالةَ إلى تميمٍ ، وقالَ لهُ قائلٌ : بأيِّ علامةٍ يُعْرفونَ فقالَ : علامتهم حُبّهم الطعامَ ، وبنو تميمٍ يُعيَّرونَ بشدةِ المحبةِ للطعامِ والحرصِ عليهِ .

---

(١) المفصل ص ٩٨ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* كأنَّ عَلَى سَنَابِلِهَا مدامَا *

وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦ / ٥١٢ ، ٥١٥ ؛ واللسان ١٢ / ٢٩٢ " سلم " وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ٣ / ١١٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ص ٣ / ١٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١١ ؛ ومغنى اللبيب ١ / ٤٢ ، ٢ / ٥٣٨ ؛ والهمع ٢ / ٥١ ؛ واللسان ١٤ / ٦٢ " أيا " ؛ والدرر ٥ / ٣٣ .

(٣) في ب : « فهو » .

(٤) في ب : « هو » .

(٥) في ب : « بلطخ » .

(٦) المفصل ص ٩٨ .

(٧) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* بآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا *

وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في : الكتاب ٣ / ١١٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٦ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٤٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٨ ؛ وشواهد المغني ٢ / ٨٣٦ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥١٢ ، ٥١٤ فما بعدها ؛ والدرر ١ / ٩٢ ؛ وبلا نسبة في : مغني اللبيب ٢ / ٤٢٠ ، ١٣٨ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥١ .

قالَ الشاعرُ فيهم :

**إذا ما مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تِميمٍ … فَسَرَّكَ أنْ يعيشَ فَجِئْ بِزَادِ**

**بخُبْزٍ أو بتمْرٍ أوْ بِسَمْنٍ … أوِ الشَّيْءِ الملفَّفِ في البِجَادِ**

**تَرَاهُ[1] يُطُوفُ في الأفَاقِ حِرْصاً … ليأْكُلَ رأسَ لقمانَ بنِ عَادِ[2]**

البِجادُ : كساءٌ مخطَّطٌ من أكيسةِ الأعرابِ ، وما في : (( بآيةِ ما تُحِبُّونَ )) زائدةٌ كأنهُ قالَ : (( بآيةِ تُحبونَ الطعامَ )) قيلَ : إنَّ سببَ تعييرهم بما ذكرنا أنَّ عمرو بن هندٍ[3] نذرَ أنْ يحرقَ من بني تميمٍ مائة رجلٍ ؛ أنهم قتلوا أخاً لهُ ، وأخذَ منهم ثمانيةً وتسعينَ رجلاً[4] فلما أتى إلى عمرو ، وقالَ له : من أنتَ ؟ قالَ : أنا رجلٌ من البراجمِ[5] ، وهي قبيلةٌ من بني تميمٍ قالَ : وما أَتَى بكَ قالَ : إني رأيتُ الدخانَ فأقبلتُ نحوهُ ، فقالَ عمرو : إنَّ الشقيَّ راكبُ البراجمِ[6] ، فذهبَ مثلاً ، ثم عُيِّروا بعد هذهِ القصةِ بالنَّهَمِ ، والتماسِ الطعامِ ، وقوله " وذو " في قولهم : معطوفٌ على آيةٍ )) أيْ : (( **وممّا يضافُ إلى الفعلِ** ))[7] " ذو " ، وإنما يضافُ " ذُو " إلى الفعلِ ؛ لأنَّ في الفعلِ مصدراً ، والمصدرُ اسمٌ لجنسٍ و" ذو " يضافُ إلى أسماءِ الأجناسِ وتقديره : اذهبْ بأمرٍ ذي تسلمْ ، فحذفَ الموصوفُ ، أيْ :

---

(١) في ب : (( وتراه )) .

(٢) هذه الأبيات من الوافر ليزيد بن عمرو بن الصعق ، وانظر هذه الأبيات في اللسان ١٢ / ٥٤٧ " لقم " ؛ ولأبي المهوِّس ، أو ليزيد بن عمرو بن الصعق في تاج العروس ٢٤ / ٣٧٤ " لقف " " لقم " ؛ وبلا نسبة في : مجمع الأمثال ٢ / ٣٩٥ .

(٣) هو عمرو بن المنذر اللخمي ملك الحيرة في الجاهلية عرف بنسبته إلى أمه هند عمة امريء القيس توفي نحو ٤٥ ق . هـ قتيلاً .

ترجمته في : ابن الأثير ١ / ١٥٤ ، ١٩٧ ؛ والمرزباني ص ٢٠٥ .

(٤) في ب : (( رجلاً )) ساقط ، ولعل هنا في النص سقط يسير لم يتضح لي أثناء قراءة المخطوط .

(٥) والبراجم : أحياء من بني تميم . اللسان ١٢ / ٤٦ " برجم " .

(٦) ينظر المثل في : كتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٢٨ ؛ والعسكري ١ / ١٢١ ؛ الميداني ١ / ٩ ؛ والمستقصى للزمخشري ١ / ٤٠٥ ؛ واللسان ١٢ / ٤٦ " برجم " .

(٧) المفصل ص ٩٧ .

بأمرٍ فيه سلامتكَ ، والفعلُ ما أولَ بالمصدرِ أيْ بأمرِ ذي سلامتكَ ؛ لأنَّ السلامةَ وقعتْ في ذلكَ الأمر ، فيكونُ ذلكَ الأمرُ صاحباً السلامةَ ، أوْ هو على تقدير : اذهبْ بوقتٍ[١] ذي تسلمْ ، وتحقيقه أنَّ الفعلَ لا يقعُ إلاَّ في وقتٍ ، فيكونُ الوقتُ صاحباً لذلكَ الفعلِ إذْ لا بُدَّ للفعلِ منه ، فصارَ قولكَ صاحبَ الفعلِ ، ووقتَ الفعلِ سواءٌ ، فاختارَ هذا التأويلَ كثيرٌ من الناسِ ؛ لما فيه من التشبيهِ بالظروفِ ؛ لإضافته إلى الجملِ .

قال الشيخ أبو عليٍّ : وأمَّا قولهم : « اذهبْ بذي تسلم » و « **اذهبي بذي تسلمين** »[٢] فقدْ أوقعوا الفعلَ موقعَ المصدرِ حتى جرى ذلك مجرى المثلِ ، فلم يُقسْ عليه غيرُه حيثُ لم يقولوا : « اذهبْ بذي تفرحْ »[٣] فإذا قلت : « اذهب[٤] بذي تسلم » صارَ كأنكَ قلت : بذي سلامتكَ ، فتضيفُ قولكَ : بذي إلى السلامةِ فحينئذٍ كانَ هوَ من قبيلِ إضافةِ المسمَّى إلى الاسمِ نحو قوله :

* إليْكُمْ ذَوِي آلَ النَّبيِّ *[٥]

ثُمَّ في قوله : اذهبْ بذي سلامتكَ معنى الدعاءِ وحاصلهُ أنَّ الاسمَ الذي يضافُ إلى الفعلِ أربعةُ أنواعٍ[٦] : الأولُ ظروفُ الزمانِ مبهمةً أو غيرَ مبهمةٍ ، وهذا النوعُ يضاف إلى الجملتينِ .

والثاني ظروفُ المكان المبهمة نحو : حيث / جلسَ ، وهذا النوعُ يضافُ إلى [١٣٩/ب] الجملتينِ أيضاً[٧] ، والثالثُ : نحو : إنهُ على ما ذَكرَ ، وهو مما لا يضافُ إلاَّ إلى الفعلية[٨] .

---

(١) في ب : « الوقت » .
(٢) المفصل ص ٩٧ .
(٣) ينظر الهمع ٤ / ٢٨٩ .
(٤) في ب : « اذهب » ساقط .
(٥) هذا صدر بيت تقدم تخريجه ص ٧
(٦) ينظر هذه الأنواع في التخمير ٢ / ٤٧ .
(٧) في الأصل : « أيضاً » ساقط والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « الفعل » والمثبت من ب .

والرابعِ : " ذو " وهو على وجهين : أحدهما : بمعنى الذي وهو " ذو " الطائيةُ على ما سيأتي ، والثاني : بمعنى الصاحبِ ، ثم إنَّ الطائيةَ منقولةٌ عن " ذو " بمعنى الصاحبِ ، وفي هذا النقلِ مراعاةٌ على مناسبةٍ حسنةٍ وهو أنَّ بمعنى[1] الذي وصله إلى الوصفِ للمعارفِ بالجملِ ، كما أنَّ ما هوَ بمعنى الصاحبِ ، وصلهُ إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ، فتجانُسُ المنقولِ ، والمنقولِ عنه ، فإذا قلت: « اذهبْ بذي تسلم » احتملَ الوجهين « **ويجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ في الشعرِ** »[2] فكانَ جوازُ الفصلِ بينهما مقيداً بقيدينِ : بالظرفِ ، وبالشعرِ لا مطلقاً ؛ لما أنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فلا يجوزُ أنْ يقعَ بينهما فاصل .

وأمَّا وجهُ جوازِ الفصلِ بينهما بالظرفِ في الشعرِ لضرورةِ الشعرِ ، ولكونِ الظروف من المعاني بمنزلةِ أنفسها ؛ لاشتمالها عليها ؛ لأنَّ للظرفِ اتصالاً بالمظروفِ حتى كأنهما[3] شيءٌ واحدٌ بدليل أنهم يقولون له[4]: احملْ هذا الوعاءَ، والمرادُ : حملُ ما في الوعاءِ ، إذِ المقصودُ ذلكَ ، فلما نزلَ الظرفُ بمنزلةِ نفسِ المظروفِ ، بحيثُ لا ينفكُ عنه : جعلَ الفصلَ بالظرفِ كلا فصلٍ ؛ لكنْ هذا في الشعرِ .

وأمَّا الفصلُ بينهما في سعَةِ الكلامِ ، فلا يجوزُ بالظرفِ وبغيرِهِ ، وأمَّا قراءةُ[5] ابنِ عامر ﴿ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ على إضافةِ " قتلِ " إلى شركائهم والفاصلُ غيرُ ظرفٍ ، فشيءٌ سمجٌ[6] مردودٌ إلى هذا أشارَ في الكشافِ[7] ، والذي

---

(١) في ب : « المعنى » .
(٢) ينظر المفصل ص ٩٩ .
(٣) في ب : « كليهما » .
(٤) في ب : « له » ساقط .
(٥) ينظر القراءة في : السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٠ ؛ والكشف ١ / ٤٥٣ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٢٧٣ ؛ والمحتسب ١ / ٢٢٩ ؛ والبحر ٤ / ٦٥٧ .
(٦) السمجُ : سَمْجُ الشيء بالضم سماجةً قبحَ هو سمجٌ . الصحاح ١ / ٣٢٢ " سمج " .
(٧) ينظر الكشاف ٢ / ٧٠ .

حملهُ على ذلك أنهُ رأى في بعضِ المصاحفِ " شركايهم " بالياءِ ، وكذلك قراءةُ[١] من قرأ ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ ﴾[٢] بنصب " وعده " وجر " رسله " .

* للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها *[٣]

فترتيبه :

قَدْ سَأَلَتْنِيْ بِنْتُ عمرو عن الـ ... أرضِ التي[٤] تُنْكِرُ أَعْلَامَهَا

لما رأتْ " ساتِيدمَا "[٥] استعبرتْ ... للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا

تذكرتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا ... أخوالَهَا فيها وأَعْمامَهَا

الأعلامُ : الجبالُ جمعُ علم ، ويجوزُ أنْ يرادَ بها « الأعلامُ المنصوبةُ على الطُّرُقِ ، ليستدلَّ بها السالكُ تقولُ : سألتني عنِ المكانِ الذي أنكرتهُ واستخبرتني عن اسمه " ساتِيْدَمَا " جبلُ ، واستعبرت »[٦] بكتْ ، وأهلها : مبتدأٌ خبره لها ، والجملةُ في موضع نصب صفةً للأرضِ .

---

(١) ينظر القراءة في : الكشاف ٢ / ٣٤٨ ؛ والدر المصون ٧ / ١٢٩ ؛ والبحر المحيط ٦ / ٤٥٦ .

(٢) من الآية ( ٤٧ ) من سورة إبراهيم .

(٣) هذا عجز بيت من السريع ، وصدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا استعبَرَتْ *

وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢ ؛ والكتاب ١ / ١٧٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٧ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٠ ، ٧٧ ؛ ومعجم البلدان ٣ / ١٦٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٩ ؛ واللسان ١٤ / ٢٧١ " دمى " ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١٩٤ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٧ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٢ ؛ وانظر البيتين الآخرين في ديوانه ص ١٨٢ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٠٧ .

(٤) في ب : « إذا » .

(٥) ساتيدما : بكسر التاء بعدها ياء ودال مهملة ، هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٧١١ ؛ ومعجم البلدان ٣ / ١٦٩ .

(٦) في ب ساقط .

و" أخوالها " منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ أيْ : تذكرتْ أخوالهـا فيهـا أو بـدلاً مـن أرضِها[١] ، وقوله : (( دُرْنَا ))[٢] هي بنتُ عبعبةَ[٣] ترثي ابنتينِ لها ، فالعبعبةُ : نَعِمَةُ الشبابِ في أصلِ اللغةِ تمامهُ :

* إذَا خَافَ يْوماً نَبْوَةً فدعاهما *

أيْ : هُمَا صاحباً مَنْ لا صاحبَ لهُ ، وصدرُ بيتِ الفرزدقِ :

* يَا مَنْ رَأَى عَارِضَاً أسَرُّ به *[٤]

أرادَ بالذراعِ ذراع الأسدِ ، وهما كوكبانِ نيّرَانِ .

وجبهةُ الأسدِ : أربعةُ أنجم ، والمنادى في البيتِ محذوفٌ كأنهُ قالَ يا قوم : من رأى ، كما في قوله :

* يالَعْنَةَ اللهِ والأقوامِ كُلّهِمْ *[٥]

فترتيبُ بيتِ الأعشى :

وَهُنَـــاكَ يَكْـــذِبُ ظَنّكُـــم ألاَّ اجتمـــاعَ وَلاَ زِيَـــارَه[٦]
إذْ لا بـــــراءةَ لِلْبَـــريءِ وَلاَ عَطَـــاءَ ولا خَفَـــارَهْ

---

(١) في ب : (( أرض )) .

(٢) المفصل ص ١٠٠ .

(٣) اختلفوا في " دُرْنَا " هذه فمن قائل إنها درنا بنت عبعبة ، ومنهم من قال بأنها درنا بنت سيار إلى غير ذلك من الاختلافات ، وانظر الاختلاف في هذه الأقوال في مصادر تخريج هذا البيت الذي سبق تخريجه في لوحة ١٢٣ / أ .

(٤) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ *

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ ؛ والكتاب ١ / ١٨٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٩٩ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٥١ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣١٩ ، ٤ / ٤٠٤ ، ٥ / ٢٨٩ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٠٧ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٥ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٨٠ ، ٦٢١ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥١٤ ؛ واللسان ٣ / ٩٢ " بعد " ، ١٥ / ٤٩٢ " يا " .

(٥) سبق تخريجه

(٦) وينظر البيتين الآنفي الذكر في الديوان ص ٢٠٩ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٧٢ فما بعدها .

**إلاَّ عُلاَلَــــــــــةً أَوْ بَــــــدَا هَــــــةَ سَابــــحٍ نَهْــدِ الجُــزَارَه**[١]

يخاطبُ شيبانَ[٢] بنِ شهابٍ يقـولُ : إذا غزونـاكم علمتـم أنَّ ظنكـم بأننـا لا نغزوكم ، ولا نجتمعُ ولا نزوركم / بالخيل والسِّلاحِ كذبٍ ، ثم قالَ : مَـنْ كـانَ [١٤٠/أ] بريئـاً منكـمْ لم تنفعْه براءتُـه ؛ لأنَّ الحـربَ إذا عظمـتْ لحـق شـرُّها الـبريءَ وغيرهُ .

وقوله : " ولا عطاءٌ " أيْ : نحنُ ننالُ جماعتكم بما تكرهونَ ، فلا يُقْبَلُ منكم عطاءٌ ولا خفارة تفتدون بهما منا ، وأرادَ لا قبولَ عطـاءٍ لكـم[٣] ، ولا خفـارةَ ، الخفارةُ : الذمةُ ووفاءُ العهدِ (( **إلاَّ علالةً** ))[٤] استثناءٌ منقطعٌ أيْ : لا يقبـلُ منكـم عطاءٌ ولا خفارةٌ ، ولكن نزوركمْ بالخيلِ ، و (( **البداهةُ** ))[٥] : أولُ جريِ الفـرسِ و" العلالَةُ " جريٌ بعد جريٍ .

الأول : (( **السابحُ** ))[٦] : الذي يدحو بيديه في العدوِ ، ويروى قـارحٌ ، وهـو من الخيلِ الذي قدْ بلغَ أقصى أسنانِه .

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩ ؛ والكتاب ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١١٤ ؛ والخصائص ٢ / ٤٠٧ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٢ ؛ والشعر والشعراء ١ / ١٦٣ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤ / ٤٠٤ ، ٦ / ٥٠٠ ؛ واللسان ٤ / ١٣٥ " جـزر " ، ١٣ / ٤٧٥ " بده " ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٥٣ ؛ وبلا نسبة في : رصف المباني ص ٤٢٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٨ ؛ والمقرب ١ / ١٨٠ .

(٢) هو شيبان بن شهاب الجحدري من أبناء عمومة الشاعر ، وهذه الأبيات من قصيدة يخاطب بها شيبان بأن الحرب إذا استعرت وعظمت لحق شرها البريء كما يلحق المسيء أي : إننا ننال منكم من المسيء والبريء بما تكرهون ، ولا نقبل منكم عطاء ، ولا نعطيكم خفارة تفتدون بها منا . ينظر خزانة الأدب ١ / ١٧٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١١٤ .

(٣) في ب : (( لكم )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٠١ .

(٥) المفصل ص ١٠١ .

(٦) المفصل ص ١٠١ .

والجزَارةُ : من الفرسِ رأسُه وقوائمهُ .

والنهدُ : العظيم .

و لم يردْ أنَّ على قوائمه لحماً كثيراً، وإنما يريد أنَّ عظامهُ غَليظةٌ[1]، والتقديـرُ: في البيتين ذراعـي الأسـدِ ، وجبهـةِ الأسـدِ ، وعلالـةُ سـابحٍ ، أوْ بداهـةُ سـابحٍ ، وَمذهبُ سيبويه[2] أنَّ " علالَة " مضافٌ إلى سابحِ المدلولِ آخِـراً ، فكأنـه أرادَ أنْ يجعلَ الدَّالَّ على المحذوفِ[3] مقدَّماً ، والدالُّ يجبُ أنْ يُجْعَـلَ قبـل المدلـولِ ، وإنمـا أُخِّرَ عنه ؛ لأنه لوْ وقعَ موقعهُ ، فجاءَ الثاني مضافاً ليسَ بعـدَهُ مضـافٌ إليـه ، ولا ما يقومُ مَقامهُ فأخَّرَهُ ؛ ليكونَ كالعوضِ مع المضافِ إليه .

نسخ الكتابِ أيْ : كتابُ سيبويه .

الزجُّ[4] : الطعنُ ، والمِزَجّةُ[5] : الرمحُ القصيرُ .

القَلُوصُ : من النوقِ الشابةُ ، وهي بمنزلةِ الجاريةِ من النساءِ .

وأبو مزادَة : كنيةُ رجلٍ .

فصل بين المضافِ والمضافِ إليه بالمفعولِ بـه ، وهـو قبيـحٌ قَدْيَـرَي سـيبويه[6] " من " جارةٍ مثلَ : هـذا ، وليـس لقائلـه في ذلـك عـذرٌ ، إلا[7] مـن الضـرورةِ ؛ لإقامةِ الوزنِ .

---

(١) في ب : « عليط » .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٦٦ .

(٣) في : « المحذوف » ساقط .

(٤) هذه لفظة من بيت شعر ، ونصه :

فَزَجّجْتُهَـا بِمَزَجَّـةٍ    زَجَّ القلُوصِ أَبِى مَزَادَهْ

والبيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبة في : الكتاب ١ / ١٧٦ ؛ ومجالس ثعلـب ص ١٥٢ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٣ / ١٨٩ ؛ والمقرب ص ٥٦ ؛ والمقـاصد النحويـة ٣ / ٤٦٨ ؛ والخصائص ٤٠٦ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥١٩ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٢٧ ؛ وخزانـة الأدب ٤ / ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٥) في ب : « اللزجة » .

(٦) ينظر الكتاب ١ / ١٧٦ .

(٧) في ب : « وإلا » .

قال المصنفُ[١] : ووجهُ أنْ يجرَّ " القلوصُ " على الإضافةِ ، (( ويقدر مضاف إلى أبي محذوف بدلاً عن القلوصِ ))[٢] تقديره : * **زج القلوص** *[٣] قلوصُ أبي مزادةٍ ، وقيلَ : ذكرَ الإمام سراجُ الدينِ السكاكي عن ابنِ جني[٤] في تصحيحِ هذا البيتِ أنْ يقالَ : حذفَ مضافاً إليهِ قبلَ القلوصِ ، ومضافاً بعدهُ ، فكلُ[٥] واحدٍ من الحذفينِ شائعٌ في كلامهم ؛ لأنه إذا جازَ حذفها معاً في موضعٍ واحدٍ جازَ حذفهما في موضعينِ وتقديرُ البيتِ : زجَّ أبي مَزَادَةَ القَلُوصِ قلوصَ أبي مزادةَ ، ومثلُهُ لهذا الاحتمالِ ما قالَ أبو الطيِّب :

**حَمَلْتُ إليهِ من[٦] لساني حَدِيْقَةً سَقَاهَا الْحِجَى[٧] سَقْيَ الرياضَ السَّحَائِبِ[٨]**

أيْ : سقى السحائبِ الرياضَ ، رياضَ السحائبِ (( **وأعربوه بإعرابه** ))[٩] أيْ : بإعرابِ المضافِ ، وفي الفصلِ الذي يليه تركُ المضافِ إليه[١٠] على إعرابه الذي هو الجرُّ بعد حذفِ المضافِ ، والعلَمُ فيه ، قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[١١] أيْ : الدليلُ الواضحُ في جوازِ حذفِ المضافِ ، وإقامةُ المضافِ إليه مُقَامهُ هذهِ الآيةُ ، ومن ذلكَ أيضاً قولُ[١٢] جرير[١٣] :

---

(١) ينظر المفصل ص ١٠٢ .

(٢) في ب ساقط .

(٣) في ب : (( فلوص )) .

(٤) ينظر الخصائص ٢ / ٤٠٦ .

(٥) في الأصل : (( وكل )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( من )) ساقط .

(٧) في ب : (( الحي )) .

(٨) ينظر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري ٢ / ٤٤٣ .

(٩) المفصل ص ١٠٣ .

(١٠) في ب : (( المضاف المضاف إليه )) .

(١١) من الآية ( ٨٢ ) من سورة يوسف .

(١٢) في الأصل : (( قوله )) والمثبت من ب .

(١٣) في النسختين : (( جرير )) بينما القول " لذي الرمةِ " في ديوانه وجميع المصادر الآنفة الذكر .

* لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أذِلَّةٌ *[١]

وقول زهير :

* وفِيْهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وَجوُهُهُمْ *[٢]

أيْ : أهلُ مجلسٍ ، وأهلُ مقاماتٍ ؛ لأنَّ صهوبة السِّبال وحسنَ الوجهِ من صفةِ الأصلِ ، وفي الكشافِ[٣] ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[٤] أيْ : وقتُ الحجِّ إنَّ المسؤول أهلُها لا هي ، فإنْ قيل : لِمَ لمْ يسغ أنْ تكونَ القريةُ هي المسؤولةَ هنا؟ ؛ لأنها تسألُ كثيراً ، كما إذا مررتَ بقريةٍ خربةٍ ما بها نافخُ ضَرَمَةٍ[٥] ، وقلتَ : مُخاطباً : / وأنتَ تعظُ أو تتعظُ : معاني الظرفِ أينَ بُنَاةُ مُبَايِنِكَ وجُنَاةُ مجانِيكَ ؟ [ ١٤٠/ ب ] ما بالهم صاروا لقماً للترابِ بعد أنْ كانوا بُهْماً ؟ أيْ : شجعاناً في الحرابِ ، ومثلُ قولهم : سَلِ الأرض مَنْ شقَّ أنهارَكِ وغرَسَ أشجارَكِ .

قلنا : لا مساغَ لذلك بدليلِ ما قبلَ الآيةِ ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ﴾[٦] أيْ : وسلْ أهلَ القريةِ التي كنا فيها يخبروكَ بأنَّ ابنكَ سرقَ إذِ الحوائطُ[٧] والجدرانُ لا تستخبرُ في[٨] مثلَ هذهِ الحادثةِ التي يطلبُ الجوابُ فيها من المسؤولِ .

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* سَوَاسِيَةٌ أحرَارُهَا وعبيدُهَا *

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٧ ؛ واللسان ١٤ / ٤٠٩ " سوا " ؛ وأساس البلاغة ص ٦٢ " جلس " ؛ وبلا نسبة في : لسان العرب ٦ / ٤٠ " جلس " ؛ وتاج العروس ١٥ / ٥١١ " جلس " " سوا " .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا القولُ والفِعْلُ *

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٣ ؛ واللسان ١٢ / ٥٠٦ " قوم " ؛ وكتاب الجيم ٣ / ١١٥ ؛ وتاج العروس " قوم " .

(٣) ينظر الكشاف ١ / ٢٤٢ .

(٤) من الآية ( ١٩٧ ) من سورة البقرة .

(٥) الضَّرَمَةُ : ما التهب من الحطب سريعاً . اللسان ١٢ / ٣٥٥ " ضرم " .

(٦) من الآية ( ٨١ ) من سورة يوسف .

(٧) في ب : « الحواط » .

(٨) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

قالَ ابنُ جني[1] في قوله تعالى : ﴿ فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةٗ مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[2] حذفتْ عدةٌ من المضافاتِ التقدير : من ترابِ أثرِ حافرِ فرسِ الرسولِ * **قَضَى نَحبَهُ** *[3][4] أيْ : ماتَ ، والنحبُ في الأصل : هو النذرُ كأنَّ كلَّ إنسانٍ نذرَ أن يموتَ ، فإذا ماتَ فقد قضى نحبهُ ، وقد وقعَ[5] في نسخِ المفصلِ " كما " أعني بالكافِ ، والصوابِ " بما " بدليلِ أولِ البيتِ :

**فهل لكمُ[6] فيما إليَّ فإنني* طبيبٌ ... بما أعْيَا[7] .....**

والذي جرّأهُ على حذفِ المضافِ شهرةُ قصةِ ابنِ هوبر[8] عندَ العربِ ، وهذا القائلُ يخاطبُ المشاهدينَ للحربِ ، فلا يلتبس عليهم في المقتولِ ، وكذلكَ طبُّ ابنِ " حِذْيَم "[9] ؛ لأنه كانَ طبيباً معروفاً عندهم « فقد أعطوهُ حقَّهُ في غيرِهِ » أيْ : أعطَوْهُ حقَّهُ أيضاً في التذكيرِ والتأنيثِ ، والإفرادِ والجمعِ .

---

(١) ينظر المحتسب ٢ / ٢٩٦ .

(٢) من الآية ( ٩٦ ) من سورة طه .

(٣) المفصل ص ١٠٤ .

(٤) هذا جزء من بيت شعر من الطويل ، ونصه :

**عَشيَّةَ فَرَّ الحارثيونَ بعدمَا قَضَى نَحبَهُ في مُلْتَقَى القوم هَوبَرُ**

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٣ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٧١ ؛ والدرر ٥ / ٣٧ ؛ واللسان ٥ / ٢٤٨ " هبر " ؛ وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ص ١٣٢٧ ؛ والمقرب ص ٢٣٥ ، ٥٦٥ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥١ .

(٥) في ب : « ووقع » .

(٦) في الأصل : « لهم » والمثبت من ب .

(٧) البيت من الطويل ، وتتمته :

*** النِّطَاسِيَّ حَذْيَمَا ***

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ؛ واللسان ٦ / ٢٣٢ " نطس " ، ١٢ / ١١٩ " حذم " ١٥ / ٤٣٦ " إلى " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٥٣ ؛ وشرح المفصل ٣ / ٢٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ٨٣٨ ، ١٣٢٧ .

(٨) هو يزيد بن هوبر من بني الحارث بن كعب . ترجمته في سيرة ابن هشام ٢ / ٢٠١ ؛ والأعلام ٨ / ١٩٠ .

(٩) حِذْيَمْ : هو رجل كان معروفاً بالحذق في الطب ، وهو جِذْيم " بالجيم " رجل من تيم الرّباب كان أطبَّ العرب ، وكان أطبَّ من الحارث . قال أوس بن حجر يذكره :

*** فإنني طبيبٌ بما أعْيَا النِّطاسِيَّ حِذْيَما ***

ينظر خزانة الأدب ٤ / ٣٧٠ ؛ والتخمير ٢ / ٥٦ .

البريصُ : النهرُ .

وَبردَى(١) : بالفتحاتِ نهرٌ بدمشق ، وتصفيقُ الشراب(٢) تحويلـه مـن إنـاءٍ إلى إناءٍ من الصَّفق ، وهو النَّاحيةُ ، وقيلَ : التصفيقُ : المزجُ .

يُصفقُ أيْ : يمزجُ ، والرحيقُ : الخمرُ الصافيةُ « ماءٌ سلسلٌ ، وسلسالٌ » أيْ : سهلُ الجري في الحلْقِ لعذوبته هذا البيتُ من القصيدةِ التي أولها :

*** أسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ *(٣)**

وهيَ قصيدةٌ معروفةٌ أنشدها على جَبَلَةَ بنِ كريمةَ(٤) الأيهم(٥) ، وهو آخرُ ملوكِ غسَّانَ منها :

**أبنـاءَ جَفْنَـةَ حَـوْلَ قبـرِ أَبِيهـمِ ... قَبْـرِ ابْـنِ مَارِيَّـةَ الكريـمِ المُفْضِـلِ(٦)**
**بيـضُ الوجـوهِ(٧) كريمـةٌ أحْسَابُهُم ... شـمُّ الأنـوفِ مـن الطـرازِ الأوَّلِ**
**يُغشـونَ حتَّـى مَـا تَهِـرُّ كِلاَبُهُـمْ ... لاَ يَسْأَلُـونَ عَـنِ السَّـوَادِ المقبـلِ**

*** يسقونَ مَنْ وَرَدَ البريْصَ(٨) عليْهُمُ *(٩)**

---

(١) ينظر معجم ما استعجم ١ / ٢٤٠ ؛ ومعجم البلدان ١ / ٣٧٨ .

(٢) في ب : « الشرب » .

(٣) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

*** بين الجوابي فالبُضَيْعُ فحومَلِ ***

هذا البيت لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في ديوانه ص ١٢١ .

(٤) في ب : « كريمة » ساقط .

(٥) هو جَبَلَةُ بن الأيهم بن جبلة الغساني من آل جفنة عاش زمناً في العصر الجاهلي وقاتل المسلمين في دومة الجندل سنة ١٢ هـ ، حضر وقعة اليرموك سنة ١٥ هـ ، وأسلم ثم هاجر إلى المدينة بعد هزيمة جيش الروم ، وارتد فيها وخرج إلى بلاد الروم وكانت وفاته سنة ٢٠ هـ .

ترجمته في : خزانة الأدب ٤ / ٣٨٥ ؛ والأعلام ٢ / ١١١ ، ١١٢ .

(٦) هذه الأبيات الثلاثة لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في ديوانه ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٧) في ب : « الوجه » .

(٨) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

*** بَردَى يُصَفقُ بالرحيْقِ السَّلْسَلِ ***

وهو لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في ديوانه ص ١٢٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ١١ / ١٨٨ ؛ والدرر ٥ / ٣٨ ؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢ ؛ ولسان العرب ٣ / ٨٨ " برد " ، ٧ / ٦ " برص " ، ١٠ / ٢٠٢ " صفق " ؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠ ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٣ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥٠٨ ؛ والهمع ٢ / ٥١ ؛ ولسان العرب ١١ / ٣٤٥ .

(٩) في الأصل : « عليهم » ساقط والمثبت من ب ؛ وينظر المفصل ص ١٠٥ .

البيت يقالُ هو : « من الطرازِ الأولِ » أي : تبدأ بذكره في الخصالِ الحميدةِ .

والغشيانُ(١) : الإتيانُ .

و« ما تهر كلابهم » مثلَ ما سبقَ ذكره من قولهم : فلانٌ جبانُ الكلبِ .

و" السوادُ " الشخصُ أيْ : لا يسألونَ عمن يقبل عليهم ؛ لفرطِ جودهم وكرمهم « **وذكَّرَ الضميرَ في يصفّقُ** »(٢) أيْ : قالَ : يصفقُ بياءِ الغائبِ لابتاءِ الغائبةِ ، وإنْ كانتْ " بَرَدَى " مؤنثة ؛ لأنَّ صيغةَ " فَعَلَى " بالفتحاتِ من صيغِ المؤنثِ على ما للثابتِ ، والمحذوفِ(٣) أيْ : على إعطاءِ ما هو حقٌّ للثَّابتِ ، والمحذوفِ جميعاً حيثُ قالَ : ﴿ **فَجَآءَهَا** ﴾(٤) بضميرِ المؤنثِ للقريةِ ، وهي ثابتةٌ ، وقالَ(٥) : أوهم بضميرِ العقلاءِ للأهلِ ، وهو محذوفٌ ، ولولا مراعاةُ بائتة لقيل أوْ هيَ قائلةٌ ، والتقديرُ : فجاءَ أهلَها بنصبِ الأهلِ ، و ﴿ **بَيَٰتًا** ﴾(٦) مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ عن الأهلِ بمعنى بائتين أو قائلين من القيلولةِ ، فإنْ قيل : " بياتاً " مفردٌ أوْهمْ " قائلون " جملةٌ ، فكيفَ يستقيمُ عطفُ الجملةِ على المفردِ .

قلنا : عطفها عليهِ لكونها في حكمِ المفردِ ؛ لأنَّ الجملةَ في الحالِ واقعةٌ موقعَ المفردِ فكانَ في التقديرِ عطفَ مفردٍ على مفردٍ وقد / حذفَ المضافَ . [ ١٤١/أ ]

المرادُ بالحذفِ هنا الإضمارُ كذا عن المصنفِ(٧) ، والذي اضطرهم إلى إضمارِ المضافِ في ولا « **بيضاءَ** »(٨) أنه اجتمعَ في أولِ الكلامِ عاملانِ وهما " ما " التي

---

(١) في ب : « الغان » .

(٢) المفصل ص ١٠٦ .

(٣) في الأصل : « جميعاً » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) من الآية ( ٤ ) من سورة الأعراف ، وينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٥) في ب : « وقيل » .

(٦) من الآية ( ٤ ) من سورة الأعراف .

(٧) ينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٨) المفصل ص ١٠٦ .

بمعنى " ليسَ " و" كلُّ " فلو لم يقدرْ إضماره بأنْ يكونَ معطوفاً على " سوداءَ " لا على " كُلّ " يلزمُ أنْ يكونَ الواوُ في " ولا بيضاءَ " قائمة مقامَ " ما "[١] التي ترفعُ وتنصبُ ، ومقامَ " كلُّ " وهي تجرُّ بالإضافةِ ، فيلزمُ العطفُ على عاملين بواوٍ واحدةٍ ، وذا ممتنعٌ متجانِبٌ عنهُ أيْ : على قولِ سيبويهِ[٢] خلافاً للأخفشِ[٣] ، فإنَّ عندهُ يجوزُ العطفُ على عاملينِ ، وإذا أضمرَ يكونُ الواوُ قائمةً مقامَ " ما " ونائبةً عنها لا عن غيرها ، ومن قبيل إضمارِ المضافِ ، وإقامة المضافِ إليه على إعرابه مجروراً قراءة[٤] من قرأَ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾[٥] بالجرِّ يعني عرضَ الآخرةِ .

وأمَّا على قراءةِ العامةِ بالنصب ، على حذف المضافِ وأعربَ المضافُ إليهِ بإعرابِ المضافِ ، فإنْ قلتَ : ما الفرقُ بينَ ما نحنُ فيهِ ، وهوَ أنَّ قولهُ : و" لا بيضاءَ " ؟ كانَ مضافاً إليه تقديراً ، فأبقى على إعرابه مجروراً ؟ وبينَ قولهِ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٦] و :

* مُلْتَقَى القومِ هوبَرُ *[٧]

حيثُ لا يجوزُ إبقاؤهُ على محلِّ كونه مضافاً إليه مجروراً ؟ قلتُ : الفرقُ بينهما هو : أنَّ في إبقاءِ المضافِ إليه على حاله مجروراً بعدَ حذفِ المضافِ اشترطَ أنْ يكونَ مضافٌ قبلهُ مضافاً إلى شيءٍ ، ثمَّ يذكرُ بعد ذلك شيءٌ آخرُ هو[٨] في المعنى مضافٌ إليه مثلُ الأولِ ، كما في مسألتنا « **ما كلُّ سوداءَ تَمْرةً ، ولا**

---

(١) في ب : « ما » ساقط .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٤٧ .

(٤) ينظر القراءة في : البحر المحيط ٥ / ٣٥٣ ؛ والدر المصون ٥ / ٦٣٨ .

(٥) من الآية ( ٦٧ ) من سورة الأنفال .

(٦) من الآية ( ٨٢ ) من سورة يوسف .

(٧) سبق تخريج هذا البيت ص ٧٣١ .

(٨) في ب : « هو » ساقط .

**بيضاءَ شحمةً** ))[١][٢] ، وأما إبقاءُ المضافِ إليه على إعرابه مجروراً بدونِ هذا الشرطِ لا يجوزُ ؛ لأنه إخلالٌ بالكلامِ[٣] من كل وجهٍ ، وإضمارٌ للجارِ ، وهو شاذٌ ، ولو قيلَ : بانجرارِ القريةِ بدونِ ذكرِ الأهلِ كانَ من قبيلِ ذلكَ، فلا يصحُّ، ثم قوله (( ما كلُّ سوداءَ تمرة )) مثلٌ يضربُ في خطأِ الظن ، وفي اختلافِ الأخلاقِ والطبائعِ .

وقوله : (( **وتركُ المضافِ إليه على إعرابه** ))[٤] ، فلو تُرِكَ المضافُ إليهِ على إعرابه لقيل : ولا بيضاءُ بالرفعِ ، ولقيل : في قولِ أبي دُؤَاد[٥] ، و :

* **ناراً** *[٦][٧]

بالنصبِ بنقلِ إعرابِ المضافِ إلى المضافِ إليهِ ؛ لأنَّ التقديرَ (( ولا كلُّ بيضاءَ وكلَّ نارٍ )) برفعِ " كل " في الأولِ ونصبه في الثاني ، ونظيرهما قوله (( ما

---

(١) ينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٢) ينظر المثل في : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٨٧ ؛ والمستقصى ٢ / ٣٢٨ .

(٣) في الأصل : (( بكلام )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٠٦ .

(٥) أبو دؤاد هو : جارية بن الحجاج ، وقيل حنضلة ابن الشرقي شاعر جاهلي قديم أحد أجواد العرب وكرمائها عاصر النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، ومدحه .
ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ١٢٦ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٥٩٢ .

(٦) هذه لفظة من بيت شعر من المتقارب ، ونصه :

**أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ... ونارٍ توقَّدُ باللَّيْلِ نارَا**

والبيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣ ؛ والكتاب ١ / ٦٦ ؛ والأصمعيات ص ١٩١ ؛ وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤ ، ٢٩٧ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٠ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٦ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٥٩٢ ، ١٠ / ٤٨١ ؛ والدرر ٥ / ٣٩ ؛ وبلا نسبة في : المحتسب ١ / ٢٨١ ؛ ورصف المباني ص ٤١٢ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٧٣ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ١٦٩ ؛ والمقرب ص ٢٥٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٩ ، ١٤٢ ، ٨ / ٥٢ ، ٩ / ١٠٥ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٢ .

(٧) في الأصل : (( ناراً توقد )) .

مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاكَ ، ولا أخيه ، ووجهُ الاستدلالِ بهذا[١] هو أنهُ محمولٌ على أنَّ المضاف محذوفٌ مِن ولاَ أخيهِ ، والمضافُ إليه باقٍ على إعرابـهِ أيْ : ولا مثـلُ أخيهِ ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ مجروراً بالعطفِ على عبدِ اللهِ ، لأنَّ المعطوفَ المجـرورَ لا يقعُ بينهُ وبينَ ما عطفَ هو عليه فصلٌ بأجنبيٍّ بدليلِ امتناعِ قولكَ : غـلامُ زيـدٍ ذاهبٌ وعمروٌ ، فلو كانَ معطوفاً ؛ لوقعَ الفصلُ بـالأجنبيِّ ، وهـو يقـولُ : ذاك ، ولو نقلَ الإعرابُ لقيلَ : ولا أخوهُ ؛ لأنَّ التقديرَ ولا مثلُ أخيه برفع[٢] المثلِ .

**أَكُـــلَّ امْـــرِيءٍ تحسبِيْـــنَ امرءاً ونـــارٍ تَوَقَّـــدُ باللَيْـــلِ نَـــارَا[٣]**

لا يجوزُ أنْ يعطفَ " نارٍ " المجرورَ على امريءٍ إذْ فيه عطفٌ على عاملين بواوٍ واحدةٍ ، بلْ يجبُ أنْ يكونَ المضافُ ، وهو كلُّ مضمراً قُبيلَ " نارٍ " المجرورُ علـى تقديرِ : وكلُّ نارٍ على مثلِ ما ذكرنا في المسألةِ المتقدمةِ / تقولُ ليسَ كـلُّ مـنْ لـهُ [ ١٤١/ ب ]
صورةُ امريءٍ بامريءٍ كاملٍ ، بلْ المرءُ الكاملُ من لـهُ خِصَالٌ سَنِيَّة ، وأوصـافٌ بهيةٌ ، وليسَ كلُّ نارٍ تتوقدُ بالليلِ بنارٍ إنما النارُ نارٌ تُوقَدُ لِقَرى الزوارِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يجزِ العطفُ على عاملين ؟ قلنا : لأنَّ العطفَ وضِعَ لينـوبَ حـرفُ العطـفِ على العاملِ ، ويغني عن إعادته ، وإذا قلـتَ : قـامَ زيـدٌ قـامَ عمـرو كذلـكَ[٤] في النصبِ والجرِّ ، فلو عطفتَ على عاملينِ أحدهما يَجرُّ ، والآخرُ يَرفـعُ أو يَنصـبُ أحلـتَ ؛ لأنـكَ تكـونُ جـاعلاً الـواوَ جـارَّةً رافعةً أوْ ناصبةً في حـالـةٍ واحـدةٍ ، وهو محالٌ ، ونظيرُ العطفِ علـى عـاملينِ نحـو : مـرَّ زيـدٌ بعمـروٍ ، وبكـرٌ جعفـرٍ بعطفِ بكرٍ على زيدٍ ، وعطفِ جعفـرٍ علـى عمـروٍ ، وكـون الـواو[٥] نائبـةً عـن الفعلِ والبـاءِ ، ومثـلُ هـذا ممتنـعٌ ، ومـن نظـيرِ العطـفِ علـى عـاملينِ مـا ذكـرهُ

---

(١) في ب : « كهذا » .

(٢) في الأصل : « يرفع » ساقط والمثبت من ب .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٣٥ .

(٤) في ب : « كذا » .

(٥) في ب : « الباء » .

في الكشافِ[١] في أولِ سورةِ الجاثيةِ في قوله تعالى : ﴿ ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ ﴾[٢] وهو من العطفِ على عاملينِ سواءٌ نصبتَ أوْ رفعتَ ، وكذلكَ ذكرَ في قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴾[٣] فمنْ أرادَ تحقيقهُ، فليطْلَبْ هناك ، وقولـه: (( ولأخيه ))[٤] أيْ : ولا مثلَ أخيهِ ، وتقريرُ هذهِ المسألةِ قدْ سبقَ .

أمَّا الاستدلالُ بقولـهِ : (( **ما مثلُ أخيك ولا**[٥] **أبيك يقولان ذلك** ))[٦] فوجهُهُ أنَّ قوله : (( ولا أبيك )) لو كانَ معطوفاً على " أخيكَ " لم يكنْ للإخبارِ إلاَّ عن مثلٍ ، فيلزمُ الإفرادُ في الخبرِ على نحوِ : مثلُ " أخيكَ "، ولا أتيتُكَ تقولُ : ذاكَ ، كما يقالُ : ما غلامُ زيدٍ وعمروٍ جاءني ، ويمتنعُ أنْ يقالَ : جاءني .

والوجهُ الثاني : أنه لوْ كانَ معطوفاً على أخيكِ ؛ لأدَّى إلى أنْ يكونَ التقديرُ ما مثلُ هذين الشخصينِ يقولُ ذلكَ ، وليسَ الغرضُ نفيَ القولِ عنْ شخصٍ واحدٍ مماثلٍ للشخصين .

بلِ الغرضُ نفيُ القولِ عنْ مثلِ كلِّ واحدٍ منهما ، وهذا لا يستقيمُ إلاَّ بالعطفِ على مثلٍ ، وقيلَ : في تركِ نقلِ إعرابِ المضافِ إلى المضافِ إليه في هذهِ المسائلِ إنَّ عدمَ نقلِ ذلكَ إلى المضافِ إليه إيذانٌ باختلافِ الجنسينِ ؛ لأنَّ حقَّ المختلفينِ أنْ يُعادَ كلُّ واحدٍ على حدةٍ ، والمخالفةُ في هذه المسائل أنه جعلَ عبدَ اللهِ مخالفاً لأخيه في القولِ وغيره نظيرَ إضمارِ الجارِّ ، كانَ رؤبةُ بنَ العجاجِ إذا قيل لهُ : كيفَ أصبحتَ يقولَ : خيرٍ ، أيْ : بخيرٍ ، فيضمرُ الجارُّ ،

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٢٨٥ .

(٢) من الآية ( ٥ ) من سورة الجاثية .

(٣) من الآية ( ١ ، ٢ ) من سورة الشمس .

(٤) في ب : (( أخيه )) ساقط .

(٥) في الأصل : (( أخيك ولا )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٠٦ .

وهو الباءُ ، وإنما شذَّ إضمارُ الجارِّ ؛ لأنَّ الجارَّ معَ المجرورِ كشيءٍ واحدٍ ، وإضمارُ بعضِ الشيءِ معَ إظهارِ[(١)] بعضه لا يجوزُ، وكذا إضمارُ المضافِ؛ لأنه معَ المضافِ إليه كشيءٍ واحدٍ وقد حُذِفَ المضافُ إليه، فالمضافُ والمضافُ إليهِ في حكمِ اسمٍ واحد[(٢)] إلاَّ أنهم استطالوا ذلكَ فحذفوا أحدَهُما قاصدينَ إلى الإيجاز غيرَ أنَّ حذفَ المضافِ إليهِ أكثرُ ؛ لأنه بمنزلةِ الزائد على الكلمةِ كالتنوينِ ، وذلكَ في نحو « **قولهم : كانَ ذلكَ إذٍ ، وحينئذٍ** »[(٣)] وكلُّ هذهِ أسماءُ مبهمةٌ لم تستعملْ إلاَّ مضافةً ؛ لإبهامها ، فإذا استعملتْ غيرَ مضافةٍ فلابدَّ من قرينةٍ تدلُّ على خصوصيةِ ذلكَ المضافِ إليهِ[(٤)] فيحكمُ بحذفهِ وإرادته ، وقوله : « **كانَ ذلكَ إذا** »[(٥)] التنوينُ فيه ، وفي نظائره المذكورةِ عوضٌ عن المضافِ إليه ، وإنما عُوِّضَ المضافُ إليه بالتنوينِ ؛ لمناسبةٍ بينهما في المعاقبةِ ، والتقديرُ في هذه الأمثلةِ ما ذكرهُ في الكتابِ[(٦)] ثم المثبتُ في[(٧)] نُسخِ المفصلِ ، وبكلهم وأريدَ وكلهم أيْ : وأريدَ من قوله تعالى : ﴿ **وَكُلًّا ءَاتَيْنَا** ﴾[(٨)] ﴿ **وكُلّهم آتيناهُ** ﴾[(٩)] و" إذْ " من أسماءِ الزمانِ ، وهي تضافُ إلى الجملِ وكانَ كذا / جملةٌ فعليةٌ فحذفتْ وعوضَ [١٤٢/أ] عنها التنوينُ ، فالتقى ساكنانِ الذالُ والتنوينُ ، فحركتِ الذالُ بالكسرِ ؛ لأنَّ الساكنَ[(١٠)] إذا حُرِّكَ ، حُرِّكَ بالكسرِ ، وسيأتي المعنى فيه في المشتركِ[(١١)] - إن

---

(١) في ب : « إظهار » ساقط .

(٢) في الأصل : « اسم واحد » ساقط .

(٣) المفصل ص ١٠٦ .

(٤) في الأصل : « إليه » ساقط والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٠٦ .

(٦) ينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٧) في الأصل : (( كتاب )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٨) من الآية ( ٧٩ ) من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية ( ٩٥ ) من سورة مريم ، والآية ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾ .

(١٠) في الأصل : « للساكن » والمثبت من ب .

(١١) ينظر قسم المشترك ص ٣٣٥ .

شاء الله تعالى – ووجهٌ آخرُ هنا لطيفٌ ، وهو أنَّ الذاهبَ مضافٌ إليهِ ، وهو مجرورٌ ، فناسبَ أنْ تحركَ الذَّالُ بحركةِ الذاهب فيكون[1] بمنزلةِ استبقائه بعد ذهابه ، وتكريرُ اسمُ الزمانِ في حينئذٍ ، وعامئذٍ ، بمنزلةِ التكريرِ ، في :

*** يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ ***[2]

وإنما كُرِّرَ للطيفةٍ ، وهي : أنَّ إيرادَ الكسرةِ بالتنوينِ على الذالِ مما يمجُّهُ السمعُ ، وينفرُ عنهُ الطبعُ ؛ لكونِ[3] السكونِ هو الأصلُ في المبنياتِ و" إذْ " من المبنياتِ خصوصاً[4] " ما " فإذا كانتْ الكسرةُ بالتنوينِ ، فالتنوينُ معَ البناءِ يتنافيانِ ، فأدخلَ الاسمُ الأولُ على الثاني ؛ لتوهمِ إدخالِهِ عليهِ الإضافة ، وترتفعُ بذلكَ الاستكراه ، فإنْ قلتَ : لِمَ زعمتَ فيه إبهامَ للإضافةِ ونفيتَ عنهُ حقيقةَ الإضافةِ حتى ألحقتهُ[5] بقوله : (( يا تيمَ تيم ))[6] ؟ وما دليلُ على منْ يزعم فيه بحقيقةِ الإضافةِ ؟ قلت : كفاهُ دليلاً ؛ لأنَّ[7] معناهُ ذلكَ ، وذلكَ لأنه لو كانَ " حينَ " مضافاً إلى " إذْ " في قولهم : حينئذٍ[8] يلزمُ منه أنْ يكونَ تقديرهُ حينَ حينَ كذا ، وفسادُ هذا بينٌ إلى هذا أشارَ في التوضيحِ[9] ، ثم قيلَ في وجهِ انقلابِ همزةِ " إذْ " من صورةِ الألفِ إلى صورةِ الياء في حينئذٍ ، ويومئذٍ هو أن الاسمين لما رُكِّبا كـ(( خمسةَ عشرَ )) ، ولذلكَ بنيَ الأولُ شُبهتْ همزتها بالمتوسطةِ في نحو " سئِمَ " حملَ خطُها عليهِ ، وهذا الحذفُ منْ إذْ في حينئذٍ ونحوه لا يجيءُ إلاَّ بعدَ

---

(١) في ب : (( فيكون بسكون )) .

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ٤١١ .

(٣) في ب : (( ككون )) .

(٤) في ب : (( خصاصاً )) .

(٥) في ب : (( ألحقته )) .

(٦) في ب : (( تيم عدي )) .

(٧) في ب : (( إنَّ )) .

(٨) في ب : (( حينئذ )) ساقط .

(٩) ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٢٦٥ .

تقدمِ قصةٍ مثلَ أنْ يقولَ : أحدٌ ناظرتُ فلاناً عندَ الأميرِ ، فتقولُ له : رأيتك[١] حينئذٍ أيْ : حينَ إذْ كانَ ما ذكرتَ ، أو حينَ إذْ ناظرتَ فلاناً ، وإنما اشترط تقدمُ القصةِ ؛ ليكونَ تقدمها قرينةً تدلُّ على خصوصيةِ ذلكَ المضافِ إليه ، والدليلُ على المضافِ إليه في قولهم : (( **مررتُ بكلٍ قائماً** ))[٢] محذوفٌ أنَّ الحالَ لا يقعُ في الغالبِ[٣] عن النكرةِ المتقدمةِ ، وإنما يقعُ[٤] عن المعرفةِ لما عُرِفَ ، وإنما يكونُ هو معرفةٌ إذا كانَ المضافُ إليهِ مقدراً ، و(( فعلتهُ أولُ )) بالبناءِ على الضمِّ بدونِ التنوينِ كانَ من حقه أنْ يقالَ أولاً بالتنوينِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا ﴾[٥] و(( بكلٍّ قائماً )) إلاَّ أنهُ غيرُ منصرفٍ لا يقبلُ التنوينُ فبناؤهُ على الضمِّ كالغاياتِ على ما يجيءُ[٦] في المبنياتِ – إن شاء الله تعالى – قالَ عبدُ القاهرِ : (( لا يجوزُ اختصمَ الرجلانِ كِلاً ))[٧] بالتنوينِ على أنْ[٨] يحذفُ عنهُ المضافُ إليه ، وينونُ ، كما في " كلٍّ " ، ووجههُ أنّ " كلاً " سقطَ عنهُ الألفُ عند الإضافةِ ، فلوْ حُذِفَ عنهُ شيءٌ هوَ كالسادِّ مسدَّهُ من عجزه ، وهو المضافُ إليه أدَّى إلى إجحافٍ ، ونظيره " ذو " قد[٩] جاءَ محذوفين معاً نظيرهُ في التنزيلِ ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[١٠] أيْ : من[١١] أثرِ حافرِ فرسِ الرسولِ ،

---

(١) في ب : (( أرأيتك )) .

(٢) المفصل ص ١٠٦ .

(٣) في ب : (( الحال )) .

(٤) في ب : (( أن يقع )) .

(٥) من الآية ( ٧٩ ) من سورة الأنبياء .

(٦) ينظر المبنيات ص ١٢٤ .

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ص ٨٧١ .

(٨) في ب : (( أنه )) .

(٩) في ب : (( وقد )) .

(١٠) من الآية ( ٩٦ ) من سورة طه .

(١١) في ب : (( من )) ساقط .

وفي السُنَّةِ (( البكرُ بالبكرِ جلدُ مائةٍ والثيِّبُ بالثيِّبِ رجمٌ بالحجارةِ ))[١] أيْ : حدُّ زنى البكرِ بالبكرِ ، وحدُّ زنى الثيِّبِ بالثيِّبِ ، هكذا كان[٢] يقررُ شيخي – رحمهُ الله – في هذا الموضعِ ، وصدرُ بيتِ أبي دؤادَ :

* أَلاَ مَنْ رأى رأيَ[٣] بَرْقٍ شرِيْقٍ[٤]

وفي روايةٍ :

* أَلاَ مَنْ تَرَى رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيْقٍ *[٥]

وقوله / " شريقٌ " فعيلٌ إما بمعنى مفعولٍ من شرقْتَ الشاةَ شقَقتَ أُذنَها [١٤٢/ ب] جعلَ البرقَ شريقاً ، كما تجعلُ عقيقاً ، فالعقيقُ اسمٌ لِشَعْرِ كلِّ مولودٍ من الناسِ ، والبهائمِ الذي يولدُ عليه ، ومنهُ سُميتْ الشاةُ التي تُذبحُ عن المولودِ يومَ أسبوعه عقيقة .

وإمَّا[٦] بمعنى : فاعلٌ شرِقَ بريقه : غصَّ .

جعلَ البرقَ لكثرةِ مائه شَرِقاً به، والضميرُ في ((**أسالَ**))[٧] للبرقِ ((**فانتحى**))[٨] أيْ : قصدَ[٩] ، والبحارُ[١٠] ، والعقيقُ[١١] موضعانِ ، والبحارُ في الأصلِ[١٢] : جمعُ

---

(١) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢١٠ ؛ ومجمع الزوائد ٦ / ٢٦٤ .
(٢) في ب : (( كان )) ساقط .
(٣) في الأصل : (( رؤيا )) والمثبت من ب .
(٤) هذا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه :

* أَسَالَ البحارَ فَانْتَحى للعَقِيْقِ *

وهو لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه ص ٣٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٠ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٤٥٥ ؛ والتخمير ٣ / ٦٣ ؛ وينظر المفصل ص ١٠٧ .
(٥) سبق تخريج هذا البيت آنفاً .
(٦) في ب : (( وإمَّا )) ساقط .
(٧) المفصل ص ١٠٧ .
(٨) المفصل ص ١٠٧ .
(٩) في الأصل : (( قصده )) والمثبت من ب .
(١٠) ينظر معجم البلدان ١ / ٣٤٠ .
(١١) ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٩٥٢ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ .
(١٢) في ب : (( الأرض )) .

بحرةٍ ، وهي الأرضُ الواسعةُ يقالُ : هذهِ بحرتنا أيْ أرضنا تقديره : أسالَ سُقْيا سحابِهِ البحارِ " فسقياً " فاعلُ أسالَ .

أمال البرقُ ، فليسَ بفاعلٍ ؛ لأنهُ لا يسيلُ ، فلما حُذِفَ المضافُ والمضافُ إليه معاً[1] تحوَّلَ[2] الضميرُ الراجعُ[3] من سحابِهِ إلى البرقِ مرفوعاً ، فاستكنَّ في الفعلِ ، فأسندَ الفعلُ إليهِ .

أيْ : السقيا في سقيا سحابِهِ مضافٌ ، والسحابُ مضافٌ إليه ، والضميرُ في سحابِهِ مجرورٌ ، وحذفَ سقيا والسحابَ[4] ، فوقعَ الضميرُ المجرورُ الذي كانَ في سحابِهِ موضعَ المرفوعِ ، وهو السُّقيا فانقلبَ مرفوعاً ، والضميرُ المرفوعُ للغائبِ الواحد لا يجيءُ إلاَّ مستكناً .

ألا ترى إلى قولهم : زيدٌ ضربَ باستكنانِ ضميرِ زيدٍ في : " ضربَ " فكذا[5] استكنَّ ذلكَ الضميرُ في " أسالَ " ، ونظيره ما ذكرهُ في الكشافِ[6] في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ[7] لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ ﴾[8] بتقديرِ : والذيْ خبثَ لا يخرجُ نباتُه إلاَّ نكداً فحذفَ المضافَ وهو النباتُ ، فانقلبَ الضميرُ المجرورُ الذي هو مضافٌ إليهِ في "نباته" مرفوعاً مستكناً في (( لا يخرجُ )) ، وكذلكَ[9] في قوله تعالى : ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[10] أيْ : يضاهي

(١) في ب : (( معاً )) ساقط .

(٢) في ب : (( تحويل )) .

(٣) ينظر الصفحة السابقة الذكر وفيها التوضيح .

(٤) في ب : (( السحاب )) ساقط .

(٥) في ب : (( كذا )) .

(٦) ينظر الكشاف ٢ / ١١٢ .

(٧) في الأصل : (( حيث )) ساقط والمثبت من كتاب الله تعالى .

(٨) من الآية ( ٥٨ ) من سورة الأعراف .

(٩) ينظر الكشاف ٢ / ٢٦٤ .

(١٠) من الآية ( ٣٠ ) من سورة التوبة .

قولهم : قولَ الذين كفروا ، فانقلبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً بعدَ حذفِ المضافِ ، وإنما لم يعوضوا عند حذف المضافِ والمضافِ إليه معاً ؛ لأنَّ فحوى الكلامِ تدلُّ عليه ، فلما كانَ الغرضُ وصفَ البرقِ بالإسالةِ ، والبرقُ لا يسيلُ ، وإنما المسيلُ هو الماءُ ، وهو معلومٌ تركوا التعويضَ وبعده :

سَقَى دَارَ سَلْمَى حيثُ حَلّتْ به النّوَى جزاءَ حَبيْبٍ من حَبيبٍ وَمِيقِ[1]

وترتيبُ بيتِ الأسودِ[2] :

فَأَدْرَكَ أَنْقَاءَ العَرَادَةِ ظلعُهَا وقد جَعَلَتْنِي مِن حَزِيمَةَ إصبَعَا[3]
أَمَرْتُكُم أَمْرِيْ بمنعرجِ اللّوَى ولا أَمْرَ للمعْصِيِّ إلاَّ مُضَيَّعَا
إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريْهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الهوَيْنَى بالفتَى أَنْ تَقَطَّعَا

العَرادةُ : - بالفتحِ - اسمُ فرسٍ .

والظلعُ : غمزةٌ في المشيةِ من عادةِ العتاقِ أنها تبقى لوقتِ الظلعِ .

حزيمةُ[4] : - بالحاء المهملةِ المفتوحةِ والزاي المكسورةِ - اسمُ قبيلةٍ من باهلةَ ، والضميرُ في جعلتني للفرسِ ، والفسوي هو الشيخُ الكبيرُ أبو علي الفارسي

---

(١) هذا البيت لأبي دؤاد الأبادي ، وهو عقب البيت الآنف الذكر من قصيدة واحدة . ينظر ديوانه ص ٣٢٧ .

(٢) هو : الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن حارثة بن جندل بن نهشل بن درم الشاعر المشهور ، شاعر جاهلي ، من سادات تميم ، كان فصيحاً جواداً نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسنَّ كُفَّ بصرُه ، توفي سنة ٢٢ ق . هـ .

ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٥ ؛ وسمط اللآلي ص ٢٤٨ ؛ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ١٦ ، ١٧ ، ٨٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٠٥ ؛ والأعلام ١ / ٣٣٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للكحلبة اليربوعي في شرح اختيارات المفصل ص ١٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٠١ ؛ ولسان العرب ١٢ / ١٢٧ " حرم " ١٤ / ٨١ " بقي " ؛ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٦٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٢ ؛ ولرؤبة في مغني اللبيب ٢ / ٢٦٤ ، وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢ / ٥١٠ ؛ وانظر البيتين الآخرين في خزانة الأدب ١ / ٣٨٨ ؛ واللسان ١٠ / ٥١٣ " وشك " .

(٤) حَزِيْمَةَ بن باهلة بن عمرو بن ثعلبة « يرجع إلى قبيلة باهلة » . ينظر الصحاح ٥ / ١٨٩٩ " حزم "

و" فسا "[١] موضعٌ مِنْ أعمالِ فارسٍ وللإمامِ نجم الدين الصلاحي[٢] في قصيدةٍ قالها :

تبًّا لِدَهْرٍ يَضِيعُ الأذْكِيَاءَ بِهِ ... وصَرْفُهُ نَقْضَ الآمَالَ أَوْ عَكَسَا
ذُو الْجَهْلِ نَتَّنَ أَمْصَاراً مقدَّسَةً ... وَقَدْ تَعَطَّر مِن ذِي الفضْلِ أَرْضُ فَسَا[٣]

(( **وما أضيفَ إلى ياءِ المتكلّم فحكمهُ الكسرُ** ))[٤] ؛ لأنه لَمَّا[٥] امتنع إظهارُ الجرِّ في المضافِ إليهِ ؛ لكونه مبنياً ظهرتْ الكسرةُ في المضافِ ، فإنْ قيلَ : يردُّ على هذا التعليلِ ما أضيفَ إلى سائرٍ ، نحوُ : غلامُهُ ، وغلامُكَ وغلامُهُمَا إلى آخره حيثُ / لم يظهرْ في المضافِ الكسرةُ وما ذكرتُ من امتناعِ إظهارِ الجرِّ في [١٤٣/أ] المضافِ إليه موجودٌ .

قلنا : الكسرةُ قدْ تقرب بانضمامِ جنسها إليها ، وهو الياءُ ، فساغَ أنْ تختصَّ هي : بحكمٍ لا يحوم غيرها حولهُ إذا القويُّ والضعيفُ ليسا بشيئينِ فلاَ يلزمُ أنْ يكونا في الحكمِ متساويينِ ، ووجهٌ آخرُ ، وهو : أنَّ الياءَ في " غلامي " ضميرٌ متصلٌ ، وحرفٌ واحدٌ ، وحرفُ علةٍ ، والضميرُ المتصلُ مفتقرٌ إلى ما قبله كجزءِ الكلمةِ ، والحرفُ الواحدُ أيضاً يشبهُ جزءَ الكلمةِ ، وحرفُ العلةِ ضعيفٌ ، فكأنهُ لضعفهِ يفتقرُ إلى غيرهِ ، كما أنَّ جزءَ الكلمةِ مفتقرٌ إلى الباقي منها ، والمضافُ أيضاً مفتقرٌ إلى المضافِ إليهِ ، فلا يستبعدُ لهذهِ الوجوهِ المستدعيةُ للامتزاجِ أنْ ينزَّلَ الياءُ منزلةَ جرٍّ " من " المضافِ إليها[٦] ، وليسَ فيها قبلَ الأخيرِ من الكلمةِ إلاَّ البناءُ ، واختيرَ البناءُ على جزءِ الياءِ ، وهو الكسرةُ ؛ ليكونَ ذلك إشارةً[٧]

---

(١) ينظر معجم البلدان ٤ / ٢٦١ " فسا " .

(٢) لم أعثر له على ترجمة في كل كتب التراجم .

(٣) لم أهتد إلى تخريج البيتين في كتب النحو فيما اطلعت عليها من المصادر .

(٤) المفصل ص ١٠٧ .

(٥) في ب : (( لما )) ساقط .

(٦) في الأصل : (( إليه )) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : (( أمارة )) والمثبت من ب .

على فرطِ امتزاجها وشدةِ الاتحادِ بينهما ؛ لأنَّ الأحسنَ في حروفِ العلةِ أنْ يكونَ مدَّاتٌ ، ولا امتدادَ إلاَّ لسكونهنَّ ، والتناسبُ بينهنَّ ، وبينَ حركاتٍ ما قبلهنَّ ، ولذا كسروا اللامَ في " لي " والقياسُ الفتحُ ؛ لأنَّ لامَ الجرِّ تفتحُ معَ الضميرِ نحو : لنا ، ولهُ فإنْ قيلَ إنما يستقيمُ هذا الوجه لو(١) لمْ يكنْ ياءُ المتكلمِ متحركةً قلنا : كثيراً ما(٢) يُسَكَّنُ للتخفيفِ ، فيتحققُ الامتدادُ بانكسارِ ما قبلها ، ثم قوله فحكمهُ الكسرُ لا يدلُ على البناءِ دلالةً صريحةً ، ولذلك حكي(٣) عن المصنفِ(٤) أنهُ معربٌ عنده إلاَّ أنهُ قامَ فيه مانعٌ عن إظهارِ الحركةِ الإعرابيةِ ، ومثالهُ الضمةُ في نحوِ : ضربوا ، والفتحةُ في نحو(٥) : ضَارَبَهُ ، وهما ليستا للبناءِ ، وينصرُ هذا القولَ أنَّ البناءَ في " من " لازم ، فإذا حركَ في قولهم : من الفارسِ ، فإنهُ لا يقالُ فيه أنه مبنيٌّ على الكسرِ بناءً عارضاً ، وإنما يقالُ حركَ للضرورةِ ، فكذلكَ وجبَ ألاَّ يقالُ : في غُلامي أنه بناءٌ عارضٌ ، بل يجبُ أنْ يقالَ : إنَّ ذلك للضرورةِ ، ولو قيل : بالبناءِ ، فلبنائهِ على الكسرِ ، ووجهٌ رابعٌ وهو أنْ يحملَ على ياءِ النسبةِ؛ لأنها والإضافةَ من بابٍ(٦) واحدٍ معنىً .

قيلَ : هذا الوجهُ أولى بالاعتبارِ عما قيلَ بناؤهُ ؛ لكونهِ مضافاً إلى المبنيِّ لئلاَّ ينتقضَ ذلكَ التعليلُ بالكافِ والهاءِ في غلامكَ وغلامه ، ولئنْ قالوا : بالفرقِ بينَ الياءِ وبينهما بأنَّ اتصالهُ بالياءِ أشدُّ من اتصاله بهما بدليلِ جوازِ اقتصارهِ على الكسرِ ، وبدليلِ جوازِ سكونِ الياءِ بما ذكرنا من بيانِ شدةِ الاتصالِ كان(٧) هو

---

(١) في ب : « لو » ساقط .

(٢) في ب : « ما » ساقط .

(٣) في ب : « لم حكى » .

(٤) ينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٥) في الأصل : « نحو » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وادٍ » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « كان » ساقط .

قولاً صحيحاً أيضاً (( **إلاَّ إذا كانَ آخرهُ ألفاً** ))(١) مستثنىً من قوله : (( **فحكمه الكسرُ** ))(٢) يعني : إذا كانَ آخرُ الاسمِ ألفاً فحينئذٍ(٣) لا يكونُ حكمُ (( ما أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ الكسرُ )) بلْ يبقى على حالهِ ، كما كانَ(٤) ، في عصايَ ، [ **وهو أي** ] (( **أوْ ياءَ متحركاً ما قبلها ، كما في ياءِ التثنيةِ والجمعِ أوْ واواً** ))(٥)، أي: أو واواً متحركاً ما قبلها كواوِ الجمعِ في الصورتينِ على ما يجيءُ ، وإنما اشترطَ تحركُ ما قبلها ؛ لأنه لو سكنَ ما قبلها كانَ هو الاسمَ الجاريَ مجرى الصحيحِ ، وقدْ ذكر حكمهُ .

وأمَّا الألفُ فلا يتغيرُ إلاَّ في لغةِ هذيلٍ ، وهذا اللفظُ ليسَ بمجرى على / [ ١٤٣/ ب ] إطلاقهِ فإنَّ المرادَ من الألفِ هذه الألفُ التي جاءتْ لغير التثنيةِ كألفِ " عصا " وقفا ، فإنَّ هذيلاً يوافقونَ في ألفِ التثنيةِ في إبقائها ، كما كانتْ ، فإنْ قلتَ في هذا سؤالانِ : أحدهما : أنْ لفظَ الكتابِ مطلقٌ في هذا القيدِ فبأيِّ دليلٍ قيدتَ به ، ولو ثبتَ تقييدهم بأنَّ المرادَ بهذا الألفِ ألفُ الأسماءِ المفردة لا ألف(٦) التثنيةِ ، ما وجهُ الفرق لهم بينَ الصورتينِ ؟ قلتُ أمَّا تقييدُ هذا الإطلاقِ بأنَّ المرادَ بهذا غيرُ ألفِ التثنيةِ ، وفي ألفِ التثنيةِ يوافقوننا ، فلروايةِ المقتبس(٧) محالاً إلى شرحِ ابنِ الحاجبِ(٨) بقولهِ : (( وبنو هذيلٍ لا يقلبونَ في التثنيةِ )) وأمَّا وجهُ الفرقِ لهم بينَ الصورتينِ فلوجهينِ : أحدهما : أنَّ ألِفَ التثنيةِ لم يكنْ تحريكها مقدراً حتى يعوضَ عن كسرها ألفٌ ، فلم يقلبوها بخلافِ موسى وعيسى ونحوهما ، فإنَّ

---

(١) ينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٢) ينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٣) في الأصل : (( حينئذٍ )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( كان كما )) والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٠٧ .

(٦) في الأصل : (( وفي ألف )) والمثبت من ب .

(٧) ينظر المقتبس لوحة ١١٢ / أ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣١ .

حكمهُ حكمَ الكسرِ تقديراً ، فلما قـدِّرَ الكسـرُ لفظاً قلبـوا الألـفَ إلى أخـتِ الكسرةِ ، وهي الياءُ ، والتثنيةُ ليست[1] كذلك ، فبقيـت علـى حالهـا ، والثـاني : أنهم كرهوا أنْ يقلبوها ياءً لئلاَّ يغيروا حرفاً جيءَ به لمعنـىً بخـلافِ ألـفِ موسـى وعصا ، وشبههما .

وأمَّا وجهُ قولنا : بأنها لا تغيرُ ، فإنَّ الألفَ لو قُدر تحريكها لوجبَ أنْ ينقلبَ ألفاً ، والألفُ موجودةٌ ، فتبقى على ما كانتْ .

وأمَّا هذيل فإنهم أرادوا بكسرِ الألـفِ قبـلَ يـاءِ المتكلِّـمِ فلـمْ يقـدروا عليـه ، فقلبوا الألفَ إلى أختِ الكسر ، وهي الياءُ .

البيتُ لأبي ذؤيبٍ الهذلي[2] يرثي أولاده : فكانوا عشرةَ بنينَ ، وهلكوا[3] بمَرَّةٍ في سنةِ طاعونٍ ، وتمامهُ :

* فَتُخرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *[4]

---

(١) في الأصل : « ليست » ساقط والمثبت من ب .

(٢) هو خويلد بن خالد بن محرث من بني هذيـل بـن مدركـة بـن مضـر شـاعر فحـل مخضـرم أدرك الجاهلية والإسلام اشترك في الغزو والفتوح عاش إلى أيام عثمان بن عفـان – رضـي الله عنـه – كانت وفاته نحو ٢٧ هـ .

ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٣ ؛ والاشتقاق ص ١١٠ ؛ والمؤتلـف والمختلف ١١٩ – ١٢٠ ؛ وسمط اللآلیء ٩٨ – ٩٩ ؛ والخزانة ١ / ٤٢٢ ؛ والأعلام ٢ / ٣٢٥ .

(٣) في ب : « فهلكوا » .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* سبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهَوَاهُمُ *

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليـين ١ / ٧ ؛ وسـر صناعـة الإعـراب ٢ / ٧٠٠ ؛ والمحتسب ١ / ٧٦ ؛ وإنباه الرواة ١ / ٥٢ ؛ وشرح المفصل لابـن يعيـش ٣ / ٣٣ ؛ والمقـاصد النحوية ٣ / ٤٩٣ ؛ واللسان ١٥ / ٣٧٢ " هوا " ؛ والهمع ٢ / ٥٣ ؛ وبلا نسبة في : أوضـح المسالك ٣ / ١٩٩ ؛ وجواهر الأدب ص ١٧٧ ؛ والمقرب ص ٢٣٩ ؛ وشرح ابـن عقيـل ٢ / ٩٠ رقـم الشـاهد ٢٤٥ ؛ وشـرح الأشمونـي ٢ / ٥٣٥ ؛ وكتـاب العـين ١ / ٢٩٩ ؛ وخزانـة الأدب ١ / ٤٢٢ .

ومطلعُ هذه القصيدةِ :

**أمِــنَ المنــونِ وريْبِهَــا تتوَجَّــعُ والدَّهْــرُ ليْــسَ بِمُعْتِبٍ مَـنْ يَجْـزَعُ**(١)

تقولُ : كنتُ أهوى حياتهم ، وهم كانوا يهوونَ الموتَ ، فسبقوا هواي أيْ : ماتوا ، وكأنَّ هواهم ، كانَ الموتَ .

يقالَ : اخترمهم الدهرُ وتخرَّمهم الدهرُ أيْ : اقتطعهم واستأصلهم .

" المنونُ " مؤنثةٌ ، وتقع على الدهرِ .

والمنيةُ : الإعتاب الإنصاف .

الإعناق : الإسراع .

وحديثُ طلحةَ - رضي الله(٢) عنه - حين عاتبَ طلحةَ عليٍّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - فإنه كانَ بايعَ عائشةَ(٣) - رضي الله عنها - وترك بيعةَ عليٍّ فقال : « عَرَفْتني بالحجازِ ، وأنكرتَني بالعراقِ .

فقال : « بايعتُ واللُّجُّ(٤) على قَفَيَّ »(٥)(٦) كانتْ هذه المقاولةُ يومَ الجملِ(٧) السيفُ يُشبهُ لبصيصهِ ، وكثرةِ مائه باللُّجُّ .

---

(١) ينظر هذا البيت في أول مطلع القصيدة لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١ / ٤ .

(٢) في ب : « رضي الله عنه » ساقط .

(٣) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين ، والأدب كانت تكنى بأم عبد الله تزوجها النبي - ﷺ - في السنة الثانية بعد الهجرة ، فكانت أحب نسائه إليه ، وأكثرهن رواية للحديث وتقول الشعر ، روي عنها ٢٢١٠ حديثاً توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ .

ترجمتها في : طبقات ابن سعد ٨ / ٣٩ ؛ والإصابة لابن حجر ترجمة رقم ( ٧٠١ ) ؛ وحلية الأولياء ٢ / ٤٣ .

(٤) « واللُّجُّ » معناه : السيف . ينظر القاموس المحيط " لجج " ص ٣١٤ .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٣ .

(٦) صواب العبارة كما في المفصل ص ١٠٨ : « فوضعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ » .

(٧) ينظر عن موقعة الجمل في الكامل لابن الأثير ٢ / ٥٦٨ ؛ والمعارف ٢٠١ ، ٣٤٥ ، ٥٣٥ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٩٥ - ١٠٠ ؛ ونهاية الأرب ٢٠ / ٢٦ .

« **يجعلونها** »[١] أيْ : الألفُ ، « **وقالوا : جميعاً لـديّ** »[٢] قلبـوا الألـفَ مـن " لديَّ " عند الإضافةِ إلى المضمر تشبيهاً[٣] لِلَدَيَّ ، ولديكَ ، ولديهِ ، بـ" علـيَّ " ، وعليكَ وعليه »[٤] ، وقلبُ الألفِ إلى الياءِ في عليَّ[٥] لإجرائه مُجـرى[٦] « عليـكَ وعليهِ » ؛ لأنهنَّ أخواتٌ[٧] ، وقلبُ الألفِ في « عليكَ وعليهِ » ؛ لإيقاعِ الفصـلِ بينَ الحرفِ والفعلِ ، إذْ لو قيلَ عـلاكَ وعـلاهُ لم يـدر أنهمـا حرفـانِ أمْ فعـلانِ ، ومنهم من[٨] لا يقلبُ الألفَ فيهما ، فيقولُ علاهُ ولداهُ قالَ :

* **طَارُوا عَلاَهُنّ[٩] ، فَطِرْ علاها** *[١٠]

ولا[١١] يفرقُ بينَ المظهرِ والمضمرِ ، والفـرقُ لظـاهرِ المذهـبِ بـينَ القبيلـينِ أنَّ الضميرَ متصلٌ بما قبلـه مـن وجهـين : أحدهمـا : الإضافـةُ ، والثـاني أنَّ الضمـيرَ المتصلَ كاسمه متصلٌ بما قبلهُ ، فجرى في شدةِ الاتصالِ مجرى الضمـيرِ المتصـلِ في نحو[١٢] : رميتُ ورمينا في تغيير ألفِ ما اتصلَ هو به .

أمَّا المظهرُ فليس بينه وبينَ / عليَّ ، ولديَّ ، هذا الاتصالُ التَّامُّ ؛ فلذا لم يتغـيرْ [١٤٤/أ] هناكَ لفظُ المضافِ فافترقـا ، « **ويـاءُ الإضافـةِ مفتوحـةٌ** »[١٣] ؛ لأنَّ اليـاءَ اسـمٌ ، والأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ ، والأصلُ في بابِ الإعراب الحركةُ ، فناسبَ أنْ تُبنى على الحركةِ .

---

(١) المفصل ص ١٠٨ .

(٢) المفصل ص ١٠٨ .

(٣) في ب : « نشبيهاً يا » .

(٤) المفصل ص ١٠٨ .

(٥) في ب : « عليَّ إلى الياء » تقديم وتأخير .

(٦) في الأصل : « مجرى » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في ب : « لغوات » .

(٨) في الأصل : « من » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : « علاها » .

(١٠) هذا بيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن الحجاج في ديوانه ص ١٦٨ ، أو لأبي النجم ، أو لبعض أهل اليمن في المقاصد النحوية ١ / ١٣٣ ؛ والخزانة ٧ / ١١٥ ، ١٣٣ ؛ وشرح المفصل ٣ / ٣٤ ، ١٢٩ ؛ واللسان ٤ / ٥١٠ " طير " ١٥ / ٨٩ " علا " ٣٠٦ " نجا " ؛ وتاج العروس ١٨ / ١٢٠ " قلص " .

(١١) في الأصل : « لا » .

(١٢) في الأصل : « نحو » ساقط .

(١٣) المفصل ص ١٠٨ .

أمَّا اختيارُ الفتحةِ فللخفةِ(١) ؛ ولأنَّ ياءَ الضميرِ(٢) بإزاءِ الكافِ التي هيَ ضميرُ المخاطبِ في غلامكَ ، وهو مفتوحٌ ، فكذا " ما " بإزائه ، ولأنها حرفٌ واحدٌ ، وأعدلُ مراتبِ الأسماءِ أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ(٣) فبانحطاطها عن درجةِ الاعتدالِ ظهرَ فيها وهنٌ(٤) ، فالمناسبُ أنْ يقوى بالبناءِ على الحركةِ هذا هو الأصلُ ، ويجوزُ أنْ يسكنَ أيضاً لكسرةِ ما قبلها ؛ لأنَّ في الكسرةِ ثقلاً ، وبالخروجِ منها إلى تحركِ الياءِ يلزمُ تضاعفُ الفعلِ ، فساغَ أنْ يُبنى الياءُ على السكونِ ؛ لأنه هو الغايةُ في الخفةِ إذا ثبتت الياءُ ، وحذفها أخفُّ من فتحها وتسكينها ، فيحذفُ اجتزاءً بكسرةِ ما قبلها ، وفي التنزيل ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾(٥) أيْ : يا ربِّي ، فإذنْ للعربُ في هذه الياءِ ثلاثةُ مذاهبَ(٦) : وهذه المذاهبُ إذا كانَ ما قبلها مكسوراً ، فإنْ كانَ ما قبلها مفتوحاً فالفتحُ ، إذْ في تسكينها التقاءُ الساكنينِ ، وذلكَ ممتنعٌ في الوصلِ ، ولذا قال ، وهو غريبٌ ، وقيلَ : قوله و« بالإضافةِ مفتوحةٌ » يعني به إذا كانَ الياءُ بعد الألفِ ؛ لأنهُ في أحكامِ الألفِ ، وأوردَ قراءةَ نافعٍ(٧) وقصدهُ تضعيفها ؛ لأنه يجمعُ بينَ الساكنينِ على غيرِ حدِّهما(٨) ، وذكر قولهُ ﴿ وَمَمَاتِي ﴾(٩) بعدَ ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾(١٠) للإشارةِ إلى أنَّ

---

(١) في ب : « فللخفة » ساقط .

(٢) في الأصل : « ياء المتكلم » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « حرف » ساقط .

(٤) في الأصل : « وبين » .

(٥) من الآية ( ٢٦٠ ) من سورة البقرة .

(٦) ينظر هذه المذاهب الثلاثة في : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٢ ؛ وينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٥ .

(٧) ينظر القراءة في السبعة ص ٢٧٤ ؛ والكشف ١ / ٤٥٨ ؛ والحجة ص ٢٧٨ ؛ والبحر ٤ / ٧٠٤ .

(٨) في ب : « حدها » والمثبت من ب .

(٩) من الآية ( ١٦٢ ) من سورة الأنعام .

(١٠) المفصل ص ١٠٨ .

سكونَ الياءِ بعد الألفِ ؛ لكونها ياءَ متكلِّمٍ لا للوقفِ فافهم ، وقيلَ في " محيايَ " سكنَ لمجاورة ﴿ صَلَاتِي ﴾ وَ ﴿ وَنُسُكِي ﴾[١] فما انفتح من ذلكَ فمدغـمٌ في يـاءِ المتكلِّمِ أيْ : فما انفتحَ ما قبلَ الحرفِ الذي قبلَ ياءِ المتكلمِ ، وهذا اللفـظُ عـامٌّ ، يتناولُ ما انفتحَ ما قبلَ الياءِ الذي قبلَ ياءِ المتكلمِ ، كما في ياءِ[٢] التثنيـةِ كانفتـاحِ ميمِ مُسلمينِ على التثنيةِ ، ويتناولُ ما انفتحَ ما قبلَ الواوِ والياءِ في مجمـوعِ الأسمـاءِ المقصورةِ كالأشقونَ والأشقينَ ، والأصلُ فيهما أشقيونَ ، وأشقيينَ انقلبـتْ اليـاءُ المتحركةُ ألِفاً ؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ أشقاوُنَ ، وأشقاينَ ، فحذفتْ الألفُ لالتقـاءِ السـاكنينِ فبقـيَ أشقونَ وأشقينَ ، وعلـى هـذا الطريـقِ نحـو[٣] : (( **المصطفينَ ، والمرامينَ ، والمعلينَ** ))[٤] إذِ الأصـلُ فيهـا مصطفيـينَ ، ومرامِيـين ، ومعلِيـين ، ثـم مصطفـاين ، ومرامـاين ، ومعلايـنَ ، ثـم مصطفَيْـنَ ، ومرامـينَ ، ومعلَينَ ، فهذا[٥] القبيلُ إذا أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ قيلَ : مُسْلَميَّ وأشقيَّ بإدغامِكَ في ياءِ المتكلِّمِ ياءً ساكنةً ، وهي ياءُ التثنيةِ ، والجمعُ بين مفتوحـينِ أحدهمـا : مـا قبل ياءِ التثنيةِ ، وما قبلَ ياءِ الجمعِ ؛ لأنَّ ما قبل يـاءِ الجمـعِ في أشـقيَّ محذوفٌ ؛ لأنَّ أصلهُ أشقيَّيَ ، فحذفتْ الياءُ الأولى بعد انقلابها ألِفـاً علـى مـا مَـرَّ ، فكـانتْ القافُ المفتوحةُ ما قبلَ ذلـكَ المحذوفِ ، والثـاني مـن المفتوحـينِ[٦] يـاءِ المتكلِّـمِ ، وهكذا نقولُ في الباقيةِ ؛ لكن تقلبُ واو " أشقونَ " عند الإضافةِ يـاءً ؛ لأنَّ نونـهُ تسقطُ ، ويبقى أشقونَ ، والـواوُ ، واليـاءُ إذا اجتمعـا ، والأولى سـاكنةٌ / تقلـبُ [ ١٤٤/ ب ] الواوُ ياءً ، وتدغمُ الياءُ في الياءِ ، كما في طيٍّ وسـيِّدٍ ، والمفتوحُ الأولُ في أشـقى

---

(١) من الآية ( ١٦٢ ) من سورة الأنعام .

(٢) في الأصل : (( يا )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( نحو )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٠٨ .

(٥) في الأصل : (( وهذا )) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( إلى )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

الذي في أشقوي أيضاً[١] ما قبلَ الياءِ ، غيرَ أنَّ هذهِ هي المنقلبة عن واوِ الجمعِ ، وفي الأولِ هي ياءُ الجمعِ نفسُها وما انكسر ما قبلها أو[٢] انضمَّ إلى آخرهِ ، فالذي انكسرَ ما قبلَ ياءِ المتكلِّم عامٌّ يتناولُ ما انكسرَ قبلَ ياءِ الجمعِ ، كما في انكسارِ ميمِ مسلمينَ في الجمعِ ، ويتناولُ ما انضمَّ قبل واوِ جمعِ السلامةِ ، كما في انضمامِ ميمِ " مسلمونَ " ، وكما في جموعِ الأسماءِ المقصورةِ من جمعِ السَّلامةِ ، كما في انضمامِ فاءِ[٣] مصطفَوْنَ ، والحكمُ فيهما عند الإضافةِ في[٤] أنْ يقالَ : مسلِمِيَّ ومصطفَيَّ بقلبِ الواوِ ياءً مكسوراً ما قبلها ، وبالإدغامِ لما عرفَ من قلبِ الواوِ عند اجتماعِ الواوِ والياءِ مع سبقِ الساكنِ منهما ثم اعلمْ : أنه لم يذكرْ في تقسيمِ الياءِ ما انضمَّ ما قبله ، حيثُ قالَ : (( **وأمَّا الياءُ فلا تخلو من أن ينفتحَ ما قبلها ، أو ينكسر** ))[٥] ، و لم يقلْ : أوْ يضم[٦] ؛ لأنَّ الياءَ لا تبقى ياء مع ضمةِ ما قبلها ، وهي ساكنةٌ ، بل تقلبُ إلى الواوِ ، كما في " مُوْقِنٍ " ، وكذلكَ لم يذكرْ ما انكسرَ قبلَ الواوِ وفي تقسيمِ الواوِ حيثُ قالَ : (( **والواوُ لا تخلو مِنْ أنْ ينفتحَ ما قبلها ، أوْ ينضمَّ** ))[٧] لما أنَّ الواوَ لا تبقى واواً بعدَ الكسرِ[٨] ، كما في ((ميزان)) ، فتعينتْ قسمةُ كلِ واحدٍ منهما على الوجهينِ المذكورينِ في الكتابِ[٩] ، (( **فحكمها ما ذُكرَ** ))[١٠] ، وهو أنْ يكونَ بالواوِ في الرفعِ ، وبالألفِ في النصبِ ،

---

(١) في الأصل : (( أيضاً )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( وانضم )) .

(٣) في ب : (( فاء )) ساقط .

(٤) في الأصل : (( في )) ساقط .

(٥) المفصل ص ١٠٨ .

(٦) في ب : (( أو يضم )) ساقط .

(٧) المفصل ص ١٠٨ .

(٨) في ب : (( الكسرة )) .

(٩) ينظر المفصل ص ١٠٩ .

(١٠) المفصل ص ١٠٩ .

وبالياءِ في الجرِّ نحو : أبو زيدٍ وأبوه ، وأبا زيدٍ وأباهُ ، وأبي زيدٍ وأبيـهِ ، فإعرابها بالحرفِ لما حصل فيها[١] من تشبيهها بالمثنّى ، والمجموعِ ؛ لتعددها في المعنى بمضافها ، ولزومِ[٢] حرفِ العلةِ أواخرَها ، (( و" ذو " **لا يضافُ إلاّ إلى أسماءِ**[٣] **الأجناسِ** ))[٤] ، لأنها وُضعتْ ليُتوَصّلَ بها إلى الوصفِ بالأجناسِ فلا يدخلُ إلاّ عليها أيْ : فحذف الأواخرِ تقولُ : هذا أبي - بدونِ الواوِ - كما تقولُ: هذا أبٌ، وكذا في النصبِ والجرِّ ؛ لأنَّ الواوَ والألف، والياءَ في " أبوه " اباهُ، وأبيه حروف إعرابٍ ، والمضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ مبنيٌّ ، ولأنَّ هذهِ الأسماءَ حذفتْ أواخرها عند الإفرادِ ؛ لما ذكرنا من ثقلِ التضمنِ ، وبالإضافةِ قلَّ الثقلُ ، فعادتْ المحذوفاتُ ، ثم بالإضافةِ إلى الياءِ حصلَ ثقلٌ آخرُ ، وهو اجتماعُ الواوِ والياءِ في " أبوي " ، فحذفَ للتخفيفِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يخففْ بالقلب ، والإدغامِ ، كما[٥] في مُسْلِميَّ في مسلمويَ ؟ قلنا : لأنَّ حذفَ الحرفِ في الجمعِ مخِلٌّ بالمعنى؛ لأنه زائدٌ للمعنى ، بخلافه في هذه الأسماءِ ؛ لأنَّ حذفَ أواخرِها قدْ استمرَّ في الإفرادِ ، وقوله : (( **متى أضيفَ إلى ظاهرٍ** ))[٦] مطلقاً ، مستقيمٌ في جميعها .

وأما قوله : (( **أو مضمرٌ** ))[٧] فلا يَصبحُّ الكلامُ في حقهِ ؛ ولأنَّ هذهِ الأسماءَ ليست بستةٍ[٨] بدونِ " ذو " ، وسوقُ الكلامِ يقتضي : أنْ يصحَّ إضافةُ " ذو "

---

(١) في الأصل : (( فيها )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( لزو )) .

(٣) في ب : (( أسماء )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٠٩ .

(٥) في الأصل : (( كما )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٠٩ .

(٧) المفصل ص ١٠٩ .

(٨) ينظر الاختلاف في إعراب الأسماء الستة : الكتاب ٣ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٤١٢ ؛ والمقتضب ٢ / ١٥٥ ؛ وآمالي ابن الشجري ١ / ٣٩ ، ٤٠ ؛ والإنصاف ١٧ - ٣٣ ؛ وائتلاف النصر مسألة رقم ( ٢ ) ؛ وأسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٣ ؛ وشرح المفصل ص لابن يعيش ١ / ٥١ ؛ والهمع ١ / ١٢٣ فما بعدها ؛ وشرح الأشموني ١ / ٧٠ فما بعدها ؛ والتبيين ص ١٩٣ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٤٣ فما بعدها .

أيضاً إلى مضمرٍ ، بالنظرِ إلى أنَّ " ذو " من الأسماءِ الستةِ ، فإنّ تقديرَ الكلامِ هو أنْ يقالَ : (( **والأسماءُ الستةُ متى أضيفَ إلى مضمرٍ ما خلا الياءَ** ))(١) فحكمُهُ ما ذُكرَ ، ولا يصحُّ صورةُ المسألةِ ، وهي : الإضافةُ إلى مضمرٍ ، في " ذو " ، فكيفَ يصحَّ حكمُها في حقّ " ذو " ؟ وقالَ العبدُ(٢) الضعيفُ - رضي الله عنه - : فالوجهُ فيهِ أنْ يقالَ : (( كانَ الاستثناءُ بقولِه إلاَّ " ذو " استثناءً من قوله أومن مضمرٍ ؛ لأنَّ قولَهُ : (( **فحكمُها حكمُها غيرَ مضافةٍ** ))(٣) ، فيصحُّ الكلامُ كأنَّ(٤) تقديرُهُ حينئذٍ / (( والأسماءُ الستةُ متى أضيفتْ )) إلى مضمرٍ إلاَّ " ذو " فحكمُها [١٤٥/أ]
ما ذكرَ ، وهذا مستقيمٌ ، كما ترى ، ولكنْ يبقى فيه شيءٌ أيضاً ، وهو أنَّ الاستثناءَ من موجبٍ ، فيجبُ أنْ يقالَ : إلاَّ " ذو "(٥) لأنا نقولُ : إنَّ الإعرابَ بالحرفِ مخصوصٌ في هذه الأسماءِ عندَ الإضافةِ ، ولم يكنْ " ذو " ، وهذا في حالةِ الإضافةِ ، فلذلكَ لم يكنْ إعرابُه بالحرفِ(٦) ، بلْ ذكرَ على الحكايةِ بلفظِ المرفوعِ ، وإنْ كانَ استثناءٌ من الموجَبِ ، ثم قيلَ : في قولِهِ : (( **تحذفُ الأواخِرُ** ))(٧) دليلٌ على أنَّ عندَ المصنِّفِ(٨) الحروفَ الملحقةَ بها في عَجُزِها هي المحذوفةُ ، لا إنها زوائدٌ زيدتْ ؛ لأجلِ الإعرابِ ، كما في المثنى والمجموعِ ، وهذا اختيارُ كثيرٍ من المتأخرين(٩) ، وقيلَ : في عدمِ إجراءِ إعرابِ هذهِ الأسماءِ بالحروفِ عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، ووجهٌ آخرُ وهو أنه امتنعَ أنْ يقالَ : أبوي ، وأبايَ ، وأبيّ .

(١) المفصل ص ١٠٩ .
(٢) أي الزمخشري رحمه الله .
(٣) المفصل ص ١٠٩ .
(٤) في ب : (( بأن )) .
(٥) في الأصل : (( ذا )) .
(٦) في ب : (( بالحرف )) ساقط .
(٧) المفصل ص ١٠٩ .
(٨) أي الزمخشري .
(٩) ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ ؛ والهمع ١ / ١٢٥ ؛ والإنصاف ص ٣٢ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ .

أمَّا أَبُويَ فلأنَّ الياءَ إمَّا أنْ تحرّكَ ، وحينئـذٍ ينقلبُ الـواوُ الإعرابـيُّ يـاءً علـى القاعدةِ المعهودةِ في اجتماعِ الواوِ ، والياءِ ، وسَبْقِ أحدِهِمَا بالسكونِ أيْ : يدغمُ ، فيلزمُ اشـتباهُ المرفـوعِ بـالمجرورِ ، أو تسـكّنُ ، فحينئـذٍ يجتمـعُ سـاكنانِ علـى غـيرِ حَدّهِمَا ، وهو مرفوضٌ .

وأمَّا أبي في حالِ الجرِّ ، فلأنَّ اليائينِ إمَّا أنْ تُدْغَما ، فلا يبقـى حينئـذٍ حـرفُ الإعرابِ مُدَّةً ، وهو في هــذهِ الأسمـاءِ لا يجـيءُ إلاّ إياهـا ، ولا تدغَمـان ، حينئـذٍ يسـتثقلُ اجتماعهُمـا ؛ لتجانسِـهما ، وفـكُّ الإدغـامِ مـع كسـرةِ مـا قبلهـا ، وإذا استثقلوا كسرتينِ بدونِ اليائينِ فمعَ اليائينِ أثقلُ .

وأمَّا أَيَايَ فعدمُ جوازِهِ لطردِ البابِ ؛ لأنهُ من ذلكَ ؛ لأنـه لمـا لم يجزْ إعرابه بالحرفِ في الحالينِ لم يجزْ في الحالـةِ الثالثـةِ أيضـاً ؛ ولأنـه يـلزمُ الاشـتباهُ بالأسمـاءِ المقصـورةِ الـتي لا يتغيرُ آخِرُهَـا كالعصـا (( **إلاّ إلى أسمـاء الأجنـاس** ))[1] ؛ لأنهـا وُضعتْ وُصْلَةً إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ، كما وضعَ الـذي وُصْلَـةً إلى وصـفِ المعارفِ بالجملِ ، والثاني في إضافةِ " ذو " يلزمُ الالتباسُ ببعضِ الضمائرِ .

ألا ترى أنكَ إذا قلت رأيتُ ذاكَ (( ومررتُ بـذاكَ ، فليـسَ بقولـكَ : وأنـتَ ذاكَ الرجلُ ))[2] ومررتُ بذي[3] المرأةِ في موضعِ تلـكَ وتيـكَ ، فوضعـوا الإضافـةَ إلى كلِ الضمائرِ ؛ ليستقرَّ الحكـمُ في الكـلِّ ، ونظـيرهُ حـرفُ الـواوِ مـن أخـواتِ " يعدُ " مع اختصاصِ علةِ الحذفِ بـ" يعدُ " .

* **صَبَحْنَا الخزْرَجِيَّة** *[4][5]

---

(١) المفصل ص ١٠٩ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في الأصل : (( بذلك )) .

(٤) المفصل ص ١٠٩ .

(٥) هذا جزء من بيت من الوافر ، وتتمته :

........ **مُرْهَفَاتٍ** **أَبَانَ ذوي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا**

ويروى أبارَ ، والمعنى واحد .

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤ ؛ وآمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٥ ؛ وشرح المفصل لابـن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ٣٦ ، ٣٨ ؛ واللسان ١٥ / ٤٥٨ " ذو " ؛ وبلا نسبة في الدرر ٥ / ٢٨ ؛ والمقرب ص ٢٣٢ ؛ والهمع ٢ / ٥٠ .

يقالُ : صَبَّحَهُ أيْ : سقاهُ الصَّبُوحُ ، وهو شرابٌ يشربُ بالغداةِ فاصطبحَ أيْ : شرِبَ ذلكَ الشرابَ ، و" المرْهَفَاتُ " صفةُ السيوفِ يقالُ : أرهفَ السيفَ إذا رقَّقَهُ .

و" أبادَ " أهلكَ و" الأرومةُ " الأصلُ ، والضميرُ في أرومتِها للخزرجيةِ أرادَ بذي[1] الأرومةِ : الأُصَلاَءُ من الأشرافِ ، وفي " ذووها " للمرهفاتِ أيْ : أصحابُ المرهفاتِ .

وخصَّ الصباحَ ؛ لأنَّ إيقاعهم يكونُ في هذا الوقتِ ؛ لأنه[2] وقتُ نومٍ وغفلةٍ قالَ المصنفُ : (( وجدتُ[3] هذا البيتَ في شعرِ كعبٍ ، فعرضتُ على الأستاذِ[4] فريدِ العصرِ ، فقالَ : حقُّ هذا البيتِ أنْ يُذهبَ بهِ إلى شيرازَ[5] ، ويكتَبَ على قبرِ سيبويه )) ولعلَّ[6] أنَّ إضافةَ ضميرِ[7] اسمِ الجنسِ جائزةٌ ؛ لأنَّ المكنِيّ يدل على ما يدل عليهِ المكْنَى عنه ، فكأنه / مضافٌ إلى اسمِ الجنسِ الظاهرِ يؤيدُّ هذا أنَّ الإمامَ [ ١٤٥/ ب ] عبدَ القاهرِ قالَ[8] في قوله :

**إنَّما يعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذووهُ**
**أحسنُ المعروفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فيه الوجُوهُ[9]**

---

(١) في الأصل : (( بذو )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( لأن )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر حاشية المفصل للزمخشري ص ١١١ .

(٤) فريد العصر : هو أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني توفي سنة ٧٠٥ هـ .
ترجمته في : معجم الأدباء ١٩ / ١٢٤ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦ ، وهو أشهر شيوخ الزمخشري .

(٥) شيراز : بلد عظيم مشهور معروف مذكور ، وهو قصبة بلاد فارس في الاقليم الثالث . ينظر معجم البلدان ٣ / ٣٨٠ ؛ ومراصد الاطلاع ٢ / ٨٢٤ .

(٦) في ب : (( ولعلنا )) .

(٧) في ب : (( إلى ضمير )) .

(٨) ينظر كتاب المقتصد ٢ / ٩٠٨ .

(٩) هذان البيتان مجزوء الرمل ، وهما بلا نسبة في المقتصد ٢ / ٩٠٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ٣٨ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٠ ؛ واللسان ١٥ / ٤٥٨ " ذو " .

هذا أحسنُ من قولكَ : ذووه بِردّ الهاءِ إلى زيدٍ أوْ عمرو ؛ لأنَّ الهاءَ في " ذووه " في البيت يعودُ إلى الفضلِ ، وهو اسم جنسٍ ، فصار كأنّه قال إنما يعرف ، (( **وللفم مجريان** ))[١] قِيلَ في هذا اللفظ .

اللفظُ من الإبهامِ المستمْلَحِ يدركه ذوو السلامةِ يُحتملُ أنه أرادَ به ما هوَ الواقعُ للفمِ من المجريين خِلْقةً[٢] ، وهما مجْرَى الطعامِ ، والشرابِ[٣] ، ومجْرَى النَّفَسِ ، ثُمّ معنى الكلامِ هنا أيْ : للفمِ في إضافته إلى ياءِ المتكلِّم مجريانِ الأولُ وهو الفصيحُ أنْ يضافَ إضافةَ أخواته من غير إبدالٍ ، فيقالُ " فِيِّ " بكسرِ[٤] الفاءِ وتشديدِ الياءِ في الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، ووجههُ أنَّ قلبَ الواوِ ميماً في حالةِ الإفرادِ إنما كانَ للاحترازِ عن الإجحافِ ببقاءِ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنهُ كانَ يعربُ بالحركاتِ ويحذفُ حرفُ العلةِ ، كما صُنِعَ في مثلِ[٥] " أبٍ " و" أخٍ " حيثُ أُعرِبَا بالحركاتِ عند الإفرادِ ، يحذفُ حرفُ العلةِ ؛ لعدمِ قبولِ حرفِ العلةِ الحركاتِ في الاسمِ الذي لا يجري مجرى الصحيحِ ، وهذا الأمرُ لَمْ يتأتَ في فُوةٍ ؛ لأنه لو حذفَ الواوُ بعد حذفِ الياءِ يبقى على حرفٍ واحدٍ ، وهو الفاءُ ومحلُ الإعرابِ آخرُ الكلمةِ ، فلمْ يبقَ الآخرُ ؛ لأنَّ الحرفَ الواحدَ لا يوصفُ بالأولِ أَوْ الآخَرِ ، فلذلكَ[٦] قلبتْ واوه ميماً لتقبلَ الحركاتِ ، وهذه العلةُ المستدعيةُ[٧] ؛ لِقَلْبِ واوهِ ميماً مفقودةٌ فيما نحنُ فيه ؛ لتحصينها عن ذلك القلبِ بالإدغامِ ، فلا يضافُ إلى ذلكَ ، وإنما استوتْ الأحوالُ ؛ لأنَّ حكمَ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ كسرُ آخرهِ ككسرِ الميمِ في " غلامي " ، والكسرةُ في هذهِ

---

(١) المفصل ص ١٠٩ .

(٢) في ب : (( خليفة )) .

(٣) في ب : (( والشراب )) ساقط .

(٤) في ب : (( كسر )) .

(٥) في الأصل : (( ذلك )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٦) في ب : (( فبذلك )) .

(٧) في الأصل : (( مستدعية )) والمثبت من ب .

الأسماءِ بالياءِ ، فمجيءُ " فيَّ " على الأحوالِ كمجيءِ الصحيحِ على الكسرةِ فيهنَّ .

وأمَّا كسرُ الفاءِ من " فيَّ " فلأنَّ الفاءَ تابعةٌ لما بعدها من الحروفِ نحو " فوهُ " بالضمِّ ، و" فاهُ " بالفتحِ ، و" فيهِ " بالكسرِ ، ولا تُظّننَّ أنَّ التقديرَ في حالةِ الرفعِ فُويَ ، ثم قلبتْ الواوُ ياءً مكسوراً ما قبلها كمسلميَّ في مسلموي ، بلْ أتى بالياءِ في أولِ ما يلحقه ياءُ المتكلمِ بدليلِ أنهم لم يقولوا في النصبِ : فتحتُ فاي ، والمجرى الثاني أنْ يقالَ : " فمي " بإبدالِ حرفِ الإعرابِ ميماً ، ووَجْهُهُ أنه قدْ ثبتَ إجراءُ أبٍ ، وأخٍ ، وحمٍ[1] ، وهُنٍ معَ ياءِ المتكلمِ مجراها[2] في الإفرادِ ، ثم يجبُ أنْ يقالَ : فمي ، كما قيلَ في : أبٍ أبي ، وفي أخٍ أخي ، فوجبَ حذفُ الهاءِ في إبدالِ الميمِ ، وهو أنَّ أصلَ قولِنَا " فَمٌ " " فُوهٌ " بدليلِ أنَّ الجمعَ أفواهٌ إلاَّ أنهم استثقلوا اجتماعَ الهائينِ في قولكَ : هذا[3] فوهُهُ بالإضافةِ فحذفوا منها الهاءَ ، فقالوا : هذا فُوهُ ، ثم حذفوا الواوَ عند تركِ الإضافةِ ؛ لعدمِ تحملِ الحركاتِ الإعرابيةِ ؛ لإعلالها ، فلمْ يبقَ منها إلاَّ حرفٌ واحدٌ ، وليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ مثلُها في كلامهم ، وأرادوا أنْ يُجروها مُجْرَى أخواتها معربةً بالحركاتِ عند الإفرادِ ، وهو غيرُ ممكنٍ في الحرفِ الواحدِ بما قلنا ، فأبدلوا الواوَ المحذوفةَ ميماً لتجانسهما ؛ لأنهما من حروفِ الشّفَةِ ، فصارتْ على حرفينِ ، نحو : أخٍ وأبٍ[4] ، ثم حصلَ لهُ طريقانِ في إعرابه عند الإضافةِ ، وهو ما ذكره في الكتابِ[5] / وقوله في الكتابِ أنْ يقالَ : بدونِ هُوَ هُوَ[6] الصحيحُ ؛ لأنه بيانُ [١٤٦/أ]

---

(١) في ب : « وحمٍ » ساقط .

(٢) في ب : « في الإفراد وهذا » .

(٣) في ب : « هذا » ساقط .

(٤) في ب : « أب ، وأخ » تقديم وتأخير .

(٥) ينظر المفصل ص ١٠٩ .

(٦) ينظر المفصل ص ١٠٩ .

المجرى الثاني ، وفي بعضِ النسخِ ، وهـو أنْ يقـالَ : وذلـك[١] لحـنٌ فـاحشٌ ؛ لأنَّ الضميرَ يكونُ عائداً حينئذٍ إلى مجرى أخواته ، فتكونُ عبارةُ المجرى الأولِ ، ويبقى ذكرُ[٢] المجرى الثاني مهملاً ، ووجهُ كونِ المجرى الأولِ فصيحاً أنَّ في ذلكَ إجـراءَ الأخواتِ على سَنَنٍ واحدٍ بخلافِ المجرى الثاني ففيهِ عدولٌ عن منهجِ التشـاكلِ ، وميلٌ عن منهجِ التماثلِ .

« **وقد أجازَ المبردُ**[٣] **أَبَيَّ**[٤] ، **وأُخَيَّ** »[٥] فوجهه أنكَ تقولُ : أبوكَ ، أبـاكَ ، أبيكَ ؛ بإثباتِ حروفِ العلةِ ، عندَ الإضافةِ إلى هذا الضميرِ فكذا[٦] عنـدَ الإضافـةِ إلى ياءِ المتكلمِ ، ثم كسرَ الفاء ، ولزم[٧] الياء[٨] .

قلنا : في : " فِيَّ " – بتشديدِ الياءِ – ونحن نقولُ : الاسـمُ المتمكـنُ كثيراً مـا يستعملُ على حرفـينِ كـ" يـدٍ " و" عـدٍ " ، فيـلزمُ أنْ يقـالَ : " أبـي " – باليـاءِ الخفيفةِ – على نحوِ يدي ؛ لأنه[٩] لا يـلزمُ التضعيـفُ المستكرهُ مـن غـيرِ ضـرورةٍ بخلافِ قولنا " فِيَّ " بالتشديدِ ؛ لأنَّ الاسـمَ المتمكـنَ لا[١٠] يسـتعملُ علـى حـرفٍ واحدٍ ، فلو لَمْ يردّ العينُ عند الإضافةِ يلزمُ وجودُ ما لا وجودَ لهُ في كلامه ، وهو اسمٌ متمكنٌ على حرفٍ واحدٍ ، وعن هذا خرجَ الجوابُ عن قياسه على الإضافـةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ من الضميرِ المتصلِ نحو : أبوكَ ، وأبوهُ ؛ لأنه لا يلزمُ هناكَ مـن

---

(١) في ب : « وذلك » ساقط .

(٢) في ب : « ذكراً » ساقط .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٤ ؛ والتخمير ٢ / ٧٢ .

(٤) في ب : « أخيَّ وأبيَّ » تقديم وتأخير .

(٥) المفصل ص ١٠٩ .

(٦) في ب : « وكذا » .

(٧) في الأصل : « لزوم » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « لأن » والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : « لم » والمثبت من ب .

التضعيفِ المستكرهِ ، كما لزمهُ هنا فافترقا ، وصدرُ البيتِ الأولِ :

* قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المجازِ وقد أَرَى *(١)

فذو المجازِ اسمُ موضعٍ بمنىً كان به(٢) سوقٍ في الجاهليةِ(٣) ، والواوُ في و" أبي " للقسم ، و" ما " في مالك للنفي ، وهيَ " ما " المشبهُ بـ" ليسَ " ، وصدرُ البيتِ الثاني :

* فَلَمَّا تَلَبَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ *(٤)

وقوله(٥) : تبيَّنَّ صحَّ – بتشديدِ النونِ والألفِ – في :

* بالأَبِيْنَا *(٦)

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

* وَأَبِيَّ مَالَكَ ذوُ المجَازِ بِدَارِ *

وهو للمورج السُّلمي في خزانة الأدب ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥ ؛ وبلا نسبة في : مجالس ثعلب ص ٥٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٦ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٦٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٦٢ ؛ واللسان ٥ / ٧٤ " قدر " ، ١١ / ٦٣٥ " نخل " ؛ وتاج العروس ١٣ / ٣٧١ " قدر " .

(٢) في الأصل : « لما كان به » .

(٣) ومعجم ما استعجم ٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ ؛ ومعجم البلدان ٥ / ٥٥ ؛ وأسواق العرب في الجاهلية والإسلام ص ٣٤٧ – ٣٥٥ .

(٤) هذا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه :

* بكينَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِيْنَا *

وهو لزياد بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨٤ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٧ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٤٠٦ ؛ والمقتضب ٢ / ١٧٤ ؛ والمحتسب ١ / ١١٢ ؛ والخصائص ١ / ٣٥٦ ؛ والأشباه والنظائر ٤ / ٢٨٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٠٨ ، ٤٦٨ ؛ ولسان العرب ١٤ / ٦ " أبي " .

(٥) في ب : « وفديننا بالأبينا » .

(٦) لفظة من بيت شعر ، وسبق تخريجه آنفاً .

ألفُ إشباعٍ ، وفي شعرِ أبي طالبٍ[١] :

**أَلَـم تَـرَ أَنـي بَعْدَ هَـمٍّ هَمَمْتُـهُ  لِفُرْقَـةِ حُـرٍّ مـن أَبيـنَ كِـرَامِ**[٢]

قالَ فخرُ المشايخ : « على هذا قراءةُ[٣] من قرأ ﴿ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[٤] على الجمعِ ، وهي قراءةُ ابنِ عباسٍ ، ويدلُّ عليهِ عطفُ البيانِ بعدهُ يعني : ﴿ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ ﴾[٥] وعلى هذا أيضاً قولُ من قالَ :

**وَمَا شَرَفُ الإنسانِ إلاَّ[٦] بنَفْسِهِ  أَكَانَ أبـوهُ سَـادَةً أَمْ مَوَالِيَـا**[٧]

ألا تراهُ قالَ : في الخبرِ شهادةٌ على لفظِ الجمعِ ، وكذلكَ الأخُ يجمعُ على أخُونٍ[٨] ، وأنشدَ :

**فَقُلْنَـا : أَسْلِمُـوا إنَّـا أَخُوكُـمْ  فَقَـدْ بَرِئَتْ من الإحَـنِ[٩] الصُّدُورُ**[١٠]

---

(١) هو : عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، من قريش ، والد علي رضي الله عنه ، وعم النبي ﷺ ، من أبطال بني هاشم ومن رؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء ، نشأ النبي ﷺ في بيته ، وسافر معه إلى الشام ، في صباه ، دافع عن النبي ﷺ وحماه من الأعداء ، ولد ٨٥ ق هـ .
ترجمته في : طبقات ابن سعد ١ / ٧٥ ؛ وابن الأثير ٢ / ٣٤ .

(٢) البيت لأبي طالب من الطويل ، وهو في المحتسب ١ / ١١٢ ؛ والتخمير ٢ / ٧٢ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٥ .

(٣) ينظر القراءة في البحر المحيط ١ / ٦٤١ ؛ والقرطبي ٢ / ١٣٨ ؛ والشواذ ص ٩ ؛ والدر المصون ٢ / ١٣٠ .

(٤) من الآية ( ١٣٣ ) من سورة البقرة .

(٥) من الآية ( ١٣٣ ) من سورة البقرة .

(٦) في الأصل : « إلا » ساقط والمثبت من ب .

(٧) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت في ما لدي من مصادر .

(٨) في الأصل : « إخوان » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « الأحسن » .

(١٠) هذا البيت من الوافر ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٥٢ ؛ والمقتضب ١ / ١٧٤ ؛ ولسان العرب ١٤ / ٢١ " أخا " ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٢٢ ؛ وتذكرة النحاة ص ١٤٤ ؛ والأشباه والنظائر ٤ / ٢٨٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٨ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧ .

(( **وصحةُ محملهِ على الجمع** ))[١] إلى قوله : (( **تدفعُ ذلـك** ))[٢] أيْ : أن أبـاً في كلامهـم يجمـعُ جمـعَ السـلامةِ ، فيقـالُ : أبـونَ ، وأبـينَ اسـتدلالاً بقولـه : (( **وافدَّيننَا بالأبينا** ))[٣][٤] وغيرهُ من الشواهدِ التي ذكرنا فلما كانَ كذلكَ صحَّ أنْ يحملَ ، أورده[٥] المبرد[٦] في تصحيح مذهبه بأنهُ يجـبُ إثبـاتُ حـروفِ العلـةِ عنـد الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ ، كما في سائر الإضافاتِ ، ثم بالإدغـامِ بقولـه : " أبـيَّ " قولُ الشاعر بقوله : (( وأبيَّ مالكَ ))[٧] بأنَّ حرفَ العلـةِ فيـه ثـابتٌ ، فـإنَّ أصلـهُ " أَبْيين " بيائين في حالةِ الجرّ بواوِ القسمِ ، كما في قولك : بأبيكَ ، ثـم أدغمـتْ الياءُ الأولى في الثانيةِ ، فصار ، و" أبيّ " .

قلنا : صحةُ ذلك المحملِ الذي ذكرنا يردُ احتجاجهُ بقوله " وأبيَّ " ، فتقولُ : إنَّ ذلكَ أيضاً من جموعِ السلامةِ ، ووجهـهُ هـوَ أنَّ أصلـهُ وأبْيِـينَ ، فجـروا بـواوِ القسمِ ، ثم أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ فسقطَ / نونُ الجمعِ ، وأدغمـتْ يـاءُ الجمـعِ في [ ١٤٦/ ب ] ياءِ المتكلِّم فعادتْ الكلمةُ إلى و" أبيّ " ، وصحةُ هذا الاحتمالِ يردُّ ما ذهبَ إليـه المبردُ[٨]، وقوله : (( **تدفعُ** ))[٩] بتاءِ التأنيثِ مسنداً إلى ضمير (( **صحةِ محمله** ))[١٠]؛ لأنَّ قولهُ : (( صحةُ محملِهِ )) مبتدأٌ ، وقوله : " تدفعُ " خبرهُ ، وذلكَ إشارةٌ إلى ما ادَّعاهُ المبردُ[١١] .

---

(١) المفصل ص ١١٠ .

(٢) المفصل ص ١١٠ .

(٣) المفصل ص ١١٠ .

(٤) المفصل ص ١١٠ .

(٥) في ب : (( إفراده )) .

(٦) ينظر قول المبرد في الخزانة ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٧) سبق تخريج البيت ص ٧٦٠ .

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٤ ؛ والتخمير ٢ / ٧٢ ؛ والخزانة ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٩) المفصل ص ١١٠ .

(١٠) المفصل ص ١١٠ .

(١١) ينظر خزانة الأدب ٤ / ٤٦٨ .

## (( ذِكرُ التوابعِ ))[١]

لَمَّا فرغَ من ذكرِ الأصولِ في الإعرابِ ، وهي كونُ الاسمِ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أوْ مجروراً بطريقِ الأصالةِ شرعَ في بيانِ التوابعِ فيها ، أو لما فرغَ من بيانِ المعربِ بلا واسطةٍ بينَ العاملِ والمعمولِ شرعَ في بيانِ المعربِ بالواسطةِ ، والأصلُ هو عدمُ الواسطةِ ، ثم قيلَ التوابعُ هي كلُّ[٢] ثانٍ أعربَ[٣] بإعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ (( **وهي خمسةُ أضربٍ** ))[٤] فوجهُ الانحصارِ على هذهِ الخمسةِ هو أنَّ التَّبَعَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مقوياً للمتبوعِ ، أوْ لمْ يكنْ فإنْ كانَ فهو التاكيدُ ، وإن لم يكنْ مقوياً[٥] لذلكَ ، فلا يخلو إمَّا إنْ كانَ مبيِّناً لهُ أوْ لمْ يكنْ ، فإنْ كانَ مبيناً فلا يخلو إمَّا إنْ يكون مشتقاً ، أوْ لمْ يكنْ فإنْ كانَ مشتقاً فهو الصفةُ ، وإن لمْ يكنْ مشتقاً ، فهو عطفُ بيانٍ وإلم يكنْ مبيناً ، فلا يخلو إمَّا إنْ تكون تبعيته بواسطةِ حرفٍ أو بدونها ، فإنْ كانَ[٦] بها فهو العطفُ بالحرفِ، وإن لم يكنْ بها فهو البدلُ ، ثم قدَّمَ التأكيدَ على سائرِ التوابعِ ؛ لأنَّ المرادَ[٧] من التأكيدِ التأكيدُ الصريحُ ، فهو بلفظِ المتبوعِ بعينهِ من كلِّ وجهٍ ، فكانَ هو أقربَ إلى المتبوعِ من غيره ، وهو الأصلُ ، والأصلُ هو المقدمُ من غيره ، فكذا ما كانَ أقربُ إليه أولى مِمَّا كان أبعد منه ، وقيلَ : في تفسيرِ التأكيد أيْ : المؤكدُ هو تابعٌ يقررُ أمرَ المتبوعِ في النسبةِ أوْ الشمولِ ، فهو لفظيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ تكريرُ لفظِ الأولِ ، والمعنويُّ ألفاظٌ محصورةٌ كالنفي ، والعينِ (( **تكريرٌ**[٨] **صريحٌ** ))[٩] ، فالمرادُ

---

(١) المفصل ص ١١٠ .
(٢) في الأصل : (( كان ثان )) والمثبت من ب .
(٣) في ب : (( أعرب )) ساقط .
(٤) المفصل ص ١١٠ .
(٥) في الأصل : (( فهو )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٦) في ب : (( كانت )) .
(٧) في الأصل : (( المراد )) ساقط .
(٨) في ب : (( وتكرير )) .
(٩) المفصل ص ١١١ .

بالصريح أنْ يكونَ على لفظِ المؤكدِ مع اتحادِ المعنى ، فإنَّ قولكَ : (( **رأيتُ زيداً زيداً** ))[١] في المعنى رأيتُ زيداً نفسَهُ ؛ لأنَّ نفسَ زيدٍ هو زيدٌ ، ولا فرقَ بينهما سِوى التصريحِ في أحدهما دونَ الآخرِ .

من[٢] همْدَانَ[٣] – بسكونِ الميمِ ، والدالِ المهملةِ – قبيلةٌ من اليمن ، وقومٌ منهم كانوا أنصارَ عليٍّ – رضي الله عنهُ – فذكرهم في قوله :

**فلو كنتُ بَوَّاباً على بابِ جَنَّةٍ ... لقلتُ لهمْدَانَ ادْخُلي بِسَلامِ**[٤]

وهَمَذَانُ[٥] – بفتحِ الميم ، والذالِ المعجمة – من ديارِ العراقِ

* **وَاثِقاً أنْ تُثِيْبَنِي وتُسَرَّا** *[٦][٧]

أيْ : " وتسر " في حذفِ المفعولِ في الفعلِ الثاني ، وهو ضميرُ المتكلم بدلالةِ ذكره أولاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾[٨] أيْ : فهداكَ وجميعُ ما في البيتِ تكريرٌ غيرَ أنَّ هذا التكريرَ بدلٌ لا تأكيدٌ بدليلِ أنه قال في بابِ النداءِ : يا زيدَ بدلٌ ؛ لأنَّ معناهُ يا زيدُ يا زيدُ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، فيكونُ قولُه (( يا مُرَّةُ يا مرَّةُ )) بدلاً أيضاً ، لكن لما أدَّى هذا البدلُ مؤدَّى التأكيد

---

(١) المفصل ص ١١١ .

(٢) في ب : (( من )) ساقط .

(٣) هَمْدَان : يقول " الهمداني " : أما يكدُ " همْدان " فإنه آخذٌ لما بين الغائط وتهامة من " نجد " والسراة في شمال " صنعاء " ما بينهما وبين " صعده " ينظر صفة جزيرة العرب ص ١٧٥ ؛ واللهجات في كتاب سيبويه ص ٤٤ .

(٤) هذا البيت من الطويل ، وهو لأمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – وانظره في الدرر اللوامع ٦ / ٤٣ .

(٥) ينظر معجم البلدان ٥ / ٤١٠ فما بعدها ؛ ومراصد الاطلاع ٣ / ١٤٦٤ .

(٦) هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره :

* **مُرًّا إنِّي قَدْ امتدَحْتُكَ مُرًّا** *

وهو لأعشى همْدان في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٩ ، ٤٠ ؛ والتخمير ٢ / ٧٧ .

(٧) المفصل ص ١١١ .

(٨) آية ( ٧ ) من سورة الضحى .

على ما قلنا من تفسيرِهِ وهو(١) تقريرُ أمرِ المتبوعِ في النسبةِ أورده(٢) من قبيلِ التأكيدِ .

يقال : رجلٌ غِرٌّ أيْ غَيْرُ(٣) مُجَرِّبٍ ، « **وغيرَ الصريحِ ، نحوُ : قولك : فعلَ زيدٌ نفسُه** »(٤) ، وهو تأكيدُ معنىً ، فيكونُ ذلكَ بألفاظٍ محفوظةٍ ، وهي ثمانيةٌ على ما ذكره ابنُ جني(٥) كِلاَ ، وكلٌّ ، والنفسُ ، والعينُ / وأجمعُ ، وأكتعُ ، [١٤٧/أ] وأبتعُ ، وأبصعُ ، وهي تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ ما يؤكدُ به المثنى خاصةً وهي(٦) " كِلاَ " ، وما يؤكّد به الجميعُ بحسبِ الأفرادِ ، وهو كلٌّ ، وأجمعُ وأتباعُه ، وما يؤكدُ به الجميعُ بحسبِ الذاتِ ، وهو النفسُ ، والعينُ فلذلكَ لا تقولُ : كليهما ، ولا أجمعانِ ، وتقول أنفسهما وأعينهما ، والنساءُ جمعُ ، منع من الصرف للتأنيث والتعريف ، ومعنى التعريفِ ، وهو تقديرُ الإضافةِ ، ولكنهم التزموا تركَ اللفظِ بها لما كانَ ذلكَ معروفاً عندهم ، وقيلَ : " أجمعونَ " معرفةٌ ؛ لأنهُ معدولٌ عن اللامِ ، كما أنَّ " أمسِ " معدولٌ عن الأمسِ ، وفي " جمعُ " سببَا منعِ الصرفِ ، وهما تكرارُ(٧) العدلِ ؛ لأنه عُدِلَ عن اللامِ ، وعدل عن جماعي كصحارِي في جمعِ صحراءَ ، ولم يستقبحوا قولَ أبي عثمانَ المازني(٨) ، إنه صفةٌ ومعدولٌ عن

---

(١) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « أفرده » .

(٣) في الأصل : « غير » والصواب عدم إثباتها ؛ لأنها مكررة .

(٤) المفصل ص ١١١ .

(٥) ينظر اللمع في العربية ص ١٤١ .

(٦) في الأصل : « هو » .

(٧) في الأصل : « تكرر » .

(٨) هو : بكر بن محمد بن حبيب بن بغية أبو عثمان المازني ، من مازن شيبان أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة ووفاته فيها سنة ٢٤٩ هـ . له تصانيف منها : " كتاب ما تلحن به العامة " ، و" الألف واللام " ، و" التصريف " ، و" العروض والديباج " .
ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ٨٧ - ٩٣ ؛ وإنباه الرواة ١ / ٢٠٨١ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٤٢ - ٢٥٠ ؛ ومعجم الأدباء ٧ / ١٠٧ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٤٦٣ - ٤٦٦ ؛ والفهرست ص ٥٧ ؛ وشذرات الذهب ١١٣ - ١١٤ ؛ والأعلام ٢ / ٦٩ ؛ ومعجم المؤلفين ٣ / ٧١ .

جمعٍ كحمرةَ ، كذا بخطِّ الإمامِ الطباخي[١] ، وما علقَ به الضميرُ في به عائدٌ إلى المؤكدِ ، والفاءُ في (( **فأزلته** ))[٢][٣] للتعقيبِ لا شكَّ أنهم يكرهونَ تكريرَ الحرفِ .

ألا ترى إلى[٤] وضعهم بابَ الإدغامِ بالتقاءِ (( الساكنين ؛ للتفادي ))[٥] من ذلكَ التكريرِ ، فما ظنُّكَ في تكريرِ الكلمةِ ؟ إلاَّ أنهم سوَّغوا هذا التكريرَ ؛ ليفيدوا به زيادةً في تكريرِ المعنى إنَّ إسنادَ الفعلِ إليه تجوّزُ التجوزِ ضدَّ الاحتياطِ يقالُ فلانٌ يتجوزُ ولا يتجوزُ أيْ : يطلبُ تجوّزَ الجائزِ ، ولا يطلبُ الجيدَ ، والمرادُ به ههنا التسامحُ والتساهلُ ، وهذا لأنَّ التأكيدَ ؛ لدفعِ التهَمةِ ورفعها ، ألا تراكَ لوْ قلتَ : جاءني الخليفةُ خِفْتَ أنْ يتهمكَ السامعُ بأنكَ بالغتَ أوْ سهوتَ أوْ كذبتَ فأتبعتهُ بقولكَ " نفسُهُ " دفعاً لهذهِ التهمةِ .

(( **وكلُّ وأجمعونَ** )) **بجديان الشمولَ والإحاطةَ** ))[٦] ، فإنْ قيلَ : ما تقولُ : في قولكَ : جاءني القومُ إلاَّ زيداً " أجمعونَ " معناهُ فإنهُ لا يفيدُ الإحاطةَ هنا ، فإنَّ زيداً خارجٌ عن جملةِ مجيءِ القومِ قلنا : ليسَ الأمرُ كذلكَ ، بلْ أفادَ " أجمعونَ " معناهُ ، وهو الإحاطةُ ؛ لأنَّ هذا تأكيدٌ للمستثنى منهُ ، وهو القومُ دونَ زيدٍ ، فأفادَ الإحاطةَ قوله : (( زيداً زيداً في الاسمِ ،وضربتُ ، ضربتُ في الفعلِ ، وإنَّ ، إنَّ في الحرفِ وجاءني زيدٌ ، جاءني زيدٌ في الجملةِ ، وأنتَ ، أنتَ في المضمرِ ، ولم يذكرْ[٧] للمظهرِ نظيراً لسبقِ ذكرهِ ، قبلُ ، ومن نظيرِ تكريرِ الجملةِ في التأكيدِ ما ذكرهُ في الكشافِ[٨] في قولهِ تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾[٩] فقالَ فيه :

---

(١) لم أهتد إلى ترجمته في ما لدي من مصادر .
(٢) في ب : (( أزلته )) .
(٣) المفصل ص ١١٢ .
(٤) في الأصل : (( إلى )) ساقط والمثبت من ب .
(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٦) المفصل ص ١١٢ .
(٧) في الأصل : (( يؤكد )) والمثبت من ب .
(٨) ينظر الكشاف ٤ / ٧٣٧ .
(٩) الآية ( ١٧ ) من سورة الطارق .

فانظرْ كيفَ كرَّرَ وخالفَ بينَ اللفظينِ مع تلاقيهما في الاشتقاقِ لمكانِ تسكينِ النبيِّ – عليهِ السلام – وتصبرهِ على أذاهمْ .

فإنْ قيلَ قوله : « **ضربتُ ، ضربتُ** »(١) تكريرُ الجملةِ أيضاً ، كما أنَّ « **جاءني زيدٌ ، جاءني زيدٌ** »(٢) كذلكَ ، فيلزمُ منْ هذا أنْ يكونَ مكرراً لمثالِ الجملةِ ، وتاركاً لمثالِ الفعلِ ؛ لأنَّ الفعلَ وحدَهُ غيرُ الفعلِ معَ الفاعلِ .

قلنا : المقصودُ في ضربتُ ، ضربتُ زيداً ، ذكرُ الفعلِ وحدَهُ غيرَ أنَّ الفعلَ لا يجيءُ بدونِ الفاعلِ وقعَ ضرورياً .

ألا ترى أنه لمْ يكررْ المفعولَ ؛ لعدَمِ الضرورةِ الداعيةِ إلى ذكرهِ .

أمَّا في جاءني(٣) زيدٌ جاءني(٤) زيدٌ ، فالمقصودُ : ذكرُ الجملةِ ، والجملةُ لا تنافي ذكرَ المفعولِ ، فلذا كرَّرَ فيه المفعولَ ، ما كرَّرَ فيه الفاعلَ ؛ ليكونَ ذكرُ المفعولِ أمارةً ؛ لإرادةِ تكريرِ الجملةِ ، وإنْ كانَ تتمةُ الجملةِ بدونِ ذكرِ المفعولِ ، لكنْ ذُكرَ المفعولُ ؛ ليكونَ علامةً إلى أنَّ مقصودَهُ(٥) ذِكرُ الجملةِ ، « **ويؤكدُ المظهرُ بمثله لا بالمضمرِ** »(٦) ، « وحاصلهُ : أنَّ الأقسامَ العقليةَ لا يتفلتُ منها شيءٌ ، إلاَّ واحدٌ منها ، وهو تأكيدُ المظهر بالمضمرِ ، والثاني : هو تأكيدُ المظهرِ بالمظهرِ ، والمضمرِ بالمضمرِ ، والمضمرِ بالمظهر شائع فيه ، وإنما لم يؤكدْ المضمرُ بالمظهرِ »(٧) ، والمضمرُ أقوى من المظهرِ ؛ لأنه أعرفُ المعارفِ ، ولا يناسبُ أنْ تكونَ التكملةُ أقوى من المقصودِ ، فلمْ يجزْ ذهبَ زيدٌ هوَ ، وإنْ جازَ عكسهُ ، وهو ما ذهبَ إلاَّ هوَ زيدٌ ، وقيل : في عدمِ جوازِ تأكيدِ المظهرِ بالمضمرِ هو أنَّ

---

(١) المفصل ص ١١٢ .

(٢) المفصل ص ١١٢ .

(٣) في ب : « جاء » .

(٤) في ب : « جاء » .

(٥) في ب : « المقصودة » .

(٦) المفصل ص ١١٢ .

(٧) في ب ساقط .

الغرضَ من التأكيدِ التبيينُ والتقديرُ ، والمضمرُ لما فيهِ من الإبهامِ لا يصلحُ أنْ يكونَ مقرراً لمعنى المظهرِ ، وهو دونَ ذلكَ ، فيكونُ في المعنى كبيانِ الشيءِ بما هو أخفى منهُ ، فإنْ قيلَ ما الفرقُ بينَ هذا وبينَ البدلِ ؟ فإنَّ هناكَ في البدلِ رأيتني إيَّايَ ، فلوْ وقعَ التأكيدُ على هذهِ الطريقةِ ؛ لظهرَ الالتباسُ بين البابين ، فإنْ قيلَ : فما وجهُ اختصاصِ البدلِ بالمنصوبِ ؟ قلنا : وجههُ أنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، والعاملُ المقدرُ يستدعي منصوباً فلا يليقُ المرفوعُ[1] بذلكَ الموضعِ فاختصَّ المنصوبُ بالبدلِ لهذا ، وعنْ هذا قالوا رأيتك إيَّاكَ بدلٌ ، ورأيتكَ أنتَ تأكيدٌ ، وإنما قلنا : إنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ بخلافِ التأكيدِ ، ألا ترى أنهُ لا يجوزُ في قولكَ يا زيدٌ زيدُ سوى الضمِّ ، وفي قولكَ : يا تميمُ أجمعونَ ، وأجمعينَ الرفعُ والنصبُ جائزانِ ، فالمرفوعُ لا يؤكّد بالمظهر إلاَّ بعد أنْ يؤكدَ بالمضمرِ « إنما اشترطَ في تأكيدِ المضمرِ المرفوعِ بالمظهرِ تأكيده ، أوْ لا بالمضمرِ ؛ لأنه لَوْ لَمْ يؤكدْ أولاً بالمضمرِ »[2] وقيلَ : زيدٌ ذهبَ نفسهُ أو هندٌ ذهبتْ نفسها لا تدريْ أنَّ ارتفاعَ النفسِ فيهما بالفاعليةِ أم بكونها مؤكّدةً للمرفوعِ ، فإذا أكدتَ الضميرَ المستكنَ بالبارزِ ، وقلتَ : « زيدٌ ذهبَ هو نفسهُ ، وهندٌ ذهبت هي نفسها علمَ أنَّ الفعلَ غيرُ فارغٍ عن الضمير إذْ لو كانَ فارغاً عنه لكانَ « **قولكَ : زيدٌ ذهبَ هو نفسهُ** »[3] بمنزلةِ ذهبتْ هما الزيدانِ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ المنفصلَ تأكيدٌ للمتصلِ ، فلا يجيءُ إلاَّ عندَ مجيءِ المتصلِ ، فلما علمَ أنَّ الفعل غيرُ فارغٍ عن الضميرِ علمَ أنَّ نفسهُ ونفسهما تأكيدانِ إذِ الفاعلُ واحدٌ ليسَ إلاَّ ، فإنْ قيلَ : ما ذكرتَ مسلَّمٌ في[4] الضميرِ المستكنَّ أمَّا في البارزِ ، كما في قولكَ : « **القومُ حضروا همْ أنفسُهُم** »[5] فلا ، لأنَّ الواوَ فيهِ ضميرُ الفاعلينِ ، فيتعينُ الأنفس للتأكيدِ ؛ لما ذكرتُ أنَّ الفاعلَ واحدٌ ليسَ إلاَّ .

---

(١) في الأصل : « بالمرفوع » والمثبت من ب .

(٢) في ب ساقط .

(٣) المفصل ص ١١٢ .

(٤) في ب : « في » ساقط .

(٥) المفصل ص ١١٢ .

قلنا : لما وجبَ الإتيانُ بالفصلِ في كثيرٍ من المواضعِ ؛ لدفعِ اللبسِ أُجري البابُ عليه ، كما في حذفِ الواوِ من أخواتِ " يعدُ " بالياءِ أوْ تقولُ اللبسُ باقٍ على لغةِ من يقولُ « أكلوني البراغيثُ » وكانَ البراغيثُ فاعلاً لا ضميرَ الواوِ ، بلْ ضميرُ الواوِ هناكَ علامةٌ لكونِ الفاعلِ بعدَ الفعلِ اثنينِ ، أوْ جماعةً ، وليس بفاعلٍ حقيقةً كتاءِ[1] التأنيثِ في " ضربتْ " هندٌ ، فإنَّ هنداً هي الفاعلُ لا الضميرُ البارزُ ، بلْ هو للإعلامِ من أولِ الأمرِ إلى[2] أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ فاشترطَ تأكيد الضمير المتصل المرفوع بالضمير المنفصل ، ولم يشترط هذه الشريطةُ في المنصوبِ والمجرورِ ، فقيل : / رأيته نفسه ، ومررتُ به نفسه ؛ لعدمِ اللبسِ ، ولأنه لا [١٤٨/أ] منفصلَ للمجرورِ ، فيؤكدَّ به « **والنفسُ والعينُ مختصانِ بهذهِ التفصيلةِ** »[3] ؛ أيْ : مما ذكرنا من اشتراطِ التأكيدِ بالمنفصلِ إذا كانَ المؤكدُ ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وعدمُ اشتراطِ ذلكَ إذا كانَ المؤكدُ ضميراً متصلاً منصوباً أو مجروراً مختص بهاتينِ الكلمتينِ ، وهما النفسُ ، والعينُ من كلماتِ التأكيدِ ؛ لأنَّ منشأَ ذلك الفرقِ ، ومثارَهُ الالتباسُ ، والالتباسُ بصلاحيةِ كلمةِ التأكيدِ أنْ يقعَ فاعله ، وهما مختصانِ بالصلاحيةِ للفاعليةِ من بينِ كلماتِ التأكيدِ؛ لأنهما تليانِ العواملَ، فيقالُ : جاءني نفسُهُ ، ورأيتُ نفسَهُ ، ومررتُ بنفسِه .

وأمّا " كلُهم " و" أجمعونَ " فليستا بمثلهما في ولْيِهما العواملَ ؛ لأنَّ " أجمعونَ " لا تليها[4] بوجهٍ[5] لا يقالُ : جاءني " أجمعونَ " ولا لقيتُ أجمعينَ ، فأينما[6] صادفتهُما[7] صادفتهما واقعةً للتأكيدِ من غيرِ لبسٍ ، و" كُلّهم " يلي

---

(١) في ب : « التاء » .
(٢) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .
(٣) المفصل ص ١١٢ .
(٤) في الأصل : « لا تلها » والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : « لوجه » والمثبت من ب .
(٦) في ب : « فأيهما » .
(٧) في ب : « دفتها » .

العواملَ قليلاً نحو : جاءني كلُّهُمْ ، ورأيت كلَّهُم إلاَّ أنها مجراهُ مجرى " أجمعين " فإنَّ هنا لا يصحُّ أنْ يكونَ الضميرُ[١] بدلاً عن المظهرِ بأنْ تقولَ رأيتُ زيداً إياهُ قلنا : لأن البدلَ في حكم تنحيةِ الأولِ ، فصار كأنهُ لم يذكرْ زيداً بعدَ ما عَلِمَ أنَّ المرئيَّ زيدٌ ، فكانَ ذكرُ زيدٍ هناكَ ليصحَّ رجوعُ الضميرِ ؛ لأنه كالبساطِ للبدلِ ، فعلمَ ذكرُه فيصحُ البدلُ .

وأمَّا هنا فبخلافٍ ، لأنَّ المقصودَ هو المؤكدُ ، والتأكيدُ للتقديرِ ، فلا يصحُّ تقديره بما هو أخفى منه ، وتأكيدُ المضمرِ بالمضمرِ إنما صحَّ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما نظيرُ صاحبه في الدلالةِ على الغرضِ فيصلحُ أنْ يكونَ أحدهما مؤكداً للآخرِ ، كما في تأكيدِ المظهرِ بالمظهرِ كقولكَ : ما ضربني إلاَّ هوَ هوَ ، فُصِلَ[٢] بـ" إلاَّ " بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وهو هو الأولُ ؛ لأنه لو لم يفصلْ لما ساغَ إبرازُ الضميرِ المستكنِّ ، لأنَّ الضميرَ المستكِنَّ أخْتُصِرَ من البارزِ ، وتركُ الأخْصَرِ إلى غيرِه ليسَ بسديدٍ ، ففصِلَ بـ" إلا " ليجيءَ بالمنفصلِ ؛ لأنَّ المنفصلَ لا يجيءُ مستكنّاً . قوله « **أوْ متصلاً أحدُهما** »[٣] وهذا الذي ذكرهُ من التعميمِ تعميمٌ لفظاً ، ولكنْ هذا تغيرُ معنى ، وهذا ؛ لأنَّ قولهُ : " أحدَهما " من حيثُ الصورةُ يتناولُ المؤكَّدُ ، والمؤكِّدُ ، لكنَّ المرادَ به المؤكَّدَ المتبوعَ لا المؤكِّد التابعَ ؛ لأنَّ التأكيدَ بالضميرِ المتصلِ لا يُتَصوَّرُ ، فجاءَ من هذا في التأكيدِ بالضميرِ قسمانِ : جائزانِ ، وهما تأكيدُ منفصلٍ بمنفصل « وتأكيدُ متصلٍ بمنفصل »[٤] وقسمانِ غيرُ جائزينِ وهما تأكيدُ متصلٍ بمتصلٍ ، وتأكيدُ منفصلٍ بمتصل، وكلاهما محالٌ؛ لأنَّ المتصلَ لا يبتدأ به، والمؤكد ما لا يتلفظ به ابتداءً من غيرِ أنْ يكونَ متصلاً بشيءٍ آخرَ كزيدٍ الثاني في « جاءني زيدٌ زيدٌ » ، فلو ساغَ

---

(١) في ب : « المضمر » .

(٢) في ب : « فصل » ساقط .

(٣) المفصل ص ١١٢ .

(٤) في ب ساقط .

أنْ يقعَ الضميرُ المتصلَ مؤكداً لـزمَ ذكـرُ(١) أنْ يكـونَ متصـلاً ، ومنفصـلاً ، وهـو محالٌ ، ثم المتصلُ إما مرفوعٌ ، أو مجـرورٌ ، أوْ(٢) منصـوبٌ ، والمرفـوعُ مسـتكنٌّ ، أو بارزٌ ، وكلٌّ من هذهِ الأقسـامِ تؤكـدُ بـالمنفصلِ المرفـوعِ ففـي قـامَ هـو(٣) ، أوْ انطلقتَ أنتَ تأكيدٌ مرفوعٌ ، لكنه في الأولِ مستكنٌّ ، وفي الثاني بارزٌ ، وفي بك أنتَ ، وأخوته تـأكيدٌ مجـرورٌ ، وفي رأيتـني أنـا ، ورأيتنـا نحـن تـأكيدٌ منصـوبٌ ، والمؤكداتُ في هذه الأمثلةِ / ضمائرُ منفصلةٌ مرفوعةٌ كما ترى أمَّا تـأكيدُ المجـرورِ [١٤٨/ ب] بالمرفوعِ، فلأنهُ لا يستقيمُ أنْ يقالَ: مررتُ بكَ كَ ؛ لعدمِ صحةِ الابتداءِ بـالمتصلِ، ولما(٤) فيه من سماحةِ اللفظِ أيضـاً ، والـذوقُ السـليمُ شـاهدٌ لمـا(٥) قلنـا ، وكـذا لا يستقيمُ مررتُ بكَ إياكَ ؛ لأنَّ إياكَ موضوعٌ للتخصيصِ مقدمـاً على الفعلِ نحـو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(٦) لا يقالُ : ضربـتُ إيـاكَ ، فلـمْ يبـقَ إلاَّ الضميرُ المرفوعُ فأكدَ المجرورَ بالمرفوعِ ؛ لذلكَ ، فإنْ قيلَ : فما بالهم أجازوا تأكيدَ المتصلِ المجرورِ ، ولم يجيزوا العطفَ عليهِ ؟ قلنا ؛ لأنَّ المضافَ إليهِ هو المجرورُ غـيرُ مقصودٍ « بالذكرِ ، والمجروراتُ كُلُّهَا في معنـى المضـافِ إليـه ، والدليـلُ علـى أنَّ المضـافَ غـيرُ مقصـودٍ »(٧) : أنَّ الضمـيرَ اللاحـقَ ينصـرفُ إلى المضـافِ لا إلى المضافِ إليهِ ، وكونُ المعطوفِ عليـه مقصـوداً اشـترطَ في صحـةِ العطـفِ عليـهِ ، فكونهُ مضافاً إليه منافٍ للعطفِ عليه فهذا(٨) بخلافِ التأكيدِ ، فإنهُ لا ينـافي كـونَ المؤكَّدِ غيرَ المقصودِ ؛ لأنهُ وُضِـعَ ليصـيرَ غـيرُ المقصـودِ مقصـوداً ، فافترقـا ، وأمَّـا

---

(١) في ب : « ذكر » ساقط .

(٢) في ب : « منصوب أو مجرور » .

(٣) في ب : « به » .

(٤) في الأصل : « بما » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لما » .

(٦) الآية ( ٥ ) من سورة الفاتحة .

(٧) في ب ساقط .

(٨) في الأصل : « ولهذا » والمثبت من ب .

تأكيدُ المنصوبِ بالمرفوعِ لا بالمنصوبِ ، فللفصلِ بينَ التأكيدِ والبدلِ ؛ لأنه يقالُ : في عدمِ اشتراطِ ما سبقَ الإيماءُ إليه ؛ لأنَّ الأصلَ فيها ألاَّ يكونَ إلاَّ مؤكدةً لشبهها «بـ" أجمعينَ " في معنَى الشمولِ والإحاطةِ بهذهِ التفصلةِ» أرادَ بالتفصلةِ : التفرقَةَ بينَ المرفوعِ ، والمنصوبِ ، والمجرورِ في لزومِ وقوعِ المنفصل بينَ المؤكّدِ والمؤكّد في المرفوعِ ، وعدمِ لزومِ ذلكَ في إخوته من الضمائرِ المنفصلةِ ، و« **بينَ ثلاثتها** »[١]، أيْ : الضميرُ[٢] المرفوعُ ، والمنصوبُ والمجرورُ .

وإنما مَثّلَ لكلمةِ " كلُّ " في حالِ الرفعِ ، وأعرضَ عن التمثيلِ للنصبِ والجرِّ حيثُ قالَ : « **تقولُ الكتابُ : قريءَ كله وجاءوني كُلّهم** »[٣] ؛ لأنهُ إذا كانتْ النفسُ والعينُ مستغنيةً في النصبِ والجرِّ معَ عدمِ استغنائهما في الرفعِ ، فإنْ[٤] كانَ استغناءُ كلمةِ " كلُّ " فيهما معَ استغنائهما[٥] في الرفعِ أولى « ومتى أكدتَ بـ« **كلُّ** »[٦] إلى آخره يعني أنَّ " كلاً " و" أجمعُ " لتأكيدِ الجمعِ ، فلا يؤكدُ بهما إلاَّ ما هو جمعٌ لفظاً أو معنىً[٧] نحو : جاءني الرجالُ كلهم ، « **وقرأتُ الكتابَ كلهُ** »[٨] ، ولا يجوزُ جاءني زيدٌ كله ؛ لعدمِ احتمالِ مجيء بعضه ، « **وتبحرتُ الأرضَ** »[٩] ، توسعتُ فيها وتفهمتُ ، والأرضُ هنا ظرفٌ متسعٌ مثلَ : عسلَ الطريقَ الثعلبُ ، وقيلَ : لَمَّا كانَ " أجمعُ " و" كلُّ " لا يجوزُ استعمالهما إلاَّ في موضعٍ يتصورُ لهُ أبعاضٌ وأجزاءٌ لم يجزْ أنْ يقالَ : عبدتَ الله كلهُ ولا أجمعُ ، ويجوزُ عبدَ الله نفسَه ؛ لأنَّ معناه عبدتُ الله لا غيرَهُ لاسهواً

(١) المفصل ص ١١٣ .

(٢) في ب : « أي : الضمير » ساقط .

(٣) المفصل ص ١١٣ .

(٤) في ب : « فإن » .

(٥) في ب : « استغنائها » .

(٦) المفصل ص ١١٣ .

(٧) في ب : « معنى أو معنى » .

(٨) المفصل ص ١١٣ .

(٩) المفصل ص ١١٣ .

ولا غلطَ في ذلك ، وفي الصحاح[١] " كلٌّ " و" بعضُ " معرفتان )) ، ولم يجيءْ عن العربِ بالألفِ واللامِ وهو جائزٌ ، لأنَّ فيهما معنى الإضافةِ أضيفَ أو لمْ يضفْ ، والدليلُ على أنه معرفةٌ وقوعُ الحالِ عنهُ مؤخرة في قولهم : مررتُ بكلٍّ قائماً ، واشتقاقُ " كلٌّ " يدلُّ على الإحاطةِ ، ومنهُ الكِلَّةُ : السِّترُ[٢] الرقيقُ[٣] يُخاطُ كالبيتِ يتوقى بهِ من البقِّ[٤] .

ومنهُ الإكليلِ شِبْهُ العِصَابَةِ ، ومنه الكَلالُ ؛ لأنَّ الإعياء[٥] يحيطُ به ، ويأخذُ بمجامِعِهِ وكلِّيتُهُ ، ولا يقعُ " كلُّ " و" أجمعونَ " تأكيدين للنكراتِ إنما لمْ يجزْ تأكيدُ النكراتِ ؛ لأنَّ النكراتِ شائعةٌ ، فلا تفتقرُ إلى تأكيدها ؛ لأنَّ تأكيدَ ما لا يعرفُ لا فائدةَ فيه ، ولأنَّ التأكيدَ للتخصيصِ والتعيين والنكرة على الشيوع[٦] / [١٤٩/أ] والعموم ، فلو جازَ تأكيدُ النكرةِ لصارَ الشائعُ مختصاً ، وهكذا عكسُ ما وضوعِ[٧] التأكيدِ ، لأجله ؛ لأنه للتقريرِ ، وهذا هو التغييرُ ، وقد أجازَ ذلكَ الكوفيون[٨] فيما كانَ محدوداً ؛ لأنه قريبٌ من المعرفِ ، وتمسكوا بقوله[٩] :

* يوماً أَجْمَعَا *[١٠][١١]

---

(١) ينظر الصحاح ص ١٨١٢ " كلل " .
(٢) في ب : (( للسير )) .
(٣) ينظر الصحاح ص ١٨١٢ " كلل " .
(٤) البق : البعوض ، واحدته بقّة . اللسان ١٠ / ٢٣ .
(٥) في ب : (( الإعياء )) ساقط .
(٦) في الأصل : (( والتعيين ، والنكرة )) ساقط والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : (( موضوع )) والمثبت من ب .
(٨) ينظر الخلاف في هذه المسألة : الإنصاف ص ٤٥١ ؛ وائتلاف النصرة ص ٦١ رقم المسألة ( الثامنة والأربعون ) ؛ والتخمير ٢ / ٨٤ .
(٩) في الأصل : (( بقوله )) ساقط .
(١٠) هذا جزء من بيت الرجز ، وتتمته :

* قد صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعَا *

وهذا الرجز غير معروفٍ قائله ، وانظره في ابن يعيش ٣ / ٤٥ ؛ والإنصاف ١ / ٤٥٥ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ١٢٠ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٨١ ، ٥ / ١٦٩ ؛ والتخمير ٢ / ٨٤ .
وعقب هذا البيت رجز آخر :

* إنَّا إذا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا *

(١١) المفصل ص ١١٣ .

والجوابُ عن هذا أنَّ هذا البيت قائله غيرُ معروفٍ ، فلا تُعَوَّلُ عليه [١] في الاحتجاجِ به ، ولوْ سلِّم فهو من الشواذِ ، فلا يحتجُّ به ولا يقاسُ عليهِ إذْ لوْ قيسَ عليهِ انقلبَ ما هو مخالفٌ للأصلِ والقياسُ وهو[٢] عكسُ الأصلِ والعقلِ ، ومعنى البيتِ أنَّ النكرةَ كانتْ على الاستعمالِ في الاستيفاءِ في جميعِ اليومِ .

صرَّتْ أيْ : صوتتْ ، فإنْ قيلَ لو قالَ سرت يوماً احتملَ أنْ يكونَ سَيْرُهُ وقعَ في بعضهِ ، فبقولهِ « كلهُ » يزولُ ذلكَ الاحتمالُ ، وهذا مِمَّا لا يَرُدّهُ الحجى ولا يأباهُ . النُّهَى .

قلنا : هذا الاحتمالُ أنْ سَوَّغَ التأكيدُ ، فلكونه نكراتٍ ؛ لذلكَ فلا يجوزُ تأكيدهُ إعمالاً ، لما ذكرْنا من الدليلين ، ولئلا[٣] يقعَ الاختلافُ بين النكراتِ المحدودةِ ، وغير المحدودةِ ، فإنْ قلتَ : قوله : « **ولا يقعُ " كلُّ " و" أجمعونَ " تأكيدينِ للنكراتِ** »[٤] يوهمُ في أنَّ عدمَ جوازِ تأكيدِ النكراتِ مختصٌ بهذينِ اللفظينِ ، وكانَ دليلاً على جوازِ تأكيدِ النكراتِ بغيرهما من ألفاظِ التأكيدِ كالنفسِ والعينِ وغيرهما وإلاَّ لا يكونُ لتخصيصهما فائدةٌ ، فهلْ هو كذلكَ أمْ لا ؟ قلتُ : كنتُ في غُمّةِ هذا السؤالِ زماناً إلى أنْ وجدتُ التعليلَ ، ورواياتِ الكتبِ علىالتعميمِ علمتُ أنَّ ذا[٥] الذي ذكرَه من التخصيصِ كانَ من قبيلِ ما لا ينفي غيرَهُ .

أمَّا التعليلُ فهو ما ذكرْنا من الوجهينِ ، فإنهما غيرُ مختصينِ بالتأكيدِ بهذينِ اللفظينِ ، كما ترى ، وكذلكَ التعليلُ الذي علّلَ به في التخمير[٦] يدلُ على

---

(١) في الأصل : « إذ لو قيس عليه » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٢) في ب : « هو » .

(٣) في ب : « ولا » .

(٤) المفصل ص ١١٣ .

(٥) في ب : « ذا » ساقط .

(٦) ينظر التخمير ٢ / ٨٤ .

التعميمِ حيثُ قالَ : « تأكيدُ النكراتِ لا يجوزُ » ؛ لأنَّ تأكيدهـا يشـتمل(١) علـى ضربٍ من التناقضِ .

بيانه أنَّ الغرضَ من التأكيدِ بيانُ أنَّ إسنادَ الفعلِ الذي استبعده المخاطبُ أنَّ إسنادهُ واقعٌ ، وكانَ في ذلكَ تصريحٌ من المتكلمِ بأنَّ ذلكَ المؤكدَ معهودٌ للمخاطبِ ، وتنكيره تصريحٌ منهُ ، بأنَّ ذلك(٢) غيرُ معهودٍ لهُ وذلكَ منهُ تناقضٌ ، وكذلكَ التعليلُ الذي عُلّلَ بهِ الإمامُ رضي الأئمةِ الطباخي(٣) يدلُّ على التعميمِ حيث قالَ : لا تؤكدُ النكرةُ ؛ لأنَّ التأكيدَ جارٍ مجرى الوصفِ في الإيضاحِ ، وقدْ علمتَ(٤) أنَّ الصفةَ والموصوفَ يتوافقانِ تعريفاً وتنكيراً ، وألفاظُ التأكيدِ معارفُ للإضافةِ ، وكذا " أجمعُ " معرفةٌ ، فلذلكَ يمتنعُ الصرفُ للتعريفِ والوزنِ ، ولما كانتْ كُلّهنَّ معارفُ لم يؤكّدْ بها إلاَّ المعارفُ .

وأمَّا الرواياتُ فقد ذكرَ في الأنموذجِ « ولا تؤكد(٥) النكراتِ »(٦) فلذلك(٧) ، ذكرَ في ذيل المغْرب(٨) بهذا اللفظِ أيضاً مطلقاً ، وذكرَ في الجملِ « ولا تؤكد النكراتُ »(٩) ولا يقالُ : جاءني رجلان كلاهما ، وهذا عامٌّ ، كما ترى ، وأوردَ النظيرَ بغير هذينِ اللفظينِ ، وهو لفظُ " كِلاَ " عُلِمَ بهذا أنَّ الحكمَ غيرُ مختصٍ بهذينِ اللفظين وذكرَ في المصباحِ .

---

(١) في ب : « تأكيدها شمل » .

(٢) في الأصل : « فإنه » والمثبت من ب .

(٣) سبق أني لم أهتد إلى ترجمته في مظان الكتب .

(٤) في الأصل : « عملت » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « مؤكد » والمثبت من ب .

(٦) ينظر شرح الأنموذج في النحو ص ٩٧ .

(٧) في الأصل : « فكذلك » والمثبت من ب .

(٨) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٥٢٠ .

(٩) ينظر الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٢ .

أمَّا التأكيدُ فمختصٌّ بالمعرفةِ ، وهذا كلُّ ذلـك[١] دليـلٌ علـى أنَّ عـدمَ جـوازِ تأكيدِه[٢] النكرةِ غيرُ مختصٍّ بهذين اللفظينِ وبه أيضاً صرَّحَ في المقتبسِ[٣] بأن الْحَقّ في هذا هو التعميمُ لا التخصيصُ بهذينِ اللفظينِ .

" اتباعاتٌ " لـ" أجمعونَ " ولفظُ اتباعـاتٌ بـالتخفيفِ / على لفـظِ " جمـعَ " [١٤٩/ ب] مصدر اتبعَ وفي الصحاحِ[٤] : (( الإتبـاعُ في الكـلامِ مثـلُ : حسـنٍ بسـنٍ ، وقبيـحٍ شـقيحٍ )) ، وحاصلـه أنَّ في هـذه الاتباعـاتِ تقـدمُ " كـلٍّ " علـى " أجمعـين " و" أجمعون "[٥] على غيرها ، وذلكَ لأن " كِلاَ " أوجـبُ ذكـراً وأكـثرُ ذكـراً ؛ لمجيئها في التأكيدِ وغيره بدليلِ أنها تقعُ فاعلةً ومبتـدأةً ومفعولـةً[٦] ، نحـو : كلهـم جاءوا ، وجـاءَ كلهـم ولقيتُ كلهـمْ ، ولا كذلـكَ " أجمعـونَ " ؛ لاختصاصهـا بوقوعها تابعةً ؛ لأنها لا تقعُ إلاَّ في التأكيدِ ، فتقديمُ الأقوى أولى .

أمَّا تقديمُ " أجمعينَ " على غيرها ، فلأنَّ اشتقاقها بَيّنٌ دون أخواتها ، فتقديمُ البيّنِ المعروفِ أولى .

هذا مذهبُ[٧] أكثرِ النـاسِ ، فـإنهم لم يجيزوا ذكـرَ هـذهِ الكلمـاتِ إلاَّ علـى الترتيبِ المذكورِ في المتنِ ، وتقديمِ أجمعينَ واجبٌ وبعضهم أجازَ حذفَ " أجمعينَ " مع ترتيبِ ما بعدها ، وبعضهم أجازَ حذفَها مع انتفاءِ الـترتيبِ ، وبعضهـم أجـازَ حذفَها مع ذكرِ أيِّهُما[٨][٩] شئتَ ، و لمْ يجزْ أحدٌ عند وجودِ " أجمعينَ " تأخيرها ،

---

(١) في ب : (( ذلك )) ساقط .

(٢) في ب : (( تأكيده )) .

(٣) ينظر المقتبس لوحة ١٢٦ / ب .

(٤) ينظر الصحاح ٣ / ١١٩٠ " تبع " .

(٥) في ب : (( أجمعين )) تقديم وتأخير .

(٦) ينظر التخمير ٢ / ٨٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٠ ؛ وأسرار العربية ص ٢٨٤ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦١ .

(٧) ينظر ما سبق من مصادر في حاشية ( ٣ ) .

(٨) ينظر شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢ فما بعدها ؛ والهمع ٥ / ٢٠١ فما بعدها ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٦١١ فما بعدها .

(٩) في الأصل : (( أيهما )) والمثبت من ب .

والمعنى ما قلنا : من أنَّ اشتقاقها بيِّنٌ ، فكانتْ أدلَّ على المقصودِ من بينِ هذهِ المذكوراتِ ، ومَنْ قالَ بالترتيبِ بعدها نظراً إلى ما هو قريبٌ من هذا المعنى ، ومنْ قالَ بانتفاءِ الترتيب استضعفهُ في غيرِ " أجمعينَ " ؛ لأنهنَّ أخواتٌ في عدمِ ظهورِ[1] اشتقاقهنَّ ، ومن جوّزَ حذفَ " أجمعينَ " نظراً إلى أنَّ كُلاًّ من الفاظِ التأكيدِ كـ" أجمعينَ " من حيثُ الاشتقاقُ ، ويجوزُ ذكرها بدون " أجمعين " ألا ترى أن " كلاًّ " من يكلّلُهُ النسبُ أيْ : أحاطَ به ، ومنه الإكليلُ ، والكلِّةُ على ما ذكرنا ، و" أكتعُونَ " من قولهم : حولٌ " أكتع " ، أيْ : تامٌ ، و" أبتعون " من البَتَعِ بفتحتين ، وهو طول العنقِ مع شَدِّهِ ، والجامعُ بينهما البيانُ ، " والوكادةُ "[2] ، و" أبصعونَ " – بالصادِ المعجمةِ – من البصوعِ من الماءِ وهو الريُّ منهُ ، فمعنى قولكَ جاءني القوم أجمعونَ أبصعون إنهم جاءوني بصعةِ الارتواءِ لا نقصانَ فيهم ، وعن الأزهري[3] يقال : (( مررت بالقومِ أجمعين أبصعينَ )) (( قال : وروي ))[4] أبضعين – بالضاد المعجمةِ – وهذا تصحيفٌ واضحٌ[5] يدل على أنَّ قائله غيرُ مميزٍ ، ورويَ عن المصنف[6] عن ابن الأعرابي[7][8] بالضادِ المعجمةِ ، وعن الميداني[9] بالضادِ غيرِ المعجمة ، وفي الصحاحِ[10] روايةُ الضادِ المعجمةِ ليستْ بالغالبيةِ ، ثم ذكرَ الصفةَ ؛ لأنَّ الصفةَ وضعتْ لإيضاحِ بعضِ المتبوعِ ، والتأكيدُ وُضِعَ لإيضاحِ كلِّ المتبوعِ ، وتقديره : على ما ذكرنا ، والبعضُ أبداً يتبعُ الكلَّ .

---

(١) في ب : (( ظهور )) ساقط .

(٢) الوكادة : حبل يشد به البقر عند الحلب . الصحاح ٢ / ٥٣٣ " وكد " .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٥ .

(٤) في ب : (( قال وروي )) ساقط .

(٥) في ب : (( فاضح )) .

(٦) أي : الزمخشري .

(٧) ينظر تهذيب اللغة ٢ / ٥٣ " بصع " .

(٨) سبقت ترجمته ٢٥٩ .

(٩) سبقت ترجمته ٢٦ .

(١٠) ينظر الصحاح ٣ / ١١٨٦ " بصع " .

## (( الصفَةُ ))[1]

الصفةُ هي : (( الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذاتِ ))[2] .

قيلَ : هذا الحدُّ الذي ذكرهُ ، حدُّ أصحابِ العربيةِ ، ومن العلماءِ من قال : هو معنى يصيرُ به الشيءُ موصوفاً ، كالعِلمِ ، والجهلِ[3] ، ويفرقونَ بينَ الصفةِ والوصفِ ، فيقولونَ : الصفةُ لها تعلقٌ واحدٌ ، وهو : قيامه بالموصوفِ فقط ، كالكرم ، واللّؤم ، وأمَّا الوصفُ فلهُ تعلقانِ : أحدهما : قيامُهُ بالواصفِ ، من حيثُ إنَّ كلامهُ وخبرهُ عن الموصوفِ ، والثاني : تعلقُه بالموصوفِ ، من حيث إنه معنىً قائمٌ فيه[4] ، وأهلُ الاعتزالِ[5] لا يفرقونَ[6] ، ويقولونَ : الصفةُ والوصفُ كالزنةِ والوزنِ ، والعدةِ والوعدِ لا فرقَ بينهما ؛ لأنهما مصدرانِ إلاَّ أنهما جعلا اسمينِ مجازاً[7] كالخلق[8] ، ويذكرُ بعضهم[9] بينَ الصفةِ والنعتِ فرقاً مستضعفاً لا يتحققُ ، ثم قيلَ : هذا الحدُّ الذي ذكرَ في الكتابِ[10] غيرُ مستقيمٍ ؛ لانتقاضهِ في الحالِ ، لأنَّ الحالَ تدل على بعضِ أحوالِ الذاتِ ، وهو من التوابع والحالِ ليستْ[11] من التوابعِ فلا يردُ / نقضاً وإنما أُهملَ ذكرُ هذا القيدِ ؛ لأنه [١٥٠/أ]

---

(١) المفصل ص ١١٤ .

(٢) المفصل ص ١١٤ .

(٣) ينظر التخمير ٢ / ٨٧ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ؛ وشرح اللمع ١ / ٢٠٤ ؛ وينظر شرح التصريح على التوضيح حاشية " يس " ٢ / ١٠٨ .

(٤) في الأصل : (( به )) والمثبت من ب .

(٥) ينظر الملل والنحل ١ / ٥٦ - ٥٧ .

(٦) في الأصل : (( لا يعرفون )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( فجاز )) .

(٨) في ب : (( كالخلق )) .

(٩) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ؛ وشرح اللمع ١ / ٢٠٤ ؛ والتخمير ٢ / ٨٧ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤١ .

(١٠) ينظر المفصل ص ١١٤ .

(١١) في ب : (( أن )) .

تفصيلُ ما تقدمَ من ذكرِ التوابعِ ، وقالَ بعضهم[١] : الصفةُ تطلقُ علـى الموصـوفِ باعتبارينِ : عامٍّ وخاصٍّ ، فالعامُ ما دلَّ علـى ذاتٍ باعتبـارِ معنـى هـو المقصـودُ ، ويردُ عليه اسمُ الجنسِ ، فرجـلٌ موضـوعٌ لـذاتٍ باعتبـارِ الذكوريـةِ والإنسـانيةِ ، وليسَ بصفةٍ ، وجوابهُ قد احترزنا عنه[٢] .

قولنا[٣] : هو المقصودُ ؛ لأنَّ المقصودَ بالرجلِ الذاتُ لا المعنى ، وفي الصفـاتِ بالعكسِ ، فإنْ قيلَ : يلزمُ[٤] من هذا ألاَّ يقعَ الرجـلُ في هـذا الرجـلِ صفـةً ؛ لأنَّ المقصودَ به الذاتُ لا المعنى .

قلنا : لما قلتُ : هذا تحققَ عند السامعِ ما يدلُّ على ذاتٍ ؛ لكنْ وقعَ إبهامٌ في الحقيقةِ التي تتميزُ بها الـذاتُ ، فـإذا قلـتَ : الرجـلُ بـينَ تلـكَ الحقيقـةِ فظهـرَ أنَّ الرجلَ هنا دلَّ على ذاتٍ باعتبارِ معنىً هو : المقصودُ ، والخـاصُ باعتبـارِ التـابعِ ، وهو : أنْ يقالَ : تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه من غيرِ تقييدٍ .

فقولنا : تابعٌ يخرجُ الخبرُ كـ" منطلَقٍ " ، في زيدٌ منطلـقٌ ؛ لأنـه ليـسَ بتـابعٍ ، وإنما هو : خبرٌ[٥] مستقلٌ بخلافِ الصفةِ فهي : غـيرُ مسـتقلةٍ ، وقولنـا : مـن غـيرِ تقييدٍ تخرجُ الحالُ ؛ لأنها تدلُّ علـى هيئـةِ فـاعلٍ أو مفعـولٍ ، (( **وذلـك ، نحـوُ : طويلٌ** ))[٦] إلى آخرهِ ، فهذا الذي ذكرهُ من أنواعِ الصفاتِ شاملٌ لجميعِ ما يوجدُ من أحوالِ الإنسانِ وغيرهِ بالإنحصـارِ الضـروري ، وهـو أنَّ الوصـف في أصلـه لا يخلو فإنه لازمٌ أو غيرُ لازمٍ فالأولُ محسوسٌ[٧] كطويلٍ ، وقصيرٍ أو غير محسـوسٍ ، وهو إمَّا مِنْ قبلِ نفسهِ كعاقلٍ وأحمـقٍ أو مـن أصلـهِ كوضيـع وشـريفٍ ، والثـاني

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٣ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٥ .

(٢) في ب : (( عنه )) .

(٣) في ب : (( بقولنا )) .

(٤) في ب : (( يلزم )) .

(٥) في الأصل : (( لا )) .

(٦) المفصل ص ١١٤ .

(٧) في الأصل : (( مخصوص )) والمثبت من ب .

محسوسٌ كقائمٍ وقاعدٍ أوْ غيرِ محسوسٍ ، وهو إمَّا من أمثالهِ كمكْرَمٍ ومهانٍ ، أوْ لأنَّ من أمثاله وهو كشيءٍ كفقيرٍ وغنيٍّ ، أو غَيْر كشيءٍ كسقيمٍ ، وصحيحٍ ، « **والذي تساقُ لهُ الصفةُ هو التفرقةُ بينَ المشتَركَيْن** »[١] ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: جاءَ رجلٌ احتملَ أنْ يكونَ عالماً أوْ جاهلاً ، فإذا قلتَ : عالمٌ أوْقَعتَ التفرقةَ بينَ المشتركَيْنِ في الاسمِ ، فإنْ قيلْ : هذا الذي ذكرهُ أنَّ[٢] المقصود من وضعِ الصفةِ ، هو التفرقةِ بينَ المشتركينِ ، وقد[٣] يحصلُ تغيرها ، كما إذا قلتَ : مررتُ برجلٍ ، فرجلٌ يعلم أنَّ الثاني غيرُ الأولِ من غيرِ صفةٍ ، فلما عُلِمَ هذا المقصودُ بغيرها ، فما فائدةُ وضعها ؟ قلنا : إنَّ مغايرةَ الثاني للأولِ فيما إذا[٤] أفردتَ لا يعلمُ من حيثُ لفظُ الاسمِ ، وإنما يعلمُ من حيثُ المعنى ، وهو أنَّ الشيءَ لا يعطفُ على نفسه .

وأمَّا حصولُ التفرقةِ بينَ المشتركَيْنِ في الصفةِ من حيثُ اللفظُ وضعاً على ما أريناكَ من قوله : جاءني رجلٌ كانَ يحتملُ أنْ يكونَ عالمًا ، أو جاهلاً ، فبقوله : عالمٌ أوقع التفرقةَ بلفظِ واحدٍ موضوعٍ قصداً للتفرقةِ بينَ المشتركَيْنِ، وهو الصفةُ ، فافترقا ، « **ويقالُ : إنها للتخصيصِ في النكراتِ** »[٥] ، والتخصيصُ قريبٌ من التعريفِ ، وليسَ به ، فإنكَ إذا قلتَ : جاءني[٦] رجلٌ فهو شائعٌ بينَ الأمةِ ، فإذا قلت : جاءني[٧] رجلٌ عالم ، فقد نقضتَ بعضَ الشياعِ ، وهذا هو التخصيصُ ، ولو قلتَ جاءني[٨] زيدٌ ، فالاسمُ لمعيّنٍ إلا أنه يجوزُ أنْ يكونَ هذا الاسمُ لمعينٍ آخرَ ، فبقولكَ : زيدٌ العالمُ زالَ / اللّبْسُ ، وحصلَ التوضيحُ ، « **وقد تجيءُ** [ ١٥٠/ ب ]

(١) المفصل ص ١١٤ .
(٢) في الأصل : « أنه » .
(٣) في ب : « قد » .
(٤) في الأصل : « إذا » ساقط والمثبت من ب .
(٥) المفصل ص ١١٤ .
(٦) في الأصل : « جاء » والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « جاءني » ساقط .
(٨) في الأصل : « جاء » والمثبت من ب .

**مسوُقةُ لمجردِ الثناءِ والتعظيم** ))[١] الصفةُ في الأصلِ لا تخلو عن معنى الثنـاءِ والـذمِّ بحسبِ اللفظِ كقولكَ : هذا الرجلُ الفـاضلُ ، وهـذا الرجـلُ الجـاهلُ ففـي الأولِ معنى الثناءِ ، وفي الثـاني معنـى الـذمِّ ، فتمحـضُ الصفـةِ لمجـردِ الثنـاءِ ، أوْ الـذمِّ ، ونظيرها كلمة " أمْ "[٢] فهي وضعتْ في الأصلِ لمعنى التسويةِ والاستفهامِ جميعاً ، نحو : أزيدٌ عندك أمْ عمـروٌ ؟ ثُـمَّ قـدْ تجـردَ لمعنـى التسـويةِ ، ويخلـعُ عنهـا معنـى الاستفهامِ ، نحو : قولكَ : سواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ ؟ الغـرضُ هنـا القصـدُ إلى مجردِ التسويةِ لا إلى الاستفهامِ ؛ لأنهُ خبرٌ محـضٌ ، ثـم معنـى قولـه : ههنـا ، وقـدْ (( يجيءُ مسوقٌ لمجردِ الثناءِ والتعظيمِ )) ؛ للاحترازِ عما ذكرَ قبله من قولـهِ والـذيْ (( **تساق لهُ الصفةُ هـو التفرقـةُ بـين المشـتركين** ))[٣] بمعنى أنَّ الأصـلَ في وضـعِ الصفاتِ ، وإنْ كانَ للتفرقةِ بين المشتركين ، ولكنْ قد يكونُ في بعض المواضـعِ ؛ لمجردِ الثناءِ والتعظيمِ من غيرِ أنْ يغيرَ في استعمالها في معنى التفرقةِ بينَ المشتركين ، أوْ معنى التخصيصِ والتوضيحِ، ((**كالأوصافِ الجاريةِ على القديمِ**[٤] **سبحانه** ))[٥] كما في قوله تعالى : ﴿ **هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ** ﴾[٦] فـإنَّ اللهَ تعـالى متعـالٍ عن الشريكِ حتى يحتاجَ إلى التفرقةِ لكنْ فيما قالهُ المصنفُ[٧] : بهذا رائحةٌ مذهبيةٌ ، فلا تحرمه ذكركَ ، فإنَّ[٨] صفاتِ اللهِ تعالى عندنـا ليسـتْ لمجـردِ الثنـاءِ ، بـل هـيَ للثناءِ ، ولإثباتِ معناها أيضاً ، فإنَّ في قوله : (( هو الخالقُ )) إثباتُ صفةِ الخلقِ لهُ مع الثناءِ بها ، وكذلكَ في قولنا : اللهُ العالمُ القادرُ إثباتُ صفةِ العلمِ ، والقدرةِ لهُ

---

(١) المفصل ص ١١٤ .

(٢) في ب : (( أن )) .

(٣) المفصل ص ١١٤ .

(٤) القديم : ليس من أسمائه تعالى ، وإنما ورد في وصف العرش .

(٥) المفصل ص ١١٤ .

(٦) من الآية ( ٢٤ ) من سورة الحشر .

(٧) ينظر الكشاف ٤ / ٥٠٩ .

(٨) في الأصل : (( إن )) والمثبت من ب .

معَ الثناءِ لهُ بهما ، والمعتزلةُ[١] ينفونَ الصفاتِ كُلّها ، فكانَ ذكرُ صفاته لمجردِ الثناءِ والتعظيمِ ؛ لهذا عندهم ، وهذا الكلامُ طويلُ الذيلِ وغزيرُ السيل نُبيِّنُهُ لو وفقنا الله تعالى إلى شرح " التمهيدِ المقَدَّرِ اسمه بالتسديد "[٢] (( **كقولك : فعلَ فلانٌ[٣] الفاعلُ الصانعُ** ))[٤] كذا يستعملونَ هذا اللفظَ عند الذمِّ خاصةً تجنباً عن تلويثِ ألسنتهم بذكرِ الألفاظِ الخبيثةِ القبيحةِ ، نحو : الفاسقُ ، والزاني يقالُ : فلانٌ الفاعلُ ويرادُ بهِ الفاجرُ ، كما قال أبو الطيبِ في قوله :

**كَذَبَ ابْنُ فَاعِلَةٍ يقولُ بجهْلِهِ ... مَاتَ الكرامُ وأَنْتَ حَيٌّ ترزقُ**[٥]

وذكرَ ابنُ جنِّي زاد[٦] بعضهم أنْ يقولَ : المليعينةُ[٧]، فقالَ: مكانها المفيعلةُ، والدَّابرُ من دَبرَ بمعنى : أدبرَ ، ومنه القراءتان[٨] في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ﴾[٩] وكذلك قيلَ واقبلَ يقالُ : عامٌ قابلٌ أيْ : مقبلٌ يقالُ : للقومِ إذا هلكوا صاروا كأمسِ الدابر ، أيْ : المدبرُ ، وقوله تعالى : ﴿ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[١٠] وذكرَ ابنُ الحاجبِ[١١] في شرحِ مقدمته : أنَّ بعضهم توهمَ أنَّ واحدةً هنا[١٢] من بابِ

---

(١) المعتزلة : يسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية والعدلية ، وهم الذين اتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه ، وأن العبد قادر خالق لأفعاله خيرُها وشرها . ينظر الملل والنحل ١ / ٤٣ - ٤٥ .

(٢) لم أجد هذا الكتاب في كشف الظنون ، ومفتاح السعادة .

(٣) في الأصل : (( الصانعُ )) ساقط والمثبت من ب والمفصل .

(٤) المفصل ص ١١٤ .

(٥) ينظر معجز أحمد لأبي العلاء المعري ١ / ١٠٩ ؛ وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٣ / ٧٣ .

(٦) في الأصل : (( أراد )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( مليعينة )) .

(٨) ينظر القراءتان في السبعة ص ٦٥٩ ؛ والنشر ٢ / ٣٩٣ ؛ والبحر المحيط ١٠ / ٣٣٥ ؛ والتيسير ص ٢١٦ ؛ والقرطبي ١٩ / ٨٤ ؛ والحجة ص ٧٣٣ .

(٩) الآية ( ٣٣ ) من سورة المدثر .

(١٠) من الآية ( ١٣ ) من سورة الحاقة .

(١١) ينظر الكافية في النحو ص ١٢٩ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٨٨ .

(١٢) في ب : (( هنا )) ساقط .

التأكيدِ ، لا من بابِ الصفةِ ، وزعمَ في وجهه أنه دل على ما دلَّ عليه " نفخةٌ " ، وهو الوحدةُ ، فصار كقولك[1] : زيدٌ زيدٌ ، وليسَ كما وهِمَ ؛ لأنَّ واحدةً خارجةٌ عن حدِّ التأكيدِ ؛ لأنه تابعٌ يقررُ أمرَ المتبوعِ فيه[2] نسبةً أو شمولاً ، وهي ليست بهذهِ المثابةِ ؛ لأنَّ معنى المتبوعِ النفخُ ، وليسَ في واحدةٍ دلالةٌ على النفخِ ، وأمَّا الدلالةُ على الوحدةِ في النفخةِ فذاكَ شيءٌ ضمنيٌّ لا يُعبأُ بهِ عند التصدِّي، وقوله «وهي في الأمر[3] العام» احترازٌ عن نحوِ « **تميميٌّ، وذو مالٍ** »[4] وغيرهما[5] ؛ لأنَّ العمومَ لا سميْ الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبهةِ ، ووجهُ ذلكَ أنَّ الصفةَ تدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ ، والمعاني هي المصادرُ والألفاظُ التي اشتقت[6] من المصادرِ لتدلَّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى ، فهي الألفاظُ التي يسميها النحويون اسمَ فاعلٍ ، واسمَ مفعولٍ ، وصفةَ مشبهةٍ إلاَّ أنهم / [١٥١/أ] وضعوا ألفاظاً تدلُّ على ذاتٍ قائمٍ بها معنىً على غيرِ ذلكَ النحوِ ، وهو قسمان: قياسيٌّ ، وهو بابُ المنسوبِ ، وسماعيٌّ وهو " ذو " ، و" أيٌّ " و" وجِدّ " و" حقٌّ "»[7] ، و" صِدْقُ " ، و" سوءُ " على نحوِ ما ذكرهُ في الكتابِ « **مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ** »[8] ، ففي قوله : « **أيِّ رجلٍ ، وأيما رجلٍ** »[9] معنى التعجبِ ؛ لأنَّ المتعجبَ إنما يتعجبُ عن شيءٍ خارجٍ عن حدِّ أشكالهِ ، فإذا خرجَ عن حدها ، فقدْ استبهم أمره ، فيؤتى بكلمةِ الإبهامِ ، ونظيرُ هذا قولُ امريءِ القيس،

---

(١) في ب : « قولك » .

(٢) في ب : « فيه » ساقط .

(٣) في الأصل : « الأمر » ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١١٤ .

(٥) في الأصل : « وغيرها » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « أشبعت » .

(٧) في ب : « وحق » ساقط .

(٨) المفصل ص ١١٤ .

(٩) المفصل ص ١١٤ .

في قوله :

* وَحَدِيْثُ مَا عَلَى قِصَرِهْ *(١)

زادَ " ما " الإبهاميةِ ، على حديثٍ ، حتى جعلهُ حديثاً متعجباً منه ، فقولكَ : (( مررتُ برجلٍ ، أيِّ رجلٍ وأيِّما رجلٍ )) معناهُ برجلٍ قدْ انتهى في كمالـه في الرجوليةِ ، إلى حدٍّ يجب أنْ يستفهم عنهُ ؛ لخفاءِ سببه أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ ، أيْ : كلُّ الخصالِ التي في الرجالِ فيكَ ، فكأنكَ قلتَ : أنتَ هذا(٢) الجنسُ كلهُ ، وإلى هذا يلفت قولَ أبي نواسٍ :

وَلَيْسَ على اللهِ بمستنْكرٍ أنْ يُجمَعَ العَالَمَ في واحدِ(٣)

ومثله قولُ أبي الطيبِ :

* وَمَنْزِلُكَ الدُّنيَا وَأَنْتَ الْخَلاَئِقُ *(٤)

(( وذا العالِمُ جدُّ العالِمِ ))(٥) معناهُ : أنَّ مَنْ سواهُ من العلماءِ ، وهو بالإضافةِ إليه هزلٌ ، مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، ورجلٍ رجلِ سوءٍ ، يريدُ أنه صادِقٌ ،

---

(١) هذا عجز بيت من المديد ، وصدره :

* وحَدِيْثُ الرَّكْبِ يَوْماً هُنَا *

وهو في ديوانه ص ١٢٧ ؛ واللسان ١٥ / ٤٨٣ ، ٤٨٥ " هنا " ؛ ومقاييس اللغة ٦ / ٦٨ ؛ وتاج العروس ١٠ / ٤١٤ " هنا " ؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦ / ٤٣٦ ؛ وديوان الأدب ٤ / ٢٩ .

(٢) في ب : (( هذا )) .

(٣) ينظر ديوان أبي نواس ص ٤٥٤ .

(٤) هذا عجز بيت من السريع وهو لأبي الطيب وصدره :

* هي الغرضُ الأقْصَى ورؤيتُكَ المُنَى *

وانظره في ديوانه : ٣ / ٩٠ " البرقوقي " .

(٥) المفصل ص ١١٥ .

فيما هو بصدده من الصلاح والجودة ، وأنه شيءٌ فيما هو بصددهِ من الفسادِ والرداءةِ ، والإضافةُ في «جدِّ العالمِ» ، و«حقُّ العالمِ» بمعنى "من" و"في" رجلُ صدقٍ بمعنى اللامِ ، فالأول بمعنى اللامِ ، نحوُ : خاتمُ فضةٍ ، والثاني ، نحوُ : غلامِ زيدٍ ، «**وقد استضعفَ سيبويه**»[(1)(2)] أيْ : استضعفَ جعْلَ ذلكَ صفةً لهُ ؛ لأنه جامدٌ غيرُ مشتقٍ عن حدثٍ ، فتأويلهُ بالجري ضعيفٌ لما فيه من خلاف وضعه ؛ لأنَّ أسداً ليسَ بموضوعٍ لذاتٍ باعتبارِ معنى ، وإنما وُضِعَ[(3)] لحيوانٍ ، مخصوصٍ ، فكانَ استعمالهُ على صفةٍ على خلافِ وضعهِ ووجهُ تجويزهِ أنْ يقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ على نحو: «برجلٍ مثلُ أسدٍ» ، وحذفُ المضافِ ، وإقامةُ المضافِ إليه غيرُ مُقَامِه ليسَ بقياسٍ ، وقيل : إنما استضعفَ سيبويه ذلك[(4)] ، لأنَّ من القبيحِ أن يجري غير[(5)] الصفةِ صفةً ، كما أنّ من القبيحِ أنْ تجري الصفةَ غيرَ صفةٍ ، ومن ثَمَّ لَمْ يجزْ جمعُ فاعلٍ في الصفاتِ على فواعلَ ، ولأنَّ ، نحوَ : أسدٍ عينٌ ، والوصفُ معنىً ، فإذا وضعتَ أحدَهما مكانَ الآخرِ ، فكأنكَ فعلتَ العينَ معنىً ، والمعنى عيناً ، والحقائقُ لا تتغيرُ ، «**ويوصفُ بالمصادرِ**»[(6)] جازَ الوصفُ بالمصادرِ للمبالغةِ[(7)] ، فإذا قلتَ : رجلٌ عدلٌ صدقٌ ، كأنكَ قلتَ : رجلٌ يجسم من العدل ، كما لو قلتَ : أبو حنيفةَ فقهٌ كلُّهُ ، وأبو الحسنِ زهدٌ كأَنَّ لحمه

---

(١) المفصل ص ١١٤ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤٣٤ .

(٣) في ب : «وضوع» .

(٤) في ب : «ذلك سيبويه» .

(٥) في ب : «غير» ساقط .

(٦) المفصل ص ١١٥ .

(٧) في ب : «مبالغة» .

ودمه من ذلكَ ، فمن قال : إنه على تقديرِ رجلٍ ذو عدلٍ ، وقدرَ حذفَ المضافِ فقد أذهبَ من الكلامِ النضارةِ ، وانقلبَ هُزْأَةً للناظرةِ ، فلهذهِ المبالغةِ أُوثِرَ الوصفُ بالمصدرِ مع أنَّ بينه وبينَ اسمِ الفاعلِ تناوباً بدليلِ قوله : « قم قائماً في موضعِ قياماً » سبقَ الكلامُ فيه[1] وفي أمثالهِ : « **رجلٌ عدلٌ** »[2] إلى آخرهِ أيْ : عادلٌ وصائمٌ ، ومفطرٌ وزائرٌ ، وراضٍ ، و « **الهَبرُ** »[3] مصدرُ هبرَ اللحمَ قطعهُ / من بابِ ضربَ ، والنترُ : الخلسُ[4] وهو : جَذْبٌ في[5] جفوةٍ . [ ١٥١/ ب ]

والسَّعْرُ : الرَّمْيُ الذي يفتُّ اللحمَ كالسِّعْرَارَةِ[6] ، وهي التي تقعُ في الْكَوّةِ من شعاعِ الشمسِ يقالُ : سعرتُ النارَ والحربَ أَلْهَبْتُهُمَا وهَيَّجْتُهُمَا .

الحَسَبُ بمعنى : الإحسابِ كالعطاءِ بمعنى الإعطاءِ ، ورجلٌ شَرْعُكَ أيْ : حَسْبُكَ ، وفي المثلِ: « شَرْعُكَ[7] ما بلغكَ المَحلاّ »[8] يضربُ في التبليغِ باليسير .

و « **الهدُّ** »[9] – بفتحِ الهاءِ – الرجلُ القويُّ ، وبالكسرِ الضعيفُ ، وقولك : برجلٍ هَدَّكَ ، معناه : برجلٍ حَسبُكَ ، ومررتُ برجلٍ هَمّكَ ، بمعنى حسبُكَ ، أيْ : ممن يهمكَ طلبكَ ، ومررتُ برجلٍ نحوُكَ ، أي : ممن ينحوهُ ويقصدهُ ، والكفْيُ مصدرُ كفاني الشيءَ ، ويوصفُ بالجملِ التي يدخلها الصدقُ والكذبُ ، وهذا القيدُ للاحترازِ عن حملِ[10] الأوامرِ ، والنواهي ، والاستفهامِ ، وإنما كانَ

---

(١) في الأصل : « فيه » ساقط والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١١٥ .

(٣) المفصل ص ١١٥ .

(٤) في الأصل : « والخلس » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « في » ساقط .

(٦) ينظر اللسان ٤ / ٣٦٦ " سعر " .

(٧) في ب : « ما شرعك » .

(٨) ينظر المثل في كتاب الأمثال ص ١٦٨ برواية « يكفيك ما بلغك المحلا » ؛ والميداني ١ / ٣٦٢ ؛ والمستقصى ٢ / ١٣٢ ؛ واللسان ٨ / ١٧٩ " شرع " .

(٩) المفصل ص ١١٥ .

(١٠) في ب : « جمل » ساقط .

هكذا ؛ لأن الصفاتِ كُلَّها أخبارٌ في الحقيقةِ ، أن يقعَ العلمُ بها ، فإذا عَمِلتْ سميتْ صفاتٍ ، والخبرُ محتملٌ للصدقِ ، والكذبِ ، فكذا الصفةُ ؛ ولأنَّ الصفةَ للتوضيحِ ، ولا توضيحَ في غيرِ جملِ الأخبارِ ، فإنَّ بغيرِ جملِ الأخبارِ ، كالأمرِ ، والنهي ، والاستفهامِ ، لا يحصل التوضيحُ ؛ فلذا امتنعَ أن يقولَ : مررتُ برجلٍ أضربْه ، أوْ لا تضربْهُ ، أو هلْ ضربتَه[1] ، ثم وردَ على ما ذكرهُ من الأصلِ ، قولهم :

* جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطُّ *[2][3]

شُبْهَةٌ ، فإنَّ قوله : هل رأيت ، استفهامٌ ، ومعَ ذلك وقعَ هو صفةٌ للنكرةِ ، وهي : بمذقٍ ، فأجابَ عنه بقوله : فبمعنى مقولٍ عنده ، هذا[4] القولُ ، فكانَ هذا الاستفهامُ في تأويلِ جملِ الأخبارِ .

وما[5] قبلَ هذا البيت[6] أنشدهُ الأصمعيُّ :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ *[7]

ثم وجهُ صحةِ ذلك التقديرِ الذي ذكره في الكتابِ[8] ، هو أنّ المذقَ هوَ اللبنُ المختلطُ بالماءِ ، إذا قلَّ بياضهُ ، يصيرُ كأنّ لونَهُ يضربُ إلى الكُهْبَةِ ، فَيُشَبَّهُ بلون

---

(١) في ب : « تضربه » .

(٢) المفصل ص ١١٥ .

(٣) هذا بيت من الرجز ، وقد نسبه صاحب الخزانة إلى العجاج . ينظر ملحقات ديوانه ٢ / ٣٠٤ ؛ وانظر هذا البيت أيضاً في الكامل ص ٥١٨ ؛ والمحتسب ٢ / ١٦٥ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٨١ ؛ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٧ ؛ والإنصاف ص ١١٥ ؛ وآمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٧ ؛ وابن يعيش ٣ / ٥٣ ؛ والخزانة ٢ / ١٠٩ ؛ والهمع ٥ / ١٧٤ .

(٤) في ب : « هلا » .

(٥) في الأصل : « وأمَّا » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « البيت التي » .

(٧) سبق تخريج البيت وما بعده آنفاً .

(٨) ينظر ابن يعيش ٣ / ٥٣ .

الذئب[١] ، فكأنهُ يُلَوَّنُ[٢] ، قالوا : « جاءُوا بمذْقٍ ، مقولٍ عنده هذهِ الكلمةُ ؛ لما فيه من الغبرةِ[٣] ، والكُدْرةِ[٤] .

والوُرْقةُ : لونُ الرَّمادِ ، والذئبِ والسَّمَارُ[٥] : اللبنُ الرقيقُ ، حدّاً من السُّمْرَةِ ، وهي : الأدْمَةُ .

« **تَقْلِهْ** »[٦] : أصلهُ تَقْلِي من قلاهُ يقلِيه : بَغِضَهُ[٧] ، حُذِفتْ الياءُ للجزمِ ؛ لأنهُ جوابُ الأمرِ ، والهاءُ : هاءُ السَّكتِ ، كما في ﴿ **كِتَٰبِيَهْ** ﴾[٨] ، وهذا الذي ذكرهُ إنما[٩] يصيرُ نظيراً لمسألتِنا ، من حيثُ اشتراطُ جملِ الأخبارِ ، وإلاّ لا يكونُ نظيراً ؛ لما أنَّ كلاَمنا في الصفةِ ، وهذهِ الجملةُ وهي : خبرُ[١٠] " تَقْلِهْ " : ليستْ بصفةٍ للناسِ ؛ لأنَّ الناسَ معرفةٌ ، والجملُ نكراتٌ ، فلا[١١] تكونُ صفةً لهُ .

بلْ هذهِ الجملةُ وقعتْ مفعولاً ثانياً لوجدتُ[١٢] ، فهو[١٣] بمعنى : علمتُ ؛ لكنَّ المفعولَ الثانِيَ مشروطٌ فيه الخبرُ ، كالصفةِ ، وكانَ « **أَخْبُرْ تَقْلِهْ** »[١٤] محمولاً على إضمارِ الخبرِ ، بمعنى : مقولاً فيهم ، هذا القولُ ، أيْ : ما منهم أحدٌ إلاَّ وهو مسخوطُ الفعلِ عند الخبرةِ ، ومِمَّا وَقَعَ[١٥] فيه الأمرُ خبراً للتأويل : ما

---

(١) في ب : « بلون الذئب » ساقط .
(٢) في ب : « يلون » ساقط .
(٣) في ب : « الغيرورة » .
(٤) في ب : « والكدوره » .
(٥) ينظر الصحاح ٢ / ٦٨٨ " سمر " ؛ والمفصل ص ١١٥ .
(٦) المفصل ص ١١٥ .
(٧) في ب : « بعصته » .
(٨) من الآية ( ١٩ ) من سورة الحاقة .
(٩) في ب : « أيْ » .
(١٠) في ب : « أخبر » .
(١١) في ب : « فلا » .
(١٢) في ب : « كوجدت » .
(١٣) في الأصل : « وهو » .
(١٤) المفصل ص ١١٥ .
(١٥) في الأصل : « يقع » والمثبت من ب .

ذكره في الكشاف[١]، في سورةِ المرسلاتِ، فقالَ: قولـه ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ﴾[٢] في مَوْضِعِ الحالِ لضميرِ المتقينَ، في الظرفِ الـذي هـو في ظـلالٍ، أي: هـمْ مستقرون[٣] في ظلالٍ مقولاً لهمْ ذلك[٤]، وكلوا وتمتعـوا[٥] علـى هـذا التخريـجِ، « **ولا يوصفُ بالجملِ إلاَّ النكراتِ** »[٦]؛ لأنَّ الجمـلَ نكـراتٌ؛ لأنهـا أخبـارٌ، والخبرُ حقهُ أنْ يكونَ نكرةً، فإنْ قيلَ: الخبرُ قد يقعُ معرفةً، على ما قرَّ في فصلِ المبتدأِ والخبرِ، بقوله: وقد يقعُ المبتدأُ والخبرُ معرفتين.

قلنا: الأصلُ فيهِ ما قلنا، هو: أنَّ الخبرَ حقُه أن يكونَ نكرةً؛ ثـم مـا كـان معرفةً كانَ فيهِ نـوعُ تغيُّرٍ بالتـأويلِ، وقـد ذكرنـا في مسـائلِ المبتـدأِ والخـبرِ: أنّ قولكَ زيدٌ المنطلقُ هو: كلامُ من يسمعُ بزيدٍ، ولا يعرفهُ بعينهِ، فتعرفهُ بقولـك /: [١٥٢/أ] زيـدٌ المنطلـقُ، فكـأنَّكَ قلـتَ: زيـدٌ هـوَ المنطلـقُ؛ ولأنَّ قولَنـا هـذا؛ وهـو أنَّ الخبرَ حقُّه: أنْ يكونَ نكرةً، لا يقتضي أنَّ الخبرَ لا يقعُ إلاَّ نكرةً، كما في قولنا: من حقّ المبتدأِ أنْ يكونَ معرفةً، وقد وجدناهُ نكـرةً في مواضـعَ بالتـأويلِ، فكـذا هنا، كانَ الأصلُ فيهِ ما ذكرنا، وقدْ يقـعُ معرفـةً، لمعنـىً دعَـا إليهـا، والدليـلُ الثاني على أنَّ الجملَ نكراتٌ هي: أنَّ الجملةَ عاريةٌ[٧] عـن الإشـارة، ألاَ تـرى: أنك إذا قلتَ مررتُ برجلٍ يضربُ غلامه زيداً، فكأنكَ قلـتَ: ضـاربٌ غلامـه زيداً، والجملةُ يضربُ مع الغلامِ، ولا إشارةَ فيهِ إلى شيءٍ، فلا يحصلُ التعريفُ، فعلـم أنَّ الجمـلَ نكـراتٌ، فـلا يوصـفُ بـالنكرةِ إلاَّ النكـرةُ، « **وقـد نزَّلـوا**

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٦٨٢ .

(٢) من الآية ( ٤٣ ) من سورة المرسلات .

(٣) في ب : « متقدمون » .

(٤) في الأصل : « وذلك » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « وتمتع » .

(٦) المفصل ص ١١٥ .

(٧) في الأصل : « عبارة » والمثبت من ب .

**نعتَ الشيءِ**[(١)] **بحالِ ما هو من سببهِ ، منزلةَ نعته بحاله** ))[(٢)] هـذا الفصلُ ، ممَّا يمتحنُ به ؛ لإعوازِ تركيبهِ ، وترجمته بالفارسيَّةِ :«قروا وردت ، صفة كردت جيزر بحالِ ، حيرى ديك ، يعني يصفت كردنَ ، جيزى ديكـرر أرجيزاد يكر ، متصل خيروالٍ است بحالِ ، صفةٍ حيز أوَّل» أيْ : يقعُ الفعلُ صفةً للشيءِ من حيثُ الظاهرُ ، وهو مسندٌ إلى فاعلٍ ، هو غيرُ الموصوفِ ، وذلكَ الفاعلُ مضافٌ إلى ضميرِ ذلك الموصوفِ ، فأترجمُ أولاً ما استعجمَ من حيثُ الألفاظُ ، ثم أبيِّنُ حاصلَ المعنى ، فأقول وبا لله التوفيق : أريدَ بالنعتِ في الموضعينِ : الوصفُ ، على أنهُ مصدرُ الاسمِ ، وبالحالِ المذكورةِ فيهما الصفةُ ، والباءُ فيها[(٣)] صلةُ النعتِ ، وهو الذي اقتضى كونَه مصدراً ، و" ما " بمعنى الذي ، وهو كنايةٌ عنهُ ، والكناياتُ الثلاثُ في سببه ونعتِه ، وبحالهِ عائداً إلى الشيءِ ، وهو الثاني تأكيدٌ للضميرِ المجرورِ في : بحالهِ ، أيْ : بحالِ نفسه ، والضميرُ في " عدوهِ " عائدٌ إلى رجلٍ ، وقد رُفِعَ عدُوه بكثيرٍ على الفاعليةِ ، وقليلٌ معطوفٌ على كثيرٍ ، وَمَنْ موصولٌ ، محلّهُ الرفعُ[(٤)] على الفاعليةِ ، بقليلٍ ، كما رُفعَ " عَدَوٌ " بكثيرٍ ، (( **ولا سببَ بينهُ ، وبينهُ** ))[(٥)] صلةٌ لهُ ، وأحدُ الضميرين في بينَه ، وبينه عائدٌ إلى رجلٍ ، والآخرُ إلى مَنْ ، وأنتَ على خيرةٍ في تعينهما ، وقيلَ : الأولى أنْ يعودَ الأولُ إلى " من " ، والثاني إلى رجلٍ ، والمرادُ بالسببِ هنا : المتعلقُ ، كالعدوِ في هذا ، فإنه متعلقٌ بالضميرِ ، والضميرُ عبارةٌ عن الموصوفِ ، والمرادُ بالسببِ الثاني المتعلقُ ، وحسنُ التمثيلِ بهاتينِ الحالتينِ المتضادَّين ، في المثالين ، وهما فيهِ[(٦)] قليلٌ وكثيرٌ[(٧)] ؛ لأنه يستدل بجمعهما على أنهما لو كانا من فعلِ الموصوفِ حقيقةً : لما

---

(١) في ب : (( الشيء )) ساقط .

(٢) المفصل ص ١١٦ .

(٣) في ب : (( فيهما )) .

(٤) في الأصل : (( الرفيع )) والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١١٦ .

(٦) في ب : (( فيه )) ساقط .

(٧) في ب : (( كثير وقليل )) تقديم وتأخير .

جازَ اجتماعهما عليـهِ ؛ لأنّ القِلـةَ والكـثرةَ لا يجتمعـانِ في شـيءٍ واحـدٍ ، بنسـبةٍ واحدةٍ ، وحاصِلُه : أنه كما يجوزُ نعتُ الشيءِ بصفتهِ ، وحالهِ حقيقةً ، كما في : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، كذلك : يجوزُ وصفـهُ بصفـةٍ هـيَ مـن المعـاني الحالّـةِ بمتعلقـهِ حقيقةً ؛ لأنَّ السـببيةَ والتعليـقَ بـينَ الشـيئين قـدْ توجـبُ معنـى الاتحـادِ بينهمـا ، كالعداوةِ(١) في مثلِ ما نحنُ فيه ، فإنها إذا قامتْ في أحدِ الطرفينِ قامتْ في الطرفِ الآخرِ ضرورةً ، فالكثيرُ وإنْ كانَ فعلَ العـدوِّ ، فقـد جـازَ نعـتُ صاحبـهِ باعتبـارِ التعلُّقِ الواقعِ بينهما من جهةِ المعاداتِ / التي هي مفاعلةٌ ، أوْ لأنَّ بينَ الشيئينِ ؛ لما [ ١٥٢/ ب ]
كانَ بينهما اتحادٌ واتصالٌ يعودُ الضميرُ من الثاني إلى الأولِ : جازَ نعتُ أحدهمـا بحالِ الآخرِ ؛ لأنه لما وجدَ ذكـرُ الأولِ في الثـاني : صـارَ فعـلُ الثـاني كأنـه فعـلُ الأولِ ، فنزلَ فعلَ الثاني منزلةَ فعلِ الأولِ ، والعلـمُ في هـذا النحـوِ قولـه تعـالى : ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾(٢) ، فبقولـه : الظـالمِ ، نعـتٌ للقريـةِ في الظاهرِ ، من حيـثُ اللفـظُ ، ومسـندٌ إلى أهلهـا ، وهـو الفـاعلُ للظلـمِ حقيقـةً ، وكذلكَ قولهُ تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَاۚ وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا ﴾(٣) .

وقيل : إنما جازَ وصفُ الشيءِ بمـا هـو مـن سببه ؛ لمـا أنَّ المـرادَ مـن الصفـةِ التفرقةِ بينَ المشتركينِ ، كما ذكرَ ، وهذا المعنـى حـاصلٌ لـهُ ؛ لأنـكَ إذا قلـتَ : مررتُ برجلٍ قصيرٍ غلامه ، فقـد خصصـتَ الرجـلَ بكـونِ غلامـه قصـيراً ، دونَ سائرِ الرجالِ(٤) الذين(٥) غلمانهم طوالٌ .

---

(١) في ب : « كالعداوة » ساقط .

(٢) من الآية ( ٧٥ ) من سورة النساء .

(٣) من الآية ( ٢٧ ) من سورة فاطر .

(٤) في ب : « الرجلان » .

(٥) في ب : « الذين ليس » .

فإنْ قيلَ : هلْ في تعيينِ حالةِ الجر عند التمثيلِ ، نحو مررتُ برجلٍ قليل من لا سبب[١] بينه ، وبينه [ فائدة ؟ قلنا : نعم فإنه أبعد من الالتباس ألا ترى أنك إذا قلت : هذا رجلٌ قليل ][٢] جاز ألاَّ يكونَ قليل من لا سبب بينه ، وبينه صفة ، بأنْ يكونَ خبراً بعد خبرٍ للمبتدأ ، كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، فإذا قلت : جاءني رجلٌ قليلٌ من لا سببَ بينه ، وبينه ، لم يستحلْ : أنْ يكونَ قليلٌ من لا سببَ بينه ، وبينه مقطوعاً ، مبنياً على مبتدأٍ ، نحو : هو قليلٌ من لا سببَ بينه ، وبينه ، ولو قلتَ : رأيتُ رجلاً قليلاً[٣] من لا سببَ بينه ، وبينه : جاز أنْ يكونَ انتصابُ " قليلاً " بمضمرٍ ، على تقديرِ : أعني ، فلما[٤] لم تُغيَّر حالتا الرفعَ والنصبِ مما ذكرنا ، من فسادِ الالتباسِ ، أوثرت حالُ الجرِّ في التمثيلِ ؛ لعرائها عن ذلكَ الفساد ، إذِ المجرورُ لا يستقيمُ : أنْ يكونَ مجروراً لشيءٍ مضمرٍ ؛ لعدمِ إضمارِ الجار ، وما يختلجُ في وهمكَ من نحوِ قولهم : (( اللهُ لأفعلنَّ )) ، وقالَ[٥] رؤبة : " خيرٍ " فمن الشواذِ فلا تكترثْ لذلكَ ، وهذا هوَ الجوابُ في[٦] اختيارِ حالِ الجرِّ[٧] فيما سواهُ من التمثيلاتِ ، نحو : مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ ، وغيرِ ذلكَ ، (( **وكما كانتْ الصفةُ وَفْقَ الموصوفِ ، في إعرابه** ))[٨] إلى آخره .

الصفةُ هيَ الموصوفُ في المعنى ، فإذا قلتَ : جاءني زيدٌ الظريفُ ، لم يَكُنْ الظريفُ غيره ؛ لما أنَّ صفةَ زيدٍ لا تكونُ في غيرهِ ، فتكونُ الصفةُ هي الموصوفَ

---

(١) في الأصل : (( سبب له )) والمثبت من ب .
(٢) في ب ما بين القوسين ساقط نظراً لانتقال النظر .
(٣) في ب : (( قريباً )) .
(٤) في الأصل : (( لم )) ساقط والمثبت من ب .
(٥) في ب : (( قول )) .
(٦) في الأصل : (( لا )) والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : (( الجار )) والمثبت من ب .
(٨) المفصل ص ١١٧ .

في المعنى ، وإذا كانتْ الصفةُ هي الموصوفَ : وجبَ أنْ تكونَ : هيَ وفقَه في تلكَ الأشياءِ الثمانيةِ ، أو العشرةِ ، وفي الوصفِ بـ" ذو " تتواردُ هذهِ التغيراتُ على " ذو " ، فيقالَ : رجلٌ ذو مالٍ ، ورجلانِ ذوا مالٍ ، ورجلين ذوي مالٍ ، في الجرِّ والنصبِ ، إلى آخره ، دونَ ما سواها ، أيْ : ما سوى هذهِ الثلاثةِ ، فالثلاثةُ هي : الإعرابُ ، والتعريفُ ، والتنكيرُ ، وما سواها الإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ ، والتذكيرُ ، والتأنيثُ ؛ إنما لمْ يتبعْ في هذهِ الخمسةِ ؛ لأنَّ الثاني هو الفاعلُ ، وهذه الأشياءُ من حقوقِ الفاعلِ ، فإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ حسنةٍ جاريته ، فالموصوفُ مذكرٌ ، والصفةُ مؤنَثةٌ ؛ [ لأنها للجاريةِ وهيَ مؤنثة ][1] ، فإذا[2] قلت : جاءتني امرأةٌ صبحٌ وجهها ، فالموصوفُ مؤنَّثٌ ، والصفةُ مذكرةٌ ؛ لأنها للوجهِ ، وهو مذكرٌ ، وعلى هذا يخرجُ الباقي[3] والسر في ذلك / أنَّ الاسمَ [١٥٣/أ] المشتقَّ فرعٌ عن الفعلِ ، والفعلُ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ ، باعتبارِ فاعلِه ؛ لأنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ ؛ لافتقارِ كلِّ فعلٍ إلى فاعلٍ ، كافتقارِ كلِّ كلمةٍ إلى جزئها ، والفعلُ يبقى على حاله إذا كانَ الفاعلُ مظهراً ، سواءٌ كانَ مفرداً ، أوْ مثنىً ، أو مجموعاً ، نحو : نصرَ زيدٌ ، ونصرتْ هندٌ ، ونصرَ زيدانِ ، ونصر زيدونَ ، فكذا الأسماءُ المشتقةُ من الأفعالِ ؛ لأنها سالكةٌ منهاجَها ، قافيةٌ آثارَها فيما ذكرنا من الأحكامِ ، إذْ ليسَ ببعيدٍ أنْ يكونَ الفرعُ وَفْقَ الأصلِ في مسألتنا ، لا يجيءُ فاعلُ الاسمِ المشتقِّ غيرِ المظهرِ ، فلزمهُ الإفرادُ ، وإنْ ثُنِّيَ الموصوفُ ، أو جُمِعَ : فيلزمهُ[4] التذكيرُ ، والتأنيثُ ، باعتبارِ فاعلِهِ ، وإنْ ذُكّرَ الموصوفُ ، أوْ أُنِّثَ في الحالين .

أمَّا التعريفُ ، والتنكيرُ فمن حقوقِ الموصوفِ ؛ لأنَّ هذهِ الأشياءَ من أحكامِ الأسماءِ ، لا أحكامِ الأفعالِ ، فلزمَ أنْ تَجريَ هذهِ الأشياءُ في الاسمِ المشتقِّ ،

---

(١) في ب : « ساقط » .

(٢) في ب : « وإذا » .

(٣) في ب : « التاء » .

(٤) في ب : « ولزمه » .

الواقعِ صفةً باعتبارِ الموصوفِ ؛ لأنَّ الاسمَ المشتقَّ للموصوفِ باعتبارِ الاسميةِ ، فلكونِ هذهِ الأشياءِ من حقوقِ الموصوفِ دونَ الأشياءِ السابقةِ ، من الإفرادِ ، والتثنيةِ ، إلى آخرها ، والشيءُ يتبعُ الشيءَ فيما[(١)] هو من حقوقِ ذلك الشيءِ ، لا فيما هو ليسَ من حقوقهِ ، إذا[(٢)] كانتْ صفة يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ ، هذا معطوفُ على قوله : إلا[(٣)] إذا كانتْ فعلُ ما هو من سببه ، أيْ : ههنا أيضاً لا توافقُ الصفةُ موصوفها في الأشياءِ الخمسةِ، وتوافقه في الثلاثةِ، وهيَ الإعرابُ، والتعريفُ ، والتنكيرُ ، وهذا لأنَّ وزنَ فُعُول ، بعيدٌ عن أوزانِ الفعلِ ، وهو دالٌّ على معنى ثابتٍ ؛ فلذلكَ استوى المذكَّرُ والمؤنَّثُ فيه ، بخلافِ الفعلِ ؛ ولأنه على صيغةِ المصدرِ ، كالقبولِ ، والولوعِ ، أما استواءُ المذكَّرِ والمؤنَّثِ في فعيلٍ بمعنى مفعولٍ ، فسيجيءُ بيانُه – إنْ شاءَ الله تعالى – والتاءُ في عَلاَّمَةٍ للمبالغةِ حتى كأنه قيلَ[(٤)] : جماعةٌ علامةٌ ، فأُدْخِلَ التاءُ عليهِ لمعنى الجماعةِ ، و « **الْهِلْبَاجَةُ** »[(٥)(٦)] الأحمقُ وهو في الذمِّ كعلاَّمَةٍ مبالغةً[(٧)] في المدْحِ ، ورجلٌ « **رَبْعَةٌ** »[(٨)] بالتسكينِ لا طويلٌ ولا[(٩)] قصيرٌ، وامرأةٌ رَبْعَةٌ، ولما جازَ استعمالُه على النوعين : بصيغةٍ واحدةٍ ، ولْم يكنْ وقوعهُ صفةً من حيثُ المعنى ، لا من حيثُ الصورةُ : أجروهُ مُجْرى الأسماءِ في جمعٍ ، فقالوا: رَبَعَاتٌ – بالتحريكِ – كتَمَرَاتٍ ، ولْم يقولوا ربْعَاتٌ – بالتسكينِ – كعَبْلاَتٍ ، ويقالُ : غلامٌ يَفَعٌ ،

---

(١) في ب : « ما » .

(٢) في ب : « إذ » .

(٣) في ب : « إلا » ساقط .

(٤) في ب : « قيل » ساقط .

(٥) في ب : « الهيلاجة » .

(٦) المفصل ص ١١٦ .

(٧) في ب : « مبالغة » ساقط .

(٨) المفصل ص ١١٦ .

(٩) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

و « **يَفَعَةٌ** »(١) – بالتحريكِ – وأيفعَ الغلامُ : ارتفع ، « **والمضمرُ لا يقعُ موصوفاً ، ولا صفةً** »(٢) ؛ لأنَّ المضمرَ قصدَ فيه الاختصارُ ، ألا تراكَ تقولُ : الرجلان قاما ، معناهُ : الرجلانِ قامَ الرجلانِ ، فلما استطيل : أقيمَ حرفٌ مُقَامَ ذلكَ المطولِ ، فحصلَ الغرضُ ، وهذا ظاهرٌ ، وإذا كانَ الغرضُ من وضعه للاختصارِ ؛ ولإنّ(٣) وصْفَهُ يطولُ معَ الصفةِ رجع الأمرُ على موضوعه بالنقضِ ، وقيلَ إنما امتنعَ وصفُ المظهرِ ؛ لأنه إذا أضمِر قدْ عرفَ ، فلم يحتجْ إلى الوصفِ الذي كانَ وضعهُ للبيانِ والإيضاح ؛ لما أنَّ البيانَ حاصلٌ في(٤) المضمر(٥) ، ولا يقعُ المضمرُ صفةً أيضاً لأنَّ حقَّ الصفةِ أنْ تكونَ أعمَّ ولا شيءَ أخصُّ من المضمرِ والعلمِ ، فلا يجوز وقوعهما صفةً ، ولأنّ معنى الوصفيةِ مفقودٌ(٦) فيهما ، وهو الدلالةُ / على معنى في الذاتِ ، لأنَّ وضعهما للذواتِ أنفُسِهَا(٧) ، لا لمعنى فيها ؛ [١٥٣/ ب] ولذلكَ امتنعا أنْ يقعا حالاً ؛ ولأنهما يدلانِ على كُلِّيةِ الذاتِ التي هي عبارةٌ من جميعها ، والصفةُ هيَ : ما تدلُّ على بعضِ أحوالِ الذاتِ ، وكانَ وضعهما على خلافِ وضعِ الصفاتِ ، فلم يقعا صفةً لذلكَ ، ولكنَّ العلمَ يقعُ موصوفاً ؛ لأنه ممَّا(٨) لا يقبلُ الشركةَ المحوجَةَ إلى الوصفِ الذي كانَ وضعه للتفرقِ بينَ المشتركَيْن بالبيانِ ، و" يوصفُ " أيْ : العلمُ بثلاثةٍ ؛ لأنَّ المعارفَ خمسةٌ ، فلما خرجَ الاثنانِ من أنْ يقعا صفةً ، وهما المضمرُ ، والعلمُ ، بقيتْ ثلاثةٌ ، وهيَ المعرفُ باللامِ ، والمضافُ إلى المعرفةِ ، والمبهمُ ، فإنْ قيلَ : فما تقولُ : في مررتُ بالرجلِ زيدٍ ،

---

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) المفصل ص ١١٦ .

(٣) في الأصل : « فلئن » .

(٤) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « الضمير » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « مقصود » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « أنفسهما » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « مما » ساقط .

حيثُ أوْقعتَ الْعَلَمَ(١) صفةً ؟ قلنا : ذلكَ ليسَ بصفةٍ ، وإنما هو عطفُ بيانٍ ، بالمعرفِ باللامِ ، وإنما يوصفُ العلمُ بالمعرفِ باللامِ ؛ لأنَّ الصفةَ أعمُّ من الموصوفِ ، فيصحُّ الوصفُ بهِ ؛ لما سيجيءُ ، و" بالمضافِ " إلى المعرفةِ إنهُ معرفةٌ ، كانتْ نحو : مررتُ بزيدٍ ، صاحبِ عمروٍ ، بالإضافةِ إلى العلمِ ، وبزيدٍ صديقِكَ ، بالإضافةِ إلى المضمرِ ، وبزيدٍ راكبِ الأدهمِ بالإضافةِ إلى المعرَّفِ باللامِ ؛ لأنَّ المضافات قدْ تعرفتْ بالإضافةِ ، فصارتْ مساوية لزيدٍ ، فيستقيمُ الوصفُ بها ، ولو قلتَ : بزيدٍ صاحبِ رجلٍ ، أَحَلْتَ ؛ لأنَّ المضافَ إلى النكرةِ نكرة ، والنكرةُ لا تقعُ صفةً للمعرفةِ ، فإنْ قلتَ : كما أنَّ قولكَ صاحبه رجلٌ نكرة ، فكذلكَ قولكَ : صاحبُ عمروٍ نكرة ؛ لأنه إضافةٌ(٢) لفظيةٌ ، وهي لا تُفيدُ التعريفَ – كما مرَّ – فكيفَ وقعتْ هنا صفةً للمعرفةِ ؟ قلتُ : وإنما تكونُ لفظيةً غيرَ مفيدةٍ للتعريفِ ؛ إذا كانتْ الإضافةُ بمعنى الحالِ ، أو الاستقبالِ ، كما إذا قلتَ : صاحبُ زيدٍ الساعةَ ، أوْ غداً ، وأمَّا إذا أُريدَ بها الاستمرارُ ، وهو اللاَّئقُ بقوله : مررتُ بزيدٍ صاحبِ عمروٍ ، فكانتْ الإضافةُ حقيقيةً لا لفظيةً ، لا(٣) تثبتُ مصاحبتَهُ على وجهِ الإيضاحِ ؛ لقوله بزيدٍ ، فكانتْ المصاحبَةُ مستمرةً ، حتى شهرتْ بين الناسِ ، فكانتْ الإضافةُ حقيقيةً ، ألا ترى : أنَّ الإضافةَ في مالكِ العبيدِ ، في قولك : زيدٌ(٤) مالكُ العبيدِ ، حقيقة لا لفظية بمنزلةِ مولى العبيدِ ، بهذا المعنى ، كذا في الكشافِ(٥) فكذا هنا ، فإنْ قيلَ : لَمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ صاحبُ عمروٍ عطفَ بيانٍ لزيدٍ في هذا لا صفةً ؟ قلنا : عطفُ البيانِ اسمٌ غيرُ صفةٍ كما تقولُ : مررتُ بالرجلِ زيدٍ ، وهذا اسمُ صفةٍ ، فلا يكونُ عطفَ بيانٍ ، وبالمبهمِ

---

(١) في ب : « العلم بوصف » .

(٢) في ب : « إضافة » مكرر .

(٣) في ب : « لأنه » .

(٤) في الأصل : « زيد » ساقط والمثبت من ب .

(٥) الكشاف ٤ / ٣٨٤ .

أيْ(١) : يوصفُ العلمُ بالمبهم ، نحو : مررتُ بزيدٍ هذا ، فإنْ قيل : اسمُ الإشارةِ كالعلمِ في الدلالةِ على الذاتِ ، والوصفُ بالعلم ممتنعٌ ؛ لهذا المعنى فكيفَ صحَّ هنا ؟ قلنا : إنما جوز(٢) الوصفُ بهذا بالنظرِ إلى المعنى ، حتى كأنكَ قلتَ : مررتُ بزيدٍ الحاضرِ ، (( **والمضافُ إلى المعرفةِ مثلُ العلمِ** ))(٣) ، أيْ : المضافُ إلى المعرفةِ ، نحو : غلامِكَ ، وغلامِ زيدٍ يوصفُ بالمعرّفِ باللامِ ، وبالمضافِ إلى المعرفةِ ، وبالمبهمِ كالعلمِ ، تقولُ : مررتُ بغلامِكَ الظريفِ ، أوْ صاحِب عمروٍ ، وهذا على التأويلِ ، بمعنى الحاضرِ ، وقوله : (( والمضافُ إلى المعرفةِ ، مثلُ العلمِ )) برفعِ " المثل "(٤) فيه نظرٌ ؛ لأنَّ قولكَ : غلامُ الرجلِ مضافٌ إلى المعرفةِ ، فيلزمُ / [١٥٤/أ] أنْ يستقيمَ وصفه بنحو : صديقكَ ، وقد نفى صحةَ ذلكَ بقولهِ : (( **والمعرَّفُ باللامِ يوصفُ بمثله ، وبالمضافِ إلى مثلهِ** ))(٥) فكانَ هذا أيضاً لصحةِ قولكَ(٦) : مررتُ بالرجلِ صديقِكَ ليس بمعرفٍ باللامِ ، ولا يضافُ إليهِ ، فلا يصحُّ ، وإنما لم يصحُّ ؛ لأنَّ الصديقَ بسببِ الإضافةِ إلى الكافِ صارَ أخصَّ من الموصوفِ ، ومن حَقِّ الموصوفِ يجبُ أنْ يكونَ أخصَّ من الصفةِ ، أوْ مساوياً لها(٧) لما سيجيءُ - إنْ شاءَ الله تعالى - فلما امتنعَ قولك : مررت(٨) بالرجلِ صديقكَ كانَ امتناعُ مررتُ بغلامِ الرجلِ صديقِكَ أجدرَ لأنَّ تعرفَ الغلامِ من جهةِ غيرهِ بخلافِ تعرّفِ الرجلِ ، صديقِكَ أجدرُ(٩) ، ولذا قيلَ : (( ينبغي أنْ تقولَ :

---

(١) في الأصل : (( أن )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( حق )) .

(٣) المفصل ص ١١٦ .

(٤) في ب : (( العلم )) .

(٥) المفصل ص ١١٦ .

(٦) في الأصل : (( قولك )) مكرر .

(٧) في الأصل : (( ليا )) والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( مررت )) ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( صديقك أجدر )) ساقط .

والمضافُ إلى المعرفةِ يوصفُ بما هوَ أقلُّ تخصيصاً بالنظرِ إليهِ » وصحح[١] بعضهم[٢] قولهُ : « والمضافُ إلى المعرفةِ مثلُ العلِم » - بكسر اللام - وأرادَ أنْ يكونَ تعريفَ العلم فيه حاصلاً ، وذلكَ بأحدِ الأمرينِ إمَّا بإضافةٍ إلى العلم ؛ لأنه يكونُ مثلَ العلمِ حينئذٍ ، وإمَّا بإضافته إلى المعرفِ باللامِ لتكون الصفةُ أعمَّ من الموصوفِ ، وهو المطلوبُ « والمعرّفُ باللامِ يوصفُ بمثله » نحو : مررتُ بالرجلِ الكريمِ ، ولا شبهةَ في جوازه ، وبالمضافِ إلى مثله نحو : مررتُ بالرجلِ صاحبِ القومِ ، وقوله : إلى مثله ، إشارةٌ إلى أنَّ المضافَ إلى العلمِ ، واسمَ الإشارةِ ، والمضمرَ : لا يجوزُ أنْ يقعَ صفةً للمعرفِ باللامِ ، والفرقُ بينهما : أنَّ المضافَ نازلٌ منزلةَ المضافِ إليهِ ، فيكونُ المضافُ إلى ما فيه اللامُ ، بمنزلةِ ما فيه اللامُ ، فيجوزُ الوصفُ بهِ ، كما يجوزُ وصفُ ما فيه اللامُ بما فيه اللامُ ، وأمَّا المضافُ إلى العلمِ ، والمضمر[٣] ، واسمُ الإشارةِ فبمنزلةِ العلمِ، والمضمر ، واسم الإشارةِ ؛ لأنَّ المضافَ يكتسي التعريفَ من المضافِ إليهِ ، وهذه الثلاثةُ مضافٌ إليها ، وتعرُّفها أقوى من تعرّفِ المعرفِ باللامِ ، فكما لا يوصفُ المعرفُ باللامِ بالعلمِ، والمضمر ، واسم الإشارةِ ؛ لكونِ الصفةِ أخصَّ من الموصوفِ ، كذلكَ لا يوصفُ بالمضافِ إلى هذه الثلاثةِ ، فإنْ قيلَ : على قَوَدِ قولكَ : إنَّ المضافَ يكتسي التعريفَ من المضافِ إليه ، إلى أنْ قلتُ : فكما « **لا يوصفُ المعرفُ باللامِ** »[٤] بالعلم ، كذلكَ لا يوصفُ بما أضيفَ إليهِ : يلزمُ ألاَّ يجوزَ مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ ، وصديقكَ ؛ لأنَّ المضمرَ لا يقعُ صفةً ، فكذا ما أضيفَ إليهِ ، وقد حُكِمَ بالجوازِ فما وجهُهُ ؟ قلت : وجهُهُ[٥] هو : أنْ يكونَ المرادُ من قولنا : إنَّ المضافَ يكتسي

---

(١) في ب : « وصح » .

(٢) ينظر الهمع ٥ / ١٧٨ .

(٣) في ب : « إلى المضمر والعلم » تقديم وتأخير .

(٤) المفصل ص ١١٦ .

(٥) في ب : « قلت » .

التعريفَ ، من المضافِ إليه ، هو ما كانَ مضافاً إلى المظهرِ ، والمظهرُ يقعُ صفــةً ، فكذا ما أضيفَ إليه ، بخلافِ المضمرِ ، فإنه لا يقعُ صفةً أصلاً ، وأمَّــا مــا أضيـفَ إليه ، فقد يقعُ صفةً ، عند قيامِ الدليلِ ، وقد لا يقعُ ، فلما كانَ المرادُ منه المضافُ إلى المظهرِ: اندفعَ الإشكالُ ، « **والمبهمُ يوصفُ بالمعرفِ باللامِ** »[1] أرادَ بــالمبهم : لفظَ ذاكَ ، وأولئِك ، وأيٌّ ، وهذا بدليلِ مــا أراكَ مــن النظــائرِ ، ثــم إنما اختــصَّ المبهَمُ بالوصفِ بالمعرفِ باللامِ لا غيرُ ، لأمرٍ ضروريٍّ ، وهو : أنَّ المعارفَ خمسةٌ ، والمضمرُ ، والعلم ، لا يوصفُ بهما شيءٌ ، وأما المبهمُ فهــو : الموصــوفُ بعينـه ، فلا يجوزُ أنْ يوصفَ الشيءُ بنفسه[2] ؛ فلذلكَ لا يجوزُ أنْ يقالَ : هذا هــذا ، بـأنْ تجعلَ الأولَ الموصوفَ أولاً ، والثاني صفــةٌ ؛ لعدمِ فـائدةِ الصفـةِ ؛ لأنَّ الوصــفَ للبيانِ ، وضَمُّ المبهـمِ إلى المبهـمِ ظـلامٌ في ظـلامٍ ، وأمَّــا المضــافُ إلى هــذه الثلاثـةِ فحكمهُ حكمها ، فلمْ يبق إلاَّ المعرفُ باللامِ ضرورةً ، وجاءَ ما قلنا[3] : أو نقــولُ إنَّ المبهمَ لا يوصفُ بهذهِ الثلاثةِ ، أعــني : المضمرَ ، والعلـمَ ، والمبهـمَ ، ووجهُـهُ ظاهرٌ ، وهو أنَّ المضمرَ ، والعلمَ ، لا يوصفُ بهما شــيءٌ ، فـلا يوصــفُ / بهمـا المبهمُ أيضاً ؛ لأنه شيءٌ ، وكذا لا يوصفُ بــالمبهم ؛ لأنَّهُلا يـلزمُ وصــفُ الشــيءِ بنفسهِ - كما ذكرنا - ولا يوصفُ بمــا أضيــفَ إلى هــذهِ الثلاثــةِ ؛ لأنَّ المبهــمَ إذا احتاجَ إلى الصفةِ كانَ اتصالهـا بـه[4] ، أشــدَّ مـن اتصالهـا بغـيره ، بيـانُ ذلـكَ أنـهُ لا يفصلُ بينَ المبهم وصفته بحالٍ لا يقــالُ : جــاءني هــذا وا للهِ الرجــلُ ، ولا لقيــتُ هذهِ ، والحوادثُ جمةٌ لخطَةٌ[5] ، وإنْ ساغَ مثلُ هــذا[6] في ســائرِ الموصوفــاتِ مع [ ١٥٤/ ب ]

---

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) في الأصل : « نفسه » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « ما تليها » .

(٤) في ب : « هذه » .

(٥) في الأصل : « الخطة » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « هذه » .

صفاتها ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[١]، ولو تعملونَ[٢] وقعَ فاصلاً بينَ الموصوفِ وصفته ، ثمَّ لوْ صحَّ[٣] ههنا قولكَ : مررتُ بهذا صاحبِ عمروٍ على أنْ يكونَ الصاحبُ صفةً لهذا : يلزمُ جعلُ ثلاثةِ أشياءَ ، وهي المبهمُ ، والمضافُ[٤] ، والمضافُ إليهِ شيئاً واحداً ، وهو عندهم مرفوضٌ ممتنعٌ ، فلمْ يبقَ إلاَّ المعرفُ باللامِ ؛ فلذلكَ وُصِفَ المبهمُ به ، لا غيرُ .

قوله " اسماً " كقوله : مررتُ بهذا الرجلِ أو صفةً ، كقوله : بهذا العالم (( **واتصافه باسمِ الجنسِ مِمَّا[٥] هو مستبدٌّ بهِ** ))[٦] والضميرُ المنفصلُ ، وهوَ هوَ ، في قولهِ : (( ما هو مستبدٌّ به ))[٧] ، راجعٌ إلى المبهمِ ، والهاءُ في " به " إلى " ما " و" ما " بمعنى شيءٍ ، والتقديرُ : بين سَائرِ الأسماءِ ، ثم اعلم أن الوصفَ المبهمَ باسمِ الجنسِ شيءٌ مما يشار إليه ، لاحتياجكَ حينئذٍ إلى البيانِ ، أمّا إذا لم يكن أكثرَ من واحد ، واتصافُ المبهمِ باسمِ الجنسِ : شيء ذلك المبهمُ متقرر ومخصوصٌ[٨] بذلكَ الشيءِ من بينِ سائرِ الأسماءِ ، ثمَّ اعلمْ أنَّ وصفَ المبهمِ باسمِ الجنسِ إنما يصحُّ إذا كانَ نحو: بحضرتك[٩] أكثرُ من واحدٍ مما يشارُ إليه لاحتياجك حينئذٍ إلى البيانِ، أمّا إذا لمْ يكنْ أكثرَ من واحدٍ فالإشارةُ كافيةٌ فلا تأتي بالصفةِ ؛ لأنه لا فائدةَ في ذكرها حينئذٍ ، فيثبتُ بهذا أنَّ الغرضَ من ذكرِ صفةِ المبهمِ هو تبيينُ جنسِ المبهمِ وتبيينُ جنسه بذكرِ اسمِ الجنسِ ، وأسماءُ الأجناسِ كُلُّها

---

(١) من الآية ( ٧ ) من سورة الواقعة .

(٢) في ب : (( ولو تعلمون )) ساقط .

(٣) في ب : (( يوضح )) .

(٤) في ب : (( المضاف )) ساقط .

(٥) في ب : (( مما )) .

(٦) المفصل ص ١١٦ .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) في ب : (( مخصوص )) .

(٩) في ب : (( بعضك )) .

غيرُ مضافةٍ ، فيكونُ اسمُ الجنسِ معرفاً بـاللامِ ؛ لأنَّ الأولَ – وهـو الموصـوفُ – معرفةٌ ، فإنْ قيل : هذا للإشارةِ ، واللامُ في الرجـلِ للإشـارةِ فكيـفَ الجمـعُ بـينَ الإشارتين .

قلنا : اللامُ إشارةٌ إلى الجنسِ ، وهذا إشارةٌ إلى المقصودِ ، فقولكَ هـذا بمنزلـةِ الرجلِ الذي تعلمُ ، وقولكَ الرجلُ بمنزلةِ قولـكَ الرجـلُ خـيرٌ مـن المرأةِ ؛ لأنَّ [1] مرادَكَ[2] بقول هذا الرجلِ أيْ : المشارُ الحاضِرُ من جنسِ الرجال لا من غيره مـن الأجنـاسِ ، فلمـا « كـان وصــف المبهـم ؛ لبيــان الجنــس كــان مــن وصــف المبْهَم بالمشتق »[3] ما كان أشدَّ مجانسةً كانَ أحسـنَ بيانِـه أنـكَ إذا قلـتَ : بهـذا الكاتبِ أوْ العاقلِ كانَ أحسنَ من قولكَ : بهذا الطويلِ ؛ لأنَّ الكاتبَ والعـاقلَ لا يكونـانِ مـن كـلِّ جنـسٍ بخلافِ الطويـلِ ، وأنـه[4] لا يقـاربُ الرجـلُ في كونـه مقصوداً على جنسٍ دونَ جنسٍ ، ومقتضى المبهمِ أنْ يوصفَ باسمِ الجنــسِ ، فمـا قاربَ اسمُ الجنسِ في كونه مقصوراً على جنسٍ دونَ آخرَ كأنْ أُدْخِـلَ في المناسـبةِ وازدادَ حُسناً ، وذكرَ صاحبُ المقتبسِ[5] في هذا الموضعِ وقالَ : « قلتُ : اعلم أنَّ المقدرَ من جنسِ هذهِ المسائلِ امتناعُ جوازِ أنْ يقالَ : مررتُ بالرجلِ هذا ، ومثلـهُ مرفوعاً ومنصوباً ، وما يقعُ في بعضِ نسخِ الصكوكِ والسجلاتِ من كَتَبتِها ذكـرُ المدعِي هذا والمدعَّى عليهِ هذا ، أو المنزلُ هذا ، أو الدارُ هذا خطـأٌ ظـاهرٌ ، وإنمـا الصوابُ ذكرُ هذا المدعي أوْ هذا المنزلُ هذا لفظه » قالَ العبدُ الضعيفُ غفـرَ اللهُ لهُ « يجوزُ أنْ يحملَ مثلُ هذا الذي ذُكِرَ في الصكوكِ والسجلاتِ علـى التـأكيدِ ، أوْ على عطفِ البيانِ / لا على الصفةِ ، فإنَّ التأكيدَ بالمبهمِ جـائزٌ ؛ لوجـودِ فـائدةِ [١٥٥/أ]

---

(١) في الأصل : « المرأة » والأصح عدم إثباتها .

(٢) في الأصل : « أدرك » والأصح عدم إثباتها .

(٣) في الأصل ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « فإنه » .

(٥) ينظر المقتبس لوحة ١٢٧ / ب .

التأكيدِ ، وهي إزالةُ ظنِّ السامعِ بأنَّ الذي ذكرهُ وقعَ منهُ سهواً ، أوْ تجوُّزاً وإن لم يجزْ الوصفُ بالمبهمِ سوى الْعَلَمِ ، لما مرَّ لئلاَّ يلزمَ تخطئةُ كلامٍ فاشٍ استعمالهُ بينَ العلماءِ المتقنينَ ، (( **وذلكَ قولكَ : أبصرْ ذاكَ الرجلَ** ))[1] ، فإنْ قيلَ لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الرجلُ في أبصرْ ذاكَ الرجلَ عطفُ بيانٍ لا صفةٌ ؟ قلنا : إنما لم يكنْ ذلك عطفَ بيانٍ ؛ لأنَّ من شرطِ عطفِ البيانِ أن يكونَ ذاكَ أشهرَ الاسمين لهُ ، والمبهمُ أعرفُ من المعرَّفِ باللامِ ، وكذلكَ تقولُ : في يا أَيّهَا الرجلُ ؛ لأنهم أجرَوْا أيّاً مُجْرَى اسمِ الإشارةِ ، (( **ومن حقِّ الموصوفِ أن يكونَ أخصَّ من الصفةِ** ))[2] ، فيلزمُ منه أنْ يكونَ فيه أعمَّ من الموصوفِ ، وهذا ؛ لأنَّ الصفةَ مشتركةٌ ، فإطلاقُ الكريمِ يكونُ على زيدٍ ، كما يكونُ على عمرٍو ولا اشتراكَ إلاَّ بالعمومِ ، فوجبَ لذلك أنْ تكونَ الصفةُ أعمَّ من الموصوفِ ، فإنْ قلتَ : هذا الذي ذكرته من التقديرِ يقتضي عكسَ ما عليهِ أمرُ الصفةِ ؛ لأنَّ فائدةَ الصفةِ ، ووضعها للتفرقةِ بينَ المشتركينِ – على ما مرَّ – وهذا الذي ذكرتُهُ يقتضي تحقيقَ الاشتراكِ بينَ زيدٍ وعمرٍو ؛ لوجود الكرمِ فيهما لكونِ الكرمِ أعمَّ على ما ذكرتُ ، فما وجههُ ؟ قلتُ : التفرقةُ بينَ المشتركينِ إنما تحصلُ في الصفةِ عند ذكرِ الصفةِ معَ الموصوفِ ، فباجتماعهما بالذكرِ يزولُ الاشتراكُ .

بيانُ ذلكَ : أنكَ إذا قلتَ : جاءني زيدٌ الكريمُ ، فبقولكَ زيدٌ خرجَ عنه عمرٌو ، وغيرُه ، وبقولكَ : الكريمُ خرجَ عنهُ زيدٌ الذي هو غيرُ كريمٍ ، فحصلَ الامتيازُ عنهما ، وعن غيرهما بسببِ اجتماعِ ذكرِ اسمِ الموصوفِ والصفةِ ، ولكن اشترطَ مع ذلك أنْ تكونَ الصفةَ أعمَّ من الموصوفِ لما ذكرهُ الأزهريُّ حيثُ قالَ : (( فمِنْ حقِّ المخاطبِ إذا خاطبَ غيرَه أنْ يلقيَ إليه أخصَّ الأسماءِ التي تعرفها المخاطبُ اختصاراً ))[3] إذا أشكلَ عليهِ ذلك بيَّنَهُ بما يُقاربه ، فإمَّا أنْ

---

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) المفصل ص ١١٦ .

(٣) ينظر تهذيب اللغة للأزهري مادة " خطب " ٧ / ٢٤٦ .

يلقيَ الأعمُّ ، ثم نتبعه بالأخصِ ، فهو على خلافِ ما وُضِع إليه الكلامُ ، فلـذا لَمْ يجزْ مررتُ بـالكريمِ زيـدٍ علـى أنْ تجعـلَ الكريـمَ موصوفـاً ، وزيـدٍ صفتـه ؛ لأنَّ الموصوفَ أعـمُّ ، وقيـلَ : إنمـا كـانَ مـن حـقِّ الصفـةِ أنْ تكـونَ أعـمَّ ؛ لأنهـا إذا اختصتْ الصفةُ بزيدٍ مثلاً على وجهٍ لم يكنْ لغيرِهِ ، فذكرُهَا كافٍ ولا يحتـاجُ إلى ذكرِ زيدٍ ، ولا يقعُ تفرقةُ نحو : أنْ تقولَ الجسـمُ المتحيِّزُ ، بـلْ هـذا يوهـم إنَّ في الأجسامِ ما ليسَ بمتحيِّزٍ ، وهذا يدُلُّ على أنَّ وصفَ الشيءِ بما هو مثلُـهُ لا يصـحُّ على ما يجيءُ ، وقولهُ : « **أو مسـاوياً لهـا** »[1] أيْ : إذا كـانَ الموصـوفُ مسـاوياً للصفةِ فلا يمتنعُ الوصفُ نحو جاءني الكريمُ بنُ الكريمِ ، وصـاحبُ زيـدٍ صـاحبُ عمروٍ ، ولا بدَّ أنْ نعلمَ أنَّ كونَ الموصوفِ أنْ يكونَ أخصَّ أو مساوياً لمخصوصٍ يوصفُ ، فيما إذا كانا معرفتينِ ، وأمَّا في النكرةِ ، فلا يشترطُ ذلكَ ، ألا ترى إلى صحةِ قولكَ شيءٌ طويلٌ مع كونِ الموصوفِ أعمَّ من الصفةِ لا أخصَّ ولا مساوياً لها ، كما صحَّ قولكَ : رجلٌ طويلٌ مع كـونِ الموصـوفِ أخـصَّ ، فعلِـمَ أنَّ هـذا الفصلَ ليسَ بمسوقٍ على عمومهِ ، وذكرَ صاحبُ المقتبسِ[2] : « رأيـتُ في بعـضِ الحواشي الصحيحةِ أنَّ صاحبَ الكتابِ قالَ : قولي أوْ مساوياً لهـا فيـه نظـرٌ ، ثـم قالَ : قلتُ ، وكانَ هذا هو / الحقَّ إذْ لا طائلَ تحتَ ذكرِ المسـاوي ؛ لأنَّـه يفيـدُ [ ١٥٥/ ب ] ما يفيده الآخرُ ، فكانَ ذكره كالعبثِ ، ومَبْنَىَ الوصفِ على الفائدةِ اللهـمَّ إلاَّ إذا أريدَ به التأكيدُ ، ولكنْ ذاكَ نوعٌ آخرُ » ، وإنما قلنا : إنه كالعبثِ ؛ لأنه إذا ذكرَ صفةً تساوى الموصوفَ في المعنى ، كما في قولنا : الجسمُ المتحيِّزُ كـانَ فيـه إيهـامٌ أنَّ في الأجسامِ[3] ما ليسَ بمتحيزٍ ؛ ليكونَ في ذكر هذه الصفةِ فائدةٌ ، وليـسَ من مرادِ المتكلمِ لهذا إثباتٌ أنّ في الأجسامِ ما[4] ليسَ بمتحيزٍ ، فكـانَ ذكـرُ[5] الصفـةِ

---

(١) المفصل ص ١١٦ .
(٢) ينظر المقتبس لوحة ١٢٧ / ب .
(٣) في ب : « في الأجناس » .
(٤) في الأصل : « ما » ساقط والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : « ذكره » والمثبت من ب .

كَلاَ ذِكرِها ، فكانَ عبثاً فحينئذٍ كانَ إخراجاً للوصفِ عمَّا عليه وضعهُ ، وهو التوضيحُ والبيانُ ، فإنْ قيلَ : ما الفرقُ بينَ الصفةِ وعطفِ البيانِ ؟ حيثُ لم يُجوِّزْ عند ذكرِ[1] الموصوفِ والصفةِ أنْ يكونَ الثاني وهو الصفةُ أخصَّ وأشهرَ من الأول ، وجُوِّزَ في عطفِ البيانِ أنْ يكونَ المتأخرُ هو الأخص والأشهر قلنا : لأنَّ المتكلمَ هناكَ على قصدِ أنْ يذكرَ كلا الاسمينِ بطريقِ الأصالةِ ، وأمَّا هَهُنَا فليسَ على ذاكَ ، وحقُّ الصفةِ أن تصحبَ الموصوفَ ، وإنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ الصفةَ بيانٌ للموصوفِ وتتمةٌ له ، والبيانُ والتتمةُ يقتضيانِ ما يبيّنانِه ويتمّانِه كيفَ وهي تابعةٌ ، والتبعُ بدونِ المتبوعِ مستحيلٌ فحينئذٍ : يجوزُ تركهُ ؛ لأنَّ اللفظَ إنما يُذْكَرُ ليحصلَ المعنى ، والمعنى حاصلٌ ، فأيّةُ حاجةٍ تدعو إلى ذكرِ اللفظِ ، ألا تراهم لم يضعوا الضميرَ المخاطبَ في : انصرْ ، وتنصرُ ، لفظاً لِلْعِلْمِ به ، وحصولُ المعنى بدونه ، فكذا فيما نحنُ فيهِ ، وقالَ فخرُ المشايخ : ومن بابِ حذفِ الموصوفِ قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[2] أيْ : إرسالهُ كافةً: أيْ : جامعةً للناسِ ، [ وهذا قولُ سيبويه[3] ، وجوزَ ابنُ كَيْسَانَ[4] ، وأبو عليٍّ : أنْ يكونَ حالاً من المجرورِ وهو للناسِ ][5]، وقد ذكرناه[6] مرَّةً «ثم الموصوفاتُ» في نظائر هذهِ الأوصاف مطروحةٌ ، والجمعُ بينهما قبيحٌ ، ألا ترى أنك لو قلت :

---

(١) في الأصل : « ذكر » ساقط والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ٢٨ ) من سورة سبأ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٧٧ .

(٤) ينظر شرح الشافية الكافية ٢ / ٧٤٥ - ٧٤٦ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في الأصل : « ذكرنا » والمثبت من ب .

* وعَلَيْهِمَا مسرودَتَان *(١)

كانَ مستقبَحاً ، غيرَ مستملحٍ ، بلْ يمجُّهُ الذوقُ ؛ لِما أنَّ السَّرْدَ وهو(٢) نسيجُ الدرعِ ، فكانتْ الصفةُ بنفسها ، دالةً(٣) علـى الموصـوفِ ، وكـانَ الجمـعُ بينهمـا كالجمعِ بينَ الدالِّ والمدلولِ ، وعلى هذا نساءُ قاصراتُ الطـرفِ ؛ لأنَّ موصوفَهـا معلومٌ ، وكذلكَ الشَّمَّا مـن الشـممِ ، وهـو الارتفـاعُ ، ومـن المعلـومِ أنَّ العاليـةَ المرتفعةَ التي(٤) لها قُلّةٌ ، يقصِدُها السَّحابُ ليُلَمَّ بها ، لا تكونُ إلاَّ هضبةً .

أمَّا البيتُ الأولُ ، فهو من قصيدةِ أبي ذؤيبٍ التي مطلعها :

* أَمِنَ المَنُونِ وريْبِها تَتَوَجَّعُ *(٥)

والسَّرْدُ : نسيجُ الدرعِ ، وقضاهُما : أحكمهُما ، وفَـرَغَ مـن عملهمـا وأرادَ بداودَ : داودَ(٦) النبيَّ – عليه السلام – والـدرعُ المحكمـةُ ينسـبُ إليـهِ ؛ لأنَّ سـرْدَ

---

(١) هذا بيت من الشعر ، وهو لأبي ذؤيـب ورواه المؤلـف بـرد الموصـوف بعـد حذفـه ، وهـو مـن الكامل ، والبيت بعد حذف الموصوف هو :

وَعَليهِمَـا مَسْرُودَتَـانِ قَضَاهُمَـا      داوُدُ أوْ صَنَـعُ السَّوَابِـغِ تُبَّـعُ

وانظره في شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٦٠ ؛ وابـن يعيـش ٣ / ٥٩ ؛ واللسان ٨ / ٣١ " تبع " ، ٨ / ٢٠٩ " صنع " ، ١٥ / ١٨٦ ، " قضى " ؛ وبلا نسـبة في : ابن يعيش ٣ / ٥٨ .

(٢) في ب : « هو » .

(٣) في ب : « دالة بنفسها » تقديم وتأخير .

(٤) في ب : « التي » ساقط .

(٥) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

* والدَّهْرُ لَيْسَ بمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ *

وهو لأبي ذؤيـب الهـذلي في شـرح أشـعار الهذليـين ١ / ٤ ؛ وأنبـاه الـرواة ١ / ٢٨٧ ؛ وسمـط اللآلِيء ص ٤٤٩ ؛ وشـرح شـواهد الإيضـاح ص ٥٠٥ ؛ وشـرح شـواهد المغـني ١ / ٢٦٢ ؛ والمقـاصد النحويـة ٣ / ٤٩٣ ؛ واللسـان ١٣ / ٤١٥ – ٤١٦ " منـنَ " ؛ وخزانـة الأدب ١ / ٤٢٠ .

(٦) هو داود بن أيش بن عويد بن ياعز بن سلمون بن نحشون بن عمي توذب بن رام بـن حصـرون ابن فارض بن يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل .
ترجمته في : المعارف لابن قتيبة ص ٤٥ ؛ البداية والنهاية ٢ / ٩ ؛ ونهاية الأرب للنويـري ١٤ / ٤٥ ؛ والكامل في التاريخ ١ / ١٩٤ .

الدروعِ كانَ من معجزاته ، وفي التنزيلِ : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾(١) فلما نسبتْ إليهِ الدروعُ ، وذكرَ أنَّ داودَ أحكمهما ، وصحَّ : أنَّ المرادَ(٢) بالمسرودتينِ الدرعانِ ، فوقعتْ الغنيةُ عن ذكرِهما ، ورجلٌ صَنعٌ أيْ : صنيع اليدينِ .

والسَّوَابغ : جمعُ السابغةِ ، وهي الدِّرعُ التامةُ ، و" تُبَّعٌ " عطفُ بيانٍ لصنعِ السوابغ ، وقيل(٣) : تُبَّعٌ في اليمنِ كالخليفةِ في بغداد(٤) أيْ : سُمِّي كلُّ ملكٍ في اليمن تُبَّعاً ؛ لأنه في اليمنِ تُبَّعاً ؛ لأنه ملكٌ يتبعُ ملكاً كما أنَّ الخليفةَ إمامٌ يخلفُ إماماً ، وفي الكشافِ(٥) سموا بذلكَ ، لأنهم يتبعونَ ، كما قيل : أقيالٌ ؛ لأنهم يتقيلونَ ، وفي إيضاحِ المطرزي / تُبَّعُ من ملكِ اليمنِ ، والتبابعةُ(٦) ثلاثةُ ملوكٍ : [١٥٦/أ] أولهم شَمَّر الذي غزا الصينَ(٧) ، وأخربَ شَمَّرُ سمرَقند(٨)، وبذلك سُمّيتْ شمركندةَ، والثاني : تُبَّعٌ أسعدُ الذي ذبحَ للبيتِ الحرامِ ستةَ آلافِ ناقةٍ وعلَّقَ عليه بابَ الذهبِ ، والثالثُ : تُبَّعٌ(٩) ملكُ يكربَ ، وكانَ سائرُ ملوكِ اليمنِ يسمونَ بأسمائهم ، وأما التبابعةُ ، فهؤلاءِ الثلاثةُ .

---

(١) من الآية ( ١٠ ) من سورة سبأ .

(٢) في الأصل : « المراد به » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « قيل » والمثبت من ب .

(٤) ينظر المفصل في تاريخ العرب للدكتور كرد علي ٨ / ٤١٨ .

(٥) ينظر الكشاف ٤ / ٢٨٠ .

(٦) ينظر الكامل في التاريخ ١ / ٢٤١ - ٢٤٩ .

(٧) بالكسر ، وآخره نون : بلاد في بحر المشرق مائلة إلى الجنوب ، وشماليها الترك أهلها بين الترك والهند . ينظر معجم البلدان ٣ / ٤٤٠ - ٤٤٨ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٨٤٩ .

(٨) سمرقند : بفتح أوله وثانيه ، ويقال له بالعربية سمران طولها تسع وثمانون درجة ونصف ، وعرضها ست وثلاثون درجة ونصف ، وقال الأزهري بنا شِمرُ أبو كَرِبَ . ينظر معجم البلدان ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٧٥٤ ، ٧٥٥ .

(٩) ينظر الكامل في التاريخ ١ / ٢٤١ ؛ وتاريخ الطبري ١ / ٥٦٦ ؛ ونهاية الأرب ١٥ / ٢٩٤ ؛ والبداية والنهاية ٢ / ١٦٣ ؛ وتاريخ ابن خلدون ٢ / ٥٢ .

ويروى وعليهما " ماذيتان " والماذيَّةُ الدرعُ البيضاءُ ، وأمَّا البيتُ الثاني فـ(( رَبَّاءُ ))[١][٢] فعَّالٌ من ربأتِ الخيلُ صَعَدَتْ .

و" شماءُ " : صفةُ هضبةٍ .

و" الأوبُ ، والرجعُ " المطرُ ؛ لأنهم يعتقدون أنَّ السحابَ يحملُ الماءَ من الأرضِ ، فلرجوعِ الماءِ إليها سموهُ بالأوبِ والرجعِ ، وقيلَ : الأوبُ النحلُ ، وقيل : السحابُ .

والسَّبَلُ : المطرُ بينَ السماءِ والأرضِ .

والبيتُ للمتنخلِ[٣] الهذلي يرثي[٤] ابنه[٥] ، ومن المعلومِ أنَّ المرتفعةَ بهذهِ الصفةِ[٦] لا تكونُ إلاَّ هضبةً ، وأمَّا البيتُ الثالثُ[٧] فالتقديرُ : كأنه جملٌ من جمالِ هذهِ القبيلةِ أيْ : إنكَ جبانٌ في الحربِ لا تقدرُ على الطِّعانِ والضرابِ ، ولا

---

(١) هذه لفظة من بيت شعر من البسيط ، ونصه :

**رَبَّاءُ شَمَّاءَ لاَ يَأْوِي لِقُلَّتِهَا ... إلاَّ السَّحَابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ**

وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٥ ؛ وابن يعيش ٣ / ٥٨ ، ٥٩ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣ ، ٧ ؛ واللسان ١ / ٢٢٠ " أوب ".

(٢) المفصل ص ١١٧ .

(٣) المتنخل الهذلي : هو مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة بن عادية بن صعصعة بن كعب بن طابخة بن لحيان بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر .

ترجمته في : شرح أشعار الهذليين ص ١٢٤٩ ؛ والأغاني ص ٩٥٢٩ ، ٩٥٣٦ ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٨ - ١٧٩ ؛ وسمط اللآلىء ص ٧٢٤ ؛ والعيني ٣ / ٥١٧ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٥٩ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٥٠ .

(٤) في ب : (( يشلي )) .

(٥) في ب : (( ابنه )) ساقط .

(٦) في ب : (( الصفة )) ساقط .

(٧) البيت الثالث هو :

**كأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ**

وهو من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ ؛ والكتاب ٢ / ٣٤٥ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٨ ؛ وابن يعيش ٣ / ٥٩ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٦٧ ، ٦٩ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٦٧ ؛ واللسان ٦ / ٣٧٣ " وقش " ، ٨ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ " قعع " ، ١٣ / ٢٤١ " شنن " ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٤ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤٠١ ؛ وابن يعيش ١ / ٦١ ؛ واللسان ٤ / ٢٣١ " خدر " ، ٦ / ٢٦٤ " أقش " ، ١٤ / ٢٧٢ " دنا " ؛ والمقتضب ٢ / ١٣٨ .

تقرب إلى الحربِ ، بلْ تنفر عنها كما ينفر الجملُ عن صوتِ الشنّ ، وهو القربة الخلقُ وعن قعقعتهِ .

الموصوفُ في هذا البيتِ مطروحٌ لكنه لا يقبحُ أنْ يذكرَ معَ ذلكَ الصفةَ ، بل يحسنُ ذكرهُ ، وما قبلَ هذا البيتِ :

**أَتَخْذُلُ ناصِري[1] وَتُعِزُّ عَبْساً ... أَيَرْبُوعَ[2] بنَ غَيْظٍ للمِعَنِّ[3]**

المِعَنّ : هو الذي يتكلّمُ في الأمورِ التي فيها كفيُ الكلامِ .

و" يربوعُ " ابنُ عمرو : قومٌ[4] النابغةِ ، واللامُ في " لِلْمِعَنّ " صلةُ فعلٍ محذوفٍ كأنه قالَ : يا يربوعُ اعجبوا للمِعَنّ ، وعُنى بالمعنِّ عيينةَ[5] بنَ حصنٍ ، وبنوا أُقيشٍ بطنٌ من عُكْلٍ[6] ، وقيلَ : من أشجعَ ، وجمال بني أُقيشٍ وحشيةٌ لا يكادُ ينتفعُ بها لشدةِ نِفَارِها ، وأما البيتُ[7] الرابعُ فمعناهُ لوْ قلتَ : هذا الكلامَ ،

---

(١) في ب : « عن ناصري » .

(٢) في ب والأصل : « أيربوعين » والمثبت من الديوان ، وكتب النحو .

(٣) وهو من الوافر ، والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ ؛ وابن يعيش ٣ / ٦١ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ .

(٤) في ب : « قول » .

(٥) أي عيينة بن حصن الفزاري من المؤلفة قلوبهم ، وهو الذي كان نصيبه يوم حنين مائة ناقة ، وقد ذكره عباس بن مرادس في أبيات قالها أمام الرسول – ﷺ – عندما أعطي أباعر قليلة فقال:

**فأصبحَ نهْبِي ونهبُ العُبَيْدِ ... بينَ عُيَيْنَةَ والأَقْرَعِ**

فقال – عليه الصلاة والسلام – : « اقطعوا عني لسانه » فأعطي حتى رضي . الكامل في التاريخ ٢ / ١٣٩ .

(٦) ينظر المعارف لابن قتيبة ص ٧٤ ؛ والاشتقاق لابن دريد ص ٢٨٤ – ٢٨٥ ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ١ / ١٩٨ .

(٧) البيت الرابع هو :

**لَوْ قُلْتَ مَا في قومِهَا لم تِيثَمِ ... يفضلُهَا في حَسَبٍ وَمِيْسَمِ**

هذا البيت من الرجز ، وينسب لعدة رجاز ، لحكيم بن معية أو لحميد الأرقط ، أو لأبي الأسود الحماني ، وانظره في ابن يعيش ٣ / ٥٩ ، ٦١ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٧١ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١١٨ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٦٢ ، ٦٣ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٣٤٥ ؛ والخصائص ٢ / ٣٧٠ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧ ؛ وشرح الأشموني ٣ / ١٢٦ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ٣٢٠ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٢٠ ؛ والمخصص ١٤ / ٣٠ ؛ وتاج العروس ٨ / ١٧٩ " أثم " ، وقد تقدم ذكره وتخريجه في باب النداء .

وهو «ما في قومها»[1] أحدٌ يفضلها لم يكنْ إثماً أيْ : لو فضَّلها على قومها كلهم كنتَ صادقاً قالَ المصنف : كسرُ[2] حرف المضارعةِ إلاّ الياءُ في بابِ يئسَ[3] قياسٌ عندَ بعضِ العرب متلئبٌ[4] ، فكانَ الأصلُ في تِيْثَمَ تَأْثَمُ ، ولكنْ كسرُ التاءِ على لغةِ ذلكَ القوم .

و" المَيسمُ " : الجمالُ هنا ، والأصلُ موسمٌ فقلبتْ الواوُ ياءً ؛ لسكونها ، وانكسارِ ما قبلها ، فإنْ قيلَ : فلمَ جازَ في جمعه مياسيمَ معَ زوالِ موجبِ انقلابِ الواو ياءً ؛ لزوالِ السكونِ والكسرةِ قلنا : ذاكَ بالنظرِ إلى ظاهرِ ميسمٍ ، وأمَّا إذا نظرتَ إلى الأصلِ ، قالوا : وكمواسمَ ونظيرهما قولهم : في جمعِ نائمٌ وخائفٌ نِيّمٌ وَنُوّمٌ ، وَخيّفٌ وخَوّفٌ أيْ : رجلٌ جلاً أي : وَضَحَ أمره وانتشرَ أو كُشِفَتْ تدابيره ، وهو من كلامِ الحجاجِ متمثلاً حينَ قدمَ العراقَ والياً ، وصعدَ المنبرَ على ملأٍ من الناسِ قال :

**أنَا ابْنُ جَلاَ[5] وطلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تعرِفُونِي[6]**

والدليلُ على حذفِ الموصوفِ هنا منعه التنوينُ عن الابنِ ، وامتناعِ أنْ يضافَ الابنُ إلى " جلا " لأنه ليسَ باسمِ أبيهِ ، فيضافُ إليه ، وإذا جعلناهُ صفةً

---

(١) المفصل ص ١١٨ .

(٢) ينظر التخمير ٢ / ١١٠ .

(٣) في ب : « قليت » .

(٤) متلئب أي : مطرد .

(٥) المفصل ص ١١٩ .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل في الكتاب ٣ / ٢٠٧ ؛ والأصمعيات ص ٧ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٤٧ ؛ والاشتقاق ص ٣١٤ ؛ وابن يعيش ٣ / ٦٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٥٩ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٥٦ ؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ؛ والدرر ١ / ٩٩ ؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٧ ؛ ومجالس ثعلب ١ / ٢١٢ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٦٠ ؛ والمقرب ص ٣١٠ ؛ والاشتقاق ص ٣١٤ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٤٠٢ ؛ وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٤ / ١٠٥ ؛ واللسان ١٤ / ١٢٤ " ثنى " ، ١٥٢ " جلا " .

لابدَّ من أنْ يكونَ فعلاً ، ولا يضافُ إلى الفعلِ إلاَّ اسمُ الزمانِ أوْ المكـانِ – علـى ما مـرَّ – والابـنُ ليـسَ واحـداً منهمـا ، فثبـتَ أنَّ المضـافَ إليـه محـذوفٌ ، وهـو الموصوفُ ، فإنْ قيلَ : لعلَّ عدمَ دخولِ التنوينِ علـى " جـلا " علـى مذهـبِ[1] / [١٥٦/ ب] عيسى بن[2] عمر ، فمذهبه أنَّ الفعلَ إذا سُمِّي به كانَ كونـه علـى صيغـةِ الفعـلِ سبباً ، والعلميةُ سبباً فيمتنعُ من الصرفِ ، ولـذا امتنـعَ[3] صـرفُ نحـوِ : قيـلَ بعـدَ التسميةِ بهِ وإن لم يمنع الصرفَ مثله الخليلُ وسيبويه[4] وجمهـورُ النـاسِ قلنـا : ذاكَ مذهبٌ ليس بسديدٍ ، والدليلُ عليه ما نقلهُ الثقاتُ عن العربِ الفصاحِ من صـرفِ كَعْسَبٍ[5] ، وهو في الأصلِ " فِعْلٌ " يقالُ : كَعْسَبَ الرجلُ إذا مشى بإسراعٍ مع تقاربِ الخطوِ ، ولا تنوينَ في " جلا " في البيتِ ، فيحملُ على أنه فعلٌ ماضٍ وقعَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، وفيه تأويلٌ آخرُ ذكرهُ سيبويه[6] ، وهو أنَّ " جلا " مـن بابِ حكاياتِ الجُملِ كأنَّ " جلا " فيه ضميرٌ ، فيجبُ حكايته كما حُكـي يزيـدُ في قوله :

*** نبِّئْتُ أَخْوَالي بني يزيْدُ ***[7]

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٧ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٥٥ – ٢٦٦ ؛ وشرح الرضى على الكافية ١ / ١٦٧ .

(٢) في الأصل و ب : « ابن » ساقط ، وأثبت " ابن " ليلتئم السياق .

(٣) في الأصل : « هو » والمثبت من ب عدم إثباتها .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٨ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٧ ؛ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٧ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٨ .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٧ .

(٧) هذا بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

*** ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيْدُ ***

وانظره في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٨٨ ، ٤ / ٣٧٠ ؛ وشرح التصريح ١ / ١١٧ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٧٠ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ١ / ١٢٤ ؛ وابن يعيش ١ / ٢٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٢٦ ؛ واللسان ٣ / ٢٠٠ " زيد " ، ٣٢٩ " فدد " ، ٤ / ٧٥ " بقر " ؛ وتهذيب اللغة ١٤ / ٧٤ ؛ ومجمل اللغة ٤ / ٥٥ ؛ ومقاييس اللغة ٤ / ٤٣٨ .

لَمَّا كانتْ هيَ جملةَ من الجملِ المحكيَّةِ لَمْ تغيَّرْ عمَّا كانتْ عليه من اللفظِ فمن الموصوفِ المحذوفِ ما منهم إلاَّ قدْ قالَ كذا ، وفي التنزيلِ : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[١] ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٢] ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[٣] وإنما حُذِفَ أحدٌ تخفيفاً واكتفاءً بعلمِ المخاطبِ عنايةَ المتكلِّمِ ، وأكثرُ ما يأتي هذا الحذفُ مع " مِنْ " لأنها تدلُ على التبعيضِ ، وأولُ إجراءِ العددِ الواحدِ .

* ... بكفّي كَانَ مِنْ أَرْمَى[٤] الْبَشرْ *[٥]

وقبلهُ :

مَالَكَ عندي غيرُ سَهْمٍ وَحَجرْ
وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوتَرْ
جَادَتْ بكفّي كَانَ مِن أَرْمَى الْبَشَرْ

والكبداء : قوسٌ[٦] يملأُ مقبضُها الكفَّ .

يقالُ : امرأةٌ كبداءُ للضخمةِ الوسطِ أيْ : بكفِّي رجلٍ كانَ ...

الأجرعُ[٧] : الرملُ المنقادُ الطويلُ .

---

(١) من الآية ( ١٥٩ ) من سورة النساء .

(٢) من الآية ( ١٦٤ ) من سورة الصافات .

(٣) من الآية ( ٧١ ) من سورة مريم .

(٤) المفصل ص ١٢٠ .

(٥) هذا البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة ، ونصه تاماً :

* جادَتْ بكَفّيْ كَانَ منْ أَرْمَى البشَرْ *

وانظره في : المقتضب ٢ / ١٣٩ ؛ ومجالس ثعلب ٢ / ٥١٣ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٢٧ ؛ والخصائص ٢ / ٣٦٧ ؛ والإنصاف ١ / ١١٤ ، ١١٥ ؛ والمقرب ص ٢٤٩ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ٦٢ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٦٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٦٦ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٢٠ ؛ والدرر ٦ / ٢٢ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٦٥ .

(٦) في ب : « القوس » .

(٧) المفصل ص ١٢٠ .

والأبطحُ : مجرى السيلِ .

والأَوْرَقُ : تغيرٌ في لونه بياضٌ إلى السوادِ ، ومنهُ قيلَ للرمادِ أورقُ .

وذئبٌ أطلسُ : الذي في لونه غبرةٌ إلى السوادِ .

فإنْ قيلَ : قدْ يستعملُ مع بعضِ هذه الأسماءِ الموصوفُ فيقالُ : بَعِيرٌ أَوْرُقٌ ، وذئبٌ أطلسُ .

ألا ترى إلى قولِ المصنفِ في النصائح الكتاب : الإنسُ[1] مشتقٌّ من الأنيسِ ، والأُنْسُ لمن نبَّأَ عن الإنسِ ، ثيابهم ملسٌ ، ولكنها على ذئابٍ منهم طلسٍ ، فما معنى لقوله : تطرحونه رأساً ؟ قلنا : المرادُ باطِّراحِهِ أنَّ هذه الأسامي إذا[2] أُطلقتْ انصرفتْ إلى موصوفاتِها المعهودةِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : مرَّ بنا الأطلسُ انصرفَ إلى الذِّئبِ ، وقيلَ : الثلاثةُ الأُوَلُ من هذهِ الأسماءِ[3] لا يستعملُ معها الموصوفُ ، والأربعةُ الباقيةُ قد تستعملُ معها ، ومنهُ في حديثِ المعراجِ[4] ، وتصدرهم[5] جَمَلٌ أوْرَقُ ، والدليلُ في « **الفارسي** »[6] على أنهُ متروكُ صفتيه أنهُ يجمعُ على فوارسَ ، كما يجمعُ عليه الفاعلُ الذي هو اسمُ لا صفة نحو : غواربَ ، وكواهِلَ ، وأمَّا إذا كانَ صفةً فلها تسعةُ أمثلةٍ ، وليسَ منها على فَوَاعِلَ .

علم أنه أجْرِي مُجْرى الاسمِ ، وكذلكَ الأجدلُ يجمعُ على أجادل ، وهو من خواصِّ الاسمِ ، وأمَّا أفعلُ صفةً فلا يجمعُ به إلاَّ ما كانَ مؤنثهُ فعلى على ما سيجيءُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى في موضعه[7] .

---

(١) ينظر الصحاح ٣ / ٩٠٤ " أنس " .

(٢) " إذا " ساقط .

(٣) في ب : « الأسامي » .

(٤) ينظر حديث الإسراء والمعراج بطوله في مجمع الزوائد ، ومنبع الفوائد ٩ / ٤١ .

(٥) في ب : « وتعذرهم » .

(٦) المفصل ص ١٢٠ .

(٧) في ب : « مواضعه إن شاء الله تعالى » تقديم وتأخير .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

# المُوَصَّلُ في شَرْحِ المفصَّل

للإمام حسين بن علي بن حجاج السغناقي ( ت ٧١٤ هـ )

قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات

( دراسة وتحقيق )

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

إعداد الطالب

أحمد حسن أحمد نصر

الرقم الجامعي للطالب : ٧-٦١-٨٠-٤١٤

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض حسن الخوام

( المجلد الثالث )

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

# (( البَدَلُ ))[1]

هوَ ذَكَرَ البدلِ بعدَ التأكيدِ والصفةِ – لما ذكرنا – أنَّ التـأكيدَ دلَّ علـى كـلِّ المتبوعِ خاصاً ، والصفةُ دلتْ على بعضِ المتبوعِ خاصةً ، واجتمعَ في البدلِ هذانِ ، فكانَ متركباً ، والمتركبُ بعد الإفـرادِ لا محالـةَ ، فلذلـكَ ذكـرَ بعدهمـا ؛ ليكـونَ الذكرُ موافقاً للوجـودِ ، والبـدلُ هـو تـابعٌ مقصـودٌ بـالذكرِ ذُكِرَ المتبـوعِ قبلـه ؛ للتوطئةِ والتمهيدِ ، وقولنا : تـابعٌ ، جنـسٌ يدخـلُ تحتـهُ التوابـعُ كلُّهـا ، وقولنـا : مقصودٌ بالذكرِ ، يخرجُ الصفةَ / والتأكيدَ ، وعطفَ البيانِ ، وقولنا : ذُكِرَ المتبوعِ [١٥٧/أ] قبله ؛ للتوطئةِ والتمهيدِ ، يخرجُ المعطوفُ بالحرفِ ، فإنْ[2] المعطوفَ عليه لم يذكرْ قبله ؛ للتوطئةِ ، بل كلُّ واحدٍ منهما مستقلٌّ بنفسه ، وبدلُ الغلطِ لم يدخلْ تحـتَ هذا الحدِّ ؛ لأنَّ مـا قبلـه لم يذكـرْ لتوطئـةٍ ، ولا لتمهيـدٍ ، فـإنْ أردتَ دخولَـهُ في الحدِّ[3] ذكرَ المتبوعُ ، وليسَ هو بمقصودٍ ، فوجهُ الانحصارِ على هذه الأربعـةِ : أنَّ البدلَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ عينَ المبدلِ ، أوْ لاَ ، فـإنْ كـانَ فهـوَ بـدلُ الكـلِّ مـن الكلِّ ، وإن لم يكنْ فلا يخلو إمَّا إنْ كانَ بعضه ، أوْ لا[4] ، فإنْ كـانَ بعضـه فهـوَ بدلُ البعضِ من الكلِّ ، وإن لم يكنْ بعضه فلا يخلـو إمَّـا أنْ يكـونَ[5] أجنبيـاً عـن المبدلِ أوْ لا ، فإن لم يكنْ أجنبياً فهو بدلُ الاشتمالِ ، وإنْ كانَ أجنبياً فهـو بـدلُ الغلطِ ، ويسقطُ بهذا قولُ من زعمَ : أنَّ هنـا قسـماً خامسـاً أهملـهُ النحويـون ، وهو بدلُ الكلِّ من البعضِ ، نحو : نظرتُ إلى القمرِ فلَكِهِ .

---

(١) المفصل ص ١٢١ .

(٢) في الأصل : (( وإن )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( نهي )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( لا )) ساقط .

(٥) في الأصل : (( أما إلم يكن )) والمثبت من ب .

ثم اعلم أنَّ البدلَ ، كما يكـونُ في الاسـمِ ، يكـونُ في الفعـلِ أيضـاً ، ذكـرهُ في الكشـافِ[(١)(٢)] ، في[(٣)] قولـه تعـالى على قـراءةِ[(٤)] الأعمـش : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَآءُ ﴾[(٥)] فقولهُ : " يغفرْ " بدلُ منْ " يحاسبكم " ، ويقعُ النهيُ بدلاً عن الأمرِ ، إذا كانَ في معناهُ ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾[(٦)] وقوله " لا يحطمنّكم " في أحدِ الوجهينِ بدلٌ من " ادخلوا " والذي جوزَ أنْ يكونَ بدلاً منهُ ، أنه في معنى لا تكونوا ، حيث أنتم ، فَيَحْطِمَكُـمْ على طريقـةِ ، لا أرينّـك ههنا ، ذكره في الكشافِ[(٧)] ، ولكُلٍ مـنَ الإبـدالِ نظـيرٌ في القـرآنِ ، سـوى بـدلِ الغلطِ ، فإنه كاسمه غلطٌ ، لا يجيءُ في فصيحِ كلامِ الناسِ ، فكيفَ بـالقرآنِ ، أمَّـا بدلُ الكلِّ من الكلِّ كقوله[(٨)] تعـالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[(٩)(١٠)] على ما ذكرهُ في الكتابِ[(١١)]، وأمّا بدلُ البعضِ من الكـلِّ ، فكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ ﴾[(١٢)] فقولهُ " أحدهما " بـدلُ

---

(١) ينظر الكشاف ١ / ٣٣٠ .

(٢) في ب : « ذكره في الكشاف » ساقط .

(٣) في الأصل : « ما » والمثبت من ب .

(٤) ينظر القراءة في السبعة ص ١٩٥ ؛ والكشف ١ / ٣٢٣ ؛ والبحر ٢ / ٧٥١ .

(٥) من الآية ( ٢٨٤ ) من سورة البقرة .

(٦) من الآية ( ١٨ ) من سورة النمل .

(٧) ينظر الكشاف ٣ / ٣٥٦ .

(٨) في ب : « فكقوله » .

(٩) الآية ( ٦ ، ٧ ) من سورة الفاتحة .

(١٠) المفصل ص ١٢١ .

(١١) ينظر المفصل ص ١٢١ .

(١٢) من الآية ( ٢٣ ) من سورة الإسراء .

البعضِ من الكلِّ؛ لأنهُ بدلٌ من ألفِ التثنيةِ في "يَبْلُغَنَّ" وأمَّا بدلُ الاشتمالِ، فكقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[١] فإنَّ المبدلَ مشتملٌ على البدلِ، وهو القتالُ، وقولهُ تعالى: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾[٢] والتقدير[٣]: واذكرهما يا محمّدُ زمانَ حكمِهما، فكانَ البدلُ مشتملاً[٤] على المبدلِ، فكانَ على خلافِ الأولِ، فعلمَ بهذا أنَّ في بدلِ الاشتمالِ يتحققُ معنى الاشتمالِ في كلا الطرفينِ، وإنما جاز[٥] بدلُ الكلِّ من الكلِّ مع أنَّ «صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم» هوَ عين «الصراطِ المستقيمِ» لما فيه من زيادةِ البيانِ للشيءِ الواحدِ. والضميرُ في وجوهها، وأولها للإبلِ، فكأنكَ قلت: صرفتْ وجوهَ الإبلِ أولِها، فأولها بعضها فهو كقولكَ: رأيتُ قومَكَ أكثرَهم ثلثيْهمْ، وقالَ المصنفُ[٦]: «ما أردنا ببيانِ الغلطِ وتقريرهِ تعليمه، ولكنا أردنا أنهم إذا غلِطُوا كيفَ يتداركونه» قالَ: ولو أردتَ بحمارٍ رجلاً بليداً لم يكنْ بدلَ الغلطِ لكنكَ كرهتَ أنْ تصفه بالرجوليَّةِ منفرداً لبلادته، فقلتَ: "حمارٌ"، وتركتَ برجلٍ، وهو الذي يعتمدُ الحديثَ.

هذا هو الفرقُ بينَ البدلِ والصفةِ إذِ البدلُ مقصودٌ إليهِ، والمبدلُ منهُ مقصودٌ به، وشأنُ الصفةِ والموصوفِ على عكسِ هذا، فالصفةُ مقصودٌ بها؛ لأنَّ الصفةَ دفعتْ المزاحِمَ، فكانتْ هي آلةً للوصولِ[٧] إلى المقصودِ، وهو الموصوفُ، فالحاصلُ أنَّ المقصودَ في هذا البابِ البدلُ لا المبدلُ منهُ.

---

(١) من الآية ( ٢١٧ ) من سورة البقرة.

(٢) من الآية ( ٧٨ ) من سورة الأنبياء.

(٣) في الأصل: «وتقدير» والمثبت من ب.

(٤) في الأصل: «مشتهياً» والمثبت من ب.

(٥) في ب: «صار».

(٦) ينظر المفصل ص ١٢١.

(٧) في الأصل: «الوصل» والمثبت من ب.

أمَّا في بدلِ الكلِّ فلأنَّ الأولَ هو الثاني ، « **وإنما ذكرَ الأول لنحوٍ من التوطئةِ** »[1] ، وهيَ التمهيدُ يقالُ : وَطِئتُ الفراشَ أيْ : مهدتهُ[2] ، وفلانٌ موطَّأُ الأكتافِ .

وأمَّا بدلُ البعضِ ، وبدلُ الاشتمالِ يكونُ الثاني مقصوداً / واضحاً[3] لا [ ١٥٧/ ب
خفاءَ فيه .

وأمَّا بدلُ الغلطِ ، فالأمرُ واضحٌ ؛ لأنه أرادَ أنْ يقولَ مررتُ بحمارٍ ، فسبق لسانه إلى رجلٍ ، ثم تداركهُ بقوله : حمارٌ ، وقولهُ : « **قالَ سيبويه**[4] **عقيبَ**[5] **ذكره أمثلةَ البدلِ أرادَ** »[6] وقولـه : " أرادَ " إلى آخر الفصلِ مقولُ سيبويه ، وقوله : " أرادَ " مسندٌ إلى المتكلم الذي يتكلمُ بكلماتِ البدلِ التي ذكرها قُبيْلَ هذا الفصلِ ، وهو[7] قوله : « **رأيتُ قومكَ أكثرَهُم** »[8]، وكذلكَ الضميرُ في قوله : ولكنه شيءُ راجعٌ إلى المتكلمِ بكلماتِ البدلِ لا أنْ يَعْنُوا على صيغةِ جمعِ الضميرِ ، وكذلكَ مذهبُ المصنفِ ، فإنه ذهبَ إلى[9] أنَّ « **قولهم : البدلُ في حكمِ تنحيةِ** »[10] المبدلِ ليسَ على حقيقته ، وقالَ : إنهُ ما أولَ بأنَّ البدلَ ليس « **كالتأكيدِ والصفةِ في كونهما تتمتين** »[11] للأول ، وإنما هو المقصودُ

---

(١) المفصل ص ١٢١ .

(٢) في ب : « مهدت » .

(٣) في الأصل : « واضحٌ » والمثبت من ب .

(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ١٥٠ .

(٥) في ب : « عقيب بعد » .

(٦) المفصل ص ١٢١ .

(٧) في الأصل : « هي » .

(٨) المفصل ص ١٢١ .

(٩) في الأصل : « إلى » ساقط .

(١٠) المفصل ص ١٢١ .

(١١) المفصل ص ١٢١ .

بالحديثِ ؛ لأنَّ المرادَ بذلك « **إهدارُ الأولِ واَّطَراحُهُ** »[1][2] ، وحجتهُ أنكَ تقولُ : زيدٌ رأيتُ غلامَهُ[3] رجلاً صالحاً ، ورجلاً بدلٌ من غلامه ، فلو ذهبتَ إلى أنَّ غلامهُ مهدرٌ مطرحٌ حتى صارَ كأن لم يكنْ مذكوراً لا يستقيمُ الكلامُ ؛ لبقاءِ آخرِ الكلامِ أجنبياً عن الأولِ لخلوِ الجملةِ ، وهي رأيتُ رجلاً صالحاً من ضميرٍ يعودُ إلى زيدٍ ، ومن المعلومِ أنْ لابدَّ في الجملةِ الواقعةِ خبراً للمبتدأ[4] من أنْ يعودَ منها ضميرٌ إليهِ ، ولو جعلتَ غلامَه كأنه مذكورٌ يستقيمُ الكلامُ ؛ لأنَّ قولكَ زيدٌ رأيتُ رجلاً صالحاً بمنزلةِ قولِكَ : زيدٌ رأيتُ غلامَه رَجُلاً صالحاً ، وبعضُهم يُجيزونَ قولهم : « البدلُ في حكمِ تنحيةِ المبدلِ » على الحقيقةِ ، والحجةُ لهم أنَّ البدلَ هو القائمُ مقامَ الشيءِ لغةً ، ولو لمْ يطرحْ الأولُ لا يكونُ الثاني قائماً مقامَ الأولِ ؛ لأنَّ الأولَ إذْ ذاكَ قائمٌ مقامَ نفسِهِ ، وهذا واضحٌ ، وذكرَ في التخمير[5][6] ما ذكرهُ المصنفُ ، ثم قالَ : « كلامٌ قدْ باضَ فيهِ الفسادُ وعَشَّشَ ، وذلكَ أنَّ رجلاً صالحاً هنا منصوبٌ على أنه مفعولٌ ثانٍ[7] لرأيتُ[8] غلامَهُ بالنصبِ بالمفعولِ الأولِ » فإن[9] سألتَ : فما تقولُ : في زيدٍ[10] أدركتُ غلامه رجلاً صالحاً ؟ أجبتُ هو منصوبٌ على الحالِ لمْ يَسِدَّ كلامكَ يقالُ : سَدَّ القولُ سَدَاداً أيْ : صارَ سَدِيداً ، وهو من بابِ ضَرَبَ ، ويروى لم يَسُدَّ بالضمِّ على معنى لمْ يستقلْ يعني أنَّ قولكَ زيدٌ مبتدأٌ ، وما بعدهُ من الجملةِ خبره ،

---

(١) المفصل ص ١٢١ .

(٢) في الأصل : « والطراحة » .

(٣) في الأصل : « غلامك » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « خبر المبتدأ » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « التخمير هنا ذكره » والمثبت من ب .

(٦) ينظر التخمير ٢ / ١١٨ .

(٧) في الأصل : « ثانٍ » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « أن رأيت » .

(٩) في الأصل : « قال » والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « زيد » ساقط .

والمبتدأُ بدونِ الخبرِ غيرُ مستقلٍّ بالفائدةِ ، فإذا خلا الجملة الواقعةُ خبراً للمبتدأِ من ضميره ، فوجودُ هذهِ الجملةِ وعدمها بمنزلةٍ ، فيصيرُ كأنكَ ذكرتَ المبتدأَ بدون الخبرِ ، فيتحققُ عدمُ الاستقلالِ يعني لا يجوزُ قولُكَ : زيدٌ رأيتُ رجلاً صالحاً إذْ لا ضميرَ عائدٌ من الخبرِ إلى المبتدأِ « **والذي يدلُّ على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكمِ تكريرِ العاملِ** »(١)(٢) إلى آخره ؛ لأنَّ المبدلَ منه يترك إلى البدلِ ، فإذا قلتَ: جعلتَ متاعكَ بعضَه على بعضٍ كان المعنى جعلتَ بعضَ متاعِكَ على بعضٍ ، فيجبُ أنْ يكونَ للبدلِ عاملٌ غيرَ العاملِ في المبدلِ منهُ ليدلَّ على مقصوديةِ البدلِ بخلافِ الصفةِ ؛ لأنكَ إذا قلتَ : جاءني الكريمُ لم يكنِ الموصوفُ في حكمِ المتروكِ ، بلْ كانَ هو وصفته بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ فيكتفى(٣) بعاملٍ واحدٍ ، ويعادُ(٤) ، العاملُ في البدلِ ، أو يكونُ في حكمِ التكريرِ ، ولكنْ ثقلَ الإعادةِ إذا كانَ العاملُ فعلاً نحو : رأيتُ قومكَ رأيتُ أكثرَهم ؛ لأنَّ لفظَ الحرفِ أخصرُ ، فلا يستبعدُ تكريرُهُ بخلافِ لفظِ الفعلِ ، ونظيرُ تكريرِ العاملِ أيضاً قولُهُ تعالى : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾(٥) ، فإنْ قيلَ : إذا كانَ البدلُ في حكمِ تكرير العاملِ كانَ عاملهُ غيرَ عاملِ المبدل منهُ ضرورةً ، وذكرَ المصنفُ أنَّ عاملَ التوابعِ هو عاملُ المتبوعِ بقوله : « وأمَّا التوابعُ ، فهيَ داخلةٌ تحتَ أحكامِ المتبوعاتِ » يَنْصَبُّ عملِ العاملِ على القبيلينِ انصبابةً واحدةً ، فكيفَ التوفيقُ بينهما ؟ قلنا : البدلُ ذو حظٍّ من الجانبين ، فإنَّ لهُ جهةَ التبعيةِ ، وجهةَ الأصالةِ / ثم هو وإنْ كان في حكمِ تكريرِ العاملِ بسببِ استقلاله بنفسه لا يخرجُ [١٥٨/أ]

---

(١) المفصل ص ١٢١ .

(٢) في الأصل : « كرر العامل الذي هو التابع في النظير كما بدى ، والذي كان البدل في حكم تكرير العامل » فالأولى عدم إثباته ؛ لأنه لا جدوى منه ، فالسياق تام بدونه .

(٣) في ب : « فيكتفى » ساقط .

(٤) في ب : « فيعاد » .

(٥) الآية ( ٢٧ ، ٢٨ ) من سورة التكوير .

هو عن كونه تبعاً للمبدل ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : مررتُ بقومكَ ثلثيهم[١] مجروراً بسببِ المبدلِ مِنْهُ ، فيكونُ تبعاً لهُ ، ولهذا لا يجوزُ أنْ يقالَ : مررتُ بقومكَ جاءني القومُ ثلثيهم ؛ لأنه لا يكونُ تبعاً للمجرورِ ، وفي المقتبسِ[٢] قالَ « شيخُنَا : سألتُ الإمامَ سراجَ الدينِ السكاكيَ عن قوله ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾[٣] أمجرورٌ باللامِ الثانيةِ أمْ بالأولى ، فقالَ : بلْ ، بالأولى حتى يكونَ تبعاً وبدلاً ، وقيل : تكريرُ العاملِ بدلٌ على أنه في حكمِ تنحيةِ الأولِ ؛ لأنه استئنافٌ للتعليقِ الثاني ، كما علقَ بالأولِ ، فيكونُ المبدلُ متعلقاً بالشيءِ[٤] السابق حسبَ ما تعلقَ بهِ المبدلُ ، ولا يعني أنه في حكمِ تنحيةِ المبدلِ سوى هذا القدرِ مثالهُ : رجلٌ توسلَ إلى الأميرِ برجلٍ ، فإنه لا يكونُ المتوسِلُ[٥] في حكمِ تنحيةِ المتوسّلِ به أمّا إذا أثبتَ للمتوسلِ عينَ القربةِ التي هي ثابتةٌ للمتوسّلِ به ، فقد صارَ المتوسِلُ في حكمِ تنحيةِ المتوسّلِ ، وذكر » في الكشاف[٦] في قوله تعالى : ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾[٧][٨] ويجوزُ أنْ يكونَ اللامانِ في « لمنْ يكفرُ » و" لبيوتهم" ، كما في قولكَ : « وهبتُ لهُ ثوباً لقميصه أيْ : الأولُ صلةٌ والثاني : تعليلٌ ، وليسَ بمشروطٍ أنْ يتطابقَ البدلُ والمبدلُ منهُ إنما لم يُشْتَرَطِ التطابقُ بينهما في التعريفِ والتنكيرِ ؛ لأنَّ البدلَ مستقلٌّ بنفسه ، وليس هوَ معَ المبدلِ منه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فلا يلزمُ من اختلافهما الخروجُ عن حدِّ المناسبةِ ،

---

(١) في ب : « كان ثلثيهم » .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ١٢٩ / أ .

(٣) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الزخرف .

(٤) في ب : « بالشيء » ساقط .

(٥) في ب : « المتوسل » ساقط .

(٦) ينظر الكشاف ٤ / ٢٤٩ .

(٧) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الزخرف .

(٨) المفصل ص ١٢١ .

ولزومِ الإحالةِ يكونُ الشيءُ الواحدُ معرفةً ، ونكرةً في حالةٍ واحدةٍ لا يحسنُ إبدالُ النكرةِ من المعرفةِ إلاَّ موصوفةً ، وذكرَ في الكشافِ(١) في سورةِ الإخلاصِ أنَّ ﴿ أَحَدٌ ﴾(٢) يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من الله ، وليسَ بموصوفٍ مع أنهُ نكرةٌ ، كما ترى ، فجازَ أنْ يكونَ ذلكَ على اختيارِ الجوازِ، فقيلَ: إنما اشترط الوصفُ ؛ لأنَّ النكرةَ المبدلةَ من المعرفةِ إنْ كانتْ بدلَ الكلِّ من الكلِّ ، وهيَ هيَ في المعنى، فلا يحسنُ أن يؤتَى بما هو مقصودٌ ، وهو قاصرٌ عن غيرِ المقصودِ بمراتبَ ، فاشترطَ الوصفُ ليذهبَ القصورُ ؛ لأنَّ النكرةَ الموصوفةَ كالمعرفةِ ، وإنْ كانتْ غيرَ بدلِ الكلِّ من الكلِّ لزمَ أنْ يكونَ ثَمّةَ(٣) ضميرٌ يرجعُ إلى المبدلِ ؛ ليربَطَ بها ، وألاَّ تقعَ أجنبيةً ، ثمَّ ذلك الضمير إنْ كانَ متصلاً بها رجعتْ معرفةً نحو : أعجبني زيدٌ رَأْسُهُ ، وإنْ كان(٤) منفصلاً عنها رجعتْ موصوفةً نحو : أعجبني زيدٌ رأسٌ لهُ ، وهذا يتأتى في بدلِ الغلطِ لفواتِ ما ذكرنا من بدلِ الكلِّ والبعضِ فيه ، وقيل : إنما اشترطَ الوصفُ ؛ لأنه لو لمْ يُشْترطِ الوصفُ لدخل في حدِّ الغلطِ ، فإنكَ إذا قلتَ : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ ﴾ فكأنكَ أردتَ أن تقولَ بناصيته فأدخلتَ الألفَ واللامَ غلطاً ، ثم استدركته بإسقاطهما فقلت : " ناصيةٍ " ، وأما إذا قلتَ ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾(٥)(٦) فقد جئتَ(٧) في الثاني ببيانٍ ليسَ في الأولِ ، وخرج عن(٨) حدِّ الغلطِ دونَ المتكلمِ والمخاطَبِ ؛ لأنَّ البدلَ يتدرجُ إليهِ من المبدلِ منهُ ، والتدرجُ من شيءٍ إلى شيءٍ إنما يكونُ إذا لمْ يكنْ بينهما تنافرٌ ، وبينَ

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٨١٧ .

(٢) من الآية ( ١ ) من سورة الإخلاص .

(٣) في الأصل : « ثم » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « كانت » .

(٥) من الآية ( ١٥ ، ١٦ ) من سورة العلق .

(٦) المفصل ص ١٢١ .

(٧) في ب : « بأنه » .

(٨) في ب : « من » .

المظهرِ والمتكلمِ والمخاطبِ تنافرٌ ؛ لأنَّ المظهـرَ للغيبـةِ وهمـا لغيرِ(١) الغيبـةِ ، ولأنَّ ضميرَ المتكلمِ والمخاطبِ لا يكونُ لغيرِ واحدٍ بخلافِ ضميرِ الغيبةِ نحـوُ : قولـكَ : جاءني غلامُ زيدٍ فأكرمته ، فهـذا الضميـرُ يصلـحُ أنْ يكـونَ لزيـدٍ ، كمـا يصلـحُ للغـلامِ ، وإذا قلـت : مـررتُ بـكَ فالكـافُ لا يكـونُ إلاَّ للمخـاطبِ المعـين ، وكذلكَ ضميرُ المتكلمِ والإبدالِ للتبيينِ ، فيختـصُّ بموضـعٍ فيه احتمـالٌ وخفـاءٌ ، فلذلكَ(٢) جازَ مررتُ به زيدٍ ، ولم يجزْ بي المسكينِ ولا عليكَ الكريمُ ، فإنْ قيـلَ: قدْ جُوِّزَ إبدالُ النكرةِ من المعرفـةِ ، فكيـفَ امتنـعَ إبـدالُ المعرفـةِ مـن معرفـةٍ هـي أعرفُ منها .

قلنا : إنما جوزَ ثمةَ لإيذان الصفةَ بمعنى لم يؤذنْ به المبدلَ منهُ ، ولا يتأتى مثـلُ ذلكَ في إبدالِ المظهرِ من ضميرِ المتكلـم ، ومـن نظـيرِ إبـدالِ المظهـرِ مـن المضمـرِ الغائبِ ، ما ذكروا من قولِ الفرزدقِ :

**على / حَالَـةٍ لـو أنَّ في القـوم حَاتِماً  علـى جُـوْدِه لَضَـنَّ بالمـاءِ حَاتِـمِ**(٣) [ ١٥٨/ ب ]

جاءَ بكسرِ الميمِ على(٤) إبدالِ حاتمٍ من الهاءِ في جوده ؛ كذا ذكره ابـنُ جنـي في اللمـعِ(٥) (( **ولا تقـولُ : بـي المسـكينِ كـانَ الأمـرُ ، ولا عليـكَ الكريـمِ المعـولُ** ))(٦) ، فـلا يجـوزُ إبـدالُ " المسـكينُ " مـن ضمـيرِ المتكلـم ، ولا إبـدالُ " الكريمُ " من ضميرِ المخاطبِ أيْ : كانَ الأمرُ بي المسكينِ ، ولم يكنْ الاعتمـادُ

---

(١) في ب : (( بغير )) .

(٢) في الأصل : (( فلذا )) والمثبت من ب .

(٣) هذا البيت من الطويل ، وهو للفـرزدق في ديوانـه ٢ / ٢٩٧ ؛ والمقـاصد النحويـة ٤ / ١٨٦ ؛ واللسان ١٢ / ١١٥ " حتم " ؛ وبلا نسبة في : ابن يعيـش ٣ / ٦٩ ؛ وشرح شـذور الذهـب ص ٣١٧ ؛ واللمع ص ١٤٥ ، ٢٥١ ، وقبل البيت هذا :

**يَعيـشُ النَّـدَى مَـا عَـاشَ حَاتِمُ طَيِّيءٍ  وَإنْ مَـاتَ قَامَـتْ للسَّخَاءِ مَآتِـمُ**

(٤) في ب : (( على )) ساقط .

(٥) ينظر اللمع ص ١٤٥ ، ٢٥١ .

(٦) المفصل ص ١٢٢ .

عليكَ الكريمُ فإنْ قيلَ : فما تقولُ في قوله :

* وَيَعْلَمُ أنْ سَنَلْقَاهُ كِلاَنَا *(١)

بالنونِ فإنه أبدلَ فيه المظهرُ وهو " كلانا " من ضميرِ الحكايةِ ، وقوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ ﴾(٢) فقد أبدلَ فيه المظهرَ من المخاطبِ قلنا : أمَّا الأولُ ، فلأنَّ المضافَ لما كانَ في الحقيقةِ تأكيداً للمضافِ إليه(٣) ، وهو ضميرُ حكايةِ المبدلِ منهُ جازَ إبدالهُ منهُ ، وأمَّا الثاني : فذاكَ من أجلِ أنَّ الخطابَ ليسَ لقومٍ بأعيانهم ، فنزلوا منزلةَ الغيبِ ؛ لأنَّ المعنى « لقدْ كانَ للناسِ فيهم أسوةٌ ، أو لأنَّ المعنى لقدْ كانَ لكمْ فيهم أسوةٌ حسنةٌ ، لراجيكم اللهُ ، فكانَ هو في التقديرِ : إبدالُ المضمرِ من المضمرِ ، وهوَ جائزٌ على ما ذُكِرَ في الكتابِ بقوله : « **والمضمرُ من المضمَرِ ، كقولكَ : رأيتكَ إياكَ** »(٤) فإنْ قيلَ : لَمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الضميرُ الثاني(٥) في : « رأيتُكَ إياكَ » تأكيداً ، لابدلاً(٦) ؟ قلنا : إنَّ الضميرينِ إذا ترادفا فلا يخلو إمَّا أنْ يتوافقا إعراباً ، بأنْ يتوافقا في كونهما ضميري نصبٍ ، أو ضميري رفعٍ ، وهو البدلُ ، أوْ لا يتوافقا ، وهو التأكيدُ على ما مرَّ في مسائلِ التأكيدِ ، وقدْ توافقا ههنا في النصبِ في قوله : « رأيتكَ إياكَ » ، فكانَ بدلاً ، وقد ذكرنا وجهَ تعيينِ هذا البدلِ ، دونَ التأكيدِ ، ومررتُ بزيدٍ به ، أعادَ العاملَ ؛ لِيُريكَ مثلاً من الضميرِ المتصلِ المجرورِ ، وهو لا

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره :

* فإنَّ اللهَ يَعْلَمُني وَوَهْبا *

وهو من الوافر ، وقائله النمر بن تولب ، وانظره في ديوانه ص ٣٩٥ ؛ وابن يعيش ٣ / ٢ ، ٣ ؛ وبلا نسبة في : ابن يعيش ٣ / ٧٧ .

(٢) من الآية ( ٢٠ ) من سورة الأحزاب .

(٣) في الأصل : « إليه » ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٢٢ .

(٥) في ب : « الثاني » ساقط .

(٦) في ب : « مثالاً » .

يكونُ إلاَّ بإعادةِ الجارِ ، والمضمرِ[1] من المضمرِ أيْ : يبدلُ المضمـرُ مـن المضمـرِ ؛ لأنَّ المضمرينِ بمنزلةِ المظهرينِ ، يدل كلٌّ واحدٍ منهما على ما يدلُّ عليـهِ الآخـرُ ، فيجوزُ نحوُ : قولِكَ : « **رأيتكَ إياكَ ، ومررت**[2] **بك بك** »[3] كما جـازَ رأيـتَ زيداً أخاكَ .

---

(١) في الأصل : « والضمير » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١٢٢ .

(٣) في الأصل : « بك » ساقط .

# عطفُ البيان(١)

تأخيرُ ذكرِ عطفِ البيانِ عن ذكرِ الصفـةِ : باعتبـارِ : أنَّ عطـفَ البيـانِ قليـلُ الاستعمالِ ، بالنسبةِ إلى الصفةِ ، والصفةُ كثيرةُ الاستعمالِ ، فكـان(٢) أمـرُ معرفـةِ الصفةِ أهمَّ من معرفةِ عطفِ البيان ، ألا ترى أنَّ عطفَ البيان ، إنَّمـا يُحتـاجُ إليـه للترجمةِ ، عند بُدُوِّ الكلمةِ التي تنزلُ منزلةَ الكلمةِ المجملةِ ، والأصلُ : عدمُ الإجمالِ ؛ لأنَّ وضعَ الكلامِ للإفهامِ ، فيقلُّ البيانُ بالكلمةِ ، لقلَّـةِ الإبهـامِ فيهـا ، بـالنظرِ إلى الأصلِ ، ثمَّ وجهُ تسميةِ عطفِ البيان بهذا الاسمِ ؛ لأحدِ معنيين : أحدِهِمَـا : أنَّ العطفَ هو الإمالةُ ، ففي عطفِ البيان إمالةٌ لإعرابِ ، الثاني إلى إعـرابِ الأولِ ، أوْ هو مأخوذٌ(٣) من العطفِ بمعنى التثنيةِ من عطفِ الوسادةِ : ثَنَاهَا ، فكانَ فيه تثنيـةُ الأولِ في الثـاني في معنًـى واحـدٍ ، فعطـفُ البيانِ في الاصطلاحِ هو : ما كانَ اسماً محضاً ، كزيدٍ، وعمـروٍ، بخـلافِ الصفـةِ ، فهي أبداً مشتقةٌ من معنى ؛ لوجودِه في الموصوفِ ، فهذا وجهُ الفرقِ بينهما .

وأما وجه الجمعِ بينهما أنهما : للإيضاحِ ، والبيانِ ، ولما جرى عطفُ البيـانِ مجرى الصفةِ في البيانِ ، نُزِّلَ منزلةَ الصفـةِ في بـابِ النـداءِ ، ألا تـراكَ تقـولُ : يـا سعيدُ كرزاً ، وكرزٌ بالرفعِ ، والنصبِ حملاً على اللفظِ ، والمعنى ، كمـا تقـولُ : يا زيدُ الظريفُ ، والظريفَ .

وأمَّا الفرقُ بـينَ البـدلِ وعطـفِ البيـانِ فهـو أنَّ الأولَ مـن الاسمـين في البـدلِ في حكمِ المنحّـى ، وفي العطـفِ كـلٌّ منهمـا قـارٌّ في موضعه ، غـيرَ متنـحٍّ شـيءٌ منهما ، نحو : أخوكَ زيدٌ حاضرٌ ، والفرقُ الثاني بينهما أنه لا تنوينَ في البـدلِ في النداءِ ، فإنكَ تقولُ في البدلِ : يا سعيدُ كرزُ - بالضمِّ - في كرزٍ لا غـير ، كمـا

---

(١) المفصل ص ١٢٢ .

(٢) في الأصل : « وكان » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « مأخوذ » ساقط .

تقولُ : يا كرزُ[١] ، ولا تنوينَ فيه ، ولا نصبَ ؛ لما أنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، فصارَ كأنَّ حرفَ النداءِ دخلَ على البدلِ ، وينزلُ من / المتبوعِ ، منزلةَ [١٥٩/أ] الكلمةِ المستعملةِ من العربيةِ ، إشارةً إلى أنَّ عطفَ البيانِ كاشفٌ عن الذاتِ ، لا عن الحالِ ، على خلافِ شأنِ الصفةِ ، فهي كاشفةٌ عن الحالِ ، لا عن الذاتِ ، قال الإمامُ فخرُ المشايخِ : سألني الشيخُ جارُ اللهِ عن قولِه تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾[٢] سنةَ عشرينَ وخمسمائةٍ ، فقلتُ : « ذلكَ جزاؤهم جهنمُ » مبتدأٌ وخبرٌ ، وجهنمُ عطفُ بيانٍ ، فاستحسنَ جوابي ، وقالَ : أحسنتَ يا شيخُ ، وفقكَ اللهُ مراتٍ ، وفي الكشاف[٣] ، في سورةِ إبراهيم ، قولِه ، في[٤] " صديدٍ " ﴿ وَيُسْقَىٰ[٥] مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[٦] ، عطفُ بيانٍ لماءٍ ؛ لأنه قالَ : ويُسقى من ماءٍ ، فأبهمه إبهاماً ، ثم بينه بصديدٍ ، الترجمةُ : تفسيرُ الكلامِ ، بلسانٍ آخرَ ، ومنهُ الترجمانُ ، والمرادُ هنا تفسير لغةٍ بلغةٍ[٧] ، وإنْ كانتا بلسانٍ[٨] واحدٍ :

* أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ[٩] عُمَرْ *[١٠]

---

(١) في الأصل : « بالكرز » والمثبت من ب .
(٢) من الآية ( ١٠٦ ) من سورة الكهف .
(٣) ينظر الكشاف ٢ / ٥٤٦ .
(٤) في ب : « في » ساقط .
(٥) في ب : « في ويسقى » .
(٦) من الآية ( ١٦ ) من سورة إبراهيم .
(٧) في الأصل : « بلغة » ساقط والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « من لسان » والمثبت من ب .
(٩) المفصل ص ١٢٢ .
(١٠) هذا رجز لرؤبة كما في شرح ابن يعيش ٣ / ٧١ ، وليس في ديوانه ، ولا يمكن أن يكون رؤبة الذي قاله لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ، ذلك أن رؤبة توفي سنة ١٤٥ هـ ، أو لعبد الله بن كيسبة ، أو لأعرابي كما في خزانة الأدب ٥ / ١٥٤ ، ١٥٦ ، أو لأعرابي كما في شرح التصريح ١ / ١٢١ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ١١٥ ؛ واللسان ١ / ٧٦٦ " نقب " ، ٥ / ٤٧ ، ٤٨ " فجر " ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٥٠ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ١ / ١٢٨ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٥٦١ .

وما بعد هذا البيت :

**مَـا مَسَّهَـا نَقَـبٍ ، وَلاَ دَبَـرْ اغفِـرْ لَـه اللَّهُـمّ إنْ كَـانَ فَجَـرْ**[١]

الضميرُ في " مسها " للناقةِ ، و" فجَرْ " كـذبَ يُقـالُ : يمـينٌ فـاجرةٌ ، قيـلَ : قائلُ هذا البيتِ أعرابـيٌّ ، اسمه كيسـبةَ[٢] النهـدي ، جـاءَ إلى عمـرَ - رضـي الله عنهُ - فقالَ : إنَّ أهلي بعيدٌ ، وإنـي علـى ناقـةٍ دبـراءَ[٣] ، عجفـاءَ[٤] ، نقبـاءَ[٥] ، و[٦] استحملهُ فظنه عمر[٧] كاذباً ، فلمْ يحملْهُ ، فانطلقَ الأعرابيُّ ، فحملَ بعـيرهُ ، وجعلَ يقولُ : (( أقسمَ با للهِ )) إلى أنْ قالَ : (( اغفرْ لهُ ( اللهمَّ إنْ كانَ فَجَـرْ )[٨] فقال عمر : اللهمَّ صدقَ )) حتى التقيا فأخذ بيده ، فقالَ[٩] : ضعْ عن راحلتكَ ، فإذا هيَ نقباءُ دبراءُ ، فحملهُ على بعيره ، وزودهُ ، وكساهُ :

*** عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُه وَقُوْعاً ***[١٠]

---

(١) وينظر عقب هذا البيت البيتين في : خزانة الأدب ٥ / ١٥٤ ، ١٥٦ .

(٢) هو عبد الله بن كيسبة النهدي ذكره المرزباني في معجم الشعراء ، وقيل اسمه عمرو كان حياً في خلافة عمر بن الخطاب . انظره في الإصابة ٣ / ٩٣ رقم الترجمة ٦٣٤٥ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ١٥٦ .

(٣) دبراء : هي الناقة التي جرح ظهرها من الرحل . القاموس المحيط ص ٤٩٩ " دبر " .

(٤) عجفاء : هي الناقة الهزيلة التي ذهب عنها السمن . القاموس المحيط ص ١٠٧٩ " عجف " .

(٥) نقباء : هي الناقة التي رق خفها . القاموس المحيط ص ١٧٨ " نقب " .

(٦) في ب : (( أو )) .

(٧) في الأصل : (( عمر )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٩) في الأصل : (( وقال )) والمثبت من ب .

(١٠) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

*** أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البكري بشْرٍ ***

وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥ ؛ والكتاب ١ / ١٨٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ؛ وابن يعيش ٣ / ٧٢ ، ٧٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ١٢١ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١٣٣ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢٨٤ ، ٥ / ١٨٣ ، ٢٢٥ ؛ والدرر ٦ / ٢٧ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣٥١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤ ، ٥٩٧ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٤٤١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ؛ وقطر الندى ص ٢٩٩ ؛ والمقرب ص ٢٧٢ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٢٢ .

" وقوعاً " جمعُ واقعٍ ، كشهودٍ ، وقعودٍ ، في جمعي شاهدٍ ، وقاعدٍ ، وهو حالُ من الطيرِ ، أيْ : تنتظرُهُ ، واقعةٌ حولهُ ؛ لأنَّ الطيرَ لا يتناولُ ، ما دامَ بهِ رمقَ ، و" بشرٍ " عطفُ بيانٍ " للبكريِّ " ليسَ ببدلٍ منهُ ؛ لأنه لو كانَ بدلاً منهُ - والبدلُ في حكمِ تنحيةِ المبدلِ منهُ - لكانَ " التاركُ " في التقديرِ : داخلاً على " بشرٍ " ، ولا يجوزُ[١] التاركُ بشرٍ ، كما لا يجوزُ الضاربُ زيدٍ ، فإنْ قيل : ليسَ حكمُ التابعِ حكمَ الأصلِ ، فإنهم اتفقوا على جوازِ « كلُّ شاةٍ وسَخْلَتَهَا بدرهمٍ » وعلى جوازِ : رُبَّ رجلٍ وغلامه مع أنهم اتفقوا على امتناعِ كلِّ سخلتها[٢] ، ورُبَّ غلامه ، فلا يلزمُ من امتناعِ « التاركِ بشرٍ » صريحاً امتناعُ التاركِ بشرٍ تقديراً .

قلنا : إنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ ( العاملِ في جميعِ المواضعِ ، بخلافِ المعطوفِ ، فإنه إنْ كانَ في بعضِ المواضعِ في حكمِ التكريرِ )[٣] كما في : يا زيدُ وعمرو - بالضمِّ - وليس[٤] في كلِّ المواضعِ في حكمِ التكريرِ ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ [ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا ﴾[٥] قُرِيءَ[٦] " وأَنَّكَ " بالفتح عطفاً على ألا تجوعَ ، فحينئذٍ ][٧] كانَ تقديرُ الآيةِ « إنَّ إنَّكَ لا تظمأُ » ؛ لنيابةِ الواوِ عنْ " إنَّ " معَ أنهُ لا يقالُ : إنّ أنّ زيداً منطلقٌ ؛ ولكن وجهَ الجوازِ هو : أنَّ الواوَ لم توضعْ لتكونَ أبداً نائبةً عن " أنَّ " ، إنما هيَ نائبةٌ عن كلِّ عاملٍ ، فلما لم

---

(١) « لا يجوز » مكرر .

(٢) في الأصل : « وسخلتها » والمثبت من ب .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « فليس » .

(٥) الآية ( ١١٨ ) ، ومن الآية ( ١١٩ ) من سورة طه .

(٦) ينظر القراءة في السبعة ص ٤٢٤ ؛ والنشر ٢ / ٣٢٢ ؛ والتيسير ص ١٥٣ ؛ والبحر المحيط ٧ / ٣٩٠ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٤٦٤ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

يكنْ حرفاً موضوعاً للتحقيقِ خاصةً : كـإنَّ لم يمتنعْ اجتماعهُما(١) ، كما امتنع اجتماع إنَّ ، وأنَّ ، كذا في الكشافِ(٢) ، وإذا كانَ كذلكَ : لم يلزمْ من جوازِ تابعٍ ليس هو(٣) في حكمِ تكرير عامله(٤) ، جوازِ تابعهِ(٥) هو في حكمِ تكريرِ العاملِ ، قيل : والعمدةُ من الدليلين على الثاني ، وأمَّا الأولُ فضعيفٌ ، وذكرَ صاحبُ المقتبسِ(٦) ، بعدما ذكرَ هذا : حكى لنا شيخنا ، سيفَ(٧) الدين ، سنة سبعٍ وثلاثينْ ، وستمائةَ قالَ : كنتُ بدمشق(٨) في محفلٍ غاصٍّ من الأفاضلِ الكبارِ ، وشيخُنا الإمامُ الكبيرُ : تاجُ الدينِ الكندي حاضرٌ ، وهو المشارُ إليهِ يومئذٍ بينَ يدي الملكِ ، يقالُ لهُ : الملكُ الأمجد(٩) ، وكانَ من المبرزينَ في أنواعِ

(١) في الأصل : « اجتماعها » والمثبت من ب .

(٢) ينظر الكشاف ٣ / ٩٢ .

(٣) في الأصل : « هو » ساقط .

(٤) في الأصل : « لعامله » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « تابع » .

(٦) ينظر المقتبس لوحة ١٧١ / أ .

(٧) هو سيف الدين عبد الله بن محمود بن أبي سعيد الروزناني الخوارزمي أشهر أساتذة الأسقتربي ولد سنة ٥٦٩ هـ تقريباً ، له مصنفات منها : حاشية على المفصل ، وشرح المصباح المطرزي ، وتوفي سنة ٦٤١ هـ .
ترجمته في : الجواهر المضية ٢ / ٦ .

(٨) دمشق : بكسر أوله ، وفتح ثانيه هي جنة الأرض بلا خلاف لحسن عمارة ونضارة بقعة وكثرة فاكهة ، ونزاهة رقعة ، وكثرة مياه ، وسميت بذلك ، لأنهم دمشقوا في بنائها أي : أسرعوا .
ينظر معجم ما استعجم ١ / ٥٥٦ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٤٦٣ - ٤٧٠ .

(٩) الملك الأمجد : حسن بن المالك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى بن الملك العادل أيوب ، كان من الفضلاء ، عنده مشاركة جيدة في كثير من العلوم وله معرفة تامة بالأدب ، وتزهد وصحب المشايخ وكان لا يدخر عنهم شيئاً ، وكان كثير المروءة ، والاحتمال . مات بدمشق سنة ٦٧٠ هـ ، ودفن بتربة جده الملك المعظم بفسح قاسيون . ينظر شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٣٣١ .

العلومِ ، فدارَتْ بينهم مباحثةً ، في استدلالِ الشيخِ جارِ اللهِ ، لقولِ المرَّارِ ، في وقوعِ " بشرٍ " عطفَ بيانٍ ، وامتناعِ كونه بدلاً – على ما ذكر – فداخلهم الملكُ الأمجدُ ، بأنْ قالَ : لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ / (( التاركُ في البيتِ جمعاً مضافاً [ ١٥٩/ ب ]
إلى[1] البكريْ )) ؟ والنونُ محذوفٌ بالإضافةِ ، والياءُ لفظاً ؛ لاجتماعِ الساكنينِ ؛ فيكونُ كقوله تعالى[2] ﴿ وَالْمُقِيمِي[3] الصَّلَوٰةِ ﴾[4] وعلى هذا الدخلِ لا يبقى يُحتجُّ[5] به ثبتاً ، فاستحسنَ أهلُ المجلسِ مداخلتهُ ، ولمْ يأتوا بجوابٍ مقنعٍ ، ومما يصحُّ أنْ يقالَ : جواباً ، أنَّ قاتلَ " بشرٍ " كانَ واحداً[6] من آبائه[7] ، واشتهرَ بذلكَ بينَ العربِ ، فلمْ يلتبسِ البيتُ على أحدٍ من الناسِ ، مع أنَّ سَوْقَ البيتِ يدلُّ على هذا ، وذلكَ ؛ لأنَّ الشاعرَ يَتَمَدّحُ به[8] ، ويدَّعي الاختصاصَ بمزيةِ خصالِ الشجاعةِ ، وهو إنما يكونُ عند تفرده ، وأمَّا إذا كانَ " التاركِ "[9] في البيتِ جمعاً ، فلا مدحَ فيه أصلاً ؛ لأنهُ لا فضيلةَ في قتلِ الجماعةِ واحداً ، فيعودُ مدحه لنفسه هجواً لها ، وعن الإمامِ فخرِ المشايخِ لما كانَ البدلُ في حكمِ تكريرِ العاملِ كانَ [ الكلامُ فيه ، على توريد جملتين ، وفي عطفِ البيانِ لما لم يكنْ في حكمِ تكريرِ العاملِ ][10] كان الكلامُ جملةً واحدةً .

---

(١) في ب : (( والأكابر )) .

(٢) في الأصل : (( تعالى )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( والمقيمي )) .

(٤) من الآية ( ١٦٢ ) من سورة النساء .

(٥) في ب : (( المحتج )) .

(٦) في ب : (( واحداً )) ساقط .

(٧) في ب : (( من أنسابه )) .

(٨) في الأصل : (( يه )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( التارك )) ساقط .

(١٠) في ب ما بين القوسين ساقط .

# (( العَطْفُ بالحُرُوفِ ))[١]

أُخِّرَ العطفُ بالحرفِ[٢] عن سائرِ التوابعِ ، فوجهُ التأخيرِ ظاهرٌ ، هو : أنَّ غيرَهُ تابعٌ بغيرِ واسطةٍ ، بينهُ وبينَ المتبوعِ ، وهذا بواسطةٍ ، والأصلُ : عدمُ الواسطةِ[٣] ؛ لوجهين : أحدُهُمَا : أنّ العدم سابقٌ على الوجودِ ، والسبقُ من أسبابِ الترجيحِ ، ومن الترجيحِ التقديمَ ، والثاني أنَّ تحقيقَ تبعيةٍ وتكميلِها إنما يحصلُ عند عدمِ التحللِ بينَ التابعِ والمتبوعِ ؛ ليكونَ التابعُ تلوَ المتبوعِ ، فتقديمُ ما هوَ الأعرفُ ، في تحقيقِ التبعيةِ من المناسبةِ ، وحدُّ العطفِ بالحرفِ هو[٤] تابعٌ مقصودٌ ، بالنسبةِ مع متبوعه ، يتوسطُ بينه وبينَ متبوعه أحدُ الحروفِ العشرةِ ، ثم لفظ العطفِ يطلقُ على عمل المتكلمِ ، هذا العملَ المخصوصَ ، وعلى نفس المعطوفِ ، وهو المرادُ هنا ؛ لأنه يفصلُ ما تقدمَ من قوله : (( تأكيدٌ وصفةٌ ))[٥] إلى آخرهِ ، وتلكَ المذكورةُ توابع[٦] ، والتابعُ هنا نفسُ المتبوعِ[٧] لا ذلكَ العملُ المخصوصُ ، ثم إنما احتيجَ إلى توسطِ الحرفِ بينَ الاسمينِ ؛ لمغايرة بينهما ، بخلافِ سائرِ التوابعِ .

إذا[٨] عرفتَ هذا : فاعرفْ أنَّ المعطوفَ عليهِ إنْ كانَ ظاهراً جازَ عطفُ الظاهرِ عليه مطلقاً ، نحو : (( **جاءني زيدٌ وعمرو** ))[٩] ، إلى آخرهِ ، وإنْ كانَ المعطوفُ مضمراً منفصلاً ، جازَ العطفُ أيضاً ، ولا يتأتى عطفُ المجرورِ ، إذْ لا

---

(١) المفصل ص ١٢٣ .

(٢) في ب : (( بالحرف )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( الواسط )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( هو )) ساقط .

(٥) ينظر ما تقدم ص ١٢١ من المفصل .

(٦) في الأصل : (( تابع )) .

(٧) في الأصل : (( المعطوف )) والمثبت من ب .

(٨) في ب : (( وإذا )) .

(٩) المفصل ص ١٢٣ .

منفصلَ للمجرورِ ، كجاءني زيدٌ ، وأنتَ ، ورأيتُ زيداً ، وإياكَ ، وإنْ كانَ متصلاً : امتنع عطفه ؛ - لما سيجيءُ - ، فهذه أقسامٌ ثلاثةٌ في العطفِ على المظهرِ ، فإنْ كانَ الأولُ مضمراً [ منفصلاً ، والثاني ظاهراً : جازَ المعطوفُ ، ولا يجيءُ ذلكَ في المجرورِ ، وإنْ كانَ الأولُ مضمراً ][1] متصلاً ، والثاني : ظاهراً ، فإنْ كانْ مرفوعاً لم يعطفْ عليهِ إلاّ بعدَ تأكيده بالمنفصلِ أو بمجيءِ ما قامَ مقامهُ ، وإنْ كانَ مجروراً : لم يعطفْ عليه ؛ إلاّ بإعادةِ الجارِ ، سواءٌ وقعَ الفاصلُ أمْ لا[2] ، وإنْ كانَ منصوباً عطفَ عليهِ من غيرِ شريطةٍ ، (( **والضميرُ[3] منفصلُه بمنزلةِ المظهر** ))[4] ، أيْ : المضمرُ المنفصل[5] بمنزلةِ المظهرِ ، في أنه يجوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ نحو : أنتَ زيدٌ ، وزيدٌ أنتَ ، كما أنَّ المظهرَ كذلكَ ، فكذلكَ يجوزُ أنْ يعطفَ عليه ، وأنْ يعطفَ على غيره ، نحو : (( **جاءني زيدٌ وأنتَ** ))[6] ، وما جاءني إلا أنتَ وزيدٌ ، والمعنى في ذلك ، أنَّ المنفصلَ مستقلٌّ بنفسِهِ ، كالمظهرِ ، فيجوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ ، والعطفُ عليهِ ، وعطفُه على غيرِه ، كما جازَ هاتيكَ في المظهرِ (( **وأمَّا متصلُه فلا يتأتّى أنْ يعطفَ** ))[7] ، أيْ : الضميرُ المتصلُ لا يصحُ أنْ يكونَ معطوفاً ، إذْ لوْ عُطِفَ هو يجبُ أنْ يكونَ هو متصلاً ؛ لأنَّ المتصلَ كاسمِهِ ، متصلٌ بأحدِ الأنواعِ الثلاثةِ : الاسمِ[8] والفعلِ ، والحرفِ ، فلا[9] يصحُّ أنْ يبتدأ به ، وفي عطفهِ على غيرهِ ابتداءً به (( وجعله بالكسر متصلاً ،

(١) ما بين القوسين ساقط نظراً لانتقال النظر .

(٢) في ب : (( أولا )) .

(٣) في ب : (( والمضمر )) .

(٤) المفصل ص ١٢٤ .

(٥) في الأصل : (( المنفصل )) ساقط .

(٦) المفصل ص ١٢٤ .

(٧) المفصل ص ١٢٤ .

(٨) في ب : (( من الاسم )) .

(٩) في الأصل : (( ولا )) والمثبت من ب .

فجعلَ المتصلَ منفصلاً ، وهو متصلٌ ، أوْ جعلَ غيرَ المتبدأِ مبتـدأً ))(١) ، وهـو غـيرُ مبتدأٍ به مِـنْ(٢) الإحالـةِ ، ثـم قـالَ : (( **ويعطـفُ عليـه** ))(٣) بـالرفع ؛ لأنـهُ كـلامٌ مستأنفٌ ، أيْ : يجوزُ أنْ يكونَ الضميرُ المتصـلُ معطوفـاً عليـهِ ، لكـنْ في المتصـلِ المرفوعِ لابدَّ من أنْ يؤكدَ هو بالمنفصلِ ، ثمَّ يعطـفُ عليـه ، نحـو : ذهبـتَ أنـتَ وزيداً ، أو يقعُ الفصلُ بين الضمير المتصل / وبينَ المعطوفِ بشيءٍ سـوى الضمـيرِ [١٦٠/أ] المنفصلِ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ ﴾(٤) وكقولـه تعـالى : ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝ وَٱمْرَأَتُهُۥ ﴾(٥) والمعنـى فيـه شيئانِ : أحدهمـــا : أنَّ الضميرَ المرفوعَ بمنزلةِ الجزءِ من الفعلِ ؛ لكونه فـاعلاً ، وقـد ذكرنـا وجـهَ جزأيـة الفاعلية(٦) من الفعلِ ، ولا يجوزُ : العطفُ على جزءِ الكلمـةِ ؛ إذِ العطـفُ يجعـلُ المعطوفَ تبعاً للمعطوفِ عليهِ ، والجزء(٧) أدنى من الكلِّ ، فلا يحسنُ أنْ يكـونَ(٨) القويُّ تبعاً للضعيفِ الذي لا يستقلُّ بنفسه ، والثاني أنَّ المتصل المرفوعَ : لَمَّا كـانَ جزءَ الفعلِ صارَ العطفُ عليه عطفاً على الفعلِ ، وعطفُ الاسمِ على الفعلِ ممتنعٌ، وجعلَ المعنى الثاني هـو الأولَـى في المقتبـس(٩) ؛ لمـا أنَّ العـبرةَ في بـابِ العطـفِ ؛ لطلبِ الملاءمةِ ، والمجانسةِ ، ولا مناسبةَ(١٠) بينَ القبيلين معنـىً ، ولا يقـالُ عطـفُ

---

(١) في الأصل ما بين القوسين مبتور من أثر التصوير .

(٢) في الأصل : (( بين )) والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٢٤ .

(٤) من الآية ( ١١٢ ) من سورة هود .

(٥) آية ( ٣ ) ومن الآية ( ٤ ) من سورة المسد .

(٦) في الأصل : (( الفاعل )) والمثب من ب .

(٧) في ب : (( الجزء )) .

(٨) في ب : (( أن يكون )) ساقط .

(٩) ينظر المقتبس لوحة ١٧١ / ب .

(١٠) في ب : (( ولا مجانسة )) .

الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ ، أو على العكسِ جائزٌ ، وإن لَمْ[1] يحسنْ ؛ لأنَّا نقولُ: إنَّ ذلكَ لمكان استبداد الجملةِ، وأما نحوُ قوله :

* قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ *[2][3]

بعطفِ الزهرِ على المتصلِ المرفوعِ المنويِّ في : أقبلتْ ، بدون التأكدِ : محمولٌ على ضرورةِ الشعر ، وقيلَ: عذرهُ في ذلكَ ، هو أنَّ التاءَ الساكِنةَ ، وقعتْ فاصلةً فأشبهتْ قليلاً[4] " لا " في قولـه تعـالى: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[5]، فإنْ قيلَ : لمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ المعطوفُ[6] عليه في : ذهبتَ أنتَ وزيدٌ هـو أنـت لا التاءُ المتصلُ بالفعلِ ؟ حتى لا يلزمَ ما ذكرته من المعنيينِ ، في فسـادِ العطـفِ لا يجوزُ[7] ذلكَ ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه يتعلقُ بـه الحكـمُ السـابقُ ، كالذهـابِ في هـذهِ الصورةِ ، وما يتعلقُ بِهِ الذهابُ هنا : هـوَ التـاءُ ، في : ذهبـت أنـتَ ، لا أنـتَ ، فلذلكَ لمْ يجزْ أنْ يكونَ المعطوفُ عليه أنتَ ، فإنْ قيـلَ : هـلْ بـين كَـوْنِ الضميرَ المرفوعَ مستتراً ، وكونهُ غيرَ مستترٍ فرقٌ ؟ قلنا : نعمْ ؛ فإنَّ القبح في هذا العطـفِ على مراتبَ ، فالأقبحُ العطـفُ علـى المستترِ ، نحـو : أذهـبُ وزيـدٌ ، والقبيـحِ : ذهبتُ وزيدٌ ، والمنحرفُ عن القبيحِ قليلاً ، ذهبا وزيدٌ ، وكـلُّ مـا كـانَ أشـدَّ في

---

(١) في ب : « إلم » .

(٢) المفصل ص ١٢٤ .

(٣) هذا جزء من بيت من الخفيف ، وتتمته :

.................... تَهَـادَى كِنِعَـاجِ الْمَـلاَ تعسَّفْـنَ رمْـلاَ

وهـو لعمـر بـن أبـي ربيعـة في ديوانـه ص ٣٢٠ ؛ وشـرح أبيـات سـيبويه ٢ / ١٠١ ؛ واللمـع ص ١٨٤ ؛ وابن يعيش ٣ / ٧٦ ؛ وشـرح عمـدة الحـافظ ص ٦٥٨ ؛ والمقـاصد النحويـة ٤ / ١٦١ ؛ وبلا نسبة في : الكتـاب ٢ / ٣٧٩ ؛ والخصـائص ٢ / ٣٨٦ ؛ والانصـاف ٢ / ٧٩ ؛ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٨ ، رقم ٢٩٧ ؛ وشرح الأشموني ٣ / ٢١٠ .

(٤) في ب : « قليلاً » ساقط .

(٥) من الآية ( ١٤٨ ) من سورة الأنعام .

(٦) في الأصل : « عليه » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في ب : « قلنا لا يجوز » .

الاتصالِ : كانَ أبعدَ من العطفِ ، وأمَّا إذا وقعَ الفصلُ بدونِ التأكيدِ مع الضميرِ المنفصلِ ، فإنما جازَ العطفُ ؛ لأنه إذا وقع الفصلُ طالَ الكلامُ ، فجعلَ عرضاً عن التأكيدِ ، وتمام البيتِ :

**قُلْتُ[١] إذْ[٢] أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعاجِ الْمَلاَ تعَسَّفْنَ رَمْلاَ[٣]**

وبعده :

**قد تَنَقَّبْنَ بالْحَرِيْرِ وَأَبْدَيْـ ـنَ عُيُوناً حُورَ المدَامِعِ نُجْلاَ[٤]**

الزُّهرُ : جمعُ زهراءَ ، وهي : البيضاءُ .

وتهادى : تميلُ في مشيها يميناً ، وشمالاً ، وهو إمَّا حالُ عن الزهرِ ، أو عنِ الضميرِ في : أقبلت ، والنِّعاجُ : نعاجُ الوحشِ ، وهيَ : البقرُ ، والملاَ : الصحراءُ .

وتعسَّفْنَ رملاً : يريدُ أن هذه[٥] النسوةَ ينقلنَ[٦] قوائمهن نقلا[٧] بطيئاً ، وتتحركُ أجسامهن[٨] .

الْحَوَرُ : شدةُ بياضِ العينِ في شدةِ[٩] سوادها ، والحورُ : جمعُ حوراءَ .

والنَّجَلُ : - بالتحريكِ - سعةُ شقِّ العينِ ، والنُّجُلُ : جمعُ نجلاءَ شبه مشيَ النساءِ بمشي بقرِ الوحشِ التي قد وقعتْ في رملٍ منعقد يتعبُ منْ مَشَى فيه ، فلذلكَ ينقلنَ قوائمَهُن نقلاً بطيئاً ، وتقولُ : (( **في المنصوبِ ضربتكَ وزيداً** ))[١٠]

---

(١) في ب : (( أقلت )) .

(٢) في الأصل : (( إذا )) والمثبت من ب ومن الديوان .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٤٢ .

(٤) هذا البيت عقب البيت السابق ، وهو لعمر بن أبي ربيعة كما أسلفت آنفاً وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٢٠ .

(٥) في الأصل : (( هؤلاء )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( فهي ينقلن )) .

(٧) في ب : (( نقلاً )) ساقط .

(٨) في الأصل : (( أجشاؤهن )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( شدة )) ساقط .

(١٠) المفصل ص ١٢٤ .

يعني يجوز ، العطفُ[١] على المتصلِ المنصوبِ بدونِ التأكيدِ لكونه متصلاً بما قبلهُ لفظاً لا[٢] تقديراً ؛ لأنَّ المفعولَ فضلةٌ ، ولذا لم يغيرْ لهُ بناءُ الفعلِ نحو : نصركَ ونصرنا ، ولا يجيءُ المنصوبُ مستتراً بوجهٍ ، فهذا مشعرٌ بأنَّ اتصاله بما قبله ضعيفٌ ، والأصلُ أنْ يسوغَ العطفُ على الاسمِ ، فلا يتركُ الأصلُ إلاَّ بدليلٍ ثابتٍ من كلِّ وجهٍ بخلافِ المتصلِ المرفوعِ ، فإنه متصلٌ بما قبلهُ لفظاً وتقديراً ، ولذا غُيِّرَ لهُ بناءُ الفعلِ نحو : / ضربتُ وضربنا – بتسكينِ الباءِ – لئلا يلزمَ الأمرُ [١٦٠/ ب] المرفوضُ في كلامهم ، وهو توالي أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، ولا يكونُ ضربتُ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ إلا بعد أن ثبتَ الاتصالُ بينَ التاءِ ، و" ضربَ " لفظاً ، وتقديراً ، وكفى به دليلاً على تمامِ اتصالِ الضميرِ المتصلِ المرفوعِ بما قبله أنْ يجيءَ مستتراً ، كما في نحوِ : زيدٌ نصرَ ، وانصر يا زيدُ ، ولا يقالَ : مررتُ بهِ ، وزيدٍ يعني لا يجوزُ العطفُ على الضميرِ المتصلِ المجرورِ[٣] ، فلا يجوزُ : مررتُ بكَ وزيدٍ وبه ، وزيدٍ ، ولا هذا غلامُكَ وزيدٌ ، ولا ضربَكَ وزيدا والسِّرُ في هذا أنَّ الضميرَ المجرورَ فيما ذكرنا بمنزلةِ التنوينِ ، ألا ترى أنه فصله مِمَّ لا يجيءُ فضلةً بما قبله ، ولا يُلْفَظُ به إلاَّ متصلاً ، كما أنَّ التنوينَ كذلكَ ، فكانَ الضميرُ في بكَ وغلامكَ كالجزءِ مما قبلهُ ، والعطفُ على بعضِ الكلمةِ ممتنعٌ ، ألا ترى أنكَ لو قلتَ : إني أعطفُ على دالِ زيدٍ دونَ ثاني حروفهِ أو على التنوينِ منهُ[٤] خرجتَ عن سَنَنِ كلامهم ، والشاهدُ لفرطِ اتصالِ المجرورِ بما قبله أنه ليسَ هنا ضميرٌ منفصلٌ مجرورٌ بإزاءِ أنتَ في المرفوعِ ، فاتصَالُ المجرورِ إذنْ أشدُّ من اتصالِ المرفوعِ، ولذا[٥] كثرَ العطفُ على المتصلِ المرفوعِ في الشعرِ ، ولم يكثرْ ذلكَ في المجرورِ ، وممَّا جاءَ فيه العطفُ على المجرورِ قوله[٦] :

---

(١) في ب : « العطف » .

(٢) في ب : « أو » .

(٣) قال ابن مالك في الألفية :

وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لازمًا قد جُعَلا

وليسَ عِنْدِيَ لازما إذْ قد أتى ... في النثرِ والنَّظمِ الصحيحِ مُثْبَتا

(٤) في ب : « منه » ساقط .

(٥) في ب : « وكذا » .

(٦) في ب : « قوله » ساقط .

**فاليومَ قرّبتَ تهجُونا وتَشتِمُنا فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيَّامِ من عَجَبِ**[1]

عطفَ الأيامَ على الضميرِ[2] المجرورِ بدونِ إعادةِ الجارِ ، ومثلُ هذا يجوزُ في الشعرِ معَ[3] القبحِ " قَرَّبْتَ " كلامَكَ القبيحَ[4] هاجِياً وشاتماً ، وقولُهُ " فاذهبْ " أمرٌ[5] على طريقِ التهديدِ « فما بِكَ والأيامِ من عجبِ » ، أي[6] : أنتَ يُتوقَّعُ منكَ أفعالٌ قبيحةٌ ، ولا تَعجَّبَ من أنْ يفعلَ القبيحَ مثلُكَ ، كما أنَّ الأيامَ يتوقعُ أن يَرِدَ فيها كلُّ ما تعجبُ منهُ وأمَّا « **قراءةُ**[7] **حمزةَ**[8] »[9] ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[10] بجر الأرحامِ فمستضعفةٌ ، وأجمعوا على أنها غيرُ متوجهةٍ ، وإنما الصحيحُ على النصبِ[11] على حذفِ المضافِ كأنه قالَ :

---

(١) البيت من البسيط بلا نسبة ، وانظره في : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٧ ؛ والأصول ٢ / ١٢٣ ؛ والكامل ص ٧٤٩ ؛ والإنصاف ص ٤٦٤ ؛ وابن يعيش ٣ / ٧٨ ؛ والشنتمري ٢ / ٦٦٩ ؛ شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٤٤ ؛ وابن عقيل ٢ / ٢٩٣ ؛ والعيني ٤ / ٦٣ ؛ والخزانة ٥ / ١٢٣ ؛ والهمع ٢ / ١٠١ ؛ والدرر ٢ / ٨١ .

(٢) في ب : « الضمير » ساقط .

(٣) في ب : « في » .

(٤) في ب : « الفصيح » .

(٥) في الأصل : « أمر » ساقط .

(٦) في الأصل : « أي » ساقط .

(٧) ينظر القراءة في السبعة ص ٢٦٦ ؛ والكشف ١ / ٣٧٥ .

(٨) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات أحد القراء السبعة كان عالماً بالقراءات انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول إذ عرف عنه أنه : ما قرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر ولد سنة ٨٠ هـ ، ووفاته سنة ١٥٦ هـ .
ترجمته في : وفيات الأعيان ٢ / ٢١٦ ؛ ومعرفة القراء الكبار ١ / ١١١ ؛ وطبقات ابن سعد ٦ / ٣٨٥ ؛ والمعارف ص ٥٢٩ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٣٣٢ ؛ وشذرات الذهب ١ / ٢٤٠ ؛ وسير أعلام النبلاء ٧ / ٩٠ - ٩٢ .

(٩) المفصل ص ١٢٤ .

(١٠) من الآية ( ١ ) من سورة النساء .

(١١) في ب : « على النصب » ساقط .

(( واتقوا الله الذي[١] تساءلونَ به )) وقَطْعَ الأرحامِ ، فإنْ قيلَ : على هذا التعليلِ الذي علَّلْتَ به ينبغي ألاَّ يجوزَ العطفُ على المجرورِ والمظهرِ أيضاً إلاَّ بإعادةِ الجارِ نحو : غلامُ زيدٍ ، وغلامُ عمروٍ ، لأنَّ هذا بمنزلةِ التنوينِ ، فزيدٌ[٢] في غلامِ زيدٍ قد[٣] وقعَ موقعَ التنوينِ في غلامٍ قلنا[٤] : هذا الوجهُ مشتركٌ فيهِ بينَ المظهرِ والمضمرِ ، فالكافُ[٥] في " غلامِك " أيضاً واقعٌ موقعَ التنوينِ في غلامٍ ، وللمظهرِ وجهٌ آخر سالمٌ عنِ المعارضةِ في كونه بمنزلةِ التنوين ، وهو ما ذكرناه قبلُ ، وهو أنه لا يُلْفَظُ به إلاَّ متصلاً كالتنوينِ ، فيكونُ المظهرُ مفارقاً من ذلكَ الوجهِ ، والشيءُ إذا شابَه الشيءَ من وجهٍ لا يأخذُ حكمَ المشابَهةِ من وجهينِ .

ألا ترى أنَّ سعادَ لما شابَهَ الفعلَ من وجهينِ : مُنِعَ التنوينَ الذي لا يكونُ في الفعلِ ، فزيداً[٦] لما شابهُهُ من وجهٍ واحدٍ ، وهو التعريفُ لم يعدلْ به عن منهجهِ ، ولم يكنْ لتلكَ المشابهةِ تأثيرٌ ، فكذا فيما نحنُ فيهِ ، وقولُهُ : (( **ليستْ بتلكَ القويةِ** ))[٧] إشارةٌ إلى القراءةِ[٨] بالنصبِ .

(١) في ب : (( الذي )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( وزيد )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( قد )) ساقط .

(٤) في ب : (( قلت )) .

(٥) في الأصل : (( فالكاف أيضاً في غلامك )) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( وزيداً )) والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ١٢٤ .

(٨) ينظر الصفحة الآنفة الذكر .

## (( **ومن أصنافِ الاسمِ المبني** ))(١)

أَخّرَ ذكرَ المبنيّ عن ذِكرِ المعربِ رعايةً لجانبي الأصالةِ والعارضيةِ ؛ لما أنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ والبناءُ يعارضُ المناسبةَ بينَ الاسمِ وبينَ المبنيِّ الذي كانَ بطريقِ الأصالةِ على ما ذُكرَ في الكتابِ ، والعارضُ مؤخرٌ عن الأصلِ وجوداً ، فكذا ذكرَ اسميْ " ما "سيكونُ آخره ، وحركته لا بعاملٍ مبنياً ؛ لما في ذلك من اللزومِ والدوامِ على حالهِ منقولاً من البناءِ المحسوسِ المعروفِ ، والاسمُ غيرُ أصيلٍ في بابِ البناءِ إذْ لا يكادُ يوجدُ عامته عاريةً عن موجبِ الإعرابِ ، وهو تواردُ الأعلامِ الظاهرةِ ، وهي الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ عندَ تواردِ المعاني العارضةِ من الفاعليةِ ، والمفعوليةِ ، والإضافةِ عندَ التركيبِ (( **وسببُ / بنائه مناسبته ما لا** [١٦١/أ] **تمكُّنَ لهُ** ))(٢) ، والمناسبةُ(٣) بينَ الشيئين هيَ : ظهورُ معنى توافقٍ لهما ، عند نسبةِ كلِّ واحدٍ منهما إلى الآخرِ ، أرادَ بما لا تَمَكُّنُ لهُ الحرفُ(٤) ، والفعلَ الماضي ، والأمرُ ، ولم يقلْ : مشابهته ما لا تَمَكُّنُ لهُ ؛ لأنَّ بعضَ المبنياتِ ليس مشابهاً لما لا تَمَكُّنُ له(٥) كنحوِ : فَسَاقِ ، وكالمضافِ إلى المبنيِّ ، فإنهما ليستا بمشابهين ، لا للحرفِ ، ولا للفعلِ الماضي ، وكذلكَ لم يقلْ : مناسبةُ الحرفِ لهذا أيضاً ؛ لأنهما لا يناسبان الحرفَ ، وأوجهُ المناسبةِ ستةٌ : الأولُ تضمنُ معنى الحرفِ كأينَ ، وهو متضمنٌ معنى همزةِ الاستفهامِ ، كانَ الأصلُ في أينَ زيدٌ ؟ أنْ يقالَ : أفي الدارِ زيدٌ(٦) ، أمْ في المسجدِ ؟ إلى ما يطولُ جِدًّا ، فطلبوا للإيجازِ : ما يدخلُ تحتَ الأماكنِ كلّها ، فأتوا بـ" أينَ " فقيل : أين زيدٌ ؟ ، ودخل تحتهُ كلُّ ما كانَ ،

---

(١) المفصل ص ١٢٤ .

(٢) المفصل ص ١٢٥ .

(٣) في ب : (( فالمناسبة )) .

(٤) في ب : (( الحرف )) ساقط .

(٥) في ب : (( له )) ساقط .

(٦) في ب : (( زيدٌ )) ساقط .

فإذا اشتملَ على كلِّ ما كانَ: كانَ مكانُ زيدٍ الذي جهلهُ[١] السائلُ داخلاً تحتهُ ، ونظيرُ أينَ متى في الأزمنةِ ، وكيفَ في الأحوالِ ، أمَّا " أمس " ، ففيه لامُ التعريفِ إذا عنيتَ به أمسِ يومكَ فإذا عنيتَ به أمساً ، فهو معربٌ ، والثاني الشبهُ ، كأسماءِ الإشارةِ ، كهذا[٢] ، وأولاءِ ، والموصولاتُ ، فالأُولى تفتقرُ إلى الصفاتِ ، والثانيةُ إلى الصلاتِ ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : هذا ، فإنهُ يقعُ على كلِّ حاضرٍ ، فإذا ضممتَ إليهِ الصفةَ ، وقلت : هذا الرجلُ ، أوْ هذا الغلامُ ، تمتْ الفائدةُ ، وصارتْ[٣] أسماءُ الإشاراتِ ، والموصولاتُ بمنزلةِ الحروفِ ، في الافتقارِ إلى انضمامِ شيءٍ آخرَ[٤] إليها[٥] ، وإنْ[٦] قيلَ : لا نسلمُ أنَّ هذا مفتقرٌ إلى الصفةِ ، ألا ترى أنَّ قولكَ : هذا زيدٌ كلامٌ تامٌ ، من مبتدإٍ وخبرٍ ، فإنَّ هذا مبتدأٌ ، وزيدٌ خبرُه ، ولم يحتجْ إلى لفظِ هذا أيْ ذكرِ الصفةِ ، كما ترى .

قلنا : بل[٧] هو محتاجٌ ، فإنَّ تقديرهُ : هذا الرجلُ زيدٌ ، وإنما حذفَ الرجلُ ؛ لدلالةِ الكلامِ عليه ؛ لأنَّ قولكَ : زيدٌ ، عبارةٌ عن الرجلِ ، فلمْ يحتجْ إلى ذكره ، والثالثُ : « **وقوعهُ موقعَ** »[٨] ما لا يمكنُ لهُ : كنزالِ ، فإنه واقعٌ موقعَ انْزِلْ ، وانْزِلْ مبنيٌّ ، فكذا نزالِ .

والرابعُ: المشاكلةُ للواقعِ موقعَ ما لا يمكنُ لهُ، و « **فَجَارِ** »[٩]، اسمٌ للفجورِ، و « **فَسَاقِ** »[١٠] في النداءِ خاصةً ، للمرأةِ الفاسقةِ ؛ وعلةُ بنائهما : مشاكلتهما

---

(١) في ب : « جعل » .
(٢) في الأصل : « لهذا » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « فصارت » .
(٤) في ب : « آخر » ساقط .
(٥) في ب : « عليها » .
(٦) في ب : « فإن » .
(٧) « بل » ساقط .
(٨) المفصل ص ١٢٥ .
(٩) المفصل ص ١٢٥ .
(١٠) المفصل ص ١٢٥ .

لنزالِ ، فهو فرعُ الفـرعِ في البنـاءِ ، ومـن شـأنهم أنْ ينزلوا فـرعَ الفـروعِ منزلـةَ الأصلِ ، كما فعلوا في " لا " التي لنفي الجنسِ ، فإنهم أعملوهـا إعمـالَ الفعـلِ ، وإن لم تكنْ من مشابهةِ الفعلِ في شيءٍ، والخامسُ: (( **وقوعه موقعَ ما أشـبَهَ** ))[١] ما لا تَمكُّنَ لهُ ، كالمنادَى المضمومِ ، فإنه واقعٌ موقعَ كافِ الخطابِ[٢] ، في نحوِ : أدعوكَ ، وهو اسـمٌ يشبهُ الحرفَ ؛ لأنـه لا يفيـدُ معنـى ؛ إلاَّ باتصالـه لشـيءٍ ، كالحروفِ[٣] الموضوعةِ على حرفٍ واحدٍ ، كهمزةِ الاستفهامِ .

والسادسُ : الإضافةُ إلى ما أشبهَ غيرَ المتمكنِ ، أوْ إلى[٤] غيرِ المتمكنِ ، كقوله تعـالى : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾[٥][٦] ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[٧][٨] فيمـنْ قرأهمـا[٩] – بفتح الميمين – ؛ لأنَّ اليومَ الأولَ مضافٌ إلى " إذْ " .

والثاني مضافٌ إلى " لا " معَ الفعـلِ ، وإذا[١٠] ممـا أشـبهَ غـيرَ المتمكـنِ ، ولا ممَّا لا تمكُّـنَ لـهُ ، وإنمـا تـرددَ التفسـيرُ[١١] في هـذا ؛ لأنَّ قولـهُ : أوْ إضافتـهُ إليـهِ محتملٌ ، فإنه يحتملُ أنْ يعودَ الضمير في إليهِ إلى ما[١٢] أشبههُ ، أوْ إلى قوله : مـا لا

---

(١) المفصل ص ١٢٥ .

(٢) في ب : (( كان الكاف )) .

(٣) في ب : (( الحرف )) .

(٤) في الأصل : (( لا )) والمثبت من ب .

(٥) من الآية ( ١١ ) من سورة المعارج .

(٦) المفصل ص ١٢٥ .

(٧) آية ( ٣٥ ) من سورة المرسلات .

(٨) المفصل ص ١٢٥ .

(٩) ينظر القراءتـان في : البشـر ٢ / ٢٨٩ ؛ والتيسـير ص ٢١٤ ؛ والحجـة ص ٧٢٣ ؛ والإتحـاف ٢ / ٥٦١ ، ٥٨٢ ؛ والبحر ١٠ / ٢٧٤ ، ٣٧٨ ؛ والقرطبي ١٩ / ١٦٦ .

(١٠) في ب : (( إذْ )) .

(١١) في ب : (( الفساد )) .

(١٢) في الأصل : (( ما )) ساقط والمثبت من ب .

تمكُّنَ لهُ ، ومنْ ذلكَ ما ذكرَ في الكشافِ[١] في قولهِ : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾[٢] منْ رفعَ فعلى البدلِ من يومِ الدين ، أوْ على هوَ ، يومَ لا تملكُ ، ومنْ نصبَ فبإضمارِ[٣] " اذكرْ " ، ويجوزُ : أنْ يفتحَ ؛ لإضافتهِ إلى غيرِ المتمكنِ ، وهو في محلِّ الرفعِ ، ومثلهُ على أحدِ الوجهينِ : ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٤] بالفتحِ ، و" ما " زائدةٌ ، ولا يقالُ : المضافُ إليه في يومِ " لا ينطقون " في[٥] قوله تعالى[٦] : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾[٧] مضارعٌ ، وهوَ معربٌ ، فكيفَ قيلَ : إنه أضيفَ إلى المبنيِّ قلنا : إنَّ المضافَ إليهِ المضارعُ معَ حرفِ النفيِ ، والبعضُ عن الكلِّ ، ولا يصحُّ إطلاقُ المعربِ على المجموعِ « رِفَاعَةُ »[٨] بالراءِ المكسورةِ ، والفاءِ ، وبالعينِ المهملةِ ، و" غيرَ "[٩] في البيتِ بُنِيَ على الفتحِ ؛ لإضافتهِ إلى غيرِ / المتمكنِ ، وهو [ ١٦١/ ب ] أنَّ والفعلَ ، فإنْ قيلَ : إنَّ معَ الفعلِ في تقديرِ المصدرِ ، والمصدرُ متمكنٌ ، فكيفَ يكونُ " غيرُ " مضافاً إلى غيرِ المتمكنِ .

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٧١٧ .

(٢) من الآية ( ١٩ ) من سورة الانفطار .

(٣) في ب : « مع » .

(٤) من الآية ( ٢٣ ) من سورة الذاريات .

(٥) في ب : « وفي » .

(٦) من الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(٧) من الآية ( ١٩ ) من سورة الانفطار .

(٨) المفصل ص ١٢٥ .

(٩) هذه كلمة من بيت شعر من البسيط ، ونص البيت :

**لم يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غيْرَ أنْ نطقتْ　　حمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ**

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ٨٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٥٨ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ ؛ والدرر ٣ / ١٥٠ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٢٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٧ ؛ والإنصاف ١ / ٢٨٧ ؛ وابن يعيش ٣ / ٨١ ، ٨ ، ١٣٥ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٥٩ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢١٩ ؛ والأشباه والنظائر ٤ / ٦٥ ، ٢١٤ ، ٥ / ٢٩٦ ؛ واللسان ١٠ / ٣٥٤ " نطق " ، ١١ / ٧٣٤ " وقل " .

قلنا : ما ذكرتُ من الإضافةِ إلى المتمكنِ تقديري ، وكلامُنا في الإضافـةِ مـن حيثُ اللفظُ والبناءُ أمرٌ متعلقٌ بالألفاظِ ، وقيل : الأَوْلَى أن يعودَ الضميرُ من " إليـهِ " في قوله « أو إضافته إليهِ » إلى ما أشبههُ لا إلى غيرِ المتمكنِ ؛ لأنه يلزمُ من بنـاءِ ما أضيف إلى ما أشبههُ بناءُ ما أضيفَ إليهِ بدونِ عكسٍ ، فيـلزمُ ثبـوتُ البنـاءِ في الإضافتينِ ، ولا يلزمُ ذلكَ إذا عادَ الضميرُ إلى غيرِ المتمكنِ ، فيردُ حينئذٍ بنـاءُ يـومٍ في نحوِ يومئذٍ ؛ لأنه مضافٌ إلى مـا[1] أشبهه غـيرُ المتمكـنِ لم يمنـعِ الشـربُ منهـا الضميرُ في " منها " يرجعُ إلى " الوجناءِ " في ما سبق مـن الأبيـاتِ[2] ، ومـا قبـلَ البيتِ :

**ثـم ارْعَوَيْـتُ وَقـد طَـالَ الوقوفُ بِنَا … فِيْهَـا فَصِـرْتُ إلَـى وَجْنَـاءَ شِمْـلاَلِ**
**تُعْطِيْـكَ مَشْيـاً وإرقـالاً ودأْدَأَةً … إذَا تَسَرْبَلَـتِ الاكَـامُ بالآلِ**
**تَـرْدِي الأَكَـامَ إذا صَـرَّتْ جَنَادِبُهَا … مِنْهَـا بصُلْـبٍ وقـاحِ البَطْـنِ عَمَّـالِ**
**لـم يَمْنَـعِ الشّـرْبَ مِنْهَـا[3] . . . . . . . . . . . . . . . . البيت[4]**

يصفُ وقوفهُ في دارٍ خلتْ من أهلها ، فلما طالَ وقوفه ارعوى أيْ : امتنـعَ ، ورجعَ إلى راحلته الصلبةِ ، الوجنتنِ : الوجنةُ : ما ارتفعَ من الخدَّيْنِ .

الوجناءُ : الناقةُ الصلبةُ .

الشملالُ : الناقةُ المسرعةُ .

الإرقالُ : والدأدأةُ : ضربانِ من السيرِ غيرَ أنَّ في الدأدأةِ زيادةُ إسراعٍ .

وتسربلتْ الأكامُ أيْ : علاها السرابُ ، فصارَ كالسربالِ لهـا يريـدُ أنَّ ذلـكَ الوقتَ وقتُ الهاجرةِ ؛ وهيَ نشطةٌ تَردِي الآكامَ : أيْ : ترميها بخفٍّ صُلْبٍ تطنهُ .

عِمَّالٌ : يعملُ في السيرِ ولا يفترُ يقالُ : حافرٌ وَقاحٌ إذا صرتْ أيْ : صوتتْ .

جناد بها أيْ : جرادٌ .

---

(١) في الأصل : « ما » ساقط والمثبت من ب .

(٢) ينظر ما سبق من الأبيات ديوان أبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ؛ والخزانة ٣ / ٤٠٨ .

(٣) المفصل ص ١٢٥

(٤) ينظر تتمة البيت ، وتخريجه فيما سبق آنفاً ص ٨٥٠ .

تلكَ الآكامُ ، الجندبُ – بفتحِ الدَّالِ[١] وضمها – ضربٌ من الجـرادِ أيْ : لمْ يمنعها أنْ تشربَ إلاَّ أنها سمعتْ صوتَ حمامٍ ، فنفرتْ يريدُ أنها جديـدة النفـسِ ، وفيها فزعٌ وذعرٌ لحدةِ نفسها ، وذلكَ محمـولٌ فيهـا ، ويـروى لم يمنعِ[٢] الـورد ، والمعنى واحـدٌ في غصـونٍ أرادَ إلى الحمامـةِ في غصـونٍ ، والأوْقَـالُ جمـعُ وقْـلٍ – بسكونِ القاف – شجرُ المقلِ ، وقدْ يجوزُ أنْ يريدَ به شجراً نابتاً في موضعٍ فيـه مقلٌ وتمامُ البيتِ الثاني :

**على حِينَ عَاتَبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا[٣]    وقلـتُ أَلَّمـا أَصْـحُ[٤] والشيـبُ وازعُ[٥]**

يريدُ أنه لما عرفتَ الديارَ[٦] التي كانَ حلَّ بها ، ويذكرُ مـن كـانَ يهـواهُ فيهـا بكى ، وعاوده الوجدُ ، فعاتبَ نفسَهُ علـى صبابتهـا وعَذَلَهَـا على بكائهـا ، ثـم خاطبَ نفسهُ فقـالَ : « ألمـا أصحُ »[٧] يوبـخُ نفسـهُ ويقـولُ : قـد آن[٨] لـكَ أنْ تصحوَ ، ويزولَ عنكَ مـا كنـتَ تجـده ممـن كنـتَ تهـواهُ ، والشـيبُ وازعٌ أيْ : كافٌّ عن أمثالِ هذا الفعلِ[٩] الذي تفعله[١٠] ، والشاهدُ في البيت : أنهُ بنى الاسمَ على الفتحِ في موضعِ جرٍّ لكونه مضافاً إلى غيرِ متمكنٍ ، وهو الماضي ، فإن قيل : ما وجهُ بناءِ الاسمِ ، وإخراجهِ عن موجبهِ الأصليِّ الذي هوَ الإعرابُ بأدنى سببٍ ، ولم يمنعوه الصرفَ إلاَّ بالأقوى حتى تؤخرَ فيهِ السببين .

---

(١) في الأصل : « بفتح الفاء » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « يمنع » ساقط .

(٣) المفصل ص ١٢٥ .

(٤) في ب : « أصحُ » .

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ وسبق تخريجه في بـاب « " لا " الـتي لنفـي الجنـس » في النسختين : « وقلت » والمثبت من الديوان .

(٦) في الأصل : « دار » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « تصح » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « ما أنت » .

(٩) في ب : « الفعل يقوله » .

(١٠) في ب : « الذي تفعله » ساقط .

قلنا : قد ذكرنا الجوابَ عن هذا مرةً في فصلِ ما لا ينصرفُ[١] ، وتقولُ : أيضاً إنَّ البناءَ أصلٌ في الكلامِ ، والإعرابُ طارٍ عليها ، وإذا كانَ كذلكَ[٢] فلا عليكَ أن تنقلَ الكلمةَ إلى أصلها بأدنى سبَبٍ ؛ إذْ هِيَ منجذبةٌ إليه ، ولا كذلك نقلها إلى خلافِ أصلها ، والأمرُ كذلك في منعِ الصرفِ ؛ لأنك تحملُ الاسمَ على الفاعلِ ، وتجعلُ حكمَه حكمَ[٣] " ذو " ، ومثلُ هذا الصنيعِ لا يستحكمُ إلاَّ بأقوى الأسبابِ وأمتنها ، وذلكَ إنما يتحققُ عند التنافرِ ، والبناءِ على السكونِ هو القياسُ ؛ لأنَّ البناءَ نقيضُ الإعرابِ ، والقياسُ في الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركةِ ؛ لما ذكرنا في موضعِه ، فناسبَ في البناءِ أنْ يكونَ بنقصِ الحركةِ ، أوْ لأنَّ السكونَ هوَ الأخفُّ ، ولا يعدلُ عن الأخفِّ إلى الأثقلِ إلاَّ لمعارضٍ ، وثبوتُ المعارضِ إنما يكونُ بأَحَدِ[٤] ثلاثةِ أشياءَ على ما ذكرَ في الكتابِ . قولُهُ (( **كالكافين** ))[٥] ، الكافُ في نحو : كزيدٍ ، حركتْ لئلاَّ يبتدأ بالساكنِ ، وحركتْ بالفتحِ ؛ لأنه أخفُّ / الحركاتِ ، وكذا القولُ في : تحريكِ الكافِ ، في نحو : ضربتكَ ؛ لأنها [١٦٢/أ]
ضميرُ مفعولٍ ، وهو فضلةٌ لا لرفعٍ ؛ لاتصالها بما قبلَها ، ألا ترى أنك : لا تجدُها متصلة في الأفعالِ اللازمةِ ، نحو : قامَ ، لا تقولُ : قامكَ ، وهيَ إنْ اتصلتْ بالأفعالِ المتعديةِ ، فإنها لا تلزمها بالاتصالِ أيضاً ، بلْ تطرحُ عنها كثيراً نحو : قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾[٦] أيْ : فهداكَ ، و[٧] : فأغناكَ ، فإذاً هذا الضميرُ منفصلٌ تقديراً[٨] ، فيلزمُ في التقدير : الابتداءُ بها ،

---

(١) ينظر فصل مالا ينصرف ص ١٦ .

(٢) في ب : (( كذلك )) ساقط .

(٣) في ب : (( حكم ذو )) ساقط .

(٤) في ب : (( بأحدِ )) ساقط .

(٥) المفصل ص ١٢٦ .

(٦) الآية ( ٧ ، ٨ ) من سورة الضحى .

(٧) في الأصل : (( و )) (( فأغناك )) والأصح إسقاط الواو كما في ب .

(٨) في ب : (( هذا الضمير تقديراً منفصل )) تقديم وتأخير .

فتحركَ ؛ لئلاَّ يلزمَ الابتداءُ بالساكنينِ ، وقولهُ : « **نحوُ : يـا حَكَـمُ** »[١] غـيِّر هـذا المثالُ ؛ لدقيقةٍ فيه لطيفةٍ ، وهو أنه لو قالَ : مكـانَ يـا حكـمُ يـا زيـدُ ، لجـازَ أنْ يخطرَ على بالِ أحدٍ أنْ تحركهُ لالتقاءِ الساكنينِ .

أحدهمـا : اليـاءُ ، والثـاني : الـدال ، كمـا في ابـن ، وأمـسِ[٢] ، وهـؤلاءِ ، فبتعيين هذا المثالِ : زالَ هـذا الوهـمُ ؛ إلاَّ قولـهُ[٣] مـا عسـى ، فشـذ[٤] تقديـره : « وأنا أسوقُ إليكَ في سبعة أبوابٍ ، إلاَّ ما عسى[٥] [ أنْ ][٦] يشذَّ عنهـا شـيءٌ ، بل ذكرت كلُّها في هذه المقدمةِ ، و" الأصواتُ " » .

الروايةُ بالرفعِ ، وهكذا ينبغـي ؛ لأنَّ الأصـواتَ : عبـارةٌ عـن الألفـاظِ ، فلـو قيلَ : والأصواتُ - بالجرِّ - لكانَ مثلُ قولك : وأسمـاءُ الأصـواتِ ، وهـو بمنزلـةِ قولكَ : وألفاظُ الألفاظِ ، وفسادهُ ظاهرٌ ، وقيلَ : بلْ الروايةُ - بـالجرِّ - ؛ لأنـك لو رفعتَ الأصواتَ : يلزمُ أنْ تكونَ الأبوابُ ثمانيةً ، وقدْ ذكرَ المصنف ذلك[٧] في « **سبعةِ أبوابٍ** »[٨] وإنما جعلَ أسمـاءَ الأفعـالِ ، والأصـواتِ قسـماً واحـداً ؛ لأنَّ الأسماءَ التي في معنى الأفعالِ ، كما تدلُّ على الفعلِ ، فكذلكَ الأصواتُ أيضاً .

ألا ترى أنَّ معنى قولكَ : أُفٍّ أتكرَّهَ وأتضجَّر ، وهلا[٩] : رجزٌ للخيلِ .

قوله[١٠] : المُضْمَرات[١١] .

(١) المفصل ص ١٢٥ .
(٢) في ب : « وارسٍ » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « قوله » ساقط والمثبت من ب .
(٤) في ب : « يشذ » .
(٥) في الأصل : « عصى » .
(٦) حرف يقتضيه السياق .
(٧) في ب : « ذلك » ساقط .
(٨) المفصل ص ١٢٦ .
(٩) في ب : « فهذ » والمثبت من ب .
(١٠) في ب : « قوله » ساقط .
(١١) المفصل ص ١٢٧ .

## (( المضمرات ))

إنما قدمَ المضمراتِ على سائرِ المبنياتِ ؛ لأنها هي الأصلُ في البناءِ في الأسماءِ ، من حيثُ إنها لا تلزمُ المسمياتِ ، فإنكَ تقولُ : أنتَ لمنْ يكونُ : بحضرتكَ ، وإذا غابَ ذلكَ الرجلُ ، قلتَ : هوَ ، وكذا في عكسه [ وإذا لمْ تتبعْ مسمياتها : خرجتْ عن موضعِ الأسماءِ المتمكنةِ ؛ لأنَّ الأسماءَ المتمكنةَ تلزمُ المسمياتِ ][1] ؛ فلذلكَ عوملَ بها معاملةَ الخارجِ عن دائرتها ، وحيزها ، فبنيتْ ، وقيل : وجهٌ آخرُ في أصالةِ المضمراتِ في البناءِ ، وهو أنَّ : المعربَ تختلفُ حركته عندَ اختلافِ سببِ الإعرابِ عليهِ ، والمضمراتُ صِيَغُهَا مختلفةٌ على حسبِ اختلافِ الإعرابِ ، فللمرفوعِ صيغةٌ ، وللمنصوبِ صيغةٌ ، فقامَ هذا الاختلافُ مقامَ الإعرابِ ، فامتنع الإعرابُ ، فبنيتْ .

ثمَّ اعلمْ : أنَّ وضعَ المضمراتِ للإيجازِ ، ألا ترى : أنَّ قولكَ : زيدُ ذهبَ ، كانَ أصله أنْ يقالَ زيدُ ذهبَ زيدٌ من قبل أنَّ الفعلَ لابدَ لهُ من فاعلٍ ، وهو مؤخر عن الفعلِ ، فوضعوا لهُ ضميراً ثنوياً في ذلكَ الفعلِ ، فقيل : زيدٌ ذهبَ ، ولا شكَ أن زيدٌ ذهبَ ، أوجزُ من زيدٍ ذهبَ زيدٌ ، فعلى هذا كان القياسُ : ألاَّ يوضعَ المنفصلُ ؛ لأنَّ المتصل[2] أخصرُ ، وأوجزُ ، وهو المقصدُ[3] الأصْلِيُّ ، غيرَ أنهم يفتقرونَ إلى تقديم[4] المضمراتِ ، وإلى الفصلِ بينهنَّ ، وبينَ ما قبلهنَّ ؛ لغرضٍ دعا إلى ذلكَ ، لطلبِ الاختصاصِ ، في نحوِ : (( إياكَ هويتُ )) ، وما خرجَ إلاَّ أنتَ ، والمتصلُ كاسمه ، متصلٌ بما قبلهُ ، فلم يصلحْ لهذينِ الغرضينِ ، فوضعوا المنفصلاتِ لذلكَ المعنى ، ثمَّ إنما سُمِّيَ المضمرُ وهو المكني مضمراً ؛ لأنه أُضْمِرَ في القلبِ ؛ أيْ : نويَ وطويَ عن الذكرِ ، ومن أبياتِ الحماسةِ :

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) في الأصل : (( المنفصل )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( المتصل )) .

(٤) في الأصل : (( تقدم )) والمثبت من ب .

**لَقَدْ أضمرتُ حُبَّكِ في فؤادِي … وَمَا أضمرتُ حُبّاً من سِوَاكِ**(١)

والوجه الثاني في تسميته مضمراً هو : أنه سُمِّيَ مضمراً مشتقًّا من الضمير ، وهو الهزالُ ، يقالُ : أضمرهُ ، فضُمرَ ؛ لأنَّ المضمرَ مختصٌ بتقليلِ الحروفِ ، وليسَ الهزالُ إلاَّ قلةُ اللحمِ(٢) ، ونقصانه ، ألا ترى إلى قولِ أبي / الطيبِ : [ ١٦٢/ ب

**كَفَى بِجِسْمِي نُحولاً أَنَّنِي رَجُلٌ … لولا مُخَاطَبَتِي إيَّاكَ لم تَرَنِي**(٣)

فإنه لما أرادَ المبالغةَ في هزاله ، ونحولِهِ ، جعلَ نفسه بحيثُ لا يُدْرِكُ بالمشاهدةِ قوله(٤): (( **ولكلِّ من المتكلِّم** ))(٥) إلى آخره ، القياسُ أنْ يكونَ (( **ضميرٌ متصلٌ** ، **ومنفصلٌ** ))(٦) في الرفع ، والنصبِ ، والجرِّ ؛ لأنَّ الضمير بإزاء(٧) المظهرِ ، والمظهرُ جيءَ به مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً ، فكذا الضميرُ ؛ إلاَّ أنَّ حالَ الجرِّ لم يوضعْ لها منفصلٌ ، إذِ المجرورُ لا يجيءُ إلا [ و ](٨) هو متصلٌ بالجارِّ ، نحو : يزيدُ ، وغلامُ زيدٍ ؛ لأنَّ انجرارَ الاسمِ إما بحرفِ الجرِّ ، أو بالإضافةِ ، والمجرورُ بحرفِ الجرِّ ، كما لا يتقدمُ على الجارِّ لا ينفصلُ عنه أيضاً ؛ لضعفِ المتصلِ ، وما اتصلَ بهِ ، وهكذا في المضافِ إليهِ ، فإنه لا يتقدمُ على المضافِ ، لأنهُ حينئذٍ لا يكونُ مضافاً إليه ، ولا ينفصلُ عن المضافِ أيضاً ؛ لأنَّ المضافَ مع المضافِ إليهِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فاشتدَّ أثرُ الاتصالِ المضافِ مع المضافِ إليهِ مضمراً ، فلم يجزِ الفصلُ بينهما بشيءٍ أصلاً ، فلمْ يبق لوضعِ الضميرِ المجرورِ المتصلِ فائدةٌ أصلاً ، وهذا ؛ لأنَّ المجرورَ يقتضي الاتصالَ ، والمنفصلَ لا يقتضي إلاَّ الإنفصالَ ، فلوْ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٤ / ٤١٣ " سوا " .

(٢) في الأصل : (( اللهو )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر البيت في شرح ديوان أبي الطيب لأبي العلاء المعري ١ / ١١ .

(٤) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٥) المفصل ص ١٢٧ .

(٦) المفصل ص ١٢٧ .

(٧) في ب : (( بإزاء )) ساقط .

(٨) حرف يقتضيه السياق .

وضعَ لحالِ الجارِّ منفصلٌ يلزمُ أنْ يكونَ هوَ منفصِلاً متَّصِلاً ، وهـو محـالٌ ، تقـولُ في مرفوعِ المتصلِ : ضربتُ ، جعلَ الضميرَ المتصلَ في نحوِ : ضربتُ على حـرفٍ واحدٍ ، بخلاف المنفصلِ نحو : أنتَ ، وأنتِ ليخالطَ الفعلُ ويصير كآخرَ ، كأحدِ أجزائه ، وذلكَ ؛ لأنهم أرادوا أنْ يدلوا على شـدةِ امـتزاجِ الفعـلِ بفاعلـه ؛ ولـذا سكنوا لهُ ما كانَ متحركاً ، وذلكَ نحو التاءِ في ضربـتُ ، فـإنْ قيـلَ : لَمَ أوثـرتْ التاءُ للمتكلمِ والمخاطبِ ؟ قلنا: كانَ حروف[1] اللينِ أجدرَ ، بأنْ يؤتى بها إلاَّ أنَّ الحركةَ لما ثقلَ حلولها بها ، وهم قصدوا أنْ يحملوا هذا الضميرَ متحركـاً ؛ لقوتـه بالفاعليةِ : آثروا التاءَ ؛ لشبهها بحروفِ اللينِ ؛ لأنهـا قريبـةُ المخـرجِ ، مـن مخـرجِ الواوِ ، ولذا أبدلتْ مـن الـواوِ في : تـراثٍ ، وتجـاه ، ونحوهمـا ، فـإنْ قيـلَ : مـا الموجبُ لضمِّ[2] ضميرِ المتلكم ، وفتحِ ضميرِ المخاطبِ ، وكسرِ ضميرِ المخاطبـة ؟ قلنا : طلبُ الفـرقِ بينهـا أمَّـا اختصـاصُ ضمـيرِ المتكلِّـم بالضمـةِ ، فـلأنَّ المتكلـمَ يكونُ مذكَّراً ، أوْ مؤنثاً ، فدلَّ ضميرُه على المعنيين ، فأُعْطِيَ الحركةَ الـتي تحصـلُ بالعضوينِ ، وهما الشـفتانِ ؛ ولأنَّ المتكلـمَ أولٌ ، فيختـارُ لـه أقـوى الحركـاتِ ، وهي : الضمةُ ، وأمَّا اختصاصُ ضميرِ المخاطبِ بالفتحةِ ؛ فلأنَّ المخاطبَ كثـيرٌ ، والكـثرةُ تسـتدعي الخفـةَ ، وهـي في الفتحـةِ ، وأمَّـا اختصـاصُ ضمـيرِ المخاطبـةِ بالكسرةِ فلأنها[3] جزءُ الياءِ ، وهيَ من علاماتِ المؤنثِ ، كمـا في هـذه[4] ، فـإنْ قيلَ : لَم سَوَّى بينَ الاثنينِ ، والجمعُ في الضميرِ ، نحو : ضربَ ؟ قلنا : لأنـه علـى غيرِ طريقةِ التثنيةِ ، والجمعِ ، بيانه : أنَّ حكمَ[5] المثنَّى[6] إذا أفردَ ، أنْ يجـيءَ علـى

---

(١) في الأصل : « حرف » والمثبت من ب .

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٢ .

(٣) في ب : « فلأنها » ساقط .

(٤) في الأصل : « هذي » .

(٥) في ب : « الحكم » .

(٦) في ب : « المثنى » ساقط .

شيئين متساويَّي(١) اللفظِ(٢) ، فقولـك(٣) : الغلامـانِ إذا أفـردَ يجـيءُ علـى غـلامٍ ، وغلامٍ ، وعلى هـذا بيـان(٤) الجمعِ ، وإذا أفـردتَ الضمـيرَ في ضربنـا : لقلـت : ضربتُ أنا ، وأنتَ ، أو ضربتُ أنا ، وهوَ ، فالتاءُ في ضربتُ ، غيرُ أنـتَ وهـوَ ، فَلَمّا خالفتْ طريقته طريقةَ التثنيـةِ ، والجمعِ ، لم تكـنْ هنـا تثنيـةٌ ، وجمـعٌ ، بـلْ سَوّى بينهمـا بالضمـير ، فـإنْ قيـلَ : في " نـا " مـنْ(٥) هـوَ ؟ قلنـا : هـو المتكلـمُ وغيره من المخاطبِ ، والغائبُ ، تبعٌ لهُ ، ألا تراكَ تقولُ : قمتُ ، وقمتَ ، بضـمِّ التاءِ في الأولِ ، وفتحها في الثاني ، ثم تقولُ : قمنا : وتقولُ : قمتُ ، وقامَ ، ثـم تقولُ : قمنا ، فإن قيل : التاءُ في ضربتما ، وضربتم ، ما هيَ ؟ قلنا : قالَ الشـيخُ أبو عليٍّ : هيَ ليستْ بتاءِ ضربتُ(٦) ، إذْ لو كانتْ هيَ إياهـا ؛ لكـانتْ مفتوحـةً مثلها ، بلْ اقتضتْ ؛ بناءً على حِدَةٍ للتثنيةِ ، والجمعِ ، وإنما زيـدتْ الميـمُ فيهمـا ؛ لينخرطا في سلكِ المنفصلاتِ ، نحو : أنتما ، وأنتمْ(٧) ، وهما ، وهمْ ، والكلامُ في ضمِّ التاءِ في أنتما ، وأنتمْ ، وهما ، وهـمْ ، وزيـادةُ النـونِ مشـددةً تـأتي في بيـان أنتما ، وأنتم ، وأنتن ، فإن قيل : ما وجهُ زيادةِ الألفِ / في : ضربا ، والواوِ في : [١٦٣/أ]
ضربوا ، والنونِ في : ضربنَ ، وتركِ زيادةِ(٨) الياءِ ؟ قلنا : هو أنَّ الأصـلَ أنْ تـزادَ حروفُ اللينِ ؛ لخفتها ، فزيدتِ الألفُ ، والواوُ ، وخصتِ الألفُ بفعلِ الاثنينِ ، والـواوُ بفعـلِ الجمـع(٩) ؛ لأنَّ الألـفَ مـن أولِ المخـارجِ ، والـواو(١٠) مـن

---

(١) في ب : « متساويا » .
(٢) في ب : « وفي اللفظ » .
(٣) في ب : « فكقولك » .
(٤) في الأصل : « شأن » والمثبت من ب .
(٥) في ب : « منهما » .
(٦) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٢ ؛ وابن يعيش ٣ / ٨٧ ؛ وشرح اللمع ١ / ٣٠١ .
(٧) في ب : « أنتما ، وأنتم » ساقط .
(٨) ينظر التصريح على التوضيح ١ / ١٠٣ .
(٩) في الأصل : « للجمع » والمثبت من ب .
(١٠) في الأصل : « فيهما » والمثبت من ب .

آخرها ، والاثنان قبل الجماعةِ واختص المقدَّمُ بالمقدمِ ، والمؤخَّرُ بالمؤخرِ ، ثمَّ لما آلَ الأمرُ إلى زيادةِ ضميرِ النساءِ الغائباتِ : تفادوا عنْ زيادةٍ ، إذْ فيها[١] لزومُ المهروبِ عنهُ[٢] ، وهو أنَّ في قولكَ : (( **ضربِني** ))[٣] - بكسرِ الباءِ - دخولَ الكسرةِ التي هي أختُ الجرِّ ، على الفعلِ الموصونِ عن الجرِّ ، ألا ترى أنَّ[٤] استجابَ ياءِ المتكلِّم في نحو : ضربني ، نونُ عمادٍ قبلها؛ ليقعَ الكسرُ على النونِ ، لا على الفعلِ ؛ فلهذا الفسادِ : أضربوا عن زيادة الياء ، فزادوا النونَ التي هيَ شبيهةٌ بحروفِ المدِّ ، من حيثُ الخفاءُ ، واللينُ والمدُّ ، وحركوها ؛ لما بها من قوةِ الاسميةِ ، والفاعليةِ ؛ لأنها ضميرُ الفاعلاتِ ، وإنما لم تشدَّدْ هذهِ النونُ ، وإنْ شددتْ في ضميرِ المخاطباتِ ، نحو : ضَرَبْتُنَّ ؛ لأنَّ هذه النونَ نظيرها من المذكرِ حرفٍ واحدٍ ، وهو الواوُ ، في : ضربوا ، بخلافِ النونِ في ضربتني ، فهي نظيرةُ الحرفينِ ، وهما : الميمُ والواوُ ، وإنما لم يحركوا الواوَ ؛ لأنها من حروفِ العلةِ ، وأحسنُ أحوالها السكونُ ، واعلمْ : أنهُ يسكنُ آخرُ الماضي بكلِّ ضميرٍ مرفوعٍ متحركٍ ؛ لأنه ضميرُ الفاعلِ ، وهو كالجزءِ من الفعلِ فلو لم يسكنْ للزمَ[٥] توالي أربعِ حركاتٍ ، في كلمةٍ واحدةٍ ، ولا وجودَ لمثلِ هذه الكلمةِ في كلامِهم ، فإنْ قيلَ : ما تقولُ : في جُنَدِلٍ وعُلَبِطٍ ؟ قلنا : هما محمولانِ على جنادِلَ ، وعُلابطَ ، قوله[٦] : (( والضمائرُ المنصوباتُ المتحركاتُ ، نحو : نصركَ ، نصركما نصركم ، إنْ كنَّ متصلاتٍ بالفعلِ صورةً ، فهنَّ منفصلاتٌ عنه تقديراً ، فلا[٧] يلزمُ توالي أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، وهذا هوَ الفرقُ الظاهرُ بينهما ، قوله[٨] وتقولُ :

---

(١) في الأصل : (( فيه )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( عنها )) .

(٣) المفصل ص ١٢٧ .

(٤) في الأصل : (( إلى )) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( يلزم )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٧) في ب : (( ولا )) .

(٨) في ب : (( قوله )) ساقط .

(( **في مرفوعِ المنفصلِ ، أنا ، نحنُ** ))(١) ، أصله أنَ(٢) بهمزةٍ ونونٍ مفتوحةٍ ، والألفُ في الوقف ؛ لبيانِ الحركةِ التي على النونِ ، ألا تراكَ تقولُ : في اللغة الشائعةِ ، أنا(٣) فعلتَ كذا ، بدونِ ، الألفِ لفظاً ، قالَ الإمامُ عبدُ القاهر : إنما بُنِيَ(٤) " أنا " بالفتحِ ؛ فرقاً بينه وبينَ الحرفِ الذي هو " أَنْ " ، والفتحُ أخفُّ ، والألفُ فيهِ للوقفِ ، وأما نحو قوله : ٥

*** أَنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فَاعْرِفُونِي ***(٥)

وقولُ أبي النجمِ(٦) :

*** أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي ***(٧)

---

(١) المفصل ص ١٢٧ .

(٢) ينظر شرح اللمع ١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ؛ والهمع ١ / ٢٠٨ .

(٣) في الأصل : (( أن )) والمثبت من ب .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* حَمِيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا *

هو لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣ ؛ وأساس البلاغة ص ١٤٣ " ذَرَى " ؛ واللسان ١٣ / ٣٧ " أين " ؛ ولحميد بن بحدل في خزانة الأدب ٥ / ٢٤٢ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٨ ، ٤٦٧ ؛ والمنصف ١ / ١٠ ؛ والمقرب ص ٢٧٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ٩٣ ، ٩ / ٨٤ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٩٥ .

(٦) هو الفضل بن قدامة من عجل . وكان ينزل بسواد الكوفة في موضع يقال له الفرك ؛ وهو من أكابر الرجاز ، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر ، وهو أبلغ من العجاج في النعت .

ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٦٠٣ فما بعدها ؛ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٣١٠ - ٣١١ ؛ وسمط اللآليء ص ٣٢٧ - ٣٢٨ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٠٣ فما بعدها ؛ والأغاني ص ٣٦١٤ - ٣٦٢٥ ؛ والأعلام ٥ / ١٥١ ، وكانت وفاته سنة ١٥٠ هـ .

(٧) هذا الرجز لأبي النجم العجلي ، وانظره في : الخصائص ٣ / ٣٣٧ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦١٠ ؛ وابن يعيش ١ / ٩٨ ، ٩ / ٨٣ ؛ والمنصف ١ / ١٠ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٦٠ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٣٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٤٧ ؛ والدرر ١ / ١٨٥ ؛ وبلا نسبة في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٣ ، ٢٩٠ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٢٩ ، ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٧ ؛ والهمع ٢ / ٥٩ ؛ وخزانة الأدب ٨ / ٣٠٧ ، ٩ / ٤١٢ .

فعلى إجراءِ الوصلِ مُجْرى الوقفِ ، ويجـوزُ أنْ يكونـوا ، قـدْ أتـوا بـالألفِ ؛ لئلا يكونَ الوقفُ على متحرِّكٍ ، وقد يوقف عليهِ بالهاء ، فيقالُ : أنـهْ ؛ لأنَّ الهـاءَ قريبةٌ من الألفِ في المخرجِ ، فنابتْ إحداهما منابَ الآخرى(١)، في: بيانِ الحركةِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ اختيرَ الهمزةُ والنونُ للمتكلم الواحد ؟ قلنـا : لأنَّ الهمـزةَ مـن مبتـدأِ المخارجِ ، وكلامُ المتكلم مَبدأُ الكلامِ ، فجعلتْ الهمزةُ من مبدأ ضميره للمشاكلةِ ، وأما النونُ فأجدرُ الأشياءِ ، بأنْ تكثرَ في الكلامِ ؛ لحسنها في السمعِ ، وخفتها في النطقِ ، معَ ما فيها من الغُنّةِ ، فاختيرتْ هيَ لهذا ، ولم يقتصروا على الهمزةِ ؛ لأنَّ المنفصلَ كالاسمِ(٢) المظهرِ ، فلابدَّ مِنْ أنْ يزادَ على المتصلِ بحرفٍ بـالفصلِ بينهمـا ، و" نحنُ " جمعُ " أنا " من غيرِ لفظه كالنساءِ في : جمع المرأةِ ، وكذا للتثنيةِ ، وإنمـا لم يُثَنَّ ، ولم يجمعْ من لفظه ؛ لأنهُ لابدَّ للتثنيةِ ، والجمعِ ، من انضمـامٍ واحـدٍ إلى واحدٍ من جنسه ، وانضمامِ ما فوقَ الواحدِ إلى الواحدِ من جنسه وهنا لا انضمامَ من الجنسِ ؛ لأنَّ المتكلمَ لا ينضمُّ إليه متكلم آخرَ ، وإنمـا ينضـمُ إليـهِ غـائبٌ ، أوْ مخاطبٌ ، تقولُ : أنا وزيدٌ ، وأنا ، وأنـتَ ، ولا تقـولُ : أنـا ، وأنـا ، ولذلـكَ لم تُصَغْ صيغةُ التثنيةِ ، والجمعِ من لفظةِ " أنا " ، بل استؤنفتْ لفظـةٌ أخـرى ، تـدلُّ على التثنيةِ ، والجمعِ ، وإنما بُنِيَ " نحنُ " علـى الضـمِّ ؛ لأنـه يـدلُّ علـى التثنيـةِ ، والجمعِ ، فكانَ قوياً ، فناسبَ أنْ يبنى على أقـوى الحركـاتِ ، كمـا بُنِـيَ قبـلُ ، وبعدُ على الضمِّ ؛ لذلكَ ؛ ولأنه ضميرُ الجماعةِ ، وضميرُ الجماعةِ قد يجيءُ بالواوِ والضمَّةُ جزؤها ، وَقِيْلَ(٣) الضمةِ / علامةُ(٤) الرفعِ ، فبُنِيَ على الضمةِ ؛ ليدلَّ على [ ١٦٣/ ب ] أنه ضميرٌ مرفوعٌ ، وذكرَ بعضُهم(٥) : أنَّ من العربِ من يبنيه على الفتحِ ، ومنهم من يبنيه على السكونِ ، ويضمُّ الحاءَ ، و" نحن " جمعُ " أنا " ، وأنـا مركّـبٌ مـن

---

(١) في الأصل : « الآخر » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « كالاسم » ساقط .

(٣) في ب : « قبل » .

(٤) في ب : « على » .

(٥) ينظر الآراء في " نحن " : الهمع ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٧ .

الهمزةِ والنونِ ، فكأنهم أرادوا : أنْ يزيدوا على " أنا " ؛ لزيادةِ المعنى ، فكرَّروا النونَ ، وأبدلوا من الهمزةِ حاءً ؛ لأنها من حروفِ الحلقِ ، وامتناعُ بنائه على السكونِ ؛ لا لتقاءِ الساكنينِ ، وأنتَ ضميرُ المخاطب[١] ، والاسمُ بالاتفاقِ " أنْ "[٢] و" التاءُ " للخطاب[٣] ، ولا محلَّ لها من الإعرابِ ، بخلافِ التاءِ في : ضربتَ أما وضع أن[٤] للمخاطبِ ، فلكونه مشاركاً للمتكلِّم في أنَّ المشاهدةَ دالةٌ عليهما[٥] ، وأمَّا زيادةُ التاءِ فللفرقِ بينهما ، فإنْ قيلَ : لم اختصتْ الزيادةُ بالمخاطب[٦] ؟ قلنا : ؛ لأنَّ المخاطبَ منتهى كلِّ كلامِ[٧] المتكلِّمِ ، ، فيكونُ المخاطبُ بعد هذا[٨] التكلم ، وما فيه زيادةٌ بعد ما لا زيادة فيه ؛ لكونِ الوجودِ بعد العدمِ مناسباً : أنْ يختصَّ ما فيه زيادةٌ بالمخاطبِ ، ولأنَّ المتكلمَ أظهرُ من المخاطبِ ؛ ولذا صارَ ضميره أعرفَ من ضميرِ المخاطبِ ، فما هو أعرفُ وأشهر ؟ فهو بأنْ يكونَ مستحقاً للأصلِ أحقُّ ، وأما تحريكُ التاء ؛ فلالتقاءِ الساكنينِ ، وأما اختلافُ حركتي المذكَّرِ ، والمؤنَّثِ ، واختصاصُ الفتحةِ بالمذكرِ والكسرةِ بالمؤنثِ ؛ فلدفعِ الالتباسِ الواقعِ بأحدهما[٩] حركةً واحدةً ، ولتقديمِ جانب المذكرِ ، على جانبِ المؤنثِ ؛ لأنَّ الفتحةَ لخفتها خيرٌ من الكسرةِ ، فاستحقها المتقدمُ ، فإنْ قيلَ : فما بالُ الضمةِ لم تَمَسَّ ضميرَ المؤنث ، والالتباسُ كما يرتفعُ بالكسرةِ يرتفعُ بالضمة ؟ قلنا : كانَ الأصلُ أن يختارَ الكسرة للمذكرِ

---

(١) في الأصل : « الخطاب » والمثبت من ب .

(٢) ينظر الهمع ١ / ٢٠٨ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٧ .

(٣) في ب : « للمخاطب » .

(٤) في الأصل : « أنا وضع » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « عليها » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « للمخاطب » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « الكلام » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « هذا » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : « أحدها » .

والمؤنثِ معاً جرياً على الأصلِ المقررِ ، وهـو أنَّ السـاكنَ إذا حـركَ[١] بالكسـرةِ ، وهذا المعنى ذكره عبدُ القاهرِ[٢] ، وهو أنَّ بينَ الكسـرةِ والسـكونِ مناسـبةً ؛ لأنَّ الكسرَ أبعدُ الحركاتِ من الإعـرابِ ، ألا تـرى أنـك لا تجـدُ معربـاً مُنِـعَ النصـبَ والرفعَ ، ووجدت القبيلينِ منعاً من الجرِّ ، وهو غيرُ المنصرفِ ، والفعلِ المضارعِ ، فلما احتاجوا إلى تحريكِ المبنيِّ حركوه بما قلَّ في المعربـاتِ ، ولـو حـركَ في بعـضِ المواضعِ بالضمِّ والفتحِ عندَ التقاءِ الساكنين لمعنىً اقتضاهُ في موضعه ، والمعنى ههنا في التحريكِ بالفتحةِ ، وللمذكرِ[٣] ما ذكرنـاه ، وهـو رفـعُ الالتبـاسِ بـين المذكـرِ والمؤنثِ مع استحقاقِ المتقدِّمِ منهما أخفَّ الحركتينِ ، فبقيَ المؤنثُ على الأصلِ ، وأنتما ، وأنتم في التثنية والجمعِ ، وكانَ القياسُ " أنتـا " و" أنتـوا " ؛ لأنَّ الألـفَ علمُ التثنيةِ ، والواوُ علم الجمعِ في الرفعِ إلاَّ أنهم عَدَلوا عنْ سننِ القياسِ لسـرٍّ[٤] ، وهو أنهم لو قالوا : أنتا ، و" أنتوا " للزمهم أنْ يقولوا في: هُمَا ، وهُمْ للغائبتين ، والغـائبين[٥] هـوا ، وهـووا ، ولاجتمـعَ في آخـرِ غـيرِ المتمكـنِ حرْفـانِ معتـلاَّنِ ، واجتماعهما مستثقَلٌ وغيرُ المتمكِّنِ ضعيفٌ ، فتفادوا أنْ يقولوا[٦]: هوا ، وهـووا ، فـأبدلوا[٧] مـن واوِ هـوَ ميمـاً ؛ لأنَّ الميـمَ مـن مخـرجِ الـواوِ ، وهـي أجـدرُ مـن[٨] الحركاتِ ، ولهذا المعنى أبدلوا من الواوِ في فوهٍ ميمـاً ، فقـالوا : فـمٌ ، ثـم أجـرَوُا البابَ[٩] على طريقةِ[١٠] المشابهةِ ، فقالوا : أنتما ، وأنتم ، وضربتما وضربتم ، ولمْ

---

(١) في الأصل : « حرك » ساقطة .

(٢) ينظر كتاب المقتصد ١ / ١٢٦ .

(٣) في الأصل : « المذكر » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « كسر » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « والغائبين » ساقط .

(٦) ينظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٨ ؛ والهمع ١ / ٢٠٩ .

(٧) في الأصل : « وأبدلوا » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « على » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « الباب » ساقط والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « طريق » .

يقولوا : أنتا ، وأنتوا ، وضربتا ، وضربتوا[١] ، وقيلَ : في زيـادةِ الميـمِ والألـفِ في أنتما وضربتما أنها للفـرقِ بـين الواحـدِ ، ومـا زادَ عليـهِ ، وأمَّـا اختصـاصُ الميـمِ بالزيادةِ ؛ لأنها قريبةُ المخرجِ من الواوِ ، ولأنهما من[٢] الشفةِ ، والواوُ مـن ضمـائرِ الجمعِ ، والتثنيةِ ضربٌ مِنْ الجمعِ ؛ لأنَّ فيها ضمَّ واحدٍ إلى واحدٍ كما أنَّ في الجمعِ ضمَّ واحدٍ إلى ما فوقهُ ، وعن بعضهـم أنَّ الاثنـين أقـلُّ الجمـوعِ قـالَ ابنُ عبـاسٍ – رضـي الله عنهمـا[٣] – في قولـه تعـالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ﴾[٤] هـي اثنـانِ فصاعداً[٥] ، فإنْ قيلَ : هلاَّ اجترأوا بالميم ؟ قلنا : / لو اجترأوا بزيادتها ، ولم يـأتوا [١٦٤/أ] بالألفِ بعدها لا التبسَ ضميرُ الاثنينِ بـالجمعِ ، فقولـكَ : أنتـم للاثنـينِ نظـيرَ أنتـم للجمعِ ، وإنْ قيلَ فهلاَّ اكتفوا بزيادةِ الألفِ وحدها قلنا : لئلاَّ يلزمَ الالتبـاسُ بـين ضميرِ الاثنينِ والواحدِ ؛ لأنَّ الفتحـةَ في " أنـتَ " قـد تشـبعُ فيتولَّـدُ منهـا الألـفُ كقوله :

رَامِـي مـن رَمَـى فأَصَـابَ قَلْبِـي وَقَـالَ مِـنَ المطالـبِ قُلْـتُ : أَنْتَـا[٦]

والأصلُ في أنتـم انتمـوا بدليـلِ عـودُ الـواوِ فيـه[٧] في الاضطـرارِ والاختيـارِ ، ووجوبُ عودها في المتصلاتِ نحـو نصرتمـوه ، وقولـه تعـالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾[٨] فإنْ قيلَ : لِمَ حذفتْ الواوُ في أنتموا ؟ وإذا حذفتْ فلمَ خـصَّ الحـذفُ بهـا ، ولم

---

(١) في ب : « وضربنا » .
(٢) في ب : « في » .
(٣) في ب : « عنه » .
(٤) من الآية ( ١١ ) من سورة النساء .
(٥) ينظر تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة للدكتور / عبد العزيز الحميـدي ١ / ٢٠٩ – ٢١٠ .
(٦) لم أهتد إلى قائل هذا البيت ، ولا تخريجه من مصادر النحو والشعر .
(٧) في ب : « فيه » ساقط .
(٨) من الآية ( ٢٨ ) من سورة هود .

يحذفِ الألفُ من أنتما ؟ قلنا : حذفُ الواوِ لأمنِ الالتباسِ ، وامتناعِ حذفِ الألفِ من " أنتما " لئلا يعودَ الالتباسُ ، وإنْ قيلَ : لِمَ لم ينعكسْ الحذفُ وعدمه مع وجودِ رفعِ الالتباسِ في عكسه أيضاً ؟ قلنا : لوجوهٍ : الأولُ أنَّ الواوَ لو حذفتْ ، فالدليلُ على حذفها قائمٌ وهو النونُ المشدَّدَةُ في أنتنَّ ؛ لأن جمعَ النساءِ بإزاء جمعِ الرجالِ ، وبعدَ التاءِ في أنتنَّ حرفانِ ؛ لأنَّ اللفظَ[1] قالبُ المعنى ، ورتبةُ المذكر أعلى من رتبةِ المؤنثِ ، فكانَ أحسنُ أحوالِه ألاَّ يقصرَ لفظهُ عن لفظها بخلافِ حذفِ الألفِ من أنتما إذْ ليس على حذفها دلالةٌ واضحةٌ ، والثاني : أنّ الجمعَ أثقلُ من التثنيةِ ، وإيثارُ الخفةِ للأثقلِ أولَى ، والثالثُ : أنَّ الألفَ أرسى قَدَماً وأرسخُ عِرْقاً من الواوِ[2] إذْ الألفُ في التثنيةِ مطردةٌ ، والواوُ في الجمعِ غيرُ مطردةٍ ، ألا ترى إلى نحوِ رجالٍ ، وغلمانٍ[3] ، وأفراسٍ فكلٌّ منها[4] جمعٌ ، ولا واوٌ فانتفاءُ ما هو بلا شبهٍ أولى فإنْ قيلَ : ما السرُ في ضمِّ التاءِ في " أنتما " ، و" أنتم " ؟ قلنا: هو أنَّ الميمَ شفويةٌ فناسبَ أنْ تجعل[5] حركةَ ما قبلها جزء الواوِ ؛ لأنها شفويةٌ أيضاً ، فإنَّ إثباتَ المجانسةِ من بابِ المناسبةِ ، فإنْ قيل : فلمَ اشتركَ المذكرُ والمؤنثُ في أنتما ، وكذا في هما ، ولم يشتركا في الجمع ؟ فقيل : أنتم وأنتن ، وهمْ ، وهنَّ قلنا : للجري على سننِ المظهرِ ، وليسَ بدعٌ أنْ يجرى الفرعُ على سننِ الأصلِ ، وفي المظهرِ يقالُ : زيدانِ ، وهندانِ بالموافقةِ ، وزيدون وهنداتٌ بالمخالفةِ ، فكذا في المضمرِ ، فإنْ قيل : لِمَ لَمْ يجمعوا بالألفِ والتاءِ على نحوِ أنتاتٍ كما قالوا في المظهرِ مسلماتٍ[6] ؟ .

(١) في الأصل : « إلا لفظ » .
(٢) في ب : « من الواو » ساقط .
(٣) في ب : « غلمان » ساقط .
(٤) في ب : « منهما » .
(٥) في الأصل : « يحمل » والمثبت من ب .
(٦) في الأصل : « مسلمات فإن قيل » .

قلنا : المضمرُ فرعٌ على المظهرِ فسلكوا في المضمرِ غيرَ طريقةِ المظهرِ ؛ إيقاعاً للمخالفةِ ؛ لئلاَّ يلزمَ الاستواءُ بينَ المظهرِ والمضمرِ من كلِّ وجهٍ ، فإنْ قيل : لِمَ اختصتْ النونُ بالزيادةِ ، ولِمَ شدِّدَتْ ؟ قلنا : أمَّا الأولُ ، فلأنَّ النونَ علامةٌ للجمعِ في نحوِ : نصرنا ، وننصرُ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّ القياسَ أنتنَّ ، فقلبت الميمُ نوناً ؛ لما بينهما من المقاربةِ ، من حيثُ إنهما غنتانِ في الألفِ ، ولذا قيل : " عميرٌ " في " عنبرِ " فأدغمتْ ؛ ولأنَّ جمعَ المظهرِ بحرفينِ ، بالألفِ والتاءِ ، فلزمَ أنْ يكونَ الجمعُ هنا بحرفينِ أيضاً ، لئلا يلزمَ المخالفةُ من كلِّ وجهٍ ، فشدِّدَتْ النونُ ؛ لهذا ، وهو للغائبِ ، وهي للغائبةِ .

اعلمْ أنَّ الواوَ ، والياءَ في هوَ ، وهيَ من نفسِ الاسم[1] عندَ أكثرِ البصريةِ ، وقالَ بعضهم[2] – والكوفيةُ – هما زائدتان ؛ وحجتهم أنهما تسقطانِ من التثنيةِ، والجمعِ ، قالوا : والذي أحوجهم إلى ذلكَ أنَّ الكنايةَ لما انفصلتْ ، احتيجَ فيها إلى ابتداءٍ ، ووقفٍ ، فالابتداءُ بالمتحرِّكِ ، والوقفُ على الساكن[3] ، فلا يجتمعانِ على حرفٍ واحدٍ ، فزادوا الواوَ ؛ صلةً لضمةِ الواوِ ، في " هوَ " ، والياءُ[4] صلةٌ لكسرةِ الهاءِ في " هيَ " وحجةُ[5] البصريينَ ثباتهما في الخطِّ ، والوقفِ / [١٦٤/ ب] وتحركهما في الوصلِ ، وهما ، وهمْ ليسا على حدِّ التثنيةِ والجمعِ ، بلْ هما صيغتانِ على حدةٍ[6] ، وقيلَ : في تعيينِ الهاءِ ، والواوِ والياءِ لهما .

أمَّا الهاءُ فيها فلمناسبةٍ بينهما ، وبينَ الهمزةِ من حيثُ المخرجُ غير[7] أنَّ الهاءَ خفيةٌ ، فاختصتْ بالإخفاءِ ، وهو الغائبُ والغائبةُ ، وأمَّا زيادةُ الواوِ ، والياءِ

---

(١) في الأصل : « الاسم إلا » والأصح حذفها كما في ب .

(٢) ينظر الهمع ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٩ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤١٨ .

(٣) في الأصل : « الساكنين » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « الياء » .

(٥) ينظر الهمع ١ / ٢٠٩ ؛ والإنصاف ٢ / ٦٨١ .

(٦) في الأصل : « أحدة » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « غير » ساقط .

فيهما[١] فلخفتهما ، وكثرةِ دورهما في الكلام ، فإنْ قيل : فالألفُ أحقُّ بالزيادةِ منهما ؛ لأنها لا تزايلُ الخفةَ ؛ لأنها ساكنةٌ أبداً .

قلنا : هذا هوَ الجوابُ ؛ لأنها ساكنةٌ أبداً ، وهمْ قد قصدوا إلى أنْ يجعلوا هذهِ الضمائرَ متحركةً ، فيختارُ ما هوَ قابلٌ للتحركِ ، وهو[٢] الواو ، والياءُ ، فإنْ قيلَ : فلمَ خُصَّ المذكرُ بالواوِ ، والمؤنثُ بالياءِ ، قلنا : لأنَّ الواوَ من الشفةِ ، والياءَ من وسطِ اللسانِ ، فتكونُ الياءُ نائبة ، والمذكرُ مقدمٌ على المؤنثِ ، فيختصُّ المقدم بالمقدمِ ، والمؤخرُ بالمؤخرِ ، فإنْ قيل : فما الوجهُ لتعيينِ حرفينِ ؟ وأيُّ معنى في جعلِ أحدهما حرفاً صحيحاً [ أرادَ بالصحيحِ الهاءَ في هوَ ، وهيَ ، وبالمعتلِّ الواوَ ، والياءَ فيهما ][٣] والآخرُ معتلاً ؟

قلنا : أمَّا الأولُ فلزومُ التناسبِ بينَ ضميرِ الغيبةِ ، وضميرِ المتكلمِ ، فضميرُ المتكلم حرفانِ : الهمزةُ ، والنونُ ، فكذا ضميرُ الغيبةِ ، وأمَّا الثاني فلما ذكرنا من رومِ ذلكَ التناسبِ أيضاً ؛ لأنَّ الهمزةَ والهاءَ مخرجهما واحدٌ ، والنونُ قريبٌ مخرجُهَا[٤] من مخرجِ الواوِ ، وانفتاحُ الواوِ من " هوَ " للتناسبِ أيضاً ؛ لأنَّ النونَ في ضميرِ المتكلمِ مفتوحةٌ ، وأمَّا ضمُّ الهاءِ فلطلبِ[٥] التجانسِ بينَ حركتها والواوِ ؛ لأن الضمةَ جزءُ الواوِ ، ثم لما أرادوا أنْ يفرقوا بين المذكرِ والمؤنثِ : جاءوا بالياءِ مكانَ الواوِ ، وفتحوا الياءَ ؛ لما ذكرنا في الواوِ ، وكسروا الهاءَ للتجانسِ ؛ لأنَّ الكسرةَ جزءُ الياءِ ، والكلامُ في هما ، وهمْ ، وهنَّ ، على نحوِ ما سبقَ في أنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ .

---

(١) في الأصل : « فيها » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « وهو » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « مخرجهما » .

(٥) في ب : « فطلب » .

قوله[١]: (( **والحروفُ التي تفصلُ بـ" أيّاً " من الكافِ، ونحوها** ))[٢] إلى قولـه: (( **ولا محلَّ لهذه اللواحقِ** ))[٣] ، وعنـدَ الخليـلِ[٤] هـي لواحـقُ مجـرورةُ المواضِـعِ ، بإضافةِ " أيّاً " إليها ، وفائدةُ الخلافِ أنَّ عند الخليل " إيَّاكَ " نفسـكَ بـالجرِّ على تأكيدِ الكافِ جائزٌ ، وعندَ غيره لا يجوزُ هذا التأكيدُ .

أمَّا تأكيدُ " إيَّا " فلأنه لَمْ يردْ تأكيدُ الضميرِ المنفصلِ ، وأمَّا تـأكيدُ الكـافِ ، فلأنه لا محلَّ لهُ[٥] من الإعرابِ ، فلا يصحُّ تأكيدُه ، وحجةُ الخليلِ[٦] ما حكاهُ عن العربِ (( إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فإيّـَاهُ وإيَّـا الشـوابِّ ))[٧] فلـولا أنَّ هـذِهِ اللواحـقَ محكومٌ على محلها بالانجرارِ ؛ لما انجرَّ الشـوابُّ[٨] هنـا ، والجـوابُ : أنَّ هـذا شـاذٌّ وهذا هو الجوابُ عن قولِ بعضهم[٩] : أن " إيَّا " مظهرٌ ، بدليلِ " أنّ " المضمرَ لا يضافُ ؛ لأنَّ المضمرَ لا معنى لـهُ سـوى الإشـارةِ الـتي[١٠] هـيَ للتعريـفِ ، وعنـدَ الإضافةِ ينسلخُ الاسمُ عن التعريفِ ، فيلزمُ من تجريدِ الإضافـةِ تعطيلُـه عـن المعنـى رأساً ، وذلكَ ممتنعٌ ، وقدْ أُضيفَ هنا كما ترى ، فلا يكونُ إلاَّ مظهراً .

قالَ : الأخفـشُ[١١] ، وعليـه المحققـونَ : (( إنَّ " إيّـاً " لا يجـوزُ إضافتـهُ إلى مـا بعدَهُ؛ لأنه مضمرٌ ؛ بدليلِ أنه على وجهٍ واحدٍ ، لا يتواردُ عليهِ وجوهُ الإعـرابِ ،

---

(١) في ب : (( قوله )) ساقط .

(٢) المفصل ص ١٢٧ .

(٣) المفصل ص ١٢٧ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٥) في ب : (( لها )) .

(٦) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٧) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٨) في ب : (( الشوايب )) .

(٩) ينظر هذه المسـألة الإنصـاف ٢ / ٦٩٥ ؛ والتخمـير ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ ؛ والإيضـاح في شـرح المفصل ١ / ٤٧٠ .

(١٠) في ب : (( التي )) ساقط .

(١١) ينظر تفصيل هذه المسألة : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٢٥ ؛ والإنصاف ٢ / ٦٩٧ فمـا بعدها ؛ والتخمير ٢ / ١٤٦ .

وذلك أنَّ كونَهُ مضمراً ، فيمتنعُ إضافته إلى ما بعده )) ، وعن الكوفيين[١] أنَّ اللواحقَ هيَ الضمائرُ ، والياءُ[٢] في " إيايَ " كالياءِ في نصرني ، والكافِ والهاءِ في " إياكَ " و" إياهُ " كالكافِ والهاءِ في نصرك ، ونصرهُ لا فرقَ بينهما ، و" أيّا " عمادُ ، كالنونِ في نصرني ، ووجهُ فسادِ هذا القولِ أنَّ الشيءَ لا يعملُ بما هو أكثرُ منهُ ، ومعنى قولهم : (( **إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فإياهُ وإيّا الشّوابِ** ))[٣] التحذيرُ من أنْ يلاعبَهُنَّ ويتزوجَهُنَّ .

قوله[٤] : (( **ولأنَّ المتصلَ أخصرُ** ))[٥] هذا تعليلٌ قُدِّمَ على المعللِ لفظاً ، والمعللُ[٦] قوله : (( **لَمْ يسوغوا تركهُ إلى المنفصلِ** ))[٧] وأخصرُ أفعلُ التفضيلِ من الاختصارِ على حذفِ[٨] الزوائدِ ، وهو قياسٌ عند سيبويه[٩] في كلِّ مزيدٍ على الثُّلاثي ، وإنما لم يسوغوا ؛ لأنَّ وضعَ الضمائرِ للاختصارِ ، فالعدولُ عن الأخصرِ إلى غيرِه عند عدمِ عوزهِ تنكبٌ عن منهجِ الوضعِ[١٠] ، فلذا حملَ على الشذوذِ " إيّاكا "[١١] في البيتِ حيثُ لم يقلْ بلغتكَ ، وقبله / : [١٦٥/أ]

(١) ينظر الانصاف ٢ / ٦٩٥ .
(٢) في ب : (( فالياء )) .
(٣) ينظر المفصل ص ١٢٧ .
(٤) في ب : (( قوله )) ساقط .
(٥) المفصل ص ١٢٧ .
(٦) في ب : (( فالمعلل )) .
(٧) المفصل ص ٨٩ .
(٨) في الأصل : (( خلاف )) والمثبت من ب .
(٩) ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٢ .
(١٠) في ب : (( القدح )) .
(١١) هذه لفظة من بيت شعر من الرجز ، ونصه :

* إليْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إيَّاكا *

هذا الرجز من قول : حُمَيْد الأرقط ، وانظره في : الكتاب ٢/ ٣٦٢ ؛ وابن الشجري ١/ ٤٠ ؛ والخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٤ ؛ والإنصاف ٢ / ٦٩٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٠٢ ؛ والعقد الفريد ٤ / ١٨٦ ؛ والخزانة ٥ / ٢٨٠ .

* أَتَتْكَ[١] عَنْسٌ قَطَعَتْ أَرَاكَا *[٢]

قيلَ : معناهُ أكلتْ الأراكَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ المعنى سارتْ من بينِ الأراكِ حتى قطعتْ تلكَ الأراضي التي هي منابتُ الأراكِ ، وقوله : إليكَ أيْ[٣] : قاصدةٌ إليكَ ، وقيلَ أيْ : سقتها إليكَ[٤] ، وأمَّا قولُ بعضِ اللصوصِ (( **إيّانا** ))[٥][٦] فلهُ وجهٌ[٧] وهو تعذرُ الوصلِ[٨] هنا ؛ لامتناعِ أنْ يقولَ : ئقتلنا إذْ لا يجمعُ بينَ ضميري الفاعلِ والمفعولِ إلاَّ في بابِ ظننتُ تقولُ : ظننتني منطلقاً بضمِّ التاء[٩] ، ولا تقولُ قتلتني - بضمِّ التاءِ - ولا نقتلنا[١٠] بالنونِ ، والمنفصلُ موضوعٌ ليجاءَ به عند تعذرِ الوصلِ ، وقدْ تعذَّرَ من هذا الوجهِ كما ترى ، وعن هذا قالَ بعض الشارحين في الاستشهادِ بهذا البيتِ[١١] ضربُ إشكالٍ ؛ لأنَّ سوقَ هذا اللفظِ

---

(١) في ب : (( لأمك )) .

(٢) هذا شطر قيل قبل الشطر الأول الآنف الذكر ، وهو من قول : حُميد الأرقط ، وانظر تخريجه في المصادر الآنفة الذكر .

(٣) في ب : (( أي )) ساقط .

(٤) في ب : (( إليك )) ساقط .

(٥) هذه لفظة من بيت من الهزج ، ونصه :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى     إنَّمَا نَقْتُلُ إيَّانَا
قتلنَا مِنْهُمْ كُلَّ     فَتىً أبيضَ حُسَّانَا

وعقب هذا البيت ، والبيتان لذي الأصبع العدواني أو أبي بجيلة . ينظر الخصائص ٢ / ١٩٤ ؛ والإنصاف ص ٦٩٩ ؛ وابن الشجري ١ / ٥٧ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ ؛ والخزانة ٥ / ٢٨٠ .

(٦) المفصل ص ١٢٨ .

(٧) في الأصل : (( وجبة )) والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( الموصل )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( بضم التاء )) ساقط .

(١٠) في الأصل : (( لا تقتلها )) .

(١١) ينظر شرح البيت الآنف الذكر في : الكتاب لسيبويه ٢ / ١١١ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٢٨٠ .

لبيانِ أنه لا يجوزُ إقامةُ المنفصلِ مُقامَ المتصلِ عندَ إمكانِ لفظِ المتصلِ ، ولا إمكـانَ للمتصلِ هنا[(١)] أصلاً ، فكيفَ يكونُ استعمالُ المنفصلِ هنا شاذاً ؟ ولكنـا نقـولُ : إنَّ وجهَ الشذوذِ هنا ، هو تركَ استعمالُ الأنفسِ ، فإنهُ كانَ من حقهِ أنْ يقـولَ : تقتلُ أنفسنا ، فأرادَ أنْ يأتي بالمضمرِ مكـانَ هـذا المظهـرِ ، فلـمْ يتهيـأ لـهُ ، فـأتي المتصل مكانَ[(٢)] استعمالِ ضميرِ المنفصلِ مكانِ المظهرِ هنا شاذاً .

البيتُ لذيْ الإصبعِ العدواني[(٣)] ، وترتيبهُ :

لَقِيْنَـا مِنْهُـمُ جَمْعـاً ... فَأَوْفَـى الجَمْـعُ مَـا كَانَـا
كـأنَّ يَـوْمَ قُـرَّى ... إنَّمـا نُقَتِّـلُ إيَّانَـا
قتلْنَـا مِنْهُـمُ كُـلَّ فَتـىً أَبْيَـضَ حُسَّانَـا
يُـرَى يَرْفُـلُ فـي بردي ... ـنِ مـن أبـرادِ نَجْـرَانَا[(٤)]

فأوفى أيْ : فأوفى للجمعِ ما كانَ عليهِ أن يعمله .

وَقُرَّى[(٥)] : موضعٌ بعينه .

ونقتّلُ إيّانا : أيْ : بقتّلِنَا إيـاهم حربـاً بمنزلـةِ مـنْ قتـل نفسـهُ ؛ لأنهـم كـانوا أغاروا على قبيلةِ أنفسهم ، فإنَّ كلهم كانوا من عشيرةٍ[(٦)] واحدةٍ .

---

(١) في ب : « ههنا » .

(٢) في ب : « فكان » .

(٣) ذو الإصبع العدواني : هو : حُرْثان ، بن عَدْوان بن عمرو بن قيس بن عيلان ، وكان جاهلياً ، وسمي ذا الإصبع ؛ لأن حيةً نهشته في إصبعه فقطعها .

ترجمته في : الاشتقاق ص ١٦٣ ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١١٨ ؛ وسمط اللآلىء ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٧٠٨ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٢٨٤ .

(٤) ينظر الأبيات في خزانة الأدب ٥ / ٢٨٢ .

(٥) قُرَّى : بضم أوله وتشديد ثانيه بعده ياء على وزن " فُعْلى " موضع ببلاد بـني الحـارث . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١٠٦٢ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٣٤٠ .

(٦) في ب : « دغير » .

ونجرانُ[1] : ناحيةٌ من اليمنِ[2] ، ومنهُ أفعى[3] نجرانَ

و* مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ *[4]

البيتُ للفرزدقِ ، وترتيبهُ :

**قَـــدْ عَلِمـــتْ سَلْمَـى وَجَاراتُهَـــا مَـــا قَطَّـــرَ[5] الفَـــارِسَ إلاَّ أَنَـــا[6]**
**شَكَكْـــــتُ بالرُّمْـــحِ حَيَازِيْمَـــهُ والخيـــلُ تَجْـــرِي زِيَمـــاً بَيْنَنَـــا**

فعلمَ بهذا أنَّ الواوَ في و" ما قطرَ " ليستْ من البيتِ ، بلْ للعطفِ في التقديرِ .

الشاهدُ في البيتِ : أنه أتى بالضمير المنفصلِ ؛ لتعذرِ الوصلِ ؛ لأنه لـو قـالَ : ما قطرتُ الفارسَ كانَ نافياً عن نفسهِ أنه قطرَ الفـارسَ ، والاسـمُ الواقـعُ بعـد إلاَّ مثبتٌ مستثنى مما نفيَ .

فلما احتاجَ إلى الإتيانِ بالضميرِ بعدَ إلا أتى بـهِ منفصـلاً ؛ لأنـه ليـسَ بموضـع اتصال ؛ لأنَّ الاتصـالَ[7] أنْ يتصـلَ بـالفعلِ ويليـهِ ، والانفصـالُ عكسهُ،وقطَّـرَ :

(١) نجران : بفتح أوله وإسكان ثانيه مدينة بالحجاز من شق اليمن معروفة سميت بنجران بن زيد بـن يشجب بن يعرب وهو أول من نزلها ، ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١٢٩٨ ؛ ومعجـم البلـدان ٥ / ٢٦٦ فما بعدها .

(٢) اليمن : هو البلد المعروف الذي كان لسبأ ، فإنمـا سمـي بـاليمن لأنـه عـن يمـين الكعبـة . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١٤٠١ ؛ ومعجم البلدان ٥ / ٤٤٧ .

(٣) أفعى نجران : هو الأفعى الجرهمي حكيم جاهلي قديم ، كان منزله بنجـران تقصـده العـرب في قضاياها ، فيحكم بينها ولا يرد حكمه .

ترجمته في : التاريخ لابن الأثير ١ / ٦٣١ - ٦٣٣ ؛ والأعلام ٢ / ٥ .

(٤) المفصل ص ١٢٩ .

(٥) في ب : « وما » .

(٦) هذا البيت من السريع ، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ١٦٧ ؛ والكتاب ٢ / ٣٥٣ ؛ وشـرح أبيـات سـيبويه ٢ / ١٩٩ ؛ وشـرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي ص ٤١١ ؛ ولـه أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٢ / ٧١٩ ؛ وبـلا نسبة في : ابـن يعيـش ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٠٩ ؛ والأشباه والنظائر ٧ / ٢٤٣ ؛ واللسان ٥ / ١٠٦ " قطر " .

(٧) في ب : « لأن الاتصال » ساقط .

ألقاهُ[1] على أحدِ قطريهِ ، وهما جانباهُ يقالُ: شككتهُ بالرمحِ أيْ : خرقتُه وانتظمْتُهُ .

الحيازِيْمُ : جمعُ الحيزومِ ، وهو ما حولَ الصدرِ .

والزِّيَمُ : التفرقةُ .

يقولُ : طعنتُ الرمحَ في صدرِه ، والخيلُ تجري بفرسانها ، وزِيَماً : حالٌ

(( **وتقولُ : هو ضربٌ** ))[2] إلى آخره .

ذكرَ هنا مواضعَ الفصلِ ، وهي المبتدأُ وخبرُه، وخبرُ " إنَّ " ، (( وما بعدَ الاستثناء ))[3] ، وما بعدَ الحرفِ العاطفِ ، والمفعولِ المقدَّمِ ، وأمثلةُ هذه الستةِ مذكورةٌ في الكتابِ[4] .

ثعلبٌ أبو العباسِ من أئمةِ الكوفية ، وهذا الذي أنشدهُ[5] قبيحٌ ؛ لأنَّ " إلا " ليسَ لها قوةُ الفعلِ ، و" لا " عاملةٌ كـ" إنَّ " ونحوها ، فمجيءُ الضمير

---

(١) في ب : (( ألقا )) .

(٢) المفصل ص ١٢٩ .

(٣) في ب : (( وما بعد الاستثناء )) ساقط .

(٤) ينظر المفصل ص ١٢٩ .

(٥) البيت الذي أنشده ثعلب هو :

وَمَا نُبَالِيْ إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلاَّ يجاورَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ

متصلاً بها يَسْمُجُ جداً ، على أنَّ أصحابنا ينشدونه حاشاكَ، مكانَ إلاَّكَ ، يقالُ[١]: ما بالدارِ ديارٌ ، أيْ : أحدٌ ، فيقالُ : من الدورِ ، ولو[٢] كانَ فعّالاً لقيلَ دوَّارٌ ، وقدْ جاءَ في شعرِ أبي الطيبِ :

*** لَمْ نَرَ من[٣] نادمتُ إلاَّكَا ***[٤]

قوله : « **إلاَّكَ** »[٥] كانَ ينبغي أنْ يقالَ : إلاَّ إياكَ ديارٌ ، وإنما قُدِّرَ المنصوبُ من المنفصلِ دونَ المرفوعِ إلاَّ المستثنى منهُ ، فكانَ منصوباً لا محالةَ »[٦] .

« **فإذا[٧] التقى ضميران** »[٨] أيْ: إذا التقى/ منصوبانِ ، أوْ منصوبٌ ومجرورٌ، [١٦٥/ ب] وتمثيله بما قلنا يرشدُكَ إلى ذلكَ ، وإلا وردَ عليهِ نحو : ضربتكَ فهما متصلانِ أبداً لا يتأتّى فيهما الانفصالُ ، فالأولُ متصلٌ لا محالةَ ، وفي الثاني يجوزُ الأمرانِ : الوصلُ ، والفصلُ ، نحو : الدِّرْهَمُ أعطيتكهُ ، والدرهمُ أعطيتكَ إياه ، والدرهمُ أعطيتكموه - بالكافِ - والدرهمُ أعطيتكم إياهُ ، وفي التخميرِ[٩] : « وإذا التقى ضميرانِ منصوبانِ » ؛ لأنَّ فيهِ احترازاً عن كونِ أحدهما مرفوعاً ، وقوله جازَ في الثاني : الاتصالُ ؛ لأنهُ ممكنٌ ، ولا مانعَ عنهُ ، وجازَ الانفصالُ أيضاً ؛ لتطويله بالاتصالِ ، فجعلَ كالمتعذرِ ؛ لأداءِ اتصاله إلى ثلاثِ مضمراتٍ متصلاتٍ[١٠]

---

(١) في ب : « يقال » ساقط .

(٢) في ب : « فلو » .

(٣) في الأصل : « لمن » والمثبت من ب .

(٤) هذا صدر بيت لأبي الطيب وعجزه :

*** لاَ لِسَوَى وُدِّكَ لي ذَاكَا ***

وانظره في معجز أحمد ٢ / ١٩٨ .

(٥) المفصل ص ١٢٩ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في النسختين : « وإذا » والمثبت من المفصل .

(٨) المفصل ص ١٣٠ .

(٩) ينظر التخمير ٢ / ١٥١ .

(١٠) في ب : « متصلان » .

بكلمةٍ ، وفي ذلك تطويـل[١] الكلمـةِ في غايـةِ الاستثقالِ ؛ ولأنَّ الضميرَ المتصلَ المنصوبَ لا يتصلُ إلاَّ بالفعلِ ، ولذا حُمِلَ قوله :

*** هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ والفَاعِلُونَه ***[٢]

على الضرورةِ ، وهنا قد اتصلَ بالاسمِ ، وهو الكـاف ، فتعذَّرَ الوصلُ من حيثُ المعنى ، فيجوزُ الفصلُ ، والصحيحُ : أعطيتكموه - بكافِ الخطابِ - وإنْ وقعَ في عامةِ النسخِ : أعطيتموه بدون الكافِ ، بدليل قوله : وأنْ ينفصلَ الثاني ، كقولـك : أعطيتـكَ إيـاهُ ؛ لأنَّ هـذهِ الصورةَ الثانيـةَ هي الأولى بعينهـا ، إلاَّ إنَّ الضميرَ الثاني هنا منفصلٌ ، وفي الأولِ في الصورةِ الثانيةِ ، كاف الخطابُ ، فكـذا في الأولى ، وينبغي إذا اتصلا أنْ يقدمَ منهما ما للمتكلِّم على غـيره ؛ لأنَّ الكـلامَ ينشأُ من المتكلِّم ، وينتهي إلى المخاطبِ ، ثم إلى الغائبِ ، فناسبَ أنْ تراعى هـذهِ المراتبُ في ذكـر ضمـائرهم ، فيقـالُ : « أعطـانيكَ ، وأعطانيـه زيـدٌ ، والدرهـمُ أعطاكهُ زيدٌ »[٣]، ولا يجوزُ أنْ يقالَ : أعطاكني ، ولا أعطاهني ، ولا أعطاهكَ ، وقولُ أبي الطيبِ :

**خَلَـتِ البـلادُ مـن الغزالـةِ ليلَهَـا فأعَاضَهَـاكَ اللهُ كـي[٤] لا تحْزَنَـا**[٥]

من تعسفاته ومن المريبِ على وجهِ قولُ ابنِ الرومي[٦] :

---

(١) في الأصل : « وفي تطول » والمثبت من ب .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، وعجزه :

*** إذَا ما خَشَوا من معظمِ الأمْرِ مُفْظِعا ***

وسبق تخريجه .

(٣) المنفصل ص ١٣٠ .

(٤) في ب : « أشركي » .

(٥) البيت لأبي الطيب ، وانظره في معجز أحمد ٢ / ١٩٧ .

(٦) ابن الرومي : هو : علي بن العباس بن جريج ، أو جورجيس الرومي ، أبو الحسن : شاعر كبير من طبقة بشار والمتنبي ، رومي الأصل ، كان جده من موالي بن العباس ولد سنة ٢٢١ هـ ، وتوفي سنة ٢٨٣ هـ مسموماً .

أخباره في : وفيات الأعيان ٣ / ٣٥٨ ؛ ومعجم الشعراء ص ٢٨٩ - ٢٩١ ؛ وزهر الآداب ص ٢٩٥ ؛ وتاريخ بغداد ١٢ / ٢٢ ؛ والأعلام ٤ / ٢٩٧ .

**جُعِلْتُ فِدَاكَ لَمْ أَسْأَلْكَ ذَاكَ الثوبَ للكفن**

**سَأَلْتُكَه لألبسه ورُوحِي بعدُ في بَدَنِ**(١)

فطريقةٌ أخرى ، وهي أنَّ ضميريةَ ضمير المتكلِّمِ أسرعُ ظهوراً من ضميريه وضميرِ المخاطبِ أسرعُ ظهوراً من ضميريه ضميرِ(٢) الغائبِ إذِ الأولُ حكايةٌ ، ولا حكايةَ في الأسماءِ المظهرةِ ، والثاني خطابٌ ، والخطابُ يمكنُ حصولهُ في الأسماءِ المظهرةِ بتوسطُ حرفِ النداءِ ، نحو : يا زيدُ ، فعلتَ كذا ، ولكن لا خطابَ في المظهراتِ وضعاً ، فيكونُ في رتبةِ ضميريهِ وضميرِ المخاطب انحطاطٌ عن رتبةِ ضميريةِ ضميرِ المتكلمِ بدرجةٍ ، والثالثُ كالأسماءِ المظهرةِ إذِ الأسماءُ المظهرةُ كلها غيبٌ ، ومن المعلومِ أنَّ الضميرَ بالفعلِ لطلبه الفعلَ بكونهِ ضميراً متصلاً ، فما كانتْ ضميريته أظهر كان مبنياً ، بأنْ يتقدَّمَ ، فيلزمُ من هذا : أنْ يتقدمَ ما للمتكلِّمِ على ما للمخاطبِ ، وما للمخاطبِ على ما للغائبِ .

قال الإمامُ رضيُّ الدِّينِ الطبّاخيُّ(٣) : إذا اجتمعتْ الحكايةُ ، والخطابُ : غلبت الحكايةُ في الوضعِ ، نحو : أنا ، وأنتَ ، فعلنا ، وإذا اجتمعتْ الغيبةُ ، والخطابُ : غلبَ الخطابُ ، نحو : أنتَ ، وهو ، فعلتُمَا ، قال الله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾(٤) بتاءِ الخطابِ ، فلما كانَ هكذا في التغليبِ في التقديمِ اللفظ فكذلك هذا في التغليب في التقديم ، ثم قالَ : « **وإذا انفصلَ الثاني ، لَمْ يراعَ هذا الترتيبُ** »(٥) أيْ : أنتَ بالخيارِ بينَ التقدمِ ، والتأخيرِ ؛ لأنَّ الضميرَ المنفصلَ بمنزلةِ المظهرِ في استبدادهِ بنفسهِ ، وهناكَ لا يراعى الترتيبُ ، نحوَ : جاءَ عبدُ الله(٦) وأنتَ ، وما أعطيتُ درهماً إلاَّ إياكَ ، فكذا هنا ، فتقولُ : « **أعطاهُ**

(١) ينظر ديوان ابن الرومي ص ٢٤٨٦ .

(٢) في ب : « ضمير » ساقط .

(٣) لم أهتد إلى ترجمته في مظان الكتب .

(٤) من الآية ( ٥٥ ) من سورة النمل .

(٥) المفصل ص ١٣٠ .

(٦) في الأصل : « الله » لفظ الجلالة .

**إياكَ وأعطاكَ إيايَ ، وقد جاءَ في الغـائبينِ ، أعطاهـاه** ))[١] أيْ : أعطى المؤنـثَ المذكر ، (( **وأعطاهوها** ))[٢] أيْ : أعطى المذكرَ المؤنثَ :

* **لِضَغْمِهِمَاهَا** *[٣][٤]

هو بدلُ من قوله لضغمه ، والضميرُ الأولُ / بالتثنيةِ للذئبِ والضبعِ ، والثـاني [ ١٦٦/أ ] للضغمةِ ، وهي مصـدرٌ ، منـهُ اشـتقاقُ الضيغـمِ " نابهـا " أيْ : نـابَ الضغمـةِ ، والإضافةُ للملابسةِ كأنه يقولُ لكثرةِ ما أبتليتُ به من المحنِ ، قدْ طابتْ نفسـي أنْ يعضني سـبعانِ نابهمـا يضربـانِ العظـمَ ، ويقرعانـه ، وقُـرِعَ البـابُ[٥] كنايـةً عـن التصويتِ ، وهـو قليـلٌ ، أيْ : الضمـيرانِ إذا كانـا للغـائبينِ ، ففيهمـا وجهـانِ : أحدهما : فصلُ الثاني ووصله ، نحوُ : أعطاها إياهُ أيْ : أعطى المرأةَ الدرهـمَ[٦] ، وأعطاهُ[٧] إياها ، أيْ : أعطى الرجلُ الجاريةَ ، والثاني : وصلها ، نحو : قولـكَ : أعطاهاه ، وأعطاهوها ، بالوصل في المفعولينِ ، والوصل[٨] قليـلٌ ؛ لأنَّ في المصـيرِ إلى المنفصلِ ، ليكونَ أحدهما متصلاً ، والآخرُ منفصلاً نـوعُ تخفيـفٍ في اللفـظِ ، إذْ فيهِ إزالةُ المستكرهِ ، وهو اجتمـاعُ اللفظـينِ المتمـاثلينِ ، وهـذا هـو الصحيـحُ ، فعلم بهذا أنَّ الصحيحَ أنَّ قوله هو[٩] قليلٌ ينصرفُ إلى قوله ، وقد جاءَ في الغائبينِ

---

(١) المفصل ص ١٣٠ .

(٢) المفصل ص ١٣٠ .

(٣) هذه لفظة من بيت من الطويل ، وهو لمغلس بن لقيط ، ونصه :

**وَقَـدْ جَعَلَـتْ نفسِـي تَطِيـبُ بِضَغْمَةٍ     لِضَغْمِهِمَاهَـا يَقْـرَعُ الْعَظْـمَ نَابُهَـا**

وانظره في : تخليص الشواهد ص ٩٤ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٣٣ ؛ وشرح شواهد الإيضـاح ص ٧٥ ؛ وخزانـة الأدب ٥ / ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ؛ وبـلا نسـبة في الكتـاب ٢ / ٣٦٥ ؛ وآمالي ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ .

(٤) المفصل ص ١٣٠ .

(٥) في ب : (( الباب )) ساقط .

(٦) في ب : (( أعطى الدرهم المرأة )) .

(٧) في ب : (( أعطاه )) .

(٨) في الأصل : (( إلاَّ وصل )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( وهو )) .

" أعطاهاهُ " أيْ : جاءَ اتصالُ المفعولين معاً في الغائبين ، والاختيارُ في ضمير خبرِ كانَ الانفصالُ يعني خبرُ كانَ ، يجيءُ متصلاً ، ومنفصلاً ، فوجهُ الاتصالِ أنَّ خبرَ كانَ يشبهُ المفعولَ ، كما أنَّ اسمهُ يشبهُ الفاعل ، وضميرُ المفعولِ[١] متصلٌ نحو : نصركَ ، وكذا[٢] هُنا ، ووجهُ الانفصالِ أنَّ خبرها في الأصلِ خبرُ مبتدأٍ ، والضميرُ إذا وقعَ خبرَ المبتدأ فهو منفصلٌ ، وكذا[٣] هنا ، فعلى هذا : يجوزُ في البيتِ لئنْ كَانَهُ ولئنْ كانَ إياهُ ، ووجهُ كونِ الانفصالِ مختاراً إنْ كانَ منّزلاً منزلةَ الحرفِ ، والحروفُ[٤] تتصلُ بالضميرِ من وجهٍ واحدٍ نحو : إنكَ خارجٌ ، وأمَّا مِنْ وجهين فلا ، حيث لا[٥] يقالُ إنكهُ ، والمرادُ أنك خارجٌ ، وقدْ اتصلَ بكانَ ضميرُ اسمها فيكونُ انفصالُ الضميرِ خبرهَا مختاراً ، وقد جاءَ بالاتصالِ فيما ذكرهُ أبو الحسنِ ابنِ فَضَّالِ النحويُ[٦] :

---

(١) في ب : « المفعول » ساقط .

(٢) في ب : « فكذا » .

(٣) في ب : « فكذا » .

(٤) في ب : « والحرف » .

(٥) في ب : « فلا » .

(٦) أبو الحسن بن فَضَّال النحوي : هو علي بن فضَّال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ، يعرف بالفرزدقي ، لأن الفرزدق جده . كان إماماً في النحو واللغة والتصريف ، والتفسير ، والسير ، رحل إلى البلاد وأقام بغزْنة مدةً وصادف بها قبولاً ، ورجع إلى العراق ، وأقرأ ببغداد مدة النحو واللغة ، من تصانيفه : برهان العميدي في التفسير عشرون مجلداً ، الاكسير في علم التفسير ، إكسير الذهب في النحو ، العوامل والهوامل ، وغيرها من الكتب النافعة توفي ثاني عشر ربيع الأول سنة ٤٧٩ هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٩ ؛ ومعجم الأدباء ١٤ / ٩٠ - ٩٤ ؛ وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٣ ؛ وإشارة التعيين ص ٢٢٤ ؛ ومرآة الجنان ٣ / ١٣٢ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ١٨٣ ؛ وكشف الظنون ١٠٢٧ ، ١١٧٤ ، ١١٧٩ ؛ وهدية العارفين ص ٦٩٣ ؛ والأعلام ٥ / ١٣٥ ؛ ومعجم المؤلفين ٧ / ١٦٥ .

وإخــــوانٍ حَسِبْتُهُــــمُ دُرُوْعــاً		وكَانُوهَــــا ولكــنْ[١] للأعـــادِي
وخلْتُهُــــمُ سِهَامــــاً صَائِبَـــاتٍ		فَكَانُوهَــــا ولكــــنْ فـي فـؤادِي
وقَالُــوا : قــد صَفَــتْ مِنَّـا قلوبٌ		فَقَـد صدقُـوا ولكـنْ عَـنْ وِدَادِي[٢]

ويعني قوله :

لَئِــنْ كَــانَ إِيَّــاهُ لَقْــد حــالَ بَعْدَنَا		عَــنِ العَهْــدِ والإِنْسَــانُ قَــدْ يَتَغيَّــرُ[٣]

أيْ : لئن كانَ الرجلُ إياهُ لقد تغير بعدنا[٤] أيْ : كانَ شاباً فكبرَ ، وقولهُ :

* لَيْسَ إيَّاي *[٥]

وقبله :

لَيْــــتَ هَــــذَا اللَّيْـــلُ شهْــرٌ		لاَ نَــــــرَى فيـــــهِ عَرِيْبَـــــا[٦]

والمحفوظ :

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .		وَلاَ نَخْـــــــشَى رَقِيْبَـــــا

" عريبٌ " بالعينِ المهملة بمعنى أحدٍ ، يقالَ ما بالدارِ عريبٌ أيْ : أحدٌ .

(( **عليه رجلاً ليسني** ))[٧] قـالَ المصنـفُ : أيْ : ليـأخذَ رجـلاً غـيري ، وقـدْ اجتمعَ شذوذانِ : أحدهما : قوله : عليه للغائبِ في الإغراءِ ، والأصلُ أنْ يقـالَ :

---

(١) في ب : (( ولكن )) ساقط .

(٢) هذه الأبيات للمجاشعي النحوي انظرها في : معجـم الأدبـاء ١٤ / ٩٤ ؛ وبغيـة الوعـاة ٢ / ١٨٣ .

(٣) في الأصل : (( يتغيروا )) والمثبت من ب . والبيت لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ص ٩٤ .

(٤) في ب : (( بعدها )) .

(٥) هاتان لفظتان من بيت شعر من مجزوء الرمل ، ونص البيت :

لَيْـــــــسَ إِيَّــــــايَ وإيَّـــــا		كِ ولا نَخْــــــشَى رَقِيْبَـــــــا

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٦٧ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٢٢ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٨٥ ؛ والمقتضـب ٣ / ٩٨ ؛ والمنصـف ٣ / ٦٢ ؛ وابــن يعيــش ٣ / ٧٥ ، ١٠٧ ؛ واللسان ٦ / ٢١٢ " ليس " .

(٦) ينظر تخريج هذا البيت في المصادر الآنفة الذكر .

(٧) المفصل ص ١٣٢ .

عليكَ بكافِ الخطابِ ؛ لأنَّ بعضَ الظروفِ تقامُ مقامَ أمرِ المخاطبِ نحو : دونكَ ، وعليكَ دونَ أمرِ المتكلِّم ، والغائبِ ؛ لأنَّ أمرَ المخاطبِ أوجزُ ؛ لأنَّ فيه إضمارَ نفسِ الفعلِ ، بخلافِ أمرِ المتكلم ، والغائبِ ؛ لأنَّ فيهما إضمارَ الفعلِ ، ولامَ الأمرِ أيضاً ، والإضمارُ خلافُ الأصلِ فالمصيرُ إلى ما فيه الإضمارِ أولى ، فإنْ قيلَ : فما تقولُ في قوله – عليه الصلاةُ والسلامُ – : « عليكم[1] بالباءةِ[2] ، فمن لم يستطعْ فعليه الصومَ ، فإنَّ الصومَ لهُ وِجَاءُ »[3] حيثُ قالَ : فعليه الصومَ بالغيبةِ قلنا: إنما حسنَ ذلكَ لعدمِ الخطابِ لقوله[4] – عليهِ السلامُ –: « عليكمْ » ولأنَّ هذا لما[5] كانَ أمراً كسائرِ الأوامرِ ، والأمرُ قدْ يكونُ للغائبِ ، وقد يكونُ للحاضرِ شبَّهَ هذا بذاكَ ، والشاذُ الثاني قوله : " ليسي " والأصلُ ليسي إيايَ ، فإنْ قيلَ : أليسَ " لَيسَ "[6] من أخواتِ كانَ ؟ وفي كانَ جازَ

---

(١) في ب : « عليكم » ساقط .

(٢) في ب : « بأباه » .

(٣) نص الحديث : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغضُّ للبصر ، وأحصنُ للفرج ، ومن لم يستطعْ فليصم ، فإن الصوم له وجاء » . البخاري : كتاب النكاح ، باب قول النبي – ﷺ – « من استطاع الباءة فليتزوج » ٩ / ٩٢ ، ٩٥ ؛ ومسلم كتاب النكاح في باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ٢ / ١٠١٨ .

(٤) في ب : « يقوله » .

(٥) في ب : « كما » .

(٦) هذه لفظة من بيت شعرٍ من الرجز ، ونصه :

* إذْ ذَهبَ القومُ الكرامُ لَيْسِيْ *

وينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٥ ؛ وشرح التصريح ١ / ١١٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٤٨٨ ، ٧٦٩ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٤٤ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ؛ والدرر ١ / ٢٠٤ ؛ وتهذيب اللغة ١٣ / ٢٨ ، ٧٤ ؛ واللسان ٦ / ١٢٨ " طيس " ؛ وكتاب العين ٧ / ٢٨٠ ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٢ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٠٨ ؛ والجنى الداني ص ١٥٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٠٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٧١ ، ٢ / ٣٤٤ ؛ والهمع ١ / ٦٤ ، ٢٣٣ ؛ وجمهرة اللغة ص ٨٣٩ ، ٨٦١ ؛ ومقاييس اللغة ٣ / ٤٣٦ ؛ وأساس البلاغة ص ٥٧٨ " ليس " .

الوصلُ والفصلُ ، وإنْ كانَ الفصلُ الاختيارَ قلنا : بلى إلاَّ أنَّ كانَ أدخلُ في الفعليةِ ؛ لأنَّ له مضارعاً وأمراً ونهياً ، واسمُ فاعلٍ بخلافِ ليسَ ، فلذا كثرَ في كانَ اتصالُ الضميرِ / وشذَّ في : ليسَ ، بحيثُ لا يعملُ عليه ، وليس في البيتِ [١٦٦/ ب] بدون نونِ العمادِ ، وقبلهُ :

**عَهْدي بقومٍ كَعَدِيْدِ الطيْسي**[١] **إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ لَيْسي**

الطيسي : هو الكثيرُ من الرملِ ، والماءِ ، وغيرهما ، والمرادُ هنا : الكثيرُ الرملُ ، وروايةُ[٢] الصحاحِ[٣] :

**عددتُ قومِي كَعَدِيدِ**[٤] . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

« **والضميرُ المستترُ**[٥] **يكونُ لازماً** »[٦] عُنِيَ باللازمِ : أنَّ الفاعلَ فيه ، لا يكونُ إلا مستكِنّاً ، ولا يكونُ ظاهراً ، ولا متصلاً بارزاً ، ولا منفصلاً ، فلا[٧] يقالُ : اضربْ أنت[٨] زيدٌ ، فيرادُ بهذا الظاهرِ أنه فاعلٌ ، بلْ لا يؤتى بمثلِ هذا أصلاً[٩] ، وأمَّا قولهم : اضربْ أنتَ والفاعلُ هو المستكنُّ ، وقوله : « أنتَ تأكيدٌ لذلكَ المستكنِّ بدليلِ افعلا أنتما وافعلوا أنتم ، وافعلي أنتِ ، وكذلكَ في الثلاثةِ الباقيةِ ، وقوله " تفعلُ " للمخاطبةِ احترازٌ من »[١٠] تفعلُ للغائبةِ ، فإنَّ الاستتارَ فيهِ غيرُ لازمٍ ، وإنما لزمَ الضميرُ المستترُ في هذهِ الأربعةِ ؛ لعلم كلِّ عالمٍ بالعربيةِ

---

(١) ينظر التخريج الآنف الذكر .

(٢) في ب : « فرواية » .

(٣) ينظر الصحاح ٣ / ٩٤٥ " طيسَ " .

(٤) ينظر التخريج الآنف الذكر .

(٥) في ب : « المستكن » .

(٦) المفصل ص ١٣٢ .

(٧) في ب : « فلا » ساقط .

(٨) في ب : « أنت » ساقط .

(٩) في ب : « أيضاً » .

(١٠) في ب ما بين القوسين ساقط .

عندَ سماعِ كلِّ واحدٍ منها : أنَّ فيه[1] ضميره ، واللفظُ لإفادةِ المعنى وقدْ أُفيدَ ، فلا حاجةَ تدعونا إلى إبرازِ هذهِ الأربعةِ ، وإلى وضعِ المظهراتِ موضعها ، فلما كانتْ هذهِ الضمائرُ معلومةً ، بدونِ الإبرازِ : كانَ في الإبرازِ إعلامُ المعلومِ ، وهو قبيحٌ ، وغيرُ اللازمِ في فعلِ الواحدِ الغائبِ ، ذكرُ لفظِ الفعلِ ؛ ليتناولَ فعلَ الماضي والمضارع ، وذكرُ الواحدِ احترازٌ عن التثنيةِ ، والجمعِ ، فإنَّ الفاعلَ فيهما بارزٌ ، والكلامُ في الضميرِ المستترِ ، وذكرُ الغائب احترازٌ عن المخاطبِ ، فإنَّ الضميرَ فيه لازمٌ ، وقد[2] مرَّ ، وقوله : (( **في فعلِ الواحدِ الغائبِ** ))[3] متناولُ لفعلِ الواحدةِ الغائبةِ بطريقِ التبعيةِ ، فإنَّ الحكمَ فيها كذلك أيضاً ، نحو : فعلتَ ، ونفعلُ ، ويريدُ بالصفاتِ اسمي الفاعلِ والمفعولِ ، والصفةَ المشبهة ، وإنما[4] لم تلزمْ الضمائر في هذهِ الخمسةِ ؛ لأنها لم تختص بالإسنادِ إلى ضمائرها ؛ بدليلِ قولك : عمرو قام[5] غلامُهُ وما قامَ إلاَّ هوَ ، فلا يكونُ فيها دلالةٌ على أنَّ فيهنَّ[6] ضمائرَ ، ومعنى : إلزام فيه : أنَّ إسنادَ هذهِ الأفعالِ إليه ، أيْ : إلى الضميرِ المستترِ ، (( **يسندُ إليه** ))[7] ، أيْ : إلى المستتر ، وإليهما ، أيْ : وإلى المظهرِ ، وإلى المضمرِ البارزِ في قولكَ : (( **عمروٌ قامَ** ))[8] نظيرَ المستترِ ، (( **وقامَ غلامه** ))[9] نظيرَ المظهرِ، (( **وما قامَ إلا هوَ** ))[10] نظيرَ البارزِ، (( **وإلى المضمرِ البارزِ** ))[11] في قولكَ: (( **هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هيَ** ))[12] .

(١) في الأصل : (( في )) والمثبت من ب .
(٢) في ب : (( لما )) .
(٣) المفصل ص ١٣٢ .
(٤) في ب : (( فإنما )) .
(٥) في الأصل : (( وقام )) وهو خطأ .
(٦) في ب : (( فيها )) .
(٧) المفصل ص ١٣٣ .
(٨) المفصل ص ١٣٣ .
(٩) المفصل ص ١٣٣ .
(١٠) المفصل ص ١٣٣ .
(١١) المفصل ص ١٣٣ .
(١٢) المفصل ص ١٣٣ .

اعلمْ أنَّ ابرازَ الضمير في اسمِ الفاعلِ ؛ لإزالةِ اللبسِ ، واللبسُ فيما إذا جرى على غيرِ من هو لهُ ، نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربهُ[1] هوَ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، وعمروٌ مبتدأٌ[2] ثان ، وضاربه فعلُ المبتدأِ الأول ، قد جرى على المبتدأِ الثاني ، فلو لمْ يبرزْ المضمرُ لا يُدْرى أنَّ هذهِ الصفةَ لمنْ ، بل يغلبُ على الظنِّ أنها للمبتدأِ الثاني ؛ لأنَّ حقَّ المضمرِ عودهُ إلى ما يليهِ ، والأصلُ أنْ يستكنَّ الضميرُ في نحوِ : ضاربٌ ؛ لأنه أخصرُ ، فالعدلُ عن الاستكنانِ إلى الإبرازِ يكونُ أمارة على أنَّ الصفةَ لم تقعْ موقعها ، فإنْ قيلَ : فعلى هذا يلزمُ إبرازُ الضمير في الفعلِ أيضاً ، إذا جَرَى على غيرِ ما هو لهُ ، نحو : « هندٌ زيدٌ ضربتْهُ هيَ » ، ولم يلزمْ ذلكَ بشهادةِ صحةِ قولهم : هندٌ زيدٌ ضربتهُ[3] ، بدونِ هيَ .

قلنا : إنما لم يبرزِ الضميرُ في الفعلِ ؛ لأنَّ استتارَ ضميرِ الفاعلِ هو الأصلُ في الفعلِ ، ولذا سكنتْ لامُ الفعل مع التاءِ والنون ، إذا كانا ضميرين ، وأما[4] اسمُ الفاعلِ فاحتمالهُ الضمير لمضارعةِ الفعلِ ، فتكونُ درجته منحطةً عن درجةِ الفعلِ ، وانحطاطُ[5] درجته ، بألاَّ يصحَّ هذا الإضمارُ إلاَّ إذا كانَ اسمُ الفاعلِ جارياً على من هو لهُ ، ولم يَحُلْ بينهما حائلٌ ، وذلكَ إذا وقعَ خبراً ، أوْ صفةً ، أوْ حالاً ، فلما جرى اسمُ الفاعلِ على غيرِ من هو / لهُ ، حالَ بينه وبينَ ما هو لهُ حائلٌ ، [١٦٧/أ] فلا يحتملْ ضميرُ ذلكَ ، فإنْ قيلَ : لو كانَ الإبرازُ لإزالةِ اللبسِ ، لما أبرزَ في مسألةِ الكتابِ[6] ، وهي : « هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هيَ » ، إذْ من المعلومِ أنَّ الضاربةَ لنْ[7] يكونَ صفةً لزيدٍ ؛ لأنها للمؤنثِ ، وزيدٌ[8] مذكرٌ ، قلنا : لما وجبَ الإبرازُ

---

(١) في ب : « ضاربه » .
(٢) في الأصل : « ومبتدأ » وهو خطأ .
(٣) في ب : « زيد » .
(٤) في ب : « أمَّا » .
(٥) في ب : « انحطاط » .
(٦) المفصل ص ١٣٣ .
(٧) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « فزيد » .

في نحوِ : زيدٌ عمروٌ ضاربه هوَ ؛ لإزالةِ اللبسِ ، أبرزَ أيضاً فيما ليسَ فيهِ لبسٌ ؛ طرداً للبابِ على سننٍ واحدٍ ، كحذفِ الواوِ من أخواتِ يعدُ ، وذكرَ المصنفُ(١) في المحاجاتِ النحويةِ بقوله : (( فإنْ قلتَ : فكيفَ بالفعلِ إذا وقعَ في موقعٍ ملبسٍ في(٢) مثل قولكَ : زيدٌ عمروٌ يضربهُ ))(٣) .

قلت : أبرزَ الضميرَ معهُ لابدَّ لكَ من ذلكَ ، فإنْ قلتَ : هذا الضميرُ الذي أمرتني بإبرازه ، أهو الذي أبرزَ مع الاسمِ ، أمْ الذي(٤) يؤكدُ بهِ المستترُ في الفعلِ ؟ قلتُ : بل هوَ المؤكدُ ؛ لما ذكرتُ من فصلِ الفعلِ على الاسمِ ، وأصالتهِ في احتمالِ الضميرِ ، وظهورِ ذلكَ بالعلاماتِ الموضوعةِ للمضمريْنَ نحو : وفعلتِ، وفعلْنَ مما أجريتها إلى آخره أيْ : من(٥) المؤلفاتِ التي أجريتْ الصفةُ في تلكَ المؤلفاتِ ، على(٦) غيرِ ما الصفةُ(٧) لأجله ، أيْ : لم تجرِ الصفةُ على ما هيَ ، لذلكَ الشيءِ ، بلْ أجريتها على غيره ، وفي حاشيةِ الإيضاحِ(٨) ، قولنا : في الاسمِ(٩) : أنهُ جرى على كذا ، يفيد أنه خبرٌ عنه(١٠) ، أو صفةٌ ، أو حالٌ ، ومتى أريدَ التفصيلُ قلْ جرى عليه خبراً ، كقولكَ : زيدٌ ضاربٌ ، وجرى عليهِ صفةً ، كقولكَ : جاءني رجلٌ راكبٌ ، وجرى عليه حالاً ، كقولكَ : جاءني زيدٌ راكباً، ولا يصحُّ استعمالُ هذهِ العبارةِ في الفعلِ وحْدَه؛ لأنَّ الفعلَ مقدمٌ على الفاعلِ(١١)،

---

(١) في ب : (( المصنف )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( مثل )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر الأحاجي النحوية ص ٧١ ، ٧٢ ، رقم المسألة ٣٤ .

(٤) في الأصل : (( الذي )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( من )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( على )) ساقط .

(٧) في الأصل : (( للصفة )) .

(٨) ينظر الإيضاح ١ / ٤٦٧ فما بعدها .

(٩) في ب : (( الاسم )) ساقط .

(١٠) في ب : (( عنه )) ساقط .

(١١) في الأصل : (( الفعْل )) وهو خطأ والمثبت من ب .

ولا يوصفُ بأنهُ جرى على فاعله ، ولفظُ " جرى " في اصطلاحهم يفيدُ كونَ الشيءِ الجاري بعد غيرِه ، ففي قوله : « **ضاربْتهما هما** »[١] الضميرُ المتصلُ في "ضاربْتهما" راجعٌ إلى الزيدينِ ، والمنفصلُ عائدٌ إلى الهندينِ ، ولو قيلَ: ضاربتاهما هُمَا ، لكانَ المنفصلُ تأكيداً ، لا فاعلاً ، وفي قوله : « هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هيَ » ، فالتاءُ علامةٌ لا فاعلٌ ، وإنما الفاعلُ هيَ ، وإنما أتيَ بهِ ، وإنْ كانَ في اللفظِ ما يدلُّ على أنَّ الضربَ لهندٍ ، وهو التاءُ ؛ لأنه لما أتيَ بهِ في المواضعِ التي تشكلُ ، أتيَ به أيضاً في المواضعِ التي لا يشكُلُ ؛ طرداً للبابِ ، فعلمَ بهذا : أنَّ ذلكَ الضميرَ المنفصلَ هو مسندٌ إليه ؛ للصفةِ لا تأكيدٌ للمستكنِّ ، كالبنتِ ، والغلامِ في قولكَ : هندٌ زيدٌ ضاربْتهُ بنتها ، وزيدٌ الفرسُ راكبه غلامهُ ، بدليلِ قولكَ : الهندانِ الزيدانِ ضاربتهما هما[٢] ، والهنداتُ الزيدونَ ضاربتهم هنَّ ، ولا نقول : ضاربتاهُمَا هُمَا[٣] ولا ضارباتهم[٤] هنَّ في اللغةِ الشائعةِ كذا ذكرهُ في المحاجاتِ[٥] قال عبد القاهر[٦] : هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هيَ يجبُ إبرازُ الضميرِ ، ولو قلتَ : زيدٌ هندٌ ضاربتهُ لم يجبْ إبرازه ؛ لأنَّ في الأول[٧] جرى الوصفُ على غيرِ ما هو لهُ ، وفي الثانيةِ جرى على ما هو لهُ ، وحقُّ الضميرِ أن يكونَ مستكنّاً ؛ لأنه أخصرُ ، ولأنَّ حقَّ الضميرِ أنْ يكونَ راجعاً إلى ما يليه ، وهو الأقربُ فلا يحتاجُ إلى الإبرازِ ، فإذا رجعناهُ إلى الأبعد أبرزناهُ ؛ لأنه إذا غُيّرَ[٨] عن أصله لفظاً نبَّهَ ذلكَ على تغييرٍ عارضٍ في المعنى ، ويتوسطُ بينَ المبتدأِ وخبره هذا الفصلُ في ذكرِ الضميرِ المدعو بالفصلِ .

---

(١) المفصل ص ١٣٣ .

(٢) في الأصل : « هي » والمثبت من ب والمفصل ، وينظر المفصل ص ١٣٣ .

(٣) في الأصل : « ضاربتاهما » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « ولا ضارباتاهم » والمثبت من ب .

(٥) ينظر الأحاجي النحوية ص ٧١ ، ٧٢ رقم المسألة ( ٣٤ ) .

(٦) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤١٤ فما بعدها .

(٧) في الأصل : « الأولى » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « غيره » والمثبت من ب .

اعلمْ أنَّ لهذا الضميرِ شَرِيطَتَيْنِ : إحداهما[1] أنْ يكونَ بينَ المبتدأِ وخبرِهِ قبلَ دخولِ العواملِ اللفظيةِ التي هي " كانَ " و " إنَّ " ، و " ظننتُ " وأخواتها عليه أو بعدَ دخولها ، والثانيةُ أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ معرفينِ نحو زيدٌ هو المنطلقُ ، وكانَ زيدُ هو المنطلقُ ، ولابدَّ من أنْ يكونَ الفصلُ ضمير رافع ، وأنْ يكونَ من جنسِ ما قبلهُ إنْ كانَ غائباً، فغائبٌ وإنْ كانَ متكلماً ، فمتكلمٌ وإنْ كانَ مخاطباً، فمخاطبٌ وإنْ كانَ واحداً ، فواحدٌ وهلمَّ / جراً إلى الآخر ، فالمفردُ الغائبُ [ ١٦٧/ ب ] ما ذكرنا أمَّا الباقيةُ فنحوُ قوله تعالى[2] : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾[3][4] ، و ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا ﴾[5][6] إلى آخرِ الأمثلةِ .

أمَّا اختيارُ المرفوعِ فلكونهِ عبارةً عنْ المرفوعِ وهو المبتدأُ ، ولا تبال بكونه عبارةً عن المنصوبِ في نحو ظننتُ زيداً هو المنطلقَ إذْ لا محلَّ للفصلِ من الإعرابِ وإنما هو ، كما ذكره المصنِّفُ علامةٌ ، مؤذنةٌ من أولِ الأمرِ بأنَّ المعرفَ بعدهُ خبرٌ لا نعتٌ إذْ لو كانَ صفةً لكانَ المضمرُ هوَ الموصوفَ ، ووصفُ الضميرِ ممتنعٌ ، ومفيده ضرباً من التوكيدِ، فهو في قولكَ: زيدٌ هو منطلقٌ عبارةٌ عن زيدٍ، فكانَ تكريراً الزيدِ معنىً ، والتكريرُ للتوكيدِ ، والتقرير ، فلما أفدتَ بتعريفِ الخبرِ أنه للمخبرِ عنهُ لا لغيره صار ذلكَ بمنزلةِ الحصرِ ، ثم الضميرُ المتوسطُ أفادَ تأكيداً المعنى الحصر المستفاد من حرفِ تعريفِ العهدِ . هذا هو معنى الحصرِ .

وأما منْ استفادَ الحصر من إقحامِ الضميرِ ، كما في كلمةِ الحصرِ ، فقدْ أخطأَ ، ولا يكونُ لـ" هو " محلٌّ من الإعراب ، فإنْ قيل لَمَ لا يجوزُ أن يكونَ مبتدأً والمنطلقُ خبراً لهُ ، وهما خبرُ المبتدأِ الأولِ ، فيكونُ هو مرفوعاً .

---

(١) في الأصل : « أحدهما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « تعالى » ساقط .

(٣) من الآية ( ١١٧ ) من سورة المائدة .

(٤) ينظر المفصل ص ١٣٣ .

(٥) من الآية ( ٣٩ ) من سورة الكهف .

(٦) ينظر المفصل ص ١٣٣ .

قلنا : لا مانعَ من ذلكَ ، لكن على هذا التقديرِ لا يكونُ[١] الكلامُ[٢] من جزئين اثنينِ ، فقولكَ : زيدٌ على هذا جزءٌ ، وهو المنطلقُ جزآنِ ، وكلامنا[٣] فيما إذا أريدَ أنْ يكونَ الكلامُ من جزئين ، وهما زيدٌ والمنطلقِ ، ولفظُ " هو " دخلَ بينهما ؛ لما ذكرنا من الإيذانِ وإفادةِ[٤] ضربٍ من التأكيدِ ، لا يفيدُ بوجوده إلاَّ بهذا القدرِ الذي دخلَ لأجله أمَّا في كونِ الكلامِ من جزئينِ أو من أجزاءِ فلا، فوجوده في ذلك كعدمه ، فإنْ قيلَ : فيمَ تظهرُ ثمرةُ الوجهينِ ؟ قلنا : لو جعلتَ " هو " فصلاً يلزمُ اللامُ في الخبرِ ، ولا يجوزُ زيدٌ هو منطلقٌ بدونِ لامِ التعريفِ ؛ لأنه للإيذانِ بأنه خبرٌ لا نعتٌ ، ومنطلقٌ بدونِ اللامِ متعينٌ للخبريةِ ؛ لأنه منكّرٌ وزيدٌ معرّفٌ فلا يصلحُ صفةً لهُ فلا حاجةَ إلى الإيذانِ ، ولو جعلتَ " هو " مبتدأً ثانياً لا يلزمُ اللامُ ؛ لأنَّ شأنَ خبرِ المبتدأِ ألاَّ تلزمهُ " هي " ، بل يجيءُ مرةً مع اللامِ وأخرى لا معها ، فإنْ قيلَ : لو كانَ الفصلُ لما[٥] ذكرتُ من الإيذانِ لامتنعَ كنتَ أنتَ المنطلقَ ؛ لأنَّ التاءَ من كنتَ مضمرٌ وهو لا يوصفُ ، فيكونُ[٦] المنطلقُ متعيناً للخبريةِ .

قلنا : الأصلُ هو المظهرُ ، فلما احتيجَ إلى الفصلِ في نحو كانَ زيدٌ هو المنطلقَ فجيءَ به في نحوِ كنتَ أنتَ المنطلقُ طرداً للبابِ على منهجٍ واحدٍ .

واعلمْ أنهم أجروا مُجرى الخبرِ[٧] المعرفةِ ما هو مضارعٌ لهُ فجاءوا بالفصلِ في نحوِ كانَ زيدٌ هو خيراً منكَ ، فخيرٌ فصلٌ بمعنى أفعلَ التفضيلِ ، وقد تخصصُ

---

(١) في ب : « يكون » ساقط .

(٢) في ب : « الكلام » ساقط .

(٣) في ب : « فكلامنا » .

(٤) في الأصل : « مَنْ » والصحيح عدم إثباتها كما في ب .

(٥) في ب : « كما » .

(٦) في الأصل : « فلكون » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « لام » .

بمنكَ ، فقاربَ المعرفةَ ،وشيءٌ آخرُ وهو أنهم يزعمونَ أنَّ(١) اللامَ فيه(٢) مقدرةٌ كأنه قالَ : كانَ زيدٌ هو الأخير إلاَّ أنَّ اتصالَ " مَنْ " بخيرٍ يمنعُ من التلفظِ باللامِ ، ولم يجوّزوا كانَ زيدٌ " هوَ " منفصلاً ؛ لعدم تصورِ تقديرِ اللامِ فيه إذْ لا يصارُ إلى التقديرِ إلاَّ بعدَ وجودِ المانع من ظهورِ اللام ، وهنا لا مانعَ من ذلك(٣) التقدير فيمتنعُ التقديرُ ، فعلى هذا الأصلِ تجوزهم نحو : كانَ زيدٌ هوَ يقولُ : ذاكَ دونَ زيدٌ " هو " قائلاً لتصورِ تقديرِ اللامِ في يقولُ دون قائلاً للتحققِ المانع في الأولِ دونَ الثاني ؛ لأنَّ الاسمَ محلُّ اللامِ دونَ الفعلِ والمعنى بقولهم : أنْ تقولَ في تقديرِ اللامِ أنه لو كانَ مكانه اسم فاعلٍ لظهرَ فيه اللامُ ، وكذا لو كانَ مكانَ " خيراً " اسمٌ لا يتصلُ به " مِنْ " لظهرَ اللامُ فيهِ نحو : كانَ زيدٌ " هو " الفاصلُ، فإنْ قيل: علامَ عوَّلوا في نحوِ : كانَ زيدٌ هو يقولُ ؟ فإنه جائزٌ دونَ « كانَ زيدٌ هو قالَ ذاكَ » فإنه لا يجوزُ مع أنَّ الماضِيَ كالمضارعِ في امتناعِ دخولِ الكلامِ عليهِ قلنا : عوَّلوا في ذلكَ على فارقٍ وهو(٤) أنَّ اللامَ من خصائصِ الاسمِ فيجبُ أنْ يقدَّرَ فيما هو مضارعٌ للاسمِ لا في ما لم يضارعهُ ، والمضارعُ كاسمه مضارعٌ للاسمِ(٥) حتى استحقَّ بذلكَ الإعرابَ بخلافِ الماضي ، ولو قدرتَ مع الماضي كان / [١٦٨/أ] وضعاً للشيءِ في غيرِ موضعه، وهو اعتسافٌ عن سواءِ السبيل فحصلَ من هذا كلهِ أنَّ تقديرَ اللامِ إنما يكونُ وقعَ(٦) في موضعٍ له(٧) مشابهةٌ تامةٌ بَيْنَه ، وبين الموضعِ الذي فيهِ اللامُ حقيقةً فلا يسوغُ فيه تقديرُ اللامِ أصلاً ، ولا يجوزُ أنْ يقعَ خبراً للمبتدأِ الذي وقعَ بينه وبين خبره الفصلُ بالضميرِ ؛ لأنَّ الخبر مشروطٌ فيه أنْ

---

(١) في ب : « أن » ساقط .

(٢) في الأصل : « منه » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « عن ذلك » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « الاسم » .

(٦) في ب : « وقع » ساقط .

(٧) في الأصل : « له » والمثبت من ب .

يكونَ معرفةً أو في تقديرِ المعرفةِ ، ولا يقالُ : يشكلُ على هذا قولهم : إنه لا يجوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ هو غلامُ رجلٍ مع أنَّ[1] دخولَ حرفِ التعريفِ عليه ممتنعٌ ؛ لأنا نقولُ إنَّ امتناعه هناكَ للإضافةِ لا للتعريفِ بخلافِ أفضلُ منكَ فإنَّ اللامَ فيه[2] تقدرُ ، فتعريفه كانَ من اللامِ المقدرُ ، ويسميه البصريون[3] فصلاً ؛ لأنه يفصلُ بينَ الخبرِ والصفةِ ، والكوفيونَ عمادا ؛ لأنَّ المبتدأَ كأنهُ يضعفُ بدونِ ذلكَ الضميرِ من أنْ يجرَّ المعرفُ إلى نفسه لأنْ يقعَ خبراً لهُ ؛ لأنَّ فيه انجذابَ جانبِ الصفةِ ، فإذا دخلَ ذلكَ الضميرُ بينهما يعتمدُ المبتدأُ عليه ، ويتقوَّى[4] به فيجرُّ ذلكَ المعرفُ ويجعله خبراً لنفسهِ [ هو خيراً لهم ] هو فصلٌ بينَ المبتدإِ وهو الذين على تقدير ، ولا تحسبنَّ بخل[5] الذين، وبينَ خبره وهو خيراً[6] و" أنا " في قوله[7]: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ ﴾ فُصِلَ بينَ المبتدأ ، وهوَ الياءُ المدلولُ عليها بكسرةِ النونِ وخبره ، وهو « أقلُّ منكَ » ، « **ويدخلُ عليهِ لامُ الابتداء** »[8] إنما تدخلُ هذهِ اللامُ للفرقِ بينَ إنْ المخففةِ ، وبينَ إنْ النَّافيةِ ، ولذا تسمى الفارقةَ والتقديرُ : في « إنْ كانَ زيدٌ لهو الظريفُ » إنه كانَ ، والضميرُ في " إنه " ضميرُ الشأنِ على ما يجيءُ بيانه إنْ شاءَ الله تعالى ، وقيلَ : في تسميته لامُ الابتداءِ تسامحٌ ؛ لأنَّ الاصطلاحَ في هذهِ اللامِ أنْ تسمى الفارقةَ على ما ذكرنا ، ولكن سماهُ لامَ الابتداء نظراً إلى أصلها ، وكثيرٌ من العربِ يجعلونه مبتدأً أيْ : ومنهم من يجعل هذا[9]

---

(١) في ب : « أن » ساقط .

(٢) في ب : « فيه » ساقط .

(٣) ينظر في تسمية الضمير المنفصل بين البصريين والكوفيين : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ؛ وابن يعيش ٣ / ١١٠ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٤٥٦ ؛ والتخمير ٢ / ١٦٢ .

(٤) في ب : « يتقوى » .

(٥) في ب : « بخل » ساقط .

(٦) في الأصل : « له » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٧) في ب : « قوله » ساقط .

(٨) المفصل ص ١٣٣ .

(٩) القول هذا لعيسى بن عمر . ينظر الكشاف ٢ / ٧٢٣ ؛ والبحر المحيط ٧ / ١٨٠ ؛ والدر المصون ٧ / ٤٩٦ .

الضميرَ الفاصلَ مبتدأً وما بعده خبراً لهُ ، والمبتدأُ مع الخبرِ خبرٌ للمبتدأِ الأولِ ، والضميرُ في زيدٍ هو المنطلقُ مرفوعُ المحلِّ عندهم بالابتداءِ، وعلى هذا قراءةُ من قرأَ ، وهو[١] أبو السَّمَّال[٢] ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[٣] بالرفع[٤] على الابتداءِ ، و" الخيرُ " خبرٌ[٥] ، وعندنا لا محلَّ لهُ أصلاً ، وثبوته في حقِّ الإعرابِ كسقوطه ، والمنطلقُ مرتفعٌ ، بكونهِ خبراً لزيدٍ ، هذا هو مذهبُ سيبويه[٦] ، فإنه يرى أنَّ لا موضعَ[٧] لهذا الضمير من الإعرابِ ، وذكر أنه رأيُ الخليلِ[٨] ، وأمَّا الفراء[٩] فإنه قالَ : موضعهُ على حسبِ ما قبله إنْ كانَ نصباً فنصبٌ ، وإنْ كانَ رفعاً فرفعٌ ، وإنْ كانَ جراً فجرٌّ ، وما بعده مبنياً عليهِ ، أيْ : يجعلونَ ما بعدَ هذا الضميرِ خبراً لهذا الضميرِ على ما يقتضيه إعرابه لا مبنياً على ما قبلَ الضميرِ ، كما ذهبَ إليه سيبويهِ[١٠] ، (( **ويقدمونَ قبلَ الجملةِ ضميراً** ))[١١][١٢] قالَ المصنف[١٣] : هذا الضميرُ المتقدمُ لا يجوزُ دخولهُ إلاَّ في كلِّ

---

(١) في الأصل : (( هو )) والمثبت من ب .

(٢) أبو السمال : هو قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري ، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ، ولم تذكر وفاته .

ترجمته في : طبقات ابن الجزري ٢ / ٢٧ ؛ وانظر الشواذ ص ٦ .

(٣) من الآية ( ٢٠ ) ، من سورة المزمل .

(٤) ينظر القراءة في : البحر المحيط ١٠ / ٣٢١ ؛ والشواذ ص ١٦٤ .

(٥) في الأصل : (( خبر )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٣٩٢ ؛ والهمع ١ / ٢٤١ .

(٧) في ب : (( موضع )) ساقط .

(٨) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٨٩ .

(٩) ينظر الهمع ١ / ٢٤٢ .

(١٠) ينظر الكتاب ٢ / ٣٨٩ فما بعدها .

(١١) في الأصل : (( ضميراً )) ساقط والمثبت من ب .

(١٢) المفصل ص ١٣٣ .

(١٣) ينظر الكشاف ٤ / ٦٤٤ .

كلامٍ لهُ شأنٌ عظيمٌ ، ولا يقالُ[١] : هو زيدٌ قائمٌ إلاَّ أنْ يكونَ قيامُ زيدٍ أمراً عظيماً لا حقيراً ، ولذلكَ سُمِّيَ ضميرُ الشأنِ ، وإنما كانَ ذلكَ مشروطاً ؛ لأنه شيءٌ مبهمٌ يتشوقُ إليهِ السامعُ ؛ ليطلعَ على شأنهِ وكنهِهِ ، وذلكَ لأنَّ الشيءَ إذا ذكرَ مبهماً ثم فُسِّرَ ، كانَ أوقعَ في النفسِ من وقوعهِ مفسراً أولاً ، والفرقُ بينَ ضميرِ الشأنِ ، وضميرِ الفصلِ ، فضميرُ الفصلِ : يكونُ على لفظِ الغائبِ والمتكلمِ ، والمخاطبِ ، ولا يكونُ لهُ محلٌ منَ الإعرابِ ، وضميرُ الشأنِ : لا يكونُ إلاَّ غائباً « ويكونُ مرفوعَ المحلِّ ومنصوباً »[٢] ، وقيلَ : لضميرِ الشأنِ شروطٌ أحدها : أنْ يكونَ غيرَ عائدٍ إلى مذكورٍ ، والثاني : لا يجوزُ إظهارُهُ البتةَ ، والثالثُ : أنهُ لا يجوزُ أنْ يعطفَ عليهِ ، أو يبدلَ منهُ أوْ يؤكدَ .

والرابعُ : أنْ يفسرَ « بجملةٍ اسميةٍ أوْ فعليةٍ .

والخامسُ : أنهُ لا يجوزُ أنْ تقدمَ عليهِ هذه الجملةُ .

والسادسُ : ألاَّ يكونَ في هذه »[٣] الجملةِ عائدٌ يعودُ إلى المبتدأِ الذي هو ضميرُ الشأنِ ، ومنه قولهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٤] هو مرفوعُ المحلِّ على الابتداءِ ، والخبرُ جملةٌ ، فإنْ قيل : قد شرطوا في الجملةِ الواقعةِ في موضعِ المفردِ عودَ الضمير منها إلى الاسمِ الأول ، فأينَ ذلكَ[٥] الضميرُ في هذهِ الجملةِ الواقعةِ خبراً لـ" هو " ؟ قلنا : هذه الجملةُ في حكمِ المفردِ في قولكَ : زيدٌ أخوكَ في أنهُ هو المبتدأُ في المعنى ، وذلكَ أنَّ قولهُ « اللهُ أحدٌ » هو الشأنُ الذي عبرَ عنهُ بـ" هوَ "، ولا كذلكَ أبوه ذاهبٌ في زيد أبوه ذاهبٌ ، فهذهِ الجملةُ على كلامينِ يدلانِ على معنيينِ مختلفينِ فلابدَّ من رابطٍ يربطُ أحدهما بالآخرِ ،ويتصلُ بارزاً ،

---

(١) في ب : « فلا » .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في الأصل ما بين القوسين ساقط .

(٤) الآية ( ١ ) من سورة الإخلاص ، وانظر المفصل ص ١٣٣ .

(٥) في ب : « هذا » .

فإنْ قيلَ : لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الضميرُ في ظننتُ " زيدٌ قائمٌ " لـ" الظنِّ " ، كما كانَ كذلكَ في عبدِ اللهِ أظنهُ منطلقٌ .

قلنا : لأنَّ فعلَ الشكِّ هنا مقدم ، ولا يجوزُ إلغاؤه عند التقديم ، ولوْ جعلنا الضميرَ لـ" الظن " يلزمُ الإلغاءُ ، ولو جعلناهُ ضميراً للشأنِ لا يلزمُ الإلغاءُ ؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ إذْ ذاكَ هوَ الضميرُ ، والثاني : قولُكَ : زيدٌ قائمٌ بخلافِ قولكَ : عبدُ اللهِ أظنهُ منطلقٌ، فالفعلُ متوسطٌ فيجوزُ الإلغاءُ، (( **وأنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ** ))[1][2] يجوز أن يكون أمةُ اللهِ هنا غيرُ عَلمٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ علماً سُميتْ بها امرأةٌ ، و" مستكنّاً " في قولهم : ليسَ خلق[3] اللهُ مثلهُ ، في ليسَ الضميرُ مستكِّنٌ ؛ لأنَّ ليسَ فعلٌ ولابدَّ لهُ من فاعلٍ ، والفعلُ لا يصلح أنْ يقعَ فاعلاً ، ولا يصلحُ أنْ تقعَ الجملةُ الفعليةُ أيضاً فاعلة ؛ لأنَّ الفاعلَ أبداً جزءُ الجملةِ لا كلّها ، وذلكَ الضميرُ اسمُ ليسَ كالجملةِ[4] الفعليةِ ، وهيَ (( خلقُ اللهِ )) مثلهُ خبرها ، والضميرُ المستكنُّ في : (( **كانَ زيدٌ ذاهبٌ** ))[5] اسمُ كانَ ، والجملةُ الاسميةُ خبرها ، وكذلكَ في : (( **كانَ أنتَ خيرٌ منهُ** ))[6] اسمُ كانَ ضميرٌ مستكنٌّ فيها ، والجملةُ الابتدائيةُ وهي (( أنتَ خيرٌ منهُ )) خبرها والشاهدُ لاستكنانِ ضميرِ الشأنِ في بابِ كانَ قولُ : هشامِ أخي ذي الرمةِ :

**هي الشّفاءُ لدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَليس مِنْهـا شِفَاءُ الداءِ مبذولُ**[7]

---

(١) في الأصل : (( ذاهبة )) ساقط .

(٢) ينظر المفصل ص ١٣٣ .

(٣) في الأصل : (( يخلق )) والمثبت من المفصل و ب .

(٤) في ب : (( كالجملة )) ساقط .

(٥) المفصل ص ١٣٣ .

(٦) المفصل ص ١٣٣ .

(٧) هذا البيت من البسيط ، وهو لهشام بن عقبة في : الكتاب ١ / ٧١ ، ١٤٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢١ ؛ وتذكرة النحاة ص ١٤١ ، ١٦٦ ؛ ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٤ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ٨٥ ، ٦ / ٧٨ ؛ وبلا نسبة في : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٦٨ ؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ؛ وابن يعيش ٣ / ١١٦ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٢٩٥ ؛ والمقتضب ٤ / ١٠١ ؛ والهمع ١ / ١١١ .

فإنهُ جعلَ في ليسَ ضميرُ الشأنِ ، والجملةُ التي بعدهُ في موضعِ خبرٍ لهُ ، وشفاءُ الداءِ مبتدأٌ ، و" مبذولٌ " خبرهُ ، ومنها : صلةُ مبذولٍ ، والتقديرُ وليس[1] شفاءُ الداءِ مبذولاً مِنْهَا[2] ، والضميرُ للمرأةِ ، أيْ : وليستْ تبذلُ لي شفاءً أشفى به من نظرةٍ أو كلامٍ أو سلامٍ ، وإنما تعني أنه قطعَ طمعَهُ من أنها تبذلهُ شيئاً مما يحبهُ قَبْلِيَّتِهِ عظيمةٌ ، ومحنتهُ لِنَاسِيَّتِه

منها : شديدةٌ ، ومن أمثلةٌ ليسَ الذي فيه ضميرُ الشأنِ قولُ أبي الطيبِ :

**إنَّ السِّلاَحَ جميعُ النَّاسِ يحمِلُه وليس كُلُّ ذواتِ المِخْلَبِ السَّبُعُ[3]**

وكذلكَ في كادَ ضميرٌ مستكن أيضاً ؛ لما ذكرنا أنه لابدَّ للفعلِ من فاعلٍ ، ويرفعُ : فعلٌ لا يصحُّ أنْ يقعَ فاعلاً والجملةُ[4] الفعليةُ[5] خبرُها ، ولا ضميرَ في الجملةِ يرجعُ إلى اسمها وإنما لم يشترطْ رجوعُ[6] الضميرِ من الجملةِ إلى الضميرِ الشأنِ ؛ لأنها عبارةٌ عنهُ في المعنى ، ويجيءُ مؤنثاً إذا كانَ في الكلامِ مؤنثٌ كأنهم قصدوا إلى المناسبةِ كذا عن الإمامِ السكاكي[7] وإلاَّ فالمعنى سواءٌ مذكراً كان ، أوْ مؤنثاً يعني يؤنثُ ضميرُ الشأنِ على معنى القصةِ كقولهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[8][9] أيْ : فإنَّ القصةَ ، وذهبَ الأخفش[10] إلى أنَّ الضميرَ فيها للأبصارِ إضماراً قبل الذكرِ على شريطةِ التفسيرِ ؛ لأنَّ الغرضَ

(١) في ب : « ليس » .

(٢) في الأصل : « فيها » والمثبت من ب .

(٣) ينظر البيت في معجز أحمد ٣ / ١٩٢ .

(٤) في الأصل : « والجملة » .

(٥) في الأصل : « الفعل » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « الرجوع » .

(٧) ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٦٥ فما بعدها .

(٨) من الآية ( ٤٦ ) من سورة الحج .

(٩) المفصل ص ١٣٣ .

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب ١ / ٤٨٥ .

من وضعِ الضميرِ ألاَّ(١) يتكررُ الظاهرُ مرتين ، والشرطُ في ذكرِ الضميرِ أنْ يكونَ عليهِ دلالةٌ بالذكرِ سواءٌ كان قبله أو بعده ، فإنه لما جازَ ذكرُ الضميرِ عند قيامِ الدليلِ عليه ، وإلم يجزِ لهُ ذِكرٌ كقوله تعالى: ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾(٢) يريدُ به الأرضَ ، فإذا كانَ لهُ ذكرٌ في الكلامِ ، وإنْ كانَ بعدهُ فأولى أنْ يجوزَ ، ويعضدُ هذا ما ذكرهُ في الكتابِ بقوله : (( **ويجيءُ مؤنثاً إذا كانَ في الكلامِ مؤنثٌ** ))(٣) ، وكذلكَ ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾(٤) والتقديرُ : أو لم تكنْ / القصةُ أنْ يعلمه علماءُ بني إسرائيلَ آيةً ، فإنْ " يعلمه " مبتدأً وآيةً [١٦٩/أ] خبره قُدِّمَ " عليه " كقولكَ منطلقٌ زيدٌ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ آيةٌ اسمَ كانَ ، و((أنْ يعلمهُ )) خبراً لهُ إذْ فيهِ جعلَ النكرةَ مخبراً عنهُ ، والمعرفةَ خبراً ، وبطلانهُ ظاهرٌ ، وإنْ قالَ : بذلكَ أبو إسحاق(٥) ؛ لأنهُ قالَ : (( إنَّ(٦) آيةً اسمُ كانَ ))(٧) ، وقد زلَّ في ذلكَ ، فإنَّ " أنْ " تقعُ صلتهُ معرفةً إذْ هي في تقدير اسمٍ مضافٍ على نحوِ قولهم : علمَ علماءَ بني إسرائيلَ فلما كانتْ معرفةً امتنعَ جعلُ النكرةِ اسماً فلم يبقَ إلا أن يكونَ الضميرُ في يكنْ للقصةِ كالمضمرِ في الآيةِ المتقدمةِ(٨) ، وقيل يجوزُ

---

(١) في الأصل : (( لا )) والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ٤٥ ) من سورة فاطر .

(٣) المفصل ص ١٣٤ .

(٤) من الآية ( ١٢٧ ) من سورة الشعراء .

(٥) أبو إسحاق : إبراهيم بن السري بن سهل النحوي أخذ عن ثعلب ، وكان إماماً في العربية من أهل الدين له كتاب معاني القرآن ، وفعلتَ ، وفعلتُ إلى غير ذلك ، توفي سنة ٣١١ هـ تقريباً ، وقد بلغ من العمر فوق الثمانين .

ترجمته في : أخبار النحويين للسيرافي ص ١١٣ ؛ وطبقات الزبيدي ص ١١١ ، ١١٢ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٤١١ ، ٤١٣ ؛ ومعجم الأدباء ١ / ١٣٠ - ١٥١ ؛ وشذرات الذهب ص ١٦٨ ؛ ووفيات الأعيان ١ / ٤٩ ، ٥٠ ؛ والأعلام ١ / ٤٠ ؛ ومعجم المؤلفين ١ / ٣٣ .

(٦) في ب : (( إنه )) .

(٧) ينظر إعراب القرآن لأبي إسحاق الزجاج ٤ / ١٠١ .

(٨) ينظر الآية الآنفة الذكر .

أنْ تجعل «أنْ يعلمه» الاسمَ و" آيةَ " الخبرَ ، وإنْ كانت في يكن علامة تأنيث ؛ لأن الاسم هو الخبرُ في المعنى ، كما أنَّـثَ العشـرَ في قولـه : ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1] لما كانتْ في تأويل الحسناتِ ، وكقولهم : من كانتْ أمكَ ، وعلى ذلكَ قـراءةُ[2] من قرأ ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾[3] بالنصب :

* عَلَى أَنَّهَا تعفُو الكُلُومُ *[4][5]

وترتيبه :

حَمِـدْتُ إِلَهِي بعـد[6] عُـرْوَةَ إذْ نَجَا خِـراشٌ وبعـض الشَّرِّ أَهْوَنُ من بعضِ
عَلَــى أَنَّهَـــا تعفُــو الكلـومُ وإنما يُوَكَّــلُ بالأدْنـى وإنْ جَـلَّ ما يمضي

الكلومُ : الجراحاتُ . التقدير : على أنَّ قصـةَ الكلـومِ أنهـا تنمحـي أشـارَ في البيتِ إلى[7] أنه كانَ في ذكرِ مصيبةٍ بعد مصيبةٍ أخرى عظيمةٍ ، ولا يجــيءُ ضمـيرُ

---

(١) من الآية ( ١٦٠ ) من سورة الأنعام .

(٢) ينظـر القـراءة في : السبعة ص ٢٥٤ ؛ والكشـف ١ / ٤٢٦ ؛ وحجـة القــراءات ص ٢٤٣ ؛ والنشر ٢ / ٢٤٨ ؛ والبحر ٤ / ٤٦٦ ؛ والشواذ ص ٣٦ .

(٣) من الآية ( ٢٣ ) من سورة الأنعام .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

. . . . . . . . . . . . . . . . وَإِنَّمَـا توكَّـلُ بالأَدْنَـى وَإِنْ جَـلَّ مَـا يَمْضِــي

وهـو لأبي خـراش الهذلي ، في شـرح أشـعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ ؛ وشـرح ديـوان الحماسـة للمرزوقي ص ٧٨٦ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٦٨ ؛ وابن يعيـش ٣ / ١١٧ ؛ وشـرح شـواهد المغني ١ / ٤٢١ ؛ وسمط الآلِيء ص ٦٠١ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٤٠٥ ، ٤١٥ ؛ وبلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٢٠٩ ؛ والخصائص ٢ / ١٧٠ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٤٥ ؛ وأمالي ابـن الحـاجب ٤ / ١٥٣ .

وقيل هذا البيت قول الشاعر الهذلي :

حمدتُ إلهي . . . . . . . . . . . . . . . إلخ

وانظره في : شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ .

(٥) المفصل ص ١٣٤ .

(٦) في ب : « بعد » ساقط .

(٧) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

الشأنِ في بابِ " إنَّ " مستكناً ، لأنَّ اسمَ إنَّ منصوبٌ ، ولا يستكنُ غير المرفوعِ ؛ لأنَّ المرفوعَ فاعلٌ كالجزءِ من الفعلِ يتصلُ بالفعلِ ، فيجوز أنْ يستكنَ ، أمَّا المنصوبُ فضلة فلا يتصل بالفعلِ اتصال الجزء[1] ، فلا يستكن ، (( **والضمير في قولهم ربه رجلاً** ))[2][3] الضميرُ في ربه رجلاً شائعٌ ولم يردْ به شيءٌ معينٌ ، كما في قولكَ : مثلُ زيدٍ وعمروُ ، وإنما أريدَ به شيءٌ " ما " فلذا فُسِّرَ بالنكرةِ ، وقيلَ : (( ربه رجلاً )) ، ولو أريدَ به معينٌ ، كما في قولك : لي مثله رجلاً ، وأنتَ تريدُ نحو : زيدٌ وعمرو ، ولجازَ أنْ تقولَ : رُبّكَ رجلاً ، كما جازَ لي مثلكَ رجلاً ، فلما امتنعَ ذلكَ دلَّ على أنَّ المرادَ شائعٌ مبهمٌ ، فنحيَ التمييزُ عنهُ ؛ لإبهامه ، وتمامه أيضاً بامتناعه من الإضافةِ ، بل أوغلَ في الامتناعِ من الإضافةِ ؛ لأنَّ الضمائرَ لاتضافُ بوجهٍ وشبَّهَهُ بـ(( نعم رجُلاً )) من حيثُ إنَّ في نِعم ضميراً شائعاً هو فاعلهُ ، والنكرةُ المنصوبةُ ، وهي رجلاً في هذهِ الصورةِ تفسيره ، كما كانَ كذلكَ هنا ، ثمَّ اختلفَ الناسُ في هذا الضميرِ ، فالبصريون[4] يفردونهُ في جميع وجوههِ ، فيقولون : ربهُ رجلاً ، وربه امرأةً ، والكوفيون يقولون : ربهُ رجلاً ، وربها امرأةً ، ومذهبُ البصريةِ جازَ على القياسِ ؛ لإبهامِ اللفظِ ، ومثلُ هذا الضميرِ في الإبهامِ ، والتفسيرُ في (( للهِ درُّه فارساً )) ونحوه ، وفي التخمير[5] (( اعلمْ أنَّ المجرورَ والمرفوعَ من الضمائرِ ، كما يكونُ معرفةً يكونُ أيضاً نكرةً بدليلِ أنكَ تقولُ : ربه رجلاً ، وقالَ :

---

(١) في ب : (( الجزئية )) .

(٢) في ب : (( رجلاً )) ساقط .

(٣) المفصل ص ١٣٤ .

(٤) ينظر هذه المسألة في : الجنى الداني ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ؛ والهمع ٤ / ١٨٠ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٥) ينظر التخمير ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ .

* أَظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أَمْ حِمَارُ *(١)

وأمَّا الضميرُ المنصوبُ فلا يقعُ في الكلامِ إلاَّ معرفةً بدليلِ امتناعِ الإخبارِ عن الحالِ » في مسائلِ الذي .

« وإذا كنَّى »(٢) إلى آخره الضميرُ بعد لولا، وعسى يجبُ أنْ يكونَ مرفوعاً ؛ لأنك تقولُ : في المظهراتِ لوْلاَ زيدٌ وعسى زيدٌ ؛ لأنَّ لولاَ من كلماتِ الابتداءِ أيْ : لا يجيءُ بعدها إلاَّ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعسى لا تسندُ إلاَّ إلى ما هو فاعلٌ لها ، فيجبُ أنْ يرتفعَ ما بعدها ، والمضمرُ قافٍ أثر المظهرِ في الارتفاعِ ، والانتصابِ ، والانجرارِ إذا وقعَ موقعهُ ، ويجبُ أنْ يفصلَ بعدَ لولا ، ويتصلَ بعد عسى ؛ لأنَّ المتصلَ المرفوعَ مما يستأثرُ به الفعلُ ، فلا يجوزُ أنْ يتصلَ بالحرفِ ؛ لأنَّ اتصالَ المرفوعِ بغيرِ الفعلِ متعذرٌ ، ولا يصارُ إلى المنفصلِ في الفعلِ إلاَّ عند تجوزِ الاتصالِ ، ولا يجوزُ الاتصالُ بعسى(٣) ، وقد روى الثقاتُ(٤) عن العربِ أُكِّدَ بهذا قولِ المبردِ(٥) : فإنهُ يجري مثلَ هذا / مَجرى الغلطِ(٦) ويقولُ : الوجهُ لولا أنت ، ولولا [١٦٩/ ب] أنا ، وما قالوا : لولاكَ ، ولولايَ باتصالِ ضميرٍ لمْ يتلق عن ثقة ، ولكنْ الوجهُ كما سبقَ ، وهو أنَّ لولا أنتَ ، ولولا أنا بالانفصالِ لدليلِ ما أسلفنا(٧) :

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* فَإنَّكَ لاَ تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ *

وهو : لخداش بن زهير في الكتاب ١ / ٤٨ ؛ والمقتضب ٤ / ٩٤ ؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠ ؛ وخزانة الأدب ٧ / ١٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ؛ وبلا نسبة في : خزانة الأدب ١٠ / ٤٧٢ ، ١١ / ١٦٠ ؛ وابن يعيش ٧ / ٩٤ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٩٠ .

(٢) المفصل ص ١٣٥ .

(٣) في ب : « عسى » ساقط .

(٤) في ب : « النقل » .

(٥) ينظر المقتضب ٣ / ٧٣ ؛ والكتاب ٢ / ٣٧٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٢ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ ؛ وابن يعيش ٣ / ١١٨ ؛ والمنصف ١ / ٧٢ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٥ ؛ والممتع في التصريف ١ / ١٩١ ... الخ

(٦) في الأصل : « العلت » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « ليسلفنا » .

* وَكَمْ مَوطِنٍ لَوْلَايَ *[١][٢]

وقبلهُ :

عَـدُوُّكَ يَخْشَـى صَوْلَتـي إنْ لقيتُـه ... وَأَنْـتَ عَـدُوي لَيْـسَ ذَاكَ بِمُسْتَوى[٣]

طاحَ : هلك .

والجِرْمُ الجسدُ ، وأتى بلفظِ الجمعِ حيثُ قالَ : بأجرامه ، كما قالوا[٤] : بعير ذو عثانينَ بلفظ الجمعِ ، والعثنونُ : شعيراتٌ طوالٌ تحتَ حنكِ البعيرِ ، وكذلكَ قالوا : المفرق الرأسُ : مفارقُ : أيْ : رمى بنفسه كلها و" ما " في كما كافةً أو[٥] مصدريةً :

والنِّيقُ : الجبل السامقُ[٦] ، وقُلّته أعلاهُ .

والمنهوي الساقطُ ، وقد طعنَ أبو العباسِ المبردُ[٧] في القصيدةِ لوجهينِ : أحدهما : استعمالُ لولايَ ، فإنْ على مذهبِهِ أنْ يقالَ : لولانا والثاني : قوله : منهوي ، وقالَ : إنَّ الفعلَ لا يجيءُ إلاَّ مطاوعَ فعلٍ حيثُ يكونُ فيهِ علاجٌ وتأثير .

---

(١) المفصل ص ١٣٥ .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل ، وبقيته :

طِحْتَ كما هَوَى ... بأَجْرَامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

وهو ليزيد بن الحكم في الكتاب ٢ / ٣٧٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٢ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ ؛ وابن يعيش ٣ / ١١٨ ، ٩ / ٢٣ ؛ واللسان ١٢ / ٩٢ " جرم " ، ١٥ / ٣٧٠ " هوا " ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ٢ / ٦٩١ ؛ ورصف المباني ص ٢٩٥ ؛ والجنى الداني ص ٦٠٣ ؛ والممتع في التصريف ١ / ١٩١ ؛ والمنصف ١ / ٧٢ ؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٣٣٣ ؛ واللسان ١٥ / ٤٧٠ " إما لا " .

(٣) هذا البيت ليزيد بن الحكم ، وهو قبل البيت الآنف الذكر ينظر الخزانة ٣ / ١٣٣ .

(٤) في ب : « كما قالوا » ساقط .

(٥) في ب : « أي » .

(٦) في ب : « الشامخ » .

(٧) ينظر المقتضب ٣ / ٧٣ ؛ والخزانة ٥ / ٣٤٢ .

قالَ الشيخُ أبو علي[١] : لا وجهَ لردِّ قصيدةٍ رويتْ عن العربِ استشهدَ بهِ سيبويه[٢] ، وجوابه[٣] أنه مبنيٌّ على[٤] متروكِ استعمالهِ يعني أنه طعنَ فيه باعتبارِ أنَّ " هوى " في الاستعمالِ لازمٌ بمعنى سقطَ ، ولا مطاوعَ بلازمٍ قلنا : جازَ أنْ يكونَ أنهوى مطاوعُ هوى المتعدِّي المتروكِ الاستعمالِ ، كما أنَّ " يَذَرُ " مضارعٌ[٥] ماضٍ متروكِ الاستعمالِ وهو " وذرَ " ومثله غير عزيزٍ ، والحملُ على هذا الوجهِ أولى ؛ لأنَّ فيه تصحيحَ قولُ الثقاتِ ، والبيتُ الثاني لعمرَ بن أبي ربيعة فترتيبهُ[٦] :

أَوْ مَتْ بكفَّيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ ... « لَوْلاَكَ هَذَا العامُ لم أحْجُجِ »[٧]
أَنْتَ إلى مكةَ أخرجْتَنِي ... ولو تركتَ[٨] الحجَّ لم أَخْرُجِ[٩]

ويروى " حباً " « ولولا أنتَ لم أخرجِ » الخطابُ - بالفتحِ - لأنهُ[١٠] لعمرَ قائلُ البيت ، وما قبل البيتِ الثالثِ :

---

(١) ينظر الخزانة ٥ / ٣٤٤ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٤٧٠ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٣) في ب : « وجوابه » ساقط .

(٤) في ب : « على فعل » .

(٥) في ب : « مطاوع » .

(٦) في ب : « فتركيبه » .

(٧) المفصل ص ١٣٦ .

(٨) في ب : في عجز البيت الثاني تقديم وتأخير وتداخل بين الكلمات بعضها ببعض .

(٩) هذان البيتان لـ" عمر بن أبي ربيعة " من بحر السريع ، وهما في ديوانه ص ٨٥ ، ورواية الديوان " بعينيها " بدل " كفيها " ، وانظرهما في كتاب الصناعتين ص ١٢٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ١١٨ - ١٢٠ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ؛ وللعرجي في الدرر ٤ / ١٧٦ ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ص ٦٩٣ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٤ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٣ ؛ والتخمير ٢ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(١٠) في ب : « لأن » .

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى[١] أَناكَا

يَا أَبَتا[٢] . . . . . . . . . البيت[٣]

تقولُ[٤] : بنتي حانَ وقتُ رحيلك إلى من تلتمسُ منه مالاً ومنفعةً ، ولعلكَ إنْ سافرتَ أصبتَ[٥] ما تحتاجُ إليه[٦] ، وما قبلَ البيتِ الرابع .

ومَن يَقْصِدْ لأهلِ الحق مِنْهُم		فَإنِّي أَتَّقِيْهِ كَمَا اتَّقَانِي

وَلِيْ نَفْسٌ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . البيت[٧]

---

(١) في ب : « أنا كأني » وهو خطأ .

(٢) المفصل ص ١٣٦ .

(٣) هذه لفظة من بيت من الرجز ، وتتمته :

. . . . . .عَلّكَ أو عَسَاكا

والبيتان لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ؛ وانظر البيت الثاني في : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩٠ ، ٧ / ١٢٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٥٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٢ ، ٣٦٨ ؛ وتهذيب اللغة ١ / ١٠٦ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٧١ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ؛ والخصائص ٢ / ٩٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٢ ؛ ورصف المباني ص ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ؛ والإنصاف ١ / ٢٢٢ ؛ والجنى الداني ص ٤٤٦ ، ٤٧٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ٣ / ١١٨ ، ١٢٠ ، ٨ / ٨٧ ، ٩ / ٣٣ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٥١ ، ٢ / ٦٩٩ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٣٢ ؛ واللسان ١٤ / ٣٤٩ " روي " .

(٤) في ب : « تقول » مكرر .

(٥) في ب : « أصل » .

(٦) في ب : « إليه » ساقط .

(٧) هذه لفظة من بيت شعر من الوافر ، وتتمته :

. . . . . . . . . أقولُ لَهَا إذَا مَا		تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أوْ عَسَانِي

والبيتان لعمران بن حطان ، وانظر البيت الأخير في : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ؛ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٥٢٤ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٢٠ ، ٧ / ١٢٣ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٤٠ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٢٩ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٧٢ ؛ والخصائص ٣ / ٥ ؛ ورصف المباني ص ٢٤٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٠ ، ١١٨ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٣٣٠ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٩٥ ؛ والجنى الداني ص ٤٦٦ ؛ والخزانة ٥ / ٣٦٣ .

يقولُ : من قصدَ الخوارجَ وخالفها ، فإني أدافعـه وأتقيـه كمـا يتقيـني ، وإذا نازعتْ نفسي لأَحْمِلَهَا[١] على ما هو أصلحُ لها سَوَّفَتْنِي ، وقـالت : لعلـي أفعـلُ هذا الذي تدعوني إليه أوْ عساني أفعلهُ جعـلَ عسـاكَ كـ" لعـلَّ "[٢] فنصـبَ بهـا الاسمُ فقال[٣]: عساني ، كما تقولُ: لعلني ، (( **فمذهبُ سيبويهِ** ))[٤] إلى آخره .

حملَ سـيبويهِ[٥] الكـافَ بعدَ لـولاَ علـى الجرِّبـهِ[٦] ، وإنَّ لـولا في هـذهِ اللغـةِ الضعيفـةِ حـرفُ جرٍ إذْ ليـس في كلامهـم في بـابِ الضمـائرِ أنْ يكـونَ الكـافُ مرفوعاً ، ولكن يكونُ منصوبـاً أو مجـروراً كنصـركَ وغلامـكَ غـير أنَّ الجـرَّ أولى ههنا[٧] ؛ لأنَّ لولا حرفٌ ، والحروفُ الجارةُ أكثرُ من الناصبةِ ، فـالحملُ علـى مـا هوَ الأكثرُ أولى ، والوجهُ الثاني[٨] أنَّ لوْ للشرطِ كـ " إنْ " فلمـا آختهـا في معنـى الشرطِ اقتضتْ أن تؤاخيَهَا في العمل ، وهو الجزمُ تحقيقاً ، لما بينهما مـن المؤاخـاة غير أنهم جعلوا[٩] عملها الجرَّ ؛ لأنَّ الجزمَ لا يتصورُ في غيرِ الفعـلِ ولـولا مختصـةٌ بالدخولِ على الاسمِ، فلما امتنعَ فيما دخلت[١٠] عليه الجزمُ صـيرَ[١١] إلى نظـيره ، وهو الجرُّ، فإنْ قيلَ: فلمَ اختصَ عملها الجرُّ بالضميرِ دونَ الصريحِ؟ قلنا؛ لأنَّ المشـهور ألاَّ تعملَ هي لا في الصريح ولا في الضمير لكنْ لما احتيجَ إلى إضمارها[١٢] تحقيقـاً

---

(١) في ب : (( لا أحملها )) .

(٢) في الأصل : (( لعلَّ )) .

(٣) في ب : (( فيقال )) .

(٤) المفصل ص ١٣٧ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٦) في الأصل : (( الجر )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( هنا )) .

(٨) في ب : (( الثاني )) ساقط .

(٩) في ب : (( جعلها )) .

(١٠) في ب : (( دخل )) .

(١١) في ب : (( صير قبل )) .

(١٢) في ب : (( إضماره )) .

لما ذكرنا من المؤاخاة بينها[١] ، وبينَ " إنْ " الشرطيةِ اعملوها[٢] في الضمـيرِ ؛ لأنَّ الضميرَ أضعفُ من الصريحِ ، فَضَعْفُ المعمـولِ يـدلُّ علـى ضعـفِ العـاملِ ، فـإنَّ لـ" لولا " مع المكنيّ حالاً يعني : أنَّ لـ" لـولا " حـالتينِ إذا دخلـتْ علـى الكـافِ والياءِ يكونانِ مجرورينِ ، وإذا دخلتْ على ظاهرٍ يكـونُ الظـاهرُ مرفوعـاً ، وهمـا بعد عسى في محلِّ النصبِ أيْ : الكافُ والياءُ بعدهـا في محـلِّ النصـبِ إجـراءً لهـا مُجْرى لعلَّ للفرقِ بينهما / من حيثُ إنَّ " عسى " فيها معنى الترجيـةِ ، كمـا أنَّ [١٧٠/أ] في[٣] لعلَّ كذلكَ ، وعسى في هذهِ اللغةِ حرفُ نصـبٍ ، (( **ومذهـبُ الأخفـش**[٤] **أنهما في الموضعينِ في محلِّ الرفعِ**[٥] **وأن الرفع في لولاَ محمـولٌ علـى الجرِّ ، وفي عسى على النصبِ** ))[٦] أيْ : لفظُ الرفعِ في " لولاكَ " و" لولايَ " قدْ خرجَ على لفظِ الجرِّ ، كما خرجَ لفظُ الجرِّ على لفظِ الرفعِ في قولهم : (( **ما أنـا كـأنت** ))[٧] معناه : ما أنا مثلكَ ، ولفظُ الرفعِ في عساكَ ، وعسايَ جاءَ على لفظِ (( النصبِ، كما جاءَ لفظُ النصبِ على لفظِ ))[٨] الجرِّ في نحـوِ : رأيـتُ مسـلمينِ ومسـلمينَ ، وحجتهُ أنَّ[٩] عسى فعلٌ ، ولابدَّ لهُ من مرفـوعٍ ، ولعـلَّ ليـسَ بفعـلٍ ، وأنَّ لـولا لا يجيءُ بعدها إلاَّ مرفوعٌ على الابتداءِ إلاَّ أنَّ لفظَ الرفعِ حُمِل في " عسى " علـى النصبِ، وفي " لـولا " علـى الجـرِّ والنصب يحمـلُ[١٠]، علـى الجـرِّ في مواضـعَ[١١]

(١) في الأصل : (( بينهما )) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( اعلموها )) .

(٣) في ب : (( في )) ساقط .

(٤) ينظر الجنى الداني ص ٤٦٧ .

(٥) في ب : (( الرفع في محل رفع )) .

(٦) المفصل ص ١٣٨ .

(٧) المفصل ص ١٣٨ .

(٨) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٩) في ب : (( أنْ )) ساقط .

(١٠) في الأصل : (( يحمل )) ساقط والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : (( الموضع )) والمثبت من ب .

كالتثنيةِ ، والجمعِ السالِمِ – بالواو والنونِ والألفِ والتاءِ – « **صوناً لـهُ مـن أخـي الجرِّ** »[١] وهو الكسرُ ، وتسمَّى هذهِ النون : نـون عمـادٍ ، ونـونُ وقايـةٍ أيضـاً ؛ لبقاءِ الفعلِ مصوناً وموقياً عن أخي الجرِّ ، فإنْ قيـلَ : قـد دخلـتْ الكسـرةُ علـى الفعل عند التقاءِ الساكنينِ نحو لم تضربِ ابنكَ .

قلنا : ذاكَ عارضٌ بدليلِ أنك إذا سُئلتَ عن هذه الكلمةِ أعـني تضـربُ في لم تضربِ ابنكَ قلتُ : إنها مجزومةٌ بخلافِ الكسرةِ ليـاء المتكلـمِ ، فإنهـا[٢] لازمـةٌ ، والفرقُ بين العارضِ واللازمِ[٣] بيِّن ، ويحملُ عليه الأحرفُ الخمسةُ ، وهي : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولعلَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولم يقلْ الأحرفُ السـتةَ ؛ لأنَّ كـأنَّ وأنَّ بالفتحِ واحدٌ ، وهذهِ الأحرفُ مشبهةٌ بالفعلِ ؛ فتصان[٤] عمَّـا صـينَ عنـه ، وهـو الكسرُ « **فتعمدُ ياء المتكلم** »[٥] فيها بالنونِ ، وللتضعيفِ هذا تعليلٌ مقـدمٌ علـى المعلولِ الذي هو قوله : جازَ حذفها ، وإنما قالَ : للتضعيفِ ولم يقلْ وللنونـاتِ ؛ ليكونَ لعلَّ داخلاً في هذا الحكمِ ، وإنما قالَ : مع كثرةِ الاستعمالِ احترازٌ عن نحوِ : عنَّ وحنَّ مـن الأفعـالِ ؛ لأنـه يـلزمُ نـونُ العمـادِ بهـذهِ الأفعـالِ نحـو : عنـني[٦] ، والأربعةُ غيرُ[٧] تلك الخمسةِ .

اعلم أنَّ الذَّاهبَ في أنِّي نونُ عمادٍ ، والأولى في " أنَّا " نونُ إنّ ، والثانيةُ نونُ الضمير ، والذاهبُ الوسطُ بدليلِ أنهم لم يقولوا لعلني وليتني في لعلِّـي وليـتي ، ولم يقولوا : لعلاَّ ، وليتا في لعلنا وليتنا[٨] ، فإنْ قيل : لِمَ لمْ يحذفوا النونَ[٩] من لعلنـا ،

---

(١) المفصل ص ١٣٨ .

(٢) في ب : « فإنها » .

(٣) في ب بين اللازم والعارض تقديم وتأخير .

(٤) في الأصل : « ليصان » .

(٥) المفصل ص ١٣٨ .

(٦) في ب : « حننى » .

(٧) في ب : « غير ليت » .

(٨) في الأصل : « ليتنا » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « النون » ساقط .

وحذفوها مـن لعلـي ؟ قلنـا : الضميرُ في لعلنا هـذهِ النـونُ والألـفُ ، وفي لعلـي هو الياءُ .

وأمَّا النونُ فهي نونُ عمادٍ ، فكما لمْ(١) يحذفْ " يـاء " لعلِّـي ؛ لأنهـا ضميرٌ كذلكَ لم يحذفْ النونُ مـن لعلنـا ؛ لأنهـا جـرُّ الضمـيرِ في كـلِّ كـلامٍ ، أيْ : في المنثورِ ، والمنظومِ ، وبهذا احترزَ عن ليتَ ؛ لأنَّ حذفَ النونِ منها(٢) إنمـا جـاءَ في المنظومِ لا في غيره ؛ لأنها منها(٣) أيْ : لأنَّ ليتَ من جملةِ تلكَ الأربعةِ ومن نابها، فإنْ قيلَ : سقوطُ النونِ في أني وكأني ، ولكني ، لتوالي النوناتِ ، فمـا للنـونِ في لعلي ساقطٌ مع عدمِ تواليهنَّ .

قلنا : اللامُ مشبهةٌ بالنونِ أخرجتْ مخرجَهَا ، فحاصله(٤) أنَّ الحروفَ المحمولـةَ على الفعلِ في جوازِ دخولِ نونِ الوقايـةِ عليهـا ثلاثـةُ أقسـامٍ : قسـمٌ يسـتوي فيـه الأمرانِ أيْ : الحذفُ والإثباتُ ، وهو كـلُّ كلمـةٍ كـانَ في آخرهـا نـونُ مشـددةٍ وهي : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ .

أمَّا علةُ الإثباتِ فَلِمَا ذكرتُ من شبهها بالفعلِ .

وأمَّا حذفها فلاجتماعِ النوناتِ ، ولأنها ليستْ بأفعالٍ حقيقيّـةٍ ، وقسـمٌ فيـه الحذفُ أولى وهو لعلي ، وعلتهُ ينزلُ اللامُ فيها منزلةَ النـونِ في قـربِ مخرجهمـا ، والدليلُ عليهِ قوله(٥) :

*** أصيلالاً أُسَائِلُهَا ***(٦)

---

(١) في ب : « لا » .
(٢) في ب : « عنها » .
(٣) في الأصل : « منهما » والمثبت من ب .
(٤) في ب : « وحاصله » .
(٥) في ب : « قوله » ساقط .
(٦) هذا جزء من بيت شعر من البسيط ، ونصه :

**وقَفْـــتُ فِيْهَـــا أَصِيْلانـــاً أُسَائِلُهَـــا عَيَّـتْ جواباً وَمَـا بالرَّبْـعِ مِـنْ أَحَـدِ**

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٠ ؛ والكتاب ٢ / ٣٢١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٤ ؛ والمقتضب ٤ / ٤١٤ ؛ واللمع ص ١٥١ ؛ والإنصاف ١ / ١٧٠ ؛ وابـن يعيـش ٢ / ٨٠ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١١ / ٣٦ ؛ والدرر ٣ / ١٥٩ ؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٠٤ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٠ ؛ وأسرار العربية ص ٢٦٠ ؛ والإنصاف ١ / ١٧٠ .

وقولـه[1][2] إدغـامُ أحدهمـا في الآخـرِ في نحـوِ : ﴿ ولم يكـنْ لـهُ ﴾[3]، ولأنَّ الكلمةَ هنا على أربعةِ أحرفٍ بخلافِ " إنَّ " فلما طـالتْ بـالنون كـانَ الحـذفُ أحسنَ ، وأمَّا كأنَّ ، فلأنَّ الكافَ فيها زائـدةٌ ، وأمَّـا لكـنَّ ، فـلأنَّ أصلهـا لكـنْ إنْ ، والدليلُ عليه قولهُ :

* ولكنَّـني من حُبِّها لَعَمِيْدُ *[4]

واللامُ لا تجامُعَ إلا[5] مع " إنَّ " ، والقسمُ الثالثُ فيه إثباتٌ أحسن فهو ليـتَ لشبهها[6] بالفعلِ ، وانعـدامِ علةِ الحـذفِ قـال زيـد الخير : قيـل : هـو[7] زيـدُ[8] ابنُ مهلهـلٍ الطـائي قيـل لـهُ[9] : زيـدُ الخيـلِ لطـولِ طـراده بهـا ، وكـانَ شـاعراً

---

(١) في ب : « قوله » ساقط .

(٢) في ب جواز بعد قوله .

(٣) جزء من آية كريمة .

(٤) البيت من الطويـل ، وهـو بـلا نسبة في : سر صناعـة الإعـراب ١ / ٣٨٠ ؛ ورصـف المبـاني ص ٣١٠ ، ٣٤٩ ؛ والإنصـاف ١ / ٢٠٩ ؛ والجنـى الدانـي ص ١٣٢ ، ٦١٨ ؛ وجواهـر الأدب ص ٩٣ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٣٣ ، ٢٩٢ ؛ وشرحه ٢/ ٦٠٥ ؛ وابن يعيش ٨/ ٦٢ ، ٦٤ ؛ والمقـاصد النحويـة ٢ / ٢٤٧ ؛ وابـن عقيـل ص ٣٦٣ رقـم الشـاهد ( ٩٩ ) ؛ وهمـع الهوامع ١ / ١٤٠ ؛ واللسان ١٣ / ٣٩١ " لكن " وصدره :

* يَلُومُنَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي *

(٥) في ب : « إلا » ساقط .

(٦) في ب : « تشبيهاً » .

(٧) في ب : « هو » ساقط .

(٨) زيد الخيل : هو زيد بن مهلهل بن عبد رضا من طيء ، كنيته أبو مكنف : من أبطـال الجاهليـة لقب زيد الخيل لكثرة خيله ، أو لكثرة طراده بها ، كان طويلاً جسيماً من أجمل الناس ، وكـان شاعراً محسناً ، وخطيباً لسناً موصوفاً بالكرم أدرك الإسلام ووفد على النبي - ﷺ - سنة ٩ هـ في وفد طيء فأسلم وسر به رسول الله - ﷺ - وسماه زيد الخير . وقال له : يا زيد ما وصـف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون ما وصف لي ، غيرك وأقطعه أرضـاً بنجـد ، فمكث في المدينة سبعة أيام ، وأصابته حمى شديدة فخرج عائداً إلى نجد فنزل على ماء يقال له : " فردة " فمات هنالك .

ترجمته في : الإصابـة ١ / ٥٧٢ رقـم الترجمـة ( ٢٩٤١ ) ؛ وأسـد الغابـة ٢ / ٢٤١ ؛ والشـعر والشعراء ١ / ٢٨٦ ؛ وسمط الآلي ص ٦٠ ؛ والخزانة ٥ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ؛ والأعلام ٣ / ٦١ .

(٩) في ب : « له » ساقط .

مجيداً ، ووفد [ على ][١] رسول ا للهِ عليه[٢] السلامُ[٣] ، وسماهُ زيدَ الخيرِ وقالَ لهُ : / (( يا زيدُ ما وصفَ لي في الجاهليةِ أحدٌ فرأيته في الإسلامِ إلاَّ كانَ دونَ [ ١٧٠/ ب ]
نسبك[٤] أيْ : غيركَ ))[٥] ، وأُقطِعَ أرضينَ .

فترتيبُ الشعر :

(( أخاثِقَــةٍ إذَا اختلَـفَ العَوَالـي … تَمَنَّـى مزيـدٌ زيـداً فَلاَقَـى

كَمُنْيَـةِ جَابـرٍ إِذَا قَـالَ لَيْتـي … أُصَادِفُـهُ وأَفْقِـدُ بعـضَ مَالـي ))[٦]

ولـولاَ قَوْلُـهُ يَـا زَيْـدُ قَدْنـي … إِذَا قَامَـتْ نُوَيْـرَةُ بالمَآلـي[٧][٨]

مزيدٌ : رجلٌ كانَ يتمنى أنْ يلقى زيد الخيلِ فلقيهُ[٩] زيدُ الخيلِ فطعنهُ فهـرب منهُ ، وقالَ زيدُ الخيلِ : في ذلكَ شعراً .

قولهُ : " أخاثقةٍ " أيْ : يوثقُ بشجاعته وصبرهِ .

و" العوالي " : جمعُ عاليةٍ ، وهي من الرمحِ ما يلي الموضعَ الذي تركبُ فيه السنانُ (( كمنيةِ جابرٍ )) يريدُ أنَّ " مزيداً " تمَنَّى أنْ يلقاهُ ، كما تمنى جابرٌ ذلكَ ، وكلاهما لقي منهُ ما يكرهُ .

---

(١) زيادة يقتضيه السياق .

(٢) في ب : (( عليهم )) .

(٣) في ب : (( السلام عليه )) ساقط .

(٤) في ب : (( الصفة نسبك )) .

(٥) ينظر الحديث في مجمع الزوائد ٢ / ٣٠٨ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب : (( بالمآتي )) .

(٨) هذه الأبيات من الوافر ، والقائل هو زيد الخيل في ديوانه ص ٨٧ ؛ والبيت الثاني انظره في الكتاب ٢ / ٣٧٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٧ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٢٣ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٤٦ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٧٥ ، ٣٧٧ ؛ والدرر ١ / ٢٠٥ ؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ١٢٩ ؛ والمقتضب ١ / ٢٥٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٠ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٦٤ ؛ واللسان ٢ / ٨٧ " بيت " ؛ وابن عقيل ١ / ١١١ رقم الشاهد ( ١٨ ) .

(٩) في ب : (( فلقيه )) ساقط .

ونويرةُ : اسمُ امرأةٍ .

و" المآلي " : جمعُ مِئلاةٍ ، وهي الخرقةُ التي تكونُ مع النائحةِ تأخذُ بها الدمعَ

" قدني "[١] من تمامه :

* لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحِيْحِ المُلْحِدِ *[٢]

عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ هو الذي ادعى الخلافةَ ، وكنيتُهُ المشهورةُ أبو زيدٍ ، وكانوا إذا أرادوا ذمه كنوه بأبي خبيبٍ ، ويروى الخبيبينِ على التثنيةِ والجمعِ ، فمن ثنّى أرادَ عبدَ اللهِ ومصعباً[٣] ابني الزبيرِ ، وهما كانا أميرينِ بالعراقِ ، ومن

---

(١) هذه لفظة من بيت شعر من الرجز ، ونصه :

* قَدْني مِنْ نصْرِ الخبيبين قدِيْ *

وبعده :

لَيْسَ الإمَامُ بالشحيْح الملحِدِ
ولا بوَبْرٍ بالحجَازِ مُقْرِدِ

والرجز لحميد بن مالك الأرقط في : خزانة الأدب ٥ / ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٨٧ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٥٧ ؛ والدرر ١ / ٢٠٧ ؛ وتاج العروس ٢ / ٣٣ " خبب " ، ٨ / ٣٧ " حكد " ؛ ولحميد بن ثور في اللسان ٣ / ٣٨٩ " لحد " وليس في ديوانه ؛ ولأبي بجدلة في ابن يعيش ٣ / ١٢٤ ؛ وبلا نسبة في : لسان العرب ٣ / ١٥٥ " حكد " ؛ والأشباه والنظائر ٤ / ٢٤١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٢٠ ؛ ورصف المباني ص ٤٢٤ ؛ والكتاب ٢ / ٣٧١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٧٠ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥ ؛ وتهذيب اللغة ١٤ / ١٢٤ ؛ والإنصاف ص ١٣١ ؛ وابن عقيل ص ١١٥ .

(٢) انظر التخريج الآنف الذكر .

(٣) مصعب بن الزبير : هو ابن العوام بن خويلد الأسدي القرشي أبو عبد الله أحد الولاة الأبطال في صدر الإسلام نشأ بين يدي أخيه عبد الله ، فكانَ عضده الأقوى في تثبيت ملكه في الحجاز والعراق ، تولى البصرة فضبط أمورها ، وأضيفت إليه الكوفة ، مات مقتولاً بسيف ابن قيس السعدي سنة ٧١ هـ .

ترجمته في : طبقات ابن سعد ٥ / ١٣٥ ؛ تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٥ ؛ وشذرات الذهب ١ / ٧٩ .

جمعَ فالمرادُ عبدُ اللهِ وقومه ، وقوله :

* لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيح الملحِدِ *

قيل : إنما قالَ ذلكَ ؛ لأنَّ عبدَ اللهِ كان[١] معروفاً بالبخلِ حتى حُكيَ أنَّ أعرابياً جاءَ إليه مُستميحاً فلم يدفعْ إليهِ شيئاً، فقال[٢]: لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ، فقالَ عبدُ اللهِ : إنَّ وراكبَها[٣] .

يقالُ : ألحدَ الرجلُ أيْ : ظلمَ في الحرمِ لما كانَ قدْ بمعنى حسبَ أسقطَ النونُ من " قدني " يقالُ " قدي " بدونِ النون ، كما يقالَ[٤] : حسبي بدونها ، « **وعنْ بعضِ العربِ[٥] مِني وعَنِي** »[٦][٧] مخففاً قالَ :

**أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي ... لَسْتُ مِن قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِني**[٨]

جازَ حذفُ النونِ من عنْ ، ومنْ ؛ لأنَّ الأصلَ فيهما ألاَّ يدخلَ عليهما النونُ ، « **ولم يفعلوه في عَلَيَّ وإليّ** »[٩] ، فإنْ قيلَ : لم قلبوا ألفَ " على " ، و" إلى " مع إطباقهم عن آخرهم على أنَّ الحروفَ مصوناتٌ عن التصرفِ ؟ قلنا : لما مرَّ في مسائلِ الإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ بأنهما محمولانِ على " عليكَ " و" عليه " ،

---

(١) في ب : « كان » ساقط .

(٢) في ب : « لعن فقال » .

(٣) ينظر قول عبد الله بن الزبير في : المغني ص ٥٧ .

(٤) في ب : « فقال » .

(٥) ينظر ابن يعيش ٣ / ١٢٥ .

(٦) في ب : « وعنى » .

(٧) المفصل ص ١٤٠ .

(٨) البيت من المديد ، وهو بلا نسبة في : رصف المباني ص ٤٢٣ ؛ والجنى الداني ص ١٥١ ؛ والأشباه والنظائر ١ / ٩٠ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٤ رقم الشاهد ٢٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٥٢ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٨٠ ، ٣٨١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١١٨ .

(٩) المفصل ص ١٤٠ .

والقلبُ فيهما للفرق[١] بينهما ، وبينَ الفعلِ إذْ لـوْ لَمْ يقلبا لقيلَ عـلاكَ وعـلاهُ ، فيقعُ الالتباسُ حينئذٍ بينهما وبينَ الفعـلِ ، ولأنَّ ضمـيرَ المجـرورِ يتصـلُ بالجـارِ مـن وجهينِ: الإضافة، وعدمُ قيامهِ بنفسهِ، فصارَ لشدَّةِ الاتصالِ بمنزلةِ ضميرِ الفـاعلِ ، فيغيَّرُ الآخرُ فيما نحنُ فيه ، كما غُيِّرَ آخرُ[٢] الماضي فَسُكِّنَ ، فـإنْ قيـلَ : غـيرُ مـا ذكرتُ موجودٌ في نحوِ : عصايَ ، ومعَ ذلكَ لم تقلبْ ألفُ عصا .

قلنا : قلبتْ ألفاً على ما ذكرتُ من شـدِّةِ الاتصـالِ مـعَ وجـوبِ حملـه علـى عليك[٣] ، وعليهِ ؛ لأنها مـن أخواتهـا بخـلافِ ألـفِ " عصـا " ، فإنهـا[٤] ليسـتْ كألفِ على في حقِّ هذينِ المعنيينِ ، وقلبتْ ألفُ " إلى " للفرقِ بينَ المتمكنِ وغيره إذْ لوْ قيلَ : إلاي إنه لا يُدْرى أنه[٥] حرفُ جرٍّ أمْ هو الاسمُ الـذي بمعنى النعمـةِ « **لأمنهم الكسرةُ** »[٦] ؛ لأنَّ آخرها ينقلبُ مع ياءِ الإضافةِ ياءٌ ، فيدغمُ[٧] فيها ، فيتأكدُ[٨] السكونُ بالإدغامِ ، فلا سبيلَ إلى زيادةِ النونِ إذْ هي تـزادُ للإبقـاءِ علـى السكونِ ، فإنْ[٩] قيلَ لِمَ خُصَّتِ النونُ بالزيادةِ قبـلَ يـاءِ المتكلـمِ ؟ قلنـا : الزيـادةُ مستلزمةٌ للثقلِ فيختارُ للزيادةِ ما هو الأقلُّ وهـو الحركـةُ ، كمـا زيـدتْ في آخـرِ المعربـاتِ ، فـإنْ تعـذَّرَ زيادتهـا ، فـالأولى أنْ تـزادَ الحـروفُ الـتي هـي مـن هـذهِ الحركاتِ ، وهي حروفُ العلةِ ، كما زيدتْ في المثنى[١٠] والمجمـوعِ ، فـإنْ تعـذَّر زيادتها ؛ فالأولى أنْ يزادَ الحـرفُ الـذيْ يشْبِهُ هـذه الحـروفَ ، والنـونُ مشـابهةٌ

---

(١) في ب : « الفرق » ساقط .

(٢) في ب : « آخر » ساقط .

(٣) في ب : « ليت » .

(٤) في ب : « لأنها » .

(٥) في ب : « أنه » ساقط .

(٦) المفصل ص ١٤٠ .

(٧) في الأصل : « ويدغم » .

(٨) في ب : « ليتأكد » .

(٩) في الأصل : « وإن » والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : « التثنية » والمثبت من ب .

لها(١) ، فيزادُ لامتناعِ زيادةِ الحركةِ قبلَ ياء(٢) المتكلِّـمِ ؛ لأنَّ يـاءَ المتكلـمِ يستدعي كسرةَ ما قبلها ، فلو زيدتِ الحركةُ لم يكنْ غيرَ الكسرةِ ، فيلزمُ حينئذٍ ألاَّ يُصـانَ الفعلُ عن أختِ الجرِّ ، وأمَّا الحروفُ اللينُ / فامتناعُ زيادتها ظـاهر ؛ لأنَّ ضمـير [ ١٧١/أ ] المتكلم يستعملُ ساكناً ، ففي زيـادةِ الألـفِ اجتمـاعُ السـاكنين فيمـا قبـلَ آخـره حـرف(٣) صحيـحٌ ، وفي زيـادةِ إحـدى اختيهـا سـاكنةً مـا ذكرنـا مـن اجتمـاعِ الساكنينِ ، فلو زيدتْ متحركةً يلزم(٤)

أمَّـا تحـركُ المعتـلِّ مـع اجتمـاعِ الضـمِّ ، والكسـر " بـينَ " أوْ " مـعَ " تـوالي الكسراتِ ؛ لأنَّ الواوَ أختُ الضمةِ ، والياءَ أختُ الكسرةِ .

---

(١) في ب : « بها » .

(٢) في الأصل : « ياء » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « حر » ساقط .

(٤) في ب : « يلزم » ساقط .

# أسماءُ الإشارةِ[١]

اسمُ الإشارةِ ما وضعَ لمشارٍ إليهِ ، وفي المفتاحِ[٢] : المبهماتُ هي كلُّ ما كـانَ متضمناً للإشارةِ إلى غيرِ المتكلم والمخاطبِ من دونِ شروطٍ أن يكـونَ سـابقاً في الذكرِ لا محالةَ ، ثم إذا كانَ مدركاً بالبصرِ أوْ منزلاً منزلتهُ ، بحيـثُ يستغنى عـن قصته كنحوِ " ذا " و" تا " وسميتْ أسماءُ الإشارةِ فـإن لم يكـنْ مُدْرَكـاً بـالبصرِ ، ولا منزلاً منزلتهُ ، بحيثُ لا يستغنى عـن قصتـهِ ، كنحـوِ : الـذي ، والـتي سميـتْ موصولاتٍ ، ثم اعلم أنَّ مدلولاتِ أسماءِ الإشارةِ بالنظرِ إلى التقسيمِ العقلـي ستّةٌ إذِ المشارُ إليه مفردٌ أو مثنى ، أو مجموعٌ ، وكل واحد منها[٣] مذكـرٌ ، أو مؤنـثٌ غير أنهم وضعوا[٤] الاثنين منها لفظاً مشتركاً ، وهـؤلاء بـالمدِّ والقصرِ ، لجماعـةِ المذكرينَ والمؤنثاتِ ، ووضعوا[٥] للواحدِ منها[٦] ألفاظاً مترادفـةً ، وهـي[٧] لواحـدِ لمؤنثِ ، وتلك الألفاظُ « **ذي ، وتا ، وتي ، وتِهْ ، وذِه** »[٨] بالوصلِ والسـكونِ ، ووضعوا لكلِّ واحدٍ من الثلاثةِ الباقيةِ لفظاً وهو " ذا " للواحدِ المذكرِ ، و" ذانِ " لمثناةِ ، و" تانِ " لمثنى المؤنثِ ، وإنما بنيتْ هذهِ الأسماءُ ؛ لأنها أشبهتْ الحروفُ في عدمِ استقلالها بافتقارها إلى الصفةِ ، واسمُ الإشارةِ والموصولِ يُسَمَّى كُـلٌّ منهمـا مبهماً على معنى أنهُ لا يدلُّ على جنسٍ من الأجناسِ المختلفةِ بخلافِ نحو : رجـلٍ وفرسٍ ، فإنْ قيلَ : قوله[٩] في الكتاب[١٠] " ذانِ " في الرفـعِ و" ذيـنِ " في النصـبِ والجرِ ينفي ما أُثبت من بناءِ هذهِ الأسماءِ إذْ لا إعرابَ في المبنياتِ .

---

(١) المفصل ص ١٤٠ .

(٢) كتاب في النحو من مصادر المؤلف - رحمه الله - وفي الأصل : « المنهاج » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « منهما » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « وصفوا » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « وضعوا » .

(٦) في الأصل : « منهما » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « وهي » .

(٨) المفصل ص ١٤٠ .

(٩) في ب : « قوله » مكرر .

(١٠) المفصل ص ١٤٠ .

قلنا : عنْ هذا جوابان : أحدهما : أنهما صيغتانِ للتثنيةِ[١] ، كما أنهما صيغةٌ صيغتْ لتثنيةِ[٢] هو فلا يكونُ انقلابُ الألفِ إلى الياءِ في " ذينِ " للإعرابِ على حدِّ مسلمْينِ ، كما صاغوا الضمائرَ في الأحوالِ فوضعوا[٣] للمرفوعِ ضميراً ، وللمجرور ضميراً ، وللمنصوبِ ضميراً ، فكذا " ذانِ " صيغةٌ لتثنيةِ[٤] [ " ذا " في الرفعِ ، وذينِ صيغةٌ للتثنيةِ ][٥] في النصب والجرِّ ، ومِمَّا يدلُّ على أنَّ " ذانِ " ليستْ بتثنيةِ " ذا " حَذْفُ الألفِ من " ذا " إذِ الألفُ لا تحذفُ في التثنيةِ ، بلْ تنقلبُ إمَّا واواً ، وإمَّا ياءً كعصوانِ ورحيانِ ، ومما يحققُ ما قلنا : إن حكمَ التثنيةِ أنْ يكونَ المثنى نكرةً بعد تثنيةٍ ، ألا تراكَ تقولُ : هذا زيدٌ الظريفُ ، فيكونُ معرفةً ، وإذا ثنيتَ قلت : هذانِ زيدانِ ظريفانِ ، فيكونُ زيدٌ بعد التثنيةِ نكرةً حتى لو أردتَ التعريفَ أدخلتَ اللامَ فقلتَ : الزيدانِ الظريفانِ ، وذانِ في تثنيةِ " ذا " معرفةٌ مثلَ : " ذا " عُلِم بهذا أنها صيغةٌ مستأنفةٌ لتثنيةِ " ذا " كـ" هما " ، و" أنتما " في تثنيةِ هو ، وأنتَ ، فإنْ قيلَ : بينَ ذانِ ، وهما ، وأنتما فارقٌ ، وهو أنَّ ذانِ على لفظِ التثنيةِ الحقيقيةِ[٦] بخلافهما .

قلنا : ذاكَ لبعدِ المضمراتِ عن المتمكنِ ، وقربِ أسماءِ الإشارةِ من ذلكَ ، ألا تراهم يصفونَ اسمَ الإشارةِ نحو[٧] : مررتُ بهذا الرجلِ ، ويحقرونه نحو : " ذيَّا " في تحقيرِ " ذا " ، والوصفُ ، والتحقيرُ من خصائصِ الاسمِ ، فصاغوه على صيغةِ تثنيةِ الاسمِ المتمكنِ إيذاناً بهذا المعنى . والجوابُ الثاني أنَّ تثنيةَ الاسمِ تزيلُ عنهُ

(١) في ب : « التثنية » .

(٢) في ب : « التثنية » .

(٣) في الأصل : « بالنسبة » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) في الأصل : « بالتثنية » والمثبت من ب .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) في الأصل : « الحقيقة » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « نحو » ساقط والمثبت من ب .

شبهُ الحرفِ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يثنى ، وتجعله ثابتَ القدمِ في الاسميةِ ، فيعودُ معرباً[١] ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابِ ، فإنْ قيلَ : هـذا بـاطلٌ ؛ لأنهـم أجمعـوا علـى أنَّ النونَ في " مسلمان " عُوِّضَ عن الحركةِ ، والتنوينِ اللذينِ كانا في مسلمٍ ، وليـسَ في " ذا " لا الحركةُ ولا التنوينُ قلنا :

* حفظتَ شَيْئاً وغابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ *[٢]

فـإنهم أجمعـوا أيضـاً[٣] علـى أنَّ النـونَ في أحمـدان عُـوِّضَ مـن الحركـةِ والتنوينِ ، وإن لم يكنْ في الواحدِ تنوينٌ إلاَّ أنه لما ثنّى / نَكّرَ وزالَ أحدُ السببين ، [ ١٧١/ ب ] فاستحقَّ الاسـمُ الحركـةَ والتنويـنَ ، فعـوض منهمـا النـون ، وإن لم يكونـا في الواحدِ ، ولكَ أن تجيبَ بجوابِ ثالث ، وهو أنَّ نونها مشددةٌ[٤] إذْ لا يشددُ نـونُ التثنيةِ لا يقالُ: في رجلانِ رجلاَّنِّ بالتشديدِ، هذا كلهُ على لغةِ من قالَ[٥]: " ذانِ " في الرفعِ ، و" ذين " في غيره ، ومن قالَ : ذانِ في الأحوالِ كلهـا ، فـلا يسـتراب أنهُ مبنيٌّ ، وإنما لمْ تجدْ أسماءَ الإشارةِ استغناءً باسمها ، فإنَّ الإشارةَ هي الـتي تميزُهـا عن غيرها ، **ويجيءُ ذانِ فيهما أيْ : في النصبِ والجرِّ في بعضِ اللغاتِ**[٦] ، هـي لغةُ بلحارثِ بن كعبٍ[٧] فإنهم يقولـونَ : في الأحـوالِ كلهـا مسـلمانِ بـالألفِ ،

---

(١) في ب : « معها » .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره :

* فقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي في العِلْمِ فَلْسَفَةً *

وهو من قصيدة لأبي نواس يعرض فيها بصديق له اعتنق مذهب المعتزلة ولام أبا نواس في شرب الخمر ، ومطلعها :

دَعْ عنك لومِي فإن اللوم إغْرَاءُ وداوني بالتي كانت هي الدَّاءُ

ديوانه ص ٧ ، وانظره في خزانة الأدب ٥ / ٣٧٨ .

(٣) في ب : « أيضاً » ساقط .

(٤) في الأصل : « مشدداً » والمثبت من ب .

(٥) ينظر في تفصيل هذه المسألة أي : إلزامهم الرفع في الأحوال كلها : الرفع والنصب والجر : ابن يعيش ٣ / ١٢٨ ، ١٢٩ ؛ وابن الحاجب في أماليه ١ / ٦١ ؛ والمغني ١ / ٣٩ ، ٤٠ ؛ وشذور الذهب ص ٤٦ ، ٥١ .

(٦) المفصل ص ١٤٠ .

(٧) ينظر لغة بلحارث بن كعب في : صفة جزيـرة العرب ص ٢٦٥ ؛ وابـن خلـدون ٢ / ٢٥٥ ؛ واللهجات في كتاب سيبويه ص ٤٥ .

وفي الكشافِ(١) في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾(٢) هي لغةُ بلحارثِ بن كعب جعلوا الاسمَ المثنَّى نحوَ الأسماءِ التي آخرها ألفٌ كعصى(٣) وسُعْدى قيلَ : كانَ المعنى في مجيءِ ذانِ في الأحوالِ أنَّ " ذانِ " ليسَ بتثنيةٍ لذا ، وإنما هي صيغةٌ مجتلبةٌ للتثنيةِ لا بناءَ على قوله : " ذا " ، بل اختراعاً ، وجعلَ " تا "(٤) مؤنثَ(٥) " ذا " ؛ لأنَّ التاء من علاماتِ التأنيثِ – وهي قريبةُ المخرجِ(٦) من الدالِ – مع(٧) أنَّ " ذا " قدْ سلبتْ عنهُ التمكنَ سلباً كلياً ، وفي ما سلبَ بعضُ المتمكنِ وهو أحمرُ ، وسكرانُ قدْ أخذ(٨) كمؤنثه صيغةً أخرى ، ففي المسلوبِ سلباً كلياً استئنافُ الصيغةِ للمؤنثِ(٩) أولى وأجدرُ ، (( **و" تِـهْ " ، و" ذِهْ " بالوصلِ والسكونِ** ))(١٠)، فالوصلُ تهي ، وذهي ، فالسكونُ " تِـهْ " ، و" ذِهْ " والهاءُ في " تِه " بدلٌ من الياءِ في ذيْ ؛ لأنَّ الياءَ يجيءُ للتأنيثِ [ في كلامهم ، كما في تفعلينَ ، ولم يوجدْ الهاءُ في كلامهم للتأنيثِ ](١١) ، وإنما أُبدلتْ الهاءُ من الياءِ ، فإنْ قيلَ الهاءُ في نحوِ : كريمةْ بالسكونِ للتأنيثِ .

---

(١) ينظر الكشاف ٢ / ٧٢ ؛ وينظر اختلاف النحاة في هذه القراءة ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ : ابن يعيش ٣ / ١٢٩ ، ١٣٠ ؛ والفتاوى لابن تيمية ١٥ / ٢٤٨ – ٢٦٤ ؛ وابن الحاجب في أماليه ١ / ٦١ ؛ والمغني ١ / ٣٩ – ٤٠ .

(٢) من الآية ( ٦٣ ) من سورة طه .

(٣) في ب : (( كعصى )) ساقط .

(٤) في ب : (( وجعل تاء )) ساقط .

(٥) في ب : (( ومؤنث )) .

(٦) ينظر مخرج الدال والتاء في : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ٦٢ .

(٧) في ب : (( لا )) .

(٨) في ب : (( أحض )) .

(٩) في الأصل : (( للمؤنث )) ساقط والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ١٤٠ .

(١١) في ب ما بين القوسين ساقط .

قلنا : هيَ في(١) الأصلِ تاءٌ لكنها صارتْ هاء للوقفِ ليفرِّقَ بين تأنيثِ الاسمِ ، وتأنيثِ الفعلِ نحو : كرمتْ هندٌ ، والشاهدُ لما ذكرتُ من أنها التاءُ ، وقف بعضهم على نحوِ : كريمةٍ بالتاءِ .

قوله :

* بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *(٢)

بالتاء ، ولم يثنَّ من لغاته أيْ : لغاتُ المؤنثِ إلاَّ تاءٌ لكثرةِ دورها على(٣) الألسنةِ ، فإنْ قيلَ : ما للاسمِ من " ذا " ؟ قلنا " ذا " حكماً لهُ عندَ البصريين(٤) ، وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ هوَ الذالُ وحدها ، والألفُ زيدتْ لبيانِ الحركةِ ، والحجةُ لأصحابنا أنَّ " ذا " مبهمٌ ، والمبهمُ كالمظهر ، والمظهرُ لا يكونُ على حرفٍ واحدٍ فكذا " ذا " فعلمَ أنه على(٥) حرفينِ كـ" مَنْ " و" ما " و" كَمْ " ، ويلحقُ حرفُ الخطابِ بأواخرها ، فيقالُ : ذاكَ بالكافِ في ذاك واجبٌ أنه يغير من يشيرُ إليهِ ، ويغيرها على حسبِ من يخاطَبُ نحو : ذاكَ ، وذاكِ وذاكما ، وذاكمْ ، وذاكنَّ(٦) ، فهذهِ خمسةٌ معَ " ذا " إذا كانَ المشارُ إليهِ مفرداً مذكراً .

---

(١) في ب « في » ساقط .

(٢) هذا بيت من الرجز ، وهو لسؤر بن ذئب ، وانظره في : الخصائص ١ / ٣٠٤ ، ٢ / ٩٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٩ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧ ؛ والمحتسب ٢ / ٩٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ١١٨ ، ٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ؛ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧١ ؛ والإنصاف ١ / ٣٧٩ ؛ ورصف المباني ص ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٦٩ ؛ واللسان ٩ / ٣٩ " جحف " ؛ وجمهرة اللغة ٣ / ٣٢١ ؛ والمسائل العسكرية ص ٢٢٥ .

(٣) في ب : « في » .

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة بأن " ذا " على حرفين أو حرف واحد في الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، ٦٧٠ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٥٠٥ ؛ والهمع ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ؛ والتصريح ١ / ٤٠١ .

(٥) في الأصل : « على أنه » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وذيكن » والمثبت من ب .

وعلى هذا يجريْ ، البواقي ، وهذه الكافُ حرفٌ محضٌ عارٍ من الاسميةِ والإعرابِ ، إذْ لو كانَ اسماً لجازَ إضافةُ اسمِ الإشارةِ إليهِ وهي ممتنعةٌ ؛ لأنَّ المعرف لا يتعرفُ ، فإنْ قيلَ : من الجائزِ أن ينكرَ اسمُ الإشارةِ ، كما نكرَ زيدٌ في نحوِ قوله(١) :

* عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا *(٢) البيت

ثم المضافُ قلنا : اسمُ الإشارةِ لا ينكرُ لا يقالُ : ربَّ ذا عندي ( كما يقالَ : ليسَ زيدٌ عندي )(٣) ؛ لأنَّ المعنى الذي(٤) يُعَرِّفُهُ ، وهو الإشارةُ لا ينفصلُ عنهُ ، فتمتنعُ الإضافةُ لئلاَّ يلزمَ تعريفُ المعرفِ ، فإنْ قيلَ : فليضفْ إضافةً لفظيةً قلنا : هي للتخفيفِ(٥) بإسقاطِ التنوينِ ، ولا تنوينَ في اسمِ الإشارةِ ، فتخففَ بالإضافةِ ، فلما امتنعتْ إضافةُ اسمِ الإشارةِ إلى الكافِ امتنعَ أنْ يكونَ الكافُ ضميراً مثلَ الكافِ في نحو : غلامكَ ، فلما امتنعتْ أنْ يكون ضميراً كانت حرفَ خطابٍ وبقاء النونِ في ذانكَ شاهدٌ عدلٌ على أنَّ الكافَ ليستْ بضميرٍ إذْ لو كانتْ ضميراً لسقطتْ النونُ ، كما في غلاماك قال سيبويه(٦) : « ولو كانتِ الكافُ في موضعِ الجرِّ لقلتَ كيفَ ذلكَ نفسُكَ ؟ على حدِّ قولكَ : مررتُ بكَ(٧) نفسِكَ ،

---

(١) في ب : « قوله » ساقط .

(٢) هذا جزء من صدر بيت من الطويل ، ونصه :

. . . . . . . . . . . . رَأْسَ زَيْدِكُمْ بأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

وقائله رجل من طيء كما في شرح شواهد المغني ١ / ١٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٧١ ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٢ ، ٤٥٦ ؛ وابن يعيش ١ / ٤٤ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٥٢ ؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٥ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ١٨٩ ، ١٩١ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢٢٤ ؛ واللسان ٣ / ٢٠٠ " زيد " ؛ وشرح التصريح ١ / ٤٩٧ .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : « الذي أوجب » والأولى عدم إثبات « أوجب » كما في ب .

(٥) في ب : « للتخصيص » .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٤٥ .

(٧) في الأصل : « بكل » والمثبت من ب .

وإنْ قيلَ هذا الذيْ ذكرتهُ / هو وجهُ امتناعِ كونِ الكافِ ضميراً مجروراً ، فما وجهُ امتناعِ كونها ضميراً مرفوعاً أوْ منصوباً ؟ قلنا : أمَّا امتناعُ الأولِ ؛ فلأنها ليستْ من ضمائرِ الرفعِ ، وأيضاً لا رافعَ قبلها ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ضميراً منصوباً أيضاً ؛ لأنك إذا قلتَ : ذاك زيدٌ لم يكنْ هنا ناصباً لها . [١٧٢/أ]

قال المصنفُ[١] لا محلَّ لهذهِ[٢] الكافِ من الإعرابِ[٣] ، وإنما هيَ بمنزلةِ الملحقاتِ في " أنتَ " وأنتما وإيَّاكَ ، وهو موضوعٌ لثلاثِ فوائدَ : الإشارةُ والخطابُ والبعدُ ، « ثم إنما شددتْ النونُ في ذانكَ[٤] عوضاً مما حذفَ لالتقاءَ الساكنينِ ، وهو ألفُ " ذا " عند التثنيةِ ، وكذا تشديد[٥] نونِ اللذان ؛ لأنه عوضٌ عن المحذوفِ لالتقاءِ الساكنينِ ، وهو الياءُ من الذي ، فإنما عوضَ هنا ، ولم يعوضْ في نحوِ : يدٍ ، ودمٍ ، وغدٍ في التثنيةِ ؛ لأنَّ الحذفَ لزمَ هنا ، ولم يلزمْ في المتمكنةِ بدليلِ إتمامها في يديانِ ، ودميانِ ، وفي الجمعِ نحو : أيدٍ ، ودِماءٍ ، وفي التحقير دُميٌّ ويُديَّة » الأولُ للقريبِ أيْ : ذا للقربِ وذاكَ للمتوسطِ ، وذلكَ للبعيدِ ، ونظيرُ هذا هنا وهناكَ وهنالكَ ، وهذا بناء على أنَّ زيادةَ الحرفِ لزيادةِ المعنى كما في خَشُنَ واخشوشنَ ، وفي سينِ الاستقبالِ وسوفَ ، ولا يقالُ : إنما تدلُّ[٦] زيادةُ الحرفِ على زيادةِ المعنى إذا كانَ ذلك[٧] الحرفُ من حروفِ الكلمةِ ، والكافُ في ذاكَ مثلاً ليستْ بهذهِ المثابةِ ؛ لأنها حرفٌ دالٌّ على معنى مستقلٌّ بنفسهِ غيرِ ممتزجٍ باسمِ الإشارةِ نحو : امتزاجِ الألفِ والنونِ في الرحمنِ ، والألفُ

---

(١) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٤ / ب .

(٢) في ب : « لها في » .

(٣) في ب : « من الإعراب » ساقط .

(٤) ينظر التخمير ٢ / ١٨٤ .

(٥) في ب : « تشديد » ساقط .

(٦) في ب : « الحرف يدل » .

(٧) في ب : « ذلك » ساقط .

في شقنداف[١] ؛ لأنا نقولُ ، وإنْ كانَ كذلك كما زعمتَ إلاَّ[٢] أنها لاتصالها بالاسمِ اتصالاً قوياً نزلتْ منزلةَ غيرِ المستبدِّ وثبتَ[٣] لها حكمُ ذلكَ في إفادةِ زيادةِ المعنى وهي الإشارةُ إلى غيرِ القريبِ[٤] ، ثم إنما كسرتِ اللامُ في ذلك ؛ لأنها زيدتْ ساكنةَ ، فالتقتْ هيَ والألفُ فحركتْ بالكسرِ[٥] للأصلِ الممهدِ في تحريكِ الساكنِ ، فإنْ قيلَ : قد يفتحُ الساكنُ ؛ لخفةِ الفتحةِ قلنا : لو فتحتِ اللامُ هنا يلزمُ الالتباسُ بينَ قولكَ : ذلكَ وأنتَ تريدُ الإشارةَ ، وقولك : ذلك[٦] وأنتَ تريدُ الملكَ ، أيْ : هذالكَ ، فامتنعتِ الفتحةُ بهذهِ العلةِ ، وذلكَ لأنَّ[٧] كلماتِ " ذا " للإشارة ، واللام لتأكيدِ الإشارةِ إلى البعيدِ ، والكافُ للخطابِ ، وحذفُ الألفِ خطّاً من ذلك لئلا يشتبه باسم الإشارةِ ، والجارِّ والمجرورِ في ذلكَ ثم اطردَ نظيرُهُ عكساً زيادة الألفِ خطّاً في مائةٍ اسم العددِ فرقاً بينهُ وبينَ صفةِ[٨] الجارِّ والمجرورِ " خطّاً " " ذانّك " مشددةُ تثنيةِ ذلكَ كانَ أصلهُ " ذانلكَ " فطلبُ إدغامِ أحدهما في الأخرى لقربِ المخرجين ، وقلبتْ اللامُ إلى النون فأدغمت إحداهما[٩] في الأخرى. فإنْ قيلَ: ففي بابِ الإدغامِ إذا اجتمعَ حرفانِ متقاربانِ ، فريمَ إدغامهما أدغم الأولُ بعد القلبِ في الثاني ، ولِمَ عُكِسَ هنا ؟ قلنا : إنما فُعِلَ[١٠] هكذا لئلا يبطلَ بقلبِ النونِ إلى اللامِ ما فيهِ النونُ مزيةُ[١١] الغنّةِ ، وهي

---

(١) لعلها كلمة فارسية .

(٢) في ب : « لكنها » .

(٣) في ب : « ثبت » .

(٤) في ب : « الترتيب » .

(٥) في ب : « بالكسر » ساقط .

(٦) في الأصل : « ذانك » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « قولك » .

(٨) في ب : « منه » .

(٩) في ب : « إحداهما » .

(١٠) في ب : « جعل » .

(١١) في الأصل : « مزيدة » والمثبت من ب .

صوتُ مستملحٌ أرادوا الإبقاءَ عليها فقلبوا اللامَ إليها ، وأدغموها ، وقيلَ : شدّدوها ليفرِّقوا بينَ تثنيةِ المتمكنِ وغيرِ المتمكنِ ، وهذا(١) هو الجوابُ في تشديدِ نونِ هذانِ ، وهاتانِ ، واللذانِّ ، واللتانِّ ، ومثلُ ذلكَ أي : ومثلُ(٢) هذهِ الكلمةِ التي هيَ : ذلكَ ، وليسَ لفظُ ذلكَ باسمِ إشارةٍ إلى شيءٍ سبقَ قبلهُ ، أيْ : تلكَ وتانكَ للبعيدِ ؛ كما(٣) أنَّ ذلكَ للبعيدِ .

قيلَ : أصلُ تلكَ " تي " للمؤنثِ ، والياءُ فيه للتأنيثِ ، كما في " ذي " ثم دخلتْ(٤) عليهِ لامُ البعيدِ ، فالتقى ساكنان الياءُ واللامُ فحذفتِ الياءُ ؛ إذْ لوْ حذفتِ اللامُ بعد ما جلبتْ للبعيدِ كانَ حذفاً بعد إثباتٍ من غيرِ حصولِ غرضٍ(٥)، فكانَ الصنعُ كلاَ صنعٍ ، وهو بعيدٌ عن الحكمةِ ، ثم لحقتْ كافُ الخطابِ ، فصارَ إلى تلكَ ، وهذه قليلةٌ ، فالإشارةُ إلى تانكَ ، وتدخلُ هاءٌ التي للتنبيهِ نائبة / [ ١٧٢/ ب ] عن اللامِ التي هي علامةٌ للبعدِ ؛ ولذا لم يجزْ أنْ يقالَ : ها ذلكَ ؛ لاستلزامه الجمعَ بينَ حرفينِ لمعنى واحدٍ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يحذفْ في ها ذلكَ ، وهاتا ، وهاتي في الكتبةِ ، وحذفتْ في هذا ، وهذان ، وهذه ، وهؤلاء ؟ قلنا : لقلةِ الاستعمالِ في الأول ، وكثرتهِ في الآخرِ ، والجمعُ بينَ حرفِ التنبيهِ(٦) ، وحرف الخطاب في(٧) : هذاكَ ، لزيادةِ التنبيه ، وحثِّ المخاطبِ على التفهمِ ، وإنما أفرطوا في التنبيه لفرطِ الإبهامِ في(٨) كلمةِ الإشارةِ لتناولها جميعَ ما بحضرتِكَ من الجماداتِ والحيوانِ ، ولكنْ لا يقالُ : هنالك لِما ذكرنا أنها أفادتْ البعدَ فنابت عن اللامِ

---

(١) في ب : « فهذا » .

(٢) في الأصل : « مثل » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « ثم » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « غرض » ساقط .

(٦) في ب : « هي نائبة » .

(٧) في ب : « و » .

(٨) في ب : « في » ساقط .

فاستكرهوا أنْ يجمعوا بينَ حرفينِ لمعنى واحدٍ فرفضوا الجمعَ ، وقوله : (( **هؤلاء ، وهؤلا** ))[١] الروايةُ مدُّ الأولى وقصرُ الثانيةِ ، وقوله : (( **هُنَا ، وهَنَّا** ))[٢] الأولى بضمِ الهاءِ وتخفيفِ النونِ ، والثانيةُ بالفتح والتشديد ، و" ثَمَّةَ " للمتناهي في البعدِ ولحوقِ الهاءِ به للوقفِ .

(١) المفصل ص ١٤١ .
(٢) المفصل ص ١٤١ .

# الموصولاتُ[١]

بني الاسمُ الموصولُ لمشابهته الحرفَ بافتقاره إلى انضمام الصلـةِ إليـه ، ووجـهٌ آخرُ هو أنَّ الموصولَ لَمَّا لم يتمْ اسماً واحداً إلاَّ بصلـةٍ صـارَ آخـرُ الموصـولِ بمنزلـةِ حشوِ[٢] الكلمةِ ، ولا إعرابَ في حشوها ، وقولهُ : فيما بعدُ ، (( وهو[٣] مـا لابـدَّ في[٤] تمامه اسماً من جملةٍ تردُفُه ، ومن ضميرٍ فيها يرجـعُ إليـهِ )) حـدٌّ للموصـولِ ، وكانَ حقه أنْ يجيءَ به[٥] أولاً ؛ لأنه جاءَ بـه بعـد ذكـرِ الموصـولاتِ مفصلـةً[٦] ، والتفصيلُ ينبغي أنْ يكونَ بعدَ الحدِّ ، و"الـذي" أصلـه لـذيْ ، وأدخـلَ[٧] عليـه[٨] الألفُ واللامُ ، ولا يجوزُ أنْ يُنزعا منه لتنكيرٍ[٩] ، وأمَّا اللامُ بمعنى الذي ، فهـوَ[١٠] اسمٌ[١١] بمعنى الذي إلاَّ أنه وضعَ اسمُ الفـاعلِ معهـا ، وأمَّـا " مِـنْ " ، وَ" مَـا " ، و" ذُو " الطائيةُ فمن الموصولاتِ إلاَّ[١٢] أنَّ الذي يقـعُ صفـةً لموصـوفٍ ( وهـن لا يقعنَ صفات ، والغـرض مـن موضـع الموصـولات التوصـل إلى وصـف المعـارفِ بـالجملِ في موصـولٍ يقـعُ صفـةً لموصـوفٍ )[١٣] ، أو الإخبـارُ بمعـاني الجمـلِ في

---

(١) المفصل ص ١٤١ .

(٢) في الأصل : (( الحشو )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( مما )) .

(٤) في ب : (( من )) .

(٥) في ب : (( به )) ساقط .

(٦) في ب : (( متصلة )) .

(٧) في ب : (( بأدخل )) .

(٨) في ب : (( عليه )) ساقط .

(٩) في ب : (( لتنكير فقيل منه )) .

(١٠) في ب : (( وهو )) .

(١١) في الأصل : (( ليست )) والمثبت من ب .

(١٢) في الأصل : (( لأن إلاّ )) والمثبت من ب .

(١٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

موصولٍ ليسَ بصفةٍ لموصوفٍ ، ومن العربِ من يشددُ ياءَه ، وعن[1] المصنفِ[2] أنَّ الذي إذا شُدّدتْ يجري بوجوهِ الإعرابِ ، فيقالُ : جاءني الذيُّ ، ورأيتُ الذيَّ ومررتُ بالذيِّ بالرفعِ ، والنصبِ ، والجرِ ، فكانَ هذا الجريُ بوجوه الإعرابِ مع قيامِ موجبِ البناء بالنظر إلى لغةِ[3] من يقولُ : في جمعه اللذونَ في الرفعِ ، والذينَ في النصبِ والجرِّ ، لأنَّ الإعرابَ في الجمعِ أورثَ في قيامٍ موجبِ البناءِ في الاسم الموصولِ شبهة فأجراهُ على سننِ القياسِ لأن القياس حذفها هو الإعرابُ في الأسماءِ ، وأنشدَ قطربُ على لغةِ من يشددُ ياءَهُ قولَ الشاعرِ :

وَلَيْسَ المالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ وإنْ أَغْنَاكَ إلاَّ لِلَّذيِّ
يريْدُ بِهِ الْعَلاَءَ وَيَصْطَفِيهِ لأَقْرَبِ أَقْرَبِيْهِ وَلِلْقصِيِّ[4]

ووجهُ لغةِ من يقولُ : اللذونَ والذينَ هو الجريُ على القياسِ في الأسماءِ ، ووجهُ اللغةِ الشائعةِ وهي : الذين في الأحوالِ أنَّ ذلكَ إيذانٌ منهم ببناء تلك الكلمةِ ، واللذانِ بمثناةٍ باللاَّمين إنما كتبتْ بلامين ؛ لئلاَّ يلتبسَ المثنى بالجمعِ في النصبِ والجرِّ نحو : اللذيْنِ والذيْنَ وخصتْ التثنيةُ بالزيادةِ[5] في الخطِّ دونَ الجمعِ ؛ لأنها أقوى منه لقربها من المفردِ ، وقيلَ : فيه وجهٌ آخر ، وهوَ أنَّ " الذي "

---

(١) في ب : « من » .

(٢) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٤ / أ .

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة ، والخلاف فيها بين الكوفيين والبصريين : الإنصاف ص ٦٦٩ ؛ وائتلاف النصرة ص ٦٥ رقم المسألة ( ٥٣ ) ؛ وابن يعيش ٣ / ١٣٩ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٥٢٥ - ٥٢٦ ؛ والتصريح على التوضيح ١ / ٤١٩ فما بعدها ؛ وشرح التسهيل ١ / ١٨٦ - ١٩٦ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٨٣ - ٢٨٨ .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما بلا نسبة في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣ ؛ ورصف المباني ص ١٦٣ ؛ والإنصاف ٢ / ٦٧٥ ؛ والأزهية ص ٢٩٣ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٨٣ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٥٠٤ ، ٥٠٥ ؛ والدرر ١ / ٢٥٥ ؛ واللسان ١٣ / ٢٥٩ " ضمن " ، ١٥ / ٢٤٥ " لذا " ؛ وتاج العروس " ضمن " .

(٥) في ب : « بالزيادة » ساقط .

مشبهٌ بالحروفِ لما ذكرنا ، فلم يدخلْ لامُ التعريفِ ، وبالتثنيةِ يزولُ الشبهُ ؛ لأنَّ الحروفَ لا تثنى .

وأمَّا الجمعُ الذي ليسَ على حدِّ التثنيةِ كالواحدِ فلذلكَ جاءَ بلامٍ واحدٍ ، ومنهم مشددٌ[١] نُونَهُ ، أيْ : نونُ اللذانِ عوضاً عن المحذوفِ على ما ذكرنا فصارتْ بمنزلةِ الميمِ المشددةِ في اللهمَّ[٢] ، ويجوزُ أنْ يكونَ هذا التثقيلُ للتفرقةِ بينَ النونين : نونٌ هي عوضٌ عن المحذوفِ ، ونونٌ هي عوضٌ عن الحركةِ والتنوينِ ، (( **واللاتي ، واللات** ))[٣] كلاهما بالمثنياتِ الفوقانيةِ ، واللاَّئي كاللاَّعي ، واللاَّءِ كاللاَّعِ ، واللاَّي ، كالآيِ جمعٍ ، آية بتصريحِ الياءِ[٤] ، واللواتي بالمثنياتِ من فوقِ في قولهم : الضاربُ إياهُ زيدٌ إثباتُ صيغةِ اسمِ / الفاعلِ على الفعلِ لمعنى ، [ ١٧٣/أ ] وهو أنهم لما جعلوا اللام اسماً بمعنى الذي مع كونها حرفاً جعلوا اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ فعلينِ ، وإنْ كانا اسمينِ قالَ المصنفُ[٥] : في قوله (( **الضاربُ إيَّاهُ**[٦] )) أنَّ اللامَ حقها[٧] ألاَّ تدخلَ إلاَّ على الأسماءِ ؛ لأنها للتعريف ، وهو لا يتأتى في غير الاسم ، فلما استعرتَ اللامَ لمعنى الذي عن موضعها الأصلي لم تخل هيَ مِمَّا هوَ أصلٌ فيها من إيلائها الأسماء وأخرج[٨] الفعلُ لذلكَ في معرضِ الأسماء أي : اسم الفاعلِ مراعاةً للفظِ لا غيرُ ، والمعنى على الفعليةِ فلا فرقَ إذن[٩] بينَ قولكَ : الضاربُ ، وبينَ الذي ضربَ ، وأيُّهم في قولكَ : (( **اضربْ أيَّهم** [ **في**

---

(١) في ب : (( مشددٌ )) .

(٢) في ب : (( اللام )) .

(٣) المفصل ص ١٤٢ .

(٤) في ب : (( الياء )) ساقط .

(٥) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٤ / أ .

(٦) المفصل ص ١٤٢ .

(٧) في ب : (( حقها )) ساقط .

(٨) في ب : (( فأخرج )) .

(٩) في ب : (( إذن )) ساقط .

**الدارِ** ))[١] أيْ : اضربْ الذي في الدارِ منهم ، وقيل : الصوابُ أنْ تكتبَ مكانَ اضربْ أيُّهم في الدارِ اضربْ أيُّهم أفضل ][٢] بدونِ في الدارِ على تقديرِ هو أفضلُ إذْ من شرطِ بناءِ " أيْ " : بمعنى الذي أنْ تجيءَ صلتهُ محذوفةَ الصدرِ ، وقولنا : أفضلُ في اضربْ أيُّهُم أفضلُ وقعَ معَ هو المقدرُ قبلهُ صلةً لهذا الموصولِ ، والصدرُ محذوفٌ، كما ترى .

أمَّا في الدارِ فجملةٌ ظرفيةٌ ، والجملةُ صلةٌ تامةٌ ، فلا يكونُ[٣] قولكَ : اضربْ أيهم في الدار مظنةٌ ؛ لبناءِ الموصولِ الذي هو أيْ ، وفي مفصلٍ مقروءٍ على الإمامِ سراجِ الدين[٤] السكاكي اضربْ أيَّهم[٥] في الدارِ بنصبِ " أيٍّ " ، فعلى هذا أخرجَ الجوابَ عن قولِ هذا القائلُ ؛ لأنَّ " أيًّا " المعربُ تجيءُ مع[٦] صلته تامةً ، وقوله (( **في الدار** ))[٧] صلةٌ تامةٌ ، وإنما بنيَ " أيُّ " إذا جاءتْ صلته محذوفةَ الصدرِ ؛ لأنهُ اطردَ فيها حذفُ المبتدأِ من صلته ، وهو((هوَ))فشابهَ الغاياتِ نحو : من قبلُ ، " وذو " الطائيةُ " ذو " في لغةِ طيءٍ يأتي بمعنى الذي ، كما في البيتِ أوله وهو من الحماسةِ :

**لئن[٨] لم يُغَيِّرْ بعضَ مَا قَدْ صنعتمُوا     لأَنتحِيَنْ للعظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ**[٩][١٠]

---

(١) المفصل ص ١٤٢ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في الأصل : (( كون )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( الذين )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣١ .

(٦) في الأصل : (( مع )) ساقط والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ١٤٢ .

(٨) (( فإن لم )) والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ١٤٢ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لعارق الطائي : قيس بن جروة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٤ ، وله أو لعمرو بن ملقط في نوادر أبي زيد ص ٦١ ؛ واللسان ١٠ / ٢٥٠ ؛ وتاج العروس " عرق " ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٧ ؛ ورصف المباني ص ٣١٦؛ وابن يعيش ٣ / ١٤٨ ؛ وخزانة الأدب ٧ / ٤٣٨ ، ١١ / ٣٣٩ .

البيتُ لقيسٍ[1] بن جروة الطائي ، وبهذهِ القافيةِ سُمِّي[2] عارقاً ومعناه لأكسرنَّ العظمَ الذي أعرقه كأنه يقولُ : أهجوكم فإن لم يغيِّر هجوي بعضَ صنيعكم فَسأَقتلكم ، وقيلَ : يُهَدِّدُ الشاعرُ بهذا الملكِ عمرو[3] بن هندٍ معناهُ : اكسرْ عظمَكُم بعد[4] العرْقِ ، وهو عبارة عن الإهلاكِ والاستئصالِ ؛ لأنَّ هذا الملك قد أغارَ عليهم بعد ما حالَفهم بالعهدِ الوثيقِ ، و" ذو " هذهِ مشتركٌ فيها المذكرُ والمؤنثُ قالَ الشاعر[5] :

* وَبِئْرِيْ ذُوْ حَفَرْتُ وَذُ طويْتُ *[6]

(١) هو : قيس بن جروة بن سيف الأجئي الطائي شاعر جاهلي اشتهر بلقبه عارق ، وكان من سكان أجأ أحد جبال طيء في الشمال الغربي من نجد، وإليه نسبته كانت وفاته سنة ٥٠ق .هـ.
أخباره في : معجم الشعراء ص ٣٢٦ ؛ وخزانة الأدب ٧ / ٤٤٠ ؛ والأعلام ٥ / ٢٠٥ .

(٢) في ب : « يسمى » .

(٣) في الأصل : « عمر » .

(٤) في ب : « يستعد » .

(٥) في ب : « الشاعر » ساقط .

(٦) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* فَإِنَّ الماءَ مَاءُ أَبِيْ وَجَدِّي *

وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٤٦ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٣٧ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٤ ، ٣٥ ؛ والدرر ١ / ٦٦٧ ؛ وبلا نسبة في : الأزهية ص ٢٩٥ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، ٨ / ٤٥ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٥٤ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٢ ؛ والهمع ١ / ٨٤ ؛ واللسان ١٥ / ٤٦٠ " ذوا " .

ولاشكَّ أنَّ البئرَ مؤنثٌ ، فالموصولُ ما لا بدَّ له[1] به في تمامِهِ أسماءٌ فيه إشارةٌ إلى أنَّ الموصولَ بدونِ صلته ليسَ باسمٍ تامٍ ، وإنما يتمُّ بالصلةِ ، فهو إذنْ معَ صلته اسمٌ[2] كالأسماءِ الدالةِ على معنى في أنفسها ، وقوله (( **سماً** ))[3] نصبَ على التمييزِ أو ضُمِّنَ في تمامِهِ معنىً في صيرورته فانتصبَ خبراً ، وقولهُ (( **من جملةٍ تردفهُ** ))[4].

قالَ عبدُ القاهر[5] – رحمه الله – : السببُ في كونِ الصلةِ جملةً ، لأنَّ[6] في جعلها مفرداً وجوهاً من الفسادِ منها : أنَّا لو قلنا : الذي ضاربٌ بغيرِ تقديرِ مبتدأٍ كنَّا كمن ادَّعى رفعَ مفردٍ بغير تركيبٍ[7] إسنادي يحسنُ السكوتُ عليهِ ويستحقُ الإعرابَ بلا عاملٍ ، فيلزمُ فيهِ ثبوتُ ما هو غيرُ ثابتٍ ، وهو ارتفاعُ اسمٍ واحدٍ من غيرِ أنْ يكونَ معهُ غيرُه ، وإنْ قيل : أليسَ معه الذي هو اسمٌ ؟ قلنا : بلى غيرَ أنَّ وجودَ الذي كعدمه إذْ لا سبيلَ لأحدٍ أنْ يضمَّه إليه ، ويجعلهُ مبتدأً ، والمفردُ خبرٌ ؛ لأنَّ الذي موصولٌ ، والموصولُ يجيءُ إمَّا محمولاً على عاملٍ كحمْلِكَ الذي في جاءَني[8] الذي هو ضاربٌ أوْ محمولاً عليهِ خبرٌ كقولكَ : الذي هو ضاربٌ عنديْ وفي قولنا : الذيْ ضاربٌ من غيرِ تقديرِ المبتدأِ لم يجيءْ الذي إلاَّ محمولاً على عاملٍ ، ولا محمولاً عليه خبره ، فصارَ وجودُهُ كعدمِهِ فبقيَ ضاربٌ مرفوعاً بانفراده من غيرِ انضمامِ شيءٍ[9] / إليه ومنها : أنه[10] يلزمُ أنْ تُعرَّى الصلةُ من [ ١٧٣/ ب ]

---

(١) في ب : (( له )) ساقط .

(٢) في ب : (( اسماً )) .

(٣) المفصل ص ١٤٢ .

(٤) المفصل ص ١٤٢ .

(٥) ينظر كتاب المقتصد ص ٣١٦ فما بعدها .

(٦) في الأصل : (( أن )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( تأكيد )) .

(٨) في ب : (( جاء )) .

(٩) في ب : (( إليه شيء )) .

(١٠) في ب : (( أنه )) ساقط .

ذكرٍ عائدٍ إلى الموصولِ في مواضعَ كثيرةٍ في نحو جاءني الذي زيدٌ على تقدير أنْ يكونَ زيدٌ صلةً وحدهُ ، ومنها أنَّ الذي قدْ وُضِعَ ليُتوَصلَ به(١) إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ محالاً أنْ يتمَّ بالمفردِ من الجملِ التي تقعُ صفاتٍ ، أيْ : من الجملِ التي تحتملُ الصدقَ والكذبَ ؛ لأنَّ الغرضَ هو البيانُ ، وليسَ الأمرُ والنهيُ ببيانٍ ، ولأنَّ(٢) هذا الموصولَ مع صلته يكونُ صفةً ، والصفةُ في الحقيقةِ إنما تجيء(٣) من الخبرِ ، والخبرُ هو الكلامُ المحتملُ للصدقِ والكذبِ ، ومن ضميرٍ فيها يرجعُ إليه إنما اشترطَ هذا ؛ لئلاَّ تقعَ الجملةُ أجنبيةً عن الموصولِ ، وهذا لأنَّ الجملةَ شيءٌ مستقلٌ بنفسه غيرِ محتاجٍ إلى غيره في الإفادةِ ، فلوْ عَرَتْ(٤) عن الذكر الراجعِ لخلا الكلامُ عمَّا يؤذنُ بأنها معلقةٌ بشيءٍ ، ومن شأنها التعليقُ(٥) في بابِ الموصولِ ، وقولهُ عزَّ وجلَّ : ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(٦) على تقدير بعثهُ اللهُ رسولاً(٧) ، فإنْ قيلَ : فما وجهُ جوازِ حذفِ الضميرِ فيه ؟ قلنا : طولُ الكلامِ بالموصولِ ، والفعلِ ، والفاعلِ ، والضميرُ العائدُ إلى ذلكَ الموصولِ ؛ بدليلِ أنهم لم يجوِّزوا في الضاربةِ أنا زيدٌ بمعنى الذي ضربته زيدان تقولُ : الضاربُ أنا زيدٌ بدونِ الضميرِ العائدِ إلى الموصولِ ، وهو الألفُ واللامُ يكونُ الضاربُ أخصرَ من الذي ضربَ ، فإنْ قيلَ : اسمُ الفاعلِ ليس بجملةٍ بضميره(٨) ، ولابدَّ للصلةِ من أنْ تكونَ جملةً ، فما وجهُ صحةِ قولهم :

---

(١) في ب : « به » ساقط .

(٢) في ب : « ولهذا » .

(٣) في الأصل : « تجيء » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « عريت » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « التعلق » .

(٦) من الآية ( ٤١ ) من سورة الفرقان .

(٧) في الأصل : « رسولاً » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « بضميره ليس لجملة » والمثبت من ب .

الضاربةُ أنا زيدٌ ؟ قلنا : إنَّ اسمَ الفاعلِ إنما لا يكونُ جملةً بضميره أنْ لَو بقيَ[١] على[٢] كونه اسماً ، وليسَ ههنا كذلكَ ، بلْ هو[٣] فعلٌ على صورةِ الاسمِ[٤] ، فإنَّ الضاربَ هنا في الأصلِ الذي ضربَ بشهادةِ قولـه : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ[٥] وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[٦] لأنه لولا ما ذُكِرَ[٧] من التقديرِ كانَ عطفاً للفعلِ على الاسمِ ، وذلكَ ممتنعٌ وتقديره : واللهُ أعلمُ إنَّ الذينَ تصدَّقوا ، واللاتي تصدقنَ ، وأقرضوا ، وإنما عُدِلَ[٨] عن صيغةِ الفعل إلى صيغةِ الاسمِ لما نبهتُ عليهِ ، فعلمَ أنَّ الأصلَ في الضاربِ الذي ضربَ ، وضربَ مع ما فيه من الضميرِ جملةٌ ، فإنْ قيلَ : فما هذهِ الرفعةُ في[٩] الضاربِ ؟ قلنا : رفعةُ المضارعُ في الذي يضربُ ، فضاربٌ هنا اسمٌ من وجهٍ ، وفعلٌ من وجهٍ ، فمن حيثُ إنه فعلٌ وهو معربٌ رفَعْتهُ بمنزلةِ فعلِ المضارعِ ، ومن حيثُ إنه اسمٌ أدخلتَ الألفَ واللامَ عليهِ ، وهذا الذي ذكرهُ من تأويلِ المضارعِ[١٠] باعتبارِ صلاحيته للقيامِ مقامَ المضارعِ في استحقاقِ الرفعةِ ، وإلاَّ فهو ما أولَ بالفعلِ الماضي ، كما ذُكِرَ في قوله تعالى :

---

(١) في ب : « كفى » .

(٢) في ب : « عن » .

(٣) في ب : « هوَ » ساقط .

(٤) في ب : « الاسم » ساقط .

(٥) ﴿ إن المتصدقين والمتصدقات ﴾ قراءة أُبي ، انظرها في: السبعة ص ٦٢٦ ؛ والنشر ٢ / ٣٨٤ ؛ والبحر ١٠ / ١٠٨ ، ١٠٩ ؛ والتيسير ص ٢٠٨ ؛ والقرطبي ١٧ / ٢٥٢ ؛ وانظر مسألة " ال " الموصولة في : مغني اللبيب " مبحث ال " ١ / ٤٩ ؛ والرضي على الكافية ٢ / ٣٨ ، ٣٩ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ .

(٦) من الآية ( ١٨ ) من سورة الحديد .

(٧) في الأصل : « ما ذكرنا » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « عدل » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : « فيها » .

(١٠) في ب : « المضارع » ساقط .

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾(١) ولأنَّ اسمَ الفاعلِ مع(٢) الفعلِ الماضي يتناسبان في التحققِ والثبوتِ فيتناسبُ اللامُ الذي هوَ من خصائصِ الاسمِ الذيْ لهُ دلالةٌ على الثبوتِ ، (( **ويسميها سيبويه الحشوَ** ))(٣)(٤) قبل تسميته بذلكَ لأحدِ أمرين : إمَّا لأنها تقعُ في(٥) حشوِ الكلامِ أيْ : في وسطه على معنى أنَّ الموصولَ يقعُ في صدرِهِ ، والخبرُ في عجُزِه ، وهذه الصِّلةُ فيما بينَ ذلكَ ، وإمَّا لأنَّ الحشوَ يُرادُ به ما هو كالملقى ، وليس كالمقصودِ فهو كالتبعِ ، ألا تراهم يحذفونها رأساً ويقتصرونَ بالموصولِ في نحوِ قوله :

**فإنْ أَدَعْ اللَّوَاتي من أُنَاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لاَ أَدَعْ الَّذِيْنَا**(٦)

وكما قال الحريري :

* **ومَوْرِدُ السَّفْرِ الأُوْلَى واللاَّحِقِ المتَّبع** *(٧)

وأما تسميتها صلةٌ ؛ لأنَّهُ(٨) يوصلُ بغيره ، ولا يُفِيدُ الموصولُ إلاَّ بصلته كالحبلِ الذي لا يفي فيوصلُ بشيءٍ ، فيقالُ : صِلْهُ ويحصلُ الانتفاعُ بها كذا هنا منهُ إليهِ أيْ : من الاسمِ الفاعلِ إلى اللامِ ، وقوله(٩) : (( **كما ذكرناهُ** ))(١٠) ذكر

---

(١) من الآية ( ١٨ ) من سورة الحديد .

(٢) في ب : (( بمعنى )) .

(٣) المفصل ص ١٤٢ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٠٧ .

(٥) في الأصل : (( من )) والمثبت من ب .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد الأسدي في هاشمياته ص ٢٩٣ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٥٧ ؛ وبلا نسبة في : تذكرة النحاة ص ٤٧٧ ؛ واللسان ١٥ / ٢٤٦ " لذي " ؛ والأصول لابن السراج ٢ / ٣٥٦ ؛ وكتاب الشعر للفارسي ٢ / ٤٣٢ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٥٢٤ .

(٧) ينظر بيت الحريري في شرح مقاماته للشريشي ٥ / ٣٦٩ المقامة الخمسون وهي : البصرية .

(٨) في ب : (( أن الصلة ما يوصل )) .

(٩) في ب : (( قوله )) .

(١٠) المفصل ص ١٤٣ .

في التخميرِ(١) هو ما ذكرهُ من(٢) حذفِ الراجـعِ في(٣) قولـه : « مـاذا(٤) صنعـتَ ، وذكرَ ابنُ الحاجبِ(٥) أرادَ / به ما ذكرَ في فصلِ المفعولِ به ، وحذفُ المفعـولِ بـه [١٧٤/أ] كثير في قوله : ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾(٦) قيلَ وكلتا(٧) الكتابتينِ محتملةٌ لكن الأقربَ ما ذكرهُ في التخميرِ(٨) ، وقيلَ أرادَ به ما ذكـرهُ في بـابِ الابتـداءِ في قوله : « وقد يكونُ الراجعُ معلوماً مستغنىً عن ذكره في(٩) نحوِ البُرُّ الْكَرُّ بستينَ » « **ما أنا بالذي قـائلٌ** »(١٠) أيْ : هـوَ قـائلٌ ، والعـذرُ(١١) في حـذفِ الضمـيرِ هنـا طولُ(١٢) الموصولِ مع صلته ، وكونُ الخبرِ ساحباً ذيلاً ، وهو قولهُ : « **لـكَ شيئاً** »(١٣) وقريءَ(١٤) : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾(١٥) أيْ : هو أحسنُ هذا إذا قـريءَ بالضم، ولو قريءَ بالفتحِ ، فالحذفُ قدْ انْزالَ ؛ لأنَّ الماضيَ معَ ضميرهِ صلةٌ تامةٌ، والحذفُ(١٦) في مثلِ ما نحنُ بصددهِ ضعيفٌ واهٍ ؛ لأنَّ فيـه حـذفَ المبتـدأِ والذكـرِ

(١) ينظر التخمير ٢ / ١٩٦ .

(٢) في ب : « عن » .

(٣) في ب : « من » .

(٤) في ب : « إذ » .

(٥) ينظر الكافية لابن الحاجب ص ١٥٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٢ .

(٦) من الآية ( ٢٦ ) من سورة الرعد .

(٧) في ب : « ولمن وكلتا العامين » .

(٨) ينظر التخمير ١ / ٢٦٢ .

(٩) في ب : « في » ساقط .

(١٠) المفصل ص ١٤٣ .

(١١) في ب : « والعذرة » .

(١٢) في ب : « طول الكلام » .

(١٣) المفصل ص ١٤٣ .

(١٤) ينظر القراءة في : المحتسب ١ / ٢٣٤ ؛ والبحر ٤ / ٦٩٤ ؛ والدر المصون ٤ / ٢٢٨ .

(١٥) من الآية ( ١٥٤ ) من سورة الأنعام .

(١٦) في الأصل : « والحذف هي » والمثبت من ب .

العائد إلى الموصولِ بخلافِ الحذفِ في : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[١] فذاكَ ضميرٌ مفعولٌ وهو فضلةٌ في الكلامِ فلا يأتي حذفُ الفضلاتِ[٢] بعد اللَّتيَّا والتي أيْ : بعد صغيرِ المكروهِ وكبيرهِ ، فإن اللتيا تصغيرُ التي ، وقيل : التصغيرُ هنا للتعظيمِ والتهويلِ وكما[٣] في قوله :

**وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ يدخُلُ بيْنَهُم دويْهِيَّةٌ تصفَرُّ منها[٤] الأَنَامِلُ[٥]**

صَغَّرَ الداهيةِ وأرادَ بها الموتُ ، وأنه داهيةٌ أكثرُ من ذلك الخطرِ[٦] الأمرُ العظيمُ ، والذيْ وضعَ وصلهُ ، أصلُ الذي : « لذيْ بزنةِ شجي ، وعمي ، والألفُ واللامُ دخلتا ليطابَقَ بذلك[٧] الصفةِ الموصوفِ ، ويحصلُ بذلكَ تحسينُ اللفظِ لا للتعريفِ[٨] ؛ لأنَّ التعريفَ هنا بالصلةِ ، ألا ترى إلى " مَنَ " و" ما " فهما موصولانِ ، وليسَ فيهما لامُ التعريفِ ، وإنما لزمَ تمام لامِ[٩] التعريفِ ؛ لأنه كَثُرَ استعمالهم إيَّاها فصارتْ كأنها من بعضِ الكلمةِ ، ثم اعلمْ أنَّ الجملَ نكراتٌ على ما مرَّ في فصلِ الصفةِ ، والنكرةُ لا تصلحُ صفةً للمعرفةِ ، والجملةُ الخبريةُ لها

---

(١) من الآية ( ٤١ ) من سورة الفرقان .

(٢) في ب : « الوصلات » .

(٣) في ب : « كما » بدون واو .

(٤) في الأصل : « منه » والمثبت من ب .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦ ؛ وسمط اللآلي ص ١٩٩ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٥٠ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٣٦ ، ١٩٧ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٨ ، ٤ / ٥٣٥ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ؛ والدرر ١ / ٢٨٣ ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ١ / ١٣٩ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٩١ ؛ وابن يعيش ٥ / ١١٤ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٤٨ ، ٢ / ٦٢٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٠٢ ، ٢ / ٥٣٧ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٨٥ ؛ واللسان ٣ / ١٤ " حوخ " .

(٦) في ب : « الحطة » .

(٧) في ب : « ذلك » .

(٨) في ب : « التعريف » .

(٩) في الأصل : « تمام » ساقط .

قابليةُ الوصفِ بها فوضعُ الواضعِ الذي وسيلةٌ[١] إلى مثلِ هذا[٢] المراد[٣] إن وقعَ الإعراب[٤]، كما وضع " إيّاً " وَصْلَةً إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللاَّمُ، وكما[٥] وضع " ذو " ليتوصلَ به إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ، وحقُّ الجملةِ التي تُوصِّلَ بها أن تكونَ معلومةً للمخاطبِ .

هذا قياسُ الصفاتِ كلِّها ؛ لأنَّ الصفةَ لم يؤتَ بها ليعلمَ المخاطبُ بشيءٍ يجهلهُ بخلافِ الأخبارِ .

بيانهُ أنك إذا قلتَ : جاءني رجلٌ عالمٌ ، وإنَّ الغرضَ المنصبَّ إليهِ الوصفُ هنا هو توضيحُ الموصوفِ وتخصيصُه لا توضيحَ للصفةِ[٦] ، فإذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ ، فالمرادُ[٧] الكلِّي إعلامُ المخاطبِ والتوضيحُ لهُ بانطلاقِ زيدٍ ؛ لأنَّ المخبرَ عنهُ معلومٌ عندهُ خففُوهُ من غيرِ وجهٍ أيْ[٨] : من غيرِ وجهٍ واحدٍ ، بلْ من وجوهٍ كثيرةٍ ، ألا ترى أنهم حذفوا الياءَ منه ، ثم كسرةُ ذالهِ ، ثم الذَّالُ ، فإنْ قيلَ : يحتملُ أنْ يزيدَ بذلكَ أنهم خففُوه من غيرِ علةٍ ، ووجهٍ يقتضي تخفيفه قلنا : قدْ أزاحَ هذا الوهمَ بقوله : ولا يُشترطا لهم « **واجتزؤا عنهُ بالحرفِ الملتبسِ بهِ ، وهو لامُ التعريفِ** »[٩] فإنْ قلتَ : قد قالَ : قبلَ هذا « **والذي وضعَ وصلةً إلى وصفِ المعارفِ بالجُملِ**[١٠] »[١١] ، فلما كانتْ لفظةُ الذي[١٢] موضوعةً بكمالها[١٣]

---

(١) في ب : « وصيلة » .
(٢) في ب : « هذه » .
(٣) في الأصل : « المراد » والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : « وقع » والصواب عدم إثباتها كما في ب .
(٥) في ب : « كما » .
(٦) في ب : « الصفة » .
(٧) في الأصل : « والمراد » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « أي » ساقط .
(٩) المفصل ص ١٤٣ .
(١٠) في النسختين : « للجمل » والمثبت من المفصل .
(١١) المفصل ص ١٤٣ .
(١٢) في ب : « الذي » .
(١٣) في ب : « بكماله » .

للوصلةِ ، فبَعْدَ ذلكَ كيفَ يكونُ اللامُ بانفرادها للتعريفِ قلتُ : لا منافاة فيهِ ، فإنَّ المنافاةَ إنما تلزمُ أن لو ادّعَى المصنفُ أنَّ اللامَ هو الذي عرفَ الموصولَ وليسَ كذلكَ ، بل الموصولُ معرفةٌ بالوضعِ ، واللامُ داخلةٌ للمطابقةِ على ما ذكرنا ، ثم إنه هو مع المدخولِ عليه امتزجا وصارا[1] كشيءٍ واحدٍ ، وإضافةُ حكمِ[2] الموصولِ إلى مجموعهِ بعد الامتزاجِ مِمَّا لا بأسَ به ، ألا ترى أنَّ اللامَ في النجمِ كانَ للتعريفِ في أولِ ما دخلَ عليهِ ، ثم صارَ المجموعُ بكماله علماً ، وبهذا لا يخرجُ اللامُ بعد ذلكَ عن كونه مسمًّى / بلامِ التعريفِ ، والضاربتْهُ هندٌ ، والتاءُ [ ١٧٤/ ب ] في الضاربتْهُ علامةٌ للتأنيثِ ، كما في ضربتْ هندٌ ، والضميرُ العائدُ إلى الموصولِ مستكنٌ في الضاربةِ ، والضميرُ المتصلُ المنصوبُ يرجعُ إلى مذكرٍ جرى ذكره في المجلس :

*** أَبَنِي كُلَيْبٍ[3] ... *[4][5]**

---

(١) في ب : « فصار » .

(٢) في ب : « حكماً » .

(٣) المفصل ص ١٤٣ .

(٤) هذا جزء من بيت شعر من الكامل ، وتتمته :

**. . . . . . . . . . . إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا الملوكَ وفكّكَا الأَغْلالا**

وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧ ؛ والكتاب ١ / ١٨٦ ؛ والمقتضب ٤ / ١٤٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٦ ؛ والاشتقاق ص ٣٣٨ ؛ والأزهية ص ٢٩٦ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٥٤ ، ١٥٥ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٣٢ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١٨٥ ، ٦ / ٦ ؛ والدرر ١ / ١٤٥ ؛ واللسان ٢ / ٣٤٩ " فلح " ، ١٤ / ٢٣٣ " حظا " ، ١٥ / ٢٤٥ " لذي " ؛ وبلا نسبة في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ ؛ والمحتسب ١ / ١٨٥ ؛ والمنصف ١ / ٦٧ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٦ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٤٠ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٣٦٢ ؛ وخزانة الأدب ٨ / ٢١٠ .

(٥) في ب كتب البيت كاملاً .

أيْ : بني كليبٍ ، والفرزدقُ[1] مدحَ به نفسه ويفتخرُ بعميـهِ أرادَ بعميـه ابـن هُبيْرة[2] التغلِّبي ، والهذيلُ[3] بن عمرانَ الأصغرُ سماهُما عميهِ مع أنَّ أباهما مختلفٌ ، كما ترى لكن يحتملُ أنْ يكونَ أحدهما : عمهُ والآخرُ عمُّ أبيهِ أوْ[4] جدُّهُ :

* وَفَكَّكَا الأَغْلالاَ *[5]

أيْ : كانَ يفكّانِ الأسرى عن السَّلاسلِ والأغلالِ والقيودِ ، ويخلصانِهم عـنْ أيديْ الأعداءِ :

* وَإنَّ الذِيْ حَانَتْ بفَلْجٍ دمَاؤُهُمْ *[6][7]

حانتْ أيْ : هلكتْ ، وفلجٌ[8] : اسمُ موضعٍ ، وتمامهُ :

* هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِد *

---

(١) وينسب غير واحد البيت للفرزدق ، كما في المفصل ، وابن يعيش . وذلك خطأ لأن البيت من قصيدة مشهورة ناقض بها قصيدة لجرير .

(٢) هو : عمر بن هُبَيْرَة بن سعد بن عدي أبو المثنى أمير من الدهاة الشجعان أصله من أهـل الشـام وهو بدوي أُمِّي وتوفي سنة ١١٠ هـ .
ترجمته في : الكامل ٣ / ٤٥٣ ؛ وشذرات الذهب ١ / ١٣٧ ؛ والأعلام ٥ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) هو : الهذيل بن عمران التغلبي من الرؤساء في الجاهلية من ربيعة قتلته بنـو مـازن بـن مـالك بـن عمرو بن تميم يوم " الصُّليب " . ينظر معجم البلدان ٣ / ٤٢٢ ؛ والأعلام ٨ / ٨٠ .

(٤) في ب : « أو » ساقط .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٣٣ .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* هُمُ القومُ كُلُّ القَوْمِ يَا أمَّ خَالِدِ *

وهو للأشهب بن رميلة في : الكتاب ١ / ١٨٧ ؛ والمقتضب ٤ / ١٤٦ ؛ والمنصـف ١ / ٦٧ ؛ ومعجم مـا استعجم ص ١٠٢٨ ؛ والمؤتلـف والمختلـف ص ٣٣ ؛ وشـرح شـواهد المغـني ٢ / ٢١٧ ؛ والمقـاصد النحويـة ١ / ٤٨٢ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٧ ، ٢٥ ، ٢٨ ؛ واللسـان ٢ / ٣٤٩ " فلج " ، ١٥ / ٢٤٦ " لذا " ؛ وللأشهب ، أو لحريث بن مخفض في الدرر ١ / ١٤٨ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٩ ؛ وسـر صناعـة الإعـراب ٢ / ٥٣٧ ؛ وابـن يعيـش ٣ / ١٥٥ ؛ ومغني اللبيب ٦ / ١٩٤ ، ٢ / ٥٥٢ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٦ ؛ والأزهية ص ٩٩ .

(٧) المفصل ص ١٤٤ .

(٨) الفلج : بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده جيم : موضع في بلاد بين مازن ، وهو طريـق البصـرة إلى الكوفة ما بين الحفير وذات العشيرة ، وفيه منازل للحاج . ينظر معجم ما استعجم ص ١٠٢٧ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٢٧٢ .

ونظيرةُ الذي هذه ما في بيتِ الحماسةِ وهو :

**عَسَى الأيَّامُ أنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كالَّذِي كانُوا**[١]

أيْ : كالذينَ كانوا ، وخُضتم كالذي خاضوا ، هذا الذي ذكرهُ هو أنَّ نونَ الذيْ محذوفةٌ ، فيما إذا كانَ ضميرُ الفاعلِ عائدا إلى الذي ، فهو ، كما ذكرنا[٢] هنا .

وأمَّا إذا كانَ الضميرُ للعائدُ إلى[٣] الذي ضميرَ مفعولٍ[٤] محذوفٍ ، أوْ كانَ الذي صفةَ الفوجِ ، وجبَ[٥] أنْ يكونَ " الذي " على أصله غيرَ محذوفٍ منه شيء كما ذكره في الكشاف[٦] ، حيثُ قالَ : « والخوضُ[٧] : الدخولُ في الباطلِ ، واللهوِ .

﴿ كَٱلَّذِى[٨] خَاضُوٓاْ ﴾[٩] كالفوجِ الذي خاضوا ، أو كالخوضِ الذي خاضوهُ ، « **ومجالُ الذي في بابِ[١٠] الأخبارِ أوسعُ** »[١١] .

---

(١) هذا بيت من الهزج ، وهو للفند الزماني " شهل بن شيبان " في آمالي القالي ١ / ٣٢ ؛ وحماسة البحتري ص ٥٦ ؛ والحيوان ٦ / ٤١٥ ؛ وسمط اللآليء ص ٥٧٨ ؛ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٤٤ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٢ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢ / ٦٥٦ .

وقبله :

**صَفَحْنَا عَنْ بني ذُهْلِ وَقُلْنَا القومُ إخْوَانُ**

(٢) في ب : « ذكر » .

(٣) في ب : « إلى » ساقط .

(٤) في ب : « مفعول » ساقط .

(٥) في ب : « وجب » ساقط .

(٦) ينظر الكشاف ٢/٢٨٨ ، عند تفسير آية (٦٩) من سورة التوبة ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾.

(٧) في ب : « الخوض في » .

(٨) المفصل ص ١٤٤ .

(٩) من الآية ( ٦٩ ) من سورة التوبة .

(١٠) في ب : « أوسع » .

(١١) المفصل ص ١٤٤ .

هذه مسألةٌ شريفةٌ نعثرك على أسرارٍ فيها لطيفةٍ ، فإنَّ حديثَ الفطنةِ يصنعكَ عن مداحِضِ الشبهةِ ومزالقها ، وأطلعكَ ذكاؤكَ على ما فيها من غوامضِ البحثِ ودقائقها ورقاكَ استقامةُ الطَّبعِ إلى معراجِ[1] هاتيكَ الأسرارِ كنتَ - لعمري - جهينةَ[2] الأخبارِ في بابِ الإخبارِ .

اعلمْ أنَّ المرادَ بالجملةِ الفعليَّةِ هنا ما كانتْ مصدَّرَةً باسمِ الفاعلِ الذي دخلَ عليه اللامُ[3] ، كما في قولكَ : القائمُ زيدٌ ، وقولهُ : (( **دخلَ في الجملتين الاسميةِ والفعليةِ** ))[4] ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ في قامَ زيدٌ ، وزيدٌ منطلقٌ الذيْ قامَ زيدٌ ، والذي هو منطلقٌ زيدٌ ، فقد وقعَ[5] في صلته الفعلُ مرة ، وهو قامَ ، والاسمُ أخرى ، وهوَ هوَ ، (( **ولا يدخلُ اللامُ إلاَّ في الفعليةِ** ))[6] نحوُ : القائم زيدٌ في الإخبارِ عن زيدٍ في قامَ زيدٌ ، وليسَ لكَ أنْ تقولَ : الهو منطلقٌ زيدٌ في الإخبارِ عن زيد في قولكَ : زيدٌ منطلقٌ ، والفرقُ أنَّ اللامَ فرعٌ على الذي ، ومن المعلومِ أنَّ رتبةَ الفرعِ منحطةٌ عن رتبةِ الأصلِ فتنحطُّ رتبةُ اللام بامتناعِ دخولها على إحدى الجملتين ، فإنْ قيل : فما وجهُ اختصاصها بالفعليةِ ؟ قلنا : لأنها بهِ[7] تقتضي الاسمَ المشتقَّ .

---

(١) في ب : (( معابه )) .

(٢) هو : جهينة بن زيد بن ليث ، من قضاعة جد جاهلي ، النسبة إليه " جهني " نزل كثيرون من بنيه بعد الإسلام بالكوفة والبصرة وصعيد مصر ، وبعضهم في بلاد إخميم وحلب وغيرها من البلاد الشامية ، وقبيلة جهينة كما حددها ابن خلدون ما بين ينبع ويثرب إلى الآن . ينظر تاريخ ابن خلدون ٢ / ٢٤٧ ؛ ومعجم قبائل العرب لكحالة ٥ / ٣١٤ ؛ ومعجم معالم الحجاز ٤ / ٥٥ ؛ والأعلام ٢ / ١٤٢ .

(٣) في ب : (( اللام )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٤٤ .

(٥) في ب : (( وضع )) .

(٦) المفصل ص ١٤٤ .

(٧) في ب : (( به )) ساقط .

أمَّا اقتضاؤها[1] الاسمَ فظاهرٌ ، وهو أنَّ اللامَ هذهِ تشبهُ لامَ التعريفِ ، فلامُ التعريفِ مخصوصٌ بالاسمِ ، وأمَّا اقتضاؤها المشتقَّ فلأنها لو ساغَ الإخبارُ بها عنْ زيدٍ ، في زيدٍ منطلقٌ يلزمُ أنْ تدخلَ على الضميرِ على نحوِ : الهوُ منطلقٌ زيدٌ ، كما تقولُ : الذي هو منطلقٌ زيدٌ ، وامتناعُ دخولِ اللامِ على الضميرِ بيِّنٌ لا يخفى ؛ لأنَّ الضميرَ معرفةٌ ، واللامُ[2] للتعريفِ ، والمعرَّفُ لا يعرَّفُ ، فعلمَ أنَّ الإخبارَ بها[3] أي : باللاَّمِ في الجملِ الاسميةِ ممتنعٌ .

أمَّا إذا أخبرَ بها في الجملِ الفعليةِ ، كما في القائم زيدٌ بمعنى : الذيْ قامَ زيدٌ ، فليسَ في ذلكَ مِمَّا ذكرنا من الفسادِ ، والإخبارُ بها في الجملةِ الفعليةِ لا يتأتَّى إلاَّ[4] بدخولها على الاسمِ المشتقِّ ، والمشتقُّ لا يُشتقُّ إلاَّ من الفعلِ أبداً ، فتختصُّ هي بالفعليةِ ، ثم النكتةُ إلى إيثار[5] المشتقِّ من الفعلِ على الفعلِ مع أنَّ الفعلَ هو الأصلُ في الجملةِ دونَ المشتقِّ هي أنَّ اللامَ أجنبيةٌ في هذا البابِ فرعٌ على الذي ، فلم تدخلْ هيَ على الفعلِ ؛ لتكونَ حالةُ / الفرعيةِ مشاكلةٌ بحالةِ[6] الأصالةِ ، [١٧٥/أ] وهي في حالةِ الأصليةِ ، وهي حالةُ التعريفِ قد امتنعتْ من الدخولِ على الفعلِ لأنها للتخصيص ، والفعلُ أيضاً[7] للتخصيصِ ويمتنعُ من الدخولِ على الفعلِ في حالةِ الفرعيةِ أيضاً ؛ لما ذكرنا من روم[8] المشاكلةِ ، ولذا جعلَ اسمُ الفاعلِ نائباً منابَ الفعلِ ، واجتزيءِ بذلكَ معَ ضميرهِ عن الصلةِ[9] ، وإن لم يكنْ اسمُ الفاعلِ

---

(١) في الأصل : « اقتضاء » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « فاللام » .

(٣) في ب : « بها » ساقط .

(٤) في ب : « إلا » ساقط .

(٥) في الأصل : « إيثار » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « لحالة » .

(٧) في الأصل : « آب » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « يروم » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « الصلة » ساقط .

مع ضميره جملةً ، كما(١) ذكرنا في صدرِ الكتابِ ، ولكنْ ههنا لَّما كانَ نائباً منابَ الفعلِ كانَ عمله كعملِ المنوبِ ، وهو الفعلُ فصارَ جملةً ، وإذْ(٢) قد وقفتَ – على ما ذكرنا – فلابُدَّ من أن(٣) نكشفَ النقابَ عمَّا هو الغرضُ في الإخبارِ بالموصولِ ويُرفعُ الحجابُ عن طريقته لذوي المعقولِ ؛ ليتسلقوا بذلكَ إلى العلالي مِمَّا لهم من أقاصي الأمالي ، فالغرضُ هو إزاحةُ الشبهةِ بخبرِ مبتدأٍ موصولٍ عن محدَّثٍ عنهُ أوْ حديثٍ أوْ فضلةٍ نحو : الذي قامَ زيدٌ ، والذي زيدٌ هوَ منطلقٌ ، والذي ضربته زيدٌ في الإخبارِ عن زيدٍ في قائمٍ زيدٌ ، وهو محدَّثٌ عنهُ وعن منطلقٍ في زيدٍ منطلقٌ ، وهوَ حديثٌ ، وعن«زيداً»في ضربتُ زيداً ، وهو مفعولٌ فضلةٌ ، فإنَّك(٤) لما قلتَ للذي(٥) قامَ لم يُدْرَ مَنِ القائمُ ، فبقولكَ : زيدٌ انزاحتْ تلكَ الشبهةُ ، ولما قلتَ الذي زيدٌ هوَ لم يدرَ أنه منطلقٌ أمْ قاعدٌ أمْ قائمٌ ، ولما قلتَ : الذي ضربتهُ لم يعلمْ أنَّ المضروبَ منْ هوَ ، فبقولكَ : منطلقٌ في الأولِ وزيدٌ في الثاني لم تبقَ الشُّبهتانِ العارضتانِ فيهما تظْهرَانِ .

الغرضُ إزاحةُ الشبهةِ ، وأمَّا الطريقةُ فهي أن يُصدَّرَ الجملةُ بالموصولِ ، وينزَعَ منها الاسمُ الذي وقعَ فيه شبهةٌ ، وتضعُ موضعهُ(٦) ضميراً وتأتي(٧) بذلكَ الاسم في عجزها نحو : الذي هوَ منطلقٌ زيدٌ في الإخبارِ عن زيدٍ ، في زيدٍ منطلقٌ .

---

(١) في ب : « لما » .

(٢) في ب : « وإذا » .

(٣) في الأصل : « أن » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « فكأنك » .

(٥) في ب : « الذي » .

(٦) في الأصل : « ونضع موضعه صفة » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

أمَّا تصديرُ الذي فليكون(١) كناية عمَّا هوَ معلومٌ للمخاطبِ ، كما إذا بلغكَ أنَّ شخصاً منطلقٌ ، فقولُ القائلِ لكَ : الذي في الدارِ هو منطلقٌ زيدٌ كناية عمَّا بلغكَ عن(٢) شخصٍ " ما " منطلقٌ ، وأمَّا نزعُ ذلكَ الاسمِ ، وتأخيره إلى عجز الجملةِ ، فإنه لو قدِّمَ على الموصولِ لا يقلبُ مبتدأ لوقوعهما معرفتين ، ولو تركَ في موضعه أيْ : في الوسطِ لكانَ خبراً قبلَ تمامِ المبتدأ ؛ لأنَّ الموصولَ معَ صلته يكونُ في موضعِ المبتدأ ، ويصحُّ أنْ يقالَ : إنهُ كالمفسِّر لذلكَ المبهمِ ، والمفسِّرُ لا يأتي إلا خبراً .

وأمَّا وضعُ الضمير مكانه عائداً إلى الموصولِ ، فلأنَّ الموصولَ لا بُدَّ لهُ من ضميرٍ عائدٍ إليهِ ، والموصولُ وضميرهُ كلاهما كناية عمَّا يقدَّرُ عندَ السامعِ من شخصٍ قامَ به الإنطلاقُ ، فصارَ بمنزلةِ زيدٍ منطلقٌ ، فيجبُ أنْ يقعَ موقعه لكنْ لَمّا امتنعَ وقوعُها موقعَ اسمٍ واحدٍ حقيقةً ؛ لما في ذلكَ من الإحالةِ ، وامتنعَ تقديمُ الضميرِ على الموصولِ لبقائه بلا مرجع تعيّنَ الضميرُ لوقوعه موقعَ زيدٍ .

وقوله : « **وتزحلقُ** »(٣) من قولهم : زحلقَهُ من رأسِ التلِّ أيْ : دفعهُ ، والزُّحْلُوقَة(٤) آثارُ تزلُّجِ الصِّبيانِ من فوقِ التَّلِّ إلى أسفله . **الذي هو منطلقٌ زيدٌ** ، وقوله : « **هو منطلقٌ** »(٥) جملةٌ اسميةٌ ، وقعتْ صلةً للموصولِ ، والموصولُ مع صلته مفردٌ ، فلابدَّ من أنْ يؤتَى بزيدٍ ليتمَّ الكلامُ، وكذا الكلامُ في الأمثلةِ الباقيةِ ، والصلةُ(٦) في أولِ الأمثلةِ الباقيةِ زيدٌ هو ، وفي(٧) الثاني قامَ غلامه ، وفي الثالثِ

---

(١) في الأصل : « فليكن » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٤٥ .

(٤) في الأصل : « والزحلقة » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٤٥ .

(٦) في ب : « فالصلة » .

(٧) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

قائمٌ غلامهُ بمعنى قائمٍ[١] غلامه ، ثم اعلمْ أنَّ حقَّ الإخبارِ عن الغلامِ في قامَ غـلامُ خالدٍ يجبُ ألاَّ يصحَّ ؛ لأنكَ / لو أخبرتَ عنهُ وهو مضافٌ لزمكَ أنْ تضعَ مكانـهُ [ ١٧٥/ ب ] ضميراً هو مضافٌ لقيامهِ مقامَ المضافِ ، والضمائرُ لا تضافُ فامتنعَ عنه الإخبارُ ، هذا من حيثُ الظاهرُ ، وأمَّا الروايةُ ففيه الجوازُ أيضـاً ، وطريـقُ الإخبـارِ عنـه أنْ يقـالَ : الـذي قـامَ غـلامُ خـالدٍ ، ولا يصنعُ فيـه شـيءٌ سـوى[٢] تصديـرِ الجملـةِ بالموصولِ من حيثُ الظاهرُ ، وإنما فُعلَ هكذا حيثُ تركـتْ زحلقـةُ الغـلامِ علـى عجزِ الجملةِ ، وهـي أنْ[٣] يجـاءَ بـالغلامِ عقيـبَ خـالدٍ ، لأنـه لمـا اتصـلَ المضـافُ بالمضافِ إليهِ تنزلا منزلةَ شيءٍ واحدٍ صارَ كأنَّ خالداًاسمٌواحد زُحْلِقَ على عجزِ الجملةِ كما زحلِقَ زيدٌ على عجزها ، وفي[٤] الذي ضربتهُ زيـدٌ في الإخبـارِ عـن[٥] " زيداً " في ضربتُ " زيداً " فإنك لو أردت الإخبار عن " زيداً " في ضربتُ زيداً قلتَ : الذي ضربته زيدٌ ، فالذي مبتدأٌ ، وضربتهُ صلتـه ، والضمـيرُ عـائدٌ إليـه ، وزيدٌ خبره ، ولك أنْ تقولَ : الذي ضربتُ زيدابدونِ الضمير ؛ إذِ الحذفُ غلـبَ على ضميرِ الموصولِ في مثلِ هذهِ الصورةِ أعـني : إذا وقـعَ فضلـةً كقولـه تعـالى : ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٦] ولـو أردتَ الإخبـارَ بـالألفِ والـلامِ قلـتَ : الضاربهُ أنا زيدٌ ، فالضميرُ عـائدٌ إلى الألـفِ والـلامِ و" أنـا " مرفـوعٌ بالضاربـةِ ، وليسَ فيه ضميرٌ ؛ لأنَّ ضميرَ[٧] المتكلِّمِ إمَّا التاءُ ، كمـا في ضربـتُ أوْ المسـتكنُ ، كما في أنا ضاربٌ ، وليسَ في الضاربةِ تـاءُ المتكلِّـمِ ولا ضمـيره المسـتكنُّ أيضـاً ؛

---

(١) في ب : « لمعنى قائم » .

(٢) في الأصل : « سوى » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « أنا » .

(٤) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « على » .

(٦) من الآية ( ٤١ ) من سورة الفرقان .

(٧) في ب : « لأن ضمير » ساقط .

لأنَّ اسمَ[١] الفاعلِ إذا اجرى على غيرِ[٢] ما هوَ لـهُ لم يحتمـلْ الضمـير ، بـلْ يـبرزُ على ما سبقَ في هندٍ زيدٌ ضاربتهُ هيَ ، ألا[٣] ترى أنك أبرزت ضمـيرَ هنـدٍ وهـو " هيَ " من ضاربته لجريها خبراً على زيدٍ معَ كونها فعلاً لهندٍ ، فكذلكَ تقـولُ : الضاربه " أنا " فتأتي بـ" أنا " ؛ لأنَّ الفعلَ لـكَ أيُّهـا المتكلـمُ ، وقـدْ جـرى اسـمُ الفاعلِ على الألفِ واللاَّمِ ، وهو كنايةٌ عن زيدٍ ، لا عنكَ ، فهو بمنزلةِ أن تقولَ : زيدٌ ضاربه أنا ، فتبرزُ الضميرَ ؛ لأنَّ الفعلَ لكَ ، وقد جرى خـبراً علـى زيـدٍ و لم يحتجْ إلى هذا الصنيعَ في الذي ضربته زيدٌ ، فلم يقلْ الـذي ضربتـه أنـا زيـدٌ ؛ لأنَّ الفعلَ قد اتصلَ بهِ الضميرُ اللفظيُّ ، وهو التاءُ فدلَّ على أنَّ الفعلَ للمتكلمِ ، ولـوْ أردتَ الإخبارَ عن الواوِ في « ضربوا منفصلاً[٤] زيـداً » القـومَ جـرى ذكرهـم في المجلس قلتَ : الضاربون زيداً هم بقلب المتصلِ وهـو الـواوُ في ضربـوا منفصـلاً ؛ للتأخير ، ولو أخبرت عن زيد قلتَ : الضاربه هم زيد أبرزتَ ضمير اسمِ الفاعلِ؛ لأنه جرى على غيرِ من هوَ لهُ ؛ لأنه فعلُ القومِ ، وقد جرى على الألفِ واللامِ ، وهو كنايةٌ عن زيدٍ ، وقوله : « **وعنْ الذُبَابِ** »[٥] إذا أخبرتَ عـنِ الذُّبـابِ في[٦] قولكَ : « **يطـيرُ الذبـابُ فيغضـبُ زيـدٌ** »[٧] قلـتُ : الـذي يطـيرُ فيغضـبُ زيـدٌ الذُّبابُ ، فالذي[٨] مبتدأٌ ، ويطيرُ صلتهُ، وفيه ضميرٌ يرجعُ إليهِ، «فيغضبُ[٩] زيـدٌ » معطوفٌ على يطيرُ والذُّبـابُ الطـائر[١٠] خـبرُ المبتـدأِ ، وإنْ أخـبرتَ عـن الذبـابِ

---

(١) في الأصل : « الاسم » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « غيرها » .

(٣) في الأصل : « ألا أبرزت » .

(٤) في ب : « منفصلاً » ساقط .

(٥) المفصل ص ١٤٥ .

(٦) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ١٤٥ .

(٨) في الأصل : « والذي » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « ويغضب » والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « الطائر » ساقط .

باللامِ قلتُ : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، فالطائرُ[١] مبتدأٌ ، ويغضبُ معطوفٌ عليه ، وزيدٌ مرفوعٌ بـ" يغضبُ " والذُّبابُ خبرُ المبتدأِ ، وهذا العطفُ من قبيلِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[٢] -وقد ذكرناه- وإن[٣] أخبرتَ عن زيدٍ قلتَ : الذيْ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ، فالذي مبتدأٌ ، وفي يغضبُ ضميرٌ يرجعُ إليه ، وزيدٌ[٤] خبرُ المبتدأِ ، وليسَ بمرفوعٍ لـ" يغضبُ "[٥] ؛ لأنَّ المُخبرَ عنهُ يحلُّ محله الضميرُ ، ولوْ زعمتَ أنَّكَ ترفعُ في هذهِ المسألةِ[٦] زيداً بـ" يغضبُ " أخطئتَ[٧] لتغريبكَ الصِّلةِ عن ذكرِ الموصولِ ، ولو رفعتَ زيداً بـ" يغضبُ " في يطيرُ الذبابُ ، فيغضبُ زيدٌ في دارهِ عمروٌ بإعادةِ الضميرِ من[٨] دارهِ إلى الموصولِ ، وجَعْلِ عمرو خبراً للمبتدأِ صَحَّ ، وهذا واضحٌ، ولوْ أخبرتَ عن زيدٍ باللامِ / قلت : الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ، فالطائرُ مبتدأٌ ، والذبابُ [١٧٦/أ] مرفوعٌ بطائرٍ على تقديرِ الذيْ يطيرُ الذبابُ ، ويغضبُ معطوفٌ على الطائرِ ، وفيه ضميرٌ للموصولِ ، وزيدٌ خبرُ المبتدأِ قبلَ هذهِ الصورةِ، وهي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ مما وضعهُ سيبويه[٩] ، فإنْ[١٠] قيلَ هل لتعيُّنِ الفاءِ في هذهِ المسألةِ

---

(١) في الأصل : « والطائر » والمثبت من ب .

(٢) من الآية ( ١٨ ) من سورة الحديد .

(٣) في ب : « وإذا » .

(٤) في ب : « فزيد » .

(٥) في ب : « يتغضب » .

(٦) ينظر هذه المسألة وتفصيلها ابن يعيش ٣ / ١٥٧ ، ١٥٨ ؛ والتخمير ٢ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٣١ ؛ والارتشاف ١ / ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

(٧) خطئت : لما صنعه عمداً ، وهو الذنب ، وخَطِئْتَ خِطْأً إذا أثِمتَ ، وهو الذي إذا غشي المرأة أحدث وأخطأت : لما صنعه خطأً بغير عمدٍ . ينظر اللسان ١ / ٦٧ " خطأ " .

(٨) في الأصل : « من » ساقط والمثبت من ب .

(٩) ينظر الكتاب ١ / ١٣٩ .

(١٠) في الأصل : « وإن » والمثبت من ب .

فائدةٌ ؟ قلنا اللهمَّ[١] نعم ؛ لأنكَ إذا أردتَ الإخبارَ عن الذبابِ أوْ عن زيدٍ من قولك : يطيرُ الذبابُ ، ويغضبُ زيدٌ بالواوِ ، وقلتَ : الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ ، الذبابُ ، أوْ الذي يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ لم يصح ، كما صحَّ معَ الفاءِ والفارقُ بينهما أنّكَ لما جئتَ بالواوِ مكانَ الفاءِ أوقعتَ في الصلةِ ما هو أجنبي عنها ، وهو يغضبُ زيدٌ في الأولِ ، فيطيرُ الذبابُ في الثاني ؛ إذْ ليسَ فيهما ضميرٌ يعودُ[٢] إلى الموصولِ ، وإنما ضميره في الأولِ في يطيرُ ، وفي الثاني في " يغضبُ " ، والواجبُ في الصلةِ أن تُعَرَّى هي عمَّا هو أجنبي عنها ، فإنْ[٣] قيل : غيرُ ما ذكرتُ في الواوِ ، موجودٌ في الفاءِ قلنا : ذاكَ[٤] مسلَّمٌ غيرَ أنَّ الفاءَ يجعلُ الجملتينِ الصلةَ والجملةَ الأجنبيةَ جملةً واحدةً لحدوثِ معنى المجازاة معها لما لها[٥] من عرقٍ يضربُ في بابِ المجازاة دونَ الواوِ ، والتقديرُ في الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ إنْ طارَ الذبابُ غضِبَ زيدٌ ، فلما تنزَّلَ الجملتان بسببِ الفاءِ منزلةَ جملةٍ واحدةٍ اكتُفيَ بضميرٍ واحدٍ ، فقولكَ : « **الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ** »[٦] ، أيْ : فيغضبُ هو بمنزلةِ قولكَ : جاءني الذي إنْ تكرمْه يكرمْكَ زيدٌ في أنَّ العائدَ إلى الموصولِ من إحدى الجملتينِ وهو الهاءُ منْ تكرمه ، وقد اكتُفِي بذلكَ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الجملتينِ بمنزلةِ جزءٍ من الجملةِ ، ( وعودُ ضميرٍ واحدٍ من جزئي الجملةِ كافٍ ، كما في قولكِ الذي أبوه منطلقٌ زيدٌ فأبوهُ منطلقٌ جزءُ جملةٍ ، وقد اكتُفِي )[٧] بضميرٍ واحدٍ وهو الهاءُ في أبوه ، فكذا فيما نحنُ فيه .

---

(١) في ب : « اللهم » ساقط .

(٢) في ب : « يعود لا » ساقط .

(٣) في الأصل : « وإن » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « ذاك » ساقط .

(٥) في ب : « فيها » .

(٦) المفصل ص ١٤٥ .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

قولك[١] : « الـذي يطـيرُ الذبـابُ ، ويغضـبُ زيـدُ » بـالواوِ بمنزلـةِ قولـكَ : جاءني الذيْ قامَ عمرو وقعدَ أبوهُ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما جملةٌ أجنبيةٌ لا يلابسـها الموصولُ فيمتنعانِ من الصحةِ ، ألا ترى أنَّ الصلةَ في الأولِ : يغضبُ مع ضميرِهِ، وفي الثاني : قعدَ أبوهُ ، وقامَ عمروٌ جملةٌ أجنبيةٌ ، كما ترى ، وكذا يطيرُ الذبـابُ لعرائه عن ضميرِ الموصولِ ، والـواوُ قاطعـةٌ[٢] للمجـازاة[٣] ، فلـمْ يمكـنْ أنْ تجعـلَ الجملتانِ جملةً واحدةً ، فبقـيَ يطـيرُ الذبـابُ أجنبيـةً ، والموصـولُ أبـداً بـلا صفـةِ الصلةِ، وملابسِهِ ؛ لأنها بمنزلةِ حرفةٍ[٤] ، فمنَ المحالِ إتيانُكَ بمـا لا يلابسـهُ ، وممـن امتنعَ فيه الإخبارُ إلى آخره .

أمَّا « **ضميرُ الشأنِ** »[٥] فإنه يقعُ أبداً في الابتداءِ الخالصِ كـ" هـو " في قولـه تعالى : ﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾[٦] فهو هنا ضميرُ الشأنِ معناهُ : الشأنُ هذا أنَّ االله أحدٌ ، ولو زحلقتَ هذا الضميرَ فقلتَ : الذي[٧] « هوَ االلهُ أحـدٌ » هـو لم يجـزْ ؛ لأنَّ هو الواقعُ في عجزِ الكلامِ هو الذي معناه الشأنُ ، وضميرُ الشأنِ لا يكونُ إلاَّ في أولِ الكلامِ ، وكذلكَ في ضميرِ الشأنِ الذي هو مستكنٌّ في قوله :

**إذا مُـتُّ كـانَ النَّـاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخِـرُ مُثْنٍ بالَّـذي كُنْتُ أصنَـــعُ**[٨]

---

(١) في ب : « وقولك » .

(٢) في ب : « وقاطعة » .

(٣) في الأصل : « للمجازات » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « حرفٍ » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٤٥ .

(٦) آية ( ١ ) من سورة الإخلاص .

(٧) في ب : « الذي » ساقط .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في : الكتـاب ١ / ٧١ ؛ وشـرح أبيـات سـيبويه ١ / ١٤٤ ؛ ونوادر أبي زيد ص١٥٦ ؛ والأزهية ص ١٩٠ ؛ وابـن يعيـش ١ / ٧٧ ، ٣ / ١١٦ ، ٧ / ١٠٠ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٩ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٨٥ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٧٢ ، ٧٣ ؛ والدرر ٢ / ٢٢٣ ، ٢ / ٤١ ؛ وبلا نسبة في : أسرار العربيـة ص ١٣٦ ؛ واللمـع ص ١٢٢ ؛ والهمع ١ / ٢٣٥ ، ٢ / ٦٤ .

أيْ : كانَ الشأنُ النّاس صنفانِ ، فلو كانَ الناسُ اسماً للزم[1] أنْ يقالَ صنفين بالنصبِ للخبريةِ ، فلما قيلَ : صنفانِ - بالرفعِ - دلَّ أنَّ الناسَ مبتدأ خبره صنفانِ ، وفي كانَ ضميرُ الشأنِ ، فإنْ قيلَ : ما الموجبُ لأخذِ الضميرِ صدرَ الكلامِ ؟ قلنا : هو أنَّ من « شأنِ ضميرِ »[2] الشأنِ أنْ يفسّر بالجملةِ ، ألا ترى إلى قوله : الناسُ[3] صنفانِ ، فإنهُ تفسيرٌ للضمير في كانَ ، وأنتَ إذا[4] قلتَ : الذي كانَ الناسُ صنفانِ / هو فقد عَرَّيْتَهُ عن تفسيره ، والضميرُ إذا لمْ يصاحبْ [ ١٧٦/ ب ] تفسيرهُ لمْ يكنْ لهُ معنىً ، فيمتنعُ التأخيرُ لما فيهِ من نقصِ الغرضِ ، والمعنى فيه هو أنَّ الشأنَ بمعنى القصةِ[5] ؛ ولذا استعملَ كلَّ واحدٍ منهما مكانَ الآخرِ على ما مرَّ ، فالشأنُ والقصةُ كلٌّ منهما يدلُّ على المركبِ الذي هو جملةٌ دونَ المفردِ ، فلما كانَ هذا الضميرُ مبهماً يفسّرُ بالشأنِ لزمَ بالضرورةِ أنْ يتقدمَ هذا الضميرُ على الجملةِ ، وأمَّا امتناعُ الإخبارِ عن المستكنِّ في " منطلقٌ "[6] في زيدٍ منطلقٌ ، فلأنكَ إذا أخبرتَ عنهُ لزمكَ أنْ تقولَ الذي زيدٌ منطلقٌ هو ، يجعلكَ الضميرَ مقدراً في منطلقٍ راجعاً إلى الموصولِ ؛ لأنَّ حكمَ الإخبارِ هوَ أنْ تنزعَ الاسمَ من الكلامِ ، وتضع موضعهُ ضميراً يرجعُ إلى الموصولِ ، فيلزمُ من هذا أن يبقى المبتدأُ وهو زيدٌ في « زيدٌ منطلقٌ » بلا خبرٍ ؛ لأنَّ " منطلقٌ " قد تضمنَ ضميرَ الموصولِ ، ولا يتضمن ضميراً آخر ، واسم الفاعلِ لا يقعُ خبراً إلا بعدَ أنْ يكونَ فيه ضميرٌ للمبتدأ ولو قدرتَ في منطلقٍ ضمير زيدٍ استقامَ المبتدأُ والخبرُ وبطلَ الصلةُ إذْ لابدَّ[7] للصلةِ من أنْ يرجعَ فيها ضميرٌ إلى الموصولِ في مثلِ هذا ، وأمَّا

---

(١) في الأصل : « لزم » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « شأن ضمير » .

(٣) في ب : « الناس » .

(٤) في الأصل : « إذا » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « الصفة » وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « المنطلق » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « بد » ساقط .

امتناعُ الإخبارِ عن الهاءِ في زيدٍ ضربته ، فلأنكَ إذا قلتَ : الذي زيدٌ ضربته هوَ ، فلا يخلو الضميرُ من أنْ يعودَ إلى الذي ، أو إلى زيدٍ ففي الأولِ : إخلاءُ خبرِ المبتدأِ عن ضميرِ المبتدأِ ، وفي الثاني : إخلاء الصلةِ عن ضميرِ الموصولِ ، [ وكل واحدٍ منهما باطلُ ، فإنْ قيل : لِمَ لَمْ يصحْ الثَّاني مع أنه وردَ في التنزيلِ إخلاءُ الصلةِ عن ضمير الموصولِ ](١) في قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(٢)؟ قلنا : الفرقُ بينهما ظاهرٌ هو أنَّ الضميرَ لابدَّ أنْ يكونَ عائداً من الصلةِ إلى الموصولِ ، ومن الجملةِ إلى المبتدأِ إمَّا لفظاً أوْ تقديراً ، فعندَ امتناعِ التقديرِ يبطلُ الكلامُ ، ثمَّ الضميرُ العائدُ إلى الموصولِ مقدرٌ في الآية ، ألا ترى : أنَّ بعثَ لم يتعدَّ(٣) إلى شيءٍ لفظاً ، فكانَ هو مقدراً(٤) بخلافِ ما نحنُ فيه ؛ لأنَّ ضربتُ أخذَ مفعوله(٥) الذي هو الضميرُ البارزُ ، فكانَ تقديرُ ضميرٍ بعد ضمير آخر(٦) ممتنعاً ؛ لأنه لا يتعدَّى إلى المفعولينِ ، والشيءُ إنما يقدرُ تقديراً أن لو تصوَّرَ تحقيقاً(٧) ، وهنا لما لم يتصورُ التحقيقُ لم يتصورْ التقديرُ، ولابدّ لكلٍ من الموصولِ والمبتدأِ من ضميرٍ على حدةٍ ، إمَّا ملفوظاً ، أو مقدراً ، فلما امتنعَ رجوعُ الضميرِ إلى واحدٍ منهما لا على التعيينِ لفظاً وتقديراً : بطلَ الكلامُ ، وأمَّا امتناعُ الإخبارِ عن الهاءِ في : « منه » المقدَّرُ ، في قولك: « **السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ** »(٨) ؛ فلأنك إذا قلتَ: الذي السَّمْنُ منوانِ منهُ بدرهمٍ هو ، وأعدتَ الضميرَ من " منهُ " إلى " الذي " ،

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) من الآية ( ٤١ ) من سورة الفرقان .

(٣) في ب : « يعد » .

(٤) في الأصل : « المبتدأ » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « مفعوله » ساقط .

(٦) في ب : « بعد ضمير آخر » .

(٧) في ب : « تحقيقاً أو ذهناً » .

(٨) المفصل ص ١٤٥ .

يبقى الخبرُ بلا راجع إلى المبتدأ ، ولوْ أعدتهُ إلى السَّمْنِ تبقى الصِّلَةُ بلا راجعٍ إلى[١] الموصولِ ، فلا يجوزُ الإخبارُ ، ولكنْ الإخبارُ عن السَّمْنِ وإخوته شائعٌ ؛ لعدمِ المانع ، نحو : قولكَ في الإخبارِ عن السَّمْنِ [ الذيْ هو منوانٍ بدرهمٍ : السَّمنُ ] ، فالذي مبتدأٌ ، وهو مبتدأٌ ثانٍ ، و« منوانِ بدرهم » خبرُ المبتدأِ الثاني ، والمبتدأُ الثاني مع خبره صلةٌ للموصولِ ، " والسمنُ " خبرُ المبتدأِ الأولِ ، وفي الإخبارِ عن منوانِ اللذانِ السمنُ هما بدرهمٍ منوانِ ، واللذانِ مبتدأٌ ، وتثنيةُ الموصولِ يكونُ المخبرُ عنهُ مثنًّى ، والسمنُ هما بدرهمٍ صلته ، ومنوانِ خبرُ المبتدأِ الذي هو الموصولُ ، وإيقاعها بعد السمنِ ؛ لكونه موضعَ الاسمِ المزحلقِ ، وفي الإخبارِ عن درهمٍ الذيْ السَّمْنُ منوانِ بهِ درهمٌ ، [ والضميرُ في به للموصولِ ، وقد وقعَ مجروراً بالباءِ ، كما كانَ[٢] الاسمُ المزحلقُ كذلكَ هذا إذا أجريتَ الإخبارَ بالموصولِ على ما كانَ قبله من حذفِ " منهُ " في الأصلِ ، وأمَّا إذا أظهرتهُ ، فيجوزُ أيضاً نحو : قولكَ : في هذهِ الصورِ الثلاثِ[٣] : الذي هو منوانِ منه بدرهمٍ السَّمْنُ ، واللذانِ السَّمْنُ هما منهُ بدرهمٍ[٤] منوانِ ، والذي السَّمنُ منوانِ منهُ بدرهمٍ ][٥] ، ولا يعودُ / الهاءُ من منه إلاَّ إلى السَّمْنِ ، وأمَّا امتناعُ الإخبارِ عن [ ١٧٧/أ ] المصدرِ في « **ضربي زيداً قائماً** »[٦] ، فلامتناعِ وضعِ المضمرِ موضعَ المزحلقِ ؛ إذْ لو وضِعَ الضميرُ موضعهُ ، و" زيداً " منصوبٌ به لزم إعمالُ ضمير المصدر وذلك[٧] لا يجوزُ ، لا يقال[٨] ضربي زيداً حسنٌ ، وهو عمرواً[٩] قبيح ، وهذا لأن

---

(١) في الأصل : « رد » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « أن » .
(٣) في الأصل : « الثالث » والمثبت من ب .
(٤) في ب : « هما بدرهم منه » .
(٥) في الأصل ما بين القوسين مكرر في لوحة ١٧٧ / أ .
(٦) المفصل ص ١٤٥ .
(٧) في الأصل : « وذاك » والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « بقول » والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : « وزيد » والمثبت من ب .

المصدر إنما يعملُ لمشابهةِ الفعلِ يتضمنُ حروفَ الفعل الأصولِ[١] ، ولفظ الضمير ليسَ من لفظِ الفعلِ في شيءٍ ، ولأنَّ[٢] المصدرَ لا يعملُ فيما تقدمَ عليه ؛ لأنه لا يتقدمُ عليهِ معمولهُ ، والتقديمُ لازمٌ في الإخبارِ عنه ، فلذلك امتنعَ عنهُ الإخبارُ ، وأمَّا امتناعُ الإخبارِ عن " قائماً " في هذه المسألةِ[٣] ، فلأنه حالُ نكرةٍ ، والمخبرُ عنهُ يزحلقُ ، ويوضعُ موضعَهُ ضميرهُ، والإضمارُ إنما يصحُّ فيما يسوغُ تعريفه ، وعنْ هذا قالوا[٤] : لو قلتَ : كسوتُ عمراً[٥] جُبةً .

قلت : وأعطانيها[٦] عمروٌ أيْ : الجبةُ يصحُّ ؛ لأنَّ تعريفها شائعٌ حتى أنكَ لو قلت : أعطاني تلكَ الجبةَ يصحُّ لجوازِ تعريفها بخلافِ الحالِ ، فإنه[٧] لا يسوغُ تعريفها ؛ فلذلكَ لم يجزْ وضعُ الضميرِ موضعها، ولهذا لم يقلْ أحدٌ أقبلَ زيدٌ باسماً، وأقبلَ عمروٌ وإياهُ ، ولا أقبلهُ عمروٌ بإعادةِ الضميرينِ إلى باسماً ، ولو أردتَ الإخبارَ عن زيدٍ في « ضربي زيداً قائماً » ، فلكَ طريقان : أحدهما : وصلُ[٨] ضميرِ المزحلقِ وثانيهما[٩] فصلهُ[١٠] نحوِ : الذيْ ضربته قائماً زيدٌ ، والذي ضربي إياهُ قائماً زيدٌ ؛ لأنَّ الضربَ اسمٌ ، وفي الاسمِ يجوزُ وصلُ ضميرِ المفعولِ

---

(١) في ب : « إلا وهو » .

(٢) في ب : « ولا » .

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة في « ضربي زيداً قائماً » في : الكتاب ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧٦ - ٢٧٨ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٢ ؛ والمقرب لابن عصفور ص ٩١ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ - ٣٥ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣ - ٣٧ .

(٥) في ب : « عمراً » ساقط .

(٦) في الأصل : « وأعطيتها » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « فلأنه » .

(٨) في الأصل : « قصل » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « وثاني » .

(١٠) في الأصل : « في » والأصح عدم إثباته كما في ب .

وفصلهُ نحو : أعجبني ضربيكَ[١] ، وضربي إياكَ بخلافِ الفعلِ ، والفصل هنا مع إمكانِ الوصلِ غيرُ شائعٍ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ : بلغتُ إيَّاكَ في غيرِ حالةِ الضرورةِ ، ولا يردُ على هذا نحو : إياكَ بلغتُ ؛ لمنع المتقدمِ عن الوصلِ، والفرقُ أنَّ لبفعل هو الأصلُ في الضمائرِ بدليلِ أنه يبنى مع كثيرٍ منها كـ"فَعَلْنَ" بخلافِ الأسماءِ ، وقولهُ: (( **أضمرتَ الحالَ** ))[٢] ، أيْ : أقمتَ الضميرَ مُقَامَ[٣] الحالِ ، وهو قولكَ: إياهُ ، والحالُ أبداً يكونُ نكرةً والضميرُ معرفةً ، فلا يجوزُ أنْ تقومَ المعرفةُ مقامَ النكرةِ ، ومن جملةِ الممتنعِ عنه[٤] الإخبارِ[٥] الصفةُ والموصوفُ ؛ لأنَّ وضعَ الضميرِ موضعهما لا يصحُّ ؛ لأنه[٦] لا يوصفُ ولا يوصفُ به هذا آخر ما جلوناهُ[٧] في هذا الباب من أبكارِ[٨] أفكارٍ لم يكشفْ براقعهنَّ إلاَّ للشهمِ النقَّابِ ، فآثر نظرِ الزرقاءِ[٩] وأمترى أفاويقِ المجهودِ[١٠] ، واستغرقَ في الإحاطةِ بما تَلَوْنَاهُ كلِّ حَدٍّ معهودٍ فاته من مذاقِ هذا الفنِّ ، ومسائلِ البابِ يسمى شكُّ[١١] النحويين ، يمتحنُ بها المتعلمون .

---

(١) في ب : (( ضربك )) .

(٢) المفصل ص ١٤٥ .

(٣) في الأصل : (( قوام )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( عن )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( عن )) والأصح عدم إثباتها كما في الأصل .

(٦) في ب : (( لأنه )) ساقط .

(٧) جلوناه من : جلوت : أي : وضّحْتُ وكشفتُ . ينظر الصحاح ٦ / ٢٣٠٤ " جلا " .

(٨) في ب : (( إنكار )) .

(٩) الزرقاء ، من بني جديس من أهل اليمامة : مضرب المثل في حدة النظر ، وجودة البصر ، يقال لها : " زرقاء اليمامة " " وزرقاء جو " لزرقة عينيها ، وجو : اسم لليمامة .
ترجمتها في : ثمار القلوب ص ٣٠٠ ؛ والكامل في التاريخ ١ / ٣٢٣ ؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٢٦١ - ٢٦٤ ؛ والأعلام ٣ / ٤٤ .

(١٠) في الأصل : (( الجهوب )) والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : (( شك له )) والمثبت من ب .

« موصلة[١] ، لما ذكر[٢] ، أيْ : في أولِ الموصولاتِ هو قوله : عرفتَ ما عرفتهُ :

* رُبَّمَا تكْرهُ *[٣]

حقها أنْ تكتبَ مفصولةً ؛ لأنَّ " ما " اسمٌ نكرةٍ لا زائدةٌ ، كما في قوله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٤] ولا كافةُ[٥] لما يذكرُ وليستْ بموصولةٍ ؛ لأنَّ الموصولَ معرفةٌ ، وربَّ لا تدخلُ إلاَّ على النكراتِ ، وإنما حُكِمَ على الجملةِ لكونها صفةً؛ لأنَّ ربَّ موضوعةٌ لتقليلِ نوعٍ من جنسٍ ، فلابدَّ من أنْ يكونَ الجنسُ موصوفاً حتى تحصلَ التوعية[٦] .

والتقديرُ : رُبَّ شيءٍ مكروهٍ للنفوس[٧] « له[٨] فرجةٌ » بفتحِ الفاءِ وبالجيم ، والضميرُ في " لهُ " ، لما ، أيْ : لهذا الشيءِ المكروهِ انفراج ، والمعنى رُبَّ أمرٍ يكرههُ الإنسانُ ، وهو مبتلى به يزولُ ذلكَ المكروهُ ، ويقعُ لهُ فرجةٌ / منهُ ، وقولهُ : [ ١٧٧/ ب ]

---

(١) في ب : « موصولة » ساقط .

(٢) المفصل ص ١٤٥ .

(٣) هذا جزء من بيت من الخفيف ، ونصه :

رُبَّمَا تكرهُ النفوسُ مِنَ الأمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠ ؛ والكتاب ٢ / ١٠٩ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣ ؛ والأزهية ص ٨٢ ؛ وحماسة البحتري ص ٢٢٣ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٠ / ٩ ؛ والدرر ١ / ٧٧ ؛ واللسان ٢ / ٣٤٠ " فرج " وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٧ ، ٧٠٨ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٨٤ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ١ / ٤٢ ؛ والبيان والتبيين ٣ / ٢٦٠ ؛ وابن يعيش ٤ / ٣٥٢ ، ٨ / ٣٠ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٢٩٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٧١ ؛ واللسان ٢ / ٣٤٠ " فرج " ؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ " فرج " ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ١٨٦ .

(٤) من الآية ( ١٥٩ ) من سورة آل عمران .

(٥) في ب : « ولا ولدة » .

(٦) في الأصل : « التوعية » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « بالنفوس » .

(٨) في الأصل : « من له » .

*** كَحلِّ العقالُ *(١)**

يريدُ انفراجاً سهلاً سريعاً ، كما يحلُّ العقالُ في السهولةِ والسرعةِ ، وحُكيَ عن أبي عَمْرُو ابنِ العلاءِ أنه كانَ لهُ غلامٌ مَاهِرٌ(٢) وُشِيَ به إلى الحجاج فسألهُ، قال : فدخلتُ عليهِ ، وقلتُ له إنه مُدَبَّرٌ ، فلما خرجتُ قالَ : الواشي : كذبَ ، وإنما دَبَّرَ الآن ، فهربتُ إلى اليمنِ مخافةَ شرهِ ، فمكثتُ هناكَ عشر(٣) سنين ، وأنا إمامٌ يرجعُ إليَّ في المسائلِ ، فخرجتُ من اليمنِ إلى ظاهرِ الصحراءِ يوماً ، فرأيتُ أعرابياً يقولُ لآخرَ : ألا أبشركَ قالَ : بلى .

قالَ : ماتَ الحجَّاجُ وأنشدَ(٤) :

**رُبَّمَا تكرهُ النُّفوسُ من الأمرِ ... لَهُ فَرْجَةٌ كحلِّ العقالِ(٥)**

قالَ أبو عمرو فلا أدري بأيِّ الشيئين أنا أفرحُ بهذا البيتِ الذي(٦) عرَّفني " ما " التي ليستْ بزائدةٍ ولا موصولةٍ أمْ بموتِ الحجاج(٧) ، وإنْ(٨) قيل : لِمَ لا

---

(١) ينظر ما سبق في تخريج البيت .
(٢) في الأصل : « واحد » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « عن » .
(٤) في ب : « فأنشد » .
(٥) سبق تخريجه ص ٩٥٠ .
(٦) في ب : « التي » .
(٧) في الأصل : « احجاج » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « فإن » .

يجوزُ أنْ تكونَ " ما " كافةً ، كما في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[1] قلنا : لأنها لو كانتْ كافةً تبقى " مِنْ " التبيينيَّةِ بعدها خاليةً من الفائدةِ ، وعلةُ البناءِ في " ما " هذهِ هي افتقارها إلى[2] الصفة ، كما بُنِيَتْ الموصولةُ ؛ لافتقارها إلى الصلةِ كقوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[3][4] " ما " هذهِ ليستْ بموصولةٍ ولا موصوفةٍ ؛ لأنَّ التقديرَ نِعْمَ شيئاً هيَ ، والضميرُ للصدقاتِ ، وفي الكشافِ[5] ومعنى « فنعما هيَ » فنعمَ شيئاً إبداؤها حذف المضاف[6] وهو الإبداءُ ، وانقلبَ الضميرُ المتصلُ منفصلاً مرفوعاً ، فالانفصالُ لعدمِ ما يعتمدُ عليهِ المتصلُ ، والارتفاعُ لقيامهِ مقامَ المضافِ المرفوعِ ، وعلَّةُ البناءِ مشابهةُ الحروفِ ؛ لأنه لا يتضحُ معناها إلا بما يليها ؛ لفرطِ إبهامها ، ونظيرتها " ما " في[7] « **ما أحسنَ زيداً** »[8] ، وفيها إشكالٌ ، فإنَّ المصنفَ أخرجَ التعجبيةَ عن حدِّ الموصوفيةِ معَ أنها موصوفةٌ تقديراً كأنه قيلَ : شيءٌ خارجٌ عن حدِّ أشكاله أحسنْ زيداً ، ونحوه : « شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ »[9] فباعتبارِ موصوفيته تقديراً وقعَ مبتدأً ، وإلاَّ لما صحَّ وقوعه مبتدأً ، وقوله : « **أوْ الجزاءُ** » ، أيْ : الشرطُ [ أُطلقَ اسمُ الجزاءِ على الشرطِ ][10]؛ لأنَّ المقصودَ هو الجزاءُ فيهِ ﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ ﴾[11] أيْ: « إنْ تقدموا »، الدليلُ على

---

(١) من الآية ( ٢ ) من سورة الحجر .

(٢) في الأصل : « من إلى » والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .

(٤) المفصل ص ١٤٦ .

(٥) ينظر الكشاف ١ / ٣١٦ .

(٦) في الأصل : « المضاف » ساقط .

(٧) في ب : « ما في » ساقط .

(٨) المفصل ص ١٤٥ .

(٩) سبق هذا القول النحوي .

(١٠) في ب ما بين القوسين ساقط .

(١١) من الآية ( ٢٠ ) من سورة المزمل .

أنَّ التقديرَ ما ذكرتُ سقوطَ النونِ من " تقدمونَ " وتجدوه ، وعلةُ البناءِ فيها وفي " ما " الاستفهاميةِ ظاهرةٌ ، وفي افتقارهما إلى ما يتمُّ بهِ معناهما فصارتا كهمزةِ الاستفهامِ وحرفُ إنْ الشرطيةِ ، وإنْ قلتَ : ما الفرقُ بينَ " ما " و" إنْ " الشرطيتينِ ؟ قلتُ : قيلَ إنَّ " ما " للإبهامِ ، و" إنْ "[1] للإيضاحِ ، فإنك إذا أردتَ الإبهامَ في فعلِ الشرطِ تقولُ : ما تفعلُ افْعِلْ ، وما يأكلْ زيدٌ أَكُلْهُ ، وإنْ أردتَ الإيضاحَ تقولُ : إنْ تخرجْ أخرجْ ، وإنْ يأكلْ زيدٌ التمرَ آكله ، والشيخُ[2]: الشخص ، وقد يكسرُ اللامِ في لِشبحٍ بمعنى: من أجل، وليستْ بصلةٍ للقول، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[3] وقال المصنِّفُ[4] : (( كنتُ في حضرةِ بعضِ الوزراء ، والمجلسُ غاصٌّ بالفضلاء فسألهم الوزيرُ عن قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾[5] فتكلموا فلم يقنعْ الوزيرَ جوابُهُم ، فسألني فقلت : الأصلُ في ما أنْ[6] تكون لغيرِ العقلاءِ ، وإذا أطلقَ في العقلاءِ وأمكنَ مراعاةُ الأصلِ لوجهٍ يجبُ ذلك ، والإناثُ أقربُ إلى غيرِ العقلاءِ من الذكور[7]، فيجبُ مراعاةُ ذلكَ القربِ ما أمكنَ فيحملُ على الإناثِ واستحسنهُ)) وقيل : ولا يبعد أنْ يجابَ فيه أيضاً بأنَّ المماليكَ من العبيدِ ، والإيماءِ ملحقةٌ بالأموالِ في كثيرٍ من الأحكامِ[8] حتى تباعَ وتشترى ، فعوملَ بالإماءِ هنا[9] معاملةَ

---

(١) في ب : (( فإن )) .

(٢) الشَّبَحُ : الشخص . اللسان ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ " شبح " .

(٣) من الآية ( ١١ ) من سورة الأحقاف .

(٤) ينظر الكشاف ١ / ٤٦٨ .

(٥) من الآية ( ٣ ) من سورة النساء .

(٦) في ب : (( ما كان يكون )) والمثبت من ب .

(٧) في ب : (( من الذكر )) .

(٨) في ب : (( الأحوال )) .

(٩) في ب : (( هنا )) ساقط .

الأموالِ، وقد جاءَ ما سبحانَ(١) ما سخركنَّ(٢) لنا ))(٣) قيلَ: ما في الموضعين(٤) بمعنى : " مَنْ " ، وقيلَ : إطلاقُ ما في الموضعين كأنهُ ينبيءُ عن عظمةِ شأنِ اللهِ ؛ لأنَّ " ما " هنا لإرادةِ الوصفِ ، فكأنه قيل : ليس من شأنكنَّ ، أنْ(٥) تكنَّ مسخراتٍ لنا فسبحانَ الملكُ / القادرُ الذي سخركنَّ لنا بكمالِ ملكوته وتمام [١٧٨/أ] قدرته ، وعن المبردِ(٦) قولك : ما هذا الرَّجل ؟ سؤالٌ عن صفاته ، فجوابهُ عالمٌ أوْ جاهلٌ ، وقولكَ : منْ هذا الرجلُ ؟ سؤالٌ عن ذاته فجوابه أنه ابنُ فلان ، والباءُ في بحمدهِ مثلُ الباءِ في دخلَ فلانٌ بالسيفِ والرمحِ ، أيْ : سائقاً ورامحاً ، فالجارُ والمجرورُ حالٌ كأنهُ سبحَ الرعدُ حامداً ، فالقلبُ في الاستفهاميةِ النازلةِ المستفهمِ عنها متى كانت هائلة قلبتْ ألفُ " ما " الاستفهاميةِ هاءً استعظاماً للنازلةِ الهائلةِ، وإيذاناً بأنَّ السؤالَ قدْ انقضى ليشرعَ المسؤولُ عنهُ في الإجابةِ ، ولا يرقبُ انقضاءُ السؤالِ ، والباءُ في البكاءِ مثلها في دخلَ فلانٌ بالسيفِ ، أيْ : باكين إذا جزعَ القومُ من شيءٍ ، وغلبوا : قيلَ ضجُّوا ضجيجاً أيْ : صاحوا ، والحجيجُ جمعُ الحاجِ كالغزى في(٧) جمعِ الغازي(٨) ، وهو في الحقيقةِ اسمُ جمعٍ لا جمعٌ حقيقةً ، كالحميرِ والعبيدِ على ما يأتي ، والجزائيةُ بالجرِّ عطفاً(٩) على الاستفهاميةِ ، ففي تفسير لفظٍ منهما وجهانِ : أحدهما : وهو المذهبُ السَّدِيْدُ البصري(١٠) ، إنهُ

(١) في الأصل : (( ما سبحانِ )) والمثبت من ب .
(٢) من كلام العرب انظره في : المقتضب ٢ / ٢٩٦ ؛ وابن يعيش ٤ / ٥ ، ٦ .
(٣) في الأصل : (( لذا )) والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : (( في ما )) والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : (( به أن )) والمثبت من ب .
(٦) ينظر المقتضب ١ / ٤٨ ، ٢ / ٢٩٦ ؛ وحواشي المفصل ١١٥ / ب .
(٧) في ب ساقط .
(٨) في الأصل : (( الغاز )) .
(٩) في ب : (( عطفاً )) ساقط .
(١٠) ينظر المقتضب ١ / ٤٨ ، ٢ / ٢٦٩ .
ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ ؛ والمقتضب ١ / ٤٨ ، ٢ / ٢٦٩ ؛ والتخمير ٢ / ٢٠٧ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٨٧ – ٤٨٨ ؛ وابن يعيش ٤ / ٥ ، ٦ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٥٤٣ – ٥٤٥ .

" ما " الجزائيةُ التي في نحوِ : ما تصنعْ أصنعْ ضُمَّتْ إليها " ما " أخرى مزيدةٌ للتأكيدِ ؛ لأنَّ التكريرَ مفيدٌ للتأكيدِ ، كما في رأيتُ زيداً[١] زيداً في باب التأكيدِ فصارَ إلى " ما " " ما " فقلبتِ الألفُ الأولى هاءً ، فالقلبُ ؛ لإزالةِ التكريرِ المستكرهِ ، والقلبُ إلى الهاءِ لما بينَ الألفِ والهاءِ من قربِ المخرجِ ، وتعيينُ الألفِ الأولى للقلب لئلاَّ يخطرَ على بالِ أحدٍ أنَّ التغييرَ للوقفِ ، وذكرَ في الكشافَ[٢] في سورةِ الأحقافِ في قولهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[٣] [ أيْ فيما "ما" مكناكُم فيه ][٤] إلاَّ أنَّ " إنْ " أحسنُ في اللفظِ ؛ لما في مجامعةِ ما مثلها من التكريرِ المستبشَعِ ، ومثلُه متجنَّبٌ ، ألا ترى أنَّ الأصلَ في مهما " ما ، ما " فلشناعةِ التكريرِ قَلبوا الألفَ هاءً ، ولقد أغثَّ[٥] أبو الطيبِ في قوله :

**لعمْرُكَ مَا مَا بَانَ مِنْكَ لَضَارِبٌ ... بأقْتَلَ مِمَّا[٦] بَانَ مِنكَ لَغَائِبُ[٧]**

وما ضرُّه لو اقتدى لعذوبةِ لفظِ التنزيلِ ، فقالَ : (( لعمركَ أنَّ ما بانَ منك لضاربُ )) ، والوجهُ الثاني وهو ما زعمهُ[٨] بعضُ الناس[٩] أنه مركبٌ من " مهْ " التي بمعنى اكففْ ، وما التي في قولك : ما تصنعْ أصنعْ كأنَّ قائلاً قالَ : أنا أفعلُ كذا وكذا ، وعرضَ بأنَّ مخاطبهُ لا يقدرُ على ما يفعله ، فقال له[١٠] المخاطبُ :

---

(١) في الأصل : (( زيد )) والمثبت من ب .

(٢) ينظر الكشاف ٤ / ٣٠٨ .

(٣) من الآية ( ٢٦ ) من سورة الأحقاف .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) أغثَّ : أي : ردؤ وفسد ينظر الصحاح ١ / ٢٨٨ " رغثَّ " .

(٦) في ب : (( ما ما )) والمثبت من الديوان .

(٧) ينظر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي علي المعري " معجز أحمد " ٢ / ٤٤٢ .

(٨) في ب : (( ما زعم )) .

(٩) ينظر التخمير ٢ / ٢٠٧ ؛ والارتشاف ١ / ٥٤٣ – ٥٤٥ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٨٧ – ٤٨٨ .

(١٠) في ب : (( له )) ساقط .

" مه " ما تفعلُ افعلْ أيْ : اكفُفْ عمَّا أنتَ فيهِ ما تفعلْ أفعلْ ، ثم جرى ذلكَ مجرى كلمةٍ واحدةٍ ، وصارَ يجزمُ به ، كما يجزمُ بـ" ما " ويضع هذهِ الكلمة من لابدَّ لهُ في علم العربيةِ في غيرِ موضعها ، ويحسب أنَّ " مهما " بمعنى متى ، ويقولُ : مهما جئتني أعطيكَ ، وليسَ هذا من كلامِ واضعِ العربيةِ في شيءٍ .

ألا ترى إلى[١] قوله تعالى[٢] : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[٣] ، فإنه ينادى بأنَّ المرادَ ما تأتنا به لا متى تأتينا ، والحذفُ في الاستفهاميةِ أيْ : حذفتِ الألفُ من " ما " الاستفهاميةِ عندَ إدخالِ حرف[٤] الجر ؛ لأنَّ الحرفَ دخلَ على الحرفِ فاستثقلَ كقولهم : عجبتُ أنْ تفعل : كذا ، والأصلُ من أنْ تفعلَ ، ولأنَّ الجارَّ مع المجرورِ كشيءٍ واحدٍ ، خصوصاً إذا كانَ المجرورُ من الأسماءِ المنحطةِ عن درجةِ الأسماءِ المتمكنةِ ، فقد جاءَ استعمالُ الأصلِ قليلاً ، وَذِكْرُ هذا يجيءُ في ذكرِ حرفِ[٥] التعليلِ من قسمِ الحروفِ[٦] و" عَمّ "[٧] أصله " عن ما " على أنه حرفُ جرٍّ دخلَ على " ما " الاستفهاميةِ ، والاستعمالُ الكثيرُ[٨] على حذفِ ألفها[٩] ، ومعنى هذا الاستفهامِ تفخيمُ الشأنِ كأنه قيلَ في قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[١٠] عن أيِّ شيءٍ يتسآلونَ (( و" **مَنْ** " **كما في أوجهها** ))[١١]

---

(١) في ب : (( إلى )) ساقط .

(٢) في ب : (( تعالى )) ساقط .

(٣) من الآية ( ١٣٢ ) من سورة الأعراف .

(٤) في الأصل : (( حروف )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( حرف )) ساقط .

(٦) ينظر المفصل ص ٣٢٤ .

(٧) في ب : (( عم )) .

(٨) في ب : (( الكثير )) ساقط .

(٩) ينظر حذف الألف في " ما " الاستفهامية إذا سبقها حرف جر في : رصف المباني ص ٣٨٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٩٣ - ٣٩٤ ؛ وابن يعيش ٨ / ١٠٨ .

(١٠) من الآية ( ١ ) من سورة النبأ .

(١١) المفصل ص ١٤٦ .

تلخيصُ هذا الكلامِ أنَّ " مَنْ " تجيءُ موصولةً كجاءني / مَـنْ عرفتـهُ أيْ : الـذيْ [ ١٧٨/ ب ]
عرفتهُ ، وموصوفة كقولِ الأنصاري[1] :

**وكَفَى[2] بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غيْرِنَا حُـبُّ النَّبِـيِّ محمّـدٍ[3] إيَّانَـا[4]**

[ كأنه قالَ : علي إنسانٍ غيرنا ، وغيرنا بالجرِّ صفةً لمنْ يريـدُ كفانـا فضلاً على الناسِ حبُّ النبيِّ إيانا ][5] ، و" بنا " في موضعِ المفعولِ لـ" كفى " ، وحبُّ النبيِّ فاعلهُ ، ومضمنةٌ معنى حرفِ الاستفهامِ كقولكَ : مَنْ أتاكَ ؟ أوْ معنى حرفِ الجزاءِ كقولكَ : مَنْ يكرمْني أكرمْهُ ، وتوقعُ على الواحدِ إنما أوقعت على الواحدِ والاثنينِ ، والجمعُ ؛ لإبهامها ، وقرئ[6] قولهُ تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ ﴾[7][8] إنما حسنَ التذكيرُ في الأولِ ؛ لانتفاءِ الدلالةِ على التأنيثِ

(١) الأنصاري : هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السلمي الخزرجي صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة ، اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي – ﷺ –، وشهد أكثر الوقائع كانت وفاته سنة ٥ هجرية .
ترجمته في : الإصابة في تمييز الصحابة ٣ / ٣٠٢ رقم الترجمة ٧٤٣٣ ؛ والسيرة النبوية لابن هشام ص ٤٦٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤١٧ ، ٦ / ١٢٢ .

(٢) في النسختين : « وكفى » ، وفي جميع المصادر الآنفة الذكر : « فكفى » .

(٣) في ب : « محمد » ساقط .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ؛ والدرر ٣ / ٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٣٥ ؛ وبشير بن عبد الرحمن في اللسان ١٣ / ٤١٩ " منن " ؛ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١ ؛ أو لحسان أو بشير ابن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١ / ٣٣٧ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٨٦ ؛ وللأنصاري في الكتاب ٢ / ١٠٥ ؛ واللسان ١٥ / ٢٢٦ " كفى " ؛ وبلا نسبة في : الجنى الداني ص ٥٢ ؛ ورصف المباني ص ٢٢٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٤١ ؛ وابن يعيش ٤ / ١٢ ؛ ومجالس ثعلب ١ / ٣٣٠ ؛ والهمع ١ / ٩٢ ، ١٦٧ .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) ينظر القراءة في : « تَقْنُتْ » ، وهي قراءة الجحدري ، ويعقوب ، وابن عامر في : القرطبي ١٤ / ١٧٦ ؛ والبحر ٨ / ٤٧٣ – ٤٧٤ .

(٧) من الآية ( ٣١ ) من سورة الأحزاب .

(٨) المفصل ص ١٤٦ .

بخلافِ الثـاني ، فـإنَّ قولـهُ : (( منكـنَّ )) دلَّ علـى التـأنيثِ ، فيحسـنُ التـأنيثُ ، وهذا[1]؛ لأنَّ الثاني[2] أحيطَ بالتأنيثِ من جانبيهِ ، واكتنفَ بقطريه ، فكـانَ أحـقَّ بالتأنيثِ بخلافِ الأولِ .

الشاهدُ في البيتِ قولهُ :

*** يصطحبان ***[3][4]

ثنَّاه على معنى " مَنْ " وترتيبه :

**فَقَلْـتُ لَـهُ : لَمَّـا تَكَشَّـرَ ضَاحِكـاً وَقَائِـمُ سَيْفـي مـن يَـدِيْ بمكـانِ**
**تَعَـال فـإنْ عَاهَدتَنِـي لا تخونُنِـيْ نَكُـنْ مثـلَ مَنْ يَاذِئْـبُ يَصْطَحِبَـانِ**
**وَأَنْـتَ امرؤٌ يَـا ذِئْـبُ والغدْرُ كنتُمَا أُخَيَّيْـنِ كـانَا أُرْضِعَـا بِلِبَـانِ**
**فَلَـوْ غيْرَنَـا نبَّهْـتَ تلْتَمِسُ الْقِرَى رمـاكَ بِسَهْـمٍ أَوْ شَبَـاةِ سِنَـانِ**[5]

وصفَ الفرزدقُ ذئباً أتاه ، وهو في القفرِ ، ووصفَ حالهُ معهُ ، وأنـه أطعمـهُ وألقى إليهِ ما يأكله ، وقوله : تعشَّ خطابٌ للذئبِ أيْ : بعـد أنْ يتعـشَ علـى ألاَّ يخون كلُّ واحدٍ مِنَّا كُنَّا مثلَ رجلينِ يصطحبانِ ، و" يصطحبانِ " صلةُ " مَـنْ " ،

---

(١) في ب : (( فهذا )) .

(٢) في الأصل : (( التأنيث )) والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٤٦ .

(٤) هذه لفظة من بيت شعر من الطويل ، ونصه تاماً :

**تَعَـالَ فـإنْ عَاهَدْتَنِـي لا تخونُنِـي نكـن مِثْـلَ مَـنْ يـا ذِئبُ يَصْطَحِبَـانِ**

والبيتَ للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٢٩ ؛ والكتاب ٢ / ٤١٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٤ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٠٤ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٢٩ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٦١ ؛ والدرر ١ / ٢٨٤ ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٢٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٣٢ ، ٤ / ١٣ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣ ؛ والمحتسب ١ / ٢١٩ ؛ والمقتضب ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٥٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ١٢٩ ؛ واللسان ١٣ / ٤١٩ "منن" ، ويروى " تعش " بدل " تعالى " في النسختين ، وبعض المصادر .

(٥) ينظر بقية الأبيات في الديوان ٢ / ٣٢٩ .

ويا ذئبُ منادى وقع فاصلاً بين الصلةِ والموصولِ ، وهو[١] من تعسفاتِ الفرزدقِ كذا[٢] رويَ عن المصنفِ .

اعلم أنّ " مَنْ " في المجازاةِ لا تكونُ إلاّ مبتدأةً غيرَ واقعٍ عليها عاملٌ ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ؛ لوقوعها موقعَ حرفِ الجزاءِ أيْ : الشرطِ إلاَّ أنْ يكونَ حرفُ جرٍّ نحو : بمنْ[٣] تمررْ امرر ، أو[٤] اسماً مضافاً عملَ فيه فعلُ الشرطِ ، أو مبتدأً مضافاً نحو : ثوبُ منْ تلبسْ ألبسهُ ، فإنْ وقعَ عليها عاملٌ قبلها من غيرِ ما ذكرنا بطلت المجازاة ، فصارتْ[٥] بمنزلةِ الذي يقولُ : كانَ مَنْ يزورُني أزورُه ، وأنَّ مَنْ يكرمُنِي أكرِمُهُ ، « **وإذا استفهمَ بها الواقفُ عن نكرةٍ قابلَ حركته في لفظِ الذاكرِ** »[٦] أرادَ بالذكرِ المتكلِّم ، وسميٍّ به[٧] ، لأنه يذكرُ للمخاطبِ شيئاً من حملِ الكلامِ ، وأرادَ بالمستفهم المخاطِبَ ، وتسميته به ظاهرٌ ؛ لأنهُ يستفهمُ منْ الذاكرُ[٨] تعيينُ الجائي بهذا اللفظِ قُيِّدَ بالمستقيم لأن غيرَ[٩] المستفهم لا يفعلُ هكذا ، وقيد[١٠] بالواقفِ احترازاً عن الواصلِ على ما يجيءُ حكمه ، وقيد بالنكرةِ احترازاً عن المعرفةِ ؛ لأنَّ حكمَ الواصلِ والمعرفةِ على خلافِ هذا وقوله : « **من حروف المدِّ** »[١١] بيانٌ لقوله : « بما يجانسُها » ، أيْ : بما يجانسُ الحركةَ ،

(١) في الأصل : « هي » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « كما » .

(٣) في الأصل : « لمن » .

(٤) في ب : « و » .

(٥) في الأصل : « وصارت » .

(٦) المفصل ص ١٤٧ .

(٧) في الأصل : « به » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « الزاجر » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « مما لا يستفهم » والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : « وقيل » والمثبت من ب .

(١١) المفصل ص ١٤٧ .

ومجانساتُ الحركاتِ[١] الثلاثِ معروفةٌ ، وهي[٢] الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ، وحاصلُ هذا أنَّ السؤالَ بـ" مَنْ " إمَّا أنْ وقعَ نكرةً ، أوْ عن علمٍ معرفةٍ غيرِ العلمِ ، ففي الأولِ يلحقُ السائلُ من زياداتٍ تدلُّ على إعرابُ ذلكَ الاسمِ المنكرِ في لفظِ الذاكرِ ، وعلى تثنيته وجمعه كقولكَ : منو لمنْ قالَ : جاءني رجلٌ ، ومنا لمنْ قالَ : رأيتُ رجلاً ، ومني لمنْ قالَ : مررتُ برجلٍ ، ومنانِ ، ومنينَ لمن قال : جاءني رجلان ورأيتُ رجلينِ ، ومررتُ برجلينِ ، ومنونَ ، ومنينَ لمن قالَ : جاءني رجالٌ ، ورأيتُ رجالاً ، ومررتُ برجالٍ ، ومَنَهْ ، ومنتانِ ، ومنتينَ ومناتٍ لمن قال : جاءتني امرأةٌ وامرأتانِ ، ورأيتُ امرأتين ، وجاءتني نسوةٌ ، ورأيتُ نسوةً ، ومررتُ بنسوةٍ ، وإنما أدخلوا على مَنْ / الحروفَ المجانسةِ لما في[٣] [١٧٩/أ] لفظِ الذاكرِ من الحركاتِ[٤] فيما عدَا التثنيةَ والجمعَ ، ومن الحروفِ فيهما[٥] إيذاناً بأنَّ الاستفهامَ وقعَ عن[٦] ذلكَ المستفهمِ عنهُ دونَ غيرِهِ ، وشرطُ إلحاقِ هذهِ الزياداتِ أنْ يكونَ المستفهمُ عنه نكرةً ؛ لأنه الذي يحتاجُ إلى تمييزِهِ بالاستفهامِ في الغالبِ ؛ إذِ المعرفةُ مميزٌ بنفسِهِ فلا تحتاجُ إلى السؤالِ لكونه معرفةً ، وإنما اختاروا الحروفَ في منو ، ومنا ، ومني على الحركاتِ[٧] ، وإن لم يكنْ في لفظِ الذاكرِ إلاَّ الحركاتُ احترازاً عن توهُّمِ الإعرابِ ، ولا تكونُ آخرُ هذهِ الزياداتِ إلاَّ ساكنةً[٨]؛ لاختصاصِها ساكنةً بالوقف ، ألا تراكَ لا قول في الوصلِ : يا فتى ، ولا منون يا هذا ، وإنما تقولُ مَنْ يا فتى في كلِّ حالٍ، وإنما اختصتْ هذهِ الزيادةُ بحالةِ الوقفِ،

---

(١) في الأصل : « الحركات » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « وهو » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « الحركات » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « فيها » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « في » .

(٧) في الأصل : « الحركات » .

(٨) في ب : « ساكنة » .

لأنها على خلافِ الأصلِ ، فيشترطُ الوقفُ ؛ لأنه مما يقعُ به التفسيرُ بخلافِ الأصلِ ، كما في اجتماعِ السَّاكنينِ على غيرِ حدِّه وغيره ، وهذه الاختلافاتُ ليستْ بإعرابٍ ؛ لأنَّ " مَنْ " مبني لا حظَّ لهُ في الإعرابِ ، وإنما جاءتْ هذهِ الزياداتُ ؛ لتدلَّ على إعرابٍ في غيرِ هذه الكلمةِ التي هي " مَنْ " ؛ ولأجل هذا لم يعد أهلُ التحقيقِ " مَنُو ، مَنَا ، مَنِي "(1) في ما أُعربَ بالحروفِ نحو : أبوه(2) أباهُ ، أبيهِ ، والنونُ والتاءُ ساكنتان ، أيْ : نونُ التثنيةِ والجمعِ في منانْ ومنين(3) ، وتاءُ الجمعِ في مناتْ ساكنة ، وأمَّا نونُ " مَنْ " في منتانِ ، ومنتانِ فمتحركةٌ هكذا صحَّ(4) عند(5) الإمامِ سراجِ الدين السكاكي(6) ، وقالَ : لأنَّ لهُ حكمَ ما قبل تاءِ التأنيثِ ، فكان متحركاً ، وقد ارتكبَ منْ قالَ : ومفعولٌ ، ارتكبَ بقوله(7) شذوذين أيْ : ارتكبَ من قالَ : هذا شذوذينِ ، وترتيبُ البيتِ :

**ونَارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَوَهْنٍ ... بِدَارٍ لا أُرِيْدُ بهَا مُقامَا**
**سِوَى تحليلِ رَاحِلَةٍ وعَيْنٍ ... أُكَالِئُهَا مخافَةَ أَنْ تَنامَا**
**« أتوا نَارِي فقلتُ منونَ أَنْتُم »(8) ... فقالوا : الجِنُّ قلتُ : عِمُوا ظَلامَا(9)**

---

(1) في ب : « ومني » .

(2) في ب : « أبوه » ساقط .

(3) في ب : « منون » .

(4) في الأصل : « صححَ » .

(5) في ب : « عن » .

(6) لم أهتد إليه في كتابه مفتاح العلوم .

(7) زدت الباء في : « قوله » ليستقيم السياق .

(8) المفصل ص ١٤٧ .

(9) ينظر البيت :

**أتوا نَارِيْ فَقُلْتُ مَنُونَ أنتُم ... فَقَالُوا : الجِنُّ قُلْتُ : عِمُوا ظَلامَا**

وهو من الوافر ، وقائله شمر بن الحارث في الحيوان ٤ / ٤٨٢ ، ٦ / ١٩٧ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٣ ؛ ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٣ ؛ ولشمر أو لتأبط شراً في ابن يعيش ٤ / ١٦ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٨٣ ؛ ولجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤ / ٤٩٨ ؛
.....

**فقلــتُ [١] إلى الطعـامِ فقـالَ منهم زَعِيْـــمٌ نحسُـــدُ الإنْـــسَ الطَّعَامَــا**
**بهــذا الأكْــلِ فُضِّلْتُـــم علَيْنَـــا ولكــنْ سَــوْفَ يعقبكـــم [٢] سِقَامَا [٣]**

حَظَأْتُ النارَ بالحـاءِ المهملـة أيْ : سـعرتها ، والتحليـلُ ، والإحـلالُ بمعنـى ، وهو الإنزالُ .

" أكالؤها " ، أيْ : أمنعها .

يقولُ أتاه الجنُّ وهو عندَ نارِهِ فسألهم منْ همْ ، فلما ذكروا أنهم الجنُّ حيَّاهُم ، وقالَ لهم : (( عِموا ظلاماً )) [٤] ؛ لأنهم جنٌّ ، كما تقولُ : لبني آدمَ إذا أصبحوا : (( عموا صباحـاً )) ، [ وإنمـا انتشـارُ الجنِّ بـالليلِ مناسـبٌ أنْ يذكـرَ ظـلامَ دونِ الصباحِ ، وفي إيضاح المطـرزي عِمُـوا صباحـاً ] [٥] أيْ : أنعـمَ [٦] اللهُ صبـاحكمْ ، وقالَ يونس [٧] : هو مِن وَعَمْتُ [٨] الدارَ أَعِمُهَـا ، وَعْمـاً إذا قلـتَ لهـا : العِمَـى ، وعامةُ العلماءِ [٩] على أنه من نَعِمَ ينْعِمُ بالكسرِ ، وفي الصِّحاحِ [١٠] : (( عِمْ صباحاً

---

وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٤١١ ؛ والمقتضـب ٢ / ٣٠٧ ؛ والخصـائص ١ / ١٢٨ ؛ والحيـوان ١ / ٣٢٨ ؛ والمقـرب ص ٣٢٨ ؛ ورصـف المبـاني ص ٤٩٨ ؛ وابـن عقيــل ٢ / ٤٢٦ رقــم الشاهد ( ٣٥٢ ) ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٢٨٢ ؛ واللسان ٣ / ١٤٩ " حسد " ، ١٣ / ٢٢٠ " منن " ؛ واللسان ٦ / ١٢ " أسر " ، ١٤ / ٣٧٨ " سرا " ؛ والخزانة ٦ / ١٦٩ - ١٧٠ .

(١) في ب : (( فضلتم )) ساقط .

(٢) في ب : (( يعقبكم )) .

(٣) ينظر بقية الأبيات في نوادر أبي زيد ص ١٢٣ ؛ وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٩٠ ، ٢٩١ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٧٠ .

(٤) في الأصل : (( إظلاماً )) والمثبت من ب .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) يظر كتاب الحلل في شرح الجمل ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٧) في ب : (( يونس )) ساقط .

(٨) ينظر الحلل في شرح الجمل ٣٩٤ - ٣٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٩) ينظر ما سبق من المراجع مثل : المقتضب ٢ / ٢ ، ٣٠٧ ؛ والحلل ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ؛ والتصريح على التوضيح ٤ / ٥٣٠ - ٥٣١ .

(١٠) ينظر الصحاح ٦ / ٢٠٤٤ " نعم " .

كلمةُ تحيةٍ ؛ كأنه(١) محذوفٌ من نَعْمَ ينْعِمُ بالكسرِ ، كما يقالُ : كلْ من أكلَ يأكلُ يحذفُ منه الألفُ والنونُ [ استخفافاً » ، وقوله ](٢) : « إلى الطعامِ » مِنْ صلةِ هَلُمَّ المقدر كأنهُ قالَ : هلمّوا إلى الطعامِ فقالَ منهم زعيمٌ أيْ : رئيسٌ منهم متكلِّمٌ عنهم : « نحسُدُ الإنسَ » بتحريكِ النُّونِ هو الروايةُ بمعنى الإنسِ أيْ : نحسدهم على أكلِ الطعامِ ، والالتذاذِ بهِ ، وليس من شأننا أنْ نأكلَ ما يأكلهُ الإنسُ ، والبيتُ لشمر /، بنِ الحارثِ الضبي(٣) ، وقوله : « **إلحاقَ العلامةِ** »(٤) [ ١٧٩/ ب ] بالنصبِ على الإبدالِ من شذوذَيْنِ قوله(٥) : « **على الأحرفِ الثلاثةِ** »(٦) أيْ : نقولُ في الرفعِ : منوا ، وفي النصبِ منا ، وفي الجرِّ منيْ في الواحدِ والتثنيةِ والجمعِ(٧) في حالتيْ التذكيرِ والتأنيثِ ، فقالوا ؛ لأنَّ المعنى الذي قصدوهُ يحصلُ بهذا قالوا : الواوُ للمرفوعِ ، والألفُ للمنصوبِ ، والياءُ للمجرورِ في أيِّ حالٍ كان من التوحيدِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ(٨) ، والتذكيرِ ، والتأنيثِ حتّى لو قالَ : جاءني رجلانِ ، أو رجالٌ ، أو امرأةٌ ، أوْ امرأتانِ ، أوْ نساءٌ .

يقولُ المستفهمُ : منوا ، وفي النصبِ منا ، وفي الجرِّ منيْ .

« **وأمَّا المعرفةُ** »(٩) إلى آخرهِ ، والمعرفةُ لا تخلو إمَّا إنْ كانَ(١٠) علماً ، أوْ غيرَ علمٍ ، فإنْ كانَ علماً « فمذهبُ أهلِ الحجازِ(١١) أنْ يحكيهُ المستفهِمُ ، كما نطقَ

---

(١) في الأصل : « لأنه » .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) ينظر الخزانة للبغدادي ٦ / ١٧٠ .

(٤) المفصل ص ١٤٨ .

(٥) في ب : « وقوله » .

(٦) المفصل ص ١٤٨ .

(٧) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ١٤٨ .

(١٠) في ب : « كان » ساقط .

(١١) ينظر المقتضب ٢ / ٢ ، ٣٠٧ ؛ وابن يعيش ٤ / ١٦ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٦٩ - ١٧٠ .

بهِ )) الذاكرُ من وجوهِ الإعرابِ بالحركاتِ ، [ وإن لم يكنْ علماً فالرفعُ لا غيرُ ، فإنْ قيلَ : ما المعنى في حكايةِ المستفهِمِ ](١) بالحركاتِ دونَ الحروف ، كما في النكرة ؟ قلنا : هو أنَّ المعرفةَ غيرُ محتاجٍ إلى إلحاقِ الزيادات احتياجَ النكرةِ ؛ لما ذكرنا أنَّ النكرةَ هو المحتاجُ إلى التمييزِ بالاستفهامِ لنكارته(٢) ، وإنما جرى الحكاية في العلمِ عند أهلِ الحجازِ ؛ لأنهُ كثيراً ما يتطرق إليه الإلتباسُ بكثرةِ المسمياتِ بالعَلِمِ الواحدِ ، فقصدوا حكايتهُ ليعرفَ ما قصدَ بالاستفهامِ عنه ، ولمْ يسلكْ في المعرفةِ غيرُ العلمِ(٣) طريقةَ الاستفهامِ في النكرةِ ، بلْ أعيدَ ذلكَ الاسمُ المحكيُّ للفرقِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يعكسوا ؟ قلنا : لأنَّ الأكثرَ هو الاستفهامُ عن النكرةِ ؛ لأنه المحتاجُ إلى تمييزه في الغالبِ ، وهو ظاهرٌ ، فلو عكسوا لذهبَ الاختصارُ المطلوبُ عمّا يكثرُ استعماله ؛ لأنَّ قولكَ : منوا أخصرُ مِنْ (( مَنْ رجلٌ ؟ )) على أنّا نقولُ : حكايةُ النكرةِ ممتنعةٌ ؛ لأنَّ الحاكي إنْ حكاها ، وهيَ على لفظها كانَ قد استعملَ اسمَ الجنسِ بعد تقدمِ ذكرهِ بدونِ لامِ التعريفِ وذاكَ(٤) ليسَ بجيدٍ ؛ لأنك تقولُ : جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ ، ولو قلتَ : فأكرمتُ رجلاً ، وأنتَ تريدُ الدلالةَ عليهِ لم يكنْ مستقيماً ، ولو حكاها بالألفِ واللامِ لمْ يكنْ حاكياً ، بلْ كانَ ذاكَ لفظاً غيرَ لفظِ الواقعِ في كلامِ الذّاكرِ بخلافِ العلمِ فإنهُ عارٍ عنْ هذا الفسادِ ، وقيل : في تحريرِ هذا الكلامِ كلهِ أنْ يقالَ : النكرةُ مقدَّمٌ على المعرفةِ باللامِ ؛ لأنَّ ذلكَ المعرَّفَ إنما يكونُ معرفاً يعارضُ اللامَ ، فكانتْ النكرةُ أصلاً ومطابقةً لفظَ السؤالِ لفظَ الذّاكر بأصلٍ ، فأعطيَ الأصلُ الأصلَ للمناسبةِ ، ثمَّ لما صارَ الأمرُ إلى المعرفِ تُركَ على حالةٍ واحدةٍ(٥) ضرورةً أنَّ التصرفَ حصلَ في

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط نظراً لانتقال النظر .

(٢) في ب : (( لنكارة )) .

(٣) في الأصل : (( الكلم )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( وذلك )) .

(٥) في الأصل : (( واحدة )) ساقط .

الأولِ ، وأمَّا العلمُ[1] فقدْ تقرر في غيرِ موضعٍ : أنَّ العلميةَ تحرِّمُ الزيادةَ والنقصانَ، وإذا كانَ حالُ العَلَمِ هكذا كانتْ حكايته على وجههِ المراعَى فيهِ ؛ طلباً للتطابقِ بين الحكايةِ والمحكيِّ عنهُ أيضاً ، ثم على قولِ أهلِ الحجازِ[2] في سؤالِ : منْ سألَ بقوله : (( **مَنْ زيداً ؟ لمنْ قالَ : رأيتُ زيداً ، في " زيداً "** ))[3] نصبٌ محكيٌّ ، وهوَ في محلِّ الرفعِ بالابتداءِ ، على ما يذكرُ بعدَ هذا في الكتابِ[4] ، وكذلكَ في قوله : منْ زيدٌ ؟ لمن يقولُ : مررتُ بزيدٍ فهما مرفوعانِ محلاً على الابتداءِ[5] ، وإنْ كانَ اللفظُ بخلافهِ كما تقولُ : لمنْ قالَ : عندي تمرتانِ دعتني منْ تمرتانِ ؟ فيكونُ مرفوعَ اللفظِ مجرورَ المحلِّ ، فكذلكَ قُرِئتْ[6] ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[7] و ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا[8] ﴾[9][10] مرفوعا اللفظِ منصوبا المحلِّ ، فإنْ قلتَ : فإذا قالَ الحجازي : لمنَ قال : جاءني زيدٌ .

مَنْ زيدٌ ؟ هلْ لمرفوعهِ لفظٌ ومنصوبه محلٌّ[11] ، كما كانا لمنصوبه ، ومجرورهِ قلتُ : أيْ : وعهدُ اللهِ هو حالٌ لمرفوعه بالفاعليةِ ، وهو مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ ،

---

(١) في ب : (( العَلَم )) ساقط .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٤١٣ ؛ وابن يعيش ٤ / ١٦ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٧٠ فما بعدها ؛ والتصريح على التوضيح ٤ / ٥٣٠ ، ٥٣١ .

(٣) المفصل ص ١٤٨ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٢ .

(٥) في ب : (( بالابتداء )) .

(٦) ينظر القراءة في : الشواذ ص ١ ؛ والبحر ١ / ٣٤ ؛ والكشاف ١ / ١٠ ؛ والقرطبي ١ / ١٣٥ .

(٧) من الآية ( ١ ) من سورة الفاتحة .

(٨) في ب : (( إنا أنزلناهما )) ، وهذا تحريف .

(٩) من الآية ( ١ ) من سورة النور .

(١٠) ينظر القراءة في : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا ﴾ في : المحتسب ٢ / ٩٢ ؛ والإتحاف ٢ / ٢٩١ ؛ والبحر ٨ / ٦ ؛ والقرطبي ١٢ / ١٥٨ .

(١١) في الأصل : (( منصوبه )) ساقط والمثبت من ب .

فإنْ قلتَ ، فلو قال : عندي زيدٌ ، فقالَ : من زيدٌ ؟ قلتُ : الأمرُ كذلكَ للمحلِّ رفعٌ ابتدائي [ غيرُ محكيٍّ ، وهو غير الرفعِ الابتدائي ](١) المحل(٢) / الـذي في اللفـظِ [ ١٨٠/أ ] كذا ذكرهُ المصنفُ في المحاجاتِ(٣) النحويةِ ، وقد ذكرنا ما يناسبُ هذا من مسائلِ الفقه في كتابِ الديَّاتِ في مسائلَ جناياتِ العبيدِ من(٤) كتابِ النهايةِ(٥) ، وإذا كانَ غيرُ علمٍ رفعُ لا غيرِ ، هذا على مقتضى القياسِ ؛ لأنه في التقديرِ مبتدأٌ و" مَنْ " خبره ، « **ومذهبُ(٦) بني تميمٍ أنْ يرفعوا في المعرفةِ البتةِ** »(٧) .

أيْ : مذهبهم أنْ يرفعوا علماً وغيرَ علمٍ ؛ لأنهُ(٨) كلامٌ مستأنفٌ ، وحقُّ الاستئنافِ أنَّ حكمهُ منفصلٌ عمَّا سبقَ ، وإذا استفهمَ عن صفةِ العلمِ أرادَ بالصفةِ هنا المنسوبةُ ، وإنما خصوا المنسوبَة بالصفاتِ ؛ لأنها(٩) هي(١٠) التي كانتْ عندهم في الغالبِ بها ، وإلاَّ فقدْ تكونُ الصفةُ بغيرِ النسبِ قيلَ : إذا قال : جاءني زيدٌ المني أيْ إذا كانَ الاستفهامُ عن صفةِ العلمِ ، فحقُّه أنْ يتلفظَ بما هو ملائمٌ(١١) للصفةِ بإدخالِ ياءِ النسبِ عليهِ ، فيقالُ : المني ، أيْ : القرشي أمْ الثقفي ، وإنما

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) في الأصل : « المحكي » .

(٣) ينظر المحاجات النحوية ص ٣٣ مسألة رقم ( ١١ ) .

(٤) في الأصل : « من » ساقط .

(٥) النهاية ، وهو شرح لكتاب الهداية في فروع الحنفية لبرهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل القرغاني ؛ وانظر جنايات العبد في كتاب الكافي في أصول الفقه ص ٨١٨ رسالة دكتوراه .

(٦) ينظر مذهب بني تميم في رفع العلم وغير العلم في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٠ ؛ وابن يعيش ٤ / ١٩ ؛ والتصريح على التوضيح ٤ / ٥٣٦ ، ٥٣٧ ؛ والكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٧) المفصل ص ١٤٨ .

(٨) في الأصل : « إنه » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « لأنها » ساقط .

(١٠) في ب : « لاهي » .

(١١) في ب : « يلائم » .

صنعوا هكذا ؛ لأنَّ اللبسَ في العلمِ إنما يجيءُ من جهةِ الصفـةِ ، ألا تـرى أنـكَ لـو قدرتَ أشخاصاً اسمُ كلِّ واحدٍ منهم[١] زيدٌ ، وأنَّ التمييزَ بينهم بكونِ أحدهـم[٢] : قرشياً [ والآخرُ ثقفياً ، والآخر هذلياً يكونُ مجيءُ اللبسِ مـن جهـةِ الصفـةِ بـأنْ كانَ كلهم قرشياً ][٣] ، فلما كانَ اللبسُ جائيـاً مـن جهتهـا أيْ : جهـة[٤] الصفـة كانَ[٥] الاستفهامُ عنها أولى ، فقصدوا إلى رفعِ هذا اللبسِ فأتوا بـالألفِ والـلامِ ، وياءِ النسبِ ، وأوقعوا بينهما " مَنْ " وزادوا همزةً على[٦] الألـفِ والـلامِ، فقـالوا المني ، وإنما أتوا بياءِ النسبِ ؛ لأنهم لو استفهموا بالألفِ واللامِ وحدها لَمَا عرفَ أنهُ استفهامٌ عن صفة ؛ لعدمِ اختصاصِ الألفِ واللامِ بالصفةِ بخلافِ اليـاءِ ، فهـي مختصَّةٌ بها ، وإنما زادوا همزةَ الاستفهامِ ؛ لأنهم استضعفوا دلالةً علـى الاستفهامِ ، فأتوا بالهمزةِ في الأولِ ؛ ليتقوَّى أمرُ الاستفهامِ من أولِ الأمرِ .

وأمَّا الألفُ واللامُ بينَ الهمزةِ و" مَنْ " ، فإنما جيءَ بهذه الدلالةِ على عمومِ الصفةِ تقولُ مستفهماً : (( **أيُّهُم حضر ؟** ))[٧] قيلَ : " أيُّ " معربٌ لقوتها ؛ لأنها تصلحُ لمَنْ يعقلُ ، ولِمَا لا يعقلُ ؛ لأنَّ نظيرها بعضُ ، ونقيضهـا كـلٌّ ، وكلاهمـا معـربٌ ، فيحمـلُ علـى نظيرهـا ونقيضهـا ، ولأنهـا مشـتقةٌ بخـلافِ أخواتهـا ، واشتقاقها مِن " أويتُ " أيْ : انضمتْ ، وتساندتْ ، وبعـضُ الشـيءِ منضـمٌّ إلى جملته ، ومتساندٌ إليها ، والأصلُ : أَوْيٌ على ما سـبقَ ، وهـذا في الأسمـاءِ المبهمـةِ عزيزٌ جداً لا يكادُ يوجدُ (( **اضربْ أيهم**[٨] **أفضـلُ** ))[٩] أيْ : اضـربْ الـذي هـو

---

(١) في الأصل : (( مهم )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( أحدهما )) .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : (( أي جهة الصفة )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( لأنّ )) .

(٦) في ب : (( عن )) .

(٧) المفصل ص ١٤٨ .

(٨) ينظر تفصيل هذه المسألة عن " أيٍّ " في الكتاب ٢ / ٣٩٨ - ٤٠٢ ؛ وشرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ٢٠٠ ؛ والأصول ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٦ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٠ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٥٣٠ - ٥٣٤ ؛ والمغني ١ / ٧٨ - ٨٠ .

(٩) المفصل ص ١٤٩ .

أفضلُ ههنا(١) بالضم ، ولوْ أتيتَ بـ" هوَ " قلتَ : اضربْ أيهم هو أفضلُ بالنصبِ لتمامِ الجملةِ ، وإنما بنيَ على الضمِّ إذا كانتْ صلته محذوفةَ الصدرِ ؛ لأنه مرادٌ مع حذفهِ ، كما في نحوِ « مِنْ قبلُ »(٢) ، فإنْ قيلَ : كيفَ جازَ بناؤهُ مع كونهِ مضافاً ، والإضافةُ تمنعُ عن البناءِ ، كما في المنادى ؟

قلنا : وإنما بنيَ هنا لقيامِ علةِ البناءِ ، وهيَ إرادةُ صدرِ الصلةِ معَ حذفهِ على ما ذكرنا ، والإضافةُ غيرُ مانعةٍ عن(٣) البناءِ ، كما في " لدنْ " في قوله تعالى : ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾(٤) على أنَّ ههنا معَ كونه مضافاً اعترضَ معنىً آخرَ اقتضى بناءه ، وهو كونه موصولاً ، والموصولُ لا يتمُّ إلا بصلته ، ثمَّ لما جاءَ ناقصَ الصلةِ ازدادَ الاحتياجُ ، فكانَ النقصانُ فيها نقصاناً في الموصولِ لتنزلهما منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ(٥) ، فأشبه / الحرفَ في كونه ناقصاً ، فبني بخلافِ المنادى المضافِ(٦) حيثُ [١٨٠/ب]
لم يظهرْ فيه مثلُ هذا النقصانِ والاحتياجِ ، فلم يشبهْ الحرفَ فأعربَ ، وأنشدَ أبو عمروٍ الشيباني(٧)(٨) وهو غيرُ أبي عمروٍ بن العلاءِ ؛ لأنَّ هذا اسمه إسحاقُ ، وذاكَ

---

(١) في ب : « هنا » .

(٢) في الأصل : « قبله » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « على » .

(٤) من الآية ( ١ ) من سورة هود .

(٥) في الأصل : « واحد » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « المضموم » .

(٧) في الأصل : « الشيباني » ساقط .

(٨) أبو عمرو الشيباني هو : إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء ، أبو عمرو لغوي أديب ، من رمادة الكوفة ، سكن بغداد ومات بها ، أصله من الموالي ، جاور بني شيبان ، وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم ، ومن تصانيفه : كتاب اللغات ، وكتاب الخيل ، والنوادر ، المعروف بكتاب الجيم ، وغريب الحديث ، ولد سنة ٩٤ هـ ، وتوفي سنة ٢٠٦ هـ .
ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٤٨ ؛ وطبقات الزبيدي ص ١٣٤ - ١٣٥ ؛ وابن خلكان ١ / ٢٠١ ؛ ومعجم الأدباء ٦ / ٧٧ - ٨٤ ؛ والمعارف ص ٢٣٧ ؛ والفهرست ص ٦٨ ؛ ومرآة الجنان ٢ / ٥٧ ؛ والمزهر ٢ / ٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٦٣ ؛ وإنباه الرواة ١ / ٢٥٦ ، ٢٦٤ ؛ وكشف الظنون ص ١٠٤ ، ٧٢٢ ، ١٢٠٩ ، ١٣٨٣ ، ١٤١٠ ، ١٤١٥ ، ١٤٦٦ ، ١٩٨٠ .

اسمه " زبَّان " ، وهذا كوفي ، وذاك بصري :

* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *[(١)(٢)]

أيْ : أيهم هوَ أفضلُ ، وإذا استفهم بها عن نكـرةٍ في وصـلٍ لا يخلـو مـن أنْ يكونَ سؤالاً عن نكرةٍ أو معرفةٍ ، فإنْ كانتْ سؤالاً عن نكرةٍ لا يلحقُها الزياداتُ لا يقالُ : أيوا ، وأيا ، وأيِّي ، كما قيلَ : منو[(٣)] ، ومنا ، ومني ؛ لأنَّ إلحاقَ تلـكَ الزياداتِ في " مَنْ " ليعرفَ بها إعرابُ الاسمِ المسؤولِ عنهُ يكـونُ مـن غـيرِ قـابلٍ للإعرابِ ، و" أيُّ " معربٌ يحصلُ بهِ ذلكَ الغرضُ فـلا حاجـةَ إلى الإلحـاقِ ، بـلْ اختلافُ الحركةِ يغني عن[(٤)] الإلحاقِ ، ولكونها معربةً[(٥)] اختصتْ هـذهِ الحركـاتُ بحالِ الوصلِ[(٦)] ؛ لأنَّ الحركاتِ لا تكـونُ إلاَّ في الوصـلِ ، (( **وتقـولُ : في التثنيـةِ والجمعِ " إيَّانَ " ، و" أيونَ " ، و" أيينَ " ، و" أيِّيْن "** ))[(٧)] في الوصـلِ ، وإن لم يقلْ : " منـانِ " يـا مـني ، ولا " منـونَ " يـا هـذا ؛ لأنَّ " أيـاً " لمـا صـحَّ دخـولُ الحركاتِ عليها في الوصلِ دخلـتْ علامـةُ التثنيـةِ والجمـعِ في المذكـرِ والمؤنـثِ في الوصلِ ؛ لأنَّ الكـلَّ بـابٌ واحـدٌ ، فيجـري علـى قيـاسٍ واحـدٍ ، وأمَّـا في الوقـفِ

---

(١) المفصَّل ص ١٤٩ .

(٢) هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

* إذَا ما لَقِيْتَ بَنِيْ مَالِكٍ *

وهـو : لغسـان بـن وعلـة في الإنصـاف ٢ / ٧١٥ ؛ والمقـاصد النحويـة ١ / ٤٣٦ ؛ وشـرح التصريح ١ / ١٣٥ ؛ وشواهد المغني ١ / ٢٣٦ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٦١ ؛ والدرر ١ / ٢٧٢ ؛ وبـلا نسبة في : رصـف المبـاني ص ١٩٧ ؛ وابــن يعيـش ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢١ ، ٧ / ٨٧ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٥٠ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٨ ؛ ومغـني اللبيـب ١ / ٧٨ ؛ والهمع ١ / ٨٤ ؛ واللسان ١٤ / ٥٩ " أيا " .

(٣) في الأصل : (( منو )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( عن )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : (( معرفة )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( الوصف )) .

(٧) المفصل ص ١٤٩ .

فإسقاطُ التنوينِ أيْ: مـن " أيٍّ " في حالـةِ الإفـرادِ ، وتسـكينِ النـونِ أيْ : عنـد التثنيةِ والجمعِ يريـدُ أنَّـكَ إذا وقفـت عليهـا أخـذتْ حكـمَ سـائرِ الأسمـاءِ المعربـةِ كقولكَ : " أيْ " بالإسكانِ في الرفعِ والجرِّ ، و" أيَّا " بإبدالِ الألـفِ مـن التنويـنِ في النصبِ ، و" أيَّانْ " ، و" أيونْ " ، و" أيِّينْ " بإسكانِ النونِ ، و" أيَّهْ " بقلـبِ التـاءِ هـاءً ، و" أيَّـاتْ " بالتـاءِ السـاكنةِ هـذهِ أحكـامٌ مـن يقصـدُ[١] التفرقـةَ في الإعرابِ، وأحوالِ الذاتِ باعتبارِ التثنيةِ ، والجمعِ ، والتذكـيرِ ، والتـأنيثِ ، وأمَّـا مِـنْ نعتـهِ بالتفرقـةِ في الإعـرابِ[٢] خاصـةً، فإنـه تقـول : أيٌّ[٣] ، وأيَّـا ، وأيٍّ في الأحوالِ كلّها؛ لأنَّ الحركةَ[٤] هنا بمنزلةِ الحروفِ[٥] في منُو ، مَنَا ، مَنِي فيما سبقَ، ومحلُّه الرفعُ على الابتداءِ هذا ظاهرٌ ، لأنه اسمٌ جُرِّدَ عن العواملِ اللفظيـةِ ؛ ليخـبرَ عنهُ ، والتقديرِ : أيٌّ هوَ ، فوجبَ أنْ يكـونَ مبتـدأً ، فـإنْ قيـل : فمـا المـانعُ عـن جعله معرباً ؟ قلنا : المانعُ عن ذلـكَ اللفـظُ والمعنـى ، أمَّـا الأولُ فـلأداءِ بكونـه[٦] معرباً إلى كونِ العاملِ في كلامِ المتكلِّمِ من كلامِ غيرهِ ، وأمَّا الثاني فلكونِ التقديرِ حينئذٍ رأيتُ " أيّاً " ، وما المعنى لذلكَ ؟ (( **وكذلـكَ قولـكَ : مَـنْ زيـدٌ ؟ ومَـنْ زيداً** ))[٧]؟ يعني ارتفاعُ زيدٍ في لفظِ المستفهمِ على وجهِ الحكايةِ لفظاً، ولكن محله الرفعُ بالابتداءِ[٨] ، وكـذا[٩] النصـبُ في مَـنْ زيـداً ؟ علـى المكـانِ ، ومحلـه الرفـعُ

---

(١) في ب : (( يفرض )) .

(٢) في ب : (( الإعراب )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( تقول : أيي )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( لحركة )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( لحروف )) والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( نونه )) .

(٧) المفصل ص ١٤٩ .

(٨) في ب : (( على )) .

(٩) في ب : (( وكذلك )) .

بالابتداءِ ، وكذا حكمُ الجرِّ وقدْ ذكرناه[١] مشبعاً قُبيْلَ هذا ، ويقالُ[٢] في المعرفـةِ: إذا قالَ رأيتُ عبدَ اللهِ أيٌّ : عبدُ اللهِ لا غيرَ ، وكذلكَ إذا قالَ رأيتُ زيداً يقول: المستفهم : أيُّ زيد بالرفع لا غيرُ ، فإنْ قلتَ : ما الفرقُ بينَ " مَنْ " وبينَ " أيٌّ " حيث يقولُ : المستفهم في " مَنْ " يقوله : مَنْ زيـدٌ ؟ ومَـنْ زيـداً ؟ ومـن زيـدٍ ؟ على حسبِ اختلافِ حركـاتِ الإعـرابِ في لفـظِ الذاكـرِ ، وتقـولُ في أيٍّ ، أيُّ زيدٍ؟ في الأحوالِ كلِّها قلتُ : إنَّ " مَنْ " مبني ، وأيٌّ معربٌ، فلو قالَ المستفهم : أيُّ زيداً ، أو زيدٌ[٣] جعلَ أحدَ الجزئينِ مخالفاً للآخرِ لفظاً ومعنىً ، فيفرطُ قبحهُ ، ويبطلُ حكمُ الابتداءِ ؛ لأنَّ المبتدأ والخبرَ لا يكونانِ إلاَّ مرفوعينِ ، و" منْ " ليسَ بهذهِ المثابةِ ؛ لأنه مبنيٌّ فلا يقعُ بينهما الاختلافُ في ظاهرِ اللفظِ إعراباً فصارَ كأنَّ " مَنْ " جزءٌ من الآخرِ ، وقد أحسنَ الشيخُ أبو عليٍّ[٤] في تشبيهِهِ بقولهـم : إنهـم أجمعونَ ذاهبونَ ، فإنه جائزٌ ، وقولهم : إنَّ القومَ أجمعونَ ذاهبونَ ، فإنه لا يجوزُ لما ذكرنا من المعنى ، وهـو أنَّ المخالفـةَ الظاهريـةَ لا[٥] تظهـرُ في الضمـير وتظهـر في الاسمِ المعربِ يعني أنهم جوزوا قولهم: إنهم أجمعونَ مع أنَّ التأكيدِ تابعٌ للمؤكـدِ، وكانَ يجبُ أنْ يقولوا : أجمعينَ ، ولكنْ قالوا : أجمعونَ حملاً على موضـع " أنْ " معَ الاسمِ إذِ المعنى همْ أجمعونَ وحَسُنَ ذلك لما أنَّ الضميرَ وهو " هُـمْ " لا عمـلَ فيهِ لفظاً لـ" أنْ " ، وإنْ كان في التقديرِ : منصوباً ، فلم تظهرْ المخالفةُ بينَ المتبوعِ والتـابعِ ، فلـم[٦] يجـوِّزوا أنَّ القـومَ أجمعـونَ ، بـل أوجبـوا النصـبَ في أجمعـينَ ؛ لأنَّ النصـبَ قـد ظهـرَ في المتبـوعِ لفظـاً فلـو رفِـعَ التـابع تظهـر المخالفـةُ بـينَ

---

(١) في ب : « ذكرنا » .

(٢) في ب : « وقال » .

(٣) في الأصل : « و » والمثبت من ب .

(٤) ينظر المسائل المنثورة ص ١٣٢ .

(٥) في ب : « لا » ساقط .

(٦) في ب : « ولم » .

التابع والمتبوعِ لفظاً ، وهيَ ممتنعةٌ ، ومما يذكرُ ههنا أنَّ قوله : لأضربنَّ ، أو سأضربُ أيُّهم في الدارِ ، ولا يجوزُ ضربتُ ، وسئل الكسائي عن هذهِ المسألةِ[(١)] في حلقةِ يونس عن علتها فقال : " أيٌّ " خُلقتْ هكذا ، والمعنى فيه: أن " أيّاً " بعضُ ما يضافُ إليه مبهَمٌ مجهولٌ ، فإذا كان الفعل ماضياً ، فقد عُلِمَ البعض الذي وقع عليه الفعلُ ، وزال[(٢)] المعنى الذي وُضِعَتْ " أيٌّ " لهُ ، والمستقبلُ ليسَ كذلكَ ، وهذا معنى قولِ الكسائي : إنها خلقتْ هكذا ، وقيل : في قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[(٣)] أن " أيّاً " منصوبٌ بـ" ينقلبونَ " لا بـ" سيعلمُ " ؛ لمنعِ[(٤)] معنى الاستفهامِ عن ذلكَ (( **لم يثبتْ[(٥)] عن سيبويه[(٦)] " ذا " بمعنى الذي إلا في قوله : " ماذا "** ))[(٧)] فلابدَّ عند سيبويه لـ" ذا " بمعنى الذي من أنْ يكونَ قبلهُ " ما " ؛ لأنه نقلَ من بابِ الإشارةِ إلى الخاصِ أيْ إلى[(٨)] معنى الذي ، وهو الغالبُ[(٩)] ، فيلزمُ أنْ يكونَ قبله " ما " ليكونَ ذلك ؛ إيذاناً بأنه قد انتقلَ من بابٍ إلى بابٍ ، كما صنعُوا هكذا في إذْ ما ، وحيثُمَا ، فهُما قدْ كانا[(١٠)] قبلَ دخولِ " ما " عليهما من الأسماءِ الإضافيةِ، فلمّا أرادُوا نقلهُمَا من الإضافةِ إلى

---

(١) ينظر قول الكسائي في الأصول لابن السراج ٢ / ٣٢٦ ؛ وحاشية الصبان ١ / ١٦٧ .

(٢) في ب : (( فزال )) .

(٣) الآية ( ٢٢٧ ) من سورة الشعراء .

(٤) في ب : (( لمنفي )) .

(٥) في الأصل : (( عن )) ساقط .

(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ .

(٧) المفصل ص ١٤٩ .

(٨) في الأصل : (( أيْ )) ساقط والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : (( الغائب )) والمثبت من ب .

(١٠) في ب : (( كان )) ساقط .

المجازاةِ ، أنّهما أدخلوا عليهما " ما " ؛ للإيذانِ بالنقلِ ، فكذا فيما نحنُ بصددهِ ، والكوفيون(١) أثبتوا " ذا " بمعنى الذي ، وإن لم(٢) تصاحبْه " ما " وأنشدوا قوله:

* عَدَسْ ما لعبَّادٍ(٣)(٤) *(٥) البيت

أي(٦) : يا عَدسُ ، وهو في الأصْلِ زجْرٌ للبغلةِ ، فسمِّي البغلةُ بهِ ، وهو علمٌ هنا ، وإنّما بُنِيَ ؛ لأنّه حكايةُ صوتٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ زجرَ البغلةَ بذلكَ(٧) ، ثم قالَ : « ما لعبّادٍ ، وهو اسمُ ملكٍ ، وهَا " ذا " الأوْلَى أنْ يكتبَ " هَا " كَما هيَ ، بالألفِ غيرَ متصلةٍ ؛ بذا(٨) فرّقا بينه وبينَ اسْمِ الإشارةِ ، ويريدُ : بالذي تحملهُ نفسهُ ، أيْ : إلى طليقٍ ، بعدَ أنْ صرْتَ أسِيراً ، والطّليقُ الأسِيرُ الذي أُطلِقَ عنْهُ إسَارُه ، وخُلِّي سبيلُه ، وقالَ بعضُهُم(٩) : لفظُ هذا في البيتِ عَلَى أصْلِه ،

---

(١) ينظر قول الكوفيين إثبات " ذا " بمعنى " الذي " في الإنصاف ص ٧١٧ ؛ وابن يعيش ٤ / ٢٣ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠ ؛ والتصريح ١ / ١٣٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٢ فما بعدها .

(٢) في ب : « فإن لم » .

(٣) في ب ذكر الشطر الأول كاملاً .

(٤) هذا جزء من بيت ، وتتمته كاملاً :

. . . . . . . . عَلَيْكِ إمَارةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تحملينَ طَلِيْقُ

البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٣٧١ ؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧ ؛ والإنصاف ٢ / ٧١٧ ؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٣٩ ؛ وابن يعيش ٤ / ٧٩ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٤٢ ، ٣ / ٢١٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ؛ والدرر ١ / ٢٦٩ ؛ واللسان ٦ / ٤٧ " حدس " ، ١٣٣ " عدس " ؛ وبلا نسبة في : ابن يعيش ٢ / ١٦ ، ٤ / ٢٣ ؛ وأوضح المسالك ١ / ١٦٢ ؛ والمحتسب ٢ / ٩٤ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٦٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٩٠ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٦ ؛ واللسان ١٥ / ٤٦٠ " ذوا " .

(٥) المفصل ص ١٥٠ .

(٦) في ب : « أي » ساقط .

(٧) في ب : « كذلك » .

(٨) في الأصل : « لذا » والمثبت من ب .

(٩) انظر : الإنصاف ٢ / ٧١٧ – ٧١٨ ؛ وابن هشام في تخليص الشواهد ص ١٥٠ – ١٥١ ؛ وابن يعيش ٤ / ٢٣ ، ٢٤ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٣٩ .

وهو اسْمُ الإشارَةِ ، ومحلّهُ مرفوعٌ بالابتداء ، وطليقٌ خبره ، وتحملِيْنَ حَالُ ، أَيْ : وهذَا حامِلةً لَه أنت طَليْقٌ ، أو هذا محمولاً عليك ، فالأول تخريج الكوفيين[١] ، والثاني تخريجُ البصريين ، وما[٢] ذكرهُ الكوفيون ليسَ بثبتٍ ؛ لخروجه عن القياسِ ؛ ولقلّتِه ، « وذكرَ سيبويهِ[٣] وجْهين : أحدَهما[٤] : أنْ تكونَ " ما " بمنزلةِ أيِّ شيءٍ ، وهو مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ ، و" ذا " بمعنى الذي[٥] ، وما بعدهُ صلتُه ، والضميرُ الرّاجعُ منهُ إليه محذوفٌ ، والتقديرُ : أيُّ شيءٍ الذي صنعته ، وجوابه على هذا الوجه مرفوعٌ ، نحو: حَسَنٌ على تقديرِ هو[٦]: ليطابقَ الجوابُ السؤالَ، وعلى / هذا قولِ لبيدٍ : [ ١٨١/ ب ]

* **أَلاَ تَسْأَلان**[٧] *[٨] البيت

فإنّه جعلَ " ما " مرفوع المحلِّ ، يدلُ عليه قولُهُ :

* **أَنَحْبٌ** *

---

(١) ينظر تخريج الكوفيين والبصريين في هذه المسألة : الإنصاف ٢ / ٧١٧ – ٧١٨ .

(٢) في ب : « ما ذكره » .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٤١٦ – ٤١٧ .

(٤) المفصل ص ١٥٠ .

(٥) في ب : « الذي » ساقط .

(٦) في ب : « هو حسن » .

(٧) هذا جزء من بيت ، ونصه :

**أَلا تَسْأَلاَنِ المرءَ ماذا يحاولُ ... أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ**

البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ؛ والكتاب ٢ / ٤١٧ ؛ والأزهية ص ٢٠ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٥ ؛ والجنى الداني ص ٢٣٩ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٥٠ ، ٢ / ٧١١ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٣٩ ؛ والمعاني الكبير ص ١٢١ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٠ ؛ واللسان ١ / ٧٥١ " نحب " ، ١١ / ١٨٧ " حول " ، ١٥ / ٤٥٩ " ذو " ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ١ / ١٥٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٤٩ ، ٤ / ٢٣ ؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠ ؛ وكتاب اللامات ص ٦٤ .

(٨) المفصل ص ١٥٠ .

لأنّه بدلٌ عنه ، والمبدلُ[١] تابعٌ للمبدلِ منهُ ، في إعرابه ، عنيَ بالمرءِ امرأً معيناً ، يقولُ : عليه نذرٌ في الاجتهادِ في طلبِ المال ، وتحصيلِ ما به من المالِ[٢] ، فهو يسعَى أبداً في الوفاءِ بنذْرِهِ ، أمْ هذا الفعلُ منهُ ضلالٌ صادرٌ لا عن عقله ، والوجهُ « **الثاني : أنْ يكونَ ماذا ، كما هو اسماً واحداً**[٣] »[٤] ، وهو منصوبُ المحلِّ ؛ لوقوعِ الفعلِ عليه ، ومعناه : « **أيُّ شيءٍ صنعتَ ؟ وجوابُه بالنصبِ** »[٥] ؛ لما ذكرنا من المطابقةِ[٦] ، وقيلَ : إنما جازَ أنْ يجعلَ " ما " معَ " ذا "[٧] اسماً واحداً ، دونَ من ؛ لما بينَ " ما " و" ذا " من الموافقةِ ، فـ" ما " عامٌّ ، و" ذا " كذلكَ ، فيقعانِ على الأشياءِ كُلِّها ، بخلافِ " مِنْ " فإنّها اسْمٌ خاصٌّ[٨] لذوي العلْمِ ، فلا يكونُ موافقاً لـ" ذا " ، فلا ينضمُّ أحدهما إلى الآخر ؛ لما بينهما من التباينِ ، « **وقرِيْءَ**[٩] **قوله تعالى:** ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[١٠] **بالرفعِ ، والنصبِ** »[١١] ، فمن رفعَ جعل " ذا " بمعنى الذي، وينفقونَ صلتهُ، كأنّه قالَ: ما الذي ينفقونَ ؟ فقالَ : هو العفوُ ، ومنْ جعلَ " ماذا " اسماً واحداً ، نصبَ[١٢] كانه ، قالَ : ما ينفقونَ ؟ فقالَ : ينفقونَ العفوَ بالنصبِ ، وحاصلُه أنّ في وجهِ النصبِ في

---

(١) في ب : « اليدل » .

(٢) في ب : « الآمال » .

(٣) في ب : « واحد » .

(٤) المفصل ص ١٥١ .

(٥) المفصل ص ١٥١ .

(٦) في ب : « من المطابقة » ساقط .

(٧) في ب : « ماذا » .

(٨) في الأصل : « خواص » والمثبت من ب .

(٩) ينظر القراءة في : السبعة ص ١٨٢ ؛ والدر المصون ١ / ٢٣٠ .

(١٠) من الآية ( ٢١٥ ) من سورة البقرة .

(١١) المفصل ص ١٥١ .

(١٢) في ب : « ونصب » .

كـلامِ السّـائلِ جملـةً فعليّـةً ، فكـانَ الفعـلُ مقـدراً أيضـاً في كـلامِ المجيـبِ[١] ، فكانَ النصبُ أوْلى ؛ للمطابقةِ ، وأمّا في الرفعِ ، فالجملةُ مقدرةٌ في كـلامِ السّـائلِ للاسميّـةِ ، فكـانَ[٢] الجـوابُ بـالرفعِ أولى ؛ للمطابقـةِ ، ثـم قيـلَ في قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٣] فلو نصبَ هُنَا لم يستقم ؛ لأنّهُم ليسوا مُقرّيْنَ بإنزالٍ من اللهِ ، بـل هُـمْ ينكـرونَ الإنـزالَ مـن اللهِ مطلقـاً ، وقوله « أساطيرُ الأولينَ » هو في المعنى نفيُ الإنزالِ ، أيْ : هو أساطيرُ الأولـينْ ، فتعذّرَ تقديرُ الفعلِ فـيرفعُ ، والعفـوَ : مـا لا جهـدَ ولا مشـقّةَ في إنفاقـهِ ، ويقـالُ للأرضِ السهلةِ العفوُ ، وقيلَ عفوُ المالِ : ما انفصلَ عن النفقةِ ، قالَ :

*** خُذِي العفوَ مِنّي تَسْتَدِيْمِي مَوَدّتي ***[٤]

---

(١) في ب : « المحدث » .

(٢) في ب : « فكان » ساقط .

(٣) آية ( ٢٤ ) من سورة النحل .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

*** ولا تَنْطِقِي في سَوْرَتي حِيْنَ أَغْضَبُ ***

وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥ / ٧٥ " عفا " ؛ وتاج العروس ١٠ / ٢٤٧ " عفا " .

## « أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ[١] »[٢]

عن الإمامِ فضلِ القضاةِ : يعقوبَ الجَنْدِي - رحمه الله - أنّهُ قالَ : « ينبغي ألاّ يعتقدَ في أسماءِ الأفعالِ أنّها تدلُّ على ما يدلُّ عليه الأفعالِ ، بلْ مدلولاتُ هذهِ الأسماءِ هي ألفاظُ الأفعالِ ، ثم مدلولاتُ الأفعالِ ما عُرِفَ من معانيها » ، وقدْ صدقَ فيما قال ، فإنّ جماهيرَ[٣] النحاةِ عن آخرهم ، قد أطبقوا على أنّ هذهِ الألفاظَ هي أسماءُ الأفعالِ في الأفعالِ أنفسها ، فلو دلّتْ هذهِ الأسماءُ على ما يدلُّ عليهِ الأفعالُ لكانتْ هذهِ الألفاظُ أفعالاً[٤] ، والقولُ بهذا قولٌ يبطلِ ما قالهُ تلك الجماهيرُ ، وعدولٌ عن سننِ إجْماعِ هؤلاءِ النحاريرِ ، فإنّما[٥] نؤتي بهذهِ الأسماءِ لضربٍ[٦] من الاختصارِ ، فإنَّ صَهْ أخْصَرُ من اسكُتْ ، ورويدَ من امهِلْ ، امهِلاَ ، امهِلُوا ، امهِلي ، امهِلاَ ، امهِلَنْ ، وعن هذا شبّهُ الشيخُ أبو عليٍ[٧] هذا بإضمارهم الفعلِ ؛ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، نحو : قولك : زيداً لمن شهرَ سيفاً ، أوْ قالَ : اضربْ شرّ النّاس ، بإضمارهم[٨] اضربْ ، ووجهُ التشبيهِ أنّ الإضمارَ للاختصارِ ، كما أنّ تسميةَ الأفعالِ بهذهِ[٩] الأسماء ؛ لذلك ،

(١) في ب ما بين القوسين بياض .

(٢) المفصل ص ١٥١ .

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : الكتاب ١ / ٢٤١ ؛ وابن يعيش ٤ / ٢٥ ؛ والإيضاح ١٨٩ - ١٩٠ ؛ وارتشاف الضرب ٣ / ١٩٧ ؛ والمساعد ٢ / ٦٣٩ ؛ وشرح الشافية الكافية ٣ / ١٣٨٤ ؛ والبسيط لابن أبي الربيع في شرح الجمل ١ / ١٦٣ - ١٦٤ ؛ وشرح المرادي على الألفية ٤ / ٧٥ .

(٤) في ب : « إلا فعال » .

(٥) في ب : « وإنما » .

(٦) في الأصل : « بضربٍ » .

(٧) ينظر الإيضاح العضدي ص ١٨٩ ؛ والتخمير ٢ / ٢٢٩ .

(٨) في ب : « هم » ساقط .

(٩) في ب : « بهذه » ساقط .

وللتفنينِ والسّعةِ في الكلامِ ، حيثُ يضعونَ الأسماءَ مواضعَ الأفعالِ ، وقالَ الإمام[١] عبدُ القاهر[٢] : « أسماءُ الأفعالِ ليستْ بأفعالٍ حقيقيةً ؛ لأنها لا اشتقاقَ لها ، كـ" ضَرَبَ " من الضَرْبِ ، وليستْ بأسماءٍ على الإطلاقِ ؛ لأنّ معناها[٣] الفعلُ ، فلم تنصرفْ تصرفَ الأسماءِ ، ولا تصرفَ الأفعالِ ، فصارَ حكمُها حكمَ الحروفِ فبنيتْ » ، وقيلَ : إنّما بنيتْ لوقوعها موقعَ ما لا أصلَ لهُ في الإعرابِ ، وهو الأمرُ ، والماضي ، ( ثم في )[٤] هذا البابِ أمرٌ لابدّ من معرفتِه ، فإنّهُ هو / [١٨٢/أ] الفارقُ بينَ مدلولِ هذهِ الأسماءِ، وبين مدلولِ الأفعالِ التي مدلولها مدلولُ هذهِ الأسماءِ ، وهو أنّ أفعالَ الخبرِ في هذهِ الأسماءِ يصحُّ أنْ يقالَ فيها : صدقتَ ، أو كذبْتَ ، وإذا ذكرتْ هذهِ الأسماءُ دلتْ على وجودِ[٥] صفةٍ لها في نفسكَ ، فلا يرد فيْهَا معنى التصديقِ والتكذيبِ ، فقولُك : " أُفٍّ " يدلُّ على أنّك قد تضجرتَ ، ولم يصح أنْ يقالَ لكَ : صدقتَ[٦]، أو كذبْتَ ، بخلافِ ما إذا قلتَ: تضجرتُ ، حيثُ يصحّ في[٧] ذلكَ ، وهكذا في البواقي أيْضاً ، « **فالغلبةُ للأوّلِ** »[٨] ؛ إنّما كانتِ الغلبةُ للأوامرِ ؛ لأنّ وضعَ هذهِ الأسماءِ للاختصارِ ، وهذهِ الحالةُ ملائمةٌ لحالةِ الأمرِ ، فإنكَ تستغني في الأمرِ عن الذكرِ الحاضر ، كما أريناكهُ من إضمارِ اضربْ آنفاً ، فلمّا كانَ الأمرُ يطوى ذكرهُ ، بدلالةِ الحالِ ، اختصرَ بهذهِ الأسماءِ عن الأوامرِ ؛ لأنّ الاسمَ أخفُّ ؛ لدلالته على المفردِ ، بخلافِ الفعلِ ، فإنّ دلالتَهُ على المركّبِ ، وهو المصدرُ والزمانُ ، ثم المتعدي من هذهِ

---

(١) في ب : « وقال به إمام » .

(٢) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٧٦ ؛ وينظر التخمير ٢ / ٢٢٨ .

(٣) في ب : « ههنا » .

(٤) في ب : « ثم في » ساقط .

(٥) في ب : « وجوب » .

(٦) في الأصل : « إنْ صدقتَ » والمثبت من ب عدم إثبات « إنْ » .

(٧) في ب : « فيه » .

(٨) المفصل ص ١٥١ .

الأسماءِ لا يجوزُ أنْ يتقدمَ منصوبه عليه ، فلا يقالُ : زيداً رويـدَ ، والشـيءَ هلُـمّ ؛ لأنّ هذهِ الألفاظَ أسماءٌ ، والأصلُ في الأسْماءِ ألاّ تعملَ ؛ لكنّ مسـمياتها أفعـالٌ ، فكأنّها أفعالٌ ، فيجبُ أنْ تلزمَ هذهِ الأسماءُ في العملِ وتـيرةً واحـدةً ، وهـي : مـا ذكرَ من تقدمها على معمولها ، وقيل : الفرقُ بين هـذهِ الألفـاظِ الـتي تـدلُّ علـى معنى الأمرِ ، وبينَ المنوبِ عنها بشيئين أحدهما : أنّ فعلَ الأمرِ يكونُ للحـاضِرِ ، والغائبِ ، وهذهِ لا تكونُ إلاّ للحاضِرِ ، والثّاني : مـا ذكرْنَـا مـن تقـدمِ معمـولِ الأمرِ ، وتأخرهِ ، ومعمولِ ما نحنُ فيه لا يتقدمُ تَيْر[1] بفتح التـاءِ وسـكون اليـاءِ ، (( **وهات الشيءَ ، أعطينيهِ** ))[2] ، وقيلَ معناهُ : احضرْ .

الأصلُ أَأْتِ ، بهمزٍ وألف ؛ لأنّه أمرٌ من آتى الشيءَ ، أيْ : أعطاه ، أبدلـتْ همزتُهُ هاءً ، فإنْ قلتَ على هذا : يجب أنْ يكون[3] هاتِ فعـلاً حقيقـةً ، لا اسـمَ فعلٍ ، فكيف عُدّ من أسماءِ الأفعالِ ، وكذلكَ التصرفُ فيه ، بقولهم : هاتوا يـدلُّ على أنّه فعلٌ ؟ قلتُ : التمسكُ بالقلب والتصرفِ في أنه فعلٌ لا يصحُّ ، فإنّ مثـلَ هذا التصرفِ والقلْبِ[4] في هَا ، وهَا ، وهَاكَ موجودٌ ، وهو اسمُ فعـلٍ لا فعـلٌ ، وهَذَا ؛ لأنّ امتناعَ عامةِ تصرفاتِ الفعـلِ مـن المـاضي والمستقبلِ ، واشـتقاقه مـن المصدرِ يقتضي ألاّ يكونَ هو ولا أمثالُه أفعالاً ، فعُلِمَ بهذا أنّ ما قالتْه[5] العامّةُ بأنّ هذِه الألفاظَ التي أوردها بأنها أسمـاءُ الأفعـال بـالقبول[6] حقيـقٌ ، والأصـوبُ في التحقيقِ ، (( **وتراكِهَـا ومَنَاعِهَـا** ))[7] الضمـيرُ فيهمـا للإبـلِ ، وقيـلَ : الكـافُ في عليكَ زيداً ضميرٌ ولها موضعٌ من الإعـرابِ ؛ ولذلـكَ صـحّ أنْ يؤكّـدَ ، فيقـالُ :

---

(١) تير : مقصور : نهر تيرا من نواحي الأهواز . ينظر معجم البلدان ٢ / ٦٦ ؛ والقـاموس المحيـط ص ٤٥٦ " تير " .

(٢) المفصل ص ١٥١ .

(٣) في ب : (( يكون )) .

(٤) في ب : (( القلب والتصرف )) تقديم وتأخير .

(٥) في ب : (( ما قاله )) .

(٦) في ب : (( بالقبول )) ساقط .

(٧) المفصل ص ١٥١ .

عليكَ نفسكَ زيداً ، ولو كانَ مجردٌ للخطابِ ، لما جازَ ذلكَ ، كما لا يجوزُ أنْ يقالَ : خذ ذاكَ نفسكَ ، وإذا قلتَ : « **عليكَ زيداً** »[١]، معناهُ : وخذ[٢] زيداً ، وعلى هذا في قولك : عليكَ نفسَكَ ، يعطي نفْسَكَ .

هُنَا وجْهُ الإعرابِ إلاّ أنّ الأوْلَى في حالةِ الرفع أنْ يؤكّدَ المضمرُ بـ" أنت " ، فيقالُ : عليكَ أنتَ نفسُكَ زيداً[٣] ، لنزولِه منزلةَ الضميرِ المرفوعِ في الفعلِ ، والخفضِ على توكيدِ الكافِ ، والنصْبُ على الإغراء ، وقيْل : عليكَ وعليَّ ، إذا جُعِل اسمينِ للفعلِ ، لا يكونانِ جارّين ، ولا مجرورينِ[٤] ، ونظيرُه دونك زيداً ، وعندك عمراً فهُما ليْسَا بظرفينِ ، ولا متعلقيْنِ بفعلٍ ، كما يتعلّقُ به في قوله : جلستُ عندكَ ، « **و" إيهِ " أيْ : حَدِّثْ** »[٥] ، وإنْ قيل : هو[٦] حدِّثْ يتعدّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ كما في قوله :

* **فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ**[٧] *[٨]

على ما هو المذكورُ في[٩] الأفعالِ ، فلا أقلّ من أنْ يكونَ متعدياً إلى واحدٍ ، ثم معنَى " إيه " / معنى حدِّثْ ، فكيفَ أوردَهُ في الكتابِ في قسمِ غيرِ المتعدِّي [ ١٨٢/ ب ]

---

(١) المفصل ص ١٥١ .

(٢) في ب : « هذا » .

(٣) في ب : « زيد » .

(٤) في ب : « ومجرورين » .

(٥) المفصل ص ١٥١ .

(٦) في ب : « هو » ساقط .

(٧) ويروى « الولاء » مكان « العلاء » .

(٨) هذا عجز بيت من الخفيق ، وصدره :

* أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلون .... *

وهو للحارث بن حليزه في ديوانه ص ٢٧ ؛ وتلخيص الشواهد ص ٤٦٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٦ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٤٥ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٢٥ ؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩ ؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧ ؛ وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥ ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٣ ؛ والهمع ١ / ١٥٩ .

(٩) في ب : « في قسم » .

من[1] الأفعالِ ؟ قلنا : نعم كذلكَ ؛ لكن يجوزُ أنْ يكونَ هـذا في أسمـاءِ الأفعـال ، جعلَ من الفعلِ المتعدِّي الذي حُذِفَ مفعولُه ، بحيـث جُعِـلَ ذَلِـك نسـياً منسـيّاً ، وجعلَ الفعلَ[2] من الأفعالِ غـيرَ المتعديـةِ ، وهـذا هـو الجـوابُ في آمـينَ ، حيـثُ أورده[3] في قسم غير المتعدِّي ، مع أنّ معنـاهُ اسـتجبْ ؛ لأنّـه قـدرَ كـان مفعولُـه مسلوب[4] عنهُ ، ولذلكَ قيل : بمعنى استجبْ غـيرَ موصـولٍ بضمـيرِ المنصـوبِ ، فصارَ كأنّهُ من جنْسِ الأفعالِ غيرِ المتعدية .

« **وهَيْتَ ، وهلْ ، أيْ: أسرعْ** »[5]، وإن[6] قيل : فإذا كانَ معنى[7] هيْـتَ : أسرعْ ، فما هذهِ اللامُ في قولهم هَيْتَ لكَ ؟ قلنـا : ذاكَ للتبيـين ، بمنزلـةِ قولهـم : هلُمّ لكَ ، ومثلُ[8] هذا التبيينِ الكافُ في رويدَكَ ، وهَاكَ ، فـإنْ قيـل : فمـا بـالُ هذه الأسماءِ بعضُها يبيّـن بـاللامِ مـع الضمـير ، وبعضهـا بنفـسِ الضمـيرِ ؟ قلنـا : بسببها لتبينهَا تعدية[9] الأسماءِ اللازمةِ ، والمتعديةِ

* **فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيّا هَيّا** *[10][11]

---

(١) في الأصل : « الأسماء » والأولى عدم إثباتها كما في ب .

(٢) في ب : « الفعل » ساقط .

(٣) في ب : « أفرده » .

(٤) في الأصل : « مسقوط » .

(٥) المفصل ص ١٥١ .

(٦) في ب : « فإن » .

(٧) في الأصل : « معنى » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « مثل » .

(٩) في ب : « التعدية » .

(١٠) هذا بيت من الرجـز ، وهـو لابـن ميـادة في ديوانـه ص ٢٣٧ ؛ وشـرح أبيـات سـيبويه لابـن السـيرافي ١ / ٢٦٦ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٤ / ٣٣ ؛ وخزانـة الأدب ٤ / ٥٩ ، ٩ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ ؛ واللسان ٣ / ٤٨١ " جلد " ١٥ / ٣٧٦ " هيـا " ؛ وبـلا نسـبة في : الكتـاب ١ / ٥٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٩١ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٤ ؛ وسمط اللآليء ص ٥٠١ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٧٧ ؛ وابن يعيش ٧/ ٩٦ ، ١١٥ ؛ ومجمل اللغة ١ / ٤٧٢ ؛ ومقاييس اللغة ١ / ٤٥٢ .

(١١) المفصل ص ١٥١ .

وقبله :

**لتقرُبِـــــنّ قَرَبـــاً جُلذيـــاً[١] مَــا دَامَ فيهـــنّ فصيـلٌ حيّــا**

*** فقد دَجَا الليْلُ فهيّا هيّا ***[٢]

" لتقرُبِنّ " – بضمِّ الراءِ وكسرِ الباءِ – يخاطبُ ناقتهُ .

والقَرَبُ : السيرُ في الليلةِ التي يصبحُ صبيحتَها الماءُ .

و" الجُلْذيّ " : السّيْر الشديد ، والضميرُ في " فيهنّ " للإبل ، و" دَجَى اللّيلُ " : أظلمَ ، و" هيّا هيّا " : زجر للناقةِ ، وتصويتٌ حتى تسيرَ .

" الدعدعةُ " : أن تقولَ : للعاثِرِ دعْدَعْ ، أيْ : قُمْ وانتعِشْ ، قال :

**لَحَـا اللهُ قومـاً لَـمْ يَقُولُوا لِعَاثـرٍ ولا لابْنِ عَـمٍّ نَالَـهُ الدهـرُ دَعْدَعَـا**[٣]

والتنوينُ فيهما للتنكيرِ ، كما في " إيهٍ " انتعش ، أي : قم ، يقالُ : نعشَهُ اللهُ نعشاً : رفعهُ ، وانتعشَ العاثرُ إذا نهضَ من عثرتِه ، (( **وسرعانَ ذا إهالةً** ))[٤] .

في سرعان[٥] : ثلاثُ لُغاتٍ : الفتحُ والكسرُ ، والضمُّ[٦] ، كلها مسكّنةُ الراءِ .

والإهالةُ : الشحمُ الذائبُ ، وانتصابُ الإهالةِ على التمييزِ ، والتقديرُ ، سَرُعَ ذا إهالةً ، و" ذا " إمّا إشارةٌ إلى الرُّغامِ ، وهو المخاط ، على ما يذكر ، أو إلى العلفِ ، أيْ : سَرُعَ انقلابُ العلفِ دسماً ، وإمّا إلى العنزِ ، أيْ : سرعَ العنزُ إسالةً إهالةً ، وهو مِثْلُ : حَسُنَ زيدٌ وجهاً .

نُقِلَ في الأضاحيكِ المستملحةِ[٧] أنّ أعرابياً جاء إلى راعٍ ليشتري منه شاةً ، فقالَ للراعي : هلْ عندكَ شاةٌ سمينةٌ ، ذاتُ نِقْيٍ[٨] ؟ فقالَ : نعم عندي شاةٌ طفحت ، أيْ : امتلأتْ شحماً ، وامتلأتْ دسماً ، وودكاً[٩] .

---

(١) في ب : (( جلد )) .

(٢) ينظر التخريج السابق الذكر ففيه الكفاية .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٤ .

(٤) المفصل ص ١٥٢ .

(٥) في ب : (( في سرعان )) ساقط .

(٦) في ب : (( والضم والكسر )) .

(٧) ينظر هذا الكتاب في التخمير ٢ / ٢٣٠ .

(٨) في ب : (( ذات نقي )) ساقط .

(٩) الوَدَكُ : دسم اللحم . اللسان ١٠ / ٥٠٩ " وَدَكَ " .

فقال : عَلَيّ بها ، فجاءَ الرّاعي بشاةٍ يسيلُ رغامُها ، لا تتحرك هُزالاً ، وسوءَ حالٍ(١) ، وقال : ما وعدتنا بمثلِ هذا ، أيْنَ اللحمُ والشحمُ ؟ فقال : ألم ترَ إلى الشحْمِ يسيل من منخريهَا ، فقال الرجلُ : ذلك ، فقيل : أصلُه أنّ بعضَ الحمقَى اشترى عنزاً ، فعلفها ، وسالَ من المُخاطِ ، فقالَ لأمه : هذه إهالةً ما علفتها ، فقالتْ أمّهُ : ذلك .

يضربُ هذا المثلُ(٢) لمن يخبرُ بكينونةِ الشيءِ قبل وقته .

و" أوّهْ " الروايةُ عن المصنِّفِ(٣) بتشديدِ الواوِ ، وتسكينِ الهاءِ .

(( **رويدَ مَا الشعرَ** ))(٤) ، بنصبِ الراءِ أيْ : رويدَ الشعرَ على كل حالٍ ، و" ما " صلةٌ .

هذا رجلٌ مدحَ رجلاً ، فقالَ(٥) الممدوحُ : هذا ، أيْ : لو أردتَ الدراهمَ لأغنيتُكَ ، فدع(٦) الشِّعرَ ، لا حاجةَ بكَ إليه ، ورويدَ في الأصلِ مصدرٌ ، من أرودْ إرواداً ، أيْ : أمْهِل إمهالاً(٧) ، حُذِفَ زوائدهُ(٨) كعمرُكَ ، بمعنى : تعميرِكَ ، ثم صُغِّرَ وسميَ به الفعلُ ، وجعلَ هذا التغيير أمارةً على(٩) ، أنْ خلِعَ(١٠) عنه معنى المصدريةِ ، وبنيَ ؛ لوقوعه موقعَ الأمر ، وحُرِّكَ ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ ؛ وفُتِحَ لِيُرَاعى

---

(١) في ب : (( وسوء حال )) ساقط .

(٢) ينظر هذا المثل في : كتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٠٥ ؛ وجمهرة الأمثال للعسكري ٢/٣٣٥ ؛ والميداني ١ / ٣٣٦ ؛ واللسان ١٠ / ٥١٣ " وشك " .

(٣) المفصل ص ١٥٢ .

(٤) المفصل ص ١٥٢ .

(٥) في الأصل : (( وقال )) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( فدعي )) وهو خطأ نحوي .

(٧) في الأصل : (( إمهالاً )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( زوائد )) والمثبت من ب .

(٩) في ب : (( إلى )) .

(١٠) في ب : (( تخلع )) .

حقَّ المصدريةِ ؛ لأنَّ المصدرَ منصوبٌ ، وقيلَ : فائدةُ التصغيرِ التأكيدِ ؛ لأنه يصيرُ المعنى اجعلِ الإمهالَ قليلاً بعد قليلٍ ، وشيئاً بعد شيءٍ ، فإذا صارَ المعنى هكذا كأنّه أقوى من الفعلِ المجرّدِ ، ومثلُ / هذا المصغرِ [ هوَ مثيلُ ذاكَ ] يرادُ به تقديرُ [ ١٨٣/أ ] المماثلةِ ، هكذا ذكرهُ عبدُ القاهرِ[١] ، وقيلَ : " تفسيرُ رويداً "[٢] : مهلاً ، وتفسيرُ رويدكَ[٣]: أمهلْ ؛ لأنَّ الكافَ إنّما يدخلُه إذا كانَ بمعنى أفعلْ سيراً رويداً ، أيْ: هيِّناً ، وكذا قوله : (( **عنقاً رويداً** ))[٤] وهذا[٥] كأنّهُ بمنزلةِ قولهم : رجلٌ عدلٌ ، في كونه مصدراً جعلَ اسْماً ، وقولُه : (( **عِلَاجاً رُوَيْداً** ))[٦] ، أيْ : معالجةً. ساروا رويداً .

قالَ المصنف[٧] : هو حالٌ عن السّيرِ ، كأنّه قيل : ساروا السّيْر رويداً ، وهذا تفسيرُ سيبويهِ[٨]، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من القومِ ، أيْ : مروديـنَ ، بمعنى ذوي: إروادٍ ، وهو الإمهالُ بخلاف[٩] الاستعجالِ رويدَ زيدٍ ، كأنّهُ قيلَ : أرادُوا[١٠] إروادَ زيدٍ ، والأصلُ إرواداً زيداً ، على معنى إرود زيداً إرواداً ، ثم حذفَ الفعلُ ، وأقيمَ المصدرُ إلى المفعولِ ، فرويدَ في هذا الوجهِ مصدرٌ حذفَ زوائده ، وبقي على مصدريتهِ ، وتلحق الكافُ رويدَ في الأولِ ، والرّابعُ من الأوجه في رويدَ ، والتقديرُ مختلفٌ ، ففي الأول الكاف متجردٌ للخطابِ ،بمنزلةِ كافِ ذاكَ ،

---

(١) ينظر كتاب المقتصد ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٢) ينظر الصحاح ٢ / ٤٧٩ " ريد " .

(٣) في الأصل : (( رويد )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٥٢ .

(٥) في ب : (( هذا )) ساقط .

(٦) المفصل ص ١٥٢ .

(٧) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٩ / ب .

(٨) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٤٣ .

(٩) في الأصل : (( وخلاف )) .

(١٠) في الأصل : (( أرادوا )) والأصح عدم إثباته كما في ب .

فكما أنّ الكافَ في ذاكَ حرفٌ دالٌ على الخطابِ ، لا محلّ لهُ من الإعرابِ ؛ بامتناعِ كونِ " ذا " مضافاً ؛ لأنّه اسمُ إشارةٍ ، وهو معرفةٌ من جهةِ نفسه ، وتعريفُ المعرفِ محالٌ ؛ كالكتابةِ على الأسودِ ، فكذا رويداً[(١)] إذا كانَ اسمُ فعلٍ ، كأنّه بمنزلةِ أرودْ[(٢)] ، والفعلُ لا يصحُّ إضافته ؛ لأنّه بلزومه[(٣)] التنكير[(٤)] آتٍ للتعريفِ الذي هو ضدُّ مقتضاه ، فإنْ قيلَ : التعليلُ في امتناعِ إضافته بامتناعِ تعريفه غيرُ مستقيمٍ ، فإنهم اتفقوا[(٥)] أنّ هذهِ الأسماءَ وإنْ أقيمتْ مُقامَ الأفعالِ ، فإن بعضها يستعملُ تارةً معرفةً ، وأخرى نكرةً ، نحو : صهْ ، وصهٍ .

قلنا : إنّما المعرّفُ هو المصادِرُ التي دخلتْ عليها الأفعالُ ، نحو : ضربتُ الضربَ الذي يعلمُ ، والضربُ يمكنُ تعريفه كما ترى ، فأما ضربتُ ، فالقولُ بتعريفه باطلٌ لا يخفى بطلانه على أحدٍ[(٦)] ، وكذا[(٧)] لا يمكنُ تعريفُ هذهِ الأسماءِ التي هي سادةٌ مسادَّ[(٨)] الأفعالِ ، والأفعالُ لا يمكنُ تعريفها بحالٍ ، فكانتْ هذهِ الأسماءُ مثلَها في امتناعِ تعريفها ؛ لأنّها بمعناها ، وإنّما الممكنُ تعريفُ مصادِرِ الأفعالِ المسمّياتِ بها ، ألا تراهُمْ فسّروا قولهم : " صَهْ " بأفعل السكونَ ، فعرفوا المصدرَ ، فدلّ على أنّ المعرفَ هو المصدرُ دونَ الفعلِ ، فثبتَ أنّ هذهِ الأسماءَ من حيثُ إنها أسماءُ الأفعالِ ، لا يمكنُ تعريفها ، وإنما غيّرَ النحويونَ[(٩)] [(١٠)] عن تعريفِ مصادرِ هذهِ الأفعالِ التي سميتْ[(١١)] بهذه

(١) في الأصل : « رويد » .
(٢) في الأصل : « أردد » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « يلزم » والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : « التذكير » .
(٥) في ب : « فإنه متفق » .
(٦) في ب : « على أحد » ساقط .
(٧) في ب : « فكذا » .
(٨) في ب : « مسد » .
(٩) في الأصل : « النحويين » والمثبت من ب .
(١٠) في الأصل : « عشرين » والأصح عدم إثباته كما في ب .
(١١) في ب : « سميت » ساقط .

الأسماءِ ؛ لتعريفها مجازاً ، هذا الذي ذكرْنا في الوجهِ الأولِ ، وأمّا الوجهُ الرّابعُ ، والكافُ فيه اسمُ ضميرٍ بمنزلته في غلامِكَ ؛ لأنَّ المصادرَ تضافُ ، وبذلكَ عليهِ أنّكَ تقدرُ أنْ تضعَ موضعَ الكافِ اسماً ظاهراً[1] مجروراً ، نحو : رويدَ زيدٍ ، ولا تقدر في ذلكَ أنْ تقولَ : ذا زيدٍ ، ولا في رويدَ بمعنى أرودُ رويدَ زيدٍ ، إذْ قولكَ : رويد زيدٍ محالٌ ، فكذا ما هو اسمٌ لهُ ، كضربَ الرقابِ ، أصلُ قولهِ تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[2] فاضربوا الرِّقابَ ضرباً ، فحذفَ الفعلُ ، وقُدّمَ المصدرُ ، فأنيبَ منابه مضافاً إلى المفعولِ ، وفيه اختصارٌ مع إعطاءِ معنى التوكيدِ؛ لأنّك تذكرُ المصدرَ ، « وتدلُ على الفعلِ بالنصبةِ التي فيه ، كذا ذكرهُ المصنِّفُ في الكشافِ[3] ، قالَ صاحبُ الكتابِ[4] : " هلُمّ " أيْ : اجمعْ نفسكَ ، من " لَمّ " أيْ : جمعٌ تركب اسماً من كلماتٍ ، كما تركّبَ من الحروفِ ، وتنشيءُ فوائدها عند التركيبِ ، « **وعند الكوفيينَ[5] من « هلْ »[6] وهلْ هنا حرفُ زجرٍ ، على لفظٍ واحدٍ[7] هذا بالنظرِ إلى اللفظِ ، ومذهبُ بني تميمٍ[8] بالنظرِ إلى الأصلِ ؛ لأنّ / الأصلَ[9] أنْ يثنّى ، ويجمع ، ويُذكّر ، ويؤنّث ، نحو : " هلُمّا ،** [١٨٣/ ب]
**هلمّوا "[10] – إلى آخرِه – وهي على وجهينِ »[11]** .

---

(١) في ب : « واحداً » .

(٢) من الآية ( ٤ ) من سورة محمد .

(٣) ينظر الكشاف ٤ / ٣١٦ .

(٤) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٩ / ب .

(٥) ينظر المرادي في شرح الألفية ٦ / ١١٩ ؛ والمساعد ٣ / ٣٤٤ ؛ والتصريح على التوضيح ٥ / ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٦) المفصل ص ١٥٢ .

(٧) في ب : « واحد على لفظ واحد » .

(٨) ينظر المساعد ٣ / ٣٤٤ .

(٩) في ب : « الأصل » ساقط .

(١٠) في الأصل : « لما ، لُمو » والمثبت من ب .

(١١) المفصل ص ١٥٢ .

المذهبُ البصري[١] أقربُ إلى التعديةِ ؛ لأنّه بمعنى : اجمعْ نفسك ، والمذهبُ الكوفيُّ[٢] أقربُ إلى غيرِ التعديةِ ؛ لأنّ فيه[٣] حثاً بالنظرِ إلى هلْ ، فيكونُ مناسباً ، بمعنى أقبلْ ، (( **وغير متعديةٍ بمعنى تعال** ))[٤] .

قيلَ : في الأمرِ بالتقدمِ تعالى[٥] ، وهو أمرُ بالعلوِّ والارتفاعِ ؛ لأنّ مَنْ تقدمَ علا ، ومنْ تأخرَ استفلَ ، ألا تراهم قالوا : عند[٦] التقدمِ إلى الحاكمِ لولا[٧] ترافعنا[٨] إليه ، فلمّا كانَ التقدمُ ارتفاعاً كانَ[٩] التأخرُ استفالاً ، وبضدِّها تتبيّنُ الأشياءُ .

قالَ المصنِّفُ : تعالَ من الخاص الذي[١٠] صارَ عامّاً ، وأصلُهُ أنْ تقولَ : من كانَ في مكانٍ عالٍ لمنْ هو أسفلُ منه ثم كثُرَ واتسعَ فيه حتّى عمَّ ، فتقول : لا أَهَلُمَّ - بفتح الهمزةِ والهاءِ ، وضمِ اللامِ ، وتشديدِ الميمِ - عَامَلَه معاملةَ الفعلِ المتصرِّفِ وإن لم يكنْ فعلاً[١١] ، فضلاً عن أنْ يكونَ منصرفاً بطريقِ الحكايةِ ، على وجهِ المطابقةِ ؛ لما سبق من الكلامِ ، لا على أنَّ لـ" هَلُمَّ " أصالةً في جوازِ الاشتقاقِ .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٥٢٩ ؛ والمرادي في شرح الألفية ٦ / ١١٨ .

(٢) ينظر المساعد ٣ / ٣٤٥ .

(٣) في ب : (( لأنه قبيح )) .

(٤) المفصل ص ١٥٢ .

(٥) في الأصل : (( تعالوا )) .

(٦) في الأصل : (( ما لو عند )) .

(٧) في ب : (( لولا )) ساقط .

(٨) في الأصل : (( فعنا )) والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : (( كانت )) .

(١٠) في الأصل : (( الذي )) ساقط والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : (( فعلاً )) ساقط والمثبت من ب .

قيل : ومَنْ قالَ[١] : أُهَلِمُّ[٢] ، فقدْ حرّفَ ، يعني بضم الهمزةِ ، وفتحِ الهاءِ ، وكسرِ اللامِ ، وإنما بنيَ ؛ لأنّه في الأصل لُمّ على صيغةِ الأمرِ مقترناً بحرفِ التنبيه ، على ما هو المذهبُ البصريُّ[٣] ، وأُمَّ مقترناً به حرفٌ ، للحثِّ[٤] والزَّجْرِ ، كما هوَ المذهبُ الكوفيُّ ، ثم حُذِفَ منها الألفُ في أحواله ، أيْ : في كونه مفرداً ، أوْ مثنىًّ ، ومذكراً ومؤنثاً ، وتصرفُ تصريفها ، أي : وتصرفُها تصريفُ هاكَ ، وتجمعُ بينهما ، أيْ : بينَ الهمزةِ والكافِ ، كهاكَ بوزن هاءَكَ بفتح العينِ ، فإنه[٥] قيلَ : الهمزةُ في هاءِ للخطابِ ، والكافُ أيضاً للخطابِ ، والجمعُ بينهما مِمّا لا يسوغ عندهم ، ألا تراهم امتنعوا عن أنْ يقولوا ؛ لأنّ زيداً منطلق ، بالجمع بين حرفي التأكيدِ ولام[٦] الابتداءِ وإنّ بكسر الهمزةِ .

قلنا : إنّما جازَ الجمعُ بينهما ، وإنْ كانَ القياسُ ينفيه ؛ لأنّ الهمزةَ لم توضعْ موضعَ كافِ الخطابِ في شيءٍ من كلامهم إلاّ في (( **ها** ))[٧] وحدها ، وهي غيرُ أصليّةٍ في الخطابِ ، والموضوع للخطابِ ، الكافُ ، والتاءُ ، وكفاكَ شاهداً على صحةِ ما قلتُ ، استمرارُ هذا في مواضعِ الخطابِ ، نحو : نصرتَ ، ونصركَ ، وعدمُ استمرارها فيهنّ ، فصارَ قيامها موضعَ الخطابِ في " هاءِ "[٨] كالمستعارِ مكانها ، ليستْ بحرفِ للخطابِ ، فمن هذا ظنّها العربُ جزءاً من[٩] الكلمةِ ، فألحقتِ الكافُ الخطابَ ، فوقعَ الجمعُ بينهما بهذا الطريقِ ، وقيل : يحتملُ أن

---

(١) في ب : (( كان )) .

(٢) في ب : (( لا أهلم فعلاً )) .

(٣) ينظر ما سبق تخريجه آنفاً .

(٤) في ب : (( الجر )) .

(٥) في ب : (( فإن )) .

(٦) في ب : (( ولام )) .

(٧) المفصل ص ١٥٣ .

(٨) في ب : (( هاء )) ساقط .

(٩) في ب : (( من )) ساقط .

يكونَ هذا الكافُ إنّما كانَ لتـأكيدِ ضميرِ الخطـابِ ، في " هـاء " ؛ لأنـه بمنزلـةِ خُذْ ، وهذهِ الكـافُ مثلُهـا[1] ، في نحـوِ : أرأيتـكَ ، في إفـادةِ التـأكيدِ السّـاذج ، " هاء " كـرامٍ أمْرٌ من رامى يُرامي ، والمرادُ بـالتصرف[2] أنـه[3] يثنيـه ، ويجمعـهُ ، ويؤنثهُ على طريقةِ الأمرِ ، من رامي ، يُرامي تقولُ : هاء ، هائياً ، هاؤا ، هائي ، هائياً ، هائين كـ" رامٍ ، رامياً ، راموا ، رامي ، رامياً ، رامينَ " .

(( **حَيّهَل** ))[4] مركبٌ من حيَّ[5] وهـلْ ، بمعنى : حـيَّ أسـرع ، و" هـلْ " زجرٌ ، فركبتْ منهما كلمةٌ ، بمعنى أيتِ .

قالَ سيبويه[6] : وأمّا حَيَّهَلْ التي للأمر فمن شيئينِ ، يدلُّكَ على ذلـك ، حَـيَّ على الصلاةِ .

وفي حَيَّهَلْ لغات : الأولى حَيّهَـلَ بفتحتـين ، كخمسـةَ عشـرَ ، ويلحـقُ بهـا كافُ الخطابِ ، فيقالُ : حَيّهَلَكَ الثريدُ ، والثانية حَيَّهَلاً بالتنوينِ ، والثالثةُ حَيّهَلا بالألفِ ، وأصلُ الألفِ أنْ تلحقَ في الوقفِ لحاقها ضميرُ المتكلِّم ، في قولكَ : أنا ، وقوله :

**أَنَا مَنْ أَهْوى ومَنْ أَهْوَى أَنَا**
**نحنُ رَوْحَانَ حَلَلْنا بَدَنَا**[7]

ثم يبْقَى حكمُ الوقفِ في الوصلِ ، كما صَنَعَ كذلكَ أبو النّجم في قوله :

*** أَنَا أَبُو النَّجْمِ ***[8]

---

(١) في ب : (( شأنها )) .
(٢) في الأصل : (( بالتصريف )) والمثبت من ب .
(٣) في ب : (( أنه )) ساقط .
(٤) المفصل ص ١٥٢ .
(٥) في ب : (( حي )) ساقط .
(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٣٠٠ .
(٧) لم أهتد إلى تخريج هذا الرجز فيما لدي من مصادر .
(٨) سبق تخريج هذا الرجز ص ٢٩٣ .

وهـذهِ لغـاتٌ ذكرهـا سيبويه[١] ، وزادَ غـيرُه حَيَّهَـلْ - بسـكونِ الـلام - ( وحَيَهْلَ بسكونِ الهاءِ )[٢]، وفتح اللام، وحَيَهْلاً بسكونِ الهاء وفتح اللام مُنوَّنـاً، (( **فحيّهَلاً**[٣] **بعمر** ))[٤] أيْ : أسرعْ بعُمَر في الذّكر[٥] ، أيْ : أحْضِرْهُ[٦] في الذكر

*** بحيّهَلاَ يَزْجُوْنَ كُلَّ مَطيّةٍ ***[٧]

وذكر في المقتبس[٨] بقوله وبخط شيخنا روايتي بحيهـلا يزجـون بـالألف غـيرَ منونٍ ، وقيل : حيهلا في الوصلِ بإثباتِ الألفِ ، كألف أنا ، نحو[٩] قولـه : (( أنَـا أبُو النَّجْمِ )) .

الإزْجَاءُ : السّوْق ، أي : يسوقُون المطايـا ، بقولهـم : حيّهَـلاَ ، والمتقـاذِفُ : الذي يتبع بعضَه بعضاً ، كأنّ كل سيرٍ تسيره هذهِ المطية يقذفُ بها إلى شيءٍ آخرَ مثلهُ ، وسيرُها مبتدأٌ ، والمتقاذِفُ صفةٌ ، وأمـامَ المطايـا خـبره ، والجملـةُ بأسـرِهَا صفةُ المطيةِ ، ويروى[١٠] :

**فحيّهَـلاً عَجْلَـى الـرّوَاحَ رَمَـى بِهَـا　　　أَمَـــامَ المطايـــا . . . . . . . . . . .**

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٣٠١ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) نص الأثر : (( إذا ذكر الصالحون فحيّهَلَ بعُمَرَ )) ، أخرجه أحمد في مسنده ٦ / ١٤٨ من قول عائشة .

(٤) المفصل ص ١٥٣ .

(٥) في ب : (( في ذكر فإنه مبهم )) .

(٦) في الأصل : (( أحضر )) والمثبت من ب .

(٧) هذا صدر بيت ، وعجزه :

*** أمَامَ المطَايَا سَيْرُهَا المتَقَاذِفُ ***

وهو من الطويل ، للنابغة الذبياني في ملحق ديوانـه ص ٢٤٧ ؛ والكتـاب ٣ / ٣٠١ ؛ وشـرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٢٣ ؛ وأمالي ابـن الحـاجب ٢ / ١٤٨ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢٦٣ ، ٢٦٨ ؛ واللسان ١٤ / ٢٢١ " حيا " ؛ وبلا نسـبة في : مـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف ص ١٠٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٦ ؛ وتاج العروس " حيا " .

(٨) ينظر المقتبس لوحة ١٥٤ / ب .

(٩) في ب : (( نحو )) ساقط .

(١٠) هذه الرواية لم ترد في الديوان ، وانظر التخمير ٢ / ٢٣٨ .

عَجْلَى : اسمُ النّاقةِ .

والرواحُ : منصوبٌ ؛ لأنّهُ مصدرٌ في موضعِ فعلِ الأمرِ ، تقولُ بهذا القـولِ ، وهو حَيّهَلاً يا عَجْلَى روحُ الرواحِ رمى بهذه الناقةِ سيرُها المتقاذِفُ قـدامَ الإبـلِ ، أيْ : هذا الزجرُ كانَ سببَ تقدمها وإسراعها

* **فظَلَّ لَهُم** *(١)

قالَ في المقتبسِ(٢) : ذكر شيخنا فظلّلهم في الكتبِ موصولاً ، وأمّا روايةُ كتابِ سيبويهِ(٣) فمفصولٌ ، قال المصنِّفُ : (( **فظلَّ لهم** ))(٤) مـن بـابِ قولهـم : (( نهـارهُ صائِمٌ ))(٥) ؛ لأنَّ الظّلُولَ في الحقيقةِ للقومِ لا لليومِ ، قيلَ : تَنَاديهِ : – بفتحِ التاءِ – على صيغةِ المصدرِ ، وقيلَ : لا معنى لإنشادِ هذا البيـتِ هنـا ؛ لأنـه ليـسَ بدليـلٍ على لغةٍ من لغاتِ بنائِه ، ولا على التعدِّي بنفسه ، لا على التعدِّي بحرف الجر ؛ لامتناعِ تقدير كل من ذلك ؛ لأنه قَصَدَ(٦) قائلُ هذا البيتِ : اللفـظَ دونَ المعنـى ، ولم يحكه ، فأعربه ، فبقيَ احتمالُ لغاتِ بنائه على السواءِ(٧) ، ودليلُ إعرابه رفعتهُ لعدمِ الضمّ في لغاته ، فأمّا امتناعُ تقديرِ التعدي بنفسـه ، أو بحـرفِ الجـرِّ ، فـلأنّ ذلكَ التقديرَ إنّما يأتي إذا استعملهُ بمعناهُ ، أوْ حكايتِه ، ويقصدُ القائلُ لفظه سقطَ هذا الاستعمالُ ، فبقي تقديرُ التعدِّي على اختلافه غيرَ مكشوفِ القِناعِ ، قـال في

---

(١) هذا جزء من بيت شعر ، ونصه :

**وَهَيّجَ الحَيَّ من دارٍ فَظَلَّ لَهُمْ ... يَوْمٌ كَثِيْرٌ تَنَادِيه وَحَيَّهَلُهْ**

والبيت من البسـيط ، وهـو بـلا نسبة في : الكتـاب ٣ / ٣٠٠ ؛ والمقتضـب ٣ / ٢٠٦ ؛ ومـا ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧ ؛ وشـرح الأشموني ٤ / ٤٦ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢٦٢ ، ٢٦٧ ؛ واللسان ١١ / ٧٠٧ ، ٧٠٨ " هلل " .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ١٢٤ / ب .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣ / ٣٠٠ .

(٤) ينظر المفصل ص ١٥٤ .

(٥) ينظر هذا القول في : الكتاب ١/ ٣٣٧ ؛ والأصول ٢/ ٢٥٥ ؛ والمسائل الحلبيات ص ١٨٧ .

(٦) في ب : (( قصيده )) .

(٧) في ب : (( السواد )) .

المقتبس(١) : في جوابِ هذا ، وقالَ قوله : لا معنى لإنشادٍ ، هذا تشنيعٌ على الشيخ من كُلِّ وجهٍ ، بإطلاقه ذلك ، وليسَ بصحيحٍ ؛ لأنّ البيتَ دلّ على أنّ فتحَ الهاءِ لهم لغةٌ ، كتسكينِها ، وهذهِ فائدةٌ جليةٌ ، يستشهدُ لمثلها البيتُ ، و «هلا »(٢) هي(٣) : كلمةٌ زجر للنّاقةِ أيْ : أقبلي ، وأسرعي ، ويجوزُ أنْ تكونَ ألفُها ألفَ إطلاق :

**أَلاَ أبْلِغَا لَيْلَى وقُوْلاَ لَهَا هَلاَ(٤) ... فقد ركبتْ أيْراً أغرّ مُحَجّلاً(٥)**

ويُروى " بغلاً " ، وكَنّى بالبغْلِ عن الأيْر ، وبعده :

**ذَرِي عَنْكِ تِهْجَاءَ الرِّجَالِ وَأقبلي ... إلَى أَذْلَقِيٍّ(٦) يملأُ استَكِ(٧) فيْشلاَ(٨)**

فأجابته لَيْلَى :

**أَنَابِغَ لم تَنْبَغ وَلَمْ تكنْ أوّلاً ... وكنتَ صُنَيّاً بين صُدّيْن مَجْهَلاَ**

**أعَيّرتني داءً بأمّكَ مِثْلُه ... وأيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ : هَلاَ(٩)**

---

(١) ينظر المقتبس لوحة ١٢٤ / ب .

(٢) المفصل ص ١٥٤ .

(٣) في ب : « هي » ساقط .

(٤) المفصل ص ١٥٤ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٢٣ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٥٦٩ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢٣٨ ؛ واللسان ١١ / ٣٥ " أول " ، ١٤٦ " حجل " ، ١٥ / ٣٦٤ " هلا " ؛ وتاج العروس " حجل " " هلا " ؛ وأساس البلاغة " حجل " ؛ وبلا نسبة في : خزانة الأدب ٦ / ٢٦٤ .

(٦) أذلقيٌّ : السِّنان المسنُونُ المحدّد .

(٧) في ب : « استا » .

(٨) ينظر هذا البيت نفس القصيدة التي منها البيت الآنف الذكر في ديوانه ص ١٢٣ ، ويروى " حَيِّيَا " بدل " أبْلِغَا " .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لليلى الإخيلية في ديوانها ص ١٠٣ ؛ والأغاني ٥ / ١٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٩ ؛ وسمط اللآلئ ص ٢٨٢ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢٣٨ ، ٢٤٣ ؛ واللسان ١٥ / ٣٦٣ " هلا " ؛ وتهذيب اللغة ٦ / ٤١٥ ؛ وتاج العروس " هلا " ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢ / ٤٩٢ ؛ واللسان ١١ / ٧٠٧ " هلل " ؛ وتهذيب اللغة ٥ / ٣٦٤ . والبيت الذي قبل هذا البيت هو لنفس الشاعرة في القصيدة والديوان ص ١٠٣ .

والمصراعُ الثاني للتهديد ، وليلى في البيتِ ليلى الأخيليـة[١] ، وهـو الأخيـلُ ، حيٌّ من عقيلٍ ، هجاها النّابغةُ الجعدي بهـذا[٢] البيـتِ ، وهـي أجابتْـه ، وضمـيرُ التثنيةِ في « ألاَ أبلِغَا » للجري على عادتهم في خطابِ الواحد للاثنين[٣]، كما في:

* قِفَا نَبْكِ *[٤]

والأغرُّ : أبيضُ .

والمحجّلُ : أيضاً[٥] الأبيضُ .

فكانَ تأكيداً ، فلأنّ ذلْقَ اللّسانِ ، وذليقُ اللِّسانِ أيْ : طليقُه ، أيْ : الفصيحُ ، والأذْلَقُ : الأفصَحُ ، أرادَ به نفسَه .

---

(١) ليلى الإخيلية هي : ليلى بنت عبد الله بن الرجال بن شداد بن كعب الأخيلية من بني عـامر بـن صعصعة شاعرة فصيحة ذكية جميلة . اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير ، وكان عبد الملك يكرمها ، وأيضاً عامله الحجاج كـان يقربهـا ويكرمهـا ، وكـانت بينهـا وبـين النابغـة الجعـدي مهاجاة وتوفيت سنة ٨٠ هـ - وهي راحلة إلى الري - في " ساوة " .

أخبارها في : الشعر والشعراء ١ / ٤٤٨ ؛ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٣٤٣ ؛ وسمط اللآلئ ص ١١٩ ؛ والعيـني ٢ / ٤٧ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢٣٨ - ٢٤٣ ؛ وفـوات الوفيـات ٣ / ٢٢٦ - ٢٢٨ .

(٢) في ب : « لهذا » .

(٣) في ب : « للاثنين » ساقط .

(٤) هذا جزء من بيت ، وتتمته :

. . . . . . . . مِن ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بسِقْطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت من الطويل، وهـو لامـريء القيـس في ديوانـه ص ٨ ؛ والكتـاب ٤ / ٢٠٥ ؛ والأزهيـة ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ؛ وسر صناعـة الإعـراب ٢ / ٥٠١ ؛ ومجـالس ثعلـب ص ١٢٧ ؛ والجنـى الداني ص ٦٣ ، ٦٤ ؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢ ؛ وشـرح شـواهد المغـني ١ / ٤٦٣ ؛ والهمع ٢ / ١٢٩ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٣٣٢ ، ٣ / ٢٢٤ ؛ والدرر ٦ / ٧١ ؛ واللسان ١٥ / ٤٢٨ " آ " ؛ وتاج العروس " قوا " ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ٢ / ٦٥٦ ؛ وأوضـح المسـالك ٣ / ٣٥٩ ؛ ورصف المباني ص ٤١٦ ؛ وشرح شافية ابن الحـاجب ٢ / ٣١٦ ؛ والصـاحبي في فقه اللغـة ص ١١٠ ؛ والمنصـف ١ / ٢٢٤ ؛ ومغـني اللبيـب ١ / ١٦١ ، ٢٢٦ ؛ والهمـع ٢ / ١٣١ ؛ واللسان ١٥ / ٢٠٩ " قوا " .

(٥) في ب : « أيضاً » ساقط .

الفيشَلُ : رأسُ الذكرِ .

أنابغَ ، أيْ : يا نابغةُ ، نبغَ ، أيْ : ظهرَ من حَدٍّ منعَ ، ونصرَ .

والصُّنِيُّ : ماءٌ قليلٌ لا يردهُ أحدٌ ، ولا يَؤُبَهُ لهُ ، وهو تصغيرُ[1] صنوٍ ، فالصِّنْوانِ : ركيتَان[2] نبعتا من عينٍ واحدة ، والصُّدُّ : الجبلُ ، " بلهَ " اسمٌ لـ" دعْ " ، وإنّما بُنِيَ على الفتحِ إتباعاً لفتحةِ الباءِ ، فإنْ قيلَ : أليستْ اللاّمُ حاجزةً بينهما ؟ قلنا لا ؛ لأنها ساكنةٌ ، والسّاكنُ[3] لا يُعتدُّ به حاجزاً ، ألا ترى إلى قولهِ : / [ ١٨٤/ ب ]

*** ألاَ رُبَّ مَوْلُود وَلَيْسَ لَهُ أبٌ *[4]**

*** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلدَهُ أَبَوَان *[5]**

الأول من المِصراعينِ صفةُ عيسى – عليه السلام – والثاني صِفةُ آدم – عليه السلام – والأصلُ لم يَلِدْهُ بلام مكسورة ، ودال ساكنةٍ ، لكنْ سكّنَ اللام[6]

---

(١) في الأصل : « صنعة » والمثبت من ب .

(٢) ركيتان : مفردها ركية وهي البئر . الصحاح ٦ / ٢٣٦١ " ركي " .

(٣) في ب : « والساكن » ساقط .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* وَذِيْ وَلَدٍ لم يَلْده أبَوَانِ *

والبيت لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١٨ ؛ وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢ / ٣٨١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٥٤ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٩٨ ؛ والدرر ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٣٣٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٦ ؛ والجنى الداني ص ٤٤١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨ ، ٩ / ١٢٦ ؛ والمغرب ١ / ١٩٩ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٣٥ ؛ والأشباه والنظائر ١ / ١٩ ؛ والهمع ١ / ٥٤ ، ٢ / ٢٦ .

(٥) هذا عجز بيت لصدر البيت الأول الآنف الذكر .

(٦) في ب : « اللام » ساقط .

على طريقةِ تسكين الخاء ، في فخْذ [ بسكون الخاء في فَخِذ ][1] بكسرها ، فالتقى ساكنان ، فَحَرَّكَ الدالَ وفَتْحَه وأتبعَ الفتحةَ فيه فتحةَ الياءِ ، ولْم يعتد باللامِ الساكنةِ حاجزاً ، فكذا ههنا فتحَ الهاءَ إتباعاً لفتحةِ الياءِ ، ولْم يعتبرْ الحاجزُ لسكونه ، فمن جعله اسماً للفعل قال : بله زيدًا (( بالنصبِ أيْ : دعهُ ، ومن جعله مصدراً جرّ ما بعد بالإضافةِ إلى المفعولِ ، وقال : بله زيدٍ ))[2] بمنزلة قولك : تركُ زيدٍ ، والأصلُ اتركْ زيداً تركاً ، فصار بعد حذفِ الفعل وتقديم المصدرِ والإضافةِ إلى تركِ زيدٍ قبله زيد ، وإن لم يكنْ لهُ فعلٌ[3] ، كما كانَ للتركِ ، فإنّه محمولٌ عليه فهو بمنزلةٍ وبحالةٍ في أنهُ مصدرٌ لم يستعملْ فعلُه

* بَلْهَ الأكُفِّ *[4][5]

البيت لكعبُ بنُ مالكٍ الأنصاري ، وصدره :

* تذَرَ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً[6] هَامَاتُهَا *

الضميرُ في " تذرُ " للسيوفِ ، ويروى " الأكُفّ " بالنصبِ والجر ، والمعنى دَعْ الأكُفّ كأنّها لم تُخلقِ[7] أيْ : قطعتها من الأيدي كأنّها لْم تكنْ مخلوقةً

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب : (( جعل )) .

(٤) هذا جزء من بيت من الكامل ، وتتمته :

تَذَرُ الجماجِمَ صاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفِّ كأنّها لَمْ تُخْلَقِ

وهو كعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ؛ والدرر اللوامع ٣ / ١٨٧ ؛ واللسان ٣ / ٤٧٨ " بله " ؛ وتاج العروس " بله " ؛ وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٨ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٢ ؛ وشرح الشذور لابن هشام ص ٤٠٠ ؛ ومغني اللبيب ص ١١٥ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٣٦ ؛ والجني الداني ص ٤٢٥ ؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠ .

(٥) المفصل ص ١٥٥ .

(٦) في ب : (( إذا تصدت )) .

(٧) في ب : (( لم تخلق )) ساقط .

عليها ، فوجهُ النصبِ على معنى دَعْ الأكُفَّ ، ووجـهٌ على معنى تـركِ الأكُـفِّ على ما ذكرنا آنفـاً ، وذكرنـا أيضـاً في قولـه : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[١] قـالَ ابـنُ هَرْمَةَ[٢] :

**تَمْشِي القُطُوفُ إذَا غَنّى الحداةُ بها　　مَشْـيَ النجيبـةِ بَلْـهَ الجِلّـةَ النُّجُبَـا[٣]**

الجِلةُ : من الإبلِ المسَانُّ ، وهي جمعُ جليلٍ مثلَ : صبيٌّ وصبيةٌ ، وهو قولهم : بهل زيدٌ : هذا دليلٌ على أنّ " بلهَ " مصدرٌ ؛ لأنّ القلبَ تغييرٌ وتصرفٌ ، وأسمـاءُ الفعلِ مبنيّةٌ بمنزلةِ الفعلِ ، فلا يليقُ بها التصرّفُ ، والمصدرُ اسمٌ يليقُ بـه التصـرفُ بَراكِ براكِ أيْ : أُبْرُكوا من البروكِ وهو الاستناخةُ ، ودَرَاكِ أيْ : ادرِكْ قال طُفَيْلُ[٤] ابنُ اليزيدِ المعقلي حينَ أغارتْ كِندةُ[٥] على نَعَمِه[٦] ، وهو يقولُ :

---

(١) من الآية ( ٤ ) من سورة محمد .

(٢) ابن هرمة : هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عـامر بـن هرمـة الكتـاني القرشـي ، أبـو إسـحاق شاعر غزل من سكان المدينة من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، رحل إلى دمشـق ومـدح الوليد بن يزيد الأموي فأجازه ، ثم وفد على المنصور العباسي في وفد أهل المدينـة ، وهـو آخـر الشعراء الذين يحتج بشعرهم . قال الأصمعي : ختم الشعر بـابن هرمـه ، وكـانت وفاتـه سـنة ١٧٦ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء ٢ / ٧٥٣ ، وسمط اللآلئ ص ٣٩٨ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٢٤ – ٤٢٥ ؛ والأعلام ١ / ٥٠ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لابن هرمة ، وهـو في شـرح المفصـل لابـن يعيـش ٤ / ٤٩ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ؛ واللسان ١٣ / ٤٧٨ " بله " ؛ وبـلا نسبة في : الصـاحبي ص ١٤٦ .

(٤) هو طفيل بن يزيد الحارثي شاعر فارس جاهلي .

أخباره في : الخزانة ٥ / ١٦٠ – ١٦١ ؛ والأعلام ٣ / ٢٢٧ .

(٥) كندة : – بالكسر – بخلاف كنده : باليمن اسم لقبيلة . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١٣٣٦ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٤٨٢ .

(٦) نَعَمِه : إبله .

**دَرَاكِهَا مِن إبِلٍ دَرَاكِهَا      أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا**[١].

(( **ونظارِ** ))[٢] : أيْ : انظرْ أو انتظرْ .

و (( **بَدَادِ** ))[٣] : أيْ : ليأخُذَ من البدةِ وهي النصيبُ (( **أيْ : ليأخُذْ كلٌّ منكُم نصيبَه** ))[٤] أيْ : قرنه ، واتبدّ الرجل أخذ بدتهُ ، وقال : تفرقَ القومُ بدادِ : أيْ : متبدِّدةٌ .

و (( **نَعاءِ** ))[٥] : أيْ : انعِ من النّعي ( وهوَ خبرُ الموتِ )[٦] ، وهذه كلمةٌ يشهدونَ بها موتَ رئيسهم .

و" خراجِ " : يأخذُ واحدٌ من الصبيانِ شيئاً يكونُ في يدِ واحدٍ منهم ، فيقولُ : أخرجوا ما في يدي

* **قالَتْ لَهُ** *[٧]

---

(١) هذا رجز لطفيل بن يزيد الحارثي في : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٠٧ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ١٦٠ ، ١٦٢ ؛ واللسان ١٠ / ٤٠٥ " ترك " ؛ وتاج العروس " ترك " ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٣ / ٢٧١ ؛ والمقتضب ٣ / ٣٦٩ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢ ؛ والإنصاف ص ٥٣٧ ؛ والمفصل ٤ / ٥٠ ؛ وشذور الذهب ص ١١٨ ؛ والمخصص ١٧ / ٦٣ ، ٦٦ ؛ ومقاييس اللغة ١ / ٣٤٦ ، ويروى البيت " تراكها " بدل " دراكها " .

(٢) المفصل ص ١٥٥ .

(٣) المفصل ص ١٥٥ .

(٤) المفصل ص ١٥٥ .

(٥) المفصل ص ١٥٥ .

(٦) في الأصل ما بين القوسين بياض .

(٧) هذا جزء من بيت من الرجز ، لأبي النجم العجلي ، وتتمته :

* . . . . . . . **ريحُ الصّبَا قرقارِ** *

وبعده : * **واختَلطَ المعروفُ بالإنْكَارِ** *

وانظره في : الكتاب ٣ / ٢٧٦ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٠٧ ، ٣٠٩ ؛ واللسان ٥ / ٨٩ " قرر " ؛ وتاج العروس ١٣ / ٤٠٣ " قرر " ؛ وتهذيب اللغة ٨ / ٢٨٤ ؛ وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥١ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧ ؛ واللسان ٤ / ٥١٤ " طر " ، ٥ / ١٨٠ " مطر " ؛ والمخصص ٩ / ١٠٥ ، ١٣ / ١٩ ، ١٧ ، ٦٥ ، ٦٦ .

أيْ : للسحَابِ ، ولَمّا كانتْ الريحُ سبباً للسّحاب ؛ لأنها تنشطه[١] صارت[٢] كأنها قالتْ : لها[٣] قرقر بالرعد ، أيْ : صَوِّتْ ، وبعده :

*** واخْتَلَطَ المعروفُ بالإنكارِ *[٤]**

يعني : بذلك المعروفِ من صوتِ الرعدِ ، والمنكرِ منهُ ، و" عَرْعَـارٌ " ، أيْ : عرعروا بمعنى العيرِ ، والعرعرةُ التحركُ في الأصلِ ، والضمـيرُ في بهـا لأرض لُعبـةِ الصِّبيانِ ، وقيلَ عرعـرةٌ لعبـةُ الصبيـانِ ، وعرعـارٌ معـدولٌ عنـه ، والبيـت للنّابغـةِ الضبِّي[٥] قبلهُ :

**مُتَكَنِّفـي[٦] جَنْبـي عُكَـاظٌ كِلِيْهِمَـا يَدْعُــو وليدَهُــمْ بِهَــا عَرْعَــارِ[٧][٨]**

أيْ : محيطينَ بجنبي هذا الموضعُ أيْ : اجتمعوا محيطينَ بجنبيه داعياً وليدهـم في تلكَ الأرضِ هذه اللعْبَةَ كفجارِ للفجَرةِ ، ويسارِ للميسرةِ ، وللنّابغةِ :

**إنّا اقتسمْنَــا خُطتينَــا[٩] بيننَـــا[١٠] فَحَمَلْتُ برةَ واحتملْتَ فَجَارِ[١١]**

وأنشد سيبويه في كتابه :

**فقَــالَ امكُثِــي حَتّــى يَسَـارِ لَعَلّنـا نُحجُّ معاً[١٢] قالَـتْ : أَعَاماً وقَابِلَه[١٣]**

---

(١) في ب : « تنشئه » .

(٢) في ب : « صار » .

(٣) المفصل ص ١٥٦ .

(٤) هذا بيت من الرجز لأبي النجم العجلي سبق تخريجه في ص ٩٩٧ .

(٥) في النسختين : « الضبي » وهو خطأ والصواب : « الذبياني » كما في الديوان وبقية المصادر .

(٦) في الأصل : « مكتنفي » والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ١٥٦ .

(٨) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٦ ؛ وشرح المفصـل لابـن يعيـش ٤ / ٥٢ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣١٢ ؛ واللسان ٤ / ٥٦١ " عرر " ؛ والمخصص ١٧ / ٦٦ ؛ وبـلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٠ .

(٩) في الأصل بياض .

(١٠) في ب : « بيننا » ساقط .

(١١) سبق تخريجه ص ١١٧ .

(١٢) في ب : « معاً » ساقط .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثـور في ديوانـه ص ١١٧ ، وخزانـة الأدب : ٦ / ٣٣٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ٣١٧ ؛ وبلا نسـبة في خزانـة الأدب : ٦ / ٣٢٧ ؛ والـدرر : ١ / ٢٦ ؛ وشـرح التصريـح : ١ / ٣٩٨ ؛ وشـرح المفصـل : ٤ / ٥٥ ؛ والكتـاب : ٣ / ٢٧٤ ؛ واللسان : ٥ / ٢٩٦ " يسر " .

وجمادِ للجمودِ كلاهما بالجيم ، والوجهُ فيه[١] أنْ يكونَ بمعنى الجمودةِ بتاءِ التأنيثِ ليوافقَ فجارِ[٢] وأخواتٍ لها « **عَبَابِ** »[٣] علمٌ للعبةِ من عَبّ الماءَ شربه من غيرِ مصٍّ ، وأبابِ علمٌ للأبّةِ من الأبِ وهو الطلبُ يصفونَ الظباءَ بالصبرِ عن الماءِ أيْ : إذا وردتْ الماءَ فلا تفعلُ العبّ ، وإذا لم تردْ فلا تفعلُ الأبَ ، ومن هذا القبيلِ قراءةُ[٤] من قرأ: ﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾[٥] بوزنِ فجارَ، وهو عَلَمٌ للمشبّهِ يُقالَ : « رَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجِ »[٦] أي[٧] ركِبَ رأسهُ ، قالَ :

*** وَقَدْ رَكِبُوا عَلَى لَوْمِي[٨] هَجَاجِ ***[٩]

من هجّ إذا لمْ يمضِ في[١٠] طريقٍ سويٍّ .

« **دعني كفافِ** »[١١] هو حالٌ للفاعلِ ، والمفعولِ في دعني أيْ : كافين أيْ /: [١٨٥/أ] يكفُ كلٌّ واحدٍ منّا عن صاحبهِ .

نزلتْ بوارِ أيْ : الهلاكُ ، ونزلتْ بلاءِ ، أيْ : البليةُ .

---

(١) في ب : « والوجه فيه » ساقط .

(٢) في ب : « فجارا » ساقط ، وينظر المفصل ص ١٥٧ .

(٣) المفصل ص ١٥٧ .

(٤) قرأ بفتح الميم الحسن ، وابن حيوه ، وابن أبي عبلة ، وقعنب بفتح الميم وكسر السين . ينظر المحتسب ٢ / ٥٦ ؛ والبحر المحيط ٧ / ٣٧٨ ؛ ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٩٠ .

(٥) من الآية ( ٩٧ ) من سورة طه .

(٦) في ب : « هجاج » ساقط ، وينظر المفصل ص ١٥٧ .

(٧) في الأصل : « إذا » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « توم » .

(٩) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

*** فَلاَ يَدَعُ اللّئامُ سبيلَ غَيٍّ ***

وهو للمتمرس بن عبد الرحمن الصُّحاري ، وانظره في اللسان ٢ / ٣٨٥ " هجج " ؛ ومجمل اللغة ٤ / ٤٤٦ " هج " ؛ وتاج العروس ٦ / ٢٦٨ " هجج " ، ٢٢ / ٣٨٦ " هجع " ؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٦/ ٦ ؛ والمخصص ٣/ ١٠٩ ، ١٧ / ٦٩ ؛ وتهذيب اللغة ٥ / ٣٤٣ ؛ والصحاح ١ / ٣٤٨ "هجج " .

(١٠) في ب : « على » .

(١١) المفصل ص ١٥٧ .

(( **يا فَسَاقِ ، ويا لكَاعِ** ))(١) ، أيْ : يا فاسقةُ ، ويا لكعاءُ ، أيْ : يا لئيمةُ يقالُ : للمذكرِ يا لُكَعُ ، وللمؤنَّثِ يا لَكَاعِ .

يا رطَابِ ، أيْ : يا رطبةَ الهنِ ، و (( **يا ذَفَارِ** ))(٢) ، أيْ : يا منتنةُ .

(( **يا خَصَافِ** ))(٣) أيْ : يا خاصفةُ ، أيْ : يا ضارطةُ من الخَصْفِ والضرطِ(٤) ، وكذلكَ الحابقةُ هيَ : الضّارطةُ ، ويا خارقةُ بالخاءِ المعجمةِ من الخرقِ وهو الذرقُ .

يا حَدَادِ(٥) حُدِّيهِ ، أيْ : يا داهيةُ امنعيه عن المصيرِ إلينا من الحدِّ وهو المنعُ .

فشاشَ من فشَى الزقُّ إذا أُخرِجَ ما فيهِ من الرِّيحِ يُقالُ ذلكَ للغضبانِ إذا انتفخَ غَضَباً ، وامتلأَ من استه إلى فيهِ أيْ : من قرنِه إلى قدمِهِ ، أيْ : يا داهيةُ أخْرجي منهُ رِيْحَ(٦) الكِبْرِ (( صُمِّي صَمَامَ )) ، أيْ : استمري على الصَمَمِ(٧) يا صَمّاءُ ، أيْ : كوني شديدةً ، وأصْلُه من الصّماءِ وهي الحيّةُ التي لا ينفعُ لَسْعَهَا الرُّقى ، فكأنهُ يصمُّ عنها شبهوا الدّاهيةَ بالحيّةِ .

حَلَاقِ من الحلقِ ، (( **وجَبَاذِ** ))(٨) من الجبْذِ ، وهو الجذْبُ ، أيْ(٩) : المنيّةُ تحلُقُ الأنَامَ ، وتجذِبُ ، أيْ : تجذِبُ إلى نفسها ، وصَرامِ من الصّرْمِ ، وهو القطعُ ، وكلامِ من الكلومِ ؛ لأنّ الحربَ تضرمُ ، وسنةُ القحطِ تكلحُ أيْ: تكلحُ أهلها .

و (( **جداعِ** ))(١٠) : من الجدَعِ وهو القطعُ .

---

(١) المفصل ص ١٥٧ .

(٢) المفصل ص ١٥٧ .

(٣) المفصل ص ١٥٧ .

(٤) في ب : (( الضرط )) .

(٥) في الأصل : (( يا حديةُ )) .

(٦) في ب : (( ريح )) .

(٧) في الأصل : (( القيم )) والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ١٥٧ .

(٩) في ب : (( لأن )) .

(١٠) المفصل ص ١٥٧ .

و (( **أزامُ** ))[١] من الأزمِ وهو الشدّةُ، و (( **حناذِ** ))[٢] من الحنذِ وهو الشيءُ؛ لأنّ الشمسَ تشوي ، وسُميَتْ الشمسُ (( **بَرَاحُ** ))[٣] ؛ لأنها أبداً في الزوالِ والذهابِ .

(( **وسباطُ** ))[٤] من سبطته الحمرُ[٥] أيْ : أدرتهُ على الأرضِ[٦] أيْ : ألقَتْهُ .

و (( **طَمَارِ** ))[٧] : من الطُّمُورِ وهو الوثوبُ ، والباءُ في طَبَارِ بدلٌ من الميم في طمارٍ ، فالباءُ والميمُ يتعاقبانِ لكونهما شفويتينِ ، ومنهُ مكةُ ، وبكةُ ، وزالت ، ولَزَامِ أيْ : لازمهُ لا يزولُ عارُ[٨] تلك السبّةِ لو حذفَ الياءَ جيِّدٌ ضربٌ من السِّحْرِ من الأُخذةِ بالضمِّ وهي رُقيةٌ كالسِّحْرِ ، أو (( **خرزةٌ** ))[٩] يؤخذُ بها النساءُ الرجل و (( **أهصريهِ** ))[١٠] من هَصَرَ العود إذا عطفهُ ومدّهُ إلى نفسهِ يقالُ : للأسدِ هصورٌ ؛ لأنّهُ يهصِرُ الصيودَ ، و (( **كُرِّيهِ** ))[١١] من كرَّ إذا حملَ عليهِ (( **فَسُرِّيْهِ** ))[١٢] من سَرَهٍ ، أيْ : طعنه من سُرَّتهِ[١٣] و (( **قطاطِ** ))[١٤] بمعنى حَسِبَ

---

(١) المفصل ص ١٥٧ .

(٢) المفصل ص ١٥٧ .

(٣) المفصل ص ١٥٧ .

(٤) المفصل ص ١٥٧ .

(٥) في ب : (( الحمر )) ساقط .

(٦) في ب : (( على الأرض )) .

(٧) المفصل ص ١٥٧ .

(٨) في ب : (( عار )) ساقط .

(٩) المفصل ص ١٥٨ .

(١٠) المفصل ص ١٥٨ .

(١١) المفصل ص ١٥٨ .

(١٢) المفصل ص ١٥٨ .

(١٣) في ب : (( شره )) .

(١٤) المفصل ص ١٥٨ .

* **أَطَلْتُ فِرَاطَهُم** *(١)

أيْ : مسابقتهُم إلى أن قتلتُهم ، يقالُ : فارطتُ القومَ مفارطةً وفِرَاطاً ، أيْ : سابقتهم ، (( **ولا تبلُ فلاناً عندي بلالِ** ))(٢) أيْ : بالةٌ ، فقوله " بلالِ " في موضعَ الرفعِ ؛ لأنّه فاعلٌ " تبل " أيْ : لا تعطفه عندي عاطفةً ولا تصيبه منّي بذي من بلّه إذا وصَلَه أيْ : لا تصله واصلةٌ (( **على الجاعرتين** ))(٣) هُما مضربا الفرس بذنبه على فخذيه أيْ : جانبا الكفل من الجعرِ ، وهو النّحْرُ ، وهما قريبانِ من موضعِ الجعرِ يقالُ : مني بكذا إذا ابتُليَ به .

والدّلِيفُ : فوقَ الدبيبِ

* **فأكويَهِ وَقَاعِ**(٤) *(٥)

صِفَةُ كيِّهِ ، وقيلَ وقاعِ كيةٌ مدورَةٌ (( والمعدولةُ )) عن فاعلةٍ في الأعلامِ ، فإنْ قيلَ : ذكرَ المصنِّفُ قبلَ هذا ، والمعدولةُ عن الصفةِ كقولهم : في النداء يا فسَاقِ وهي أيضاً معدولةٌ عن فاعلةٍ ، كما أنّ (( **حَذَامِ** ))(٦) ( معدولةٌ عن فاعلةٍ )(٧) ، فكيفَ اختارَ لفظَ الصفةِ هناكَ دونَ لفظِ عاملِهِ ، وعُكِسَ هَهُنَا معَ أنهما مستويتانِ في العدولِ عن فاعلةٍ .

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل ، وتتمته :

. . . . . . . حَتى إذَا مَا قَتلْتُ سَرَاتَهُم كَانَتْ قَطَاطِ

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٣٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦١ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٥٢ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٥٠ ؛ واللسان ٧ / ٣٦٧ " فرط " ، ٧ / ٣٨٢ " قطط " ؛ وبلا نسبة في : شرح المفصل ٤ / ٥٨ .

(٢) المفصل ص ١٥٩ .

(٣) المفصل ص ١٥٩ .

(٤) هذا جزء من بيت شعر ، ونصه :

وَكُنْتُ إذَا مُنِيْتُ بخصْمِ سُوْءٍ دَلَفْتُ لـه فَأَكْوِيْـهِ وَقَـاعِ

البيت من الوافر ، وهو لعوف بن الأحوص في نوادر أبي زيد ص ١٥١ ؛ ومعجم الشعراء ص ٢٧٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٢ ؛ وله أو لقيس بن زهير في اللسان ٨ / ٤٠٥ " وقع " ؛ وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ص ٩٤٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٩ .

(٥) ينظر المفصل ص ١٥٩ .

(٦) ينظر المفصل ص ١٥٩ .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

قلنا : اختارَ ذلكَ لمعنى ؛ لأنّ هناكَ قد ذكرَ ما هو ليس بمعدولٍ عنْ فاعلةٍ كـ" رُطَابٍ " فإنها غيرُ معدولةٍ عن راطبةٍ ، ولكن عنْ رطبةٍ ، فصحّ قولهُ المعدولة عن الصفةِ دونَ المعدولةِ عن فاعلةٍ بخلافِ المذكورِ ههنا ، فإنْ كُلّهُ معدولٌ عن فاعلةٍ " حذام " من حذم أيْ : قطع .

و (( **قطام** ))[١] من قطمَ ، أيْ : عَضَّ ، وقيل : ذاقَ .

**وَإِذَا قَطَمتَهـم قطمْتَ عَلاقِمَاً وَقَوَاضِيَ الذِّيفَانِ[٢] فيما تَقْطِمُ[٣]**

العلقَمُ : شجرٌ من الذِّيفانِ السَّمُّ القاتِلُ يصفُ مرارةَ القوْمِ وسوءَ خُلقِهِم .

وغَلاَبِ[٤] : من الغلبةِ .

وبهانِ مرتجلٌ ، وفي الصِّحَاحِ[٥] بهانِ اسمُ امرأةٍ قالَ :

**أَلاَ قَالَتْ بَهَانِ ولَمْ تأبَقْ كَبِرْتَ وَلاَ يَليقُ بِك النَّعِيمُ[٦]**

البَهْنَانَةُ : المرأةُ الطيبةُ النفسِ ، والأرجِ .

وسَجَاحِ[٧] من السجاحةِ وهي سهولةُ الخُلقِ ، هي امرأةٌ من بني يربوعٍ ادّعَتْ النبوّةَ بعد رسولِ الله – عليه السَّلامَ – ، ثم هاجَرتْ إلى مسيلمةَ الكذّابِ ،

---

(١) المفصل ص ١٥٩ .

(٢) في ب : (( بالذيغان )) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي وجزة السعدي في اللسان ٩ / ١١١ " ذيف " ، ١٢ / ٤٨٩ " قطم " ؛ وتاج العروس " قطم " ؛ وبلا نسبة في : تهذيب اللغة ٩ / ١٥ ؛ وديوان الأدب ٢ / ٦٨٦ .

(٤) في ب : (( غلاب )) .

(٥) ينظر الصحاح ٥ / ٢٠٨٢ " بهن " .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لعامان أو لغامان بن كعب في نوادر أبي زيد ص ١٦ ؛ وبلا نسبة في : الصاحبي لابن فارس ص ١٧٦ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٢ ؛ واللسان ١٠ / ٣ " أبق " .

(٧) سَجَاح : هي سجاح بنت سويد بن عقفان التميمية من بني يربوع ، متنبئة مشهورة ، كانت شاعرة أديبة عارفة بالأخبار رفيعة الشأن في قومها نبغت في أيام الردة " أيام أبي بكر " وادعت النبوة بعد وفاة النبي – ﷺ – ، ثم بلغها مقتل مسيلمة الكذاب ، فأسلمت وهاجرت إلى البصرة ، وتوفيت فيها سنة ٥٤ هـ .

أخبارها في : الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢ / ٢٠٩ فما بعدها ؛ والمعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥ ؛ وأعلام النساء ٢ / ١٧٧ فما بعدها ؛ والأعلام ٣ / ٧٨ .

ووهبتْ لهُ نفسَهَا ، قيل : إنها أسلمتْ بعدَ ذلكَ ، وحسُنَ إسْلامُهَا ، وكـانتْ / [ ١٨٥/ ب ] من الكاهناتِ[١] قبلَ النبيِّ ، ومسيلمةُ[٢] قُتِلَ كافراً على يدي وحشيٍّ[٣] ، ولأبي[٤] العلاء[٥] المعرِّي :

**أَمَّـا السَّجَـاحُ مسيْلِمَـةُ كَذّابَـهْ في نَبِـيِّ الدُّنْيَـا وكـذابُ**[٦][٧]

(( **كسابِ** ))[٨] من كسبَ ، و (( **خطافِ** ))[٩] من خطـفَ ، أيْ: سـلب[١٠]، و (( **قثامِ** ))[١١] من قثَمَ ، أيْ : جمعَ ، واقتثمَ ما على الخوانِ ، أيْ : أكل جميعـه ،

---

(١) في الأصل : (( من المكانات )) والمثبت من ب .

(٢) مسيلمة الكذاب : هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي ، أبـو ثمامـة ، متنبـيء من المعمرين ، وفي الأمثال (( أكذب من مسيلمة )) ولد ونشأ باليمامـة بـوادي حنيفـة في نجـد ، وتلقب في الجاهلية بالرحمن ، وعرف برحمان اليمامة ، وقتل كافراً ، سنة ١٢ هـ .

أخباره في : المعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ١ / ٢١٤ ؛ وتـاريخ الطبري ٣ / ٢٨١ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٦٣ ؛ والبداية والنهايـة ٦ / ٣٢٣ ؛ وشـذرات الذهـب ١ / ٢٣ ؛ والأعلام ٧ / ٢٢٦ .

(٣) وحشي : هو وحشي بن حرب الحبشي أبو دسمة مولى بني نوفـل ، صحـابي مـن سـودان مكـة كان من أبطال الموالي في الجاهلية ، وهو قاتل حمزة عم النبي – ﷺ – قتله يوم أحد بحربـة كـان يرمي بها رمي الحبشة فلا يكاد يخطيء ، وهو قاتل مسيلمة الكذاب ، وسكن حمص فمات بهـا في خلافة عثمان – رضي الله عنه – سنة ٢٥ هـ .

ترجمته في : الإصابة ٣ / ٦٣١ رقم الترجمة ٩١٠٩ ؛ والمعارف لابن قتيبة ص ٣٣٠ ؛ والأعـلام ٨ / ١١١ .

(٤) في ب : (( ولأن )) .

(٥) في ب : (( العراء )) .

(٦) في البيت زيادة وتغيير ، واضطراب في الوزن .

(٧) لم أجد هذا البيت في ديواني أبي العلاء المعري : شروح سقط الزند ، ولزوم مالا يلزم .

(٨) المفصل ص ١٥٩ .

(٩) المفصل ص ١٥٩ .

(١٠) في الأصل : (( استلب )) .

(١١) المفصل ص ١٥٩ .

والضبُعُ يوصفُ بكثرةِ الأكلِ، و"جَعَارِ" من جعرَ أيْ[١]: تجانحوا[٢]، ومنهُ الجاعرُ بأنْ سُمِّيَ الضّبعُ بذلكَ لتلطخِها بجعرها ، (( **فَشَاحِ** ))[٣] من فشحَ إذا تفحجَ وهو أنْ يُفرِّجَ بينَ رجليهِ إذا جلسَ ، و (( **خَصَافِ** ))[٤] : بالصاد المهملة من خصفَ النّعلَ إذا خرزَها قالَ الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[٥] أيْ : يلزمانِ بعضها ببعضٍ ، و (( **سَكَابِ** ))[٦] من سكبَ الماءَ أيْ : صبّهُ يُشبّهُ الفرسَ الكثيرَ الجريَ بالبحرِ ، ولذا قيلَ لهُ : اسكوبٌ ، ومنْ ثمَّ قالَ النبي – عليهِ السلامُ[٧] – في فرسٍ ركبهُ ، (( وجدتُّه بحراً ))[٨] ، (( **وعرارِ بكَحْلٍ**[٩] ))[١٠] بفتح الكافِ وسكون الحاءِ المهملةِ بقرتان تناطحتا ، فماتتا جميعاً ، فقيل (( باءتْ عرارُ بكَحْلٍ )) ، يُقالُ : بأنّهُ إذا صارَ كُفْءاً لهُ يقتل بهِ ، يضربُ هذا المثل[١١] لكلِّ مستويين يقعُ أحدهما بإزاءِ الآخرِ .

والجَزْعُ : خرزٌ يمانيةٌ ، وهو بفتحِ الجيمِ وسكونِ الزّايْ ( ومنها قولهم )[١٢] : (( مَنْ دَخَلَ ظفارَ حمّر ))[١٣] أيْ : تكلم بلغةِ حميرٍ ، فأخرجَ مُخْرَجَ الخبر ، وهو

---

(١) في ب : (( أي )) ساقط .
(٢) في الأصل : (( انجانجو )) والمثبت من ب .
(٣) المفصل ص ١٥٩ .
(٤) المفصل ص ١٥٩ .
(٥) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الأعراف .
(٦) المفصل ص ١٥٩ .
(٧) في الأصل : (( السلام )) ساقط والمثبت من ب .
(٨) ينظر الحديث في : رواية (( وجدناه بحراً )) أو (( إنه البحر )) ينظر الحديث في البخاري كتاب الجهاد والسير باب الشجاعة في الحرب والجبن حديث رقم ٢٨٢٠ ، ٦ / ٤٣ ، وفي مسلم كتاب الفضائل باب شجاعة النبي ﷺ وتقدمه في الحرب ١٥ / ٩٧ . وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب الجهاد باب الخروج في النفير رقم الحديث ٢٧٧٢ ، ٣ / ٣٤٥ .
(٩) في الأصل : (( وكحل )) والمثبت من ب .
(١٠) المفصل ص ١٥٩ .
(١١) ينظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١ / ٢٢٦ ؛ والمستقصى للزمخشري ٢ / ٢ ؛ والميداني ١ / ٦٠ .
(١٢) في الأصل ما بين القوسين ساقط .
(١٣) ينظر هذا المثل ومضربه في المستقصى ٢ / ٣٥٥ ؛ والصحاح ٢ / ٦٣٨ " حمر " .

أمرٌ أيْ : فليحمّر ، كما يقالُ : « من دخلَ قريةَ الغـورِ تغـاورَ »[1] ، أصـلُ هـذا المثلِ ما ذكره[2] الأصمعيُّ أنّ واحداً من الأعرابِ دخـلَ علـى أمـير حمـير ولسـانُ حميرَ ، كان مغايراً للسانِ العرب بأسرهم ، وكانَ العربيُّ بين يديْ الأمير قائمـاً ، فقالَ ( لهُ الأميرُ : ثِبْ ، فظن العربي أنّه أُمِرَ بالوثبةِ المعروفةِ عندَ العربِ مـن ثـبَ وثبةً فانكسرت رجله )[3] فقالَ له ذلكَ الأميرُ : من دخلَ ظفارَ حمّـر ، أيْ : مـن دخلَ بلدتَنا تعلّمَ لسانَ الحِمْير ، ووثبَ على لسانهم[4] جَلسَ .

قال :

يُكَاشِفُنِـي العـداوة كُـلَّ جَلْـفٍ ... أُوَارِي فـي عَدَاوَتِـه أُوَارِى
أُحَامِقُـهُ وغيْـرُ الحمـقِ دِينِـي ... ولكنـي أُحَمِّـرُ فـي ظَفَـار[5]

أواري الأوّلُ : أسْتُرُ ، والثاني أعطُشُ[6] .

« **مَلَاعِ** »[7] مِن مَلَعَ ، أيْ : أسـرِعُ سميـتْ الهضبـةُ بذلـك ؛ لأنّ مـن انحـدرَ عنها أسرَع ، والأخرى من المنع لعلها سُمِّيت به أيضاً ؛ لأنّ من يريـدُ أنْ يعلوهـا منعتهُ لعلوّها ، و « **وبارِ** »[8] من وبرتِ الأرنبُ وبيراً[9] أيْ : مشيتْ في الحزونـةِ لتقفّيَ أيْ : لتخفي أثرَ مشيها ؛ لأنها إذا مشتْ نظرتْ إلى موضعِ الحـزْنِ فوثبـتْ عليه لئلاّ يتبيّنَ أثرُها فيـه لصلابتـه[10] سُـمِّيتْ الأرضُ بهـا لحزُونتهـا كأنّهـا في[11]

---

(١) ينظر التخمير ٢ / ٢٤٤ .

(٢) في ب : « ما شكره » .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : « ألحانهم » والمثبت من ب .

(٥) لم أهتد إلى تخريج هذين البيتين في ما لدي من مصادر .

(٦) في ب : « عطاش » .

(٧) المفصل ص ١٥٩ .

(٨) المفصل ص ١٥٩ .

(٩) في ب : « وبيراً » .

(١٠) في الأصل : « لصلابتها » والمثبت من ب .

(١١) في ب : « من » .

منخَفَضٍ من الأرض ، كما أنّ شرافِ سُمِّيتْ بذلكَ لظهورها ، فكأنّها على شرفٍ من الأرضِ و (( لَصَافِ ))[(١)(٢)] من منازلِ بني تميمٍ قالَ قائلُهُم :

**قـد كُنْـتُ أحْسِبُكُـمْ أُسُـودَ خَفِيّةٍ فإذَا لَصَافِ تبيْـضُ فيهـا الحُمّـرُ**[(٣)]

وقولُهُم : (( أُسُودُ خَفِيّةَ )) كقولهم : أسودُ غابةٍ وهما : مأسدتان[(٤)] .

" الحَمَّرُ ": ضربٌ من الطيرِ كالعصفورِ، واشتقاقها من لصف لونه إذا برقَ ، (( **والبناءُ في المعدولةِ لغةُ أهلِ الحجازِ** ))[(٥)] أيْ : في فعالِ التي هي معدولةٌ أطلَقَ المصنِّفُ هنا في أنواعِ هذا البناءِ وهو " فَعَالِ "[(٦)] ، وذكر الإمامُ ابنُ الحاجبِ[(٧)] في شرحِ مقدمته أنّ البناءَ في الثلاثةِ من هذا البابِ باتفاقٍ من العربِ وهي نزالِ وبمعنى المصدرِ كـ" فجارِ " ، ومعنى[(٨)] الوصف كـ" فَسَاقِ " ، والمختلِفُ ما كانَ علماً كـ" حَذَامِ " ، ثم أهلُ الحجازِ[(٩)] ينظرونَ إلى تحققِ الموجبِ للبناءِ فيبنونَ ، وفي علةِ بنائها اختلافٌ ، فذهب بعضهم إلى أنّ العلةَ قوةُ سببها بالواقعِ موقعَ المبنيِّ ، ألا ترى أنّ " يَسَارِ " كنزالِ من وجهينِ : أحدهما من حيثُ اللفظُ ؛ لأنّ

---

(١) المفصل ص ١٥٩ .

(٢) ينظر معجم البلدان ٥ / ١٧ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي المهوش الأسدي في خزانة الأدب ٦ / ٣٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ؛ واللسان ٤ / ٢١٤ " حمر " ، ٩ / ٣١٦ " لصف " ؛ وبلا نسبة في : إصلاح المنطق ص ١٧٨ ؛ والإشتقاق ص ٢٢٤ ؛ وسمط اللآليء ص ٨٥٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٣ .

(٤) في ب : (( سددتان )) .

(٥) المفصل ص ١٥٩ .

(٦) ينظر الكافية في النحو ص ١٥٦ .

(٧) في ب : (( وبمعنى )) .

(٨) في تحقيق الموجب للبناء في فعالِ المعدولة ينظر الكتاب ٣/٣٧٧ ، ٣٧٨ ؛ وابن يعيش ٤ / ٦٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠١ ؛ وشرح الرضي ٢ / ٧٩ ؛ والنحو والصرف بين الحجازين والتميميين ص ١٤١ .

(٩) في ب : (( تأنيث )) .

" يسارِ " كنزالِ من حيثُ الحركاتُ والسكونُ ، وثانيهما أنّ " يسارِ " معدولٌ عن الميسرةِ ، كما أنّ " نزالِ " معدولٌ عن أنزلْ ، والمذهبُ الثاني أنها بنيتْ لتضمنها معنى تاءِ التأنيثِ فـ" يَسَارِ " متضمِّنٌ لتاءِ التأنيثِ التي في الميسرةِ ؛ لأنّها معناهُ وإذا أوردَ عليهم ما هو مُؤنّثٌ[1] ، وليسَ فيه تاءُ التأنيثِ من نحو التي[2] في هندٍ وقدرٍ أجابوا بأنّ تاءَ التأنيثِ فيما أوردَ مرادة محذوفة ، وفي نحوِ : " يسار " متضمِّنةٌ لم يزلْ هو دَالٌ عليها ، والمذهبُ الأولُ أولى لما أنَّ في الثاني من التعسُّفِ ، وهو تقدير أسماءٍ مؤنثةٍ لم ينطقْ بها ، وبنو تميمٍ[3] ينظرونَ إلى أصلِ / [١٨٦/أ]
الأسماءِ إذِ الأصلُ فيه الإعرابُ ، والسببُ الطاريءُ مقلوبٌ عند اعتبارِ الأصلِ ، وقد تحققَ فيها العدْلُ والعلميةُ فيمتنعُ من الصرفِ من وجودِ[4] السّببينِ ، وهذا جيّدٌ لو طردوه ، فإنهم لم يطردوا هذا التعليلَ حيثُ تركوا هذا المذهبَ وبنوا فيما آخرُه راءٌ ، فلولا أنّهم فهموا علةً لوجَبَ البناءُ فيما آخره راءٌ لما بنوا ، وإذا وجبَ بناءُ ما آخرهُ راءٌ وجبَ بناءُ البابِ كُلِّه إذْ ليسَ لكونه راءً أثرٌ في البناءِ .

قوله : (( **إلاّ ما كانَ آخرهُ راءً كقولهم : حَضَارِ** ))[5] يعني وافقَ بنو تميمٍ[6] أهلَ الحجازِ فيما آخرُه راءٌ فإنه يثقلُ بكونِ الراءِ حرْفًا مكرراً ، والثقلُ يستدعي الخفّةَ ، والبناءُ أخفُّ من الإعرابِ ؛ لأنّه على حالةٍ واحدةٍ بخلافِ الإعرابِ ؛ لأنّه اختلافٌ ، وعدمُ استقرارٍ على حالةٍ واحدةٍ ، فسلوكُ طريقةٍ واحدةٍ أسهلُ من

---

(١) في ب : (( التي )) ساقط .

(٢) في الأصل : (( دالاً )) والمثبت من ب .

(٣) ينظر إلى رأي بني تميم بأن الأسماء الأصل فيها الإعراب : الكتاب ٣ / ٢٧٧ ؛ وابن يعيش ٤ / ٦٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٧٩ ؛ والنحو والصرف بين الحجازيين والتميميين ص ١٤١ فما بعدها .

(٤) في ب : (( فيها )) .

(٥) المفصل ص ١٦٠ .

(٦) ينظر موافقة بني تميم لأهل الحجاز في بناء ما آخره راء طلباً للخفة : الكتاب ٣ / ٢٧٨ ؛ والمصادر المشار إليها في الهامش السابق رقم ( ٣ ) .

سلوكِ طرائقَ قِددٍ ؛ لاعتيادِ السّالِكِ على وجههِ أبداً ؛ ولأنّ الإمالةَ مقصودةٌ في كلامهم ، وهي لا تحصلُ إلاّ بتقديرِ البناءِ ؛ لأنه إذا أُعربَ لم يُكسرْ ، وإذا بنيَ كُسِرَ ، والإمالةُ[١] في مثله لا يتأتّى إلاّ بالكسرة[٢] ، فاختيرَ البناءُ ؛ ليحصلَ ما هو المقصودُ في كلامهم ، وكلٌّ من هذينِ الوجهينِ مستقيمٌ ، إلاّ أنّ الرُّجحانَ في البابِ لعلّةِ البناءِ ، والقليلُ من بني تميمٍ[٣] قد جروا على قياسِ منعِ الصرفِ في الجميعِ ، فلم يحتاجوا إلى التعسُّفِ في الفرقِ ، ولكنْ تركوا العملَ لِعلّةٍ توجبُ البناءَ « **حضارِ** »[٤] هو[٥] والوزن : كوكبانِ يطلعانِ قبلَ سهيل ، فتحلِفُ العربُ بكلٍّ واحدٍ منهما يحلفُ بعضهم أنّه سهيلٌ ، ويحلفُ الآخرُ أنهُ ليسَ بهِ ، والعربُ تقولُ : هذا الشيءُ يحلفُ إذا كانَ يشُكُّ فيهِ ، فتتحالفُ ، و" جَعَارِ " اسمُ ضَبُعٍ ، والبيتُ[٦] للأعشى ، وهو على مذهبِ ذلك القليلِ ، وما بعدَ البيتِ :

**وحَلَّ بالحَيِّ مِنْ جَدِيْسٍ … يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ**
**وَأَهْلُ جَوٍّ أَتَتْ عَلَيْهِم … فأفسَدَتْ عَيْشَهُم فَبَارُو**
**وَقَبْلَهُم غَالَتِ المَنَايَا … طَسْماً فلم يُنْجِهِم حِذَارُ**
**بَادُوا كَمَا بَادَ أوّلُوهُم … عَفَى على آثَارِهِمْ قِدَارُ**[٧]

---

(١) في الأصل « الإمالة » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « للكسرة » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٢٧٧ فما بعدها ؛ وابن يعيش ٤ / ٦٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠١ ؛ والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٤١ .

(٤) المفصل ص ١٦٠ .

(٥) في ب : « هو » ساقط .

(٦) البيت هو :

**وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ … فَهَلَكَتْ جَهرَةً وَبَارُ**

البيت من مخلع البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ ؛ والكتاب ٣ / ٢٧٩ ؛ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٢٤٠ ؛ وابن يعيش ٤ / ٦٤ ، ٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٥ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٢٥ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٢٥ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٩ ؛ وبلا نسبة في : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٩ رقم المسألة ٦٨ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧ ؛ والمقتضب ٣ / ٥٠ ، ٣٧٦ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٣٠ ؛ والمقرب لابن عصفور ص ٣٠٩ .

(٧) ينظر الأبيات في ديوان الأعشى من نفس القصيدة التي ذكر فيها البيت الآنف الذكر ص ٣٣١ .

جديسٌ بالجيمِ : قبيلةٌ كانتْ في الدّهرِ الأولِ ، فانقرضتْ .

" الجو " : اسمُ بَلَدٍ ، وهي اليمامةُ .

" بادوا " : أيْ : هلكوا .

" غالتْ المنايا " أيْ : أهلكتْ .

" طَسْم ": قبيلةٌ من عادٍ ، كانوا فانقرضوا، " عفّى " من عفى المنزلُ دَرَسَ .

" قدارِ " اسمُ رجلٍ ، وهو الذي عقرَ ناقةَ صالحٍ ، زعمـوا أنّ (( **وبـارِ** ))[١][٢] مدينةٌ كانتْ الجنُّ تسكنها ، وقيلَ موضـعٌ بالدّهنـاء[٣] ، وإنما صـرفَ الشـاعرُ في قوله " وبارٍ " بالتنوينِ ، معتقداً أنه كانَ منصرفاً ، كذا قالـه المصنِّـفُ ، فـإنْ قيـلَ فلعلّه جعله[٤] معربـاً ؛ لِضـرورةِ الشِّـعر ، قلنـا : قـالَ المصنّـف : ضـرورةُ الشـعرِ لا تُجيزُ إعـرابَ المبـني ، وقيـل : إنّ أولاد لَاوِذِبـن سـام بـن نـوحٍ نزلـوا " وبـارْ " فكثروا ثم عصوا ، فأصابتهم من اللهِ نقمة فهلكوا .

" اعلمْ " أنّ فعالِ في وجوهها مؤنثةٌ إلاّ التي بمعنى الأمـرِ ضـرورةً ، إنّ الأمـرَ مِمّا لا مدخلَ لهُ في التأنيثِ ، فكذا الجاري مجراه ، (( **هيهاتَ** ))[٥] هُو و" شتّانَ " بنيا على الفتحِ ؛ لوقوعهما موقـعَ المـاضي ، اعلـمْ : أنّ الأغلـبَ علـى الأصـواتِ الأمرُ والنهيُ ؛ إلا شَتّانَ ، وهيهَاتَ ، فهما قد وردَا في الخـبرِ ، وهـو لا يسـتعملُ استعمالَ بَعُد على الإطلاقِ ، ألا ترى أنّه لا يقالُ : هيهاتَ منّي زيدٌ ، بمعنى بَعُـدَ

---

(١) المفصل ص ١٥٩ .

(٢) وبَارَ : أرض كانت من محال عاد بين رمال يبرين واليمن ، فلما هلكت عاد أورث الله ديـارهم الجن فلم يبق بها أحد من الناس ، وهي ما بين نجران وحضرموت وما بين بلاد مهرة والشحر . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ١٣٦٦ ؛ ومعجم البلدان ٥ / ٣٥٦ - ٣٥٨ .

(٣) الدهناء : من ديار بني تميم معروفة ، والنسبة إليها دهناوي ، وهي من أكـثر بـلاد الله كـلأً مـع قلة في المياه ، وإذا أخصبت الدهناء ربعت العرب جمعاً لسعتها ، وكثرة شجرها . ينظر معجـم ما استعجم ١ / ٥٥٩ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٤٩٣ .

(٤) في ب : (( حقه )) .

(٥) المفصل ص ١٦٠ .

منِّي(١) ، وأنّه لا يكادُ يجيءُ إلاّ مكرراً ، قالَ :

* فهيهات هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَأَهْلُه *(٢)

وقالَ تعالى : ﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾(٣) ، وفي الكشافِ(٤) : (( فإنْ قلتَ : ما توعدونَ هو المستبعدُ ، ومن حقهِ أنْ يرتفعَ بـ" هيهاتَ " كما ارتفعَ العقيقُ في البيتِ ، فما هذهِ اللاّمُ ؟ قلتُ : قالَ الزّجاجُ(٥) : البُعدُ لما توعدونَ ، أوْ بَعُدَ لما توعدونَ فمن(٦) نوّنَ ، فنزلهُ منزلةَ المصدرِ ، وفيه وجهٌ آخرُ ، وهوَ أنْ يكونَ اللامُ لبيانِ المستبْعَدِ ما هو التصويتُ بكلمةِ الاستبعادِ ، كما جاءتْ اللامُ في ﴿ هَيۡتَ لَكَۚ ﴾(٧) ؛ لبيانِ المهيّةِ به )) .

* هَيْهَاتِ من مَصْبَحِهَا هَيْهَاتُ(٨) *

هذا القائلُ يصفُ إبلاً / بعُدَتْ من موضعِ إصباحِهَا تمامُهُ : [ ١٨٦/ ب ]

---

(١) في ب : (( مني زيد )) .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَهَيْهَاتِ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نَوَاصِلُهْ *

البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٦٥ ؛ والخصائص ٣ / ٤٢ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣١٨ ، ٢ / ١٩٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٧ ، ٤ / ٣١١ ؛ والأشباه والنظائر ٨ / ١٣٣ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣ ؛ والدرر ٥ / ٣٢٤ ؛ واللسان ١٣ / ٥٥٣ " هيه " ؛ وكتاب العين ١ / ٦٤ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ٢ / ١٩٣ ، ٤ / ٨٧ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٥١٦ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥٦ ؛ وسمط اللآلىء ص ٣٦٩ ؛ والمقرب ص ١٤٨ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١١١ .

(٣) من الآية ( ٣٦ ) من سورة المؤمنون .

(٤) ينظر الكشاف ٣ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٥) ينظر إعراب القرآن للزجاج ٤ / ١٢ .

(٦) في الأصل : (( فيمن )) والمثبت من ب .

(٧) من الآية ( ٢٣ ) من سورة يوسف .

(٨) في ب : (( هيهات )) ساقط .

* يُصْبِحْنَ بالقفْرِ أَتَاوِيَّاتِ *(١)

والأتاويُّ : الغريبُ ، جمعَ في البيتينِ المذكورينِ في الكتابِ النظائرَ الأربعة : الفتحَ ، والكسْرَ ، والضمَّ ، والتنوينَ ، ومنهُمْ من يحذفُها ، أيْ : التاءَ ، نحو هَيْهَا ، وقيلَ : هيهاتَ(٢) – بالفتح – اسمُ مفردٌ ، وُضِعَ لقولهم : بَعُـدَ ، وأمّـا المكسـورةُ منوّنةٌ ، أوْ غير منونةٍ ، فجمع ، فلو قيلَ : ما الاسمُ الذي يكونُ تـارةً مفتوحـاً في المفردِ ، ومكسوراً في الجمعِ ؟ قـل : هيْهَـاتَ ، فـإذا أريـدَ بهـا المفـردُ فحقُّهَـا أنْ تكتبَ بالتاءِ المدوّرَةِ ، كما في نحوِ : الصّـلاةِ ؛ لأنّ مَبْنَى الخـطِّ علـى الوقـفِ(٣) ، والوقفُ(٤) عليها بالهاءِ ، وهي في الكتابةِ مدورةٌ ، كما هو المعروفُ ؛ ولكنها هي في كتابتها مطوّلةٌ(٥) ، إتباعاً لخط الإمام(٦) ، وهو سنةُ السّلفِ ، وأصلها هيهَاتٌ ، فحذفتْ اللام ، أيْ : خُفِفّتْ هيهاتُ ، فحـذفَ التـاءُ مـن " هيهـاتَ " ؛ لأنّـه(٧) اسم غيرُ متمكنٍ ، كما حذفَ الياءُ والألفُ مـن الـذي ، وذا في تثنيتهمـا فقيـلَ : اللّذانِ ، وذانِ ، وهيْهَاتَ ، إذا كانَ جمعاً أشدُّ إبعـاداً مـن المفـردِ ؛ لتناولـه أنـواعَ

---

(١) هذا الرجز ، والذي قبله لحميد الأرقط في اللسان ٧ / ١٧٩ " عرض " ، ١٣ / ٥٥٣ " هيه " ، ١٤ / ١٦ " أتي " ؛ وتهذيب اللغـة ١ / ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ١٤ / ٣٥١ ؛ وتـاج العـروس ١٨ / ٤٠٦ ، ٤١٦ " عـرض " ، ٢١ / ٣٦١ " صنبـع " ، " أتـو " ؛ ولأبـي النجـم في الحيـوان ٥ / ٩٨ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ٦٥ ، ٦٦ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢١ ؛ وتـاج العـروس " هيه " .

(٢) في ب : « هيهات » ساقط .

(٣) في ب : « الوقف الخط » .

(٤) ينظر اختلاف القراء في الوقف على " هيهات " : اتحـاف فضـلاء البشـر ٢ / ٢٨٤ ؛ والتيسـير ص ٦٠ ؛ والنشر ٢ / ١٣١ .

(٥) في ب : « مطولة له » .

(٦) هو : يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني تابعي مشهور كبير القدر . تـوفي سنة ١٣٠ هـ .

ترجمته في : الطبقات الكبرى لابن سعد ٢ / ٣٨٢ ؛ وغاية النهاية ٢ / ٣٨٢ .

(٧) في الأصل : « اسم » ساقط والمثبت من ب .

البعدِ ، (( **المعنى في شتّانَ : تباينُ الشَّيْئين** ))[1] ، إذا قلتَ : شتّانَ زيدٌ وعمروٌ ، كانَ[2] المعنى تباعدَ زيد وعمرو ، وذلكَ أنّ أحداً يقولُ : إنّ بينهما مقاربةً في خصْلَةٍ من الخصالِ ، كالكرمِ وغيره ، فتقولُ : شتّانَ زيدٌ ، وعمروٌ ، يُقصد نفيَ المقاربةِ ، كأنكَ قلتَ : افترق زيدٌ وعمروٌ ، وهو اسمٌ أخِذَ من تركيبِ ما هو مقاربٌ لمعنى التباعدِ والافتراقِ ، فاقتضى شيئينِ ؛ لأنّه بمعنى تباعدَ ، والتباعدُ لا يكونُ إلاّ بينَ اثنينِ ، وقيل : شتّانَ من التشتتِ ، وهو التفرقُ والتباعدُ ، كأنه قيل : تشتّتَ عدلوا عن صيغةِ الفعلِ إلى[3] هذه الصيغةُ لغرضٍ ، وهو المبالغةُ ؛ لأنَّ العدولَ عن لفظٍ إلى لفظٍ مع زيادةِ الحروفِ ، يدلّ على ذلك[4] ، وبنيَ هذا ، و" هيهاتَ " على الفتح ؛ لوقوعهما موقعَ الفعلِ الماضي ، و" ما " في نحوِ : قولكَ : (( **ما زيدٌ وعمروٌ** ))[5] زائدةٌ

**شَتّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا ... وَيَوْمُ حَيّانَ أَخِي جَابِرِ**[6][7][8]

الكُورُ – بالضمِّ – الرَّحْلُ بأداته ، والجمعُ أكوارٌ الضميرُ في كورِهَا للنّاقةِ ، وحيّانُ[9] : اسمُ رجلٍ كانَ ينادِمُ الأعشى ، وأخي جابرٌ عطفُ بيانٍ ، يقول : كُنّا نشربُ ، ونتنعّمُ مع أخي جابرٍ ، معناه : لا يستويان ؛ لأنّ يومي على

---

(١) المفصل ص ١٦٠ .

(٢) في ب : (( كان )) .

(٣) في الأصل : (( أي )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( الميال )) .

(٥) المفصل ص ١٦١ .

(٦) في ب عجز البيت ساقط .

(٧) المفصل ص ١٦٢ .

(٨) البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٧ ؛ وأدب الكاتب ص ٣١٢ ؛ وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٦ ؛ واللسان ٢ / ٤٩ " شتت " ؛ وبلا نسبة في : الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٢ ؛ والمغرب ص ١٤٨ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٥١٨ .

(٩) في الأصل : (( حيان )) .

الرحلِ ، أيْ : أنا على السّفرِ ، ويومُه في الرّاحةِ على التنعمِ في الحضر ، وقبلهُ :

**وقــد أُسَلّــي الهَــمَّ حِيْــن اعْتَرى[1] بِجَسْــرَةٍ دَوْسَــرَةٍ عَاقِــرِ[2]**

الجسرةُ والدّوسرةُ بمعنى : وهي[3] الناقةُ العظيمةُ[4] ، والعاقرُ التي لم تحملْ

*** في ظِلِّ الدّوْمْ *[5]**

على الإضافةِ رِواية عن[6] أبي عبيـدةَ ، والـدومُ شجرُ المُقـلِ[7] ، والأصمعـيُّ يرويه في الظلِّ الدومِ : أيْ : الدائمُ على وجهِ الصفةِ ، وكـانَ الأصمعـيُّ يقـولُ : كذبَ ابنُ الحائكِ[8] ، يعني أبا عبيدةَ ، ويقولُ : أيُّ ظلٍ بنجدٍ يكونُ للدومِ .

*** لَشَتّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيْدَيْنِ في النّدَي *[9][10]**

---

(١) في الأصل : « عندي » .

(٢) هذا البيت للأعشى ، وهو قبل البيت الآنف الذكر . ينظر ديوانه ص ١٩٧ .

(٣) في ب : « وهو » .

(٤) في ب : « العظيم » .

(٥) هذه قطعة من بيت من الرجز ، وقبل هاتين اللفظتين قوله :

*** والمشْرَبُ البَارِدُ . . . . . ***

وقبله : *** شتانَ هذا والعِنَاقُ والنّومْ ***

وهذا الرجز للقيط بن زرارة في : المقتضب ٤ / ٣٠٥ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢٨٤ ؛ واللسـان ١٢ / ٢١٥ " دوم " ؛ وتاج العروس " دوم " ؛ والحاجب بن زرارة في جمهرة اللغة ص ٤٦٨ ؛ وأساس البلاغة " دوم " ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥١٧ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيش ٤ / ٣٧ ، ٦٨ ؛ والمخصص ١٤ / ٦٣ ؛ وكتاب الجيم ١ / ٢٤٢ .

(٦) في الأصل : « عن » ساقط والمثبت من ب .

(٧) المُقلُ : ثمرُ الدّومِ . الصحاح ٥ / ١٨٢ " مقل " ؛ والقاموس المحيط ص ١٤٣٢ " مقل " .

(٨) ينظر الصاحبي لابن فارس ص ٢٣٢ ؛ والتعليق على هذا البيت في الاقتضـاب ص ٣٨٨ ؛ كمـا أورده محقق الصاحبي في تعليقه على هذا البيت ، وينظر التخمير ٢ / ٢٥٣ .

(٩) المفصل ص ١٦٣ .

(١٠) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

*** يَزِيْدُ سُلَيْم وَالأَغَرِّ ابْن حَاتِم ***

وهو لربيعة الرّقيِّ في ديوانه ص ١٢٤ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٤ / ٣٧ ، ٦٨ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢٧٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ؛ واللسان ٢ / ٤٩ " شتت " ؛ وبلا نسـبة في : شذور الذهب ص ٥١٩ .

أيْ : العطاء ، وهذا البيتُ لربيعةَ الرقيِّ ، وهوَ ممن لا يستشهدُ بشعرِهِ ؛ لأنه مولدٌ ، وبعده :

يزيدُ سُلَيْمٍ سَالِمِ المالِ والفَتَى(١) … فَتَى(٢) الأَزْدِ للأموالِ غَيْرُ مسالمِ
فهَمُّ الفَتَى الأزديِّ تفريْقُ مَالِهِ … وَهمُّ الفتَى القيسيِّ جَمْعُ الدّراهِمِ
فَلاَ يَحْسَبِ التَّمْتَامُ أنِّي هَجَوْتُه … وَلَكِنَّنِي فَضَّلْتُ أَهْلَ المكارِمِ(٣)

فقدْ أباه الأصمعيُّ(٤) ؛ لأنك إنْ جعلتَ " ما " مزيدةً فـ " بينَ " منصوبٌ على الظرفية ، فلا يصحُّ أنْ يقعَ فاعلاً لشتانَ ، وإنْ جعلتهُ بمعنى الذي ، فقد جعلتَ فاعلها شيئاً واحداً ، وهي مقتضيةٌ لشيئينِ ، ولم يستبعده بعضُ العلماءِ عنِ القياسِ ، والمرادُ به السِّيرافي فوجهُهُ أنْ يجعل " ما " فاعلاً ، فكانَ المعنى شتانَ الذي من الأحوالِ ، وهو مبنيٌّ على الفتحةِ ؛ لما بينّا(٥) ، ولأنهم اتبعوا فتحةَ نونه فتحةَ تائه ، ولم يعتدوا بالألفِ حاجزاً(٦) ، أوْ لأنّ الألفَ بمنزلةِ الفتحةِ ، فأتبعوا فتحةَ النونِ الفتحةَ التي تلتها ، وفي هيهاتَ ، وشتانَ ، وسُرْعَانَ مبالغة ، ليستْ في بَعُدَ ، وافترقَ ، وسرُعَ ؛ لأنّ العدولَ عن لفظٍ / إلى لفظٍ خصوصاً عند زيادةِ [١٨٧/أ] الحرفِ لا يكونُ إلاّ للمبالغةِ ، وقوله « أُفٍّ »(٧) قالَ ابنُ(٨) جني(٩) : منْ ضمّهُ ضمّه إتباعاً لضمةِ الهمزةِ ، ومنْ فتحَ هرب(١٠) إلى الفتحِ ؛ لخفتها من ثِقَلِ التضعيفِ ، ومنْ كسرَ فعلى أصله ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ ، ونظيرهُ الأمرُ من شدّ

---

(١) في الأصل : « الفتى » .
(٢) في الأصل : « هي » .
(٣) ينظر هذه الأبيات في ديوان الرّقي ص ١٢٤ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .
(٤) ينظر قول الأصمعي وغيره في هذه الأبيات : خزانة الأدب ٦ / ٢٧٦ - ٣٠٢ .
(٥) في ب : « ذكرنا » .
(٦) في الأصل : « حاجزة » والمثبت من ب .
(٧) المفصل ص ١٦٣ .
(٨) في ب : « ابن » ساقط .
(٩) ينظر الخزانة ٧ / ٦٧ .
(١٠) في ب : « ضرب » .

يشدُّ شدا شِدْ ، شُد ، ومن نـوّنَ : أرادَ التنكـيرَ ، أيْ : تضجـراً ، ومـن لَمْ ينـون أرادَ التعريفَ ، أيْ : التضجُّر ، وإنما بُني لغنائهِ عـن الجملـةِ ؛ وإنّمـا لم يُـبنَ علـى السكونِ ؛ لأدائه إلى التقاءِ السّاكنين ما يستعملُ معرفةً ونكـرةً ، فـإنْ قيـلَ : هـو اسمٌ للفعلِ على كلِّ تقدير ، فكيفَ يكونُ معرفةً تارةً ونكرةً أخـرى ؟ قلنـا : إذا قدِّرَ معرفةً جُعِل علماً لمفعولية الفعل الذي بمعناهُ ، كما هـو المذكـورُ في أُسَامةَ ، وغدوةَ ، وإذا قدِّرَ نكرةً كانَ لواحدٍ مـن آحـادِ الفعـلِ الـذي يتعـدد اللفـظُ بـه ، فصارَ أمره بهذا[١] التقدير[٢] مختلفاً ، أو تقولُ إنّ أمر التعريفِ والتنكيرِ في الحقيقـةِ راجعٌ إلى المصدرِ الذي يقدّرُ معه لا إلى معنى الفعلِ ، علـى مـا هـو المذكـورُ في التقديرِ ، في " إيهِ " بغيرِ تنوينٍ : حدّثْ الحديثَ ، وبتنوينٍ : حدثْ حديثاً ، قـالَ ذو الرُّمةِ :

**نَزَلْنَـا فَقُلْنَـا إِيْـهِ عَـنْ أُمِّ سَالـمٍ ... وَمابَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَـارِ البَلاَقِـعِ**[٣]

أيْ : حدِّثْ الحديثَ الذي يحدثني عن أمِّ سالم ، وإذا فتحْتَ الهاءَ كانَ نهْياً ، فكأنَكَ قُلتَ : حسبُكَ فاكفُفْ ، وإذا أردتَ التنكيرَ قلتَ : إيهاً بالتنوينِ .

و (( **صهْ** ))[٤] إذا أردتَ التنكـيرَ فيـه ، قلـت : " صهٍ " بـالتنوين ، إنّمـا بـنيَ لوقوعهِ موقعَ غيرِ المتمكنِ ، وهو الأمرُ ، وأصلُ البناءِ التسكينُ ، وإنّما كُسِر عنـد

---

(١) في ب : (( لهذا )) .

(٢) في ب : (( الطريق )) .

(٣) البيت من الطويل لذي الرُّمَّةِ في ديوانه ص ٧٧٨ ؛ وإصـلاح المنطق ص ٢٩١ ، ٣٠١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيـش ٤ / ٣١ ، ٧١ ، ٩ / ٣٠ ؛ وتذكـرة النحاة ص ٦٥٨ ؛ ورصف المبـاني ص ٤٠٨ ؛ والأشباه والنظائر ٦ / ٢٠١ ؛ وخزانـة الأدب ٦ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٣٧ ، ١٠ / ١١٣ ، ١١٤ ؛ واللسـان ١٣ / ٤٧٤ " إيـه " ؛ وتاج العروس " أيه " ؛ وما ينصـرف ومـا لا ينصرف ص ١٠٩ ؛ ومجـالس ثعلب ص ٢٧٥ ؛ وكتـاب العين ٤ / ١٠٤ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٣ / ١٧٩ ؛ والمخصـص ١٤ / ٨١ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢٣٧ .

(٤) المفصل ص ١٦٣ .

التنوينِ ؛ لأنَّ آخره ساكنٌ ، فلاقاهُ ساكنٌ آخر ، وهو التنوينُ ، فالتقى ساكنانِ ، فوجبَ التحريكُ ؛ لإزالةِ التقائهمـا ، فحـرِّكَ بالكسـرِ ؛ للأصـلِ المعـروف ، فلـو عدتَ إلى التعريفِ عدت إلى التسكين ؛ لأنهُ لا موجبَ للحركةِ هُنا .

و(( (( **غاقِ** ))[1] أيْ : صوت : الغرابُ ، هذا الصوتَ ))[2] ، و" غاقٍ " أيْ : صَوّتَ صوتاً من الأصـواتِ ، ومـا لا يسـتعملُ إلاّ معرفـةً يسـلبُ[3] عنـهُ التنويـن " بلـه " أيْ : اتـركْ ، وإنمـا لَـزِمَ التعريـفُ في " بلـهَ " و (( **آمـينَ** ))[4] ؛ لأنَّ في[5] " بَلـهَ " لا يُـرادُ بـهِ إلاّ الـتركُ المعهـودُ ؛ لأنـه لا يسـتعملُ هـذا إلا فيمـا إذا كـانَ المخاطبُ في كلامٍ ، أوْ في فعلٍ سبقَ منهُ ، فكانَ معهوداً ، وكذلكَ في " آمينَ " ؛ لأنّ قصْدَ التنكيرِ فيه لا يفيد إلاّ جهالةً مستلزمةً للعبثِ ؛ إذْ[6] هو لا يأتي المتكلِّـمُ به إلا عقيبَ الدعاءِ المطلوبِ إجابتُهُ على التعيينِ ، فكانَ[7] معلوماً ، وما التزمَ فيـه التنكيرُ أيْ : لم يستعملْ إلاّ منوناً .

(( **وَاهاً** ))[8] : صوتٌ يخرجُه المتعجِّبُ من فيهِ ، أيْ : عجباً لهُ ، واللاّمُ صلـةٌ لعجباً ، ويجوزُ أنْ يكونَ للبيانِ ، كما في قوله : (( ويـحَ لـهُ )) ، أيْ : هـذا لـهُ لا لغيره ، قالَ :

**وَاهـــاً لريّـا ثـم وَاهـاً وَاهـــا ... يَالَيْـتَ عينيْهَـا لَنَـا وَفَاهَـا**[9]

---

(١) المفصل ص ١٦٤ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب : (( أي يسلب )) .

(٤) المفصل ص ١٦٤ .

(٥) في ب : (( في )) ساقط .

(٦) في ب : (( إذ )) ساقط .

(٧) في الأصل : (( معمولاً )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٨) المفصل ص ١٦٤ .

(٩) هذا رجز لأبي النجم العجلي . انظره في : اللسان ١٣ / ٥٦٣ " ويه " ؛ وتاج العروس ١٠ / ٤٠١ " جرر " .

ومنهُ : (( **فداء لكَ** ))[1] وإنّما فصلهُ عن أشـكالِه ؛ لأنَّ هـذا مشـتقٌ دونَ مـا قبله ، والأصلُ أنْ يُبْنى على السكونِ ، إلاّ أنّهُ حُرِّكَ لالتقـاءِ السّـاكِنيْنِ تحـركَ إلى الكسْرِ ، كما تحركُ الأوامرُ السّاكنةُ ، على ما هو في[2] أصلٍ ، لالتقـاءِ السّـاكنينِ أنْ يُحرّكَ إلى الكسرِ[3] ، والتنوينُ فيه كالتنوينِ في " صَهٍ ، ومَهٍ " .

قال المصنِّفُ[4] في قوله :

*** مَهْلاً فِدَاء ***[5]

يجوزُ في " فداءِ " الحركاتُ الثلاثُ ، فالرفعُ على أنّهُ خبرٌ مقدمٌ على المبتـدأِ ، وهو " الأقوامُ " .

والنصبُ على أنهُ مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ ، وهـوَ لِيَفْـدِكَ الأقـوامُ فـداءً ، تمامه :

*** وَمَا أُثَمِّرُ مِن مَالٍ ومن وَلَدِ[6] ***[7]

وأمّا فداءِ بالكسرِ والتنوينِ فهو اسم فعـلٍ ليفـدكَ ، كـ" صَـهْ ، ومَـهْ " هـذهِ الأسماءُ كُلُّهَا ، أعني أسماءَ الأفعالِ ، اختلفَ[8] فيها هَـلْ لها موضـعٌ مِـنْ الإعـرابِ

---

(١) المفصل ص ١٦٤ .

(٢) في ب : (( في )) ساقط .

(٣) في ب : (( بالكسر )) .

(٤) ينظر المفصل ص ١٦٤ .

(٥) المفصل ص ١٦٤ .

(٦) ينظر التخريج للبيت الآنف الذكر .

(٧) هذا جزء من بيت من البسيط ؛ وتتمته :

**. . . . . . لكَ الأقوامُ كُلّهُمُ — وما أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ ومِنْ وَلَدِ**

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٦ ؛ والأشباه والنظائر ٧ / ٩٠ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ١٨١ ؛ واللسان ١٥ / ١٥٠ " فدي " ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦ / ٢٣٧ ؛ وشرح المفصـل لابـن يعيش ٤ / ٧٣ .

(٨) ينظر اختلاف العلماء في أسماء الأفعال هل لها موضع من الإعـراب أم لا في : الكتـاب لسـيبويه ١ / ٢٤١ فما بعدها ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٥ ؛ والإيضاح ص ١٨٩٠ ، ١٩٠٠ ؛ والإرتشاف ٣ / ١٩٧ ، ٢١٤ ؛ والمساعد ٢ / ٦٣٩ ؛ وشـرح الكافيـة الشـافية ص ١٣٨٤ ؛ والبسيط لابن أبي الربيع في شرح الجمل ١ / ١٦٣ - ١٦٤ ؛ وشرح المرادي على الألفيـة ٤ / ٧٥ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠٥ .

أمْ لا ؟ فقالَ قومٌ : لا موضعَ لها من الإعرابِ ؛ لأنّ معناها معنى " ما " لا موضعَ لهُ مِنْ الإعرابِ ؛ فلذلكَ[١] بُنيتْ ، وقالَ قومٌ : بلْ لها موضعٌ من الإعرابِ ؛ لأنّها أسماءٌ وقعتْ مركبةً ، وكلُّ اسمٍ وقـعَ في الـتركيبِ لم يكـنْ بـدٌ مـن إعرابه ؛ لأنَّ سببَ الإعرابِ التركيبُ ، فالبناءُ لا يوجبُ لها ألاّ يكونَ لها موضعٌ مـن الإعـرابِ كجميعِ الأسماءِ المبنيّةِ ، ثم وضعها من الإعرابِ على حسـبِ اختـلافِ أحـوالِ[٢] البناءِ ومن أسماءِ / الفعلِ « **دونك** »[٣] هذا الفصلُ الذي أوّله " دونكَ " مُشْكِلٌ ، [ ١٨٧/ ب فإنه مبنيٌّ ، وأنّ الفتحةَ في قولكَ : جلستُ عندكَ ، حركةُ إعرابيةٍ ، وفي قولـك : عندك عمراً بنائيةً ، وكذلكَ البواقي ، لكن إنما تُبْنى هـذهِ الأسماءُ علـى الفتحـةِ ؛ لأنّها حركتها حالةُ الإعرابِ ، كما بنيَ لا رجلَ على الفتحةِ ؛ لكونها حركةً لهـا إعرابيةً عندَ الإضافةِ ، نحوُ : غُـلامُ[٤] رجـلٍ كـائنٌ عندنـا ، وقيـلَ : سُئِلَ الإمـامُ سراجُ الدِّين السكاكي ( عن هذهِ الأسماءِ )[٥] فقـال : إنّهـا مبنيّـةٌ[٦] ؛ لأنّ دونَ ، وعنـدَ ، وغيرَهُمَـا ، تكـونُ معربـةً إذا وقعـتْ ظروفـاً[٧] ، فأمـا في هـذا الموضـعِ فموضوعةٌ لمعنى خُذْ ، والزمْ ، وتأخرْ ، فكانتْ متضمنةً معنى الجمل فبُنيتْ ، ولوْ لمْ يكنْ هذا لما قالَ ، ومن أصنافِ الفعل ، « **وعندكَ عمـراً** »[٨] ، أيْ : خُـذْهُ ، وأمسكهُ ، ولا تُخلِه ، « **وحـذركَ بكْـراً** »[٩] ، أيْ : احـذرْ بكـراً ، وكذلـكَ

---

(١) في ب : « ولذلك » .

(٢) في الأصل : « أحوال » ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٦٥ .

(٤) في ب : « لا غلام » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) ينظر مفتاح العلوم ص ١٤٣ .

(٧) في ب : « ظرفاً » .

(٨) المفصل ص ١٦٥ .

(٩) المفصل ص ١٦٥ .

" حذارِكَ " وَحذْرَكَ وحَذارِكَ ، كلاهما – بكسرِ الحاءِ – في نسخةِ الطّباخي ، كلاهما بالفتحِ ؛ لكنّ المشهورَ هو الأولُ ، وقولُهُ : (( ومكَانَكَ وبعدكَ إذا قلتَ : تأخّرْ ، أو حذرتَهُ شيئاً[1] خلفه[2] )) فقولُهُ : إذا قلتَ : تأخّر تفسيرٌ لقوله : " مكانكَ " ، وقوله : (( وحذرتَهُ شيئاً خلفهُ )) تفسيرٌ لقوله : بعدكَ ، ألا ترى أنّ معنى قوله : مكانكَ ، أيْ[3] : تأخّرْ عن[4] مكانكَ الذي أنتَ فيه الآنَ ، والزمْ مكانكَ الأوّلَ .

(( **وفَرَطكَ** ))[5] ، بفتحتين مأخوذٌ من فرطِ القومِ سبقهم إلى الماء ، كما في الحديثِ (( أنا فَرَطُكُم[6] على الحوضِ ))[7] قالَ رضي الدين الطباخي[8] : هذا الفصلُ كلّهُ معربٌ ، وليسَ بمبنيٍّ ، وإنما ذكرهُ المصنِّفُ[9] في المبنياتِ ؛ لاستطرادِ أسماءِ الأفعالِ ، ولكن الأكثرين على ما ذكرتُه أوّلاً ، ثم الكافُ في " دونَكَ " حرْفٌ مخلصٌ للخطابِ للتأكيدِ ؛ لما في الاسمِ من المستترِ المرفوعِ ؛ لقيامه مقامَ ( العدلِ ، ونظيرُه الكافُ في : أرأيتكَ ، ومن الأصواتِ )[10] قولُ المتقدّمِ إلى آخره .

---

(١) المفصل ص ١٦٥ .

(٢) في الأصل : (( خلفه )) ساقط والمثبت من ب والمفصل .

(٣) في ب : (( أي )) ساقط .

(٤) في ب : (( من )) .

(٥) المفصل ص ١٦٥ .

(٦) في ب : (( أفرطكم إليَّ )) .

(٧) ينظر الحديث في البخاري كتاب الفتن باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ رقم الحديث ٧٠٤٩ ( ٤ / ٣١٢ ) ؛ ومسلم كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء باب رقم ٣٩ رقم الحديث ٢٤٩ ، ١ / ٢١٨ ؛ ومسند أحمد بن حنبل ١ / ٢٥٧ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ .

(٨) سبقت ترجمته .

(٩) ينظر المفصل ص ١٦٥ .

(١٠) في ب ما بين القوسين ساقط .

اعلم : أنّ الأصوات المحكيّـةَ لا يكـادُ يُبنَـى علـى الضـمِّ ؛ لأنّ الضـمّ غايـةُ[1] المخالفةِ في البناءِ ؛ لأنّ الأصلَ في البناءِ السكونُ ، فإنْ تعـذّرَ فـالفتْحُ ، وإنْ تعـذّر فالكسـرُ ، وإنْ تعـذر فحينئـذٍ الضـمُّ ، وليسَ بعـده غايـةٌ ، وذكـر الإمــامُ ابــنُ الحـاجب[2] (( علّـةَ بنائهـا : أنّـه لم يوجـدْ فيهـا العلـةَ المقتضيـة للإعـرابِ ، وهــو التركيبُ ، ولأنّها وضعتْ مفردةً صوتاً إمّا لحكايةٍ ، أو لغيرهـا )) ، ولذلـكَ قـالَ المصنِّفُ[3] في المبتدأِ والخبرِ : (( لكانا في حُكْمِ الأصواتِ التي حقُّهـا أنْ ينعـقَ بهـا غير معربَة )) إلى آخره ؛ وهذا تصريحٌ منه بأنها مبنيةٌ ؛ لعدمِ المقتضى للإعـرابِ ، وهو التركيبُ ، ( ولو قلـتَ : " غـاقِ " صـوتُ الغـرابِ ، كـانَ لـهُ موضـعٌ مـن الإعرابِ وهو الرفعُ بالابتداءِ ؛ لوجودِ مقتضى الإعـرابِ )[4] وهـو الـتركيبُ قـالَ صاحبُ المقتبس[5] : قلتُ قوله : (( هي مبنيةٌ ؛ لعدم مقتضى الإعـرابِ )) ، وهـو التركيبُ لا يكادُ يطـردُ ، ولا يـلزمُ أنْ تكـونَ الأسمـاءُ المتمكنـةُ في كـلامِ العـرب كُلِّها ، نحو : فرسٌ ، ورجلٌ ، وثلاثةٌ ، واربعةٌ إذا عددتَ أن تكونَ مبنيةً وقـت[6] تعديدها ، و لم يقُل به أحدٌ ، بلْ هيَ متمكنةٌ مُعْرَبَةٌ على معنى أنّها متهيِّئةٌ لجريـانِ الحركاتِ[7] الإعرابيةِ عليها[8] ، عند وجودِ مقتضيها ؛ لأنّ عِللَ البنـاءِ محصـورةٌ ، وليس شيءٌ منها بموجودٍ في هذهِ الأفرادِ ، ويقالُ : (( و يْلُمِّهِ ))[9] تقـولُ : هـذا مـن رَأَى رجـلاً نـادراً في الأحـوالِ ، أيْ : العُجْبُ لأُمِّـه إذْ ولدتْـهُ ، قالــه[10] :

---

(١) في ب : (( على غاية )) .
(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠٦ .
(٣) ينظر المفصل ص ١٦٥ :
(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٥) ينظر المقتبس لوحة ١٥٩ / ب .
(٦) في ب : (( وقعت )) وهو تحريف .
(٧) في ب : (( حركات )) .
(٨) في ب : (( عليها )) ساقط .
(٩) المفصل ص ١٦٥ .
(١٠) في ب : (( قال )) .

المصنِّفُ : فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يجعلْ " وَيْ " اسمَ فعلٍ ، معَ أنّه بمنزلةِ قولِه : أتعجّب ؟ قلنا : يحتملُ أنْ يكونَ اسمَ فعلٍ، لما ذكرتُ، والظاهرُ أنّهُ اسمُ صوتٍ ؛ لأنّ المتعجبَ يقولُ : " ويْ " لا لقصدِ الإخبارِ ، بل كما يقولُ المتألّم : " آهٍ "، وهذا السؤالُ واردٌ في كلِّ ما يمكنُ أنْ يقدّرَ اسماً لفعلٍ ، كالألفاظِ التي[1] تقالُ للبهائم ، زجراً ، أوْ دعاءً ، وجوابُه ما قلنا ، ألا ترى أنّ قولَ القائل عند إناخةِ البعير : نَخْ إنّه أمرٌ بالإناخةِ ، فيكونُ اسماً / لفعلٍ ، غير أنّ البهائمَ لا [١٨٨/أ] يقصدُ العقلاءُ مخاطبتها ؛ لأنّ البهائمَ لا تفهمُ[2] المركبات ، وإنّما يقولُ القائل (( نَخْ ))[3] عندَ إرادةِ إناخةِ البعيرِ؛ لعلمه أنّ العادةَ جرتْ بأنّها إذا سمعها استناخَ ، لا إنه يريدُ[4] بذلكَ منه طلبَ الإناخةِ ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[5] ، وَيْ : تعجَّبْ ، ثم قالَ : كأنّه أيْ : نسبةُ أمرهم أنهّمُ لا يفلحونَ ، والضميرُ في كأنّهُ ضميرُ الشأنِ ، فإنْ قيلَ : كيفَ جازَ على اللهِ التعجبُ ، والتعجُّبُ استعظامُ الشيءِ ؛ لخروجه عن عادةٍ من غير أنْ يعرفَ سببهُ ، واللهُ عزّ وجلّ علاّمُ الخفيّاتِ ، لا يخفى عليهِ شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ ؟ قلنا : هذا[6] مجازٌ ، والمعنى أنهم يستحقونَ[7] لأنْ يتعجبَ[8] منهم ، وذكرَ في الكشّافِ[9] سؤالُ التعجُّبِ على اللهِ في سورةِ الصّافاتِ، في قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[10] في قراءةِ[11] من يضمُّ التاءَ ، فقالَ : فإنْ

---

(١) في ب : (( التي )) ساقط .
(٢) في الأصل : (( تفهم )) والمثبت من ب .
(٣) المفصل ص ١٦٧ .
(٤) في ب : (( لا يفهم )) .
(٥) من الآية ( ٨٢ ) من سورة القصص .
(٦) في الأصل : (( هذا الكشاف )) والمثبت من ب عدم إثبات الكشاف .
(٧) في الأصل : (( يستحقون في )) والمثبت من ب عدم إثبات (( في )) .
(٨) في ب : (( لا يتعجب )) .
(٩) ينظر الكشاف ٤ / ٣٧ .
(١٠) من الآية ( ١٢ ) من سورة الصافات .
(١١) ينظر القراءة في : السبعة ص ٥٤٧ ؛ والنشر ٢ / ٣٥٦ ؛ والقرطبي ١٥ / ٦٩ ؛ والتيسير ص ١٨٦ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٩٤ .

قلتَ : كيفَ يجوزُ التعجبُ على اللهِ ، وإنما هو روعةٌ تعتري الإنسانَ عند استعظام[1] الشيءِ ، والله عزّ وجلَ لا يجوزُ عليه الروعةُ ؟ قلتُ : فيهِ وجهانِ :

أحدهما : أنْ يجردَ العجبُ لمعنى الاستعظامِ .

والثاني : أن تتخيّلَ العجبَ وتعرضَ )) .

٥ حكى سيبويه[2] عن الخليل ، ويونُسَ أنّ : " وَيْ " مفصولةٌ عن الكافِ في الكنايةِ ، وعندَ الكوفيينَ[3] أنّ ويكَ بمعنى ويلكَ ، والمعنى : أَلَمْ تعلم أنّهُ ﴿ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[4] (( **فما قالَ : حَسِّ ولا بَسِّ** ))[5] أيْ لمْ يتوجعْ ، ولم يصوتْ مبنيّاً على الكسر ؛ لئلاّ يوهمَ البناءُ على الفتحِ أنّهُما فعلان من الحسِّ وهو القتلُ والاستئصالُ ، ومِنَ البسِّ وهو الرفقُ واللّيْنُ ، والعلةُ في بناء أشباههما

١٠ التي ليسَ فيها معنى الأمر على الكسرةِ هذه بعينها (( **مِضِ** ))[6] بني[7] على الكسر ؛ ليشاكل آخرهُ أولَّه ؛ لأنّ الميمَ مكسورةٌ ، وهي العلةُ في إنكسارِ آخرِ ما هو[8] هذا إلاّ لحسن التمطقِ .

التذوقُ : التصويتُ باللسان ، والغارِ الأعلى ، وهو الحنكُ ، وآخرُ البيتِ :

* **وحَرَّكَتْ لي رَأْسَهَا بالنَّغَضِ** *[9]

---

(١) في الأصل : (( إعظام )) والمثبت من ب .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢ / ١٥٤ .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٢ .

(٤) من الآية ( ٨٢ ) من سورة القصص .

(٥) المفصل ص ١٦٥ .

(٦) المفصل ص ١٦٥ .

(٧) هذه لفظة من بيتِ شعرٍ من الرجز ، ونص البيت :

**سَأَلْتُهَا الوصْلَ فقالَتْ مِضٍ وَحَرَّكَتْ لِيْ رَأْسَهَا بالنَغْضِ**

وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٥ ، ٧٨ ؛ والهمع ٥ / ١٣٠ ؛ والدرر ٥ / ٣٠٩ ؛ واللسان ٧ / ٢٣٣ " مضض " ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٤٨٣ ؛ وتاج العروس ١٩ / ٦١ " مضض " ، ٧٨ " نغض " .

(٨) بداية السقط في النسخة ( ب ) لوحة ١٩٤ / أ س " ٥ " من تحت .

(٩) هذا البيت الثاني من الرجز ، وسبق تخريجه آنفاً .

ويروى سالتْ ، هلْ وصلَ بكلمةِ هلْ ، وهيَ كلمةٌ تستعملُ معنى لا ، وليستْ تحوّلتْ لقضاءِ حاجته، ولا ردّ لها ، ولذلكَ قيلَ فيه مطمعٌ .

نغضَ الرأسَ، أيْ : حرّكهُ ، متعجّباً ، ومعنى المثل أنّ في " مضٍّ " لعلاقةٍ دَرْكٍ يُضْرَبُ عند الشكِّ في قيل شيءٍ " بَخٍ " - بالباءِ الموحدةِ - كلمةٌ تقال : عند الرِّضا والمدحِ ، وتُكرَّرُ للمبالغةِ " بخٍ بخٍ " وإنْ وصَلْتَ خفّفْتَ ونوّنْتَ قلتَ : بخٍ بخٍ ، وربما شدّدتَ ، وبخبخت الرجل ، إذا قلتَ له : بخٍ بخٍ

*** وصار وَصْلُ الغَانياتِ أَخًّا ***[1][2]

لرضيتَ وصلَ النساءِ المستغنيةِ بجمالها عن الزينةِ ، وقبلهُ :

*** لاَ خَيْرَ في الشيْخِ إذَا مَا جَخَّا ***[3]

أيْ : استمنى من الكبر ، وبه سُمِّي .

معناهُ : أنّ (( **عدسَ** ))[4] وضعَ للآخرِ ، ثم قد استعملَ علماً للبغلِ ، كقوله:

*** عَدَسٌ مَا لِعَبّادٍ ***[5]

كأنه قالَ : يا عدسُ ، وكقوله :

*** إذَا حَمَلْتُ بزّتِي عَلَى عَدَسْ ***

*** فَلاَ أُبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسْ ***[6]

---

(١) المفصل ص ١٦٥ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٢٨٠ ؛ وشرح المفصل ٤ / ٧٥ ، ٧٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ؛ وتهذيب اللغة ٦ / ٥٦٢ ؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢ / ٤٥١ ؛ وكتاب العين ٤ / ٢١٨ ؛ ومقاييس اللغة ١ / ١٠ ، ٢ / ٢٦٦ ؛ ومجمل اللغة ٢ / ٢٥٩ ، ٤ / ٢٤٤ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٤ ، ١٠٨ ؛ واللسان ٣ / ٣ " أخخ " ، ٣ / ١٤ " دخخ " ، ٣ / ٣٩ " طلخ " ، ٣ / ٥٠ " لخخ " ، ١٤ / ١٣٣ " جخا " ؛ وتاج العروس ٧ / ٢٢٥ " أخخ " ، ٢٤٨ " دخخ " ، ٣٠٣ " لخخ " .

(٣) هذا بيت من الرجز ، وهو قبل البيت الآنف الذكر ، وقد خرج مع البيت الذي يليه .

(٤) المفصل ص ١٦٦ .

(٥) سبق تتمته وتخريجه

(٦) هذا رجز بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٤ ، ٧٩ ؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٢ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٨ ؛ وأدب الكاتب ص ٣٢١ ؛ واللسان ٦ / ٤٧ " حدس " ، ١٣٣ " عدس " ؛ وتهذيب اللغة ٥ / ٢٦٨ ، ١١ / ٢٨٢ ؛ ومقاييس اللغة ٣ / ٤١٤ ، ٢/٢٤٥ ؛ والمخصص ٦ / ١٨٣ ، ٧ / ٨ ؛ وديوان الأدب ١ / ٢١٤ .

ما يا ليتهُ ، أو صحَّ من يا ليتَ به ، و (( هِيْدَ ))[1]: زجرٌ بُنِيَ على الحركةِ ، إذْ بناؤه على السكونِ التقاءُ الساكنين ، وعلى الفتحةِ ، لخفتها ، وهذهِ هي اللغةُ في نظائره ، وقوله : فما قالوا له : " هيْدَ " منكّر ، أيْ : ما قالوا هذه اللفظة يعني ما زجروه وروم الأصوات التي اعتنيت عليها الحركة ، والسكونُ ، و (( **إلاّ دهِ فلا ده** ))[2] ساكنةُ الهاءِ ، روايةُ ابن الأعرابي ، والشريفُ (( إلاّ دَهٍ فلا دهٍ ))[3] ، ورويَ بكسرِ الدّالِ ، وهيَ كلمةٌ فارسية ، تفسيرها : اضربْ ، وأصلهُ أنّ الموْتُورَ[4] كان يلقى واترهُ ، ولا يتعرضُ لهُ ، فقيلَ لهُ ذلك ، والمعنى أنْ لَمْ تضربهُ ، ولم يُنَاد به الآنَ ، فلا تضربهُ أبداً ، يُضربُ مثلاً[5] لكل ما لا يُقدِمُ على الرجُلِ ، وقد حانَ حينُه ، ووجبَ إحداثُه ، و (( **حَوْبْ** ))[6] بالحاءِ المهملةِ ، وفي آخرهِ الحركاتُ الثلاثُ ، وهو : زجرٌ للإبلِ ، وتقولُ منه : " حوبيت " للإبلِ ، وقوله مثلهُ ، معناه : أنها كلها وللإبل ، والضميرُ فيهِ راجعٌ إلى " هيْدَ " ؛ لأنه هو المذكورُ أوّلاً ، و (( **حَايْ** ))[7] ، و (( **عايْ** ))[8] بسكون الياءِ فيهما في عامةِ

---

(١) المفصل ص ١٦٦ .

(٢) المفصل ص ١٦٦ .

(٣) وهاتان اللفظتان من بيت شعر من الرجز لرؤبة بن العجاج ، والبيت هو :

*** وَقُوّلٍ إلاّ دَهٍ فَلاَ دَهِ ***

وانظر البيت في ديوانه ص ١٦٦ ؛ واللسان ١١ / ٥٧٣ " قول " ، ١٣ / ٤٩٥ " دهده " ، ١٤ / ٢٧٦ " دها " ؛ وتهذيب اللغة ٥ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ؛ ومقاييس اللغة ٢ / ٢٦٢ ؛ وتاج العروس " قول " " دهده " وقبله :

*** فاليومَ قد نَهْنَهَني تَنَهْنُهى ***

(٤) الموتور : الذي قتل له قتيل فلم يُدْرَكْ بدمه . اللسان ٥ / ٢٧٤ " وتر " .

(٥) ينظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٩٤ ؛ والميداني ١ / ٤٥ ؛ والمستقصى للزمخشري ١ / ٣٧٤ ؛ وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٢ ؛ واللسان ١٣ / ٤٨٩ " دهده " .

(٦) المفصل ص ١٦٦ .

(٧) المفصل ص ١٦٦ .

(٨) المفصل ص ١٦٦ .

النسخِ ، وفي نسخة أبي حنيفة[1] تلميذُ المصنفِ بكسرِ الياءِ فيهما ، واجتماعِ الكسرِ فيهما ، وإنْ كانَ على غير واحده كونُ المَدّةِ التي في الألفِ بينَ السّاكنينِ ، والبيتُ كالحاجزِ بينهما ، لانسياغها ؛ ولذلكَ يستثقلُ ذلكَ الاستثقالُ .

[ ١٨٨/ ب ] وجوْتَ / بفتحِ الجيمِ والتاءِ المثنّاة المفتوحةِ ، و" دعاهُنَّ "[2] ، أيْ : دعا النِّساءَ .

(( ردَ فيْ )) فاجتمعنَ ، ويصحُّ كفّ عليه من الشغلِ ، كما لو دعوتَ إلى الشُّربِ الإبلِ ، فالتففنَ ، وتضامَمْنَ للشُرْبِ ، وقوله : (( كما رُعْتَ )) ، أي : أصبْتَ روعَ الصوادِ ، أيْ : أُشعِرَتْ ، وأُعْلِمَتْ ، قلتُ الإبلَ الصواديَ ، وهي : التي لا تشربُ الماءَ ، وهذا كقولهم : كنتُ في دارِ فلان ، فما راعني أنْ جاءَ فلانٌ ، أيْ : ما شعرتُ ، وصنعتُ أصاب روعي ، وقوله : " بالجوتِ " : يريدُ الصوتَ الذي يقالُ له : جوتْ ، قال المصنِّف : اللامُ في للجوتِ كلامِ الزيدُ علماً ، ولم يكنْ اللامُ مانعةً من البناءِ ؛ لأنّ تضمنها موصلةٌ في نحو : أمسِ ، فدخولُ اللامِ هنا كدخولِ اللامِ في " الماءِ " ، في قوله : باسم " الماءِ " مبغوم في أنْ دلّ واحدٌ منهما حكايةً للصوتِ ، وقد دخل فيه اللامُ ، و" جيءَ " على مثال الجيعَ ، قالَ الأموي[3] : جأجأْتَ بالإبلِ ، إذا دعوتَها لتشربَ ، فقلتَ : جِيءْ

---

(١) هو : محمد بن عبيد الله بن علي بن عبيد الله بن علي الخطيبي أبو حنيفة الحنفي ، كان شيخاً فاضلاً مشهوراً بالفضل والعلم ، وتوفي أبو حنيفة الخطيبي في صفر سنة إحدى وسبعين وخمسمائة ٥٧١ هـ .
ترجمته في : الوافي بالوفيات ٤ / ١١ ؛ وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٧ ، ٤٨ ؛ والجواهر المضية ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) هذه لفظة من بيت شعر ، ونص البيت :

دَعَاهُنَّ رِدْ فِي فَارْعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ ... كما رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوادِيَا

والبيت من الطويل ، وهو لعويف القوافي في : المقاصد النحوية ٤ / ٣٠٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٨١ ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٦ رقم الأملية ٣٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٥ ، ٨٢ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٨٨ .

(٣) الأموي : هو عبد الله بن سعيد الأموي اللغوي لقي العلماء ودخل البادية ، وأخذ عن فصحاء الأعراب ، وأخذ عنه العلماء ، وأكثروا في كتبهم ، وكان ثقةً في نقله ، وصنف كتباً منها : كتاب النوادر ، وكتاب " رحل البيت " ، وكان جالَسَ أعرابياً من بني الحارث بن كعب ، وسألهم عن النوادر والغريب ، وجميع من ترجم له لم يذكروا وفاته .

جِيءْ(١) ، كما أنّ " هأهأتَ " بالإبل ، إذا دعوتهـا للعلـفِ ، فقلـت : (( هـيءْ ، وجيءْ )) مثله ، أيْ : مثل جوتَ ؛ لأنها دعاءٌ للإبلِ إلى الشربِ ، وقـد خَخَيْـتُ بفتـحِ الخـائينِ وسكون الـلامِ واليـاءِ ، و (( دَوْهِ ))(٢) بفتـح الـدال وكسـر الهـاءِ " الرُّبَعُ " على وزنِ زُفَرُ : الفصيلُ الذي يُنتجُ في الربيع ، (( نَخٍّ ))(٣) بفتـح النـون مشددةً ومخففةً ، وقيل : المشددةُ بالكسرِ ، والمخففة بالسكونِ ، يقالُ : نخنخـت النّاقةَ فتنخنختْ ، أيْ : أبركتها فـبركتْ ، و (( هِيـخِ ، وأيـخِ ))(٤) بكسـرِ الأولِ والآخرِ ، و (( هِسِّ ))(٥) بكسر الهاءِ والسينِ المشـددةِ ، و (( هَـجْ ))(٦) بفتـحِ الهـاءِ وسكونِ الجيم ، و" فاعِ " بالفاءِ وكسر العينِ ، فعفـع بـالغنم ، وبسبسـتَ بهـا ، والفعفعيُّ : الرّاعي ، و" بُسْ " بضمِّ الباء الموحدةِ وسكونِ السينِ ، و" هَجْ وهَجـا " بفتحِ الهاءِ فيهما ، وسـكونِ الجيـم في الأول ، كلاهمـا حَسَـنٌ ، وقيـل : تقـالُ للسباعِ كُلِّها و" هَجْ هَجْ "(٧)(٨) إذا زجروها " سَـفَرَتْ "(٩) إلى آخـره ، وضبّـارُ : اسم كلب(١٠) يقولُ : كشفتْ لي وجهها ؛ لأعشقها ، فقلتُ : هَـجْ هَـجْ ، أيْ : استوي يا خنزيرةُ ، فتبرقعتْ ؛ لتكونَ في البرْقع أحسنَ ؛ فشبهتها بالكلبِ ؛ يريـدُ أنها قبيحةٌ ، وبعده :

---

ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ١٢٠ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٤٣ ؛ وتاريخ بغداد رقم الترجمة ٥١٠٠ .

(١) ينظر قول الأموي في الصحاح ١ / ٣٩ " جَأْجَأَ " .

(٢) المفصل ص ١٦٧ .

(٣) المفصل ص ١٦٧ .

(٤) المفصل ص ١٦٧ .

(٥) المفصل ص ١٦٧ .

(٦) المفصل ص ١٦٧ .

(٧) هنا ينتهي السقط في نسخة ب ١٩٤ / أ س ( ٥ ) من تحت .

(٨) في الأصل : (( هج هج )) مكرر والمثبت من ب .

(٩) هذه لفظة من بيت شعر ، ونص البيت :

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لها هَج فَتَبرْقَعَتْ ‏ ‏ فَذَكَرْتُ حِيْن تَبرْقَعَتْ ضَبَّارَا

البيت من الكامل ، وهو للحارث بن الخزرج الخفاجي في : تاج العروس ١٤ / ٣٨٨ " هبر " ؛ وبلا نسبة في : اللسان ٥ / ٢٤٩ " هبر " ، ٢ / ٣٣٥ " عَوج " ؛ وتهذيب اللغة ٥/ ٣٤٥ .

(١٠) في ب : (( كلب )) ساقط .

**فخرجْتُ أَعْثُرُ في مقادمَ جُبّتي لَوْلاَ الْحَيَاءُ أطَرْتُهَا إحْضَارا**[١]

من أحضرَ الفرسَ إحضاراً ، واحتضر أي : عَدَا ، والضميرُ في أطرتُها للجبَّة ، و" هِيجِ " بكسرِ الهاء والجيم كأنه من الهيجِ ، وهو : الإثارةُ ، يتعدى ولا يتعدى ، (( **الْحَادِي** ))[٢] من الحدْوِ ، وهو : سوقُ الإبلِ ، والغناءِ ، و" حَجْ " ، وَ (( **عَهْ** ))[٣] كلاهما بفتحِ الأولِ ، وسكونِ الآخرِ ، و (( **عِيْزِ** ))[٤] بكسرِ الأولِ والآخرِ ، (( و (( **ثِيءْ** ))[٥] بكسرِ الأول وسكونِ الآخرِ ، و (( **دَجْ** ))[٦] بفتحِ الأول وسكونِ الآخر ، وكذا (( **سَأْ** ))[٧] بالسين المهملة ، وسكونِ الآخر ))[٨] .

وأمّا (( **تُشُؤْ** ))[٩] فبضمِّ التاءِ المثناةِ[١٠] ، والشين ، وسكونِ الآخرِ ، والذيْ ذُكِرَ في " سأ " بالسِّينِ المهملة روايةُ المفصلِ[١١] .

وأمّا رواية الفائق بتصحيح برهانَ الدِّيْنِ المطرزي ، فأفرده[١٢] في بابِ الشِّينِ المعجمةِ معَ الهمزةِ ، وهو : (( أنّ رجلاً من الأنصارِ قال لبعيره : " شأْ "

---

(١) هذا البيت عقب البيت السابق الذكر ، وهو للشاعر نفسه ، وانظره في : تاج العروس ١٢ / ٣٧٩ " صبر " ، ١٤ / ٣٨٩ " هبر " ؛ وبلا نسبة في اللسان ٤ / ٥٣٩ " عثر " ؛ وجمهرة اللغة ص ١٩٥ ؛ وتاج العروس ١٢ / ٥١٤ " عثر " .

(٢) المفصل ص ١٦٧ .

(٣) المفصل ص ١٦٧ .

(٤) المفصل ص ١٦٧ .

(٥) المفصل ص ١٦٧ .

(٦) المفصل ص ١٦٧ .

(٧) المفصل ص ١٦٧ .

(٨) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٩) المفصل ص ١٦٧ .

(١٠) في ب : (( المثناة )) ساقط .

(١١) ينظر المفصل ص ١٦٧ .

(١٢) في الأصل : (( فأفرد )) .

لعنكَ اللهُ ، فنهاهُ النبي – عليه الصلاة والسلام – عن لعنه ))[١] ، وقالَ في معناهُ : " شأْ " زجرٌ للجملِ ، وقد " شَأْشَأَ " إذا[٢] صوّتَ بذلكَ ، بمنزلةِ هلّلَ من لا إله إلاّ اللهُ ، وفي التخمير : ولعل ما في الفائقِ غيرَ ما في الكتابِ[٣] ؛ بدليل إختلافِ التفسيرينِ ، وكلاهُما[٤] من لفظِ المصنِّفِ .

(( **الرّدْهَةُ** ))[٥] النّقْرَةُ في الصخرةِ ، وهيَ مستنقعُ الماءِ ، ومعناه : لا تَدْعُهُ إلى الشربِ ؛ فإنه يشربُ بنفسه .

و (( **قُوْسِ** ))[٦] – بضمِّ القافِ وكسرِ السِّينِ[٧] – دعاءٌ للكلب ، وقيل[٨] : إذا خسأتهُ ، قلتَ : قُوسْ قُوسْ[٩] ، وإذا دعوتهُ قلت : قِيْسَ قِيْسَ ، و (( **طِيْخِ** ))[١٠] حكايةٌ[١١] بكسرِ الأوّلِ والآخرِ ، قالَ الإمامُ فضلُ القضاةِ الجندي : أنشدني جارُ اللهِ[١٢] ، وقتَ قراءتي عليه هذه اللفظةِ في هذا الموضعِ من الكتاب إنشاداً بالإرتجال :

**بَطِيْخَةٌ / من أَطْيَبِ البِطّيْخِ ... يَضْحَكُ مَنْ يأكُلُها بطيخُ**[١٣] [ ١٨٩/أ ]

(١) ينظر الفائق في غريب الحديث ٢ / ٢١٦ .

(٢) في ب : (( أي )) .

(٣) في الأصل : (( الكشاف )) والمثبت من ب .

(٤) في ب : (( كلاهما )) ساقط .

(٥) المفصل ص ١٦٧ .

(٦) المفصل ص ١٦٧ .

(٧) في ب : (( السين وقوس )) .

(٨) في ب : (( قلت )) .

(٩) في ب : (( قوس )) ساقط .

(١٠) المفصل ص ١٦٧ .

(١١) في الأصل : (( حكاية )) ساقط والمثبت من ب .

(١٢) أيْ أبو محمود القاسم بن عمر الزمخشري .

(١٣) هذا بيت شعر من قول الزمخشري ، ولم أهتد إليه في ما لدي من مصادر .

وروي بـالطِّيْخ بـالألفِ والـلام[١] ، (( **وعِيطِ** ))[٢] بكسْـرِ الأولِ والآخـرِ ، (( **وغاقِ ، وطاقِ** ))[٣] بكسر القافين ، فإن قيلَ لِمَ لَمْ ينوهما على الفتح ، معَ أنّهُ أخفُّ الحركات ؟ قلنا : لئلاّ يلزمَ الالتباسُ بناءَ الماضي[٤] ، فإنْ قيـلَ : البنـاءُ علـى الكسرِ أيضاً ملتبسٌ ببناءِ الأمرِ ، من بابِ المفاعلةِ ، قلنا : الالتباسُ[٥] فيما نحنُ فيـهِ قصـدي ، وفيمـا ذكـرتُ اتفـاقي ، وكـم بينهمـا مـن المسـافةِ البارحـةِ[٦] ، و (( **طقْ ، وقبْ** ))[٧] [٨] بسكونِ الآخرِ ، وقـدْ نقـلَ بعضهـم فقـالَ : " قـبْ " ، وقيلَ : يناسبُ أن يكونَ المراعاة بينه وبينَ قولهم : قبّ الأسدُ يقبُّ قبيباً مـن حـدِّ ضربَ إذا سمعتَ قبقبة أنيابه .

---

(١) في الأصل : (( واللام )) ساقط والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١٦٧ .

(٣) المفصل ص ١٦٧ .

(٤) ينظر هذا التعليل في التخمير ٢ / ٢٦٢ .

(٥) في الأصل : (( الإلباس )) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( والبارحة )) .

(٧) في ب : (( وقب )) ساقط .

(٨) المفصل ص ١٦٧ .

# (( الظروف ))[١]

(( **منها الغاياتُ ، وهي : قبلُ وبعدُ** ))[٢]، هنا مسائلُ: الأولى : ماهيةُ الغايـة ، وهي اسمٌ إضافيٌّ أُريدَ أنْ يضافَ إلى المعرفةِ ، اقْتُضِبَ منه المضافُ إليه ، (( **ونويَ فيهِ** ))[٣] ، وبنيَ على الضمِّ .

والثانيـة : الفـرقُ بـينَ[٤] المنـوي وغـيره ، فمعنـى المنـويِّ[٥] إذا قيـلَ[٦] قبـلُ ، (( أيْ : في الزمانِ المتقدمِ على هذا الزمانِ الحاضرِ ))[٧] ، وإذا قيـلَ : قبـلاً ، أيْ : زمانٌ من الأزمنةِ المتقدمةِ ، على هذا الزمانِ ، ويَحْسُنُ هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[٨] على قـراءةِ[٩] التنويـنِ ؛ لأنَّ ذلـك الزمـانَ المنكرَ ، هو الزمَانُ الواقعُ قبلَ وجودِ الأشياءِ بعد الأزلِ ؛ لأنَّ ذلـك الوقـتَ كأنـهُ جزءٌ من الأزمنةِ المتقدمةِ مطلقاً ، وقيلَ : في الفرق بينَ قولـكَ : جئتـكَ مـن قبـلِ زيد ، وبينَ قولكَ : جئتُكَ[١٠] قبلَ زيدٍ ، هو : أنّ في الأولِ مجيئكَ غيرَ متراخٍ عن مجيءِ زيدٍ ، وفي الثاني يحتملُ التراخي وغيره؛ لإطلاقِ القبليةِ عن حرفِ الابتداءِ ، والثالثةُ : إنما يُبنى عند نيةٍ[١١] ؛ لأنه[١٢] عند نيـةِ[١٣] المضـافِ إليـهِ يكـونُ متضمِّنـاً لمعنى الحرفِ ، وهو معنى اللامِ .

---

(١) في الأصل : (( الظروف )) ساقط .

(٢) المفصل ص ١٦٨ .

(٣) المفصل ص ١٦٨ .

(٤) في الأصل : (( بين )) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( المنوي )) ساقط .

(٦) في الأصل : (( حيث )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) من الآية ( ٤ ) من سورة الروم .

(٩) ينظر قراءة التنوين وقرأ بها أبو السمّال ، والجحـدري ، وعـون العقيلـي . ينظـر البحـر المحيط ٨ / ٣٧٥ .

(١٠) في ب : (( جئتك )) ساقط .

(١١) في ب : (( أن بني على الضم )) .

(١٢) في ب : (( لأن )) .

(١٣) في ب : (( نية الإضافة )) .

والرابعةُ : مبنيٌّ على الحركةِ ، وإنْ أمكنَ بناؤها على السكونِ ؛ لأنَّ حقها أن يقعَ في ذلكَ الكلام ، فالسكونُ يوهمُ الوقفَ عليها ، فيختلُّ الغرضُ المطلوبُ من البناء(١) .

والخامسةُ : بناؤها على الضم ؛ لأنَّ الفتحَ والكسرَ من أحوالها الإعرابيةِ ، فأريدَت المغايرةُ بين حالتيْ البناءِ والإعرابِ(٢) ، و" قبلُ " في البناء بوجهٍ آخرَ ، أمّا البناءُ على الحركةِ فلكونهِ عارضاً ، وأمّا البناءُ على الضمِّ فلأنّ المضافَ إليهِ لما أُقْطِعَ صارَ كأنّ بعضَ الكلمةِ قدْ زالَ ، فظهرَ النقصانُ ، فبنوهُ على الضمِّ، جبراً للنقصانِ ؛ لأنه أقوى(٣) الحركاتِ ، فإنْ قيلَ : ينبغي ألا يجيءَ في نحوِ : قبلُ إلاّ البناءُ ، إذا قُطعَ منهُ المضافُ إليهِ ؛ لما ذكرتُ من علةِ البناءِ إذا أرادوهُ(٤) والمضافُ إليه في الحالين واحد فمنْ أينَ وقعتْ المفارقةُ بينَ قولكَ جئتكَ قبلُ وجئتُكَ قبلاً ؟ قلنا : إنها إذا بُنيت كانتْ متضمنَةً للمحذوفِ ، يضمنُ أيْنَ حرفُ الاستفهامِ ، وإذا أعربتْ كان المضافُ إليه محذوفاً من " إذا " في نفسه ، لا لمعنى(٥) التضمنِ ، وتجري هيَ حينئذٍ على أسلوبِ الظرفِ في قولكَ : خرجتُ يومَ الجمعةِ ، في أنّ الحرفَ محذوفٌ مرادٌ في نفسهِ ؛ لأنَّ الظرفَ متضمنٌ لهُ ؛ فلذا لم تُبنَ " اليومَ " ، والذي اضطرّنا إلى ما ذكرنا من الفارقِ ، أنّ هذه الظروفَ جاءتْ في كلامِهم على الوجهينِ ، فلزمنا أنْ نقدّرَ لكل وجهٍ منهما ما يَليقُ به ؛ كيلا يلزمَ تخطئتهم ، ثم اعلم : أنّ اقتطاعَ المضافِ إليهِ عن هذهِ الأسماءِ ، إنما يجوزُ فيما إذا كانَ ما قبلها تاماً(٦) ، وفي فحواهُ ما يدل على المحذوفِ ، ولذلكَ لا يجوزُ الحذفُ فيما إذا لم يدلَّ على المضافِ إليهِ ، نحو هذا قبلُ ، والقتالُ بَعْدُ ، ورأيتُ قبلَ عمروٍ ،

---

(١) في ب : « من البناء » ساقط .

(٢) في ب : « الإعراب والبناء » تقديم وتأخير .

(٣) في الأصل : « أولى » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « أراده » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « بمعنى » .

(٦) في ب : « هاماً تاماً » .

وبعد يوم الجمعةِ ؛ لعدمِ الدليلِ فيه على حذفهما[١]؛ لأنّ الكلامَ ، كما يحتملهُما، يحتملُ غيرَهما ، يقالُ : « ساغَ لي الشّرابُ »[٢] سوغاً ، ومساغاً ، أيْ : سهُلَ مدخلُهُ في الحلقِ ، وسُغتهُ[٣][٤] أنا أسوغُه ، يتعدّى ولا يتعدّى / « وكنتُ قبلاً » ؛ [١٨٩/ ب] أيْ : أولاً ، قال المصنِّفُ : وسمعتُ العربَ سماعاً شائعاً ، أنا جئتُ قبلاً ، وكانَ ذلك قبلاً ، يريدونَ : أوّلاً ، ومنهُ قولُ أبي الطيبِ :

**فَإنْ تَكُ مِن بعدِ القتالِ أتيْتَنا ... فقد هَزَمَ الأعداءَ ذِكْرُكَ من قَبْلِ**[٥]

وهو من قصيدته اللاّمية المجرورةِ .

و" الفراتُ " : الماءُ الباردُ الذي يكسرُ العطشَ ، والأولُ نقيضُ الآخرِ ، وأصلُه أَوّل[٦] على أَفْعَلَ ، مهموزُ الوسطِ ، فقلبتِ الهمزةُ واواً ، وأدغم ، يدلُ على ذلكَ قولهم : هذا أولُ منك ، والجمعُ الأوائلُ ، فهو إذا جعلتهُ صفةً لم تصرفهُ ، تقولُ : لقيته عاماً أولَ ، ولا تقول : عامٌ الأولِ ، وتقول : ما رأيتهُ مُذْ عامٍ أولَ ، فمنْ رفعَ جعلَه صفةً لعامٍ ، ومن نصبَ جعلهُ كالظرفِ ، وإذا قلتَ : أبدأ بهذا أوّلُ ، ضممتهُ على الغايةِ ، كقولكَ : أفعله قبلُ .

---

(١) في الأصل : « حذفها » والمثبت من ب .

(٢) هذا جزء من بيت شعر ، وتتمته :

**. . . . . . . وَكُنْتَ قبلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُرَاتِ**

البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن الصعق في : المقاصد النحوية ٣ / ٤٣٥ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٩ ؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣ / ١١٢ ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨٨ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٥٠ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢١ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥٠٥ ، ٥١٠ ؛ والهمع ١ / ٢١٠ ؛ واللسان ١٢ / ١٥٤ " حمم " ؛ وتاج العروس " حمم " ، ويروى « الفرات » مكان « الحمم » .

(٣) في ب : « وسغيته » .

(٤) المفصل ص ١٦٨ .

(٥) ينظر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري " معجز أحمد " ٤ / ٢٦٧ .

(٦) في الأصل : « أو أل » والمثبت من ب .

كذا في الصحاحِ[١] ، ويقالُ : جئتهُ من " علُ " ، الفرق بينَ علُ – بالضمِ – ونحو : قبلُ وأمثالهُ ، إذا كنّ غاياتٍ : أنّ الإضافةَ لا تظهرُ معهُ ، بلْ إنما تظهرُ معَ ما هوَ معناهُ ، ألا تراكَ تقولُ : من عَلِه ، كما تقـولُ : مـن قبلـه ، وإنمـا تقـولُ : أعلاه ، ومنْ عَالِه ، ومن مَعالِه ، وقوله : (( **ومِنْ عَلاَ** ))[٢] بـألفٍ[٣] غـيرِ منـونٍ ، فإنْ قِيلَ : هذا أيضاً في[٤] معنى الغايةِ ، فلِمَ لمْ يُضمَّ ؟ قلنا : الألفُ آتيةٌ للحركةِ ، فلعلها مضمومةُ المحلِّ ، وعلوُ لما لمْ يكنْ حركةُ عُلُوٍّ إعرابيةً خيرُوا في بنائـهِ ، بـينَ الحركاتِ ؛ فالفتحُ للخفةِ ، والضمُّ على أنـه[٥] غايةٌ ؛ والكسرُ على أصلِ تحريـكِ السّاكنِ ، وقيلَ : الأولى أنْ يذكرَ (( **بجلْ** ))[٦] في أسماءِ الأفعالِ ؛ لأنها مبنيةٌ علـى السـكون ، ومعنـاه ، كفـاكَ ، وليـس بناؤهـا لقطعهـا عـن الإضافـةِ ؛ بدليـلِ قولهم : بجلْكَ بإسكانِ لامها ، للبناءِ ، بخلافِ حسبُ ، فإنها مُعْرَبَةٌ عندَ الإضافةِ ، نحو : حَسْبُكَ الدرْهَمُ – بالرفعِ – غيرَ أنهم رأوهـا موافقـةٌ بحسـب ، في المعنـى ؛ حيثُ قالوا : بجلَكَ ، وبجلي[٧] ، كما قالوا : حسبُكَ ، وحسبي ، فذكرُوها معها

* **رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا** *[٨][٩]

---

(١) ينظر الصحاح ٥ / ١٨٣٨ " وَأَلَ " .

(٢) المفصل ص ١٦٩ .

(٣) في ب : (( بالألف )) .

(٤) في ب : (( في )) ساقط .

(٥) في ب : (( أنه )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٦٩ .

(٧) المفصل ص ١٦٩ .

(٨) هذا جزء من بيت من الرجز ، وتتمته :

. . . . . . . . . **ثُمَّ بَجَلْ**

وهو بلا نسبة في اللسان ٦ / ٢٢٩ " ندس " ، ١١ / ١٢٣ " جمل " ، ٥٢٢ " قحل " ؛ وجمهرة اللغة ص ٢٦٩ ؛ وتاج العروس " بجل " " جَمَل " .

(٩) المفصل ص ١٦٩ .

وقبله :

* نحنُ بَنُو ضَبَّةَ أصْحَابُ الجَمَلْ *

* نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بأطْرَافِ الأَسَلْ *[1]

ردوا ..... البيتَ فقالوا في الجوابِ :

* كَيْفَ نَرُدُّ شَيْخَكُمْ وَقَدْ قَحَلْ *

أيْ : يبسَ ، يعني : ماتَ ، فإنْ قيلَ : يقالُ بجلي ، بدونِ نونِ العمادِ ، معَ أنّ في " بجلْ " السكونُ لازمٌ، كما في " قدْ "، و" هُمْ " يقولون: هنالكَ قدني، بنونِ العماد ؛ « لئلاّ يزولَ نونُ السكونِ ، فكيفَ جازَ هنا معَ زوالِ السكون ؟ قلنا : اللامُ قريبةُ المخرجِ من النونِ ، فلو جيءَ بالنونِ فلا يخلو من أنْ يجريَ بينهما الإدغامُ ، أولاً »[2] ، ففي الأولِ يلزمُ محو[3] اللامِ ؛ لإبقاءِ سكونها ، وهذا خروجٌ عن بابِ الحكمةِ ، وفي الثّاني لزومُ الإبعادِ ، مع أنهما متقاربانِ[4] ، أو تقولُ : لما كانتا متقاربتين ثابتةً إحداهما عن الأخرى ، « **وشُبّه حيثُ بالغاياتِ ، من حيثُ ملازمتها للإضافة** »[5][6] ، ولا يستقيمُ أن يقصدَ بهذهِ التّشْبِيةِ على بنائها ؛ لعدمِ لزومِ البناءِ لزومُ الإضافةِ ، فإنْ قلتَ : لعلّه أرادَ أنها مضافةٌ إلى جملةٍ فبني .

قلتُ : على هذا لا يبقى للتشبيه استقامة ؛ لأنّ الغاياتِ غيرُ مضافةٍ إلى الجملة[7]؛ ولأنّ المضافَ إليه بحيثُ مذكورٌ ، والغاياتُ إنما بنيتْ لتضمنها[8] معنى

(١) هذا الرجز للحارث الضبي في الدرر ٣ / ١٣ ؛ وللأعرج المعْني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩١ ؛ وبلا نسبة في : خزانة الأدب ٩ / ٥٢٢ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥ ؛ واللسان ٦ / ٢٢٩ " ندس " ، ١١ / ١٢٣ " جمل " ، ٥٥٢ " قحل " ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٧١ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب : « فحص » .

(٤) في الأصل : « متقاربتان » .

(٥) في ب : « الإضافة » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٦٩ .

(٧) في الأصل : « جملة » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « إلى » وفي ب ساقط وهو الصحيح .

المضافِ إليهِ بعدَ الحذفِ ، ثبتَ أنّ وجهَ التشبيهِ هـو الأولُ ، وهـو قولـهُ : « مـن حيثُ ملازمتُها الإضافة » ، وذلك غيرُ مستقيم ؛ للعلةِ في البناء ، فإنْ[1] قُصِدَ أنـهُ علةٌ للضمِّ فمستقيمٌ ، غيرَ أنه تُرِكَ الأهم ، وهو علةُ البناءِ ، وعلةُ بنائهـا افتقارهـا إلى جملةٍ ، ألا ترى أنّ نسبةَ الجلوسِ إلى زيـدٍ في قولـكَ : جلسـتُ حيـثُ جلـسَ زيدٌ ، لمْ يحصلْ إلاّ بالجملةِ ، وقيل : بنيَ حيثُ ؛ لأنّهـا قطعـتْ عـن الإضافـةِ إلى المفردِ ، فشبِّهْتْ بـ" قبلُ " ، وقيلَ : مشابهتُه بـ" قبلُ " و" بعدُ " ، مـن حيـثُ إنّ " حيثُ " في تقديرِ الإضافةِ لا في الإضافةِ حقيقةً ، وذلكَ لأنّ[2] حيثُ لا تضـافُ إلاّ إلى الجملةِ ، والإضافةُ في الحقيقةِ إنمـا هـي إلى[3] المفـردِ ؛ لأنـه لـوْ لمْ يقـدّرْ في الجملةِ معنى المفردِ ، لم يكنْ كلاماً ، فصارَ كأنه أريدَ فيهِ الإضافةُ الحقيقيـةُ ، مـع أنّ المضافَ إليهِ غيرُ مذكورٍ حقيقـةً ، كمـا كـانَ كذلـك في قبـلُ ؛ لأنّ الإضافـة في الحقيقةِ يجبُ أن تكونَ إلى المفردِ ، فكـانتِ الإضافـةُ إلى الجملـةِ كـلا إضافـةٍ ، فصارَ / كأنهُ مضافٌ إلى شيءٍ غيرُ مذكورٍ ، وقيلَ: بنيتْ " حيثُ " على الضمِّ ؛ [١٩٠/أ] لأنَّ أصلها الواوُ ، أيْ : حوثُ ، فجُعِلَ الضمُّ دليلاً على ذلكَ ، ومنْ فتـحَ شـبّههُ بـ" أينَ " و" كيفَ " ومن كَسَرَ فلالتقاء السّاكنين .

قال عبدُ القاهرِ : لا يصحُّ إضافةُ حيثُ إلى المفردِ ، وأمّا ما يقولـه النـاسُ مـن " حيثُ "[4] اللغةِ – بالكسرِ – فخطأٌ ، وإنما الصوابُ هو : الرفعُ على أنْ يكـونَ مبتـدأً ، والخـبرُ مضمـرٌ ، وهـوَ ثـابتٌ ، أوْ : نحوهُ ، وعلـى هـذا لفـظُ الكتـابِ ملازمتها بالرفعِ لا غيرُ ، عجزه :

* حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ *[5]

---

(١) في ب : « وإن » .
(٢) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « إلى » ساقط .
(٤) ينظر الخزانة للبغدادي وما فيهـا مـن اختـلاف العلمـاء في " حيـث " وإضافتهـا ٦ / ٥٥٣ فمـا بعدها ؛ وانظر دلائل الإعجاز ص ٣١٠ .
(٥) المفصل ص ١٧٠ .

أوّله :

وَنَحنُ سقيْنَا المـوتَ بالشّامِ مَعْقِلاً وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ لَيِّ العَمَائِـمِ[1]

فاللّيُّ : مصدرُ لوَى العمامةَ على رأسه : كوّرها ، ومعناهُ : قدْ كانَ المعقِلُ منكمْ ، وهو : الملجأُ في مكانِ ليِّ العمائمِ ، وهو الرأسُ ، وكانَ القياسُ ألاّ يضافَ إلى المفردِ ؛ إلاّ أنّ هذا القائلَ أجراه مُجرى مكانٍ ، فاستحسنَ إضافته إلى المفردِ ، ويتصل به ما اقتصر للمجازاةِ إنّما يصلح للجزاءِ ، أيْ : للشروطِ بها ؛ لأنّها يريدها إبهاماً يكفّها إياها عن الإضافةِ التي[2] هي موضحةٌ ، والمجازاةُ موضوعةٌ على الإبهامِ ، و" منها " أيْ : ومن الظروفِ (( مُنْذُ ))[3] ، و" مُذْ "[4] يكونانِ حرفينِ ، واسمينِ ، فالحرفيةُ في : نحو أنتَ عندنا مُذُ الليلةِ ، والمعنى : أنتَ استقررتَ عندنا ، فمنذُ قدْ أوجبَ[5] الاستقرارُ ، والكونُ إلى الليلةِ كفى[6] في قولكَ : أنتَ عندنا في الليلةِ ، وإذا كانا اسمينِ رُفعَ ما بعدهما ، وما بعدهما حينئذٍ على ضربينِ ، أحدهما : أنْ يرادَ به أولُ المدةِ ، نحو : ما رأيتُهُ منذُ يومِ الجمعةِ ، على ما ذكر في الكتابِ ، ولو قلتَ : مُذْ وقتٍ ، لم يجزْ ؛ لأنّ كلامكَ هنا لا يفيدُ إلاّ ما كانَ هو حاصلاً عند المخاطبِ ، إذْ كلُّ أحدٍ يعلمُ أنّ ابتداءَ

---

(١) ورد هذا البيت أكثر من مصدر ؛ لذا فإن الزمخشري لم يرد في كتابه المفصل إلا العجز . ينظر هذا البيت في : المفصل ٤ / ٩٢ ؛ والتخمير ٢ / ٢٧٢ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥٥٧ ، ٥٥٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٣٢ – ١٣٣ ؛ وشواهد المغني للسيوطي ص ١١٣٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ؛ والهمع ٣ / ٢٠٦ ؛ والدرر ٣ / ١٢٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٣ / ١٨٣ .

(٢) في الأصل : (( التي )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٧٠ .

(٤) ينظر " مذ ، ومنذ " وعملهما عند النحويين : الإنصاف ١ / ٣٧١ – ٣٧٥ ، ٣٨٢ – ٣٩٢ ؛ والمقتضب ٣ / ٣٠ ؛ وأسرار العربية ص ٢٠٧ ؛ والمغني ص ٣٧٢ ؛ والهمع ١ / ٢١٦ ؛ ورصف المباني ص ٣٨٥ – ٣٩٣ ؛ والجنى الداني ص ٣٠٤ ، ٥٠٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٤٧ ، ٥٥٧ .

(٥) في ب : (( أوصل )) .

(٦) في الأصل : (( كفى )) ساقط والمثبت من ب .

المفارقة كان في وقتٍ "ما"، وكذا لا يجوزُ أن يقالَ: أنت عندنا منذُ أسبوعٌ - بالرفع - وإرادةُ أولِ المدةِ لعلمِ كلِ أحدٍ أن ابتداءَ الكونِ في أسبوعٍ "ما"، بل اللازمُ أن تقوله: منذُ الأسبوعِ الثاني، ولو قلتَ: منذ أسبوعٌ - بالرفع - وأردتَ جميعَ المدةِ: جازَ، وهو الضربُ الثاني مما ذكرنا من الضربين، فالحاصلُ أن المرفوعَ بعدهما له(١) ثلاثُ حالاتٍ: الأولى: أن يكونَ نكرةً، والمرادُ أولُ المدةِ، وآخرُها، كـ«**منذُ يومان**»(٢)، والثاني: أن يكونَ معرفةً، والمرادُ ما ذكرنا، نحو: لم أركَ منذ المحرمِ، أي: لم أركَ في الشهرِ كله، وينبغي أن يقالَ هذا: عند(٣) انسلاخِ الشهرِ، والثالثةُ: أن يرادَ أولُ المدةِ، نحو: ما رأيته منذُ يومِ الجمعةِ، والجرُّ لا يتأتى إلا في هذه الحالةِ، والفرقُ بينَ الجرِّ والرفعِ في هذه الحالةِ، أنك إذا قلت: ما رأيته منذُ يومِ الجمعةِ - بالجر - كانَ الكلامُ جملةً واحدةً، بمنزلةِ «قولكَ: ما رأيتهُ في يومِ الجمعةِ»، وحرفُ الجرِّ يتعلقُ بما(٤) قبله تعلُّقَ عمروٍ بأكرمتُ، في قولكَ: أكرمتُ عمراً، فعمراً ليس بجملة، فكذا منذُ يومِ الجمعةِ، وإذا قلتَ: منذ يومُ الجمعةِ - بالرفع - كانَ الكلامُ جملتين، فقولكَ: ما رأيته جملةً فعليةً، وقولك: منذ يومِ الجمعةِ، جملةٌ اسميةٌ، فمحلُّ منذُ مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، وما بعدها خبرها، وقولكَ: «**ما رأيته منذ يوم الجمعةِ**»(٥) معناه: ما رأيته أولُ(٦) الوقتِ الذي انقطعَ فيه الرؤيةُ يومُ الجمعةِ، فتكونُ الرؤيةُ واقعةً في بعضِ يومِ الجمعةِ، دونَ البعضِ الآخرِ، بخلافِ قولكَ: «**منذُ يومان**»(٧) إذ لا التباسَ للرؤيةِ بجزءٍ من أجزاءِ اليومين(٨)، ومعناهُ: وأمدُ

---

(١) في ب: «له» ساقط.

(٢) المفصل ص ٢٧٠.

(٣) في ب: «عند» ساقط.

(٤) في الأصل: «ما» والمثبت من ب.

(٥) المفصل ص ٢٧٠.

(٦) في ب: «وزوال».

(٧) المفصل ص ٢٧٠.

(٨) المفصل ص ٢٧٠.

مدةِ انقطاعِ الرؤيةِ يومانِ ، وكذا لا التباسٌ للرؤيةِ بجزءٍ من أجزاءِ اليومِ في قولك : ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ » - بالرفع - وإرادةُ جميعِ المدةِ ، فإنْ قيلَ : قولهم : ما رأيتُه منذُ يومانِ ، على ما فسرت جملتانِ ، فما بالهم لَمْ يجوِّزوا توسيطَ العاطفِ بينهما ، نحو : ما رأيتُهُ ومنذُ يومانِ ، كما يُصْنَعُ كذلكَ في تفسيره ، وهو ما رأيتُه ، ومدة انقطاعِ الرؤيةِ يومان ؟ قلنا : يجوزُ العطفُ بينَ الشيئينِ ، هو أنْ يكونا بيْنَ بيْنَ ، لا أنْ يكونا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، لفرطِ الاتحادِ بينهما ، كجملتيْ الشرطِ والجزاءِ ، وكجملتي ما نحنُ فيه من المسألةِ ولا بمنزلةِ الشيئينِ المتباينين ، المتغايرين ، يكون / أحدهما أجنبياً عن الآخرِ من كلِّ وجهٍ ؛ لانعدامِ مناسبةِ [ ١٩٠/ ب ] الجمعِ بينهما ؛ لما أنّ واوَ العطفِ للجمعِ ، كما لو قلتَ: الختمُ في التراويحِ سُنّةٌ ، وكم أميرَ المؤمنين في[1] غايةِ الطولِ ، وما نحنُ فيه قبيلَ ، الشيئينِ اللذينِ لهما حكمُ شيءٍ واحدٍ ؛ لشدةِ الامتزاجِ والاتحادِ بينهما ، فلا يصحُّ العطفُ كما[2] لا يصحُّ العطفُ بين الشرطِ والجزاءِ ، وإن كانَ جملتينِ ؛ لشدةِ الاتحادِ بينهما ، والدليلُ على ذلك أنّ قولنا : منذُ يومانِ ، لا يؤدي المعنى الذيْ يفهمُ من قولنا : « **مدةَ انتفاءِ الرؤيةِ يومانِ** »[3] ، إلاّ بعدَ سبقِ قولنا : ما رأيته ، حتى لو ابتدأتَ بذلكَ لم يجز ، فعلمَ بهذا أنّ هذهِ الصورةَ بمنزلةِ جملةٍ واحدةٍ ، من حيثُ افتقارُ الإفادةِ إلى ذكرهما ، فيرْتدِعُ بذلك[4] ؛ لذلكَ توسيطُ العاطفِ بينهما ، وأما قولنا : مدة انتفاءِ الرؤيةِ يومانِ ، فكلامٌ مستقلٌ بنفسه ، غيرُ مفتقرٍ في الإفادةِ إلى الأولِ، فيجوزُ توسيطُ العاطفِ[5] هنا، فإنْ قلت : على هذا[6] التقديرِ الذي ذكرته يلزمُ ألاّ يكونَ تفسيراً لهُ ؛ لأن الذي جعلتهُ تفسيراً له كلامٌ مستقلٌ بنفسه ،

---

(١) في ب : « في » ساقط .

(٢) في الأصل : « ما لا يصح » .

(٣) المفصل ص ١٧٠ .

(٤) في ب : « بذلك » ساقط .

(٥) في ب : « بينهما » والأصح عدم إثباتها كما في الأصل .

(٦) في ب : « هذا » ساقط .

والمفسرُ غير مستقلٍّ بنفسه ، فكانَ التنافي بينهما بطريقِ السَّلْب والإيجابِ ، فكيفَ[١] يكونُ تفسيراً لهُ مع أنْ التفسيرَ هوَ عينُ[٢] المفسّر ؟ قلتُ : لا كذلكَ ، فكم من تفسيرٍ هو مستقلٌّ بنفسه لفظاً ومعنىً ، والمفسَّر غيرُ مستقلٍّ بنفسه ؛ إلاّ عند تعذر[٣] ذلكَ التفسيرُ ، ألا ترى أنّ في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤] مفسَّر ، وهو غيرُ مستقلٍّ بنفسه ؛ لأنه موصوفٌ وصفةٌ ، فلمْ يكنْ كلاماً مستقلاً بنفسه؛ وأما تفسيره فأمري صبرٌ جميلٌ ، على تقديرِ حذفِ المبتدأ ، أوْ فصبرٌ جميلٌ أجملُ ، على[٥] تقديرِ حذفِ الخبرِ ، فكلامٌ مستقلٌّ بنفسه ، وكذلكَ قولكَ : في الدارِ في قولكَ : زيدٌ في الدارِ غيرُ مستقلٍ بنفسه لفظاً ، وعند تقديرِ التفسيرِ وهو : استقرّ في الدارِ ، كانَ كلاماً مستقلاً بنفسه ؛ لوجودِ الفعلِ والفاعلِ ، وقولُ الإمامِ المطرزي في المصباحِ : ويجوزُ يومين ؛ إذا كانا اسمينِ معنىً على الإضافةِ ، ومعناهُ : مُدَّةَ يومينِ ، وعلى هذا يكونُ محلهما النصبُ على الظرفِ ، وحكمهما داخلٌ تحتَ الجملةِ ، أعني قوله : ما رأيته (( و" مُنْذُ " **محذوفةٌ منها** ))[٦] أيْ : من " منذُ " ، والمحذوفُ هوَ النونُ (( **رداً إلى أصلها** ))[٧] ، هذا دليلٌ أيضاً على أنّ أصلَ " مذْ " " منذُ " ، ثم علةُ بناءِ " مذْ منذُ " أحدُ أمرينِ ، هما : في أحدِ الوجهينِ ، حرفانِ ، والحروفُ كلُّها مبنيةٌ ، وفي الوجهِ الآخرِ لتقطّهما في الاسميةِ ، مثلٌ لتقطّهما في الحرفيةِ ، فكانَ أشبهُ شيءٍ في الحرفِ ، وهذا هو[٨] المعنى في بناءِ نحو : عنْ ، إذ وقعَ اسماً ، والوجهُ الثاني أنّ فيهما اقتطاعاً عن إضافةٍ مرادةٍ في

---

(١) في الأصل : (( فكيف )) ساقط والتثبت من ب .

(٢) في الأصل : (( فيه للعين )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( تقدير )) والمثبت من ب .

(٤) من الآية ( ١٨ ) من سورة يوسف .

(٥) في ب : (( أعلا )) .

(٦) المفصل ص ١٧٠ .

(٧) المفصل ص ١٧٠ .

(٨) في ب : (( هو )) ساقط .

المعنى ؛ لأنَّ قولكَ : منذُ يومِ الجمعةِ ، معناه : أولُ المدةِ ، ولزمَ ( بناؤهما ؛ لأنّ )[١] المضافَ إليه لا يُذْكَرُ معهما أبداً على وجهِ الإضمارِ لا على وجهِ الحذفِ ، وقيلَ : بناءُ " منذُ "[٢] على الضم إتباعاً لآخرِه أوله إذْ لا حاجزَ بينهما إلاّ حرفٌ ساكنٌ وهو حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، كما صنعوا كذلكَ في فتحِ آخرِ " أنّ " التي في قولكَ : بلغني[٣] أنّ زيداً منطلقٌ ، وبني " إذْ " ؛ لتضمنه معنى الحرفِ ، فإنه موضوعٌ على معنى " في " لا يجوزُ إظهاره ، فقولكَ : جئتُكَ (( **إذْ قامَ زيد** ))[٤] بمنزلةِ[٥] جئتكَ في زمنِ قيامِ زيدٍ ، والوجهُ الثاني أنّ " إذْ " يلزمهُ[٦] الإضافةُ إلى الجملِ ، حتى لا يتصور لهُ معنى دونها ، فصارَ كالاسمِ الموصولِ فبنيَ ، كما بني ذلكَ ، وقيلَ : إنّ " إذْ " يشبهُ " بغيرِ " المتمكنِ من[٧] الأسماءِ ؛ لقصوره عن زنةِ الأسماءِ المتمكنةِ ، و" إذا " تؤاخيه ، فكانَ كذلكَ ، (( **إلاّ أنّ " إذا " تضافُ**[٨] **إلى كلتي الجملتين** ))[٩] وهذا ؛ لأنَّ في مثلِ هذه الإضافاتِ ، وهيَ إضافةُ أسماءِ الزمانِ لطلبِ المناسبةِ ، و" إذا " تناسبَ الاسمَ من حيث اسمُ الزمانِ محقَّقٌ ثابتٌ ، وهو الماضي ، والثباتُ والتحقيقُ من أحوالِ الاسمِ ، ويناسبُ الفعلَ أيضاً[١٠] ، منْ حيثُ إنه اسمُ زمانٍ ، والزمانُ أحدُ مدلولي الفعلِ ، فجازتْ إضافته إلى الاسميةِ ، والفعليةُ كذلكَ ، وأمّا " إذا " فليستْ لهُ[١١] إلا جهةٌ واحدةٌ،

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) في ب : (( بناء )) ساقط .

(٣) في ب : (( بمعنى )) .

(٤) المفصل ص ١٧٠ .

(٥) في الأصل : (( منزلة )) .

(٦) في الأصل : (( لزمه )) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : (( من )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : (( مضاف )) والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ١٧٠ .

(١٠) في ب : (( أيضاً )) ساقط .

(١١) في ب : (( له )) ساقط .

وهي كونهُ زماناً ، دونَ التحققِ والثبوتِ ، فلم يضفْ إلاّ إلى الفعليةِ ؛ لذلكَ ، وأختها وهيَ " إذا " لا يضافُ إلاّ إلى الفعليةِ ؛ لما فيها من معنى الشرطِ ؛ بخلافِ " إذْ " ، ولذلكَ يشترطُ في « **المجازاةِ** »[1] بها " ما "[2] الإبهامية ، فإنْ وقعَ بعد " إذا " اسمٌ[3] مرفوعٌ / كانَ بإضمارِ فعلٍ ، توفيراً عليها ما يقتضيه . [١٩١/أ]

قالَ الإمامُ عُمر الجنزي[4] [5] : فاوضتُ جارَ اللهِ في قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[6] ما العاملُ فيه ؟ أعني " إذا " ، فقالَ : العاملُ فيه ما تعلقَ به الواو[7] ، فقلتُ : كيفَ يعملُ فعلُ الحالِ في المستقبلِ ؟ وهذا لأنَّ معناهُ : أقسم الآنَ ، وليسَ معناه أقسمُ[8] بعدَ هذا[9] فرجَع ، وقالَ : العاملُ فيه مصدرٌ[10] ، محذوفٌ ، تقديره « وهُوِيَّ النجمِ إذا هُوَى» ، فعرضتُ على زينِ[11]

---

(١) المفصل ص ١٧١ .

(٢) في ب : « ما » ساقط .

(٣) في ب : « اسم » ساقط .

(٤) في ب : « الجندي » .

(٥) هو : عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي أبو حفص من أهل ثَغْر جَنزَةَ وهو أحد أئمة الأدب ، وله باع طويل في الشعر والنحو ، ورد بغداد وأقام بها مدة ، وصحب الأئمة واقتبس منهم ، وصنف التصانيف وجمع الجموع وشرع في إملاء تفسيره - لو تم لم يوجد مثله - ومات الجنزي سنة ٥٥٠ هـ بمرو .

ترجمته في : معجم الأدباء ١٦ / ٦٢ - ٦٤ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٩٢ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٢١ ؛ والدرر الكامنة ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٦) من الآية ( ١ ) من سورة النجم .

(٧) في ب : « المراد » .

(٨) في ب : « اسم » .

(٩) في ب : « بعدها » .

(١٠) في الأصل : « مقدر » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .

المشايخِ ، فلمْ يستحسنْ قولَه الثاني ، والوجـهُ فيـهِ " إذا " قـدْ انسـلخَ عنـهُ معنـى الاستقبالِ ، وصارَ للوقتِ المجردِ ، ونحوه .

أتيتكَ إذا احمرَّ البُسرُ ، أيْ: وقت احمراره ، فقد عُرِّيَ عن مَعْنَـى الاسـتقبالِ؛ لأنه وقعتِ الغنيةُ عنه ، بقوله : آتيكَ ، وقال الإمامُ عبدُ القاهر : إخبارُ الله تعالى بالمتوقع ، يقامُ مقامَ الإخبارِ بالواقعِ ، إذْ لا خُلْـفَ فيـه ، فجـرى المستقبلُ مجـرى المحققِ الماضي ، فيما يخبرُ الله تعالى ، فجازَ أنْ يكـونَ لفـظُ المستقبلِ قائماً مقـامَ لفـظِ المـاضي ، (( **وقـد اسـتقبحوا**[١] **إذْ زيـدٌ قـامَ** ))[٢] ، فوجـهُ القبـحِ فيـه أنّ " إذْ " يناسبُ قامَ في مضيِّ الزمانِ ، فالفصلُ بينهما بما لا يناسبهما ، وهو الاسمُ، كالفصلِ بين القريبين المتحابينِ بأجنبيٍّ ، وذلكَ قبيحٌ ، وإنمـا لم يستقبحوا إذْ زيـدٌ يقومُ ؛ لأنَّ يقومُ مضارعٌ ، وهو مشابهٌ للاسمِ ؛ لما عُرِفَ ، فصـارَ تأخيرُ الاسمِ وتقديمهِ بمنزلةٍ ، ووجهٌ آخرُ في استفتاحِ إذْ زيدٌ قامَ ، فإنّ قامَ هنـا موضعـه ، رفـعٌ على أنه خبرُ المبتدأِ ، وكانَ حقُّهُ أنْ يكونَ نفياً ، كاسمِ الفاعلِ ، أو المفعـولِ ، أو ما يضارعه من الفعلِ ، وأمّا الماضي فمضارَعَتُه ناقصةٌ ، ونقصانُـه مـن حيـثُ إنـه معترضٌ للمضيِّ ، خصوصاً ما إذا لمْ يكنْ بالكلامِ حاجةٌ إلى معنـى المضـيِّ ؛ لأنَّ ذلك مستفادٌ من الظرفِ ، بخلافِ ما إذا قالَ : إذْ قامَ زيدٌ ، بما أنَّ قامَ ، ليـسَ في موضـعِ الخبرِ ، وأمـا إذا قـالَ : إذا زيدٌ يقومُ ، فكانَ يقومُ مفسراً للمحذوفِ بعد

---

(١) ينظر ارتشـاف الضـرب ٢ / ٢٣٥ ؛ والإيضـاح في شـرح المفصـل ١ / ٥١١ ؛ والتخمـير ٢ / ٢٧٥ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٨٠ - ٨٤ فما بعدها ؛ وشـرح الرضي علـى الكافيـة ٣ / ٢٠١ ؛ وهمع الهوامع ٣ / ١٧٢ .

(٢) المفصل ص ١٧٠ - ١٧١ .

" إذا " ، والتقديرُ : إذا يقومُ زيدٌ يقومُ ؛ لاقتضاءِ إذا الجملةَ الفعليةَ ، فلم يَقْبُحْ ذلكَ ؛ لذلكَ ، (( وفي[1] " إذا " معنى المجازاةِ ))[2] ، أيْ : الشرطُ دونَ " إذْ " ، والفرقُ أنّ " إذا " للاستقبالِ ، وفيه إبهامٌ يناسبُ المجازاةَ ؛ إذْ الشرطُ لا يكونُ إلاّ مستقبلاً ، ومجهولُ الشأنِ يترددُ بينَ أنْ يكونَ ، وبينَ أن لا يكونَ ، و" إذْ " للماضي ، والماضي مستقرٌّ ثابتٌ ، فصارَ بمنزلةِ رجلٍ وفرسٍ فلا يناسبها ، ولما ذكرتُ من الفرقِ اختصتْ " إذا " بالجملةِ الفعليةِ دونَ " إذْ " فإنها دخلتْ على الجملةِ الاسميةِ أيضاً ، و" إذْ " قد تكونُ ظرفاً غيرَ متضمنٍ للشرطِ ، كـ" إذا " في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[3][4] " إذْ " في تقديرِ الشرطِ فسادُ المعنى ، من حيثُ إنّ الجزاءَ لابدّ من أنْ يكونَ مذكوراً ، أو بمنزلةِ المذكورِ ؛ لدلالةِ ما تقدّم عليه ، ولا ذكر في الآيةِ لشيءٍ يصلُح أنْ يقعَ جزاءً ، فيلزمُ أنْ يكونَ متروكاً بمنزلةِ المذكورِ ؛ لدلالةِ السّابقِ عليهِ ، ولا يكونُ التقديرُ : إذْ ذاكَ ؛ إلاّ على نحوِ : إذْ يغشى أُقسِمُ ، فيصيرُ القسَمُ معلقاً بشرطٍ ، وليس المعنى على هذا ، فيجبُ أن لا يكونَ " إذا " للشرطِ ، فإنْ قيلَ : بما يتعلقُ " إذا " عند وقوعهِ ظرفاً مجرداً عن الشرطِ ، نحو : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ ؟ قلنا : بمحذوفٍ تقديره : والليلُ حاصلاً في هذا الوقتِ ، فهو في موضعِ الحالِ من الليلِ ، والعاملُ فيه فعلُ القسمِ ، ولا يطردُ أنْ يكونَ معمولاً على الظرفيةِ " لأقْسِمُ " ؛ لفسادِ المعنى ، إذْ يصيرُ أقسمُ في هذا الوقتِ بالليلِ ، وهذا ظاهرٌ فسادُهُ ، والعاملُ فيهِ إذا كانَ شرطاً مختلفٌ فيه ، فمنهم[5] من يقولُ : شرطهُ ، ومنهم من يقولُ : جوابه ، وعليه الأكثرونَ ، بخلافِ متى ، فإنّ أكثرَ العلماءِ فيها على العكسِ ، فإنْ قيلَ : كيفَ صحّ أنْ

---

(١) في الأصل : (( في )) والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١٧٠ .

(٣) الآية ( ١ ) من سورة الليل .

(٤) المفصل ص ١٧١ .

(٥) ينظر " إذا " وما يتعلق به ، والعامل فيه : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٢ ؛ والتخمير ٢ / ٢٧٥ فما بعدها ؛ وشرح الرضى على الكافية ٣ / ١٩١ فما بعدها ؛ والهمع ٣ / ١٨٠ فما بعدها ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٧ فما بعدها ؛ ومغني اللبيب ١ / ٨٧ ، ٨٨ .

تعملَ " متى " فيما بعدهـا ، ومـا بعدهـا فيهـا ، فحينئـذٍ يصيرُ الواحـدُ عـاملاً ، ومعمولٌ عامله في حالةٍ[1] واحـدةٍ ، وهـو محـالٌ ؛ لأنّ العامليـةَ تقتضـي السبقَ / [ ١٩١/ ب] على[2] المعمولِ ، فيكونُ الشيءُ الواحدُ على هذا سابقاً ، ومسبوقاً .

قلنا : قدْ تعددتِ الوجوهُ ، فصارَ تعددُ الوجوهِ كتعددِ أصحابها ، بيانُ ذلـكَ أنّ " متى " إنما عملتْ في فعلها ؛ لتضمنهـا معنـى« إنْ»، ومـا بعدهـا عَمِـلَ فيهـا ؛ لكونها ظرفاً لهُ ، فالوجه[3] الذي[4] عملتْ هي به[5] غير الوجهِ الذي عملَ فيها ؛ « **إلا إذا كُفّت** »[6] ، يعني حينئذٍ تكونُ للمجازاة[7] ، والمعنى فيه هو : أن " ما " الكافةَ لما دخلتْ عليها هيأتها للمجـازاةِ ؛ لأنهـا تزيدهـا إبهامـاً ، والفقـهُ فيـه أنَّ " ما " موضوعةٌ على معنى الإبهامِ ، اسماً كانتْ أوْ غيرَ اسمٍ ؛ لاتحـادِ[8] وجهيهـا باتحادهما[9] لفظاً ، والأصلُ في الكلماتِ الأسماءُ ، وهي في كونها أسمـاءً مبهمـةً ؛ بدليلِ وقوعها على كلِّ شـيءٍ ، وفي الشـرطِ معنـى الإبهـامِ ، وهـو إبهـامُ وقـت وجوده ، فتناسَبَا[10] في الإبهامِ ، فحُمِلَتْ علـى معنـى الشـرطِ ؛ لذلـكَ ، ووجـهٌ آخرُ في افتقارِ " إذْ " و" حيثُ " في المجـازاةِ بهمـا إلى " مـا " هـو : أنّ كـلاً مـن هاتين الكلمتين تضافُ إلى الجملِ ، فاحتيجَ إلى كفها بـ" مـا "[11] ؛ لأنّ الأسمـاءَ

---

(١) في الأصل : « في حالةٍ واحدةٍ عامله » ساقط .

(٢) في الأصل : « على » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « فالقضية » .

(٤) في ب : « التي » .

(٥) في الأصل : « فيه » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٧١ .

(٧) ينظر التخمير ٢ / ٢٧٦ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٤ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٦ ؛ وابن يعيش ٤ / ٩٧ .

(٨) في الأصل : « الاشتراط » .

(٩) في الأصل : « باتحادها » والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « قياساً » .

(١١) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .

الجازمةَ محمولةٌ علـى أنّ في المجـازاةِ . والفعـلُ بعـد أنّ غـيرُ مضـافٍ إليـهِ شـيءٌ ، فيجبُ أنْ يكونَ الفعلُ بعد " إذْ، وحيثُ " أيضاً كذلكَ ، ولا ذلكَ إلاّ بالكف ، بما يوضحهُ أنّ " حيثُ " إذا أضيفَ إلى الجملةِ ، كانتِ الجملةُ في تقديرِ المصدرِ ، فقولكَ : اجلسْ حيثُ يجلسُ زيدٌ ، معناهُ : اجلسْ في مكانِ جلوس زيدٍ ، والفعلُ إذا كانَ في معنى الاسمِ معرّى عـن الخبريـةِ نحـوُ : أنْ تقـومَ خـيرٌ لـكَ ، والمجازاةُ تستدعي الخبريةَ كقولكَ : إنْ تخرجْ أخـرج فثبـتَ بمـا ذكرنـا أن لابـدّ مـن أن لا يكونَ " حيثُ " عندَ طلبِ المجازاةِ مضافاً كـ" أيْنَ " في أيْنَ تجلسْ أجلسْ ، وعـدمُ الإضافةِ فيهما إلى الجملةِ إنّما يكونُ إذا كُفّتا بـ" ما "[١] ، وعلى هذا سائر الأسماءِ المحمولةِ على أنّ في المجازاةِ والتغيـيرِ في (( **إذا** ))[٢]أغْلـب[٣] منه في " حيـثُ " مـن حيثُ إنه إذا صُرفَ من الماضي إلى الاستقبالِ ؛ لامتناعِ الجزاءِ بالماضي ، وقولُهُ :

* **إذْ مَا دَخَلْتَ على الرّسُولِ** *[٤]

بمنزلةِ إذْ ما تدخلُ ، وتغييرُ المعنى يقتضي التغييرَ في اللفظِ فإلزامه " ما " هَهُنَـا يدل على تغيير معناهُ ، ولم يتغير المعنى في حيثُ ؛ لأنه لم يكنْ يدلُّ على نوعٍ من الأمكنةِ حتى يُصْرفَ عنه إلى غيره ، وقولـهُ (( **حقـاً عليـكَ**[٥] **إذا**[٦] )) أيْ : قـولاً

---

(١) في ب : (( ما )) ساقط .

(٢) المفصل ص ١٧١ .

(٣) في ب : (( علظ )) .

(٤) هذا جزءٌ من بيت شعر ، وتتمته :

. . . . . . . **فَقُلْ لَهُ** **حَقّاً عَلَيْكَ إذَا اطْمَأنّ المَجْلِسُ**

البيت من الكامل ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢ ؛ والكتاب ٣ / ٥٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٧ / ٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٢٩ ؛ واللسان ٣ / ٤٧٦ " أذذ " ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٢ / ٤٧ ؛ والخصائص ١ / ١٣١ ؛ ورصف المباني ص ١٤٩ ؛ ويروى (( إذا ما أتيت مكان )) ، (( إذا ما دخلت )) .

(٥) المفصل ص ١٧١ .

(٦) في الأصل : (( إذا )) ساقط والمثبت من ب .

حقاً ، و" المجلسُ " أهلُ المجلس كقولِهِ :

*** واستَبَّ بَعْدَكَ يَا كُلَيبُ المَجْلِسُ ***(١)

قيل : أرادَ بالرسول النبيَّ - عليه الصلاة والسلامُ - ومقولُ القولِ(٢) هو البيت الثاني ، وقوله :

**يا خيرَ مَنْ ركِبَ المطيَّ وَمَنْ مَشَى          فَوْقَ التُّرَابِ إذَا تُعَدُّ الأنْفُسُ**(٣)

يريدُ(٤) ويا خيرَ مَنْ مشى ، وقبله(٥) :

**يا أيُّهَا الرّجُلُ الذي تَهْوِي بهِ          وَجْنَاءُ مُجْمَرةُ المناسِمِ عِرْمِسُ**(٦)

الوجناءُ : الناقةُ الشديدةُ تشبيهاً بالوجينِ ، وهو الغليظُ من الأرضِ .

وحافرٌ مجمرٌ أيْ : صلبُ المنسمِ بكسر السينِ خُف البعيرِ .

العِرْمِسُ : الصخرةُ ويقالُ : للناقةِ إذا كانتْ شديدةً عِرمسٌ تشبيهاً لها بالصخرةِ ، فإنْ قيل : ما الفرقُ بينَ " إذا " و" إنْ " في معنى الشرطِ ؟ قلنا : استعمالُ إذا فيما يعلم وجودهُ من حيثُ الظاهرُ باعتبارِ العادةِ أو بسببٍ آخرَ كقولكَ : (( آتيكَ إذا احمرّ البسرُ ))(٧) وإذا جاءَ غدٌ فأتني(٨) ؛ لأنَّ العِلْمَ

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره :

*** نُبِّئتُ أنّ النارَ بَعْدَكَ أُوْقِدَتْ ***

البيت من الكامل ، وهو للمهلهل في : نوادر أبي زيد ص ٢٠٤ ؛ ومجالس ثعلب ٣٧ ، ٥٨٤ ؛ والكامل ص ٤١٢ ؛ وأمالي القالي ١ / ٩٥ ؛ وأسرار البلاغة ص ٣٧١ ؛ وسمط اللآليء ص ٢٩٨ ؛ وتاج العروس ١٥ / ٥١١ " جلس " .

(٢) في الأصل : (( ومفعول قل )) .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٣ ؛ واللسان ٣ / ٤٧٦ " أذذ " ؛ وتاج العروس ٩ / ٣٧٣ " أذذ " .

(٤) في ب : (( يرد )) .

(٥) في ب : (( فقيله )) .

(٦) ينظر هذا البيت في ديوان عباس بن مرداس - رضي الله عنه - في قصيدته التي قالها في غزوة حنين يخاطب بها النبي - ﷺ - ، وينظر الخزانة ٩ / ٣٠ .

(٧) هذا قول نحوي سبق تخريجه

(٨) هذا قول نحوي انظره في الكتاب لسيبويه ١ / ٢٢٤ ؛ والمسائل المنثورة ص ٢٧ .

بهما[١] ثابتٌ من حيثُ استمرارُ الأمر هكذا ، ولا تستعملُ " إنْ " في مثل هذينِ الموضعينِ ؛ لأنه للشكِ والترددِ ، وقد حققنا بعضَ هـذا في النهايـةِ في الفـرقِ بـينَ قوله تعالى[٢]: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[٣] وقولـه: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ﴾[٤].

وأمّا نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ ﴾[٥] والموتُ وإنْ كـانَ معلومَ الوقـوعِ لكـنّ وقتهُ غيرُ معلومٍ أصلاً ، فذلكَ هو الذي حَسَّـنَ ذكـرَ كلمـةِ " إنْ " هنـاكَ ، وقـد أخطأَ من قالَ في حقِّ من سُئِلَ[٦] حاجةٌ فلمْ يقضها وقضاها غيرُهُ :

ذُمِمْـتَ ولم تُحمَدْ ، وأدركتُ حَاجَةً      تولّـى[٧] سِوَاكُـم أجْرَهَا واصْطِنَاعَهَا
أبَى[٨] لكَ كَسْـبَ الحمْدِ شُحٌّ أطَعْتَهُ      ونفـسٌ أذاقَ ا للهُ بالخيـرِ باعَهَـا[٩]
إذَا هِيَ حَثَّتْهُ عَلَى الخَيْرِ مَرّةً عَصَاهَا      وإنْ هَمَّمَـتْ سِـراً أطَاعَهَـا

فإنه لو عكسَ لأصابَ كما أصابَ أبو الطيبِ ، في قوله :

إذَا أَنْـتَ أكْرَمْـتَ الكريْـمَ مَلَكْتَـهُ      وَإنْ أنتَ أكْرَمْـتَ اللّئِيـمَ تَمَـرّدَا[١٠]

في إيقاعهما موضعهما لما أنّ إكـرامَ الكريـمِ واجـبٌ متحقـقٌ / ، فـإكرامُ[١١] [١٩٢/أ]
اللئيمِ جائزٌ متردِّدٌ وكان موقعاً كل كلمةٍ على ما هوَ حقها .

---

(١) في ب : « بها » .
(٢) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .
(٣) من الآية ( ٦ ) من سورة المائدة .
(٤) من الآية ( ٦ ) من سورة المائدة .
(٥) من الآية ( ١٤٤ ) من سورة آل عمران .
(٦) في النسختين : « هو » والأصح عدم إثباتها ؛ لاستقامة الجملة بدونها .
(٧) في ب : « يوالي » .
(٨) في الأصل : « لبى » والمثبت من ب .
(٩) الأبيات من الطويل ، والقائل هو سعيد بن عبد الرحمن في الأغاني ٨ / ٢٧١ ؛ والبيان والتبيين ٣ / ١٨٧ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٣ ؛ ولعبد الرحمن بن حسان في أمالي القالي ٢ / ٢٢٢ ؛ والحماسة البصرية ٢ / ٢٦٦ ؛ والعقد الفريد ٢ / ١٩٢ ؛ وعيون الأخبار ٣ / ١٩٣ .
(١٠) ينظر ديوان أبي الطيب شرح أبي العلاء المعري " معجز أحمد " ٣ / ٣٨٢ ؛ وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٢ / ١١ .
(١١) في ب : « وإكرام » .

" إذا " المفاجأةُ هي الكائنةُ بمعنى الوقتِ الطالبةِ ناصباً لها ، وجملة تضافُ إليهِ ، وتلكَ الجملةُ مركبةٌ من مبتدأٍ وخبر ، والعاملُ(١) في " إذا " هي(٢) معنى المفاجأةِ وهو عاملٌ لا يظهرُ لاستغنائهم عن إظهاره بقوةِ ما فيهِ من الدّلالةِ عليهِ ، والذي يدلُّ على ذلكَ قولكَ : فإذا زيدٌ بالبابِ إذْ لو كانَ العاملُ خرجتْ يلزمُ الفصلُ بين العاملِ ومعموله بالفاءِ وهو باطلٌ ، وتقديرُ قولهِ: ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ ﴾(٣) ، ففاجأ موسى وقتَ تخيُّلِ سعي حبالهم وعصيهم كقولكَ: بينا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمراً أيْ: بين أوقاتِ قيامِ زيدٍ فَاجَأَت رؤيته عمراً، وإنما يُسَبِعُونَ فتحة النونِ بالألفِ في بينَ يديْ إضافتها إلى الجملِ ؛ ليتبينَ إضافتها إلى الجملِ إذْ لو لمْ يظهرْ الألفُ لكانَ زيدٌ مجروراً بـ" بينَ " ، فكانَ فيه إضافةُ " بين " إلى المفردِ لا إلى الجملةِ ، وكذا بينما إنما يكفونها بـ" مَا " لهذا المعنى ، وقيلَ قولهم : بينا حذفَ(٤) عنهُ المضافُ إليهِ وعوضَ التنوين ، ثم قلب التنوينُ ألفاً ، وأقحمتْ " ما " في بينما ، كما في حيثما ، فإذا زيدٌ بالبابِ ، ولا يشكلُ على هذا ما ذكر أولاً إنّ " إذا " لا تدخلُ على الجملةِ الإسميةِ ، لأنا نقولُ إن ذلكَ في " إذا " التي هيْ للشرطِ لا للمفاجأةِ ، وهذه للمفاجأةِ ، وهذا هو الجوابُ عن اجتماعِ الفاءِ مع إذا في قوله تعالى : ﴿ **وإذا(٥) حبالهم وعصيهم** ﴾(٦) مع أنّ " إذا " تنوبُ منابَ الفاءِ قلنا : عدمُ الاجتماعِ إنما هو في جوابِ الشرطِ إذا كان الجوابُ بـ" إذا " ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(٧)

---

(١) ينظر العامل في إذا : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٣٦ ؛ والتخمير ٢ / ٢٧٦ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٧ – ٩٨ .

(٢) في الأصل : « هذه » والمثبت من ب .

(٣) من الآية ( ٦٦ ) من سورة طه .

(٤) في الأصل : « عنه » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « فإذا » .

(٦) من الآية ( ٦٦ ) من سورة طه .

(٧) من الآية ( ٣٦ ) من سورة الروم .

* وَكُنْتُ أَرَى *(١)(٢)

أيْ: أظن ، وللمذقِ طرفُ الحلقومِ ، وقوله: " عبدُ القفا " أيْ : هو عبدٌ ، و" القفا " : مقحمةٌ ، وفيه إشارةٌ إلى الذلةِ والمسكنةِ (( إذا إِنه عبدُ القفا )) بكسر الهمزةِ وفتحها لما سيجيءُ في قسمِ الحروفِ - إن شاء الله - ، (( **وكانَ الأصمعيُّ لا يستفصح إلا**(٣) **طرحهما** ))(٤) فإنه لما رأى مجيءَ الفعلِ من غير " إذْ " فإذا(٥) معَ استقلالِ المعنى ظنَّ أنّ مجيئه زيادةٌ لا فائدةَ فيها ، فحكَمَ بأنّ الفصيحَ إسقاطهما لأنه(٦) تقولُ : إذا كانَ (( **بينا وبينما** ))(٧) بدون " إذا " فالكلامُ لا يقعُ مخالفاً للأصلِ ، وإذا كانَ معهما ، فإنه يقعُ مخالفاً له(٨) .

بيانُهُ أنه إذا كانَ بدونهما كانَ انتصابُ«بينَا»على الظرفِ ، والعاملُ فيهِ الفعلُ المذكورُ في جوابِ«بينا»، كما في قوله :

* **فَبَيْنا**(٩) **نحنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا** *(١٠)

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل ، وتتمته :

. . . . . **زَيْداً كما قيل سَيداً** **إذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللّهَازِمِ**

وهو بلا نسبة في : الكتاب ٣ / ١٤٤ ؛ والمقتضب ٢ / ٣٥١ ؛ والمخصائص ٢ / ٣٩٩ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٨ / ٦١ ؛ والجنى الداني ص ٤١١ ؛ وشذور الذهب ص ٢٦٩ ؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٣٣٨ ؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨ ؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٢٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٢٤ ؛ والهمع ١ / ١٣٨ ؛ والدرر ٢ / ١٨٠ .

(٢) المفصل ص ١٧١ .

(٣) في الأصل : (( إلا )) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٧٢ .

(٥) في ب : (( وإذا )) .

(٦) في ب : (( فلأنه )) .

(٧) المفصل ص ١٧٢ .

(٨) في ب : (( له )) ساقط .

(٩) في ب : (( بينا )) .

(١٠) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* **مُعلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَا دِرَاعِي** *

وهو لنصيب في ديوانه ص ١٠٤ ؛ ولرجل من قيس بن عيلان في الكتاب ١ / ١٧١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٨ ؛ وبلا نسبة في : شرح أبيات سيبويه ١/٤٠٥ ؛ والصاحبي ص ١٤٧ ؛

والمعنى : أتانا وقتَ رقبتنا ، وهذا ممّا ليسَ فيهِ مخالفةُ أصلٍ ، فأما إذا ذكرَ " إذا " فالمخالفةُ للأصلِ واقعةٌ بانقلابِ الظرفِ اللازم مرتفعاً ؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ بينَ أوقاتِ رقبتنا إياهُ وقتَ إتيانه ، فإذا مبتدأٌ ، وبينَ خبره أيْ : وقتَ إتيانه استقرَ بينَ أوقاتِ رقبتنا إياهُ ، وهذا مخالفٌ للأصلِ

* مُعَلَّقَ وفْضَةٍ *[١]

من إضافةِ الصفةِ إلى المفعولِ ، فكأنه قالَ : معلقاً وفضةً ، فلذا نصبَ الزنادَ بالعطفِ على " وفضةٍ " على التقديرِ ، وروي مجروراً بالعطفِ على لفظِ " وفضةٍ " ، والوفضة : جعبةُ السهامِ ، وأرادَ بها هنا شيئاً يصنعُ مثل : الخريطةِ ، والجعبةُ تكونُ مع الفقراءِ والرعاءِ يجعلونَ فيها أزوادهُم .

والزنادُ : الخشبةُ التي تقدحُ بها النارُ .

قالَ سيبويه[٢] رحمه الله : تقولُ مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ ، فإنه يرفعُ " قائمٌ " خبراً لزيد ، ولمْ يجعلْ " إذا " خبراً له ، بل جعلهُ حالاً للقيامِ ، ويجوزُ النصبُ في "قائماً" أيضاً على الحالِ إذا جعلتَ الخبرَ في "إذا"، وذكرَ القاسمُ بنُ الأنباري[٣] وادّعى عن أصحابه الكوفيين أنهم زعموا أنّ سيبويه غلطَ في هذهِ المسألةِ[٤] .

---

وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٣ ، ٢ / ٧١٩ ؛ والمحتسب ٢ / ٧٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٦ / ١١ ؛ ورصف المباني ص ١٠٥ ؛ والجنى الداني ص ١٧٦ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٧٦ ؛ والهمع ١ / ٢١١ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ٣٦ ؛ والدرر ٣ / ١١٨ ؛ وخزانة الأدب ٧ / ٧٤ .

(١) هذا جزء من البيت السابق .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٣٢ .

(٣) ابن الأنباري هو : أبو بكر بن القاسم بن الأنباري ، أقام مع أبيه في بغداد ، وأخذ عنه وعن ثعلب وغيرهما ، وقد أوتي حافظة نادرة ، فقد كان يملي مصنفاته من حفظه مع صدق الرواية ، وكان ممن غلبت عليه النزعة الكوفية توفي سنة ٣٢٧ هـ ، وله مصنفات منها : كتاب في النحو يعرف بالكافي ، وله كتاب الزاهر ، وكتاب في المقصور والممدود .
ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ - ١٥٤ ؛ والفهرست ص ١١٢ ؛ ونزهة الألباء ٢٦٤ - ٢٧١ ؛ ومعجم الأدباء ١٨/ ٣٠٦ - ٣١٣ ؛ وإنباه الرواة ٣/٢٠١ - ٢٠٨ ؛ وبغية الوعاة ١٠ / ٢١٢ - ٢١٤ ؛ والمزهر ٢ / ٤٦٦ .

(٤) أي : المسألة الزبنورية التي تناظر فيها سيبويه والكسائي . ينظر هذه المسألة وتفصيلها في : مجالس العلماء للزجاجي ص ٨ ؛ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٩ ؛ والإنصاف ٢ / ٧٠٢ رقم المسألة ٩٩ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٨٨ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٩٩ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١١٢ ؛ ومعجم الأدباء ١٦ / ١١٩ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٥٨ .

قالَ إن الأميرَ يحيى بنَ خالد البرمكيَّ[١] جمعَ بينَ سيبويه والكسائي يوماً فقال له الكسائي : كيف تقولُ : أظن أَنَّ العقربَ[٢] أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هوَ هيَ أو فإذا هو إياها ، فقالَ سيبويه[٣] : بل ، هي ، ولا يجوزُ إياها ، فقال له : كيفَ تقولُ فإذا زيد قائمٌ أو قائماً ، فقال : بل ، قائم ، ولا يجوزُ قائماً ، وقالَ الكسائيُّ : بلْ يجوزُ الأمرانِ جميعاً ، وارتفعتْ أصواتُهما ، فقالَ يحيى : أنتما عالمان ليسَ فوقكما أحدٌ ، فحكِّمَا / من شئتما من العربِ ، فاجتمعا[٤] على [ ١٩٢/ ب ] تحكيمِ بني هذيلٍ[٥] ، فكما قرعتِ المسألةُ أسماعهم نصبها قومٌ ورفعها آخرونَ ، فلما كثرَ النصبُ خَجِلَ سيبويهِ ، ثم وصله الأميرُ بعشرةِ آلافٍ قال ابنُ الأنباري[٦] : زعم بعضهم أنّ الكسائي خدعَ بني هذيلٍ بالصلةِ والدعوةِ والهبةِ حتى شهدوا له على سيبويهِ ، ولكن هذا لا يليقُ بمثله ، وقيل : رجعَ سيبويه مغتمّاً إلى بيته[٧] ، فما وُجد إلاّ ميتاً جالساً بينَ يديه أصولُ النحوِ وسبابتُه على هذه المسألةِ في ورقةٍ عنده ، فإن[٨] قيل من[٩] المعلوم أنّ " بينَ " لا تضافُ من

(١) هو : يحيى بن خالد بن برمك أبو الفضل الوزير الجواد سيد بني برمك وأفضلهم ، وهو مؤدب الرشيد العباسي ومعلمه ومربيه ، ولما ولي هارون الخلافة دفعَ خاتمه إلى يحيى وقلده أمره فبدأ يعلو شأنه ، واشتهر يحيى بجوده وحسن سياسته توفي سنة ١٩٠ هـ في سجنه .
ترجمته في : معجم الأدباء ٢٠ / ٥ ؛ ووفيات الأعيان ٦ / ٢١٩ فما بعدها ؛ ومرآة الجنان ١ / ٤٢٤ ؛ والأعلام ٨ / ١٤٤ .

(٢) في ب : « العقوبة » .

(٣) في الأصل : « سيبويه » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « واجتمعا » .

(٥) هذيل : هم بنو هذيل بن مدركة ، وديارهم بالسروات ، وسراتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف . ينظر معجم معالم الحجاز ٦ / ٨١ " عَرُنه " ، ٤ ٣٥ " الرجيع " ؛ وتاريخ ابن خلدون ٢ / ٣١٩ .

(٦) ينظر هذا القول لابن الأنباري في : معجم الأدباء ١٦ / ١١٩ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٥٨ .

(٧) في ب : « إلى بيته » ساقط .

(٨) في الأصل : « إن » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « من » ساقط .

الأسماءِ إلاّ إلى ما يدل على أكثر من الواحد وإلى مـا عطـفَ عليـه غـيره بـالواوِ ، ونحو[١] : المالُ بينَ القومِ ، والمالُ بينَ زيد وعمرو[٢]

* ونحن نرقبُه *[٣]

في البيت[٤] جملة فعلية[٥] ، فلا يكونُ " بينَ " مضافاً إلى اسمٍ دالٍّ علـى أكـثرَ من واحدٍ ، ولا إلى ما عطفَ عليه غيره[٦] بالواوِ ، فما وجهُ صحةِ هذه الإضافةِ ؟ قلنا : قد سقطَ هذا السؤال بقولنا : في تفسيرِ البيتِ " بينَ " أوقـاتِ رقبتنـا ؛ لأن ذلكَ على تقديرِ حذفِ ما أضيفَ إليه " بينَ " وهو جمعٌ ، والتقديرُ بينَ أوقاتِ

* نحنُ نرقبُه أَتَانَا *[٧]

أيْ : بينَ أوقاتِ رقبتنا إياهُ ، والأوقاتُ مـن أسمـاءِ الزمـانِ وهـي تضـافُ إلى الجملِ نحو : أتيتكَ زمنَ الحجاجُ[٨] أميرٌ ثم حُـذِفَ المضـافُ الـذي هـو أوقـاتُ ، وأقيم المضافُ إليهِ وهو الجملةُ مُقَامَ ذلكَ المضافِ .

(( وأمثـالاً لـهُ ))[٩] أيْ : وأنشـد أمثـالاً لـهُ ، وممّـا يستشـهدُ لمجـيءِ " إذْ " و" إذا "[١٠] بعد[١١] " بينا " وبينما قولهُ :

بَيْنَمَـا نحـنُ بالكثيـبِ ضُحـىً  إذْ أتَـى رَاكِـبٌ علـى جَمَلِـه[١٢]

---

(١) في ب : (( نحو صحة )) .

(٢) في ب : (( عمرو )) ساقط .

(٣) هذا جزء من بيت شعر سبق تتمته وتخريجه آنفاً

(٤) في ب : (( البيت )) ساقط .

(٥) في الأصل : (( فعلية )) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : (( غيره )) ساقط .

(٧) المفصل ص ١٧٢ .

(٨) هذا قول نحوي انظره في : التخمير ٢ / ٤٦ .

(٩) المفصل ص ١٧٢ .

(١٠) ينظر " إذْ ، وإذا " بعد بينا : الكتاب ٤ / ٢٣٢ ؛ وإرتشاف الضرب ٢ / ٢٣٥ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٨٣ ؛ والتخمير ٢ / ٢٧٧ ؛ ودرة الغواص ص ٦٣ ، ٦٤ .

(١١) في ب : (( بعد )) ساقط .

(١٢) البيت من المنسرح وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣١١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٧ / ٧٣ .

ويجابُ الشرطُ بـ" إذا " ، كما يجابُ بالفاءِ ، وجه المقاربةِ بينهما أن الزمانَ ، كما يلزمُ بما[1] يحيطُ به ، فالمتعقبُ للشيءِ كذلك[2] يلزمُ ذلك الشيءُ ، فلذلك نابَ أحدهما منابَ الآخرِ ، وقيلَ : في المفاجأةِ معنى التعقيبِ ؛ لأنها تتعقبُ ما قبلها ، فكانَ " إذا " نظيرُ الفاءِ[3] في إنْ تأتني فأنت مكرَمٌ[4] ، لأنّ معناهُ أنَّ الإكرامَ أحدٌ ، فعقبُ الإتيانِ غيرُ منفكٍّ عنه واجبٌ وجودُهُ ، فلهذه المناسباتِ ساغَ أنْ ينوبَ " إذا " منابَ الفاءِ في الجزاءِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يجزْ أنْ يقدّرَ الفاءُ قبلَ " إذا " على تقديرِ ﴿ **فإذا هم يقنطون** ﴾[5] قلنا : إنما لم يجزْ ذلكَ ؛ لأنَّ " إذا " لما أفادَ ما أفادهُ الفاءُ صارَ تقديرُ الفاءِ قبلهُ بمنزلةِ تقديرِ الفاءِ قبلَ الجوابِ المجزومِ ، نحو : « إن تخرجْ فأخرج » وذلكَ ممتنعٌ ؛ لأنه بمنزلةِ الجمعِ بينَ فائينِ ؛ لأنَّ الجوابَ إذا جزمَ علم أنّه تابعٌ ، فما يعلمُ تابعيتهُ بالفاءِ ، وإذا والجمعُ بينَ اثنين من هذه الثلاثةِ ؛ بمنزلةِ الجمعِ بينَ الفائينِ لا محالةَ ، على أنّا نقولُ : إضمارُ الفاءِ إنما يجيءُ في الضرورةِ ، كما في قوله :

**مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ**[6]

---

(١) في الأصل : « ما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « بذلك » .

(٣) في الأصل : « ولأن " إذا " تستعمل فيما يجب وجوده بخلاف « إن على ما ذكرنا ، فكان إذا نظير الفاء » والأصح عدم إثباته كما في ب .

(٤) في الأصل : « تكرم » والمثبت من ب .

(٥) من الآية ( ٣٦ ) من سورة الروم .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٨٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٠٩ ؛ والمقتضب ٢ / ٧٢ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٥٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٧٨ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٤٩ ، ٥٢ ؛ واللسان ١١ / ٤٧ " بجل " ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣٣ ؛ ولحسان بن ثابت في الكتاب ٣ / ٦٥ وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٢٨١ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣١٢ ؛ والكتاب ٣ / ١١٤ ؛ والمحتسب ١ / ١٩٣ ؛ والمنصف ٣ / ١١٨ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٦٠ .

أيْ : فا لله ، ولا يجيءُ في حالـةِ الاختيـارِ ، وقولـه عـز وجـل : ﴿ **وإذا هـمْ يقنطون** ﴾[(١)] ليسَ من مواضعَ الضرورةِ ، وقـد جـاءَ بـدونِ الفـاءِ ، كمـا تـرى ، فعلم أنما ذكرتُ ليـسَ بشـيءٍ ، (( **وفيهـا ثمـاني لغـاتٍ** ))[(٢)] ، الأولى[(٣)] بـالألفِ ، والثانيـةُ بفتـحِ الـدّالِ وسـكونِ النـونِ ، والثالثـةُ بضـمِّ الـدالِ ، وسـكونِ النـونِ ، والرابعةُ بضم الدالِ ، والخامسةُ بفتحِ اللامِ ، وسكونِ الدالِ ، وبالنونِ المكسورةِ ، والسادسةُ بضمِّ اللامِ ، وسكونِ الدالِ ، وكسـرِ النـونِ ، والسـابعةُ بزنـةِ خُـفْ ، والثامنـةُ بزنـة قـلْ ، فـالأولى كأنهـا هـي الأصـلُ ؛ لأنهـا أوسـعُ مجـالاً ، وأكـثرُ استعمالاً ، والثانيةُ كأنها منقلبةُ النونِ عن الألفِ ، كما يقلب التنوينُ ألفاً ، نحو : رأيـتُ زيـداً بـالألفِ ، والثالثـةُ كأنهـا مضمومـةُ الـدالِ بـالنظرِ إلى أن الألـفَ في " لدى " ، كأنها من الواوِ ، بدليلِ امتناعِ الإمالةِ فيها ، وامتناعهـا يـدلّ علـى أنّ الأشبه أنْ يكونَ ألفها منقلبةً عن الواوِ ، إذْ لوْ كانتْ منقلبةً عنِ الياءِ ، لما امتنعتْ ، فلما[(٤)] صارتْ ألفُ " لدى " إلى النونِ ناسـبَ أنْ يُضَـمَّ مـا قبـلَ النـونِ ؛ لأنَّ / [١٩٣/أ] النونَ بمنزلةِ الواوِ ؛ لقيامها مقامَ الألفِ النازلةِ منزلـةَ الـواوِ ، والرابعـةُ مخفّفـةٌ مـن الثالثةِ ، وإنما خفِّفَتْ بإسقاط نونِها ؛ إجراءً لنونها مُجْرَى التنوينِ ، كما أجروهـا مجراها[(٥)] ، في قولهم :

* لَدُنْ غُدْوَةً *[(٦)(٧)]

---

(١) من الآية ( ٣٦ ) من سورة الروم .

(٢) المفصل ص ١٧٢ .

(٣) ينظر هذه اللغات في " لدى " : التخمير ٢ / ٢٨٠ فما بعدها ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٦٤ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٥٦ ؛ والكتاب لسيبويه ٤ / ٢٣٣ .

(٤) في الأصل : (( لما )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( مجراها )) .

(٦) المفصل ص ١٧٢ .

(٧) هذا جزء من بيت شعر من الطويل ، وتتمته :

. . . . . . حَتَى أَلآنَ بِخُفَّهَا      بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ من الظِّلِّ قَالِصُ

وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .

فنصبوا " غدوةً " على طريقةِ (( لي راقودٌ خلاً ))، والخامسة مخففةٌ من الثالثةِ، لكنْ بإسكانِ الدّالِ ، ونَقْلِ ضمتها إلى اللامِ ، والأخيرتان مخففتان من " لدُنْ " ، و" لدُنْ " فَعله بناءُ هذهِ اللغاتِ ، إذْ منها : لَدْ ، ولُدْ ، وهما أشبهُ بالحروفِ منهما بالأسماءِ ، من حيثُ الصيغةُ التي ليستْ عليها الأسماءُ المتمكنةُ ، ثم إن باقيا اللغاتِ منهما ، فالمشبّهُ[1] لما هو مشابهٌ لغيرِ المتمكنِ نازلٌ منزلةَ ذلكَ ، كما في " فجارِ ، ونزالِ " ، وما قيلَ : إنّ علةَ بنائها احتياجها إلى المضافِ إليهِ ، ليس بسديدٍ ؛ لانتقاضِ ذلكَ بسائرِ المتمكناتِ اللازمةِ للإضافةِ .

*** حتّى ألاذَ[2] *[3]**

بالذالِ المعجمةِ أيْ : عادَ .

والقَالِصُ : من قلصَ الظلُّ ارتفعَ أيْ : سارتْ من الغداةِ إلى الظهرِ ، والضميرُ في بخفها للناقةِ ومثله في المعنى

*** وانتقلَ (( الظلُّ فصارَ خوريا ))[4] *[5]**

تشبيهاً لنونها[6] بالتنوينِ اختصَّ " غدوةً " بالانتصابِ في هذا المقامِ لكونها أكثرَ في الاستعمالِ ، ألا تراهم قالوا : (( غدوةَ البينِ ))[7] ، وغداةَ البينِ ، ولمْ يقولوا : سحرةَ البينِ ، ولا بكرةَ البينِ، ولا صباحَ البينِ، واغتدى أكثرُ من غيره ، وكذلكَ غدوتُ ، فكانَ انتصابُ " غدوةً " لطلبِ التخفيفِ لكثرةِ[8] دورِ هذه

---

(١) في ب : (( بالمشبه )) .

(٢) هذا جزء من البيت السابق ذكره .

(٣) في ب : (( حتى ألاذ بخفهما )) .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) ينظر معنى البيت الآنف الذكر في قوله :

*** وانتقل الظلُّ فصار خُوريا ***

التخمير ٢ / ٢٨٣ .

(٦) في ب : (( لنونها )) ساقط .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) في ب : (( لكثرة )) ساقط .

الكلمةِ في استعمالهم معَ تشبيهِ هذا المنتصبِ لمثلِ (( راقودٍ خلاًّ )) يكونُ النونُ كالتنوينِ فيهِ لحذفها تارةً وإثباتها أخرى (( **ومنهــا الآنَ** ))[١][٢] فقيلَ في علةِ بناءِ " الآنَ " ثلاثةُ أوجهٍ : أحدها : مشابهةُ المبهماتِ ، وهي : أنّ " الآنَ " تقعُ علـى آخرِ ما مضى من الوقتِ .

وأولُ ما يأتي منهُ كقولـك[٣] : الآنَ حيـث ، والآنَ يجـيءُ ، والمعنى في هـذا الزمانِ الذي فيه أكلمك[٤] بقولي حيثُ أو تجـيء ، ثـم إذا زالَ ذلـكَ الوقـتُ زالَ ذلكَ الاسمُ ، فهو إذنْ من الأسماءِ غيرُ اللازمةِ للمسمى كالمبهمات ، ثم[٥] لو بـنيُ على ما هو الأصلُ في البناءِ وهو السكونُ يلتقـي سـاكنانِ في آخـرهِ ، فبـنيَ علـى الفتحِ ؛ ليكونَ على ما يستحقهُ الظرفُ من النصبِ ، والثاني أنّ علةَ بنائه تضمنـهُ معنى حرفِ التعريفِ ، ولا يقالُ : إن (( الألفَ[٦] واللامَ )) فيهِ للتعريـفِ إذْ ليـسَ هو إنْ دخلتْ عليهِ الألفُ واللامُ، بلْ هو موضوعٌ في أولِ أحواله بالألفِ واللامِ ، وليسَ حكمُ لامِ التعريفِ ذلـكَ ، فوجـبَ أن يكـونَ تعريفـهُ بـأمرٍ مقـدرٍ ، وهـو تضمنه معنى لامِ التعريفِ ، وهو معنى كلامِ المصنفِ ،وقد وقعتْ في أول أحوالها بالألفِ واللام ، والثالثُ هو إنمـا بـنيَ ، مـن قبـل أنّ الأصـلَ في الأسمـاءِ أنْ تجـيءَ نكراتٍ ، ثم طرأ عليها التعريفُ ، فلما أخرجَ هذا عن منهاجها جعل به ما ليـس في نظائره وهو البناءُ ، وقيل : هذا هو اختيارُ المصنفِ ، وقيل : هذا الوجهُ مزيفٌ بدليلِ أن الغبوقَ وأمثاله[٧] كذلكَ ، و لم يبن ، ولكنّ الفرقَ بينهمـا ظـاهرٌ ، وهـو

---

(١) المفصل صص ١٧٣ .

(٢) ينظر الآراء في بناء " الآن " في : التسهيل ٢ / ٢١٩ ؛ وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ١٦٢ ؛ والكتاب لسـيبويه ١ / ٢٢٤ ، ٢٧٤ ؛ وارتشـاف الضـرب ٢ / ٢٤٦ ؛ والهمـع ٣ / ١٨٤ - ١٨٦ ؛ والإنصاف ٢ / ٥٢٠ .

(٣) في ب : (( كقولك )) ساقط .

(٤) في ب : (( أكلمك )) ساقط .

(٥) في ب : (( ثم )) ساقط .

(٦) المفصل ص ١٧٣ .

(٧) في ب : (( وأمثالها )) .

أنّ الغبوقَ اسمٌ مشتقٌ معنويٌ ، ولهُ معنىً بدونِ حرفِ التعريفِ ، فأمكنَ خلوّ حرفِ التعريفِ منهُ تقديراً ، وأمَّا هُنا فبخلافه ، وقيلَ : في بيانِه وجهٌ آخرَ وهو أنّ فتحةَ آخرِهِ ليستْ بظرفيةٍ ، بل بكونهِ فعلاً ماضياً دخلَ عليه حرفُ التعريفِ فترِكَ على بنائه ، كما قالوا : نُهِيَ[1] عن قيلَ وقالَ ، ولكنا نقولُ : إنّ هذا القولَ باطلٌ ؛ لأنه إنْ كانَ فعلاً فلا يخلو من أنْ يكونَ معهُ فاعلٌ أوْ لا يكونُ ، فإنْ كانَ جملةً[2] فهي ممتنعةٌ من الألفِ واللامِ وإن لم تكنْ يلزمُ أنْ تُجْرَي بوجوهِ الإعرابِ، ألا ترى إلى قولهم عن[3] قيلٍ ، وقالٍ بالجرِّ ، وقولهم : « إنما الدنيا قيلٌ وقالٌ » بالرفع ، وقولهم : ولا يعرفُ القيلَ والقالَ بالنصبِ ، فإنْ / قيلَ ما الفرقُ بينَ الآن والآنِفُ[4] ؟ قلنا : إنَّ " الآنَ " هو الزمانُ الذي أنتَ فيهِ ، والآنفُ هو الساعةُ التي قبل ساعتكَ التي أنتَ فيها ، واشتقاقهُ من الأُنُفِ لتقدمهِ الوقتَ الحاضرَ كأنّه بمعنى[5] المتقدمِ ، فهما[6] يتضمنانِ معنى الاستفهامِ كأنهُ أريدَ أنْ يقالَ : أيومُ الجمعةِ كانَ ذاكَ ، أمْ يومُ السبت أم يوم الأحدِ إلى ما يطولُ جداً، فأتى بـ" متى " للإيجاز ، فاشتملتْ[7] على الأزمنةِ كلِّها ، وهو قوله[8] " متى " للوقتِ المبهمِ ، وكذا الكلام[9] في " أين " إلاّ أنّ هذا في المكانِ ، فكأنه أريدَ أنْ يقالَ : أفي الدارِ كنتَ أم في المسجدِ ، أمْ في السوقِ إلى[10] ما يطولُ ، فأتى بشيءٍ يشتمل[11] على [ ١٩٣/ ب ]

---

(١) في ب : « بني » .
(٢) في الأصل : « كالجملة » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « على » .
(٤) في ب : « الأنف » .
(٥) في ب : « بمعنى » ساقط .
(٦) في الأصل : « وهما » والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « فاشتمل » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « معنى قوله » .
(٩) في الأصل : « لا كلام » والمثبت من ب .
(١٠) في الأصل : « أتى » والمثبت من ب .
(١١) في الأصل : « يشتمل » ساقط والمثبت من ب .

الأماكنِ كلِّها ، وهو " أينَ " ، فلما اشتملَ على الأماكنِ كلها اشتملَ على المكانِ الذي جهلهُ السائلُ ، ونظيرتهما " كيفَ " في الأحوالِ فبنيتْ " متى " الاستفهاميةُ والشرطيةُ لتضمنها «**معنى همزة الاستفهامِ، ومعنى إنْ الشرطيةِ**»[١]، وكذا " أينَ " فإنَ فيها معنى الشرط في مثل قوله : « **أينَ تجلسْ**[٢] **أجلسْ** »[٣] ، فإنْ قلتَ : كـ" أينَ ، ومتى ، وكيفَ " كلٌّ منها للاستفهامِ ، ثم اختصَّ منها " أينَ " ، و" متى " للشرطِ دونَ " كيفَ " ، فمن أينَ وقعَ هذا الفرقُ بينهما ؟ قلتُ من قِبَلِ أنّ كيفَ يدلُ على أحوالٍ وصفاتٍ ليستْ هي في يد العبدِ كالصحةِ والسّقمِ ، والشيخوخة ، والكهولةِ ، فلم يستقم أنْ تقول في : كيفَ يكنْ أكنْ ، لأنّكَ بهذا اللفظِ تضمنُ أنْ تكونَ أنتَ في[٤] أحوالِ المخاطبِ ، وهي متعذرَةُ الوقوعِ منكَ بخلافِ قولكَ : أيْنَ يكُنْ أكنْ ، فإنه صحيحٌ ؛ لأنكَ شرطت[٥] على نفسكَ ها هنا[٦] أنكَ تساويه[٧] في المكانِ ، وتحل محله[٨] ، وهذا معنى يتصورُ وقوعُ الشرط عليه[٩] ، وفرقٌ آخر بينهما هو أنهُ لا يصحُّ في جوابِ[١٠] " أينَ " أن تذكرَ أكثرَ من مكانٍ واحدٍ نحو : أنْ تقولَ : في المسجد أو في الدار ونحوهما[١١] ؛ لأنَّ الشيءَ الواحدَ يستحيلُ أنْ يكونَ في أكثرَ من[١٢] مكانٍ واحدٍ

---

(١) المفصل ص ١٧٣ .

(٢) في ب : « جلس » .

(٣) المفصل ص ١٧٣ .

(٤) في الأصل : « على » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « شرط » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « هي » .

(٧) في الأصل : « تساوي » .

(٨) في ب : « عله » .

(٩) في ب : « عليه » ساقط .

(١٠) في ب : « جوابه » .

(١١) في ب : « ونحوه » .

(١٢) في ب : « من » ساقط .

في حالةٍ واحدةٍ ، وأمّا في جوابِ كيفَ فيصحُّ ذكرُ جميعِ الصفاتِ المتوافقةِ في وقتٍ واحدٍ نحو : أنْ يقالَ : صحيحٌ عاقلٌ عالمٌ[١] غنيٌّ وكيتَ وكيتَ ؛ لأنَّ الذاتَ الواحدةَ تصلحُ أنْ تكونَ محلاً لأحوالٍ كثيرةٍ، والفصلُ بينَ " إذا " و" متى " أنّ " إذا " للأمورِ الواجبِ وجودها ، ومتى لما يتوقعُ بينَ أنْ يكونَ وبينَ ألاّ يكونَ تقولُ : إذا طلعتِ الشمسُ[٢] ، وإذا أُذِّنَ للصلاةِ قمتَ ، ولا يصلُح في مثلِ[٣] هذا متى ، وتقولُ : متى تخرجْ أخرجْ تقوله معَ من لا يتيقنُ أنّه خارج الأسماءِ الواقعةِ موقعَ حرفِ الشرطِ تسعةٌ ، خمسةٌ منها : ظروفٌ ، وأربعةٌ غيرها ، وهي : إنْ ، ومتى ، وحيثما ، وإذْ ما ، وأنّى ، ومَنْ، وما ، وأيْ ، ومهما، والفرقُ بينَ إيانَ ، ومتى أنّ " متى " تكونُ للاستفهامِ وللشرطِ أيضاً ، وإيّانَ لا تكونُ إلا[٤] للاستفهامِ ، وأَيَّانَ بفتحِ الهمزةِ، وكسرها لغةٌ قيلَ أصله أيُّ ، أو إنْ ، فصارَ بعدَ حذفِ همزة ، أو إنْ، وحذفِ الياءِ الثانيةِ[٥] وقلبتْ الواوُ ياءً، والإدغامُ إلى إيانَ ، ولا يقالُ : إنّهُ مأخوذٌ من لفظةِ " أينَ " ؛ لأنَّ " أينَ " مكانٌ وإيانَ زمانٌ ، فيمتنعُ أخذهُ منها .

وأمّا علةُ بناءِ[٦] " لما "[٧] فهي أنها لما شبِّهتْ بـ" لما " الجازمةُ لفظاً[٨] بنيتْ ، كما بنيتْ " كمْ " الخبريةُ ؛ لأنها شُبِّهَتْ بـ" كَمْ " الاستفهاميةِ لفظاً ، أوْ لأنها أشبهتِ الموصولَ ؛ لاقتضائها الجملةَ ، فبنيتْ لذلكَ .

---

(١) في ب : « عالم » ساقط .

(٢) في الأصل : « الشمس خرجت » .

(٣) في ب : « مثل » ساقط .

(٤) في ب : « إلا » ساقط .

(٥) في ب : « لساكنة » .

(٦) في ب : « بنائها » .

(٧) في ب : « لما » ساقط .

(٨) في ب : « لفظاً » ساقط .

قالَ سيبويهِ[١] : (( أمّاً " لما " فهيَ للأمرِ الذي وقعَ لوقوعِ غـيرِهِ )) ، (( **وهـيَ متضمنةٌ معنى لامِ التعريفِ** ))[٢] .

الشاهدُ على تضمنِ " أمسِ " معنى اللامِ وصفهم إياهُ[٣] بـالمعرّف في قولهـم : لقيته أمسِ[٤] إلاّ حدثٌ ، و" أمسِ " الدابرُ قيلَ : لأمسِ ثـلاثُ أحـوالٍ أنْ تكـونَ اسمَ جنـسٍ نكـرةً كقولهـم : (( كـلُّ غـدٍ سـائرٌ أمسـاً )) ، ومعرفـاً بـاللامِ[٥] ، أو بالإضافة[٦] على مـا يجـيءُ قـالَ تعـالى : ﴿ **كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ** ﴾[٧] ، وكمـا في بيتِ السّقطِ :

* **ثَلاثَةُ أَيَّامٍ هِيَ الدَّهْرُ كُلُّهُ** *[٨]

وأمّا / نصُّ غيرِ الأمسِ واليومِ ، والغدِ مبنياً ، أو غيرَ منصرفٍ للعدلِ والعلميةِ [ ١٩٤/أ ]
على اختلافِ المذكورِ في الكتابِ ، ومما يؤيدُ ما ذكرهُ مـن تضمنهـا معنـى الـلامِ قولكَ : إنّ أمسكَ قد مضى بالنصبِ ومضى الأمسُ بالرفعِ ؛ لأنَّ الإضافةَ والـلامَ لا تجامعانِ اللامَ فيلزمُ من مجيئها ذهابها ، فلما عادَ الإعرابُ عندَ ظهورِ الـلامِ إلى لفظهِ ، وعندَ زوالِ معناها بالإضافةِ دلّتا[٩] على أنّ بناءه[١٠] كان للتضمنِ ، وبناؤُهُ

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٣٤ .

(٢) المفصل ص ١٧٣ .

(٣) في ب : (( إيّاه )) ساقط .

(٤) ينظر اختلاف النحاة في " أمْسِ " إرتشاف الضرب ٢ / ٢٤٨ - ٢٥٠ ؛ والهمـع ٣ / ١٨٧ - ١٩١ ؛ وشرح التسهيل ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ؛ وشرح الشافية الكافية ٢ / ٦٨٠ ؛ وشـرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٦ ، ١٠٧ ؛ والكتاب لسيبويه ٣ / ٢٨٣ ؛ والمقتضب ٣ / ١٧٣ ، ٤ / ٣٣٤ ؛ والمسائل العضديات للفارسي ص ١٩٨ .

(٥) في الأصل : (( بلام )) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : (( أولا بإضافة )) والمثبت من ب .

(٧) من الآية ( ٢٤ ) من سورة يونس .

(٨) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* **وَمَا هُنَّ غَيْرُ اليَوْمِ والأَمْسِ والغَدِ** *

ينظر شروح سقط الزند لأبي العلاء المعري ص ٣٥٠ .

(٩) في ب : (( دلتا )) ساقط .

(١٠) في ب : (( على بنائه )) .

على الحركةِ لئلاَّ يلتقيَ ساكنانِ ، وعلى الكسرةِ[١] للأصلِ المشهورِ " وقطُّ " ، « **وعوضُ** »[٢][٣] وهما لزماني[٤] المُضي والاستقبالِ »[٥] هذا من قبيلِ اللفِ والنشر[٦] ، ومعناهُ أنّ " قطُّ " تأكيدٌ للنفي في الزمانِ الماضي ، " وعَوْضُ " لتأكيدِ النفي في المستقبلِ ، وكلاهما يُفيدُ الاستغراقَ ، وبنيا لتضمنهما معنى الحرفِ وهو لامُ التعريفِ ؛ لأنّ معناهما استغراقُ الزمانِ غير أنّ زمانَ " قطُّ " ماض ، وزمانُ " عَوْضُ " مستقبلٌ ، ويردُ على عَوْضُ قولهم أبداً ، فإنهُ لاستغراقِ الزمانِ في المستقبلِ ، وهو معربٌ وجوابه أنّ " أبداً " تدخله لامُ التعريفِ ، فلو[٧] كانَ متضمناً لها لامتنعَ دخولها عليهِ ، كما امتنعَ إظهارُ الهمزةِ في متى ، وكيفَ .

قيلَ : بنيَ " قطُّ " على الضم[٨] من حيثُ إنه وجبتْ إضافتهُ كـ" قبْلُ " فلمّا انقطعَ عنهُ الإضافةَ بُنيَ على الضم ، و" قطُ " خفيفةُ الطاءِ ؛ لأنَّ التخفيفَ قد يكونُ بالحذفِ ، كما يكونُ بالإدغامِ ، كما في " ظلتُ "[٩] و" مستُ "[١٠] ، فإن قيلَ : فما[١١] بالهم بنو " قطُّ " ، ولم يبنوا ما هوَ في معناهُ ، وهو حسبُكَ قلنا :

---

(١) في ب : « الكسر » .

(٢) ينظر عن " قَطُّ ، وعَوْضُ " وما فيهما من خلاف بين بعض النحويين : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٨ ؛ والتخمير ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٨ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٦ ، ٥١٧ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ؛ والهمع ٣ / ٢١١ - ٢١٢ ؛ وشرح التسهيل ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣) المفصل ص ١٧٤ .

(٤) في الأصل : « لزمان » والمثبت من ب والمفصل .

(٥) المفصل ص ١٧٤ .

(٦) سبق التعريف باللف والنشر

(٧) في الأصل : « لو » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « على الضم يضم » .

(٩) في ب : « ظلت » ساقط .

(١٠) في ب : « مستُ » .

(١١) في ب : « ما بالهم » .

لأنَّ " حسبُ " تقعُ موقعَ المعربِ نحو : مررتُ برجلٍ حسبكَ أيْ : كافيكَ بخلافِ " قطُّكَ " كذا في الفائق[1] والتوضيح ، وقيلَ بناءُ " قطُّ " على الضمِّ للمبالغةِ ؛ لأنَّ قوةَ اللفظِ لقوةِ المعنى ، كما أنّ زيادةَ اللفظِ زيادة[2] المعنى ، والضمةُ أقوى الحركاتِ ، ولذا جاءَ " قُطُّ " بضمتينِ أيضاً ، وقيلَ : ضمةُ القافِ لضمِّ الطاءِ بطريقِ الإتباعِ ، فإنْ قيلَ ما ذكرتُ من طلبِ المبالغةِ متحققٌ في " عَوْضُ " فما بالهم لم يضمُّوه ؟ قلنا : بل جاء الضمُّ فيه أيضاً ، فإنه قيلَ : لأيِّ معنى[3] فُرِّقَ[4] بينَ الضمتينِ في اللزومِ في " قطُّ " ، وعدمِ اللزومِ في " عوضُ " ؟ قلنا : لأنَّ في " قطُّ " إدغاماً[5] ، كما ترى ، وهوَ مأخوذٌ من قطَّهُ أيْ : قطعهُ ، والمعنى فيما انقطعَ ، ومضى من عمركَ ، وبالإدغامِ حصل الخفةُ في اللفظِ فظهرَ ضربٌ من النقصانِ ، فلزمتهُ الحركةُ القوية لجبر ما[6] عُوِّضَ فلا إدغامَ فيه فلا يلزمهُ تلكَ الحركةُ القويةُ ؛ لفواتِ موجبِ اللزومِ ، وهو النقصانُ الحاصل بالإدغام ، فـ" عَوْضُ " ، هو الدهرُ ؛ لأنّ الملوينِ كأنهما يتعاوضان ، ولذا قيلَ : في بنائه على الفتحِ لأنه في الأصلِ مصدرٌ منصوبٌ على الظرفِ ، فبقيَ بعدَ ذهابِ الإعرابِ عنهُ على ما كانَ عليه من الحركةِ العلويةِ ، فقالَ[7] : لا أفعلُ كذا وكذا عَوْضُ يا رجلُ أيْ : أبداً ، وما قبلَ البيتِ :

**لَعَمْري[8] لَقَدْ لاَحَتْ عيونٌ كثيرةٌ[9] إلَى ضوءِ نارٍ في يَفَاعٍ تحَرَّقُ**

---

(١) ينظر الفائق في غريب الحديث ١ / ٢٨١ .

(٢) في الأصل : « بزيادة » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « معنى » ساقط .

(٤) في الأصل : « ظرف » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « إدغام » .

(٦) في ب : « أما » .

(٧) في ب : « يقال » .

(٨) في ب : « لعمري » ساقط .

(٩) في ب : « بكر » .

تُشَـــبُّ لمقرورَيْـــنِ يَصْطَلِيَانِهَـــا وَبَـاتَ عَلَـى النَّـارِ النَّدَى والمحَلَّـقُ
رَضِيعَـــيْ لِبَـــان ثَـــدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَـا بأَسْحَـــمَ دَاجٍ عَـــوْضُ لا نتـفرّقُ[1][2]

مدحَ الشّاعرُ المحلقُ ، وهو ملكٌ من ملوكِ العربِ ، فإنه كانَ يحلقُ وجوهَ الخيلِ فلُقِّبَ به .

اليفَاعُ : ما ارتفعَ من الأرضِ .

وشَبَّ النارَ : أوْقدَها .

والمقرورُ : الذي أصابهُ القَرُّ وهو البردُ ، والمرادُ بالمقرورينِ النّدى .

و" المحَلَّقُ " ، وفي عطفِ المحلّقِ على النّدى من الفصاحةِ والحُسْنِ في المبالغةِ في وصفِ الجُودِ كأنّهُ قالَ هُمَا من جنسٍ واحدٍ ، بلْ أخوانِ رضيعيْ[3] لِبَانٍ ، وقولُهُ : « رضيعيْ لِبَانٍ » إمّا منصوبٌ[4] على أنهُ حالٌ من النّدى والمحَلَّقُ أوْ مجرورٌ على أنه بدلٌ من مقرورَين، /واللِّبَانُ – بكسرِ اللامِ – : لبنُ المرأةِ خاصةً، [ ١٩٤/ ب ] ومنه اشتقاقُ اللَّبانِ بالفتحِ هو ما جرى عليهِ اللّبنُ من الصدرِ ؛ لأنه موضعُ اللبنِ ، « **وثَدْيَ أُمٍّ** »[5] منصوبٌ على إضمارِ رَضَعَا بدلالةِ « رضيعي تقاسما » من القَسَمِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ **ثم تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ** ﴾[6] وعنى « بأسحمَ داجٍ[7] » الليلَ وهو ظرفٌ أيْ : في ليلٍ داجٍ أيْ : أقسما لا يتفرقان الدّهرَ .

---

(١) المفصل ص ١٧٤ .

(٢) ينظر البيت : « رضيعي ... » وبقية البيتين في ديوانه ص ٢٧٥ ؛ والخزانة ٧ / ١٣٨ ، ١٤٤ ؛ وبيت الشاهد وبقية البيتين من الطويل ، وانظر بيت الشاهد في : إصلاح المنطق ص ٢٩٧ ؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٧ ؛ والخصائص ١ / ٢٦٥ ؛ والصاحبي ص ١٥٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٧ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٥٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٠٣ ؛ وخزانة الأدب ٧ / ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ؛ واللسان ٧ / ١٩٢ " عوض " ، ١٢ / ٢٨٢ " سحم " ، ١٣ / ٣٧٥ " لبن " .

(٣) في ب : « رصيعا » .

(٤) في الأصل : « منصوباً » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٧٤ .

(٦) من الآية ( ٤٩ ) من سورة النمل .

(٧) في ب : « داج » ساقط .

وكيفَ جارٍ مجرى الظرفِ[١] ، ولمْ يقلْ هو ظرفٌ ؛ لأنه يقدرُ فيه على دونِ " في "، ولو قُدِّرَ " في " لكانَ ظرفاً محضاً ، وإذا قلتَ : كيفَ زيدٌ فمعناهُ[٢] على أيِّ حالٍ هو ، أصحيحٌ أمْ سقيمٌ ، أقاعدٌ[٣] أمْ قائمٌ إلى آخرِ ما لهُ من الأوصافِ ، وإنّما قلنا : به لما ذكرنا من التقديرِ جارٍ مجرى الظرفِ ؛ لأنه متضمنٌ للحالِ ، والحالُ جاريةٌ مجرى الظرفِ ؛ لأنها مفعولٌ فيهَا على ما قدمنا في بابِ الحالِ ، وإنّما بُنيَ على الفتحةِ دونَ الكسرةِ ؛ لأنهم كَرِهُوا أنْ يخرجوا من الياءِ إلى الكسرةِ مع كثرةِ الاستعمالِ ، فإنْ قيل ما تقولُ : في " جيرِ " بكسرِ الراءِ قلنا : هو قليل الاستعمالِ ، وهمْ يميلونَ إلى الأخفِّ فيما كثُرَ استعماله لا فيما قلَّ

* أَنّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ *[٤][٥]

أيْ : كيفَ آبكَ ، تمامُه :

* مِن حَيْثُ لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ *[٦]

وقولُه[٧] : « آبكَ »[٨] يحتملُ أنْ يكونَ من نحوِ قولِه تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾[٩] ، والمعنى : آبَ إليكَ ، ويحتملُ أنْ يكونَ هي الكلمةُ التي تذكرُ عندَ دعاءِ السوءِ على ما ذكره في[١٠] أساسِ[١١] البلاغةِ يُقالَ : آبكَ ما رابكَ أيْ : طرقكَ ما يقلقُكَ .

---

(١) في ب : « الظروف » .

(٢) في ب : « معناه » .

(٣) في ب : « أو قاعد » .

(٤) في الأصل : « أطرب » والمثبت من ب .

(٥) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه سيذكره الشارح عقب سطر واحد وهو للكميت بن زيد في هاشمياته ص ١٠٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٩ ، ١١١ ؛ والصاحبي ص ١٤٢ ؛ وبلا نسبة في : شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٧ .

(٦) المفصل ص ١٧٤ .

(٧) في ب : « قولك » .

(٨) المفصل ص ١٧٤ .

(٩) من الآية ( ٥٥ ) من سورة الأعراف .

(١٠) في ب : « من » .

(١١) ينظر أساس البلاغة ص ٢٤ " أَوَبَ " .

الصبوةُ : الفُتُوَّةُ ، والرِّيبُ : جمعُ ريبةٍ ، وهيَ التُّهَمَةُ يَعِظُ لمن يطربُ في سنهِ العاليةِ أيْ : لم يبقَ بكَ شيءٌ من علاماتِ الصِّبا ، ولا ما يتّهمُ بالصبا ، فكيفَ يطربُ ، وليسَ بكَ حالةُ الطربِ ، وفي شرحِ المائة[1] أنّى بمعنى " كيفَ " ، وبمعنى " أينَ " ، وهيَ إذا جوزي بها كانتْ بمعنى " أيْنَ " لا غيرُ ، ومنهُ بيتُ الكتابِ :

**فَأَصْبَحْتَ أَنّى تَأْتِهَا تلْتبِسْ[2] بهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تحتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ[3]**

ثم اعلم أنّها لا تتصرفُ تصرفَ " أيْنَ " في حقيقةِ المكانِ ، ألا ترى أنّك لا تكادُ تقولُ : أنّى زيدٌ ؟ كما تقولُ : أينَ زيدٌ ؟ وإنما يجد فيها[4] معنى المكانِ على وجهٍ خاصٍ ، وهوَ أنْ يُريدَ ما يُريدُ إذا قلتَ من أيِّ وجهٍ نِلتَ ما نلتَ ، ومن أيْنَ وصلتَ إلى ما وصلْتَ لا تريدُ موضعاً على الحقيقةِ ، ولكنّه على ضربٍ من المجازِ ، كما لو قلتَ : فلانٌ في موضعٍ عالٍ من الكرمِ لا يُرادُ به المكانُ الحقيقي من البقاعِ ، ونحو ذلكَ ، وما قبلَ بيتِ لبيدٍ :

**فَقلْتُ : ازدَجِرْ أَحْنَاءَ طَيْرِكَ فَاعْلَمَنْ بأنّكَ إنْ قَدّمْتَ رِجْلَكَ عَاثِرُ[5]**

خاطبَ لبيدٌ بهذا الكلامِ عمّهُ ، وكانَ لبيدٌ عَتَبَ عليهِ في شيءٍ عَمِلَهُ به[6] ، وازدجِرْ : أمرٌ بمعنى : ازْجُرْ .

---

(١) ينظر العوامل المائة النحوية ص ١٠٤ .

(٢) المفصل ص ١٧٥ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠ ؛ والكتاب ٣ / ٥٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٠ ؛ واللسان ٥ / ٤٧ " فجر " ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٢ / ٤٨ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٥ ؛ وشرح قطر الندى ص ٩٠ .

(٤) في ب : « فيها » .

(٥) ينظر ديوان لبيد بن أبي ربيعة ص ٢٢٠ .

(٦) في ب : « به » ساقط .

و" أحْنَاءَ " كُلُّ شيءٍ جوانبُـهُ ، ومعنـى ازجـرْ[١] طـيْرَكَ انظـرْ فيمـا تعملُـه ، وتأملْ أأَنتَ مخطيءٌ أم مُصيبٌ فيما تصنعه لي، وانظرْ في أمركَ من[٢] كُلِّ نواحيهِ ؟ وقوله : « إنْ قدّمْتَ رجْلـكَ عـاثر » أرادَ بـه أنّـك إنْ اسـتعجلْتَ فيمـا تريـدُ أنْ تعمله من تقديمِ عثري على عاثرٍ ، فينبغي أن لا تعجلَ ، ثم قالَ : من أيْنَ[٣] هذه الخطةَ التي وقعتَ فيها تلتبـسُ[٤] بشـرها ومكروهِهـا ، ورويَ تبتئسُ[٥] بهـا أيْ : يصيبُكَ[٦] اليأسُ من أجلها ، والشّاجرُ : الذي قد دخـلَ بعضـه في بعـضٍ في تغـيِّرِ نظامه ، ومنهُ الشجرةُ لتداخُلِ أغصانِها ، وأرادَ بـالمركبينِ قادِمـةَ الرجُـلِ وآخرتـه أيْ: كلا مركبيَ الخطةِ إنْ تقدّمتْ[٧] أوْ تأخرتْ مختلفٌ مفرقٌ يقول لا يُجدُّ في[٨] الأمرِ الذي تريدُ أنْ تعمله مركباً وطيّـاً أيْ : موضعـكَ أيْ : ركبـتَ منـهُ آذاكَ ، وفرّقَ بين رجليكَ ، فلمْ تثبتْ ولْمْ تطمئن ، وبعدهُ :

**وإنْ[٩] يتقــدمْ يَغْـشَ مِنْها مُقَدَّمـاً غَلِيْظاً وَإنْ أَخّـرْتَ فالكِفلُ[١٠] فَاجرُ /** [١٩٥/أ]

الكفلُ كساءٌ يلقى على ظهرِ الجملِ ليوقيَ العرقَ .

والفاجرُ : المايلُ إليَّ ، كيفَ يصنعُ أيْ : إلى حالِ صنعتهِ ، وسُلبَ عنْ كيـفَ في هذهِ الصورةِ بمعنى[١١] الاستفهامِ ، وَلَمْ يجرِ مَجْرَى الظرْفِ حيـثُ دخـلَ عليهِ

(١) في ب : « ازدجر » .

(٢) في ب : « من » ساقط .

(٣) في الأصل : « أتيت » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) في ب : « تلتبس » ساقط .

(٥) في ب : « تلتبس » .

(٦) في ب : « يطلبك » .

(٧) في ب : « قدمت » .

(٨) في ب : « فيه » .

(٩) في ب : « فإن » .

(١٠) في ب : « فاكفل » .

(١١) في ب : « معنى » .

الجارُّ ، ومن أَدَلِّ الدّلائلِ على اسْميّتِهِ أنّه مَعَ اسمٍ آخرَ كـلامٌ مفيـدٌ نحـو : كيـفَ زيدٌ . قالَ المصنِّفُ : اسْمُ قُطْرب[1] محمد بن المستنيرِ ، وكنيتـه أبـو علـيٍّ ولقّبَـهُ سيبويه بقطرب ؛ لأنَّـهُ كُلّمـا خَـرَجَ سـيبويه بـاكراً رآهُ علـى بابـهِ ، وقطْـرُبٌ في الأصلِ دُويّبَّة تبكِّرُ .

(١) قطرب : هو محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي الشهير بقطرب : نحوي عالم بالأدب واللغة مـن أهل البصرة من الموالي ، وهـو أول مـن وضـع المثلـث في اللغـة ، مـن كتبـه : معـاني القـرآن ، والنوادر والأزمنة ، والأضداد ، توفي سنة ٢٠٦ هـ .
ينظر ترجمة قطرب وسبب تسميته بهذا الاسم في : أخبـار النحويـين البصريـين ص ٤٩ ؛ وإنبـاه الرواة ٣ / ٢١٩ - ٢٢١ ؛ ومعجم الأدباء ١٩ / ٥٢ - ٥٤ ؛ ووفيـات الأعيـان ٤ / ٣١٢ ؛ ومراتب النحويين ص ١٠٨ ؛ وطبقات الزبيدي ص ٩٩ - ١٠٠ ؛ وبغيـة الوعـاة ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ؛ والأعلام ٧ / ٩٥ ؛ والفهرست ص ٥٢ - ٥٣ ؛ وشذرات الذهب ٢ / ١٥ ؛ ومعجم المؤلفين ١٢ / ١٥ .

## (( المُرَكَّبَاتُ ))[١]

لَمّا فرغَ من بيانِ المفرداتِ ساقتِ النّوبةُ إلى بيانِ المركباتِ لما أنّ المركباتِ بعد المفرداتِ وجوداً ، فكذا ذكرَ طلباً للمناسبةِ ، فقالَ : (( **المركباتُ على ضربيْن**[٢] ))[٣][٤] ، وإنّما صاروا من الإفرادِ إلى التركيبِ إليهم ، وحدُّوا[٥] بعضَ المفرداتِ قدْ بلغتْ حدَّ اسمين لفظاً[٦] نحو " عندليبٍ "[٧] ، فأرادوا أن يلحقوا اسمينِ باسم واحدٍ في كثرةِ الحروفِ ، وهذا منهم سلوكٌ لطريقةِ الاقتنانِ ، فنحو " عندليبٍ " مفردٌ حقيقي ، ونحو : حضرموتَ مفردٌ حكميٌّ ، يقالُ : نَيَّفَ على العدد ، وأنافَ زادَ ، ومنهُ جبلٌ منيفٌ ، أيْ : عالٍ (( باديءَ بدءٍ )) كلاهما بالسكونِ ، بنيَ شطراهُ ؛ لوجودِ علّتيْ البناءِ في أولهما[٨] قيلَ بنيَ الأوّل على الفتحِ ؛ لأنَّ الحركةَ دالةٌ على عروضِ البناءِ عند عرائه ، عن سائر المواقعِ من السّكونِ ، ووقعتِ الخيرةُ على الفتحةِ دونَ أختيها لخفتها ، والموضعُ موضعُ الثِّقلِ وهو المركّبُ ، أوْ لأنَّ الثاني نُزِّلَ من الأولِ منزلةَ علامةِ التأنيثِ ، أوْ التثنيةِ من حيثُ إنّ الثاني منهما زيادةٌ ، ضمّتْ إلى الأول ، وكلٌّ[٩] من العلامتين يقتضي فتحَ ما قبلها ، فكذا هنا ، وبنيَ الشطرُ الثّاني على الفتحِ أيْضاً ؛ لأنهُ تضمّنَ واوَ العطفِ ، وواوُ العطفِ مفتوحٌ ، (( وما خلا ثانيه من التضمنِ أُعربَ ))[١٠] أيْ : والمركبُ الذي خلا اسمهُ الثّاني من تضمنِ معنى حرفِ العطفِ ، نحو : حضرموتَ ،

---

(١) المفصل ص ١٧٦ .

(٢) في الأصل : (( ضرب )) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : (( ضرب )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٧٦ .

(٥) في ب : (( وحددوا )) .

(٦) في ب : (( لفظاً )) ساقط .

(٧) العندليب : طائر أصغر من العصفور . اللسان ١١ / ٤٧٩ " عندل " .

(٨) في ب : (( فيهما )) .

(٩) في ب : (( كل )) .

(١٠) في ب : (( ولحوق )) .

وبعلبك ، فحرفُ[١] الإعرابِ هو : آخرُ الاسمِ الثاني إذْ لو أعربَ آخرُ الأولِ ، لم يكنْ جعلتَ الاسمينِ واحداً ؛ لامتناعِ أن يكونَ الإعرابُ في حشوِ الكلمةِ أنْ يُعطفَ الثاني على الأولِ ، فلما لم يعطفْ صريحاً ، كانَ الثاني متضمناً لحرفِ العطفِ ؛ إجراءً للمتضمنِ على ما اقتضاهُ ، فبنيَ ؛ لتضمنه الحرفَ ، فإنْ قيلَ : في هذا الكلامِ تراجعٌ ، وذلكَ أن كونَ الثاني متضمناً معنى الواوِ يقتضي أن لا تنزلَ الكلمتانِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ هذا يشعرُ بكونِ الثّاني معطوفاً على الأولِ ، والشيءُ لا يعطفُ على نفسه ، فيلزمُ أنْ يكونا كلمتينِ لا محالةَ ، ثم ينزَّلُ الأولُ منزلةَ صدرِ الكلمةِ ، يقتضي أنْ يكونا في حكمِ كلمةٍ واحدةٍ ، وإلى هذا أشارَ بقولِه : « **فَمُزِجَ الاسمان ، وصُيِّرا واحداً** »[٢] ، فكانَ بيْنَ المعنيين تدافعٌ ، قلنا : العطفُ من حيثُ المعنى ، والمزجُ من حيثُ اللفظُ .

والتدافعُ : إنما يكونُ أن لو كانَ التغايرُ والاتحادُ راجِعَيْنِ إلى شيءٍ واحدٍ ، وليس كذلكَ ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : جاءني خمسةَ عشرَ ، كانَ مجموعها قائماً مقامَ الفاعلِ ، والغرضُ بالمزجِ دفعُ اللّبسِ في بعضِ المواضع ، ألا ترى أنك لو[٣] ، قلتَ لآخرَ : أعطيتُكَ لهذا الثوبِ مع[٤] خمسةَ وعشرةَ ، فلم يقعْ[٥] لم يُدر أنّ[٦] مرادكَ بهذا أنكَ أعطيتهُ خمسةً وعشرةً[٧] ، وجعلتهما ثمناً للثوبِ ، أم جعلتَ خمسةً ثمناً لذلكَ ، ثم[٨] لما أتى البائعُ زِدْتَ خمسةً أخرى ، فجعلتَ[٩] العشرةَ ثمناً

(١) المفصل ص ١٧٦ .

(٢) المفصل ص ١٧٦ .

(٣) في الأصل : « لو » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « مع » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « يتسع » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « أنك » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « عشر » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « ثم » ساقط .

(٩) في ب : « وجعلت » .

لهُ ، ولوْ قلتَ : أعطيتكَ هٰذا[١] الثوبِ خمسةَ عشـر ، ارتفـعَ الالتبـاسُ ، وإنّمـا لم يُبْنَ الأولُ من اثـنيِ عشـرَ ؛ لأنهـمُ حذفـوا منـهُ النـونَ ، فأشبهَ المضـافَ[٢] إليـهِ ، والمضافُ معَ المضافِ إليه ، لا يُبْنَى ، فكذلكَ ما أشبههُ ، ثـم القيـاسُ في الأعـدادِ كُلِّها أنْ تعطِفَ الثاني على الأول ؛ لتغايرهما ، ولمْ يفْعَلْ هكذا في « **المنيفِ على العشرةِ** »[٣] /، بلْ مَزْجُ ذلكَ العددِ ، ولمْ يمزجْ غيره ، وأخـرى علـى مـا اقتضـاهُ [ ١٩٥/ ب ] القياسُ ، والمعنى فيه هو : أنّ العشـرةَ ومـا دونهـا ليـس فيهـا تعـدُّدٌ ، وأمّـا فـوقَ العشرينَ ، فلمْ تكثرْ كثرةَ ما قبلها ، فخُفِّفَ ، ما كثر بالمزجِ ، دونَ ما لمْ يكثُرْ ، والدليلُ على أكثريتـهِ أنّ كُـلَّ مـا يتعـداهُ ، فهـو في ضمنـه ، احتراسـاً مـن تـوالي المتحركاتِ في كلمةِ ؛ لأنه لا يتوالَى عندهـم في كلمـةٍ واحـدةٍ أربـعُ حركـاتٍ ، فماظنُّكَ بتوالي السِّتْ ، فإن قيل : فمـا تقـولُ في نحـوِ : شَـجَرٌ ، وعُلَبِـطُ ، وهـو الخاثِرُ من اللبنِ ؟ قلنا : التّاءُ في شجرةٍ علامةُ التّأنيثِ ، والعلامةُ قلقةٌ في الثبوتِ ، فلا يعبأ بتحركها ؛ لكونها عدماً من وجهٍ ، وأمّا عُلَبِطُ ، ونحوهِ ، فمحمولٌ علـى أنّه منقُوصٌ[٤] من عُلَابِطٍ .

« **وحرفُ التعريفِ والإضافةِ لا يخلّان بالبناء** »[٥] ، وإنمـا ذكـرَ هـذا ؛ لأنَّ القياسَ يقتضي أنْ يعربَ المبنيَّ بدخولها ، كما في غيرِ المنصـرفِ ، وهـذا لأنّ بنـاءَ الاسمِ لمناسبةِ الحرفِ ، ونُزِّلَ منزلته[٦]، واللامُ من خصائصِ الاسمِ ، فكانتْ اللامُ منافيةً للحرفيةِ ، فتعودُ الحالةُ الأولى وهي الاسميةُ ، وكذا بالإضافةِ ؛ لأنَّ المضـافَ إليه بمنزلةِ التنوينِ من المضافِ ، ولذا امتنعَ دخـولُ التنويـنِ علـى المضـافِ امتنـاعُ

---

(١) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « مع المضافِ إليه » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٧٦ .

(٤) في الأصل : « والتقدير » والمثبت من ب عدم إثباتها .

(٥) المفصل ص ١٧٦ .

(٦) في ب : « وينزله منزلته » .

دخولِهِ على المعرّفِ باللاّمِ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ مُحالاً أنْ يكونَ منوناً ، ولا يُعرَبُ ، ثم التقصِّي عن هذهِ الشُّبهةِ هوَ أنَّ إعرابَ هذا المركبِ[(١)] ممتنعٌ .

بيانُ ذلك أنّك لو أعربتهُ فلا يخلو من أنْ تعربهُ مع إعرابِ الشطرِ الأوّل وفيه تعددُ الفاعلِ نحو جاءني الأحدَ عشرَ رجلاً ، وتعدُّدُهُ ممتنعٌ أولا ، مع إعرابِ الشطرِ الأوّلِ ، ولا سبيلَ إليهِ أيضاً ؛ لأنّه[(٢)] لما أعربَ الثاني من الشطرين دلّ على أنّه لم يتضمنْ معنى الواوِ حُكْماً ، فيكونُ عدمُ تضمنه معناها حكماً دليلاً على إنزالِ التركيبِ ، وإنزالُه شاهدٌ على ضرورةِ الأول معرباً ، ولأنَّ التضمُّنَ الذي هو علة[(٣)] البناءِ أمرٌ لازمٌ لا ينفكُّ عنه التركيبُ ، واللامُ والإضافةُ من الأمورِ الطارئةِ قد يُوجدُ شيءٌ منهما وقدْ لا يوجدُ ، فكانَ اعتبارُ جانبِ اللازم أقوى من اعتبارِ جانبِ الطّاريء ، وأمّا مذهبُ الأخفش[(٤)] في الإضافةِ ، فالقياسُ الذي ذكرناهُ ، ومذهبُ سيبويه[(٥)] استحسانٌ ، وقد ذكرنا وجْهَهُ[(٦)] ؛ لكنّ الفرقَ بالإضافة[(٧)] للأخفشِ بينَ الإضافةِ[(٨)] وبينَ الدّاخلِ عليه لامُ التعريفِ ، حيثُ رأى الإعرابَ في الإضافةِ دونَ حرفِ التعريفِ بوجهين : أحدهما : هو أنّ الإضافةَ أظهرُ أثراً من اللاّمِ ؛ لأنّ المضافَ إليهِ ينجرُّ ، ويسقطُ[(٩)] التنوينُ من[(١٠)] المضافِ ، أمّا معَ اللاّمِ والسقوطِ لا غيرُ ، فلا يسوغُ إهدارُ مَالَهُ أثرٌ ظاهرٌ في الإعرابِ ، وبالقياسِ أيضاً على اثني عشرَ ، فإنّه أُعربَ الأولُ عند الإضافةِ ، فعُلِمَ بهذا للإضافةِ تأثيراً[(١١)] في الإعرابِ ، فيعربُ الشطرُ الثّاني فيما نحنُ فيه ؛ لأنه مضافٌ

(١) في ب : « للمركب » .
(٢) في ب : « بأنه » .
(٣) في الأصل : « على » والمثبت من ب .
(٤) ينظر مذهب الأخفش في كتابه معاني القرآن ٢ / ٤٠٢ .
(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٢٩٨ .
(٦) في النسختين : « وجهها » والأصح ما أثبت .
(٧) في الأصل : « بالإضافة » ساقط .
(٨) في ب : « بين الإضافة » ساقط .
(٩) في الأصل : « وسقط » والمثبت من ب .
(١٠) في ب : « مع » .
(١١) في الأصل : « تأثيران » .

أيضاً ، والثاني أنه لوْ لَمْ يرفعْ عند الإضافةِ يلزمُ بناءُ ثلاثةِ أشياءَ ، وهو ممتنعٌ ، كما قلنا : ذلكَ في " لا " ؛ لنفي الجنسِ عند الإضافةِ ، حيثُ أُعرِبَ ؛ لئلاّ يلزمَ بناءُ[1] ثلاثةِ أشياءَ – على ما ذكرنا – والجوابُ لسيبويه[2] عن هذا هو : أنّ موجبَ البناءِ قائمٌ بعد[3] الإضافةِ ، وهو تضمنُ حرفِ العطفِ ، كما هو قبلها ، فلا يجوزُ تخلفُ الموجبِ عندَ قيامِ الموجبِ ، وأمّا الجوابُ لهُ عن اثني عشر[4] : أنَّ نونَ اثني قد حذفَتْ ، وهو حكمٌ من أحكامِ الإضافةِ ، فيُعطى حكمُ المضافِ وهو الإعرابُ ؛ لأنَّ علةَ بنائه تنزلُه منزلةَ الشطرِ الأولِ من[5] الكلمةِ ، فلمّا قدر مضافاً زالَ علةُ البناءِ ؛ لأنَّ للمضافِ حكمَ الاستقلالِ في الإعرابِ ، وأمّا الشطرُ الثّاني من خمسةَ عشرَ : فبناؤهُ ؛ لتضمنه معنى الحرفِ ، وتضمنه ذلك قبلَ الإضافةِ ، وبعدها ، على حالةٍ واحدةٍ ، فلا يلزمُ إعرابُ اثني عشرَ إعرابَ عشرَ في خمسةَ عشرُكَ ، وقد استرذلهُ سيبويه/[6] أيْ : استهجنه واستقبحهُ ، وكانَ فيه [١٩٦/أ] الرفعُ والإبقاءُ على الفتحِ ، فوجهُ الإبقاءِ أنْ تجعلَ الفتحةَ من أجزاءِ الْعَلَمِ ، فكأنّها راءُ جعفرٍ[7] ، والأعلامُ مصونةٌ عن التغييرِ ، ووجهُ الرفعِ هو ألاّ تجعلَ هي من العلمِ ، وقيلَ : وجهُ جوازِ الرفعِ باعتبارِ العارضِ ، ووجهُ جوازِ إبقاءِ الفتحِ بعدمِ اعتباره ؛ لأنَّ العارضَ قد تغيّر بوجودِه ، وقد لا يعتبرُ لعروضِه .

وقوله : « **وكذلك** »[8] هذا عطفٌ على قوله : « والأصلُ » في أوّلِ الفصلِ المتقدّمِ « **في حيْصَ بيْصَ** »[9] ، الحيصُ : الهربُ .

---

(١) في ب : « بناء » ساقط .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٣٠٧ ؛ وينظر شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٣٨ .

(٣) في ب : « عند » .

(٤) في ب : « عشر » ساقط .

(٥) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٦) الكتاب ٣ / ٢٩٩ .

(٧) في ب : « حضر » .

(٨) المفصل ص ١٧٦ .

(٩) المفصل ص ١٧٦ .

والبيْصُ : التقدّمُ ، وأصله بوصَ ، قلبتْ[١] واوُه ياءً ؛ للازدواج والمشاكلةِ للفظِ[٢] بيصَ ، كقولهم : تأتينا الغدايا ، والعشايا ، فجمعُ الغداةِ ، الغدواتِ ، وإنّما قالوا : الغدايا ؛ لازدواجِ العشايا ، كما قالوا : هُنا الطعامُ ، ومِرْاتي ، وإنّما هو مرأني ، قيل : إذا وقعَ الرجلُ في خطة ملبسه[٣] لا يجدُ موضعَ نقصٍ عنها ، تقدمَ وتأخرَ ، فيرتفعُ حيصَ بيْص .

(( **الكفّةُ** ))[٤] : المرةُ من الكفِّ ، أيْ : المنعُ ، وسُمِّيَتْ كفّةُ المدرِ كفّةَ تكفُّ كُلُّ واحدةٍ منها صاحبتَها[٥] عن انحدارٍ وتمايلٍ ، (( **وَهْلَةُ التلاقي** ))[٦] أوّلُه ؛ لأنهُ ضعيفٌ لم يستحكم ، من الوهلِ وهو : الظنُّ ، (( **صحرةٌ بحرةٌ** ))[٧] أيْ : لقيتُه بارزاً ليس بيني وبينهُ شيءٌ ، صحرةٌ من الصّحرةِ ، وهيَ : البريَّةُ ، والبحرةُ : المكانُ[٨] المتسعُ ، وقيلَ : الباءُ والحاءُ والرّاءُ في أصلِ الوضعِ ؛ للاتساعِ ، والعِظَمُ على أيِّ وجهٍ تركيبٍ ، كقولكَ : وجوبٌ ، وحبرٌ للعالمِ الكثيرِ علمهُ وريحٌ ؛ لأنّه سببٌ لاتساعٍ[٩] في[١٠] المعيشةِ ، وبراحٍ لمكانٍ مُتّسعٍ ، وقولهم : أخبرتُهُ بالخبرِ (( **صحرةً بحرةً** ))[١١] أيْ : أخبرتُه بالخبرِ متكشِفاً صريحاً ، وهو حالٌ عن الخبرِ ، وكذلكَ النحرةُ بالنونِ دالةٌ على الاتساعِ أيضاً ، ومنهُ النِّحريرُ للعالمِ المتقنِ ، ونحرُ البعيرِ أيْ : حصلَ الاتساعُ بالمنحرِ[١٢] ، والنّحْرُ هو الصدرُ ؛ لأنّه يوصفُ بالانشراحِ .

---

(١) في ب : (( كتبت )) .

(٢) في ب : (( بلفظ )) .

(٣) في الأصل : (( لمشيه )) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٧٧ .

(٥) في الأصل : (( صاحبتهما )) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٧٧ .

(٧) المفصل ص ١٧٧ .

(٨) في ب : (( الكلام )) .

(٩) في ب : (( اتساع )) .

(١٠) في الأصل : (( على )) والمثبت من ب .

(١١) المفصل ص ١٧٧ .

(١٢) في ب : (( لا للنحر )) .

(( **لئلا يمزجوا ثلاثـةَ**[١] **أشياءَ** ))[٢] فإن ذلك مستقبلٌ عندهم ، ولذلك لم يدغموا نحو : قوله : ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا ﴾[٣] وحُقّ قدرهُ بيتٌ إلى بيتٍ قال المصنِّف : (( **التقديرُ : بيتٌ لي إلى بيتٍ لهُ** ))[٤] ونظيره : كلمته فُوهُ إلى فيّ[٥] أيْ : مشافهاً ، وههنا أيضاً (( **هو جاري ملاصقاً** ))[٦] يقالُ : هو شيءٌ

* **بَيْنَ بَيْنَ** *[٧]

أيْ : بيْنَ الجيدِ والرّديءِ ، وما قبلَ البيتِ يخاطب امْرَأَ القيس :

**يــاذَا المخوفُنَــا بقتــــ ــــلِ أَبِيْـــهِ إذلالاً وحَيْنَـــا**
**أَزَعَمْـــتَ أَنّــكَ قـــد قَتَلْـــ ـــتَ سَرَاتَنَـــا كَذِبـــاً ومَيْنَـــا**
**إنّـــا إذَا عَضَّ الثّقَـــا فُ برأسِ صعدتِنَـــا لويْنَـــا**
**نحمـــي حقيقَتَنَـــا**[٨] **وبعـــضَ القـــومِ يسقُـــطُ بَيْـــنَ بَيْنَـــا**[٩]

الصّعْدَة : الرمْحُ القصيرُ ، ولدينا أيْ : لدينا الثقافُ[١٠] ، وهو ما يُسوّى به الرمح والحقيقةُ : ما يحقُّ على الرّجلِ حِفْظُهُ كالأهلِ والولدِ والجارِ .

يُقالُ : فيسُبُّ عليه صنعتهُ إذا صارَ بحيثُ لا يدري في أيِّ أمرٍ أُخِذَ ، وصنعة الرجل حِرفتُهُ ، وأمره الذي أُخِذَ فيه .

---

(١) في ب : (( ثلثة )) .

(٢) المفصل ص ١٧٧ .

(٣) من الآية ( ٤ ) من سورة ص .

(٤) ينظر المفصل ص ١٧٧ .

(٥) قول من أقوال العرب سبق تخريجه

(٦) المفصل ص ١٧٧ .

(٧) هذا جزء من بيت شعر ، وتتمته :

**نَحْمِيْ حَقِيْقَتَنَا وبَعْضَ الْقَـــ ـــوْمِ يَسْقُطُ . . . . . . . .**

سبق تخريج هذا البيت ، وبقية الأبيات فيما سبق .

(٨) في ب : (( حقيقتها )) .

(٩) ينظر ما سبق في تخريج الأبيات .

(١٠) في ب : (( الثقات )) .

هاجَ بالمطرِ هيّاجُ النّجمِ تحركُهُ[1] للطلوعِ ، أوْ الخفوقِ ، والمرادُ هنا الخفوقُ بغيره نجمٌ ، فانتصابُها على المصدر[2] ، والمعنى : حقوقُ نجمٍ .

يقالُ : (( **تفرّقتْ إبلُهُ شغرَ بَغر** ))[3] أيْ : في كُلِّ وجهٍ يقالُ : فلانٌ بذّرَ مالهُ أيْ : أهلكه[4] ، وهلاكُهُ تفرقُهُ ، ومنهُ البذرُ ؛ لأنّهُ يُفرّقُ في الأرضِ ، (( **والميمُ في المذرِ بدلٌ من الباءِ** ))[5] ؛ لأنّهما شفويتانِ ، والدليلُ عليه قولهم : طمارٌ ، وطيارٌ للمكانِ المرتفع .

مكةُ ، وبكةَ قالَ الله تعالى : ﴿ **بِبَكَّةَ مُبَارَكًا** ﴾[6] ويحتملُ أنْ يكونَ من[7] مَذَرَتِ البيضة إذا فَسَدَتْ ؛ لأنّ الشيءَ إذا أفسدَ تفرقَ .

المبيتُ الاستتارةُ باتَ عن الشيءِ يبوتُ بوتاً أيْ : بَحُثَ عنهُ .

والاستباثةُ : الاستخراجُ ، وعلى هذا يحتملُ أنْ يكونَ الكلامُ في حيثَ بيثَ كالكلامِ في حيصَ بيصَ أيْ : طلبُ الازدواجِ بالقلبِ ، وفي الصِّحاحِ[8] : (( تركهم حوثَ بوثَ ، وحيثَ بيثَ ، وحاثَ باثَ إذا[9] فرّقهم /، وبدّدهُم )) ، [ ١٩٦/ ب ] والاستحاثةُ مثلُ الاسْتباثةِ ، وهيَ الاستخراجُ ، وتقولُ : استحثيتُ الشيءَ إذا ضاعَ في الترابِ فطلبته وفي (( **خازَ بازَ** ))[10] سبعُ لغاتٍ .

---

(١) في ب : (( تحوله )) .

(٢) في الأصل : (( على المصدر )) ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١٧٧ .

(٤) في الأصل : (( أهلك )) والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٧٧ .

(٦) من الآية ( ٩٦ ) من سورة آل عمران .

(٧) في الأصل : (( من )) ساقط والمثبت من ب .

(٨) ينظر الصحاح ١ / ٢٨٠ " حوث " .

(٩) في ب : (( إذا )) ساقط .

(١٠) المفصل ص ١٧٨ .

الكلامُ ههنا في أربعةِ مواضعَ : الأولُ في بيانِ نفسِ الصِّيغِ ، والثاني : في أصلِ معنى التركيبِ ، والثّالثُ في تطبيقِ أصلِ معنى التركيبِ بالمعاني الخمسِ ، والرّابعُ في بيانِ العللِ فيما يتعاقبُ عليه من الحركاتِ .

أمَّا الصِّيَغُ فهيَ سبع " خازِ بازِ " بكسر الزائين ، ثم بالفتحتين ، ثم بكسر الأولِ وضمِّ الثاني ، ثم بفتحِ الأولِ وضمِّ الثاني ، ثم بضمِّ الأولِ وجر الثاني ، ثم بكسرِ الأولِ ومدِّ الثاني مع حذفِ زائه ، والسّابعُ بسكونِ الأول ، وتنوين الثاني .

القاصعاء: إحدى جُحْرَةِ الفارةِ يقالُ للأخرى : نافقاءُ كقرطاسٍ أنشد فيه :

* وَرمَتْ لَهَا زِمُهَا مِنَ الخِزْ بَازِ *[١]

وأمّا الثاني فهو أصلُ معنى التركيبِ ، فبازَ من البزوانِ بالتحريكِ ، وهو الوثْبُ ، والتطاولُ يقالُ : بزَا عليه يبزو أيْ : تطاولَ وسُمِّي البازي به لتطاوُلِه على سائرِ الطيورِ ، ومَنْ خازَ خزاهُ يخزوهُ إذا سايسهُ ومهرهُ هكذا ذكرهُ في المقتبسِ[٢] ، ولكن أوردَ الخازَ بازَ في الصحاحِ[٣] في بابِ الزاي ، فكانَ هُوَ دليلاً على أنه ليس من المعتلِّ اللامِ ، وأمّا الثّالثُ فهو أنّ معنى التطاولِ في العشبِ ظاهرٌ ، وذلك لأنّ من شأنِه أن ينموَ ويتطاولَ ، وفي الذُّبابِ كذلكَ ؛ لأنه صياحٌ وشغبٌ ، وهذا بعينه معنى التطاولِ والقهرِ ، والدّاءُ أيضاً بهذهِ المنزلةِ[٤] ، لأنه يغلبُ الحيوانَ ويقهره فكأنّه يتطاولُ عليه ، وفي السّنورِ غيرُ خفيٍّ ؛ لأنه أبداً

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

* مِثْلَ الكِلاَبِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا *

وهو بلا نسبة في : الكتاب ٣ / ٣٠٠ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧ ؛ والإنصاف ١ / ٣١٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢٢ ؛ واللسان ١ / ٣٧٤ " درب " ، ٥ / ٣٤٦ " خزبز " ، ٣٤٨ " خوز " .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ١٦٨ / أ .

(٣) ينظر الصحاح ٣ / ٨٧٧ " خوز " .

(٤) في ب : « المنزلة بهذه » .

يتعرضُ لذي الروحِ ، والمطعومِ ، ويصيدُ الفأرَ وأنـواعَ الحشراتِ[١] ،وهـو نهايـةُ القهرِ[٢] والتطاولِ ، وأمّا الرّابعُ فإنهما في الأصلِ اسما فاعلٍ معتلِ اللاّمِ ذهـبَ منـهُ اللامُ واجتزيء بالكسرِ هذا أوفقَ ، كما ذكره في المقتبسِ[٣] ، والفتحُ فيهما تنزيلٌ لهما منزلةَ خمسةَ عشرَ بعدَ إجرائهما مُجْرَى الصحيحِ ، ولذلكَ[٤] يقالُ في البازي: طارَ البازُ وطيرتِ البازُ بالرفعِ والنصبِ ، وقيلَ : البازُ لغةً في البازِ ، وأمّـا الكسرُ في الأوّلِ مع الوضعِ في الثاني إجراءٌ في الأولِ وإجـراءٌ للثـاني مُجْرَى الصحيـحِ ، والفتحُ في الأولِ معَ الرفعِ في الثاني كـ" حضرمـوتَ "[٥] والإعـرابُ في الأول مـع الإعرابِ في الثاني كـ" معدِ يكربَ " .

وأمَا الخازَ بازَ ، والخزُّ بازُ[٦] فتنزيلٌ لهما تنزيلَ[٧] المفردِ ، وترتيبُ البيتِ الأول في إصلاحِ ابنِ السكيت :

رَعَيْتُهـــا أَكْـــرَمَ عُـــوْدٍ عُـــوْدَا الصِّـلَّ ، والصِّنْصِـلَّ[٨] واليَعْضِيْـــدَا
والخـــازِ بـــازِ السَّنِـمَ المَجُـوْدَا[٩] بحَيْــثُ يَدْعُــو عَامِــرٌ مَسْعُــوْدَا[١٠]

الصِّلِ ، والصِّنْصِلِ - بالكسر فيهما - : اسما نبتٍ يقـال : نبـتُ سنمٍ أيْ : مرتفعٌ ، ومنهُ السَّنَامُ .

---

(١) في الأصل : « وأنواع الحشرات الطيور » والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « الفهد » .
(٣) ينظر المقتبس لوحة ١٦٩ / أ ، ١٦٩ / ب .
(٤) في ب : « وبذلك » .
(٥) سبق التعريف به ص ٣٩٦ .
(٦) في ب : « والخز باز » مكرر .
(٧) في ب : « منزلة » .
(٨) في ب : « والصنفل » .
(٩) المفصل ص ١٧٨ .
(١٠) هذا الرجز بلا نسبة في : المخصص ١٤ / ٩٦ ؛ والإنصاف ١ / ٣١٤ ؛ وشرح المفصل لابـن يعيش ٤ / ١٢ ؛ واللسان ٥ / ٣٤٧ " خوز " ، ١١ / ٣٨٠ " صفصل " ، ٣٨٥ " صلـل " ، ١٢ / ٣٠٧ " سنم " ؛ وتهذيب اللغة ٧ / ٢١٣ ، ١٢ / ١١٤ .

والمَجُوْدُ : الذيْ أصابهُ الجودُ وهو المطرُ .

وعامرٌ ومسعودُ : هما راعيانِ .

وصدرُ البيتِ الثاني :

**تفقَّــأَ فوقَــهُ القَلَــعُ السَّــوَارِي     وجَــنَّ الخــازِ بَــازِ بِــهِ جُنُوْنَا**[١][٢]

القَلْعَةُ : القطعةُ العظيمةُ من السّحابِ .

والخازِ بازِ في هذا البيت كما يحتملُ الذُّبابُ يحتمـلُ العُشْـبُ أيضـاً ، والبيـتُ لابنِ أحمرَ[٣] ، وما بعدَ البيتِ الثّالثِ :

*** إنِّي أَخَافُ أنْ تكونَ لاَزِمَا ***[٤]

اللَّهْزَمَتَـان : عظمـان ناتئـان تحـتَ الأذنيْـنِ في اللِّحْيَـين الواحـدةُ[٥] لِهْزِمَـةٍ بالكسر ، فإنْ قيلَ : ما علّةُ بناءِ " خازِ بازِ " قُلنا : علـى بنائه مشـكلةٌ ؛ لأنـه لا يخلو من أنْ يُقدرَ[٦] مفرداً أوْ مركباً ففي الأولِ يمتنعُ تقديـرُ علـةٍ توجـبُ البنـاءَ ،

---

(١) المفصل ص ١٧٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩ ؛ وإصلاح المنطـق ص ٤٤ ؛ والإنصـاف ١ / ٣١٣ ؛ والحيـوان ٣ / ١٠٩ ، ٦ / ١٨٦ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٤ / ١٢١ ؛ واللسان ١ / ١٢٣ " قفأ " ، ٥ / ٣٤٧ " خوز " ، ٨ / ٢٩١ " قلع " ، ١٣ / ٩٩ " جنن " ؛ وبـلا نسبة في : الكتـاب ٣ / ٣٠١ ؛ ومـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف ص ١٠٧ ؛ والصـاحبي ص ١٤٣ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ١٢٦ ؛ واللسان ١٣ / ٤٢ " أين " .

(٣) هو عمر بن أحمر بن العمرَّد بن عامر الباهلي ، شاعر مخضرم ، عاش نحو ٩٠ عامـاً ، كـان مـن شـعراء الجاهليـة ، وأسـلم ، تـوفي نحـو ٦٥ هــ ، انظـر ترجمته في : خزانـة الأدب ٣ / ٣٨ ؛ والأغاني ٨ / ٢٣٤ ، والشعر والشعراء ص ١٢٩ .

(٤) هذا بيت من الرجز بدون نسبة ، وقبله :

*** يَا خَازِ بَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا**

وانظر الرجز في : نوادر أبي زيـد ص ٢١٩ ، ٢٣٥ ؛ والإنصـاف ص ٣١٥ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٤ / ١٢٠ ، ١٢٢ ؛ واللسـان ٥ / ٣٤٨ " خـوز " ، ١٢ / ٥٥٦ " لهـزم " ؛ وتهذيـب اللغـة ٧ / ٢١٣ ؛ وتـاج العـروس ١٥ / ٤١ " بـوز " ؛ وجمهـرة اللغـة ص ٢٨٩ ؛ ومقاييس اللغة ٢ / ٢٥٤ .

(٥) في ب : « الواحدة » .

(٦) في ب : « يقدر لا يخلو » .

وفي الثّاني لا علةَ للبناءِ إلاّ واوُ العطفِ على طريقةِ بناءِ[١] خمسةَ عشرَ ، والأصلُ خازِ وَبَازِ[٢] ، فمُزجَا وصُيِّرا واحداً ، ولا دليلَ على تقديرِ هذه العلةِ إذْ ليس قياسُهُ " خازِ وبازِ " بخلافِ[٣] خمسةَ عشرَ إذْ قياسُهُ خمسةَ وعشرةَ ، فإنْ صحَّ هذا التقديرُ في " خازِ بازِ " معَ أنّ قياسَهُ ليس كذلكَ ، فليصْلُحْ هذا التقديرُ في نحوِ : معدي كربَ مع أنَّ قياسهُ ليسَ / كذلكَ ؛ لأنَّ مسمّاهُ واحدٌ ، والعطفُ يقتضي [١٩٧/أ] اثنينِ ، ولَمْ يقل أحدٌ بصحةِ هذا التقديرِ في نحوِ : معدي كربَ ، فيلزمُ[٤] أنْ يكونَ[٥] " خازِ بازِ " مثلَه في عدمِ صحةِ ما ذكرنا من التقدير فيه لكنّا نقولُ في " خازِ بازِ " : قصدوا في الأصلِ عطفَ[٦] الاسمينِ على الآخرينِ ، وهذا القصدُ منهم إنّما عُلِمَ بإثباتهم البناءَ فيه ، ولَمْ يقصدوا[٧] العطفَ[٨] في نحو : معدي كربَ بدليلِ كونه مُعرباً عندهم ، فإذا كانتِ القواعدُ معلومةً يقتضي أحكاماً معلومةً ، وقدْ وردتِ الأحكامُ مختلفةً في ألفاظٍ يجوزُ أنْ تقدرَ في كلِّ واحدٍ منها[٩] ما يجري على القواعدِ المعلومةِ لَزِمَ تقديرُ ذلكَ فيهِ ؛ لئلا يلزمَ إبطالُ ما عدمَ صحته ، وقوله (( **افعل هذا بَادِيء بَدَا** ))[١٠] ، وقوله : (( **ذهبوا أيدْي سبا** ))[١١] كلاهما ليسا من فصولِ التركيبِ الذي يوجبُ البناءَ ، بل هما من

---

(١) في الأصل : (( بناء )) ساقط .

(٢) في ب : (( باز )) .

(٣) في الأصل : (( وبخلاف )) .

(٤) في ب : (( فيلزم )) ساقط .

(٥) في ب : (( يكون )) ساقط .

(٦) في الأصل : (( أحد )) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٧) في ب : (( يقصد )) .

(٨) في ب : (( القصد )) .

(٩) في الأصل : (( منهما )) والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ١٧٩ .

(١١) المفصل ص ١٧٩ .

فصولِ الإضافةِ ، وتركيبُ الإضافـةِ لا يوجـبُ البنـاءَ ؛ لأنَّ الشـطرَ الأولَ منهمـا ليسَ في معنى شطرِ الكلمةِ ، والثاني منهما لم يتضمّنْ معنى حرفٍ ، فلم[1] يوجدْ فيهما ما يوجبُ البناءَ ، فكانت[2] علةُ البناءِ فيهما مشكلةً ، وهذا ؛ لأنَّ « بـادي بدا » في الأصلِ مُعْرَبٌ لم[3] يطرأْ عليهِ إلاّ التخفيـفُ بطـرحِ الهمـزةِ ، وإسـكان[4] الياءِ في موضعِ النَّصبِ على الحالِ ، فإنّ أصلهُ[5] باديءَ بَـدْءٍ ، وكذلـكَ « **أيـديْ سَبَأ** »[6] ، منصوبٌ على الحالِ ، فطرأ[7] عليه التخفيفُ بالسكونِ ، والتخفيفُ لا يوجبُ البناءَ، ثمَّ وجهُ حكمهم البناءَ[8] فيهما: أنَّ في كُلٍّ منهما صورةَ التركيب ، وقد رَأوا[9] إسكانَ الأولِ في موضعِ النصبِ ، فظنـوا أنّ الأولَ[10] في كـلٍّ منهمـا صورةٌ تبنى[11] ، ثم لما رأوا كثرةَ استعمالِ أيدي سبأ في التفرقِ الكبيرِ ، حتّى صارَ قولهم : أيدي سَبَا يفهمُ منهُ التفرقُ من غيرِ نظرٍ إلى معنى الأيـدي ، ومعنـى سبا على التفصيلِ ، فصارًا بمنزلةِ معدِ يكربَ ، في دلالتهما على مدلولهما من غيرِ نظرٍ إلى تفصيلِ اللفظينِ ، فأجري مُجْرى معدِ يكـربَ في بنـاءِ الأول ، وحكـمُ بـادي بدا[12] في هذهِ العلةِ حكمُ أيدي سَبَا ، غير أنّ ذلكَ في التفـرقِ ، وهـذا للأوليـةِ ،

---

(١) في ب : « فلو » .

(٢) في الأصل : « وكانت » .

(٣) في ب : « ثم » .

(٤) في الأصل : « كأن » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « أصله » ساقط .

(٦) المفصل ص ١٧٩ .

(٧) في الأصل : « فطريء » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « بالبناء » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « وهذه ذو » .

(١٠) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

(١١) في ب : « مبنـي » .

(١٢) في الأصل : « يدي » .

فلو قلتَ : إنَّ الأولَ من[١] كلٌّ منهما معربٌ على أصله ، منصوبٌ على الحالِ ؛ إلاّ أنهم سكنوا الياءَ بعد التخفيفِ، في « باديءَ بدا »[٢]، وكذا سكنوا يا أيديْ ؛ لأنهما كثيراً في استعمالهم ، فصارَ كالأمثالِ ، في عدمِ قبولهما التغيير[٣] ، كما في قولهم : « أعطيْ القوسَ باريها »[٤] بإسكان الياءِ في موضع النصبِ لكانَ أقربُ إلى الصوابِ ، ومعناهُ : مبتدئاً به[٥] ، أيْ : افعلْ هذا مبتدئاً[٦] قبلَ كلِّ شيءٍ .

أمّا « باديءَ بدءِ » قيلَ : إنْ كانَ مروياً بالهمزةِ بزنةِ " بدْع " ، فهو نظيرٌ لقوله : وقدْ يستعملُ مهموزاً ، كما[٧] استعملهُ زيدُ بنُ ثابتٍ – رضي الله عنهُ – وإنْ رُوِيَ بغيرِ الهمزةِ ، أعني بوزنِ عُمرَ وشيخ ، كانَ أصلُه بدي على زنةِ فعيلٍ ، خُفِّفَ بطرحِ الهمزةِ ، فبقيَ " بدي " على وزنِ فعي[٨] ، نحو : عمي ، وشجي ، مُسكنيْ الياء ، ففعِلَ به ما فُعِلَ بهما ، من حذفِ الياءِ عند دخولِ التنوينِ ، أيْ : شُلَّ أيديْ سبأٍ ، قالَ المصنِّف[٩]: إنما وجَبَ إضمارُ « **مثل** »[١٠]؛ لأنَّ أيدي سبأٍ وقعَ حالاً عن الضميرِ في : ذهبوا وهو معرفةٌ ، فأضمرَ مثلُ ؛ لأنهُ

---

(١) في الأصل : « من » ساقط .

(٢) في الأصل : « بدي » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « التغير » والمثبت من ب .

(٤) هذا مثل يضرب بالاستعانة على العمل بأهل المعرفة والحذق له . ينظر هذا المثل في : الفاخر ص ٣٠٤ ؛ وجمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٧٦ ؛ والميداني ٢ / ١٩ ؛ والمستقصى للزمخشري ١ / ٢٤٧ ؛ والأمثال لابن سلام ص ٢٠٤ .

(٥) في ب : « مبتدئا بابدأ » .

(٦) في ب : « مبتدأ » .

(٧) في ب : « كما » ساقط .

(٨) في ب : « معي » .

(٩) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٨ / ب .

(١٠) المفصل ص ١٧٩ .

بالإضافةِ لا يتفرّقُ ، فيصلحُ حالاً ؛ لأنَّ من حقِّ الحالِ أنْ يكونَ نكرةً[١] ، والتقديرُ ذهبوا متفرقينَ ، فمنْ جعل[٢] " سبأ " اسماً للقبيلةِ منعهُ الصرفَ ، ومنْ جعلهُ اسماً للحيِّ ، أوْ للأبِ الأكبرِ ، صرفه ، كما[٣] (( **في معدِ يكربَ** ))[٤] إنما يوصلُ يا معدِ يكربَ ؛ إذا أُريدَ التركيبُ ؛ ليدُلَّ الوصلُ على الاتصالِ ؛ وكذلكَ أخويهِ ، وإنْ أريدَ لغةُ الإضافةِ كُتِبَ منفصلاً عن الكافِ ليدُلّ الفكُّ على الإضافةِ مِنْ حيثُ الظاهرُ ؛ لأنَّ الإضافة تقتضي المغايرة كغلامِ زيد[٥] وإن لم تردْ المغايرة هنا[٦] ، واللغةُ الفصيحةُ هيَ إعرابُ الثّاني ، وجعلُ الأوّلِ معهُ كالجزءِ فيكونُ / [ ١٩٧/ ب ] غيرَ منصرفٍ للتركيبِ والعلميةِ ، فإنْ قيلَ : فما الفرقُ بينه وبينَ عبدِ اللهِ ، وبرقَ نحرهُ من الأعلامِ قدْ أبقوها على ما كانا عليه قبل العلميةِ ، ولم يصنعوا مثلَ ذلكَ في (( **معدِ يكربَ** ))[٧] قلنا : كانَ لهما حكمٌ قبلَ النقلِ إلى العلميةِ ، فبقيَ كُلُّ واحدٍ منهما بعدَ العلميةِ على حكمهِ ، ومعدِ يكربَ لم يكنْ لهُ حُكمٌ قبل النقلِ ، فلابُدَّ من أن يثبتَ لهُ حكمُ الآنَ ، وهو كالمفرداتِ من حيثُ إنَّ مدلوله مفردٌ كمدلولِ المفردِ ، وأجري مُجْرَى نحو : إبراهيمُ من المفرداتِ ؛ لامتناعِ[٨] صرفه لتحققِ السّببينِ فيه ، فظهرَ بما ذكرنا أنّ التشبيهَ في هذهِ اللُّغةِ معنويٌّ بخلافِ اللُّغةِ الثانيةِ ، فالتشبيهُ فيها لفظيٌّ ؛ لأنّهم أضافوا الأوّل إلى[٩] الثّاني لشبهِ المضافِ والمضافِ إليهِ من جهةِ أنّهما اسْمان ذُكِرَ أحدُهُمَا عَقِبَ الآخرِ ، وهذا تشبيهٌ لفظيٌّ باعتبارِ التشبيهِ المعنويِّ أقوى من التشبيهِ اللفظيِّ ؛ ولأنهم[١٠] بقوا " ياء "

---

(١) في ب : (( نكرة )) ساقط .

(٢) في ب : (( جعل )) ساقط .

(٣) في الأصل : (( كما )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٧٩ .

(٥) في ب : (( كغلام زيد )) ساقط .

(٦) في ب : (( ههنا )) .

(٧) المفصل ص ١٧٩ .

(٨) في ب : (( في )) .

(٩) في ب : (( إلى )) ساقط .

(١٠) في ب : (( لأنهم )) .

معدي ساكناً في النصبِ ، فقالوا : رأيتُ معدِ يكـربَ ، فلـو كـانَ جاريـاً مجرى المضـافِ علـى الحقيقـةِ لوجـبَ انتصابـه ، كمـا وجـبَ نصبُ المضـافِ في نحـو ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ(١) ٱللَّهِ ﴾(٢) فلمّـا أوجبـوا الإسـكانَ في النصـبِ دلَّ علـى اعتبـارِ الامتزاجِ دون اعتبارِ الإضافةِ ، ثـم أصحـابُ هـذهِ اللُّغـةِ الثانيـةِ علـى فرقتـين(٣) ، ففرقةٌ منعوا صرفَ الثّاني بالنّظرِ إلى التركيب الصـوري ، كمـا اعتـبروا الـتركيب الصوري بإسكانِ الياءِ في معدِ يكربَ ، وفرقةٌ أخرى صرفوهُ ، وهو القيـاسُ إذِ(٤) التركيبُ الإضافي غيرُ ملتفتٍ إليه في منعِ الصرفِ ، وإن قيـل لَمَ لَمْ يضـفِ الشّـطْرُ الأولُ إلى(٥) الثّاني في خمسةَ عشرَ ، كما أضيفَ هو إليه في نحوِ " معدي كـربَ " ؟ قلنا : لما في تجويزِ الإضافةِ في نحوِ خمسةَ عشـرَ (( مـن جَعْـلِ اللفـظ علـى خـلافِ المعنى ؛ لأنَّ الاسميّةَ في معدي كربَ قـدْ لحقتهـا في دلالـةٍ واحـدةٍ بخلافِ خمسةَ عشرَ ))(٦) فهما على ما كانا عليهِ من الدلالتينِ إذِ الخمسةُ تدلُ على ما دلتْ عليـه قبل التركيبِ وكذلكَ عشرة ، وإنما القصـدُ بتركيبهمـا اقـترانُ مدلولهمـا علـى مـا ذكرنا ، فلمّا كانَ كذلكَ وجبَ أنْ يكونَ حكمهما مخالفاً(٧) لحكمِ اسمينِ اشتركا في دلالةٍ واحدةٍ ، وهذا تفسيرُ ما قالوا من أنّه بُنيَ لتقدير معنى حرفِ العطفِ فيه، وذلكَ أنّ العطفَ لا يتصورُ في معدي كـربَ ؛ لأنَّ الشـيءَ الواحـدَ(٨) لا يُعطـفُ على نفسه ، وإنما العطفُ أبـداً يكـونُ بـينَ الشـيئينِ ، (( **وكذلـكَ قـالي قـلا** ))(٩)

---

(١) في ب : (( داعي )) ساقط .

(٢) من الآية ( ٣١ ) من سورة الأحقاف .

(٣) ينظر إعراب الفرقتين في " معد يكرب " الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ؛ والارتشاف ١ / ٤٩٧ ؛ والمقتضب ٤ /٢٠ ، ٣١ فما بعدها ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢٤ ؛ والهمع ١ / ٢٤٥ .

(٤) في الأصل : (( إذا )) والمثبت من ب .

(٥) في ب : (( إلى )) ساقط .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في الأصل : (( مخالف )) .

(٨) في الأصل : (( شيئاً واحداً )) .

(٩) المفصل ص ١٧٩ .

والإشارةُ بقوله ، وكذلكَ إلى معدِ يكـرب أيْ ، كمـا أنَّ في معْـدِ يكـربَ جعـلَ الاسمينِ شيئاً واحداً ، والإضافةُ مع الصرفِ في الشرطِ الثاني ، وتركـه (( **كذلكَ في قالي قلا ، وحضرموتَ ، وبعلبكّ** ))[1] يقال : هذا بعلبكُ بالكافِ المرفوعـةِ ، وبعلبكٍّ بجرهـا ، وبعلبَـكَّ بفتحهـا ، وقيـلَ : تكلفـوا[2] في بيـانِ امتنـاعِ الصـرف للاسمينِ ، وتركوا ذكرَ " قالي قلا " ، وهو أحوجُ إلى تكلُّفِ التخريـجِ ، ثـم قيـلَ قوله ، لا[3] يخلو إمّا أنْ يكونَ اسْماً مرتجلاً غير علمٍ أوْ مصدراً مقصوراً غير ممدودٍ القلا : أيْ : البغضُ ، أوْ فعلاً علـى الحكايـةِ ، والامتنـاعُ في هـؤلاءِ الثلاثـةِ يمتنـعُ الصرفُ على تقديرِ الإضافةِ ، فلابُدَّ من تصحيحِ آخرَ ليدخُلَ تحتْ الحـدِّ المذكـورِ فيما نحنُ فيه ، وهو أنْ يقدِّرَ علماً مُسمّى بصيغةِ الفعـلِ ، وهُمـا سببانِ علـى مـا ذهبَ إليه عيسى بنُ عمر[4] في قولهم :

*** أنَا ابْنُ جَلاَ ***[5]

ثم مَعْدِ يكربَ اسمُ رجلٍ شجاعٍ ، و" قالي قلا " موضعٌ[6] ، و" حضرمـوتُ " اسمُ بلدٍ ، وقبيلة أيضاً ، و" بعلبكُّ " اسمُ بلدٍ ، وكـل واحـد منهـا اسمـانِ جُعِـلاَ اسماً واحداً .

---

(١) المفصل ص ١٧٩ .

(٢) في الأصل : (( كلفوا )) والمثبت من ب .

(٣) في ب : (( فلا )) .

(٤) في ب : (( عمرو )) .

(٥) سبق تخريجه ص ٨١٨ .

(٦) قاليقلا : بأرمينية العظمى من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية الرابعة ، فملكـت هـذه البـلاد امرأة وكانت تسمى : قالي فبنت مدينة وسمتها " قالي قله " . ينظر معجم البلدان ٤ / ٢٩٩ .

## (( الكِنَايَاتُ ))[١][٢]

لما فرغَ من بيانِ بناء[٣] الأسماءِ الظاهرةِ شرعَ في بيانِ بناء[٤] الأسماءِ التي تُذكرُ بطريقِ الكنايةِ ؛ لأنَّ الأصلَ هو الظاهرُ إذْ وَضْعُ الكلامِ للإبهامِ ، وهو في الظاهرِ قبلَ الكنايةِ أنْ يتكلم بشيءٍ ، ويريدَ غيرَهُ ، وقد كنيتُ بكذا أوْ كنَوْتُ ، كذا في الصحاحِ[٥] / ، وقيلَ الكنايةُ : ذكرُ مجملٍ وإرادةُ[٦] مُفَصَّلٍ ، والكنايةُ من كنَّى إذا [١٩٨/أ] استردَّ في معناهُ[٧] كَمي ، وكمْ ، وكي ، والياءُ فيهِ عِوضٌ عن حرفِ التضعيفِ (( **وهي : كمْ ، وكذا ، وكيتَ ، وذيتَ** ))[٨] ، فبُنِيَ " كمْ " الاستفهاميةُ لتضمنها معنى حرفِ الاستفهامِ ، وبنيَ " كمْ " الخبريةَ لشبهها بأختها لفظاً[٩] ، ولأنها نقيضةُ " رُبَّ " ويحملُ النقيضُ على النقيضِ ، وبني " كذا " لشبهها بـ" كم " في أصلِ معناها ، أوْ لأنها كافُ التشبيهِ دخلتْ على " ذا " ، واستعملتْ كنايةً ، فبقيتْ على أصلها في البناءِ ، وقيلَ : إنّ الكافَ و" ذا " سُلِبَ عنهما التشبيهُ ، والإشارةُ بعدَ التركيبِ ، كما في " كأيّ " سُلبَ عنها المعنى الأصلي ، وصارَ كلُّ واحدٍ منهما اسماً كُنِّيَ به عن عددٍ مبهمٍ ، ولذلكَ استوى فيه المذكّرُ والمؤنثُ ، فلم[١٠] يقولوا للمؤنّثِ كَرِه ، فصارَ نظيراً

---

(١) في ب بياض من أثر التصوير .

(٢) المفصل ص ١٧٩ .

(٣) في ب : (( بناء )) ساقط .

(٤) في ب : (( بناء )) ساقط .

(٥) ينظر الصحاح ٦ / ٢٤٧٧ " كنى " .

(٦) في ب : (( وإرا )) .

(٧) في ب : (( معناها )) .

(٨) المفصل ص ١٧٩ .

(٩) في ب : (( لفظاً وأصل معنى ، وهو كونها كناية عن العدد )) .

(١٠) في ب : (( فلو )) .

لـ" لِمَ "[١] في الاستفهامِ ، وبني (( كيتَ وذيتَ ))[٢]؛ لأنهما كنايتان عن الجملةِ ، والإعرابُ في الجملةِ ليسَ في لفظها ، بلْ في محلِّها ، فكذا فيما هو كناية عنها ، فالاستفهاميةُ[٣] تنصبُ مميزها مفرداً نحو : كم رجلاً عندكَ ؟ والمعنى عشرونَ رجلاً عندكَ أمْ ثلاثونَ ، فلما تضمنتْ معنى الكثرةِ ، واحتاجوا إلى الوصلِ بينهما وبين الخبرية ، وهي تجرُّ على ما يجيءُ ذكرها نصبوا مميزَها ، كما نصبوا مميِّزَ عشرينَ ، وآثروا النكرةَ المفردةَ ؛ لأنّ المميّز المنصوبَ لم يجيءْ في شيءٍ من الأعدادِ مجموعاً ، ألا تراك[٤] لا تقولُ : أحدَ عشرَ دنانيرَ ، ولا عشرونَ دنانيرَ ، وقدْ غلبَ الإفرادُ في المميزِ حتّى جازَ فيما ليستْ بعددٍ نحو : قوله تعالى : ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[٥] أيْ : أنفساً ، والسِّرُّ في إجرائها مُجْرَى عشرينَ أنّهم قدّروا فيها التنوينَ ؛ لأنها اسمٌ ، والأسماءُ مستحقةٌ في الأصلِ ، فقرُبَتْ " كم " لما فيها من تقديرِ التنوينِ من قولهم : هُنَّ حواجَّ بيتِ اللهِ ؛ لأنهم نصبُوا الحواجَ ، كما ينصبونَ بما فيه تنوينٌ ، ووجهُ التقريبِ أنّ تنوينَ حواجٍ سقطَ لمناسبةِ غيرِ المتمكنِ وهو الفعلُ ، كما أنّ تنوينَ " كمْ " إنّما سقطَ لمناسبتها غيرُ المتمكنِ وهو الحرفُ ، لأنّها متضمنَةٌ لمعنى همزةِ الاستفهامِ ، فلما قُدرَ في " كمْ " التنوينُ وهي للاستفهامِ عنِ العددِ صارَ بمنزلةِ أعِشْرينَ من حيثُ إنّ عشرينَ للعددِ ، وفيه[٦] النونُ التي هي بمنزلةِ التنوينِ ، وقوله في الكتابِ (( كمميّزِ أحدَ عشرَ ))[٧] خُصَّ هذا العددُ ؛ لأنه[٨] أوّلُ العددِ الذي يقعُ مميزُها منصوباً كذا

---

(١) في ب : (( بكم )) .

(٢) المفصل ص ١٨٠ .

(٣) في الأصل : (( والاستفهامية )) .

(٤) في ب : (( لا ترى )) .

(٥) من الآية ( ٤ ) من سورة النساء .

(٦) في ب : (( فيه )) .

(٧) المفصل ص ١٨٠ .

(٨) في ب : (( لأنه )) ساقط .

نقلَ عن المصنِّف ، وقالَ بعضُ المحققينَ[١] إنما كانَ مميِّزُ كمْ الاستفهاميّةِ منصوباً مفرداً ؛ لأنّها لمطلقِ العددِ من غيرِ نظرٍ لكثرةٍ وقلّةٍ ، فجُعِلَ له مميِّزٌ مطابقٌ للعددِ المتوسطِ ، وهو أحدَ عشرَ ، ولم يُميّزْ كتمييزِ الثّلاثةِ والمائةِ ، ولو طلبَ لكانَ كالتحكُّمِ ، وأمَّا الخبريّةُ فتُبيّنُ بالإضافةِ إلى المفردِ ، أوْ إلى المجموعِ ، فإذا قُلْتَ : " كَمْ " رجلٍ عندكَ[٢] ، فكأنكَ قلتَ : كثيرٌ من الرجالِ عندي ، والإضافةُ إلى الواحدِ قياسٌ ؛ لأنه عددٌ كثيرٌ ، فهو كأنّه ثوبٌ وغيرُ ذلك من الأعدادِ إذا جاوزتِ العشرةَ ؛ لأنَّ التبيينَ في جميعِ ذلكَ بالمفردِ ، وإن لم يكنْ فيهِ إضافةٌ ، وأمّا الإضافةُ إلى الجمعِ ؛ فلأنّها لما بُيِّنتْ بالإضافةِ أشبَهَتْ بابَ عشرين ، فقيل : كم رجالٍ ، كما يقالُ : ثلاثةُ أثوابٍ ، فإنْ قيلَ : لِمَ خَصُّوا التنوينَ[٣] بالنكرةِ الموصوفةِ[٤] بالاستفهامِ ، وبالإضافةِ للخبرِ ؟ قلنا : الخبرُ لا يكونُ إلاّ للنكرةِ ، فتحمُّلُ الخبريةِ على الكثيرِ من الأعدادِ ، وهو المائةُ ، والألفُ ، فتسلكُ طريقتَهُمَا بالجرِّ بالإضافةِ ، وأمّا الاستفهامُ فهو على ما ذكرنا غيرَ مختصٍّ لا بالقلةِ ولا بالكثرةِ إذْ لا يتحققُّ عنْدَ المستفْهِمِ كثرةُ العددِ المستفهَمِ عنهُ أوْ قلّتِه / بلْ الأمرانِ [ ١٩٨/ ب ] جائزانِ ، وإلاّ لما استفهمَ ، فحملَ لذلكَ الاستفهاميّةُ على الرتبةِ الوُسطى من الأعدادِ ، وهي من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ ، وقيل[٥] : يصحُّ أنْ يقالَ : الخبريةُ محمولةٌ على " رُبَّ " حَمْلُ النقيضِ على النقيضِ ؛ لأنَّ الخبريةَ للتكثيرِ ، و" رُبَّ " للتقليلِ ، و" رُبَّ " من شأنها المجرورُ بعدها ، فكذا المحمولُ عليها ، ثم بعد ذلكَ تعيّنَ النصبُ للاستفهاميةِ إذْ ليسَ في بابِ التمييزِ إلاّ الجرُّ والنَّصبُ ،

---

(١) ينظر عن مميز " كم " الاستفهامية منصوباً مفرداً في : الكتاب ٢ / ١٥٦ فما بعدها ؛ والأصول ١ / ٣١٥ ؛ والمقتصد ٢ / ٧٤١ فما بعدها ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٢٦ ؛ وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٠٤ ؛ وشرح الرضي ٢ / ٩٦ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٤٥ .

(٢) في ب : « عندي » .

(٣) في الأصل : « التبيين » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « المتصرفة » .

(٥) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .

كما في ثلاثةِ رجالٍ أوْ أحد عشرَ رجلاً ، أو تقولُ : الخبرُ مقدمٌ[١] على الاستفهامِ ، تقولُ : في الدارِ[٢] زيدُ ، وضربَ عمرو ، ثم تقولُ : أفي الدّارِ زيدٌ ؟ و ضُرِبَ[٣] عمرٌو ؟ فالخبريةُ بحكمِ تقدمها أصابتْ حكمَ المرتبةِ الأولى ، وهو جرُّ المميزِ المجموعِ ، ثم الإخبارُ ، كما يكونُ عن القليلِ ، يكونُ عن الكثيرِ ، فأعطيتْ حُكمَ المرتبةِ الثّانيةِ أيضاً في الإفرادِ ، ولما استولتِ الخبريّةُ على المرتبتين ، لم يبقَ للاستفهاميةِ إلاّ النصبُ ، أوْ تقولُ : اختصتِ الاستفهاميةُ بالنصبِ ؛ لأنَّ الاستفهامَ يطلبُ الفعلَ ، والفعلُ ينصبُ ، والجرُّ ليس من أعمالِه ، فبقي على قياسِ جر المميزِ ، (( **وتقعُ في وجهيها مبتدأةً** ))[٤] ، أيْ : وتقعُ كلمةُ " كم " في وجهي الاستفهامية ، والخبرية مبتدأً ، ففي قولك : (( **كَمْ درهماً عِنْدكَ** ))[٥] ؟ استفهاميةٌ مبتدأةٌ ، و" عندكَ " خبرها ، وفي قوله: كَمْ غلامٍ لكَ ؟ خبريّةٌ مبتدأةٌ ، ولكَ خبرها ، والتقديرُ فيهما ما ذكرهُ في الكتابِ[٦] ، وتفسيرُ الاستفهاميةِ بأي ، والخبرية كثيرٌ ، وبهما تظهرُ الرّفعةُ الابتدائيةُ ؛ لقبولهما الإعرابَ ومعناهما ، وتقولُ : كَمْ منهم شاهدٌ على فلانٍ ، فكَمْ ههنا خبريةٌ مبتدأٌ به[٧] ، وإنما أعادَ صورةَ كونها مبتدأةً ههنا أيضاً ؛ ليُريكَ أنّ كونها مبتدأةً لا تتفاوتُ بينَ أنْ تكونَ موصوفةً ، أوْ غيرَ موصوفةٍ ، ففي الصورةِ الأولى كانتْ مبتدأةً غير موصوفةٍ ، وههنا مبتدأةً موصوفةً ، (( **ومنهم** ))[٨] صفتها ، (( **شاهدٌ** ))[٩] خبرُها ، و (( **على**

---

(١) في ب : (( مقدر )) .

(٢) في ب : (( الدار إلا زيد )) .

(٣) في ب : (( ضرب )) .

(٤) المفصل ص ١٨٠ .

(٥) المفصل ص ١٨٠ .

(٦) ينظر المفصل ص ١٨٠ .

(٧) في ب : (( به )) ساقط .

(٨) المفصل ص ١٨٠ .

(٩) المفصل ص ١٨٠ .

**فلان** ))[١] صلةُ شاهدٍ ، أيْ : كثيرٌ كائنٌ منهم يشهدُ على فلان ، (( **وكم غلاماً لكَ ذاهبٌ** ))[٢] ، وكمْ ههنا استفهاميةٌ مبتدأةٌ ، " لكَ " صفـةٌ لمميزهـا ، وهـو : غلاماً ، وذاهبٌ خبرها ، أيْ : أيُّ عـددٍ مـن غـلامٍ[٣] مملـوكٍ لـكَ ذاهـبٌ ، ولـو قدمْتَ ذاهبٌ على لكَ يكونُ ذاهبٌ صفةٌ لـ" كـمْ " ، ولـكَ خبرهـا ، ولـكَ أنْ تجعلَ لكَ في هذهِ الصورةِ أيضاً صفةً ، وذاهبٌ خبرها ؛ إلا أنّ الأولَ أحسنُ ؛ لما في الثاني من وقوعِ الفصلِ بـينَ الصفـةِ والموصـوفِ ، وتقـولُ في المفعوليـةِ : كَـمْ رجلاً رأيتَ ؟ بالخطابِ ، وكمْ غلامٍ ملكتَ بصيغةِ المتكلمِ ، إلى آخرهِ ، فكمْ في النظيرِ الأولِ والرابعِ استفهاميةٌ ، وفي الثاني والثالثِ خبريةٌ ، وفي الأولـينِ مفعولـةٌ بلا واسطةٍ ، وفي الآخرين بواسطةِ حرفِ الجرِّ ، وهذا[٤] أيضاً منهُ إيذانٌ بأنّهـا إذا وقعتْ مفعولةً تارةً ، تقعُ مفعولةً بدونِ واسطةِ حرفِ الجر ، وتـارةً تقـعُ مفعولـةً بواسطةٍ ، والتقديرُ أيُّ عددٍ من الرجـالِ رأيـتَ ؟ وكـثيراً مـن الغِلْمـانِ ملكـتَ ، وكثيراً من الرجالِ جاوزتَ ، وأيُّ عددٍ من الجذوعِ استدعى بيتُكَ ؟ وفي الإضافةِ (( **رِزْقَ كَـمْ رجـلاً ، وكَـمْ رجـلٍ أطلقْـتَ** ))[٥] وقولـه : (( رِزْقَ منصـوبٌ بـ" أطلقـتَ " ، وكـمْ في الأولِ استفهاميةٌ ، والتقديـرُ : رِزْقَ أيِّ عـددٍ مـن الرجـالِ أطلقْـتَ ، وفي الثـاني خبريـةٌ ، أيْ : رِزْقَ كثيرٍ مـن الرجـالِ أطلقْـتَ ، والرزْقُ ههنا هو : العطاءُ الذي يطلقُ الإمامُ على الجندِ ، والمحترفةُ وغيرِهم .

قالَ المصنِّف[٦] : لو قُلتَ : كَمْ رجلاً رأيته كانَ محل كـمْ نصبـاً ، وإنْ كـانَ ضميرُه مشغولاً بالفعلِ ؛ لأنَّ الاستفهامَ يقدّرُ بعده الفعلُ ، وكانَ النّصْبُ أحسنَ ،

---

(١) المفصل ص ١٨٠ .

(٢) المفصل ص ١٨٠ .

(٣) في الأصل : (( غلام )) ساقط .

(٤) في ب : (( وهكذا )) .

(٥) المفصل ص ١٨٠ .

(٦) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٨ / ب .

فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يجيءْ فاعلُـهُ ؟ قلنـا : لامتنـاعِ تقـدمِ الفعـلِ عليهـا ، والفـاعلُ لا يكونُ إلاّ عندَ / تقدمِ الفعلِ عليه ، وتقدمُ الفعلِ عليها ممتنعٌ . [١٩٩/أ]

أمّا الاستفهاميةُ ، فلما ذكرنا أنّ الاستفهامَ يقتضـي[1] صـدرَ الكـلامِ ، وأمّـا الخبريةُ فإنها محمولةٌ على " رُبَّ " في أخذِهَا صـدرَ الكـلامِ ؛ لأنهـا تقتضيهـا مـن حيثُ إنها للتقليلِ ، وهذه للتكثيرِ ، وحمـلُ النقيـضِ علـى النقيـضِ شـائعٌ ، وكَـمْ درهمكَ حُذِفَ المفسِّر هُنا لدلالةِ الحالِ ، وحـذفُ المفسِّـر إذا دلَّ[2] الحـالُ عليـهِ كثيرٌ ، والتقدير : « **كَمْ دانِقاً درهمُكَ** »[3] ، فدانقـاً مفسّـر كَـمْ ، وقـدْ حُـذِفَ لدلالةِ الحالِ عليهِ ؛ لأنّكَ لما ذكرتَ الدِّرهمَ عُلِمَ أنّك تسألُه عَنْ[4] وزنـه ، فـإنّكَ تُرِيْدُ الدّانِقَ ، وما أشبهُهُ ، ولوْ قلتَ : كَمْ دراهمكَ ؟ فالسؤالُ[5] هنا عـنِ العـددِ بدلالةِ الحالِ عليهِ ، وذكرَ في المغربِ[6] الدّانقَ - بالفتح[7] والكسـر - قيراطـانِ ، وجمعه دوانقَ ودوانيقَ ، فإنْ قيل[8] فما تقولُ في كمْ مالكَ ؟ كم[9] المبتدأةُ أم المالُ قلنا : المبتدأُ هو المالُ كأنّكَ قلتَ : مَالُكَ مسؤولٌ عـن عـدَدِهِ ، ولأنَّ المعنـى كَـمْ مَالُكَ العشرونَ مَـالُكَ[10] أمْ الثلاثـون ؟ والعشـرونَ في هـذا المقـامِ خـبرُ المبتـدأِ لا المبتدأُ، « **وكَمْ عبـدُ اللهِ مـاكِثٌ** »[11] أيْ : أيُّ عـددٍ مـن الأيّـامِ والشـهورِ هـو

(١) في الأصل : « يقتضي » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « دل عليه الحال » .

(٣) المفصل ص ١٨٠ .

(٤) في ب : « عن » ساقط .

(٥) في الأصل : « والسؤال » .

(٦) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ١٦٩ .

(٧) في ب : « بالضم » .

(٨) في ب : « قلت » .

(٩) في الأصل : « أهي » والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « مَالُكَ » ساقط .

(١١) المفصل ص ١٨٠ .

ماكثٌ (( **كَمْ سرتَ ، وكَمْ جاءكَ ، فـلانٌ** ))[١] كَمْ فيهما منصوبةُ المحلِ على الظرفيةِ[٢] ، وهي استفهاميةٌ أوْ خبريةٌ ، وحذفُ المميزاتِ في هذهِ الأمثلةِ[٣] ، كما ذكَرتُ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، ومميّزُ الاستفهاميةِ مفردٌ لا غيرُ إنما قالَ المصنّفُ[٤] : (( مفردٌ لا غيرُ )) لئلاّ يَظُنَّ الظانُّ أنّ غِلْماناً هُنا مُمَيّزٌ ، والدليلُ أنّ الغلمانَ حالٌ ، وليسَ بمميزٍ عدمُ جوازِ[٥] تقديمِه[٦] على[٧] الظرفِ ؛ لأنَّ الحالَ لا يتقدمُ إذا كانَ العاملُ معنى الفعلِ لا يقالُ زيدٌ قائماً في الدارِ بنصبِ قائماً على الحالِ بما في الدارِ من معنى الفعلِ الذي هو استقرَّ وتقديرُ قولكَ كمْ نفساً لكَ غِلماناً كمْ نفساً حصلتْ لكَ في حالِ كونهم غِلْماناً ، فإنْ قلتَ[٨] : كيفَ صلحتِ الغلمانُ للحالِ ، وليسَ فيها معنى الوصفِ قلتُ : لا بلْ[٩] فيها معنى الوصفِ ؛ لأنّه قالَ في المُغْربِ[١٠] : (( الغلامُ الطارُّ الشّارِبِ )) مِنْ طرَّ النبتُ أيْ : نبت ، (( والجاريةُ أنثاهُ ، ويستعاران للعبدِ والأمةِ )) والتلميذِ ، ثم إنما جازَ حذفُ المميّزِ ؛ لأنه من مُتشابهاتِ المفعولِ ، والحذفُ شائعٌ ثَمّةَ ، فكذا هنا عند قيامِ الدّليلِ ، وفي الحالِ ، وهي غلماناً دالةٌ[١١] على المحذوفِ ، وهو نفساً ، (( **وإذا فُصِلَ بين الخبريةِ ومميزها نُصِبَ** ))[١٢] اعلمْ أنّه يجوزُ الفصلُ بينَ كم الخبريةِ ومُمَيزها جوازاً حسناً

---

(١) المفصل ص ١٨٠ .

(٢) في ب : (( الطرف )) .

(٣) في ب : (( الأمثلة )) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٨٠ .

(٥) في ب : (( جواز لك )) .

(٦) في الأصل : (( تقدمه )) .

(٧) في ب : (( في )) .

(٨) في ب : (( قيل )) .

(٩) في الأصل : (( لو )) والمثبت من ب .

(١٠) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٣٤٤ .

(١١) في الأصل : (( دلالة )) والمثبت من ب .

(١٢) المفصل ص ١٨٠ .

نحو : (( **كم في الدار رجُلاً** ))[١] ، وإن لَمْ يُجزْ نحو : عشرونَ في الدارِ رجلاً إلاّ في ضرورةِ الشِّعرِ

**عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلاَ**
**يُذَكِّرُنِيْكَ حَنِيْنُ الْعُجُولِ وَنَوْحُ الحَمامَةِ تَدْعُو هَدِيْلاَ**[٢]

العجولُ : من الإبلِ الوالِهَةُ التي فقدت[٣] ولدها .

والهديلُ : فرخٌ كانَ على عهدِ نوحٍ عليه السلام فصادهُ جارحٌ من جوارحِ الطيرِ قالوا وَلَيْس من حمامةٍ إلاّ وتبكي عليه ، والفرقُ أنّ " كَمْ " منعتْ بعض ما لعشرينَ من التمكن ، ألا ترى أنّ عشرين[٤] في حصلَ لي عشرونَ درهماً فاعلٌ ، وعشرينَ في أخذتُ عشرينَ درهماً مفعولٌ ، وهوَ واقعٌ موقعَ المفعولِ بخلافِ " كَمْ " فهي لا تجيءُ فاعلةً ، وإذا جاءتْ مفعولةً فلا تقعُ موقعَ المفعولِ أصالةً ، وهو بعدَ الفعلِ ، فلمّا منعتْ بعضَ ما لعشرينَ ؛ جُعِلَ لها ضربٌ من التصرفِ الذي لا يكونُ هو لعشرينَ ؛ ليحصلَ التعادلُ ، وينصبُ المميزُ في هذهِ الصورةِ على إثباتِ التنوينِ في " كمْ " في النيةِ ؛ لأنَّ التنوينَ غيرُ ثابتٍ في الظاهرِ ، بلْ هو متعلِّقٌ في النيةِ[٥] ، فإذا جررت المميّزَ فانو[٦] سقوطهُ ، وإذا نصبتهُ فانو / ثبوتهُ ، [ ١٩٩/ ب ]

---

(١) المفصل ص ١٨٠ .

(٢) البيتان من المتقارب ، وهما للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٨٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٨ ؛ وأساس البلاغة ص ٣٩٨ " كمل " ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٢٩٩ ؛ والدرر ٤ / ٤٢ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٥٨ ؛ والمقتضب ٣ / ٥٥ ؛ ومجالس ثعلب ٢ / ٤٩٢ ؛ والإنصاف ١ / ٣٠٨ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٠ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٧٢ ؛ والهمع ١ / ٢٥٤ ؛ واللسان ١١ / ٥٩٨ " كمل " البيت الأول فقط .

(٣) في الأصل : (( بعدت )) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : (( عشرون )) وهو خطأ .

(٥) في الأصل : (( بالنية )) والمثبت من ب .

(٦) في ب غير واضح من أثر التصوير .

وبهذا خرجَ الجواب عن انجرارِ[١] المضافِ إليه ، بعدما[٢] وقـعَ الفصـلُ بينـهُ وبـينَ المضافِ كقوله :

* للهِ درُّ اليَوْمَ مَنَ لامَهَا *[٣]

لأنَّ التنوينَ هُنا ساقطٌ عن المضافِ فـلا يمكـنُ ثبوتـهُ تقديـراً حتّـى[٤] ينتصبَ المضافُ إليهِ باعتبارِ ثبوتِ التنوينِ تقديراً ؛ لأنَّ ثبوتَ التنوينَ تقديراً إنّما يصحُّ إذا لَمْ يكنِ الظّاهرُ بخلافه ، ونحنُ نرى سقوطَهُ تحقيقـاً ، فكيـفَ يقـدّرُ ثبوتـهُ ، ولهـذا أوقعَ الفرقُ بينَ وقوعِ الفعلِ ، بينَ كَـمْ الخبريـةِ ومميّزهـا حيـثُ ينتصـبُ مميِّزُهَـا ، وبينَ وقوعِ الفصلِ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليه حيثُ يبقى مجروراً ، كما لو لم يقعِ الفصلُ بينهمـا[٥] ، وهـذهِ المسـألةُ[٦] تـدلُ على أنّ تمـامَ " كَـمْ " فيمـا يرجـعُ إلى انتصابِ التمييزِ بها كونها في تقديرِ التنوينِ، واعلمْ أنّ الخبريةَ وإنْ تحولتْ صورتها استفهامية ، في المعنى على حالهـا ، وقـد وجدنـا الخـبرَ علـى صـورةِ الاسـتفهامِ ، ومعنى الخبرِ باق ، وذلكَ في استفهامِ التقديرِ في نحوِ : قوله :

أَلَسْتُـمْ[٧] خَيْـرَ[٨] مَـنْ رَكِـبَ المطَايَا وَأَنْـــدَى العَالَمِيـــنَ بطـــونَ رَاحِ[٩]

---

(١) في الأصل : « انجرار » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « بعدها » والمثبت من ب .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٢٥ .

(٤) في الأصل : « إنما حتى » وعدم إثبات « إنما » أولى كما في ب .

(٥) في ب : « بينها » .

(٦) ينظر هذه المسألة في : الأصول ١ / ٣١٨ ؛ وابن يعيش ٤ / ١٣٠ ؛ وشرح الرضي ٢ / ٩٧ ؛ والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٩٣ ؛ والمغني ١ / ٢٤٥ .

(٧) في ب : « ألست » .

(٨) في ب : « الخير » .

(٩) هذا البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانـه ص ٨٥ ، ٨٩ ؛ والجنـى الدانـي ص ٣٢ ؛ ومغـني اللبيب ١ / ١٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٢ ؛ واللسان ٧ / ١٠١ " نقـص " ؛ وبـلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٢٩٢ ؛ والخصـائص ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٢٦٩ ؛ ورصـف المبـاني ص ١٣٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٣ .

(( حتى أنّ العلماءَ قالوا[١] : لو كانَ المرادُ الاستفهامُ في تقديرِ الإخبارِ وتأكيده لما أعطاهُ الخليفةَ ما أعطاهُ من الجائزة السببيّةِ ))[٢] والعطيةِ الهنيَّةِ

* (( كَمْ نَالَنِيْ مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ ))[٣] *[٤]

كمْ هذه خبريةٌ ؛ لأنَّ قائلَ هذا البيت (( في مقامِ الشُّكْرِ وبالاستفهامِ لا يتحققُ الشُكرُ ، تمامه :

* إذْ لاَ أَكَادُ من الإقْتَارِ أحْتَولُ *[٥]

والبيتُ للقطامي .

أحتولُ ))[٦] : من الحيلةِ ، وأصل الحيلةِ : حِوَلَةٌ قلبت واوُها ياءً ، كما قلبتْ في نحوِ : ميزانٍ ، والأصلُ : موْزانٌ .

---

(١) ينظر قول العلماء مراد الاستفهام في البيت ، وأن هذا ليس باستفهام ، ولكنه تقرير بأنه كذلك كما قال بذلك المبرد . ينظر المقتضب ٣ / ٢٩٢ ، وقال في المغني قول جرير مدحاً بل قيل بأنه أمدح بيت قالته العرب . ينظر المغني ١ / ١٧ ، والاستفهام هنا للإيجاب وتحقق الكلام قال بذلك المالقي . ينظر رصف المباني ص ١٣٦ ؛ وابن جني في خصائصه اعتبر الهمزة همزة تقرير وإثبات في البيت . ينظر الخصائص ٢ / ٤٦٣ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) المفصل ص ١٨١ .

(٤) هذا صدر لبيت من البسيط ، وعجزه :

* إذْ لا أكَادُ مِنْ الإقْتَارِ أحْتَمِلُ *

وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٠ ؛ والكتاب ٢ / ١٦٥ ؛ واللمع ص ٢٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٨ ، ٤ / ٤٩٤ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ ؛ والدرر ٤ / ٤٩ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٦٠ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥ ؛ والانصاف ١ / ٣٠٥ ؛ وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٠٤ رقم الأملية ٧٦ ؛ والهمع ١ / ٢٥٥ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٦٩ .

(٥) يروى للبيت عدة روايات " أحتولُ " مكان " أحتملُ " ، ويروى أيضاً " أجتمل " مكان " أحتمل " .

(٦) هذه لفظة من البيت الآنف الذكر ينظر تخريجه هامش ( ٤ ) .

أخبرَ أنّ فضلهُم قدْ غشيهُ كثيراً ، والأصلُ كمْ فضلٍ نالني على أنْ يكونَ " كَمْ " مبتدأً ونالني خبر[1] معَ[2] ما فيهِ من الضميرِ المستترِ العائدِ إلى الفضلِ جملةً واقعةً موقعَ الخبرِ ، والتقدير : كم فضلٍ نائلٍ إيّايَ ، كما تقولُ كمْ رجلٍ ناصرٍ إياكَ ، ثم لما وقعَ نالني بينَ " كَمْ " و" فضلٍ " يُصيبُهُ ، وقال : فضلاً لئلا يلزمَ الفصْلُ بينَ الجارِّ والمجرورِ ، وقالَ :

* تؤُمُّ سِناناً *[3][4]

وهذا البيتُ لزهيرٍ ، والضميرُ في " تؤُمُّ " للناقةِ ، وسَنَانٌ اسمُ رجلٍ ، والهاءُ في دونه لسنان أيْ : تؤمُّ الناقةُ هذا الرجلَ واحدَوْدَبَ أيْ : صارَ أحدبُ ، والأصلُ : كَمْ محدودبٍ غارها من الأرضِ ، ثُمَّ لما وقعَ الفصلُ بينَ كم ومُمَيِّزها نُصِبَ المميزُ إذْ لو جُرَّ لكانَ فصلاً بين الجارِّ والمجرورِ ، وهو مستكرهٌ ، وقد جاءَ الجر في الشِّعرِ مع الفصلِ .

أمّا على جوازِ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ ، وإمّا أنْ يكونَ مجروراً بإضمارِ " مِن "

* ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ *[5][6]

---

(١) في الأصل : « خبر » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « مع » ساقط .

(٣) المفصل ص ١٨١ .

(٤) هذا جزء من بيت من المتقارب ، وتتمته :

. . . . . وَكَمْ دُونَهُ　　　　مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

وهو لزهير بن أبي سُلْمى في : الكتاب ٢ / ١٦٥ ، وليس في ديوان زهير ؛ وللأعشى في المحتسب ١ / ١٣٨ وليس في ديوان الأعشى ؛ ولزهير أو لكعب ابنه في المقاصد النحوية ٤ / ٤٩١ ؛ وشرح المفصل ٤ / ١٣١ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥ / ٣٥ " غورَ " .

(٥) هذا جزء من بيت من الكامل ، ونصه :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بن بَكْرٍ سَيِّدٍ　　　　ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نفّاعِ

وهو للفرزدق في : الكتاب ٢ / ١٦٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٩٢ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٦ ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ١ / ٣٠٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٠ ؛ والمقتضب ٣ / ٦٢ ؛ واللمع ص ٢٢٩ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٦٩ ؛ وتاج العروس ٢٢ / ٢٦٨ " نفع " .

(٦) المفصل ص ١٨١ .

أيْ : عِظَمُ العطيةِ مـن دفعِ[١] البعير بجرتـهِ دفعها مـن جوفه إلى فمه على اللفظِ والمعنى أيْ : هـيَ نظيرةُ كُـلٍّ في عـودِ الضميرِ إليها ، لأنها موضوعـةٌ للكثرةِ، ولفظها موحدٌ، ألا تـرى إلى قولـه : ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[٢]، والضميرُ في " الآتي " مفردٌ عـائدٌ إلى كـلٍّ ، (( ولـذا استكنَ فيه ، وغيرُ المفردِ لا يستكنُ ، وإلى قولـه تعـالى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[٣] قـالوا : وفي " أتـوهُ " يعودُ إلى كُـلٍّ ))[٤] ، وهـيَ ضميرُ جمعٍ ، وأمثلـةُ كَـمْ مذكـورةٌ في الكتـابِ[٥] ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ[٦] ﴾[٧] أيْ : لا تنفـعُ شـفاعتهم جمـعَ ضميرُ الملكِ معَ أنه واحدٌ ؛ لأنّ " كَمْ " للتكثيرِ ، فكانَ جمعاً معنىً ، وليسَ معناهُ أنّهم ينتفعونَ فلا تنفعُ شفاعتهم ، بلْ معناه أنّهم لا يشفعونَ ؛ لأنـه لا يـؤذنُ لهم إلاّ بعدَ أنْ يؤذنَ اللهُ كذا في التفسيرِ[٨] .

(( **وتقول : كَمْ غيرهُ لكَ ، وكَمْ مثلهُ لكَ** ))[٩] إلى آخـره إنما ذكـرَ المصنِّـفُ هذا الفصلَ ليفرِّقَ أنّ غيرَهُ ومثلهُ وشبههُما مِمّا لا يتعـرفُ بالإضافـةِ ، وصـحَّ أنْ يقعَ مميزاً لـ" كَمْ " ، كما يصحُ أنْ يقعَ مجروراً لـ" رُبَّ " في :

* **ومِثْلُكِ حُبْلَى** *[١٠]

---

(١) في الأصل : (( دسع )) والمثبت من ب .

(٢) آية ( ٩٥ ) من سورة مريم .

(٣) من الآية ( ٨٧ ) من سورة النمل .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) ينظر المفصل ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٦) في ب : (( شفاعتهم شيئاً )) .

(٧) من الآية ( ٢٦ ) من سورة النجم .

(٨) ينظر الكشاف ٤ / ٤٢٤ .

(٩) المفصل ص ١٨٢ .

(١٠) هذا جزء من بيت من الطويل ، ونصه :

وَمِثْلَكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعاً ... فألهيتُهَـا عـن ذِيْ تَمَائِمَ مُغْيَلِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ .

وأنّ[١] التمييزَ حقُّهُ أنْ يكونَ نكرةً على ما عُرِفَ ، وقيلَ / هُمَا أعـني غـيره ، [٢٠٠/أ] ومثلهُ في الأصلِ صفتا مميّزينِ محذوفينِ أيْ : كم رجلاً غيرَ[٢] هذا الرجُل ، وكَـمْ رجلاً مثلَ هذا الرجلِ لكَ ، وكذا خيراً منه لكَ أيْ : كَمْ رجـلاً خـيراً مـن هـذا الرجل لك أمّا كَمْ " غيرهُ " " مثلَهُ " ، " فغيرُه "[٣] انتصبَ على ما ذكرنا أنه مميِّزٌ ، و" مثله " انتصبَ لكونه وصفاً لغيره قيلَ : ويحتمـلُ[٤] أنْ يكـونَ غـرضُ المصنِّـفِ من ذكرِ هذا الفصلِ أنَّ " غيراً " ، و" مثلاً " إذا جمعتهما ، وهما منصوبانِ بعـد " كَمْ " كما هنا ، فاجعلِ[٥] الأولَ تمـيزاً ، والثـانِيَ صفـةً ولا نظنُهُمـا تمـيزين ، والجمعُ بين[٦] صفتي المغايرةِ ، والمماثلة مجوزٌ ؛ لأنهما من الأمورِ النسبيةِ كالميامنـةِ والمياسرةِ إذا جمعتهما في شيءٍ واحدٍ أيْ : كَمْ غيرَ هذا الرجـلِ مثـل هـذا الرجـلِ لكَ يعني : غيره في الذّاتِ ، ومثله في الصفةِ في عَمّةٍ على ما ذكـرَ ثلاثـةَ أوجـهٍ ، فالنصبُ على أنْ يكونَ استفهاماً على التوبيخِ والتبكيتِ، والجرُّ على كَمْ الخبريـةِ، وإنما الرفعُ فعلى تقديرِ : « كَمْ مرةً

* عَمَّةٌ لكَ قَدْ حَلَبَتْ عَلي عِشَاري *[٧][٨]

---

(١) في ب : « لأن » .

(٢) في الأصل : « غيره » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « فغيره » ساقط .

(٤) في ب : « فيحتمل » .

(٥) في الأصل : « فأصل » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « من » .

(٧) المفصل ص ١٨٢ .

(٨) هذه كلمات متناثرة من بيت شعر ، ونص البيت :

كَمْ عَمَةٌ لكَ يا جريْرُ وخالَةٌ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِيْ

والبيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١ ؛ والكاتب ٢/ ٧٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ؛ واللمع ص ٢٢٨ ؛ وشـرح التصريح ٢ / ٢٨٠ ؛ وشـرح شـواهد المغني ١ / ٥١١ ؛ وشـرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٣٣ ؛ ومغـني اللبيـب ١ / ١٨٥ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٨٩ ؛ واللسان ٤ / ٥٣٧ " عشـر " ؛ وبـلا نسـبة في : المقتضـب ٣ / ٥٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٣١ ؛ وشرح ابـن عقيـل ص ١١٦ ؛ واللسـان ١٢ / ٥٢٨ " كمم " ؛ والمقرب ص ١٤٨ ؛ والهمع ١ / ٢٥٤ .

فعمةٌ مبتدأ ، ولكَ صفته ، وقد حلبتْ خبرُ المبتدأ ، و" كم " في موضعِ نصبٍ على الظرفيةِ ، والمميّزُ محذوفٌ ، فكأنّه قال أعشرينَ مرةً عمة حاصلةً لكَ قد حلبتْ عليَّ عشاري ، أمْ ثلاثينَ ، وتكون " كَمْ " في هذا سؤالاً[1] عن الحلباتِ لا عن[2] العمّاتِ .

والفَدَعُ : من صفاتِ الأسدِ ، وهو التواءٌ في الرُّسْغِ وإقبالُ إحدَىْ الإبهامينِ على الأخرى ، و" على " معناه : على كُرْهٍ منِّي ، كما يقالُ باعَ القاضي عليهِ دارهُ في دَيْنهِ .

والعشارُ : جمعُ عُشَرَاءَ ، وهي الناقةُ التي أتى على[3] حملها عشرةُ أشهرٍ ، ولا تزالُ تسمّى بذلكَ إلى أنْ تلدَ ، وبعد الولادةِ أيضاً يقولُ : كنتُ أستنكفُ أنْ تُحلبَ أمثالها عشاري[4] ، والدليلُ على هذا المعنى قوله " فدعاءُ " يُعيِّرُه بذلك كأنه قال : كن خادماتٍ لها وراعياتٍ إبلنا ، وقد جرى بينَ فرزدقٍ وجريرٍ مهاجاةٌ غزيرةٌ مطولةٌ لم تنقطع إلى أنْ انقطعا عن الدُّنيا ، وقوله : تقديره قدْ (( حلبتْ عليّ عماتُكَ )) (( هذا لتبيينٍ في المعنى وإبدائه ؛ لأنَّ قولكَ : عمّاتُكَ ))[5] حلبتْ وحلبتْ عماتكَ سواءٌ في إفادةِ المعنى ، فإنْ أرادَ بذلكَ تحقيقَ الإعرابِ فغيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ عماتِكَ فيما قدرهُ فاعلٌ ، وهي في البيتِ مبتدأٌ إذِ الفعلُ لا يتأخرُ عن الفاعلِ ، ويتأخرُ عن المبتدأِ ، وقوله : (( **كانتْ منونةً** ))[6] موصولٌ[7] بقوله : فإذا وقعتْ ، وإنما (( **كانت منونةً في التقديرِ** ))[8] ؛ لأن توسط حرفِ الجر بينهما

---

(١) في ب : (( حقه أسداً )) .

(٢) في ب : (( لا عن )) ساقط .

(٣) في ب : (( عليها )) .

(٤) في ب : (( على عشاري )) .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) المفصل ص ١٨٣ .

(٧) في ب : (( موصول )) ساقط .

(٨) المفصل ص ١٨٣ .

يمنعُ من[1] الإضافةِ ، فإذا زالتِ الإضافةُ احتيجَ في تمامهِ إلى تنوينٍ ، كما تقولُ : ضاربُ زيدٍ ، فإذا قلتَ : ضاربٌ لزيدٍ بدونِ الإضافةِ نوّنْتَ الضاربَ ليتم الاسمُ[2] ؛ لأنَّ التنوينَ منتهى الاسمِ عندهم ، فلابد في الاسمِ من تنوينٍ لفظاً أو تقديراً ، أو ما ينوبُ منابهُ ، فإنْ قيلَ : فما حكمُ كذا؟ قلنا : هي تنصبُ المميزَ ؛ لأنهم لما أدخلوا الكافَ على " ذا " صارَ بمنزلةِ اسمٍ مضافٍ كقولكَ : لي ملؤُهُ عسلاً ، فينصبُ ما بعدها ، كما نصبَ عسلاً في هذا المثالِ ، وهي عندَ بعضهم منونةٌ ابداً ، أيْ : سواءٌ كانَ معها مِنْ ، أوْ لمْ يكنْ ، والمجرورُ بعدها بإضمارِ " مِن " يعني[3] لما كانتْ كلمةُ " كَمْ " منونةً لم يكنْ تقديرُ[4] الإضافةِ ، فلذلك كانَ انجرارُ ما بعدها بإضمارِ " مِنْ " لا بالإضافةِ ، وقيلَ : هذهِ المسألةُ[5] تدلُّ على انتصابِ المميزِ ، في " كَمْ " الاستفهاميةِ ؛ لتمامِ الاسمِ بالتنوينِ « وفي معنى كم الخبريةِ « **كأيِّن** »[6] اعلمْ : أنّ النونَ التي تكتبُ[7] في بعضِ الخطوطِ ، بعدَ الياءِ في " كأيِّن " هيَ التنوين[8] كتبتْ هكذا في المصاحفِ ؛ إتباعاً لخطِّ الإمامِ ، وقياسهُ ألاّ تكتبَ كذلكَ ، كما في سائرِ المنوناتِ ، ثم دخولُ " مِنْ " في " كأيِّن "[9] أحسنُ من سقوطها ليدُلَّ على أنّ ذكرَ الاسمِ بعدها على طريقِ التفسير ، وهو قوله : « والأكثرُ أنْ تستعملَ مع « **مِنْ** »[10] » لأنَّ " كأيِّن "[11]

---

(١) في ب : « عن » .

(٢) في ب : « الاسم » ساقط .

(٣) في الأصل : « لما يعني » .

(٤) في ب : « بعد » .

(٥) ينظر هذه المسألة وتخريجها في : الأصول ١ / ٣١٨ ؛ وابن يعيش ٤ / ١٣٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٩٧ ؛ والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٩٣ ؛ والمغني ١ / ٢٤٥ .

(٦) المفصل ص ١٨٣ .

(٧) في ب : « تكون » .

(٨) في الأصل : « النون » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « كأي » والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ١٨٣ .

(١١) في الأصل : « كأي » والمثبت من ب .

مبهمةٌ ، و" مِنْ " لبيانِ[1] ذلكَ الإبهامِ ، وتقولُ : كأيٍّ رجلاً لقيتُ[2] ينصبُ ما بعدَ كأيٍّ[3] وأنتَ في حالِ الخبرِ / وإنما ينصبُ مميزُها ؛ لأنها تمّتْ بالتنوينِ [ ٢٠٠/ ب ] فامتنعتْ من الإضافةِ رُكِّبَتْ من كافِ التشبيهِ وأيٍّ ، « وجُعِلَتْ بمنزلةِ " كَمْ " في الدلالةِ على العدد الكثير ، والتقديرُ في الآيةِ وكثرتْ قريةً أهلكناها ، وهي مركبةٌ من كافِ التشبيه »[4] وأيٌّ في الأصلِ للعدد[5] والاستفهامِ ، إذا قلتَ : أيُّ القومِ أتاكَ ؟ فقد دللتَ على جماعةٍ تسألُ عنْ واحدها بأيٍّ ، وإنما نقلتها من[6] الاستفهامِ إلى الخبرِ ، على معنى التكثير ، كما نقلتْ " كَمْ " ولزمتها كافُ التشبيه ، كما لزمتْ " ذا " في كذا .

« **وفيها خمسُ لغاتٍ** »[7] ، الأولى هذه ، والثانية « **كاءٍ بوزنِ كاعٍ** »[8] بهمزةٍ قبلها ألفٌ ، وهي مقلوبةٌ من الأولى ، وطريقةُ القلبِ أنّ همزةَ " أيٍّ " أُخِّرَتْ فصارَ كياءٍ كعلفٍ ، ثم خُفِّفَتْ الياءُ المشددةُ، فصارَ كيْءٍ بهمزةٍ قبلها ياء ساكنةٌ ، كما خُفِّفَتِ الياءُ المشددةُ في كينونته ياءً ساكنةً، والأصلُ الياءُ المشددةُ ، ثم قلبتِ الياءُ الساكنةُ من كيا ألفاً ، كما قلبتْ هيَ في طيئيٍّ ، فقيلَ : طائيٌّ ، ولو وقفتَ على " كأيِّن "[9] وقفت على همزةٍ ساكنةٍ ، كالوقوفِ[10] على ياءٍ[11] في الرفعِ والجرِّ؛ لأنَّ الهمزةَ تلزمها الكسرةُ ؛ لوقوعها موقعَ الجر[12] التي

(١) في ب : « لإتيان » .

(٢) في ب : « لقيت » ساقط .

(٣) في ب : « كأين » .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) في ب : « والعدد » .

(٦) في الأصل : « من » ساقط والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ١٨٣ .

(٨) المفصل ص ١٨٣ .

(٩) في الأصل : « كأي » والمثبت من ب .

(١٠) في ب : « كالوقف » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « كساء » والمثبت من ب .

(١٢) في الأصل : « اللام » والمثبت من ب .

هي الياءُ الثانيةُ في كأيِّنْ[١] ، فإن قيلَ : إنما يكونُ كما ذكرتُ أن لو كانتِ المحذوفةُ من الياءِ هي الثانيةُ ، والقياسُ : يقتضي حذفَ الأولى لأنَّ حذفَ الضعيفةِ – وهي الساكنةُ أولى – قلنا : بل المحذوفةُ هي الثانيةُ ؛ لأنَّ التغييرَ إلى الأطرافِ أسرعُ ، وإنْ شئتَ فتأمل في يدٍ وأخواتها ، فإنها أكثرُ من نحوِ : يد فوزنها لهذا كعفٍ لا كَلْفٍ[٢] ، والثالثةُ (( كيء ))[٣] بوزنِ كيعٍ ، وهذهِ هي الثانيةُ بعينها ؛ لكن بدونِ قلبِ الياءِ ألفاً ، والرابعةُ (( كأيْ ))[٤] بوزنِ كعي وهي مخفّفةٌ ، كَأْيِن بسكونِ[٥] الهمزة ، وحذفِ الياءِ الثانيةِ ، والخامسةُ (( كاءٍ ))[٦] بوزنِ كعٍ ، وهي مخففةٌ بحذفِ اليائينِ، ومن شأنهم أنْ يتلاعبوا بما[٧] يكثرُ استعماله عندهم بالتغييرِ، ألا تراهم قالوا : أيمنُ اللهِ ، ثم قالوا[٨] أيمُ اللهِ ، ومُنُ اللهِ ، ويمُ اللهِ ، وأمُ اللهِ[٩] كيفَ تلاعبوا بهذه الكلمةِ ؛ لكثرةِ دورها على لهجاتهم ؟ وإذا كثر الشيءُ في الكلامِ ، حسنَ فيهِ ما لا يحسنُ في غيرهِ، والحركةُ في " كأيِّن "[١٠] إعرابيةٌ ، والكافُ جارتها (( كيتَ وذيتَ ))[١١] الأصلُ كيّه، وذيّه – بالياءِ المشددةِ فيهما – كقولكَ : إيهٍ ، والتاءُ للتأنيثِ ، فخففَتِ الياءُ المشدّدةُ ، وعوِّضَ عنها التاءُ ، كما

---

(١) في الأصل : (( كأي )) والمثبت من ب .

(٢) في ب : (( كلف )) ساقط .

(٣) المفصل ص ١٨٣ .

(٤) المفصل ص ١٨٣ .

(٥) في ب : (( يتسكين )) .

(٦) المفصل ص ١٨٣ .

(٧) في الأصل : (( لما )) والمثبت من ب .

(٨) في ب : (( قال )) .

(٩) ينظر عن " مُنُ " المضمومة وما تفرع منها من لغات : الكتاب ٣ / ٤٩٩ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٣ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٤٨١ ؛ والجنى الداني ص ٩٧ ، ٤٠٠ ؛ والهمع ٤ / ٢٣٨ ؛ والإنصاف ١ / ٤٠٤ رقم المسألة ٥٩ ؛ واللسان ١٣ / ٤٦٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(١٠) في الأصل : (( كأيٍّ )) والمثبت من ب .

(١١) المفصل ص ١٨٣ .

يُعَوَّضُ عن بعضِ المحذوفاتِ ، كالإقامة ، والإدامةِ ، فصارتْ كيته ، وذيته ، فالتاءُ[١] الأولى عوض ، كما في بنتٍ ، وأختٍ ، ولما كانَ اختصاصُ هذا التعويضِ بالمؤنثِ ، كما في بنتٍ ، وأختٍ ، صارَ علامةً للتأنيثِ ، فوجبَ إسقاطُ الياءِ الثانيةِ ؛ لئلا تجتمعَ علامتانِ للتأنيثِ في اسمٍ واحدٍ ، فبقي " كيتَ " و" ذيتَ " ؛ فلهذا يكتبُ بالتاءِ لا بالهاءِ ، ويوقفُ عليها بالتاءِ ؛ لأنها عُوِّضَ ، قالَ : المصنِّفُ[٢] : « التاءُ في بنتٍ بدلٌ من لامِ الاسمِ » وأصله بنوٌ ؛ ولكنهم خصوا بهذا الإبدالِ المؤنثِ ، دونَ المذكرِ ، فاقتُصروا[٣] بالاختصاصِ عن علامة التأنيثِ ، وكذلكَ التاءُ في كيتَ ، وذيتَ ، وأمّا في ابنةٍ[٤] فهو تاءُ تأنيثٍ ، كما في كيّةَ ، وذيّةَ ، والدليلُ على أنّ التاءَ في بنتٍ ليستْ بتاءِ التأنيثِ عدمُ انفتاحِ ما قبلها ، وعدمُ قلبها في الوقفِ هاءً ، وأمّا مَنْ قلبها في البنينَ والبناتِ ؛ فلأنها لّما دلتْ على ما يدلّ عليه تاءُ التأنيثِ توهما مثلها ، وقد جاء فيهما الفتحُ ، والكسرُ ، والضمُّ ، أما البناءُ فلأنهما كنايتانِ عن الجملةِ ؛ ولأن[٥] الكنايات جاريةٌ مجرى[٦] التعريفِ، فكأنها متضمنةٌ لمعنى لامِ التعريفِ، والبناءُ على الحركةِ ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ ، والحركاتُ لغاتٌ فيهما ، فإنْ قيل : فما وجهُ هاتيكَ اللغاتِ ؟ قلنا : أمّا الفتحُ فللخفةِ ، وأمّا الكسرُ[٧] فلِلأصْلِ[٨] المعروف ، وأما الضمُّ فلجبرِ النقصانِ الحاصلِ بحذفِ الياءِ ، ولا يقالُ عُوِّضَتِ / التاءُ من الياءِ ، فلا يظهرُ من حذفها [٢٠١/أ]
نقصانٌ ؛ لأنّا نقولُ : في ذهابها : ذهابُ ما فيها من قوةِ الإضافةِ . والله أعلم .

---

(١) في الأصل : « والتاء » والمثبت من ب .

(٢) ينظر حواشي المفصل لوحة ١١٩ / ب .

(٣) في ب : « فاقتصر » .

(٤) في الأصل : « لبنة » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « كأنّ » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « مجرى جارية » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « الكسرة » .

(٨) في الأصل : « فالأصل » والمثبت من ب .

# الفهـــــارس

# دليـــــل الفهـــــارس

وقد اشتمل على :

# فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|

## ســــورة النســـاء

## سورة المائدة

## سورة الأنفال

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|

## سورة هود



## سورة يوسف

## سورة الرعد



## سورة إبراهيم

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|

## ســورة يــس



## ســورة الصافــات



## ســورة ص

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|

## ســــورة الإنســــان



## ســــورة المرســــلات



## ســــورة النبــــأ



## ســــورة النازعــــات

# فهرس الأحاديث النبوية والآثار

## أ - الأحاديث :

| الحديث | الصفحة |
|---|---|
| - عليكُم بالبَاءَةِ ، فمن لم يستطع فعليه الصومَ ، فإنَّ الصومَ له وِجَاءُ .......... | ٨٧١ |
| - كل ما أنهر الدم ، وَأفْرَى الأوداج فَكُلْ ليْسَ السنِّ ، والظُّفُرَ فإنها مُدْيُ الحَبَشةِ .......... | ٥٨٠ ، ٥٨١ |
| - لاَ حَوْلَ عن مَعْصيةِ الله إلا بعصمَتِه .. .......... | ٦٥٠ ، ٦٥١ |
| - اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا .......... | ٣٦٤ |
| - ليس من امْبِرِّ امصْيَامِ في امْسَفَرِ .. .......... | ٧٠ |
| - مَا مِنْ نَبيٍّ إلاَّ وقَدْ أخطأ ، أَوْ هَمَّ بخطيئةٍ ليس يَحْيَى بنْ زَكَرِيَّا .......... | ٥٨٠ |
| - مَنْ سَقَى صَبياً لا يعقلُ خمراً سَقَاهُ الله كما سقاه حَمِيْمَ جهنَّم .. .......... | ٢٣٧ |
| - مَنْ قتلَ قَتِيْلاً .......... | ٤٥ ، ١٢٥ |
| - نهاه النبي ﷺ عن لعنه .......... | ١٠٢٠ |
| - وَإذَا أرادَ الله بعبْدٍ شَراً أفْشَى عليه ضَيْعَتَه .......... | ٢٩١ |
| - وَجَدْتُه بحراً .......... | ٩٩٦ |
| - واجعلْهُ الوارِثَ مِنَّا .......... | ٣٦٣ |
| - وَإليكَ نَسْعى ونحفِدُ .......... | ٤٤ |
| - وَأَحَاسِنُكُمْ .. .......... | ٦٩٥ |
| - وتصدرُهُم جَمَلٌ أَوْرَقُ .......... | ٨١٢ |
| - يَا حُمِيْرَاءُ .. .......... | ١٨ |

## ب - الآثار :

# فهرس الأشعار

## حـــرف التـــاء



## حـــرف الجيـــم

## حرف الزاي

## حرف السين

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| بمرداسِ | البسيط | عمران بن حطان | ٢٠١ |
| بالناسِ | البسيط | عمران بن حطان | ٢٠١ |
| الفرسِ | المنسرح | طرفة بن العبد | ٧٠١ |
| نفسي | مجزوء الكامل | | ١٠٨ |

## حـــرف الصـــاد

| | | | |
|---|---|---|---|
| حريصُ | الوافر | عدي بن عامر | ١٦١ |
| قالِصُ | الطويل | | ١٠٤٦ |

## حـــرف الضـــاد

| | | | |
|---|---|---|---|
| بعضِ | الطويل | أبو خراش الهذلي | ٨٨٦ |
| ما يمضِ | الطويل | أبو خراش الهذلي | ٨٨٦ |

## حـــرف الطـــاء

| | | | |
|---|---|---|---|
| الضابطِ | المتقارب | أسامة بن زيد الهذلي | ٥٠٠ |
| قَطَاطِ | الطويل | عمرو بن معد يكرب | ٩٩٣ |

## حـــرف العيـــن

| | | | |
|---|---|---|---|
| دعدَعَا | الطويل | | ٩٧٣ |

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| المتبعِ | | الحريري | ٩٢٠ |
| الأقرعِ | المتقارب | عباس بن مرداس | ٢٠٠ ، ٨٠٨ |
| مجمَعِ | المتقارب | | ٢٠٠ |
| يُرفَعِ | المتقارب | | ٢٠٠ |
| الراقعِ ، | السرَّيع | أنس بن العباس | ٦٣١ ، ٦٣٢ |
| ذراعي | الوافر | | ١٠٥٦ |
| معي | الكامل | النمر بن تولب | ٤٧٢ |
| فَاجْزَعِي | الكامل | النمر بن تولب | ٣٠٣ |
| موضِعِي | الكامل | النمر بن تولب | ٤٧٢ |
| وقاعِ | الوافر | عوف بن الأحوص | ٩٩٣ |

## حـــرف الفـــاء

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| مَجلَّفُ | الطويل | الفرزدق | ٩٥ ، ٦١٣ |
| الشفوفِ | الوافر | ميسون بنت حميد | ٥٢٠ |
| كيفِ | الطويل | أبو بكر الأصبهاني | ١٥٣ |
| لمستعطفِ | المتقارب | | ١٩٣ |

## حـــرف القـــاف

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| تحرقُ | الطويل | | ١٠٥٥ |
| طليقُ | الطويل | يزيد بن مفرع | ٩٦٤ |
| نتفرقُ | الطويل | الأعشى | ١٠٥٥ |

## حـــرف الكـــاف



## حـــرف الـــلام

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| غزالا | الوافر | أبو الطيب المتنبي | ٥٣٣ |
| الرجلا | المنسرح | الأعشى | ٣١١ |
| الأوغالا | الكامل | جرير | ١٣٥ |
| مَهَلا | المنسرح | الأعشى | ٣١١ |
| الأغلالا | الكامل | الأخطل | ٩٢٤ ، ٩٢٥ |
| هديلاَ | المتقارب | العباس بن مرداس | ١٠٨٤ |
| رجلا | الوافر | عمر بن قنعاس المرادي | ٦٣٢ |
| رملاَ | الخفيف | عمر بن ربيعة | ٨٣٣ ، ٨٣٤ |
| الأباطيلا | البسيط | النعمان بن المنذر | ٦٢١ |
| محجلاَ | الطويل | النابغة الجعدي | ٨٨٣ |
| إذا قيلا | البسيط | النعمان بن المنذر | ٦٢١ ، ٦٢٣ |
| فيشِلا | الطويل | النابغة الجعدي | ٨٨٣ |
| كميلا | المتقارب | العباس بن مرداس | ١٠٨٤ |
| هديلاَ | المتقارب | العباس بن مرداس | ١٠٨٤ |
| عساقلاَ | الكامل | | ١١١ |
| ولا خالُ | البسيط | | ٦٧٤ |
| والسّبلُ | البسيط | المتنحل الهذلي | ٨٠٧ |
| عواسلُ | الطويل | أبو تمام الطائي | ٢٩٦ |
| تواصُلُه | | جرير | ١٠٠٢ |
| احتملُ | البسيط | القطامي | ١٠٨٦ |
| أفضلُ | المتقارب | غسان بن وعلة | ٩٦٠ |
| وباطلُ | الطويل | لبيد بن ربيعة | ٩٦٥ |
| والعقلُ | الطويل | زهير بن أبي سلمى | ٧٣٠ |
| مبذولُ | البسيط | هشام بن عقبة | ٨٨٣ |
| موكلُ | الطويل | الأحوص | ٣٣٣ |

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| موكلُ | الطويل | أمية بن أبي الصلت | ١٠ |
| الأناملُ | الطويل | لبيد بن ربيعة | ١٧ |
| ولا جملُ | البسيط | الراعي النميري | ٦٥١ |
| لأميلُ | الكامل | الأحوص | ٣٣٢ |
| أوقالِ | البسيط | أبو قيس الأسلت | ٨٤١ |
| بالرجالِ | الوافر | مسكين الدارمي | ٤٩٥ |
| بالأولِ | البسيط | أبو قيس الأسلت | ٨٤٢ |
| إسحلِ | الطويل | عمر بن أبي ربيعة أو طفيل الغنوي | ٢٣١ ، ٢٤٠ |
| شَملالِ | البسيط | أبو قيس الأسلت | ٨٤٢ |
| عمالِ | البسيط | أبو قيس الأسلت | ٨٤٢ |
| فحوقلِ | البسيط | أبو قيس الأسلت | ٨٤٢ |
| من الطحالِ | الطويل | امرؤ القيس | ٩٨٤ |
| الدخالِ | الوافر | شعبة بن قمير | ٤٩٣ ، ٤٩٤ |
| العقالِ | الوافر | لبيد | ٥٣٥ |
| من المالِ | الخفيف | أمية بن أبي الصلت | ٩٤١ ، ٩٤٢ |
| أمثالي | الطويل | امرؤ القيس | ٢٤٣ |
| العوالي | الطويل | امرؤ القيس | ٢٤٣ |
| مالِي | الوافر | زيد الخير | ٨٩٧ |
| بالمآلِي | الوافر | زيد الخير | ٨٩٧ |
| المضَلَلِ | الوافر | زيد الخير | ٨٩٧ |
| للعيالِ | الطويل | الأسود بن يعفر | ١٣٧ |
| السعالِ | متقارب | أمية بن أبي الصلت | ٤٣٧ |
| مؤثلِ | متقارب | أمية بن أبي الصلت | ٤٣٧ |

## حـــرف الميـــم

## حـــرف النـــون

| القافية | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|

## حـــرف الـــواو



## حـــرف الهـــاء

## حـــرف اليـــاء

# فهرس الأرجاز

| القافية | القائل | الصفحة |
|---|---|---|

## حـــرف الـــراء

## حـرف الكـاف



## حـرف الـلام

## حرف الميم



## حرف النون

| القافية | القائل | الصفحة |
|---|---|---|

## حـــرف الهـــاء



## حـــرف اليـــاء

## أنصاف الأبيات :

| | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| **حـــرف الخـــاء** | | | |
| وترى البريء مع السقيمِ فيلطخُ | الكامل | | ٤٤٦ |
| **حـــرف الـــراء** | | | |
| ويَشْكُرُ ا لله لا يشكُرُ | المتقارب | | ٩٠ |
| **حـــرف الـــقاف** | | | |
| ومنزلك الدَّنْيا وأنْتَ الخلائِقُ | الطويل | | ٧٨٤ |
| يَا تَعْسُ مَالَكِ من دونِ ا لله من واقي | البسيط | | ٦٨٢ |

# فهرس الأمثال

# فهرس الأقوال والأساليب النحوية

**الصفحة**

الصفحة

# فهرس اللغة

**اللغة** | **الصفحة**

| اللغة | الصفحة |
|---|---|

| اللغة | الصفحة |
|---|---|

| اللغة | الصفحة |
|---|---|

# فهرس الأعلام

| العلـــم | الصفحة |
|---|---|

## حـــرف الألـــف

| العلـم | الصفحة |
|---|---|

| العلـــم | الصفحة |
|---|---|

| العلـم | الصفحة |
|---|---|

**العلــم**　　　　**الصفحة**

## حـــرف البـــاء



## حـــرف التـــاء

**العلـــم**　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　**الصفحة**

## حـــرف الثـــاء



## حـــرف الجيـــم



## حـــرف الحـــاء

| العلـــم | الصفحة |
|---|---|



## حــــرف الخـــاء

| العلــم | الصفحة |
|---|---|

## حــرف الــدال



## حــرف الــذال



## حــرف الــراء



## حــرف الــزاي

| العلـــم | الصفحة |
|---|---|



## حـــرف السيـــن



## حـــرف الشيـــن

| العلـــم | الصفحة |
| --- | --- |

## حـــرف الصـــاد



## حـــرف الطـــاء

**العلــم** **الصفحة**

## حـــرف العيـــن

| العلـــم | الصفحة |
| --- | --- |

| العلــم | الصفحة |
|---|---|

## حـــرف الغيـــن



## حـــرف الفـــاء

**العلـــم** **الصفحة**

## حـــرف القـــاف



## حـــرف الكـــاف



## حـــرف الـــلام

| العلــم | الصفحة |
|---|---|



## حـــرف الميـــم

| العلـــم | الصفحة |
| --- | --- |

**العلـــم** — **الصفحة**



## حـــرف النـــون

| العلـم | الصفحة |
|---|---|



## حـــرف الهـــاء



## حـــرف الـــواو



## حـــرف اليـــاء

| العلـــم | الصفحة |
| --- | --- |

# فهرس الأماكن والبلدان

| المكان أو البلد | الصفحة |
|---|---|
| – سمرقند | ٨٠٦ |
| – الشام | ٢٩٨ ، ٦٩٩ |
| – شيراز | ٧٥٦ |
| – صنعاء | ١٩٦ ، ٢٩٨ |
| – الصين | ٨٠٦ |
| – الطائف | ٢٩٨ |
| – الطَّف | ٦٦٣ ، ٦٦٤ |
| – العراق | ٧٤٨ ، ٧٦٤ ، ٨٠٩ |
| – عرفات | ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ |
| – عمايين | ١٣٤ |
| – عنيزة | ٢٢٩ |
| – الغيل | ٧٠٨ |
| – فارس | ٧٤٤ |
| – فَسَاَ | ٧٤٤ |
| – فيدك | ٢٩٨ |
| – قزح | ١٨٤ |
| – كات | ٤ |
| – الكعبة | ٥٢٩ ، ٥٥٧ |
| – الكوفة | ٢٤ ، ٢٧ ، ٥٧ ، ١٤٧ |
| – مَاه | ٢٠٨ |
| – المدينة | ٢٩٨ ، ٦٩٩ |
| – مَرْو | ٢٣٥ |
| – مصر | ٤٩٣ |

| المكان أو البلد | الصفحة |
| --- | --- |
| – مُضَر | ٣٧٨ |
| – مكة | ١٧ ، ٨٣ ، ٢٩٨ ، ٤٤٤ ، ٥٥٧ ، ٧٠٧ |
| – مَوْظِب | ٩٧ |
| – نجد | ١٣٥ |
| – نجران | ١٣١ ، ٣٥٩ ، ٣٧٧ |
| – همذان | ٧٦٤ |
| – يثرب | ٣١٨ |
| – اليمامة | ٣١٨ |
| – اليمن | ٥٥ ، ١٣٨ ، ١٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٨٥ ، ٨٠٦ ، ٩٤٢ |

# فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

# فهرس القبائل والطوائف

| القبيلة أو الطائفة | الصفحة |
| --- | --- |

# فهرس المصادر والمراجع

## أولاً : المخطوطات


- **الإقليد في شرح المفصل** – لأحمد بن محمود بن عمر الجندي الخوارزمي المتوفى ( ت ٧٠٠ هـ ) ميكروفيلم رقم ( ١٠٣ ) نحو في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى مكة المكرمة عن مكتبة الأحمدية برقم ( ٩٠ ) " بجوزتي " .
- **حواشي المفصل** – لمحمود الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) في ليدن، برقم ١٦٤.
- **الكافي في شرح أصول البزودي** – لحسام الدين السغناقي ( ت ٧١٤ هـ ) ميكروفيلم عن أصله المحفوظ في مكتبة " كوبريلي " بتركيا برقم ( ٥٢٠ ) أصول فقه .
- **الكافي شرح الهادي** – لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني ( ت ٦٥٥ هـ ) ، ميكروفيلم رقم ٣٦٤ " نحو " بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن أصله المحفوظ بمكتبة شتريفي برقم ( ٣٦١٠ ) .
- **المقاليد في شرح المفصل** – لعلي بن دهقان النسفي الكندي (ت ٧٠٠هـ) مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود برقم ١٥٠٩ ق .
- **المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل** – للإمام فخر الدين أبي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الاسفندري ( ت ٦٩٨ هـ ) ميكروفيلم رقم ٥٧٠ " نحو " بمركز البحث العلمي برقم ٢٤٨٤ " بجوزتي " .
- **الوافي شرح منتخب الاخشيكثي** – لحسام الدين السغناقي ( ت٧١٤هـ)، ميكروفيلم رقم ٣٢٦ " أصول فقه " في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، عن أصله المحفوظ في مكتبة جامعة برتستون تحت رقم ٤٥٩٢ .
- **المقتبس في توضيح ما التبس** – تأليف فخر الإسفندري ( ت ٦٩٨ هـ ) – مصورة عن مكتبة عاطف أفندي تحت رقم (٢٥٧٠) و(٢٥٧١) لها مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ( ٥٦٩ ) و ( ٥٧٠ ) .
- **الوافي في شرح منتخب الاخسيكتي** – لحسام الدين السِّغناقي ميكروفيلم رقم ٣٢٦ أصول فقه في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن أصله المحفوظ في مكتبة جامعة برنستون تحت رقم ٤٥٩٢ " ٨٦١ " .

## ثانياً : المطبوعة

### حـــرف الألـــف


- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** – تأليف : عبد اللطيف ابن أبي بكر الزبيدي ( ت ٨٠٢ هـ ) – تحقيق : طارق الجنابي – ط : عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ( ١٤٠٧ – ١٤٠٨ هـ ) .
- **الإبدال** – لأبي يوسف يعقوب بن السكيت ( ت ٢٤٤ هـ ) – تحقيق الدكتور حسين محمد شرف – ط : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – سنة الطبع ١٣٩٨ هـ .
- **الإبدال والمعاقبة والنظائر** – لأبي القاسم الزجاجي ( ت ٣٤٠ هـ ) – تحقيق : عز الدين التنوخي – ط : دار صادر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ .
- **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو** – للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط٣ ، دار المطبوعات الحديثة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** – تأليف أحمد بن محمد البنا ( ت ١١١٧ هـ ) – تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل – ط : عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- **الإتقان في علوم القرآن** – للسيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧ هـ .
- **أدب الكتاب** – لابن قتيبة ( ت ٢٧٦ هـ ) – تحقيق محمد الدالي – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **الأذكار** – للإمام النووي ( ٦٧٦ هـ ) ، ط الأولى ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٣ هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** – لأبي حَيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)– تحقيق الدكتور مصطفى النماس – ط : مطبعة المدني – القاهرة – الطبعة الأولى في سنوات ١٤٠٤ – ١٤٠٨ – ١٤٠٩ هـ .
- **الأزمنة والأمكنة** – للمرزوقي ( ت ٤٢١ هـ ) – نشر دار الكتاب الإسلامي – القاهرة – لم تذكر سنة الطبع .

- **الأزهية في علم الحروف** – للهروي ( ت ٤١٥ هـ ) – تحقيق عبد المعين الملوحي – ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- **أساس البلاغة** – تأليف محمود بن عُمَر الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) – ط : دار بيروت – بيروت – سنة الطبع ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م .
- **الاستغناء في الاستثناء** – لشهاب الدين القرافي ( ت ٦٨٢ هـ ) – تحقيق محمد عبد القادر عطا – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **الاستيعاب في أسماء الأصحاب** – لابن عبد البر ( ت ٤٦٣ هـ ) – مطبوع مع كتاب الإصابة في تمييز الصحابة = الإصابة في تمييز الصحابة .
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** – لابن الأثير ( ت ٦٣٠ هـ ) – تحقيق : محمد إبراهيم البنّا وزميليه – ط : الشعب – القاهرة ١٩٧٠ م .
- **أسرار العربية** – لأبي البركات بن الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) – تحقيق : محمد بهجت البيطار – ط : مطبعة الترقي – سنة ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م .
- **الأسماء والصفات** – للبيهقي ( ت ٤٥٨ هـ ) – ط : دار إحياء التراث – بيروت – بدون تاريخ .
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** – تأليف عبد الباقي اليماني ( ت ٧٤٣ هـ ) – تحقيق د. عبد المجيد دياب – ط : شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **الأشباه والنظائر في النحو** – تأليف جلال الدين السيوطي ( ت٩١١هـ )– تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م .
- **اشتقاق أسماء الله** – لأبي إسحاق الزجّاجي ( ت ٣٤٠ هـ ) – تحقيق د. عبد الحسين المبارك – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

- **الاشتقاق** – لابن دريد ( ت ٣٢١ هـ ) – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – ط : دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- **أشعار الشعراء الستة الجاهلين** – اختيار الأعلم الشنتمري ( ت٤٧٦هـ )– ط : دار الفكر – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **الشواذ –** لابن خالويه ( ت ٣٧٠ هـ ) ط: دار الهجرة ، القاهرة ١٩٣٤م
- **الإصابة في تمييز الصحابة** – لابن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ هـ ) – ط: دار الكتاب العربي – بيروت – لم تذكر سنة الطبع .
- **إصلاح المنطق** – لابن السكِّيت ( ت ٢٤٤ هـ ) – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٩٨٧ م .
- **الأصمعيات** – لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ( ت٢١٦هـ ) – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م .
- **الأصول في النحو** –لأبي بكر بن السراج ( ت ٣١٦ هـ )– تحقيق د. عبد الحسين الفتلي – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **أصول الفقه –** لشمس الدين السرخسي ( ت ٤٩٠ هـ ) – ط: دار الكتاب العربي – القاهرة – دون تاريخ .
- **الأضداد** – لأبي بكر بن الأنباري ( ت ٢٤٨ هـ ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : المكتبة العصرية – صيدا – سنة الطبع ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **الأضداد**– لأبي حاتم السجستاني ( ت ٣٢٨ هـ ) –تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد – ط : مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – سنة الطبع ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** – تأليف : الحسين بن أحمد بن خالويه ( ت ٣٧٠هـ ) – ط: دار ومكتبة الهلال – بيروت سنة ١٩٨٥م .

- **إعراب القرآن** – لأبي جعفر النحَّاس ( ت ٣٣٨ هـ ) – تحقيق الدكتور زُهَيْر غازي زاهد – ط: عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م .
- **الأغاني** – لأبي الفرج الأصفهاني ( ت ٣٥٦ هـ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ .
- **الاقتراح في علم أصول النحو** – تأليف جلال الدين السيوطي ( ت ٩١١هـ ) – تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم – طبع سنة ١٩٧٦م – لم تذكر المطبعة ولا مكان الطباعة .
- **الاقتضاب في شرحِ أدبِ الكُتَّابِ** – لابن السيد البطليوسي ( ت ٥٢١ هـ ) – ط : دار الجيل – بيروت ١٩٧٣ م .
- **الإقناع في القراءات السبع** – تأليف أحمد بن علي بن الباذش ( ت ٥٤٠ هـ ) – تحقيق عبد المجيد قطامش – ط : دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام** – تأليف محمد بن مالك الطائي ( ت ٦٧٢ هـ ) – تحقيق سعد بن حمدان الغامدي – ط : مكتبة المدني – جدة – الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- **أمالي الزجَّاجي** – تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ( ت ٣٤٠ هـ ) – تحقيق عبد السلام هارون – ط : دار الجيل – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **أمالي ابن الشجري ( ت ٥٤٢ هـ )** – تحقيق الدكتور محمود الطناحي – ط : مطبعة الخانجي القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- **الأمالي والذيل عليها** – لأبي علي القالي ( ت ٣٥٦ هـ ) – ط : دار الحديث للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- **الأمالي النحوية ( أمالي القرآن الكريم )** – لابن الحاجب ( ت٦٤٦هـ )– تحقيق هادي حسن حمودي – ط : دار عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- **أمالي اليزيدي** ( **ت ٣١٠ هـ** ) – ط : عالم الكتب – بيروت – لم تذكر سنة الطبع .
- **الأمثال** – لأبي عُبيد القاسم بن سلام ( ت ٢٢٤ هـ ) – تحقيق وتعليق الدكتور عبد المجيد قطامش – ط : دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **أمثال العرب** – للمفضّل بن محمد الضبِّي ( ت ١٧٠ هـ ) – تعليق الدكتور إحسان عباس – ط : دار الرائد العربي – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** – تأليف علي بن يوسف القِفطي ( ت ٦٢٤ هـ ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **الأنساب** – للسمعاني ( ت ٥٦٢ هـ ) – تقديم وتعليق عبد الله عُمَر البارودي – ط : دار الجنان – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** – تأليف أبي البركات الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) – شرح وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد – ط : دار إحياء التراث العربي – الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** – لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) – تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد – ط : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – الطبعة السادسة سنة ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
- **الإيضاح العَضُدِي** – تأليف أبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود – ط : دار العلوم – الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

- **الإيضاح في شرح المفصل** – تأليف أبي عمرو عثمان بن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) – تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي – ط : مطبعة العاني – بغداد سنة ١٩٨٢ م .
- **الإيضاح في علل النحو** – لأبي القاسم الزجّاجي ( ت ٣٣٧ هـ ) – تحقيق الدكتور مازن المبارك – ط : دار النفائس – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **الإيضاح في علوم البلاغة** – للإمام الخطيب القزويني ( ت ٧٣٩ هـ ) – تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي – ط: دار الكتاب اللبناني ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

## حرف الباء

- **البحر المحيط في التفسير** – لأبي حيان الأندلسي ( ت ٧٥٤ هـ ) – طُبِعَ بعناية صدقي محمد جميل – ط : المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة – بدون تاريخ .
- **البُخَلاء** – تأليف أبي عثمان عَمْرو بن بَحْر الجاحظ ( ت ٢٥٥ هـ ) – ط : دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **البداية والنهاية** – تأليف أبي الفداء الحافظ ابن كثير ( ت ٧٧٤ هـ ) – تحقيق مجموعة من الأساتذة – ط : دار الريان للتراث – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** – لعلاء الدين الكاساني ( ت ٥٨٧هـ ) ط : مطبعة زكريا يوسف ، مصر دون تاريخ .
- **البرصان والعرجان** – لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ( ت ٢٥٥ هـ ) ط : مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠١ هـ .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** – لابن أبي الربيع الإشبيلي ( ت ٦٨٨ هـ ) – تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي – ط : دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** – تأليف جلال الدين السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار الفكر – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** – تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ( ت ٨١٧ هـ ) – تحقيق محمد المصري – ط : مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **البناية في شرح الهداية** – لأبي محمد محمود بن أحمد العيني – تصحيح المولى محمد عمر الشهير بناصر الإسلام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م – دار الفكر ط : أولى .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** – تأليف أبي البركات بن الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) – تحقيق طه عبد المجيد طه – الناشر انتشارات الهجرة – إيران – قُم – سنة ١٤٠٣ هـ .
- **البيان والتبيين** – للجاحظ ( ت ٢٥٥ هـ ) – تحقيق عبد السلام هارون – ط : مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٩٧٥ م .

## حرف التاء

- **تاج التراجم فيمن صنّفَ من الحنفية** – لابن قطلوبغا ( ت ٨٧٩ هـ ) – تحقيق إبراهيم صالح – ط : دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- **تاج العروس في شرح جواهر القاموس** – للزبيدي ( ت ١٢٠٥ هـ ) – ط : بولاق – سنة ١٣٠٧ هـ .
- **تاريخ بغداد** – للخطيب البغدادي ( ت ٤٦٣ هـ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ .
- **تاريخ الطبري ( تاريخ الأمم والملوك )** – لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ت ٣١٠ هـ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** – للقاضي أبي المحاسن التنوخي ( ت ٤٤٢ هـ ) – تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو – ط : مطابع دار الهلال للأوفست – الرياض – سنة ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

- **التبصرة والتذكرة** – تأليف عبد الله بن علي الصيمري ( من نحاة القرن الرابع الهجري ) – تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى – ط : دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **التبيان في إعراب القرآن** – لأبي البقاء العكبري ( ت ٦١٦ هـ ) – تحقيق محمد علي البجاوي – ط : عيسى البابي الحلبي – سنة الطبع ١٩٧٦ م .
- **التبيان في شرح الديوان** – المنسوب للعكبري ( ت ٦١٦ هـ ) – ضبط وتصحيح مصطفى السقا وزميليه – ط : دار المعرفة – بيروت – بدون تاريخ .
- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق** – لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ( ت ٧٤٦ هـ ) – ط ٢ – بيروت – دار المعرفة .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** – لأبي البقاء العكبري ( ت ٦١٦ هـ ) – تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين – ط : دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **التحرير والتنوير** – لمحمد الطاهر بن عاشور – ط التونسية – تونس ١٩٨٤ م .
- **تحصيل عين الذهب من معدنِ جوهرِ الأدب في علم مجازات العرب** – تأليف الأعلم الشنتمري ( ت ٤٧٦ هـ ) – ( مطبوع على هامش كتاب سيبويه ) – ط : بولاق – مصر – سنة ١٣١٦ هـ .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** – تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) – تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **التخمير** – تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ( ت ٦١٧ هـ ) – تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين – ط : دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- **تذكرة الحفاظ** – للذهبي ( ت ٧٤٨ هـ ) – ط : دار إحياء التراث العربي – بدون تاريخ .
- **التذكرة في القراءات** – تأليف طاهر بن غلبون ( ت ٣٩٩ هـ ) – تحقيق د. عبد الفتاح بحيري – ط : الزهراء للإعلام العربي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

- **تذكرة النحاة** – لأبي حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) – تحقيق د. عفيف عبد الرحمن – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م .
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** – تأليف أبي حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥هـ ) – ط: مطبعة السعادة – مصر – الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ .
- **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية** – لأحمد زكي باشا ( ت ١٣٥٣ هـ ) – نُشِرَ بعناية عبد الفتاح أبو غدة – ط : دار البشائر الإسلامية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** – لابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) – تحقيق محمد كامل بركات – ط : دار الكاتب العربي – سنة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- **التصريح على التوضيح مع حاشية ياسين الحمصي عليه** – تأليف خالد الأزهري ( ت ٩٠٥ هـ ) – ط : دار الفكر – بيروت .
- **والتصريح على التوضيح** – لخالد الأزهري ( ت ٩٠٥ هـ ) – طبعة جديدة تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم – مطبعة الزهراء للإعلام العربي – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** – تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني ( ت ٨٢٧ هـ ) – تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدّى – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **التكملة** – لأبي علي الفارسي ( ت٣٧٧هـ ) – تحقيق كاظم بحر مرجان– ط : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل ١٩٨١ م .
- **التكملة والذيل والصلَة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية** – تأليف الحسن بن محمد الصغاني ( ت ٦٥٠ هـ ) – تحقيق عبد العليم الطحاوي – ط: دار الكتب – القاهرة ١٩٧٠ م .

- **التلخيص شرح الجمل** – لعبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧٤ هـ ) – تحقيق د. عبد الحكيم المرصفي – دار الكتب المصرية ١٩٩٠ م .
- **التلخيص في علوم البلاغة** – للخطيب القزويني ( ت ٧٣٩ هـ ) – ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – بدون تاريخ .
- **التمهيد في علم التجويد** – لابن الجزري ( ت ٨٣٣ هـ ) – تحقيق د. علي البواب – ط : مكتبة المعارف – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح** – لأبي محمد عبد الله بن بري ( ت ٥٨٢ هـ ) – تحقيق مصطفى حجازي وعلي النجدي ناصف – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- **تهذيب الصحاح** – تأليف محمود بن أحمد الزنجاني ( ت ٦٥٦ هـ ) – تحقيق عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار – ط : دار المعارف بمصر – بدون تاريخ .
- **تهذيب اللغة** – لأبي منصور الأزهري ( ت ٣٧٠ هـ ) – تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار – ط : دار القومية العربية – القاهرة ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** – تأليف الحسن بن قاسم المرادي ( ت ٧٤٩ هـ ) – تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان – ط : مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .
- **التيسير في القراءات السبع** – للداني .


## حرف الثاء


- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** – تأليف أبي منصور الثعالبي ( ت ٤٢٩ هـ ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار المعارف – القاهرة ١٩٨٥ م .

## حـــرف الجيـــم


- **الجـامع الكبـير** – لمحمـد بـن الحسـن الشـيباني ( ت ١٨٩ هــ ) – ط : دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- **الجامع لأحكام القرآن** ( **تفسـير** ) – تـأليف أبـي عبـد ا الله محمـد القرطبي ( ت ٦٧١ هـ ) – ط : دار الكتب المصرية – الطبعة الثانيـة ١٣٧٣ هــ – ١٩٥٤ م .
- **الجُمَل في النحو** – لأبي القاسم الزجاجي ( ت ٣٤٠هـ ) – تحقيق د. علي توفيق الحمد – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م .
- **جمهرة الأمثال** – لأبي هلال العسكري ( ت ٤٠٠ هـ ) – تحقيق محمد أبـو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطـامش – ط : دار الجيـل – بـيروت – الطبعـة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **جمهرة أنساب العرب** – لابـن حزم الأندلسـي ( ت ٤٥٦ هــ ) – تحقيـق عبـد السـلام محمـد هـارون – ط : دار المعــارف – مصـر ١٣٨٢ هــ – ١٩٦٢ م .
- **جمهرة اللغة** – لابن دريد ( ت ٣٢١ هـ ) – ط : دار صـادر – بـيروت – بدون تاريخ .
- **جمهرة النسب** – للكلبي ( ت ١٤٦ هـ ) – تحقيق د. ناجي حسـن – ط : عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .
- **الجنـى الدانـي في حـروف المعـاني** – تـأليف الحسـن بــن قاسـم المـرادي ( ت ٧٤٩ هـ ) – تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديـم فـاضل – ط : دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

• **جواهر الألفاظ** - لأبي الفرج قدامة بن جعفـر ( ت ٣٣٧ هـ ) - تحقيـق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعـة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
• **جواهـر الأدب في معرفـة كـلام العـرب** - تـأليف عـلاء الدين بـن علـي الإربلي ( ت ٧٤١ هـ ) - صنعة الدكتور إميـل بديـع يعقـوب - ط : دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
• **الجواهر المضية في طبقـات الحنيفـة** - تـأليف الشـيخ عبـد القـادر بـن أبي الوفا ( ت ٧٧٥ هـ ) - ط : مير محمد كتب خانة ١٣٣٢ هـ .
• **الجيم** - لأبي عمرو الشيباني ( ت ٢٠٦ هـ ) - تحقيق إبراهيم الأبيـاري - ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

## حـــرف الحـــاء

• **حاشية المحتـار لابـن عـابدين ( ت : ١٣٠٦ هـ ) علـى الـدر المختـار** - للحصفكي - ط : البابي الحلبـي بمصر .
• **حجّة القراءات** - لابن زنجلة ( ت بعد ٤٠٣هـ )- تحقيق سعيد الأفغاني- ط : مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
• **الحجة للقراء السبعة** - لأبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) - تحقيق بـدر الديـن قهوجـي وبشـير جويجـاتي - ط : دار المأمون للـتراث - دمشــق - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
• **حروف المعاني** - لأبي القاسم الزجّاجي ( ت ٣٤٠ هـ ) - تحقيق د. علي توفيق الحمد - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
• **الحُلـل في إصـلاح الخَلَـل مـن كتـاب الجُمَـل** - لابـن السـيد البَطَلْيَوْســي ( ت ٥٢١ هـ ) - تحقيق سـعيد عبـد الكريـم سـعودي - ط: دار الرشـيد للنشر - الجمهورية العراقية ١٩٨٠ م .

- **الحُلل في شرح أبيات الجمل** – لابن السيد البَطَلْيوسي ( ت ٥٢١ هـــ ) – تحقيق د. مصطفى إمام – ط : الدار المصرية للطباعـة والنشـر – القـاهرة – الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** – لأبي نعيم الأصبهاني ( ت ٤٣٠ هـــ ) ط : مصر ١٣٥١ هـ .
- **الحماسة البصرية** – لصدر الدين علي بن الحسن البصري ( ت٦٥٩هـ ) – تحقيق مختـار الديـن أحمـد – ط : عـالم الكتـب – بـيروت – الطبعـة الثالثـة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **الحماسة** – لأبي تمام ( ت ٢٣١ هـــ ) – تحقيـق د. عبـد الله عبـد الرحيـم عسيلان – ط : المجلس العلمي بجامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود – الريـاض ١٤٠١ هـ .
- **الحيوان** – تأليف أبي عثمان عُمْرو بـن بَحْـر الجـاحظ ( ت ٢٥٥ هـــ ) – تحقيق عبد السلام هارون – ط : دار إحياء الـتراث العربـي – بـيروت – لم يذكر تاريخ الطبع .


## حـــرف الخـــاء


- **خزانة الأدب ولب لباب العرب** – تأليف عبد القـادر بـن عُمَـر البغـدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) – تحقيق عبد السـلام هـارون – ط : مكتبـة الخـانجي – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .
- **الخصائص** – تأليف أبي الفتح عثمان بـن جنِّـي ( ت ٣٩٢ هـــ ) – تحقيـق محمد علي النجار – ط : دار الهـدى للطباعـة والنشـر – بـيروت – الطبعـة الثانية – بدون تاريخ .

## حــــرف الـــــدال

- **دائرة المعارف الإسلامية** – للبستاني – ترجمة محمد ثابت الأفندي ط : مصر ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** – تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ( ت ١٣٣١ هـ ) – ط : دار المعرفة – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** – للسمين الحلبي ( ت ٧٥٦هـ ) – تحقيق د . أحمد الخراط – ط : دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **دلائل الإعجاز** – تأليف عبد القاهرة الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) – تحقيق د. محمد رضوان الداية وفايز الداية – ط : دار قتيبة – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **الديباجُ المذَهَّبُ في معرفة أعيان علماء المذهب** – لبرهان الدين إبراهيم بن فرحون ( ت ٧٩٩ هـ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت .
- **ديوان الأَبِيْوَرْدي** – تحقيق د. عُمَر الأسعد – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **ديوان الأخطل** – شَرَحَه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين – ط : در الكُتُب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **ديوان الأدب** – للفارابي ( ت ٣٥٠ هـ ) – تحقيق د. أحمد مختار عمر – ط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – ط : المعارف – بغداد – الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ .
- **ديوان الأسود بن يعفر** – صنعة نوري حمودي القيسي – ط : وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية – الطبعة الأولى – بدون تاريخ .

- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بـن قيـس** – شـرح وتعليـق د. محمـد محمـد حسين – ط : مؤسـة الرسـالة – بـيروت – الطبعـة السـابعة ١٤٠٣ هــ – ١٩٨٣ م .
- **ديـوان الأقيشـر الأسـدي** – جمـع وتحقيـق د. خليـل الدويهـي – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- **ديوان امرئ القيس** – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار المعارف – مصر – الطبعة الرابعة .
- **ديوان أُمَيّة بن أبي الصلت** – جمع وتحقيق د. عبد الحفيظ السـطلي – ط : التعاونية – دمشق – الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .
- **ديوان أوس بن حجر** – تحقيق د. محمد يوسف نجـم – ط : دار بـيروت – بيروت ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **ديـوان البحـتري** – تحقيـق حسـن كـامل الصـيرفي – ط : دار المعـارف – القاهرة – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ .
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** – قدَّم له وشرحه مجيد طراد – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .
- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي** – تحقيق محمد عبده عزّام – ط : دار المعارف – القاهرة ١٩٦٤ م .
- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب** – تحقيق د. نعمان محمد أمين طه – : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٩٨٦ م .
- **ديوان جميل وبثينة** – جمع وتحقيق د. حسين نصَّار – ط : مصر للطباعة – سنة ١٩٧٩ م .
- **ديوان حاتم الطائي = ديوان شعر حاتم بـن عبـد ا لله الطـائي وأخبـاره** – تحقيق د. عـادل سـليمان جمـال – ط : مكتبـة الخـانجي بالقـاهرة – الطبعـة الثانية ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .

- **ديوان الحادرة = ديوان شعر الحادرة** – إملاء أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن الأصمعي – تحقق د. ناصر الدين الأسد – ط : دار صادر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **ديوان الخنساء بشرح ثعلب** – تحقيق د. أنور أبو سويلم – ط : دار عمار – عمّان – الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .
- **ديوان دريد بن الصمَّة الجُشَمي** – جمع وتحقيق محمد خير البقاعي – ط : دار قتيبة ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- **ديوان ذي الرمَّة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي ( ت ٢٣١ هـ ) ورواية الإمام ثعلب** ( ت ٢٩١ هـ ) – تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح – ط : مؤسسة الإيمان – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج** – تصحيح وترتيب ولْيَم بن الورد البروسي – ط : دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- **ديوان زهير بن أبي سُلْمى = شرح شعر زهير بن أبي سُلْمى** – صنعة أبي العباس ثعلب – تحقيق د. فخر الدين قباوة – ط : دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** – تحقيق عبد العزيز الميمني – ط : دار الكتب المصرية – سنة ١٩٥٠ م .
- **ديوان الشمّاخ بن ضِرَارِ الذبياني** – تحقيق صلاح الدين الهادي – ط : دار المعارف – القاهرة – سنة ١٩٧٧ م .
- **ديوان الشنفري** – تحقيق عبد العزيز الميمني – ط : لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٣٧ م .
- **ديوان أبي طالب بن عبد المطلب** – جمع وشرح د. محمد التونجي – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

- **ديوان طَرَفَة بن العبد** – تحقيق دُرِّيَّة الخطيب الصقال – ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .
- **ديوان طفيل الغنوي** – تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد – ط : دار الكتاب الجديد – بيروت – سنة ١٩٦٨ م .
- **ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي العلاء المعري** – تحقيق عبد المجيد دياب – ط : دار المعارف – القاهرة – سنة ١٤٠٤ هـ .
- **ديوان العباس بن مرداس السُّلَمِي** – جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .
- **ديوان عبد الله بن رواحة** – جمع وتحقيق د. وليد قصاب – ط : دار العلوم – الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- **ديوان عبيد بن الأبرص** – ط : دار صادر – بيروت – بدون تاريخ .
- **ديوان عُبَيْد الله بن قيس الرقيات** – تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم – ط : دار صادر – بيروت – لم يذكر تاريخ الطبع .
- **ديوان العجّاج برواية الأصمعي وشرحه** – تحقيق د. عزة حسن – ط : مكتبة دار الشرق – بيروت – سنة ١٩٧١ م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي** – جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد – ط : دار بغداد ١٩٦٥ م .
- **ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك** – تحقيق أسماء أبو بكر محمد – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- **ديوان علي بن أبي طالب** – جمع وضبط وشرح نعيم زرزور – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** – شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – ط السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م .

• **ديوان عمرو بن أحمر الباهلي** – تحقيق د. حسين عطوان – ط : مجمع اللغة العربية بدمشق – لم يذكر تاريخ الطبع .

• **ديوان عنترة** – تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي – ط : المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

• **ديوان أبي الفتح البُستِي** – تحقيق درِّيَّة الخطيب ولطفي الصقال – ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م .

• **ديوان الفرزدق** – ط : دار بيروت – بيروت ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

• **ديوان القطامي** – تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب – ط : دار الثقافة – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٦٠ م .

• **ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي** – تعليق د. حنا نَصر الحتي – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

• **ديوان مجنون ليلى ( قيس بن الملوح )** – جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج – ط : دار مصر للطباعة – مصر – سنة ١٩٧٩ م .

• **ديوان المعاني** – لأبي هلال العسكري – ط : عالم الكتب – لم يذكر تاريخ الطبع .

• **ديوان مَعْنِ بن أوس المزني** – صنعة د. نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن – بغداد – سنة ١٩٧٧ م .

• **ديوان النابغة الذبياني** – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٩٩٠ م .

• **ديوان أبي النجم العجلي** – صَنَعَهُ وشرحه علاء الدين آغا – ط : مطابع الفرزدق التجارية – الرياض – نشر النادي الأدبي بالرياض .

## حـــرف الـــراء


- **ربيع الأبرار ونصوص الأخبار** – تأليف محمود بن عُمر الزمخشري ( ت ٥٣٣ هـ ) – تحقيق د. سليم النعيمي – ط : رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد ١٩٧٦ م .
- **الردُّ على النحاة** – لابن مضاء القرطبي ( ت ٥٩٢ هـ ) – تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا – ط : دار الاعتصام – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- **رد المحتار على الدر المختار** – لابن عابدين ( ت ١٢٥٢ هـ ) ط : البابي الحلبي – القاهرة – دون تاريخ .
- **رسالة في توجيه النصب في إعراب " فضلاً " و" لُغَةً " و" خِلافاً " و" هلم جرّاً "** – تأليف ابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) – تحقيق د. حسن بن موسى الشاعر – ط : مطبعة رفيدي – عمّان – الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** – تأليف أحمد بن عبد النور المالقي ( ت ٧٠٢ هـ ) – تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط – ط : دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **الروض المِعطار في خبر الأقطار** – لمحمد بن عبد المنعم الحِمْيَري ( ت ٩٠٠ هـ ) – تحقيق الدكتور إحسان عباس – ط : مكتبة لبنان – الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .


## حـــرف الـــزاي


- **زهر الآداب وثمر الألباب** – للحُصَري ( ت ٤٥٣ هـ ) – ضبط وشرح د. زكي مبارك – ط: دار الجيل – بيروت – الطبعة الرابعة – بدون تاريخ.

## حـــرف السيـــن


- **السامي في الأسامي** – تأليف أحمد بن محمد الميداني ( ت ٥١٨ هـ ) – نشر وترتيب وإخراج د. محمد موسى هنداوي – لم يذكر مكان الطبع ولا تاريخه .
- **السبعة في القراءات** – لابن مُجَاهِد ( ت ٣٢٤ هـ ) – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
- **سر صناعة الإعراب** – تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي ( ت ٣٩٢هـ ) – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – ط : دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة** – تأليف علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)– تحقيق محمد أحمد الدالي – ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي – اللآلي في شرح أمالي القالي** – للبكري ( ت ٤٨٧ هـ ) .
- **سنن الترمذي المُسَمَّى بالجامع الصحيح** – لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ( ت ٢٧٩ هـ ) – تحقيق أحمد شاكر – ط : مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر – الطبعة الثانية ١٣٩٨ م .
- **سنن الدارمي** – لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ( ت ٢٥٥ هـ ) – بعناية أحمد محمد دهمان – ط : دار إحياء السنة لم يُذْكَر تاريخ الطبع .
- **سنن أبي داود** – للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت ٢٧٥ هـ ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – ط : المكتبة العصرية – صيدا .

- **السنن الكبرى** – للبيهقي ( ت ٤٥٨ هـ ) – ط : دار الفكر – بيروت – لم يذكر تاريخ الطبع .
- **سنن ابن ماجه** – للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ( ت ٢٧٥ هـ ) – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – ط : دار الفكر العربي .
- **سنن النسائي** – لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ( ت٣٠٣هـ )– تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة – ط : مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .
- **سير أعلام النبلاء** – لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ( ت ٧٤٨هـ ) – تحقيق عدد من الأساتذة – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **السيرة النبوية** – للحافظ الذهبي ( ت ٧٤٨ هـ ) – تحقيق حسام الدين القدسي – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **السيرة النبوية** – لابن هشام ( ت ٢١٣ هـ أو ٢١٨ هـ ) – تحقيق وضبط مصطفى السقّا وزميليه – ط : شركة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .


## حرف الشين


- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** – لابن العماد الحنبلي ( ت ١٠٨٩ هـ ) – من منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت .
- **شرح أبنية سيبويه** – لابن الدهّان النحوي ( ت ٥٦٩ هـ ) – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود – ط : دار العلوم – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

- **شرح أبيات إصلاح المنطق** – تأليف أبي محمد يوسف بن الحسن بن السيرافي ( ت ٣٨٥ هـ ) – تحقيق ياسين محمد السوّاس – ط : الدار المتحدة – دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- **شرح أبيات سيبويه** – تأليف يوسف بن أبي سعيد السيرافي ( ت ٣٨٥ هـ ) – تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني – ط : دار المأمون للتراث – دمشق – سنة الطبع ١٩٧٩ م .
- **شرح أبيات سيبويه** – لأبي جعفر النحّاس ( ت ٣٣٨ هـ ) – تحقيق زهير غازي زاهد – ط : دار عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى بـ" إيضاح الشعر "** – تأليف أبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) – تحقيق حسن هنداوي – ط : دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب** – لعبد القادر البغدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) – تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق – ط: دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٨ م .
- **شرح اختيارات المفضَّل** – الضبِّي التبريزي ( ت ٥٠٢ هـ ) – تحقيق د. فخر الدين قباوة – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **شرح أشعار الهذليين** – صنعة أبي سعيد السكّري ( ت ٢٧٥ هـ ) – تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج – ط : مكتبة دار العروبة – القاهرة – بدون تاريخ .
- **شرح الأشموني ( ت ٩٢٩ هـ ) على ألفية ابن مالك وحاشية الصبّان ( ت ١٢٠٦ هـ ) عليه** – ط : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي .

- **شرح ألفية ابن مـالك لابنه بدر الدين بن الناظم ( ت ٦٧٦ هـ )** – تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – ط : دار الجيل – بيروت – بدون تاريخ .
- **شرح ألفية ابن معط** – لأبي جعفر أحمد الرعيني ( ت ٧٧٩ هـ ) – تحقيق د. حسن محمد عبد الرحمن أحمد – رسالة دكتوراه – جامعة أم القرى – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- **شرح الأنموذج في النحو** – تصنيف محمد بن عبد الغني الأردبيلي ( ت ٦٤٧ هـ ) – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود – ط : دار العلوم – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
- **شرح تسهيل الفوائد** – لابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) – تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون – ط : دار هَجَر – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- **شرح جُمَل الزجاجي** – لابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) – تحقيق صاحب أبو جناح – ط : مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة – جامعة الموصل – بغداد ١٩٨٠ م .
- **شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ( ت ٤٧٦ هـ )** – تحقيق د. علي المفضّل حمُّودان – ط : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
- **شرح ديوان الحماسة** – للتبريزي ( ت ٥٠٢ هـ ) – ط : عالم الكتب – بيروت – بدون تاريخ .
- **شرح ديوان الحماسة** – لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ( ت ٤٢١ هـ ) – نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون – ط : دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- **شرح ديوان الحماسة المنسوب** – لأبي العلاء المعري – تحقيق د. حسين محمد نقشة – ط : دار الغرب الإسلامي – بيروت – سنة ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

- **شرح ديون كعب بن زهير** - صنعة الإمام أبي سعيد السكّري - ط : الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- **شرح شافية ابن الحاجب** - للرّضي ( ت ٦٨٨ هـ ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) - تحقيق وشرح محمد نور الحسن وزميليه - ط : دار الكتب العلمية - بيروت - سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** - لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) - تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط : دار الفكر - بيروت .
- **شرح شواهد الإيضاح** - لأبي علي الفارسي المنسوب لعبد الله بن برِّي ( ت ٣٧٧ هـ ) - تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش - ط : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- **شرح شواهد المغني** - تأليف جلال الدين السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) - تصحيح وتعليق - محمد محمود الشنقيطي - ط : دار مكتبة الحياة - بيروت - بدون تاريخ .
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ( ت ٧٦٩ هـ )** - تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - ط : دار العلوم الحديثة - بيروت - الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- **شرح عُمْدَة الحافظ وعُدَّة اللاَّفظ** - لجمال الدين بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) - تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري - ط : مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- **شرح عيون الإعراب** - تأليف أبي الحسن المُجَاشِعِي ( ت ٢١٥ هـ ) - تحقيق الدكتور حنّا جميل حداد - ط : مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- **شرح الفصيح** – لابن هشام اللخمي ( ت ٥٧٧ هـ ) – تحقيق د. مهدي عبيد جاسم – ط : دار الكتب والوثائق – بغداد – الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** – لأبي بكر بن الأنباري ( ت ٣٢٨ هـ ) – تحقيق عبد السلام هارون – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **شرح القصائد العشر للتبريزي ( ت ٥٠٢هـ )**– تحقيق فخر الدين قباوة– ط : دار الأصمعي – حلب – الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
- **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات** – صنعة أبي جعفر النحّاس ( ت ٣٣٧ هـ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **شرح قصيدة كعب بن زهير** – تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) – تحقيق د. محمود حسن أبو ناجي – ط : مؤسسة علوم القرآن – دمشق – الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- **شرح قطر الندى وبل الصدى** – لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) – تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد – ط: مطبعة السعادة – مصر – الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ .
- **شرح قواعد الإعراب** – لابن هشام ( ت ٧٦١ هـ ) – تأليف محيي الدين الكافيجي – تحقيق فخر الدين قباوة – ط : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق – الطبعة الأولى ١٩٨٩ م .
- **شرح الكافية** – تأليف محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ( ت ٧٣٣ هـ ) – تحقيق د. محمد عبد المجيد – ط : دار البيان – مصر – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م .

- **شرح الكافية للرضي ( ت ٦٨٤ هـ )** – من عمل يوسف حسن عُمَـر – ط : الشروق – بيروت – لم يذكر تاريخ الطبع .
- **شرح الكافية الشافية** – لابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) – تحقيق عبد المنعم هريدي – ط: دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م.
- **شـرح كتـاب الحـدود في النحـو** – للفـاكهي ( ت ٩٧٢ هــ ) – تحقيـق د. المتولي رمضان أحمـد الدمـيري – ط : دار التضـامن للطباعـة – القـاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **شرح كتاب سيبويه** – لأبي سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) ( الجـزء الأول والثاني ) – تحقيق د. رمضـان عبـد التـواب وزميليـه – ط : الهيئـة المصريـة العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- **شرح اللمع** – لابن برهان العكبري ( ت ٤٥٦هـ ) – تحقيق فائز فارس – ط : مطابع كويت تايمز التجارية – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م .
- **شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف** – لمسعود بن عُمَـر التفتـازاني ( ت ٧٩١هـ ) – تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – ط: ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- **شرح المعلّقات السبع** – للزوزني ( ت٤٦٨هـ )– تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمـد – ط : مطبعـة السـعادة – القـاهرة – الطبعـة الأولى ١٤٠٧ هــ – ١٩٨٧ م .
- **شرح المُفصَلّ** – لموفق الدين بـن يعيـش النحـوي ( ت ٦٤٣ هــ ) – ط : عالم الكتب – بيروت .
- **شرح مقامات الحريري** – للشّرِيْشي ( ت ٦١٩ هـ ) – تحقيـق محمـد أبـو الفضل إبراهيم – ط : المدني – القاهرة – لم يذكر تاريخ الطبع .
- **شرح مقامات الزمخشري ( ت٥٣٨هـ )** – تأليف أبي القاسم الزمخشري– ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** – للأستاذ أبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) – تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي – ط : مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .
- **شرح المقدمة المحسبة** – لابن بابشاذ ( ت ٤٦٩ هـ ) – تحقيق خالد عبد الكريم – الكويت ١٩٨٦ م .
- **شرح الملوكي في التصريف** – صنعة موفّقِ الدين بن يعيش ( ت ٦٤٣ هـ ) – تحقيق فخر الدين قباوة – ط: المكتبة العربية – حلب – الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
- **شرح الوافية نظم الكافية** – لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)– تحقيق موسى بنّاي علوان العليلي – ط : مطبعة الآداب – النجف ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **شروح سقط الزَّنْد لأبي العلاء المعري ( ت ٤٤٩ هـ )** – تحقيق مجموعة من الأساتذة – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **شعر إبراهيم بن هَرْمَة ( ت ١٧٦هـ )** – تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان – ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ هـ – ١٩٩٦ م .
- **شعر الأحوص الأنصاري** – جمع وتحقيق عادل سليمان جمال – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة سنة ١٩٧٧ هـ .
- **شعر الأشجعي ( ضمن شعراء أمويون ) = شعراء أمويون .**
- **شعر الأغلب العِجلي ( ضمن شعراء أمويون ) = شعراء أمويون .**
- **شعر الراعي النميري** – دراسة وتحقيق د. نوري حمُّودي القيسي وناجي هلال – ط : المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم** – تحقيق د. سعود محمود عبد الجابر – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

- **شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام** – جمع وتحقيـق د. وفـاء فهمـي السـنديوني – ط : دار العلـوم – الريـاض – الطبعـة الأولى ١٤٠٣ هــ – ١٩٨٣ م .
- **شعر الكميت بن زيد** – داود سلُّوم – ط : النجف ١٩٦٩ م .
- **شعر ابن ميـادة** – جمـع وتحقيـق د. حنـا جميـل حـداد – ط : مجمـع اللغـة العربية بدمشق ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **شعر النمر بن تولب ضمن ( شعراء إسلاميون ) = شعراء إسلاميون .**
- **شعر نَهْشَل بن حَري ضمن ( شعراء مقلون ) = شعراء مقلون .**
- **الشعر والشعراء لابن قتيبة** – ويُسـمَّى ( طبقـات الشـعراء ) أيضـاً – ط : مطبعة بريل – ليدن – سنة ١٩٠٢ م .
- **شعر الوليد بـن اليزيد** – جمـع وتحقيـق د. حسـين عطـوان – ط : مكتبـة الأقصى – عَمَّان – الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- **شـفاء العليـل في إيضـاح التسـهيل** – لمحمـد بـن عيسـى السلسـيلي ( ت ٧٧٠هـ ) – تحقيق عبد الله بن علي الحسيني – ط: المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- **الشوارد في اللغة – أو ما تفرّد به بعضُ الأئمة** – تأليف الحسن بـن محمـد الصغـاني ( ت ٦٥٠ هــ ) – تحقيـق مصطفى حجـازي والدكـتور محمـد مهدي علام – ط : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .


## حـــرف الصـــاد


- **الصاحبي** – لأحمد بن فارس ( ت ٣٩٥ هـ ) – تحقيق السيد أحمد صقـر – ط : مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة ١٩٧٧ م .

- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** – تأليف أحمد بن علي القلقشندي ( ت ٨٢١ هـ ) – شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **الصحاح ( صحاح اللغة وتاج العربية )** – تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري ( ت ٤٠٠ هـ ) – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – ط : دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- **صحيح البخاري** – للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ( ت ٢٥٦ هـ ) – ط : إحياء التراث العربي – بيروت .
- **صحيح الجامع الصغير وزياداته** – للشيخ محمد ناصر الدين الألباني – : المكتب الإسلامي – بيروت – سنة ١٣٨٨ هـ .
- **صحيح سنن ابن ماجه** – للشيخ محمد ناصر الدين الألباني – ط : مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- **صحيح مسلم** – لأبي الحسن مُسْلِم بن الحجَّاج القشيري ( ت٢٦١هـ ) – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي – ط : دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- **صفة الصفوة** – للإمام أبي الفرج بن الجوزي – تحقيق محمود فاخوري – ط : دار المعرفة – بيروت – بدون تاريخ .
- **الصناعتين** – لأبي هلال العسكري ( ت ٣٩٥ هـ ) ط : ٢ – دار الفكر العربي – بيروت – دون تاريخ .


## حرف الضاد


- **ضرائر الشعر** – لابن عصفور الإشبيلي ( ت ٦٦٩ هـ ) – تحقيق السيد إبراهيم محمد – ط : دار الأندلس – الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

## حـــرف الطـــاء

- **الطبقات السنية في تراجـم الحنفيـة** – تـأليف تقـي الدين بـن عبـد القـادر الغَزِّي ( ت / ١٠٠٥ هـ ) – تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلـو – ط : دار الرفاعي – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **طبقات الشعراء** – لابن المعتز ( ت ٢٩٦ هـ ) – تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٩٨١ م .
- **الطبقـات الكـبرى** – لابـن سـعد ( ت ٢٣٠ هــ ) – ط : دار صــادر – بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **طبقات المفسرين** – للداودي ( ت ٩٤٥ هـ ) – تحقيق لجنة من العلمــاء – ط : دار الكتب العلمية – بيروت .
- **طبقات فحول الشعراء** – تأليف محمد بن سلاّم الجُمَحِي ( ت٢٣١هـ ) – قرأه وشرحه محمود محمد شاكر – ط: المدني – القاهرة – سنة ١٩٧٤م .
- **طبقات النحويين واللغويين** – لأبي بكر الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هــ)– تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار المعارف – مصر – الطبعة الثانيـة ١٩٨٤ م .

## حـــرف العيـــن

- **العِبَر في خَبَر من غَبَر** – تـأليف شمـس الديـن الذهـبي ( ت ٧٤٨ هـ ) – تحقيـق محمـد السـعيد ابـن بسـيوني زغلـول – ط : دار الكتـب العلميــة – بيروت .
- **العضديات = المسائل العضديات** .

- **العقد الفريد** – تأليف أحمد بن محمد بن عبد ربه ( ت ٣٢٧ هـ ) – تحقيق محمد سعيد العريان – ط : دار الفكر – بدون تاريخ .
- **العققة والبررة** – لأبي عبيدة معمر بن المثنى ( ت ٢٠٩ هـ ) ( ضمن نوادر المخطوطات = نوادر المخطوطات ) .
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه** – لأبي علي الحسن بن رشيق القيروان ( ت ٤٥٦ هـ ) – تحقيق د. محمد قرقران – ط : دار المعرفة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **العين** – للخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت ١٧٥ هـ ) – تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي – ط : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **عيون الأخبار** – لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ت ٢٧٦ هـ ) – ط: دار الكتاب العربي – بيروت – بدون تاريخ .


## حـــرف الغيـــن


- **غاية النهاية في طبقات القراء** – لابن الجزري ( ت ٨٣٣ هـ ) – عُني بنشره ج. برجستراسر – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **غريب الحديث** – لأبي عبيد القاسم بن سلاّم ( ت ٢٢٤ هـ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ٢٩٨٦ م .
- **غريب الحديث** – لإبراهيم بن إسحاق الحربي ( ت ٢٨٥ هـ ) – تحقيق الدكتور سليمان ابن إبراهيم العايد – ط : دار المدني – جدة – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **الغريبين** – للهروي ( ٢٢٤ هـ ) – ط : الأولى – مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الهند ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

- **غيث النفع في القراءات السبع** - تأليف علي النوري ( ت ١١١٨ هـ ) - الصفاقسي - على هامش سراج القارئ المبتدئ - ط : دار الفكر - القاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .


## حرف الفاء


- **الفائق في غريب الحديث** - تأليف محمود بن عُمَر الزمخشري ( ت ٥٨٣ هـ ) - تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - ط : عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثانية - بدون تاريخ .
- **الفاخر** - للمفضّل بن سلمة ( ت نحو ٢٩٠ هـ ) - تحقيق عبد العليم الطحاوي - ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر - و لم تذكر سنة الطبع .
- **الفتاوى** - لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) - جمع عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد - طبع إدارة المساجد العسكرية بالقاهرة .
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** - للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ هـ ) - تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز - ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي - ط: دار الريان للتراث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- **فتح القدير** - لابن الهمام ( ت ٨٦١ هـ ) - ط : دار الفكر العربي - القاهرة - دون تاريخ .
- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** - للأسود الغندجاني ( ت بعد ٤٣٠ هـ ) - تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني - ط : مطبعة دار الكتاب - دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- **الفتح المبين في طبقات الأصوليين** - تأليف عبد الله مصطفى المراغي - الناشر محمد أمين دمج وشركاه - بيروت - لبنان - ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** - تأليف حسين بن أبي العز الهمذاني ( ت ٦٤٣ هـ ) - تحقيق د. فهمي حسن النمر وفؤاد علي مخيمر - ط : دار الثقافة - الدوحة - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **الفصول الخمسون** – لابن معط ( ت٦٢٨هـ )- تحقيق محمود الطناحي – ط : عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ م .
- **فعلت وأفعلت** – لأبي إسحاق الزجّـاج ( ت ٣١١ هــ ) – تحقيـق مـاجد حسن الذهبي – ط : الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق – بدون تاريخ .
- **فقه اللغة وسر العربية** – لأبي منصـور الثعـالبي ( ت ٤٢٩ هــ ) – تحقيـق د. فائز محمد وإميل يعقوب – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعـة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .
- **الفلاكه والمفلوكون** – تأليف أحمد بن علي الدلجي ( ت ٨٣٨ هـ ) – ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .
- **الفهرست** – لمحمد بن إسحاق بن النديـم ( ت ٣٨٠ هــ ) – تحقيـق رضـا تجدُّد – ط : دار المسيرة – الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .
- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** – تأليف أبي الحسـنات محمـد عبـد الحي اللكنوي ( ت ١٣٠٤ هـ ) – تصحيح وتعليق محمد بدر الدين النعسـاني – ط : دار الكتاب الإسلامي .
- **فـوات الوفيـــات والذيـل عليهـا** – تـأليف محمـد بـن شـاكر الكتـبي ( ت ٧٦٤ هــ ) – تحقيـق الدكتـور إحسـان عبـاس – ط : دار صـادر – بيروت ١٩٧٣ م .
- **فيض القدير شـرح الجـامع الصغير** – لمحمـد عبـد الـرؤوف المنـاوي ( ت ١٠٣١ هـ ) – القاهرة – دار إحيـاء السنة النبويـة – ط: ١ ١٣٥٦ هـ – ١٩٣٨ م .


## حـــرف القـــاف


- **القاموس المحيط** – لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي ( ت ٨١٧ هــ ) – ط : دار الفكر – بيروت – سنة الطبع ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
- **القطع والائتناف** – تصنيف أبي جعفر النحاس ( ت ٣٣٨ هــ ) – تحقيـق أحمـد خطّـاب العمـر – ط : مطبعـة العـاني – بغـداد – الطبعـة الأولى ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .
- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** – تأليف محمد بن فضل الله المجبى ( ت : ١١١١ هــ ) – تحيـق د/ عثمـان محمـد العيـني – ط : مكتبـة التوبة – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

## حــرف الكــاف


- **كافيــة ذوي الأرب في معرفــة كــلام العــرب** - لابــن الحــاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) - ط : دار الطباعة العامرة - باكستان ١٣١١ هـ - ١٩٠٩ م .
- **الكافية في النحو** - لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) - تحقيق الدكتور طارق نجم - الناشر: مكتبة دار الوفاء - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م .
- **الكــامل في التــاريخ** - لابـن الأثـير ( ت ٦٣٠ هـ ) - ط: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة السادسة ١٤٠٦ هـ .
- **الكامل** - تأليف أبي العباس المبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) - تحقيق أحمد محمد الدالي - ط : مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- **كتاب الاختيــارين** - صنعة الأخفش الأصغر ( ت ٣١٥ هـ ) - تحقيق فخر الدين قباوة - ط : مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- **كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن بن عثمان بن قنبر ( ت ١٨٠ هـ )** - تحقيق عبد السلام هارون - ط : عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- **كتاب الغريبين** - لأبي عبيد الهروي ( ت ٤٠١ هـ ) - ط : مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** - تأليف محمود بن عمر الزمخشري ( ت٥٣٨هـ ) - ط: دار الريان للتراث - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **كشف الخفاء ومزيـل الإلبـاس عمّا اشتهر من الأحـاديث على ألسـنة الناس** - تأليف إسماعيل بـن محمـد العجلونـي ( ت ١١٦٢ هــ ) - ط : دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية ١٣٥١ هـ .
- **كشـف الظنـون عـن أسـامي الكتـب والفنـون** - تـأليف حـاجي خليفـة ( ت ١٠٦٧ هـ ) - ط : دار الفكر - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِللها وحُجَجِها** - تأليف مكي بـن أبي طالب القيسي ( ت ٤٣٧ هـ ) - تحقيـق محيي الديـن رمضـان - ط : مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .


## حـــرف الـــلام


- **اللباب في تهذيب الأنساب** - لعز الديـن علي بـن محمـد الأثـير الجزري ( ت : ٦٣٠ هـ ) - بيروت دار صادر ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- **اللامات** - لأبي القاسم الزجاجي ( ت ٣٣٧هـ ) - تحقيق مازن المبارك - ط : دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- **لبـاب الإعــراب** - تـأليف تــاج الديــن محمــد بــن محمــد الإســفراييني ( ت ٦٨٤ هـ ) - تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبـد الرحمـن - ط : دار الرفاعي - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- **لسـان العــرب** - تــأليف جمــال الديــن محمــد بــن منظـور الإفريقــي ( ت ٧١١ هـ ) - ط : دار صادر - بيروت .
- **اللمع في العربية** - تأليف أبي الفتـح عُثمـان بـن جنِّـي ( ت ٣٩٢ هــ ) - تحقيـق حـامد المؤمــن - ط : عــالم الكتــب - بــيروت - الطبعــة الثانيــة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

## حـــرف الميـــم

• **ما اختلفت ألفاظهُ واتّفقت معانيه** – تأليف عبد الملك بن قريـب الأصمعي ( ت ٢١٦هـ ) – تحقيق ماجد حسن الذهبي – ط: دار الفكر – دمشـق – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
• **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنىً واحد مؤلّـف على حروف المعجـم** – لأبي منصور الجواليقي ( ت ٥٤٠ هـ ) – تحقيق مـاجد الذهـبي – ط : دار الفكر – دمشق ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
• **ما ينصرف وما لا ينصرف** – لأبـي إسـحاق الزجّـاج ( ت ٣١١ هــ ) – تحقيـق هُـدَى محمـود قراعـة – ط : مطـابع الأهــرام التجاريـة – القــاهرة ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
• **المبسوط** – لشمس الدين السرخسي ( ت ٤٩٠ هـ ) – ط: دائرة المعارف العثمانية – القاهرة ١٣٥٨ هـ .
• **المبسوط في القراءات العشـر** – لأبـي بكـر أحمـد بـن الحسـين الأصبهـاني ( ت ٣٨١ هـ ) – تحقيـق سـبيع حمـزة حـاكمي – ط : دار القبلـة للثقافـة الإسلامية – جدة – الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
• **المبهج في تفسير أسماء شـعراء الحماسـة** – لابـن جـني ( ت ٣٩٢ هــ ) – تحقيـق د. حسـن هنـــداوي – ط : دار القلـــم – دمشـــق – الطبعـــة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
• **المثـل السـائر في أدب الكـاتب والشـاعر** – لضيـاء الديـن بـن الأثـير ( ت ٦٣٧ هـ ) – تحقيق د. أحمد الحوفي وبدوي طبانـة – ط : دار نهضـة مصر – القاهرة – لم يذكر تاريخ الطبع .
• **المثلث** – لابن السيد البطليوسي – تحقيق د. صلاح مهدي علـي الفرطوسـي ( ت ٥٢١ هــ ) – ط : دار الحريـة للطباعـة – بغـــداد ١٤٠١ هـــ – ١٩٨١ م .

- **مجاز القرآن** – صنعة أبي عبيدة معمـر بـن المثنـى ( ت ٢١٠ هـ ) – تعليـق محمـد فـؤاد سـزكين – ط : مؤسسـة الرسـالة – بـيروت – الطبعـة الثانيـة ١٤٠١هـ – ١٩٨١ م .
- **مجالس العلماء** – لأبي القاسم الزجَّاجي ( ت٣٤٠هـ )– تحقيق عبدالسلام هارون – ط : مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- **مجالس ثعلب** – لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ( ت ٢٩١ هـ ) – تحقيق عبـد السـلام هـــارون – ط : دار المعـــارف – القـــاهرة – الطبعـــة الثالثـــة ١٩٨٠ م .
- **مجمـع الأمثـال** – للميدانـي ( ت ٥١٨ هـ ) – تحقيـق محمـد محيـي الديـن عبد الحميد – ط : دار المعرفة – بيروت – و لم تذكر سنة الطبع .
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** – تأليف نور الدين الهيثمي ( ت ٨٠٧ هـ )– الناشر دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٦٧ م .
- **مجمل اللغـة** – لابـن فـارس ( ت ٣٩٥ هـ ) – تحقيـق زهـير عبـد المحسن سلطان – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضـاح عنهـا** – تـأليف أبـي الفتح بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) – تحقيق علـي النجـدي نـاصف وزميليـه – ط : دار سزكين للطباعة والنشر – الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** – للقاضي أبي محمد عبد الحـقِّ بـن عطية ( ت ٥٤١ هـ ) – تحقيق المجلس العلمي بفاس – ط : مطـابع فضالـة بالمحمدية – المغرب – الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م .
- **المحكم والمحيط الأعظـم** – لابـن سـيده ( ت ٤٥٨ هـ ) – ط : مصطفـى البابي الحلبي – مصر .

- **المختصر في شواذ القرآن** – لابن خالويـه ( ت ٣٧٠ هـ ) – عـني بنشـره ج. برجشتراسر – ط : المطبعة الرحمانية – مصر – سنة ١٩٣٤ م .
- **المخصص** – لابن سيده ( ت ٤٥٨ هـ ) – تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة – ط: دار الآفاق الجديدة – بيروت – بدون تاريخ .
- **المذكّر والمؤنّث** – لأبي بكر محمد بن الأنبـاري ( ت ٣٢٨ هـ ) – تحقيـق د. طارق الجنابي – ط: مطبعة العاني – بغداد – الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
- **المذكر والمؤنث** – لابـن جنِّـي ( ت ٣٩٢ هـ ) – تحقيـق د. طـارق نَجْـم عبد الله – ط : دار البيان العربـي – جـدة – الطبعـة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **مراتب النحويين** – لأبي الطيب اللغوي ( ت ٣٥١ هـ ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار نهضة مصر – القاهرة – بدون تاريخ .
- **مرآة الجنان** – لليافعي ( ت ٧٦٨ هـ ) – ط : حيدر آباد ١٣٣٧ هـ .
- **مراصد الإطّلاع في أسماءِ الأمكنة والبقاع** – لصفي الدين عبد المؤمـن بـن عبد الحق البغدادي ( ت ٧٣٩ هـ ) – تحقيق علـي محمـد البجـاوي – ط : دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- **المرتجل في شرح القلادة السامطية في توشيح الدريدية** – تأليف الحسن بن محمد الصغاني ( ت ٦٠٥ هـ ) – تحقيـق د. أحمـد خـان – ط : جامعـة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- **مُروج الذهب ومعادن الجوهر** – للمسـعودي ( ت ٣٤٦ هـ ) – ط ١ : ١٩٣٠ هـ – باريس .
- **المزهـر في علـوم اللغـة وأنواعهـا** – تـأليف جـلال الديـن السـيوطي ( ت ٩١١ هـ ) – تحقيق وتعليق محمد أحمد جاد المولى وزميليه – ط : دار الفكر – بدون تاريخ .
- **المسائل الحلبيات** – لأبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) – تحقيق الدكتـور حسن هنداوي – ط : دار القلـم – دمشـق – الطبعـة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

- **المسـائل العسـكريات في النحـو العربـي** - لأبـي علـي الفارسـي ( ت ٣٧٧ هـ ) - تحقيق د. علي جابر المنصوري - ط : مطبعة الجامعة - بغداد - الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .
- **المسائل العَضُدِيات** - لأبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـــ ) - تحقيـق علـي جابر المنصوري - ط : عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- **المسـائل المشـكلة المعروفـة بالبغداديـات** - لأبـي علـي الفارسـي ( ت ٣٧٧ هـ ) - تحقيق صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣ م .
- **المسائل المنثورة** - لأبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) - تحقيق مصطفى الحدري - ط : مجمع اللغة العربية - بدمشق - لم يذكر تاريخ الطبع .
- **المسـاعد علـى تسـهيل الفوائـد** - تـأليف بهـاء الديـن بـن عقيـل ( ت ٧٦٩ هـ ) - تحقيق محمد كامل بركات - ط : دار الفكـر - دمشـق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- **المستدرك على الصحيحين** - للحـافظ أبي عبـد الله محمـد بـن عبـد الله النيسـابوري الحـاكم ( ت ٤٠٥ هـــ ) - طُبِع بالأوفسـت بـدار الكتـاب العربي - بيروت - بدون تاريخ .
- **المستقصى** - لمحمود الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) - ط : دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٧ هـ .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل ( ت ٢٤١ هـ )** - ط : دار الفكـر العربـي - بيروت - بدون تاريخ .
- **المصباح في علم النحو للمطرِّزي ( ت ٥٣٨هـ )** - تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب - ط : دار الطباعة القومية - مصـر - الطبعـة الأولى - بـدون تاريخ .
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لـلرافعي** - تـأليف أحمـد بـن علـي الفيومي ( ت ٧٧٠ هـ ) - ط : المكتبة العلمية - بيروت - بدون تاريخ .

- **المصـون في الأدب** – لأبـي هـلال العسـكري ( ت ٣٨٢ هــ ) – تحقيــق عبـد السـلام محمـد هــارون – ط : المدنــي – القــاهرة – الطبعـة الثانيـة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **المعارف لابن قتيبة ( ت ٢٧٦ هــ )** – تحقيـق د. ثـروت عكاشـة – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر – الطبعة السادسة ١٩٩٢ م .
- **معاني الحروف** – للرماني ( ت ٣٨٤ هـ ) – تحقيق الدكتـور عبـد الفتـاح شـلبي – ط : مكتبـة الطـالب الجـامعي – مكـة المكرمـة – الطبعــة الثانيـة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .
- **معاني القــرآن** – للأخفـش سـعيد بـن مسـعدة ( ت ٢١٥ هــ ) – تحقيـق الدكتور فائز فارس – ط : دار البشير – الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ .
- **معاني القرآن** – للفراء أبي زكريا يحيى بــن زيـاد ( ت ٢٠٧ هــ ) – ط : عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **معاني القرآن وإعرابه** – لأبي إسحاق الزجّاج ( ت ٣١١ هــ ) – تحقيـق عبد الجليل عبده شلبي – ط : دار عالم الكتــب – بـيروت – الطبعـة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **معـاهد التنصيـص في شـرح شـواهد التلخيـص** – لعبـد الرحيـم العبّاسـي ( ت ٩٦٣ هـ ) – ط : المطبعة البهية – القاهرة ١٣١٦ هـ .
- **معجز أحمد** ( **وهو شرح ديوان أبي الطيب المتنـبي** ) – لأبـي العـلاء المعرِّي ( ت ٤٤٩ هــ ) – تحقيـق د. عبـد المجيـد ديــاب – ط : دار المعــارف – القاهرة ١٩٨٦ م .
- **معجم الأدبـاء** – ليـاقوت الحمـوي ( ت ٦٢٦ هــ ) – ط : دار الفكـر – الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- **معجم البلدان** – لياقوت الحموي ( ت ٦٢٦هـ ) – تحقيق فريد الجندي – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

- **معجم الشعراء** – للمرزباني ( ت ٣٧٨ هـ أو ٣٨٤ هـ ) – تصحيح وتعليق الأستاذ ف. كرنكو – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** – تأليف عبد العزيز بن عبد الله البكري ( ت ٤٨٧ هـ ) – تحقيق مصطفى السقّا – ط : عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة** – جمع وترتيب يوسف أليان سركيس – ط : مكتبة الثقافة الدينية – مصر – بدون تاريخ .
- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** – تأليف عُمَر رِضَا كحّالة – الناشر : مكتبة المثّنى ودار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون تاريخ .
- **المعجم الوسيط** – لإبراهيم مصطفى وآخرين – ط١ المكتبة العلمية – طهران – دون تاريخ .
- **معجم معالم الحجاز** – لعاتق بن غيث البلادي – ط: ١ ١٣٩٨ هـ – نادي الطائف الأدبي .
- **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** – لأبي منصور الجواليقي ( ت ٥٤٠ هـ ) – تحقيق أحمد محمد شاكر – ط : مطبعة دار الكتب – الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .
- **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأَعْصَار** – تأليف شمس الدين الذهبي ( ت ٧٤٨ هـ ) – تحقيق بشّار عواد معروف وزميليه – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- **المغرب في ترتيب المُعْرِب** – تأليف أبي الفتح ناصر الدين المطرِّزي ( ت ٥٣٨ هـ ) – تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار – ط : مكتبة أسامة بن زيد – حلب – الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** – لجمال الدين بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) – تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – ط: دار الفكر – بيروت – الطبعة الثالثة ١٩٧٢ م .
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** – تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده ( ت ٩٦٨هـ ) – ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- **مفتاح العلوم** – للسكّاكي ( ت ٦٢٦هـ ) – ضبط وتعليق نعيم زرزور – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- **المفتاح في الصرف** – لعبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) – تحقيق د. علي توفيق الحمد – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **المفصَّل في صنعة الإعراب** – تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٣ هـ ) وبذيله كتاب المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل لبدرِ الدينِ النعساني – ط : دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٢٣ .
- **المفضليات للمفصل بن محمد بن يعلى الضبي ( ت ١٧٨ هـ )** – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – ط : دار المعارف – القاهرة – الطبعة السادسة ١٩٧٩ م .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** – للإمام بدر الدين العيني ( ت ٨٥٥ هـ ) – طبع على هامش خزانة الأدب – ط : بولاق .
- **مقامات الحريري** – لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ( ت ٥١٦هـ ) – ط : دار الفكر – بيروت – بدون تاريخ .
- **مقاييس اللغة** – لأحمد بن فارس ( ت ٣٩٥ هـ ) – تحقيق عبد السلام هارون – ط : دار الكتب العلمية إسماعيليان نجفي – إيران – قم – بدون تاريخ .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** – لعبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) – تحقيق كاظم بحر المرجان – ط : المطبعة الوطنية – عمان ١٩٨٢ م .
- **المقتضب** – لأبي العباس المبرِّد ( ت ٢٨٥ هـ ) – تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة – ط : عالم الكتب – بيروت – بدون تاريخ .
- **المقرب** – لابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة بغداد – الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

- **المقصور والممدود** - تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)- تحقيق ماجد الذهبي - ط : مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- **الملخَّص في ضبط قوانين العربية** - لابن أبي الربيع الإشبيلي ( ت ٦٨٨ هـ ) - تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - ولم يذكر مكان الطبع .
- **المِلَل والنِّحَل** - تأليف أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ( ت ٥٤٨ هـ ) - تحقيق محمد سيد كيلاني - ط: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- **الممتع في التصريف** - لابن عصفور ( ت ٦٩٦ هـ ) - تحقيق فخر الدين قباوة - ط : دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- **مناقب أبي حنيفة** - لضياء الدين المكي ( ت ٥٦٨ هـ ) - ط : دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠١ هـ .
- **المنجد في اللغة** - لأبي حسن علي بن حسن الهنائي المشهور بكراع النمل ( ت ٣١٠ هـ ) - تحقيق د. أحمد مختار عمر وضاحِي عبد الباقي - ط : عالم الكتب - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٨ م .
- **المنصف شرح كتاب التصريف** - للمازني - تأليف أبي الفتح ابن جنِّي ( ت ٣٩٢ هـ ) - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - ط : مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك** - لأبي حيان النحوي الأندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) - تحقيق سدني كلازر - مطبوع على الآلة الكاتبة سنة ١٩٤٧ م في مدينة نيوهافن في ولاية كونيكتكت .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** - تأليف الحسن بن بشر الآمدي ( ت ٣٧٠ هـ ) - تصحيح وتعليق الأستاذ ف. كرنكو - ط : دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهـب المعـاصرة** – إعـداد النـدوة العالميـة للشباب الإسلامي بالرياض – الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- **الموشّح ( مـآخذ العلمـاءِ علـى الشـعراء )** – لمحمـد بـن عمـران المرزبـاني ( ت ٣٨٤ هـ ) – تحقيق محمد علي البجاوي – ط : دار الفكـر العربـي – القاهرة – بدون تاريخ .
- **موطأ الإمام مالك ( ت ١٧٩ هـ )** – رواية يحيى بن يحيى الليثي – إعـداد أحمـد راتـب عرمـوش – ط : دار النفـائس – بـيروت – الطبعـة الخامسـة ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- **موقف النحـاة مـن الاحتجـاج بـالحديث الشـريف** – لخديجـة الحديثـي – ط : دار الرشيد – بغداد ١٩٨١ م .


## حــــرف النـــون


- **نتائج الفكر في النحو** – لأبي القاسـم السـهيلي ( ت ٥٨١ هـــ ) – تحقيـق محمد إبراهيم البنا – ط : دار الاعتصام – القاهرة – بدون تاريخ .
- **النجاح التـالي تلـو المـراح** – لحسـام الديـن السـغناقي ( ت ٧١٤ هـــ ) – تحقيق عبد الله عثمان سلطان – مكة المكرمـة – رسـالة ماجسـتير يجوز في عام ١٤١٣ – ١٤١٤ هـ .
- **النحو والصرف بين التميميين والحجازيين** – تأليف د. الشـريف عبـد الله علي الحسيني البركاتي – ط : المكتبة الفيصلية – لم يذكر تاريخ الطبع .
- **نزهة الأَلِبَّاء في طبقات الأدباء** – لأبي البركات الأنباري ( ت٥٧٧هـ ) – تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي – ط : مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء – الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **النشر في القراءات العشـر** – لابـن الجـزري ( ت ٨٣٣ هـــ ) – ط : دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ .
- **نقائض جرير والفرزدق** – لأبي عبيدة معمر بن المثنّـى ( ت ٢١٠ هـــ ) – ط : دار الكتاب العربي – بيروت – بدون تاريخ .

- **نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم** – تأليف أبي القاسم الزمخشري ( ت ٥٣٣ هـ ) – تحقيق محمد أبو الفتوح شريف – ط : دار المعارف – القاهرة – سنة ١٩٨٥ م .
- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** – تأليف أثير الدين أبي حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) – تحقيق عبد الحسين الفتلي – ط : مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** – للأعلم الشنتمري ( ت ٤٧٦ هـ ) – تحقيق زهير عبد المحسن سلطان – ط : معهد المخطوطات العربية – الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- **نهاية الأرب** – للنويري ( ت ٧٣٣ هـ ) – ط : دار الكتب – بيروت ١٣٤٢ هـ .
- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي ( ت ٦٠٦ هـ )** – تحقيق د. بكري شيخ أمين – ط : دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر** – لابن الأثير ( ت ٦٠٦ هـ ) – تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي – ط : دار إحياء الكتب العربية – مصر – الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .
- **النوادر في اللغة** – لأبي زيد الأنصاري ( ت ٢١٥ هـ ) – تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد – ط : دار الشروق – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- **نوادر المخطوطات** – تحقيق عبد السلام هارون – ط : دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** – تأليف أحمد بن أحمد التنبكتي ( ت ١٠٣٢ هـ ) – ( طبع بهامش الديباج المُذَهَّب ) = الديباج المُذَهَّب .

## حــــرف الهـــاء


- **هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري** - تأليف عبد الفتـاح السيد عجمـي المرصفي - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- **هدية العـارفين ( أسمـاء المؤلفـين وآثـار المصنفـين )** - لإسمـاعيل البغـدادي ( ت ١٣٣٩ هـ ) - ط : دار الفكر - سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **همـع الهوامـع في شـرح جمـع الجوامـع** - تـأليف جـلال الديـن السـيوطي ( ت ٩١١ هــ ) - تحقيـق عبـد العـال سـالم مكـرم - ط : دار البحــوث العلمية - الكويت - من سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م حتى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .


## حــــرف الـــواو


- **الـوافي بالوفيـات** - تـأليف صــلاح الديــن خليــل بــن أيبــك الصفــدي ( ت ٧٦٤ هــ ) - تحقيـق مجموعـة مـن الأسـاتذة - النشـرات الإســلامية ١٣٨١ هـ - ١٤١٣ هـ .
- **الوجـيز في علـم التصريـف** - لأبـي البركـات عبـد الرحمـن بـن محمـد بـن الأنبـاري ( ت ٥٧٧ هــ ) - تحقيـق د. علـي حسـين البــواب - ط : دار العلوم - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **الوسيط في الأمثال** - لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ( ت٤٦٧هـ )- تحقيق د. عفيف محمد عبد الرحمــن - ط : مؤسسـة دار الكتـب الثقافيـة - الكويت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** - لأبي العبـاس شمـس الديـن أحمـد بـن محمد بن خلكان ( ت ٦٨١ هـ ) - تحقيق الدكتور إحســان عبـاس - ط : دار صادر - بيروت - بدون تاريخ .

## حـــرف اليـــاء

- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر** - لأبي منصور الثعالبي ( ت٤٢٩هـ )- ط : دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

# فهرس الموضوعات

| **الموضوع** | **الصفحة** |
| --- | --- |



**ثانياً : موضوعات النص المحقق :**

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| أسماء الإشارة | ٩٠١ - ٩١١ |
| الموصولات | ٩١٢ - ٩٦٧ |
| أسماء الأفعال والأصوات | ٩٦٨ - ١٠٢١ |
| الظروف | ١٠٢٢ - ١٠٥٩ |
| المركبات | ١٠٦٠ - ١٠٧٦ |
| الكنايات | ١٠٧٧ - ١٠٩٤ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |